موسوعة
الفقه الإسلامي
والقضايا المعاصرة

١٤

فهرس الموضوعات

obeikandl.com

obeikandl.com

■ **الآبار**
- بعر الإبل والغنم إذا وقع في البئر حكمه عند الحنفية ١/ ٢٧٧
- البئر المتنجسة، نزحها ١/ ٢٢١
- حجم الدلو الذي ينزح فيه الماء ١/ ٢٥١
- حريم البئر ١١/ ١١٥
- حفر البئر في المسجد، حكمه ١/ ٤٧١
- حكم البئر الصغير إذا وقعت فيه نجاسة ١/ ٢٤٩
- حكمها ١/ ٢٤٢، ١/ ٢٤٧
- حكمها إذا خالطتها نجاسة عند الحنفية ١/ ٢٤٧
- حكمها إذا خالطتها نجاسة عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٤٧
- حكمها إذا خالطتها نجاسة عند المالكية ١/ ٢٤٧
- حكمها إذا مات الإنسان فيها ١/ ٢٤٨
- حكمها إذا مات فيها حيوان بري ١/ ٢٤٩
- حكمها إذا مات فيها حيوان لا دم له، أو حيوان مائي ١/ ٢٤٩
- حكمها إذا وقع فيها إنسان أو حيوان ومات فيها ١/ ٢٤٨
- حكمها إذا وقع فيها البعر والروث ١/ ٢٤٩
- حكمها إذا وقع فيها حيوان وبقي حياً ١/ ٢٤٨
- حكمها إذا وقع فيها خرء الحمام ونحوها عند الحنفية ١/ ٢٤٩
- حكمها إذا وقع فيها روث جميع البهائم والطيور عند الشافعية ١/ ٢٥٠
- حكمها إذا وقع فيها روث وبول حيوان ١/ ٢٤٩
- مقدار ما يجب نزحه من الماء إذا وقع فيه حيوان مات فيه ١/ ٢٥٠

■ **الآجام**
- الآجام إن كانت في أرض غير مملوكة، حكمها ٥/ ٣٨٠
- تعريفها ٥/ ٣٨٠

■ **الآخر**
- الإخاء الإنساني واحترام الآخر والمساواة بين الناس والعدل وإقرار الحرية أسس التسامح الإسلامي ١٣/ ٧٩٧
- الاعتراف بالآخر منهج قرآني ١٣/ ٧٩٨
- لا يهدف الإسلام من انتشاره إلغاء ثقافات الآخرين والعولمة تقصد طمس ثقافات الآخر ١٢/ ٦٦٦
- من متطلبات وسطية الإسلام واعتداله الاعتراف بالآخر والانفتاح عليه ١٣/ ٧٧٢

■ **الآخرة**
- جمع الإسلام بين العمل للدنيا والعمل للآخرة ١٢/ ٥٣٩

■ **الآداب**
- آداب الدعاء ١/ ٨٢٦
  - رفع اليدين حتى يرى بياض إبطيه ١/ ٨٢٦
  - مسح الوجه باليدين ١/ ٨٢٦
- آداب الصلاة ١/ ٧٥٩
  - تعريفها ١/ ٧٥٩
- آداب الصلاة عند الحنفية ١/ ٧١٩، ١/ ٧٥٩
- الآداب والفضائل والأخلاق مما تناولته الأحاديث النبوية ١٢/ ٤٤١
- الالتزام بقواعد الأخلاق والآداب من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٦٨

■ **الآدمي**
- بوله، نجاسته، حكمها ١/ ٢٦١
- غائطه، نجاسته، حكمها ١/ ٢٦١
- قيئه، نجاسته، حكمها ١/ ٢٦١
- ميتته
  - طهارتها، حكمها عند الحنفية ١/ ٢٧٢
  - نجاسة مختلف فيها ١/ ٢٧٣

■ **آل البيت**
- عدم إعطاء الزكاة لآل بيت النبي ١٣/ ٤٥٨
- من هم آل البيت الذين تحرم عليهم الصدقات ١٣/ ٤٥٩

■ **الآلات**
- استعمال الإجارة التمليكية في إجارة العقارات والآلات والمعدات المعقدة الحديثة وآلات المصانع ١١/ ٤٣٠
- المسؤولية الناشئة عن الآلات في الفقه الإسلامي ١٠/ ٨٦٤

■ **آلات اللهو**
- استئجار المغنيات أو النائحات أو الراقصات أو أدوات الملاهي ١١/ ١٣٦
- حرمة بيع آلات اللهو ١١/ ١٣٤

■ **الإباحة**
- اتفاق الشريعة والقانون على أن الأصل في الأشياء الإباحة ٥/ ٧٦١
- أدلة من قال الأصل في الأشياء الإباحة وترجيح ذلك ١٠/ ٣٩٩

obeikandl.com

• أساس مبدأ التحريم والإباحة في نظام الشريعة ١٠/ ٣٨٣
• الأصل في الأشياء الإباحة أو التحريم ١٠/ ٣٩٨
• الأصل في الأشياء الإباحة عند القانونيين ١٠/ ٤٠٢
• الترخيص في الفعل من غير إباحة للضرورة بسبب الإكراه ١٢/ ٢٢٧
• تعريفها ٥/ ٣٧٠، ١٠/ ٦٧
• رفع الحكم أو إباحته مؤقتاً للضرورة بسبب الإكراه ١٢/ ٢٢٦
• عدم دخول المباح في الملك ١٠/ ٦٨
• الفرق بين الإباحة والملك ٥/ ٣٧٠، ١٠/ ٦٨
• قاعدة الضرورات تبيح المحظورات ١٠/ ٥٥٦
• ما تفيده الإباحة ٥/ ٣٧٠
• المباح
الآجام غير المملوكة، حكمها ٥/ ٤١٦
الاستيلاء على المباح من ناقص الأهلية، حكمه ٥/ ٣٧٨
اعتبار الاستيلاء على المباح سبب منشىء للملكية ٥/ ٣٧٨
تعريفه ٥/ ٣٧٨
الحروج غير المملوكة، حكمها ٥/ ٤١٦
شرطا إحراز المباح ٥/ ٣٧٩
شرطه: إحراز المباح لمن سبق إليه ٥/ ٣٧٩
شرطه: قصد التملك في إحراز المباح ٥/ ٣٧٩
صور الاستيلاء على المباح ٥/ ٣٧٩
• معنى الإذن الخاص بالانتفاع ١٠/ ٦٧
• معنى الإذن العام بالانتفاع ١٠/ ٦٧
• مفادها عند الحنفية ١٠/ ٦٧
• مفادها عند المالكية ١٠/ ٦٧
• نوعاها ٥/ ٣٧٠

■ **الإباضية**
• أقوالهم الفقهية، أهمها ١/ ٥٧
• الأئمة مؤسسو المذاهب الفقهية الثمانية ١٢/ ٣٦٣
• التبغ حكمه عندهم ١/ ٥٧
• التقية عندهم ١/ ٥٧
• تكفير أهل القبلة من سنة وشيعة وزيدية وإباضية وسلفية ١٣/ ٧٤٩
• جابر بن زيد إمام الإباضية وانتسابه لمدرسة الرأي أو لمدرسة الحديث ١٢/ ٣٣٢
• الجمع بين بنات العم، حكمه عندهم ١/ ٥٧
• حكم رفع الأيدي عند تكبيرة الإحرام عندهم ١/ ٥٦
• ذبائح أهل الكتاب حكمها عندهم ١/ ٥٧
• الصيام مفطراته عندهم ١/ ٥٧
• المسح على الخفين عندهم ١/ ٥٦
• نكاح الصبي والصبية، حكمه عندهم ١/ ٥٧
• الوصية لأبناء الابن مع وجود الابن حكمها عندهم ١/ ٥٧
• الوصية للأقربين عندهم ١/ ٥٧

■ **الابتكار**
• اعتبار التأليف حقاً مالياً ٩/ ٥٣٦
• انظر حق الإبداع

■ **الإبداع**
• انظر حق الإبداع

■ **الإبراء**
• الإبراء إذا تم في عقد السلم، حكمه ٥/ ٢١٧
• الإبراء إذا تم في عقد الصرف، حكمه ٥/ ٢١٧
• الإبراء إن كان معلقاً على شرط ملائم، حكمه ٥/ ٢٢٢
• الإبراء إن كان معلقاً على شرط موجود في العقد، حكمه ٥/ ٢٢٢
• الإبراء بعد سقوط الحق أو وفائه، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٢٤
• الإبراء بعد وجود سبب الحق، حكمه عند المالكية ٥/ ٢٢٥
• الإبراء بعوض، حكمه ٥/ ٢٣٢
• إبراء الزوجة زوجها من نفقة العدة قبل طلاقها، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٢١
• إبراء الزوجة زوجها من نفقة مستقبلة، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٢١
• الإبراء عن الأعيان
حكمه ٥/ ٢٢٦
عدم صحته عند الحنفية ٥/ ٢١٤
• الإبراء عن بعض الدين إن كان معلقاً على أداء الباقي، حكمه ٥/ ٢٢٣
• الإبراء عن بعض الدين بشرط أداء الباقي، حكمه ٥/ ٢٢٣
• الإبراء عن بعض الدين بشرط تعجيل الباقي، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٢٤
• الإبراء عن ثمن ما يشتريه منه غداً، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٢٥
• الإبراء عن ثمن المبيع، حكمه ٥/ ٢١٧
• الإبراء عن حق الحضانة، حكمه ٥/ ٢٢٤
• الإبراء عن حق الدعوى، حكمه ٥/ ٢٢١، ٥/ ٢٢٨

openkandil.com

- الإبراء عن حق السكنى في بيت العدة، حكمه ٥/ ٢٢٤
- الإبراء عن الحقوق ٥/ ٢٢١، ٥/ ٢٢٧
- الإبراء عن الحقوق التي لا تقبل الإسقاط، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٢٧
- الإبراء عن الحقوق التي يغلب فيها حق العبد، حكمه ٥/ ٢٢٧
- الإبراء عن الحقوق الخاصة للعبد ٥/ ٢٢٧
- الإبراء عن الحقوق الخاصة لله تعالى، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ٢٢٧
- الإبراء عن الحوالة، حكمه ٥/ ٢٢١، ٥/ ٢٢٧
- الإبراء عن دعوى العين، حكمه ٥/ ٢٢٦
- الإبراء عن الدعوى المتعلقة بالأعيان، حكمه ٥/ ٢١٤
- الإبراء عن الدين الثابت في الذمة، حكمه ٥/ ٢١٤
- الإبراء عن دين المدين بعد وفاته، حكمه ٥/ ٢٢٧
- الإبراء عن شرط التقابض في الصرف، حكمه ٥/ ٢٢٤
- الإبراء عن ضمان قيمة المغصوب المتلف، حكمه ٥/ ٢١٤
- الإبراء عن العين المغصوبة، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢١٤
- الإبراء عن الكفالة، حكمه ٥/ ٢٢١، ٥/ ٢٢٧
- الإبراء عن المبيع، عدم صحته ٥/ ٢١٤
- الإبراء عن المتعة قبل الطلاق، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٢٥
- الإبراء عن مجهول
  حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٥/ ٢٢١
  حكمه عند الشافعية ٥/ ٢١٥، ٥/ ٢٢٠
- الإبراء عن المسلم فيه، حكمه ٥/ ٢١٧
- الإبراء عن نفقة الزوجة قبل القضاء بتقديرها، حكمه عند المالكية ٥/ ٢٢٥
- الإبراء قبل وجود سبب الحق المبرأ منه، حكمه عند المالكية ٥/ ٢٢٥
- إبراء المبرأ إن كان مقراً بالحق أم منكراً، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٥/ ٢٢٠
- إبراء المحجور عليه لدين، حكمه عند الصاحبين ٥/ ٢١٨
- إبراء المدين من الدين من غير علمه ١/ ٣٦
- إبراء المرأة زوجها من نفقة المستقبل، حكمه عند المالكية ٥/ ٢٢٥
- إبراء المشتري البائع عن ضمان المبيع إذا تلف قبل القبض، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٢٥
- الإبراء مع جهالة المبرأ، سبب عدم صحته عند الشافعية ٥/ ٢٢٠
- إبراء المفوضة عن مهرها قبل التقدير والدخول، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٢٥
- الإبراء المقيد بشرط أداء البعض، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٢٢٤
- إبراء المكرَه، حكمه ٥/ ٢١٩
- الإبراء من حق الولاية على الصغير، حكمه ٥/ ٢٢٤
- الإبراء من الدين على مستحق الزكاة واحتسابه منها حكمه ٢/ ٨٠٤، ٩/ ٤٤١
- الإبراء من الديون ولو كان أعياناً، حكمه ٥/ ٢٢١
- الإبراء من عين مغصوبة ٥/ ٢٢١
- الإبراء من عين من الأعيان ٥/ ٢٢١
- الإبراء من الكفالة أو الحوالة إن وافاه بالدين غداً، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٢٢
- الإبراء من مجهول إذا كان فيه تغرير من المدين، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٢٢١
- الإبراء من نفقة الزوجة، حكمه ٥/ ٢٢٧
- أثر الإقرار بعد الإبراء ٥/ ٢٣٢
- أثره على غير المبرأ ٥/ ٢٢٩
- احتياج الإبراء عن بدلي الصرف إلى قبول، عند الحنفية ٥/ ٢١٧
- احتياج الإبراء عن رأس مال السلم إلى قبول، عند الحنفية ٥/ ٢١٧
- احتياجه لقبول المدين عند المالكية ١٠/ ٨٩
- أخذ القانون أحكامه من الفقه ١٠/ ٣٧٧
- أخذ القانون حكم الإبراء من الفقه الحنفي ١٠/ ٣٧٧
- أخذ المجلة العدلية برأي الحنفية بالنسبة لقبول وردِّ الإبراء ٥/ ٢١٨
- استمداد القانون الإبراء ومدة التقادم من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٨
- إسقاط الشفيع شفعته قبل الشراء، حكمه عند المالكية ٥/ ٢٢٦
- إضافته إلى المستقبل، حكمه ٥/ ٢٢٣
- الإقرار ببراءة كل مدين له، حكمه ٥/ ٢٢٠
- ألا يكون الإبراء متنافياً مع الشرع، اشتراطه ٥/ ٢٢٤
- ألا يؤدي إلى ضياع حق الغير، اشتراطه ٥/ ٢٢٤
- ألفاظ الإيجاب فيه ٥/ ٢١٦
- إن أبرأه عن بعض الدين وطالبه بالباقي، حكمه ٥/ ٢٢٣

- انعقاده بالإيجاب، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٥/ ٢١٦
- انعقاده بالإيجاب والقبول عند المالكية ٥/ ٢١٦
- أنواعه ٥/ ٢٢٨
- أنواعه بحسب صيغته عند الحنفية ٥/ ٢٢٩
- أنواعه من حيث الزمن والأشخاص ٥/ ٢٢٩
- أنواعه من حيث الشمول وعدمه ٥/ ٢٢٩
- تأخير القبول عن الإيجاب، جوازه عند المالكية ٥/ ٢١٦
- تحديد نوع البراءة المطلقة بالعرف ٥/ ٢٢٤
- تضمنه معنى الإسقاط والتمليك ٥/ ٢١٤
- تعجيل بعض الدين والإبراء من الباقي من غير شرط، حكمه ٥/ ٢٢٤
- تعريفه ١٠/ ٤٨، ١٠/ ٨٩، ١٠/ ٣٧٧
- تعليقه
  - حكمه عند الجمهور غير المالكية ٥/ ٢٢٢
  - حكمه عند المالكية ٥/ ٢٢٢
- تعليقه على شرط متعارف، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٢٣
- تعليقه على الموت، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٥/ ٢٢٢
- تقييده بشرط صحيح، حكمه ٥/ ٢٢٣
- تقييده بشرط غير صحيح، حكمه ٥/ ٢٢٣
- تكييفه عند بعض الشافعية ٥/ ٢١٥
- تكييفه عند الحنفية والحنابلة ٥/ ٢١٦
- تكييفه عند الشافعية ٥/ ٢١٥، ٥/ ٢١٦
- تكييفه عند المالكية ٥/ ٢١٥
- تنجيزه، اشتراطه عند الجمهور غير المالكية ٥/ ٢٢٢

■ الإبراء

- التوكيل بالإبراء، حكمه ٥/ ٢١٩
- توكيل المدين ليبرىء نفسه، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢١٩
- توكيل الوكيل بالإبراء غيره، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢١٩
- حاجته للقبول عند المالكية ٥/ ٢١٥
- حكمه ٥/ ٢٣٠
- الرجوع عنه حكمه ٥/ ٢٣٠
- رجوع المتبرع بقضاء الدين عن آخر على الدائن إذا أبرأ المدين، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٥/ ٢٢٤
- رجوع المدين على الدائن إن ابرأه بعد وفاء الدين، حكمه ٥/ ٢٢٤
- رده
  - حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ٢١٧
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٢١٧
- ركنه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٢١٦
- ركنه عند الحنفية ٥/ ٢١٥
- سماع الدعوى بعد الإبراء العام، حكمه ٥/ ٢٣٢
- شروط صيغته ٥/ ٢٢٢
- شروط المبرأ ٥/ ٢٢٠
- شروط المبرأ منه ٥/ ٢٢٠
- شروط المبرىء ٥/ ٢١٨
- شروطه ٥/ ٢١٨
- صدوره من المحال له أو طالب الكفيل، حكمه في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٧٧
- طريق الإبراء من المجهول عند الشافعية ٥/ ٢٢١
- عدم احتياجه لقبول المدين عند الجمهور إلا المالكية ١٠/ ٨٩
- عدم حاجته إلى قبول عند الحنفية ١٠/ ٣٧٧
- عدم حاجته إلى قبوله ورده بالرد في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٧٧
- عدم رده بالرد إذا سبق للمبرَأ أن قبل الإبراء، عند الحنفية ٥/ ٢١٧
- عدم رده بالرد إذا كان بطلب من المبرَأ، عند الحنفية ٥/ ٢١٧
- عدم رده بالرد في الحوالة عند الحنفية ٥/ ٢١٨
- عدم رده بالرد في الكفالة عند الحنفية ٥/ ٢١٧
- عدم صحة رده بعد القبول في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٧٧
- علم الطرفين به إن كان في معاوضة، اشتراطه عند الشافعية ٥/ ٢١٥
- الفرق بين براءة الإسقاط وبراءة الاستيفاء في رجوع الدائن على المبرىء ٥/ ٢٣٠
- الفرق بينه وبين الإسقاط ٥/ ٢١٤
- فورية القبول إذا وكله بإبراء نفسه، اشتراطه عند الشافعية ٥/ ٢١٧
- القبول في هبة الدين للمدين، اشتراطه عند بعض الحنفية ٥/ ٢١٦
- القبول في هبة الدين للمدين، اشتراطه عند المالكية ٥/ ٢١٦
- كون المبرأ معلوماً، اشتراطه ٥/ ٢٢٠
- كون المبرأ منه موجوداً عند الإبراء، حكمه ٥/ ٢٢١
- كون المبرىء ذا ولاية على الحق المبرأ منه، اشتراطه ٥/ ٢١٩

obeikandl.com

• كون المبرىء ذو ملك سابق في الحق المبرأ منه، اشتراطه ٥/ ٢٢٤
• كون المبرىء من أهل التبرع، حكمه ٥/ ٢١٨
• المبارأة بين الزوجين، حكمها ٥/ ٢٢٨
• محله ٥/ ٢٢٦
• مشروعيته ٥/ ٢١٥
• معنى الإبراء الخاص ٥/ ٢٢٩
• معنى الإبراء العام ٥/ ٢٢٩
• معنى براءة الاستيفاء ٥/ ٢٣٠
• معنى براءة الإسقاط ٥/ ٢٣٠
• ممن يصدر رد الإبراء ٥/ ٢١٧
• من أبرأ عن شيء من مال الميت ظاناً أنه حي، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٥/ ٢١٩
• من أبرأ عن شيء من مال الميت ظاناً أنه حي، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢١٩
• نوعا الإبراء عن حق الدعوى ٥/ ٢٢٨
• الوصية بالبراءة من الدين، حكمها ٥/ ٢٢٢
• وقوعه بعد وجوب الحق المبرأ منه أو وجود سببه، اشتراطه ٥/ ٢٢٥
• وقوعه في مرض الموت، حكمه ٥/ ٢١٩
• الوكالة بالإبراء، حكمها عند الشافعية ٥/ ٢١٩

■ **الإبطال**
• تعريفه ١٠/ ٣٢٣
• تعريفه اصطلاحاً ١٠/ ٢٨١
• سببه ١٠/ ٢٨٢
• عدم خضوعه لتقدير القاضي إذا توافر سببه ١٠/ ٢٨٣

■ **الإبل**
• حكم أكل لحمها في نقض الوضوء ١/ ٣٧٣
• زكاتها ٢/ ٧٤٧
الجبران حالة فقد أحد الفروض ٢/ ٧٥٥
ما يجب فيها ٢/ ٧٥٢
ما يجزي في زكاتها عند الحنفية ٢/ ٧٥٤
ما يزكى عنها ٢/ ٧٥٢
مصادفة فرضين، حكمه عند الشافعية ٢/ ٧٥٥
نصابها ٢/ ٧٥٢
• نصاب الإبل مقداره ٢/ ٦٥٢

■ **ابن حجر**
• شروط التقليد عنده ١/ ١١٥

■ **ابن السبيل**
• إعطاؤه من الزكاة ٢/ ٧٨٤
• تعريفه ٢/ ٧٨٤
• ما يعطى من الزكاة ٢/ ٧٨٤

■ **الأبوة**
• نفقة الابن المسلم على أبيه الكافر ١٢/ ٧٦٩

■ **أتباع التابعين**
• اتباع أتباع التابعين منهج الصحابة والتابعين في الفتوى ١٢/ ٣٢٤
• ازدهار الفقه في الأمصار في عهد أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٥
• أسباب ازدهار الفقه والفتوى في عصر أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٦
• الفتوى في عهد أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٤
• الفقهاء في عهد أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٥

■ **الاتصالات**
• استعمال القرآن الكريم والذكر للتنبيه أو للانتظار في وسائل الاتصال الحديثة ١٢/ ٨٦٧

■ **الإتقان**
• إتقان العمل مطلب شرعي ١١/ ١٣٩

■ **الإتلاف**
• إتلاف الإصلاح ١٠/ ٧٠٨
• إتلاف الأصنام وآلات اللهو، حكمه عند الجمهور ومنهم الصاحبان ٥/ ٦٠٨
• إتلاف الأموال المباحة، حكمه ٥/ ٦٠٨
• إتلاف الباغي مال العادل، حكمه ٥/ ٦١٠
• الإتلاف بالتسبب ١٠/ ٧٠٩
• الإتلاف بالمباشرة ١٠/ ٧٠٧
• إتلاف الخمر والخنزير، حكمه ٥/ ٥٨٠
• إتلاف الدفع ١٠/ ٧٠٨
• الإتلاف سبب لوجوب الضمان ١٠/ ٧٠٧
• إتلاف الصبي المميز، حكمه عند المالكية ٥/ ٦٠٤
• إتلاف العادل مال الباغي، حكمه ٥/ ٦١٠
• إتلاف كتب الفسق والضلال، حكمه ٥/ ٦٠٩
• إتلاف ما ليس بمال، حكمه ٥/ ٦٠٨
• الإتلاف مباشرة وتسبباً ١٠/ ٦٧٤
• إتلاف المجنون، حكمه ٥/ ٦٠٤
• إتلاف المسلم مال الحربي، حكمه ٥/ ٦١٠
• اشتراك جماعة في إتلاف شيء ١٠/ ٦٨٣
• اشتراك المتسبب والمباشر في الإتلاف إن كان السبب يؤثر بانفراده، حكمه ٥/ ٦١١
• اعتبار فتح الباب أو حل الرباط سبباً للإتلاف، حكمه ٥/ ٦٠٤

Orekhamdi.com

- اعتباره سبباً للضمان ٥/ ٦٠٤
- الإكراه من أنواع الإتلاف تسبباً ١٠/ ٧١١
- ألا يتخلل بين السبب والمسبب فعل شخص آخر لإيجاب الضمان، اشتراطه ٥/ ٦١١
- أمثلة عن التعمد في الإتلاف تسبباً ٥/ ٦١١
- أنواع الإتلاف تسبباً ١٠/ ٧١١
- البلوغ أو التمييز، عدم اشتراطه في المتلف ٥/ ٦١٢
- تأثير الإكراه في إتلاف مال الغير على الضمان ١٠/ ٤٤٩
- الترويع، حكمه ٥/ ٦٠٦
- تضمين الصبي والمجنون ما أتلفاه ٥/ ٦١٩
- التعدي للضمان في الإتلاف تسبباً، اشتراطه ٥/ ٦١١
- تعريفه ٥/ ٦٠٣
- التعمد للضمان في الإتلاف تسبباً، اشتراطه ٥/ ٦١١
- التعمد والتعدي من شروط الضمان بالإتلاف تسبباً ١٠/ ٧١٥
- الجهل بكون المال المتلف ملكاً للغير، حكمه ٥/ ٦١٢
- حرق الصحابة المصاحف المخالفة للمصحف العثماني في الخط ٥/ ٦٠٩
- الحيلولة وحبس المالك عن ماله حتى تلف، حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٥/ ٦٠٧
- الحيلولة وحبس المالك عن ماله حتى تلف، حكمها عند الشافعية ٥/ ٦٠٧
- الحيلولة وحبس المالك عن ماله حتى تلف، حكمها عند المالكية والحنابلة ٥/ ٦٠٧
- شروط إيجاب الضمان بالإتلاف ٥/ ٦٠٨
- شروط الضمان بالإتلاف مباشرة وتسبباً ١٠/ ٧١٣
- شروط الضمان في الإتلاف تسبباً، عند الحنفية ٥/ ٦١٠
- شهادة الزور على القتل أو الإتلاف من أنواع الإتلاف تسبباً ١٠/ ٧١١
- الضمان بالإتلاف تسبباً ١٠/ ٧٠٩
- ضمان التلف إن كان محققاً، عند أبي حنيفة ٥/ ٦٠٩
- الضمان الجزئي بسبب النقصان في المغصوب أو الإتلاف الجزئي ١٠/ ٧٦٢
- ضمان الخمر والخنزير، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٦٠٨
- ضمان الصبي والمجنون ما أتلفاه ١٠/ ٨٧٠
- ضمان العقد وضمان اليد أو الإتلاف في القانون ١٠/ ٧٢١
- الضمان الكلي للمتلف ١٠/ ٧٦٠
- ضمان المتلف إذا كان متقوماً ٥/ ٦٠٨
- عدم اعتبار الضرورة سبباً للإعفاء من الضمان ٥/ ٦١٢
- عدم التفريق بين العمد والخطأ في الإتلاف ٥/ ٦٠٤
- عدم الضمان بإتلاف كتب الفسق والضلال ١٠/ ٧٠١
- عدم ضمان ما حرم الانتفاع به، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٦٠٨
- غاصب الغاصب وهلاك المغصوب أو إتلافه ١٠/ ٧٦٦
- الفروق بين ضمان العقد وضمان اليد وضمان الإتلاف ١٠/ ٧١٦
- كون المتلِف أهلاً لوجوب الضمان، اشتراطه ٥/ ٦٠٩
- كيفية الضمان بالنسبة للأموال بسبب الغصب أو الإتلاف ١٠/ ٧٢٨
- كيفية ضمان المتلف القيمي ٥/ ٦١٢
- كيفية ضمان المتلف المثلي ٥/ ٦١٢
- ما حدد الشارع بإتلافه مقداراً معيناً من المال ١٠/ ٧٦٣
- متى يعد الهلاك تاماً ويضمن ضماناً كلياً ١٠/ ٧٦١
- مذاهب الفقهاء في الإكراه وتسببه بالإتلاف ١٠/ ٧١١
- معنى الإتلاف مباشرة ٥/ ٦٠٤
- من أتلف مال الغير ظاناً أنه ماله، حكمه ٥/ ٦١٢
- من حفر بئراً عدواناً فأردى فيه آخر إنساناً أو حيواناً، حكمه ٥/ ٦١١
- من شرائط الضمان أن يكون المتلف مالاً ومتقوماً ١٠/ ٦٩٩
- وجود الفائدة في إيجاب الضمان، اشتراطه ٥/ ٦١٠

■ الإثبات

- طرق الإثبات التي يعتمد عليها القضاء ١٠/ ٨٧٣
- على من يقع عبء الإثبات ١٠/ ٨٧٤

■ الإثراء بلاء سبب

- الإثراء بلا سبب أحد مصادر الضمان في الفقه الإسلامي ١٠/ ٧٢٢
- أمثلة على الإثراء بلا سبب ١٠/ ٧٢٣

■ الإثم

- أثر الضرورة والحاجة في الاستثناء ورفع الإثم ١٢/ ٢٢٥

• الإثم والعصيان لمن يقوم بالتفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٨
• تأثيم المخالف لأحكام الإسلام من ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٤٧

■ **الأثمان**
• إطلاق الأثمان على النقدين الذهب والفضة ١١/ ١٤٩

■ **الإجارة**
• آراء الفقهاء في مدى مشروعية بدل الخلو في أثناء مدة الإجارة يأخذه المستأجر من المالك لفسخ العقد ١١/ ٥٧١
• إبطال الإجارة الطويلة في الأوقاف وأرض اليتيم وأرض بيت المال، المفتى به عند الحنفية ٩/ ٢٣٢
• اتحاد المجلس فيها، اشتراطه ٤/ ١٣٢
• الاتفاق على تأجيل الأجرة حتى انقضاء مدة الإجارة، جوازه ٤/ ٥٥٦
• الاتفاق على دفع المالك خلواً للمستأجر عن المدة المتبقية للإيجار، حكمه ٩/ ٥١٩
• الاتفاق على دفع المستأجر الجديد خلواً للمستأجر الأول عن المدة المتبقية للإيجار، حكمه ٩/ ٥١٩
• الاتفاق على دفع المستأجر خلواً للمالك، حكمه ٩/ ٥١٩
• أثر هلاك العين المؤجرة على أجرة الأجير المشترك عند الحنفية ١٠/ ٣١٨
• إجارة الآجام التي فيها الماء للقصب والصيد، عدم جوازها ٤/ ٥٢٧
• الإجارة: الإجارة على المنافع ١٣/ ٤١٥
• الإجارة أداة من أدوات الاستثمار ١١/ ٤٢٩
• الإجارة إذا أجره أرضاً على أن يزرعها شهراً، حكمها ٤/ ٥٤٦
• الإجارة إذا أجره دابةً على أن يركبها شهراً، حكمها ٤/ ٥٤٦
• الإجارة إذا أجره داراً على أن يسكنها شهراً، حكمها ٤/ ٥٤٦
• الإجارة إذا انهدمت الدار، حكمها عند الحنفية ٤/ ٥٧٧
• إجارة أرض لا ماء فيها للزراعة، عدم صحتها عند الشافعية ٤/ ٥٥١
• إجارة الأعمال ١١/ ٧٦
• إجارة الأعمال، تعريفها ١٠/ ١٦٩
• إجارة الأعيان، حكمها عند ابن القيم ٤/ ٥٢٧
• الإجارة الباطلة ١١/ ٤٢٩
• الإجارة بالمعاطاة، عدم صحتها بخلاف البيع عند النووي ٤/ ٥٥١
• إجارة البرك للاصطياد، عدم جوازها ٤/ ٥٢٦
• إجارة البركة أو البحيرة للاصطياد منها ١١/ ١٣٦
• إجارة بستان لأخذ ثمرته، عدم صحتها عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
• إجارة بناء بيوت مكة وأرضها، حكمها ٣/ ٥٨٥
• إجارة بيت لاتخاذه كنيسة، حكمها ٣/ ٥٨٤
• إجارة بيت لبيع خمر فيه، حكمها ٣/ ٥٨٤
• إجارة البئر، جوازها ٤/ ٥٢٧
• الإجارة التشغيلية من أدوات الاستثمار طويلة الأجل ١٣/ ٤٧٧
• إجارة الحائض أو النفساء لخدمة المسجد، عدم صحتها عند الشافعية ٤/ ٥٥١
• إجارة دار للدعارة أو للقمار، حكمها عند الشافعية ١٠/ ١٨٣
• إجارة الدراهم والدنانير والمكيلات والموزونات، عدم جوازها ٤/ ٥٢٦
• إجارة الذمة، تعريفها عند الشافعية ٤/ ٥٦٢
• إجارة الذمة لمنفعة مستقبلة، صحتها عند الشافعية ٤/ ٥٥٨
• إجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة ١١/ ٧٥
• إجارة السلاخ بالجلد، فسادها عند المالكية ٤/ ٥٤٣
• إجارة سيارة بوقودها و دابة بعلفها، عدم صحته عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
• إجارة الشاة للبنها أو سمنها أو صوفها، عدم جوازها ٤/ ٥٢٦
• إجارة الشجر والكرم للثمر، عدم جوازها ٤/ ٥٢٦
• إجارة شيء في الذمة، صحته عند الشافعية ٤/ ٢٨٤
• إجارة الشيء المعار، عدم جوازه ١٠/ ٦٧
• إجارة الصبي المميز
  حكمها عند الحنفية ٤/ ٥٢٨
  حكمها عند المالكية ٤/ ٥٢٨
• الإجارة الصحيحة ١١/ ٤٢٨
• الإجارة الصحيحة، حكمها ٤/ ٥٥٤
• إجارة العامل على حصاد بجزء من المحصول، عدم صحتها عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
• الإجارة على الأشخاص ١١/ ٤٢٧
• الإجارة على الأعمال ١١/ ٤٢٤، ١٣/ ٤١٥

obeikandl.com

- الإجارة على الأعمال، تعريفها ٤/ ٥٦١
- الإجارة على الأعيان ١١/ ٤٢٧
- الإجارة على الإمامة في الفروض، عدم جوازها عند الشافعية والمالكية ٤/ ٥٣٩
- الإجارة على الحج
  - حكمها ٣/ ١١٠
  - حكمها عند الجمهور ٣/ ١١٥
  - حكمها عند الحنفية ٣/ ١١٥
  - حكمها عند متقدمي الحنفية ٣/ ١١٠
- الإجارة على الحج حال حياة الإنسان، حكمها عند المالكية ٣/ ١٠٤
- الإجارة على حفر القبور وحمل الجنائز، جوازها عند الحنفية ٤/ ٥٣٩
- الإجارة على حمل الخمر، حكمها عند الشافعية ١٠/ ١٨٣
- الإجارة على الطاعات، عدم صحتها ٤/ ٥٤٠
- الإجارة على العمل إن كان فرضاً أو واجباً على الأجير قبل العقد، عدم جوازها ٤/ ٥٣٧
- الإجارة على عمل مجهول، عدم جوازها ٤/ ٥٨٦
- الإجارة على عمل ممنوع شرعاً، بطلانها ١٠/ ١٧٤
- الإجارة على فعل محرم، عدم صحتها ٥/ ٩٥
- الإجارة على القُرَب التي تحتاج إلى نية ولا تدخلها النيابة، عدم صحتها عند الشافعية ٤/ ٥٥١
- الإجارة على القرب والطاعات، عدم جوازها عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٥٣٨
- الإجارة على القرب والطاعات كالصلاة والصيام وتعليم القرآن والأذان والإمامة ورعاية المسجد ١١/ ٧٤
- الإجارة على مدة معينة ١١/ ٤٢٧
- الإجارة على المنافع ١١/ ٤٢٤
- الإجارة على المنافع المباحة، جوازها ٤/ ٦٨
- الإجارة على المنافع المحرمة، عدم جوازها ٤/ ٥٥٥
- إجارة العين، تعريفها عند الشافعية ٤/ ٥٦٢
- إجارة عين لمنفعة مستقبلة، عدم صحتها عند الشافعية ٤/ ٥٥٨
- الإجارة غير الصحيحة ١١/ ٤٢٨
- الإجارة الفاسدة
  - حكمها عند الحنفية ٤/ ٥٥٤
  - حكمها عند زفر ومالك والشافعي ٤/ ٥٥٤
- الإجارة الفاسدة إذا حصل الانتفاع، حكمها ١٠/ ٢٦٩
- إجارة الفحل للضراب، عدم جوازها ٤/ ٥٢٦
- إجارة الفضولي، حكمها ٤/ ٥٢٨
- الإجارة في استيفاء عين قصداً، عدم صحتها عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
- الإجارة في المنافع المباحة، جوازها ٤/ ٥٥٥
- إجارة كل ما ينتفع به مع بقاء عينه وما لا فلا، جوازها ٤/ ٥٢٦
- الإجارة لتجهيز ميت ودفنه، جوازها عند الشافعية ٤/ ٥٣٩
- الإجارة لحمل خمر لذمي، حكمها ٣/ ٥٨٤
- الإجارة لكنيسة، حكمها ٣/ ٥٨٤
- إجارة ماء في نهر أو بئر أو قناة، عدم جوازها ٤/ ٥٢٦
- إجارة متعذر التسليم حقيقة أو شرعاً، عدم جوازها ٤/ ٥٣٤
- إجارة المجنون والصبي غير المميز، عدم انعقادها ٤/ ٥٢٨
- إجارة المراعي، عدم جوازها ٤/ ٥٢٦
- إجارة المرضع، جوازها ٤/ ٥٢٧
- إجارة المشاع ١١/ ٧٣
- إجارة المشاع من الشريك وغيره، جوازها عند الصاحبين وجمهور الفقهاء ٤/ ٥٣٥
- إجارة المشاع من غير الشريك، عدم جوازها عند أبي حنيفة وزفر والحنابلة ٤/ ٥٣٥
- الإجارة مشاهرة أو سنوياً ١١/ ٧٣
- إجارة المغصوب لغير الغاصب، عدم صحتها ٤/ ٥٥١
- الإجارة من العقود المزدوجة الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٨٦
- إجارة المنافع
  - أحكامها ٤/ ٥٥٥
  - تعريفها ١٠/ ١٦٩
- إجارة المنافع ١١/ ٧٥
- إجارة المنافع والأعمال، جوازها ٤/ ٨٦
- الإجارة المنتهية بالتمليك من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١٣/ ٤٧٧
- إجارة موضع معلوم من الأرض ليسوق منه الماء إلى أرض له، حكمها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٤/ ٥٣٠
- إجارة موضع معلوم من الأرض ليسوق منه الماء إلى أرض له، حكمها عند محمد ٤/ ٥٣٠

Obeikandl.com

- إجارة النوائح والمغنيات، حكمها ٤/ ٦٨
- إجارة الوقف إذا كان عقاراً ١٣/ ٤١٤
- إجازة إجارة الغاصب بعد استيفاء بعض المدة، حكمها عند محمد ٤/ ٥٢٩
- إجازة إجارة الغاصب بعد استيفاء بعض المنفعة، حكمها عند أبي يوسف ٤/ ٥٢٩
- إجازة إجارة الغاصب بعد استيفاء المنفعة، حكمها عند الحنفية ٤/ ٥٢٩
- إجازة إجارة الفضولي بشرط قيام المعقود عليه ٤/ ٥٢٨
- إجازة إجارة الفضولي بعد استيفاء المنفعة، حكمها ٤/ ٥٢٨
- إجازة إجارة الفضولي قبل استيفاء المنفعة، حكمها ٤/ ٥٢٨
- إجازة المالكية لاجتماع الإجارة مع البيع ١١/ ٣٩٨
- إجازة المستأجر لبيع المأجور ٤/ ١٣٩
- اجتماع البيع مع الإجارة ١١/ ١٣٦
- اجتماع تقدير العمل والمدة لجهالة المعقود عليه، عدم جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ٥٣٣
- الأجرة
  كونها جزءاً من المعقود عليه، حكمه عند الجمهور ٤/ ٥٤٣
  كونها جزءاً من المعقود عليه، حكمه عند المالكية ٤/ ٥٤٣
  كونها شيئاً مغصوباً إذا دفعت للغاصب أو لقادر على انتزاعها، جوازه عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
  كونها مالاً متقوماً، اشتراطه ٤/ ٥٤١
  كونها مالاً متقوماً معلوماً، اشتراطه ٤/ ٦٩
  كونها معينة أو معلومة في إجارة العين، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٥٦٢
  كونها منتفعاً بها، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
  كونها منفعة من جنس المعقود عليه، جوازه عند الشافعية ٤/ ٥٤٦
  كيفية العلم بها ٤/ ٦٩، ٤/ ٥٤٣
  معلوميتها اشتراطها عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
- أجرة الأجير عند انهدام البناء أو انهيار البئر في ملك المستأجر، حكمها عند الحنفية ٤/ ٥٧٢
- أجرة الأجير عند هلاك العين إذا كانت في يد المستأجر، حكمه عند الحنفية ٤/ ٥٧٢
- أجرة الأجير عند هلاك العين في إجارة الأعمال، حكمها عند الحنابلة ٤/ ٥٧١
- أجرة الأجير عند هلاك العين في إجارة الأعمال، حكمها عند الحنفية ٤/ ٥٧١
- أجرة الأجير عند هلاك العين في إجارة الأعمال، حكمها عند الشافعية ٤/ ٥٧١
- أجرة الأجير عند هلاك العين في يده وكان لعمله أثر ظاهر فيها، حكمه عند الحنفية ٤/ ٥٧١
- أجرة الأجير عند هلاك العين في يده ولم يكن لعمله أثر ظاهر فيها، حكمه عند الحنفية ٤/ ٥٧٢
- إجرة الحمام، جوازها ٤/ ٥٢٦
- أجرة الخادم إذا احتاج الصغير إلى خادم، وجوبها بالاتفاق ٨/ ٦٩٥
- أجرة الخياط إذا خاط الثوب في ملك المستأجر وهلك، حكمها عند الحنفية ٤/ ٥٧٣
- أجرة الرضاع موقف القانون السوري منها ٨/ ٦٦٦
- أجرة اللبّان إذا ضرب اللبن في غير ملك المستأجر، حكمها عند الحنفية ٤/ ٥٧٣
- أجرة اللبّان إذا ضرب اللبن في ملك المستأجر، حكمها عند الحنفية ٤/ ٥٧٣
- أجرة مسكن الحضانة للحاضن والمحضون إذا لم يكن لهما مسكن، وجوبها عند الحنفية والمالكية ٨/ ٦٩٥
- إجماع الصحابة على جوازها ٤/ ٦٨
- الإجماع على مشروعيتها ٤/ ٥٢٤
- الأجير الخاص
  تعريفه ٤/ ٥٦١، ٤/ ٥٦٣
  حكمه ٤/ ٥٦١، ١١/ ٤٢٥
- الأجير الخاص والأجير العام ١١/ ٧٦
- الاجير العام أو المشترك ١١/ ٤٢٥
- الأجير المشترك
  تعريفه ٤/ ٥٦١، ٤/ ٥٦٣
  حكمه ٤/ ٥٦١
  عدم تضمينه عند الجمهور ٤/ ٥٦٣
- أحكام الإجارة على الأعمال ٤/ ٥٦١
- اختلاف الأجير وصاحب الثوب على صفة العمل، حكمه ٤/ ٥٧٤
- اختلاف الأجير ومالك الثوب في وجود الأجرة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٥٧٥
- الاختلاف بين الجعالة والإجارة ٤/ ٥٨٦
- الاختلاف بين المؤجر والمستأجر في دعوى التلف أو التعيب، حكمه عند الشافعية ٤/ ٥٧٥
- الاختلاف فيها إذا أقام كل من المتعاقدين بينة على ادعائه، حكمه ٤/ ٥٧٤

- اختلاف المتعاقدين فيها بعد استيفاء المنفعة ٤/ ٥٧٤
- اختلاف المتعاقدين فيها، حكمه ٤/ ٥٧٣
- اختلاف المتعاقدين فيها قبل استيفاء المنافع، حكمه ٤/ ٥٧٤
- اختلاف المؤجر والمستأجر في دعوى رد العين المؤجرَّة، حكمه عند الشافعية ٤/ ٥٧٥
- أخذ الأجرة على الأذان، حكمه ١/ ٦٠٦
- أخذ الأجرة على الأذان مع الإمامة والقيام بالمسجد، جوازه عند المالكية ٤/ ٥٣٩
- أخذ الأجرة على الإقامة للصلاة، حكمه ١/ ٦٠٦
- أخذ الأجرة على تعليم القرآن، جوازه عند مالك والشافعي ٤/ ٥٣٨
- أخذ الأجرة على تعليم القرآن، جوازه عند متأخري الحنفية ٤/ ٥٣٨
- أخذ الأجرة على تعليم القرآن وقراءته ١٠/ ٥١٦
- أخذ الأجرة على الطاعة، جوازه عند المتأخرين للضرورة ٢/ ٤٠٨
- أخذ الأجرة على الطاعة، عدم جوازه عند المتقدمين ٢/ ٤٠٨
- أخذ الأجرة على القربات الدينية، حكمه ١/ ٦٠٦
- أخذ الأجرة على ممارسة الشعائر الدينية وتعليم القرآن، حكمها ١٠/ ٢٢٠
- أخذ الحاضنة الأجرة على حضانتها، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٦٩٤
- أخذ الحاضنة غير الزوجة أجرة الحضانة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٩٤
- أخذ القانون فسخ الإيجار للعذر من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٦٥
- أخذ المالك أو المستأجر الأول بدل الخلو من المستأجر الجديد ١١/ ٥٦٩
- أخذ المالك الخلو على أنه جزء من الأجرة ٤/ ٥٤٥
- أخذ المالك مقابل الخلو، حكمه ٤/ ٥٤٣
- أخذ المالك من المستأجر مبلغاً مقطوعاً من المال بدل خلو إضافة إلى الأجرة الشهرية أو السنوية ١١/ ٥٦٦
- أخذ المرضع الأجرة إذا أرضعت الصغير لبن شاة، حكمه ٨/ ٦٦٦
- أخذ المستأجر بدل الخلو في أثناء مدة الإجارة، جوازه ٤/ ٥٤٥
- أخذ المستأجر بدل الخلو بعد انقضاء الإجارة، عدم جوازه ٤/ ٥٤٥
- أخذ المستأجر بدل الخلو من مستأجر جديد في أثناء مدة الإجارة، جوازه ٤/ ٥٤٥
- أخذ المستأجر بدل الخلو من مستأجر جديد يسلمه العين المستأجرة ١١/ ٥٦٨
- أخذ المستأجر بدل الخلو من مستأجر لاحق ١١/ ٥٦٦
- أخذ المستأجر مقابل الخلو، حكمه ٤/ ٥٤٣
- أخذ المستأجر مقابل الخلو ضمن مدة الإيجار المتفق عليها، تصريح الشافعية بجوازه ٤/ ٥٤٤
- أخذ المستأجر من المالك مبلغاً من المال لفسخ الإجارة وإخلاء العين ١١/ ٥٦٨
- الأرض المستأجرة، زكاتها حكمها ٢/ ٧٣٧
- الأرض المؤجرة، زكاتها حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٧٣٧
- أركانها عند الجمهور ٤/ ٥٢٤
- استحقاق الأجير الخاص أجره بمجرد تسليم نفسه للخدمة عند الحنفية ١٠/ ٣٣٠
- الاستحقاق في الإجارة، حكمه ٥/ ٢٤٥
- استعمال الإجارة التمليكية في إجارة العقارات والآلات والمعدات المعقدة الحديثة وآلات المصانع ١١/ ٤٣٠
- استئجار آلات الملاهي، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٥٥١
- استئجار الأجير للخدمة والدابة بالطعام، جوازه عند المالكية ٤/ ٥٤٢
- استئجار الأشجار لتجفيف الثياب عليها والاستظلال بها، عدم جوازه ٤/ ٥٤١
- استئجار الخادم بالكسوة، جوازه عند المالكية ٤/ ٥٤٢
- استئجار دراهم أو دنانير للزينة، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
- استئجار ذمي دار مسلم في دار الإسلام ليتخذها مصلى أو لبيع الخمر ونحوها، عدم جوازه ٤/ ٥٣٧
- استئجار الرجل امرأته لخدمة البيت، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٥٣٨
- استئجار الرجل زوجته لإرضاع ولده منها، عدم جوازه ٤/ ٥٣٩
- استئجار رجل لقتل آخر أو تعذيبه، عدم جوازه ٤/ ٥٣٧
- استئجار رجل ليطحن حنطة بجزء من دقيقها، عدم جوازه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٥٤٠

obeikandl.com

- استئجار رجل ليعصر له سمسم بجزء معلوم من دهنه، عدم جوازه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٥٤٠
- استئجار الزوجة للقيام بأعمال المنزل أو إرضاع طفلها، بطلانه ١٠/ ٢٢٠
- استئجار السلاخ بالجلد والطحان بالنخالة ١١/ ٧٥
- استئجار السلاخ بجلد مسلوخ معلوم، جوازه عند المالكية ٤/ ٥٤٣
- استئجار شخص بأجر معلوم وبطعامه أو دابة بأجر معلوم وعلفها، حكمه ٤/ ٥٤٢
- استئجار شخص رجلاً للقيام بالبيع والشراء، حكمه ٤/ ٥٣٦
- استئجار الطحان بقدر من الدقيق معلوم، حكمه ٤/ ٥٤٣
- استئجار الطحان بنخالة، حكمه عند المالكية ٤/ ٥٤٣
- استئجار طريق في دار غيره ليمر فيها وقتاً معلوماً، حكمه عند أبي حنيفة وصاحبيه ٤/ ٥٣٥
- استئجار الظئر بطعامها وكسوتها، جوازه عند المالكية والحنابلة ٤/ ٥٤٣
- استئجار الظئر بطعامها وكسوتها، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٥٤٢
- استئجار الظئر بطعامها وكسوتها، حكمه عند الصاحبين والشافعية ٤/ ٥٤٢
- الاستئجار على بناء المساجد والقناطر والرباطات، جوازه ٤/ ٥٣٩
- الاستئجار على تعليم اللغة والأدب والحديث ونحوها، جوازه ٤/ ٥٣٩
- الاستئجار على تعليم اللغة والفقه والحديث ١٠/ ٥١٥
- الاستئجار على الحج
  - جوزاه عند المالكية والشافعية ٤/ ٥٣٩
  - شروط الإجارة فيه ٣/ ١١٢
- الاستئجار على الحج حكمه عند الجمهور ٣/ ١١١
- الاستئجار على غسل الميت، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٥٣٩
- الاستئجار على فعل المعاصي والجرائم، بطلانه ١٠/ ٢١٩
- الاستئجار على قراءة القرآن الكريم عند الميت، جوازه عند القاضي حسين ٢/ ٤٨٥
- الاستئجار على القصاص
  - جوازه عند محمد ٤/ ٥٣٧
  - عدم جوازه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٤/ ٥٣٧
- الاستئجار على المعاصي، عدم جوازه ٤/ ٥٣٧
- استئجار عين لرهنها، حكمه ٥/ ١٢٦
- استئجار الفحل على مدة معلومة، جوازه عند مالك ٤/ ٥٣٦
- استئجار الفحل للإنزاء، عدم جوازه ٤/ ٥٣٦
- استئجار كلب لصيد أو حراسة، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٥٥١
- استئجار الكلب المعلم والبازي المعلم للاصطياد، عدم جوازه ٤/ ٥٣٦
- استئجار الكنائس للصلاة، حكمه ٩/ ٤٩٩
- استئجار الكنيسة للصلاة فيها ١٢/ ٥٠
- الاستئجار لكتابة الغناء والنوح، جوازه عند الحنفية ٤/ ٥٣٧
- استئجار المرضع، جوازه ٤/ ٥٢٧
- استئجار المغنيات أو النائحات أو الراقصات أو أدوات الملاهي ١١/ ١٣٦
- استيفاء المستأجر المنفعة بغيره ١٠/ ٦٧
- استيفاء المنفعة في الإجارة الفاسدة، حكمه ٤/ ٥٥٩
- إسقاط أجرة الأرض لهلاك الزرع في القانون ١٠/ ٣٦٣
- إسكان ذوو الحرف التي تؤثر على البناء من قبل المستأجر، عدم صحته ٤/ ٥٥٨
- اشتراط تعجيل الأجرة، جوازه ٤/ ٥٨٦
- اشتراط الغرامة في الاستصناع والمقاولات وإجارة الأعمال ١١/ ١٧٨
- إصلاح العين المؤجرة ١١/ ٧٦
- إصلاح المستأجر العين المؤجرة بإذن المؤجر أو نائبه، حكمه ٤/ ٥٦٠
- إصلاح المستأجر العين المؤجرة بغير إذن، حكمه ٤/ ٥٦٠
- إضافتها إلى زمن في المستقبل، صحتها عند الجمهور ٤/ ٥٢٥
- إضافتها إلى زمن مستقبل، جوازه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٤/ ٥٥٧
- إضافة إجارة العين للمستقبل، عدم جوازها عند الشافعية ٤/ ٥٢٥، ٤/ ٥٦٢
- إضافة الإجارة في الذمة للمستقبل، جوازه عند الشافعية ٤/ ٥٢٥
- اعتبار خروج المستأجر من الدار المنهدمة دليل انفساخ الإجارة ٤/ ٥٤٧

obeikandl.com

- اعتبار العين المستأجرة أمانة في يد المستأجر ٤/ ٥٧١
- أعذار فسخها ٤/ ٥٤٨، ١٠/ ٢٩٧، ١١/ ٧٧
- أعذار للمستأجر تجيز الفسخ ١٠/ ٢٩٧
- أعذار للمؤجر تجيز الفسخ ١٠/ ٢٩٧
- إعطاء بعض القمح لدارسه أو حامله، جوازه عند الحنابلة ٤/ ٥٤٠
- إعطاء جباة الأموال جزءاً مما يجبونه، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
- إعطاء السماسرة جزءاً من قيمة ما يبيعونه، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
- إعطاء العامل على الزكاة على وجه الإجارة ١٣/ ٤٤٧
- الأعمال الواجبة على المرضع ٤/ ٥٦٢
- الإفتاء بقول الصاحبين في تضمين الأجير المشترك ٤/ ٥٦٤
- اقتباس القانون كثيراً من أحكام الإيجار من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٧
- اقترانها بشرط فيه منفعة لأحد العاقدين فيها، جوازه عند الحنابلة والمالكية ٤/ ٥٤٦
- الإكراه على البيع والشراء والهبة والإجارة ١٠/ ٤٥٤
- الإكراه على العمل، عدم جوازه ٤/ ٦٨
- التزامات المستأجر بعد انتهاء الإجارة ٤/ ٥٦٠
- إلزام المستأجر برفع التراب الذي يحدث من كنسه ٤/ ٥٦٠
- إلزام المؤجر بإصلاح دلو الماء والبئر والبالوعة والمخرج ٤/ ٥٦٠
- إلزام المؤجر بإصلاح العين المستأجرة في مدة الإيجار، عند الحنفية ٤/ ٥٥٩
- إلزام المؤجر نفقة البناء أو الغرس في الفقه والقانون ١٠/ ٣٦٤
- الأمور التي تجب بها الأجرة وتملك عند الحنفية والمالكية ٤/ ٥٥٦
- الانتفاع بالعين المؤجرة كيفيته ٤/ ٥٥٨
- انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة بنفسه أو بغيره، جوازه ٤/ ٥٥٨
- انتهاء الإجارة بالإقالة ١١/ ٧٨
- انتهاء الإجارة بانقضاء مدة الإجارة ١١/ ٧٨
- انتهاء الإجارة بموت المستأجر عند الحنفية ١٠/ ٥٢
- انتهاء الإجارة بهلاك العين المؤجرة ١١/ ٧٨
- انتهاء عقد الإجارة بموت المالك عند الحنفية ١٠/ ٦٩
- انتهاء مدة إجارة الأرض وفيها زرع لم يستحصد، حكمه ٤/ ٥٧٧
- انتهاؤها ٤/ ٥٧٦
- انتهاؤها باستيفاء المنفعة المعقود عليها ٤/ ٥٤٩
- انتهاؤها بالإقالة ٤/ ٥٧٦
- انتهاؤها بانقضاء المدة إلا لعذر ٤/ ٥٧٧
- انتهاؤها بموت أحد العاقدين عند الحنفية ٤/ ٥٧٦، ١٠/ ٢٦٤، ١٠/ ٢٧٩، ١٠/ ٣٦٥
- انعقادها عند الحنفية كيفيته ١٠/ ٢٦٤
- انعقادها عند غير الحنفية كيفيته ١٠/ ٢٦٤
- انفساخها بعذر من جانب المستأجر عند الحنفية ٤/ ٥٤٩
- انفساخها بعذر من جانب المؤجر عند الحنفية ٤/ ٥٤٩
- انفساخها بفوات المعقود عليه عند الشافعية ٤/ ٥٤٨
- انفساخها بموت الظئر أو الصبي عند الحنفية ٤/ ٥٧٦
- انفساخها بهلاك العين المؤجرة المعينة أو المؤجَّر عليه ٤/ ٥٧٦
- انفساخها بهلاك المعقود عليه ٤/ ٥٤٧
- إنقاص أجرة الأرض لهلاك قسم من الزرع في القانون ١٠/ ٣٦٣
- انقطاع ماء الطاحون مسقط لأجرتها عند الحنفية ١٠/ ٣٦٣
- إنهاؤها بموت المستأجر إن عقد بسبب حرفته في القانون ١٠/ ٣٦٥
- إنهاؤها بموت المستأجر بناء على طلب الورثة، جوازه في القانون ١٠/ ٣٦٥
- إنهاؤها بناء على طلب الورثة أو المؤجر لموت المستأجر، جوازه في القانون ١٠/ ٣٦٥
- إنهاؤها لثقل أعباء العقد على ورثة المستأجر في القانون ١٠/ ٣٦٥
- أنواع الإجارة ١١/ ٧٥، ١٣/ ٤١٥
- أنواع الأعذار الموجبة لفسخ الإجارة، عند الحنفية ٤/ ٥٤٩
- أهلية التعاقد في العاقدين، اشتراطها عند الشافعية ٤/ ٥٥١
- إيجاب الزكاة على مستأجر الأرض إن كان أنفع للفقراء عند المتأخرين من الحنفية ٢/ ٧٣٧
- بدل الخلو للمستأجر الأول من المستأجر الجديد بعد انقضاء مدة الإجارة، حرمته ٤/ ٥٤٥

- البديل عن صور الإيجار المنتهي بالتمليك ٩/ ٥٣٧
- بطلان الرهن إذا طرأت الإجارة على عين مرهونة، عند الحنفية ٥/ ١٢٢
- بعض أنواع الإجارة التي اقتبسها القانون من الفقه ١٠/ ٣٦٢
- بقاء الدابة المؤجرة أمانة في يد المستأجر إن اشترط عدم ردها إلى موضعها بعد انتهاء الإجارة ٤/ ٥٦١
- بقاء المستأجر في الأرض بعد انتهاء العقد في المجلة ١٠/ ٣٦٢
- بقاء المستأجر في الأرض الزراعية رغم انتهاء الإيجار في القانون ١٠/ ٣٦٢
- بلوغ المؤجر، عدم اشتراطه ٤/ ٥٢٨
- البلوغ والعقل، اشتراط لانعقاد الإجارة، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥٢٨
- البناء أو الغرس في الأرض دون إذن المؤجر، حكمها في القانون ١٠/ ٣٦٤
- بيان العمل المطلوب من الصناع والعمال، اشتراطه ٤/ ٥٣٢
- بيان كيفية الانتفاع بالأرض المؤجرة، وجوبه ٤/ ٥٥٩
- بيان ما تستأجر له الدابة، وجوبه ٤/ ٥٥٩
- بيان ما يحمل على الدابة المؤجرة ومن يركبها، وجوبه ٤/ ٥٥٩
- بيان ما يزرع في الأرض المؤجرة للزراعة، وجوبه ٤/ ٥٥٩
- بيان المدة أو المكان في إجارة الدواب، وجوبه ٤/ ٥٥٩
- بيان المدة في إجارة الدور والحوانيت واستئجار المرضع، اشتراطه ٤/ ٥٣٠
- بيان المدة في استئجار الأجير الخاص، اشتراطه ٤/ ٥٣٣
- بيان المدة في استئجار الظئر، اشتراطه ٤/ ٥٣٣
- بيان المدة في استئجار القصار والخياط المشترك، عدم اشتراطه ٤/ ٥٣٣
- بيان المعمول فيه إذا كان الأجير مشتركاً، اشتراطه ٤/ ٥٣٣
- البيع بالتقسيط والإجارة بشرط الخيار وشراء العين المؤجرة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة بدائل للإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٤٠٩
- بيع الخلو، جوازه عند الفاسيين ٤/ ٥٤٥
- بيع دين الأجرة قبل استيفاء المنفعة ودين المهر قبل الدخول ودين الجعل قبل العمل ١١/ ٢١٠
- بيع العربون والإجارة ١٢/ ٥٨
- بيع المؤجر الدار المؤجرة إجارة مضافة إلى المستقبل، عدم صحته عند الحنفية ٤/ ٥٥٧
- تأجير الدابة واستثناء ما في بطنها، حكمها ٤/ ٦٨٩
- تأجير المتولي الموقوف بدون أجرة المثل، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٣٣
- تأجير المستأجر للعين وأخذ بدل الخلو في الإجارة الطويلة، عدم جوازه إلا بموافقة المالك في بعض القوانين ٤/ ٥٤٥
- تأجير الموقوف بأجرة المثل، عند الحنفية ٩/ ٢٣٣
- تأجير الناظر للموقوف بأقل من أجرة المثل، حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٣٥
- تأجيل المجمع الفقهي النظر في التأجير المنتهي بالتمليك ٩/ ٥٢١
- تأجيل المجمع الفقهي النظر في صور مختلفة للإيجار المنتهي بالتملك ٩/ ٥٣٧
- تأجيل وتعجيل الأجرة في إجارة عين إن كانت الأجرة في الذمة، جوازه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥٥٧
- تحديد الأجرة بحسب العرف ٤/ ٧٠
- تحديد مدة إيجار الأرض الزراعية في القانون ١٠/ ٣٦٢
- تحديد مدة الإيجار بالدورة الزراعية في المجلة ١٠/ ٣٦٢
- تحمل الأجير تبعة الهلاك في إجارة الأعمال ١٠/ ٣٥٨
- تحمل الأجير المشترك خطأ تلميذه ١٣/ ٤٤
- تحول اليد في عقد الإجارة على الأعمال من يد أمانة إلى يد ضمان ١٠/ ٧٩٧
- تدخل الدولة في علاقة أرباب العمل والعمال ٤/ ٧٠
- تسليم الأجرة في مجلس العقد إذا كانت إجارة ذمة، اشتراطه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥٥٧
- تسليم الدابة إن استأجرها في بلد ما وقتاً معلوماً، حكمه ٤/ ٥٦١
- تسليم العين المستأجرة عقب العقد على المؤجر، وجوبه عند الحنفية والمالكية ٤/ ٥٥٧
- تسليم العين المؤجرة أولاً، وجوبها عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٣٠
- تسليم المستأجر المفتاح بعد انتهاء الإجارة، وجوبه ٤/ ٥٦٠
- تضمين الأجير إن أهمل في حفظ المتاع ٤/ ٥٦٦

- تضمين الأجير إن تعمد الإتلاف ٤/ ٥٦٦
- تضمين الأجير المشترك حكمه عند المالكية ٤/ ٥٦٤
- عند المالكية والصاحبين ٤/ ٥٧١
- تضمين الأجير المشترك إذا حدث التلف بيد تلميذه ٤/ ٥٦٦
- تضمين الأجير المشترك إلا إذا كان تلف ما في يده كان بقوة قاهرة ١٠/ ٦٥٠
- تضمين الأجير المشترك إن حدث التلف بفعل تلميذه المأذون فيه ٤/ ٥٦٦
- تضمين الأجير المشترك عند الصاحبين وأحمد في رواية الصحيح عن قولين ٤/ ٥٦٤
- تضمين الأجير المشترك ولو لم يتعد، عند أبي حنيفة وصاحبيه ٤/ ٥٦٦
- تضمين تلميذ الأجير المشترك إن أتلف وديعة عند معلمه ٤/ ٥٦٦
- تضمين تلميذ الأجير المشترك إن حدث التلف بفعل غير مأذون فيه ٤/ ٥٦٦
- تضمين الصناع على رأي ابن جزي المالكي ٤/ ٥٦٤
- تضمين عمر وعلي رضي الله عنهما للأجير المشترك ٤/ ٥٦٥
- تضمين المستأجر إذا خالف شرط المؤجر، حكمه ٤/ ٥٦٧
- تضمين المستأجر إذا خالف ولو ترك الخلاف، عند الحنفية ٤/ ٧١٦
- تضمين المستأجر من المستأجر أو من المستعير إذا هلكت العين ١٠/ ٧٦٩
- تضمين المستعير من المستعير أو المستأجر إذا هلكت العين ١٠/ ٧٦٨
- تعجيل الأجرة في إجارة عين إن كانت الأجرة معينة، وجوبه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥٥٧
- تعريف الإجارة التشغيلية ١١/ ٤٢٥
- تعريف الإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٣٩٤
- تعريفها عند الحنفية ٤/ ٥٢٥
- تعريفها عند الشافعية ٤/ ٥٢٥
- تعريفها، عند المالكية والحنابلة ٤/ ٥٢٦
- تعليقها بشرط، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٥٥١
- تعليقها على شرط أو زمن، عدم صحتها ٤/ ٧٤٤
- تعليقها على شرط متردد بين الوجود والعدم، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٣٢٦
- تعويض المستأجر عن أضرار الزرع يمنع إسقاط الأجرة في القانون ١٠/ ٣٦٣
- تعيب أو هلاك المعدات التي أجرها البنك لعميله، حكمه ٩/ ٤٨٦
- تعيب العين بعيب لا يضر بالانتفاع، حكمه ٤/ ٥٤٧
- تعيب العين المؤجرة بما يخل بالانتفاع، حكمه ٤/ ٥٤٦
- تعيين ابتداء مدة الإجارة، عدم اشتراطه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٥٣١
- تعيين الأجر مما يعمل فيه الأجير، جوازه عند الحنابلة والمالكية ٤/ ٥٤٠
- تعيين العين المستأجرة في إجارة الذمة، وجوبه عند الشافعية ٤/ ٥٦٣
- تعيين كيفية استعمال المأجور في إجارة المنافع، عدم اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٥٣٣
- تعيين مكان إيفاء الأجرة فيما يحتاج إلى كلفة، وجوبه عند أبي حنيفة ٤/ ٥٤٢
- تعيين مكان العقد مكاناً لإيفاء الأجرة، عند الصاحبين ٤/ ٥٤٢
- التفريق بين ملك المنفعة وملك الانتفاع ١١/ ٥٧٦
- تفعيل العمل بمقتضى الشرعية الاقتصادية في مجال البيوع والشركات والإجارات من مهام هيئة الرقابة الشرعية ١٣/ ٣٣٧
- تقدير الأجرة باليوم أو بالمرحلة استحساناً، عند الحنفية ٤/ ٥٥٦
- تقدير العمل والمدة معاً، جوازه عند الصاحبين ٤/ ٥٣٣
- تقدير العمل والمدة معاً، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٥٣٤
- تقدير العمل والمدة معاً، عدم جوازه عند المالكية والشافعية ٤/ ٥٣٤، ٤/ ٥٥٢
- تقدير العمل والمدة معاً في الإجارة، عدم جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ٥٣٣
- تقدير المنفعة بالزمن أو العمل، عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
- تقديم الأجرة فيها، جوازه ٤/ ٥٨١
- تقسيم الإجارة بحسب حكم الشرع عليها ١١/ ٤٢٨
- تقسيم الإجارة بحسب الزمن أو العمل ١١/ ٤٢٧
- تقسيم الإجارة بحسب طبيعة المحل ١١/ ٤٢٧
- تقسيم الإجارة بحسب غايتها ١١/ ٤٢٥
- تقسيم الإجارة بحسب نوع محلها ١١/ ٤٢٤
- تقوم المنفعة المعقود عليها، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٥٥١

obeikandl.com

- تقييد الانتفاع بالعين المؤجرة بالعرف ٤/ ٥٥٩
- تقييد العرف كيفية استعمال المأجور، عند الحنفية ٤/ ٥٣٣
- تلف العين المؤجرة يبطل عقد الإجارة ١٠/ ٢٩
- تلف المأجور، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٤٦
- التلفيق فيها ١/ ٩٤
- تمليك المستأجر المنفعة لغيره أو إجارة العين بأكثر مما استأجر به ١١/ ٥٧٨
- التنازل عن الخلو - منفعة العين المؤجرة - تنازل عن حق الاختصاص أو عن حق المنفعة ١١/ ٥٧٣
- توافق القبول مع الإيجاب، وجوبه عند الشافعية ٤/ ٥٥١
- توقف الأجرة على تمام العمل إذا كان في غير ملك المستأجر أو في يده، عند الحنفية ٤/ ٥٧٢
- توكيل عميل للبنك بشراء المعدات لتأجيرها لنفس العميل أو لغيره، حكمه ٩/ ٤٨٥
- ثبوت أجر المثل في الإجارة الفاسدة ٤/ ٧٤٥
- ثبوت أجر المثل للأجير في الإجارة الفاسدة ٤/ ٦٤٣
- ثبوت حق الفسخ بالعيب الذي يضر بالانتفاع ٤/ ٥٤٧
- ثبوت الملكية في الأجرة بمجرد العقد، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥٥٥
- الجعالة مع عامل مجهول، عدم صحتها
- الجمع في الإجارة بين اشتراط المدة والعمل ١١/ ٤٢٧
- جواز السلم والإجارة والوصية والجعالة والحوالة والكفالة والصلح والمضاربة على خلاف القياس ١٠/ ٥٨٩
- حالات أو صور بدل الخلو في الوقت الحاضر ١١/ ٥٦٦
- حالات وجوب الأجرة وتملكها ١٠/ ٣٣٠
- الحالة التي لا يستطيع فيها الأجير المشترك حبس المستأجر فيه عند الحنفية ١٠/ ٣٣٠
- الحالة التي يستطيع فيها الأجير المشترك حبس المستأجر فيه عند الحنفية ١٠/ ٣٣٠
- حالة شبه المقاولة بعقد الإجارة ١٣/ ٢٤٥
- حبس العين المؤجرة من المؤجر، حكمه عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٣٠
- حدوث تفرق الصفقة في المنافع، حكمه ٤/ ٥٤٧
- حضور العاقدين لصحة فسخها، اشتراطه ٤/ ٥٤٧
- حق الأجير في جنس العين لاستيفاء الأجرة إن كان لعمله أثر ظاهر فيها عند الحنفية ٤/ ٥٧٢
- حق الأجير مطلقاً في حبس المستأجر فيه عند المالكية ١٠/ ٣٣٠
- حق المستأجر في فسخ الإجارة لعدم إصلاح المؤجر للعين المستأجرة ٤/ ٥٥٩
- حق المؤجر في حبس العين المؤجرة لاستيفاء الأجر المعجل ١٠/ ٣٣٠
- حق المؤجر في فسخ الإجارة إذا لم يستوف الأجر المعجل ١٠/ ٣٣٠
- حكمها إذا تعطلت وسيلة النقل لمن تعهد نقل حمل، حكمها ١٠/ ٢٩١
- خلو العقد من شرط لا يقتضيه ولا يلائمه، اشتراطه ٤/ ٥٤٦
- الخلو في الأملاك الخاصة المستأجرة ١١/ ٥٦٥
- خيار الشرط، عدم ثبوته في الإجارة ٤/ ٥٥٣
- خيار العيب، ثبوته في العين المؤجرة في إجارة العين ٤/ ٥٥٣
- خيار العين، عدم ثبوته في إجارة الذمة ٤/ ٥٥٣
- خيار المجلس، عدم ثبوته في الإجارة ٤/ ٥٥٣
- دفع المستأجر الأجرة أولاً، عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٣٢٩
- الرجوع عن الشهادة في الإيجار، حكمه عند الحنفية ٦/ ٤٩٧
- رد المستأجر الدابة إلى موضعها الذي قبضها منه، وجوبه ٤/ ٥٦٠
- رضا المالك، اشتراطه لجواز تنازل المستأجر لغيره بعوض ٤/ ٥٤٤
- رضا المتعاقدين، اشتراطه لصحتها ٤/ ٥٢٩
- ركنها عند الحنفية ٤/ ٥٢٤
- رهن العين المستأجرة عند غير مستأجرها، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٢
- رهن العين المستأجرة عند مستأجرها قبل انتهاء مدة الإجارة، جوازه عند المالكية ٥/ ١٠٩
- رهن المستأجر، حكمه ٥/ ١٢٢
- الزكاة على المستأجر لأرض الوقف المأجورة مع أجرة الأرض، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٥٤
- زوال الجهالة بوقوع الانتفاع يوجب الأجر المسمى ٤/ ٥٥٩
- زوال العيب من العين المؤجرة، حكمه ٤/ ٥٤٧
- سقوط أجر الأجير بهلاك العين في إجارة الأعمال ٤/ ٥٧٠

obeikandl.com

- سقوط الأجرة إذا لم يستطع المستأجر الانتفاع بالعين المؤجرة ١٠/ ٢٩٩
- سقوط الالتزام عند تلف المعقود عليه بآفة سماوية في الفقه ١٠/ ٣٦٣
- سلامة العين المؤجرة من حدوث عيب يخل بالانتفاع بها، اشتراطه ٤/ ٥٤٦
- شرط بيع الشيء المأجور ١٠/ ٣٤٧
- شرط الصيانة في الآلات في البيع والإجارة ١٣/ ٢٨٩
- شروط الأجرة ٤/ ٥٤١
- عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
- شروط الانعقاد في الإجارة ١١/ ٧٣
- شروط انعقادها ٤/ ٥٢٧
- شروط جواز التنازل عن الخلو ١١/ ٥٧٧
- شروط صحتها ٤/ ٥٢٩
- شروط فسخ عقد الإيجار للعذر في القانون ١٠/ ٣٦٦
- شروط لزومها ٤/ ٥٤٦
- شروط نفاذها ٤/ ٥٢٨
- شروطها ٤/ ٥٢٧
- شروطها عند الشافعية ٤/ ٥٥١
- صحتها بالمعاطاة ١٠/ ١٠١
- صحتها على أي مدة، عند الشافعية ٤/ ٥٣١
- صحتها ولو لم تقع مشاهرة عند الجمهور ٤/ ٥٣٢
- صفتها عند الحنفية ٤/ ٥٥٣
- صور الاتفاق على بدل الخلو ٩/ ٥١٨
- الصور الجائزة للإجارة المنتهية بالتمليك ٩/ ٦٥٤
- ضرورة تعيين نوع الزرع في أحكام المجلة ١٠/ ٣٦٢
- ضمان الأجير المشترك ١٠/ ٨٥٠
- ضمان الحمال للمتاع إذا حبسه ليستوفي الأجرة فهلك في يده، عند الحنفية ٤/ ٥٧٢
- ضمان رب العمل للعامل ٤/ ٧٠
- ضمان الضرر في إجارة الأرض على المستأجر في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٦٤
- الضمان في إجارة الأعمال ١٠/ ٧٨٨
- ضمان المستأجر الدابة المؤجرة إن لم يردها إلى موضعها بعد انتهاء انتفاعه ٤/ ٥٦٠
- ضمان المستأجر لضرر الدابة التي استأجرها ليركبها فأركبها غيره ٤/ ٥٦٨
- ضمان المستأجر لضرر الدابة التي استأجرها ليركبها فركبها مع غيره ٤/ ٥٦٨
- ضمان المستأجر لضرر الدابة إن كان المحمول أثقل من المتفق عليه ومن جنسه، حكمه ٤/ ٥٦٨
- ضمان المستأجر لضرر الدابة إن كان المحمول بخلاف جنس ما اتفق عليه، حكمه ٤/ ٥٦٨
- ضمان معلم الأجير فعل تلميذه ١٠/ ٨٦٢
- الضمان الناشئ عن عقد الإجارة ١٠/ ٨٤٨
- ضمان الوديع للوديعة إن ترك حفظها ٤/ ٥٦٦
- ضمانات حق الأجير ٤/ ٦٨
- طهارة الأجرة، اشتراطها عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
- ظلم الأجير، عدم جوازه ٤/ ٦٨
- عدم اجتماع الإجارة والرهن على عين واحدة، عند الحنفية ٥/ ١٢٢
- عدم اعتبار سفر المؤجر عذراً لفسخ الإجارة ٤/ ٥٥٠
- عدم إلزام المرضع بنفقات طعام الصبي وما يعالج به ٤/ ٥٦٢
- عدم انتفاع الأجير بعمله لصحة الأجرة، اشتراطه ٤/ ٥٤٠
- عدم انتهاء الإجارة بموت أحد العاقدين عند الجمهور ١٠/ ٦٩
- عدم انتهاء الإجارة بموت المستأجر عند غير الحنفية ١٠/ ٥٢
- عدم انتهاؤها بموت أحد العاقدين عند غير الحنفية ١٠/ ٢٦٥
- عدم انتهاؤها بموت المؤجر والمستأجر في القانون ١٠/ ٣٦٥
- عدم انتهاؤها بموت الوكيل الذي عقدها، عند الحنفية ٤/ ٥٧٦
- عدم انفساخها بالقوة القاهرة، عند الحنفية ٤/ ٥٧٧
- عدم انفساخها بخروج العين المؤجرة عن ملك المؤجر ٤/ ٥٤٩
- عدم انفساخها بموت أحد العاقدين عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٥٧٦، ١٠/ ٢٧٩
- عدم انفساخها بهلاك الدابة إن كانت غير معينة ٤/ ٥٧٦
- عدم تضمين الأجير إلا بالتعدي، عند الشافعية وزفر ٤/ ٥٦٦
- عدم تضمين الأجير المشترك إلا بالتعدي أو بالتقصير، عند الجمهور ٤/ ٥٧٠
- عدم تضمين الأجير المشترك بسبب الحريق العام أو الغرق الغالب، عند الصاحبين وأحمد ٤/ ٥٦٤
- عدم تكليف الغاصب بالأجرة ٤/ ٥٦٨

obeikandl.com

- عدم ثبوت حق الأجير في جنس العين لاستيفاء الأجر إذا لم يكن لعمله أثر ظاهر فيها، عند الحنفية ٤/ ٥٧٢
- عدم ثبوت الشفعة للمستأجر ٥/ ٦٨٥
- عدم ثبوت الملكية في الأجرة بنفس العقد، عند الحنفية والمالكية ٤/ ٥٥٥
- عدم جواز أخذ بدل الخلو بعد انتهاء مدة الإجارة ١١/ ٥٧٦
- عدم صحة الإجارة حال الإكراه ١١/ ٧٣
- عدم صحة تعليقها ٤/ ٥٢٥
- عدم ضمان الأجير الخاص إن لم يكن متعدياً ٤/ ٥٦٣، ٤/ ٥٦٦
- عدم ضمان المستأجر إن رد العين المؤجرة إلى بيت المالك أو إلى من في عياله ٤/ ٧١٣
- عدم ضمان المستأجر لضرر الدابة إن كان المحمول قدر المتفق عليه أو أخف ٤/ ٥٦٨
- عدم ضمان المستأجر للعين إلا بالتعدي ١١/ ٧٦
- عدم ضمان المستأجر للعين المستأجرة إلا بالتعدي أو التقصير ٤/ ٥٦٣
- عدم فسخها إذا كانت في الذمة وتعذر تنفيذها على نحوها ١٠/ ٢٩١
- عدم فسخها بموت أحد العاقدين، عند الجمهور خلافاً للحنفية ٤/ ٥٥٢
- عدم فسخها وطلب التنفيذ العيني في إجارة الذمة ١٠/ ٣١٨
- عدم فسخها ولو أظهر المستأجر في الدار شراً ١٠/ ٣١٨
- عدم قبولها للفسخ عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٢٩٨
- عدم ملك الأجرة بنفس العقد عند الحنفية ١٠/ ٣٣٠
- عدم ملكية الرقبة بالخلو ٤/ ٥٤٥
- عدم نفاذ بيع المأجور ٤/ ١٣٩، ٤/ ١٥٢
- عدم وجوب الأجرة إلا في آخر مدة الإجارة في قول متقدم عند أبي حنيفة وزفر ٤/ ٥٥٦
- العذر الذي يثبت فيه حق الفسخ عند ابن عابدين ٤/ ٥٤٨
- عقد الإجارة
  - حكمه ٤/ ١٦٣
  - لزومه ١٠/ ٦٧
- العقد، موضوعه في عقود الإجارات ١٠/ ١٧٩
- عقدها مشاهرة، وجوبه عند الشافعية ٤/ ٥٣١
- العلاقة بين رب العمل والعامل في الإسلام ٤/ ٧٠
- الغرس أو البناء في الأرض في مجلة الأحكام العدلية، حكمه ١٠/ ٣٦٤
- الغرس في الأرض دون إذن المؤجر، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٣٦٤
- الفتوى على جواز الاستئجار لتعليم القرآن ٤/ ٥٣٩
- فراغ متولي النظر على الأوقاف لغيره بعوض، حكمه ٤/ ٥٤٤
- الفرق بين الأجر والربا ١٣/ ٣٧٧
- الفرق بين بيع التقسيط والإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٣٣٦
- الفرق بينها وبين الاستصناع ٤/ ٣٩١
- فسادها
  - الإجارة الفاسدة إذا حصل الانتفاع، حكمها ١٠/ ٢٦٩
  - الأجرة التي تثبت في الإجارة الفاسدة ١٠/ ٢٦٩
  - مقدار الأجرة في الإجارة الفاسدة ١٠/ ٢٦٩
- فسخ الإجارة ١١/ ٧٧
- فسخ الإجارة بالأعذار ١٠/ ٦٣٨
- فسخ الإجارة لعذر في العين المؤجرة ١٠/ ٦٤٠
- فسخ الإجارة لعذر من جانب المستأجر ١٠/ ٦٣٩
- فسخ الإجارة لعذر من جانب المؤجر ١٠/ ٦٣٩
- فسخها
  - حكمه عند الحنابلة ١٠/ ٢٩٨
  - حكمه عند الشافعية ١٠/ ٢٩٨
  - حكمه عند المالكية ١٠/ ٢٩٨
- فسخها إذا أفلس المستأجر قبل الدفع ١٠/ ٣٠٢
- فسخها إن تلف الشيء المؤجر وكان مقصوداً بعينه ١٠/ ٣١٨
- فسخها بالأعذار
  - جوازه عند الحنفية ٤/ ٥٤٨، ١٠/ ٢٦٤، ١٠/ ٣٤٧
  - عدم جوازه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٥٤٨
- فسخها بالأعذار الطارئة عند الحنفية ١٠/ ٢٩٧، ١٠/ ٣١٧
- فسخها بالتراضي أو القضاء، جوازه ١٠/ ٣٠٤
- فسخها بسبب الأجرة ١٠/ ٣١٧
- فسخها بسبب خيار العيب ١٠/ ٣٢٦
- فسخها بسبب يرجع إلى المستأجر عند الحنفية ١٠/ ٣١٧
- فسخها بسبب يرجع إلى المؤجر عند الحنفية ١٠/ ٣١٧
- فسخها بموت أحد العاقدين، عند الحنفية ٤/ ٥٤٩، ٤/ ٥٥٢

- فسخها بهلاك العين المؤجرة ٤/ ٥٤٩
- فسخها لتعذر الانتفاع بالعين المؤجرة ١٠/ ٣٢٥
- فسخها لتفرق الصفقة في المنافع ١٠/ ٣١٧
- فسخها لحدوث عذر يجيز الفسخ، جوازه ٤/ ٥٤٨
- فسخها لخراب الدار المؤجرة ١٠/ ٣٢٨
- فسخها لرد العين المؤجرة بالعيب إن اشترطها المؤجر ثم اطلع على عيب بها ٤/ ٥٥٠
- فسخها لسبب يرجع إلى الأجرة عند الحنفية ١٠/ ٣١٧
- فسخها لسبب يرجع إلى العين المؤجرة عند الحنفية ١٠/ ٣١٧
- فسخها لظرف طارىء ١٠/ ٣١٨
- فسخها لعدم تسليم العين المؤجرة في المدة ٤/ ٥٤٩
- فسخها لعذر راجع للعين المؤجرة ١٠/ ٣٤٧
- فسخها لعذر في العين المؤجرة أو الشيء المأجور ٤/ ٥٥٠
- فسخها لعذر من جانب المستأجر ١٠/ ٣٤٧
- فسخها لعذر من جانب المؤجر ١٠/ ٣٤٧
- فسخها لعيب يرجع على الشيء المؤجر عند الحنفية ١٠/ ٣١٧
- فسخها لفوات المعقود عليه عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٢٩٨
- فسخها للإخلال بتنفيذ الالتزام ١٠/ ٣٢٨
- فسخها للعذر ١٠/ ٣٤٧
- فسخها لموت أحد العاقدين عند الحنفية ١٠/ ٣١٧
- فسخها لهلاك العين المؤجرة ١٠/ ٢٨٧، ١٠/ ٢٩١
- فسخها لوجود عيب في الشيء المؤجر عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٢٩٨
- الفصل بين الإيجاب والقبول، عدم جوازه ٤/ ٥٥١
- قاعدة الأجر والضمان لا يجتمعان من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٩
- قبض الأجرة في مجلس العقد في إجارة الذمة، اشتراطها عند الشافعية ٤/ ٥٦٣
- القبض في إجارة العقار، حكمه ٤/ ٥٤١
- قبول الأجير لانعقاد الإجارة، اشتراطه ٤/ ٥٨٦
- القدرة على تسليم الأجرة، اشتراطها عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإيجار المنتهي بالتمليك وصكوك التأجير ٩/ ٦٥٤
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن بدل الخلو ١١/ ٥٧٠
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن صكوك الإجارة ٩/ ٧١٢
- القصد من ذكر المدة إذا كان العمل معلوماً، عند الصاحبين ٤/ ٥٣٣
- قيام الإجارة المنتهية بالتمليك على الإجارة والبيع أو الهبة ١١/ ٣٩٧
- كراء الفحل، جوازه عند المالكية ٤/ ٥٢٧
- كيفية ثبوت حكم عقد الإجارة على المنافع، عند الحنفية والمالكية ٤/ ٥٥٥
- كيفية ثبوت حكم عقد الإجارة على المنافع، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥٥٥
- كيفية ثبوت الدين على المؤجر لاعتباره عذراً مجيزاً لفسخ الإجارة عند أبي حنيفة ٤/ ٥٥٠
- كيفية ثبوت الدين على المؤجر لاعتباره عذراً مجيزاً لفسخ الإجارة عند الصاحبين ٤/ ٥٥٠
- كيفية حساب أشهر وسنين الإجارة، عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٤/ ٥٣١
- كيفية حساب أشهر وسنين الإجارة، عند محمد والشافعية ٤/ ٥٣١
- لزومها ٤/ ٥٨١، ٤/ ٥٨٦
- ما تختلف به الإجارة عن الجعالة ١١/ ٧٩
- ما تختلف به الإجارة المنتهية بالتمليك عن بيع التقسيط ١١/ ٣٩٥
- ما تقوم به المصارف الإسلامية من إجارة تشغيلية أو إجارة تمليكية أداة من أدوات الاستثمار ١١/ ٤٢٩
- ماذا يشترط في الإجارة ١١/ ٧٣
- متى تستحق الأجرة ٤/ ٦٩
- متى يبرأ المستودع والمستأجر والمستعير من الضمان ١٠/ ٨٠٢
- مخالفة الصناع للمستأجر في الجنس، حكمه ٤/ ٥٧٠
- مخالفة الصناع للمستأجر في الصنعة، حكمه ٤/ ٥٧٠
- مخالفة الصناع للمستأجر في العذر، حكمه ٤/ ٥٧٠
- المخالفة في الزمان الذي استأجر الدابة للانتفاع بها فيه، حكمه ٤/ ٥٧٠
- المخالفة في المكان الذي استأجر الدابة للوصول إليه، حكمه ٤/ ٥٦٩
- مدة إجارة الوقف إن أهمل الواقف المدة، حكمها عند الحنفية ٩/ ٢٣٢
- المدة الجائزة في إجارة الأوقاف وأرض اليتيم، عند الحنفية ٤/ ٥٣١

- المرابحة والسلم والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع من أدوات الاستثمار الإسلامي قصيرة الأجل ١٣/ ٣٤١
- المستجدات مع عقود الإيجار ١١/ ١٣٥
- مشابهتها للاستصناع ٤/ ٣٩١
- مشاهدة العين المؤجرة في العاقدين، اشتراطها في إجارة العين عند الشافعية ٤/ ٥٦٢
- مشروعيتها ٤/ ٦٨، ٤/ ٥٢٣
- المضاربة والمشاركة بأنواعها والإجارة من أدوات الاستثمار الإسلامي طويل الأجل ١٣/ ٣٤١
- المضاربة والمشاركة بنوعيها والإجارة التشغيلية من أدوات الاستثمار طويلة الأجل ١١/ ٤٢٣
- المعاوضة عن الخلو، جوازه عند متأخري المالكية ٤/ ٥٤٤
- معرفة العين المستأجرة بعينها، اشتراطه لصحتها ٤/ ٥٣٠
- المعقود عليه، كونه مقبوضاً إذا كان منقولاً، اشتراطه ٤/ ٥٤١
- معنى الإجارة وأدلة مشروعيتها وأركانها ١١/ ٧٢
- معنى العيب الذي يخل بالانتفاع ٤/ ٥٤٦
- مقدار الأجرة التي تستحقها الأم لإرضاع ولدها ٨/ ٦٦٦
- مقدار الأجرة في الإجارة الفاسدة ٤/ ٥٨٢
- من الذي يتحمل تبعة الهلاك في إجارة الأعمال ١٠/ ٧٩٠
- من المكلف بأجرة الرضاع ٨/ ٦٦٥
- من يتحمل تبعة هلاك المأجور في إجارة المنافع ١٠/ ٧٨٧
- المنفعة
  كونها مقصودة يعتاد استيفاؤها بعقد الإجارة، اشتراطه ٤/ ٥٤٠
  معلوميتها اشتراط لصحتها ٤/ ٥٣٠
- المنفعة عيناً وقدراً وصفة، معلوميتها اشتراطها عند الشافعية ٤/ ٥٥٢
- المنفعة المعقود عليها، كونها مباحة شرعاً، اشتراطه ٤/ ٥٣٦
- المنفعة المؤجر عليها
  كيفية العلم بها ٤/ ٦٩، ٤/ ٥٤٣
  معلوميتها اشتراطه ٤/ ٦٩
- موت أحد العاقدين في الإجارة ١١/ ٧٧
- مؤنة رد العين المستأجرة ٤/ ٧٣٩
- النزول عن الوظائف بمال، جوازه عند الحنفية ٤/ ٥٤٤
- النزول عن الوظيفة، جوازه ٤/ ٥٤٤
- نصائح للمتعاملين بيعاً أو شراء أو إجارة أو استئجاراً ١١/ ١٣٨
- نفاذ بيع المأجور بانفساخ الإجارة ٤/ ١٣٩
- نكول أحد المتعاقدين عن اليمين عند الاختلاف في الإجارة، حكمه ٤/ ٥٧٤
- نوعا الإجارة ٤/ ٦٧، ٤/ ٤٩١، ٤/ ٥٥٥
- نوعاها عند الشافعية ٤/ ٥٦٢
- النية، تأثيرها عليها ١/ ١٩٠
- هروب الأجير قبل إتمام عمله ١٠/ ٢٨٦
- هلاك الشيء المؤَجَّر على المؤجِّر ١٠/ ٣٥٨
- هلاك المعقود عليه، حكمه عند الحنفية على الأصح ٤/ ٥٤٧
- وجوب الأجرة امتلاكها باشتراط تعجيلها، عند الحنفية والمالكية ٤/ ٥٥٦
- وجوب الأجرة امتلاكها بتعجيلها من غير شرط، عند الحنفية والمالكية ٤/ ٥٥٦
- وجوب الأجرة حالاً فحالاً في قول متأخر لأبي حنيفة والصاحبين ٤/ ٥٥٦
- وجوب الأجرة وامتلاكها باستيفاء المعقود عليه، عند الحنفية والمالكية ٤/ ٥٥٦
- وجوب الأجرة وتملكها بمجرد العقد عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٣٠
- وجوب كون الأجرة مالاً متقوماً ١١/ ٧٤
- وجوب كون المعقود عليه معلوماً في الإجارة ١١/ ٧٣
- وجود الإيجاب والقبول، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٥٥١
- وجود شرط في الإجارة لا يقتضيه العقد ١١/ ٧٥
- وراثتها في القانون ١٠/ ٢٦٥
- وعد البنك الإسلامي للتنمية بإيجار معدات سيتملكها ٩/ ٤٨٥
- وعد البنك بهبة المعدات المؤجرة لعميله بعد انتهاء الإجارة ٩/ ٤٨٥
- وقت إبرام عقد إيجار البنك لمعداته المشتراة لعميله ٩/ ٤٨٥
- وقت ثبوت ملكية الأجرة، عند المالكية والحنفية ٤/ ٧٠
- وقت ثبوت ملكية العامل للأجرة عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٦٩

obeikandl.com

- وقف العين المؤجرة، حكمه ٩/ ١٦٦
- وقوع الفسخ عند وجود عيب في الشيء المؤجر للمستقبل لا في الزمن الماضي ٤/ ٥٤٨

■ **الإجارة التشغيلية**

- الإجارة الواردة على عين معينة في الإجارة التشغيلية ١١/ ٤٢٦
- الإجارة الواردة على عين موصوفة في الذمة في الإجارة التشغيلية ١١/ ٤٢٦
- تعريف الإجارة التشغيلية ١١/ ٤٢٥
- قيام المصارف الإسلامية بالإجارة التشغيلية ١١/ ٤٢٥
- ما تقوم به المصارف الإسلامية من إجارة تشغيلية أو إجارة تمليكية أداة من أدوات الاستثمار ١١/ ٤٢٩
- المضاربة والمشاركة بنوعيها والإجارة التشغيلية من أدوات الاستثمار طويلة الأجل ١١/ ٤٢٣
- المضاربة والمشاركة والإجارة التشغيلية من أدوات الاستثمار طويلة الأجل ١١/ ١٢٥
- نوعا الإجارة التشغيلية ١١/ ٤٢٦

■ **الإجارة التمليكية**

- استعمال الإجارة التمليكية في إجارة العقارات والآلات والمعدات المعقدة الحديثة وآلات المصانع ١١/ ٤٣٠
- ما تقوم به المصارف الإسلامية من إجارة تشغيلية أو إجارة تمليكية أداة من أدوات الاستثمار ١١/ ٤٢٩

■ **الإجارة المنتهية بالتمليك**

- إجازة المالكية لاجتماع الإجارة مع البيع ١١/ ٣٩٨
- بدائل الإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٤٠٨
- البيع بالتقسيط والإجارة بشرط الخيار وشراء العين المؤجرة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة بدائل للإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٤٠٩
- تاريخ نشأة هذه الإجارة ١١/ ٣٩٦
- تدخل المصرف في الإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٣٩٥
- ترويج صكوك الإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٤٣٠
- تعريف الإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٣٩٤
- حكم الإجارة المنتهية بالتمليك وكيفية إجرائها ١١/ ١٣٧
- خطوات تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٤٠٨
- الصور الجائزة للإجارة المنتهية بالتمليك ٩/ ٦٥٤
- صورة الإجارة المنتهية بالتمليك ومدى مشروعيتها ١١/ ٤٠٥
- الفرق بين بيع التقسيط والإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٣٣٦
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإيجار المنتهي بالتمليك وصكوك التأجير ٩/ ٦٥٤
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي حول الإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٤٠٠
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي حول بدائل الإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٤٠٨
- قيام الإجارة المنتهية بالتمليك على الإجارة والبيع أو الهبة ١١/ ٣٩٧
- ما تثيره الإجارة المنتهية بالتمليك من إشكالات ١١/ ٤٠١
- ما تختلف به الإجارة المنتهية بالتمليك عن بيع التقسيط ١١/ ٣٩٥
- المرابحة والسلم والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١١/ ٤٢٣
- المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء والسلم والإجارة المنتهية بالتمليك من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١١/ ١٢٥
- مشروعية هذه الإجارة ١١/ ٣٩٦
- المؤيدات المشروعة من الفتاوى لهذه الإجارة ١١/ ٣٩٩
- ميزة الإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٣٩٥

■ **الإجازة**

- قاعدة الإجازة تلحق الأفعال من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٤٢

■ **الاجتماع**

- الجانب الاجتماعي للديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٩٠
- الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ١٢/ ٥٨٢

■ **الاجتهاد**

- الاجتهاد أحد أسباب نشأة المذاهب ١٢/ ٣٥٠
- الاجتهاد الانتقائي أو الاصطفائي ١٢/ ٤٦
- الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٤٦
- الاجتهاد الجماعي في مجلس الفكر الإسلامي في باكستان ١٢/ ٤٠
- الاجتهاد الجماعي في هذا العصر ١٢/ ٢٨٦
- الاجتهاد الجماعي والاجتهاد الفردي ١٢/ ٥٠٤

- الاجتهاد الفردي ١٢/ ٤٦
- الاجتهاد فردي وجماعي ١٢/ ٢٠
- الاجتهاد في الأحكام التي ورد فيها نص ظني ١٢/ ٤٨
- الاجتهاد في دائرة النص الشرعي ١٢/ ٤٦
- الاجتهاد في العصر الحاضر ١٢/ ٤٥
- الاجتهاد في القضايا المستجدة بالأدلة العقلية كالقياس ١٢/ ٤٩
- الاجتهاد في النصوص الظنية ١٢/ ٢٦١
- الاجتهاد فيمن يتولى القضاء، حكمه ٦/ ٦٥٠
- اجتهاد المفتي ألا يدع الأمر المجمع عليه إلى الأمر المختلف فيه ١٢/ ٣١
- اجتهاد النبي ﷺ وتدريبه الصحابة على الاجتهاد ١٢/ ٢٦٤
- الإجماع على مشروعية الاجتهاد ١٢/ ٤٦
- اختلاف المجتهدين رحمة ١٢/ ١٤٢
- أسباب اختلاف الفتوى بسبب الاختلاف في فهم القرآن وبسبب ثبوت السنة النبوية والاختلاف في الرأي ١٢/ ٣٢٠
- أسبقية الاجتهاد الجماعي في الظهور على الاجتهاد الفردي ١٢/ ٢٢
- استمراريته ١/ ١١٧
- الأقوال فيها ١/ ١١٧
- استمراريته حتى الآن ١/ ١١٧
- استناد الاجتهاد الجماعي إلى الأدلة الشرعية ١٢/ ٧٨
- إسهام هيئات الإفتاء في الفتاوى المبنية على الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٣٨
- اشتراط فهم مقاصد الشريعة لبلوغ درجة الاجتهاد ١٢/ ٢٠٥
- الإصابة في المسائل العقلية والأصولية ١/ ١١٨
- الإصابة فيه ١/ ٧٩، ١/ ١١٨
- إصابة المجتهد في المسائل الظنية وعدم إصابته ١/ ١١٩
- الأصل في المفتي أن يكون مجتهداً ١٢/ ٣٠٥
- أصول المذاهب الفقهية في الاجتهاد وفي استنباط الأحكام ١٢/ ٣٥٩
- اعتبار مقاصد الشريعة من مصادر التشريع في التفسير والتكميل والاجتهاد ١٢/ ٢٥٦
- إغلاق باب الاجتهاد ١٢/ ٨٣
- إقرار الصحابة التابعين على اجتهادهم ١٢/ ١٤٧
- الاكتفاء في الاجتهاد بالظن الغالب ١٠/ ٤٧٩
- الالتزام بقول واحد ١/ ٨١
- امتداد أفق الاجتهاد الجماعي في رده على الفرق والمذاهب المعاصرة ١٢/ ١٧
- إمكان الاجتهاد في كل وقت ١٢/ ٤٧
- الانتقاء من المذاهب نوع منه ١/ ٨١
- أنواع الاجتهاد ١٢/ ٤٦
- أنواع المقاصد أو المصالح بحسب قوتها وتأثيرها في الاجتهاد ١٢/ ٢٠١
- أهليته ٦/ ٣٩٨
- أهم مجالات الاجتهاد في هذا العصر ١٢/ ٥٠٤
- أهمية الاجتهاد الجماعي في التزام المصدر الشرعي لكل قول ١٢/ ٣٠
- أهمية الاجتهاد الجماعي في مواجهة مشكلات العصر ١٢/ ١٧
- بقاء الاجتهاد الجزئي ١٢/ ٨٣
- بقاء باب الاجتهاد مفتوحاً ١٢/ ٨٨
- بلورة الاجتهادات من خلال المؤتمرات والندوات الفقهية ١٢/ ٨٥
- بناء الاجتهاد المقاصدي على المصلحة المرسلة والاستحسان ١٢/ ٢٦٩
- بواعث وضرورات الاجتهاد الجزئي ١٢/ ٨٦
- تأسيس الصحابة ﷺ لحركة الاجتهاد ١٢/ ٢١
- تأصيل الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٧٧
- تأهيل العلماء لممارسة الاجتهاد والتجديد ١٢/ ٧٩
- تجزؤ الاجتهاد ١٢/ ٢٨٧
- تصدي المجامع الفقهية لمسألة الاجتهاد الجماعي في قضايا معاصرة ١٢/ ١٨
- تطلب الاجتهاد الجماعي لتوافر الاجتهاد الفردي ١٢/ ٢٤
- تعريف الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٢١
- تعريفه ١/ ٥٨، ١٢/ ٢٠، ١٢/ ٤٥
- تغييره ١/ ١٢٠
- تفضيل الاجتهاد الجماعي على الاجتهاد الفردي ١٢/ ٧٧
- تقليد العامي لأحد الأئمة المجتهدين ١٢/ ١٤٣
- تمكين المجتهد من فهم مقاصد الشريعة ١٢/ ٢٧٢
- توجيه مقاصد الشريعة لاجتهادات العلماء ١٢/ ٢٥٧
- ثمرة الاجتهاد الجماعي في المجامع الفقهية ١٢/ ٦٨
- جدوى العناية ببحث مقاصد الشريعة أو الاجتهاد المقاصدي ١٢/ ٢٥٨

obeikandl.com

- جعل الصحابة العقل سبيلاً للاجتهاد في استنباط الأحكام ١٢/ ٤٢٢
- جواز إبداء الرأي في الأمور الاجتهادية ١٣/ ٨٢٠
- جواز تجزؤ الاجتهاد ١٢/ ٨٧
- حاجة العصر إلى الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٢٢
- الحفاظ على النصوص الشرعية في ضوء الاجتهاد المرن ١٢/ ٢٦١
- حق الدولة الإسلامية في ممارسة التشريع أو الاجتهاد في المسائل الدنيوية لا الثوابت ١٢/ ٥٠٥
- حكم الاجتهاد ١٢/ ٤٩
- حكم تغير الاجتهاد في نقض ما حكم فيه بالاجتهاد الأول ١/ ٦٥٢
- الحكم والفتوى بالراجح للمجتهد ١/ ١١٣
- الخطأ في الاجتهاد وعدم جواز التكفير ١٢/ ٣٦١
- خلاصته أنه مقصور على استمداد الأحكام الشرعية من مصدرها الإلهي ٦/ ٥٧١
- خلاصة الموضوع في أهمية الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٤١
- دور الاجتهاد الجماعي في تأصيل الحكم الشرعي ١٢/ ٢٩
- دور الاجتهاد الجماعي في وحدة الحكم الشرعي ١٢/ ٢٨
- دور جمع فقه السلف من الصحابة والتابعين إلى جانب فقه المذاهب الثمانية في تنشيط حركة الاجتهاد ١٢/ ٨٤
- دور الشيخ شلتوت في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٢
- دور الشيخ عبد الوهاب خلاف في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٤
- دور الشيخ علي الخفيف في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٥
- دور الشيخ محمد أبو زهرة في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٧
- دور الشيخ المراغي في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩١
- دور الشيخ مصطفى الزرقا في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ١٠١
- دور العلماء المجتهدين ٥/ ٧٦١
- دور الفقيه المجتهد أمام التجديد والتطور ١٢/ ٢٦٤
- دور المجامع الفقهية وهيئات الإفتاء في تحقيق الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٣٢
- دور المجتهد في إبراز حكم الله والكشف عنه ١٠/ ٣٨٣
- دور المحامي الدكتور صبحي المحمصاني في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٩
- سب أحد الأئمة المجتهدين ١٢/ ١٤٤
- سد الذرائع وبناء الاجتهاد المقاصدي عليه ١٢/ ٢٧٠
- سؤال العالم المفضول مع وجود الأفضل ١/ ٨٧
- شرائط الاجتهاد ١٢/ ٢٨٤
- شروط صحته ٦/ ٧٣٢
- شروط المجتهد ٦/ ٥٧٠
- الشروط المعتبرة لاعتماد المقاصد في توجيه التشريع وبناء الاجتهاد عليها ١٢/ ١٩٩
- شمول الفقه كل حصاد المجتهدين من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب ١٢/ ١٣٩
- صدور الموسوعات الفقهية ودورها في تنمية الاجتهاد ١٢/ ٨٤
- الصواب والخطأ في الاجتهاد ١٢/ ١٤٢
- ضرورة الاجتهاد ١٢/ ٤٥
- ضرورة الاجتهاد لتغير أحوال الناس وأعرافهم ومصالحهم ١٢/ ٨٨
- ضرورة الاجتهاد المقاصدي للفقيه المجتهد ١٢/ ٢٥٥
- ضرورة معرفة المجتهد للمقاصد ١٢/ ١٩٦
- طبيعة الشورى أنها نوع من الاجتهاد ١٢/ ٥٥٩
- طريقته عند وقوع حادثة جديدة ١/ ١٢٠
- ظهور الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٢٠
- ظهور دعوات في أوائل القرن العشرين تدعو إلى التجديد والاجتهاد الفقهي كالدعوة السلفية في نجد والسنوسية في الجزائر ١٢/ ٨٢
- عدم إمكان تحقيق تطبيق الشريعة إلا بالاجتهاد ١٢/ ٨٨
- عدم جواز الاجتهاد في الأحكام الشرعية القطعية ١٢/ ٤٨
- عدم نقض حكم الحاكم إن تغير اجتهاده ١٠/ ٥٧٢
- عدم وجود المجتهد المستقل أو المطلق اليوم ١٢/ ٨٦
- عصر التجديد الفعلي للاجتهاد في النصف الأول من القرن العشرين على يد أساتذة الجامعات ١٢/ ٨٣
- العلاقة بين الاجتهاد الجماعي والشورى ١٢/ ٢٢
- العمل بقول المفضول مع وجود الأفضل ١/ ٩٩

• عمل المجامع الفقهية وعلاقته بالاجتهاد الجماعي ١٢/ ٦٧
• عيش المسلمين في هذا العصر فوضى اجتهادية علمية ودينية وأسباب ذلك ١٢/ ٢٧
• فاعلية الاجتهاد الجماعي ومؤسساته في الشطر الثاني من القرن العشرين ١٢/ ٨٩
• الفرق بين الاجتهاد الجماعي واتفاق أكثر المجتهدين ١٢/ ٢٦
• الفرق بين الاجتهاد الجماعي والإجماع ١٢/ ٢٥
• الفرق بين الاجتهاد الجماعي وبين بعض الأشباه والنظائر ١٢/ ٢٤
• الفرق بين الإفتاء أو الاجتهاد والقضاء ١٢/ ٣٠٧
• الفرق بين شورى الجماعة والاجتهاد الجماعي ١٢/ ٢٦
• الفرق بين الفتوى والاجتهاد ١٢/ ٢٨٣
• فهرسة كتب الفقهاء المشهورة ودورها في تنمية الاجتهاد ١٢/ ٨٥
• قاعدة الاجتهاد في مورد النص ١٢/ ١٥٦
• قاعدة الاجتهاد لا ينقض بمثله ١٢/ ١٥٧
• قاعدة إعمال الكلام أولى من إهماله ١٢/ ١٥٧
• القرن العشرين بين التجديد والتقنين ١٢/ ٨٠
• ما تميزت به الفتوى أو الاجتهاد في عهد الصحابة ١٢/ ٣١٩
• ما يصح فيه الاجتهاد ٦/ ٥٧١
• ما يفعله المجتهد حال وجود تعارض بين المصالح ١٢/ ٢٠٩
• مجال الاجتهاد ١٢/ ٤٨
• مجاله ٦/ ٥٧١
• مجاله في الدولة الإسلامية ٦/ ٧٩٩
• المجامع الفقهية ودورها في الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٤٧
• مجتهد التخريج ١٢/ ٣٠٦
• مجتهد الترجيح، تعريفه ١/ ٥٨
• المجتهد ما يجب عليه ١/ ١١٢
• المجتهد، مراتبه ١/ ٥٨
• المجتهد المستقل، تعريفه ١/ ٥٨
• المجتهد المطلق، تعريفه ١/ ٥٨
• المجتهد المقلد، تعريفه ١/ ٥٩
• المجتهد المقيد، تعريفه ١/ ٥٨
• المجتهدون في منتصف القرن الرابع عشر الهجري ١٢/ ٨٠
• المدارس الفقهية التي تولدت عنها المذاهب الفقهية ١٢/ ٢١
• مذهب المخطئة ١/ ٧٩
• مراعاة الاجتهاد لمقاصد الشريعة والأعراف الصحيحة ورعاية مصالح الناس ١٢/ ٧٨
• مساعدة دراسة المقاصد على تحديد مسار الاجتهاد ١٢/ ١٩٣
• مسلك الاجتهاد المقاصدي ١٢/ ٢٥٧
• مشروع قرار عن الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٤١
• مشروعات تقنين الفقه ودورها في تنمية الاجتهاد ١٢/ ٨٥
• مشروعية الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٧٨، ١٢/ ٣٠٧
• المصيب في المسائل الفقهية الظنية ١/ ١١٩
• المصيب في المسائل القطعية ١/ ١١٨
• المصيب فيه، رأي الجمهور ١/ ١١٩
• معنى الاجتهاد الجزئي ١٢/ ٨٦
• معنى الاجتهاد الكلي أو المستقل أو المطلق ١٢/ ٨٦
• نقض الاجتهاد في الأحكام ١/ ١٢١
• نقض الاجتهاد للمجتهد ١/ ١٢١
• نقض المجتهد اجتهاده ١/ ١٢٠
• نقضه ١/ ١٢٠، ١/ ١٢١
• نقضه باجتهاد آخر، حكمه ٦/ ٧٤٥
• نقضه بالنسبة للحاكم والقاضي ١/ ١٢١
• نماذج متميزة من أعلام التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩١
• نماذج من الاجتهادات في مسيرة المجامع الفقهية ١٢/ ٦٦
• هل للمجتهد أن يقضي برأي مجتهد آخر أفقه منه ٦/ ٤٠٤
• وجوب سؤال الأفضل من العلماء ١/ ٨٧
• وجوب العمل بالقول الراجح لا لضرورة أو حاجة ١/ ١١٤
• وصف الحكم المستنبط بالاجتهاد والتأمل والعقل بأنه حكم شرعي ١٢/ ٤٢٣
• وقوع الاجتهاد الجماعي في المجامع الفقهية ١٢/ ٥٠
• وقوع الاجتهاد الفردي من أساتذة الجامعات الأعلام ١٢/ ٥٠
• وقوع الاجتهاد فعلاً من الناحية التطبيقية ١٢/ ٥٠

■ **الأجل**

• بيوع الآجال أو البيوع الربوية ١١/ ٤٤
• جواز معاوضة الأجل بعوض في بيع التقسيط وعدم جوازه في الأموال الربوية ١١/ ٣٢٥
• حكم بيع التقسيط والبيع لأجل ١١/ ٥٩

• الفرق بين بيع التقسيط أو لأجل وبين بيوع الأجل ١١/ ٣٣٢
• الفرق بين بيع التقسيط والبيع لأجل ١١/ ٦٠
• الفرق بين بيوع الآجال وبيع العينة ١١/ ٤٥
• مشروعية بيع التقسيط والبيع لأجل ١١/ ٦٠

■ **الإجماع**
• إجماع الصحابة على سؤال المفضول مع وجود الأفضل ١/ ٨٩
• الإجماع على منع التلفيق ١/ ٩٠
• الاطلاع على مسائل الإجماع لاستنباط الأحكام من الأحاديث ١٢/ ٤٥١
• تشكيك بعض المعاصرين في إجماع الصحابة ١٢/ ٢٦
• تعريف الإجماع وشروطه ١٢/ ٢٥
• تقديم المصلحة على النص والإجماع ١٠/ ٦٣٣
• حرص المفتي على احترام مسائل الإجماع من مقتضيات العدالة ١٢/ ٢٩٢
• الفرق بين الاجتهاد الجماعي والإجماع ١٢/ ٢٥
• معرفة مسائل الإجماع من مؤهلات الإفتاء ١٢/ ٢٨٩

■ **الإجهاض**
• إجهاض الأم المصابة بالإيدز، حكمه ٩/ ٦١٠
• إجهاض الأم المصابة بعدوى الإيدز ٩/ ٨٢٣
• الإجهاض قبل نفخ الروح ١٠/ ٥٧٢
• الإجهاض للضرورة بعد نفخ الروح ١٠/ ٥٧١
• إجهاض المرأة بسبب استدعاء الحاكم لها ١٠/ ٦٧٧
• إجهاض المرأة فزعاً، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٤٢
• الإجهاض من أجل استخدام أعضاء الجنين لزرعها في إنسان آخر، حكمه ٩/ ٥٥٢
• الاعتداء على حمل قائم (الإجهاض) ٩/ ٥٣٣
• أقوال الفقهاء في حكمه ٣/ ٥٥٠
• حكمه ٣/ ٥٥٠، ٩/ ٨٠٨
• حكمه عند الحنفية ٣/ ٥٥٠
• حكمه عند الشافعية ٣/ ٥٥١
• حكمه عند المالكية ٣/ ٥٥٠
• عقوبة الإجهاض أو الجناية على الجنين ١٠/ ٩٢٥
• قيام الطبيب بالإجهاض ١٣/ ١٢٧

■ **أجهزة الإنعاش**
• رفع أجهزة الإنعاش عن المريض ١٢/ ٥٧

■ **الأجير المشترك**
• ضمان الأجير المشترك ١٠/ ٧٨٨، ١٠/ ٨٥٠
• يد الأجير المشترك ١٠/ ٧٨٨

■ **الاحتضار**
• حسن الظن بالله عند الاحتضار سنيته ٢/ ٣٩٤
• قراءة سورة الرعد للمحتضر، استحسانه عند متأخري الشافعية والحنفية ٢/ ٤٠٠
• قراءة القرآن عند المحتضر، كراهته إن فعله استناناً عند المالكية ٢/ ٤٠٠
• المحتضر
استحباب إضجاعه على جنبه الأيمن إلى القبلة ٢/ ٣٩٩
تجريعه بماء بارد، سنيته ٢/ ٣٩٩
تلقينه الشهادتين، ندبه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٣٩٩، ٢/ ٤٧٢
تلقينه الشهادة مرة استحبابه ٢/ ٣٩٩

■ **الاحتكار**
• إجبار المحتكر على البيع، حكمه ٤/ ٤٠
• الاحتكار المحرم، شروطه عند الحنابلة ٣/ ٥٨٧
• أحكامه ٣/ ٥٨٦
• اشتراط خلو عقد المتاجرة في العملات أو الصرف عن خيار الشرط أو الاحتكار أو التأجيل ١١/ ١٦٥
• الأموال المحتكرة، حكمه ٥/ ٣٨٤
• بيع الأموال المحتكرة جبراً ١٠/ ١٩٣
• بيع مال المحتكر جبراً ١٠/ ٤١
• بيع المال المحتكر، كيفيته ٣/ ٥٩٠
• بيع المحتكر من البيوع المحرمة ١١/ ٣٨
• التحرز من الربا والغش والاحتكار والإضرار والغبن والتدليس في المعاملات ١١/ ١٣٨
• تحريمه في الإسلام ٥/ ٣٨٩، ١٠/ ٤١
• الترهيب من الاحتكار ١١/ ١٤١
• التسعير لمنع الاحتكار ٩/ ٧٠٠
• تعريفه ٣/ ٥٨٦، ٤/ ٢٨٦، ١٠/ ٤٣
• حرمته عند الشافعية ٤/ ٢٨٦
• حكمه ٣/ ٥٨٩، ٤/ ٥٦
• حكمه عند الحنابلة ٣/ ٥٨٧
• سبب تحريمه ٤/ ٢٩
• عدم وجوب الزكاة في المال الحرام كالمغصوب والمسروق والرشوة والاحتكار والتزوير والغش ومقدار الربا لأنه غير مملوك لأحد ووجوب رده لصاحبه ١١/ ٣٧٠
• ما اتفق عليه الفقهاء في الاحتكار ٣/ ٥٨٨
• مدته ليكون حراماً ٣/ ٥٨٩
• منع المحتسب له، حكمه ٦/ ٦٧٦

obeikandl.com

• وجوب تدخل الدولة لدفع احتكار شخص أو شركة لسلعة ضرورية ٩/ ٦٩٩

■ **الاحتلال**

• انتشار الإسلام بالحكمة والعقل وفرض العولمة بمظلة الاحتلال ١٢/ ٦٦٦

■ **الاحتلام**

• الاحتلام في المسجد ١/ ٤٦٩
• الاحتلام من علامات البلوغ ١٣/ ٥٦٣
• المحتلم نهاراً، صومه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧

■ **الاحتياط**

• الاحتياط في الحرام ١٠/ ٣٩٢

■ **الإحداد**

• الإحداد على غير الزواجات، عدم وجوبه ٨/ ٦٢٥
• ترك التجميل في الإحداد ٨/ ٦٢٥
• ترك المتوفى عنها الإحداد، حكمه ٨/ ٦٢٧
• تعريفه ٨/ ٦٢٤
• حكمه الشرعي ٨/ ٦٢٥
• دخول الحمام فيه، حكمه ٨/ ٦٢٧
• فعل المحظورات في الحداد للضرورة، جوازه ٨/ ٦٢٦
• الكحل فيه، حكمه ٨/ ٦٢٦
• لبس الأسود فيه، حكمه ٨/ ٦٢٧
• ما تجتنبه المرأة في حدادها ٨/ ٦٢٦
• ما يجوز فعله أثناء الإحداد ٨/ ٦٢٧
• مدة الإحداد على الزوج ٨/ ٦٢٥
• مدة الإحداد على قريب ٨/ ٦٢٤
• من يجب عليها الإحداد على الزوج، عند الجمهور ٨/ ٦٢٥
• من يجب عليها الإحداد على الزوج، عند الحنفية ٨/ ٦٢٤

■ **الإحرام**

• الإحرام إذا سارت به راحلته حكمه عند الشافعية والمالكية ٣/ ١٨٣
• الإحرام بالحج
أحكامه عند الفقهاء ٣/ ١٧٥
سننه عند الحنابلة ٣/ ١٦٧
سننه عند الشافعية ٣/ ١٦٠
مباحاته ٣/ ٢٨٧
محظوراته ٣/ ٢٦٧
وقته ٣/ ١٨٠
• الإحرام بالحج أفضليته من دار أهله عند الحنفية ٣/ ١٣٤
• الإحرام بالحج أفضليته من الميقات عند غير الحنفية ٣/ ١٣٤
• الإحرام بالحج قبل أشهره، حكمه عند الشافعية ٣/ ١٢٧
• الإحرام بالحج قبل أشهره، عند الحنفية والحنابلة ٣/ ١٢٦
• الإحرام بالحج قبل شوال، حكمه عند المالكية ٣/ ١٢٥
• الإحرام بالعمرة، وقته ٣/ ١٨٠
• الإحرام بحجتين، حكمه ٣/ ١٨٠
• الإحرام بعمرتين، حكمه ٣/ ١٨٠
• الإحرام بما أحرم به فلان، حكمه ٣/ ١٧٨
• الإحرام بنسك ثم نسيان ما عينه، حكمه ٣/ ١٧٩
• إحرام الحاج من غير تعيين وعليه حجة الإسلام، حكمه عند الحنفية ٣/ ١٧٧
• إحرام الحاج من غير تعيين وعليه حجة الإسلام، حكمه عند الشافعية ٣/ ١٧٧
• الإحرام في الحج، الجنايات عليه ٣/ ٢٨٩
• الإحرام من الميقات، حكمه عند الشافعية ٣/ ١٥٧
• إحرام الولي عن الصبي ٣/ ٩٠
• إحرام الولي عن المجنون ٣/ ٩٠
• اختضاب المرأة له حكمه ٣/ ١٨٣
• استحبابه لدخول الحرم المكي عند الشافعية، ووجوبه عند غيرهم ٣/ ٣٤٩
• الاشتراط فيه
حكمه عند الحنفية والمالكية ٣/ ١٨٠
حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٧٩
• إضافة الإحرام إلى الإحرام حكمه عند الحنفية ٣/ ١٨٨
• إطلاقه
ما يمضي فيه عند الحنفية ٣/ ١٧٨
ما يمضي فيه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٧٨
ما يمضي فيه عند المالكية ٣/ ١٧٨
• انعقاده على ما ينويه الحاج ٣/ ١٧٨
• انعقاده مطلقاً دون تعيين ١/ ١٨١، ٣/ ١٧٨
• التجرد له، حكمه ٣/ ١٨٢
• التحلل منه، عدم جوازه عند عدم الاشتراط ٣/ ١٧٨
• التطيب له، حكمه ٣/ ١٨٢، ٣/ ٢٥١
• تعليقه بما أحرم به فلان، حكمه ٣/ ١٧٨

obeikandi.com

- تعيين المحرم ما أحرم به، حكمه ٣/ ١٧٧
- تقديمه على الميقات المكاني ٣/ ١٢٩
- التلبية له، حكمها ٣/ ١٨٤
- التنظف له، حكمه ٣/ ١٨١
- توكيل المحرم بحج أو عمرة في عقد الزواج، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٧٥٠
- التيمم له، حكمه ٣/ ١٨٢
- الجناية عليه التي توجب الصدقة ٣/ ٢٩٧
- الدم الواجب في التمتع ٣/ ٢٦٢
- الدم الواجب في القران ٣/ ٢٦٢
- الدماء الواجبة فيه ٣/ ٢٨٩
- الدماء الواجبة فيه عند الشافعية ٣/ ٢٩٥
- زمانه، تعريفه ٣/ ١٨٠
- سننه عند المالكية ٣/ ١٥٠
- صفته ٣/ ١٧٧
- صلاة ركعتين عنده، حكمه ٣/ ١٨٣
- الصيد للمحرم حكمه ٣/ ٦٨٩، ٣/ ٧٠٣، ١٠/ ٧٦
- طروء الجنون والإغماء والموت والسكر والنوم عليه، حكمه ٣/ ٨٩
- الطلاق في الإحرام بحج أو عمرة للرجعية، صحته ٨/ ٤٤٢
- الطيب، عدم وضعه للميت المحرم عند الحنابلة ٢/ ٤٢٠
- عدم تغطية وجه ورجلي الرجل الميت المحرم في الكفن عند الحنابلة ٢/ ٤٢٠
- الغسل له، حكمه ١/ ٤٦٥
- ما يصير به الشخص محرماً عند الحنفية ٣/ ١٧٦
- ما يصير به الشخص محرماً عند غير الحنفية ٣/ ١٧٦
- ما يفعله المحرم المضطر إن وجد صيداً حياً وميتة عند الجمهور ٣/ ٥٢١
- ما يفعله مريد الإحرام ٣/ ١٨١
- محظوراته، جدول بها ٣/ ٣١٠
- مكانه، تعريفه ٣/ ١٨٠
- منع رجعة البائن في الإحرام بحج أو عمرة، عند الجمهور ٨/ ٤٤٢
- الميقات
  - تجاوزه بغير إحرام ثم العود إليه قبل أن يحرم، حكمه ٣/ ١٣٥
  - تجاوزه بغير إحرام حكمه ٣/ ١٣٥
- الميقات تجاوزه بغير إحرام، والإحرام ثم العود إليه قبل أن يفعل شيئاً من أفعال الحج حكمه ٣/ ١٣٥
- ميقاته المكاني لأهل الآفاق ٣/ ١٨٠
- ميقاته المكاني لأهل الحل ٣/ ١٨٠
- ميقاته المكاني لأهل مكة ٣/ ١٨١
- نسيان ما عينه في إحرامه حكمه ٣/ ١٧٩
- نيته
  - ما يقوله فيها إن أحرم عن غيره ٣/ ١٧٦
  - ما يقوله فيها إن أحرم عن نفسه ٣/ ١٧٧
  - محلها ٣/ ١٧٦
  - النطق بها حكمه ٣/ ١٧٦
- نيته لإحرام النذور والنفل والفرض والتطوع ١/ ١٦١
- واجباته عند المالكية ٣/ ١٥٠
- الوضوء له حكمه ٣/ ١٨١

■ الأحزاب

- الأحزاب السياسية من ضمانات حرية الرأي في الأنظمة ١٣/ ٨٣٢

■ الإحسان

- أمر الإسلام بالإحسان وهو فوق العدل ١٢/ ٤٧٠، ٧/ ٤٨١

■ الإحصار

- الإحصار بالحج حكمه ٣/ ١٢٣
- ما يفعله المحصر بالحج ٣/ ١٢٣

■ الإحصان

- إحصان الرجم، تعريفه عند الحنفية ٥/ ٧٩١
- تعريفه ٥/ ٧٩١
- شروط إحصان القذف ٦/ ٢٨
- شروط الإحصان المتفق عليها ٥/ ٧٩٣
- ما يترتب على اشتراط اجتماع صفات الإحصان في الزوجين جميعاً، عند الحنفية ٥/ ٧٩١
- معانيه شرعاً ٥/ ٧٩١
- نوعاه، عند الحنفية ٥/ ٧٩١

■ الأحكام

- أثر المشقة في تيسير الأحكام ١٢/ ٢٢٨
- أحاديث الأحكام والأسس التي تراعى في تحليلها ١٢/ ٤٤١
- اختلافها حسب اختلاف النية ١/ ١٣٩
- الأسس الواجب اتباعها في تحليل أحاديث الأحكام ١٢/ ٤٤٣
- إمكان تسويغ بعض أحكام القانون بمبادىء الشريعة ١٠/ ٣٧٦
- أهم كتب أحاديث الأحكام ١٢/ ٤٤٢

obeikandl.com

- الأوصاف التي توجد مع الحكم الشرعي ١٢/ ١٩٥
- تغيرها بتغير الأزمان ١/ ١٢٢
- تقييد اعتبار المصلحة لبناء الحكم الشرعي في ضوء مقاصد التشريع ١٢/ ٢١٠
- تنفيذ حكم القاضي أو المحكم غير المسلم للضرورة ١٢/ ٧٢٤
- توجيه المقاصد للأحكام نحو غاية معينة ١٢/ ٢١٢
- حالات ردّ حكم المحكم أو القاضي وعدم تنفيذه ١٢/ ٧٣٣
- دور الاجتهاد الجماعي في تأصيل الحكم الشرعي ١٢/ ٢٩
- دور الاجتهاد الجماعي في وحدة الحكم الشرعي ١٢/ ٢٨
- رفع الحكم أو إباحته مؤقتاً للضرورة بسبب الإكراه ١٢/ ٢٢٦
- رفع الضرورة للحكم الشرعي مؤقتاً ١٢/ ٢٢٥
- شروط تنفيذ الأحكام الأجنبية الصادرة من المحاكم أو هيئات التحكيم ١٢/ ٧٢٦
- عدد أحاديث الأحكام ١٢/ ٤٤٢
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المقاصد الشرعية ودورها في استنباط الأحكام ٩/ ٧٩٢
- لجوء المسلم إلى الأخذ ببعض الأحكام الاستثنائية ١٢/ ٢١٦
- مدى لزوم الحكم القضائي وحكم المحكمين ١٢/ ٧١٩
- مراعاة الأسس في استنباط الأحكام الشرعية من أحاديث الأحكام ١٢/ ٤٥٠
- معرفة معاني الأحاديث لغة وشرعاً لاستنباط الأحكام ١٢/ ٤٥٠
- منزلة السنة من ناحية ما ورد فيها من الأحكام ١٢/ ٤٥٣
- مهمة أحكام الشريعة الأصلية ١٠/ ٢٦٧
- موقف الفقه الإسلامي من تنفيذ الأحكام الأجنبية قضاء وتحكيماً وشروطه ١٢/ ٧١٢
- نقض حكم المحكمين إذا خالف الشرع ١٢/ ٧٣٤
- نوع الحكم المستفاد من السنة ١٢/ ٤٥٥
- وجوب تنقيح مدونات الفقه الإسلامي من الأحكام المستخلصة من الأحاديث غير الثابتة ١٢/ ٤٤٤
- وحدة الأحكام الإسلامية، فليس هناك إسلام للمشرق وإسلام للمغرب ١٢/ ٢٨

■ **الأحكام الاقتصادية**
- موضوعها ١/ ٣٤
- هدفها ١/ ٣٤

■ **الأحكام الجنائية**
- موضوعها ١/ ٣٤
- هدفها ١/ ٣٤

■ **الأحكام الدستورية**
- موضوعها ١/ ٣٤
- هدفها ١/ ٣٤

■ **الأحكام الدولية**
- موضوعها ١/ ٣٤
- هدفها ١/ ٣٤

■ **الأحكام الشرعية**
- أحكامها ٥/ ٧٣٠
- أنواعها ١/ ١٠٠
- تعدد الحكومات في دار الإسلام ٧/ ٢٠١
- جعل الصحابة العقل سبيلاً للاجتهاد في استنباط الأحكام ١٢/ ٤٢٢
- شكل الحكومة بعد التزام قاعدة الشورى في الحكم ١٢/ ٥٠٠
- مصدر جمع الأحكام التكليفية هو الله تعالى ١٢/ ٤٢٦
- معرفة حكم الله قبل بعثة الرسل بطريق العقل ١٢/ ٤٢٧
- معنى الأحكام الشرعية الأصلية ٥/ ٧٣٠
- وصف الحكم المستنبط بالاجتهاد والتأمل والعقل بأنه حكم شرعي ١٢/ ٤٢٣

■ **أحكام العبادات**
- موضوعها ١/ ٣٤
- هدفها ١/ ٣٤

■ **الأحكام القضائية**
- بناؤها على الظاهر ١/ ٣٥
- عدم اعتبار النية فيها ١/ ١٢٨

■ **الأحكام المدنية**
- موضوعها ١/ ٣٤
- هدفها ١/ ٣٤

■ **أحكام المرافعات**
- تعريفها ١/ ٣٤
- هدفها ١/ ٣٤

■ **أحكام المعاملات**
- صفاتها ١/ ٣٥
- هدفها ١/ ٣٤

obeikandl.com

■ **الأحوال الشخصية**
- تقنين العلامة محمد قدري باشا للأحوال الشخصية ١٢/ ١٠٢
- ما تشمله ٨/ ٢٠
- ما تشمله قوانين الأحوال الشخصية في بعض البلاد العربية ٨/ ٢٠
- المقصود بها ٨/ ٢٠
- موضوعها ١/ ٣٤
- هدفها ١/ ٣٤

■ **الإحياء**
- الاجتماع على إحياء ليالي معينة، كراهيته ٢/ ٥٤
- إحياء ليالي العشر الأخير من رمضان، حكمه ٢/ ٥٤
- إحياء ليالي العشر الأوائل من ذي الحجة، حكمه ٢/ ٥٤
- إحياء ليالي العيد، حكمه ٢/ ٥٤
- إحياء ليلة القدر، القول فيها "اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني" سنيته ٢/ ٥٥٩
- إحياء ليلة النصف من شعبان، حكمه ٢/ ٥٤

■ **إحياء الموات**
- التحجير بإحياء الموات ١١/ ١١٤
- كيف يتم الإحياء ١١/ ١١٤
- معنى إحياء الموات ومشروعيته ١١/ ١١٣

■ **الإخاء**
- الإخاء الإنساني واحترام الآخر والمساواة بين الناس والعدل وإقرار الحرية أسس التسامح الإسلامي ١٣/ ٧٩٧
- إيثار الإسلام مبدأ السلم والإخاء الإنساني والتعاون الدولي ١٢/ ٤٧٣
- تقرير الإسلام لنظام الإخاء الإنساني ١٢/ ٤٦٦

■ **الاختبار الوراثي**
- الأمراض التي يجب أن يكون فيها الاختبار الوراثي إجبارياً أو اختيارياً قبل الزواج ٩/ ٨٤٠

■ **الاختراع**
- اعتبار التأليف حقاً مالياً ٩/ ٥٣٦

■ **الاختضاب**
- اختضاب المرأة للإحرام حكمه ٣/ ١٨٣
- الخضاب للنساء، حكمه ٣/ ٥٨٠
- خضب الجنب شعره قبل الاغتسال، حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٦٠

■ **الاختلاس**
- تحريمه ٤/ ٢٩

■ **الاختلاف**
- آداب السلف في الاختلاف ١٢/ ١٤٩
- سيرة السلف في شأن الاختلاف ١٢/ ١٤٦
- المغالاة في الخلاف ١٢/ ٣٤٨
- موقف الصحابة ﷺ من مسائل الاختلاف ١٢/ ١٤٦

■ **اختلاف الفقهاء**
- انظر: الفقهاء: اختلافهم

■ **الاختيار**
- قيام الإيمان على الاختيار وليس الإكراه ٧/ ٧٧
- من مظاهر العقيدة ووسطيتها حرية الإنسان في اختيار أفعاله ومسؤوليته عنها ١٣/ ٦٦٢

■ **اختيار الأيسر**
- انظر: التلفيق

■ **الإخلاص**
- أحاديث العلم والمعرفة والإخلاص والنية لما تناولته السنة ١٢/ ٤٤١
- الولاء والإخلاص للدولة والوطن ٧/ ٧٤٤

■ **الأخلاق**
- الآداب والفضائل والأخلاق مما تناولته الأحاديث النبوية ١٢/ ٤٤١
- احترام قواعد الفضيلة والأخلاق من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٣
- أخلاقيات ممارسة المهنة الطبية وحقوق المريض ١٣/ ١١٦
- ارتباط الشورى بقيم دينية أخلاقية ١٢/ ٥٧٠
- افتراس العولمة لظاهرة الدين والأخلاق واختراقها لمبادئ الحق والعدل ١٣/ ٨٨
- الالتزام بالأخلاق والفضيلة من أهم قواعد الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٧٩
- الالتزام بقواعد الأخلاق والآداب من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٦٨
- أهم الأخلاق الاشتراكية ٤/ ٦٠
- أهمية تحلي المسلم بالأخلاق الطيبة ١٢/ ٣٥٤
- إيثار الإسلام الخلق الكريم والسلوك الحميد ٧/ ١٤٧
- إيذاء الآخرين ليس من أخلاق المسلم ١٢/ ١٢٦
- تأثير القانون الجزائي بالفقه في الأخذ بالجانب الروحي والأخلاقي في الأحكام ١٢/ ٣٩٥

openkandil.com

• جمع الإسلام بين أصول بناء العقيدة، والعبادة والأخلاق ١٣/ ٧٦٠
• الحالات التي يباح فيها للطبيب إفشاء أسرار مريضه ١٣/ ١٢٩
• خصائص المذاهب التربوية والأخلاقية وموقع الصوفية منها ١٢/ ٣٦٤
• سلطات الحكومة الشورية في الإسلام لها ضوابط أخلاقية سامية ١٢/ ٥٠٦
• الضوابط الأخلاقية لحرية التعبير عن الرأي ١٣/ ٨٢٨
• العدل قمة الأخلاق ١٣/ ٧٩٨
• عدم إقرار الغرب إلا بالأخلاق النفعية ١٣/ ٨٠٣
• قوام أخلاقيات الطبيب مراقبة الله تعالى ١٣/ ١٢٤
• قيام الأخلاق في الإسلام على الوسطية والاعتدال ١٣/ ٧٦٢
• القيم الخلقية في النظام الاشتراكي الإسلامي ٤/ ٦٠
• لطف الكلام وحسن الخطاب من متطلبات العمل الصالح ٧/ ١٤٧
• المساس بأصول العقيدة الإسلامية والآداب الأخلاقية ليس من حرية التعبير عن الرأي ١٣/ ٨٢٦
• مسائل محرجة تتعلق بأخلاقيات ممارسة المهنة الطبية ١٣/ ١٣١
• المسؤولية الأخلاقية والجنائية للطبيب ١٣/ ١٨٠
• المعاملة بالمثل ما لم يتصادم ذلك مع أصول الفضيلة والأخلاق من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٧١
• معاملة الطبيب مرضاه بالشفقة والرحمة ١٣/ ١٢٢
• من أخلاقيات الطبيب قلة الطمع وعدم الحرص على جمع المال ١٣/ ١٢٣
• موضوعها ١/ ٣١، ١/ ٣٥
• نشر الفضيلة والآداب والأخلاق في الإسلام ١٢/ ٤١٠
• النظام الأخلاقي الإسلامي وإبداء الرأي فيه ١٣/ ٨٢٠
• وسطية الأخلاق الإسلامية ١٣/ ٦٤٢
• الوصايا الأخلاقية العشر في الأديان الثلاثة ١٣/ ٦٧٨

■ **الإدارة**
• الحكم والإدارة في الإسلام ١٢/ ٦١٤
• الحكم والإدارة في عهد الخلفاء الراشدين ١٢/ ٦١٨
• دلالة تصرفات النبي ﷺ السياسية والإدارية على أنه كان رسولاً وقائداً سياسياً وحاكماً ١٢/ ٦١٧
• ممارسة النبي ﷺ الأمور السياسية والإدارية ١٢/ ٦١٧
• النظام الإداري في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣١
• النظام السياسي والإداري في الإسلام ١٢/ ٦١٤

■ **الادخار**
• ترغيب المصارف الإسلامية في الادخار وتوفير التمويل الاستثماري ١١/ ٥١٩

■ **الأدلة الشرعية**
• اعتبار العقل أحد أدلة الشريعة ١٢/ ٤٢٣
• سد الذرائع، الأخذ به في بيوع الآجال والعينة ١/ ١٤١

■ **أدوات الاستثمار**
• الإجارة أداة من أدوات الاستثمار ١١/ ٤٢٩
• أدوات الاستثمار الإسلامية ١١/ ٤٢٣
• أدوات الاستثمار طويلة الأجل ١١/ ١٢٥، ١١/ ٤٢٣
• أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١١/ ١٢٥، ١١/ ٤٢٣
• الاعتماد على أدوات استثمار مشروعة في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٥
• لجوء المصارف الإسلامية إلى القيام بأساليب استثمارية مختارة ١١/ ٤٢٣
• ما تقوم به المصارف الإسلامية من إجارة تشغيلية أو إجارة تمليكية أداة من أدوات الاستثمار ١١/ ٤٢٩
• المرابحة والسلم والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١١/ ٤٢٣
• المزارعة أداة استثمار ناجحة طويلة الأجل ١١/ ٤٥٦
• المشاركة من أدوات الاستثمار المالية الإسلامية طويلة الأجل ١١/ ٤٣٢
• المضاربة أداة استثمار ناجحة في المصارف الإسلامية ١١/ ٤٤٥
• المضاربة والمشاركة بنوعيها والإجارة التشغيلية من أدوات الاستثمار طويلة الأجل ١١/ ٤٢٣
• مقارنة الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية وكونها مصدر للاستثمار بالوديعة المصرفية الربوية ١١/ ٤٥٩

■ **الأديان**
• اتفاق الأديان في أصولها الصحيحة ١٣/ ٦٧٧
• الاستفادة من الجسور المشتركة بين الأديان من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٧٧
• تعدد المجتمعات والأديان والثقافات ١٢/ ٤٨٣
• حرية اعتناق الدين مكفولة في الإسلام لغير المسلمين ١٢/ ٦١١
• حفاظ الإسلام وغيره من الأديان على الكرامة الإنسانية ١٢/ ٤٨٦
• ما تؤمن به الأديان الثلاثة الإسلام واليهودية والمسيحية ١٣/ ٦٧٧

obeikandl.com

• الوصايا الأخلاقية العشر في الأديان الثلاثة ١٣/ ٦٧٨

■ **الأذان**

• اتخاذ مكان مرتفع للمؤذن، حكمه ١/ ٦٠٣
• إجابته أو تكرره، حكمه عند الحنفية وبعض الشافعية ١/ ٦١١
• إجابته للجنب، حكمه عند الجمهور ١/ ٦١١
• إجابته للحائض، حكمه عند الجمهور ١/ ٦١١
• إجابته للنفساء، حكمه عند الجمهور ١/ ٦١١
• إجابته لمن سمعه كله أو بعضه، حكمه عند الحنفية ١/ ٦١١
• إجابة المقيم، حكمه ١/ ٦٠٩
• إجابة المؤذن، حكمه ١/ ٦٠٩
• إجابة المؤذن لمن دخل المسجد ولم يأت بتحية، حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦١٢
• إجابة المؤذن والمقيم ١/ ٦٠٩
• الإجارة على القرب والطاعات كالصلاة والصيام وتعليم القرآن والأذان والإمامة ورعاية المسجد ١١/ ٧٤
• أخذ الأجرة عليه، حكمه ١/ ٦٠٦
• الإدارة في المنارة مع استدبار القبلة، حكمها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦٠٥
• أذان جماعة دفعة واحد، حكمه ١/ ٦٠٧
• أذان جماعة كل واحد في ناحية، حكمه ١/ ٦٠٧
• الأذان قبل الفجر في رمضان، حكمه ١/ ٦٠٩
• الأذان لخطبة الجمعة من مؤذن واحد بين يدي الخطيب سنيته ٢/ ٢٦٢
• الأذان لغير الصلاة ١/ ٦١٧
• الأذان للصلاة ١/ ٥٩٢
• الأذان للميت عند إدخاله القبر عند الشافعية ١/ ٦١٨
• أذان المرأة ١/ ٨٢٣
• أذان المرأة والخنثى، حكمه ١/ ٥٩٩
• استقبال القبلة فيه، حكمه ١/ ٦٠٠
• الاكتفاء بأذان واحد في المصر، والإقامة على بقية المصلين ١/ ٥٩٧
• أول من أحدث أذانين معاً وحكمه ١/ ٥٩٩
• أول من بنى المنابر للأذان ١/ ٦٠٣
• أول من رقى المنارة في مصر للأذان ١/ ٦٠٣
• بدء استحداث الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان ١/ ٦١٢
• بدؤه ١/ ٥٩٣
• البلوغ والعدالة للمؤذن، حكمه ١/ ٥٩٩
• التثويب بعد الصلاة في جميع الأوقات، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٠٦
• التثويب في غير الفجر، حكمه ١/ ٦٠٨
• الترجيع فيه، حكمه ١/ ٦٠٢
• تعريفه شرعاً ١/ ٥٩٢
• تعريفه لغة ١/ ٥٩٢
• التلحين فيه، حكمه ١/ ٦٠٨
• التنازل عن الإمامة والخطابة والأذان بعوض ١١/ ٥٠٥
• التنازل عن الوظيفة بعوض أو بغير عوض كالإمامة والخطابة والأذان ١١/ ٥٧٤
• تولي الإقامة من تولى الأذان ١/ ٦٠١
• ثوابه ١/ ٥٩٣
• حكمه ١/ ٥٩٤
خلاصة البحث ١/ ٥٩٧
• حكمه إذا تغولت الغيلان ١/ ٦١٨
• حكمه أنه لا يصح ويحرم قبل دخول الوقت اتفاقاً ١/ ٥٩٨
• حكمه بغير اللغة العربية ١/ ٥٩٩
• حكمه عند الحرب ١/ ٦١٨
• حكمه عند الحريق ١/ ٦١٨
• حكمه في أذن الغضبان ١/ ٦١٨
• حكمه في أذن المصروع ١/ ٦١٨
• حكمه في أذن المهموم ١/ ٦١٨
• حكمه في أذن المولود ١/ ٦١٨
• حكمه قاعداً أو مستدبر القبلة ١/ ٦٠٠
• حكمه قبل دخول الوقت ١/ ٥٩٨
• حكمه لجمع التأخير عند الحنابلة ١/ ٥٩٧
• حكمه لجمع التأخير عند الشافعية ١/ ٥٩٥
• حكمه لجمع التقديم عند الحنابلة ١/ ٥٩٧
• حكمه لجمع التقديم عند الشافعية ١/ ٥٩٥
• حكمه للصبح بعد منتصف الليل ١/ ٥٩٨
• حكمه للفائتة ١/ ٥٩٥
• حكمه للمنفرد ١/ ٥٩٥
• حكمه للمنفرد عند الشافعية ١/ ٥٩٥
• حكمه للمنفرد والفائتة عند الحنابلة ١/ ٥٩٧
• حكمه للمنفرد والفائتة عند المالكية ١/ ٥٩٦
• حكمه للنساء ١/ ٥٩٥
• حكمه للنساء عند الحنابلة ١/ ٥٩٧
• حكمه لمن ساء خلقه من إنسان أو بهيمة ١/ ٦١٨
• حكمه من الجماعة بحيث يأتي كل واحد بأذان كامل ١/ ٥٩٩

obeikandi.com

- حكمه من سكران ١/ ٥٩٩
- حكمه من صبي غير مميز ١/ ٥٩٩
- حكمه من كافر ١/ ٥٩٩
- حكمه من مجنون ١/ ٥٩٩
- الخروج من المسجد بعد الأذان، حكمه ١/ ٤٧٥، ١/ ٦٠٨
- الخروج من المسجد بعد الأذان دون صلاة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
- الخطأ في النحو والإعراب فيه، حكمه ١/ ٦٠٨
- الدعاء بين الأذان والإقامة استحبابه ١/ ٦١٤
- الدعاء المأثور بعده ١/ ٦١٢
- رد السلام فيه، حكمه ١/ ٦٠٨
- السلام على المؤذن فيه، حكمه ١/ ٦٠٨
- سننه ١/ ٦٠٣
- الأذان قائماً ١/ ٦٠٤
- استدعاء الأمر إلى الصلاة ١/ ٦٠٧
- استقبال القبلة ١/ ٦٠٥
- أن يكون للجماعة مؤذنان لا أكثر ١/ ٦٠٧
- أن يكون المؤذن بالغاً ١/ ٦٠٤
- أن يكون المؤذن بصيراً ١/ ٦٠٤
- أن يكون المؤذن حراً ١/ ٦٠٤
- أن يكون المؤذن صالحاً ١/ ٦٠٤
- أن يكون المؤذن صيتاً ١/ ٦٠٣
- أن يكون المؤذن عالماً بأوقات الصلاة ١/ ٦٠٤
- أن يكون المؤذن محتسباً ١/ ٦٠٦
- أن يؤذن في أول الوقت ١/ ٦٠٧
- الترسل بالأذان ١/ ٦٠٥
- جعل المؤذن أصبعيه في أذنيه ١/ ٦٠٤
- عدم قيام الإنسان قبل فراغ المؤذن من أذانه ١/ ٦٠٧
- كون المؤذن طاهراً ١/ ٦٠٤
- كون المؤذن متوضئاً ١/ ٦٠٤
- سنيته للرجال اتفاقاً دون النساء ١/ ٥٩٧
- شروطه ١/ ٥٩٨
- إسماع بعض الجماعة ١/ ٥٩٩
- أن يكون باللغة العربية ١/ ٥٩٩
- أن يكون من شخص واحد ١/ ٥٩٩
- أن يكون المؤذن رجلاً ١/ ٥٩٩
- أن يكون المؤذن عاقلاً ١/ ٥٩٩
- أن يكون المؤذن مسلماً ١/ ٥٩٩
- أن يكون المؤذن مميزاً ١/ ٥٩٩
- الترتيب بين ألفاظ الأذان والإقامة ١/ ٥٩٨
- دخول الوقت ١/ ٥٩٨
- الموالاة بين ألفاظ الأذان والإقامة ١/ ٥٩٩
- صحته في الأرض المغصوبة عند الحنابلة ١/ ٨١٨
- الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان، حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦١٢
- صيغته ١/ ٦٠١
- صيغته عند الحنفية والحنابلة ١/ ٦٠١
- الطهارة له، حكمه ١/ ٦٠٠
- عدم مشروعيته للنساء عند الحنفية ٢/ ١٦٤
- الفصل بينه وبين الإقامة بقدر ما يحضر المصلون، حكمه ١/ ٦٠٥
- فضل الإمامة عليه عند الحنفية ١/ ٥٩٤
- فضله ١/ ٥٩٢
- فضله على الإمامة عند الشافعية والحنابلة ١/ ٥٩٣
- قطع قراءة القرآن ليقول مثلما يقول المؤذن، حكمه عند الحنفية ١/ ٦١١
- القول بعد الأذان أوبين الحيعلتين: ألا صلوا في رحالكم... عند الشافعية ١/ ٦٠٦
- القيام عند سماعه، حكمه عند الحنفية ١/ ٦١١
- القيام فيه ١/ ٦٠٠
- الكلام عنده ١/ ٦٠٠
- الكلام فيه، حكمه ١/ ٦٠٨
- كلماته ١/ ٦٠١
- عددها عند الحنفية والحنابلة ١/ ٦٠١
- كون المؤذن صيتاً ورفع صوته، حكمه ١/ ٦٠٣
- كيفيته ١/ ٦٠١
- كيفيته عند الزيدية ١/ ٥٤
- كيفيته عند الشيعة ١/ ٥٦
- ما يستحب فعله بعد الأذان ١/ ٦١٢
- ما يفعله المسلم إذا دخل المسجد والمؤذن يؤذن عند الحنفية ١/ ٦١٢
- ما يقوله بعد أذان الصبح ١/ ٦١٣
- ما يقوله بعد أذان المغرب ١/ ٦١٣
- مبطلاته ١/ ٦٠٠
- محاكاة المؤذن عند المالكية ١/ ٦١٠
- مشروعيته ١/ ٥٩٢
- المشي فيه، حكمه ١/ ٦٠٨
- معاني كلماته ١/ ٦٠٢
- مكروهاته ١/ ٦٠٧

obeikandl.com

• مكروهاته عند الحنفية ١/ ٦٠٨
• المؤذن
سننه ١/ ٦٠٤
شروطه ١/ ٥٩٩
كونه صيتاً، حكمه ١/ ٦٠٣
• ندبه في أمور غير الصلاة ١/ ٦١٨
• النية فيه، حكمها ١/ ٦٠٠
• الوضوء له، حكمه ١/ ٣١٣

■ **الأذكار**
• الأذكار الواردة عقب الصلاة ١/ ٨٢٣
• الاشتغال بالأذكار في رمضان، سنيته ٢/ ٥٥٨

■ **الإرادة**
• الإرداة العقدية نوعاها ١٠/ ١٨٥
• عيوب الإرادة في العقود، تعريفها ١٠/ ٢٠٦
• معنى الرضا والاختيار عند غير الحنفية ١٠/ ١٨٥

■ **الارتفاق**
• الأحكام العامة لحق الارتفاق ٥/ ٤٦١
• الارتفاق إذا كان قديماً وضاراً بالغير، حكمه ٥/ ٤٦٢
• استعماله دون الإضرار بالغير، وجوبه ٥/ ٤٦١
• اشتراك الناس في المرافق العامة، حكمه ٥/ ٤٦٧
• اعتبار حق الارتفاق وحق الانتفاع من الحقوق العينية ٥/ ٤٥٩
• إقراره إذا كان قديماً ولم يعرف سببه ٥/ ٤٦١
• أنواع حقوق الارتفاق ٥/ ٤٦٢
• بعض أنواعه ٥/ ٤٥٩
• التصرف فيه، حكمه ٥/ ٤٥٩
• تعريفه ٥/ ٤٥٩
• تعلقه بعقار ٥/ ٤٦٠
• تقليله لقيمة العقار المتعلق به ٥/ ٤٦٠
• ثبوته على الأملاك العامة والخاصة ٥/ ٤٦١
• دوام حق الارتفاق ووراثته ٥/ ٤٦٠
• الفرق بين حق الارتفاق وحق الانتفاع ٥/ ٤٥٩
• المقصود بحقوق الارتفاق والمنافع المشتركة ١١/ ١١٦
• وصفه الفقهي ٥/ ٤٦٠

■ **الأرش**
• الأرش عند تعذر القصاص، وجوبه ٦/ ٣٣٥
• الأرش غير المقدر: تعريفه ٦/ ٣٢٠
• الأرش المقدر: تعريفه ٦/ ٣٢٠
• تعريفه ٤/ ٢٦٦، ٦/ ٣٢٧، ٦/ ٣٣٠، ١٠/ ٨١
• ضابط حكومة العدل ٦/ ٣٣٥
• ما فيه أرش قدر مقدر من الجنايات ١٠/ ٩٣٨
• ما يجب فيه الأرش المقدر في الأعضاء والشجاج والجراح ١٠/ ٩٣٧
• نوعاه ٦/ ٣٢٠

■ **الإرشاد**
• ارتكاز الإسلام على الدعوة والهداية والإرشاد من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٦

■ **الإرشاد الجيني**
• تهيئة الإرشاد الوراثي أي الجيني للمقبلين على الزواج ٩/ ٨٤٠

■ **الإرشاد الوراثي**
• تهيئة الإرشاد الوراثي أي الجيني للمقبلين على الزواج ٩/ ٨٤٠

■ **الأرض**
• الأراضي، أحكامها ٥/ ٤٠٥
• الأراضي التي فتحت عنوة، حكمها ٥/ ٤٠٥
• الأراضي داخل الدولة، أحكامها ٥/ ٤١٥
• الأراضي المستولى عليها بالفتح، أحكامها ٥/ ٤٠٥
• الأرض التي فتحت صلحاً في القانون الدولي ٧/ ٥٩٠
• الأرض التي فتحت عنوة في القانون الدولي ٧/ ٥٧٤
• الأرض الخراب التي انقطع ماؤها، حكمها ٥/ ٤١٥
• الأرض المحكومة العامرة، حكمها ٥/ ٤١٥
• انتقال ملكية الأرض بعد استيلاء المحاربين عليها ٧/ ٥٧٥
• أنواع الأراضي الخراجية ٥/ ٤٣٥
• أنواع الأراضي داخل الدولة، أحكامها ٥/ ٤١٥
• أنواع الأراضي العشرية ٥/ ٤٣٥
• أولى ما يفعله الإمام في الأرض التي فتحت عنوة، عند ابن عابدين ٥/ ٤٠٧
• جعل الأراضي التي جلا عنها أصحابها وقفاً وهي من الفيء ٧/ ٥٨٩
• حكم الأرض التي جلا عنها أصحابها خوفاً ٧/ ٥٨٨
• حكم الأرض التي فتحت صلحاً ٧/ ٥٩٠
• حكم الأرض التي فتحت صلحاً على أن تكون لأهلها ٧/ ٥٩١
• حكم العقارات أو الأرض التي يستولي عليها المسلمون في الحرب ٧/ ٥٧٤
• قسمة الأراضي بين الغانمين ٧/ ٥٧٨
• ما فعله عمر بن الخطاب في أراضي العراق ٧/ ٥٧٩

obeikandl.com

- مبررات عدم قسمة الأرض التي فتحت عنوة بين الغانمين ٧/ ٥٨٣
- مناقشة أدلة الفقهاء حول قسمة الأراضي بين الغانمين وعدم قسمتها ٧/ ٥٨٤
- موات الأرض التي فتحت عنوة أو صلحاً، حكمها ٥/ ٤٠٦
- نوعا الأراضي الخاضعة للسلطة الإسلامية ٥/ ٤٠٥
- وقف بعض الأرض التي فتحت صلحاً ووضع الخراج عليها ٧/ ٥٩٠

■ الأرض الأميرية

- الخلو في الأراضي الأميرية ١١/ ٥٦٤

■ الأرض الخراجية

- اجتماع الخراج والعشر فيها، ترجيح رأي الجمهور غير الحنفية في ذلك ٢/ ٧٤١
- إن صارت لمسلم يجتمع في الخارج منها الخراج والعشر عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٧٤٠
- إن صارت ملكاً لمسلم يجب منها الخراج فالعشر عند الحنفية ٢/ ٧٤٠
- إن كانت ملكاً لغير مسلم وجب فيها الخراج ٢/ ٧٣٩
- تعريفها عند الحنفية ٢/ ٧٣٨
- زكاتها ١/ ١١٠
- وجوب العشر فيها في مصر والشام حيث صارت لبيت المال وسقط عنها الخراج عند ابن عابدين ٢/ ٧٤١

■ الأرض العشرية

- الأرض العشرية إن كانت ملكاً لمسلم وجب فيها العشر ٢/ ٧٤٠

■ أركان الصلاة

- انظر: الصلاة: أركانها

■ الإرهاب

- آيات السيف وعلاقتها بالإرهاب الذي يهدد الحضارة الإنسانية ١٢/ ٦٦٨
- اتهام الإسلام بالغلو والإرهاب ١٣/ ٨٣٨
- اختلاف الجهاد عن الإرهاب في الغايات ١٣/ ٧٣٣
- اختلاف مفهوم الإرهاب عن الجهاد ١٣/ ٦٨٧
- الإرهاب الدولي ١٣/ ٨٤١
- الإرهاب الدولي الذي تمارسه دول الشر سبب ظهور الإرهاب بمفهومهم ١٣/ ٧٧٣
- الإرهاب في المفهوم الدولي ١٣/ ٦٨٨
- الإرهاب المحلي ١٣/ ٨٤١
- الإرهاب المشروع ١٣/ ٦٨٧
- الإرهاب نتيجة للغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٨
- أسباب وجود ظاهرة الإرهاب ٧/ ١٦٣
- إطلاق ألفاظ التطرف والعنف والإرهاب في مصطلحات هذا العصر ١٣/ ٧٣١
- إلصاق مصطلح الإرهاب بالعرب والمسلمين ١٣/ ٧٠٨
- انتشار الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة وليس بالإرهاب ٧/ ١٧٦
- تعريف الإرهاب ١٣/ ٦٩٩
- تعريف الإرهاب وحقيقته ١٣/ ٦٨٧
- الجهاد والإرهاب توافق أم تناقض ٧/ ١٦٣
- حرمة الإرهاب والتطرف والغلو ١٣/ ٨٤٢
- الخلط بين الجهاد والمقاومة المشروعة وحوادث التفجير والتطرف والإرهاب وزرع الرعب بين الناس ٧/ ١٦٨
- دعوة الإسلام للسلام وقمع الإرهاب ١٣/ ٧٤٥
- رفض الإسلام للإرهاب ١٢/ ٦٧٢
- رفض الإسلام للإرهاب والتفريق بينه وبين المقاومة ١٣/ ٨٠٥
- رفض الإسلام للغلو والإرهاب وتمثله الوسطية ١٣/ ٨٥٣
- رفض الغرب وضع تعريف للغلو أو الإرهاب ١٣/ ٨٣٩
- ضرورة وضع تعريف شامل وموضوعي للإرهاب ١٣/ ٧٧٣
- ظاهرة التطرف والإرهاب ١٣/ ٧٢٥
- ظلم الدول لمن يعيش في بلادها سياسياً أو اجتماعياً من أسباب الإرهاب ١٣/ ٦٩٠
- عدم اندراج الدفاع أو دفع الظلم تحت مفهوم الإرهاب ١٣/ ٦٩١
- عدم جواز الاعتماد على الفتاوى الشاذة لتبرير الإرهاب ٧/ ١٧٢
- عدم جواز معالجة الظلم بأعمال إرهابية ١٣/ ٦٩٢
- عدم مشروعية الإرهاب ١٣/ ٧٣٣
- عدم وجود الغلو أو التطرف أو الإرهاب في تعاليم الإسلام ١٣/ ٧٦٨
- عدم وجود مسوغ لتورط بعض الشباب المسلم في ارتكاب بعض الأعمال الإرهابية ١٣/ ٧٧٤
- الفرق بين الإرهاب والمقاومة ١٣/ ٧٣١
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن موقف الإسلام من الغلو والتطرف والإرهاب ٩/ ٧٥٩
- مجال الإرهاب للعدو حيث تكون الحرب مشروعة ١٣/ ٧٣١

- مخاطر الإرهاب أو العنف والتطرف ١٣/ ٧٣٩
- معنى الإرهاب الوارد في القرآن ٧/ ١٧٩
- ممارسة العدو للإرهاب ١٢/ ٦٧٣
- من أمثلة الفرق بين الإرهاب والتطرف من جهة، وبين المقاومة والجهاد من جهة أخرى ١٣/ ٧٣٤
- من الوسطية الإسلامية انعدام ما يسمى بالإرهاب أي التطرف والغلو ١٣/ ٦٤٠
- منبع الإرهاب ١٣/ ٦٩٣
- الموقف الإسلامي من الإرهاب ١٣/ ٦٨٦
- وجوب التفرقة بين الإرهاب المحظور والمقاومة المشروعة ١٣/ ٦٦٩

■ الأزهر

- لجنة الفتوى في الأزهر من هيئات الإفتاء الإسلامية ١٢/ ٣٨

■ الأسآر

- الأسار المتفق على طهارتها ١/ ٢٤٢
- أنواعها عند الحنفية ١/ ٢٤٢
  - سؤر طاهر مطهر بلا كراهية ١/ ٢٤٢
  - سؤر طاهر مكروه تنزيهاً ١/ ٢٤٣
  - سؤر مشكوك في طهوريته ١/ ٢٤٤
  - سؤر نجاسة مغلظة ١/ ٢٤٤
- أنواعها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٤٥
  - سؤر الآدمي ١/ ٢٤٦
  - سؤر جميع الحيوانات المأكولة اللحم ١/ ٢٤٦
  - سؤر الكلب والخنزير ١/ ٢٤٦
  - سؤر الهر والفأر ١/ ٢٤٦
- أنواعها عند المالكية ١/ ٢٤٥
  - سؤر ابن آدم ١/ ٢٤٥
  - سؤر الدواب والسباع ١/ ٢٤٥
  - سؤر الكلب والخنزير ١/ ٢٤٥
  - سؤر ما يستعمل النجاسة ١/ ٢٤٥
- تعريفها ١/ ٢٤٢
- حكمها ١/ ٢٤٢
- حكمها عند الحنفية ١/ ٢٤٢

■ أسباب اختلاف الفقهاء

- انظر: الفقهاء: أسباب اختلافهم

■ الاستبداد

- الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٦
- إشاعة الاستبداد بقمع حرية الرأي ١٣/ ٨٢٤
- رفض الإسلام للاستبداد والديكتاتورية ١٢/ ٤٩٦

■ الاستبراء

- أسبابه عند الحنابلة ٨/ ٦٣٠
- أسبابه عند الحنفية ٨/ ٦٢٩
- أسبابه عند الشافعية ٨/ ٦٢٩
- أسبابه عند المالكية ٨/ ٦٣٠
- استبراء الأمة، حكمه ٨/ ٦٢٩
- الاستبراء بسبب الملك
  - حكمه عند الحنابلة ٨/ ٦٣٠
  - حكمه عند المالكية ٨/ ٦٣٠
  - عند الشافعية ٨/ ٦٢٩
- استبراء الحامل، حكمه ٨/ ٦٣٢
- الاستبراء عند إرادة تزويج أو بيع الأمة الموطوءة ٨/ ٦٣٠
- استبراء المزني بها أو الموطوءة في زواج باطل إن حملت، حكمه ٨/ ٦٣٢
- استبراء المعتقة، حكمه ٨/ ٦٣٠
- استبراء من تأخر حيضها أو المستحاضة، حكمه ٨/ ٦٣٢
- استبراء من تحيض، حكمه ٨/ ٦٣٢
- استبراء من تزوج زوجة غيره وهو لا يعلم ودخل بها ثم فرق بينهما، حكمه ٨/ ٦٣٣
- استبراء من لا تحيض، حكمه ٨/ ٦٣٢
- تعريفه ١/ ٢٩٦، ٨/ ٦٢٨
- حكمه ١/ ٢٩٨، ٨/ ٦٢٨
- شروط وجوبه عند المالكية ٨/ ٦٣١
- الفرق بينه وبين الاستنجاء ١/ ٢٩٦
- كيفيته ٨/ ٦٣٠
- كيفيته للرجل ١/ ٢٩٨
- كيفيته للمرأة ١/ ٢٩٨
- ما يجوز فعله حال الاستبراء ٨/ ٦٣٢
- نوعه ومدته ٨/ ٦٣١

■ الاستثمار

- آفاق الصيغ الاستثمارية للوقف ١٣/ ٤١٤
- اختلاف حساب عائد الاستثمار عن حساب الربح ٤/ ٩٣
- أدوات الاستثمار الإسلامي وكيفية ممارستها ١٣/ ٣٤١
- أدوات الاستثمار طويلة الأجل ١٣/ ٤٧٧
- أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١٣/ ٤٧٦
- استثمار أصول الوقف ١٣/ ٤٠٩

obeikandi.com

- استثمار الأموال العامة في شركات القطاع العام بقصد الربح ١٣/ ٤٩٨
- استثمار أموال الوقف على المستوى الإقليمي والدولي ١٣/ ٣٩٤
- الاستثمار بالمشاركة تجعل البنك الإسلامي يعمل مع العامل المستثمر ١٣/ ٣٤٣
- استثمار ريع الوقف ١٣/ ٤١٠
- الاستثمار غير المباشر للمصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٤
- الاستثمار المباشر للمصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٣
- استثمار الوقف إذا كان من الأراضي ١٣/ ٤١٦
- استثمار الوقف في المشاريع الصناعية والخدمات العامة ١٣/ ٤٢٢
- استثمار الوقف فيما هو مباح معلوم ١٣/ ٤١٣
- الاستصناع أداة استثمار في الصناعات المتطورة وفي تشييد المباني ١١/ ٣٠٨
- استثمار الأموال في مشاريع اقتصادية من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٦
- الإشراف في استثمار الوقف من أهل الخبرة ١٣/ ٤١٣
- أنواع عوائد الاستثمار في البنوك الإسلامية ٤/ ٩٤
- بطاقات السحب المغطاة من صيغ التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية ١٣/ ٣٥٩
- ترغيب الإسلام في الاستثمار وممارسة الكسب المشروع ١٣/ ٤٠٧
- ترغيب المصارف الإسلامية في الادخار وتوفير التمويل الاستثماري ١١/ ٥١٩
- تعريف الاستثمار وأهميته ولا سيما في الأوقاف ١٣/ ٤٠٧
- تمويل الأسهم والاستثمار فيها من صيغ التمويل في المؤسسات الإسلامية ١٣/ ٣٥١
- تمويل المنافع من صيغ التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية ١٣/ ٣٥٩
- تنمية الاقتصاد والمجتمع عن طريق الخدمات المصرفية وأعمال الاستثمار المشروع من أهداف المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٠
- تواتر المصلحة في استثمار الوقف من ضوابط استثماره ١٣/ ٤١٢
- توزيع نسبة مئوية بصفة محسوبة على اعتبار ما سيقع من الأرباح، حكمه ٤/ ٩٨
- التوسع في مفهوم يد الأمانة في مجال المشاركة في الاستثمارات ١٣/ ٣٤٦
- جواز استثمار ريع الأوقاف قياساً على استثمار مال اليتيم ١٣/ ٤١٠
- حالات كون عائد الاستثمار مضموناً لرب المال ٤/ ٩١
- حساب الربح على طريقة الافتراض إذا وافق جميع المستثمرين ٤/ ٩٩
- حساب الربح على طريقة الافتراض، حكمه ٤/ ٩٨
- حساب عائد الاستثمار اللاربوي على أساس الشهور ٤/ ٩٧
- حساب العائد يومياً في الاستثمار الربوي، حكمه ٤/ ١٠٦
- خدمات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية ١٣/ ٣٦٤
- خلاصة الموازنة بين المضاربة الخاصة والاستثمار الجماعي ٤/ ٩٣
- ربا الاستهلاك وربا الإنتاج أو الاستثمار ١١/ ٢٥٠
- الرؤية المستقبلية لاستثمار الوقف ١٣/ ٤٢٤
- الزكاة في الاستثمارات طويلة الأجل ١٣/ ٤٧٨
- سبب عائد الاستثمار ٤/ ٨٩
- صيغ التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية ١٣/ ٣٤٠
- الصيغة المناسبة لاستثمار الوقف إذا كان من المنقولات ١٣/ ٤٢٣
- ضرورة الاستثمار للحفاظ على رأس المال ١٣/ ٤٠٨
- ضمان طرف ثالث في مجال المشاركة في الاستثمارات ١٣/ ٣٤٩
- ضوابط استثمار الوقف ١٣/ ٣٩١
- ضوابط استثمار الوقف وبيان مخاطره ١٣/ ٤١١
- الطريقة المشروعة لتحديد عائد الاستثمار في المصارف الإسلامية ٤/ ٩٦
- عائد الاستثمار ٤/ ٨٧
- تعريفه ٤/ ٨٩
- عبء إثبات التعدي أو التقصير في حالة الخسارة في المشاركة في الاستثمار ١٣/ ٣٤٤
- عدم تشجيع البنوك على الاستثمار ١٣/ ٣٧١
- عدم وجوب الزكاة في المال العام ولو استثمر بقصد الربح ١٣/ ٤٩٨
- عدم وجوب الزكاة في المال العام ولو استثمر في القطاع الخاص ١٣/ ٤٩٩
- عمليات التورق المصرفي من صيغ التمويل والاستثمار في المؤسسات الإسلامية ١٣/ ٣٥٢
- الفرق بين الربح وعائد الاستثمار وبين الربا أو الفائدة ١١/ ٥٢١

- الفرق بين عائد الاستثمار والربا ١٣/ ٣٧٧
- الفوائد العملية لعملية المشاركة في الاستثمار ١٣/ ٣٤٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه ٩/ ٧١٨
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن استثمار موارد الوقف ٩/ ٦٥٦
- كيفية حساب عائد الاستثمار إن تغير مبلغ المستثمر خلال السنة ٤/ ٩٧
- كيفية حساب عائد الاستثمار في مدة معينة ٤/ ٩٦
- كيفية قسمة عائد الاستثمار الجماعي ٤/ ٩٣
- ما يختلف به الاستثمار الإسلامي عن التمويل الربوي ١٣/ ٣٤٢
- ما يراعى من ضوابط عند استثمار أموال الأوقاف ٩/ ٧١٩
- ما يشترك به الربح وعائد الاستثمار ٤/ ٩١
- المرابحة والسلم والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع من أدوات الاستثمار الإسلامي قصيرة الأجل ١٣/ ٣٤١
- مراعاة شرط الواقف في استثمار الوقف ١٣/ ٤١٢
- المشاركة المتناقصة في مجال المشاركة في الاستثمارات ١٣/ ٣٥٠
- المشكلات التي تثار في مجال المشاركة في الاستثمار ١٣/ ٣٤٤
- المضاربة والمشاركة بأنواعها والإجارة من أدوات الاستثمار الإسلامي طويل الأجل ١٣/ ٣٤١
- ميزة السلم وكونه أداة استثمار ١١/ ٣٠١
- النسبة التي يوزع على أساسها عائد الاستثمار ٤/ ٨٩
- وحدة المدة في حساب عائد الاستثمار في المصرف الإسلامي ٤/ ٩٧
- الودائع الاستثمارية أو الثابتة لأجل من أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٨
- وسائل المصارف الإسلامية في الاستثمار وأعمالها ١١/ ٥٢٣
- وقف النقود في محافظ أو صناديق استثمارية على أساس المضاربة ١٣/ ٣٩٧

■ الاستجداء

- جواز الاستجداء للحاجة ١٠/ ٥٩٣

■ الاستجمار

- الاستجمار بالأحجار من دم الحيض، حكمه عند المالكية ١/ ٣٠٠
- الاستجمار بالأحجار من المذي، حكمه عند المالكية ١/ ٣٠٠
- الاستجمار بالأحجار من المني، حكمه عند المالكية ١/ ٣٠٠
- اشتراط عدد الأحجار عند الحنفية والمالكية ١/ ٣٠٠
- اشتراط عدد الأحجار عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣٠١
- تعريفه ١/ ٢٩٦
- حكم تثليث الأحجار أو الورق ونحوه ١/ ٣٠٤
- حكمه إذا كان بروث ١/ ٣٠٣
- حكمه إذا كان بعظم ١/ ٣٠٣
- حكمه عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٢٩٧
- شروطه ١/ ٣٠٣
- الفرق بينه وبين الاستنجاء ١/ ٢٩٦
- كيفيته ١/ ٣٠٢
- كيفيته عند الشافعية ١/ ٣٠٢

■ الاستحاضة

- أحكامها ١/ ٥٤٢

الاتفاق على أن الاستحاضة حدث دائم كسلس البول والمني وأنها غير الحيض ١/ ٥٤٣

ما يحرم على المستحاضة ١/ ٥٤٣

هل يحرم شيء على المستحاضة مما يحرم على الحائض؟ ١/ ٥٤٣، ١/ ٥٤٤

الاتفاق على أن الاستحاضة حدث دائم كسلس البول والمني وأنها غير الحيض ١/ ٥٤٣

ما يحرم على المستحاضة ١/ ٥٤٣

هل يحرم شيء على المستحاضة مما يحرم على الحائض؟ ١/ ٥٤٣

- أنواع المستحاضة عند الحنفية ١/ ٥٤٦
- تعريفها ١/ ٥٢٣، ١/ ٥٤٢
- تقدير مدة الحيض للمستحاضة المتحيرة عند الحنفية ١/ ٥٤٧
- تقدير مدة الحيض للمستحاضة المميزة عند المالكية ١/ ٥٤٧
- تقدير مدة حيض المستحاضة ١/ ٥٤٥
- تقدير مدة حيض المستحاضة عند الحنابلة ١/ ٥٥١
- تقدير مدة حيض المستحاضة عند الحنفية ١/ ٥٤٦
- تقدير مدة حيض المستحاضة عند الشافعية ١/ ٥٤٨
- تقدير مدة حيض المستحاضة عند الشافعية، خلاصة البحث ١/ ٥٥١
- تقدير مدة حيض المستحاضة للمبتدأة غير المميزة عند الحنابلة ١/ ٥٥٢

- تقدير مدة حيض المستحاضة للمتحيرة الناسية عادتها وتذكر وقتها عند الحنابلة ١/ ٥٥٣
- تقدير مدة حيض المستحاضة للمتحيرة الناسية لوقت عادتها وعددها عند الحنابلة ١/ ٥٥٣
- تقدير مدة حيض المستحاضة للمتحيرة الناسية لوقتها دون عددها عند الحنابلة ١/ ٥٥٣
- تقدير مدة حيض المستحاضة للمعتادة المميزة الناسية لعادتها عند الحنابلة ١/ ٥٥٣
- تقدير مدة حيض المستحاضة المبتدئة غير المميزة عند الشافعية ١/ ٥٤٩
- تقدير مدة حيض المستحاضة المبتدئة المميزة عند الحنابلة ١/ ٥٥٢
- تقدير مدة حيض المستحاضة المبتدئة المميزة عند الشافعية ١/ ٥٤٨
- تقدير مدة حيض المستحاضة المتحيرة عند الحنابلة ١/ ٥٥٣
- تقدير مدة حيض المستحاضة المعتادة غير المميزة الذاكرة لعادتها عند الشافعية ١/ ٥٤٩
- تقدير مدة حيض المستحاضة المعتادة غير المميزة الذاكرة لعادتها قدراً لا وقتاً عند الشافعية ١/ ٥٥٠
- تقدير مدة حيض المستحاضة المعتادة غير المميزة الذاكرة لعادتها وقتاً لا قدراً عند الشافعية ١/ ٥٥١
- تقدير مدة حيض المستحاضة المعتادة غير المميزة عند الحنابلة ١/ ٥٥٢
- تقدير مدة حيض المستحاضة المعتادة غير المميزة الناسية لعادتها عند الشافعية ١/ ٥٤٩
- تقدير مدة حيض المستحاضة المعتادة المميزة عند الحنابلة ١/ ٥٥٢
- تقدير مدة حيض المستحاضة المعتادة المميزة عند الشافعية ١/ ٥٤٩
- تقدير مدة النفاس للمستحاضة المبتدئة عند الحنفية ١/ ٥٤٧
- تمييزها عن الحيض بصفة الدم ١/ ٥٤٥
- تمييزها عن الحيض عن طريق بناء المعتادة على عادتها السابقة ١/ ٥٤٦
- تمييزها عن الحيض عن طريق رجوع المستحاضة إلى الغالب من عادة النساء ١/ ٥٤٦
- الجمع بين الصلاتين بسببها عند الحنابلة ٢/ ٣١٩
- حكم صلاة المستحاضة المبتدأة غير المميزة عند الحنابلة ١/ ٥٥٢
- حكم المستحاضة المتحيرة في عادة حيضها عند الشافعية ١/ ٥٥٢
- حكم المستحاضة المميزة عند الشافعية ١/ ٥٥١
- حكم الوضوء للمستحاضة عند الجمهور غير المالكية ١/ ٥٤٤
- حكم وطء المستحاضة المبتدأة غير المميزة عند الحنابلة ١/ ٥٥٢
- دمها، الفرق بينه وبين دم الحيض ١/ ٥٢٨
- شروط المستحاضة، التي تعد بحكم الحائض عند المالكية ١/ ٥٤٨
- طهارتها: الوضوء والغسل ١/ ٥٤٤
- عدة المستحاضة المتحيرة، عند الحنفية ٨/ ٦٠٨
- الغسل للمستحاضة
  - حكمه ١/ ٥٤٥
  - حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٥٤٥
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٥٤٥
- الغسل لها من الوطء حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٤٤
- غسل المستحاضة، سنيته ١/ ٤٦٧
- الغسل مع وجود دمها ١/ ٤٤٧
- لون دمها ١/ ٥٤٨
- الوضوء للمستحاضة لكل صلاة، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٤٥
- الوضوء للمستحاضة لكل صلاة، حكمه وكيفية نقضه عند الحنفية ١/ ٥٤٥
- وطء المستحاضة حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٤٤

■ الاستحالة

- آراء العلماء في أن الاستحالة مطهرة للنجاسة ١٢/ ٨٢٩
- استحالة الأغذية والأدوية النجسة والمتنجسة يبيحها ١٢/ ٨٣٥
- استحالة دم الغزال مسكاً والميتة ملحاً والروث رماداً ١٢/ ٨٢٩
- الاستحالة في غير تحول الخمر إلى خلّ ١٢/ ٨٢٨
- استهلاك المادة النجسة بتصنيعها واستحالتها إلى مادة أخرى ١٢/ ٨٣٩
- الاستهلاك نوع من الاستحالة ١٢/ ٨٣٦
- أمثلة الاستحالة وأنواعها ١٢/ ٨٣٥
- تحول الأعيان النجسة إلى طاهرة بالاستحالة ١٢/ ٨٢٢
- تحول الخمر إلى خل بطريق ذاتي دون مخلل ١٢/ ٨٢٦
- تحول الخمر إلى خل بمخلل خارجي ١٢/ ٨٢٧
- التداوي بالخمر على طبيعتها من غير استحالة ١٢/ ٨١٨

obeikandl.com

• حكم الاستحالة شرعاً في المذاهب الفقهية ١٢/ ٨٢٦
• ضوابط الاستحالة في الأعيان النجسة إلى طاهرة ١٢/ ٨٢٣
• طهارة الخمر والجلد والميتة بالاستحالة عند الشافعية ١٢/ ٨٣٤
• القواعد المتعلقة باستحالة النجاسة ١٢/ ٨٣٥
• معناها
• معنى الاستحالة في الخمر وغيرها ١٢/ ٨٢٢
• وجوب أن تكون الاستحالة في المواد المحرمة كالخنزير حقيقية ١٢/ ٨٢٥

■ **الاستحداد**
• حكمه للجنب قبل الاغتسال ١/ ٤٦١
• من سنن الفطرة ١/ ٣٩٥

■ **الاستحسان**
• استحسان الضرورة ١٠/ ٥٠٢
• بناء الاجتهاد المقاصدي على المصلحة المرسلة والاستحسان ١٢/ ٢٦٩
• ترجيح استحسان حكم للضرورة أو الحاجة ١٠/ ٥٠٢
• تعريف الاستحسان ١٠/ ٥٠٢
• تعريف الاستحسان ومن يقول به ١٢/ ٢٥٦
• تعريف الاستحسان ونوعاه ١٢/ ٢٦٩
• رعاية المصلحة المرسلة عند الحنفية في مظلة الاستحسان ١٢/ ٣٤٠
• مراعاة المصالح عند الحنفية من خلال الاستحسان ١٢/ ٢٩٤
• من الأحكام التي قال بها الحنفية استحساناً ١٠/ ٥٠٢

■ **الاستحقاق**
• إبراء البائع المشتري عن الثمن قبل الاستحقاق، حكمه ٥/ ٢٣٧
• إثبات المستحق حقه ببينة، حكمه ٥/ ٢٣٤
• أثر الاستحقاق في المقايضة ٥/ ٢٣٥
• أثره في البيع
رأي الحنفية فيه ٥/ ٢٣٦
عند الشافعية ٥/ ٢٣٩
• أثره في البيع عند الحنابلة ٥/ ٢٤٠
• أثره في البيع عند المالكية ٥/ ٢٣٨
• إجازة المرتهن أو المستأجر البيع، حكمه ٥/ ٢٣٨
• استحقاق احتباس المبيع، حكمه ٥/ ٢٣٨
• الاستحقاق إذا حصل قبل قبض المبيع، حكمه ١٠/ ٣٢٩
• استحقاق الأضحية والهدي، حكمه ٥/ ٢٥٢
• استحقاق أكثر حصة أحد المتقاسمين، حكمه عند المالكية ٥/ ٢٤٢
• استحقاق بدل الخلع، حكمه ٥/ ٢٤٩
• استحقاق بدل الصلح
حكمه عند الحنابلة ٥/ ٢٤٥
حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٤٥
• استحقاق بعض المبيع بعد القبض، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٠٢
• استحقاق بعض المبيع، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٣٦
• استحقاق بعض المبيع قبل القبض، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٠٢
• استحقاق بعض محل الصلح، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٤٤
• استحقاق بعض المرهون إن كان الباقي لا يجوز رهنه ابتداء، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٤١
• استحقاق بعض المرهون إن كان الباقي مما يجوز رهنه، ابتداء حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٤١
• استحقاق بعض المرهون المعين، حكمه عند المالكية ٥/ ٢٤١
• استحقاق بعض مشاع من المقسوم، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٤٢
• استحقاق ثلثي بيت إن كان أوصى بثلثه لشخص، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٥١
• استحقاق ثلثي شيء معين إن كان أوصى بثلثه، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٢٥١
• استحقاق الرهن، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٢٤٢
• استحقاق شيء معين من حصة أحد المتقاسمين، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٢٤٣
• استحقاق الصداق
حكمه عند الحنابلة ٥/ ٢٤٩
حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٤٨
حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٤٨
حكمه عند المالكية ٥/ ٢٤٨
• استحقاق عوض الصلح
حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٤٤
حكمه عند المالكية ٥/ ٢٤٥
• استحقاق العين المقسومة، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٤٢
• الاستحقاق في الإجارة
حكمه عند الحنابلة ٥/ ٢٤٦
حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٤٥

obeikandl.com

حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٤٦
حكمه عند المالكية ٥/ ٢٤٦
• الاستحقاق في طائفة من العقود، حكمه ٥/ ٢٣٥
• الاستحقاق في عقد البيع والمقايضة ٥/ ٢٣٥
• الاستحقاق في عقد الرهن (استحقاق المرهون) ٥/ ٢٤١
• الاستحقاق في عقد الزواج ٥/ ٢٤٨
• الاستحقاق في القسمة، حكمه ٥/ ٢٤٢
• الاستحقاق في المساقاة والمزارعة، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٢٤٧
• الاستحقاق في المساقاة والمزارعة، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٤٧
• الاستحقاق في المساقاة والمزارعة، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٤٧
• الاستحقاق في المساقاة والمزارعة، حكمه عند المالكية ٥/ ٢٤٧
• الاستحقاق في الوصية والوقف، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٥٠
• استحقاق قدر مختلف من النصيبين المقسومين، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٢٤٣
• استحقاق قدر من النصيبين المقسومين، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٤٣
• الاستحقاق المبطل للملك بالكلية ٥/ ٢٣٣
• الاستحقاق المبطل للملك بالكلية، حكمه ١٠/ ٣٠٩
• استحقاق المبيع
حكمه ١٠/ ٣١٥
حكمه عند الحنابلة ٥/ ٢٤٢
حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٣٩
• استحقاق المبيع إن كان المشتري مصدقاً للبائع، حكمه عند المالكية ٥/ ٢٤٥
• استحقاق المبيع بعد القبض، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٠٢
• استحقاق المبيع قبل القبض، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٠٢
• استحقاق المبيع كله، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٣٧
• استحقاق محل الصلح، حكمه عند المالكية ٥/ ٢٤٤
• استحقاق المرهون المبيع، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٤١
• استحقاق الموصى به، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٥٠
• استحقاق الموقوف، حكمه ٥/ ٢٥١
• الاستحقاق الناقل للملك ٥/ ٢٣٣
• الاستحقاق الناقل للملك من شخص إلى آخر، حكمه ١٠/ ٣١٠
• اشتراك المستحق والمشتري في المبيع إذا زاد زيادة غير متولدة حكمه حسب قضاء عمر ٥/ ٢٣٩
• إن لم يجز المرتهن أو المستأجر البيع، حكمه ٥/ ٢٣٨
• البيع إذا ثبت الاستحقاق في المبيع كله ١٠/ ٣١٠
• تصالح المشتري والمستحق، حكمه ٥/ ٢٣٧
• تعريفه ٥/ ٥٥٥، ١٠/ ١٦٠، ١٠/ ٢٩٥، ١٠/ ٣٠٩
• التناقض في دعوى الحرية، حكمه ٥/ ٢٣٥
• التناقض في دعوى الطلاق، حكمه ٥/ ٢٣٥
• التناقض في دعوى النسب، حكمه ٥/ ٢٣٤
• ثبوته في بعض المعقود عليه قبل القبض، حكمه ١٠/ ٣١٠
• حكمه عند الحنفية ١٠/ ٣١٠
• خلاصة حكم استحقاق المهر عند الأئمة ٥/ ٢٤٩
• الرجوع بثمن الشيء المستحق، حكمه ١٠/ ٣١٠
• شروط سماع دعوى الاستحقاق قبل قبض المبيع ٥/ ٢٣٧
• على من يكون الحكم بالاستحقاق ٥/ ٢٣٣
• كونه ناقلاً لملك البائع، اشتراطه ٥/ ٢٣٧
• من يشمله حكم الاستحقاق ١٠/ ٣١٠
• نوعاه بالنسبة لفسخ العقد ٥/ ٢٣٣

■ **الاستخارة**
• الاستخارة للسفر، حكمها ٣/ ٣٦٥
• صلاة الاستخارة، حكمها ٢/ ٥٥

■ **الاسترسال**
• قبول قول المسترسل بيمينه ٤/ ٢٩٦
• المسترسل تعريفه ٤/ ٢٩٦

■ **الاسترقاق**
• إجازة الاسترقاق مجاراة الحكم الواقع ٧/ ٤١٢
• إرقاق الأسير ٧/ ٤٠٨
• استرقاق السبي بعد الأسر ٧/ ٣٩٢
• تاريخ الرّق ٧/ ٤٠٨
• ثبوت الاسترقاق جرياً على شريعة المعاملة بالمثل ٧/ ٤١٣
• حكم الاسترقاق ٧/ ٤١٢
• عدم تعارض الإسلام مع إلغاء الرق من العالم اليوم ٧/ ٤١١
• عصمة الأسير إذا أسلم من القتل والرق ٧/ ٤٢٥
• قضية الرق في الإسلام ٧/ ٤١٠

obeikandi.com

■ **الاستسقاء**
- تعريفه شرعاً ٢/ ٣٦٥
- تعريفه لغة ٢/ ٣٦٥
- سببه ٢/ ٣٦٦
- صلاة الاستسقاء
- انظر: الصلاة: صلاة الاستسقاء

■ **الاستسلام**
- اتفاقات التسليم من النظم السلمية في القانون الدولي ٧/ ٢٧٤

■ **الاستشراق**
- ادعاء المستشرقين بأن الإسلام انتشر بالإكراه بعد الهجرة ٧/ ٧٩
- شبهات استشراقية حول الجهاد في الشريعة الإسلامية ١٢/ ٦٥٦

■ **الاستصناع**
- إثبات الخيار للمستصنع ٤/ ٣٩٢
- أثره في تنشيط الحركة الصناعية ٤/ ٤٠٢
- أحكام الاستصناع ١١/ ٣٠٦
- الاختلاف بين السلم والاستصناع ١١/ ٣٠٤
- الاستصناع أداة استثمار في الصناعات المتطورة وفي تشييد المباني ١١/ ٣٠٨
- الاستصناع إذا اختل أحد شروطه، حكمه ٤/ ٣٩٤
- الاستصناع في الوقف ١٣/ ٤١٨
- الاستصناع من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١٣/ ٤٧٧
- الاستصناع الموازي ١١/ ٣٠٤
- اشتراط استرداد المستصنع ما يحققه الصانع من تخفيض للتكلفة المتوقعة ١٣/ ٣٠٦
- اشتراط تحديد أجل التسليم ٤/ ٣٩٣
- اشتراط تسليم الثمن في مجلس العقد ٤/ ٣٩٣
- اشتراط شروط السلم فيه ٤/ ٣٩٣
- اشتراط عدم تعيين الصانع والمصنوع ٤/ ٣٩٣
- اشتراط الغرامة في الاستصناع والمقاولات وإجارة الأعمال ١١/ ١٧٨
- اعتبار العمل هو المعقود عليه، عند أبي سعيد البرادعي ٤/ ٣٩٢
- اعتباره أداة لإقامة سوق مال إسلامية ٩/ ٥٨٤
- اعتباره بيعاً لا عدة ٤/ ٣٩٢
- اعتباره بيعاً للعين المصنوعة على الراجح عند الحنفية ٤/ ٣٩٢
- اعتباره مواعدة عند بعض الحنفية ٤/ ٣٩١
- انتشار الاستصناع انتشاراً واسعاً في العصر الحديث ١١/ ٣٠٨
- انعقاد الاستصناع ١١/ ٥٦
- انعقاده بالإيجاب والقبول ٤/ ٣٩١
- انعقاده بيعاً بالتعاطي عند الفراغ من العمل، عند بعض الحنفية ٤/ ٣٩٢
- انقضاء المدة إذا حددت فيه دون أن يفرغ الصانع من المصنوع، حكمه ٤/ ٣٩٥
- انقلابه سلماً إذا دخله الأجل، عند أبي حنيفة ٤/ ٣٩٥، ٤/ ٣٩٩
- أهميته ٤/ ٣٨٩، ٩/ ٥٦٨
- أهمية عقد الاستصناع في عصرنا ١١/ ٥٧
- الباعث عليه ٤/ ٣٩٩
- بيان مكان الإيفاء إذا كان للمبيع كلفة، وجوبه عند أبي حنيفة ٤/ ٤٠١
- بيع الصانع المصنوع قبل أن يراه المستصنع، جوازه ٤/ ٣٩٧
- بيع الصانع المصنوع لغير المستصنع، جوازه ٤/ ٣٩٨
- بيع المنازل على الخريطة ٤/ ٤٠٢
- تأجيل الثمن يوم أو يومين، جوازه عند المالكية ٤/ ٣٩٣
- تحديد الأجل للتسليم، عدم اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٣٩٣
- تخيير المستصنع إذا فات الوصف المطلوب في المصنوع ١٠/ ٣٢٥
- ترجيح رأي الصاحبين في جواز تحديد مدة التسليم ٤/ ٣٩٦
- ترجيه لزومه بالنسبة للمتعاقدين ٤/ ٣٩٨
- ترديد الثمن في عقد الاستصناع ١١/ ٣٠٧
- تضمنه شرطاً جزائياً، حكمه ٩/ ٥٦٨
- التعارف على دفع عربون للصانع ٤/ ٣٩٩
- تعريف الاستصناع ومشروعيته ١١/ ٣٠٣
- تعريفه ٤/ ٣٥٧، ٤/ ٣٩٠، ٤/ ٣٩٨، ١٠/ ١٧٠، ١٠/ ٢٣٤
- تعين مكان العقد للإيفاء، عند الصاحبين ٤/ ٤٠١
- التغريم عند تأخر تنفيذ الإلتزام، جوازه ٤/ ٤٠٣
- تقديم الصانع ما لم يصنعه أو ما صنعه قبل العقد، جوازه ٤/ ٣٩٢
- تقديم الصانع المطلوب من صنعه أو من صنع غيره، جوازه ٤/ ٣٩٢

- تكييف عقد الاستصناع ١١/ ٥٧
- تكييفه الفقهي ٤/ ٣٩١
- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي بالعناية بعقدي السلم والاستصناع ٩/ ٥٩٠
- ثبوت خيار الرؤية للمستصنع ٤/ ٣٩٢
- ثبوت خيار فوات الوصف للمستصنع، في مجلة الأحكام العدلية ٤/ ٣٩٨
- ثبوت الخيار فيه قبل الصنع وبعده عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٣٩٧
- ثبوت الخيار للصانع والمستصنع فيه ٤/ ٣٩٧
- ثبوت الخيار للمستصنع ولو جاء المصنوع على الصفة المشروطة عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٣٩٧
- ثبوته على خلاف القياس والقواعد العامة ٤/ ٢٥٠، ٤/ ٣٩٣
- جريان العرف باستصناع الثياب ٤/ ٤٠١
- جريان العرف باستصناع المصنوع، اشتراطه ٤/ ٣٩٥
- جمع الاستصناع بين صفة البيع العادي وصفة بيع السلم ١١/ ٣٠٣
- جوازه استحساناً عند الحنفية ٤/ ٣٩٤
- حالات فساده ٤/ ٣٩٣
- حالة شبه المقاولة بالاستصناع ١٣/ ٢٤٥
- حكمه ٤/ ٣٩٦، ٩/ ٥٦٨
- دخول الأجل فيه، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٣٩٥
- دليل مشروعيته ٤/ ٣٩٣
- ذكر الأجل في عقد الاستصناع ١١/ ٥٨
- ذكر أجل محدد للتسليم، عدم صحته عند أبي حنيفة ٤/ ٣٩٥
- الراجح عند الحنفية أن المعقود عليه هو العين المستصنعة ٤/ ٣٩٢
- زكاته، حكمها ٩/ ٤٦٩
- سقوط خيار الصانع إذا حضر المصنوع ٤/ ٣٩٩
- سقوط خيار الصانع بإتيانه بالمصنوع إلى المستصنع ٤/ ٣٩٧
- شرط التجربة في عقود الاستصناع والبيع ١٣/ ٢٧٩
- شروط الاستصناع ١١/ ٣٠٥
- الشروط التي تشترط لصحة الاستصناع ١١/ ٥٨
- شروط عقده ٩/ ٥٦٨
- شروطه ٤/ ٣٩٣
- صحته على أساس عقد السلم، عند زفر ومالك والشافعي وأحمد ٤/ ٣٩٣
- صحته في الثياب في عصرنا الحاضر ٤/ ٣٩٥
- صحته فيما جرى به التعامل فقط ٤/ ٤٠١
- صحته فيما ينضبط وما لا ينضبط بالوصف ٤/ ٤٠١
- صحته لأجل أو لغير أجل عند الصاحبين ٤/ ٣٩٩
- صحته ولو حدد فيه أجل التسليم، عند الصاحبين ٤/ ٣٩٦
- صفة الاستصناع ١١/ ٣٠٦
- صفة عقده ٤/ ٣٩٦
- طرق تحويل البنك لعملية الاستصناع ١١/ ٣٠٥
- عدم اشتراط تعجيل الثمن فيه ٤/ ٤٠٠
- عدم اشتراط قبض كامل الثمن في الاستصناع ١١/ ٣٠٤
- عدم اشتراط وجود المبيع في الأسواق ٤/ ٤٠١
- عدم تعليق حق المستصنع بالمصنوع إلا بعد عرضه عليه ٤/ ٣٩٨
- عدم جواز اشتمال الاستصناع على أجل ١١/ ٣٠٤
- عدم جواز اشتماله على الربا ٤/ ٤٠٠
- عدم لزوم عقد الاستصناع ١١/ ٣٠٤
- عدم لزومه بالنسبة للصانع والمستصنع، عند بعض الحنفية ٤/ ٣٩١
- عدم لزومه بالنسبة للطرفين ٤/ ٣٩٩
- العلاقة بين الاستصناع والسلم ١١/ ٥٦
- الفرق بينه وبين الإجارة ٤/ ٣٩١
- الفرق بينه وبين السلم ٤/ ٣٩١، ٤/ ٣٩٩
- فساده لجهالة المصنوع ٤/ ٣٩٥
- قبض الثمن في مجلس العقد، عدم اشتراطه ٤/ ٣٩٩
- قيام الاستصناع على بيع عين ١١/ ٣٠٤
- لزوم بيع المنازل على الخريطة ٤/ ٤٠٢
- لزومه بالنسبة للصانع والمستصنع ٤/ ٣٩٢
- لزومه بعد الصنع والرضا به، عند أبي يوسف ٤/ ٤٠٠
- لزومه في حق المستصنع إذا جاء المصنوع على الصفة المشروطة عند أبي يوسف ٤/ ٣٩٧
- لزومه ولو قبل الصنع في مجلة الأحكام العدلية ٤/ ٣٩٧
- ما يشمله عقد الاستصناع في عصرنا ١١/ ٥٨
- المبيع فيه عين تتعين بالتعيين ٤/ ٣٩٩
- المرابحة والسلم والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع من أدوات الاستثمار الإسلامي قصيرة الأجل ١٣/ ٣٤١
- المرابحة والسلم والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١١/ ٤٢٣
- المراد بعقد الاستصناع ١١/ ٥٦

- مشابهته للإجارة ٤/ ٣٩١
- مشابهته للسلم ٤/ ٣٩١
- مشروعيته ٤/ ١٢٤
- معلومية الاستصناع، اشتراطه ٤/ ٤٠٠
- معلومية الثمن فيه، اشتراطه ٤/ ٣٩٩
- معلومية المصنوع، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٣٩٤
- المقاولة من الاستصناع ١٣/ ٢٤٤
- ملكية الصانع للثمن بالقبض ٤/ ٣٩٢
- نوعا الاستصناع ١١/ ٣٠٤
- وجه التطابق بينه وبين السلم ٤/ ٣٩٨

■ **الاستصناع الموازي**
- صفة عقد الاستصناع الموازي ١١/ ٣٠٤

■ **الاستعاذة**
- استحبابها عند سماع نباح الكلب ٢/ ٣٨٠
- التعوذ قبل القراءة في الصلاة ١/ ٧٣٠
- التعوذ قبل القراءة في الصلاة عند الحنفية ١/ ٧٣٠
- التعوذ قبل القراءة في الصلاة عند الشافعية ١/ ٧٣٠
- التعوذ قبل القراءة في الصلاة عند المالكية ١/ ٧٣٠
- التعوذ لقراءة القرآن ٢/ ٨٦
- التعوذ للقراءة والتسمية سراً عند الحنفية ١/ ٧٦٣
- حكمها قبل الفاتحة في الصلاة عند المالكية ١/ ٧٩٨

■ **الاستعمار**
- التحرر من الاستعمار من أهم أسباب تقرير حقوق الإنسان ١٢/ ٦٠٣
- خدمة أغراض الاستعمار من آثار التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٦
- رفض الإسلام للاستعمار ٧/ ٧٦٩
- العولمة ومحاولة القضاء على روح المقاومة ضد الاستعمار ١٣/ ١٠٤
- الفتوحات الإسلامية ليست حروب استعمار وجباية ٧/ ٧٦٩
- الفرق بين الاستعمار وعقود المعاهدات مع غير المسلمين ٧/ ٧٥٤

■ **الاستغفار**
- الاستغفار بعد الصلاة ١/ ٨٢٣
- الإكثار منه حكمه ٢/ ٥٤
- سيد الاستغفار، صيغته ٢/ ٥٤
- عدد الاستغفار في خطبة الاستسقاء عند الشافعية ٢/ ٣٧٣
- لاحد له في خطبة الاستسقاء عند المالكية ٢/ ٣٧٣
- الميت، انتفاعه بالاستغفار والدعاء حكمه ٢/ ٤٨٣
- الميت الكافر، النهي عن الدعاء والاستغفار له في التعزية ٢/ ٤٧٨

■ **الاستغلال**
- تحريم الاستغلال بأنواعه ٤/ ٥٦

■ **الاستفتاح**
- دعاؤه
  - حكمه عند الجمهور غير المالكية ١/ ٧٢٨
  - صيغته عند الشافعية ١/ ٧٢٨، ١/ ٧٧٠
  - صيغته المختارة عند الحنابلة والحنفية ١/ ٧٢٨
  - صيغته المختارة عند الشافعية ١/ ٧٢٨
  - كراهته عند المالكية ١/ ٧٢٧
  - محله للمسبوق عند الحنفية ٢/ ١٩٣
- دعاؤه في الصلاة ١/ ٧٢٧
- دعاؤه للمقتدي عند الحنابلة والحنفية ١/ ٧٣٠

■ **الاستقامة**
- التوجيهات الإلهية الداعية إلى الاستقامة ١٢/ ٣٦٥

■ **الاستقرار**
- المنهج الإسلامي في إرساء معالم الإصلاح والاستقرار ١٢/ ٤٨٧

■ **الاستكبار**
- مصير المتألهين والمستكبرين إلى الدمار والخراب ١٣/ ١٠٦
- نزعة التفوق العرقي والاستكبار العالمي لصانعي العولمة وأثر ذلك في ظاهرة الإجرام ١٣/ ١٠٥

■ **الاستمتاع**
- حق الاستمتاع الجنسي لكل من الزوجين حق ما لم يوجد مانع كالحيض والنفاس والمرض ١٣/ ٦٢٧

■ **الاستملاك**
- استملاك الدولة للأراضي ١٠/ ١٩٣
- الاستملاك للصالح العام، تعريفه ٥/ ٣٨٤

■ **الاستمناء**
- تحريمه ٥/ ٧٧٥
- تعزير فاعله ٥/ ٧٧٥

■ **الاستنجاء**
- الاستتار له حكمه ١/ ٣٠٤
- الاستنجاء بالحجر أو الورق، شروطه ١/ ٣٠٠
  - ألا يطرأ عليه شيء رطب أجنبي عنه ١/ ٣٠٠
  - أن يكون الخارج من فرج معتاد ١/ ٣٠٠

عدم انتقال النجاسة عن المحل ١/ ٣٠٠
عدم جفاف النجس الخارج ١/ ٣٠٠
• الاستنجاء بنجس بغير حجر طاهر قالع غير محترم، حكمه ١/ ٣٠٣
• الاستنجاء من دود وبعر بلا لوث، حكمه ١/ ٢٩٨
• الاستنجاء من ريح، حكمه ١/ ٢٩٨
• اشتراط عدد الغسلات بالماء حكمها ١/ ٣٠١
• بحثه ١/ ٢٩٦
• تعريفه ١/ ٢٩٦
• حكم الاستنجاء باليد اليمنى ١/ ٣٠٤
• حكمه إذا كان بحجر خش أو أملس أو ملوث ١/ ٣٠٢
• حكمه إذا كان بروث ١/ ٣٠٣
• حكمه إذا كان بعظم ١/ ٣٠٣
• حكمه إذا كان بمائع غير الماء كالخل ١/ ٣٠٢
• حكمه إذا كان بمطعوم بهائم ١/ ٣٠٣
• حكمه عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٢٩٧
• حكمه عند الحنفية ١/ ٢٩٧
• صفاته ١/ ٢٩٩
• كيفيته ١/ ٢٩٩، ١/ ٣٠١
• ليس على نائم إذا خرج منه ريح استنجاء اتفاقاً ١/ ٢٩٨
• معناه والفرق بينه وبين الاستبراء والاستجمار ونحوهما ١/ ٢٩٦
• مندوباته ١/ ٣٠٢
• وسائله ١/ ٢٩٩

■ **الاستنزاه**
• تعريفه ١/ ٢٩٦

■ **الاستنساخ**
• الأخذ بتقنيات الاستنساخ في مجالات محددة ٩/ ٦٢٤
• تحريم الاستنساخ ٩/ ٦٢٣
• تعريف الاستنساخ ٩/ ٦٢٢، ٩/ ٨٣٢
• حكم الاستنساخ ٩/ ٨٣٤
• حكم الاستنساخ البشري ١٢/ ٥٧
• طروء قضايا لا مثيل لها في الفقه التقليدي كالهندسة الوراثية والاستنساخ ١٢/ ٢٧٢
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الاستنساخ البشري ٩/ ٦٢٠
• ندوة رؤية إسلامية لبعض المشاكل الطبية الاستنساخ البشري ٩/ ٨٣١

■ **الاستنشاق**
• الاستنشاق أثناء الصوم
حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٦٢
حكمه ودليله عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
• الاستنشاق أثناء الصوم ولو لغير وضوء، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
• الاستنشاق في الوضوء، حكمه عند الحنابلة ١/ ٣١٨
• الاستنشاق لغير الوضوء أثناء الصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦١
• سبق ماء الاستنشاق المشروع إلى جوف الصائم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
• المبالغة في الاستنشاق أثناء الصوم، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٦٢

■ **الاستنقاء**
• تعريفه ١/ ٢٩٧

■ **الاستهلاك**
• الاستهلاك بالمكاثرة ١٢/ ٨٣٧
• استهلاك المادة النجسة بتصنيعها واستحالتها إلى مادة أخرى ١٢/ ٨٣٩
• الاستهلاك نوع من الاستحالة ١٢/ ٨٣٦
• ربا الاستهلاك وربا الإنتاج أو الاستثمار ١١/ ٢٥٠

■ **الاستيراد**
• اعتماد الاستيراد ١١/ ٤٦٥

■ **الاستيلاء**
• عدم ملكية المعادن بالاستيلاء عليها عند المالكية ١٣/ ٥١٠

■ **الاستئمان**
• العلاقة بين الأمان والاستئمان ٧/ ٢٣٧

■ **الأسرة**
• الادعاء بتعارض جرائم الحدود في الإسلام وأحكام الأسرة مع حقوق الإنسان ١٣/ ١١١
• استقرار نظام الأسرة من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٤
• بناء الأسرة على الزواج الشرعي ٩/ ٦٦٢
• شمول قرارات مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي قضايا العقيدة والعبادات والمعاملات والمسائل الطبية وقضايا الأسرة ١٢/ ٧٠
• مشاركة الزوجة في نفقات الأسرة ٩/ ٧٣٣
• مكانة الأسرة في الإسلام ١٣/ ٦٢٣
• وسطية نظام الأسرة في الإسلام ١٣/ ٦٦٤

obeikandl.com

■ **الأسرى**

- آداب الأسير وواجباته ٧/ ٤٢٨
- أخذ الفداء من الأسرى بعد السبي ٧/ ٣٩٤
- أدلة جواز قتل الأسرى ٧/ ٤٠٢
- الأدلة على وجوب فك الأسرى ٧/ ٤٣٣
- إرقاق الأسير ٧/ ٤٠٨
- استرقاق السبي بعد الأسر ٧/ ٣٩٢
- الاستفادة من البصمة الوراثية في حالة الحروب وعودة المفقودين والأسرى ١٣/ ٧٧
- الأسرى

حكمهم عند الشافعية والحنابلة والإمامية والزيدية والظاهرية ٣/ ٧٧٣

حكمهم عند المالكية ٣/ ٧٧٣

- الأسرى من غير مشركي العرب، حكمهم ٣/ ٧٧١
- الأسرى من مشركي العرب، حكمهم ٣/ ٧٧١
- إسلام الأسير ٧/ ٤٢٤
- إسناد حكم الأسرى إلى ولي الأمر ٣/ ٧٧١
- الأسير في القانون الدولي ٧/ ٣٧٩
- اشتراك الأسير المسلم في قتال المسلمين ٧/ ٤٣٠
- إطعام الأسير ٧/ ٣٨٦
- إكرام الأسرى وكسوتهم ٧/ ٤٨٠
- إكراه الأسرى على الإدلاء بالأسرار العسكرية ٧/ ٣٨٨
- إكراه الأسير المسلم على الكفر ٧/ ٤٢٩
- أمان الأسير والتاجر اللذين دخلا دار الإسلام ومن أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا ٧/ ٢٦٦
- انتهاء الأسر في القانون الدولي ٧/ ٤٧٦
- انتهاء حالة الأسر في القانون الدولي يدخل تحت مفهوم المن على الأسرى في الإسلام ٧/ ٤١٦
- تأمين الأسير ٧/ ٢٧٩، ٧/ ٤٨٨
- تجريم قتل الأسرى في اتفاقية جنيف ٧/ ٤٠٨
- تخليص المسلم من الأسر، وجوبه ٣/ ٧٧٥
- تخليص الأسير المسلم نفسه ٧/ ٤٣٠
- ترجيح مفاداة الأسرى عند أبي حنيفة ٣/ ٧٧٣
- التشريع الإسلامي فيما يخص الأسير ٧/ ٣٨٢
- تشغيل الأسرى المسلمين لقاء أجر ٧/ ٤٢٩
- تصرفه بالأسرى ٣/ ٧٦٩
- تعريف الأسرى ٣/ ٧٦٩، ٧/ ٤٠٠
- تعذيب الأسير ٧/ ٣٨٩
- تعين فداء الأسرى بالمال أو بالأسرى في هذه الأيام ٧/ ٤٢٠
- تقرير مصير الأسرى في القانون الدولي ٧/ ٣٩٠
- جواز الاستئسار وهو تسليم الجندي نفسه للأسر ٧/ ٤٢٦
- جواز المنّ على الأسرى ٧/ ٤١٦
- حقوق أسرى الحرب في القانون الدولي ٧/ ٤٧٥
- الرد على أدلة جواز قتل الأسرى ٧/ ٤٠٤
- الرفق بالأسرى ١٢/ ٤٨٠
- سبب استرقاق الأسرى في الإسلام ٣/ ٧٧٤
- سبب الخلاف بين الفقهاء في قتل الأسرى ٧/ ٤٠٦
- السبب في جواز قتل بعض الأسرى ٣/ ٧٧٤
- ضرب الأسير ٧/ ٣٨٨
- العجزة ومن في حكمهم من الأسرى ٧/ ٣٩٧
- عدم جواز فداء الأسرى بمال عند الحنفية ٧/ ٤١٧
- عدم جواز قتل الأسير إلا لضرورة ٧/ ٤٢٤
- عصمة الأسير إذا أسلم من القتل والرق ٧/ ٤٢٥
- عمل المسلمين على فك الأسرى ٧/ ٤٣١
- العناية بمعتقلات الأسرى على وفق المصلحة العامة ٧/ ٣٨٥، ٧/ ٤٨٦
- فداء الأسرى، حكمه عند الحنفية ٣/ ٧٧٥
- فك الدول أسراها في الوقت الحاضر ٧/ ٤٣٤
- فكاك أسرى المعاهدين ٧/ ٧٥٥
- قبول الجزية من الأسرى ٧/ ٤٢٢
- قتل الأسرى ٧/ ٤٠٢
- قتل الأسرى في الإسلام أقرب إلى التحريم منه إلى الإباحة ٧/ ٤٠٧
- قتل الأسير في القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٨٩
- القتل بعد الأسر، حكمه ٣/ ٧٧٠
- قلته في حرب المسلمين ٣/ ٧٦٩
- القيام بأود الأسرى وكسوتهم ومحاكمتهم ٧/ ٣٨٥
- كسوة الأسرى ٧/ ٣٨٧
- كفاية الأسرى ومحاكمتهم في القانون الدولي ٧/ ٤٧٩
- ما يفعله ولي الأمر بالأسرى ٧/ ٤٠٠
- محاكمة الأسير ٧/ ٣٨٨
- مشروعيته ٣/ ٧٦٩
- مشروعية مفاداة الأسرى ٣/ ٧٧٥
- مصير الأسرى في القانون الدولي ٧/ ٤٨٢
- معاملة الأسرى في الإسلام ٧/ ٥١٥
- معاملة الأسير في التاريخ ٧/ ٣٨٠
- معاملة الأسير في القانون الدولي ٧/ ٣٨٢
- معتقلات أسرى الحرب ٧/ ٣٨٣
- معتقلات الأسرى في القانون الدولي وفي الإسلام ٧/ ٤٧٨

obeikandl.com

• المعلومات التي يمكن أن تطلب من الأسير حسب اتفاقية جنيف ٧/ ٤٢٨
• مفاداة الأسرى، حكمه ٣/ ٧٧١
• المقصود بأسرى الحرب في القانون الدولي ٧/ ٤٧٣، ٧/ ٤٨٣
• المن على الأسرى تبعاً للأراضي، حكمه عند الحنفية ٣/ ٧٧٢
• المن على الأسرى، حكمه ٣/ ٧٧٣
• المنّ على السبي بعد الأسر ٧/ ٣٩٣
• الموقف الإسلامي من أسرى الحرب ٧/ ٤٧٦
• ميراث الأسير إن كان معلوم الحياة، حكمه ٩/ ٤١٦
• ميراث الأسير إن لم تعلم حياته ولا موته ولا ردته ٩/ ٤١٦
• نهي الإسلام عن قتل الأسرى أو التمثيل بالقتلى أو الاعتداء على الأعراض ١٢/ ٦٩٧
• واجبات المسلمين نحو أسرى الحرب ٧/ ٣٨٠

■ **الإسلام**
• آثار الدخول في الإسلام ٧/ ٦٤٩
• اتهام الإسلام بالغلو والإرهاب ١٣/ ٨٣٨
• أدلة الكف عن القتال وإنهاء الحرب بقبول العدو للإسلام ٧/ ٦٤٣
• أساس حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٦٠٧
• إسلام الأسير ٧/ ٤٢٤
• إسلام أهل بلدة من أهل دار الحرب قبل التغلب عليهم، حكمه ٣/ ٧٢٧
• الإسلام خاتم الدين الإلهي والشرع الرباني ١٢/ ٤٠٣
• الإسلام الدين الخالد وخاتم الرسالات ١٢/ ٣٤٧
• الإسلام دين الرحمة والحضارة ولا يقر العدوان والفساد ١٣/ ٧٦٩
• إسلام الزوجة وبقاؤها زوجة في العدة دون المساس ١٢/ ٥٢
• الإسلام عقيدة وشريعة ونظام ومنهج حياة ١٢/ ٤٠٣
• الإسلام لا يتسلط على ثروات الآخرين وهدف العولمة الاستيلاء على ثروات العالم ١٢/ ٦٦٦
• الإسلام من شروط الرئيس الأعلى للدولة في النظام الإسلامي ١٢/ ٥١٢
• الإسلام والحرية والذكورة والبلوغ والعقل شروط للخليفة ١٢/ ٦٢٤
• الإسلام والمذاهب ١٢/ ٣٤٦
• إسهام القادة من علماء المسلمين ورجال الدين المسيحي في دعوة المجتمع الدولي إلى الإذعان للحق والعدل ١٢/ ٤٨٦
• اشتراط الإسلام في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥١
• اشتراط أن يكون القاضي مسلماً ١٢/ ٧٢١
• إشكالية التشبه بغير المسلمين ١٢/ ٧٤٦
• اعتماد الإسلام في تبليغه على الحوار واعتماد العولمة على التسلط ١٢/ ٦٦٧
• اعتماد رسالة الإسلام على الحق والعدل وقيام العولمة على الظلم والباطل ١٢/ ٦٦٧
• الإقامة في بلد غير إسلامي لنشر الدعوة الإسلامية أو لطلب العلم أو التجارة أو لتعلم فنون الحرب ١٢/ ٧٤٢
• الإكراه على الدخول في الإسلام ١٠/ ٤٤٨
• أمان الأسير والتاجر اللذين دخلا دار الإسلام ومن أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا ٧/ ٢٦٦
• انتشار الإسلام بالحكمة والعقل وفرض العولمة بمظلة الاحتلال ١٢/ ٦٦٦
• انتشار الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة وليس بالإرهاب ٧/ ١٧٦
• انتهاء الحرب بالإسلام وآثاره ٧/ ٦٤١
• الإيمان في النظام الإسلامي ٤/ ٢٣
• بطلان زواج المسلمة بغير المسلم ١٢/ ٥٢
• تحكيم الكافر ١٢/ ٧٢٣
• التصادم بين الإسلام والعولمة ١٢/ ٧٤٥
• التعصب ضد الإسلام ٥/ ٧٥٥
• التعمق في فهم الإسلام والتفقه في الدين من طرق الوقاية من التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧٢٢
• التكافل الاجتماعي في الإسلام ٤/ ٤٩
• تنفيذ حكم القاضي أو المحكم غير المسلم للضرورة ١٢/ ٧٢٤
• جمع الإسلام بين أصول بناء العقيدة، والعبادة والأخلاق ١٣/ ٧٦٠
• جمع الإسلام بين الروحانيات والماديات ١٣/ ٧٦٢
• حرمة تكفير المسلم لمسلم آخر لاعتقاده ما فيه خلاف أو تأويل معتبر ١٢/ ٣٧١
• الحرية الدينية ومنع الإكراه للدخول في الإسلام من حقوق المواطن ٧/ ٧٤٩
• حضور المسلمين عبادات غير المسلمين ١٢/ ٧٧٨
• حقوق المسلمين المقيمين في أقطار غير إسلامية ٧/ ٧٨٧
• حقوق المسلمين وواجباتهم في الأقطار غير الإسلامية ٧/ ٧٧٦
• الحكم بالإسلام تبعاً ٣/ ٧٢٧

obeikandl.com

- الحكم بالإسلام والردة لا يصدر إلا من مسلم عالم ٩/ ٤٧٥
- الحكم بحرية اللقيط وإسلامه ١٣/ ٦١٢
- حكم المسلم في غير بلده في دار الإسلام هل هو مستأمن أم مواطن ٧/ ٢٨٣
- الحكمة في اعتبار قبول الإسلام طريقاً لإنهاء الحرب ٧/ ٦٤٢
- خلاصة حكم إسلام الصبي المميز ٦/ ١٧٥
- الخلط بين ارتكاب الفساد في عصرنا ومناصرة الإسلام ١٢/ ١٣٦
- خلود الإسلام وشريعته ١٣/ ٧٥٩
- دخول المسلم للكنائس والبيع والمعابد المخصصة لغير المسلمين ١٢/ ٧٧٧
- الدعوة إلى الإسلام ومنهج الدعوة ١٢/ ٧٧٥
- دعوة الكافر للإسلام ١٢/ ٧٧٤
- الديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٨٩
- سقوط الجزية عن الذمي بإسلامه ٧/ ٦٨٤
- شعور الشعوب في ظل الإسلام بالرحمة والعدالة وشعور الشعوب في ظل العولمة بالقلق ١٢/ ٦٦٧
- شمولية الإسلام وتنظيمه لجميع شؤون الحياة ١٠/ ٣٨٧
- صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان ١٣/ ٧٦٠
- ضرورة تميز المسلمين عن غيرهم في السلوك والعادات ١٢/ ٧٤٦
- العالمية والخالدية والخاتمية والتكامل والشمول من حقائق الإسلام ١٢/ ٤٠٢
- عدم جواز موالاة غير المسلم ١٢/ ٥٣٦
- عدم زوال الوصف بالإسلام إلا بإنكار المعلوم من الدين بالضرورة ١٢/ ٣٦٩
- عدم عصمة الزوجة والأولاد الكبار بإسلام الشخص ٣/ ٧٢٨
- عدم عصمة الزوجة ولا الأولاد الكبار إذا أسلم أحد الوالدين أو الزوج ٧/ ٦٥٢
- عدم وجود أثر للديانة في إنهاء الحرب في القانون الدولي ٧/ ٦٥٣
- عصمة الأسير إذا أسلم من القتل والرق ٧/ ٤٢٥
- عصمة دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم إلا بحق مقرر في الشريعة ١٢/ ٣٧٠
- عصمة صغار الأولاد والحمل بإسلام أحد الوالدين ٧/ ٦٥٠
- عصمة مال الإنسان ودمه بإسلامه ٧/ ٦٤٩
- العقيدة وأركان الإيمان والإسلام ١٢/ ٣٥٢
- علاقة المسلمين بغيرهم إن كانوا من غير أهل الكتاب ١٢/ ٧٧٦
- علاقة المسلمين مع أتباع الديانات الأخرى ١٢/ ٧٦٨
- علاقة المسلمين مع أهل الكتاب ١٢/ ٧٧٦
- علاقة المسلمين مع غير المسلمين ١٣/ ٧٤٦
- الفرق بين عالمية الإسلام والعولمة ١٢/ ٦٦٥، ١٣/ ٩٠
- قبول الإسلام من الشخص بصفة عامة بمجرد إعلانه الإسلام دون ضرورة استبطان حقيقة أمره ٧/ ٦٤٧
- قتال المسلم تحت راية غير الإسلامية ١٢/ ٧٥٢
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإسلام والأمة الواحدة والمذاهب العقدية والفقهية والتربوية ٩/ ٧٥١
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن التوفيق بين التقيد بالثوابت وبين مقتضيات المواطنة للمسلمين خارج الدول الإسلامية ٩/ ٧٦١
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن ظاهرة التخويف من الإسلام ٩/ ٧٩٠
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن معالم العودة إلى المنهج الحضاري في الإسلام ٩/ ٧٧٩
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن معاملة غير المسلمين ومعاملة الأقليات الإسلامية ٩/ ٧٤٦
- قيام الإسلام على التعاون، والتآلف ١٣/ ٧٦٠
- قيام اشتراكية الإسلام على الباعث الخلقي ٤/ ٦٣
- قيام دعوة الإسلام على إيثار السلم والسلام ١٣/ ٧٧٢
- القيم الإسلامية في مواجهة الديمقراطية ١٢/ ٥٥٦
- الكف عن القتال وإنهاء الحرب بقبول العدو للإسلام ٧/ ٦٤٣
- كيفية إسلام الدهرية ٣/ ٧٢٥
- كيفية إسلام من ينكر رسالة محمد ﷺ عند الإمام محمد ٣/ ٧٢٦
- كيفية إسلام من يؤمن بالله وينكر النبوة ٣/ ٧٢٦
- كيفية إسلام الوثني ٣/ ٧٢٦
- كيفية إسلام الوثنية والمجوس ٣/ ٧٢٥
- كيفية إعلان الإسلام ضمناً، عند الحنفية والحنابلة ٣/ ٧٢٧
- لا يهدف الإسلام من انتشاره إلغاء ثقافات الآخرين والعولمة تقصد طمس ثقافات الآخر ١٢/ ٦٦٦
- ليس من مقاصد الجهاد القتل ولا التخريب ولا التدمير ولا إكراه الناس على الإسلام ٧/ ١٧٥
- ما تقوم عليه فلسفة الإسلام في بناء الحضارة الإنسانية ٤/ ٤٨

• ما تؤمن به الأديان الثلاثة الإسلام واليهودية والمسيحية ١٣/ ٦٧٨
• ما يترتب على دخول الكفار في الإسلام ٣/ ٧٢٧
• متى يعتبر الكتابي مسلماً ٣/ ٧٢٦
• مدى مشروعية قضاء وتحكيم غير المسلمين ١٢/ ٧٢١
• المسلمون المواطنون في بلدان غير إسلامية ٧/ ٧٧٨
• مشاركة غير المسلم في الانتخابات النيابية في دار الإسلام ١٢/ ٥٣٩
• المشاركة في تشييع جنازة غير المسلم ١٢/ ٧٧٨
• مشاركة المسلم مع غير المسلم مقابل جهة مختلطة من مسلمين وغيرهم ١٢/ ٥٣٧
• مشاركة المسلم مع غير المسلمين مقابل المسلمين في الانتخابات ١٢/ ٥٣٦
• مشاركة المسلم مع المسلمين مقابل غير المسلمين في الانتخابات ١٢/ ٥٣٤
• ممارسة الذمي غير المسلم للحقوق السياسية في دار الإسلام ١٢/ ٥٣٨
• منع غير المسلمين من دخول مكة والحجاز والاستيطان فيها ٧/ ٢٩٥
• نصرة الإسلام بتطبيق الشريعة من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٤٩
• واجبات المسلم المواطن في بلاد غير إسلامية ٧/ ٧٨٣

■ **الأسلحة**
• الأسلحة والأساليب المستخدمة والوسائل المحرمة في الحروب ١٢/ ٦٧٤
• الأسلحة والوسائل والأساليب المادية المحرمة في الإسلام ١٢/ ٦٨٥
• الأسلحة ووسائل الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨٠
• السلاح الأبيض والقذائف الثقيلة من الوسائل المشروعة في القتال في الإسلام ١٢/ ٦٨٢

■ **أسلحة الدمار الشامل**
• استخدام أسلحة الدمار الشامل في الحرب ١٢/ ٦٧٤

■ **الاسم**
• أفضل الأسماء للتسمية ٣/ ٦٣٨
• التسمية بأكثر من اسم، حكمها ٣/ ٦٣٩
• ما يحرم من الأسماء ٣/ ٦٣٨
• ما يكره من الأسماء للمولود ٣/ ٦٣٨

■ **الاسم التجاري**
• التسويغ الشرعي لبيع الاسم التجاري ١١/ ٥٨٨
• تعريف الاسم التجاري ١١/ ٥٨٧
• حق الاسم التجاري والترخيص من حقوق الإبداع ١١/ ٥٨٧
• العناصر التي يتضمنها ١١/ ٥٨٨
• قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية والتأليف والإبداع والابتكار ١١/ ٥٩٤
• منشأ حق الاسم التجاري ١١/ ٥٨٨
• وظائف الاسم التجاري ١١/ ٥٨٨

■ **الأسنان**
• استخدام الذهب أو الفضة في صناعة الأسنان ١٠/ ٥٧٠
• تفليجها، حكمه ٣/ ٥٧٩
• وشرها، حكمه ٣/ ٥٧٩

■ **الأسهم**
• أثر وجود الأسهم الممتازة على صناديق الاستثمار الإسلامية ١١/ ٤٢١
• أحكام الأسهم ١١/ ٣٧٠
• إخراج زكاة الأسهم من قبل المالك ١١/ ٣٧٦
• إخراج الشركات زكاة الأسهم كما يخرج الشخص الطبيعي زكاة أمواله ١٣/ ٤٩٩
• إخراج الشركات المساهمة زكاة الأسهم ١١/ ٣٧٦
• إذا كانت الأسهم تتخذ للاستثمار وهي ممثلة رأس مال الشركة المساهمة فإن دفع الشركة للزكاة يغني عن دفع حامل السهم ٢/ ٦٩٧
• أسس زكاة أسهم بنك فيصل الإسلامي السوداني تتفق مع الآتي القائل إن الأسهم تزكى زكاة عروض التجارة مع اعتبار قيمة الأسهم الحقيقية أي الاسمية لا القيمة السوقية ٢/ ٦٩٢
• الإسهام في الشركات، حكمه ٩/ ٥٦٠
• الأسهم
أنها غير قابلة للتجزئة ٢/ ٦٨٤
أنها قابلة للتداول بالطرق التجارية ٢/ ٦٨٥
التعامل بها تجارياً، حكمه ٢/ ٦٨٦
تعريفها ٢/ ٦٨٤
خصائصها ٢/ ٦٨٤
• الأسهم الاسمية والأسهم لحاملها وأسهم الأمر ١١/ ٣٦٧
• الأسهم التي لا تجب فيها الزكاة ١٣/ ٤٩٩، ٩/ ٥١١
• أسهم التمتع في الشركات المساهمة ١١/ ٤١٨
• أسهم رأس المال وأسهم التمتع ١١/ ٣٦٧

obeikandl.com

- الأسهم العادية والأسهم الممتازة ١١/ ٣٦٧
- الأسهم الممتازة في الشركات المساهمة ١١/ ٤١٨
- الأسهم الممتازة، حكمها ٩/ ٥٦١
- الأسهم النقدية والأسهم العينية ١١/ ٣٦٦
- اشتراط رسوم للتعامل في الأسواق المالية، حكمه ٩/ ٥٦٢
- إصدار أسهم بعلاوة إصدار أو حسم إصدار، حكمه ٩/ ٥٦٢
- إصدار أسهم مع رسوم إصدار، حكمه ٩/ ٥٦٢
- إن كانت الشركة صناعية تنتج سلعاً تجارية تتزكى الأسهم بعد استقطاع ما يقابل قيمة الآلات الصناعية والمباني ٢/ ٦٩٧
- إنشاء شركة مساهمة محدودة برأس مالها، حكمه ٩/ ٥٦٢
- أنواع الأسهم ١١/ ٣٦٦، ١١/ ٤١٧
- الأوراق المالية هي الأسهم والسندات ١١/ ٤٨٦
- بقاء المساهم في الشركة ١١/ ٣٦٦
- بيع الأسهم بالقيمة الإصدارية ١١/ ٣٧٢
- بيع الأسهم قبل مزاولة الشركة نشاطها إذا توافرت شرائط عقد الصرف ١١/ ١٣١
- بيع السهم أو رهنه، حكمه ٩/ ٥٦١
- تداول الأوراق المالية كالأسهم والسندات ١١/ ٣٦٢
- تزكى الأسهم في الشركات زكاة عروض التجارة بنسبة ٢,٥٪ إن كانت الشركة تجارية ٢/ ٦٩٧
- تزكية الأسهم في الشركات زكاة الخليطين ١١/ ٣٧٥
- تساوي قيمة الأسهم وتساوي حقوق المساهمين ١١/ ٣٦٣
- تضم الأسهم التجارية إلى بعضها عند التقويم ولو اختلفت أجناسها في التجارة والصناعة بعد حسم قيمة الآلات الصناعية ٢/ ٦٩٥
- التعامل بالأسهم، حكمه ٢/ ٦٨٢
- التعامل في السهم بطرق ربوية، حكمه ٩/ ٥٦١
- التعامل مع الشركات المساهمة التي تتعامل بالربا للحاجة ورعاية المصلحة ١١/ ٢٥٩
- تعريف الأسهم ١١/ ٣٦٢
- تعريف الأسهم وشراؤها من شركات نشاطها مباح ١١/ ١٣١
- تعريف السهم ومميزاته ١١/ ٤١٦
- تعريف الشركة المساهمة ١١/ ١٢٩
- تعريفه ٢/ ٦٨٢
- تقدير الأسهم بالقيمة التجارية الموجودة في الأسواق مع إضافة أرباحها ١١/ ٣٧٥
- تقسيط سداد قيمة السهم عند الاكتتاب، حكمه ٩/ ٥٦١
- تقوم الأسهم كما تقوم عروض التجارة في آخر كل عام بحسب سعرها في السوق وقت إخراج الزكاة ٢/ ٦٩٥
- تقوم الشركة نفسها بتقدير زكاة الأسهم جميعها وتزكيتها لأصحاب الأسهم ٢/ ٦٩٧
- تمويل الأسهم والاستثمار فيها من صيغ التمويل في المؤسسات الإسلامية ١٣/ ٣٥١
- تؤدى الزكاة من صافي الشركة المساهمة النامي ونمائه بنسبة ٢,٥٪ ٢/ ٦٩٦
- ثبات القيمة الاسمية للسهم ١١/ ٣٦٣
- جواز بيع الأسهم بالقيمة الاسمية أو الحقيقية أو السوقية ١١/ ٣٧٢
- جواز تجارة الأسهم ١١/ ١٣٢
- جواز تداول الأسهم بعد قيام الشركة بنشاطها لا قبل ذلك ١١/ ٣٧٠
- جواز التعامل بالأسهم ١١/ ٣٧٠
- حق الأولوية في شراء الإصدارات الجديدة من الأسهم من صور الاختيارات ١١/ ٥١٠
- حق تنازل المساهم عن السهم بالبيع أو الهبة ١١/ ٣٦٦
- حقوق حاملي الأسهم ١١/ ٣٦٦
- حكم تداول الأسهم في البورصة ١١/ ١٣٤
- خصائص الأسهم ١١/ ٣٦٣
- حصر تداول الأسهم بسماسرة مرخصين ٩/ ٥٦٢
- حكم السهم لحامله ٩/ ٥٦١
- زكاتها
  - أحكامها ٩/ ٤٣٥
  - كيفية تقديرها ٩/ ٤٣٦
- زكاة الأسهم ١١/ ٣٧٢، ١٢/ ٥٢
- زكاة الأسهم المقتناة بقصد التجارة ١٣/ ٤٩٩
- زكاة الأسهم
  - حكمها عند الشيخ محمد أبو زهرة ٢/ ٦٩١
  - حكمها ومقدارها ٢/ ٦٨٣
- زكاة الأسهم بنسبة ربع العشر من قيمتها التجارية مع ربحها في نهاية كل عام ولا تزكى الأصول الثابتة من صافي الأرباح ١٠٪ وجوبها ٢/ ٦٩٥
- زكاة أسهم الشركات التجارية، كيفيتها عند الشيخ عبد الرحمن عيسى ٢/ ٦٨٨

obeikandl.com

- زكاة أسهم الشركات التجارية وأسهم الشركات الصناعية، ترجيح رأي الشيخ عبد الرحمن عيسى في ذلك ٢/ ٦٩٠
- زكاة أسهم الشركات، حكمها ٢/ ٦٨٧
- زكاة أسهم الشركات الصناعية، إخراجها، كيفيته عند الشيخ عبد الرحمن عيسى ٢/ ٦٨٨
- زكاة أسهم الشركات الصناعية التجارية، حكمها وكيفيتها عند الشيخ عبد الرحمن عيسى ٢/ ٦٨٨
- زكاة الأسهم في الشركات بحسب قيمتها التجارية المعلن عنها في الأسواق لا بقيمتها الاسمية فقط ٢/ ٦٩٧
- زكاة الأسهم كزكاة الأصول الثابتة بنسبة ١٠٪ من الأرباح ٢/ ٦٩٦
- زكاة الأسهم هي فقط ربع العشر من الأصل مع الربح السنوي ٢/ ٦٩٥
- زكاة الأسهم والسندات، حكمها ٢/ ٦٨٣
- الزكاة بالأسهم إذا بلغت قيمتها النصاب الشرعي، وجوبها بالاتفاق ٢/ ٦٨٤
- زكاة شركات الأسهم التجارية ١١/ ٣٧٢
- زكاة شركات الأسهم الصناعية ١١/ ٣٧٢
- الزكاة في الأسهم، حكمها عند الأساتذة عبد الوهاب خلاف وعبد الرحمن حسن ومحمد أبو زهرة ٢/ ٦٩٠
- الزكاة في أسهم الشركات جميعها، صناعية وتجارية وجوبها عند الأستاذ يوسف القرضاوي ومحمد أبي زهرة ٢/ ٦٩٠
- الزكاة في أسهم الشركات الصناعية، حكمها عند الشيخ عبد الرحمن عيسى ٢/ ٦٨٨
- الزكاة في السندات إن اتخذت للتجارة، حكمها كزكاة عروض التجارة، ترجيح الدكتور القرضاوي لما ذهب إليه خلاف وعبد الرحمن وأبو زهرة في ذلك ٢/ ٦٩٠
- شراء الأسهم مع قبض حكمي ١١/ ١٣٥
- شرط المصادقة على بيع الأسهم والحصص من قبل مجلس الإدارة ١٣/ ٢٧١
- شركة التوصية بالأسهم من الشركات الحديثة ٩/ ٦٩٥
- شروط صحة وقف الأسهم ١٣/ ٣٩٧
- سبب وجود التعامل بالأسهم ٢/ ٦٨٣
- الصفة الشرعية للأسهم ١١/ ٣٧٠
- ضمان الإصدار، حكمه ٩/ ٥٦٠
- عدم أخذ المصارف الإسلامية بنظام الأسهم الممتازة ولا بنظام أسهم التمتع ١١/ ٤١٨
- عدم جواز إصدار أسهم ممتازة ١١/ ٣٧١
- عدم قابلية الأسهم للتجزئة ١١/ ٣٦٣
- فتوى هيئة الرقابة الشرعية حول أسس زكاة بنك فيصل الإسلامي السوداني ٢/ ٦٩٢
- الفرق بين السند والسهم ١١/ ٣٦٤
- قابلية الأسهم للتداول بالطرق التجارية ١١/ ٣٦٤
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن زكاة الأسهم المقتناة بغرض الاستفادة من ريعها ٩/ ٦٧٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المشاركة في أسهم الشركات المساهمة المتعاملة بالربا ٩/ ٥٩٢
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي في الأسهم ١١/ ٣٨٠
- القيمة الاسمية للسهم ٢/ ٦٨٤
- القيمة التجارية للسهم ٢/ ٦٨٤
- القيمة التجارية للسهم وتغيرها بحسب العرض والطلب ١١/ ٣٦٣
- القيمة الحقيقية للسهم ٢/ ٦٨٤
- القيمة الحقيقية للسهم وتصفية الشركة ١١/ ٣٦٣
- كون السندات والأسهم من الأوراق المالية ١٣/ ٥٠٣
- لا يعفى من زكاة الأسهم في الشركات المساهمة أحد من المساهمين ولو كانت حصته سهماً واحداً ٢/ ٦٩٦
- المتاجرة بالأسهم في الوقف ١٣/ ٤٢٢
- محل العقد في بيع السهم ٩/ ٥٦١
- مسوغ وجود الأسهم و السندات ١١/ ٣٦٥
- مشروعية الأسهم وحظر المستندات لأنها تتضمن قروضاً بفائدة ١٣/ ٥٠٣
- المقدار الواجب إخراجه في زكاة الأسهم ١١/ ٣٧٥، ٢/ ٦٩٤
- من تجب عليه زكاة الأسهم ٢/ ٦٩٥
- نظرة الفقه الإسلامي إلى الأسهم الممتازة ١١/ ٤٢٠
- وقف النقود والحلي والأسهم ١٣/ ٣٩٦

■ الأشاعرة

- مما ذهب إليه الأشاعرة والماتريدية في مسائل العقيدة ١٢/ ٣٥٧
- نشأة الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة ١٢/ ٣٥٠

■ الاشتراط

- اتجاهات الفقهاء في مدى حرية الاشتراط في العقود ١٣/ ٢٧٠
- اشتراط استرداد المستصنع ما يحققه الصانع من تخفيض للتكلفة المتوقعة ١٣/ ٣٠٦
- اشتراط البراءة أو جزء منها ١٣/ ٢٧٦

obeikandl.com

- اشتراط البراءة من العيوب في البيع ١٣/ ٢٧٦
- اشتراط بعض المنافع من ذات المبيع ١٣/ ٢٨١
- اشتراط البيع بما ينقطع عليه السعر ١٣/ ٢٩٢
- اشتراط تعديل الثمن ومراجعته بصورة دورية بحجم الأرباح ١٣/ ٣٠٨
- اشتراط زيادة منفعة للبائع مدة معينة ١٣/ ٢٨٢
- اشتراط شرطين في عقد واحد ١٣/ ٢٨٤
- اشتراط عدم تصرف المشتري في المبيع بيعاً أو هبة إلا بموافقة البائع ١٣/ ٣٠٧
- اشتراط عدم المنافسة في البيع ١٣/ ٢٧٢
- الاشتراط في العقود لمصلحة الغير ١٣/ ٢٩٠
- أنواع الشروط شرعية وجعلية وتقييدية ١٣/ ٢٦٨
- بيع الثنيا وبيع الوفاء ١٣/ ٢٩٢
- حكم الشرط الجزائي ١٣/ ٢٨٦
- شرط الاحتفاظ بالملكية في البيع لأجل ١٣/ ٢٧٣، ١٣/ ٣٠٠
- شرط استحقاق البائع ما يحصل عليه المشتري من ثمن أو عائد فوق المتوقع ١٣/ ٢٨١
- شرط استحقاق البائع ما يحصل عليه من زيادة على الثمن المتوقع عند بيع السلعة المشتراة ١٣/ ٣٠٤
- شرط الإعفاء من المسؤولية ١٣/ ٣٠٤
- شرط التجربة في عقود الاستصناع والبيع ١٣/ ٢٧٩
- شرط تخفيف المسؤولية كالبرء من عيب معين لا يعلمه وتحميل المشتري الضرائب ١٣/ ٢٧٥
- شرط التدريب على استخدام المعدات المشتراة ١٣/ ٣٠٣
- الشرط التقييدي ١٣/ ٢٦٨
- شرط تنازل الشريك عن الأرباح التي قد تتحقق مقابل مبلغ مقطوع ١٣/ ٢٧٧
- شرط التوثيق في العقود كالبيع ١٣/ ٢٨٧
- الشرط الجعلي ١٣/ ٢٦٨
- الشرط الشرعي ١٣/ ٢٦٨
- شرط الصيانة في الآلات في البيع والإجارة ١٣/ ٢٨٩
- الشرط الفاسد ما كان منافياً لمقتضى العقد ١٣/ ٢٩٧
- شرط المصادقة على بيع الأسهم والحصص من قبل مجلس الإدارة ١٣/ ٢٧١
- الشروط في العقد عند الحنابلة ١٣/ ٢٨٥
- الشروط المستجدة في المعاملات المعاصرة ١٣/ ٢٦٦
- الشروط المستحدثة في مجال البيع ١٣/ ٢٩٥
- مدى تأثير الشروط على العقد صحة وبطلاناً ١٣/ ٢٧٠

■ الاشتراكية

- امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج في النظام الاشتراكي ٤/ ٢٢
- الانتقادات الموجهة للنظام الاشتراكي ٤/ ٢٢
- إنكار المسلمين والمسيحيين ما صاحب الاشتراكية من إلحاد ٤/ ٤٩
- أهم الأخلاق الاشتراكية ٤/ ٦٠
- تقديس الاشتراكية لمصلحة الجماعة ٤/ ٤٦
- تقديم المذهب الاشتراكي مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ١٠/ ٣٩٥
- خصائص النظام الاشتراكي ٤/ ٢٢
- سقوط النظام الاشتراكي ٤/ ٢٢
- فشلها لاعتمادها على السلطة والقهر ٤/ ٦١
- قبول مصطلح الاشتراكية في الإسلام ٤/ ٥٠
- قيام اشتراكية الإسلام على الباعث الخلقي ٤/ ٦٣
- القيم الخلقية في النظام الاشتراكي الإسلامي ٤/ ٦٠
- محاولة روسيا تدارك سلبيات النظام الاشتراكي ٤/ ٢٣
- معالم اشتراكية الإسلام ٤/ ٥٠
- هدف المذاهب الاشتراكية ٤/ ٢٢

■ الإشراك

- الإشراك إن كان الشريك لا يعلم مقدار ثمن البيع، حكمه ٤/ ٦٢٧
- الإشراك بعد القبض، جوازه ٤/ ٦٢٧
- الإشراك قبل القبض، عدم جوازه ٤/ ٦٢٧
- تعريف بيع الإشراك ١١/ ٦٧
- تعريفه ٤/ ٤٩٢، ٤/ ٥٠٠
- حكمه حكم التولية ٤/ ٥٠٠
- شراء رجلين شيئاً وإشراك آخر معهما بعد القبض بمقتضى الاستحسان، حكمه ٤/ ٦٢٧
- شراء رجلين شيئاً وإشراك آخر معهما بعد القبض بمقتضى القياس، حكمه ٤/ ٦٢٧
- شراء رجلين شيئاً وإشراك أحدهما آخر في نصيبه ونصيب صاحبه، حكمه ٤/ ٦٢٧

■ الأشربة

- الأدوية السامة، حكمها ٣/ ٥٣٣
- الانتباذ في الظروف والأواني ٣/ ٥٣٤
- الانتباذ (النقع) حكمه ٣/ ٥٣٣
- بحثها ٣/ ٥٣١
- تحريم كل أنواع المسكرات من الخمور وغيرها ١٢/ ٧٦٧

• تخلل الخمر وتخليلها ٣/ ٥٣٥
• تخليل الخمر بعلاج، حكمه عند الحنفية ٣/ ٥٣٦، ٣/ ٥٣٧
• تخليل الخمر بعلاج عند الشافعية والحنابلة، حكمه ٣/ ٥٣٧
• التداوي بالمسكر، حكمه ٣/ ٥٣٣
• حكمها ٣/ ٥٣١
• خلط الماء بالخمر، حكمه ٣/ ٥٣٢
• الخمر، الاحتقان بالخمر أو جعله في سعوط، حكمه ٣/ ٥٣٢
• شارب المسكر، حكمه
• الضار منها، حكمه ٣/ ٥٣١
• عقيد العنب، حكمه ٣/ ٥٣٤
• ما يستثنى من حكم المسكرات والمخدرات ٣/ ٥٣٣
• ما يكره منها ٣/ ٥٣٣
• المخدرات حكمها ٣/ ٥٣٣
• المسكر منها، حكمه ٣/ ٥٣١
• النجس منها، حكمه ٣/ ٥٣١

■ **الأشهر الحرم**
• صومها
حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٢١
حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٢١
• صومها حكمه عند المالكية والشافعية ٢/ ٥٢١

■ **الاصطياد**
• انظر: الصيد

■ **الإصلاح**
• الاعتماد في إصلاح الفرد على إثارة صحة العقيدة والإيمان من طرق الوقاية من التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧٢١
• المنهج الإسلامي في إرساء معالم الإصلاح والاستقرار ١٢/ ٤٨٧

■ **أصول الفقه**
• الاستعانة بأصول الفقه لاستنباط الأحكام من الأحاديث ١٢/ ٤٥١
• أفعال الرسول ﷺ عند أصوليي الحنفية ١٢/ ٤٣٤
• انفراد العلوم الإسلامية بعلم أصول الفقه ١٢/ ٢٥٩
• جعل مقاصد الشريعة أحد مباحث أصول الفقه ١٢/ ٢٥٧
• عدم إغناء مقاصد الشريعة عن أصول الفقه ١٢/ ٢٥٨
• الفساد عند علماء أصول الفقه ١٢/ ١١١
• مستقبل المقاصد ومدى صلته بأصول الفقه ١٢/ ٢٥٧
• نظرة علماء أصول الفقه إلى اختلاف الفقهاء ١٢/ ١٤٢

■ **الأضحية**
• الادخار منها، حكمه ٣/ ٦٢٨
• إذا أوجب المرء أضحية سليمة ثم حدث بها عيب يمنع الإجزاء، حكمه ٣/ ٦٢٠
• إذا عين الشخص أضحية ثم ذبحها فضولي غيره بلا إذن، حكمه ٣/ ٦٢٦
• إذا مضى وقتها ولم تذبح، حكمها عند الحنفية ٣/ ٦٠٧
• اشتراك سبعة في بعير أو غيره وبينهم واحد يشترك من أجل اللحم لا القربة لله، حكمه ٣/ ٦٠٦
• الاشتراك فيها، حكمه ٣/ ٦٠٣
• الأضحية عن الغير أو الميت، حكمها ٣/ ٦٣١
• الأضحية للصغير، حكمها ٣/ ٦٠٤
• الأضحية للمسافر، حكمها ٣/ ٦٠٤
• الأضحية المنذورة، حكمها ٣/ ٥٩٩
• إطعام الأغنياء منها، حكمه عند الشافعية ٣/ ٦٣٠
• إطعام اليهودي والنصراني منها، حكمه ٣/ ٦٢٩
• إعطاء الجزار أو الذابح شيئاً منها حكمه ٣/ ٦٢٩
• الأفضل من الحيوان للأضحية، عند المذاهب ٣/ ٦١١
• أفضل وقتها ٣/ ٦٠٦
• أفضلها ٣/ ٦٢٣
• أكل أكثرها أو الكل، حكمه ٣/ ٦٢٧
• الأكل من الأضحية على الميت، حكمه ٣/ ٦٣١
• الأكل من الأضحية المنذورة، حكمه ٣/ ٦٢٧
• الأكل من الأضحية الواجبة، حكمه ٣/ ٦٠٠
• الأكل منها
حكمه ٣/ ٦٢٧
حكمه عند الشافعية ٣/ ٦٣٠
• الإنابة في ذبحها لغير مسلم، حكمه ٣/ ٦٢٥
• إنابة كتابي في ذبحها، حكمه ٣/ ٦٢٣
• الانتفاع ببعضها، حكمه عند الشافعية ٣/ ٦٣٠
• الانتفاع بجلد الأضحية للمضحي، حكمه ٣/ ٦٢٩
• الانتفاع بها قبل الذبح، حكمه ٣/ ٦٢٦
• انتهاء وقتها ٣/ ٦٠٩
• أنواع الحيوان المضحى به ٣/ ٦١١
• أنواعها ٣/ ٥٩٩
• أنواعها عند الحنفية ٣/ ٥٩٩
• أنواعها عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٦٠٠

obeikandl.com

- أنواعها عند المالكية ٣/ ٦٠٠
- أوصاف الحيوان، المضحى به ٣/ ٦١٦
- بيع بعض أجزاء الأضحية، حكمه ٣/ ٦٢٩
- بيعها، حكمه ٣/ ٦٢٢
- تأخير الأضحية الواجبة للعام القابل، حكمه ٣/ ٦٠١
- التصدق منها، حكمه ٣/ ٦٣٠
- تعريفها ٣/ ٥٩٦
- تعيب شاة الضحية إذا قطع بعض أذنها ٤/ ٣٢٣
- تعيينها بالنية ١/ ١٨٥، ١/ ١٩٤، ٣/ ٦٠٥
- التلفظ بالنية للأضحية، حكمه ٣/ ٦٠٥
- جز صوفها، حكمه ٣/ ٦٢٦
- حكمة تشريعها ٣/ ٥٩٧
- حكمها ٣/ ٥٩٦، ٣/ ٥٩٧
- حلق الشعر والأظفار للمضحي عند دخول عشر ذي الحجة، حكمه ٣/ ٦٢٤
- الحيوان المضحى به ٣/ ٦١١
- خطأ الناس في تعيين يوم العيد، حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٠٧
- خلاصة العيوب المانعة للحيوان المضحى به عند المذاهب ٣/ ٦٢٠
- دعاؤها ٣/ ٦٢٣
- ذبح الكتابي للأضحية ١٢/ ٧٦٤
- الذبح والأضاحي وقيودها ١٢/ ٧٦٤
- ذبحها ليلاً، حكمه عند الحنابلة ٣/ ٦١٠
- ذبحها ليلاً حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٠٧
- ذبحها ليلاً عند الشافعية، حكمه ٣/ ٦٠٩
- ذكاة الكافر للأضحية، حكمه ٣/ ٦٠٣
- ذكر اسم غير الله عند ذبحها، حكمه ٣/ ٦٢٥
- ركوبها، حكمه ٣/ ٦٢٦
- سن الحيوان المضحى به ٣/ ٦١٣
- شروط إيجابها أو سنيتها ٣/ ٦٠١
- شروط صحتها ٣/ ٦٠٢
- شروط المكلف بالأضحية ٣/ ٦٠٤
- شروطها ٣/ ٦٠١
- صرف صدقة الفطر والنذور والكفارات والأضاحي إلى أهل الذمة ١٢/ ٧٦٥
- الصفات المكروهة في الحيوان المضحى به ٣/ ٦٢١
- صفاتها المانعة الإجزاء ٣/ ٦١٧
- صفاتها المستحبة ٣/ ٦١٦
- ضياعها أو سرقتها، حكمه ٣/ ٦١٠
- ضياعها ثم وجدها وقد اشترى ثانية، حكمها عند الحنفية ٣/ ٦٠٧
- عدد أيام الذبح عند الحنفية ٣/ ٦٠٧
- العيوب غير المانعة في الحيوان المضحى به عند الحنابلة ٣/ ٦٢٠
- العيوب غير المانعة في الحيوان المضحى به، عند الحنفية ٣/ ٦١٨
- العيوب غير المانعة في الحيوان المضحى به عند الشافعية ٣/ ٦١٩
- العيوب غير المانعة في الحيوان المضحى به، عند المالكية ٣/ ٦١٩
- العيوب المانعة
  - صفاتها عند الحنابلة ٣/ ٦١٩
  - صفاتها عند الحنفية ٣/ ٦١٧
  - صفاتها عند الشافعية ٣/ ٦١٩
  - صفاتها عند المالكية ٣/ ٦١٨
- الفرق بين العقيقة والأضحية ٣/ ٦٣٦
- كيفية النية فيها ١/ ١٥٨
- لحومها، أحكامها عند الجمهور ٣/ ٦٢٧
- ما يجزىء عنه الحيوان المضحى به ٣/ ٦١٥
- ما يستحب عند الذبح عند الشافعية ٣/ ٦٢٥
- ما يستحب في التوزيع ٣/ ٦٢٨
- ما يستحب فيها ٣/ ٦٢٣
- ما يستحب لمريد الأضحية ٣/ ٦٢٣
- ما يقوله الذابح ٣/ ٦٢٥
- المشتراة للأضحية، حكمها عند الحنفية ٣/ ٥٩٩
- مشروعيتها ٣/ ٥٩٦
- مقدار ما يأكله المضحي من أضحيته عند الشافعية ٣/ ٦٣٠
- من تكره استنابتهم في ذبحها ٣/ ٦٢٥
- مندوباتها عند الجمهور ٣/ ٦٢٤
- مندوباتها ومكروهاتها ٣/ ٦٢٢
- المولود من الأنعام الأضحية منه، حكمه ٣/ ٦١١
- نذر الأضحية، حكمه ٣/ ٥٩٩، ٣/ ٦٠٩
- نذر أضحية معينة، حكمه ٣/ ٦٠٩
- نقلها، حكمه عند الشافعية ٣/ ٦٣٠
- نقلها من بلد إلى بلد، حكمه ٣/ ٦٣٠
- نيتها، وقتها ١/ ١٤٩

■ **الأضحية**

- النية، حكمها فيها ١/ ١٨٥، ١/ ١٩٤، ٣/ ٦٠٥، ٣/ ٦٢٥
- النية دورها في الأضحية ٣/ ٥٩٩
- وجوبها عند الحنفية بقدرة ممكنة ٣/ ٥٧

obeikandl.com

• وقتها عند الحنابلة ٣/ ٦١٠
• وقتها عند الحنفية ٣/ ٦٠٢، ٣/ ٦٠٦
• وقتها عند الشافعية ٣/ ٦٠٩
• وقتها عند المالكية ٣/ ٦٠٨
• ولد الأضحية، حكمه ٣/ ٦٠٠، ٣/ ٦٠١، ٣/ ٦٢٢

■ **الاضطهاد**
• الفرق بين المضطهَد والمستكرَه ١٠/ ٤٥٧

■ **الأطراف**
• الحالات التي تجب فيها الدية كاملة بإبانة الأطراف أو إذهاب منافع الأعضاء ١٠/ ٩٣٥
• الضمان في إبانة الأطراف ونحوها ١٠/ ٩٣١
• القصاص من الجاني في إبانة الأطراف ١٠/ ٩٣٣

■ **الأطعمة**
• آداب الطعام والشراب ٣/ ٥٢٩
• إباحة أطعمة أهل الكتاب ١٢/ ٧٦٥
• إجابة الدعوة بوجود منكر، حكمه ٣/ ٥٢٨
• إجابة دعوة الوليمة، حكمها ٣/ ٥٢٧
• إدخال بعض الأطعمة المحرمة في المنتجات الغذائية والدوائية ١٢/ ٨٢٤
• الأرنب، أكله، حكمه ٣/ ٥٠٦
• استحالة الأغذية والأدوية النجسة والمتنجسة يبيحها ١٢/ ٨٣٥
• استخدام لحم الخنزير وشحمه وبعض دهون الحيوانات الميتة في الأطعمة المعلبة والجلاتين وغيرها ١٢/ ٨٢٤
• اشتراك كافر غير أهل كتاب مع مسلم في صيد، حكمه ٣/ ٦٨٥
• الإضراب عن الطعام، حكمه ٣/ ٥١٣
• أكل الذبائح المستوردة، حكمه ٣/ ٦٨٠
• أكل العقعق، وهو-القاق- حكمه ٣/ ٦٧٨
• الأكل من بستان للمار عند الإمام أحمد، حكمه ٣/ ٥٢٥
• الأكل من زرع الغير وهو مار، حكمه ٣/ ٥٢٦
• أكل اليربوع، حكمه ٣/ ٦٧٨
• الأنعام "إبل، بقر، غنم" أكلها حكمه ٣/ ٥٠٦، ٣/ ٦٧٥
• أنواعها ٣/ ٥٠٤
الحيوان ٣/ ٥٠٥
النبات المأكول، حلاله وحرامه ٣/ ٥٠٤
• أنواعها وحكمها ٣/ ٥٠٤
• البغال والحمير والخيل، أكلها، حكمه ٣/ ٦٧٥
• بلع السمك والجراد حياً، حكمه عند الحنابلة ٣/ ٦٧٤
• التمساح، أكله، حكمه ٣/ ٦٧٩
• الثعلب أكله، حكمه ٣/ ٥٠٦
• الجراد، أكله، حكمه ٣/ ٥٠٦
• الجندب، أكله، حكمه ٣/ ٦٧٤
• حرمة أطعمة غير الكتابيين ١٢/ ٧٦٦
• حرمة أكل الأشياء السامة والضارة والنجسة ١٢/ ٧٦٦
• حشرات الأرض، أكلها، حكمه ٣/ ٥٠٥
• حضور المدعو للوليمة ففوجيء بالمنكر حكمه ٣/ ٥٢٩
• الحيوان الذي لا نص فيه، حكمه ٣/ ٥١٠
• الحيوان، أنواعه بالنسبة للزكاة ٣/ ٦٧١
• الحيوان البرمائي، أكله، حكمه ٣/ ٦٧٩
• الحيوان البري
حكمه ٣/ ٥٠٥
حلاله وحرامه ٣/ ٦٧٣
ما يحرم أكله منه ٣/ ٥٠٥
• الحيوان البري الذي ليس فيه دم، لايؤكل إلا الجراد ٣/ ٦٧٣
• الحيوان البري الذي ليس له دم سائل أكله، حكمه ٣/ ٦٧٤، ٣/ ٦٧٥
• الحيوان البري الذي ليس له دم سائل كالحية والوزغ، حكمه ٣/ ٦٧٤
• الحيوان البري المستأنس ذو الدم السائل أكله، حكمه ٣/ ٦٧٥
• الحيوان حرامه وحلاله ٣/ ٦٧١
• الحيوان ما يحرم وما يحل منه عند الشافعية ٣/ ٥١١
• الحيوان المائي
حكمه ٣/ ٥٠٥
حكمه عند الجمهور ٣/ ٦٧٢
رأي الأحناف في أكله ٣/ ٦٧٢
• حيوانات البحر، حكمها عند الشافعية ٣/ ٥١١
• الخبز المعجون بالخمر، أكله، حكمه ٣/ ٥٣٢
• خنزير الماء، حكمه ٣/ ٦٧٣
• الخيل، أكله، حكمه ٣/ ٥٠٦
• الدود، أكله، حكمه ٣/ ٥٠٧
• ذبح وأكل السباع المستأنسة، حكمه ٣/ ٦٧٦
• السباع ذوات الأربع والطير، حكمها عند المالكية ٣/ ٦٧٧
• السباع المستأنسة إذا ذبحت، أكلها، حكمه ٣/ ٦٧٦

obeikandl.com

• الصيد أفضل المأكول ٣/ ٦٨٤
• الضب، أكله، حكمه ٣/ ٥٠٦، ٣/ ٦٧٤
• الضبع، أكله، حكمه ٣/ ٥٠٦
• الضفدع
أكله، حكمه ٣/ ٥٠٥، ٣/ ٦٧٩
حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٧٢
• الطيور ذات المخلب، حكمها ٣/ ٦٧٦
• الطيور غير الجارحة، أكلها، حكمه ٣/ ٥٠٦
• الطيور، ما يحرم منها عند الشافعية ٣/ ٥١١
• عناية الإسلام بها وبالشراب ٣/ ٥٠٣
• قتل إنسان أو إتلاف عضو لضرورة الأكل، حكمه ٣/ ٥١٦
• قتل إنسان أو قطع عضو منه لضرورة الأكل، حكمه ٣/ ٥١٦
• القنفذ وابن عرس والثعلب واليربوع والفنك والسمور، حكمهم عند الشافعية ٣/ ٦٧٥
• قيد الشافعية في تحريم ذي الناب والمخلب ٣/ ٦٧٧
• كل حيوان متوحش غير ذي مخلب أو ناب، حكمه ٣/ ٦٧٨
• لحم الجلاله، حكمه ٣/ ٥٠٨
• ما حرم أكله من الحيوان ١٢/ ٧٦٦
• ما يباح أكله بالذكاة عند المالكية ٣/ ٥٠٦
• ما يباح منها عند المالكية ٣/ ٥٠٧
• ما يحرم منها عند الشافعية ٣/ ٥١١
• ما يحرم منها عند المالكية ٣/ ٥٠٨
• ما يحرم ويحل من الحيوان المتوحش البري ٣/ ٦٧٦
• ما يحل أكله بالذبح من الحيوان المستأنس ذي الدم ٣/ ٦٧٥
• ما يحل أكله بالذبح من غير المستأنس الذي لا مخلب له ٣/ ٦٧٦
• ما يحل منها عند الشافعية ٣/ ٥١١
• ما يسن عند الأكل والشرب ٣/ ٥٢٩
• ما يكره منها عند المالكية ٣/ ٥٠٨
• ما يؤكل بالذبح من الحيوان البرمائي، عند الحنابلة ٣/ ٦٧٩
• ما يؤكل من الحيوان المائي عند الجمهور ٣/ ٦٧٢
• المار ببستان الغير والأكل من الزرع والفاكهة حكمه ٣/ ٥٢٤
• مالا نص فيها ٣/ ٥١٠
• المباح والمحرم منها عند المالكية ٣/ ٥٠٧
• المحرم منها
الضار ٣/ ٥٠٤
المسكر ٣/ ٥٠٤
النجس ٣/ ٥٠٤
• الهدهد والصرد، حكمه ٣/ ٦٧٢
• الوحوش غير الضارية أكلها، حكمه ٣/ ٥٠٦
• وليمة العرس، حكمها ٣/ ٥٢٧

■ **الأظافر**
• تقليمها ١/ ٣٩٧، ١/ ٣٩٨
• حرمة إزالتها للمحرم بالحج ٣/ ٢٧٤
• دفنها، حكمه ١/ ٣٩٨
• قطعها بالأسنان، حكمه ١/ ٣٩٨

■ **إعادة التأمين**
• الأسس الشرعية لإعادة التأمين على الحياة ١١/ ٢٨٧
• إعادة التأمين بالمحاصة أو بما يجاوز حداً معيناً من الكوارث ١١/ ٢٩٢
• إعادة شركات التأمين الإسلامية التأمين لدى الشركات الكبرى ١١/ ٢٨٨
• تقاضي عمولات من شركات إعادة التأمين التقليدية أو العائد على الاحتياطات ١١/ ٢٩٣
• تكميل إعادة التأمين أو التأمين المركب لأصل فكرة التأمين ١١/ ٢٧٤
• التكييف الشرعي للتأمين على الحياة وإعادة التأمين ١١/ ٢٧٠
• جواز إعادة التأمين ١١/ ٢٧٤
• صعوبة إعادة التأمين على شركات التأمين الإسلامية ١١/ ٢٨٧
• ضوابط إعادة التأمين لدى الشركات التقليدية عند الحاجة ١١/ ٢٨٩
• الضوابط الشرعية لصور وعقود التأمين على الحياة وإعادة التأمين ١١/ ٢٦٣
• طرق إعادة التأمين ١١/ ٢٩١
• الطريقة الاتفاقية أو الاتفاقات النسبية لإعادة التأمين وصورها ١١/ ٢٩١
• الطريقة الاختيارية أو غير النسبية لإعادة التأمين ١١/ ٢٩١
• عقود إعادة التأمين أمام التأمين التعاوني ١١/ ٢٩٤

■ **الإعارة**
• إجارة الشيء المعار، عدم جوازه ١٠/ ٦٧
• الاختلاف بين المعير والمستعير، حكمه ٤/ ٧٤٠
• الاختلاف بين المعير والمستعير في التلف، حكمه ٤/ ٧٤٠

- الاختلاف بين المعير والمستعير في الرد، حكمه ٤/ ٧٤٠
- الاختلاف في أصل العقد أو صفته، حكمه عند الشافعية ٤/ ٧٤٠
- اختلاف المعير والمستعير في تحديد وجه الانتفاع، حكمه ٤/ ٧٣١
- أخذ الرهن بالأعيان المستعارة، عدم صحته عند الشافعية ٥/ ٩٦
- أخذ رهن بالعارية، جوازه عند الحنابلة ٥/ ٩٦
- الأرض المستعارة، زكاتها حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٧٣٧
- أركانها عند الجمهور، غير الحنفية ٤/ ٧٢٦
- أسباب تغير حال العارية من الأمانة إلى الضمان، عند الحنفية ٤/ ٧٣٨
- استعارة شخص أرضاً للزراعة، حكمها ٤/ ٧٣٣
- اشتراط المستعير نفي الضمان، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٣٨
- اشتراط المعير ضمان العارية، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٣٨
- اشتراط المعير ضمان العارية، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٣٨
- اشتراط المعير القلع على المستعير في إعارة الأرض للبناء أو الغرس، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٣٤
- الإعارة إذا حدد المعير زماناً أو مكاناً، حكمها ٤/ ٧٣٠
- الإعارة إذا حدد المعير مقدار الحمل والجنس، حكمها ٤/ ٧٣١
- الإعارة إذا قيدها في استعمالها بنفسه مما لا يتفاوت الناس فيه، حكمها ٤/ ٧٣٠
- الإعارة إذا قيدها في استعمالها بنفسه مما يتفاوت الناس فيه، حكمها ٤/ ٧٣٠
- الإعارة بدون أجل، جوازها ٤/ ٧٢٨
- إعارة السلاح والخيل للحربي، حرمتها ٤/ ٧٢٧
- إعارة الصيد للمحرم، حرمتها ٤/ ٧٢٧
- الإعارة عقد غير لازم عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٦٩
- إعارة كل عين ينتفع بها مع بقائها، صحتها ٤/ ٧٢٧
- إعارة المستعير الشيء المعار إلا إذا منعه المالك، جوازها عند المالكية ٤/ ٧٢٨
- إعارة المستعير الشيء المعار، عدم جوازها عند الكرخي والشافعية والحنابلة ٤/ ٧٢٩
- إعارة المستعير الشيء المعار وإن لم يأذن المالك، جوازها عند الحنفية ٤/ ٧٢٨
- إعارة المصحف للكافر، حرمتها ٤/ ٧٢٧
- الإعارة المطلقة، حكمها ٤/ ٧٢٩
- الإعارة المقيدة، حكمها ٤/ ٧٣٠
- الإعارة من الصبي والسفيه والمفلس، عدم صحتها عند غير الحنفية ٤/ ٧٢٧
- الإعارة من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٠
- الإعارة من المجنون والصبي غير العاقل، عدم صحتها ٤/ ٧٢٧
- الإعارة من المستكره، عدم صحتها ٤/ ٧٢٧
- الإعارة المؤقتة عقد لازم عند المالكية ١٠/ ٦٩
- اعتبار القبول ركناً، عند زفر ٤/ ٧٢٦
- إلزام المستعير برد العارية إلى صاحبها ٤/ ٥٦١
- ألفاظ الإيجاب منها، عند الحنفية ٤/ ٧٢٦
- الانتفاع بما يوهن البناء، عدم جوازه ٤/ ٧٣١
- انتهاء عقد الإعارة بموت المالك عند الحنفية ١٠/ ٦٩
- انتهاؤها ٤/ ٧٤١
- انتهاؤها بالحجر على أحد العاقدين بالسفه ٤/ ٧٤١
- انتهاؤها بالحجر على المعير بالإفلاس ٤/ ٧٤١
- انتهاؤها برد المستعير العارية ٤/ ٧٤١
- انتهاؤها بزوال أهلية التبرع، عند أحد العاقدين ٤/ ٧٤١
- انتهاؤها بطلب المعير رد العارية ٤/ ٧٤١
- انتهاؤها بموت أحد العاقدين ٤/ ٧٤١
- أهلية التبرع في المعير، اشتراطها عند غير الحنفية ٤/ ٧٢٧
- براءة المستعير عن الضمان إن رد العارية إلى منزل المالك ٤/ ٧٣٨
- بلوغ المعير، عدم اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٧٢٧
- تأثير النية عليها ١/ ١٩٠
- تأجير المستعير للشيء المعار، عدم جوازه ٤/ ٧٢٩
- تحول يد المستعير من يد أمانة إلى يد ضمان ١٠/ ٨٠٠
- تسليم العارية إن كانت شيئاً نفيساً إلى نفس المالك، وجوبه ٤/ ٧١٤
- تضمين المستأجر من المستأجر أو من المستعير إذا هلكت العين ١٠/ ٧٦٩
- تضمين المستعير إذا خالف ولو ترك الخلاف، عند الحنفية ٤/ ٧١٦
- تضمين مستعير العارية لرهنها إذا هلكت في يده، حكمه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٥/ ١٢٥

Qobeikan.com

- تضمين المستعير، عند الحنابلة والشافعية أحياناً ٤/ ٧٢٧، ٥/ ١١٠
- تضمين المستعير في الاستعمال غير المأذون فيه، عند الشافعية ٤/ ٧٣٧
- تضمين المستعير من المستعير أو المستأجر إذا هلكت العين ١٠/ ٧٦٨
- تعريفها عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٦٧
- تعريفها عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٢٥، ١٠/ ٦٧
- تعريفها عند المالكية والسرخسي ٤/ ٧٢٥
- تقييد الانتفاع المطلق بالعرف ٤/ ٧٣٠
- ثبوت حكمها بالقبض ٤/ ٧٢٧
- حقوق الانتفاع بالعارية
  عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٧٢٩
  عند الحنفية ٤/ ٧٢٩
- حكمها عند الكرخي والشافعية والحنابلة ٤/ ٧٢٨
- حكمها عند المالكية والجمهور الحنفية ٤/ ٧٢٨
- الرجوع في الأرض المعارة للبناء أو الغراس أو الزراعة إذا كانت الإعارة مطلقة أو مؤقتة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٣٢
- الرجوع في إعارة الأرض للبناء أو الغراس إذا كانت مطلقة أو مؤقتة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٣٤
- الرجوع في إعارة الأرض للبناء أو الغرس إذا كانت مطلقة أو مقيدة، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٣٣
- الرجوع في إعارة الأرض للبناء أو الغرس إذا لم يشترط القلع، حكمه ٤/ ٧٣٤
- الرجوع في إعارة الأرض للبناء أو الغرس، حكمه عند الشافعية والحنفية والحنابلة ٤/ ٧٣٥
- الرجوع في الإعارة المطلقة، جوازه ٤/ ٧٣٢
- الرجوع فيها إذا كانت مطلقة أو مقيدة، حكمها عند المالكية ٤/ ٧٣٣
- الرجوع فيها قبل حصول الانتفاع، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٧٣٢
- ركنها عند الحنفية ٤/ ٧٢٦
- رهن المستعير للشيء المعار، عدم جوازه ٤/ ٧٢٩
- رهن المستعير للعارية، حكمه عند الحنفية والشافعية ٥/ ١٢٣
- رهن المستعير للعين المعارة، حكمه ٥/ ١٢٣
- شبهها بالعقود اللازمة وغير اللازمة ٤/ ٧٣٢
- الشفعة في الشجر أو البناء في أرض موقوفة أو معارة، حكمها عند المالكية ٥/ ٦٦٤
- صفة يد المستعير
  عند الحنفية والمالكية ٤/ ٧٣٧
  عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٣٧
- ضمان العارية، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٧٣٧
- الضمان في عقد الإعارة ١٠/ ٨٥٣
- ضمان المستعير للعارية، أحكامها عند الحنفية ٤/ ٧٣٨
- ضمان المستعير لمال الوقف، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٧٣٧
- طلب المعير فكاك العارية في الرهن، حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ١٢٥
- طلب المعير فكاك العارية في الرهن، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٥
- العارية
  إطلاقها لغة ٤/ ٧٢٥
  إعارة متاع لآخر ليرهنه بدين عليه لشخص ثالث، حكمه ٥/ ٨٥
  اعتبار عارية المكيل والموزون قرضاً ٤/ ٦٨٢
  تمليك المنافع في عارية الأعيان ٤/ ٦٨٢
  جاحد العارية، حكمه ٦/ ٤٣
  الفرق بينها وبين الهبة ٤/ ٧٢٥
  لفظها ٤/ ٧٢٥
- عدم اجتماع الإعارة والرهن على عين واحدة ٥/ ١٢٢
- عدم اعتبار القيد إذا كان غير مفيد في الإعارة المقيدة ٤/ ٧٣٠
- عدم انتهاء الإعارة بموت أحد العاقدين عند الجمهور ١٠/ ٦٩
- عدم تضمين مستعير العارية لرهنها إذا هلكت في يده، عند الحنفية ٥/ ١٢٥
- عدم ضمان العارية، عند الحنفية ٤/ ٧٣٥
- عدم ضمان المستعير إن رد العارية إلى بيت المالك أو إلى من في عياله ٤/ ٧١٣
- عدم ضمان المستعير ما استعاره ليرهنه، عند الشافعية ٤/ ٧٣٧
- عدم لزومها ٤/ ٣٤٢، ٤/ ٧٢٨
- عدم لزومها عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٤/ ٧٣١
- عقد الإعارة، عدم لزومه ١٠/ ٦٧
- العقد، موضوعه في عقود الإعارات ١٠/ ١٧٩
- الفرق بين الإعارة للزرع والإعارة للغرس ٤/ ٧٣٣
- الفرق بين ملك المستعير للمنفعة وإباحة المنفعة للمستعير ٤/ ٧٢٥

- القيمة التي تضمن بها العارية ٤/ ٧٣٧
- كون المستعار ينتفع به دون استهلاكه، اشتراطه ٤/ ٧٢٧
- كون المنفعة المعارة مباحة الاستعمال، اشتراطه ٤/ ٧٢٧
- لزومها في بعض الحالات، عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٤/ ٧٣١
- متى يبرأ المستودع والمستأجر والمستعير من الضمان ١٠/ ٨٠٢
- معلومية الدين والمرتهن لإعارة شيء من أجل الرهن، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٧٣٧
- من تسلم له العارية يبرأ المستعير ٤/ ٧٣٧
- من حلف لا يعير فلاناً فأعاره ولم يقبل، حكمه عند جمهور الحنفية إلا زفر ٤/ ٧٢٦
- مؤنة رد العارية ٤/ ٧٣٩
- الندب إليها ٤/ ٧٢٥
- نوعاها ٤/ ٧٢٩
- وجود لفظ من المعير أو المستعير، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٧٢٦

■ الاعتداء

- الاعتداء أو التعدي أول أركان الضمان ١٠/ ٦٦٦
- الرابطة بين التعدي الخطأ والضرر ١٠/ ٦٧٣
- رد العدوان ودفع المعتدي ١٠/ ٤٨٩

■ الاعتدال

- الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال ١٣/ ٧٨٨
- الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في العبادات ١٣/ ٦٤٧
- الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في العلاقات الاجتماعية ١٣/ ٦٥٠
- الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في المحبة والمودة والموعظة والإرشاد ١٣/ ٦٥٣
- الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في المعاملات المالية ١٣/ ٦٥٠
- ارتباط الوسطية بالاعتدال ١٣/ ٦٣٨
- الإسلام دين التسامح والعدالة ١٠/ ٤٠٤
- الإسلام دين الحق والاعتدال والسماحة ١٣/ ٧٢٤
- الإسلام دين الوسطية والاعتدال ١٣/ ٧٤٥
- اقتران الحرية بالمسؤولية يؤدي إلى الاعتدال في إبداء الرأي ١٣/ ٨٣٠
- التزام الحفاظ على مقومات السِّلم والأمن والوسطية والاعتدال من مرجعية المواطنة في بلاد الإسلام ٧/ ٧٦٤
- تجلي الوسطية والاعتدال في العقيدة الإسلامية بين الخالق والمخلوق ١٣/ ٧٦١
- التوسط والاعتدال في الحج ١٣/ ٦٤٩
- التوسط والاعتدال في الصلاة ١٣/ ٦٤٧
- التوسط والاعتدال في الصيام ١٣/ ٦٤٨
- التوسط والاعتدال في قراءة القرآن ١٣/ ٦٤٩
- التوسط والاعتدال في المحبة والمودة والموعظة والإرشاد ١٣/ ٧٩٤
- قيام أحكام العبادات على التوسط والاعتدال ١٣/ ٧٨٨
- قيام أحكام المعاملات المالية في الإسلام على التوسط والاعتدال ١٣/ ٧٩١
- قيام الأخلاق في الإسلام على الوسطية والاعتدال ١٣/ ٧٦٢
- مفهوم الوسطية والاعتدال والتسامح وآفاته الإنسانية المعاصرة ١٣/ ٧٦٦
- ملازمة السماحة والاعتدال في التكليف في العبادات ١٣/ ٦٤٤
- ملازمة السماحة والاعتدال في التكليف من معايير الوسطية ١٣/ ٧٨٥
- من متطلبات وسطية الإسلام واعتداله الاعتراف بالآخر والانفتاح عليه ١٣/ ٧٧٢
- وسطية الإسلام تعني اعتداله فلا إفراط ولا تفريط ١٣/ ٧٧٩
- الوسطية والاعتدال والتسامح بين الحقائق والممارسات ١٣/ ٧٥٨
- الوسطية والتسامح والاعتدال من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٥

■ الاعتراف

- الاعتراف المتبادل على المساواة بين الدول من أسس نجاح حوار الحضارات ١٢/ ٧٠٣

■ الاعتقال

- معتقلات أسرى الحرب ٧/ ٣٨٣
- معتقلات الأسرى في القانون الدولي وفي الإسلام ٧/ ٤٧٨

■ الاعتكاف

- آداب المعتكف ٢/ ٦٢٩

obeikandl.com

- أدلة مشروعيته ٢/ ٦١١
- استحباب التستر بشيء للمرأة إذا اعتكفت في المسجد عند الحنابلة ٢/ ٦١٣
- اشتراط الصوم لصحته عند المالكية ٢/ ٦١٢
- اشتراط المعتكف ما ينافي الاعتكاف حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٢٧
- اعتكاف التطوع إذا فسد، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٣٧
- اعتكاف التطوع إذا فسد، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٣٥
- اعتكاف التطوع إذا فسد، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٣٦
- الاعتكاف على سطح ورحبة المسجد ١/ ٤٧٥
- الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان، سنيته ٢/ ٥٥٩
- الاعتكاف في المسجد
  - حرمته على الجنب عند الحنفية والمالكية ١/ ٤٦٣
  - حرمته على الجنب عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٦٣
  - حكمه للجنب ونحوه ١/ ٤٦٢
- اعتكاف الليل وحده صحته إن يكن منذوراً عند غير المالكية ٢/ ٦٢٠
- اعتكاف المرأة في مسجد بيتها عند الشافعية ٢/ ٦١٥
- الاعتكاف المستحب عند الحنفية ٢/ ٦١٦
- الاعتكاف المسنون عند الحنفية ٢/ ٦١٦
- الاعتكاف المنذور
  - حكم التتابع فيه عند الشافعية ٢/ ٦١٨
  - حكم التتابع فيه عند غير الشافعية ٢/ ٦١٨
  - حكم دخول الأيام لمن نذر اعتكاف الأيام ٢/ ٦١٧
  - حكم دخول الليل مع اليوم فيه عند الشافعية ٢/ ٦١٨
  - حكم دخول الليل مع اليوم فيه عند غير الشافعية ٢/ ٦١٩
  - خروج المعتكف منه حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٣٧
  - خروجه منه مكرهاً بغير حق أو ناسياً حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٣٨
  - خروجه منه مكرهاً دليل عدم بطلانه عند الحنابلة ٢/ ٦٣٨
- الاعتكاف المنذور إذا فسد، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٣٦
- الاعتكاف المنذور بشرط التتابع إذا فسد، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٣٦
- الاعتكاف المنذور غير المتتابع ولا المعين إذا خرج منه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٣٧
- اعتكاف المنذور لغير معين "لله علي أن أعتكف شهراً" كيفيته ٣/ ٤٨٦
- الاعتكاف المنذور المعين إذا خرج منه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٣٨
- الاعتكاف المنذورالمتتابع غير المعين إذا خرج منه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٣٨
- الاعتكاف الواجب
  - اشتراط الصوم لصحته عند الحنفية ٢/ ٦١٧
  - أقله عند الحنفية ٢/ ٦١٦
  - دليل سقوط قضائه بالردة عند الحنفية ٢/ ٦٣٤
- الاعتكاف الواجب إذا فسد، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٣٤
- الاعتكاف الواجب إذا فسد، حكمه عند المالكية ٢/ ٦٣٥
- الاعتكاف الواجب عند الحنفية ٢/ ٦١٦
- أفضله في العشر الأواخر ٢/ ٦١٢
- اقترانه بالصوم ١/ ١٥٧
- أقله عند الحنابلة ٢/ ٦١٢
- أقله عند الحنفية ٢/ ٦١٢
- أقله عند الشافعية ٢/ ٦١٢
- أقله عند المالكية ٢/ ٦١٢
- تعريفه ١/ ١٥٧
- تعريفه عند الحنابلة ٢/ ٦١٠
- تعريفه عند الحنفية ٢/ ٦١٠
- تعريفه عند الشافعية ١/ ١٥٧، ١/ ١٨٠، ٢/ ٦١٠
- تعريفه عند المالكية ٢/ ٦١٠
- تعريفه لغة ٢/ ٦١٠
- الحالات التي يجوز فيها للمعتكف اعتكافاً واجباً الخروج من معتكفه عند الحنفية ٢/ ٦٢٢
- الحالات التي يجوز فيها للمعتكف الخروج من معتكفه عند المالكية ٢/ ٦٢٣
- الحالات التي يصح فيها الاعتكاف في كل مسجد عند الحنابلة ٢/ ٦١٣
- حكم من نذر اعتكاف شهر بعينه ٢/ ٦١٩
- حكم من نذر اعتكاف يوم ٢/ ٦١٨
- حكم من نذر اعتكاف يوم معين ففاته عند الشافعية ٢/ ٦١٩
- حكمه إذا فسد عند الحنابلة ٢/ ٦٣٧
- حكمه إذا فسد عند الحنفية ٢/ ٦٣٤
- حكمه إذا فسد عند الشافعية ٢/ ٦٣٦
- حكمه إذا فسد عند المالكية ٢/ ٦٣٥
- حكمه إذا نوى قطعه ١/ ١٦٨
- حكمه عند الحنفية ٢/ ٦١٦
- حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٦١٧
- حكمه عند المالكية ٢/ ٦١٧

obeikandl.com

- حكمه للمستحاضة ١/ ٥٤٣
- حكمه لمن تلزمه الجماعة في مسجد تقام فيه الجمعة دون الجماعة عند الحنابلة ٢/ ٦١٣
- خروج المعتكف
  حكمه ٢/ ٦٢١
  خلاصة البحث ٢/ ٦٢٨
- خروج المعتكف اعتكافاً واجباً ناسياً حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٢٢
- خروج المعتكف لأداء شهادة تعينت عليه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٤
- خروج المعتكف لإغمائه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٥
- خروج المعتكف لصلاة الجمعة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٢٦
- خروج المعتكف لصلاة الجمعة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٤
- خروج المعتكف لصلاة الجنازة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٤
- خروج المعتكف لعذر ثم زال ذلك العذر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٥
- خروج المعتكف لعيادة مريض وشهود جنازة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٢٧
- خروج المعتكف لغير عذر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٣
- خروج المعتكف للأكل في البيت، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٤
- خروج المعتكف للحج، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٤
- خروج المعتكف لمرض أصابه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٤
- خروج المعتكف ليأتي بمأكوله ومشروبه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٢٦
- خروج المعتكف مكرهاً، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٢٧
- خروج المعتكف من اعتكاف النفل أو السنة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٢٢
- خروج المعتكف من الاعتكاف الواجب، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٢٢
- خروج المعتكف ناسياً أو مكرهاً، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٥
- خروج المعتكف ناسياً، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٢٧
- خروج المعتكفة بسبب حيضها، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٥
- خروج المعتكفة لحيض أو نفاس، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٢٧
- خروجه لما لا بد منه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٢٦
- ركنه: اللبث في المسجد ٢/ ٦٢١
- زمانه ٢/ ٦١٢
- شروطه ٢/ ٦٢٠
  إذن الزوج للمرأة عند غير المالكية ٢/ ٦٢١
  الإسلام ٢/ ٦٢٠
  الصوم عند الحنفية والمالكية ١/ ١٥٧
  الصوم في الاعتكاف المنذور عند الحنفية ٢/ ٦٢٠
  الصوم مطلقاً عند المالكية ٢/ ٦٢٠
  الطهارة من الجنابة والحيض والنفاس ٢/ ٦٢١
  العقل أوالتمييز ٢/ ٦٢٠
  كونه في المسجد ٢/ ٦٢٠
  النية ١/ ١٥٧، ٢/ ٦٢٠
- الشروع في الاعتكاف المسنون ثم إفساده، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٢٢
- عدم لزوم قضاء ما شرع به نفلاً عند الحنفية ٢/ ٦١٢
- فساده، حكمه ٢/ ٦٣٤
- فساده عند الحنابلة ٢/ ٦٣٧
- فساده عند الحنفية ٢/ ٦٣٤
- فساده عند الشافعية ٢/ ٦٣٦
- فساده عند المالكية ٢/ ٦٣٥
- قيام المسجد الحرام مكان المسجد النبوي والمسجد الأقصى إن نذر الاعتكاف بأحدهما عند الشافعية ٢/ ٦١٦
- قيام المعتكف بالبيع والابتياع في المسجد أثناء الاعتكاف عند الحنفية ٢/ ٦٢٣
- قيام المعتكف بحاجاته في المسجد عند الحنفية ٢/ ٦٢٣
- لزوم التتابع في الاعتكاف المنذور إن نواه عند الشافعية ٢/ ٦١٩
- لزوم الوفاء بالنذر في المكان الذي عينه الناذر عند المالكية ٢/ ٦١٥
- ما يجوز للمعتكف فعله عند الحنابلة ٢/ ٦٢٨
- ما يجوز للمعتكف فعله عند الشافعية ٢/ ٦٢٥
- ما يفسد الاعتكاف الواجب عند الحنفية ٢/ ٦٢٢
- ما يوجبه خروج المعتكف من الاعتكاف المسنون عند الحنفية ٢/ ٦٢٢
- المباشرة فيه بغير شهوه حكمه ٢/ ٦٣٣
- مبطلاته ٢/ ٦٣٢

obeikandl.com

الأكل عمداً عند المالكية والحنفية مشترطي الصوم ٢/ ٦٣٤
الإنزال في حال المباشرة بشهوة ٢/ ٦٣٣
الجماع ٢/ ٦٣٣
الجنون والإغماء الطويلان ٢/ ٦٣٤
الحيض والنفاس ٢/ ٦٣٤
الخروج بلا عذر شرعي ٢/ ٦٣٢
الردة ٢/ ٦٣٣
السكر ٢/ ٦٣٤
الوقوع في كبيرة كالغيبة والنميمة عند المالكية ٢/ ٦٣٤
• مكانه بالنسبة للرجل عند الحنابلة ٢/ ٦١٣
• مكانه بالنسبة للمرأة عند الحنفية ٢/ ٦١٢
• مكانه عند الحنفية بالنسبة للرجل والمميز ٢/ ٦١٢
• مكانه عند الشافعية ٢/ ٦١٥
• مكانه عند المالكية ٢/ ٦١٥
• مكانه للمرأة عند الحنابلة ٢/ ٦١٣
• مكروهاته
إحضار البيع في المسجد عند الحنفية ٢/ ٦٣١
ترك بعض آدابه ٢/ ٦٣١
الصمت إن اعتقده قربة ٢/ ٦٣١
عقد ما كان للتجارة ٢/ ٦٣١
• مكروهاته عند الحنابلة ٢/ ٦٣٢
• مكروهاته عند المالكية ٢/ ٦٣١
• نذر الاعتكاف، صحته عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
• نذره في أحد المساجد الثلاثة حكمه ٢/ ٦١٤
• نذره في أحد المساجد الثلاثة عند الشافعية ٢/ ٦١٦
• نذره في مسجد غير المساجد الثلاثة عند الحنابلة ٢/ ٦١٤
• نذره في مسجد معين غير المساجد الثلاثة عند الشافعية ٢/ ٦١٦
• النية فيه، حكمها ١/ ١٨٠
• النية فيه، كيفيتها ١/ ١٥٧
• الهدف منه ٢/ ٦١١
• وجوبه بالنذر عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٦١٧

■ **الاعتماد المستندي**
• اعتماد الاستيراد ١١/ ٤٦٦٥
• اعتماد التصدير ١١/ ٤٦٥
• الاعتماد القابل للإلغاء ١١/ ٤٦٦
• الاعتماد القطعي أو النهائي ١١/ ٤٦٦
• الاعتماد المستندي بالاطلاع ١١/ ٤٦٥
• الاعتماد المستندي بالقبول ١١/ ٤٦٦
• أنواع الاعتماد المستندي ١١/ ٤٦٥
• أهمية الاعتماد المستندي ١١/ ٤٦٤
• تعريف الاعتماد المستندي ١١/ ٤٦٤
• تقسيم الاعتماد المستندي باعتبار طبيعته ١١/ ٤٦٥
• تقسيم الاعتماد المستندي باعتبار طبيعة المستندات ١١/ ٤٦٥
• تقسيم الاعتماد المستندي باعتبار وجود الإلزام وعدمه ١١/ ٤٦٦
• الصفة الشرعية للاعتماد المستندي ١١/ ٤٦٦
• الفرق بين الاعتماد المستندي وفتح الاعتماد ١١/ ٤٦٤
• الفرق بين خطاب الضمان والاعتماد المستندي ١١/ ٤٦٨
• قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وأداء قيمة الشيكات وتحصيل الأوراق التجارية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار بطاقات الائتمان من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥
• قيام الاعتماد المستندي في البنوك التجارية على أساس قاعدة الوكالة والقرض ١١/ ٤٦٦
• قيام الاعتماد المستندي في المصارف الإسلامية على أساس المرابحة للآمر بالشراء أو المشاركة بشركة المضاربة ١١/ ٤٦٦

■ **الإعسار**
• إمهال المدين المعسر ١٠/ ٣٠١
• ضابط الإعسار الذي يوجب الإنظار ٩/ ٥٦٧

■ **الأعشى**
• إمامته ٢/ ١٧٤

■ **الأعضاء**
• الحالات التي تجب فيها الدية كاملة بإبانة الأطراف أو إذهاب منافع الأعضاء ١٠/ ٩٣٥
• زراعة ونقل الأعضاء البشرية ١٣/ ١٧
• الضمان في إزالة منافع الأعضاء ١٠/ ٩٣١
• عدم جواز بيع الأعضاء أو الاتجار بها ١٣/ ٢٣
• ما يجب فيه الأرش المقدر في الأعضاء والشجاج والجراح ١٠/ ٩٣٧
• نقل الأعضاء وتشريح الجثث ١٠/ ٤٣٩
• نقل العضو من جسم الإنسان إلى إنسان آخر ١٢/ ٥٥
• نقل العضو من جسم الإنسان إلى مكان آخر من جسمه ١٢/ ٥٤
• نقل عضو من ميت إلى حي ١٢/ ٥٥

obeikandl.com

■ **الإعلام**
- أهمية العمل في الإعلام ١٢/ ١٥٠
- تحقيق معالم الصحوة من خلال الإعلام والمساجد والكنائس ١٢/ ٤٨٦
- تعجل بعض المتعلمين في الإفتاء في الإعلام ١٢/ ٢٧٩
- تغريب العولمة للثقافات الوطنية والدينية عن طريق قرى الإعلام ١٣/ ٩٩
- حكم العمل في الإعلام ١٢/ ١٥١
- العمل في المجال الإعلامي ١٢/ ١٤٩
- القيام بحملة إعلامية في المساجد ومختلف وسائل الإعلام للإقبال على الوقف ١٣/ ٣٨٧
- كثرة القنوات الإعلامية أحد أسباب الفوضى الاجتهادية ١٢/ ٢٧

■ **الأعمى**
- إمامته
  - جوازها عند الشافعية ٢/ ١٧٤
  - حكمها عند الشافعية ٢/ ١٨٠
  - صحتها ٢/ ١٧٤
  - كراهتها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ١٧٤
- إمامته إن كان أعلم القوم، جوازها عند الحنفية ٢/ ١٧٤
- بيع الأعمى، حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٤/ ٢٦٨
- بيع الأعمى وشراؤه
  - حكمه ٤/ ٢٣٤
  - صحته عند المالكية ٤/ ١٥٣
  - عدم صحته عند الشافعية ٤/ ٢٣٥
- تعيين وكيل بالرؤية للأعمى في خيار الرؤية عند الحنفية ١٠/ ٢٥٩
- خيار الرؤية بعد زوال العمى، حكمه ٤/ ٣٥٢
- ذبيحة الأعمى، حكمها ٣/ ٦٤٩
- السلم من الأعمى، صحته عند الشافعية ٤/ ٣٧٧
- شراء الأعمى ثماراً على الشجر، حكمه ٤/ ٣٥٢
- شهادة الأعمى، حكمها ٦/ ٤٧٧، ٦/ ٦٨٧
- صلاة الجماعة
  - لا يعذر بتركها إن وجد قائداً عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٥٨
  - يعذر بتركها وإن وجد قائداً عند الحنفية ٢/ ١٥٨
- صلاة الجمعة
  - سقوطها عنه وإن وجد قائداً عند أبي حنيفة ٢/ ٢٣٩، ٢/ ٢٤٣
  - وجوبها عليه إن وجد قائداً عند جمهور الفقهاء غير أبي حنيفة ٢/ ٢٣٩، ٢/ ٢٤٣
- صيد الأعمى، حكمه ٣/ ٦٩٠
- عقد الأعمى، صحته عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٤/ ٢٣٤
- قول من قال: موجب القتل في القتال هو الكفر، وجواز قتل الراهب والمقعد والأعمى عندهم ٧/ ١٠٥
- قيام الوصف مقام الرؤية بالنسبة للأعمى ٤/ ٣٥٢
- كون الأعمى حاضناً، حكمه ٨/ ٦٨٧
- كيفية اطلاعه على المبيع ٤/ ٣٥٢
- كيفية الرؤية للأعمى في خيار الرؤيا ١٠/ ٢٥٩
- لعان الأعمى، حكمه ٨/ ٥٥٠
- وصاية الأعمى، حكمها ٩/ ١٣٤
- وقف الأعمى، حكمه ٩/ ١٧٧

■ **الأعياد الوطنية**
- مشاركة المسلمين في البلدان غير الإسلامية بالأعياد الوطنية ٧/ ٧٩٥

■ **الاغتصاب**
- الاستفادة من البصمة الوراثية في حالات الاغتصاب في الزنا ١٣/ ٧٥

■ **الإغريق**
- الحرب عند الإغريق اليونان ٧/ ٥٣

■ **الإغماء**
- الإفاقة منه، الغسل له حكمه ١/ ٤٦٧
- بيع المغمى عليه، بطلانه ٤/ ٢٦٨
- تأثير عوارض الصغر والجنون ونحوهما كالإغماء في المسؤولية العقدية ١٠/ ٨٦٩
- تعريفه ١٠/ ١٣٠
- حدوثه أثناء الاعتكاف، حكمه ٢/ ٦٣٤
- حكمه ١٠/ ١٣٠
- حكمه في الصلاة ٢/ ٣٠
- الصلاة، سقوطها به إن استمر أكثر من خمس صلوات عند الحنفية ٢/ ١٢٦
- الصوم في يوم أغمي فيه على الصائم أثناءه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٥١
- الصوم، قضاؤه للمغمى عليه إن استوعب إغماؤه شهر رمضان كله، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٣٩
- الصوم مع السكر كالإغماء في الأحكام عند الحنفية ٢/ ٥٤٠
- صوم المغمى عليه
  - حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٢، ٢/ ٥٥٣

حكمه وحكم قضائه لما فاته أثناء الإغماء عند المالكية ٢/ ٥٤٠
• صوم المغمى عليه إن أفاق لحظة من النهار أو أطبق الإغماء جميع النهار، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٤١
• صوم وقضاء المغمى عليه لما فاته من صوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
• قضاء الصوم بحالة الإغماء ولو استوعب جميع الشهر، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
• قضاء الصوم على المغمى عليه، حكمه ٢/ ٥٤١
• قضاء الصوم للمغمى عليه لما فاته من صوم أثناء إغمائه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
• قضاء الصوم لما فات بالإغماء، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
• قضاء الصوم لمن أغمي عليه في رمضان كله، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٥١
• قضاء اليوم الذي يحدث فيه إغماء، وما بعده حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٣٩
• من أغمي عليه رمضان كله قضاه، عند الحنفية ٢/ ٥٣٩
• النية للصوم الواقعة في الليل من الغروب إلى آخر جزء منه إن حدث إغماء أو جنون استمر للفجر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤٦

■ **الإفتاء**
• اتباع أتباع التابعين منهج الصحابة والتابعين في الفتوى ١٢/ ٣٢٤
• اتباع المفتي القول لدليله ١٢/ ١٥٠
• اتباع المفتي المصلحة والدليل ١٢/ ٣١٠
• اجتهاد المفتي ألا يصادم نصاً شرعياً ١٢/ ٣١٠
• إدارة الإفتاء والبحوث في الكويت من هيئات الإفتاء ١٢/ ٣٨
• أسباب اختلاف الفتوى بسبب الاختلاف في فهم القرآن وبسبب ثبوت السنة النبوية والاختلاف في الرأي ١٢/ ٣٢٠
• أسباب ازدهار الفقه والفتوى في عصر أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٦
• إسهام هيئات الإفتاء في الفتاوى المبنية على الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٣٨
• اشتراط أن يكون المفتي عدلاً ١٢/ ٣٠٩
• إطلاق لفظ المفتي اليوم على متفقهة المذاهب ١٢/ ٣١٣
• الإفتاء بالأيسر أو بالأشد ١٢/ ١٤٩
• التزام الصحابة في فتاويهم لنصوص القرآن والسنة ١٢/ ٣١٦
• إنشاء المجلس الأوربي للإفتاء ١٢/ ٩٠
• أنماط الفتوى في العصور الإسلامية الأولى ومناهجها لدى السلف وأتباعهم ١٢/ ٣١٤
• بعض هيئات الإفتاء في العالم الإسلامي وما قامت به ١٢/ ٣٨
• تعجل بعض المتعلمين في الإفتاء في الإعلام ١٢/ ٢٧٩
• تعريف المفتي ١٢/ ٢٨٠
• تقسيم ابن القيم الصحابة المفتين بحسب ضوابط الفتوى ١٢/ ٣١٨
• توقف الصحابة عن الفتوى ومدافعة الإفتاء حتى يتحمل عبء الإفتاء أخوه ١٢/ ٣١٦
• توقف كثير من السلف الصالح في الفتيا ١٢/ ٣١٢
• دور المجامع الفقهية وهيئات الإفتاء في تحقيق الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٣٢
• شروط المفتي كما نقلت عن الإمام أحمد ١٢/ ٣١٢
• شروط المفتي كما نقلت عن الشافعي ١٢/ ٣١٢
• صفات المفتي ١٢/ ٣٣٦
• الفتوى في عهد أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٤
• الفتوى في عهد التابعين ١٢/ ٣٢١
• الفتوى في عهد الصحابة ﷺ ١٢/ ٣١٥
• الفرق بين الإفتاء أو الاجتهاد والقضاء ١٢/ ٣٠٧
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإفتاء شروطه وآدابه ٩/ ٧٥٦
• لجنة الفتوى في الأزهر من هيئات الإفتاء الإسلامية ١٢/ ٣٨
• ما تقتضيه عدالة المفتي ١٢/ ٣٣٨
• ما تميزت به الفتوى أو الاجتهاد في عهد الصحابة ١٢/ ٣١٩
• المتوسطون من الصحابة في الفتوى ١٢/ ٣١٩
• مراعاة المفتي الظروف الاستثنائية من ضرورة أو حاجة أو عذر ١٢/ ٣٤٤
• مقتضى العدالة المشترطة في المفتي ١٢/ ٣٠٩
• المقلون من الصحابة في الفتوى ١٢/ ٣١٩
• المكثرون من الصحابة في الفتوى ١٢/ ٣١٨
• من يجوز له أن يفتي عند القرافي ١٢/ ٣١٣
• منهج الفتوى ومستلزماتها وأحوال تغيرها ١٢/ ٣٣٦
• مؤهلات الإفتاء ١٢/ ٢٨٧
• المؤهلات الواجب توافرها لمن يتصدى للإفتاء ١٢/ ٢٧٨

• الهيئة الشرعية للزكاة التابعة لبيت الزكاة في الكويت ١٢/ ٣٩
• هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي ١٢/ ٣٨
• هيئة كبار العلماء ولجنة الإفتاء في السعودية ودورها ١٢/ ٣٩
• هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين ١٢/ ٤٠
• وجوب كون المفتي عدلاً ١٢/ ٣٣٧
• انظر أيضاً: الفتوى

■ الافتراش
• الافتراش في التشهد عند المالكية ١/ ٧٦٨
• الافتراش في الجلوس بين السجدتين عند المالكية ١/ ٧٦٨
• الافتراش في الجلوس في الصلاة عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
• تعريفه ١/ ٧٤٩

■ الإفراد
• الإحرام مفرداً أفضل الإحرام عند المالكية والشافعية ٣/ ١٨٦
• الإفراد بالحج تعريفه ٣/ ١٨٥
• الإفراد بالحج حكمه عند الشافعية ٣/ ١٥٨
• كيفية أداء الحج إفراداً ٣/ ٢٥٥
• ما على المفرد من طواف ٣/ ١٩٣

■ الإفساد
• التخلي عن ظاهرة الفساد والإفساد في الأرض من ضوابط حرية الرأي ١٣/ ٨٢٨
• تعريفه اصطلاحاً ١٠/ ٢٨٣
• تعريفه لغة ١٠/ ٢٨٣
• الفرق بينه وبين الفسخ ١٠/ ٢٨٤
• وروده على عقد غير صحيح ١٠/ ٢٨٣

■ الإفطار
• إباحة الفطر بسبب السفر، شروطه عند المالكية ٢/ ٥٦٥
• اشتراط عدم نية الإقامة أربعة أيام خلال السفر لإباحة الفطر للمسافر عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٦٥
• الأعذار المبيحة للفطر ٢/ ٥٦٣
• الإفطار إن لم يعلم عدالة شاهدي هلال شوال عدم جوازه، إلا إذا حكم بذلك الحاكم عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
• الإفطار بسبب الإكراه، حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥٧٠
• الإفطار بسبب الجنون الطارىء، حكمه ٢/ ٥٧٠
• إفطار الحامل، حكمه ٢/ ٥٦٩
• إفطار صاحب العمل الشاق، حكمه كما ذكر أبو بكر الآجري ٢/ ٥٧٠
• إفطار الصحيح الذي يخاف المرض بغلبة الظن، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٧
• إفطار الصحيح الذي يظن الهلاك أو الأذى الشديد، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٧
• الإفطار في رمضان بسبب المرض، جوازه ٢/ ٥٦٧
• الإفطار في رمضان بسبب الهرم، حكمه ٢/ ٥٦٩
• الإفطار للشخص المديم السفر، حرمته إلا إذا لحقته بالصوم مشقة -كسائقي السيارات- عند الشافعية ٢/ ٥٦٥
• الإفطار للصائم على رطب فتمر، فحلو، فماء، وأن يكون وتراً، ندبه ٢/ ٥٥٦
• الإفطار للمسافر بعد أن نوى الصوم من الليل، جوازه عند الجمهور ٢/ ٥٦٥
• إفطار المتطوع بالصوم بعذر الضيافة قبل الزوال لا بعده، حكمه ٢/ ٥٧١
• إفطار المتطوع بالصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
• إفطار المحارب الذي يخاف الضعف عن القتال وليس مسافراً، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٧
• إفطار المرضع، حكمه ٢/ ٥٦٩
• إفطار المريض الذي يخاف الهلاك والضعف من صيامه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٨
• إفطار المريض الذي يقدر على الصوم بمشقة، حكمه عند ابن العربي ٢/ ٥٦٨
• إفطار المريض الذي يقدر على الصوم بمشقة، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٨
• إفطار المريض إن أصبح على نية الفطر ثم زال عذره ٢/ ٥٦٨
• إفطار المريض في رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٨
• إفطار المريض في رمضان، حكمه عند الحنفية والشافعية ٢/ ٥٦٨
• إفطار المريض في رمضان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٨
• إفطار المسافر ولو سافر من بلده أثناء النهار، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٤

obeikandl.com

• إفطار المكره، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٠
• إفطار من احتاجه غيره لإنقاذ آدمي معصوم من مهلكة كغرق ونحوه، حكمه ٢/ ٥٧٠
• إفطار من أصبح مفطراً لعذر مبيح ثم زال عذره في بقية يومه، حكمه عند أبي حنيفة ٢/ ٥٦٨
• إفطار من أصبح مفطراً لعذر مبيح ثم زال عذره في بقية يومه، حكمه عند الجمهور غير أبي حنيفة ٢/ ٥٦٨
• إفطار من حصل له إرهاق شديد يخاف معه الهلاك أو الضرر ٢/ ٥٧٠
• إفطار من علم بعدالة الشاهدين لهلال شوال وإن رد الحاكم شهادتهما لجهله بحالهما، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
• إفطار من له نوبة حمى أو عادة حيض على ظن وجوده، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٧
• إفطار الناس إذا صاموا رمضان بشهادة اثنين ثلاثين يوماً ولم يروا هلال شوال، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
• الإمساك بقية النهار بعد الفطر بعذر، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٥٧١
• الإمساك بقية النهار بعد الفطر بعذر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧١
• الإمساك بقية النهار بعد الفطر بعذر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧١
• الإمساك بقية النهار على من فسد صومه ولو بعذر ثم زال، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
• تعجيل الفطر للصائم عند تيقن الغروب وقبل الصلاة، سنيته ٢/ ٥٥٦
• تفطير الصائمين، سنيته ٢/ ٥٥٧
• الدعاء بعد الإفطار بالمأثور، سنيته ٢/ ٥٥٦
• السفر
اشتراط كونه طويلاً لمسافة تقدر بحوالي ٨٩ كم لإباحته الفطر في رمضان ٢/ ٥٦٤
شروطه المبيحة للفطر في رمضان ٢/ ٥٦٤
كونه قبل الفجر لإباحة الإفطار في رمضان بسببه، اشتراطه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٤٢
• السفر المبيح للإفطار في رمضان، شروطه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٢
• السفر المبيح للإفطار في رمضان، كونه مباحاً، اشتراطه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٦٥
• الضرر الذي يبيح الإفطار في رمضان ٢/ ٥٦٥
• عدم اشتراط السفر قبل الفجر لإباحة الفطر للمسافر، عند الحنابلة ٢/ ٥٤٢
• الفطر بسبب السفر، جوازه ٢/ ٥٦٤
• قضاء الصوم على من أفطر بغير عذر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
• قضاء الصوم للمفطر بلا عذر، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
• قضاء الصوم لمن أصبح صائماً وهو مسافر ثم بدا له الفطر، وجوبه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٦٥
• لو أصبح المسافر صائماً ثم بدا له أن يفطر، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٦٥
• لو أصبح المسافر صائماً ثم بدا له أن يفطر، حكمه ودليله عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٦٥
• لوازمه عند المالكية ٢/ ٥٩٦
• ماهية المشقة التي تبيح الإفطار عند الشافعية ٢/ ٥٦٥
• المرض، ضابطه المبيح للفطر في رمضان ٢/ ٥٦٧
• المريض إذا شفي، إفطاره حكمه ٢/ ٥٤٢
• المسافر إذا أقام، إفطاره حكمه ٢/ ٥٤٢

■ **الإفلاس**
• استرداد البائع المبيع من المدين المفلس ١١/ ٣٤١
• استرداد ذات العين المبيعة للمدين المفلس ١١/ ١٧٧
• الحجر على المدين المفلس ١١/ ١٧٧

■ **الأفيون**
• حكمه ٦/ ١١٣
• عقوبة متناول الأفيون، عند الشافعية ٦/ ١٢٥
• قبح الأفيون ٦/ ١٢٢
• نجاسة الأفيون عند الشافعية ٦/ ١٢٥

■ **الإقالة**
• أثرها ٤/ ٥٠٧
• اشتراط التراضي لصحتها لأنها فسخ عند الجمهور ١٠/ ٣٣٤
• اشتراط رضا العاقدين فيها ١٠/ ٢٩٠
• اعتبارها فسخاً مطلقاً عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٣٣
• الإقالة إذا لم يمكن جعلها فسخاً، بطلانها عند أبي حنيفة ٤/ ٥٠٤
• الإقالة إن اختلف الثمن، حكمها عند محمد ٤/ ٥٠٦
• الإقالة إن تنازل المشتري عن جزء من الثمن وكان مؤجلاً، حكمها عند مالك ٤/ ٥٠٦
• الإقالة بثمن جديد يختلف عن الثمن الأول، حكمها عند أبي حنيفة وزفر ٤/ ٥٠٥
• الإقالة بثمن جديد يختلف عن الثمن الأول، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥٠٥

• الإقالة من بيع الطعام قبل قبضه فسخ عند المالكية ١٠/ ٢٨٩
• الإقالة من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٩
• الألفاظ التي تستعمل للإقالة ٤/ ٥٠٣
• امتناعها إذا زاد المبيع زيادة تمنع الفسخ، عند أبي حنيفة وزفر ٤/ ٥٠٧
• امتناعها بهلاك المبيع ٤/ ٥٠٧
• انتهاء الإجارة بالإقالة ١١/ ٧٨
• انعقادها بلفظ يعبر عن الماضي وآخر عن المستقبل، عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٤/ ٥٠٣
• تطبيق أحكام البيع عليها، عند المالكية والظاهرية ٤/ ٥٠٤
• تعذر فسخها للزيادة المنفصلة بعد القبض عند الحنفية ٤/ ٥٠٤
• تعريفها ١/ ١٩٠، ٤/ ٥٠٣، ١٠/ ٢٢٥، ١٠/ ٢٦٤، ١٠/ ٣١١
• تعريفها شرعاً ٤/ ٥٠٣، ١٠/ ٢٨٨
• تقابض البدلين في المجلس إذا كانت الإقالة في عقد الصرف، وجوبه ٤/ ٥٠٦
• تكييفها الفقهي بالنسبة لغير العاقدين عند أبي حنيفة ١٠/ ٢٨٨
• تكييفها الفقهي بالنسبة للعاقدين عند أبي حنيفة ١٠/ ٢٨٨
• تكييفها الفقهي بالنسبة للعاقدين عند أبي يوسف ١٠/ ٢٨٨
• تكييفها الفقهي عند زفر والشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٨٨
• تكييفها الفقهي عند المالكية ١٠/ ٢٨٩
• تكييفها الفقهي عند محمد ١٠/ ٢٨٨
• ثبوت الشفعة بها ١٠/ ٣٣٣
• ثبوت الشفعة بوقوعها عند أبي حنيفة ٤/ ٥٠٤
• جريانها في العقود اللازمة ٤/ ٥٠٢
• جوازها لفسخ العقود اللازمة ١٠/ ٢٨٩
• حدوثها بإرادة منفردة ١٠/ ٢٩٢
• حدوثها في العقود الصحيحة ١٠/ ٢٨٩
• رضا المتقايلين، اشتراطه ٤/ ٥٠٦
• ركنها ٤/ ٥٠٣
• الزيادة لا النقصان فيها، عدم جوازه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٤/ ٥٠٥
• الزيادة والنقصان في الثمن، جوازه عند مالك ٤/ ٥٠٦
• سببها ١٠/ ٢٩٢
• شروط أثرها الرجعي ١٠/ ٣٣٤
• شروطها ٤/ ٥٠٦
• صحتها بالتعاطي ٤/ ٥٠٣
• صحتها ولو اختلف الثمن، عند أبي يوسف ٤/ ٥٠٦
• صحتها ولو هلك الثمن ٤/ ٥٠٧
• صيغة العقد فيها ٤/ ٥٠٣
• عدم جريانها في الزواج ٤/ ٥٠٢، ١٠/ ٢٩٧
• عدم صحتها بقدر الهالك من المبيع ١٠/ ٣٣٤
• عدم صحتها عند هلاك المبيع ١٠/ ٣٣٤
• الفرق بين الإقالة والفسخ بحكم الشرع والفسخ القضائي ١٠/ ٢٩٤
• قبول كل العقد للفسخ، اشتراطه عند أبي حنيفة ٤/ ٥٠٦
• قبول المبيع للفسخ، عدم اشتراطه عند الصاحبين ٤/ ٥٠٧
• كونها بيع جديد بالنسبة لغير العاقدين عند أبي حنيفة وأبي يوسف والمالكية والظاهرية ١٠/ ٣٣٣
• كونها بيع جديد عند المالكية والظاهرية ١٠/ ٣٣٣
• كونها فسخ عند زفر ومحمد والشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٣٣
• كونها فسخ في حق العاقدين عند أبي حنيفة وزفر ١٠/ ٣٣٢
• ماهيتها عند الحنفية ٤/ ٥٠٤
• ماهيتها عند زفر والشافعية وأكثر الحنابلة ٤/ ٥٠٥
• ماهيتها عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥٠٤
• ماهيتها عند مالك ٤/ ٥٠٥
• ماهيتها، عند المالكية والظاهرية ٤/ ٥٠٤
• محلها ١٠/ ٢٩٢
• مشروعيتها ٤/ ٥٠٣
• منعها بهلاك المبيع دون الثمن ٤/ ١٦٨
• النية
تأثيرها عليها ١/ ١٩٠
حكمها فيها ١/ ١٩٠
• وقوعها بتراضي العاقدين، عند المالكية والظاهرية ٤/ ٥٠٤

■ **الإقامة**
• عموم ضرورة الغذاء في السفر والحضر ١٠/ ٤٣٥

■ **إقامة الصلاة**
• إجابة المقيم، حكمه ١/ ٦٠٩
• إحرام الإمام عقب فراغ الإقامة، حكمه ١/ ٦١٧
• أحكامها ١/ ٦١٥

obeikandl.com

الإدراج والحدر ١/ ٦١٥
الإقامة في موضع الأذان ١/ ٦١٦
أن يقيم قائماً ١/ ٦١٧
أن يقيم متطهراً ١/ ٦١٧
أن يقيم مستقبل القبلة ١/ ٦١٧
تسوية الصفوف بعد الإقامة للإمام ١/ ٦١٧
تولي الإقامة من أذن ١/ ٦١٦
قيام المصلون للصلاة عند الإقامة حين يقوم الإمام أو يقبل، حكمه ١/ ٦١٦
لا يقيم إلا بعد أن يأذن الإمام ١/ ٦١٦
• الإقامة للصلاة ١/ ٥٩٢
• إقامة المرأة ١/ ٨٢٣
حكمها ١/ ٦١٧، ١/ ٨٢٣
• إقامة الناس بعد أن يقيم المؤذن، حكمه ١/ ٦١٧
• تعيين وقت قيام المؤتمين إلى الصلاة ١/ ٦١٦
• الجمع بين الأذان والإقامة لمن كان أهلاً، حكمه ١/ ٦١٧
• حكم توليها من تولى الأذان ١/ ٦٠١
• حكمها ١/ ٦١٤
• حكمها في أذن المولود ١/ ٦١٨
• حكمها للفائتة ١/ ٥٩٥
• حكمها للفائتة عند الحنفية ١/ ٥٩٥
• حكمها للمنفرد ١/ ٥٩٥
• حكمها للمنفرد والفائتة عند الحنابلة ١/ ٥٩٧
• حكمها للمنفرد والفائتة عند المالكية ١/ ٥٩٦
• حكمها للنساء عند الحنابلة ١/ ٥٩٧
• الدعاء بين الأذان والإقامة، استحبابه ١/ ٦١٤
• سننها
إدارة الوجه يميناً وشمالاً عند الحيعلتين ١/ ٦٠٥
استقبال القبلة ١/ ٦٠٥
الحدر فيها ١/ ٦٠٥
• سنة للرجال اتفاقاً دون النساء ١/ ٥٩٧
• شروطها ١/ ٥٩٨
• صفتها ١/ ٦١٤
• صيغتها عند الحنفية ١/ ٦١٤
• الفصل بينها وبين الأذان بقدر ما يحضر المصلون، حكمه ١/ ٦٠٥
• فضل الأذان على الإمامة عند الشافعية والحنابلة ١/ ٥٩٣
• قطع قراءة القرآن ليقول مثلما يقول المقيم، حكمه عند الحنفية ١/ ٦١١
• قيام الإمام والمؤتم في حالة الإقامة عند القول حي على الفلاح ١/ ٧٦٠
• قيام المصلون للصلاة عند الإقامة، قبل مجيء الإمام ١/ ٦١٦
• كلماتها
عددها عند الحنفية ١/ ٦١٤
عددها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦١٥
عددها عند المالكية ١/ ٦١٥
• كيفيتها ١/ ٦١٤
• ما يستحب فعله بعد الإقامة ١/ ٦١٢
• الوضوء لها حكمه ١/ ٣١٣

■ **الاقتداء**

• اتحاد صلاتي الإمام والمأموم عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
• اتحاد مكان الإمام والمقتدي برؤية أو سماع ولو بمبلغ، اشتراطه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٠٨
• اتحاد مكان صلاة الإمام والمقتدي برؤية أو سماع ولو بمبلغ، حكمه عند المالكية ٢/ ٢٠٨
• اتصال الصفوف لصحة الاقتداء في الطريق ونحوه، شرطه عند الحنابلة ٢/ ٢١٢
• اختلاف مكان الإمام والمأموم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١١
• اختلاف المكان بين الإمام والمأموم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٨
• اختلاف المكان بين الإمام والمأموم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٢٣
• استحباب شروع المأموم بأفعال الصلاة بعد فراغ الإمام مما كان فيه عند الحنابلة ٢/ ٢١٦
• الاستخلاف، وجوب نية المقتدين الاقتداء بالقلب إن كان الخليفة غير مقتد قبل الاستخلاف عند الشافعية ٢/ ٢٣١
• الاقتداء إذا كان بين الإمام والمأموم حائل -كجدار-، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٨
• الاقتداء إذا كان بين الإمام والمأموم طريق أو نهر أو خلاء عظيم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٨
• الاقتداء إذا كان بين الإمام والمأموم في المسجد حائل، حكمه عند غير الحنفية ٢/ ٢١١
• الاقتداء إذا كان المقتدي على سطح المسجد، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٩
• الاقتداء إذا كان المقتدي في أعلى المسجد وفي غير المسجد، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٢
• الاقتداء إن كان بين الإمام والمأموم نهر أو طريق، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٢

- الاقتداء بالإمام شروطه ٢/ ٢٠٢
- الاقتداء بإمام مخالف في المذهب ٢/ ١٦٨
- الاقتداء بإمام مخالف في المذهب الراجح فيه.. ٢/ ١٦٨
- الاقتداء بإمام مخالف في المذهب عند الحنفية والشافعية ٢/ ١٦٨
- الاقتداء بإمام مخالف في المذهب عند المالكية والحنابلة ٢/ ١٦٨
- الاقتداء برجل أمي، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء بمأموم، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء بمن في صلاته خلل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٩٩
- الاقتداء حالة اختلاف المذاهب في الفروع، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء حالة الشك في كون الإمام إماماً أو مأموماً حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء خارج المسجد، شرط صحته عند الحنابلة ٢/ ٢١١
- اقتداء الرجل بالمرأة، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩١
- الاقتداء سبب لسجدة التلاوة عند الحنفية ٢/ ١١٤
- اقتداء العاجز بمثله، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء غاسل بماسح على خف أو جبيرة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
- الاقتداء في حال اختلاف الاجتهاد، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء في صلاة تخالف الأخرى في الأفعال، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء القادر على القيام بالقاعد، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء القارىء بأمي عدم صحتها ٢/ ١٦٥
- اقتداء قاضي الصلاة بالمؤدي، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- اقتداء قاضي ظهر يوم بقاضي ظهر يوم آخر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء القائم بالقاعد، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
- اقتداء ماسح على حائل بغاسل عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء المتنفل بالمفترض، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- اقتداء متنفل بمتنفل، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- اقتداء متنفل بمفترض، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء متنفل خلف مفترض، حكمه عند المالكية ٢/ ٢٠٤
- اقتداء المتنفل خلف المفترض، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- اقتداء متوضىء بمتيمم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
- اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه، حكمه ٢/ ٢٩٩
- الاقتداء مع الاختلاف في الصلاة-كالظهر خلف العصر والصبح خلف المغرب- حكمه وكيفيته عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- الاقتداء مع وجود حائل بين الإمام والمأموم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٠
- اقتداء المفترض بالمتنفل
  - حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
  - حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- اقتداء المفترض خلف المتنفل، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- اقتداء مفترض خلف مفترض بفرض غيره، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
- اقتداء المقتدي في علو في غير المسجد، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١١
- اقتداء المقيم بالمسافر
  - حكمه ٢/ ٢٩٩
  - ما يقوله الإمام المسافر عقب التسليمتين ٢/ ٣٠٠
- اقتداء من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- اقتداء من يقضي الصلاة بمن يؤديها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء من يؤدي الصلاة بمن يقضيها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء المؤدي بالقاضي، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- اقتداء مومىء بمثله، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
- انتقال من شرع بالصلاة منفرداً للجماعة، حكمه ٢/ ٢٠٢
- انقطاعه بمجرد خروج الإمام من صلاته عند الشافعية ٢/ ١٩١
- البناء، شروطه عند الحنفية ٢/ ٢٢٧
- تأخر المأموم عن إمامه بركنين عمداً، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- تأخر المقتدي عن إمامه بركن عمداً، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- تخلف المأموم عن إمامه بركن، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- تخلف المقتدي عن إمامه لعذر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٦

- التراخي في الفعل تعريفه ٢/ ٢١٣
- تشهد الإمام وقيام المأموم عمداً، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- تقدم الإمام على المأموم، حكمه عند المالكية ٢/ ٢٠٨
- تقدم المأموم على الإمام، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٧
- تقدم المأموم على الإمام في الصلاة حول الكعبة، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٢٠٧
- تقدم المأموم على إمامه أو تأخره بركنين فعليين بلا عذر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٥
- توافق نظم صلاتي الإمام والمقتدي، اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- الحالات التي يتابع المقتدي إمامه في تركها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- حالات عدم لزوم متابعة المأموم لإمامه عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- حالات للمقتدي أن يأتي بها ولا يتابع الإمام في تركها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- سبق الإمام بالتشهد، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- سبق الإمام بالقراءة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- سبق المأموم لإمامه أو موافقته بغير تكبيرة الإحرام والسلام، عدم كراهتها عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- سبق المأموم لإمامه بالركوع عمداً، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٦
- سبق المأموم لإمامه بركن غير الركوع، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- سبق المأموم لإمامه بركنين، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- سبق المأموم لإمامه بركنين غير فعليين، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٦
- سبق المأموم لإمامه بركنين فعليين بلا عذر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٦
- سبق المأموم لإمامه في السلام، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- سبق المأموم لإمامه في شيء من أفعال الصلاة عمداً، حرمته عند الحنابلة ٢/ ٢١٦
- سبق المقتدي لإمامه أو مقارنته له في تكبيرة الإحرام تؤدي إلى بطلان الصلاة عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- شرط صحته أن يكون الإمام في صلاة لا تجب إعادتها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- شرط صحته ألا يفصل بين الإمام والمأموم صف من النساء ٢/ ٢٢٠
- صحة صلاة الإمام، من شروط صحة الاقتداء عند الحنفية ٢/ ٢٢٠
- الصلاة إذا كان الإمام والمأموم في بناءين أو عمارتين، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٠
- الصلاة إذا كان الإمام والمأموم في الصحراء، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٠
- صلاة إمام الحي جالساً وصلاة المؤتمين خلفه، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- الصلاة، بطلانها إذا سلم المأموم قبل إمامه عند الشافعية ٢/ ٢١٦
- صلاة التراويح خلف المفترض، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
- صلاة الجمعة، اشتراط اتحاد مكان صلاة الإمام والمقتدي عند المالكية ٢/ ٢٠٨
- الصلاة على سطح المسجد للمقتدي، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٠
- صلاة المأموم إذا تقدم على إمامه بعقبه أو بإليته إن صلى قاعداً أو بجنبه إن صلى مضطجعاً ٢/ ٢٠٧
- صلاة المأموم على سطح المسجد أو في رحبته ١/ ٤٧٥
- صلاة الوتر لمن يراها واجباً خلف من يراها سنة، حكمها ٢/ ٢٠٤
- عدم صحته إن كانت الصلاة صحيحة في زعم الإمام فاسدة في زعم المقتدي عند الحنفية ٢/ ٢٢٠
- العذر المعتبر لمفارقة الإمام عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٩١
- القدوة
  - شروط صحتها ٢/ ١٩٠
  - شروط صحتها عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- اللاحق تعريفه ٢/ ٢١٨
- المبادرة للاقتداء بالإمام في صلاة الجماعة، كيفيتها عند الحنابلة ٢/ ١٥٠
- المبادرة للاقتداء بالإمام في صلاة الجماعة، كيفيتها عند الحنفية ٢/ ١٥١
- المبادرة للاقتداء بالإمام في صلاة الجماعة، كيفيتها عند الشافعية ٢/ ١٥٠
- المبادرة للاقتداء بالإمام في صلاة الجماعة، كيفيتها عند المالكية ٢/ ١٤٩
- المبادرة للاقتداء مع الإمام في صلاة الجماعة ٢/ ١٤٩

Obeikandl.com

- متابعة الإمام لإمامه، حكمها إذا زاد الإمام في صلاته سجدة عمداً عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- متابعة المأموم إمامه في التشهد الأول، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- متابعة المأموم لإمامه
  - اشتراطها لصحة القدوة ٢/ ٢١٢
  - تعريفها عند الحنابلة ٢/ ٢١٦
  - تعريفها عند المالكية ٢/ ٢١٤
  - حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
  - حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٤
  - صور تنفيذها ٢/ ٢١٢
  - كيفيتها عند الشافعية ٢/ ٢١٥
  - ندبها في الأقوال عند الشافعية ٢/ ٢١٥
- متابعة المأموم لإمامه إذا ترك الإمام التشهد الأول، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٥
- متابعة المأموم لإمامه إذا ترك الإمام سجود التلاوة، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٥
- متابعة المأموم لإمامه إذا زاد الإمام في تكبيرات الجنازة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- متابعة المأموم لإمامه إذا زاد الإمام في تكبيرات العيد، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- متابعة المأموم لإمامه إذا زاد الإمام في تكبيرات العيد، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٥
- متابعة المأموم لإمامه إذا زاد الإمام في تكبيرة الجنازة عن أربع، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٤
- متابعة المأموم لإمامه إذا قام الإمام سهواً إلى ركعة زائدة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- متابعة المأموم لإمامه إذا قام الإمام لركعة زائدة، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٥
- متابعة المأموم لإمامه في أفعال الصلاة لأقوالها، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٢١٥
- متابعة المأموم لإمامه في تكبيرة الإحرام، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- متابعة المأموم لإمامه في تكبيرة الإحرام والسلام شرط عند المالكية ٢/ ٢١٤
- متابعة المأموم لإمامه في سجدة التلاوة في صبح يوم الجمعة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- متابعة المأموم لإمامه في سجود السهو، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- متابعة المأموم لإمامه في السلام، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- متابعة المأموم لإمامه في غير الإحرام والسلام، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٤
- متابعة المأموم لإمامه في القنوت، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- المدرك
  - تعريفه ٢/ ١٦٥
  - تعريفه عند الحنفية ٢/ ٢١٨
- مقارنة إحرام المقتدي لإحرام إمامه ١/ ٧٢٥
- المقارنة، تعريفها ٢/ ٢١٢
- مقارنة المأموم لإمامه في تكبيرة الإحرام، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٥
- مقارنة المأموم لإمامه في السلام، كراهتها عند الشافعية ٢/ ٢١٦
- مقارنة المأموم لإمامه في قول أو فعل، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٥
- مقارنة المقتدي لإمامه في أفعال الصلاة كراهتها، عند الحنابلة كالشافعية ٢/ ٢١٧
- المقتدي
  - أحواله ٢/ ١٩٢
  - تقدمه على إمامه بركن فعلي تام، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٦
  - فعله لأمور وإن تركها الإمام عند المالكية ٢/ ٢١٥
- المقتدين، حاجتهم لنية الاقتداء إن كان المستخلف في غير صلاة الجمعة مخالفاً صلاته لصلاة الإمام عند الشافعية ٢/ ٢٣١
- الموافقة للإمام في سنة تفحش المخالفة بها، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- نية الإمام الإمامة، اشتراطها لصحة اقتداء النساء به عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- نية مفارقة المقتدي للإمام، حكمها عند الحنفية ٢/ ١٩١
- نية مفارقة المقتدي للإمام، حكمها عند المالكية ٢/ ١٩١
- نية مفارقة المقتدي للإمام في صلاة الجمعة، حكمها عند الشافعية ٢/ ١٩١
- نية المؤتم الاقتداء
  - اشتراطها عند الحنفية ٢/ ٢٠٢
  - اشتراطها عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٢٠٢
  - اشتراطها عند المالكية ٢/ ٢٠٢
  - حكمها ٢/ ٢٠٢

obeikandl.com

■ الاقتصاد

- آثار العولمة الاقتصادية في إحكام الحصار على الدول ١٣/ ١٠١
- أثر الدين والأخلاق والتزام مبادىء الإسلام في تكوين مذهبنا الاقتصادي ٤/ ٤٧
- أثره على السياسة الدولية ٤/ ١٩
- احترام المسلمين النظام الاقتصادي في الدول غير الإسلامية التي يقيمون فيها ومنها سداد الرسوم والضرائب ٧/ ٧٩٥
- إحكام النظام الاقتصادي من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٧٠
- أساس قيمة السلعة في الإسلام ٤/ ٣٤
- استثمار الأموال في مشاريع اقتصادية من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٦
- أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام ٤/ ٤١
- إشراف الحاكم على النشاط الاقتصادي في الإسلام ٤/ ٣١
- إصدار مجمع الفقه الإسلامي الدولي قرارات في قضايا العقيدة والعبادة والمعاملات المالية والأمور الطبية ومشكلات البنوك وقضايا عامة ١٢/ ٧١
- أصل معنى الائتمان في الاقتصاد ١١/ ٥٣٨
- اعتبار الحرية الاقتصادية من أركان الاقتصاد الإسلامي ٤/ ٣١
- اعتبار سيطرة الشعب على أدوات الانتاج هدف الاشتراكي عند سلطان جاليف ٤/ ٢٤
- اعتبار الشرق المجال الحيوي للثورة البلشفية عند سلطان جاليف ٤/ ٢٤
- اعتبار الملكية العامة الأصل في الاقتصاد الماركسي ٤/ ٢٣
- اعتبار الملكية العامة والخاصة أصل في الاقتصاد الإسلامي ٤/ ٢٣
- الاعتراف بمبدأ الملكية الفردية في النظام الرأسمالي ٤/ ٢١
- اعتماد النظام الرأسمالي على استعمار الشعوب ٤/ ٢١
- إقامة المصارف الإسلامية نظاماً اقتصادياً عادلاً وشاملاً ١١/ ٥١٨
- الاقتصاد الإسلامي ومعالمه الكبرى ٤/ ١٩
- الاقتصاد والتوسط في الأعمال ١٠/ ٤٠٧
- إقرار الإسلام للملكية الجماعية ٤/ ٣٦
- إقرار الملكية الخاصة والعامة في الاقتصاد الإسلامي ٤/ ٣١
- الاكتناز، حرمته ٤/ ٤١
- الإلحاد في الفكر الماركسي ٤/ ٢٣
- إلغاء سلطان جاليف لفكرة صراع الطبقات ٤/ ٢٤
- امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج في النظام الاشتراكي ٤/ ٢٢
- أمثلة عن الملكية العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي ٤/ ٢٣
- الانتقادات الموجهة للنظام الاشتراكي ٤/ ٢٢
- الأنظمة الاقتصادية في العالم ٥/ ٣٨٦
- أوجه الاختلاف بين الربا والفائدة عند الاقتصاديين ١١/ ٢٤١
- إيجاد المصارف الإسلامية لنظام اقتصادي حر ومستقل وشريف ١١/ ٥١٧
- الإيمان في النظام الاقتصادي الإسلامي ٤/ ٢٣
- تأثير المفاهيم الإسلامية عن الكون والحياة والعلاقات الاجتماعية في نجاح الاقتصاد الإسلامي ٤/ ٤٨
- تأثيره في الأمة ٤/ ١٩
- تأثيره في حياة الإنسان ٤/ ١٩
- التأميم أو نزع الملكية الخاصة ٤/ ٣٦
- تحقيق التوازن الاقتصادي في الإسلام ٤/ ٤١
- تدخل الدولة بالمصالح الخاصة لحماية المصالح العامة ٤/ ٣٥
- تدخل الدولة في استثمار أموال من عجز عن استثمارها ٤/ ٣٥
- تدخل الدولة لتوزيع الاستثمار ٤/ ٣٥
- التسعير من قبل الدولة، جوازه ٤/ ٣١
- تفعيل العمل بمقتضى الشرعية الاقتصادية في مجال البيوع والشركات والإجارات من مهام هيئة الرقابة الشرعية ١٣/ ٣٣٧
- تقييد مبدأ الحرية الاقتصادية في الإسلام ٤/ ٣١
- تميز العلاقات الدولية الإسلامية بانتقالها من المسالمة والمودة إلى الإنعاش الاقتصادي والتبادل التجاري ١٢/ ٤٩٢
- تنمية الاقتصاد والمجتمع عن طريق الخدمات المصرفية وأعمال الاستثمار المشروع من أهداف المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٠
- الحد من التخلف الاقتصادي والبطالة من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٥١

oselkanet.com

- الحصار الاقتصادي في الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨٤
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٤٥
- الحقوق والواجبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية للمسلمين في بلدان غير إسلامية ٧/ ٧٩٠
- حل الإسلام لمشكلة إشباع الحاجات الكثيرة بموارد الطبيعة المحدودة ٤/ ٤٦
- خصائص النظام الاشتراكي ٤/ ٢٢
- خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي ٤/ ١٩
- خصائص النظام الرأسمالي ٤/ ٢١
- دور العقيدة الإسلامية في نجاح الاقتصاد الإسلامي ٤/ ٤٧
- دور القيم الأخلاقية في نجاح الاقتصاد الإسلامي ٤/ ٤٧
- ربط المصارف الإسلامية التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ١١/ ١٢٤
- رقابة الدولة على أعمال الأفراد ٤/ ٣٣
- سقوط النظام الاشتراكي ٤/ ٢٢
- سوء الأوضاع السياسية والأحوال الاقتصادية من أسباب التفجيرات أو التهديدات الحالية ١٣/ ٧٠٥
- سيطرة الدولة على كل ما يمثل مصالح الجماعة ٤/ ٣٥
- شمول قرارات مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي قضايا العقيدة والعبادات والمعاملات والمسائل الطبية وقضايا الأسرة ١٢/ ٧٠
- صلاحيات ولي الأمر في تحقيق العدالة ومنع الضرر ٤/ ٤١
- الفائدة عند الاقتصادي ١١/ ٢٤٠
- الفائدة المصرفية، حرمتها ٤/ ٤١
- فرض العولمة لنموذج اقتصادي وسياسي وثقافي معين ١٢/ ٧٤٤
- الفروق الأساسية بين الفكر الإسلامي والفكر الماركسي ٤/ ٢٣
- فشل النظام الرأسمالي ٤/ ٢١
- فصل سلطات جالييف بين التفسير المادي للكون وبين الاشتراكية ٤/ ٢٤
- قبول مصطلح الاشتراكية في الإسلام ٤/ ٥٠
- قطع العلاقات السياسية والاقتصادية عند قيام الحرب في القانون الدولي ٧/ ٥٤٣
- قيام الفكر الإسلامي على أساس تعاون أفراد المجتمع ٤/ ٢٤
- قيام الفكر الماركسي على أساس الصراع بين الطبقات ٤/ ٢٣
- قيام النظام الاقتصادي الإسلامي على التوازن والاعتدال ١٣/ ٦٧٠
- مبدأ الإسلام في التوزيع ٤/ ٣٣
- مبدأ الاشتراكية في التوزيع ٤/ ٣٥
- مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد ٤/ ٣٣
- مبدأ الحرية الاقتصادية في النظام الإسلامي ١٢/ ٥٧٤
- محاربة الإسلام للفقر ٤/ ٣٢
- محاربة الإسلام للفقر والجهل والمرض ٤/ ٤٩
- محاولة روسية تدارك سلبيات النظام الاشتراكي ٤/ ٢٣
- محاولة المسلمين الروس التوفيق بين الاشتراكية والإسلام ٤/ ٢٤
- مداومة استثمار المال، وجوبه ٤/ ٣٥
- مراعاة الحق والعدل والمساواة في النظام الاقتصادي الإسلامي ١٣/ ٦٧١
- مساهمة الوقف في تنفيذ الخطط الاقتصادية ١٣/ ٤٠٢
- مشاركة المسلمين في الغرب في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ٩/ ٧٦٢
- المعالم الكبرى لاشتراكية الإسلام ٤/ ٤٩
- معالم النظام الاقتصادي في الإسلام ٤/ ١٩، ١٣/ ٦٧٠
- معنى السياسة الاقتصادية ٤/ ١٩
- معنى المذهب الاقتصادي ٤/ ٢١
- مناداة ابن خلدون بمبدأ الاقتصاد الحر ٤/ ٣١
- المنافسة الشريفة، جوازها ٤/ ٣١
- منهج الاقتصاد الإسلامي ١٣/ ٧٦٣
- موضوع السياسة الاقتصادية ٤/ ١٩
- نتائج النظام الرأسمالي ٤/ ٢١
- نجاح المذهب الاقتصادي الإسلامي بالتزام الإسلام ككل ٤/ ٤٧
- نظام الطبقات في الإسلام، عدم مشروعيته ٤/ ٤٠
- نظرية القيمة في الإسلام ٤/ ٦٢
- هدف المذاهب الاشتراكية ٤/ ٢٢
- واجب الدولة في تحقيق مبدأ الضمان الاجتماعي ٤/ ٤٢
- وضع هيئة الرقابة الشرعية عقوداً نمطية في مجالات المعاملات الاقتصادية المعاصرة ١٣/ ٣٣٧
- وظيفة المال وحق الملكية الفردية وقيوده في الإسلام ٤/ ٢٥

obeikandl.com

■ **الإقرار**
- إثبات الزنا بالإقرار أو بالشهادة ١٣/ ٧٥
- أثر الإقرار بالنسب على الغير في الميراث ٦/ ٥٥٦
- أثره ٦/ ٣٦١
- الاختلاف بين المقر والمقر له في اقتضاء الدين أو صفة وجود الشيء عند المقر ٦/ ٥٤٢
- أدلة حجيته ٦/ ٥٢٧
- إذا ثبت النسب بالإقرار فلا يملك المقر الرجوع فيه بعدئذ ٨/ ٦٥٤
- إذا كان المقر له مجهولاً الإقرار، حكمه ٦/ ٥٣٧
- الاستثناء في صحة إقرار المريض لوارث ١٠/ ١٣٩
- الاستثناء فيه، حكمه ٦/ ٥٤٢
- استثناء القليل من الكثير، حكمه ٦/ ٥٤٤
- استثناء الكثير من القليل، حكمه ٦/ ٥٤٤
- استثناء الكل من الكل، حكمه ٦/ ٥٤٤
- الاستثناء المتعلق بمشيئة الله، حكمه ٦/ ٥٤٦
- الاستثناء من الاستثناء فيه ٦/ ٥٤٣
- الاستثناء من الاستثناء فيه، حكمه ٦/ ٥٤٥
- الاستثناء من غير الجنس، حكمه ٦/ ٥٤٥
- الاستدراك فيه أنواعه
الاستدراك في الصفة ٦/ ٥٤٨
الاستدراك في القدر بخلاف الجنس ٦/ ٥٤٨
الاستدراك في القدر في نفس الجنس ٦/ ٥٤٨
- اعتباره حجة قاصرة في الزنا ٥/ ٨٠٣
- إقرار أحد أبوي صغير بالرضاع قبل العقد عليه وعدم صحة العقد بعد الإقرار ٨/ ٦٧٥
- الإقرار إذا كان المقر به مجهولاً، حكمه ٦/ ٥٣٧
- إقرار إنسان بنسب على الغير في الميراث والوصية ٦/ ٥٥٦
- الإقرار بالأموال، حكمه ٦/ ٥٣٧
- الإقرار بالحمل، حكمه ٦/ ٥٣٦
- الإقرار بالدين المقترن بلفظ آخر ٦/ ٥٣٠
- الإقرار بالرضاع، تعريفه عند الحنفية ٨/ ٦٧٣
- الإقرار بالزنا ممن لا يتصور منه الزنا، حكمه ٥/ ٨٠٣
- الإقرار بالغصب، حكمه ٦/ ٥٣٨
- الإقرار بالمكتوب، حكمه ٦/ ٥٣١
- الإقرار بالمكيال والميزان، حكمه ٦/ ٥٣٩
- الإقرار بالنسب
أنواعه ٦/ ٥٥٣
أنواعه: إلحاق النسب بغير المقر ٦/ ٥٥٣
أنواعه: أن يلحق المقر النسب بنفسه ٦/ ٥٥٣
حكمه ٦/ ٥٥٣
حكمه عند الحنفية ٦/ ٥٥٤، ١٣/ ٦٠٠
- الإقرار بالنسب في القانون السوري، حكمه ٨/ ٦٥٥
- الإقرار بالوزن أو العد، حكمه ٦/ ٥٣٩
- الإقرار بدراهم أو دنانير، حكمه ٦/ ٥٣٩
- الإقرار بدريهم، حكمه ٦/ ٥٣٩
- الإقرار بدين صحة ودين في المرض، حكمه ٦/ ٥٥١
- الإقرار بلفظ صريح ٦/ ٥٢٨
- الإقرار بمال عظيم أو كبير، حكمه ٦/ ٥٤٠
- الإقرار بنسب على الغير، شروطه ٨/ ٦٥٥
- الإقرار بنسب محمول على الغير، حكمه ٨/ ٦٥٤
- الإقرار بنسب محمول على الغير، حكمه عند الحنفية ٦/ ٥٥٥
- الإقرار بنسب محمول على الغير، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٥٥
- الإقرار بنسب محمول على الغير، شروط صحته ٨/ ٦٥٥
- الإقرار حجة قاصرة على المقر لا تتعداه إلى الغير إلا ببينة أو تصديق من الغير ٦/ ٥٢٧، ٨/ ٦٥٣
- إقرار السكران بالحدود، حكمه ٥/ ٨٠٣
- إقرار السكران، حكمه ٦/ ٣٦٢
- الإقرار الضمني أو الإقرار دلالة ٦/ ٥٣٠
- إقرار العبد، حكمه ٦/ ٥٣٢
- الإقرار على الصغير، عدم صحته ٤/ ٧٦٦
- إقرار غير المميز، حكمه ٦/ ٣٦١
- الإقرار في حالة الصحة ٦/ ٥٤٩
- الإقرار في حالة المرض ٦/ ٥٤٩
- الإقرار في حالة المرض، أنواعه ٦/ ٥٤٩
إقرار المريض باستيفاء الدين من غيره ٦/ ٥٤٩
إقرار المريض بالدين لغيره ٦/ ٥٥٠
- إقرار المتهم في إقراره ٦/ ٣٦١
- إقرار المجنون، حكمه ٦/ ٣٦١
- إقرار المرأة بالولد، حكمه عند الحنفية ٦/ ٥٥٥
- إقرار المريض بدين لوارث، حكمه ١٠/ ١٣٩
- إقرار المريض مرض الموت، حكمه ٦/ ٥٤٩
- إقرار مريض الموت بالدَّين لحرمان الورثة أو الدائنين، حرمته ١٠/ ٤١
- إقرار مريض الموت بالنسب وبدين له، حكمه ٦/ ٥٥٠
- إقرار مريض الموت بمال لوارث، حكمه ٦/ ٥٥٠
- إقرار المستكره، حكمه ٦/ ٣٦١
- إقرار المسلم بالأمان ٧/ ٣٠٧

- إقرار المفاوض بالدين على نفسه وعلى شريكه، جوازه ٤/ ٦١٤
- إقرار المفلس
  - حكمه ٥/ ٣٣٧
  - الفرق بينه وبين إقرار السفيه ٦/ ٥٣٣
- إقرار المكره في الحدود والأموال، حكمه ٥/ ٨٠١
- إقرار الوكيل، حكمه عند غير الحنفية وزفر ١٠/ ١٥٦
- الإكراه على الإقرارات ١٠/ ٤٥٦
- ألفاظه ٦/ ٥٢٨
- البينة أو إقرار الحاكم لإثبات الأمان ٧/ ٣٠٧
- ترتب الإرث الشرعي على ثبوته النسب بالإقرار ٨/ ٦٥٤
- تصريح المقر في إقراره بأن الولد ابنه من الزنا، بطلانه ٨/ ٦٥٤
- تعدد الإقرار، حكمه ٦/ ٣٦٢
- تعدد الإقرار في حد الزنا، عند الحنفية والحنابلة ٥/ ٨٠١
- تعدد مجالس الإقرار بالزنا، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٠٢
- تعريفه ٦/ ٣٦١، ٦/ ٥٢٦، ١٠/ ٣٢
- تفضيل إقرار الصحيح على إقرار المريض في الدين ٦/ ٥٥١
- تقادم الإقرار بالزنا، حكمه ٥/ ٨٠٣
- تقديم الطرق المقررة في الشرع في إثبات النسب كالبينة والاستلحاق والإقرار على البصمة الوراثية ١٣/ ٦٩
- تمامه بصدوره من الموجب ٤/ ٦٧٩
- ثبوت الرضاع به ٨/ ٦٧٣
- ثبوت النسب بالإقرار بالنسب على نفس المقر ٨/ ٦٥٢
- حق الله، أنواعه ٦/ ٥٣٤
- حكمه ٦/ ٥٢٧
- الحكمة من تشريعه ٦/ ٥٢٧
- حياة الولد
  - اشتراطها لثبوت نسب الولد بالإقرار، عند الحنفية ٨/ ٦٥٤
  - عدم اشتراطها لثبوت نسب الولد بالإقرار، عند المالكية ٨/ ٦٥٤
- خلاصة شروط صيغته ٦/ ٥٣٢
- دور القاضي مع المقر بالزنا ٥/ ٨٠٣
- الرجوع عن الإقرار بالرضاع، عدم صحته سواء أصر المقر على إقراره أو لم يصر ٨/ ٦٧٥
- الرجوع عن الإقرار بالزنا، حكمه ٥/ ٨٠٤
- شرائط الإقرار بالقذف ٦/ ٣٧
- شروط إثبات النسب بالإقرار ٨/ ٦٥٢
- شروط الإقرار بالنسب أو استلحاقه ١٣/ ٧١
- شروط الإقرار بالنسب عند الحنفية ٦/ ٥٥٤
- شروط الإقرار في السرقة ٦/ ٧٣
- شروط صحته ٦/ ٥٣٢
- شروط صحته في حقوق العباد ٦/ ٥٣٥
- شروط صحة الاستثناء فيه ٦/ ٥٤٣
- شروط صحة إقرار الإنسان بنسب على الغير ٦/ ٥٥٤
- شروط صحة إقرار الإنسان بنسب على نفسه ٦/ ٥٥٣
  - ألا يكون فيه حمل النسب على الغير ٦/ ٥٥٤
  - أن يصدق المقر له في إقراره إن كان أهلاً للتصديق ٦/ ٥٥٤
  - أن يكون المقر به مجهول النسب ٦/ ٥٥٣
  - أن يكون المقر به محتمل الثبوت من نسب المقر ٦/ ٥٥٤
- شروط صحة الإقرار بالنسب على النفس ١٣/ ٦٠٠
- شروط صحة الإقرار بنسب الولد ٨/ ٦٥٢
- الشروط المختصة بالإقرار بحقوق العباد، عند الحنفية ٦/ ٥٣٥
- شروط المقر ٦/ ٣٦١
- شروطه
  - الاختيار ٦/ ٥٣٢
  - أن يكون المقر معلوماً ٦/ ٥٣٣، ٦/ ٦٨٩
  - الطواعية والاختيار ٦/ ٦٨٨
  - عدم التهمة ٦/ ٥٣٣، ٦/ ٦٨٨
  - العقل والبلوغ ٦/ ٥٣٢، ٦/ ٦٨٨
- صحته ٦/ ٣٦١
- طلاق مريض الموت مع الإقرار لزوجته بدين وموته في العدة، حكمه ٦/ ٥٥١
- عدد مرات الإقرار في السرقة ٦/ ٧٣
- عدم اشتراط تعدده في الزنا، عند المالكية والشافعية ٥/ ٨٠٢
- عدم اعتبار الإقرار بالإشارة من الأخرس القادر على الكتابة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بمصر ٨/ ٥٩
- العطف في الإقرار
  - حكمه ٦/ ٥٤٧
  - حكمه عند الحنفية ٦/ ٥٤٧
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٥٤٧
- الفرق بين الإقرار بالنسب وبين التبني ٨/ ٦٥٦
- كون الإقرار بالخطاب والعبارة، اشتراطه في الحدود ٥/ ٨٠١
- كون الإقرار بالزنا أمام الإمام أو القاضي، اشتراطه ٥/ ٨٠٣

obeikandl.com

• كون المزني به ممن يقدر على ادعاء الشبهة، اشتراطه ٥/ ٨٠٣
• كيفيته ٦/ ٣٦١
• متى يجوز للمقر الرجوع عن إقراره ٦/ ٣٦٢
• مرض الموت، إقرار المريض بدين لأجنبي، حكمه ١٠/ ١٣٩
• المقر به
أنواعه ٦/ ٥٣٤
أنواعه: حقوق الله ٦/ ٥٣٤
أنواعه: حقوق العباد ٦/ ٥٣٤
شروطه المختصة بحقوق العباد، عند الشافعية ٦/ ٥٣٧
• من أنواع البينات ٦/ ٤٥٠
• النسب إثباته بالإقرار ٨/ ٦٥٢
• النية تأثيرها عليه ١/ ١٩٠

■ **الإقطاع**
• أثره ٥/ ٤٤٨
• استرجاع ما عجز صاحب الإقطاع من إحيائه ٥/ ٤٤٨
• إقطاع الاستغلال، نوعاه ٥/ ٤٤٨
• إقطاع التمليك، أنواعه ٥/ ٤٤٨
• إقطاع العامر، حكمه ٥/ ٤٤٩
• إقطاع المعادن للاستغلال، مشروعيته ٥/ ٤٤٧
• الإقطاع من نائب الإمام، عدم جوازه ٥/ ٤٤٦
• إقطاع الموات، حكمه ٥/ ٤٤٨
• إقطاعات الخلفاء الراشدين ٥/ ٤٤٧
• أنواع ما يستخرج من الأرض ٥/ ٤٥٠
• أنواعه ٥/ ٤٤٨
• تعريفه ٥/ ٤٤٦
• الفرق بين انتفاع السابق لشيء وانتفاع صاحب الإقطاع ٥/ ٤٤٩
• ما يقطعه الإمام لأحد، مقداره ٥/ ٤٤٨
• مشروعيته ٥/ ٤٤٧
• واجبات الجالس في طريق واسع نحو جيرانه ٥/ ٤٥٠
• وضع الجالس في الطريق العام ما يظلل به نفسه، حكمه ٥/ ٤٤٩

■ **الإقعاء**
• تعريفه ١/ ٧٤٦
• الجلوس بين السجدتين كراهة الإقعاء فيه ١/ ٧٤٦

■ **الأقليات**
• الأقليات غير المسلمة في العالم الإسلامي ٧/ ٧٦٠
• الأقليات في العالم ٧/ ٧٦٠
• الأقليات المسلمة في العالم وكيف يعاملون ٧/ ٧٦١
• الأقليات المسلمة وما تواجهه في قضايا العبادات ١٢/ ٧٥٦
• كيفية تعامل الدولة مع الأقلية المسلمة بناء على ديمقراطيتها ١٢/ ٥٢٨
• ما تتعرض له الأقليات المسلمة من ممارسات في ظل أنظمة تدعي الديمقراطية ١٢/ ٥٢٨

■ **الأقليات الإسلامية**
• إجازة القروض الربوية لبناء أو شراء مساكن لرعاية مصالح الأقليات ١١/ ٢٥٨
• أدلة المانعين لتعامل الأقليات الإسلامية مع البنوك الربوية والشركات المساهمة التي تتعامل بالربا ١١/ ٢٦٠
• حكم تعامل الأقليات الإسلامية في الخارج مع البنوك الربوية والشركات التي تتعامل بالربا ١١/ ٢٣٨
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن معاملة غير المسلمين ومعاملة الأقليات الإسلامية ٩/ ٧٤٦

■ **الاكتحال**
• حكمه ٩/ ٤٩٨

■ **الإكراه**
• آيات السيف وشبهة الإكراه على الدين ١٢/ ٦٥٨
• إباحة المطعومات المحرمة بالإكراه الملجىء ٥/ ٢٧٢
• إتلاف مال الغير لمن أكره على ذلك ١٢/ ٢٢٧
• أثر الإكراه على الإقرارات ٥/ ٢٨٨
• أثر الإكراه على التصرفات التي لا تقبل الفسخ، ترجيح رأي الجمهور فيه ٥/ ٢٨٤
• أثر الإكراه على التصرفات في القانون ١٠/ ٤٦٠
• أثر الإكراه على عقد النكاح، عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٢٨٤
• أثر الإكراه في الترخيص في الجملة مع عدم إباحته ١٠/ ٦٠٥
• أثر الإكراه في التصرفات التي تحتمل الفسخ ١٠/ ٤٥٤
• أثر الإكراه في التصرفات التي لا تحتمل الفسخ ١٠/ ٤٥٣
• أثر الإكراه في التصرفات الشرعية ٥/ ٢٨٣، ١٠/ ٤٥٢
• أثر الإكراه في التصرفات الشرعية المخير فيها ٥/ ٢٨٩
• أثر الإكراه في تناول ما يحرم تناوله ١٠/ ٦٠٤
• أثره في البيع عند الحنفية ٤/ ١٤٧
• أثره في البيع عند زفر ٤/ ١٤٧
• أثره في التحول عن القبلة عند الشافعية ٤/ ١٥٥

openkandil.com

- أثره في التصرفات ١٠/ ٢٠٨
- أثره في التصرفات التي تحتمل الفسخ عند الجمهور غير الحنفية والمالكية ٥/ ٢٨٧
- أثره في التصرفات التي تحتمل الفسخ، عند الحنفية ٥/ ٢٨٦
- أثره في التصرفات التي تقبل الفسخ عند الحنفية ١٠/ ٢٠٩
- أثره في التصرفات التي تقبل الفسخ، عند المالكية وزفر ٥/ ٢٨٧
- أثره في التصرفات التي لا تقبل الفسخ، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٢٨٤
- أثره في التصرفات التي لا تقبل الفسخ عند الحنفية ١٠/ ٢٠٩
- أثره في التصرفات ترجيح رأي زفر والمالكية فيه ١٠/ ٢٠٩
- أثره في التصرفات عند زفر والمالكية ١٠/ ٢٠٩
- أثره في التصرفات عند غير الحنفية ١٠/ ٢٠٨
- أثره في الحدث عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- أثره في الرضاع عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- أثره في الصلاة عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- أثره في ترك القيام في الفريضة عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- أثره في التصرفات الحسية ٥/ ٢٧٢
- أثره في التصرفات الشرعية التي تحتمل الفسخ والمخير فيها، عند الجمهور غير الشافعية ٥/ ٢٩٠
- أثره في التصرفات الشرعية التي تحتمل الفسخ والمخير فيها، عند الشافعية ٥/ ٢٩٠
- أثره في التصرفات الشرعية المخير فيها التي لا تحتمل الفسخ، عند الجمهور غير الشافعية ٥/ ٢٨٩
- أثره في التصرفات الشرعية المخير فيها التي لا تحتمل الفسخ، عند الشافعية ٥/ ٢٨٩
- أثره في القتل عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- إجراء كلمة الكفر مكرهاً ١٠/ ٤٤٦
- ادعاء المستشرقين بأن الإسلام انتشر بالإكراه بعد الهجرة ٧/ ٧٩
- استواء حكم الجد والهزل والإكراه في التصرفات التي لا تحتمل الفسخ ٥/ ٢٨٤
- اعتبار قدرة الشخص على تحمل ما هدد به ١٠/ ٢٠٨
- اعتباره نوعاً واحداً عند الشافعية ٥/ ٢٦٩
- الإفطار بسبب الإكراه، حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥٧٠
- الإفطار لعذر يرفع الإثم كالإكراه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
- إفطار المكره، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٠
- إقرار المستكره
  حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية ٥/ ٢٨٨
  حكمه عند المالكية ٥/ ٢٨٩
- الإكراه الأدبي أو المعنوي ١٠/ ٤٤٥
- الإكراه الأدبي معناه وحكمه ٥/ ٢٦٩، ٧/ ٤٨١
- إكراه الأسير المسلم على الكفر ٧/ ٤٢٩
- الإكراه البدني للمدين، جوازه في التشريع الروماني ١٠/ ٣٤٩
- إكراه الرجل على الزنا، حكمه ٥/ ٢٧٦
- إكراه الزوج زوجته على الخلع، حكمه عند المالكية ٨/ ٤٧٦
- الإكراه على إتلاف المال ١٠/ ٧١١
- الإكراه على إتلاف المال، حكمه ٥/ ٢٧٨
- الإكراه على الإرضاع ١٠/ ٤٥٢
- الإكراه على الإسلام، حكمه ٥/ ٢٧٨
- الإكراه على الإقرار في الحدود، حكمه ٥/ ٢٨٩
- الإكراه على الإقرارات ١٠/ ٤٥٦
- الإكراه على أكل الدم، حكمه ٥/ ٢٧٢
- الإكراه على أكل لحم الميتة، حكمه ٥/ ٢٧٢
- الإكراه على البيع، حكمه ٥/ ٢٨٨
- الإكراه على البيع والشراء والهبة والإجارة ١٠/ ٤٥٤
- الإكراه على التصرفات التي لا تقبل الفسخ، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٨٤
- الإكراه على الدخول في الإسلام ١٠/ ٤٤٨
- الإكراه على الدين ٧/ ٨٢
- الإكراه على الزنا ١٠/ ٨٧٢
- الإكراه على الزواج، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٨٧
- الإكراه على سب النبي ﷺ، حكمه ٥/ ٢٧٤
- الإكراه على السرقة، حكمه ٥/ ٢٧٧
- الإكراه على شرب الخمر، حكمه ٥/ ٢٧٦
- الإكراه على الطلاق ١٠/ ٤٥٣
- الإكراه على الطلاق والنذر واليمين والظهار والنكاح والرجعة والإيلاء أو الفيء، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٨٤
- الإكراه على الطلاق والنكاح والظهار واليمين والعفو عن القصاص ١٠/ ٤٥٣
- الإكراه على العمل، عدم جوازه ٤/ ٦٨
- الإكراه على القتل ١٠/ ٧١٢، ١٠/ ٨٧٢
- الإكراه على القتل، حكمه ٥/ ٢٨٠، ٦/ ٢٢٦، ٦/ ٢٣٤

openkotob.com

- الإكراه على قطع عضو إنسان، حكمه ٥/ ٢٨٠
- الإكراه على الكفر، حكمه ٥/ ٢٧٨
- الإكراه على الكفر والقتل والزنا، خلاصة حكمه ٥/ ٢٧٦
- الإكراه غير الملجىء
  تعريفه ٤/ ١٤٦
  حكمه عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٢٠٧
- الإكراه غير الملجىء أو الناقص معناه، وحكمه ٥/ ٢٦٨
- الإكراه غير الملجئ أو الناقص ١٠/ ٤٤٥
- الإكراه في الزواج، حكمه عند الحنفية ٨/ ٨٨
- الإكراه في اليمين، حكمه ٣/ ٤٢١
- إكراه المرأة على الزنا، حكمه ٥/ ٢٧٦
- الإكراه الملجئ ١٠/ ٤٤٤
- الإكراه الملجىء، تعريفه ٤/ ١٤٦
- الإكراه الملجىء معناه وحكمه ٥/ ٢٦٨، ١٠/ ١٣٢
- الإكراه من أنواع الإتلاف تسبباً ١٠/ ٧١١
- الإكراه الناقص على التلفظ بالكفر، حكمه عند الشافعية والحنابلة والظاهرية ٥/ ٢٧٣
- الإكراه الناقص على التلفظ بالكفر، حكمه عند المالكية ٥/ ٢٧٣
- أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر مكرهاً ١٠/ ٤٤٥
- امتلاك المشتري المبيع بالإكراه بالقبض، عند الحنفية ٥/ ٢٨٦
- امتناع المكره عن سب النبي ﷺ حتى قتل، حكمه ٥/ ٢٧٤
- أنواع الإكراه في القانون ١٠/ ٤٥٨
- بيع المكره
  حكمه ٥/ ٢٨٨
  حكمه عند ابن جزي المالكي ١٠/ ١٩١
  حكمه عند أبي حنيفة ٥/ ٢٨٨
  حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٦٩، ١٠/ ١٩١
  حكمه عند زفر ٥/ ٢٨٨
  حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٥٥، ١٠/ ١٩١
  حكمه عند الشافعية والحنابلة والظاهرية ٥/ ٢٨٨
  حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٣، ٥/ ٢٨٨، ١٠/ ١٩١
- تأثير الإكراه على أحكام الآخرة ١٠/ ٤٤٥
- تأثير الإكراه في إتلاف مال الغير على الضمان ١٠/ ٤٤٩
- تأثير الإكراه في الحكم بالردة ١٠/ ٤٤٨
- تأثير الإكراه في الزنا على الحد ١٠/ ٤٥١
- تأثير الإكراه في شرب الخمر والسرقة على الحدود ١٠/ ٤٤٨
- تأثير الإكراه في القتل على القصاص ١٠/ ٤٥٠
- تأثير الإكراه الملجئ في حالات الاضطرار الشرعية ١٠/ ٤٤٥
- تأثير عارض الإكراه في المسؤولية العقدية والمدنية والتقصيرية والجنائية ١٠/ ٨٧١
- تأثيره على الرضا والاختيار عند الحنفية وغيرهم ١٠/ ٢٠٧
- تحققه لغلبة الظن بوقوع التهديد ١٠/ ٢٠٨
- ترجيح درء الحد عن المكره على الزنا ٥/ ٢٨١
- ترجيح رأي زفر في أثر الإكراه على البيع ٤/ ١٤٧
- الترخيص في الفعل في الجملة مع إباحة صاحب الحق للضرورة بسبب الإكراه ١٢/ ٢٢٧
- الترخيص في الفعل من غير إباحة للضرورة بسبب الإكراه ١٢/ ٢٢٧
- التصرف الحرام الذي لا يؤثر فيه الإكراه إطلاقاً ١٠/ ٤٤٧
- التصرف الحسي الحرام الذي لا يباح ولا يرخص بالإكراه ٥/ ٢٧٦
- التصرف الحسي المباح بالإكراه ٥/ ٢٧٢
- التصرف الحسي المرخص بالإكراه ٥/ ٢٧٣
- التصرف المباح بالإكراه ١٠/ ٤٤٥
- التصرف المرخص فيه بالإكراه ١٠/ ٤٤٦
- التصرفات التي تحتمل الفسخ إذا زال الإكراه، حكمها عند الحنفية ٥/ ٢٨٧
- التصرفات التي لا يؤثر فيها الإكراه عند الحنفية ١٠/ ١٩١
- تصرفات السكران، المكره على الشرب، حكمها ٥/ ٢٧٧
- تصرفات المستكره، حكمها عند الشافعية ٥/ ٢٨٥
- تعريفه ١/ ٦٦، ٤/ ١٤٦، ٥/ ٢٦٨، ١٠/ ١٩٠، ١٠/ ٢٠٦
- ثبوت النسب في حال كان الولد من زنا مع الإكراه ١٣/ ٦٠٧
- الحرية الدينية ومنع الإكراه للدخول في الإسلام من حقوق المواطن ٧/ ٧٤٩
- حق المكرَه في فسخ ما عقد أو إمضائه ٤/ ١٢٧
- حقيقته ٥/ ٢٦٨
- الحكم الأخروي في الإكراه على إتلاف مال إنسان أو قتله ٥/ ٢٨٢

- الحكم الأخروي في الإكراه على أحد أمرين ٥/ ٢٨٢
- الحكم الأخروي في الإكراه على أكل ميتة أو قتل مسلم ٥/ ٢٨٢
- الحكم الأخروي في الإكراه على القتل أو الزنا ٥/ ٢٨٣
- الحكم الأخروي في الإكراه على القتل أو الكفر ٥/ ٢٨٣
- الحكم الدنيوي في الإكراه على أكل ميتة أو قتل مسلم، عند الحنفية ٥/ ٢٨٣
- الحكم الدنيوي في الإكراه على الكفر أو القتل ٥/ ٢٨٣
- حكمه ١٠/ ٢٢٣
- حكمه عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ١٩١
- حكمه عند الحنفية وزفر ١٠/ ٢٢٠
- حكمه في القانون ١٠/ ٢٠٩
- الحوالة إذا كان المحيل مكرَهاً، عدم صحتها عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ٦٣
- خلاصة أثر الإكراه على التصرفات التي تحتمل الفسخ، عند الحنفية ٥/ ٢٨٧
- خلاصة شروط الإكراه، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٢٧٢
- الدية على المكرِه على القتل، وجوبها عند أبي يوسف ٥/ ٢٨٠
- الدية في الإكراه على القتل، حكم وجوبها عند الحنفية ٥/ ٢٨٠
- رأي الشافعي في الإكراه ١٠/ ٢٠٧
- رأي القانون في تصرفات المكره ١٠/ ١٩١
- رجعة المكره، عدم صحتها ٨/ ٤٤٣
- رد الجمهور لأدلة الحنفية من عدم تأثير الإكراه على التصرفات التي لا تقبل الفسخ ٥/ ٢٨٥
- ردة المكره، حكمها ٦/ ١٧٥
- رفع الحجاب للمضطرة المكرهة ١٢/ ٢٢٦
- رفع حد السرقة عن المكرَه ٦/ ٥٠
- رفع الحكم أو إباحته مؤقتاً للضرورة بسبب الإكراه ١٢/ ٢٢٦
- الزنا بالإكراه ١٣/ ٦٠٧
- زنا المكره على الزنا، حكمه ٥/ ٢٨٠، ٥/ ٧٧٨، ٥/ ٧٨٦
- سبب فساد التصرفات التي تحتمل الفسخ عند الإكراه عليها، عند الحنفية ٥/ ٢٨٧
- شبهة الإكراه على الدين ومدى تعارضها مع آيات السيف ١٢/ ٦٦١
- شرب المكرَه الخمر، حكمه ٦/ ٩٩
- شروطه ٥/ ٢٦٩

ألا يخالف المستكره المكره بفعل غير ما أكره عليه أو بالزيادة عليه أو بالنقصان ٥/ ٢٦٩، ٥/ ٢٧١، ١٠/ ٢٠٧

ألا يكون المكره عليه مستحقاً على المستكره ٥/ ٢٦٩، ٥/ ٢٧٢، ١٠/ ٢٠٧

ألا يكون المهدد به حقاً للمكره يتوصل به إلى ما ليس حقاً له ولا واجباً ٥/ ٢٦٩، ٥/ ٢٧١، ١٠/ ٢٠٧

أن يترتب على فعل المكره به الخلاص من المهدد به ٥/ ٢٦٩، ٥/ ٢٧٠، ١٠/ ٢٠٧

أن يغلب على ظن المستكره أن المكره سينفذ تهديده ٥/ ٢٦٩، ٥/ ٢٧٠، ١٠/ ٢٠٧

أن يكون الأمر المكرَه به متضمناً إتلاف نفس أو عضو أو مال ٥/ ٢٦٩، ٥/ ٢٧٠، ١٠/ ٢٠٧

أن يكون الأمر المهدد به أشد خطراً على المستكره مما أكره عليه ٥/ ٢٦٩، ٥/ ٢٧٠، ١٠/ ٢٠٧

أن يكون المستكره ممتنعاً عن الفعل الذي أكره عليه قبل الإكراه ٥/ ٢٦٩، ٥/ ٢٧٠، ١٠/ ٢٠٧

أن يكون المكره عليه معيناً بأن يكون شيئاً واحداً، عند الشافعية ٥/ ٢٦٩، ٥/ ٢٧١، ١٠/ ٢٠٧

أن يكون المكره قادراً على تنفيذ ما هدد به ٥/ ٢٦٩

أن يكون المهدد به عاجلاً ٥/ ٢٦٩، ٥/ ٢٧٠، ١٠/ ٢٠٧

- الصوم حين وصول شيء إلى الجوف بإكراه يعذر به شرعاً، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- صوم من أكل في نهار رمضان مكرهاً، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٩٥
- صوم من أكل في نهار رمضان مكرهاً، حكمه عند المالكية والحنفية ٢/ ٥٩٥
- صوم من تناول غذاء أو دواء لعذر شرعي مكرهاً، حكمه ٢/ ٥٧٤
- ضرب الوالدين عند الإكراه، حكمه ٥/ ٢٧٦
- الضمان في الإكراه التام حمل إتلاف مال المسلم على الراجح، حكمه عند الشافعية ووجه عند الحنابلة ٥/ ٢٧٩
- ضمان المكرِه ما أتلفه المكرَه ١٠/ ٦٢٦
- طلاق المستكره حكمه ٥/ ٢٨٨
- حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٢٨٤
- عدم الإباحة وعدم الترخيص أصلاً في أمور ولو كان مكرهاً عليها ١٢/ ٢٢٧
- عدم إقامة الحد على القاذف المكره عند الشافعية ٦/ ٢٧
- عدم إقرار الإسلام للإكراه في الدين ١٣/ ٧٤٤
- عدم الإكراه في الدين ١٢/ ٤٦٤
- عدم تحققه لكون المكره غير قادر على تنفيذ ما هدد به ١٠/ ٢٠٨

obeikandl.com

• عدم ثبوت إكراه أحد على الإسلام تاريخياً ١٢/ ٦٦٣
• عدم صحة الإجارة حال الإكراه ١١/ ٧٣
• عدم صحة الإيمان بالإكراه ٥/ ٧٣٨
• عدمه شرط لوجوب الصلاة ١/ ٢٠٩
• عدمه شرط لوجوب الطهارة ١/ ٢٠٨
• العقد إذا دخله الإكراه، حكمه عند زفر ١٠/ ٢٦٨
• عقد الأمان من الصبي والمجنون والمعتوه والمكره ٧/ ٢٦٥
• العقد على الإكراه بحق، صحته ٤/ ١٢٨
• عقد المكرَه، حكمه عند زفر ٤/ ١٢٧
• الفرق بين الإكراه والضرورة ١٠/ ٤٥٦
• الفرق بين الرخصة والإباحة عند الإكراه ٥/ ٢٧٦
• الفرق بين الضرورة والإكراه في القانون الجزائي ١٠/ ٤٥٩
• الفرق بين المضطهَد والمستكرَه ١٠/ ٤٥٧
• فساد التمليكات بالإكراه ٥/ ٦٣
• قاعدة يضاف الفعل إلى الفاعل لا الآمر ما لم يكن مجبراً من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٧
• قتل الغير مكرهاً ١٠/ ٤٤٧
• القصاص على المستكره، حكم وجوبه عند الشافعية ٥/ ٢٨٥
• القصاص على المكره على القتل وتعزير المستكره ترجيحه ٥/ ٢٨٠
• القصاص في الإكراه التام على القتل، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد وداود وأحمد والشافعي ٥/ ٢٨٠
• القصاص في الإكراه التام على القتل، حكمه عند أبي يوسف ٥/ ٢٨٠
• القصاص في الإكراه الناقص على القتل، حكمه ٥/ ٢٨٠
• قضاء الصوم على المرأة إن وطئت مكرهة أو نائمة ٢/ ٥٧٠
• قيام الإيمان على الاختيار وليس الإكراه ٧/ ٧٧
• الكفر لمن أكره على ذلك ١٢/ ٢٢٧
• كون الإكراه بغير حق، اشتراطه ١٠/ ٢٠٨
• كون المهدد به عاجلاً، اشتراطه عند المالكية ١٠/ ٢٠٨
• ليس من مقاصد الجهاد القتل ولا التخريب ولا التدمير ولا إكراه الناس على الإسلام ٧/ ١٧٥
• ما لا يباح ولا يرخص فيه أصلاً ولو كان مكرهاً ١٠/ ٦٠٦
• ما يرخص فعله بسبب الإكراه دون أن يباح ١٠/ ٦٠٤
• محاولة فرض التدين ونظام الدين بالإكراه والقوة من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٦
• مذاهب الفقهاء في الإكراه وتسببه بالإتلاف ١٠/ ٧١١
• معنى الإكراه غير الملجىء أو الناقص ١٠/ ٢٠٧
• معنى الإكراه الملجىء أو التام ١٠/ ٢٠٧
• المقارنة بين القانون والتشريع في مفهوم الإكراه ١٠/ ٤٥٨
• المقصود بالاختيار ١٠/ ٢٠٦
• المقصود بالإرادة ١٠/ ٢٠٦
• المقصود بالرضا ١٠/ ٢٠٧
• المكرَه بحق، بيعه، حكمه ٤/ ١٥٨
• المكره، طلاقه، حكمه ٨/ ٣٥٤
• من اعتدى على والديه عند الإكراه، حكمه ٥/ ٢٧٦
• من أفطر ناسياً أو مكرهاً ثم أكل أو شرب عمداً ظاناً عدم وجوب الإمساك لا كفارة عليه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
• من حلف لا يدخل داراً فأكره على دخولها، لم يحنث اتفاقاً ٣/ ٤٢١
• من قتل امرأته المكرهة على الزنا، حكمه ٥/ ٦٢١
• منع الإرث بالقتل بإكراه، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٩٥
• منع الإكراه في الدين من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٨٠
• منع المستكره على القتل من الإرث، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٨١
• الناسي في الحنث في اليمين، حكمه ٣/ ٣٨٥
• نوعا الإكراه عند الحنفية ٥/ ٢٦٨
• نوعا الأمور التي يقع عليها الإكراه ٥/ ٢٧٢
• نوعاه ٤/ ١٤٦، ١٠/ ١٩١، ١٠/ ٢٠٧
• وقف المكره، حكمه عند الشافعية والمالكية والحنابلة ٩/ ١٧٧
• يمين المكره، حكمه ٣/ ٤٠٨، ٣/ ٤٥٨

■ الأكل

• الأكل من ثمار البساتين المملوكة للغير عند الضرورة ١٠/ ٤٣٦

■ الالتزام

• الأخذ بالنظرية المادية في الالتزام في التشريع الألماني ١٠/ ٣٤٩
• استحالة تنفيذ الالتزام المترتب على العقد بسبب القوة القاهرة ١٠/ ٦٤٦
• الالتزام بتنفيذ مقتضى العقد وشروطه ١٠/ ٧٠٤

- الالتزام في التشريع الإسلامي ١٠/ ٣٤٩
- تعريفه ١٠/ ٨٦
- التنفيذ العيني للالتزام ١٢/ ١٦٤
- حاجته إلى تنفيذ ١٠/ ٢٢٤
- حبس المدين أو الأجير بحكم القاضي شرعاً جوازه ١٠/ ٣٤٩
- الضمان أي الالتزام بتعويض الضرر اللاحق بالغير ١٢/ ١٦٥
- مصادر الالتزام ١٢/ ١٥٨
- مصدره ١٠/ ٢٢٣، ١٢/ ١٥٨
- موقف القانون المدني المصري والسوري من النظرية الشخصية والمادية للالتزام ١٠/ ٣٤٩

■ **الإلزام**
- تعريفه شرعاً ١٠/ ٢٢٥
- تعريفه لغة ١٠/ ٢٢٥

■ **الألغام**
- استعمال الألغام في الحرب ١٢/ ٦٨٥

■ **الله عز وجل**
- كفر من أنكر وجود الله ١٢/ ٣٧٤

■ **الإمارة**
- الإمارة على البلدان في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٣

■ **الأمارة**
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإثبات بالقرائن والأمارات ٩/ ٦٥٧

■ **الإمام**
- آية السجدة: كراهة قراءتها لإمام في صلاة سرية عند الحنفية ٢/ ١٢٠
- إعلان جماعة من المسلمين الحرب دون موافقة ولي الأمر ٧/ ١٦٥
- إعلان ولي الأمر الحرب دون سواه ٧/ ١٦٦
- إمامة إمام لقوم هم له كارهون ٢/ ١٧٤
- التأمين لقراءة الإمام في الصلاة عند المالكية ١/ ٦٩٥
- تعريفه ١/ ٦٩٥
- تنبيهه على خطأ في صلاته، عند غير المالكية ١/ ٧٧٦
- تنبيهه على خطأ في صلاته عند المالكية ١/ ٧٧٦
- تنبيهه على السهو بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء عند الشافعي وأحمد ٢/ ١٠٤
- جهر المأموم خلفه في الصلاة، أحواله عند الشافعية ١/ ٧٧٠
- جهره بتكبيرة الإحرام عند الحنابلة ١/ ٧٧٨
- رقابة الإمام على تأمينات الأفراد والرأي في نظام الأمان الفردي ٧/ ٢٥٠
- سبق المأموم له في الصلاة، حكمه ٢/ ٣٣
- سترته سترة لمن خلفه باتفاق ١/ ٧٨٢
- سجود التلاوة لقراءة الإمام عند المالكية ١/ ٦٩٥
- صحة لسانه شرط لصحة الإمامة ٢/ ١٦٧
- صلاة الجماعة، إتمامها إذا خرج الإمام من الصلاة كيفيته عند الشافعية ٢/ ٢٣١
- العذر المعتبر لمفارقة الإمام عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٩١
- الفتح عليه في الصلاة، حكمه ١/ ٦٩٥، ٢/ ٢٤
- قراءته، تخفيفها عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
- كراهة مقارنته في أقوال الصلاة وأفعالها ١/ ٨٠٥
- كونه غير مأموم شرط لصحة الإمامة ٢/ ١٦٥
- المختص بإعلان الحرب ٧/ ١٥١
- مقارنة إحرام المقتدي لإحرامه ١/ ٧٢٥

■ **الإمامة**
- آية السجدة، ندب الجهر بها للإمام في صلاة سرية عند المالكية ٢/ ١٢٠
- اتحاد صلاتي الإمام والمأموم عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
- اتحاد صلاتي الإمام والمأموم عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- اتحاد صلاتي الإمام والمأموم عند المالكية ٢/ ٢٠٤
- اتحاد صلاتي الإمام والمأموم كيفيته عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- اتحاد مكان صلاة الإمام والمقتدي برؤية أو سماع ولو بمبلغ، حكمه عند المالكية ٢/ ٢٠٨
- اتمام الصلاة، كيفيتها إذا استخلف المسبوق عند الحنفية ٢/ ٢٢٨
- الإجارة على القرب والطاعات كالصلاة والصيام وتعليم القرآن والأذان والإمامة ورعاية المسجد ١١/ ٧٤
- أحق الناس بها عند الحنابلة ٢/ ١٧٢
- أحق الناس بها عند الحنفية ٢/ ١٦٩
- أحق الناس بها عند الشافعية ٢/ ١٧١
- أحق الناس بها عند المالكية ٢/ ١٧٠
- اختلاف المكان بين الإمام والمأموم حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٨
- ارتفاع الإمام عن المأمومين ٢/ ١٨٩
- ارتفاع المقتدين عن مكان الإمام، كراهته عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ١٧٦
- إساءة الإمام لمخالفته السنة إذا لم يقف وسط القوم عند الحنفية ٢/ ٢٢٣

obeikandl.com

• الاستخلاف
أسبابه عند الحنابلة ٢/ ٢٣١
أسبابه عند الحنفية ٢/ ٢٢٧
أسبابه عند المالكية ٢/ ٢٢٩
تعريفه ٢/ ٢٢٥
تعريفه عند المالكية ٢/ ٢٢٨
تقديم كل طائفة من المأمومين إماماً لهم حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٣٢
تقديم كل طائفة من المأمومين إماماً لهم حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٣٢
جوازه لسبق الحدث للإمام عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٢٣٢
حكم صلاة المؤتمين فرادى إذا خرج الإمام من الصلاة ولم يستخلف غيره عند المالكية ٢/ ٢٢٩
حكم مجاوزة الإمام السدة قبل الاستخلاف عند الحنفية ٢/ ٢٢٨
حكم مضي زمن يسع ركناً قبل الاستخلاف في صلاة الجمعة عند الشافعية ٢/ ٢٣١
حكمه إذا أصاب الإمام رعاف عند المالكية ٢/ ٢٢٩
حكمه إذا سبق الإمام حدث عند المالكية ٢/ ٢٢٩
حكمه إذا سقط على الإمام نجاسة أو تذكره أنه فيها عند المالكية ٢/ ٢٢٩
حكمه إذا شك الإمام بالطهارة عند المالكية ٢/ ٢٣٠
حكمه إذا طرأ على الإمام جنون أو إغماء أو موت عند المالكية ٢/ ٢٢٩
حكمه إذا طرأ على الإمام ما يبطل صلاته عند المالكية ٢/ ٢٢٩
حكمه إذا عجز الإمام عن ركن من أركان الصلاة عند المالكية ٢/ ٢٢٩
حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٣١
حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٢٦
حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٣٠
حكمه عند المالكية ٢/ ٢٢٨
خروج الإمام من المسجد أو مجاوزة حد المكان الذي يصلي فيه قبل أن يستخلف غيره حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٢٨
سببه ٢/ ٢٢٦
شروط صحته عند الحنفية ٢/ ٢٢٧
شروط صحته لصلاة الجمعة عند الشافعية ٢/ ٢٣١
شروطه عند المالكية ٢/ ٢٢٩
عدم جوازه لسبق الحدث للإمام عند الحنابلة ٢/ ٢٣٢
كيفيته ٢/ ٢٢٦
كيفيته إن كان المستخلف مسبوقاً عند الحنابلة ٢/ ٢٣٢
كيفيته إن كان المستخلف مسبوقاً عند المالكية ٢/ ٢٣٠
كيفيته إن كان المستخلف مع الإمام في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ٢٣٢
كيفيته إن لم يكن المستخلف مع الإمام في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ٢٣٢
كيفيته عند الحنابلة ٢/ ٢٣١
كيفيته عند الحنفية ٢/ ٢٢٦
كيفيته عند المالكية ٢/ ٢٢٨
كيفيته في غير صلاة الجمعة عند الشافعية ٢/ ٢٣٠
كيفيته للمسبوق عند الشافعية ٢/ ٢٣١
مجاوزة الإمام للصفوف قبل الاستخلاف حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٢٨
مراعاة المستخلف لنظم صلاة الإمام وكيفيته عند الشافعية ٢/ ٢٣١
مراعاة المستخلف لنظم صلاة الإمام وكيفية ذلك عند المالكية ٢/ ٢٣٠
المصلون أولى به من الإمام عند الشافعية ٢/ ٢٣١
ندب تقدم المستخلف إلى موضع الإمام الأصلي عند المالكية ٢/ ٢٢٨
وجوب نية المقتدين الاقتداء بالقلب إن كان الخليفة غير مقتد قبل الاستخلاف عند الشافعية ٢/ ٢٣١
وجوبه إذا طرأ على الإمام ما يمنعه من الإمامة عند المالكية ٢/ ٢٢٩
وجوبه لحفظ مال وإنقاذ نفس من الهلاك عند المالكية ٢/ ٢٢٩
يندب للإمام عند الشافعية ٢/ ٢٣١
• استخلاف الأقرب للإمام من الصف، ندبه عند المالكية ٢/ ٢٢٩
• استخلاف الإمام مسبوقاً أو لاحقاً أو مقيماً وهو مسافر، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٢٨
• الاستخلاف بالنسبة لصلاة الجمعة حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٣١
• الاستخلاف للمقتدين، جوازه عند الحنابلة ٢/ ٢٣٢
• استخلاف من لم يكن مقتدياً بالإمام في صلاة الجمعة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٣١
• اشتراط اتحاد مكان الإمام والمقتدي برؤية أو سماع ولو بمبلغ اشتراطه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٠٨
• إعادة الإمام للصلاة مرتين كراهيته -أي أن يؤم بالناس مرتين في صلاة واحدة- ٢/ ١٥٥
• الاقتداء بالإمام، شروطه ٢/ ٢٠٢
• الاقتداء بإمام مخالف في المذهب ٢/ ١٦٨

obeikandl.com

- الاقتداء بإمام مخالف في المذهب الراجح فيه . . ٢/ ١٦٨
- الاقتداء بإمام مخالف في المذهب عند الحنفية والشافعية ٢/ ١٦٨
- الاقتداء بإمام مخالف في المذهب عند المالكية والحنابلة ٢/ ١٦٨
- الاقتداء برجل أمي، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء برؤية الإمام أو المأموم، حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
- الاقتداء بمأموم حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء حالة الشك في كون الإمام إماماً أو مأموماً، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- اقتداء العاجز بمثله، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء القادر على القيام بالقاعد، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء القارىء بأمي عدم صحتها ٢/ ١٦٥
- اقتداء القاضي بالمؤدي، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- اقتداء قاضي ظهر يوم بقاضي ظهر يوم آخر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء ماسح على حائل بغاسل عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء المتنفل بالمفترض، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- اقتداء متنفل بمتنفل، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- اقتداء متوضىء بمتيمم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء من يقضي الصلاة بمن يؤديها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء من يؤدي الصلاة بمن يقضيها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
- اقتداء المؤدي بقاضي الصلاة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- الإمام
  إذا انصرف دون استخلاف غيره، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٣٢
  إساءته في الوقوف عند الحنفية ٢/ ٢٢٣
- إمام العراة، مكان وقوفه ٢/ ٢٢١
- الإمام والمأموم الفصل بينهما، حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
- إمامة الأبرص، كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- إمامة الأخرس، عدم صحتها ٢/ ١٦٥
- إمامة الأصم عند الحنابلة والشافعية ٢/ ١٧٤
- إمامة الأعرابي، كراهتها ٢/ ١٧٦
- إمامة الأعشى ٢/ ١٧٤
- إمامة الأعمى
  جوازها عند الشافعية ٢/ ١٧٤، ٢/ ١٨٠
  صحتها ٢/ ١٧٤
  كراهتها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ١٧٤
- إمامة الأعمى إن كان أعلم القوم، جوازها عند الحنفية ٢/ ١٧٤
- إمامة أقطع الرجلين، حكمها عند الحنابلة ٢/ ١٨١
- إمامة أقطع اليدين ٢/ ١٧٤
- إمامة إمام لقوم هم له كارهون ٢/ ١٧٤
- إمامة الأمرد والصبيح الوجه، كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- إمامة الخنثى المشكل حكمها، عند الحنفية ٢/ ١٦٥
- إمامة الرجل للنساء الأجنبيات، حكمها ٢/ ١٨١
- إمامة السفيه، كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- إمامة صاحب العذر لمثله، صحتها عند الحنفية والحنابلة ٢/ ١٦٧
- إمامة الصبي، حكمها عند المالكية ٢/ ١٧٩
- إمامة العاجز عن الركوع والسجود والقعود لا تصح إلا بمثله ٢/ ١٦٥
- إمامة الفاسق العالم في صلاة الجمعة للضرورة، صحتها عند الحنابلة ٢/ ١٧٣
- إمامة الفاسق العالم في صلاة العيد للضرورة، صحتها عند الحنابلة ٢/ ١٧٣
- إمامة الفاسق العالم لمثله، صحتها عند الحنفية ٢/ ١٧٣
- إمامة الفاسق العالم ولو لمثله، كراهتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٧٣
- إمامة اللحان كراهتها ٢/ ١٧٦
- إمامة المبتدع ببدعة لا يكفر بها، كراهتها ٢/ ١٧٤
- إمامة المتحيرة، حكمها عند الحنفية ٢/ ١٦٥
- إمامة المتيمم بالمتوضئين عند الحنفية ١/ ٤٨٩
- إمامة مخالف في الفروع، حكمها عند الشافعية ٢/ ١٨١
- إمامة المدرك عند المالكية ٢/ ١٦٦
- إمامة المرأة للنساء
  صحتها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٦٣
  عدم صحتها عند المالكية ٢/ ١٦٣
- إمامة المرأة للنساء في صلاة الجنازة، صحتها عند الحنفية ٢/ ١٦٤
- إمامة المسبوق بعد انقطاع القدوة حكمها ٢/ ١٦٦

obeikandl.com

- إمامة المفلوج، كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- إمامة مقطوع اليدين، عدم صحتها ٢/ ١٧٤
- إمامة المميز ٢/ ١٦٣
- إمامة المميز في النفل ٢/ ١٦٣
- إمامة المميز للبالغ عند الشافعية ٢/ ١٦٣
- إمامة من به عذر عند المالكية والشافعية ٢/ ١٦٧
- إمامة من لا يفصح ببعض الحروف، كراهتها ٢/ ١٧٦
- إمامة النساء، مكان وقوف المرأة فيها ٢/ ٢٢١
- إمامة ولد الزنا، كراهتها إن وجد غيره عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ١٧٧
- أمر الإمام بتسوية الصفوف وسدد الخلل، استحبابه ٢/ ٢٢٥
- انتظار الإمام الداخل عند الشافعية ٢/ ١٧٥
- انتظار الإمام الداخل، كراهته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ١٧٥
- أنواعها ٢/ ١٦١
- الأئمة الراتبين، كراهية تعددهم في مسجد مكة والمدينة عند الحنابلة ٢/ ١٥٥
- بطلان صلاة المؤتم ببطلان صلاة الإمام، حالاتها عند الحنابلة ٢/ ١٨٣
- بطلان صلاة المؤتم ببطلان صلاة الإمام، حالاتها عند الحنفية ٢/ ١٨٢
- بطلان صلاة المؤتم ببطلان صلاة الإمام، حالاتها عند الشافعية ٢/ ١٨٣
- بطلان صلاة المؤتم ببطلان صلاة الإمام، حالاتها عند المالكية ٢/ ١٨٣
- تأمين الإمام بعد الفاتحة عند الجمهور ٢/ ١٨٧
- تأمين الإمام بعد الفاتحة عند الجمهور غير المالكية ٢/ ١٨٧
- تأمين الإمام بعد الفاتحة عند المالكية ٢/ ١٨٧
- التبليغ خلف الإمام، حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
- تحمل الإمام الفاتحة عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- التسميع يتحملها الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- التشهد الأول يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- تطويلها، جوازه حالة رضا الجماعة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٧٥
- تطويلها كراهته ٢/ ١٧٥
- تعريفها ٢/ ١٦١
- تقدم الإمام أمام الصف في صلاة الجماعة، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٢٢٣
- تقدم الإمام على المأموم، حكمه عند المالكية ٢/ ٢٠٨
- تقدم المأموم على الإمام، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٧
- تقدم المأموم على الإمام في الصلاة حول الكعبة، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٢٠٧
- تكبيرة الإحرام للإمام
  وقتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٨٨
  وقتها عند الحنفية ٢/ ١٨٨
- التنازل عن الإمامة والخطابة والأذان بعوض ١١/ ٥٠٥
- التنازل عن الوظيفة بعوض أو بغير عوض كالإمامة والخطابة والأذان ١١/ ٥٧٤
- تنفل الإمام بالمحراب، كراهته عند المالكية ٢/ ١٧٩
- توافق نظم صلاتي الإمام والمقتدي، اشتراطها عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- جماعة النساء
  حكمها عند الحنفية ٢/ ١٧٨
  كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٦٤
- الحالات التي لا يجوز بسببها الاستخلاف في صلاة الجماعة عند الحنفية ٢/ ٢٢٧
- دعاء القنوت يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- ردة الإمام تبطل صلاته دون صلاة المقتدي عند الحنفية ٢/ ١٨٢
- سترة الإمام سترة لمن خلفه عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- سجدة التلاوة
  سجودها للإمام في صلاة سرية عند الحنابلة ٢/ ١١٦
  عدم كراهيتها للإمام في صلاة سرية عند الشافعية ٢/ ١٢٢
  كراهيتها للإمام في صلاة سرية عند الحنابلة والحنفية ٢/ ١٢٢
  من أسبابها الاقتداء بإمام تلاها عند الحنفية ٢/ ١١٤
- سجدة التلاوة للإمام عند الحنفية ٢/ ١١٠
- سجدة التلاوة للإمام والمأموم عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١١٠
- سجدة التلاوة للمأموم عند المالكية ٢/ ١٢٠
- سجدة التلاوة يتحملها الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- سجود السهو للإمام عند الحنابلة ٢/ ١٠١
- سجود السهو للإمام عند الشافعي ٢/ ٩١
- سجود السهو للإمام والمنفرد عند الحنابلة ٢/ ٩٢

• سجود السهو، وجوبه على الإمام والمنفرد ٢/ ٩٠
• سجود السهو يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
• سهو المأموم، تحمل الإمام له ٢/ ١٨٥
• شروط صحتها
إحسان القراءة والأركان ٢/ ١٦٥
الإسلام ٢/ ١٦٢
أن لا يكون الإمام معيداً صلاته لتحصيل فضيلة الجماعة ٢/ ١٦٩
البلوغ ٢/ ١٦٣
الجماعة ٢/ ١٦٢
الذكورة لإمامة الرجال ٢/ ١٦٣
سلامة الإمام من الفسق المتعلق بالصلاة عند المالكية ٢/ ١٦٩
السلامة من الأعذار عند الحنفية والحنابلة ٢/ ١٦٧
صحة لسان الإمام ٢/ ١٦٧
الطهارة ٢/ ١٦٤
عدالة الإمام ٢/ ١٦٩
العقل ٢/ ١٦٣
القدرة على الأركان عند المالكية ٢/ ١٦٥
كون الإمام غير مأموم ٢/ ١٦٥
• شروطها ٢/ ١٦٢
• صحتها ٢/ ١٦٢
• صحة صلاة المؤتمين إذا نووا المفارقة عند خروج الإمام دون استخلاف غيره عند الشافعية ٢/ ٢٣١
• صلاة إمام الحي جالساً وصلاة المؤتمين خلفه، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٢٠٦
• صلاة الجماعة
إدراك الإمام دون الصف عند الجمهور غير المالكية ٢/ ١٤٨
إدراك الإمام دون الصف عند المالكية ٢/ ١٤٨
إدراك ثوابها ما لم يسلم الإمام عند الشافعية ٢/ ١٤٦
الاستخلاف فيها ٢/ ٢٢٥
تكرارها في مسجد له إمام راتب عند المالكية ٢/ ١٥٤
حكمها إذا شك الإمام بانتقاض وضوئه عند المالكية ٢/ ٢٣٠
موقف الإمام والمأموم ٢/ ٢٢١
• صلاة الجمعة، اشتراط اتحاد مكان صلاة للإمام والمقتدي عند المالكية ٢/ ٢٠٨
• الصلاة، حكمها إن ترك الإمام السلام عند المالكية ٢/ ٢١٥
• صلاة المأموم إذا تقدم على إمامه بعقبه أو بإليته إن صلى قاعداً أو بجنبه إن صلى مضطجعاً ٢/ ٢٠٧
• صلاة المتنفل خلف المفترض، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
• صلاة المفترض خلف المتنفل، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
• صلاة المقتدي لعلمه بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة
سبب الاختلاف بين العلماء في صحتها ٢/ ١٨٤
• صلاة المقتدين إذا علموا بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة، حكمها عند الحنفية ٢/ ١٨٤
• صلاة المقتدين إذا علموا بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٨٤
• صلاة المقتدين إذا علموا بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة، حكمها عند المالكية ٢/ ١٨٤
• صلاة من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
• صلاة الوتر لمن يراها واجباً خلف من يراها سنة، حكمها ٢/ ٢٠٤
• الطهارة من الحدث، شرط لصحتها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ١٦٤
• الطهارة من الحدث العمد، شرط لصحتها عند المالكية ٢/ ١٦٤
• علو الإمام، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٨٠
• علو الإمام على المأموم، حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
• علو الإمام عن المأموم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٨١
• علو المأموم على الإمام، حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٨١
• علو المأموم على إمامه، حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
• الفتح على الإمام ٢/ ١٨٨
• فساد صلاة الإمام دون المؤتم، حالاتها عند الحنفية ٢/ ١٨٢
• فساد صلاة الإمام والمأمومين، حالاتها ٢/ ١٨٤
• فضل الأذان عليها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٥٩٣
• فضل الإقامة عليها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٥٩٣
• فضلها على الأذان عند الحنفية ١/ ٥٩٤
• القدوة
انقطاعها بمجرد خروج الإمام من صلاته عند الشافعية ٢/ ١٩١
شروط صحتها ٢/ ١٩٠
شروط صحتها عند الشافعية ٢/ ١٩٠
• القراءة، تحمل الإمام القراءة عن المأموم ٢/ ١٨٥
• قراءة المأموم وراء الإمام، حكمها عند الحنفية ٢/ ١٨٥
• قراءة المأموم وراء الإمام، حكمها عند الشافعية ٢/ ١٨٥

Obeikandl.com

- قراءة المأموم وراء الإمام، حكمها عند المالكية والحنابلة ٢/ ١٨٥
- قيام الإمام في المحراب، سنيته ٢/ ٢٢٣
- كون الإمام أعلى من المأمومين بقدر ذراع فأكثر، كراهتها ٢/ ١٧٦
- ما يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- ما يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنفية والمالكية ٢/ ١٨٦
- ما يحمله الإمام عن المأموم ٢/ ١٨٥
- المبتدع الذي يكفر ببدعته، عدم صحة إمامته ٢/ ١٧٤
- متابعة المقتدي للإمام في سجود السهو، ثم بان أن لا سهو عليه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
- المسبوق، انتظاره سلام المستخلف وإلا بطلت صلاته عند المالكية ٢/ ٢٣٠
- المستحاضة، إمامتها في الصلاة، حكمها عند الحنفية ٢/ ١٦٥
- المقتدي
  سلامه قبل سلام الإمام وبعد تشهده، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
  متابعته للإمام إذا زاد سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساهياً، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
- المقتدين، حاجتهم لنية الاقتداء إن كان المستخلف في غير صلاة الجمعة مخالفاً صلاته لصلاة الإمام عند الشافعية ٢/ ٢٣١
- من تجوز إمامته مع كونها خلاف الأولى عند المالكية ٢/ ١٧٩
- من تكره إمامته عند الحنابلة ٢/ ١٨١
- من تكره إمامته عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- من تكره إمامته عند الشافعية ٢/ ١٨٠
- من تكره إمامته عند المالكية ٢/ ١٧٨
- نية الإمام الإمام في الصلاة، حكمها ١/ ١٧٧
- نية الإمام الإمامة حكمها عند الجمهور غير الحنابلة ١/ ١٧٧، ٢/ ٢٠٢
- نية الإمام الإمامة حكمها عند الحنابلة ١/ ١٧٧، ٢/ ٢٠٢
- نية الإمام الإمامة في الصلاة التي تتوقف صحتها على الجماعة حكمها عند الشافعية والمالكية ٢/ ٢٠٢
- نية الإمام الإمامة لصحة اقتداء النساء به عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- نية الإمام للإمامة ٢/ ١٩٠
- نية الإمامة على الإمام شرط عند الحنابلة -حكم نية الإمامة على الإمام- ١/ ١٧٧
- نية تعيين إمام معين ٢/ ٢٠٢
- النية فيها، وقتها ١/ ١٤٨
- نية المفارقة عند الحنابلة ٢/ ١٦٦
- نية المؤتم الاقتداء، حكمها ٢/ ٢٠٢
- نية المؤتم الاقتداء عند الحنفية ٢/ ٢٠٢
- نية المؤتم الاقتداء عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٢٠٢
- نية المؤتم الاقتداء عند المالكية ٢/ ٢٠٢
- وقوف الإمام وسط القوم في الصف ٢/ ٢٢٣

■ الإمامة العظمى

- آراء المذاهب في حكم إقامة الإمامة ٦/ ٥٧٤
- إدارة الإمام للدولة
  الإدارة في عهد الخلفاء ٦/ ٦٣٢
  أقسام الوزارة: وزارة تفويض ٦/ ٦٣٤
  أقسام الوزارة: وزارة تنفيذ ٦/ ٦٣٤
  أقسام الولايات في رأي الماوردي ٦/ ٦٣٣
  وظائف الولاة ٦/ ٦٣٤
  وظائف الولاة: الوزراء ٦/ ٦٣٤
- أدلة الشيعة التاريخية على أن علياً هو الإمام بعد النبي ﷺ وأنه معصوم ٦/ ٥٨٨
- أدلة الشيعة العقلية في أن علياً هو الإمام بعد النبي ﷺ وأنه معصوم ٦/ ٥٨٧
- أدلة الشيعة في قولهم على أن الله نص على أن علياً هو الخليفة ٦/ ٥٨٣
- أسباب انتهاء ولاية الإمام
  زوال الأهلية ٦/ ٦٤٣
  عزله من الأمة أو من قبل نفسه ٦/ ٦٤٣
  الكفر أو الردة ٦/ ٦٤٣
  الموت ٦/ ٦٤٣
  نقص إمكان التصرف ٦/ ٦٤٣
- استيلاء رجل على السلطة ولم يجمع شروط الإمامة، حكمه ٦/ ٨١٠
- إقامتها
  حكمه، أدلة الشيعة في قولهم بوجوبها عقلاً على الله ٦/ ٥٨٠
  حكمه، أدلة من قال بجواز الإقامة لا بوجودها ٦/ ٥٧٩
  حكمه، أدلة من قال بوجوب إقامتها ٦/ ٥٧٥
  حكمه، البرهان الشرعي على وجوب إقامتها ٦/ ٥٧٥، ٦/ ٥٧٦
  حكمه، برهان الوظيفة على وجوب إقامتها ٦/ ٥٧٧
  حكمه، رأي الشيعة ٦/ ٥٨٠
  حكمه، رأي الشيعة الإمامية والزيدية والاسماعلية ٦/ ٥٨٠
  حكمه، القائلون بمبدأ جواز الإمامة ٦/ ٥٧٩

obeikandl.com

حكمه، مذهب إيجاب الإمامة ٦/ ٥٧٤
حكمه، مذهب إيجابها وهل إيجابها شرعاً أو عقلاً ٦/ ٥٧٤
• إقامة الدولة في الإسلام، حكمه ٦/ ٥٧٣
• أقسام الوزارة: وزارة التنفيذ ٦/ ٦٣٦
• أقسام الولايات أو الإمارة
الإمارة الخاصة ٦/ ٦٤٢
الإمارة العامة ٦/ ٦٣٩
الإمارة العامة: أقسامها: إمارة استلغاء ٦/ ٦٣٩
الإمارة العامة: أقسامها: إمارة الاستيلاء ٦/ ٦٤١
• أقوال العلماء الذين قالوا بتعدد الأئمة عند تباعد الديار ٦/ ٧٣٤
• الإمارة
الأعمال التي تجب على صاحب الإمارة العامة ٦/ ٦٣٩
أقسامها: الإمارة الخاصة ٦/ ٧٦٧
أقسامها: الإمارة العامة وأنواعها ٦/ ٧٦٧
أقسامها: عامة وخاصة ٦/ ٧٦٧
شروط الاعتراف بإمارة الاستيلاء ٦/ ٦٤١
شروط الإمارة العامة ٦/ ٦٤٠
• إمارة الأقاليم أو البلاد ٦/ ٦٣٨
• انتهاء ولاية الإمام ٦/ ٦٠٨
بالموت ٦/ ٦٠٩
بخلع الخليفة نفسه ٦/ ٦٠٩
العزل لتغير حاله ٦/ ٦٠٩
• انتهاء ولاية الإمام بسبب جرح عدالته وفسقه ٦/ ٦٠٩
• انتهاء ولاية الإمام بسبب نقص بعض الأعضاء ٦/ ٦٠٩
• انتهاء ولاية الإمام بسبب نقص بعض الحواس ٦/ ٦٠٩
• انتهاء ولاية الإمام بسبب نقص تصرفه ٦/ ٦٠٩
• انعقاد الإمامة بالبيعة أو اختيار أهل الحل والعقد ١٢/ ٦٢٥
• تصرفات الإمام إذا استولى عليه أعوانه ومن يستبد بتنفيذ الأمور، حكمه ٦/ ٦٠٤
• تعدد الإمام في وقت واحد، حكمه ٦/ ٦٠٦
• تعدد الأئمة عند تباعد الديار، حكمه ٦/ ٧٣٤
• تعريفها ٦/ ٥٧٢
• تفويضها للأمة عند الشيعة، حكمه ٦/ ٥٨١
• حق الإمام في التدخل بالملكيات الخاصة ٦/ ٧٧٦
• حقوق الإمام
حق الطاعة ٦/ ٦١٠، ٦/ ٧٢٩
طاعته في غير معصية ٦/ ٦١٠، ٦/ ٧٢٩
مناصرته ومؤازرته ٦/ ٦١٠، ٦/ ٦١٦، ٦/ ٧٢٩
مناصرته ومؤازرته بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٦/ ٦١٠، ٦/ ٦١٦، ٦/ ٧٢٩
نصرته ما لم يتغير حاله ٦/ ٦١٠، ٦/ ٧٢٩
• الخروج على الإمام بسبب أخطائه، حكمه ٦/ ٦١١
• الخروج على الإمام، حكمه ٦/ ٨١١
• خلع الإمام إذا أسر عند العدو، حكمه ٦/ ٦٠٤
• رد أهل السنة على أدلة الشيعة في قولهم على أن الله نص على أن هلياً هو الخليفة ٦/ ٥٨٤
• سلطات الإمام
حدودها ٦/ ٦١٧
حدودها، وقواعد نظام الحكم في الإسلام ٦/ ٦١٧
• سلطة الإمام
أسس حدودها ٦/ ٦١٨
أسس حدودها: التزام الإمام بقواعد نظام الحكم الإسلامي ٦/ ٦١٩
أسس حدودها: خضوعها للتشريع الإسلامي ٦/ ٦١٨
أسس حدودها: ليس للإمام حق التشريع لأنه حق لله ورسوله فقط ٦/ ٦١٨
• سلطة الإمام الروحية، حكمها ٦/ ٦٠٩
• شروط الإمام ٦/ ٥٩٢
أن يكون المرشح ذا ولاية تامة ٦/ ٦٠٠
حصافة الرأي ٦/ ٦٠٢
صلابة الصفات الشخصية ٦/ ٦٠٢
العدالة ٦/ ٦٠١
الكفاية الجسدية ٦/ ٦٠٢
الكفاية العلمية ٦/ ٦٠١
ما لا يمنع من استدامة الإمامة ولا عقدها من نقص الأعضاء ٦/ ٦٠٤
ما لا يؤثر في الإمامة بسبب فقد أحد الأعضاء ٦/ ٦٠٤
ما لا يؤثر في الإمامة بسبب فقد أحد الحواس ٦/ ٦٠٢
ما يمنع ابتداء عقد الإمامة بسبب نقص أحد الحواس ٦/ ٦٠٣
ما يمنع استدامة الإمامة عند نقص أحد الحواس في الإمام ٦/ ٦٠٢
ما يمنع الإمامة بسبب فقد أحد الأعضاء للإمام ٦/ ٦٠٤
ما يمنع الإمامة بسبب فقد أحد الحواس ٦/ ٦٠٢
ما يمنع من الإمامة واستدامتها بسبب فقد أحد الأعضاء ٦/ ٦٠٣
ما يمنع من عقد الإمامة واختلاف استدامتها بسبب نقص أحد الأعضاء ٦/ ٦٠٣
ما يؤثر على عقد الإمامة واستدامتها من نقص التصرف للإمام ٦/ ٦٠٣
المختلف فيه بين العلماء في ما لا يؤثر على الإمامة بسبب فقد أحد الحواس ٦/ ٦٠٣
النسب ٦/ ٥٩٢، ٦/ ٦٠٤

obeikandl.com

- شروط أهل الحل والعقد في انعقاد الإمامة، عند المالكية ٦/ ٥٩١
- الشروط الواجبة مراعاتها للإمام في تنفيذ واتخاذ التدابير عند الطوارىء ٦/ ٦٠٨
- طاعة الإمام
آراء الفقهاء القدامى في مبدأ الخروج على الإمام ٦/ ٦١٥
رأي الظاهرية في الخروج على الإمام ٦/ ٦١٥
رأي الكتاب الجدد في مبدأ الخروج على الإمام ٦/ ٦١٤
رأي المعتزلة والخوارج الزيدية في الخروج على الإمام ٦/ ٦١٥
عدم جواز الخروج على الإمام ووجوب الصبر عليه، عند أهل الحديث والسنة ٦/ ٦١٥
لا سمع ولا طاعة عند إصدار قوانين تتضمن معصية صريحة بالمعنى الشرعي ٦/ ٦١٣
للإمام حق الطاعة من جميع المواطنين بغض النظر عن وجود من لا يحبه أو لا يرضى عن سياسته ٦/ ٦١٣
نزع السلطة يجب ألا يتم عن طريق ثورة مسلحة من جانب أقلية من المجتمع عند ظهور كفره المباح ٦/ ٦١٤
وجوب نزع السلطة من الإمام إذا اتخذ موقفاً فيه تحدٍّ صريح للقرآن ٦/ ٦١٤
- طاعة الإمام بمعصية، حكمها ٦/ ٦١١
- طرق تعيين الإمام
انعقاد الإمامة بالقهر والغلبة ٦/ ٥٩٠
البيعة ٦/ ٥٩٢
البيعة، طرقها ٦/ ٥٩٢
البيعة من هم أهل الحل والعقد في البيعة ٦/ ٥٩٣
تعيينه بالنص ٦/ ٥٨٣
تعيينه بولاية العهد أو الاستخلاف ٦/ ٥٨٩
- طرق تعيين الإمام البيعة
أهل الحل والعقد: شروطهم ٦/ ٥٩٣
أهل الحل والعقد: عددهم ٦/ ٥٩٤
أهل الحل والعقد: موافقة الأمة ٦/ ٥٩٥
أهل الحل والعقد: وظيفة أهل الحل والعقد ٦/ ٥٩٦
- طريقة اختيار الخلفاء الراشدين
أبو بكر الصديق ٦/ ٥٩٧
عثمان بن عفان ٦/ ٥٩٨
علي بن أبي طالب ٦/ ٥٩٩
عمر بن الخطاب ٦/ ٥٩٧
- طريقة بيعة الخليفة ٦/ ٥٩٢
- طريقة تعيين الإمام البيعة: طريقة اختيار الخلفاء الراشدين ٦/ ٥٩٦
- عجز الإمام عن إخضاع الجزء المنفصل من الدولة، حكمه ٦/ ٨١٦
- العدل مع الأقليات الدينية والسياسية، حكمه ٦/ ٦٢٤
- علاقة الإمام الحاكم بالناس ٦/ ٦٢٩
- علاقة الإمام مع الجزء المنفصل عن الدولة وهي معترفة فيه ٦/ ٨١٧
- الفرق بينها وبين السلطات السياسية الحالية ٦/ ٥٧٣
- قواعدها في الإسلام
الحرية ٦/ ٦٢٦
الحرية: أقسامها: حرية العقيدة ٦/ ٦٢٦
الحرية: أقسامها: حرية الفكر والقول ٦/ ٦٢٧
حماية الكرامة الإنسانة ٦/ ٦٢٥
رقابة الأمة ومسؤولية الحاكم ٦/ ٦٢٨
الشورى ٦/ ٦١٩
الشورى، نطاقها ٦/ ٦٢٠
الشورى، هيئتها وحكمها ٦/ ٦٢١
العدل ٦/ ٦٢٣
المساواة أمام القانون ٦/ ٦٢٥
- قياس الشيعة الإمامة على النبوة في وجوبها على الله ٦/ ٥٨١
- كون المرشح للإمامة قرشياً، حكمه ٦/ ٦٠٤
- كيفية اختيار الإمام أو الحاكم ٦/ ٥٨٣
- كيفية نصح الإمام إذا أخطأ ٦/ ٦١١
- ما يتعلق في تقليد الإمارة على الجهاد ٦/ ٧٢٩
- ما يخرج الإمام من الإمامة ٦/ ٧٢٩
- مبادىء حدود الطاعة للإمام وحالة جواز الثورة عليه ٦/ ٦١٣
- مدى سلطتها ٦/ ٥٧٣
- مدى طاعة الإمام ٦/ ٦١١
- مسؤولية الإمام ٦/ ٧٦٧
- مصدر السيادة في الإسلام ٦/ ٦٣٠
- معالجة أخطاء الإمام الجوهرية بالثورة المسلحة من قبل الشعب، حكمها ٦/ ٦١٢
- معنى قول الشيعة: إن الإمام حجة ٦/ ٥٨١
- مناقشة الشيعة في أدلتهم السمعية والعقلية على تعيين الإمام ٦/ ٥٨٢
- مناقشة الشيعة في أدلتهم العقلية في قولهم: إن الإمام معصوم ٦/ ٥٨٢
- النظر في المظالم ٦/ ٧٦٤
- النظريات الحديثة: نظرية الفرنسي جان جاك روسو الذي افترض أن أساس السلطة السياسية هو عقد اجتماعي بين الشعب والحاكم ٦/ ٥٩٢

obeikandl.com

• نظريات مصدر السيادة
نظرية الحق الإلهي المطلق ٦/ ٦٣٠
نظرية العقد الاجتماعي ٦/ ٦٣٠
• نقد ومناقشة الشيعة فيما يتعلق في الإمامة ٦/ ٥٨٢
• هل للحاكم رفع العقوبات أو العفو عنها؟ ٦/ ٧٥٦
• واجبات الإمام ٦/ ٧٤٨
تحقيق العدالة الاجتماعية ٦/ ٧٨١
تفقده للرعية ٦/ ٧٧٥
الدعوة إلى الإسلام ٦/ ٨٠٥
المحافظة على الدين ٦/ ٨٠٦
• وجوب رعاية المواطن العهد والميثاق وبيعة الحاكم ٧/ ٧٤٦
• وجود إمامين في بلد واحد، حكمه ٦/ ٧٣٣
• وجود إمامين في وقت واحد، حكمه ٦/ ٧٣٣
• الوزارة
أقسامها: تنفيذ وتفويض ٦/ ٧٦٧
تقليد المرأة الوزارة، حكمه ٦/ ٦٣٧
تنسيق العلاقة بين الإمام ووزير التفويض ٦/ ٦٣٦
توزير أهل الذمة، حكمه ٦/ ٦٣٧
شروط وزارة التفويض ٦/ ٦٣٦
شروط وزير التنفيذ ٦/ ٦٣٧
شروط وزير التنفيذ: ألا يكون من أهل الأهواء ٦/ ٦٣٧
شروط وزير التنفيذ: الأمانة ٦/ ٦٣٧
شروط وزير التنفيذ: أن يكون مسالماً بين الناس ٦/ ٦٣٧
شروط وزير التنفيذ: حضور البديهة والذاكرة ٦/ ٦٣٧
شروط وزير التنفيذ: الذكاء والفطنة ٦/ ٦٣٧
شروط وزير التنفيذ: صدق اللهجة ٦/ ٦٣٧
شروط وزير التنفيذ: قلة الطمع ٦/ ٦٣٧
الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ ٦/ ٦٣٨
الفروق العائدة للشروط والمؤهلات بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ ٦/ ٦٣٨
الفروق المتعلقة بالصلاحيات والاختصاص بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ ٦/ ٦٣٨
متى تتم معارضة الإمام لتصرفات الوزراء ٦/ ٦٣٥
مهمة وزير التنفيذ ٦/ ٦٣٧
• وظائف الإمام الدينية
جباية الفيء والصدقات ٦/ ٦٠٦
جهاد الأعداء ٦/ ٦٠٦
حفظ الدين ٦/ ٦٠٦
القيام على شعائر الدين ٦/ ٦٠٧
• وظائف الإمام السياسية
إدارة المال ٦/ ٦٠٨
الإشراف على الأمور العامة بنفسه ٦/ ٦٠٨
إقامة العدل بين الناس ٦/ ٦٠٨
تعيين الموظفين ٦/ ٦٠٨
الدفاع عن الدولة في مواجهة الأعداء ٦/ ٦٠٧
المحافظة على الأمن والنظام العام في الدولة ٦/ ٦٠٧
• وظائف الإمام: الوظائف الدينية ٦/ ٦٠٦
• وظيفتها ٦/ ٥٧٣

■ **الأمان**
• اتجار المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٥٨
• إثبات الأمان ٧/ ٣٠٧
• أثر نقض الأمان ٧/ ٣٦٧
• أجل عقد الأمان ٧/ ٣٠٠
• ادعاء الحربي الأمان ٧/ ٣٠٨
• أدلة صحة أمان المرأة ٧/ ٢٤٣
• الأدلة على جواز الأمان من كل مسلم ٧/ ٢٤٠
• أدلة الفقهاء على مدة عقد الأمان ٧/ ٣٠٢
• أدلة مشروعية الأمان ٧/ ٢٣٤
• استيطان غير المسلم جزيرة العرب، حكمه عند المالكية ٣/ ٧٣٥
• إعطاء الأمان لأهل حصن أو مدينة من شخص، حكمه عند الحنفية ٣/ ٧٢٩
• إقامة الحدود على المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٦٠
• إقرار المسلم بالأمان ٧/ ٣٠٧
• التزام المستأمن القوانين الإسلامية في معاملاته في دار الإسلام ٧/ ٢٦١
• التزامات المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٦٠
• أمان الأسير في دار الحرب، حكمه ٣/ ٧٢٩
• أمان الأسير والتاجر اللذين دخلا دار الإسلام ومن أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا ٧/ ٢٦٦
• أمان الحربي الذي أسلم في دار الحرب، حكمه ٣/ ٧٢٩
• أمان الخوارج، حكمه عند الجمهور ٣/ ٧٣٠
• أمان الذمي ٧/ ٢٤٩
• أمان الصبي ٧/ ٢٤٧
• أمان الصبي والمجنون، حكمه ٣/ ٧٢٩
• الأمان صراحة وكفاية وإشارة ٧/ ٢٨٧
• الأمان العام والأمان الخاص ٧/ ٢٣٧
• أمان العبد ٧/ ٢٤٤
• أمان العبد، حكمه ٣/ ٧٢٩
• الأمان عقد لفرد أو معاهدة لأكثر من فرد يصبح به المستأمن كالذمي في الأمان ٧/ ٢٣٦

openkapar.com

- أمان الكافر ولو قاتل مع المسلمين، حكمه ٣/ ٧٢٩
- أمان المرأة
  - حكمه ٣/ ٧٢٩
  - حكمه عند الماجشون وسحنون ٣/ ٧٣٢، ٧/ ٢٤٢
- أمان المريض والذمي والأعمى، حكمه ٣/ ٧٢٩
- الأمان المؤقت والمؤبد ٧/ ٢٣٧
- أمان الواحد، حكمه ٣/ ٧٣٠، ٣/ ٧٣٦
- انتهاء مدة الأمان، حكمها ٣/ ٧٣٣
- البينة أو إقرار الحاكم لإثبات الأمان ٧/ ٣٠٧
- تأمين الأسير ٧/ ٢٧٩
- تأمين الجاسوس، حكمه ٣/ ٧٣٤
- تأمين غير المسلم من كتابي أو وثني أو رجل أو امرأة ٧/ ٢٧٩
- تحديد العرف والعادة لمقتضى الأمان ٧/ ٢٦٢
- تزوج المستأمن بذمية في دار الإسلام وعوده بها إلى دار الحرب ٧/ ٢٥٨
- تعليق عقد الأمان بالغرر ٧/ ٢٨٨
- تقاضي المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٥٧
- ثبوت عقد الذمة على التأبيد ٣/ ٧٣٣
- الجرائم التي ينتقض بها الأمان ٧/ ٣٥٩
- جواز عقد الأمان كتابة ٧/ ٢٨٦
- جوازات السفر وجوازات الأمان وأوراق التأمين من النظم السلمية في القانون الدولي ٧/ ٢٧١
- حال المستأمنين عند نشوب الحرب ٧/ ٥٣٧
- الحصانة للدبلوماسيين في الإسلام ٧/ ٣٢٧
- حقوق المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٥٧
- حكم دخول نفس المستأمن وأولاده الصغار وماله وأسرته في الأمان ٧/ ٢٥٤
- حكم عقد الأمان من حيث اللزوم وعدمه ٧/ ٢٩١
- حكم المسلم في غير بلده في دار الإسلام هل هو مستأمن أم مواطن ٧/ ٢٨٣
- حكمه ٣/ ٧٣١
- خضوع الأمان للألفاظ التي يقتضيها العرف أو العادة ٧/ ٢٩٠
- دخول غير المسلم إلى حرم مكة والمسجد، حكمه عند الحنفية ٣/ ٧٣٤
- دخول غير المسلم واستيطانه في الحجاز، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٧٣٤
- دخول الممثل الدبلوماسي بلاد المسلمين دون حاجة إلى عقد أمان ٧/ ٣٢٣
- دعوة الإسلام إلى السلم والأمان وإحلال السلم محل الحرب والتسامح محل التعصب والتعارف محل الخصام ١٢/ ٤٨٧
- دين المستأمن في ذمة مسلم أو ذمي إن أسر أو قتل، حكمه ٣/ ٧٣٣
- رقابة الإمام على تأمينات الأفراد والرأي في نظام الأمان الفردي ٧/ ٢٥٠
- رقابة ولي الأمر على الأمان رقابة خاصة ورقابة عامة ٧/ ٢٥١
- ركنه ٣/ ٧٢٨
- سريان مبدأ إقليمية القانون في الحكم الإسلامي على المسلمين والذميين والمستأمنين ٧/ ٢٦١
- شبه الأمان في الإسلام بما قررته اتفاقية لاهاي ٧/ ٢٧٠
- شروطه عند الحنفية ٣/ ٧٢٩
- صفة عقد الأمان ٣/ ٧٣٢
- صيانة مال المستأمن إذا نشبت الحرب ٧/ ٥٣٨
- صيغة عقد الأمان ٧/ ٢٨٦
- طلب الأمان ٧/ ٢٩٠
- عدّ المسلم أو الذمي الذي يقيم في بلد غير إسلامية مستأمناً عند دخوله بلداً إسلامياً ٧/ ٢٨٤
- عدم انتقاض أمان النساء والصغار إذا انتقض أمان المستأمن ٧/ ٢٥٧
- عدم توقفه على إجازة الإمام ٣/ ٧٣٢
- عدم جواز عقد الأمان لجاسوس أو من يعين العدو ٧/ ٣٠٥
- عدم لزوم عقد الأمان من جانب الكفار ٧/ ٢٩٢
- عدم وجود المصلحة فيه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٧٣٤
- عقد الأمان بالإرادة الحرة ٧/ ٢٦٥
- عقد الأمان للرسل والسفراء لمدة مطلقة ٧/ ٣٠٤
- عقد الأمان من الصبي والمجنون والمعتوه والمكره ٧/ ٢٦٥
- العلاقة بين الأمان والاستئمان ٧/ ٢٣٧
- علاقة الجهاد بقتل الأجنبي ولو كان حربياً إذا دخل بلاد المسلمين بعقد أمان ٧/ ١٧٣
- العناصر الأساسية للأمان ٧/ ٢٣٩
- العناصر التبعية للأمان ٧/ ٢٩٤
- غاية القتال إقرار السلم وإشاعة الأمان ٧/ ١٧٩
- الفرق بين الهدنة والأمان العام ٣/ ٧٣٧
- فكرة الأمان من الأسس المهمة لتدعيم السلام ٧/ ٢٣٣

- قبول المستأمن للأمان ٧/ ٢٨٩
- ما تركه المستأمن من ماله في دار الإسلام، حكمه ٣/ ٧٣٣
- ما يشمله حكم الأمان ٣/ ٧٣١
- ما ينتقض به إذا كان مطلقاً، عند الحنفية ٣/ ٧٣٣
- ما ينتقض به الأمان إذا كان مؤقتاً ٣/ ٧٣٣
- ما ينتقض به عند الجمهور غير الحنفية ٣/ ٧٣٣
- مدته ٣/ ٧٣٣
- مدة عقد الأمان ٧/ ٣٠٠
- المستأمن في عقد الأمان ٧/ ٢٧٨
- مشروعية منح الأمان في ميدان القتال ١٢/ ٤٧٨
- المصلحة في الأمان ٧/ ٣٠٥
- مصير الجاسوس المستأمن أو الذمي ٧/ ٣٦٨
- معنى الأمان الخاص ٣/ ٧٢٨
- معنى الأمان العام ٣/ ٧٢٨
- مقارنة بين نظام الأمان في الإسلام والأمان في القانون ٧/ ٢٦٨
- مقتضى أمان الحربي وقت نشوب القتال ودخوله حينها دار الإسلام ٧/ ٢٦٢
- مكان عقد الأمان ٧/ ٢٩٤
- مكانه ٣/ ٧٣٤
- من قال من الفقهاء بمنع الأمان الفردي ٧/ ٢٥٢
- من يصح أمانه عند الجمهور ٣/ ٧٣٠
- من يصح أمانه من المسلمين ٧/ ٢٣٩
- المناطق التي يمنع المستأمن من دخولها ٧/ ٢٩٥
- موضوع الأمان أو مقتضاه ٧/ ٢٥٣
- نظام الأمان إبان الحروب الصليبية ٧/ ٢٣٦
- نظام الأمان في الإسلام ٧/ ٢٣٣
- نقض الأمان بالتجسس ٧/ ٣٥٩
- نقض الأمان بالجرائم التي ينتقض بها عقد الذمة ٧/ ٣٥٩
- نقض الأمان بقتل المسلم أو قطع الطريق أو الزنا بمسلمة أو ذمية ٧/ ٣٦٠
- نقض أمان المستأمن، حكمه ٣/ ٧٣٣
- نقض العهد بنقض بعض المعاهدين ٧/ ٣٦٣
- نقض المعاهدة المؤقتة من أمان وهدنة عائد لتقدير الحاكم المسلم ٧/ ٣٤٦
- نوعا الأمان العام ٣/ ٧٢٨
- وجود المصلحة فيه، حكمه عند الحنفية والمالكية ٣/ ٧٣٤
- وديعة المستأمن عند مسلم أو ذمي إن أسر أوقتل، حكمها ٣/ ٧٣٣

■ الأمانة

- الإجارة من العقود المزدوجة الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٨٦
- اشتراط الأمانة والعدالة في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥٢
- الإعارة من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٠
- الأمانة وهي ما لا يضمن إلا بالتعدي وأنواعها ١٠/ ٧٤٤
- الإيداع من عقودِ الأمانة ١٠/ ٧٧٩
- تأثير السبب الأجنبي على الضمان في يد الأمانة ١٠/ ٧٩٧
- تحول يد الأمين إلى يد غاصب وهي يد ضمان ١٠/ ٧٩٧
- تحول اليد في عقد الإجارة على الأعمال من يد أمانة إلى يد ضمان ١٠/ ٧٩٧
- تحول اليد في عقد الإيداع ١٠/ ٧٩٨
- تحول يد المستعير من يد أمانة إلى يد ضمان ١٠/ ٨٠٠
- التخلق بالأمانة وترك الغش في المعاملات ١١/ ١٣٩
- تعريف يد الأمانة ١٠/ ٧٩٥
- التوسع في مفهوم يد الأمانة في مجال المشاركة في الاستثمارات ١٣/ ٣٤٦
- الرهن من العقود المزدوجة، الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٩١
- الشركة بأنواعها من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٢
- الصلح عن مال بمنفعة من العقود المزدوجة الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٩٤
- ضمان الأمانات بالموت عن تجهيل ٤/ ٧١٩
- ضمان طرف ثالث في مجال المشاركة في الاستثمارات ١٣/ ٣٤٩
- ضمانات الأمانات بالموت عن تجهيل ١٠/ ٨٠٠
- عدم اجتماع الضمان والأمانة ١٣/ ٣٤٩
- عدم ضمان الشريك مال الشركة إلا بالتعدي ١١/ ١٠٤
- عدم ضمان صاحب يد الأمانة إلا بالتعدي أو التقصير أو الإهمال ١٣/ ٣٤٥
- عدم ضمان المضارب مال المضاربة إلا بالتعدي ١١/ ١٠٨
- عدم ضمان الوكيل إلا بالتعدي ١١/ ٩٢
- عقود الأمانة أنواعها ومعناها ١٠/ ٧٧٩
- عقود الأمانة وعقود الضمان والعقود المزدوجة ١٠/ ٧٧١
- العقود المزدوجة الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٨٥

obeikandl.com

- قاعدة يقبل قول الأمين في براءة نفسه لا في إلزام الضمان على الغير ١٠/ ٨٣
- متى يبرأ الشخص الأمين من الضمان ١٠/ ٨٠٢
- المضاربة من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٣
- المعيار الموضوعي في حفظها في الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٤٢
- المعيار الموضوعي في حفظها في القانون ١٠/ ٣٤٢
- الهبة من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٤
- الوصاية من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٤
- الوكالة من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٤
- يد الأمانة ١٣/ ٣٤٥
- يد الأمانة ويد الضمان ١٠/ ٧٩٥
- يد المرتهن يد أمانة أو ضمان ١٠/ ٧٩١
- يد الملتقط يد أمانة أم يد ضمان ١٠/ ٨٠٣
- اليد المؤتمنة ١٠/ ٧٠٦

■ الأمر

- تقديم النهي على الأمر في النصوص ١٢/ ٢٣١

■ الأمر بالمعروف

- أمر الإسلام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٢/ ٤١٠
- أهم أوصاف خيرية الأمة الإسلامية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله ١٢/ ٤١١
- وجوب تخصيص هيئة مستقلة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٢/ ٤٠٩

■ الأمرد

- إمامته كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- صلاة الجماعة بمحاذاة الأمرد الصبيح الوجه، صحتها عند الحنفية ٢/ ٢١٩
- وجهه، النظر إليه بشهوة، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٣٨

■ أمريكة

- إصدار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكة قرارات تخص المسلمين في أمريكة ١٢/ ٧٦
- إنشاء مجمع فقهاء الشريعة في أمريكة ١٢/ ٩٠
- حكم المعاملات المصرفية في البلاد الأوربية والأمريكية ١١/ ٥٥
- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكة ١٢/ ٦٥

■ الأمم المتحدة

- تجميع الأمم المتحدة لقواعد التمثيل الدبلوماسي ٧/ ٣٢٠
- تعريف العدوان في قرارات الأمم المتحدة ٧/ ٤٦٤
- جواز إبرام الهدنة ومعاهدات الصلح كتابة أو عقدها شفهاً في القانون الدولي وتسجيلها في الأمم المتحدة ٧/ ٦٥٩
- حالات استخدام القوة حسب ميثاق الأمم المتحدة ٧/ ١١٩
- قيام الأمم المتحدة وانضمام الدول الإسلامية إليها ١٢/ ٦٩٤

■ الأمن

- اتفاق الشرع الإسلامي والقانون الدولي في حظر الجرائم الواقعة على أمن الدولة ١٣/ ٧٠١
- الإسلام دين السلام العادل والأمن والاستقرار ٧/ ٧٢١
- إقامة العدل السياسي وتحقيق المساواة وإطلاق الحرية وإحقاق الحق يؤدي إلى إشاعة الأمن واستئصال الجريمة ١٣/ ٧٠٧
- إقرار الإسلام مبدأ السلم والأمن الدوليين لكل الدول ١٢/ ٤٧٢
- إقرار الديانات السماوية للأمن والسلام ٧/ ١٢٣
- التزام الحفاظ على مقومات السِّلم والأمن والوسطية والاعتدال من مرجعية المواطنة في بلاد الإسلام ٧/ ٧٦٤
- أنواع التدمير والتخريب والتفجيرات والتهديدات التي تواجه الآمنين ١٣/ ٧٠١
- السلام العالمي والأمن الدولي ٧/ ٧٢١، ١٢/ ٦٩٧
- ملازمة نعمة الأمن لنعمة الإيمان ١٣/ ٦٩٧

■ الأمة

- اختلاف فكرة الأمة عن فكرة الدولة ٧/ ١٩٨
- أمة الإسلام أمة الوسطية ١٣/ ٦٥٨
- سيادة الشعب أو الأمة في النظام الديمقراطي ١٢/ ٥٢٥
- المراد بكلمة الشعب أو الأمة في الديمقراطية الغربية والديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٦٩
- المسلمون أمة واحدة ١٢/ ٥٣٤
- مفهوم الشعب أو الأمة في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٦٠٠
- ميثاق الأمم والشعوب هو ميثاق التعارف ١٢/ ٤٨٨
- نظام الشورى وموقف الإسلام من سيادة الأمة أو حاكميتها ١٢/ ٥٠٥

■ الأمة الإسلامية

- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإسلام والأمة الواحدة والمذاهب العقدية والفقهية والتربوية ٩/ ٧٥١
- وحدة الأمة الإسلامية ٧/ ٧٣٨

• وسطية الأمة الإسلامية في التربية والتعليم والدعوة إلى الدين ١٣/ ٧٦٣

■ **الأمويون**

• تحول الخلافة في العهد الأموي إلى ملكية وراثية ١٢/ ٦٢٨
• تعيين الخليفة الأموي لولي العهد ١٢/ ٦٢٩
• الحجابة في العهد الأموي ١٢/ ٦٣١
• الخلافة في العهد الأموي ١٢/ ٦٢٧
• ميزات القضاء في العهد الأموي ١٢/ ٦٣٦
• النظام السياسي في العهد الأموي ١٢/ ٦٢٧

■ **الإنتاج**

• حكم بيع إنتاج مصنع كامل لسنة ١١/ ٦٢

■ **الانتخابات**

• الانتخاب لجهة لا تملك سن الأنظمة والقوانين ومشاركة المسلم فيها ١٢/ ٥٣٤
• انتخاب المجالس النيابية في الأنظمة الديمقراطية ١٢/ ٥٣١
• جعل الانتخاب والترشيح في الديمقراطية الإسلامية بيد أهل الحل والعقد ١٢/ ٥٢٧
• مشاركة غير المسلم في الانتخابات النيابية في دار الإسلام ١٢/ ٥٣٩
• مشاركة المرأة المسلمة في الانتخاب والترشيح للبرلمان ١٢/ ٥٣٩
• مشاركة المسلم في الانتخابات ١٢/ ٥١٦
• مشاركة المسلم في البلدان غير الإسلامية في الانتخابات البرلمانية ٧/ ٧٩٢
• مشاركة المسلم مع غير المسلم مقابل جهة مختلطة من مسلمين وغيرهم ١٢/ ٥٣٧
• مشاركة المسلم مع غير المسلمين مقابل المسلمين في الانتخابات ١٢/ ٥٣٦
• مشاركة المسلم مع المسلمين مقابل غير المسلمين في الانتخابات ١٢/ ٥٣٤
• من أجاز أن تكون المرأة ناخبة ومنتخبة ما عدا توليها رئاسة الدولة ١٢/ ٥٤٠
• من رأى أن تكون المرأة ناخبة لا منتخبة ١٢/ ٥٤١

■ **الإنجاب**

• الزواج المؤقت أو المقيد بالإنجاب ١٣/ ٥٣١
• الفرق بين الزواج المؤقت بالإنجاب وبين الزواج المؤقت ١٣/ ٥٣١
• ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام ٩/ ٨٠٦

■ **الإنسان**

• الأدلة القرآنية على احترام النفس الإنسانية مطلقاً في الحياة وبعد الممات ٧/ ٧٤٨
• الإنسان والبيئة ١٢/ ٧٨٨
• اهتمام الإسلام بالإنسان في جميع مراحل حياته ومنهم المسن ٩/ ٦٦٠
• تأكيد الإسلام على حفظ كرامة الإنسان واحترام حقوق الإنسان ٧/ ٥١٩
• تصرف الإنسان أحد أسباب تلوث البيئة ١٢/ ٧٨٣
• تناول لحوم البشر عند الضرورة القصوى ١٠/ ٤٣٨
• سمو التشريع الإسلامي بالإنسان ١٠/ ٣٨٦
• عدم صحة بيع أجزاء الإنسان كالشَّعر والدم ١١/ ٢٢
• مبدأ تكريم الإنسان من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٠

■ **الإنسانية**

• إجماع الشرائع السماوية والاتفاقيات الدولية على رعاية مبدأ الإنسانية ٧/ ٤٦١
• احترام الإسلام لإنسانية الإنسان وتكريم البشرية والدعوة إلى الإخاء حتى مع الوثنيين ٧/ ١٣٢
• احترام الكرامة الإنسانية من أهم قواعد الحرب وأساليب القتال في الإسلام ١٢/ ٦٧٩
• الإخاء الإنساني واحترام الآخر والمساواة بين الناس والعدل وإقرار الحرية أسس التسامح الإسلامي ١٣/ ٧٩٧
• اعتماد التصور الإسلامي للمواطنة على مبدأ وحدة الإنسانية ٧/ ٧٤٣
• إيثار الإسلام مبدأ السلم والإخاء الإنساني والتعاون الدولي ١٢/ ٤٧٣
• تأكيد الإسلام على حفظ كرامة الإنسان واحترام حقوق الإنسان ٧/ ٥١٩
• تقرير الإسلام لنظام الإخاء الإنساني ١٢/ ٤٦٦
• تكريم الإنسان والحفاظ على حقوقه من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٦٧
• حفاظ الإسلام وغيره من الأديان على الكرامة الإنسانية ١٢/ ٤٨٦
• صيانة الإسلام للكرامة الإنسانية ١٢/ ٦٩٦
• ضرورة تنمية العلاقات الدولية بما يحقق الخير للإسلام والإنسانية ١٢/ ٧٠٢
• مبدأ تكريم الإنسان من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٠

obeikandl.com

• مجمل الأصول التشريعية لحماية القضايا الإنسانية ومؤيدات احترامها ٧/ ٥٠٩
• النزعة الاجتماعية الإنسانية في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٥٣
• النزعة الجماعية في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٤
• وجوب احترام مبادئ الإنسانية والفضيلة أثناء الحرب وبعد انتهائها في الإسلام ١٢/ ٤٧٨
• وحدة الأصل الإنساني ١٣/ ٧٩٧
• وحدة الإنسانية المخلوقة من أب واحد وأم واحدة ١٢/ ٤٨٨

■ **الأنسولين**
• استخدام شحم الخنزير في تصنيع الأنسولين ١٢/ ٨٢٤
• تداوي مرضى السكري بالأنسولين الخنزيري ٩/ ٨٢٩

■ **الإنصاف**
• التزام قاعدة العدل والإنصاف في تعامل المسلمين مع غيرهم وتحريم الظلم ٧/ ١٣٨

■ **الإنعاش**
• تأجيل المجمع الفقهي البت في حكم أجهزة الإنعاش ٩/ ٤٧٨
• متى ترفع أجهزة الإنعاش عن الشخص ٩/ ٤٩٠
• متى يحكم بموت الشخص شرعاً ٩/ ٤٨٩

■ **الأنعام**
• الأنواع التي تجب فيها الزكاة ٢/ ٧٥١
• زكاتها
• زكاة الأنعام الأهلية السائمة، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٦٥١
• زكاة العوامل والأنعام، حكمها ٢/ ٦٧٦
• الزكاة في الأنعام السائمة مع وجود الدين على المزكي، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٨
• الزكاة في الأنعام المعلوفة، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥١
• الزكاة في سوائم الوقف، حكمها ٢/ ٦٥٢

■ **الأنفال**
• اختصاص القاتل بالنفل ٣/ ٧٥٥
• استحقاق التنفيل في مباح القتل ٣/ ٧٥٥
• الأموال التي يجوز التنفيل فيها ٣/ ٧٥٣
• تملك القاتل للنفل، حكمه ٣/ ٧٥٥
• التنفيل
حكمه ٣/ ٧٥٣
معناه ٣/ ٧٥٣
• تنفيل الإمام في مال القتال ٣/ ٧٥٤
• عدم استحقاق التنفيل بقتل غير المقاتلة ٣/ ٧٥٥
• عدم اشتراط سماع مقالة الإمام لاستحقاق النفل ٣/ ٧٥٥
• كون التنفيل قبل حصول الغنيمة في أيدي الغانمين، اشتراطه ٣/ ٧٥٥
• النفل، تعريفه ٣/ ٧٥٣

■ **الانفساخ**
• انفساخ الإجارة بموت أحد العاقدين عند الحنفية ١٠/ ٢٧٩
• انفساخ العقد المستمر ١٠/ ٢٧٩
• حدوثه لهلاك المبيع من حين التلف ١٠/ ٣٣٤
• سببه ١٠/ ٢٧٩
• طريق نشوئه ١٠/ ٣٢٢
• عقود تنفسخ بموت أحد العاقدين ١٠/ ٢٧٩
• الفرق بينه وبين الفسخ ١٠/ ٢٧٩، ١٠/ ٣٢٢
• الفرق بينه وبين الفسخ عند القرافي ١٠/ ٢٧٩

■ **أهل الحل والعقد**
• انعقاد الإمامة بالبيعة أو اختيار أهل الحل والعقد ١٢/ ٦٢٥
• أهل الحل والعقد في نظام الحكم الإسلامي ١٢/ ٥٦٦
• توسع دائرة مجلس الشورى في النظام الإسلامي وعدم اقتصاره على أهل الحل والعقد ١٢/ ٥٠٨
• جعل الانتخاب والترشيح في الديمقراطية الإسلامية بيد أهل الحل والعقد ١٢/ ٥٢٧
• شروط أهل الحل والعقد ١٢/ ٥٠٨

■ **أهل الذمة**
• آثار عقد الذمة على الذميين ٧/ ٧١١
• أثر نقض الذمة والهدنة ٧/ ٣٧٠
• أخذ الجزية من أهل الكتاب من اليهود والنصارى فقط عند الشافعية ٧/ ٦٩٨
• أخذ الجزية من كل كافر ما عدا عبدة الأوثان عند الحنفية ٧/ ٦٩٨
• أخذ الجزية من كل كافر ومن أهل الكتاب وعبدة الأصنام عند المالكية ٧/ ٦٩٩
• أخذ الجزية من المجوس ٧/ ٧٠١
• أدلة الفقهاء فيمن تؤخذ منه الجزية ويعقد عقد الذمة معه ٧/ ٧٠٠
• أدلة من أجاز من الفقهاء أخذ الجزية من كل من هو ليس بمسلم ٧/ ٧٠٥

openkandil.com

- أدلة من قال من الفقهاء بأخذ الجزية من مشركي العجم دون العرب ٧/ ٧٠٣
- ارتكاب أهل الذمة بعض المخالفات مما يؤثر على العهد معهم ٧/ ٣٥٣
- استيفاء الدولة المسلمة من المسلم أو الذمي المقيم في غير بلاد الإسلام الرسوم الجمركية ٧/ ٢٨٥
- اشتراك الذميين باختيارهم في الجهاد ٧/ ٧١٤
- إعطاء النساء والصبيان وأهل الذمة من الغنيمة ٧/ ٦٣١
- الأقليات غير المسلمة في العالم الإسلامي ٧/ ٧٦٠
- التزامات المسلمين نحو الذميين ٧/ ٧١٢
- أمان الذمي ٧/ ٢٤٩
- الأمان عقد لفرد أو معاهدة لأكثر من فرد يصبح به المستأمن كالذمي في الأمان ٧/ ٢٣٦
- أموال المسلم أو المعاهد المستردة من العدو ٧/ ٦١٧
- بناء المعاهدين الكنائس وترميمها ٧/ ٧٥٧
- بيع المصحف من الذّمي ١٢/ ٨٥١
- تزوج المستأمن بذمية في دار الإسلام وعوده بها إلى دار الحرب ٧/ ٢٥٨
- تسامح المسلمين مع الذميين ٧/ ٧١٢
- تمتع الذميين بحقوق باقي المواطنين المسلمين ٧/ ٧١٤
- تمتع المسلمين والذميين في دار الإسلام بما يسمى اليوم بالجنسية الإسلامية ٧/ ١٩٨
- حقوق الذميين الناتجة عن عقد الذمة ٧/ ٧١١
- حقوق وواجبات الذميين في البلدان التي يفتحها المسلمون ٧/ ٧٧٤
- زنى الذمي بمسلمة أو نكاحها أو التجسس عليهم أو الطعن في الإسلام والقرآن وأثر ذلك على العهد مع أهل الذمة ٧/ ٣٥٣
- سريان مبدأ إقليمية القانون في الحكم الإسلامي على المسلمين والذميين والمستأمنين ٧/ ٢٦١
- سقوط الجزية باشتراك أهل الذمة في الجهاد ٧/ ٦٨٧
- سقوط الجزية عن الذمي بإسلامه ٧/ ٦٨٤
- الضلح الدائم لإنهاء الحرب وهو عقد الذمة ٧/ ٦٨٢
- عدّ المسلم أو الذمي الذي يقيم في بلد غير إسلامية مستأمناً عند دخوله بلداً إسلامياً ٧/ ٢٨٤
- عدم التعرض لكنائس الذميين وخمورهم وخنازيرهم ٧/ ٧١٣
- عدم التفريق داخل البلد الواحد بين المسلمين والذميين فالذميون مواطنون ٧/ ٦٩٥
- عدم ضرب الجزية على نساء أهل الكتاب أو الصبيان أو المجانين ٧/ ٦٨٩
- علاقة الحكام والأفراد المسلمين بالذميين ٧/ ٧٠٩
- فتنة الذمي للمسلم عن دينه أو قذفه أو دعوته إلى دينه أو سب الله أو رسول الله ﷺ وأثر ذلك على العهد مع أهل الذمة ٧/ ٣٥٣
- الفرق بين الاستعمار وعقود المعاهدات مع غير المسلمين ٧/ ٧٥٤
- ما فرضه الإسلام على المسلمين من ضرائب وعلى الذميين من جزية ٧/ ٥٥٠
- ما يعامل به ولي الأمر الذمي الذي ينتقض عهده ٧/ ٣٧١
- ما يؤخذ من الذمي من العشور إذا اتجر في بلاد المسلمين ٧/ ٥٦٧
- مخالفة مقتضى العهد بعدم أداء الجزية أو قتال المسلمين ٧/ ٣٥١
- مساواة الذميين بالمسلمين ٧/ ٧٠٩
- مصير الجاسوس المستأمن أو الذمي ٧/ ٣٦٨
- المعاهدون في الدولة الإسلامية مواطنون من الدرجة الأولى ٧/ ٧٥٤
- من يجوز عقد الذمة لهم ٧/ ٦٩٧
- نقض الأمان بالجرائم التي ينتقض بها عقد الذمة ٧/ ٣٥٩
- نقض الأمان بقتل المسلم أو قطع الطريق أو الزنا بمسلمة أو ذمية ٧/ ٣٦٠
- نقض عقد الذمة ٧/ ٣٥١
- نقض العهد بنقض بعض المعاهدين ٧/ ٣٦٣

■ أهل السنة

- تكفير أهل القبلة من سنة وشيعة وزيدية وإباضية وسلفية ١٣/ ٧٤٩

■ أهل الكتاب

- إباحة أطعمة أهل الكتاب ١٢/ ٧٦٥
- أخذ الجزية من أهل الكتاب من اليهود والنصارى فقط عند الشافعية ٧/ ٦٩٨
- أخذ الجزية من كل كافر ومن أهل الكتاب وعبدة الأصنام عند المالكية ٧/ ٦٩٩
- أدلة من أجاز من الفقهاء أخذ الجزية من كل من هو ليس بمسلم ٧/ ٧٠٥
- أسلوب الحوار مع أهل الكتاب اليهود والنصارى ١٣/ ٦٨٤
- بناء المعاهدين الكنائس وترميمها ٧/ ٧٥٧
- تأمين غير المسلم من كتابي أو وثني أو رجل أو امرأة ٧/ ٢٧٩

obeikandl.com

- تحية الجار النصراني ومصافحته والسلام عليه ١٢/ ٧٦٩
- تهنئة غير المسلمين بأعيادهم ١٢/ ٧٧٢
- حرمة التعدي وظلم أهل الذمة وغيرهم ١٢/ ٧٧١
- حضور المسلمين عبادات غير المسلمين ١٢/ ٧٧٨
- دخول أهل الكتاب المساجد ١٢/ ٧٧٣
- دخول المسلم للكنائس والبيع والمعابد المخصصة لغير المسلمين ١٢/ ٧٧٧
- دعوة غير المسلمين من أهل الكتاب إلى الإسلام أو العهد أو القتال ٧/ ٩٧
- ذبح الكتابي للأضحية ١٢/ ٧٦٤
- صرف صدقة الفطر والنذور والكفارات والأضاحي إلى أهل الذمة ١٢/ ٧٦٥
- عدم بدء غير المسلمين بالسلام والرّد على سلامهم ١٢/ ٧٧٠
- عدم ضرب الجزية على نساء أهل الكتاب أو الصبيان أو المجانين ٧/ ٦٨٩
- العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب من اليهود والنصارى تقوم على السلم والأمان ١٢/ ٤٦٥
- علاقة المسلمين مع أهل الكتاب ١٢/ ٧٧٦
- عيادة غير المسلمين ومعالجتهم وتعزيتهم ١٢/ ٧٧٣
- مفاسد زواج المسلمين بغير المسلمات ولو من أهل الكتاب ١٢/ ٧٤٩

■ الأهلية

- ابتداؤها ١٠/ ٥٩
- إجراء الأبحاث الطبية على عديمي الأهلية أو ناقصيها، حكمه ٩/ ٥٧٠
- أحكامها في القانون ١٠/ ١٢٠
- أحوالها ١٠/ ١٢٠
- أدوارها ١٠/ ١٢٦
- استمداد القانون أحكامها من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٤٣
- إسقاط الجنين بجناية
  - حكمه عند الجمهور إلا الحنفية ١٠/ ٢٠
  - حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٠
- اشتراط الولاية والأهلية عند العاقد ١٠/ ١٦٦
- الأفعال التي تلائم أهلية الأداء ١٣/ ٥٥٤
- الأفعال التي تلائم أهلية الوجوب ١٣/ ٥٥٤
- الأفعال البشرية في مجال الأهلية ١٣/ ٥٥٤
- أفعال غير المميز الدينية والمدنية، عدم صحتها ١٠/ ١٢٧
- اكتمال أهلية الأداء المدنية بالبلوغ راشداً عند الفقهاء ١٠/ ١٢٨
- الالتزامات الواجبة على الوليد ١٠/ ١٢٣
- انتهاء الشخصية الطبيعية ١٠/ ٢٠
- إنعدام أهلية الأداء عند الجنين وغير المميز والمجنون ١٠/ ١٢٤
- انعدام أهلية الأداء عند غير المميز ١٠/ ١٢٧
- انعدام أهلية الأداء للصبي قبل التمييز ١٣/ ٥٥٨
- انعدام أهلية الأداء والذمة المالية للجنين ١٠/ ١٢٦
- أهلية الأداء ١٣/ ٥٥٣
- أهلية الأداء، تعريفها ١٠/ ١٢٤
- أهلية الأداء الكاملة، تعريفها ١٠/ ١٢٥
- أهلية الأداء للصبي قبل البلوغ ١٣/ ٥٥٧
- أهلية الأداء الناقصة، تعريفها ١٠/ ١٢٤
- أهلية البالغ ١٠/ ١٢٨
- أهلية الجنين ١٠/ ١٢٦
- أهلية غير المميز ١٠/ ١٢٧
- أهلية المميز ١٠/ ١٢٧
- أهلية الوجوب
  - تعريفها ١٠/ ١٢١
  - نوعاها ١٠/ ١٢١، ١٣/ ٥٥٢
- أهلية الوجوب الكاملة، تعريفها ١٠/ ١٢٣
- أهلية الوجوب الكاملة ولمن تثبت ١٣/ ٥٥٦
- أهلية الوجوب للصبي قبل البلوغ ١٣/ ٥٥٦
- أهلية الوجوب الناقصة، تعريفها ١٠/ ١٢١
- أهلية الوجوب الناقصة ولمن تثبت ١٣/ ٥٥٥
- بدء الشخصية الطبيعية للإنسان ١٠/ ٢٠
- بدايتها ونهايتها في الفقه ١٠/ ١٢١
- بدايتها ونهايتها في القانون ١٠/ ١٢١
- بطلان عقود المميز عند الشافعية وأحمد ١٠/ ١٢٥
- بطلانها بالموت إلا بمقدار ما تقتضيه الضرورة، عند الحنفية ٥/ ٢٦
- بقاء الذمة الافتراضي بعد زوال الشخصية ١٠/ ٢١
- تحديد سن الرشد في القانون ١٠/ ١٢٨
- تحديد وجود الولادة عند الحنفية ١٠/ ١٢٣
- تحديد وجود الولادة عند غير الحنفية ١٠/ ١٢٣
- تحديد وجود الولادة في القانون ١٠/ ١٢٣
- تحمل المجنون وغير المميز العقوبة المالية ١٠/ ١٢٤
- تصرف عديم الأهلية، بطلانه ١٠/ ٣٤٣
- تصرف ناقص الأهلية، حكمه ١٠/ ٢٢٢
- تصرفات غير المميز، بطلانها ١٠/ ١٢٤، ١٠/ ١٢٧
- التصرفات المالية للمميز، حكمها ١٠/ ١٢٧

obeikandl.com

- تعريف الأهلية عند القانونيين ١٣/ ٥٥١
- تعريفها شرعاً ١٠/ ٥٩، ١٠/ ١٢٠، ١٣/ ٥٥٠
- تعريفها لغة ١٠/ ١٢٠
- تعويض أو ضمان ما أتلفه غير المميز وجوبه ١٠/ ١٢٧
- تقدير الشرع أو القانون لوجود الأهلية في الشخص ١٣/ ٥٥٠
- تكليف البالغ بجميع التكاليف الشرعية ١٠/ ١٢٧
- ثبوت أهلية الأداء بالبلوغ مع العقل ١٣/ ٥٦١
- ثبوت أهلية الأداء الكاملة ١٠/ ١٢٥
- ثبوت أهلية الأداء الناقصة ١٠/ ١٢٥
- ثبوت أهلية الأداء الناقصة للصبي في دور التمييز ١٣/ ٥٥٩
- ثبوت أهلية الوجوب الكاملة ١٠/ ١٢٣
- ثبوت أهلية الوجوب الناقصة ١٠/ ١٢١
- ثبوت حق الجنين في الوقف عند الحنفية والمالكية ١٠/ ١٢٢
- حالات أهلية الأداء ١٣/ ٥٥٨
- حالات أهلية الوجوب ١٣/ ٥٥٥
- الحجر على السفيه، منع أبي حنيفة له ١٠/ ١٢٩
- الحقوق التي تثبت للجنين ١٠/ ١٢٦
- الحقوق التي لا تثبت للجنين ١٠/ ١٢٢
- الحقوق الثابتة للوليد ١٠/ ١٢٣
- حقوق وواجبات غير المميز ١٠/ ١٢٧
- زكاة الفطر، وجوبها على الوليد عند أبي حنيفة وأبي يوسف ١٠/ ١٢٤
- زكاة المال، وجوبها على الوليد عند غير الحنفية ١٠/ ١٢٤
- زوال الأهلية بالموت ١٣/ ٥٥٦
- سبب ارتباط أهلية الأداء بالبلوغ ١٠/ ١٢٦
- السفه، عدم تأثيره في الأهلية ١٠/ ١٣٢
- شروط استحقاق الجنين للحقوق المالية ١٠/ ١٢٢
- العبادات الدينية، عدم وجوبها على غير المميز ١٠/ ١٢٤
- عبادة المميز، حكمها ١٠/ ١٢٧
- عدم تحمل الجنين للالتزامات ١٠/ ١٢٢
- عدم تحمل غير المميز للمسؤولية الجنائية ١٠/ ٣٤٣
- عدم مفارقة أهلية الوجوب الكاملة للإنسان ١٠/ ١٢٣
- عدم وقوع العقوبة البدنية على غير المميز ١٠/ ١٢٧
- عقد عديم الأهلية، بطلانه ١٠/ ٢٦٨
- عقود وتصرفات المميز، حكمها عند الحنفية ١٠/ ١٢٥
- علاقة الأهلية بالضمان ١٠/ ٧١٧
- عنصر أهلية الوجوب ١٠/ ١٢١
- عوارض الأهلية، تعريفها ١٠/ ١٢٩
- عوارضها ١٠/ ١٢٩
- الفرق بين المميز والمعتوه ١٠/ ١٢٥
- كيفية ثبوت الميراث للجنين ١٠/ ١٢٢
- ما تشتمله أهلية الأداء ١٠/ ١٢٤
- ما يجب على المميز من حقوق الله تعالى ١٠/ ١٢٥
- متى يعتبر المولود حياً، عند الجمهور إلا الحنفية ١٠/ ٢٠
- متى يعتبر المولود حياً عند الحنفية ١٠/ ٢٠
- متى يعتبر المولود حياً في قانون الأحوال الشخصية السوري ١٠/ ٢٠
- مسؤولية الصبي المحجور عليه عن الإتلاف عند الحنفية ١٠/ ٣٤٢
- مسؤولية عديم التمييز عن أعماله الضارة في القانون ١٠/ ٣٤٣
- مسؤولية عديم التمييز والمجنون عن الإتلافات في الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٤٢
- مسؤولية ولي القاصر عن عمل القاصر أو المجنون في القانون ١٠/ ٣٤٤
- معنى أهلية التبرع ٥/ ٢١٨
- معنى الحياة التقديرية ١٠/ ٢٠
- من بلغ غير رشيد، حكمه ١٠/ ١٢٨
- مناط أهلية الأداء ١٠/ ١٢٤
- مناط أهلية الوجوب ١٠/ ١٢١
- نقص أهلية الوجوب للجنين ١٣/ ٥٥٦
- نوعا الأهلية ١٣/ ٥٥٢
- نوعا أهلية الأداء ١٠/ ١٢٤
- نوعا عوارضها ١٠/ ١٢٩
- نوعاها ١٠/ ١٢٠
- الوقف على الجنين، عدم صحته عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ١٢٢
- الوكالة، انتهاؤها بزوال أهلية الموكل أو الوكيل ١٠/ ١٦٣

■ الإهمال

- عدم ضمان صاحب يد الأمانة إلا بالتعدي أو التقصير أو الإهمال ١٣/ ٣٤٧

■ الأواني

- استعمال آنية الذهب والفضة، حكمه ٣/ ٥٣٨
- استعمال أواني غير المسلمين ١٢/ ٧٦٧
- ما يستثنى من حرمة استعمال الذهب والفضة ٣/ ٥٣٩

■ **الأوراق التجارية**
- أنواع الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٣
- تحصيل الأوراق التجارية من الخدمات التي يقدمها المصرف الإسلامي ١١/ ٤٧٨
- التعامل بالأوراق المالية التجارية، حكمه ٢/ ٦٨٦
- تعريف الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٢
- السند لحامله والشيك من أنواع الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٤
- الصفة الشرعية للأوراق التجارية ١١/ ٤٧٤
- قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وأداء قيمة الشيكات وتحصيل الأوراق التجارية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار بطاقات الائتمان من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن حسم الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٥
- الكمبيالة والسند الإذني أو السند الأمر من أنواع الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٣

■ **الأوراق المالية**
- أحكام بورصة الأوراق المالية ١١/ ٤٨٦
- الأوراق المالية هي الأسهم والسندات ١١/ ٤٨٦
- تداول الأوراق المالية كالأسهم والسندات ١١/ ٣٦٢
- كون السندات والأسهم من الأوراق المالية ١٣/ ٥٠٣

■ **الأوراق النقدية**
- تعريفها ٢/ ٦٨٠
- تقدير الأوراق النقدية بسعر الفضة عند علماء العصر الحاضر ٢/ ٦٧٠
- تقدير الأوراق النقدية في الأرجح دليلاً بسعر الذهب ٢/ ٦٦٩
- الزكاة في الأوراق النقدية، حكمها ٢/ ٦٥١

■ **أوربة**
- إصدار المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث فتاوى باسم المجلس ١٢/ ٧٤
- إنشاء المجلس الأوربي للإفتاء ١٢/ ٩٠
- حكم المعاملات المصرفية في البلاد الأوربية والأمريكية ١١/ ٥٥
- المجلس الأوربي للإفتاء ١٢/ ٦٥

■ **الأوزاعي**
- أصول العلاقات بين المسلمين وغيرهم عند الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٥٣
- إقامة الحدود في دار الحرب عند الأوزاعي وكذا قسمة الغنائم ١٢/ ٦٥٠
- فرضية الجهاد مطلقاً عند الأوزاعي والشيباني وجمهور الفقهاء ١٢/ ٦٥٠
- قسمة العالم إلى دارين دار إسلام ودار حرب عند الإمامين الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٥٠
- المخالفة في الدين أو الكفر وارتباطها بمشروعية الحرب أو الجهاد عند الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٤٧
- مراتب وجوب الجهاد عند الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٥١
- مشروعية الحرب في الإسلام في ضوء فقه الإمامين الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٤٢

■ **الأوقاص**
- الأوقاص في الزكاة، تعريفها ٢/ ٧٥٤، ٢/ ٧٧١
- زكاتها، حكمها ٢/ ٧٧١

■ **أيام التشريق**
- الصوم أيام التشريق، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
- صيام أيام التشريق: كراهتها كراهة تحريمية عند الحنفية ٢/ ٥١٣
- صيام التشريق على ثلاثة أيام بعد الأضحى، تحريمه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥١٤
- صيام التشريق على يومين بعد الأضحى، تحريمه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥١٤
- صيام اليوم الرابع من التشريق بعد الأضحى، كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٣
- صيامها، حرمتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥١٣
- صيامها للمتمتع والقارن، جوازه عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥١٤
- عدم لزوم قضاء من شرع بصوم أيام العيد وأيام التشريق ثم أفطر عند الحنفية ٢/ ٥٢٥
- قضاء الصوم على من أفسد صوم التطوع في أيام العيد والتشريق عدم وجوبه ٢/ ٥٧١
- نذر صوم العيدين وأيام التشريق، صحته وكيفيته الوفاء به عند الحنفية ٢/ ٦٠٨

■ **الائتمان**
- أصل معنى الائتمان في الاقتصاد ١١/ ٥٣٨
- تعريف بطاقة الائتمان ١١/ ٥٣٧
- صور بطاقات الائتمان ١١/ ٥٣٧
- قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن بطاقات الائتمان ٩/ ٥٩٢

■ **الائتمان المصرفي**
- توليد النقود بخلق الائتمان المصرفي ١١/ ١٥٨
- خلق الائتمان في الأساس ١١/ ١٥٨

obeikandl.com

• مشروعية الائتمان المصرفي ١١/ ١٥٩
• منح الائتمان ١١/ ١٥٨

■ **الإيثار**
• تنمية روح التعاون والإيثار في نفوس الأطباء ١٣/ ١٣٧

■ **الإيجاب**
• تعريفه عند الحنفية ١٠/ ٩٥
• تعريفه عند غير الحنفية ١٠/ ٩٦

■ **الإيداع**
• الاتجار بالوديعة، حكمه ٤/ ٧٢٢
• الإجماع على مشروعيته ٤/ ٧٠٨
• اختلاف العاقدين في التلف والرد دون وجود بينة، حكمه ٤/ ٧١٤
• الاختلاف في الوديعة، حكمه ٤/ ٧٢٢
• اختلاف المودع والوديع، حكمه ٤/ ٧٣٩
• أداء الوديعة إلى المالك نفسه، وجوبه ٤/ ٧١٣
• الإذن بتصرف الوديع بالوديعة يجعلها قرضاً ٤/ ٥١٨
• أركانه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٧٠٩
• أسباب ضمان الوديعة
عند الحنابلة ٤/ ٧٢١
عند الشافعية ٤/ ٧٢١
عند المالكية ٤/ ٧٢٠
• اشتراط الضمان على الأمين، بطلانه عند الحنفية ٤/ ٧١٣
• اشتراط المودع ضمان الوديعة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٣٨
• الأصل في مشروعية التعامل مع المصارف ٩/ ٦٠٤
• إطلاقات الوديعة شرعاً ٤/ ٧٠٨
• انتهاؤه باسترداد الوديعة أو ردها ٤/ ٧٢٣
• انتهاؤه بالحجر على المودع للسفه ٤/ ٧٢٣
• انتهاؤه بالحجر على الوديع للفلس ٤/ ٧٢٣
• انتهاؤه بانتقال ملكية الوديعة لغير المالك ٤/ ٧٢٣
• انتهاؤه بزوال أهلية أحد العاقدين ٤/ ٧٢٣
• انتهاؤه بموت المودع أو الوديع ٤/ ٧٢٣
• أنواع الودائع المصرفية ٩/ ٦٠٣
• أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٧
• أهلية التكليف في العاقدين، اشتراطها عند الحنفية ٤/ ٧١٠
• إيداع رجل من رجلين وديعة مما لا يقسم، حكمه ٤/ ٧١١
• إيداع رجلين من رجل، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٧١٠
• إيداع رجلين من رجل، حكمه عند الصاحبين ٤/ ٧١١
• إيداع الشريك مال شركة العنان، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦١٢
• الإيداع في صندوق التوفير وشهادات الاستثمار، حكمه ٤/ ٥١٨
• الإيداع من الصبي المأذون في التجارة، صحته عند الحنفية ٤/ ٧٠٩
• الإيداع من عقود الأمانة ١٠/ ٧٧٩
• إيداع الولي مال القاصر، جوازه عند الحنفية ٥/ ٨٤
• براءة الغاصب من الضمان بإيداع المغصوب عنده ٥/ ١١٠
• براءة الوديع عن الضمان إن خالف ثم ترك الخلاف، عند الحنفية ٤/ ٧١٦، ٤/ ٧٣٨
• براءة الوديع من الضمان إن عدل عن مخالفة المودع ٤/ ٦٥٣
• تحول اليد في عقد الإيداع ١٠/ ٧٩٨
• تصرف الوديع بالوديعة، عدم جوازه ٤/ ٥١٨
• تضمين الوديع إذا أخرج الوديعة من يده و أودعها عند غيره بغير عذر ٤/ ٧١٥
• تضمين الوديع إذا استعمل الوديعة ٤/ ٧١٦
• تضمين الوديع إذا استعمل الوديعة ثم ترك الاستعمال، عند المالكية والشافعية والحنابلة ٤/ ٧١٦
• تضمين الوديع إذا أودع الوديعة عند غيره من غير عذر ١٠/ ٧٦٧
• تضمين الوديع إذا ترك حفظ الوديعة ٤/ ٧١٤
• تضمين الوديع إذا جحد الوديعة ثم أقر بها ٤/ ٧١٦، ٤/ ٧١٨
• تضمين الوديع إذا جحد الوديعة وأثبتها المودع ٤/ ٧١٨
• تضمين الوديع إذا خالف ثم ترك الخلاف، عند زفر والشافعي وبقية الأئمة ٤/ ٧١٦
• تضمين الوديع إذا خلط الوديعة بغيرها فنقصت قيمتها، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧١٩
• تضمين الوديع إذا خلط الوديعة بغيرها مما لا يمكن تمييزه عند الأئمة إلا المالكية ٤/ ٧١٩
• تضمين الوديع إن مات ولم يبين الوديعة ولم تعرف بعينها ٤/ ٧١٩
• تضمين الوديع الأول إذا دفع الوديعة إلى ثان بغير عذر فهلكت، عند أبي حنيفة والحنابلة ٤/ ٧١٥
• تضمين الوديع في بعض الحالات ١٠/ ٥٦٩
• تضمين الوديع المثل إذا خلط الوديعة بغيرها مما لا يمكن تمييزه عند أبي حنيفة ٤/ ٧١٨

Obeikandl.com

- تعاطي الادعاءات والبينات في التلف والرد ٤/ ٧١٤
- تعريفه عند الحنفية ٤/ ٧٠٨
- تعريفه عند الشافعية والمالكية ٤/ ٧٠٨
- جحود الوديع للوديعة ثم ادعاء الهلاك قبل الجحود، حكمه ٤/ ٧١٧
- جحود الوديع للوديعة ثم إقامة البينة على هلاكها، حكمه ٤/ ٧١٨
- الحجز على الحسابات، حكمه ٩/ ٦٠٤
- حدوث ظرف هلاك سماوي ودفع الوديع الوديعة إلى غيره، حكمه ٤/ ٧١٢
- حفظ الوديعة
  طريقتها عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٧١١
  طريقتها عند الشافعية ٤/ ٧١٢
  طريقتها عند المالكية ٤/ ٧١٢
- حفظ الوديعة بيد من ليس في عيال الوديع ممن يحفظ عنده ماله، جوازه عند الحنفية ٤/ ٧١٢
- خلط الوديع للوديعة بمثلها مما لا يتميز، حكمه عند المالكية ٤/ ٧١٩
- دفع الوديع الأول الوديعة إلى ثان بغير عذر فاستهلكها، حكمه عند الصاحبين ٤/ ٧١٥
- رد الوديعة إن كانت معروفة بعينها عند موت الوديع ٤/ ٧١٩
- رد الوديعة عند طلب المالك، وجوبه ٤/ ٧١٣
- ركنه عند الحنفية ٤/ ٧٠٩
- زكاة الوديعة القانونية ٩/ ٧٢٩
- السفر بالوديعة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧١٦
- سفر الوديع بالوديعة، حكمه ٥/ ١٤١
- سلف الوديعة، حكمه ٤/ ٧٢٢
- الضمان الناشئ عن عقد الإيداع ١٠/ ٨٥٢
- ضمان الوادئع تحت الطلب (الحسابات الجارية) حكمه ٩/ ٦٠٣
- ضمان الوديع إذا استحلفه المودع على الإتلاف فنكل ٤/ ٧١٤
- ضمان الوديع إذا رد الوديعة إلى من هو في عيال المالك ٤/ ٧١٣
- ضمان الوديع إذا رد الوديعة إلى منزل المالك من غير حضرته
- ضمان الوديع إذا ضيع الوديعة ٥/ ٦٣٣
- ضمان الوديع إن أقام المودع البينة على الإتلاف ٤/ ٧١٤
- ضمان الوديع إن رد الوديعة إلى منزل المالك ٤/ ٧٣٩
- ضمان الوديعة، حالاتها ٤/ ٧١٤
- طلب الأجرة على حفظ الوديعة، حكمه ٤/ ٧٢٢
- عدم إلزام الوديع بتسليم الوديعة إلى مدعي الوكالة عن المودع الغائب ٤/ ٧٧٢
- عدم إلزام الوديع برد الوديعة ٤/ ٥٦١
- عدم انطباق حكم الوديعة على الأموال المدفوعة لصندوق التوفير ٤/ ٥١٨
- عدم تضمين القاضي إذا مات مجهلاً إيداع أموال اليتامى ٤/ ٧١٩
- عدم تضمين الوديع إذا أخرج الوديعة من يده و أودعها عند غيره بعذر ٤/ ٧١٥
- عدم تضمين الوديع إذا استعمل الوديعة ثم ترك الاستعمال، عند الحنفية ٤/ ٧١٦
- عدم تضمين الوديع إذا خلط الوديعة بغيرها مما يمكن تمييزه ٤/ ٧١٨، ٤/ ٧١٩
- عدم تضمين الوديع إلا بالتعدي أو التقصير ٤/ ٧١٣
- عدم ضمان الوديع لتلف الوديعة ٤/ ٦٤٦
- عدم لزومه ٤/ ٣٤٢، ٤/ ٧١٣
- عقده، حكمه ٤/ ٧١٠
- العقل دون البلوغ، اشتراطه في المتعاقدين عند الحنفية ٤/ ٧٠٩
- القبول لفظاً أو دلالة ٤/ ٧٠٩
- قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وأداء قيمة الشيكات وتحصيل الأوراق التجارية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار بطاقات الائتمان من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥
- قبول الوديعة، استحبابه ٤/ ٧١٣
- قبول الوديعة من الصبي المأذون، صحته عند الحنفية ٤/ ٧٠٩
- قبول الوديعة من الصبي المحجور عليه، عدم صحته عند الحنفية ٤/ ٧١٠
- القول قول الوديع عند الاختلاف ولو قبضها بينه وعند ابن القاسم وأبو حنيفة والشافعي ٤/ ٧٢٢
- القول قول الوديع في التلف والرد ٤/ ٧١٤
- كون الوديعة مالاً قابلاً لإثبات اليد عليه، اشتراطه ٤/ ٧١٠
- متى يبرأ المستودع والمستأجر والمستعير من الضمان ١٠/ ٨٠٢
- متى يضمن الوديع ٤/ ٧١١
- مخالفة شرط المودع في حفظ الوديعة، حكمها ٤/ ٧١٩
- مشروعيته ٤/ ٧٠٨

Obeikandl.com

• المضاربة بالوديعة
جوازها عند الحنفية والحنابلة والشافعية ٤/ ٦٣٧
عدم جوازها عند المالكية ٤/ ٦٣٨
• مؤنة رد الوديعة ٤/ ٧٣٩
• نقل الوديع للوديعة، حكمه ٤/ ٧٢٠
• الودائع الادخارية من أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٧
• الودائع الاستثمارية أو الثابتة لأجل من أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٨
• ودائع تحت الطلب (الحساب الجاري) من أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٨
• الودائع تكييفها الفقهي ٩/ ٦٠٣
• الودائع، رهنها، حكمه ٩/ ٦٠٤
• الوديعة
تأخير ردها مع القدرة على ذلك، حكمه ٢/ ٦٦٤
جاحد الوديعة، حكمه ٦/ ٤٣
زكاتها، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٨٠
زكاتها، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٣
الزكاة على غير المالك كالوديع، حكمها ٢/ ٦٥٣
الزكاة في وديعة منسية عند غير معارفه، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٤٨
• وديعة المستأمن عند مسلم أو ذمي إن أسر أوقتل، حكمها ٣/ ٧٣٣

■ **الإيدز**
• إجهاض الأم المصابة بالإيدز، حكمه ٩/ ٦١٠، ٩/ ٨٢٣
• إخبار أحد الزوجين الآخر في حال إصابته بالإيدز، وجوبه ٩/ ٥٩٧
• اعتبار مرض الإيدز مرض موت ٩/ ٨٢٤
• تأجيل البت في حق المباشرة الزوجية عند وجود الإيدز ٩/ ٦١١
• التأكد من خلو الحجاج من الأمراض الوبائية وخاصة الإيدز ٩/ ٦١١
• تعمد مريض الإيدز نقل العدوى ٩/ ٨٢٢
• تعمد نقل العدوى به، حكمه ٩/ ٦١٠
• توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي بمعاقبة من يقوم بنقل الإيدز إلى غيره متعمداً ٩/ ٥٩٧
• توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي حكومة العربية السعودية باتخاذ إجراءات وقاية الحجيج من احتمال الإصابة بالإيدز ٩/ ٥٩٧
• توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي للجهات المختصة في الدول الإسلامية باتخاذ التدابير الوقائية من الإيدز ٩/ ٥٩٧
• توصية مجمع الفقه الإسلامي بتوفير التعليم للأطفال المصابين بفيروس الإيدز ٩/ ٥٩٧
• توصية مجمع الفقه الإسلامي بتوفير الرعاية للمصابين أو حاملي فيروس الإيدز ٩/ ٥٩٧
• حضانة الأم المصابة بالإيدز لوليدها السليم وإرضاعه ٩/ ٨٢٣
• حضانة الأم المصابة بالإيدز لوليدها السليم وإرضاعه، حكمها ٩/ ٦١٠
• حق السليم من الزوجين في طلب الفرقة من الزوج المصاب بالإيدز ٩/ ٦١١، ٩/ ٨٢٤
• حق المعاشرة الزوجية بين زوجين أحدهما مصاب بالإيدز ٩/ ٨٢٤
• حكم اعتباره مرض موت ٩/ ٦١١
• طرق العدوى به ٩/ ٦٠٩
• عزل مرضى الإيدز ٩/ ٦٠٩، ٩/ ٨٢٢
• عقوبة من تعمد إشاعته في المجتمع ٩/ ٦١٠
• قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي في توجيه الإعلام والسياحة لمحاربة الرذيلة والفاحشة ٩/ ٥٩٧
• كشف الطبيب أسرار مريضه محافظة على الصحة العامة والوقاية منها كوجود أمراض معدية كالكوليرا والإيدز ١٣/ ١٣٠
• الموضوعات التي أوصى المجلس بدراستها بخصوص الإيدز ٩/ ٥٩٧
• الموضوعات التي طرحت في مجلس مجمع الفقه الإسلامي حوله ٩/ ٦٠٨
• ندوة رؤية إسلامية للمشكلات الاجتماعية لمرض الإيدز ٩/ ٨٢١

■ **الإيذاء**
• إيذاء الآخرين ليس من أخلاق المسلم ١٢/ ١٢٦
• إيذاء الآخرين من الكبائر ١٢/ ١٢٨
• إيذاء الآخرين والإضرار بهم من صور الفساد ١٢/ ١٢٣
• عظم جرم من يؤذي الآخرين ١٢/ ١٢٧

■ **الإيصاء**
• انظر: الوصاية والوصية

■ **الإيلاء**
• ابتداء مدته ٨/ ٥٢٣
• إثبات الفيء باليمين، حكمه ٦/ ٥٢٥

openkanal.com

- اختلاف الزوجين في الإيلاء أو في انقضاء مدته، حكمه ٨/ ٥٢٥
- الاختلاف في الفيء، حكمه ٨/ ٥٢٣
- إذا انقضت المدة وادعى عجزه عن الوطء، حكمه ٨/ ٥٢٥
- أركانه عند الجمهور ٨/ ٥١٤
  - الحالف ٨/ ٥١٤
  - المحلوف به ٨/ ٥١٥
  - المحلوف عليه ٨/ ٥١٦
  - المدة ٨/ ٥١٦
- ألفاظه ٨/ ٥١٢
- ألفاظه التي تجري مجرى الصريح، عند الحنفية ٨/ ٥١٣
- ألفاظه الصريحة
  - عند الحنابلة ٨/ ٥١٣
  - عند الحنفية والمالكية ٨/ ٥١٢
  - عند الشافعية ٨/ ٥١٣
- ألفاظه الكنائية
  - عند الحنابلة ٨/ ٥١٤
  - عند الحنفية ٨/ ٥١٣
  - عند الشافعية ٨/ ٥١٣
- إن بانت بسبب يمينه ثلاث مرات وتزوجت بآخر وعادت إليه، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٢١
- إن حلف ألا يقربها على الأبد، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٢١
- إن رفعت الزوجة الأمر إلى القاضي، حكمه ٨/ ٥٢٤
- إن طلقها في مدة الإيلاء، ثم عاد فتزوجها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٢٦
- أهلية الزوج للطلاق، اشتراطه لصحة إيلائه، عند الحنفية ٨/ ٥١٧
- الإيلاء إن كان أقل من أربعة أشهر، حكمه ٨/ ٥١١
- الإيلاء بالحلف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر، انعقاده عند الجمهور ٨/ ٥١٨
- الإيلاء بالحلف على زوجته، انعقاده ٨/ ٥١٨
- الإيلاء بالنذر، عدم انعقاده عند الحنابلة ٨/ ٥١٧
- الإيلاء بكل لغة، صحته ٨/ ٥١٤
- الإيلاء في حالة الرضا والغضب، صحته ٨/ ٥١٩
- الإيلاء قبل الدخول وبعده، صحته ٨/ ٥١٩
- إيلاء الكافر
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة والحنفية ٨/ ٥١٢
  - حكمه عند المالكية ٨/ ٥١٩
- الإيلاء من الرجعية، صحته ٨/ ٤٤٢
- الإيلاء من كل زوجة، صحته ٨/ ٥١٨
- الإيلاء من المرأة البائن من زوجها، عدم صحته عند الحنفية ٨/ ٥١٧
- الإيلاء من المطلقة البائن، حكمه ٨/ ٥١٩
- الإيلاء من المطلقة رجعياً، في العدة صحته ٨/ ٥١٩
- الأيمان التي يصح الإيلاء بها ٨/ ٥١٥
- الأيمان التي يصح الإيلاء بها، عند الجمهور غير الحنابلة ٨/ ٥١٧
- البر به، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٢٠
- ترجيح رأي الجمهور بعدم إيقاع الطلاق بمجرد انتهاء مدة الإيلاء ٨/ ٥٢٨
- ترك الوطء بغير يمين ولا بقصد إضراراً، حكمه ٨/ ٥١٨
- تعريفه ١/ ٥٤٢، ٨/ ٥١٠
- تعريفه شرعاً ٨/ ٥١١
- تغيير الإسلام لحكم الإيلاء في الجاهلية ٨/ ٥١١
- الحالف المولي، شروطه ٨/ ٥١٩
- حكمه ٨/ ٥١١
- حكمه الأخروي، عند الحنفية ٨/ ٥٢٠
- حكمه الدنيوي، عند الحنفية ٨/ ٥٢٠
- حلف الزوج بالله أو بصفة من صفاته على عدم الوطء، اشتراطه عند الحنابلة ٨/ ٥١٧
- حلف الزوج على ترك الوطء في القبل، اشتراطه عند الجمهور ٨/ ٥١٨
- الحنث به، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٢٠
- الخروج منه بالوطء في المدة أو بعدها قبل التقاضي ٨/ ٥٢٣
- خلاصة الخلاف بين الحنفية والجمهور في حكم الإيلاء ٨/ ٥٢٧
- ركنه عند الحنفية ٨/ ٥١٤
- سبب اعتبار الإيلاء يميناً، عند الحنفية ٨/ ٥٢١
- سبب الخلاف في إيجاب العدة بعد الفرقة بسبب الإيلاء ٨/ ٥٢٨
- سبب الخلاف في إيقاع الطلاق بانقضاء مدة الإيلاء أو بإيقاع الزوج أو الحاكم ٨/ ٥٢٧
- شرط الفيء بنوعيه ٨/ ٥٢٢
- شروط الفيئة بالقول، عند الحنفية ٨/ ٥٢٢
- شروط الواطىء للخروج من الإيلاء ٨/ ٥٢٤
- شروطه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٥١٧
- شروطه عند الحنفية ٨/ ٥١٦

obeikandl.com

• صلاحية الحاكم في إيقاع الطلاق، عند الحنابلة ٨/ ٥٢٦
• صلاحية الحاكم في إيقاع الطلاق، عند المالكية والشافعية ٨/ ٥٢٦
• الطلاق في مدة الإيلاء، حكمه ٨/ ٥٢٦
• عدم اعتبار الحلف بالطلاق والعتاق إيلاء، عند الحنابلة ٨/ ٥١٧
• العدة بعد الفرقة من الإيلاء، حكمها ٨/ ٥٢٧
• فسخ النكاح بسبب الإيلاء بحكم القاضي ١٠/ ٣٠٧
• الفيء، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٥٢٣
• الفيئة بالقول عند دوام العجز عن الجماع حتى مضي مدة الإيلاء، صحته عند الحنفية ٨/ ٥٢٢
• الفيئة بالقول عند العجز عن الجماع، صحتها ٨/ ٥٢٢
• الفيئة بالقول مع القدرة على الجماع، عدم صحتها عند الحنفية ٨/ ٥٢٢
• الفيئة حال العجز عن الجماع، حكمها ٨/ ٥٢٤
• الفيئة، المراد بها فقهاً ٨/ ٥١١
• القضاء بالفيء بالنكول باليمين، حكمه ٦/ ٤٤٢
• قيام ملك النكاح وقت الفيء بالقول، اشتراطه عند الحنفية ٨/ ٥٢٢
• كراهته تحريماً، عند الحنفية ٨/ ٥٢٠
• الكفارة، لزومها بالفيئة ٨/ ٥٢٤
• كيفية الفيئة بالفعل، عند الحنفية ٨/ ٥٢١
• كيفية الفيئة بالقول، عند الحنفية ٨/ ٥٢٢
• كيفية الفيئة، عند الجمهور ٨/ ٥٢٤
• ما يعتبر لفظاً صريحاً قضاء لا ديانة، عند الحنابلة ٨/ ٥١٣
• ما يفتقر إلى نية الجماع والمدة معاً من الألفاظ الكنائية، عند الحنابلة ٨/ ٥١٤
• المحلوف عليه ٨/ ٥١٦
• مدته ٨/ ٥١٦
• مدة الإمهال بلا قاض ٨/ ٥٢٣
• المطالبة بالفيئة حالة العجز عن الجماع لوجود مانع من جهة الزوج، حكمها ٨/ ٥٢٤
• المطالبة بالفيئة حالة العجز عن الجماع لوجود مانع من جهة المرأة، حكمها ٨/ ٥٢٤
• معناه في الجاهلية ٨/ ٥١١
• معنى العجز الحقيقي عن الجماع، عند الحنفية ٨/ ٥٢٢
• معنى العجز الحكمي عن الجماع، عند الحنفية ٨/ ٥٢٢
• من ترك الوطء بغير يمين، حكمه عند المالكية والحنابلة ٨/ ٥١٦
• من لا يصح إيلاؤه، عند الشافعية ٨/ ٥١٢
• من لا يصح منهم الإيلاء ٨/ ٥١٥
• من لا يقع منه، عند المالكية ٨/ ٥١١
• من يصح إيلاؤه، عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٨/ ٥١٩
• من يقع منه الإيلاء، عند المالكية ٨/ ٥١١
• المولي
شروطه عند الحنابلة ٨/ ٥١٥
شروطه عند الحنفية ٨/ ٥١٤
شروطه عند الشافعية ٨/ ٥١٥
شروطه عند المالكية ٨/ ٥١٤
• نوع الفرقة بالإيلاء
عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٥٢٤
عند الحنفية ٨/ ٥٢١، ٨/ ٥٢٤
• نوع الفرقة بسبب الإيلاء، في القانون المصري والسوري ٨/ ٥٢٧
• نوعا الفيء، عند الحنفية ٨/ ٥٢١
• وقت الفيء ٨/ ٥١٦
• وقت الفيء، عند الجمهور ٨/ ٥٢٧
• وقوع التطليق بائناً بمجرد مضي المدة، عند الحنفية ٨/ ٥٢٧
• وقوع الطلاق بسبب الإيلاء بتطليق الزوج أو القاضي، عند الجمهور ٨/ ٥٢٧
• الوكالة، عدم صحتها فيه ٤/ ٧٥٩

■ أيلول

• ما كان في الحادي عشر من أيلول سبتمبر ١٣/ ٩٤

■ الإيمان

• الأصل بقاء الإيمان وأسس ذلك ١٣/ ٧٤٩
• الاعتماد في إصلاح الفرد على إثارة صحة العقيدة والإيمان من طرق الوقاية من التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧٢١
• أهم أوصاف خيرية الأمة الإسلامية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله ١٢/ ٤١١
• الإيمان لمصلحة العباد ١٠/ ٣٨٤
• بناء قاعدة الإيمان أو العقيدة من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦١
• تعرض من يحرم أصول الإيمان للهزات والأزمات ١٣/ ٦٦٢
• حرية الإنسان في اختيار الإيمان والكفر ١٣/ ٧٩٩
• حقيقة الإيمان ١٣/ ٧٥٣

obeikandl.com

• عدم قبول قيام الإيمان على التقليد ٧/ ٧٧
• العقيدة وأركان الإيمان والإسلام ١٢/ ٣٥٢
• قيام الإيمان على الاختيار وليس الإكراه ٧/ ٧٧
• ملازمة نعمة الأمن لنعمة الإيمان ١٣/ ٦٩٧

■ **الباطل**
• تعريفه ١٠/ ٢٨١
• تعريفه عند الجمهور ١/ ٦٥
• تعريفه عند الحنفية ١/ ٦٥

■ **الباع**
• مقداره ١/ ١٢٤

■ **الباغي**
• من قتل باغياً
الصلاة عليه، حكمها عند الخرقي ٢/ ٤٩٠
غسله، حكمه عند الخرقي ٢/ ٤٩٠
كفنه، حكمه عند الخرقي ٢/ ٤٩٠

■ **باكستان**
• الاجتهاد الجماعي في مجلس الفكر الإسلامي في باكستان ١٢/ ٤٠

■ **البحرين**
• هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين ١٢/ ٤٠

■ **البحرية**
• البحرية في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٦

■ **البدعة**
• البدعة المبنية على شبهة، عدم الكفر بها ٢/ ١٧٤
• تعريفها ٢/ ١٧٤
• الداعي إلى البدع في الدين، حكمه ٦/ ١٨٨
• الداعية إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة، حكمه عند طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد ٦/ ١٨٨
• عدم زيادة شيء في العبادات وما زيد فهو بدعة ١٠/ ٤٠١
• فسق المبتدع الذي لا يكفر ببدعته ٦/ ١٥٩
• كفر المبتدع المنكر لما علم بالتواتر والضرورة من الشريعة ٦/ ١٥٩
• المبتدع، تعريفه ٦/ ١٥٩

■ **بدل الخلو**
• آراء الفقهاء في مدى مشروعية بدل الخلو في أثناء مدة الإجارة يأخذه المستأجر من المالك لفسخ العقد ١١/ ٥٧١
• أحوال أو صور الخلوات وأحكامها بالمعنى القديم ١١/ ٥٦٣
• أخذ المالك أو المستأجر الأول بدل الخلو من المستأجر الجديد ١١/ ٥٦٩
• أخذ المالك من المستأجر مبلغاً مقطوعاً من المال بدل خلو إضافة إلى الأجرة الشهرية أو السنوية ١١/ ٥٦٦
• أخذ المستأجر بدل الخلو من مستأجر جديد يسلمه العين المستأجرة ١١/ ٥٦٨
• أخذ المستأجر بدل الخلو من مستأجر لاحق ١١/ ٥٦٦
• أخذ المستأجر من المالك مبلغاً من المال لفسخ الإجارة وإخلاء العين ١١/ ٥٦٨
• أسباب وجود بدل الخلو ١١/ ٥٦٢
• أسماء الخلو ١١/ ٥٦٠
• تعريف بدل الخلو ١١/ ٥٦٠
• تعريف الخلو ١١/ ٥٦٠
• التنازل عن الخلو - منفعة العين المؤجرة - تنازل عن حق الاختصاص أو عن حق المنفعة ١١/ ٥٧٣
• جعل بدل الخلو جعلاً ١١/ ٥٦٧
• حالات أو صور بدل الخلو في الوقت الحاضر ١١/ ٥٦٦
• الخلو في الأراضي الأميرية ١١/ ٥٦٤
• الخلو في الأملاك الخاصة المستأجرة ١١/ ٥٦٥
• الخلو في عقارات الأوقاف ١١/ ٥٦٣
• شروط جواز التنازل عن الخلو ١١/ ٥٧٧
• ظهور بدل الخلو في مصر ١١/ ٥٦٢
• ظهور مسألة الخلو في الأندلس ١١/ ٥٦١
• عدم جواز أخذ بدل الخلو بعد انتهاء مدة الإجارة ١١/ ٥٧٦
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن بدل الخلو ١١/ ٥٧٠
• نشأة حق الخلو ١١/ ٥٦١

■ **البراء**
• المغالاة في الولاية إلى الإسلام والبراءة من السلطة السياسية وألوانها من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٧

■ **البراءة**
• اشتراط البراءة من العيوب في البيع ١٣/ ٢٧٦
• البراءة من العيوب في المقاولة ١٣/ ٢٦٣
• حكم تحديد ضمان العيوب بمدة معينة والبراءة بعدها ١٣/ ٢٦٥

obeikandl.com

■ **براءة الاختراع**
- استثمار براءة الاختراع ١١/ ٥٨٢
- تعريف حق براءة الاختراع ١١/ ٥٨٦
- حق براءة الاختراع من حقوق الإبداع ١١/ ٥٨٦
- حماية حق براءة الاختراع ١١/ ٥٨٧

■ **البرامج الحاسوبية**
- استعمال شركات التأمين للبرامج الحاسوبية وحكم العمل فيها ١٢/ ١٥٣
- حكم العمل في تقنية المعلومات ١٢/ ١٥٢
- عدم علم صانع البرامج الحاسوبية بما ستستعمل به ١٢/ ١٥٣

■ **البركة**
- مراعاة آداب السوق والتعرض للبركة في الرزق ١١/ ١٤٢

■ **البرلمان**
- مشاركة المسلم في البلدان غير الإسلامية في الانتخابات البرلمانية ٧/ ٧٩٢

■ **البريد**
- البريد في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٣

■ **البسملة**
- انظر: التسمية

■ **البصاق**
- البصاق في المسجد
  - حكمه ١/ ٤٧٠
  - حكمه عند المالكية ٢/ ١٧٩
- كراهته في الصلاة أمامه في غير المسجد ١/ ٨٠٣
- كراهته في غير الصلاة أمامه إذا كان متوجهاً للقبلة ١/ ٨٠٣
- كراهته في غير الصلاة عن يمينه ١/ ٨٠٣

■ **البصمة الوراثية**
- الأحوال التي يعتمد عليها في البصمة الوراثية لإثبات النسب ١٣/ ٦٢
- الاستفادة من البصمة في حالة ادعاء مجهول النسب نسبته إلى فرد أو قبيلة ١٣/ ٧١
- الاستفادة من البصمة الوراثية ٩/ ٨٣٩
- الاستفادة من البصمة الوراثية عند التنازع على المولود أو في حالة الاختلاط بين المواليد في المستشفيات ١٣/ ٧٠
- الاستفادة من البصمة الوراثية في بعض حالات الاختلاف بين الزوجين ١٣/ ٧٤
- الاستفادة من البصمة الوراثية في حالات الاشتباه في طفل الأنابيب ١٣/ ٧٦
- الاستفادة من البصمة الوراثية في حالات الاغتصاب في الزنا ١٣/ ٧٥
- الاستفادة من البصمة الوراثية في حالة الحروب وعودة المفقودين والأسرى ١٣/ ٧٧
- الاستفادة من البصمة الوراثية لإثبات الجرائم ١٣/ ٧٨
- الاعتماد على البصمة الوراثية في تحديد النسب ١٣/ ٦٢
- الاعتماد على البصمة الوراثية لإقامة الحد على الزناة ١٣/ ٧٦
- البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها ١٣/ ٥٩
- التعريف بالبصمة الوراثية ١٣/ ٦٠
- تقديم الطرق المقررة في الشرع في إثبات النسب كالبينة والاستلحاق والإقرار على البصمة الوراثية ١٣/ ٦٩
- الشروط التي وضعها مجيزو الاعتماد على البصمة الوراثية في إثبات النسب ١٣/ ٦٢
- علاقة البصمة الوراثية بالقيافة ١٣/ ٦٦
- مدى الاستفادة من البصمة الوراثية لمنع اللعان ١٣/ ٧٣

■ **بطاقات السحب**
- بطاقات السحب في البنوك بطاقات سحب على المكشوف وبطاقات سحب مغطاة ١٣/ ٣٥٨
- بطاقات السحب المغطاة من صيغ التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية ١٣/ ٣٥٩

■ **بطاقة الائتمان**
- الأحكام العامة لبطاقات الائتمان ١١/ ٥٤٥
- إصدار بطاقات الائتمان غير المغطاة ١٢/ ٦٢
- أنواع بطاقات الائتمان ١١/ ٥٣٩
- أهمية بطاقة الائتمان ١١/ ٥٣٨
- بطاقة الإقراض الربوي والتسديد على أقساط ١١/ ٥٤٣
- بطاقة الإقراض المؤقت من غير زيادة ربوية ابتداء ١١/ ٥٤١
- بطاقة الائتمان المتجدد ١١/ ٥٤٣
- بطاقة الائتمان المتجدد البطاقة الذهبية أو الممتازة ١١/ ٥٤٣
- بطاقة الائتمان المتجدد البطاقة الفضية أو العادية ١١/ ٥٤٣
- بطاقة الائتمان المتجدد وحكم التعامل بها ١٢/ ١٥٥

obeikandl.com

- بطاقة الائتمان والحسم الآجل ١١/ ٥٤١
- بطاقة الائتمان والحسم وحكم استعمالها ١٢/ ١٥٤
- بطاقة الحسم الفوري أو بطاقة السحب المباشر من الرصيد ١١/ ٥٣٩
- تعريفها ٩/ ٥٦٥، ١١/ ٥٣٧
- حكم أخذ المؤسسات المصرفية الإسلامية عمولة أو رسوم من قابل البطاقة ١١/ ٥٤٥
- حكم انضمام المؤسسات المصرفية الإسلامية إلى عضوية المنظمات العالمية الراعية للبطاقات ١١/ ٥٤٥
- حكم بطاقة الائتمان المتجدد ١١/ ٥٤٤
- حكم بطاقة الائتمان والحسم الآجل ١١/ ٥٤٣
- حكم بطاقة الحسم الفوري ١١/ ٥٤٠
- حكم المميزات المحترمة من الجهة المصدرة للبطاقة ١١/ ٥٤٦
- خصائص بطاقة الائتمان والحسم الآجل ١١/ ٥٤١
- السحب النقدي ببطاقات الائتمان ١١/ ٥٤٦
- شراء الذهب أو الفضة أو النقود ببطاقات الائتمان ١١/ ٥٤٥
- شراء الذهب أو الفضة ببطاقات الائتمان ١١/ ١٣٣
- شراء الذهب أو الفضة ببطاقة الائتمان المغطاة ٩/ ٧١٧
- شروط جواز إصدار بطاقة الحسم الفوري ١١/ ٥٤٠
- الصفات الشرعية لعلاقات أطراف التعاقد على البطاقات ١١/ ٥٤٧
- صور بطاقات الائتمان ٩/ ٥٦٥، ١١/ ٥٣٧
- ضمان المصرف المصدر بطاقة الائتمان ديون عملائه ١١/ ٥٥٠
- عدم جواز إصدار بطاقة الائتمان غير المغطاة إذا شرطت بفائدة ربوية ٩/ ٦٥١
- العلاقة بين حامل بطاقة الائتمان والتاجر ١١/ ٥٤٨
- العلاقة بين مصدر بطاقة الائتمان والتاجر علاقة تجارية ١١/ ٥٤٨
- العلاقة بين مصدر البطاقة وحامل بطاقة الائتمان علاقة إقراض ١١/ ٥٤٧
- العمل في شركات بطاقات الائتمان خارج ديار الإسلام ١٢/ ١٥٦
- فائدة بطاقة الحسم الفوري ١١/ ٥٤٠
- الفائدة في بطاقات الائتمان في البنوك التقليدية ١٣/ ٣٦٩
- الفرق بين بطاقة الائتمان والحسم الآجل و بطاقة الائتمان المتجدد ١١/ ٥٤٢
- قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وأداء قيمة الشيكات وتحصيل الأوراق التجارية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار بطاقات الائتمان من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن بطاقات الائتمان ٩/ ٧١٧
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن بطاقات الائتمان غير المغطاة ٩/ ٦٥٠
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي حول بطاقة الائتمان ٩/ ٦٢٩
- محاذير بطاقات الائتمان ١١/ ٥٣٩

■ بطاقة التأمين

- أنواع بطاقات التأمين ١٢/ ١٥٤
- بطاقة الائتمان المتجدد وحكم التعامل بها ١٢/ ١٥٥
- بطاقة الائتمان والحسم وحكم استعمالها ١٢/ ١٥٤
- بطاقة الحسم الفوري وحكم استعمالها ١٢/ ١٥٤
- العمل في شركات بطاقات الائتمان خارج ديار الإسلام ١٢/ ١٥٦
- العمل في شركات بطاقات التأمين ١٢/ ١٥٤

■ البطالة

- تسبب التعامل بالفائدة في البنوك التقليدية بالتضخم النقدي وزيادة البطالة ١٣/ ٣٧٢
- الحد من التخلف الاقتصادي والبطالة من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٥١
- الوقف على المجاهدين أو قطاع الصحة أو مكافحة البطالة حسب الحاجة ١٣/ ٤٠٠

■ البطلان

- استعمال الفقهاء لألفاظ الفسخ والفساد والبطلان دون تفرقة ١٠/ ٢٨٤
- أهم أنواع البيع الباطل ١١/ ٣١
- أوجه الشبه بين الفساد والبطلان ١٠/ ٢٧٠
- الباطل لا يحتاج إلى فسخ ١٠/ ٣٠٣
- البيع الباطل والبيع الفاسد ١١/ ٢٩
- ترادف البطلان والفساد عند الجمهور ١٠/ ٢٨٣، ١٢/ ١١١
- التصرفات التي لا يترادف فيها البطلان والفساد عند الشافعية ١٠/ ٢٨٣
- التصرفات التي يتباين فيها الفساد والبطلان عند الحنفية ١٠/ ٢٨٣
- التصرفات التي يترادف فيها الفساد والبطلان عند الحنفية ١٠/ ٢٨٣

obeikandl.com

• التصرفات التي يصيبها البطلان ١٠/ ٢٧٠
• تعريف البيع الباطل والبيع الفاسد ١١/ ٣٠
• تعريفه ١٠/ ٣٢٣
• سببه ١٠/ ٢٦٨
• عدم قبول العقد الباطل للإجازة ١٠/ ٢٧٠
• فسخ العقد الباطل لا يحتاج إلى القضاء ١٠/ ٢٨٤
• اللجوء إلى القضاء في فسخ العقد الباطل عند النزاع ١٠/ ٢٨٤

■ **البغال**
• زكاتها ٢/ ٧٥٩
• لحمها، حكمه ١/ ٢٤٣

■ **البغضاء**
• غرس الكراهية والبغضاء من آثار التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٦

■ **البغي**
• إتلاف الباغي مال العادل، حكمه ٥/ ٦١٠
• إتلاف البغاة والعادلون أموال بعضهم عند انتفاء المنفعة، حكمه ٦/ ٩٣
• إتلاف العادل مال الباغي، حكمه ٥/ ٦١٠
• أحكام البغاة ٦/ ٩١
• أحكام البغاة اثنا عشر ١٢/ ١٢٤
• ارتكاب الباغي جريمة قتل، حكمه عند الشافعية ٦/ ٩٤
• الاستعانة بمال العادل في القتال، عند الحاجة ٦/ ٩٢
• الاستعانة بمشرك على قتال البغاة، حكمه ٦/ ٩٥
• استيلاء البغاة على أموال جماعة المسلمين ١٠/ ٧٠٧
• إقامة الحدود على البغاة، حكمه عند الشافعية ٦/ ٩٤
• أموال البغاة، حكمها ٦/ ٩٢
• الباغي، حكمه ٦/ ٩١
• البغاة إن كان لهم منعة وشوكة، حكمهم ٦/ ٩٢
• البغاة إن لم يكن لهم منعة، حكمهم ٦/ ٩١
• البغاة، تعريفهم ٦/ ٩٠، ٦/ ٩١
• البغي من صور الفساد ١٢/ ١٢٢
• تعريف البغاة ٢/ ٤٢٤
• تعريفه ٦/ ٨٧، ٦/ ١٦٣، ١٠/ ٢٧٢، ١٢/ ١٢٢
• توبة الباغي، حكمها ٦/ ١٦٣
• حرمة البغي ١٢/ ١٢٣
• الحرورية، تعريفهم ٦/ ٩١
• حكم البغاة ١٢/ ١٢٣
• حكمه ٦/ ٩٠
• الخروج عن الإمام، حكمه ٦/ ٩١
• الخوارج، تعريفهم ٦/ ٩١
• الخوارج كالبغاة في الفساد ١٢/ ١٢٦
• صلاة الجنازة، عدم الصلاة عليهم إذا قتلوا أثناء حربهم عند الحنفية ٢/ ٤٢٤
• ضمان الباغي النفس والمال والحد، حكمه عند الشافعية ٦/ ٩٤
• ضمان البغاة ما أتلفوه من الأنفس والأموال ١٠/ ٩٤٢
• ضمان ما أتلفه البغاة من الأنفس والأموال، حكمه ٦/ ٩٢
• ضمان ما أتلفه العادل للبغاة، حكمه ٦/ ٩٣
• عدم اغتنام أموال وذراري البغاة ٦/ ٩٤
• عصمة دم الباغي في غير حال الحرب، عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٢٨١
• عقوبة جرائم البغاة ٦/ ٩٣
• الفرق بين الباغي والمحارب ٦/ ٩١
• الفرق بين قتال البغاة وقتال المشركين عند المالكية ٦/ ٩٥
• قتال البغاة بسلاحهم، حكمه ٦/ ٩٢
• قتل الباغي، حكمه ٦/ ٢١٣
• القصد من قتال البغاة ٦/ ٩٤
• كيفية قتال البغاة، عند المالكية ٦/ ٩٤
• ما جباه البغاة من خراج وعشر، حكمه ٦/ ٩٣
• ما ذكره القرافي من عقوبة للبغاة ١٣/ ٧٠٣
• ما يختلف به قتال الحربين عن قتال البغاة ٦/ ٩٥
• مبادأة البغاة بالقتال، حكمه ٦/ ٩٢
• من قتل منهم، غسلهم والصلاة عليهم، حكمه ٢/ ٤٨٨
• نصب المجانيق على البغاة، حكمه ٦/ ٩٤

■ **البقر**
• زكاته ٢/ ٧٤٧
شمولها البقر والجاموس ٢/ ٧٤٧، ٢/ ٧٥٦
• نصاب زكاته، مقداره ٢/ ٦٥٢

■ **البكاء**
• إفساد للصلاة عند الحنفية ٢/ ٢١
• البكاء على الميت قبل الدفن وبعده، جوازه وصفته التي يجوز بها ٢/ ٤٧٩
• عذاب الميت ببكاء أهله ونوحهم عليه إن وصى هو بذلك ٢/ ٤٧٩

■ **البكارة**
• حكم رتق غشاء البكارة ٩/ ٨٠٥

obeikandl.com

■ بلاد النوبة

• حالة بلاد النوبة من حالات الحياد في الإسلام ٧/ ٢٢٣

■ البلوغ

• اتفاق الحنابلة مع الشافعية في علامات البلوغ ٥/ ٣٠٣
• أثر الاختلاف في محددات البلوغ في الأحكام الشرعية والقوانين الوضعية ومجالات ذلك ١٣/ ٥٧٢
• اختبار الصبي بعد بلوغه لمعرفة رشده ١٣/ ٥٦٦
• أدنى مدة البلوغ للأنثى، عند الحنفية ٥/ ٣٠٣
• أدنى مدة البلوغ للغلام، عند الحنفية ٥/ ٣٠٣
• ارتباط التكليف بالبلوغ ١٣/ ٥٦٢
• أسباب تفاوت سن البلوغ ١٣/ ٥٧١
• الإسلام والحرية والذكورة والبلوغ والعقل شروط للخليفة ١٢/ ٦٢٤
• اشتراط التكليف وهو البلوغ والعقل في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥١
• اشتراطه لوجوب الصلاة ١/ ٢٠٨
• اشتراطه لوجوب الصوم ٢/ ٥٣٩
• اشتراطه لوجوب الطهارة ١/ ٢٠٨
• اكتمال أهلية الأداء المدنية بالبلوغ راشداً عند الفقهاء ١٠/ ١٢٨
• أهلية الأداء للصبي قبل البلوغ ١٣/ ٥٥٧
• أهلية البالغ ١٠/ ١٢٨
• أهلية الوجوب للصبي قبل البلوغ ١٣/ ٥٥٦
• بلوغ الأنثى
مظهره: الحيض ١/ ٥٣٤
وقته ١/ ٥٣٤
• البلوغ أو التمييز، عدم اشتراطه في المتلف ٥/ ٦١٢
• البلوغ أو التمييز والرضا من شروط العاقدين في البيع ١١/ ٢٠
• البلوغ بالسن عند أبي حنيفة ٥/ ٣٠٣، ١٠/ ١٢٦
• البلوغ بالسن عند غير أبي حنيفة ٥/ ٣٠٤، ١٠/ ١٢٥
• البلوغ في الحاضن من النساء والرجال، اشتراطه ٨/ ٦٨٦
• البلوغ لوجوب الزكاة، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٦٥١
• البلوغ من شروط الرئيس الأعلى للدولة في النظام الإسلامي ١٢/ ٥١٣
• البنت، بلوغها، وقته ١/ ٥٢٤
• تحديد سن البلوغ وأثره في التكليف ١٣/ ٥٤٧
• التصرفات التي يتناولها الحجر لمن بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً ١٠/ ١٣٣
• تكليف البالغ بجميع التكاليف الشرعية ١٠/ ١٢٧
• تلاصق البالغين بعورتيهما بقصد اللذة، حكمه ١/ ٦٢١
• ثبوت أهلية الأداء بالبلوغ مع العقل ١٣/ ٥٦١
• ثبوت البلوغ بالسن ١٣/ ٥٦٤
• الرشد المالي وترافقه مع البلوغ وتأخره عنه ١٣/ ٥٦٦
• سبب الاختلاف بين سن البلوغ وسن الرشد ١٣/ ٥٧١
• سبب ارتباط أهلية الأداء بالبلوغ ١٠/ ١٢٦
• السن الذي يثبت به البلوغ ١٣/ ٥٦٤
• سن البلوغ بغير حيض، تحديده ٨/ ٦٠٧
• سن البلوغ في القانون الوضعي ١٣/ ٥٦٨
• سن البلوغ وعلاماته عند الأطباء ١٣/ ٥٧٠
• شرط لصحة الإمامة ٢/ ١٦٣
• شرط وجوب للصلاة ١/ ٦٢١
• الشهيد البالغ وغيره من الشهداء سواء في الأحكام ٢/ ٤٩١
• طور الرشد بعد البلوغ ١٣/ ٥٦٥
• عدم التكليف قبل البلوغ ١٣/ ٥٤٧
• عدم عصمة الزوجة ولا الأولاد الكبار إذا أسلم أحد الوالدين أو الزوج ٧/ ٦٥٢
• علامات البلوغ ١٣/ ٥٦٢
• علامات البلوغ الطبيعية عند المالكية ٥/ ٣٠٣
• علامات البلوغ عند الشافعية ٥/ ٣٠٣
• علامات البلوغ عند المرأة ١٣/ ٥٦٣
• علاماته ١/ ٢٠٨
• علاماته الطبيعية ١٠/ ١٢٥
• علامة بلوغ الأنثى، عند الحنفية ٥/ ٣٠٣
• علامة البلوغ في الغلام، عند الحنفية ٥/ ٣٠٢
• فسخ النكاح بسبب خيار البلوغ بحكم القاضي عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
• فسخ النكاح بسبب خيار البلوغ لأحد الزوجين ١٠/ ٢٨١
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن تحديد سن البلوغ وأثره في التكليف ٩/ ٧٩٤
• قصر الصلاة لغير البالغ، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٩٧
• كيفيته ٥/ ٣٠٢
• من بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً، حكمه عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٣
• من بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً، حكمه عند الجمهور والصاحبين ١٠/ ١٣٣
• من بلغ سفيهاً
حكمه عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٢
حكمه عند الجمهور والصاحبين ١٠/ ١٣٢

• من بلغ سفيهاً والحجر عليه ١٣/ ٥٦٧
• من بلغ غير رشيد، حكمه ١٠/ ١٢٨
• هل ينتظر بلوغ أحد الأولياء إذا كان صغيراً للقصاص ٦/ ٢٦٢
• الولد، بلوغه، وقته ١/ ٥٢٤

■ **البناء**
• إحياء الأرض لاتخاذها مسكناً ١١/ ١١٤
• سقوط البناء أو الحائط ومسؤولية صاحبه ١٠/ ٨٦٦

■ **البنج**
• حكمه ٦/ ١١٣
• السُّكر بتناوله، حكمه ٦/ ١١٢

■ **البنك**
• انظر: مصرف

■ **بنو هاشم**
• إعطاء الهاشمي من الزكاة إذا كان من العاملين عليها ١٣/ ٤٥٨
• إعطاؤهم الزكاة، حكمه ٢/ ٧٩٢
• إعطاؤهم من الزكاة لأنهم حرموا من بيت المال، حكمه ٢/ ٧٩٣
• الذين تحرم عليهم الصدقات عند الحنابلة والشافعية والكرخي من الحنفية ٢/ ٧٩٢
• الذين تحرم عليهم الصدقات عند الحنفية والمالكية ٢/ ٧٩٢

■ **بنوك الحليب**
• إمكان الاستغناء عن بنوك الحليب ٩/ ٤٧٦
• بنوك الحليب تؤدي إلى الاختلاط والريبة ٩/ ٤٧٦
• تجربة الغرب في إنشاء بنوك الحليب ٩/ ٤٧٦
• الرضاع من بنوك حليب الأمهات، حرمته ٩/ ٤٧٧
• قيام بنوك الحليب ٩/ ٨٠٧
• منع إنشاء بنوك حليب الأمهات ٩/ ٤٧٧

■ **البنوة**
• نفقة الابن المسلم على أبيه الكافر ١٢/ ٧٦٩

■ **البهار**
• استخدام جوزة الطيب، حكمه ٨/ ٨٢٧

■ **البهائية**
• ادعاء البهاء الرسالة ونزول الوحي عليه ٩/ ٥٢٢
• ادعاء البهاء نسخ القرآن الكريم بالكتب المنزلة عليه ٩/ ٥٢٢
• انحرافاتها ٩/ ٥٢٣
• تغيير البهاء للصلوات المكتوبة وأوقاتها ٩/ ٥٢٢
• توصية المجمع الفقهي بوجوب محاربة البهائية ٩/ ٥٢٣
• الحكم بردة البهاء وأتباعه ٩/ ٥٢٣
• قولهم بتناسخ الأرواح ٩/ ٥٢٢

■ **البورصة**
• انظر السوق المالية
• أحكام بورصة الأوراق المالية ٤/ ٧٣
• أحكام بورصة العقود ٤/ ٧٥
• أحوال المعقود عليه في البورصة ٤/ ٧١
• أشكال عملياتها ٤/ ٧٢
• أنواعها ٤/ ٧٢
• أهم وظائفها ٤/ ٧١
• بدل التأجيل، حكمه ٤/ ٨٤
• البديل الشرعي عن العقود المؤجلة ٤/ ٨٦
• بيع الأسهم، حكمه ٤/ ٧٤
• بيع الأسهم على المكشوف، حكمه ٤/ ٧٤
• البيع بثمن السوق في فترة التصفية، حكمه ٤/ ٨١
• بيع العقود قبل قبضها، جوازه ٤/ ٨٠
• (بيع الكنتراتات)، حكمه ٤/ ٧٩
• تأثيرها على الأسعار ٤/ ٧١
• تداول سندات المقارضة في البورصة، حكمه ٩/ ٥١٦
• تطبيق أحكام خيار الشرط على العمليات الآجلة الشرطية البسيطة ٤/ ٨٣
• التعامل فيها بالنموذج أو بالوصف للمعقود عليه ٤/ ٧١
• تعريفها ٤/ ٧١
• حكم تداول الأسهم في البورصة ١١/ ١٣٤
• حكم ما يجري في البورصة من بيوع ١١/ ١٣٤
• خلاصة حكم عمليات العقود داخل البورصة ٤/ ٨٦
• السلع التي تباع في بورصة العقود ٤/ ٧٩
• السلع التي يتم التعامل بها في البورصة ٤/ ٧١
• العقد على بضاعة حاضرة بسعر مؤجل ليوم التصفية ٤/ ٨٦
• العقد على بضاعة حاضرة بسعر مؤجل ليوم التصفية، حكمه ٤/ ٨٦
• العقد على بضاعة حاضرة بعربان، حكمه ٤/ ٨٦
• العقود المؤجلة، حكمها ٤/ ٨٦
• العمليات الآجلة الشرطية البسيطة، جوازها عند المالكية والحنابلة ٤/ ٨٣
• عمليات بيع الدين بالدين، حكمها ٤/ ٨٥
• العمليات الشرطية المركبة، حكمها ٤/ ٨٣
• العمليات العاملة فيها ٤/ ٧٢

obeikandl.com

- العمليات المضاعفة، معناها وحكمها ٤/ ٨٤
- الفرق بينها وبين السوق ٤/ ٧١
- مدة الخيار في العمليات الآجلة الشرطية البسيطة ٤/ ٨٢
- مضاربة البورصة، حكمها ٤/ ٧٣
- معنى بدل التأجيل ٤/ ٨٤
- معنى بورصة الأوراق المالية ٤/ ٧٢
- معنى بورصة البضاعة الحاضرة ٤/ ٧٢
- معنى بورصة العقود ٤/ ٧٢
- معنى العمليات الآجلة الشرطية البسيطة ٤/ ٨٢
- معنى العمليات الشرطية البسيطة ٤/ ٧٢
- معنى العمليات الشرطية المركبة ٤/ ٧٢، ٤/ ٨٣
- معنى العمليات المضاعفة ٤/ ٧٣
- معنى مضاربة البورصة ٤/ ٧٣
- المقصود بالأسهم ٤/ ٧٣
- المقصود بالسندات ٤/ ٧٤
- نقد إجازة بعض الأساتذة المعاصرين ما يحدث في بورصة العقود ٤/ ٨٢
- نوعا العمليات الآجلة ٤/ ٧٢

■ البول

- بول الآدمي وقيئه وغائطه وكذا الحيوان: نجاسته، حكمها ١/ ٢٦١
- بول الأنثى، المتنجس ببول الأنثى كيفية تطهيره ١/ ٢٦٧
- بول الصبي

بول الصبي الرضيع الذي لم يرضع غير اللبن نجاسته حكمها ١/ ٢٦٧

المتنجس ببول الصبي والأنثى كيفية تطهيره ١/ ٢٦٧

- بول الفأر والخفاش، طهارته حكمها عند الحنفية ١/ ٢٦١
- بول وقيء الصبي والصبية، كيفية تطهيرهما عند الحنفية والشافعية ١/ ٢٦٧
- التبول في المسجد، حكمه ١/ ٤٧٠
- النهي عن التبول والتغوط في ظلال الشجر وضفاف الأنهار ١٢/ ٨١٢

■ البوليصة

- تصفية وثيقة التأمين أو البوليصة في التأمين التعاوني الإسلامي ١١/ ٢٨٤
- حكم الشراء ببوليصات الشحن ١١/ ٤١
- ما تشتمل عليه وثيقة التأمين أو بوليصة التأمين ١١/ ٢٨٧

■ البويضة

- مصير البويضات الملقحة لعملية الإنجاب ٩/ ٨١٨

■ بيت المال

- إذا لم يكن للقريب المعسر أحد من الأقارب الموسرين كانت نفقته في بيت المال (خزينة الدولة) ٨/ ٧٤١
- إن لم يكن لتركة الميت مستحق بإرث أو وصية، توضع في بيت المال بالاتفاق ٩/ ٣٩٩
- الخراج والعشور والزكاة والجزية والغنيمة والضرائب موارد بيت المال ١٢/ ٦٣٤
- ما يوضع فيه من الأموال وبيان مصارفها، عند الكاساني ٨/ ٧٤١
- مصارف بيت المال ١٢/ ٦٣٥
- موارد بيت المال ١٢/ ٦٣٤

■ البيرة

- حكمها ٦/ ١١٣

■ البيع

- آثار عقد البيع ١٣/ ٢٩٨
- آدابه ٤/ ١١٣
- إبراء البائع المشتري عن ثمن المبيع، حكمه ٤/ ٣٨٢
- الإبراء عن ثمن المبيع، حكمه ٥/ ٢١٧
- الإبراء عن المبيع، عدم صحته ٤/ ٣٨٢
- اتحاد مجلس العقد

اشتراطه ٤/ ١٣٠

اشتراطه عند الحنفية ٤/ ١٥٠

اشتراطه عند المالكية ٤/ ١٥٣

- الاتفاق بين القانون والفقه في البيع بالصفة ١٠/ ٣٥٧
- اتفاق العاقدين على الزيادة في الثمن أو المثمن، حكمه ٤/ ٤١٣
- اتفاق المالكية والقانون في لزوم العقد إن كان المبيع على الصفة ١٠/ ٣٥٧
- إتلاف الصبي للمعقود عليه، حكمه عند الشافعية ٤/ ١٥٤
- إثبات الخيار لوجود عيب أو عدم رؤية المبيع ٤/ ١٣٥
- أثر الإكراه عليه عند الحنفية ٤/ ١٤٧
- أثر البيع الصحيح ٤/ ١٨٧
- أثره ٤/ ١٦٣
- إجارة دار للدعارة أو للقمار، حكمها عند الشافعية ١٠/ ١٨٣
- إجازة الحنفية لبيع العرايا للضرورة ٤/ ٢٠٢

obeikandl.com

- إجازة المالكية لاجتماع الإجارة مع البيع ١١/ ٣٩٨
- إجازة المرتهن لبيع المرهون ٤/ ١٣٩
- إجازة المزارع لبيع الأرض المزارع عليها ٤/ ١٣٩
- إجازة المستأجر لبيع المأجور ٤/ ١٣٩
- إجبار البائع على تسليم المبيع أولاً عند الحنفية ١٠/ ٢٩٥
- إجبار البائع على تسليم المبيع أولاً، عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٢٩
- إجبار القاضي المدين الموسر على الوفاء بدينه عن طريق البيع الجبري ٦/ ٦٩٥
- اجتماع البيع مع الإجارة ١١/ ١٣٦
- اجتماع القرض مع عقد آخر كالبيع ١١/ ٨١
- اجتناب الحلف فيه، استحبابه ٤/ ١١٤
- الإجماع على مشروعيته ٤/ ١١٣
- أحكام ضمان العيوب في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٦١
- أحكام مجلس العقد التي استمدها القانون من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٥٦
- الأحوال التي يفسخ فيها البيع بسبب الغبن الفاحش عند الحنفية ١٠/ ٣٦٠
- اختصاص بيع الوفاء بالعقار ١٠/ ٥٦
- اختلاط الثمر المباع على الشجر بثمر حادث بعد العقد بعد التخلية بين المشتري والثمار، حكمه ٤/ ٢٥٧
- اختلاط الثمر المباع على الشجر بثمر حادث بعد العقد قبل أن يخلي البائع بين المشتري والثمار، حكمه ٤/ ٢٥٧
- اختلاف ثمن المبيع في حالتي التعجيل والتأجيل، حكمه ٤/ ٤٤١
- اختلاف حكمه باختلاف النية ١/ ١٣٩
- اختلاف العرف بالتفرق باختلاف مواضع البيع عند الحنابلة ٤/ ١٢٠
- اختلاف العلماء في مقتضى النهي عن تلقي الركبان ٤/ ٢٧٧
- اختلاف الفقهاء في أنواع شروطه ٤/ ١٤٩
- الاختلاف في بيع الثمر قبل بدو الصلاح ٤/ ٢٥٩
- الاختلاف في تفسير الشرطين في البيع ٤/ ٢٤١
- الاختلاف في شرط البلوغ في العاقد ٤/ ١٦٢
- اختلاف المتبايعين في قدر الثمن، حكمه عند الشافعية ٤/ ٦٦٢
- اختلال شروط الانعقاد، حكمه ٤/ ١٢٢
- اختلال شروط الصحة، حكمه عند الحنفية ٤/ ١٢٢
- اختيار رشد الصبي بالبيع والشراء ٤/ ١٢٧
- اختيار الشراء واختيار البيع واختيار الدفع ١١/ ٥٠٢
- أخذ القانون أحكام بيع مريض الموت من الفقه ١٠/ ٣٧٤
- أخذ القانون أحكام ضمان الاستحقاق من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٦١
- أخذ القانون ضمان العيوب من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٦١
- الأخذ من البائع ومحاسبته بعد مدة، بطلانه عند النووي ٤/ ٢٧٠
- إذا كان المبيع ليس مملوكاً تاماً، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
- إذن الولي للمميز والسفيه بالبيع، حكمه عند الحنابلة ٤/ ١٥٨
- أركانه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ١١٥
- إزالة الفساد شرعاً، وجوبه ٤/ ٢٦٣
- أسباب الفساد التي تؤثر في البيع ١١/ ٣٤
- أسباب فساده عند أبي حنيفة ٥/ ٢٨٨
- استبدال الثمن إذا كان ديناً، جوازه عند الحنفية ٤/ ٣٧٩
- استثناء بعض الحقوق في المبيع عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٤
- استثناء بعض منافع الشيء المبيع عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٤
- استحالة انقلاب البيع الفاسد جائزاً عند زفر ٤/ ٢٢٨
- الاستحقاق إذا حصل قبل قبض المبيع، حكمه ١٠/ ٣٢٩
- استحقاق البيع الفاسد للفسخ شرعاً ٤/ ٢٦٥
- استحقاق المبيع، حكمه ١٠/ ٣١٥
- استرداد البائع المبيع بيعاً فاسداً مع الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل، جوازه ٤/ ٢٦٧
- استرداد المبيع بيعاً فاسداً إن نقص بآفة سماوية أو بفعل المبيع أو المشتري، جوازه ٤/ ٢٦٨
- استرداد المبيع حال وفاة المدين مفلساً عند الشافعي ١٠/ ٣٢٥
- استقاء القانون لأحكام تبعة هلاك المبيع من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٥٨
- استمداد القانون كثيراً من أحكام عقد البيع من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٦
- استمرار أهلية العاقدين إلى تمام القبول، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ١٥٦
- استواء العقد الباطل والفاسد عند غير الحنفية ٤/ ٢٥٢
- استيفاء البائع ما له في ذمة المشتري من بيع المبيع بعد انتقال الملك ١١/ ٣٥٢

- إسلام مشتري العبد المسلم، اشتراطه عند المالكية ٤/ ١٥٣
- إسلام من يشتري مصحفاً ونحوه، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- اشتراط الأجل في البيع، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- اشتراط الإشهاد عليه، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- اشتراط ألا يكون الثمن ذهباً إن كان الدين المبيع فضة، عند الحنابلة ٤/ ١٩٦
- اشتراط أن تحلب البقرة كذا رطلاً يومياً، حكمه ٤/ ٢٩١
- اشتراط أن يكون الثمن من غير جنس الدين المبيع أو من جنسه مع التساوي عند الحنابلة ٤/ ١٩٦
- اشتراط البراءة من العيوب في البيع ١٣/ ٢٧٦
- اشتراط بعض المنافع من ذات المبيع ١٣/ ٢٨١
- اشتراط البيع بما ينقطع عليه السعر ١٣/ ٢٩٢
- اشتراط تأجيل المبيع في السَّلم عند الحنفية ٤/ ٢٤٦
- اشتراط ترك الثمار على الشجر حتى نضجها، جوازه عند محمد ٤/ ٢٥٦
- اشتراط تعجيل الثمن في بيع الدين، عند الحنابلة ٤/ ١٩٦
- اشتراط تعديل الثمن ومراجعته بصورة دورية بحجم الأرباح ١٣/ ٣٠٨
- اشتراط الحوالة فيه، حكمها ٤/ ٢٤٩
- اشتراط الخيار فيه، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- اشتراط الرهن فيه، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- اشتراط رؤية المبيع قبل العقد عند الشافعية ٤/ ٣٤١
- اشتراط زيادة منفعة للبائع مدة معينة ١٣/ ٢٨٢
- اشتراط سلامة المبيع ضمناً ٤/ ٣٢٣
- اشتراط السلف أو القرض مع البيع ١١/ ١٣٥
- اشتراط صفة مقصودة في المبيع، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- اشتراط عدم تصرف المشتري في المبيع بيعاً أو هبة إلا بموافقة البائع ١٣/ ٣٠٧
- اشتراط عدم المنافسة في البيع ١٣/ ٢٧٢
- اشتراط عقد في عقد، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- اشتراط علم المشتري الثاني بالثمن الأول في بيوع الأمانة، اشتراطه ٤/ ٣٩٣
- اشتراط القبض في بيع الطعام بالطعام قبل التفرق بالأبدان، عند الشافعية ٤/ ٣٠٤
- اشتراط الكفيل إذا كان حاضراً في المجلس، جوازه ٤/ ٢٤٩
- اشتراط الكفيل فيه، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- اشتراط الكفيل والرهن في البيع، جوازه عند جمهور الحنفية ٤/ ٢٤٩
- اشتراط كون المعقود عليه مقدور التسليم عند الحنفية ٤/ ١٥١
- اشتراط ملكية المبيع للبائع لنفاذ البيع ٤/ ١٢٥
- اشتراط منفعة للبائع في المبيع، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- اشتراط موافقة القبول للإيجاب ٤/ ١٢٩
- اشتراطه أن يكون مما يجوز بيعه قبل قبضه حتى يصح بيعه عند الحنابلة ٤/ ١٩٦
- اشتراك الناس في النار والكلأ والملح والماء ٤/ ٢٧٣
- اشتقاقه ٤/ ١١٢
- اشتمال الصفقة على حلال وحرام، حكمه عند أبي حنيفة والمالكية ٤/ ١٣٥
- اشتمال الصفقة على حلال وحرام، حكمه عند الصاحبين ٤/ ١٣٥
- اشتمال الصفقة على حلال وحرام، حكمها عند المالكية ٤/ ٢٩٨
- الأصل في البيوع الإباحة ٤/ ١١٣
- الأصل المتبع لدخول المرافق في عقد البيع ٤/ ١٦٤
- إضافته إلى المستقبل، عدم جوازه ٤/ ٥٢٥، ٤/ ٥٥٧
- اعتبار الأعيان القيمية مبيعاً إذا قوبلت بالمثليات ٤/ ١٦٨
- اعتبار البيع الآجل أداة لإقامة سوق مال إسلامية ٩/ ٥٨٤
- اعتبار بيع الحصى من الغرر الممنوع عند ابن جزي ٤/ ٢٧٣
- اعتبار بيع ما لا ترى سلامته من الغرر الممنوع عند ابن جزي ٤/ ٢٧٣
- اعتبار بيع المسلم للخمر والخنزير بيعاً باطلاً ١٠/ ٥٣
- اعتبار بيع الملامسة من الغرر الممنوع عند ابن جزي ٤/ ٢٧٣
- اعتبار بيع المنابذة من الغرر الممنوع عند ابن جزي ٤/ ٢٧٣
- اعتبار البيعتين في بيعة من الغرر الممنوع عند ابن جزي ٤/ ٢٧٣
- اعتبار تقديم التسليم من الغرر الممنوع، عند ابن جزي ٤/ ٢٧٢
- اعتبار الثمن ما دخلت عليه الباء عند مقابلة الأعيان القيمية بالأموال غير المعينة ٤/ ١٦٨

- اعتبار الثياب من المثليات ٤/ ٣٥٠
- اعتبار الجهل بالآجل من الغرر الممنوع، عند ابن جزي ٤/ ٢٧٢
- اعتبار الجهل بالثمن أو المثمون من الغرر الممنوع عند ابن جزي ٤/ ٢٧٢
- اعتبار الجهل بصفة المبيع أو الثمن من الغرر الممنوع عنه ابن جزي ٤/ ٢٧٢
- اعتبار الجهل بمقدار المبيع أو الثمن من الغرر الممنوع عند ابن جزي ٤/ ٢٧٢
- اعتبار زيادة منفعة مشروطة في العقد ربا ٤/ ٢٥٠
- اعتبار شراء المسلم للخمر والخنزير شراء فاسداً ١٠/ ٥٣
- اعتبار المثليات بيعاً إذا قوبلت بالنقود ٤/ ١٦٨
- اعتبار المثليات المعينة مبيعاً والموصوفة في الذمة ثمناً عند مقابلتها ٤/ ١٦٨
- اعتبار مجلس بلوغ الرسالة مجلساً للتعاقد في حال التعاقد بالمراسلة عند الحنفية ٤/ ١٥٠
- اعتبار النقود عامة ثمناً إذا كانت عوضاً في البيع ٤/ ١٦٧
- إقالة أحد المتبايعين الآخر في بعض المبيع، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٣٠١
- اقترانه بشرط فاسد ١/ ٦٥
- إقرار المدين بالدين المراد بيعه، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ١٩٧
- أقسام الشروط في البيوع عند الحنفية ٤/ ٢٤٧
- أقسام الغرر والجهالة ٤/ ٢٠٣
- أقسامه من ناحية البدل ٤/ ٤٩١
- الإكراه على البيع والشراء والهبة والإجارة ١٠/ ٤٥٤
- التزام البائع المزدوج في حال استحقاق المبيع في القانون ١٠/ ٣٦٢
- إلحاق الجاهل بسعر السوق بحكم البادي عند ابن حجر ٤/ ٢٧٧
- إلحاق سائر العقود والصناعات بالبيع وقت النداء لصلاة الجمعة ١٠/ ٢٣١
- إلحاق الشرط الصحيح بأصل العقد، ثبوت صحته شرعاً ٤/ ٢٥٢
- إلحاق شرط صحيح بالعقد الصحيح، صحته عند الحنفية ٤/ ٢٥١
- إلحاق شرط فاسد بالعقد الصحيح، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٢٥١
- إلحاق شرط فاسد بالعقد الصحيح، حكمه عند الصاحبين ٤/ ٢٥١
- امتلاك البائع للثمن بمجرد العقد ٤/ ٦٩
- امتلاك المشتري حق التصرف بالمبيع بيعاً فاسداً بعد القبض عند الحنفية ٤/ ٢٦٤
- امتناع المشتري عن تسليم الرهن المشروط، حكمه عند جمهور الحنفية ٤/ ٢٤٩
- امتناع المشتري عن تسليم الرهن المشروط، حكمه عند زفر ٤/ ٢٤٩
- الأموال المحتكرة، حكمها ٥/ ٣٨٤
- انتفاع البائع المرتهن بالعين بإذن المرتهن ١١/ ٣٤٩
- الانتفاع بعين المبيع بيعاً فاسداً بعد قبضه، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٢٦٤
- انتقال حق حبس المبيع على الثمن إلى الورثة ٤/ ٣١٠
- انتقال الفسخ بالتحالف إلى الورثة عند المالكية والشافعية ٤/ ٣١٠
- انتقال الملكية في العوضين في البيع الفاسد بالقبض ١٠/ ٢٦٩
- انعدام شرط اللزوم، حكمه ٤/ ١٢٢
- انعقاد البيع بالمراسلة إن تم القبول بعد مجلس بلوغ الرسالة ٤/ ٢٧١
- انعقاد البيع الفاسد بقيمة المبيع أو بالمثل عند الحنفية ٤/ ٢٦٣
- انعقاده بالقيمة إن كان الثمن محرماً ٤/ ٢٣٥
- انعقاده بسماع كل كلام صاحبه عند الحنفية ٤/ ١٥٠
- انعقاده بصيغة الماضي والحال عند الحنفية ٤/ ١١٦
- انعقاده بصيغة المضارع عند الحنفية ١/ ١٩٠
- انعقاده بكل لفظ يدل على الرضا عند الحنفية ٤/ ١١٦
- انعقاده بلفظ الاستدعاء عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ١١٨
- انعقاد العقد بدفع العربون ١٠/ ١٠١
- انفساخ البيع لهلاك المبيع إذا كان في يد المشتري عند الحنفية ١٠/ ٢٩٣
- انفساخ البيع لهلاك المبيع الجزئي إذا كان في يد البائع، حكمه عند الحنفية والشافعية ١٠/ ٢٩٣
- انفساخ البيع لهلاك المبيع في القانون ١٠/ ٣٥٨
- انفساخه بقول المشتري دون قضاء عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٢٩٤
- انفساخه بهلاك المبيع ١٠/ ٢٧٩، ١٠/ ٣٢٢، ١٠/ ٣٥٨
- إنقاص الثمن إذا بلغ الثمر المجاح الثلث فأكثر، عند مالك ١٠/ ٣٢٨
- إنقاص الثمن بسبب الجوائح ١٠/ ٣٤٧

obeikandl.com

- إنقاص الثمن بسبب الجوائح في بيع الثمار عند المالكية والحنابلة ١٠/ ٣٤٨
- إنقاص ثمن الثمر المجاح قليلاً أم كثيراً عند الحنابلة والمالكية ١٠/ ٣٢٨
- أنواع البيع ١١/ ٢٩
- أنواع البيع حالة السوم ١١/ ٦٦
- أنواع البيع الفاسد ٤/ ٢٢٤
- أنواع البيع الممنوع عند ابن جزي ٤/ ٢٧٣
- أنواع البيوع الممنوعة بالنظر إلى سبب الخلل ٤/ ٢٦٨
- أنواع الشروط المقترنة بعقد البيع ١١/ ٤٤
- أنواع المثليات ٤/ ١٦٨
- أنواعه بالنسبة للبدلين ٤/ ٣٥٦
- أنواعه بالنظر إلى الثمن ٤/ ٣٥٧
- أهلية العاقدين، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ١٢٦
- أهلية المدين ببيع الدين، اشتراطها عند الحنابلة ٤/ ١٩٧
- أهم أنواع البيع الباطل ١١/ ٣١
- أهم أنواع البيوع المحرمة أو المكروهة تحريماً ١١/ ٣٦
- أهم البيوع الفاسدة ١١/ ٣٢
- أوجه اتفاق والاختلاف في شروط البيع عند الفقهاء ٤/ ١٦٢
- أوجه الاختلاف بين البيع والسلم ٤/ ٣٧٨
- الباطل والفاسد فيه ٤/ ١٨٥
- البديل الشرعي للمعاملات المحرمة في السلع والعملات ٩/ ٥٦٥
- بطلان بيع مال القاصر بغبن فاحش ١٠/ ٢١٨
- بطلانه بالشروط الفاسدة ٥/ ٨٧
- بطلانه بغرر الوجود ٤/ ١٩٩
- بطلانه بهلاك المبيع قبل التسليم وعدم بطلانه بهلاك الثمن ٤/ ١٦٩
- بطلانه، ضمان المبيع المقبوض في البيع الباطل ١٠/ ٢٦٩
- بطلانه لجهالة المعقود عليه عند الجمهور ٤/ ١٦٢
- بطلانه لكساد الأوراق النقدية أو انقطاعها ١٠/ ٣٤٨
- بطلانه من عديم الأهلية ١٠/ ٣٢٤
- بقاء الثمر أو الزرع على الشجر أو في الأرض بعد بيعه، حكمه عند غير أبي حنيفة وأبي يوسف ١٠/ ١٧٢
- بقاء حق البائع في حبس المبيع ولو قدم المشتري رهناً أو كفيلاً بالثمن عند الحنفية ١٠/ ٣٥٨
- بقاء الموجب على إيجابه إلى تمام القبول، حكمه عند الشافعية ٤/ ١٥٦
- البلوغ أو التمييز والرضا من شروط العاقدين في البيع ١١/ ٢٠
- بيع آلات الملاهي
  - بطلانه عند الجمهور والصاحبين ٤/ ١٢٥، ١٠/ ١٧٤
  - بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
  - بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٥٧
  - جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ١٢٥، ١٠/ ١٧٤
- بيع الأب مال الصغير لنفسه ١٠/ ٩١
- بيع أجرة عقار قبل مضي مدة الإيجار، عدم صحته عند الحنابلة ٤/ ١٩٦
- بيع أجزاء الشاة وهي حية، بطلانه عند الحنفية ٤/ ٢٤٣
- بيع الاختيار، شروط الحنابلة فيه ٤/ ٢٣٠
- بيع الاختيارات، حكمه ٩/ ٥٦٣
- بيع الأخرس إن كان ليس له إشارة مفهومة ولا كتابة، حكمه ٤/ ٢٧١
- بيع الأخرس بالإشارة المفهومة أو الكتابة، حكمه ٤/ ٢٧١
- بيع أدهان متنجسة، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
- بيع أدوات القمار، حكمه عند الشافعية ١٠/ ١٨٣
- البيع إذا اشترط الأجل لتسليم المبيع أو الثمن المعينين، فساده عند الحنفية ٤/ ٢٤٦
- البيع إذا اشترى حنطة بشرط تركها في دار البائع شهراً، حكمه ٤/ ٢٥٦
- البيع إذا بدا الصلاح في صنف من الثمر في بستان واحد، حكمه عند الظاهرية ٤/ ٢٦٠
- البيع إذا تبايعا وهما واقفان، حكمه ٤/ ١٣١
- البيع إذا ثبت الاستحقاق في المبيع كله ١٠/ ٣١٠
- البيع إذا جعل معجوز التسليم ثمناً، بطلانه ٤/ ١٩٢
- البيع إذا دخله غرر الوجود، حكمه ١٠/ ٢٢٠
- البيع إذا دخله غرر الوصف، حكمه ١٠/ ٢٢١
- البيع إذا سار أحد المتعاقدين بعد الإيجاب وقبل القبول، حكمه ٤/ ١٣١
- البيع إذا ظهرت الخيانة في المرابحة، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٣١٦
- البيع إذا عين المتعاقدان الرهن في مجلس البيع، صحته ٤/ ٢٤٨
- البيع إذا قال بعتك أحد هذين البيتين، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٠٠
- البيع إذا قال بعتك هذا البيت بما فيه، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٠٠

Obeikandl.com

- البيع إذا قال بعتك هذا المنزل بما فيه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٠٠
- البيع إذا كان الثمن ليس مالاً أو شيئاً مباحاً، حكمه ١٠/ ٢٢٨
- البيع إذا كان الثمن ليس مالاً، بطلانه عند الحنفية ٤/ ٢٣٥
- البيع إذا كان الثمن محرماً، بطلانه عند غير الحنفية ٤/ ٢٣٦
- البيع إذا كان الرهن والكفيل مجهولين، حكمه ٤/ ٢٤٨
- البيع إذا كان فيه شرطاً باطلاً، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٥١
- البيع إذا كان المبيع مستحقاً، حكمه ١٠/ ٣٦٠
- البيع إذا كان المبيع معيباً، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ١٠/ ٣١٥
- البيع إذا كان المبيع معيباً، حكمه عند الجمهور وأبي يوسف ١٠/ ٣١٥
- البيع إذا كان وسيلة لغرض غير مباح شرعاً، حكمه ٤/ ٢٣٥
- البيع إذا كانت فيه الجهالة يسيرة، صحته عند الحنفية ٤/ ٢٢٥
- البيع إذا نقد المشتري الثمن ولم يعين رهناً، صحته ٤/ ٢٤٨
- البيع إذا هلك المبيع، حكمه عند المالكية ١٠/ ٣١٥
- بيع الأرز والسمسم في سنبله، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٦٢
- بيع أرض بشرط أن يزرعها البائع سنة، حكمه ٤/ ٢٥١
- بيع الأرض لبناء كنيسة، حكمه عند المالكية ١٠/ ١٨٤
- بيع الأرض الموقوفة مما فتح عنوة، حكمه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
- بيع أساس البناء تبعاً للبناء، صحته ٤/ ٢٠٠
- بيع الاستجرار، تعريفه ١٠/ ٢٣٤
- بيع أشعة الشمس والهواء، بطلانه ٤/ ١٢٥
- بيع الأشياء التي تختص بقشرها، ترجيح جوازه ٤/ ٢٠٣
- بيع الأشياء التي تختص في قشرها، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٠٣
- بيع الأشياء التي تختص في قشرها مع خيار الرؤية، جوازه عند الحنفية ٤/ ٢٠٣
- بيع الأضحية والهدي، بطلانه إلا بخير منهما عند الحنابلة ٤/ ١٦٢
- بيع أعضاء الإنسان، حكمه ٣/ ٥١٨، ٩/ ٥٠٨، ١٠/ ١٧٤
- بيع الأعمى، حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٤/ ٢٦٨
- بيع الأعمى وشراؤه
  - صحته عند الحنابلة ٤/ ١٦١
  - صحته عند المالكية ٤/ ١٥٣
  - عدم صحته عند الشافعية ٤/ ٢٣٥، ٤/ ٢٦٩، ٤/ ٧٤٩
- البيع الذي يدخله غرر يتسامح بمثله عادة، صحته ٤/ ٢٠٠
- البيع إلى آجال معروفة، جوازه عند المالكية ٤/ ٢٣٠
- بيع الأم دون ولدها أو بيعه دونها، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٢٨٠
- بيع الأم دون ولدها، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٢٨٠
- بيع الأموال العامة، بطلانه ١٠/ ٢٦٨
- بيع الأموال المحتكرة جبراً ١٠/ ١٩٣
- البيع إن أسقط البائع الشرط الفاسد، صحته عند الحنابلة ٤/ ٢٥٤
- البيع إن اشترط البائع شرطاً يخل بالثمن، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٤
- البيع إن اشترط البائع منفعة لنفسه، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٤
- البيع إن اشتمل على الربا، حرمته ٤/ ٤٩٠
- البيع إن اشتملت الصفقة على حلال وحرام لا ينقسم الثمن عليهما بالأجزاء، حكمه عند الشافعي ورواية عن أحمد ٤/ ١٣٦
- البيع إن اشتملت الصفقة على حلال وحرام لا ينقسم الثمن عليهما بالأجزاء، حكمه في الرواية عن أحمد التي اختارها ابن قدامة ٤/ ١٣٦
- البيع إن اشتملت الصفقة على مال للبائع ولغيره، حكمه عند الحنابلة ٤/ ١٣٦
- البيع إن اشتملت الصفقة على مال للبائع ولغيره، حكمه عند الشافعية ٤/ ١٣٦
- البيع إن أمكن اعتبار العوض الذي ليس مالاً ثمناً فساده ٤/ ٢٣٥
- البيع إن تعين كون العوض الذي ليس مالاً مبيعاً، بطلانه ٤/ ٢٣٥
- البيع إن تم على ظهر سفينة أو طائرة، حكمه ٤/ ١٣١
- البيع إن شرط أن يقرضه قرضاً، حكمه ٤/ ٢٥١
- البيع إن شرط أن يهب له هبة، حكمه ٤/ ٢٥١
- البيع إن شرط البائع أن يحال بنصف الثمن على فلان، حكمه ٤/ ٢٥٠

openkotob.com

- البيع إن شرط البائع على المشتري أن يضمن الثمن بغريم له، حكمه ٤/ ٢٤٩
- البيع إن شرط المشتري إحالة البائع بالثمن على غريم له، حكمه ٤/ ٢٥٠
- البيع إن شك أنه يفضي إلى معصية، كراهته ٤/ ٢٨٧
- البيع إن علم المشتري رأس ماله أو رقمه في مجلس البيع، جوازه ٤/ ٢٢٨
- البيع إن كان الثمن ليس بمال، حكمه ٤/ ١٨٨
- البيع إن كان الغرر في المبيع أو الثمن، بطلانه ٤/ ٢٠٠
- البيع إن كان الفساد في المبيع، بطلانه ٤/ ١٨٧
- البيع إن كان في المبيع حق لغير البائع، حكمه ٤/ ١٣٩
- البيع إن كان فيه شرطان، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- بيع الإنسان الحر، بطلانه ٤/ ١٢٥
- بيع الإنسان على بيع أخيه، حكمه عند الجمهور ٤/ ٢٨٢
- بيع الإنسان على بيع أخيه، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٨٢
- بيع الإنسان ما لا يملك، حكمه ٤/ ٧٥
- بيع الأنموذج، عدم صحته عند الحنابلة ٤/ ١٦١
- بيع أنواع الأدهان بغير جنسها، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥
- بيع أنواع الألبان بغير جنسها، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥
- بيع أنواع الخبز بغير جنسها، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥
- بيع أنواع الخلول بغير جنسها، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥
- بيع أنواع السمك بغير جنسها، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥
- بيع أنواع اللحوم بغير جنسها، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥
- البيع الباطل
  - أنواعه ٤/ ١٨٩
  - تعريفه عند الحنفية ٤/ ١٨٧
  - حكمه ٤/ ١٨٧
- البيع الباطل والبيع الفاسد ١١/ ٢٩
- البيع بأكثر من ضعف القيمة، حرمته ١٠/ ٤٣
- البيع بالأقساط، حكمه ٩/ ٥٣٧
- البيع بالتقسيط
  - جوازه عند الجمهور ٤/ ٢٤٢
  - حكمه ٩/ ٥٤٥، ٩/ ٥٦٦
- البيع بالتقسيط إذا صدر القبول مبهماً، بطلانه عند الجمهور ٤/ ٢٤٢
- البيع بالتقسيط إذا صدر القبول مبهماً فساده عند الحنفية ٤/ ٢٤٢
- البيع بالتقسيط أو بثمن مؤجل أكثر من السعر الحال، جوازه ٤/ ٤٩٠
- البيع بالرقم، فساده ٤/ ٢٢٨
- البيع بالرقم وهو الثمن على المبيع، جوازه ٤/ ٢٢٨
- البيع بالصفة، جوازه عند الجمهور إلا الحنابلة ١٠/ ٣٥٧
- البيع بالعينة، حكمه في القانون ١٠/ ٣٥٧
- البيع باللفظ أو الإشارة صحته عند الجمهور ٤/ ٢٧٠
- البيع بالمراسلة أو بواسطة رسول، حكمه ٤/ ٢٧١
- البيع بالمزايدة، جوازه ٤/ ٢٧٨
- البيع بالمعاطاة، صحته عند النووي بخلاف الإجارة ٤/ ٢٧٠، ٤/ ٥٥١
- البيع بالمعاطاة في المحقرات، جوازه عند بعض الشافعية ٤/ ٢٧٠
- البيع بالمعاطاة لبعض الناس دون بعض، جوازه ٤/ ٢٧٠
- بيع الببغاء ونحوها، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- البيع بتحديد الثمن بما يقول فلان، عدم جوازه ٤/ ٢٢٩
- البيع بتراضي العاقدين، صحته ٤/ ٢٦٩
- البيع بتوافق الإيجاب والقبول، صحته ٤/ ٢٦٩
- البيع بثمن مجهول، عدم جوازه عند المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية ٤/ ٢٢٩
- البيع بثمن محرم
  - حكمه عند الجمهور ٤/ ٢٧٦
  - حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٧٦
- البيع بثمن محرم كالخمر والخنزير من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٥
- البيع بثمن مؤجل إلى أجل مجهول، عدم جوازه عند المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية ٤/ ٢٢٩
- البيع بثمن يترك تقديره إلى العادة أو العرف ١٠/ ٥١٧
- البيع بحدوث الإيجاب والقبول في مجلس واحد، صحته ٤/ ٢٧٠
- بيع بدل الخلع قبل قبضه، جوازه ٤/ ٧٣٣
- بيع بُر بمثله أو بجاف، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥
- البيع بسعر السوق أو اليوم ١/ ١٠٣
- البيع بشرط فاسد، حكمه ٤/ ٢٤٧
- البيع بعاقد واحد عند الحنفية إلا زفر ١٠/ ٩١
- بيع بعض أجزاء الأضحية، حكمه ٣/ ٦٢٩

- بيع البعير الشارد والبقرة المتوحشة، بطلانه عند المالكية ٤/ ١٩٢
- بيع البغل والحمار، جوازه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- البيع بما سيستقر أو ينقطع عليه السعر ١٠/ ٥١٨
- البيع بما ينقطع عليه السعر في المستقبل، حكمه عند الحنابلة ٤/ ١٦٢، ٤/ ٢٢٩، ١٠/ ٢٠٤
- البيع بما ينقطع عليه السعر في المستقبل في القانون ١٠/ ٢٠٤
- البيع بما ينقطع عليه السعرفي السوق، عدم جوازه ٤/ ٢٢٩
- البيع بنسيئة، جوازه اتفاقاً ٤/ ٢٤٢
- بيع بيوت مكة وأرضها، حكمه ٣/ ٥٨٥
- بيع تراب الصاغة، عدم جوازه عند ابن جزي ٤/ ٢٧٢
- بيع تراب الصحراء ومعادنها، بطلانه ٤/ ١٢٥
- بيع التركة المستقبلة حكمه في القانون والشرع ١٠/ ١٧٣
- بيع التلجئة، تعريفه ٤/ ١٥٨
- بيع التورق
  - تعريفه ٤/ ٢٣٩
  - صحته في رواية عن أحمد ٤/ ٢٣٩
  - كراهته عند مالك وفي رواية عن أحمد ٤/ ٢٣٩
- بيع الثمار أو الخضار أو الزروع، حكمه ١٠/ ١٧٢
- بيع الثمار أو الزروع قبل أن تخلق، بطلانه ٤/ ٢٧٥
- بيع الثمار أو الزروع قبل بدو الصلاح بشرط الترك، حكمه عند الجمهور ٤/ ٢٧٥
- بيع الثمار أو الزروع قبل بدو الصلاح بشرط الترك، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٧٥
- بيع الثمار أو الزروع قبل بدو الصلاح بشرط القطع، حكمه ٤/ ٢٥٨، ٤/ ٢٧٥
- بيع الثمار أو الزروع قبل بدو الصلاح، حكمه عند الجمهور ٤/ ٢٧٥
- بيع الثمار أو الزروع قبل بدو الصلاح، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٧٥
- بيع الثمار أو الزروع قبل بدو الصلاح مطلقاً عن الشرط، حكمه عند الجمهور ٤/ ٢٥٨، ٤/ ٢٧٥، ٥/ ٩٨
- بيع الثمار أو الزروع قبل بدو الصلاح مطلقاً عن الشرط، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٧٥
- بيع الثمار بعد بدو الصلاح بشرط القطع، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٥٦
- بيع الثمار بعد القطع، جوازه ٤/ ٢٥٥
- بيع الثمار على الشجر بعد أن تخلق، حكمه ٤/ ٢٥٥
- بيع الثمار على الشجر بعد بدو الصلاح بدون شرط، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٥٦
- بيع الثمار، فسخه بسبب الجوائح عند المالكية والحنابلة ١٠/ ٢٩٩
- بيع الثمار قبل أن تخلق، حكمه ٤/ ٢٥٥
- بيع الثمار قبل بدو الصلاح بدون شرط، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٥٥
- بيع الثمار قبل بدو الصلاح بدون شرط، حكمه عند الشافعية ومالك وأحمد ٤/ ٢٥٥
- بيع الثمار قبل بدو الصلاح بشرط الترك على الشجر، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٥٦
- بيع الثمار قبل بدو الصلاح بشرط القطع، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٥٥
- بيع الثمار قبل الصلاح، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥
- بيع الثمار قبل ظهورها، الاتفاق على عدم جوازه ٤/ ٢٥٨
- بيع الثمار المتلاحقة الظهور، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٤/ ٢٦١
- بيع الثمار والزروع قبل أن تخلق، بطلانه ١٠/ ١٧٢
- بيع الثمر بعد بدو الصلاح، الاتفاق على جوازه ٤/ ٢٥٩
- بيع الثمر بعد بدو صلاحه، جوازه ٤/ ١٩١
- بيع الثمر بعد الصلاح، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٢٥٧
- بيع الثمر بعد الظهور قبل الصلاح بشرط الترك، الاتفاق على عدم جوازه ٤/ ٢٥٨
- بيع الثمر على الشجر بعد ظهور بعضه، مشروعيته عند بعض الحنفية ٤/ ١٢٤
- بيع الثمر قبل الإزهار بشرط القطع، جوازه ٤/ ٢٥٨
- بيع الثمر قبل انعقاده، بطلانه ٤/ ١٢٤
- بيع الثمر قبل أو بعد الصلاح إذا جرى العرف بذلك عند ابن عابدين ٤/ ٢٥٩
- بيع الثمر قبل الصلاح بشرط القطع، الاتفاق على جوازه ٤/ ٢٥٨
- بيع الثمر والزرع إذا نضج بعضه دون بعض، حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ١٠/ ١٧٣
- بيع الثمر والزرع إذا نضج بعضه دون بعض، حكمه عند المالكية والشيعة الإمامية وابن تيمية وابن القيم ١٠/ ١٧٣

obeikandl.com

- بيع الثُّنيا
  حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٢
  حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٨١
  حكمه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٢٥٢
  معناه ٤/ ٢٥٢
- بيع الثنيا وبيع الوفاء ١٣/ ٢٩٢
- بيع الثوب المطوي دون تقليب، عدم جوازه ٤/ ٢٧٤
- بيع ثوب نسج بعضه أو ثوب مطوي، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦١
- بيع ثوب يضره التبعيض مذارعة، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٤٢٠
- بيع جذع من سقف أو آجر من حائط، حكمه ٤/ ٢٤٣
- بيع جزء من ثوب أو قميص، حكمه ٤/ ٢٤٣
- بيع جزء من العقيقة، حكمه ٣/ ٦٣٥
- بيع جزء من مبيع لا يضره التبعيض، صحته ٤/ ٢٤٤
- بيع جلد ميتة مدبوغ، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- بيع الجمل الشارد، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٩٢
- بيع الجوارح للاصطياد، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- بيع حاضر لباد، حرمته ٤/ ٢٧٦
- بيع الحاضر للبادي ١٠/ ٢٣٠
  تعريفه
  حرمته عند الشافعية ٤/ ٢٨٦
  حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٧٦، ٤/ ٥٦، ١٠/ ٢٣١
  حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢٧٦، ٤/ ٥٦، ١٠/ ٢٣١
  حكمه عند المالكية ٤/ ٢٧٧، ٤/ ٥٦
  صورته ٤/ ٢٧٦
- بيع الحاضر للبادي من البيوع المحرمة ١١/ ٣٧
- بيع الحب بعد اشتداده، جوازه ٤/ ١٩١
- بيع الحب دون سنبله، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٦٢
- بيع الحب في سنبله، إذا كان مما لا يرى حبه، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٦٢
- بيع الحب في سنبله إذا كانت حباته بارزة، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٦٢
- بيع الحب في سنبله، حكمه عند المالكية والحنابلة والظاهرية ٤/ ٢٦٢
- بيع الحب من دون السنبل، حكمه ٤/ ٢٦٢
- بيع حبل الحبلة
  بطلانه عند الحنفية ٤/ ٢٠٢
  حكمه ٤/ ٢٧١
- بيع الحجر والتراب المحرزين، صحته عند الشافعية ٤/ ١٥٧
- بيع الحر، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
- بيع الحربي غير عدة الحرب، جوازه عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- بيع الحشرات، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢١٨
- بيع الحشرات والحيات والعقارب، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
- بيع الحشرات والهوام، صحته عند الحنفية ٤/ ٢١٧
- بيع الحشيش، بطلانه ٤/ ١٢٥
- بيع الحصاة
  تعريفه ٤/ ١٦١، ٤/ ٢٠٠، ١٠/ ١٧١، ١٠/ ١٧٦
  حكمه عند الحنابلة ٤/ ١٦١
  عدم صحته ٤/ ٢٠٠
- بيع الحطب غير المحرز، بطلانه ٤/ ١٢٥
- بيع حق متنازع عليه، عدم جوازه عند الحنابلة ٤/ ١٩٧
- بيع حليب المرضع، حكمه ١٠/ ١٧٤
- بيع الحمام الأهلي الذي يذهب ويعود، حكمه ٤/ ١٩١
- بيع الحمل في البطن، بطلانه ٤/ ١٤٧، ٤/ ١٥١، ٤/ ١٨٩، ٤/ ٢٠٠
- بيع الحنطة في تبنها، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٢٦٢
- بيع الحنطة في سنبلها، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٦٢
- بيع الحيوان الشارد، بطلانه ٤/ ١٢٥
- بيع الحيوانات المتوحشة، جوازه عند الحنفية ١٠/ ١٧٨
- بيع الخشب لآلات الملاهي، حكمه عند الشافعية ١٠/ ١٨٣
- بيع خشب لصنع صليب، حكمه ١٠/ ١٨٤
- بيع الخشب لمن يتخذ منه الملاهي، حكمه ٤/ ٢٧٩
- بيع الخل والخمر صفقة واحدة، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٣٠٠
- بيع الخمر، حكمه ٤/ ١٢٥، ٤/ ١٥٩، ٦/ ١١٠
- بيع الخمر والخنزير، بطلانه عند الحنفية ٤/ ١٥٠
- بيع الخمر والخنزير والميتة، بطلانه عند المالكية ٤/ ٢١٨
- بيع الخمر والخنزير والميتة والدم، بطلانه عند الحنفية ٤/ ٢١٧
- بيع الخنزير، بطلانه ٤/ ١٢٥
- بيع الخنزير والدم والصنم، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- بيع الخنزير والميتة والدم والخمر، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢١٨
- بيع دابة على أن يركبها البائع شهراً، حكمه ٤/ ٢٥١

- بيع الدابة واستثناء ما في بطنها، حكمها ٤/ ٦٨٩
- بيع الدابة واشتراط ركوبها، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٤
- بيع الدار أو الأرض تحت يد العدو، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٩٣
- بيع دار بشرط أن يسكنها البائع شهراً، حكمه ٤/ ٢٥١
- بيع الدار على الهيكل أو الخارطة، جوازه عند الحنابلة ١٠/ ١٧١
- بيع الدار واشتراط بقاء البائع فيها مدة، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٤
- بيع الدم، بطلانه ٤/ ١٢٥، ٤/ ٢٣٥
- بيع دود القز والنحل، جوازه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- البيع دون تحديد السعر أو البيع بما ينقطع عليه السعر ١١/ ٤٩٤
- بيع الديدان لصيد السمك، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- بيع الدين
  - ترجيح مذهب المالكية فيه ٤/ ١٩٦، ٤/ ١٩٧
  - جوازه عند المالكية ٤/ ١٩٤، ٤/ ١٩٦، ٥/ ١٢١
  - جوازه عند المالكية ٥/ ١٢١
- بيع الدين إلى المدين، عدم جوازه عند الظاهرية ٤/ ١٩٥
- بيع الدين إن كان ثمناً في بيع، حكمه عند الشافعية ٤/ ١٩٦
- بيع الدين بالدين
  - حكمه عند الحنابلة ٥/ ٧٠
  - حكمه عند المالكية والشافعية ٥/ ٧٠
- بيع الدين بالدين من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣١
- بيع الدين بمتاع، حكمه ٤/ ١٩٤
- بيع الدين غير المستقر، عدم صحته عند الحنابلة ٤/ ١٩٦
- بيع الدين غير المستقر إن كان مسلماً في عقد السّلم، حكمه عند الشافعية ٤/ ١٩٦
- بيع الدين لغير المدين، حكمه ٤/ ١٩٤
- بيع الدين لغير المدين، حكمه عند المالكية ٤/ ١٩٦
- بيع الدين لغير المدين، عدم صحته عند الحنابلة ٤/ ١٩٦
- بيع الدين لغير المدين على شرط التسليم على المدين، حكمه ٤/ ١٩٥
- بيع الدّين لغير المدين
  - حكمه عند الحنفية والحنابلة والظاهرية ٤/ ١٥٢، ٤/ ٢٧٢، ٥/ ٦٩
  - حكمه عند المالكية والشافعية ٤/ ٢٧٢
- بيع الدين للمدين، حكمه ٤/ ٨٥، ٤/ ١٩٤، ٤/ ٢٧٢
- بيع الدين للمدين وغيره، جوازه عند ابن القيم ٤/ ١٩٦
- بيع الدين لمن عليه الدين نقداً، حكمه عند الجمهور غير الظاهرية ٤/ ٨٥
- بيع الدين المستقر للمدين، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٩٦
- بيع الدين المستقر للمدين ولغيره، جوازه عند الشافعية ٤/ ١٩٥
- بيع الدّين نسيئة، حكمه ٤/ ٨٥، ٤/ ١٩٤، ٤/ ٢٧٢
- بيع الدين نقداً، حكمه ٤/ ٨٥، ٥/ ٤٦٥
- بيع الذمي في دار الحرب كالحربي عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- بيع الراهن المرهون بلا إذن المرتهن، حكمه ١٠/ ٣٢٠
- بيع الربا
  - بطلانه عند الجمهور ٤/ ٢٧٦
  - فساده عند الحنفية ٤/ ٢٧٦
- بيع رباع مكة والحرم، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
- بيع الرجل متاعه ومتاع غيره بغير إذنه صفقة واحدة، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٣٠٠
- بيع الرجل ملكه وملك غيره في صفقة واحدة، حكمه عند الحنفية والمالكية ٤/ ١٣٦
- بيع الرجل ملكه وملك غيره في صفقة واحدة، حكمه عند المالكية ٤/ ٢٩٨
- بيع الرطب بالتمر فيما دون خمسة أوسق، جوازه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥
- بيع الرطب والعنب لعاصر الخمر، حرمته عند الشافعية ٤/ ٢٨٧
- بيع روث البقر والغنم والإبل، جوازه عند المالكية ٤/ ٢١٨
- بيع زبل ما لا يؤكل لحمه، بطلانه عند المالكية ٤/ ٢١٨
- بيع الزرع الخضر في الأرض، عدم جوازه إلا بشرط القطع ٤/ ٢٥٨
- بيع الزرع في الرض بعد أن يخلق، حكمه ٤/ ٢٥٥
- بيع الزرع والثمر بعد بدوّه وقبل نضجه، حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي ١٠/ ١٧٢
- بيع الزرع والثمر بعد بدوّه وقبل نضجه، حكمه عند مالك ومحمد بن الحسن ١٠/ ١٧٢
- بيع الزرع والثمر قبل ظهوره، بطلانه ٤/ ١٨٩
- بيع سباع البهائم، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢١٨

obeikandl.com

- بيع السرجين، حكمه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠، ٤/ ٢١٩
- بيع السرجين (الزبل) جوازه عند الحنفية ٤/ ٢١٧
- بيع السرجين ونحوه، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٢١٩
- بيع السفيه المبذر
  حكمه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٤/ ٢٦٩
  حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٦٩
- بيع السكران، بطلانه ٤/ ٢٦٨
- بيع السلاح أثناء الفتنة ولقطاع الطرق، حرمته ١/ ١٨٧، ٤/ ٢٧٩، ١٠/ ٤٣، ١٠/ ١٨٣
- بيع السلاح لأهل الحرب والفتنة، بطلانه عند المالكية والحنابلة ٤/ ٢٤٠
- بيع السلاح للباغي وقاطع الطريق، حرمته عند الشافعية ٤/ ٢٨٧
- بيع السلاح للحربي المحارب، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- بيع السلاح لمن يقاتل من المسلمين، صحته عند أبي حنيفة والشافعي ٤/ ٢٣٩
- بيع السلاح من أهل الفتنة، حكمه ٣/ ٥٨٤
- بيع السلع جبراً عن المالك ١٠/ ٤٣
- بيع سم الأفاعي، عدم جوازه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- بيع سم الحشائش إلا للتداوي، عدم جوازه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- بيع السماد الطبيعي، حكمه ٣/ ٥٨٣
- بيع السمك في البحر، بطلانه ٤/ ١٢٥، ٤/ ١٩٢، ٤/ ٢٠٠
- بيع السمك في البركة، بطلانه عند المالكية ٤/ ١٩٣
- بيع السمك في البركة، جوازه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٤/ ١٩٣
- بيع السهم، حكمه ٩/ ٥٦١
- بيع السيف لمن يقتل به ظلماً، حكمه ٤/ ٢٧٩
- بيع شاة لبون بمثلها، بطلانه عند الشافعية ٤/ ٢٨٤
- بيع الشبكة للصائد في الحرم، حكمه ٤/ ٢٧٩
- بيع شخص مشاعاً بينه وبين غيره بغير إذن شريكه، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٣٠٠
- بيع الشيء بأكثر من سعره لأجل النساء، حرمته عند بعض الزيدية ٤/ ٢٤٢
- بيع الشيء الغائب
  حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٧٤
  حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢٧٤
  حكمه عند المالكية ٤/ ٢٧٤
- بيع الشيء قبل قبضه، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٢٧٤
- بيع شيء معيب، حكمه ٤/ ٣٢٣
- بيع الشيء المملوك قبل قبضه من آخر ١١/ ٤٩١
- بيع الشيء المملوك قبل قبضه من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٦
- بيع شيء من الأموال العامة، حكمه ١٠/ ٢٢٨
- بيع صاع من صبرة، صحته عند الشافعية ٤/ ١٥٧
- بيع الصبرة دون معرفة عدد القفزان، جوازه ٤/ ٢٢٥
- بيع الصبرة من الطعام، حكمه ٤/ ٤١٨
- بيع الصبي غير المميز، بطلانه عند المالكية ٤/ ١٥٢
- بيع الصبي المميز، حكمه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٤/ ١٢٦
- بيع الصبي المميز وغير المميز، بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٢٦
- بيع الصبي والمجنون، بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٢٧، ٤/ ١٥٤
- البيع الصحيح
  تعريفه ٤/ ١٨٦
  تعريفه عند الحنفية ٤/ ١٨٦،
- البيع الصحيح ١١/ ٢٩
- بيع الصوف على ظهر الغنم، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٦١، ٤/ ١٨٩، ٤/ ٢٠٠
- بيع الصوف على ظهر الغنم، جوازه عند أبي يوسف ٤/ ١٩٠
- بيع الصوف على ظهر الغنم، سبب بطلانه ٤/ ١٩٠
- بيع الصوف على ظهر الغنم، صحته عند مالك ٤/ ١٩٠
- بيع الصوف على ظهر الغنم، فساده عند الحنفية ٤/ ١٨٩
- بيع الصيود في البراري، بطلانه ٤/ ١٢٥
- بيع ضربة القانص، عدم صحته ٤/ ٢٠١، ١٠/ ٢١٩
- بيع الضمان، تعريفه ٤/ ٣٥٧
- بيع الطعام قبل قبضه ١١/ ٣٩
- بيع الطعام قبل قبضه إن كان من المقدرات، عدم جوازه عند الحنابلة ٤/ ٢٤٥، ٤/ ٢٧٤
- بيع الطعام قبل قبضه، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٢٧٤
- بيع الطير الذي طار من صاحبه، بطلانه ٤/ ١٩١
- بيع الطير في الهواء، بطلانه ٤/ ١٢٥، ٤/ ١٩٢، ٤/ ٢٠٠
- بيع طير لقصد صوته، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- بيع الطيور التي لا تؤكل ولا تصطاد، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢١٨

obeikandl.com

• بيع عاج الفيل، حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٣
• بيع العبد الآبق
بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٩٢
رأي الكرخي فيه ٤/ ١٩٢
• بيع العبد، بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٢٦
• بيع العذرة
بطلانه عند المالكية ٤/ ٢١٨
كراهته عند الحنفية ٤/ ٢١٧
• بيع العرايا
ترخيص الشافعية والحنابلة والظاهرية والمالكية فيه ٤/ ٢٠١
تعريفه عند الشافعية ٤/ ٢٠١
تعريفها ٤/ ٤٦٢
حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٦
• بيع العربون
ترجيح صحته ٤/ ٢٢١
تعارف الناس عليه ٤/ ٢٢٠
تعريفه ٤/ ٢١٩، ٨/ ٥٨١، ١٠/ ٢٠٥
حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٢٠، ٤/ ٢٧٥، ١٠/ ٢٠٥
حكمه عند الحنفية ٤/ ٢١٩، ٤/ ٢٧٥
حكمه عند المالكية والشافعية ٤/ ٢١٩، ٤/ ٢٧٥
سبب بطلانه ٤/ ٢٢٠
صحته في القانون ١٠/ ٢٠٥
• بيع عسب الفحل، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦١
• بيع العصير، حكمه ٥/ ١٣٢
• بيع عقار القاصر أو المجنون بغبن فاحش، حكمه في القانون ١٠/ ٣٥٩
• بيع عقار القاصر، حكمه شرعاً ١٠/ ٥٦
• بيع عقار القاصر في قانون الأحوال الشخصية، حكمه ١٠/ ٥٦
• بيع العقار قبل قبضه، جوازه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٤/ ١٤٨، ٤/ ١٥١، ٤/ ٢٤٤، ٤/ ٢٧٤، ١٠/ ٥٦
• بيع علق لمص الدم، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
• البيع على البيع
حكمه على المعتمد عند المالكية ٤/ ٢٨١
حكمه عند الحنابلة وابن حزم والمالكية في إحدى الروايتين ٤/ ٢٨٠
حكمه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٢٨٠، ٤/ ٢٨٧
• البيع على البيع أو السوم على السوم من البيوع المحرمة ١١/ ٣٧
• البيع على بيع الكافر، حكمه ٤/ ٢٨٠
• البيع على الصفة إن خالف المبيع الوصف، بطلانه عند الظاهرية ٤/ ٣٤٣
• البيع على الصفة إن طابق المبيع الوصف، لزومه عند الظاهرية ٤/ ٣٤٣
• البيع على وصف البرنامج، جوازه ٤/ ٢٧٤
• بيع عنب بمثله أو بزبيب، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥
• بيع العنب لعاصر الخمر، بطلانه عند المالكية والحنابلة ٤/ ٢٤٠
• بيع العنب لعاصر الخمر، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٣٦، ٤/ ٢٣٩، ٤/ ٢٧٩
• بيع العنب لعاصر الخمر، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٣٩
• بيع العنب لعاصر الخمر، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٣٩، ٤/ ٢٧٩، ١٠/ ١٨٢
• بيع العنب لعاصر الخمر، حكمه عند المالكية والحنابلة ٤/ ٢٨٠، ١٠/ ١٨٤
• البيع عند أذان الجمعة من البيوع المحرمة ١١/ ٣٨
• البيع عند موت المشتري مفلساً بعد القبض وقبل دفع الثمن، حكمه ١٠/ ٣١٨
• بيع العين الغائبة
حكمه ٤/ ٢٣١
صحته عند الحنفية ٤/ ٢٣٢
• بيع العين الغائبة بلا وصف ولا رؤية، جوازه عند الحنفية ٤/ ٢٣٤
• بيع العين الغائبة على الصفة، جوازه عند الجمهور غير الشافعية ٤/ ٢٣٤
• بيع عين مجهولة، عدم جوازه عند المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية ٤/ ٢٣٠
• بيع العينة
أنواعه ٤/ ٢٧٦
بطلانه سداً للذريعة ٤/ ٢٣٨
بطلانه عند المالكية والحنابلة ٤/ ٢٣٨
تعريفه ٤/ ٢٣٦، ١٠/ ١٨٢
حرمته ١٠/ ٤٢
حكمه ١/ ١٨٧، ٤/ ٢٣٨، ٤/ ٢٧٩
حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٢٧٦، ١٠/ ١٨٢
حكمه عند الشافعية والظاهرية ٤/ ٢٣٩، ٤/ ٢٧٦، ١٠/ ١٨٢
حكمه عند مالك وأبي حنيفة وأحمد والهادوية من الزيدية ٤/ ٢٣٦، ٤/ ٣١٧، ١٠/ ١٨٢
رأي مالك في أنواعه ٤/ ٢٧٦
• بيع العينة من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٥
• بيع الغائب، بطلانه عند الشافعي ٤/ ٢٣٣، ٤/ ٣٤١، ١٠/ ٢٥٦

obeikandl.com

- بيع الغائب بلا وصف، جوازه عند المالكية ٤/ ٢٣٢
- بيع الغائب بلا وصف، عدم جوازه عند الحنابلة ٤/ ٢٣٣، ٤/ ٣٤١
- بيع الغائب صحته إذا وصف في ظاهر مذهب أحمد ٤/ ٢٣٣
- بيع الغائب عدم صحته ولو وصف، في رواية عن أحمد ٤/ ٢٣٤
- بيع الغائب على الصفة، جوازه عند المالكية ٤/ ٢٣٢، ٤/ ٣٤٠
- بيع الغائب على الوصف، جوازه عند الحنابلة ٤/ ٣٤٠
- بيع الغائب على الوصف، جوازه عند الحنفية ٤/ ٣٤٠
- بيع الغائب من غير صفة، جوازه عند الحنفية ٤/ ٣٤٠
- بيع الغرر
  - تعريفه ٤/ ٢٠٠
  - حكمه ٤/ ٢٠٠
  - منعه عند الحنابلة ٤/ ٧٦
- بيع الغرر الفاحش، حكمه ٤/ ٢٧١
- بيع الغرر من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣٢
- بيع الغش من البيوع المحرمة ١١/ ٣٨
- البيع غير اللازم ١١/ ٣١
- بيع غير المملوك، بطلانه عند الشافعية ٤/ ٢٨٤
- بيع غير المميز، حكمه ٤/ ٢٦٨
- البيع غير المنجز
  - حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٢٧١
  - حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٧١
- البيع الفاسد
  - تعريفه عند الحنفية ٤/ ١٨٧، ٤/ ٢٢٤
  - حكمه ٤/ ٢٦٢
  - حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ١٨٧، ٤/ ٢٦٣
  - حكمه عند الحنفية ٤/ ١٨٧، ٤/ ٢٦٣
- البيع الفاسد إن نقص المبيع بفعل أجنبي، حكمه ٤/ ٢٦٨
- بيع الفرس العاتر، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٩٢
- بيع الفضولي
  - بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٥٧
  - حكمه ٥/ ٢٨٧
  - حكمه عند الحنفية والمالكية ٤/ ١٤١، ٤/ ١٦٢، ٤/ ٢٦٨، ١٠/ ١٦٤
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٤٢، ٤/ ١٦٢، ٤/ ٢٦٩
- بيع الفول الأخضر والجوز واللوز مع القشر الأعلى، جوازه عند ابن جزي خلافاً للشافعي ٤/ ٢٧٢
- بيع القاضي أموال المدين المماطل ١٠/ ١٩٣
- بيع قطيع غنم كل شاة بدرهم، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٤١٩
- بيع قفيز من صبرة، حكمه ٤/ ١٦١، ٤/ ٢٢٥، ٤/ ٥٤٢
- بيع القمح في تبنه، عدم جوازه عند ابن جزي ٤/ ٢٧٢
- بيع القمح في سنبله، عدم جوازه عند ابن جزي ٤/ ٢٧٢
- بيع القمح مع تبنه، جوازه عند ابن جزي ٤/ ٢٧٢
- بيع القمح مع سنبله، جوازه عند ابن جزي خلافاً للشافعي ٤/ ٢٧٢
- بيع القيميات جزافاً، حكمه ٤/ ٤١٩
- بيع الكتاب قبل طبعه، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٨٩
- بيع كل ذي ناب من السباع، جوازه عند الحنفية ٤/ ٢١٧
- بيع كل ما في البستان إذا اشتد بعد بعض الحب، جوازه ٤/ ٢٦٢
- بيع كل ما في الشجرة إذا صلح بعضها ٤/ ٢٦٢
- بيع الكلأ، بطلانه ٤/ ١٢٥
- بيع كلاب الصيد والحراسة، حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٤
- بيع الكلب
  - بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٥٩، ٤/ ٢١٨
  - حكمه عند المالكية ٤/ ٢١٨، ٥/ ٥٨٠
- بيع الكلب والخمر، بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٥٧
- بيع لبن الظئر والمرضع، جوازه ٤/ ١٩٠
- بيع اللبن في الضرع، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٢٤، ٤/ ١٥١، ٤/ ١٨٩، ٤/ ٢٠٠
- بيع اللبن في الضرع بطلانه لأنه معجوز التسليم، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٨٩
- بيع اللبن في الضرع بطلانه لجهالة المقدار والصفة عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٨٩
- بيع اللبن في الضرع تبعاً للدابة، صحته ٤/ ٢٠٠
- بيع اللبن في الضرع، جوازه عند مالك ٤/ ١٩٨
- بيع اللبن في الضرع، فساده عند الحنفية ٤/ ١٩٠
- بيع لحم طري بمثله أو بقديد، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥
- بيع لحم لحيوان ولو غير مأكول، بطلانه عند الشافعية ٤/ ٢٨٤
- بيع لحم يابس بمثله، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥

obeikandl.com

- بيع اللفت والبصل قبل قلعه، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦١
- بيع لقطات البحر، بطلانه ٤/ ١٢٥
- بيع اللقطة من قبل صاحبها قبل إيجادها، بطلانه ٤/ ١٩١
- البيع لمن يعلم أن جميع ماله حرام، حرمته عند الشافعية ٤/ ٢٨٧
- بيع اللؤلؤ في الصدف، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٨٩
- بيع اللؤلؤ في الصدف، فساده عند الحنفية ٤/ ١٩٠
- بيع ما تحمل هذه الشجرة أو الدابة، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦١
- بيع ما خالطته النجاسة، جوازه عند الحنفية ٤/ ٢١٧
- بيع ما سوى الطعام قبل قبضه، جوازه عند المالكية ٤/ ٢٤٥
- بيع ما سوى المقدرات قبل قبضه، جوازه عند الحنابلة ٤/ ٢٤٥
- بيع ما سيملكه، بطلانه ٤/ ٢٠٠
- بيع ما سيوجد مع انتفاء الغرر، حكمه في القانون ١٠/ ١٧٣
- بيع ما ظهر ولم يظهر من الثمار المتلاحقة الظهور فساده عند الحنفية ٤/ ٢٦٠
- بيع ما ظهر وما لم يظهر من الثمار المتلاحقة، ترجيح جوازه ٤/ ٢٦١
- بيع ما ظهر وما لم يظهر من الثمار المتلاحقة الظهور، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢٦١
- بيع ما ظهر وما لم يظهر من الثمار المتلاحقة الظهور جوازه عند المالكية وابن تيمية وابن القيم والشيعة الإمامية ومتأخري الحنفية ٤/ ٢٦١
- بيع ما ظهر وما لم يظهر من الثمار المتلاحقة الظهور جوازه في قول ثان عند الحنفية رجحه ابن عابدين ٤/ ٢٦١
- بيع ما فيه منفعة محرمة، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- بيع ما كان نجساً عند غير الحنفية، بطلانه ١٠/ ١٧٨
- بيع ما لا يعتبر مالاً، عدم صحته عند الشافعية ٤/ ١٥٧
- بيع ما لا يملكه الإنسان، الاتفاق على منعه ٤/ ٧٧
- بيع ما لا يملكه الإنسان، بطلانه ٤/ ١٤٠
- بيع ما لا ينتفع فيه، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- بيع ما لم يقبض عامة، عدم جوازه عند الشافعي ومحمد بن الحسن وزفر ٤/ ٢٤٥
- بيع ما لم يملك في السلم، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٤
- بيع ما ليس بمال أو مال غير متقوم، حكمه ١٠/ ٢٢٨
- بيع ما ليس بمال، بطلانه ٤/ ١٢٥
- بيع ما ليس بمال، بطلانه عند الحنفية ٤/ ١٥٠
- بيع ما ليس بمملوك، بطلانه ٤/ ١٢٥، ٤/ ١٥١
- بيع ما ليس عند الإنسان، بطلانه ٤/ ٣٤١
- بيع ما يحل الانتفاع به، جوازه عند الحنفية ٤/ ٢١٧
- بيع ما يصاد عليه من الطيور، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- بيع ما يكمن في الأرض أو ما في رؤيته مشقة وضرر، جوازه عند الحنفية والمالكية ٤/ ٢٣٤
- بيع ما يكمن في الأرض أو ما في رؤيته مشقة وضرر، عدم جوازه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢٣٤
- بيع الماء الجاري أو النابع وحده، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٤
- بيع الماء، حكمه ٤/ ٢٢١، ٤/ ٢٢٢
- بيع الماء غير المحرز والمحرز، حكمه ٤/ ١٢٥، ٤/ ١٥٧
- بيع الماء المباح، عدم جوازه ٤/ ٢٧٣
- بيع الماء المملوك
  - جوازه عند الجمهور ٤/ ٢٧٣
  - عدم جوازه عند الظاهرية ٤/ ٢٧٣
- بيع ماء وسترة لمصل عادم وغيرها، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٢
- بيع المال بعد تعلق الزكاة فيه، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٧٦٦
- بيع المال بعد تعلق الزكاة فيه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٧٦٦
- بيع مال الغير بغير إذنه، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ١٠١
- بيع مال الغير بغير إذنه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٠١
- بيع المال غير المتقوم، بطلانه ٤/ ١٢٥
- بيع مال القاصر المنقول، حكمه ١٠/ ٥٦
- بيع المال المحتكر، كيفيته ٣/ ٥٩٠
- بيع مال المدين، حكمه ٥/ ٣٨٤، ١٠/ ٥٦
- بيع المال المغصوب، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٩٢
- بيع المباحات قبل تملكها، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
- بيع المتنجس
  - بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٥٧
  - حكمه عند الجمهور ٤/ ٢١٧، ٤/ ٢٧٣

obeikandl.com

- بيع المتنجس الذي لا يمكن تطهيره، بطلانه عند المالكية ٤/ ٢١٨
- بيع المتنجس الذي لا يمكن تطهيره، عدم جوازه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢١٩
- بيع المتنجس الذي يمكن تطهيره، جوازه عند المالكية ٤/ ٢١٨
- بيع المتنجس الذي يمكن تطهيره، صحته عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢١٩
- بيع المتنجس لغير الأكل، جوازه عند الحنفية ٤/ ٢٧٣، ١٠/ ١٧٨
- بيع المجنون
  - بطلانه ٤/ ٢٦٨
  - بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٢٦
- بيع المجنون والصغير غير المميز، بطلانه عند الحنفية ٤/ ١٤٩
- بيع المجنون والمغمى عليه، بطلانه عند المالكية ٤/ ١٥٣
- بيع المجهول
  - بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦١
  - حكمه ٤/ ١٥١، ٤/ ٢٢٥
  - عدم جوازه عند المالكية ٤/ ١٥٤
- بيع المجهول أو البيع بثمن مجهول جهالة فاحشة من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٤
- بيع المحاقلة
  - تعريفه ٤/ ٢٠٠
  - عدم صحته ٤/ ٢٠١
- بيع المحاقلة وبيع ضربة القانص وبيع ضربة الغائص من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣٢
- بيع المحتكر من البيوع المحرمة ١١/ ٣٨
- بيع المحجور عليه لسفه، بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٥٤
- بيع المختلف في نجاسته، جوازه عند غير الحنفية ١٠/ ١٧٨
- بيع المخدَّر، بطلانه ٤/ ٢٦٨
- بيع المخدرات، حكمه ٦/ ١٢٣
- بيع المدين أمواله لتهريبها ١٠/ ١٨٩
- بيع المرابحة للآمر بالشراء، حكمه ٩/ ٥٣٣
- بيع المرتهن ثمار المرهون دون إذن الراهن، حكمه ١٠/ ٣٢٠
- بيع المرتهن المرهون دون إذن الراهن، حكمه ١٠/ ٣٢٠
- بيع مرهون بلا إذن الراهن، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٢
- بيع المرهون والمأجور
  - حكمه عند الحنابلة والشافعية ٤/ ١٦٢
  - حكمه عند الحنفية والمالكية ٤/ ١٦٢
- بيع المريض مرض الموت إن كان بثمن المثل، حكمه ١٠/ ٣٧٤
- بيع المريض مرض الموت بغبن فاحش إذا كان مديناً بدين مستغرق، حكمه ١٠/ ٣٧٤
- بيع المريض مرض الموت حكمه في القانون ١٠/ ٣٧٤
- بيع المريض مرض الموت لوارث بثمن المثل، حكمه عند أبي حنيفة ١٠/ ٣٧٤
- بيع المريض مرض الموت، محاباة، حكمه ١٠/ ٣٧٤
- بيع المزابنة
  - تعريفه ٤/ ٢٠٠
  - عدم صحته ٤/ ٢٠١
- بيع المزايدة، تعريفه ٤/ ٢٧٨
- بيع المساومة، تعريفه ٤/ ٤٩١
- بيع المستكره
  - حكمه عند زفر ٥/ ٢٨٨
  - حكمه عند المالكية ٥/ ٢٨٨
- بيع المشاع، حكمه ٥/ ١١٨
- بيع المشاع من الشريك وغيره، جوازه ٤/ ٥٣٥
- البيع المشتمل على الجهالة الفاحشة، بطلانه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٢٧٤
- البيع المشتمل على شرط باطل، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٨١
- البيع المشتمل على شرط يعود بخلل في الثمن، حكمه عند المالكية ٤/ ٢٨١
- بيع المصحف، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩، ٤/ ١٦٢، ٥/ ١٣٢
- بيع المصراة
  - تعريفه ٤/ ٢٨٦
  - حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٦
- البيع المضاف، تعريفه ٤/ ٢٣٠
- بيع المضامين، حكمه ٤/ ١٦١، ٤/ ٢٧١
- بيع المضامين والملاقيح، بطلانه ٤/ ٢٠٠، ١٠/ ٢١٩
- بيع المضطر، تعريفه ٤/ ١٢٨
- بيع المضطر جوازه عند بعض الفقهاء ٤/ ١٢٨
- بيع المضطر وشراؤه، حكمه عند الحنفية ٤/ ١٢٨
- البيع المطلق، تعريفه ٤/ ٣٥٦
- البيع مع الإكراه بحق، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٨

obeikandl.com

• البيع مع عدم تطابق القبول والإيجاب، حكمه ٤/ ٢٧١
• البيع مع غائب عن مجلس العقد، حكمه ٤/ ٢٧١
• البيع مع الغرر اليسير، جوازه عند المالكية والحنابلة ٤/ ٢٠٣
• بيع المعازف
حكمه عند الجمهور ٤/ ٢٧٣
حكمه عند الظاهرية وبعض المالكية ٤/ ٢٧٣
• بيع المعاطاة
اختيار جماعة من الشافعية صحة بيع التعاطي ١٠/ ١٠٢
بطلانه عند الشافعية ٤/ ٢٧٠
حكمه عند الجمهور ٤/ ٢٧٠
صحتها بالمحقرات عند ابن سريج والروياني ١٠/ ١٠٣
• بيع معجوز التسليم
بطلانه ٤/ ١٢٥، ٤/ ٧٧
بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
بطلانه عند الحنفية ٤/ ١٩١
بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٩٢
حكمه ٤/ ٢٧٢
عدم جوازه عند المالكية ٤/ ١٥٤، ١١/ ٤٩٠
• بيع معجوز التسليم إذا قدر على التسليم في المجلس، حكمه ٤/ ١٩١
• بيع المعجوز التسليم لقادر على رده، حكمه عند الشافعية ٤/ ١٥٧
• بيع معجوز التسليم من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣١
• بيع المعدودات المتفاوتة جزافاً، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٤٢٠
• بيع المعدوم إذا كان محقق الوجود، جوازه عند بعض الحنابلة ٤/ ١٩١
• بيع المعدوم أو ما له خطر العدم، حكمه ٤/ ٢٧١
• بيع المعدوم، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
• بيع المعدوم من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣١
• بيع المعدوم وما له خطر العدم، بطلانه ٤/ ١٢٤، ٤/ ١٨٩
• بيع المعدوم وما له خطر العدم، بطلانه عند الحنفية ٤/ ١٥١
• البيع المعلق أو المضاف، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٣١
• البيع المعلق أو المضاف، حكمه عند غير الحنفية ٤/ ٢٣١
• البيع المعلق على شرط أو المضاف إلى وقت في المستقبل من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٥
• البيع المعلق على شرط، تعريفه ٤/ ٢٣٠
• بيع معلوم ومجهول صفقة واحدة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٣٦
• بيع معلوم ومجهول القيمة في صفقة واحدة، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٣٠٠
• بيع المغصوب إلا لغاصب، بطلانه ٤/ ١٩٢
• بيع المغصوب، حكمه عند الحنابلة ٤/ ١٦١
• بيع المغمى عليه، بطلانه ٤/ ٢٦٨
• بيع المفلس
حكمه عند الحنفية والمالكية ٤/ ٢٦٩
حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢٦٩
• بيع المكرَه
بطلانه عند الجمهور ٤/ ١٦٢
ترجيح رأي زفر في حكمه ٤/ ١٢٧
حكمه عند الحنفية ٤/ ١٢٧، ٤/ ١٦٢، ٤/ ٢٦٩
حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٢٨، ٤/ ١٥٥، ٤/ ٢٦٩، ١٠/ ١٩١
حكمه عند المالكية ٤/ ١٢٨، ٤/ ١٥٣، ٤/ ١٦٢، ٤/ ٢٦٩، ١٠/ ١٩١
• بيع المكرَه بالإجازة، جوازه ٤/ ١٢٧
• بيع المكرَه بقبض الثمن أو تسليم الثمن، لزومه ٤/ ١٢٧
• بيع المكرَه وشراؤه، حكمه عند ابن جزي ٤/ ١٢٨، ١٠/ ١٩١
• بيع المكيل أو الموزون بجنسه تولية أو إشراكاً، جوازه ٤/ ٤٩٤
• بيع مكيل وموزون وتلف بعضه قبل القبض، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٣٠٠
• بيع الملاقيح، حكمه ٤/ ٢٧١
• بيع الملاقيح والمضامين، بطلانه عند الحنفية ٤/ ٢٠٢
• بيع الملامسة
بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦١
تعريفه ٤/ ١٦١، ٤/ ٢٧٣
عدم صحته ٤/ ٢٠٠
• بيع الملامسة والمنابذة وإلقاء الحجر، بطلانه ١٠/ ٢١٩
• بيع الملامسة وبيع الحصاة وبيع المزابنة من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣٢
• بيع المُلْجأ
تعريفه ٤/ ٢٦٩
حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٦٩
حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٦٩

Online Pdf.com

• بيع المميز
حكمه عند الحنفية والمالكية ٤/ ١٥٣، ٤/ ٢٦٨
حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢٦٨
• البيع من عقود الضمان وكيفية الضمان فيه ١٠/ ٧٧٢
• بيع المنابذة
تعريفه ٤/ ١٦١، ٤/ ٢٠٠، ٤/ ٢٧٣
حكمه ٤/ ١٦١، ٤/ ٢٠١
• بيع المنازل على الخريطة، لزومه ٤/ ٤٠٢
• بيع المنقول قبل قبضه، عدم جوازه باتفاق ٤/ ٦٢٧، ١٠/ ٥٦
• بيع مهر دخول بالمرأة، عدم صحته عند الحنابلة ٤/ ١٩٦

• البيع الموقوف
تعريفه ٤/ ١٤٠
حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٢٢
حكمه عند المالكية ٩/ ٢٢٢
• البيع الموقوف أو غير النافذ ١١/ ٣٠
• بيع الموقوف بلا مسوغ، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٢
• بيع الميتة
بطلانه ٤/ ١٢٥
بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
بطلانه عند الحنفية ٤/ ٢٣٥
• بيع الميتة والدم حرمته لأنها ليسا بمال متقوم ٤/ ١٨٧
• بيع الميتة وعظمها وجلدها، بطلانه عند المالكية ٤/ ٢١٨

• البيع النافذ، تعريفه ٤/ ١٤٠
• بيع نتاج النتاج، بطلانه ٤/ ١٢٤، ٤/ ١٤٧، ٤/ ١٥١، ٤/ ١٦١، ٤/ ١٨٩
• بيع النجاسات التي ينتفع بها، جوازه عند الحنفية والظاهرية ٤/ ٢١٩، ٤/ ٢٧٣، ١٠/ ١٧٨
• بيع النجاسات، عدم جوازه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٤/ ١٥٤، ٤/ ٢١٨، ٤/ ٢٧٣
• بيع النجس، حكمه ٤/ ٢٧٣
• بيع النجس والمتنجس ٤/ ٢١٧
• بيع النجس والمتنجس من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣٢
• بيع النجش، حكمه عند الظاهرية ٤/ ٢٧٨
• بيع النجش من البيوع المحرمة ١١/ ٣٧
• بيع النحاس والحديد إلى أجل بدراهم نقداً، جوازه ٤/ ٤٥٨
• بيع النخل وعليه ثمر مؤبر أو غير مؤبر، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٥

• بيع النموذج
حكمه عند الحنابلة والظاهرية ٤/ ٣٤٩
حكمه عند الحنفية والشافعية والمالكية ٤/ ٣٤٩
• بيع الهازل، عدم صحته ٤/ ١٥٦، ٤/ ١٥٨
• بيع الوارث جزءاً من التركة المديونة، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٣٠
• بيع وشراء السفيه والمحجور عليه، حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٣
• بيع وصي الأب مال الصغير لنفسه ١٠/ ٩١
• بيع الوفاء
تعريفه ١٠/ ٢٣٤، ١٠/ ٥٦
حكمه ١/ ١٤١، ٤/ ٢٥٤، ٤/ ٢٨١، ٩/ ٥٦٨
• البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه ٢/ ٢٣٧
• البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٧٩، ١٠/ ٢٣١
• البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٧٩، ١٠/ ٢٣١
• البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٧٩، ١٠/ ٢٣١
• البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند المالكية ٤/ ٢٧٩، ١٠/ ٢٣١
• بيع الوكيل في البيع لنفسه ١١/ ٩٢
• بيع الؤلؤ في الصدف، بطلانه ٤/ ٢٠٠
• بيع الولي مال القاصر لنفسه عند الحنفية ٥/ ٨٤
• البيع ونحوه كراهته قبل الأذان بعد الزوال عند الشافعية ٢/ ٢٣٨
• البيعتان في بيعة من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٥
• البيعتان في بيعة
بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢٤١، ٤/ ٢٨٢
حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٨٢
• البيعتان في بيعة إن عين المشتري إحدى البيعتين، جوازهما عند الشافعي ٤/ ٥٠٢
• البيعتان في بيعة واحدة، جوازهما عند المالكية ٤/ ٢٨٢

• بيوع الآجال أو البيوع الربوية ١١/ ٤٤
• بيوع الآجال، حكمها ٤/ ٢٣٥
• البيوع التي يكون فيها الضمان على البائع عند المالكية ٤/ ١٧١
• بيوع الأمانة إذا لم يعلم الثمن الأول، حكمها ٤/ ٣٩٣
• البيوع الباطلة بسبب الغرر ٤/ ٢٠٠
• البيوع الباطلة، عند الحنابلة ٤/ ٢٨٦

obeikandi.com

- البيوع الباطلة عند الشافعية ٤/ ٢٨٣
- البيوع الباطلة والفاسدة، عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٢٧٢
- بيوع الغرر الباطلة اتفاقاً ٤/ ٢٧٢
- البيوع الفاسدة أو الباطلة عند المالكية ٤/ ٢٨٢
- البيوع الفاسدة بسبب الغرر عند الحنفية ٤/ ٢٠٢
- البيوع المحرمة غير الباطلة، عند الشافعية ٤/ ٢٨٦
- البيوع الممنوعة بسبب أهلية العاقد ٤/ ٢٦٨
- البيوع الممنوعة بسبب الصيغة ٤/ ٢٦٩
- البيوع الممنوعة بسبب المعقود عليه ٤/ ٢٧١
- البيوع الممنوعة بسبب وصف أو شرط أو نهي شرعي ٤/ ٢٧٥
- تأثره بالشروط الفاسدة ٤/ ٣٨١
- تأثير الغبن الفاحش على البيع ١١/ ٢٧
- تأجيل الثمن أو المبيع إن كان عيناً، عدم جوازه ٤/ ١٤٦
- التأجيل في الثمن الثابت ديناً في الذمة، جوازه عند الحنفية ٤/ ٢٤٦
- تأجيل المجمع الفقهي النظر في المرابحة للأمر بالشراء ٩/ ٥٢١
- تأقيت البيع، حكمه ٤/ ١٥١، ١٠/ ٢٢٠
- تحديد الآجال التي تدخلها الجهالة يجيز العقد ٤/ ٢٢٩
- تحديد الثمن بما يبيع الناس، عدم جوازه ٤/ ٢٢٩
- تحديد المبيع والثمن عند مقابلة القيميات ببعضها ٤/ ١٦٩
- تحريم البيعتين في بيعة ٤/ ٢٤٠
- تحمل البائع تبعة هلاك المبيع ١٠/ ٣٥٨
- التحيل للوصول إلى الربا في بيع العينة ٤/ ٢٣٦
- تخصيص بيع الحاضر للبادي عند الحنفية ٤/ ٢٧٦
- تخصيص بيع الحاضر للبادي عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢٧٦
- تخلل كلام أجنبي عن العقد بين الإيجاب والقبول، حكمه ٤/ ١٣١
- تخيير المشتري إن وجد عيباً في المبيع ١٠/ ٣٦٠
- تراخي القبول مدة معقولة، جوازه ١٠/ ٣٥٧
- ترادف المبيع والثمن عند الشافعي وزفر ٤/ ١٦٦
- ترجيح ابن تيمية وابن القيم لجواز البيع بما ينقطع عليه السعر في السوق ٤/ ٢٢٩
- ترجيح ابن عابدين لجواز بيع ما ظهر وما لم يظهر من الثمار المتلاحقة الظهور ٤/ ٢٦١
- ترك الثمار بعد بدو الصلاح وقد تناهى عظمها، حكمه ٤/ ٢٥٧
- ترك الثمار بعد بدو الصلاح ولم يتناهى عظمه، حكمه ٤/ ٢٥٧
- ترك الزرع في الأرض بعد بدو الصلاح ٤/ ٢٥٧
- تسعير السلع عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٤٣
- التسليم أولاً على البائع إن كان الثمن مؤجلاً، وجوبه ٤/ ١٧٧
- التسليم أولاً على المشتري، وجوبه عند المالكية ٤/ ١٧٧
- تسليم الثمن أولاً، وجوبه ٤/ ١٦٩، ٥/ ١٧٠
- تسليم الدين على العاقدين، وجوبه ٤/ ١٧٦
- التسليم على البائع أولاً، وجوبه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٧٧
- التسليم على العاقدين معاً إن كان بيع دين بدين، وجوبه ٤/ ١٧٦
- التسليم على العاقدين معاً إن كان بيع عين بعين، وجوبه ٤/ ١٧٦
- التسليم على المشتري أولاً إن كان بيع عين بدين وجوبه عند الحنفية ٤/ ١٧٦
- تسليم المبيع إذا كان الثمن مؤجلاً أو مقسطاً، وجوبه ١٠/ ٣٢٩
- تسليم المبيع من صبي لصبي مثله، حكمه عند الشافعية ٤/ ١٥٤
- تسليم المبيع والثمن معاً عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٣٢٩
- تسليم المبيع والثمن ومن الذي يسلم أولاً ١١/ ٢٤
- تصحيح الشرع لبيع المعدوم في بعض المواضع ٤/ ١٩١
- تصحيح المرغيناني لرأي محمد في ثبوت الملك في البيع الفاسد بالقبض بحضرة البائع ٤/ ٢٦٤
- تصرف السفيه في الشيء اليسير، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٨
- تصرف الصبي المميز، صحته عند الحنفية ٤/ ١٢٢
- تصرف الصغير في الأمر اليسير، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٨
- التصرف في المبيع بيعاً فاسداً تصرفاً لا يحتمل الفسخ مزيلاً للملك من وجه، حكمه ٤/ ٢٦٥
- التصرف في المبيع بيعاً فاسداً تصرفاً مزيلاً للملك من وجه محتملاً للفسخ، حكمه ٤/ ٢٦٥
- التصرف في المبيع المنقول قبل القبض، عدم جوازه في الثمن ٤/ ١٦٨

obeikan.com

- التصرف في المبيع المنقول قبل قبضه، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٢٤٤
- التصرف في المشترى شراء فاسداً، حكمه ٤/ ٢٦٤
- تصرف المميز والسفيه بإذن الولي، صحته عند الحنابلة ٤/ ٢٦٨
- تصرف المميز والسفيه بلا إذن الولي، عدم صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٨
- تصرف الولي بمال الصبي لنفسه، عدم جوازه عند محمد ٤/ ١٢٣
- التصرفات التي تبطل حق فسخ البيع الفاسد ٤/ ٢٦٤
- التصرفات التي يملكها المشتري في المبيع بيعاً فاسداً بعد قبضه، عند الحنفية ٤/ ٢٦٤
- تصرفات الوكيل بالبيع ١١/ ٩١
- تضعيف حديث النهي عن بيعتين في بيعة عند المالكية ٤/ ٢٤٢
- التظاهر بالبيع فراراً من الظلم ١٠/ ١٨٩
- التعاقد بالمراسلة، حكمه ٤/ ١٣٢
- التعاقد بواسطة الاتصال الحديث كالهاتف والفاكس ١١/ ٢١
- التعاقد بواسطة رسول، حكمه ٤/ ١٣٢
- التعاقد حالة المشي أو الركوب، حكمه ٤/ ١٣٠
- التعاقد مع غائب، حكمه ٤/ ١٣٢
- التعامل بالمؤشر، حكمه ٩/ ٥٦٥
- التعامل مع من كان ماله خليطاً من حرام وحلال، كراهته ٤/ ٢٨٧
- تعدد الصفقة بتعدد البائع ٤/ ٢٩٩
- تعدد الصفقة بتعدد المشتري ٤/ ٢٩٩
- تعدد الصفقة بتفصيل الثمن من البائع ٤/ ٢٩٩
- تعدد العاقد، اشتراطه ٤/ ٧٧٨
- تعدد العقد بتعدد العاقد المباشر للعقد، عند الشافعية ٥/ ١٣٧
- تعدد القابل، حكمه عند الحنفية ٤/ ١٣٤
- تعدد الموجب، حكمه عند الحنفية ٤/ ١٣٤
- تعدي الفساد إلى كل الصفقة عند فساد بعض أجزائها، عند أبي حنيفة ٤/ ١٣٥
- تعريف البيع ١١/ ١٩
- تعريف البيع الباطل والبيع الفاسد ١١/ ٣٠
- تعريفه عند ابن قدامة ٤/ ١١٢
- تعريفه عند الحنفية ٤/ ١١١
- تعريفه عند النووي ٤/ ١١٢
- تعريفه لغة ٤/ ١١١
- تعطيل مفعول جواز البيع بمحاباة للوارث في المريض مرض الموت في القانون المدني بمقتضى الأحوال الشخصية الذي لا يجيز الوصية لوارث ١٠/ ٣٧٦
- تعليقه على شرط أو زمن، عدم صحته ٤/ ٧٤٥
- تعليقه على شرط مستقبل، عدم جوازه ٤/ ٢٣٠
- تعويض المشتري بسبب استحقاق المبيع في القانون ١٠/ ٣٦١
- تعيين الكفيل والرهن، اشتراطه لصحة البيع ٤/ ١٤٦
- تفرق الصفقة بالنسبة للمبيع، حكمه عند الحنفية ٤/ ١٣٤
- التفريق بين الولد ووالده، جوازه عند المالكية ٤/ ٢٨٠
- تفريق الثمن على أجزاء المبيع عند تفريق الصفقة ٤/ ١٣٥
- تفسير ابن عمر لبيع حبل الحبلة ٤/ ٢٢٩
- تفسير الشافعي لبيعتين في بيعة ٤/ ٢٤١
- التقابض في البدلين في عقد الصرف، اشتراطه ٤/ ١٤٨
- التقابض في المجلس في بيع العرايا، اشتراطه عند الفقهاء إلا المالكية ٤/ ٢٠١
- التقابض والتساوي في البدلين إن كانا ربويين، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ١٥٢
- تقدير الغبن اليسير والفاحش، عند محمد ٤/ ٧٧٤
- تقديم الثمن قبل البيع، حكمه ٢/ ٦٦٥
- تقسيمه من حيث النفاذ والوقف، عند الحنفية ٤/ ١٤٠
- التقوم في المبيع دون الثمن اشتراطه لانعقاد البيع ٤/ ١٦٨، ١٠/ ٥٣
- تقويم الثمن شرط لصحة البيع ١٠/ ٥٣
- تقويم قيمة العقار وقت البيع ١٠/ ٣٥٩
- التقيد بالأحكام الشرعية والآداب الإسلامية في البيوع ١١/ ١٤١
- تقييد بيع العربون بفترة محددة عند الحنابلة ٤/ ٢١٩
- تلف أحد البدلين بعد القبض في البيع الفاسد، حكمه ٤/ ٦٤٤
- تلف أحد المبيعين في صفقة واحدة قبل القبض، حكمه ٤/ ١٣٧
- التلف الجزئي للمبيع، حكمه في القانون ١٠/ ٣٥٨
- تلف المبيع بآفة سماوية من القوة القاهرة ١٠/ ٦٤٩
- تلقي الركبان
  - تعريفه ١٠/ ٢٣٠، ١٠/ ٤٣
  - ثبوت خيار الغبن فيه عند الحنابلة والشافعية ١٠/ ٢٣١
  - حكمه ٤/ ٢٧٧، ٤/ ٢٨٦، ١٠/ ٢٣٠، ١٠/ ٢٣٠
  - حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٣٠

- تلقي الركبان أو الجلب من البيوع المحرمة ١١/ ٣٧
- التماثل في البدلين إذا كان المال ربوياً، اشتراطه ٤/ ١٤٨
- التماثل في بيع الأموال الربوية، اشتراطه ٤/ ٢٠١
- تماثل القبض في البيع الفاسد والغصب ٤/ ٢٦٧
- تملك صيد الحرم والإحرام، بطلانه ٤/ ١٨٧
- تملك المسلم للخمر والخنزير، حرمته ٤/ ١٨٧
- التمييز بين الثمن والمبيع ٤/ ١٦٧
- التمييز بين الثمن والمبيع في أموال المعاوضات ٤/ ١٦٧
- التمييز في العاقد، الاتفاق على اشتراطه ٤/ ١٦٢
- توافر القصد في الإيجاب والقبول، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ١٥٦
- توافق الإيجاب والقبول
  - اشتراطه عند الحنفية ٤/ ١٥٠
  - اشتراطه عند الشافعية ٤/ ١٥٦
- توسط شخص ثالث في بيع العينة ٤/ ٢٣٧
- توصية المجمع الفقهي بدراسة الحالات العملية لتطبيق المرابحة للآمر بالشراء ٩/ ٥٣٤
- توكيل عميل البنك لشراء معدات لبيعها لنفس العميل أو لغيره، حكمه ٩/ ٤٨٦
- تولي الأب بيع وشراء مال نفسه للصغير، جوازه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٤/ ١٢٣
- تولي شخص واحد طرفي عقد البيع، حكمه ٤/ ١١٧، ٤/ ١٥٠
- ثبوت خيار الرؤية في بيع العين الغائبة عند الحنفية ٤/ ٢٣٢
- ثبوت خيار الرؤية في بيع المبيع على الصفة ٤/ ٢٣٢
- ثبوت خيار الرؤية لمشتري السمك في البركة، ثبوته عند الحنفية ٤/ ١٩٣
- ثبوت خيار العيب شرعاً ١٣/ ٣٠٣
- ثبوت الخيار للمشتري إذا خالف المبيع الصفة عند المالكية ٤/ ٢٣٢
- ثبوت الخيار لمشتري الغائب الذي لم يوصف في رواية عند الحنابلة ٤/ ٢٣٣
- ثبوت الخيار لمشتري ما فيه حق لغير البائع عند الحنفية ٤/ ١٣٩
- ثبوت الملك بالقبض في العقود الفاسدة ٤/ ١٢٧
- ثبوت الملك الخبيث بالبيع الفاسد بعد القبض، عند الحنفية ٤/ ٢٦٤
- ثبوت الملك في البيع الفاسد بعد القبض بإذن البائع عند الحنفية ٤/ ٢٦٣
- ثبوت الملك في البيع الفاسد بقيمة المبيع أو بمثله ٤/ ٤٩٥
- الثمرة المتجددة في مدة الترك غير المشروطة، حكمها ٤/ ٢٥٧
- الثمن
  - اختلاف قيمة الفلوس الرائجة، حكمه عند الحنفية ٤/ ١٧٣
  - اشتراطية ماليته لانعقاد البيع عند الحنابلة ٤/ ٢٣٥
  - الأغلب اعتباره ديناً في الذمة ٤/ ١٦٥
  - إمكان كونه أعياناً قيمية ٤/ ١٦٥
  - التصرف به قبل القبض، جوازه ٤/ ١٧٤
  - تعريفه عند الحنفية ٤/ ١٦٥
  - الجهالة فيه ١/ ٦٥
  - الفرق بينه وبين القيمة والدين ٤/ ١٦٦، ٤/ ١٨٨
  - قبوله للتعيين إن لم يكن من المسكوكات ٤/ ١٦٧
  - كساده قبل القبض، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ١٧٣
  - كساده قبل القبض، حكمه عند الصاحبين ٤/ ١٧٣
  - هلاكه إن كان معيناً قبل القبض يبطل العقد عند الشافعية وزفر ٤/ ١٦٨
  - هلاكه قبل القبض إن كان مثلياً، حكمه عند الحنفية ٤/ ١٧٢
  - هلاكه قبل القبض وليس له مثل في الحال حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ١٧٢
  - هلاكه قبل القبض وليس له مثل في الحال حكمه عند الصاحبين ٤/ ١٧٣
  - وقت اعتبار قيمة الفلوس عند أبي يوسف ٤/ ١٧٣
  - وقت اعتبار قيمة الفلوس عند محمد ٤/ ١٧٣
- جريان بيع النموذج في المثليات ٤/ ٣٤٩
- جريان الربا في البيع والقرض ١١/ ٣٢٣
- جعل البداوة قيداً في تحريم بيع الحاضر للبادي، عند المالكية ٤/ ٢٧٧
- جعل الصفقة عند تفرقها صفقتان ٤/ ١٣٥
- الجمع بين البيع والإجارة، جوازه عند المالكية ٤/ ٢٨٢
- الجمع بين البيع والإجارة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٨٢
- الجمع بين البيع والإجارة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢٨٢
- جنس المبيع إن مات المشتري مفلساً ١٠/ ٣٢٩
- جهالة الثمن في تفرق صفقة المبيع إن كان من القيميات ٤/ ١٣٤
- الجهالة والغرر والغلط والشرط المفسد أسباب فساد العقود ومنها البيع ١١/ ٣٤

obeikandl.com

- جواز بيع المزايدة أو البيع بالمزاد العلني ١١/ ٦٤
- جواز الزيادة في الثمن في البيع تقسيطاً على البيع بثمن حال ١١/ ٣٤٥
- الحالات التي يصح فيها بيع العينة عند الحنابلة ٤/ ٢٣٨
- حالات بيع الدين ٤/ ١٩٤
- الحالة التي لا يضمن فيها البائع عيوب المبيع في القانون ١٠/ ٣٦١
- حبس الثمن عند استحقاق المبيع بعد قبضه، حكمه ١٠/ ٣٢٩
- حبس المبيع لاستيفاء الثمن في بيع التقسيط ١١/ ٣٥١
- حبس المبيع والثمن عند خوف الفوات، جوازه عند الشافعية ١٠/ ٣٢٩
- حبس المبيع وجعله رهناً ١١/ ٣٥١
- حجر الحاكم المبيع إذا كان الثمن دون مسافة القصر ١٠/ ٣٠١
- حرمته للمخاطبين بالجمعة ووجوب السعي لصلاة الجمعة ٢/ ٢٣٨
- حرمة ما يتوصل به إلى الحرام ٤/ ٢٧٩
- حساب نقص الثمن بسبب الجائحة عند ابن القاسم ١٠/ ٣١٦
- حصول معرفة المبيع بالوصف بالصفات الظاهرة عند الحنابلة ٤/ ٣٤١
- حق البائع بمطالبة المشتري المماطل بالثمن دون فسخ ١٠/ ٣٢٧
- حق البائع في جنس المبيع لاستيفاء الثمن عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٣٢٩
- حق البائع في حبس المبيع حتى يدفع الثمن ٤/ ١٧٧، ٤/ ٥٥٧، ١٠/ ٣٣١
- حق البائع في حبس المبيع عند الحنفية ١٠/ ٣٥٩
- حق البائع في حبس المبيع عند مالك ٤/ ١٧٧، ٤/ ١٧٨
- حق البائع في حبس المبيع في القانون ١٠/ ٣٥٩
- حق البائع في حبس المبيع في المحلة ١٠/ ٣٥٩
- حق البائع في فسخ البيع الفاسد ولو مات المشتري ٤/ ٢٦٦
- حق البائع في فسخه لامتناع المشتري عن تسليم الرهن أو الثمن ٤/ ٢٤٩
- حق البائع والمشتري في حبس البدل عند خوف الفوات، عند الشافعية ٤/ ١٧٨
- حق حبس المبيع ولو على درهم ٤/ ١٧٧
- حق العاقدين في فسخ البيع الفاسد بعد القبض لفساد الثمن ٤/ ٢٦٥
- حق العاقدين في فسخ البيع الفاسد ولو لم يكن الفساد في العوض عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٤/ ٢٦٥
- حق الفسخ لمن شرطت له المنفعة في البيع الفاسد عند محمد ٤/ ٢٦٥
- حق كل عاقد فسخ البيع الفاسد دون رضا الآخر قبل القبض ٤/ ٢٦٥
- حق المشتري في الخيار إن خرج المبيع الغائب عن الصفة، عند المالكية ٤/ ٢٧٤
- حق المشتري في الفسخ إذا تعذر تسليم البائع للمبيع عند الحنابلة ١٠/ ٢٩٩
- حق ورثة البائع في فسخ البيع الفاسد ٤/ ٢٦٦
- حقوقه التابعة للحكم ٤/ ١٦٣
- حكم بيع إنتاج مصنع كامل لسنة ١١/ ٦٢
- حكم بيع التقسيط ١٠/ ٥١٨
- حكم بيع التقسيط والبيع لأجل ١١/ ٥٩
- حكم بيع التلجئة ١٠/ ٤٥٥
- حكم البيع حالة السوم على سوم الغير ١١/ ٦٦
- حكم بيع صفقات لسنوات ١١/ ٦٣
- حكم البيع مساومة أو مماكسة ١١/ ٦٥
- حكم بيع المعدوم ١١/ ٤٨٨
- حكم البيع المقترن بشرط ١١/ ٤٣
- حكم البيع وسلف ٤/ ٢٨٢
- حكم البيع وسلف إذا أسقطه مشترطه عند الجمهور غير المالكية ٤/ ٢٨٢
- حكم البيع وسلف إذا أسقطه مشترطه عند المالكية ٤/ ٢٨٢
- حكم البيع وشرط عند الحنابلة ٤/ ٢٨١
- حكم البيع وشرط عند الشافعية ٤/ ٢٨١
- حكم البيع وشرط عند غير الحنفية ٤/ ٢٥٢
- حكم البيع وشرط عند المالكية ٤/ ٢٨١
- حكم البيع وشرطين عند الحنابلة ٤/ ٢٨١
- حكم الشراء ببوليصات الشحن ١١/ ٤١
- حكمته ٤/ ١١٢
- حكمه ٤/ ١١٢
- حكمه في المسجد عند الحنفية ٢/ ٦٢٣
- الحكمة في النهي عن بيع ما لم يقبض ٤/ ٢٤٥
- الحلف على عدم البيع، حكمه ٣/ ٤٦٧
- حمل صيغة الأمر فيه على المساومة ٤/ ١١٦
- الحوالة، اعتبارها شرطاً غير ملائماً لعقد البيع ٤/ ٢٥٠

- الحوالة بالثمن والمبيع، جوازها ٤/ ٣٨٣
- خبث الملك في البيع الفاسد وإثم العاقد ١٠/ ٣٢٤
- خلاصة البيوع الممنوعة في الإسلام ٤/ ٢٦٨
- خلو الثمن والمثمن والمتعاقدين عن موانع الصحة، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ١٦٢
- دخول الحقوق أو المرافق الخاصة للمبيع في عقد البيع ٤/ ١٦٤
- دخول المبيع في ملك المشتري المخيَّر عند الصاحبين ١٠/ ٢٤٨
- دفع الأرش عن الغائب من الأصل ٤/ ٢٦٧
- دفع الثمن أولاً وجوبه عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٣٢٩
- دفع قيمة البيع المبيع بيعاً فاسداً إذا امتنع الرد، وجوبه ٤/ ٢٦٧
- دلالة الكلام والكتابة والإشارة على الإرادة ٤/ ١٢٦
- دليل أبي حنيفة في عدم جواز نقض البناء على الأرض المبيعة بيعاً فاسداً ٤/ ٢٦٧
- دليل انعقاد البيع الفاسد عند الحنفية ٤/ ٢٦٣
- ذكر الثمن والمثمن ممن بدأ الكلام، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- رأي أ. الزرقاء في حكم بيع المأجور والمرهون ٤/ ١٣٩
- رأي الحنابلة والشافعية في خيار تفرق الصفقة ٤/ ١٣٧
- الربا الذي يجري في البيع هو ربا النسيئة وربا الفضل ١١/ ٣٢٣
- الرجوع عن الإيجاب قبل صدور القبول في القانون والفقه ١٠/ ٣٥٦
- رجوع الكاتب عن إيجابه ٤/ ١٣٢
- رد البائع للصبي الثمن الذي دفعه، حكمه عند الشافعية ٤/ ١٥٤
- رد الزيادة مع الأصل عند فسخ البيع الفاسد، وجوبه ٤/ ٢٦٦
- رد المشتري المبيع في حالة خيار الرؤية، حكمه ١٠/ ٢٩٣
- الرشد في العاقد، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ١٥٨
- رضا العاقدين، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ١٥٨
- ركنه ٤/ ١١٢
- ركنه عند الحنفية ٤/ ١١٥
- الرهن بالثمن والمبيع، جوازه ٤/ ٣٨٣
- زيادة الثمن المؤجل على المعجل في البيع بالتقسيط، حكمه ٩/ ٥٦٦
- الزيادة في الثمن في بيع التقسيط ١١/ ٦١
- الزيادة في المبيع بيعاً فاسداً، حكمه ٤/ ٢٦٦
- سبب اشتراط كون المبيع الممنوع بيعه قبل قبضه من المعذرات عند الحنابلة ٤/ ٢٤٥
- سبب بطلانه إن صدر من عاقد واحد عن الطرفين ٤/ ١٢٣
- سبب جواز تولي الأب بيع وشراء مال نفسه لابنه الصغير ٤/ ١٢٣
- سبب جواز تولي القاضي والرسول طرفي العقد ٤/ ١٢٣
- سقوط حق البائع في حبس المبيع إذا كان الثمن مؤجلاً في القانون ١٠/ ٣٥٩
- السماحة في البيع والشراء ١١/ ١٤٠
- السماحة فيه، استحبابه ٤/ ١١٤
- سماع الصيغة للعاقدين ومن بقربهما، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ١٥٦
- السوم على السوم والبيع على البيع والشراء على الشراء، حكمته ٤/ ٢٨٧
- شراء آلة واشتراط إصلاحها سنة على البائع، حكمه ٤/ ٢٥١
- شراء الأب أو بيعه مال ابنه لنفسه، جوازه ٤/ ١١٧
- شراء ثياب حرير ليلبسها رجل، حكمه عند المالكية ١٠/ ١٨٤
- شراء حنطة بشرط أن يطحنها البائع، حكمه ٤/ ٢٥١
- شراء حنطة بشرط تركها شهراً في دار البائع، حكمه ٤/ ٢٥١
- شراء الدائن بالدين من غير من عليه الدين، عدم صحته ٤/ ١٤٨، ٥/ ٢٢
- شراء سمك في بحرة صغيرة، حكمه ٤/ ٣٤٨
- شراء عبد بقصد أن يكون مغنياً، حكمه عند المالكية ١٠/ ١٨٤
- الشراء على الشراء، حكمه ٤/ ٢٨٧
- شراء الفضولي
  - حكمه عند الحنفية ٤/ ١٤١
  - حكمه عند الشافعية والظاهرية ٤/ ١٤٢
- شراء قماش بشرط أن يخيطه البائع، حكمه ٤/ ٢٥١
- شراء الكافر عبداً مسلماً، عدم صحته عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- شراء الكافر للمصحف، عدم صحته عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- شراء الكافر مصحفاً، حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٣
- شراء ملك إنسان من آخر، حكمه ١٠/ ٣٢
- الشراء من المضطر، كراهته عند الحنابلة ٤/ ١٥٩

obeikandl.com

- شراء الوصي أو بيعه مال اليتيم، جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ١١٧
- شرح تعريف البيع الصحيح عند الحنفية ٤/ ١٨٦
- شرط الاحتفاظ بالملكية في البيع لأجل ١٣/ ٢٧٣، ١٣/ ٣٠٠
- شرط استحقاق البائع ما يحصل عليه المشتري من ثمن أو عائد فوق المتوقع ١٣/ ٢٨١
- شرط استحقاق البائع ما يحصل عليه من زيادة على الثمن المتوقع عند بيع السلعة المشتراة ١٣/ ٣٠٤
- الشرط إن منع تصرف المشتري بالمبيع، حكمه عند المالكية ٤/ ٢٥٤
- الشرط الفاسد في البيع، حكمه ١٠/ ٢٢١
- الشرط المبطل للبيع عند الشافعية ٤/ ٢٨١
- شرطا تجنب ربا النسيئة ليصح البيع ١١/ ٥٠
- شرطه ٤/ ١١٢
- الشروط التي لا يصح معها عقد البيع عند الشافعية ٤/ ٢٥٢
- الشروط التي يصح معها عقد البيع عند الشافعية ٤/ ٢٥٢
- شروط انعقاده عند الحنفية ٤/ ١٤٩
- شروط الإيجاب والقبول ٤/ ١٢٦
- شروط بيع الدين لغير المدين، عند المالكية ٤/ ١٩٦
- شروط بيع الغائب على الصفة عند المالكية ٤/ ٢٧٤
- شروط ثبوت الملك في البيع الفاسد، عند الحنفية ٤/ ٢٦٣
- الشروط الجائزة في البيع عند الشافعية ٤/ ٢٨٣
- شروط حق حبس المبيع ٤/ ١٧٨
- الشروط الخاصة لصحة بعض البيوع ٤/ ١٤٨
- شروط صحته ٤/ ١٤٥
- شروط صيغته عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- شروط صيغته عند الحنفية ٤/ ١٥٠
- شروط صيغته عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- شروط صيغته عند المالكية ٤/ ١٥٣
- شروط الصيغة في عقد البيع ١١/ ٢٠
- شروط العاقدين عند الحنابلة ٤/ ١٥٨
- شروط العاقدين عند الحنفية ٤/ ١٤٩
- شروط العاقدين عند الشافعية ٤/ ١٥٤
- شروط العاقدين عند المالكية ٤/ ١٥٢
- شروط العاقدين في البيع ١١/ ٢٠
- الشروط العامة لصحة البيع ٤/ ١٤٥
- الشروط العامة لصحة البيع، عند الحنفية ٤/ ١٥١
- شروط لزوم البيع على الصفة عند المالكية ٤/ ٢٣٢
- شروط لزومه ٤/ ١٤٨
- شروط المبيع ٤/ ١٢٤
- شروط المبيع والثمن عند المالكية ٤/ ١٥٣
- الشروط المتفق عليها في المعقود عليه ٤/ ١٦٢
- الشروط المطلوبة شرعاً في عناصر البيع ١١/ ٢٠
- شروط المعقود عليه عند الشافعية ٤/ ١٥٧، ٤/ ٢٧١، ١١/ ٢١
- شروط المعقود عليه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- شروط المعقود عليه عند الحنفية ٤/ ١٥٠
- شروط المعقود عليه في البيع ١١/ ٥٠٤
- شروط نفاذه عند الحنفية ٤/ ١٥٢
- شروطه عند الحنابلة ٤/ ١٥٨
- شروطه عند الحنفية ٤/ ١٤٩
- شروطه عند الشافعية ٤/ ١٥٤
- شروطه عند المالكية ٤/ ١٥٢
- الشفعة
  - ثبوتها في المبيع العقار ١٠/ ٥٦
  - عدم ثبوتها في البيع المنقول ١٠/ ٥٦
- الصبرة، معناها ٤/ ١٥٧
- صحته إذا خالف القبول الإيجاب إلى خير، عند الحنفية ٤/ ١٥٠
- صحته برؤية بعض المبيع إن كان يدل على غير المرئي ٤/ ٣٤٩
- صحته مع الإكراه بحق عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- صحته مع خيار التعيين ٤/ ٢٢٥
- صحته مع شرط واحد عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- صحة بيع المعدوم في بعض المواضع ١٠/ ١٧١
- صحة البيعتين في بيعة عند مالك ٤/ ٢٤١
- صحة العقد فيما يجوز وبطلانه فيما لا يجوز عند الشافعية ٤/ ١٣٨
- الصدق في المعاملة، وجوبه ٤/ ١١٤
- صدور القبول ما دام مجلس العقد قائماً صحته في القانون والفقه ١٠/ ٣٥٦
- صدور القبول ممن وجّه له الخطاب، عند الشافعية ٤/ ١٥٦
- الصرف، التصرف في الثمن قبل القبض فيه، عدم جوازه ٤/ ١٧٥
- الصفقة التي تجمع حلالاً وحراماً، حكمها عند الظاهرية ٤/ ١٣٧
- الصفقة المشتملة على حلال وحرام، إبطال الجمهور لها ٤/ ١٣٨

- الصفقة المشتملة على مملوك وغير مملوك إبطال الجمهور لها ٤/ ١٣٨
- صفة حكم البيع لشيء معيب ٤/ ٣٢٣
- صور تفريق الصفقة عند الحنابلة ٤/ ٣٠٠
- صيغته بثلاثة ألفاظ بصيغة الاستفهام عند الحنفية ٤/ ١١٧
- صيغته بلفظين من غير نية بصيغة الماضي عند الحنفية ٤/ ١١٧
- الصيغة بين الفقهاء، الاتفاق على شروطها ٤/ ١٦٢
- الصيغة، لفظ الأمر للمساومة حقيقة ٤/ ١١٦
- الضابط الذي يميز الفاسد عن الباطل ٤/ ١٨٧
- ضرورة اتحاد الصفقة فيه ٤/ ١٣٣
- ضمان البائع استحقاق المبيع ١٠/ ٣١٤
- ضمان البائع جوائح الثمار المبيعة عند المالكية والحنابلة ١٠/ ٣١٥
- ضمان البائع الخيانة في المرابحة ١٠/ ٣١٦
- ضمان البائع سلامة المبيع من حقوق الغير ١٠/ ٣٦٠
- ضمان البائع عيب المبيع ١٠/ ٣١٥
- ضمان البائع فوات الوصف المرغوب في القانون ١٠/ ٣٦١
- ضمان البائع لعيوب المبيع ١٠/ ٣٦٠
- ضمان البائع لعيوب المبيع في القانون ١٠/ ٣٦١
- ضمان البائع نقص مقدار المبيع ١٠/ ٣١٤
- ضمان البائع هلاك المبيع عند الحنفية ١٠/ ٣١٤
- ضمان التعويض عن التعطل والانتظار في القانون ١٠/ ٢٠٤
- ضمان الدرك، تعريفه ٥/ ٣٨
- ضمان المبيع إذا هلك كلياً قبل القبض أو بعده ١٠/ ٧٧٢
- ضمان المبيع على البائع حتى القبض، عند الشافعية ٤/ ١٧١
- ضمان المبيع في يد المشتري في البيع الفاسد عند الحنفية ٤/ ٢٦٣
- ضمان المبيع المقبض ببيع فاسد ١٠/ ٧٧٦
- ضمان المبيع المقبوض ببيع باطل ١٠/ ٧٧٦
- ضمان المبيع المقبوض في البيع الباطل ١٠/ ٢٦٩
- ضمان المشتري جوائح الثمار المبيعة عند الحنفية والشافعية ١٠/ ٣١٦
- ضمان المقبوض بالبيع الفاسد ٥/ ٣٣
- ضمان المقبوض على سوم الشراء ٤/ ٣١٢، ٤/ ٦٤٥، ٥/ ٣٣
- الضمان الناشئ في عقد البيع ١٠/ ٨٤٥
- ضمان هلاك بعض المبيع قبل القبض أو بعده ١٠/ ٧٧٣
- ضمان هلاك نماء المبيع الذي حدث قبل القبض أو بعده ١٠/ ٧٧٤
- طرق القبض ٤/ ١٨١
- طلب الفسخ من المشتري للهلاك الجزئي للمبيع، جوازه ١٠/ ٣٥٨
- ظهور عيب في أحد المبيعين صفقة واحدة، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٣٠١
- ظهور عيب في بعض ما شملته الصفقة بعد القبض، حكمه ٤/ ١٣٥
- ظهور عيب في بعض ما شملته الصفقة قبل القبض، حكمه ٤/ ١٣٥
- العاقد الذي لا يصح بيعه ٤/ ٢٦٨
- العاقد الذي يصح بيعه ٤/ ٢٦٨
- العبرة لمجلس العاقدين معاً ٤/ ١٣١
- عدم اشتراط فورية القبول عند الحنفية ٤/ ١٥٠
- عدم إطالة الفصل بين الإيجاب والقبول، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ١٥٦
- عدم انعقاده بصيغة الأمر والاستدعاء المعبر عن المستقبل ٤/ ١١٦
- عدم انعقاده بوكيل من الجانبين ٤/ ١٢٣
- عدم انعقاده لتفريق الصفقة ٤/ ١٣٠
- عدم تأقيته، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ١٥٦
- عدم تأقيته عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- عدم تخلل كلام أجنبي عن العقد بين الإيجاب والقبول عند الشافعية ٤/ ١٥٦
- عدم تصرف المشتري بالمنقول قبل قبضه ١٠/ ٢٢٢
- عدم تعدي الفساد إلى الصحيح في صفقة متعددة الأجزاء، عند الصاحبين ٤/ ١٣٦
- عدم تعليق الصيغة بشيء لا يقتضيه العقد، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ١٥٦
- عدم تعليقه بغير مشيئة الله، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- عدم تغيير الموجب إيجابه قبل القبول، اشتراطه ٤/ ١٥٦
- عدم توافر شرط النفاذ، حكمه ٤/ ١٢٢
- عدم ثبوت الملك في البيع الفاسد قبل القبض عند الحنفية ٤/ ٢٦٣
- عدم ثبوت الملك في البيع الفاسد ولو تم القبض عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٢٦٣

obeikandl.com

- عدم ثبوت الملك قبل القبض في البيع الفاسد ٤/ ٢٦٣
- عدم ثبوت الملك للمشتري في البيع الفاسد ٤/ ٦٤٣
- عدم جواز أخذ الغرامة التأخيرية إذا تأخر سداد ثمن المبيع ١١/ ٣٤٨
- عدم جواز بيع الغرر ١١/ ٤٩٠
- عدم جواز بيع المعدوم ١١/ ٢١
- عدم جواز وضع شرط جزائي عند التأخر في سداد أقساط البيع بالتقسيط ٩/ ٧٠٤
- عدم جوازه باشتراط الرهن والكفالة عند زفر ٤/ ٢٤٨
- عدم دخول الزيادة في الثمن في البيع نسيئة أو مقسطاً بالنسبة للبيع حالاً في الربا ١١/ ٣٤٤
- عدم سقوط حق جنس المبيع بتقديم رهن أو كفيل بالثمن ١٠/ ٣٢٩
- عدم سقوط حق الشفعة قبل البيع ١٠/ ٢٥
- عدم صحته إن تأخر القبول عن الإيجاب ٤/ ١١٦
- عدم صحته بالمضارع المقترن بالسين عند الحنفية ٤/ ١١٧
- عدم صحته بلفظ الأمر مجرداً إلا إذا دل على الحال عند الحنفية ٤/ ١١٧
- عدم صحة بيع أجزاء الإنسان كالشَّعر والدم ١١/ ٢٢
- عدم صحة البيع بما سيستقر عليه السعر ٤/ ١٤٦
- عدم صحة بيع المعجوز عن تسليمه ١١/ ٢٢
- عدم صحة بيع ملك الغير ١١/ ٢٢
- عدم الضرر في الفصل بين الإيجاب والقبول عند المالكية ٤/ ١٣٠
- عدم الضرر في الفصل اليسير بين الإيجاب والقبول عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٣٠
- عدم ضمان الزيادة المتصلة غير المتولدة بالهلاك وضمانها بالاستهلاك في البيع الفاسد ٤/ ٢٦٧
- عدم فسخه بموت البائع ١٠/ ٣٢٢
- عدم فسخه لعدم دفع الثمن ١٠/ ٣١٧
- عدم فسخه لعدم دفع الثمن إلا باشتراط خيار النقد ١٠/ ٣١٧
- عدم الفصل الكثير بين الإيجاب والقبول، اشتراطه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٣٠
- عدم لزومه إن اشتمل على خيار ٤/ ١٥٢
- عدم لزومه بوجود أحد الخيارات ٤/ ١٤٩
- عدم نفاذ بيع الراهن المرهون ٤/ ١٣٩
- عدم نفاذ بيع المالك الأرض المزارع عليها ٤/ ١٣٩
- عدم نفاذ تصرف المشتري في البيع الفاسد ٤/ ٦٤٣
- عدم وجود عداوة بين مشتري الدين وبين المدين، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ١٩٧
- العفو عن تلف الشيء اليسير في الثمار عند الحنابلة
- عقد البيع، حكمه ٤/ ١٦٢
- عقد المكرَه، حكمه عند زفر ٤/ ١٢٧
- العقد، موضوعه في عقود البيع ١٠/ ١٧٩
- العقود التي تفسد البيع إن اجتمعت معه ٤/ ٢٨٢
- العقود التي يجوز اجتماعها مع المبيع عند أشهب والشافعي وأبي حنيفة ٤/ ٢٨٢
- العلاقة بين بيع التقسيط والبيعتين في بيعة ١١/ ٦١
- العلم في المعقود عليه في البيع قدراً أو صفة ١١/ ٢٢
- علة تحريم البيع قبل قبض المبيع، عند الحنفية ٤/ ٢٤٤
- علة فساد بيع الثمار على الشجر قبل بدو الصلاح بشرط الترك، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٥٦
- علة فساد البيع المعلق والمضاف ٤/ ٢٣١
- العلة في عدم جواز بيع ما ظهر وما لم يظهر عن الثمار المتلاحقة الظهور ٤/ ٢٦١
- العلة من منع بيع الطعام قبل قبضه عند الحنابلة ٤/ ٢٤٥
- علة منع بيع الطعام قبل قبضه عند المالكية ٤/ ٢٤٥
- علة منع بيع ما لم يقبض عند الشافعية ٤/ ٢٤٦
- علة النهي عن بيع الثمر قبل بدو الصلاح ٤/ ٢٥٨
- علة النهي عن بيع الثمر قبل الصلاح مطلقاً أو شرط التبقية ٤/ ٢٥٩
- علة النهي عن بيع الحاضر للبادي ٤/ ٢٧٦
- عودة العقد صحيحاً بتسليم ما في تسليمه ضرر ٤/ ٢٤٣
- الغبن، تقديره في بيع العقار في القانون ١٠/ ٢١٦
- الغرر والجهالة في البيوع ١٠/ ٥٣٨
- غرر الوجود، معناه ١٠/ ٢٢١
- غلبة الظن في الحصول على الدين المراد بيعه، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ١٩٧
- الغلط في جنس المبيع، بطلانه ٤/ ١٢٤
- غلة المردود بعيب للمشتري عند المالكية ١٠/ ٣٣٥
- الفرق بين البيع بالتقسيط والربا ٤/ ٢٤٢
- الفرق بين بيع التقسيط والبيع لأجل ١١/ ٦٠
- الفرق بين البيع المعلق والبيع المضاف عند الحنابلة ٤/ ٢٣١
- الفرق بين بيع المكرَه والبيع الفاسد ٤/ ١٢٧
- الفرق بين البيع والربا ١١/ ٣١٨
- الفرق بين بيوع الآجال وبيع العينة ١١/ ٤٥
- الفرق بين ثمن المبيع والربا ١٣/ ٣٧٧

- الفرق بين حدوث الإبراء في السلم وحدوثه في البيع ٤/ ٣٨٢
- الفرق بين الرهن وحبس المبيع عند البائع ١١/ ٣٤٩
- الفرق بين فساد المبيع وفساد الثمن ١٠/ ٢٢٨
- الفرق بين قبض الهبة والقبض في البيع الفاسد ٤/ ٢٦٤
- الفروق بين بيع التقسيط وبيوع أخرى ١١/ ٣٣٠
- فساد إبرام صفقتين في صفقة ٤/ ١٨٧
- فساد البيع إلى الجزاز ٤/ ٢٢٩
- فساد البيع إلى الحصاد والدياس أو الدراس ٤/ ٢٢٩
- فساد البيع إلى قدوم الحاج ٤/ ٢٢٩
- فساد البيع إلى القطاف ٤/ ٢٢٩
- فساد البيع بالشرط الفاسد عند الحنفية ٤/ ٢٨١
- فساد البيع بثمن محرم عند الحنفية ٤/ ٢٣٥
- فساد بيع شيء بقفيز حنطة أو بقفيزي شعير ٤/ ٢٢٨
- فساد بيع المجهول جهالة فاحشة ٤/ ١٨٧، ٤/ ٢٧٤، ١٠/ ٢٨٣
- فساد البيعتين في بيعة واحدة والشرطين في بيعة عند الحنفية ٤/ ٢٤١
- فساده
  - انتقال العوضين في البيع الفاسد بالقبض ١٠/ ٢٦٩
  - الثمن الذي يثبت في البيع الفاسد ١٠/ ٢٦٩
- فساده إذا كان التسليم يؤدي إلى ضرر البائع ٤/ ١٤٧
- فساده إذا كان الثمن خمراً ٤/ ٢٦٣
- فساده إذا كان الثمن خمراً أو خنزيراً عند الحنفية ٤/ ٢٣٥
- فساده إذا كان الثمن فيه مالاً غير متقوم ١٠/ ٢٨٣
- فساده إن اشترط المشتري على البائع إقراضه مبلغاً من المال ٤/ ١٤٧
- فساده إن جعلت القيمة ثمناً للمبيع ٤/ ٢٢٧
- فساده إن شرط البائع أن يحال بجميع الثمن على غير المشتري ٤/ ٢٥٠
- فساده إن علق على شرط أو أضيف إلى المستقبل ٥/ ٨٦
- فساده إن قال: إن أخذته حالاً بخمسة وإن أخذته مؤجلاً بسبعة ٤/ ٢٢٧
- فساده إن كان الثمن مالاً فاسداً ٤/ ١٨٨
- فساده إن كان الثمن مؤجلاً لمدة غير معلومة ٤/ ١٤٦
- فساده إن لم يبين ماركة المذياع أو آلة التصوير ٤/ ٢٢٥
- فساده بالتأقيت ٤/ ١٤٧
- فساده بالشرط الفاسد ٤/ ٦٨٠، ٤/ ٦٩٠
- فساده بترك الثمن لتحكيم فلان ٤/ ٢٢٧
- فساده بغرر الوصف ٤/ ١٩٩
- فساده بوجود شرط فاسد ٤/ ٢٦٣
- فساده لجهالة الأجل ٤/ ٢٢٩
- فساده لجهالة الثمن ٤/ ٢٦٣
- فساده لجهالة المبيع أو الثمن ٤/ ٢٢٥، ١٠/ ٣٢٤
- فساده لجهالة مدة خيار الشرط ٤/ ١٤٦
- فساده لجهالة المعقود عليه عند الحنفية ٤/ ١٦٢
- فساده لعدم تسمية الثمن وبطلانه لعدم تسمية المبيع ٤/ ١٦٨
- فساده لعدم تعيين الكفيل أو الرهن ٤/ ٢٣٠
- فسخ إجارة المبيع بيعاً فاسداً ٤/ ٢٦٥
- فسخ بيع الحاضر للبادي عند المالكية ١٠/ ٢٣١
- فسخ البيع الفاسد إذا زاد المبيع زيادة متصلة غير متولدة من الأصل، امتناعه ٤/ ٢٦٦
- فسخ البيع الفاسد بالزيادة بالصنع، بطلانه ٤/ ٢٦٧
- فسخ البيع الفاسد بالزيادة المتصلة غير المتولدة، بطلانه ٤/ ٢٦٧
- فسخ البيع الفاسد ولو زاد زيادة غير متولدة من الأصل، جوازه ٤/ ٢٦٧
- فسخ البيع الفاسد ولو زاد المبيع زيادة متصلة متولدة من الأصل، جوازه ٤/ ٢٦٦
- فسخ البيع الفاسد ولو زاد المبيع زيادة منفصلة متولدة من الأصل، جوازه ٤/ ٢٦٦
- فسخ بيع الفضولي من قبل المشتري ٤/ ١٤٤
- فسخ البيع للعيب من حينه عند المالكية ١٠/ ٣٣٥
- فسخ البيع وضمان البائع هلاك المبيع عند الحنفية ١٠/ ٣١٤
- الفسخ، حدوثه لتخالف البائع والمشتري من حينه ١٠/ ٣٣٤
- فسخ الدين في الدين، عدم جوازه ٤/ ١٩٧
- فسخ عقد البيع ١٠/ ٣١٤
- فسخ الوصية بالمبيع بيعاً فاسداً بعد موت الموصي، عدم جوازه ٤/ ٢٦٦
- فسخ الوصية بالمبيع بيعاً فاسداً في حياة الموصي ٤/ ٢٦٦
- فسخه إذا أفلس المشتري بعد قبض المبيع ١٠/ ٣٠٢
- فسخه إذا حدث إضرار في تسليم المبيع ١٠/ ٢٩١
- فسخه إذا كان المشتري معسراً بالثمن ١٠/ ٢٩١
- فسخه إذا كان المشتري موسراً مماطلاً ١٠/ ٣٠١
- فسخه بسبب خيار تعذر تحصل الثمن أو المبيع ١٠/ ٣٠١

Qeiranoi.com

- فسخه بسبب خيار العيب ١٠/ ٣٢٥
- فسخه بوفاة المدين المفلس عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٣٢٥
- فسخه لاستحقاق المبيع ١٠/ ٣٠٠
- فسخه لاشتماله على ثمن محرم ١٠/ ٢٩١
- فسخه لإضافة المبيع للمستقبل ١٠/ ٢٩١
- فسخه لإعسار المشتري بالثمن ١٠/ ٢٨٧، ١٠/ ٢٩٤
- فسخه لإفلاس أو إعسار المشتري عند الحنابلة ١٠/ ٣٠١
- فسخه لتعليق المبيع على شرط ١٠/ ٢٩١
- فسخه لعدم تقديم رهن أو كفيل بالثمن بعد تعهد المشتري بذلك ١٠/ ٢٩٩
- فسخه لعدم دفع الثمن عند اشتراط خيار النقد ١٠/ ٣١٧
- فسخه لهلاك الثمار بجائحة ١٠/ ٣٢٨
- فسخه لهلاك المبيع ١٠/ ٣٢٤، ١٠/ ٣٢٨
- فسخه لهلاك المبيع بآفة سماوية، عند الشافعية ١٠/ ٣١٥
- فسخه لوجود بيعتين في بيعة ١٠/ ٢٩١
- فسخه لوجود جهالة فاحشة في العقد ١٠/ ٢٩١
- فسخه لوجود شرط فاسد أو مفسد في العقد ١٠/ ٢٩٢
- فسخه لوجود شرطين في بيع ١٠/ ٢٩١
- فسخه لوجود عيب في المبيع ١٠/ ٢٩٩
- فسخه لوجود غرر الانفساخ بهلاك المعقود عليه ١٠/ ٢٩١
- فقد الوصف المقصود في المبيع ٤/ ٢٤٣
- الفوائد عن قيمة المبيع وقت الاستحقاق، جوازها في القانون ١٠/ ٣٦١
- الفور في القبول، عدم اشتراطه ٤/ ١٣٠
- قبض الثمن ليس شرطاً في البيع ٤/ ٣٧٩
- قبض الديون الباقية في الذمة لصحة بيعها، اشتراطه ٤/ ١٤٨
- القبض في البيع الفاسد بحضرة البائع، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٦٤
- القبض في البيع الفاسد بحضرة البائع، حكمه عند محمد ٤/ ٢٦٤
- القبض قبل بيع المنقول ثانية، اشتراطه ٤/ ١٥١
- قبول الوارث إذا مات المخاطب بعد الإيجاب، عدم صحته عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- قبوله بأقل مما طلب البائع، حكمه ٤/ ١٣٠
- قبوله بأكثر مما طلب البائع، حكمه ٤/ ١٣٠
- قبوله للفسخ بهلاك المبيع هلاكاً جزئياً ١٠/ ٢٧٩
- القدرة على التسليم في المعقود عليه، اشتراطها عند الشافعية ٤/ ١٥٧
- القدرة على تسليم المعقود عليه، عدم اشتراطها عند الظاهرية ٤/ ١٩٣
- القرآن الكريم، بيعه، حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨
- قسمة الثمن على أجزاء المبيع إن كان مثلياً ٤/ ١٣٤
- القصد من شروطه ٤/ ١٢١
- قلع الغراس من الأرض المبيعة بيعاً فاسداً، جوازه عند الصاحبين ٤/ ٢٦٧
- قولا الشافعية في تفريق الصفقة ٤/ ١٣٦، ٤/ ٢٩٩
- القياس فساد البيع مع خيار التعيين وهو رأي زفر ٤/ ٢٢٦
- قيام الإجارة المنتهية بالتمليك على الإجارة والبيع أو الهبة ١١/ ٣٩٧
- قيام الوصف مقام الرؤية بالنسبة للأعمى ٤/ ٣٥٢
- كتابة العقد والإشهاد على البيع، استحبابها ٤/ ١١٤
- كثرة الصدقات للتاجر، استحبابها ٤/ ١١٤
- كراهة بيع الحاضر للبادي إذا كان فيه ضرر ١٠/ ٢٣١
- الكفالة بالبيع إذا كان الكفيل غائباً، عدم صحته ٤/ ٢٤٩
- الكفالة بالثمن والمبيع، جوازها ٤/ ٣٨٣
- كفاية رؤية بعض المبيع إن دل على باقيه، عند الشافعية ٤/ ٣٤١
- كفاية رؤية ظاهر الثوب وهو مطوي، عند محمد ٤/ ٣٤٥
- كفاية رؤية ظاهر كومة الحبوب، عند أبي يوسف ٤/ ٣٤٥
- كون البيوع أكثر العقود الشائعة في الحياة العملية ١١/ ١٩
- كون الثمن مالاً متقوماً قائماً، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ١٥٠
- كون الربا في عقدي البيع والقرض ١١/ ٤٧
- كون العاقدين مالكين أو وكيلين أو ناظرين، اشتراطه عند المالكية ٤/ ١٥٣
- كون المبيع غير منهي عنه شرعاً، اشتراطه عند المالكية ٤/ ١٥٣
- كون المبيع مملوكاً للبائع، اشتراطه ٤/ ١٣٨
- كيف يكون ضمان البيع ١١/ ٢٨
- كيفية اطلاع الأعمى على المبيع ٤/ ٣٥٢
- كيفية تقسيم الثمن على أجزاء المبيع المختلفة ٤/ ١٣٦

Obeikandl.com

- لزومه إن خرج المبيع الغائب على حسب الصفة عند المالكية ٤/ ٢٧٤
- لزومه بالإيجاب والقبول عند الحنفية والمالكية والفقهاء السبعة في المدينة ٤/ ١١٩
- لزومه بتطابق الإيجاب والقبول ٤/ ١٣٥
- ما يدخل في بيع الدار وما لايدخل ٤/ ١٦٤
- ما يستثنى من بيع الغرر ٤/ ٢٠٠
- ما يشترط في بيع الأموال الربوية ١٠/ ٢٢١
- ما يشتمل على غرر يسير، جوازه عند الحنفية ٤/ ٢٠٣
- ما يعتبر فصلاً طويلاً بين الإيجاب والقبول عند الشافعية ٤/ ١٥٦
- ما يكون ضمانه على البائع قبل القبض، عند الحنابلة ٤/ ١٧١
- ما يكون ضمانه على المشتري قبل القبض عند الحنابلة ٤/ ١٧١
- ما ينعقد به البيع ١١/ ١٩
- المال إن كان أجراً لعمل حرام، حرمته ٤/ ٢٨٧
- مال المسلم إن كان ثمن خمر أو خنزير أو ميتة أو كلب، حرمته ٤/ ٢٨٧
- مال من كسبه غير مشروع، حرمته ٤/ ٢٨٧
- مالية المبيع، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- مبايعة مال ربوي في الذمة بمال آخر في الذمة، صحته عند الشافعية ٤/ ٢٨٤
- مبدأ ضمان تعرض الغير في الانتفاع في القانون ١٠/ ٣٦٢
- المبيع
التصرف به قبل القبض إن كان عقاراً جوازه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٤/ ١٧٤
التصرف به قبل القبض إن كان منقولاً، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ١٧٤
التصرف به قبل القبض ولو كان عقاراً، عدم جوازه عند محمد وزفر والشافعي ٤/ ١٧٤
تعريفه عند الحنفية ٤/ ١٦٥
تعيينه ٤/ ١٦٦
حق البائع في فسخ تصرف المشتري في المبيع إن كان له حق حبس المبيع ٤/ ١٨٠
رأي محمد في سقوط حق حبس المبيع بالحوالة بالثمن ٤/ ١٧٩
سقوط حق حبسه إذا قبضه المشتري بإذن البائع ٤/ ١٨٠
سقوط حق حبسه إذا قبضه المشتري بغير إذن ودفع الثمن ٤/ ١٨٠
سقوط حق حبسه إن جنى عليه أجنبي واختار المشتري الضمان عند أبي يوسف ٤/ ١٨٠
سقوط حق حبسه بالإعارة أو الإيداع عند المشتري ٤/ ١٧٩
سقوط حق حبسه بالحوالة بالثمن عند أبي يوسف ٤/ ١٧٨
عدم سقوط حق حبسه إذا قبضه المشتري بغير إذن قبل دفع الثمن ٤/ ١٨٠
عدم سقوط حق حبسه بالإعارة أو الإيداع عند البائع ٤/ ١٧٩
عدم سقوط حق حبسه بالرهن أو الكفيل ٤/ ١٧٩
عدم قدرة البائع على فسخ تصرف المشتري في المبيع لأجل حق الحبس ٤/ ١٨٠
نقصان بعضه بالقدر بآفة سماوية، حكمه عند الحنفية ٤/ ١٧١
نقصان بعضه بالوصف بآفة سماوية، حكمه عند الحنفية ٤/ ١٧١
هلاك بعضه بعد القبض بآفة سماوية أو بفعل المشتري أو البيع نفسه أو أجنبي، حكمه ٤/ ١٧٢
هلاك بعضه بفعل البائع بعد القبض بإذنه، حكمه ٤/ ١٧٢
هلاك بعضه بفعل البائع بعد القبض بغيرإذنه، حكمه ٤/ ١٧٢
هلاك بعضه بفعل المبيع نفسه قبل القبض، حكمه عند الحنفية ٤/ ١٧٢
هلاك بعضه قبل القبض بفعل البائع، حكمه عند الحنفية ٤/ ١٧٢
هلاك بعضه قبل القبض بفعل المشتري، حكمه عند الحنفية ٤/ ١٧٢
هلاكه بعد القبض بآفة سماوية أو بفعل المشتري أو بفعل أجنبي، حكمه ٤/ ١٧٠
هلاكه بفعل أجنبي قبل القبض، حكمه ٤/ ١٧٠
هلاكه بفعل البائع بعد القبض بإذنه، حكمه ٤/ ١٧٠
هلاكه بفعل البائع بعد القبض بدون إذنه، حكمه ٤/ ١٧٠
هلاكه بفعل المشتري قبل القبض، حكمه ٤/ ١٧٠
هلاكه بيد أجنبي مبطل للبيع عند محمد ٤/ ١٨٢
هلاكه، حكمه ٤/ ١٧٠
هلاكه قبل القبض بآفة سماوية أو بفعل المبيع نفسه أو البائع، حكمه ٤/ ١٧٠
- متى يصح عقد بشخص واحد عن الجانبين ٤/ ١٢٣
- مجلس البيع، تعريفه ٤/ ١٢٤
- المحرم بالحج تملكه الصيد بالبيع ونحوه ٣/ ٣٠٩
- المحكّم في التفرق العرف عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٢٠
- محله ٤/ ١١٢
- مخاطبة كل من العاقدين صاحبه، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ١٥٥

openkotob.com

- مخالفة القبول للإيجاب إلى خير، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٧١
- مخالفة القبول للإيجاب إلى خير، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٧١
- مخالفة القبول للإيجاب في وصف الثمن ٤/ ١٣٠
- المراد بالبيع أو العقد اللازم وغير اللازم ١١/ ٢٥
- المراد بالتفرق تفرق الأبدان عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٢١
- المراد بالتفرق تفرق الأقوال عند الحنفية والمالكية ٤/ ١٢٠
- المزايدة، حكمها ١٠/ ٢٣٠
- المسائل التي أوصى المجمع الفقهي بدراستها والمتعلقة ببيع التقسيط ٩/ ٥٤٦
- مسائل في البيع والتعامل ٣/ ٥٨٣
- المستجدات في البيع ١١/ ١٣٢
- مسؤولية الوكيل بالبيع عن التزامات العقد ٤/ ٧٦٨
- مشروعيته ٤/ ١١٢، ١١/ ١٩
- مشروعية بيع البرنامج عند المالكية ٤/ ٣٤١
- مشروعية بيع التقسيط والبيع لأجل ١١/ ٦٠
- مشروعية بيع التورق ١١/ ٥٣
- المعتبر في بدو الصلاح عند الجمهور ٤/ ٢٥٩
- المعتبر في بدو الصلاح عند الحنفية ٢/ ٢٦٠
- معلومية الثمن
  - اشتراطه ٤/ ٢٣٠
  - اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ١٦١
- معلومية الثمن في بيوع الأمانة، اشتراطه ٤/ ١٥١
- معلومية المبيع
  - اشتراطه ٤/ ٢٣٠، ٥/ ١٠٠
  - اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ١٦١
  - اشتراطه عند الشافعية ٤/ ١٥٧
- معناه لغة وشرعاً ٤/ ١١١
- معنى الإزهار فيما يتلون في الثمر ٤/ ٢٥٩
- معنى الإزهارفيما لا يتلون ٤/ ٢٥٩
- معنى بدو الصلاح أو الإزهار عند الجمهور ٤/ ٢٥٩
- معنى بدو الصلاح عند الحنفية ٢/ ٢٦٠
- معنى بيع الآجل عند المالكية ٤/ ٢٣٦
- معنى البيع الذي ينتج عنه ضرر ١٠/ ٢٢١
- معنى بيع الإنسان على بيع أخيه ٤/ ٢٨٠
- معنى البيع بالنموذج ٤/ ١٦١، ٤/ ٣٤٩
- معنى بيع الحاضر للبادي ٤/ ٢٨٦
- معنى بيع حبل الحبلة ٤/ ١٨٩، ٤/ ٢٨٣
- معنى بيع الحصاة ٤/ ٢٧٢، ٤/ ٢٨٤
- معنى بيع السنين ٤/ ٢٥٥
- معنى بيع العرايا ٤/ ٢٨٦
- معنى البيع على البرنامج، عند المالكية ٤/ ٢٣٣
- معنى بيع العينة ٤/ ٢٧٥
- معنى بيع العينة عند المالكية ٤/ ٢٣٦
- معنى بيع الغرر ١٠/ ١٧١
- معنى بيع المحاقلة ٤/ ٢٨٤
- معنى بيع المخابرة ٤/ ٢٥٥
- معنى بيع المضامين ٤/ ١٨٩، ٤/ ٢٨٣
- معنى بيع المعاومة ٤/ ٢٥٥
- معنى بيع الملاقيح ٤/ ١٨٩، ٤/ ٢٨٣
- معنى بيع الملامسة ٤/ ٢٨٤
- معنى بيع المنابذة ٤/ ٢٨٤
- معنى بيع الوفاء ٤/ ٢٥٤
- معنى التخلية ٤/ ١٨١
- معنى التسليم ٤/ ١٧٦
- معنى التعاقد بالرسالة ٤/ ١٣٢
- معنى التعاقد بالكتابة ٤/ ١٣٢
- معنى تفرق الصفقة، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٣٦، ٤/ ٣٠٠
- معنى الركبان ٤/ ٢٧٧
- معنى السوم على السوم ٤/ ٢٨٠
- معنى شراء الإنسان على شراء أخيه ٤/ ٢٨٠
- معنى ضربة القانص ٤/ ٢٠٠
  - عدم صحته ٤/ ٢٠٠
- معنى العرية عند أبي حنيفة ٤/ ٢٠٢
- معنى العين الغائبة ٤/ ٢٣١
- معنى غرر الوصف ١٠/ ٢٢١
- معنى الفسخ بالتحالف ٤/ ٣١٠
- معنى القانص ٤/ ٢٠٠
- معنى كسب الفحل ٤/ ٢٨٥
- معنى النفع الظاهر في بيع مال الصغير ١٠/ ٩١
- المعنى الواحد للبيعتين في بيعة والشرطين في بيع ٤/ ٢٤١
- المغالاة في الربح، حرمتها ٤/ ١١٣
- مقارنة رؤية المبيع للبيع، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ٣٥٠
- مقدار الغبن الذي يتغابن الناس فيه، عند الطحاوي ومحمد ٤/ ٧٧٤
- المقصود ببيوع الأمانة ١١/ ٦٧

osoikandi.com

- ملكية البائع للمبيع، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
- ملكية البائع للمبيع دون الثمن اشتراطه لنفاذ البيع ٤/ ١٦٩
- من الذي يتحمل تبعة هلاك المبيع أو الثمن ١١/ ٢٨
- من باع مال مورثه الميت مع ظن الحياة، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٥/ ٢١٩
- من زرع أرضه ثم باع الأرض، حكمه ٥/ ٣٥٠
- من يجب عليه التسليم أولاً من العاقدين ٤/ ١٧٦
- من يصح له أن يتولى طرفي العقد عند الحنفية ٤/ ١٥٠
- مورد النهي عن البيعتين في بيعة ٤/ ٥٠٢
- مؤونة تسليم الثمن على المشتري والمبيع على البائع ٤/ ١٦٩
- نتائج التمييز بين المبيع والثمن ٤/ ١٦٩
- النَّجش
  - حكمه عند الحنابلة ١٠/ ٢٣٠
  - حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٣٠
  - حكمه عند الشافعية ١٠/ ٢٣٠
  - حكمه عند المالكية ٤/ ٢٧٧
- النص القرآني القاطع بإباحة البيع لأجل ١١/ ٣٢١
- نصائح للمتعاملين بيعاً أو شراء أو إجارة أو استئجاراً ١١/ ١٣٨
- النصوص الشرعية من الكتاب والسنة في بيع الدَّين ١١/ ١٩٤
- النظر إلى الثمار كل صنف على حدة وفي بستان واحد عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢٦٠
- النظر إلى الثمار كل صنف على حدة وفي جميع البساتين عند المالكية ٤/ ٢٦٠
- نفاذ بيع المأجور بانفساخ الإجارة ٤/ ١٣٩
- نفاذ بيع المرهون إذا قضى المرتهن دينه ٤/ ١٣٩
- نقد الثمن بشرط من البائع في العقار المبيع على الصفة، جوازه عند المالكية ٤/ ٢٧٤
- نقد الثمن بغير شرط من البائع في المبيع الغائب على الصفة، جوازه عند المالكية ٤/ ٢٧٤
- نقص أو زيادة المبيع إذا كان في العدديات المتفاوتة ١٠/ ٣١٥
- نقص المبيع إذا كان في تبعيضه ضرر، حكمه ١٠/ ٣١٤
- نقص المبيع إذا كان مما ليس في تبعيضه ضرر، حكمه ١٠/ ٣١٤
- نقص المبيع الذي لا يؤثر على القيمة ٤/ ٣٢٣
- نقض البناء في الأرض المبيعة بيعاً فاسداً، جوازه عند الصاحبين ٤/ ٢٦٧
- نقض البناء في الأرض المبيعة بيعاً فاسداً، عدم جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ٢٦٧
- نقض بيع المشتري للمشفوع فيه بعد الحكم بالشفعة، حكمه ٥/ ٦٩٥
- نقل أعضاء الإنسان لآخر وبيعها، حكمه ٣/ ٥١٨
- النهي عن بيع وشرط ٤/ ٦٨٠
- النهي عن بيعتين في بيعة وشرطين في بيع ٤/ ٢٤٠
- نوع الغرر في بيع الثمار قبل أن تخلق ٤/ ٢٥٥
- نوعا الزيادة المتصلة بالمبيع ٤/ ٢٦٦
- نوعا الزيادة المنفصلة للمبيع ٤/ ٢٦٦
- نوعاه عند غير الحنفية ٤/ ٢٢٤
- النية، تأثيرها عليه ١/ ١٩٠
- هروب المشتري قبل نقد الثمن، حكمه ١٠/ ٣٠١
- هلاك البيع، حكمه ٤/ ٢٩٨
- هلاك الثمن المقبوض ببيع باطل، حكمه ٤/ ١٨٧
- الهلاك الكلي أو الجزئي للمبيع في الفقه، حكمه ١٠/ ٣٥٨
- هلاك ما اشتراه المصرف قبل تسليم طالب الشراء له ٤/ ٩٦
- هلاك المبيع بفعل أجنبي، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٣١٤
- هلاك المبيع بفعل المشتري، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٣١٤
- هلاك المبيع على الصغير إذا باع الأب ماله لابنه الصغير وهلك بعد البيع مباشرة ٤/ ٦٩٥
- هلاك المبيع في يد المشتري في البيع الباطل، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ١٨٧
- هلاك المبيع في يد المشتري في البيع الباطل، حكمه عند الصاحبين ٤/ ١٨٧
- هلاك المبيع قبل القبض يبطل البيع ١٠/ ٢٩
- هو من أسماء الأضداد ٤/ ١١١
- وجه الاستحسان في جواز البيع مع خيار التعيين ٤/ ٢٢٦
- وجوب التراد عند فسخه ١٠/ ٣٣٣
- وجوب قيمة المبيع مبيعاً فاسداً على المشتري إذا تصرف فيه بما يزيل ملكه ٤/ ٢٦٥
- وجود الغبن اليسير في بيع الوصي شيئاً من أموال اليتيم، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢١٥
- وجود محل العقد وقت التعاقد، اشتراطه ٤/ ٧٥
- وجود المرهون في مجلس البيع، عدم اشتراطه ٤/ ٢٤٩

obeikandl.com

• وجود المشتري في مجلس البيع، وجوبه ٤/ ٢٤٩
• وراثة حق حبس المبيع ١٠/ ٢٦
• وراثة حق فسخ العقد الفاسد ٤/ ٢٦٦
• ورود النهي على اشتراط بيعة في بيعة ٤/ ٥٠٢
• وعد البنك ببيع المعدات للعميل بعد تملكها، حكمه ٩/ ٤٨٦
• وقت إبرام عقد البنك لمعداته المشتراة للعميل ٩/ ٤٨٦
• وقت الامتناع عنه يوم الجمعة عند الجمهور ٤/ ٢٧٩
• وقت الامتناع عنه يوم الجمعة عند الحنفية ٤/ ٢٧٩
• وقوعه غير لازم بتلاقي الإيجاب والقبول عند الشافعية والحنابلة ٤/ ١٢٠
• وقوعه وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند الحنفية والشافعية ٢/ ٢٣٨
• وقوعه وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند المالكية والحنابلة ٢/ ٢٣٨

■ **البِيَع**
• دخول المسلم للكنائس والبيع والمعابد المخصصة لغير المسلمين ١٢/ ٧٧٧

■ **بيع الأجل**
• الفرق بين بيع التقسيط أو لأجل وبين بيوع الأجل ١١/ ٣٣٢
• الفرق بين بيع التقسيط وبيوع الآجال أو بيوع العينة ١١/ ٣٣٠

■ **بيع الاستجرار**
• جواز بيع الاستجرار ١١/ ٣٢٨

■ **بيع الأعضاء**
• حكم بيع الأعضاء الإنسانية ٩/ ٨١٧

■ **بيع التقسيط**
• آراء العلماء في بيع التقسيط أو لأجل ١١/ ٣١٤
• اختلاف صور التقسيط لا يمنع من صحة البيع ١١/ ٣٤٧
• اعتراضات على بيع التقسيط ١١/ ٣٢٤
• الالتزام بدفع بقية الأقساط عند تأخر المشتري بسداد قسط أو قسطين ١١/ ٣٥٨
• إنكار بعض العلماء بيع التقسيط أو لأجل ١١/ ٣١٤
• البيع بالتقسيط والإجارة بشرط الخيار وشراء العين المؤجرة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة بدائل للإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٤٠٩
• بيع التقسيط وخصم الكمبيالة ١١/ ٣٣٧
• تطبيقات على بيع التقسيط ١١/ ٣٢٨
• تعريف بيع التقسيط ١١/ ٣١١
• تقديم جوائز في بيع التقسيط عند سداد كل قسط ١١/ ٣٦٠
• جواز الزيادة في الثمن في البيع تقسيطاً على البيع بثمن حال ١١/ ٣٤٥
• جواز الزيادة لقاء تأخير الثمن بحسب الدفعات ١١/ ٣٤٦
• جواز معاوضة الأجل بعوض في بيع التقسيط وعدم جوازه في الأموال الربوية ١١/ ٣٢٥
• حبس المبيع لاستيفاء الثمن في بيع التقسيط ١١/ ٣٥١
• حجة العلماء القائلين بجواز بيع التقسيط ١١/ ٣١٦
• حجة القائلين بمنع بيع التقسيط ١١/ ٣١٤
• حكم بيع التقسيط ١٠/ ٥١٨
• حكم بيع التقسيط والبيع لأجل ١١/ ٥٩
• حلول الديون ومنها ما يتعلق ببيع التقسيط إذا مات المدين ١١/ ٣٥٩
• الزيادة في الثمن في بيع التقسيط ١١/ ٦١
• الزيادة للزمن في بيع التقسيط ١١/ ٣١٤
• شراء أو بيع الحلي من الذهب والفضة تقسيطاً ١١/ ٣٢٩
• عدم اشتمال بيع التقسيط على ربا النساء وربا الفضل ١١/ ٣٢٤
• عدم جواز وضع شرط جزائي عند التأخر في سداد أقساط البيع بالتقسيط ٩/ ٧٠٤
• عدم دخول الزيادة في الثمن في البيع نسيئة أو مقسطاً بالنسبة للبيع حالاً في الربا ١١/ ٣٤٤
• عدم وجود بيعتين في بيعة في بيع التقسيط ١١/ ٣٢٦
• علاج المماطلة أو التأخر في سداد الأقسام ١١/ ٣٣٩
• العلاقة بين بيع التقسيط والبيعتين في بيعة ١١/ ٦١
• فرض غرامة على المتأخر في سداد أقساط بيع التقسيط والتصدق بها على المحتاجين ١١/ ٣٤٠
• الفرق بين بيع التقسيط أو لأجل وبين بيوع الأجل ١١/ ٣٣٢
• الفرق بين بيع التقسيط والإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٣٣٦
• الفرق بين بيع التقسيط والبيع لأجل ١١/ ٦٠
• الفرق بين بيع التقسيط وبيع التورق ١١/ ٣٣٢
• الفرق بين بيع التقسيط وبيع الوفاء ١١/ ٣٣٣
• الفرق بين بيع التقسيط وبين المرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٣٣٤

openkanal.com

• الفرق بين بيع التقسيط وبيوع الآجال أو بيوع العينة ١١/ ٣٣٠
• الفروق بين بيع التقسيط وبيوع أخرى ١١/ ٣٣٠
• ما تختلف به الإجارة المنتهية بالتمليك عن بيع التقسيط ١١/ ٣٩٥
• مشروعية بيع التقسيط ١١/ ٣١٢
• مشروعية بيع التقسيط والبيع لأجل ١١/ ٦٠
• موت الدائن وبقاء الحق لورثته في مطالبة المشتري المدين بالأقساط ١١/ ٣٥٨
• النص القرآني القاطع بإباحة البيع لأجل ١١/ ٣٢١

■ **بيع التلجئة**
• العلاقة بين التورق وبيع التلجئة وبيع المضطر ١٣/ ٢٢٦

■ **بيع التورق**
• الفرق بين بيع التقسيط وبيع التورق ١١/ ٣٣٢
• مشروعية بيع التورق ١١/ ٥٣

■ **بيع الثنيا**
• بيع الثنيا وبيع الوفاء ١٣/ ٢٩٢

■ **بيع الحاضر للبادي**
• بيع الحاضر للبادي من البيوع المحرمة ١١/ ٣٧

■ **بيع العربون**
• بيع العربون والإجارة ١٢/ ٥٨
• تعريفه ٩/ ٥٨١
• جواز بيع العربون ١١/ ١٣٤
• حكم بيع العربون ١٠/ ٥١٧
• حكمه ٩/ ٥٨١
• العقود التي تجري مجرى بيع العربون ٩/ ٥٨١
• العلاقة بين عقد الاختيار وبيع العربون أو البيع على الصفة أو السلم أو الهبة ١١/ ٥٠٧

■ **بيع العينة**
• اعتبار المالكية المرابحة للآمر بالشراء من بيوع العينة ١١/ ٧٠
• بيع العينة من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٥
• بيع العينة وعلاقته بالتورق ١٣/ ٢١٥
• التورق وبيع العينة ١٣/ ٢١٨
• التورق وبيع العينة والقرض الربوي ١٣/ ٢٠٧
• الصلة بين التورق وبيع العينة ١٣/ ٣٥٣
• العلاقة بين بيع العينة والربا ١١/ ٤٦
• الفرق بين بيع التقسيط وبيوع الآجال أو بيوع العينة ١١/ ٣٣٠
• الفرق بين بيوع الآجال وبيع العينة ١١/ ٤٥
• المرابحة الدولية أو الخارجية المصرفية وبيع العينة والربا ١٣/ ٢٠١
• من صور بيع العينة ١١/ ٣٥٧

■ **بيع المزايدة**
• جواز بيع المزايدة أو البيع بالمزاد العلني ١١/ ٦٤

■ **بيع المضطر**
• العلاقة بين التورق وبيع التلجئة وبيع المضطر ١٣/ ٢٢٦

■ **بيع المعدوم**
• حكم بيع المعدوم ١١/ ٤٨٨

■ **بيع النجش**
• بيع النجش من البيوع المحرمة ١١/ ٣٧

■ **بيع الوفاء**
• بيع الثنيا وبيع الوفاء ١٣/ ٢٩٢
• بيع الوفاء وعلاقته بالرهن ١١/ ٣٣٤
• تعريفه وحقيقته ٩/ ٥٦٨
• حكمه ٩/ ٥٦٨
• الفرق بين بيع التقسيط وبيع الوفاء ١١/ ٣٣٣

■ **البيعة**
• انعقاد الإمامة بالبيعة أو اختيار أهل الحل والعقد ١٢/ ٦٢٥
• وجوب رعاية المواطن العهد والميثاق وبيعة الحاكم ٧/ ٧٤٦

■ **البينة**
• الإقرار، حكمه فيها ٦/ ٤٥٠
• أنواعها
الشهادة ٦/ ٤٣٨
اليمين ٦/ ٤٣٨
• البينة أو إقرار الحاكم لإثبات الأمان ٧/ ٣٠٧
• تغليظ اليمين بزمان أو مكان، حكمه ٦/ ٤٤٥
• تقديم الطرق المقررة في الشرع في إثبات النسب كالبينة والاستلحاق والإقرار على البصمة الوراثية ١٣/ ٦٩
• طلب تغليظ اليمين، حكمه ٦/ ٤٤٥
• معنى النكول باليمين، عند الحنفية ٦/ ٤٤١
• نوع البينة في إثبات النسب على الغير ٨/ ٦٥٦
• اليمين، صفة المحلوف عليه ٦/ ٤٤٧
• اليمين كيفيته وأثره في الدعوى ٦/ ٤٤٤

obeikandl.com

■ بيوع الأمانة
- شروط بيوع الأمانة ١١/ ٦٧
- المقصود ببيوع الأمانة ١١/ ٦٧

■ البيولوجية
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الضوابط الشرعية للفحوص الطبية البيولوجية على الإنسان ٩/ ٧٧١

■ البيئة
- أسباب تلوث البيئة ١٢/ ٧٨٢
- أضرار تلوث البيئة ١٢/ ٧٨٦
- اقتراحات تقلل من التلوث وتعمل على حماية البيئة ١٢/ ٨٠١
- الإنسان والبيئة ١٢/ ٧٨٨
- بعض مصادر تلوث البيئة التي ينهى الإسلام عنها ١٢/ ٧٩٥
- البيئة ملك لله عز وجل ١٢/ ٨٠٥
- البيئة والمدنية والحضارة ١٢/ ٧٨٩
- تصرف الإنسان أحد أسباب تلوث البيئة ١٢/ ٧٨٣
- تنظيف المسجد من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٤
- الحث على الزراعة وغرس الأشجار ١٢/ ٨١٣
- الحجر الصحي الذي أمر به الإسلام من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٦
- الحفاظ على البيئة واجب شرعاً ١٢/ ٧٩٠
- حفظ الصحة وسلامة البيئة مقصد تشريعي أساسي ١٢/ ٨٠٤
- حماية البيئة في الشريعة الإسلامية ١٢/ ٧٨٠
- الشريعة الإسلامية وحماية البيئة في وقت الحرب ١٢/ ٧٩٧
- الشريعة الإسلامية وحماية البيئة في وقت السلم ١٢/ ٧٩٣
- صون الإسلام بيئة المساكن من التلوث ١٢/ ٨١٢
- طرق الوقاية من تلوث البيئة والعلاج الدائم ١٢/ ٧٩١
- الطهارة والنظافة في الإسلام جزء من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٢
- العناية بخصال الفطرة للحفاظ على البيئة ١٢/ ٨٠٧
- عوامل تلوث البيئة وآثاره ١٢/ ٧٨٢
- الغسل نوع من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٣
- الغسل وسيلة لحفظ الصحة والوقاية من تلوث البيئة ١٢/ ٨١٢
- قتل الحشرات والمؤذيات للحفاظ على البيئة ١٢/ ٨٠٧
- ما ورد في القرآن من آيات في وجوب طهارة النفس والبيئة الإنسانية في الظاهر والباطن ١٢/ ٨٠٩
- معاملة الجرحى والمرضى والقتلى في أعقاب الحرب من المفهوم الإسلامي وحماية البيئة ١٢/ ٧٩٨
- معنى البيئة ١٢/ ٧٨١
- مما فرضه الإسلام من أحكام للعناية بالصحة وسلامة البيئة ١٢/ ٨٠٦
- من الوسائل الإيجابية الوقائية للحفاظ على الصحة والبيئة ١٢/ ٨٠٨
- موقف الإسلام من سلامة البيئة ١٢/ ٨٠٥
- موقف الشريعة الإسلامية من حماية البيئة ١٢/ ٧٩٢
- النظافة للوقاية من الأمراض التي تضر البيئة ١٢/ ٧٩٣
- نهى الإسلام عن توسيخ الطرقات من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٥
- النهي عن التبول والتغوط في ظلال الشجر وضفاف الأنهار ١٢/ ٨١٢
- الوضوء نوع من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٣
- الوضوء وسيلة لحفظ الصحة والوقاية من تلوث البيئة ١٢/ ٨١٢

■ التابعون
- اتباع أتباع التابعين منهج الصحابة والتابعين في الفتوى ١٢/ ٣٢٤
- إقرار الصحابة التابعين على اجتهادهم ١٢/ ١٤٧
- شمول الفقه كل حصاد المجتهدين من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب ١٢/ ١٣٩
- ظهور الفقه الإقليمي في عهد التابعين ١٢/ ٣٢٢
- ظهور مدرستي الحديث والرأي في عهد التابعين ١٢/ ٣٢٢
- الفتوى في عهد التابعين ١٢/ ٣٢١

■ التابوت
- تقبيله، كراهته ٢/ ٤٧٧
- الدفن فيه
  - حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٧٣
  - حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٧٣
  - حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٧٣
  - حكمه عند المالكية ٢/ ٤٧٣
- المرأة التي لامحرم لها، دفنها في تابوت عند الشافعية ٢/ ٤٧٣

■ التأجيل
- حكم بدل تأجيل التسليم في العقد ١١/ ٤٩٨

■ **التأديب**
- اعتباره حقاً للأب والأم على ولدهما الصغير ٦/ ١٩٨
- التأديب إذا أدى إلى الموت، حكمه ٦/ ١٩٨، ٦/ ٣١٨
- الدية في حال الموت بسبب التأديب للحاكم أو للأب أو الزوج والمعلم ١٠/ ٩٢٠
- ضمانه، حكمه ٦/ ١٩٨
- عدم اعتباره اعتداء ٥/ ٦١٦
- مقدار الجلد فيه ٥/ ٧٢٠

■ **التاريخ**
- مخالفة حقائق السيرة والتاريخ من علامات الوضع في السنة ١٢/ ٤٤٧

■ **التأقيت**
- اشتراط التأقيت في عقد الصلح مع العدو ٧/ ٦٧٠

■ **التأليف**
- إعادة الطبع أو التصوير من الناشرين، حرمتها ١٠/ ٣٨
- اعتبار التأليف حقاً مالياً ٩/ ٥٣٦
- الاعتداء على حق المؤلف، حكمه ١٠/ ٣٧
- إقرار العرف العام لحق المؤلف في مصنفه ١١/ ٥٩٣
- بذل الكتاب المؤلف مجاناً وبدون عوض ١١/ ٥٨٩
- تعريف حق التأليف وحمايته ١١/ ٥٨٤
- ثبوت حق التأليف شرعاً ١١/ ٥٨٤
- حق التأليف والنشر والتوزيع ١٠/ ٣٧
- حق المؤلف، حق شخصي عرفاً وقانوناً ١٠/ ٣٧
- حق المؤلف في كل طبعة ١٠/ ٣٨
- حق المؤلف من أنواع حقوق الإبداع ١١/ ٥٨٤
- العلاقة بين المؤلف وبين الناشر والمستفيد ١١/ ٥٨٥
- قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية والتأليف والإبداع والابتكار ١١/ ٥٩٤
- كتمان العلم وعلاقته بحق التأليف والإبداع ١١/ ٥٩٢
- مدة استغلال المؤلف لمؤلفه ١١/ ٥٨٦

■ **التأميم**
- تأميم المرافق العامة، حكمه ٤/ ٣٩
- تأميم المصانع والشركات الخاصة، حكمه ٤/ ٣٩
- حكمه ٤/ ٣٧
- مشروعيته ٤/ ٥٧

■ **التأمين**
- إبطاله بسبب الجهالة الفاحشة ٤/ ٢١٤
- إجازة مجمع الفقه الإسلامي في مكة للتأمين الاجتماعي والتعاوني ٤/ ٢١٠
- إجازة مؤتمر علماء المسلمين الثاني والسابع للتأمين الاجتماعي والتعاوني ٤/ ٢١٠
- الأحكام المشتركة بين صور التأمين المشروع وعقوده ١١/ ٢٧٨
- أخذ بدل التأمين، عدم جوازه ٤/ ٢٠٧
- أخذ عوض التأمين من مصدر ربوي ٤/ ٥٥
- أخذ المستأمن التعويض، حرمته ٤/ ٢١٣
- أسباب حرمة التأمين ذو القسط الثابت أو التأمين التجاري ١١/ ٢٦٧
- أسباب حرمة التأمين ذي القسط الثابت ٤/ ٢١٤
- أسباب عدم جواز التأمين البحري ٤/ ٢٠٥
- أسباب عدم جواز التأمين التجاري ١١/ ١٢٧
- استعمال شركات التأمين للبرامج الحاسوبية وحكم العمل فيها ١٢/ ١٥٣
- الأسس الشرعية لإعادة التأمين على الحياة ١١/ ٢٨٧
- اشتمال عقد التأمين التجاري ذو القسط الثابت على الربا ٤/ ٥٥
- اشتمال عقد التأمين التجاري ذو القسط الثابت على الغرر ٥/ ٥٤
- اشتمال عقد التأمين على غرر كثير ١٠/ ٥٦٧
- إعادته أو التأمين المركب ٤/ ٢١٥
- إعادة التأمين له حكم أصل التأمين ٤/ ٢١٥
- إعادة شركات التأمين الإسلامية التأمين لدى الشركات الكبرى ١١/ ٢٨٨
- اعتباره من العقود الاحتمالية ٥/ ٥٤
- اعتباره من عقود الغرر ٤/ ٢٠٦
- اعتباره من عقود الغرر في القانون ٤/ ٢١١
- اعتماد التأمين الإسلامي التعاوني مع عقد المضاربة ١١/ ٢٧٩
- أقساط أو احتياطات التأمين التكافلي ١٣/ ٤٧٣
- إلزامه للطرفين في القانون ٤/ ٢٠٧
- إلى من يدفع العوض ٤/ ٢٠٤
- انسحاب المكتتب من التأمين التعاوني الإسلامي ١١/ ٢٨٤
- أنواع التأمين ذو القسط الثابت ٤/ ٢٠٨
- أنواع التأمين المعاصر ١٢/ ١٥٧
- أنواعه ٤/ ٢٠٨
- بطاقة الحسم الفوري وحكم استعمالها ١٢/ ١٥٤
- بطلانه لعدم توافر الشروط المطلوبة شرعاً في محل العقد ٤/ ٢١٢
- تاريخ ظهور التأمين ١١/ ٢٦٣

Obeikandl.com

- التأمين الإجباري، جوازه ٤/ ٢٠٥، ٤/ ٢١٠
- التأمين الاجتماعي أو العام ١١/ ٢٧١
- التأمين الاجتماعي، جوازه ٤/ ٢١٠
- التأمين الاجتماعي والتعاوني، مشروعيته ٥/ ٥٦
- تأمين الأشخاص ٤/ ٢٠٩، ١١/ ٢٧١
- تأمين الأضرار ٤/ ٢٠٩، ١١/ ٢٧٠
- التأمين إن جرى في دار الإسلام، حكمه عند ابن عابدين ٤/ ٢٠٦
- التأمين إن جرى في دار الحرب، حكمه عند ابن عابدين ٤/ ٢٠٥
- التأمين البحري، حرمته عند ابن عابدين ٤/ ٢٠٥
- التأمين بقدر الحاجة، جوازه ٤/ ٢١٢
- التأمين التجاري ١١/ ٢٧٠
- التأمين التجاري ذو القسط الثابت، تعريفه قانوناً ٥/ ٥٤
- التأمين التجاري، عدم مشروعيته ٥/ ٥٦
- التأمين التجاري عدم مشروعيته حسب مقررات مؤتمر الاقتصاد الاسلامي ومجمع الفقه في جدة ٥/ ٥٥
- التأمين التعاوني
  تعريفه ٤/ ٢٠٨
  جوازه ٤/ ٢٠٤، ٤/ ٢٠٩
  مشروعيته ٥/ ٥٦، ١١/ ٢٧٠
- التأمين التعاوني أو الاجتماعي ١٠/ ٥٦٧
- التأمين التعاوني مشروعيته حسب مقررات مؤتمر علماء المسلمين ومجمع الفقه في مكة وجدة ٥/ ٥٦
- التأمين التعاوني مظهر من مظاهر التكافل والتآخي ١١/ ٢٧٢
- التأمين التعاوني والتأمين التجاري ١١/ ٢٧٢
- التأمين الجماعي ١١/ ٢٨٦
- التأمين الخاص أو الفردي ١١/ ٢٧١
- التأمين ذو القسط الثابت، تعريفه ٤/ ٢٠٨
- التأمين ذو القسط الثابت شرعاً، عدم جوازه ٤/ ٢١٠
- تأمين الزواج وتأمين المواليد ١١/ ٢٨٦
- التأمين العام ٤/ ٢٠٩
- التأمين العائلي ١١/ ٢٨٦
- التأمين على الأشياء ٤/ ٢٠٩
- التأمين على الحياة، عدم جوازه ٤/ ٤٨٣
- التأمين الفردي ٤/ ٢٠٩
- التأمين في القانون ١١/ ٢٧٠
- التأمين لحال البقاء أو التأمين المؤجل ١١/ ٢٨٥
- التأمين لحال الوفاة ١١/ ٢٨٥
- التأمين المختلط ١١/ ٢٨٥
- التأمين المفروض جبراً من الحكومات ١٠/ ٥٦٦
- التأمين من الحوادث الجسمانية ٤/ ٢٠٩
- التأمين من المسؤولية ٤/ ٢٠٩، ١/ ٧٦٧
- تأمين المهور ١١/ ٢٨٦
- التأمين والتعامل فيه ١٢/ ٢٢٥
- تجزئة الأضرار على عدد المستأمنين في التأمين التعاوني ٤/ ٢١٤
- تحقيق التأمين الإسلامي لمبدأ التكافل والتساند والتضامن ١١/ ٢٨٣
- تحقيق التأمين التعاوني لمنع الاحتكار واستغلال أموال الناس ١١/ ٢٧٢
- تصفية وثيقة التأمين أو البوليصة في التأمين التعاوني الإسلامي ١١/ ٢٨٤
- تعدد أوجه التأمين على الحياة ١١/ ٢٨٥
- تعريفه قانوناً ٤/ ٢٠٧
- تكميل إعادة التأمين أو التأمين المركب لأصل فكرة التأمين ١١/ ٢٧٤
- التكييف الشرعي للتأمين على الحياة وإعادة التأمين ١١/ ٢٧٠
- تميز التأمين التعاوني الإسلامي بالتبرع ١١/ ٢٨٣
- تميز التأمين التعاوني الإسلامي بالظاهرة الإنسانية الرحيمة ١١/ ٢٩٤
- تناول المجمع الفقهي في القاهرة لموضوع التأمين ١٢/ ٣٣
- تنظيم الاشتراك في التأمين التعاوني الإسلامي ١١/ ٢٧٩
- تنظيم شركات التأمين التعاوني الإسلامي لاستثمار أموالها المحصلة من أقساط التأمين ١١/ ٢٨١
- جهل المؤمِّن بمقدار ما يأخذ ويعطي ٤/ ٢١١
- جواز التأمين التعاوني و التأمين على الحياة ١١/ ٢٧١
- حرمته لوجود الجهالة فيه ٤/ ٢١٤
- حرمته لوجود الربا فيه ٤/ ٢١٤
- حرمته لوجود الغبن فيه ٤/ ٢١٤
- حرمته لوجود الغرر فيه ٤/ ٢١٤
- حرمته لوجود القمار فيه ٤/ ٢١٤
- حكم عقد التأمين التجاري ١٢/ ٦١
- حكمه في الإسلام ٤/ ٢٠٤، ٤/ ٢٠٦
- الخصائص التي تميز التأمين التعاوني عن التأمين التجاري ١١/ ٢٧٢
- دعوة الدول الإسلامية لإقامة مؤسسات التأمين التعاوني ٩/ ٤٧٩

Obeikandl.com

- ذهاب مبلغ التأمين في حال موت المؤمّن له للمستفيد ٤/ ٢٠٦
- الربا الداخل في عقد التأمين التجاري ذو القسط الثابت، حرمته ٤/ ٥٥، ٩/ ٤٧٩
- رضا المُؤَمِّن بدفع التعويض لا قيمة له ٤/ ٢١٣
- شركات التأمين ذات القسط الثابت والعمل فيها ١٢/ ١٥٧
- شروط جواز إعادة التأمين ٤/ ٢١٥
- صور التأمين على الحياة لدى القانونيين ١١/ ٢٨٥
- ضوابط إعادة التأمين لدى الشركات التقليدية عند الحاجة ١١/ ٢٨٩
- الضوابط الشرعية لصور وعقود التأمين على الحياة وإعادة التأمين ١١/ ٢٦٣
- طبيعة التأمين الإسلامي ١١/ ١٢٧
- طرق إعادة التأمين ١١/ ٢٩١
- ظهوره ٤/ ٢٠٤
- عدم اعتباره من قبيل شركة المضاربة ٤/ ٢٠٦
- عدم اعتباره من قبيل الضمان أو الكفالة ٤/ ٢٠٦
- عدم تعين الحاجة إليه ٤/ ٢١٣
- عدم جوازه لأنه التزام ما لا يلزم ٤/ ٢٠٥
- عدم جوازه لأنه ليس من قبيل تضمين التغرير ٤/ ٢٠٥
- عدم جوازه لعدم تضمين الوديع والأجير المشترك ٤/ ٢٠٥
- عدم صحة إلحاق عقد التأمين بعقد الكفالة أو الضمان ١١/ ٢٦٤
- عدم صحة جعل الأمان محلاً للعقد ٤/ ٢١٢
- عدم صحة اللجوء للتأمين التجاري بحجة الضرورة أو الحاجة ١١/ ٢٦٧
- عدم مشروعية عقد التأمين البحري، عند ابن عابدين ٤/ ٥٥
- عقد التأمين التجاري ذو القسط الثابت، حكمه ٥/ ٥٤، ٩/ ٤٧٩
- عقد تجاري تبادلي في القانون ٤/ ٢٠٧
- عقد من عقود الإذعان في القانون ٤/ ٢٠٧
- عقد من عقود التراضي في القانون ٤/ ٢٠٨
- عقد من عقود الغرر في القانون ٤/ ٢٠٨
- عقد من عقود المدة في القانون ٤/ ٢٠٧
- عقود إعادة التأمين أمام التأمين التعاوني ١١/ ٢٩٤
- العمل في شركات بطاقات الائتمان خارج ديار الإسلام ١٢/ ١٥٦
- العمل في شركات بطاقات التأمين ١٢/ ١٥٤
- العمل في شركات التأمين ١٢/ ١٥٦
- العمل في شركات التأمين الإسلامي بالأخذ بمبدأ التأمين التعاوني ١١/ ٢٦٣
- العناصر الأساسية المطلوب توافرها في عقود التأمين على الحياة ١١/ ٢٧٦
- فتوى مجمع البحوث الإسلامية حول التأمين التعاوني ١٢/ ٦٨
- الفرق بين ربح المؤمن له وربح المضاربة ٤/ ٢٠٦
- الفرق بين نوعي التأمين ٤/ ٢٠٤
- فساد عقد التأمين التجاري ١١/ ٢٦٤
- فساده ٤/ ٢١٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن التأمين الصحي ٩/ ٧٤٢
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن زكاة شركات التأمين الإسلامية ٩/ ٧٣٠
- قيام التأمين التجاري على الاستغلال والاتجار والربح ١١/ ٢٧٣
- قيام التأمين التعاوني على الحياة في المنظور الإسلامي على توزيع الفائض التأميني على المشاركين وعدم تحقيق الربح ١١/ ٢٧٧
- قيام التأمين التعاوني على الحياة في المنظور الإسلامي على المشاركة في الخسارة الزائدة والمشاركة في الإدارة ١١/ ٢٧٨
- قيام التأمين ذو القسط الثابت أو التجاري على الربا والغرر الفاحش والغبن والقمار والجهالة ١١/ ٢٦٧
- قيام التأمين على الحياة في المنظور الإسلامي على التبرع وعدم مخالفة الشركة لأحكام الشريعة كالربا والغرر والجهالة والقمار ١١/ ٢٧٦
- ما تشتمل عليه وثيقة التأمين أو بوليصة التأمين ١١/ ٢٨٧
- ما يقوم عليه التأمين التجاري ١١/ ٢٦٥
- محل العقد في عقد التأمين التجاري ذو القسط الثابت ٤/ ٥٥
- مشروعية إعادة التأمين التعاوني ٩/ ٤٧٩
- مشروعية عقد التأمين التعاوني ٩/ ٤٧٩
- معنى التأمين بقسط ثابت ٤/ ٢٠٤
- معنى التأمين التعاوني ٤/ ٢٠٤
- معنى التأمين على الحياة ٤/ ٢٠٩
- معنى التأمين المركب ٤/ ٢١٥
- منع إعادة التأمين إلا إذا دعت الحاجة المتعينة ٤/ ٢١٥
- موقف الفقه الإسلامي منه ٤/ ٢٠٩

openkanon.com

- نشاط شركات التأمين التعاوني ١١/ ١٧٧
- نفقات التأمين لدى الشركات الإسلامية ٩/ ٤٨٦
- نماذج مشروحة للصور الأساسية من التأمين على الحياة ١١/ ٢٨٥
- نوعاه ٤/ ٢٠٤
- وجود الجهالة في بدليه ٤/ ٢١٤
- وجود الربا في التأمين التعاقدي ٤/ ٢١١
- وجود الربا في تعامل المؤمِّن والمستأمن ٤/ ٢١٠
- وجود الربا في التعويض ٤/ ٢١١
- وجود الربا في عوض التأمين ٤/ ٢١٠
- وجود الغرر رغم الإحصاءات التي تجريها شركات التأمين ٤/ ٢١٢
- وجود الغرر الكثير فيه ٤/ ٢٠٧، ٤/ ٢١١
- وسائل توزيع أرباح شركات التأمين التعاوني الإسلامي ١١/ ٢٨٢
- وضعه في عقود الغرر عند رجال القانون ٤/ ٢٠٧، ٥/ ٥٤

■ التأمين الإسلامي

- طبيعة التأمين الإسلامي ١١/ ١٢٧
- العمل في شركات التأمين الإسلامي بالأخذ بمبدأ التأمين التعاوني ١١/ ٢٦٣
- مشروعية التأمين الإسلامي ١١/ ١٢٨

■ التأمين التجاري

- أسباب عدم جواز التأمين التجاري ١١/ ١٢٧
- فساد عقد التأمين التجاري ١١/ ١٢٧

■ التأمين التعاوني

- مشروعية التأمين التعاوني ١١/ ١٢٨

■ التأمين التكافلي

- أقساط أو احتياطات التأمين التكافلي ١٣/ ٤٧٣
- الزكاة في أموال التأمين التكافلي ١٣/ ٤٧٥
- موارد التأمين التكافلي ١٣/ ٤٧٤

■ التأمين الصحي

- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن التأمين الصحي ٩/ ٧٤٢

■ التأمين في الصلاة

- الإسرار بالتأمين للإمام والمأموم في الصلاة السرية حكمه عند الحنابلة والشافعية ١/ ٦٩٨
- الإسرار به عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- الإسرار فيه ١/ ٧٦٧
- تأمين الإمام بعد الفاتحة حكمه ٢/ ١٨٧
- التأمين عقب قراءة الفاتحة في الصلاة عند الشافعية ١/ ٧٧٠
- التأمين في الصلاة
  - تعريفه ١/ ٧٣١
  - كيفيته عند الحنفية والمالكية ١/ ٧٣١
  - كيفيته عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦٩٦، ١/ ٧٣١
- تعريفه ١/ ٧٣١
- كيفيته عند الحنفية والمالكية ١/ ٧٣١
- كيفيته عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٣١
- التأمين في الصلاة للإمام والمأموم عند الحنابلة ١/ ٧٣١
- التأمين لقراءة الإمام في الصلاة عند المالكية ١/ ٦٩٥
- التأمين للإمام سنيته ١/ ٦٩٨
- التأمين للمأموم سنيته ١/ ٦٩٨
- تأمين المنفرد والمأموم عند المالكية ١/ ٧٦٧
- الجهر بالتأمين للإمام والمأموم في الصلاة الجهرية، حكمه عند الحنابلة والشافعية ١/ ٦٩٨
- ندب الإسرار بالتأمين عند المالكية والحنفية ١/ ٦٩٧

■ التأمين المركب

- تكميل إعادة التأمين أو التأمين المركب لأصل فكرة التأمين ١١/ ٢٧٤

■ التأمين النقدي

- تعريفه ٢/ ٦٨٠
- زكاة التأمين النقدي، حكمها ٢/ ٦٨٠

■ التأمينات الاجتماعية

- اعتبار ما يدفعه العامل تبرعاً ٤/ ٢١٧
- أموال التأمينات الاجتماعية قبل وبعد صرفها لمستحقها ١٣/ ٤٨٨
- تأثر الفقه بالقانون في الأخذ بالتأمينات الاجتماعية ١٢/ ٣٩٣
- الزكاة في أموال التأمينات الاجتماعية ١٣/ ٤٨٨
- مشروعية التأمينات الاجتماعية ٤/ ٢١٦

■ التأمينات النقدية

- التأمينات النقدية للحصول على الخدمات كالهاتف ١٣/ ٤٨٩

■ التأويل

- حرمة تكفير المسلم لمسلم آخر لاعتقاده ما فيه خلاف أو تأويل معتبر ١٢/ ٣٧١

obeikandl.com

■ **التبذير**
• صرف المال في الصدقة ليس بتبذير ١٣/ ٥٦٦

■ **التبرع**
• أهلية المقرض للتبرع ١١/ ٨٠
• التبرع بالأعضاء حال الحياة أو الموت ١٣/ ٢٢
• تبرع الشخص قبل موته إلى حي بأعضائه ١٣/ ٢٥
• تبرع المريض إذا صح من مرضه الذي تبرع فيه ثم مات، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ١٢٩
• تبرع مريض الموت بهبة مقبوضة، حكمه عند الظاهرية ٩/ ١٣٠
• تبرع مريض الموت، حكمه ١٠/ ٣٠٨
• تبرعات مريض الموت
حكمها عند الجمهور غير المالكية ٤/ ٢٦٩، ٩/ ١٢٩
حكمها عند المالكية ٤/ ٢٦٩
المنجزة، حكمها ٩/ ١٣٠
• تبرعات مريض الموت المضافة لما بعد الموت، حكمها ٩/ ١٣٠
• التبرعات المنجزة من المريض مرض الموت، حكمها في القانون المصري والسوري ٩/ ١٣٠
• تميز التأمين التعاوني الإسلامي بالتبرع ١١/ ٢٨٣
• شروط المتبرع بالعضو ١٣/ ٢٢
• قيام التأمين على الحياة في المنظور الإسلامي على التبرع وعدم مخالفة الشركة لأحكام الشريعة كالربا والغرر والجهالة والقمار ١١/ ٢٧٦

■ **التبشير**
• فتنة الذمي للمسلم عن دينه أو قذفه أو دعوته إلى دينه أو سب الله أو رسول الله ﷺ وأثر ذلك على العهد مع أهل الذمة ٧/ ٣٥٣

■ **التبعة**
• أساس تحمل التبعة في الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٠٠
• نظرية تحمل التبعة في الشريعة ١٠/ ٣٠٠، ١٠/ ٣٤٣

■ **التبغ**
• حكمه عند الإباضية ١/ ٥٧، ٦/ ١١٤
• العمل في محطات الوقود مع الإقدام على بيع تبغ أو ممارسة قمار ١٣/ ١٧٤

■ **التبكير**
• من آداب السوق التبكير في طلب الرزق ١١/ ١٤٣

■ **التبليغ**
• التبليغ خلف الإمام ١/ ٧٦٠

■ **التبني**
• الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدل على تحريم التبني ١٣/ ٥٤١
• أسباب حرمة التبني ١٣/ ٦١٥
• بقاء التبني بين العرب في الجاهلية بعد ظهور الإسلام ١٣/ ٥٤٠
• تبني رسول الله ؟ لزيد بن حارثة ١٣/ ٥٤٠
• التبني وأبعاده الإنسانية والاجتماعية ١٣/ ٥٣٩
• تعريفه ٨/ ٦٥٦
• الحكمة في إبطال نظام التبني في الإسلام ١٣/ ٥٤٢
• حكمه في الإسلام ٨/ ٦٣٨
• عدم جواز تبني اللقيط ١٣/ ٦١٤
• الفرق بين الإقرار بالنسب وبين التبني ٨/ ٦٥٦

■ **تتبع الرخص**
• انظر: الرخصة، تتبعها

■ **التترس**
• قتل غير المقاتلة عند الضرورة وذلك في الغارات والتترس بمن لا يجوز قتلهم ٧/ ٥٣٥

■ **التثاؤب**
• التثاؤب في الصلاة
كراهته ١/ ٨٠٤
• التثاؤب في الصلاة عند الحنفية ١/ ٧٦٢

■ **التثويب**
• حكمه في الأذان ١/ ٦٠١

■ **التجارة**
• الاتجار بالمخدرات، حكمها ٦/ ١٢٣
• اتجار المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٥٨
• أثر الحرب في العلاقات التجارية ٧/ ٥٤١
• أثر الحرب في المعاهدات التجارية ٧/ ٣٧٦
• أخذ ضريبة العشور من الأموال المعدة للتجارة ٧/ ٥٦١
• أخذ العشر من الحربي من كل تاجر أو من باب المعاملة بالمثل ٧/ ٥٥٤
• أسباب الكسب الحرام، تحريمها ٩/ ٥٣٨
• اعتبار الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية حقوقاً مالية ٩/ ٥٣٦
• اعتبار بلوغ النصاب في جميع الحول لزكاة عروض التجارة، عند الحنابلة ٢/ ٧١٠
• الإقامة في بلد غير إسلامي لنشر الدعوة الإسلامية أو لطلب العلم أو التجارة أو لتعلم فنون الحرب ١٢/ ٧٤٢

obeikandl.com

- أمان الأسير والتاجر اللذين دخلا دار الإسلام ومن أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا ٧/ ٢٦٦
- أهم ضوابط كون التجارة أبرك المكاسب ١١/ ١٨
- البركة في التجارة ١١/ ٣١٣
- تأجيل المجمع الفقهي النظر في بيع الاسم التجاري والترخيص ٩/ ٥٢٠
- تجنب المتاجرة في المشتبه فيه ١١/ ١٨
- التحرز عن مال الغير في التجارة ١١/ ١٨
- تدخل ولي الأمر بالتسعير، حكمه ٩/ ٥٣٩
- ترغيب الإسلام فيها ٤/ ٨٧
- التصرف في الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية، جوازه ٩/ ٥٣٦
- تعريف المتاجرة في العملات ١١/ ١٦٢
- تميز العلاقات الدولية الإسلامية بانتقالها من المسالمة والمودة إلى الإنعاش الاقتصادي والتبادل التجاري ١٢/ ٤٩٢
- حرمة الاتجار في المال الحرام ١١/ ١٨
- حرمة الاتجار فيما يؤدي إلى الفتنة والفساد ١١/ ١٨
- حرية الناس في البيع والشراء والتصرف في أموالهم ٩/ ٥٣٨
- حقيقة التحكيم التجاري المعاصر ١٢/ ٧٣٢
- حكم المهن والوظائف في نطاق الأعمال التجارية الحديثة ١٣/ ١٦٤
- حمل التجار لواء الدعوة بالإسلام ٧/ ٧٦
- الزراعة والتجارة والصناعة والغنائم الحربية أهم المكاسب المشروعة ١١/ ١٦
- زكاة شركات الأسهم التجارية ١١/ ٣٧٢
- زكاة عروض التجارة، حكمها ٩/ ٥١١
- الزكاة على تجار أهل الذمة والحربيين إذا اتجروا إلى بلد من بلاد المسلمين من غير بلادهم وتكرر ذلك مراراً في السنة، حكمها ٢/ ٦٥٠
- الزكاة على مال اشتراه الشخص للتجارة قبل قبضه، حكمها ٢/ ٦٤٨
- الزكاة في الأثمان وعروض التجارة مع وجود الدين على المزكي، حكمها ودليله عند الحنابلة ٢/ ٦٥٨
- الزكاة في المال المعد للاستنماء بالتجارة أو السوم، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٦٥١
- شراء الذهب والفضة بالشيكات المصدقة، حكمه ٩/ ٥٩٩
- ضم أرباح التجارة إلى أصل النصاب بالاتفاق ٢/ ٦٥٧
- عدم تحديد أرباح التجار ٩/ ٥٣٨
- العلاقة بين مصدر بطاقة الائتمان والتاجر علاقة تجارية ١١/ ٥٤٨
- عمل المرأة بالتجارة أو الصناعة ١٣/ ٥٩٢
- عمليات تمويل التجارة الخارجية، حكمها ٩/ ٤٨٦
- قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية والتأليف والإبداع والابتكار ١١/ ٥٩٤
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الكفالة التجارية ٩/ ٧٤٠
- قطع العلاقات السياسية والاقتصادية عند قيام الحرب في القانون الدولي ٧/ ٥٤٣
- ما يحرم الاتجار به ١١/ ١٨
- ما يؤخذ من الذمي من العشور إذا اتجر في بلاد المسلمين ٧/ ٥٦٧
- مراعاة مصلحة المسلمين في التجارة ١١/ ١٨
- مستند القول بمشروعية التحكيم التجاري ١٢/ ٧٣٣
- المعاملات التجارية مع العدو في أثناء نشوب الحرب ٧/ ٥٤١
- الموقف من التحكيم التجاري الحديث ١٢/ ٧٣٠
- يؤخذ نصف العشر من تجار أهل الذمة والحربيين إذا اتجروا إلى مكة والمدينة وقراها من القمح والزيت خاصة عند المالكية ٢/ ٦٥٠

■ التجديد

- أسباب التجديد في الفقه ١٢/ ٦٥
- تأهيل العلماء لممارسة الاجتهاد والتجديد ١٢/ ٧٩
- التجديد في مختلف مراحل التاريخ الإسلامي ١٢/ ٦٤
- التجديد وكونه سنة من سنن الحياة وظاهرة اجتماعية ١٢/ ٦٤
- حركة الاجتهاد والتقنين في منتصف القرن الرابع عشر الهجري ١٢/ ٨١
- دور الشيخ شلتوت في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٢
- دور الشيخ عبد الوهاب خلاف في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٤
- دور الشيخ علي الخفيف في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٥
- دور الشيخ محمد أبو زهرة في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٧
- دور الشيخ المراغي في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩١

• دور الشيخ مصطفى الزرقا في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ١٠١
• دور الفقيه المجتهد أمام التجديد والتطور ١٢/ ٢٦٤
• دور المجامع الفقهية في إعداد المجددين ١٢/ ٦٤
• دور المحامي الدكتور صبحي المحمصاني في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٩
• ظهور دعوات في أوائل القرن العشرين تدعو إلى التجديد والاجتهاد الفقهي كالدعوة السلفية في نجد والسنوسية في الجزائر ١٢/ ٨٢
• عصر التجديد الفعلي للاجتهاد في النصف الأول من القرن العشرين على يد أساتذة الجامعات ١٢/ ٨٣
• القرن العشرين بين التجديد والتقنين ١٢/ ٨٠
• كتاب المجددون في الإسلام لعبد المتعال الصعيدي ١٢/ ٦٥
• المجددون في التاريخ الإسلامي ١٢/ ٦٤
• نماذج متميزة من أعلام التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩١
• وضوح التجديد في رحاب الفقه الإسلامي ١٢/ ٦٥

■ **التجربة**
• شرط الاحتفاظ بالملكية في البيع لأجل ١٣/ ٢٧٣
• شرط التجربة في عقود الاستصناع والبيع ١٣/ ٢٧٩

■ **التجسس**
• زنى الذمي بمسلمة أو نكاحها أو التجسس عليهم أو الطعن في الإسلام والقرآن وأثر ذلك على العهد مع أهل الذمة ٧/ ٣٥٣
• عقوبة التجسس هي عقوبة الخيانة ٧/ ١٤٢، ٧/ ٥٣٥
• مصير الجاسوس المستأمن أو الذمي ٧/ ٣٦٨
• نقض الأمان بالتجسس ٧/ ٣٥٩

■ **التجميل**
• تغيير لون الوجه "القاشر" حكمه ٣/ ٥٧٩
• عمليات التجميل للنساء، حكمها ٣/ ٥٧٩

■ **التجنيد**
• إشكالية مشاركة المسلمين في التجنيد الإلزامي والانضمام للجيش في بلدان غير إسلامية يقيمون فيها ٧/ ٧٩١

■ **التجهيل**
• ضمانات الأمانات بالموت عن تجهيل ١٠/ ٨٠٠

■ **التجويد**
• ترتيل القرآن وتجويده ١٢/ ٨٦٠

■ **التحجير**
• التحجير بإحياء الموات ١١/ ١١٤

■ **تحديد النسل**
• حكم تحديد النسل ١٢/ ٥٣

■ **التحرر**
• قيام دولة الإسلام على أساس تحرر الفرد وتحرر المجتمع من السيطرة والخضوع ١٢/ ٤٦٦

■ **التحريق**
• تحريق العدو بالنار في الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨١
• التخريب وهدم المنازل والتحريق والتغريق في الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨٤

■ **التحريم**
• أدلة من قال الأصل في الأشياء الإباحة وترجيح ذلك ١٠/ ٣٩٩
• أساس مبدأ التحريم والإباحة في نظام الشريعة ١٠/ ٣٨٣
• الأصل في الأشياء الإباحة أو التحريم ١٠/ ٣٩٨

■ **التحريمة**
• إدراك تكبيرة الإحرام عن تكبيرة الركوع لمن أدرك الإمام راكعاً عند الحنابلة ٢/ ١٤٧
• إدراكها في الوقت يجعل الصلاة أداء عند الحنفية والحنابلة ٢/ ١٢٤
• الاعتدال عند ابتدائها وانتهائها عند الحنفية ١/ ٧٦٢
• تكبيرة الإحرام شرط لصحة سجدة التلاوة عند الشافعية ٢/ ١١٢
• تكبيرة الإحرام للإمام، وقتها عند الحنفية ٢/ ١٨٨
• تكبيرة الإحرام، وقتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٨٨
• تكبيرة الركوع اشتراطها عن تكبيرة الإحرام ليدرك الركعة عند الشافعية والمالكية ٢/ ١٤٨
• حالة الأصابع في رفع اليدين للتحريمة عند الجمهور غير الحنابلة ١/ ٧٢٤
• حالة الأصابع في رفع اليدين للتحريمة عند الحنابلة ١/ ٧٢٤
• رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام فقط عند المالكية ١/ ٧٦٦
• رفع اليدين للتحريمة
زمنها عند الحنفية ١/ ٧٢٣
زمنها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٢٣
زمنها عند المالكية ١/ ٧٢٣

obeikandl.com

• رفع اليدين للتحريمة من سنن الصلاة الداخلة فيها ١/ ٧٢٢
• سبق المقتدي لإمامه أو مقارنته له في تكبيرة الإحرام تؤدي إلى بطلان الصلاة عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
• متابعة المأموم لإمامه في تكبيرة الإحرام حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
• متابعة المأموم لإمامه في تكبيرة الإحرام حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٤
• مقارنة المأموم لإمامه فيها، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٥

■ **التحزين**
• التحزين بالقرآن ١٢/ ٨٦١

■ **التحسينيات**
• تعريف التحسينات ومكانها في مقاصد التشريع ومصالحه ١٢/ ٢٠٣
• مراعاة الإنسان للتحسينات ١٠/ ٤١٧
• من أمثلة فقه المقاصد في التحسينيات ١٢/ ٢٤٥

■ **التحكيم**
• احتكام الدول والمؤسسات الإسلامية إلى محاكم دولية غير إسلامية ٩/ ٦١٢
• إلزام المتحاكمين بقرار الحكم، حكمه ٦/ ٦٦٠
• انتهاء الحرب بالتحكيم ٧/ ٨١١
• إنكار الخوارج التحكيم عموماً بين علي ومعاوية ٧/ ٨١٢
• أنواع التحكيم ومجالاته ١٢/ ٧١٦
• أهم الفروق بين القضاء والتحكيم ١٢/ ٧١٥
• التحكيم الاختياري ١٢/ ٧١٦
• التحكيم الذي تم بين علي ومعاوية في صفين ٧/ ٨١١
• التحكيم الإلزامي ١٢/ ٧١٦
• التحكيم بين المسلمين وغيرهم في الحرب ٧/ ٨١٥
• تحكيم الذمي ١٢/ ٧٢٥
• التحكيم عند حصار العدو ٧/ ٢٧٦
• التحكيم في الأموال والعقود والديون والزواج والنفقة ١٢/ ٧١٧
• التحكيم في الحد، حكمه ٦/ ٦٦٠
• التحكيم في القانون الدولي ٧/ ٨١٤
• التحكيم في القصاص، حكمه ٦/ ٦٦٠
• التحكيم في اللعان ١٢/ ٧١٨
• تحكيم الكافر ١٢/ ٧٢٣
• التحكيم لإنهاء الحرب ٧/ ٢٧٥
• تحكيم المرتد ١٢/ ٧٢٦
• تعريف القضاء والتحكيم والفرق بين القاضي والمحكم ١٢/ ٧١٣
• تعريفه ٧/ ٨١٣، ٩/ ٦١٢
• تنفيذ حكم القاضي أو المحكم غير المسلم للضرورة ١٢/ ٧٢٤
• حالات ردّ حكم المحكم أو القاضي وعدم تنفيذه ١٢/ ٧٣٣
• حقيقة التحكيم التجاري المعاصر ١٢/ ٧٣٢
• حكمه ٦/ ٦٦٠
• حكمه وصفته ٩/ ٦١٢
• الدعوة لإقامة محكمة العدل الإسلامية الدولية ٩/ ٦١٢
• رفض أحد المحتكمين لقرار الحكم، حكمه ٩/ ٦١٢
• شروط تنفيذ الأحكام الأجنبية الصادرة من المحاكم أو هيئات التحكيم ١٢/ ٧٢٦
• شروط المحكَّم ٦/ ٦٦٠، ١٢/ ٧٢٢
• شروط المحكم في إنهاء الحروب ٧/ ٢٧٧
• عدم جواز التحكيم في الحدود والقصاص عند جمهور الفقهاء ١٢/ ٧١٧
• عزل الحكم نفسه، حكمه ٩/ ٦١٢
• القواعد المطبقة في التحكيم لحل النزاعات ٧/ ٨١٦
• ما لايجوز فيه التحكيم ٩/ ٦١٢
• ما يجوز التحكيم به عند الحنابلة ١٢/ ٧١٨
• ما يختص به القضاء ولا يجوز التحكيم به عند المالكية ١٢/ ٧١٨
• ما يشترط في الحكم ٩/ ٦١٢
• مجالات التحكيم الجائزة وغير الجائزة ١٢/ ٧١٧
• مدى لزوم الحكم القضائي وحكم المحكمين ١٢/ ٧١٩
• مدى مشروعية قضاء وتحكيم غير المسلمين ١٢/ ٧٢١
• مستند القول بمشروعية التحكيم التجاري ١٢/ ٧٣٣
• موقف الفقه الإسلامي من تنفيذ الأحكام الأجنبية قضاء وتحكيماً وشروطه ١٢/ ٧١٢
• الموقف من التحكيم التجاري الحديث ١٢/ ٧٣٠
• نقض حكم المحكم إذا اصطدم بما ليس فيه مصلحة للمسلمين ١٢/ ٧٣٤
• نقض حكم المحكمين إذا خالف الشرع ١٢/ ٧٣٤
• وجوب تنفيذ حكم المحكم ١٢/ ٧٢٠

■ **التحليل**
• التلفيق فيه ١/ ٩٩

■ **التحميد**
- الإسرار به عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- التحميد في الصلاة ١/ ٧٤١
- التحميد في الصلاة عند الجمهور غير الشافعية ١/ ٧٤١
- التحميد في الصلاة عند الشافعية ١/ ٧٤١
- التحميد في الصلاة كيفيته ١/ ٧٤١
- التحميد للإمام والمنفرد عند المالكية ١/ ٧٦٥
- التحميد للمأموم عند المالكية ١/ ٧٦٤
- التحميد للمنفرد والمقتدي عند المالكية ١/ ٧٦٧
- تعريفه ١/ ٧٤١
- تعريفه في الصلاة عند الحنابلة ١/ ٧٢١

■ **التحويل**
- أخذ البنك أجراً على تسليم المبلغ في بلد آخر ٤/ ٤١٥
- قيام المصرف بها بأجر أو بغير أجر، جوازه ٤/ ٤٨٧

■ **التحية**
- تحية الجار النصراني ومصافحته والسلام عليه ١٢/ ٧٦٩

■ **تحية المسجد**
- انظر: المسجد، تحيته

■ **التخارج**
- المخارجة أو التخارج من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٨

■ **التخدير**
- الاتجار بالمخدرات، حكمها ٦/ ١٢٣
- إتلاف المخدرات، حكمه ٦/ ١٢٦
- الإجماع على تحريم الحشيشة ٦/ ١٢٠
- أدلة تحريم المخدرات ٦/ ١٢٠
- أسباب تحريم زراعة الحشيش وتصنيع المخدرات ٦/ ١٢٣
- استحلال الحشيشة
  - حكمه ٦/ ١٢١
  - حكمه عند بعض الحنفية ٦/ ١٢٢
- استخراج المواد المخدرة وتصنيعها، حكمه ٦/ ١٢٣
- استعمال جوزة الطيب، حكمه ٦/ ١٢٠
- أضرار القات ٦/ ١٢٢
- الإفتاء بإعدام متعاطي المخدرات ٦/ ١٢٦
- بيع المخدرات، حكمه ٦/ ١٢٣
- تحريم القات عند أبي بكر المقري ٦/ ١٢٢
- تحريم المخدرات بسبب ضررها ٦/ ١٢٠
- التداوي بالمخدرات، حكمه ٦/ ١١٣
- حرمة المخدرات بأنواعها ٦/ ١٢٢
- ربح المخدرات، حكمها ٦/ ١٢٤
- زراعة الحشيش، حكمه ٦/ ١٢٣
- ضرر الحشيشة ٦/ ١٢١
- عقوبة متناول الأفيون، عند الشافعية ٦/ ١٢٥
- عقوبة متناول الحشيشة، عند ابن تيمية ٦/ ١٢٥
- عقوبة متناول المخدرات بدون عذر ٦/ ١٢٥
- القات، حكمه ٦/ ١٢٢
- قبح الأفيون ٦/ ١٢٢
- القليل من الحشيشة، حكمه ٦/ ١٢١
- ما يدخل تحت حكم الخمر، عند ابن القيم ٦/ ١٢١
- متناول الحشيشة، حكمه عند ابن تيمية ٦/ ١٢١
- مخاطر المخدرات وأحكامها في الإسلام ٦/ ١١٧
- المخدرات
  - أنواعها ٦/ ١١٩
  - حكمها ٦/ ١١٩
- منع المخدرات دولياً ٦/ ١٢٣
- نجاسة الأفيون عند الشافعية ٦/ ١٢٥
- وقت ظهور الحشيشة ٦/ ١٢٠

■ **التخريب**
- أنواع التدمير والتخريب والتفجيرات والتهديدات التي تواجه الآمنين ١٣/ ٧٠١
- التخريب وهدم المنازل والتحريق والتغريق في الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨٤
- حرمة التدمير والتخريب والإتلاف ١٣/ ٨٤٢

■ **التخريج**
- تعريف التخريج ١٢/ ٣٠٦
- مجتهد التخريج ١٢/ ٣٠٦

■ **التخصر**
- التخصر في الصلاة، معناه ١/ ٨٠٠

■ **التخصيص**
- تخصيص النص العام بالمصلحة ١٠/ ٦٣٣

■ **التخفيف**
- تخفيفات الشرع ١٠/ ٥٣٩
- ضابط المشقة المؤثرة في التخفيف ١٠/ ٥٤٧
- المشقة المؤثرة في التخفيف في العبادات ١٠/ ٥٤٧
- المشقة المؤثرة في التخفيف في المعاملات ١٠/ ٥٤٩

■ **التداوي**
- إجراء الأبحاث الطبية على عديمي الأهلية أو ناقصيها، حكمه ٩/ ٥٧٠

obeikandl.com

- اختلاف أحكامه باختلاف الأحوال والأشخاص ٩/ ٥٦٩
- استعمال الدواء المشتمل على نجس العين كالخنزير ١٢/ ٨١٤
- استعمال الكحول في التداوي ١٢/ ٨٢١
- استعمال المواد النجسة المحرمة في الغذاء والدواء ومنها الخمر والكحول ٩/ ٨٢٨
- استعمال الهندسة الوراثية في منع المرض أو علاجه ٩/ ٨٣٨
- اشتراط إذن المريض بالتداوي ٩/ ٥٧٠
- إكراه المريض على التداوي والطعام، كراهته ٢/ ٣٩٧
- التزام أحكام الضرورة الشرعية في تناول الدواء المشوب بمحرم ١٢/ ٨١٦
- تأثر الفقه بالقانون بإلزام الزوج بنفقة دواء الزوجية ١٢/ ٣٩٤
- تحقيق المصارف الإسلامية مبدأ التكافل الاجتماعي للمحتاجين بصرف موارد الزكاة وتوفير القرض الحسن للزواج والتعليم والتداوي ١٣/ ٣٧٥
- التداوي بالأشربة المسكرة غير المطبوخة، حرمته ٦/ ١١٠
- التداوي بالأنسولين الخنزيري المنشأ، حكمه
- التداوي بالخمر، حكمه ٣/ ٥١٦، ٣/ ٥١٩، ٦/ ١٠٤
- التداوي بالخمر على طبيعتها من غير استحالة ١٢/ ٨١٨
- التداوي بالخمر للضرورة وشربها عطشاً ١٠/ ٤٤٠
- التداوي بالمخدرات، حكمه ٦/ ١١٣
- التداوي بالمسكر، حكمه ٣/ ٥٣٣
- التداوي بالميتة للضرورة ١٠/ ٤٤٣
- التداوي بالنجاسات ١٢/ ٨١٩
- التداوي بسم، حرمته ٢/ ٣٩٧
- التداوي بلحم الخنزير ١٢/ ٨١٨
- التداوي بنجس، حكمه ٣/ ٥٢٠
- التداوي، جوازه وعدم وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٣٩٧
- التداوي للحفاظ على الصحة ١٢/ ٨٠٦
- تداوي مرضى السكري بالأنسولين الخنزيري ٩/ ٨٢٩
- تركه توكلاً أفضل عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٩٧
- توصية مجمع الفقه الإسلامي السلطات الصحية بتشجيع النساء على دراسة أمراض النساء والتوليد ٩/ ٥٩٦
- حكمه ٩/ ٥٦٩
- ضرورة الغذاء والدواء ١٠/ ٤٣٤
- عقيدة المسلم في المرض والشفاء ٩/ ٥٧٠
- علاج الحالات الميئوس منها ٩/ ٥٧٠
- عيادة غير المسلمين ومعالجتهم وتعزيتهم ١٢/ ٧٧٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المفطرات في مجال التداوي ٩/ ٦١٧
- قيود جواز التداوي بالخمر ١٢/ ٨١٨
- كشف العورة للتداوي ١٠/ ٥٥٨
- ما لا يعتبر من المفطرات من الأمور التي يتداوى بها ٩/ ٦١٨
- متى يكون مكروهاً ومتى يكون مباحاً ٩/ ٥٧٠
- متى يكون واجباً ومتى يكون مندوباً ٩/ ٥٧٠
- مداواة الرجل للمرأة
  - حكمها ٩/ ٥٩٦
  - شروطها ٩/ ٥٩٦
- مداواة الطبيب غير المسلم للمرأة المسلمة، حكمه ٩/ ٥٩٦
- مداواة الطبيبة غير المسلمة للمرأة المسلمة، حكمها ٩/ ٥٩٦
- الموضوعات الطبية التي أوصى مجمع الفقه الإسلامي بدراستها ٩/ ٥٧١
- نظر الطبيب للعورة بقدر الحاجة ١٠/ ٥٧٦
- وصف الدواء المحرم في حال الضرورة من طبيب مسلم عدل ثقة ١٠/ ٤٣١

■ التدخين

- اجتناب ما كان مشكوكاً فيه أحرام هو أم حلال ٦/ ١١٦
- أدلة تحريمه ٦/ ١١٤
- إضاعة للمال، مع ما فيه من عبث ولهو ٦/ ١١٥
- اعتباره من البدع ٦/ ١١٦
- اعتباره من الخبائث ٦/ ١١٤
- إفساده للجسم وهو مفتٍّر له ٦/ ١١٥
- الدخان، حكمه ٦/ ١١٤
- ضرره على الصحة ٦/ ١١٤
- مصادم للفطرة، مفسد للمزاج ٦/ ١١٥
- مضر صاحبه ٦/ ١١٥
- منعه في إيران رسمياً ٦/ ١١٤
- مؤذ برائحته للحفظة الكاتبين ٦/ ١١٥
- النهي عنه عند بعض الملوك ٦/ ١١٦

■ التدريب

- شرط التدريب على استخدام المعدات المشتراة ١٣/ ٣٠٣

obeikandl.com

■ **التدليس**
- اتفاق حكمه في القانون والفقه ١٠/ ٢١٤
- أنواعه ١٠/ ٢١١
- التحرز من الربا والغش والاحتكار والإضرار والغبن والتدليس في المعاملات ١١/ ١٣٨
- التدليس بكتمان الحقيقة، تعريفه ١٠/ ٢١٣
- تدليس العيب، حرمته ٤/ ٢٨
- التدليس الفعلي، تعريفه ١٠/ ٢١١
- التدليس القولي
  - تعريفه ١٠/ ٢١٢
  - حكمه ١٠/ ٢١٢
- تعريفه ١٠/ ٢١١
- ثبوت خيار العيب للمدلس عليه ١٠/ ٢١٣
- ثبوت الخيار للمشتري بسببه ٤/ ٢٩٧
- حكمه ١٠/ ٢١٣
- حكمه في القانون ١٠/ ٢١٣
- صدوره من أحد العاقدين أو من الغير ١٠/ ٢١٣
- معنى تدليس العيب ٤/ ٢٩٥

■ **التدمير**
- أنواع التدمير والتخريب والتفجيرات والتهديدات التي تواجه الآمنين ١٣/ ٧٠١
- حرمة التدمير والتخريب والإتلاف ١٣/ ٨٤٢

■ **التراب**
- تراب المسجد، التيمم به ١/ ٤٦٩
- التراب المغصوب التيمم به، حكمه ١/ ٥٠٩
- التراب النجس لا يجوز التيمم به اتفاقاً ١/ ٥٠٦
- التراب الندي الذي لا غبار عليه التيمم به، حكمه عند المالكية والحنفية ١/ ٥٠٦
- شرط للتيمم عند الشافعية ١/ ٥١٤

■ **التراويح**
- ترك الجلسة بعد كل أربع ركعات، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٧
- حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٠
- صلاتها
  - أحكامها عند الحنابلة ٢/ ٧٥
  - التطوع بعدها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٨
  - الجهر بالقراءة فيها عند الحنابلة ٢/ ٧٥
  - الخلاف في عدد ركعاتها ٢/ ٧٦
  - عدد ركعاتها عند الحنابلة ٢/ ٧٥
  - عدد ركعاتها عند الحنفية ٢/ ٥١
  - عدد ركعاتها عند الشافعية ٢/ ٦٤
  - فعلها جماعة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٥
  - فعلها في المسجد، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٧
  - قضاؤها عند الحنفية ٢/ ٥٠
  - ما يسن فيها عند الحنفية ٢/ ٥٠
  - ما يقرأ فيها عند الحنابلة ٢/ ٧٦
  - نيتها عند الحنابلة ٢/ ٧٧
  - نيتها عند الشافعية ٢/ ٦٥
  - الوتر بعدها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٨
  - وقتها عند الحنابلة ٢/ ٧٧
  - وقتها عند الحنفية ٢/ ٥٠
- صلاتها خلف المفترض، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
- انظر أيضاً: الصلاة: صلاة التراويح

■ **التربية**
- اتباع النظام الأصح في التربية والتعليم من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٧٢
- الاشتراك الثقافي والتعليمي والتربوي والوطني للمسلمين في البلاد غير الإسلامية ٧/ ٧٨٨
- الأصول التربوية والدعوية في الإسلام ١٢/ ٣٥٣
- التربية الواعية الهادفة من طرق الوقاية من التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧٢١
- حق التعلم والتعليم والتربية من نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٧/ ٧٨٩
- خصائص المذاهب التربوية والأخلاقية وموقع الصوفية منها ١٢/ ٣٦٤
- دعوة مجمع الفقه الإسلامي إلى إحياء المذاهب التربوية الإسلامية ٩/ ٧٥٤
- العولمة وتغيير المناهج التربوية والثقافية ١٣/ ٩٧
- الغرض من المذاهب العقدية والفقهية والتربوية في الإسلام ١٢/ ٣٥٠
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإسلام والأمة الواحدة والمذاهب العقدية والفقهية والتربوية ٩/ ٧٥١
- وسطية الأمة الإسلامية في التربية والتعليم والدعوة إلى الدين ١٣/ ٧٦٣

■ **الترتيب**
- ترتيب أركان الصلاة فيما يتكرر في كل ركعة، حكمه عند الحنفية ١/ ٧١٧
- ترتيب الأركان في الصلاة ١/ ٧١٦
- ترتيب الأركان في الصلاة، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧١٦

obeikandl.com

- ترتيب الوضوء عند الحنفية والمالكية ١/ ٣٣٠
- ترتيب الوضوء عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣٣٠
- ترك ركن بعد السلام سهواً حكمه عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧١٧
- تركه سهواً في أركان الصلاة حكمه عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧١٦
- تركه عمداً في أركان الصلاة حكمه عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧١٦
- حكمه في الغسل ١/ ٤٥٦
- سجود السهو لعدم مراعاة الترتيب في الصلاة وجوبه عند الحنفية ٢/ ٩٤

■ الترتيل
- ترتيل القرآن، حكمه ٢/ ٨٥
- ترتيل القرآن وتجويده ١٢/ ٨٦٠

■ الترجل والتخنث
- "تشبه الرجال بالنساء وبالعكس" حكمه ٣/ ٥٨٠

■ الترجمة
- ترجمة القرآن الكريم ١٢/ ٨٥٧
- ترجمة القرآن لا تعد قرآناً ولا يعتمد عليها في استنباط الأحكام ١٢/ ٨٥٨
- ترجمة معاني القرآن ١٢/ ٨٥٩
- ترجمة معاني القرآن إلى اللغات الأجنبية لحاجة الناس ١٠/ ٥٩٤
- حفظ حق الترجمة ١٠/ ٣٨
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن ترجمة القرآن الكريم ٩/ ٦٦٨

■ الترجيح
- تعريف الترجيح ١٢/ ٣٠٥

■ الترجيع
- حكمه في الأذان ١/ ٦٠٢

■ الترشيح
- جعل الانتخاب والترشيح في الديمقراطية الإسلامية بيد أهل الحل والعقد ١٢/ ٥٢٧
- مشاركة المرأة المسلمة في الانتخاب والترشيح للبرلمان ١٢/ ٥٣٩
- من أجاز أن تكون المرأة ناخبة ومنتخبة ما عدا توليها رئاسة الدولة ١٢/ ٥٤٠
- من رأى أن تكون المرأة ناخبة لا منتخبة ١٢/ ٥٤١

■ الترعيد
- الترعيد بالقرآن ١٢/ ٨٦١

■ الترقيع الجلدي
- إجراء عملية الترقيع الجلدي ٩/ ٨٢٧
- أحكامه ٩/ ٨٢٧

■ التركة
- أخذ القانون بمبدأ لا تركة إلا بعد سداد الديون من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٦
- أخذ القانون لوقت انتقالها والتصرف بها من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٥٤
- إذا اجتمع حق الله تعالى وحق العباد في عين التركة وضاقت عن الوفاء بهما، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٧٥
- استمداد القانون المصري والسوري أحكام تصفية التركة من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٥٢
- استواء ديون الصحة وديون المرض في الاستيفاء من التركة ١١/ ١٨٨
- الإطعام عن الميت من تركته إن مات ولم يقض ما فاته من صوم رمضان بعد إمكان القضاء، حكمه ومقداره عند الحنفية ٢/ ٥٩٩
- الإطعام عن الميت من تركته إن مات ولم يقض ما فاته من صوم رمضان بعد إمكان القضاء، حكمه ومقداره عند الشافعية في الجديد والحنابلة ٢/ ٥٩٩
- امتناع تصرف الورثة بالتركة قبل قضاء الديون ٥/ ٣٥٥
- انتقالها إلى ملك الورثة بموت المورث عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٥٤
- انتقالها مع تعلق حقوق الدائنين بها في القانون والمذهب الشافعي ١٠/ ٣٥٤
- الانفاق على البدع التي استحدثها الناس في تجهيز الميت وإقامة المآتم من التركة، حكمه ٩/ ٢٧٠
- بقاء الدية في التركة بموت القاتل، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٦٩
- بقاؤها على ملك الميت حتى سداد الدَّين عند المالكية ١٠/ ٣٥٤
- بيع التركة المستقبلة حكمه في القانون والشرع ١٠/ ١٧٣
- ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة بها إذا لم يوجد ورثة في القانون ١٠/ ٣٥٣
- ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة عند الفقهاء ١٠/ ٣٥٣
- ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة، في القانون السوري ٩/ ٢٧٦
- ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة في القانون المصري ٩/ ٢٧٥

Obeikandl.com

• ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة في القانون وعند أحمد بن حنبل ١٠/ ٣٥٣
• ترتيب الوصايا عند الحنفية في حقوق الله وحقوق العباد ٩/ ٢٧٤
• تصرف الورثة بالتركة المديون في الرأي المرجوح عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٣٥٦
• تصرف الورثة بها قبل سداد الدّين، حكمه عند الحنفية والشافعية والمالكية في رأي ١٠/ ٣٥٥
• تصرف الورثة بها قبل سداد الدّين، حكمه في رأي ثان للمالكية ١٠/ ٣٥٥
• تصرف الورثة بها قبل سداد الدّين، حكمه في القانون ١٠/ ٣٥٥
• تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في تعيين الورثة وأنصبتهم في القانون ١٠/ ٣٥٤
• تعريفها ٩/ ١٨، ٩/ ٢٦٨
• تعلق الدين بالتركة ٥/ ٣٥٤
• تقديم نفقات تجهيز الميت على الديون عند الحنابلة ٩/ ٢٧١
• تنفيذ وصايا الميت من ثلث المال الباقي للتركة بعد أداء الحقوق ٩/ ٢٧٤
• حق الورثة من التركة ٩/ ٢٧٥
• الحقوق العينية المتعلقة بالتركة التي يتعلق بها حق الغير حال الحياة، حكمه ٩/ ٢٦٩
• الحقوق المتعلقة بالتركة ٩/ ٢٦٨
تجهيز الميت وتكفينه ٩/ ٢٧٠
تنفيذ وصايا الميت ٩/ ٢٧٤
قضاء ديون الميت ٩/ ٢٧١
• الحقوق المتعلقة بالتركة والتي لا يتعلق بها حق الغير حال الحياة ٩/ ٢٦٩
• الصلح على المخارجة في التركة ١٣/ ٢٧٨
• قضاء دين الميت من تركته، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٧٣
• قضاء ديون الميت التي بذمته، حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٧٣
• الكفارة وفدية الصوم تدفع من ثلث مال المتوفى ٢/ ١٢٩
• ما تشمله التركة، عند الحنفية ٩/ ٢٦٨
• مآلها إلى الخزانة العامة إذا لم يوجد من يأخذها ١٠/ ٣٥٣
• مرض الموت، تعلق حق الورثة بالتركة ١٠/ ١٣٨
• المفقود، توزيع تركته، حكمها ١٠/ ١٤٦
• نقلها إلى الورثة بعد سداد الدين ١٠/ ٣٥٢
• نماؤها للورثة ونفقتها عليهم عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٥٤
• نماؤها ونفقتها على التركة عند المالكية ١٠/ ٣٥٤
• وجوب إخراج قوت الحج والعمرة من جميع مال الميت إن توفي بعد أن فرط فيه عند الحنابلة ٣/ ٨٦
• الوصية
حكمها فيما زاد على ثلث التركة ١٠/ ٣٠٩
نفاذها من ثلث التركة ١٠/ ٨٩
• وقت انتقالها إلى الورثة، رأي الحنفية فيه ١٠/ ٣٥٥
• وقت انتقالها إلى الورثة في الفقه والقانون ١٠/ ٣٥٤

■ الترنم

• الترنم بالقرآن ١٢/ ٨٦٠

■ التزوير

• عدم وجوب الزكاة في المال الحرام كالمغصوب والمسروق والرشوة والاحتكار والتزوير والغش ومقدار الربا لأنه غير مملوك لأحد ووجوب رده لصاحبه ١١/ ٣٧٠

■ التسامح

• الإخاء الإنساني واحترام الآخر والمساواة بين الناس والعدل وإقرار الحرية أسس التسامح الإسلامي ١٣/ ٧٩٧
• الأخذ بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٣، ١١/ ٥٥٣
• إرساء التسامح بين أتباع الأديان ١٣/ ٨٠٦
• الإسلام دين التسامح والعدالة ١٠/ ٤٠٤
• أصول وأسس التسامح ١٣/ ٧٩٧
• إقامة الإسلام التسامح على قاعدة من الحوار البناء ١٣/ ٨٠٢
• التزام نظرية العقيدة الإسلامية التسامح وحرية الحياة الدينية ٧/ ٧٥
• تحقيق الإسلام التفاعل والانسجام بين التسامح والتعدد ١٣/ ٨٠١
• تسامح المسلمين مع الذميين ٧/ ٧١٢
• ثقافة التسامح بين الشرق والغرب ١٣/ ٧٩٦
• الحوار الحضاري واعتماد قاعدة التسامح من مرجعية المواطنة في بلاد الإسلام ٧/ ٧٦٣
• دعوة الإسلام إلى التسامح والتعايش الودي بما يتجاوز المسالمة إلى المودة ٧/ ١٢٩
• دعوة الإسلام إلى السلم والأمان وإحلال السلم محل الحرب والتسامح محل التعصب والتعارف محل الخصام ١٢/ ٤٨٧

obeikandl.com

• السماحة في البيع والشراء ١١/ ١٤٠
• صوم تجارة التسامح في الإسلام لتشمل العالم كله ١٣/ ٧٩٦
• مبادئ التسامح ومطلقاته عند الفيلسوف الكندي ١٣/ ٧٩٩
• معارفات التسامح بين الشرق والغرب ١٣/ ٨٠٣
• مفهوم الوسطية والاعتدال والتسامح وآفاته الإنسانية المعاصرة ١٣/ ٧٦٦
• الوسطية والاعتدال والتسامح بين الحقائق والممارسات ١٣/ ٧٥٨
• الوسطية والتسامح والاعتدال من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٥

■ التسبيب
• الإتلاف مباشرة وتسبباً ١٠/ ٦٧٤
• اجتماع السبب مع القوة القاهرة في إحداث الضرر ١٠/ ٦٧٩
• اجتماع المتسبب والمباشر في الضرر ١٠/ ٦٨٤
• الإكراه من أنواع الإتلاف تسبباً ١٠/ ٧١١
• التسبب بحدوث أضرار متسلسلة ١٠/ ٦٩٠
• تضمين المتسبب مع المباشر ١٠/ ٨١٢
• تضمين المتسبب والمباشر معاً ١٠/ ٨١٠
• تضمين المتسبب وحده ١٠/ ٨١٢
• تعدد الأسباب ووحدة الضرر في الفقه والقانون ١٠/ ٦٩٧
• تعدد المتسببين بالضرر ١٠/ ٦٨٢
• التعمد والتعدي من شروط الضمان بالإتلاف تسبباً ١٠/ ٧١٥
• تقديم المباشر على المتسبب ١٠/ ٦٨٥
• شروط الضمان بالإتلاف مباشرة وتسبباً ١٠/ ٧١٣
• شهادة الزور على القتل أو الإتلاف من أنواع الإتلاف تسبباً ١٠/ ٧١١
• الضمان بالإتلاف تسبباً ١٠/ ٧٠٩
• ضمان المتسبب والمباشر معاً ١٠/ ٦٨٧
• ضمان المتسبب وحده ١٠/ ٨٠٨
• طروء سبب آخر في إحداث الضرر ١٠/ ٦٧٩
• قاعدة إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر من قواعد الضمان الفقهية ١٠/ ٨٠٦
• قاعدة المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٤
• قاعدة يضاف الفعل إلى المتسبب إن لم يتخلل واسطة من قواعد تضمين المتسبب وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٠٩
• الفصاص سواء كان القتل بالمباشرة أم التسبب ١٠/ ٨٨٣
• ما يستثنى من قاعدة إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر ١٠/ ٨٠٨
• مذاهب الفقهاء في الإكراه وتسببه بالإتلاف ١٠/ ٧١١
• مسؤولية المتسبب في القانون عن الضرر الذي يحدثه ١٠/ ٦٩١
• وجود خطأ من المتضرر مع وجود متسبب لها ١٠/ ٦٨٠
• وقوع ضرر بسبب تدخل شخص آخر غير المتسبب ١٠/ ٦٨١

■ التسبيح
• التسبيح باليد كراهته في الصلاة عند الحنفية ١/ ٨٠٩
• التسبيح عند الرعد والصواعق وما يستحب قوله ٢/ ٣٨٠
• التسبيح في الركوع ١/ ٧٦٧
• التسبيح في الركوع عند الحنفية ١/ ٧٤١
• التسبيح في الركوع عند الشافعية ١/ ٧٧٢
• التسبيح في الركوع للإمام ١/ ٧٤٠
• التسبيح في الركوع للمنفرد والإمام عند الشافعية ١/ ٧٤٠
• التسبيح في السجود ١/ ٧٦٧
• التسبيح في السجود عند الشافعية ١/ ٧٧٣
• التسبيح لتنبيه الرجل في الصلاة عند الشافعية ١/ ٧٧٧
• تنبيه الإمام على السهو بالتسبيح عند مالك وأبي حنيفة ٢/ ١٠٤
• تنبيه الإمام على السهو بالتسبيح للرجال عند الشافعي وأحمد ٢/ ١٠٤
• صلاة التسبيح، أحكامها ٢/ ٥٥
• المقتدي، تسبيحاته في الصلاة إذا رفع الإمام قبل إتمامها من قبل المقتدي، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠١

■ التسعير
• أحكامه ٣/ ٥٩٠
• تدخل ولي الأمر بالتسعير، حكمه ٩/ ٥٣٩
• التسعير لمنع الاحتكار ٩/ ٧٠٠
• التقيد بتسعيرة الدولة في المعاملات ١١/ ١٣٩
• جواز التسعير الجبري للضرورة ١٠/ ٥٦٤
• جوازه عند المالكية والحنابلة ومتأخري الزيدية ٤/ ٦٢
• حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٥٩١
• حكمه عند المالكية والحنفية ٣/ ٥٩١
• فهم حديث منع التسعير على الأخذ بالتسعير ٣/ ٥٩١

obeikandl.com

• كيفية تحديد سعر المصانع المصنوعة اليوم ٤/ ٦٢
• معنى الوكالة الحصرية وتدخل الدولة للتسعير لرفع الضرر ٩/ ٧٠٠

■ **التسليم**
• بيع معجور التسليم من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣١
• تسليم المبيع والثمن ومن الذي يسلم أولاً ١١/ ٢٤
• معنى التسليم أو القبض ١١/ ٢٤

■ **التسليم في الصلاة**
• استقبال القبلة في السلام أثناء الصلاة ١/ ٧٥٨
• استقبال القبلة في السلام أثناء الصلاة كيفيته عند الحنفية ١/ ٧٥٨
• استقبال القبلة في السلام أثناء الصلاة كيفيته عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٥٨
• استقبال القبلة في السلام أثناء الصلاة كيفيته عند المالكية ١/ ٧٥٨
• الالتفات يميناً ثم شمالاً بالتسليمتين عند الحنفية ١/ ٧٦٣
• الالتفات يميناً ثم شمالاً في التسليمتين في الصلاة ١/ ٧٥٧
• التسليمة الثانية خفضها عن الأولى في الصلاة ١/ ٧٥٨
• تعريفه ١/ ٧١٢
• جهر الإمام به عند الحنفية ١/ ٧٦٢
• الجهر بتسليمة التحليل دون تسليمة الرد في الصلاة عند المالكية ١/ ٧٦٥
• سبق المأموم لإمامه في السلام حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
• السلام في الصلاة
صيغته ١/ ٧١٢
كيفيته عند الحنابلة ١/ ٧٨٠
النية فيه عند الحنفية ١/ ٧١٤
النية فيه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧١٣
النية فيه للمأموم عند الحنفية ١/ ٧١٤
• السلام في الصلاة عند الحنفية ١/ ٧١٢
• شرط لصحة سجدة التلاوة عند الشافعية ٢/ ١١٢
• الصلاة
بطلانها إذا سلم المأموم قبل إمامه عند الشافعية ٢/ ٢١٦
حكمها إن ترك الإمام السلام عند المالكية ٢/ ٢١٥
• صلاة الجنازة
التسليمة الواحدة جهراً للإمام وندب إسرارها لغير الإمام، حكمها عند المالكية ٢/ ٤٣١
السلام بعد التكبيرات فيها، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٣٤
السلام فيها، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٣٦
السلام فيها، واجب عند الحنفية ٢/ ٤٢٨، ٢/ ٤٣٦
• صيغته في الصلاة عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧١٣
• كيفيته عند الشافعية ١/ ٧٧٤
• ما يجزىء فيه ٣/ ٥٨١
• متابعة المأموم لإمامه في السلام، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
• متابعة المأموم لإمامه في السلام، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٤
• المسبوق، انتظاره سلام المستخلف وإلا بطلت صلاته عند المالكية ٢/ ٢٣٠
• مقارنة المأموم لإمامه في السلام، كراهته عند الشافعية ٢/ ٢١٦
• مقارنة المقتدي لسلام الإمام في الصلاة ١/ ٧٦٤، ١/ ٩١٢
• المقتدي، سلامه قبل سلام الإمام وبعد تشهده حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
• من أركان الصلاة ١/ ٧١٢
• المواطن التي يسن فيها السلام ٣/ ٥٨٢
• نيته عند الشافعية ١/ ٧٧٤
• نية الإمام بالتسليمتين ١/ ٧٦٣
• نية الخروج من الصلاة بالسلام ١/ ٧١٤
• نية المأموم بالتسليمتين ١/ ٧٦٤
• نية المنفرد بالتسليمتين في الصلاة ١/ ٧٦٤

■ **التسميع**
• التسميع في الصلاة ١/ ٧٤١
تعريفه عند الحنابلة ١/ ٧٢١
عند الجمهور غير الشافعية ١/ ٧٤١
عند الشافعية ١/ ٧٤١
كيفيته ١/ ٧٤١
• التسميع للإمام والمنفرد عند المالكية ١/ ٧٦٥
• التسميع للمأموم عند المالكية ١/ ٧٦٤
• تعريفه ١/ ٧٤١
• جهر الإمام به عند الحنفية ١/ ٧٦٢
• يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦

■ **التسمية**
• أدلة الشافعية في أن التسمية سنة في الذبح ٣/ ٦٥٤
• التسمية في الذبح ١٢/ ٧٦٥

Obeikandl.com

• التسمية في الذبح، حكمها ٣/ ٦٥٣
• التسمية في الوضوء، حكمها ١/ ٣١٨
• التعوذ للقراءة والتسمية سراً عند الحنفية ١/ ٧٦٣
• حكمها عند الحنفية ١/ ٦٩٠
• حكمها عند الشافعية ١/ ٦٩٣
• حكمها في الصيد ٣/ ٦٨٦
• حكمها في الغسل ١/ ٤٥٣
• حكمها قبل الفاتحة في الصلاة عند المالكية ١/ ٧٩٨
• حكمها للتيمم عند الحنفية ١/ ٥١٥
• حكمها للتيمم عند المالكية ١/ ٥١٦
• قراءة البسملة في الصلاة عند المالكية ١/ ٦٩٧
• قراءة البسملة في الصلاة وجوبها عند الحنابلة ١/ ٦٩٧

■ **التسويق**
• الخدمات التسويقية للمصارف الإسلامية ١٣/ ٣٦٥

■ **التشاؤم**
• من آداب السوق التفاؤل وعدم التشاؤم ١١/ ١٤٤

■ **التشبه**
• إشكالية التشبه بغير المسلمين ١٢/ ٧٤٦
• تنفير الأحاديث النبوية من التشبه بغير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم ١٢/ ٧٤٧
• ضوابط التشبه بغير المسلمين ١٢/ ٧٤٨
• ما يميز التنوع الثقافي والبيئي مما ينسجم مع مبدأ الدعوة الإسلامية من التشبه بغير المسلمين ١٢/ ٧٥٠

■ **التشبيك**
• التشبيك أثناء الذهاب إلى المسجد كراهته ٢/ ٢٦٩
• التشبيك في المساجد، كراهته عند الحنابلة والشافعية ٢/ ٢٦٩

■ **التشدد**
• ترك المغالاة في الدين أو التشدد أو التعمق فيه ١٣/ ٦٤٤
• التشدد في الدين والتكفير وانحراف الفكر من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧١٤
• من خصائص الوسطية في الإسلام ترك مصادرة الحريات وعدم التشدد ١٣/ ٨٥٣

■ **التشريع**
• نقل الأعضاء وتشريح الجثث ١٠/ ٤٣٩

■ **التشريع**
• أساس مبدأ التحريم والإباحة في نظام الشريعة ١٠/ ٣٨٣
• الإسلام خاتم الدين الإلهي والشرع الرباني ١٢/ ٤٠٣
• الأفعال الجبلية التي تصدر من رسول الله ﷺ ومكانتها من التشريع ١٢/ ٤٣٥
• أفعال رسول الله ﷺ بالنسبة إلى التشريع ١٢/ ٤٣٥
• أفعال رسول الله ﷺ المقصود منها التشريع ١٢/ ٤٣٥
• أقوال النبي ﷺ وأفعاله حجة على المسلمين في التشريع ١٢/ ٤٤٠
• الله مصدر الشرائع والأحكام ١٠/ ٣٨٣
• تنظيم قانون أو نظام الإسلام على المسلمين وغيرهم ٧/ ١٣٧
• دفع الحرج عن مقاصد التشريع ١٢/ ١٩٤
• سمو التشريع الإسلامي بالإنسان ١٠/ ٣٨٦
• السنة هي المصدر الثاني في التشريع بعد القرآن ١٢/ ٤٤٩
• شروط اعتبار المصالح دليلاً على التشريع ١٢/ ١٩٩
• الشروط المعتبرة لاعتماد المقاصد في توجيه التشريع وبناء الاجتهاد عليها ١٢/ ١٩٩
• الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ٩/ ٧٨٠
• القواعد المفسرة في القانون وما يقابلها في الفقه باسم حق العبد ١٠/ ٣٩٥
• لا تحريم إلا بنص في التشريع أو القانون ١٠/ ٣٩٧
• ما يماثل نظرية الظروف الطارئة في القانون عند الفقهاء المسلمين ١٠/ ٦٣٨
• مبادئ القانون الدستوري والإداري في التشريع الإسلامي ١٠/ ٦٣٠
• مرتبة السنة في المصادر التشريعية ١٢/ ٤٣٣
• مسؤولية المسلمين عن حفظ دين الله وشرعه ١٢/ ٤٠٤
• مصادر التشريع ١٢/ ٣٥٣
• المصلحة المرسلة دليل من الأدلة التشريعية ١٢/ ١٩٧
• المقاصد غاية التشريع والمصالح حكمته ١٢/ ٢١١
• نص الدساتير العربية مع الفقه مصدراً تشريعياً ١٢/ ٣٨٣
• الهدف من التشريع جلب المنافع ودرء المفاسد ١٠/ ٣٨٣
• واجب جميع المسلمين تبليغ أصول العقيدة والإيمان والتشريع والأحكام ١٢/ ٤٠٥

■ **التشريع الجنائي**
• إقليمية التشريع الجنائي في الدول الحديثة اليوم ٧/ ٢٠٩
• شخصية القوانين الجنائية في الشرائع القديمة ٧/ ٢٠٩

obeikandl.com

■ التشهد

- الإشارة بالسبابة عند الشهادة في الصلاة ١/ ٧٦٣
- الافتراش في التشهد عند المالكية ١/ ٧٦٨
- أكمل صيغة ١/ ٧١٠
- التشهد الأخير في الصلاة، كيفيته ١/ ٧٤٨
- التشهد الأخير، الواجب فيه عند الشافعية ٢/ ١٠٠
- التشهد الأول
  الجلوس له، صفته عند الجمهور غير المالكية ١/ ٧٤٩
  وجوب سجود السهو لتركه عند المالكية ٢/ ٩٧
- التشهد الأول في الصلاة، كيفيته ١/ ٧٤٨
- التشهد الأول يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- التشهد بالعربية، حكمه ١/ ٧١١
- التشهد عند المالكية ١/ ٧٦٥
- التشهد في الصلاة
  الإسرار فيه ١/ ٧٥٠
  صيغته عند الشافعية ١/ ٧٤٨
- التشهد في الصلاة للمأموم المسبوق عند الحنابلة ١/ ٧٤٨
- التشهد لا يشترط لصحة سجدة التلاوة عند الشافعية ٢/ ١١٢
- التورك في التشهد الأخير، كيفيته عند الشافعية ١/ ٧٧٤
- التورك في التشهد الثاني من الصلاة، حكمه ١/ ٧٠٩
- الجلوس له عند الحنابلة والشافعية ١/ ٧٥٠
- الجلوس له عند الحنفية ١/ ٧٥٠
- الجهر به، كراهته ١/ ٧٩٨
- الدعاء بعده، الإسرار به ١/ ٧٦٩
- الدعاء قبله، كراهته ١/ ٧٩٨
- سبق الإمام بالتشهد حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- سجود السهو لترك التشهد الأول في صلاة رباعية عند الحنفية ٢/ ٩٤
- صفة الجلوس للتشهد الأخير عند الحنفية ١/ ٧٠٨
- صفة الجلوس للتشهد الأخير في الصلاة عند الحنابلة والشافعية ١/ ٧٠٩
- صفة الجلوس للتشهد الأخير في الصلاة عند المالكية ١/ ٧٠٩
- صلاة الجنازة، عدم القراءة فيها و عدم التشهد ٢/ ٤٢٩
- الصلاة على الآل في التشهد الأخير، حكمها عند الشافعية ٢/ ١٠٠
- الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير، صيغتها عند المالكية ١/ ٧٦٥
- الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير ١/ ٧١٠، ١/ ٧٥٣
- الصلاة على النبي ص في التشهد الأخير، أقلها عند الشافعية والحنابلة (ركنيتها) ١/ ٧٠٨، ١/ ٧١٠، ١/ ٧٥٣
- الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير، حكمها عند الحنفية والمالكية ١/ ٧١١، ١/ ٧٥٣
- الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير من الصلاة، أكملها ١/ ٧١١
- الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة أقلها ١/ ٧٥٤
- الصلاة على النبي ﷺ وآله في التشهد الأخير، صفتها ١/ ٧٥٤
- الصلوات الابراهيمية، السيادة فيها لمحمد ﷺ ١/ ٧٥٥
- الصلوات الابراهيمية السيادة فيها لمحمد ﷺ عند الحنفية والشافعية ١/ ٧٥٥
- صيغته عند الحنفية والحنابلة ١/ ٧٠٩
- صيغته عند الشافعية ١/ ٧١٠
- صيغته عند المالكية ١/ ٧١٠
- كراهة الإطالة في التشهد الأول عند الشافعية ١/ ٨٠٥
- كراهة ترك الدعاء في التشهد الأخير عند الشافعية ١/ ٨٠٥
- كراهة الدعاء في التشهد الأول عند الشافعية ١/ ٨٠٥
- متابعة المأموم إمامه في التشهد الأول، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- متابعة المأموم لإمامه إذا ترك الإمام التشهد الأول، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٥
- معاني ألفاظه ١/ ٧١٠
- المقتدي
  سلامه قبل سلام الإمام وبعد تشهده، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
  قراءته للتشهد عند الحنفية ٢/ ٢٠٠
- هيئة اليد اليسرى عند التشهد، عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
- هيئة اليد اليمنى عند التشهد، عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
- وضع اليدين على الفخذين فيه، كيفيته عند الشافعية ١/ ٧٧٤

■ التصادم

- اشتراك المتصادمين في وسائل النقل في الضمان ١٣/ ٤٨

Obeikandl.com

• التصادم بين وسائل النقل المؤدي إلى موت الركاب ومسؤولية ذلك ١٣/ ٤٧
• التضمين في حال التصادم للضرر الحادث ١٠/ ٦٨٩

■ **التصدق**
• فرض غرامة على المتأخر في سداد أقساط بيع التقسيط والتصدق بها على المحتاجين ١١/ ٣٤٠
• النص في عقد المداينة كالمرابحة ونحوها على التزام المدين عند المماطلة بالتصدق بمبلغ من المال ١١/ ١٧٨

■ **التصدير**
• اعتماد التصدير ١١/ ٤٦٥

■ **التصرف**
• الفرق بين العقد والتصرف ١١/ ٢٣

■ **التصرية**
• إثبات الخيار فيها بين إمساك المبيع أو رده مع صاع تمر عند الجمهور ٤/ ٣٢٢
• اعتبار الرد فيها من خيار الوصف عند الجمهور ٤/ ٣٢٢
• تعريفها ١٠/ ٣٣٤
• الحكمة من رد صاع من التمر مع الشاة المصراة ١٠/ ٢١٢
• حكمها ٤/ ٢٩٥
• حكمها عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٢٩٧، ٤/ ٣٢٢، ١٠/ ٢١٢
• حكمها عند أبي يوسف ٤/ ٣٢٢
• حكمها عند الجمهور وأبي يوسف ٤/ ٢٩٧، ٤/ ٣٢٢، ١٠/ ٢١٢
• رد صاع من تمر مع الشاة المصراة مقابل اللبن المحلوب ٤/ ٣٢٢
• الشاة المصراة، معناها ١٠/ ٢١٢
• معناها ٤/ ٢٨٩، ٤/ ٣٢٢، ١٠/ ٢١٢، ١٠/ ٣٣٤

■ **التصفيق**
• تنبيه الإمام على السهو بالتصفيق للنساء عند الشافعي وأحمد ٢/ ١٠٤
• كراهته في الصلاة ولو من امرأة لحاجة، دليله عند المالكية ١/ ٨٠٧

■ **تصكيك الدين**
• العلاقة بين التوريق وتصكيك الديون وإصدار السندات ١٣/ ٢١٦

■ **التصوف**
• خصائص المذاهب التربوية والأخلاقية وموقع الصوفية منها ١٢/ ٣٦٤
• من الوسطية عدم التعمق أو الإغراق في الدين أو الاسترسال في الروحانيات والتصوف ١٣/ ٦٤١
• نشأة الصوفية ١٢/ ٣٦٦

■ **التصوير**
• آراء العلماء فيه ٣/ ٥٧١
• اتخاذ الصور التي لها ظل أو ليس لها ظل، حكمه ٣/ ٥٧٢
• تصوير الحيوان، حكمه ٣/ ٥٧٢
• تصوير الشجر ورحال الإبل، حكمه ٣/ ٥٧١
• التصوير الشمسي أو الخيالي، حكمه ٣/ ٥٧٤
• التصوير المحرم، صفاته ٣/ ٥٦٩
• التلفاز صوره وما يعرض فيه، حكمها ٣/ ٥٧٤
• جواز التصوير للحاجة ١٠/ ٥٩٥
• حكمه ٣/ ٥٦٩
• الحكمة من التحريم ٣/ ٥٦٩
• الرأي الراجح في حكمه "خلاصة الرأي في التصوير" ٣/ ٥٧٣
• سبب إباحة الصور الخالية ٣/ ٥٧٥
• سبب امتناع الملائكة من دخول البيت الذي فيه صورة أو كلب ٣/ ٥٦٩
• صنع التماثيل، حكمها ٣/ ٥٧٣
• الصور إذا كانت بحالة لا تعيش، حكمها ٣/ ٥٧٤
• الصور على الستور المضروبة على الحائط، حكمها ٣/ ٥٧٤
• صور لعب الأطفال، حكمها ٣/ ٥٧٣
• الصور المجسدة وذات الظل، حكمها ٣/ ٥٧٢
• الصور المجسمة على المخاد والوسائد مما تمتهن به، حكمها ٣/ ٥٧٣
• صور النبات والمناظر الطبيعية والجامدة، حكمها ٣/ ٥٧٢
• النحت ورسم النساء العاريات، حكمه ٣/ ٥٧٥
• وسم الجثث في كليات الطب، حكمه ٣/ ٥٧٥

■ **التضامن**
• تميز الأمة الإسلامية في مبدأ التضامن في المسؤولية الدينية والفقهية ١٢/ ٤١٣

■ **التضخم**
• تسبب البنوك التقليدية بالتضخم النقدي ١٣/ ٣٦٨

obeikandl.com

- تسبب التعامل بالفائدة في البنوك التقليدية بالتضخم النقدي وزيادة البطالة ١٣/ ٣٧٢
- تسويغ أخذ الفائدة من البنوك الربوية بأنها فارق سعر العملة نتيجة التضخم أو بأنها من المرابحة ١١/ ٢٥٧
- تغير قيمة العملة وأثر التضخم ١٢/ ٦٠
- توصيات مجمع الفقه الإسلامي بشأن التضخم ٩/ ٦٦٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن التضخم وتغير قيمة العملة ٩/ ٦٦٣
- كيفية معالجة التضخم في حال إقراض النقود الورقية ١١/ ١٥٦
- مساهمة المصارف الإسلامية بالحد من التضخم ١١/ ٥٢٠

■ التطرف

- الإرهاب نتيجة للغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٧
- أسباب التطرف ومخاطره ١٣/ ٧٣٥
- الأسباب الداخلية للتطرف والغلو ١٣/ ٨٤٤
- أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٣
- الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٦
- إطلاق ألفاظ التطرف والعنف والإرهاب في مصطلحات هذا العصر ١٣/ ٧٣١
- أنواع التطرف ١٣/ ٧٢٨
- أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٤٩
- بناء الشخصية الإسلامية من طرق علاج التطرف ١٣/ ٧٤٢
- تحقيق النفوذ والمشاركة في السلطة من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٥٠
- التخلص من التعصب المذهبي والتطرف الفكري ٩/ ٧٨١
- التخلف أو السطحية أو الإشاعات الرائجة من أسباب التطرف ١٣/ ٧٣٥
- التطرف الاعتقادي ١٣/ ٧٢٨
- التطرف الخارجي أو الدولي ١٣/ ٧٣٠
- التطرف السياسي ١٣/ ٧٢٩
- التطرف في العبادات العملية ١٣/ ٧٢٩
- التطرف والغلو في الدين ١٣/ ٦٩٨
- تعريف التطرف ١٣/ ٧٢٦
- التعصب المذموم من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٧
- التكفير من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٥
- التكفير واستحلال دماء المخالفين من أسباب التطرف ١٣/ ٧٣٧
- الجهل بأحكام الإسلام الدينية والسياسية من أسباب التطرف والغلو ١٣/ ٨٤٤
- الجهل بالدين والتورط بتكفير المخالفين من صفات المتطرفين ١٣/ ٧٣٢
- الجهل الواضح بحقيقة وأبعاد أحكام الدين من أسباب التطرف ١٣/ ٧٣٥
- الحد من تجاوز السلطة الحاكمة حدودها من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٥٠
- الحد من التخلف الاقتصادي والبطالة من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٥١
- حرمة الإرهاب والتطرف والغلو ١٣/ ٨٤٢
- الخلط بين الجهاد والمقاومة المشروعة وحوادث التفجير والتطرف والإرهاب وزرع الرعب بين الناس ٧/ ١٦٨
- السبب الخارجي للغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٣
- سوء حال المسلمين وتفرقهم وضعفهم من أسباب التطرف ١٣/ ٧٣٨
- سيطرة الأطماع والأهواء من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٤
- ضعف العلاقة بين العلماء الثقات وبعض الشباب من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٦
- الضعف وترك استعمال الشدة والحزم من الدولة من أسباب التطرف ١٣/ ٧٣٥
- طرق علاج التطرف ١٣/ ٧٤١
- طرق الوقاية من التطرف ووسائل العلاج ١٣/ ٧٤٠
- ظاهرة التطرف والإرهاب ١٣/ ٧٢٥
- الظلم الاجتماعي والسياسي من أسباب التطرف ١٣/ ٧٣٩
- عدم وجود الغلو أو التطرف أو الإرهاب في تعاليم الإسلام ١٣/ ٧٦٨
- العناد والقسوة و الغلظة من أسباب التطرف ١٣/ ٧٣٦
- الغلو في فهم فريضة الجهاد من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٧
- الفتاوى الشاذة التي يصدرها بعض العلماء من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٥
- الفرق بين التطرف والجهاد ١٣/ ٧٣١
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن موقف الإسلام من الغلو والتطرف والإرهاب ٩/ ٧٥٩
- المتطرف في الإسلام ١٣/ ٧٢٧

obeikandl.com

• محاولة فرض التدين ونظام الدين بالإكراه والقوة من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٦
• مخاطر الإرهاب أو العنف والتطرف ١٣/ ٧٣٩
• المغالاة في الولاية إلى الإسلام والبراءة من السلطة السياسية وألوانها من أسباب الغلو والتطرف١٣/ ٨٤٧
• مقاومة كل أنواع التطرف والغلو في البلاد التي لا عدوان فيها على المسلمين من مظاهر السماحة واليسر في الإسلام ١٣/ ٦٨١
• من أمثلة الفرق بين الإرهاب والتطرف من جهة، وبين المقاومة والجهاد من جهة أخرى ١٣/ ٧٣٤
• من الوسطية الإسلامية انعدام ما يسمى بالإرهاب أي التطرف والغلو ١٣/ ٦٤٠
• موقف الإسلام من التطرف ١٣/ ٧٤٤
• نصرة الإسلام بتطبيق الشريعة من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٤٩
• الوسائل الوقائية من وقوع التطرف ١٣/ ٧٤٠
• وسطية الإسلام فلا مغالاة ولا تطرف ولا تهاون أو تقصير ١٣/ ٦٣٩

■ **التطوع**
• الإفطار عمداً في صوم التطوع، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• إفطار المتطوع بالصوم بعذر الضيافة قبل الزوال لا بعده، حكمه ٢/ ٥٧١
• إفطار المتطوع بالصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
• إفطار من صام تطوعاً، لا من ضرورة، حكمه عند مالك ٢/ ٥٢٥
• التطوع مع عدم قضاء ما فات من أيام رمضان، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٦
• التطوع من صوم وصلاة واعتكاف ونحوه من العبادات، استحباب اتمامه غير الحج والعمرة عند الحنابلة والشافعية ٢/ ٥٢٥
• الحج والعمرة، قطعها بعد التطوع فيها، حرمته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٢٦
• الخروج من صوم التطوع لوجود عذر كمساعدة ضيف في الأكل، استحبابه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٢٦
• صلاة التطوع، أحكامها ٢/ ٤٧
• صوم التطوع لمن عليه قضاء أيام رمضان، كراهته ٢/ ٥٩٧
• صيام التطوع بنية قبل النهار وبعده، صحته عند الحنابلة ٢/ ٥٤٦
• صيام ثلاثة أيام من كل شهر تطوعاً، حكمه ٢/ ٥١٩
• قضاء الصوم على من أفسد صوم التطوع في أيام العيد والتشريق، عدم وجوبه ٢/ ٥٧١
• قضاء الصوم على من أفطر في صوم التطوع، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
• القضاء على من أفطر من التطوع متعمداً، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٩٧
• القضاء في حالة الشروع في صوم التطوع ثم أفطر، وجوبه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٩٧
• لزوم التطوع بالشروع فيه، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٢٥
• لزومه بالشروع فيه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٢٥
• من أفطر ناسياً في صوم التطوع أو بعذر مبيح، حكمه بالإجماع ٢/ ٥٩٧
• من أفطر ناسياً في صوم التطوع فلا قضاء ولا كفارة عليه، عند المالكية ٢/ ٥٨٠

■ **التظاهر**
• حق التظاهر السلمي للمسلمين في بلدان غير إسلامية ٧/ ٧٩٢

■ **التعارض**
• التعارض بين فعلين من أفعال النبي ﷺ ١٢/ ٤٣٧
• التعارض بين قول للنبي ﷺ وفعل صدر عنه ١٢/ ٤٣٨
• كيفية الترجيح في التعارض بين القول والفعل الصادرين عن النبي ﷺ ١٢/ ٤٤٠

■ **التعارف**
• التعارف ما بين الشعوب والقبائل ١٢/ ٤٨٣
• دعوة الإسلام إلى السلم والأمان وإحلال السلم محل الحرب والتسامح محل التعصب والتعارف محل الخصام ١٢/ ٤٨٧
• ميثاق الأمم والشعوب هو ميثاق التعارف ١٢/ ٤٨٨

■ **التعاون**
• إيثار الإسلام مبدأ السلم والإخاء الإنساني والتعاون الدولي ١٢/ ٤٧٣
• التعاون بين المسلمين وغيرهم ٧/ ١٤٨
• التعاون على مقتضيات الإنقاذ والحياة ومنع أسباب الدمار والهلاك والفساد ١٢/ ٤١٤
• تنمية روح التعاون والإيثار في نفوس الأطباء ١٣/ ١٣٧
• الحفاظ على السلم العالمي والوفاء بالعهد من أصول التعاون الدولي بين المسلمين وغيرهم خارج العالم الإسلامي ١٢/ ٦٩٦

obeikandl.com

• قيام العلاقات الاجتماعية في الإسلام على التراحم والتعاون والعفو ١٣/ ٦٥١
• قيام العلاقة بين المصارف الإسلامية وعملائها على التعاون ١٣/ ٣٧٣

■ **التعاون الدولي**
• اتفاق الشرع الإسلامي والقانون الدولي في حظر الجرائم الواقعة على أمن الدولة ١٣/ ٧٠١

■ **التعايش**
• التعامل والتعايش مع المجتمع ١٢/ ٧٥٦
• التعايش السلمي والودي وتحقيق منهاج الوسطية ٧/ ١٤٦
• تعايش المسلمين في بلاد غير إسلامية دينياً ومذهبياً وثقافياً مع غير المسلمين ٧/ ٧٨٤
• دعوة الإسلام إلى التسامح والتعايش الودي بما يتجاوز المسالمة إلى المودة ٧/ ١٢٩
• قيام العلاقة مع غير المسلمين على أصول التعايش والود ١٣/ ٧٦٤

■ **التعبير**
• حرية التفكير والعلم والتعبير من حقوق الإنسان ٧/ ٧٨١
• حرية الرأي والتعبير من بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٧/ ٧٩٢

■ **التعددية**
• إقرار نظام الإسلام قاعدة التعددية ١٣/ ٨٠١
• تحقيق الإسلام التفاعل والانسجام بين التسامح والتعدد ١٣/ ٨٠١
• تعدد المجتمعات والأديان والثقافات ١٢/ ٤٨٣
• عيش المسلمين في مجتمع متعدد الملل والمذاهب ١٢/ ٧٥٦
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن نحن والآخر ٩/ ٧٤٤
• من مظاهر التعددية الاعتراف بحق المواطنة لغير المسلمين ١٣/ ٨٠١

■ **التعدي**
• الأمانة وهي ما لا يضمن إلا بالتعدي وأنواعها ١٠/ ٧٤٤
• التعمد والتعدي من شروط الضمان بالإتلاف تسبباً ١٠/ ٧١٥
• حرمة التعدي وظلم أهل الذمة وغيرهم ١٢/ ٧٧١
• عبء إثبات التعدي أو التقصير في حالة الخسارة في المشاركة في الاستثمار ١٣/ ٣٤٤
• عدم ضمان الشريك مال الشركة إلا بالتعدي ١١/ ١٠٤
• عدم ضمان صاحب يد الأمانة إلا بالتعدي أو التقصير أو الإهمال ١٣/ ٣٤٧
• عدم ضمان المستأجر للعين إلا بالتعدي ١١/ ٧٦
• عدم ضمان المضارب مال المضاربة إلا بالتعدي ١١/ ١٠٨
• عدم ضمان الوكيل إلا بالتعدي ١١/ ٩٢

■ **التعذيب**
• حرمة التعذيب والتمثيل بالقتلى بعد الحرب ١٢/ ٨٠٠

■ **التعريض**
• التورية والتعريض بدل اليمين الكاذبة ١٠/ ٥٧٦

■ **التعزير**
• الاتفاق على عدم تحديد أقل التعزير ٥/ ٧٢٠
• إتلاف محل الأشياء المحرمة، حكمه ٦/ ١٩١
• إتلاف محل المنكرات من الأعيان والصفات، عند أحمد ومالك ٦/ ١٩٠
• إثبات بعض جرائمه بشاهد واحد عند بعض المالكية ٦/ ٣٦٥
• إثبات جرائمه بشاهد ويمين المدعي، عند المالكية ٦/ ٣٦٥
• إثبات جرائمه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٣٦٥
• أثر التوبة على التعازير ٦/ ١٦٩
• أثر التوبة في التعزير إن كان حقاً للعبد، عند الحنفية والشافعية ٦/ ١٦٩
• أثر التوبة في التعزير إن كان حقاً لله تعالى، عند الحنفية والشافعية ٦/ ١٦٩
• أثر التوبة في التعزير مطلقاً عند بعض الفقهاء ٦/ ١٦٩
• الإجماع على وجوب قتل المسلم إذا سب النبي ﷺ ٦/ ١٨٨
• احتمال سقوطه ولو وجب ٥/ ٧٢٢
• اختلافه باختلاف الأعصار والأمصار ٥/ ٧٢٣
• اختلافه باختلاف حالات الناس والزمان والمكان ٥/ ٧٣٦
• أخذ الكفالة فيه، حكمها ٦/ ١٩٦
• أخذ مال الجاني والتصرف فيه عند الإياس من توبته، عند ابن عابدين ٦/ ١٩٠
• ارتكاب المسلم في دار الحرب ما يوجب التعزير ٧/ ٢٠٤
• إسقاط التعازير بالتوبة، حكمه ٦/ ١٣٣
• اشتراط العقل فقط لوجوبه ٦/ ١٩٢

openkandil.com

- الأصل تفويض الإمام في تقدير التعزير ٥/ ٧٢٠
- اعتباره حقاً للعبد، عند الشافعية ٦/ ١٩٦
- اعتباره حقاً واجباً لله، عند المالكية والحنابلة ٦/ ١٩٤
- أقسام العقوبات المالية، عند ابن تيمية ٦/ ١٩٠
- أقصاه ٦/ ١٩٣
- أقصى التعزير بالضرب
  عند أبي يوسف ٦/ ١٩٣
  عند المالكية ٦/ ١٩٤
- أقله ٦/ ١٩٣
- التقاء القانون والفقه في تقدير العقوبة التعزيرية ١٢/ ٣٩٧
- أمثلة عن معاصٍ لا حد فيها ولا كفارة ٥/ ٧٦٣
- انتفائه في الجناية على ما دون النفس، عند الجمهور غير المالكية ٦/ ٣١٩
- أنواع العقوبات التعزيرية ١٢/ ١٣٥
- إهدار التلف الناتج عنه عند أبي حنيفة ومالك وأحمد ٥/ ٧٢٣
- إيضاح الفقهاء للعقوبات التعزيرية ٥/ ٧٦٥
- بعض موجباته ٦/ ١٨٥
- تحديد أكثره عند الشافعي ٥/ ٧٢٠
- ترتيب الضرب فيه حسب الحد ٦/ ١٩٦
- تعريفه ٥/ ٧٣٥، ٥/ ٧٦٣، ٦/ ١٦١، ٦/ ١٨٥، ١٠/ ٢٧١
- التعزير إذا كان حقاً للعبد، وجوبه عند الحنفية ٦/ ١٩٦
- التعزير إذا كان حقاً لله تعالى، عدم وجوبه عند الحنفية ٦/ ١٩٦
- التعزير بأخذ المال
  جوازه عند أبي يوسف ٦/ ١٨٩
  حكمه ٦/ ١٨٩، ١٠/ ٦٧٢
- التعزير بالحبس، حكمه ٥/ ٧٦٦
- التعزير بالضرب، حكمه ٥/ ٧٦٦
- التعزير بالغرامة المالية ١١/ ١٧٩
- التعزير بالقتل سياسة، حكمه عند الحنفية والمالكية ٦/ ١٨٧
- التعزير بالمال إذا كان غير مضبوط، حكمه ٦/ ١٩٢
- تعزير الصبي، حكمه ٦/ ١٩٢
- التعزير على الاعتداء على الحق الشخصي ١٠/ ٢٧٤
- التعزير على انتهاك الحرمات الدينية والاجتماعية ١٠/ ٢٧٣
- التعزير على قدر الجناية ٦/ ١٩٣
- التعزير في الجناية على ما دون النفس، حكمه عند المالكية ٦/ ٣١٩
- التعزير في العقوبات غير المقدرة شرعاً ١٠/ ٨٩٦
- تعزير القاتل بعد العفو، حكمه ٦/ ٢٧٣
- تعزير القاتل شبه العمد، حكمه ٦/ ٣٠٧
- تعزير القاتل العمد إذا لم يقتص منه، حكمه ٦/ ٢٩٣
- تعزير القاتل العمد بسقوط القصاص ٦/ ٢٧٩
- التعزير المالي بالتمليك ٦/ ١٩١
- تعزير المتعسف ١٠/ ٤١
- تعزير المدين المماطل ١١/ ١٧٧
- تعزير من تعسف في استعمال حقه ١٠/ ٤٧
- التعزير منوط بالإمام ٦/ ١٩٩
- تغليب حق الآدمي فيه عند الحنفية ٦/ ٣٦٤
- تغليظ من قال بنسخ العقوبات المالية ٦/ ١٨٩
- تفويض الدولة بوضعه ١٠/ ٢٧٤
- تقديره قضاء ٥/ ٧١٩
- تقريره لحق الله تعالى أو لحق شخصي ٥/ ٧٢٣
- تقسيم ابن تيمية للجرائم التعزيرية ٥/ ٧٦٥
- التقصير في العلم والتعليم موجب للتعزير ١٠/ ٢٧٤
- الجاسوس الحربي، حكمه ٦/ ١٨٨
- الجاسوس المسلم، حكمه عند أبي حنيفة والشافعي ٦/ ١٨٨
- الجاسوس المعاهد أو الذمي، حكمه عند الشافعية ٦/ ١٨٨
- الجاسوس المعاهد أو الذمي، حكمه عند مالك والأوزاعي ٦/ ١٨٨
- جرائم التعزير من أنواع الفساد ١٢/ ١٣٥
- الحدود والتعازير من العقوبات المقررة شرعاً لحماية حقوق الإنسان ١٢/ ٥٥٣
- حفاظ الشريعة على رعاية أبنائها في مجال العلاقات وحفظ المصالح من خلال المؤيدات الجزائية كالحدود والتعازير ١٣/ ٨٩
- حق الزوج في تعزير زوجته ٦/ ١٩٩
- حكم التعزير بالغرامة المالية ١٣/ ٢٨٧
- حكم سقوطه بعفو القاضي إن كان حقاً لله تعالى ٦/ ١٦٩
- حلوله محل الدية إن سقطت في القتل شبه العمد ٦/ ٣٠٧
- خضوعه لتقدير ولي الأمر ٥/ ٧٥٩
- الخطوات التي يتخذها القاضي لحبس المدين ٦/ ٤٢٢
- خلاصة حكم التعزير ٦/ ١٩٦
- الخلاصة في حكم القتل سياسة ٦/ ١٨٩
- الداعي إلى البدع في الدين، حكمه ٦/ ١٨٨

Osetia.com

- الداعية إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة حكمه عند طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد ٦/ ١٨٨
- دخول التخيير في تقديره ٥/ ٧٢٣
- دخول الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات تحت عقوبات التعزير الشرعية ٦/ ١٦١
- دخول عقوبات القوانين الوضعية في التعزير ٥/ ٧٣٦
- رأي الماوردي في التعازير ٥/ ٧٤٦
- رجوع أمر إقامته وتركه لاجتهاد الإمام عند الشافعية ٥/ ٧٣٦
- سقوطه بالتوبة إن كان حقاً للإنسان، عند الحنفية والشافعية ٦/ ١٣٣
- سقوطه بالتوبة إن كان حقاً لله تعالى، حكمه عند الحنفية والشافعية ٦/ ١٣٣
- سقوطه بالتوبة، حكمه ٥/ ٧٢٢، ٦/ ١٣٣
- سقوطه بعفو القاضي إذا كان حقاً للإنسان، حكمه ٦/ ١٣٣
- سقوطه بعفو القاضي إن كان حقاً لله تعالى، حكمه ٦/ ١٣٣
- سهولة وضع تقنين شرعي لتحديد التعزيرات ٥/ ٧٦٦
- الشتم الموجب للتعزير، عند الشافعية ٦/ ١٨٦
- شروط وجوبه ٦/ ١٩٢
- الشهادة على الشهادة في جرائم التعزير، حكمها ٦/ ١٩٦
- شهادة النساء في جرائم التعزير، حكمها ٦/ ١٩٦
- صفاته ٦/ ١٩٤
- ضابط جرائم التعزير عند الحنفية ٥/ ٧٦٤
- ضابط موجب التعزير ٦/ ١٩٢
- ضابطه ٦/ ١٣٣، ٦/ ١٦٨
- ضمان التلف الناتج عن التعزير، عند الشافعية ٥/ ٧٢٣
- ضمان موت المعزر أو المحدود، حكمه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٦/ ١٩٧
- الضوابط لسلطة القاضي في التعزير ٥/ ٧٢٠
- طرق إثبات جرائم التعزير عند الحنفية ٦/ ١٩٦، ٦/ ٣٦٤
- عدم احتماله للتداخل عند الشافعية ٦/ ١٩٦
- عدم دخوله في الحدود عند الحنفية ٥/ ٧١٤
- عدم وجوب الحكم به على القاضي، عند الحنفية والشافعية ٥/ ٧٦٦، ٦/ ١٩٤
- العقوبات التعزيرية ٥/ ٧٦٥
- العقوبة المالية بتغيير الشيء ٦/ ١٩١
- الفرق بين التعازير والحدود عند القرافي ٥/ ٧١٩
- قتل الجاسوس ٥/ ٧٦٥
- القتل سياسة
  - جوازه عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٢٧٤
  - حكمه عند الحنفية والمالكية ٦/ ١٢٥
- القتل سياسة في حالة اعتياد الإجرام، عند الحنفية والمالكية ٦/ ١٨٨
- القتل سياسة في القتل بالمثقل، عند الحنفية ٦/ ١٨٧
- القتل سياسة في اللواطة عند الحنفية والمالكية ٦/ ١٨٧
- القتل سياسة للجاسوس المسلم، عند المالكية والحنابلة ٦/ ١٨٨
- القتل سياسة للزنديق ٦/ ١٨٨
- القتل سياسة للساحر ٦/ ١٨٨
- القتل سياسة لمن أكثر من سب النبي ﷺ من أهل الذمة عند الحنفية ٦/ ١٨٨
- القتل سياسة لمن تكرر منه السرقة ٦/ ١٨٨
- القتل سياسة لمن يسعى بالفساد بالأرض ٦/ ١٨٨
- قتل المفرق جماعة المسلمين ٥/ ٧٦٥، ٦/ ١٨٨
- قتل من تعمد الكذب على النبي ﷺ ٦/ ١٨٨
- قتل منتهك عرض امرأة بالإكراه ٥/ ٧٦٥
- قدره ٦/ ١٩٣
- قضاء القاضي بعلمه فيه، حكمه ٦/ ١٩٦
- قول شخص لآخر يا كلب يا خنزير يا حمار، حكمه عند الحنفية ٦/ ١٨٥
- قيام ولي الأمر بتنفيذه ٦/ ١٨٦
- كيفيته ٦/ ١٨٦، ١٠/ ٢٧٤
- كيفية تعزير القاتل العمد إذا لم يقتص منه، عند الحنفية والمالكية ٦/ ٢٩٣
- كيفية الحبس الشرعي ٦/ ٤٢٣
- ما يحرم التعزير به ٦/ ١٩٣
- متى يجوز حبس المدين ٦/ ٤٢١
- مراعاة الظروف المخففة فيه ٥/ ٧٢٣
- مرونته ١٠/ ٢٧٤
- مرونة العقوبات التعزيرية ٥/ ٧٦٧
- مساواة العقوبات للجنايات، وجوبه ٥/ ٧٢٠
- مصادرة الأموال من كسب غير مشروع، حكمها ٦/ ١٩٠
- مصادرة السلطان لأرباب الأموال، حكمها ٦/ ١٩٠
- معنى التعزير بأخذ المال، جوازه ٦/ ١٩٠
- مقدار أكثر الضرب تعزيراً عند أبي حنيفة ومحمد والشافعية والحنابلة ٥/ ٧٦٦

- مقدار أكثر الضرب تعزيراً عند أبي يوسف ٥/ ٧٦٦
- مقدار أكثر الضرب تعزيراً عند المالكية ٥/ ٧٦٦
- من يجوز حبسهم ٦/ ٤٢٣
- موافقته لقاعدة اختلاف العقوبة باختلاف الجريمة ٥/ ٧٢٢
- موت الشخص بسبب عقوبة تعزيرية ١٠/ ٩٢٧
- نوعا التغريم من حيث الضبط وعدمه ٦/ ١٩٢
- وجوب تنفيذه حكمه عند مالك وأبي حنيفة وأحمد ٥/ ٧٢١ عند الشافعي ٥/ ٧٢١
- وراثته عند الشافعية ٦/ ١٩٦
- وقوعه في حالة الاعتداء على حق الله تعالى وحق العباد ٥/ ٧٣٦

■ التعزية

- أفضليتها بعد الدفن منها قبله ٢/ ١٧٨
- تعريفها ٢/ ٤٧٧
- التعزية بعد ثلاثة ليال بأيام، كراهتها إلا لغائب ٢/ ٤٧٧
- التعزية بعد الدفن، عدم استحبابها عند النووي ٢/ ٤٧٨
- تعزية الرجل لامرأة حسناء أجنبية غير محرم له، كراهتها ٢/ ٤٧٨
- تعزية الكافر ١٢/ ٧٧٥
- تعزية الكافر، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٤٧٨
- التعزية للرجال والنساء من غير فتنة، كراهتها ٢/ ٤٧٨
- تكرارها، كراهته عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٤٧٨
- الجلوس في مكان ليقوم الناس بالتعزية، كراهته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٧٨
- الجلوس للتعزية في غير المسجد ثلاثة أيام، جوازه عند الحنفية ٢/ ٤٧٨
- الدعاء والاستغفار للميت الكافر في التعزية، النهي عنه ٢/ ٤٧٨
- عيادة غير المسلمين ومعالجتهم وتعزيتهم ١٢/ ٧٧٣
- ليس في ألفاظها شيء محدد ٢/ ٤٧٨
- ما يقوله المعزي ٢/ ٤٧٨
- ما يقوله المعزي لكافر بكافر ٢/ ٤٧٨
- ما يقوله المعزي لكافر بمسلم ٢/ ٤٧٨
- ما يقوله المعزي للمسلم بميت كافر ٢/ ٤٧٨
- ما يقوله المعزي للمسلم فيها ٢/ ٤٧٨
- المصافحة، أو أخذ المعزي بيد من عزاه، عدم كراهتها ٢/ ٤٧٨

■ التعسف

- الاجبار على الفعل إذا تعسف صاحب الحق بامتناعه ١٠/ ٤٧
- أحكامه ١٠/ ٤٧
- أخذ القانون بمبدأ التعسف في استعمال الحق من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٥
- إزالة الضرر الناجم عن التعسف، وجوبه ١٠/ ٤٧
- إساءة استعمال الحق أو التعسف في استعمال الحق في القانون ١٠/ ٦٩٣
- أسباب تحريمه ١٠/ ٤١
- استفادة القانون من الفقه في موضوع التعسف في استعماله الحق ١٠/ ٣٤٤
- تعزير المتعسف ١٠/ ٤١
- تعزير من تعسف في استعمال حقه ١٠/ ٤٧
- التعسف في استعمال الحق ١٠/ ٦٦٩، ١٢/ ١٦٢
- تعويض الضرر الناتج عن التعسف، وجوبه ١٠/ ٤١، ١٠/ ٤٧
- حالات الاستعمال غير المشروع في القانون ١٠/ ٣٤٥
- قصره على الاستعمال غير المشروع في القانون ١٠/ ٣٤٥
- مبدأ نظرية التعسف في المجلة ١٠/ ٣٤٥

■ التعصب

- التخلص من التعصب المذهبي والتطرف الفكري ٩/ ٧٨١
- دعوة الإسلام إلى السلم والأمان وإحلال السلم محل الحرب والتسامح محل التعصب والتعارف محل الخصام ١٢/ ٤٨٧
- نبذ التعصب الديني والمذهبي من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٧٩

■ التعقيم

- إجراء عملية التعقيم لمنع الحمل ٩/ ٨٠٨

■ التعلم

- العلم بكيفية المكاسب مطلوب شرعاً ١١/ ١٧

■ التعلي

- بقاؤه ولو انهزم السفل أو العلو ٥/ ٤٧٧
- بيعه، حكمه ٥/ ٤٧٨
- ترجيح جواز بيعه ٥/ ٤٧٨
- ترجيح حرية المالك في التصرف بملكه إذا لم يضر بأحد ٥/ ٤٧٨
- تصرفات المالك في ملكه إذا تعلق به حق الغير، حكمه ٥/ ٤٧٨

• حق التعلي، تعريفه ٥/ ٤٧٧
• ملكية السقف بين طابقين، حكمه عند الشافعية ٥/ ٤٧٧
• ملكية السقف بين طابقين، حكمه عند المالكية ٥/ ٤٧٧
• وراثته، حكمه ٥/ ٤٧٧

■ **التعليق**
• البيع المعلق على شرط أو المضاف إلى وقت في المستقبل من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٥

■ **التعليم**
• الإجارة على القرب والطاعات كالصلاة والصيام وتعليم القرآن والأذان والإمامة ورعاية المسجد ١١/ ٧٤
• تحقيق المصارف الإسلامية مبدأ التكافل الاجتماعي للمحتاجين بصرف موارد الزكاة وتوفير القرض الحسن للزواج والتعليم والتداوي ١٣/ ٣٧٥
• التعليم وإزالة غبش الجهل والشبهات لمعالجة الغلو ١٣/ ٨٥٢
• حرية التعليم والتعلم ١٣/ ٨١٥
• الدية في حال الموت بسبب التأديب للحاكم أو للأب أو الزوج والمعلم ١٠/ ٩٢٠
• عمل المرأة في التعليم ١٣/ ٥٩٢
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن إسلامية مناهج التعليم ٩/ ٧١٤
• وسطية الأمة الإسلامية في التربية والتعليم والدعوة إلى الدين ١٣/ ٧٦٣

■ **التعمد**
• قاعدة المباشر ضامن وإن لم يتعمد من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٣
• قاعدة المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٤

■ **التعويض**
• إلزام المذين المماطل دفع تعويض عن الضرر الذي ألحقه بالمصرف نتيجة مماطلته ١١/ ٣٥٠
• التعويض بسبب الضرر الأدبي ١٠/ ٦٧١
• التعويض بسبب قلع أشجار الغير ١٠/ ٧٣٩
• التعويض بسبب قلع عين حيوان ١٠/ ٧٣٩
• تعويض الطبيب المريض الضرر الذي يلحق به ١٣/ ١٨٧
• التعويض على قتل من لم تبلغه الدعوة في الحرب ٧/ ٦٧٧
• التعويض غير المقدر شرعاً ١٠/ ٧٦٤
• التعويض في القانون وتقديره ووقته ١٠/ ٧٣٤
• التعويض في المسؤوليتين المدنية والجنائية ١٠/ ٧٢٦
• تعويضات الحرب في القانون الدولي والتشريع الإسلامي ٧/ ٦٧٧
• تقادم الحق في التعويض ١٠/ ٧٣٥
• التقادم في القانون وأثره في التعويض ١٠/ ٧٣٧
• تقدير التعويض ١٠/ ٧٣١
• التنازل عن التعويض في القانوون ١٠/ ٧٤٢
• شكل التعويض ١٠/ ٧٢٧
• الضمان أي الالتزام بتعويض الضرر اللاحق بالغير ١٢/ ١٦٥
• كيفية التعويض ١٠/ ٧٢٧
• مبدأ التعويض ١٠/ ٧٢٤
• مطالبة المعتدى عليه بالتعويض ممن مارس حرية التعبير عن الرأي ١٣/ ٨٢٢
• النزول عن الحق في التعويض ١٠/ ٧٤٠
• نوعا التعويض في القانون ١٠/ ٧٣٠
• وجوب تعويض الأضرار عموماً ١٠/ ٦٧٢
• وجوب التعويض سبب الضمان ١٠/ ٧٢٤
• وجوب تعويض الضرر المادي في الفقه والقانون ١٠/ ٦٩٥
• وقت تقدير التعويض ١٠/ ٧٣١

■ **تعويض نهاية الخدمة**
• الزكاة في مكافأة الادخار وهو تعويض نهاية الخدمة ١٣/ ٤٧٥

■ **التغرير**
• تعريفه شرعاً ١٠/ ٢١٣
• تعريفه في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٢١٤
• معناه لغة ١٠/ ٢١٣

■ **التغريق**
• التخريب وهدم المنازل والتحريق والتغريق في الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨٤

■ **التفاؤل**
• من آداب السوق التفاؤل وعدم التشاؤم ١١/ ١٤٤

■ **التفجير**
• آثار التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٥
• إحداث تصدع وتفريق أبناء المجتمع والإضرار بالأمة من آثار التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٥
• أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧٠٤

- أنواع التدمير والتخريب والتحجيرات والتهديدات التي تواجه الأمين ١٣/ ٧٠١
- التحجيرات والتهديدات التي تواجه الأمين ١٣/ ٦٩٦
- جرم من يروع أو يهجر في بلد إسلامي ٧/ ١٧١
- الحكم الشرعي لمن يقوم بالتحجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٧
- الخلط بين الجهاد والمقاومة المشروعة وحوادث التحجير والتطرف والإرهاب وزرع الرعب بين الناس ٧/ ١٦٨
- وسائل الوقاية من جريمة التحجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٩

■ التفريق
- التفريق بسبب الردة أو إسلام أحد الزوجين ٨/ ٥٨٧
- التفريق القضائي بين الزوجين ١٣/ ٥٨٨
- التكييف الفقهي له ١٠/ ٢٣٢
- نوع الفرقة بسبب إسلام الزوج المتزوج مجوسية ٨/ ٥٨٩
- نوع الفرقة بسبب إسلام الزوجة دون الزوج ٨/ ٥٨٨

■ التفريق القضائي
- حالات وقوعه طلاقاً ١٠/ ٢٨٠
- حالات وقوعه فسخاً ١٠/ ٢٨٠

■ التفسير
- تدوين التفسير في عهد أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٧
- تفسير القرآن، حكمه ٢/ ٨٧
- تفسير القرآن بالرأي، حكمه ٢/ ٨٧
- كتب التفسير مسها لغير المتوضىء، حكمه عند الحنفية ١/ ٣٨٧
- مس كتب التفسير لغير المتوضىء، حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨

■ التفكير
- إيجاب الإسلام للتفكير ١٢/ ٤٢٠
- حرية التفكير والعلم والتعبير من حقوق الإنسان ٧/ ٧٨١

■ التفليج
- تفليج الأسنان، حكمه ٣/ ٥٧٩

■ التفليس
- انظر: الفلس

■ التقادم
- ابتداء مدته ١٠/ ٣٧٨
- أخذ القانون أحكامه من الفقه ١٠/ ٣٧٧
- استمداد القانون الإسراء ومدة التقادم من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٨
- إقراره لصالح المجتمع ١٠/ ٣٧٩
- تسويغه شرعاً ١٠/ ٣٧٨
- تقادم الحق في التعويض ١٠/ ٧٣٥
- التقادم في القانون وأثره في التعويض ١٠/ ٧٣٧
- حالات وقفه ١٠/ ٣٧٩
- سبب الأخذ به ١٠/ ٣٧٨
- عدم اعتباره سبباً لكسب الحقوق في الشريعة الإسلامية ١٠/ ٣٧٧
- عدم تأثيره على ثبوت الحق ديانة ١٠/ ٣٧٧
- عدم سريانه على العقد الباطل ١٠/ ٢٧١
- عدم سريانه على العقد الفاسد ١٠/ ٢٧١
- كونه مانعاً للقاضي من سماع الدعوى بالحق القديم ١٠/ ٣٧٨
- مدته فقهاً وقانوناً ١٠/ ٣٧٩
- مدته في الأراضي الأميرية ١٠/ ٣٧٩
- مدته في أموال بيت المال ١٠/ ٣٧٩
- مدته في جميع الحقوق في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٧٩
- مدته في الوقف في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٧٩
- مدته في الوقف والإرث ١٠/ ٣٧٨

■ التقاعد
- حكم استبدال جزء من الراتب التقاعدي ١٣/ ٤٨٤
- خلاصة الحكم في زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي ١٣/ ٤٨٤
- الراتب التقاعدي بعد قبضه من مستحقه ١٣/ ٤٨٢
- الزكاة على الراتب التقاعدي ١٣/ ٤٨٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن مستحقات نهاية الخدمة والراتب التقاعدي ٩/ ٧٣٠
- وقت تملك الراتب التقاعدي ١٣/ ٤٨٦

■ تقرير المصير
- حق تقرير المصير للمسلمين في بلدان غير إسلامية ٧/ ٧٩٣

■ التقسيط
- تأجيل وقع الثمن وأداؤه أقساطاً ١١/ ٣٤٣
- حكم بيع التقسيط ١٠/ ٥١٨
- حكم بيع التقسيط والبيع لأجل ١١/ ٥٩
- الزيادة في الثمن في بيع التقسيط ١١/ ٦١
- عدم جواز شراء الحلي بالتقسيط ١١/ ١٣٣
- العلاقة بين بيع التقسيط والبيعتين في بيعة ١١/ ٦١

Obeikandl.com

• الفرق بين بيع التقسيط وبيع الأجل ١١/ ٦٠
• مشروعية بيع التقسيط وبيع الأجل ١١/ ٦٠

■ **التقصير**
• أهم حالات الضمان في المسؤولية التقصيرية ١٠/ ٨٥٨
• عبء إثبات التعدي أو التقصير في حالة الخسارة في المشاركة في الاستثمار ١٣/ ٣٤٤
• عدم ضمان صاحب يد الأمانة إلا بالتعدي أو التقصير أو الإهمال ١٣/ ٣٤٧
• المسؤولية التقصيرية في القانون ١٠/ ٦٩١

■ **التقليد**
• الأخذ بالقول الشاذ، حكمه ١/ ١١٥
• تقليد العامي لأحد الأئمة المجتهدين ١٢/ ١٤٣
• تقليد المفضول بوجود الأفضل، حكمه ١/ ١١٦
• تقليد المفضول مع وجود الأفضل ١/ ٨٨
• التقليد الممنوع ١/ ١١٦
• التلفيق فيه ١/ ١١٦
• جواز تقليد مذهب الغير، شروطه ١/ ٩١
• حكم تقليد المذاهب الأربعة والتلفيق وتتبع الرخص ١٠/ ٥٩٥
• دعوة القرآن لاستخدام العقل في تصحيح العقيدة وترك التقليد الأعمى ١٢/ ٤٢١
• ذم التقليد الأعمى ١٢/ ٤٣٢
• شروطه عند ابن حجر ١/ ١١٥
• شروطه عند بعض الشافعية ١/ ١١٦
• عدم قبول قيام الإيمان على التقليد ٧/ ٧٧
• مجاله ١/ ٩٦
• المذاهب الفقهية الثمانية وتقليدها وعدم جواز تكفير من يتبعها ٩/ ٧٥٢
• وجوب اختيار القول الراجح ١/ ١١٤

■ **التقنين**
• اختيار الرأي الضعيف، جوازه ١/ ١٠٢
• بدايته التخير من أحكام المذاهب ١/ ١٠٢
• تأثر الفقه بالقانون المدني في صياغة أحكام المواد وتقنينها ١٢/ ٣٨٩
• تقنين العلامة محمد قدري باشا للأحوال الشخصية ١٢/ ١٠٢
• تقنين الفقه في مجلة الأحكام العدلية ١٢/ ١٠٢
• توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي بالحض على سن أنظمة لصيغ الاستثمار الإسلامية ٩/ ٥٩٢
• جهود العلماء في تقنين الفقه الإسلامي ١٢/ ١٠٥
• جواز اختيار الرأي الضعيف ١/ ١٠٢
• حركة الاجتهاد والتقنين في منتصف القرن الرابع عشر الهجري ١٢/ ٨١
• حركة تقنين الفقه الإسلامي وآفاقها في القرن العشرين ١٢/ ١٠٢
• ضرورة العودة في التقنين إلى الشريعة الإسلامية ١٠/ ٣٧٩
• القرن العشرين بين التجديد والتقنين ١٢/ ٨٠
• القوانين التي صدرت في بعض الدول العربية وهي من الفقه الإسلامي ١٢/ ١٠٣
• مشروعات تقنين الفقه ودورها في تنمية الاجتهاد ١٢/ ٨٥
• معنى تقنين الفقه ١٢/ ١٠٢

■ **تقنية المعلومات**
• حكم العمل في تقنية المعلومات ١٢/ ١٥٢
• عدم علم صانع البرامج الحاسوبية بما ستستعمل به ١٢/ ١٥٣
• العمل في تقنية المعلومات ١٢/ ١٥٢

■ **التقوى**
• جعل الإسلام الفضيلة والتقوى أساس العلاقات الدولية في الحرب والسلم ٧/ ١٣٢

■ **التقويم**
• الاستعانة بالحساب الفلكي لإثبات أوائل الشهور القمرية، حكمه ٩/ ٤٩٠
• الاستعانة بالحساب الفلكي لإثبات بداية الشهر القمري، حكمه ٩/ ٥٠٠
• الاعتماد على الرؤية لإثبات أوائل الشهور القمرية، وجوبه ٩/ ٤٩٠، ٩/ ٥٠٠
• دراسة المجمع الفقهي لموضوع ترصيد بدايات الشهور القمرية ٩/ ٤٨١
• عدم اعتبار اختلاف المطالع ٩/ ٤٩٠، ٩/ ٥٠٠

■ **التقية**
• حكمها عند الإباضية ١/ ٥٦

■ **التكافل**
• إصلاحيات المنحرفين من الأحداث، حكمها ٤/ ٥٤
• اعتبار المسلمين كالجسد الواحد ٤/ ٥١
• تأمين حاجة الفقراء من الزكاة وغيرها ٤/ ٥١
• تحقيق التأمين الإسلامي لمبدأ التكافل والتساند والتضامن ١١/ ٢٨٣

obeikandl.com

- تحقيق المصارف الإسلامية مبدأ التكافل الاجتماعي للمحتاجين بصرف موارد الزكاة وتوفير الفرص الحسن للزواج والتعليم والتداوي ١٣/ ٣٧٥
- تحمل الأفراد المسؤولية وفق ترتيب "وابدأ بمن تعول" ٤/ ٥٥
- التعاون في درء الأخطار ٤/ ٥٤
- توفير الدولة العمل والحث عليه ٤/ ٥٢
- فرض السلطان على الأغنياء كفاية الفقراء، عند ابن حزم ٤/ ٥٤
- فرض ضرائب على الأغنياء عند الضرورة ٤/ ٥٣
- قوانين التأمين الاجتماعي والتقاعد، حكمها ٤/ ٥٤
- كفالة القاصرين والعجزة عن العمل ٤/ ٥٣
- كفالة كل عاجز عن العمل ٤/ ٥٤
- كفالة المجتمع الحاجات الأساسية لكل إنسان ٤/ ٥١
- وجوده في الإسلام في كافة المجالات ٤/ ٥٥

■ التكافل الاجتماعي

- أهم ضمانات التكافل الاجتماعي في الإسلام ١٢/ ٥٧٣
- أهميه ٦/ ٧٧٩
- تأمين العاجزين عن العمل من قبل الدولة، حكمه ٦/ ٧٨١
- التكافل الاجتماعي من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٩
- دخول غير المسلمين في التكافل الاجتماعي إذا كانوا بنفس الدولة، حكمه ٦/ ٧٨٢
- كيفية تحقيقه ٦/ ٧٧٥
- من الوسطية تحقيق التكافل الاجتماعي ١٣/ ٦٤٢
- من الوسطية تحقيق التكافل الاجتماعي في الإسلام ١٣/ ٧٨٢
- نفقة من لا عائل له من بيت المال، حكمه ٦/ ٧٤٥

■ التكاليف الشرعية

- التلفيق فيها حكمه ١/ ١٠٠

■ التكبير

- التكبير إذا رأى الأنعام في العشر من ذي الحجة، عند الشافعية ٢/ ٣٤٣
- التكبير حال الخفض والرفع في الركوع والسجود عند المالكية ١/ ٧٦٧
- تكبير الركوع والسجود عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- التكبير عند الركوع والسجود والرفع منه وعند القيام ١/ ٧٣٩
- التكبير عند رمي الحجار في الحج، حكمه ٣/ ٢٤٢
- التكبير في إدبار الصلوات أيام الحج في عيد الأضحى، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٣٤٣
- التكبير في إدبار الصلوات أيام الحج في عيد الأضحى، حكمه عند الحنفية ٢/ ٣٤١
- التكبير في إدبار الصلوات أيام الحج في عيد الأضحى، حكمه عند الشافعية ٢/ ٣٤٢
- التكبير في إدبار الصلوات أيام الحج في عيد الأضحى، حكمه عند المالكية ٢/ ٣٤٢
- التكبير في أيام العشر من ذي الحجة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٣٤٤
- التكبير في الذبح، حكمه ٣/ ٦٥٤
- التكبير في الصلاة ١/ ٧٣٩
- التكبير في الصلاة كيفيته عند الحنابلة ١/ ٧٢١
- التكبير في العيدين، حكمه ٢/ ٣٣٩
- التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، عند الشافعية ١/ ٧٧٢
- تكبير المسبوق أثناء نهوضه لقضاء ما عليه عند المالكية ٢/ ١٩٦
- تكبيرات صلاة العيد عند الحنفية ٢/ ٣٣٠
- تكبيرات صلاة العيد عند الشافعية ٢/ ٣٣٠
- تكبيرة الركوع، اشتراطها عن تكبيرة الإحرام ليدرك الركعة عند الشافعية والمالكية ٢/ ١٤٨
- جهر الإمام به عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- صلاة الجنازة

تكبير الإمام تكبيرة خامسة فيها حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٣٣
تكبير الإمام تكبيرة خامسة فيها حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٣٣
التكبير فيها أربع تكبيرات بتكبيرة الإمام ركن فيها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٣٣
التكبير فيها ركن فيها عند الحنفية ٢/ ٤٢٨
التكبيرات الأربع ركن فيها عند المالكية ٢/ ٤٣٠
التكبيرات، زيادة الإمام فيها عن أربع حكمه ٢/ ٤٣٦
رفع اليدين حذو المنكبين عند التكبيرة الأولى ندبه عند المالكية ٢/ ٤٣٢
زيادة تكبيرة خامسة سهواً أو عمداً للإمام أو نقصها حكمها عند المالكية ٢/ ٤٣٠
الوقوف بعد التكبيرة الرابعة ولا يشرع الدعاء بعدها عند الحنابلة ٢/ ٤٣٦

■ تكبيرة الإحرام

- تعريفها ١/ ٦٧٧
- جهر الإمام بها عند الحنابلة ١/ ٧٧٨
- الجهر فيها في الصلاة ١/ ٧٢٤

• رفع اليدين فيها، كيفيته عند الحنابلة ١/ ٧٧٨
• شروطها عند الحنفية ١/ ٦٨٠
• من أركان الصلاة المتفق عليها ١/ ٦٧٧

■ **التكريم**
• الأدلة القرآنية على احترام النفس الإنسانية مطلقاً في الحياة وبعد الممات ٧/ ٧٤٨
• تكريم الإنسان والحفاظ على حقوقه من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٦٧
• مبدأ تكريم الإنسان من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٠

■ **التكفير**
• أساس التكفير المتفق عليه ١٣/ ٧٥٢
• أمثلة من المكفرات القولية والفعلية ١٣/ ٧٥٥
• التشدد في الدين والتكفير وانحراف الفكر من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧١٤
• تكفير أهل القبلة من سنة وشيعة وزيدية وإباضية وسلفية ١٣/ ٧٤٩
• التكفير من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٥
• التكفير واستحلال دماء المخالفين من أسباب التطرف ١٣/ ٧٣٧
• تورط بعض الناس في الحكم بكفر الآخرين ١٣/ ٧٤٨
• الجهل بالدين والتورط بتكفير المخالفين من صفات المتطرفين ١٣/ ٧٣٢
• حرمة تكفير المسلم لمسلم آخر لاعتقاده ما فيه خلاف أو تأويل معتبر ١٢/ ٣٧١
• حرمة وصف دولة أو جماعة أو أتباع مذهب بالكفر والضلال ١٣/ ٧٥٠
• الخطأ في الاجتهاد وعدم جواز التكفير ١٢/ ٣٦١
• ضوابط التكفير وأبعاده ١٢/ ٣٧٢
• ظاهرة التكفير في هذا العصر ١٣/ ٧٤٨
• عدم تكفير أهل السنة للمعتزلة ١٢/ ٣٥٩
• عدم جواز التكفير الجماعي ١٢/ ٣٧٥
• فسق العاصي وعدم الحكم بكفره أو تكفيره ١٣/ ٧٥١
• كفر من أحل حلالاً أو حرم حراماً أو أنكر ما علم من الدين بالضرورة ١٢/ ٣٧٤
• المذاهب الفقهية الثمانية وتقليدها وعدم جواز تكفير من يتبعها ٩/ ٧٥٢

■ **التكلفة**
• تحديد بدل المقاولة بالتكلفة ونسبة ربح ١٣/ ٢٥٢

■ **التكليف**
• الإجماع على عدم وقوع المشقة غير المألوفة في التكاليف ١٠/ ٤٠٦
• ارتباط التكليف بالبلوغ ١٣/ ٥٦٢
• اشتراط أن يكون القاضي حرّاً ذكراً مكلفاً عدلاً ١٢/ ٧٢١
• اشتراط التكليف وهو البلوغ والعقل في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥١
• تحديد سن البلوغ وأثره في التكليف ١٣/ ٥٤٧
• السبب في رفع الحرج عن الناس في التكاليف ١٠/ ٤٠٦
• عدم التكليف قبل البلوغ ١٣/ ٥٤٧
• العقل مناط التكليف ١٢/ ٤٢٠
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن تحديد سن البلوغ وأثره في التكليف ٩/ ٧٩٤
• كون التكاليف بقدر الاستطاعة من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٧٩
• ملازمة السماحة والاعتدال في التكليف في العبادات ١٣/ ٦٤٤
• ملازمة السماحة والاعتدال في التكليف من معايير الوسطية ١٣/ ٧٨٥

■ **التلاوة**
• آية السجدة، تلاوتها على المنبر عند الحنفية ٢/ ١٢٠
• سجدة التلاوة
تكرارها بتكرار تلاوة آية السجدة عند الحنابلة ٢/ ١١٩
تكرارها بتكرار تلاوة آية السجدة عند الشافعية ٢/ ١١٩
كيفيتها عند الحنفية ٢/ ١١٠
للتالي والمستمع دون السامع غير القاصد عند المالكية والحنابلة ٢/ ١٠٩
وجوبها على التراخي خارج الصلاة عند الحنفية ٢/ ١١٠
• سجدة التلاوة للإمام عند الحنفية ٢/ ١١٠

■ **التلبية**
• أحكامها عند المالكية ٣/ ١٥١
• التلبية في الحج
أوقاتها ٣/ ١٨٤
حكمها عند الحنابلة ٣/ ١٦٧
حكمها عند الشافعية ٣/ ١٥٨
صفتها ٣/ ١٧٧
صفتها عند الحنابلة ٣/ ١٦٨
متى يقطعها ٣/ ١٨٥

obeikandl.com

- التلبية في الوقوف بعرفة، حكمها ٣/ ٢٢٧
- التلبية للإحرام
حكمها ٣/ ١٨٤
وقتها ٣/ ١٨٤
وقتها عند الحنفية ٣/ ١٨٤
- حكمها عند الحنفية ٣/ ١٤٧
- المعتمر متى يقطعها ٣/ ١٨٥

■ **التلجئة**
- تعريفها ٤/ ١٢٨، ١٠/ ١٨٩
- حكمها عند الحنابلة ٤/ ١٢٩
- حكمها عند الحنفية والشافعية ٤/ ١٢٩
- مقارنة بين الهزل والتلجئة ١٠/ ١٨٩

■ **التلحين**
- تلحين القرآن، حكمه ٢/ ٨٥
- قراءة القرآن بالتلحين ١٢/ ٨٦١

■ **التلفاز**
- جواز العمل بإصلاح المذياع والتلفاز وغيرها من الآلات التي قد تستعمل في الحلال والحرام ١٢/ ١٥٣
- صوره، حكمها ٣/ ٥٧٤
- صوره وما يعرض فيه، حكمها ٣/ ٥٧٤

■ **التلفيق**
- الإجماع على منعه ١/ ٩٠
- الأحوال التي يكون فيها التلفيق ممنوعاً ٩/ ٥٧٨
- الأخذ به في الحيض عند المالكية والحنابلة ١/ ٥٣٠
- الأخذ به في النفاس عند المالكية والحنابلة ١/ ٥٣١
- أخذ الحنابلة به ١/ ٩٨
- أسباب الأخذ به في التقنين ١/ ١٠٢
- أقوال العلماء في جوازه ١/ ٩٦
- أنواعه الممنوعة
الذي يؤدي إلى نقض حكم الحاكم ١/ ٩٨
تتبع الرخص عمداً ١/ ٩٨
التلفيق بعد العمل بضده ١/ ٩٨
المغاير للشريعة أو المضيع لمقاصدها ١/ ٩٨
- تعريفه ١/ ٢٥، ١/ ٩١، ١/ ٩٤
- التلفيق بين المذاهب الفقهية للحاجة ١٢/ ٢٢٤
- التلفيق في أداء الزكاة ١/ ١١٠
- التلفيق في الحقوق ١/ ١٠١
- التلفيق في العدة ١/ ٩٩
- التلفيق الممنوع ١/ ٩٨، ١/ ١٠٩
- جوازه ١/ ٨٩
- حدود الجائزة منه ١/ ٩٤
- حقيقة التلفيق في تقليد المذاهب ٩/ ٥٧٨
- حكم تقليد المذاهب الأربعة والتلفيق وتتبع الرخص ١٠/ ٥٩٥
- حكم التلفيق في العبادة ١/ ٧٠
- حكم العمل به ١/ ٨١
- حكمه، آراء الأصوليين ١/ ٨٩
- حكمه عند الأحناف ١/ ٦٩، ١/ ٩٦
- حكمه عند أهل الظاهر والحنابلة ١/ ٨٩
- حكمه عند الحنابلة والمالكية والغزالي ١/ ٩٠، ١/ ٩٧
- حكمه عند الشافعية ١/ ٧٤، ١/ ٩٧، ١/ ١٨٩
- حكمه في الإجارة ١/ ٩٥
- حكمه في التحليل ١/ ٩٩
- حكمه في التكاليف الشرعية ١/ ١٠٠
- حكمه في حقوق الله والعباد ١/ ١٠١
- حكمه في الصلاة ١/ ٩٨، ١/ ١٠٢
- حكمه في الطلاق ١/ ٩٩، ١/ ١٠١
- حكمه في العبادات ١/ ٧٠، ١/ ١٠٠
- حكمه في العبادات المالية ١/ ١٠٠
- حكمه في العبادات المحضة ١/ ١٠٠
- حكمه في العقوبات والقصاص أو الأموال ١/ ١٠١
- حكمه في المحظورات ١/ ١٠٠
- حكمه في المعاملات ١/ ١٠١
- حكمه في النكاح ١/ ٩٩، ١/ ١٠١
- حكمه في الوصية ١/ ١٠٤
- حكمه في الوصية لوارث من دون إجازة الورثة ١/ ١٠٤
- حكمه في وضع التقنين ١/ ١٠٢
- حكمه في الوضوء ١/ ٩٥
- دليل جوازه ١/ ٨١، ١/ ٩١
- دليل منعه ١/ ٢٦، ١/ ٩٠
- دليل منعه من الحديث ١/ ٩٠
- دليل نقض الإجماع على منعه ١/ ٩٢
- رأي الشاطبي فيه ١/ ٩٢
- رأي الشافعية والحنفية والقرافي من المالكية ١/ ٩١
- رد الشاطبي على القائل بجوازه ١/ ٩٤
- الرد على الشاطبي في منع التلفيق ١/ ٩٤
- الرد على شرط ضرورة مراعاة الخلاف بين المذاهب ١/ ٩٦
- الرد على وجود الإجماع على منعه ١/ ٩٦
- الزواج، تلفيقه ١/ ٩٨
- الصلاة، تلفيقها ١/ ٩٩

obeikandl.com

• صوره الممنوعة ١/ ٩٩، ١/ ١١٠
• ضابطه في الجواز والحرمة ١/ ١٠٢
• قيود بطلان التلفيق بعد العمل بضده ١/ ٩٨
• كيفية الأخذ به في الحيض عند المالكية ١/ ٥٣١
• مجاله ١/ ٩٥، ١/ ١٠٥
• الملفقة بالحيض، حكمها عند الحنابلة والمالكية ١/ ٥٣١

■ **التلفيق المحرم**
• انظر: التلفيق الممنوع

■ **تلقي الركبان**
• تعريفه ١٠/ ٢٣٠
• تلقي الركبان أو الجلب من البيوع المحرمة ١١/ ٣٧
• ثبوت خيار الغبن فيه عند الحنابلة والشافعية ١٠/ ٢٣١
• حكمه ١٠/ ٢٣٠
• حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٣٠
• حكمه عند الشافعية ١٠/ ٢٣٠

■ **التلقيح**
• استخدام البيضة الملقحة في امرأة أخرى، حرمته ٩/ ٥٥١
• تأجيل المجمع الفقهي البت في موضوع أطفال الأنابيب ٩/ ٤٧٥
• التلقيح الصناعي، حكمه ٣/ ٥٥٢

■ **التلقين**
• ترجيح عدم سنية التلقين للميت ٢/ ٤٧٢
• التلقين بعد الدفن، حكمه وكيفيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٧٢
• تلقين الميت بعد الدفن، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٧٢
• المحتضر تلقينه الشهادتين، ندبه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٧٢

■ **التلوث**
• أسباب تلوث البيئة ١٢/ ٧٨٢
• أضرار تلوث البيئة ١٢/ ٧٨٦
• اقتراحات تقلل من التلوث وتعمل على حماية البيئة ١٢/ ٨٠١
• بعض مصادر تلوث البيئة التي ينهى الإسلام عنها ١٢/ ٧٩٥
• طرق الوقاية من تلوث البيئة والعلاج الدائم ١٢/ ٧٩١
• عوامل تلوث البيئة وآثاره ١٢/ ٧٨٢

■ **التماثيل**
• صنع التماثيل، حكمها ٣/ ٥٧٣
• العمل في محلات تبيع الصلبان أو التماثيل ١٣/ ١٧٢

■ **التمتع**
• الإحرام متمتعاً أفضل الإحرام عند الحنابلة ٣/ ١٨٧
• الإفطار عمداً للصائم صوم التمتع، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• تبييت النية وتعيينها لصوم التمتع والقران عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
• التمتع بالحج
تعريفه ٣/ ١٨٥
صفته ٣/ ٢٥٨
• دم التمتع
حكمه ٣/ ٢٦٢
وقت ذبحه عند الجمهور ٣/ ٢٦٢
وقت ذبحه عند الشافعية ٣/ ٢٦٢
• سقوط دم التمتع إن عاد لإحرام الحج من الميقات عند الشافعية ٣/ ٢٦٢
• شروط وجوب الدم على المتمتع ٣/ ٣٢٥
• صوم المتمتع إذا لم يجد الهدي ٣/ ٢٦٢
• كيفية أداء الحج تمتعاً ٣/ ٢٥٨
• ما على التمتع من طواف ٣/ ١٩٣
• المتمتع بالحج، صومه إذا لم يجد الهدي ٣/ ٣٢٧
• هدي التمتع، شروطه ٣/ ٣٢٥
• وقت الصوم البديل عن الهدي للمتمتع عند الحنابلة ٣/ ٢٦٤
• وقت الصوم البديل عن الهدي للمتمتع عند الحنفية ٣/ ٢٦٣
• وقت الصوم البديل عن الهدي للمتمتع عند الشافعية ٣/ ٢٦٣
• وقت الصوم البديل عن الهدي للمتمتع عند المالكية ٣/ ٢٦٣
• وقت وجوب الصوم للمتمتع الذي لم يجد الهدي ٣/ ٢٦٥

■ **التمثيل**
• أدلة تحريم المثلة ٧/ ٤٣٨
• حرمة التعذيب والتمثيل بالقتلى بعد الحرب ١٢/ ٨٠٠
• حرمة التمثيل بجثث قتلى العدو ٧/ ٤٣٨
• النهي عن التمثيل بالقتلى من قواعد الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٧٩

obeikandl.com

■ **التمر**
• زكاته ٢/ ٧٢٩

■ **التملك الزمني**
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن عقد التملك الزمني ٩/ ٧٩٧

■ **التمليك**
• عقود التمليك في الفقه الإسلامي ١١/ ٥٠٣

■ **التمويل**
• بطاقات السحب المغطاة من صيغ التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية ١٣/ ٣٥٩
• تمويل الأسهم والاستثمار فيها من صيغ التمويل في المؤسسات الإسلامية ١٣/ ٣٥١
• تمويل المنافع من صيغ التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية ١٣/ ٣٥٩
• خدمات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية ١٣/ ٣٦٤
• صيغ التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية ١٣/ ٣٤٠
• عمليات التورق المصرفي من صيغ التمويل والاستثمار في المؤسسات الإسلامية ١٣/ ٣٥٢
• ما يختلف به الاستثمار الإسلامي عن التمويل الربوي ١٣/ ٣٤٢
• المشاركة والوسائل العملية لتفعيلها في التمويل ١٣/ ٣٤٣

■ **التمويل الاستثماري**
• ترغيب المصارف الإسلامية في الادخار وتوفير التمويل الاستثماري ١١/ ٥١٩

■ **التمييز**
• أقسام تصرفات الصبي المميز عند الحنفية والمالكية ١٣/ ٥٥٩
• انعدام أهلية الأداء للصبي قبل التمييز ١٣/ ٥٥٨
• أهلية التعبد وأهلية الأداء الدينية للمميز ١٣/ ٥٦١
• البلوغ أو التمييز والرضا من شروط العاقدين في البيع ١١/ ٢٠
• بيع المجنون والصبي غير المميز، بطلانه ٤/ ١٢٦
• بيع المميز، حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٣
• التصرفات الدائرة بين النفع والضرر إن صدرت من المميز، حكمها عند الحنفية ٤/ ١٢٢
• التصرفات الضارة إن صدرت من المميز، حكمها عند الحنفية ٤/ ١٢٢
• التصرفات النافعة إن صدرت من المميز، حكمها عند الحنفية ٤/ ١٢٢
• تعريفه ١٠/ ١٢٧
• تقديره عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ١٢٦
• تقديره عند الحنفية ٤/ ١٢٦
• توقف تصرف الصبي المميز عند الحنفية والحنابلة ٤/ ١٤٥
• توكيل المميز بعمل يسير، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٨
• ثبوت أهلية الأداء الناقصة للصبي في دور التمييز ١٣/ ٥٥٩
• حقوق الله وحقوق العباد بالنسبة للصبي المميز ١٣/ ٥٥٩
• كفر الصبي المميز ١٣/ ٥٥٩
• متى يبدأ سن التمييز عند الصبي؟ ١٣/ ٥٦١
• المميز تعريفه ١٠/ ١١٩

■ **التناسل**
• التناسل أحد مقاصد الزواج ١٣/ ٥٢٢

■ **التنحنح**
• إفساده للصلاة ٢/ ٢٠
• حكمه في الصلاة عند الشافعية ٢/ ٢٣

■ **التنخم**
• كراهته في الصلاة أمامه في غير المسجد ١/ ٨٠٣

■ **تنظيم النسل**
• إصدار قانون يحد من حرية الزوجين في الإنجاب، عدم جوازه ٩/ ٥٣٣
• التعقيم أو الإعقام للرجل أو المرأة، حكمه وجوازه ٩/ ٥٣٣
• دعوة مجمع الفقه الإسلامي إلى تكثير النسل والمحافظة عليه ٩/ ٥٣٢

■ **التهجد**
• حكم صلاة التهجد عند الحنفية ٢/ ٥٤
• ما يستحب في القيام له عند الشافعية ٢/ ٦٧
• ما يسن في صلاته عند الشافعية ٢/ ٦٧

■ **التهديد**
• آثار التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٥
• إحداث تصدع وتفريق أبناء المجتمع والإضرار بالأمة من آثار التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٥
• أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧٠٤
• أنواع التدمير والتخريب والتفجيرات والتهديدات التي تواجه الآمنين ١٣/ ٧٠١

obeikandl.com

• التفجيرات والتهديدات التي تواجه الآمنين ١٣/ ٦٩٦
• الحكم الشرعي لمن يقوم بالتفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٧
• وسائل الوقاية من جريمة التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٩

■ **التهنئة**
• تهنئة غير المسلمين بأعيادهم ١٢/ ٧٧٢

■ **التوبة**
• آراء الفقهاء في إسقاط الحدود بالتوبة ٦/ ١٦١
• أثر التوبة في التعزير إن كان حقاً لله تعالى، عند الحنفية والشافعية ٦/ ١٦٩
• أثر توبة القاتل يوم القيامة، عند ابن عابدين ٦/ ١٦٨
• أثرها على التعازير ٦/ ١٦٨
• أثرها على الحدود المتعلقة بحق الله تعالى ٦/ ١٦٦
• أثرها على المصلحة المقصودة من العقاب ٦/ ١٥٢
• أثرها في استقبال الجريمة ٦/ ١٥٣
• أثرها في إسقاط الحقوق الشخصية للناس ٦/ ١٦٤
• أثرها في التعزير إن كان حقاً للعبد، عند الحنفية والشافعية ٦/ ١٦٩
• أثرها في التعزير مطلقاً عند بعض الفقهاء ٦/ ١٦٩
• أثرها في توفير احترام العقيدة والنظام الإسلامي ٦/ ١٧٠
• أثرها في حد الحرابة ٦/ ١٦٥
• أثرها في حد السرقة والزنا وشرب الخمر ٦/ ١٦٥
• أثرها في حد القذف ٦/ ١٦٤
• أثرها في الحدود المتعلقة بحق الله تعالى ٦/ ١٦٥
• أثرها في حقن الدماء ٦/ ١٧٠
• أثرها في العقوبات الدنيوية ٦/ ١٦٠
• أثرها في عقوبة تارك الصلاة ٦/ ١٦٥
• أثرها في القصاص والدية ٦/ ١٦٨
• أثرها في المجتمع ٦/ ١٧٠
• استتابة المرتد
استحبابها عند الحنفية ٦/ ١٦٤، ٦/ ١٧٧
وجوبها عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ١٦٤، ٦/ ١٧٧
• استتابة المسلم إن سب الله أو النبي أو الملائكة، حكمها عند المالكية ٦/ ١٧٣
• استثناء الشرك بالله مما يغفره الله تعالى ٦/ ١٤٨
• استحقاق المغفرة بقوة الإيمان من العبد، عند الغزالي ومحمد عبده ٦/ ١٤٨
• إسقاط لجمع العقوبات، عند الحـ[redacted] ٧٤
• اشتراط إصلاح العمل لسقوط الحد بالتوبة، حكمه عند الحنابلة ٦/ ١٦٨
• اعتبار الندم والعزم من مقوماتها ٦/ ١٤٢
• إعطاء فرصة للمخطئين ٥/ ٧٤٠
• الباعث عليها ٦/ ١٤١
• تأثيرها على العقوبة ٦/ ١٥٠
• تأخيرها، حكمه ٦/ ١٤٤
• التأكد من صدقها ٦/ ١٦٨
• تجديد الندم والعزم كلما ذكر التائب توبته، استحبابه ٦/ ١٤٤
• ترجيح إسقاط الحدود والتعزيرات بالتوبة إن كانت حقاً لله تعالى ٦/ ١٧٠
• ترجيح سقوط الحدود بالتوبة ٦/ ١٦٧
• ترجيح عدم سقوط الحدود والتعزيرات بالتوبة إن كانت حقاً للعبد ٦/ ١٧١
• تعريفها ٦/ ١٤١
• تقييد المغفرة بشرط التوبة ٦/ ١٤٨
• تكفيرها للخطايا إن وجدت مقوماتها ٦/ ١٤٢
• التوبة إذا تكررت الردة والإسلام من شخص، حكمها ٦/ ١٦٤
• توبة الله تعالى على النبي ﷺ ٦/ ١٤٥
• توبة الباغي، حكمها ٦/ ١٦٣
• توبة الزنديق، حكمها ٦/ ١٥٨
• توبة الساحر، حكمها ٦/ ١٧٣
• التوبة عن كل معصية، حكمها ٦/ ١٥٣
• توبة القاتل، حكمها ٦/ ٢٠٨
• توبة الكافر، حكمها ٦/ ١٥٧
• التوبة الكاملة كما حددها علي بن أبي طالب ٦/ ١٤٣
• توبة المبتدع، كيفيتها ٦/ ١٦٠
• توبة المحارب بعد الظفر عليه، حكمها ٦/ ١٦٣
• توبة المرتد، حكمها ٦/ ١٦٣
• توبة المنافق، حكمها ٦/ ١٥٨
• التوبة والعقوبة ٦/ ١٤٩
• توبة اليائس، حكمها ٦/ ١٤٦
• الجرائم التي تؤثر فيها التوبة بإسقاط العقوبة ٦/ ١٥٣
• جهالة العاصي ٦/ ١٤٥
• حكم ما أوجبه الله على نفسه عند القرطبي ٦/ ١٤٧
• حكمها شرعاً ٦/ ١٤٤
• دلالتها على قوة الإرادة وبعد النظر ٦/ ١٤١
• رد الحقوق إلى أصحابها، اشتراطه ٦/ ١٤٣
• السبب في تحديد وقت قبول التوبة ٦/ ١٤٦

obeikandl.com

- سقوط الحدود عن المحاربين وقطاع الطرق بالتوبة ٥/ ٧٤٠
- سقوط حقوق الآدميين بالتوبة، حكمه ٦/ ١٣٤
- سقوط العقوبة الأخروية بالتوبة عند الحنفية ٦/ ١٣٤
- شروط قبول التوبة في عالم الآخرة ٦/ ١٦٠
- شروطها إن كانت المعصية تتعلق بحق شخصي لإنسان ٦/ ١٤٣
- شروطها إن كانت المعصية في حقوق الله تعالى ٦/ ١٤٢
- عدم صحة قياس الحدود على حد الحرابة ٦/ ١٦٦
- فتح بابها لإصلاح الجناة ٦/ ١٥٢
- الفرق بين توبة اليأس وإيمان اليأس، عند بعض الحنفية ٦/ ١٤٦
- الفرق بين الشرك وغيره من الذنوب ٦/ ١٤٨
- قبول توبة الكافر ٥/ ٧٤٤
- قبول توبة المحارب قبل القدرة عليه ٦/ ١٦٢
- قياس الحدود على حد الحرابة في التوبة ٦/ ١٦٧
- كيفيتها ممن عجز عن العزم والإقلاع ٦/ ١٤٢
- كيفية تحققها ٦/ ١٤١
- كيفية التوبة عن الغيبة ٦/ ١٤٣
- كيفية توبة القاتل ٦/ ١٣٢، ٦/ ١٦٨
- كيفية توبة القاذف ٦/ ١٤٣
- كيفية توبة الكافر أو المشرك ٦/ ١٥٧
- كيفية توبة المرتد ٦/ ١٧٧
- ما تجب التوبة عنه ٦/ ١٤٥
- ما لا يسقط عن المحارب بتوبته ٦/ ١٦٣
- ما يجب على التائب عن الإساءة إلى العباد ٦/ ١٥٦
- ما يسقط عن المحارب بتوبته ٦/ ١٦٣
- المشيئة الإلهية وحرمة الاختيار في مغفرة الذنوب ٦/ ١٤٨
- المعاصي التي يتاب منها وكيفية التوبة عنها ٦/ ١٥٣
- معنى توبة النبي ﷺ في اليوم سبعين أو مئة مرة ٦/ ١٤٤
- معنى التوبة النصوح ٦/ ١٤٣
- المفتى به عند الحنفية في حكم توبة الزنديق ٦/ ١٥٩
- المقصود فيها ٦/ ١٤٤
- من تاب عن الإضرار بحقوق الناس، حكمه ٦/ ١٤٩
- موافقة مشيئة الله لحكمته ٦/ ١٤٨
- نظام التوبة ٦/ ١٤١
- نفي ابن القيم عقوبة التائب ٦/ ١٦٧
- وجوبها على الفور ٦/ ١٤٤، ٦/ ١٤٥
- الوعد المضمون الحصول بقبول التوبة ٦/ ١٤٧
- وقت قبولها ٦/ ١٤٥
- وقت قبولها عند الشيخ محمد عبده ٦/ ١٤٦

■ التورق

- آراء العلماء في التورق وأدلتهم ١٣/ ٢٢١
- أدلة من أجاز التورق ١٣/ ٢٢٢
- أدلة من منع التورق ١٣/ ٢٢٥
- اشتمال التورق على الربا ١٣/ ٢٢١
- أنواع التورق ١٣/ ٢١٨
- بيع العينة وعلاقته بالتورق ١٣/ ٢١٥
- تعرض الفقهاء الحنابلة للتورق ١٣/ ٢١٤
- تعريف التورق ١٣/ ٢٠٦، ١٣/ ٢١٣، ١٣/ ٣٥٢
- التفرقة بين التورق لمقصد شرعي وبين التورق للاحتيال على الربا ١٣/ ٣٥٧
- التفرقة بين التورق لمقصد شرعي وهو الحاجة وبين التورق للاحتيال على الربا ١٣/ ٢١٠
- التورق حيلة للربا ١٣/ ٢٢٧
- التورق العكسي ١٣/ ٢٣٤
- التورق في مرابحات السلع الدولية مع مؤسسات مالية ١٣/ ٢٣١
- التورق في المصرف الأهلي السعودي ١٣/ ٢٣١
- التورق المصرفي أو التمويل بالتورق ١٣/ ٢٢٨
- التورق المصرفي والربا ١٣/ ٢١٠، ١٣/ ٣٥٨
- التورق وبيع العينة ١٣/ ٢١٨
- التورق وبيع العينة والقرض الربوي ١٣/ ٢٠٧
- التوريق جعل الديون مدونة في صكوك أو سندات وجعلها قابلة للتداول بالطرق التجارية ١١/ ٢٣١
- توريق دين المرابحة المؤجل وتداوله ١١/ ٢٣٢
- التوريق نوع من الربا ١٣/ ٢١٥
- حرمة التوريق ١٣/ ٢١٥
- حقيقة التورق وأنواعه ١٣/ ٢١٢
- حكم التورق ١٣/ ٣٥٣
- حكم التورق شرعاً ١٣/ ٢٠٧
- الحيلة في التورق ١٣/ ٢٢١
- الصلة بين التورق وبيع العينة ١٣/ ٣٥٣
- صور أو نماذج من التورق المصرفي المنظم ١٣/ ٢٣١
- ضوابط التورق ١٣/ ٢٢٠
- طرفا التورق ١٣/ ٢١٤
- العلاقة بين التورق وبيع التلجئة وبيع المضطر ١٣/ ٢٢٦
- العلاقة بين التوريق وتصكيك الديون وإصدار السندات ١٣/ ٢١٦

obeikandl.com

- العلاقة بين المرابحة للآمر بالشراء والتورق ١١/ ٧١
- علاقة التورق بالربا ١٣/ ٣٥٤
- العلماء المانعون للتورق ١٣/ ٢٢٤
- العلماء المجيزون للتورق ١٣/ ٢٢٢
- عمليات التورق المصرفي ١٣/ ٢٠٦
- عمليات التورق المصرفي من صيغ التمويل والاستثمار في المؤسسات الإسلامية ١٣/ ٣٥٢
- الفرق بين بيع التقسيط وبيع التورق ١١/ ٣٣٢
- الفرق بين التوريق والتورق ١٣/ ٢١٥
- قرار المجمع الفقهي الإسلامي بإباحة التورق ١٣/ ٢٢٨
- قرار المجمع الفقهي الإسلامي حول التورق الذي تجريه بعض المصارف ١٣/ ٢٢٩
- كيفية حصول التوريق ١٣/ ٢١٥
- اللجوء إلى التورق لتسديد العملاء مديوناتهم لدى المصارف ١٣/ ٢٣٢
- مشروعية بيع التورق ١١/ ٥٣
- مقصود المشتري من التورق ١٣/ ٢٢٠

■ التورك

- التورك في التشهد الأخير، كيفيته عند الشافعية ١/ ٧٧٤
- التورك في التشهد الثاني من الصلاة، حكمه ١/ ٧٠٩
- التورك في الصلاة، كيفيته ١/ ٧٠٩
- تورك المرأة في الصلاة عند الحنفية ١/ ٧٦٣

■ التوريد

- تعريف عقد التوريد وحكمه ٩/ ٦٤٩
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن عقد التوريد والمناقصات ٩/ ٦٤٨

■ التورية

- التورية والتعريض بدل اليمين الكاذبة ١٠/ ٥٧٦

■ التوسل

- التوسل بأسماء الله وصفاته في الدعاء ١/ ٨٢٨

■ التوكل على الله

- من آداب السوق حسن التوكل على الله وحسن الظن به ١١/ ١٤٢

■ التولية

- تعريف بيع التولية ١١/ ٦٧
- تعريفها ٤/ ٣٥٧، ٤/ ٤٩٢
- التولية على دين كالسلم فيه ١١/ ٢٢٢
- التولية قبل القبض، عدم جوازها ٤/ ٦٢٧
- صيانتها عن الخيانة، وجوبها ٤/ ٤٩٦
- ظهور الخيانة في قدر الثمن، حكمه ٤/ ٤٩٩
- ظهور الخيانة في قدر الثمن، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٤٩٩
- ظهور الخيانة في قدر الثمن، حكمه عند أبي يوسف ومحمد ٤/ ٤٩٩
- كون رأس المال من المثليات، اشتراطه ٤/ ٣٩٣
- ما يقوله البائع إذا أضاف نفقات المبيع إلى رأس المال ٤/ ٤٩٦
- المقصود بالثمن الأول فيها ٤/ ٤٩٥
- وجه الفرق بين الخيانة فيها والخيانة في المرابحة، عند أبي حنيفة ٤/ ٤٩٩

■ التيسير

- أثر المشقة في تيسير الأحكام ١٠/ ٦٠٦، ١٢/ ٢٢٨
- أخذ الإسلام بمبدأ التيسير والتسهيل على الناس ١٠/ ٦٣٢
- الأخذ بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٣، ١١/ ٥٥٣
- أدلة السماحة واليسر في الإسلام ١٠/ ٤٠٥
- الإفتاء بالأيسر أو بالأشد ١٢/ ١٤٩
- بيان معنى قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٢/ ١٨٤
- التيسير منوط بتحقق السبب لا بمقدار المشقة ١٠/ ٥٥١
- شرح قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٠/ ٥٣١
- العمل بالفتوى بالأيسر والأسهل ١٢/ ١٥١
- قاعدة الضرورات تبيح المحظورات ١٠/ ٥٥٦
- قاعدة الميسور لا يسقط بالمعسور ١٢/ ١٨٧
- من الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٢/ ١٨٥
- نطاق السماحة والتيسير في الإسلام في العبادات والمعاملات ١٠/ ٤٠٤

■ التيمم

- أحكامه: انتهاء حرمة الاستمتاع بما بين السرة والركبة أو الوطء للحائض حتى تغتسل أو تتيمم عند الحنفية ١/ ٥٣٨
- أدلة مشروعيته ١/ ٤٨٢
- أركانه ١/ ٥٠٠
  - الترتيب ١/ ٥٠٤
  - الصعيد الطاهر ١/ ٥٠٤
  - مسح الوجه مع الاستيعاب ١/ ٥٠٢
  - الموالاة ١/ ٥٠٤
  - النية عند مسح الوجه ١/ ٥٠٠

obeikandl.com

- أسبابه ١/ ٤٩٠
- بطء البرء ١/ ٤٩٢
- الحاجة إلى الماء ١/ ٤٩٢
- خلاصتها ١/ ٤٩٦
- الخوف من تلف المال لو طلب الماء ١/ ٤٩٣
- الخوف من خروج وقت الصلاة ١/ ٤٩٥
- شدة البرد أو شدة برودة الماء ١/ ٤٩٣
- عدم القدرة على استعمال الماء ١/ ٤٩١
- عدم القدرة على استعمال الماء في الحضر وسفر الطاعة والمعصية عند المالكية والحنابلة ١/ ٤٩١
- فقد الماء ١/ ٤٩٠
- فقدان آلة الماء من دلو وحبل ١/ ٤٩٤
- قضاء الصلاة للمقيم والمسافر العاصي عند الشافعية ١/ ٤٩٢
- المرض ١/ ٤٩٢
- إعادة الصلاة إذا تيمم لها ثم وجد الماء في الوقت عند غير الشافعية ١/ ٤٩٧
- إعادة الصلاة إذا تيمم لها لفقد الماء وصلى ثم وجده بعد خروج الوقت ١/ ٤٩٦
- إعادة الصلاة للمحبوس الذي صلى بالتيمم عند الحنفية ١/ ٤٩٧
- إعادة الصلاة المؤداة به، حكمه ١/ ٤٩٦
- الأعذار المبيحة للتيمم عند الحنفية ١/ ٥١٣
- اقتداء متوضىء بمتيمم
  - حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
  - حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
- إمامة المتيمم بالمتوضئين عند الحنفية ١/ ٤٨٩
- إيصال التراب إلى منبت الشعر الخفيف فيه، حكمه ١/ ٥٠٣
- بدل ضرورة
  - دليله ١/ ٤٨٥
  - ما يترتب على ذلك ١/ ٤٨٥
- بدل ضرورة عند الجمهور ١/ ٤٨٥
- بدل مطلق، ما يترتب على ذلك ١/ ٤٨٤
- بعد الماء مقداره، حكمه عند الحنفية ١/ ٤٩٠
- تأخيره لآخر الوقت إن رجا وجود الماء ١/ ٤٨٧
- تأخيره لآخر الوقت إن يئس من وجود الماء ١/ ٤٨٧
- تخليل الأصابع فيه
  - حكمه ١/ ٥٠٣
  - حكمه عند المالكية ١/ ٥١٦
- التراب النجس، عدم جواز التيمم به اتفاقاً ١/ ٥٠٦
- الترتيب فيه
  - حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٥٠٤
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٥٠٤، ١/ ٥١٧
- التسمية فيه، حكمها عند الحنابلة ١/ ٥١٧
- تعريفه عند الحنابلة ١/ ٤٨١
- تعريفه عند الحنفية ١/ ٤٨١
- تعريفه عند الشافعية ١/ ٤٨١
- تعريفه عند المالكية ١/ ٤٨١
- تيقن فقد الماء حوله، حكمه عند الشافعية ١/ ٤٩٠
- تيقن وجود الماء
  - حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٩٠
  - حكمه عند الشافعية ١/ ٤٩٠
  - حكمه عند المالكية ١/ ٤٩٠
- التيمم ١/ ٤٨١
- التيمم إن كان هناك ماء يحتاج إليه في الشرب، جوزاه عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- التيمم بأجزاء الأرض ١/ ٥٠٥
  - حكمه عند الحنفية ١/ ٥٠٥
- التيمم بأجزاء الأرض من رمل وحجارة وجص وحصى عند المالكية ١/ ٥٠٤
- التيمم بأكثر من ضربتين ١/ ٥٠٨
- التيمم بأكثر من ضربتين، جوازه اتفاقاً ١/ ٥٠٨
- التيمم بالتراب المغصوب، حكمه ١/ ٥٠٩
- التيمم بالثلج والجليد، حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٠٦
- التيمم بالجواهر عند المالكية ١/ ٥٠٥
- التيمم بالخشب والحشيش عند المالكية ١/ ٥٠٥
- التيمم بالصعيد الطاهر، حكمه ١/ ٥٠٩
- التيمم بالغبار، حكمه عند المالكية والحنفية ١/ ٥٠٦
- التيمم بالمعدن، حكمه عند المالكية ١/ ٥٠٥
- التيمم بتراب المسجد ١/ ٤٦٩
- التيمم بتراب نجس، حكمه ١/ ٥٠٦
- التيمم بتراب ندي لا غبار عليه عند المالكية والحنفية ١/ ٥٠٦
- التيمم بتراب ندي لا غبار فيه، حكمه ١/ ٥٠٦
- التيمم بحجر أو صخرة، حكمه عند المالكية والحنفية ١/ ٥٠٥
- التيمم برمل عند الشافعية والحنابلة، حكمه ١/ ٥٠٦
- التيمم بصعيد متنجس، حكمه ١/ ٥٠٩
- التيمم بطين يابس لا غبار فيه، حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٠٦
- التيمم بغير الأرض، حكمه ١/ ٥٠٩

obeikandl.com

- التيمم بمعدن ونفط وكبريت عند الشافعية والحنابلة، حكمه ١/ ٥٠٦
- التيمم، عدم جوازه اتفاقاً حتى يطلب الماء، ما لم يتيقن عدم وجوده ١/ ٥٠٩
- التيمم على ثوب أو لباد فيه غبار، حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٥٠٦
- التيمم على الجليد، حكمه عند المالكية ١/ ٥٠٥
- تيمم فاقد الماء إذا وجد الماء وهو في الصلاة حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٩٧
- التيمم لآخر الوقت، حكمه ١/ ٤٨٧
- تيمم لعدم الماء ثم رأى الماء، حكمه عند الشافعية ١/ ٤٩٨
- تيمم لعدم الماء ثم وجده قبل الدخول بالصلاة، حكمه عند الشافعية ١/ ٤٩٨
- تيمم لفقد الماء ثم وجده بعد الفراغ من الصلاة، حكمه عند الشافعية ١/ ٤٩٨
- تيمم لفقد الماء ثم وجده وهو في الصلاة، حكمه عند الشافعية ١/ ٤٩٨
- تيمم لفقد الماء وصلى ثم وجد الماء بعد خروج وقت الصلاة، حكمه ١/ ٤٩٦
- التيمم للإحرام، حكمه ٣/ ١٨٢
- التيمم للنفل ثم يصلي الفرض، حكمه عند المالكية ١/ ٤٨٩
- تيمم المريض والمسافر إذا عدم الماء، جوازه١/ ٤٩٦
- الجمع بينه وبين المسح على الجبائر، حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٣٥
- الجمع بينه وبين المسح على الجبائر، حكمه عند الشافعية ١/ ٤٣٤
- الجمع بينه وبين المسح على الجبيرة، حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٤٣٤
- جمعه بين الصلاتين به، كيفيته عند الشافعية ٢/ ٣١٦
- جواز التيمم إذا كان الجو بارداً أو الماء بارداً، شرطه عند الشافعية.والحنابلة ١/ ٤٩٤
- جواز التيمم إذا كان الجو بارداً أو الماء بارداً، شرطه عند المالكية ١/ ٤٩٤
- جواز التيمم إذا كان الماء بارداً أو الجو بارداً، شرطه عند الحنفية ١/ ٤٩٤
- جوازه إذا خاف خروج وقت الصلاة عند الحنابلة ١/ ٤٩٥
- جوازه إذا خاف خروج وقت الصلاة عند الحنفية ١/ ٤٩٦
- جوازه إذا خاف خروج وقت الصلاة عند الشافعية ١/ ٤٩٥
- جوازه إذا خاف خروج وقت الصلاة عند المالكية ١/ ٤٩٦
- جوازه إذا خاف زوال الشمس عند الحنفية ١/ ٤٩٥
- جوازه إذا خاف فوت صلاة الجمعة عند الحنفية ١/ ٤٩٦
- جوازه إذا خاف فوت صلاة الجنازة عند الحنفية ١/ ٤٩٥
- جوازه إذا خاف فوت صلاة سنن الرواتب ١/ ٤٩٥
- جوازه إذا خاف فوت صلاة العيد عند الحنفية ١/ ٤٩٥
- جوازه إذا خاف فوت صلاة الكسوف ١/ ٤٩٥
- جوازه إذا خاف فوت صلاة الوتر عند الحنفية ١/ ٤٩٦
- جوازه إذا خاف فوت الصلوات المفروضة عند الحنفية ١/ ٤٩٦
- جوازه إذا كان يستطيع اقتراض الماء ١/ ٤٩٤
- جوازه إذا كان يستطيع الثمن ليشتري الماء ١/ ٤٩٤
- جوازه إذا وهبه الغير الماء ١/ ٤٩٤
- حقيقة طهارته ١/ ٤٨٢
- حكم فاقد الطهورين الماء والتراب ١/ ٥٢٠
- حكمه إذا ارتد المتيمم عند الحنفية ١/ ٥٢٠
- حكمه إذا ارتد المتيمم عند الشافعية ١/ ٥٢٠
- حكمه إذا رأى الماء أثناء الصلاة عند الحنفية والحنابلة ١/ ٥١٩
- حكمه إذا رأى الماء أثناء الصلاة عند المالكية والشافعية ١/ ٥١٩
- حكمه إذا رأى الماء بعد انتهاء الصلاة ١/ ٥١٩
- حكمه إذا كان بمعادن ١/ ٥١٣
- حكمه إذا لم يجد الماء إلا بثمن ١/ ٥١١
- حكمه إذا نسي الماء ثم تذكره أثناء الصلاة عند المالكية ١/ ٥١٩
- حكمه إذا وجد ماء بثمن عند الشافعية ١/ ٥١١
- حكمه رخصة أم عزيمة ١/ ٤٨٢
- حكمه قبل دخول الوقت ١/ ٥٠٩
- خطبة الجمعة بالتيمم ١/ ٤٨٨
- الخوف من مرض إذا لم يتيمم، حكمه ١/ ٤٩٢
- الرجل موته بين نساء فقط يممته محرم أو يممته الأجنبية بخرقة أو حائل عند غير المالكية ٢/ ٤٠٦
- رؤية الماء وهو في الصلاة، حكمه ٢/ ٣٤
- زوال عذر التيمم أثناء الصلاة ١٠/ ٥٨٢
- سننه عند الحنابلة ١/ ٥١٧

- سننه عند الحنفية ١/ ٥١٥
- سننه عند الشافعية ١/ ٥١٦
- سننه عند المالكية ١/ ٥١٥
- سننه ومكروهاته ١/ ٥١٥
- السواك قبله، حكمه عند الشافعية ١/ ٥١٧
- شرائط صحته: طهورية التراب ١/ ٢١٢
- شروطه
  الصعيد الطاهر ١/ ٥٠٩
  طلب الماء ١/ ٥٠٩
  كونه بعد دخول الوقت ١/ ٥٠٨، ١/ ٥٠٩
- شروطه أو أسبابه عند المالكية ١/ ٥٠٨
- شروطه الحقيقية عند المالكية ١/ ٥٠٨
- شروطه عند الحنابلة ١/ ٥٠٩، ١/ ٥١٢
- شروطه عند الحنفية ١/ ٥١٢
- شروطه عند الشافعية ١/ ٥١٤
- الشك في وجود الماء عند الشافعية ١/ ٤٩٠
- صفته عند الحنابلة ١/ ٥١٧
- الصلاة إذا صلاها محبوس بتيمم حكم إعادتها عند الشافعية ١/ ٥٢١
- الصلاة به حكمها، إذا صلاها بعد طلب الماء وفقده عند الحنابلة ١/ ٥١٢
- صلاة ركعتين بعده، حكمه عند الشافعية ١/ ٥١٧
- صلاة فرض بتيمم نواه لغيره عند المالكية ١/ ٤٨٨
- صلاة النذر بالتيمم ١/ ٤٨٨
- صلاة النفل به ١/ ٤٨٩
- صلاة النفل به عند الحنفية ١/ ٤٨٩
- الضربتين فيه
  حكمها عند الحنفية والشافعية ١/ ٥٠٣
  حكمها عند المالكية والحنابلة ١/ ٥٠٢
- الطاعات التي يتيمم لها ١/ ٤٨٤
- طلب الماء
  اتهابه ١/ ٤٩١
  إن توهمه، حكمه عند الشافعية ١/ ٥١١
  إن تيقنه، حكمه عند الشافعية ١/ ٥١١
  تذكر وجوده وهو يصلي ١/ ٤٩١
  شراؤه ١/ ٤٩١
  شرطه، الأمان على النفس عند الشافعية ١/ ٤٩١
  مسافته عند الحنفية ١/ ٥١٠
  مسافته عند الشافعية ١/ ٥١١
  مسافته عند المالكية ١/ ٥١٠
  نسيانه ثم تذكره بعد الفراغ من الصلاة ١/ ٤٩١
- طلب الماء في حد البعد، حكمه عند الشافعية ١/ ٥١١
- طلب الماء قبل التيمم، حكمه عند الحنفية ١/ ٥٠٩
- طلب الماء قبله، حكمه عند الحنابلة ١/ ٥١٢
- الطهارة به للوطء ١/ ٤٩١
- طوافه بالتيمم ١/ ٤٨٨
- ظن وجود الماء، حكمه ١/ ٤٩٠
- العبادات التي يتيمم لها ١/ ٤٨٤
- العجز عن استعمال الماء، حكمه ١/ ٥١٢
- العدول إليه خشية الضرر ١/ ٤٨٣
- غسل الرجل الأجنبي الميت إن كان بين نساء فقط يكون بتيمم المرأة له إلى مرفقيه عند الحنابلة ٢/ ٤٠٥
- غسل المرأة الأجنبية الميتة إن كانت بين رجال فقط يكون بتيمم الرجل لها إلى كوعها عند الحنابلة ٢/ ٤٠٥
- فرائضه ١/ ٥٠٠
- قضاء الصلاة إذا تيمم لمرض أو برد ١/ ٤٩٤
- قضاء الصلاة لمن فقد القدرة على الماء وتيمم وصلى، حكمها ١/ ٤٩٢
- قيامه مقام غسل الميت عند تعذر وجود الماء أو استعماله ٢/ ٤٠٤
- كيفيته ١/ ٥٠٧
- كيفيته عند الحنفية والشافعية ١/ ٥٠٧
- كيفيته عند المالكية والحنابلة ١/ ٥٠٨
- ما يتيمم له من الأحداث ١/ ٤٨٤
- ما يصلي بتيمم واحد عند الحنابلة ١/ ٤٨٧
- ما يصلي بتيمم واحد عند الحنفية ١/ ٤٨٧
- ما يصلي بتيمم واحد عند الشافعية والمالكية ١/ ٤٨٨
- ما يؤدى به إضافة إلى الصلاة ١/ ٤٨٨
- ما يؤدى به بالتيمم الواحد ١/ ٤٨٧
- ماهية المشقة التي تبيح التيمم عند الشافعية ٢/ ٥٦٥
- مبطلاته ١/ ٤٩٠
  خروج الوقت ١/ ٤٩٠، ١/ ٥١٨، ١/ ٥١٩
  الردة ١/ ٥٢٠
  رؤية الماء أو القدرة على استعماله ١/ ٥١٩
  زوال العذر ١/ ٥١٨
  الفصل الطويل بين التيمم والصلاة ١/ ٥٢٠
  كل ما ينقض الوضوء والغسل ١/ ٥١٨
- المرأة، موتها بين رجال فقط يممها محرمها وإلا يممها الأجنبي بخرقة أو حائل عند غير المالكية ٢/ ٤٠٦
- مسح اليدين فيه، المطلوب عند الحنابلة والمالكية ١/ ٥٠٢

• مسح اليدين فيه، المطلوب عند الحنفية والشافعية ١/ ٥٠٢
• مشروعيته ١/ ٤٨٢
• مشروعيته في شدة البرد ١/ ٤٨٢
• مكروهاته ١/ ٥١٨
• من وجد تراباً لا يكفيه للتيمم ١٠/ ٥٨٤
• مندوباته عند المالكية ١/ ٥١٦
• الموالاة فيه
حكمه عند الحنابلة ١/ ٥١٧
حكمه عند الحنابلة والمالكية ١/ ٥٠٤، ١/ ٥١٧
حكمه عند الشافعية والحنفية ١/ ٥٠٤
• موجباته ١/ ٤٩٠
• نزع الخاتم فيه، حكمه ١/ ٥٠٣، ١/ ٥١٧
• نقل التراب إلى العضو الممسوح عند الشافعية ١/ ٥٠٧
• نيته
اشتراط نية الفرضية فيه ١/ ١٦٤
تعيين الحدث أو الجنابة فيها، حكمه عند الحنفية ١/ ٥٠١
تعيين فرض الصلاة في نيته، حكمها عند المالكية ١/ ٥٠٠
تعيين النية فيه، حكمها عند الشافعية ١/ ٥٠٠
تعيينها، حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٠١
تعيينها، صفته ١/ ٥٠١
حكمها ١/ ٣٢٩
حكمها إذا نوى فرض التيمم ١/ ٥٠٠
حكمها في رفع الحدث عند التيمم، عند المالكية ١/ ٥٠٠
دورها ١/ ٤٨٨
دورها في التيمم لأداء الفروضة والنوافل عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٨٩
دورهاعند المالكية ١/ ٤٨٨
شروط صحتها عند الحنفية ١/ ٥٠١
شروط صحتها للصلاة بها عند الحنفية ١/ ٥١٣
الفرق بين نيته ونية الوضوء عند الحنفية ١/ ٥٠٢
كيفيتها ١/ ٤٨٩
ما ينويه المتيمم عند المالكية ١/ ١٥٢، ١/ ٥٠٠
ما ينويه المتيمم عند الحنابلة ١/ ١٥٢، ١/ ٥٠٠
ما ينويه المتيمم عند الشافعية ١/ ١٥٢، ١/ ٥٠٠
وقتها عند الحنفية ١/ ١٤٧، ١/ ٥١٣
وقتها عند الشافعية ١/ ١٤٧، ١/ ٥٠٠
• نيته إذا نوى نافلة أو أطلق عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٨٩
• نيته عند الحنفية ١/ ١٥٢، ١/ ٥١٢
• نية فرض به وصلاة غيره ١/ ٤٨٩
• النية فيه
حكمها ١/ ١٤٧، ١/ ١٧٦
• نية نفل به ثم صلاة فرض آخر به عند المالكية ١/ ٤٨٩
• وجود ماء لا يكفيه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٩١
• وقت التيمم للفريضة عند الجمهور ١/ ٤٨٥
• وقته عند الحنفية ١/ ٤٨٥
• وقته لركعتي الطواف ١/ ٤٨٦
• وقته للكسوف والاستسقاء والجنازة وغيرها من السنن ١/ ٤٨٦

■ **الثروة الباطنة**
• تفريق الشافعية في ملكية المعادن بين الظاهرة والباطنة ١٣/ ٥١١
• كيفية احتساب زكاة أموال الثروات الباطنة والطبيعية ١٣/ ٥١٣
• ملكية الثروات الباطنة كالمعادن ١٣/ ٥٠٩

■ **الثروة الطبيعية**
• الثروات الطبيعية الظاهرة كأنواع الطيور والكلأ من الأموال العامة ١٣/ ٥٠٩
• كيفية احتساب زكاة أموال الثروات الباطنة والطبيعية ١٣/ ٥١٣

■ **الثقافة**
• الاشتراك الثقافي والتعليمي والتربوي والوطني للمسلمين في البلاد غير الإسلامية ٧/ ٧٨٨
• إشكالية الخلط بين الدين والثقافة ١٢/ ٧٤٣
• تعايش المسلمين في بلاد غير إسلامية دينياً ومذهبياً وثقافياً مع غير المسلمين ٧/ ٧٨٤
• تغريب العولمة للثقافات الوطنية والدينية عن طريق قرى الإعلام ١٣/ ٩٩
• حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية الثقافية ١٢/ ٦٠٣
• الخلط بين الدين والثقافة والأعراف ١٢/ ٧٤٥
• العولمة الثقافية أحدث أنواع السيطرة الغربية ١٣/ ١٠٨
• العولمة وتغيير المناهج التربوية والثقافية ١٣/ ٩٧
• العولمة وتقويض وجود الدولة الإقليمي وتبديد الثقافات المحلية وتهيئة مناخ أوسع للجريمة ١٣/ ١٠٧
• فرض العولمة لنموذج اقتصادي وسياسي وثقافي معين ١٢/ ٧٤٤
• ما يميز التنوع الثقافي والبيئي مما ينسجم مع مبدأ الدعوة الإسلامية من التشبه بغير المسلمين ١٢/ ٧٥٠

obeikandi.com

• محاولة عولمة الثقافة الترويج لمعطيات الحضارة الغربية ١٣/ ١٠١

■ **الثمار**

• الأكل من ثمار البساتين المملوكة للغير عند الضرورة ١٠/ ٤٣٦
• بيع الثمار والزروع المتلاحقة الظهور ١٠/ ٥٧١
• وضع الجوائح في بيع الثمار على الأشجار ١٠/ ٦٤٢

■ **الثمن**

• اشتراط تعديل الثمن ومراجعته بصورة دورية بحجم الأرباح ١٣/ ٣٠٨
• البيع بثمن محرم كالخمر والخنزير من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٥
• البيع دون تحديد السعر أو البيع بما ينقطع عليه السعر ١١/ ٤٩٤
• بيع المجهول أو البيع بثمن مجهول جهالة فاحشة من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٤
• تأثير القبض على هلاك المبيع أو الثمن ١١/ ٢٨
• تأجيل وقع الثمن وأداؤه أقساطاً ١١/ ٣٤٣
• تسليم المبيع والثمن ومن الذي يسلم أولاً ١١/ ٢٤
• جواز البيع بثمن نسيئة على بيعه نقداً ١١/ ٣٤٤
• حصول المرتهن على الثمن المرهون به إذا ماطل الراهن ١١/ ٣٤٩
• زيادة ثمن الشيء نسيئة أكثر منه نقداً ١١/ ٣٤٢
• الزيادة في الثمن في بيع التقسيط ١١/ ٦١
• شرط استحقاق البائع ما يحصل عليه المشتري من ثمن أو عائد فوق المتوقع ١٣/ ٢٨١
• شرط استحقاق البائع ما يحصل عليه من زيادة على الثمن المتوقع عند بيع السلعة المشتراة ١٣/ ٣٠٤
• عدم جواز أخذ الغرامة التأخيرية إذا تأخر سداد ثمن المبيع ١١/ ٣٤٨
• عدم جواز الزيادة على ثمن المبيع إذا أخر السداد ١١/ ٣٤٧
• عدم جواز الزيادة في الثمن عند تأخر السداد ١١/ ٣٤٤
• عدم دخول الزيادة في الثمن في البيع نسيئة أو مقسطاً بالنسبة للبيع حالاً في الربا ١١/ ٣٤٤
• العلة أو ضابط معيار الربا الثمنية أو الطعمية ١١/ ٤٧
• الفرق بين ثمن المبيع والربا ١٣/ ٣٧٧
• كون الثمن في المبيع معلوماً للعاقدين ١٣/ ٢٩٢
• من الذي يتحمل تبعة هلاك المبيع أو الثمن ١١/ ٢٨

■ **الثناء**

• دعاؤه في الصلاة ١/ ٧٢٧

■ **الثواب**

• خاصية دوام الوقف واستمراره لرفد الواقف بالثواب الدائم ١٣/ ٤٠٨
• المبالغة والإفراط في الثواب العظيم على الفعل اليسير من علامات الوضع في السنة ١٢/ ٤٤٨

■ **الجاسوس**

• الجاسوس، حكمه ٦/ ١٨٨
• الجاسوس المعاهد أو الذمي، حكمه عند الشافعية ٦/ ١٨٨
• عدم جواز عقد الأمان لجاسوس أو من يعين العدو ٧/ ٣٠٥، ٧/ ٥٣٥
• مصير الجاسوس المستأمن أو الذمي ٧/ ٣٦٨

■ **الجامعات**

• تركز رسائل الدراسات العليا على مواضيع فقهية مستجدة ١٢/ ٨٤
• عصر التجديد الفعلي للاجتهاد في النصف الأول من القرن العشرين على يد أساتذة الجامعات ١٢/ ٨٣

■ **الجاهلية**

• الحروب في الجاهلية ٧/ ٦٢

■ **الجائحة**

• إنقاص الثمن إذا بلغ الثمر المجاح الثلث فأكثر، عند مالك ١٠/ ٣٢٨
• إنقاص الثمن بسبب الجوائح ١٠/ ٣٤٧
• إنقاص الثمن بسبب الجوائح في بيع الثمار عند المالكية والحنابلة ١٠/ ٣٤٨
• تعريفها ١٠/ ٣٤٨
• فسخ البيع لهلاك الثمار بجائحة ١٠/ ٣٢٨
• وضع الجوائح في بيع الثمار على الأشجار ١٠/ ٦٤٢

■ **الجائزة**

• تقديم جوائز في بيع التقسيط عند سداد كل قسط ١١/ ٣٦٠

■ **الجبائر**

• المسح عليها، انظر: المسح على الجبائر

■ **الجحود**

• من وجد عين ماله عند مماطل أو جاحد ١٠/ ٥٢٦

■ **جدة**

• تأسيس مجمع الفقه الإسلامي في جدة ١٢/ ٣٦

■ **الجراحة التجميلية**

• إجراء عملية الترقيع الجلدي ٩/ ٨٢٧

obeikandl.com

• حكم الجراحة التجميلية ٩/ ٨١٧
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الجراحة التجميلية وأحكامها ٩/ ٨٠٣
• ما يجوز إجراء العمليات التجميلية له ٩/ ٨٠٤

■ **الجراد**
• بلع الجراد حياً، حكمه عند الحنابلة ٣/ ٦٧٤
• الحيوان البري الذي ليس فيه دم، لايؤكل إلا الجراد ٣/ ٦٧٣
• الذبح في الجراد، حكمه عند المالكية ٣/ ٦٥٩
• ذكاة الجراد، حكمها ٣/ ٦٧٣

■ **الجرحى**
• الجرحى والمرضى والغرقى وأفراد الخدمات الطبية وتمتعهم بحماية القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٦٩
• السكان المدنيون والجرحى والمرضى وأفراد الخدمات الطبية هم الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٦٢
• معاملة الجرحى والمرضى في ساحة الحرب ٧/ ٤٣٥
• معاملة الجرحى والمرضى والعجزة في الحروب في الإسلام ٧/ ٥١٣
• موقف الإسلام من معاملة الجرحى والغرقى ونحوهم في الحروب ٧/ ٤٧٢

■ **الجروح**
• الأرش عند تعذر القصاص، وجوبه ٦/ ٣٣٥
• استيفاء القصاص قبل البرء، حكمه عند الشافعية ٦/ ٣٣٤
• امتناع القصاص في الجناية على اللسان ٦/ ٣٣٤
• تأجيل القصاص لعذر، حكمه ٦/ ٣٣٥
• تقويم حكومة العدل، بعد البرء ٦/ ٣٣٦
• الجراح الجائفة معناها ٦/ ٣٣٣
• دية جراح المرأة، مقدارها ٦/ ٣٣٦
• السبب في جعل القصاص بعد البرء ٦/ ٣٣٤
• الضمان في الجروح ١٠/ ٩٣٢
• عدم الاقتصاص من الجارح حتى يبرأ المجروح ١٠/ ٩٠٩
• عقوبتها عند الحنفية ٦/ ٣٣٣
• عقوبتها عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٣٣٣
• عقوبتها عند المالكية ٦/ ٣٣٣
• القصاص في الجروح ١٠/ ٩٣٤
• القصاص فيها، عدم جوازه إلا بعد البرء ٦/ ٣٣٤
• كيفية تقدير حكومة العدل على طريقة الطحاوي ٦/ ٣٣٥
• كيفية تقدير حكومة العدل على طريقة الكرخي ٦/ ٣٣٦
• كيفية تقدير حكومة العدل في أيامنا ٦/ ٣٣٦
• ما يمتنع فيه القصاص ٦/ ٣٣٣
• معاملة الجرحى والمرضى والقتلى في أعقاب الحرب من مفهوم إسلامي وحماية البيئة ١٢/ ٧٩٨
• معناها ٦/ ٣٣٢
• موت المجروح بسبب الجراحة، حكمه ٦/ ٣٣٣
• ما يجب فيه الأرش المقدر في الأعضاء والشجاج والجراح ١٠/ ٩٣٧
• نوعاها ٦/ ٣٣٢، ٦/ ٣٣٥

■ **الجريب**
• مقداره ١/ ١٢٤، ١/ ١٢٥

■ **الجريمة**
• اتساع مفهوم الإجرام وتشعبه مع اتساع مجال العولمة ١٣/ ٩٦
• اتفاق الشرع الإسلامي والقانون الدولي في حظر الجرائم الواقعة على أمن الدولة ١٣/ ٧٠١
• الإجرام المفتعل الذي يرتكبه نظام العولمة ١٣/ ٩٥
• احتضان العولمة الأمريكية لأوكار الجريمة ١٣/ ٩٤
• الاستفادة من البصمة الوراثية لإثبات الجرائم ١٣/ ٧٨
• استفحالها لغيبة الوازع الديني ٥/ ٧٢٧
• اعتبار الشرك قمة الجرائم ٥/ ٧٤٢
• إقامة العدل السياسي وتحقيق المساواة وإطلاق الحرية وإحقاق الحق يؤدي إلى إشاعة الأمن واستئصال الجريمة ١٣/ ٧٠٧
• أنواع الأحكام الشرعية ودورها الوقائي والعلاجي ضد الجريمة ٥/ ٧٣٠
• أنواعها ٥/ ٧٢٦
• أهم أسباب الجريمة المباشرة الناجمة عن العولمة ١٣/ ١١٢
• أهمية تنمية رقابة الله في السر والعلن للبعد عن الجريمة ٥/ ٧٥٢
• أوضاعها في العصر الحاضر ٥/ ٧٢٦
• البواعث الدافعة للبعد عن الخطيئة ٥/ ٧٤١
• تحديد الإسلام للجرائم وعقوباتها ١٠/ ٨٩٥
• التحريم والتجريم لمن يقوم بالتفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٧
• ترويج العولمة لتعاطي المخدرات والمسكرات واقتراف الجرائم ١٣/ ١٠٢
• تشكيل القيم الدينية الإسلامية حصناً منيعاً من ارتكاب الجريمة ١٣/ ٩٦

Obeikandl.com

- التعارض بين مفهوم الجريمة في الغرب ومفهومها في الإسلام ١٣/ ١٠٩
- تعريف الماوردي للجريمة أو الجناية ١٣/ ٩٢
- تعريفها عند القانونيين ٥/ ٧٢٥
- تعريفها عند الماوردي ٥/ ٧١٥، ٥/ ٧٢٥، ٥/ ٧٤٦
- تفنن المجرمين في ارتكاب الجريمة واستخدامهم للمعلوماتية للسطو على البنوك وغيرها ١٣/ ٨٦
- تنمية الوازع الديني والخلقي للبعد عن الخطيئة ٥/ ٧٤١
- الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ٧/ ٤٥٥
- دعوة العولمة إلى تجاوز النظام الجزائي في الإسلام وتأثير ذلك على اتساع الجريمة ١٣/ ١١١
- الدين رادع عن ارتكاب الجرائم ١٣/ ٨٦
- سببها ٥/ ٧٢٥
- الشريعة أساس الجريمة والعقاب ١٠/ ٨٩٢
- ضعف السلطة الوطنية بسبب العولمة تسبب الاجتراء على ارتكاب الجرائم ١٣/ ٨٧
- ضمان الأموال بسبب الجرائم المخلة بالأمن ١٠/ ٩٤٠
- عدم تأثير تقدم العلوم والفنون في منع الجرائم ٥/ ٧٢٨
- العولمة وأثرها على الجريمة من الناحية الشرعية ١٣/ ٨٣
- العولمة والإبقاء على مصالح الغرب وما ينجم عنه في نمو ظاهرة الإجرام ١٣/ ١٠١
- العولمة وتجاوز الخصوصيات الإقليمية والقيم الدينية حول الإجرام ١٣/ ٩٦
- العولمة وتقويض وجود الدولة الإقليمي وتبديد الثقافات المحلية وتهيئة مناخ أوسع للجريمة ١٣/ ١٠٧
- العولمة وتمييع المفاهيم الفكرية حول خطورة الجريمة وتنوعها ١٣/ ٨٥
- العولمة وشمولية النظام الغربي وتقاليده في مفهوم الإجرام ١٣/ ٩٢
- العولمة وعبثها بمعايير حقوق الإنسان وأثر ذلك في ظاهرة الإجرام ١٣/ ١١٠
- فشل القوانين الوضعية في القضاء على الجريمة ٥/ ٧٥٦
- قلتها في البلاد الإسلامية عن غيرها ٥/ ٧٤٢
- قلتها في البلاد التي تطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة مع غيرها ٥/ ٧٢٤
- مبدأ الجريمة والعقاب في القانون ١٠/ ٨٩٤
- مدى تأثير الأسباب المصاحبة للعولمة على الجريمة ١٣/ ١١٤
- مساعدة بنية العولمة في الغرب على ارتكاب الجرائم ١٣/ ٨٧
- مشروعية الحسبة للوقاية من الجريمة ٥/ ٧٢٩
- مفاسدها عند العز بن عبد السلام ٦/ ١٥٢
- مفاهيم عامة عن الجريمة ٥/ ٧٢٥
- منع الشريعة للوسائل المؤدية إلى الإجرام ٦/ ١٥١
- نزعة الإجرام وشهوة السلطة من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧١٠
- نزعة التفوق العرقي والاستكبار العالمي لصانعي العولمة وأثر ذلك في ظاهرة الإجرام ١٣/ ١٠٥
- وجوب تفادي جرائم الحرب العمدية والشاذة ٧/ ٥١٢
- وجود أنواع جديدة من الجرائم ٥/ ٧٦٥
- الوقاية منها عن طريق نظام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٥/ ٧٣١

■ الجزاف

- اجتماع بيع جزاف، أصله أن يباع جزافاً مع ما أصله أن يباع كيلاً، جوازه ٤/ ٤٣٤
- الأصل العام في بيع النقود ونحوها جزافاً، عند الحنفية ٤/ ٤٢٤
- البيع بإناء أو بوزن مجهول القدر، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٢٠
- البيع بوزن شيء يخف مع الزمن، عدم جوازه ٤/ ٤٢٠
- بيع التبر والفضة غير المسكوكين جزافاً، جوازه عند المالكية ٤/ ٤٣٢
- بيع الثمر مجازفة إن لم يكن الثمر تمراً، جوازه ٤/ ٤١٨
- بيع الثوب كل ذراع بدرهم، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٤٢٣
- بيع الجزاف إذا اتحد جنسا البدلين، عدم صحته ٤/ ٤٢٤
- بيع الجزاف إذا اختلف جنسا البدلين، صحته ٤/ ٤٢٣
- بيع الجزاف، حكمه ٤/ ٤١٧
- بيع الجزاف في المال الربوي بغير جنسه إذا تم التقابض، صحته ٤/ ٤٢٥
- بيع الجزاف في المعدودات المتيسرة العد لغالب الناس، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٤٣١
- البيع جزافاً في غير الأموال الربوية إذا بيعت بجنسها، صحته ٤/ ٤٢٤
- بيع جميع الحبوب حكمه كحكم الطعام ٤/ ٤١٩
- بيع الدار أو الثوب المجهول الذرعان، حكمه عند الشافعية ٤/ ٤٢٢

obeikandi.com

- بيع ذراع من مجهول الذرعان من الأرض أو ثوب، عدم صحته عند الشافعية ٤/ ٤٢٢
- بيع الذهب بالذهب جزافاً، عدم جوازه ٤/ ٤٢٤
- بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة إذا عرف تساوي البدلين بعد انقضاء المجلس، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٢٥
- بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة إذا عرف تساوي البدلين في المجلس، صحته ٤/ ٤٢٥
- بيع الذهب المغشوش إذا استوى الذهب والغش، حكمه ٤/ ٤٢٥
- بيع الذهب المغشوش إذا غلب الذهب، حكمه ٤/ ٤٢٥
- بيع السمن ونحوه جزافاً في ظرف مختلف الأجزاء، حكمه عند الشافعية ٤/ ٤٣٣
- بيع شيء بوزن حجر لا يعرف مقداره، جوازه عند الحنفية ٤/ ٤٢٠
- بيع الصبرة جزافاً أو مكيلة، حكمه عند الشافعية ٤/ ٤٢٢
- بيع الصبرة جزافاً، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٤٢٣
- بيع الصبرة جزافاً كل قفيز بدرهم، جوازه عند الجمهور غير أبي حنيفة ٤/ ٤٢٣
- بيع صبرة دون معرفة عدد القفزان، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤١٨
- بيع صبرة طعام كل قفيز بدرهم، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٤١٨
- بيع الصبرة في المثليات والقيميات، جوازه عند الشافعية والمالكية ٤/ ٤٢٣
- بيع صبرة كل قفيز بدرهم، جوازه عند الصاحبين ٤/ ٤١٩
- بيع الصبرة كل قفيز بدرهم، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٤٢٣
- بيع الصبرة المجهولة الصيعان، حكمه عند الشافعية ٤/ ٤٢٢
- بيع الصبرة المجهولة على الكيل، حكمه عند المالكية ٤/ ٤٢٢
- بيع الصبرة المجهولة في كيل واحد، جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ٤٢٠
- بيع الصبرة من الطعام، حكمه ٤/ ٤١٨
- بيع الطعام بمثله جزافاً، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٤٢٤
- بيع عدل من الثياب، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤١٨
- بيع الفضة بالفضة جزافاً، عدم جوازه ٤/ ٤٢٤
- بيع الفضة المغشوشة إذا استوت الفضة والغش، حكمه ٤/ ٤٢٥
- بيع الفضة المغشوشة إذا غلب الغش، حكمه ٤/ ٤٢٥
- بيع الفضة المغشوشة إذا غلبت الفضة، حكمه ٤/ ٤٢٥
- بيع قطيع غنم كل شاة بدرهم، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٤١٩
- بيع القطيع كل شاة بدرهم، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٤٢٣
- بيع قفيز من صبرة الطعام، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤١٨
- بيع القيميات جزافاً
  - جوازه عند الجمهور غير أبي حنيفة ٤/ ٤٢٣
  - حكمه ٤/ ٤١٩
  - عدم جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ٤٢٠، ٤/ ٤٢١
- بيع القيميات المتفاوتة جزافاً، حكمه عند الصاحبين ٤/ ٤٢٠
- بيع المثليات والقيميات جزافاً، جوازه عند الصاحبين ٤/ ٤٢٠
- بيع المثليات والقيميات والعدديات جزافاً، جوازه عند المالكية ٤/ ٤٢٢
- بيع المحلى إن اشتمل على خيار الشرط أو تأجيل الثمن وكانت الحلية تتميز عن المبيع بغير ضرر، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٢٨
- بيع المحلى باشتراط أحد العاقدين خيار الشرط أو تأجيل الثمن، فساده ٤/ ٤٢٨
- بيع المعدود جزافاً إذا قل ثمن أفراده، جوازه عند المالكية ٤/ ٤٣٢
- البيع من الأعمى جزافاً، عدم صحته عند المالكية ٤/ ٤٣٠
- بيع النحل في الخلية، جوازه عند الشافعية ٤/ ٤٣٣
- بيع النقود والحلي والمحلى جزافاً، حكمه ٤/ ٤٢٤
- تحديد قدر الصبرة إجمالاً إن لم يتفق الجملة مع التفصيل، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٢٣
- تحديد قدر الصبرة إجمالاً إن لم يتفق الجملة مع التفصيل، حكمه عند الشافعية والمالكية ٤/ ٤٢٣
- تحديد قدر الصبرة أو الأرض أو الثوب إجمالاً إن لم تتوافق جملة الثمن وتفصيله، حكمه عند الشافعية ٤/ ٤٢٣
- تعريفه عند الشوكاني ٤/ ٤١٧
- ثبوت خيار كشف الحال للمشتري بوزن أو إناء مجهول القدر، عند الحنفية ٤/ ٤٢٠

Orelkanol.com

• ثبوت الخيار للمشتري بتعيين عدد القفزان أو بالكيل عند بيع صبرة طعام كل قفيز بدرهم، عند أبي حنيفة ٤/ ٤١٨
• الجزاف في بيع المعدود إن قصد كل فرد منه بثمن معين، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٤٣١
• الجزاف فيما له خطر، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٤٣٢
• الجزاف فيما يعسر ضرره وتخمينه، عدم جوازه عند المالكية والشافعية ٤/ ٤٣٣
• جهل العاقدين بقدر المبيع جزافاً، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٤٣١
• جهل العاقدين بقدر المبيع جزافاً، عدم اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٤٣١
• جهل المتعاقدين بقدر المبيع جزافاً، اشتراطه عند المالكية ٤/ ٤٣١
• الزيادة في الأرض التي حددت مساحتها، حكمها عند الحنفية ٤/ ٤٢١
• الزيادة في الأرض التي حددت مساحتها وكان الزرع مقصوداً، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٢١
• الزيادة في الثوب الذي حدد قدره، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٢١
• الزيادة في الصبرة التي حدد مقدارها، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٢١
• شروط بيع الجزاف ٤/ ٤٣٠
• علم أحد العاقدين أو كلاهما بقدر المبيع جزافاً، حكمه عند المالكية ٤/ ٤٣٠
• علم البائع بقدر ما يبيعه جزافاً، حكمه عند أحمد ٤/ ٤٣١
• الفرق بين حكم الطعام وبين حكم الثوب والأرض في النقض عما حدد في العقد عند الحنفية ٤/ ٤٢١
• فساد العقد لجهالة المبيع والثمن، عند أبي حنيفة ٤/ ٤١٩
• قبض ما يقابل الحلية من الثمن في المجلس عند بيع المحلى بثمن من جنس الحلية، وجوبه ٤/ ٤٢٨
• القسمة بين الشريكين جزافاً في الأموال الربوية في الجنس الواحد، عدم جوازها ٤/ ٤٢٥
• كون إناء الكيل المجهول مما لا يحتمل الزيادة والنقصان، اشتراطه ٤/ ٤٢٠
• كون الصبرة ثمناً، حكمها عند الشافعية ٤/ ٤٢٣
• كون المبيع كثيراً كثرة غير هائلة، اشتراطه عند المالكية ٤/ ٤٣٣
• كون المبيع مرئياً، اشتراطه عند الجمهور ٤/ ٤٣٠
• كون المبيع المقصود منه الكثرة لا الآحاد، اشتراطه عند المالكية ٤/ ٤٣١
• كيفية الرؤية الكافية لصحة بيع الجزاف، عند المالكية ٤/ ٤٣٠
• لفظه ٤/ ٤١٦
• ما يجوز فيه بيع الجزاف، عند الحنفية ٤/ ٤٣٢
• ما يجوز فيه بيع الجزاف، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٤٣٢
• مشروعيته ٤/ ٤١٧
• معناه ٤/ ٤١٦
• منع بيع ما قل جداً جزافاً عند المالكية ٤/ ٤٣٣
• النقص في الأرض التي حددت مساحتها، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٢١
• النقص في الأرض التي حددت مساحتها وكان الزرع مقصوداً، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٢١
• النقص في الثوب الذي حدد قدره، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٢١
• النقص في الصبرة التي حدد مقدارها، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٢١
• النهي عن بيع صبرة التمر بالكيل المسمى من التمر ٤/ ٤٢٤
• وجود المبيع جزافاً على أرض غير مستوية، حكمه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٤/ ٤٣٣
• وجود المبيع في إناء محتمل للزيادة والنقصان، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٣٤

■ الجزية

• الإجماع على جواز أخذ الجزية من غير المسلمين ٧/ ٦٩٤
• الإجماع على قبول الجزية من المجوس ٧/ ٧٠٦
• اختلاف الحكم بين مشركي العرب وغيرهم في مسألة القتال وقبول الجزية ٧/ ٩٩
• أخذ الجزية برفق وتلطف ٧/ ٦٩٢
• أخذ الجزية من أهل الكتاب من اليهود والنصارى فقط عند الشافعية ٧/ ٦٩٨
• أخذ الجزية من السامرة والصابئة ٧/ ٦٩٩
• أخذ الجزية من كل كافر ما عدا عبدة الأوثان عند الحنفية ٧/ ٦٩٨
• أخذ الجزية من كل كافر ومن أهل الكتاب وعبدة الأصنام عند المالكية ٧/ ٦٩٩
• أخذ الجزية من المجوس ٧/ ٧٠١

obeikandl.com

• أدلة الفقهاء فيمن تؤخذ منه الجزية ويعقد عقد الذمة معه ٧/ ٧٠٠
• أدلة من أجاز من الفقهاء أخذ الجزية من كل من هو ليس بمسلم ٧/ ٧٠٥
• أدلة من قال من الفقهاء بأخذ الجزية من مشركي العجم دون العرب ٧/ ٧٠٣
• إعلان الحرب عند الشيباني وأخذ الجزية ١٢/ ٦٥٢
• أقلها عند الشافعية ٣/ ٧٤٩
• أهل نجران أول من أعطى الجزية ٧/ ٦٨٤
• أهمية الصلح الدائم لإنهاء الحرب ومسوغات أخذ الجزية ٧/ ٦٨٢
• تداخلها عند أبي حنيفة والزيدية ٣/ ٧٤٩
• تشريع الجزية في السنة الثامنة للهجرة ٧/ ٦٨٤
• تقسيم عمر لأهل الذمة ٣/ ٧٤٦
• ثبوت تقديرها عن سيدنا عمر ٣/ ٧٤٩
• الخراج والعشور والزكاة والجزية والغنيمة والضرائب موارد بيت المال ١٢/ ٦٣٤
• سبب عدم أخذ الجزية من مشركي العرب ٧/ ١٠٠
• سبب وجوبها ٣/ ٧٤٢
• سقوط الجزية باشتراك أهل الذمة في الجهاد ٧/ ٦٨٧
• سقوط الجزية بالعمى والزمانة المرضية ٧/ ٦٨٨
• سقوط الجزية بموت من تجب عليه ٧/ ٦٨٦
• سقوط الجزية عن الذمي بإسلامه ٧/ ٦٨٤
• سقوطها باختيار الإسلام ٣/ ٧٤٩
• سقوطها بالأعذار، حكمه عند الحنابلة والشافعية ٣/ ٧٤٥
• سقوطها بالموت عند الحنفية والمالكية والزيدية ٣/ ٧٤٩
• شروط المكلفين بالجزية ٣/ ٧٤٤
• شروطها المتفق عليها ٣/ ٧٤٥
• طبيعة الجزية ٧/ ٦٨٢
• عدم تداخلها عند الصاحبين وسائر الأئمة ٣/ ٧٤٩
• عدم سقوطها بالموت، عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٧٤٩
• عدم ضرب الجزية على نساء أهل الكتاب أو الصبيان أو المجانين ٧/ ٦٨٩
• عدم وجوبها على ذوي العاهات المزمنة ٣/ ٧٤٥
• عدم وجوبها على الرهبان المنقطعين ٣/ ٧٤٥
• عدم وجوبها على العبد ٣/ ٧٤٥
• عدم وجوبها على الفقير ٣/ ٧٤٥
• عدم وجوبها على المريض ٣/ ٧٤٥
• عقد الجزية، حكمه ٣/ ٧٤٥
• قبول الجزية من الأسرى ٧/ ٤٢٢
• ما فرضه الإسلام على المسلمين من ضرائب وعلى الذميين من جزية ٧/ ٥٥٠
• مخالفة مقتضى العهد بعدم أداء الجزية أو قتال المسلمين ٧/ ٣٥١
• معنى الجزية الصلحية ٣/ ٧٤٦
• معنى الجزية العفوية ٣/ ٧٤٦
• مقدار الجزية ٧/ ٦٩٠
• مقدارها على الغني، عند الحنفية والحنابلة ٣/ ٧٤٦
• مقدارها على الفقير المعتمل، عند الحنفية والحنابلة ٣/ ٧٤٦
• مقدارها على متوسط الحال، عند الحنفية والحنابلة ٣/ ٧٤٦
• مقدارها عند الشافعية ٣/ ٧٤٧، ٣/ ٧٤٩
• مقدارها عند المالكية ٣/ ٧٤٦، ٣/ ٧٤٨
• مماكسة الذمي فيها، استحبابها عند الشافعية ٣/ ٧٤٧
• نوعاها ٣/ ٧٤٦
• وجوبها على الرجال فقط ٣/ ٧٤٤
• وجوبها على المكلفين ٣/ ٧٤٤
• وجود الجزية في الأمم قبل الإسلام ٧/ ٦٨٣
• وقت أدائها ٣/ ٧٤٩

■ **الجزئيات**
• تعريف الكليات والجزئيات ١٢/ ٢٤٨

■ **الجعالة**
• احتمال عقد الجعالة للغرر ١١/ ٧٩
• احتمالها للغرر ٤/ ٥٨١
• الاختلاف بين الجعالة والإجارة ٤/ ٥٨١، ٤/ ٥٨٦
• اختلاف المالك والعامل في أصل اشتراط الجعل، حكمه ٤/ ٥٨٥
• اختلاف المالك والعامل في قدر الجعل أو في قدر المسافة أو المكان، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٥٨٥
• اختلاف المالك والعامل في قدر الجعل أو في قدر المسافة أو المكان، حكمه عند المالكية والشافعية ٤/ ٥٨٥
• اختلاف المالك والعامل في نوع العمل أو فيمن قام بالعمل، حكمه ٤/ ٥٨٥
• اختلاف المالك والعامل في وقوع السعي من العامل، حكمه ٤/ ٥٨٥
• أخذ الجعل على العبادة البدنية، عدم جوازها ٤/ ٥٨٣

obeikandl.com

- أخذ الجعل على القربات التي يتعدى نفعها لغير فاعلها، جوازه ٤/ ٥٨٣
- استحقاق الجعل بإذن صاحب العمل وبالفراغ من العمل ٤/ ٥٨٤
- استحقاق الجعل بالفراغ من العمل ٤/ ٥٨٦
- اشتراك اثنين في رد المتاع المفقود، حكمه ٤/ ٥٨٤
- أمثلة عنها ٤/ ٥٧٨
- أهلية التعاقد في الجاعل، اشتراطها عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥٨٢
- أهلية العمل في العامل إن كان معيناً، اشتراطها ٤/ ٥٨٢
- بيع دين الأجرة قبل استيفاء المنفعة ودين المهر قبل الدخول ودين الجعل قبل العمل ١١/ ٢١٠
- تحديد المالك مكاناً لرد المتاع المفقود، حكمها عند الشافعية ٤/ ٥٨٤
- تحقق منفعة مقصودة للجاعل، اشتراطه عند المالكية ٤/ ٥٨٣
- تسميتها عند القانونيين ٤/ ٥٧٨
- تعجيل الجعل بلا شرط، جوازه عند المالكية ٤/ ٥٨٣
- تعريفها شرعاً ٤/ ٥٧٨، ١٠/ ٨٨، ١٠/ ٣١٣
- تعريفها عند المالكية ٤/ ٥٧٨
- تعريفها، لغة ٤/ ٥٧٨
- تقديم الأجرة فيها، عدم جوازه ٤/ ٥٨١
- التقييد بمدة محددة، عدم اشتراطه ٤/ ٥٨١
- الجعالة على إخراج الجن من شخص، عدم جوازها ٤/ ٥٨٢
- الجعالة على حل السحر، عدم جوازها ٤/ ٥٨٢
- الجعالة على عمل مجهول، جوازها ٤/ ٥٨٦
- الجعالة على العمل المجهول والمعلوم، صحتها ٤/ ٥٨١
- الجعالة على ما يحرم نفعه، عدم جوازها ٤/ ٥٨٢
- الجعالة لعامل معين أو غير معين، جوازها ٤/ ٥٨٠، ٤/ ٥٨٦
- الجعالة من المميز، صحتها عند المالكية والحنفية ٤/ ٥٨٢
- جعل بدل الخلو جعلاً ١١/ ٥٦٧
- الجمع بين تقدير المدة والعمل في الجعالة، صحته عند المالكية ٤/ ٥٨٣
- جواز السلم والإجارة والوصية والجعالة والحوالة والكفالة والصلح والمضاربة على خلاف القياس ١٠/ ٥٨٩
- جوازها عند الجمهور إلا الحنفية ١٠/ ٨٨
- جوازها للحاجة ٤/ ٥٧٩
- حكمها ١٠/ ٨٨، ١٠/ ٣١٣
- زيادة الجعل أو نقصه من المالك قبل الشروع في العمل، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٥٨٥
- زيادة الجعل أو نقصه من المالك قبل الفراغ من العمل، حكمه عند الشافعية ٤/ ٥٨٥
- شرط النقد للجعل، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٥٨٣
- شروط الجعالة ١١/ ٧٩
- شروطها ٤/ ٥٨١
- شهادات المجموعة (ج) ليست من باب الجعالة وهي أيضاً من الربا ١١/ ٣٨٦
- صحتها ولو جهلت المدة ٤/ ٥٨١
- صيغتها ٤/ ٥٧٩
- عدم استيفاء المنفعة وتحقق الأجر إلا بتمام العمل ٤/ ٥٨١
- عدم اشتراط قبول العامل ٤/ ٥٨٠
- عدم اشتراط كون الجاعل مالكاً ٤/ ٥٨٠
- عدم تحديد أجل لها، اشتراطه عند المالكية ٤/ ٥٨٣
- عدم ثبوت حق العامل في حبس المجعول عليه لاستيفاء حقه ٤/ ٥٨٤
- عدم جوازها عند الحنفية ٤/ ٥٧٩، ١٠/ ٨٨
- عدم لزومها ٤/ ٥٧٩، ٤/ ٥٨١، ٤/ ٥٨٦
- عدم لزومها بالنسبة للمجعول له ٥/ ٩٧
- فسادها إذ كان الجعل حراماً ٤/ ٥٨٢
- فسخها من العامل قبل الفراغ من العمل، حكمه عند الشافعية ٤/ ٥٨٤
- فسخها من المالك بعد الشروع في العمل، حكمه عند الشافعية ٤/ ٥٨٤
- قبول العامل، عدم اشتراطه ٤/ ٥٨٦
- كل ما جازت فيه الجعالة جازت فيه الإجارة لا العكس، عند المالكية ٤/ ٥٨٢
- كون الجعالة عقداً جائزاً ١١/ ٧٩
- كونها على منفعة مباحة شرعاً، اشتراطه ٤/ ٥٨٢
- كونها في العمل اليسير، اشتراطه عند بعض المالكية ٤/ ٥٨٣
- ما تختلف به الإجارة عن الجعالة ١١/ ٧٩
- ما تدل عليه صيغة الجاعل ٤/ ٥٨٠
- ما جاز أخذ العوض عليه في الإجارة جاز في الجعالة ومالا فلا ٤/ ٥٨٢
- مشروعيتها ٤/ ٥٧٩
- معلومية الجعل، اشتراطه ٤/ ٥٨٢

obeikandl.com

• معلومية المنفعة المطلوبة، اشتراطه ٤/ ٥٨٢
• معنى الجعالة ومشروعيتها ١١/ ٧٨
• مقدار الأجرة في الجعالة الفاسدة ٤/ ٥٨٢
• وجود الكلفة في العمل، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٥٨٣
• وقت جواز فسخ الجعالة، عند المالكية ٤/ ٥٨٣
• وقت جواز فسخها، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥٨٤

■ **الجلاتين**
• استخدام لحم الخنزير وشحمه وبعض دهون الحيوانات الميتة في الأطعمة المعلبة والجلاتين وغيرها ١٢/ ٨٢٤
• استعمال الجيلاتين المأخوذ من الخنازير، حكمه ٩/ ٤٩٧
• تناوله، حكمه ٩/ ٨٣٠
• التوصية بضرورة الاستفادة من جلود وعظام الحيوانات المذكاة في استخراج الجيلاتين ٩/ ٨٢٧
• حكم أكل الجلاتين ٩/ ٨٣٠

■ **الجِلد**
• إجراء عملية الترقيع الجلدي ٩/ ٨٢٧
• طهارة الخمر والجلد والميتة بالاستحالة عند الشافعية ١٢/ ٨٣٤

■ **الجَلد**
• تدرج شدته بحسب الجناية ٥/ ٨٠٩
• الجمع بين الجلد والرجم، حكمه ٥/ ٧٨٩
• حالة المحدود أثناء الجلد، عند الحنفية ٥/ ٨٠٩
• كيفية الجَلْد في الحد ٥/ ٧٤٩

■ **جلسة الاستراحة**
• تعريفها ١/ ٧٤٧
• حكمها عند الجمهور غير الشافعية ١/ ٧٤٨
• حكمها عند الشافعية ١/ ٧٤٧

■ **جلود الميتة**
• تطهيرها ١/ ٢١٧
• دباغتها ١/ ٢١٧

■ **الجليد**
• التيمم به حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٠٦
• التيمم عليه، حكمه عند المالكية ١/ ٥٠٥

■ **الجمادات**
• الجماد
تعريفه ١/ ٢٥١
طهارته ١/ ٢٥١
• طهارتها حكمها عند الشافعية ١/ ٢٥٦
• طهارتها حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٥

■ **الجمارك**
• استيفاء الدولة المسلمة من المسلم أو الذمي المقيم في غير بلاد الإسلام الرسوم الجمركية ٧/ ٢٨٥
• ما يفرض على الحربيين باسم العشور أو المكوس والذي يسمى اليوم بالجمارك ٧/ ٥٥٠

■ **الجماع**
• آدابه ٣/ ٥٤٨
• أحكامه
حالتا جوازه قبل الاغتسال عند الحنفية ١/ ٥٣٩
وطء الحائض عند انتهاء المدة، حكمه عند الشافعية والحنابلة والمالكية ١/ ٥٣٨
وطء النفساء عند انتهاء المدة، حكمه عند الشافعية والحنابلة والمالكية ١/ ٥٣٨
• إذا جامع من لزمه الإمساك أثناء الصوم، لزوم الكفارة عليه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
• إذا قضى الصائم شهوة الفرج كاملة -وهو الجماع في القبل أو الدبر- حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٦
• إذا كان الجماع منسوباً إليه في صومه، وجوب الكفارة عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• استواء العمد والسهو والنسيان والجهل والإكراه في الجماع أثناء الصوم، حكمه ودليله عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
• الاضطرار إلى الجماع ونحوه أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣
• تعدد الكفارة بتعدد الفساد في الجماع أثناء رمضان عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• الجماع أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
• الجماع أثناء قضاء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣
• الجماع الذي يفسد الحج، شروطه ٣/ ٢٨٠
• الجماع الذي يفسد العمرة ٣/ ٢٨١
• الجماع الذي يوجب الغسل، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• جماع الحائض إذا انتهت المدة الغالبة بين النساء ولم تغتسل، حكمه ١/ ٥٣٩
• الجماع عمداً في رمضان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨١
• الجماع في إحرام الحج أثره ٣/ ٢٧٨

openkotob.com

- الجماع في صوم غير رمضان، عدم وجوب الكفارة به ٢/ ٥٩٣
- الجماع في نهار رمضان بلا عذر سابق، حكمه ودليله عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
- الجماع في نهار رمضان، حكمه باتفاق المذاهب ٢/ ٥٩٥
- جماع المستحاضة حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٤٤
- حق المعاشرة الزوجية بين زوجين أحدهما مصاب بالإيدز ٩/ ٨٢٤
- حكم التصدق له لمن وطىء حائضاً عند الشافعية ١/ ٥٤٠
- حكمه في الاعتكاف ٢/ ٦٣٣
- حكمه للحائض إذا انقضى أكثر مدة الحيض عند الحنفية ١/ ٥٣٩
- حكمه للحائض إذا لم تغتسل وصار عليها صلاة هل يحل وطؤها عند الحنفية ١/ ٥٣٩
- حكمه لمن له شبق للحائض عند الحنابلة ١/ ٥٣٨
- الشروط التي تفسد بها صوم رمضان بالجماع ويوجب عندها القضاء والكفارة مع التعزير وإمساك بقية اليوم، عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- صوم المرأة المطاوعة في الوطء في نهار رمضان، وصوم المرأة المكرهة أو النائمة، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨١
- صوم من أصبح مجامعاً واستدام الجماع بعد الفجر، حكمه ودليله ٢/ ٥٥٧
- صوم من أكل أو جامع عمداً لشبهة شرعية، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- صوم من جامع ناسياً أو مكرهاً أو متأولاً حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨١
- فساد الحج به ٣/ ٢٩٣
- القبلة والمباشرة مع أمن الانزال والوقاع أثناء الصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٠
- القُبلة ومقدمات الجماع في الصوم، كراهتها ٢/ ٥٦٠
- قربان المرأة في بيت فيه مصحف، حكمه ١/ ٣٨٧
- قضاء الصوم دون الكفارة على المرأة إذا جومعت إكراهاً أو نسياناً أو لجهل، وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
- قضاء صوم اليوم الذي أفسده بالجماع مع الكفارة، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- القضاء والكفارة على من استدام الجماع بعد طلوع الفجر في رمضان وجوبها أو نزع مع طلوع الفجر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
- قضاء اليوم الذي أفطر فيه بالجماع في رمضان مع الكفارة، وجوبه ٢/ ٦٠١
- كفارة الجماع في رمضان نهاراً بالصوم، وجوبها ٢/ ٥٢٧
- الكفارة على المفطر في رمضان بالجماع وهو غير مترخص بسفر أو مرض، وجوبها عليه عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- الكفارة على من أفطر في رمضان دون غيره بالجماع، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- الكفارة على الواطىء لا الموطوءة أثناء الصوم، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- الكفارة للمفطر بالجماع، شروط وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- الكفارة لمن أفطر في رمضان بالجماع ولو مكرهاً، وجوبها عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
- الكفارة لمن انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه، لزومها عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- الكفارة لمن تكرر فيه الجماع في رمضان، كيفيته عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
- الكفارة مع القضاء لمن جامع في نهار رمضان، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- مقدمات الجماع أثناء الصوم، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٦٣
- من أفسد صوماً غير أداء رمضان بجماع وغيره، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
- من أفطر بالجماع في رمضان ناسياً لصومه، الكفارة، عدم وجوبها عليه عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- من أكل ثم جامع أثناء صومه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- من تعمد الجماع محتالاً عالماً بالتحريم أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- من جامع شاكاً في طلوع الفجر ودام شكه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
- من جامع عمداً بعد الأكل ناسياً وظن أنه أفطر بالأكل، عدم وجوب الكفارة عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- من جامع في أول نهار رمضان ثم مرض أو حاضت المرأة أو نفست، صومه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
- من جامع في رمضان أو أكل عمداً، الكفارة حكمها عند الحنفية والمالكية ٢/ ٦٠٠

• من جامع في صومه ظاناً وقت الجماع بقاء الليل أو دخول المغرب، عدم وجوب الكفارة عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
• من جامع في نهار رمضان فتجب عليه القضاء والكفارة وإمساك بقية النهار باتفاق المذاهب ٢/ ٥٩٥
• من جامع قبل طلوع الفجر فأمنى بعد الفجر، صومه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
• من جامع يعتقد بقاء الليل فبان أن الفجر قد طلع، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
• من جن أو مات بعد الجماع أثناء نهار رمضان الذي جامع فيه قبل الغروب، عدم وجوب الكفارة عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
• من سافر أو مرض أو أغمى عليه أو ارتد بعد الجماع في أثناء الصوم، عدم سقوط الكفارة عنه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• من كان ناوياً الصوم ليلاً ثم جامع في نهار رمضان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
• من لم يتحقق من الإيلاج بقدر الحشفة أثناء الجماع في رمضان، عدم وجوب الكفارة عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• النظر إلى المرأة ومقدمات الجماع أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦١
• الوضوء للجنب عند معاودة الوطء، حكمه ١/ ٣١٢
• وطء الصائمة أولى من وطء الحائض في حال الضرورة، عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣

■ **جمال الدين الأفغاني**
• ظهور جمال الدين الأفغاني وما دعا إليه ومن بعده تلميذه محمد عبده ١٢/ ٨٢

■ **الجمع**
• الجمع بين الصلاتين للحاجة ١٢/ ٧٦٢

■ **الجمعة**
• آية السجدة، لا يسجد لها لقراءتها في خطبة الجمعة أو غيرها عند المالكية ٢/ ١٢٠
• الاستيطان شرط لانعقادها لا شرط لوجوبها عند الشافعية ٢/ ٢٤١
• أسماؤها الأخرى ٢/ ٢٣٣
• البيع عند أذان الجمعة من البيوع المحرمة ١١/ ٣٨
• تحديد وقت ساعة الإجابة في يوم الجمعة ٢/ ٢٣٦
• تعارض العمل مع صلاة الجمعة ١٢/ ٧٦٣
• تعدد صلاة الجمعة لعسر الاجتماع ١٠/ ٥٧٧
• خروج المعتكف لصلاة الجمعة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٢٦
• خروج المعتكف لصلاة الجمعة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٤
• خطبتها
اتحاد الإمام والخطيب إلا لعذر اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
اتصال أجزاء الخطبتين ببعضهما وأن تتصل الصلاة بهما اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
الاحتباء أثناءها كراهته عند الشافعية ٢/ ٢٦٩
أداؤها بالتيمم ١/ ٤٨٨
إذا انفض الأربعون أو بعضهم في الخطبة حكمهم عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٤٩
الأذان لها من مؤذن واحد بين يدي الخطيب سنيته ٢/ ٢٦٢
أركانها عند الشافعية ٢/ ٢٥٧
استحباب أن يتولى الخطبتين رجل واحد عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
استقبال الخطيب الناس بوجهه سنيته عند الحنابلة ٢/ ٢٦١
إسماع القوم ورفع الصوت بها سنيته عند الجمهور وندبها عند المالكية ٢/ ٢٦٣
اشتراط اسم الخطبة ولايكفي التسبيح والتهليل عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
اشتراط كون الخطيب ممن تجب عليه الجمعة ٢/ ٢٦٠
اشتراط كونها في الوقت عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
اشتراطها في مكان تصح فيه الجمعة عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
الاشتغال بالقراءة والذكر لمن بعد عن الخطيب ولم يسمعه، إباحته عند الحنابلة ٢/ ٢٦٥
اقتصارها على ذكر الله تعالى جوازه مع الكراهة عند أبي حنيفة ٢/ ٢٥٥
الإمام، استقباله القوم بوجهه سنيته ٢/ ٢٦٢
الإمام، سلامه على القوم حال خروجه للخطبة سنيته عند المالكية ٢/ ٢٦٢
الإمام، سلامه على الناس إذا صعد المنبر سنيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٢
الإمام، كيفية نزوله عن المنبر عند الحنابلة ٢/ ٢٦٧
الإمام لا يسلم على الناس عند خروجه للخطبة عند الحنفية ٢/ ٢٦٢
الإمام، وقت نزوله عن المنبر عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٧
أن تكون مما تسميه العرب خطبة وعدم جوازها بالاقتصار على التسبيح والتهليل والتكبير عند المالكية ٢/ ٢٥٦

openkanar.com

إن جلس الإمام وأتمها جالساً حكمه عند المالكية ٢/ ٢٥٦
الانصات أثناءها سنيته عند الشافعية ٢/ ٢٦٤
الإنصات حين يأخذ الإمام في الخطبة وجوبه عند المالكية والحنابلة ٢/ ٢٦٥
بطلانها بكلام محرم في أثنائها ولو يسيراً عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
تأخيرها عن الصلاة حكمه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
تحية المسجد أثناءها، جوازها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٥
تحية المسجد للداخل والإمام يخطب حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٦
تحية المسجد للداخل والإمام يخطب للجمعة حكمها عند أبي حنيفة ومالك ٢/ ٢٦٧
تخطي الرقاب أثناءها، حكمه ٢/ ٢٦٨
تخطي الرقاب لغير الإمام ولغير فرجة كراهته بالاتفاق ٢/ ٢٦٨، ٢/ ٢٧٦
الترقية بين يدي الخطيب، تعريفها ٢/ ٢٦٥
الترقية بين يدي الخطيب، حكمها ٢/ ٢٦٦
ترك الطهارة أثناء الخطبة، كراهته عند الحنفية والمالكية ٢/ ٢٥٧، ٢/ ٢٦٨
تشميت العاطس أثناء الخطبة يكره تحريماً عند الحنفية ٢/ ٢٦٥
تشميت العاطس حرمته أثناء الخطبة عند المالكية ٢/ ٢٦٥
التصدق والسؤال وقت الخطبة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٧٠
التصدق والسؤال وقت الخطبة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٧٠
التصدق وقت الخطبة، حكمه ٢/ ٢٧٠
تطويلها، كراهته عند الحنفية والمالكية ٢/ ٢٦٨
تعريفها ٢/ ٢٤٧
تعوذ الخطيب فيها، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٥٦
الجلوس بين الخطبتين استحبابه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
الجلوس بين الخطبتين بالطمأنينة اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
الجلوس على المنبر قبل الشروع فيها سنيته ٢/ ٢٦٢
الجهر بها اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
جوازها بغير العربية عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
حضورها جماعة (١٢) من أولها اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
حكمها ٢/ ٢٥٤
حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
خطبة الجمعة تكفي عن خطبة الكسوف إن اجتمعت صلاة الجمعة مع كسوف الشمس عند الشافعية ٢/ ٣٦٥
الخطيب، اعتماده بيساره على عصا أو نحوه سنيته عند الجمهور وندبه عند المالكية ٢/ ٢٦٣
الدعاء فيها للسلطان بالجملة استحبابه عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
الدعاء للمسلمين فيها سنيته عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
ذكر الله سراً أثناء الخطبة جوازه عند المالكية مع خلاف الأولى ٢/ ٢٦٥
ذكر الخلفاء الراشدين والعمين (حمزة والعباس) فيها ندبه عند الحنفية ٢/ ٢٥٦
رفع الصوت فيها لإسماع العدد المعتبر وهو أربعون شخصاً اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
ستر العورة حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
ستر العورة شرط لصحتها عند الشافعية ٢/ ٢٥٨، ٢/ ٢٦١
ستر العورة لها سنيته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٢٦١
السلام أو رده، حرمته أثناء الخطبة عند المالكية ٢/ ٢٦٦
سلام الخطيب على القوم إذا استوى على المنبر كراهته عند الحنفية ٢/ ٢٦٨
السلام، رده أثناء الخطبة يكره تحريماً عند الحنفية ٢/ ٢٦٦
السلام، رده أثناءها جوازه لأنه واجب ٢/ ٢٦٤
سننها عند الحنفية ٢/ ٢٦١
سنية الطهارة والقيام لها سببه ٢/ ٢٥٥
شروطها عند الحنابلة ٢/ ٢٥٨
شروطها عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
شروطها عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
شروطها عند المالكية ٢/ ٢٥٦
الصلاة، حرمتها بمجرد صعود الخطيب المنبر ما عدا التحية عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٧
الصلاة على النبي ﷺ اشتراطها فيها عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
الطهارة لها حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
الطهارة لها حكمها عند الشافعية ٢/ ٢٥٨، ٢/ ٢٦١
الطهارة لها حكمها عند المالكية ٢/ ٢٥٧
الطهارة لها سنيته عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
الطهارة لها من الجنابة اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
الطهارة لها من النجس في الثوب والبدن والمكان اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
الطهارة من الحدثين الأصغر والأكبر حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
العاطس حمده لله سراً أثناء الخطبة يندب عند المالكية ٢/ ٢٦٦
العبث أثناءها كراهته ٢/ ٢٧٠
عددها ووقتها ٢/ ٢٥٥
عدم اشتراط اتحاد الخطيب والإمام بل يسن ذلك عند الحنابلة ٢/ ٢٦١

عدم ندب الدعاء للسلطان فيها عند الحنفية ٢/ ٢٥٦
قراءة آية كاملة اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
القرفصاء لحاضري خطبة الجمعة جوازه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٩
القيام لمن قدر اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
القيام لمن قدر عليه اتباعاً للسنة اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
القيام لها سنيته عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
الكلام إباحته إذا شرع الخطيب في الدعاء عند الحنابلة ٢/ ٢٦٥
الكلام أثناء الجلوس بين الخطبتين إباحته عند الحنابلة والشافعية وأبي يوسف ٢/ ٢٦٥
الكلام أثناء الجلوس بين الخطبتين حرمته عند المالكية ومحمد بن الحسن ٢/ ٢٦٥
الكلام أثناء الخطبة عدم حرمته ٢/ ٢٦٤
الكلام أثناءها حالات جوازه ٢/ ٢٦٤
الكلام، حرمته من غير الخطيب عند المالكية والحنابلة ٢/ ٢٦٥
الكلام قبلها وبعدها إباحته اتفاقاً ٢/ ٢٦٦
الكلام للخطيب عدم حرمته ٢/ ٢٦٥
كون خطيبها ذكراً تصح إمامته بالقوم اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
كونها بالعربية اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
كونها بالعربية اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
كونها بالعربية ولو للأعاجم اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
كونها بعد الزوال اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
كونها بليغة مفهومة سنية ذلك ٢/ ٢٦٤
كونها داخل المسجد كالصلاة عند المالكية ٢/ ٢٥٧
كونها على منبر بالاتفاق سنيته ٢/ ٢٦١
كونها قبل الصلاة اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
كونها قبل الصلاة عند المالكية ٢/ ٢٥٧
كيفيتها ٢/ ٢٦٢
كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٢٥٥، ٢/ ٢٥٦
لا سجود فيها عند المالكية ٢/ ١١٢
ما يسن فيها عند الحنفية ٢/ ٢٦٣
ما يندب فيها عند المالكية ٢/ ٢٥٦، ٢/ ٢٦٣
مبادرة نزول الخطيب من على المنبر مع فراغ المؤذن من الإقامة حكمها عند الشافعية ٢/ ٢٦٨
مقدارها عند الصاحبين من الحنفية ٢/ ٢٥٥
مكانها عند عدم تيسر المنبر ٢/ ٢٦١
مكروهاتها عند الحنابلة ٢/ ٢٦٩
مكروهاتها عند الحنفية والمالكية ٢/ ٢٦٨
مكروهاتها عند الشافعية ٢/ ٢٦٩
الموالاة بين الخطبتين وبين أجزائها وبين الصلاة اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
النية فيها ١/ ١٧٩
النية لها حكمها عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
وجود فاصل بينها وبين صلاة الجمعة حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٥٦
وصف السلطان فيها مما ليس فيه حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٥٦
وقتها عند المالكية ٢/ ٢٥٦
وقتها ومقدارها عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
الولاء بين كلمات كل من الخطبتين وبينهما وبين الصلاة اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
• خطيب الجمعة يسجد لما يقرأ دون المصلين ٢/ ١١٣
• ساعة الإجابة فيها ٢/ ٢٣٦
• سبب تسميتها ٢/ ٢٣٣
• سجدة التلاوة وجوبها على خطيب الجمعة عند الحنفية ٢/ ١١٢
• سجود السهو في صلاة الجمعة ٢/ ٩١
• سنتها عند الحنفية، حكمها ٢/ ٤٩
• سورة السجدة، سنية قراءتها في صبح الجمعة ٢/ ١١٣
• صلاتها
آخر وقتها ٢/ ٢٤٦
اتحاد الإمام والخطيب إلا لعذر اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
اجتماعها مع صلاة العيد في يوم واحد ٢/ ٣٥١
أداؤها خلف الفاسق إن لم يتيسر إمام عدل صحتها ٢/ ١٦٩
أداؤها ظهراً بفواتها ٢/ ٢٤٥
أداؤها على سطح المسجد حكمها عند المالكية ٢/ ١٨٠
أداؤها فوق سطح المسجد حكمها عند الحنابلة ٢/ ١٨١
أداؤها في بيوت الشعر، حكمه عند المالكية ٢/ ٢٤١
أداؤها لمن كان في أطراف المصر ويفصل بينه وبينها مقدار (٤٠٠ ذراع) حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٤٠
أداؤها ممن لاتجب عليه الجمعة بعد أن صلى الظهر حكمها عند أبي حنيفة ٢/ ٢٨٢
أداؤها ممن لاتجب عليه الجمعة بعد أن صلى الظهر حكمها عند الجمهور غير أبي حنيفة ٢/ ٢٨٢
أداؤها وقت وجوب الظهر عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٣٧
إدراك جزء منها مع الإمام حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٤٦
إدراكها بإدراك الركعة الثانية مع الإمام عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٤٦
إذا ترك الجماعة الإمام بعد التحريمة قبل السجود حكمها ٢/ ٢٤٨
أركانها ٢/ ٢٤٤

الاستخلاف فيها، حكم مضي زمن يسع ركناً قبل الاستخلاف في صلاة الجمعة عند الشافعية ٢/ ٢٣١
الاستخلاف فيها، حكمه فيها عند الشافعية ٢/ ٢٣١
الاستخلاف فيها، شروط صحته لصلاة الجمعة عند الشافعية ٢/ ٢٣١
استخلاف من لم يكن مقتدياً بالإمام في صلاة الجمعة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٣١
الاستيطان، حكمه لها عند المالكية ٢/ ٢٤١
اشتراط اتحاد مكان صلاة الإمام والمقتدي عند المالكية ٢/ ٢٠٨
اشتراط أن تقام بإمام مقيم عند المالكية ٢/ ٢٥٠
اشتراط السلامة من الأعذار لوجوبها ٢/ ٢٤٣
اشتراط كون الجماعة (١٢) رجلاً من أهل البلد عند المالكية ٢/ ٢٤٨
اشتراط كون المكلفين بها وهم أربعون مستوطنين بقرية مجتمعة البناء عند الحنابلة ٢/ ٢٤٧
إعادتها للصبي إذا بلغ بعد أن صلى الظهر ٢/ ٢٨١
أعذار تركها ٢/ ١٥٨
الأعذار المسقطة لها ٢/ ٢٤٣
الأعمى، سقوطها عنه وإن وجد قائداً عند أبي حنيفة ٢/ ٢٤٣
الأعمى، لا يعذر بتركها إن وجد قائداً عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٥٨
إقامتها بجامع، اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٠
الإقامة في محل الجمعة من شروط وجوبها ٢/ ٢٤٠
الإقامة في المصر شرط لوجوبها عند الحنفية ٢/ ٢٤٠
أقلها عند أبي حنيفة ومحمد ٢/ ٢٤٨
إلحاق سائر العقود والصناعات بالبيع وقت النداء لصلاة الجمعة ١٠/ ٢٣١
الإمام، زيادته في حسن الهيئة سنيته ٢/ ٢٧٢
إن فات وقتها حكمها ٢/ ٢٨١
إن لم يدرك المصلي مع الإمام ركوع الركعة الثانية حكمها ٢/ ٢٤٩
انعقاد الجمعة السابقة براء تكبيرة الإحرام على غيرها من الجمع إن تعددت عند الشافعية ٢/ ٢٧٨
انعقادها بأربعين شخصاً متوطنين عند الشافعية ٢/ ٢٤١
أول من جمع ٢/ ٢٣٥
البيع، حرمته عند النداء لصلاة الجمعة عند الحنابلة ٢/ ٢٣٨
البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٣٨، ١٠/ ٢٣١
البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٣٨، ١٠/ ٢٣١
البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٣٨، ١٠/ ٢٣١
البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند المالكية ٢/ ٢٣٨، ١٠/ ٢٣١
البيع ونحوه كراهته قبل الأذان بعد الزوال عند الشافعية ٢/ ٢٣٨
تأخيرها بعد صلاة الجنازة إن لم يخف فوتها عند اجتماعها ٢/ ٣٦٥
التبكير لها سنيته ٢/ ٢٧٢
التبكير لها سنيته لغير الإمام ٢/ ٢٧٢
التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة كراهته ٢/ ٢٦٦
التحول عن الموضع لمن نعس يوم الجمعة استحبابه ٢/ ٢٧٥
ترجيح العدد الذي تصح به ٢/ ٢٤٩
تركها للمعذور رخصة فإن أداها سقط عنه الظهر ووقعت فرضاً ٢/ ٢٣٩
التشريك في العبادة حكمه ٢/ ٢٣٧
تصلى الظهر بدلاً من صلاة الجمعة بسبب اختلال شرط من شرائط الجمعة ٢/ ٢٨٢
التطيب لها استحبابه عند المالكية ٢/ ٢٧١
التطيب لها سنيته عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٧١
تعددها حكمه عند الحنابلة والشافعية والمالكية ٢/ ٢٥٢
تعددها دفعاً للحرج جوازه ترجيحاً لرأي أبي حنيفة في ذلك ٢/ ٢٥٣
تعددها في المدينة الكبيرة للحاجة جوازه عند ابن تيمية ٢/ ٢٥٤
تعددها لغير حاجة ببلد إن جهلت الأولى أو لم يعلم سبق إحداهما، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٥٣
تعددها لغير عذر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٥١
تقدمها بخطبتين اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٥٨
تنظيف الجسد وتحسين الهيئة قبل الصلاة سنيته ٢/ ٢٧٢
التنفل بعدها كراهته إلى أن ينصرف الناس عند المالكية ٢/ ٢٧٥
التنفل عند الأذان الأول لا قبله كراهته عند المالكية ٢/ ٢٧٥
التنفل قبل الجمعة ما لم يخرج الإمام إلى المنبر جوازه إلا تحية المسجد ٢/ ٢٧٥
الجماعة شرط انعقاد أداء صلاة الجمعة عند الحنفية ٢/ ٢٤٨
الجماعة فيها حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٤٩
الجمعة التي اشترك فيها الحاكم صحتها عند الحنابلة وعلى الجوامع الأخرى عند تعدد الجمعة صلاة الظهر ٢/ ٢٧٨
جوازها قبل الزوال عند الحنابلة ٢/ ٢٤٥
الحالات التي تصلى فيها صلاة الظهر بدلاً من صلاة الجمعة يوم الجمعة ٢/ ٢٧٨

حرمة إقامتها بأكثر من موضع من البلد لغير حاجة ٢/ ٢٥٣
حرمة البيع للمخاطبين بالجمعة ووجوب السعي لصلاة الجمعة ٢/ ٢٣٨
حرمة التشاغل عن الجمعة بالبيع وغيره من العقود والأعمال بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٢٣٧
حكم تاركها ٢/ ٢٣٤
حكمتها ٢/ ٢٣٥
حكمها ٢/ ٢٣٣
حكمها إن سبق المصلي بركعة ٢/ ٢٤٩
حلق الشعر وقلم الظفر يوم الجمعة قبل الصلاة كراهته عند الحنفية ٢/ ٢٧٣
خطبتها ٢/ ٢٥٤
خطبتها، حكمها ٢/ ٢٤٤، ٢/ ٢٥٤
الذكر في الطريق إليها سنيته ٢/ ٢٧٢
السعي إليها وقت وجوبه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٣٥
السعي إليها وقت وجوبه عند الحنفية ٢/ ٢٣٥
سقوطها عمن حضر العيد إلا الإمام عند الحنابلة ٢/ ٢٤٣
سلام الإمام على الناس إذا صعد المنبر، دليله عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٢
سننها ٢/ ٢٧١
سنية أربع ركعات بعدها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٤٤
سنية أربع ركعات قبلها بالاتفاق ٢/ ٢٤٤
شرائطها: الإذن العام من الإمام أو نائبه بفتح أبواب الجامع للواردين عليه عند الحنفية ٢/ ٢٤٨
شرائطها: أن تكون في خطة بلد أو قرية عند الشافعية ٢/ ٢٤٧
شرائطها: أن تكون في موضع استيطان شرط وجوب وصحة عند المالكية ٢/ ٢٤٧
شرائطها: أن يكون الأمير أو نائبه إمام الجمعة وخطيبها عند الحنفية ٢/ ٢٤٩
شروط إمامها عند المالكية ٢/ ٢٥٠
شروط صحتها ٢/ ٢٤٤
شروط صحتها: أن تكون وقت الظهر ٢/ ٢٤٥
شروط صحتها: عدم تعدد الجمع لغير حاجة عند الشافعية ٢/ ٢٥١
شروط صحتها: وقوعها في بناء لا صحراء عند الشافعية ٢/ ٢٤١
شروط صحتها ووجوبها: كونها في مصر جامع أو في مصلى المصر عند الحنفية ٢/ ٢٤٦
شروط وجوبها: الحرية ٢/ ٢٤٠
شروط وجوبها: الذكورة ٢/ ٢٤٠
شروط وجوبها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٣٩
شروط وجوبها عند المالكية ٢/ ٢٣٩
شروط وجوبها وصحتها عند المالكية ٢/ ٢٤٧
صحتها في رحاب المسجد وطرقه المتصلة به من غير فصل وتكره فيها لغير ضرورة ٢/ ٢٥١
صحتها للمعذورين إن تحملوا المشقة وأدوها وأجزأهم ذلك عن فرض الوقت ٢/ ٢٣٩
صحة الجمعة التي أذن فيها أو باشرها الحاكم دون غيرها إن تعددت دون حاجة عند الحنابلة ٢/ ٢٥٣
صلاتها لمن صلى الظهر لعذر ثم زال عذره وأدرك الجمعة حكمها ٢/ ٢٨١
صلاة أربع ركعات قبل الجمعة وأربع بعدها سنيته ٢/ ٢٧٤
صلاة الظهر بعد الجمعة حكمها ٢/ ٢٧٨
صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة حكمها عند الشافعية ٢/ ٢٥٢
صلاة الظهر، تأخيرها للمريض إلى فراغ الإمام من صلاة الجمعة استحبابه عند الحنفية ٢/ ٢٨٠
صلاة الظهر، تأخيرها يوم الجمعة لصاحب عذر يرجو زوال عذره إلى اليأس عند إدراك الجمعة استحبابه ٢/ ٢٨١
صلاة الظهر تصلى إن فاتت الجمعة أو فسدت بخروج الوقت أو فوت الجماعة ٢/ ٢٧٧
صلاة الظهر، تعجيلها قبل صلاة الإمام الجمعة لمن لا تجب عليه صلاة الجمعة جوزاه ٢/ ٢٨١
صلاة الظهر جماعة لمن فاتهم صلاة الجمعة من أهل المصر كراهته عند الحنفية ٢/ ٢٨٠
صلاة الظهر، حكمها كراهة تحريمية عند الحنفية في حال تعدد الجمع وصحة الجمعات في بلد واحد ٢/ ٢٧٩
صلاة الظهر سنيتها احتياطاً يوم الجمعة إذا تعددت الجمع لحاجة عند الشافعية ٢/ ٢٥٢
صلاة الظهر في جماعة لمن فاتتهم الجمعة لعذر حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٨١
صلاة الظهر في جماعة يوم الجمعة لغير أرباب الأعذار الكثيرة الوقوع كراهتها عند المالكية ٢/ ٢٨١
عدم إدراك جمعتها إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام عند الشافعية ٢/ ١٤٦
عدم صحتها على سطح المسجد ولو ضاق بالناس ٢/ ٢٥١
عدم صحتها قبل الزوال عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٢٤٥
عدم فسادها بخروج وقت الظهر عند المالكية ٢/ ٢٧٨
عدم فسادها بفوت الجماعة الجمعة بعد تقييد الركعة بالسجدة عند الحنفية ٢/ ٢٧٨
عدم فسادها بفوت الجماعة الجمعة قبل أن يقيد الإمام الركعة بالسجدة عند الصاحبين ٢/ ٢٧٨

عدم وجوبها على الأعمى وإن وجد قائداً عند أبي حنيفة ٢/ ٢٣٩
عدم وجوبها في قرية لم يبلغ عددهم أربعين عند الحنابلة ٢/ ٢٤٢
العقود جميعها والأعمال من بيع وغيره تحريمها عند النداء لصلاة الجمعة الأرجح عند الجمهور ٢/ ٢٣٨
على من تجب؟ ٢/ ٢٣٩
الغسل لها، اتصاله بالرواح إلى المسجد عند المالكية ٢/ ٢٧١
الغسل لها، استحبابه عند المالكية ٢/ ٢٧١
الغسل لها، سنيته عند الجمهور غير المالكية ١/ ٤٦٤، ٢/ ٢٧١
الغسل لها وقته ٢/ ٢٧١
فرضها ٢/ ٢٣٣
فرضها ومنزلتها ٢/ ٢٣٣
فسادها بخروج وقت الظهر عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٧٧
فسادها بفوت جماعة الجمعة قبل أن يقيد الإمام الركعة بالسجدة عند أبي حنيفة ٢/ ٢٧٨
الفصل بين السنة وبين صلاة الجمعة بكلام أو انتفال من المكان سنيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٧٥
قراءة الإمام جهراً بعد الفاتحة الجمعة في الركعة الأولى وفي الثانية المنافقون سنيته ٢/ ٢٧٤
قراءة الإمام جهراً بعد الفاتحة ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾ سنيته ٢/ ٢٧٣
قراءة الفاتحة والإخلاص والمعوذتين بعد الجمعة سنيته ٢/ ٢٧٥
قيام غير الخطيب إلى الصلاة عند الحنابلة ٢/ ٢٦٧
كيفيتها ٢/ ٢٤٤
لا جمعة بمنى وعرفة عند الحنابلة ٢/ ٢٤٢
لبس الأبيض يوم الجمعة ندبه ٢/ ٢٧٢
المسافر إذا نوى الإقامة أربعة أيام صحاح وجوب صلاة الجمعة عليه عند المالكية ٢/ ٢٤٠
المسافر إذا نوى الإقامة لمدة (١٥) يوماً وجوبها عليه عند الحنفية ٢/ ٢٤٠
مفسداتها ٢/ ٢٧٧
مقدارها ٢/ ٢٤٤
مكان وزمان فرضها ٢/ ٢٣٥
من كان خارج المصر إن سمع النداء وجوب صلاة الجمعة عليه عند الشافعية ٢/ ٢٤١
منزلتها ٢/ ٢٣٣
نية مفارقة المقتدي للإمام في صلاة الجمعة حكمها عند الشافعية ٢/ ١٩١
وجوب أدائها على من كان خارج المصر إن سمع النداء عند الحنفية ٢/ ٢٤٠
وجوب السعي إليها ٢/ ٢٣٥
وجوبها على الأعمى إن وجد من يقوده عند المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبين من الحنفية ٢/ ٢٣٩، ٢/ ٢٤٣
وجوبها على المسافر إن كان سفره معصية عند الحنابلة ٢/ ٢٤٢
وجوبها على مقيم ببلد الجمعة ٢/ ٢٤٠
وجوبها على مقيم بقرية أو خيمة بعيدة عن بلد الجمعة بنحو فرسخ عند المالكية ٢/ ٢٤١
وجوبها على مقيم في بلد مصر أو قرية عند الشافعية ٢/ ٢٤١
وقت الرواح المرغب فيه إليها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٣٦
وقت الرواح المرغب فيه إليها عند المالكية ٢/ ٢٣٦، ٢/ ٢٧٢
وقت وجوب أدائها عند الحنفية ٢/ ٢٣٧
وقتها ٢/ ٢٤٥
وقتها عند الحنابلة ٢/ ٢٤٥
• غسلها، حكمه ١/ ٤٦٤
• قراءة سورة الكهف يوم الجمعة الحكمة منها ٢/ ٢٧٣
• قراءة سورة الكهف يوم الجمعة دليلها سنيته ٢/ ٢٧٣
• ليلة الجمعة: السفر ليلة الجمعة كراهيته عند الشافعية ٢/ ٢٤٣
• متابعة المأموم لإمامه في سجدة التلاوة في صبح يوم الجمعة حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
• وجوبها على المسافر الذي نوى الإقامة أربعة أيام عند الشافعية ٢/ ٢٤١
• يوم الجمعة
أخذ الظفر إن طال يوم الجمعة سنيته كما يسن يوم الاثنين والخميس دون بقية الأيام ٢/ ٢٧٣
إفراده بالصوم، كراهته ٢/ ٥١٥
إقامة إنسان للجلوس مكانه حكمه ٢/ ٢٧٦
البيع، وقت الامتناع عنه يوم الجمعة عند الجمهور ٤/ ٢٧٩
البيع، وقت الامتناع عنه يوم الجمعة عند الحنفية ٢/ ٢٧٦، ٤/ ٢٧٩
ترك العمل فيه كراهته عند المالكية ٢/ ٢٧٦
الدعاء، الإكثار منه يومها وليلتها سنيته ٢/ ٢٧٣
السفر فيه، جوازه بعد الفجر عند الحنفية والمالكية ٢/ ٢٤٢

obeikandl.com

السفر فيه، حرمته على من تجب عليه الجمعة قبل الزوال وبعده إن خيف فوت الجمعة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٤٣
السفر فيه عدم جوازه بعد دخول وقت الظهر وقبل أداء صلاة الجمعة بالاتفاق ٢/ ٢٤٢
السفر فيه مشروعيته ترجيح رأي المالكية والحنفية ٢/ ٢٤٣
السفر فيه مشروعيته عند الحنفية ٢/ ٢٤٢
السفر فيه مشروعيته عند المالكية ٢/ ٢٤٢
صلاة الظهر بجماعة لأهل القرى من لا جمعة عليهم عند الحنفية ٢/ ٢٨٠
صلاة الظهر بجماعة يوم الجمعة حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٧٦
صلاة الظهر جماعة من قبل أصحاب الأعذار يوم الجمعة حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٨٠
صلاة الظهر في المنزل يوم الجمعة بغير عذر قبل صلاة الإمام حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٨٠
صلاة الظهر في المنزل يوم الجمعة بغير عذر قبل صلاة الإمام حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٧٩
الصلاة على النبي ﷺ الإكثار منها يوم الجمعة وليلتها سنيته ٢/ ٢٧٣
صومه منفرداً، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٢/ ٥٢١
صومه منفرداً، كراهته عند ابن جزي من المالكية ٢/ ٥١٦
صومه، ندبه وعدم كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٦
صيغة الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة ٢/ ٢٧٤
قراءة ﴿الٓمٓ﴾ السجدة و﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ في صلاة الصبح يومها ٢/ ٢٧٤
مكروهاته ٢/ ٢٧٦
النية لغسل يوم الجمعة اشتراطها ٢/ ٢٧١
النية لغسلها ولغسل الجنابة جوازها لهما معاً ٢/ ٢٧١

■ الجمعيات الخيرية

• إنفاق الجمعيات الخيرية على المعاهد الشرعية وعلى طلبة العلم ١٣/ ٤٦٧
• ما تقوم به الجمعيات الخيرية من جمع الزكاة وصرفها ١٣/ ٤٦٧

■ الجمهورية

• أقرب صور الديمقراطية لنظام الشورى هو الديمقراطية النيابية والنظام الجمهوري الرئاسي ١٢/ ٥٠١

■ الجنابة

• إذا أصبح الصائم جنباً ولو استمر يوماً، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٩
• الإصباح بالجنابة في رمضان، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٨٣
• الاغتسال من الجنابة قبل الفجر ليكون على طهر من أول الصوم، سنيته ٢/ ٥٥٧
• حلق الشعر وتقليم الأظافر وهو في حالة الجنابة قبل الغسل، حكمه ٣/ ٥٤٩
• خطبة الجمعة، الطهارة لها من الجنابة اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
• دخول الحائض والجنب وحامل النجاسة المسجد للحاجة ١٠/ ٥٩٧
• الشهيد الجنب، غسله، حكمه عند المالكية والشافعية ٢/ ٤٨٩
• صوم الحائض إن طهرت ليلاً ونوت الصوم، حكمه ٢/ ٥٥٧
• صوم من لم يغتسل قبل الفجر وكان على جنابة، حكمها عند أبي هريرة ٢/ ٥٥٧
• الطهارة من الجنابة شرط لخطبة الجمعة عند الحنابلة ٢/ ٢٦١
• عدم اشتراط الخلو منها لصحة الصوم ٢/ ٥٤٣
• عدم الاغتسال من الجنابة أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
• قراءة الجنب للقرآن تحريمها ٢/ ١١٢
• مس الجنب والمحدث للمصحف ١٢/ ٨٥٢
• من أصبح جنباً ولم يتطهر إلا بعد الفجر، صحة صومه ٢/ ٥٤٣
• النية لغسلها جوازها مع نية غسل الجمعة ٢/ ٢٧١
• الوضوء قبل غسل الجنابة، حكمه ١/ ٣١٢

■ الجنازة

• اتباع الجنازة بنار في محجرة بخور، كراهته ٢/ ٤٥٥
• اتباع المسلم جنازة قريبه الكافر جوازه عند الشافعية ودليله ٢/ ٤٤٩
• اتباع النساء الجنائز
مكروه كراهة تحريمية عند الحنفية ٢/ ٤٥٦
مكروه كراهة تنزيهية عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٥٦
• اتباعها من امرأة عجوز لا أرب لها، جوازه عند المالكية ٢/ ٤٥٦
• اتباعها من الرجال، سنيته بالاتفاق ٢/ ٤٥١
• إدخالها إلى المسجد، كراهته عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٤٦
• الإسراع بها، سنيته وكيفيته ٢/ ٤٥٠

obeikandl.com

• إمامة المرأة للنساء في صلاة الجنازة، صحتها عند الحنفية ٢/ ١٦٤
• انصراف المشيعين عنها دون صلاة عليها، كراهته عند المالكية ٢/ ٤٥٥
• التربيع في حملها، صفته عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٤٤٩
• تشييع المسلم جنازة قريبه الكافر، جوازها ٢/ ٤٥٤
• تشييعها، سننه ٢/ ٤٥٠
• التيمم لها، حكمه ١/ ٤٨٦
• الجلوس قبل وضع الجنازة على الأرض والقيام بعده، كراهته ٢/ ٤٥٥
• حمل أكاليل الورود لاتلاف المال، كراهته ٢/ ٤٥٦
• حملها
حكمه ٢/ ٤٤٩
كيفيته عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٤٤٩
كيفيته عند الشافعية ٢/ ٤٥٠
كيفيته عند المالكية ٢/ ٤٥٠
• حملها على هيئة مزرية، حرمته ٢/ ٤٤٩
• الخشوع والتفكر بالموت لمن تبعها، سنيته ٢/ ٤٥٢
• الرثاء جوازه وكراهية الإفراط في المدح لا سيما عند الجنازة، عند الحنفية ٢/ ٤٧٩
• رفع الصوت بذكر أو قراءة، أو الصياح خلف الجنازة، كراهته ودليله ٢/ ٤٥٥
• الركوب فيها، كراهته ٢/ ٤٥٥
• السكوت حال السير مع الجنازة والاشتغال بالتذكر في الموت ٢/ ٤٥٥
• سير الراكب خلف الجنازة، حكمه عند المالكية ٢/ ٤٥٣
• صلاتها
إعادتها في جماعة حكمه عند الشافعية ٢/ ١٥٦
تقديمها على صلاة الجمعة إن لم يخف فوقها عند اجتماعها ٢/ ٣٦٥
عدم بطلانها بمحاذاة المرأة للرجل فيها عند الحنفية ٢/ ٢١٨
متابعة المأموم لإمامه إذا زاد الإمام في تكبيرات الجنازة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
متابعة المأموم لإمامه إذا زاد الإمام في تكبيرة الجنازة عن أربع، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٤
• الصلاة عليها والدفن، كراهة تأخيرهما ٢/ ٤٥٤
• عدم جلوس المشيعين حتى توضع الجنازة، استحبابه ٢/ ٤٥٤
• عدم القيام لها عند أئمة المذاهب الأربعة وأن القيام منسوخ ٢/ ٤٥٤
• القيام لها ٢/ ٤٥٣
كراهته عند المالكية ٢/ ٤٥٤
يخير المسلم بين القيام والقعود عند النووي وجماعة ٢/ ٤٥٣
• كون المشاة خلف الجنازة، عدم كراهته عند الحنابلة ٢/ ٤٥٣
• مسها بالأيدي والأكمام والمناديل، كراهته عند الحنابلة ٢/ ٤٥٦
• المشاركة في تشييع جنازة غير المسلم ١٢/ ٧٧٨
• المشي أمامها، سنيته عند مالك والشافعي وأحمد ٢/ ٤٥٢
• المشي خلفها، ندبه عند الحنفية ٢/ ٤٥٣
• مكروهاتها ٢/ ٤٥٤
• من تبعها
يتطلب منه الصلاة عليها ٢/ ٤٥١
يتطلب منه اتباعها إلى القبر ثم الوقوف حتى تدفن ٢/ ٤٥٠
يتطلب منه الوقوف بعد الدفن والاستغفار للميت والدعاء له ٢/ ٤٥٢
• النساء، اتباعهم لها، كراهته ولم يحرم ٢/ ٤٥١
• النعش، تكبيره لميت صغير، فرشه بالحرير، كراهته عند المالكية ٢/ ٤٥٦
• نعش المرأة، ستره، ندبه عند الشافعية والمالكية والحنابلة ٢/ ٤٥٢
• وانظر أيضاً: الصلاة: صلاة الجنازة

■ الجنايات

• إثبات جرائم القصاص، جوازه بالإقرار والشهادة ٦/ ٣٦١
• إثبات الجنايات باليمين، حكمه وحكم التحليف فيها ٦/ ٥٢٤
• إزالة شعر الرأس أو اللحية أو الحاجبين، حكمه ٦/ ٣٢٢
• استواء عقوبة شبه العمد والخطأ في الجناية على ما دون النفس، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٣١١
• استواء عقوبة شبه العمد والعمد في الجناية على ما دون النفس، عند الحنفية ٦/ ٣١٠
• إسقاط الأم جنينها ميتاً عمداً، حكمه ٦/ ٣٤١
• الإشهاد على المطالبة بنقض البناء أو الجدار المائل، حكمه عند الحنفية ٦/ ٣٥٨
• الأعضاء التي تجب فيها الدية مما كان فيه البدن منها اثنان ٦/ ٣٢٢

- إلقاء الجنين حياً ثم موته بسبب الجناية عمداً، حكمه ٦/ ٣٤٣
- أنواع الجنايات الموجبة للعقوبة الدنيوية المحددة ٦/ ١٤٩
- أنواع الجناية على الإنسان ٦/ ٢٠٣
- أنواع الجناية على النفوس بحسب القصد وعدمه ٦/ ٢٠٤
- أنواع الجناية العمدية على ما دون النفس ٦/ ٣١١
- أنواعها ٦/ ٢٠٣
- أنواعها عند الكاساني ٥/ ٥٧٠
- تبويبها عند الفقهاء ٦/ ٢٠٣
- ترتيب الزواجر والجوابر على جنايات النفس والأعضاء ٦/ ١٣٧
- تركيز العولمة على اختراق النظام الجنائي الإسلامي ١٣/ ٨٨
- التصادم
  - حكمه عند الحنفية والحنابلة ٦/ ٣٥٤
  - حكمه عند الشافعية وزفر ٦/ ٣٥٤
- التصادم إذا كان عمداً، حكمه ٦/ ٣٥٤
- تصادم فارسين، حكمه ٦/ ٣٥٤
- تضمين الجاني أرش جنايته ولو زال أثرها عند الصاحبين ٥/ ٦٠٩
- تضمين الراكب الدابة النزقة ٦/ ٣٤٨
- تعدد الغرة بتعدد الأجنة ٦/ ٣٤١
- التعرف في البناء المائل والإشهاد، حكمه ٦/ ٣٥٩
- تعريف الماوردي للجريمة أو الجناية ١٣/ ٩٢
- تعريف المباشر ٦/ ٣٥١
- تعريف المتسبب ٦/ ٣٥٠
- تعريفها ٦/ ٢٠٣
- التعزير في الجناية على ما دون النفس، حكمه عند المالكية ٦/ ٣١٩
- تكامل نظام المسؤولية المدنية والجنائية من الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٥
- تولي الحاكم تطبيق العقاب الجنائي ١٠/ ٨٩٩
- الجمع بين عقوبة القصاص والدية والعفو من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٦
- الجناية إن وقعت بسبب حفر بئر عدواناً، حكمها ٦/ ٣٥٦
- جناية بعير ربطه صاحبه بقطار إبل دون علم قائدها، حكمها ٦/ ٢٦٦
- جناية الحيوان إذا كان حارسه متسبباً أو متعمداً، حكمه ٦/ ٣٤٥
- جناية الحيوان إن أغراه صاحبه، حكمها عند الحنفية ٦/ ٣٤٧
- جناية الحيوان إن كان خطراً ٦/ ٣٤٦
- جناية الحيوان إن كان صاحبه معه، حكمها ٦/ ٣٤٦
- جناية الحيوان إن كان عادياً، حكمها ٦/ ٣٤٦
- جناية الحيوان الضاري، حكمها عند المالكية والشافعية والحنابلة ٦/ ٣٤٧
- جناية الحيوان في الأماكن العامة، حكمها ٦/ ٣٤٦
- جناية الحيوان في المحل المملوك، حكمها ٦/ ٣٤٦
- جناية الحيوان ليلاً، عند المالكية والشافعية والحنابلة ٦/ ٣٤٧
- جناية الحيوان نهاراً، عند المالكية والشافعية والحنابلة ٦/ ٣٤٧
- جناية الدابة إذا اجتمع على قياداتها سائق وراكب أو قائد وسائق، حكمها عند الحنفية ٦/ ٣٥٣
- جناية الدابة إذا ضربها أو نخسها أحد بأمر راكبها، حكمها ٦/ ٣٥١
- جناية الدابة إذا ضربها أو نخسها أحد غير الراكب، حكمها ٦/ ٣٥١
- جناية الدابة إذا نخسها شخص آخر غير راكبها، حكمها ٦/ ٣٥٣
- جناية الدابة إذا نفرت أو انفلتت من حارسها، حكمها ٦/ ٣٥٠
- جناية الدابة إن أوقفها في المواقف الخاصة، حكمها ٦/ ٣٤٩
- جناية الدابة، حكمها ٦/ ٣٤٨
- جناية الدابة في ملك صاحبها، حكمها ٦/ ٣٤٩
- جناية الصبي عمداً، حكمها ٦/ ٣٣٧
- الجناية على الأذنين، حكمها ٦/ ٣٢٣
- الجناية على الأسنان، حكمها ٦/ ٣٢٥
- الجناية على ثديي المرأة وحلمتيها، حكمها ٦/ ٣٢٣
- الجناية على جنين غير المسلمة، حكمه ٦/ ٣٤٤
- الجناية على الحاجبين، حكمها ٦/ ٣٢٣
- الجناية على الشفتين، حكمها ٦/ ٣٢٣
- الجناية على عضو في البدن فيه اثنان، حكمها ٦/ ٣٢٢
- الجناية على عين الأعور، حكمها ٦/ ٣٢٣
- جناية قطار الإبل إن كان معها قائد وسائق، حكمها عند الحنفية ٦/ ٣٥٢
- جناية الكلب إن كان للحراسة، حكمه ٦/ ٣٤٦
- جناية المجنون عمداً، حكمها ٦/ ٣٣٧
- حدوث الشلل نتيجة القطع، حكمه عند الصاحبين ٦/ ٣١٨

obeikandl.com

- حرمان الجاني الضارب من وراثة الغرة في الجناية على الجنين ٦/ ٣٤١
- حرمان راكب الدابة إن قتلت إنساناً من الميراث والوصية عند الحنفية ٦/ ٣٥٣
- حوادث السير اليوم، حكمها ٦/ ٣٥٤
- الدية، وجوبها بامتناع القصاص فيما دون النفس ٦/ ٣١٨
- رد البناء المائل إلى البائع، حكمه ٦/ ٣٥٩
- سبب الاهتمام بطرق إثباتها ٦/ ٣٦٠
- سرايتها إلى عضو لا قطع فيه، حكمه عند أبي حنيفة ٦/ ٣١٨
- سراية الجناية إلى النفس، حكمها ٦/ ٣١٨
- سقوط البناء أو الجدار بسبب خلل طارىء عليه، حكمه إن طالب بنقضه عند الحنفية والمالكية ٦/ ٣٥٧
- سقوط البناء أو الجدار بسبب خلل طارىء عليه، حكمه إن لم يطالب بنقضه عند الحنفية والمالكية ٦/ ٣٥٧
- سقوط البناء أو الجدار بسبب خلل طارىء عليه، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٦/ ٣٥٧
- سقوط البناء أو الحائط المائل، حكمه ٦/ ٣٥٥
- سقوط البناء بتفريط صاحبه، حكمه ٦/ ٣٥٩
- سقوط البناء بسبب خلل أصلي فيه، حكمه ٦/ ٣٥٦
- سلخ جلد الوجه، حكمه عند الحنفية ٦/ ٣٢٢
- الشرائط الخاصة في قصاص الجناية على ما دون النفس ١٠/ ٩٣٢
- شرح قاعدة "ما لا يمكن الاحتراز عنه لا ضمان فيه" ٦/ ٣٤٨
- شروط الجاني والمجني عليه في القتل ١٠/ ٨٨٠
- شروط ضمان المتسبب ٦/ ٣٥٠
- الشهادة المقبولة على وضع الجنين الملقى ٦/ ٣٤٣
- الضرب، حكمه ٦/ ٣١٦
- ضمان الجناية على ما دون النفس ١٠/ ٩٣٠
- ضمان الراكب ومن في معناه وحوادث التصادم ٦/ ٣٤٧
- الضمان في نطاق المسؤولية الجنائية ١٠/ ٨٧٧
- الطرق العامة لإثباتها ٦/ ٣٦٠
- طلب صاحب الجدار المائل التأجيل أو الإبراء بعد الإشهاد، حكمه ٦/ ٣٥٩
- عدم اعتبار الجاني جزءاً من العاقلة عند الحنابلة ٦/ ٣٤٠
- عدم تحمل شخص مسؤولية جناية آخر والعقاب أمر شخصي ١٠/ ٨٨٩
- عدم زوال ملك الجاني عن ماله بتعلق حق المجني عليه به ٥/ ٣٥٦
- عدم وجود جناية شبه عمد على ما دون النفس، عند الحنفية ٦/ ٣١٠
- عقوبة تعطيل منافع الأعضاء ٦/ ٣١١
- عقوبة الجاني بتعطيل منفعة عضو مع بقاء هيكله، وجوبها ٦/ ٣٢٦
- عقوبة الجراح والشجاح ٦/ ٣١١
- عقوبة الجناية على ما دون النفس خطأ ٦/ ٣٣٧
- عقوبة قطع الأطراف ٦/ ٣١١
- عقوبة من اعتدى على حامل فألقت جنيناً ميتاً ٦/ ٣٣٩
- عناصر الإشهاد على التقدم بطلب الهدم في الحائط ٦/ ٣٥٨
- الغرة، عدم وجوبها بانفصال الجنين حياً ٦/ ٣٤٢
- فترة الطلب والإشهاد على الجدار المائل ٦/ ٣٥٨
- قاعدة جناية العجماء جبار من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٨
- القاعدة في عقوبة تعطيل منافع الأعضاء ٦/ ٣٢٦
- القاعدة المقررة في عقوبة الجناية على ما دون النفس ٦/ ٣١١
- قطع الأنف، حكمه ٦/ ٣٢٠
- قطع الذكر أو الحشفة، حكمه ٦/ ٣٢١
- قطع اللسان، حكمه ٦/ ٣٢١
- قطع مسلك البول أو مسلك الغائط، حكمه ٦/ ٣٢١
- قطع اليدين، حكمه ٦/ ٣٢٢
- قلع السن، حكمه ٦/ ٣١٧
- كسر العظام، حكمه ٦/ ٣١٦
- الكفارة على راكب الدابة إن قتلت إنساناً، وجوبها ٦/ ٣٥٣
- الكفارة على المتسبب بإلقاء الجنين، حكم وجوبها ٦/ ٣٤٢
- الكفارة على المتسبب في إلقاء الجنين مطلقاً، حكمه وجوبها عند الحنابلة والشافعية ٦/ ٣٤٤
- كيفية الإشهاد على المطالبة بنقض الجدار المائل ٦/ ٣٥٨
- كيفية وجوب الغرة في إذا ضرب مجوسي مسلمة فألقت جنيناً عند المالكية ٦/ ٣٤٠
- كيفية وجوب الغرة في الجناية الخطأ أو شبه العمد على الجنين، عند الجمهور ٦/ ٣٤٠
- كيفية وجوب الغرة في الجناية العمد على الجنين، عند المالكية ٦/ ٣٤٠

- لمحة إجمالية عن طرق إثباتها ٦/ ٣٦٠
- ما تثيره الدابة بسنابكها من الغبار والحصى، حكمه ٦/ ٣٤٨
- ما تجب فيه الدية كاملة في الجناية على ما دون النفس ٦/ ٣٢٠
- ما تجب فيه الدية مما لا نظير له في البدن ٦/ ٣٢٠
- ما تخلفه الدابة من بول وروث ولعاب، حكمه ٦/ ٣٤٨
- ما تولد من جناح إلى الشارع، حكمه ٦/ ٣٥٦
- ما تولد من سير الماشي أو الراكب من تلف، حكمه ٦/ ٣٤٨
- ما فيه أرش قدر مقدر من الجنايات ١٠/ ٩٣٨
- ما يجب فيه أرش مقدر ٦/ ٣٢٧
- ما يجب فيه حكومة عدل ٦/ ٣٢٨
- مبادئ العقاب الجنائي في الإسلام ١٠/ ٨٨٦
- متى تجب الغرة عن الجنين ٦/ ٣٤٢
- متى يضمن المتسبب والمباشر معاً ٦/ ٣٥٢
- المسؤولية الأخلاقية والجنائية للطبيب ١٣/ ١٨٠
- معناها العام ٥/ ٧٢٥
- معنى الجناية الخطأ على ما دون النفس ٦/ ٣١٠
- معنى الجناية شبه العمد على ما دون النفس عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٣١١
- معنى الجناية على ما دون النفس ٦/ ٣١٠
- معنى الجناية العمد على ما دون النفس ٦/ ٣١٠
- معنى الخطأ في الجناية ٦/ ٢٠٤
- معنى شبه العمد ٦/ ٢٠٤
- معنى العمد ٦/ ٢٠٤
- مقدار غرة جنين غير المسلمة ٦/ ٣٤٤
- الملزم بجناية الحيوان على المال عند الحنفية والشافعية ٦/ ٣٥٠
- الملزم بجناية الحيوان على النفس عند الحنفية والشافعية ٦/ ٣٥٠
- الملزم بدية الجناية على ما دون النفس خطأ ٦/ ٣٣٧
- الملزم لحكومة العدل ٦/ ٣٢٨
- من تجب له الغرة في الجناية على الجنين ٦/ ٣٤١
- من المختص بتنفيذ عقوبات الجنايات ٦/ ٦٩٤
- من يطالب بنقض الجدار المائل ٦/ ٣٥٨
- موت الأم بالجناية عليها وبقاء الجنين في بطنها، حكمه ٦/ ٣٤٣
- موت الأم وخروج الجنين بعد موتها ميتاً، حكمه ٦/ ٣٤٤
- نوعا الجناية على ما دون النفس، عند الحنفية والمالكية ٦/ ٣١٠
- وقت تحقق مسؤولية صاحب الجدار المائل عن الضمان ٦/ ٣٥٩
- وقوع الجناية بسبب الارتفاع بالطريق، حكمه ٦/ ٣٥٦

■ الجنب

- إجابته للمؤذن، حكمه عند الجمهور ١/ ٦١١
- إزالة شعره قبل الاغتسال، حكمه ١/ ٤٦٠
- الاستحداد له، حكمه قبل الاغتسال ١/ ٤٦١
- اعتكافه في المسجد، حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٦٣
- تقليم أظفاره قبل الاغتسال، حكمه ١/ ٤٦٠
- حمل الحجب التي فيها قرآن للجنب، حكمه ١/ ٣٨٧
- خضب شعره قبل الاغتسال، حكمه ١/ ٤٦٠
- دخوله المسجد
  - حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٤٦٣
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٦٣
- غسله، حكمه إذا أجنب وعليه جبائر كثيرة ١/ ٤٣٤
- الفرق بينه وبين الحيض ١/ ٥٤١
- ما يحرم عليه قبل الاغتسال ١/ ٤٦١
- مس القرآن بحرز للجنب، حكمه ١/ ٣٨٧
- مسحه على الجبائر، وقته ١/ ٤٣٣
- الوضوء له، حكمه ١/ ٤٦٠
- الوضوء له قبل الأكل والشرب، حكمه ١/ ٣١٢

■ الجنس

- حق الاستمتاع الجنسي لكل من الزوجين حق ما لم يوجد مانع كالحيض والنفاس والمرض ١٣/ ٦٢٧
- حكم تغيير الجنس من ذكر إلى أنثى والعكس ٩/ ٨١٧

■ الجنسية

- تمتع المسلمين والذميين في دار الإسلام بما يسمى اليوم بالجنسية الإسلامية ٧/ ١٩٨

■ الجنون

- إتلاف المجنون، حكمه ٥/ ٦٠٤
- الإفاقة منه، الغسل له ١/ ٤٦٧
- الإفطار بسبب الجنون الطارىء، حكمه ٢/ ٥٧٠
- انتهاء الوكالة بالعزل والموت والجنون ١١/ ٩٣
- انعزال الشريك بردته ولحاقه بدار الحرب أو جنونه ١٠/ ٢٤٧
- انعزال الوكيل بردته ولحاقه بدار الحرب أو جنونه ١٠/ ٢٤٧
- بطلان تصرفات المجنون والمعتوه قبل شهر قرار الحجر في قانون الأحوال الشخصية ١٠/ ١٤٤

Open Kanal .com

- تصرفات المجنون، حكمها ٥/ ٣١٦
- تصرفات المجنون وقت إفاقته التام، حكمها ٥/ ٣١٦
- تعريفه ١٠/ ١٣٠
- تقدير إطباق الجنون عند الحنفية ٤/ ٦٢٢
- التوكيل من المجنون، حكمه ٤/ ٧٤٨
- جناية المجنون عمداً، حكمها ٦/ ٣٣٧
- الجنون في الصلاة، حكمه ٢/ ٣٠
- الحجر على المجنون والمعتوه في القانون ١٠/ ١٤٤
- حد الجنون المطبق على المختار، عند الحنفية ٤/ ٧٩٧
- حد الجنون المطبق، عند أبي يوسف ٤/ ٧٩٧
- حد الجنون المطبق عند محمد ٤/ ٧٩٧
- حدوثه أثناء الاعتكاف، حكمه ٢/ ٦٣٤
- حكمه ١٠/ ١٣٠
- الرهن من مجنون، حكمه ٥/ ٨٢
- سقوط جميع العبادات عن المكلف بالجنون حولاً كاملاً ٤/ ٧٩٧
- سقوط صوم شهر رمضان بالجنون شهراً ٤/ ٧٩٧
- الصلاة
  سقوطها بسببه ٢/ ١٢٦
  سقوطها به إن استمر أكثر من خمس صلوات عند الحنفية ٢/ ١٢٦
- الصوم، قضاؤه للمجنون إن استوعب جنونه شهر رمضان كله، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٣٩
- ضمان الصبي والمجنون ما أتلفاه ١٠/ ٨٧٠
- ضمان المجنون لأفعاله الجنائية ٥/ ٣١٦، ١٠/ ١٣٠
- طروء الجنون للصائم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- عدم صحة الكفالة من الصبي والمجنون والكفالة له ١١/ ٩٦
- عدم صحة المزارعة من المجنون والصبي والمرتد ١١/ ١١٨
- عدم ضرب الجزية على نساء أهل الكتاب أو الصبيان أو المجانين ٧/ ٦٨٩
- عقد الأمان من الصبي والمجنون والمعتوه والمكره ٧/ ٢٦٥
- عقد المجنون، حكمه ١٠/ ١٨٥
- الفرق بين المجنون والمعتوه ١٠/ ١٣٠
- القتل عمداً من الصبي والمجنون والمعتوه يجري مجرى القتل الخطأ ١٣/ ٣٨
- قضاء رمضان لمن جن فيه كله، حكمه وحكمه إن أفاق في بعضه عند الحنفية ٢/ ٥٥١
- قضاء الصوم في حالة الجنون المتقطع، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- مس المجنون والصبي للمصحف ١٢/ ٨٥٢
- معناه ٥/ ٣١٦
- معنى الجنون المطبق ٤/ ٧٩٧
- موت أحد العاقدين في المضاربة أو جنونهما أو ردتهما ١١/ ١١٢
- نوعاه ٥/ ٣١٦
- النية للصوم الواقعة في الليل من الغروب إلى آخر جزء منه إن حدث إغماء أو جنون استمر للفجر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤٦
- هل ينتظر إفاقة أحد الأولياء إذا كان مجنوناً للقصاص ٦/ ٢٦٢
- انظر أيضاً: المجنون

■ الجنين

- اختيار جنس الجنين ١٢/ ٢٧٤
- تحديد جنس الجنين ٩/ ٨٠٧
- ثبوت بعض الحقوق للجنين ١٠/ ٥٦٧
- حماية الجنين ٩/ ٦٥٩
- عقوبة الإجهاض أو الجناية على الجنين ١٠/ ٩٢٥
- نقص أهلية الوجوب للجنين ١٣/ ٥٥٦

■ الجهاد

- إبلاغ الدعوة قبل القتال، حكمه عند الجمهور والشيعة الإمامية والإباضية ٣/ ٧١٨
- إبلاغ الدعوة قبل القتال، حكمه عند الحنابلة ٣/ ٧١٨
- اتهام المسلمين بإشعال الحروب الدائمة ٧/ ٩٦
- الأحاديث الواردة في الجهاد وكيفية توجيهها ٧/ ١١٤
- اختلاف الجهاد عن الإرهاب في الغايات ١٣/ ٧٣٣
- اختلاف مفهوم الإرهاب عن الجهاد ١٣/ ٦٨٧
- أخذ حكم آيات القتال وتحدده من خلال ما ورد في سبب نزولها ٧/ ١٠٩
- ادعاء المستشرقين بأن الإسلام انتشر بالإكراه بعد الهجرة ٧/ ٧٩
- الاستعانة بالكفار على قتال الكفار ٣/ ٧٢٢
- الاستعانة على الجهاد وبغير المسلمين من رجال ومتاع، حكمه ٦/ ٨٠٥
- الاستعداد له، حكمه ٦/ ٧٧٠
- استعمال وسائل القتال الحديثة، جوازه ٣/ ٧٢٢
- إسلام أهل بلدة من أهل دار الحرب قبل التغلب عليهم، حكمه ٣/ ٧٢٧
- اشتراك الذميين باختيارهم في الجهاد ٧/ ٧١٤
- إصابة مسلم أثناء ضرب الكفار، حكمه ٣/ ٧٢٢

obeikandl.com

- الاعتداء على الدعاة من أوجه مشروعية الجهاد ٧/ ٩٣
- الإعداد له، حكمه ٦/ ٧٦٩
- أغراضه ٦/ ٧٩٢
- أقل الجهاد، حكمه ٣/ ٧١٥
- الاكتفاء بالجهاد بقدر الحاجة حقناً للدماء ٧/ ٩١
- الأمان، تعريفه ٣/ ٧٢٨
- الأمن، تعريفه ٣/ ٧٢٨
- انتهاء الحرب بالهدنة ٣/ ٧٣٥
- انتهاء الحرب بعقد الذمة ٣/ ٧٤٢
- انتهاء القتال بالإسلام ٣/ ٧٢٥
- انتهاء القتال بالأمان ٣/ ٧٢٨
- أنواع الجهاد ٧/ ٤٦
- أنواع القتال في الإسلام ٧/ ٦٧
- أهميته للدولة ٦/ ٧٦٨
- أهمية التدريب على القتال والأسلحة ٦/ ٧٦٩
- أهمية صناعة الأسلحة ٦/ ٧٦٩
- أوجه مشروعية الجهاد ٧/ ٩٣
- أول آية تأذن بالقتال ١٢/ ٦٥٨
- أول آية نزلت في مشروعية الجهاد أو القتال ٧/ ١٧٨
- أولاد وزوجة الكافر إن أسلم بعد التغلب عليهم، حكمهم ٣/ ٧٢٧
- الباعث على القتال ٧/ ٨٦
- الباعث على القتال الحرابة والعدوان ١٢/ ٦٦٨
- بيع آلة الجهاد لأهل الحرب، حكمه ٣/ ٧٢٤
- تبليغ الدعوة قبل القتال، حكمه عند مالك والهادوية والزيدية ٣/ ٧١٨
- تحريم الغدر ٣/ ٧٢١
- تحريم الغل والمثلة ٣/ ٧٢١
- التخلف عنه، حكمه ٦/ ٧٩٢
- التدمير والتخريب، حكمه ٣/ ٧٢٢
- ترجيح ابن المنذر استحباب إبلاغ الدعوة قبل القتال ٣/ ٧١٨
- تشريع الجهاد لحماية الإسلام الجديد ٧/ ٦٤٣
- التعارض في الظاهر بين الأحاديث المثبتة والنافية الإبلاغ قبل القتال ٣/ ٧١٩
- تعبير الإسلام عن الحرب بالجهاد ١٢/ ٦٤٥
- تعريفه ٣/ ٧١١، ٧/ ٤٥
- تقرير الفقهاء في عباراتهم عموم الجهاد أو القتال ٧/ ١٨٠
- التكييف الفقهي للحرب أو الجهاد ١٢/ ٦٤٩
- التوفيق بين الأحاديث المثبتة والنافية للإبلاغ قبل القتال ٣/ ٧١٩
- الجمع بين آيات الجهاد أو القول بنسخ بعضها ٧/ ١٧٦
- الجمع بين آيات الجهاد وآيات العفو والصفح والرحمة ٧/ ١٧٧
- الجهاد إذا استنفر الإمام قوماً، وجوبه ٣/ ٧١٦
- الجهاد إذا التقى الزحفان، وجوبه ٣/ ٧١٦
- الجهاد إذا كان الكفار في بلادهم، حكمه ٣/ ٧١٥
- الجهاد إذا نزل الكفار ببلد، وجوبه ٣/ ٧١٦
- الجهاد إن دخل الكفارة بلدة لنا، حكمه ٣/ ٧١٦
- الجهاد إن كان النفير عاماً، حكمه ٣/ ٧١٥
- الجهاد إن لم يكن النفير عاماً، حكمه ٣/ ٧١٤
- الجهاد تطوع أو فرض ١٢/ ٦٤٩
- الجهاد حالة الاعتداء على الدعاة إلى الإسلام أو محاولة بث الفتنة بين المسلمين ٧/ ١٧٠
- الجهاد حرب شرعية عادلة ٧/ ١٢٨
- الجهاد شريعة استثنائية لرد العدوان ٧/ ٧٤٧
- الجهاد شريعة محكمة لم تنسخ ٧/ ٩٤
- الجهاد على عهد رسول الله ﷺ، حكمه ٣/ ٧١٥
- الجهاد فرض كفاية ٧/ ٨٩
- الجهاد في الإسلام لدفع الظلم وردّ العدوان ١٢/ ٤٧٦
- الجهاد في الإسلام وسيلة للوصول إلى السلم ٧/ ٣٢١
- الجهاد في سبيل العقيدة عند المسيحية ٧/ ٦٠
- الجهاد للدفاع عن النفس والبلاد ودفع الاعتداء عن أي بلد إسلامي ٧/ ١٧٠
- الجهاد للدفاع ورد الاعتداء ١٢/ ٦٥٨
- الجهاد لمناصرة المظلومين من المؤمنين ٧/ ١٧٠
- الجهاد ليس لفرض الإسلام أو عقيدته ١٢/ ٦٤٦
- الجهاد ليس وسيلة طائشة تستعمل للسيطرة على العالم ٧/ ٩٦
- الجهاد مبدأ وقائي ٧/ ٨٨
- جهاد المرأة بدون إذن زوجها، حكمه ٣/ ٧١٤
- جهاد المرأة بغير إذن زوجها للضرورة ١٠/ ٥٧٢
- جهاد المرأة، حكمه ٣/ ٧١٧
- الجهاد المفروض وحق المقاومة ١٢/ ٦٩٤
- الجهاد هل هو عمل دفاعي أو هجومي ٧/ ١١٧
- الجهاد والإرهاب توافق أم تناقض ٧/ ١٦٣
- الجهاد وسيلة لحماية الدعوة والدفاع عن النفس ٧/ ٢١١
- جهاد الولد بدون إذن والديه، حكمه ٣/ ٧١٥، ٣/ ٧١٧
- حالات مشروعية الجهاد ٧/ ١٦٩

- حدوده الشرعية ٦/ ٨٠١
- الحرب لنصرة المظلوم من أوجه مشروعية القتال ٧/ ٩٣
- الحرب المشروعة في الإسلام هي الحرب العادلة ٧/ ١١٧
- الحرية، اشتراطها لوجوب الجهاد ٣/ ٧١٦
- حق أمير الجيش على الجيش
  - التزام طاعته والدخول في ولايته ٦/ ٧٢٩
  - أن لا ينازعوه في الغنائم ٦/ ٧٣٠
  - أن يفوضوا الأمر إلى رأيه ٦/ ٧٢٩
  - السيادة مظهرها في المجال الدولي ٦/ ٧٣٠
  - المسارعة لامتثال أمره ٦/ ٧٢٩
- حق الجهاد المشروع في الإسلام ٧/ ٧١٨
- خروج المرأة في النفير العام، حكمه ٣/ ٧١٥
- خروج الولد في النفير العام بدون إذن والده، حكمه ٣/ ٧١٥
- الخلط بين الجهاد والمقاومة المشروعة وحوادث التفجير والتطرف والإرهاب وزرع الرعب بين الناس ٧/ ١٦٨
- الخلط بين مفهوم الجهاد والإكراه على الدخول في الدين ٧/ ٤٨
- دعوى نسخ الجهاد ٧/ ٩٤
- الدفاع عن النفس أو الوطن أو لصدّ عدوان من الجهاد المشروع ١٢/ ٦٩٥
- الدفاع عن النفس ودفع الاعتداء من أوجه مشروعية الجهاد ٧/ ٩٤
- دفع المال للعدو لدرء خطره، جوازه ٥/ ٥١
- الدولة في عصرنا تمد المجاهد بالسلاح والنفقة ٣/ ٧١٦
- الذكورة، اشتراطها لوجوب الجهاد ٣/ ٧١٦
- رتبة مشروعية الجهاد ٧/ ٨٦
- رمي الكفار ولو كان بينهم مسلمون، جوازه ٣/ ٧٢٢
- سبب الخلاف فيمن يجوز قتاله واختلاف الفقهاء في علة الجهاد والقتال ٧/ ٥٣٠
- سقوط الجزية باشتراك أهل الذمة في الجهاد ٧/ ٦٨٧
- السلامة من الضرر، اشتراطها لوجوب الجهاد ٣/ ٧١٦
- شبهات استشراقية حول الجهاد في الشريعة الإسلامية ١٢/ ٦٥٦
- شروطه ٣/ ٧١٦
- ضرب الكفار إن تترسوا بأطفال المسلمين وأسرهم، حكمه ٣/ ٧٢٢
- ضعف المجاهدون عن مقاومة الكفرة، حكمه ٣/ ٧١٤
- طرق انتهاء الحرب ٣/ ٧٢٥
- عدم تكليف الصبي به ٣/ ٧١٧
- عدم عصمة الزوجة والأولاد الكبار بإسلام الشخص ٣/ ٧٢٨
- عدم مقاتلة المستأمنين والمعاهدين ٣/ ٧٢٠
- عدم وجود تناقض بين الآيات التي تأمر بالقتال والآيات التي تطالب بالعفو والصفح عن الكفار ٧/ ١٠٨
- عقاب الكافر إن أسلم بعد التغلب عليهم، حكمه ٣/ ٧٢٧
- علاقة الجهاد بقتل الأجنبي ولو كان حربياً إذا دخل بلاد المسلمين بعقد أمان ٧/ ١٧٣
- علة الجهاد الكفر أو إطاقة القتال ونكاية المسلمين ٧/ ٥٢٩
- غايته ٦/ ٧٩٥
- الغلو في فهم فريضة الجهاد من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٧
- الغنائم تابعة للجهاد وليست مقصوداً أساسياً فيه ٧/ ٥٦٩
- فرضية الجهاد مطلقاً عند الأوزاعي والشيباني وجمهور الفقهاء ١٢/ ٦٥٠
- الفرق بين أنظمة الحرب الدولية ونظام الحرب أو الجهاد في الإسلام ١٢/ ٦٧٦
- الفرق بين التطرف والجهاد ١٣/ ٧٣١
- فضله ومنزلته في الإسلام ٣/ ٧١٢
- قتال من بلغته الدعوة دون إنذار سابق، جوازه ٣/ ٧١٩
- قتل الصبي بعد الأسر، عدم جوازه ولو كان مقاتلاً ٣/ ٧٢٠
- قتل الصبي والصغير في المعركة، حكمه ٣/ ٧٢٠
- قتل الصبي والمعتوه إن قاتلا أثناء المعركة، حكمه ٣/ ٧٢١
- قتل المرأة في المعركة، حكمه ٣/ ٧٢٠
- قتل المعتوه بعد الأسر ولو قاتل، حكمه ٣/ ٧٢١
- الكافر إذا أسلم وأولاده الصغار في دار الحرب، حكمه عند الحنفية ٣/ ٧٢٨
- كون أمره موكولاً إلى الإمام ٣/ ٧١٧
- كيفية اتفاق فكرة الجهاد مع مبدأ تحريم الحرب في ميثاق باريس ٧/ ١١٨
- كيفية إسلام من ينكر رسالة محمد ﷺ عند الإمام محمد ٣/ ٧٢٦

Orekanal.com

• كيفية إسلام من يؤمن بالله وينكر النبوة ٣/ ٧٢٦
• كيفية إسلام الوثني ٣/ ٧٢٦
• كيفية إعلان الإسلام صراحة من الكفار ٣/ ٧٢٥
• كيفية إعلان الإسلام ضمناً، عند الحنفية والحنابلة ٣/ ٧٢٧
• لماذا شرع الجهاد ٧/ ٤٧
• ليس من مقاصد الجهاد القتل ولا التخريب ولا التدمير ولا إكراه الناس على الإسلام ٧/ ١٧٥
• ما يترتب على دخول الكفار في الإسلام ٣/ ٧٢٧
• ما يجب على المجاهد حال القتال ٣/ ٧٢٣
• ما يجب قبل القتال ٣/ ٧١٧
• متى شرع الجهاد ٧/ ٤٧
• متى يجوز الفرار من العدو ٣/ ٧٢٣
• متى يشرع ٦/ ٨٠٨
• متى يعتبر الكتابي مسلماً ٣/ ٧٢٦
• المخالفة في الدين أو الكفر وارتباطها بمشروعية الحرب أو الجهاد عند الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٤٧
• مراتب وجوب الجهاد عند الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٥١
• مسالك العلماء في التعامل مع الآيات الواردة بشأن القتال ٧/ ١٠٧
• مسوغات مشروعية الجهاد هي رفع الظلم والعدوان ٧/ ١٧٩
• مسوغاته ٦/ ٨١٤
• مشروعية الجهاد ١٢/ ٦٥٨
• مشروعية الجهاد في الإسلام ١٢/ ٤٧٦
• مشروعية الحرب في الإسلام في ضوء فقه الإمامين الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٤٢
• معنى الجهاد المشروع في الإسلام ٧/ ١٦٩
• مقارنة تعريف الجهاد والحرب عند الفقهاء والقانون الدولي ٧/ ٥٠
• المقاومة أو الجهاد أو الدفاع ضد المحتل واجب مقدس ١٣/ ٧٧٣
• مكانة المجاهد في سبيل الله ٣/ ٧١٣
• المكلفون به ٣/ ٧١٧
• من أمثلة الفرق بين الإرهاب والتطرف من جهة، وبين المقاومة والجهاد من جهة أخرى ١٣/ ٧٣٤
• من لا يطالب بالجهاد ٣/ ٧١٧
• من الوسطية أن يكون الجهاد والدفاع عن حرمات الإسلام ١٣/ ٦٤٠
• من يجوز قتله ومن لا يجوز عند الشيعة الإمامية والظاهرية وابن المنذر والشافعي في أحد قولين ٣/ ٧٢٢
• من يقتل ومن لا يقتل بعد الأسر والأخذ ٣/ ٧٢٠
• من يقتل ومن لا يقتل من الأعداء في المعركة ٣/ ٧٢٠
• مناط القتال هو الحرابة والعدوان وليس الكفر ٧/ ١٠٣
• النية فيه، حكمها ١/ ١٩٣
• هل هو أفضل أم الحج ٣/ ٨٠
• وجوب إنذار العدو ٣/ ٧١٨
• وجوب الجهاد وجوب الوسائل لا المقاصد ٧/ ٩٠
• وجود الإمام لإعلان الجهاد ٧/ ٩٢
• وجود النفقة، اشتراطها لوجوب الجهاد ٣/ ٧١٦
• الوقف على المجاهدين أو قطاع الصحة أو مكافحة البطالة حسب الحاجة ١٣/ ٤٠٠

■ الجهاز

• الجهاز في الزواج
الاختلاف بين الزوجين عليه، حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٠٣
الاختلاف بين الزوجين عليه، حكمه عند المالكية ٨/ ٣٠٣
اختلاف ورثة الزوجين عليه ٨/ ٣٠٣
تعريفه ٨/ ٣٠٢
الملزم به عند الحنفية ٨/ ٣٠٢
الملزم به عند المالكية ٨/ ٣٠٢

■ الجهاز العصبي

• زراعة خلايا المخ والجهاز العصبي ١٢/ ٥٥

■ الجهالة

• أنواعها ١/ ٦٦، ٤/ ١٤٦، ١٠/ ٢٢٠
• بيع المجهول أو البيع بثمن مجهول جهالة فاحشة من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٤
• تحكيم العرف في بيان نوع الجهالة ٤/ ٢٢٥
• تعريفها ٤/ ١٤٦، ١٠/ ٢٢٠
• الجهالة والغرر والغلط والشرط المفسد أسباب فساد العقود ومنها البيع ١١/ ٣٤
• الفرق بينها وبين الغرر ٤/ ٢٣٠
• قيام التأمين ذو القسط الثابت أو التجاري على الربا والغرر الفاحش والغبن والقمار والجهالة ١١/ ٢٦٧
• قيام التأمين على الحياة في المنظور الإسلامي على التبرع وعدم مخالفة الشركة لأحكام الشريعة كالربا والغرر والجهالة والقمار ١١/ ٢٧٦
• وجودها في الأجل ٤/ ٢٢٩
• وجودها في الثمن ٤/ ٢٢٧
• وجودها في المبيع ٤/ ٢٢٧
• وجودها في وسائل التوقيت ٤/ ٢٣٠

■ **الجهل**
- إتلاف مال الغير جاهلاً بأنه للغير ١٠/ ٤٦٧
- الادعاء بالجهل بالأحكام ١٠/ ٤٦٥
- تعريف الجهل ١٠/ ٤٦٤
- التعليم وإزالة غبش الجهل والشبهات لمعالجة الغلو ١٣/ ٨٥٢
- الجهل بأحكام الإسلام الدينية والسياسية من أسباب التطرف والغلو ١٣/ ٨٤٤
- الجهل بالدين والتورط بتكفير المخالفين من صفات المتطرفين ١٣/ ٧٣٢
- الجهل الواضح بحقيقة وأبعاد أحكام الدين من أسباب التطرف ١٣/ ٧٣٦
- الجهل والفقر والمرض من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧٠٩
- شرب الخمر جاهلاً بأنه خمر ١٠/ ٤٦٦
- الغرر والجهالة في البيوع ١٠/ ٥٣٨
- الفرق بين النسيان والجهل ١٠/ ٤٦٧
- القتل جهلاً بحرمة القتل ١٠/ ٤٦٧
- ما يصلح من الجهل عذراً وما لا يصلح عند القرافي المالكي ١٠/ ٤٦٨
- متى يصح الاعتذار بالجهل بالأحكام ومتى لا يصح عند الشافعية ١٠/ ٤٦٦
- متى يكون الجهل عذراً عند الحنفية ١٠/ ٤٧٠
- مقارنة بين الجهل في القانون والجهل في التشريع الإسلامي ١٠/ ٤٧٢
- من ترك الصوم أو الحج أو الصلاة أو الزكاة جاهلاً ١٠/ ٤٦٦

■ **الجوار**
- إزالة مضار الجوار إن تجاوزت الحد المألوف قانوناً ١٠/ ٣٦٨
- الامتناع عما يؤذي الجار، وجوبه ٥/ ٤٧٩
- بعض طرق تجنب الضرر بالجوار ٥/ ٤٨٠
- تحديد معنى الضرر البين الفاحش في تصرف صاحب العقار ٥/ ٤٨٠
- ترجيح حكم التصرفات المشكلة في الجوار العلوي عند الصاحبين ١٠/ ٧٢
- تصرف الجار بما يضر جاره ١٠/ ٦٦٩
- تصرف صاحب العقار بما يضر جاره، حكمه ٥/ ٤٨٠
- تصرف صاحب الملك في ملكه، حكمه عند أبي حنيفة والشافعية والظاهرية ٥/ ٤٧٩
- تصرف صاحب الملك في ملكه، حكمه عند الصاحبين ٥/ ٤٧٩
- التصرف في الجدار المشترك، حكمه ٥/ ٤٧٩
- تصرف المالك بملكه، حكمه عند المالكية والحنابلة ٥/ ٤٨٠
- التصرفات المشكلة في الجوار العلوي، حكمها عند أبي حنيفة ١٠/ ٧٢
- التصرفات المشكلة في الجوار العلوي، حكمها عند الصاحبين ١٠/ ٧٢
- التصرفات المشكلة في الجوار العلوي، حكمها عند المالكية ١٠/ ٧٢
- تقرير حق الجوار لشخص أو لعقار ٥/ ٣٧٥
- حق التعلي، تعريفه ٥/ ٣٧٤
- حق الجوار، تعريفه ٥/ ٤٧٩
- حق الجوار الجانبي، تعريفه ٥/ ٣٧٤
- حق صاحب الجوار الجانبي ٥/ ٣٧٤
- حقوق صاحب التعلي ٥/ ٣٧٤
- خلاصة حكم تصرف المالك في ملكه ٥/ ٤٨٠
- الضرر بالجوار، حرمته ٥/ ٣٧٤
- فتح شباك أو بناء يطل على مقر نساء الجار، حكمه في الفقه والمجلة ١٠/ ٣٦٨
- ما كان قديماً قبل الجوار، حكمه ٥/ ٤٨٠
- معنى الضرر الفاحش في الجوار في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٦٨
- منع الضرر للجوار ١٠/ ٧٢
- نص المجلة على مضار الجوار غير المألوفة ١٠/ ٣٦٨
- نوعا الجوار ٥/ ٣٧٤

■ **الجوارب**
- المسح عليه حكمه عند الحنابلة ١/ ٤١٥

■ **جواز الأمان**
- جوازات السفر وجوازات الأمان وأوراق التأمين من النظم السلمية في القانون الدولي ٧/ ٢٧١

■ **جواز السفر**
- جوازات السفر وجوازات الأمان وأوراق التأمين من النظم السلمية في القانون الدولي ٧/ ٢٧١

■ **الجواهر**
- الزكاة في الجواهر واللآلىء، حكمها ٢/ ٦٤٩، ٢/ ٦٥١
- العمل في محلات بيع الجواهر والمعادن الثمينة ١٣/ ١٧١

■ **جوزة الطيب**
- استعمال جوزة الطيب ٩/ ٨٣٠

■ **الجيش**
- إشكالية مشاركة المسلمين في التجنيد الإلزامي والانضمام للجيش في بلدان غير إسلامية يقيمون فيها ٧/ ٧٩١
- الانخراط في القوات المسلحة خارج ديار الإسلام ١٢/ ٧٥٢
- الجيش في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٥
- رئاسة الدولة والجيش تكون لمسلم بحكم الأكثرية في المجتمع المسلم ٧/ ١٤٢
- قتال المسلم تحت راية غير الإسلامية ١٢/ ٧٥٢

■ **الجينات**
- تهيئة الإرشاد الوراثي أي الجيني للمقبلين على الزواج ٩/ ٨٤٠
- مشروع قراءة الجينيوم البشري وهو رسم خريطة الجينات الكاملة للإنسان ٩/ ٨٣٧

■ **الجينيوم البشري**
- مشروع قراءة الجينيوم البشري وهو رسم خريطة الجينات الكاملة للإنسان ٩/ ٨٣٧
- ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينيوم البشري الجيني رؤية إسلامية ٩/ ٨٣٥

■ **الحاجة**
- أثر الضرورة والحاجة في الاستثناء ورفع الإثم ١٢/ ٢٢٥
- أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى في الحكم على المهن خارج ديار الإسلام ١٢/ ١٤١
- الأخذ برخص المذاهب للحاجة ١٢/ ٢٢٥
- أمثلة للحاجة العامة ١٢/ ٢٢٤
- تشريع بعض العقود للحاجة ١٢/ ٢٢٩
- التعامل مع الشركات المساهمة التي تتعامل بالربا للحاجة ورعاية المصلحة ١١/ ٢٥٩
- تعريفها ١/ ٤٠، ١٢/ ٢١٨
- التلفيق بين المذاهب الفقهية للحاجة ١٢/ ٢٢٤
- ثبوت أغلب الأحكام الواردة في الحاجة على خلاف القياس ١٢/ ٢١٩
- الحاجة الخاصة ١٢/ ٢٢٠
- الحاجة الخاصة، تعريفها ٤/ ٢٠٧، ٤/ ٢١٣
- الحاجة العامة ١٢/ ٢١٩
- الحاجة العامة، تعريفها ٤/ ٢٠٧، ٤/ ٢١٢
- رعاية الضرورات والحاجات من أسباب تغير الفتوى ١٢/ ٢٩٦
- شروط الحاجة ١٠/ ٦٠٠
- ضوابط الحاجة الخمسة ١٢/ ٢٢٣
- ضوابط الضرورة و الحاجة ١٢/ ٢٢٠
- الفرق بين الضرورة والحاجة ١٢/ ٢١٩
- قاعدة الحاجة العامة أو الخاصة تنزل منزلة الضرورة ١٠/ ٥٨٨
- قاعدة الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة ١٢/ ١٨٨
- قواعد الحاجة المتعلقة بممارسة بعض الأعمال المعاصرة ١٢/ ١٤٧
- قواعد الضرورة والحاجة ١٢/ ١٨٦
- المعاملات التي تباح لحاجة الناس إليها ١٢/ ٢٢٤
- معنى الحاجة ١٠/ ٥٧٥
- معنى الحاجة المتعينة ٤/ ٢٠٧
- معنى كون الحاجة متعينة ٤/ ٢١٣
- نوعا الحاجة ١٢/ ٢١٩

■ **الحاجيات**
- أنواعها ١/ ١١٢
- تعريف الحاجيات وأمثلتها ١٢/ ٢٥٤
- تعريف الحاجيات ومكانها في مقاصد التشريع ومصالحه ١٢/ ٢٠٣
- تعريفها ١/ ١١١، ١/ ١١٢
- تغير الفتوى رعاية للضرورات والحاجات والأعذار الاستثنائية ١٢/ ٣٤٤
- مراعاة الإنسان للحاجيات لرفع الحرج عن الناس ١٠/ ٤١٦
- مراعاة المفتي الظروف الاستثنائية من ضرورة أو حاجة أو عذر ١٢/ ٣٤٤
- من أمثلة فقه المقاصد في الحاجيات ١٢/ ٢٤٥

■ **الحاسوب**
- حكم العمل في تقنية المعلومات ١٢/ ١٥٢
- العمل في تقنية المعلومات ١٢/ ١٥٢

■ **الحامل**
- إفطار الحامل، حكمه ٢/ ٥٦٩
- إمكانية حيضها ١/ ٥٢٥
- الحامل إن أفطرت خوفاً على نفسها، الفدية حكمها لها ٢/ ٦٠٥
- الحامل إن أفطرت، الفدية حكمها لها، عند الحنفية ٢/ ٦٠٥

obeikandl.com

- الحامل إن أفطرت في رمضان، الفدية حكمها لها، ترجيح رأي الجمهور في ذلك ٢/ ٦٠٦
- حيضها
  - إمكانية حدوثه ١/ ٥٢٥
  - حكمه ١/ ٥٢٥
  - ما يترتب على الخلاف فيه ١/ ٥٢٥
- الخوف المعتبر في إباحة إفطار الحامل ٢/ ٥٦٩
- صوم الحامل إن خافت على نفسها أو ولدها الهلاك ٢/ ٥٦٩
- صوم الحامل، حكمه ٢/ ٥٤٢
- صومها
  - إن خافت مشقة، كراهته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
  - إن خافت الهلاك، حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
- ضمان موت جنين الحامل المحدودة، عند الشافعي ٦/ ١٩٧
- عدم إقامة الرجم على الحامل ٥/ ٨٠٧
- عدة الطلاق للحامل ٨/ ٤١١
- عقوبة من اعتدى على حامل فألقت جنيناً ميتاً ٦/ ٣٣٩
- الفدية مع القضاء على الحامل إن أفطرت خوفاً على ولدها، وجوبها عند الجمهور ٢/ ٦٠٥
- قضاء الصوم دون الفدية على الحامل إذا أفطرت، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم مع الفدية على الحامل إذا أفطرت خوفاً على ولدها فقط، وجوبه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٦٩
- موت الحامل فزعاً، حكمه ٦/ ٢٤٢
- الميتة الحامل، شق بطنها إذا كان فيه جنين حي يضطرب، حكمه ٢/ ٤٦٥
- الميتة الذمية الحامل دفنها وهي حامل من مسلم في مقابر المسلمين، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٧٠

■ الحائض

- إجابتها للمؤذن، حكمه عند الجمهور ١/ ٦١١
- الاستمتاع بالحائض، حكمه ٣/ ٥٤٩
- الاستمتاع للحائض فيما سوى الوطء، حكمه ٣/ ٥٤٦
- الإمساك بقية النهار على الحائض إن طهرت بعد طلوع الفجر، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية اليوم للحائض إن طهرت، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- إمساكها بقية اليوم إذا طهرت أثناء نهار رمضان وعليها القضاء، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١، ٢/ ٥٧٣
- بدنها، حكمه ١/ ٥٤٢
- تتبعها أثر الدم إذا كانت محرمة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٥٧
- تتبعها أثر الدم إذا كانت معتدة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٥٧
- تطوع حائض أو نفساء طهرت في يوم بصوم بقيته ٢/ ٥٥٠
- تلاوتها للقرآن، حكمه ١/ ٤٦٢
- حج المرأة الحائض ٣/ ٢٠٨
- حكمها إذا لم تغتسل وصار عليها صلاة هل يحل وطؤها عند الحنفية ١/ ٥٣٩
- خروجها من مسجد اعتكفت فيه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٢٧
- خروجها من مسجد اعتكفت فيه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٢٥
- سجدة التلاوة بالنسبة لها ٢/ ١٠٨
- سؤرها، حكمه ١/ ٥٤٢
- صلاتها، حكم إعادتها ١/ ٥٣٥
- صلاتها قبل الاغتسال، حكمه ١/ ٥٤٠
- صومها
  - حرمته ٢/ ٥١٤
  - حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٥
  - حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٥١
  - حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
  - حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
  - حكمه قبل الاغتسال ١/ ٥٤٠
  - صحته إن طهرت قبل الفجر ولم تغتسل ٢/ ٥٤٣
  - قضاؤه عليها، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- صومها إذا طهرت بعض النهار، حكمه ٢/ ٥٤٢
- صومها إن طهرت ليلاً ونوت الصوم، حكمه ٢/ ٥٥٧
- طلاقها، حكمه ١/ ٥٤٠
- طلاقها وبدء العدة ١/ ٥٤٠
- عبورها المسجد
  - حكمه ١/ ٤٦٤
  - حكمه عند الشافعية ١/ ٤٦٤، ١/ ٥٣٧
- عرقها، حكمه ١/ ٥٤٢
- قضاؤها للصلاة، حكمه ١/ ٦٢٢، ٢/ ١٢٦
- قضاؤها للصوم، حكمه ٢/ ٥١٤
- ما يحرم عليها ١/ ٥٣٤
- ما يحرم عليها قبل الغسل ١/ ٤٦١
- مس القرآن بحرز للحائض، حكمه ١/ ٣٨٧

oselkandi.com

• مس وحمل القرآن للمتعلم والمعلم إن كان حائضاً، حكمه ١/ ٣٨٧
• مسها وحملها وقراءتها للقرآن، حكمه عند المالكية ١/ ٣٨٩
• مكثها في المسجد إذا انقطع الدم بوضوء، حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٣٧
• وضوؤها حكمه ١/ ٣٣٦، ١/ ٤٦٠، ١/ ٥٣٥
• وطء الحائض إذا انقطع عنها الدم من غير أن تغتسل، حكمه ٣/ ٥٤٦
• وطء الحائض في القبل، حكمه ٣/ ٥٤٦، ٨/ ١٠٦، ٨/ ٣٢٠
• وطء الصائمة أولى من وطء الحائض في حال الضرورة، عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣
• وطؤها
التصدق له، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٤٠
حالتا جوازه قبل الاغتسال عند الحنفية ١/ ٥٣٩
• وطؤها إذا انقطع دمها قبل عادتها، حكمه ١/ ٥٣٩
• وطؤها عند انتهاء مدتها قبل الاغتسال، حكمه عند الحنفية ١/ ٥٣٨
• وطؤها عند انتهاء المدة، حكمه عند المالكية والشافعية والحنابلة ١/ ٥٣٨
• وطؤها عند انقضاء أكثر مدة الحيض، حكمه عند الحنفية ١/ ٥٣٩
• وطؤها هل هو كبيرة أم صغيرة ١/ ٥٤٠

■ **الحائط المشترك**
• أحكامه في القانون ١٠/ ٣٦٨
• كيفية استعماله قانوناً ١٠/ ٣٦٨
• منع فتح مطلات أو مناور فيه ١٠/ ٣٦٨

■ **الحب**
• الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في المحبة والمودة والموعظة والإرشاد ١٣/ ٦٥٣
• التوسط والاعتدال في المحبة والمودة والموعظة والإرشاد ١٣/ ٧٩٤

■ **الحبس**
• أحد وسائل إجبار المدين الموسر على الوفاء بدينه ٦/ ٦٩٥
• التفريق لحبس الزوج ١٣/ ٥٨٩
• حبس المالك عن ماله حتى تلف وهو الحيلولة ١٠/ ٦٧٨
• حبس المدين، عند القرافي ٦/ ١٨٧
• كيفية الحبس الشرعي ٦/ ٤٢٣
• مشروعيته ٦/ ١٨٦
• المواضع التي يشرع فيها الحبس، عند القرافي ٦/ ١٨٦

■ **الحبشة**
• حالة الحبشة من حالات الحياد في الإسلام ٧/ ٢٢٢

■ **الحبوب**
• زكاتها ٢/ ٧٣٣
• مقدارها ١/ ١٢٧
• نصاب الحبوب مقداره ٢/ ٦٥٢

■ **الحج**
• آداب دخول مكة ٣/ ٣٤٦
• آداب رجوع الحاج من سفره ٣/ ٣٧٢
• آداب السفر له ٣/ ٣٦٥
• اتجار المحرم بالحج، جوازه ٣/ ٢٧٩
• إتيان المشعر الحرام، حكمه ٣/ ٢٢٩
• أثر النسيان على صحة بعض الأفعال كالصلاة والصيام والحج ١٠/ ٤٦١
• الاحجاج عن الصبي، حكمه عند الحنفية ٣/ ٩٢
• الإحجاج عن الصغير، حكمه عند غير الحنفية ٣/ ٩٠
• الإحجاج عن المجنون، حكمه عند غير الحنفية ٣/ ٩٠
• الإحرام
الإحرام بالحج قبل أشهره، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٣/ ١٢٦
الإحرام بالحج قبل أشهره، حكمه عند الشافعية ٣/ ١٢٧
الإحرام بحجتين، حكمه ٣/ ١٨٠
الإحرام به أفضل من دار أهله عند الحنفية ٣/ ١٣٤
الإحرام به أفضل من الميقات أو من دار أهله ٣/ ١٣٤
الإحرام به أفضل من الميقات عند غير الحنفية ٣/ ١٣٤
الإحرام به، أنواعه من إفراد وقران وتمتع ٣/ ١٨٥
الإحرام به، وقته ٣/ ١٨٠
إحرام الصبي بإذن وليه ٣/ ٩٠
إحرام الصبي بعد بلوغه، حكمه ٣/ ١٣٤
إحرام العبد بعد عتقه، حكمه ٣/ ١٣٤
الإحرام الفاسد فيه كالصحيح في منع النكاح وسائر المحظورات ٣/ ٢٧٧
الإحرام قبل شوال حكمه عند المالكية ٣/ ١٢٥
إحرام الكافر بعد إسلامه، حكمه ٣/ ١٣٤
إحرام المأمور بالإحرام من بلده من الميقات حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢٢
إحرام المأمور بالإحرام من الميقات من بلده، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢٢

obeikandl.com

إحرام النائب عن اثنين استناباه، حكمه ٣/ ١٢٢
إحرام النائب عن نفسه وعن غيره، حكمه ٣/ ١٢٢
أفضل أوجه الإحرام به عند الحنابلة ٣/ ١٨٧
أفضل أوجه الإحرام به عند الحنفية ٣/ ١٨٦
أفضل أوجه الإحرام به عند المالكية والشافعية ٣/ ١٨٦
التحلل منه بالإحصار، جوازه ٣/ ٣١٧
تحليل الزوجة من حج التطوع، حكمه ٣/ ٣١٧
تملك الصيد بالبيع ونحوه وزوال ملكيته عنه وتملكه بالإرث ٣/ ٣٠٩
جزاء الجناية عليه ٣/ ٢٨٩
الجناية عليه ٣/ ٢٨٩
الجناية عليه التي توجب دماً واحداً ترتيباً أو تخييراً ٣/ ٢٩١
الجناية عليه التي توجب دماً واحداً ترتيباً أو تخييراً: ترك واجب من واجبات الحج ٣/ ٢٩٤
الجناية عليه التي توجب دماً واحداً ترتيباً أو تخييراً: التطيب ٣/ ٢٩١
الجناية عليه التي توجب دماً واحداً ترتيباً أو تخييراً: تغطية الرأس ٣/ ٢٩١
الجناية عليه التي توجب دماً واحداً ترتيباً أو تخييراً: الجماع في أحد السبيلين عند الحنفية ٣/ ٢٩٣
الجناية عليه التي توجب دماً واحداً ترتيباً أو تخييراً: حلق الرأس ٣/ ٢٩١
الجناية عليه التي توجب دماً واحداً ترتيباً أو تخييراً: قص الأظفار ٣/ ٢٩١
الجناية عليه التي توجب دماً واحداً ترتيباً أو تخييراً: لبس المخيط ٣/ ٢٩١
الجناية عليه التي توجب دماً واحداً ترتيباً أو تخييراً: مقدمات الجماع عند الحنفية ٣/ ٢٩٣
الجناية عليه التي توجب الصدقة ٣/ ٢٩٧
الجناية عليه التي توجب القيمة أو المثل ٣/ ٣٠٠
الجناية عليه التي توجب القيمة أو المثل عند الحنابلة ٣/ ٣٠٣
الجناية عليه التي توجب القيمة أو المثل عند الحنفية ٣/ ٣٠٠
الجناية عليه التي توجب القيمة أو المثل عند الشافعية ٣/ ٣٠٢
الجناية عليه التي توجب القيمة أو المثل عند المالكية ٣/ ٣٠١
جواز صيد البحر للمحرم ٣/ ٢٨٢
جواز لبس السراويل والخفين عند العذر ٣/ ٢٦٨
رفضه، حكمه ٣/ ٣١٦
سننه عند الحنابلة ٣/ ١٦٧
الصيد فيه، التخيير في جزاء الصيد ٣/ ٣٠٧
الصيد فيه، تكرار قتل الصيد والاشتراك في القتل ٣/ ٣٠٨
الصيد فيه، جزاء مالا مثيل له من الصيد ٣/ ٣٠٨
الصيد فيه، كيفية تقدير الصيام ونوعه في جزاء الصيد ٣/ ٣٠٧
الصيد فيه، كيفية تقدير الطعام ونوعه في جزاء الصيد ٣/ ٣٠٧
الصيد فيه، نوع الجزاء بقتل الصيد ٣/ ٣٠٦
عدم جواز أكل المحرم صيد البر إذا صيد له ٣/ ٢٨٣
عدم جواز أكل المحرم صيداً ذبحه عند الحنفية ٣/ ٢٨٣
الفدية للجناية عليه، زمانها ٣/ ٢٩٩
الفدية الواجبة لمن أزال شعره أو قلم أظفاره أثناء الإحرام ٣/ ٢٧٥
كيفية وجوب الجزاء بقتل الصيد ٣/ ٣٠٥
ما لا يحرم اصطياده بالنسبة للمحرم ٣/ ٢٨٢
ما يباح اصطياده للمحرم ٣/ ٣٠٣
ما يحرم صيده في الإحرام ٣/ ٢٨٣
ما يحرم صيده في الإحرام خلاصة البحث ٣/ ٢٨٦
ما يوجبه الجناية عليه ٣/ ٢٨٩
مباحاته ٣/ ٢٨٧
محظوراته: إزالة الشعر من جميع بدنه ٣/ ٢٧٤
محظوراته أو ممنوعاته ٣/ ٢٦٧
محظوراته: ترفيه البدن بالطيب ٣/ ٢٧١
محظوراته: تقليم الأظفار ٣/ ٢٧٤
محظوراته: جدول بها ٣/ ٣١٠
محظوراته: الجماع ومقدماته ٣/ ٢٧٨
محظوراته: حكم المغدور في الحلق ٣/ ٢٧٦
محظوراته: خلاصة البحث بالنسبة للطيب ٣/ ٢٧٤
محظوراته: خلاصة ما يحرم على الرجل والمرأة من لباس أثناء إحرامها ٣/ ٢٧١
محظوراته: صيد البر ٣/ ٢٨٢
محظوراته: ضابط حرمة الطيب عند الحنابلة ٣/ ٢٧٣
محظوراته: ضابط حرمة الطيب عند الحنفية ٣/ ٢٧٢
محظوراته: ضابط حرمة الطيب عند الشافعية ٣/ ٢٧٢
محظوراته: ضابط حرمة الطيب عند المالكية ٣/ ٢٧٢
محظوراته: ضابط ما يحرم لبسه ٣/ ٢٦٩
محظوراته: عقد الرداء وإزراره ونحو ذلك عند الشافعية ٣/ ٢٦٩
محظوراته: عقد الزواج عند غير الحنفية ٣/ ٢٧٧
محظوراته: كراهة تسريح الشعر وحك الشعر بالظفر ٣/ ٢٧٦
محظوراته: لبس ثوب مصبوغ بورس أو زعفران ٣/ ٢٧٠
محظوراته: لبس المخيط ٣/ ٢٦٧
محظوراته: لبس المداس عند الشافعية ٣/ ٢٦٩
محظوراته: ما يجب من فدية في إزالة الشعر والأظفار ٣/ ٢٧٥
محظوراته: ما يحرم ستره للمحرم ٣/ ٢٦٨

محظوراته: ما يحرم على الرجل من لباس وما لا يحرم ٣/ ٢٦٧
محظوراته: ما يحرم لبسه على المرأة ٣/ ٢٧٠
محظوراته: المعتبر في اللبس ٣/ ٢٦٩
وجوب الجزاء على المحرم بقتل الصيد ٣/ ٣٠٣
وجوب الجزاء على المحرم بقتل صيد البر دون صيد البحر ٣/ ٣٠٤
وجوب الجزاء على المحرم بقتل الصيد خطأ أو عمداً ٣/ ٣٠٤
وجوب الجزاء على المحرم بقتل الصيد دون غير المحرم ٣/ ٣٠٤
وجوب الجزاء على المحرم بقتل الصيد دون غيره ٣/ ٣٠٤
• إحرام السفيه بحج مفروض قبل الحجر، حكمه عند الشافعية والحنفية ٥/ ٣٢٢
• الإحرام للقادم للحج والعمرة بالطائرة والباخرة، حكمه ٩/ ٤٩١
• إحرام المكي من المسجد الحرام، حكمه ٣/ ١٢٩
• إحرام المميز، صحته عند الشافعية ٥/ ٢٩٩
• الإحرام من غير الميقات المأمور به، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢٢
• الإحصار في مكة ٣/ ٣١٥
• الإحصار فيه ٣/ ٣١٤
أحكامه ٣/ ٣١٧
أحكامه: جواز التحلل من الإحرام ٣/ ٣١٧
دليل الجمهور أن الحصر لا يكون إلا بعدو ٣/ ٣١٦
دليل الحنفية على عموم أسباب الحصر ٣/ ٣١٦
زمان ذبح الهدي عند الحنفية ٣/ ٣١٩
زوال الإحصار، حكمه ٣/ ٣٢١
ما يتحلل به بسبب الإحصار ٣/ ٣١٧
ما يحصل به التحلل بسبب الإحصار عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٣١٨
ما يقضيه المحصر ٣/ ٣٢٠
ما يوصيه من هدي بسبب الإحصار عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٣١٨
معنى الإحصار عند الحنفية ٣/ ٣١٤
معنى الإحصار عند غير الحنفية ٣/ ٣١٥
معنى التحلل بسبب الإحصار ٣/ ٣١٧
مكان ذبح الهدي عند الحنفية ٣/ ٣١٩
مكان ذبح الهدي عند غير الحنفية ٣/ ٣١٩
وجوب ذبح الهدي للتحلل ٣/ ٣١٨
• أدائه على الفور، حكمه عند الشافعية ٣/ ٨٧
• إدخال العمرة عليه، حكمه عند الجمهور ٣/ ١٩٢
• إدخاله على العمرة
حكمه عند الجمهور ١/ ١٧٣، ٣/ ١٩١
متى يصح هذا الإدخال عند الجمهور ٣/ ١٩١
• إدخاله على العمرة أو العكس ١/ ١٧٣
• إذن الولي لمن يحرم عن الصبي ٣/ ٩٠
• أركانه
الإحرام ٣/ ١٧٥
أحكامها عند الحنابلة ٣/ ١٦٦
أحكامها عند الشافعية ٣/ ١٥٦
أركانه تفصيلاً عند الفقهاء ٣/ ١٧٥
أركانه عند الحنابلة ٣/ ١٦٦
أركانه عند الحنفية ٣/ ١٤٦
أركانه عند الشافعية ٣/ ١٥٦
أركانه عند المالكية ٣/ ١٥٠
الحلق أو التقصير عند الشافعية ٣/ ٢٤٨
طواف الإفاضة ٣/ ١٩٣، ٣/ ١٩٥
الوقوف بعرفة ٣/ ٢٢٠
• استصحاب الولي للصبي المحرم في أفعال الحج ٣/ ٩٠
• الاستئجار على الحج
حكمه عند المالكية ٣/ ١١٢
شروط الإجارة فيه ٣/ ١١٢
نوعاه عند المالكية ٣/ ١١٢
نية الأجير فيه ٣/ ١١٣
• الاستئجار عليه
حكمه عند الجمهور ٣/ ١١١
حكمه عند متقدمي الحنفية ٣/ ١١٠
• اشتراط نية الفرضية فيه ١/ ١٦٣
• اعتباره في سبيل الله وإعطاء الحاج من الزكاة ٢/ ٧٨٤
• اعتمار النائب في شهر غير المأمور به، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢٢
• اعتمار النائب المأمور بالحج لنفسه بعد أداء عمرته، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢٢
• اعتمار النائب المأمور بالحج لنفسه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢١
• اعتمار النائب المأمور بالعمرة ثم إحرامه بالحج عن نفسه، حكمه عند الحنفية ٣/ ١١٩
• أعماله ٣/ ١٣٧
الإحرام ٣/ ١٣٧
الحلق أو التقصير ٣/ ١٣٨
دخول مكة من أعلاها ٣/ ١٣٧

openkandil.com

الذبح ٣/ ١٣٨
رمي الحجار ٣/ ١٣٧
السعي بين الصفا والمروة ٣/ ١٣٧
الطواف ٣/ ١٣٧
طواف الوداع ٣/ ١٣٨
المبيت بمزدلفة ٣/ ١٣٧
الوقوف بعرفة ومنى ٣/ ١٣٧
• الأغسال المسنونة في الحج عند الشافعية ٣/ ١٥٩
• إفراد النائب المأمور بالتمتع، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢١
• إفراد النائب المأمور بالقران، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢٢
• التقاط لقطة الحج، حكمه ٥/ ٦٣٥
• انعقاد الإحرام بمجرد النية ١/ ١٨١
• الإيصاء بحج نفل دون تعيين محل الاستبانة، حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٠٩
• البداءة بالحج عن الأب إذا كان الحج عليه واجباً عند الحنابلة ٣/ ١١٦
• البداءة بالحج عن الأم إذا كان تطوعاً أو واجباً عند الحنابلة ٣/ ١١٦
• بلوغ الصبي أو عتق العبد قبل الوقوف بعرفة أو حال الوقوف وهما محرمان، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٩٢
• بلوغ الصبي أو عتق العبد قبل الوقوف بعرفة أو حال الوقوف وهما محرمان، حكمه عند المالكية والحنفية ٣/ ٩١
• تاريخ مشروعيته ٣/ ٧٩
• التأكد من خلو الحجاج من الأمراض الوبائية وخاصة الإيدز ٩/ ٦١١
• تحصيله ببيع عقار زائد عن حاجته عند الحنابلة ٣/ ١٠٠
• تحصيله بصرف مال تجارته بوجود زوج أو محرم مع المرأة عند الشافعية ٣/ ٩٨
• تحصيله بصرف مال تجارته عند الشافعية ٣/ ٩٧
• تحصيله ممن له عذر، حكمه ٣/ ١٠٢
• التحلل الأكبر منه، كيفيته ٣/ ٢٦٦
• التحلل الأول منه ٣/ ٢٦٦
كيفيته ٣/ ٢٦٦
ما يحل به عند غير المالكية ٣/ ٢٦٦
ما يحل به عند المالكية ٣/ ٢٦٦
• التحلل الثاني منه، كيفيته ٣/ ٢٦٦
• التحلل من الإحرام بالإحصار، جوازه ٣/ ٣١٧
• التحلل منه إن اشترطه المحرم ٣/ ٣١٥
• تحليل الزوجة من حج التطوع، حكمه ٣/ ٣١٧
• ترتيب أفعال يوم النحر، حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٧١
• تطوع النائب بالحج من مال نفسه، حكمه عند الحنفية ٣/ ١١٤
• تطوع النائب بالحج من مال نفسه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١١٤
• تعريفه شرعاً ٣/ ٧٩
• تعريفه لغة ٣/ ٧٩
• تفريط الصبي غير المميز في شيء من أفعال الحج، حكمه ٣/ ٩١
• تفريط المميز في شيء من أفعال الحج، حكمه ٣/ ٩١
• تفضيل الصلاة عليه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٨٠
• تقديم حجة الإسلام على القضاء والنذر ٣/ ١١٧
• تقديم الزواج عليه عند خوف العنت عند الحنابلة ٣/ ١٠٠
• تقديم النية فيه، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٦١
• التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٣٤٣
• التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، حكمه عند الحنفية ٢/ ٣٤١
• التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، حكمه عند الشافعية ٢/ ٣٤٢
• التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، حكمه عند المالكية ٢/ ٣٤٢
• تكلفه ممن لا يلزمه، حكمه عند الحنابلة والشافعية ٣/ ٩٩
• التلبية، رفع الصوت بها، حكمه ٣/ ١٨٤
• التلبية فيه
أوقاتها ٣/ ١٨٤
متى يقطعها ٣/ ١٨٥
• التمتع: شروط وجوب الدم على المتمتع ٣/ ٣٢٥
• التوسط والاعتدال في الحج ١٣/ ٦٤٩
• توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي حكومة العربية السعودية باتخاذ إجراءات وقاية الحجيج من احتمال الإصابة بالإيدز ٩/ ٥٩٧
• التوكيل به عند العجز وبعد الموت، جوازه ٤/ ٧٥٢
• جدول بأهم أحكام أعمال الحج في المذاهب ٣/ ١٧٢
• الجماع الذي يفسد الحج، شروطه ٣/ ٢٨٠
أن يكون في الفرج ٣/ ٢٨٠

أن يكون قبل الوقوف بعرفة عند الحنفية ٣/ ٢٨٠
• الجماع الذي يفسد الحج: كونه قبل التحلل الأول عند غير الحنفية ٣/ ٢٨٠
• جماع الصبي في الحج، حكمه ٣/ ٩١
• الجماع فيه، أثره ٣/ ٢٧٨
• الجمع بين الصلاتين في عرفات ومزدلفة عند الحنابلة ٢/ ٣٢٠
• الجمع بين الصلاتين في عرفات ومزدلفة عند الحنفية ٢/ ٣١٣، ٣/ ١٤٨
• الجمع بين الصلاتين في عرفات ومزدلفه عند الشافعية ٢/ ٣١٦
• الجمع بين الصلاتين في عرفات ومزدلفه عند المالكية ٢/ ٣١٤
• الجنايات عليه ٣/ ٢٨٩
أنواعها ٣/ ٢٨٩
أنواعها: الجناية على الإحرام ٣/ ٢٨٩
أنواعها: الجناية على الحرم ٣/ ٢٨٩
• الجناية عليه التي توجب بدنة ٣/ ٢٩٠
• الجناية عليه التي توجب دمين عند الحنفية ٣/ ٢٩٠
• الجناية فيه التي توجب القيمة أو المثل ٣/ ٣٠٠
• جوازه عن الغير ولم يستمر العجز إلى الموت عند الحنابلة ٣/ ١١٣
• جوازه عن الميت ولو لم يوص به عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١١٤
• حاضرو المسجد الحرام، من هم ٣/ ٣٢٧
• حج الأجير، حكمه ٣/ ١٢١
• حج الإنسان تطوعاً وعليه فرض، حكمه ٣/ ١١٧
• حج الإنسان نذراً وعليه فرض، حكمه ٣/ ١١٧
• حج التاجر، حكمه ٣/ ١٢١
• حج التطوع
عدم وجوب قضائه بالإحصار عند غير الحنفية ٣/ ٣٢١
وجوب قضائه بالإحصار عند الحنفية ٣/ ٣٢٠
• حج الضرورة، حكمه عند الحنفية ٣/ ١١٦
• الحج عن الغير شروطه
إسلام النائب والأصيل وتوفر العقل لديهما ٣/ ١١٨
أن تكون النفقة من مال الأصيل كلها أو أكثرها عند الحنفية ٣/ ١١٤
أن لايفسد النائب حجه ٣/ ١١٨
أن يأمر الأصيل بالحج عنه عند الحنفية ٣/ ١١٥
أن يحج النائب بنفسه إن عينه الأصيل ٣/ ١١٨
أن يحج النائب راكباً ٣/ ١١٧
أن يحج النائب عن الأصيل من وطنه إن اتسع ثلث التركة في حال الوصية عند الحنفية ٣/ ١١٧
أن يحج النائب عن الأصيل من وطنه من جميع المال عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١١٧
أن يحرم بحجة واحدة ٣/ ١١٨
أن يحرم من الميقات على النحو الذي طالب به الأصيل عند الحنفية ٣/ ١١٤
أن يستمر العجز إلى الموت عند الحنفية والشافعية ٣/ ١١٣
أن يفرد الحج عن واحد ٣/ ١١٨
أن يكون الأصيل عاجزاً عن الأداء بنفسه عند غير المالكية ٣/ ١١٣
أن يوصى به الميت عند الحنفية والمالكية ٣/ ١١٤
أهلية النائب ٣/ ١١٦
بالنسبة لحج النفل عند الحنفية ٣/ ١١٨
عدم اشتراط الأجرة عند الحنفية ٣/ ١١٥
عدم تفويت الوقوف بعرفة ٣/ ١١٨
عدم المخالفة فيما أمر الأصيل ٣/ ١١٨
نية النائب عن الأصيل باتفاق الفقهاء ٣/ ١١٣
وجوب الحج ٣/ ١١٤
وجود العذر قبل الإحجاج ٣/ ١١٤، ٣/ ١١٣
• الحج عن الغير شروطه عند الحنفية ٣/ ١١٣
• الحج عن ميت أوصى بحج تطوع لم يف ثلثها بالحج من بلده، حكمه ٣/ ١١٥
• الحج عن الميت من تركة لا تفي بالحج من بلده، حكمه ٣/ ١١٥
• الحج عن الوالدين إذا كانا ميتين أو عاجزين، حكمه عند الحنابلة ٣/ ١١٦
• الحج عن الوالدين وجعله لأحدهما، حكمه عند الحنفية ٣/ ١١٦
• حج المرأة الحائض ٣/ ٢٠٨
• حج المرأة المعتدة من طلاق أو وفاة، حكمه عند المالكية ٣/ ٩٦
• حج من لم يحج عن نفسه عن غيره، حكمه عند الحنفية ٣/ ١١٦
• حج من لم يحج عن نفسه عن غيره، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١١٦
• حج من لم يحج عن نفسه عن غيره، حكمه عند المالكية ٣/ ١١٦
• حج النافلة، الشروع فيه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨
• حج النائب في سنة غير المأمور بها، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢٢

- حج النائب المأمور بالعمرة لنفسه بعد أداء عمرته، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢٢
- حج النائب من ميقات المنوب عنه، حكمه عند الشافعية ٣/ ١١٤
- حج الوارث عن مورثه دون إذنه، حكمه ٣/ ١١٥
- حجار الرمي أخذها من مزدلفة أو الطريق، حكمه ٣/ ١٤٨
- حجة النبي ﷺ حجة الوداع ٣/ ١٣٩
- حرم مكة، خصائصه ٣/ ٣٤٩
- حرمته بمال حرام ٣/ ٨٥
- حرمته بمال حرام مع صحته فرضاً كان أو نفلاً عند غير الحنابلة ٣/ ٨٥
- الحرمين، خصائصهما ٣/ ٣٤١
- حكم النية فيه، تعليقها ١/ ١٦٩
- حكمه ٣/ ٨٣
- حكمه إذا فات الوقوف بعرفة ٣/ ٢٢٣
- حكمه إذا نوى الفرض وقرنه بعمرة تطوع ١/ ١٦٥
- حكمه حال الصبا والرق ٣/ ٩١
- حكمه عند عدم العلم بالمنوي ١/ ١٦٧
- حكمه الفرض مرة واحدة ٣/ ٨٤
- حكمه فيمن مات بعد أن تمكن من الأداء عند الشافعية ٣/ ١٠٧
- حكمه فيمن مات قبل أن يتمكن من الأداء عند الشافعية ٣/ ١٠٧
- حكمة مشروعيته ٣/ ٨١
- الحلف على أن لا يحج، حكمه ٣/ ٤٦٩
- خروج الإمام قبل الفجر إذا كان يوم التروية يوم جمعة عند الشافعية ٣/ ٣٥٣
- خطبه

الخطبة الأولى في السابع من ذي الحجة عند الكعبة ٣/ ٢٥٢
الخطبة الثالثة عند الجمهور الرابعة عند الشافعية ثاني أيام منى ٣/ ٢٥٤
الخطبة الثالثة عند الشافعية يوم النحر بمنى ٣/ ٢٥٣
الخطبة الثانية يوم عرفة ٣/ ٢٥٣
خلاصة البحث ٣/ ٢٥٤
عددها عند الشافعية ٣/ ٢٥٣
عددها عند غير الشافعية ٣/ ٢٥٢

- الخِطبة في إحرامه كراهتها ٣/ ٢٧٧
- الخِطبة فيه جوازها للمحرم عند الحنفية ٣/ ٢٧٨
- داخل مكة لمن لا يتكرر دخوله، استحباب الإحرام له عند الشافعية ٣/ ١٣٣
- داخل مكة لمن لا يتكرر دخوله، حكم إحرامه عند الحنفية ٣/ ١٣٣
- داخل مكة لمن لا يتكرر دخوله، وجوب إحرامه عند المالكية والحنابلة ٣/ ١٣٣
- دخول الحرم دون دخول مكة، حكمه ٣/ ١٣٣
- دخول الحرم من غير إحرام لمن وجب عليه الإحرام، حكمه ٣/ ١٣٣
- دخول مكة من أهل الحرم، حكمه ٣/ ١٣٣
- دم التمتع والقران، حكمه ٣/ ٢٦٢
- الدماء الواجبة فيه ٣/ ٢٨٩
- الدماء الواجبة فيه عند الشافعية ٣/ ٢٩٥
- الراحلة في الحج شروطها عند الحنفية ٣/ ٩٤
- رفض الإحرام، حكمه ٣/ ٣١٦
- رفضه، معناه وأحكامه عند الحنفية ٣/ ١٨٨
- رمي الحجار في منى، حكمه ٣/ ٢٣٥
- الرمي في منى

سننه عند الحنابلة ٣/ ١٧٠
سننه عند الشافعية ٣/ ١٦٥

- رهن صيد الحرم والإحرام، عدم صحته ٥/ ٩٩
- الزوجة، إحرامها بالحج نفلاً بغير إذن زوجها حكمه ٣/ ٩٢
- الزيادة على المرة فيه، حكمها ٣/ ٨٤
- ستر المرأة وجهها أثناء الإحرام، حكمه ٣/ ٢٧٠
- السعي بين الصفا والمروة، سننه عند الحنابلة ٣/ ١٦٩
- السعي فيه، سننه عند الشافعية ٣/ ١٦١
- سعي القارن سعياً واحداً عند الجمهور ٣/ ٢٦١
- سعي القارن سعيين عند الحنفية ٣/ ٢٦١
- سقوط الفدية عمن أحرم وعليه قميص فنزعه في الحال ٣/ ٢٧٠
- سقوطه إن عجز عن القيام به بعد أن تقرر عليه الواجب، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٦٧
- سقوطه عن الميت الذي وجب عليه الحج بحج أجنبي عنه ولو بلا إذن وليه عند الحنابلة ٣/ ١٠٩
- سننه

التحصيب ٣/ ٢٥٢
التطيب للإحرام ٣/ ٢٥١
التلبية ٣/ ٢٥١
الخطبة فيه ٣/ ٢٥٢
ركعتا الإحرام ٣/ ٢٥١
ركعتا الطواف ٣/ ٢٥١
طواف القدوم ٣/ ٢٥١

Obeikandl.com

الغسل ٣/ ٢٥١
المبيت بمزدلفة ليلة النحر ٣/ ٢٥١
المبيت بمنى ليالي التشريق عند الحنفية ٣/ ٢٥٢
المبيت بمنى ليلة عرفة ٣/ ٢٥١
• سننه إجمالاً ٣/ ٢٥١
• سننه عند الحنابلة ٣/ ١٦٧
• سننه عند الحنفية ٣/ ١٤٧
• سننه عند الشافعية ٣/ ١٥٧
• شرب ماء زمزم، حكمه عند الشافعية ٣/ ١٥٩
• شروط الإحرام فيه ١/ ١٧٢
• شروطه ٣/ ٨٨
الاستطاعة الأمنية، تعريفها عند الحنفية ٣/ ٩٤
الاستطاعة، أنواعها عند الحنفية ٣/ ٩٣
الاستطاعة، أنواعها عند الشافعية ٣/ ٩٦
الاستطاعة، أنواعها عند المالكية ٣/ ٩٥
الاستطاعة بالقدرة البدنية كيفيتها عند الشافعية ٣/ ٩٦
الاستطاعة بالقدرة على الزاد والرحلة عند الحنابلة ٣/ ٩٩
الاستطاعة بالقدرة المالية كيفيتها عند الشافعية ٣/ ٩٧
الاستطاعة بإمكان المسير، تعريفه عند الشافعية ٣/ ٩٩
الاستطاعة بأمن الطريق عند الحنابلة ٣/ ١٠١
الاستطاعة بأنواعها، وقت وجودها عند الحنفية ٣/ ٩٥
الاستطاعة بتوافر السبيل عند المالكية ٣/ ٩٦
الاستطاعة البدنية، تعريفها عند الحنفية ٣/ ٩٣
الاستطاعة البدنية والمالية والأمنية الموجبة للحج ٣/ ١٧٦
الاستطاعة بقوة البدن عند المالكية ٣/ ٩٥
الاستطاعة بوجود الراحلة، شروطها عند الحنابلة ٣/ ١٠٠
الاستطاعة بوجود الراحلة، شروطها عند الشافعية ٣/ ٩٧
الاستطاعة بوجود الراحلة، متى تشترط الراحلة عند الحنابلة ٣/ ١٠٠
الاستطاعة بوجود الراحلة، متى تشترط الراحلة عند الشافعية ٣/ ٩٧
الاستطاعة بوجود الزاد الزائد حكمه عند الحنابلة ٣/ ٩٩
الاستطاعة بوجود الزاد الزائد حكمه عند الشافعية ٣/ ٩٧
الاستطاعة بوجود الزاد المبلغ عند المالكية ٣/ ٩٥
الاستطاعة بوجود المحرم بالنسبة للمرأة عند الحنابلة ٣/ ١٠١
الاستطاعة في حق المرأة بوجود زوج أو محرم أو رفقة مأمونة عند المالكية ٣/ ٩٦
الاستطاعة المالية، تعريفها عند الحنفية ٣/ ٩٤
الاستطاعة وتكون بصرف مال تجارته لتحصيلها عند الشافعية ٣/ ٩٧
الإسلام ٣/ ٨٨
الإسلام وهو شرط صحته عند المالكية ٣/ ٨٩
الإسلام وهو شرط وجوب عند غير المالكية ٣/ ٨٩
أمن الطريق للمرأة كيفيته ٣/ ٩٤
البلوغ ٣/ ٨٩
الحرية ٣/ ٩١
العقل ٣/ ٨٩
كيفية تحققها عند المالكية ٣/ ٩٥
• شروطه الخاصة بالنساء ٣/ ١٠١
ألا تكون معتدة من طلاق أو وفاة ٣/ ١٠٢
أن يكون معها زوجها أو محرم لها ٣/ ١٠١
• الصبي المميز، إحرامه بإذن وليه حكمه ٣/ ٩٢
• صلاة ركعتين بعد الطواف حكمه عند الشافعية ٣/ ١٦١
• صوم الأيام الثمانية من ذي الحجة قبل يوم عرفة للحاج وغيره، حكمه ٢/ ٥٢٠
• صيام يوم عرفة، للحاج حكمه ٢/ ٥٢٠
• صيام يومي العيدين ولو لمتمتع بالحج والعمرة، حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٤
• الصيد فيه
جزاؤه ٣/ ٣٠٠
كيفية الجزاء بقتل الصيد ٣/ ٣٠٥
نوع الجزاء بقتل الصيد ٣/ ٣٠٦
• ضابط المحرم فيه في حج المرأة ٣/ ١٠٢
• ضم الحج لحجة أخرى، حكمه عند الحنفية ٣/ ١٨٩
• ضمه إلى العمرة، حكمه عند الحنفية ٣/ ١٨٨
• طواف الإفاضة
تأخيره إلى شهر ذي الحجة، حكمه عند المالكية ٣/ ١٢٥
وقته عند الحنابلة ٣/ ٢٠٧
وقته عند الحنفية ٣/ ٢٠٢
وقته عند الشافعية ٣/ ٢٠٧
وقته عند المالكية ٣/ ٢٠٤
• الطواف فيه
سننه عند الحنابلة ٣/ ١٦٨
سننه عند الشافعية ٣/ ١٦٠
• طواف القارن طوافاً واحداً عند الجمهور ٣/ ٢٦١
• طواف القارن طوافين عند الحنفية ٣/ ٢٦١
• طوافه، أنواعه ٣/ ١٩٢
• العبد، إحرامه بإذن سيده حكمه ٣/ ٩٢
• فدية الجناية فيه زمانها ومكانها ٣/ ٢٩٩
• الفدية الواجبة بقتل بعض الحشرات في إحرام الحج ٣/ ٢٨٣

openkotob.com

• الفدية الواجبة لمن أزال شعره أو قلم أظفاره أثناء الإحرام ٣/ ٢٧٥
• فرضه، نوعه ٣/ ٨٥
• فساده
حكمه إذا فسد بالجماع ٣/ ٢٨١، ٣/ ٢٩٣
ما يجب إذا أفسد الحاج حجه ٣/ ٢٨١
• فساده بإنزال المني مطلقاً عند المالكية ٣/ ٢٧٩
• فسخ الحج، معناه ١٠/ ٢٧٨
• فعل الولي عن الصبي في الحج ما لا يتأتى من الصبي ٣/ ٩٠
• فواته
حكمه عند الجمهور ٣/ ٣١٢
حكمه عند الحنفية ٣/ ٣١٢
لزوم الدم بفواته عند الجمهور ٣/ ٣١٣
لزوم القضاء بفواته ٣/ ٣١٣
ما يجب على من فاته الحج ٣/ ٣١٢
• فوائده الاجتماعية
تعارف أبناء الأمة ٣/ ٨٣
يساعد على نشر الدعوة الإسلامية ٣/ ٨٣
يشعر بقوة الرابطة الأخوية مع المؤمنين من جميع الأنحاء ٣/ ٨٣
• فوائده الشخصية ٣/ ٨١
يذكر بما في الإسلام ٣/ ٨٢
يطهر النفس ويعيدها إلى الصفاء والإخلاص ٣/ ٨٢
يعود الإنسان على الصبر وتحمل المتاعب ٣/ ٨٢
يغفر الذنوب ويزيل الخطايا إلا حقوق الآدميين ٣/ ٨٢
يقوي الإيمان، ويعيد له تجديد العهد مع الله ٣/ ٨٢
يكفر الذنوب الصغائر ويطهر النفس ٣/ ٨١
يؤدي العبد لربه شكر النعمة ٣/ ٨٢
• قران النائب الذي استنابه رجلان أحدهما للحج والآخر للعمرة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢٢
• قران النائب المأمور بالإفراد، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢١
• قران النائب المأمور بالتمتع، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٢١
• قضاؤه
لزومه بفوات الحج ٣/ ٣١٣
وجوبه إن أفسده على الفور من العام التالي ٣/ ٢٨١
• قضاؤه بفواته، صفة القضاء ٣/ ٣١٤
• قطع التلبية فيه، وقته ٣/ ٢٣٧
• قطعه بعد التطوع فيه، حرمته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٢٦
• قيام أحكام العبادات على التوسط والاعتدال ١٣/ ٧٩٠
• الكعبة، بناؤها ٣/ ٣٤٢
• كيفية أدائه ٣/ ٢٥٥
• كيفية أدائه إفراداً ٣/ ٢٥٥
• كيفية أدائه تمتعاً ٣/ ٢٥٨
• كيفية أدائه قارناً ٣/ ٢٦٠
• كيفية التحلل من الحج ٣/ ٢٦٥
• كيفية جبر محظورات الحج والعمرة ٦/ ١٣٧
• كيفية خروج الحاج من المسجد الحرام بعد طواف الوداع ٣/ ٢٠٠
• كيفية النية فيه ١/ ١٥٨
• كيفية النية للحج عن الغير ١/ ١٥٨
• ما يجب على الصبي المحرم في الحج ٣/ ٩٠
• ما يصير به المأمور بالحج مخالفاً عند الحنفية ٣/ ١١٩
إذا أمره اثنان أن يحرم بالحج عنهما فأحرم عنهما معاً ٣/ ١١٩، ٣/ ١٢٠
إذا أمره أحدهما بحجة والآخر بعمرة ولم يأذن له بالجمع ٣/ ١٢٠
إذا أمره أن يحج راكباً فحج ماشياً ٣/ ١١٩
إذا أمره بحجة مفردة أو العمرة مفردة فقرن ٣/ ١١٩
إذا مرض في الطريق تدفع النفقة إلى من يحج من البيت ٣/ ١٢٠
لو أمره بالحج عنه فاعتمر ٣/ ١١٩
• ما يفعله الحاج بعد طواف الوداع ٣/ ١٩٩
• ما يفعله مريد الإحرام ٣/ ١٨١
• المباشرة بأفعاله لمن أحرم قبل أشهره، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٣/ ١٢٦
• المباشرة فيه دون الفرج ناسياً حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٧٩
• المبيت بمزدلفة
حكمه ٣/ ٢٢٩
مقداره ٣/ ٢٢٩
• المبيت بمنى، حكمه ٣/ ٢٣٥، ٣/ ٢٤٥
• محظورات الإحرام، جدول بها ٣/ ٣١٠
• مخالفة النائب بالحج، جزاؤه ٣/ ١٢٠
• مخالفة النائب بالحج عن الغير، حكمه ٣/ ١١٩
• مخالفة النائب بالحج عن الغير، حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٢١
• مخالفة النائب لشروط من أنابه، حكمه عند الفقهاء ٣/ ١١٤

• المرأة
حجها غير الفرض مع عدم وجود زوج أو ذي رحم محرم، حكمه ٣/ ١٠٢
عدم وجوب الحج عليها إذا لم يكن معها زوج أو محرم ٣/ ١٠١
المعتدة من طلاق مبتوت خروجها للحج، حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٠٣
وجوب الحج عليها بوجود رفقة مأمونة من النساء فقط أو الرجال فقط أو الجنسين عند الحنابلة ٣/ ١٠٢
وجوب الحج عليها بوجود نسوة ثقات عند الشافعية ٣/ ١٠٢
• المشقة في الحج والصلاة ١٠/ ٥٤٨
• المعضوب
الحج عليه عند الشافعية، حكمه ٣/ ١٠٦
لا حج عليه عند المالكية إلا أن يستطيع بنفسه ٣/ ١٠٦
• مقدمات الجماع فيه، آثارها ٣/ ٢٧٨
• مكانته في الإسلام ٣/ ٨٠
• مكة، آداب دخولها ٣/ ٣٤٦
• من ترك الصوم أو الحج أو الصلاة أو الزكاة جاهلاً ١٠/ ٤٦٦
• مناسكه، الاغتسال لها ١/ ٤٦٥
• منع الرجل امرأته من حجة الفرض، حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٠٢
• منع الرجل امرأته من حجة الفرض، حكمه عند الشافعية ٣/ ١٠٢
• منع الوالدان الولد من حج الفرض والنفل، حكمه ٣/ ٩٣
• منى، حدودها ٣/ ٢٣٥
• مواقيت الحج أرضاً أو جواً أو بحراً ١٢/ ٥١
• مواقيته ٣/ ١٢٥
• موانعه ٣/ ١٢٣
الأبوة في حج التطوع ٣/ ١٢٣
الإحصار بسبب عدو بعد الإحرام ٣/ ١٢٣
استحقاق الدين ٣/ ١٢٣
الحبس ظلماً أو بدين وهو معسر ٣/ ١٢٣
الحجر ٣/ ١٢٣
الرمد ٣/ ١٢٣
الزوجية ٣/ ١٢٣
المرض ٣/ ١٢٤
• الميقات
تجاوزه بغير إحرام ثم العود إليه قبل أن يحرم حكمه ٣/ ١٣٥
تجاوزه بغير إحرام، والإحرام ثم العود إليه قبل أن يفعل شيئاً من أفعال الحج حكمه عند أبي حنيفة ٣/ ١٣٥
تجاوزه بغير إحرام، والإحرام ثم العود إليه قبل أن يفعل شيئاً من أفعال الحج حكمه عند الصاحبين والشافعية والحنابلة ٣/ ١٣٦
تجاوزه بغير إحرام، والإحرام ثم العود إليه قبل أن يفعل شيئاً من أفعال الحج حكمه عند المالكية ٣/ ١٣٦
تجاوزه من غير إحرام، حكمه ٣/ ١٣٢، ٣/ ١٣٥
محاذاته دون المرور به، حكمه ٣/ ١٣٢
• ميقات إحرامه المكاني
لأهل الآفاق ٣/ ١٨٠
لأهل مكة ٣/ ١٨١
• ميقاته
تجاوزه ٣/ ١٢٩
تقديم الإحرام عليه ٣/ ١٢٩
• ميقاته الزماني ٣/ ١٢٥
• ميقاته المكاني ٣/ ١٢٩
• ميقاته المكاني لأهل الحل عند الحنابلة ٣/ ١٣٠
• ميقاته المكاني لأهل الحل عند الحنفية ٣/ ١٣٠
• ميقاته المكاني لأهل الحل عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٣٠
• ميقاته المكاني للآفاقي ٣/ ١٣١
• ميقاته المكاني لمن كان مقيماً بمكة ٣/ ١٢٩
• ميقاته المكاني لمن كان منزله في الحرم خارج مكة ٣/ ١٢٩
• النذر بأن يحج ماشياً، حكمه ٣/ ٤٧٣
• النذر بأن يمشي إلى مكة، حكمه ٣/ ٤٨٠
• نسخه إلى العمرة
حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٩٢
حكمه عند غير الحنابلة ٣/ ١٩٢
• نفقة الصبي الزائدة بسبب الحج، حكمها ٣/ ٩١
• النكاح فيه، جوازه للمحرم عند الحنفية ٣/ ٢٧٨
• النيابة عمن مات بعدما أحرم بالحج، حكمها ٣/ ١١٥
• النيابة فيه ٣/ ١٠٣
جوازها عن عجز بشرط دوام العجز إلى الموت عند الحنفية ٢/ ١٢٩، ٣/ ١٠٣، ٣/ ١٠٦
جوازها مع الكراهة عن ميت أوصى بالحج عند المالكية ٣/ ١٠٦
حكمه لمن رجى زوال مرضه أو فك حبسه عند الحنابلة ٣/ ١٠٨
دليل مشروعيته ٣/ ١٠٩
عدم صحتها عن الحي عند المالكية ٣/ ١٠٦
لا تكون إلا بإذن حال الحياة عند الحنابلة ٣/ ١٠٩
مشروعيته ٣/ ١٠٥

openkalam.com

- النيابة فيه عن المعضوب، حكمها عند الحنابلة ٣/ ١٠٧
- النيابة فيه عن المعضوب، حكمها عند الشافعية ٣/ ١٠٦
- النيابة فيه عن المعضوب والميت في حج التطوع عند الشافعية ٣/ ١٠٧
- النيابة فيه عن المعضوب وزوال عذره، حكمه عند الشافعية ٣/ ١٠٧
- النيابة فيه عن المعضوب وشفاء المعضوب بعد حج النائب، حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٠٨
- النيابة فيه عن المعضوب وشفاء المعضوب قبل إحرام النائب، حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٠٨
- النيابة فيه عن الميت إذا كان قد استطاع الحج في حياته ولم يحج عند الشافعية ٣/ ١٠٧
- النيابة فيه عن الميت الذي وجب عليه الحج عند الحنابلة ٣/ ١٠٩
- النيابة فيه عن الميت تكون على التراخي عند الشافعية ٣/ ١٠٩
- النيابة فيه عن الميت تكون على الفور عند غير الشافعية ٣/ ١٠٩
- النيابة فيه عند العجز أو القدرة، حكمها عند غير المالكية ٣/ ١٠٤
- النيابة فيه عند العجز أو القدرة، حكمها عند المالكية ٣/ ١٠٤
- النيابة فيه لمن يأتيه الموت ولم يحج عند الشافعية ٣/ ١٠٦
- نية الإحرام للنذور والنفل والفرض والتطوع حكمها ١/ ١٦١
- نية الإحرام، محلها ١/ ١٨٠
- نية العمرة معه ١/ ١٦٥
- النية فيه
  - اشتراط نية القضاء فيه ١/ ١٦٤
  - تعيينها ١/ ١٣٨
  - تفريقها على أركانه ١/ ١٥٠
  - حكمها ١/ ١٨٠
  - شروطها ١/ ١٧٢
  - وقتها ١/ ١٤٨
- الهدي
  - إشعار الهدي ٣/ ٣٣٦
  - الأفضل في ذبح الهدي ٣/ ٣٣٣
  - الأفضل فيه سوقه من بلده ٣/ ٣٢٣
  - الأكل من الهدي ٣/ ٣٢٨
  - الأكل من الهدي حكمه عند الحنفية ٣/ ٣٢٨
  - الأكل من الهدي خلاصة البحث ٣/ ٣٣٩
  - الانتفاع به ٣/ ٣٣٥
  - الانتفاع به عند الحنابلة ٣/ ٣٣٥
  - الانتفاع به عند الشافعية ٣/ ٣٣٦
  - أنواعه ٣/ ٣٢٢
  - التصدق بلحمه ٣/ ٣٣٤
  - تقليد الهدي وإشعاره ٣/ ٣٣٦
  - شروط وجوب الدم على المتمتع ٣/ ٣٢٥
  - صفته ٣/ ٣٢٢
  - الصيام بدله إن لم يجد المتمتع هدياً ٣/ ٣٢٧
  - عطب الهدي في الطريق ٣/ ٣٣٨
  - ما يستحب فيه ٣/ ٣٢٣
  - المجزىء منه ٣/ ٣٢٢
  - معناه ٣/ ٣٢٢
  - مكان ذبح الهدي وزمانه ٣/ ٣٣١
  - نوعاه شرعاً: واجب وتطوع ٣/ ٣٢٣
  - هدي التطوع ٣/ ٣٢٣
  - هدي التمتع، شروطه ٣/ ٣٢٥
  - الهدي الواجب ٣/ ٣٢٤
  - الهدي الواجب بغير النذر عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٣٢٤
  - الهدي الواجب بغير النذر عند الشافعية والحنابلة المقيس على المنصوص عليه ٣/ ٣٢٥
  - الهدي الواجب بغير النذر عند الشافعية والحنابلة المنصوص عليه ٣/ ٣٢٤
  - الهدي الواجب، هدي واجب بالنذر ٣/ ٣٢٤
  - الهدي الواجب، هدي واجب بغير النذر ٣/ ٣٢٤
- هل هو أفضل أم الجهاد ٣/ ٨٠
- هلاك المال بعد وجوب الحج، عدم سقوط الحج به ٢/ ٦٦٧
- الواجب بتفريط الصبي المميز في أعمال الحج حكمه ٣/ ٩١
- واجباته
  - أحكامها عند الحنابلة ٣/ ١٦٦
  - أحكامها عند الشافعية ٣/ ١٥٧
  - الحلق أو التقصير ٣/ ٢٤٧
  - ما يوجبه تركها من الدماء ٣/ ٢٩٤
  - ما يوجبه تركها من الدماء عند الحنابلة ٣/ ٢٩٦
  - ما يوجبه تركها من الدماء عند الحنفية ٣/ ٢٩٤
  - ما يوجبه تركها من الدماء عند المالكية ٣/ ٢٩٥
  - الوقوف بمزدلفة ٣/ ٢٢٨
- واجباته عند الحنابلة ٣/ ١٦٦

obeikandl.com

• واجباته عند الحنفية ٣/ ١٤٦
رمي الحجار ٣/ ١٤٧
السعي بين الصفا والمروة ٣/ ١٤٦
طواف الوداع ٣/ ١٤٧
الوقوف بمزدلفة ٣/ ١٤٦
• واجباته عند الشافعية ٣/ ١٥٧
• وجوب إخراج قوته من جميع ماله إن توفي بعد أن فرط فيه عند الحنابلة ٣/ ٨٦
• وجوب قضائه على المرتد عند الحنفية ٢/ ١٢٦
• وجوبه أكثر من مرة لعارض كنذر ٣/ ٨٤
• وجوبه على التراخي عند الشافعية ٣/ ٨٦
• وجوبه على الفور عند الجمهور ٣/ ٨٥
• الوصية بالحج، حكمها ٩/ ٦٦
• الوصية به تكون من كامل رأس المال لا من الثلث عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٠٩
• الوصية به من الميت دون تحديد شيء عند الحنفية ٣/ ١١٤
• الوصية به من الميت مع تحديده المال والمكان عند الحنفية ٣/ ١١٤
• وطء الزوجة المحرمة في الحج، حكمه ٥/ ٧٧٩
• وقت فرضه ٣/ ٨٧
• وقته عند الحنفية والحنابلة ٣/ ١٢٦
• وقته عند الشافعية ٣/ ١٢٧
• وقته عند المالكية ٣/ ١٢٥
• الوقوف بعرفة الخطأ في وقت الوقوف ٣/ ٣١٤
سننه عند الحنابلة ٣/ ١٦٩
سننه عند الشافعية ٣/ ١٦٢
• الوقوف بمزدلفة سننه عند الحنابلة ٣/ ١٧٠
سننه عند الشافعية ٣/ ١٦٤

■ **الحجاب**
• رفع الحجاب للمضطرة المكرهة ١٢/ ٢٢٦
• عدم جواز خلع الحجاب بحجة عموم البلوى ١٢/ ٢٣٤

■ **الحجابة**
• الحجابة في العهد الأموي ١٢/ ٦٣١

■ **الحجاز**
• منع غير المسلمين من دخول مكة والحجاز والاستيطان فيها ٧/ ٢٩٥

■ **الحجامة**
• الاغتسال لها ١/ ٤٦٨
• الإفطار بالحجامة وكراهتها أثناء الصوم عند الحنابلة ٢/ ٥٩٦
• ترك الحجامة في رمضان، سنيته عند الشافعية ٢/ ٥٥٨
• الحجامة أثناء الصوم
حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٦١
حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٦٢، ٢/ ٥٨٨
حكمها عند المالكية ٢/ ٥٦١، ٢/ ٥٨٣
• الحجامة لا تفطر عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٩٦
• حكم كسب الحجام ١١/ ٥٤

■ **الحجر**
• آراء الفقهاء في حكم تصرفات الصغير أو أثر الحجر عليه ٥/ ٢٩٧
• أثر الإذن للقاصر بالتجارة، عند الحنفية ٥/ ٣١٤
• أثر الحجر على المدين ٥/ ٣٣٢
• أثر الحجر على المغفل ٥/ ٣٢٤
• أثره في السفيه ٥/ ٣١٧
• أثره في تصرفات الصغير ٥/ ٢٩٧
• أثره في تصرفات المأذون ٥/ ٣١٦
• أثره في تصرفات المعتوه ٥/ ٣١٦
• الإجماع على وجوب الحجْر على الأيتام ٥/ ٢٩٧
• أحد وسائل إجبار المدين الموسر على الوفاء بدينه ٦/ ٦٩٤
• اختبار اليتامى قبل دفع أموالهم إليهم، وجوبه ٥/ ٢٩٥
• اختلاف أثره باختلاف سببه ٥/ ٢٩٧
• الإذن بالدلالة للقاصر بالتجارة، حكمه عند الحنابلة وزفر ٥/ ٣١٤
• الإذن للقاصر في التصرفات ٥/ ٣١٣
• إذن الولي للقاصر بالتجارة، حكمه عند الشافعية ٥/ ٣١٤
• إذن الولي للقاصر في التجارة، حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٥/ ٣١٤
• أسباب جواز بيع عقار القاصر، عند المالكية ٥/ ٣٠٩
• أسباب الحجر المتفق عليها ٥/ ٢٩٦
• أسباب الحجر المختلف فيها ٥/ ٢٩٦
• أسبابه ٥/ ٢٩٦
• الإشهاد على حجر المفلس، حكمه ٥/ ٣٣٧
• الإشهاد على اليتيم إذا دفع إليه ماله ٥/ ٢٩٩

obeikandl.com

- بدء الحجر على السفيه ونهايته، حكمه ٥/ ٣٢٥
- بدء الحجر على المغفل ونهايته، حكمه ٥/ ٣٢٥
- بطلان تصرفات المجنون والمعتوه إذا كان حالهما شائعة وقت التعاقد قبل شهر قرار الحجر في القانون ١٠/ ١٤٤
- بطلان تصرفات المجنون والمعتوه بعد شهر قرار الحجر في القانون المدني ١٠/ ١٤٤
- بطلان تصرفات المجنون والمعتوه قبل شهر قرار الحجر في قانون الأحوال الشخصية ١٠/ ١٤٤
- بطلان تصرفات المغفل والسفيه بعد شهر قرار الحجر في القانون ١٠/ ١٤٥
- بلوغ الصغير إن لم يكن له أب ولا وصي، حكمه عند المالكية ٥/ ٣٠٠
- بلوغ الصغير غير رشيد، حكمه عند أبي حنيفة ٥/ ٣٠١
- بلوغ الصغير غير رشيد، حكمه عند الجمهور غير أبي حنيفة ٥/ ٣٠٠
- بيع الحاكم مال المحجور، حكمه عند المالكية ٥/ ٣٠٩
- بيع مال المدين المحجور عليه وقسمة ثمنه بين الغرماء، حكمه ٥/ ٣٤٢
- بيع وشراء المحجور عليه، حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٣
- تأثير الحجر في التصرفات القولية لغير المميز ٥/ ٢٩٨
- تحديد سن التمييز عند الحنفية والمالكية ٥/ ٢٩٧
- ترجيح حرية المال في التصرف بمالها ٥/ ٣٣٠
- ترجيح صحة تصرف المميز المأذون ٥/ ٣١٤
- ترشيد الأنثى، حكمه عند المالكية ٥/ ٣٠١
- ترشيد القاضي للمحجور، حكمه عند المالكية ٥/ ٣٠٠
- تصرف المدين المحجور عليه أو المفلس، حكمه ١٠/ ٣٠٩
- تصرف المميز إن كان ضاراً به ضرراً محضاً، حكمه ٥/ ٢٩٨
- تصرف المميز إن كان متردداً بين الضرر والنفع، حكمه ٥/ ٢٩٨
- تصرف المميز إن كان نافعاً نفعاً محضاً له، حكمه ٥/ ٢٩٨
- تصرف المميز بلا إذن، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٣١٤
- تصرف المميز بلا إذن، حكمه عند المالكية والحنفية ٥/ ٣١٤
- تصرف المميز المأذون، صحته عند الحنابلة ٥/ ٢٩٩
- التصرفات التي تصح من المدين المحجور عليه ١٠/ ١٣٥
- التصرفات التي يتناولها الحجر لمن بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً ١٠/ ١٣٣
- تصرفات الزوجة، حكمها ٥/ ٣٣٠
- تصرفات السفيه قبل الحجر القضائي، حكمها ٥/ ٣٢٥
- تصرفات الصبي المالية، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٢٩٨
- تصرفات الصغير، خلاصة حكمها ٥/ ٢٩٩
- تصرفات المحجور، حكمها عند الحنفية ٥/ ٢٩٢
- تصرفات المدين المحجور عليه، حكمها ١٠/ ١٣٤
- تصرفات المغفل قبل الحجر القضائي، حكمها ٥/ ٣٢٥
- تضمين الصغير الإتلافات ٥/ ٢٩٩
- تعريفه ١٠/ ١٣٢
- تعريفه شرعاً ٥/ ٢٩٢
- تعريفه لغة ٥/ ٢٩٢
- تعلق حق الغرماء بعين ماله ومنعه من التصرف بماله ٥/ ٣٣٧
- تعلق حق الغرماء بمال المفلس ٥/ ٣٣٧
- التفريق بين الصغير المميز وغير المميز، عند الحنفية والمالكية ٥/ ٢٩٧
- تقسيمه بحسب نوع المصلحة ٥/ ٢٩٦
- توقف الحجر على السفيه وذي الغفلة على قضاء القاضي ١٠/ ١٤٤
- التوكيل من المحجور عليه لسفه أو غفلة، حكمه ١٠/ ١٥٢
- ثبوته على الصغير والمجنون والمعتوه بدون قضاء ٥/ ٣١٩
- الحجر على الرقيق، حكمه ٥/ ٢٩٧
- الحجر على الزوجة، حكمه ٥/ ٣٢٩
- الحجر على السفيه ١٠/ ٤٠
  - حكمه ٥/ ٣١٧، ١٠/ ٦٥، ١٠/ ١٣٢
  - منع أبي حنيفة له ١٠/ ٦٥، ١٠/ ١٢٩، ١٠/ ١٣٢
- الحجر على السفيه بحكم قضائي ١٠/ ١٣٢
- الحجر على الطبيب الجاهل، حكمه عند الحنفية ٥/ ٣٢٦
- الحجر على الغائب، حكمه ٥/ ٣٢٦
- الحجر على الفاسق، حكمه ٥/ ٣٢٦
- الحجر على الفاسق فسقاً أصلياً أو طارئاً بعد البلوغ، حكمه ٥/ ٣٢٦
- الحجر على المجنون والمعتوه في القانون ١٠/ ١٤٤

Obeikandl.com

- الحجر على المحكوم عليه بالأشغال الشاقة أو الاعتقال في القانون ١٠/ ١٤٦
- الحجر على المدين
  حكمه ٦/ ٤٢٢
  حكمه عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٤
- الحجر على المدين عند الصاحبين، حكمه ٥/ ٢١٨
- الحجر على المدين المفلس ١١/ ١٧٧
- الحجر على المدين المفلس، حكمه ٥/ ٣٣٢
- الحجر على المدين المفلس، عدم جوازه عند أبي حنيفة ٥/ ١٦٥
- الحجر على المريض مرض الموت ٥/ ٣٢٧
- الحجر على المفتي الماجن، حكمه عند الحنفية ٥/ ٣٢٦
- الحجر للمصلحة العامة، حكمه ٥/ ٣٢٦
- حكمة تشريعه ٥/ ٢٩٤
- الحكمة من الحجر على السفيه ٥/ ٢٩٤
- الحكمة من الحجر على الصغير أو المجنون أو المعتوه ٥/ ٢٩٥
- الحكمة من الحجر على المدين ٥/ ٢٩٥
- الحكمة من الحجر على المغفل ٥/ ٢٩٥
- خلاصة ترشيد الصبي إذا بلغ، عند المالكية ٥/ ٣٠٠
- خلع المحجور عليه، حكمه ٨/ ٤٧٠
- خلع المحجور عليها لفلس، حكمه ٨/ ٤٧١
- دفع المال للصغير إن بلغ رشيداً ٥/ ٢٩٩
- دليل مشروعيته ٥/ ٢٩٣
- رفع الحجر عن بعض تصرفات غير المميز، حكمه ٥/ ٣٥٢
- رفع الحجر عن الصغير ببلوغه دون حكم الحاكم، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٥/ ٣٠٠
- رفع الحجر عن المميز، حكمه ٥/ ٣٥٢
- رفعه عن المجنون، حكمه ٥/ ٣٥٢
- رفعه عن المحجورين ٥/ ٣٥٢
- رفعه عن المعتوه، حكمه ٥/ ٣٥٢
- رفعه عن المغفل، حكمه ٥/ ٣٥٢
- زواله بحكم الحاكم ٥/ ٣٠٦
- سبب الحجر على اليتيم ٥/ ٢٩٧
- شرط دفع المال إلى اليتامى ٥/ ٢٩٩
- شرطا رفع الحجر عن اليتامى ٥/ ٣٠٢
- عدم تأثير الحجْر على الصبي والمجنون في التصرفات الفعلية ٥/ ٢٩٧
- عدم تسليم الصغير أمواله ٥/ ٢٩٩
- عدم فائدته على الأفعال ٥/ ٢٩٣
- عدم منع المحجور من التصرفات غير المالية ٥/ ٢٩٣
- عقود القاصر، حكمها عند الشافعية ٥/ ٣١٤
- الفرق بين الحجر على المدين والحجر على السفيه ٥/ ٣٣٥
- فك الحجر عن الصبي ببلوغه إن كان وصيه باختيار الأب أو القاضي، حكمه عند المالكية ٥/ ٣٠٠
- فك الحجر عن الصغير إن بلغ إذا كان ذكراً وكان أبوه حياً، حكمه عند المالكية ٥/ ٣٠٠
- قيام المحجور بالعبادة المالية، حكمه ٥/ ٢٩٣
- كيفية اختبار المميز لمعرفة رشده ٥/ ٣١٣
- كيفية ترشيد الصغير إذا بلغ ٥/ ٣٠٠
- ما يحجر عليه من تصرفات مريض الموت ٥/ ٣٢٨
- ما يرفع الحجر عن الصبي، عند الجمهور غير الشافعية ٥/ ٣٠١
- ما يرفع الحجر عن الصبي، عند الشافعية ٥/ ٣٠١
- ما يقابله ٥/ ٢٩٢
- متى يرفع عن السفيه ٥/ ٣٥٢
- المحافظة على حقوق الغير عند إبطال تصرف المحكوم عليه في القانون ١٠/ ١٤٦
- محله ٥/ ٢٩٢
- مشروعيته ٥/ ٢٩٣
- المصلحة للسفيه وللناس في الحجر عليه ٥/ ٢٩٦
- المفلس الحجر عليه دون حكم قضائي عند المالكية ١٠/ ١٣٤
- من بلغ سفيهاً والحجر عليه ١٣/ ٥٦٧
- من شرع الحجر عليه لمصلحته ٥/ ٢٩٦
- من شرع الحجر عليه لمصلحة غيره ٥/ ٢٩٦
- من هو المفتي الماجن الذي يحجر عليه ٥/ ٣٢٦
- من ينحصر فيهم الحجر عند أبي حنيفة ٥/ ٣٢٦
- منع الصبي والمجنون من أي تصرف ٥/ ٢٩٣
- نفاذ تصرفات السفيه وذي الغفلة قبل قرار الحجر في القانون ١٠/ ١٤٤
- نوعا الإذن للقاصر بالتجارة، عند الحنفية والمالكية ٥/ ٣١٤
- وجود الغبن اليسير في تصرف المحجور عليه المدين بدين مستغرق، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢١٤
- وصية المحجور عليه لسفه، حكمها ٩/ ٣٤
- وقت بيع مال المحجور عليه ٥/ ٣٤٢
- وقت زوال الحجر عن المجنون ٥/ ٣٥٣

obeikandi.com

• وقت زوال الحجر عن المفلس، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٣٥٣

■ **حجر إسماعيل**
• الطواف خارجه، حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٠٥

■ **الحجر الأسود**
• الابتداء في الطواف فيه، حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٠٣
• الابتداء في الطواف فيه، حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٠٥
• استقباله في الطواف، حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٦٨
• استلامه بعد طواف الوداع، حكمه ٣/ ١٩٩
• استلامه في الطواف، حكمه ٣/ ٢١٠
• استلامه قبل السعي، حكمه عند الشافعية ٣/ ١٦١
• تقبيله عند بدء الطواف، حكمه عند الشافعية ٣/ ١٦٠
• تقبيله عند الطواف، حكمه عند المالكية ٣/ ١٥٢
• تقبيله في الطواف، حكمه ٣/ ٢١٠

■ **الحجر الصحي**
• الحجر الصحي الذي أمر به الإسلام من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٦

■ **الحداثة**
• تقبل الشريعة مفهوم الحداثة ١٢/ ٢٦٧
• رغبة الحداثيين تعطيل النصوص وتقديم المصلحة ١٢/ ٢٦٧
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإسلام في مواجهة الحداثة الشاملة ٩/ ٦٣٨
• مفهوم الحداثة ٩/ ٦٣٩

■ **الحدث الأصغر**
• انظر: الوضوء

■ **الحدث الأكبر**
• مس الجنب والمحدث للمصحف ١٢/ ٨٥٢
• انظر: الغسل

■ **الحدود**
• آراء الفقهاء في إسقاط الحدود بالتوبة ٦/ ١٦١
• إثبات التاريخ لجدوى الحدود الشرعية ١٠/ ٢٧٢
• إثبات الحدود بالقرائن، حكمه ٦/ ٥٥٩
• أثر تطبيق الحدود في السعودية ٥/ ٧٥٣
• أثر تطبيق الحدود في السودان ٥/ ٧٥٣
• اجتماع حد الله والآدمي على شخص في محل واحد، حكمه ٦/ ١٢٨
• اجتماع حد السرقة والرجم، حكمه ٦/ ٨٥
• اجتماع حدود الله في جنس واحد، حكمه عند الحنابلة ٦/ ٢٦
• اجتماع حدود الله وحدود الآدميين إذا لم يكن فيها قتل، حكمه ٦/ ١٢٨
• اجتماع حدود الله وحدود الآدميين على شخص إذا كان فيها قتل، حكمه عند الجمهور ٦/ ١٢٨
• اجتماع حدود خالصة للآدمي على شخص، حكمه ٦/ ١٢٧
• اجتماع حدود على شخص وفيها قتل، حكمه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٦/ ١٢٧
• اجتماع حدود على شخص وليس فيها قتل، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٦/ ١٢٧
• اجتماع ضمان المال مع الحد في الحرابة ١٠/ ٩٤٢
• اجتماع ضمان المال مع الحد في السرقة ١٠/ ٩٤٠
• أداء الشهادة بلا طلب في الحدود، حكمه ٦/ ٤٧٧
• أداة الضرب في الحدود ٥/ ٨١١
• الادعاء بتعارض جرائم الحدود في الإسلام وأحكام الأسرة ومع حقوق الإنسان ١٣/ ١١١
• ارتكاب المسلم ما يستوجب العقوبة في دار الحرب كالزنا والسرقة وشرب الخمر وعقوبته في دار الإسلام ٧/ ٢٠٣
• أساس الخلاف في وجوب تنفيذ الحدود والتعازير ٥/ ٧٢٢
• أسباب عدم وجود التعارض بين حقوق الإنسان والحدود الشرعية ٥/ ٧٥٦
• استيفاؤه مع الشبهة، عدم جوازه ٤/ ٧٥٤
• إسقاط الحدود بالتوبة
حكمه ٦/ ١٢٨
حكمه عند أحمد ٦/ ١٢٩
• اشتراط إصلاح العمل لسقوط الحد بالتوبة، حكمه عند الحنابلة ٦/ ١٦٨
• اشتراط ألا يكون في إقامة حد الجلد خوف الهلاك ٥/ ٨٠٧
• اشتراك الحق الشخصي والحق العام في بعض الحدود ٥/ ٧١٤
• اعتبار إقرار الحال حجة لإيقاع العقوبة ٥/ ٧٩٥
• اعتبار البينة حجة لإيقاع العقوبة ٥/ ٧٩٦
• اعتبار حد الزنا من حقوق الله تعالى ٥/ ٧٧٣
• اعتبار حد القذف حق مشترك عند الحنفية ١٠/ ٢٤
• اعتبار الحدود حق الله تعالى إلا القذف ٥/ ٧٢٣
• اعتبار الحدود زواجر للكافر لا جوابر، عند الحنفية ٦/ ١٣٤
• اعتبار الحدود زواجر وجوابر، عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ١٣٥

- اعتباره كفارة للذنب ٦/ ١٦٦
- الاعتماد على البصمة الوراثية لإقامة الحد على الزناة ١٣/ ٧٦
- إقامتها في الحرم، حكمه ٣/ ٣٥١
- إقامة الإمام أو نائبه للحدود ٥/ ٨٠٦
- إقامة الحد على الزاني، اشتراطه ٥/ ٨٠٥
- إقامة الحد على من التزم أحكام الإسلام، حكمه ٥/ ٧٧٩
- إقامة الحد في المرض الذي لا يرجى برؤه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٨٠٧
- إقامة الحدود على المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٦٠
- إقامة الحدود في دار الحرب عند الأوزاعي وكذا قسمة الغنائم ١٢/ ٦٥٠
- الإقرار بالحدود، حكمه ٦/ ٥٣٤
- إقرار السكران بالحدود، حكمه ٥/ ٨٠٣
- إقرار الصبي بحد، حكمه ٥/ ٨٠١
- إقرار المكره في الحدود والأموال، حكمه ٥/ ٨٠١
- التزام القاضي بما ورد به النص ٥/ ٧٦٢
- أنواع الشبهة ٥/ ٧٤١
- أنواعه ٥/ ٧١٤
- أنواعه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٧٣٤
- أنواعه عند الحنفية ٥/ ٧٣٤
- إهدار التلف الناتج عن الحد، عند الشافعي ٥/ ٧٢٣
- إهدار التلف الناتج عنه عند أبي حنيفة ومالك وأحمد ٥/ ٧٢٣
- تأثير الإكراه في الزنا على الحد ١٠/ ٤٥١
- تأثير الإكراه في شرب الخمر والسرقة على الحدود ١٠/ ٤٤٨
- التحكيم فيه، حكمه ٦/ ٦٦٠
- التحليف لإثبات الحدود، حكمه ٦/ ٥٢٣
- تداخل حد الشرب وحد القذف، عند المالكية ٦/ ١٢٨
- تداخل الحدود ٦/ ١٢٦
- ترجيح سقوط الحدود بالتوبة ٦/ ١٦٧
- التشدد في وسائل إثبات الجرم ٥/ ٧١٨
- تشريع الإسلام تشريعات للوقاية من الحدود قبل وقوعها ٥/ ٧١٩
- تطبيق الحدود على غير المسلمين في الدولة الإسلامية ٦/ ٤٢٩
- تطبيق الحدود على المسلم خارج الدولة الإسلامية، حكمه ٦/ ٤٣١
- تعريفه ٥/ ٧١٣، ٥/ ٧٣٤، ٦/ ١٦٠
- تعريفه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٧١٤
- تعطيل القانون الجنائي الوضعي للحدود ١٢/ ٤٠٠
- التفريق بين حد الخمر وحد السكر عند الحنفية ٥/ ٧١٤
- تقديره شرعاً لا قضاء ٥/ ٧١٩
- تقنين العقوبات، جوازه ٥/ ٧٢٠
- تقييده بضوابط وشروط كثيرة ٥/ ٧٣٥
- التناسب بين الجريمة والعقوبة ٥/ ٧١٧
- التوبة، أثرها على الحدود المتعلقة بحق الله تعالى ٦/ ١٦٦
- التوكيل في استيفاء الحدود الشرعية، حكمه عند الحنفية ١٠/ ١٥٣
- توليته امرأة، حكمه ٦/ ٣٩٧
- ثبوت حد الزنا بنص القرآن الكريم ٥/ ٨٠٩
- الجرائم التي يعاقب عليها بالقتل ٥/ ٧٣٥
- جرائم الحدود عددها ٥/ ٧١٥، ٥/ ٧٣٥، ٦/ ١٦١، ٦/ ٧٣١
- جرائم الحدود كلها معاص شرعاً ٥/ ٧٢٢
- جرائم الحدود من أنواع الفساد ١٢/ ١٢٨
- جريان التداخل في حد الزنا ٥/ ٧٩٣
- الجنايات التي لها حدود مشرعة عند ابن رشد ٦/ ١٣٦
- حالات جواز إعادة العضو المقطوع في حد أو قصاص ٦/ ٧٦
- حالة المحدود أثناء الجلد، عند الحنفية ٥/ ٨٠٩
- حالة المحدود بالرجم، عند الجمهور ٥/ ٨٠٨
- حالة المرأة أثناء الجلد، عند الحنفية ٥/ ٨٠٩
- حبس المدعى عليه في الحدود، حكمه ٦/ ٣٩
- حد إتيان الميتة ٥/ ٨١٥
- الحد إذا وجد نكاح محرم، حكمه عند الصاحبين والجمهور ٥/ ٧٨١
- حد البغي، إقامة الحدود على البغاة، حكمه عند الشافعية ٦/ ٩٤
- حد الحرابة
  - أثر التوبة فيه ٦/ ١٦٥
  - سقوط الحد بتكذيب المقطوع عليه البينة ٦/ ٨٩
  - سقوط الحد برجوع القاطع عن إقراره ٦/ ٨٩
  - سقوط الحد عن المحاربين بالتوبة قبل القدرة عليهم ٦/ ١٢٩
  - العفو عن حد الحرابة، حكمه ٦/ ٨٨
  - مشروعية حد قطع الطريق ٦/ ٧٨
- حد الخمر، مقداره عند الشافعية ٦/ ١٩٣
- حد الزاني البكر غير المحصن ٥/ ٧٨٨
- حد الزاني المحصن ٥/ ٧٨٩

obeikandl.com

- حد الزنا
أداة تنفيذ الجلد ٥/ ٨١٠
أداة تنفيذ الرجم ٥/ ٨١٠
حالة المحدود أثناء الجلد، عند الشافعي وأحمد ٥/ ٨١٠
رجم المرأة قاعدة ٥/ ٨١٠
الرجوع عن الشهادة في حد الزنا وما يترتب على ذلك، حكمه ٦/ ٤٩٩
زواج منكوحة الغير ومعتدته، وجوب الحد فيه ٨/ ١١٦
شهادة النساء في حد الزنا، حكمها ٦/ ٤٨٩
عدد شهوده ٦/ ٤٨٩
كيفية الضرب في الجلد ٥/ ٨١٠
مكان الضرب في الجلد عند الحنفية ٥/ ٨١١
الميت بالرجم، حكمه عند الجمهور ٥/ ٨١٣
وجوبه على من علم بالحرمة في الزواج الباطل ٨/ ١٢٠
وضع الرجل أثناء الرجم ٥/ ٨١٠
- حد الزنا شروطه ٥/ ٧٨٦
- حد الزنا صفته ٥/ ٧٩٣
- حد الزنا عدم وجوبه على الصبي والمجنون ٥/ ٧٧٣
- حد السرقة
جريان التداخل في حد السرقة ٦/ ٤٩
رفع الحد عن المكره ٦/ ٥٠
سقوط الحد بتكذيب المسروق منه إقرار السارق ٦/ ٧٤
صفة حد السرقة ٦/ ٤٩
الصلح عن حد السرقة، حكمها ٦/ ٤٩
عدم سقوطه بالعفو من المسروق منه ١٠/ ٢٦
العفو عن حد السرقة، حكمه ٦/ ٤٩
العفو والشفاعة في حد السرقة، حكمه ٦/ ٤٩
القضاء بالنكول عن اليمين، حكمه ٦/ ٥٢٢
- حد السكر: مكان الضرب في حد الخمر ٥/ ٨١١
- حد شرب الخمر
الحد بالسكر من الأشربة غير المطبوخة، عند الحنفية ٦/ ١٠٩
سقوط حد الشرب عن غير المسلم ٦/ ٩٨
شروطه ٦/ ٩٨
عدم تعيين النبي ﷺ لحد السُّكر ٦/ ١٠٠
كيفية الضرب في حد الخمر ٦/ ١٠٠
مقدار الحد عند الجمهور غير الشافعية ٦/ ٩٩
مقدار الحد عند الشافعية ٦/ ٩٩، ٦/ ١٩٣،
مقدار الحد في الأشربة غير المطبوخة ٦/ ١٠٩
مقداره ٣/ ٥٣٢، ٦/ ١٠٧
نوع الضرب في حد الخمر ٦/ ١٠٠
وضعية المحدود في حد الخمر ٦/ ١٠٠
وقت إقامة حد الشرب ٦/ ١١٧
- حد العبد في الخمر والقذف ٥/ ٧٢٠
- الحد على من هو من أهل الحد من الزانيين كل بحسب حاله، وجوبه ٥/ ٧٩١
- حد قاطع الطريق،
- انظر: الحرابة
- حد القذف
أثر التوبة فيه ٦/ ١٦٤
اشتراط الخصومة لثبوت حد القذف ٦/ ٣٣
اعتباره حق للعبد عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٤
امتلاك أولاد البنات الخصومة في حد القذف ٦/ ٣٥
تكييفه ٦/ ٣٠
تكييفه عند الحنفية ٦/ ١٢٧
التوكيل في استيفاء الحد، حكمه ٦/ ٣٥
جريان التداخل في حد القذف، عند الحنفية ٦/ ٣١
الرجوع عن الشهادة بأنه زنا وما يترتب على ذلك، حكمه عند الحنفية ٦/ ٤٩٩
سبب اشتراط الخصومة لإثبات حد القذف، عند الحنفية ٦/ ٣٤
سبب وجوب حد القذف ٦/ ٢٠
سقوط حد القذف بإثبات زنا المقذوف ٦/ ٤٠
سقوط حد القذف باللعان بين الزوجين ٦/ ٤٠
سقوط حد القذف بعفو المقذوف، عند الشافعية ٦/ ٤٠
سقوط حد القذف لعفو المقذوف، عند الشافعية ٦/ ٣٣
سقوطه بإقرار المقذوف بالزنا ٦/ ٣٩
سقوطه بشهادة أربعة على زنا المقذوف ٦/ ٣٩
شرائط وجوب حد القذف ٦/ ٢٧
صفته ٦/ ٣٠
عدم سقوطه بالتوبة ٦/ ١٢٩
قبول شهادة المحدود بالقذف إذا تاب، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ١٣٠
كيفية ثبوت حق الخصومة في حد القذف لأقارب المقذوف ٦/ ٣٤
ما يسقط حد القذف ٦/ ٤٠
مشروعيته ٦/ ٢٠
معناه ١٠/ ٢٤
مقداره ٦/ ٢٠
مقداره للعبيد ٦/ ١٩٣
من لا يملك الخصومة في حد القذف ٦/ ٣٤
منشأ الخلاف بين الحنفية والجمهور في قبول شهادة المحدود بالقذف إذا تاب ٦/ ١٣١
الهدف منه ١٠/ ٢٤

obeikandl.com

- الحدود الخمسة ١٠/ ٢٧١
- الحدود الشرعية وحكمتها وأثر تطبيقها في منع الجريمة في عصرنا ٥/ ٧٥٣
- الحدود والتعازير من العقوبات المقررة شرعاً لحماية حقوق الإنسان ١٢/ ٥٥٤
- حفاظ الشريعة على رعاية أبنائها في مجال العلاقات وحفظ المصالح من خلال المؤيدات الجزائية كالحدود والتعازير ١٣/ ٨٩
- حكم إقامتها في المسجد عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ٨١٢
- الحكمة من تشريع الحدود ٥/ ٧١٥
- الخطأ في الاقتصار على تطبيق الحدود فقط من أحكام الشريعة الإسلامية ٥/ ٧٥٤
- درء العقوبات الشرعية المقدرة بالشبهات ١٠/ ٩١١
- درؤه بالشبهات ٥/ ٧١٨، ٥/ ٧٤١، ٥/ ٧٧٩
- رأي ابن تيمية في تشريع الحدود ٥/ ٧١٦، ٥/ ٧٤٩
- رأي الماوردي في الحدود ٥/ ٧٤٦
- رجوع بعض الشهود عن شهادتهم، في حد الزنا، حكمه ٦/ ٤٩٥
- الرجوع عن الإقرار فيه، حكمه ٦/ ٢٤٩
- زراعة عضو استؤصل في حد، حكمه ٩/ ٥٥٤
- الزعم بمنافاة الحدود الشرعية لحقوق الإنسان ٥/ ٧٥٤
- الزواج الفاسد، عدم وجوب الحد بالدخول فيه ٨/ ١١٦
- سبب تسميته ٥/ ٧٣٤
- سبب حد الزنا ٥/ ٧٧٦
- سبب درئه مع تحقق الشبهة ٥/ ٧٨٥
- السبب في نص الشرع على الحدود ٥/ ٧٦٢
- سبب كون الحدود مقدرة شرعاً ٥/ ٧٣٥
- سقوط حد تارك الصلاة مدة الردة بالتوبة الصادقة ٦/ ١٣٠
- سقوط حد الحرابة بالتوبة ٥/ ٧٢٢
- سقوط الحدود عن المحاربين وقطاع الطرق بالتوبة ٥/ ٧٤٠
- سقوطه بادعاء الشبهة ١٠/ ٢٧٣
- سقوطه بهرب المحدود ١٠/ ٢٧٣
- سقوطه في الآخرة إن استوفي في الدنيا عند غير الحنفية ٥/ ٧٤٥، ٦/ ١٣٠
- الشبهات الدارئة للحدود، عند الشافعية والمالكية ٥/ ٧٨٤
- شدة العقوبة ردع لضعاف النفوس ٥/ ٧١٧
- شرب الخمر، تعريفه عند الحنفية ٦/ ٩٧
- شروط الإقرار بالحدود، عند الحنفية ٥/ ٨٠١
- شروط البينة في الحدود عند الحنفية ٥/ ٧٩٦
- الشفاعة في الحدود، حكمها ٥/ ٧٥١، ٦/ ١٣٨
- الشهادة في الحدود، حكمها ٦/ ٤٧٧
- شهادة المحدود، حكمها ٦/ ٤٨٣
- شهادة المرأة في الحد، حكمها ٦/ ٤٨٩
- شهادة المرأة لإثبات الحدود وعدد شهوده ٦/ ٤٨٩
- الصلاة، تاركها وحكم قتله حداً عند المالكية والشافعية ١/ ٥٦٥
- ضمان موت جنين الحامل المحدودة، عند الشافعي ٦/ ١٩٧
- ضمان موت المعزر أو المحدود، حكمه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٦/ ١٩٧
- طريق إثبات الحدود ٥/ ٧٤٤
- عدم اختلافه باختلاف جسامة الجريمة ٥/ ٧٢٢
- عدم اعتبار فعل الجلاد اعتداء ٥/ ٦١٦
- عدم إقامة الحد على الحامل ٥/ ٨٠٧
- عدم إقامة الحد في دار الحرب ٥/ ٧٧٨
- عدم تأثير الظروف المخففة فيه ٥/ ٧٢٣
- عدم تنافي القصاص والحدود مع حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٦١٢
- عدم ثبوت حدود الله بعلم القاضي ٥/ ٧٩٥
- عدم ثبوته بإشارة الأخرس أو كتابته ٦/ ٢٤٨
- عدم جواز التحكيم في الحدود والقصاص عند جمهور الفقهاء ١٢/ ٧١٧
- عدم دخول التخيير في تقديره ٥/ ٧٢٣
- عدم دخول التعزير في الحدود عند الحنفية ٥/ ٧١٤
- عدم دخول القصاص في الحدود عند الحنفية ٥/ ٧١٤
- عدم سقوط حد الزنا بعفو الزوج أو إباحة المرأة نفسها ١٠/ ٢٣
- عدم سقوط حد السرقة بالعفو أو الصلح بعد وصوله للحاكم ١٠/ ٢٣
- عدم سقوط حد القذف بالتوبة ٥/ ٧٤٠، ٦/ ١٣١
- عدم سقوطه بالتوبة بعد وصوله إلى ولي الأمر ٦/ ١٦١
- عدم سقوطه بالتوبة، عند الجمهور غير الحنابلة ٥/ ٧٢٢
- عدم صحة قياس الحدود على حد الحرابة ٦/ ١٦٦
- عدم قبول حد الزنا للعفو والإبراء عنه ٥/ ٧٩٣
- عدم وجوبه على شارب الدم وآكل الميتة ٥/ ٧٤٤

obeikandl.com

- الفرق بين الحدود والتعازير عند القرافي ٥/ ٧١٩
- الفرق بين القصاص والحدود الأخرى ٦/ ٢٤٧
- قاعدة الزواجر والجوابر في الشريعة ٦/ ١٣٥
- القضاء بالحدود بالنكول عن اليمين، حكمه ٦/ ٤٤٢، ٦/ ٥٢٤
- القضاء بالحدود على الغائب، حكمه ٦/ ٤١٢
- القضاء بكتاب قاض إلى قاض آخر به، حكمه ٦/ ٤١٠
- القضاء في الحدود بالنكول عن اليمين، حكمه ٦/ ٥٢٢
- القضاء فيها بشهادة على شهادة، حكمه ٦/ ٤١٠
- قضاء القاضي بعلم نفسه في الحدود، حكمه ٦/ ٤٠٧
- قضاء المحدود في القذف، حكمه ٦/ ٣٩٧
- قياس الحدود على حد الحرابة في التوبة ٦/ ١٦٧
- القياس في الحدود، حكمه عند المالكية والشافعية ٥/ ٧٦١
- القياس في الحدود والمقدرات الشرعية، عدم جوازه عند الحنفية ٥/ ٧٦١
- كون الإقرار بالخطاب والعبارة، اشتراطه في الحدود ٥/ ٨٠١
- كون الوطء في دار الإسلام، اشتراطه لإقامة الحد ٥/ ٧٨٧
- كيفية إقامة أصحاب رسول الله ﷺ للحدود ٥/ ٨١٠
- كيفية الجَلْد ٥/ ٧٤٩
- لا يسقط الحد بعد وجوبه أبداً ٥/ ٧٢٢
- ما يتطلبه تطبيق الحدود ٥/ ٧١٦
- ما يقال في عقوبة قطع يد السارق ٥/ ٧١٦
- مبدأ الستر والشفاعة في الحدود ٦/ ١٣٨
- متى يجب الحد في النكاح الفاسد ٨/ ١١٦
- المراد من كون الحدود حقاً لله تعالى ٥/ ٧١٤
- المقتول حداً أو قصاصاً
=الصلاة عليه، حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٨٨
=غسله، حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٨٨
- مقدارها ١٠/ ٢٧١
- مكان إقامته ٥/ ٨١٢
- مكان الضرب في الجلد ٥/ ٨١٢
- من كان يتولى إقامة الحدود في صدر الإسلام ٦/ ٦٤٦
- من يقيم الحدود ٦/ ٤٠٢
- منعه إذا وجد النكاح مهما كان نوعه، عند أبي حنيفة ٥/ ٧٨١
- نتائج تطبيق الحدود الشرعية ٥/ ٧٣٧
- نتيجة تطبيق الحدود في المجتمع الإسلامي سابقاً ٥/ ٧١٧
- الهدف من الحدود ٥/ ٧٣٤
- هلاك جنين المحدود، حكمه ٥/ ٨٠٧
- وجوب تنفيذه ٥/ ٧٢٠
- الوكالة في استيفاء الحدود، حكمها عند الحنفية ٦/ ٣٥

■ الحديث النبوي

- اتجاه الفتوى في مدرستي الحديث والرأي ١٢/ ٣٢٧
- أحاديث الأحكام والأسس التي تراعى في تحليلها ١٢/ ٤٤١
- الاستئجار على تعليم اللغة والفقه والحديث ١٠/ ٥١٥
- أسباب اختلاف الفتوى بسبب الاختلاف في فهم القرآن وبسبب ثبوت السنة النبوية والاختلاف في الرأي ١٢/ ٣٢٠
- الأسس الواجب اتباعها في تحليل أحاديث الأحكام ١٢/ ٤٤٣
- أمهات كتب السنة النبوية ١٢/ ٤٤٢
- أهم كتب أحاديث الأحكام ١٢/ ٤٤٢
- تعريف الحديث الحسن ١٢/ ٤٤٥
- تعريف الحديث الصحيح ١٢/ ٤٤٥
- تعريف الحديث الضعيف ١٢/ ٤٤٥
- تناول السنة النبوية جميع شؤون العقيدة والعبادات وغيرها ١٢/ ٤٤١
- جهود العلماء المعاصرين في خدمة الحديث النبوي ١٢/ ٤٤٣
- ظهور مدرستي الحديث والرأي في عهد التابعين ١٢/ ٣٢٢
- عدد أحاديث الأحكام ١٢/ ٤٤٢
- علامات الوضع في متن الحديث ١٢/ ٤٤٦
- العلم بمصطلح الحديث لاستنباط الأحكام من الأحاديث ١٢/ ٤٥٢
- عناية علماء الحديث بسند الحديث ومتنه ١٢/ ٤٤٣
- القواعد المرعية في فهم الحديث وتحليله ١٢/ ٤٥٠
- قواعد نقد الحديث ١٢/ ٤٥٣
- مراعاة الأسس في استنباط الأحكام الشرعية من أحاديث الأحكام ١٢/ ٤٥٠
- معرفة الأحاديث ذات الصلة بالموضوع من مؤهلات الإفتاء ١٢/ ٢٨٨
- معرفة معاني الأحاديث لغة وشرعاً لاستنباط الأحكام ١٢/ ٤٥٠

obeikandl.com

• معرفة الناسخ والمنسوخ من السنة في بعض الأحاديث ١٢/ ٤٥٢
• وجوب تنقيح مدونات الفقه الإسلامي من الأحكام المستخلصة من الأحاديث غير الثابتة ١٢/ ٤٤٤

■ **الحرابة**
• اجتماع ضمان المال مع الحد في الحرابة ١٠/ ٩٤٢
• الإجماع على وجوب الحد على قاطع الطريق الذي قتل وسرق ٦/ ٧٨
• استعمال المحاربين السلاح أو غيره في القتل حكمه عند الحنفية ٦/ ٨٩
• استواء النساء والرجال في تطبيق الحدود ٦/ ٨٠
• إطلاق الحرابة على من يقوم اليوم بالتفجيرات ١٢/ ١٢٢
• امتلاك القاطع الشيء المقطوع له، حكمه عند الحنفية ٦/ ٨٩
• انطباق عقوبة المحاربين على المخربين والمفسدين ١٣/ ٧٠٢
• الباعث على القتال الحرابة والعدوان ١٢/ ٦٦٨
• الباعث على القتال في الفقه الإسلامي ليس الكفر إنما العدوان والحرابة ودفع العدوان ١٢/ ٧٠١
• الباعث على القتال هو العدوان والحرابة وليس الكفر ٧/ ٧٢٤
• تخيير الإمام في عقوبة قاطع الطريق، عند مالك ٦/ ٨٥
• تعريفها ٦/ ٧٨، ١٠/ ٢٧٢
• تكرار الإقرار بها، حكمه عند الحنابلة وأبي يوسف ٦/ ٨٤
• توبة القاطع، حكمها ٦/ ٨٩
• ثبوت حكم قطع الطريق إذا كان للقاطع شوكة عند الشافعية ٦/ ٨٣
• ثبوت حكم قطع الطريق خارج المصر، عند أبي حنيفة ومحمد وأحمد ٦/ ٨٣
• ثبوت حكم قطع الطريق خارج المصر وداخله على المفتى به عند الحنفية ٦/ ٨٣
• ثبوت حكم قطع الطريق في دار الإسلام ٦/ ٨٣
• جريان التداخل في حد الحرابة ٦/ ٨٨
• جزاء المحاربين ١٢/ ١٢٢
• الجمع بين الحد والضمان على المحاربين، حكمه ٦/ ٨٨
• الحرابة إذا فات شرط من شروط وجوب الحد، حكمها ٦/ ٨٩
• الحرابة من صور الفساد ١٢/ ١٢١
• دخول التخيير في تقدير حد الحرابة ٥/ ٧٢٣
• رد المال الموجود مع المحاربين بعد إقامة الحد عليهم ٦/ ٨٨
• الردء، حكمه ٦/ ٨٢
• ركن قطع الطريق ٦/ ٧٨
• سبب إلحاق حد الحرابة بحد السرقة، عند الحنفية ٦/ ٧٧
• سبب عدم تغريب قاطع الطريق، عند الحنفية ٦/ ٨٧
• سقوط الحد بتكذيب المقطوع عليه القاطع في إقراره ٦/ ٨٩
• سقوط حد الحرابة بالتوبة ٥/ ٧٢٢
• سقوط الحدود عن المحاربين وقطاع الطرق بالتوبة ٥/ ٧٤٠
• شروط قاطع الطريق ٦/ ٧٩
• شروط القاطع والمقطوع عليه جميعاً ٦/ ٨٠
• شروط قطع الطريق ٦/ ٧٩
• شروط المقطوع عليه ٦/ ٨٠
• شروط المقطوع فيه ٦/ ٨٢
• شروط المقطوع له ٦/ ٨٢
• عفو ولي المقتول عن قاطع الطريق إن قتل وسرق، حكمه ٦/ ٧٨
• عقوبة قاطع الطريق إن قتل وأخذ المال، عند أبي حنيفة وزفر ٦/ ٨٥
• عقوبة قاطع الطريق إن قتل وأخذ المال، عند الصاحبين ٦/ ٨٥
• عقوبة قاطع الطريق بحسب جنايته، عند الجمهور ٦/ ٨٦
• عقوبة قطاع الطرق على الترتيب المذكور في الآية، عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٦/ ٨٤
• عقوبة قطاع الطريق ٦/ ٨٤
• علة القتال في الإسلام هي الحرابة أو العدوان وليس الكفر ١٢/ ٤٧٤، ٧/ ١٢٤
• الفرق بين الباغي والمحارب ٦/ ٩١
• الفرق بين قطاع الطرق والبغاة ٦/ ٧٧
• قاطع الطريق إن أخاف الناس فقط، حكمه عند مالك ٦/ ٨٥
• قاطع الطريق إن أخذ المال، حكمه عند مالك ٦/ ٨٦
• قاطع الطريق إن قتل، حكمه عند مالك ٦/ ٨٦
• قاطع الطريق، تعريفه ٦/ ٧٨
• قطاع الطرق إن كان بينهم صبي، حكمه ٦/ ٨٠
• قطع الطريق على سارق ٦/ ٨٠

openkandil.com

- كون القاطع صبياً أو مجنوناً، حكمه ٦/ ٧٩
- كون المأخوذ مالاً متقوماً ومعصوماً، اشتراطه ٦/ ٧٣
- كون المأخوذ نصاباً، اشتراطه ٦/ ٨٢
- كون المقطوع عليه مسلماً أو ذمياً، اشتراطه ٦/ ٨٠
- كون المقطوع عليه يده صحيحة على المسروق، اشتراطه ٦/ ٨٠
- كيفية إثبات قطع الطريق ٦/ ٨٤
- كيفية ترتيب عقوبة قاطع الطريق عند الحنفية ٦/ ٨٤
- كيفية ترتيب عقوبة قاطع الطريق عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٨٥
- كيفية الصلب ومدته ٦/ ٨٦
- ما يسقط حد قطع الطريق ٦/ ٨٩
- المحاربين إن جرحوا، حكمها ٦/ ٨٩
- مدة الصلب عند الجمهور، غير أحمد ٦/ ٨٧
- مشاركة الصبي والمجنون لقطاع الطريق، حكمها عند المالكية والشافعية والحنابلة ٦/ ٨١
- النفي، معناه عند الحنفية ٦/ ٨٧
- وجود امرأة مع قطاع الطريق، حكمه ٦/ ٨٠
- وجود ذو رحم محرم من المقطوع عليهم في القطاع، حكمه ٦/ ٨٠
- وجود صبي أو مجنون بين قطاع الطريق، حكمه ٦/ ٨١
- وجود مسيرة سفر بين القطاع وبين المصر، اشتراطه عند أبي حنيفة ومحمد ٦/ ٨٤

■ الحرام

- إباحة تناول الحرام للمكره والمضطر ١٠/ ٦٠٨
- أثر الضرورة في إباحة المحظور أو ترك الواجب ١٠/ ٦٠٣
- الاحتياط في الحرام ١٠/ ٣٩٢
- الأصل في الأشياء الإباحة أو التحريم ١٠/ ٣٩٨
- اطراد الحرام وشموله وتعميمه ١٠/ ٣٩١
- التخلص من المال الحرام ١٣/ ١٧٤
- الترغيب في طلب الحلال والترهيب من اكتساب الحرام ١١/ ١٤١
- تعارض الحلال والحرام ١٢/ ٢٣٠
- تعريفه ١/ ٦٣، ١٠/ ٣٨٨
- تغليب الحرام إذا اجتمع مع الحلال ١٠/ ٣٩٣
- تقسيم الحنفية للحرام ١٠/ ٣٨٨
- تناول الحرام إذا عم في بلد من البلدان ١٠/ ٥٥٩
- جواز الأكل إذا عم الحرام كالربا ونحوها ١٢/ ٢٣٤
- الحرام لذاته عند الحنفية ١٠/ ٣٨٨
- الحرام لغيره عند الحنفية ١٠/ ٣٨٨
- الحرام موجه إلى جميع المكلفين ١٠/ ٣٩٢
- حكمه ١/ ٦٣
- دائرة الحرام للصالح العام في نظام الإسلام أوسع منها في القانون ١٠/ ٣٩٦
- سبب تحريم الحرام في الإسلام ١٠/ ٣٨٩
- كفر من أحل حلالاً أو حرم حراماً أو أنكر ما علم من الدين بالضرورة ١٢/ ٣٧٤
- لا تحريم إلا بنص في التشريع أو القانون ١٠/ ٣٩٧
- مفهوم الحلال والحرام ١٠/ ٣٨٧
- الهدف من تحريم الحرام ٥/ ٧٢٩
- وسائل الحرام ١٠/ ٣٩٠

■ الحرب

- آثار الصلح الدائم في إنهاء الحرب ٧/ ٧١٠
- الآثار المترتبة على قيام الحرب ٧/ ١٨٧
- آراء الفقهاء في تقديم الدعوة قبل القتال وبدء الحرب ٧/ ١٥٤
- إبلاغ الدعوة الإسلامية أو الإنذار بالحرب لبدء الحرب ٧/ ١٥٤
- اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب ٧/ ٥٣٧
- اتهام المسلمين بإشعال الحروب الدائمة ٧/ ٩٦
- أثر الحرب في أشخاص العدو في بلاد الحرب ٧/ ٥٢٦
- أثر الحرب في أموال العدو ٧/ ٥٦٩
- أثر الحرب في إيجاد حالة حياد في الإسلام ٧/ ٢١٤
- أثر الحرب في تعطيل التمثيل الدبلوماسي ٧/ ٣٣١
- أثر الحرب في تقسيم الدنيا إلى دار إسلام ودار حرب ٧/ ١٩٠
- أثر الحرب في رعايا العدو في دار الإسلام ٧/ ٥٣٦
- أثر الحرب في العلاقات التجارية ٧/ ٥٤١
- أثر الحرب في العلاقات الدبلوماسية ٧/ ٣١٩
- أثر الحرب في العلاقات السلمية بين المسلمين وغيرهم ٧/ ٢٣٣
- أثر الحرب في العلاقات السياسية الدولية ٧/ ٣١٣
- أثر الحرب في المعاهدات ٧/ ٣٣٤
- أثر الحرب في المعاهدات التجارية ٧/ ٣٧٦
- أثر الحرب في معاهدات الحياد ٧/ ٣٧٦
- أثر الحرب في المعاهدات في القانون الدولي ٧/ ٣٧٥
- احترام الكرامة الإنسانية من أهم قواعد الحرب وأساليب القتال في الإسلام ١٢/ ٦٧٩

Osel.gnal.com

- الأحكام التي تختلف باختلاف الدارين وأثر الحرب في وقت تطبيقها ٧/ ٢٠٢
- أدلة الكف عن القتال وإنهاء الحرب بقبول العدو للإسلام ٧/ ٦٤٣
- إرسال معلومات عن قتلى العدو إلى قوادهم ٧/ ٤٤٧
- أزمة قاعدة إعلان الحرب في العصر الحديث ٧/ ١٦١
- أسباب الحروب التي خاضها المسلمون ١٢/ ٤٨٩
- أسباب الحروب ضد قريش والفرس والروم ٧/ ٧٨
- أسباب مشروعية الحرب ١٢/ ٦٤٧
- استخدام أسلحة الدمار الشامل في الحرب ١٢/ ٦٧٤
- استعمال الألغام في الحرب ١٢/ ٦٨٥
- الاستفادة من البصمة الوراثية في حالة الحروب وعودة المفقودين والأسرى ١٣/ ٧٧
- الأسلحة والأساليب المستخدمة والوسائل المحرمة في الحروب ١٢/ ٦٧٤
- الأسلحة والوسائل والأساليب المادية المحرمة في الإسلام ١٢/ ٦٨٥
- الأسلحة ووسائل الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨٠
- الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم الحرب ٧/ ١٢١
- الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم السِّلْم وليس الحرب ١٢/ ٤٧٤، ١٢/ ٦٦٩
- أصول التعامل في الحروب في نظام الإسلام ١٢/ ٤٦٩
- إعلان جماعة من المسلمين الحرب دون موافقة ولي الأمر ٧/ ١٦٥
- إعلان الحرب عند الشيباني وأخذ الجزية ١٢/ ٦٥٢
- إعلان الحرب هو آخر الدواء ٧/ ٩١
- إعلان الحرب والنبذ لبدء الحرب إذا كان العدو مقيماً في بلاد المسلمين بعهد فنقضه ٧/ ١٥٣
- إعلان ولي الأمر الحرب دون سواه ٧/ ١٦٦
- الإقامة في بلد غير إسلامي لنشر الدعوة الإسلامية أو لطلب العلم أو التجارة أو لتعلم فنون الحرب ١٢/ ٧٤٢
- إقرار الإسلام مبدأ الرحمة في الحرب ٧/ ١٣٣
- أقسام الصلح الذي تنتهي به الحرب ٧/ ٦٦١
- الالتزام بالأخلاق والفضيلة من أهم قواعد الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٧٩
- التزام المسلمين في حروبهم الحفاظ على معطيات المدنية والحضارة ١٢/ ٤٩٢
- أموال الحربي الذي أسلم قبل تمام الفتح ٧/ ٦٢٤
- انتقال ملكية الأرض بعد استيلاء المحاربين عليها ٧/ ٥٧٥
- انتهاء الحرب بالإسلام وآثاره ٧/ ٦٤١
- انتهاء الحرب بالتحكيم ٧/ ٨١١
- انتهاء الحرب بالصلح وحكمه في الإسلام ٧/ ٦٥٥
- انتهاء الحرب بالفتح وآثاره ٧/ ٧٦٥
- انتهاء الحرب بترك القتال ٧/ ٨٠٣
- إنهاء الحرب بعقد الصلح المؤقت ٧/ ٦٧٨
- أنواع الحروب في الفقه الإسلامي ٧/ ٦٧
- أنواع الحروب وهل هي أمر طبيعي في البشر ٧/ ٦٥
- أنواع القتال في الإسلام ٧/ ٦٧
- أهم قواعد الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٧٦
- أهمية الصلح الدائم لإنهاء الحرب ومسوغات أخذ الجزية ٧/ ٦٨٢
- إيثار رسول الله ﷺ السلم على الحرب ١٢/ ٦٧٠
- الباعث على القتال في المفهوم الإسلامي ١٢/ ٤٨٠
- تاريخ الحرب ٧/ ٥٢
- تاريخ الحرب في الإسلام ٧/ ٦٣
- تحريق العدو بالنار في الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨١
- التحكيم بين المسلمين وغيرهم في الحرب ٧/ ٨١٥
- التحكيم لإنهاء الحرب ٧/ ٢٧٥
- التخريب وهدم المنازل والتحريق والتغريق في الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨٤
- تسليم العدو جثث قتلاه ٧/ ٤٤٧
- تشريع الحرب وبالتالي الفتح والغلبة هو آخر الطرق المشروعة مع العدو ٧/ ٧٦٦
- تعبير الإسلام عن الحرب بالجهاد ١٢/ ٦٤٥
- تعريف الغزو والحرب عند فقهاء القانون الدولي ٧/ ٤٨
- تعويضات الحرب في القانون الدولي والتشريع الإسلامي ٧/ ٦٧٧
- التغريق بالماء في الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨٢
- تفريق صفوف العدو من خدع الحرب الجائزة ١٢/ ٦٨٥
- تقسيم الدنيا إلى دار إسلام ودار حرب تقسيم طارئ بسبب قيام حالة الحرب أو الحرب نفسها ٧/ ٢١٢
- التكييف الفقهي للحرب أو الجهاد ١٢/ ٦٤٩
- تلاقي الإسلام والقانون الدولي في عدم جواز التعرض في الحرب للمدنيين ٧/ ٥٣٣
- التمييز بين المقاتلين وغيرهم في الحرب ٧/ ٥١٠
- جعل الإسلام الفضيلة والتقوى أساس العلاقات الدولية في الحرب والسلم ٧/ ١٣٢
- جواز قتل كل من يشارك في الحرب ٧/ ٤٦٧
- حالات استخدام القوة حسب ميثاق الأمم المتحدة ٧/ ١١٩

- الحرب بين الدول أو في الشؤون الداخلية ٧/ ٥١
- الحرب ضرورة لحفظ السلام وتدعيمه ٧/ ١٢٩
- الحرب عند الإغريق اليونان ٧/ ٥٣
- الحرب عند الرومان ٧/ ٥٤
- الحرب في الإسلام هي الحرب العادلة ١٢/ ٤٧٩
- الحرب في الديانة المسيحية ٧/ ٥٧
- الحرب في الديانة اليهودية ٧/ ٥٥
- الحرب في القانون الدولي ١٢/ ٤٧٦
- الحرب في ميزان الإسلام مشروعة للضرورة ولقمع الشر ١٢/ ٦٧٨
- الحرب لدفع العدوان وحماية الدعوة ٧/ ١٢٦
- الحرب لمناصرة المظلومين من صور الجهاد المشروع ١٢/ ٦٩٤
- الحرب لنصرة المظلوم من أوجه مشروعية القتال ٧/ ٩٣
- الحرب المشروعة في الإسلام هي الحرب العادلة ٧/ ١١٧
- حرمة التمثيل بجثث قتلى العدو ٧/ ٤٣٨
- الحروب بعد الهجرة النبوية ٧/ ٦٤
- الحروب في الجاهلية ٧/ ٦٢
- الحصار الاقتصادي في الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨٤
- الحصار والتدمير في الحرب ١٢/ ٦٨٣
- حقوق أسرى الحرب في القانون الدولي ٧/ ٤٧٥
- حكم الأرض التي جلا عنها أصحابها خوفاً ٧/ ٥٨٨
- حكم الأرض التي فتحت صلحاً ٧/ ٥٩٠
- حكم الأموال المنقولة التي تكون في البلاد المفتوحة ٧/ ٦١٢
- حكم رئيس الدولة والأطباء العسكريين والصيادلة في كونهم محاربين ٧/ ٥٣٤
- حكم العقارات أو الأرض التي يستولي عليها المسلمون في الحرب ٧/ ٥٧٤
- الحكمة في اعتبار قبول الإسلام طريقاً لإنهاء الحرب ٧/ ٦٤٢
- الحياد الذي يقره الإسلام في حالة قيام الحرب ٧/ ٢٣٠
- الخدع الجائز في الحرب ١٢/ ٦٨٦
- خدع الحرب ١٢/ ٦٨٦
- خضوع الحرب في الإسلام للنصوص الشرعية ١٢/ ٦٧٧
- خلو الصلح لإنهاء الحرب من الشروط الفاسدة ٧/ ٦٦٨
- دعوة الإسلام إلى السلم والأمان وإحلال السلم محل الحرب والتسامح محل التعصب والتعارف محل الخصام ١٢/ ٤٨٧
- دفع العدوان هو الأصل لمشروعية الحرب ١٢/ ٦٤٨
- دفن قتلى الأعداء إن لم يفعل ذلك قومهم ٧/ ٤٤٥
- دفن قتلى الحرب في القانون الدولي ٧/ ٤٩٢، ٧/ ٤٩٥
- الدوافع الأساسية للحرب ٧/ ٧٠
- الرحمة في السلم والحرب من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٧١
- رئيس الدولة هو المختص بإعلان الحرب في الدول اليوم ٧/ ١٦٦
- السلاح الأبيض والقذائف الثقيلة من الوسائل المشروعة في القتال في الإسلام ١٢/ ٦٨٢
- السلم في الإسلام هو المطمح والحرب ضرورة لرد العدوان ٧/ ٥٠٧
- شروط عقد الصلح الذي تنتهي به الحرب ٧/ ٦٦٤
- شروط المحكم في إنهاء الحروب ٧/ ٢٧٧
- الشريعة الإسلامية وحماية البيئة في وقت الحرب ١٢/ ٧٩٧
- ضمانات إنهاء الحرب وإقرار السلام ٧/ ١٢٨
- طبيعة مشروعية الحرب ١٢/ ٦٤٥
- طرق بدء الحرب ٧/ ١٥٢
- طريقة عقد الصلح لإنهاء الحرب في الإسلام وفي القانون الدولي ٧/ ٦٥٧
- عدم جواز قتل الأفراد من الأعداء إلا حال الحرب ١٣/ ٧٣١
- عدم جواز القتل الجماعي والإبادة الجماعية والتعرض لدور العبادة في الحرب ٧/ ٥١٠
- عدم جواز قتل النساء والصغار والشيوخ والرهبان والعبّاد إلا إذا قاتلوا ٧/ ٥٢٦
- عدم وجود أثر للديانة في إنهاء الحرب في القانون الدولي ٧/ ٦٥٣
- العلاقات الدولية الإسلامية في وقت الحرب ١٢/ ٤٧٥
- الغاية من السلم والحرب في الإسلام ١٢/ ٤٨٩
- الفتوحات الإسلامية ليست حروب استعمار وجباية ٧/ ٧٦٩
- الفتوحات الإسلامية ليست حروباً دينية ٧/ ٧٦٨
- الفرق بين أنظمة الحرب الدولية ونظام الحرب أو الجهاد في الإسلام ١٢/ ٦٧٦

- القاعدة العامة بين المسلمين وغيرهم السلم وليس الحرب ٧/ ٧٢٢، ١٢/ ٦٩٨
- قتال المسلم تحت راية غير الإسلامية ١٢/ ٧٥٢
- قدم الحروب ٧/ ٥٣
- قيود الحرب في التشريع الإسلامي ١٢/ ٤٧٧
- القيود الشرعية على مبدأ الحرب في الإسلام ٧/ ١٣٠
- كتابة عقد الصلح لإنهاء الحرب ٧/ ٦٥٨
- الكف عن القتال وإنهاء الحرب بقبول العدو للإسلام ٧/ ٦٤٣
- الكمين من الخدع الجائزة في الحرب ١٢/ ٦٨٦
- كون الحرب ضرورة في الشريعة الإسلامية ١٢/ ٤٧٦
- كيفية اتفاق فكرة الجهاد مع مبدأ تحريم الحرب في ميثاق باريس ٧/ ١١٨
- كيفية بدء الحرب ٧/ ١٥١
- لجوء المسلمين إلى القتال في الحروب دفاعاً عن الوجود ورد العدوان ١٢/ ٤٦٥
- ماهية الحرب وتاريخها والدوافع إليها ٧/ ٤٥
- مجال الإرهاب للعدو حيث تكون الحرب مشروعة ١٣/ ٧٣١
- المخالفة في الدين أو الكفر وارتباطها بمشروعية الحرب أو الجهاد عند الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٤٧
- المختص بإعلان الحرب ٧/ ١٥١
- مشروع مقترح لقانون السلم والحرب مستمد من الإسلام ٧/ ٨٣٥
- مشروعية الحرب عند كثير من رجال السياسة ٧/ ١١٨
- مشروعية الحرب في الإسلام في ضوء فقه الإمامين الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٤٢
- مشروعية الحرب النفسية أو المعنوية ١٢/ ٦٨٨
- مشروعية الصلح في إنهاء الحرب وكيفية عقده ٧/ ٦٥٥
- مشروعية المعاهدات مع الأعداء حال السلم أو الحرب ٧/ ٧٢٩، ١٢/ ٧٠٧
- مشروعية المعاهدات مع الأعداء حال السلم والحرب ٧/ ٧٢٩
- المصلحة في عقد الصلح لإنهاء الحرب ٧/ ٦٦٦
- المعاملات التجارية مع العدو في أثناء نشوب الحرب ٧/ ٥٤١
- المعاملة بالمثل من أسس العلاقة قبل الحرب وأثناءها ٧/ ١٣٤
- المعاملة بالمثل من قواعد الحرب والقتال في الإسلام ١٢/ ٦٨٠
- معاملة الجرحى والمرضى في ساحة الحرب ٧/ ٤٣٥
- معاملة الجرحى والمرضى والعجزة في الحروب في الإسلام ٧/ ٥١٣
- معاملة الجرحى والمرضى والقتلى في أعقاب الحرب من مفهوم إسلامي وحماية البيئة ١٢/ ٧٩٨
- معاملة قتلى الحروب في الإسلام ٧/ ٥١٤
- معاملة القتلى في ساحة الحرب ٧/ ٤٣٧
- معتقلات أسرى الحرب ٧/ ٣٨٣
- المقاتلون بحسب اتفاقية جنيف ٧/ ٤٦٦
- مقارنة تعريف الجهاد والحرب عند الفقهاء والقانون الدولي ٧/ ٥٠
- مقارنة في كيفية بدء الحرب بين التشريع الإسلامي والقانون الدولي ٧/ ١٥٩
- مقتضى أمان الحربي وقت نشوب القتال ودخوله حينها دار الإسلام ٧/ ٢٦٢
- المقصود بأسرى الحرب في القانون الدولي ٧/ ٤٧٣
- من أمثلة الخدع الممنوعة في الحرب ١٢/ ٦٨٩
- من يجوز قتاله ومن لا يجوز قتاله في الحرب في النظام الإسلامي ١٢/ ٤٦٧
- منع بيع السلاح للحربيين ٧/ ٥٤٤
- مواد قانونية إسلامية مقترحة لطرق إنهاء الحرب ٧/ ٨٤٣
- موجبات نقض المعاهدات وأثر الحرب فيها ٧/ ٣٤٤
- موقف الإسلام من معاملة الجرحى والغرقى ونحوهم في الحروب ٧/ ٤٧٢
- موقف الإسلام من معاملة قتلى الحروب ٧/ ٤٩٣
- الموقف الإسلامي من أسرى الحرب ٧/ ٤٧٦
- نشر المسيحيين عقيدتهم بالإكراه ٧/ ٦١
- النظام الحربي في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٥
- واجبات المسلمين نحو أسرى الحرب ٧/ ٣٨٠
- وجوب احترام مبادئ الإنسانية والفضيلة أثناء الحرب وبعد انتهائها في الإسلام ١٢/ ٤٧٨
- وجوب تفادي جرائم الحرب العمدية والشاذة ٧/ ٥١٢
- الوفاء بالعهود والمواثيق وتحريم الغدر والخيانة من القيود الشرعية على مبدأ الحرب في الإسلام ٧/ ١٣٠

■ الحربي

- أثر نقض الذمة والهدنة ٧/ ٣٧٠
- أخذ العشر من الحربي واشتراط النصاب فيما يؤخذ منه عند أبي حنيفة ٢/ ٦٥٠
- أخذ مال الحربي عند الشيباني ١٢/ ٦٥٠
- ادعاء الحربي الأمان ٧/ ٣٠٨

Obeikandl.com

- إذا أسلم بدار الحرب يعذر بالجهل ولا قضاء عليه للتكاليف ٢/ ١٢٦
- استيلاء الحربيين على أموال المسلمين ١٠/ ٧٠٦
- أموال الحربي الذي أسلم قبل تمام الفتح ٧/ ٦٢٤
- بيع الحربي غير عدة الحرب، جوازه عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- بيع السلاح للحربي المحارب، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- تبعية الحربي لدار الحرب ٧/ ١٩٨
- تعريفه ٤/ ٤٧١
- التمييز بين الحربيين والمدنيين ٧/ ٥٣٣
- الحكم الشرعي لضريبة العشور ٧/ ٥٥١
- دخول المسلم دار الحرب بأمان وتعاقده مع حربي بالربا ٧/ ٢٠٢
- الزكاة على تجار أهل الذمة والحربيين إذا اتجروا إلى بلد من بلاد المسلمين من غير بلادهم وتكرر ذلك مراراً في السنة، حكمها ٢/ ٦٥٠
- سرقة الحربي، حكمها ٦/ ٥١
- سرقة مال الحربي المستأمن، حكمها ٦/ ٦٧
- علاقة الجهاد بقتل الأجنبي ولو كان حربياً إذا دخل بلاد المسلمين بعقد أمان ٧/ ١٧٣
- قتل غير المقاتلة عند الضرورة وذلك في الغارات والترس بمن لا يجوز قتلهم ٧/ ٥٣٥
- لا يؤخذ من الذمي والحربي شيء إلا بشرط، فإن شرط على الحربي العشر مال أخذه أخذ وإلا فلا، عند الشافعي ٢/ ٦٥٠
- ما يعامل به ولي الأمر الذمي الذي ينتقض عهده ٧/ ٣٧١
- ما يفرض على الحربيين باسم العشور أو المكوس والذي يسمى اليوم بالجمارك ٧/ ٥٥٠
- المدة التي تجزئ عنها ضريبة العشور التي تؤخذ من التاجر الحربي ٧/ ٥٦٥
- مراتب وجوب الجهاد عند الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٥١
- مقتضى أمان الحربي وقت نشوب القتال ودخوله حينها دار الإسلام ٧/ ٢٦٢
- مقدار ضريبة العشور التي تفرض على الحربي ٧/ ٥٥٥
- من هو الحربي ٧/ ٥٣٣
- نصاب ضريبة العشور التي تؤخذ من الحربي ٧/ ٥٦٢
- نوع ضريبة العشور التي تفرض على الحربي ٧/ ٥٥٨
- وعاء ضريبة العشور التي تفرض على الحربي ٧/ ٥٦١
- يؤخذ نصف العشر من تجار أهل الذمة والحربيين إذا اتجروا إلى مكة والمدينة وقراها من القمح والزيت خاصة عند المالكية ٢/ ٦٥٠

■ الحرج

- دفع الحرج أو المشقة أحد خصائص التشريع ١٣/ ٦٣٩
- السبب في رفع الحرج عن الناس في التكاليف ١٠/ ٤٠٦
- العلاقة بين العرف والضرورة أو الحاجة والمصلحة أو دفع الحرج والمشقة ١٠/ ٥١١
- الفرق بين الحرج العام والخاص ١٠/ ٥٥٥
- مبدأ رفع الحرج ورفع الضرر ووجوب العدل مبادئ ثابتة في الإسلام ١٠/ ٤١٣
- مبدأ اليسر ودفع الحرج في التشريع ١٣/ ٧٨٠

■ الحرص

- الاقتصاد في طلب الرزق وذم الحرص وحب المال ١١/ ١٤١

■ الحرم

- أخذ شيء منه، حكمه ٣/ ٢٠٠
- إقامة الحدود فيه، حكمه ٣/ ٣٥١
- ترابه وأحجاره، حكم إخراجها ٣/ ٣٥١
- تغليظ الدية على القاتل فيه ٣/ ٣٥١
- الحرم المكي ٣/ ٣٤١
  - حدوده ٣/ ٣٤١
  - خصائصه ٣/ ٣٤٩
- دخول الذمي إلى الحرم المكي، حرمته عند الجمهور غير أبي حنيفة ٣/ ٧٥٠
- دخول غير المسلم إلى حرم مكة والمسجد، حكمه عند الحنفية ٣/ ٧٣٤
- دخول غير المسلم الحرم المكي ٧/ ٢٩٦
- دخول الكافر إليه، حكمه ٣/ ٣٥١
- دخول الكافر مكة وحرمها، حكمه عند الشافعي ٣/ ٧٥٠
- دخوله دون دخول مكة حكمه ٣/ ١٣٣
- دخوله من غير إحرام لمن وجب عليه الإحرام، حكمه ٣/ ١٣٣
- دفن المشرك فيه، حكمه ٣/ ٣٥٢
- شجره، أحكامه ٣/ ٣٤٩
- الصلاة في أوقات الكراهة، حكمها في الحرم عند الشافعية ٣/ ٣٥٢
- الصيد فيه ٣/ ٣٠٠
  - جزاؤه ٣/ ٣٠٣
  - ضوابط جزء الصيد

obeikandl.com

• صيده، حكمه ٣/ ٢٠١، ٣/ ٣٤٩
• الفرق بين حرم مكة، وحرم المدينة ٣/ ٣٥٨
• قطع نباته، جزاؤه ٣/ ٣٠٠
• لقطته، حكمها ٣/ ٣٥١
• مضاعفة الحسنات والسيئات فيه ٣/ ٣٤٣
• مكة، خصائص حرمها ٣/ ٣٤١

■ **الحرمات**
• صون الحرمات والقيم في تعامل المسلمين مع غيرهم ٧/ ١٤٩

■ **الحروب الصليبية**
• الحروب الصليبية على المسلمين ٧/ ٦٠
• نظام الأمان إبان الحروب الصليبية ٧/ ٢٣٦

■ **الحرير**
• التوسد بالحرير، حكمه ٣/ ٥٤٢
• حرمة لبسه للرجال في الصلاة ١/ ٨٢٢
• شراء ثياب حرير ليلبسها رجل، حكمه عند المالكية ١٠/ ١٨٤
• لبس الحرير، حكمه ٣/ ٥٤١
• لبس الحرير الطبيعي للمرض ١٠/ ٥٩٧
• لبس الحرير للصبيان حكمه ٣/ ٥٤٣
• لبس الحرير للضرورة، حكمه ٣/ ٥٤٢، ٣/ ٥٤٣
• لبس الحرير والديباج في الحرب ١٠/ ٥٧٠
• المنسوج من الحرير وغيره، حكمه ٣/ ٥٤٤

■ **الحريم**
• تعريفه ٥/ ٤٣٥، ٥/ ٤٣٩
• حريم آبار القناة، مقداره عند الشافعية ٥/ ٤٤٠
• حريم أرض مزروعة، مقداره عند الحنابلة ٥/ ٤٤١
• حريم البئر
مقداره ٥/ ٤٣٧
مقداره عند المالكية ٥/ ٤٣٨، ١١/ ١١٥
• حريم البئر البديء، مقداره عند الحنابلة ٥/ ٤٤٠
• حريم بئر الشرب، مقداره عند الشافعية ٥/ ٤٣٩
• حريم البئر العادية، عند الحنابلة ٥/ ٤٤٠
• حريم البئر في الموات، مقداره عند الشافعية ٥/ ٤٣٩
• حريم الدار
مقداره عند الحنابلة ٥/ ٤٤١
مقداره عند المالكية ٥/ ٤٣٩، ١١/ ١١٦
• حريم الدار المبنية في الموات، مقداره عند الشافعية ٥/ ٤٤٠
• حريم الشجر
مقداره ٥/ ٤٣٨
مقداره عند الحنابلة ٥/ ٤٤١
مقداره عند المالكية ٥/ ٤٣٩
• حريم العين الجارية ١١/ ١١٦
• حريم العين الجارية، مقداره ٥/ ٤٣٧
• حريم الفدان، مقداره عند المالكية ٥/ ٤٣٩
• حريم القرية المحياة، مقداره عند الشافعية ٥/ ٤٣٩
• حريم القرية، مقداره عند المالكية ٥/ ٤٣٩
• حريم القناة ١١/ ١١٥
• حريم القناة، مقداره ٥/ ٤٣٧
• حريم النهر
حكمه ٥/ ٤٣٧
مقداره ٥/ ٤٣٧
مقداره عند الحنابلة ٥/ ٤٤١
مقداره عند الشافعية ٥/ ٤٣٩، ١١/ ١١٥
• شروط استحقاق حريم البئر ٥/ ٤٣٧
• المراد بالحريم ١١/ ١١٥
• المرجع في تقديره عند الشافعية ٥/ ٤٣٩
• مشروعيته ٥/ ٤٣٦
• معنى البئر العادية ٥/ ٤٤٠
• معنى بئر العطن ٥/ ٤٣٧
• معنى بئر الناضح ٥/ ٤٣٧

■ **الحرية**
• احترام الإسلام لحرية النقد والاعتراض وحرية العمل والتنقل وممارسة الشعائر الدينية ٧/ ٧٤٩
• الإخاء الإنساني واحترام الآخر والمساواة بين الناس والعدل وإقرار الحرية أسس التسامح الإسلامي ١٣/ ٧٩٧
• اختلاف الحقوق والحريات العامة في الشورى عن الديمقراطية الغربية ١٢/ ٥٧٠
• الإسلام والحرية والذكورة والبلوغ والعقل شروط للخليفة ١٢/ ٦٢٤
• اشتراط أن يكون القاضي حرّاً ذكراً مكلفاً عدلاً ١٢/ ٧٢١
• اشتراط الحرية والذكورة في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥٤
• إقامة العدل السياسي وتحقيق المساواة وإطلاق الحرية وإحقاق الحق يؤدي إلى إشاعة الأمن واستئصال الجريمة ١٣/ ٧٠٧

obeikandl.com

- اقتران الحرية بالمسؤولية يؤدي إلى الاعتدال في إبداء الرأي ١٣/ ٨٣٠
- إقرار الإسلام مبدأ المساواة والحرية ١٢/ ٥٨٦
- أقسام الحرية الفردية ١٣/ ٨١١
- أنواع الحرية التي هي من دعائم الديمقراطية ١٢/ ٥٨٥
- أنواع الحرية واحترامها ٧/ ٧٨٠
- تعريف الحرية ١٣/ ٨١٢
- تعريف حرية الرأي والتعبير ١٣/ ٨١٤
- تقرير الحرية الدينية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٧/ ٧٨٧
- تقييد حرية الحاكم والمحكوم في الإسلام ٤/ ٥٩
- التمتع بحرية العبادة وإعلان الإيمان والاعتقاد الحق بالقرآن وممارسة الشعائر الرئيسية من حقوق المسلمين في الأقطار غير الإسلامية ٧/ ٧٨٧
- توفر حق الحرية في تعامل المسلمين مع غيرهم في المعاملات والدين والفكر والرأي ٧/ ١٣٩
- الحريات ذات المضمون المادي ١٣/ ٨١١
- الحريات ذات المضمون المعنوي ١٣/ ٨١١
- حرية الاجتماع ١٣/ ٨١٥
- الحرية الاشتراكية في الإسلام ٤/ ٥٩
- حرية الاعتقاد والتدين من حقوق الإنسان ٧/ ٧٨٠
- حرية الإنسان في اختيار الإيمان والكفر ١٣/ ٧٩٩
- حرية التدين أو العقيدة في الإسلام ١٢/ ٤٩٢
- حرية التعبير عن الرأي ١٣/ ٨٠٩
- حرية التعبير في الإسلام حق وواجب ١٣/ ٨١٨
- حرية التعليم والتعلم ١٣/ ٨١٥
- حرية التفكير والعلم والتعبير من حقوق الإنسان ٧/ ٧٨١
- حرية تكوين الجمعيات ١٣/ ٨١٥
- الحرية الدينية في الإسلام حرية منظمة ١٢/ ٦٦٤
- الحرية الدينية لغير المسلمين ١٢/ ٦٦٢
- الحرية الدينية ومنع الإكراه للدخول في الإسلام من حقوق المواطن ٧/ ٧٤٩
- حرية الرأي والتعبير في العهد الراشدي ١٣/ ٨١٧
- حرية الرأي والتعبير من بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٧/ ٧٩٢
- حرية الرأي والتعليم من أنواع الحرية في النظام الديمقراطي ١٢/ ٥٨٥
- الحرية السياسية ١٣/ ٨١٢
- الحرية الشخصية ١٣/ ٨١٢
- حرية الصحافة ١٣/ ٨١٥
- حرية العقيدة في الإسلام ٧/ ٧٤٩
- حرية العقيدة والعبادة من أنواع الحرية في النظام الديمقراطي ١٢/ ٥٨٥
- الحرية في الإسلام حرية مسؤولة ومنظمة ١٣/ ٨١٠
- الحرية في الأنظمة الغربية ١٣/ ٨١٧
- الحرية لكل إنسان قوام الحياة بأشكالها ١٣/ ٧٩٨
- الحرية المطلقة ١٣/ ٨١٦
- الحرية المعتبرة هي الحرية المنضبطة ٧/ ٧٨١
- الحرية المقيدة ١٣/ ٨١٦
- الحرية من شروط الرئيس الأعلى للدولة في النظام الإسلامي ١٢/ ٥١٣
- حرية الناس جميعاً في ميزان الإسلام ٤/ ٥٩
- الحرية والمساواة في الديمقراطية ١٢/ ٥٢١
- الحرية والمسؤولية ١٣/ ٨٢٩
- الحرية الوهمية ١٣/ ٨١٦
- حق التنقل من مكان لآخر من مستلزمات الحرية ٧/ ٧٨٢
- حق الحرية والتنقل من حقوق الإنسان ٧/ ٧٨٠
- الحقوق والحريات في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٦٠١
- الحكم بحرية اللقيط وإسلامه ١٣/ ٦١٢
- صور الحرية وأنواعها ١٣/ ٨١٥
- الضمانات الأساسية للحريات في الإسلام ١٣/ ٨٣٢
- ضمانات حرية الرأي في القانون ١٣/ ٨٣٢
- ضوابط حرية التعبير عن الرأي في الإسلام لجعلها حرية مسؤولة ١٣/ ٨٢٦
- عدم مصادرة الحرية أو قهرها ٧/ ٧٨٢
- العلاقة بين الحرية والمسؤولية ١٣/ ٨١٦
- قيمة حرية الرأي في الإسلام ١٣/ ٨١٠
- قيود الحرية في الشريعة الإسلامية ١٣/ ٨١٣
- كفالة الإسلام لحرية الرأي والتعبير ١٢/ ٦١١
- مجال حرية التعبير عن الرأي في الإسلام ١٣/ ٨٢٠
- المساواة والحرية من دعائم الديمقراطية ١٢/ ٥٨٤
- ملازمة حرية التعبير عن الرأي لحق الإنسان في الحياة ١٣/ ٨١٠
- ملازمة الحكم في الإسلام للعدل في القضاء والمساواة أمام الشريعة والحرية ١٢/ ٦١٩
- من خصائص الوسطية في الإسلام ترك مصادرة الحريات وعدم التشدد ١٣/ ٨٥٣
- من الظلم الاعتداء على حرية الإنسان ١٣/ ٨١٠
- من قواعد الإمامة العظمى ٦/ ٦٢٦

Open Kanaan .com

• من مظاهر العقيدة ووسطيتها حرية الإنسان في اختيار أفعاله ومسؤوليته عنها ١٣/ ٦٦٢
• من معاني الوسطية الاعتراف بالحرية للآخرين ١٣/ ٧٨٠
• من معاني الوسطية الاعتراف بحرية الآخرين الدينية ١٣/ ٦٣٩
• من مقتضيات وسطية الإسلام إقرار الحرية للمسلمين ولغيرهم ١٣/ ٧٧١
• موقف الديمقراطية الإسلامية من الحقوق والحريات العامة ١٢/ ٥٦٥
• نسبية الحرية ١٣/ ٨١٤
• واقع الحرية أو أزمتها ١٣/ ٨١٦

■ **الحساب الجاري**
• ضمان المصرف الإسلامي الذي يعمل في بلد غير إسلامي رأس المال المودع لديه ١١/ ٤٦١
• عدم دفع المصرف الإسلامي أرباحاً على الحسابات الجارية وإنما على الودائع الاستثمارية ١١/ ٤٥٩
• فتح الحساب الجاري من أنواع الخدمات المصرفية ١١/ ٤٧٨
• قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وأداء قيمة الشيكات وتحصيل الأوراق التجارية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار بطاقات الائتمان من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥
• ودائع تحت الطلب (الحساب الجاري) من أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٨

■ **الحساب الفلكي**
• الاعتماد على الرؤية في الصيام والاستعانة بالحساب الفلكي والمراصد ١٢/ ٥١

■ **الحسبة**
• آداب وأوصاف ووظائف المحتسب ٦/ ٧٨٩
• آدابها، الرفق والإحسان ٦/ ٦٧٠
• احتواؤها لنظرية الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في العصر الحديث ٦/ ٦٦٧
• اختصاصات المحتسب
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٦/ ٦٧١
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاة والقضاة وأهل الديوان ٦/ ٦٧١
• اختصاصاتها ٦/ ٦٦٦
الأمر بالمعروف فيما يتعلق بحق الله والعباد والحقوق المشتركة ٦/ ٦٦٧، ٦/ ٦٧٣
النهي عن المنكر ٦/ ٦٦٧، ٦/ ٦٧٣
النهي عن المنكر فيما يتعلق بحقوق الله من عبادات ومحظورات ومعاملات منكرة ٦/ ٦٦٧، ٦/ ٦٧٣
• أساسها أو مشروعيتها ٦/ ٦٦٨
• تاريخها ٦/ ٦٦٥
• التسعير من قبل المحتسب، حكمه ٦/ ٦٧٦
• تطبيق العقوبات الشرعية من قبل المحتسب، حكمه ٦/ ٦٧٩
• تعريفها ٥/ ٧٣١، ٦/ ٦٦٥، ١٠/ ٣٦
• تعريفها عند ابن خلدون ٥/ ٧٣٢
• الحسبة لا تتوقف على رفع الدعوى من أحد الخصوم ٦/ ٦٦٧
• الحقوق التي تتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: حقوق الله تعالى وحقوق العباد وحقوق مشتركة بينهما ٦/ ٦٧١
• حقيقتها ٦/ ٦٦٥
• حكمها ٥/ ٧٣٢، ٦/ ٦٦٩
• حماية العبادات بالحسبة ١٠/ ٣٦
• الدعاوى التي ينظر فيها المحتسب ٦/ ٦٧٧
• رفع دعواها من أي فرد، جوازه ١٠/ ٢١، ١٠/ ٣٦
• شروطها ٦/ ٦٧٠
• ظهور نظام الحسبة ٦/ ٦٤٧
• غايتها ٦/ ٦٦٨
• الفرق بين المحتسب والمتطوع ٦/ ٦٧٠
• قاعدتها وأصلها ٦/ ٦٦٩
• قيام المحتسب بواجبه تجاه الجماعة والأفراد ٥/ ٧٣٢
• مراقبة الأسواق من قبل المحتسب، حكمه ٦/ ٦٧٥
• مراقبة أهل الصنائع من قبل المحتسب، حكمه ٦/ ٦٧٥
• مراقبة المحتسب للأسواق والطرقات العامة، حكمه ٦/ ٦٧٥
• مشروعيتها للوقاية من الجريمة ٥/ ٧٢٩
• المقارنة بين الحسبة والقضاء العادي، أوجه التشابه ٦/ ٦٧٧
• المقارنة بين الحسبة وولاية المظالم ٦/ ٦٧٩
• المقارنة بين ولاية المظالم وبين الحسبة، أوجه الاختلاف بينهما ٦/ ٦٧٩
• المقارنة بينها وبين القضاء العادي، أوجه الاختلاف بينهما ٦/ ٦٧٩
• المقارنة بينها وبين ولاية المظالم: أوجه الشبه بينهما ٦/ ٦٧٩

obeikandl.com

- مقارنة الحسبة والقضاء وولاية المظالم ٦/ ٦٧٧
- منع المحتسب للاحتكار، حكمه ٦/ ٦٧٦
- منع المعاملات المحرمة من قبل المحتسب، حكمه ٦/ ٦٧٥
- نظام الحسبة في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٧
- نظام الحسبة ومراقبته للغش ١٢/ ٤٠٩
- نظر المحتسب في تعديات الجيران فيما بينهم، حكمه ٦/ ٦٧٥
- واضعها ٦/ ٦٦٩
- وظائف المحتسب ٥/ ٧٣٢

■ **حسم الأوراق التجارية**
- حقيقة حسم الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٢
- عدم جواز حسم الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٥
- عناصر حسم الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن حسم الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٥
- كيفية حسم الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٤

■ **حسم الكمبيالات**
- بيع التقسيط وخصم الكمبيالة ١١/ ٣٣٧
- تداول الكمبيالات بما سمي بحسم الكمبيالة أو خصم الكمبيالة ١١/ ٣٥٥
- حسم الكمبيالات وعلاقته بالربا ١١/ ٢٣٢

■ **الحشرات**
- قتل الحشرات والمؤذيات للحفاظ على البيئة ١٢/ ٨٠٧

■ **الحشيش**
- أسباب تحريم زراعة الحشيش وتصنيع المخدرات ٦/ ١٢٣
- حكمه ٦/ ١١٣
- زراعة الحشيش، حكمه ٦/ ١٢٣

■ **الحصار**
- الحصار الاقتصادي في الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨٤
- الحصار والتدمير في الحرب ١٢/ ٦٨٣

■ **الحصانة**
- إقرار القانون الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين والقناصل امتيازات خاصة ٧/ ٣٢٦
- الحصانة القضائية للبعثات الدبلوماسية في القانون الدولي وفي الفقه الإسلامي ٧/ ٣٢٩
- الحصانة للدبلوماسيين في الإسلام ٧/ ٣٢٧
- الحصانة المالية للبعثات الدبلوماسية في القانون الدولي وفي الفقه الإسلامي ٧/ ٣٣٠

■ **الحصاة**
- بيع الملامسة وبيع الحصاة وبيع المزابنة من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣٢

■ **حصص التأسيس**
- حصص التأسيس في الشركات ١١/ ٣٦٨
- حكم حصص التأسيس ١١/ ٣٧٨

■ **الحضارة**
- آيات السيف وعلاقتها بالإرهاب الذي يهدد الحضارة الإنسانية ١٢/ ٦٦٨
- ارتباط الحضارة الإسلامية بالشرع والعقل والعلم ١٢/ ٤٢٩
- إرساء مفهوم الحضارة الإسلامية ٧/ ١٤٥
- ازدواجية العقل والنقل في تطوير الحضارة الإسلامية ١٢/ ٤٢٦
- التزام المسلمين في حروبهم الحفاظ على معطيات المدنية والحضارة ١٢/ ٤٩٢
- البيئة والمدنية والحضارة ١٢/ ٧٨٩
- ترويج أمريكا لصراع الحضارات بدل حوارها ١٣/ ١٠١
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن معالم العودة إلى المنهج الحضاري في الإسلام ٩/ ٧٧٩
- ما يتطلبه العمل الصالح الذي هو أحد أركان أو مقومات الحضارة الإسلامية ٧/ ١٤٦
- مقومات الحضارة الإسلامية ٧/ ١٤٥
- هدف العولمة تعميم النمط الحضاري الأمريكي على العالم ١٣/ ٨٥

■ **الحضانة**
- إجبار الأم على الحضانة إذا لم يكن للصغير ذو رحم محرم ٨/ ٦٩٣
- إجبار الأم على الحضانة، حكمه ٨/ ٦٩٢
- إجبار الحاضنة على الحضانة إذا تعينت عليها، حكمه ٨/ ٦٨٠
- إجبار الحاضنة على الحضانة إذا لم تتعين عليها، حكمه ٨/ ٦٨٠
- أجرة الخادم إذا احتاج الصغير إلى خادم، وجوبها بالاتفاق ٨/ ٦٩٥
- أجرة مسكن الحضانة للحاضن والمحضون إذا لم يكن لهما مسكن، وجوبها عند الحنفية والمالكية ٨/ ٦٩٥
- أحقية الأم بحضانة ولدها ١٣/ ٦٣٣

obeikandl.com

• أخذ الأم الأجرة على حضانتها لولدها ١٣/ ٦٣٤
• أخذ الحاضنة الأجرة على حضانتها إن كانت زوجة أو معتدة لأبي المحضون، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٩٣
• أخذ الحاضنة الأجرة على حضانتها، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٦٩٤
• أخذ الحاضنة غير الزوجة أجرة الحضانة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٩٤
• أخذ الطفل من صاحبة الحق في الحضانة، حكمه ٨/ ٦٨٠
• إذا اختار الولد أحد الأبوين وامتنع من كفالته، حكمها عند الشافعية ٨/ ٧٠٢
• إذا اختلعت المرأة من زوجها بشرط أن تترك ولدها عند الزوج، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٨٠
• إذا انتهت مدة الحضانة ضُمّ الولد إلى الولي على النفس من أب أو جد لا لغيرهما ٨/ ٧٠٤
• إذا بلغ الولد أو البنت بكراً أو ثيباً وكانا غير مأمونين فلا خيار لهم بالانفراد بالسكن بل يضمهم الأب إليه ٨/ ٧٠٤
• إذا بلغت الفتاة سبع سنين فالأب أحق بحضانتها ولا تخيير، عند الحنابلة ٨/ ٧٠٣
• إذا تعدد أصحاب حق الحضانة، فللقاضي حق اختيار الأصلح، في القانون السوري ٨/ ٦٨٥
• إذا كان السفر بالمحضون مخوفاً فالمقيم أحق بالحضانة للولد، عند الشافعية ٨/ ٦٩٨
• إذا كانت المرضعة الحاضنة للولد فعليها إرضاعه عندها ٨/ ٦٨٠
• إذا مرض المحضون فالأم أولى بتمريضه، عند الشافعية ٨/ ٧٠٠
• أسباب سقوط الحضانة ٨/ ٦٩٠
• إسلام الحاضن كالحضانة، عدم اشتراطه، عند المالكية ٨/ ٦٨٨
• إسلام الحاضن واتحاد الدين بخلاف الحاضنة، اشتراطه عند الحنفية ٨/ ٦٨٨
• أمن المكان، اشتراطه للحضانة عند المالكية ٨/ ٦٨٧
• انتقال الأب أو من يقوم مقامه بالمحضون إلى بلد آخر، حكمه ٨/ ٦٩٨
• الانتقال بالمحضون إلى بلد آمن مسافة القصر فأكثر ليسكنه، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٦٩٨
• انتهاء الحضانة ١٣/ ٦٣٤
• انتهاء حق الحضانة، موقف القانون منه ٨/ ٧٠٣
• الانفاق على المحضون، وجوبها ٨/ ٦٧٩
• بدايتها منذ ولادة الطفل إلى سن التمييز بالاتفاق ٨/ ٧٠١
• البلوغ في الحاضن من النساء والرجال، اشتراطه ٨/ ٦٨٦
• تخيير الغلام في الحضانة، شروطه عند الحنابلة ٨/ ٧٠٣
• تخيير الولد في اختيار مكان حضانته، حكمه عند الحنفية والمالكية ٨/ ٧٠٢
• ترتيب الحضانة إن لم يكن للمحضون أحد من النساء، عند المالكية ٨/ ٦٨٤
• ترتيب الحضانة في الرجال إذا اجتمع اثنان في درجة واحدة من القرابة، عند الحنفية ٨/ ٦٨٤
• ترتيب درجات الحواضن أو مستحقي الحضانة ٨/ ٦٨٠
• ترتيب درجات الحواضن من الرجال ٨/ ٦٨٣
• ترتيب درجات الحواضن من النساء، عند الحنابلة ٨/ ٦٨٣
• ترتيب درجات الحواضن من النساء، عند الحنفية ٨/ ٦٨٣
• ترتيب درجات الحواضن من النساء، عند الشافعية ٨/ ٦٨٣
• ترتيب درجات الحواضن من النساء، عند المالكية ٨/ ٦٨٣
• ترتيب درجات الحواضن من النساء، في القانون السوري ٨/ ٦٨٣
• ترتيبها إذا اجتمع للمحضون حاضنان من درجة واحدة، عند الشافعية ٨/ ٦٨٤
• ترتيبها إذا اجتمع للمحضون حاضنان من درجة واحدة، عند المالكية ٨/ ٦٨٤
• ترتيبها إن عدم أهل الحضانة من العصبات والنساء وللمحضون أقارب من رجال ذوي الأرحام ٨/ ٦٨٤
• ترتيبها عند فقد العصبات، عند الحنابلة والحنفية ٨/ ٦٨٤
• ترتيبها في الرجال إذا لم يكن للمحضون عصبة من الرجال ٨/ ٦٨٤
• تعريفها ٨/ ٦٧٩
• التفضيل بين الأم والمتبرعة بالحضانة، عند الحنفية ٨/ ٦٩٤
• تقديم الأم على غيرها إلا إذا كانت مرتدة أو فاجرة بحيث يضيع الولد ٨/ ٦٨١
• الحاضنة غير الأم لا يجوز لها الانتقال بالمحضون إلى غير بلد أبيه إلا بإذنه، عند الحنفية ٨/ ٦٩٧

obeikandl.com

- حضانة الأم المصابة بالإيدز لوليدها السليم وإرضاعه ٩/ ٨٢٣
- حضانة الكافر لمسلم، حكمه عند الحنفية والمالكية ٨/ ٦٨٨
- الحضانة للولد حق للزوجين ١٣/ ٦٣٣
- حضانة الولد المعتوه للأم، عند الحنابلة ٨/ ٧٠٣
- حق الأم في الحضانة، عدم سقوطه بإسقاطها ١٠/ ٢٦
- حكمها ٨/ ٦٧٩
- دعاء الإنسان على ولده أثناء تربيته وحضانته، كراهته ٨/ ٦٧٩
- زواج الحاضنة بغير قريب محرم من المحضون يسقط حضانتها في القانون السوري ٨/ ٦٨٩
- زيارة الولد المحضون، حكمه ٨/ ٦٩٩
- السبب في اختلاف مدة الحضانة بين الغلام والفتاة، عند الحنفية ٨/ ٧٠١
- سفر الولي يسقط حق الحضانة للحاضنة، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٦٩٩
- سقوطها إذا تزوجت الحاضنة ودخلت ٨/ ٦٩١
- سقوطها إذا سكت صاحب الحق عنها ولم يطلبها، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٩٣
- سقوطها إذا سكت صاحب الحق عنها وهو يعلم أن سكوته يسقط حق فيها، عند المالكية ٨/ ٦٩٣
- سقوطها إذا سكت صاحب الحق عنها وهو يعلم بحقه في الحضانة، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٩٣
- سقوطها إذا مضت سنة لم يطالبها فيها صاحب الحق، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٩٣
- سقوطها بالعته أو الجنون اتفاقاً ٨/ ٦٩٢
- سقوطها بالكفر عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٦٩١
- سقوطها بسفر الحاضن سفر نقله وانقطاع إلى مكان بعيد عند المالكية ٨/ ٦٩٠
- سقوطها لضرر في بدن الحاضن، عند المالكية والحنابلة ٨/ ٦٩١
- سقوطها لفسق الحاضن أو قلة دينه بالاتفاق ٨/ ٦٩١
- شروط أخرى في الحضانة ٨/ ٦٩٠
- شروط الحضانة الخاصة بالرجال

أن يكون عند الحاضن من يصلح من النساء لرعايته لشؤون الطفل، عند المالكية ٨/ ٦٩٠

كون الرجل الحاضن محرماً للمحضون إذا كان أنثى مشتهاة ٨/ ٦٨٩

- شروط الحضانة الخاصة بالنساء ٨/ ٦٨٨

إذا كان المحضون رضيعاً فعلى الحاضنة إرضاعه، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٦٨٩

ألا تقيم الحاضنة بالصغير في بيت يبغضه ويكرهه ٨/ ٦٨٩

ألا تكون قد امتنعت من حضانة الصغير مجاناً والأب معسر، عند الحنفية ٨/ ٦٨٩

ألا تكون المرأة الحاضنة متزوجة بأجنبي عن الصغير أو بغريب غير محرم منه ٨/ ٦٨٨

أن تكون ذات رحم محرم من الصغير ٨/ ٦٨٩

- الشروط العامة في الحواضن من النساء والرجال ٨/ ٦٨٥

الإسلام عند الحنابلة والشافعية ٨/ ٦٨٧

الأمانة على الأخلاق ٨/ ٦٨٧

البلوغ ٨/ ٦٨٦

العقل ٨/ ٦٨٦

القدرة على تربية المحضون ٨/ ٦٨٦

- شروط المحضنون ٨/ ٦٨٥
- صاحب الحق في الحضانة ٨/ ٦٨٠
- عدم إجبار الأم على الحضانة إلا إذا تعينت له، عند الحنفية ٨/ ٦٩٢
- عودة الحضانة بعد سقوطها، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٦٩٢
- عودة حق الحضانة إذا زال سبب سقوطه، في القانون السوري ٨/ ٦٩٣
- عودة الحق في الحضانة بعد سقوطها لمانع من الموانع ثم زال المانع، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٩١
- كون الأعمى حاضناً، حكمه ٨/ ٦٨٧
- لا تسلم مشتهاة لذكر وارث غير محرم للمحضون كابن العم ٨/ ٦٨٣
- لا تمنع الأم من تمريض ابنها المحضون عند والده، عند الحنابلة ٨/ ٧٠٠
- لا حضانة على البالغ الرشيد ٨/ ٦٨٥
- لا حضانة لمن لا يرث من الرجال من ذوي الأرحام، عند الشافعية ٨/ ٦٨٤
- للأم إسقاط حقها في الحضانة وإذا أرادت العود لا حق لها، عند المالكية ٨/ ٦٩٣
- متى يبدأ استحقاق نفقة الحضانة من أجرة ومسكن وخادم، عند الحنفية ٨/ ٦٩٦
- مدتها عند الأم والحاضنة للغلام، عند الحنفية ٨/ ٧٠١
- مدة بقاء المحضون عند الحاضنة غير المسلمة، عند الحنفية ٨/ ٦٨٧
- مدة بقاء المحضون عند الحاضنة غير المسلمة، عند المالكية ٨/ ٦٨٧

obeikandl.com

• مدة حضانة الأم أو الحاضنة للفتاة الصغيرة، عند الحنفية ٨/ ٧٠١
• مدة حضانة الغلام، عند المالكية ٨/ ٧٠٢
• مدة حضانة الفتاة، عند المالكية ٨/ ٧٠٢
• مكان إقامة الولد المحضون إذا سافر أحد الزوجين المفترقين بالطلاق سفر حاجة، عند الشافعية ٨/ ٦٩٨
• مكان حضانة الصغير إذا كانت الأم هي الحاضنة في حال قيام الزوجية أو أثناء العدة من طلاق أو وفاة، عند الحنفية ٨/ ٦٩٧
• مكان حضانة الصغير للأم المطلقة بعد انتهاء العدة ٨/ ٦٩٧
• مكان الحضانة للمطلقة بعد انقضاء العدة، عند المالكية ٨/ ٦٩٧
• من المكلف بنفقة الحضانة ٨/ ٦٩٥
• مهمة الحاضنة والأب ٨/ ٦٨٥
• موقف القانون السوري من الشروط العامة في الحواضن من الرجال والنساء ٨/ ٦٨٧
• نفقة الحضانة، موقف القانون منها ٨/ ٦٩٦

■ **الحضر**
• عموم ضرورة الغذاء في السفر والحضر ١٠/ ٤٣٥

■ **الحطيطة**
• الحطيطة أو المواضعة من الدين المؤجل لأجل تعجيله ١١/ ٢٢٣

■ **الحفظ**
• قاعدة لا ضمان على المبالغ في الحفظ من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٧

■ **الحق**
• الإبراء، معناه ١٠/ ٤٨
• إتلاف المال، عدم جوازه ١٠/ ٣٩
• الإجبار على الفعل إذا تعسف صاحب الحق بامتناعه عنه ١٠/ ٤٧
• الاحتكار، تحريمه ١٠/ ٤١
• أحكامه ١٠/ ٣٣
• الأحوال التي يكون استعماله فيها غير مشروع في القانون ١٠/ ٣٤٤
• اختلاف الحقوق والحريات العامة في الشورى عن الديمقراطية الغربية ١٢/ ٥٧٠
• أخذ الرجل العوض المالي من زوجته عن حقه بالصلح، جوازه ١٠/ ٣٠
• أخذ العوض المالي عن حق القصاص، جوازه ١٠/ ٣٠
• أخذ القانون بمبدأ التعسف في استعمال الحق من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٥
• أخذ القانون من الفقه مبدأ بقاء الحق العام ولو سقط الحق الخاص ١٢/ ٣٩٨
• أخذه ديانة لا قضاء ١٠/ ٣٤
• أركانه ١٠/ ٢٠
• إزالة الضرر الناجم عن التعسف، وجوبه ١٠/ ٤٧
• أسباب انتقاله ١٠/ ٤٧
• أسباب تحريم التعسف ١٠/ ٤١
• استثناء بعض الحقوق الشخصية من قبول الإسقاط ١٠/ ٢٥
• استحقاق الدَّين الذي لا بينة فيه ديانة ١٠/ ٣٠
• استعمال حق المراجعة بعد الطلاق للإضرار، تحريمه ١٠/ ٤٠
• استعمال الحقوق مقيد بشرط السلامة ١٠/ ٤٦
• استعماله بوجه مشروع ١٠/ ٣٩
• استيفاء حق الله تعالى ١٠/ ٣٣
• استيفاء عقوبة مخالفة الحق العام للحاكم ١٠/ ٢٣
• استيفاؤه بواسطة القضاء عند المالكية والحنابلة ١٠/ ٣٤
• استيفاؤه عند الحنفية ١٠/ ٣٤
• استيفاؤه عند المالكية ١٠/ ٣٤
• الإسلام دين الحق والاعتدال والسماحة ١٣/ ٧٢٤
• إسهام القادة من علماء المسلمين ورجال الدين المسيحي في دعوة المجتمع الدولي إلى الإذعان للحق والعدل ١٢/ ٤٨٦
• إعادة الطبع أو التصوير من الناشرين، حرمتها ١٠/ ٣٨
• اعتبار استعمال الحق تعسفاً إذا ترتب ضرراً أعظم من المصلحة ١٠/ ٤٢
• اعتبار استعمال الحق تعسفاً إذا قصد غرضاً غير مشروع ١٠/ ٤٢
• اعتبار استعمال الحق تعسفاً إذا كان غير معتاد وأدى إلى ضرر ظاهر ١٠/ ٤٤
• اعتبار استعمال الحق مع الإهمال أو الخطأ تعسفاً ١٠/ ٤٥
• اعتبار الحاكم نائباً عن الأمة ١٠/ ٢١
• الاعتداء على حق المؤلف، حكمه ١٠/ ٣٧
• الاعتداء على الدم والمال والعرض، حرمته ١٠/ ٤١
• إقامة العدل السياسي وتحقيق المساواة وإطلاق الحرية وإحقاق الحق يؤدي إلى إشاعة الأمن واستئصال الجريمة ١٣/ ٧٠٧

Obeikandl.com

- إقرار الفقه الإسلامي للشخصية الاعتبارية ١٠/ ٢١
- أقسامه ١/ ١٢٨

حقوق الله تعالى وحقوق العباد وحقوق مشتركة بينهما ١/ ١٢٨، ٦/ ٦٧١

- أقسامه باعتبار المؤيد القضائي وعدمه ١٠/ ٣٠
- الامتناع عن أداء حق الله تعالى، حكمه ١٠/ ٣٢
- امتناع وراثة الحقوق عند الحنفية ١٠/ ٢٥٥
- الامتياز لصاحب الحق العيني على غيره ١٠/ ٢٩
- انتقال الحق غير المالي ١٠/ ٤٧
- انتقال الحق المالي ١٠/ ٤٧
- انتهاء الشخصية الطبيعية ١٠/ ٢٠
- إنشاء الشرع حقوقاً مباشرة ١٠/ ٣١
- إنشاء الشرع حقوقاً مرتبة على أسباب ١٠/ ٣١
- إنشاء عبد الملك بن مروان ولاية المظالم ١٠/ ٤٠
- انقضائه ١٠/ ٤٨
- أنواعه ١٠/ ٢٢

باعتبار صاحب الحق ١٠/ ٢٢

باعتباره محل الحق ١٠/ ٢٢، ١٠/ ٢٧

- بدء الشخصية الطبيعية للإنسان ١٠/ ٢٠
- بقاء أحكام الحاكم رغم موته أو عزله ١٠/ ٢١
- بقاء الحق العام إذا سقط الحق الخاص في القصاص ١٠/ ٩٠٧
- بقاء الذمة الافتراضي بعد زوال الشخصية ١٠/ ٢١
- بناء الأحكام الديانية على النوايا والواقع ١٠/ ٣٠
- بناء الأحكام القضائية على الظاهر ١٠/ ٣٠
- بيع الحق والاعتياض عنه، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٥٤٤
- بيع السلع جبراً عن المالك ١٠/ ٤٣
- تداخل حقوق الله تعالى ١٠/ ٢٣
- ترجيح تعريف الأستاذ مصطفى الزرقاء ١٠/ ١٩
- ترجيح القول بوراثة الحقوق ١٠/ ٢٦٢
- ترجيح المصلحة على الضرر الخاص المساوي لها عند أبي يوسف ومحمد ١٠/ ٤٤
- تسعير السلع عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٤٣
- التصرف الضار، بطلانه ١٠/ ٤٢، ١٠/ ٤٧
- تعدده في القضايا العقلية والمسائل الأصولية ١/ ١١٨
- تعدده في المسائل الفقهية الظنية ١/ ١١٩
- تعدده في المسائل القطعية ١/ ١١٨
- تعريف حق الإبداع ١١/ ٥٨٠
- تعريفه عند الأستاذ علي الخفيف ١٠/ ١٨
- تعريفه عند الأستاذ مصطفى الزرقاء ١٠/ ١٩
- تعريفه عند الفقهاء المتأخرين ١٠/ ١٨
- تعريفه لغة ١٠/ ١٨
- تعزير من تعسف في استعمال حقه ١٠/ ٤١، ١٠/ ٤٧
- التعسف، أحكامه ١٠/ ٤٧
- التعسف في استعمال الحق ١٠/ ٦٦٩، ١٢/ ١٦٢
- التعسف في استعماله، حكمه عند المالكية والحنابلة ٨/ ٤١
- التعسف في استعماله في القانون الوضعي ١٠/ ٣٩
- تعويض صاحب الحق، وجوبه ١٠/ ٣٩
- تعويض الضرر الناتج عن التعسف، وجوبه ١٠/ ٤١، ١٠/ ٤٧
- تعويض المتضرر من التعسف ١٠/ ٤٥
- تغريم الممتنع عن الزكاة ١٠/ ٣٥
- تقادم الحق في التعويض ١٠/ ٧٣٥
- تقييده بعدم الإضرار ١٠/ ٤١
- التنازل عن حقوق الابتكار أو حقوق الملكية الأدبية والفنية وحق العلامات التجارية بعوض ١١/ ٥٠٥
- التنازل عن الخلو - منفعة العين المؤجرة - تنازل عن حق الاختصاص أو عن حق المنفعة ١١/ ٥٧٣
- ثبوت حقوق الارتفاق بالاشتراط في العقود ١٠/ ٧٣
- ثبوت حقوق الارتفاق بالاشتراك العام ١٠/ ٧٣
- ثبوت حقوق الارتفاق بالتقادم ١٠/ ٧٤
- جواز حوالة الحق ١٠/ ٤٧
- حالات منع الضرر الناتج عن استعمال الحق ١٠/ ٣٤٥
- حالة استيفائه بواسطة القضاء ١٠/ ٣٤
- الحفاظ على حقوق المسلمين وغير المسلمين ٧/ ١٤٨
- حفظ حق الترجمة ١٠/ ٣٨
- الحق الأدبي

حمايته شرعاً ١٠/ ٣٧

حمايته مادياً ومعنوياً ١٠/ ٣٧

وراثته ١٠/ ٣٧

- حق الله تعالى

أحكامه ١٠/ ٢٢

تعريفه ٥/ ٧٩٤، ١٠/ ٢٢

- حق الله قد يكون خالصاً لله تعالى ٦/ ٥٣٤
- حق الله قد يكون للعبد فيه حق ٦/ ٥٣٥
- حق الأم في الحضانة، عدم سقوطه بإسقاطها ١٠/ ٢٦
- حق الإنسان، كيفية استيفائه ١٠/ ٣٣
- حق التأليف والنشر والتوزيع ١٠/ ٣٧
- حق التعلي، تعريفه ١٠/ ٧١

- حق الجوار، أنواعه ١٠/ ٧١
- حق الجوار الجانبي ١٠/ ٧١
- حق الدائن، عدم سقوطه بهلاك مال المدين ١٠/ ٢٩
- الحق الدياني، تعريفه ١/ ١٢٨، ١٠/ ٣٠
- حق السيل، تعريفه ١٠/ ٧١
- حق الشخص، تقسيمه ١٠/ ٢٥
- الحق الشخصي
  - تعريفه ١٠/ ٢٧، ١٠/ ١٣٨
  - تعلقه بذمة المكلف ١٠/ ٢٨
  - خصائصه ١٠/ ٢٨
  - عدم سقوطه بهلاك محله ١٠/ ٢٩
  - عناصره ١٠/ ٢٨
  - محله ١٠/ ٢٧
- حق العباد، حمايته ١٠/ ٣٧
- حق العبد
  - أحكامه ١٠/ ٢٣
  - تعريفه ٥/ ٧٩٤، ١٠/ ٢٣
  - نوعاه ١٠/ ٢٣
- حق العبد فيه حق الله تعالى ٥/ ٧٩٤
- الحق العيني
  - تعريفه ١٠/ ٢٨، ١٠/ ١٣٨
  - تعلقه بعين معينة ١٠/ ٢٨
  - خصائصه ١٠/ ٢٩
  - سقوطه بهلاك محله ١٠/ ٢٩
  - عناصره ١٠/ ٢٩
  - مصادره ١٠/ ٣٢
- الحق غير المالي، تعريفه ١٠/ ٢٧
- الحق غير المجرد، تعريفه ١٠/ ٢٩
- الحق القضائي، تعريفه ١/ ١٢٨، ١٠/ ٣٠
- الحق المالي، تعريفه ١٠/ ٢٧
- حق المجتمع في مال الأفراد ١٠/ ٤١
- الحق المجرد، تعريفه ١٠/ ٢٩
- حق المجرى، تعريفه ١٠/ ٧٠
- حق المرور، تعريفه ١٠/ ٧١
- الحق المشترك
  - أقسامه ١٠/ ٢٤
  - تعريفه ١٠/ ٢٤
  - حكم القسم الأول منه ١٠/ ٢٤
  - حكم القسم الثاني منه ١٠/ ٢٤
- حق المطلق في عدة مطلقته، عدم سقوطه ١٠/ ٢٦
- حق المغصوب منه في تتبع المغصوب ١٠/ ٢٨
- حق المؤلف، حق شخصي عرفاً وقانوناً ١٠/ ٣٧
- حق المؤلف في كل طبعة ١٠/ ٣٨
- الحقوق الأدبية ١/ ١٠٣
- حقوق الارتفاق، أسبابها ١٠/ ٧٣
- الحقوق التي تثبت للجنين ١٠/ ١٢٢
- الحقوق التي لا تثبت للجنين ١٠/ ١٢٢
- حقوق الله، التلفيق فيها حكمه ١/ ١٠١
- الحقوق، أنواعها ١/ ١٠١
- حقوق العباد، التلفيق فيها حكمه ١/ ١٠١
- حقوق المسلمين وواجباتهم في الأقطار غير الإسلامية ٧/ ٧٧٦
- الحقوق المعنوية، زكاتها، حكمها ٩/ ٤٦٥
- الحقوق والحريات في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٦٠١
- حمايته ١٠/ ٣٦
- حماية حقوق الله تعالى ١٠/ ٣٦
- حماية العبادات بالحسبة ١٠/ ٣٦
- خصائص حقوق الارتفاق ١٠/ ٧٣
- درء الضرر الخاص المساوي للمصلحة عند أبي حنيفة ١٠/ ٤٤
- رفع دعوى الحسبة من أي فرد ١٠/ ٣٦
- رفع دعوى الحسبة من أي فرد، جوازه ١٠/ ٢١
- رفع الدعوى على الفضلاء بالباطل، تحريمها ١٠/ ٤١
- شرح تعريف الأستاذ مصطفى الزرقاء للحق ١٠/ ١٩
- الشرع مصدر الحقوق ١٠/ ٦٣
- شروط استحقاق الجنين للحقوق المالية ١٠/ ١٢٢
- صاحبه ١٠/ ٢٠
- الصلة الاجتماعية للحق في الإسلام ١٠/ ٣٤٥
- ضمان الإتلافات غير المقصودة من ممارسة حق التأديب ١٠/ ٤٦
- ضمان تجاوز حدود الدفاع الشرعي ١٠/ ٤٧
- طبع الكتب القديمة ١٠/ ٣٨
- الظفر بالحق ١٠/ ٥٢٥
- عدم الإضرار بالجار ١٠/ ٣٩
- عدم اعتبار الإقرار منشئاً للحق ١٠/ ٣٢
- عدم اعتبار الضرر القليل الناتج عن استعمال الحق ١٠/ ٤٤
- عدم اعتبار الضرر الموهوم الناتج عن استعمال الحق ١٠/ ٤٤
- عدم اعتبار قضاء القضائي منشئاً للحق ١٠/ ٣٢
- عدم سقوط حد الزنا بعفو الزوج أو إباحة المرأة نفسها ١٠/ ٢٣

openkandil.com

- عدم سقوط حد السرقة بالعفو أو الصلح بعد وصوله للحاكم ١٠/ ٢٣
- عدم سقوط حق الرجعة للمطلق ١٠/ ٢٥
- عدم سقوط حق الزوجة المستقبل في المبيت والنفقة ١٠/ ٢٥
- عدم سقوط حق الشفعة قبل البيع ١٠/ ٢٥
- عدم سقوط حق المشتري بالرؤية قبلها ١٠/ ٢٥
- عدم سقوط حق المشتري في خيار الرؤيا قبلها ١٠/ ٢٥
- عدم سقوط حق الموصي في الرجوع عن الوصية ١٠/ ٢٥
- عدم سقوط حق الوارث في الاعتراض على الوصية قبل موت الموصي ١٠/ ٢٥
- عدم سقوط حق الواهب في الرجوع عن الهبة ١٠/ ٢٥
- عدم سقوط ملكية العين إلا إلى مالك ١٠/ ٢٥
- عدم سقوط الولاية على الصغير بإسقاط الأب أو الجد لها ١٠/ ٢٥
- عدم سقوط ولاية الواقف على وقفه بإسقاطه له عند أبي يوسف ١٠/ ٢٥
- عدم سؤال الوارث عن جريمة المورث ١٠/ ٢٣
- عدم الضمان إن كان استعمال الحق مشروعاً في القانون ١٠/ ٣٤٤
- عدم الضمان إن وقع الضرر من الاستعمال المعتاد للحق ١٠/ ٤٤
- عدم ضمان الجراح موت المريض إن لم يقصر ١٠/ ٤٥
- عدم الضمان في استعمال الحق إذا اتخذت احتياطات ووقع الضرر ١٠/ ٤٦
- عدم الضمان في استعمال الحق إذا لم يمكن الاحتراز ١٠/ ٤٦
- عدم قبول الحق للسقوط قبل ثبوته ١٠/ ٢٥
- عدم مسؤولية الورثة عن عبادات مورثهم ١٠/ ٢٣
- عدم وراثة الحقوق والمنافع عند الحنفية ٤/ ٣١٠، ١٠/ ٢٦، ١٠/ ٥١
- عصمة أموال الناس ودمائهم ١٠/ ٤٦
- العقد يحكم حق النشر أو التوزيع ١٠/ ٣٨
- علاقات الحقوق في الشريعة والقانون ١٣/ ٨٣١
- الفرق بين التعسف والتعدي ١٠/ ٣٩
- الفرق بين حق الله تعالى وحق الآدمي ٥/ ٧٩٤
- قبول الحق الشخصي للإسقاط ١٠/ ٢٥
- قواعد منع التعسف في استعمال الحق ١٠/ ٤١
- كون استعمال الحق تعسفاً إذا قصد الضرر ١٠/ ٤١
- كون بيت مال المسلمين شخصية اعتبارية ١٠/ ٢١
- كون الشرع المصدر المباشر للتصرفات الشرعية ١٠/ ٣٢
- كيفية استيفائه إن كان مطلقاً ١٠/ ٣٥
- كيفية استيفائه إن كان معلوماً ومحدداً ١٠/ ٣٤
- ما يجب على المميز من حقوق الله تعالى ١٠/ ١٢٥
- ما يستلزمه من واجبات ١٠/ ١٩
- ما يطلق عليه لفظ الحق عند الفقهاء ١٠/ ١٨
- مبنى القصاص على المماثلة ١٠/ ٢٤
- متى يعتبر المولود حياً عند الحنفية ١٠/ ٢٠
- محله ١٠/ ٢٠
- مسؤولية صاحب الحق إن أحدث ضرراً للغير ١٠/ ٣٤٤
- مسؤولية من أخطأ في الفعل ١٠/ ٤٥
- مسؤولية من أخطأ في القصد ١٠/ ٤٥
- مصادره أو أسبابه ١٠/ ٣١
- مصادره بالنسبة للالتزامات ١٠/ ٣١
- مصارده في رأي الدكتور السنهوري ١٠/ ٣٢
- مصدره الأساسي ١٠/ ٣١
- المعاوضة بالمال عن الحق غير المجرد، جوازها ١٠/ ٣٠
- المعاوضة بالمال عن الحق المجرد، حكمها عند الحنفية ١٠/ ٣٠
- معنى التوسط في أخذ الحق ١٠/ ٣٥
- معنى الحياة التقديرية ١٠/ ٢٠
- المكلَّف به ١٠/ ٢٠
- منشؤه في نظر الشريعة ١٠/ ١٩
- منع حق الارتفاق إذا أدى إلى ضرر ١٠/ ٧٣
- المنع من استعمال الحق إذا تعسف صاحبه ١٠/ ٤٧
- المنع من استعمال الحق استعمالاً غير معتاد ولو لم يترتب عليه ضرر ظاهر ١٠/ ٤٥
- المنفعة مال متقوم عند الجمهور إلا الحنفية ١٠/ ٣٨
- موقف الديمقراطية الإسلامية من الحقوق والحريات العامة ١٢/ ٥٦٥
- ناظر الوقف ضامن لتقصيره ١٠/ ٢٢
- الندب إلى التسامح في استيفائه وأدائه ١٠/ ٣٥
- النزول عن الحق في التعويض ١٠/ ٧٤٠
- النصيب المفروض للمجتمع في مال الأفراد ١٠/ ٤١
- النصيب المندوب للمجتمع في مال الأفراد ١٠/ ٤١
- نظريته، مباحثها ١٠/ ١٧

• نظرية التعسف في استعمال الحق التي استقادها القانون من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٤٤
• نقض بنود الاتفاق، حرمتها ١٠/ ٣٨
• النهي عن الوصية الضارة ١٠/ ٤٠
• نوعا التصرفات الشرعية ١٠/ ٣٢
• هبة المال قبيل الحول لإسقاط الزكاة، حكمها ١٠/ ٤٢
• هلاك المبيع قبل القبض يبطل البيع ١٠/ ٢٩
• الواقعة الشرعية، أقسامها ١٠/ ٣٢
• وراثته عند مالك ٤/ ٣٥٦
• وراثة حق الارتفاق عند الحنفية ١٠/ ٧٣
• وراثة حق حبس المبيع ١٠/ ٢٦
• وراثة حق حبس المرهون ١٠/ ٢٦
• وراثة حق الكفالة بالدين ١٠/ ٢٦
• وراثة حقوق الارتفاق ١٠/ ٢٦
• وراثة الحقوق عند غير الحنفية ١٠/ ٥١
• وراثة الحقوق، المقصود بها التوثق ١٠/ ٢٦
• وراثة الحقوق والمنافع والديون عند غير الحنفية ٤/ ٣١٠
• وراثة خيار التعيين والعيب ١٠/ ٢٦
• وراثة الديون لأنها مال من حيث المآل عند الحنفية ١٠/ ٢٧

■ **حق الابتكار**
• انظر حق الإبداع
• التنازل عن حقوق الابتكار أو حقوق الملكية الأدبية والفنية وحق العلامات التجارية بعوض ١١/ ٥٠٥

■ **حق الإبداع**
• آراء العلماء المعاصرين في حق الإبداع أو الابتكار ١١/ ٥٨٩
• إقرار العرف العام لحق المؤلف في مصنفه ١١/ ٥٩٣
• أنواع حقوق الإبداع ١١/ ٥٨٣
• بذل الكتاب المؤلف مجاناً وبدون عوض ١١/ ٥٨٩
• تعريف الاسم التجاري ١١/ ٥٨٧
• تعريف حق الإبداع ١١/ ٥٨٠
• تعريف حق التأليف وحمايته ١١/ ٥٨٤
• ثبوت حق التأليف شرعاً ١١/ ٥٨٤
• حداثة مفهوم حق الإبداع ١١/ ٥٨١
• حق الاسم التجاري والترخيص من حقوق الإبداع ١١/ ٥٨٧
• حق براءة الاختراع من حقوق الإبداع ١١/ ٥٨٦
• حق المؤلف من أنواع حقوق الإبداع ١١/ ٥٨٤
• حماية حق براءة الاختراع ١١/ ٥٨٧
• الصفة المالية لحق الإبداع أو الابتكار ١١/ ٥٩٣
• طبيعة حق الإبداع ١١/ ٥٨١
• قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية والتأليف والإبداع والابتكار ١١/ ٥٩٤
• كتمان العلم وعلاقته بحق التأليف والإبداع ١١/ ٥٩٢

■ **حق الارتفاق**
• استمداد القانون أحكام حقوق الارتفاق من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٨
• إعادة بناء السفل على نفقة صاحبه إن امتنع عن الترميم ١٠/ ٣٦٧
• أمر القاضي ببيع السفل إن امتنع صاحبه عن الترميم ١٠/ ٣٦٧
• أنواعه ١٠/ ٣٦٧
• تعريفه قانوناً ١٠/ ٣٦٧
• عدم جواز بيع الحقوق المجردة كحق الشفعة وحق الارتفاق ١١/ ٥٠٥
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن حقوق الارتفاق وتطبيقاته المعاصرة في الأملاك المشتركة ٩/ ٧٩٩
• ما أخذه القانون من الفقه من أحكام الارتفاق ١٠/ ٣٦٧
• المقصود بحقوق الارتفاق والمنافع المشتركة ١١/ ١١٦
• نص القانون على حق إسالة الماء من الأراضي العالية ١٠/ ٣٦٧
• وجوب الترميم على صاحب السفل في ملكية الطبقات في القانون ١٠/ ٣٦٧

■ **الحق الدولي**
• اقتراح مجلس الفقه الإسلامي تحضير لائحة للحقوق الدولية في الإسلام ٩/ ٥٧٢
• رأي مجلس الفقه الإسلامي في الأبحاث المقدمة حول الحقوق الدولية في نظر الإسلام ٩/ ٥٧٢

■ **الحق المعنوي**
• اعتبار الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية حقوقاً مالية ٩/ ٥٣٦
• اعتبار التأليف والابتكار والاختراع حقوقاً مالية ٩/ ٥٣٦
• التصرف في الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية، جوازه ٩/ ٥٣٦

openkandi.com

■ حقوق الإنسان

- احترام الشريعة الإسلامية لحقوق الإنسان ١٣/ ٧٦٤
- الادعاء بتعارض جرائم الحدود في الإسلام وأحكام الأسرة مع حقوق الإنسان ١٣/ ١١١
- الأساس الإسلامي لحقوق الإنسان ٧/ ٤٥٢
- أساس حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٦٠٧
- أساس حقوق الإنسان في الإسلام هو الكرامة الإنسانية ١٢/ ٦٠٨
- أصول التعاون الدولي بين المسلمين وغيرهم خارج العالم الإسلامي مع الحفاظ على السلام العالمي والوفاء بالعهود والمواثيق واحترام حقوق الإنسان ٧/ ٧٢٠
- الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان في العصر الحاضر ٧/ ٤٦١
- إعلان حقوق الإنسان أوائل القرن العشرين ١٢/ ٦٠٤
- إعلان ميثاق حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ١٢/ ٦٠٨
- إقرار الإسلام لما تضمنه الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان ١٢/ ٦٠٨
- التزام شريعة الإسلام بحقوق الإنسان ١٣/ ٨٠٦
- إهدار حقوق الإنسان من آثار التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٦
- تأثير الغرب على مفهوم حقوق الإنسان في التأويل والتوضيح ١٢/ ٦٠٨
- تأثيم المخالف لأحكام الإسلام من ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٤٧
- تأكيد الإسلام على حفظ كرامة الإنسان واحترام حقوق الإنسان ٧/ ٥١٩
- التحرر من الاستعمار من أهم أسباب تقرير حقوق الإنسان ١٢/ ٦٠٥
- تحول مفاهيم حقوق الإنسان إلى شعارات ١٣/ ٧٠٨
- تضمن إعلان حقوق الإنسان حرية الزواج من غير تقيد بدين وذلك يتعارض مع الشريعة الإسلامية ١٢/ ٦٠٨
- تضمن إعلان حقوق الإنسان لثبوت النسب من غير طريق شرعي يتناقض مع التشريع الإسلامي ١٢/ ٦١٢
- تضمن حقوق الإنسان حرية الإنسان في تغيير دينه وهذا يتعارض مع الإسلام ١٢/ ٦١٠
- تعامل الغرب مع وثائق حقوق الإنسان ١٢/ ٦٠٥
- التعريف بحقوق الإنسان وأصلها في الإسلام ١٢/ ٥٤٥
- تقرير الحرية الدينية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٧/ ٧٨٧
- تكريم الإنسان والحفاظ على حقوقه من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٦٧
- الحدود والتعازير من العقوبات المقررة شرعاً لحماية حقوق الإنسان ١٢/ ٥٥٤
- حرية التفكير والعلم والتعبير من حقوق الإنسان ٧/ ٧٨١
- حرية الرأي والتعبير من بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٧/ ٧٩٢
- حق الإنسان في الحياة ٧/ ٧٧٨
- حق التعلم والتعليم والتربية من نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٧/ ٧٨٩
- حق الحرية والتنقل من حقوق الإنسان ٧/ ٧٨٠
- حق الضمان الاجتماعي من مواد الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان ٧/ ٧٩٤
- حق الكرامة الإنسانية ٧/ ٧٧٩
- حق اللجوء إلى القضاء في الدولة الإسلامية من ضمانات حقوق الإنسان ١٢/ ٥٥١
- حق المساواة من حقوق الإنسان ٧/ ٧٨٢
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٤٥
- حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية الثقافية ١٢/ ٦٠٣
- حقوق الإنسان في الإسلام ٦/ ٨٢٥
- الحقوق المدنية والسياسية للإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٤٥
- الدفاع الشرعي ضد العدوان من ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٤٧
- دور الإسلام في تنبيه العالم لحقوق الإنسان في ظل العولمة ١٢/ ٦٠٧
- ردة الفعل من بعض الأطراف الإسلامية ضد تجاهل حقوق الإنسان ١٣/ ١١١
- سبق الإسلام إلى إعلان حقوق الإنسان ٧/ ٧٧٠
- سبق الإسلام إلى تبني حقوق الإنسان ١٢/ ٦٠٣
- ضمانات للحفاظ على حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٤٥
- عدم تنافي القصاص والحدود مع حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٦١٢
- العقوبات المقررة شرعاً لحماية حقوق الإنسان ١٢/ ٥٥٣
- عوامل ظهور حقوق الإنسان بين الدول ١٢/ ٦٠٤
- العولمة وعبثها بمعايير حقوق الإنسان وأثر ذلك في ظاهرة الإجرام ١٣/ ١١٠

• الفرق بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ٧/ ٤٥١
• الفرق بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ٧/ ٤٥٣
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن حقوق الإنسان في الإسلام ٩/ ٦٨٥
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن حقوق الإنسان والعنف الدولي ٩/ ٦٩٠
• ما أعلنه المؤتمر الإسلامي بشأنها ٦/ ٨٢٥
• ما تشمله حقوق الإنسان ٧/ ٤٥٢
• ما يتحفظ عليه الإسلام من مواد في إعلان حقوق الإنسان ١٢/ ٦٠٩
• مدى ارتباط القانون الدولي الإنساني بحقوق الإنسان ٧/ ٥٠٨
• مسؤولية الدولة عن رعاياها من ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٤٩
• مشتملات حقوق الإنسان ١٢/ ٦٠٩
• مقررات المؤتمر الإسلامي
حدود الوثيقة وتفسيرها ٦/ ٨٣٢
حرمة الميت وحقوقه ٦/ ٨٣٢
حق الانتماء والجنسية ٦/ ٨٢٨
حق التنقل واللجوء ٦/ ٨٣١
حقوق الأسرة ٦/ ٨٢٨
حقوق الأسرة: إزالة العوائق للزواج وشرط الرضا في عقده ٦/ ٨٢٨
حقوق الأسرة: حقوق الأطفال وحماية الأمومة ٦/ ٨٢٨
حقوق الأسرة: المساواة بين الرجل والمرأة والرجل قيم على المرأة ٦/ ٨٢٨
حقوق التعليم والتربية ٦/ ٨٢٩
حقوق التقاضي ٦/ ٨٣٠
حقوق التقاضي: الأصل البراءة حتى تثبت الإدانة ٦/ ٨٣٠
حقوق التقاضي: حقه في اللجوء للقضاء والمساواة أمام القانون ٦/ ٨٣٠
حقوق التقاضي: لكل إنسان أهليته الشرعية وله حرية الاستقلال ٦/ ٨٣١
حقوق التقاضي: مسؤولية الإنسان عن أفعاله ولا يجوز القبض عليه وتعذيبه ٦/ ٨٣١
الحقوق السياسية ٦/ ٨٢٧
الحقوق السياسية: حرية الرأي والتعبير ٦/ ٨٢٧
الحقوق السياسية: حقه في الدعوة بالحكمة إلى الخير ٦/ ٨٢٧
الحقوق السياسية: المشاركة في إدارة بلاده ٦/ ٨٢٧
الحقوق السياسية: المشاركة في الحكم ٦/ ٨٢٧
حقوق العمل والضمان الاجتماعي ٦/ ٨٢٩
حقوق العمل والضمان الاجتماعي بأنواعه: التكافل الاجتماعي ٦/ ٨٢٩
حقوق العمل والضمان الاجتماعي: تأمين العمل وعليه إتقانه ورفع الظلم عن العمال من قبل الدولة ٦/ ٨٢٩
حقوق الكسب والانتفاع والملكية الأدبية ٦/ ٨٣٠
حقوق الكسب والانتفاع والملكية الأدبية: حقه في الانتفاع من الانتاج الإنساني وإنتاجه ٦/ ٨٣٠
حقوق الكسب والانتفاع والملكية الأدبية: حقوق في الكسب المشروع ٦/ ٨٣٠
حقوق وواجبات أثناء الحروب ٦/ ٨٣١
حقوقه الأساسية ٦/ ٨٢٦
حقوقه الأساسية: الحرية ٦/ ٨٢٦
حقوقه الأساسية: حرية الدين ٦/ ٨٢٦
حقوقه الأساسية: حق الحياة ٦/ ٨٢٧
حقوقه الأساسية: المساواة ٦/ ٨٢٦
• نظام العقوبات لحماية أحكام الشريعة من ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٥٢

■ الحقيقة

• قاعدة إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز ١٢/ ١٥٧
• قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة ١٢/ ١٥٧

■ الحكم الشرعي

• إجماع العلماء على أنه لا يوجد حكم بغير علة ١٢/ ٢٤٦
• الأحكام القطعية المقررة في نصوص الشريعة ١٢/ ٢٦٣
• الأحكام المتغيرة الثابتة بالقياس والمصلحة والعرف ١٢/ ٢٦٣
• بناء الأحكام الديانية على النوايا والواقع ١٠/ ٣٠
• بناء الأحكام القضائية على الظاهر ١٠/ ٣٠
• تحقيق المواءمة بين الثوابت والمتغيرات ١٢/ ٢٦٣
• تعليل الأحكام بالحكمة ١٢/ ٢٤٧
• تعليل الأحكام في المعاملات والعقوبات ١٢/ ٢٤٦
• التعليل بالعلة دون الحكمة ١٢/ ٢٤٨
• الحكم التكليفي
أنواعه ١/ ٦٢
تعريفه ١/ ٦٢
• الحكم الديني: بناؤه على الحقيقة ١/ ٣٥

• الحكم الوضعي
أنواعه ١/ ٦٢
تعريفه ١/ ٦٢
النية، أثرها فيه ١/ ١٣٢
• العزيمة والرخصة من أنواع الحكم الوضعي ١٢/ ٧٣٦
• مطالبة المسلمين بمراقبة تطبيق الأحكام الشرعية ١٢/ ٤٠٨
• واجب جميع المسلمين تبليغ أصول العقيدة والإيمان والتشريع والأحكام ١٢/ ٤٠٥

■ الحكمة
• انتشار الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة وليس بالإرهاب ٧/ ١٧٦
• انتشار الدعوة الإسلامية بالحكمة والموعظة ١٢/ ٤٧٧
• تعريف الحكمة ١٢/ ٢٤٧
• تعليل الأحكام بالحكمة ١٢/ ٢٤٧
• التعليل بالعلة دون الحكمة ١٢/ ٢٤٨
• دعوة الناس إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ١٢/ ٧٥٧
• عدم صحة التعليل بالحكمة ١٢/ ٢٤٧
• من خصائص الوسطية الإسلامية إعمال العقل والرشد والحكمة ١٣/ ٨٥٤

■ الحلال
• الترغيب في طلب الحلال والترهيب من اكتساب الحرام ١١/ ١٤١
• تعارض الحلال والحرام ١٢/ ٢٣٠
• تغليب الحرام إذا اجتمع مع الحلال ١٠/ ٣٩٣
• كفر من أحل حلالاً أو حرم حراماً أو أنكر ما علم من الدين بالضرورة ١٢/ ٣٧٤
• مفهوم الحلال والحرام ١٠/ ٣٨٧

■ الحلف
• ترك الحلف بالله تعالى لترويج السلعة ١١/ ١٣٩

■ الحلق
• الأثر المترتب على الحلق أو التقصير في الحج، حكمه ٣/ ٢٥٠
• أخذ الحاج من لحيته، حكمه ٣/ ٢٤٨
• تأخيره عن الذبح حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٧٠
• تأخيره عن الذبح حكمه عند المالكية ٣/ ١٥٥
• تأخيره عن الزمان والمكان، حكمه ٣/ ٢٥١
• حكمه بالنسبة للمرأة ٣/ ٢٤٨
• حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٤٨
• حكمه عند غير الشافعية ٣/ ٢٤٧
• حكمه في الحج بالنسبة للأصلع ٣/ ٢٤٨
• حلق رأس المولود، والتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة ٣/ ٦٣٧
• حلق اللحية، حكمها ٣/ ٥٦٠
• زمانه ومكانه عند الحنفية ٣/ ٢٤٩
• زمانه ومكانه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٢٥٠
• زمانه ومكانه عند المالكية ٣/ ٢٤٩
• مقداره الواجب عند الحنابلة والمالكية ٣/ ٢٤٩
• مقداره الواجب عند الحنفية ٣/ ٢٤٩
• مقداره الواجب عند الشافعية ٣/ ٢٤٩

■ الحلي
• اعتبار الحلي الذي اتخذ للتجارة من عروض التجارة الواجب فيها الزكاة ٢/ ٧٠٨
• تحلية المصحف ١٢/ ٨٥٢
• الحالات التي تجب فيها الزكاة في حلي المرأة إذا انكسر عند المالكية ٢/ ٦٧٤
• الحلي الذي تجب فيه الزكاة عند الشافعية ٢/ ٦٧٤
• الحلي الذي تجب فيه الزكاة عند المالكية ٢/ ٦٧٣
• الحلي إن كان للتجارة يقوم فإن بلغ نصاباً ففيه الزكاة عند الحنابلة ٢/ ٦٧٦
• الحلي غير المعد للتجارة، المعتبر فيه بلوغ قيمته ووزنه نصاباً عند الحنابلة ٢/ ٦٧٦
• زكاة التبر المغصوب المصنوع حلياً، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٧٤
• زكاة الحلي ٢/ ٦٧٣
• زكاة الحلي إذا اتخذه الإنسان لأجل الكراء، سواء أكان المتخذ رجلاً أو امرأة، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٧٤
• زكاة الحلي الجائز للرجل، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٧٤
• زكاة الحلي المباح للمرأة كالسوار، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٧٣
• زكاة الحلي المتخذ للتجارة، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٧٥
• زكاة حلي المرأة إذا كان مما تلبسه أو تعيره، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٧٥
• زكاة حلي المرأة المعتاد، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٧٥
• زكاة الحلي من غير الذهب والفضة، حكمها ٢/ ٦٧٣

obeikandl.com

• زكاة حلي النساء اللواتي بالغن في الإسراف فيه بأن بلغ (٨٥٠غ)، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٤
• زكاة الذهب والفضة من الحلي لامرأة وصبي حكمها بالإجماع وحكم زكاتها ٢/ ٦٧٤
• الزكاة في الحلي للرجال والنساء تبراً كان أو سبيكة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٧٦
• الزكاة في الحلي المحرم للمرأة، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٧٥
• الزكاة في حلي المرأة إذا انكسر بحيث يمنع الاستعمال، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٥
• الزكاة في حلي المرأة المباحة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٤
• زكاة ما تتحلى به المرأة من حلي الرجل وما يتحلى به الرجل من حلي المرأة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٤
• زكاة ما في الحلي من جوهر ولآلىء مرصعة، حكمها بالاتفاق إلا إن كانت للتجارة ٢/ ٦٧٧
• شراء أو بيع الحلي من الذهب والفضة تقسيطاً ١١/ ٣٢٩
• شراء الحلي بالنقود مع تأجيل الثمن أو بعضه، عدم جوازه ٤/ ٤٧٥
• عدم جواز شراء الحلي بالتقسيط ١١/ ١٣٣
• عدم وجوب الزكاة في حلي المرأة ١٣/ ٥٠٢
• نصاب الحلي الذي تجب فيه الزكاة، المعتبر فيه قيمته لاوزنه، بخلاف المحرم لعينه، عند الشافعية ٢/ ٦٧٦
• نصاب الحلي الذي تجب فيه الزكاة المعتبر فيه الوزن لا القيمة، عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٦٧٦
• وقف النقود والحلي والأسهم ١٣/ ٣٩٦

■ **الحمّام**
• آدابه ١/ ٤٧٩
• أجوده عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٧٧
• أحكامه العامة ١/ ٤٧٧
• أحكامه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٧٧
• الاغتسال بمائه ١/ ٤٧٩
• الاغتسال عرياناً فيه بين الناس ١/ ٤٧٨
• اغتسال المرأة في حمام دارها ١/ ٤٧٨
• بيعه وشراؤه وإجارته عند الإمام أحمد ١/ ٤٧٧
• التستر فيه ولو كان خالياً ١/ ١٧٩
• التستر فيه ولو كان خالياً دليل استحبابه ١/ ٤٧٩
• دخول الرجال إليه ١/ ٤٧٧
• دخول النساء إليه ١/ ٤٧٨
• دخوله قبيل المغرب وبين العشاء ١/ ٤٧٩
• دخوله للصائم ١/ ٤٨٠
• ذكر الله بداخله ١/ ٤٧٩
• ذكر الله بداخله دليل إباحته ١/ ٤٧٩
• السلام فيه ١/ ٤٧٩
• قراءة القرآن فيه ١/ ٤٧٩
• كسبه وكسب الحلاق عند الحنابلة ١/ ٤٧٧
• الوضوء بمائه ١/ ٤٧٩

■ **الحمد**
• ختم الدعاء به ١/ ٨٢٧
• الدعاء، بدؤه بالحمد والثناء ١/ ٨٢٧
• الدعاء بمجامع الحمد أفضليته ١/ ٨٢٧

■ **الحمل**
• أدنى مدة الحمل وأقصاه ٩/ ٨١٩
• الإرث للحمل، حكمه ٩/ ٣٨
• استخدام وسائل منع الحمل وتنظيم النسل ١٠/ ٥٧٢
• إسقاطه، حكمه ٨/ ١١٤
• أقصى مدة الحمل سنة شمسية عند القانونيين والأطباء ٨/ ٦٥٠
• أقصى مدة للحمل برأي الأطباء وهو المعمول به في القانون السوري ٨/ ٦٤١
• أقل ما يتبين به خلق الولد، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٦٠٣
• أقل مدته ٨/ ٦٠٢، ٩/ ٤٠٣
• أقل مدته في القانون المصري والسوري ٩/ ٤٠٣
• أقل مدة الحمل بالاتفاق ٨/ ٦٤٠
• أقل مدة الحمل ستة أشهر من وقت عقد الزواج، عند أبي حنيفة ٨/ ٦٤٠
• أقله ستة أشهر من وقت الدخول وإمكان الوطء، عند الجمهور غير أبي حنيفة ٨/ ٦٤٠
• أكثر مدته عند ابن حزم الظاهري وعمر بن الخطاب ٨/ ٦٤١
• أكثر مدته عند الليث بن سعد والمشهور عند المالكية ٨/ ٦٤١
• أكثر مدته في القانون المصري والسوري ٩/ ٤٠٣
• أكثر مدة الحمل ٨/ ٦٠٢، ٨/ ٦٤٠، ٩/ ٤٠٢
• أكثر مدة الحمل التي يتم بها التوارث، عند الفقهاء ٩/ ٤٠٢
• أكثر مدة الحمل عند الحنفية ٨/ ٦٤٠
• أكثر مدة الحمل عند الشافعية والحنابلة ودليلهم ٨/ ٦٤١
• تصحيح مسائل الحمل ٩/ ٤٠٦

obeikandl.com

• تقسيم التركة إن وجد بين الورثة حمل غير محجوب ومعه ورثة آخرون، حكمه ٩/ ٤٠٥
• التلقيح الصناعي، حكمه ٣/ ٥٥٢
• توريث الحمل، كيفيته ٩/ ٤٠٥
• ثبوت حياته بولادته حياً، في القانون المصري والسوري ٩/ ٤٠٢
• الحمل، كيفية معرفة حياته ٩/ ٤٠٢
• الحمل من علامات البلوغ عند الأنثى ١٣/ ٥٦٣
• عصمة صغار الأولاد والحمل بإسلام أحد الوالدين ٧/ ٦٥٠
• غالب مدته ٨/ ٦٠٢
• قسم التركة عند وجود حمل بين الورثة، حكمه ٩/ ٤٠٤
• كيفية التحقق من وجود الحمل وقت إنشاء الوصية، عند الحنفية ٩/ ٦٩
• كيفية توريث باقي الورثة غير الحمل، عند وجوده بين الورثة ٩/ ٤٠٦
• كيفية ثبوت حياته ٩/ ٤٠٢
• ميراث الحمل ٩/ ٤٠١
• نصيب الحمل في التركة ٩/ ٤٠٥
• نصيب الحمل في التركة، في القانون المصري والسوري ٩/ ٤٠٥
• الوصية للحمل، حكمها ٩/ ٣٨
• وقف تقسيم التركة لحين ولادة الحمل إن كان وحده وهو الوارث أو وجد معه وارث محجوب معه ٩/ ٤٠٤
• وقف قسمة التركة حتى يولد الحمل إذا رضي الورثة ٩/ ٤٠٤

■ **الحُمى**
• إطفاء الحمى والحرارة ١٢/ ٨٠٧

■ **الحِمى**
• الإجماع على مشروعيته ٥/ ٤٤٥
• أصله عند العرب في الجاهلية ٥/ ٤٤٣
• تعريفه شرعاً ٥/ ٤٤٣
• تعريفه عند المالكية ٥/ ٤٤٤
• حمى الإمام لمصلحة المسلمين، جوازه ٥/ ٤٤٣
• حمى الجاهلية، حكمه ٥/ ٤٤٣
• الحمى من نائب الإمام، جوازه ٥/ ٤٤٥
• شروط جوازه عند المالكية ٥/ ٤٤٥
• الغرض منه عند المالكية ٥/ ٤٤٥
• ما حماه إمام بعد النبي ﷺ حكمه ٥/ ٤٤٦
• ما حماه النبي ﷺ أو إمام غيره، حكمه ٥/ ٤٤٦
• مشروعيته ٥/ ٤٤٣
• مشروعيته عند الحاجة، عند المالكية ٥/ ٤٤٥
• معناه لغة ٥/ ٤٤٣
• مقدار ما كان يحمل عليه عمر من خيل الجهاد ٥/ ٤٤٤
• مقداره، عند المالكية ٥/ ٤٤٥

■ **الحنابلة**
• اصطلاحاتهم
المراد بـ"وعنه" ١/ ٧٥
المراد بأبي بكر ١/ ٧٥
المراد بالشارح ١/ ٧٥
المراد بالشيخ أو شيخ الاسلام ١/ ٧٥
المراد بالشيخين ١/ ٧٥
المراد بالقاضي ١/ ٧٥
المراد بكلمة الجمهور ١/ ٧٥
• طرق الترجيح عندهم ١/ ٧٤

■ **الحنفية**
• اصطلاحاتهم
الإمام ١/ ٦٧
تعارض التصحيح والفتوى ١/ ٦٨
حاشية ابن عابدين ١/ ٦٩
الحكم الملفق ١/ ٦٩
الضعيف من الرواية ١/ ٦٨
ظاهر الرواية ١/ ٦٧
عدم وجود رواية للإمام ١/ ٦٧
المتون ١/ ٦٧
المقلد إذا قضى بمذهب غيره أو برواية ضعيفة ١/ ٦٨
وجود قياس واستحسان في مسألة واحدة ١/ ٦٧
يفتى قطعاً بما اتفقوا عليه ١/ ٦٧
• مراتب الكتب عندهم
مسائل الأصول ١/ ٦٠
مسائل النوادر ١/ ٦٠
الواقعات والفتاوى ١/ ٦١
• المكروه تحريماً عندهم ١/ ٦٣

■ **الحوار**
• أسلوب الحوار مع أهل الكتاب اليهود والنصارى ١٣/ ٦٨٤
• الاعتراف المتبادل على المساواة بين الدول من أسس نجاح حوار الحضارات ١٢/ ٧٠٣
• إقامة الإسلام التسامح على قاعدة من الحوار البناء ١٣/ ٨٠٢

obeikandl.com

• انتشار الإسلام بفضل الحوار الهادف ١٣/ ٦٨٣
• إيثار الحوار في حل المشكلات ٧/ ٧٢٥
• ترويج أمريكا لصراع الحضارات بدل حوارها ١٣/ ١٠١
• الحوار الحضاري واعتماد قاعدة التسامح من مرجعية المواطنة في بلاد الإسلام ٧/ ٧٦٣
• الحوار الحضاري وحل المشكلات سلمياً لإزالة التوتر ١٢/ ٧٠٣
• الحوار فيما بين المسلمين أنفسهم وفيما بينهم وبين غيرهم ١٣/ ٦٨٤
• دعوة الإسلام دعوة حوار وبناء وتنظيم لقواعد الحياة ١٢/ ٤٩٣
• دعوة الإسلام للحوار ١٣/ ٦٨٣
• الشورى والحوار والديمقراطية في تعامل المسلمين مع غيرهم ٧/ ١٤١
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن نحن والآخر ٩/ ٧٤٤
• قيام الحوار على منطلق الحقيقة والتساوي بين المتحاورين ١٣/ ٨٠٢
• اللجوء إلى أسلوب الحوار والبيان لمعالجة الغلو ١٣/ ٨٥٢
• ما يتطلبه حوار الحضارات ٧/ ٧٢٥
• ما يتطلبه حوار الحضارات واللجوء إلى التسويات السلمية لاسترداد حقوق المسلمين من أمور أساسية ١٢/ ٧٠٣
• الموضوعية والحياد في الوسطاء من أسس نجاح الحوار بين الحضارات ١٢/ ٧٠٤
• وسطية الإسلام وسماحته ودعوته للحوار ١٣/ ٦٥٥

■ الحوالات المصرفية

• اشتمال الحوالة المصرفية الخارجية على عقد صرف وعقد وكالة ١١/ ٤٦٢
• تعريف الحوالات المصرفية ١١/ ٤٦٢
• حكم الحوالات البريدية أو البنكية ١١/ ١٣٣
• الحوالات المصرفية من أنواع الخدمات المصرفية ١١/ ٤٧٩
• الحوالة المصرفية بنفس العملة أو بعملة أخرى ١١/ ١٧١
• الحوالة المصرفية عن طريق الشيكات ١١/ ١٧١
• الحوالات المصرفية النقدية الخارجية ١١/ ٤٦٢
• الحوالة المصرفية النقدية الداخلية ١١/ ٦٤٢
• الفرق بين الحوالة المصرفية والسفتجة ١١/ ٤٧٩
• قرار مجمع الفقه الإسلامي حول الحلول الشرعية لاجتماع الصرف والحوالة ١١/ ٤٦٣
• نوعا الحوالات المصرفية ١١/ ٤٦٢

■ الحوالة

• إبراء الدائن المحال عليه من المدين، حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٥/ ٧١
• اجتماع الصرف والحوالة ١٢/ ٦٢
• الإجماع على جواز الحوالة ١١/ ٩٧
• الإجماع على مشروعيتها ٥/ ٦١
• أحكام الحوالة ١١/ ٩٨
• أحكامها ٥/ ٧٠
• اختلاف المحيل مع المحال، حكمه ٥/ ٧٤
• اختلافها عن الكفالة ٥/ ٤١
• أخذ القانون بمبدأ حوالة الدين من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٦
• أركانها عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦٢
• اعتبارها شرطاً غير ملائماً لعقد البيع ٤/ ٢٥٠
• اعتبارها عقداً مستقلاً عند الحنفية ٥/ ٦٩
• اعتبارها وكالة إذا لم يكن هناك دين للمحال على المحيل ٥/ ٦٥
• ألا يكون دين المحال به أو المحال عليه طعاماً من مسلم، اشتراطه عند المالكية والشافعية ٥/ ٦٦
• الأمر بقبول الحوالة للاستحباب، عند الجمهور ٥/ ٦١
• الأمر بقبول الحوالة للوجوب عند داود وأحمد ٥/ ٦١
• انتقال الدين إلى ذمة المحال عليه، عند الحنفية ٥/ ٦٠
• انتهاء الحوالة المقيدة بموت المحيل عند أبي حنيفة وصاحبيه ٥/ ٧٣
• انتهاؤها ٥/ ٧٢
• انتهاؤها بإبراء المحال المحال عليه ٥/ ٧٣
• انتهاؤها بأداء المحال عليه المال إلى المحال ٥/ ٧٣
• انتهاؤها بالتوى، عند الحنفية ٥/ ٧٢
• انتهاؤها بالفسخ ٥/ ٧٢
• انتهاؤها بتصدق المحال على المحال عليه ٥/ ٧٣
• انتهاؤها بموت المحال ووراثة المحال عليه مال الحوالة ٥/ ٧٣
• انتهاؤها بهبة المحال المال للمحال عليه ٥/ ٧٣
• انعقادها عند الحنفية ١٠/ ٣٥٠
• انقضاء تأمينات الدين بالحوالة ٥/ ٧٠
• أنواعها ٩/ ٦٠٠
• براءة المحيل من الدين بالحوالة ٥/ ٧٠

obeikandl.com

- بعض صور حوالة الحق ضمن الحوالة المقيدة ٥/ ٦٩
- بقاء الحق في ذمة المحيل بعد الحوالة، عند زفر ٥/ ٧٠
- ترجيح براءة المحيل بالحوالة ٥/ ٧١
- ترجيح نقل الدين والمطالبة من ذمة المدين إلى ذمة المحال عليه ٥/ ٧١
- تساوي الدين المحال به والدين المحال عليه، اشتراطه عند غير الحنفية ٥/ ٦٨
- التشابه بين الحوالة وبين عقود أخرى في بعض النواحي ٥/ ٦٩
- تضمن الحوالة المطلقة حوالة الدين فقط ٥/ ٦٨
- تضمن الحوالة المقيدة حوالة حق ١٠/ ٣٥٢
- تضمن الحوالة المقيدة لحوالة الحق وحوالة الدين ٥/ ٦٨
- تعريف الحوالات المصرفية ١١/ ٤٦٢
- تعريف الحوالة ومشروعيتها ١١/ ٩٦
- تعريفها عند الحنفية ٥/ ٦٠
- تعريفها عند غير الحنفية ٥/ ٦٠
- تعريفها لغة ٥/ ٦٠
- تكييف الفقهاء لعقد الحوالة ٥/ ٧٠
- تكييفها الفقهي إذا طلب دفعها بعملة مغايرة للمبالغ المقدمة من طالبها ٩/ ٦٠٠
- ثبوت حق حبس المحال عليه للمحيل إذا حبسه المحال في الحوالة المطلقة ٥/ ٧١
- ثبوت حق الملازمة للمحال عليه على المحيل إذا لازمه المحال في الحوالة المطلقة ٥/ ٧١
- ثبوت ولاية المطالبة للمحال على المحال عليه بدين في ذمته ٥/ ٧١
- جواز السلم والإجارة والوصية والجعالة والحوالة والكفالة والصلح والمضاربة على خلاف القياس ١٠/ ٥٨٩
- جوازها برأس مال السلم ٤/ ٣٨٣
- حكم الحوالات البريدية أو البنكية ١١/ ١٣٣
- حكمها ٩/ ٦٠٠
- حلول الدين المحال به، اشتراطه عند الشافعية والمالكية ٥/ ٦٥
- الحوالة إذا كان المحال عليه مكرَهاً، عدم صحتها عند الحنفية ٥/ ٦٤
- الحوالة إذا كان المحيل مكرَهاً، عدم صحتها عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ٦٣
- الحوالة إن كان دين المحال به والمحال عليه أحدها من بيع والآخر من قرض، جوازها عند المالكية والشافعية ٥/ ٦٦
- الحوالة إن كان المحال مكرَهاً، عدم صحتها عند الحنفية والمالكية والشافعية ٥/ ٦٤
- الحوالة بالأجرة قبل استيفاء المنفعة، جوازها عند الشافعية ٥/ ٦٥
- الحوالة بالأعيان القائمة، عدم صحتها ٥/ ٦٥
- الحوالة بالصداق قبل الدخول، جوازها عند الشافعية ٥/ ٦٥
- حوالة البائع دائنة على المشتري بالثمن ١٠/ ٣٥٢
- الحوالة ببدل الصرف، حكمها ٤/ ٤٠٨
- الحوالة بثمن سلعة مبيعة بالخيار قبل لزومه، عدم صحتها ٥/ ٦٥
- الحوالة بدين آيل إلى اللزوم، جوازها عند الشافعية ٥/ ٦٥
- الحوالة بدين الثمن في مدة الخيار، جوازها عند الحنابلة ٥/ ٦٥
- الحوالة بدين الثمن المقترن بخيار، جوازها عند الشافعية ٥/ ٦٥
- الحوالة بدين صبي وسفيه بغير إذن الولي، عدم صحتها ٥/ ٦٥
- الحوالة برأس مال السلم على شخص حاضر في مجلس العقد ١١/ ٣٠١
- حوالة الحق
  - تعريفها ٥/ ٦٨، ١٠/ ٣٥١
  - جوازها ١٠/ ٤٧
  - حكمها ١٠/ ٣٥١
  - مشروعيتها ٥/ ٦٨
- حوالة الدين
  - تعريفها ٥/ ٦٩، ١٠/ ٣٥١
  - تعريفها عند الحنفية ١٠/ ٣٤٩
  - تعريفها عند غير الحنفية ١٠/ ٣٤٩
  - مشروعيتها ٥/ ٦٨، ١١/ ٢١٦
- حوالة الزوجة على زوجها بالمهر ١٠/ ٣٥٢
- حوالة صاحب الحق في ريع الوقف دائنة على ناظر الوقف ١٠/ ٣٥٢
- حوالة الصبي المميز، حكمها ٥/ ٦٣
- الحوالة في الدين اللازم غير واجب القبض ١١/ ٢١٩
- الحوالة في دين واجب القبض في المجلس كرأس مال السلم وبدل الصرف ١١/ ٢١٩

- الحوالة في الديون دون الأعيان، جوازها ٥/ ٦١
- الحوالة في قبض بدل الصرف، عدم جوازها عند المالكية ٤/ ٤٠٦
- الحوالة في المسلم فيه ١١/ ٢٢٠
- حوالة المجنون والصبي غير المميز، عدم صحتها ٥/ ٦٣
- حوالة المرتهن دائنة على الراهن بالدّين ١٠/ ٣٥٢
- الحوالة المصرفية بنفس العملة أو بعملة أخرى ١١/ ١٧١
- الحوالة المطلقة
  - تعريفها ١٠/ ٣٥١
  - حكمها عند غير الحنفية ٥/ ٦٦
  - حوالة دين فقط ١٠/ ٣٥٢
  - مشروعيتها عند الحنفية والشيعة الإمامية والزيدية ٥/ ٦٦
- الحوالة المطلقة إذا ظهرت براءة المحال عليه من الدين، عدم بطلانها ٥/ ٦٧
- الحوالة المقيدة
  - تعريفها ١٠/ ٤٧، ١٠/ ٣٥١
  - حكمها ٥/ ٦٦، ١٠/ ٣٥٢
- الحوالة المقيدة بدين المحيل على المحال عليه إذا ظهرت براءة المحال عليه من هذا الدين بطلانها ٥/ ٦٧
- رجوع الدائن على المحيل إن شرط يسار المحال عليه فبان معسراً، عند الحنابلة والشافعية والمالكية ٥/ ٧٣
- رجوع الدائن على المحيل بتحقق التوى، عند الحنفية ٥/ ٧٢
- الرجوع على المحيل، جوازه عند المالكية ١٠/ ٣٥٠
- رجوع المحال على المحيل إذا غره، عند المالكية ٥/ ٧٣
- رجوع المحال عليه على المحيل ١١/ ٩٩
- رجوع المحال عليه على المحيل إذا كانت الحوالة بأمر المحيل ٥/ ٧٤
- رجوع المحال عليه على المحيل إذا لم يكن للمحيل دين مماثل على المحال عليه ٥/ ٧٤
- رجوع المحال عليه على المحيل بإبراء المحال عليه من الدين ٥/ ٧٤
- رجوع المحال عليه على المحيل بأدائه لمال الحوالة ٥/ ٧٤
- رجوع المحال عليه على المحيل بالتصدق بمال الحوالة على المحال عليه ٥/ ٧٤
- رجوع المحال عليه على المحيل بهبة مال الحوالة للمحال عليه ٥/ ٧٤
- الرضا بالحوالة على المحال، عدم وجوبه عند الشافعية والمالكية ٥/ ٦٢
- رضا المحال حكمه عند الحنفية ١٠/ ٣٥٠
- رضا المحال حكمه عند الحنفية ١٠/ ٣٥٠
- رضا المحال عليه
  - السبب في عدم اشتراطه عند الحنابلة والظاهرية ٥/ ٦٢
  - عدم اشتراطه عند المالكية والشافعية ٥/ ٦٢
- رضا المحيل
  - اشتراطه عند القدوري ٥/ ٦١
  - عدم اشتراطه كما ذكر في الزيادات ٥/ ٦١
- رضا المحيل حكمه عند الحنفية ١٠/ ٣٥٠
- رضا المحيل فقط، اشتراطه عند الحنابلة والظاهرية ٥/ ٦٢، ١٠/ ٣٥٠
- رضا المحيل والمحال فقط، اشتراطه عند المالكية والشافعية ٥/ ٦٢، ١٠/ ٣٥٠
- ركن الحوالة ١١/ ٩٧
- ركنها عند الحنفية ٥/ ٦١
- سبب اشتراط رضا المحال عليه، عند الحنفية ٥/ ٦١
- سبب اشتراط رضا المحال عند الحنفية ٥/ ٦١
- شروط الصيغة، عند الحنفية ٥/ ٦٣
- شروط المحال ١١/ ٩٨
- شروط المحال به
  - عند الحنفية ٥/ ٦٥
  - عند المالكية والشافعية ٥/ ٦٦، ١١/ ٩٨
- شروط المحال عليه ١١/ ٩٨
- شروط المحال عليه، عند الحنفية ٥/ ٦٤
- شروط المحال، عند الحنفية ٥/ ٦٤
- شروط المحيل ١١/ ٩٧
- شروط المحيل عند الحنفية ٥/ ٦٣
- شروطها عند الحنفية ٥/ ٦٣
- ضم ذمة المحال عليه إلى ذمة المدين في المطالبة، عند زفر ٥/ ٧١
- ظهور حوالة الحق في بيع الدين بالدين وهبة الدين لغير من عليه الدين، عند الحنفية والشافعية ٥/ ٧٠
- عدم ثبوت حق الملازمة والحبس للمحال عليه على المحيل إذا لازمه المحال أو حبسه في الحوالة المقيدة ٥/ ٧١
- عدم ثبوت خيار الشرط فيها ٥/ ٦٣
- عدم ثبوت خيار المجلس فيها ٥/ ٦٣
- عدم جواز بيع الدَّين لغير المدين إلا عن طريق الحوالة ١١/ ٢١٥

obeikandl.com

- عدم رجوع الدين إلى المحيل أبداً عند الحنابلة والشافعية والمالكية ٥/ ٧٢
- عدم مشروعيتها في التشريع الروماني ١٠/ ٣٤٩
- علم المحال به والمحال عليه، اشتراطه عند الحنابلة ٥/ ٦٢
- فسخ الحوالة ١١/ ٩٩
- قبول الشريك الحوالة بالثمن جوازه، وجواز إحالة غيره في شركة العنان ٤/ ٦١٣
- قبول المحال في مجلس الحوالة، اشتراطه لانعقادها عند أبي حنيفة ومحمد ٥/ ٦٤
- قبول المحال في مجلس الحوالة، اشتراطه لنفاذها عند أبي يوسف ٥/ ٦٤
- قرار مجمع الفقه الإسلامي حول الحلول الشرعية لاجتماع الصرف والحوالة ١١/ ٤٦٣
- كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحوالة به ٥/ ٦٥
- كون الإيجاب والقبول في مجلس العقد، اشتراطه ٥/ ٦٣
- كون الدين المحال به مساوياً للمحال عليه، اشتراطه عند المالكية والشافعية ٥/ ٦٦
- كون دين المحال على المحيل لازماً، اشتراطه ٥/ ٦٥
- كون المحال به ديناً للمحال على المحيل، اشتراطه ٥/ ٦٥
- كون المحال عاقلاً، اشتراطه ٥/ ٦٤
- كون المحال عليه بالغاً عاقلاً، اشتراطه ٥/ ٦٤
- كون المحال غير بالغ، حكمه ٥/ ٦٤
- كيفية حوالة الدين قانوناً ١٠/ ٣٤٨
- اللبس في فهم مذهب الحنفية حول حوالة الحق ٥/ ٦٩
- ما تختلف به الحوالة المطلقة عن الحوالة المقيدة ٥/ ٦٦
- ما يترتب على تعريفها عند الحنفية ١٠/ ٣٤٩
- ما يترتب على صحة الحوالة ١١/ ٩٧
- ما يرجع به المحال عليه على المحيل ٥/ ٧٤
- ما يشترط في الحوالة ١١/ ٩٧
- ما يطالب به المحال إذا كانت مطلقة وكان للمحيل دين على المحال عليه ٥/ ٦٦
- ما يطالب به المحال إذا كانت مطلقة ولم يكن للمحيل على المحال عليه دين ٥/ ٦٦
- ما يطالب به المحال إذا كانت مقيدة بالدين للمحيل على المحال عليه ٥/ ٦٧
- متى تنتهي الحوالة ١١/ ٩٩
- مستند غير الحنفية في جواز حوالة الحق ٥/ ٦٩
- مشروعيتها ٥/ ٦٠
- معنى التوى ٥/ ٧١
- معنى الحوالة المطلقة عند الحنفية ٥/ ٦٦
- معنى الحوالة المقيدة ٥/ ٦٦
- موت المحيل وعليه ديون غير دين المحال وكانت الحوالة مطلقة أو مقيدة، حكمها عند الحنفية ٥/ ٦٧
- النقل الذي يتم بالحوالة، عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٥/ ٧١
- النقل الذي يتم بالحوالة عند محمد ٥/ ٧١
- نوعا الحوالة ١١/ ٩٨
- نوعا حوالة الدّين، عند الحنفية والشيعة ١٠/ ٣٥١
- نوعاها ١٠/ ٣٥١
- نوعاها عند الحنفية ٥/ ٦٦
- هبة الدين للمحيل، عدم صحتها ٥/ ٧١
- وجوب الدين على المحال عليه للمحيل قبل الحوالة، عدم اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٦٦
- وقوع المقاصة بين المحيل والمحال عليه ٥/ ٧٤

■ الحوالة البريدية

- تسليم المبلغ للموظف أمانة أو خلطه مع حوالات أخرى، حكمه ٤/ ٤١٥
- جوازها في داخل الدولة بلا خلاف ٤/ ٤١٥
- حكم الحوالات البريدية أو البنكية ١١/ ١٣٣
- دفع المبلغ قرضاً بشرط دفعه لفلان دون قصد ضمان للمقترض خطر الطريق، حكمه ٤/ ٤١٦
- دفع المبلغ قرضاً بشرط دفعه لفلان مع قصد ضمان للمقترض خطر الطريق، حكمه عند الجمهور غير الحنابلة ٤/ ٤١٦
- دفع المبلغ قرضاً دون شرط دفعه لأحد، حكمه ٤/ ٤١٥

■ الحول

- اشتراط كون المالك أهلاً لوجوب أداء الزكاة إلى آخر الحول لإجزاء تعجيل الزكاة قبل الحول عند الشافعية ٢/ ٦٦٦
- اعتبار بلوغ النصاب آخر الحول من البدء بالمتاجرة بعروض التجارة، عند الشافعية ٢/ ٧٠٩
- اعتبار بلوغ النصاب في جميع الحول لزكاة عروض التجارة، عند الحنابلة ٢/ ٧١٠
- اعتبار طرفا الحول لا وسطه لملك النصاب لزكاة عروض التجارة في غير المدير، عند الحنفية والمالكية ٢/ ٧٠٩

• بلوغ النصاب وحولان الحول ونية التجارة، اشتراطها لوجوب الزكاة في عروض التجارة بالاتفاق ٢/ ٧٠٨
• تعجيل الزكاة متى وجد النصاب الكامل تطوعاً قبل الحول، حكمه عند المالكية والظاهرية ٢/ ٦٦٦
• تعجيل الزكاة متى وجد النصاب الكامل تطوعاً قبل الحول، عند الجمهور غير المالكية والظاهرية ٢/ ٦٦٦
• حولان الحول
اشتراطه لوجوب الزكاة بالاتفاق ٢/ ٦٥٧
اشتراطه لوجوب الزكاة في الأثمان، والمواشي وعروض التجارة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٦٥٧
اشتراطه لوجوب الزكاة في النقود الورقية ٢/ ٦٨١
عدم اشتراطه لوجوب الزكاة في الثمار والزروع والمعادن والركاز عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٦٥٧
• حولان الحول على المال الموهوب في يد الموهوب له، وجوبه لوجوب الزكاة عند المالكية ٢/ ٦٦٠
• حولان الحول في زكاة الذهب والفضة من المعادن، عدم اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
• حولان الحول في زكاة الزروع والثمار عدم اشتراطه ٢/ ٦٥٦، ٢/ ٦٦٤
• حولان الحول لوجوب الزكاة في الذهب والفضة والتجارة والأنعام، دون المعدن والركاز والحرث والزرع، اشتراطه عند المالكية ٢/ ٦٥٥
• الديون التي تحتاج لحولان الحول بعد القبض لزكاتها عند المالكية ٢/ ٦٧٨
• الزكاة في المال المستفاد أثناء الحول من غير ربح مال التجارة ونتاج السائمة بالبيع أو الهبة أو الميراث أو الاغتنام ونحوه، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٧
• الزكاة في المستفاد في أثناء الحول من مال بالبيع أو الهبة أو الإرث أو الوقف مما يستفاد لامن نفس المال، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٧
• شروط إجزاء تعجيل الزكاة قبل الحول بعد وجود النصاب عند الشافعية ٢/ ٦٦٦
• عدم اشتراط حولان الحول لزكاة المعادن بالاتفاق ٢/ ٧٠٥
• كون النصاب كاملاً في طرفي الحول اشتراطه لوجوب الزكاة، عند الحنفية ٢/ ٦٥٥
• مجيء الساعي مع الحول في الماشية، اشتراطه لوجوب الزكاة فيها عند المالكية ٢/ ٦٥٦
• المستفاد أثناء الحول من جنس المال غير النتاج، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٥٧
• المستفاد أثناء الحول من جنس المال غير النتاج والأرباح، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٥٧
• المستفاد في أثناء الحول في نتاج الماشية وربح التجارة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٥٧
• وقت حولان الحول على الدين المتوسط والقوي، عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٧

■ الحياد

• اتفاق مبدأ الحياد مع روح الدعوة الإسلامية التي انتشرت بطريق السلم ٧/ ٢٢١
• أثر الحرب في إيجاد حالة حياد في الإسلام ٧/ ٢١٤
• أثر الحرب في معاهدات الحياد ٧/ ٣٧٦
• أمثلة على حالات الحياد في الإسلام ٧/ ٢٢٨
• أنواع الحياد ٧/ ٢١٨
• تاريخ الحياد ٧/ ٢١٤
• حالة بلاد النوبة من حالات الحياد في الإسلام ٧/ ٢٢٣
• حالة الحبشة من حالات الحياد في الإسلام ٧/ ٢٢٢
• حالة قبرص من حالات الحياد في الإسلام ٧/ ٢٢٥
• الحياد الذي يقره الإسلام في حالة قيام الحرب ٧/ ٢٣٠
• الغرض من الحياد ٧/ ٢١٧
• ماهية الحياد ووقت بدئه ٧/ ٢١٥
• مشروعية معاهدات الحياد في الإسلام ٧/ ٢٢١
• المعاهدات التي نظمت علاقة المسلمين بالمحايدين ٧/ ٢٢٩
• موقف الإسلام بالنسبة لنظام الحياد ٧/ ٢١٩
• نوع الحياد في الإسلام بحسب ما هو معروف في القانون الدولي ٧/ ٢٢٢
• واجبات الدولة المحايدة وحقوقها في التشريع الإسلامي وفي القانون الدولي ٧/ ٣٧٧

■ الحياة

• الأدلة القرآنية على احترام النفس الإنسانية مطلقاً في الحياة وبعد الممات ٧/ ٧٤٨
• حق الإنسان في الحياة ٧/ ٧٧٨
• حق الحياة وكسب المال أو حق الملكية الخاصة من حقوق المواطن ٧/ ٧٤٦
• متى تكون بداية الحياة ٩/ ٨١١
• متى يحكم بنهاية الحياة ٩/ ٨١١
• ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي ٩/ ٨١٠

openkanal.com

■ الحيض

• أحكامه ١/ ٥٣٤
الاستمتاع بالحائض بما دون السرة وفوق الركبة من غير وطء عند الحنابلة ١/ ٥٣٨
اعتبار الطهر هو بداية عدة المطلقة غير الحامل عند المالكية والشافعية ١/ ٥٣٤
الاعتداد به عند الحنفية والحنابلة في العدة ١/ ٥٣٤
انتهاء حرمة الاستمتاع بالحائض بما بين السرة والركبة هو الاغتسال لا التيمم عند الشافعية والمالكية ١/ ٥٣٨
انتهاء حرمة الاستمتاع بما بين السرة والركبة أو الوطء للحائض حتى تغتسل أو تتيمم عند الحنفية ١/ ٥٣٨
براءة الرحم ١/ ٥٣٤
البلوغ للأنثى ١/ ٥٣٤
الجماع لمن له شبق للحائض عند الحنابلة ١/ ٥٣٨
جواز وطء الحائض عند انقضاء أكثر مدة الحيض عند الحنفية ١/ ٥٣٩
الحائض إذا لم تغتسل وصار عليها صلاة هل يحل وطؤها عند الحنفية ١/ ٥٣٩
الصوم والطلاق والطهر والصلاة للحائض قبل الاغتسال، حكمه ١/ ٥٤٠
الفرق بينه وبين الجنابة في قضاء الصلاة والصوم ١/ ٥٤١
الكفارة بالوطء في أثناء الحيض عند الحنابلة ١/ ٥٣٤
كونه موجباً للغسل ١/ ٥٣٤
يعرف به براءة الرحم ١/ ٥٣٤
• استبراء من تأخر حيضها أو المستحاضة، حكمه ٨/ ٦٣٢
• الاستحجار بالأحجار من دم الحيض عند المالكية ١/ ٣٠٠
• أصناف النساء في سن الحيض ٨/ ٦٠٧
• الاغتسال من الحيض قبل الفجر ليكون على طهر من أول الصوم، سنيته ٢/ ٥٥٧
• الإفطار بسبب الحيض، حكمه ٢/ ٥٧٠
• أقل الحيض وأكثره والدورة الحيضية ٩/ ٨١٨
• انتهاؤه
علاماته ١/ ٥٢٦
علامته عند الحنفية ١/ ٥٢٦
وقته عند الحنابلة ١/ ٥٢٤
• انقطاعه
شرط لوجوب الطهارة ١/ ٢٠٩
وقته عند الحنفية ١/ ٥٢٤
وقته عند الشافعية ١/ ٥٢٤
وقته عند المالكية ١/ ٥٢٤
• بدايته، وقتها ١/ ٥٢٤
• التصدق لمن وطىء حائضاً، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٤٠
• تعريفه شرعاً ١/ ٥٢٣
• تعريفه لغة ١/ ٥٢٣
• تقدير مدته للمستحاضة عند الحنابلة ١/ ٥٥١
• تقدير مدته للمستحاضة عند الشافعية ١/ ٥٤٨
• تقدير مدته للمستحاضة عند المالكية ١/ ٥٤٧
• تقدير مدته للمستحاضة المتحيرة عند الحنفية ١/ ٥٤٧
• تقدير مدته للمستحاضة المميزة الدم عند المالكية ١/ ٥٤٨
• التلفيق به عند المالكية ١/ ٥٣١
• التلفيق به عند المالكية والحنابلة ١/ ٥٣٠
• تمييزه عن الاستحاضة بصفة الدم ١/ ٥٤٥
• تمييزه عن الاستحاضة عن طريق رجوع المستحاضة إلى الغالب من عادة النساء ١/ ٥٤٦
• تمييزه عن الاستحاضة عن طريق عادة الحائض ١/ ٥٤٦
• الحامل
إمكانية حيضها عند الحنابلة ١/ ٥٢٥
إمكانية حيضها عند الحنفية ١/ ٥٢٥
إمكانية حيضها عند الشافعية ١/ ٥٢٥
إمكانية حيضها عند المالكية ١/ ٥٢٥
حيضها ما يترتب على الخلاف فيه ١/ ٥٢٥
• حدوثه أثناء الاعتكاف، حكمه ٢/ ٦٣٤
• حرمة إتيان المرأة في المحيض ١٣/ ٦٢٨
• حق الاستمتاع الجنسي لكل من الزوجين حق ما لم يوجد مانع كالحيض والنفاس والمرض ١٣/ ٦٢٧
• الحيض من علامات البلوغ عند الأنثى ١٣/ ٥٦٣
• الخلو عما ينافي الصوم من حيض ونفاس، شرط لصحة الصوم عند الحنفية ٢/ ٥٤٢
• دخول الحائض والجنب وحامل النجاسة المسجد للحاجة ١٠/ ٥٩٧
• الدم الخارج قبل الولادة، حكمه عند المالكية ١/ ٥٣٢
• الدم المعتبر من الحيض عند ولادة توأمين عند الشافعية ١/ ٥٣٣
• دمه
انقطاعه مدة ثم عودته مرة ثانية حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٣٠
انقطاعه مدة ثم عودته مرة ثانية حكمه عند الحنفية ١/ ٥٣٠
انقطاعه مدة ثم عودته مرة ثانية حكمه عند الشافعية ١/ ٥٣٠
انقطاعه مدة ثم عودته مرة ثانية حكمه عند المالكية ١/ ٥٣٠
صفاته ١/ ٥٢٦

obeikandl.com

الفرق بينه وبين دم الاستحاضة ١/ ٥٢٨
لونه ١/ ٥٢٣، ١/ ٥٢٥
لونه عند الحنفية ١/ ٥٢٦
لونه عند الشافعية ١/ ٥٢٦
لونه عند المالكية ١/ ٥٤٧
• سن الحيض، تحديده ٨/ ٦٠٧
• شروط المستحاضة التي تعد بحكم الحائض عند المالكية ١/ ٥٤٨
• الصلاة، سقوطها بسببه ٢/ ١٢٦
• صوم الكفارة، عدم انقطاع التتابع فيه بالفطر لمرض أو حيض عند الحنابلة ٢/ ٦٠٢
• طروء الحيض للصائم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
• الطلاق في الحيض، حكمه عند المالكية ٨/ ٤١٠
• الطهارة من الحيض شرط لصحة الصوم عند الحنابلة ٢/ ٥٤٣
• الطهارة من الحيض، شرط لصحة الصوم عند المالكية ٢/ ٥٤٢
• الطهارة من الحيض والنفاس، شرط لصحة الصوم عند الشافعية ٢/ ٥٤٣
• الطهارة منه شرط لوجوب طواف الوداع ٣/ ١٩٧
• الطهر المتخلل بين أيام الحيض، حكمه عند الحنفية ١/ ٥٣٠
• عرق الحائض، حكمه ١/ ٥٤٢
• الغسل له من الكتابية زوجة المسلم، حكمه ١/ ١٦٦
• الغسل له، وجوبه ١/ ٤٤٦
• الفرق بينه وبين الجنابة ١/ ٥٤١
• الفرق بينه وبين الجنابة في أداء الصوم ١/ ٥٤١
• الفرق بينه وبين النفاس ١/ ٥٤١
• قضاء الصوم على مكلفة تعمدت الفطر ثم حاضت، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
• الكفارة من جديد لمن أفطر ولو لعذر إلا الحيض، حكم استئنافه عند الحنفية ٢/ ٦٠٢
• كيفية الأخذ بالتلفيق عند المالكية ١/ ٥٣٢
• مجيئه بالنسبة للبنت، حكمه ١/ ٥٢٤
• محرماته ١/ ٥٣٤
الاستمتاع بما بين السرة والركبة عند الجمهور ١/ ٥٣٧
الاعتكاف في المسجد ١/ ٥٣٧
حمل القرآن ١/ ٥٣٦
دخول المسجد ١/ ٥٣٧
الصلاة ١/ ٥٣٥
الصوم ١/ ٥٣٦
الطلاق ١/ ٥٤٠
الطواف ١/ ٥٣٦
قراءة القرآن ١/ ٥٣٦
ما يحرم على الحائض ١/ ٥٣٤
ما يحرم على الحائض، الطهارة غسلاً أو وضوءاً ١/ ٥٣٥
ما يحرم على الحائض عند الحنابلة ١/ ٥٣٥
ما يحرم على الحائض عند الحنفية ١/ ٥٣٥
ما يحرم على الحائض عند الشافعية ١/ ٥٣٥
ما يحرم على الحائض عند المالكية ١/ ٥٣٥
مس القرآن ١/ ٥٣٦
هل وطء الحائض كبيرة أم صغيرة ١/ ٥٤٠
الوطء في الفرج ولو بحائل للحائض ١/ ٥٣٧
• مدته ١/ ٥٢٧
أغلبها عند الحنابلة ١/ ٥٢٨
أغلبها عند الشافعية ١/ ٥٢٨
أقلها ١/ ٥٢٧
أقلها عند الحنابلة ١/ ٥٢٨
أقلها عند الحنفية ١/ ٥٢٧
أقلها عند الشافعية ١/ ٥٢٨
أقلها عند المالكية ١/ ٥٢٧
أكثرها عند الحنابلة ١/ ٥٢٨
أكثرها عند الحنفية ١/ ٥٢٧
أكثرها عند الشافعية ١/ ٥٢٨
أكثرها عند المالكية ١/ ٥٢٧
تقديرها للمستحاضة ١/ ٥٤٥
تقديرها للمستحاضة عند الحنفية ١/ ٥٤٦
تقديرها للمستحاضة المبتدئة عند الحنفية ١/ ٥٤٦
تقديرها للمستحاضة المعتادة عند الحنفية ١/ ٥٤٧
• مظهر بلوغ الأنثى ١/ ٥٣٤
• الملفقة فيه حكمها عند الحنابلة والمالكية ١/ ٥٣١
• النقاء من دمه، حكمه ١/ ٥٣٠
• هل تحيض الحامل ١/ ٥٢٥
• وطء الحائض
كفارته حكمها عند الجمهور ١/ ٥٣٩
كفارته حكمها عند الحنابلة ١/ ٥٣٩
كفارته مقدارها عند الحنابلة ١/ ٥٣٩
• وطء الحائض إذا انقطع دمها قبل عادتها، حكمه ١/ ٥٣٩
• وطء النفساء، كفارته حكمها عند الجمهور ١/ ٥٣٩
• وقته ١/ ٥٢٣، ١/ ٥٢٤

Osenkandi.com

■ **الحيل**
- الحيل المحرمة، بطلانها ١٠/ ٤٢
- الحيل المقبولة والممنوعة في المرابحة المصرفية الدولية ١٣/ ٢٠٤
- المرابحة الدولية والحيل والقروض الربوية ١٣/ ٢٠٤
- انظر: التلفيق

■ **الحيلولة**
- حبس المالك عن ماله حتى تلف وهو الحيلولة ١٠/ ٦٧٨

■ **الحيوان**
- أثر الذكاة في الحيوان المريض ٣/ ٦٦٥
- إذا استرسل الجارح بنفسه للصيد، حكمه ٣/ ٦٨٦
- الأرنب، أكله، حكمه ٣/ ٥٠٦
- الأفضل من الحيوان للأضحية ٣/ ٦١١
- أكل حشرات الأرض، حكمه ٣/ ٥٠٥
- أكل العقعق، حكمه ٣/ ٦٧٨
- أكل اليربوع، حكمه ٣/ ٦٧٨
- الأنعام "إبل، بقر، غنم" أكلها حكمه ٣/ ٥٠٦، ٣/ ٦٧٥
- أنواع الحيوان بالنسبة للذبح ٣/ ٦٧١
- أنواع الحيوان المضحى به ٣/ ٦١١
- أوصاف الحيوان المضحى به ٣/ ٦١٦
- البغال والحمير والخيل، أكلها، حكمه ٣/ ٦٧٥
- بلع الجراد حياً، حكمه عند الحنابلة ٣/ ٦٧٤
- بلع السمك حياً، حكمه عند الحنابلة ٣/ ٦٧٤
- البهيمة الموطوءة، حكمها ٥/ ٨١٤
- بول الحيوان المأكول اللحم وفضلاته ورجيعه حكمها عند المالكية والحنابلة ١/ ٢٦٨
- بول الحيوان المأكول اللحم وفضلاته ورجيعه نجاسته مختلف فيها ١/ ٢٦٨
- بول الحيوان المأكول اللحم وفضلاته وروثه حكمها عند الشافعية والحنفية ١/ ٢٦٩
- بوله وفضلاته وقيئه، تفصيله عند الحنفية ١/ ٢٦٩
- بيع الحيوانات المتوحشة، جوازه عند الحنفية ١٠/ ١٧٨
- تشريح جثث الحيوان، للتعليم، حكمه ٣/ ٥١٧
- تعذيب الحيوان، حرمته ٥/ ٦٤٧
- تفضيل الأفضل من الحيوان للأضحية عند المذاهب ٣/ ٦١١
- التمساح، أكله، حكمه ٣/ ٦٧٩
- التوصية بضرورة الاستفادة من جلود وعظام الحيوانات المذكاة في استخراج الجيلاتين ٨/ ٨٢٧
- الثعلب، أكله، حكمه ٣/ ٥٠٦
- الجراد، أكله، حكمه ٣/ ٥٠٦
- جناية الحيوان ١٠/ ٨٦٤
- جناية الحيوان إذا كان حارسه متسبباً أو متعمداً، حكمه ٦/ ٣٤٥
- الجندب، حكمه ٣/ ٦٧٤
- الحياة المطلوب تحقيقها ذبح الحيوان المشرف على الموت ٣/ ٦٦٤
- الحيوان
  - أنواعه بالنسبة للزكاة ٣/ ٦٧١
  - حرامه وحلاله ٣/ ٦٧١
  - ما يحرم وما يحل منه عند الشافعية ٣/ ٥١١
- الحيوان الذي لا دم له سائل، نجاسته مختلف فيها ١/ ٢٦٣
- الحيوان الذي لا نص فيه، حكمه ٣/ ٥١٠
- الحيوان الأهلي إذا ند وتوحش ذبحه، حكمه ٣/ ٦٦٠
- الحيوان البحري، ميتته طهارتها حكمها ١/ ٢٥٤
- الحيوان البرمائي
  - أكله، حكمه، عند الحنفية والشافعية ٣/ ٦٧٩
  - أكله، حكمه عند المالكية ٣/ ٦٧٩
- الحيوان البري
  - أصنافه ٣/ ٦٧٣
  - حكمه ٣/ ٥٠٥
  - حلاله وحرامه ٣/ ٦٧٣
  - ميتته طهارتها حكمها عند الشافعية ١/ ٢٥٦
- الحيوان البري الذي لا دم فيه، حكمه ٣/ ٦٧٣
- الحيوان البري الذي ليس فيه دم، لايؤكل إلا الجراد ٣/ ٦٧٣
- الحيوان البري الذي ليس له دم سائل، حكمه ٣/ ٦٧٤، ٣/ ٦٧٥
- الحيوان البري الذي ليس له دم سائل كالحية والوزغ، حكمه ٣/ ٦٧٤
- الحيوان البري المستأنس ذو الدم السائل، حكمه ٣/ ٦٧٥
- الحيوان الذبيح، حكمه ٣/ ٦٧١
- الحيوان غير المأكول
  - لبنه، نجاسته، حكمها ١/ ٢٦٢
  - لحمه، نجاسته، حكمها ١/ ٢٦٢

- الحيوان المائي
  حكمه عند الجمهور ٣/ ٦٧٢
  حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٧١
  ميتته نجاسته مختلف فيها ١/ ٢٦٣
- الحيوان المائي الذي له دم سائل، ميتته نجسة اتفاقاً ١/ ٢٦٢
- الحيوان المائي إن كان سمكاً، طهارته متفق عليها ١/ ٢٦٣
- الحيوان المضحى به ٣/ ٦١١
- حيوانات البحر، حكمها عند الشافعية ٣/ ٥١١
- الحيوانات الحية طهارتها، حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٣
- الحيوانات وفروعها طهارتها عند الشافعية ١/ ٢٥٦
- خصائصها، حكمه ٣/ ٥٥٢
- خلاصة العيوب المانعة للحيوان المضحى به عند المذاهب ٣/ ٦٢٠
- خنزير الماء، حكمه ٣/ ٦٧٣
- الخيل، حكمه ٣/ ٥٠٦
- الدود، أكله، حكمه ٣/ ٥٠٧
- الذبح
  أثره في الحيوان غير المأكول ٣/ ٦٦٧
  أثره في الحيوان غير المأكول في سلب النجاسة من جلده عند الحنفية والمالكية ٣/ ٦٦٧
  أثره في الحيوان غير المأكول لطهارة جلده، عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٦٦٨
  أثره في الحيوان المشرف على الموت أو المريض ٣/ ٦٦٣
- ذبح الحيوان البرمائي، حكمه ٣/ ٦٧٩
- ذبح الحيوان البري ٣/ ٦٧٣
- ذبح الحيوان غير المأكول لإراحته من المرض، حكمه ٣/ ٦٦٨
- ذبح الحيوان المائي ٣/ ٦٧١
- ذبح الحيوان الميؤوس من حياته ولم تنفذ مقاتله، حكمه ٣/ ٦٦٤
- ذبح كل حيوان متوحش غير ذي ناب ولا مخلب، حكمه ٣/ ٦٧٨
- الذبح للحيوان المريض، حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٦٦
- ذبح وأكل السباع المستأنسة، حكمها ٣/ ٦٧٦
- ذكاته ٢/ ٧٤٧
- ذكاة الجراد، حكمها ٣/ ٦٧٣
- ذكاة الحيوان المقطوع بموته، حكمها ٣/ ٦٦٤
- الذكاة في الحيوان الضال، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
- رحمة الدين بالحيوان ٨/ ٧٢١
- السباع ذوات الأربع والطير، حكمها عند المالكية ٣/ ٦٧٧
- السباع المستأنسة إذا ذبحت، أكلها، حكمه ٣/ ٦٧٦
- سن الحيوان المضحى به ٣/ ٦١٣
- الصفات المكروهة في الحيوان المضحى به ٣/ ٦٢١
- الصيد
  أحكامه عند المالكية ٣/ ٦٨٤
  أنواع آلته، الحيوان الجارح شروطه: أن يقتله جرحاً ٣/ ٦٩٨
- الصيد إذا أكل منه الحيوان الصائد، حكمه ٣/ ٦٩٩
- الصيد إذا شاركه في صيده جارح غير معلم، حكمه ٣/ ٦٩٨
- الصيد الذي صاده الحيوان الجارح قبل الأكل أو بعده، حكمه ٣/ ٦٩٦
- صيد البحر إذا صاده مسلم أو كافر، حكمه ٣/ ٦٨٥
- الصيد الحيوان المائي، حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٧٢
- صيد الضبع، حكمه ٣/ ٦٧٧
- صيد ما لا يؤكل لحمه، حكمه ٣/ ٧٠١
- الضب، أكله، حكمه ٣/ ٥٠٦، ٣/ ٦٧٤
- الضبع، أكله، حكمه ٣/ ٥٠٦
- الضفدع
  أكله، حكمه ٣/ ٦٧٩
  حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٧٢
- طهارة الحيوان المائي الميت عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٦٤
- الطيور ذات المخلب، حكمها ٣/ ٦٧٦
- الطيور غير الجارحة، أكلها، حكمه ٣/ ٥٠٦
- الطيور، ما يحرم منها عند الشافعية ٣/ ٥١١
- عدم جواز السلم في الحيوان ١١/ ٣٠٠
- علامات الحياة للحيوان المريض حتى يصح ذبحه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٦٦٦
- علامات الحياة للحيوان المريض حتى يصح ذبحه عند المالكية ٣/ ٦٦٦
- علامة الحياة للحيوان المريض حتى يصح ذبحه عند الحنفية ٣/ ٦٦٦
- العيوب غير المانعة في الحيوان المضحى به عند الحنابلة ٣/ ٦٢٠
- العيوب غير المانعة في الحيوان المضحى به عند الحنفية ٣/ ٦١٨
- العيوب غير المانعة في الحيوان المضحى به عند الشافعية ٣/ ٦١٩

openkanal.com

- العيوب المانعة للحيوان المضحى به ٣/ ٦٠٢
- غائطه، نجاسته، حكمها ١/ ٢٦١
- غسل معض الكلب إذا اصطاد، حكمه ٣/ ٦٩٧
- فضلاته، طهارتها، حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٥
- قتل الحيوانات المؤذية، حكمه ٨/ ٧٢٣
- القنفذ وابن عرس والثعلب واليربوع والفنك والسمور، أكلهم حكمه عند الشافعية ٣/ ٦٧٥
- قيئه، نجاسته، حكمها ١/ ٢٦١
- كل حيوان متوحش غير ذي مخلب أو ناب، حكمه ٣/ ٦٧٨
- لبنه، طهارته، حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٥
- لحم الجلاله، حكمه ٣/ ٥٠٨
- لعن الدابة، حكمه ٨/ ٧٢٢
- ما حرم أكله من الحيوان ١٢/ ٧٦٦
- ما ذكي بذبح أو نحر أو عقر من الحيوان، طهارته عند المالكية ١/ ٢٥٤
- ما يباح اصطياده من الحيوان عند الحنفية ٣/ ٧٠٢
- ما يباح أكله بالذكاة عند المالكية ٣/ ٥٠٦
- ما يجزىء عنه الحيوان المضحى به ٣/ ٦١٥
- ما يحرم أكله من الحيوان البري ٣/ ٥٠٥
- ما يحرم ويحل من الحيوان المتوحش البري ٣/ ٦٧٦
- ما يحل أكله بالذبح من الحيوان المستأنس ذي الدم السائل ٣/ ٦٧٥
- ما يحل أكله بالذبح من الغير المستأنس الذي لا مخلب له ٣/ ٦٧٦
- ما يحل بالذبح من الحيوان المائي، عند الحنفية ٣/ ٦٧٢
- ما يحل بالصيد من الحيوان البري المتوحش وكذا الطير ٣/ ٦٧٦
- ما يسن قتله من الحيوان ويحرم اقتناؤه ٣/ ٦٩٥
- ما يقدر على ذبحه، حكمه ٣/ ٧٠١
- ما يؤكل بالذبح من الحيوان البرمائي، عند الحنابلة ٣/ ٦٧٩
- ما يؤكل من الحيوان المائي ٣/ ٦٧١
- ما يؤكل من الحيوان المائي عند الجمهور ٣/ ٦٧٢
- المسؤولية الناشئة عن فعل الحيوان ١٠/ ٨٦٣
- المولود من الأنعام لجواز الأضحية منه، حكمه ٣/ ٦١١
- ميتة التي ليس لها دم سائل طهارتها، حكمها عند الحنفية ١/ ٢٥٣
- النفقة على الحيوان، حكمها ٨/ ٧٢١
- الهدهد والصرد، حكمه ٣/ ٦٧٢
- الوحوش غير الضارية أكلها، حكمه ٣/ ٥٠٦
- وسمه، حكمه ٣/ ٥٥٢، ٣/ ٥٧٥
- الوصية للحيوان
  - حكمها عند الحنفية ١٠/ ٦٠
  - حكمها عند الشافعية ١٠/ ٦٠

■ الخاتم

- تحريك الخاتم الضيق عند الوضوء، حكمه ١/ ٣١٩، ١/ ٣٤٨
- نزعه في التيمم
  - حكمه ١/ ٥٠٣
  - حكمه عند الشافعية ١/ ٥١٧

■ الخبائث

- إباحة الطيبات وتحريم الخبائث لمصلحة العباد ١٠/ ٣٨٥

■ الختان

- اختتان الكافر إذا أسلم، حكمه ١/ ٣٩٩، ١/ ٤٥٧
- حكم الختان ١٢/ ٨٠٧
- ختان الرجل، حكمه ١/ ٣٩٥
- الختان للذكر والأنثى، حكمه ٣/ ٦٣٨
- ختان المرأة، حكمه ١/ ٣٩٥
- ختان المولود، حكمه ٣/ ٦٣٧
- ضمان الخاتن أو المريض بالموت ١٣/ ١٨٩
- كونه من سنن الفطرة ١/ ٣٩٥

■ الخدعة

- الخدع الجائزة في الحرب ١٢/ ٦٨٦
- من أمثلة الخدع الممنوعة في الحرب ١٢/ ٦٨٩

■ الخراج

- الأرض الخراجية إن كانت ملكاً لغير مسلم وجب فيها الخراج ٢/ ٧٣٩
- الأرض الخراجية حكم زكاتها ٢/ ٧٣٧
- أنواعه ٢/ ٧٣٩
- تطور نظام الخراج بمنظور الزمن ٧/ ٥٩٢
- الخراج عن أهل الأرض التي فتحت صلحاً إن أسلم أهلها، حكمه ٥/ ٤١٤
- خراج المقاسمة، تعريفه ٢/ ٧٣٩
- الخراج والعشور والزكاة والجزية والغنيمة والضرائب موارد بيت المال ١٢/ ٦٣٤
- خراج الوظيفة، تعريفه ٢/ ٧٣٩
- عدم منع الدين لوجوب الخراج عند الحنفية ٢/ ٦٥٨
- وقف بعض الأرض التي فتحت صلحاً ووضع الخراج عليها ٧/ ٥٩٠

obeikandl.com

■ **الخرص**
• معناه ٢/ ٧٤٤

■ **الخسارة**
• عبء إثبات التعدي أو التقصير في حالة الخسارة في المشاركة في الاستثمار ١٣/ ٣٤٤
• قيام التأمين التعاوني على الحياة في المنظور الإسلامي على المشاركة في الخسارة الزائدة والمشاركة في الإدارة ١١/ ٢٧٨

■ **خسوف القمر**
• صلاته، انظر: الصلاة: صلاة خسوف القمر

■ **الخشوع**
• تعريفه ١/ ٧٦٦
• تعريفه عند الحنابلة ١/ ٧٨٠
• الخشوع في الصلاة عند الحنابلة ١/ ٧٨٠
• الخشوع في الصلاة عند المالكية ١/ ٧٦٦
• الخشوع وتدبر القراءة والأذكار في الصلاة ١/ ٧٥٩

■ **خصائص الفقه**
• انظر: الفقه: خصائصه

■ **الخضاب**
• الخضاب بالسواد للحرب ١٠/ ٥٩٧

■ **الخطأ**
• تصرفات المخطىء حكمها عند الحنفية ١٠/ ١٨٩
حكمها عند الشافعية والمالكية والحنابلة ١٠/ ١٨٨
• تعريفه ١٠/ ١٨٨
• عمد الصبي وخطؤه في الضمان والقصاص ١٠/ ٩١٠
• مسؤولية من أخطأ في الفعل ١٠/ ٤٥
• مسؤولية من أخطأ في القصد ١٠/ ٤٥

■ **الخطاب**
• لطف الكلام وحسن الخطاب من متطلبات العمل الصالح ٧/ ١٤٧

■ **الخطاب الإسلامي**
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الخطاب الإسلامي ومميزاته والتحديات التي تواجهه ٩/ ٧٠٩

■ **خطاب الضمان**
• أنواع خطاب الضمان ١١/ ٤٦٩
• تردد حكم خطاب الضمان بين الوكالة والكفالة ١١/ ٤٧٠
• تعريف خطاب الضمان ١١/ ٤٦٨
• تقسيم خطاب الضمان بحسب التغطية وعدمها ١١/ ٤٦٩
• تقسيم خطاب الضمان بحسب التقييد والإطلاق ١١/ ٤٧٠
• تقسيم خطاب الضمان بحسب الغرض منه ١١/ ٤٦٩
• خطاب الضمان الابتدائي ١١/ ٤٦٩
• خطاب الضمان غير المشروط ١١/ ٤٧٠
• خطاب الضمان المشروط ١١/ ٤٧٠
• خطاب الضمان النهائي ١١/ ٤٦٩
• الخطاب المغطى بغطاء جزئي ١١/ ٤٦٩
• الخطاب المغطى بغطاء كامل ١١/ ٤٦٩
• الصفة الشرعية لخطابات الضمان ١١/ ٤٧٠
• الفرق بين خطاب الضمان والاعتماد المستندي ١١/ ٤٦٨
• الفرق بين خطاب الضمان والكفالة ١١/ ٤٦٨
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن خطابات الضمان ١١/ ٤٧٠

■ **الخطابة**
• التنازل عن الإمامة والخطابة والأذان بعوض ١١/ ٥٠٥
• التنازل عن الوظيفة بعوض أو بغير عوض كالإمامة والخطابة والأذان ١١/ ٥٧٤

■ **الخِطبة**
• التعريض بالخطبة في عدة الطلاق، حرمتها ٨/ ٦١٨
• التعريض بالخطبة في عدة الوفاة، جوازها ٨/ ٦١٨
• خطبة الزواج ٨/ ١٢٧
الآيات التي يقرؤها الزوج بعد خطبة النكاح ٨/ ١٢٨
حكمها ٨/ ١٢٨
• خِطبة المعتدة، تحريمها ٨/ ٦١٨
• لا خطبة لها وإنما يندب الوعظ لها عند المالكية ٢/ ٣٦١
• ما ينظره الخاطب من خطيبته ١٠/ ٥٧٧

■ **الخُطبة**
• خطب الإمام في الحج عند الحنفية ٣/ ١٤٨
• خطب الإمام في الحج عند الشافعية ٣/ ١٥٨
• خطب الحج، عددها عند الشافعية ٣/ ٢٥٢
• خطبة الاستسقاء، للاستسقاء خطبة عند الصاحبين كالعيد ٢/ ٣٧٢
• خطبة الاستسقاء هي كخطبة العيد عند المالكية والشافعية وهي واحدة عند الحنابلة ٢/ ٣٧٢

obeikandl.com

- خطبة الإمام بعرفة، حكمها عند الحنابلة ٣/ ١٦٩
- خطبة الإمام ثاني أيام التشريق، حكمها عند الحنابلة ٣/ ١٧١
- خطبة الإمام في عرفة، حكمها ٣/ ٢٢٥
- خطبة الإمام في عرفة حكمها عند الشافعية ٣/ ١٦٢
- خطبة الإمام لها ببلد فيها وال كراهته إلا بأمره عند الشافعية ٢/ ٣٦١
- خطبة الجمعة: أن تكون مما تسميه العرب خطبة وعدم جوازها بالاقتصار على التسبيح والتهليل والتكبير عند المالكية ٢/ ٢٥٦
- خطبة صلاة الاستسقاء ٢/ ٣٧٢
- خطبة عرفة حكمها عند المالكية ٣/ ١٥٣
- خطبة العيد/ ، ما تختلف به عن خطبة الجمعة ٢/ ٣٣٦ ٣٣٨
- خطبة الكسوف، خطبة الجمعة تكفي عنها إن اجتمعت صلاة الجمعة مع كسوف الشمس عند الشافعية ٢/ ٣٦٥
- خطبة الكسوفين
  - حكمها ٢/ ٣٦١
  - حكمها عند الشافعية ٢/ ٣٦١
- الوضوء لإلقاء الخطب، حكمه ١/ ٣١٣

■ خطبة الجمعة

- اتحاد الإمام والخطيب إلا لعذر اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
- اتصال أجزاء الخطبتين ببعضهما وأن تتصل الصلاة بهما اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
- الاحتباء أثناءها كراهته عند الشافعية ٢/ ٢٦٩
- أداؤها والإمام على غير طهارة جوازها مع الكراهة عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
- أداؤها والإمام قاعد جوازها مع الكراهة عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
- الأذان لها من مؤذن واحد بين يدي الخطيب سنيته ٢/ ٢٦٢
- أركانها عند الشافعية ٢/ ٢٥٧
- استقبال الخطيب الناس بوجهه سنيته عند الحنابلة ٢/ ٢٦١
- إسماع العدد الذي تنعقد به الجمعة وهو ٣٩ شخصاً غير الإمام اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
- إسماع القوم ورفع الصوت بها سنيته عند الجمهور وندبها عند المالكية ٢/ ٢٦٣
- اشتراط اسم الخطبة ولا يكفي التسبيح والتهليل عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
- اشتراط كون الخطيب ممن تجب عليه الجمعة ٢/ ٢٦٠
- اشتراطها في مكان تصح فيه الجمعة عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
- الاشتغال بالقراءة والذكر لمن بعد عن الخطيب ولم يسمعه، إباحته عند الحنابلة ٢/ ٢٦٥
- اقتصارها على ذكر الله تعالى، جوازه مع الكراهة عند أبي حنيفة ٢/ ٢٥٥
- الإمام
  - استقباله القوم بوجهه سنيته ٢/ ٢٦٢
  - سلامه على القوم حال خروجه للخطبة سنيته عند المالكية ٢/ ٢٦٢
  - سلامه على الناس إذا صعد المنبر سنيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٢
  - كيفية نزوله عن المنبر عند الحنابلة ٢/ ٢٦٧
  - لا يسلم على الناس عند خروجه للخطبة عند الحنفية ٢/ ٢٦٢
  - وقت نزوله عن المنبر عند الحنابلة ٢/ ٢٦٧
  - وقت نزوله عن المنبر عند الشافعية ٢/ ٢٦٧
- إن جلس الإمام وأتمها جالساً حكمها عند المالكية ٢/ ٢٥٦
- الانصات أثناءها، سنيته عند الشافعية ٢/ ٢٦٤
- الانصات بمجرد صعود الإمام المنبر، وجوبه عند أبي حنيفة ٢/ ٢٦٥
- الإنصات حين يأخذ الإمام في الخطبة، وجوبه عند المالكية والحنابلة ٢/ ٢٦٥
- بطلانها بكلام محرم في أثنائها ولو يسيراً عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
- تأخيرها عن الصلاة حكمه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
- تحية المسجد أثناءها، جوازها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٥
- تحية المسجد للداخل والإمام يخطب، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٥
- تحية المسجد للداخل والإمام يخطب للجمعة، حكمها عند أبي حنيفة ومالك ٢/ ٢٦٧
- تخطي الرقاب أثناءها
  - حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٨
  - حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٦٨
  - حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٦٨
  - حكمه عند المالكية ٢/ ٢٦٨
- تخطي الرقاب لغير الإمام ولغير فرجة كراهته بالاتفاق ٢/ ٢٦٨

oselkandi.com

- الترقية بين يدي الخطيب، تعريفها ٢/ ٢٦٦
- الترقية بين يدي الخطيب، حكمها ٢/ ٢٦٦
- ترك الطهارة أثناء الخطبة، كراهته عند الحنفية والمالكية ٢/ ٢٦٨
- ترك الطهارة لها من الحدثين الأصغر والأكبر، كراهته عند المالكية ٢/ ٢٥٧
- تشميت العاطس أثناء الخطبة يكره تحريماً عند الحنفية ٢/ ٢٦٦
- تشميت العاطس، حرمته أثناء الخطبة عند المالكية ٢/ ٢٦٦
- التصدق والسؤال وقت الخطبة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٧٠
- التصدق والسؤال وقت الخطبة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٧٠
- التصدق وقت الخطبة، حكمه ٢/ ٢٧٠
- تطويلها، كراهته عند الحنفية والمالكية ٢/ ٢٦٨
- تقصير الخطبتين، سنيته عند الجمهور وندبه عند المالكية ٢/ ٢٦٣
- تكفي عن خطبة الكسوف إن اجتمعت صلاة الجمعة مع كسوف الشمس عند الشافعية ٢/ ٣٦٥
- الجلوس بين الخطبتين، استحبابه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
- الجلوس بين الخطبتين بالطمأنينة، اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
- الجلوس على المنبر قبل الشروع بها، سنيته ٢/ ٢٦٢
- الجهر بها، اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
- جوازها بغير العربية عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
- حضورها جماعة (١٢) من أولها، اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
- حكم وجود فاصل بينها وبين صلاة الجمعة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٥٦
- حكمها ٢/ ٢٤٤، ٢/ ٢٥٤
- الخطيب
  - اعتماده بيساره على عصا أو نحوه، سنيته عند الجمهور وندبه عند المالكية ٢/ ٢٦٣
  - يسجد لما يقرأ دون المصلين ٢/ ١١٣
- الدعاء فيها للسلطان بالجملة، استحبابه عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
- الدعاء للسلطان فيها، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٥٦
- ذكر الله سراً أثناء الخطبة، جوازه عند المالكية مع خلاف الأولى ٢/ ٢٦٦
- ذكر الخلفاء الراشدين والعمين (حمزة والعباس) فيها، ندبه عند الحنفية ٢/ ٢٥٦
- رفع الصوت فيها لإسماع العدد المعتبر وهو أربعون شخصاً، اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
- السلام
  - رده أثناء الخطبة يكره تحريماً عند الحنفية ٢/ ٢٦٦
  - رده أثناءها جوازه لأنه واجب ٢/ ٢٦٤
- السلام أو رده، حرمته أثناء الخطبة عند المالكية ٢/ ٢٦٥
- سلام الخطيب على القوم إذا استوى على المنبر، كراهته عند الحنفية ٢/ ٢٦٨
- سننها عند الحنفية ٢/ ٢٦١
- سنيته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٢٦١
- شرط لصحتها عند الشافعية ٢/ ٢٥٨، ٢/ ٢٦١
- شروطها عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
- شروطها عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
- شروطها عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
- شروطها عند المالكية ٢/ ٢٥٦
- الصلاة، حرمتها بمجرد صعود الخطيب المنبر ما عدا التحية عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٧
- الصلاة على النبي ﷺ اشتراطها لها عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
- الطهارة لها
  - سنيته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٢٦١
  - سنيته عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
  - شرط لصحتها عند الشافعية ٢/ ٢٦١
- الطهارة لها من الحدثين، اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
- الطهارة لها من الحدثين الأصغر والأكبر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
- الطهارة لها من النجس في الثوب والبدن والمكان، اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
- الطهارة من الجنابة شرط لها عند الحنابلة ٢/ ٢٦١
- العاطس حمده لله سراً أثناء الخطبة يندب عند المالكية ٢/ ٢٦٦
- العبث أثناءها كراهته ٢/ ٢٧٠
- عددها ووقتها ٢/ ٢٥٥
- عدم اشتراط اتحاد الخطيب والإمام بل يسن ذلك عند الحنابلة ٢/ ٢٦١
- قراءة آية كاملة، اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
- القرفصاء لحاضري خطبة الجمعة، جوازه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٩

• القيام لمن قدر، اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
• القيام لمن قدر عليه اتباعاً للسنة اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
• الكلام، إباحته إذا شرع الخطيب في الدعاء عند الحنابلة ٢/ ٢٦٥
• الكلام أثناء الجلوس بين الخطبتين، إباحته عند الحنابلة والشافعية وأبي يوسف ٢/ ٢٦٥
• الكلام أثناء الجلوس بين الخطبتين، حرمته عند المالكية ومحمد بن الحسن ٢/ ٢٦٥
• الكلام أثناءها، حالات جوازه ٢/ ٢٦٤
• الكلام حرمته من غير الخطيب عند المالكية والحنابلة ٢/ ٢٦٦
• الكلام فيها، كراهته ٢/ ٢٦٤
• الكلام قبلها وبعدها إباحته اتفاقاً ٢/ ٢٦٥
• الكلام للخطيب، عدم حرمته ٢/ ٢٦٦
• كون خطيبها ذكراً تصح إمامته بالقوم، اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
• كونها بالعربية
اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
• كونها بالعربية ولو للأعاجم، اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
• كونها بعد الزوال، اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
• كونها بليغة مفهومة سنية ذلك ٢/ ٢٦٤
• كونها داخل المسجد كالصلاة عند المالكية ٢/ ٢٥٧
• كونها على منبر بالاتفاق، سنيته ٢/ ٢٦١
• كونها في الوقت، اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
• كونها قبل الصلاة، اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
• كونها قبل الصلاة عند المالكية ٢/ ٢٥٧
• كيفيتها ٢/ ٢٦٢
• كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٢٥٥، ٢/ ٢٥٦
• لا يسجد فيها لقراءة آية السجدة عند المالكية ٢/ ١١٢، ٢/ ١٢٠
• لا يشترط أن يتولى الخطبتين رجل واحد بل يستحب عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
• ما تختلف به عن خطبة العيد ٢/ ٣٣٨
• ما يسن فيها عند الحنفية ٢/ ٢٦٣
• ما يندب فيها عند المالكية ٢/ ٢٥٦، ٢/ ٢٦٣
• مبادرة نزول الخطيب من على المنبر مع فراغ المؤذن من الإقامة حكمها عند الشافعية ٢/ ٢٦٨
• مقدارها عند الصاحبين من الحنفية ٢/ ٢٥٥
• مكانها عند عدم تيسر المنبر ٢/ ٢٦١
• مكروهاتها عند الحنابلة ٢/ ٢٦٩
• مكروهاتها عند الحنفية والمالكية ٢/ ٢٦٨
• مكروهاتها عند الشافعية ٢/ ٢٦٩
• الموالاة بين الخطبتين وبين أجزائها وبين الصلاة اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
• النية تشترط لها عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
• وصف السلطان فيها مما ليس فيه حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٥٦
• وقتها عند المالكية ٢/ ٢٥٦
• وقتها ومقدارها عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
• الولاء بين كلمات كل من الخطبتين وبينهما وبين الصلاة، اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨

■ **الخل**
• تخلل الخمر ٣/ ٥٣٥
• تحول الخمر إلى خل بطريق ذاتي دون مخلل ١٢/ ٨٢٦
• تحول الخمر إلى خل بمخلل خارجي ١٢/ ٨٢٧

■ **الخلاف**
• المغالاة في الخلاف ١٢/ ٣٤٨

■ **الخلافة**
• أركانها ٦/ ٣٨٥
• أسس سلطات الخليفة ١٢/ ٦١٨
• الإسلام والحرية والذكورة والبلوغ والعقل شروط للخليفة ١٢/ ٦٢٤
• التزام الخليفة وأعوانه بقواعد نظام الحكم الإسلامي وأهمها الشورى ١٢/ ٦١٩
• الامتيازات الأجنبية فيها ٦/ ٤٢٩
• انتهاء ولاية الحاكم ١٢/ ٦٢٦
• انعقاد الإمامة بالبيعة أو اختيار أهل الحل والعقد ١٢/ ٦٢٥
• انعقاد الخلافة بالقهر والغلبة ١٢/ ٦٢٥
• تأقيت أو تحديد مدة معينة للخليفة أو الحاكم ١٢/ ٥٠١
• توليتها للمرأة، حكمه ٦/ ٣٩٧
• حقوق الإمام والحاكم ١٢/ ٦٢٧
• خضوع الحاكم المسلم لرقابة الأمة وللمساءلة عن أعماله ١٢/ ٦١٩
• خضوع الخليفة للتشريع الإسلامي ١٢/ ٦١٨
• الخلافة في العهد الأموي ١٢/ ٦٢٧
• دور الشورى في اختيار الرئيس الأعلى للدولة ١٢/ ٥١١

obeikandl.com

- سلطة الخليفة في التشريع ١٢/ ٦١٨
- شروط الخليفة أو الإمام أو الوزير ١٢/ ٦٢٤
- طرق انعقاد الإمامة ١٢/ ٦٢٥
- طريقة تعيين الخليفة الراشدي ١٢/ ٦٢٢
- العدالة والكفاية العلمية من شروط الخليفة ١٢/ ٦٢٤
- عدم اشتراط أن يكون نظام الحكم الإسلامي قائماً على الخلافة ١٢/ ٥٠٠
- علامات الخلافة التي توارثها الخلفاء من الرسول ﷺ ١٢/ ٦٢٩
- قيام نظام الخلافة على الاختيار والبيعة المباشرة من الرعية ١٢/ ٤٩٩
- مبدأ فصل السلطات في الخلافة الإسلامية ١٢/ ٥١٠
- وظائف الإمام ١٢/ ٦٢٥
- ولاية العهد في انعقاد الإمامة ١٢/ ٦٢٥

■ الخلافة الراشدة

- البيعة في تعيين الخليفة الراشدي ١٢/ ٦٢٢
- تدوين الدواوين في عهد الخلفاء الراشدين ١٢/ ٦٢٠
- حرية الرأي والتعبير في العهد الراشدي ١٣/ ٨١٧
- الحكم والإدارة في عهد الخلفاء الراشدين ١٢/ ٦١٨
- طريقة تعيين الخليفة الراشدي ١٢/ ٦٢٢
- معيار الإدارة في عهد الخلفاء الراشدين ١٢/ ٦٢٠
- ممارسة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين للقضاء ١٢/ ٦٣٦

■ الخلع

- آثاره في القانون ٨/ ٤٨٥
- أحكامه ٨/ ٤٨٢
- اختلاف الزوجين في جنس العوض أو صفته أو قدره أو عدد الطلقات، حكمه ٨/ ٤٨٥
- الاختلاف في الخلع أو عوضه ٨/ ٤٨٤

سقوط كل الحقوق والديون المتعلقة بالزواج لكل من الزوجين على الآخر بالخلع عند أبي حنيفة ٨/ ٤٨٣

عدم بطلانه بالشروط الفاسدة ٨/ ٤٨٣

عدم توقفه على قضاء القاضي ٨/ ٤٨٣

عدم سقوط شيء من حقوق الزوجية بالخلع إلا بالنص على إسقاطه، عند الجمهور ٨/ ٤٨٣

لا رجعة في رأي أكثر العلماء على المختلعة في العدة ٨/ ٤٨٤

لزوم الزوجة أداء بدل الخلع المتفق عليه ٨/ ٤٨٣

هل يرتدف على المختلعة الطلاق؟ ٨/ ٤٨٤

وقوع طلقة بائنة به ٨/ ٤٨٢

- أخذ البدل إن كان الكره من الجانبين، حكمه ٨/ ٤٧٧
- أخذ بدل الخلع إن كان النفور من جانب الزوج، حكمه ٨/ ٤٧٦
- أخذ بدل الخلع إن كانت الزوجة كارهة، حكمه ٨/ ٤٧٥
- أخذ الزوج أكثر مما أعطاها مهراً، حكمه عند الجمهور ٨/ ٤٧٦
- أخذ الزوج أكثر مما أعطاها مهراً، كراهته عند الحنفية ٨/ ٤٧٥
- أخذ الزوج العوض إن كان النشوز من قبله، كراهته عند الحنفية ٨/ ٤٦١
- أخذ الزوج عوضاً أكثر مما أعطى مهراً إن كان النشوز من قبلها، كراهته عند الحنفية ٨/ ٤٦١
- إذا اختلعت المرأة من زوجها بشرط أن تترك ولدها عند الزوج، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٨٠
- إذا أوقعه بسبب الحلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء لا بد له منه، حكمه عند الشافعية ٨/ ٤٦٢
- إذا لم يسم المتخالعان شيئاً وقت المخالعة، حكمه في القانون ٨/ ٤٨٥
- أركانه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٤٦٣
- استعمال لفظ المخالعة دون قصد إلى الخلع بعوض، حكمه ٨/ ٤٦٤
- اعتبار العوض ركن في الخلع على الراجح عند الحنابلة ٨/ ٤٦٤
- اعتبار العوض ركن فيه على الراجح، عند الحنابلة ٨/ ٤٥٩، ٨/ ٤٦٤
- اعتباره فسخاً في رواية عن أحمد وغيره ٨/ ٤٨٢
- إكراه الزوج زوجته على الخلع، حكمه عند الحنفية والحنابلة والشافعية ٨/ ٤٧٦
- إكراه الزوج زوجته على الخلع، حكمه عند المالكية ٨/ ٤٧٧
- ألا يأخذ الرجل من المرأة أكثر مما أعطى، استحبابه ٨/ ٤٦٤
- ألفاظ الكناية فيه ٨/ ٤٦١
- ألفاظه ٨/ ٤٦٠
- ألفاظه الصريحة ٨/ ٤٦٠
- ألفاظه الصريحة عند الحنابلة ٨/ ٤٧٥
- ألفاظه الكنائية عند الحنابلة ٨/ ٤٧٥
- إن خاف الزوجان أو أحدهما ألا يقيما حدود الله، عدم كراهته عند الشافعية ٨/ ٤٦٢
- إن خالعها بغير عوض، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٤٥٩

obeikandl.com

• بدل الخلع
شروطه ٨/ ٤٧١
شروطه عند الشافعية ٨/ ٤٧٣
• بيع بدل الخلع قبل قبضه، جوازه ٤/ ٧٣٣
• تخلل كلام أجنبي عن الخلع بين الإيجاب والقبول، جوازه عند الشافعية ٤/ ١٥٦
• ترجيح عدم سقوط حقوق الزوجية بالخلع ٨/ ٤٨٣
• تزوج الرجل المختلعة برضاها في عدتها، جوازه ٨/ ٤٨٤
• تعريفه ٨/ ٤٥٨، ١٠/ ٢٣٢، ١٠/ ٢٨٠
• تعريفه عند الحنابلة ٨/ ٤٥٩
• تعريفه عند الشافعية ٨/ ٤٥٩
• تعريفه عند المالكية ٨/ ٤٥٨
• تكييفه عند الجمهور ٨/ ٤٨١، ١٠/ ٢٣٢، ١٠/ ٣١١
• تكييفه عند الحنابلة ٨/ ٤٨١، ١٠/ ٢٣٢، ١٠/ ٢٨٠، ١٠/ ٣١١
• توافق القبول والإيجاب فيه، اشتراطه ٨/ ٤٦٥
• التوكيل فيه، حكمه ٨/ ٤٦٩
• جهالة عوض الخلع جهالة فاحشة، جوازها عند الحنفية ٨/ ٤٧٢
• جوازه عند المالكية والشافعية ٨/ ٤٦٦
عدم صحته ١٠/ ٢٣٩
عدم صحته عند الحنابلة ٨/ ٤٦٦
• جوازه في حال الحيض ٨/ ٤٦٣
• حق الزوجة في الخلع ١٣/ ٥٨٧
• حكمة تشريعه ٨/ ٤٦٠
• حكمه الشرعي بالنسبة للرجل وبالنسبة للمرأة، عند الحنابلة ٨/ ٤٦١
• حكمه الشرعي، عند الشافعية ٨/ ٤٦٢
• حكمه الشرعي عند المالكية ٨/ ٤٦٢
• حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٥٨
• خلع الأب على ابنه أو ابنته الصغار، حكمه عند مالك ٨/ ٤٦٩
• خلع الأمة، حكمه ٨/ ٤٧٠
• الخلع ببدل معدوم أو مجهول، حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٨/ ٤٧٢
• الخلع تفريق بالتراضي بين الزوجين ١٣/ ٥٨٨
• الخلع حيلة، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٤٧٥
• خلع السفيه، حكمه ٨/ ٤٦٨
• الخلع على إسقاط الحضانة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٧٨
• الخلع على إسقاط نفقة العدة، حكمه في القانون ٨/ ٤٨٠
• الخلع على بقاء الولد عند الزوجة إلى البلوغ، حكمه ٨/ ٤٧٨
• الخلع على الحضانة إن هربت المرأة أو ماتت، أو مات الولد ٨/ ٤٧٨
• الخلع على الحضانة، حكمه عند الشافعي ٨/ ٤٧٨
• الخلع على الحضانة مدة بلا أجر، حكمه ٨/ ٤٧٧
• الخلع على حضانة الولد والإنفاق عليه، حكمه في القانون ٨/ ٤٨٠
• الخلع على الرضاع، حكمه ٨/ ٤٧٧
• الخلع على رضاع الولد، حكمه في القانون ٨/ ٤٨٠
• الخلع على غير عوض، صحته في رواية عند الحنابلة والمالكية ٨/ ٤٥٩
• الخلع على نفقة الصغير، حكمه عند الحنفية والمالكية ٨/ ٤٧٩
• الخلع على نفقة نفسها مدة حملها، حكمه عند المالكية ٨/ ٤٧٩
• الخلع على نفقة الولد إن أعسرت الأم، حكمه في القانون ٨/ ٤٨٠
• خلع الفضولي، حكمه ٨/ ٤٦٩
• الخلع في حالة العضل أو الإكراه، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٤٦٢
• الخلع في مقابل بعض المنافع والحقوق، حكمه ٨/ ٤٧٧
• خلع المحجور عليه، حكمه ٨/ ٤٧٠
• خلع المحجور عليها لفلس، حكمه ٨/ ٤٧١
• خلع المريض مرض الموت، حكمه ٨/ ٤٦٩
• خلع المريضة، حكمه ٨/ ٤٧٠
• الخلع مقابل الإبراء من نفقة العدة، حكمه ٨/ ٤٧٩
• الخلع مقابل إسقاط حق السكنى مدة العدة، حكمه ٨/ ٤٧٩
• الخلع من غير بدل، حكمه عند المالكية والحنابلة وفي القانون ٨/ ٤٧٥
• خلع الولي من تحت ولايته، حكمه ٨/ ٤٧٠
• رجوع كل من الزوجين عن الإيجاب قبل القبول، جوازه عند المالكية والشافعية وفي القانون ٨/ ٤٦٧
• رجوع كل من الطرفين عن إيجابه قبل القبول، جوازه في القانون ٨/ ٤٧٥
• رضا المرأة في أخذ العوض منها، اشتراطه عند الجمهور ٨/ ٤٦١

• ركنه عند الحنفية ٨/ ٤٦٥
• الزوجة المخالعة، شروطها ٨/ ٤٧٠
• سقوط الحقوق الواجبة لأحد الزوجين على الآخر بالخلع، عند أبي حنيفة ٨/ ٤٨١
• شروط إسقاط الحضانة بالخلع عند المالكية ٨/ ٤٧٩
• شروطه ٨/ ٤٦٨
أهلية الزوج لإيقاع الطلاق فيه، عند الجمهور ٨/ ٤٦٨
كون بدل الخلع مما يصلح أن يكون مهراً ٨/ ٤٧١
كون الزوجة محل الخلع وقابلته ٨/ ٤٧٠
• شروطه عند الحنابلة ٨/ ٤٧٤
• شروطه عند المالكية ٨/ ٤٧٣
• شروطه في القانون السوري ٨/ ٤٧٤
• صحته دون علم الطرف الآخر ١٠/ ٢٩١
• صدق الإيجاب من الزوج أو وكيله أو وليه ٨/ ٤٦٤
• صفته عند أبي حنيفة ٨/ ٤٦٦
• صفته عند الصاحبين ٨/ ٤٦٦
• صفته، عند المالكية والشافعية والحنابلة ٨/ ٤٦٥
• صفته عند المالكية والشافعية وفي القانون ٨/ ٤٧٥
• عدم التوارث بين الزوجين وإن وقع الخلع من المريضة وماتت في عدتها، عند المالكية ٨/ ٤٧١
• عدم توقفه على قضاء القاضي ٨/ ٤٨٣
• عدم سقوط حق الحضانة بالخلع، عند الحنفية وفي القانون ٨/ ٤٨٠
• عدم لزوم التصريح بالبدل في الخلع ٨/ ٤٦٤
• عدم وقوعه بعد انتهاء عدة الطلاق الرجعي ٨/ ٤٦٤
• عدم وقوعه بعد الطلاق البائن ٨/ ٤٦٤
• فائدته ٨/ ٤٥٩
• الفرق بين الخلع والطلاق على مال، عند الحنفية ٨/ ٤٨٠
• الفرق بينه وبين الفسخ ١٠/ ٢٨٠
• قبول الزوجة في المجلس، اشتراطه ٨/ ٤٦٥
• قيام الزوجية لتحقق الخلع، اشتراطه ٨/ ٤٦٤
• كون الزوج أهلاً لإيقاع الطلاق، اشتراطه في القانون ٨/ ٤٧٤
• كون الزوجة محلاً له في القانون، اشتراطه في القانون ٨/ ٤٧٥
• لحاق الطلاق بالمختلعة، حكمه ٨/ ٤٨٤
• لزوم أداء بدل الخلع على الزوجة، في القانون ٨/ ٤٨٥
• لفظ الزوج بالصيغة فيه، اشتراطه ٨/ ٤٦٤
• ما يترتب على اعتباره معاوضة من جانب الزوجة، عند أبي حنيفة ٨/ ٤٦٦
• ما يترتب على اعتباره يميناً من جانب الزوج، عند أبي حنيفة ٨/ ٤٦٦
• ما يختص به لفظ الخلع، عند المالكية ٨/ ٤٦١
• ما يصح أن يكون بدلاً في الخلع، عند الجمهور ٨/ ٤٧١
• ما يصح أن يكون بدلاً في الخلع في القانون ٨/ ٤٧٥
• المبارأة ٨/ ٤٨٣
حكمها ٨/ ٤٨٣
معناها ٨/ ٤٨٣
• متى يجوز أخذ الفدية من مال الزوجة مقابل الطلاق، عند الجمهور ٨/ ٤٦٠
• متى يعتبر طلاقاً بائناً على المعتمد عند الحنابلة ٨/ ٤٨٢
• متى يعتبر فسخاً على المعتمد عند الحنابلة ٨/ ٤٨٢
• مجمل شروط الخلع في بعض المذاهب ٨/ ٤٧٣
• مخالعة الأجنبي الزوجة بإذن الزوج أو المرأة، حكمها ٥/ ٢٠٨
• مخالعة الأجنبي الزوجة بغير إذن، حكمها ٥/ ٢٠٨
• مخالعة المرأة الغائبة، حكمه ٤/ ١٣٢
• مخالعة المرأة قبل سن الرشد، حكمه في القانون وعند المالكية ٨/ ٤٧٥
• مشروعيته ٨/ ٤٥٩
• مصالحة الزوج زوجته في إنكاره للخلع، عدم صحتها ٥/ ١٨٤
• معناه عرفاً ١٠/ ٢٨٠
• نوع الطلاق الواقع إذا كان العوض باطلاً عند الحنفية ٨/ ٤٨١
• نوع الطلقة التي تقع بالخلع، عند الجمهور ٨/ ٤٨٢
• نوعاه عند المالكية ٨/ ٤٥٩
• وطء المختلعة في العدة، حكمه ٥/ ٧٨٢
• وقته ٨/ ٤٦٣
• وقوعه بلفظ الطلاق الصريح أو الكناية، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٤٦١
• وقوعه مع الكراهة عند استقامة الحال، عند الحنابلة ٨/ ٤٦١

■ الخلو

• الاتفاق على دفع المالك خلواً للمستأجر عن المدة المتبقية للإيجار، حكمه ٩/ ٥١٩
• الاتفاق على دفع المستأجر الجديد خلواً للمستأجر الأول عن المدة المتبقية للإيجار، حكمه ٩/ ٥١٩

obeikandi.com

• الاتفاق على دفع المستأجر خلواً للمالك، حكمه ٩/ ٥١٩
• أخذ المالك مقابل الخلو، حكمه ٤/ ٥٤٣
• أخذ المستأجر مقابل الخلو، حكمه ٤/ ٥٤٣
• بيع الخلو، جوازه عند الفاسيين ٤/ ٥٤٤
• صور الاتفاق على بدل الخلو ٩/ ٥١٨
• انظر بدل الخلو

■ **الخلود**
• العالمية والخالدية والخاتمية والتكامل والشمول من حقائق الإسلام ١٢/ ٤٠٢

■ **الخمر**
• إباحتها عند الضرورة ٦/ ١٠٣
• إتلاف خمر وخنزير غير المسلم ١٠/ ٧٠٠
• إجارة بيت لبيع خمر، حكمها ٣/ ٥٨٤
• الإجارة لحمل خمر لذمي، حكمها ٣/ ٥٨٤
• الاحتقان بالخمر أو جعله في سعوط، حكمه ٣/ ٥٣٢
• أحكامها ٦/ ١٠٣
• ارتكاب المسلم ما يستوجب العقوبة في دار الحرب كالزنا والسرقة وشرب الخمر وعقوبته في دار الإسلام ٧/ ٢٠٣
• استعمال المواد النجسة المحرمة في الغذاء والدواء ومنها الخمر والكحول ٩/ ٨٢٨
• استيفاء دين المسلم من ثمن خمر الذمي، حكمه ٣/ ٥٨٣
• إقامة الحد على شاربها قليلاً أو كثيراً ٦/ ١٠٧
• الإكراه على شرب الخمر، حكمه ٥/ ٢٧٦
• أكل بهيمة سقيت خمراً، حكمه ٦/ ١٠٦
• أكل حنطة نقعت في الخمر، حكمه ٦/ ١٠٦
• أكل الخبز المعجون بالخمر، حكمه ٣/ ٥٣٢
• أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر مكرهاً ١٠/ ٤٤٥
• الانتفاع بالخمر ١٢/ ٨٢٠
• انتفاع المسلم بالخمر، حكمه ٦/ ١٠٥، ١٠/ ٥٢
• بيع الخمر
بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٥٧
حكمه ٦/ ١١٠
• بيع العنب أو العصير لعاصره خمراً ١١/ ١٣٤
• بيع العنب للخمار، حكمه ٣/ ٥٨٣
• بيعه، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
• تأثير الإكراه في شرب الخمر والسرقة على الحدود ١٠/ ٤٤٨
• تحريم كل أنواع المسكرات من الخمور وغيرها ١٢/ ٧٦٧
• تحريمه، حكمته ١/ ٣٦
• تحريمها ٦/ ١٠٣
• تحول الخمر إلى خل بطريق ذاتي دون مخلل ١٢/ ٨٢٦
• تحول الخمر إلى خل بمخلل خارجي ١٢/ ٨٢٧
• تخلل الخمر، حكمه ٣/ ٥٣٥
• تخللها بإلقاء شيء فيها، حكمه عند الجمهور ٦/ ١٠٨
• تخليل الخمر بعلاج، حكمه عند الحنفية ٣/ ٥٣٦
• تخليل الخمر بعلاج عند الشافعية والحنابلة، حكمه ٣/ ٥٣٧
• التداوي بالخمر، حكمه ٣/ ٥١٦، ٣/ ٥١٩، ٦/ ١٠٤
• التداوي بالخمر على طبيعتها من غير استحالة ١٢/ ٨١٨
• التداوي بالخمر للضرورة وشربها عطشاً ١٠/ ٤٤٠
• ترويج العولمة لتعاطي المخدرات والمسكرات واقتراف الجرائم ١٣/ ١٠٢
• تعاطي المسكرات والمخدرات من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧١١
• التعامل بالخمر، جوازه في القانون ١٠/ ٥٤
• تعريفها ٦/ ١٠٠
• تقديمها وحملها وصناعتها والاتجار بها، حكمه ٩/ ٤٩٦
• تناول الخمر حال الضرورة ١٠/ ٤٣٤
• تناول الميتة والدم والخمر والخنزير للضرورة ١٠/ ٥٥٨، ١٢/ ٢٢٦
• جريمة شرب المسكرات من الخمر من أنواع الفساد ١٢/ ١٣٢
• حدّ شارب الخمر والإسكار ١٢/ ١٣٣
• حده ٣/ ٥٣٢
• حرمة تملكها ٦/ ١٠٥
• الحكمة من تحريمها ٦/ ١٠١
• حكمها ٦/ ١٠١
• خلط الماء بالخمر، حكمه ٣/ ٥٣٢
• الخمر إذا تخللت بنفسها، حكمها ٦/ ١٠٧
• سبب تسميتها ٦/ ٩٧
• سقيها للصبيان، حكمه ٦/ ١٠٤
• سؤر شارب الخمر، حكمه ١/ ٢٥٣
• شرب الخمر جاهلاً بأنه خمر ١٠/ ٤٦٦
• شرب الخمر حالة العطش، حكمه ٣/ ٥٢٠
• شرب الخمر لعطش ١٢/ ٨١٩

obeikandl.com

• شرب الخمر الممزوج بالماء، حكمه ٦/ ١٠٧
• ضمان متلفها، حكمه ٦/ ١٠٦
• طهارة إناء الخمر بتحولها خلاً ٦/ ١٠٨
• طهارة الخمر والجلد والميتة بالاستحالة عند الشافعية ١٢/ ٨٣٤
• عدم التعرض لكنائس الذميين وخمورهم وخنازيرهم ٧/ ٧١٣
• عدم تقومها ٦/ ١٠٦
• عدم شهادة النساء في إثبات تحريمها ٦/ ١١٦
• قبول توكيلات محلات بيع الأطعمة السريعة وفيها محرمات كالخنزير والخمر ١٣/ ١٦٥
• قيود جواز التداوي بالخمر ١٢/ ٨١٨
• كفر مستحلها ٦/ ١٠٥
• كيفية إثبات شربها ٦/ ١١٦
• كيفية الإقرار بشربها عند أبي يوسف وزفر ٦/ ١١٦
• ما يدخل تحت حكم الخمر، عند ابن القيم ٦/ ١٢١
• ماهيتها ٦/ ٩٧
• متى تصير الخمر خلاً بنفسها ٦/ ١٠٧
• متى ينجس العصير ٦/ ١٠١
• مراحل تحريمها ٦/ ١٠١
• معناها ٦/ ١٢٢
• معنى الاستحالة في الخمر وغيرها ١٢/ ٨٢٢
• مكافحة المخدرات والمسكرات من طرق الوقاية من التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧٢٣
• نجاستها حكمها ١/ ٢٦٠، ٦/ ١٠٦
• نجاستها المعنوية ٦/ ١٠٦
• وراثتها، حكمه ٦/ ١٠٥
• وقت تحريمها ٦/ ١٠٠

■ **الخُمس**
• خمس الغنائم من الأموال العامة ١٣/ ٤٩٧

■ **الخميرة**
• استعمال الخميرة المأخوذة من الخنازير، حكمه ٩/ ٤٩٧

■ **الخميني**
• إعلانه تجاوز الخلاف بين الشيعة وأهل السنة ١/ ٥٥

■ **الخنثى**
• إمامة الخنثى المشكل حكمها عند الحنفية ٢/ ١٦٥
• الخنثى غير المشكل، تعريفه ٩/ ٤١٦
• كيفية وقوف المأمومين إذا كان معهم خنثى عند الحنابلة ٢/ ٢٢٢

■ **الخنزير**
• إتلاف خمر وخنزير غير المسلم ١٠/ ٧٠٠
• استخدام جلد الخنزير في صناعة الصابون والمنظفات ١٢/ ٨٢٤
• استخدام شحم الخنزير في تصنيع الأنسولين ١٢/ ٨٢٤
• استخدام لحم الخنزير وشحمه وبعض دهون الحيوانات الميتة في الأطعمة المعلبة والجلاتين وغيرها ١٢/ ٨٢٤
• استعمال الجيلاتين المأخوذ من الخنازير، حكمه ٩/ ٤٩٧
• استعمال الخميرة المأخوذة من الخنازير، حكمه ٩/ ٤٩٧
• استعمال الدواء المشتمل على نجس العين كالخنزير ١٢/ ٨١٤
• استعمال المراهم أو الكريمات ومواد التجميل التي يدخل في تركيبها شحم الخنزير ٩/ ٨٣٠
• أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر مكرهاً ١٠/ ٤٤٥
• انتقاع المسلم بالخنزير، حكمه ١٠/ ٥٢
• البيع بثمن محرم كالخمر والخنزير من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٥
• التداوي بلحم الخنزير ١٢/ ٨١٨
• تداوي مرضى السكري بالأنسولين الخنزيري ٩/ ٨٢٩
• تقديم المسلم للحم الخنزير في مطاعم الكفار، حكمه ٩/ ٤٩٦
• تناول الميتة والدم والخمر والخنزير للضرورة ١٠/ ٥٥٨، ١٢/ ٢٢٦
• سؤره
حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٤٥
حكمه عند المالكية ١/ ٢٤٥
• طهارته حياً عند المالكية ١/ ٢٦٠
• عدم التعرض لكنائس الذميين وخمورهم وخنازيرهم ٧/ ٧١٣
• العمل في مصرف ربوي أو في مطعم فيه لحم خنزير أو خمر أو في مقهى قمار ١٢/ ٢٢٦
• قبول توكيلات محلات بيع الأطعمة السريعة وفيها محرمات كالخنزير والخمر ١٣/ ١٦٥
• لحمه، نجاسته، حكمها ١/ ٢٦٠
• وجوب أن تكون الاستحالة في المواد المحرمة كالخنزير حقيقية ١٢/ ٨٢٥

obeikandl.com

■ **الخوارج**
- الخوارج كالبغاة في الفساد ١٢/ ١٢٦

■ **الخوف**
- انظر: الصلاة: صلاة الخوف
- حرمة نشر الذعر والخوف بين المسلمين ٧/ ١٧١
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن ظاهرة التخويف من الإسلام ٩/ ٧٩٠

■ **الخيار**
- الاتفاق على الإجازة أو الفسخ إذا ثبت الخيار لرجلين صحته عند أبي حنيفة ٤/ ٣٢٠
- الاتفاق على إسقاط حق الخيار بعوض ٤/ ٨٣
- إجازة المرتهن لبيع المرهون، حكمه ٤/ ٣٠١
- إجازة المستأجر لبيع المؤجر، حكمه ٤/ ٣٠١
- اختلاف القانون مع الفقه الحنفي في أحكام خيار الرؤية ١٠/ ٣٥٧
- اشتراطه ضمناً ١٠/ ٢٤٠
- إطلاق مدة الخيار
  حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٠٣
  حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٣٠٣
- الانفراد بالفسخ إذا ثبت الخيار لرجلين، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٣٢٠
- الانفراد بالفسخ إذا ثبت الخيار لرجلين، حكمه عند الصاحبين ٤/ ٣٢٠
- أنواعه عند الحنابلة ٤/ ٢٩٠
- أهم الخيارات وأكثرها وقوعاً ١١/ ٢٦
- البيع في زمن الخيار، زكاته ٩/ ٤٦٩
- تأبيد الخيار
  حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٠٢
  حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٣٠٢
- تحديده بوقت مجهول
  حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٠٣
  حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٣٠٣
- تعريفه ١٠/ ٢٤٠، ١٠/ ٢٩٠
- ثبوت الخيار لجهل الغصب عند الشافعية ٤/ ٢٨٩
- ثبوته لتعلق حق الغير في المبيع ٤/ ٣٠١
- ثبوته لتعيب الثمرة بترك البائع السقي بعد التخلية، عند الشافعية ٤/ ٢٩٠
- ثبوته لتغير صفة ما رآه قبل العقد، عند الشافعية ٤/ ٢٩٠
- ثبوته لجهل كون المبيع مكترى أو مزروعاً، عند الشافعية ٤/ ٢٩٠
- ثبوته للامتناع من الوفاء بالشرط الصحيح، عند الشافعية ٤/ ٢٩٠
- ثبوته للبائع لزيادة الثمن في المرابحة، عند الشافعية ٤/ ٢٩٠
- ثبوته للتحالف فيما إذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كيفيته عند الشافعية ٤/ ٢٩٠
- ثبوته للعجز عن الثمن، عند الشافعية ٤/ ٢٩٠
- ثبوته للمشتري لاختلاط الثمرة المبيعة بالمتجددة قبل التخلية، عند الشافعية ٤/ ٢٩٠
- جواز الخيارات على خلاف القياس ١٠/ ٥٩١
- حق الفسخ لأحد العاقدين بوجود أحد الخيارات ١٠/ ٢٩٥
- خيار التشهي، سببه عند الشافعية ٤/ ٢٨٩
- خيار تفرق الصفقة: ثبوته عند الشافعية ٤/ ٢٨٩
- خيار تلقي الركبان: ثبوته عند الشافعية ٤/ ٢٨٩
- خيار فقد الوصف المشروط عند الشافعية ثبوته ٤/ ٢٨٩
- الخيار المشروع عند الشافعية ٤/ ٢٨٩
- الخيار المطلق
  حكمه عند أحمد ٤/ ٣٠٣
  حكمه عند مالك ٤/ ٣٠٣
- خيار النقيصة، سببه عند الشافعية ٤/ ٢٨٩
- الخيارات، عددها عند الحنفية ٤/ ٢٨٨
- رد أحدهما وإجازة الآخر إذا ثبت الخيار لرجلين، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٣٢٠
- رد البيع في النصف وإجازته في النصف الآخر، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٢٠
- سبب فسخ العقد إن وجد فيه خيار ١٠/ ٢٩٠
- سبب مشروعيته ٤/ ٢٨٨، ١٠/ ٢٤٠
- سقوطه بالإجازة ١٠/ ٢٩٦
- سلبه لزوم العقد ١٠/ ٢٩٥
- عدد الخيارات سبعة عشر خياراً ١١/ ٢٦
- عدم تأثيره على القوة الملزمة للعقد ١٠/ ٢٨٦
- عدم سقوط حق المشتري في خيار الرؤيا قبلها ١٠/ ٢٥
- عدم صحة اشتراطه في عقد السلم ١٠/ ٢٤٥
- عدم صحة اشتراطه في عقد الصرف ١٠/ ٢٤٥
- عدم مشروعيته في بيع الطعام بالطعام، عند الشافعية ٤/ ٣٠٤
- عدم مشروعيته في بيوع الربا عند الحنفية ٤/ ٣٠٤
- العقد إذا اجتمع فيه خيار الشرط وخيار التعيين، حكمه ١٠/ ٢٤٣

obeikandl.com

• العقود التي يصح فيها خيار المجلس ١٠/ ٢٤٠
• الفرق بين خيار الشرط وخيار التعيين ٤/ ٢٢٧
• الفرق بين خيار الشرط وخيار النقد من حيث لزوم العقد وعدمه ١٠/ ٣٢٤
• فساد البيع لزيادة مدة الشرط أو جهالتها، عند المالكية ٤/ ٣٠٣
• كيفية تصحيح العقد المشتمل على شرط مفسد، عند الحنفية ٤/ ٣٠٣
• لزوم العقد بانتهاء مدة الخيار ١٠/ ٢٤٦
• ما يورث منه وما لا يورث عند الحنفية ٤/ ٣٠٩
• مشروعية الخيارات لحاجة الناس إليها ١٠/ ٤٧٧
• مصدره ١٠/ ٢٢٣، ١٠/ ٢٤٠
• معناه ٤/ ٢٨٨
• معنى خيار التشهي، عند الشافعية ٤/ ٢٨٩
• معنى خيار الغرور أو خيار فوات الوصف المرغوب في الزواج ٨/ ٥٠١
• معنى الخيار المشروع ٤/ ٣٠٣
• معنى العقد اللازم ٤/ ٢٨٨
• نوعاه عند الشافعية ٤/ ٢٨٩
• نوعاه عند المالكية ٤/ ٢٨٨
• وجوده لا يضيف القوة الملزمة للعقد ١٠/ ٢٩٦
• وراثة خيار التعيين والعيب ١٠/ ٢٦

■ **خيار الاستحقاق**
• تعريفه ٤/ ٣٠١
• تفصيله عند الحنفية ٤/ ٣٠٢
• لزوم البيع بإجازة المستحق له ٤/ ٣٠٢

■ **خيار التدليس**
• تسميته بالتغرير الفعلي عند الحنفية ٤/ ٢٩٧
• ثبوته لقيام البائع بفعل يزيد به الثمن ٤/ ٢٩٧
• ثبوته لكتمان العيب ٤/ ٢٩٧
• حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٩٧
• نوعاه عند الحنابلة ٤/ ٢٩٧
• يقابله خيار العيب عند الحنفية ٤/ ٢٩٧

■ **خيار التعيين**
• أثره على العقد ١٠/ ٢٤٣
• أحكامه ٤/ ٢٩٤
• اختلاف العاقدين في الهالك من الأشياء المبيعة، حكمه ٤/ ٢٩٤
• اشتراط كون الأشياء المبيعة من القيميات ٤/ ٢٩٤
• اشتراطه في أشياء متفاوتة القيمة محددة الثمن، عند الحنفية ١٠/ ٢٤٣
• إلزام المشتري بأحد الأشياء المبيعة إذا هلك أحدها ٤/ ٢٩٣
• بيع المشتري المبيعين، حكمه ٤/ ٢٩٥
• تعريفه ٤/ ٢٩٣، ١٠/ ٢٤٢
• تعيب أحد الأشياء المبيعة أو كلها، حكمه كحكم هلاكها ٤/ ٢٩٥
• تعيين مدة له، وجوبه عند بعض الحنفية ٤/ ٢٢٦
• ثبوت خيار التعيين للمشتري، عند الحنفية ١٠/ ٢٤٢
• حاجة الناس للبيع مع خيار التعيين ٤/ ٢٢٦
• حكمه عند أبي حنيفة والصاحبين ١٠/ ٢٤٣
• حكمه عند الشافعي وأحمد وزفر ١٠/ ٢٤٣
• حكمه عند المالكية ٤/ ٢٣٠
• شروطه عند الحنفية ٤/ ٢٩٤، ١٠/ ٢٤٣
• عدم اشتراط اقترانه بخيار الشرط، عند الحنفية ٤/ ٢٩٤
• عدم اشتراط مدة لخيار التعيين عند الحنفية ٤/ ٢٢٦
• عدم صحته فيما زاد على ثلاثة أشياء، عند الحنفية ١٠/ ٢٤٣
• العقود التي يثبت فيها خيار التعيين ١٠/ ٢٤٢
• فائدته ١٠/ ٢٤٣
• فساد البيع إن لم يوافق البائع عليه صراحة، عند الحنفية ٤/ ٢٩٤
• قياسه على خيار الشرط ٤/ ٢٢٦
• كيفية انتهائه ١٠/ ٢٤٤
• لزوم البيع في أحد الأشياء المبيعة بانقضاء المدة ٤/ ٢٩٤
• مدته عند أبي حنيفة ٤/ ٢٩٤، ١٠/ ٢٤٣
• مدته عند الصاحبين ٤/ ٢٩٤، ١٠/ ٢٤٣
• هلاك أحد الأشياء الداخلة في خيار التعيين، حكمه ٤/ ٢٩٤، ١٠/ ٢٤٤
• وجهاه ٤/ ٢٩٣
• وراثته ٤/ ٣٠٩
• وراثته عند الحنفية ٤/ ٢٩٤
• وراثته عند مالك ٤/ ٣٥٦، ١٠/ ٢٦٢

■ **خيار تفرق الصفقة**
• أقسام تفريق الصفقة عند الشافعية ٤/ ٢٩٩
• تعريفه ٤/ ٢٩٨
• ثبوته حالة استحقاق بعض مبيع نقود عند المالكية ٤/ ٢٩٨
• ثبوته حالة اشتمال الصفقة على حلال وحرام، عند الشافعية ٤/ ٢٩٩

openkandil.com

• ثبوته حالة جمع عقدين مختلفي الحكم في صفقة واحدة، عند الشافعية ٤/ ٢٩٩
• ثبوته حالة كون المبيع معيباً، عند المالكية ٤/ ٢٩٨
• ثبوته حالة هلاك أحد المبيعين في صفقة واحدة، عند الشافعية ٤/ ٢٩٩
• ثبوته عند الحنفية ٤/ ٢٩٨

■ خيار الخيانة

• تعريفه ٤/ ٢٩٨
• ثبوته عند الحنفية والمالكية ٤/ ٢٩٨
• ظهور الخيانة، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢٩٨

■ خيار الرجعة

• ثبوته للمرأة المطلقة بحكم الشرع ٤/ ٣٥٣

■ خيار الرؤية

• إثباته للبائع عند الحنابلة والظاهرية ٤/ ٣٤١
• أثره ١٠/ ٢٥٩
• إجازة العقد قبل الرؤية، حكمه ١٠/ ٢٥٧
• إجماع الصحابة على مشروعيته ٤/ ٣٤٠
• اختلاف حكم رؤية الدار باختلاف الزمان ٤/ ٣٤٦
• اختلاف المتعاقدين في حدوث تغير للمبيع، حكمه ٤/ ٣٥٣
• اختلاف المتعاقدين في حدوث الرؤية، حكمه ٤/ ٣٥٢
• إذا رأى المشتري المبيع بالمرآة، حكمه ٤/ ٣٤٨
• اشتراط عدم سقوطه لصحة الفسخ ٤/ ٣٥٥
• اشتراط علم البائع بالفسخ عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٣٥٥
• اشتراط علم المالك بالفسخ عند أبي حنيفة ومحمد ١٠/ ٢٦٠
• اشتراكه مع خيار الشرط في حكم الفسخ ٤/ ٣٢٠
• اعتبار رؤية العاقد فقط عند الشافعية ٤/ ٣٥١
• امتناع فسخ العقد إذا أدى إلى تفريق الصفقة على المالك ١٠/ ٢٦٠
• امتناع وراثته عند الحنفية ١٠/ ٢٥٥
• امتناع وراثته عند الحنفية والحنابلة ١٠/ ٢٦٢
• البيع برؤية بعض القيمي، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٣٤٩، ٤/ ٣٥٠
• البيع برؤية بعض المثلي، جوازه عند المالكية ٤/ ٣٥٠
• البيع المشتمل عليه، حكمه ٤/ ٣٤٣
• بيع المغيب في الأرض، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٣٤٩
• بيع المغيب في الأرض، حكمه عند المالكية ٤/ ٣٤٨
• بيع المكيل والموزون برؤية بعضه، جوازه عند الحنفية ٤/ ٣٤٩
• بيع النموذج إن كان الباقي أردأ من المرئي، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٥٠
• ترجيح انتقاله إلى الورثة ٤/ ٣٥٦
• تصرف المشتري بالمبيع قبل الرؤية، حكمه ٤/ ٣٥٣
• تعريفه ١٠/ ٢٥٥
• تعيين وكيل بالرؤية للأعمى عند الحنفية ١٠/ ٢٥٩
• التوكيل بالقبض قبل الرؤية، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٣٥١
• التوكيل بالقبض قبل الرؤية، حكمه عند الصاحبين ٤/ ٣٥١
• التوكيل بالنظر والرؤية، حكمه ٤/ ٣٥٠
• ثبوت خيار الرؤية في الشفعة، عند الحنفية ٥/ ٦٦٠
• ثبوت خيار الرؤية وشروطه ١١/ ٢٧
• ثبوته إذا كان محل العقد مما يتعين بالتعيين ٤/ ٣٤٤
• ثبوته إن تغير المبيع بعد ما رآه المشتري ٤/ ٣٤٥
• ثبوته بحكم الشرع ٤/ ٣٥٣، ٤/ ٣٥٤
• ثبوته حالة مخالفة الوصف في المعقود عليه عند الحنابلة والمالكية والشيعة الإمامية ١٠/ ٢٦٠
• ثبوته على التراخي عند بعض الحنفية ٤/ ٣٤٢
• ثبوته على الفور
عند بعض الحنابلة ٤/ ٣٤٣
عند بعض الحنفية ٤/ ٣٤٣
• ثبوته في حالي الموافقة والمخالفة للوصف في المعقود عليه عند الحنفية ١٠/ ٢٦٠
• ثبوته في رأس مال السلم ٤/ ٣٦٩
• ثبوته في العقود التي تحتمل الفسخ ٤/ ٣٤٤، ١٠/ ٢٥٨
• ثبوته في محل العقد إن كان عيناً معينة عند الحنفية ١٠/ ٢٥٨
• ثبوته في المقايضة للبائع والمشتري ٤/ ٣٤٤
• ثبوته للمتملك، عند الحنفية والمالكية والحنابلة ١٠/ ٢٥٧
• ثبوته للمشتري في بيع العين بالدين ٤/ ٣٤٤
• حكمه إذا كان غير المرئي تبعاً للمرئي ٤/ ٣٤٥
• حكمه إذا لم يكن غير المرئي تبعاً للمرئي ٤/ ٣٤٤
• خيار الرؤية بعد زوال العمى، حكمه ٤/ ٣٥٢
• رأي الكرخي في رؤية المبيع المغيب في الأرض ٤/ ٣٤٨
• رد الحنفية على منكريه ٤/ ٣٤٢

Obeikandl.com

- رد الشافعية لحديث خيار الرؤية ٤/ ٢٣٣، ٤/ ٣٤١
- رد المشتري المبيع في حالة خيار الرؤية، حكمه ١٠/ ٢٩٣
- رؤية البسط والطنافس ٤/ ٣٤٦
- رؤية الثوب، حكمه عند ابن عابدين ٤/ ٣٤٦
- رؤية الدور والعقارات والبساتين ٤/ ٣٤٦
- رؤية الشاة المشتراة للحم، حكمه ٤/ ٣٤٦
- رؤية الشاة المشتراة للدر والنسل ٤/ ٣٤٦
- الرؤية عند زمن قبل الشراء، حكمها ٤/ ٣٥٢
- رؤية المبيع إن كان في وعاءين من جنسين أو جنس واحد على صفتين، حكمها ٤/ ٣٤٧
- رؤية المبيع إن كان في وعاءين ومن جنس واحد عند مشايخ العراق ٤/ ٣٤٧
- رؤية المبيع إن كان مغيباً في الأرض وقلعه المشتري بغير إذن البائع، حكمها ٤/ ٣٤٧
- رؤية المبيع إن كان مغيباً في الأرض وكان من العدديات المتفاوتة، حكمها ٤/ ٣٤٧
- رؤية المبيع إن كان مغيباً في الأرض وكان من المقدرات وقلع بإذن البائع ورضا المشتري، حكمها ٤/ ٣٤٧
- رؤية المبيع إن كان من العدديات المتفاوتة، حكمها ٤/ ٣٤٦
- رؤية المبيع إن كان من المقدرات أو العدديات المتقاربة، حكمها ٤/ ٣٤٦
- رؤية المبيع العددي ١٠/ ٢٥٩
- رؤية المبيع المثلي ١٠/ ٢٥٩
- زيادة المعقود عليه في يد المخيَّر، حكمه ١٠/ ٢٦١
- سبب التفرقة بينه وبين خيار الشرط من جهة أثرهما في العقد ٤/ ٣٤٤
- السبب في اشتراط كون التصرف بعد الرؤية ١٠/ ٢٦١
- السبب في اشتراط كون المبيع معيباً لثبوت خيار الرؤية ٤/ ٣٤٤
- سببه ١٠/ ٢٥٦
- سقوط الخيار ولو قبل الرؤيا ١٠/ ٢٦١
- سقوطه بإجازة أحد الشريكين، عند أبي حنيفة ٤/ ٣٥٤
- سقوطه بالتصرف الذي لا يمكن رفعه ٤/ ٣٥٤
- سقوطه بالتصرف الذي لا يوجب حقاً للغير إن حدث بعد الرؤية ٤/ ٣٥٥
- سقوطه بالتصرف الذي يوجب حقاً للغير ٤/ ٣٥٤
- سقوطه بالرضا صراحة أو دلالة ١٠/ ٢٦١
- سقوطه بالرضا الصريح بالبيع ٤/ ٣٥٣
- سقوطه بتصرف المشتري بالمبيع بعد الرؤية ٤/ ٣٥٣
- سقوطه بتعلق حق الغير بالمبيع بعد تصرف المشتري به ٤/ ٣٥٤
- سقوطه برؤية الوكيل بالشراء ٤/ ٣٥١
- سقوطه بزيادة المبيع ٤/ ٣٥٤
- سقوطه بما يسقط خيار الشرط ٤/ ٣٥٤
- سقوطه بما يسقط خيار الشرط والعيب ٤/ ٣٥٤
- سقوطه بموت المشتري، عند الحنفية ٤/ ٣٥٤
- سقوطه بهلاك المبيع كله أو بعضه ٤/ ٣٥٤
- سقوطه بهلاك محل العقد أو تعيبه ١٠/ ٢٦١
- شراء سمك في بحرة صغيرة، حكمه ٤/ ٣٤٨
- الشراء على الوصف بالنسبة للبصير، حكمه ٤/ ٣٥٢
- شرائط ثبوته ٤/ ٣٤٤
- شروط ثبوته ١٠/ ٢٥٨
- شروط الفسخ ٤/ ٣٥٥
- شروط فسخ العقد به ٤/ ٣٥٥، ١٠/ ٢٦٠
- صفة البيع المشتمل عليه ٤/ ٣٤٣
- عدم إثباته للبائع، عند الحنفية والمالكية ٤/ ٢٣٥، ٤/ ٣٤٠
- عدم اشتراط علم البائع بإجازة المشتري للبيع ٤/ ٣٥٣
- عدم اشتراط علم البائع بالفسخ عند أبي يوسف ٤/ ٣٥٥
- عدم اشتراط علم المالك بالفسخ عند أبي يوسف ١٠/ ٢٦٠
- عدم التفريق بين رؤية الوكيل بالقبض والوكيل بالشراء عند أبي حنيفة ٤/ ٣٥١
- عدم ثبوته إن رأى المشتري المبيع قبل الشراء ٤/ ٣٤٥
- عدم ثبوته في بدل الخلع ٤/ ٣٤٤
- عدم ثبوته في بدل الصلح عن دم العمد ٤/ ٣٤٤
- عدم ثبوته في عقد الصرف ٤/ ٣٤٤
- عدم ثبوته في العقود التي لا تحتمل الفسخ ٤/ ٣٤٤
- عدم ثبوته في محل العقد إن كان عيناً معينة بالوصف لا بالذات ١٠/ ٢٥٨
- عدم ثبوته في المسلّم فيه ٤/ ٣٦٩، ١٠/ ٢٥٨
- عدم ثبوته في المهر ٤/ ٣٤٤
- عدم ثبوته لمن رأى قبل العقد ١٠/ ٢٥٨
- عدم سقوطه بإجازة البيع قبل الرؤية ٤/ ٣٤٢
- عدم سقوطه بالإسقاط ٤/ ٣٥٣
- عدم سقوطه بالتصرف الذي لا يوجد حقاً للغير إن حدث قبل الرؤية ٤/ ٣٥٥
- عدم سقوطه برؤية رسول المشتري للقبض ٤/ ٣٥١

Obeikandl.com

- عدم سقوطه بقول المشتري رضيت قبل أن يرى ٤/ ٣٣٩
- عدم سقوطه بموت المشتري، عند الشافعية ٤/ ٣٥٤
- عدم لزوم البيع المشتمل عليه إن خالف المبيع الصفة، عند المالكية والحنابلة والشيعة الإمامية ٤/ ٣٤٣
- عدم لزوم البيع المشتمل عليه سواء وافق المبيع الصفة أم خالفها، عند الحنفية ٤/ ٣٤٣
- عدم مشروعيته عند الشافعي ١٠/ ٢٥٦
- عدم وراثة خيار الشرط والرؤية عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٣٠٩، ٤/ ٣٥٦، ١٠/ ٢٤٩
- العقد المشتمل على الخيار، حكمه ١٠/ ٢٦٠
- العقود التي لا يثبت فيها ١٠/ ٢٥٦
- العقود التي يثبت فيها ١٠/ ٢٥٦
- الفرق بين قبض الوكيل وقبض الرسول ٤/ ٣٥١
- الفرق بينه وبين خيار الشرط في ترتب أثر العقد عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٢٦٠
- الفسخ إذا لم يؤد إلى تفريق الصفقة على البائع، جوازه ٤/ ٣٥٥
- فسخ البيع فيه بدون قضاء ولا تراضي عند الحنفية ٤/ ٣٢٩
- فسخ العقد بالقول أو بالفعل ١٠/ ٢٦٠
- الفسخ قبل الرؤية
  - جوازه وهو الصحيح ٤/ ٣٤٢، ١٠/ ٢٥٧
  - عدم جوازه عند البعض ٤/ ٣٤٣
- كفاية رؤية ما يفيد معرفة المبيع ٤/ ٣٤٥
- كيفية تحقيق الرؤية ٤/ ٣٤٥، ١٠/ ٢٥٨
- كيفية الرؤية للأعمى ١٠/ ٢٥٩
- لزوم العقد بسقوطه ١٠/ ٢٦١
- ما ينفسخ به العقد ٤/ ٣٥٥
- مدته عند الحنابلة ١٠/ ٢٦١
- مدته عند الحنفية ١٠/ ٢٦١
- مشروعيته عند الجمهور غير الشافعي ٤/ ٣٣٩، ١٠/ ٢٥٦
- مصدره ١٠/ ٢٥٦
- معنى الرضا دلالة ١٠/ ٢٦١
- منعه تمام البيع ٤/ ٣٣٨
- وراثته عند مالك ٤/ ٣٥٦، ١٠/ ٢٦٢
- وراثته عند المالكية والشافعية ١٠/ ٢٥٥
- وقت ثبوته ٤/ ٣٤٢، ١٠/ ٢٥٧

■ خيار الشرط

- ابتداء مدة خيار الشرط ١٠/ ٢٤٦
- أثره ١٠/ ٢٤٦
- إجازة البيع إن بقي البائع على خياره وتعيب المبيع في يد المشتري، حكمه ٤/ ٣١٤
- اختبار الثوب بلبسه مرة ولبسه ثانية إسقاط للخيار ٤/ ٣٠٨
- اشتراط التسليم في الهبة والرهن لسقوط الخيار إذا كان من حق البائع ٤/ ٣٠٧
- اشتراط خلو عقد المتاجرة في العملات أو الصرف عن خيار الشرط أو الاحتكار أو التأجيل ١١/ ١٦٥
- اشتراط الرضا باللسان ٤/ ٣١٩
- اشتراط علم البائع بالفسخ إن كان الخيار للمشتري عند أبي يوسف ٤/ ٣١٩
- اشتراط علم الطرف الآخر بالفسخ القولي عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٣٥٥، ١٠/ ٢٤٧
- اشتراط الفسخ باللسان ٤/ ٣١٩
- اشتراط مدته بحسب ما يتفق عليه العاقدان، جوازه عند الصاحبين والحنابلة ٤/ ٣٠٥
- اعتبار إعادة ركوب الدابة لمعرفة الغرض الأول إسقاطاً للخيار ٤/ ٣٠٨
- إلزام المشتري بقيمة المبيع عند هلاكه بعد القبض والخيار للبائع ٤/ ٣١٢
- امتناع الرد لتعيب المبيع في يد المشتري ٤/ ٣١٢
- امتناع وراثته عند الحنابلة ١٠/ ٢٥٥
- امتناع وراثته عند الحنفية ١٠/ ٢٥٥
- انتقال الملك إلى المشتري، عند الحنابلة ٤/ ٣١٨
- انتقاله إلى الورثة عند المالكية والشافعية ١٠/ ٢٤٩
- انتقاله إلى ولي صاحب الخيار إذا جن أو أغمي عليه أو أصابه خرس، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٣١١
- انتهاؤه ١٠/ ٢٤٩
- انتهاؤه بموت المخيَّر عند الحنفية والحنابلة ١٠/ ٢٤٩
- انعقاد العقد منذ وجوده إذا حدثت الإجازة بعد ذلك ٤/ ٣١٥
- بطلانه بموت صاحبه إلا إذا طالب بالفسخ قبل موته عند الحنابلة ٤/ ٣١٠
- بقاء الخيار في بيع الخمر أو الخنزير إذا أسلم البائع والخيار للمشتري، عند أبي حنيفة وصاحبيه ٤/ ٣١٧
- بقاء الخيار في بيع الخمر أو الخنزير إذا أسلم المشتري والخيار للبائع ٤/ ٣١٧
- بقاء المبيع في ملك البائع زمن الخيار عند المالكية ١٠/ ٢٤٨
- بقاؤه إذا عاد المرتد إلى الإسلام في مدة الخيار ٤/ ٣١١

obeikandl.com

- البيع، بطلانه لزيادة مدة الخيار عند الشافعي ٤/ ٣٠٤
- بيع الخمر أو الخنزير إذا أسلم المشتري صاحب الخيار، بطلانه عند أبي حنيفة ٤/ ٣١٦
- بيع الخمر أو الخنزير إذا أسلم المشتري صاحب الخيار، لزومه عند الصاحبين ٤/ ٣١٦
- تاريخ ابتداء مدته ٤/ ٣٠٥
- ترتب آثار العقد زمن الخيار، عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٤٨
- ترجيح رأي الشافعية والحنابلة في مشروعية خيار الشرط ١٠/ ٢٤١
- تطبيق أحكام خيار الشرط على العمليات الآجلة الشرطية البسيطة ٤/ ٨٢
- تعريف العمليات الآجلة الشرطية البسيطة وحكمها ١١/ ٤٩٦
- تعريفه ١٠/ ٢٤٤
- تعيب المبيع بآفة سماوية أو بفعل البائع صاحب الخيار، حكمه ٤/ ٣١٤
- تعيب المبيع بفعل المشتري أو الأجنبي والخيار للبائع، حكمه ٤/ ٣١٤
- توقف ملك البيع إن كان الخيار للبائع والمشتري معاً، عند الشافعية ٤/ ٣١٨
- ثبوت خيار الشرط وشروطه ١١/ ٢٦
- ثبوت الشفعة في بيع الدار إذا كان الخيار للمشتري ٤/ ٣١٧
- ثبوته باشتراط المتعاقدين ٤/ ٣٥٤
- ثبوته للبائع والمشتري ٤/ ٣٤٠
- جعل العقد غير لازم بخيار الشرط ١٠/ ٢٤٦
- جهالة مدة خيار الشرط، حكمها عند الحنفية ١٠/ ٢٤٥
- جهالة مدة خيار الشرط، حكمها عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٤٥
- الحاجة إلى خيار الشرط ١٠/ ٢٤٤
- حدوث الإجازة بطريق القصد من صاحب الخيار دون علم صاحبه ٤/ ٣١٩
- حدوث الفسخ أو الإجازة بطريق الضرورة من غير وجود الخصم أو علمه ٤/ ٣١٩
- حق صاحبه في الفسخ ١٠/ ٢٩٥
- حكم الغاية في مدة الخيار، حكمها عند أبي حنيفة ٤/ ٣٠٥
- حكم الغاية في مدة الخيار عند الجمهور غير أبي حنيفة ٤/ ٣٠٦
- خروج الثمن من ملك المشتري وعدم دخوله ملك البائع صاحب الخيار، عند أبي حنيفة ٤/ ٣١٦
- خروج المبيع في ملك البائع وعدم دخوله في ملك المشتري صاحب الخيار عند الصاحبين ٤/ ٣١٧
- خروج المبيع من ملك البائع وعدم دخوله في ملك المشتري صاحب الخيار عند أبي حنيفة ٤/ ٣١٦
- خيار البائع حالة هلاك المبيع بعد القبض، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٣١٣
- دخول الثمن في ملك البائع صاحب الخيار، عند الصاحبين ٤/ ٣١٦، ١٠/ ٢٤٨
- دخول المبيع في ملك المشتري المخيَّر عند الصاحبين ١٠/ ٢٤٨
- رأي مالك في إطلاق مدة خيار الشرط ١٠/ ٢٤٥
- زوال فساد البيع إذا أجاز الخيار في ثلاثة أيام عند أبي حنيفة ٤/ ٣٠٤
- زيادة مدة خيار الشرط عن ثلاثة أيام، حكمها عند أبي حنيفة وزفر ١٠/ ٢٤٦
- زيادة مدة خيار الشرط عن ثلاثة أيام، حكمها عند الشافعي ١٠/ ٢٤٦
- زيادة المعقود عليه في يد المشتري المخيَّر، حكمه ١٠/ ٢٤٩
- سقوطه بالإجازة من غير شرط القبض ٤/ ٣٠٧
- سقوطه بالإسقاط ٤/ ٣٠٦، ٤/ ٣٥٣، ٤/ ٣٥٤
- سقوطه بالردة ولحاقه بدار الحرب ٤/ ٣١١
- سقوطه بتصرف البائع بالثمن إن كان صاحب الخيار ٤/ ٣٠٧
- سقوطه بتصرف صاحب الخيار بما يدل على الإجازة ٤/ ٣٠٦
- سقوطه بتصرف المشتري بالدار المبيعة تصرفاً يدل على الملك ٤/ ٣٠٧
- سقوطه بتصرف المشتري بالزروع والثمار تصرفاً يدل على الملك ٤/ ٣٠٧
- سقوطه بتصرف المشتري بالمبيع تصرفاً ناقلاً للملكية ٤/ ٣٠٧
- سقوطه بتعيب المبيع ولزوم البيع إن كان الخيار للمشتري ٤/ ٣١٤
- سقوطه بجنون أو إغماء صاحب الخيار ٤/ ٣١٠
- سقوطه بسكر صاحب الخيار لآخر مدته ٤/ ٣١١
- سقوطه بطريق الضرورة ٤/ ٣٠٨
- سقوطه بعرض المبيع للبيع من البائع صاحب الخيار عند أبي حنيفة ٤/ ٣٠٧
- سقوطه بعرض المبيع للبيع من المشتري صاحب الخيار ٤/ ٣٠٧

- سقوطه بقبض الوكيل للمبيع، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٥١
- سقوطه بموت صاحبه ٤/ ٣٠٩
- سقوطه بنقض العقد من صاحبه ٤/ ٣٠٦
- سقوطه بنوم صاحب الخيار لآخر مدته ٤/ ٣١١
- سقوطه وانفساخ البيع بهلاك المبيع قبل القبض، عند الشافعية ٤/ ٣١٢
- سقوطه وانفساخ البيع بهلاك المبيع قبل القبض، عند المالكية ٤/ ٣١٣
- سقوطه وبطلان البيع بهلاك المبيع بعد القبض إن كان الخيار للبائع ٤/ ٣١٢
- سقوطه وضمان قيمة المبيع إذا هلك بعد القبض والخيار للبائع عند الشافعية ٤/ ٣١٣
- سقوطه وضمان قيمة المبيع إذا هلك بعد القبض والخيار للمشتري عند الشافعية ٤/ ٣١٣
- سقوطه ولزوم الثمن على المشتري بهلاك المبيع بعد القبض إن كان الخيار للمشتري، عند أبي حنيفة ٤/ ٣١٢
- سقوطه ولزوم الثمن لحدوث تعيب المبيع في يد المشتري ٤/ ٣١٥
- ضمان المبيع عند هلاكه بيد المشتري، حكمه عند المالكية ٤/ ٣١٣
- ضمان المشتري تعيب المبيع في يده ٤/ ٣١٤
- طرق إسقاطه ٤/ ٣٠٦
- عدم اشتراط علم البائع بالفسخ عند أبي يوسف ٤/ ٣٥٥
- عدم اشتراط علم الطرف الآخر بإجازة العقد ١٠/ ٢٤٨
- عدم اشتراط علم الطرف الآخر بالفسخ عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٣٢٠، ١٠/ ٢٤٧
- عدم اشتراط علم الطرف الآخر بالفسخ الفعلي عند أبي حنيفة ومحمد ١٠/ ٢٤٧
- عدم اشتراط علم المشتري بالإجازة ٤/ ٣٠٦
- عدم اشتراط علم المشتري بالفسخ إن كان الخيار للبائع عند أبي يوسف ٤/ ٣١٩
- عدم اعتبار إعادة الدابة للاختبار إسقاطاً ٤/ ٣٠٨
- عدم اعتبار إعادة ركوب الدابة للاختبار إسقاطاً عند بعض الحنفية ٤/ ٣٠٨
- عدم اعتبار إعادة لبس الثوب مسقطاً للخيار ٤/ ٣٠٨
- عدم اعتبار ركوب الدابة إسقاطاً للخيار ٤/ ٣٠٨
- عدم اعتبار لبس الثوب إسقاطاً للخيار ٤/ ٣٠٨
- عدم انعقاد العقد في بدل من له الخيار فقط عند الصاحبين ٤/ ٣١٧
- عدم انعقاد العقد في حق البائع إن كان صاحب الخيار ٤/ ٣١٦
- عدم انعقاد العقد في حق العاقدين إن كان الخيار لهما معاً ٤/ ٣١٥
- عدم انعقاد العقد في حق المشتري صاحب الخيار ٤/ ٣١٦
- عدم انعقاد العقد في كلا البدلين، إن كان الخيار للبائع، عند أبي حنيفة ٤/ ٣١٦
- عدم انعقاد العقد منذ وجوده إذا لم تحدث الإجازة ٤/ ٣١٥
- عدم ثبوت الشفعة في بيع الدار إذا كان الخيار للبائع ٤/ ٣١٧
- عدم ثبوته في عقد الحوالة ٥/ ٦٣
- عدم دخول المبيع في ملك المشتري المخيَّر عند أبي حنيفة ١٠/ ٢٤٨
- عدم سقوطه بموت المخيَّر عند المالكية والشافعية ١٠/ ٢٤٩
- عدم ضمان قيمة المبيع إن هلك في يد المشتري في مدة الخيار عند ابن أبي ليلى ٤/ ٣١٢
- عدم لزوم تسليم الثمن إذا كان الخيار للبائع أو لهما، عند الحنابلة ٤/ ٣١٨
- عدم لزوم العقد بمضي المدة ولا بد من الاختيار عند مالك ٤/ ٣٠٩
- عدم وراثة خيار الشرط والرؤية عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٢٩٤، ٤/ ٣٠٩، ٤/ ٣٥٦، ١٠/ ٢٤٩
- العقود التي لا يثبت فيها خيار الشرط ١٠/ ٢٤٤
- العقود التي يثبت فيها خيار الشرط ١٠/ ٢٤٤
- الفرق بينه وبين خيار الرؤية في ترتب أثر العقد عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٢٦٠
- الفرق بينه وبين خيار العيب ١٠/ ٢٥٢
- الفرق بينه وبين خيار النقد ٤/ ٢٩٢
- فساد البيع لزيادة مدة الخيار عند أبي حنيفة وزفر ٤/ ٣٠٤
- فسخ البيع فيه بدون قضاء ولا تراضي ٤/ ٣٢٩
- فسخ البيع من البائع حالة تعيب المبيع بفعل أجنبي، حكمه ٤/ ٣١٤
- فسخ البيع من البائع حالة تعيب المبيع بفعل المشتري، حكمه ٤/ ٣١٤
- فسخ العقد به من حينه ١٠/ ٣٣٤

- فسخ العقد من صاحب الخيار بعلم صاحبه ٤/ ٣١٩
- فسخ العقد من صاحب الخيار بغيرعلم صاحبه، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٣١٩
- فسخ المرتد للبيع، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٣١١
- كونه مانعاً من ترتب آثار العقد عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٢٤٧
- كيفية الفسخ والإجازة ٤/ ٣١٨
- لزوم تسليم الثمن إذا كان الخيار للمشتري، عند الحنابلة ٤/ ٣١٨
- لزوم العقد بانتهاء مدته دون فسخ ٤/ ٢٩٢
- لزوم العقد بمضي مدة الخيار دون اختيار، عند الجمهور غير مالك ٤/ ٣٠٨
- لزوم العقد لسقوطه ٤/ ٣٠٦
- ما يدل على فسخ العقد أو إمضائه بخيار الشرط ١٠/ ٢٤٧
- مدته، آراء الفقهاء فيها ٤/ ٣٠٤
- مدته في بيع الأرض حسب مدة الوصول إليها، عند المالكية ٤/ ٣٠٥
- مدته في بيع الثياب أو الدابة ثلاثة أيام عند المالكية ٤/ ٣٠٥
- مدته في بيع الدار شهر عند الحنابلة ٤/ ٣٠٥
- مدته في بيع الفاكهة يوم عند المالكية ٤/ ٣٠٥
- مدته قدر الحاجة عند المالكية ٤/ ٣٠٥
- مدته محدودة بزمان إمكان اختبار المبيع عند المالكية ٤/ ٣٠٥
- مدة الخيار المشروع عند أبي حنيفة وزفر والشافعي ٤/ ٢٢٦، ٤/ ٣٠٣، ١٠/ ٢٤٥
- مشروعيته ٤/ ٣٠٣
- مشروعيته للعاقد وغيره عند الحنفية والشافعية ٤/ ٣٠٤
- معنى لا خلابة في الحديث ٤/ ٣٠٤
- مقداره عند الصاحبين والحنابلة ٤/ ٢٢٦، ١٠/ ٢٤٦
- ملك المبيع وتوابعه لصاحب الخيار، عند الشافعية ٤/ ٣١٨
- ملك المبيع وغلته زمن الخيار للبائع، عند المالكية ورواية عن أحمد ٤/ ٣١٧
- منعه لانعقاد البيع في مدة الخيار ٤/ ٣٢٢
- مؤونة المعقود عليه وزيادته زمن الخيار، عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٢٤٨
- مؤونة المعقود عليه وزيادته زمن الخيار، عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٤٨
- هلاك المبيع في مدة الخيار، حكمه ٤/ ٣١١
- هلاك المعقود عليه أو تعيبه من يد المخيَّر، حكمه ١٠/ ٢٤٩
- وراثته عند المالكية والشافعية ٤/ ٣١٠، ١٠/ ٢٥٥

■ خيار العقد

- فسخ العقد به من حينه ١٠/ ٣٣٤
- وراثته ٤/ ٣١٠

■ خيار العيب

- أثره على العقد ١٠/ ٢٥٢
- اختلاف البائع والمشتري في وجود عيب، حكمه عند زفر والحسن ٤/ ٣٣٦
- اختلاف البائع والمشتري في وجود عيب، حكمه عند محمد ٤/ ٣٣٦
- اختلاف المتعاقدين إذا كانت البراءة عن عيب موجود عند العقد، حكمه عند محمد ٤/ ٣٣٧
- الأخذ بقول البائع عند الاختلاف في قول العيب، عند الشافعية ٤/ ٣٣٨
- الأسباب التي تمنع الرد دون أن يكون البائع ملتزماً بالضمان ٤/ ٣٣١
- أسباب سقوطه بعد ثبوت التزام البائع بالضمان ٤/ ٣٣١
- اشتراط جهل المشتري بوجود العيب عند العقد والقبض ١٠/ ٢٥١
- اشتراط علم البائع بالفسخ عند الحنفية ٤/ ٣١٩
- امتناع حق الرد لحدوث عيب جديد في المبيع عند المشتري ٤/ ٣٣٤
- امتناع الرد بهلاك المبيع بآفة سماوية أو بفعل المبيع أو المشتري ٤/ ٣٣١
- امتناع الرد لتعلق حق الغير في المبيع ٤/ ٣٣٤
- امتناع الرد لزيادة المبيع زيادة متصلة غير متولدة أو زيادة منفصلة متولدة بعد القبض ٤/ ٣٣١
- امتناع الرد لزيادة المبيع زيادة متصلة غير متولدة من الأصل قبل القبض ٤/ ٣٣١
- انفساخ البيع بالقضاء أو بالتراضي عند الحنفية إذا كان البيع في يد المشتري ٤/ ٣٢٩
- انفساخ البيع بدون قضاء ولا تراضي إذا كان المبيع في يد المشتري عند الشافعي ٤/ ٣٢٩
- انفساخ البيع دون قضاء ولا تراضي إن كان المبيع في يد البائع، عند الحنفية والشافعية ٤/ ٣٢٩
- البراءة عن كل غائلة، حكمها ٤/ ٣٣٧
- بطلان حق الرد بالتأخير بغير عذر عند الشافعية ٤/ ٣٣١

obeikandl.com

- البيع إذا أبى المشتري الرد وطالب بنقصان العيب بعد حدوث الزيادة المتصلة المتولدة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٣٣
- البيع إذا كان المبيع معيباً والعاقد صبياً محجوراً، حكمه ٤/ ٣٣٥
- البيع إذا كان المبيع معيباً والمشتري عاقداً لغيره ممن تلزمه الخصومة، حكمه ٤/ ٣٣٥
- تخصيص الإبراء ببعض العيوب، حكمه ٤/ ٣٣٧
- التراضي الذي لا يعد مانعاً من الرد عند الشافعية ٤/ ٣٣٠
- تعذر رد المعقود عليه، حكمه ١٠/ ٢٥٣
- تعريفه ١٠/ ٢٥٠
- تعيب المبيع بعيب جديد عند المشتري، حكمه ٤/ ٣٣٤
- تعيب المبيع في يد البائع أو تلف بعضه بأمر سماوي، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٣٢٩
- تقدير قيمة نقصان العيب يوم البيع ٤/ ٣٣٤
- ثبوت خيار العيب شرعاً ١٣/ ٣٠٣
- ثبوت خيار العيب في رأس مال السلم وفي المسلم فيه ١١/ ٣٠١
- ثبوت خيار العيب في الشفعة، عند الحنفية ٥/ ٦٦٠
- ثبوت خيار العيب وشروطه ١١/ ٢٦
- ثبوته إن غلبت السلامة من العيب في مثل المبيع ٤/ ٣٢٤
- ثبوته إن لم يشترط البائع البراءة عن العيب في المبيع ٤/ ٣٢٤
- ثبوته باشتراط المتعاقدين ٤/ ٣٥٤
- ثبوته بالشرط دلالة ٤/ ٣٢١
- ثبوته بثبوت العيب عند المشتري بعد قبض المبيع ٤/ ٣٢٤
- ثبوته بحدوث العيب عند البيع أو بعده قبل التسليم ٤/ ٣٢٤
- ثبوته بشرط ألا يكون العيب طفيفاً ٤/ ٣٢٤
- ثبوته بشرط جهل المشتري بوجود العيب عند العقد والقبض ٤/ ٣٢٤
- ثبوته بشرط المشتري ٤/ ٣٥٣
- ثبوته بعدم زوال العيب قبل الفسخ ٤/ ٣٢٤
- ثبوته عند الاطلاع على العيب، عند الشافعية ٤/ ٢٨٩
- ثبوته في رأس مال السلم ٤/ ٣٦٩
- ثبوته في المسلم فيه ٤/ ٣٦٩
- ثبوته للبائع والمشتري ٤/ ٣٤٠
- الحالات التي يجوز فيها الرجوع على البائع بفرق نقصان العيب ٤/ ٣٣٤
- الحط من قيمة المعقود عليه بالتراضي، حكمه ١٠/ ٢٥٣
- حق المشتري في الرجوع على البائع بنقصان العيب عند امتناع الرد ٤/ ٣٣١
- حكمها عند الحنابلة ٤/ ٣٣٨
- حكمها عند الحنفية ٤/ ٣٣٥
- حكمها عند الشافعية ٤/ ٣٣٨
- حكمها عند المالكية ٤/ ٣٣٧
- الرجوع بنقصان العيب أو الحط من الثمن، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٥٢
- الرد بالعيب على التراخي، عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٢٩٧، ٤/ ٣٣٠
- الرد بالعيب على الفور عند الشافعية ٤/ ٣٣٠
- الرضا بالعيب، حكمه ١٠/ ٢٥٣
- الزيادة في المبيع ٤/ ٣٣٢
- الزيادة المتصلة غير المتولدة بعد القبض، حكمها ٤/ ٣٣٣
- الزيادة المتصلة غير المتولدة قبل القبض، حكمها ٤/ ٣٣٢
- الزيادة المتصلة المتولدة بعد القبض، حكمها ٤/ ٣٣٢
- الزيادة المتصلة المتولدة قبل القبض، حكمها ٤/ ٣٣٢
- زيادة المعقود عليه في يد المخيَّر، حكمه ١٠/ ٢٥٤
- الزيادة المنفصلة غير المتولدة بعد القبض، حكمها ٤/ ٣٣٤
- الزيادة المنفصلة غير المتولدة قبل القبض، حكمها ٤/ ٣٣٢
- الزيادة المنفصلة المتولدة بعد القبض، حكمها عند الحنفية ٤/ ٣٣٣
- الزيادة المنفصلة المتولدة بعد القبض، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٣٣٣
- الزيادة المنفصلة المتولدة قبل القبض، حكمها ٤/ ٣٣٢
- سبب امتناع الرد حال حصول زيادة متصلة متولدة من الأصل ١٠/ ٢٥٤
- سبب امتناع الرد حال حصول زيادة منفصلة غير متولدة من الأصل ١٠/ ٢٥٥
- سببه ١٠/ ٢٥٠
- سقوط حق الرد بفعل المشتري ما يدل على الرضا ٤/ ٣٣٠

- سقوطه إذا وصل عوض العيب إلى المشتري ٤/ ٣٣١
- سقوطه بإبراء المالك نفسه عن عيوب المعقود عليه ١٠/ ٢٥١
- سقوطه بإتلاف المشتري للمبيع ٤/ ٣٣٤
- سقوطه بإسقاط المشتري الخيار ٤/ ٣٣١
- سقوطه بالإسقاط ٤/ ٣٥٣، ٤/ ٣٥٤، ١٠/ ٢٥٤
- سقوطه بالرضا بعد العلم به ٤/ ٣٣١، ١٠/ ٢٥٤
- سقوطه بتصرف المشتري في المبيع تصرفاً يدل على الرضا بالعيب ٤/ ٣٣١
- سقوطه بهلاك المعقود عليه أو تعيبه أو تغيره ١٠/ ٢٥٤
- شروط ثبوته ٤/ ٣٢٤، ١٠/ ٢٥١
- شمول الإبراء عن العيب للعيب الموجود عند العقد، عند الشافعية ٤/ ٣٣٨
- شمول البراءة عن كل داء لكل عيب باطن دون الظاهر، عند أبي حنيفة ٤/ ٣٣٧
- شمول البراءة عن كل داء لكل عيب ظاهر دون الباطن، عند أبي يوسف ٤/ ٣٣٧
- شمول شرط البراءة عن العيوب العيب الموجود عند العقد فقط، عند محمد وزفر والحسن بن زياد ومالك والشافعي والقانون المدني ٤/ ٣٣٦
- شمول شرط البراءة عن العيوب كل عيب قبل البيع أو بعده عند أبي حنيفة ويوسف ٤/ ٣٣٥
- صحة البيع بشرط البراءة من كل عيب عند أبي حنيفة وأبي يوسف ١٠/ ٢٥١
- طرق إثبات العيب ٤/ ٣٢٥
- طريقة معرفة قيمة النقصان بالعيب ١٠/ ٢٥٣
- عدم ثبوته بالعيب الحادث بعد التسليم ١٠/ ٢٥١
- عدم دخول العيب الحادث بعد العقد إذا لم يعمم البراءة بالاتفاق ٤/ ٣٣٦
- عدم سقوطه بقبض الوكيل وعلمه بالعيب ٤/ ٣٥١
- عدم صحتها عند ابن قدامة ٤/ ٣٣٨
- عدم صحة البراءة عما سيحدث من العيوب قبل القبض، عند الشافعية ٤/ ٣٣٨
- عدم لزوم العقد المشتمل عليه ٤/ ٣٤٣
- العقد إذا كان المبيع معيباً والمشتري عاقداً لغيره ممن لا تلزمه الخصومة، حكمه ٤/ ٣٣٥
- العقد المشتمل على خيار العيب ١٠/ ٢٥٢
- العقود التي يثبت فيها خيار العيب والرؤية ١٠/ ٢٥٠
- عودة حق الرد إذا زال العيب الحادث عند المشتري ٤/ ٣٣٤
- العيب الذي تصح البراءة منه عند المالكية والشافعية وفي رواية عن الحنابلة ١٠/ ٢٥١
- العيب حكمه في خيار العيب بعد القبض عند الحنفية ١٠/ ٢٦٤
- العيوب الموجبة للخيار ٤/ ٣٢٣، ١٠/ ٢٥٠
- الفرق بينه وبين خيار الشرط ١٠/ ٢٥٢
- فسخ الإجارة بسببه ١٠/ ٣٢٦
- الفسخ بعد قبض المعقود عليه، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٥٣
- الفسخ بعد قبض المعقود عليه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٥٣
- الفسخ والمعقود عليه في يد صاحبه، حكمه عند الحنفية والشافعية ١٠/ ٢٥٣
- كيفية الفسخ والرد ٤/ ٣٢٩
- متى يمتنع رد المعقود عليه المعيب ١٠/ ٢٥٣
- مشروعيته ٤/ ٣٢١
- معناه عند الحنابلة ٤/ ٢٩٧
- مقتضى الخيار ٤/ ٣٢٩
- منعه لزوم حكم البيع ٤/ ٣٣٨
- موانع الرد بالعيب وسقوط الخيار ٤/ ٣٣٠، ١٠/ ٢٥٤
- وراثته ٤/ ٣٠٩، ١٠/ ٢٥٥
- وراثته عند الإمام مالك ٤/ ٣٥٦، ١٠/ ٢٦٢
- وقت فسخ العقد بعد العلم بالعيب عند الحنفية والحنابلة ١٠/ ٢٥٢
- وقت فسخ العقد بعد العلم بالعيب عند المالكية والشافعية ١٠/ ٢٥٢
- وقته ١٠/ ٢٥١

■ خيار الغبن

- اشتمال الغبن على تغرير قولي أو فعلي ٤/ ٢٩٥
- تعريفه ٤/ ٢٩٥
- تلقي الركبان ٤/ ٢٩٦
  - حرمته عند الجمهور ٤/ ٢٩٦
  - كراهته عند الحنفية ٤/ ٢٩٦
- ثبوت حق إبطال العقد عند تحقق الغبن ٤/ ٢٩٥
- ثبوته بالنجش ٤/ ٢٩٦
- ثبوته في بيع تلقي الركبان عند الحنابلة ٤/ ٢٩٦
- ثبوته في بيع المسترسل أو إجارته ٤/ ٢٩٦
- حكمه ٤/ ٢٩٥
- رأي الحنابلة فيه ٤/ ٢٩٦
- سقوطه ٤/ ٢٩٦
- شرط ثبوته في النجش ٤/ ٢٩٦
- صوره عند الحنابلة ٤/ ٢٩٦
- عدم وراثته ٤/ ٢٩٦
- مشروعيته، عند الحنفية ٤/ ٢٩٥

Orekanal.com

■ خيار فوات الوصف
• تعريفه ١٠/ ٣٢٥
• مشروعيته عند الحنفية ١٠/ ٣٢٥

■ خيار القبول
• عدم وراثته عند الحنفية والمالكية ٤/ ٣٠٩

■ خيار الكمية
• تعريفه ٤/ ٣٠١

■ خيار المجلس
• انقطاعه بالموت لا بالجنون والإغماء عند الحنابلة ٤/ ٣٠٩
• بطلانه عند المالكية وأبي حنيفة ٤/ ٢٨٨
• تحديد معنى التفرق في المجلس، عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٤٢
• تعريفه ١٠/ ٢٩٥
• توثيق الحديث المثبت له ٤/ ١٢١
• ثبوت خيار المجلس وشروطه ١١/ ٢٧
• ثبوته في الصحيحين ٤/ ٢٨٩
• حق الفسخ فيه لكلا العاقدين ١٠/ ٢٩٥
• حكمه عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٢٤١
• حكمه عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٤١
• رأي النووي في التفرق في مجلس العقد ١٠/ ٢٤٢
• الرجوع إلى العرف في تحديد التفرق في المجلس ١٠/ ٢٤٢
• رد حجة منكريه ٤/ ١٢١
• زيادة مدته عن ثلاثة أيام، حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٨٩
• عدم ثبوته في عقد الحوالة ٥/ ٦٣
• فسخ العقد به من حينه ١٠/ ٣٣٤
• المراد بالتفرق في مجلس العقد عند الحنفية ١٠/ ٢٤١
• مشروعيته عند الشافعية والحنابلة والإمامية ٤/ ٢٨٨، ١٠/ ٢٩٥
• المقصود بالتفرق في المجلس عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٤٢
• المقصود به عند الحنفية والمالكية ٤/ ١٢٠
• وراثته عند الشافعية ٤/ ٣٠٩

■ خيار المخيرة
• إذا صدر والمرأة ماشية أو راكبة، حكمه ٤/ ١٣١
• الاعتبار لمجلس الزوجة لا الزوج ٤/ ١٣١
• حكمه لو خير الزوج زوجته وسار ٤/ ١٣١
• حكمه لو خير الزوج زوجته وسارت ٤/ ١٣١

■ خيار المميزة
• معناه ٤/ ١٣١

■ خيار النقد
• امتناع وراثته عند الحنفية ١٠/ ٢٦٣
• انفساخ البيع بانتهاء المدة دون نقد الثمن عند الحنابلة ٤/ ٢٩٣
• بطلان البيع المشتمل عليه بموت المشتري ٤/ ٢٩٣
• تعريفه ٤/ ٢٩٢، ١٠/ ٢٦٢، ١٠/ ٣١٧، ١٠/ ٣٢٤
• ثبوته للبائع أيضاً ١٠/ ٢٦٢
• جوازه عند الحنفية ٤/ ٢٩٢
• جوازه عند الحنفية عدا زفر ٤/ ٢٩٣
• سقوطه إذا أحدث المشتري عيباً في المبيع ٤/ ٢٩٣
• سقوطه بتصرف المشتري بالمبيع ٤/ ٢٩٣
• سقوطه بتلف المبيع بسبب المشتري أو الأجنبي بعد القبض ٤/ ٢٩٣
• سقوطه، حكمه ٤/ ٢٩٣
• عدم تحديد مدته عند محمد بن الحسن ١٠/ ٣٢٤
• عدم صحته عند الشافعي وزفر ١٠/ ٢٦٢، ١٠/ ٣٢٤
• الفرق بينه وبين خيار الشرط ٤/ ٢٩٢
• فساد العقد بانتهاء مدته دون نقد الثمن عند الحنفية ٤/ ٢٩٣
• الفسخ حدوثه لعدم التنفيذ في خيار النقد ١٠/ ٢٦٤
• مدته عند أبي حنيفة ٤/ ٢٩٢، ١٠/ ٢٦٣، ١٠/ ٣٢٤
• مدته عند الصاحبين ٤/ ٢٩٢، ١٠/ ٢٦٣
• مدته عند محمد ٤/ ٢٩٢
• مشروعيته عند الحنفية ١٠/ ٢٦٢
• موت البائع المخيَّر في مدة الخيار، حكمه ١٠/ ٢٦٣
• موت المشتري المخيَّر في مدة الخيار، حكمه ١٠/ ٢٦٣
• وجهاه ٤/ ٢٩٢

■ خيار الوصف
• أحكامه ٤/ ٢٩١
• اختلاف الفقهاء والقانون في استعمال خيار الوصف ١٠/ ٣٥٧
• إذا كان الوصف المطلوب غير مرغوب عرفاً، حكمه ٤/ ٢٩١
• اشتراط الذكورة والأنوثة في الحيوانات، عدم صحته ٤/ ٢٩١
• إن كان تحديد الوصف يؤدي إلى جهالة فاحشة، حكمه ٤/ ٢٩١
• انتقاله ٤/ ٢٩٢
• بطلانه بتصرف المشتري بالمبيع ٤/ ٢٩٢
• تعريفه عند الحنفية ٤/ ٢٩١

obeikandl.com

• دخوله في خيار العيب، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢٩١
• دليل مشروعيته ٤/ ٢٩١
• سبب أخذ المبيع بجميع الثمن ولو فات الوصف المطلوب، عند الحنفية ٤/ ٢٩١
• شروطه ٤/ ٢٩١
• عدم ثبوته إن كان الوصف المطلوب حراماً ٤/ ٢٩١
• كيفية تقويم نقص المبيع بفوات الوصف المرغوب ٤/ ٢٩١
• مشروعيته عند الحنابلة ٤/ ٣٤٠
• مشروعيته عند المالكية ٤/ ٣٤٠
• هلاك المبيع أو تعيبه في يد المشتري الذي له الخيار، حكمه ٤/ ٢٩٢

■ **الخيانة**
• تعريفها ٣/ ٧٤٠
• النفاق في عصرنا بموالاة الأعداء وخيانة الوطن ١٢/ ١١٩
• نقض المعاهدة المؤقتة بسبب الخيانة ٧/ ٣٤٥
• وجه الشبه بين المنافقين والخونة ١٢/ ١٢٠
• الوفاء بالعهود والمواثيق وتحريم الغدر والخيانة من القيود الشرعية على مبدأ الحرب في الإسلام ٧/ ١٣٠

■ **خيبر**
• فتح خيبر هل كان صلحاً أو عنوة ٧/ ٦٠١

■ **الخير**
• فعل الخير مع كل الناس ٧/ ١٤٦

■ **الخيل**
• الزكاة في الخيل، حكمها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٥٢
• الزكاة في الخيل الموقوفة، حكمها ٢/ ٦٥٢
• الزكاة في الخيل ونحوه، حكمها عند الجمهور غير أبي حنيفة ٢/ ٦٥٢

■ **دار الإسلام**
• اتجار المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٥٨
• أثر الحرب في تقسيم الدنيا إلى دار إسلام ودار حرب ٧/ ١٩٠
• أثر الحرب في رعايا العدو في دار الإسلام ٧/ ٥٣٦
• أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى في الحكم على المهن خارج ديار الإسلام ١٢/ ١٤١
• الأحكام التي تختلف باختلاف الدارين وأثر الحرب في وقت تطبيقها ٧/ ٢٠٢
• أحكام النوازل العقدية التي تثيرها مشكلة الإقامة خارج ديار الإسلام ١٢/ ٧٣٥
• ارتكاب المسلم ما يستوجب العقوبة في دار الحرب كالزنا والسرقة وشرب الخمر وعقوبته في دار الإسلام ٧/ ٢٠٣
• استيفاء الدولة المسلمة من المسلم أو الذمي المقيم في غير بلاد الإسلام الرسوم الجمركية ٧/ ٢٨٥
• إقامة الحدود على المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٦٠
• التزامات المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٦٠
• التزام المستأمن القوانين الإسلامية في معاملاته في دار الإسلام ٧/ ٢٦١
• أمان الأسير والتاجر اللذين دخلا دار الإسلام ومن أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا ٧/ ٢٦٦
• الانخراط في القوات المسلحة خارج ديار الإسلام ١٢/ ٧٥٢
• بقاء الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام ١٢/ ٧٤٢
• تأثير المعاهدات اليوم على دار الإسلام ودار الحرب ٧/ ١٩٦
• تحديد معنى دار الإسلام ٧/ ١٩٢
• تحول دار الإسلام إلى دار حرب ٧/ ١٩٤
• تزوج المستأمن بذمية في دار الإسلام وعوده بها إلى دار الحرب ٧/ ٢٥٨
• تسمية دار الإسلام بدار العدل ٧/ ١٩٢
• تسويغ فكرة تقسيم الدنيا إلى دارين ٧/ ٢١٠
• تطبيق أحكام الإسلام دون تفرقة بين دار الإسلام ودار الحرب أو دار الكفر ١١/ ٢٥٢
• تعدد الحكومات في دار الإسلام ٧/ ٢٠١
• تقاضي المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٥٧
• تقسيم الدنيا إلى دار إسلام ودار حرب تقسيم طارئ بسبب قيام حالة الحرب أو الحرب نفسها ٧/ ٢١٢
• تقسيم الدنيا إلى دار إسلام ودار حرب ودار عهد ١٢/ ٤٨١
• تقسيم العالم إلى دارين: دار إسلام ودار حرب ١٢/ ٦٧١
• تكوين المسلمين في دار الإسلام لجماعة دينية وجماعة سياسية ٧/ ١٩٩
• تمتع المسلمين والذميين في دار الإسلام بما يسمى اليوم بالجنسية الإسلامية ٧/ ١٩٨
• حرمة الربا في دار الإسلام ودار الحرب ١٠/ ٣٩١، ١٣/ ٤١٣
• حقوق المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٥٧
• حكم المسلم في غير بلده في دار الإسلام هل هو مستأمن أم مواطن ٧/ ٢٨٣

Orekandi.com

• الرأي الراجح في تقسيم الفقهاء للدنيا إلى دارين ٧/ ٢١٢
• الضابط في تمييز دار الإسلام عن دار الحرب ٧/ ١٩٦
• عدّ المسلم أو الذمي الذي يقيم في بلد غير إسلامية مستأمناً عند دخوله بلداً إسلامياً ٧/ ٢٨٤
• عدم الاعتراف إلا بسيادة واحدة في دار الإسلام ٧/ ٢٠١
• عدم صحة منع أي دولة إسلامية دخول المسلم إلى أرضها ٧/ ٢٨٤
• العمل في شركات بطاقات الائتمان خارج ديار الإسلام ١٢/ ١٥٦
• قسمة العالم إلى دارين دار إسلام ودار حرب عند الإمامين الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٥٠
• ما تتكون منه دار الإسلام ودار الحرب ٧/ ١٩٨
• المداينة بين مسلم وحربي في دار الحرب وتقاضيهما في دار الإسلام ٧/ ٢٠٣
• المعول عليه في تمييز دار الحرب عن دار الإسلام ٧/ ١٩٣
• مقتضى أمان الحربي وقت نشوب القتال ودخوله حينها دار الإسلام ٧/ ٢٦٢
• الهجرة من غير دار الإسلام عند الإمكان من العزيمة ١٢/ ٧٤٢

■ **دار الحرب**
• أثر الحرب في أشخاص العدو في بلاد الحرب ٧/ ٥٢٦
• أثر الحرب في تقسيم الدنيا إلى دار إسلام ودار حرب ٧/ ١٩٠
• الأحكام التي تختلف باختلاف الدارين وأثر الحرب في وقت تطبيقها ٧/ ٢٠٢
• أخذ الربا من الحربي عند أبي حنيفة ١٠/ ٥٦٥
• ارتكاب المسلم في دار الحرب ما يوجب التعزير ٧/ ٢٠٤
• ارتكاب المسلم ما يستوجب العقوبة في دار الحرب كالزنا والسرقة وشرب الخمر وعقوبته في دار الإسلام ٧/ ٢٠٣
• استيفاء الدولة المسلمة من المسلم أو الذمي المقيم في غير بلاد الإسلام الرسوم الجمركية ٧/ ٢٨٥
• أمان الأسير والتاجر اللذين دخلا دار الإسلام ومن أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا ٧/ ٢٦٦
• بقاء الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام ١٢/ ٧٤٢
• تأثير المعاهدات اليوم على دار الإسلام ودار الحرب ٧/ ١٩٦
• تحديد معنى دار الحرب ٧/ ١٩٢
• تحول دار الإسلام إلى دار حرب ٧/ ١٩٤
• تزوج المستأمن بذمية في دار الإسلام وعوده بها إلى دار الحرب ٧/ ٢٥٨
• تسويغ فكرة تقسيم الدنيا إلى دارين ٧/ ٢١٠
• تصدير الأقوات والثياب والقماش وما ليس سلاحاً إلى دار الحرب ٧/ ٥٤٧
• تطبيق أحكام الإسلام دون تفرقة بين دار الإسلام ودار الحرب أو دار الكفر ١١/ ٢٥٢
• تقسيم الدنيا إلى دار إسلام ودار حرب تقسيم طارئ بسبب قيام حالة الحرب أو الحرب نفسها ٧/ ٢١٢
• تقسيم الدنيا إلى دار إسلام ودار حرب ودار عهد ١٢/ ٤٨١
• تقسيم العالم إلى دارين: دار إسلام ودار حرب ١٢/ ٦٧١
• حرمة الربا في دار الإسلام ودار الحرب ١٠/ ٣٩١، ١٣/ ٤١٣
• حكم المسلم في غير بلده في دار الإسلام هل هو مستأمن أم مواطن ٧/ ٢٨٣
• دخول المسلم دار الحرب بأمان وتعاقده مع حربي بالربا ٧/ ٢٠٢
• الرأي الراجح في تقسيم الفقهاء للدنيا إلى دارين ٧/ ٢١٢
• الضابط في تمييز دار الإسلام عن دار الحرب ٧/ ١٩٦
• فتوى أبي حنيفة بجواز أخذ الربا في دار الحرب ١١/ ٥٥، ١١/ ٢٥٣
• قسمة العالم إلى دارين دار إسلام ودار حرب عند الإمامين الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٥٠
• قسمة الغنيمة في دار الحرب ٧/ ٦٣٢
• قيود التصدير إلى دار الحرب ٧/ ٥٤٥
• ما تتكون منه دار الإسلام ودار الحرب ٧/ ١٩٨
• ما يفرض على الحربيين باسم العشور أو المكوس والذي يسمى اليوم بالجمارك ٧/ ٥٥٠
• المداينة بين مسلم وحربي في دار الحرب وتقاضيهما في دار الإسلام ٧/ ٢٠٣
• المدة التي تجزئ عنها ضريبة العشور التي تؤخذ من التاجر الحربي ٧/ ٥٦٥
• المعول عليه في تمييز دار الحرب عن دار الإسلام ٧/ ١٩٣

obeikandl.com

• مقدار ضريبة العشور التي تفرض على الحربي ٧/ ٥٥٥
• منع بيع السلاح للحربيين ٧/ ٥٤٤
• منع بيع ما فيه تقوية للحربيين على حرب المسلمين ٧/ ٥٤٣
• نصاب ضريبة العشور التي تؤخذ من الحربي ٧/ ٥٦٢
• نوع ضريبة العشور التي تفرض على الحربي ٧/ ٥٥٨
• وجود دار الحرب في عصرنا ١١/ ٢٥٥
• وعاء ضريبة العشور التي تفرض على الحربي ٧/ ٥٦١

■ **دار الشرك**
• تسمية دار الحرب بدار الشرك ٧/ ١٩٢

■ **دار الصلح**
• معنى دار العهد أو دار الصلح كما أورده الشافعي ٧/ ١٩٦

■ **دار العدل**
• تسمية دار الإسلام بدار العدل ٧/ ١٩٢

■ **دار العهد**
• تقسيم الدنيا إلى دار إسلام ودار حرب ودار عهد ١٢/ ٤٨١
• ظهور فكرة دار العهد ٧/ ١٩٧
• معنى دار العهد أو دار الصلح كما أورده الشافعي ٧/ ١٩٦

■ **دار الكفر**
• تطبيق أحكام الإسلام دون تفرقة بين دار الإسلام ودار الحرب أو دار الكفر ١١/ ٢٥٢

■ **الدانق**
• مقداره ١/ ١٢٧

■ **الدباغة**
• أثر الذبح في الحيوان غير المأكول ٣/ ٦٦٧
• الجلد المدبوغ
حكمه عند الحنابلة ١/ ٢١٨
حكمه عند المالكية ١/ ٢١٨
• دباغة جلود الميتة ١/ ٢١٧
• شروطها ١/ ٢١٧
• ما يطهر بها عند الحنابلة والمالكية ١/ ٢١٨
• ما يطهر بها عند الحنفية ١/ ٢١٧
• ما يطهر بها عند الشافعية ١/ ٢١٨
• موادها المطهرة ١/ ٢٦٧

■ **الدبر**
• حرمة إتيان المرأة في دبرها ١٣/ ٦٢٧

■ **الدبلوماسية**
• أثر الحرب في تعطيل التمثيل الدبلوماسي ٧/ ٣٣١
• أثر الحرب في العلاقات الدبلوماسية ٧/ ٣١٩
• إقرار القانون الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين والقناصل امتيازات خاصة ٧/ ٣٢٦
• أهمية التمثيل الدبلوماسي في الإسلام ٧/ ٣٢٠
• تجميع الأمم المتحدة لقواعد التمثيل الدبلوماسي ٧/ ٣٢٠
• التمثيل الدبلوماسي طريق الاحتفاظ بأواصر التعاون بين الدول ٧/ ٣٢١
• الحصانة القضائية للبعثات الدبلوماسية في القانون الدولي وفي الفقه الإسلامي ٧/ ٣٢٩
• الحصانة للدبلوماسيين في الإسلام ٧/ ٣٢٧
• الحصانة المالية للبعثات الدبلوماسية في القانون الدولي وفي الفقه الإسلامي ٧/ ٣٣٠
• الدبلوماسية في عصر النبي ﷺ ٧/ ٣٢٢
• دخول الممثل الدبلوماسي بلاد المسلمين دون حاجة إلى عقد أمان ٧/ ٣٢٣
• قبول التمثيل الدبلوماسي الدائم ٧/ ٣٢٦
• مقارنة امتيازات البعثات الدبلوماسية اليوم بما قرره الفقه الإسلامي ٧/ ٣٢٦
• نبذة تاريخية عن التمثيل الدبلوماسي ٧/ ٣١٩

■ **الدخان**
• تناول الدخان ونحوه أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
• العمل في محطات الوقود مع الإقدام على بيع تبغ أو ممارسة قمار ١٣/ ١٧٤

■ **الدراهم**
• الدرهم العربي: مقداره ١/ ١٢٥، ١/ ١٢٧، ٤/ ٢٢٥
• الصلح عن إقرار في دين من الدراهم والدنانير ١١/ ٢٢٠
• الصلح عن دين إذا كان المدعى به ديناً سوى الدراهم والدنانير ١١/ ٢٢٠

■ **الدستور**
• احترام نظام الدولة ودستورها من واجبات المواطن ٧/ ٧٤٥
• التقاء الديمقراطية الغربية في بعض خصائصها الدستورية مع نظام الشورى ١٢/ ٥٠١
• الدستور في الديمقراطية المعاصرة والدستور الإسلامي ١٢/ ٥٣٣

obeikandl.com

• الدستور في النظام الديمقراطي وفي نظام الشورى ١٢/ ٥٧٢
• الدولة في الإسلام دولة دستورية قانونية ١٢/ ٥٠٢
• الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الشريعة والقانون ١٣/ ٨٣٢
• الشورى والدستور الدائم ١٢/ ٥٠٢
• نص الدساتير العربية مع الفقه مصدراً تشريعياً ١٢/ ٣٨٣
• الهيئات التي ينظمها الدستور في تطبيق الديمقراطية ١٢/ ٥٢٦

■ **الدعاء**
• آدابه ١/ ٨٢٦
رفع اليدين حتى يرى بياض إبطيه ١/ ٨٢٦
مسح الوجه باليدين ١/ ٨٢٦
• أدعية عرفة المختارة عند الشافعية ٣/ ١٦٣
• الأدعية المختارة في الوقوف بعرفة ٣/ ٢٢٦
• الاستعاذة بالله عند سماع نهيق الحمار ٢/ ٣٨٠
• الاستعاذة عند سماع نباح الكلب، استحبابها ٢/ ٣٨٠
• الاستغفار للمؤمنين في عرفة عند الشافعية ٣/ ١٦٣
• استقبال الإمام للمأمومين في دعائه ١/ ٨٢٧
• الإسرار فيه، أفضليته ١/ ٨٢٨
• إفساده للصلاة عند الحنفية إذا كان بما يشبه كلام الناس ٢/ ٢١
• الإكثار من الدعاء في السفر ٣/ ٣٧١
• الإلحاح فيه ١/ ٨٢٧
• انتفاع الميت به عند ابن قدامة ٢/ ٤٨٤
• أوقات إجابته ١/ ٨٢٨
• البدء به بالحمد والثناء ١/ ٨٢٧
• التأدب فيه ١/ ٨٢٨
• التخفيف منه، استحبابه ١/ ٨٢٩
• التسليم على قبور المسلمين والدعاء والقراءة لهم، ندبه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٧
• تعميمه عند المالكية ١/ ٧٦٩
• التعوذ من العذاب بعد التشهد ١/ ٧٧٤
• تقديم الصدقة بين يدي الدعاء ١/ ٨٢٨
• تكراره ثلاثاً ١/ ٨٢٨
• التوسل بأسماء الله وصفاته فيه ١/ ٨٢٨
• حضور القلب فيه ١/ ٨٢٨
• ختمه بآية ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾ ١/ ٨٢٧
• ختمه بالحمد لله ١/ ٨٢٧
• الخشوع فيه ١/ ٨٢٨
• خص الإنسان نفسه به ١/ ٨٢٩
• خطبة الاستسقاء، الدعاء فيها ٢/ ٣٧٣
• خطبة الجمعة
الدعاء فيها للسلطان بالجملة استحبابه عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
الدعاء للمسلمين فيها سنيته عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
• الدعاء أثناء القراءة في الصلاة ١/ ٧٣٥
• دعاء الاستخارة ٢/ ٥٥
• دعاء الاستفتاح، صيغته عند الشافعية ١/ ٧٧٠
• دعاء الاستفتاح في الصلاة ١/ ٧٢٧
• دعاء الأضحية ٣/ ٦٢٣
• دعاء الإمام في القنوت عند الشافعية ١/ ٨٣٤
• دعاء الإنسان على ولده أثناء تربيته وحضانته، كراهته ٨/ ٦٧٩
• دعاء أهل الخصب لأهل الجدب، استحبابه ٢/ ٣٨٠
• الدعاء بالمأثور، استحبابه ١/ ٨٢٩
• الدعاء بالمأثور في خطبة الاستسقاء وعند نزول الغيث، استحبابه ٢/ ٣٧٩
• الدعاء بالمأمومين، حكمه ١/ ٨٢٦
• الدعاء بدعاء مخصوص لا يدعو بغيره في الصلاة، كراهته ١/ ٧٩٨
• الدعاء بعد الإفطار بالمأثور، سنيته ٢/ ٥٥٦
• الدعاء بعد التشهد، إسراره ١/ ٧٦٩
• الدعاء بعد تمام الطواف، حكمه عند المالكية ٣/ ١٥٢
• الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ بالمأثور في الصلاة ١/ ٧٦٣
• الدعاء بعد صلاة الكسوف، استحبابه ٢/ ٣٦١
• الدعاء بعد الوتر ١/ ٨٤٧
• الدعاء بعرفة، حكمه عند المالكية ٣/ ١٥٤
• الدعاء بمجامع الحمد ١/ ٨٢٧
• الدعاء بمجامع الحمد أفضليته ١/ ٨٢٧
• الدعاء بين السجدتين، صيغته عند الشافعية والمالكية والحنابلة ١/ ٧٤٧
• الدعاء بين السجدتين عند الحنفية ١/ ٧٤٦
• دعاء جبريل للنبي ﷺ عند ما جاء يعوده في مرضه ٢/ ٣٩٥
• دعاء الدخول والخروج من المسجد ١/ ٤٧٥
• الدعاء عقب ختم القرآن، حكمه ٢/ ٨٧
• الدعاء عقب الصلاة ١/ ٨٢٦
• الدعاء عند الخروج من البيت للسفر ٣/ ٣٦٨
• الدعاء عند الركوب، حكمه ٣/ ٣٦٨
• الدعاء عند الريح، سنيته وكراهية سب الريح ٢/ ٣٧٩

• الدعاء عند غسل الأعضاء في الوضوء، حكمه ١/ ٣٥١
• الدعاء عند اليقظة من النوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٨٢
• الدعاء في السجود عند الحنابلة ١/ ٧٤٥
• الدعاء في السجود عند الحنفية ١/ ٧٤٥
• الدعاء في السجود عند الشافعية ١/ ٧٤٥
• الدعاء في السجود عند المالكية ١/ ٧٤٥، ١/ ٧٦٨
• الدعاء في السعي حكمه ٣/ ٢١٧
• الدعاء في السعي حكمه عند الشافعية ٣/ ١٦٢
• الدعاء في السعي حكمه عند المالكية ٣/ ١٥٣
• الدعاء في السفر عند الخوف، حكمه ٣/ ٣٧١
• الدعاء في الصلاة بالعربية ١/ ٧٥٦
• الدعاء في الصلاة بعد الصلاة على النبي ﷺ عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧٥٧
• الدعاء في الصلاة بعد الصلاة على النبي ﷺ عند الحنفية ١/ ٧٥٦
• الدعاء في الصلاة بغير العربية عند الحنفية ١/ ٧٥٦
• الدعاء في الصلاة بغير العربية عند الشافعية ١/ ٧٥٧
• الدعاء في الطواف
حكمه ٣/ ٢١١
حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٦٨
حكمه عند المالكية ٣/ ١٥٢
• الدعاء في عرفة
حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٦٩
حكمه عند الشافعية ٣/ ١٦٣
• الدعاء في الوقوف بعرفة، حكمه ٣/ ٢٢٦
• الدعاء قبل السلام وبعد الصلاة على النبي عند المالكية ١/ ٧٦٩
• دعاء القنوت
الصلاة على النبي ﷺ فيه عند الشافعية ١/ ٨٣٥
صيغته عند المالكية ١/ ٧٦٨
• دعاء القنوت أثناء النازلة ١/ ٨٣٨
• دعاء القنوت للمسبوق، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٨
• دعاء القنوت يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
• الدعاء للمريض ١٣/ ١٣٦
• الدعاء للمريض بالصلاح والعافية ورقيته، سنيته ٢/ ٣٩٤
• الدعاء للميت بعد قراءة القرآن عند زيارة المقابر ٢/ ٤٧٧
• الدعاء المأثور بعد الأذان ١/ ٦١٢
• دعاء المصلي لنفسه وللمسلمين دبر الصلاة ١/ ٨٢٦
• دعاء النوم ١/ ٤٠٣
• الدعاء والاستغفار للميت الكافر في التعزية، النهي عنه ٢/ ٤٧٨
• الدعاء وذكر الله في الأسواق ١١/ ١٤٣
• ذكر الله والدعاء عند الكسوف، استحبابه ٢/ ٣٦١
• رفع الأيدي للاستسقاء، استحبابه ٢/ ٣٧٥
• الزيادة في الدعاء بما يناسب الحال عند دفن الميت، سنيته ٢/ ٤٧١
• السنة في كيفية وضع اليدين أثناءه ٢/ ٣٨١
• سؤال الله من فضله عند سماع صياح الديكة ٢/ ٣٨٠
• صلاة الاستسقاء
استقبال الإمام القبلة أثناء الدعاء فيها استحبابه عند الصاحبين ٢/ ٣٧٤
خطبتها، استقبال الإمام القبلة بوجهه أثناء الدعاء فيها عند المالكية ٢/ ٣٧٤
المبالغة في الدعاء فيها ٢/ ٣٧٤
• صلاة الجنازة
الدعاء إسراره فيها ندبه عند المالكية ٢/ ٤٣٢
الدعاء أقله فيها عند الحنابلة والشافعية ٢/ ٤٣٤
الدعاء بالمأثور فيها للميت، سنيته ٢/ ٤٣٥
الدعاء تطويله بعد التكبيرة الرابعة، سنيته عند الشافعية ٢/ ٤٣٦
الدعاء ركن فيها ووقته كيفيته عند المالكية ٢/ ٤٣٠
الدعاء فيها ابتداؤه بحمد الله والصلاة على النبي ﷺ، ندبه عند المالكية ٢/ ٤٣٢
الدعاء فيها أحسنه عند المالكية ٢/ ٤٣١
الدعاء فيها للرجل والمرأة والطفل الذكر، كيفيته عند المالكية ٢/ ٤٣١
الدعاء فيها، محله عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٤٣٦
الدعاء فيها، محله عند المالكية ٢/ ٤٣٦
الدعاء فيها والمأثور فيه ٢/ ٤٢٩
الدعاء للميت بعد التكبيرة الثالثة فيها ركنيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٣٤
الوقوف بعد التكبيرة الرابعة ولا يشرع الدعاء بعدها عند الحنابلة ٢/ ٤٣٦
• الطهارة له، استحبابها ١/ ٨٢٨
• الطواف، الدعاء فيه عند الشافعية ٣/ ١٦٠
• القبلة استقبال الداعي غير الإمام لها بعد الصلاة ١/ ٨٢٧

obeikandl.com

• قلب الإمام لردائه عند الدعاء للاستسقاء عند الصاحبين من الحنفية ٢/ ٣٧٥
• قلب الرداء أثناء الدعاء في خطبة الاستسقاء صفته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٣٧٥
• قلب الرداء عند الدعاء لصلاة الاستسقاء، عدم سنيته عند أبي حنيفة ٢/ ٣٧٥
• قلب الرداء في خطبة الاستسقاء للذكور والإمام عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٣٧٥
• كراهته قبل التشهد الأول والأخير، وفي الركوع ١/ ٧٩٨
• ليلة القدر، الدعاء فيها ٢/ ٥٠٥
• ما يدعوه الحاج عند رمي الجمار عند الحنابلة ٣/ ١٧٠
• ما يدعوه الزوج بعد الزفاف وقبل الجماع ٣/ ٥٤٩
• ما يدعوه في الطواف ٣/ ٢١١
• ما يدعوه للمولود ٣/ ٦٣٦
• ما يستحب قوله عند انقضاض الكوكب ٢/ ٣٨٠
• ما يستحب قوله للمريض عند عيادته ٢/ ٣٩٥
• ما يقال عند شراء سيارة أو دار أو دابة ٨/ ١٣٣
• ما يقوله الحاج في دعائه عند الملتزم ٣/ ٢٠٠
• ما يقوله في الدعاء في الطواف عند الحنابلة ٣/ ١٦٨
• الميت
انتفاعه بالدعاء والاستغفار، حكمه ٢/ ٤٨٣
الدعاء له استحبابه ٢/ ٤٠٠
• النبي ﷺ الصلاة عليه في أول الدعاء وآخره ١/ ٨٢٧
• هبوب الريح ما يقال عندها "اللهم إني أسألك خيرها" ٢/ ٣٧٩
• الوقوف على القبر بعد الدفن بساعة للدعاء للميت، استحبابه ٢/ ٤٧٠

■ الدعوة

• آراء الفقهاء في تقديم الدعوة قبل القتال وبدء الحرب ٧/ ١٥٤
• الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في المحبة والمودة والموعظة والإرشاد ١٣/ ٦٥٣
• إبلاغ الدعوة الإسلامية أو الإنذار بالحرب لبدء الحرب ٧/ ١٥٤
• اتفاق مبدأ الحياد مع روح الدعوة الإسلامية التي انتشرت بطريق السلم ٧/ ٢٢١
• ارتكاز الإسلام على الدعوة والهداية والإرشاد من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٦
• أسباب الدعوة إلى الإيمان ٧/ ٧٢
• استمرار الدعوة والإرشاد من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٧٣
• الأصول التربوية والدعوية في الإسلام ١٢/ ٣٥٣
• الاعتداء على الدعاة من أوجه مشروعية الجهاد ٧/ ٩٣
• اعتماد المسلمين في نشر الدعوة على العقل وميزاته ١٢/ ٤٢٢
• إعمال الفكر والمنطق وإحقاق الحق في نشر الدعوة الإسلامية ١٢/ ٤٦٤
• الإقامة في بلد غير إسلامي لنشر الدعوة الإسلامية أو لطلب العلم أو التجارة أو لتعلم فنون الحرب ١٢/ ٧٤٢
• انتشار الدعوة الإسلامية بالحكمة والموعظة ١٢/ ٤٧٧
• تبليغ رسول الله ﷺ الرسالة ودعوته إليها ١٢/ ٤٠٥
• التعويض على قتل من لم تبلغه الدعوة في الحرب ٧/ ٦٧٧
• التلازم في الإسلام بين الدعوة إلى الدين وقيام الدولة ٧/ ٧٣
• التمييز بين انتشار الدعوة وامتداد الدولة ٧/ ٧٣
• الجهاد حالة الاعتداء على الدعاة إلى الإسلام أو محاولة بث الفتنة بين المسلمين ٧/ ١٧٠
• الجهاد وسيلة لحماية الدعوة والدفاع عن النفس ٧/ ٢١١
• الحرب لدفع العدوان وحماية الدعوة ٧/ ١٢٦
• حمل التجار لواء الدعوة بالإسلام ٧/ ٧٦
• الدعوة إلى الإسلام ركن من أركانه ٧/ ٧١
• الدعوة إلى الإسلام ومنهج الدعوة ١٢/ ٧٧٥
• دعوة الكافر للإسلام ١٢/ ٧٧٤
• دعوة الناس إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ١٢/ ٧٥٧
• رد الاعتداء على دعاة الإسلام من صور الدفاع المشروع ١٢/ ٦٩٤
• طبيعة الدعوة الإسلامية ونشرها ٧/ ٧٠
• عالمية الدعوة الإسلامية ٧/ ٧٢، ١٢/ ٤٦٣
• عدم اعتماد الإسلام القتال وسيلة من وسائل نشره ٧/ ٨١
• عدم انتشار الإسلام بالسيف ٧/ ٨٠
• عرض النبي ﷺ دعوته على الناس ٧/ ٣١٣
• غاية الفتح الإسلامي تمكين قبول الدعوة الجديدة ٧/ ٧٦٨
• القتال في الإسلام لحماية الدعوة وليس للعدوان ٧/ ١٠٢

obeikandl.com

• قيام جميع المسلمين بالدعوة إلى الإسلام ٧/ ٧٤
• كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام ٧/ ٣١٤
• ما يميز التنوع الثقافي والبيئي مما ينسجم مع مبدأ الدعوة الإسلامية من التشبه بغير المسلمين ١٢/ ٧٥٠
• واجب جميع المسلمين تبليغ أصول العقيدة والإيمان والتشريع والأحكام ١٢/ ٤٠٥
• وسطية الأمة الإسلامية في التربية والتعليم والدعوة إلى الدين ١٣/ ٧٦٣

■ **الدعوة إلى الطعام**
• إجابة الدعوة بوجود منكر، حكمه ٣/ ٥٢٨

■ **الدعوى**
• أثر النية في يمين الدعوى ٦/ ٤٤٨
• أثر اليمين فيها ٦/ ٤٤٩
• اختلاف العاقدين في قدر الرهن، حكمه ٥/ ١٧٧
• إقامتها على غائب، حكمه ٦/ ٦٨١
• أقسامها من حيث الصحة والفساد والبطلان في مجلة الأحكام العدلية ٦/ ٦٨٢
• أنواعها ٦/ ٤٣٦
• أهمية تحديد المدعي والمدعى عليه ٦/ ٦٨٣
• تحديد المدعي والمدعى عليه عند الحنفية ٦/ ٥١٥
• تحديد المدعي والمدعى عليه عند الشافعية ٦/ ٥١٦
• تحليف أقوى المتداعيين شبهة عند مالك ٥/ ١٧٧
• ترجيح بينة أحد المتداعيين بكثرة شهوده أو اشتهار عدالتين ٦/ ٤٥٨
• تعارض الدعويين بين الخارج وذي اليد في دعوى الملك بالإرث وبينتهما ٦/ ٤٥٩
• تعارض الدعويين، بين الخارج وذي اليد في دعوى الملك بسبب الشراء ٦/ ٤٦٠
• تعارض الدعويين بين الخارجين على في يد شخص ثالث في دعوى الملك بسبب الشراء ٦/ ٤٦٢
• تعارض الدعويين بين الخارجين عن ثالث في دعوى الإرث ٦/ ٤٥٩
• تعارض الدعويين بين الخارجين عن ذي اليد في ملك مطلق، حكمه ٦/ ٤٥٤
• تعارض الدعويين في ادعاء الخارج وصاحب اليد نتاج دابة ٦/ ٤٦٥
• تعارض الدعويين في ادعاء الخارجين الشراء من شخص واحد على صاحب اليد ٦/ ٤٦٢
• تعارض الدعويين في ادعاء كل واحد من الخارجين الشراء من رجل غير الذي ادعى عليه صاحبه ٦/ ٤٦٤
• تعارض الدعويين في ادعاء النتاج من الخارجين على ثالث يدعى ملكاً مطلقاً ٦/ ٤٦٦
• تعارض الدعويين في أصل الملك إذا كان خُص بين دارين ٦/ ٤٧١
• تعارض الدعويين في أصل الملك فقط ٦/ ٤٦٨
• تعارض الدعويين في أصل الملك فقط، وحكم الملك وما يقتضيه من حقوق ٦/ ٤٦٨
• تعارض الدعويين في أصل الملك في دابة ٦/ ٤٦٨
• تعارض الدعويين في أصل الملك في قميص ٦/ ٤٦٩
• تعارض الدعويين في أصل الملك مع النكول في اليمين ٦/ ٤٧١
• تعارض الدعويين في بينتهما وتاريخ أحدهما أسبق من الآخر في الملك المطلق ٦/ ٤٥٣
• تعارض الدعويين في حائط بين الدارين ٦/ ٤٦٩
• تعارض الدعويين في دعوى الملك بسبب الإرث ٦/ ٤٥٨
• تعارض الدعويين في دعوى الملك بسبب الشراء ٦/ ٤٦٠
• تعارض الدعويين في دعوى الملك بسبب النتاج ٦/ ٤٦٥
• تعارض الدعويين في ملك مطلق بين الخارج وذي اليد مع تعارض البينتين ٦/ ٤٥٢
• تعارض الدعويين في ملك مطلق بين ذوي اليد، حكمه ٦/ ٤٥٦
• تعارض الدعويين مع تعارض البينتين، حكمه ٦/ ٤٥١
• تعارض الدعويين مع تعارض البينتين في ملك مطلق، حكمه ٦/ ٤٥١
• تعارض الدعويين مع تعارض في البينتين في دعوى الملك بسبب، حكمه ٦/ ٤٥٨
• تعارض الدعويين وبينتهما غير مؤرخة في الملك المطلق ٦/ ٤٥٢
• تعارض الدعويين وبينتهما مؤرختين ٦/ ٤٥٣
• تعريفها ٦/ ٤٣٤، ٦/ ٦٨٠
• تعيين المدعي والمدعى عليه ٦/ ٤٣٦، ٦/ ٤٣٧
• الدعوى الصحيحة، تعريفها ٦/ ٤٣٦
• الدعوى الفاسدة، تعريفها ٦/ ٤٣٦
• الدعوى المقبولة، حكمها ٦/ ٦٨٤
• رفع الدعوى على الفضلاء بالباطل، تحريمها ١٠/ ٤١
• ركنها ٦/ ٤٣٤
• سقوطها بيمين المدعى عليه، حكمه ٦/ ٥٢٣

• شروط قبولها عند الحنفية ٦/ ٦٨٠
أن تكون في مجلس القضاء ٦/ ٦٨١
أن يكون الخصم حاضراً لدى القاضي عند سماع الدعوى والقضاء ٦/ ٦٨١
أن يكون المدعى به شيئاً معلوماً ٦/ ٦٨١
أن يكون المدعى به مما يحتمل الثبوت ٦/ ٦٨٢
أن يكون موضوعها أمراً يمكن إلزام المدعى عليه به ٦/ ٦٨٢
أهلية العقل والتمييز ٦/ ٦٨١
• شروطها ٦/ ٤٣٤
• شروطها عند الحنفية
أن تكون أمراً يمكن إلزام المدعى عليه به ٦/ ٤٣٥
أن تكون على خصم حاضر ٦/ ٤٣٤
أن تكون في مجلس القضاء ٦/ ٤٣٤
أن يكون المدعى به شيئاً معلوماً ٦/ ٤٣٥
أن يكون المدعى به مما يحتمل الثبوت ٦/ ٤٣٥
أهلية العقل والتمييز ٦/ ٤٣٤
• طرق إثبات الحق فيها ٦/ ٤٣٨
• عدم سماعها بالتقادم ١/ ١٠٤
• القاعدة التي يمكن القضاء بها عند التعارض ٦/ ٤٦٧
• القضاء بالرجعة حالة النكول باليمين، حكمه ٦/ ٤٤٢
• القضاء بالفيء بالإيلاء حالة النكول باليمين، حكمه ٦/ ٤٤٢
• القضاء بدعوى النسب حالة النكول باليمين، حكمه ٦/ ٤٤٣
• القضاء بشاهد ويمين، حكمه ٦/ ٤٤٩
• ما لا يشترط فيه الادعاء من الدعاوى ٦/ ٦٨٣
• ما هي الدعوى المرفوضة؟ ٦/ ٦٨٣
• ما هي الدعوى المقبولة؟ ٦/ ٦٨٢
• ما يجب على المدعى عليه بعد الادعاء حكمها ٦/ ٤٣٧
• مجال القضاء بالنكول باليمين ٦/ ٤٤١
• مشروعية إقامتها ٦/ ٦٨٠
• نطاقها ٦/ ٦٨٣
الحسبة والمظالم ٦/ ٦٨٤
حقوق الله تعالى ٦/ ٦٨٤
حقوق العباد الشخصية ٦/ ٦٨٤
• اليمين كيفيته وأثره في الدعوى ٦/ ٤٤٤
• اليمين، هل هو على نية المستحلف أم الحالف ٣/ ٤٠٢

■ **الدفاع الشرعي**
• جواز عن الدفاع عن الغير ١٠/ ٤٩١
• الدفاع الشرعي في القانون ١٠/ ٤٩٨
• الدفاع عن العرض ١٠/ ٤٩٤
• الدفاع عن المال ١٠/ ٤٩٦
• الدفاع عن النفس ورد العدوان ١٠/ ٤٩٢
• رد العدوان ودفع المعتدي ١٠/ ٤٨٩
• شروط دفع الصائل ١٠/ ٤٩١
• عدم ضمان من رد صائلاً دفاعاً عن نفسه ١٠/ ٤٩٣
• الفرق بين الدفاع الشرعي وحالة الضرورة في التشريع ١٠/ ٤٩٧
• الفرق بين الدفاع الشرعي وحالة الضرورة في القانون ١٠/ ٤٩٩

■ **الدفن**
• أحكامه ٢/ ٤٦٨
• إدخال القصب أثناء الدفن، جوازه عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٤٦٩
• أفضليته في المقبرة ٢/ ٤٥٧
• إن كان لغير القبلة، حكم نبش القبر عند الحنفية ٢/ ٤٦٤
• أوقاته ٢/ ٤٧١
• ترتيب الموتى في حال جمعهم في قبر واحد، كيفيته ٢/ ٤٦٨
• تعجيل تجهيز الميت ودفنه أفضليته ٢/ ٤٥٧
• التلقين بعد الدفن، حكمه وكيفيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٧٢
• تلقين الميت بعد الدفن، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٧٢
• توسيد رأس الميت بلبنة أو حجر، استحبابه عند الشافعية ٢/ ٤٦٩
• جمع أكثر من ميت في قبر واحد، حكمه ٢/ ٤٦٧
• حكمه ٢/ ٤٥٧
• الدعاء، الزيادة منه بما يناسب الحال عند دفن الميت، سنيته ٢/ ٤٧١
• دفن جميع الأقارب في موضع واحد، استحبابه ٢/ ٤٥٨
• الدفن في البقاع الشريفة، استحبابه ٢/ ٤٥٧
• الدفن في البيوت، جوازه ٢/ ٤٥٧
• الدفن في البيوت لغير النبي ﷺ، كراهته ٢/ ٤٥٧
• الدفن في التابوت، حكمه ٢/ ٤٧٣
• الدفن في القباب ونحوها، كراهته ٢/ ٤٥٧
• الدفن في وقت كراهة الصلاة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٧١
• دفن قتلى الأعداء إن لم يفعل ذلك قومهم ٧/ ٤٤٥

Operiabali.com

• دفن قتلى الحرب في القانون الدولي ٧/ ٤٩٢، ٧/ ٤٩٥
• الدفن ليلاً، حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٢/ ٤٧١
• دفن المرأة التي لا محرم لها في تابوت، عند الشافعية ٢/ ٤٧٣
• دفن المسلم في مقابر غير المسلمين، حكمه ٩/ ٤٩٥
• دفن من مات في سفينة في البحر، حكمه ٢/ ٤٧٠
• دفن الميت ٢/ ٤٤٧
تأخيره، كراهته ٢/ ٤٥٤
وجوبه عند الشافعية ٢/ ٤٠٩
• دفن ميت آخر في القبر في حال أن الأول بلي وصار تراباً، جوازه ٢/ ٤٦٨
• رمي الميت في البحر إن مات في سفينة في البحر وهي بعيدة عن البر، كيفيته عند الشافعية ٢/ ٤٧٠
• السقط
غسله وتكفينه ودفنه دون الصلاة عليه إن لم تظهر عليه أمارات الحياة عند الشافعية ٢/ ٤١٠
يغسل ويكفن ويدفن وإن لم تظهر عليه أمارات الحياة عند الحنفية والشافعية ٢/ ٤٠٩
• الشهيد
دفنه بدمه وثيابه، كيفيته عند الحنفية ٢/ ٤٩١
دفنه في مكان مصرعه، استحبابه ودليله ٢/ ٤٩١
نقله بعد الدفن، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٦٦
• الضرورة التي يجوز فيها جمع أكثر من ميت في قبر واحد ٢/ ٤٦٨
• عدم إدخال الآجر والخشب أو شيء مسته النار إلى القبر ٢/ ٤٦٩
• عدم دفن كافر في مقبرة المسلمين، ولا مسلم في مقبرة الكفار ٢/ ٤٧٠
• الغريق، تأخير دفنه مخافة بقاء حياته، استحبابه عند المالكية ٢/ ٤٥٧
• كيفيته عند الحنفية ٢/ ٤٦٨
• كيفيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٦٨
• كيفيته عند المالكية ٢/ ٤٦٨
• ما يندب من القول عند الدفن ٢/ ٤٧١
• مكانه ٢/ ٤٧٠
• من مات في سفينة في البحر وهي بعيدة عن البر كيفية رميه في البحر عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٤٧٠
• الميت
دفنه غير متوجه إلى القبلة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٤٢
دفنه في مكان صرعه أو موته، سنيته عند الحنابلة ٢/ ٤٤٨
نقله بعد الدفن، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٦٦
نقله بعد الدفن، حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٦٦
نقله بعد الدفن، حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٦٦
نقله بعد الدفن، حكمه عند المالكية ٢/ ٤٦٦
• الميتة الذمية، دفنها وهي حامل من مسلم في مقابر المسلمين، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٧٠
• نبش القبر إذا دفن الميت قبل الصلاة عليه، حكمه ٢/ ٤٦٤
• نبش القبر إن دفن الميت قبل الصلاة عليه، حكمه عند المالكية والحنابلة ٢/ ٤٦٤
• نبش قبر الميت بعد الدفن للتكفين، حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٦٦
• نبش قبر الميت بعد دفنه للضرورة ١٠/ ٥٦١
• وضع فرش أو مخدة تحت الميت، كراهته بالاتفاق ٢/ ٤٦٩
• الوقوف على القبر بعد الدفن بساعة للدعاء للميت، استحبابه ٢/ ٤٧٠

■ الدلك

• حكمه في الغسل ١/ ٤٥٦
• الدلك في الوضوء
تعريفه ١/ ٣٣٣
حكمه عند غير المالكية ١/ ٣٣٣
حكمه عند المالكية ١/ ٣٣٣

■ الدم

• استحالة دم الغزال مسكاً والميتة ملحاً والروث رماداً ١٢/ ٨٢٩
• استعمال الدم في إنتاج الأعلاف ١٢/ ٨٢٤
• أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر مكرهاً ١٠/ ٤٤٥
• بيع الدم، بطلانه عند الحنفية ٤/ ٢٣٥
• بيع الدم لحاجة المرضى له والجرحى ١١/ ١٣٣
• تناول الميتة والدم والخمر والخنزير للضرورة ١٠/ ٥٥٨
• تناول الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر للمضطر ١٢/ ٢٢٦
• دم السمك، طهارته حكمه ١/ ٢٥٣
• الدم غير المسفوح طهارته حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٥
• الدم المتبقي في العروق واللحم بعد الذبح طهارته حكمها ١/ ٢٥٣

orelkandi.com

- الدماء
أنواعها التي تخرج من فروج النساء ١/ ٥٢٣
- عدم صحة بيع أجزاء الإنسان كالشَّعر والدم ١١/ ٢٢
- عدم صحة رهن ما ليس بمال كالميتة والدم ١١/ ٨٣
- نجاسته حكمها ١/ ٢٦٠

■ **دم الاستحاضة**
- انظر: الاستحاضة

■ **دم الحيض**
- انظر: الحيض

■ **دم النفاس**
- انظر: النفاس

■ **الدماء**
- احترام الإسلام لحرمة الدماء ١٠/ ٨٨٧
- تكافؤ الدماء والمساواة في العقوبات ١٠/ ٩٠١
- التكفير واستحلال دماء المخالفين من أسباب التطرف ١٣/ ٧٣٧
- صيانة الإسلام دماء وأموال من فتحت بلدانهم ٧/ ٧٧٣
- عصمة الدماء أصل عام بين الناس جميعاً ١٠/ ٨٨٨
- عصمة دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم إلا بحق مقرر في الشريعة ١٢/ ٣٧٠
- عصمة مال الإنسان ودمه بإسلامه ٧/ ٦٤٩

■ **الدنيا**
- جمع الإسلام بين العمل للدنيا والعمل للآخرة ١٢/ ٥٣٩

■ **الدهر**
- صوم الدهر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٢٤
- صومه: كراهته كراهة تنزيهية عند الحنفية ٢/ ٥١٦
- صيام الدهر لمن لم يخف ضرراً، استحبابه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥١٧
- صيامه
كراهته عند ابن جزيء من المالكية ٢/ ٥١٦
ندبه وعدم كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٦
- صيامه -غير العيدين والتشريق- لمن خاف ضرراً، كراهته عند الشافعية ٢/ ٥١٧

■ **الدواء**
- إدخال بعض الأطعمة المحرمة في المنتجات الغذائية والدوائية ١٢/ ٨٢٤
- الأدوية السامة، حكمها ٣/ ٥٣٣
- استحالة الأغذية والأدوية النجسة والمتنجسة يبيحها ١٢/ ٨٣٥
- استعمال الدواء المشتمل على نجس العين كالخنزير ١٢/ ٨١٤
- استعمال المواد النجسة المحرمة في الغذاء والدواء ومنها الخمر والكحول ٩/ ٨٢٨
- التزام أحكام الضرورة الشرعية في تناول الدواء المشوب بمحرم ١٢/ ٨١٦
- الامتناع عن التداوي، حكمه ٣/ ٥١٢
- التداوي بالخمر على طبيعتها من غير استحالة ١٢/ ٨١٨
- التداوي بالخمر للضرورة وشربها عطشاً ١٠/ ٤٤٠
- التداوي بالميتة للضرورة ١٠/ ٤٤٣
- تناول المسلم دواء مشتملاً على نسبة من الكحول، حكمه ٩/ ٤٩٧
- شرط التداوي بما هو محرم ١٢/ ٢٢٢
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المفطرات في مجال التداوي ٩/ ٦١٧
- قواعد الضرورة في تناول الدواء المشتمل على محرم ١٢/ ٨١٧
- ما لا يعتبر من المفطرات من الأمور التي يتداوى بها ٩/ ٦١٨

■ **الدولة**
- اختلاف فكرة الأمة عن فكرة الدولة ٧/ ١٩٨
- إخلاص المسلمين وغير المسلمين الانتماء لدولة الإسلام ٧/ ١٤٤
- أركان الدول الحديثة ٧/ ٧١٨، ١٢/ ٦٩٣
- أركان قيامها بالمعنى الحديث ٦/ ٦٣٠
- أركانها
الشعب: الفرق بين مفهومه في الدولة الإسلامية والدولة الحديثة ٦/ ٧١٨
الشعب: مفهوم الأمة والقومية في الإسلام ٦/ ٧١٨
الشعب: مفهومه في الدولة الحديثة ٦/ ٧١٨
- استيفاء الدولة المسلمة من المسلم أو الذمي المقيم في غير بلاد الإسلام الرسوم الجمركية ٧/ ٢٨٥
- الاعتراف بالدول ٧/ ٧١٨
- الاعتراف بالشخصية الدولية للدول الأخرى في الإسلام ١٢/ ٤٧٢
- إقرار الإسلام بوجود دول مختلفة في العالم من الناحية الواقعية ٧/ ١٩١
- إقرار الإسلام مبدأ السلم والأمن الدوليين لكل الدول ١٢/ ٤٧٢

obeikandl.com

- الأموال التي تساهم بها الدولة في شركات القطاع العام والخاص بهدف الربح ١٣/ ٤٩٦
- إيثار الإسلام مبدأ السلم والإخاء الإنساني والتعاون الدولي ١٢/ ٤٧٣
- تحديد إقليمها البري والجوي والمائي ٦/ ٤٢٧
- التلازم في الإسلام بين الدعوة إلى الدين وقيام الدولة ٧/ ٧٣
- التمثيل الدبلوماسي طريق الاحتفاظ بأواصر التعاون بين الدول ٧/ ٣٢١
- التمييز بين انتشار الدعوة وامتداد الدولة ٧/ ٧٣
- الحصانة القضائية فيها ٦/ ٤٢٩
- حق الدولة الإسلامي في ممارسة التشريع أو الاجتهاد في المسائل الدنيوية لا الثوابت ١٢/ ٥٠٥
- حقها في السيادة على إقليمها ٦/ ٤٢٦
- دخول المرأة وغير المسلمين في مفهوم الشعب في الدولة الإسلامية ١٢/ ٥٨٦
- الدولة الإسلامية دولة مدنية ١٢/ ٥٠٢
- الدولة في الإسلام دولة دستورية قانونية ١٢/ ٥٠٢
- رئاسة الدولة والجيش تكون لمسلم بحكم الأكثرية في المجتمع المسلم ٧/ ١٤٢
- رئيس الدولة هو المختص بإعلان الحرب في الدول اليوم ٧/ ١٦٦
- شروط الرئيس الأعلى للدولة في النظام الإسلامي ١٢/ ٥١٢
- الصفات الأدبية فيمن يتولى الرئاسة الأعلى في الدولة في النظام الإسلامي ١٢/ ٥١٤
- طبيعة الدولة في الإسلام ١٢/ ٥٠٢
- ظلم الدول لمن يعيش في بلادها سياسياً أو اجتماعياً من أسباب الإرهاب ١٣/ ٦٩٠
- عدم التدخل في شؤون الشعوب الأخرى أو محاولة إضعاف كيان دولة أخرى ١٢/ ٤٧٣
- العلاقات الدولية الإسلامية في وقت الحرب ١٢/ ٤٧٦
- العلاقات الدولية واحترام العهود والمواثيق في الإسلام ١٢/ ٦٩١
- عناصرها ٦/ ٨١٤
- العولمة وتقويض وجود الدولة الإقليمي وتبديد الثقافات المحلية وتهيئة مناخ أوسع للجريمة ١٣/ ١٠٧
- قيام دولة الإسلام على أساس تحرر الفرد وتحرر المجتمع من السيطرة والخضوع ١٢/ ٤٦٦
- قيام الدولة في الإسلام على أساس المساواة في السيادة مع الدول الأخرى ٧/ ٢٠٠
- كيفية تطبيق الديمقراطية في واقع الدولة ١٢/ ٥٢٢
- مبدأ خضوع الدولة للشريعة في الإسلام أو القانون في الأنظمة المعاصرة ١٣/ ٨٣١
- مسؤولية الدولة عن رعاياها من ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٤٩
- منطلق الدولة في الإسلام هو الشريعة الإسلامية ٧/ ١٩٩
- واجبات الدولة الإسلامية ١٢/ ٥٥٠
- وظائفها الداخلية: المحافظة على الأمن والنظام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٦/ ٧٥٨
- وظيفة الدولة في الإسلام ٧/ ٧٣

■ الدولة الإسلامية

- آثار زوال الدول الجزئي، بالنسبة للديون ٦/ ٨١٩
- آثار زوال الدول الجزئي، بالنسبة للمعاهدات ٦/ ٨١٩
- آثار زوال الدول الكلي، بالنسبة للديون ٦/ ٨١٩
- آثار زوال الدول الكلي، بالنسبة للمعاهدات ٦/ ٨١٩
- آثار زوالها أو تغير حالها، بالنسبة للمعاهدات ٦/ ٨١٩
- آثار زوالها بالنسبة لجنسية الأفراد ٦/ ٨٢١
- آثار زوالها بالنسبة للأحكام القضائية ٦/ ٨٢١
- آثار زوالها كلياً بالنسبة لأملاك الدولة العامة ٦/ ٨٢٠
- اتجاه تطور مفهومي دار الإسلام والدولة الحديثة ٦/ ٧٠٧
- أثر تغير حالة الدولة أو زوالها في خلفها ٦/ ٨١٨
- أحوال زوالها
  - الزوال الجزئي ٦/ ٨١٦
  - الزوال الكلي ٦/ ٨١٥
- اختصاصاتها في نطاق العلاقات الخارجية ٦/ ٧٩١
- الاختلاف بينها وبين الدول الدستورية في الوظيفة ٦/ ٧٥٣
- اختلافها مع العرف الدولي والأمن في الخضوع للحصانة القضائية ٦/ ٨٠٩
- الأرض المفتوحة، حكمها ٦/ ٧٤٤
- الأرض المملوكة عفواً لانجلاء أهلها عنها خوفاً، حكمها ٦/ ٧٤٤
- أركانها ٦/ ٧١٦
  - الإقليم: الأقاليم المشتركة بين عدة دول، حكمها ٦/ ٧٢٤
  - الإقليم: الأنهار الدولية، حكمها ٦/ ٧٢٤
  - الإقليم: حدوده من الأرض اليابسة ٦/ ٧٢٢
  - الإقليم: شموله للأنهار التي على إقليمه ٦/ ٧٢٢
  - الإقليم: شموله للمياه الساحلية والبحر الإقليمي ٦/ ٧٢٢
  - الإقليم: شموله لما في باطن أرضه ٦/ ٧٢٢

الإقليم: طبقات الجو عمودياً، حكمها ٦/ ٧٢٤
الإقليم: الفرق بين نظرة الإسلام له ونظرته في الدولة الحديثة ٦/ ٧٢٢
الإقليم: الفضاء الكوني وملكيته، حكمه ٦/ ٧٢٦
الإقليم: ما لا يعتبر جزءاً من الإقليم ويمكن اعتباره امتداداً مشتركاً لإقليم كل دولة، حكمه ٦/ ٧٢٥
الإقليم: ما هو امتداد أو ملحق بالإقليم اعتباراً ٦/ ٧٢٣
الإقليم: ما هو جزء من إقليم الدولة ولكن عليه حقوق ارتفاق لدولة أخرى، حكمه ٦/ ٧٢٤
الإقليم: مشمول إقليم الدولة ٦/ ٧٢٢
الإقليم: ملكية أعالي البحار للدولة، حكمه ٦/ ٧٢٥
الإقليم: موقف هذا الركن مادياً واختلافه عن نظيره في المفهوم الحديث ٦/ ٧٢٠
السيادة ٦/ ٧٢٦
السيادة: تعريفها ٦/ ٧٢٦
السيادة: التمييز بين السيادة والسلطة الفعلية ٦/ ٧٢٨
السيادة: التمييز بين السيادة والملكية ٦/ ٧٢٨
السيادة: تمييز السيادة عما يشتبه بها ٦/ ٧٢٨
السيادة: الحد الأدنى لحاكمية الله ٦/ ٧٣٢
السيادة: الحد الأدنى للحاكمية القانونية ٦/ ٧٣٢
السيادة: حق أمير الجيش على الجيش ٦/ ٧٢٩
السيادة: السيادة في تقليد الإمارة على الجهاد ٦/ ٧٢٩
السيادة: السيادة في النظام الداخلي ٦/ ٧٢٩
السيادة: الفرق بين السلطة والسيادة ٦/ ٧٢٦
السيادة: فكرتها في الدولة الإسلامية ٦/ ٧٢٩
السيادة: ما تتحقق فيه سيادة الشرع: احترام مبادىء الإسلام السياسية والمدنية والاقتصادية ٦/ ٧٣١
السيادة: ما تتحقق فيه سيادة الشرع: التزام الأحكام المعلومة من الدين بالضرورة ٦/ ٧٣١
السيادة: ما تتحقق فيه سيادة الشرع: إنفاذ الأحكام الشرعية المنصوص عليها صراحة ٦/ ٧٣١
السيادة: ما تتحقق فيه سيادة الشرع أو الحاكمية لله: إقرار التوحيد ٦/ ٧٣٠
السيادة: ما تتقيد به ٦/ ٧٣٠
السيادة: مظاهرها ٦/ ٧٢٧
السيادة: معيار السيادة في الدولة الحديثة ٦/ ٧٢٦
السيادة: نصاب الحاكمية أو حدها الأدنى في التحقق والفرق بينه وبين الحد الأدنى في تطبيق الأحكام لتحقيق مفهوم دار الإسلام ٦/ ٧٣٠
السيادة: نظرياتها ٦/ ٧٢٧
السيادة: نظرية بلينك في السيادة ٦/ ٧٢٧
السيادة: نظرية السيادة في المفهوم الحديث للدولة والنظريات البديلة كمعيار للدولة ٦/ ٧٢٦
السيادة: نظرية لاباند في السيادة ٦/ ٧٢٧
السيادة: هل يشترط وحدة السلطة على كافة أجزاء بلاد الإسلام ٦/ ٧٣٢
الشعب: أقسامه في دولة الإسلام ٦/ ٧١٧
الشعب: موقع هذا الركن مادياً وأساسيته في مفهوم الدولة الإسلامية ٦/ ٧١٧
• أركانها ونشأتها وشخصيتها ٦/ ٧١٦
• أساس الحصانة الدولية ٦/ ٨٠٧
• أسباب زوالها ٦/ ٨١٤
بالنسبة للتشريع ٦/ ٨٢٠
• أسباب زوالها الجزئي بالنسبة لأملاك الدولة العامة ٦/ ٨٢٠
• أسباب زوالها الكلي ٦/ ٨١٥
• أسباب ضعفها ٦/ ٨١٨
• الاستعانة على الجهاد بغير المسلمين من رجال ومتاع، حكمه ٦/ ٨٠٥
• استمداد نظام الدولة الإسلامية من القرآن والسنة ١٢/ ٦١٨
• استيلاء رجل على السلطة ولم يجمع شروط الإمامة، حكمه ٦/ ٨١٠
• أسس إقامتها ٦/ ٦١٧
• أسس التوصل لسلم في علاقاتها مع الشعوب الأخرى ٦/ ٧٣٨
• أسس نظام الإسلام الاجتماعي
الحرية ٦/ ٧٩٨
الحرية: أنواعها: حرية الاعتقاد ٦/ ٧٩٨
الحرية: أنواعها: حرية الفكر ٦/ ٧٩٨
الحرية: أنواعها: حرية القول والنقد ٦/ ٧٩٩
حماية الكرامة الإنسانية ٦/ ٧٩٦
مبدأ العدالة ٦/ ٧٩٧
المساواة الكاملة بين الناس ٦/ ٧٩٩
• أسسها: المساواة الكاملة بين الناس ٦/ ٧٩٩
• أسلوب الدعوة إلى الإسلام ٦/ ٨٠٢
• أصولها: وحدة السلطة أو السيادة ٦/ ٨١٦
• الاعتراف بالدول غير الإسلامية، حكمه ٦/ ٧٣٨
• اعتناؤها بالمساواة ٦/ ٧١٩
• إقامتها
حكمه ٦/ ٧١٥
حكمه عند فرقة النجدات ٦/ ٧١٦

- أقسام العالم في دوله من النظرة الإسلامية ٦/ ٧٣٩
- الإمارة: أقسامها: عامة وخاصة ٦/ ٧٦٧
- الإمارة على البلدان في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٣
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حكمه ٦/ ٧٥٩، ٦/ ٧٦١
- انعزال العمال والموظفين بموت السلطان أو الإمام، حكمه ٦/ ٧٤٣
- أنواع الحصانات
  - الحصانة الشخصية ٦/ ٨٠٩
  - الحصانة المالية ٦/ ٨٠٩
- أنواع الحصانات أو الإعفاءات ٦/ ٨٠٩
- اهتمامه ﷺ بالمؤاخاة بين المؤمنين ٦/ ٧٧٢
- أهمية الآداب الإسلامية في الإسلام ٦/ ٧٧٩
- أهمية التعاون فيما بينها ٦/ ٧٩٣
- أهمية التوازن بين المصالح الفردية والجماعية ٦/ ٧٧٤
- أهمية حفظ مقاصد الشريعة الخمسة أو الضروريات الخمس ٦/ ٧٧٤
- أهمية السلام العالمي ٦/ ٧٩٤
- أهمية الشورى في الحكم ٦/ ٧٩٩
- أهمية الهجرة في نشوء دولة الإسلام ٦/ ٧٠٥
- البحرية في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٦
- بدء انقسام الخلافة العباسية إلى دويلات ٦/ ٧٠٨
- بدؤها ٦/ ٧٠٥
- البريد في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٣
- البغاة، حالتهم إذا تعذر على الحاكم الأصلي إخضاعهم ٦/ ٧٤٢
- تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة ١٢/ ٦١٥
- تحقق كون الإسلام ديناً ودولة في العهد النبوي ١٢/ ٦١٦
- التدرب على السلاح والقتال، حكمه ٦/ ٧٦٩
- تطبيق قوانينها على رعاياها في دار الحرب، حكمه ٦/ ٧٢٣
- تطور أسبس الدولة الإسلامية حسب الظروف الطارئة ٦/ ٧١١
- تطور الدولة الحديثة بعد قيامها على أساس الإقليمية ٦/ ٧٠٩
- تطورها بعد زمن الخلافة الراشدية ٦/ ٧١٣
- تطورها في زمن الخلافة الراشدية ٦/ ٧١٣
- التعاون مع غير المسلمين في سبيل الخير والعدل، حكمه ٦/ ٨٠٥
- التعرض لشؤون الدول الأخرى، حكمه ٦/ ٨٠٨
- تعريفها في العرف الحديث ٦/ ٧١٦
- تغير حالتها أنواعه
  - التغير في النطاق الإقليمي ٦/ ٨١٢
  - التغير الكياني في التنظيم السياسي الداخلي إما بالانقلاب أو الحرب الأهلية أو الثورة ٦/ ٨١٠
  - التغيير الكياني في التنظيم السياسي الداخلي ٦/ ٨١٠
- تغير وصف الدولة من دار الإسلام إلى دار حرب، حكمه ٦/ ٨١٥
- تغيرها وزوالها وآثار ذلك ٦/ ٨١٠
- تقيدها بمبادىء الإسلام لدعم السلام العالمي ٦/ ٧٩٦
- التمييز بينها وبين مفهوم دار الإسلام ٦/ ٧٠٧
- تنفيذ المعاهدة بعد ذهاب حاكمها، حكمه ٦/ ٧٤٥
- الجهاد، أهميته ٦/ ٧٦٨
- الجيش في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٥
- حالة إمكان إخضاع الإمام للجزء المنفصل عن الدولة ٦/ ٨١٦
- حدود إقليمه ٦/ ٧٢٠
- حدود الجهاد الشرعية ٦/ ٨٠١
- حرصها على التعاون الدولي لخدمة الإنسان ٦/ ٨٠١
- حرصها على حماية حقوق الإنسان ٦/ ٨٠١
- حرصها على السلم العالمي ٦/ ٨٠١
- حصاناتها
  - تعريف الحصانة ٦/ ٨٠٧
  - ما تشمله الحصانات والإعفاءات ٦/ ٨٠٧
- حصاناتها وإعفاءاتها في الخارج ٦/ ٨٠٧
- الحصانة الدولية
  - استثناءاتها: حالة رضا الدولة ٦/ ٨١٠
  - استثناءاتها: النشاط التجاري والملكية الخاصة ٦/ ٨١٠
- حق الدفاع الشرعي العام -حرية النقد- فيها وشروطه ٦/ ٧٥٩
- حقها في التدخل في الملكية الخاصة ٦/ ٧٧٦
- حقها من مال الأغنياء لكي تسد نفقاتها للدفاع عن البلاد ٦/ ٧٧٥
- حقوق الإنسان في الإسلام: حماية كرامته ٦/ ٧٩٦
- حقوقها ٦/ ٧٩٢
- الحكم والإدارة في عهد الخلفاء الراشدين ١٢/ ٦١٨
- حكومة النبي ﷺ في المدينة كان جامعة لعناصر الدولة ٦/ ٧١٢
- الخروج على الحكام، حكمه ٦/ ٨١١
- خصائص شخصيتها ٦/ ٧٤٦
- خصائص شخصيتها المعنوية ٦/ ٧٤٢

obeikandl.com

حقوقها ثابتة رغم تغير حكامها ٦/ ٧٤٤
شخصيتها مستقلة عن أشخاص الحكم ٦/ ٧٤٣
نفوذ التزاماتها ٦/ ٧٤٥
• خصائصها ٦/ ٧٧٠
الحاكم الحقيقي فيها هو الله عز وجل ٦/ ٧٧٠
كون غاية الدولة أداء رسالة الإسلام وجوباً اعتقادياً ٦/ ٧٤٧
كونها دولة فكر ومبادىء لإصلاح الحياة البشرية ٦/ ٧٤٦
ليس لأحد أن يشرع بغير ما شرع الله ٦/ ٧٧١
وظيفة الدولة تقتصر على تنفيذ شريعة الله ٦/ ٧٧٠
• خصائصها ومقارنتها بالدولة الحديثة ٦/ ٧٤٦
• خضوع غير المسلمين لأحكام الشرعية الإسلامية، حكمه ٦/ ٨٠٨
• خطر التفرق ٦/ ٧٧٢
• الخلافة: تعريفها ٦/ ٧٥٣
• دعوة الإسلام إلى التكاتف والتضامن ٦/ ٧٩٣
• دلالة تصرفات النبي ﷺ السياسية والإدارية على أنه كان رسولاً وقائداً سياسياً وحاكماً ١٢/ ٦١٧
• الدواوين في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٢
• دور الحاكم فيها ٦/ ٧١١
• زوال الدولة غير الإسلامية لتحل محلها دولة الإسلام ٦/ ٨١٨
• زوالها ٦/ ٨١٤
• سبب ضعفها وتجزئتها ٦/ ٧٠٨
• السبب في إطلاق مصطلح الدولة الإسلامية على نظم الحكم الإسلامية ٦/ ٧١١
• السبل الموصلة لغاية الدولة في دعوتها للإسلام ٦/ ٧٨٦
• سريان أمان الواحد من المسلمين على المسلمين جميعاً ٦/ ٧٤٥
• شخصيتها ٦/ ٧٤٢
• الشرطة في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٤
• صلاحية نظام الحكم الإسلامي للتطبيق في الوقت الحاضر ٦/ ٧١٤
• طبيعة علاقة المسلمين بغيرهم ٦/ ٧٣٩
• طبيعة علاقة المسلمين فيما بينهم ٦/ ٧٧١
• طرق نشأة الدولة الإسلامية ٦/ ٧٣٧
نشوء جديد كلية ٦/ ٧٣٧
نشوء الدولة من عناصر قديمة ٦/ ٧٣٨
• ظهور جزر جديدة في وسط إقليمها، حكمه ٦/ ٨١٢
• ظهور ما يدعى بالأمة ٦/ ٧٠٦
• ظهور مفهوم الدولة الحديث ٦/ ٧٠٦
• عجز الإمام عن إخضاع الجزء المنفصل من الدولة، حكمه ٦/ ٨١٦
• عدم إكراه الإسلام أحداً عليه ٦/ ٨٠٣
• علاقتها مع الدول غير المسلمة ٦/ ٨٠٢
• علاقتها مع الديانات الأخرى ٦/ ٨٠٣
• علاقتها مع غير المسلمين والمشركين داخل الدولة ٦/ ٨٠٢
• علاقة الإسلام مع غير المسلمين وغير أهل الكتاب ٦/ ٨٠٤
• علاقة الإمام مع الجزء المنفصل عن الدولة وهي معترفة فيه ٦/ ٨١٧
• علاقة الإمام مع الجزء المنفصل عند عجزه عن إخضاعهم وهم لا يعترفون به ٦/ ٨١٧
• علاقة المسلمين ببعضهم عند انفصال جزء منها وعجز الإمام عن إخضاعه ٦/ ٨١٦
• عناصر تكوينها ٦/ ٧١٢
• عناصرها ٦/ ٨١٨
• عوامل التجزئة للخلافة الإسلامية ٦/ ٧٠٨
• غايتها
إصلاح الدين والدنيا وإقامة العدل وإعلاء كلمة الله ٦/ ٧٤٩
تحقيق مصالح الناس والعدل ٦/ ٧٦٣
العدل ٦/ ٧٦٦، ٦/ ٧٦٢
• غاية المسلمين أمام الشعوب الأخرى ومقارنتها مع غاية الدول الإستعمارية ٦/ ٧٤٧
• غاية المسلمين فيها ٦/ ٧١٧
• الغاية من الحكم الاسلامي ٦/ ٧٤٦
• الفرق بين الانقلاب والثورة على الدولة ٦/ ٨١١
• الفرق بينها وبين الدول الحديثة في تحقيق الوحدة بين الناس ٦/ ٧٧٣
• فصل الدين عن الدولة، حكمه ٦/ ٧٥٣
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن علاقة الدولة الإسلامية بغيرها وبالمواثيق الدولية ٩/ ٧٦٩
• قضاء الإسلام على الأحقاد والعنصرية ٦/ ٧٩٤
• القضاء، غايته ٦/ ٧٦٣
• كيفية تحقيق التكافل الاجتماعي ٦/ ٧٧٥
• كيفية تطويرها في زمن النبي ﷺ ٦/ ٧١٣
• ما تشمله حصاناتها
السفارات ٦/ ٨٠٩
السفن والطائرات ٦/ ٨٠٨
شخصية الدولة ٦/ ٨٠٧
الوحدات السياسية ٦/ ٨٠٩
الوكالات والمؤسسات ٦/ ٨٠٨

obeikandl.com

- ما تصلح به الدنيا حتى تنتظم ٦/ ٧٦٦
- المال الذي لا وراث له، حكمه ٦/ ٧٤٤
- مبدأ التكافل فيها والتضامن ٦/ ٧٥٩
- مبدأ نشوء الدولة بمجرد تكامل أركانها ٦/ ٧٣٦
- مبدأ نشوئها
الاعتراف وأنواعه ونتائجها في المجال الدولي ٦/ ٧٣٨
أنواع الاعتراف ٦/ ٧٤٠
أنواع الاعتراف: الاعتراف بحالة الحرب ٦/ ٧٤٠
أنواع الاعتراف: الاعتراف الكامل ٦/ ٧٤٠
أنواع الاعتراف: الاعتراف الناقص ٦/ ٧٤٠
- مجال الاجتهاد فيها ٦/ ٧٩٩
- مجال النقد فيها ٦/ ٧٩٩
- مجال وظيفتها ٦/ ٧٧١
- معارضتها للعرف الدولي الحاضر في خضوع رئيس الدول الأجنبية ورجالها للحكم الإسلامي ٦/ ٨٠٨
- المعروف والمنكر، تعريفه ٦/ ٧٦٠
- مقارنتها بالدولة الحديثة
بيان مدى ارتباط الدولة الحديثة بالمبادىء والأديان ٦/ ٧٤٩
- مقارنتها بالدولة الشيوعية
اتفاقها على أنهما تقومان على أساس فكرة ودعوة ٦/ ٧٥٢
- مقوماتها: بيت المال ٦/ ٧٤٤
- ممارسته ﷺ للسلطات الثلاث في دولته بالمدينة ٦/ ٧١٣
- ممارسة النبي ﷺ الأمور السياسية والإدارية ١٢/ ٦١٧
- من هو صاحب السيادة فيها؟ ٦/ ٧١٤
- المنشأ التاريخي لمفهوم دار الإسلام ولمفهوم الدولة الحديث ٦/ ٧٠٥
- مهمتها نشر الحضارة ذات الطابع الإنساني الرفيع ٦/ ٧٤٩
- مهمة قاضي المظالم ٦/ ٧٦٤
- موقف الإسلام من العصبية والعنصرية ٦/ ٧٢٠
- موقف الإسلام من الوطن القومي ٦/ ٧٢٠
- موقفها من النقد ٦/ ٧٩٩
- نبذ الإسلام للتقليد ٦/ ٧٩٩
- نشأتها ٦/ ٧٣٦
- نشأة مصطلح الدولة الإسلامية ٦/ ٧١١
- نشوء الدولة الإسلامية ٦/ ٧٣٧
- النظام الإداري في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣١
- النظام الحربي في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٥
- نظام الحسبة في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٧
- نظام الحكم في الإسلام والسيادة، تعدد السلطات الإدارية، حكمه ٦/ ٨١٧
- النظام القضائي في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٦
- النظام المالي في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٤
- نظرة الإسلام إلى الأمة ٦/ ٧١٨
- نظرة الإسلام إلى القومية وموقفها منه ٦/ ٧١٩
- نظرة الإسلام إلى المال والعمل والزهد ٦/ ٧٨٣
- نفقة من لا عائل له من بيت المال، حكمه ٦/ ٧٤٥
- نقاط الالتقاء بين المسلمين وأهل الكتاب وذلك بوحدة المصدر وأصول العقيدة ٦/ ٨٠٣
- هدفها ٦/ ٦١٧
- هل هي واجبة عقلاً أم شرعاً ٦/ ٧١٦
- هل يوجب الإسلام إقامة دولة؟ ٦/ ٧١٥
- واجباتها ٦/ ٧٧١
إعداد الدعاة لنشر الدعوة في الداخل والخارج ٦/ ٧٨٦
إعداد الدعاة لنشر الدعوة في الداخل والخارج، أنواع الدعوة ٦/ ٧٨٨
إعداد الدعاة لنشر الدعوة في الداخل والخارج، تعلم اللغات الأجنبية من أجل الدعوة، حكمه ٦/ ٧٨٧
إعداد الدعاة لنشر الدعوة في الداخل والخارج، الدعوة حكمها ٦/ ٧٨٧
إعداد الدعاة لنشر الدعوة في الداخل والخارج، شروط وآداب الدعاة ٦/ ٧٨٩
إعداد الدعاة لنشر الدعوة في الداخل والخارج، كيفية إعداد الدولة للدعاة ٦/ ٧٨٩
إعداد الدعاة لنشر الدعوة في الداخل والخارج، المقصود من الدعوة ٦/ ٧٨٨
الإعداد للجهاد ٦/ ٧٩٢
إقامة العدالة الاجتماعية ٦/ ٧٧٩
إقامة العدالة الاجتماعية، دخول غير المسلمين بهذا المبدأ، حكمه ٦/ ٧٨٢
تحقيق الحياة الطيبة للأفراد بالنظر الإسلامي، دور الدولة لتحقيق ذلك ٦/ ٧٨٤
تحقيق الحياة الطيبة للأفراد بالنظر الإسلامي وطرق تحقيق ذلك ٦/ ٧٨٣
تحقيق العدالة الاجتماعية، تأمين الدولة للعاجزين عن العمل، حكمه ٦/ ٧٨١
تحقيق العدالة الاجتماعية: وسائل الدولة لذلك ٦/ ٧٨٠
تحقيق المجتمع الخير ٦/ ٧٨٤
تحقيق المصالح الأساسية التي تدور عليها الشريعة ٦/ ٧٧٣
تقوية وحدة الأمة وتعاونها وأخوة أبنائها ٦/ ٧٧١
دعوة الإسلام للعمل الايجابي ٦/ ٧٨٤
صيانة الآداب الإسلامية ٦/ ٧٧٨

صيانة الآداب الإسلامية، أهمية الأخلاق الإسلامية ٦/ ٧٧٨
عمارة الأرض ٦/ ٧٧٦
عمارة الأرض، تعلم ما يلزم لعمارتها، حكمه ٦/ ٧٧٦
عمارة الأرض، شروط استغلالها وعمارتها ٦/ ٧٧٧
عمارة الأرض، الفرق بين نظرة المسلم للأرض المسيطر عليها ونظرة غيره ٦/ ٧٧٧
العمل المستمر على تحقيق الفضل في جميع نواحي الحياة البشرية ٦/ ٧٨٥
• الوزارة: أقسامها: تنفيذ وتفويض ٦/ ٧٦٧
• وزارة التفويض ووزارة التنفيذ في العهد العباسي ١٢/ ٦٣٩
• وسائل دفع المنكر ٦/ ٧٦٢
نظام الحسبة ٦/ ٧٦٣
• وسيلتها للحفاظ على حقوقها ٦/ ٧٩٢
دفع العدوان عنها وعن أراضي الوطن ٦/ ٧٩٢
• وضع عمر للنظام السياسي للدولة الإسلامية ١٢/ ٦٢٢
• وظائفها الداخلية
اختصاص رجال الشرطة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٦/ ٧٦٠
اختصاص رجال الشرطة: حفظ الأمن ٦/ ٧٥٨
اختصاص رجال الشرطة: حفظ النظام ٦/ ٧٥٨
إدارة المرافق العامة ٦/ ٧٦٦
إدارة المرافق العامة: ميزاتها في الإسلام ٦/ ٧٦٨
الإعداد لحماية الدولة بتدريب الشعب وتصنيع الأسلحة ٦/ ٧٦٨
الالتزام بخصائص الدولة الإسلامية وتحقيق أهدافها ٦/ ٧٧٠
تأمين مصالح المجتمع ٦/ ٧٥٧
تأمين مصالح المجتمع: الحقوق الادارية ٦/ ٧٥٧
تأمين مصالح المجتمع: الحقوق القضائية ٦/ ٧٥٧
تنظيم القضاء وإقامة العدل ٦/ ٧٦٣
• وظيفتها ٦/ ٧٥٣
استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء ٦/ ٧٥٦
إقامة الحدود ٦/ ٧٥٦
تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة ٦/ ٧٥٦
تقدير العطاء ما يستحق في بيت المال ٦/ ٧٥٦
تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين ٦/ ٧٥٥
جباية الفيء والصدقات ٦/ ٧٥٦
جهاد من عاند الإسلام ٦/ ٧٥٦
حفظ الدين على أصوله ٦/ ٧٥٥
مباشرة الحاكم الأمور بنفسه ٦/ ٧٥٦
• وظيفتها الخارجية
التعاون مع غير المسلمين ٦/ ٨٠٢
دعم التعاون بين أقاليم الدولة الإسلامية ٦/ ٧٩٣
دعم التعاون بين أقاليم الدولة الإسلامية: صور هذا التعاون ٦/ ٧٩٤
دعم السلام العالمي ٦/ ٧٩٤
دعم مبادىء كرامة الإنسان والعدالة والحرية والمساواة في العالم ٦/ ٧٩٦
الدعوة إلى الإسلام ٦/ ٨٠٥
الدعوة وإعداد الدعاة ٦/ ٨٠٦
الدفاع عن أراضي الإسلام وتحرير شعوبه وحماية أقلياته ٦/ ٧٩٢
دفع شبهات أعداء الإسلام ٦/ ٨٠٦
كيفية حل التصادم بين الفكرة الإسلامية في الامتداد والانتشار وبين المبادىء الدولية القائمة على أساس الاعتراف بحرية الدولة ٦/ ٧٩١
وظيفة تقوم على اعتبار ضرورات الحياة الدولية ٦/ ٧٩١
• وظيفتها الخارجية الدولية: وظيفة تقوم على اعتبار خصائص الدولة الإسلامية وأهدافها ٦/ ٨٠١
• وظيفتها في الداخل ٦/ ٧٥٦
• وظيفة الدولة الخارجية ٦/ ٧٩١
• ولاية المظالم في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٧

■ **الدولة الحديثة**
• احترامها لحقوق الإنسان وفي وقتنا الحاضر ٦/ ٨٠١
• أركانها
الإقليم ٦/ ٧٢٠
السلطة الحاكمة ٦/ ٧١٦
الشعب ٦/ ٧١٧
• أركانها في العرف الحديث ٦/ ٧١٦
• أقسامها بحسب الدين ٦/ ٧٤٩
البوذية والكونفوشية والهندوكية ٦/ ٧٥٢
الدول الإسلامية ٦/ ٧٤٩، ٦/ ٧٥٢
الدول البوذية والهندوكية والبرهمية ٦/ ٧٤٩
الدول العلمانية أو اللادينية ٦/ ٧٥٢
الدولة اللادينية والدول الملحدة ٦/ ٧٤٩
الدولة النصرانية ٦/ ٧٥٠
العلمانية: أقسامها: التي تنص في دستورها بأنها علمانية ٦/ ٧٥٢
العلمانية: أقسامها: الملحدة ٦/ ٧٥٢
النصرانية: أقسام الدول النصرانية ٦/ ٧٥٠
النصرانية: مذاهب الدول ٦/ ٧٥٠

• أقسامها بحسب الدين والنصرانية: نماذج من تصريح دساتير أمم الغرب على تمسكها بالنصرانية ٦/ ٧٥٠
• أنواع الاعتراف بها
الاعتراف بحالة الحرب ٦/ ٧٤٢
الاعتراف الكامل ٦/ ٧٤٠
الاعتراف الكامل، الاعتراف بالحكومة ٦/ ٧٤٠
الاعتراف الناقص أو التمهيدي ٦/ ٧٤١
الاعتراف الناقص وهو اعتراف بالأمة واعتراف بالثورة واعتراف بالحكومة في الخارج ٦/ ٧٤١
• تطور الدولة في العصر الحديث وبعدها عن نظرية السيادة المطلقة ٦/ ٧١٠
• عناصر تكوينها ٦/ ٧١٢
• عناصرها ٦/ ٧٠٩، ٦/ ٧٣٦
• عناصرها الشخصية القانونية والنظام والسيادة ٦/ ٧٠٩
• نقد وفصل الدين عن السياسة ٦/ ٧٥٢

■ **الدونم**
• مقداره ١/ ١٢٤

■ **الديانات**
• علاقة المسلمين مع أتباع الديانات الأخرى ١٢/ ٧٦٨

■ **الديانة**
• الاعتبار القضائي والدياني في التشريع ١٠/ ٤١٨

■ **الديباج**
• لبس الحرير والديباج في الحرب ١٠/ ٥٧٠
• لبس الديباج للضرورة، حكمه ٣/ ٥٤٢

■ **الديكتاتورية**
• رفض الإسلام للاستبداد والديكتاتورية ١٢/ ٤٩٦

■ **الديمقراطية**
• اتباع الأساليب الديمقراطية ٧/ ٧٢٦
• اختلاف الحقوق والحريات العامة في الشورى عن الديمقراطية الغربية ١٢/ ٥٧٠
• أساس الديمقراطية ١٢/ ٥٢٠
• أصول الديمقراطية الاجتماعية في النظام الغربي والإسلامي ١٢/ ٥٧٣
• أقرب صور الديمقراطية لنظام الشورى هو الديمقراطية النيابية والنظام الجمهوري الرئاسي ١٢/ ٥٠١
• التقاء الديمقراطية الغربية في بعض خصائصها الدستورية مع نظام الشورى ١٢/ ٥٠١
• انتخاب المجالس النيابية في الأنظمة الديمقراطية ١٢/ ٥٣١
• أهداف الديمقراطية الغربية والديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٧٠
• أهم الفروق بين الديمقراطية الغربية والديمقراطية الإسلامية القائمة على نظام الشورى ١٢/ ٥٢٠
• أهم الفوارق بين نظام الشورى والديمقراطية ١٢/ ٥٩٩
• أهم القيم الإسلامية في مواجهة الديمقراطية ١٢/ ٥٦٤
• أوجه الاتفاق بين الديمقراطية الإسلامية والديمقراطية الغربية ١٢/ ٥٦٧
• أوجه الاختلاف بين الديمقراطية الإسلامية والديمقراطية الغربية ١٢/ ٥٦٩
• أوجه الشبه والاختلاف بين الديمقراطية الإسلامية والديمقراطية المعاصرة ١٢/ ٥٩٨
• تحقيق الديمقراطية الإسلامية لأهداف الديمقراطية السياسية ١٢/ ٥٩١
• تطبيق الديمقراطية على أرض الواقع ١٢/ ٥٢٥
• تعريف الديمقراطية ١٢/ ٥٨١
• تعريف الديمقراطية وطبيعتها ١٢/ ٥٦٢
• تعريف نظام الشورى وتعريف الديمقراطية وطبيعة كل منهما ١٢/ ٥٥٨
• التفرقة بين الديمقراطية الإسلامية والديمقراطية الغربية ١٢/ ٥٦٤
• تمثل قيم الإسلام حول الديمقراطية في نظام الشورى ١٢/ ٥٧٦
• الجانب الاجتماعي للديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٩٠
• الجانب السياسي للديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٨٩
• جعل الانتخاب والترشيح في الديمقراطية الإسلامية بيد أهل الحل والعقد ١٢/ ٥٢٧
• الحرية والمساواة في الديمقراطية ١٢/ ٥٢١
• الحقوق والحريات في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٦٠١
• دراسة عن الديمقراطية والشورى ١٢/ ٥٧٩
• الدستور في النظام الديمقراطي وفي نظام الشورى ١٢/ ٥٧٢
• دور الوازع الديني في صلاح الحكم في الديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٩١
• الديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٦٣، ١٢/ ٥٨٩
• الديمقراطية السياسية ١٢/ ٥٦٢
• الديمقراطية السياسية والاجتماعية في نطاق احترام الحقوق والنظام الإسلامي ١٢/ ٥٨١
• الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ١٢/ ٥٨٢

• الديمقراطية المحلية والديمقراطية العالمية ١٢/ ٥٨٧
• الديمقراطية والشورى ١٢/ ٥٩٦
• سلطة المجالس النيابية في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٦٠١
• سلطة المجالس النيابية في الشورى والديمقراطية الغربية ١٢/ ٥٧١
• سيادة الشعب أو الأمة في النظام الديمقراطي ١٢/ ٥٢٥
• السيادة في الديمقراطية وفي الإسلام ١٢/ ٦٠٢
• السيادة في الديمقراطية وفي نظام الشورى ١٢/ ٥٧٢
• الشعب في مفهوم الديمقراطية ١٢/ ٥٨٦
• الشورى والحوار والديمقراطية في تعامل المسلمين مع غيرهم ٧/ ١٤١
• الشورى والنظام النيابي في ظل الديمقراطية ١٢/ ٥٠٧
• الشورى وكونها بديلاً عن الديمقراطية الغربية ١٢/ ٤٩٥
• الفصل بين السلطات في الديمقراطية والشورى ١٢/ ٥٩٨
• قرب نظام الحكم في الإسلام للنظام الديمقراطي ١٢/ ٥٦٤
• القيم الإسلامية في مواجهة الديمقراطية ١٢/ ٥٥٦
• كيفية تطبيق الديمقراطية في واقع الدولة ١٢/ ٥٢٢
• كيفية تعامل الدولة مع الأقلية المسلمة بناء على ديمقراطيتها ١٢/ ٥٢٨
• ما تتعرض له الأقليات المسلمة من ممارسات في ظل أنظمة تدعي الديمقراطية ١٢/ ٥٢٨
• ما يتفق به نظام الشورى مع الديمقراطية ١٢/ ٥٩٦
• المجالس النيابية في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٥٩٩
• المراد بكلمة الشعب أو الأمة في الديمقراطية الغربية والديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٦٩
• مرتكزات الديمقراطية وغاياتها ١٢/ ٥٨٤
• المساواة والحرية من دعائم الديمقراطية ١٢/ ٥٨٤
• المعارضة في النظام الديمقراطي ونظام الشورى ١٢/ ٥٧٣
• مفهوم الديمقراطية ١٢/ ٥١٩
• مفهوم الشعب أو الأمة في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٦٠٠
• المواطنة في الإسلام والديمقراطية العلمانية ٧/ ٧٣٤
• موقف الديمقراطية الإسلامية من الحقوق والحريات العامة ١٢/ ٥٦٥
• نوعا الديمقراطية ١٢/ ٥٦٢، ١٢/ ٥٨٢
• هيمنة الديمقراطية العالمية على الديمقراطية المحلية ١٢/ ٥٨٧
• الهيئات التي ينظمها الدستور في تطبيق الديمقراطية ١٢/ ٥٢٦

■ الدَّين

• الإبراء من الدين على مستحق الزكاة منها، حكمه ٩/ ٤٤١
• إثبات الامتياز لبعض الديون للضرورة ١٠/ ٥٦٩
• إجبار القاضي المدين الموسر على الوفاء بدينه بالحجر عليه، حكمه ٦/ ٦٩٤
• إجبار القاضي المدين الموسر على الوفاء بدينه عن طريق البيع الجبري ٦/ ٦٩٥
• الإجماع على عدم جواز بيع الدَّين بالدَّين ١١/ ١٩٥
• أحد وسائل إجبار المدين الموسر على الوفاء بدينه هو الحبس ٦/ ٦٩٥
• أحكام بيع الدَّين ١١/ ١٩٤
• أخذ القانون بمبدأ حوالة الدين من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٦
• أخذ القانون بمبدأ لا تركة إلا بعد سداد الديون من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٦
• اختلاف المذاهب في زكاة الديون ٩/ ٤٧١
• أداء ديون الله تعالى، وجوبه على الورثة ولو لم يوص بها الميت، عند الجمهور غير الحنفية وهو الراجح ٩/ ٢٧٢
• أسباب تقديم الوصية على الدين في النظم القرآني ٩/ ٢٧١
• استحقاق الدَّين الذي لا بينة فيه ديانة ١٠/ ٣٠
• استرداد ذات العين المبيعة للمدين المفلس ١١/ ١٧٧
• استواء ديون الصحة وديون المرض في الاستيفاء من التركة ١١/ ١٨٨
• استيفاء المرتهن دَينه من العين المرهونة ١١/ ٨٦
• استيفاء دين المسلم من ثمن خمر الذمي، حكمه ٣/ ٥٨٣
• استيفاء دين من عملة بعملة أخرى عند حلوله ١١/ ١٧٠
• استيفاء الدين من كسب حرام ٣/ ٥٨٣
• إسقاطه من الزكاة حكمه ٢/ ٨٠٣
• اشتراط الدائن حلول جميع أقساط الدين إذا تأخر المدين المماطل عن السداد ١١/ ١٧٦
• اشتراط الدائن على المدين دفع غرامة عند تأخره عن سداد الدين ١١/ ١٧٨

- اعتدال الإسلام في المطالبة بالدين ١١/ ١٧٥
- اقتضاء الوصي لدين الموصى عليه، حكمه ٩/ ١٤٢
- إقرار المريض بدين لوارث، حكمه ١٠/ ١٣٩
- إقرار الوصي بدين على الميت، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٤٣
- الإكراه البدني للمدين، جوازه في التشريع الروماني ١٠/ ٣٤٩
- التزام الميت بديون جديدة عند الحنفية ١٠/ ٦١
- إلزام المدين المماطل دفع تعويض عن الضرر الذي ألحقه بالمصرف نتيجة مماطلته ١١/ ٣٥٠
- امتناع تصرف الورثة بالتركة قبل قضاء الديون ٥/ ٣٥٥
- إمساك الوارث عين التركة وقضاء الدين من ماله، جوازه ٥/ ٣٥٦
- إمهال المدين المعسر ١٠/ ٣٠١
- انشغال ذمة الميت بديون جديدة ١٠/ ٦١
- أنواع بيع الدَّين وحكم كل نوع منها ١١/ ١٩٩
- أنواع التصرفات التي يمكن أن ترد على الدَّين ١١/ ١٩٣
- أنواع الدَّين ١١/ ١٨٦
- أنواع الديون التي قد تكون على الميت ٩/ ٢٧٢
- أنواعه عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٧
- أنواعه عند المالكية ٢/ ٦٧٨
- بعض التطبيقات وفتاوى السلف الصالح في بيع الدَّين ١١/ ١٩٧
- بيع الدين ٤/ ١٩٤
- بيع دين الأجرة قبل استيفاء المنفعة ودين المهر قبل الدخول ودين الجعل قبل العمل ١١/ ٢١٠
- بيع الدَّين بالدَّين ١١/ ٤٩٨
- بيع الدَّين بالدَّين عند ابن تيمية وابن القيم ١١/ ٢٠٧
- بيع الدين بالدين من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣١
- بيع الدَّين بنسيئة ١١/ ٤٩٨
- بيع الدَّين الحال لغير المدين بثمن حال ١١/ ٢١٣
- بيع الدَّين الحال لغير المدين بثمن مؤجل ١١/ ٢١٢
- بيع الدَّين الحالّ للمدين نفسه بثمن حال ١١/ ٢٠٢
- بيع الدَّين الحالّ للمدين نفسه بثمن مؤجل ١١/ ٢٠١
- بيع الدَّين غير المستقر الحال للمدين نفسه ١١/ ٢٠٩
- بيع الدين لغير المدين، حكمه ٤/ ٨٥، ١١/ ٤٩٩
- بيع الدين لغير المدين، عدم صحته عند الحنفية ٤/ ١٥٢
- بيع الدَّين للمدين ١١/ ١٩٨، ١١/ ٤٩٩
- بيع الدّين للمدين، حكمه ٤/ ٨٥، ٤/ ٢٧٢
- بيع الدَّين لمن عليه الدَّين بعوض أو بغير عوض أو هبته له ١١/ ٢٠٣
- بيع الدَّين لمن هو عليه بشيء موصوف في الذمة ١١/ ٢٠٨
- بيع الدَّين المستقر الحال للمدين نفسه بثمن حالّ ١١/ ٢٠٢
- بيع الدَّين المقر به ١١/ ١٩٨
- بيع الدَّين المؤجل بالمؤجل ١١/ ٢٠٥
- بيع الدَّين المؤجل لغير المدين بثمن حال ١١/ ٢١٢، ١١/ ٢١٤
- بيع دين المؤجل لغير المدين بثمن مؤجل ١١/ ٢١٢
- بيع الدَّين المؤجل للمدين بثمن حال ١١/ ٢١٠
- بيع الدَّين المؤجل للمدين نفسه بثمن مؤجل ١١/ ١٩٩
- بيع الدين نسيئة، حكمه ٤/ ٨٥
- بيع الدَّين نقداً في الحال ١١/ ٤٩٩
- بيع ديون البنوك ١١/ ٢٣٤
- بيع الديون القائمة في الذمم لغير المدين ١١/ ١٣٤
- بيع القاضي أموال المدين المماطل ١٠/ ١٩٣
- بيع مال المدين جبراً، حكمه ٥/ ٣٨٤
- بيع مال المدين، حكمه ١٠/ ٥٦
- بيع المدين أمواله لتهريبها ١٠/ ١٨٩
- بيع المريض مرض الموت بغبن فاحش إذا كان مديناً بدين مستغرق، حكمه ١٠/ ٣٧٤
- بيع المسلم فيه لمن هو في ذمته قبل قبضه ١١/ ٢٠٩
- تأخير المدين إن طلب مهلة عند المالكية ٥/ ٣٤١
- التحكيم في الأموال والعقود والديون والزواج والنفقة ١٢/ ٧١٧
- تحميل المدين المماطل مصاريف الدعوى القضائية ١١/ ١٨٠
- التركة، بقاؤها على ملك الميت حتى سداد الدَّين عند المالكية ١٠/ ٣٥٤
- التصرفات الواردة على الدَّين في المعاملات أو حقوق العباد ١١/ ١٩٣
- التصرف بالديون قبل القبض، جوازه ٤/ ١٧٤
- التصرف فيه بعوض وبغير عوض قبل القبض ٤/ ١٧٥
- تصرف المدين المحجور عليه أو المفلس، حكمه ١٠/ ٣٠٩
- تصرف الورثة بالتركة قبل سداد الدّين، حكمه عند الحنابلة ١٠/ ٣٥٥
- تصرف الورثة بالتركة قبل سداد الدّين، حكمه عند الحنفية والشافعية والمالكية في رأي ١٠/ ٣٥٥

- تصرف الورثة بالتركة قبل سداد الدّين، حكمه في رأي ثان للمالكية ١٠/ ٣٥٥
- تصرف الورثة بالتركة قبل سداد الدّين، حكمه في القانون ١٠/ ٣٥٥
- تصرف الورثة بالتركة المديونة في الرأي المرجوح عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٣٥٦
- التصرفات التي تصح من المدين المحجور عليه ١٠/ ١٣٥
- تصرفات المدين المحجور عليه، حكمها ١٠/ ١٣٤
- تعجيل المدين الدين المؤجل، صحته ٤/ ٥٥٦
- تعدد آراء الصحابة والتابعين حول زكاة الديون ٩/ ٤٧١
- تعريف الدَّين اصطلاحاً ١١/ ١٧٤
- تعريفه ٤/ ٨٤، ٤/ ١٦٦
- تعزير المدين المماطل ١١/ ١٧٧
- تعلق الدين بالتركة ٥/ ٣٥٤
- تفضيل إقرار الصحيح على إقرار المريض في الدين ٦/ ٥٥١
- تقديم أداء ديون الصحة عن الميت على ديون مرضه التي لزمته عن طريق الإقرار ٩/ ٢٧٢
- تقديم أداء ديون الميت التي لزمته في ذمته حال الصحة على دين المرض ٩/ ٢٧٢
- تقديم تجهير الميت على الدين ٥/ ٢٦٠
- تقديم دين النفقة على غيره ١٠/ ٢٩
- تقديم ديون الله تعالى على ديون العباد، عند الشافعي ٩/ ٢٧٢
- تقديم ديون الصحة على ديون المرض ١٠/ ٢٩
- تقديم ديون العباد على ديون الله تعالى، عند المالكية ٩/ ٢٧٢
- تقديم نفقات تجهيز الميت على الديون عند الحنابلة ٩/ ٢٧١
- تقديم وفاء دين الميت على تنفيذ الوصية ٩/ ٢٧١
- تقسيم الدَّين باعتبار الاستقلال والاشتراك ١١/ ١٨٩
- تقسيم الدَّين باعتبار التوثيق وعدمه ١١/ ١٨٧
- تقسيم الدين باعتبار الحلول والتأجيل ١١/ ١٨٩
- تقسيم الدَّين باعتبار الدائن ١١/ ١٨٦
- تقسيم الدَّين باعتبار قابليته للسقوط وعدمه ١١/ ١٨٧
- تقسيم الدَّين باعتبار القوة والضعف ١١/ ١٨٨
- تقسيمات الدَّين ١١/ ١٨٦
- تقسيمات للدين في باب الزكاة ١١/ ١٩٠
- تمليك الدَّين لغير من عليه بطريق الهبة ١١/ ٢١٦
- تمليك الدَّين لمن عليه ١١/ ٢٠٠
- تمليك الدَّين من غير من عليه الدَّين بعوض وبغير عوض ١١/ ٢١٦
- تمليك الدين من غير من عليه الدين، عدم جوازه ٤/ ١٧٥
- توثيق الدين بوثيقة تسمى اليوم (كمبيالة) ١١/ ٣٥٥
- التوريق جعل الديون مدونة في صكوك أو سندات وجعلها قابلة للتداول بالطرق التجارية ١١/ ٢٣١
- التولية على دين كالسلم فيه ١١/ ٢٢٢
- جزاء المدين المماطل ١١/ ١٧٦
- جعل المسلم فيه أو الدَّين الحالّ رأس مال لعقد آخر ١١/ ٢٠٦
- جواز بيع سائر الديون عدا دين السلم لغير من عليه الدَّين عند الشافعية ١١/ ٢١٦
- جواز الخصم من الدين المؤجل مقابل الزمان على أساس صلح الإسقاط أو صلح الحطيطة ١١/ ٣٥٧
- الحالات التي يجوز فيها تمليك الدين لغير من عليه الدين ٤/ ١٧٥
- حبس المدين أو الأجير بحكم القاضي شرعاً جوازه ١٠/ ٣٤٩
- حبس المدين حكمه، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٣٤١
- حبس المدين، عند القرافي ٦/ ١٨٦
- حبس المدين الموسر المماطل ١٠/ ٣٠١
- الحجر على المدين
  - حكمه ٦/ ٤٢٢
  - حكمه عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٤
- الحجر على المدين المفلس ١١/ ١٧٧
- حرمة الشرط الجزائي بالتغريم بسبب تأخير الديون ١١/ ١٧٩
- الحسم أو الخصم من الدين المؤجل مقابل الزمان ١١/ ٣٥٦
- الحطيطة أو المواضعة من الدين المؤجل لأجل تعجيله ١١/ ٢٢٣
- الحطيطة من الدين المؤجل لأجل تعجيله، حكمه ٩/ ٥٦٧
- حق الدائن، عدم سقوطه بهلاك مال المدين ١٠/ ٢٩
- حق الشريك في الدين المشترك بالمطالبة بحقه على انفراد ٤/ ٧١١
- حلول الديون المؤجلة بالموت، حكمها ٥/ ٣٥٤
- حلول الديون ومنها ما يتعلق ببيع التقسيط إذا مات المدين ١١/ ٣٥٩

obeikandl.com

- حوالة الدَّين ١١/ ٢١٦
- الحوالة في الدين اللازم غير واجب القبض ١١/ ٢١٩
- الخطوات التي يتخذها القاضي لحبس المدين ٦/ ٤٢٢
- الدين الاستثماري، زكاته، كيفيتها ٩/ ٤٣٩
- دين الله ١١/ ١٨٦
- الدين الذي يزكى لعام واحد عند المالكية ٢/ ٦٧٩
- الدين، تقديمه على الوصية ٩/ ١٩
- الدَّين الحالّ أو الدَّين المعجّل ١١/ ١٨٩
- دين الصحة ١١/ ١٨٨
- دين الصحة ودين المرض، حكمهما ٦/ ٥٥١
- الدَّين الصحيح ١١/ ١٨٧
- الدَّين الضعيف ١١/ ١٩٠
- الدين الضعيف، تعريفه عند أبي حنيفة ٢/ ٦٨٧
- دين العباد ١١/ ١٨٧
- الدَّين غير الصحيح ١١/ ١٨٧
- الدَّين غير المرجو ١١/ ١٩٠
- الدَّين في الكتاب والسنة ١١/ ١٩١
- الدَّين القوي ١١/ ١٩٠
- الدَّين اللازم هو الدَّين الصحيح ١١/ ١٨٧
- الدَّين المتوسط ١١/ ١٩٠
- الدين المتوسط، تعريفه عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٧
- الدَّين المرجو ١١/ ١٩٠
- دين المرض ١١/ ١٨٨
- دين المستأمن في ذمة مسلم أو ذمي إن أسر أو قتل، حكمه ٣/ ٧٣٣
- الدَّين المستقل أو غير المشترك ١١/ ١٨٩
- الدَّين المشترك ١١/ ١٨٩
- الدَّين المطلق ١١/ ١٨٧
- الدَّين المعدوم ١١/ ١٩٠
- الدَّين الموثق ١١/ ١٨٨
- الدَّين المؤجل ١١/ ١٨٩
- دين الميت
  - استحباب الإسراع بقضائه ٢/ ٤٠٢
  - تنفيذ وصيته بعده ٢/ ٤٠٣
- دين الميت الواجب الوفاء، عند الحنفية ٩/ ٢٧٢
- الديون التي تحتاج لحولان الحول بعد القبض لزكاتها عند المالكية ٢/ ٦٧٨
- ديون الصحة: تعريفها ١٠/ ١٣٩
- ديون المرتد، حكمها عند أبي حنيفة وزفر ٦/ ١٨٢
- ربط الديون الآجلة بعملة حسابية أو بمؤشر تكاليف المعيشة ٩/ ٦٦٤
- ربط الديون الآجلة عند إبرام العقد ببعض الأمور ١١/ ١٥٧
- رجوع المقرض حال وفاة المدين مفلساً، حكمه عند الشافعي ١٠/ ٣٠٢
- رهن الدين، حكمه ٥/ ١٢٠
- الزكاة إن كان هناك دين يستغرق النصاب أو ينقصه، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٩
- زكاة الدين
  - حكمها ٢/ ٦٧٧
  - حكمها عند الصاحبين من الحنفية ٢/ ٦٧٨
  - حكمها وكيفيتها عند الحنابلة ٢/ ٦٧٩
  - حكمها وكيفيتها عند الشافعية ٢/ ٦٧٩
- زكاة الدَّين ١٣/ ٥٠٥
- زكاة الدين إن كان دراهم ودنانير وعروض تجارية، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٩
- زكاة دين الفرض ودين التجارة، حكمها وشروطها عند المالكية ٢/ ٦٧٩
- زكاة الدين القوي، حكمها وكيفيتها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٧
- زكاة دين الماشية أو المطعوم، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٩
- زكاة الدين المتوسط، حكمها وكيفيتها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٧
- زكاة الدين المجحود إذا لم يكن للمالك بينة وحال الحول، حكمها ٢/ ٦٥٢
- زكاة دين المدين، حكمها وكيفيتها ٢/ ٦٧٩
- زكاة الديون التي تشتمل عليها سندات المقارضة ١٣/ ٥٠٦
- زكاة الزرع والماشية والمعدن مع وجود الدين على المزكي، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
- الزكاة على المدين في المال الذي استدانه من غيره، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٤
- الزكاة في الأثمان وعروض التجارة مع وجود الدين على المزكي، حكمها ودليله عند الحنابلة ٢/ ٦٥٨
- الزكاة في الأنعام السائمة مع وجود الدين على المزكي، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٨
- الزكاة في الدين بالنسبة للمدين، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
- الزكاة في دين جحده المديون سنين، ولا بينة له عليه، ثم توافرت له بينة كالإقرار به، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٤٨

• الزكاة في الدين، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٤
• الزكاة في الدين الضعيف، حكمها وكيفيتها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٨
• الزكاة في الدين على المدين الذي بيده مال غيره، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٣
• الزكاة في الدين على مقر مليء أو على معسر أو مفلس أو على جاحد عليه بينة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٤٨
• الزكاة في الذهب والفضة لمن عليه كفارة ليمين أو ظهار أو صوم أو دين أو هدي وجب عليه في حج أو عمرة، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
• الزكاة في الزروع والثمار مع وجود الدين على المزكي، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٨
• الزكاة في مبلغ هو دين له على فقير فأبرأه عنه، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
• الزكاة لمن كان عليه دين وله دين غير مرجو الحصول، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
• الزكاة لمن كان عليه دين وله دين مرجو الحصول ولو مؤجلاً، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
• الزكاة لمن كان عليه دين وله عروض تفي بدينه، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
• الزكاة مع وجود الدين الذي له مطالب من جهة العباد على المزكي، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٨
• الزكاة مع وجود الدين على المزكي، حكمها عند الشافعي في الجديد ٢/ ٦٦٠
• الزكاة مع وجود الدين في الذهب والفضة، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
• الزكاة مع وجود دين ليس له مطالب من جهة العباد على المزكي، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٨
• سقوط ديون الله تعالى بالموت، عند الحنفية ٩/ ٢٧٢
• السندات من بيع الدين بدين لغير المدين ١١/ ٢٢٤
• السندات وكونها دين أو قرض على الشركة ١١/ ٣٦٥
• شراء الدائن شيئاً بدينه من غير المدين، عدم صحته ٤/ ١٤٨
• الشرط الجزائي في الديون أو النقود ١٣/ ٢٨٧
• الشرط الجزائي في نطاق المقاولات لا وفاء الديون ١١/ ٣٤٠
• شروط جواز بيع الدَّين لغير المدين عند المالكية والتي تبعده عن الغرر والربا ١١/ ٢١٧
• شروط حبس المدين عند الحنفية ٥/ ٣٤٠
• صدقة من عليه دين حكمها ٣/ ٧١
• الصلح على الدين ١١/ ٢٢٠
• الصلح عن إقرار في دين من الدراهم والدنانير ١١/ ٢٢٠
• الصلح عن دين إذا كان بدل الصلح من المكيلات ١١/ ٢٢١
• الصلح عن دين إذا كان المدعى به ديناً سوى الدراهم والدنانير ١١/ ٢٢٠
• الصلح عن دين إن كان المدعى به حيواناً أو موصوفاً في الذمة ١١/ ٢٢١
• الصور التي لا يجوز فيها بيع الدَّين للمدين ١١/ ٢١١
• الصور التي يجوز فيها بيع الدَّين للمدين ١١/ ٢١١
• ضابط الإعسار الذي يوجب الإنظار ٩/ ٥٦٧
• ضمان المصرف المصدر بطاقة الائتمان ديون عملائه ١١/ ٥٥٠
• ظهور غريم جديد بعد قسمة مال الميت أو المفلس، حكمه ٥/ ٣٥٦
• العبرة في وفاء الديون الثابتة بعملة ما هي المثل وليس بالقيمة ٩/ ٥٣٦
• عدم اعتبار الدين مالاً عند الحنفية ٤/ ٦٩٤
• عدم امتناع ثبوت دين واحد في أكثر من ذمة ٥/ ٢٢
• عدم البراءة بالعجز عن أدائه بعد أن قدر عليه وتقرر عليه الواجب عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٦٧
• عدم التفريق بين ديون الصحة والمرض، في القانون المصري والسوري ٩/ ٢٧٣
• عدم تفصيل زكاة الديون في الكتاب والسنة ٩/ ٤٧١
• عدم تقديم ديون الصحة على ديون المرض عند غير الحنفية ١٠/ ١٣٩
• عدم جواز وضع شرط جزائي عند التأخر في سداد الدين ٩/ ٧٠٤
• عدم حلول الدين المؤجل بالموت في رواية، عند الحنابلة رجحها ابن قدامة المقدسي ٥/ ٢٦
• عدم الدين
اشتراطه لوجوب الزكاة في الذهب والفضة دون الحرث والماشية والمعادن، عند المالكية ٢/ ٦٥٧
اشتراطه لوجوب الزكاة في كل الأحوال، عند الحنابلة ٢/ ٦٥٨
اشتراطه لوجوب الزكاة ما عدا الحرث عند الحنفية ٢/ ٦٥٨
عدم اشتراطه لوجوب الزكاة عند الشافعية ٢/ ٦٥٨
• عدم جواز بيع الدَّين لغير المدين إلا عن طريق الحوالة ١١/ ٢١٥
• عدم جواز بيع الدَّين للمدين إذا كان فيه ربا النَّساء ١١/ ٢٠٥

- عدم جواز تقاضي الفائدة بسبب تأخر السداد للدين ١١/ ٣٤٥
- عدم ربط الديون الثابتة في الذمة بمستوى الأسعار ٩/ ٦٠٧
- عدم منع الدين لوجوب الخراج والكفارة عند الحنفية ٢/ ٦٥٨
- العلاقة بين التوريق وتصكيك الديون وإصدار السندات ١٣/ ٢١٦
- غرامة المدين المماطل وحكم الشرط الجزائي ١١/ ١٧٣
- الفراغ من الدين، اشتراطه لوجوب الزكاة في النقود الورقية ٢/ ٦٨١
- الفرق بين حق الدائنين وحق الورثة بالتركة عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٨
- الفرق بين الدَّين والقرض ١١/ ١٩٠
- قبض الديون الباقية في الذمة لصحة بيعها، اشتراطه ٤/ ١٤٨
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن بيع الدَّين ٩/ ٧٦٦
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية ٩/ ٦٤٠
- القروض الاستثمارية المؤجلة، زكاتها، حكمها ٩/ ٤٤٤، ٩/ ٤٤٧
- القروض الإسكانية، زكاتها، حكمها ٩/ ٤٤٤، ٩/ ٤٤٧
- قضاء دين الغير بغير إذنه، جوازه ٥/ ٢٤
- قضاء دين الميت من تركته، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٧٣
- قضاء ديون الميت التي بذمته، حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٧٣
- قضاء ديون الميت من تركته، وصى بها أم لا، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٧٤
- الكفالة بالدين وبالنفس ١١/ ٩٤
- كفالة دين على ميت مفلس، حكمها عند الحنفية ١٠/ ٦٢
- كون المال الواجب فيه الزكاة فارغاً عن الدين والحاجة الأصلية لمالكه، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٦٦٠
- كيفية تعلقه بالتركة ٥/ ٣٥٥
- كيفية حوالة الدَّين قانوناً ١٠/ ٣٤٨
- كيفية المطالبة به، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٣٤١
- لا فرق بين ديون الصحة وديون المرض للميت فهي مرتبة سواء عند الجمهور ٩/ ٢٧٣
- اللجوء إلى التورق لتسديد العملاء مديوناتهم لدى المصارف ١٣/ ٢٣٢
- ما يمنع عنه المدين المحبوس ٥/ ٣٤٠
- مبادلة دين بدين، عدم جوازه ٤/ ٤١٤
- مبادلة عين بدين، جوازه ٤/ ٤١٤
- متى يجوز حبس المدين ٦/ ٤٢١
- متى يخرج المدين من الحبس، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٣٤٢
- مثال بيع الدين لغير المدين ٤/ ٨٥
- المرتهن اشتراطه امتلاك المرهون مقابل الدين ١٠/ ٣٢٠
- مرض الموت
  - إقرار المريض بدين لأجنبي، حكمه ١٠/ ١٣٩
  - تصرفات المدين بدين مستغرق، حكمه ١٠/ ١٣٧
  - تصرفات المريض المدين بدين غير مستغرق مع غير وارث ١٠/ ١٣٧
  - تصرفات المريض المدين بدين غير مستغرق مع وارث ١٠/ ١٣٧
  - تقديم ديون الصحة على ديون المرض عند الحنفية ١٠/ ١٣٩
  - وصية المريض غير المدين أو المدين بدين غير مستغرق، حكمها ١٠/ ١٣٨
- معنى الدين عند جمهور الفقهاء ١١/ ١٨٦
- معنى الدين عند الحنفية ١١/ ١٨٥
- معناه في القوانين الوصفية ٤/ ١٩٤
- مقابلة العين للدين ١١/ ١٨٥
- ملازمة المدين الموسر ومضايقته ١١/ ١٧٦
- منعه لنقل التركة إلى الورثة على الرأي المرجوح عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٣٥٦
- النص في عقد المداينة كالمرابحة ونحوها على التزام المدين عند المماطلة بالتصدق بمبلغ من المال ١١/ ١٧٨
- النصوص الشرعية من الكتاب والسنة في بيع الدَّين ١١/ ١٩٤
- نوعا بيع الدين ٤/ ٨٤
- نوعا دين الله ١١/ ١٨٦
- هبة الدَّين لغير من هو في ذمته ١١/ ٢١٦
- هل يمنع الدين نقل التركة إلى الورثة؟ ٥/ ٣٥٥
- وجوب زكاة الدين، حكمه ٩/ ٤٧١
- وجود الغبن اليسير في تصرف المحجور عليه المدين بدين مستغرق، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢١٤

openkanal.com

• وراثة الديون لأنها مال من حيث المآل عند الحنفية ١٠/ ٢٧
• الوصية بالدين لغير المدين ١١/ ٢١٦
• وصية المدين، حكمها ٩/ ٦٢
• وصية المريض مرض الموت المدين بدين مستغرق، حكمها ١٠/ ١٣٨
• وفاء الديون الثابتة بعملة ما بمثلها ٩/ ٦٠٧
• وقت حلول ديون المرتد المؤجلة ٦/ ١٨١
• وقت حولان الحول على الدين المتوسط والقوي، عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٧
• وقت وجوب زكاة الدين ٩/ ٤٧١
• الوكالة بقبض الدَّين وتملك الوكيل للدين ١١/ ٢١٦

■ **الدِّين**
• احترام الخصوصيات الدينية والشعائر من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٦
• إشكالية الخلط بين الدين والثقافة ١٢/ ٧٤٣
• إشكالية العلاقة بين الانتماء القومي والولاء الديني ١٢/ ٧٣٩
• الاعتداء على الدين ليس من حرية التعبير عن الرأي ١٣/ ٨٢٧
• افتراس العولمة لظاهرة الدين والأخلاق واختراقها لمبادئ الحق والعدل ١٣/ ٨٨
• إقرار حق المواطنة وحقوق غير المسلمين الدينية والسياسية ٧/ ١٤١
• الإكراه على الدين ٧/ ٨٢
• التزام المبادئ والقواعد والأحكام الشرعية ذات الصفة الدينية في النظام الإسلامي ١٢/ ٥٠٦
• التزام نظرية العقيدة الإسلامية التسامح وحرية الحياة الدينية ٧/ ٧٥
• التحرر العقلي لا يعني التفلت من الدين ١٢/ ٤٣١
• تشكيل القيم الدينية الإسلامية حصناً منيعاً من ارتكاب الجريمة ١٣/ ٩٦
• التصادم بين الإسلام والعولمة ١٢/ ٧٤٥
• التصادم بين الانتماء القومي والولاء الديني للمسلمين ١٢/ ٧٤٠
• تضمن إعلان حقوق الإنسان حرية الزواج من غير تقيد بدين وذلك يتعارض مع الشريعة الإسلامية ١٢/ ٦٠٩
• تضمن حقوق الإنسان حرية الإنسان في تغيير دينه وهذا يتعارض مع الإسلام ١٢/ ٦١٠
• تعايش الأديان جنباً إلى جنب ٧/ ٧٠
• تعايش المسلمين في بلاد غير إسلامية دينياً ومذهبياً وثقافياً مع غير المسلمين ٧/ ٧٨٤
• تغريب العولمة للثقافات الوطنية والدينية عن طريق قرى الإعلام ١٣/ ٩٩
• تقديم العقل على الدين عند المعتزلة ١٢/ ٤٢٧
• تقرير الحرية الدينية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٧/ ٧٨٧
• توفر حق الحرية في تعامل المسلمين مع غيرهم في المعاملات والدين والفكر والرأي ٧/ ١٣٩
• حرية الاعتقاد والتدين من حقوق الإنسان ٧/ ٧٨٠
• حرية التدين أو العقيدة في الإسلام ١٢/ ٤٩٢
• الحرية الدينية ومنع الإكراه للدخول في الإسلام من حقوق المواطن ٧/ ٧٤٩
• الحفاظ على الدين من الضروريات ١٢/ ٢٠٢
• الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال من الضروريات ١٠/ ٤١٦
• الخلط بين الدين والثقافة والأعراف ١٢/ ٧٤٥
• دور الوازع الديني في صلاح الحكم في الديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٩١
• عدم التعارض بين الدين والعقل ١٢/ ٤٢٨
• عدم جواز إلحاق الضر بالإنسان بسبب دينه ١٢/ ٤٦٧
• العولمة وتجاوز الخصوصيات الإقليمية والقيم الدينية حول الإجرام ١٣/ ٩٦
• لحوق الولد بخير الأبوين ديناً ٥/ ٦٢٨
• ما يقال عن نقصان عقل المرأة ودينها ١٣/ ٦٣٢
• مخالفة الدين أو محاولة فرض العقيدة الإسلامية على الآخرين ليس من بواعث القتال في الإسلام ١٢/ ٤٨٠
• مسؤولية المسلمين عن حفظ دين الله وشرعه ١٢/ ٤٠٤
• مشروعية الدفاع عن النفس والدين والمال والعرض ١٢/ ٥٤٧

■ **الدينار**
• الصلح عن إقرار في دين من الدراهم والدنانير ١١/ ٢٢٠
• الصلح عن دين إذا كان المدعى به ديناً سوى الدراهم والدنانير ١١/ ٢٢٠
• مقداره ١/ ١٢٦

■ **الدية**
• أثر التوبة فيها ٦/ ١٦٨
• أثر العفو في سقوط القصاص والدية عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٧١
• إجماع الصحابة على وقت أداء دية الخطأ ٦/ ٢٨٩

- الإجماع على تنصيف دية المرأة ٦/ ٢٩١
- الإجماع على مشروعيتها ٦/ ٢٨١
- الإجماع على مشروعيتها في القتل العمد ٦/ ٢٨٠
- اختيار الجاني نوع الدية ٦/ ٢٨٣
- أخذها بطريق الصلح، عند الحنفية والشافعية ٦/ ٢٧١
- أسباب تغليظها ٦/ ٢٨٧
- الاستواء في الدية بين المسلم والكافر، عند الحنفية ٦/ ٣٤٤
- إسلام القاتل أو المقتول، عدم اشتراطه لوجوب الدية ٦/ ٢٨٣
- اشتراك الصبي والمجنون في الدية مع العاقلة في القسامة، حكمه عند الحنفية ٦/ ٣٨٠
- اعتبارها بدلاً عن القود عند سقوطه، عند الشافعية ٦/ ٢٥٩
- الأعضاء التي تجب فيها الدية مما كان فيه البدن منها اثنان ٦/ ٣٢٢
- الأعضاء التي تجب فيها الدية وفي البدن منها أربعة ٦/ ٣٢٤
- إقرار الإسلام مبدأ العواقل في الديات ١٠/ ٨٩٠
- أقل عدد للعاقلة عند المالكية ٦/ ٢٩٩
- أنواع الأعضاء التي تجب فيها الدية ٦/ ٣٢٠
- أول من سنّها مائة من الإبل ٦/ ٢٨١
- بقاؤها في التركة بموت القاتل، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٦٩
- التأجيل فيها، حكمه ٦/ ٣٠٨
- تحديد عاقلة من ليس له عاقلة، عند الحنفية ٦/ ٣٠٢
- تحديد نوعها عند أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم ٦/ ٢٨٣
- تحديد نوعها عند الشافعي في الجديد ٦/ ٢٨٤
- تحديد نوعها عند الصاحبين وأحمد ٦/ ٢٨٣
- تحديدها عند الحنفية ٦/ ٣٠١
- تحمل الجاني جزءاً من الدية مع العاقلة، حكمه عند الحنابلة ٦/ ٣٠٤
- تحمل الجاني لها في وقتنا الحاضر ٦/ ٣٠٦
- تحمل جميع أفراد العاقلة لها ٦/ ٣٠٤
- تحمل الطبيب الدية إذا كان أخطأ أو كان جاهلاً وأدى ذلك إلى موت المريض ١٣/ ١٨٥
- تحمل العاقلة خطأ الحاكم في الحكم، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٣٠١
- تحمل القاتل جزءاً من الدية مع العاقلة، حكمه عند الحنفية والمالكية والشافعية ٦/ ٢٩٨
- تخفيفها على القاتل شبه العمد ٦/ ٢٩٨
- تخفيفها في القتل الخطأ ٦/ ٢٩٨
- ترتيب دخول العاقلة في القسامة والدية ٦/ ٣٨٠
- تعدد الدية لتعدد الموتى بوسائل النقل الجماعية ١٣/ ٥٢
- تعريفها ٦/ ١٦١، ٦/ ٢٨٠
- تغليظ دية الخطأ، حكمه ٦/ ٣٠٨
- تغليظها إذا حدث القتل الخطأ في الأشهر الحرم ٦/ ٢٨٧
- تغليظها إذا حدث القتل الخطأ في حرم مكة ٣/ ٣٥١، ٥/ ٦٤٣، ٦/ ٢٨٧
- تغليظها إذا كان المقتول ذا رحم محرم للقاتل، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٨٧
- تغليظها إن كان الوفاء بها بالإبل ٦/ ٢٨٦
- تغليظها على القاتل العمد ٦/ ٢٩٨
- تغليظها وتخفيفها ٦/ ٢٨٥
- تقدير دية الجنين ٦/ ٣٣٩
- تقديم الدية قبل القتل، حكمه ٢/ ٦٦٥
- تنصيف دية المرأة ٦/ ٢٩١
- الجمع بين عقوبة القصاص والدية والعفو من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٦
- الجناية على الأذنين، حكمها ٦/ ٣٢٣
- الحالات التي تجب فيها الدية كاملة بإبانة الأطراف أو إذهاب منافع الأعضاء ١٠/ ٩٣٥
- حالات تغليظ دية القتل الخطأ، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٨٧
- حرمان الضارب من وراثة دية الجنين ٦/ ٣٤٣
- حكم وجوبها ابتداء عند الحنابلة ٦/ ٢٩٩
- حكومة العدل، تعريفها ٦/ ٢٨٠
- حلول التعزير محل الدية إن سقطت في القتل شبه العمد ٦/ ٣٠٧
- دخول القاتل مع العاقلة في دفع الدية، عند الحنفية ٦/ ٤٣٨
- دفع دية القتل الخطأ من مصرف (الغارمين) من الزكاة، حكمه ٩/ ٤٤٦
- دية الأسنان، مقدارها ٦/ ٣٢٥
- دية أشفار العينين، مقدارها ٦/ ٣٢٤
- دية الأصبع، مقدارها ٦/ ٣٢٥
- دية الأليان، مقدارها ٦/ ٣٢٤
- دية أهداب العينين، مقدارها ٦/ ٣٢٤
- دية البصر، مقدارها ٦/ ٣٢٦

Obeikandl.com

- الدية بقتل الحربي إذا أسلم بدار الحربي، حكمها ٦/ ٢٨١
- الدية بقتل الذمي والمستأمن، وجوبها ٦/ ٢٨٢
- دية ثديي المرأة وحلمتيها، مقدارها ٦/ ٣٢٣
- دية جراح المرأة، مقدارها ٦/ ٣٣٦
- دية الجناية الخطأ على الجنين، حكمها عند الشافعية ٦/ ٣٤١
- دية الجناية شبه العمد على الجنين، حكمها عند الشافعية ٦/ ٣٤١
- دية الجنين عند الشافعية ٦/ ٢٩١
- دية الجنين، وقتها ٦/ ٣٤١
- دية الخصيتين، مقدارها ٦/ ٣٢٤
- دية الخطأ
  مقدارها عند الحنفية والحنابلة ٦/ ٣٠٨
  مقدارها عند المالكية والشافعية ٦/ ٣٠٨
- دية الذمي، مقدارها ٦/ ١٩١
- دية الذمي والمستأمن، مقدارها عند الحنفية ٦/ ٢٩٢
- دية ذهاب بعض منفعة العضو، مقدارها ٦/ ٣٢٧
- دية الذوق، مقدارها ٦/ ٣٢٧
- دية الرجلين، مقدارها ٦/ ٣٢٣
- دية الزنديق، عند غير الحنفية ٦/ ٢٩٣
- دية السمع، مقدارها ٦/ ٣٢٦
- دية الشفرين، مقدارها ٦/ ٣٢٤
- دية الشم، مقدارها ٦/ ٣٢٦
- دية الصلب، مقدارها ٦/ ٣٢٧
- دية العقل، مقدارها ٦/ ٣٢٧
- الدية على الأب بقتل ابنه، وجوبها ٦/ ٢٥٢
- الدية على الجاني إذا لم يوجد عاقلة ولا بيت مال، وجوبها ٦/ ٣٠٦
- الدية على المكرِه على القتل، وجوبها عند أبي يوسف ٥/ ٢٨٠
- دية العمد
  مقدارها عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٩١
  مقدارها عند العفو عن القصاص عند الحنفية والمالكية ٦/ ٢٩١
- دية العينين، مقدارها ٦/ ٣٢٣
- دية غير المسلم، مقدلرها عند الشافعية ٦/ ٢٩٣
- الدية في حال الموت بسبب التأديب للحاكم أو للأب أو الزوج والمعلم ١٠/ ٩٢٠
- الدية في مال الجاني إن كانت لعمد أو شبه عمد، عند مالك ٦/ ٢٩٧
- الدية في مال الصبي والمجنون، وجوبها ٦/ ٢٨٢
- دية الكافر عند الشافعية ٦/ ٢٩١
- دية اللحيين، مقدارها ٦/ ٣٢٤
- دية اللسان، مقدارها ٦/ ٣٢٧
- دية المتصادمين عند الشافعية ٦/ ٣٥٥
- دية المجوسي والوثني المستأمن عند غير الحنفية ٦/ ٢٩٣
- دية المرأة ١٠/ ٩٢٣
- دية المرأة، مقدارها ٦/ ٢٩١
- دية المعاهد أو المستأمن مقدارها عند المالكية والحنابلة ٦/ ٢٩٢
- دية من لم يبلغه الإسلام عند الشافعية ٦/ ٢٩٣
- دية النساء غير المسلمات مقدارها عند المالكية والحنابلة ٦/ ٢٩٢
- دية نساء المجوس والوثنيين والزنادقة عند غير الحنفية ٦/ ٢٩٣
- دية اليد عند الاعتداء عليها بالقطع مقدارها ٦/ ٤٧
- دية اليدين، مقدارها ٦/ ٣٢٣
- رضا الجاني لوجوب الدية، حكمه ٦/ ٢٦٨
- رضا القاتل، اشتراطه لوجوب الدية عند الحنفية والمالكية ٦/ ٢٧٠
- زكاة الدية، حكمها وكيفيتها عند الصاحبين من الحنفية ٢/ ٦٧٨
- سبب الاختلاف فيها، سعر صرف الدينار، عند الحنفية ٦/ ٢٨٥
- سبب تحمل العاقلة لها ٦/ ٣٠٤
- السبب في إلزام دية الخطأ للعاقلة ٦/ ٣٠٨
- سقوط الدية بالتوبة، حكمه ٦/ ١٣٢
- شرطا وجوبها ٦/ ٢٨١
- شروط وجوب دية الجنين ٦/ ٣٤١
- الصلح على الدية بأكثر من الدية، حكمه ٦/ ٢٧٥
- ضمانها بسبب ممارسة حق التأديب، حكمه عند أبي حنيفة والشافعي ٦/ ٢٨٢
- ضمانها بسبب ممارسة حق التأديب، حكمه عند المالكية والحنابلة والصاحبين من الحنفية ٦/ ٢٨٣
- العفو عن القصاص إلى الدية ١٠/ ٩٠٧
- عفو المقتول خطأ عن الدية، حكمه ٦/ ٢٧٤
- العقوبة البدلية للقتل وهي الدية ١٠/ ٩٢١
- على من تجب إذا لم يكن للجاني عاقلة، عند الحنابلة ٦/ ٢٩٩
- على من تجب إذا لم يكن للجاني عاقلة، عند الحنفية والمالكية والشافعية ٦/ ٢٩٨

Osekandi.com

- الفرق بين اعتبار اليد في السرقة واعتبارها في الدية ٦/ ٤٧
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن العاقلة وتطبيقاتها المعاصرة في تحمل الدية ٩/ ٧٣٥
- كيفية تخفيف دية الخطأ ٦/ ٢٨٨
- كيفية تخفيف دية شبه العمد ٦/ ٢٨٨
- كيفية تخفيفها ٦/ ٢٨٦
- كيفية تغليظ دية العمد ٦/ ٢٨٨
- كيفية تغليظها ٦/ ٢٨٦
- كيفية تغليظها في القتل العمد بعد العفو، عند المالكية ٦/ ٢٨٦
- كيفية توزيعها على العاقلة ٦/ ٣٠١
- كيفية وجوبها في حالة قتل الأب ابنه، عند مالك ٦/ ٢٩٧
- لزومها باختيار ولي المجني عليه، عند الشافعية ٦/ ٢٦٩
- اللقيط من يقبض ديته ٥/ ٦٢٧
- ما تجب فيه الدية ١٠/ ٩٢٣
- ما تجب فيه الدية كاملة في الجناية على ما دون النفس ٦/ ٣٢٠
- ما تجب فيه الدية وفي البدن منه عشرة ٦/ ٣٢٥
- ما تختلف به دية العمد عن دية شبه العمد ٦/ ٢٩٧
- ما فضل عن الدية بعد توزيعها في السنة الأولى، حكمه عند الشافعية ٦/ ٢٩٩
- المال الذي تجب فيه الدية ١٠/ ٩٢٢
- متى تجب ٦/ ٢٧٩
- متى تكون على بيت المال ٦/ ٣٧٧
- مسؤولية سائق وسائل النقل الجماعية في القتل الخطأ عن الدية والكفارة ١٣/ ٣٢
- مشروعيتها ٦/ ٢٨٠
- مقدار ما تتحمله العاقلة من دية شبه العمد، عند الحنفية ٦/ ٣٠٠
- مقدار ما تتحمله العاقلة من الدية، عند الحنفية ٦/ ٣٠٣
- مقدار ما تحمله العاقلة من دية شبه العمد عند الشافعية ٦/ ٣٠٠
- مقدار ما تحمله العاقلة من دية شبه العمد، عند المالكية والحنابلة ٦/ ٣٠٠
- مقدار ما يحمله كل فرد من العاقلة، عند المالكية والحنابلة ٦/ ٣٠٠
- مقدار ما يؤخذ في السنة من كل فرد من العاقلة، عند الحنفية ٦/ ٣٠٠
- مقدارها ٦/ ٢٨٥
- مقدارها حسب نوعها ٦/ ٢٨٥
- الملزم بأداء دية القتل شبه العمد ٦/ ٢٩٧
- الملزم بأداء دية القتل العمد ٦/ ٢٨٩
- الملزم بتبعة الحوادث اليوم ٦/ ٣٥٤
- الملزم بدية الجناية على ما دون النفس خطأ ٦/ ٣٣٧
- الملزم بدية الخطأ ٦/ ٣٠٨
- الملزم بدية شبه العمد والخطأ، عند الجمهور غير المالكية ٦/ ٢٩٠
- الملزم بدية العمد الصادر من الصبي أو المجنون، عند الجمهور ٦/ ٢٩٠
- الملزم بدية عمد الصبي المميز، عند الشافعية ٦/ ٢٩٠
- الملزم بدية المتصادمين ٦/ ٣٥٤
- الملزم بدية من ليس له عاقلة ٦/ ٣٠٤
- نوع دية شبه العمد، عند الحنابلة والحنفية ٦/ ٢٩٧
- نوع دية شبه العمد، عند المالكية والشافعية ٦/ ٢٩٧
- هل تحمل العاقلة خطأ الحاكم ٦/ ٣٠١
- وجوب الدية ابتداء، حكمها عند الحنفية والمالكية والشافعية ٦/ ٢٩٨
- وجوب الدية على العاقلة والكفارة في القتل الخطأ ١٣/ ٣٥
- وجوب الدية لسقوط القصاص بموت الجاني، حكمه ٦/ ٢٦٨
- وجوبها بامتناع القصاص فيما دون النفس ٦/ ٣٢٠
- وجوبها بقتل معصوم الدم ٦/ ٢٨١
- وجوبها على الجاني، حكمه ٦/ ٢٧٢
- وجوبها على القاتل عند الخوارج ٦/ ٣٠٦
- وجوبها في آخر الحول ٦/ ٣٠٥
- وقت أداء دية الخطأ ٦/ ٢٨٩
- وقت أداء دية شبه العمد ٦/ ٢٨٩، ٦/ ٢٩٩
- وقت أداء دية العمد، عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٢٨٩
- وقت أداء الدية، عند الحنفية ٦/ ٢٨٨
- وقت بدء السنة في أداء دية الخطأ العمد، عند المالكية ٦/ ٢٩٩
- وقت بدء السنة في أداء دية شبه العمد، عند الحنفية ٦/ ٢٩٩
- وقت بدء السنة في أداء دية شبه العمد، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٩٩
- وقت وجوبها ٦/ ٢٨٥
- يحمل الجاني جزءاً من الدية مع العاقلة، حكمه عند الحنابلة ٦/ ٢٩٩

Orekanal.com

■ **الديوان**
- تدوين الدواوين في عهد الخلفاء الراشدين ١٢/ ٦٢٠
- الدواوين في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٢

■ **الذبائح**
- الذبائح ٣/ ٦٤١
- ذبائح أهل الكتاب حكمها عند الإباضية ١/ ٥٧

■ **الذبح**
- آلته عند الحنفية ٣/ ٦٦٩
- آلته عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٦٧٠
- آلته عند المالكية ٣/ ٦٦٩
- أثر ذكاة الأم في الجنين ٣/ ٦٦٢
- أثر الذكاة في الحيوان المريض ٣/ ٦٦٥
- أثره في الحيوان غير المأكول ٣/ ٦٦٧
- أثره في الحيوان غير المأكول في سلب النجاسة من جلده عند الحنفية والمالكية ٣/ ٦٦٧
- أثره في الحيوان غير المأكول لطهارة جلده، عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٦٦٨
- أثره في الحيوان المشرف على الموت أو المريض ٣/ ٦٦٣
- أثره في الحيوان المشرف على الموت بسبب اعتداء ٣/ ٦٦٣
- اختلافه عن الصيد في التسمية عند الحنابلة ٣/ ٦٨٦
- أدلة الشافعية في أن التسمية سنة في الذبح ٣/ ٦٥٤
- إذا عين الشخص أضحية ثم ذبحها فضولي غيره بلا إذن، حكمها ٣/ ٦٢٦
- استخدام طرق تخدير لتسهيل عملية الذبح في المسالخ الحديثة ٣/ ٦٨٠
- الاصطياد بما لا يجوز الذبح به، حكمه ٣/ ٦٩٣
- الاصطياد، حكمه ٣/ ٦٩٣
- الإنابة في ذبح الأضحية لغير مسلم، حكمه ٣/ ٦٢٥
- إنابة كتابي في ذبح الأضحية، حكمه ٣/ ٦٢٣
- أنواع الحيوان بالنسبة للذبح ٣/ ٦٧١
- أنواع الذابح ٣/ ٦٤٥
  - الذابح الذي لا تؤكل ذبيحته وتحرم بالاتفاق ٣/ ٦٤٥
  - الذابح المتفق على ذكاته ٣/ ٦٤٥
  - الذابح المختلف في تذكيته ٣/ ٦٤٦
- أنواعه ٣/ ٦٥٩
- أنواعه الذكاة الاختيارية ٣/ ٦٦٠
- أنواعه الذكاة الاضطرارية ٣/ ٦٦٠
- أنواعه عند الجمهور ٣/ ٦٦٠
- أنواعه عند الشافعية ٣/ ٦٦٠
- أنواعه عند المالكية ٣/ ٦٥٩
- التسمية، شروطها ٣/ ٦٥٣
- التسمية في الذبح ١٢/ ٧٦٥
- التسمية فيه، حكمها ٣/ ٦٥٣
- تعريفه ٣/ ٦٦٠
- تعريفه عند الحنفية والمالكية ٣/ ٦٤٤
- التكبير فيه، حكمه ٣/ ٦٥٤
- تناول ذبائح الكتابين، حكمه ٩/ ٤٩٩
- الجنين إذا ألقته الأم حياً قبل الذبح، حكمه ٣/ ٦٦٢
- الجنين إذا ألقته الأم ميتاً بعد الذبح، حكمه ٣/ ٦٦٢
- الجنين إذا ألقته أمه حياً بعد الذبح، حكمه ٣/ ٦٦٢
- الجنين إذا ألقته أمه قبل الذبح، حكمه ٣/ ٦٦٢
- الجنين عند ذبح أمه، أحكامه ٣/ ٦٦٢
- الحد الأدنى الذي يجب قطعه عند الحنفية ٣/ ٦٤٩
- الحد الأدنى الذي يجب قطعه عند المالكية ٣/ ٦٥٠
- الحد الأدنى في الواجب قطعه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٦٥٠
- حكمه شرعاً ٣/ ٦٤٤
- الحكمة منه ٣/ ٦٤٥
- الحياة المطلوب تحقيقها لذبح الحيوان المشرف على الموت ٣/ ٦٦٤
- الحيوان، أنواعه ٣/ ٥٠٥
- الحيوان الأهلي إذا ند وتوحش، حكمه ٣/ ٦٦٠
- الحيوان البرمائي
  - حكمه ٣/ ٦٧٩
  - حكمه، عند الحنفية والشافعية ٣/ ٦٧٩
- الحيوان البري ٣/ ٦٧٣
  - أصنافه ٣/ ٦٧٣
  - حكمه ٣/ ٥٠٥
  - ما يحرم أكله منه ٣/ ٥٠٥
- الحيوان البري الذي لا دم فيه، حكمه ٣/ ٦٧٣
- الحيوان البري الذي ليس له دم سائل، حكمه ٣/ ٦٧٥
- الحيوان البري المستأنس ذو الدم السائل، حكمه ٣/ ٦٧٥
- الحيوان الذبيح ٣/ ٦٧١
- الحيوان المائي، ذبحه ٣/ ٦٧١
- خنزير الماء، حكمه ٣/ ٦٧٣
- الخيل، حكمه ٣/ ٥٠٦
- الدباغة أثر الذبح في الحيوان غير المأكول ٣/ ٦٦٧
- الذابح ٣/ ٦٤٥
  - شروطه ٣/ ٦٤٩

ose-kanon.com

- الذبائح المستوردة، أكلها، حكمه ٣/ ٦٨٠
- ذبح الأضحية ليلاً
  حكمه ٣/ ٦٠٢
  حكمه عند الحنابلة ٣/ ٦١٠
- ذبح الأضحية ليلاً حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٠٧
- ذبح الأضحية ليلاً عند الشافعية، حكمه ٣/ ٦٠٩
- ذبح الأعسر، حكمه ٣/ ٦٥٦
- الذبح بالسن والظفر والعظم، حكمه ٣/ ٦٦٩، ٣/ ٦٧١
- الذبح بالظفر أو العظم، حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٦٩
- الذبح بالظفر ونحوه بوجود الحديد، حكمه ٣/ ٦٦٩
- الذبح بالعظم والظفر، حكمه عند الشافعية ٣/ ٦٧٠
- الذبح بظفر وعظم وقرن وسن، حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٦٩
- ذبح الحيوان غير المأكول لإراحته من المرض، حكمه ٣/ ٦٦٨
- ذبح الحيوان الميؤوس من حياته ولم تنفذ مقاتله، حكمه ٣/ ٦٦٤
- ذبح السكران، حكمه ٣/ ٦٤٨
- ذبح شاة وأخرى تنظر إليها، حكمه ٣/ ٦٥٧
- الذبح، شروطه ٣/ ٦٥٣
- ذبح الصبي وغير المميز، حكمه ٣/ ٦٤٩
- الذبح في الجراد، حكمه عند المالكية ٣/ ٦٥٩
- ذبح الكافر للأضحية، حكمه ٣/ ٦٠٣
- ذبح الكتابي للأضحية ١٢/ ٧٦٤
- الذبح للحيوان المريض، حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٦٦
- ذبح المجنون، حكمه ٣/ ٦٤٩
- ذبح المرأة، حكمها ٣/ ٦٤٩
- الذبح من القفا، حكمه ٣/ ٦٥٢، ٣/ ٦٨٠
- ذبح وأكل السباع المستأنسة، حكمه ٣/ ٦٧٦
- الذبح والأضاحي وقيودها ١٢/ ٧٦٤
- ذبيحة الأعمى، حكمها ٣/ ٦٤٩
- ذبيحة السارق، حكمها ٣/ ٦٤٨
- ذبيحة السكران، حكمها ٣/ ٦٤٨
- ذبيحة الصابئة، حكمها ٣/ ٦٤٨
- ذبيحة الصبي، حكمها ٣/ ٦٤٨
- ذبيحة الغاصب، حكمها ٣/ ٦٤٨
- ذبيحة الكتابي، حكمها ٣/ ٦٤٦
- ذبيحة المجنون، حكمها ٣/ ٦٤٨
- ذبيحة المجوس، حكمها ٣/ ٦٤٧
- ذبيحة المرأة، حكمها ٣/ ٦٤٨
- ذكاة الجراد، حكمها ٣/ ٦٧٣
- ذكاة الحيوان المقطوع بموته، حكمها ٣/ ٦٦٤
- ذكر اسم الله عليه حكمه ٣/ ٦٥٤
- ذكر اسم غير الله عند ذبح الأضحية، حكمه ٣/ ٦٢٥
- سننه
  أن تنحر الإبل وتذبح الغنم والبقر ٣/ ٦٥٥، ٣/ ٦٥٦
  قطع الأوداج كلها مع الإسراع ٣/ ٦٥٥، ٣/ ٦٥٧
  كيفية الذبح على السنة ٣/ ٦٥٥، ٣/ ٦٥٦
- شروط الذابح ١٢/ ٧٦٤
- الضب، حكمه ٣/ ٦٧٤
- طرقه الحديثة في المسلخ الحديث، حكمها ٣/ ٦٨٠
- عدد أيام الذبح للأضحية عند الحنفية ٣/ ٦٠٦
- عدد المقطوع بالذبح ٣/ ٦٤٩
- العقر، تعريفه ٣/ ٦٦٠
- علامات الحياة للحيوان المريض حتى يصح ذبحه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٦٦٦
- علامات الحياة للحيوان المريض حتى يصح ذبحه عند المالكية ٣/ ٦٦٦
- علامة الحياة للحيوان المريض حتى يصح ذبحه عند الحنفية ٣/ ٦٦٦
- فورية الذبح "الإسراع به" حكمه ٣/ ٦٥٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الذبائح ٩/ ٦٢٥
- قطع النخاع عند الذبح، حكمه ٣/ ٦٥٢
- كراهة ذبيحة الكتابي مع جوازها ١٢/ ٧٦٤
- كل حيوان متوحش غير ذي ناب ولا مخلب، حكمه ٣/ ٦٧٨
- كيفيته ٣/ ٦٤٩
- اللحوم المستوردة من الدول الكافرة غير ذات أهل الكتاب ٣/ ٦٤٦
- ما لا يؤكل إذا ذبح، حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٢٠
- ما لا يؤكل إذا ذبح، حكمه عند المالكية ١/ ٢٢٠
- ما لا يؤكل من الذبيحة عند الحنفية ٣/ ٦٦١
- ما يباح أكله بالذبح عند المالكية ٣/ ٥٠٦
- ما يحرم أكله من المذبوح ٣/ ٦٦١
- ما يحل أكله بالذبح من الحيوان المستأنس ذو دم سائل ٣/ ٦٧٥
- ما يحل أكله بالذبح من غير المستأنس الذي لا مخلب له ٣/ ٦٧٦
- ما يحل بالذبح من الحيوان المائي، عند الحنفية ٣/ ٦٧٢

- ما يستحب عند الذبح عند الشافعية ٣/ ٦٢٥
- ما يقدر على ذبحه، حكمه ٣/ ٧٠١
- ما يقوله ذابح الأضحية ٣/ ٦٢٥
- ما يقوله الذابح للعقيقة عند الذبح ٣/ ٦٣٥
- ما يؤكل بالذبح من الحيوان البرمائي، عند الحنابلة ٣/ ٦٧٩
- ما يؤكل من الحيوان المائي ٣/ ٦٧١
- محله ٣/ ٦٤٤
- مكروهاته
هي ترك سننه ٣/ ٦٥٨
- من تكره استنابتهم في ذبح الأضحية ٣/ ٦٢٥
- موضع القطع ٣/ ٦٥١
- النحر، تعريفه ٣/ ٦٦٠
- نحر ما يذبح وذبح ما ينحر، حكمه ٣/ ٦٦١
- نحر ما يذبح، وذبح ما ينحر، حكمه عند المالكية ٣/ ٦٦٠
- نذر الذبح، صحته عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- النية، شروطها ٣/ ٦٥٣
- النية للذبح حكمها ٣/ ٦٥٣
- النية والقصد فيه، حكمها ٣/ ٦٥٣

■ الذراع الفقهي
- مقداره ١/ ١٢٤

■ الذراع المصري العتيق
- مقداره ١/ ١٢٤

■ الذراع الهاشمي
- مقداره ١/ ١٢٤

■ الذرائع
- احتجاج الإمامين مالك وأحمد بالذرائع ١٠/ ٥٢٢
- اعتبار قاعدة الذرائع من أصول التشريع ١٠/ ٥٢٠
- أمثلة من الأحكام على سد الذرائع ١٠/ ٥٢٥
- أمثلة من الأحكام على فتح الذرائع ١٠/ ٥٢٤
- أنواعها ٩/ ٦١٣
- بناء الشاطبي لقاعدة الذرائع على أساس النظر إلى مآلات الأفعال ١٠/ ٥٢١
- تعريف الذريعة ١٠/ ٥٢٠
- تقسيم الذرائع عند الشاطبي وابن القيم ١٠/ ٥٢٣
- حجية الذرائع ١٠/ ٥٢٢
- الذرائع المجمع على فتحها ٩/ ٦١٤
- الذرائع المجمع على منعها ٩/ ٦١٣
- الذرائع المختلف فيها ٩/ ٦١٤
- ضابط إباحة الذريعة ٩/ ٦١٤
- ضابط منع الذريعة ٩/ ٦١٤
- الفرق بين الذريعة والمقدمة ١٠/ ٥٢١

■ الذكاة
- استعمال الآلات الميكانيكية في تذكية الدواجن ٩/ ٦٢٨
- أنواع التذكية الشرعية ٩/ ٦٢٥
- تذكية الحيوانات بعد تدويخها كهربائياً ٩/ ٦٢٧
- شروط صحة التذكية الشرعية ٩/ ٦٢٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الذبائح ٩/ ٦٢٥
- انظر: الذبح

■ الذكر
- استعمال القرآن الكريم والذكر للتنبيه أو للانتظار في وسائل الاتصال الحديثة ١٢/ ٨٦٧
- الدعاء وذكر الله في الأسواق ١١/ ١٤٣
- ذكر اسم الله على الذبح حكمه ٣/ ٦٥٤
- ذكر الله داخل الحمام ١/ ٤٧٩
- ذكر الله داخل الحمام، دليل إباحته ١/ ٤٧٩
- ذكر الله والدعاء عند الكسوف، استحبابه ٢/ ٣٦١
- الذكر بعد الوتر ١/ ٨٤٧
- الذكر في المسجد ١/ ٤٧٢
- رفع الصوت به في المسجد عند الحنفية والحنابلة ١/ ٤٧١

■ الذكورة
- الإسلام والحرية والذكورة والبلوغ والعقل شروط للخليفة ١٢/ ٦٢٤
- اشتراط أن يكون القاضي حرّاً ذكراً مكلفاً عدلاً ١٢/ ٧٢١
- اشتراط الحرية والذكورة في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥٤
- الذكورة من شروط الرئيس الأعلى للدولة في النظام الإسلامي ١٢/ ٥١٣

■ الذمة
- ابتداؤها ١٠/ ٥٩
- اتساعها لكل الالتزامات ١٠/ ٦٠
- اكتساب الميت حقوقاً بعد موته ١٠/ ٦١
- التزام الميت بديون جديدة عند الحنفية ١٠/ ٦١
- انتهاؤها ١٠/ ٦١
- انتهاؤها عند الحنابلة ١٠/ ٦١

- انتهاؤها عند المالكية والشافعية وبعض الحنابلة ١٠/ ٦١
- انشغال ذمة الميت بديون جديدة ١٠/ ٦١
- بقاء الذمة بعد موت صاحبها للضرورة ١٠/ ٥٦٨
- بقاؤها الافتراضي بعد زوال الشخصية ١٠/ ٢١
- تعريفها ١٠/ ٥٩، ١٠/ ١٢١
- تعلق الديون بالتركة عند أكثر الحنابلة ١٠/ ٦١
- تعلقها بالشخص ١٠/ ٦٠
- ثبوتها للوليد ١٠/ ١٢٣
- خصائصها ١٠/ ٦٠
- ضعف الذمة بالموت عند الحنفية ١٠/ ٦١
- ضمانها لكل الديون ١٠/ ٦٠
- عدم تعددها ١٠/ ٦٠
- الكفالة بعد الموت للميت للمفلس صحتها ١٠/ ٦٢
- كفالة دين على ميت مفلس، حكمها عند الحنفية ١٠/ ٦٢
- ملازمتها للإنسان ١٠/ ٦٠
- الهبة للجنين، عدم صحتها ١٠/ ٦٠
- الهبة لميت، عدم صحتها ١٠/ ٦٢
- الوصية للجنين، صحتها ١٠/ ٦٠
- الوصية للحيوان
  - حكمها عند الحنفية ١٠/ ٦٠
  - حكمها عند الشافعية ١٠/ ٦٠
- الوصية للميت
  - صحتها عند المالكية ١٠/ ٦١
  - عدم صحتها عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٦١

■ الذمي

- أثر نقض الذمة والهدنة ٧/ ٣٧٠
- استيفاء دين المسلم من ثمن خمر الذمي، حكمه ٣/ ٥٨٣
- إلزام الذمي بأحكام الإسلام ١٠/ ٥٣
- أهل الذمة، إعطائهم من الكفارات، حكمه ٣/ ٤٩٤
- تحكيم الذمي ١٢/ ٧٢٥
- دخول الذمي إلى الحرم المكي، حرمته عند الجمهور غير أبي حنيفة ٣/ ٧٥٠
- الزكاة على تجار أهل الذمة والحربيين إذا اتجروا إلى بلد من بلاد المسلمين من غير بلادهم وتكرر ذلك مراراً في السنة، حكمها ٢/ ٦٥٠
- سرقة الذمي من بيت المال، حكمه ٦/ ٦٩
- ضمان الخمر والخنزير المملوك لذمي عند الحنفية ١٠/ ٥٣
- ضمان مال الذمي بالإتلاف ٦/ ٦٧
- عيادته، جوازها وعدم استحبابها عند الشافعية ٢/ ٣٩٧
- عيادته وبداءته بالسلام، حرمتها عند الحنابلة ٢/ ٣٩٧
- ما يعامل به ولي الأمر الذمي الذي ينتقض عهده ٧/ ٣٧١
- مشاركة غير المسلم في الانتخابات النيابية في دار الإسلام ١٢/ ٥٣٩
- ممارسة الذمي غير المسلم للحقوق السياسية في دار الإسلام ١٢/ ٥٣٨
- الميتة الذمية، دفنها وهي حامل من مسلم في مقابر المسلمين، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٧٠
- النصاب فيما يؤخذ من الذمي من الزكاة ويؤخذ منه نصف العشر، اشتراطه عند أبي حنيفة ٢/ ٦٥٠
- اليمين، كفارته، إعطاء أهل الذمة من كفارة اليمين، حكمه ٣/ ٤٩٥
- يؤخذ نصف العشر من تجار أهل الذمة والحربيين إذا اتجروا إلى مكة والمدينة وقراها من القمح والزيت خاصة عند المالكية ٢/ ٦٥٠

■ الذهب

- اتخاذ الذهب في تجميل الأماكن والأشياء من إناء وكرسي ومصحف وغيرها، حكمه ٣/ ٥٣٩
- استخدام الذهب أو الفضة في صناعة الأسنان ١٠/ ٥٧٠
- استعمال آنية الذهب حكمه ٣/ ٥٣٨
- إطلاق الأثمان على النقدين الذهب والفضة ١١/ ١٤٩
- إلحاق النقود الورقية بالذهب والفضة وإيجاب الزكاة فيها ووقوع الربا بها ١١/ ١٥٤
- بيع الذهب أو الفضة بالهاتف من غير قبض أحد البدلين أو كليهما ١١/ ١٣٣
- بيع الذهب بالذهب جزافاً، عدم جوازه ٤/ ٤٢٤
- بيع الذهب بمثله أو الفضة بمثلها واشتراط التقابض ١٣/ ١٧٢
- بيع الذهب المغشوش إذا استوى الذهب والغش، حكمه ٤/ ٤٢٥
- بيع الذهب المغشوش إذا غلب الذهب، حكمه ٤/ ٤٢٥
- التختم بالذهب، حكمه ٣/ ٥٤١
- تطبيق أحكام الذهب والفضة على العملات الورقية ٩/ ٤٩٢
- تقدير الأوراق النقدية في الأرجح دليلاً بسعر الذهب ٢/ ٦٧٠
- حكم الاتجار بالذهب ١٢/ ٦١

Obeikandl.com

- الزكاة بالذهب إذا كان عشرين مثقالاً، وجوبها بالإجماع ٢/ ٦٧١
- الزكاة في الذهب والفضة لمن عليه كفارة ليمين أو ظهار أو صوم أو دين أو هدي وجب عليه في حج أو عمرة، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
- الزكاة مع وجود الدين في الذهب والفضة، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
- شراء أو بيع الحلي من الذهب والفضة تقسيطاً ١١/ ٣٢٩
- شراء الذهب أو الفضة أو النقود ببطاقات الائتمان ١١/ ٥٤٥
- شراء الذهب أو الفضة ببطاقات الائتمان ١١/ ١٣٣
- شراء الذهب أو الفضة ببطاقة الائتمان المغطاة ٩/ ٧١٧
- صناعة الأنف والأسنان من الذهب، حكمه ٣/ ٥٣٩
- طلاء الأدوات بالذهب، حكمه ٣/ ٥٣٩
- العمل في محلات بيع الجواهر والمعادن الثمينة ١٣/ ١٧١
- كون الذهب والفضة أثماناً للأشياء ١١/ ١٥٤
- لبس الذهب للصبيان، حكمه ٣/ ٥٤٣
- مبادلة ذهب مصوغ بذهب مصوغ، حكمه ٩/ ٥٩٩
- نصاب الذهب، مقداره ١/ ١٢٧، ٢/ ٦٥٢، ٢/ ٦٦٨، ٢/ ٧٠٥

■ ذي الحجة

- إحياء ليالي العشر الأخير منه، حكمه ٢/ ٥٤

■ رابطة العالم الإسلامي

- إصدار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي مئة وخمسين قراراً في دوراته ١٢/ ٧٠
- إنشاء المجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ١٢/ ٨٩
- شمول قرارات مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي قضايا العقيدة والعبادات والمعاملات والمسائل الطبية وقضايا الأسرة ١٢/ ٧٠

■ الراتب التقاعدي

- حكم استبدال جزء من الراتب التقاعدي ١٣/ ٤٨٤
- خلاصة الحكم في زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي ١٣/ ٤٨٤
- الراتب التقاعدي بعد قبضه من مستحقه ١٣/ ٤٨٢
- الزكاة على الراتب التقاعدي ١٣/ ٤٨٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن مستحقات نهاية الخدمة والراتب التقاعدي ٩/ ٧٣٠
- وقت تملك الراتب التقاعدي ١٣/ ٤٨٦

■ الرأسمالية

- الاعتراف بمبدأ الملكية الفردية في النظام الرأسمالي ٤/ ٢١
- اعتماد النظام الرأسمالي على استعمار الشعوب ٤/ ٢١
- تقديس الرأسمالية لمصلحة الفرد ٤/ ٤٥
- خصائص النظام الرأسمالي ٤/ ٢١
- فشل النظام الرأسمالي ٤/ ٢١

■ الرأي

- الآثار المترتبة على حرية التعبير عن الرأي ومنعها ١٣/ ٨٢٣
- إبداء الرأي في الأحكام الظنية ١٣/ ٨٢٠
- إبداء الرأي في الأمور الدنيوية العامة أو الخاصة ١٣/ ٨٢١
- إبداء الرأي فيه تطبيق لمبدأ النصيحة ١٣/ ٨٢٤
- اتجاه الفتوى في مدرستي الحديث والرأي ١٢/ ٣٢٧
- احترام الرأي الآخر في القرآن ٧/ ٧٤٩
- أسباب اختلاف الفتوى بسبب الاختلاف في فهم القرآن وبسبب ثبوت السنة النبوية والاختلاف في الرأي ١٢/ ٣٢١
- إشاعة الاستبداد بقمع حرية الرأي ١٣/ ٨٢٤
- إطاعة أوامر الله واجتناب نواهيه من ضوابط حرية الرأي ١٣/ ٨٢٧
- الاعتداء على الدين ليس من حرية التعبير عن الرأي ١٣/ ٨٢٧
- اقتران الحرية بالمسؤولية يؤدي إلى الاعتدال في إبداء الرأي ١٣/ ٨٣٠
- التزام الأدب في النقاش وإبداء الرأي ١٣/ ٨٢٨
- التزام أصول النظام العام والآداب في الشريعة من ضوابط حرية التعبير عن الرأي ١٣/ ٨٢٦
- الأمور التي يجوز إبداء الرأي فيها ١٣/ ٨١٩
- أنواع الرأي الباطل ١٢/ ١٤٧
- أنواع الرأي المحمود عند ابن القيم ١٢/ ١٤٨
- التخلي عن ظاهرة الفساد والإفساد في الأرض من ضوابط حرية الرأي ١٣/ ٨٢٨
- تعريف حرية الرأي والتعبير ١٣/ ٨١٤
- جواز إبداء الرأي في الأمور الاجتهادية ١٣/ ٨٢٠
- حرية التعبير عن الرأي ١٣/ ٨٠٩
- حرية التعبير في الإسلام حق وواجب ١٣/ ٨١٨
- حرية الرأي إعمال لمبدأ الشورى ١٣/ ٨٢٣

- حرية الرأي والتعبير في العهد الراشدي ١٣/ ٨١٧
- حرية الرأي والتعليم من أنواع الحرية في النظام الديمقراطي ١٢/ ٥٨٥
- الرأي فيما لا يقبل التبديل ولا التغيير ولا النسخ من الأحكام ١٣/ ٨١٩
- ضمانات حرية الرأي في القانون ١٣/ ٨٣٢
- ضمانات حرية الرأي مقارنة بين الفقه والقانون ١٣/ ٨٣٠
- الضوابط الأخلاقية لحرية التعبير عن الرأي ١٣/ ٨٢٨
- ضوابط حرية التعبير عن الرأي في الإسلام لجعلها حرية مسؤولة ١٣/ ٨٢٦
- ظهور مدرستي الحديث والرأي في عهد التابعين ١٢/ ٣٢٢
- عدم جواز إبداء الرأي في الأمور القطعية ١٣/ ٨١٩
- عدم جواز إبداء الرأي في النصوص القطعية ١٣/ ٨١٩
- عدم جواز جعل حرية الرأي سبباً لزرع الفتنة ١٣/ ٨٢٨
- قيمة حرية الرأي في الإسلام ١٣/ ٨١٠
- كفالة الإسلام لحرية الرأي والتعبير ١٢/ ٦١١
- مجال حرية التعبير عن الرأي في الإسلام ١٣/ ٨٢٠
- المساس بأصول العقيدة الإسلامية والآداب الأخلاقية ليس من حرية التعبير عن الرأي ١٣/ ٨٢٦
- مطالبة المعتدى عليه بالتعويض ممن مارس حرية التعبير عن الرأي ١٣/ ٨٢٢
- ملازمة حرية التعبير عن الرأي لحق الإنسان في الحياة ١٣/ ٨١٠
- من له الحق في إبداء الرأي ١٣/ ٨٢١
- النظام الأخلاقي الإسلامي وإبداء الرأي فيه ١٣/ ٨٢٠
- وسائل التعبير عن الرأي ١٣/ ٨١٤
- وقوع الفتن بسبب مصادرة حرية الرأي ١٣/ ٨٢٥

■ الربا

- إباحة القانون للربا والاتجار بالمسكرات وحظر الإسلام لها ١٠/ ٣٨٧
- اتحاد الجنس فقط لتحقق ربا النّساء، اشتراطه ٤/ ٤٣٨
- اتحاد الجنس واختلافه عند الحنابلة ٤/ ٤٥٧
- اتحاد الجنس واختلافه عند الشافعية ٤/ ٤٥٥
- اتفاق الجنس واختلافه عند مالك ٤/ ٤٥٢
- إجازة القانون للفائدة وعدم جوازها في الإسلام ١٠/ ٣٩٦
- إجازة القروض الربوية لبناء أو شراء مساكن لرعاية مصالح الأقليات ١١/ ٢٥٨
- اجتناب المحرم كالربا والغرر من مهام هيئة الرقابة الشرعية ١٣/ ٣٣٦
- إجماع التابعين على تحريم الربا بنوعيه ٤/ ٤٣٩
- الإجماع على تحريمه ٤/ ٤٣٦، ٤/ ٤٧٤
- اختصاص ربا الفضل بالمقدرات المثلية ١٠/ ٥٩
- الاختلاف بتحقق شرط الجنس ٤/ ٤٦٣
- اختلاف الجنس باختلاف الأصل، عند الحنفية ٤/ ٤٥٠
- اختلاف الجنس باختلاف القصد في الاستعمال عند الحنفية ٤/ ٤٥٠
- اختلاف الجنس بتبدل الصفة عند الحنفية ٤/ ٤٥٠
- اختلاف جنس البدلين في ربا اليد والنسيئة عند الشافعية ٤/ ٤٤٠
- الاختلاف في علته عند الأئمة ٤/ ٤٧٥
- أخذ الربا من الحربي عند أبي حنيفة ١٠/ ٥٦٥
- أخذ مال الحربي بأي طريق ولو بالربا، جوازه عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٤٧٠
- أدلة المانعين لتعامل الأقليات الإسلامية مع البنوك الربوية والشركات المساهمة التي تتعامل بالربا ١١/ ٢٦٠
- أرباح صناديق التوفير، حرمتها ٤/ ٤٨٢
- ارتباط حكمه بالعلة لا بالحكمة ٤/ ٤٨١
- استواء الجودة والرداءة في الأموال الربوية ٤/ ٤٤٦
- إسلاف البيض بالبيض، عدم جوازه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٤٦٨
- إسلاف التفاح بالتفاح، عدم جوازه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٤٦٨
- إسلاف الثوب بالثوب إن اختلفا، جوازه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٤٦٨
- إسلاف الثوب بالثوب إن تماثلا، عدم جوازه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٤٦٨
- إسلاف الجوز بالجوز، عدم جوازه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٤٦٨
- اشتراط اتحاد جنس البدلين في ربا الفضل ٤/ ٣٣٩
- اشتراط التقابض في المجلس في مبادلة الأموال الربوية ١٠/ ٢٣٦
- اشتمال التورق على الربا ١٣/ ٢٢١
- اشتمال ربا النسيئة على زيادة في أحد العوضين ٤/ ٤٣٩
- الأصناف التي يدخلها ربا الفضل ٤/ ٤٣٦
- الأصناف الربوية ٤/ ٤٤٢

obeikandl.com

- أصناف اللحوم، عند مالك ٤/ ٤٥٢
- أصوله عند ابن رشد ٤/ ٤٥٩
- اعتبار اتحاد الجنس وحده سبباً في تحريم ربا النسيئة، عند الحنفية ٤/ ٥٤٦
- اعتبار الأشياء المختلفة الأصول أجناساً مختلفة، عند الحنابلة ٤/ ٤٥٧
- اعتبار أنواع الزيوت أجناساً مختلفة عند الحنابلة ٤/ ٤٥٧
- اعتبار تساوي البدلين بالمقياس العرفي في كل صنف عند أبي يوسف ٤/ ٤٣٨
- اعتبار الجنس وحده علة لربا النسيئة، عند الحنفية ٤/ ٤٦٧
- اعتبار كل شيئين أصلهما واحد جنساً واحداً، عند الحنابلة ٤/ ٤٥٧
- اعتبار كل ما اتحد في الأصل جنساً واحداً، عند الشافعية ٤/ ٤٥٥
- اعتبار كل ما اتفق في الاسم الخاص من أصل الخلقة جنساً واحداً، عند الشافعية ٤/ ٤٥٥
- اعتبار كل ما اختلف في الاسم من أصل الخلقة أجناساً مختلفة، عند الشافعية ٤/ ٤٥٥
- اعتبار الكيل والوزن في الأشياء حسب ما كان زمن الرسول ﷺ عند الجمهور ٤/ ٤٤٦
- اعتبار اللحوم أجناساً مختلفة، عند الشافعية ٤/ ٤٥٥
- اعتبار ما تفرع عن أصله مع أصله جنساً واحداً، عند الشافعية ٤/ ٤٥٥
- اعتبار المشتركين في اسم خاص في أصلين مختلفين جنسين، عند الحنابلة ٤/ ٤٥٧
- اعتبار المعيار الشرعي فيما يكال ويوزن، عند الشافعية ٤/ ٤٥٤
- اعتبار المقياس العرفي في الأموال الربوية، عند أبي يوسف ٤/ ٤٤٦
- اعتبار المقياس العرفي في الأموال الربوية، عند المالكية ٤/ ٤٤٦
- اعتماد أغلب الخدمات المصرفية في البنوك التقليدية على نظام الفوائد ١٣/ ٣٦٨
- إعطاء العرض بدل الدين المؤجل، جوازه ٤/ ٤٥٩
- أعمال البنوك الربوية ١١/ ٢٤٨
- الاقتراض من البنوك العقارية والإسكانية، حكمه ٩/ ٥٤٤
- إقراض المصرف بعض الأموال المودعة لديه ٤/ ٤٨٢
- أكله من السبع الموبقات ٤/ ٤٧٠
- إلحاق النقود الورقية بالذهب والفضة وإيجاب الزكاة فيها ووقوع الربا بها ١١/ ١٥٤
- أمثلة على ربا القرض اليوم ١١/ ٥١
- أمثلة عن ربا النسيئة ٤/ ٤٣٩
- الأموال الربوية عند الحنفية ١٠/ ٢٣٦
- أنواع الربا والعقود المشتملة عليها ١١/ ٢٤٣
- أنواعه ٤/ ٤٣٧
- أنواعه عند الشافعية ٤/ ٤٤٠
- أهم الفوارق بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية ١٣/ ٣٦٦
- أهمية الطعم والثمنية في حياة الناس ٤/ ٤٥٣
- أوجه الاختلاف بين الربا والفائدة عند الاقتصاديين ١١/ ٢٤١
- الأوراق النقدية عدم اعتبارها من الربويات، والرد على هذا الزعم ٤/ ٤٨١
- إيداع أموال المسلمين في بلاد غير المسلمين، عدم جوازه ٤/ ٤٧١
- بدل التأجيل، حكمه ٤/ ٨٤
- البديل عن التعامل الربوي ٩/ ٤٨٠
- بطاقة الإقراض الربوي والتسديد على أقساط ١١/ ٥٤٣
- بطاقة الإقراض المؤقت من غير زيادة ربوية ابتداء ١١/ ٥٤١
- بطاقة الائتمان المتجدد وحكم التعامل بها ١٢/ ١٥٥
- بيع الحب بالدقيق من غير جنسه، جوازه عند المالكية ٤/ ٤٦٤
- بيع الحب والدقيق أحدهما بالآخر إلا مثلاً بمثل، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٤٦٤
- بيع الحنطة بالشعير بشرط التقابض، جوازه ٤/ ٤٧٥
- بيع حنطة حالّة بحنطة مؤجلة، عدم جوازه ٤/ ٤٧٥
- بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً إذا كان البيع حالًّا، جوازه ٤/ ٤٦٩
- بيع الحيوان بالحيوان مطلقاً، جوازه ٤/ ٤٦٦
- بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، حكمه عند مالك ٤/ ٤٦٨
- بيع الحيوان بجنسه مطلقاً، جوازه عند أحمد ٤/ ٤٦٩
- بيع حيوان بلحم من جنسه، جوازه عند أبي حنيفة وأبي يوسف بشرط التعيين ٤/ ٤٦٥
- بيع حيوان بلحم من جنسه، عدم جوازه عند غير الحنفية ٤/ ٤٦٥
- بيع الخبز بالحب من جنسه لا بدقيقه، عدم صحته عند الحنابلة ٤/ ٤٦٤
- بيع الخبز بالحنطة أو بالدقيق مطلقاً، جوازه عند الحنفية ٤/ ٤٦٤

Obeikandl.com

- بيع الخبز بالحنطة، جوازه عند المالكية ٤/ ٤٦٤
- بيع الخبز ببعضه، إذا ختلف الجنسان، صحته عند الشافعية ٤/ ٤٦٤
- بيع الدقيق بالحب من جنسه، عدم صحته عند الحنابلة ٤/ ٤٦٤
- بيع الدقيق بالدقيق المتحد الجنس بشرط التساوي، جوازه عند الحنفية ٤/ ٤٦٣
- بيع الدقيق ببعضه إذا اختلف الجنسان، صحته عند الشافعية ٤/ ٤٦٤
- بيع دقيق بجنسه، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٤٦٤
- بيع الدقيق بمثله
  - جوازه عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٤٦٤
  - عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٤٦٤
  - عدم جوازه عند المالكية والشافعية ٤/ ٤٦٥
- بيع الدقيق بمثله كيلاً، جوازه عند الحنفية ٤/ ٤٦٤
- بيع الدقيق المأخوذ من جنس بجنسه، عدم صحته عند الحنفية ٤/ ٤٦٣
- بيع الدقيق المأخوذ من جنس بغير جنسه، جوازه عند الحنفية ٤/ ٤٦٣
- بيع الذهب أو الفضة بالهاتف من غير قبض أحد البدلين أو كليهما ١١/ ١٣٣
- بيع الربا
  - بطلانه عند الجمهور ٤/ ٢٧٦
  - فساده عند الحنفية ٤/ ٢٧٦
- بيع رطل من السكر برطلين منه، عدم جوازه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٤٦٤
- بيع السمسم بالشيرج، عدم جوازه ٤/ ٤٦٥
- بيع السندات الربوية والصكوك الإسلامية ١١/ ٢٢٤
- بيع العينة، حرمته ١٠/ ٤٢
- بيع غير المطعوم المقدر نسيئة أو ديناً موصوفاً في الذمة، جوازه عند الشافعية ٤/ ٤٦٦
- بيع لحم الطير بجنسه متفاضلاً، جوازه عند الحنفية ٤/ ٤٤٩
- بيع اللحوم ببعضها، حكمه ٤/ ٤٦٦
- بيع المصوغات بأكثر من وزنها، جوازه عند ابن القيم ٤/ ٤٣٨
- بيع المطعوم بالمطعوم في قدر مختلف ديناً في الذمة، حكمه ٤/ ٤٦٧
- بيع مطعوم بجنسه غير مقدر، جوازه عند الحنفية ٤/ ٤٦٢
- بيع مطعوم بجنسه غير مقدر، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٤٦٢
- بيع المطعومات بالنقود مطلقاً، جوازه ٤/ ٤٧٥
- بيع مطعومين ببعضهما إذا تساويا قدراً، جوازه عند الشافعية ٤/ ٤٦٢
- بيع مطعومين ببعضهما، تحريمه عند الشافعية ٤/ ٤٦٢
- البيع مطلقاً إذا بودلت الأموال الربوية بغيرها، جوازه ٤/ ٤٦١
- بيع النحاس والحديد إلى أجل بدراهم نقداً، جوازه ٤/ ٤٥٨
- بيوع الآجال أو البيوع الربوية ١١/ ٤٤
- تأخير التقابض عن المجلس بالفعل لا بالشرط في ربا اليد، عند الشافعية ٤/ ٤٤٠
- التأمين، حرمته لوجود الربا فيه ٤/ ٢١٤
- تأويل قوله ﷺ: لا ربا إلا في النسيئة ٤/ ٤٤٠
- تحديد مدة ادخار المال الربوي، عند المالكية ٤/ ٤٥٢
- التحرز من الربا والغش والاحتكار والإضرار والغبن والتدليس في المعاملات ١١/ ١٣٨
- تحريم ربا الفضل سداً للذرائع ٤/ ٤٤٤
- تحريم ربا الفضل لوجود الغرر ٤/ ٤٤٤
- تحريم الربا ولو كان قليلاً ١٠/ ٥٦٦
- تحريم فوائد البنوك إجماعاً ١١/ ٢٤٨
- تحريم القرآن والسنة قليل الربا وكثيره ١١/ ٢٤٥
- تحريم المخابرة والمزابنة والمحاقلة لشبهة الربا ٤/ ٤٤١
- تحريمه إن كان للاستغلال أو الاستثمار ٤/ ٤٤٥
- تحريمه، حكمته ١/ ٣٦
- تحريمه في الإسلام ٥/ ٣٨٩، ٩/ ٤٨٠، ٩/ ٥٥٧
- تحققه في أحد البدلين المشروطة وغير المشروطة ٤/ ٤٣٧
- التحيل للوصول إلى الربا في بيع العينة ٤/ ٢٣٦
- التدرج في تحريمه ٤/ ٤٧٣
- ترجيح ابن القيم لرأي مالك في علة الربا لغير النقدين ورأي الشافعي في النقدين ٤/ ٤٥٨
- ترجيح جريان الربا في الفلوس ٤/ ٤٥٣
- ترجيح رأي أبي يوسف في اعتبار المقياس العرفي في الأموال الربوية ٤/ ٤٤٦
- ترجيح السنهوري، لمذهب الشافعي في علة الربا ٤/ ٤٥٩
- التساوي في تبادل الأموال الربوية إن اتحد الجنس، وجوبه ٤/ ٤٣٨
- تسمية ربا النسيئة الربا الجلي، عند ابن القيم ٤/ ٤٣٩

obeikandl.com

- تسويغ أخذ الفائدة من البنوك الربوية بأنها فارق سعر العملة نتيجة التضخم أو بأنها من المرابحة ١١/ ٢٥٧
- تسويغ الربا بالتضحم النقدي والرد عليه ٤/ ٤٨١
- التعاقد مطلقاً إن اختلفت العلة، جوازه ٤/ ٤٦١
- التعامل بالربا في حال الضرورة القصوى ١١/ ٢٦١
- التعامل المصرفي بالفوائد ١٢/ ٥٩
- التعامل مع الشركات المساهمة التي تتعامل بالربا للحاجة ورعاية المصلحة ١١/ ٢٥٩
- تعرض المرابين لحرب الله ورسوله ٤/ ٤٧٤
- تعريف ربا القرض ١١/ ٥١
- تعريف ربا النسيئة ١١/ ٤٩
- تعريفه ٤/ ٤٣٥، ١١/ ٤٦
- تعيين البدلين المتفاضلين إذا كانا دون القدر الذي يتحقق فيه الربا ٤/ ٤٤٥
- التعيين في بيع الخبز بالحنطة والدقيق، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٤٦٤
- التفاضل عند اختلاف الجنس، جوازه عند الحنفية ٤/ ٤٤٩
- التفاضل في لحم الدجاج والإوز، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٤٤٩
- التفاضل في مبادلة الأموال الربوية حال اختلاف الجنس، جوازه ٤/ ٤٣٠
- التفرقة بين التورق لمقصد شرعي وبين التورق للاحتيال على الربا ١٣/ ٢١٠، ١٣/ ٣٥٧
- التفرقة بين الربا والزكاة ٤/ ٤٧٣
- تقابض البدلين الربويين في المجلس، اشتراطه ٤/ ٤٦٠
- التقابض في بيع الأموال الربوية، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٤٥٤
- التقابض فيما سوى النقدين والمطعوم، عدم اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٤٦٩
- التماثل في مبادلة الأموال الربوية إن اختلف الجنس، عدم اشتراطه ٤/ ٤٦١
- تناول المجمع الفقهي في القاهرة لموضوع الربا والفائدة ١٢/ ٣٣
- التورق حيلة للربا ١٣/ ٢٢٧
- التورق المصرفي والربا ١٣/ ٢١٠، ١٣/ ٣٥٨
- التورق وبيع العينة والقرض الربوي ١٣/ ٢٠٧
- التوريق نوع من الربا ١٣/ ٢١٥
- جريان الربا في البيع والقرض ١١/ ٣٢٣
- جريانه في الأموال المثلية، عند الحنفية ٤/ ٤٤٣
- جريانه في البيع ٤/ ٤٧٠
- جريانه في القرض ٤/ ٤٧٠
- جواز الأكل إذا عم الحرام كالربا ونحوها ١٢/ ٢٣٤
- جواز معاوضة الأجل بعوض في بيع التقسيط وعدم جوازه في الأموال الربوية ١١/ ٣٢٥
- حرمة التعامل بالسندات لاشتمالها على فائدة ثابتة وهي ربا ١١/ ٣٦٩
- حرمة الربا في دار الإسلام ودار الحرب ١٠/ ٣٩١، ١٣/ ٤١٣
- حرمة السندات وكونها ربا ١١/ ٢٢٤
- حرمة النَّساء بوجود القدر المتفق وحده أو الجنس المتحد وحده ٤/ ٤٤٧
- حسم الكمبيالات وعلاقته بالربا ١١/ ٢٣٢
- حسن قضاء القرض، ليس من الربا ٤/ ٤٧٥
- حصر تحريمه في ربا القروض الاستهلاكية في رأي د. معروف الدوالبي ٤/ ٤٨٠
- حصر ربا الفضل في الأصناف السبعة، عند الظاهرية ٤/ ٤٤٢
- حصر الربا في ربا الجاهلية الذي عرفته العرب عند من زعم إباحة الربا ٤/ ٤٨٠
- الحط والزيادة على أحد البدلين الربويين بعد أن تم التقابض والافتراق، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٤٢٩
- الحط والزيادة على أحد البدلين الربويين بعد أن تم التقابض والافتراق، حكمه عند محمد ٤/ ٤٢٩
- الحط والزيادة على أحد البدلين الربويين المختلفي الجنس، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٤٣٠
- حكم تحريم ربا النسيئة ١١/ ٥٠
- حكم ترك فوائد الأموال الإسلامية في البنوك غير الإسلامية ١١/ ٥٥
- حكم تعامل الأقليات الإسلامية في الخارج مع البنوك الربوية والشركات التي تتعامل بالربا ١١/ ٢٣٨
- حكم المعاملات المصرفية في البلاد الأوربية والأمريكية ١١/ ٥٥
- حكمه ٤/ ٤٣٥، ١١/ ٤٦
- حكمة تحريم ربا الفضل ٤/ ٤٤٤
- حكمة تحريم ربا النسيئة ٤/ ٤٤٨
- حكمه في القانون الأردني والكويتي والعراقي ١٠/ ٣٣٩
- حل البيع مطلقاً بانتفاء اتحاد الجنس، عند الحنفية غير محمد ٤/ ٤٤٨
- الخطأ في نقل تحليل ربا الفضل والنسيئة عن ابن عباس ٤/ ٤٨٠

- خطورة مفاسد القروض الإنتاجية ٤/ ٤٨٠
- الخلافات التي ترجع إلى أصل الخلاف في علة الربا بين الشافعية والحنفية ٤/ ٤٦٦
- الخلافات التي ترجع إلى الخلاف في الجنس، عند الحنفية والشافعية ٤/ ٤٦٧
- الخيار، عدم مشروعيته في بيوع الربا عند الحنفية ٤/ ٣٠٤
- دخول ربا اليد في تعريف ربا النسيئة، عند الحنفية ٤/ ٤٤٠
- دخول المسلم دار الحرب بأمان وتعاقده مع حربي بالربا ٧/ ٢٠٢
- دخوله في عقدي الصرف والقرض في اليوم ٤/ ٤٧٦
- دخوله في كل ما يباع كيلاً ٤/ ٤٤٦
- دخوله في كل ما يباع وزناً ٤/ ٤٤٦
- دفع ضرائب الدولة والتصدق بفوائد المال المودع في المصارف، حرمته ٤/ ٤٧٦
- دفع الفوائد البنكية من أجل قروض سكنية ونحوها ١١/ ٥٦
- دليل الشافعية في علة تحريم الربا ٤/ ٤٥٣
- دليل المالكية في تحديد علة تحريم الربا ٤/ ٤٥٢
- ذرائعه وشبهاته ٤/ ٤٤١
- الربا إذا كانت المصلحة فيه أكبر من المفسدة، جوازه عند بعض من زعم الإباحة ٤/ ٤٨١
- ربا الاستهلاك وربا الإنتاج أو الاستثمار ١١/ ٢٥٠
- الربا الذي يجري في البيع هو ربا النسيئة وربا الفضل ١١/ ٣٢٣
- الربا بين الأفراد وبين الأشخاص الاعتباريين، حرمتها ٤/ ٤٧٧
- ربا البيوع ١١/ ٢٤٤
- ربا السنة النبوية ١١/ ٢٤٣
- ربا الفضل
  - تحريمه في الطعام المكيل أو الموزون في رواية عن أحمد وقول للشافعي ٤/ ٤٤٢
  - تحريمه في كل قليل أو موزون بجنسه، عند أحمد وأبي حنيفة ٤/ ٤٤٢
  - تعريفه ٤/ ٤٣٨، ٤/ ٤٤١، ٤/ ٤٧٥
  - سبب تحريمه ٤/ ٤٦٩
- ربا الفضل في القوت وما يصلحه، تحريمه عند مالك ٤/ ٤٤٢
- ربا الفضل وحكمه ١١/ ٤٧
- ربا الفضل وربا النَّساء ١١/ ٢٤٤
- الربا في البلاد غير الإسلامية، حكمه عند الحنفية ٦/ ٤٣٠
- الربا في دار الإسلام ودار الحرب، حرمته ٤/ ٤٧٠
- الربا في القروض الإنتاجية، جوازه في رأي د. معروف الدواليبي ٤/ ٤٨٠
- الربا في النقد المسكوك وغير المسكوك، تحريمه ٤/ ٤٣٨
- ربا القرآن ١١/ ٢٤٣
- ربا القرض ١١/ ٢٤٤، ١١/ ٣٢٣
- ربا القرض، حرمته ٤/ ٤٧٠
- الربا المحرم هو ربا النسيئة عند بعض الصحابة والتابعين ٤/ ٤٣٩
- ربا المصارف
  - حرمته ٤/ ٤٧٥، ٤/ ٤٤٩
- ربا المنفعة ١١/ ٢٤٤
- ربا النَّساء وعلاقته بشهادات الاستثمار اليوم ١١/ ٢٤٤
- ربا النسيئة، تعريفه ٤/ ٤٣٨، ٤/ ٤٤١، ٤/ ٤٧٤
- ربا النسيئة ومنه ربا البنوك الربوية اليوم ١١/ ٤٩
- الربا ومهور البغي والسحت والرشاوى وأخذ الأجرة على النياحة والغناء والرقص والكهانة من أنواع الكسب المجمع على تحريمها ١١/ ٥٤
- ربا اليد، تعريفه عند الشافعية ٤/ ٤٤٠
- الزعم بأن المصارف ضرورة اقتصادية والرد عليه ٤/ ٤٨١
- الزيادة على أحد البدلين الربويين بعد أن تم التقايض والافتراق، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٤٢٨
- الزيادة في ربا القرض ١١/ ٥١
- الزيادة في غير الأموال الربوية، جوازها ٤/ ٤٥٨
- الزيادة في القرض إذا كانت مشروطة أو متعارفاً عليها، حرمتها ٤/ ٤٧٦
- الزيادة في القرض إن لم تكن مشروطة ولا متعارفاً عليها، جوازها ٤/ ٤٧٦
- سبب التحريم في ربا النسيئة عند تساوي البدلين قدراً ٤/ ٤٣٩
- سبب تحريم النسيئة الجاهلي ٤/ ٤٦٩
- السبب في اعتبار الجنس وحده لتحريم ربا النسيئة، عند الحنفية ٤/ ٤٦٨
- السحب بالبطاقات من الصراف الآلي من حساب الشخص أو بفائدة ١٣/ ١٦٧
- شبهات القائلين بإباحة فوائد البنوك ٤/ ٤٧٨، ١١/ ٢٤٩

obeikandl.com

- الشبهة في أن التحريم للربا المضاعف وليس للفائدة القليلة ٤/ ٤٧٨
- شراء حاجات ضرورية بقرض ربوي لقاء رهنها، حكمه ٩/ ٥٠١
- شراء الحلي بالنقود مع تأجيل الثمن أو بعضه، عدم جوازه ٤/ ٤٧٥
- الشرط الفاسد يؤدي إلى الربا ٤/ ٣٨١
- شرطا تجنب ربا النسيئة ليصح البيع ١١/ ٥٠
- شروط جواز بيع الدَّين لغير المدين عند المالكية والتي تبعده عن الغرر والربا ١١/ ٢١٧
- شمول التحريم لكل أنواعه ٤/ ٤٨٠
- شهادات الاستثمار، اعتبارها من قبيل شركات المضاربة، عدم صحته ٤/ ٤٨٢
- شهادات الاستثمار صورة من صور ودائع البنوك ذات الفوائد وليست مضاربة ١١/ ٣٨٥
- شهادات الاستثمار المصرفية، حرمتها ٤/ ٤٨٢
- شهادات المجموعة (ج) ليست من باب الجعالة وهي أيضاً من الربا ١١/ ٣٨٦
- صندوق التوفير طريق جواز التعامل معه ٤/ ٥١٨
- ضمان المصرف لرأس المال المودع ٤/ ٤٨٢
- الطعام، أنواعه عند الشافعية ٤/ ٤٥٣
- عدم اشتمال بيع التقسيط على ربا النساء وربا الفضل ١١/ ٣٢٤
- عدم اعتبار الجنس بانفراده علة لربا النسيئة عند الشافعي ٤/ ٤٦٧، ٤/ ٥٤٦
- عدم اعتبار الصنعة في الذهب والفضة، عند الشافعية ٤/ ٤٥٢
- عدم اعتبار القدر الذي يتحقق فيه الربا لتحريم النسيئة ٤/ ٤٤٨
- عدم اعتبار النوع والصفة في الأموال الربوية ٤/ ٤٥١
- عدم تحققه في القيميات عند الحنفية ٤/ ٤٣٨، ٤/ ٤٤٤
- عدم تحققه في المذروع والمعدود عند الحنفية ٤/ ٤٣٨، ٤/ ٤٤٤، ٤/ ٤٤٦
- عدم تحمل الأفراد المتعاملين مع المصرف للخسارة ٤/ ٤٨٢
- عدم تعامل المصرف الإسلامي بالفوائد ٤/ ٤٨٨
- عدم تعليل الربا، عند الظاهرية ٤/ ٤٥٧
- عدم التمييز بين البنوك الربوية والشركات المتعاملة بالربا ١١/ ٢٥١
- عدم جريان الربا، فيما لا يوزن عرفاً، عند الحنابلة ٤/ ٤٥٦
- عدم جريانه بما ليس مطعوماً، عند الشافعية ٤/ ٤٥٣
- عدم جريانه في بيع الحيوان بالحيوان، عند الشافعية ٤/ ٤٥٤
- عدم جريانه في بيع الطعام بغيره عند الشافعية ٤/ ٤٥٤
- عدم جريانه في بيع غير الطعام بغير الطعام، عند الشافعية ٤/ ٤٥٤
- عدم جريانه في عروض التجارة، عند الشافعية ٤/ ٤٥٣
- عدم جريانه في قوت غير الآدميين عند الشافعية ٤/ ٤٥٣
- عدم جريانه في الماء، عند الحنابلة ٤/ ٤٥٦
- عدم جواز إصدار بطاقة الائتمان غير المغطاة إذا شرطت بفائدة ربوية ٩/ ٦٥١
- عدم جواز الاقتراض بفائدة لمن يجد من يقرضه ١٢/ ٢٢١
- عدم جواز بيع الدَّين للمدين إذا كان فيه ربا النَّساء ١١/ ٢٠٥
- عدم جواز التعامل مع شركات الأسهم التي تتعامل بالربا ١١/ ٣٧٩
- عدم دخول الزيادة في الثمن في البيع نسيئة أو مقسطاً بالنسبة للبيع حالاً في الربا ١١/ ٣٤٤
- عدم ذكر الأجل في العقد على الأموال الربوية، اشتراطه ٤/ ٤٦٠
- عدم ربط حكم الربا بالحكمة من تحريمه ٤/ ٤٧٩
- عدم صحة التعامل مع البنوك الربوية بحجة عموم البلوى ١٢/ ٢٣٤
- عدم العبرة بالجودة في الأموال الربوية ١١/ ٤٨
- عدم لجوء المصارف الإسلامية إلى الربا ١٣/ ٣٦٧
- عدم مشاركة البنك المودع والمقترض للربح والخسارة ٤/ ٤٧٥
- عدم وجوب الزكاة في المال الحرام كالمغصوب والمسروق والرشوة والاحتكار والتزوير والغش ومقدار الربا لأنه غير مملوك لأحد ووجوب رده لصاحبه ١١/ ٣٧٠
- عدم وجود ربا في المرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٧٠
- عدم وجود فائدة ربوية من شروط جواز التعامل ببطاقة الائتمان والحسم ١٢/ ١٥٥
- عقد الربا
  - حكمه عند الجمهور ٤/ ٤٣٧
  - حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٣٧
- العقود التي يدخلها الربا ٤/ ٤٧٩
- علاقة الاتجار بالعملات بالربا ٩/ ٦٤١
- العلاقة بين بيع العينة والربا ١١/ ٤٦

obeikandl.com

• علاقة التورق بالربا ١٣/ ٣٥٤
• علة الأموال الربوية ١/ ٣٩
• العلة أو ضابط معيار الربا الثمنية أو الطعمية ١١/ ٤٧
• علة تحريم التفاضل، عند الأئمة ٤/ ٤٥٨
• علة تحريم الربا
عند الشافعية ٤/ ٤٥٢
عند المالكية ٤/ ٤٥١
• علة تحريم الربا على المشهور، عند الحنابلة ٤/ ٤٥٦
• علة تحريم ربا الفضل في الطعام، عند المالكية ٤/ ٤٥١
• علة تحريم الربا في الذهب والفضة، عند الشافعية ٤/ ٤٥٢
• علة تحريم الربا في الطعام، عند الشافعية ٤/ ٤٥٣
• علة تحريم ربا النسيئة في الطعام، عند المالكية ٤/ ٤٥١
• علة تحريم الزيادة في الذهب والفضة، عند المالكية ٤/ ٤٥١
• علة ربا الفضل
عند الحنفية ٤/ ٤٤٢
القدر والجنس عند الحنفية ٤/ ٤٤٣
• علة ربا النسيئة عند الحنفية ٤/ ٤٤٧
• العمل في مصرف ربوي أو في مطعم فيه لحم خنزير أو خمر أو في مقهى قمار ١٢/ ٢٢٦
• الفارق الأساسي بين البنوك الإسلامية والبنوك الربوية ١٣/ ٥١٤
• الفائدة التي يدفعها صندوق التوفير، حرمتها ٤/ ٥١٨
• الفائدة بقيود في القانونين المدني المصري والسوري، جوازها ٤/ ٤٧٧
• الفائدة بقيود في قوانين بعض البلاد العربية ٤/ ٤٧٧
• الفائدة على الدين مقابل تأجيله، حرمتها ٩/ ٤٨٠
• الفائدة على القرض منذ بداية العقد، حرمتها ٩/ ٤٨٠
• الفائدة في بطاقات الائتمان في البنوك التقليدية ١٣/ ٣٦٩
• الفائدة المحددة بمقدار معين، حرمتها ٤/ ٤٨١
• الفائدة المركبة، حرمتها ٤/ ٤٧٣
• الفائدة المركبة هي ربا الأصناف المضاعفة ٤/ ٤٧٩
• الفائدة مطلقاً في قوانين بعض البلاد العربية، جوازها ٤/ ٤٧٧
• الفائدة والربا بمعنى واحد في الحكم الإسلامي ١١/ ٢٤٠
• فتوى أبي حنيفة بجواز أخذ الربا في دار الحرب ١١/ ٥٥، ١١/ ٢٥٣
• فرض البنك فائدة مركبة عند عدم سداد الدين ١١/ ٢٤٨
• الفرق بين الأجر والربا ١٣/ ٣٧٧
• الفرق بين الإقراض بفائدة والقرض الحسن ١٣/ ٣٧٨
• الفرق بين البيع بالتقسيط والربا ٤/ ٢٤٢
• الفرق بين البيع والربا ١١/ ٣١٨
• الفرق بين ثمن المبيع والربا ١٣/ ٣٧٧
• الفرق بين الربا والفائدة ١٣/ ٣٧٨
• الفرق بين ربا اليد وربا النسيئة، عند الشافعية ٤/ ٤٤١
• الفرق بين الربح والربا ١٣/ ٣٧٨
• الفرق بين الربح وعائد الاستثمار وبين الربا أو الفائدة ١١/ ٥٢١
• الفرق بين عائد الاستثمار والربا ١٣/ ٣٧٧
• الفرق بين عقد القرض بفائدة وعقد المضاربة الشرعية ٩/ ٧٠٣
• الفلوس
عدم جريان الربا فيها عند الشافعية ٤/ ٤١٥
عدم مشابهتها للنقود الحالية ٤/ ٤٨١
• الفوائد، أخذها من البنوك الأجنبية وإنفاقها في مصالح المسلمين، جوازه ٤/ ٤٧٦
• الفوائد التي تدفعها المصارف الأجنبية للمودعين المسلمين، حكمها ٤/ ٤٧١
• فوائد البنوك المركبة أسوأ من ربا الجاهلية ١١/ ٢٤٢
• الفوائد في قوانين الدول العربية ٤/ ٤٧٧
• فوائد المصارف التقليدية من الربا المحرم شرعاً ٩/ ٧٠٢
• فوائد المصارف، حرمتها ٤/ ٤٧١، ٤/ ٤٨٣
• الفوائد المصرفية، تجرؤ بعض المسلمين على تحليلها ٤/ ٤٧٢
• قاعدة أنظرني أزدك ٤/ ٤٥٩، ١١/ ٣٣٨
• قاعدة ضع وتعجل ٤/ ٤٥٩، ١١/ ٣٣٨
• قاعدة (ضع وتعجل) حرمتها ٤/ ٤٥٩
• القدر الذي يتحقق فيه ربا الفضل من الطعام، عند الحنفية ٤/ ٤٤٥
• القدر الذي يتحقق فيه الربا من الموزون، عند الحنفية ٤/ ٤٤٥
• القدر الذي يدخله الربا، عند الحنفية ٤/ ٤٦٢
• قرار مجمع الفقه الإسلامي في السندات ١١/ ٣٨٣
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المشاركة في أسهم الشركات المساهمة المتعاملة بالربا ٩/ ٥٩٢
• قسما الربا ١١/ ٤٧

- قلة وقوع ربا الفضل في المعاملة ٤/ ٤٤٥
- قلة وقوع ربا الفضل اليوم ١١/ ٤٧
- قيام التأمين ذو القسط الثابت أو التجاري على الربا والغرر الفاحش والغبن والقمار والجهالة ١١/ ٢٦٧
- قيام التأمين على الحياة في المنظور الإسلامي على التبرع وعدم مخالفة الشركة لأحكام الشريعة كالربا والغرر والجهالة والقمار ١١/ ٢٧٦
- كل شيئين اتفقا بالجنس حرم فيهما التفاضل، عند الحنابلة ٤/ ٤٥٧
- كل نوعين اجتمعا في اسم خاص جنس واحد، عند الحنابلة ٤/ ٤٥٧
- كون الربا في عقدي البيع والقرض ١١/ ٤٧
- كيفية ربا الجاهلية ٤/ ٤٤٧
- لجوء المصارف الإسلامية إلى المشاركة بدلاً من المديونية الربوية ١١/ ٤٣٢
- ما تقوم به البنوك الربوية ليست مضاربة وإنما وساطة بين المقرض والمقترض ١١/ ٢٥٦
- ما تقوم به البنوك الربوية وعلاقته بالوكالة ١١/ ٢٥٨
- ما فيه شبهة الربا، حرمته ٥/ ٢٦٤
- ما يترتب على الاختلاف في علة الربا ٤/ ٤٦٢
- ما يختلف به الاستثمار الإسلامي عن التمويل الربوي ١٣/ ٣٤٢
- ما يشترط في بيع الأموال الربوية ١٠/ ٢٢١
- ما يشترط لصحة بيع الطعام بالطعام والنقد بالنقد حالة اتحاد الجنس، عند الشافعية ٤/ ٤٥٤
- ما يشترط لصحة بيع الطعام بالطعام والنقد بالنقد، عند اختلاف الجنس، عند الشافعية ٤/ ٤٥٤
- مبادلة الأموال الربوية عند اتحاد الجنس، شروطها ٤/ ٤٦٠
- مبادلة الأموال الربوية عند اختلاف الجنس، شروطها ٤/ ٤٦٠
- مبادلة الأموال الربوية مع بعضها أو مع غيرها، شروطها ٤/ ٤٦٠
- متى يكون الربا وما ضابطه وما سبب تحريمه ١١/ ٤٦
- مذاهب الفقهاء في علة الربا ٤/ ٤٤٢
- المرابحة الدولية أو الخارجية المصرفية وبيع العينة والربا ١٣/ ٢٠١
- المرابحة الدولية والحيل والقروض الربوية ١٣/ ٢٠٤
- مسوغات القائلين بإباحة فوائد البنوك الربوية ١١/ ٢٥٦
- المصارف الأجنبية التعامل معها للضرورة أو للاستيراد والتصدير، جوازه ٤/ ٤٧١
- المعتبر في التماثل بين البدلين الربويين ٤/ ٤٦٠
- معنى الاقتيات، عند المالكية ٤/ ٤٥١
- معنى ربا النسيئة ٤/ ٤٣٦
- معنى السند وحرمة التعامل به لاحتوائه على الربا ١١/ ١٣٢
- معنى فضل الحلول على الأجل وفضل العين على الدين ٤/ ٤٣٩
- معنى قاعدة (كل قرض جر نفعاً فهو ربا) ٤/ ٤٧٦
- مقارنة الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية وكونها مصدر للاستثمار بالوديعة المصرفية الربوية ١١/ ٤٥٩
- مقياس الأموال الربوية ٤/ ٤٤٦
- منعه ظاهراً في بعض الدول العربية ٤/ ٤٧٨
- المهمة الأساسية للبنوك ٤/ ٤٤٩
- نتائج نظام الفوائد ٤/ ٤٨٩
- النظر إلى مقدار البدلين لا إلى القيمة ٤/ ٤٣٨
- نهي المؤمنين عن محاكاة أفعال الجاهلية ٤/ ٤٧٣
- الهدية أو الإعارة من المقترض للمقرض قد توقع في ربا القرض ١١/ ٥٢
- وجود الربا في التأمين التعاقدي ٤/ ٢١١
- وجود الربا في القرض الذي يجر نفعاً ٤/ ٤٤١
- وجود الربا في كل ما تحققت فيه العلة ٤/ ٤٤٥
- وجوده في البيع الذي يختلف فيه الثمن في التعجيل والتأجيل، عند الزيدية ٤/ ٤٤١
- وضع المال في بنك ربوي ١١/ ١٢٧
- وقت تحريمه ٤/ ٤٣٥
- وقت التماثل فيما يمر بدور الرطوبة والجفاف في الأموال الربوية ٤/ ٤٦٠

■ ربا الفضل

- الربا الذي يجري في البيع هو ربا النسيئة وربا الفضل ١١/ ٣٢٣
- عدم اشتمال بيع التقسيط على ربا النساء وربا الفضل ١١/ ٣٢٤
- انظر أيضاً: الربا

■ ربا النسيئة

- الربا الذي يجري في البيع هو ربا النسيئة وربا الفضل ١١/ ٣٢٣
- عدم اشتمال بيع التقسيط على ربا النساء وربا الفضل ١١/ ٣٢٤
- انظر أيضاً: الربا

obeikandl.com

■ **الربح**
- اختلاف حساب عائد الاستثمار عن حساب الربح ٤/ ٩٣
- استثمار الأموال العامة في شركات القطاع العام بقصد الربح ١٣/ ٤٩٨
- استحقاق المضارب للربح ١١/ ٤٤٣
- اشتراط تعديل الثمن ومراجعته بصورة دورية بحجم الأرباح ١٣/ ٣٠٨
- الأموال التي تساهم بها الدولة في شركات القطاع العام والخاص بهدف الربح ١٣/ ٤٩٦
- تبعيته لرأس المال ٤/ ٨٩
- تحديد بدل المقاولة بالتكلفة ونسبة ربح ١٣/ ٢٥١
- تحقيق الربح المشترك للمصرف والعميل من أهداف المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢١
- تعريفه عند ابن قدامة ٤/ ٨٩
- توزيع الربح في المضاربة ١١/ ١١٠
- جعل مناط الربح تشغيل رأس المال والعمل في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٤
- دور المنظم في التوصل للربح ٤/ ٩٠
- الربح في المضاربة ١١/ ٤٤٠
- شرط استحقاق البائع ما يحصل عليه المشتري من ثمن أو عائد فوق المتوقع ١٣/ ٢٨١
- شرط تنازل الشريك عن الأرباح التي قد تتحقق مقابل مبلغ مقطوع ١٣/ ٢٧٧
- شروط الربح في المضاربة ١١/ ١١١
- عدم دفع المصرف الإسلامي أرباحاً على الحسابات الجارية وإنما على الودائع الاستثمارية ١١/ ٤٥٩
- عدم وجوب الزكاة في المال العام ولو استثمر بقصد الربح ١٣/ ٤٩٨
- الفرق بين الربح والربا ١٣/ ٣٧٨
- الفرق بين الربح وعائد الاستثمار وبين الربا أو الفائدة ١١/ ٥٢١
- قيام التأمين التعاوني على الحياة في المنظور الإسلامي على توزيع الفائض التأميني على المشاركين وعدم تحقيق الربح ١١/ ٢٧٧
- كيفية توزيع الأرباح في المضاربة المشتركة ١١/ ٤٥٠
- كيفية الحصول على الربح ٤/ ٩٠
- كيفية قسمته في المضاربة الخاصة ٤/ ٩٢
- ما يشترط في الربح وعائد الاستثمار ٤/ ٩٢
- ما يشترك به الربح وعائد الاستثمار ٤/ ٩١
- مشروعيته في الاقتصاد الإسلامي ٤/ ٩٠
- مقدار الربح المشروع ٤/ ٤٩٠
- من يستحقه في الاقتصاد الإسلامي ٤/ ٩٠
- مناط الربح في المصارف الإسلامية تشغيل رأس المال والعمل ١١/ ٥٥٦
- وسائل توزيع أرباح شركات التأمين التعاوني الإسلامي ١١/ ٢٨٢

■ **الرثاء**
- جوازه وكراهية الإفراط في المدح لا سيما عند الجنازة، عند الحنفية ٢/ ٤٧٩

■ **الرجبية**
- تعريفها ٣/ ٦٣٢
- حكمها ٣/ ٦٣٣

■ **الرجل**
- التختم بخاتم فضي للرجل، حكمه ٣/ ٥٤١
- تكفين الرجل بالحرير، حرمته عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤١٦
- تنبيه الإمام على السهو بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء عند الشافعي وأحمد ٢/ ١٠٤
- تنبيه الإمام على السهو بالتسبيح من الرجل عند مالك وأبي حنيفة ٢/ ١٠٤
- جلوسه بين السجدتين، كيفيته ١/ ٨٢٨
- ختانه، حكمه ١/ ٣٩٥
- دخول قطرة في إحليل الرجل الصائم، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٢/ ٥٧٤
- دخول قطرة في إحليل الرجل الصائم، حكمه عند أبي يوسف من الحنفية ٢/ ٥٧٤
- ركوعه، كيفيته ١/ ٦٩٨
- سجدة التلاوة لا يفسدها محاذاة المرأة للرجل عند الحنفية ٢/ ١١٤
- سجوده، هيئته ١/ ٧٤٣
- عورته
  - حدها عند الحنابلة ١/ ٦٤٤
  - حدها عند الشافعية ١/ ٦٤١، ١/ ٧٧٨
  - حدها عند المالكية ١/ ٦٣٩
- عورته أمام النساء، حدها عند الشافعية ١/ ٦٤٢
- عورته بالنسبة للمرأة عند المالكية ١/ ٦٤١
- عورته حدها عند الحنفية ١/ ٦٤٧
- عورته في الصلاة، حدها ١/ ٦٣٧، ١/ ٨٢٣
- قبره، ستره، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٧٣
- محاذاة المرأة له في الصلاة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٣٤

obeikandl.com

• موته بين نساء فقط يممته محرم أو يممته الأجنبية بخرقة أو حائل عند غير المالكية ٢/ ٤٠٦
• وضع الرجل يديه على صدره في الصلاة ١/ ٧٦٢

■ **الرجم**
• الإجماع على مشروعيته ٥/ ٧٧٣، ٥/ ٧٩٠
• الإحصان، شرط لإيقاع الرجم ٥/ ٧٩٠
• بداءة الإمام به ٥/ ٨٠٥
• بداءة الشهود بالرجم، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٨٠٥
• بداءة الشهود والإمام بالرجم، حكمها ٥/ ٨٠٥
• الجمع بين الجلد والرجم، حكمه ٥/ ٧٨٩
• حالة المحدود بالرجم، عند الجمهور ٥/ ٨٠٨
• الحكمة في بداءة الشهود بالرجم ٥/ ٨٠٥
• رجم النبي ﷺ لليهوديين بحكم التوراة ٥/ ٧٩٢
• عدم إقامة الرجم على الحامل ٥/ ٨٠٧
• عدم زوال الرجم عن الزاني بالتوبة ٥/ ٧٤٤
• فرار المرجوم دلالة على الرجوع عن إقراره ٥/ ٨٠٨

■ **الرحمة**
• الأخذ بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٣، ١١/ ٥٥٣
• الإسلام دين الرحمة والحضارة ولا يقر العدوان والفساد ١٣/ ٧٦٩
• إقرار الإسلام مبدأ الرحمة في الحرب ٧/ ١٣٣
• التراحم والتعاون في المجتمع الإسلامي ٥/ ٧٤٨
• الجمع بين آيات الجهاد وآيات العفو والصفح والرحمة ٧/ ١٧٧
• الرحمة في السلم والحرب من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٧١
• قيام العلاقات الاجتماعية في الإسلام على التراحم والتعاون والعفو ١٣/ ٦٥١
• معاملة الناس بمقتضى الرحمة والإحسان من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠١

■ **الرخصة**
• الأخذ بالرخص في القضايا العامة، حكمه ٩/ ٥٧٧
• الأخذ برخص الفقهاء، حكمه ٩/ ٥٧٧
• الأخذ برخص المذاهب للحاجة ١٢/ ٢٢٥
• استفادة العاصي بسفره من الرخص الشرعية ١٠/ ٦٢٠
• أقسام الرخصة عند الحنفية ١٠/ ٥٤٣
• أقسام الرخصة عند الشافعية ١٠/ ٥٤١
• التزام مواضع الرخصة التي وردت ١٠/ ٦٣٢
• تتبعها، انظر: التلفيق
جوازه ١/ ٩٢، ١/ ١١٢، ١/ ١١٥
• تتبعها عمداً من غير عذر ١/ ٩٨، ١/ ١٠٩
• تخفيفات الشرع ١٠/ ٥٣٩
• ترخص العاصي المضطر فيما لا يباح أكله أو شربه ١٠/ ٦١٧
• الترخص في سفر المعصية ١٠/ ٤٨٣
• الترخيص في الفعل في الجملة مع إباحة صاحب الحق للضرورة بسبب الإكراه ١٢/ ٢٢٧
• الترخيص في الفعل من غير إباحة للضرورة بسبب الإكراه ١٢/ ٢٢٧
• تعارض العمل بالعزيمة والرخصة ١٢/ ٢٣١
• تعريف الرخصة ١٠/ ٥٤٠
• تعريف الرخصة عند علماء أصول الفقه ١٢/ ٧٣٦
• جواز الأخذ بها ١/ ٩٢
• حكم تقليد المذاهب الأربعة والتلفيق وتتبع الرخص ١٠/ ٥٩٥
• خلاف الأولى ١٠/ ٥٤٢
• الرخصة الشرعية، تعريفها ٩/ ٥٧٧
• الرخصة عند الشاطبي ١٠/ ٥٤٢
• الرخصة المباحة ١٠/ ٥٤١
• الرخصة المندوبة ١٠/ ٥٤١
• الرخصة الواجبة ١٠/ ٥٤١
• رد الشاطبي على القائل بتتبع الرخص ١/ ٩٤
• شروط تتبعها ١/ ٩١
• ضوابط الأخذ برخص الفقهاء ٩/ ٥٧٧
• العزيمة والرخصة من أنواع الحكم الوضعي ١٢/ ٧٣٦
• العمل بالرخصة للمسلمين المقيمين في بلاد غير إسلامية ١٢/ ٧٤١
• المراد بالرخص الفقهية ٩/ ٥٧٧
• مشروعية الأخذ بالرخص الشرعية ٩/ ٥٧٧
• انظر أيضاً: التلفيق

■ **الردة**
• أثرها على الزواج
عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٨/ ٥٨٧
عند الجعفرية ٨/ ٥٨٨
عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٥٨٧
• أحكام المرتد ٦/ ١٧٥
• ارتداد أحد الزوجين، حكمه ٨/ ١٢٥
• ارتداد الزوجين أو أحدهما بعد الدخول، حكمه عند الشافعية والحنابلة والمالكية ٨/ ١٦٣
• ارتداد الزوجين أو أحدهما، حكمه عند الحنفية ٨/ ١٦٤

obeikandi.com

- ارتداد الزوجين أو أحدهما قبل الدخول، حكمه عند الشافعية والحنابلة والمالكية ٨/ ١٦٣
- إرث المرتد، حكمه ٩/ ٤٠٠
- إرث المرتدة، حكمه عند أبي حنيفة ٩/ ٤٠٠
- الإرث من المرتد، حكمه ٩/ ٢٦٣
- أسبابها ٦/ ١٧٣
- استتابة المرتد
  حكمها عند الحنفية ٦/ ١٦٤، ٦/ ١٧٧
  وجوبها عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ١٦٤، ٦/ ١٧٧
- استتابة المسلم إن سب الله أو النبي أو الملائكة، حكمها عند المالكية ٦/ ١٧٣
- اشتراط قضاء القاضي بلحاق المرتد بدار الحرب، حكمه عند الحنفية ٦/ ١٨٢
- الاعتكاف، حكمه إن حصلت فيه ردة ٢/ ٦٣٣
- أمثلة على الأقوال المكفرة ٦/ ١٧٢
- انتقال الكتابي إلى دين كتابي آخر، حكمه عند أبي حنيفة ومالك والراجح عند الحنابلة ٨/ ١٦٣
- انتقال الكتابي إلى دين كتابي آخر، حكمه عند الشافعية وأحمد ٨/ ١٦٣
- انتهاء الوكالة بالردة، حكمها ٤/ ٧٩٧
- انعزال الشريك بردته ولحاقه بدار الحرب أو جنونه ١٠/ ٢٤٧
- انعزال القاضي بنفسه بالردة ٦/ ٤٢٤
- انعزال المضارب بردته ولحاقه بدار الحرب أو جنونه ١٠/ ٢٤٧
- انعزال الوكيل بردته ولحاقه بدار الحرب أو جنونه ١٠/ ٢٤٧
- انعزال الوكيل والشريك والمضارب بردته ولحاقه بدار الحرب ١٠/ ٢٤٧
- بينونة امرأة الصبي المميز إن صحت ردته ٦/ ١٧٤
- تأثير الإكراه في الحكم بالردة ١٠/ ٤٤٨
- تصرفات المرتد
  حكمها ٦/ ١٧٨
  حكمها عند أبي حنيفة ٤/ ٧٩٧، ٥/ ١٩٠، ٥/ ٢١١، ١٠/ ٢٢٥
  حكمها عند الحنابلة ٦/ ١٧٩
  حكمها عند الصاحبين ٤/ ٧٩٧، ٥/ ١٩١، ٦/ ١٧٩
- تصرفات المرتدة، حكمها عند الحنفية ٦/ ١٨٠
- تعريفها ٦/ ١٦٤، ٦/ ١٧٢
- التفريق بسبب الردة أو إسلام أحد الزوجين ٨/ ٥٨٧
- تقديم الأم على غيرها في حضانة الولد إلا إذا كانت مرتدة أو فاجرة بحيث يضيع الولد ٨/ ٦٨١
- تهود الوثني أو تنصره، حكمه ٨/ ١٦٣
- التوبة إذا تكررت الردة والإسلام من شخص، حكمها ٦/ ١٦٤
- توبة المرتد، حكمها ٦/ ١٦٣
- تحكيم المرتد ١٢/ ٧٢٦
- تضمن حقوق الإنسان حرية الإنسان في تغيير دينه وهذا يتعارض مع الإسلام ١٢/ ٦١٠
- تعريف الرِّدة وإحباطها للعمل ١٢/ ١٣٤
- جريمة الرِّدة من أنواع الفساد ١٢/ ١٣٤
- حكم إحباطها للعمل ٦/ ١٧٢
- الحكم بالإسلام والردة لا يصدر إلا من مسلم عالم ٩/ ٤٧٥
- الحكم بالردة على من صلى ولم يقم بعد على الإسلام ٢/ ١٦٣
- الحكم بردة البهاء وأتباعه ٩/ ٥٢٣
- الحكم بردة ميرزا غلام أحمد وأتباعه ٩/ ٤٧٥
- حكم العمل والأجر والإيمان السابق ١/ ١٦٧
- حكمها في الصلاة ٢/ ٣١
- خلاصة حكم ردة الصبي المميز ٦/ ١٧٥
- خلاصة حكم المرتد ٦/ ١٧٧
- ديون المرتد، حكمها عند أبي حنيفة وزفر ٦/ ١٨٢
- الراجح في وقت اعتبار أهلية الوراثة ٦/ ١٨١
- الرجعة، رجعة المرتد، عدم صحتها ٨/ ٤٤٣
- ردة الإمام تبطل صلاته دون صلاة المقتدي عند الحنفية ٢/ ١٨٢
- ردة الزوجين وعودتهما إلى الإسلام، حكمه ٨/ ٥٨٨
- ردة السكران، حكمها ٦/ ١٧٤
- ردة الصبي، حكمها ٦/ ١٧٤
- ردة الصبي المميز، حكمها ١٠/ ١٢٥
- ردة المجنون، حكمها ٦/ ١٧٤
- ردة المرأة، صحتها ٦/ ١٧٦
- ردة المكره، حكمها ٦/ ١٧٥
- ردة الموصي، مبطل للوصية ٩/ ١١٢
- الزكاة بالنسبة للمرتد في ماله قبل ردته، حكمها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٥٠
- الزكاة بالنسبة للمرتد في ماله قبل ردته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٠
- الزكاة، سقوطها في النبات بالردة عند الحنفية خلافاً لغيرهم ٢/ ٧٤٧
- زكاة مال المرتد حال ردته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٠

- الزنادقة أخطر من المرتدين ١٢/ ١٣٤
- شروط صحتها ٦/ ١٧٤
- الصوم، عدم صحته معها ٢/ ٥٣٨
- صوم المرتد
  حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤، ٢/ ٥٥٥
  حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
- ضمان المرتد ما أتلفه من الأنفس أو الأموال ١٠/ ٩٤٤
- طروء الردة للصائم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- طلاق المرتد، حكمه ٨/ ٣٥٤
- عدم زوال ملكية المرتدة عن أموالها، عند الحنفية ٦/ ١٨٠
- عدم صحة المزارعة من المجنون والصبي والمرتد ١١/ ١١٨
- عدم قتل المزأة المرتدة، عند الحنفية ٦/ ١٧٦
- عقوبتها ٥/ ٧١٥
- عودة المرتد مسلماً إلى دار الإسلام بعد لحاقه بدار الحرب، حكمها ٦/ ١٨٢
- الفرقة بالردة طلاق عند المالكية ١٠/ ٣٠٤
- الفرقة بالردة فسخ عند عند الجمهور غير المالكية ١٠/ ٣٠٤
- فساد الصوم بالردة عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
- فسخ المرتد للبيع، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٣١١
- فسخ النكاح بردة الزوج عند أبي حنيفة وأبي يوسف ١٠/ ٣٠٨
- فسخ النكاح بسبب ردة أحد الزوجين ١٠/ ٣٠٤
- فسخ النكاح بسبب ردة الزوجة أو إبائها الإسلام ١٠/ ٢٨١
- فسخ النكاح بسبب الردة وإسلام أحد الزوجين ١٠/ ٢٨٠
- قتل الإمام للمرتد ٦/ ١٧٨
- قتل المرأة المرتدة، عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ١٧٦
- قتل المرتد بلا إذن الإمام، حكمه ٦/ ١٧٨
- قضاء الصوم لما فات بالسكر والردة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
- كفر الصبي المميز ١٣/ ٥٥٩
- كيفية توبة المرتد ٦/ ١٧٧
- لحاق المرتد بدار الحرب، حكمه عند الحنابلة ٦/ ١٧٩
- لو وقف شخص ثم ارتد، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٧٧
- ما اكتسبه المرتد حال إسلامه، حكمه عند أبي حنيفة ٦/ ١٧٨
- ما اكتسبه المرتد حال ردته، حكمه عند أبي حنيفة ٦/ ١٧٨
- ما يجب للمرأة في المهر بارتداد الزوج بعد الدخول ٨/ ٥٨٨
- ما يجب للمرأة في المهر بارتداد الزوج قبل الدخول ٨/ ٥٨٨
- مال المرتد، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٥٠
- مال المرتد وتصرفاته، حكمه ٦/ ١٧٨
- متى يقتل المرتد ٦/ ١٧٦
- المرتد
  تعريفه ٦/ ١٧٢، ٦/ ١٧٣
  صيامه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
  قضاؤه لما ترك من عبادات حال كفره، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٣٩
- المرتد إذا سكر أو جن، يقضي الصوم عن جميع أيام الجنون وأيام السكر عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- المرتد إذا لحق بدار الحرب، حكمه ٦/ ١٧٨
- من سب الله تعالى أو النبي ﷺ أو الملائكة أو الأنبياء، حكمه إن كان مسلماً ٦/ ١٧٣
- من سب الله والنبي والملائكة والأنبياء إن كان كافراً، حكمه ٦/ ١٧٣
- منع الزواج من المرتد أو المرتدة ٨/ ٥٨٨
- موت أحد العاقدين في المضاربة أو جنونهما أو ردتهما ١١/ ١١٣
- الميراث إذا ارتد أحد الزوجين، حكمه ٩/ ٢٦٤
- ميراث المرتد
  حكمه ٦/ ١٨٠، ٩/ ٢٦٣
  حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٥٦
- نفاذ تصرفات المرتد عند الصاحبين ٤/ ٣١١
- النفقة، سقوطها بردة الزوجة ٨/ ٧٣٧
- النكاح، عدم فسخه بردة الزوجين معاً عند الحنفية ١٠/ ٣٠٨
- نوع الفرقة بسبب الردة، عند المالكية ٨/ ٥٨٨
- الوصية إذا ارتد الموصى له، حكمها ٩/ ١١٢
- وصية المرتد، حكمها ٩/ ٦٤
- الوصية من المسلم للمرتد، حكمها ٩/ ٤٥
- وطء الزوج زوجته بعد ارتدادها أو ارتداد أحدهما، حكمه عند الشافعية والحنابلة والمالكية ٨/ ١٦٤
- وقت اعتبار أهلية الوراثة باللحاق بدار الحرب، عند أبي يوسف ٦/ ١٨٢
- وقت اعتبار أهلية الوراثة باللحاق بدار الحرب، عند محمد ٦/ ١٨٢

• وقت اعتبار أهلية الوراثة للمرتد، عند أبي حنيفة ٦/ ١٨١
• وقت اعتبار أهلية الوراثة للمرتد، عند الصاحبين ٦/ ١٨١
• وقت حلول ديون المرتد المؤجلة ٦/ ١٨١
• وقت زوال ملك المرتد عن أمواله، عند أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد ٦/ ١٧٨
• وقت زوال ملك المرتد عن أمواله، عند الصاحبين والحنابلة ٦/ ١٧٩
• وقف المرتد حال ردته، حكمه عند أبي حنيفة ٩/ ١٧٦
• وقوع الطلاق في عدة الفسخ بسبب الردة عند الحنفية ١٠/ ٢٨١
• انظر أيضاً: المرتد

■ **الرذيلة**
• مقاومة الإسلام كل ألوان الفساد والرذيلة ١٢/ ٤١٠

■ **الرزق**
• الاقتصاد في طلب الرزق وذم الحرص وحب المال ١١/ ١٤١
• ربط الإسلام الرزق بالكسب أو العمل والحض عليه ١١/ ١٦
• مراعاة آداب السوق والتعرض للبركة في الرزق ١١/ ١٤٢
• من آداب السوق التبكير في طلب الرزق ١١/ ١٤٣

■ **رسم المصحف**
• أول من أفرد رسم المصحف بالتأليف ١٢/ ٨٥٤
• الرسم العثماني توقيفي ١٢/ ٨٥٥
• رسم المصحف اصطلاحي لا توقيفي ١٢/ ٨٥٦
• رسم المصحف العثماني ومعناه ١٢/ ٨٥٣
• قواعد رسم المصحف ١٢/ ٨٥٤
• مزايا وأغراض الرسم العثماني ١٢/ ٨٥٤
• من قال من العلماء بالتزام الرسم العثماني ١٢/ ٨٥٦

■ **رسم المفتي**
• تعريفه ١/ ٦٢

■ **رسول الله ﷺ**
• الأفعال التي هي من خصائص رسول الله ﷺ ١٢/ ٤٣٥
• الأفعال الجبلية التي تصدر من رسول الله ﷺ ومكانتها من التشريع ١٢/ ٤٣٥
• أفعال رسول الله ﷺ بالنسبة إلى التشريع ١٢/ ٤٣٥
• أفعال رسول الله ﷺ المقصود منها التشريع ١٢/ ٤٣٥
• أفعال الرسول ﷺ عند أصوليي الحنفية ١٢/ ٤٣٤
• تبليغ رسول الله ﷺ الرسالة ودعوته إليها ١٢/ ٤٠٥
• دلالة تصرفات النبي ﷺ السياسية والإدارية على أنه كان رسولاً وقائداً سياسياً وحاكماً ١٢/ ٦١٧
• فتنة الذمي للمسلم عن دينه أو قذفه أو دعوته إلى دينه أو سب الله أو رسول الله ﷺ وأثر ذلك على العهد مع أهل الذمة ٧/ ٣٥٣
• ممارسة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين للقضاء ١٢/ ٦٣٦

■ **الرشد**
• اختبار الصبي بعد بلوغه لمعرفة رشده ١٣/ ٥٦٦
• اختباره ١٠/ ١٢٨
• تحديد سن الرشد في القانون ١٠/ ١٢٨، ١٠/ ١٢٩
• تحديد سن الرشد متروك لولي الأمر ١٣/ ٥٦٧
• ترجيح رفع سن الرشد ١٠/ ١٢٩
• تعريفه عند الشافعية ١٠/ ١٢٨
• تعريفه عند الفقهاء ١٠/ ١٢٨
• تعلقه بالتصرفات المالية فقط ١٠/ ١٢٨
• الرشد المالي وترافقه مع البلوغ وتأخره عنه ١٣/ ٥٦٦
• سبب الاختلاف بين سن البلوغ وسن الرشد ١٣/ ٥٧١
• سن الرشد في القانون الوضعي ١٣/ ٥٦٩
• شروط الرشد ١٣/ ٥٦٥
• طور الرشد بعد البلوغ ١٣/ ٥٦٥
• عدم تحديد سن معينة له عند الجمهور ١٠/ ١٢٩
• كيفية اختبار الرشد في الصبي ٥/ ٣٠٥
• كيفية اختبار الرشد في المرأة ٥/ ٣٠٥
• كيفية اختبار المميز لمعرفة رشده ٥/ ٣١٣
• كيفية الترشيد ٥/ ٣٥٣
• معناه ٤/ ١٢٧
• معناه عند الجمهور غير الشافعية ٥/ ٣٠، ٥/ ٣٠٣
• معناه عند الشافعية ٥/ ٣٠، ٥/ ٣٠٣
• من بلغ غير رشيد، حكمه عند أبي حنيفة ١٠/ ١٢٩

■ **الرشوة**
• تحريمها ٤/ ٢٩
• دفع الرشوة لرفع الظلم ٥/ ٥١ ١٠/ ٥٦٠
• دفع الرشوة للوصول إلى الحق ١٠/ ٥٢٤
• الربا ومهور البغي والسحت والرشاوى وأخذ الأجرة على النياحة والغناء والرقص والكهانة من أنواع الكسب المجمع على تحريمها ١١/ ٥٤
• عدم جواز أخذ الرشوة بحجة عموم البلوى ١٢/ ٢٣٤

openkanal.com

• عدم وجوب الزكاة في المال الحرام كالمغصوب والمسروق والرشوة والاحتكار والتزوير والغش ومقدار الربا لأنه غير مملوك لأحد ووجوب رده لصاحبه ١١/ ٣٧٠

■ **الرضا**

• البلوغ أو التمييز والرضا من شروط العاقدين في البيع ١١/ ٢٠

■ **الرضاع**

• آراء العلماء في رضاع الكبير والصغير ٨/ ١٤٥
• إثباته بالشهادة بالتسامع، جوازه ٨/ ٦٥٧
• أثر الإكراه عليه عند الشافعية ٤/ ١٥٥
• إثم المرضع إن أرضعت مع الصبي الأول صبياً آخر وأضرت به ٤/ ٥٦٢
• أجرة الرضاع، موقف القانون السوري منها ٨/ ٦٦٦
• الاحتياط في النظر للقرابة من الرضاع ٨/ ٣٥
• أخذ الأم أجرة على إرضاع ولدها بعد البينونة، حكمه عند صاحب الهداية ٨/ ٦٦٢
• أخذ المرضع الأجرة إذا أرضعت الصغير لبن شاة، حكمه ٨/ ٦٦٦
• ادعاء الزوج رضاعاً محرماً وإنكار الزوجة، زواجهما، حكمه ٨/ ٦٧٥
• ادعاء الزوجة الرضاع وإنكار الزوج، زواجهما، حكمه ٨/ ٦٧٥
• إذا كانت المرضعة الحاضنة للولد فعليها إرضاعه عندها ٨/ ٦٨٠
• إرضاع الأم اللبن لولدها، وجوبه عند الشافعية ٨/ ٦٦٢
• إرضاع الأم لطفلها إذا عدم الأب أو لا يوجد للولد أو للأب مال لاستئجار مرضع، وجوبه ٨/ ٦٦١
• إرضاع الأم لطفلها إن رفض الرضاع إلا من ثدي أمه، وجوبه بالاتفاق ٨/ ٦٦١
• إرضاع الأم لطفلها إن لم يوجد غيرها، وجوبه ٨/ ٦٦١
• الإرضاع على الأم
حالات وجوبه بالاتفاق ٨/ ٦٦١
حكمه ديانه ٨/ ٦٦٠
حكمه قضاء عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٦٦٠
حكمه قضاء عند المالكية ٨/ ٦٦٠
• الإرضاع على الأم إذا كانت شريفة لشراء أو حسب، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٦٠
• الإرضاع على الأم إذا كانت مطلقة طلاقاً بائناً، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٦١
• الإرضاع على الأم إن كانت زوجة أو معتدة من طلاق رجعي، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٦٠
• الإرضاع المحرم للزواج يكون بالقليل والكثير ولو بالمصة، عند المالكية والحنفية ٨/ ٦٧٢
• أركانه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٦٥٩
• استحقاق الأم أجرة الرضاع في حال الزوجية أو أثناء العدة من الطلاق الرجعي، حكمه ٨/ ٦٦٣
• استحقاق الأم أجرة الرضاع لولدها بعد انتهاء الزوجية والعدة أو في عدة الوفاة، حكمه ٨/ ٦٦٣
• استحقاق الأم أجرة الرضاع لولدها، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٦٣
• استحقاق الأم أجرة الرضاع لولدها في عدة الطلاق البائن، حكمه ٨/ ٦٦٣
• استئجار المرضع، حكمه ٨/ ٦٦٢
• استئجار المرضع للبنها للضرورة ١٠/ ٥٧٠
• اشتراط رجلين لصحة الإقرار به، عند الشافعية ٨/ ٦٧٥
• اعتبار الرضاع كالنسب ٩/ ٤٧٦
• إعفاف الزوجة وتقديم المهر والنفقة وإرضاع الولد من حقوق الزوجة ١٣/ ٦٢٦
• الأعمال الواجبة على المرضع ٤/ ٥٦٢
• إقرار أحد أبوي صغير بالرضاع قبل العقد عليه وعدم صحة العقد بعد الإقرار ٨/ ٦٧٥
• الإقرار بالرضاع، تعريفه عند الحنفية ٨/ ٦٧٣
• الإكراه على الإرضاع ١٠/ ٤٥٢
• إن أقر الزوج قبل الدخول بالرضاع المحرم، النكاح حكمه ٨/ ٦٧٥
• بدء استحقاق أجرة الرضاع للمرضع غير الأم وللأم بعد انتهاء الزوجية ٨/ ٦٦٤
• بنوك حليب الأمهات، منع إنشائها ٩/ ٤٧٧
• بنوك الحليب تؤدي إلى الاختلاط والريبة ٩/ ٤٧٦
• تجربة الغرب في إنشاء بنوك الحليب ٩/ ٤٧٦
• تحديد الصغر الذي تثبت به حرمة الرضاع، عند الجمهور ٨/ ١٤٦
• تحريم الزواج بالرضاع إذا خلط اللبن، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٦٦٩
• تحريم الزواج بالرضاع إذا كان الإرضاع لكبير، حكمه عند داود الظاهري وعائشة ٨/ ٦٦٩
• تحريم الزواج بالرضاع عند خلط لبن امرأة بامرأة أخرى، حكمه عند المالكية ومحمد وزفر وهو الراجح ٨/ ٦٦٩

• تحليل زواج أبي الرضيع من النسب من المرضعة ٨/ ١٤٤
• تحليل زواج أخت الأخ من الرضاع، عند الحنفية ٨/ ١٤٤
• تحليل الزواج بمرضعة الابن، عند الحنفية ٨/ ١٤٤
• تحليل زواج زوج المرضعة من أم الرضيع من النسب ٨/ ١٤٤
• التفضيل بين الأم والمتبرعة بالرضاعة، حكمه ٨/ ٦٦٤
• ثبوت الرضاع بالبينة وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين من أهل العدالة ٨/ ٦٧٦
• ثبوت الرضاع بشهادة أربع نسوة، عند الشافعية ٨/ ٦٧٦
• ثبوت الرضاع بين الزوجين بإقرارهما معاً، ويفسخ الزواج بينهما، عند المالكية ٨/ ٦٧٤
• ثبوته بالإقرار ٨/ ٦٧٣
• ثبوته بالبينة ٨/ ٦٧٦
• الجمع بين الصلاتين بسبب الإرضاع عند الحنابلة ٢/ ٣١٨
• حالة استحقاق الأم أجرة الرضاع ٨/ ٦٦٢
• حضانة الأم المصابة بالإيدز لوليدها السليم وإرضاعه ٩/ ٨٢٣
• حق الولد الصغير في الرضاع ٨/ ٦٦٠
• حكمة التحريم بالرضاع ٨/ ١٤٨
• الخلع على الرضاع، حكمه ٨/ ٤٧٧
• الرجوع عن الإقرار بالرضاع عدم صحته سواء أصر المقر على إقراره أو لم يصر ٨/ ٦٧٥
• رضاع الصغير، ثبوت التحريم به، عند الجمهور ٨/ ١٤٦
• رضاع الكبير
ترجيح رأي ابن تيمية في حكمه ٨/ ١٤٧
ثبوت التحريم به، عند عائشة وعلي وعروة وداود الظاهري ٨/ ١٤٥
• الرضاع المحرم للزواج
شروطه ٨/ ٦٦٧
شروطه أن يرضع الطفل خمس رضعات متفرقات بحسب العادة، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ١٤٥
شروطه: تحقق وصول اللبن إلى معدة الرضيع، عند الحنفية ٨/ ٦٦٨
شروطه: حصول الإرضاع بطريق الفم أو الأنف ٨/ ٦٦٨
شروطه: عدم خلط اللبن بغيره عند الحنفية والمالكية ٨/ ٦٦٩
شروطه: كون الرضاع للطفل في حال الصغر ٨/ ٦٦٩
شروطه: كون الرضاع المحرم للزواج خمس رضعات متفرقات فصاعداً عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٦٧٢
شروطه: كون اللبن لبن امرأة آدمية بكراً أم متزوجة أم بغير زوج عند الجمهور ٨/ ٦٦٧
شروطه: كون اللبن لبن امرأة ثار لها لبن من الحمل، عند الحنابلة ٨/ ٦٦٧
شروطه: كونه من امرأة حية حياة مستقرة بلغت تسع سنين قمرية، عند الشافعية ٨/ ٦٦٧
شروطه وقوع الرضاع المحرم في العامين الأولين من حياة الرضيع عند الجمهور والقانون ٨/ ١٤٤
• الرضاع من امرأة ميتة أو صغيرة، حكم تحريم الزواج به عند الجمهور غير الشافعية ٨/ ٦٦٧
• الرضاع من بنوك حليب الأمهات، حرمته ٩/ ٤٧٧
• رضاع الولد على الأب وحده وليس له إجبار الأم على إرضاع الولد ٨/ ٦٦٠
• الزواج بين رجل وامرأة تبين أنهما أخوين بالرضاعة، حكمه ٨/ ٦٧٣
• زوجة الفرع من الرضاع وإن نزل، حرمتها ٨/ ١٣٧
• سقوط أجرة الإرضاع بموت الأب، حكمها ٨/ ٦٦٤
• الظئر، تعريفها ٨/ ٦٦٢
• عدم إلزام المرأة به ١/ ٣٩
• عدم ثبوت الرضاع بشهادة رجل وامرأة أو شهادة امرأتين إن فشا الرضاع بينهما قبل العقد، عند المالكية ٨/ ٦٧٦
• عدم ثبوت الرضاع قبل العقد بشهادة امرأة فقط إلا أم الصغير ولا يصح العقد معه، عند المالكية ٨/ ٦٧٧
• فسخ النكاح برضاع محرِّم عند الشافعية ١٠/ ٣٠٦
• قبول شهادة أم الزوجة وبنتها مع غيرها حسبة بلا تقدم دعوى في الرضاع، عند الشافعية ٨/ ٦٧٧
• قبول شهادة المرضعة مع غيرها إن لم تطلب أجرة عن رضاعتها، عند الشافعية ٨/ ٦٧٧
• كون الرضاع في مدة الحولين الأوليين ولو بعد الفطام، اشتراطه لتحريم الزواج به، عند الشافعية والحنابلة وأبي يوسف ومحمد ٨/ ٦٧٠
• كون الرضاع المحرم للزواج في مدة حولين وشهرين من عمر الرضيع، اشتراطه عند مالك ٨/ ٦٧١
• كون الرضاع المحرم للزواج في مدة حولين ونصف دون أن يتخللها فطام، اشتراطه عند أبي حنيفة ٨/ ٦٧١
• لبن الفحل
حكمه ٨/ ١٤٧
معناه ٨/ ١٤٧

obeikandl.com

• ما يثبت به الرضاع ٨/ ٦٧٣، ٨/ ٦٧٥
• ما يجب للمرأة من المهر إن تبين أن الزوجان أخوات بالرضاعة ٨/ ٦٧٣
• ما يختلف فيه حكم الرضاع عن حكم النسب عند الحنفية ٨/ ١٤٣
• المحرمات بالرضاع، في القانون ٨/ ١٤٤
• المحرمات بسبب الرضاع
أصول الإنسان من الرضاع مهما علون ٨/ ١٤٢
أم الزوجة وجداتها من الرضاعة مهما علون ٨/ ١٤٢
أنواعها ٨/ ١٤٢
= بنت الزوجة من الرضاعة ٨/ ١٤٣
زوجة الأب والجد من الرضاع وإن علا ٨/ ١٤٢
زوجة الابن وابن الابن وإن نزل ٨/ ١٤٣
فروع الأبوين من الرضاع ٨/ ١٤٢
الفروع المباشرة للجد والجدة من الرضاع ٨/ ١٤٢
الفروع من الرضاع مهما نزلن ٨/ ١٤٢
• المدار في استحقاق الأم أجرة الرضاع، عند المالكية ٨/ ٦٦٣
• مدة استحقاق الأم الأجرة على الرضاع ٨/ ٦٦٣
• مقدار الأجرة التي تستحقها الأم لإرضاع ولدها ٨/ ٦٦٦
• من المكلف بأجرة الرضاع ٨/ ٦٦٥
• واجب المرضع ٨/ ٦٦٦
• وقت الرضاع المحرم ٨/ ١٤٤

■ **الرطل**
• مقداره ٤/ ٢٢٥

■ **الرطل الشرعي البغدادي**
• مقداره ١/ ١٢٥

■ **الرعاية**
• الرعاية حق من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٥

■ **الرعب**
• الخلط بين الجهاد والمقاومة المشروعة وحوادث التفجير والتطرف والإرهاب وزرع الرعب بين الناس ٧/ ١٦٨

■ **الرق**
• اعتبار العتق أفضل القربات إلى الله تعالى ٣/ ٧٧٤
• الحكمة من الإبقاء على مشروعيته ٣/ ٧٧٤
• سبب استرقاق الأسرى في الإسلام ٣/ ٧٧٤
• سبب إقراره في الإسلام ٣/ ٧٧٠

■ **الرقاب**
• آراء العلماء في بيان المقصود من الرقاب بصفة عامة ٣/ ٤١
• سهم -في الرقاب- التطبيق الأصلي لهذا المصرف في إعانة المكاتب ٣/ ٤٩
• سهم -في الرقاب- هل تعطى الشعوب الإسلامية التي تئن تحت وطأة الحكومات الكافرة منه لتحرير نفسها ٣/ ٥٠
• سهم -في الرقاب- يصرف في إعتاق الرقيق عند المالكية والحنابلة أدلتهم ٣/ ٤٨
• سهم -في الرقاب- يصرف في مساعدة المكاتبين عند الشافعية والحنفية أدلتهم ٣/ ٤٥
• السوابق التاريخية في العهود الإسلامية لاستخدام مصرف -في الرقاب- في غير المكاتبين ٣/ ٣٩
• غياب الرق في العصر الحالي ٣/ ٣٨
• فك الأسارى من سهم الرقاب، حكمه ٣/ ٤٣
• المراد بقوله (في الرقاب) عند الحنفية ٣/ ٤٢
• المراد بقوله (في الرقاب) عند الشافعية ٣/ ٤١
• المراد بقوله (في الرقاب) عند المالكية وأحمد ٣/ ٤١
• المصرف الخامس من مصارف الزكاة ٣/ ٣٦
• معاهدة إلغاء الرّق في العالم ١٣/ ٥٤٠
• معنى (في الرقاب) ٣/ ٣٦

■ **الرقبى**
• تعريفها عند المالكية ٤/ ٦٨١
• حكمها ٤/ ٦٨٢
• حكمها عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٦٨١
• حكمها عند أبي يوسف والشافعية والحنابلة ٤/ ٦٨١
• حكمها عند المالكية ٤/ ٦٨١

■ **الرقص**
• استئجار المغنيات أو النائحات أو الراقصات أو أدوات الملاهي ١١/ ١٣٦
• حكمه ٣/ ٥٦٥
• الربا ومهور البغي والسحت والرشاوى وأخذ الأجرة على النياحة والغناء والرقص والكهانة من أنواع الكسب المجمع على تحريمها ١١/ ٥٤

■ **الرقية**
• الدعاء للمريض بالصلاح والعافية ورقيته سنيته ٢/ ٣٩٤

■ **الركاز**
• اختلافه عن المعدن عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٩٧
• اشتراط بلوغ النصاب، حكمه في وجوب زكاة الركاز عند المالكية ٢/ ٧٠٢

- إطلاقه عند الحنفية ٥/ ٤٥١
- بلوغ النصاب في زكاة الركاز عدم اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٦٩٨
- تعريفه ٢/ ٦٩٨، ٢/ ٧٠٢، ٥/ ٣٨١، ٥/ ٤٥٠، ٥/ ٤٥٥، ١٠/ ٧٨
- جواز أن يتولى الإنسان الواجد له تفرقة الخمس بنفسه ودليله ٢/ ٧٠٧
- حكمه ٥/ ٣٨١، ١٠/ ٧٨
- حولان الحول عدم اشتراطه لوجوب الزكاة عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
- خلاصة حكمه عند المالكية ٥/ ٤٥٥
- الركاز إن كان من دفن المسلمين، حكمه عند المالكية ٥/ ٤٥٥
- الركاز إن وجد في أرض فتحت صلحاً، حكمه عند المالكية ٥/ ٤٥٥
- الركاز إن وجد في أرض فتحت عنوة، حكمه عند المالكية ٥/ ٤٥٥
- الركاز إن وجد في أرض مملوكة، حكمه عند المالكية ٥/ ٤٥٥
- الركاز إن وجد في الفيافي وكان من دفن الجاهلية، حكمه عند المالكية ٥/ ٤٥٥
- زكاته، مقدارها عند الحنفية والشافعية ٢/ ٧٠٣
- الزكاة الخمس في الركاز إن وجد في دار مملوكة، وجوبها عند الصاحبين من الحنفية ٢/ ٦٩٩
- زكاة الركاز
  - حكمها ٢/ ٦٥٢، ٢/ ٧٠٦
  - حكمها عند الحنفية ٢/ ٧٠٠
  - حكمها ومقدارها عند المالكية ٢/ ٧٠٢
  - شروط وجوبها عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
  - عدم اشتراط بلوغ النصاب فيها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٦٩٨
  - قدر الواجب فيها ٢/ ٧٠٧
  - مصارفها ٢/ ٧٠٧
  - مصارفها عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
  - مصارفها عند المالكية ٢/ ٧٠٤
  - مقدارها ٢/ ٦٩٨
  - وجوب الخمس فيها عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٧٠٧
- زكاة الركاز إن وجدت في دار حرب من قبل من دخلها بأمان، حكمها عند الحنفية ٢/ ٧٠٠
- زكاة الركاز حكمها كاللقطة إن وجد عليه علامة إسلام ٢/ ٧٠٧
- زكاة الركاز من تجب عليه عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٧٠٧
- زكاة الركاز من تجب عليه عند الشافعية ٢/ ٧٠٧
- الزكاة والخمس في الركاز إن وجد في دار مملوكة، عدم وجوبها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٩٩
- صفة الركاز الذي يجب فيه الخمس ٢/ ٧٠٧
- عدم التفرقة بين المعدن والكنز في مقدار الزكاة، عند الحنفية ٥/ ٤٥٢
- الفرق بينه وبين المعدن ٥/ ٤٥٠
- معناه عند المالكية ٥/ ٤٥٤، ٥/ ٤٥٥
- المقصود به غير المعدن عند الحنابلة ٢/ ٧٠٤
- ملكيته إن تنازع فيه بائع ومشتر أو مكر أو مكتر أو معير ومستعير، حكمها عند الشافعية ٢/ ٧٠٤
- ملكيته إن كان اسلامياً أو لم يعلم أو هو جاهلي أو إسلامي، حكمها عند الشافعية ٢/ ٧٠٤
- ملكيته إن كان مطبوعاً بطابع المسلمين، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٠٢
- ملكيته إن وجد في أرض فتحت صلحاً، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٠٢
- ملكيته إن وجد في أرض فتحت عنوة، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٠٢
- ملكيته إن وجد في أرض مباحة، حكمها ٢/ ٧٠٧
- ملكيته إن وجد في أرض مملوكة، حكمها ٢/ ٧٠٧
- ملكيته إن وجد في أرض مملوكة، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٠٢
- ملكيته إن وجد في أرض مملوكة لشخص أو لموقوف عليه، حكمها عند الشافعية ٢/ ٧٠٤
- ملكيته إن وجد في دار الحرب، حكمها ٢/ ٧٠٧
- ملكيته إن وجد في مسجد أو شارع، حكمها عند الشافعية ٢/ ٧٠٤
- ملكية الركاز ١٣/ ٥١١
- ملكية الزائد عن الخمس، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٩٩
- هو بمعنى المعدن والكنز عند الحنفية ٢/ ٦٩٨
- هو المعدن عند الحنفية ٢/ ٦٩٨

■ الركن

- تعريفه عند الجمهور إلا الحنفية ١/ ٦٤، ١/ ١٧٣، ٥/ ٨١، ١٠/ ٩٥
- تعريفه عند الحنفية ١/ ٦٤، ١/ ١٧٣، ١/ ٥٠٠، ٢/ ٥٤٤، ٥/ ٨١، ١٠/ ٩٤
- الخلاف بين الحنفية وغيرهم في تعريف الركن ٥/ ٨١
- الفرق بينه وبين الشرط ١/ ١٧٣

obeikandl.com

■ الركن اليماني
- استلامه حكمه عند الشافعية ٣/ ١٦٠
- استلامه في الطواف حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٦٨

■ الركوع
- إجزاء تكبيرة الإحرام عن تكبيرة الركوع لمن أدرك الإمام راكعاً عند الحنابلة ٢/ ١٤٧
- الاطمئنان فيه ١/ ٦٩٩
- الاطمئنان فيه أقله ١/ ٦٩٩
- الاطمئنان فيه فرض عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٦٩٩
- الاطمئنان فيه وجوبه عند الحنفية ١/ ٦٩٩
- أقله ١/ ٦٩٨
- أكمله ١/ ٦٩٨
- التسبيح فيه ١/ ٧٤٠
- التسبيح فيه عند الشافعية ١/ ٧٧٢
- التسبيح فيه عند المالكية ١/ ٧٦٧
- التسبيح فيه للإمام ١/ ٧٤٠
- التسبيح فيه للمنفرد والإمام عند الشافعية ١/ ٧٤٠
- تعريفه شرعاً ١/ ٦٩٨
- تعريفه لغة ١/ ٦٩٨
- التكبير حال الخفض والرفع فيه عند المالكية ١/ ٧٦٧
- الرفع منه والاعتدال من أركان الصلاة ١/ ٧٠٠
- رفع اليدين عند الركوع والرفع منه عند الحنابلة ١/ ٧٧٨
- سبق المأموم لإمامه بالركوع عمداً، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٦
- شروطه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦٩٩
- قراءة المصلي في حال الركوع، كراهتها ٢/ ١١٢
- القيام منه حكمه عند الحنفية ١/ ٧٠٠
- القيام منه والاعتدال، حكمه عند أبي يوسف والجمهور غير الحنفية ١/ ٧٠٠
- كيفيته في الصلاة ١/ ٦٩٨
- كيفيته للرجل ١/ ٦٩٨
- كيفيته للمرأة ١/ ٦٩٨
- ما يسن فيه ١/ ٧٣٩
- هيئته في الصلاة للرجل عند الشافعية ١/ ٧٧٦
- هيئته في الصلاة للمرأة عند الشافعية ١/ ٧٧٧
- هيئة الظهر فيه عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
- هيئة المرأة فيه عند الحنابلة ١/ ٧٨٠

■ رمضان
- الأحداث التاريخية التي وقعت فيه ٢/ ٥٠٦
- إحياء ليالي العشر الأخير منه، حكمها ٢/ ٥٤
- إخبار الناس أو الذهاب إلى القاضي أو المسجد لمن رأى هلال رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
- الاشتغال بالعلم وتلاوة القرآن والأذكار في رمضان، سنيته ٢/ ٥٥٨
- الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان، سنيته ٢/ ٥٥٩
- الاعتكاف فيه، ندبه ٢/ ٦٢٩
- الإمساك بقية اليوم في يوم الشك إن تبين كونه من رمضان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- التوسعة على العيال والإنفاق وصلة الأرحام، سنيته في رمضان ٢/ ٥٥٨
- السفر
  - اشتراط كونه طويلاً لمسافة تقدر بحوالي ٨٩ كم لإباحته الفطر في رمضان ٢/ ٥٦٤
  - إنشاؤه قبل طلوع الفجر لإباحة الفطر في رمضان، اشتراطه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٦٤
  - شروطه المبيحة للفطر في رمضان ٢/ ٥٦٤
- السفر المبيح للإفطار في رمضان كونه مباحاً، اشتراطه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٦٥
- شهود جزء من شهر رمضان يوجب الصيام على المختار عند الحنفية ٢/ ٥٢٧
- الصوم برؤية الهلال من شخص واحد عدل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٢٩
- صوم رمضان
  - عدم اشتراط تبييت النية وتعيينها له ٢/ ٥٤٥
  - وجوبه برؤية الهلال أو بإكمال شعبان ثلاثون يوماً ٢/ ٥٢٧
- الصوم في رمضان إن نوى الصائم غيره، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٨
- الصوم قضاؤه للمجنون والمغمى عليه إن استوعب جنونه وإغماؤه شهر رمضان كله، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٣٩
- الصوم، لزومه على كل من سمع من عدل إثبات هلال رمضان وعدم اختصاصه بالحاكم عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
- صوم من اشتبه عليه شهر رمضان لأسر أو سجن ونحوه وقد تحرى في معرفة شهر رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٢
- صيام يوم أو يومين قبل رمضان، حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٥
- صيام يوم أو يومين قبل رمضان، كراهته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥١٥

• صيامه، وجوبه ٢/ ٥٢٧
• عدم وجوب الإمساك على من أصبح مفطراً إلا برؤية الهلال أو إكمال شعبان ثلاثين يوماً ٢/ ٥٢٧
• فسق من ترك صيام رمضان كسلاً لا جحوداً ٢/ ٥١٠
• فضله ٢/ ٥٠١
• القرآن، نزوله في ليلة الخامس والعشرين منه ٢/ ٥٠٦
• قضاء الصوم فقط دون الكفارة لمن استمر عذره في الإفطار حتى دخل رمضان آخر ومات قبل التمكن من القضاء، وجوبه ٢/ ٥٦٩
• قضاء الصوم مع الكفارة على المريض إذا جاء رمضان آخر ولم يقض ما فاته، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
• قضاء صوم يوم الشك على الفور إن تبين أنه من رمضان، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
• قضاؤه، وقت أدائه موسع عند الحنفية ٢/ ١٣٠
• قول "أشهد" لإثبات هلال رمضان عند الإدلاء بالشهادة إن لم تكن السماء صحواً عدم اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٢٨
• قول "أشهد" للإدلاء بشهادة رؤية الهلال في رمضان إن كانت السماء صحواً اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٢٨
• كفارة الصوم للمريض إذا جاء رمضان آخر ولم يقض ما فاته، عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
• كفارة الصوم للمسافر إذا جاء رمضان آخر ولم يقض ما فاته، عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
• كفر جاحد وجوب صيام رمضان ٢/ ٥١٠
• لفظ "أشهد" عدم اشتراطه في إخبار العدلين لإثبات هلال رمضان عند المالكية ٢/ ٥٢٩
• للإمام الأمر بالصوم بما يثبت لديه في إثبات هلال رمضان بلا خلاف ٢/ ٥٣٣
• ليس الصحيح كالمريض في صوم رمضان عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٦٧
• ليلة القدر، القول فيها "اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني" وإحياؤها، سنيته ٢/ ٥٥٩
• المجنون الذي أفاق في بعض رمضان، قضاؤه لما مضى من رمضان، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٠
• المرض، ضابطه المبيح للفطر في رمضان ٢/ ٥٦٧
• المريض
صومه تطوعاً في رمضان، حكمه ٢/ ٥٦٨
صومه في رمضان مع مرضه، حكمه ٢/ ٥٦٨
صومه واجباً آخر في رمضان، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٦٨
صومه واجباً آخر في رمضان، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٨
• المريض في رمضان
إفطاره حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٨
إفطاره حكمه عند الحنفية والشافعية ٢/ ٥٦٨
إفطاره حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٨
• المسافر، صومه واجباً آخر في رمضان، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٦٨
• المسافر والمريض، صومهما في رمضان، حكمه عند الظاهرية ٢/ ٥٦٦
• معركة بدر، وقت حدوثها ودليله ٢/ ٥٠٦
• من أسلم أثناء نهار رمضان، الصوم في حقه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٨
• من أغمي عليه رمضان كله قضاه، عند الحنفية ٢/ ٥٣٩
• هلال رمضان
إثبات جميع الأحكام المتعلقة برؤية هلال رمضان برؤية واحد عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
إثباته بالحساب، عدم وجوب الصوم به عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
إثباته برؤية عدل واحد أو امرأة أو امرأتين في حالة الغيم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٢٩
إثباته برؤية العدل الواحد في حال الغيم ونحوه عند الحنفية ٢/ ٥٣٢
إثباته برؤية العدل الواحد في حق من لا يهتم بأمر الهلال، عند المالكية ٢/ ٥٣٢
إثباته برؤية العدل الواحد ولايكفي مستور الحال عند الحنابلة ٢/ ٥٣٢
إثباته برؤية عدلين فأكثر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٢٨
إثباته وشوال برؤية عدل واحد ولو مستور الحال، عند الشافعية ٢/ ٥٣٢
التماسه حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٣٢
أوجه إثباته عند المالكية ٢/ ٥٢٨
حكم إثباته بما يخبر به أهل الميقات والحساب والتنجيم ٢/ ٥٢٩
رؤية جمع عظيم لإثبات هلال رمضان إن كانت السماء صحواً، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٣٢
رؤية عدلين أو أكثر لهلال رمضان لإثباته اشتراطه عند المالكية ٢/ ٥٣٢
ما يسن قوله عند رؤية هلال رمضان أو غيره، عند الحنابلة ٢/ ٥٣٣
• هلال رمضان إن كانت السماء صحواً، كيفية إثباته عند الحنفية ٢/ ٥٢٨
• هلال رمضان إن لم تكن السماء صحواً، كيفية إثباته عند الحنفية ٢/ ٥٢٧

• الولي، صومه عمن مات بعد التمكن من قضاء ما فاته من رمضان ولم يقض، حكمه ٢/ ٥٦٩

■ **الرَّمْل**
• التيمم به حكمه عند المالكية ١/ ٥٠٤
• التيمم به عند الشافعية والحنابلة، حكمه ١/ ٥٠٦

■ **الرَّمَل**
• الرمل في الطواف ٣/ ٢١٢
حكمه
حكمه عند الشافعية ٣/ ١٦١
حكمه عند المالكية ٣/ ١٥٢
• ما يقوله أثناءه ٣/ ٢١٣

■ **رمي الجمار**
• الإنابة فيه، حكمه ٣/ ٢٣٦
• تأخير الرمي عن وقته، حكمه عند الحنابلة ٣/ ٢٤٥
• تأخير الرمي عن وقته، حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٤٣
• تأخير الرمي عن وقته، حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٤٥
• تأخير الرمي عن وقته، حكمه عند المالكية ٣/ ٢٤٤
• التعجيل بالنفر، وقته ٣/ ٢٣٩
• التكبير عند رميها، حكمه ٣/ ٢٤٢
• جمع الجمار من مزدلفة حكمه ٣/ ٢٣٣
• حدود مِنى ٣/ ٢٣٥
• حكمته ٣/ ٢٣٥
• حكمه ٣/ ٢٣٥
• الرمي بحصاة أخذها من الجمرة، حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٤١
• الرمي بحصاة أخذها من الجمرة، حكمه عند غير الحنفية ٣/ ٢٤١
• الرمي بمنى، مندوباته عند المالكية ٣/ ١٥٤
• رمي الجمرات الثلاث أيام التشريق تأخيره إلى الليل، حكمه ٣/ ٢٣٧
• رمي الجمرات الثلاث أيام التشريق، وقته ٣/ ٢٣٧
• رمي جمرة العقبة
واجباته عند المالكية ٣/ ١٥٥
وقته ٣/ ٢٣٧
• رمي جمرة اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال للنفر الأول، حكمه ٣/ ٢٣٨
• الرمي في منى سننه عند الشافعية ٣/ ١٦٥
• رميها راجلاً عند الشافعية ٣/ ٢٤٢
• سننه ٣/ ٢٤٢
• شروطه ٣/ ٢٣٩
• الشك في عدد الحصيات السبع حكمه ٣/ ٢٤٠
• عدد الجمرات ٣/ ٢٣٦
• عدم اشتراط بقاء الحجر في المرمى ٣/ ٢٤١
• عدم اشتراط الطهارة فيه ٣/ ٢٤١
• عدم اشتراط كون الحصى طاهراً ٣/ ٢٤١
• عدم ترتيب رمي الجمرات، حكمه ٣/ ٢٤٠
• غسل حصى الجمار، حكمه ٣/ ٢٣٣
• كيفية الرمي ٣/ ٢٤٢
• مأخذ الحصى ٣/ ٢٤١
• معناه ٣/ ٢٣٥
• مكانه ٣/ ٢٣٩
• وقته ٣/ ٢٣٧

■ **الرهان**
• حكمه ٥/ ٦٥٠
• دخول المحلِّل فيه، شرطه ٥/ ٦٥٠

■ **الرهبانية**
• عدم جواز قتل النساء والصغار والشيوخ والرهبان والعبّاد إلا إذا قاتلوا ٧/ ٥٢٦
• قول من قال: موجب القتل في القتال هو الكفر، وجواز قتل الراهب والمقعد والأعمى عندهم ٧/ ١٠٥
• نهي الإسلام عن الترهب ١٣/ ٦٦٠

■ **الرهن**
• آثاره ٥/ ١٣٥
• إبقاء العدل للمرتهن تحت يده، وجوبه ٥/ ١١٤
• اتحاد العقد باتحاد صيغته ولو تعدد الراهن أو المرتهن عند الحنفية ٥/ ١٣٦
• اتحاد العقد باتحاد صيغته ولو تعدد المرهون عند الحنفية ٥/ ١٣٦
• اتحاده إذا كان الدين مشتركاً بين دائنين عند الشافعية ٥/ ١٣٧
• اتفاق العاقدين بعد القبض على كون العدل هو الراهن، حكمه عند الشافعية ٥/ ١١٢
• اتفاق العاقدين بعد القبض على كون العدل هو الراهن، حكمه عند غير الشافعية ٥/ ١١٢
• اتفاق العاقدين على كون العدل هو الراهن قبل القبض، حكمه ٥/ ١١٢
• إجارة الراهن الرهن دون إذن المرتهن، حكما ٥/ ١٥٢
• إجارة الراهن الرهن للمرتهن، حكمها عند الحنفية ٥/ ١٥١
• إجارة الراهن الرهن للمرتهن، حكمها عند الشافعية ٥/ ١٥٢

obeikandl.com

- إجارة المرتهن الرهن بإذن الراهن، حكمها عند المالكية ٥/ ١٥٥
- إجازة المرتهن لبيع المرهون ٤/ ١٣٩
- إجبار القاضي للراهن على بيع الرهن ٥/ ١٦٣
- إجبار وكيل الراهن على البيع، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ١٦٣
- إجبار وكيل الراهن على البيع، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٦٣
- اجتماع الرهن والإجارة على عين واحدة، عند الشافعية ٥/ ١٢٢
- اجتماع الرهن والإعارة على عين واحدة، عند الشافعية ٥/ ١٢٢
- أجرة مأوى الرهن على الراهن، عند أبي يوسف ٥/ ١٤٢
- الإجماع على جوازه ٥/ ٧٩
- إحضار المرتهن الرهن عند وفاء الدين إذا لم يكن للرهن حمل ومؤنة ٥/ ١٤٠
- أحكام الرهن الصحيح ٥/ ١٣٣
- أحكامه وآثاره ٥/ ١٣٣
- الأحوال التي ينعزل فيها العدل ٥/ ١١٣
- أحواله ٥/ ٨١
- اختصاص المرتهن بغنم الرهن دون سائر غرماء الراهن ٥/ ٦٧
- اختلاف الحنابلة بفساد الرهن بالشرط الفاسد ٥/ ٨٩
- اختلاف الراهن والمرتهن ٥/ ١٧٧
- اختلاف العاقدين في الإذن في القبض، حكمه ٥/ ١٧٨
- اختلاف العاقدين في أصل الرهن، حكمه ٥/ ١٧٨
- اختلاف العاقدين في تلف العين المرهونة ٥/ ١٧٧
- اختلاف العاقدين في حدوث قبض المرهون، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٧٨
- اختلاف العاقدين في حدوث قبض المرهون، حكمه عند الحنفية والشافعية ٥/ ١٧٨
- اختلاف العاقدين في قدر الدين المرهون به، حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ١٧٧
- اختلاف العاقدين في قدر الدين المرهون به، حكمه عند المالكية ٥/ ١٧٧
- اختلاف العاقدين في قدر قيمة المرهون يوم الرهن، حكمه ٥/ ١٧٨
- اختلاف العاقدين في مقدار ثمن بيع المرهون، حكمه ٥/ ١٧٨
- اختلاف العاقدين في مقدار المرهون بعد هلاكه، حكمه ٥/ ١٧٨
- اختلاف العاقدين في نوع المرهون، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٧٨
- اختلاف العاقدين في وضع الرهن عند أمين، حكمه عند المالكية ٥/ ١٧٩
- اختلاف العاقدين في وقت هلاك الرهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٧٨
- أخذ الرهن بأجرة على فعل محرم، عدم جوازه ٥/ ٩٥
- أخذ الرهن بالأجرة في إجارة الذمة، عدم جوازه ٥/ ٩٦
- أخذ الرهن بالثمن بعد لزوم البيع، جوازه ٥/ ٩٧
- أخذ رهن بالدرك، حكمه ٥/ ٩٤
- أخذ الرهن بالدين إن كان جائز الاستبدال قبل القبض أولاً، جوازه عند أبي حنيفة وصاحبيه ٥/ ٩١
- أخذ الرهن بالدين إن كان مما لا يجوز استبداله قبل القبض، عدم جوازه عند زفر ٥/ ٩١
- أخذ الرهن بالدين سواء أكان مستقراً أو غير مستقر، صحته ٥/ ٩٦
- أخذ الرهن بالدين مهما كان سبب الدين، جوازه ٥/ ٩٠
- أخذ الرهن بالدين الموعود به في المستقبل، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ٩٣
- أخذ الرهن بالشفعة بالنفس، عدم جوازه ٥/ ٩٥
- أخذ رهن بالعارية، جوازه عند الحنابلة ٥/ ٩٦
- أخذ الرهن بالكفالة بالنفس، عدم جوازه ٥/ ٩٥
- أخذ الرهن بالمبيع قبل القبض، حكمه عند الحنفية ٥/ ٩٢
- أخذ الرهن بالمسلم فيه إذا تقايلا السلم، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٩٢
- أخذ الرهن بالمسلم فيه، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٩٢
- أخذ الرهن بالمغصوب، جوازه عند الحنابلة ٥/ ٩٦
- أخذ رهن بالمقبوض بعقد فاسد، جوازه عند الحنابلة ٥/ ٩٦
- أخذ رهن بالمقبوض على سوم الشراء، جوازه عند الحنابلة ٥/ ٩٦
- أخذ الرهن بالمنفعة الثابتة في ذمة الأجير المشترك، عدم جوازه ٥/ ٩٥
- أخذ الرهن ببدل الصرف، عدم جوازه عند المالكية ٥/ ٩٧
- أخذ الرهن بثمن في مدة الخيار، جوازه عند الحنابلة ٥/ ٩٦

obeikandi.com

- أخذ الرهن بثمن مبيع أثناء مدة الخيار، جوازه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٩٧
- أخذ الرهن بجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل، عدم صحته ٥/ ٩٧
- أخذ الرهن بدين موعود به، جوازه عند الحنفية ٥/ ٩٦
- أخذ الرهن بدين موعود به، عدم جوازه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٩٦
- أخذ الرهن برأس مال السلم، عدم جوازه عند المالكية ٥/ ٩٧
- أخذ الرهن بما يثبت له على الراهن في المستقبل بدون وعد، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ٩٣
- أخذ الرهن بنجوم الكتابة، عدم صحته ٥/ ٩٧
- أخذ الرهن على عين مضمونة، جوازه عند الحنابلة ٥/ ٩٦
- أخذ الرهن عن المسلم فيه، جوازه عند مالك والشافعية ٥/ ٩٢
- أخذ الرهن في رأس مال السلم، عدم جوازه عند مالك والشافعية ٥/ ٩٢
- أخذ الرهن لجميع الحقوق، جوازه عند المالكية ٥/ ٩٧
- أخذ رهن معين أو كفيل بدين السلم ١١/ ٣٠٠
- أخذ الرهن مقابل منفعة في إجارة العين، عدم صحته عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٩٦
- أخذ قيمة الرهن من العدل إن ضمن بسبب دفعه إلى الراهن، حكمه ٥/ ١١٥
- أخذ قيمة الرهن من العدل إن ضمن بسبب دفعه إلى المرتهن، حكمه ٥/ ١١٥
- إخلال الراهن أو المرتهن بالتزامه، حكمه ١٠/ ٣٢١
- أداء أحد الراهنين ما عليه من الدين، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٥
- أداء أحد الراهنين ما عليه من الدين، حكمه عند الشافعية ٥/ ٨٥
- الإذن دلالة بقبض المرهون ٥/ ١٠٦
- إذن الراهن في بيع العدل أو المرتهن للمرهون، اشتراطه عند المالكية ٥/ ١٦٢
- إذن الراهن للعدل بالبيع إذناً مطلقاً، حكمه عند المالكية ٥/ ١٦٢
- إذن الراهن للمرتهن بالبيع إذناً مطلقاً، حكمه عند المالكية ٥/ ١٦٢
- إذن الراهن للمرتهن في الانتفاع بالرهن، حكمه عند الحنفية ٤/ ٦٦٧
- إذن الرهن، اشتراطه لصحة قبض المرهون ٥/ ١٠٥
- الإذن الصريح بقبض المرهون ٥/ ١٠٥
- ارتهان ما لا يحل بيعه في وقت الارتهان، جوازه عند بعض المالكية والحنابلة ٥/ ٩٩
- أركان الرهن ١١/ ٨٢
- أركانه عند غير الحنفية ٥/ ٨٠
- أسباب امتياز المرتهن ٥/ ١٦٥
- أسباب انقضاء عقد الرهن، عند المالكية ٥/ ١٦٩
- استحقاق الرهن بعد بيعه إن كان موجوداً، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٦٧
- استحقاق الرهن بعد بيعه إن كان هالكاً، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٦٧
- استحقاق الرهن وهو في يد العدل، حكمه ٥/ ١١٧
- استدامة قبض المرهون
  اشتراطه عند المالكية والحنابلة والحنفية ٥/ ١٠٧
  حكمه عند الشافعية ٥/ ١٠٧
- استرداد الراهن ما قضاه من دين أحد المرتهنين إن هلك المرهون ٥/ ٨٦
- استرداد المرهون للانتفاع به، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٣٩
- استرداد المرهون للانتفاع به، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٣٩
- استعادة الراهن الرهن لاستعماله بدون إذن المرتهن، حكمها عند الحنفية ٥/ ١٤٤
- استعارة شيء ليرهنه، حكمها ٥/ ١٠١
- استقالة العدل، حكمها ٥/ ١١٣
- استهلاكه، حكمه ٥/ ١٦٠
- استئجار عين لرهنها، حكمه ٥/ ١٢٦
- استيفاء المرتهن دَينه من العين المرهونة ١١/ ٨٦
- اشتراط أجر للمرتهن على حفظ الرهن، عدم صحته ٥/ ١٤٢
- اشتراط إعطاء زوائد الرهن للمرتهن، فساده عند الشافعية ٥/ ٨٨
- اشتراط الانتفاع بالرهن على الراهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٤٦
- اشتراط بقاء الرهن في يد الراهن، حكمه عند القاضي أبي يعلى ٥/ ٨٩
- اشتراط جعل زوائد الرهن مرهونة، بطلانه عند الشافعية ٥/ ٨٨
- اشتراط رضا المرتهن الأول في الرهن على الرهن إذا كانت العين بيد عدل، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٩

- اشتراط رضا المرتهن الأول في الرهن على الرهن، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٩
- اشتراط عدم الضمان في الرهن، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٣٨
- اشتراط القبض في الرهن الحيازي ١٠/ ٢٣٦
- اشتراط ما فيه مصلحة للعقد، صحته عند الشافعية ٥/ ٨٧
- اشتراط ما كان فيه مصلحة للعقد ولا يتنافى مع مقتضاه، صحته عند الحنابلة ٥/ ٨٩
- اشتراط ما لا مصلحة فيه ولا غرض، حكمه عند الشافعية ٥/ ٨٧
- اشتراط ما يتنافى مع مقتضى العقد، بطلانه عند المالكية ٥/ ٨٨
- اشتراط ما يقتضيه الرهن، صحته عند الشافعية ٥/ ٨٧
- اشتراط ما ينافي مقتضى العقد، فساده عند الحنابلة ٥/ ٨٩
- اشتراط المرتهن تملك العين المرهونة عند عدم الوفاء ١١/ ٨٧
- اشتراط المرتهن تملكه للرهن عند عدم الوفاء، حكمه ٥/ ١٦٦
- اشتراط المرتهن في القرض ما يضر الراهن، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٤٨
- اشتراط منفعة غير مقدرة بمدة ولا أجر للمرتهن، بطلانه عند الشافعية ٥/ ٨٨
- إصلاح الراهن للرهن، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٤٥
- إطلاقه لغة ٥/ ٧٧
- إعارة الراهن الرهن دون إذن المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥١
- إعارة الراهن الرهن للمرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥١
- إعارة متاع لآخر ليرهنه بدين عليه لشخص ثالث، حكمه ٥/ ٨٥
- إعارة المرتهن الرهن بإذن الراهن، حكمه عند المالكية ٥/ ١٥٥
- اعتبار الراهن هو الخصم المطالب بالضمان، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٦١
- اعتبار سقوط الدين عند هلاك الرهن استيفاءً له لا استبدالاً له، عند جمهور الحنفية ٥/ ٩١
- اعتبار العدل نائباً عن الراهن والمرتهن ٥/ ١١١
- اعتبار العدل وكيلاً عن الراهن والمرتهن ٥/ ١١١
- اعتبار العرف في كيفية القبض ٥/ ١٠٤
- اعتبار القبض شرط تمام، عند المالكية ٥/ ١٠٣
- اعتبار القبض شرط لزوم عند الجمهور غير المالكية ٥/ ١٠٣
- اعتبار القبض شرطاً للزومه ٥/ ١١٨
- اعتبار المرتهن على المرهون يد أمانة، عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ١٧٦
- اعتبار المرتهن غاصباً في الرهن غير الصحيح إن امتنع عن رد المرهون ٥/ ١٧١
- اعتبار المرتهن هو الخصم المطالب بالضمان إن استهلك الراهن الرهن، عند الحنفية ٥/ ١٦٠
- اعتبار المرتهن هو الخصم المطالب بالضمان، عند الحنفية ٥/ ١٦٠
- اعتبار منافع الرهن ونمائه رهناً مع الأصل، عند الحنابلة والحنفية ٥/ ١٤٥
- اعتبار نماء الرهن ملكاً للراهن ٥/ ١٧٢
- اعتبار يد المرتهن يد أمانة بعد ارتهان ما كان مقبوضاً منها قبض ضمان، عند الجمهور ٥/ ١١٠
- اعتباره من العقود العينية ٥/ ٧٨
- اقتران الرهن بالشرط الفاسد، حكمه ٥/ ٨٧
- إلغاء الشرط الفاسد وصحة الرهن على المعتمد عند الحنابلة ٥/ ٨٩
- امتناع الانتفاع بالرهن إذا تعارف الناس عليه، عند الحنفية ٥/ ١٤٦
- امتناع تسليم الرهن إن أغمي على الراهن، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٠٧
- امتناع تسليم الرهن بالحجر على الراهن المفلس، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٠٦
- امتناع الراهن عن بيع المرهون، حكمه عند أبي حنيفة ٥/ ١٦٤
- امتناع الراهن عن بيع المرهون، حكمه عند الشافعية والمالكية والحنابلة والصاحبين ٥/ ١٦٤
- امتناع الراهن عن نفقة المرهون، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٤٣
- امتناع الراهن عن نفقة المرهون، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٣٥
- امتناع الراهن عن نفقة المرهون، حكمه عند المالكية ٥/ ١٤٣
- امتناع رهن الدين ابتداء لا بقاء، عند الشافعية ٥/ ١٢٠
- امتناع ملك المرتهن لعين المرهون ٥/ ١٣٨
- امتياز المرتهن عن سائر الغرماء ٥/ ٧٩
- امتياز المرتهن ولو كان الرهن فاسداً، عند الحنفية والمالكية ٥/ ١٧١

- امتيازه عن الكفالة ٥/ ٧٧
- أمثلة عن الرهن الباطل، عند الحنفية ٥/ ١٣٣
- إمكان استيفاء الدين من المرهون به، اشتراطه ٥/ ٩٤
- إنابة الراهن للمرتهن في الانتفاع بالرهن لحسابه، عند المالكية ٥/ ١٤٥
- الانتفاع بالرهن، حكمه ٥/ ١٤٣
- انتفاع البائع المرتهن بالعين بإذن المرتهن ١١/ ٣٤٩
- انتفاع الراهن بالرهن
  - حكمه ٥/ ١٤٤
  - حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٤٤
  - حكمه عند الحنفية ٥/ ١٤٤
  - حكمه عند الشافعية ٥/ ١٤٥
  - حكمه عند المالكية ٥/ ١٤٥
- انتفاع الراهن بالرهن باسترداده وبغير استرداد، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٤٥
- انتفاع الراهن بالرهن بما ينقص قيمته، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٤٥
- انتفاع الراهن بالرهن دون رفع يد المرتهن عنه، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٤٤
- انتفاع الراهن بالعين المرهونة ١١/ ٨٥
- انتفاع العدل بالرهن، حكمه ٥/ ١١٥
- انتفاع المرتهن بالحيوان المرهون، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٤٦
- انتفاع المرتهن بالرهن
  - حكمه عند الحنفية ٥/ ١٤٤، ٥/ ١٤٥
  - حكمه عند الشافعية ٥/ ١٤٨
  - حكمه عند المالكية ٥/ ١٤٧
- انتفاع المرتهن بالرهن إذا كان بثمن المبيع، جوازه عند الشافعية ٥/ ١٥٠
- انتفاع المرتهن بالرهن إذا كان حيواناً، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٤٩
- انتفاع المرتهن بالرهن بإذن صاحبه إذا لم يكن مشروطاً في العقد، جوازه عند الشافعية ٥/ ١٤٨
- انتفاع المرتهن بالرهن حكمه عند الجمهور غير الحنابلة ٥/ ١٤٦
- انتفاع المرتهن بالرهن في غير الحيوان، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٤٨
- انتفاع المرتهن بالعين المرهونة ١١/ ٨٥
- انتفاع المرتهن بمقدار المرهون إن امتنع الراهن من الإنفاق، حكمه عند الجمهور ٤/ ٧٥٥
- انتفاع مستعير العارية لرهنها بها، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٢٤
- انتقال حق إمساك الرهن لورثة العدل، حكمه ٥/ ١١٣
- انتهاؤه ٥/ ١٧٥، ١١/ ٧٨
- انتهاؤه بإجارة أحد العاقدين للمرهون بإذن صاحبه ٥/ ١٧٦
- انتهاؤه بإذن المرتهن للراهن في بيع الرهن فباعه، عند المالكية ٥/ ١٧٦
- انتهاؤه باستئجار المرتهن العين المرهونة ٥/ ١٧٦
- انتهاؤه بإعارة المرهون ٥/ ١٧٥
- انتهاؤه بإفلاس الراهن، عند المالكية ٥/ ١٧٦
- انتهاؤه بالبراءة من الدين ٥/ ١٧٥
- انتهاؤه بالبيع الاختياري بعد حلول أجل الدين ٥/ ١٧٥
- انتهاؤه بالبيع الاختياري للمرهون قبل حلول أجل الدين، عند المالكية والشافعية والحنابلة ٥/ ١٧٥
- انتهاؤه بالبيع الجبري للمرهون ٥/ ١٧٥
- انتهاؤه ببيع المرهون لأجنبي ٥/ ١٧٦
- انتهاؤه بترك المرهون في يد الراهن حتى باعه، عند المالكية ٥/ ١٧٦
- انتهاؤه بتسليم المرهون لصاحبه، عند الجمهور غير الشافعية ٥/ ١٧٥
- انتهاؤه بتسوية الدين كله ٥/ ١٧٥
- انتهاؤه بتصدق أحد العاقدين بالمرهون بإذن الآخر ٥/ ١٧٦
- انتهاؤه بفسخ المرتهن ٥/ ١٧٥
- انتهاؤه بمرض الراهن أو جنونه المتصلين بموته عند المالكية ٥/ ١٧٦
- انتهاؤه بمطالبة غرماء الراهن بأداء الدين وطلب الحجر عليه، عند المالكية ٥/ ١٧٦
- انتهاؤه بموت أحد العاقدين قبل التسليم، عند الحنفية ٥/ ١٧٦
- انتهاؤه بموت الراهن، عند المالكية ٥/ ١٧٦، ١٠/ ٢٦٥
- انتهاؤه بهبة أحد العاقدين للمرهون بإذن الآخر ٥/ ١٧٦
- انتهاؤه بهلاك المرهون ٥/ ١٧٦
- إنزاء الفحل على الأنثى المرهونة، جوازه عند الحنابلة ٥/ ١٤٥
- إنشاء ضمان على المرتهن بقبض الرهن ٥/ ١٠٤
- انفراد الراهن بتوكيل العدل، صحته ٥/ ١١٤
- أنواع الشرط المشروط في الرهن، عند الشافعية ٥/ ٨٧

- أنواع الشرط المشروط في الرهن، عند غير الحنفية ٥/ ٨٧
- أهلية البيع في العاقدين، اشتراطه عند الحنفية والمالكية ٥/ ٨٢
- أهلية البيع والتبرع في العاقدين، اشتراطها عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٨٢
- بطلانه إذا طرأت الإجارة على العين المرهونة، عند الحنفية ٥/ ١٢٢
- بطلانه بإفلاس الراهن، عند المالكية ٥/ ١٠٦
- بطلانه بالشروط الفاسدة كما جاء في البدائع ٥/ ٨٧
- بطلانه بجنون الراهن، عند المالكية ٥/ ١٠٦
- بطلانه بمرض الراهن مرض الموت، عند المالكية ٥/ ١٠٦
- بطلانه بموت الراهن، عند المالكية ٥/ ١٠٦
- بعض الشروط الفاسدة عند الحنابلة ٥/ ٨٩
- بقاء المرهون عند المرتهن إن تصادق الراهن والمرتهن على انتفاء الدين، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٦٩
- بقاء المرهون عند المرتهن إن تصادق الراهن والمرتهن على انتفاء الدين، حكمه عند المالكية ٥/ ١٦٩
- بقاء المرهون عند المرتهن حال انقضاء الدين أو انتفائه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٦٨
- بقاء المرهون في يد المرتهن بعد انتهاء الدين، حكمه عند أبي حنيفة ٥/ ١٦٨
- بقاء المرهون في يد المرتهن بعد انتهاء الدين، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٦٨
- بقاء المرهون في يد المرتهن بعد انقضاء الدين بطلب من الراهن، حكمه عند المالكية ٥/ ١٦٩
- بقاء المرهون في يد المرتهن بعد انقضاء الدين، حكمه عند المالكية ٥/ ١٦٩
- بقاء اليد السابقة لعقد الرهن يد ضمان كما هي عند الشافعية ٥/ ١١٠
- بيع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن ثم التصرف به تصرفاً ثانياً غير البيع، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥١
- بيع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥١
- بيع الراهن الرهن للمرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥١
- بيع الراهن للمرهون، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ١٦٢
- بيع الراهن المرهون بلا إذن المرتهن، حكمه ١٠/ ٣٢١
- بيع الرهن قبل حلول أجل الدين، حكمه ٥/ ١٦٦
- بيع العدل للرهن
  - حكمه عند أبي حنيفة ٥/ ١١٦
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١١٦
- بيع العدل للرهن إلا إذا كان مسلطاً، عدم جوازه ٥/ ١١٦
- بيع العدل للزيادة المتولدة من الرهن، جوازه ٥/ ١١٦
- بيع المرتهن ثمار المرهون دون إذن الراهن، حكمه ١٠/ ٣٢٠
- بيع المرتهن المرهون دون إذن الراهن، حكمه ١٠/ ٣٢٠
- بيع المرهون إن كان مما يتسارع إليه الفساد ولا يمكن تجفيفه ٥/ ١٦٤
- بيع المرهون بأقل من قيمته، حكمه عند المالكية ٥/ ١٦٣
- بيع المرهون بواسطة الراهن أو وكيله ٥/ ١٦٣
- بيع المرهون بواسطة القاضي ٥/ ١٦٣
- بيع المرهون لوصي أو لوارث الراهن بعد موته ٥/ ١٦٢
- بيع المشاع، جوازه عند الشافعية والمالكية والحنابلة ٥/ ١٤٠
- بيع الوفاء وعلاقته بالرهن ١١/ ٣٣٤
- بيعه ٥/ ١٦١
- تجفيف المرهون إن كان مما يتسارع إليه الفساد، حكمه ٥/ ١٦٤
- تحقيقه لمصلحة الراهن والمرتهن ٥/ ٨٠
- تحليف أقوى المتداعيين شبهة عند مالك ٥/ ١٧٧
- تحمل الراهن مؤنة الرهن ٥/ ١٤١
- التخلية على المرتهن عند وفاء الدين إن كان للرهن حمل ومؤنة، وجوبها ٥/ ١٤٠
- ترتب آثاره بالقبض ٥/ ١٣٤
- ترجيح رأي الجمهور باعتبار يد المرتهن يد أمانة ٥/ ١٥٧
- ترجيح رأي الجمهور في حبس المرتهن للمرهون ٥/ ١٣٩
- ترجيح رأي الحنابلة في انتفاع المرتهن بالحيوان المرهون مقابل نفقته ٥/ ١٤٩
- ترجيح عدم بطلان الرهن بالشروط الفاسدة ٥/ ٨٧
- تسليم أحد العدلين المرهون للآخر، حكمه عند أبي حنيفة ٥/ ١١٢

Open Kanoon .com

- تسليم أحد العدلين المرهون للآخر، حكمه عند الحنابلة والأصح عند الشافعية ٥/ ١١٢
- تسليم أحد العدلين المرهون للآخر، حكمه عند الصاحبين ٥/ ١١٣
- تسليم الراهن بعض الدين، حكمه ٥/ ١٧٠
- تسليم المرتهن المرهون لصاحبه ٥/ ١٦٨
- تسليم المرتهن المرهون لصاحبه بعد انقضاء الدين، وجوبه عند المالكية ٥/ ١٦٩
- تسليم المرهون، حكمه ٥/ ١٦٨
- تسليمه بالفعل، عدم اشتراطه عند المالكية ٥/ ٧٨
- تصدق الراهن بالرهن على المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥١
- التصرف بالمرهون، بطلانه عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٢١
- تصرف الراهن بالرهن إن أذن المرتهن، حكمه عند المالكية ٥/ ١٥٢
- تصرف الراهن بالرهن بإذن المرتهن، جوازه ٥/ ١٥١
- تصرف الراهن بالرهن بعد التسليم، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٥٣
- تصرف الراهن بالرهن بعد التسليم، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٥٢
- تصرف الراهن بالرهن بغير إذن المرتهن، بطلانه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ١٥٣
- تصرف الراهن بالرهن قبل التسليم إن جدَّ المرتهن في المطالبة، حكمه ٥/ ١٥٠
- تصرف الراهن بالرهن قبل التسليم إن كان متطوعاً به بعد العقد، حكمه ٥/ ١٥٠
- تصرف الراهن بالرهن قبل التسليم، حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ١٥٠
- تصرف الراهن بالرهن قبل التسليم، حكمه عند المالكية ٥/ ١٥٠
- تصرف الراهن بالرهن مع المرتهن أو بإذنه، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٥٣
- تصرف الراهن بالرهن من غير إذن المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥٢
- تصرف العدل بالرهن، حكمه ٥/ ١١٥
- تصرف المرتهن بالرهن
  بطلانه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٥٣
  حكمه ٥/ ١٥٣
- تصرف المرتهن بالرهن بإذن الراهن، حكمه عند الحنابلة والشافعية ٥/ ١٥٥
- تصرف المرتهن بالرهن بإذن الراهن، حكمه عند المالكية ٥/ ١٥٥
- تصرف المرتهن بالرهن بغير إذن الراهن، حكمه عند الحنابلة والشافعية ٥/ ١٥٥
- تصرف المرتهن بالرهن بغير إذن الراهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥٣
- تصرف المرتهن بالرهن بغير إذن الراهن، حكمه عند المالكية ٥/ ١٥٤
- تضمين العدل للرهن بتعديه ٥/ ١١٦
- تضمين الغاصب ٥/ ١١٠
- تضمين المالك للراهن بغير إذن المالك عند هلاك المرهون بيد المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٢٦
- تضمين المالك للمرتهن عند هلاك المرهون بغير إذنه بيد المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٢٦
- تضمين المالكية للمرتهن عند وجود التهمة ٥/ ١٥٦
- تضمين المرتهن إن أودع المرهون أو قصر في حفظه ٥/ ١٤١
- تضمين المرتهن إن قصر أو تعدى، عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ١٥٩
- تضمين المرتهن إن هلك الرهن قبل أو بعد الانتفاع المأذون ٥/ ١٥٨
- تضمين المرتهن إن هلك المرهون حال قيام الدين، عند الحنفية ٥/ ١٥٨
- تضمين المرتهن إن هلك المرهون في يده أو في يد العدل، عند الحنفية ٥/ ١٥٨
- تضمين المرتهن عند هلاك المرهون، عند الحنفية ٥/ ١٧٦
- تضمين المرتهن للرهن، عند الحنفية ٥/ ٨٤
- تضمين المرتهن لو تعدى على المرهون مع بقاء الرهن، عند الشافعية ٥/ ١١٠
- تضمين مرتهن المصحف وكتب الحديث والتفسير إن هلكت باستعماله ٥/ ١٣٢
- تضمين مستحق الرهن الراهن، حكمه ٥/ ١٦٧
- تضمين مستحق الرهن العدل البائع، حكمه ٥/ ١٦٨
- تضمين مستحق الرهن المشتري، حكمه ٥/ ١٦٨
- تضمين المستعير إذا خالف المعير ولو عاد إلى الوفاق ٥/ ١٢٥
- تضمين مستعير العارية لرهنها إذا هلكت في يده، حكمه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٥/ ١٢٥
- تضمين من تصرف إليه المرتهن إذا هلك الرهن بتعديه ٥/ ١٥٤

- تعدد أطراف الرهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٥
- تعدد الدين بتعدد العاقدين، عند الشافعية ٥/ ١٣٨
- تعدد الراهنين، حكمه ٥/ ٨٥
- تعدد الرهن بتعدد الدين واتحاده بوحدته، عند الشافعية ٥/ ١٣٨
- تعدد الرهن، حكمه ٥/ ١٢٧
- تعدد العقد بتعدد الراهن أو المرتهن أو كليهما، عند المالكية ٥/ ١٣٦
- تعدد العقد بتعدد الصيغة، عند الحنفية ٥/ ١٣٦
- تعدد العقد بتعدد الموجب أو القابل أو كليهما، عند الحنابلة ٥/ ١٣٦
- تعدد المرتهنين، حكمه ٥/ ٨٦
- تعدده بتعدد الدين، عند الشافعية ٥/ ١٣٧
- تعدده بتعدد الصيغة، عند الحنفية ٥/ ١٣٨
- تعدده بتعدد العاقد، عند المالكية والحنابلة ٥/ ١٣٨
- تعريف الرهن ومشروعيته ١١/ ٨٢
- تعريف المرهون ٥/ ٩٧
- تعريفه ٥/ ١١١
- تعريفه عند الحنابلة ٥/ ٧٧
- تعريفه عند الحنفية ٥/ ٧٧
- تعريفه عند الشافعية ٥/ ٧٧
- تعريفه عند المالكية ٥/ ٧٨
- تعريفه لغة ٥/ ٧٧
- تعطيل المرتهن استغلال المرهون، حكمه عند المالكية ٥/ ١٥٢
- تعلق باقي الدين بجميع العين المرهونة إذا سقط بعضه في القانون المصري والسوري ٥/ ١٣٥
- تعلق حق المرتهن بعين الرهن وذمة الراهن وتعلق حق الغرماء بذمته فقط ٥/ ١٦٥
- تعلق حق المرتهن بمالية المرهون ٥/ ١٥٢
- تعلق الدين بالمرهون ٥/ ١٣٥، ٥/ ٣٥٥
- تعليقه أو إضافته إلى المستقبل، فساده ٥/ ٨٨
- تعنت المرتهن برفضه لبيع المرهون، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٦٣
- تعين المرهون لوفاء الدين، عند الشافعية ٥/ ١٣٩
- تعينه للبيع عند الجمهور، غير الحنفية ٥/ ١٥١
- تعيين العدل باتفاق الراهن والمرتهن ٥/ ١١٢
- تقديم الرهن ببدل الصرف، حكمه ٤/ ٤٠٨
- تقييد الراهن الإذن بالبيع بعدم وفاء الدين في وقت معين، حكمه عند المالكية ٥/ ١٦٣
- تقييد المعير للمستعير في رهن العارية، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٢٤
- تكرر بيع الراهن للرهن بغير إذن المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥١
- تكليف المرتهن بإحضار الرهن إذا كانت المطالبة في بلد العقد ٥/ ١٧١
- تنازع الشريك والمرتهن في قبض الرهن المشاع، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١١٩
- توزيع نفقة المرهون على الراهن والمرتهن، عند الحنفية ٥/ ١٤١
- توكيل الراهن غيره في البيع، جوازه ٥/ ١٦٢
- تولي الأب أو الجد طرفي العقد إذا كان الراهن والمرتهن تحت ولايته، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٣
- تولي الأب أو الجد طرفي العقد إذا كان هو الراهن لمال القاصر، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٣
- تولي الحاكم أو الوصي طرفي العقد في رهن مال القاصر، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٤
- ثبوت حق احتباس المرهون ولو كان العقد فاسداً، عند المالكية ٥/ ١٧١
- ثبوت حق امتياز المرتهن باتفاق الفقهاء عدا الظاهرية ٥/ ١٦٥
- ثبوت حق تعلق الدين بالعين المرهونة عيناً عند الجمهور ٥/ ١٣٩
- ثبوت حق الحبس الدائم للمرتهن على المرهون، عند الجمهور غير الشافعية ٥/ ١٣٩
- ثبوت حق حبس للمرتهن، عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ١٦٢
- ثبوت حق الراهن في عين الرهن وحق المرتهن في ماليته ٥/ ١٥٣
- ثبوت حق المرتهن في حبس المرهون على وجه الدوام، عند الحنفية ٥/ ١٣٨
- ثبوت ولاية بيع المرهون للراهن بإذن المرتهن، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٦٣
- جعل ثمن المرهون رهناً إن باعه الراهن قبل حلول أجل الدين، عند أبي حنيفة ومحمد ٥/ ١٧٥
- جعل الرهن عند المرتهن وليس عند الراهن ١١/ ٣٥٣
- جعل العدل قيمة الرهن الهالك بتعدي أجنبي رهناً بيده، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١١٦
- جعل قيمة الرهن الهالك رهناً بدله، عند الحنفية ٥/ ١٦١
- جعل قيمة الرهن الهالك رهناً بدله، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٦١

- جعل قيمة الرهن الهالك رهناً بيد العدل برضا العاقدين، عند الحنفية ٥/ ١١٦
- جعل قيمة الرهن الهالك رهناً في يد العدل برضا العاقدين، جوازه ٥/ ١١٥
- جعل المرهون في يد عدلين، جوازه ٥/ ١١٢
- جعل النفقة على الرهن أو من زوائده، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٤٢
- جنون العدل، حكمه ٥/ ١١٣
- جوازه ولو وجد الكاتب ٥/ ٧٩
- الحالات الممنوعة لاشتراط المرتهن منفعة الرهن لنفسه، عند المالكية ٥/ ١٤٧
- حالتا تعدد الرهن ٥/ ١٢٧
- الحالة التي لا يصح فيها رهن الدين، عند المالكية ٥/ ١٢١
- الحالة التي يصح فيها اشتراط جعل منفعة الرهن للمرتهن، عند الشافعية ٥/ ١٤٨
- الحالة الجائزة لاشتراط المرتهن منفعة الرهن لنفسه، عند المالكية ٥/ ١٤٧
- حبس المبيع لاستيفاء الثمن في بيع التقسيط ١١/ ٣٥١
- حبس المبيع وجعله رهناً ١١/ ٣٥١
- حبس المرهون عند المرتهن حتى وفاء الدين، عند الحنفية ٥/ ١٥١
- حصول المرتهن على الثمن المرهون به إذا ماطل الراهن ١١/ ٣٤٩
- حفظ الرهن على العدل، وجوبه ٥/ ١١٤
- حفظ العين المرهونة ١١/ ٨٦
- حق حبس الرهن ٥/ ١٣٨
- حق الراهن في تضمين المرتهن أو المتصرف إليه لا كليهما ٥/ ١٥٤
- حق غرماء التركة في انتزاع ما رهن منها، عند الحنابلة ٥/ ١٣٠
- حق القاصر بعد زوال عارض الحجر مطالبة الولي بماله ٥/ ٨٥
- حق المرتهن في حبس المرهون ٥/ ١٣٥
- حق المرتهن في حبس المرهون، عند الجمهور غير الشافعية ٥/ ١٦٨
- حق ورثة المرتهن في إمساك الرهن، عند الحنفية ٥/ ١١٣
- حقوق وواجبات العدل ٥/ ١١٤
- حكم اشتراط المرتهن امتلاك المرهون مقابل الدين ١٠/ ٣٢٠
- حكمه التكليفي ٥/ ٨٠
- الحكمة من تشريعه ٥/ ٧٩
- حلول قيمة الضمان محل المرهون المستهلك ٥/ ١٦٠
- حلول وصي العدل محله في بيع الرهن، عند أبي يوسف ٥/ ١١٦
- خلاصة رأي المذاهب في دخول زيادة المرهون ونمائه في الرهن ٥/ ١٧٣
- دخول الثمرة في رهن الشجر المثمر، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٢٠
- دخول الثمرة في رهن الشجر المثمر، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٢٠
- دخول زوائد المرهون ونمائه في الرهن، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٧٣
- دخول زوائد المرهون ونمائه في الرهن، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٧٣
- دخول زوائد المرهون ونمائه في الرهن، حكمه عند المالكية ٥/ ١٧٣
- دخول الزيادة المتصلة المتولدة في الرهن، عند الحنفية ٥/ ١٧٢
- دخول الزيادة المنفصلة المتولدة في الرهن، عند الحنفية ٥/ ١٧٢
- دخول الشجر في رهن الأرض، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٢٠
- دخول نماء الرهن وثمراته في الرهن ١١/ ٨٥
- دفع الراهن المرهون ثانية إلى المرتهن، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٠٧
- دفع الراهن المرهون ثانية إلى المرتهن، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ١٠٧
- دفع العدل الرهن لأحد العاقدين دون رضا الآخر، حكمه ٥/ ١١٤
- رجوع الراهن عن إذنه بالقبض، حكمه ٥/ ١٠٥
- رد الجمهور لحديث: " الظهر يركب بنفقته " ٥/ ١٤٩
- رد فعل الجاهلية في امتلاك المرتهن للرهن ٥/ ٧٩
- رد المرتهن المرهون باختياره إلى الراهن، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٠٧
- رد المرتهن المرهون باختياره إلى الراهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٠٧
- رد المرتهن المرهون باختياره إلى الراهن، حكمه عند المالكية ٥/ ١٠٧
- رد المرهون إلى الراهن لانفساخ الرهن بقول المرتهن، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ١٧٥

obeikandl.com

- ركنه عند الحنفية ٥/ ٨٠
- رهن الأب من نفسه لولده والعكس، جوازه عند الشافعية ٥/ ٨٣
- الرهن إذا أخل المرتهن بالتزامه، حكمه ١٠/ ٢٩٥
- الرهن إذا باع العدل المرهون، حكمه ٥/ ١١٦
- الرهن إذا شرط المرتهن غلق الرهن، حكمه عند ابن قدامة ٥/ ١٦٧
- الرهن إذا قال رهنتك أحد هذين البيتين، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٠٠
- الرهن إذا قال رهنتك أحد هذين البيتين، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٠٠
- الرهن إذا قال رهنتك هذا البيت بما فيه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٠٠
- الرهن إذا قال رهنتك هذا المنزل بما فيه، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٠٠
- الرهن إذا كان المرهون به عيناً أمانة، حكمه ٥/ ٩٢
- الرهن إذا كان المرهون به عيناً مضمونة بغيرها، حكمه ٥/ ٩٣
- الرهن إذا كان المرهون به عيناً مضمونة بنفسها، حكمه عند الحنفية ٥/ ٩٢
- الرهن إذا كان المرهون عيناً مضمونة بنفسها، حكمه عند المالكية والحنابلة ٥/ ٩٢
- الرهن إذا لم يرض المرتهن بالمستأجر عدلاً، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٢٢
- الرهن إذا لم يرض المرتهن بالمستعير عدلاً، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٢٢
- رهن الأرض في يد المزارع، حكمه ٥/ ١٢٢
- الرهن إن قبض المرتهن شيئاً بغصب فأقره المغصوب منه رهناً، حكمه عند الشافعي ٥/ ١٠٥
- الرهن إن قبض المرتهن شيئاً بغصب فأقره المغصوب منه رهناً، حكمه عند مالك ٥/ ١٠٥
- الرهن إن كان المرهون به عيناً، حكمه ٥/ ٩٢
- الرهن إن كان المرهون لا يحل الدين قبل أوان فساده، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٦٥
- الرهن إن كان المرهون لا يحل الدين قبل أوان فساده، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٦٤
- الرهن إن كان المرهون لا يحل الدين قبل أوان فساده، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٦٤
- الرهن بأرش الجناية، جوازه ٥/ ٩٥
- الرهن باشتراط وجود المرهون في يد الراهن، حكمه ٥/ ١٠٣
- الرهن الباطل، تعريفه عند الحنفية ٥/ ١٣٣
- الرهن بالأعيان المستعارة، عدم صحته عند الشافعية ٥/ ٩٦
- الرهن بالأعيان المغصوبة، عدم صحته عند الشافعية ٥/ ٩٦
- الرهن بالدرك، بطلانه عند الحنفية ٥/ ٩٤
- الرهن بالشرط الفاسد، عدم فساده عند أبي الخطاب ٥/ ٨٩
- الرهن بالشرط المخالف لمقتضى العقد، بطلانه ٥/ ٨٨
- الرهن بالقصاص بالنفس أو ما دونها، عدم جوازه ٥/ ٩٥
- الرهن بدين مستقبل، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٩٤
- الرهن برأس مال السلم، جوازه ٤/ ٣٨٣
- رهن البستان عند العامل فيه بالمساقاة، جوازه عند المالكية ٥/ ١٠٩
- رهن البستان في يد المساقي ٥/ ١٢٢
- رهن بعض الشيء ثم رهن البعض الآخر، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ١٢٨
- رهن بعض الشيء ثم رهن البعض الآخر، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٢٨
- الرهن بكل دين واجب أو مآله إلى الوجوب، صحته عند الحنابلة ٥/ ٩٦
- رهن الثمر أو الزرع الأخضر قبل بدو صلاحه بلا شرط القلع، حكمه عند بعض الحنابلة والمالكية ٥/ ٩٨
- رهن الثمر أو الزرع الأخضر قبل بدو صلاحه، حكمه ٥/ ٩٨
- رهن الجد للقاصر والعكس، جوازه عند الشافعية ٥/ ٨٣
- الرهن الحيازي والرهن التأميني ١١/ ٨٨
- رهن الخمر والخنزير بين أهل الذمة، حكمه ٥/ ٩٩
- رهن الدابة واستثناء ما في بطنها، حكمها ٤/ ٦٨٩
- رهن الدار والعاقدان فيها ثم خروج الراهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٢٠
- رهن الدار والعاقدان فيها ثم خروج الراهن، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٢٠
- رهن الدين
  - حكمه عند الحنفية ٥/ ١٢٠
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٢٠
  - حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٠، ٥/ ١٢١

openkandil.com

شروط صحته عند المالكية ٥/ ١٢١
• رهن الذمي للخمر والخنزير عند مسلم، حكمه عند الحنفية ٥/ ٩٩
• الرهن الرسمي أو التأميني وبقاء العين المرهونة عند الراهن ١١/ ٣٥٣
• الرهن الرسمي، جوازه عند المالكية ٥/ ١٠٥
• الرهن الرسمي للعقار في القانون المدني ٥/ ١٠٤
• رهن السهم، حكمه ٩/ ٥٦١
• رهن الشارد والضال من الحيوان، جوازه عند بعض المالكية والحنابلة ٥/ ٩٩
• رهن الشاغل غير المتصل بالمشغول، جوازه ٥/ ١٠١
• رهن الشريك متاعاً من شركة العنان بإذن شريكه، جوازه وجواز الارتهان ٤/ ٦١٣
• رهن الشيء كله بدين ثم رهنه بدين آخر، حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ١٢٨
• رهن الشيء المستعار لا يبرىء المستعير من الضمان، عند الشافعية ٥/ ١١٠
• رهن صيد الحرم والإحرام، عدم صحته ٥/ ٩٩
• رهن العارية، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٢٢
• رهن العارية عند غير المستعير، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٢٢
• رهن العصير إن صار خلاً، حكمه ٥/ ١٣٢
• رهن العصير إن صار خمراً بعد القبض، حكمه ٥/ ١٣٢
• رهن العصير إن صار خمراً قبل القبض، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٣٢
• رهن العصير إن صار خمراً قبل القبض، حكمه عند الحنفية والمالكية والشافعية ٥/ ١٣٢
• رهن العصير إن صار خمراً قبل القبض، رأي ابن قدامة فيه ٥/ ١٣٢
• رهن العصير، حكمه ٥/ ١٣٢
• الرهن على الرهن إذا كان المرهون في يد عدل، عند المالكية ٥/ ١٢٨
• الرهن على الرهن إن حل أجل الدين الأول أولاً، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٩
• الرهن على الرهن إن حل أجل الدين الثاني أولاً، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٩
• الرهن على نقود بعينها، عدم جوازه عند أبي حنيفة وصاحبيه ٥/ ٩٣
• الرهن على نقود بعينها، عدم جوازه عند زفر ٥/ ٩٣
• رهن العين المرهونة ثانية، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٨
• رهن العين المستأجرة أو المعارة، حكمه ٥/ ١٢١
• رهن العين المستأجرة عند غير مستأجرها، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٢
• رهن العين المستأجرة عند مستأجرها قبل انتهاء مدة الإجارة، جوازه عند المالكية ٥/ ١٠٩
• الرهن غير الصحيح، تعريفه عند غير الحنفية ٥/ ١٣٤
• الرهن الفاسد، تعريفه عند الحنفية ٥/ ١٣٣
• الرهن في بدل الصرف، عدم جوازه عند مالك والشافعية ٥/ ٩٢
• الرهن في السفر جوازه، عند مجاهد والظاهرية ٥/ ٧٨
• الرهن في السفر والحضر، جوازه باتفاق ٥/ ٧٨
• رهن كتب الحديث والتفسير، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٣٢
• رهن كتب الحديث والتفسير لكافر، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٣٢
• الرهن لو دفع للمرتهن ثوبين وخيره في رهن أحدهما، حكمه ٥/ ١٠٠
• الرهن لو دفع للمرتهن ثوبين وخيره في رهن أحدهما فهلك الثوبان، حكمه ٥/ ١٠٠
• رهن ما ليس بموجود عند العقد، عدم جوازه ٥/ ٩٨
• رهن ما يتسارع إليه الفساد، حكمه ٥/ ١٦٤
• رهن ما يتسارع إليه الفساد، حكمه عند الحنابلة وغيرهم ٥/ ١٣١
• رهن ما يتسارع إليه الفساد، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٣١
• رهن ما يحتمل الوجود والعدم، عدم جوازه ٥/ ٩٨
• رهن المأجور
جوازه عند الحنابلة ٥/ ١٢٢
حكمه عند الشافعية ٥/ ١٢٢
• رهن المأجور عند غير المستأجر، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٢٢
• رهن مال الغير إذا انتقل إليه بالإرث، حكمه عند الحنابلة ووجه عند الشافعية ٥/ ١٠١
• رهن مال الغير بإذنه، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ١٠١
• رهن مال الغير بغير إذنه، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ١٠١
• رهن مال الغير بغير إذنه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٠١
• رهن مال الغير بولاية شرعية، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ١٠١

- رهن مال الغير ثم انتقاله إليه بالإرث، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٠١
- رهن مال القاصر بدين للولي، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٥/ ٨٤
- رهن مال القاصر بدين للولي، حكمه عند أبي يوسف وزفر ٥/ ٨٤
- رهن مال القاصر بدين لهما، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٣
- رهن المتصل بغيره، حكمه عند الحنفية ٥/ ١١٩
- رهن المتصل بغيره والمشغول، حكمه ٥/ ١١٩
- رهن المتصل بغيره والمشغول، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ١١٩
- رهن المجهول، حكمه ٥/ ١٠٠
- رهن المرتهن المرهون بلا إذن الراهن، حكمه ١٠/ ٣٢٠
- رهن المرتهن المرهون عنده بإذن مالكه، حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ١٢٨
- رهن المرتهن المرهون عنده بدون إذن مالكه، حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ١٢٨
- رهن المرهون ثانية إذا أجازه المرتهن الأول، حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ١٢٨
- رهن المستأجر، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٢
- رهن المستعار والمستأجر، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٢٢
- رهن المستعير للعارية، حكمه عند الحنفية والشافعية ٥/ ١٢٣
- رهن المستعير للعين المعارة، حكمه ٥/ ١٢٣
- رهن المسلم للخمر والخنزير، حكمه ٥/ ٩٩
- رهن المشاع
  - حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ١١٨، ٥/ ١٤٠
  - حكمه عند الحنفية ٥/ ١١٧، ٥/ ١٤٠، ٥/ ٨٥، ٥/ ١٧١
- رهن المشغول بغير المرهون، حكمه عند الحنفية ٥/ ١١٩
- رهن المصحف، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٣٢
- رهن المصحف وكتب الحديث والتفسير، حكمه عند الحنفية والمالكية والشافعية ٥/ ١٣٢
- رهن المضارب وارتهانه من مال المضاربة، جوازه ٤/ ٦٤٧
- رهن المعار، جوازه عند الحنابلة ٥/ ١٢٢
- رهن المغصوب، جوازه عند الحنابلة ٥/ ١٢٢
- رهن المغصوب عند غاصبه، جوازه عند الحنفية ٥/ ١٠٩
- رهن المغصوب لا يبرىء الغاصب من الضمان، عند الشافعية ٥/ ١١٠
- رهن المفاوض وارتهانه بدون إذن شريكه، جوازه ٤/ ٦١٥
- رهن ملك الغير بإذنه، حكمه ٥/ ١٢٦
- رهن ملك الغير بغير بإذنه، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٢٦
- الرهن من السفيه
  - حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ٨٢
  - عدم صحته عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٨٢
- الرهن من صبي غير بالغ، عدم صحته عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٨٢
- الرهن من الصبي المميز، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ٨٢
- الرهن من العقود المزدوجة، الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٩١
- الرهن من مجنون، عدم صحته ٥/ ٨٢
- الرهن من المجنون والصبي غير المميز، عدم جوازه ٥/ ٨٢
- الرهن من مستكره، عدم صحته عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٨٢
- الرهن من مفلس، عدم صحته عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٨٢
- الرهن من ولي القاصر، عدم صحته إلا لمصلحة أو ضرورة، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٨٢
- رهن المنافع، حكمه ٥/ ٧٧، ٥/ ٩٩
- رهن المنفعة
  - سبب عدم صحته عند الحنفية ٥/ ٩٩
  - عدم صحته عند الجمهور غير المالكية ٥/ ٩٨
- رهن الميتة، عدم صحته ٥/ ٩٩
- رهن الوادئع، حكمه ٩/ ٦٠٤
- رهن وارتهان الصبي المأذون، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ١٠٦
- رهن الوارث جزءاً من التركة المديونة، حكمه ٥/ ١٢٩
- رهن الوارث جزءاً من التركة المديونة، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٣٠
- رهن الوارث جزءاً من التركة المديونة، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٣٠
- رهن الوارث جزءاً من التركة المديونة، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٣١
- رهن الوارث جزءاً من التركة المديونة، حكمه عند المالكية ٥/ ١٣٠

obeikandl.com

- الرهن والكفالة من الشرط التوثيقي ١٣/ ٢٨٧
- رهن الوديعة
  - جوازه عند الحنابلة ٥/ ١٢٢
  - حكمه عند الشافعية ٥/ ١٢٢
- رهن الوصي مال القاصر إذا زال عارض الحجر، حكمه ٥/ ٨٤
- رهن الوصي مال القاصر عنده بدين له على القاصر، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٤
- رهن الوصي ماله بدين عليه للقاصر، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٤
- رهن الولي أو الوصي لمال القاصر لدين عليهما، عدم صحته ٥/ ٨٢
- رهن الولي مال القاصر عنده بدين على القاصر، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٤
- رهن الولي ماله بدين عليه للقاصر، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٤
- رهن الولي والوصي مال الصغير، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٣
- زوال لزومه إن تصرف المرتهن بالمرهون، عند الحنابلة ٥/ ١٥٥
- الزوائد المنفصلة المتولدة من الرهن، حكمها عند الحنفية ٥/ ١٤٠
- الزوائد المنفصلة المتولدة من الرهن، حكمها عند الشافعية ٥/ ١٤٠
- الزيادة على الرهن
  - حكمه عند الجمهور ٥/ ١٧٤
  - حكمه عند زفر ٥/ ١٧٤
- الزيادة في الدين المرهون به، حكمه ٥/ ١٧٤
- الزيادة في الدين المرهون به، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد والحنابلة والشافعي ٥/ ١٧٤
- الزيادة في الدين المرهون به، حكمه عند مالك وأبي يوسف وأبي ثور والمزني وابن المنذر ٥/ ١٧٤
- سبب ذكر السفر في الآية الدالة على جواز السفر ٥/ ٧٨
- سرقة ما رهنه، حكمها ٦/ ٦٨
- سفر المرتهن بالمرهون، حكمه ٥/ ١٤١
- شرائط ضمان المرتهن عند الحنفية ٥/ ١٥٨
- شرح حديث " لا يغلق الرهن " ٥/ ١٦٦
- الشرط الذي لا يتنافى مع مقتضى العقد، صحته عند المالكية ٥/ ٨٨
- شرط الرهن مؤقتاً، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٩٠
- شرط المرتهن كون المرهون مبيعاً له عند الحلول، حكمه عند النووي ٥/ ١٦٦
- شروط تضمين المرتهن، عند المالكية ٥/ ١٥٦، ٥/ ١٥٩
- شروط الراهن والمرتهن ١١/ ٨٣
- شروط رهن المنفعة، عند المالكية ٥/ ٧٨
- شروط رهن الولي أو الصبي لمال القاصر، عند الحنابلة ٥/ ٨٣
- شروط رهن الولي أو الوصي لمال القاصر ٥/ ٨٢
- شروط صيغته ٥/ ٨٦
- شروط العاقدين ٥/ ٨٢
- شروط العدل ٥/ ١١١
- شروط العين المرهونة ١١/ ٨٣
- شروط القبض ٥/ ١٠٥
- شروط المال المرهون ٥/ ٩٧
- شروط المرهون به
  - عند الحنفية ٥/ ٩٠
  - عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٩٦، ١١/ ٨٤
- شروط المرهون، عند الحنفية ٥/ ٩٧
- شروطه ٥/ ٨١
- شمول الرهن لنماء المرهون وزوائده ٥/ ١٧٢
- صحته ولو شرط المرتهن غلق الرهن، عند أبي الخطاب وبعض الحنفية ٥/ ١٦٧
- صفة يد المرتهن عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ١٥٦
- صفة يد المرتهن عند الحنفية ٥/ ١٥٦
- صيغة الرهن ١١/ ٨٢
- الصيغة العامة له ٥/ ٧٨
- ضمان أحد المرتهنين للآخر نصيبه إن سلمه كل المرهون، عند أبي حنيفة ٥/ ٨٦
- ضمان الراهن قيمة ما انتفع به من الرهن، عند الحنفية ٥/ ١٤٤
- ضمان الرهن الفاسد بالقبض ٥/ ١١٨
- ضمان العدل للرهن إذا دفعه إلى أجنبي دون العاقدين فهلك ٥/ ١١٥
- ضمان العدل للرهن إذا دفعه إلى أحد العاقدين وهلك ٥/ ١١٥
- ضمان العين المرهونة ١١/ ٨٦
- الضمان في عقد الرهن ١٠/ ٨٥٣
- الضمان في العقود الفاسدة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٧٢
- ضمان ما قابل الدين من المرهون، والزائد عنه أمانة في يد المرتهن، عند الحنفية ٥/ ١٣٨

obeikandl.com

• ضمان المرتهن تلف العين المرهونة إذا تعدى أو قصر ١١/ ٣٤٩
• ضمان المرتهن لهلاك المرهون عند الحنفية ١٠/ ٣٢٧
• ضمان المرهون على المرتهن في حال إيداعه، عند أبي حنيفة ٥/ ١٤١
• ضمان المرهون على المرتهن والوديع في حالة إيداعه، عند الصاحبين ٥/ ١٤١
• ضمان المرهون عند الحنفية ١٠/ ٣٢٠
• ضمانه ٥/ ١٥٥
• طروء الشيوع على الرهن، حكمه عند أبي يوسف ٥/ ١١٨
• طروء الشيوع على الرهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١١٨
• طلب المعير فكاك العارية في الرهن، حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ١٢٥
• طلب المعير فكاك العارية في الرهن، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٥
• العدل
انعزاله ببيع الرهن وسداد الدين ٥/ ١١٣
انعزاله بعزل الراهن له، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١١٤
انعزاله بموت الرهن إن كان يقينه متأخراً عن العقد، عند الحنفية ٥/ ١١٣
إنهاء ولايته، حكمها ٥/ ١١٣
• عدم اجتماع الإجارة والرهن على عين واحدة، عند الحنفية ٥/ ١٢٢
• عدم اجتماع الإعارة والرهن على عين واحدة، عند الحنفية ٥/ ١٢٢
• عدم استمرار إجارة الراهن الرهن إلى ما بعد حلول الدين، اشتراطه عند الشافعية ٥/ ١٥١
• عدم استمرار إعارة الراهن الرهن إلى ما بعد حلول الدين، اشتراطه عند الشافعية ٥/ ١٥٣
• عدم إضافته إلى المستقبل، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٨٦
• عدم اعتبار رب المال عدلاً في رهن يقدمه المضارب في دين المضاربة ٥/ ١١١
• عدم اعتبار الشريك عدلاً في رهن يقدمه شريكه ٥/ ١١١
• عدم اعتبار المكفول عنه عدلاً في رهن يقدمه كفيله ٥/ ١١١
• عدم انعزال العدل بعزل المرتهن، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١١٤
• عدم انعزال العدل بموت أحد العاقدين إذا كان تعيينه في عقد الرهن، عند الحنفية ٥/ ١١٣
• عدم انعزال العدل بموت الراهن، عند الحنابلة والشافعية ٥/ ١١٤
• عدم بطلانه بإفلاس الراهن بعد القبض ٥/ ١٧٦
• عدم بطلانه بإفلاس الراهن، عند الحنفية ٥/ ١٧٦
• عدم بطلانه بإفلاس الراهن قبل التسليم عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٧٦
• عدم بطلانه ببيع المرتهن المرهون للراهن ٥/ ١٧٦
• عدم بطلانه بتفليس المرتهن، عند المالكية ٥/ ١٠٦
• عدم بطلانه بجنون أحد العاقدين، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٧٦
• عدم بطلانه بجنون المرتهن، عند المالكية ٥/ ١٠٦
• عدم بطلانه بموت أحد العاقدين بعد القبض ٥/ ١٧٦
• عدم بطلانه بموت أحد العاقدين قبل التسليم عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٧٦
• عدم بطلانه بموت المرتهن، عند المالكية ٥/ ١٠٦
• عدم تحقق الحبس الدائم في رهن المشاع ٥/ ١١٨
• عدم ترتب حكم على الرهن غير الصحيح حال وجود المرهون ٥/ ١٧١
• عدم تضمين المرتهن إن أودع الرهن عند الراهن فهلك ٥/ ١٥٨
• عدم تضمين المرتهن إن تلف المرهون بيده في عقد فاسد، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٧٢
• عدم تضمين المرتهن إن هلك الرهن حال الانتفاع المأذون به ٥/ ١٥٨
• عدم تضمين المرتهن إن هلك الرهن المعار لأجنبي إن هلك عنده ٥/ ١٥٨
• عدم تضمين المرتهن بهلاك ما يدخل تبعاً في الرهن، عند الحنفية ٥/ ١٥٨
• عدم تضمين المرتهن نقص سعر المرهون، عدم جمهور الحنفية خلافاً لزفر ٥/ ١٥٨
• عدم تضمين مستعير العارية لرهنها إذا هلكت في يده، عند الحنفية ٥/ ١٢٥
• عدم تعليقه بشرط، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٨٦
• عدم تكليف المرتهن إحضار الرهن عند وفاء الدين إذا كان في يد عدل ٥/ ١٤٠
• عدم ثبوت المطالبة بتسليم المرهون من الراهن في العقد الفاسد، عند المالكية ٥/ ١٧١
• عدم حلول الوارث أو الوصي محل العدل في بيع الرهن ٥/ ١١٦
• عدم دخول الزيادة غير المتولدة في الرهن، عند الحنفية ٥/ ١٧٢

openkanoon.com

- عدم زوال ملك الرهن للمرهون ٥/ ٣٥٥
- عدم سقوطه بالموت عند المالكية والشافعية ٤/ ٣١٠
- عدم صحة رهن ما ليس بمال كالميتة والدم ١١/ ٨٣
- عدم ضمان أحد المرتهنين للآخر نصيبه إن سلمه كل المرهون، عند الصاحبين ٥/ ٨٦
- عدم ضمان المرهون عند الجمهور إلا بالتعدي ١٠/ ٣٢٠
- عدم لزوم حق المرتهن في حبس المرهون، عند الشافعية ٥/ ١٣٩
- عدم لزومه بقبض العدل للمرهون، عند أبي ليلى وزفر وقتادة ٥/ ١١٢
- عدم مخالفة المستعير لقيود المعير في رهن المستعار ٥/ ١٢٣
- عدم نفاذ بيع الراهن المرهون ٤/ ١٣٩
- عدم نفاذ بيع المرهون عند الحنفية ٤/ ١٥٢
- عدم نفاذ التصرف بالمرهون عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٣٢١
- عزل الراهن للعدل
  - حكمه عند الحنفية ٥/ ١١٤
  - حكمه عند مالك ٥/ ١١٤
  - حكمه عند المالكية ٥/ ١١٤
- عزل العدل المسلط على البيع نفسه إذا اشترطت الوكالة بالبيع في عقد الرهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١١٧
- عزل العدل نفسه إذا وكل بالبيع بعد عقد الرهن، حكمه عند أبي يوسف ٥/ ١١٧
- عزل العدل نفسه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١١٧
- عزل الوكيل ببيع الرهن، حكمه ١٠/ ٣١٢
- عزل الوكيل في بيع الرهن، حكمه عند المالكية والحنفية ٥/ ١٦٣
- عناصره ٥/ ٨٠
- عودة الحق إلى ذمة الراهن بتلف المرهون ٥/ ٩٩
- غلق الرهن
  - تحريمه ٥/ ٨٨
  - معناه ٥/ ١٦٦، ٥/ ٧٩، ١٠/ ٣٢٠
- الفرق بين حالة الدرك والدين الموعود ٥/ ٩٤
- الفرق بين الرهن وحبس المبيع عند البائع ١١/ ٣٤٩
- الفرق بين كون القبض شرط تمام أو لزوم ٥/ ١٠٢
- الفرق بين الوكالة المشروطة في العقد والوكالة المفردة الحادثة بعده في بيع المرهون عند الحنفية ٥/ ١٦٢
- فساد اشتراط انتفاع المرتهن بالرهن، عند الحنابلة وغيرهم ٥/ ١٥٠
- فساده باشتراط ما يضر الراهن وينفع المرتهن، عند الشافعية ٥/ ٨٨
- فساده باشتراط ما يضر المرتهن عند الشافعية ٥/ ٨٨
- فسخه، عدم جوازه ١٠/ ٣٢٠
- فسخه لإساءة المرتهن استعمال المرهون، عدم جوازه ١٠/ ٣٢٧
- فقدان أحد العاقدين أهليته بعد العقد وقبل القبض، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٠٦
- فقدان أحد العاقدين أهليته بعد العقد وقبل القبض، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٠٦
- فكاك شيء من المرهون أو عدم فكاكه بتعدد عقد الرهن وعدم تعدده ٥/ ١٣٧
- قبض رأس مال السلم في مجلس العقد، جوازه ٥/ ٩٦
- القبض السابق للرهن
  - حكمه عند الحنابلة والحنفية والمالكية ٥/ ١٠٨
  - حكمه عند الشافعية والقاضي أبي يعلى ٥/ ١٠٩
- القبض السابق للرهن أو رهن ما في يد المرتهن، حكمه ٥/ ١٠٨
- القبض شرط للزوم الرهن ١١/ ٨٤
- القبض فيه، اشتراطه ٥/ ١٠٢
- قبض الوارث للرهن عند موت المورث، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٠٦
- قبضه ٥/ ١٠٢
- القرض إذا جر نفعاً مشروطاً أو متعارفاً، تحريمه عند الحنفية ٥/ ١٤٦
- قضاء الراهن أحد المرتهنين دينه، حكمه ٥/ ٨٥
- قضاء الراهن دين أحد المرتهنين، حكمه عند الشافعية ٥/ ٨٦
- قضاء الراهن دين أحد المرتهنين وكان المرهون مما لا ينقسم، حكمه عند المالكية ٥/ ١٣٦
- كل مؤنة الرهن على الراهن، عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ١٤٢
- كون ثمن المرهون أقل من حق المرتهن، حكمه ٥/ ١٦٦
- كون ثمن المرهون زائداً عن حق المرتهن، حكمه ٥/ ١٦٦
- كون الحق المرهون به معلوماً، اشتراطه ٥/ ٩٥
- كون الدين لازماً أو آيلاً إلى اللزوم، وجوبه عند المالكية ٥/ ٧٨

• كون العاقدين أهلاً للعقد حين القبض، اشتراطه عند الحنابلة والشافعية ٥/ ١٠٦
• كون العين النجسة أو المتنجسة رهناً، عدم جوازه ٥/ ٧٧
• كون المرهون به حقاً واجب التسليم، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٩٠
• كون المرهون به ديناً، اشتراطه عند المالكية ٥/ ٩٧
• كون المرهون به ديناً ثابتاً واجباً، اشتراطه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٩٦
• كون المرهون به ديناً لا عيناً، اشتراطه عند الشافعية ٥/ ٩٢
• كون المرهون به ديناً لازماً أو آيلاً إلى اللزوم، اشتراطه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٩٦
• كون المرهون به ديناً معلوماً للعاقدين، اشتراطه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٩٧
• كون المرهون به ديناً منفعة عمل في إجارة الذمة، جوازه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٩٦
• كون المرهون به في الذمة، اشتراطه عند المالكية ٥/ ٩٧
• كون المرهون به لازماً أو آيلاً إلى اللزوم، اشتراطه عند المالكية ٥/ ٩٧
• كون المرهون غير مشغول بحق الراهن، اشتراطه ٥/ ١٠١
• كون المرهون قابلاً للبيع، اشتراطه ٥/ ٩٨
• كون المرهون مالاً، اشتراطه ٥/ ٩٩
• كون المرهون متقوماً، اشتراطه ٥/ ٩٩
• كون المرهون متميزاً غير مشاع، اشتراطه ٥/ ١٠٢
• كون المرهون محوزاً، اشتراطه ٥/ ١٠١
• كون المرهون مملوكاً للراهن، اشتراطه عند الحنفية والمالكية ٥/ ١٠١
• كون المرهون موجوداً وقت العقد، اشتراطه ٥/ ٩٨
• كون وكيل المرتهن بالقبض هو الراهن، عدم جوازه ٥/ ١١١
• كيفية استيفاء الحق من المرهون ٥/ ٩٧
• كيفية بيع المرهون إذا كان الراهن حاضراً، عند الحنفية ٥/ ٩٨
• كيفية بيع المرهون إذا كان الراهن غائباً، عند الحنفية ٥/ ٩٨
• كيفية جعل المنفعة رهناً، عند الشافعية ٥/ ٩٩
• كيفية حبس المرهون عند المرتهنين إن كان قابلاً للتجزؤ ٥/ ٨٦
• كيفية حبس المرهون عند المرتهنين إن كان مما لا يتجزأ ٥/ ٨٦
• كيفية حفظ المال المرهون، عند الحنفية ٥/ ١٤١
• كيفية حيازة المرهون المشاع عند المالكية ٥/ ١١٨
• كيفية ضمان الرهن عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ١٥٩
• كيفية ضمان المرتهن، عند الحنفية ٥/ ١٥٧
• كيفية ضمان المرهون إن كان من الأموال الربوية، عند أبي حنيفة ٥/ ١٥٩
• كيفية قبض الرهن المشاع عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١١٩
• كيفية قبض العقار ٥/ ١٠٣
• كيفية القبض، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٠٤
• كيفية قبض المنقول
عند أبي يوسف ٥/ ١٠٤
عند الحنفية ٥/ ١٠٣
• لزومه بالإيجاب والقبول، عند المالكية ٥/ ١٣٤، ٥/ ١٥٠
• لزومه بالقبض ٥/ ٨٠، ٥/ ١٠٢، ٥/ ١٠٣
• لزومه بالقبض عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ١٣٤
• لزومه بالنسبة للراهن لا للمرتهن ٥/ ١٣٤
• لزومه بقبض العدل للمرهون ٥/ ١١٢
• لزومه بمجرد الإيجاب والقبول عند المالكية ٥/ ٧٨
• لزومه من جهة الراهن لا المرتهن ٥/ ١٧٥
• لزومه ولو كان المرهون بيد غير المرتهن، عند الشافعية ٥/ ١٥٥
• لفظ الرهن، عدم اشتراطه في انعقاده ٥/ ٨٠
• ما يضمنه الوصي للقاصر إن رهن ماله بدين نفسه فهلك الرهن، عند الحنفية ٥/ ٨٤
• ما يضمنه الولي للمولي عليه إن رهن ماله بدين نفسه فهلك الرهن، عند الحنفية ٥/ ٨٤
• ما ينتهي به الدين ٥/ ١٦٨
• المبدأ المقرر عند الحنفية في القبض السابق للعقد ٥/ ١٠٨
• متى يتم تسليم المرهون ٥/ ١٧٠
• مخالفة المعير قيود المستعير في رهن العارية، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٤
• مراعاة اختصاص الوارث بالعين التي رهنها من التركة ٥/ ١٣٠
• مرض الراهن مرض الموت، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٠٧

obeikandl.com

- مرض الراهن مرض الموت قبل القبض، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٠٧
- مشروعيته ٥/ ٧٨
- مشروعية الرهن الحيازي باتفاق ٥/ ١٠٥
- المضاربة بالمرهون، عدم جوازها عند المالكية ٤/ ٦٣٨
- مطالبة المرتهن بوفاء دينه مع استمرار حبس الرهن، عند الحنفية ٥/ ١٤٠
- معلومية الدين والمرتهن لإعارة شيء من أجل الرهن، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٧٣٧
- معلومية المرهون، اشتراطه ٥/ ١٠٠
- معنى حق امتياز المرتهن ٥/ ١٦٥
- المعول عليه في إحضار الرهن عند المطالبة بالدين هو وجود المؤنة، عند ابن عابدين ٥/ ١٤٠
- المقصود من قبض الرهن ٥/ ١٠٤
- مكان تسليمه إن كان لحمله مؤنة، عند الحنفية ٥/ ١٧٠
- مكان تسليمه إن لم يكن لحمله مؤنة، عند الحنفية ٥/ ١٧٠
- من يتولى قبض الرهن ٥/ ١١١
- منع الراهن من التصرف في العين المرهونة عند الشافعية ٥/ ١٣١
- موانع تسليم الرهن إلى المرتهن عند المالكية ٥/ ١٣٥
- موت الراهن أو عزله للعدل، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١١٤
- موت المرتهن أو عزله للعدل، حكمه ٥/ ١١٤
- مؤنة رد العين المرهون ٤/ ٧٣٩
- نفاذ بيع المرهون إذا قضى المرتهن دينه ٤/ ١٣٩
- نفاذ بيع المرهون إذا كان بثمن المثل، عند المالكية ٥/ ١٦٣
- نفقات بيع المرهون ٥/ ١٦٤
- نفقات رد المرهون عند ضياعه ونفقات علاجه، حكمها عند الحنفية ٥/ ١٤٢
- نفقات المرهون الواجبة على الراهن، عند الحنفية ٥/ ١٤١
- نفقات المرهون الواجبة على المرتهن، عند الحنفية ٥/ ١٤٢
- نفقة المرهون ١١/ ٨٥
- نقص قيمة الرهن بسبب هلاك بعضه أو تعيبه، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥٩
- نماء الرهن وزوائده، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٤٤
- نماؤه أو زوائده ٥/ ١٧٢
- نوع ضمان هلاك العارية المستعارة لرهنها في يد المرتهن، عند الحنفية ٥/ ١٢٥
- نوع ضمان هلاك العارية المستعارة لرهنها في يد المرتهن، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٢٥
- نوع ضمان هلاك العارية المستعارة لرهنها في يد المرتهن، عند المالكية ٥/ ١٢٥
- نوعا الإذن بقبض المرهون ٥/ ١٠٥
- نوعا الرهن ٥/ ١٣٣
- نوعا الرهن غير الصحيح، عند الحنفية ٥/ ١٣٣
- نوعا الرهن في الحياة المعاصرة ١١/ ٨٨
- نوعا الشرط، عند المالكية ٥/ ٨٨
- نوعا الشرط في الرهن، عند الحنابلة ٥/ ٨٩
- هبة الراهن الرهن للمرتهن، حكمها عند الحنفية ٥/ ١٥١
- الهدف منه ٥/ ١٦٣
- هلاك الرهن عند تعدد المرتهنين، حكمه ٥/ ٨٦
- هلاك الرهن عند المرتهن من المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥٤
- هلاك الرهن عند المستأجر من المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥٤
- هلاك الرهن عند مستعيره من المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥٤
- هلاك الرهن عند من تصدق عليه المرتهن، حكمه ٥/ ١٥٤
- هلاك الرهن عند وديع المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥٤
- هلاك الرهن في يد العدل من غير تعد، حكمه ٥/ ١١٦
- هلاك الرهن في يد المرتهن قبل استرداد العين وهي قائمة، حكمه ٥/ ٩٢
- هلاك العارية إن خالف المستعير شروط المعير في رهنها، حكمه ٥/ ١٢٤
- هلاك العارية إن خالف المستعير قيود المعير في رهنها، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٤
- هلاك العين المستأجرة لرهنها، حكمه ٥/ ١٢٦
- هلاك المرهون بغير إذن مالكه بيد المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٢٦
- هلاك المرهون بيد المرتهن في الرهن غير الصحيح، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٧١
- هلاك المرهون عند التصرف به من قبل المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥٤
- هلاك المرهون عند من وهبه له المرتهن، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٥٤

Osekkan.com

• هلاك المرهون في يد المرتهن بعقد فاسد، حكمه عند المالكية ٥/ ١٧١
• هلاك المرهون في يد المشتري من الراهن، حكمه ١٠/ ٣٢٠
• هلاك المرهون في يد المشتري من المرتهن حكمه ١٠/ ٣٢٠
• هلاك المرهون مرتين في يد المرتهن الأول، حكمه عند المالكية ٥/ ١٢٩
• هلاك المرهون مرتين في يد المرتهن الثاني، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٢٨
• هلاك المرهون المستحق لغير راهنه، حكمه عند الحنابلة والشافعية ٥/ ١٢٧
• هلاك المرهون من مال المرتهن ٤/ ١٨٤
• هلاك ملك الغير المرهون بغير إذنه عند المرتهن العالم بالغصب، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٢٧
• هلاك ملك الغير المرهون بغير إذنه عند المرتهن غير العالم بالغصب، حكمه عند الحنابلة ٥/ ١٢٧
• وجود حق لغير الراهن في المرهون، حكمه ٥/ ١٢٩
• وراثة حق حبس المرهون ١٠/ ٢٦
• وضع المرهون عند عدل ٥/ ١١١، ١٠/ ٣٢٧
• وفاء بعض الدين إن تعددت العين المرهونة، حكمه ٥/ ٨٦
• وقت تقدير قيمة المرهون إن أتلفه أجنبي، عند الحنفية ٥/ ١٦٠
• وقت تقدير قيمة المرهون إن هلك بسبب الراهن أو أجنبي عند المالكية ٥/ ١٦١
• وقت تقدير قيمة المرهون إن هلك بسبب المرتهن، عند المالكية ٥/ ١٦١
• وقت تقدير قيمة المرهون عند الشافعية والحنابلة ٥/ ١٦١
• وقت تقدير قيمة المرهون، عند المالكية ٥/ ١٦٠
• وقت تقدير قيمة المرهون المستهلك من الراهن، عند الحنفية ٥/ ١٦٠
• وقت تقدير قيمة المرهون المستهلك من المرتهن، عند الحنفية ٥/ ١٦٠
• وقف تصرف الراهن بالرهن بغير إذن المرتهن، عند الحنفية ٥/ ١٥٣
• وقف تصرف المرتهن بالرهن، عند الحنفية والمالكية ٥/ ١٥٣
• وقف المرهون، حكمه ٩/ ١٦٥
• وقوعه بعد نشوء الدين، حكمه ٥/ ٨١
• وقوعه قبل نشوء الحق، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٨١
• وقوعه قبل نشوء الحق، حكمه عند المالكية والحنفية ٥/ ٨١
• وقوعه مع العقد المنشىء للدين، حكمه ٥/ ٨١
• ولاية بيع المرهون ٥/ ١٦١
• ولاية الراهن في بيع المرهون ٥/ ١٦١
• يد المرتهن في القانون ١٠/ ٧٩٤
• يد المرتهن يد أمانة أو ضمان ١٠/ ٧٩١
• يشترط في العدل ما يشترط في الوكيل ٥/ ١١١
• يشترط في المرهون ما يشترط في المبيع ٥/ ٩٨

■ **الرهن التأميني**
• تعريف الرهن التأميني أو الرسمي ١١/ ٨٨
• الرهن الرسمي أو التأميني وبقاء العين المرهونة عند الراهن ١١/ ٣٥٣

■ **الرهن الحيازي**
• تعريف الرهن الحيازي ١١/ ٨٨

■ **الرهن الرسمي**
• الرهن الرسمي أو التأميني وبقاء العين المرهونة عند الراهن ١١/ ٣٥٣

■ **الروث**
• استحالة دم الغزال مسكاً والميتة ملحاً والروث رماداً ١٢/ ٨٢٩

■ **الرومان**
• أسباب الحروب ضد قريش والفرس والروم ٧/ ٧٨
• تقسيم القانون الروماني الأشخاص إلى وطنيين ولاتينيين وأجانب ٧/ ٢١١
• الحرب عند الرومان ٧/ ٥٤

■ **الرؤية**
• ثبوت خيار الرؤية وشروطه ١١/ ٢٧

■ **الرئاسة**
• اشتراط النسب القرشي فيمن يتولى الرئاسة الأعلى في الدولة في النظام الإسلامي ١٢/ ٥١٤
• أقرب صور الديمقراطية لنظام الشورى هو الديمقراطية النيابية والنظام الجمهوري الرئاسي ١٢/ ٥٠١
• تولي المرأة الرئاسة العامة في الدولة في النظام الإسلامي ١٢/ ٥١٣
• حكم رئيس الدولة والأطباء العسكريين والصيادلة في كونهم محاربين ٧/ ٥٣٤

• دور الشورى في اختيار الرئيس الأعلى للدولة ١٢/ ٥١١
• رئاسة الدولة والجيش تكون لمسلم بحكم الأكثرية في المجتمع المسلم ٧/ ١٤٢
• رئيس الدولة هو المختص بإعلان الحرب في الدول اليوم ٧/ ١٦٦
• شروط الرئيس الأعلى للدولة في النظام الإسلامي ١٢/ ٥١٣
• الصفات الأدبية فيمن يتولى الرئاسة الأعلى في الدولة في النظام الإسلامي ١٢/ ٥١٤

■ **الريق**
• ابتلاع الريق، في نهار رمضان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٤

■ **الزبيب**
• زكاته ٢/ ٧٢٩

■ **الزخرفة**
• استعمال الآيات القرآنية في الفنون التشكيلية أو الزخارف الإسلامية ١٢/ ٨٦٢
• بيع آيات قرآنية على هيئة زخارف والاتجار بها ١٢/ ٨٤١

■ **الزراعة**
• اتساع الملكيات الزراعية، كراهتها ٤/ ٦٣
• ترغيب الإسلام في استثمار خيرات الطبيعة ٤/ ٦٣
• الحث على الزراعة وغرس الأشجار ١٢/ ٨١٣
• الزراعة والتجارة والصناعة والغنائم الحربية أهم المكاسب المشروعة ١١/ ١٦
• شروط المزارعة ١١/ ١١٨
• عمل المرأة بالزراعة ١٣/ ٥٩١
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن زكاة الزراعة ٩/ ٦٧٢
• كيفية إحياء الأرض للزراعة ١١/ ١١٤

■ **زراعة الأعضاء**
• استخدام الأجنة مصدراً للأعضاء المطلوب زرعها في إنسان آخر، حكمه ٩/ ٥٥٢
• زراعة الأعضاء، حكمها ٩/ ٥٥٢
• زراعة عضو استؤصل في حد أو قصاص، حكمه ٦/ ٧٥، ٩/ ٥٥٤
• زراعة ونقل الأعضاء البشرية ١٣/ ١٧

■ **زراعة الأعضاء التناسلية**
• حكمها ٩/ ٥٥٣

■ **الزروع**
• الأكل من زرع الغير حال الضرورة ١٠/ ٤٣٧
• بيع الثمار والزروع المتلاحقة الظهور ١٠/ ٥٧١
• انظر: الزكاة: الزروع والثمار

■ **الزكاة**
• آدابها ٢/ ٨١٤
• آدابها عند ابن جزي ٢/ ٨١٥
• آراء العلماء في بيان المقصود من الرقاب بصفة عامة ٣/ ٤١
• الإبراء من الدين على مستحق الزكاة واحتسابه منها، حكمه ٢/ ٨٠٤، ٩/ ٤٤١
• الإبراء من الدين واحتسابه منها الترجيح بين الآراء ٢/ ٨١٢
• الإبراء من الدين واحتسابه منها، حكمه عند الإباضية ٢/ ٨١١
• الإبراء من الدين واحتسابه منها، حكمه عند أبي عبيد ٢/ ٨١٢
• الإبراء من الدين واحتسابه منها، حكمه عند الحسن البصري وعطاء ٢/ ٨٠٦
• الإبراء من الدين واحتسابه منها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٨١٠
• الإبراء من الدين واحتسابه منها، حكمه عند الحنفية ٢/ ٨٠٨
• الإبراء من الدين واحتسابه منها، حكمه عند الزيدية ٢/ ٨١١
• الإبراء من الدين واحتسابه منها، حكمه عند سفيان الثوري ٢/ ٨١٢
• الإبراء من الدين واحتسابه منها، حكمه عند الشافعية ٢/ ٨٠٩
• الإبراء من الدين واحتسابه منها، حكمه عند الشيعة الإمامية ٢/ ٨٠٧
• الإبراء من الدين واحتسابه منها، حكمه عند الظاهرية ٢/ ٨٠٥
• الإبراء من الدين واحتسابه منها، حكمه عند المالكية ٢/ ٨٠٩
• إبطالها بالمن والأذى ٢/ ٨١٤
• ابن السبيل، إعطاؤه منها ولو كان غنياً ٢/ ٧٨٧
• اتساع المجالات المعاصرة للعاملين على الزكاة ١٣/ ٤٦٣
• الأثمان وعروض التجارة، زكاتها، مع وجود الدين على المزكي، حكمها ودليله عند الحنابلة ٢/ ٦٥٨

obeikandl.com

- الأجور والرواتب، زكاتها، كيفية تقديرها ٩/ ٤٣٧
- احتساب الضريبة منها، حكمه ٢/ ٨٠٢
- أحوال إعطاء سهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة في عصرنا الحاضر ٣/ ٢٧
- اختلاف المذاهب في زكاة الديون ٩/ ٤٧١
- أخذ الإمام الزكاة قهراً من غير نية، كالصغير والمجنون، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٦٢
- أخذ البغاة والخوارج لها، حكمه ٢/ ٨٠١
- أخذ العشر من الحربي واشتراط النصاب فيما يؤخذ منه عند أبي حنيفة ٢/ ٦٥٠
- إخراج إدارة الشركة لزكاة الأسهم نيابة عن أصحابها ٩/ ٥١٠
- إخراج الإنسان زكاة نفسه إن كان مال الزكاة خفياً أو باطناً، جوازه ٢/ ٧٩٧
- إخراج الإنسان زكاة نفسه إن كان مال الزكاة ظاهراً، استحبابه عند الحنابلة ٢/ ٧٩٨
- إخراج الإنسان زكاة نفسه إن كان مال الزكاة ظاهراً، جوازه عند الشافعية ٢/ ٧٩٨
- إخراج الإنسان زكاة نفسه، حكمه ٢/ ٧٩٧
- إخراج زكاة أسهم الشركات الصناعية، كيفيته عند الشيخ عبد الرحمن عيسى ٢/ ٦٨٨
- إخراج زكاة الأسهم من قبل المالك ١١/ ٣٧٦
- إخراج الشركات زكاة الأسهم كما يخرج الشخص الطبيعي زكاة أمواله ١٣/ ٤٩٩
- إخراج الشركات المساهمة زكاة الأسهم ١١/ ٣٧٦
- إخراج المالك عن الواجب سناً أعلى من جنسه في زكاة الحيوان، حكمه ٢/ ٧٥٦
- إخراج المدير لزكاته
  - حكمها عند المالكية ٢/ ٧١٧
  - كيفيتها عند المالكية ٢/ ٧١٧
- إخراج المساهم زكاة أسهمه إن لم تترك الشركة أموالها ٩/ ٥١١
- إخراج الولي الزكاة من مال المحجور عليه، وجوبه عند الحنابلة ٥/ ٣١٢
- إخراجها ٢/ ٧٤٣
  - كيفيته ٢/ ٧٤٣
  - وقته ٢/ ٧٤٣، ٢/ ٧٤٤
- إخراجها بعد وجوبها بالحول أو الطيب أو مجيء الساعي، اشتراطه لصحتها عند المالكية خلافاً لجمهور الفقهاء ٢/ ٦٦٣
- إخراجها على ظن الوجوب، اعتبار المخرج زكاة معجلة ٩/ ٤٤١
- أداء الزكاة إذا نوى المزكي عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلا نية، صحتها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- أداؤها لغني، حكمه ٣/ ٧٠
- أدلة إعفاء المال العام من الزكاة ١٣/ ٥٠١
- إذا أخذت قهراً من المزكي، نوى عند الأخذ منه، وإلا وجبت على الآخذ النية عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
- إذا أخرج الزكاة فضاعت أو سرقت أو حرقت قبل أدائها، حكمها عند ابن رشد ٢/ ٦٦٨
- إذا أخرج الزكاة فضاعت أو سرقت قبل أدائها، حكمها عند أبي ثور والشافعي ٢/ ٦٦٨
- إذا أخرج الزكاة فضاعت أو سرقت قبل أدائها، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٦٨
- إذا تصدق المزكي ببعض النصاب، حكمها عند أبي يوسف وصاحب الهداية خلافاً لمحمد من الحنفية ٢/ ٦٦١
- إذا دفع الزكاة للجمعيات الخيرية يجب إيصالها بأعيانها للمستحقين ٢/ ٦٧٠
- إذا كانت الأسهم تتخذ للاستثمار وهي ممثلة رأس مال الشركة المساهمة فإن دفع الشركة للزكاة يغني عن دفع حامل السهم ٢/ ٦٩٧
- إذا نوى المزكي أثناء عزل المقدار الواجب، صحة أدائها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- الأراضي، زكاتها، كيفيتها ٩/ ٤٦٨
- أرباح المهن الحرة، زكاتها، كيفية تقديرها ٩/ ٤٣٧
- ارتباط مفهومها برعاية الحاجات الأساسية الخاصة ٩/ ٤٤٣
- إرسال الإمام السعاة لقبض الزكاة وتفريقها على مستحقيها ١٣/ ٤٤٩
- الأرض
  - زكاتها على المستأجر عند الصاحبين من الحنفية ٢/ ٧٣٧
  - زكاتها على المؤجر عند أبي حنيفة ٢/ ٧٣٧
- الأرض الخراجية
  - اجتماع الخراج والعشر فيها، ترجيح رأي الجمهور غير الحنفية في ذلك ٢/ ٧٤١
  - أنواعها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٧٣٨
  - حكم زكاتها ٢/ ٧٣٧
  - وجوب العشر فيها في مصر والشام حيث صارت لبيت المال وسقط عنها الخراج عند ابن عابدين ٢/ ٧٤١
- الأرض الخراجية إن صارت لمسلم يجتمع في الخارج منها الخراج والعشر عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٧٤٠

obeikandl.com

- الأرض الخراجية إن صارت ملكاً لمسلم يجب منها الخراج فالعشر والخراج لا يجتمعان عند الحنفية ٢/ ٧٤٠
- الأرض الخراجية إن كانت ملكاً لغير مسلم وجب فيها الخراج ٢/ ٧٣٩
- الأرض زكاتها إن كان إيجاب الزكاة على مستأجر الأرض أنفع للفقراء وجبت عليه وهو المفتى به عند المتأخرين من الحنفية ٢/ ٧٣٧
- الأرض العشرية إن كانت ملكاً لمسلم وجب فيها العشر ٢/ ٧٤٠
- الأرض المستعارة، زكاتها حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٧٣٧
- الأرض المؤجرة، زكاتها حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٧٣٧
- إزالة الملك عما تجب الزكاة في عينه بقصد رفع وجوب الزكاة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٥٧
- استثمار أموال الزكاة، حكمه ٩/ ٤٤٩
- استحقاق العامل على الزكاة الثواب لأنها عبادة ١٣/ ٤٤٩
- استخدام سهم المؤلفة قلوبهم في إيجاد مؤسسات لرعاية المسلمين الجدد ٣/ ٣٠
- الاستصناع، زكاته، حكمها ٩/ ٤٦٩
- استهلاك المال بعد وجوب الزكاة، حكم زكاته ٢/ ٧٦٦
- أسس زكاة أسهم بنك فيصل الإسلامي السوداني تتفق مع الآتي القائل إن الأسهم تزكى زكاة عروض التجارة مع اعتبار قيمة الأسهم الحقيقية أي الاسمية لا القيمة السوقية ٢/ ٦٩٢
- إسقاط الدين، عدم وقوعه عنها ٢/ ٨٠٣
- الأسهم
  زكاتها إذا باع المساهم أسهمه أثناء الحول، حكمها ٩/ ٥١١
  زكاتها، حكمها ومقدارها ٢/ ٦٨٣، ٩/ ٤٣٥
- الأسهم التي لا تجب فيها الزكاة ٩/ ٥١١، ١٣/ ٤٩٩
- الأسهم التجارية تضم إلى بعضها عند التقديم ولو اختلفت أجناسها في التجارة والصناعة بعد حسم قيمة الآلات الصناعية ٢/ ٦٩٥
- الأسهم تقوم كما تقوم عروض التجارة في آخر كل عام بحسب سعرها في السوق وقت إخراج الزكاة ٢/ ٦٩٥
- الأسهم زكاتها كزكاة الأصول الثابتة بنسبة ١٠٪ من الأرباح ٢/ ٦٩٦
- الأسهم زكاتها هي فقط ربع العشر من الأصل مع الربح السنوي ٢/ ٦٩٥
- أسهم الشركات التجارية
  زكاتها، حكمها عند الشيخ عبد الرحمن عيسى ٢/ ٦٨٨
  زكاتها، كيفيتها عند الشيخ عبد الرحمن عيسى ٢/ ٦٨٨
- أسهم الشركات التجارية وأسهم الشركات الصناعية، زكاتها، ترجيح رأي الشيخ عبد الرحمن عيسى في ذلك ٢/ ٦٩٠
- أسهم الشركات جميعها صناعية وتجارية، زكاتها، وجوبها عند الأستاذ يوسف القرضاوي ومحمد أبي زهرة ٢/ ٦٩٠
- أسهم الشركات، زكاتها، حكمها ٢/ ٦٨٧
- أسهم الشركات الصناعية التجارية، زكاتها، حكمها وكيفيتها عند الشيخ عبد الرحمن عيسى ٢/ ٦٨٨
- أسهم الشركات الصناعية، زكاتها، حكمها عند الشيخ عبد الرحمن عيسى ٢/ ٦٨٨
- الأسهم في الشركات تزكى زكاة عروض التجارة بنسبة ٢,٥٪ إن كانت الشركة تجارية ٢/ ٦٩٧
- الأسهم في الشركات زكاتها، بحسب قيمتها التجارية المعلن عنها في الأسواق لا بقيمتها الاسمية فقط ٢/ ٦٩٧
- الأسهم في الشركات المساهمة، لا يعفى من الزكاة أحد من المساهمين ولو كانت حصته سهماً واحداً ٢/ ٦٩٦
- الأسهم والسندات
  زكاتها بنسبة ربع العشر من قيمتها التجارية مع ربحها في نهاية كل عام ولا تزكى الأصول الثابتة من صافي الأرباح ١٠٪ وجوبها ٢/ ٦٩٥
  زكاتها، حكمها ٢/ ٦٨٣
  زكاتها، حكمها عند الشيخ محمد أبو زهرة ٢/ ٦٩١
- الأسهم والشركات، زكاتها، حكمها عند الأساتذة عبد الوهاب خلاف وعبد الرحمن عيسى ومحمد أبو زهرة ٢/ ٦٩٠
- اشتراط الإسلام في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥١
- اشتراط الأمانة والعدالة في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥٢
- اشتراط التكليف وهو البلوغ والعقل في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥١
- اشتراط الحرية والذكورة في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥٤
- اشتراط العلم أو الفقه في أحكام الزكاة في العامل عليها ١٣/ ٤٥٢

- اشتراط الكفاية في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥٣
- اشتراط كون المالك أهلاً لوجوب أداء الزكاة إلى آخر الحول لإجزاء تعجيل الزكاة قبل الحول عند الشافعية ٢/ ٦٦٦
- اشتراط النماء لوجوب الزكاة ١٣/ ٥٠٢
- الأصول الثابتة
  زكاتها، كيفيتها ٩/ ٤٥٨
  المقصود بها ٩/ ٤٥٨
- إظهار إخراجها، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٨١٥
- اعتبار قيمة أموال التجارة وبلوغها نصاباً في البلد الذي فيه المال ٢/ ٧٠٨
- اعتبارها من أركان الإسلام ٤/ ٤٣
- إعطاء العامل على الزكاة على وجه الإجارة ١٣/ ٤٤٧
- إعطاء الهاشمي من الزكاة إذا كان من العاملين عليها ١٣/ ٤٥٨
- إعطاؤها إلى من ظاهره الفقر والمسكنة فبان خلافه، حكمه عند الجمهور ٢/ ٧٩٠
- إعطاؤها إلى من لا يستحقها، حكمه عند الجمهور ٢/ ٧٩٠
- إعطاؤها إلى من لا يستحقها، حكمه عند الحنفية ٢/ ٧٩١
- إعطاؤها لمن تلزم المزكي نفقته، حكمه ٢/ ٧٩٣
- الإعلام بكونها زكاة عند دفعها ٢/ ٧٩٠
- إقامة مشروعات إنتاجية أو خدمية من مصرف الفقراء من مال الزكاة ٩/ ٧٨٧
- إلحاق النقود الورقية بالذهب والفضة وإيجاب الزكاة فيها ووقوع الربا بها ١١/ ١٥٤
- إلزاميتها وتطبيقها من ولي الأمر ٩/ ٤٤٢
- الأموال التي تجب فيها الزكاة ٤/ ٤٣
- الأموال الزكوية الباطنة، كيفية إخراج زكاتها ٩/ ٤٥٨
- الأموال الزكوية، تقسيمها إلى ظاهرة وباطنة ٩/ ٤٥٨
- الأموال الزكوية الظاهرة، جباية زكاتها في العصر الحديث ٩/ ٤٥٨
- الأموال المحرمة، زكاتها، كيفيتها ٩/ ٤٣٨، ٩/ ٤٤٧، ٩/ ٤٥٣
- إن تصدق الإنسان بجميع ماله تطوعاً ولم ينو به الزكاة، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٦٢
- إن تصدق الإنسان بجميع ماله تطوعاً ولم ينو به الزكاة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٦٢
- إن عزل قدر الزكاة فنوى أنه زكاة فتلف، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٦٧
- إن كان التاجر محتكراً وجب أن يبيع من عروض التجارة بنصاب من الذهب والفضة، عند المالكية ٢/ ٧٠٩
- إن كان التاجر مديراً لزم أن يبيع من عروض التجارة بأي شيء منهما ولو درهماً، عند المالكية ٢/ ٧٠٩
- إن كانت الشركة صناعية تنتج سلعاً تجارية تتزكى الأسهم بعد استقطاع ما يقابل قيمة الآلات الصناعية والمباني ٢/ ٦٩٧
- انتقال السندات التي تصدرها الدولة إلى مال عام بعد إنجاز المشروع وعدم وجوب الزكاة فيه بعد ذلك ١٣/ ٥٠٤
- الأنعام الأهلية السائمة، زكاتها، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٦٥١
- الأنعام السائمة والحبوب والثمار، زكاتها، مع وجود الدين على المزكي، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٨
- الأنعام المعلوفة، زكاتها، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥١
- أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة ٢/ ٦٦٨
- أهل الذمة إعطاؤهم من الزكاة، حكمه ٢/ ٧٩١
- الأوراق النقدية، زكاتها، حكمها ٢/ ٦٥١، ٢/ ٦٨٠
- الأوقاص
  تعريفه ٢/ ٧٥٤
  حكمه ٢/ ٧٥٥
  حكمها في الزكاة ٢/ ٧٧١
- إيجابها على أصناف الأموال المستحدثة في زماننا، حكمه ٤/ ٤٣
- إيجابها على المستغلات العقارية، حكمه ٤/ ٤٣
- بعث الإمام السعاة لأخذ الصدقة، حكمه ٢/ ٧٩٦
- البقر
  زكاتها ٢/ ٧٥٦
  زكاتها، إخراج الذكر فيه حكمه ٢/ ٧٥٨
  زكاتها، حكم ما بين الفريضتين ٢/ ٧٥٧
  زكاتها، مشروعيته ٢/ ٧٥٦
  زكاتها، نصابه ٢/ ٧٥٦
- بلوغ المعدن النصاب، اشتراطه لوجوب الزكاة فيه بالاتفاق ٢/ ٦٩٧
- بلوغ النصاب آخر الحول من البدء بالمتاجرة بعروض التجارة اعتباره عند الشافعية ٢/ ٧٠٩
- بلوغ النصاب الشرعي وحولان الحول والفراغ من الدين، اشتراطها لوجوب الزكاة في النقود الورقية ٢/ ٦٨١

obeikandl.com

- بلوغ النصاب، عدم اشتراطه في زكاة المعدن عند الحنفية ٢/ ٦٩٨
- بلوغ النصاب في جميع الحول لزكاة عروض التجارة، عند الحنابلة ٢/ ٧١٠
- بلوغ النصاب في زكاة الركاز، عدم اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٦٩٧
- بلوغ النصاب لزكاة الزروع والثمار، عدم اشتراطه عند الحنفية خلافاً لجمهور الفقهاء ٢/ ٦٦٤
- بلوغ النصاب وحولان الحول ونية التجارة، اشتراطها لوجوب الزكاة في عروض التجارة بالاتفاق ٢/ ٧٠٨
- البلوغ والعقل لوجوب الزكاة، اشتراطهما عند الحنفية ٢/ ٦٥١
- بناء المسجد منها، حكمه ٢/ ٧٨٤
- بنو هاشم إعطاؤهم من الزكاة، حكمه ٢/ ٧٩٢
- البيع في زمن الخيار، زكاته ٩/ ٤٦٩
- بيع المال بعد تعلق الزكاة فيه، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٧٦٦
- بيع المال بعد تعلق الزكاة فيه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٧٦٦
- تأجيل المجمع الفقهي لإصدار حكم زكاة الأسهم في الشركات ٩/ ٤٨٧
- تأخير الجمعيات الخيرية صرف الزكاة كرصيد مدور لحسابها، حكمه ٢/ ٦٦٤
- تأخيرها لعذر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٦٤
- تأخيرها مع القدرة على أدائها، حكمه ٢/ ٦٦٤
- التأمين النقدي، زكاته، حكمها ٢/ ٦٨٠
- التبر المغصوب المصنوع حلياً، زكاته، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٧٤
- التجارة
  - زكاتها، كيفيتها عند المالكية ٢/ ٧١٦
  - زكاتها، المحتكر، زكاته كيفيتها ٢/ ٧١٦
- تحصيل الزكاة من مؤسسات متخصصة بذلك ٩/ ٧٨٧
- تحقيق المصارف الإسلامية مبدأ التكافل الاجتماعي للمحتاجين بصرف موارد الزكاة وتوفير القرض الحسن للزواج والتعليم والتداوي ١٣/ ٣٧٥
- تزكية الأسهم في الشركات زكاة الخليطين ١١/ ٣٧٥
- تعجيل الزكاة قبل الحول بعد وجود النصاب شروط إجزائه عند الشافعية ٢/ ٦٦٦
- تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب، حكمه بالاتفاق ٢/ ٦٦٥
- تعجيل الزكاة متى وجد النصاب الكامل تطوعاً قبل الحول، حكمه عند المالكية والظاهرية ٢/ ٦٦٦
- تعجيل الزكاة متى وجد النصاب الكامل تطوعاً قبل الحول عند الجمهور غير المالكية والظاهرية ٢/ ٦٦٦
- تعدد آراء الصحابة والتابعين حول زكاة الديون ٩/ ٤٧١
- تعريف العاملين عليها أي في الزكاة ١٣/ ٤٤٧
- تعريفها شرعاً ٢/ ٦٤٢
- تعريفها لغة ٢/ ٦٤٢
- تعليق النية فيها حكمه ١/ ١٦٩
- تغريم الممتنع عن الزكاة ١٠/ ٣٥
- تفريق السفيه لزكاة ماله، حكمه عند الشافعية ٥/ ٣٢١
- تفريقها، كيفيته ٢/ ٧٩٧
- تفويض النية للوكيل ١/ ١٧١
- تقدير الأسهم بالقيمة التجارية الموجودة في الأسواق مع إضافة أرباحها ١١/ ٣٧٥
- تقديرها الأرجح دليلاً بسعر الذهب ٢/ ٦٧٠
- تقديرها بسعر الفضة عند علماء العصر الحاضر ٢/ ٦٧٠
- تقديم النية على الدفع فيه، حكمها ١/ ١٧١
- تقديمها على حقوق العباد عند الشافعية ٢/ ٨٠٣
- تقسيمات للدين في باب الزكاة ١١/ ١٩٠
- تكفين الميت من مال الزكاة، حكمه ٢/ ٧٨٤
- التلفيق بأدائها ١/ ١١٠
- التمليك فيها، حكمه ٩/ ٤٥٠
- التمليك لصحة أداء الزكاة، اشتراطه، وكيفيته ٢/ ٦٦٢
- تؤدى الزكاة من صافي الشركة المساهمة النامي ونمائه بنسبة ٢,٥٪ ٢/ ٦٩٦
- توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية، حكمه ٩/ ٤٨٧
- توكيل صندوق التضمان الإسلامي بصرف الزكاة، شروطه ٩/ ٥٠٩
- التوكيل في أدائها
  - حكمه ٢/ ٧٩٩
  - وتصرفات الوكيل في ذلك ٢/ ٧٩٩
- التوكيل في أدائها شرطه النية ٢/ ٧٩٩
- الثمار
  - تقدير الواجب فيها بالخرص ٢/ ٧٤٤
  - الخارص خطؤه ٢/ ٧٤٦
  - خارصها شروطه ٢/ ٧٤٥
  - خرصها، الاكتفاء بخارص واحد ٢/ ٧٤٥
  - خرصها، ترك الثلث أو الربع عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٤٥
  - خرصها، حكمه عند الجمهور ٢/ ٧٤٤
  - خرصها، دخول جميع الثمر في الخرص عند الحنفية والمالكية ٢/ ٧٤٥

خرصها، صفته ٢/ ٧٤٥
• جبايتها من قبل الدولة ٤/ ٤٣، ٥/ ٣٩٩
• جباية الزكاة من أنشطة المصارف الإسلامية ١١/ ٤٨٠
• الجبران فيها، حكمه ٢/ ٧٧٤
• الجمعيات الخيرية جواز بنائها مبان أو معامل أوشراء كتب أو حاجيات بأموال الزكاة إذ لا وكالة بذلك ٢/ ٦٧٠
• الجواهر واللآلىء والمعادن غير الذهب والفضة، زكاتها، حكمها ٢/ ٦٥١
• الجواهر واللآلىء ونحوها، زكاتها، حكمها ودليله بالاتفاق ٢/ ٦٤٩
• الحبوب والثمار مع وجود الدين على المزكي، زكاتها، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٨
• الحج في سبيل الله اعتباره وإعطاء الحاج من الزكاة ٢/ ٧٨٤
• الحقوق المعنوية، زكاتها، حكمها ٩/ ٤٦٥
• حكمتها ٢/ ٦٤٣
• حكمها إذا تصدق الإنسان بجميع ماله تطوعاً مع عدم نية الفرض ١/ ١٧٢
• الحلي
زكاته إذا اتخذه الإنسان لأجل الكراء، سواء أكان المتخذ رجلاً أو امرأة، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٧٤
زكاته، حكمها ٢/ ٦٧٣، ٩/ ٤٦٣
زكاته، عدم وجوبها في الحلي، ضوابط ذلك ٩/ ٤٦٣
• الحلي التي تستخرج من البحر ولو ذهباً زكاته كنزاً عند الحنفية ٢/ ٧٠٠
• الحلي الذي اتخذ للتجارة، اعتبارها من عروض التجارة الواجب فيها الزكاة ٢/ ٧٠٨
• الحلي الذي تجب فيه الزكاة، زكاته عند الحنابلة ٢/ ٦٧٥
• الحلي الذي تجب فيه الزكاة عند الشافعية ٢/ ٦٧٤
• الحلي الذي تجب فيه الزكاة عند المالكية ٢/ ٦٧٣
• الحلي إن كان للتجارة يقوم فإن بلغ نصاباً ففيه الزكاة عند الحنابلة ٢/ ٦٧٦
• الحلي الجائز للرجل، زكاته، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٧٤
• الحلي غير المعدة للتجارة، المعتبر فيه بلوغ قيمته ووزنه نصاباً عند الحنابلة ٢/ ٦٧٦
• الحلي للرجال والنساء تبراً كان أو سبيكة، زكاته، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٧٦
• الحلي المباح للمرأة كالسوار، زكاته، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٧٤
• الحلي المتخذ للتجارة، زكاته، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٧٥
• الحلي المحرم للمرأة، زكاته، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٧٥
• حلي المرأة إذا انكسر بحيث يمنع الاستعمال، زكاته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٥
• حلي المرأة إذا انكسر واحتاج إلى صوغ، زكاته، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٧٥
• حلي المرأة إذا كان مما تلبسه أو تعيره، زكاته، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٧٥
• حلي المرأة، الحالات التي تجب فيها الزكاة إذا انكسر عند المالكية ٢/ ٦٧٤
• حلي المرأة المباح، زكاته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٤
• حلي المرأة المعتاد، زكاته، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٧٥
• الحلي من غير الذهب والفضة، زكاته، حكمها ٢/ ٦٧٣
• حلي النساء اللواتي بالغن في الإسراف فيه بأن بلغ (٨٥٠غ)، زكاته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٤
• الحوائج الأصلية، زكاتها، حكمها بالاتفاق ٢/ ٦٤٨
• الحول، اعتبار طرفاه لاوسطه لملك النصاب لزكاة عروض التجارة في غير المدير، عند الحنفية والمالكية ٢/ ٧٠٩
• الحول فيها، اعتبار الحول القمري ٩/ ٤٣٨
• حولان الحول
اشتراطه لوجوب الزكاة بالاتفاق ٢/ ٦٥٧
اشتراطه لوجوب الزكاة في الأثمان، والمواشي وعروض التجارة عند الحنابلة ٢/ ٦٥٧
اشتراطه لوجوب الزكاة في النقود وعروض التجارة والماشية، عند الشافعية ٢/ ٦٥٦
عدم اشتراطه لإخراج زكاة الزروع ٢/ ٦٦٤
عدم اشتراطه لزكاة المعادن بالاتفاق ٢/ ٧٠٥
عدم اشتراطه لوجوب الزكاة في الثمار والزرع والمعادن والركاز عند الشافعية ٢/ ٦٥٦
عدم اشتراطه لوجوب الزكاة في الثمار والزروع والمعادن والركاز عند الحنابلة ٢/ ٦٥٧
عدم اشتراطه لوجوب الزكاة في الركاز عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
• حولان الحول على المال الموهوب في يد الموهوب له، وجوبه لوجوب الزكاة عند المالكية ٢/ ٦٦٠
• حولان الحول في زكاة الذهب والفضة من المعادن، عدم اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٧٠٣

• حولان الحول في زكاة الزرع والثمار عدم اشتراطه ٢/ ٦٥٦
• حولان حول قمري على ملك النصاب، اشتراطه لوجوب الزكاة ٢/ ٦٥٥
• حولان الحول لوجوب الزكاة في الذهب والفضة والتجارة والأنعام دون المعدن والركاز والحرث والزرع، اشتراطه عند المالكية ٢/ ٦٥٥
• حيثيات موضوع صرف الزكاة لصالح صندوق التضامن الإسلامي ٩/ ٥٠٩
• الحيلة لإسقاطها
حكمه ٢/ ٨٠١
حكمه عند الحنابلة والمالكية ٢/ ٨٠٢
حكمه عند الشافعية وأبي حنيفة ٢/ ٨٠٢
• الحيوان
الأنواع التي تجب فيها الزكاة ٢/ ٧٥١
زكاته ٢/ ٧٤٧
زكاته، أخذ ضأن من معز وعكسه حكمه عند الشافعية ٢/ ٧٦٩
زكاته، الجبران حالة فقد أحد الفروض ٢/ ٧٥٥
زكاته، حكمها إذا استهلك المال بعد وجوب الزكاة ٢/ ٧٦٦
زكاته، حكمها إذا هلك المال بعد وجوب الزكاة ٢/ ٧٦٦
زكاته، الحيوان المستفاد أثناء الحول حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٧٠
زكاته، زكاة الإبل ٢/ ٧٥٢
زكاته، زكاة البقر ٢/ ٧٥٦
زكاته: زكاة الخلطة حكمها ٢/ ٧٦١
زكاته، زكاة الخيل والبغال والحمير ٢/ ٧٥٩
زكاته، زكاة الصغار ٢/ ٧٧٠
زكاته، زكاة الغنم ٢/ ٧٥٨
زكاته، شروط وجوبها ٢/ ٧٤٧
زكاته، ضم أنواع الأجناس إلى بعضها في زكاة الحيوان ٢/ ٧٦٨
زكاته، كون الفرع أو النتاج يتبع الأصل فيها ٢/ ٧٦٩
زكاته، ما يأخذه الساعي من المال المزكى ٢/ ٧٧٢
زكاته، مصادفة فرضين حكمه عند الشافعية ٢/ ٧٥٥
زكاته، وجوبها في العين أو في الذمة ٢/ ٧٦٦
زكاته، وجوبها في العين عند غير الحنابلة ٢/ ٧٦٦
زكاة الحيوان المستفاد أثناء الحول حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٧٧٠
شروط زكاته: أن تبلغ النصاب ٢/ ٧٤٩
شروط زكاته: أن تكون الأنعام إنسية ٢/ ٧٤٧
شروط زكاته: أن تكون سائمة ٢/ ٧٤٩
شروط زكاته: أن يحول عليها الحول ٢/ ٧٤٩
ضم أنواع الأجناس إلى بعضها ٢/ ٧٦٨
كون الفرع أو النتاج يتبع الأصل فيها ٢/ ٧٦٩
ما يأخذه الساعي من المال المزكى ٢/ ٧٧٢
وجوب الزكاة فيه عموماً عند المالكية ٢/ ٧٥٠
• الحيوان أنواعه بالنسبة للزكاة ٣/ ٦٧١
• الحيوان الضال، زكاته، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
• الحيوان العامل، زكاته ٢/ ٧٤٩
• الحيوان المتولد منه بين الوحشي والإنسي، زكاته ٢/ ٧٤٧
• الحيوان المستفاد أثناء الحول، زكاته، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٧١
• الحيوان المستفاد أثناء الحول، زكاته، حكمها ٢/ ٧٧٠
• الحيوان المستفاد أثناء الحول، زكاته، حكمها عند الحنفية والمالكية ٢/ ٧٧٠
• الحيوان المعلوف، زكاته ٢/ ٧٤٩
• الخارص
خطؤه ٢/ ٧٤٦
شروطه ٢/ ٧٤٥
• الخراج لو أصاب الأرض الخراجية آفة، حكمه ٢/ ٧٢٠
• الخراج والعشور والزكاة والجزية والغنيمة والضرائب موارد بيت المال ١٢/ ٦٣٤
• الخرص، صفته ٢/ ٧٤٥
• الخرض، معناه ٢/ ٧٤٤
• خلاصة الحكم في زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي ١٣/ ٤٨٤
• خلط الماشية لزكاتها، حكمه عند المالكية والحنابلة ٢/ ٦٩٦
• خلط الماشية وغيرها عند الشافعية ٢/ ٦٩٦
• الخلطة، حكمها في الزكاة عند المالكية ٢/ ٧٦١
• الخلطة في غير المواشي، حكمها عند الشافعية في الجديد ٢/ ٧٦٢
• الخلطة في غير المواشي، حكمها عند الشافعية في القديم والحنابلة ٢/ ٧٦٢
• الخلطة في المواشي
أنواعها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٦٣
حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٦٣
رجوع أحد الشريكين على الآخر بقدر حصته من الفرض ٢/

شروطها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٦٣
ما يأخذه الساعي من مال الخلطة ٢/ ٧٦١
• الخلطة المؤثرة في الزكاة عند المالكية، شروطها ٢/ ٧٦٢
• الخليطين، زكاتهما ٢/ ٧٦١
• الخمس في المعدن أو الركاز إن وجد في دار مملوكة، زكاته، عدم وجوبها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٩٩
• الخيل
زكاتها، حكمها ٢/ ٧٦٠
زكاتها، حكمها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٥٢
زكاتها، مشروعيتها ٢/ ٧٦٠
• الخيل ونحوه، زكاته، حكمها عند الجمهور غير أبي حنيفة ٢/ ٦٥٢
• الدابة متى تصبح سائمة ٢/ ٧٤٩
• دراسة المجمع الفقهي لصرف الزكاة لصالح صندوق التضمان الإسلامي ٩/ ٤٩١
• دفع أجور العقارات والنفقات الإدارية من سهم العاملين على الزكاة ١٣/ ٤٦٤
• دفع الزكاة إلى الوكيل ونية المزكي دون الوكيل، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٦٢
• دفع الزكاة بالذهب عن الذهب وبالفضة عن الفضة ٢/ ٦٧١
• دفع الزكاة بالذهب عن الفضة وبالفضة عن الذهب، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٧١
• دفع الزكاة بالفضة عن الذهب وبالذهب عن الفضة، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٧١
• دفع سهم ابن السبيل من الزكاة للنازحين ٩/ ٧٨٨
• دفع سهم المؤلفة قلوبهم لنشر الدعوة الإسلامية ومقاومة التبشير ٣/ ٢٨
• دفع سهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة لمن أسلم حديثاً وللمنكوبين من غير المسلمين ٩/ ٧٨٨
• دفعها إلى الإمام إن كان مال الزكاة خفياً أو باطناً جوازه ٢/ ٧٩٧
• دفعها إلى الإمام، حكمه ٢/ ٧٩٦
• دفعها إلى الإمام وجوباً إن كان مال الزكاة ظاهراً عند الحنفية المالكية ٢/ ٧٩٧
• دفعها إلى بقية الأقارب غير من تلزم المزكي نفقته ٢/ ٧٩٥
• دفعها إلى فقير بشرط أن يردها عن دينه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٨١٠
• دفعها إلى الفقير بلا نية ثم النية بعد الدفع إليه والمال ...، صحة أدائها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
• دفعها خطأ إلى من تلزم المزكي نفقته، حكمه ٢/ ٧٩٥
• دفعها كرهاً عن الصبي والمجنون، حكمه عند المالكية ٢/ ٦٦١
• دفعها لغير البالغ، حكمه ٢/ ٧٩٥
• دفعها لغير العاقل، حكمه ٢/ ٧٩٥
• دفعها لغير المسلمين من المؤلفة قلوبهم لدرء المخاطر والمفاسد عن المسلمين ٣/ ٢٨
• دفعها للعبد، حكمه ٢/ ٧٩٥
• دفعها لمن يستحقها، اشتراطه لصحة أدائها عند المالكية ٢/ ٦٦٣
• دليل وجوبها على الفور بعد استيفاء شروطها ٢/ ٦٦٣
• الدين
زكاته، حكمها ٢/ ٦٧٧
زكاته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٤
زكاته، حكمها عند الصاحبين من الحنفية ٢/ ٦٧٨
زكاته، حكمها وكيفيته عند الحنابلة ٢/ ٦٧٩
زكاته، حكمها وكيفيته عند الشافعية ٢/ ٦٧٩
زكاتها، حكمها ٩/ ٤٧١
عدم اشتراطه انتفائه لوجوب الزكاة عند الشافعية ٢/ ٦٥٨
عدمه، اشتراطه لوجوب الزكاة في الذهب والفضة دون الحرث والماشية والمعادن، عند المالكية ٢/ ٦٥٨
عدمه، اشتراطه لوجوب الزكاة في كل الأحوال، عند الحنابلة ٢/ ٦٥٨
عدمه، اشتراطه لوجوب الزكاة ما عدا الحرث عند الحنفية ٢/ ٦٥٨
• الدين الاستثماري، زكاته، كيفيتها ٩/ ٤٣٩
• الدين الذي يزكى لعام واحد عند المالكية ٢/ ٦٧٩
• الدين إن كان دراهم ودنانير وعروض تجارية، زكاته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٩
• الدين بالنسبة للمدين، زكاته، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
• دين جحده المديون سنين، ولا بينة له عليه، ثم توافرت له بينة كالإقرار به، زكاته، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٤٨
• الدين الضعيف، زكاته، حكمها وكيفيتها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٨
• الدين على المدين الذي بيده مال غيره، زكاته، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٣
• الدين على مقر مليء أو على معسر أو مفلس أو على جاحد عليه بينة، زكاته، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٤٨
• دين الفرض ودين التجارة، زكاته، حكمها وشروطه عند المالكية ٢/ ٦٧٩

• الدين القوي، زكاته، حكمها وكيفيته عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٧
• دين الماشية أو المطعوم، زكاته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٩
• الدين المتوسط، زكاته، حكمها وكيفيته عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٧
• الدين المجحود زكاته إذا لم يكن للمالك بينة وحال الحول، حكمها ٢/ ٦٥٢
• دين المدين، زكاته، حكمها وكيفيته ٢/ ٦٧٩
• الدية، زكاتها، حكمها وكيفيتها عند الصاحبين من الحنفية ٢/ ٦٧٨
• الديون التي تحتاج لحولان الحول بعد القبض لزكاتها عند المالكية ٢/ ٦٧٨
• ديون المحتكر التي له من التجارة، زكاتها، حكمها ٢/ ٧١٦
• الذهب، نصابه ٩/ ٤٦٣
• الذهب والفضة لمن عليه كفارة ليمين أو ظهار أو صوم أو دين أو هدي وجب عليه في حج أو عمرة، زكاتهما، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
• الذهب والفضة من الحلي لامرأة وصبي، زكاتها، حكمها بالإجماع وحكم زكاتها ٢/ ٦٧٤
• الراتب التقاعدي، زكاته، حكمها ٩/ ٤٥٥
• رد شهادة الشخص الذي وجبت عليه الزكاة وأخرها دون عذر عند الحنفية ٢/ ٦٦٣
• الركاز
اشتراط بلوغ النصاب، حكمه في وجوب الزكاة عند المالكية ٢/ ٧٠٢
زكاته إن وجدت في دار حرب من قبل من دخلها بأمان، حكمها عند الحنفية ٢/ ٧٠٠
زكاته إن وجدت في صحراء في دار حرب لمن دخلها بأمان، حكمها عند الحنفية ٢/ ٧٠٠
زكاته، حكمها ٢/ ٧٠٦
زكاته، حكمها كاللقطة إن وجد عليه علامة إسلام ٢/ ٧٠٧
زكاته، حكمها ومقدارها عند المالكية ٢/ ٧٠٢
زكاته، شروط وجوبها عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
زكاته، عدم اشتراط بلوغ النصاب فيها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٦٩٨
زكاته، قدر الواجب فيها ٢/ ٧٠٧
زكاته، مصارفها ٢/ ٧٠٧
زكاته، مصارفها عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
زكاته، مقدارها ٢/ ٦٩٨
زكاته، مقدارها عند الحنفية والشافعية ٢/ ٧٠٣
زكاته، وجوب الخمس فيها عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٧٠٧
• ركنها ٢/ ٦٤٩
• الزرع النابت في أرض مباحة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
• الزرع والماشية والمعدن، زكاتها، مع وجود الدين على المزكي، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
• الزروع والثمار
زكاتها ٢/ ٧١٩
زكاتها، إخراج الأعلى من الأول لا عكسه في زكاة الحبوب، حكمه عند المالكية ٢/ ٧٣٤
زكاتها، الأرض المستأجرة حكم زكاتها ٢/ ٧٣٧
زكاتها: إسقاط شيء من النفقة فيها، حكم المذاهب الأربعة وابن حزم في حكمها ٢/ ٧٣١
زكاتها، اشتراط الإسلام لها ٢/ ٧٢١
زكاتها، اشتراط البلوغ والعقل لها ٢/ ٧٢١
زكاتها، اعتبار نصاب الحب خمسة أوسق حال كونه مصفى من تبنه، عند الجمهور والصاحبين من الحنفية ٢/ ٧٢٩
زكاتها، إن أحيا الأرض بشق نهر من أنهار الأعاجم فهي خراجية عند محمد ٢/ ٧٣٨
زكاتها، إن أحيا الأرض بماء السماء أو الأنهار العظام فهي عشرية عند محمد من الحنفية ٢/ ٧٣٨
زكاتها، إن باع المزارع أو وهب زرعه بعد بدو صلاحه، حكمها عند الحنابلة والمالكية ٢/ ٧٣٢
زكاتها، تصرف المالك للزروع في النصاب قبل الخرص وبعده بالبيع والهبة، حكمها عند الحنابلة والمالكية ٢/ ٧٣٢
زكاتها، الثمار لا يضم جنس إلى غيره لتكميل النصاب ٢/ ٧٣٣
زكاتها، الثمار الموقوفة، حكم زكاتها ٢/ ٧٣٥
زكاتها، الثمار الموقوفة، حكم زكاتها عند الحنفية ٢/ ٧٣٦
زكاتها، حسم النفقات التي تصرف على المزروعات في حساب زكاة الزروع والثمار، حكمها ٢/ ٧٣١
زكاتها، حسم النفقات التي تصرف على المزروعات قبل إخراج زكاتها حكمها في الفتوى رقم (٥) في ندوة البركة السادسة في جدة ٢/ ٧٣١
زكاتها، الزكاة بالنسبة للزيتون، حكمها عند الشافعية في الجديد والحنابلة ٢/ ٧٢٦
زكاتها، زكاة الزيتون، حكمها عند أبي حنيفة والمالكية ٢/ ٧٢٦

زكاتها، سقوطها إن تلفت بتفريط صاحبها أو أتلفها هو بعد وجوبها، حكمها ٢/ ٧٣٢
زكاتها، سقوطها إن تلفت الثمرة قبل بدو الصلاح أو الزرع قبل اشتداد الحب حكمها ٢/ ٧٣٢
زكاتها، سقوطها إن تلفت الزروع والثمار بفعل صاحبها أو بتفريطه قبل الوجوب حكمها ٢/ ٧٣٢
زكاتها، سقوطها إن جعلها في الجرين ثم تلفت بعد ذلك، حكمها ٢/ ٧٣٢
زكاتها، شروط وجوبها عند الحنابلة ٢/ ٧٢٢
زكاتها، شروط وجوبها عند الحنفية ٢/ ٧٢١
زكاتها، شروط وجوبها عند الشافعية ٢/ ٧٢٢
زكاتها، شروط وجوبها عند المالكية ٢/ ٧٢١
زكاتها، صفة الواجب فيها عند الحنفية ٢/ ٧٣١
زكاتها، ضم أنواع الجنس الواحد لبعضها في الزكاة، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٣٤
زكاتها، ضم ثمر العام بعضه لبعض وزرع العام بعضه لبعض وإن اختلف إدراكه عند الجمهور غير أبي حنيفة لزكاته ٢/ ٧٢٩
زكاتها، ضم جنس إلى جنس آخر لتكميل النصاب، حكمه ٢/ ٧٣٢
زكاتها، ضم الحبوب إلى بعضها لتكميل النصاب، حكمه عند الحنفية والشافعية ٢/ ٧٣٣
زكاتها، ضم الحبوب بعضها إلى بعض لتكميل النصاب، حكمه عند المالكية ٢/ ٧٣٣
زكاتها، ضم الحبوب بعضها إلى بعض لتكميل النصاب حكمها عند ابن قدامة والقاضي أبي يعلى من الحنابلة ٢/ ٧٣٤
زكاتها، ضم الحبوب والثمار إلى بعضها لتكميل النصاب، حكمها عند البهوتي من الحنابلة ٢/ ٧٣٥
زكاتها، ضم الحنطة إلى الشعير، حكمها لدى المالكية والقاضي من الحنابلة ٢/ ٧٣٥
زكاتها، ضم الحنطة إلى الشعير لتكميل النصاب، حكمها عند الشافعية والمعتمد عند الحنابلة ٢/ ٧٣٥
زكاتها، ضم الحنطة إلى الشعير والقطنيات إلى بعضها لتكميل النصاب، حكمه عند المالكية والقاضي من الحنابلة ٢/ ٧٣٣
زكاتها، ضم الحنطة إلى العلس لتكميل النصاب ومثله السلت إلى الشعير، لا خلاف في ذلك عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٧٣٣
زكاتها، ضم ذوات الزيوت الأربع إلى بعضها لتكميل النصاب، حكمه عند المالكية ٢/ ٧٣٤
زكاتها، ضم زرع العام الواحد وثمرة العام الواحد إلى بعض في تكميل النصاب عند ابن قدامة والقاضي أبي يعلى من الحنابلة ٢/ ٧٣٤
زكاتها، ضم العلس إلى الحنطة لتكميل النصاب حكمه عند الشافعية ٢/ ٧٣٥
زكاتها، ضم القطاني بعضها إلى بعض، حكمها عند الشافعية وفي رواية عند الإمام أحمد ٢/ ٧٣٥
زكاتها، ضم القطاني بعضها إلى بعض، حكمها عند المالكية والحنابلة ٢/ ٧٣٥
زكاتها، ضم القطاني السبعة إلى بعضها لتكميل النصاب، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٣٣
زكاتها، ضم القمح والشعير والسلت إلى بعضها في تكميل النصاب عند المالكية ٢/ ٧٣٤
زكاتها، عدم اشتراط الحول فيها وسببه ٢/ ٧٢٩
زكاتها، عدم ضم ثمر عام إلى عام آخر في إكمال النصاب فيها عند الجمهور غير أبي حنيفة ٢/ ٧٢٩
زكاتها، العشر فيما سقي بغير مؤنة وجوبه باتفاق الفقهاء على ذلك ٢/ ٧٣٠
زكاتها، فرضها وسببه ٢/ ٧١٩
زكاتها في مال الصبي والمجنون، حكمها عند الحنفية ٢/ ٧٢١
زكاتها، لا يضم ثمرة عام إلى آخر ويضم ثمر العام بعضه إلى بعض عند الشافعية ٢/ ٧٣٤
زكاتها، لا يكمل جنس بجنس ويضم النوع إلى النوع ويخرج من كل من النوعين بقسطه عند الشافعية ٢/ ٧٣٤
زكاتها، لا ينقص النصاب بمؤنة الحصاد والدياس وغيرها من نفقات الزرع، عند جمهور الفقهاء ٢/ ٧٣٠
زكاتها، ما تجب فيه الزكاة ٢/ ٧٢٣
زكاتها، ما تجب فيه الزكاة منها عند أبي حنيفة ٢/ ٧٢٣
زكاتها، ما تجب فيه الزكاة منها عند الحنابلة ٢/ ٧٢٥
زكاتها، ما تجب فيه الزكاة منها عند الشافعية ٢/ ٧٢٤
زكاتها، ما تجب فيه الزكاة منها عند الصاحبين وجمهور الفقهاء ٢/ ٧٢٤
زكاتها، ما تجب فيه الزكاة منها عند المالكية ٢/ ٧٢٤
زكاتها، المعتبر كون الحب منقى من تبنه وصوانه وكون الرطب تمراً والعنب زبيباً في نصاب الزروع والثمار عند المالكية ٢/ ٧٣٠
زكاتها، المقدار الواجب فيها وصفته ٢/ ٧٣٠
زكاتها، نصاب الزيتون عند المالكية ٢/ ٧٢٦
زكاتها، نصاب ما ادخر في قشره كالأرز والعلس، عشرة أوسق عند الجمهور والصاحبين من الحنفية ٢/ ٧٢٩

زكاتها، النصاب معتبر بالكيل فيها ٢/ ٧٢٩
زكاتها، نصف العشر فيما سقي بالمؤن، وجوبه باتفاق الفقهاء على ذلك ٢/ ٧٣٠
زكاتها، وجوب العشر في الأراضي الموقوفة، عند الحنفية ٢/ ٧٣٦
زكاتها، وجوب العشر في الشيء الخارج في الأرض نفسها عند الحنفية ٢/ ٧٣٦
زكاتها، وجوبها على مالك الزرع عند الوجوب عند الشافعية ٢/ ٧٣٢
زكاتها، وجوبها على المشتري إن باع المزارع الزرع قبل إدراكه عند الحنفية ٢/ ٧٣٢
زكاتها، وقت وجوبها عند أبي حنيفة ٢/ ٧٣١
زكاتها، وقت وجوبها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٣٢
زكاتها، وقت وجوبها عند المالكية ٢/ ٧٣٢
زكاتها، يعتبر النصاب تمرأو زبيباً إن تتمر أو تزبب وإلا اعتبر رطباً وعنباً ٢/ ٧٢٩
شروط زكاتها ٢/ ٧٢١
كل ما أخرجته الأرض مما فيه العشر لا يحتسب منه أجر العمال ونفقة الزرع من أدوات الحراثة ٢/ ٧٢٨
لاتجب زكاتها إلا بعد بدو صلاحها وانعقاد الحب ٢/ ٧٢٠
لو أصاب الخارج من الثمار والزروع آفة، حكمها ٢/ ٧٢٠
مقدار نصابها عند جمهور الفقهاء والصاحبين من الحنفية ٢/ ٧٢٨
النصاب الذي يبدأ به زكاتها ٢/ ٧٢٨
النصاب عدم اشتراطه لوجوب زكاة الزروع والثمار عند أبي حنيفة ٢/ ٧٢٨
النصاب لإخراج زكاتها، اشتراطه عند جمهور الفقهاء والصاحبين من الحنفية ٢/ ٧٢٨
• الزروع والثمار مع وجود الدين على المزكي، زكاتهما، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٨
• الزكاة إذا عزلها المزكي ومات قبل دفعها، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
• الزكاة إذا نوى المزكي الزكاة عند عزلها، صحتها عند المالكية ٢/ ٦٦١
• زكاة الأسهم ١١/ ٣٧٢، ١٢/ ٥٢
• زكاة الأسهم المقتناة بقصد التجارة ١٣/ ٤٩٩
• زكاة الأموال المجمدة ١٣/ ٤٧١
• الزكاة إن كان هناك دين يستغرق النصاب أو ينقصه، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٩
• الزكاة بالأسهم والسندات إذا بلغت قيمتها النصاب الشرعي، وجوبها بالاتفاق ٢/ ٦٨٤
• الزكاة بالذهب إذا كان عشرين مثقالاً، وجوبها بالاجماع ٢/ ٦٧١
• الزكاة بالنسبة للمرتد في ماله قبل ردته، حكمها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٥٠
• الزكاة بالنسبة للمرتد في ماله قبل ردته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٠
• زكاة الثروات الباطنة ١٣/ ٤٩٣
• زكاة الحسابات الاستثمارية ٩/ ٧٢٩
• زكاة الحسابات المحتجزة لتوثيق التعامل ٩/ ٧٢٩
• زكاة الدَّين ١٣/ ٥٠٥
• زكاة الديون التي تشتمل عليها سندات المقارضة ١٣/ ٥٠٦
• زكاة السندات ١١/ ٣٧٠
• زكاة السندات الحكومية ١٣/ ٤٩٣
• زكاة شركات الأسهم التجارية ١١/ ٣٧٢
• زكاة شركات الأسهم الصناعية ١١/ ٣٧٢
• الزكاة على تجار أهل الذمة والحربيين إذا اتجروا إلى بلد من بلاد المسلمين من غير بلادهم وتكرر ذلك مراراً في السنة، حكمها ٢/ ٦٥٠
• الزكاة على الذمي أو الكافر أو المدين، حكمها ٢/ ٧٠٦
• الزكاة على الراتب التقاعدي ١٣/ ٤٨٣
• الزكاة على سلاح الإستعمال وكتب العالم وآلات المتمرنين حكمها ٢/ ٦٨٩
• الزكاة على السيد في مال المكاتب، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٣
• الزكاة على السيد المالك للعبد، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٦٤٩
• الزكاة على السيد المالك للعبد، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٤٩
• الزكاة على العبد، حكمها بالاتفاق ٢/ ٦٤٩
• الزكاة على غير المالك كغاصب و وديع وملتقط، حكمها ٢/ ٦٥٣
• الزكاة على الكافر، حكمها بالاجماع ٢/ ٦٥٠
• الزكاة على ما لم يحل عليه الحول، حكمها بالاتفاق ٢/ ٦٤٩
• الزكاة على مال اشتراه الشخص للتجارة قبل قبضه، حكمها ٢/ ٦٤٨
• الزكاة على المدير وإن لم يحل الحول على عين المال، وجوبها بالنسبة لعروض التجارة عند المالكية ٢/ ٧٠٩

- الزكاة على المدين في المال الذي استدانه من غيره، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٤
- الزكاة على المستأجر لأرض الوقف المأجورة مع أجرة الأرض، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٥٤
- الزكاة على الموقوف عليه المعين في ثمار الأشجار الموقوفة، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٥٤
- الزكاة على الواقف في مكة إن بلغ نصاباً، وجوبها عند المالكية ٢/ ٦٥٣
- الزكاة في الاستثمارات طويلة الأجل ١٣/ ٤٧٨
- الزكاة في أقساط المنزل إلا إذا فسخ العقد، عدم وجوبها ٤/ ٤٠٣
- الزكاة في الأمتعة وأصول الأملاك والعقارات، حكمها ٢/ ٦٥١
- الزكاة في أموال التأمين التكافلي ١٣/ ٤٧٥
- الزكاة في أموال التأمينات الاجتماعية ١٣/ ٤٨٨
- الزكاة في أموال منشآت القطاع العام الهادفة للربح ١٣/ ٤٩٣
- الزكاة في التأمينات النقدية للحصول على الخدمات كالهاتف ١٣/ ٤٨٩
- الزكاة في ما زاد على النصاب، حكمها عند جمهور الفقهاء والصاحبين من الحنفية ٢/ ٦٧٢
- الزكاة في ما لا ينطبع بالنار والمائع إلا الزئبق من المعادن عدم وجوبها عند الحنفية ٢/ ٧٠٠
- الزكاة في المال الذي استولى عليه العدو وأحرزه بداره، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
- الزكاة في المال الحرام كالمغصوب والمسروق والرشوة والتزوير والاحتكار والغش والربا حكمها ٢/ ٦٨٧
- الزكاة في مال مدفون ببرية نسي مكانه ثم تذكره، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٤٨
- الزكاة في المال المدفون في البيت، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
- الزكاة في المال المدفون في الصحراء إذا خفي على المالك مكانه، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
- الزكاة في المال المرتهن فيما تحت يده من شيء غير مملوك له، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٣
- الزكاة في المال المعد للاستنماء بالتجارة أو السوم، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٦٥١
- الزكاة في مال مغصوب لا بينة عليه، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٤٨
- الزكاة في مال مغصوب له بينه، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٤٨
- الزكاة في المال المغصوب والضال واللقطة والمسروق والساقط في البحر والمال الغائب والشيء المودع، حكمها عند الشافعية في الجديد ٢/ ٦٥٤
- الزكاة في مال مفقود أو ضال وجد بعد سنتين، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٤٨
- الزكاة في المال المفقود، والمال الساقط في البحر، والمال الذي أخذه السلطان مصادرة، حكمها ٢/ ٦٥٢
- الزكاة في المال المملوك قبل القبض، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
- الزكاة في المال النامي، وجوبها ٢/ ٦٧٦
- الزكاة في مبلغ هو دين له على فقير فأبرأه عنه، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- الزكاة في مكافأة الادخار وهو تعويض نهاية الخدمة ١٣/ ٤٧٥
- الزكاة فيما أخذه الإنسان مصادرة أي ظلماً ثم وصل إليه بعد سنين، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٤٨
- الزكاة فيما زاد على النصاب، حكمها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٢
- زكاة كسب العمل والمهن الحرة ٢/ ٧٧٦
- الزكاة لمن كان عليه دين وله دين غير مرجو الحصول، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
- الزكاة لمن كان عليه دين وله دين مرجو الحصول ولو مؤجلاً، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
- الزكاة لمن كان عليه دين وله عروض تفي بدينه، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
- الزكاة لو عزلها المزكي ثم ضاعت أو سرقت أو تلفت، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- زكاة ما تتحلى به المرأة من حلي الرجل وما يتحلى به الرجل من حلي المرأة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٤
- زكاة ما في الحلي من جوهر ولآلىء مرصعة، حكمها بالاتفاق إلا إن كانت للتجارة ٢/ ٦٧٧
- زكاة ما يطرحه البحر إن سبق ملكه لأحد من أهل الجاهلية، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٠٢
- زكاة ما يطرحه البحر مما لم يكن مملوكاً لأحد، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٠٢
- زكاة ما يكره استعماله قياساً على المحرم كضبة الإناء الكبيرة للحاجة أو الصغيرة للزينة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧٤
- زكاة المال على الصبي، عدم وجوبها عند الحنفية ١٠/ ١٢٤
- زكاة المال، وجوبها على الوليد عند غير الحنفية ١٠/ ١٢٤

- زكاة المستغلات، حكمها ٩/ ٥١١
- الزكاة مع وجود الدين الذي له مطالب من جهة العباد على المزكي، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٥٨
- الزكاة مع وجود الدين على المزكي، حكمها عند الشافعي في الجديد ٢/ ٦٦٠
- الزكاة مع وجود الدين في الذهب والفضة، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
- الزكاة مع وجود دين ليس له مطالب من جهة العباد على المزكي، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٥٨
- زكاة الوديعة القانونية ٩/ ٧٢٩
- الزوجة، دفعها إلى زوجها زكاتها حكمه ٢/ ٧٩٤
- سبب الاختلاف في مقدار الواجب في زكاة المعادن بين المالكية والحنفية ٢/ ٧٠١
- سبب الزكاة ١٣/ ٤٧٢
- السبب في عدم قبول الزكاة من المال الحرام ١٣/ ٥٠٧
- سببها عند الحنفية ٢/ ٦٤٧
- ستر إخراجها عن أعين الناس، حكمه ٢/ ٨١٥
- سقوطها باستبدال مال التجارة بغير مال التجارة واستبدال الماشية بالسائمة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٦٧
- سقوطها بالاستهلاك، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٦٧
- سقوطها بالموت دون وصية عند الحنفية ٣/ ٥٧
- سقوطها بعد وجوبها وهلاك المال، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٦٦
- سقوطها بهلاك بعض المال بعد وجوبها، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٦٦
- سقوطها بهلاك المال بعد الإقراض والإعارة واستبدال مال التجارة بمال التجارة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٦٧
- السلع غير المنتهية الصنع، والسلع المصنعة، زكاتها ٩/ ٤٦٨
- السلم، زكاته، حكمها ٩/ ٤٦٩
- السندات
  - زكاتها، حكمها ٢/ ٦٨٤، ٢/ ٦٨٧
  - زكاتها، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٦٨٢
  - زكاتها على الرغم من حرمة التعامل بها، وجوبها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٦٨٧
  - زكاتها، كيفيتها ٩/ ٤٣٨
  - زكاتها، كيفيتها وقيمتها ٢/ ٦٨٧
- سندات الاستثمار، زكاتها، حكمها ومقدارها ٢/ ٦٨٣
- سهم -في الرقاب- التطبيق الأصلي لهذا المصرف في إعانة المكاتب ٣/ ٤٩
- سهم -في الرقاب- تفصيل المذاهب الفقهية فيه ٣/ ٤٣
- سهم -في الرقاب- عند الحنفية ٣/ ٤٣
- سهم -في الرقاب- عند الشافعية ٣/ ٤٤
- سهم -في الرقاب- عند المالكية ٣/ ٤٤
- سهم -في الرقاب- هل تعطى الشعوب الإسلامية التي تئن تحت وطأة الحكومات الكافرة منه لتحرير نفسها ٣/ ٥٠
- سهم -في الرقاب- يصرف في إعتاق الرقيق عند المالكية والحنابلة أدلتهم ٣/ ٤٨
- سهم -في الرقاب- يصرف في مساعدة المكاتبين عند الشافعية والحنفية أدلتهم ٣/ ٤٥
- السهم في الشركات، زكاته، حكمها ٩/ ٥١٠
- سهم المؤلفة قلوبهم
  - الأحوال التي يستعمل فيها هذا السهم في هذا الزمان ٣/ ٢٧
  - دفعه في الأمور الدعائية لتحسين النظرة إلى الإسلام والمسلمين ٣/ ٣٤
  - دفعه في التبرعات التي تجمع للكوارث التي تصيب بعض الدول غير الإسلامية ٣/ ٣٢
  - دفعه لإغراء رؤساء الدول الفقيرة ونحوهم لتأليف قلوبهم ٣/ ٢٩
  - دفعه لبعض الدول غير الإسلامية التي تعارض إقامة مشاريع إسلامية ٣/ ٣١
  - دفعه لتأليف قلوب الأفراد الذين يؤمل إسلامهم ٣/ ٢٩
  - دفعه لتأليف قلوب بعض الحكومات والدول غير الإسلامية والتي تحوي جاليات إسلامية لتحقيق الأمن لها ٣/ ٣١
  - دفعه لتقوية ضعاف الإيمان ٣/ ٢٩
  - دفعه لجباية الصدقات ونحوها ٣/ ٢٨
  - دفعه للإستعانة بغير المسلمين في الجهاد ٣/ ٢٨
  - دفعه للإسهام في تخفيف ويلات الكوارث ٣/ ٢٩
- سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت رسول الله بقاؤه عند الحنابلة ٣/ ٢٥
- سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت رسول الله بقاؤه عند الزيدية ٣/ ٢٦
- سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت رسول الله بقاؤه عند الشيعة الجعفرية ٣/ ٢٥
- سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت رسول الله ترجيح بقائه ٣/ ٢٦
- سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت رسول الله، حكمه ٣/ ٢٢
- سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت رسول الله سقوطه عند الحنفية ٣/ ٢٢

- سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت رسول الله سقوطه عند الشافعية إذا كان المؤلف من الكفار ٣/ ٢٤
- سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت رسول الله سقوطه عند المالكية إذا كان المؤلف كافراً ٣/ ٢٤
- سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت رسول الله ﷺ بقاؤه عند الشافعية إذا كان حديث عهد بإسلام ٣/ ٢٤
- سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت رسول الله ﷺ بقاؤه عند الشافعية إذا كان للمؤلف شرف في قومهم ٣/ ٢٤
- سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت رسول الله ﷺ بقاؤه عند المالكية إذا كان حديث عهد بإسلام ٣/ ٢٤
- سهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة ٣/ ١٩
- السوابق التاريخية في العهود الإسلامية لاستخدام مصرف (في الرقاب) في غير المكاتبين ٣/ ٣٩
- سؤالها، حرمته إذا كان لديه ما يغنيه ٢/ ٧٩٠
- سوائم الوقف والخيل الموقوفة، زكاتها، حكمها ٢/ ٦٥٢
- السوم عند الشافعية في زكاة الحيوان ٢/ ٧٥٠
- شراء الرجل صدقته
  جوازه عند الشافعية ٢/ ٨١٤
  حكمه ٢/ ٨١٤
- شراء طعام بها وإطعامه للفقراء، حكمه ٢/ ٨٠٣
- الشركات الصناعية، زكاتها، إذا كانت منتوجاتها تجارية معدة للبيع بعد استقطاع قيمة الآلة والبناء، وجوبها ٢/ ٦٨٩
- الشركات المساهمة زكاتها، كيفية تقديرها ٩/ ٤٣٦
- الشركات والأسهم، زكاتها، أحكامها ٩/ ٤٣٥
- شركة المضاربة
  زكاتها، حكمها ٢/ ٧١٨
  زكاتها، حكمها وكيفيتها بالنسبة لرب المال عند المالكية ٢/ ٧١٩
  زكاتها، حكمها وكيفيتها بالنسبة للعامل عند المالكية ٢/ ٧١٩
  زكاتها، حكمها وكيفيتها عند أبي حنيفة ٢/ ٧١٨
  زكاتها، حكمها وكيفيتها عند الشافعية ٢/ ٧١٩
- شركة المضاربة بالنسبة لرب المال، زكاتها، حكمها وكيفيتها عند الحنابلة ٢/ ٧١٨
- شركة المضاربة بالنسبة للعامل، زكاتها، حكمها وكيفيتها عند الحنابلة ٢/ ٧١٨
- شروط إخراج الزكاة في المعادن ٢/ ٧٠٦
- شروط إخراجها على الفور ٢/ ٦٦٤
- شروط السائل الذي يبعثه الإمام لأخذ الصدقة ٢/ ٧٩٧
- شروط صحتها ٢/ ٦٤٩
- شروط صحة أداء الزكاة عند المالكية ٢/ ٦٦٣
- شروط مستحقيها ٢/ ٧٨٧
- الشروط الواجب توفرها في العاملين على الزكاة ١٣/ ٤٥٠
- شروط وجوبها ٢/ ٦٤٩
- شروطها ٢/ ٦٤٨، ٢/ ٦٤٩
- الصبي، توكيله بأدائها حكمه ١/ ١٧٢
- الصبي والكافر توكيلهما في أداء الزكاة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
- الصبي والمجنون
  زكاة مالهما، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ١/ ١١٠، ٢/ ٦٥١
  زكاة مالهما، حكمها عند الحنفية ١/ ١١٠، ٢/ ٦٥١
- صحة إخراجها في الأرض المغصوبة عند الحنابلة ١/ ٨١٨
- صداق المرأة قبل قبضه، زكاته، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
- صدقة الفطر ٣/ ٥٣
- الصرف من سهم العاملين على الزكاة على الأعمال المساعدة كرواتب الإداريين وتجهيز الأمكنة ١٣/ ٤٦٦
- صرفها إلى مجنون وصبي غير مميز، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- صرفها إلى من لا يستحقها، حكمه ٢/ ٧٨٦
- صرفها في بناء المساجد والجسور وقضاء الدين وغير ذلك، حكمه ٢/ ٧٨٤
- صرفها لصالح صندوق التضمان الإسلامي، عدم جوازه ٩/ ٥٠٩
- صرفها لغير الأصناف الثمانية، حكمه ٢/ ٧٨٤
- صفة الركاز الذي يجب فيه الخمس ٢/ ٧٠٧
- صفة المعدن الذي تجب فيه الزكاة ٢/ ٧٠٤
- صكوك المقارضة، زكاتها، كيفيتها ٩/ ٤٦٨
- الصناع الذين يمر عليهم الحول وبأيديهم من مصنوعاتهم ما إذا قوموها وأضافوها إلى مالهم من النقد اجتمع فيه النصاب، زكاتهم، حكمها عند أبي العباس الونشريسي ٢/ ٦٨٩
- الضريبة
  احتسابها من الزكاة، حكمه ٩/ ٤٥٤
  مسوغات فرضها ٩/ ٤٥٤
- ضم أحد النقدين إلى الآخر في تكميل النصاب، حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٦٦٩

- ضم أحد النقدين إلى الآخر في تكميل النصاب، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٦٩
- ضم أحد النقدين إلى الآخر في تكميل النصاب في الزكاة، ترجيحه وهو رأي الجمهور غير الشافعية ٢/ ٦٦٩
- ضم أنواع الأجناس إلى بعضها في زكاة الحيوان ٢/ ٧٦٨
- ضم بعض المستخرج من المعدن إلى بعض إن اتحد المخرج وتتابع العمل واتحد المكان المستخرج منه عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
- ضم جنس إلى غيره لتكميل النصاب، حكمه عند الحنفية والشافعية ٢/ ٧٣٣
- ضم الذهب والفضة كل منهما إلى الآخر لتكميل النصاب في الزكاة ويضم إلى كل منهما معدن آخر وتضم عروض التجارة إلى الأثمان ٢/ ٧٠٦
- ضم الربح والنماء ومال غير التجارة إلى أصل المال، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧١٦
- ضم الربح والنماء ومال غير التجارة إلى أصل المال، حكمه عند الشافعية ٢/ ٧١٥
- ضم الربح والنماء ومال غير التجارة إلى أصل المال، حكمه عند المالكية ٢/ ٧١٥
- ضم ما خرج في العامين بعضه إلى بعض في إكمال النصاب في المعادن ٢/ ٧٠٥
- ضم نتاج الماشية وأرباح التجارة إلى أهل النصاب بالاتفاق ٢/ ٦٥٧
- العاشر
  - تعريفه ٢/ ٧٤١
  - ما يأخذه من الحربي المضارب بمال غيره ٢/ ٧٤٣
  - ما يأخذه من الذمي ٢/ ٧٤٢
  - مقدار ما يأخذه من الحربي ٢/ ٧٤٢
  - مقدار ما يأخذه من المسلم ٢/ ٧٤٢
- العامل، إعطاؤه منها إذا ادعى العمل ببينة ٢/ ٧٨٧
- العامل عليها، إعطاؤه ولو كان غنياً ٢/ ٧٨٧
- عدم اشتراط كون العامل على الزكاة فقيراً ١٣/ ٤٥٤
- عدم إعطاء الزكاة لآل بيت النبي ؟ ١٣/ ٤٥٨
- عدم تفصيل زكاة الديون في الكتاب والسنة ٩/ ٤٧١
- عدم ضم جنس لآخر من المعادن لإكمال النصاب ٢/ ٧٠٦
- عدم وجوب الزكاة على الفوائد المضافة على السندات لأنه مال حرام ١٣/ ٥٠٧
- عدم وجوب الزكاة في الأوقاف على غير معين كالمدارس والمساجد ١٣/ ٥٠١
- عدم وجوب الزكاة في حلي المرأة ١٣/ ٥٠٢
- عدم وجوب الزكاة في المال الحرام كالمغصوب والمسروق والرشوة والاحتكار والتزوير والغش ومقدار الربا لأنه غير مملوك لأحد ووجوب رده لصاحبه ١١/ ٣٧٠
- عدم وجوب الزكاة في المال العام ولو استثمر بقصد الربح ١٣/ ٤٩٨
- عدم وجوب الزكاة في المال العام ولو استثمر في القطاع الخاص ١٣/ ٤٩٩
- عدم وجوبها في أصول العقارات والأراضي المأجورة ٩/ ٤٧٢
- عدم ورود نص في زكاة العقارات والأراضي المأجورة ٩/ ٤٧٢
- عدم ورود نص في الزكاة الفورية في غلة العقارات والأراضي المأجورة ٩/ ٤٧٢
- عروض التجارة، زكاتها، حكمها ٩/ ٥١١
- العروض التجارية
  - أحكامها ٢/ ٧٠٧
  - إخراج زكاتها من عين العروض أو قيمتها عند الحنابلة ٢/ ٧١٦، ٩/ ٤٤٥
  - إخراج زكاتها من عين العروض أو قيمتها عند الحنفية ٢/ ٧١٦، ٩/ ٤٤٥
  - إخراج زكاتها من عين العروض أو قيمتها عند الشافعية ٢/ ٧١٦، ٩/ ٤٤٥
  - إخراج الزكاة منها حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٧١٤
  - إخراج الزكاة منها حكمه عند الحنفية ٢/ ٧١٤
  - إخراج الزكاة منها كيفيته عند الحنفية ٢/ ٧١٤
  - الأصول المحاسبية لتقويمها ٩/ ٤٦٥
  - ترجيح تقويمها لإخراج زكاتها عند الجمهور غير الشافعية لمراعاة مصالح الفقراء وسهولته ٢/ ٧١٤
  - تقويمها على أساس نصاب الذهب ٩/ ٤٦٧
  - تقويمها لإخراج زكاتها وكيفيته ٢/ ٧١٢
  - زكاتها، حكمها ٢/ ٦٥٢
  - زكاتها، ضم عروض التجارة إلى بعضها لتكميل النصاب، حكمها عند البهوتي من الحنابلة ٢/ ٧٣٥
  - زكاتها، كيفيتها عند المالكية ٢/ ٧١٦
  - شرط نية التجارة فيها في صلب العقد أو مجلسه لوجوب الزكاة عند الشافعية ٢/ ٧١٠
  - شروط زكاتها ٢/ ٧٠٨
  - شروط زكاتها: ألا تتعلق الزكاة بعين العرض ٢/ ٧١٠
  - شروط زكاتها: أن لا يصير جميع مال التجارة في أثناء الحول نقداً وهو أقل من النصاب ٢/ ٧١٠

شروط زكاتها : أن لايقصد بالمال القنية -أي إمساكه للانتفاع به وعدم الاتجار به- ٢/ ٧١٠
شروط زكاتها : بلوغ النصاب ٢/ ٧٠٨
شروط زكاتها : حولان الحول ٢/ ٧٠٩
شروط زكاتها : ملك العروض بمعاوضة ٢/ ٧١٠
شروط زكاتها : نية التجارة حال الشراء ٢/ ٧١٠
شروط وجوب الزكاة فيها عند الحنابلة ٢/ ٧١١
شروط وجوب الزكاة فيها عند الحنفية ٢/ ٧١١
شروط وجوب الزكاة فيها عند الشافعية ٢/ ٧١٢
شروط وجوب الزكاة فيها عند المالكية ٢/ ٧١١
ضم الربح والنماء ومال غير التجارة إلى أصل المال إذا كان مالكاً للنصاب في أول الحول، حكمه عند الحنفية ٢/ ٧١٤
ضم الربح والنماء ومال غير التجارة إلى أصل المال، حكمه ٢/ ٧١٤
طريقة تقويمها لإخراج زكاتها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٧١٣
طريقة تقويمها لإخراج زكاتها عند الشافعية ٢/ ٧١٣
مقدار الزكاة الواجبة فيها ٩/ ٤٤٠
المقدار الواجب في زكاتها ٢/ ٧١٢
• العروض التجارية للمحتكر، حكم زكاتها عند المالكية ٢/ ٧١٦
• العسل
زكاته، حكمها عند أبي حنيفة ٢/ ٧٢٧
زكاته، حكمها عند أبي عبيد ٢/ ٧٢٧
زكاته، حكمها عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٧٢٧
زكاته، حكمها عند الحنفية والحنابلة والظاهرية ٢/ ٦٥٢
زكاته، حكمها عند المالكية والشافعية ٢/ ٦٥١، ٢/ ٧٢٧
زكاته، نصاب العسل عند الحنابلة ٢/ ٧٢٧
زكاته، وقت وجوبها عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٦٦٥
• العقار الذي يتجر فيه صاحبه اعتباره من عروض التجارة الواجب فيها الزكاة ٢/ ٧٠٨
• العمارات والمصانع، زكاتها، وجوبها في صافي غلتها ٢/ ٧٧٥
• العمارات والمصانع ونحوها حكم الزكاة فيها ٢/ ٧٧٥
• العمارات والمصانع ونحوها، زكاتها، حكمه ٢/ ٧٧٥
• العوامل والأنعام، زكاتها، حكمها ٢/ ٦٧٦
• الغارم إعطاؤه منها إذا دعى الغرم ببينة ٢/ ٧٨٧
• الغازي وابن السبيل إعطاؤهما منها بقولهما ٢/ ٧٨٧
• الغنم
زكاته إخراج ضأن عن معز وعكسه حكمه ٢/ ٧٥٩
زكاته حكم ما بين الفريضتين ٢/ ٧٥٩
زكاته ما يخرجه في الصدقة ٢/ ٧٥٨
زكاته ما يؤخذ في زكاته ٢/ ٧٥٩
زكاته، مشروعيتها ٢/ ٧٥٨
زكاته نصابها ٢/ ٧٥٨، ٢/ ٧٥٩
• الغنم زكاته، لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ٢/ ٧٥٨
• الغني
إعطاؤه من الزكاة، حكمه ٢/ ٧٨٧
تعريفه عند الحنابلة ٢/ ٧٨٩
تعريفه عند الحنفية ٢/ ٧٨٨
تعريفه عند الشافعية ٢/ ٧٨٩
تعريفه عند المالكية ٢/ ٧٨٨
• غير المسلم، إعطاؤه من الزكاة، حكمه ٢/ ٧٩١
• غير المسلم من المؤلفة قلوبهم إعطاؤه منها، حكمه عند المالكية والحنابلة ٢/ ٧٩١
• فتوى هيئة الرقابة الشرعية حول أسس زكاة بنك فيصل الإسلامي السوداني ٢/ ٦٩٢
• فرضها ٢/ ٦٤٥
• الفضة، نصابها ٩/ ٤٦٣
• الفقير، تعريفه ٢/ ٧٨٠، ٢/ ٧٨٧
• الفقير والمسكين إعطاؤهما منها دون حاجة إلى بينة ٢/ ٧٨٦
• الفقير والمسكين لا يعطون إذا كانا قادرين على الكسب ٢/ ٧٨٩
• فك الأسارى من سهم الرقاب، حكمه ٣/ ٤٣
• الفيروزج الذي يوجد في الجبال، زكاته، حكمها عند الحنفية ٢/ ٧٠٠
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر ٩/ ٧٨٦
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن زكاة الأسهم المقتناة بغرض الاستفادة من ريعها ٩/ ٦٧٣
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن زكاة الحسابات المقيدة ٩/ ٧٢٨
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن زكاة الزراعة ٩/ ٦٧٢
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن زكاة شركات التأمين الإسلامية ٩/ ٧٣٠
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن مستحقات نهاية الخدمة والراتب التقاعدي ٩/ ٧٣٠
• القروض الاستثمارية المؤجلة، زكاتها، حكمها ٩/ ٤٤٤، ٩/ ٤٤٧

• القروض الإسكانية، زكاتها، حكمها ٩/ ٤٤٤، ٩/ ٤٤٧
• قضاء دين فقير حي بأمره منها، حكمه ٢/ ٨٠٣
• قضاء دين ميت فقير منها بنية الزكاة، حكمه ٢/ ٨٠٣
• القول قول المنكر بيمينه عند إنكار وجوب الزكاة واختلاف العاشر مع الثمار ٢/ ٧٤١
• القيمة في الخراج، دفعها حكمه عند الحنفية ٢/ ٧٦٧
• القيمة في زكاة الفطر، دفعها حكمه عند الحنفية ٢/ ٧٦٧
• القيمة في العشر الواجب فيها، دفعها حكمه عند الحنفية ٢/ ٧٦٧
• القيمة فيها
دفعها جوازه في أحوال عند الشافعية ٢/ ٧٦٨
دفعها حكمه عند الجمهور ٢/ ٧٦٧
دفعها حكمه عند الحنفية ٢/ ٧٦٧
دفعها مشروعيته ٢/ ٧٦٧
دفعها وقت اعتبار القيمة عند الحنفية ٢/ ٧٦٧
• الكافر، توكيله بأدائها حكمها ١/ ١٧١
• كسب العمل والمهن الحرة حكم زكاتها ٢/ ٧٧٦
• الكنز أو الركاز، زكاته، حكمها عند الحنفية ٢/ ٧٠٠
• كون مخرج المعدن ممن تجب عليه الزكاة اشتراطه لإخراج زكاة المعادن ٢/ ٧٠٦
• كونها من عين ما وجبت فيه اشتراطه لصحة أدائها عند المالكية ٢/ ٦٦٣
• كيفية احتساب زكاة أموال الثروات الباطنة والطبيعية ١٣/ ٥١٣
• كيفية إخراج إدارة الشركة زكاة الأسهم عن أصحابها ٩/ ٥١٠
• كيفية إخراج المساهم زكاة أسهمه إن اقتناها بقصد التجارة ٩/ ٥١١
• كيفية إخراج المساهم زكاة أسهمه إن ساهم بقصد الاستفادة من ريعها السنوي ٩/ ٥١١
• كيفية إخراج مشتري الأسهم لزكاتها إن اشتراها أثناء الحول ٩/ ٥١١
• كيفية حساب الزكاة على أموال السندات ١٣/ ٥٠٧
• لا زكاة فيما أحرزه العدو في ديارهم لأنهم ملكوه بالإحراز ٢/ ٦٤٨
• لا يؤخذ من الذمي والحربي شيء إلا بشرط، فإن شرط على الحربي العشر مال أخذه أخذ وإلا فلا، عند الشافعي ٢/ ٦٥٠
• اللؤلؤ والعنبر، زكاتهما، حكمها عند الحنفية ٢/ ٧٠٠
• ما تجب فيه الزكاة من المعادن عند المالكية ٢/ ٧٠١
• ما تجب فيه الزكاة من المعادن ومقدارها عند الحنفية ٢/ ٦٩٨
• ما تقوم به الجمعيات الخيرية من جمع الزكاة وصرفها ١٣/ ٤٦٧
• ما يأخذه الساعي من المال المزكى ٢/ ٧٧٢
• ما يأخذه الساعي من المال المزكى من الحيوان عند الحنابلة ٢/ ٧٧٤
• ما يأخذه الساعي من المال المزكى من الحيوان عند الحنفية ٢/ ٧٧٢
• ما يأخذه الساعي من المال المزكى من الحيوان عند الشافعية ٢/ ٧٧٣
• ما يأخذه الساعي من المال المزكى من الحيوان عند المالكية ٢/ ٧٧٣
• ما يحسب في زكاة الزروع والثمار ١٢/ ٥٢
• ما يقصد بالمعدن الذي تجب فيه الزكاة عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
• الماشية
زكاتها، لا يضم جنس منها إلى آخر كالإبل إلى البقر لتكميل النصاب ٢/ ٧٣٣
زكاتها، يخرج المزكي في المواشي نوعاً منها بشرط اعتبار القيمة والتوزيع عند الشافعية ٢/ ٧٣٤
• الماشية إن تلفت، زكاتها، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٦٧
• المال
كونه مملوكاً لوجوب الزكاة، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
كونه نامياً لوجوب الزكاة فيه، اشتراطه ٢/ ٦٥١
كونه نصاباً لوجوب الزكاة فيه، اشتراطه ٢/ ٦٥٢
• المال المباح، زكاته كالزرع النابت وحده، حكمها عند المالكية والشافعية ٢/ ٦٥٣
• مال المرتد حال ردته، زكاته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٠
• المال المستفاد أثناء الحول من غير ربح مال التجارة ونتاج السائمة بالبيع أو الهبة أو الميراث أو الاغتنام ونحوه، زكاته، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٧
• المال المستفاد في أثناء الحول غير ما تجدد من الحيوان، حكمه عند المالكية ٢/ ٦٥٦
• المال الواجب فيه الزكاة، كونه فارغاً عن الدين والحاجة الأصلية لمالكه، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٦٦٠
• مانع الزكاة جاهلاً لوجوبها، حكمه ٢/ ٦٤٧

- مانعها، عقابه ٢/ ٦٤٦
- المجالات المعاصرة التي يمكن أن يشملها مصرف العاملين على الزكاة ١٣/ ٤٦٣
- مجيء الساعي مع الحول في الماشية، اشتراطه لوجوب الزكاة فيها عند المالكية ٢/ ٦٥٦
- المحتكر أو غير المدير لعروضه التجارية، زكاته، كيفيتها ٢/ ٧٠٩
- المدير أو غير المدير لعروض التجارة، زكاته، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٧٠٩
- المدير لعروضه التجارية، زكاته، كيفيتها ٢/ ٧٠٩
- المراد بقوله (في الرقاب) عند الحنفية ٣/ ٤١
- المراد بقوله (في الرقاب) عند الشافعية ٣/ ٤١
- المراد بقوله (في الرقاب) عند المالكية وأحمد ٣/ ٤١
- مستحقوها
شروطهم ٢/ ٧٨٧
شروطهم: الإسلام ٢/ ٧٩١
شروطهم: ألا يكون المستحق من بني هاشم ٢/ ٧٩٢
شروطهم: أن لا يكون المستحق ممن تلزم المزكي نفقته ٢/ ٧٩٣
شروطهم: أن يكون بالغاً عند الحنفية والمالكية ٢/ ٧٩٦
شروطهم: أن يكون حراً ٢/ ٧٩٥
شروطهم: أن يكون رشيداً عند الشافعية ٢/ ٧٩٥
شروطهم: أن يكون عاقلاً عند الحنفية ٢/ ٧٩٥
شروطهم: أن يكون مسلماً ٢/ ٧٩١
- مستحقوها شروطهم: الفقر إلا العامل وابن السبيل ٢/ ٧٨٧
- المستغلات
زكاتها ٩/ ٤٣٦
المقصود بها ٩/ ٤٣٦
- المستفاد أثناء الحول من جنس المال غير النتاج، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٥٧
- المستفاد أثناء الحول من جنس المال غير النتاج والأرباح، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٥٧
- المستفاد بهبة أو إرث في وسط الحول يضم إلى أصل المال وتجب فيه الزكاة عند الحنفية ٢/ ٦٥٥
- المستفاد في أثناء الحول في نتاج الماشية وربح التجارة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٥٧
- المستفاد في أثناء الحول من مال بالبيع أو الهبة أو الإرث أو الوقف مما يستفاد لامن نفس المال، زكاته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٧
- المسكين، تعريفه ٢/ ٧٨٩
- المشروعات الصناعية، الزكاة الواجبة فيها ٩/ ٤٤٠
- مصارفها ٢/ ٧٧٧
ابن السبيل ٢/ ٧٨٤
الأصناف الثمانية المذكورين في القرآن ٢/ ٧٧٧
بيان الأصناف الثمانية الذين يستحقونها ٢/ ٧٧٩
تعين الأصناف الثمانية في صرفها عند الشافعية ٢/ ٧٧٨
جواز صرفها إلى شخص واحد من الأصناف الثمانية عند الحنفية والمالكية ٢/ ٧٧٩
جواز صرفها إلى صنف واحد من الأصناف الثمانية عند الجمهور ٢/ ٧٧٩
دليل تحديدهم ٢/ ٧٧٧
العاملون عليها ٢/ ٧٨٠
العاملون عليها، من يدخل في جنس العامل ٢/ ٧٨٠
الغارمون ٢/ ٧٨٣
الفقراء، تعريف الفقير عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٨٠
في الرقاب ٢/ ٧٨٢، ٣/ ٣٥
في الرقاب، حكمهم عند الشافعية والحنفية ٢/ ٧٨٢
في الرقاب، حكمهم عند المالكية والحنابلة ٢/ ٧٨٣
في الرقاب، منها في هذا الزمان فكاك الأسرى ٣/ ٤٠
في سبيل الله ٢/ ٧٨٣
المساكين ٢/ ٧٧٩
المساكين، تعريف المسكين عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٧٩
المساكين، تعريف المسكين عند المالكية والحنفية ٢/ ٧٨٠
المؤلفة قلوبهم ٢/ ٧٨١
المؤلفة قلوبهم، أصنافهم من المسلمين الذين يعطون من الزكاة ٢/ ٧٨١
المؤلفة قلوبهم، إعطاؤهم من الزكاة حال كونهم كفاراً ٢/ ٧٨١
المؤلفة قلوبهم، أنواعهم ٢/ ٧٨١
المؤلفة قلوبهم، حكم بقاء سهمهم بعد النبي ﷺ ٢/ ٧٨٢
- المصانع والعمارات الاستغلالية، زكاتها، حكمها في المذاهب الأربعة ٢/ ٦٨٩
- مصرف العاملين عليها في الزكاة ١٣/ ٤٤٦
- مصرف (العاملين عليها) المقصود به ٩/ ٤٥٢
- مصرف (العاملين عليها) مهام العامل ٩/ ٤٥٢
- مصرف (الغارمين) أقسام الغارمين ٩/ ٤٥٦
- مصرف (الغارمين)، دفع دية القتل الخطأ منه، حكمه ٩/ ٤٤٦
- مصرف (الغارمين) ضوابط إعطاء الغارم من الزكاة ٩/ ٤٥٦
- مصرف (الغارمين) مقدار ما يعطى الغارم من الزكاة ٩/ ٤٥٧

obeikandl.com

- مصرف (في الرقاب) حكمه في الزمن الحاضر ٩/ ٤٤٧
- مصرف (في سبيل الله) ما يدخل تحته ٩/ ٤٤٣
- مصرف (في سبيل الله) المراد به ٩/ ٤٤٢
- مصرف (المؤلفة قلوبهم) أهم المجالات التي يصرف فيها ٩/ ٤٥٠
- مصرف (المؤلفة قلوبهم) ضوابط صرفه ٩/ ٤٥٠
- مضاعفتها على نصارى بني تغلب خاصة عملاً بفعل عمر ﷺ عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ٢/ ٦٥٠
- مضي حول كامل متوال على النصاب، اشتراطه لوجوب الزكاة إلا في نتاج الماشية وفي ربح التجارة عند الشافعية ٢/ ٦٥٦
- مطالبة العلماء بعودة الدولة إلى جباية الزكاة ٤/ ٤٤
- المعادن الأخرى غير الذهب والفضة إذا جعلت عروض تجارة، زكاتها، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٠١
- معادن البحر، زكاتها، حكمها ٢/ ٧٠٦
- المعادن والركاز، زكاتهما ٢/ ٦٩٧
- المعتبر وجود النصاب في جميع الحول لوجود الزكاة، إلا في النتاج وربح التجارة، عند الحنابلة ٢/ ٦٥٧
- المعدن
  - بلوغه النصاب لإخراج زكاته، اشتراطه ٢/ ٧٠٥
  - زكاته حكمها ومقدارها عند المالكية ٢/ ٧٠١
  - زكاته شروط وجوبها عند المالكية ٢/ ٧٠١
  - زكاته مصارفها عند الحنفية ٢/ ٦٩٨
  - زكاته مقدارها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٩٨
  - زكاته مقدارها عند الحنفية ٢/ ٦٩٨
  - زكاته مقدارها عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
  - زكاته وقت وجوبها ٢/ ٦٦٥، ٢/ ٧٠٦
- المعدن والركاز، زكاتهما، حكمها ٢/ ٦٥١
- معنى في الرقاب ٣/ ٣٦
- معنى المؤلفة قلوبهم ٣/ ٢٠
- معنى النماء لوجوب الزكاة ١٣/ ٤٨٩
- المغشوش أو المخلوط بغيره، زكاته، حكمها ٢/ ٦٧٢
- المغشوش أو المخلوط بغيره، زكاته، حكمها عند الشافعية والحنابلة وكيفيته ٢/ ٦٧٣
- المغشوش أو المخلوط بغيره، زكاته، حكمها وكيفيته عند الحنفية ٢/ ٦٧٢
- المغشوش أو المخلوط بغيره، زكاته، حكمها وكيفيته عند المالكية ٢/ ٦٧٣
- المغصوب والمسروق والمحجود والضال إذا قبضه، زكاته، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٤
- المغصوب والمسروق والمحجود والمدفون في محل والضال، زكاته، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٣
- مقدار زكاة العقارات والأراضي المأجورة ٩/ ٤٧٢
- مقدار الزكاة الواجب في النقدين -الذهب والفضة- ٢/ ٦٧٠
- مقدار ما يعطى العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥٥
- مقدار ما يعطى مستحق الزكاة عند أبي حنيفة ٢/ ٧٨٦
- مقدار ما يعطى مستحق الزكاة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٨٥
- مقدار ما يعطى مستحق الزكاة عند مالك ٢/ ٧٨٦
- مقدار ما يعطى مستحق الزكاة من ابن السبيل ٢/ ٧٨٦
- مقدار ما يعطى مستحق الزكاة من العاملين عليها ٢/ ٧٨٦
- مقدار ما يعطى مستحق الزكاة من الغارمين ٢/ ٧٨٦
- مقدار نصاب النقود الورقية ٢/ ٦٨١
- المقدار الواجب إخراجه في زكاة الأسهم ٢/ ٦٩٤، ١١/ ٣٧٥
- مقدارها وصفتها في المعادن ٢/ ٧٠٣
- المقصود أصل الملك في المال الذي تجب فيه الزكاة والقدرة على التصرف فيما ملك عند المالكية ٢/ ٦٥٣
- المقصود توافر أصل الملك التام والقدرة على التصرف لوجوب الزكاة، عند الشافعية ٢/ ٦٥٣
- المقصود توافر أصل الملك والقدرة عل التصرف في المال الواجب فيه الزكاة، عند الحنابلة ٢/ ٦٥٤
- مكافأة نهاية الخدمة، زكاتها، حكمها ٩/ ٤٥٥
- مكانة الزكاة في الإسلام ١٣/ ٤٩٣
- الملك التام من شروط وجوب الزكاة ١٣/ ٥٠١
- الملك، كونه تاماً للمال الواجب فيه الزكاة، اشتراطه ٢/ ٦٥٢
- ممنوعاتها ٢/ ٨١٤
- من تجب عليه زكاة الأسهم ٢/ ٦٩٥
- من تجب عليه زكاة الركاز عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٧٠٧
- من تجب عليه زكاة الركاز عند الشافعية ٢/ ٧٠٧
- من ترك الصوم أو الحج أو الصلاة أو الزكاة جاهلاً ١٠/ ٤٦٦
- من تصدق بجميع ماله، حكمها عليه عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- من سألها وكان غير مستحق لها حكمه ٢/ ٧٨٦
- من مات وعليه زكاة أمواله، حكمه عند الحنفية ٢/ ٨٠٣

obeikandi.com

• من مات وعليه زكاة أمواله، حكمه عند غير الحنفية ٢/ ٨٠٢
• من هم آل البيت الذين تحرم عليهم الصدقات ١٣/ ٤٥٩
• منكرها، حكمه ٢/ ٦٤٦
• مهر المرأة
زكاته، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٤
زكاته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٤
• مهر المرأة بعد قبضه ومضي حول عليه، زكاته، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٣
• المواد الخام، زكاتها، كيفيتها ٩/ ٤٦٨
• المواشي السائمة، زكاتها، حكمها ٢/ ٦٤٩
• المواشي المعلوفة والعوامل
زكاتها، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٦٤٩
زكاتها، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٤٩
• مواقعها ١/ ٦٤
• مؤتمر الزكاة الأول، توصياته ٩/ ٤٣٣
• الموقوف
زكاته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٧٣٦
زكاته، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٣٦
• الموقوف على غير معين أو مسجد، زكاته، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٧٣٦
• الموقوف على غير معين، زكاته، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٤
• الموقوف على معين، زكاته، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٤
• الموقوف على معين من سائمة أو غلة أرض، زكاته، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٧٣٦
• المؤلف قلبه إعطاؤه الزكاة ولو كان غنياً عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٨٨
• المؤلفة قلوبهم أمثلة واقعية في عصرنا لأحوالهم ٣/ ٢٧
• النبات
زكاته، ما تسقط به ٢/ ٧٤٧
سقوط زكاته بالردة عند الحنفية خلافاً لغيرهم ٢/ ٧٤٧
سقوط زكاته بالموت من غير وصية إذا كان استهلك الخارج عند الحنفية ٢/ ٧٤٧
• الندوة الأولى المعقودة لدراسة الزكاة، توصياتها ٩/ ٤٤٠
• الندوة الأولى المعقودة لدراسة الزكاة، فتاويها ٩/ ٤٤٠
• الندوة الثالثة للزكاة
توصياتها ٩/ ٤٤٩
فتاويها ٩/ ٤٤٩
• الندوة الثانية للزكاة
توصياتها ٩/ ٤٤٦
فتاويها ٩/ ٤٤٦
• الندوة الخامسة للزكاة
توصياتها ٩/ ٤٥٥
فتاويها ٩/ ٤٥٥
• الندوة الرابعة للزكاة
توصياتها ٩/ ٤٥٢
فتاويها ٩/ ٤٥٢
• الندوة السابعة للزكاة
توصياتها ٩/ ٤٦٤
فتاويها ٩/ ٤٦٤
• الندوة السادسة للزكاة
توصياتها ٩/ ٤٦٠
فتاويها ٩/ ٤٦٠
• النصاب
كونه فاضلاً عن الحاجات الأصلية لمالكه، اشتراطه لوجوب الزكاة في النقود الورقية عند الحنفية ٢/ ٦٨١
كونه كاملاً في طرفي الحول اشتراطه لوجوب الزكاة، عند الحنفية ٢/ ٦٥٥
• نصاب الحلي الذي تجب فيه الزكاة، المعتبر فيه قيمته لا وزنه، بخلاف المحرم لعينه، عند الشافعية ٢/ ٦٧٦
• نصاب الحلي الذي تجب فيه الزكاة المعتبر فيه الوزن لا القيمة، عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٦٧٦
• نصاب الذهب ٢/ ٦٦٨، ٢/ ٧٠٥
• نصاب الزكاة، تقديره في كل زمان بحسب القوة الشرائية للنقد المعاصر، وجوبه ٢/ ٦٦٩
• نصاب الفضة ٢/ ٦٦٩، ٢/ ٧٠٥
• نصاب الفضة عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٦٩
• نصاب الفضة عند الحنفية ٢/ ٦٦٩
• النصاب في زكاة المعدن -الذهب والفضة- اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
• النصاب فيما يؤخذ من الذمي من الزكاة ويؤخذ منه نصف العشر، اشتراطه عند أبي حنيفة ٢/ ٦٥٠
• نصاب المعدن ٢/ ٧٠٦
• نصاب النقود الورقية، تقديره بالفضة عند أكثر علماء العصر ٢/ ٦٨١
• نفقات السفر والإقامة وإقامة فروع لمؤسسات الزكاة وتغطيتها من سهم العاملين عليها ١٣/ ٤٦٤
• النقدين
زكاتهما، ضم أحد النقدين إلى الآخر لتكميل النصاب، حكمه عند البهوتي من الحنابلة ٢/ ٧٣٥

obeikandl.com

زكاتهما، ضم أحد النقدين إلى الآخر لتكميل النصاب، حكمه عند الحنفية والشافعية ٢/ ٧٣٣
زكاتهما، ضم أحد النقدين إلى الآخر لتكميل النصاب حكمها عند ابن قدامة والقاضي أبي يعلى من الحنابلة ٢/ ٧٣٥
• النقدين ولو غير مضروبين، زكاتهما، حكمها ٢/ ٦٥١
• نقلها خارج منطقة جمعها، حكمه ٩/ ٤٤١، ٩/ ٤٤٧
• نقلها لبلد آخر غير بلد المزكي حكمه عند الحنابلة ٢/ ٨٠٠
• نقلها لبلد آخر غير بلد المزكي حكمه عند الحنفية ٢/ ٨٠٠
• نقلها لبلد آخر غير بلد المزكي حكمه عند الشافعية ٢/ ٨٠٠
• نقلها لبلد آخر غير بلد المزكي حكمه عند المالكية ٢/ ٨٠٠
• نقلها لبلد آخر غير بلد، المعتبر فيه المكان الذي فيه المال عند الجمهور ٢/ ٨٠٠
• النقود -الذهب والفضة والورق النقدي- زكاتها، حكمها بالاتفاق ٢/ ٦٦٨
• النقود الورقية
ترجيح وجوب الزكاة فيها ٢/ ٦٨١
زكاتها، حكمها في المذهب الحنبلي ٢/ ٦٨١
زكاتها، وجوبها عند الجمهور عند الحنابلة ٢/ ٦٨٠
• نيتها، وقتها ١/ ١٤٩
• نية أداء الزكاة، جواز تفويضها للوكيل إن كان من أهلها عند الشافعية ٢/ ٦٦١
• نية الإمام الذي جبى الزكاة عدم إفادتها إذا لم تتوافر النية عند دفعها، عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
• نية الإمام أو من يقوم مكانه عن نية المزكي، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٦١
• نية الإمام لصحة أداء الزكاة، إن دفعها المزكي بلا نية، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
• النية، تقديمها على أداء الزكاة بزمن يسير، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٦٢
• نية الزكاة
تقديمها على الدفع إذا قارنت عزل الزكاة أو إعطاءها للوكيل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٦١
محلها القلب، عند الحنابلة ٢/ ٦٦٢
• نية الزكاة إذا نوى المزكي بعد العزل وقبل التفرقة، وإن لم تقارن أحدهما، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٦١
• نية الزكاة بالقلب وجوبها، وعدم اشتراط النطق بها، وكيفيته عند الشافعية ٢/ ٦٦١
• نية الزكاة عند الدفع إلى الفقير، وجوبها عند المالكية ٢/ ٨٠٩
• نية الزكاة في أدائها، وجوبها عند الحنابلة ٢/ ٨١٠
• نية الفرضية فيها اشتراطها ١/ ١٦٣
• النية فيها
شروطها ١/ ١٧١
كيفيتها ١/ ١٥٧
• النية لصحة أداء الزكاة، اشتراطها بالاتفاق ١/ ١٨٠، ٢/ ٦٦٠
• النية لصحة أداء الزكاة عند الدفع، اشتراطها عند المالكية ٢/ ٦٦١
• النية المقارنة لأداء الزكاة إلى الفقير ولو حكماً لصحة الزكاة، اشتراطها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
• نية الولي لصحة أداء الزكاة عن الصبي والمجنون والسفيه وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
• هبة المال قبيل الحول لإسقاط الزكاة، حكمها ١٠/ ٤٢
• الهدايا التي تقدم للعامل على الزكاة ١٣/ ٤٦١
• الهدف منها ٤/ ٤٣
• هلاك المال بعد وجوب الزكاة، حكم زكاته ٢/ ٦٦٦، ٢/ ٧٦٦
• الواقع المعاصر للعاملين على الزكاة في مؤسسات ولجان الزكاة ١٣/ ٤٦٥
• وجوب الزكاة في أعمال البنوك الإسلامية ١٣/ ٥١٥
• وجوب الزكاة في قيمة السند قبل سداد قيمته من قبل الحكومة ١٣/ ٥٠٤
• وجوب العشر في الثمار وقته عند الحنابلة والشافعية ٢/ ٦٦٥
• وجوبها فوراً وقت الإخراج في المعادن ٢/ ٧٠٣
• الودائع الربوية، زكاتها، كيفيتها ٩/ ٤٣٨
• الوديعة
زكاتها، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٨٠
زكاتها، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٣
• وديعة منسية عند غير معارفه، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٤٨
• الوصي، إخراجه زكاة مال الموصى عليه، عند المالكية ٩/ ١٤٢
• وقت أداء زكاة الأموال من النقدين الذهب والفضة وعروض التجارة والسوائم ٢/ ٦٦٤
• وقت أداء زكاة الزروع والثمار ٢/ ٦٦٤
• وقت أدائها ٢/ ٦٦٤، ٢/ ٧٤٤

obeikandl.com

• وقت حولان الحول على الدين المتوسط والقوي، عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٧
• وقت وجوب زكاة الدين ٩/ ٤٧١
• وقت وجوب العشر في الثمار عند أبي حنيفة وزفر ٢/ ٦٦٤
• وقت وجوب العشر في الثمار، عند الدردري المالكي ٢/ ٦٦٥
• وقت وجوب العشر في الثمار عند الشافعية ٢/ ٦٦٥
• وقت وجوبها ٢/ ٦٦٣
• وقت وجوبها في أصول العقارات والأراضي المأجورة ٩/ ٤٧٢
• الوقف
زكاته، حكمها ٩/ ٢١٦
زكاته، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٣
• يؤخذ نصف العشر من تجار أهل الذمة والحربيين إذا اتجروا إلى مكة والمدينة وقراها من القمح والزيت خاصة عند المالكية ٢/ ٦٥٠

■ **زكاة الفطر**
• إخراجها نقداً بقيمة الواجب، حكمه ٩/ ٤٦٢
• أداؤها عمن وجبت له على غيره ولو من غير إذنه ٣/ ٥٧
• أدلة وجوبها ٣/ ٥٣
• استحباب إخراجها يوم الفطر قبل الصلاة ٣/ ٦٢
• إعطاؤها للأقارب الفقراء ٣/ ٦٤
• تأخير صرفها إلى ما بعد العيد، حكمه ٩/ ٤٦٢
• تأخيرها حكمه عند الحنفية ٣/ ٥٨
• تأخيرها عن صلاة العيد حكمه ٣/ ٥٩
• تعجيلها حكمه عند الحنفية ٣/ ٥٨
• تعجيلها حكمه عند الشافعية ٣/ ٥٩
• تعين الأصناف الثمانية في صرفها عند الشافعية ٢/ ٧٧٨
• تقديمها حكمه عند الحنابلة والمالكية ٣/ ٥٩
• تقديمها على رمضان حكمه عند الحنفية ٣/ ٥٨
• التوكيل في إخراجها، حكمه ٩/ ٤٦٢
• جنس الواجب فيها عند الجمهور ٣/ ٦١
• جنس الواجب فيها عند الحنفية ٣/ ٦٠
• جواز صرفها لثلاثة فقراء أو مساكين عند الشافعية ٢/ ٧٧٨
• حكمتها ٣/ ٥٤
• حكمها الوجوب ٣/ ٥٤
• دفع زكاة الواحد لمساكين ٣/ ٦٤
• دفع صدقة الجماعة لواحد حكمه ٣/ ٦٥
• دفع القيمة فيها
حكمه عند الجمهور ٣/ ٦٢
حكمه عند الحنفية ٢/ ٧٦٧
• دفع القيمة فيها عند الحنفية ٣/ ٦٠
• دفعها للذمي
حكمه عند الجمهور ٣/ ٦٤
حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٤
• سقوطها بالموت دون وصية عند الحنفية ٣/ ٥٧
• سقوطها بعد وجوبها، حكمه ٢/ ٦٦٧
• شرائط وجوبها عند الحنفية ٣/ ٥٥
• صفة الواجب فيها عند الحنفية ٣/ ٦٠
• عدم سقوطها بالموت عند الجمهور ٣/ ٥٨
• عدم القدرة على أدائها عن جميع من يعول ٣/ ٦٤
• عدم القدرة على الصاع فيها، حكمه ٣/ ٦٤
• عدم وجوبها على الرقيق ٣/ ٥٥
• عدم وجوبها على الكافر ٣/ ٥٥
• عدم وجوبها عمن لا يملك نصاباً عند الحنفية ٣/ ٥٥
• عمن يؤديها المأمور بها عند الجمهور ٣/ ٥٥
• عمن يؤديها المأمور بها عند الحنفية ٣/ ٥٥
• قدر الواجب فيها عند الحنابلة ٣/ ٦١
• قدر الواجب فيها عند الحنفية ٣/ ٦٠
• قدر الواجب فيها عند الشافعية ٣/ ٦١
• المأمور بها عند الجمهور ٣/ ٥٥
• المأمور بها عند الحنفية ٣/ ٥٤
• مباحاتها ٣/ ٦٢
• مشروعيتها ٣/ ٥٣
• مصرفها ٣/ ٦٣
• من يقدم في الأداء عنه ٣/ ٦٤
• مندوباتها ٣/ ٦٢
• الواجب فيها ٩/ ٤٦١
• الواجب فيها عند الحنفية ٣/ ٦٠
• وجوبها بطلوع فجر يوم العيد عند الحنفية ٣/ ٥٧
• وجوبها بغروب شمس ليلة عيد الفطر عند الجمهور ٣/ ٥٨
• وجوبها على الأب عن الإناث حتى الزواج عند المالكية ٣/ ٥٦
• وجوبها على الأب عن أولاده الصغار حتى البلوغ ٣/ ٥٦
• وجوبها على كل من ملك قوته وقوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه عند الجمهور ٣/ ٥٦
• وجوبها عند الحنفية بقدرة ممكنة ٣/ ٥٧
• وقت وجوبها ٣/ ٥٧

obeikandl.com

■ **زمزم**
- إخراج مائه، حكمه ٣/ ٢٠١
- شرب مائه
  حكمه عند الشافعية ٣/ ١٥٩
  حكمه عند المالكية ٣/ ١٥٢
- شرب مائه بعد طواف الوداع، حكمه ٣/ ١٩٩

■ **الزنا**
- إبطال الإسلام ما كان في الجاهلية من إلحاق الأولاد عن طريق الزنا ٨/ ٦٣٩
- اتحاد مجلس الشهادة على الزنا، حكمه ٥/ ٧٩٩
- اتحاد المجلس في الشهادة على الزنا، اشتراطه ٥/ ٧٩٧
- اتحاد المشهود به في الزنا، اشتراطه ٥/ ٧٩٨
- إتيان البهيمة، حكمه ٥/ ٧٨٦
- إتيان الميتة والبهيمة، تحريمه ٥/ ٧٧٥
- إثبات الزنا بالإقرار أو بالشهادة ١٣/ ٧٤
- إثبات الزنا بالقرائن، حكمه عند الحنفية والشافعية ٥/ ٧٩٦
- إثبات نسب أولاد الزنا ١٣/ ٥٩٧
- إثباته عند القاضي ٥/ ٧٩٥
- إجماع الشهود على الزنا على فعل واحد في الزمان والمكان، اشتراطه ٥/ ٧٩٩
- الإجماع على مشروعية الرجم ٥/ ٧٧٣، ٥/ ٧٩٠
- الإحصان
  شرط لإيقاع الرجم ٥/ ٧٩٠
  شروطه المتفق عليها ٥/ ٧٩٣
- إحصان الرجم، تعريفه عند الحنفية ٥/ ٧٩١
- أحكام الأولاد الناتجين عن الزنا ١٣/ ٥٩٥
- ادعاء الزوج علم ولي المرأة بزناها، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٦٢٢
- ارتكاب المسلم ما يستوجب العقوبة في دار الحرب كالزنا والسرقة وشرب الخمر وعقوبته في دار الإسلام ٧/ ٢٠٣
- استبراء الزوج زوجته إن زنت، عند أحمد ٨/ ١٥٧
- استبراء المزني بها أو الموطوءة في زواج باطل إن حملت، حكمه ٨/ ٦٣٢
- الاستفادة من البصمة الوراثية في حالات الاغتصاب في الزنا ١٣/ ٧٥
- اشتراط ألا يكون في إقامة حد الجلد خوف الهلاك ٥/ ٨٠٧
- اشتراط عدد الأربع في الشهود على الزنا ٥/ ٧٩٦
- اعتبار الإسلام من شروط الإحصان، حكمه ٥/ ٧٩٢
- اعتبار الإقرار حجة قاصرة في الزنا ٥/ ٨٠٣
- اعتبار حد الزنا من حقوق الله تعالى ٥/ ٧٧٣
- الاعتماد على البصمة الوراثية لإقامة الحد على الزناة ١٣/ ٧٦
- إعلام الطبيب الزوج عن حمل زوجته من زنا ١٣/ ١٣١
- إقامة الحد على الزاني، اشتراطه ٥/ ٨٠٥
- إقامة الحد على من التزم أحكام الإسلام، حكمه ٥/ ٧٧٩
- إقامة الحد في المرض الذي لا يرجى برؤه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٨٠٧
- الإقرار بالزنا، كيفيته عند الحنفية ٥/ ٨٠١
- الإقرار بالزنا ممن لا يتصور منه الزنا، حكمه ٥/ ٨٠٣
- الإكراه على الزنا ١٠/ ٨٧٢
- الإكراه على الزنا، حكمه ٥/ ٢٨١، ٥/ ٧٨٦
- إن حدث الوطء بغير شبهة وإنما بالزنا لا يثبت نسب الولد من الزاني ٨/ ٦٥١
- بداءة الإمام بالرجم ٥/ ٨٠٥
- بداءة الشهود بالرجم، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٨٠٥
- بداءة الشهود والإمام بالرجم، حكمها ٥/ ٨٠٥
- بقاء أهلية الشهود حتى إقامة الحد، اشترطه عند الحنفية ٥/ ٨٠٦
- بقاء الشهود على أهليتهم حتى يقام الحد، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٧٩٨
- بلوغ أحاديث التغريب حد الشهرة عند الحنفية على رأي الشوكاني ٥/ ٧٨٩
- تأثير الإكراه في الزنا على الحد ١٠/ ٤٥١
- تأكد القاضي من عقل المقر بالزنا ٥/ ٨٠٤
- تحريمه في كل الشرائع ٥/ ٧٧٣، ٥/ ٧٩٣
- تحقق معناه، اشتراطه ٥/ ٧٨٨
- ترجيح درء الحد عن المكره على الزنا ٥/ ٢٨١
- تعدد الإقرار في حد الزنا، عند الحنفية والحنابلة ٥/ ٨٠٢
- تعدد مجالس الإقرار بالزنا، حكمه عند الحنفية ٥/ ٨٠٢
- تعريفه ٥/ ٧٧٦
- التغريب، حكمه عند المالكية ٥/ ٧٨٩
- تغريب الزانية، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٧٨٨
- تقادم الإقرار بالزنا، حكمه ٥/ ٨٠٣
- تقادم الشهادة على الزنا، حكمه ٥/ ٨٠٠

Obeikandl.com

- توبة الزانية، اشتراطه لجواز نكاحها عند الحنابلة ٨/ ١٥٦
- ثبوت حد الزنا بنص القرآن الكريم ٥/ ٨٠٩
- ثبوت النسب في حال كان الولد من زنا مع الإكراه ١٣/ ٦٠٧
- جريان التداخل في حد الزنا ٥/ ٧٩٣
- جريمة الزنا واللواط والشذوذ من أنواع الفساد ومن الكبائر ١٢/ ١٣٠
- جعل الحمل علامة على الزنا، حكمه ٥/ ٧٩٦
- جعل القانون زنا أحد الزوجين حقاً خاصاً ١٢/ ٣٩٦
- الجمع بين الجلد والتعزير عند الحنفية ٥/ ٧٨٨
- الجمع بين الجلد والتغريب، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٧٨٨
- الجمع بين الجلد والرجم، حكمه ٥/ ٧٨٩
- الجهل بتحريم الزنا
  - حكمه ٥/ ٧٨٥
  - حكمه عند المالكية ٥/ ٧٨٧
- حالات ثبوت شبهة العقل ٥/ ٧٨٢
- حالة المحدود أثناء الجلد، عند الحنفية ٥/ ٨٠٩
- حالة المحدود بالرجم، عند الجمهور ٥/ ٨٠٨
- حالة المرأة أثناء الجلد، عند الحنفية ٥/ ٨٠٩
- حد الزاني البكر غير المحصن ٥/ ٧٨٨
- حد الزاني المحصن ٥/ ٧٨٩
- حد الزنا
  - شروطه ٥/ ٧٨٦
  - صفته ٥/ ٧٩٣
- حد الزنا عدم وجوبه على الصبي والمجنون ٥/ ٧٧٣
- الحد على من هو من أهل الحد من الزانيين كل بحسب حاله، وجوبه ٥/ ٧٩١
- الحفر للمرأة أثناء الرجم، حكمه ٥/ ٨٠٨
- حكم الزواج من زانية ١٣/ ٦٠٨
- الحكمة في بداءة الشهود بالرجم ٥/ ٨٠٥
- الحكمة من اشتراط الحجة لإيقاع العقوبة ٥/ ٧٩٥
- درء الحد بالشبهة ٥/ ٧٧٩
- دور القاضي مع شهود الزنا ٥/ ٨٠٠
- دور القاضي مع المقر بالزنا ٥/ ٨٠٣
- الرجل المكره على الزنا، حكمه ٥/ ٧٧٨
- رجم النبي ﷺ لليهوديين بحكم التوراة ٥/ ٧٩٢
- رجوع الشهود عن شهادتهم بالزنا بعد الرجم، حكمه ٥/ ٧٩٨
- الرجوع عن الإقرار بالزنا، حكمه ٥/ ٨٠٤
- رفع الحد بثبوت شبهة الفاعل، عند المالكية والشافعية ٥/ ٧٨٧
- رفع العقاب عن المرأة المستكرهة على الزنا ٥/ ٧٦٨
- الزاني بجماعة نساء، حكمه ٦/ ٢٦
- الزنا بالاختيار ١٣/ ٦٠٧
- الزنا بالإكراه ١٣/ ٦٠٧
- الزنا في الإنجيل، حكمه ٦/ ١١٨
- الزنا في دار الحرب أو البغي، حكمه ٥/ ٨٠١
- الزنا في القانون حق للزوج وليس من حقوق الله ١٠/ ٣٩٦
- الزنا في نظر القانون ١٢/ ٣٩٦
- زنا الكافر بكافرة، حكمه عند المالكية ٥/ ٧٨٦
- زنى الذمي بمسلمة أو نكاحها أو التجسس عليهم أو الطعن في الإسلام والقرآن وأثر ذلك على العهد مع أهل الذمة ٧/ ٣٥٣
- الزواج بالزانية، حكمه ٨/ ٢٨
- الزواج بالمزني بها
  - حكمه عند الحنابلة ٨/ ١٥٦
  - حكمه عند الحنفية ٨/ ١٥٥
- زواج الزاني بمن زنى بها، جوازه ٨/ ١٥٤
- زواج غير الزاني بالمزني بها، حكمه عند الجمهور ٨/ ١٥٤
- الزواج من الزانية، حكمه عند الشافعية ٨/ ١٥٦
- سبب حد الزنا ٥/ ٧٧٦
- السبب في عدم إثبات حرمة المصاهرة بالزنا ٨/ ١٤١
- سقوط عقوبته عن الكافر بإسلامه ٦/ ١٦٥
- سؤال القاضي عن كل ما يتعلق بالزنا ٥/ ٨٠٤
- سؤال القاضي للشهود عن ماهية الزنا ٥/ ٨٠٠
- الشبهات الدارئة للحدود
  - عند الحنابلة ٥/ ٧٨٥
  - عند الشافعية والمالكية ٥/ ٧٨٤
- شبهة الفاعل، حكمها ٥/ ٧٨٣
- الشهادة على زنا من لا يتصور منه الوطء، حكمها ٥/ ٧٩٨
- الشهادة على الشهادة في الزنا، حكمها ٥/ ٧٩٧
- شهادة ما دون الأربع على الزنا، حكمها ٥/ ٧٩٧
- صفة البينة المثبتة للزنا ٥/ ٧٩٦
- عدالة الشهود على الزنا، اشتراطها ٥/ ٧٩٧
- عدد شهود الزنا ٦/ ٣٦٣
- عدم إباحته عند الإكراه وغلبة الشهوة ٥/ ٨٠٩
- عدم اشتراط اجتماع صفات الإحصان في الزوجين جميعاً، عند أبي يوسف والشافعية ٥/ ٧٩١

obeikandl.com

- عدم اشتراط تعدد الإقرار في الزنا، عند المالكية والشافعية ٥/ ٨٠٢
- عدم اعتبار وطء الصبي والمجنون زنا ٥/ ٧٧٧
- عدم إقامة الحد على الحامل ٥/ ٨٠٧
- عدم إقامة الحد في دار الحرب ٥/ ٧٧٨
- عدم إقامة الرجم على الحامل ٥/ ٨٠٧
- عدم انفساخ الزواج بزنا أحد الزوجين ٨/ ١٥٦
- عدم بداءة الشهود بالجلد ٥/ ٨٠٦
- عدم التقادم في الشهادة على الزنا، اشتراطه ٥/ ٧٩٨
- عدم ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا ومقدماته، عند المالكية والشافعية ٨/ ١٣٩
- عدم ثبوت النسب فيه ٨/ ١٣٩
- عدم جواز القتل والزنا بالإكراه ١٢/ ٢٢٧
- عدم زوال الرجم عن الزاني بالتوبة ٥/ ٧٤٤
- عدم سقوط حد الزنا بعفو الزوج أو إباحة المرأة نفسها ١٠/ ٢٣
- عدم قبول حد الزنا للعفو والإبراء عنه ٥/ ٧٩٣
- عدم قبول شهادة أهل الذمة على الزنا ٥/ ٧٩٧
- عدم قبول شهادة الصبيان والمجانين على الزنا ٥/ ٧٩٧
- عدم قبول شهادة العبيد على الزنا ٥/ ٧٩٧
- عدم قبول شهادة النساء على الزنا ٥/ ٧٩٧
- العدة بعد الزنا، وجوبها عند المالكية والحنابلة ٨/ ٥٩٥
- العدة من الزنا، حكمها ٨/ ١٧٠
- العقد على الحامل من الزنا، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ١٥٥
- العقد على الحامل من الزنا، حكمه عند أبي يوسف وزفر ٨/ ١٥٥
- العقد على الزانية، حكمه عند المالكية ٨/ ١٥٦، ١٢/ ١٣٠
- عقوبته ٥/ ٧٨٨، ١٢/ ١٣٠
- فرار المرجوم دلالة على الرجوع عن إقراره ٥/ ٨٠٨
- الفرق بين الزنا ووطء الشبهة والزواج الفاسد ١٣/ ٦٠١
- قبحه شرعاً وعقلاً ٥/ ٨٠٩
- قتل الرجل امرأته المطاوعة في الزنا، حكمه ٥/ ٦٢١
- قتل الرجل امرأته المكرهة على الزنا، حكمه ٥/ ٦٢١
- قتل الزاني أو الزانية ١٣/ ٦٠٩
- قتل الزاني بامرأته، حكمه ٥/ ٦٢١
- كتاب القاضي إلى القاضي في الزنا، حكمه ٥/ ٧٩٧
- كون الإقرار بالزنا أمام الإمام أو القاضي، اشتراطه ٥/ ٨٠٣
- كون المزني به ممن يقدر على ادعاء الشبهة، اشتراطه ٥/ ٨٠٣
- كون الوطء في دار الإسلام، اشتراطه لإقامة الحد ٥/ ٧٨٧
- كيفية ثبوت الحد ٥/ ٧٨٨
- ما يجب على الرجل المكره على الزنا ٥/ ٧٩٥
- المباشرة فيما دون الفرج، حرمتها ٥/ ٧٧٥
- مدى ثبوت النسب بالزنا ١٣/ ٦٠٦
- مفارقة الرجل زوجته إذا زنت، استحبابه عند أحمد ٨/ ١٥٦
- من استأجر امرأة ليزني بها، حكمه عند الشافعية ٥/ ٧٨٢
- من تزوج حامل من الزنا، حكمه عند الشافعية ٨/ ٦٠٠
- من زنى فحدّ ثم زنا ثانية، حكمه ٥/ ٧٩٣
- منع الدخول بالحامل من الزنا إن تزوجها، عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ١٥٥
- مواضع ثبوت شبهة المحل ٥/ ٧٨٣
- نسب ولد المزني بها إن جاءت به بعد العقد، حكمه ٨/ ١٥٤
- نقض الأمان بقتل المسلم أو قطع الطريق أو الزنا بمسلمة أو ذمية ٧/ ٣٦٠
- نكاح الرجل امرأة زنا بها ١٣/ ٦٠٨
- نوعا الزنا ١٣/ ٦٠٧
- هلاك جنين المحدود، حكمه ٥/ ٨٠٧
- هلاك المحدود، حكمه ٥/ ٨٠٧
- وضع الفقهاء لضوابط دقيقة لتحقق الزنا ٥/ ٧٧٦
- وطء الجارية، حكمه ٥/ ٧٧٩
- وطء الحربية، حكمه ٥/ ٧٨٧
- وطء الرجل زوجته إن زنى بأختها، حكمه عند أحمد ٨/ ١٧٠
- وطء الصبي المرأة، حكمه ٥/ ٧٨٧
- وطء الصغيرة، حكمه ٥/ ٧٨٦
- الوطء في نكاح فاسد مختلف فيه، حكمه ٥/ ٧٨٧
- وطء المختلعة في العدة، حكمه ٥/ ٧٨٢
- وطء المسلم لكافرة، حكمه ٥/ ٧٩١
- وطء المطلقة ثلاثاً في العدة ٥/ ٧٨٢
- وطء المطلقة طلاقاً بائناً بالكنايات، حكمه ٥/ ٧٨٣
- وطء من نسي طلاق امرأته، حكمه ٥/ ٧٨٧
- وطء الميتة، حكمه ٥/ ٧٨٧
- ولد الزنا
  كراهة إمامته إن وجد غيره عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ١٧٧
  ميراثه، حكمه ٩/ ٤٢٠

obeikandl.com

■ الزندقة

- الزنادقة أخطر من المرتدين ١٢/ ١٣٤
- الزنديق
  - تعريفه ٦/ ١٧٣
  - حكمه ٦/ ١٧٣
- عقوبتها ٥/ ٧١٥
- القتل سياسة للزنديق ٦/ ١٨٨

■ الزواج

- آثار الزواج الصحيح في القانون ٨/ ١٠٤
- آثار الزواج الفاسد في القانون ٨/ ١٠٤
- آثاره ٨/ ٢٤٦
- آراء العلماء في رضاع الكبير والصغير في تحريمه ٨/ ١٤٥
- آراء الفقهاء في زواج المتعة والزواج المؤقت ٨/ ٧٥
- آلات اللهو، حكمها ٨/ ١٣٢
- الآيات التي يقرؤها الزوج بعد خطبة النكاح ٨/ ١٢٨
- إباحته في حالة الاعتدال، عند الشافعي ٨/ ٤٧
- إباحة الديانة اليهودية لتعدد الزوجات ٨/ ١٧٤
- إثبات النسب بالزواج الفاسد، شروطه ٨/ ٦٤٩
- إثبات نسب الولد لأبيه في زواج فاسد، حكمه ٨/ ٦٤٩
- إثباته بالشهادة بالتسامع، جوازه ٨/ ٦٥٧
- أثر إسلام الزوجة وبقاء الزوج على الكفر ٨/ ٥٨٨
- أثر الإكراه على عقد النكاح، عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٢٨٤
- أثر الزواج الباطل في القانون ٨/ ١٠٤
- أثر سفر المرأة بغير إذن زوجها على القسم بين الزوجات عند تعددهن ٨/ ١١٠
- أثر العقد الباطل فيه ٨/ ٦٠
- أثر العقد الفاسد فيه ٨/ ٦٠
- أثره بالنسبة للرجل والمرأة ٨/ ٤٣
- الإجماع على مشروعيته ٨/ ٤٥
- احترام حكم العدة من حقوق الزوج ١٣/ ٦٢٥
- أحكامه عند الفقهاء ٨/ ١٠٥
- اختلاف القبول مع الإيجاب في محل العقد، حكمه ٨/ ٦٣
- اختلاف القبول مع الإيجاب في مقدار المهر، حكمه ٨/ ٦٤
- أخذ القانون السوري برأي الحنابلة في صحة الشروط التي ليست من مقتضى العقد ولا تنافي الشرع ٨/ ٧٢
- ادعاء الزوج رضاعاً محرماً وإنكار الزوجة، الزواج، حكمه ٨/ ٦٧٥
- ادعاء الزوجة الرضاع وإنكار الزوج، الزواج، حكمه ٨/ ٦٧٥
- إذن الكنيسة بتعدد الزوجات للأفارقة المسيحيين ٨/ ١٧٤
- إذن المرأة بالزواج، كيفيته ٨/ ٢١٢
- ارتداد الزوجين أو أحدهما بعد الدخول، حكمه عند الشافعية والحنابلة والمالكية ٨/ ١٦٣
- ارتداد الزوجين أو أحدهما، حكمه عند الحنفية ٨/ ١٦٤
- ارتداد الزوجين أو أحدهما قبل الدخول، حكمه عند الشافعية والحنابلة والمالكية ٨/ ١٦٣
- إرث كل واحد من الزوجين دية القتل الخطأ، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٦١
- الإرضاع على الأم إن كانت زوجة أو معتدة من طلاق رجعي، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٦٠
- الإرضاع المحرم للزواج يكون بالقليل والكثير ولو بالمصة، عند المالكية والحنفية ٨/ ٦٧٢
- أركان عقد الزواج ١٣/ ٥٢٠
- أركانه ٨/ ٥٠
- أركانه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٥٠
- الأسباب الخاصة لإباحة تعدد الزوجات ٨/ ١٧٤
  - ازدياد القدرة الجنسية لبعض الرجال ٨/ ١٧٥
  - اشتداد كراهية الرجل للمرأة في بعض الأوقات ٨/ ١٧٥
  - تنافر طباع المرأة مع زوجها ٨/ ١٧٥
  - عقم المرأة أو مرضها ٨/ ١٧٤
- الأسباب العامة لإباحة تعدد الزوجات ٨/ ١٧٣
- استبراء الزوج زوجته إن زنت، عند أحمد ٨/ ١٥٧
- استثناء المسببات من تحريم المتزوجات، عند الجمهور غير المالكية ٨/ ١٥٣
- استحباب خطبة واحدة لا خطبتان للزواج ٨/ ١٢٨
- استحقاق الأم أجرة الرضاع لولدها بعد انتهاء الزوجية والعدة أو في عدة الوفاة، حكمه ٨/ ٦٦٣
- استحقاق الصداق، حكمه ٥/ ٢٤٨
- الاستفادة من البصمة الوراثية في بعض حالات الاختلاف بين الزوجين ١٣/ ٧٤
- استمرار الزوجية بين زوجة أسلمت وبقي زوجها على الكفر، حكمه ٩/ ٤٩٤
- إسلام الزوج بعد انقضاء عدة زوجته التي سبقته في إسلامها، حكمه ٩/ ٤٩٤

Orekandi.com

- إسلام الزوج المتزوج مجوسية، حكمه ٨/ ٥٨٩
- إسلام الزوجة وبقاؤها زوجة في العدة دون المساس ١٢/ ٥٢
- اشتراط ثبوت خيار المجلس في الزواج، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٥
- اشتراط الرجل كون المرأة مسلمة فبانت كافرة، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٥٠٢
- اشتراط الزوجة حين عقد الزواج البقاء في عملها، حكمه ٨/ ٧٤٩
- اشتراط الزوجة العمل في عقد زواجها ٩/ ٧٣٣
- اشتراط شرط تأمر به الشريعة في عقد الزواج، حكمه ٨/ ٦٦
- اشتراط شرط فاسد في عقد الزواج، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٦
- اشتراط الشهود في عقد الزواج ١٠/ ٢١٨
- اشتراط عدم رجوع الموجب عن إيجابه قبل القبول ٨/ ٦٤
- اشتراط الفور في القبول عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٦٢
- الاشتراط فيه
  - رأي الحنابلة فيه ١٠/ ٢٠٣
  - رأي غير الحنابلة فيه ١٠/ ٢٠٣
- أشتراط المرأة أن لاترثه أو لا يرثها أولا يتوارثان، حكمه عند الشافعية ٨/ ٦٩
- اشتراط المرأة أن يكون أمرها بيدها إن علق الطلاق على سبب، حكمه عند الشافعية ٨/ ٦٨
- اشتراط المرأة أن يكون أمرها بيدها إن علق الطلاق على سبب ليس من فعل الزوج، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٨
- اشتراط المرأة أن يكون أمرها بيدها، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٧
- اشتراط المرأة طلاق ضرتها، اختلاف الحنابلة في صحته ١٠/ ٢٠٣
- اشتراط المرأة طلاق ضرتها، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٧٠
- اشتراط الولاية في زواج المرأة، حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٨/ ١٩٦
- اشتراط الولاية في زواج المرأة، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ١٩٦
- اشتراك الزوجة في تملك ما ساهمت في شرائه في بيتها ومسكنها ٩/ ٧٣٣
- الإشهاد على رضا المرأة بالزواج، استحبابه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٨٧
- الإشهاد في الزواج، حكمه عند الشيعة الإمامية ٨/ ٨٢
- إضافة الزواج إلى كل المرأة لا بعضها، وجوبه ٨/ ٥٢
- إضافة العقد إلى المستقبل، حكمه ٨/ ٦٤
- اعتبار التفرغ للعلم والعبادة أفضل من الزواج عند الشافعي ٨/ ٤٧
- اعتباره عبادة ٨/ ٤٩
- إعفاف الزوجة وتقديم المهر والنفقة وإرضاع الولد من حقوق الزوجة ١٣/ ٦٢٦
- إعفاف الولد والده، حكمه عند الشافعية ٨/ ٤٨
- إعلام الطبيب الزوج عن حمل زوجته من زنا ١٣/ ١٣١
- إعلان النكاح والدعوة إلى وليمة فيه، استحبابه ٨/ ٨٣
- اغتفار الجهالة اليسيرة في عقد الزواج عند المالكية ١٠/ ١٧٧
- أغراضه ١٠/ ٩٨
- إقرار الزوج قبل الدخول بالرضاع المحرم، الزواج، حكمه ٨/ ٦٧٥
- أقسام الشروط في عقد الزواج في القانون ٨/ ٧٢
- أقسام الولاية عند المالكية: الولاية العامة ٨/ ١٩٣
- أقصى مدة الحمل سنة شمسية عند القانونيين والأطباء ٨/ ٦٥٠
- أقل مدة الحمل ستة أشهر من وقت عقد الزواج، عند أبي حنيفة ٨/ ٦٤٠
- الإكراه على الطلاق والنكاح والظهار واليمين والعفو عن القصاص ١٠/ ٤٥٣
- الإكراه فيه
  - ترجيح فساد الزواج به ٨/ ٨٨
  - حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٨٧
  - حكمه عند الحنفية ٨/ ٨٨
- التزام الزوجة الستر الشرعي في حال خروجها من بيتها ٨/ ٣٢٤
- الألفاظ التي لا يصح بها الزواج ١٠/ ٩٨
- ألفاظ انعقاده عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٩٨
- ألفاظ انعقاده عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٥٣، ١٠/ ٩٨
- الألفاظ المتفق على انعقاد الزواج بها ٨/ ٥١
- الألفاظ المتفق على عدم انعقاد الزواج بها ٨/ ٥١
- ألفاظه ٨/ ٥١
- امتلاك الزوج ثلاث طلقات بعد عودة زوجته إليه بعد زواجها الثاني ٨/ ١٤٩
- امتناع الزوج أربعة أشهر عن الوطء، حكمه ٨/ ١١٣

obeikandl.com

- الأمراض التي يجب أن يكون فيها الاختبار الوراثي إجبارياً أو اختيارياً قبل الزواج ٩/ ٨٤٠
- إناطة تحقيق شرطي التعدد بالزوج ٨/ ١٧٦
- انتقال زوجة المسلم الذمية إلى دين غير دين أهل الكتاب، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ١٦٣
- انحلال الزواج وآثاره ٨/ ٣٣٣
- انصراف عقد الزواج إلى الوكيل إذا أضافه لنفسه ٤/ ٧٨٩
- انعقاد زواج الأخرس بالكتابة والإشارة، خلاصة حكمه ٨/ ٥٩
- انعقاد زواج الأخرس في القانون ٨/ ٥٩
- انعقاده أحياناً بعاقد واحد، حكمه عند الحنفية ٨/ ٢٢٤
- انعقاده إن اشتغلت المرأة بأمر أجنبي عن العقد بعد قراءة الكتاب أو سماع الرسول ثم قبلت، حكمه ٨/ ٦٣
- انعقاده إن أعادت المرأة قراءة الكتاب في مجلس ثان وقبلت أمام الشهود، حكمه ٨/ ٦٣
- انعقاده بالإشارة من الأخرس العاجز عن الكتابة ٨/ ٥٩
- انعقاده بالألفاظ المحرفة، حكمه عند الشافعية ٨/ ٥٤
- انعقاده بالألفاظ المصحفة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٢
- انعقاده بألفاظ تدل على تمليك الأعيان في الحال، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٢
- انعقاده بألفاظ تدل على تمليك العين في الحال وبقاء الملك مدة الحياة، حكمه عند الحنفية والمالكية ٨/ ٥٢
- انعقاده بألفاظ غيرعربية للعاجز عن النطق بها، حكمه ٨/ ٥٤
- انعقاده بألفاظ غيرعربية لمن يحسنها، حكمه عند الجمهور ٨/ ٥٤
- انعقاده بألفاظ الكناية، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٥٥
- انعقاده بالكتابة أو إرسال رسول من ناطق غائب، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٨
- انعقاده بالكتابة أو الإشارة من الأخرس القادر على الكتابة، حكمه عند الشافعية ٨/ ٥٩
- انعقاده بالكتابة أو الإشارة من ناطقين حاضرين، حكمه ٨/ ٥٨
- انعقاده بالكتابة، حكمه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٨/ ٥٨
- انعقاده بالكتابة من غائب، حكمه في القانون ٨/ ٥٩
- انعقاده بصيغة الأمر، حكمه عند الحنفية والمالكية ٨/ ٥٥
- انعقاده بصيغة الماضي انعقاده اتفاقاً ٨/ ٥٥
- انعقاده بصيغة المضارع
  - حكمه عند الحنفية والمالكية ٨/ ٥٥
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٥٥
- انعقاده بعاقد فضولي واحد، حكمه ٨/ ٥٧
- انعقاده بعاقد واحد
  - حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٢٢٥
  - حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٦
- انعقاده بغير لفظ النكاح عند المالكية والحنفية ١/ ١٨٩
- انعقاده بغير لفظي الزواج والنكاح، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٥٤
- انعقاده بلفظ الاستفهام، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٦
- انعقاده بلفظ التزويج والتمكليك وما يجري مجراها عند المالكية ٨/ ٥٣
- انعقاده بولي من الجانبين، حكمه عند الشافعي ٨/ ٥٧
- انعقاده في قانون الأحوال الشخصية ١٠/ ١٠٣
- انعقاده من الأخرس، حكمه ٨/ ٥٩
- انفساخه باللعان ٨/ ١٥٦
- انفساخه بالوطء الحرام، حكمه عند الشافعي ٨/ ٤٣٥
- أنكحة الجاهلية ٨/ ٣٧٣
- أنكحة غير المسلمين
  - حكمها عند الجمهور ٨/ ١٦٤
  - حكمها عند الحنفية ٨/ ١٦٤
- أنكحة غير المسلمين مع بعضهم، حكمها عند المالكية ٨/ ١٦٤
- الأنكحة المكروهة عند الشافعية ٨/ ١٢٥
- أنواع الألفاظ التي ينعقد بها الزواج، عند المالكية ٨/ ٥٣
- أنواع الأنكحة الباطلة عند الشافعية
  - تعدد الأزواج ٨/ ١٢٤
  - زواج المسلمة بكافر وزواج المرتدة ٨/ ١٢٥
  - نكاح الشغار ٨/ ١٢٤
  - نكاح المتعة ٨/ ١٢٤
  - نكاح المُحرم ٨/ ١٢٤
  - نكاح المرتابة بالحمل قبل انقضاء عدتها ٨/ ١٢٤
  - نكاح المسلم كافرة غير كتابية أصلاً ٨/ ١٢٥
  - نكاح المعتدة ٨/ ١٢٤
  - نكاح المنتقلة من دين إلى آخر ٨/ ١٢٥، ٨/ ١٢٣
- أنواع الأنكحة الباطلة، عند الشافعية ٨/ ١٢٣
- أنواع الأنكحة الفاسدة المختلف فيها ٨/ ١٢٢
  - الخطبة على خطبة الغير ٨/ ١٢٣
  - نكاح المتعة ٨/ ١٢٣
  - نكاح المحلل ٨/ ١٢٣

obeikandl.com

- أنواع الأنكحة الفاسدة المختلف فيها، نكاح الشغار ٨/ ١٢٢
- أنواع الشروط في الزواج، عند الحنابلة ٨/ ٦٩
- أنواع شروطه ٨/ ٥٩
- أنواع فرقة الفسخ غير المتوقفة على القضاء ١٠/ ٣٠٧
- أنواع فرقة الفسخ المتوقفة على القضاء ١٠/ ٣٠٧
- أنواع الفرقة في الزواج ١٠/ ٢٨٠
- أنواع فسخه عند الشافعية ١٠/ ٣٠٦
- أنواع مقدمات الزواج ٨/ ٢٣
- أنواعه أربعة عند المالكية ٨/ ١٠٣
- أنواعه ثلاثة عند الشافعية والحنابلة ٨/ ١٠٣
- أنواعه خمسة عند الحنفية ٨/ ١٠٣
- أنواعه وحكم كل نوع ٨/ ١٠٣
- أنواعه وحكمها في القانون ٨/ ١٠٤
- أهلية الزوجين ٨/ ١٨٣
- أهم أنواع العقود المستحدثة في الزواج ١٣/ ٥٢٥
- الإيجاب، حدوثه على امرأة والقبول على أخرى، حكمه ٨/ ٨٩
- الإيجاب والقبول في الزواج، تعريفه ٨/ ٥٠
- الإيجاب والقبول في عقد الزواج ١٣/ ٥٢٠
- إيجابه على شخص لا يستلزم إيجابه على الناس جميعاً ٨/ ٤٩
- بطلان زواج المسلمة بغير المسلم ١٢/ ٥٢
- بطلان عقده في إحرام الحج ٣/ ٢٧٧
- بطلان القول بعدم اشتراط الإشهاد في الزواج ٨/ ٨٢
- بطلانه، الآثار الضرورية للزواج الباطل ١٠/ ٢٦٩
- بطلانه لعدم الإشهاد ١٠/ ٢٦٨
- بعث حكمين من أهل الزوج والزوجة عند الشقاق ٨/ ١١٢
- البكر الجديدة، حقها في القسم بين الزوجات عند تعددهن عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ١١٠
- البكر والثيب والجديدة والقديمة، حقهم في القسم بين الزوجات عند تعددهن عند الحنفية ٨/ ١١٠
- بناء الأسرة على الزواج الشرعي ٩/ ٦٦٢
- تأثر الفقه بالقانون بإلزام الزوج بنفقة دواء الزوجية ١٢/ ٣٩٤
- تأثير الشرط الفاسد على العقد، حكمه ٨/ ٧١
- تأديب الزوج زوجته، ترتيب التأديب ٨/ ٣٢٧
- تأقيته، حكمه ٨/ ٧٤، ١٠/ ٢٢٠
- تأمين الزواج وتأمين المواليد ١١/ ٢٨٦
- تحديد الصغر الذي تثبت به حرمة الرضاع، عند الجمهور ٨/ ١٤٦
- تحديد مجلس العقد في حال التعاقد بطريق الكتابة أو الرسالة من غائب، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٣
- تحقيق المصارف الإسلامية مبدأ التكافل الاجتماعي للمحتاجين بصرف موارد الزكاة وتوفير القرض الحسن للزواج والتعليم والتداوي ١٣/ ٣٧٥
- التحكيم في الأموال والعقود والديون والزواج والنفقة ١٢/ ٧١٧
- التحكيم في الخلاف بين الزوجين ٨/ ٣٢٩
- التحكيم في الخلاف بين الزوجين، حكم الحكمين ٨/ ٣٢٩
- التحكيم في الخلاف بين الزوجين، صفات الحكمين ٨/ ٣٢٩
- التحليف في إثبات النكاح، حكمه ٦/ ٥٢٤
- تحليل زواج أبي الرضيع من النسب من المرضعة ٨/ ١٤٤
- تحليل زواج أخت الأخ من الرضاع، عند الحنفية ٨/ ١٤٤
- تحليل زواج أخت الأخ من النسب، عند الحنفية ٨/ ١٤٤
- تحليل زواج أم الرضيع من النسب، عند الحنفية ٨/ ١٤٤
- تحليل الزواج بمرضعة الابن، عند الحنفية ٨/ ١٤٤
- تحليل زواج زوج المرضعة من أم الرضيع من النسب ٨/ ١٤٤
- تخلل كلام أجنبي عن العقد بين الإيجاب والقبول ٨/ ٦٢
- الترتيب في تأديب الزوجة إذا نشزت ٨/ ١١١
- ترجيح آراء الحنابلة في صحة الشروط التي ليست من مقتضى العقد ولا تنافي الشرع ٨/ ٧١
- ترجيح استحبابه في حالة الاعتدال ٨/ ٤٧
- ترجيح انعقاده بلفظ يدل على التمليك ٨/ ٥٢
- ترجيح ترك الزواج بالكتابيات ٨/ ١٦٠
- ترجيح رأي الحنفية والمالكية في ألفاظ انعقاد الزواج ١٠/ ٩٩
- ترجيح منع الجمع بين المرأة ومحارمها في العدة من طلاق بائن ٨/ ١٦٩
- ترك التعدد عند خوف ترك العدل، استحبابه ٨/ ١٠٨
- تزوج ابن العم بنت عمه لنفسه، حكمه عند المالكية ٨/ ٥٧
- تزوج امرأة بنية طلاقها بعد مدة، حكمه ٨/ ٧٤
- تزوج المستأمن بذمية في دار الإسلام وعوده بها إلى دار الحرب ٧/ ٢٥٨

- تزويج البالغة نفسها، حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٨/ ٩٢
- تزويج الصغير، موقف القانون السوري منه ٨/ ١٨٨
- تزويج الصغير والصغيرة
  - حكمه عند الجمهور ٨/ ١٨٣
  - من يزوجهما عند الحنفية ٨/ ١٨٥
  - من يزوجهما عند الشافعية ٨/ ١٨٥
  - من يزوجهما عند المالكية والحنابلة ٨/ ١٨٤
- تزويج الصغيرة، شرط الشافعية في ذلك ٨/ ١٨٥
- تزويج فضوليان رجل وامرأة بغير علمهما، حكمه ٤/ ١٤٥
- تزويج المجنون
  - حكمه عند الحنابلة ٨/ ١٨٧
  - حكمه عند الحنفية ٨/ ١٨٧
  - حكمه عند الشافعية ٨/ ١٨٧
  - حكمه عند المالكية ٨/ ١٨٧
  - موقف القانون السوري منه ٨/ ١٨٨
- تزويج المرأة ابنتها الصغيرة، حكمه عند الشيخين من الحنفية ٨/ ٩٢
- تزويج المرأة أو غيرها، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٩٢
- تزويج المرأة نفسها ١٣/ ٥٨٠
- تزويج المرأة نفسها، شروط صحته ولزومه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٨/ ١٩٦
- تزويج المعتدة من صاحب العدة، جوازه ٨/ ٦١٩
- تسمية الزوج أكثر من مهر المثل بسبب شرط لم يتحقق، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٠١
- تضمن إعلان حقوق الإنسان حرية الزواج من غير تقيد بدين وذلك يتعارض مع الشريعة الإسلامية ١٢/ ٦٠٩
- تعارض ما يجعل الزواج فرضاً وما يجعله حراماً، حكمه ٨/ ٤٦
- تعدد الأزواج
  - حكمه ٨/ ٤٣
  - حكمه عند الشافعية ٨/ ١٢٤
- تعدد الزوجات، حكمه ٨/ ٤٣
- تعريف الزواج بالتجربة ١٣/ ٥٣٧
- تعريف الزواج المدني والفرق بينه وبين غيره من أنواع الزواج ١٣/ ٥٣٦
- تعريف زواج المسيار وتاريخه ١٣/ ٥٢٥
- تعريفه ٨/ ٤٣
- تعليقه بشرط، عدم جوازه اتفاقاً ٨/ ٦٤
- تعليقه على شرط
  - حكمه ٨/ ٦٤
  - عدم صحته عند الحنفية ١٠/ ٢٣٩
- التفريق بسبب الإعسار، عدم جوازه عند الحنفية ١٠/ ٣٠٣
- تفريق القاضي بسبب إباء الزوجة الإسلام حكمه عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
- التفريق القضائي بين الزوجين ١٣/ ٥٨٨
- التفريق لعدم الكفاءة أو لنقصان المهر بحكم القاضي عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
- تقديم الإيجاب على القبول، اشتراطه عند الحنابلة ٨/ ٥٦
- تقديم الإيجاب على القبول، عدم اشتراطه عند الجمهور غير الحنابلة ٨/ ٥٦
- تقديمه على الحج عند خوف العنت عند الحنابلة ٣/ ١٠٠
- تقييد الاشتراط في عقود الزواج، ترجيح رأي الحنابلة فيه ١٠/ ١٩٧
- تكوينه ٨/ ٤٣
- التلفيق فيه ١/ ٩٨، ١/ ٩٩، ١/ ١٠١
- التناسل أحد مقاصد الزواج ١٣/ ٥٢٢
- تنجيز الصيغة في القانون، اشتراطه ٨/ ٦٥
- التنجيز في الحال، اشتراطه ٨/ ٦٤
- تهيئة الإرشاد الوراثي أي الجيني للمقبلين على الزواج ٩/ ٨٤٠
- التوارث حق ثابت للزوجين ١٣/ ٦٣١
- التوارث في النكاح الباطل، حكمه ٩/ ٢٤٩
- التوارث في النكاح الفاسد، حكمه ٩/ ٢٤٩
- التوارث في نكاح المتعة، حكمه ٩/ ٢٤٩
- تواطؤ الزوج مع الشهود على كتمان الزواج، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٩١
- توافق القبول مع الإيجاب، اشتراطه ٨/ ٦٣
- توبة الزانية، اشتراطه لجواز نكاحها عند الحنابلة ٨/ ١٥٦
- توقف إيجاب الفضولي في عقد الزواج على قبول الغائب عند أبي يوسف ٤/ ١٤٥
- التوكيل فيه
  - حقوق العقد في الوكالة بالزواج ٨/ ٢٢٣
  - حكمه عند الجمهور ٨/ ٢١٩
  - حكمه عند الحنفية ٨/ ٢١٩
  - مدى صلاحية الوكيل ٨/ ٢٢٠

Obeikandl.com

الوكالة المطلقة، أحكامها عند الحنفية ٨/ ٢٢١
الوكالة المقيدة، أحكامها عند الحنفية ٨/ ٢٢١
• توكيل المحرم بحج أو عمرة في عقد الزواج، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٧٥٠
• توكيل المرأة في عقد الزواج عن غيرها، عدم صحته عند غير الحنفية ١٠/ ١٥٢
• التوكيل من المرأة في عقد زواجها، حكمه ١٠/ ١٥٢
• تولي شخص واحد طرفي عقد الزواج، جوازه ٤/ ١١٧
• تولي الفضولي عقده من الجانبين، حكمه عند الحنفية ٨/ ٢٢٥
• توهم من اعتقد أن كثرة النسل تؤدي إلى الفقر ١٠/ ٤٤
• ثبوت أحكامه في أنكحة الكفار بعضهم لبعض، عند الجمهور ٨/ ١٦٤
• ثبوت حرمة المصاهرة باستكراه الابن امرأة أبيه على ما ينفسخ به نكاحها، عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٤٣٥
• ثبوت حق المرأة في الامتناع عن زوجها حتى بعد الدخول عند أبي حنيفة ١٠/ ٣٣١
• ثبوت نسب الأولاد حق للزوجين ١٣/ ٦٢٩
• الجمع بين ابنتي الخال أو الخالة، جوازه ٨/ ١٦٧
• الجمع بين ابنتي العم، جوازه ٨/ ١٦٧
• الجمع بين الأختين، حرمته ٨/ ١٦٥
• الجمع بين امرأتين بينهما محرمية بعقد واحد، حكمه عند الجمهور ٨/ ١٦٨
• الجمع بين امرأتين بينهما محرمية بعقدين لا يدري أيهما الأول، حكمه ٨/ ١٦٨
• الجمع بين امرأتين بينهما محرمية بعقدين مرتبين، حكمه عند الجمهور ٨/ ١٦٨
• الجمع بين امرأتين بينهما محرمية في عقد واحد، حكمه ٨/ ١٦٧
• الجمع بين امرأتين بينهما محرمية في عقد واحد وحدوث الدخول، حكمه عند الحنفية ٨/ ١٦٨
• الجمع بين امرأتين بينهما محرمية كل منهما بعقد مستقل، حكمه ٨/ ١٦٨
• الجمع بين بنات العم حكمه عند الإباضية ١/ ٥٧
• الجمع بين بنتي العم وبنتي الخال أو الخالة، كراهته عند ابن مسعود والحسن البصري ورواية عن أحمد ٨/ ١٦٧
• الجمع بين زوجتين في مسكن واحد، حكمه ٨/ ١١٢
• الجمع بين المرأة وابنتها، حرمته ٨/ ١٦٦
• الجمع بين المرأة وابنة زوج كان لها، جوازه ٨/ ١٦٧
• الجمع بين المرأة وبنت عمتها، حرمته ٨/ ١٦٦
• الجمع بين المرأة وخالتها، حرمته ٨/ ١٦٦
• الجمع بين المرأة وزوجة كانت لأبيها، جوازه ٨/ ١٦٧
• الجمع بين المرأة وعمتها، حرمته ٨/ ١٦٦
• الجمع بين المرأة ومحارمها بعد الفرقة بسبب وفاة إحداهما، حكمه ٨/ ١٦٩
• الجمع بين المرأة ومحارمها في العدة بعد انفساخ النكاح، حكمه عند الحنابلة ٨/ ١٦٩
• الجمع بين المرأة ومحارمها في العدة من طلاق رجعي، حكمه ٨/ ١٦٩
• جهاد المرأة بغير إذن زوجها للضرورة ١٠/ ٥٧٢
• الجهاز، تعريفه ٨/ ٣٠٢
• الجهاز فيه
الاختلاف بين الزوجين عليه، حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٠٣
الاختلاف بين الزوجين عليه، حكمه عند المالكية ٨/ ٣٠٣
اختلاف ورثة الزوجين عليه ٨/ ٣٠٣
الملزم به عند الحنفية ٨/ ٣٠٢
الملزم به عند المالكية ٨/ ٣٠٢
• حال وطء الزوج الثاني المحلل ارتجاع الزوج الأول للمرأة ٨/ ١٥٠
• حالات تعيين المقصودة بالزواج ٨/ ٨٨
• حالات فسخه عند الحنابلة ١٠/ ٣٠٦
• الحد إذا وجد نكاح محرم، حكمه عند الصاحبين والجمهور ٥/ ٧٨١
• حرمة إتيان المرأة في دبرها ١٣/ ٦٢٧
• حرمة إتيان المرأة في المحيض ١٣/ ٦٢٨
• الحرمة المؤبدة، أسبابها ٨/ ١٣٥
• حرية الاشتراط في الزواج عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٣
• الحصور، معناه ٨/ ٤٧
• الحضانة للولد حق للزوجين ١٣/ ٦٣٣
• الحط منه أو الإبراء عنه، حكمه عند الحنفية ٨/ ٢٧٩
• حفلات الزواج، إقامتها في المساجد، حكمه ٩/ ٤٩٧
• حق الإرث، ثبوته بين الزوجين ٨/ ١٠٧
• حق الاستمتاع الجنسي لكل من الزوجين حق ما لم يوجد مانع كالحيض والنفاس والمرض ١٣/ ٦٢٧
• حق الأولياء في طلب الفسخ إذا زوجت المرأة نفسها بأقل من مهر المثل، عند أبي حنيفة ٨/ ٩٧
• حق الزوجة في الميراث ١٣/ ٥٨٦
• حق السليم من الزوجين في طلب الفرقة من الزوج المصاب بالإيدز ٩/ ٨٢٤
• حق المرأة في اختيار الزوج ١٣/ ٥٨٠
• حق المعاشرة الزوجية بين زوجين أحدهما مصاب بالإيدز ٩/ ٨٢٤

- حق الموجب في الرجوع عن إيجابه ٨/ ٦٤
- حقوق الزواج وواجباته ٨/ ٣١٦
- حقوق الزوج
اغتسال الزوجة من الحيض والنفاس والجنابة ٨/ ٣٢٩
الأمانة من الزوجة بحفظ غيبة زوجها في نفسها وبيته وماله وولده ٨/ ٣٢٦
حق التأديب ٨/ ٣٢٦
سفره بزوجته ٨/ ٣٣٠
طاعة الزوجة لزوجها في الاستمتاع والخروج من المنزل ٨/ ٣٢٣
- حقوق الزوج على زوجته ١٣/ ٦٢٥
- حقوق الزوجة ٨/ ٣١٧
إعفاف الزوجة أو الاستمتاع ٨/ ٣١٨
حرمة وطئها في دبرها ٨/ ٣١٩
العدل بين النسوة في المبيت والنفقة ٨/ ٣٢١
العزل، حكمه ٨/ ٣٢٠
المعاشرة بالمعروف ٨/ ٣٢١
- حقوق الزوجة على زوجها ١٣/ ٦٢٦
- حقوق الزوجين المشتركة ١٣/ ٦٢٣
- الحقوق المالية للزوجة ١٣/ ٥٨٢
- حقوق المرأة المرتبطة بعقد الزواج ١٣/ ٥٧٨
- الحقوق المشتركة بين الزوجين ٨/ ٣٣٠
- حكم زواج التفويض وهو عدم تحديد المهر فيه ١٣/ ٥٢٦
- حكم زواج المسيار ١٣/ ٥٢٧
- حكم الزواج من زانية ١٣/ ٦٠٨
- حكم عدم صلاحية تسمية المهر ٥/ ١٩٩
- حكم عقد الزواج مع نية الطلاق ١٣/ ٥٢٩
- الحكم على عقود الزواج المستحدثة من خلال توافقها مع مقاصد الزواج الشرعية ١٣/ ٥٢٤
- حكم نكاح الشغار ١٣/ ٦٠٥
- حكمة التحريم بالرضاع ٨/ ١٤٨
- حكمة تعدد الزوجات ٨/ ١٧٣
- حكمه الشرعي
عند الظاهرية ٨/ ٤٥، ٨/ ٤٩
- الحكمة في إباحة زواج المسلم بالكتابية دون زواج المسلمة بالكتابي ٨/ ١٥٩
- الحكمة في منع تعدد الأزواج ٨/ ١٧٥
- حكمة مشروعيته ٨/ ٤٥
- الحكمة من تحريم الزواج بالمتزوجة ٨/ ١٥٣
- الحلف ألا يتزوج هذه المرأة، حكمه ٣/ ٤٦٧
- الحلف على عدم الزواج، حكمه ٣/ ٤٦٧
- خدمة الزوجة لزوجها ١٣/ ٦٢٥
- خروج أحد الزوجين من دار الحرب مسلماً إلى دار الإسلام، حكمه ٨/ ٥٨٩
- خصوصية الزواج بدون مهر للنبي ﷺ ٨/ ٥٢
- الخطبة
أثر انفساخ الخطبة ٨/ ٣٩
استرداد الخاطب ما قدم من مهر، عند فسخها ٨/ ٣٨
إقرار التعويض عن ضرر فسخ الخطبة، حكمه في الفقه الحديث ٨/ ٤١
أنواعها ٨/ ٢٤
التزوج ببنت الزنا واللقيطة، حكمه ٨/ ٢٨
التعجيل في العدول عنها إذا بدا سبب لذلك ٨/ ٣٩
تعريفها ٨/ ٢٤
التعويض عن ضرر فسخ الخطبة إن كان للعادل دخل في الضرر، حكمه ٨/ ٤٢
التعويض عن ضرر فسخ الخطبة إن لم يكن للعادل دخل في الضرر، حكمه ٨/ ٤١
التعويض عن الضرر المادي أو المعنوي في فسخ الخطبة، حكمه عند الفقهاء القدامى ٨/ ٤١
تكييفها الفقهي ٨/ ٣٨
تمامها ٨/ ٢٤
الحكمة من تحريم الخطبة على الخطبة ٨/ ٢٥
الحكمة منها ٨/ ٢٤
الخطبة بطريق التعريض للمعتدة من طلاق بائن ببينونة كبرى، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٣٠
الخطبة بطريق التعريض للمعتدة من طلاق بائن ببينونة كبرى، حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٠
الخطبة بطريق التعريض للمعتدة من وفاة، حكمه ٨/ ٣٠
الخطبة على الخطبة، حكمها ٨/ ٢٥
الخطبة على خطبة لم تتم، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٢٥
الخطبة على خطبة لم تتم، حكمها عند الحنفية ٨/ ٢٥
خطبة المحرمات حرمة مؤبدة أو مؤقتة، حكمه ٨/ ٢٩
خطبة المخطوبة، حكمها ٨/ ٣١
خطبة المرأة الفائقة الجمال، حكمها عند الشافعية ٨/ ٢٨
خطبة المعتدة صراحة أو مواعدة، حكمه ٨/ ٢٩
خطبة المعتدة من طلاق رجعي، حكمه ٨/ ٣٠
الخلوة بالمخطوبة، حكمها ٨/ ٣٨
رد هدايا الخطبة بعد فسخها، حكمه ٨/ ٣٨
رد هدايا الخطبة، حكمه في القانون ٨/ ٤٠

زواج من خطب على خطبة غيره، حكمه ٨/ ٣١
سبب تحريم التصريح بخطبة المعتدة ٨/ ٢٩
شرطا إباحة الخطبة ٨/ ٢٨
العدول عنها، حكمه ٨/ ٣٨
العقد على مخطوبة لغيره إذا رفعت الحادثة للحاكم، حكمه عند المالكية ٨/ ٣١
فائدة النظر إلى المخطوبة ٨/ ٣٦
كيفية تعرف المرأة على الخاطب ٨/ ٣٦
كيفية التعريض بخطبة المعتدة ٨/ ٢٩
ما أباحه الشرع للتعرف على المخطوبة ٨/ ٣٦
ما قرره القضاء المصري في أمر الخطبة والعدول عنها ٨/ ٤١
ما لا يعتبر زواجاً في قانون الأحوال الشخصية ٨/ ٢٥
ما يترتب عليها ٨/ ٢٤
ما يحل للخاطب رؤيته من المخطوبة ٨/ ٢٥
ما يسترده الخاطب حال فسخ الخطبة بعد شراء المرأة جهازاً في المهر، في القانون ٨/ ٣٨
ما يعتبر تصريحاً في خطبة المعتدة ٨/ ٢٩
مقدار ما يباح النظر إليه من المخطوبة ٨/ ٣٦
مقومات المرأة المخطوبة ٨/ ٢٥
مقومات المرأة المخطوبة عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٢٧
من تباح خطبتها ٨/ ٢٨
نظر الخاطب للمخطوبة ٨/ ٣٦
وقت رؤية المخطوبة وشرطها ٨/ ٣٧
• خُطبة الزواج ٨/ ١٢٧
استحباب خطبة واحدة لا خطبتان للزواج ٨/ ١٢٨
حكمها ٨/ ١٢٨
• خلاصة آراء الفقهاء في حكم الشروط في عقد الزواج ٨/ ٧١
• خلاصة ألفاظ انعقاد الزواج، عند الفقهاء ٨/ ٥٦
• خلاصة حكم إباحة تعدد الزوجات ٨/ ١٧٦
• خلاصة رأي الفقهاء في حق المرأة في الوطء ٨/ ١١٤
• خلاصة شروطه الزواج في كل مذهب على حدة ٨/ ٩٨
• خلاصة موانع الزواج الشرعية، عند المالكية ٨/ ١٧٧
• الخلوة الصحيحة
حكمها عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٣١٣
حكمها عند المالكية والشافعية ٨/ ٣١٢
معناها ٨/ ٣١١
• الخيار، ثبوته في عقد الزواج، حكمه ٨/ ٦٥
• خيار فوات الوصف إن بان الموصوف بالشروط دون ما شرط، حكمه عند الشافعية ٨/ ٥٠٢
• خيار فوات الوصف إن ظن الرجل وجوده دون اشتراط، حكمه عند الشافعية ٨/ ٥٠٢
• خيار فوات الوصف إن غر الرجل المرأة بما يخل بأمر الكفاءة، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٥٠٢
• خيار فوات الوصف إن كان عدم توافره مما لا يمنع صحة الزواج، حكمه عند الشافعية ٨/ ٥٠١
• خيار فوات الوصف إن كان الموصوف بالشرط خيراً مما شرط، حكمه عند الشافعية ٨/ ٥٠٢
• خيار فوات الوصف المرغوب في أحد الزوجين، حكمه عند الحنفية والجعفرية والزيدية ٨/ ٥٠١
• خيار فوات الوصف المرغوب في أحد الزوجين، حكمه عند المالكية ٨/ ٥٠١
• دخول الزوج الثاني بالمطلقة ثلاثاً لتحل لزوجها الأول، اشتراطه ٨/ ١٤٩
• الدخول في النكاح الفاسد، حكمه ٨/ ١٦٨
• الدعوة إلى جعل تعدد الزوجات بإذن القاضي ٨/ ١٧٦
• الدية في حال الموت بسبب التأديب للحاكم أو للأب أو الزوج والمعلم ١٠/ ٩٢٠
• رأي القانون في ألفاظ انعقاده ٨/ ٥٤
• رأي النووي في الحكم الشرعي للنكاح ٨/ ٤٩
• الربيبة، سبب تحريمها ٨/ ١٣٨
• رجوع الشهود عن الشهادة في النكاح، حكمه وما يترتب عليه عند الحنفية ٦/ ٤٩٦
• ردود الجمهور القائلين بتحريم رضاع الكبير على أدلة بعضهم ٨/ ١٤٦
• الرضاع
تحريم الزواج به إذا خلط اللبن، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٦٦٩
تحريم الزواج به إذا كان الإرضاع لكبير، حكمه عند داود الظاهري وعائشة ٨/ ٦٦٩
تحريم الزواج به عند خلط لبن امرأة بامرأة أخرى، حكمه عند المالكية ومحمد وزفر وهو الراجح ٨/ ٦٦٩
• رضاع الصغير، ثبوت التحريم به، عند الجمهور ٨/ ١٤٦
• رضاع الكبير
ترجيح رأي ابن تيمية في حكمه ٨/ ١٤٧
توفيق ابن تيمية بين الأدلة المتعارضة فيه ٨/ ١٤٧
ثبوت التحريم به، عند عائشة وعلي وعروة وداود الظاهري ٨/ ١٤٥
• الرضاع المحرم للزواج
شروطه ٨/ ٦٦٧
شروطه: تحقق وصول اللبن إلى معدة الرضيع، عند الحنفية ٨/ ٦٦٨

شروطه: حصول الإرضاع بطريق الفم أو الأنف ٨/ ٦٦٨
شروطه: عدم خلط اللبن بغيره عند الحنفية والمالكية ٨/ ٦٦٩
شروطه: كون الرضاع للطفل في حال الصغر ٨/ ٦٦٩
شروطه: كون الرضاع المحرم للزواج خمس رضعات متفرقات فصاعداً عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٦٧٢
شروطه: كون اللبن لبن امرأة آدمية بكراً أم متزوجة أم بغير زوج عند الجمهور ٨/ ٦٦٧
شروطه: كونه من امرأة حية حياة مستقرة بلغت تسع سنين قمرية، عند الشافعية ٨/ ٦٦٧
• الرضاع المحرم، وقته ٨/ ١٤٤
• الرضاع من امرأة ميتة أو صغيرة، حكم تحريم الزواج به عند الجمهور غير الشافعية ٨/ ٦٦٨
• الرقص فيه، حكمه ٨/ ١٣٣
• ركن الزواج عند الحنفية ٨/ ٥٠
• زنى الذمي بمسلمة أو نكاحها أو التجسس عليهم أو الطعن في الإسلام والقرآن وأثر ذلك على العهد مع أهل الذمة ٧/ ٣٥٣
• الزواج إن أسلم الرجل بعد امرأته في عدتها أو أسلما معاً، حكمه ٨/ ١٦٤
• الزواج الباطل
أحكامه: التحريم ووجوب فسخه في الحال، عند المالكية ٨/ ١١٩
أحكامه: ثبوت الإرث بين الرجل والمرأة في حال الفساد والمختلف فيه عند المالكية ٨/ ١٢١
أحكامه: ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء أو مقدماته في النكاح المختلف في فساده عند المالكية ٨/ ١٢١
أحكامه: ثبوت النسب للولد بأبيه إن كان العقد مختلفاً في فساده عند المالكية ٨/ ١٢٠
أحكامه عند المالكية ٨/ ١١٨
أحكامه: وجوب العدة فيه بعد الدخول أو الخلوة التي يمكن فيها من الاتصال الجنسي، عند المالكية ٨/ ١٢١
أحكامه: وجوب المهر بالدخول، عند المالكية ٨/ ١٢٠
أمثلة عنه ٨/ ٦٠
أنواعه عند المالكية ٨/ ١١٨
تفريق القاضي جبراً بين المتزوجين زواجاً باطلاً ٨/ ١١٨
حكمه عند الحنفية ٨/ ١١٨
عدم وجوب الحد فيه إن لم يعلم الزوج بالحرمة عند المالكية ٨/ ١٢٠
لا يترتب عليه شيء من آثار الزواج الصحيح ٨/ ١١٨
لا يترتب عليه شيء من آثار الزواج الصحيح ولو حصل فيه دخول في القانون السوري ٨/ ١١٨
معناه عند الجمهور ٨/ ١٠٣
معناه وأمثلة عنه ٨/ ١١٨
وجوب الحد فيه إن علم الزوج بالحرمة عند المالكية ٨/ ١٢٠
وجوب فسخه عند المالكية ٨/ ١١٩
• الزواج الباطل والزواج الفاسد، بمعنى واحد عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ١١٨
• الزواج بالأباعد، استحبابه ٨/ ١٣٦
• الزواج بالتعاطي، حكمه ٨/ ٥٥
• الزواج بالحربية، حكمه ٨/ ١٥٩
• الزواج بالزانية، حكمه ٨/ ٢٨
• الزواج بالسامرة والصائبة، حكمه ٨/ ١٦١
• الزواج بالكتابة ضرورة ١٠/ ٥٧٠
• الزواج بالكتابيات
اعتباره خلاف الأولى عند الحنابلة ٨/ ١٥٩
كراهته عند الحنفية والشافعية والمالكية ٨/ ١٥٩
• الزواج بالمجوسيات، حكمه ٨/ ١٦١
• الزواج بالمحارم، بطلانه ١٠/ ٢٦٨
• الزواج بالمرأة الخامسة لمتزوج بأربع، حرمته ٨/ ١٧٠
• الزواج بالمرتدة، حرمته عند الحنفية والشافعية ٨/ ١٥٧
• الزواج بالمزني بها
حكمه عند الحنابلة ٨/ ١٥٦
حكمه عند الحنفية ٨/ ١٥٥
• الزواج بالمشركة، حرمته عند الحنفية والشافعية ٨/ ١٥٧
• الزواج بدون مهر، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٩٠
• الزواج بشرط الطلاق ١٣/ ٥٣٠
• الزواج بعاقد أصيل من جانب ووكيل من جانب ١٠/ ٩٢
• الزواج بعاقد أصيل من جانب وولي من جانب ١٠/ ٩٢
• الزواج بعاقد واحد، رأي الشافعي فيه ١٠/ ٩٣
• الزواج بعاقد واحد عند الحنفية إلا زفر ١٠/ ٩٢
• الزواج بعد الخطبة على خطبة الغير، حكمه ٨/ ١٢٣
• الزواج بقصد التحليل دون شرط، حكمه عند الحنفية والشافعية والظاهرية والإمامية ٨/ ٤٥٥
• الزواج بقصد التحليل دون شرط، حكمه عند المالكية والحنابلة ٨/ ٤٥٥
• الزواج بلا شهادة اثنين، حكمه ٨/ ٨١
• الزواج بمعتدة الغير
حرمته ٨/ ١٥٣
الحكمة من تحريمه ٨/ ١٥٣
• الزواج بنية الطلاق ١٣/ ٥٢٨

• الزواج بوكيل واحد عن الجانبين ١٠/ ٩٢
• الزواج بولي واحد من الجانبين ١٠/ ٩٢
• الزواج بين رجل وامرأة تبين أنهما أخوين بالرضاعة، حكمه ٨/ ٦٧٣
• زواج التحليل ٨/ ٤٥٢
• زواج التفويض، حكمه عند المالكية ٨/ ٩٠
• زواج الزاني بمن زنى بها، جوازه ٨/ ١٥٤
• زواج السر
حكمه إذا كان بلا شهادة إذا حدث دخول، عند المالكية ٨/ ٨٢
حكمه عند المالكية ٨/ ٨١
معناه ٨/ ٨٢
• زواج السر بوجود ولي وشهود، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٨٢
• زواج السفيه، حكمه عند الحنفية ٨/ ٩٤
• الزواج الصحيح
أحكامه في القانون ٨/ ١١٥
شروطه ٨/ ٦٤٤
شروطه: إمكان تلاقي الزوجين بعد العقد لثبوت النسب بالاتفاق ٨/ ٦٤٥
شروطه: كون الزوج ممن يتصور منه الحمل عادة ٨/ ٦٤٥
شروطه: ولادة الولد بعد ستة أشهر من إمكان الوطء لثبوت النسب عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٦٤٥
شروطه: ولادة الولد بعد ستة أشهر من وقت الزواج لثبوت النسب في رأي الحنفية ٨/ ٦٤٥
• الزواج الصحيح اللازم
آثاره ٨/ ١٠٥
آثاره: ثبوت الإرث بين الزوجين ٨/ ١٠٧
آثاره: ثبوت حرمة المصاهرة ٨/ ١٠٧
آثاره: ثبوت نسب الأولاد من الزوج ٨/ ١٠٧
آثاره: حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر ٨/ ١٠٥
آثاره: المعاشرة بالمعروف من كف الأذى وإيفاء الحقوق وحسن المعاملة ٨/ ١١٢
آثاره: ملك الحبس والقيد ٨/ ١٠٧
آثاره: وجوب طاعة الزوجة لزوجها إذا دعاها إلى الفراش ٨/ ١١١
آثاره: وجوب العدل بين النساء في حقوقهن عند التعدد ٨/ ١٠٨
آثاره: وجوب المهر المسمى على الزوج للزوجة ٨/ ١٠٧
آثاره: وجوب النفقة بأنواعها الثلاثة ٨/ ١٠٧
آثاره: ولاية التأديب للزوج إذا لم تطعه فيما يلزم طاعته ٨/ ١١١
حكمه ٨/ ١٠٥
• الزواج العرفي وأحكامه ديانة ١٠/ ٣٠
• زواج غير الزاني بالمزني بها، حكمه عند الجمهور ٨/ ١٥٤
• الزواج غير اللازم
معناه ٨/ ١٠٣
• الزواج الفاسد
أحكامه في القانون السوري ٨/ ١١٧
أمثلة عنه ٨/ ٦٠
أنواعه عند الحنفية ٨/ ١١٥
ثبوت حرمة المصاهرة فيه ٨/ ١١٧
ثبوت نسب الولد من الرجل فيه ٨/ ١١٧
حكمه ٨/ ١١٥
عدم وجوب الحد بالدخول فيه ٨/ ١١٧
العدة وجوبها على المرأة عند التفريق، عند الجمهور ٨/ ١١٧
ما يترتب عليه بالوطء من أحكام عند الحنفية ٨/ ١١٧
معناه عند الحنفية ٨/ ١٠٣
المهر، وجوبه في الوطء الحقيقي فيه ٨/ ١١٧
وجوب التفريق فيه بين الزوجين ٨/ ١١٦
وقت وجوب العدة فيه إن حدث دخول عند جمهور الحنفية ٨/ ١١٧
• الزواج الفاسد بعد الدخول، أحكامه عند الحنفية ٨/ ١١٧
• الزواج الفاسد قبل الدخول، حكمه عند الحنفية ٨/ ١١٦
• الزواج اللازم، معناه ٨/ ١٠٣
• زواج المحلل
حكمه عند الشافعية ١٠/ ١٨٣
صحته عند أبي حنيفة ٤/ ٢٣٦
• زواج المرتابة بالحمل قبل زوال الريبة، حكمه ٨/ ٦٠٣
• زواج المريض مرض الموت، حكمه ١٠/ ١٣٦
• زواج المريض المطلق بأخرى وموته في عدة الأولى، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٤٣٥
• زواج المسلم من الكتابية، حكمه ٨/ ٥٨٩
• زواج المسلمة بالكافر، حرمته ٨/ ١٥٨
• زواج المسلمة بالكتابي، حرمته ٨/ ١٥٨
• زواج المسلمة بغير المسلم، حكمه ٩/ ٤٩٤
• زواج المسلمين وطلاقهم في بلدان غير إسلامية ٧/ ٧٩٦
• الزواج من الزانية، حكمه عند الشافعية ٨/ ١٥٦

obeikandl.com

- الزواج من سنن الفطرة ونظام الاجتماع والتمدن ١٣/ ٦٦٥
- الزواج من الكتابية، رأي الشافعية فيه ٨/ ١٦٠
- الزواج من المتولد من وثني وكتابية، حكمه ٨/ ١٦٢
- زواج منكوحة الغير ومعتدته، وجوب الحد فيه ٨/ ١١٧
- الزواج المؤقت أو المقيد بالإنجاب ١٣/ ٥٣١
- الزواج الموقوف
  - حكمه ٨/ ١١٥
  - حكمه في القانون ٨/ ١١٥
  - معناه ٨/ ١٠٣
- زواج الهازل، حكمه عند الحنفية ٨/ ٨٨
- الزوج
  - حرمته على أصول وفروع الزوجة ٨/ ١٠٧
  - حقه في تأديب زوجته عند عدم طاعته ٨/ ١١١
- الزوجة، حقها في الوطء، حكمه ٨/ ١١٣
- زوجة الفرع من الرضاع وإن نزل، حرمتها ٨/ ١٣٧
- الزوجة وفروعها، حرمتهم على الزوج ٨/ ١٠٧
- زينة المرأة وسكناها مع زوجها وتمريض الزوج من حقوق الزوج على زوجته ١٣/ ٦٢٥
- سبب الاختلاف في حكم نكاح المحلل ٨/ ١٢٣
- سبب تعدد زوجات النبي ﷺ ٨/ ١٧٤
- السبب في إباحة الزواج بالكتابية ٨/ ١٥٩
- السبب في الاقتصار على أربع زوجات ٨/ ١٧٢
- السبب في تحريم الزواج بالمشركة ٨/ ١٥٧
- السبب في تحريم محارم الزوجة على زوجها ٨/ ١٦٥
- السبب في تحريم المحرمات بالقرابة ٨/ ١٣٦
- السبب في تشرد الأطفال ليس في التعدد ٨/ ١٧٧
- السبب في عدم إثبات حرمة المصاهرة بالزنا ٨/ ١٤١
- السبب في عناية الشرع بمقدمات الزواج ٨/ ٢٣
- السبب في فساد الأسرة بعد التعدد ٨/ ١٧٥
- سبب كراهة عمر رضي الله عنه الزواج بالكتابيات ٨/ ١٦٠
- سبب وجود قيد ﴿فِي حُجُورِكُم﴾ لتحريم الزواج بالربائب ٨/ ١٣٨
- سفر الزوج بزوجته إضراراً بها، تحريمه ١٠/ ٤١
- سقوط حق المرأة في طلب مهرها والامتناع عن زوجها بعد الدخول عند الجمهور والصاحبين ١٠/ ٣٣١
- سقوط نفقة الزوجة بموت أحد الزوجين ٨/ ٧٣٦
- سقوط نفقة الزوجة بنشوزها ٨/ ٧٣٦، ١٣/ ٥٨٤
- الشبهة إذا كانت في السبب المبيح للوطء، حكمها ٥/ ٧٨٤
- شرح آية التعدد، من سورة النساء ٨/ ١٧٠
- شرط إحلال زواج الكتابية الإسرائيلية، عند الشافعية ٨/ ١٦٠
- الشرط الذي يجب الوفاء به عقد الزواج، عند الحنفية ٨/ ٦٦
- الشرط إن أخل بمقصود الزواج الأصلي، حكمه عند الشافعية ٨/ ٦٩
- شرطا إعفاف الولد والده ٨/ ٤٨
- الشروط التي تبطل الزواج من أصله، عند الحنابلة ٨/ ٧١
- الشروط التي تبطل ويصح العقد معها، عند الحنابلة ٨/ ٧٠
- الشروط التي تلائم مقتضى العقد، صحة اشتراطها اتفاقاً ٨/ ٧٠
- الشروط التي لا تصح في الزواج عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٣
- الشروط التي ليست من مقتضى العقد ولا تنافي الشرع، حكمها عند الحنابلة ٨/ ٧١
- الشروط التي ليست من مقتضى العقد ولا تنافي الشرع، حكمها عند الحنفية ٨/ ٧١
- الشروط التي ليست من مقتضى العقد ولا تنافي الشرع، حكمها عند الشافعية ٨/ ٧١
- الشروط التي ليست من مقتضى العقد ولا تنافي الشرع، حكمها عند المالكية ٨/ ٧١
- الشروط التي يثبت بها الخيار للزوج ولو بعد الدخول، عند الحنابلة ٨/ ١٢٧
- الشروط التي يصح معها النكاح دون الشرط عند الحنابلة ٨/ ١٢٦
- شروط انعقاده
  - شروط صيغة العقد: اشتراط اتحاد مجلس الصيغة ٨/ ٦٢
  - شروط صيغة العقد: اشتراط اتحاد مجلس الصيغة: اعتماد العرف في التفريق بين اتحاد مجلس العقد واختلافه ٨/ ٦٢
  - شروط صيغة العقد: الإيجاب والقبول ٨/ ٦٢
  - شروط العاقدين ٨/ ٦٠
  - شروط العاقدين: أهلية التصرف في العاقدين ٨/ ٦٠
  - شروط العاقدين: سماع كل من العاقدين كلام الآخر ولو حكماً ٨/ ٦١
  - شروط المرأة ٨/ ٦١
  - شروط المرأة: ألا تكون محرمة على الرجل تحريماً قطعياً لا شبهة فيه ٨/ ٦١

شروط المرأة: كونها أنثى محققة الأنوثة ٨/ ٦١
• شروط انعقاده في القانون ٨/ ٧٢
• الشروط الباطلة التي لا يحق الوفاء بها ويصح العقد معها في القانون ٨/ ٧٣
• شروط حل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول ٨/ ١٥٠
• شروط الرضاع المحرم
أن يرضع الطفل خمس رضعات متفرقات بحسب العادة، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ١٤٥
وقوع الرضاع المحرم في العامين الأولين من حياة الرضيع عند الجمهور والقانون ٨/ ١٤٤
• شروط الشهود فيه ٨/ ٨٣
الاتفاق على اشتراط التكليف في الشاهدين على عقد الزواج ٨/ ٨٣
الإسلام ٨/ ٨٦
البصر عند الشافعية ٨/ ٨٦
التعدد اتفاقاً ٨/ ٨٤
الحرية عند الجمهور غير الحنابلة ٨/ ٨٥
الذكورة ٨/ ٨٤
السبب في اشتراط إسلام الشهود في نكاح المسلمين ٨/ ٨٦
سماع الشهود كلام العاقدين وفهمه ٨/ ٨٦
العدالة ولو ظاهرة عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٨٥
العقل والبلوغ ٨/ ٨٣
• شروط صحته ٨/ ٧٣
ألا تكون المرأة محرمة تحريماً مؤبداً لانعقاد الزواج ٨/ ٧٤
ألا تكون المرأة محرمة تحريماً مؤقتاً أو فيه شبهة ٨/ ٧٤
ألا يكون أحد الزوجين مريضاً مرضاً مخوفاً ٨/ ٩١
أن يكون الزواج بصداق، عند المالكية ٨/ ٩٠
حضور الولي، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٩٢
الرضا أو الاختيار من العاقدين أو عدم الإكراه ٨/ ٨٧
الشهادة ٨/ ٨١
الشهادة: آراء الفقهاء في اشتراط الشهادة ٨/ ٨١
عدم الإحرام بالحج أو العمرة من أحد الزوجين أو الولي ٨/ ٨٩
عدم تواطؤ الزوج مع الشهود على كتمان الزواج، عند المالكية ٨/ ٩١
كون الصيغة مؤبدة غير مؤقتة لصحة الزواج ٨/ ٧٤
• شروط صحة الزواج ١٣/ ٥٢١
• الشروط الصحيحة التي لا يلزم الزوج تنفيذها قضاء في القانون ٨/ ٧٣
• الشروط الصحيحة التي يلزم الوفاء بها في القانون ٨/ ٧٢
• الشروط الصحيحة غير المكروهة، المراد بها عند المالكية ٨/ ٦٧
• الشروط الصحيحة في الزواج وحكمها عند الحنابلة ٨/ ٧١
• الشروط الصحيحة المكروهة، المراد بها وحكمها، عند المالكية ٨/ ٦٧
• الشروط الصحيحة الواقعة في عقد الزواج وحكمها، عند الشافعية ٨/ ٦٨
• شروط عقد الزواج ١٣/ ٥٢٠
• الشروط الفاسدة في عقد الزواج، المراد بها وحكمها، عند المالكية ٨/ ٦٧
• الشروط الفاسدة في عقد الزواج، وحكمها عند الشافعية ٨/ ٦٨
• الشروط في الزواج، المراد بها ٨/ ٦٥
• الشروط القانونية لإجراء عقد الزواج رسمياً ٨/ ٩٨
• شروط لزوم الزواج ١٣/ ٥٢٢
• شروط لزومه ٨/ ٩٦
أن يكون الزوج كفئاً للزوجة إذا زوجت المرأة نفسها، عند الحنفية ٨/ ٩٧
أن يكون المهر بالغاً مهر المثل إذا زوجت المرأة نفسها ٨/ ٩٧
أن يكون الولي المزوج لفاقد الأهلية كالمجنون والمعتوه أو ناقصها - وهو الصغير والصغيرة- هو الأب والجد ٨/ ٩٦
خلو الزوج عن عيب الجب والعنة عند عدم الرضا من الزوجة بهما ٨/ ٩٨
• شروط المرأة في عقد الزواج ١٣/ ٥٢٠
• شروط نفاذ عقد الزواج ١٣/ ٥٢١
• شروط نفاذه
ألا يخالف الوكيل موكله فيما وكله به، عند الحنفية ٨/ ٩٥
ألا يكون العاقد فضولياً، عند الحنفية والمالكية ٨/ ٩٥
ألا يكون العاقد ولياً أبعد مع وجود الولي الأقرب، عند الحنفية ٨/ ٩٥
كمال أهلية الزوجين، عند الحنفية ٨/ ٩٤
كون الزوج رشيداً إذا تولى الزواج بنفسه عند المالكية ٨/ ٩٤
• شروط نكاح الصبي ١/ ٩٩
• شروطه
الشاهدان ٨/ ٥٩، ١/ ٦٤
• شروطه عند الحنابلة ٨/ ١٠٢
تعيين الزوجين ٨/ ١٠٢
الرضا أو الاختيار من الزوجين أو من يقوم مقامهما ٨/ ١٠٢
الشهادة على النكاح ٨/ ١٠٢
الولي ٨/ ١٠٢

• شروطه عند الحنفية ٨/ ٩٨
شروط الشهود ٨/ ٩٩
شروط الصيغة ٨/ ٩٨
شروط العاقدين ٨/ ٩٨
• شروطه عند الشافعية ٨/ ١٠٠
شروط في الزوجين ٨/ ١٠١
شروط في الشهود ٨/ ١٠٢
شروط في الصيغة ٨/ ١٠٠
• شروطه عند المالكية ٨/ ٩٩
شروط الصيغة ٨/ ٩٩
شروط في الزوج لاستقرار الزواج ٨/ ١٠٠
شروط في الزوج لصحة الزواج ٨/ ١٠٠
شروط في الزوجين ٨/ ١٠٠
شروط في الشهادة ٨/ ١٠٠
• الشكلية في عقد الزواج ١٠/ ١٩٣
• الشهادة، اعتبارها شرط ركن العقد، عند الحنفية ٨/ ٨٢
• شهادة أهل الكتاب على أنكحة بعضهم ولو اختلفت الملة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٩٩
• الشهادة أهميتها فيه ٨/ ٨١
• الشهادة على عقد الزواج، حكمها عند الشيعة الإمامية ٨/ ٨٦
• الشهادة فيه
الحكمة من الإشهاد ٨/ ٨٣
وقتها عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٨٢
وقتها عند المالكية ٨/ ٨٣
• الشهادة فيه بالتسامع، حكمها ٦/ ٤٧،٨
• شهادة النساء فيه، حكمها ٨/ ٨٤
• الشهود، اعتبارهم شرطاً للزواج ٨/ ٥٠
• صحته إن صدر القبول من الغائب وراء مجلس العقد عند أبي يوسف ٤/ ١٣٣
• صحته بلفظ الاستدعاء ٤/ ١١٦
• صحته بوكيل واحد من الجانبين ٤/ ١٢٣
• صحته وسبب صحته من الكافر ٨/ ٤٨
• صحة عقد الزواج بلفظ الأمر عند الحنفية ١٠/ ١٠٠
• صدوره بلفظ الأمر لا يعتبر مساومة ٤/ ١١٧
• صعوبة إشراف القاضي على الأمور الشخصية وإطلاعه عليها لمن أراد التعدد ٨/ ١٧٦
• صيغة الزواج ٨/ ٥١
• ضابط من تقبل شهادته في الزواج ومن لا تقبل عند الحنفية ٨/ ٨٧
• ضرب الزوج زوجته في تأديبها ٨/ ٣٢٨
• الطاعة بالمعروف واحترام مبدأ القرار في المنزل وصون العرض من حقوق الزوج على زوجته ١٣/ ٦٢٥
• ظهور عيب في المهر، حكمه عند المالكية ٥/ ٢٤٨
• العدل بين الزوجات
المراد به ١/ ١٠٩، ٨/ ١٧٢
• العدل بين النساء في حقوقهن عند التعدد، حكمه ٨/ ١٠٨
• العدل في النفقة بين الزوجات، وجوبه ٨/ ١٠٨
• عدم إبطاله بالهزل ٥/ ٣١٩
• عدم اعتباره عبادة عند الشافعية ٨/ ٤٨
• عدم إلزام الزوجة بالطاعة ١/ ٣٨
• عدم انعقاده إلا بلفظ النكاح أو التزويج، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٥٢
• عدم انعقاده بالفصل الطويل بين الإيجاب والقبول، عند الشافعية ٨/ ٦٢
• عدم انعقاده بالمعاطاة ٤/ ١١٩، ١٠/ ١٠٣، ١٠/ ١١٠
• عدم انفساخه بزنا أحد الزوجين ٨/ ١٥٦
• عدم تأثير الفصل اليسير بين الإيجاب والقبول على انعقاد العقد ٨/ ٦٢
• عدم تحقق المحلية الأصلية في عقد الزواج، حكمه عند الحنفية ٨/ ٧٤
• عدم تحقق المحلية الفرعية، حكمه عند الحنفية ٨/ ٧٤
• عدم ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا ومقدماته، عند المالكية والشافعية ٨/ ١٤٠
• عدم جواز أن تنسب المرأة ولداً إلى زوجها وهي تعلم أنه ليس منه ١٣/ ٦٣٠
• عدم جواز تأقيته ٩/ ٤٩٨
• عدم ذكر المهر في العقد، حكمه ٨/ ٦٤
• عدم رجوع حقوق العقد للرسول والوكيل فيه ٤/ ٣٣٥
• عدم سقوط حق الزوجة المستقبل في المبيت والنفقة ١٠/ ٢٥
• عدم عصمة الزوجة ولا الأولاد الكبار إذا أسلم أحد الوالدين أو الزوج ٧/ ٦٥٢
• عدم فسخه بردة الزوجين معاً عند الحنفية ١٠/ ٣٠٨
• عدم قبوله للفسخ ١٠/ ٢٣٢، ١٠/ ٣١١
• عدم قدرة الفضولي على فسخ الزواج الذي عقد ١٠/ ١٦٨
• عدم وجود الشهود فيه ١/ ٦٥
• عدم وفاء الزوج بشرط زوجته، حكمه عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٣

- عدم وقوع الفرقة باختلاف الدارين عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٣٠٥
- العزل
استئذان الزوجة فيه، وجوبه ٨/ ١١٣
حكمه ٨/ ١١٤، ٨/ ٣٢٠
- العضل فيه
حكم العضل عند الجمهور ٨/ ٢١٦
حكم العضل عند الحنابلة ٨/ ٢١٦
ممن يكون العضل ٨/ ٢١٥
- عضل الولي
تعريفه ٨/ ٢١٤
حكمه عند أبي حنيفة ٨/ ٢١٥
حكمه عند الشافعية والحنابلة وأبي يوسف ومحمد ٨/ ٢١٥
حكمه عند المالكية ٨/ ٢١٥
- العفو عن المهر، عدم صحته ٥/ ١٩٩
- عقد شخص واحد بإيجاب يقوم مقام القبول، جوازه عند الحنفية ٤/ ١٢٣
- العقد على إحدى المحارم، حكمه ١٠/ ٢٢٨
- العقد على الحامل من الزنا، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ١٥٥
- العقد على الحامل من الزنا، حكمه عند أبي يوسف وزفر ٨/ ١٥٥
- العقد على الزانية، حكمه عند المالكية ٨/ ١٥٦
- العقد على المعتدة أو المتزوجة، حكمه ١٠/ ٢٢٨
- العقد الفاسد، أحكامه عند الحنفية ٨/ ٧٥
- عقد الفضولي للنكاح إن تولى طرفيه، بطلانه عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ١٤٤
- عقد النكاح في المسجد، حكمه ٩/ ٤٩٧
- عقد النكاح كتابة من ناطقين، عدم صحته ١٠/ ١٠٥، ١٠/ ١١١
- العقد الواحد أو العقدين على الأختين ونحوهما، حكمه ٨/ ١٦٧
- عقده بدون شهود، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٨٢
- عقده بدون ولي، حكمه عند محمد ٨/ ٩٢
- عقده من قبل القاضي ٦/ ٤٠٣
- عقده، موضوعه ١٠/ ١٧٩
- عقود الزواج المستحدثة ١٣/ ٥١٨
- علاج مساوىء التعدد ٨/ ١٧٧
تربية الجيل على تقدير الرابطة الزوجية ٨/ ١٧٧
وجوب معاقبة من يظلم زوجته أو يهمل أولاده ٨/ ١٧٧
- علاقة زواج المسيار بزواج التفويض ١٣/ ٥٢٦
- علم الطبيب بمرض الزوج مرضاً معدياً للزوجة وإعلامها بذلك ١٣/ ١٣٢
- عمل الزوجة خارج البيت ٩/ ٧٣٢
- العيوب التي لا تجيز فسخ النكاح ٨/ ٦٧
- الغلط في الوصف في عقد الزواج، حكمه عند الإمام أحمد ١٠/ ٢١٠
- الغناء، إباحته في حفل الزواج ٨/ ١٢٩
- الفاسد منه واجب الفسخ ولو طال الزمان بعد الدخول كالزواج بإحدى المحارم ٨/ ١١٩
- فراش الزوجين أحد أسباب ثبوت النسب ١٣/ ٦٠٠
- الفراق بسبب عجز الزوج عن الوطء ١٣/ ٦٢٩
- فراق الزوجة الثانية بعد الدخول إن كان بينها وبين الأولى محرمية، حكمه ٨/ ١٦٨
- فراق الزوجة الثانية قبل الدخول إن كان بينها وبين الأولى محرمية، حكمه ٨/ ١٦٨
- الفرق بين الزنا ووطء الشبهة والزواج الفاسد ١٣/ ٦٠١
- الفرق بين زواج الأصدقاء وزواج المسيار ١٣/ ٥٣٤
- الفرق بين الزواج الباطل والزواج الفاسد ١٣/ ٦٠٤
- الفرق بين الزواج الباطل والزواج الفاسد عند الشافعية ٨/ ١٢٣
- الفرق بين الزواج بالتجربة وبين غيره من الأنكحة الأخرى ١٣/ ٥٣٧
- الفرق بين الزواج بنية الطلاق وبقية الأنكحة الأخرى ١٣/ ٥٢٨
- الفرق بين زواج المسيار والزواج العرفي ١٣/ ٥٢٥
- الفرق بين زواج المسيار ونكاح السّر ١٣/ ٥٢٦
- الفرق بين الزواج المؤقت بالإنجاب وبين الزواج المؤقت ١٣/ ٥٣١
- الفرق بين الشروط المقترنة بالإيجاب والقبول وبين تعليق الإيجاب على شرط ٨/ ٦٦
- الفرقة بالردة طلاق عند المالكية ١٠/ ٣٠٤
- الفرقة بالردة فسخ عند عند الجمهور غير المالكية ١٠/ ٣٠٤
- الفرقة بسبب إباء الزوج الإسلام غير متوقفة على القضاء عند أبي حنيفة ومحمد ١٠/ ٣٠٧
- الفرقة بسبب إباء الزوجة الإسلام متوقفة على القضاء باتفاق ١٠/ ٣٠٧
- الفرقة بسبب إباء الزوجة الإسلام متوقفة على القضاء عند الجمهور وأبي يوسف ١٠/ ٣٠٧

- الفرقة للإعسار طلاق عند المالكية ١٠/ ٣٠٣
- الفرقة للإعسار فسخ عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٠٣
- فساد زواج المحلل ١٣/ ٦٠٥
- فساد الزواج المؤقت أو زواج المتعة ١٣/ ٦٠٥
- فساد عقده، أنواعه ٨/ ١١٩
- الفسخ، اعتباره نقضاً لعقد الزواج ١٠/ ٢٨١
- فسخ الزواج بسبب حالات طارئة على العقد ١٠/ ٢٨١
- فسخ الزواج بسبب حالات مقارنة للعقد ١٠/ ٢٨١
- فسخ الزواج لفساد العقد ١٠/ ٢٨٠
- فسخ زواج المحرم ولو دخل الزوج وولدت، عند المالكية ٨/ ٨٩
- فسخ الفضولي لعقد الزواج الذي عقده، عدم صحته ٤/ ١٤٤
- فسخ النكاح بسبب الإعسار عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٨٠
- فسخ النكاح بسبب الردة وإسلام أحد الزوجين ١٠/ ٢٨٠
- فسخه بأحد العيوب من حينه ١٠/ ٣٣٤
- فسخه بخيار العتق للزوجة ١٠/ ٣٠٨
- فسخه بردة الزوج عند أبي حنيفة وأبي يوسف ١٠/ ٣٠٨
- فسخه برضاع محرِّم عند الشافعية ١٠/ ٣٠٦
- فسخه بسبب إباء الزوج أو الزوجة الإسلام عند المالكية ١٠/ ٣٠٦
- فسخه بسبب اتصال أحد الزوجين بأصول أو فروع الآخر ١٠/ ٣٠٨
- فسخه بسبب إسلام أحد الزوجين عند الحنابلة ١٠/ ٣٠٧
- فسخه بسبب الإيلاء بحكم القاضي ١٠/ ٣٠٧
- فسخه بسبب الخلع بغير لفظ ونية الطلاق عند الحنابلة ١٠/ ٣٠٦
- فسخه بسبب خيار أولياء المرأة المتزوجة من غير كفء أو بأقل من مهر المثل ١٠/ ٢٨١
- فسخه بسبب خيار البلوغ بحكم القاضي عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
- فسخه بسبب خيار البلوغ لأحد الزوجين ١٠/ ٢٨١
- فسخه بسبب خيار العتق عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
- فسخه بسبب ردة أحد الزوجين ١٠/ ٣٠٤
- فسخه بسبب ردة الزوجة أو إبائها الإسلام ١٠/ ٢٨١
- فسخه بسبب فساد العقد ١٠/ ٣٠٨
- فسخه بسبب اللعان ١٠/ ٣٠٧
- فسخه بسبب وطء الزوج لأم زوجته أو بنتها ١٠/ ٢٨١
- فسخه لاختلاف الدارين عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
- فسخه لردة أحد الزوجين عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
- فسخه لطروء ما يوجب الحرمة المؤبدة عند المالكية ١٠/ ٣٠٦
- فسخه لعدم صحة العقد عند المالكية ١٠/ ٣٠٥
- فسخه لعيب في أحد الزوجين عند الحنابلة ١٠/ ٣٠٦
- فسخه للإعسار عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٣٠٣
- فسخه لملك أحد الزوجين للآخر ١٠/ ٣٠٨
- فسخه لوجود الرضاع بين الزوجين ١٠/ ٢٩٤
- قاعدة الجمع بين المحارم ٨/ ١٦٦
- قبوله الإنهاء بطرق شرعية ١٠/ ٣١١
- قبوله للفسخ قبل تمامه ١٠/ ٢٩٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن اختلافات الزوج والزوجة الموظفة ٩/ ٧٣١
- القسم بين الزوجات، حكمه ٨/ ٣٢٢
- القسم في السفر بين الزوجات عند تعددهن، حكمه ٨/ ١٠٩
- القسم، وجوبه على الزوج ولو مريضاً ٨/ ١٠٩
- القضاء بالنكاح حالة النكول باليمين، حكمه ٦/ ٤٤٢
- قلة نسبة تعدد الزوجات ٨/ ١٧٧
- القول ببقاء المسلمة عند زوجها بعد إسلامها من الفتاوى الشاذة ١٢/ ٣٠
- قول البعض بعدم اشتراط الشهادة في الزواج ٨/ ٨٢
- قول بعض المتأولين الشذاذ بجواز التزوج بتسع من النساء ٨/ ١٧١
- قيام رابطة الزواج على أساس ممارسة حق الحرية والاختيار من الطرفين ١٣/ ٥٨٢
- قيود إباحة التعدد ٨/ ١٧٢
- القدرة على الانفاق ٨/ ١٧٣
- وجوب العدل بين الزوجات ٨/ ١٧٢
- الكفاءة في عقد الزواج ١٣/ ٥٢٢
- الكفاءة فيه
- أحكامها ٨/ ٢٢٧
- اعتبارها شرط لزوم عند جمهور الفقهاء ٨/ ٢٣٢
- ترتيب الحق بين الأولياء في الكفاءة، عند الحنابلة ٨/ ٢٣٥
- ترتيب الحق بين الأولياء في الكفاءة، عند الحنفية ٨/ ٢٣٥
- ترتيب الحق بين الأولياء في الكفاءة، عند الشافعية ٨/ ٢٣٥
- ترتيب الحق بين الأولياء في الكفاءة، عند المالكية ٨/ ٢٣٥
- الحالات التي تكون الكفاءة فيها شرطاً لصحة الزواج عند الحنفية ٨/ ٢٣٢
- الحالات التي تكون الكفاءة فيها شرطاً للزوم الزواج عند الحنفية ٨/ ٢٣٣

الحالة التي تكون الكفاءة فيها شرطاً لنفاذ الزواج عند الحنفية ٨/ ٢٣٣
حكمها عند جمهور الفقهاء ٨/ ٢٢٩
حكمها عند النووي والحسن البصري والكرخي ٨/ ٢٢٨
خصالها ٨/ ٢٣٧
خصالها : إسلام الأصول عند الحنفية ٨/ ٢٣٨
خصالها : الحرية ٨/ ٢٣٩
خصالها : الديانة أو العفة أو التقوى ٨/ ٢٣٨
خصالها : السلامة من العيوب المثبتة للخيار في النكاح ٨/ ٢٤٣
خصالها في القانون ٨/ ٢٤٤
خصالها : المال أو اليسار ٨/ ٢٤٢
خصالها : المهنة أو الحرفة أو الصناعة ٨/ ٢٤٣
خصالها : النسب ٨/ ٢٤٠
رضا بعض الأولياء المستوين في الدرجة دون البعض بالزواج، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ٢٣٦
رضا بعض الأولياء المستوين في الدرجة دون البعض بالزواج، حكمه عند الجمهور ٨/ ٢٣٦
صاحب الحق في الكفاءة ٨/ ٢٣٤
ما تكون فيه الكفاءة ٨/ ٢٣٧
معناها ٨/ ٢٢٧
من تطلب الكفاءة في جانبه ٨/ ٢٣٦
• كون الرضاع المحرم للزواج في مدة حولين وشهرين من عمر الرضيع، اشتراطه عند مالك ٨/ ٦٧١
• كون الرضاع المحرم للزواج في مدة حولين ونصف دون أن يتخللها فطام، اشتراطه عند أبي حنيفة ٨/ ٦٧١
• لا ينتفي نسب الولد في الزواج الصحيح إلا باللعان، عند الحنفية ٨/ ٦٤٦
• لبن الفحل
حكمه ٨/ ١٤٨
معناه ٨/ ١٤٧
• ما أورده الشاطبي في مقاصد الزواج ١٣/ ٥٢٢
• ما يجب للمرأة بالدخول إن جمع بينها وبين إحدى محارمها ٨/ ١٦٩
• ما يجب للمرأة المجوسية من المهر إن أسلم زوجها ٨/ ٥٨٩
• ما يجزىء أن يقوله طالب الزواج ٨/ ١٢٨
• ما يختلف فيه حكم الرضاع عن حكم النسب عند الحنفية ٨/ ١٤٣
أخت الابن أو البنت من الرضاع ٨/ ١٤٣
أم الأخ أو الأخت من الرضاع ٨/ ١٤٤
• ما يدعوه الزوج بعد الزفاف وقبل الجماع ٣/ ٥٤٩
• ما يقوله الزوج إذا زفت إليه عروسه ٨/ ١٣٣
• ما يلحق بحرمة المصاهرة، عند الحنفية ٨/ ١٣٩
الدخول بالمرأة بعقد فاسد كالزواج بغير شهود ٨/ ١٣٩
الدخول بالمرأة بناء على شبهة ٨/ ١٣٩
• ما يلحق بحرمة المصاهرة عند الحنفية والحنابلة: الزنا ومقدماته ٨/ ١٣٩
• المتعة
أحكامها عند الحنابلة ٨/ ٣٠٨
أحكامها عند الشافعية ٨/ ٣٠٧
أحكامها عند المالكية ٨/ ٣٠٧
حكمها في الطلاق الذي يكون قبل الدخول في نكاح لم يسم فيه المهر، عند الحنفية ٨/ ٣٠٦
حكمها للمطلقة المفوضة، أو المسمى لها مهراً تسمية فاسدة عند الحنفية ٨/ ٣٠٦
خلاصة البحث ٨/ ٣٠٩
معناها وتعريفها ٨/ ٣٠٥
مقدارها ونوعها عند الحنفية ٨/ ٣٠٩
مقدارها ونوعها عند الشافعية ٨/ ٣١٠
مقدارها ونوعها عند المالكية والحنابلة ٨/ ٣١٠
وجوبها بالفرقة قبل الدخول لمن لم يسم لها مهراً ٨/ ٢٨٦
• متى يكره عند الشافعية ٨/ ٤٦
• متى يكون حراماً ٨/ ٤٦
• متى يكون فرضاً ٨/ ٤٥
• متى يكون مستحباً عند الجمهور غير الشافعي ٨/ ٤٦
• متى يكون مكروهاً ٨/ ٤٦
• متى يكون واجباً عند الحنفية ٨/ ٤٦
• المحرمات بالرضاع، في القانون ٨/ ١٤٤
• المحرمات بالقرابة: سبع فرق ٨/ ١٣٦
• المحرمات بسبب الرضاع
أم الزوجة وجداتها من الرضاعة مهما علون ٨/ ١٤٢
أنواعها ٨/ ١٤٢
= بنت الزوجة من الرضاعة ٨/ ١٤٣
زوجة الأب والجد من الرضاع وإن علا ٨/ ١٤٢
زوجة الابن وابن ابن البنت من الرضاع ٨/ ١٤٣
فروع الأبوين من الرضاع ٨/ ١٤٢
الفروع المباشرة للجد والجدة من الرضاع ٨/ ١٤٢
الفروع من الرضاع مهما نزلن ٨/ ١٤٢
• المحرمات بسبب المصاهرة في القانون ٨/ ١٤١
• المحرمات من النساء ٨/ ١٣٤
الحرمة المؤبدة من ثلاث جهات: النسب والمصاهرة والرضاع ٨/ ١٣٤

المحرمات المؤبدة ٨/ ١٣٥
المحرمات المؤبدة: أصول الإنسان وإن علون ٨/ ١٣٥
المحرمات المؤبدة: حرمة القرابة أو المحرمات بسبب النسب ٨/ ١٣٥
المحرمات المؤبدة: حرمة المصاهرة: أصول الزوجة وإن علون ٨/ ١٣٨
المحرمات المؤبدة: حرمة المصاهرة: زوجة الأصول وإن علوا ٨/ ١٣٧
المحرمات المؤبدة: حرمة المصاهرة: زوجة فروعه وإن نزلوا ٨/ ١٣٧
المحرمات المؤبدة: حرمة المصاهرة: فروع الزوجة وإن نزلن أي الربائب ٨/ ١٣٨
المحرمات المؤبدة: الطبقة الأولى أو المباشرة من فروع الأجداد والجدات ٨/ ١٣٦
المحرمات المؤبدة: فروع الأبوين ٨/ ١٣٦
المحرمات المؤبدة: فروع الإنسان وإن نزلن ٨/ ١٣٥
المحرمات المؤبدة: المحرمات بسبب النسب: أنواعها ٨/ ١٣٥
المحرمات المؤقتة: أخت الزوجة ومحارمها ٨/ ١٦٥
المحرمات المؤقتة: أنواعها ٨/ ١٤٨
المحرمات المؤقتة في القانون ٨/ ١٤٨
المحرمات المؤقتة: المرأة التي لا تدين بدين سماوي ٨/ ١٥٧
المحرمات المؤقتة: المرأة الخامسة لمتزوج بأربع سواها ٨/ ١٧٠
المحرمات المؤقتة: المرأة الملاعنة عند الحنفية ٨/ ١٤٩
المحرمات المؤقتة: المشغولة بحق زوج آخر: المرأة المتزوجة ٨/ ١٥٣
المحرمات المؤقتة: المشغولة بحق زوج آخر: المرأة المعتدة ٨/ ١٥٣
المحرمات المؤقتة: المشغولة بحق زوج آخر والمرأة الحامل من الزنا عند الحنفية ومانع الزنا عند المالكية ٨/ ١٥٤
المطلقة ثلاثاً ٨/ ١٤٩
• المحرمات من النساء غير المؤبدات، عند المالكية ٨/ ١٣٤
• المحرمات من النساء في القانون ٨/ ١٣٦
• المحرمات من النساء المؤبدات، عند المالكية ٨/ ١٣٥
• المراد به شرعاً ٨/ ٤٤
• المراد به عند الفقهاء ٨/ ٤٤
• المرأة البالغة العاقلة
حكم تزويجها نفسها عند الحنفية ٨/ ١٩٥
حكم تزويجها نفسها عند غير الحنفية ٨/ ١٩٥
• المريض إن لم يقدر على القسم بين الزوجات عند تعددهن، حكمه عند المالكية ٨/ ١٠٩
• المسلمة، حقها والكتابية، حقها في القسم بين الزوجات عند تعددهن عند الحنفية ٨/ ١٠٩
• مشاركة الزوجة في نفقات الأسرة ٩/ ٧٣٣
• مشروعية التعدد في الإسلام لمصلحة الناس ١٠/ ٤٧٩
• مصالحة امرأة رجلاً ليترك دعوى نكاحها، حكمها ٥/ ٢٠٣
• مصالحة رجل امرأة على أن يزيد مهرها لتقر بنكاحه لها، حكمها ٥/ ٢٠٤
• مصالحة رجل امرأة على ترك ادعائها نكاحه لها، حكمها ٥/ ٢٠٤
• المعاشرة بالمعروف بين الزوجين، ندبه ٨/ ١١٢
• المعاشرة بالمعروف، حكمها ٨/ ٣٢١
• معايير اختيار الزوج والزوجة ١٣/ ٥٨١
• المعتدة، تحريمها حرمة مؤبدة على من دخل بها في عدتها، عند المالكية ٨/ ١٥٤
• المعقود عليه في الزواج ٨/ ٥٠
• معنى خيار الغرور أو خيار فوات الوصف المرغوب في الزواج ٨/ ٥٠١
• معنى المرض المخوف المانع من الزواج، عند المالكية ٨/ ٩١
• معنى المعاشرة بالمعروف بين الزوجين ٨/ ١١٢
• مفارقة الرجل زوجته إذا زنت، استحبابه عند أحمد ٨/ ١٥٦
• مفاسد زواج المسلمين بغير المسلمات ولو من أهل الكتاب ١٢/ ٧٤٩
• مقاصد الزواج الشرعية ١٣/ ٥٢٢
• من أسلمت زوجته فتزوج أختها في عدتها ثم أسلما في عدة الأولى، حكمه عند الحنابلة ٨/ ١٧٠
• من تزوج حامل من الزنا، حكمه عند الشافعية ٨/ ٦٠٠
• منح الزوجين خيار الإفاقة من الجنون عند الحنفية ١٠/ ٣٠٧
• منح الزوجين خيار البلوغ عند الحنفية ١٠/ ٣٠٧
• مندوبات عقد الزواج ٨/ ١٢٧
• مندوباته
إعلان الزواج والضرب فيه بالدف ٨/ ١٢٩
أن يخطب الزوج قبل العقد خطبة ٨/ ١٢٧

Qurikanon.com

أن يعقد النكاح يوم الجمعة مساء ٨/ ١٢٩
الدعاء الذي يقوله الزوج إذا زفت إليه عروسه ٨/ ١٣٣
الدعاء للزوجين بعد العقد ٨/ ١٢٩
ذكر الصداق ٨/ ١٣٠
الوليمة ٨/ ١٣٠
• منع خروج الزوجة إلا بإذن زوجها ٨/ ١٠٧
• منع الدخول بالحامل من الزنا إن تزوجها، عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ١٥٥
• منع الزواج من المرتد أو المرتدة ٨/ ٥٨٨
• منع المرأة زوجها عن الدخول بها حتى تقبض مهرها المعجل ١٠/ ٣٣١
• منع المرأة نفسها عن الزوج حتى تقبض المهر، حكمه ٨/ ٢٧٣
• المهر
الاختلاف في تسمية المهر وعدم تسميته ٨/ ٢٩٨
الاختلاف في قبض المهر المعجل ٨/ ٣٠٠
الاختلاف في مقدار المهر المسمى ٨/ ٢٩٩
الاختلاف فيه ٨/ ٢٩٨
أدلة وجوبه ٨/ ٢٤٨
اشتراط الولي شيئاً من المهر لنفسه، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٢٧٠
اشتراط الولي شيئاً من المهر لنفسه، حكمه عند الشافعية ٨/ ٢٧٠
اعتباره شرطاً للزواج ٨/ ٥٠
إعسار الزوج به، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٢٧٣
إعسار الزوج به، حكمه عند المالكية والشافعية ٨/ ٢٧٣
أقله عند الحنابلة والشافعية ٨/ ٢٥٢
أقله عند الحنفية ٨/ ٢٥٢
أقله عند المالكية ٨/ ٢٥٢
أنواعه ٨/ ٢٦٠
تأجيله، حكمه عند الحنفية ٨/ ٢٧١
تأجيله، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٢٧٢
تأجيله، حكمه عند المالكية ٨/ ٢٧٢
تأكد وجوبه بإقامة الزوجة سنة بعد الزفاف بلا وطء، عند المالكية ٨/ ٢٨٢
تأكد وجوبه بالخلوة الصحيحة عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٢٨١، ٨/ ٢٨٤
تأكد وجوبه بالدخول ٨/ ٢٨١، ٨/ ٢٨٢
تأكد وجوبه بالموت ٨/ ٢٨١، ٨/ ٢٨٢
تأكد وجوبه بطلاق الفرار قبل الدخول في مرض الموت عند الحنابلة ٨/ ٢٨٢
تأكده بقتل الزوجة زوجها عمداً عند الحنابلة والحنفية ٨/ ٢٨٤
تخفيفه، ندبه ٨/ ٢٥١
التصرف فيه ٨/ ٢٧٧
تعريفه ٨/ ٢٤٧
تعيبه أو نقصانه، حكمه ٨/ ٢٩١، ٨/ ٢٩٣
التغالي فيه، حكمه ٨/ ٢٥٠
تنصيف الزيادة الحادثة من الزوج بعد العقد على المهر المسمى، حكمه ٨/ ٢٨٧
تنصيف المفروض من المهر بعد العقد، حكمه ٨/ ٢٨٦
تنصيفه بالفرقة قبل الدخول ٨/ ٢٨٥
حالة وجوب المهر المسمى ٨/ ٢٦٧
الحط منه أو الإبراء عنه، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٢٨٠
الحط منه أو الإبراء عنه، حكمه عند الشافعية ٨/ ٢٨٠
الحط منه أو الإبراء عنه، حكمه عند المالكية ٨/ ٢٨٠
الحق المتعلق بالمهر حالة البقاء: حق المرأة ٨/ ٢٧٠
الحقوق المتعلقة بالمهر حالة الابتداء: حق الله ٨/ ٢٦٩
الحقوق المتعلقة بالمهر حالة الابتداء: حق الأولياء ٨/ ٢٧٠
الحقوق المتعلقة بالمهر حالة الابتداء: حق الزوجة ٨/ ٢٦٩
حكمه ٨/ ٢٤٧
الزواج الفاسد، ما يجب فيه ٨/ ٢٦٧
الزيادة فيه، حكمها بعد الفرقة عند الحنابلة ٨/ ٢٩٦
الزيادة فيه، حكمها بعد الفرقة عند الحنفية ٨/ ٢٩٥
الزيادة فيه، حكمها بعد الفرقة عند الشافعية ٨/ ٢٩٦
الزيادة فيه، حكمها بعد الفرقة عند المالكية ٨/ ٢٩٦
الزيادة فيه، حكمها عند الحنابلة ٨/ ٢٧٨
الزيادة فيه، حكمها عند الحنفية ٨/ ٢٧٨
الزيادة فيه، حكمها عند الشافعية ٨/ ٢٧٨
سقوط نصفه عند الحنفية ٨/ ٢٩٠
سقوطه، أسبابه: الإبراء عن كل المهر قبل الدخول أو بعده ٨/ ٢٨٨
سقوطه، أسبابه: الخلع على المهر قبله أو بعده ٨/ ٢٨٨
سقوطه، أسبابه: الفرقة بغير الطلاق قبل الدخول بالمرأة وقبل الخلوة بها ٨/ ٢٨٧
سقوطه، أسبابه: هبة الزوجة كل المهر للزوج ٨/ ٢٨٩
سقوطه بقتل الزوجة زوجها عمداً عند المالكية والشافعية ٨/ ٢٨٤
سقوطه بقتل المرأة نفسها عمداً عند الشافعية وزفر ٨/ ٢٨٣
شروطه، أو ما يصلح أن يكون مهراً أو ما لا يصلح ٨/ ٢٥٤
صاحب الحق في المهر ٨/ ٢٦٩
ضابط ما يصلح مهراً، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٢٥٨

obeikandl.com

ضابط ما يصلح مهراً عند المالكية ٨/ ٢٥٧
ضمان استحقاقه ٨/ ٢٩٠، ٨/ ٢٩٢
ضمان هلاكه ٨/ ٢٩٠، ٨/ ٢٩٢، ٨/ ٢٩٣
ضمان الولي المهر، حكمه عند الحنفية ٨/ ٢٧٣
ظهور عيب فيه، حكمه ٨/ ٢٩٠، ٨/ ٢٩٢، ٨/ ٢٩٣
فساده بفساد الشرط في عقد الزواج، عند الشافعية ٨/ ٦٨
قابضه ٨/ ٢٧٧
قبضه وما يترتب عليه ٨/ ٢٧٤
كونه منفعة، حكمه ٨/ ٢٥٥
ليس ركناً ولا شرطاً في الزواج ٨/ ٢٤٩
مهر السر ومهر العلانية ٨/ ٢٥٤
مهر المثل، حالات وجوبه: الاتفاق على عدم المهر ٨/ ٢٦٦
مهر المثل، حالات وجوبه: التسمية غير الصحيحة للمهر ٨/ ٢٦٧
مهر المثل، حالات وجوبه: نكاح التفويض ٨/ ٢٦٣
مهر المثل، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٢٦١
مهر المثل، حكمه عند الحنفية ٨/ ٢٦١
مهر المثل، حكمه عند المالكية والشافعية ٨/ ٢٦٢
المهر المسمى، تعريفه ٨/ ٢٦٠
ميراثه وهبته، حكمه عند المالكية ٨/ ٣٠٤
وجوب مهر المثل عند فساد المهر ٨/ ٢٦٠
وقت وجوبه ٨/ ٢٨١
• المهر ليس ركناً في عقد الزواج ١٣/ ٥٢٧
• مهر المرأة، هبته لزوجها، حكمه ١/ ١٨٨
• المهر المسمى على الزوج للزوجة، وجوبه ٨/ ١٠٧
• موانع الزواج غير المؤبدة تسعة موانع ٨/ ١٧٨
• موانع الزواج غير المؤبدة المختلف فيها
مانع الإحرام ٨/ ١٨٠
مانع التطليق ثلاثاً للمطلق ٨/ ١٨١
مانع الجمع ٨/ ١٧٩
مانع الرق ٨/ ١٧٩
مانع الزوجية ٨/ ١٨١
مانع العدد ٨/ ١٧٩
مانع العدة ٨/ ١٨٠
مانع الكفر ٨/ ١٨٠
مانع المرض ٨/ ١٨٠
• موانع الزواج المؤبدة المتفق عليها
مانع الرضاع ٨/ ١٧٨
مانع المصاهرة ٨/ ١٧٨
مانع النسب ٨/ ١٧٨
نسب وصهر ورضاع ٨/ ١٧٨
• موانع الزواج المؤبدة المختلف فيها
الزنا واللعان ٨/ ١٧٨
مانع الزنا ٨/ ١٧٩
• موت أحد الزوجين ولو قبل الدخول، الميراث، حكمه ٩/ ٢٤٩
• موطوءة الأصل أو الفرع بالزنا أو الزواج الفاسد، حرمة زواجها عند الحنفية ٨/ ١٣٧
• موقف القانون من شروط الزواج، غير شروط الانعقاد ٨/ ٧٢
• موقف القانون من الشهادة على عقد الزواج ٨/ ٨٧
• النثار في النكاح، حكمه ٨/ ١٣٠
• النسب
وقت ثبوته إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول والخلوة من زواج صحيح ثم ولدت بعد الطلاق ٨/ ٦٤٧
وقت ثبوته بعد الفرقة من زواج صحيح ٨/ ٦٤٧
• نسب الأولاد، ثبوته من الزوج ٨/ ١٠٧
• النسب بالزواج الصحيح أو الفاسد، ثبوته ٨/ ٦٥٢
• النسب بعد الفرقة، وقت ثبوته من زواج فاسد ٨/ ٦٥٠
• النسب في حالة كون الزوج ممسوحاً، ثبوته، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٦٤٥
• النسب في الزواج الفاسد، ثبوته في القانون السوري ٨/ ٦٥٠
• نسب الولد بأبيه بمجرد عقد الزواج، ثبوته عند أبي حنيفة ٨/ ٦٤٠
• نسب الولد بأبيه، ثبوته بعد ثبوت إمكان الوطء في زواج صحيح أو فاسد، عند الجمهور غير أبي حنيفة ٨/ ٦٣٩
• نسب الولد لأبيه إذا كان خصياً في زواج صحيح، ثبوته حكمه ٨/ ٦٤٥
• نسب ولد المزني بها إن جاءت به بعد العقد، حكمه ٨/ ١٥٤
• نسب الولد من أبيه بسبب الزواج الصحيح، ثبوته بالاتفاق ٨/ ٦٤٥
• النظر إلى المخطوبة بشهوة، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٣٨
• نظر الرجل أثناء الخطبة إلى المرأة الأجنبية، حكمه ٣/ ٥٥٥
• نظر الزوج لزوجته ومسها في حال الحياة، حكمه ٨/ ١٠٦
• نظر الزوج لزوجته ومسها في حال الموت، حكمه ٨/ ١٠٦

• نظر كل من الزوجين إلى بدن الآخر، حكمه ٨/ ٣٧
• نفقة الزوجة على زوجها وإن خالفته في دينه، وجوبها ٨/ ٦٦٦
• النفقة على الزوجة مع اختلاف الدين، وجوبها ٨/ ٧٢٨
• النفقة للزوجة
حكمها ٨/ ٧٤٩
شروط وجوبها ٨/ ٧٤٥
• النفقة للزوجة إذا سافرت مع غير زوجها لحج أو غيره قبل الدخول، حكمها ٨/ ٧٥١
• نكاح أهل الذمة بعضهم لبعض إن اختلفت شرائعهم، حكمه ٨/ ١٦٤
• نكاح التفويض
حكمه ٨/ ٥٠، ٨/ ٢٥٠
حكمه عند الحنابلة ٨/ ٢٦٥
حكمه عند الحنفية ٨/ ٢٦٣
حكمه عند الشافعية ٨/ ٢٦٤
حكمه عند المالكية ٨/ ٢٦٤
• نكاح الرجل امرأة زنا بها ١٣/ ٦٠٨
• نكاح الشغار
بطلانه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ١٢٢
تعريفه وحكمه ٨/ ١٢٢
حكمه ٨/ ٢٥٦، ٨/ ٣١، ٨/ ٧١
حكمه عند الحنابلة ٨/ ١٢٦
حكمه عند الشافعية ٨/ ١٢٤
ما يجب فيه من مهر بالدخول ٨/ ٢٦٨
• نكاح الصبي والصبية، حكمه عند الإباضية ١/ ٥٧
• النكاح الفاسد، أنواعه عند الحنابلة ٨/ ١٢٦
• نكاح المتعة
إجماع الصحابة على تحريمه المتعة ٨/ ٧٩
أحكامه عند الشيعة الإمامية ٨/ ٧٥
إحلال ابن عباس المتعة للمضطر ٨/ ٧٩
إحلال الشيعة المتعة بشكل عام ٨/ ٧٨
أدلة الجمهور على تحريم المتعة ٨/ ٨٠
أدلة الشيعة الإمامية على مشروعيته ٨/ ٧٦
الأدلة على تحريم الجمهور على تحريمه المتعة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول ٨/ ٨٠
الأدلة على تحريمه أبدياً من السنة ٨/ ٧٨
الألفاظ التي ينعقد بها نكاح المتعة، عند الشيعة الإمامية ٨/ ٧٥
إنكار الصحابة على ابن عباس إحلاله المتعة ٨/ ٧٨
ترجيح تحريمه ٨/ ٨١
تعريفه وحكمه ٨/ ١٢٣
تكييف عقد المتعة عند الشيعة الإمامية ٨/ ٧٦
حكمه ٨/ ٧١، ٨/ ٧٥
حكمه عند الحنابلة ٨/ ١٢٦
حكمه عند الشافعية ٨/ ١٢٤
حكمه عند الشيعة الإمامية ١/ ٥٦، ٨/ ٧٥
حكمه عند الشيعة الزيدية ٨/ ٧٧
رجوع ابن عباس عن إحلاله المتعة ٨/ ٧٨
الرد على أدلة الشيعة الإمامية في تحليله ٨/ ٧٧
سبب إذن الرسول ﷺ بالمتعة في بعض الغزوات ٨/ ٧٧
سبب بطلانه عند الحنفية ٨/ ٧٥
شروطه عند الشيعة الإمامية ٨/ ٧٥
القائلين بجوازه من الصحابة والتابعين وأئمة الشيعة الإمامية ٨/ ٧٧
مدة عدته عند الشيعة الإمامية ٨/ ٧٦
• نكاح المحارم، بطلانه ٨/ ١١٧
• نكاح المحارم مع الجهل بعدم الحل، حكمه عند الصاحبين ٨/ ١١٥
• نكاح المحرم أو إنكاحه، حكمه عند الحنفية ٨/ ٨٩
• نكاح المحرم بحج أو عمرة أو إنكاحه، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٨٩
• نكاح المُحرم، حكمه عند الشافعية ٨/ ١٢٤
• نكاح المحلل
ترجيح بطلانه ٨/ ١٥٢
تعريفه ١/ ١٨٧
تعريفه وحكمه ٨/ ١٢٣، ٨/ ٤٥٤
حرمته ١٠/ ٤٢
حكمه ١/ ١٨٧
حكمه عند الإمامية ٨/ ٤٥٥
حكمه عند الحنابلة ٨/ ١٢٦
حكمه عند الشافعية ٨/ ١٥١
حكمه عند المالكية والحنابلة ١/ ١٨٨، ٨/ ١٥٢
حكمه عند محمد ٨/ ٤٥٥
صحته مع كراهة التحريم، عند أبي حنيفة وزفر ٨/ ٤٥٥
فساده عند الجمهور ٨/ ٤٥٤
• نكاح المحلل إن كان مشروطاً في العقد، فساده عند ابن حزم ٨/ ٤٥٥
• نكاح المحلل بشرط صريح في العقد، حكمه عند الجمهور ٨/ ٤٥٤
• نكاح المحلل ولو دون شرط، ترجيح بطلانه ٨/ ٤٥٦
• نكاح المرتابة بالحمل قبل انقضاء عدتها، حكمه عند الشافعية ٨/ ١٢٤

- نكاح المريض مرض الموت، حكمه عند مالك ٨/ ٤٣٥
- نكاح المسلم كافرة غير كتابية أصلاً، حكمه عند الشافعية ٨/ ١٢٥
- نكاح المعتدة، حكمه عند الشافعية ٨/ ١٢٤
- نكاح المعتدة من أجنبي، حرمته ٨/ ٦١٩
- النكاح المعلق، حكمه عند الحنابلة ٨/ ١٢٦
- نكاح المنتقلة من دين إلى آخر، حكمه عند الشافعية ٨/ ١٢٥
- نوع الفرقة بسبب إسلام الزوج المتزوج مجوسية ٨/ ٥٨٩
- نوع القسم بين الزوجات عند تعددهن ٨/ ١٠٩
- نوعا الشروط التي تقترن بعقد الزواج، عند المالكية ٨/ ٦٧
- نوعا الشروط الصحيحة التي تقترن بعقد الزواج، عند المالكية ٨/ ٦٧
- نوعا الشروط غير الصحيحة، عند الحنابلة ٨/ ٧٠
- نوعا الشروط في عقد الزواج، عند الشافعية ٨/ ٦٨
- نوعا الكراهة في حكم الزواج عند الحنفية ٨/ ٤٦
- نوعا المحرمات من النساء: حرمة مؤبدة وحرمة مؤقتة ٨/ ١٣٤
- النية، تأثيرها فيه لنيل الثواب ١/ ١٩٣
- هبة المرأة حقها من القسم، حكمه ٨/ ١١٠
- هبة المرأة مهرها لزوجها لاستدامة الزواج، حكمه ١٠/ ١٨٤
- هجر الزوج زوجته في المضجع والإعراض عنها في تأديبها ٨/ ٣٢٧
- هدفه ١/ ١٠١
- هدم الزواج الثاني طلاق الزوج السابق ٨/ ٤٥٦
- وجوب المهر للمرأة ١٣/ ٥٨٢
- وجوب النفقة للزوجة على زوجها ١٣/ ٥٨٣
- وجود صفة شرعية لمن يتولى طرفي العقد، اشتراطه ٨/ ٥٧
- وجود قابل عن الغائب، اشتراطه عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ١٣٣
- وطء امرأة تزوجها بعقد غير تام الأركان ٥/ ٧٨١
- وطء الأولى في عدة الثانية إن كان بينهما محرمية، حرمته ٨/ ١٦٨
- وطء الحائض في القبل، حكمه ٨/ ١٠٦
- الوطء حق للزوجة على زوجها ١٣/ ٦٢٩
- وطء الرجل زوجته إن زنى بأختها، حكمه عند أحمد ٨/ ١٧٠
- وطء الزوج زوجته بعد ارتدادها أو ارتداد أحدهما، حكمه عند الشافعية والحنابلة والمالكية ٨/ ١٦٤
- وطء الزوجة الحائض، حكمه ٨/ ٣٢٠
- وطء الزوجة في دبرها، حكمه ٨/ ١٠٦، ٨/ ٣١٩
- الوطء في نكاح مختلف فيه، حكمه عند الشافعية والمالكية ٥/ ٧٨٤
- وطء المريض من ينفسخ نكاحه بوطئها، حكمه ٨/ ٤٣٥
- وعظ الزوج زوجته في تأديبها ٨/ ٣٢٧
- الوكالة فيه، أحكامها ٨/ ٢١٩
- الوكالة المطلقة في الزواج، حكمها ١٠/ ١٥٥
- ولاية الإجبار، حكمها عند المالكية ٨/ ١٩٣
- الولاية بالكفالة، حكمها عند المالكية ٨/ ١٩٢
- الولاية فيه ٨/ ١٨٩
  - أنواعها عند الحنابلة ٨/ ١٩٤
  - أنواعها عند الحنابلة: ولاية الإجبار ٨/ ١٩٥
  - أنواعها عند الحنابلة: ولاية الاختيار ٨/ ١٩٥
  - ترتيب الأولياء، عند الحنابلة ٨/ ٢٠٧
  - ترتيب الأولياء، عند الحنفية ٨/ ٢٠٠
  - ترتيب الأولياء، عند الشافعية ٨/ ٢٠٦
  - ترتيب الأولياء، عند المالكية ٨/ ٢٠٢
  - تعريفها ٨/ ١٩٠
  - سبب مشروعيتها ٨/ ١٩٢
  - شروط الولي ٨/ ١٩٧
  - شروط الولي، ما أضافه المالكية من شروط ٨/ ٢٠٠
  - شروط الولي المختلف فيها: الذكورة ٨/ ١٩٨
  - شروط الولي المختلف فيها: الرشد ٨/ ١٩٩
  - شروط الولي المختلف فيها: العدالة ٨/ ١٩٩
  - شروطها المتفق عليها: اتفاق دين الولي والمولى عليه ٨/ ١٩٨
  - شروطها المتفق عليها: كمال الأهلية ٨/ ١٩٧
  - عضل الولي، حكمه ٨/ ٢١٤
  - غيبة الولي بسبب الأسر أو الفقد، حكمها عند المالكية والحنابلة ٨/ ٢١٨
  - غيبة الولي، حكمها عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٢١٧
  - غيبة الولي، حكمها عند الشافعية ٨/ ٢١٧
  - غيبة الولي، حكمها عند المالكية ٨/ ٢١٧
  - من تثبت عليه ولاية الاختيار عند المالكية: البكر البالغة التي رشَّدها أبوها أو وصيه ٨/ ٢١١
  - من تثبت عليه ولاية الاختيار عند المالكية: الثيب البالغة التي زالت بكارتها بزواج صحيح ٨/ ٢١١

obeikandl.com

من تثبت عليه ولاية الاختيار عند المالكية: اليتيمة الصغيرة التي خيف عليها ٨/ ٢١٢
من تثبت عليها ولاية الإجبار: البكر البالغة العاقلة ٨/ ٢١٠
من تثبت عليها ولاية الإجبار: الثيب البالغة العاقلة التي زالت بكارتها بأمر عارض ٨/ ٢١٠
من تثبت عليها ولاية الإجبار: عديم الأهلية أو ناقصها ٨/ ٢٠٨
من تثبت عليها ولاية الاختيار عند المالكية: البكر البالغة التي أقامت مع الزوج سنة، ثم تأيمت وهي بكر ٨/ ٢١١
نوعاها عند الحنفية ٨/ ١٩٠
نوعاها عند الحنفية: ولاية الإجبار، أسبابها ٨/ ١٩١
نوعاها عند الحنفية: ولاية الاختيار ٨/ ١٩٢
نوعاها عند الشافعية ٨/ ١٩٤
نوعاها عند الشافعية: ولاية الإجبار ٨/ ١٩٤
نوعاها عند الشافعية: ولاية الاختيار ٨/ ١٩٤
• ولد كل زوجة في النكاح الصحيح ينسب إلى زوجها بشرطين، في القانون السوري ٨/ ٦٤٦
• الولي
غيبته بسبب الأسر أو الفقد، حكمها عند المالكية والحنابلة ٨/ ٢١٨
غيبته، حكمها عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٢١٧
غيبته، حكمها عند الشافعية ٨/ ٢١٧
غيبته، حكمها عند المالكية ٨/ ٢١٧
• الولي المجبر، أنواعه عند المالكية ٨/ ١٩٣
• وليمته
إجابته الدعوة إليها إن لم يكن فيها منكر، حكمه عند المالكية ٨/ ١٣١
إجابتها، حكمه ٨/ ١٣١
إجابة من في ماله حرام، حكمه عند الحنابلة ٨/ ١٣١
الأعذار المسقطة لوجوب إجابة الدعوة ٨/ ١٣٢
تعريفها ٨/ ١٣٠
دعوة الصائم إليها، حكمها ٨/ ١٣١
من دعي إلى عدة دعوات، حكمه ٨/ ١٣١
• وليمته فيه
حكمها ٨/ ١٢٩
وقتها ٨/ ١٣٠
• وليمة العرس، حكمها ٣/ ٥٢٧

■ **زواج الأصدقاء**
• أسباب زواج الأصدقاء وأركان عقده ١٣/ ٥٣٣
• تعريف زواج الأصدقاء ١٣/ ٥٣٣
• الحكم الشرعي لزواج الأصدقاء ١٣/ ٥٣٦
• الفرق بين زواج الأصدقاء وزواج المسيار ١٣/ ٥٣٤
• الموطن الإقليمي لزواج الأصدقاء ١٣/ ٥٣٤

■ **الزواج بالتجربة**
• تعريف الزواج بالتجربة ١٣/ ٥٣٧
• الحكم الشرعي للزواج بالتجربة ١٣/ ٥٣٨
• الفرق بين الزواج بالتجربة وبين غيره من الأنكحة الأخرى ١٣/ ٥٣٧

■ **زواج التفويض**
• حكم زواج التفويض وهو عدم تحديد المهر فيه ١٣/ ٥٢٧
• علاقة زواج المسيار بزواج التفويض ١٣/ ٥٢٦

■ **الزواج العرفي**
• الفرق بين زواج المسيار والزواج العرفي ١٣/ ٥٢٥
• الفرق بين الزواج المؤقت وبين نكاح السّر والنكاح العرفي ١٣/ ٥٣٢

■ **زواج الفرند**
• انظر زواج الأصدقاء.

■ **الزواج المدني**
• تعريف الزواج المدني والفرق بينه وبين غيره من أنواع الزواج ١٣/ ٥٣٧
• الحكم الشرعي للزواج المدني ١٣/ ٥٣٧

■ **زواج المسيار**
• تعريف زواج المسيار وتاريخه ١٣/ ٥٢٥
• حكم زواج المسيار ١٣/ ٥٢٧
• علاقة زواج المسيار بزواج التفويض ١٣/ ٥٢٦
• الفرق بين زواج الأصدقاء وزواج المسيار ١٣/ ٥٣٤
• الفرق بين زواج المسيار والزواج العرفي ١٣/ ٥٢٥
• الفرق بين زواج المسيار وبين الأنكحة الأخرى ١٣/ ٥٢٦
• الفرق بين زواج المسيار ونكاح السّر ١٣/ ٥٢٦
• كيفية حصول زواج المسيار ١٣/ ٥٢٥
• مدى تحقيق زواج المسيار لمقاصد الشريعة في الزواج ١٣/ ٥٢٥

■ **الزواج المؤقت**
• الفرق بين الزواج المؤقت بالإنجاب وبين الزواج المؤقت ١٣/ ٥٣١
• الفرق بين الزواج المؤقت وبين نكاح السّر والنكاح العرفي ١٣/ ٥٣٢
• الفرق بين نكاح المتعة والنكاح المؤقت ١٣/ ٥٣٢

openkandil.com

■ **الزيارة**
• زيارة النبي ﷺ الوضوء لها حكمه ١/ ٣١٣

■ **الزيدية**
• تكفير أهل القبلة من سنة وشيعة وزيدية وإباضية وسلفية ١٣/ ٧٤٩

■ **الزينة**
• إباحة الإسلام للزينة والتمتع بالطيبات وتحريمه للفواحش ١٣/ ٦٦٠
• استعمال الآيات القرآنية في الفنون التشكيلية أو الزخارف الإسلامية ١٢/ ٨٦٢
• زينة المرأة وسكناها مع زوجها وتمريض الزوج من حقوق الزوج على زوجته ١٣/ ٦٢٥
• معنى الزينة ١٠/ ٥٧٥

■ **الساعات**
• استعمال القرآن الكريم والذكر للتنبيه أو للانتظار في وسائل الاتصال الحديثة ١٢/ ٨٦٧

■ **السامرة**
• أخذ الجزية من السامرة والصابئة ٧/ ٦٩٩

■ **السباب**
• سب أحد الأئمة المجتهدين ١٢/ ١٤٤
• سب المسلم من الكبائر ١٢/ ١٤٥

■ **السباق**
• أنواعه المشروعة ٦/ ٧٦٩
• السباق على جعل، حكمه ٦/ ٧٦٩

■ **السبب**
• التيسير منوط بتحقق السبب لا بمقدار المشقة ١٠/ ٥٥١

■ **سبتمبر**
• ما كان في الحادي عشر من أيلول سبتمبر ١٣/ ٩٤

■ **السبي**
• أخذ الفداء من الأسرى بعد السبي ٧/ ٣٩٤
• استرقاق السبي بعد الأسر ٧/ ٣٩٢
• استرقاقهم، حكمه ٣/ ٧٧٠
• التعامل مع السبي ٧/ ٣٩١
• تعريفه ٣/ ٧٦٩
• حكمه ٣/ ٧٧٠، ٧/ ٣٩٠
• العجزة ومن في حكمهم من الأسرى ٧/ ٣٩٧
• القتل بعد الأسر، حكمه ٣/ ٧٧٠
• قتل السبي ٧/ ٣٩١
• قتل النساء والذراري إذا شاركوا في القتال ٧/ ٣٩١
• قتلهم إذا اشتركوا بالقتال أثناءه، حكمه ٣/ ٧٧٠
• مفاداتهم، حكمه ٣/ ٧٧١
• المنّ على السبي بعد الأسر ٧/ ٣٩٣
• المن عليهم، حكمه ٣/ ٧٧١

■ **سترة المصلي**
• بعدها عن المصلي ١/ ٧٨٥
• بعدها عن المصلي عند غير المالكية ١/ ٧٨٥
• بعدها عن المصلي عند المالكية ١/ ٧٨٦
• تعريفها ١/ ٧٨٠
• حكمتها ١/ ٧٨١
• حكمها ١/ ٧٨٠
• حكمها بمكة عند الحنابلة ١/ ٧٨٢
• حكمها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٨٢
• حكمها عند المالكية والحنفية ١/ ٧٨١
• سترة الإمام سترة لمن خلفه عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
• السترة للإمام والمنفرد عند المالكية ١/ ٧٦٩
• صفتها وقدرها عند الحنابلة ١/ ٧٨٣
• صفتها وقدرها عند الحنفية ١/ ٧٨٢
• صفتها وقدرها عند الشافعية ١/ ٧٨٣
• صفتها وقدرها عند المالكية ١/ ٧٨٣
• موقف المصلي منها ١/ ٧٨٦
• يتحملها الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦

■ **سجدة التلاوة**
• آية السجدة
تجاوزها دون سجود لأكثر من آيتين عند المالكية ٢/ ١٢١
ترك تلاوتها مكروه تحريماً عند الحنفية ٢/ ١١٩
تلاوتها على المنبر عند الحنفية ٢/ ١٢٠
قراءتها كلها شرط لسجدة التلاوة ٢/ ١١٣
كراهة قراءتها لإمام صلاة سرية عند الحنفية ٢/ ١٢٠
كراهية الاقتصار على قراءة آية السجود عند المالكية ٢/ ١٢٠
كراهية قراءة آيات السجدة بفريضة للمصل متعمداً عند المالكية ٢/ ١٢٠
لا يسجد لقراءتها في خطبة الجمعة أو غيرها عند المالكية ٢/ ١٢٠
ندب الجهر بها للإمام في صلاة سرية عند المالكية ٢/ ١٢٠
• أداؤها في الصلاة بقراءة المصلي لا غيره ٢/ ١١٣
• أركانها عند الحنابلة ٢/ ١١٦
• أركانها عند الشافعية ٢/ ١١٥
• أركانها لغير المصلي عند الشافعية ٢/ ١١٥
• أسبابها عند الحنابلة ٢/ ١١٦
• أسبابها عند الحنفية ٢/ ١١٤

- أسبابها عند الشافعية ٢/ ١١٥
- أسبابها عند المالكية ٢/ ١١٤
- استقبال القبلة شرط لصحتها ٢/ ١١٢
- الاقتداء سبب لسجدة التلاوة عند الحنفية ٢/ ١١٤
- إن كان القارىء على الراحلة في السفر، كيفيتها ٢/ ١٢١
- بطلان الصلاة إن قرئت فيها آية السجدة بقصد السجود ٢/ ١١٣
- التشهد لا يشترط لصحة سجدة التلاوة عند الشافعية ٢/ ١١٢
- تكبيرة الإحرام، شرط لصحتها عند الشافعية ٢/ ١١٢
- تكرارها بتكرار آية التلاوة في عدة أماكن عند الحنفية ٢/ ١١٨
- تكرارها بتكرار التلاوة عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١١٨
- تكرارها تلاوة آية السجدة في مجلس واحد عند الحنفية ٢/ ١١٨
- تكررها بتبديل المجلس عند الحنفية ٢/ ١١٨
- التلاوة سبب لسجدة التلاوة عند الحنفية ٢/ ١١٤
- جوازها في الأوقات المنهي عنها عند الشافعية ٢/ ١٢١
- الحدث من مفسداتها ٢/ ١١٤
- حرمة قصد قراءة آية السجدة في وقت الكراهة ٢/ ١١٣
- حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٠٨
- حكمها عند الحنفية ٢/ ١٠٨
- حكمها الفقهي ٢/ ١٠٨
- حكمها في أوقات النهي ١/ ٥٨١
- خطبة الجمعة لا سجود فيها عند المالكية ٢/ ١١٢
- خطيب الجمعة يسجد لما يقرأ دون المصلين ٢/ ١١٣
- الركوع لا يقوم مقامها عند غير الحنفية ٢/ ١١٧
- ستر العورة شرط لصحتها ٢/ ١١٢
- سجدة سورة ﷺ حكمها في الصلاة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١١٧
- سجدة سورة ﷺ سجدة شكر عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١١٧
- السجود من قيام ندبه، عند الحنفية ٢/ ١٢٠
- سجودها للإمام في صلاة سرية عند الحنابلة ٢/ ١١٦
- السلام شرط لصحة سجدة التلاوة عند الشافعية ٢/ ١١٢
- سماع آية السجدة سبب لسجدة التلاوة عند الحنفية ٢/ ١١٤
- سماع المصلي لها من شخص خارج الصلاة عند الحنفية ٢/ ١١١
- سورة السجدة، سنية قراءتها في صبح الجمعة ٢/ ١١٣
- شروط صحتها ٢/ ١١٢
- شروط صحتها عند الحنفية ٢/ ١١٢
- شروط صحتها عند الشافعية ٢/ ١١٢
- شروط صحتها عند المالكية ٢/ ١١٢
- شروط قراءة آية السجدة لأدائها ٢/ ١١٣
- شروط المسموع منه لوجوبها على السامع عند الحنفية ٢/ ١١٠
- شروط المصلي لأدائها ٢/ ١١٣
- شروط وجوبها على المستمع عند الحنابلة ٢/ ١١١
- شروط وجوبها على المستمع عند المالكية ٢/ ١١٢
- شروط وجوبها عند الحنفية ٢/ ١١١
- شروط وجوبها عند الشافعية ٢/ ١١١
- شروط وجوبها عند المالكية ٢/ ١١١
- شروطها ٢/ ١١١
- صفتها عند الحنابلة ٢/ ١١٦
- صفتها عند الحنفية ٢/ ١١٤
- صفتها عند الشافعية ٢/ ١١٥
- صفتها عند المالكية ٢/ ١١٤
- صلاة الجنازة، لا سجود تلاوة فيها ٢/ ١١٣
- صيغ طلبها في القرآن الكريم ٢/ ١٠٨
- طهارة الحدث شرط لصحتها ٢/ ١١٢
- طهارة النجس شرط لصحتها ٢/ ١١٢
- عدد السجدات عند الحنفية ٢/ ١١٧
- عدد السجدات عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١١٧
- عدد السجدات عند المالكية ٢/ ١١٦
- عدم كراهيتها للإمام في صلاة سرية عند الشافعية ٢/ ١٢٢
- العمل الكثير من مفسداتها ٢/ ١١٤
- فعلها في الأوقات المنهي عنها عند الحنابلة ٢/ ١٢١
- فعلها في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ١٢١
- فعلها في الصلاة عند المالكية ٢/ ١٢١
- فعلها لا يفسده محاذاة المرأة للرجل عند الحنفية ٢/ ١١٤
- فعلها للتالي والمستمع دون السامع غير القاصد عند المالكية والحنابلة ٢/ ١٠٩
- فعلها للمأموم عند المالكية ٢/ ١٢٠
- فعلها من الإمام عند الحنفية ٢/ ١١٠
- فعلها من الإمام والمأموم عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١١٠
- فعلها من الحائض والنفساء ٢/ ١٠٨

- فعلها من قاصد السماع وغير القاصد عند الحنفية ٢/ ١٠٨
- القراءة المشروعة شرط لسجدة التلاوة ٢/ ١١٢
- القراءة المقصودة شرط لسجدة التلاوة ٢/ ١١٢
- القهقهة فيها حكمها عند الحنفية ٢/ ١١٤
- القهقهة من مفسداتها ٢/ ١١٤
- كراهيتها للإمام في صلاة سرية عند الحنابلة والحنفية ٢/ ١٢٢
- كراهية اختصارها عند الحنابلة ٢/ ١٢٢
- الكلام من مفسداتها ٢/ ١١٤
- كيفيتها عند الحنفية ٢/ ١١٠
- ما يقال فيها عند الحنابلة ٢/ ١١٧
- ما يقال فيها عند الشافعية ٢/ ١١٥
- ما يقوم مقامها عند الشافعية ٢/ ١١٥
- متابعة المأموم لإمامه إذا ترك الإمام سجود التلاوة، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٥
- متابعة المأموم لإمامه في سجدة التلاوة في صبح يوم الجمعة حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- مشروعيتها ٢/ ١٠٧
- مفسداتها ٢/ ١١٤
- المواضع التي تطلب فيها السجدة ٢/ ١١٦
- نذر سجدة التلاوة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- النية، ركن لسجدة التلاوة عند الشافعية ٢/ ١١٥
- النية فيها حكمها ١/ ١٧٩، ٢/ ١١٢
- وجوبها على التراخي خارج الصلاة عند الحنفية ٢/ ١١٠
- وجوبها على خطيب الجمعة والعيدين عند الحنفية ٢/ ١١٢
- وجوبها على الفور في الصلاة عند الحنفية ٢/ ١١٠
- وقت أدائها موسع عند الحنفية ٢/ ١٣٠
- وقتها ٢/ ١١٤
- وقتها عند المالكية ٢/ ١١٩
- يشترط ألا يطول الفصل بينها وبين سببها عند الحنابلة ٢/ ١١٦
- يشترط لأدائها من قبل السامع أن يسجد القارىء ٢/ ١١٣
- يشترط لأدائها من قبل السامع أن يكون القارىء صالحاً للإمامة عند الحنابلة ٢/ ١١٣
- يشترط لسامعها سماع كامل الآية لا بعضها ٢/ ١١٣
- يشترط لها ما يشترط للصلاة ٢/ ١١٣

■ سجدة الشكر

- استحباب صلاة ركعتين بدلها عند المالكية ٢/ ١٢٣
- الحالات التي تستحب فيها عند الحنابلة ٢/ ١٢٤
- الحالات التي تسن فيها عند الشافعية ٢/ ١٢٣
- حكمها عند الحنابلة ٢/ ١٢٤
- حكمها عند الحنفية ٢/ ١٢٢
- حكمها عند الشافعية ٢/ ١٢٣
- حكمها عند المالكية ٢/ ١٢٣
- سجدة الشكر ٢/ ١٢٢
- عدم جوازها في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ١٢٤
- كراهيتها بعد الصلاة عند الحنفية ٢/ ١٢٢
- كراهيتها بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ٢/ ١٢٣
- كراهيتها عند المالكية إلا عند ابن حبيب المالكي فهي جائزة ٢/ ١٢٣
- كيفيتها عند الشافعية ٢/ ١٢٣
- نيتها في ركوع الصلاة أو سجودها جوازه عند الحنفية ٢/ ١٢٣
- النية فيها حكمها ١/ ١٧٩
- هيئتها عند الحنفية ٢/ ١٢٢

■ السجود

- سجدة التلاوة ٢/ ١٠٧
  - حكم النية فيه ١/ ١٧٩
  - حكم الوضوء له ١/ ٣١٠
  - حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٠٨
  - حكمها عند الحنفية ٢/ ١٠٨
  - حكمها الفقهي ٢/ ١٠٨
  - شروط المسموع منه لوجوبها على السامع عند الحنفية ٢/ ١١٠
  - صيغ طلبها في القرآن الكريم ٢/ ١٠٨
  - في الصلاة لقراءة الإمام عند المالكية ١/ ٦٩٥
  - كيفيتها عند الحنفية ٢/ ١١٠
  - مشروعيتها ٢/ ١٠٧
  - وجوبها على التراخي خارج الصلاة عند الحنفية ٢/ ١١٠
  - وجوبها على الفور في الصلاة عند الحنفية ٢/ ١١٠
- سجدة التلاوة لقاصد السماع وغير القاصد عند الحنفية ٢/ ١٠٨
- سجدة التلاوة للإمام عند الحنفية ٢/ ١١٠
- سجدة التلاوة للتالي والمستمع دون السامع غير القاصد عند المالكية والحنابلة ٢/ ١٠٩
- سجدة التلاوة للحائض والنفساء ٢/ ١٠٨

Orekkanal.com

• سجدة التلاوة يتحملها الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
• سجدة الشكر ٢/ ١٢٢
استحباب صلاة ركعتين بدلها عند المالكية ٢/ ١٢٣
الحالات التي تستحب فيها عند الحنابلة ٢/ ١٢٤
الحالات التي تسن فيها عند الشافعية ٢/ ١٢٣
حكم النية فيها ١/ ١٧٩
عدم جوازها في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ١٢٤
عند الحنابلة ٢/ ١٢٤
كراهيتها بعد الصلاة عند الحنفية ٢/ ١٢٢
كراهيتها بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ٢/ ١٢٣
كراهيتها عند المالكية إلا عند ابن حبيب المالكي فهي جائزة ٢/ ١٢٣
كيفيتها عند الشافعية ٢/ ١٢٣
نيتها في ركوع الصلاة أو سجودها جوازه عند الحنفية ٢/ ١٢٢
هيئتها عند الحنفية ٢/ ١٢٢
• سجدة الشكر عند الحنفية ٢/ ١٢٢
• سجدة الشكر عند الشافعية ٢/ ١٢٣
• سجدة الشكر عند المالكية ٢/ ١٢٣
• سجود السهو
أسبابه ٢/ ٩٠، ٢/ ٩٣
أسبابه عند الحنابلة ٢/ ١٠٠
أسبابه عند الحنفية ٢/ ٩٣
أسبابه عند الشافعية ٢/ ٩٧
أسبابه عند المالكية ٢/ ٩٦
تركه عمداً عند الحنابلة ٢/ ١٠٧
حالات إباحته عند الحنابلة ٢/ ٩٣
حالات سقوطه ضرورة ٢/ ٩١
حالات ندبه عند الحنابلة ٢/ ٩٢
حالات وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٩٢
حكمه ٢/ ٨٩
حكمه عند الحنابلة ٢/ ٩٢، ٢/ ١٠٠،
حكمه عند الشافعية ٢/ ٩٧
حكمه عند المالكية ٢/ ٩٦
الزيادة الموجبة له عند الشافعية ٢/ ١٠٠
سجوده لتغيير محل القراءة في الفرض عند الحنفية ٢/ ٩٤
سنيته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٩٠
سنيته عند المالكية ٢/ ٩١
سنيته للإمام والمنفرد عند الشافعية ٢/ ٩١
السهو فيه ٢/ ٩١
صفته عند الحنابلة ٢/ ١٠٦
صفته عند الحنفية ٢/ ١٠٥
صفته عند الشافعية في الجديد ٢/ ١٠٦
صفته عند المالكية ٢/ ١٠٥
ضابط السهو به عند الشافعية ٢/ ٩٢
العود لما سها عنه المصلي كيفيته عند المالكية ٢/ ٩٧
فعله لترك الواجب سهواً، لحالة الشك في تركه عند الحنابلة ٢/ ١٠٣
في صلاة الجمعة ٢/ ٩١
في صلاة العيدين ٢/ ٩١
في العمد عند الحنفية ٢/ ٩٣
لاجتماع سهوين أو أكثر ٢/ ١٠٤
لترك التشهد الأول في صلاة رباعية عند الحنفية ٢/ ٩٤
لترك تكبير القنوت، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٩٤
لترك سنة مؤكدة عند الشافعية ٢/ ٩٨
لترك الطمأنينة، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٩٤
لترك قراءة سورة بعد الفاتحة عند الحنفية ٢/ ٩٣
لترك قراءة الفاتحة عند الحنفية ٢/ ٩٣
لترك القنوت عند الشافعية ١/ ٨٣٦
لترك واجب عند الحنفية ٢/ ٩٣
لتغيير محل القراءة في الفرض عند الحنفية ٢/ ٩٤
لثمان من السنن عند المالكية ١/ ٧٢٠
لزيادة ركن فعلي من أركان الصلاة عند المالكية ٢/ ٩٦
لزيادة فعل غير كثير ليس من جنس الصلاة أو من جنسها عند المالكية ٢/ ٩٦
لزيادة في الصلاة ونقص فيها معاً عند المالكية ٢/ ٩٦
لزيادة كلام من غير جنس الصلاة فيها عند المالكية ٢/ ٩٦
لعدم مراعاة الترتيب في الصلاة، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٩٤
لفعل شيء سهواً يبطل عمده الصلاة عند الشافعية ٢/ ٩٨
للإمام عند الشافعي ٢/ ٩١
للإمام والمنفرد عند الحنابلة ٢/ ٩٢، ٢/ ١٠١
للزيادة في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ١٠١
للشك في ترك بعض معين من أبعاض الصلاة عند الشافعية ٢/ ٩٩
للشك في ترك ركن عند الحنابلة ٢/ ١٠٣
للشك في الزيادة في الصلاة عند الشافعية ٢/ ٩٩
للمأموم عند الحنابلة ٢/ ٩٢
للمأموم عند الشافعية ٢/ ٩١
للمسبوق عند الحنابلة ٢/ ٩٣
للمسبوق عند المالكية ٢/ ٩١
للمقتدي ٢/ ٩٠

obeikandl.com

للنافلة وحكمه كسجود السهو في الفرض ٢/ ١٠٤
للنقص في سنن الصلاة عند المالكية ٢/ ٩٦
لمخالفة الجهر والإسرار في الصلاة عند الحنفية ٢/ ٩٣
لمن يقتدي بمن في صلاته خلل عند الشافعية ٢/ ٩٩
لنسيان القنوت عند الحنفية ١/ ٨٣٣
لنقل الركن القولي لغير محله عند الشافعية ٢/ ٩٨
محله عند الحنابلة ٢/ ١٠٥، ٢/ ١٠٦
محله عند الحنفية ٢/ ١٠٥
محله عند الشافعية ٢/ ١٠٥
محله عند المالكية ٢/ ١٠٥
محله وصفته ٢/ ١٠٥
المقتدي، حكم متابعته للإمام في سجود السهو ثم بان أن لا سهو عليه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
النقصان الموجب له عند الشافعية ٢/ ١٠٠
واجبات الصلاة الأصلية التي تركها يوجب سجود السهو ٢/ ٩٣
واجباته عند المالكية ٢/ ١٠٥
وجوبه على الإمام والمنفرد ٢/ ٩٠
وجوبه عند الحنفية ٢/ ٩٠
وجوبه في الوقت الصالح للصلاة ٢/ ٩١
وجوبه لترك قنوت الوتر عند الحنفية ٢/ ٩٤
وجوبه للتكلم بكلام خفيف سهواً في الصلاة عند المالكية ٢/ ٩٦
وجوبه للشك في عدد الركعات عند الحنابلة ٢/ ١٠٣
وجوبه للنقص في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ١٠٢
يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦

■ سجود السهو

• انظر: السهو: سجود السهو
• وأيضاً: الصلاة: سجود السهو

■ السحاق

• الاغتسال له حكمه عند المالكية ١/ ٤٤٥
• تحريمه ٥/ ٧٧٤
• تعريفه ٥/ ٧٧٤
• تعزير فاعله ٥/ ٧٧٤
• السحاق بين المرأتين بلا إنزال، صومهما حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧

■ السحت

• الربا ومهور البغي والسحت والرشاوى وأخذ الأجرة على النياحة والغناء والرقص والكهانة من أنواع الكسب المجمع على تحريمها ١١/ ٥٤

■ السحر

• توبة الساحر، حكمها ٦/ ١٧٣
• الساحر، حكمه ٦/ ١٧٣
• القتل سياسة للساحر ٦/ ١٨٨

■ السحور

• استحبابه للصوم ٢/ ٥٥٥
• عدم قيامه مقام النية إلا إذا تسحر بنية الصوم عند الشافعية ٢/ ٥٥٠
• قيامه مقام النية في الصوم، عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥٥٠
• وقته ٢/ ٤٩٨

■ سد الذرائع

• احتجاج الإمامين مالك وأحمد بالذرائع ١٠/ ٥٢٢
• اعتباره أصلاً من أصول الشريعة الإسلامية ٩/ ٦١٣
• اقتضاؤه منع الحيل ٩/ ٦١٣
• أمثلة من الأحكام على سد الذرائع ١٠/ ٥٢٥
• بناء الشاطبي لقاعدة الذرائع على أساس النظر إلى مآلات الأفعال ١٠/ ٥٢١
• تعريف الذريعة ١٠/ ٥٢٠
• تعريف سد الذرائع ومن يقول بها ١٢/ ٢٧٠
• تقسيم الذرائع عند الشاطبي وابن القيم ١٠/ ٥٢٣
• حجية الذرائع ١٠/ ٥٢٢
• حقيقته ٩/ ٦١٣
• سد الذرائع وبناء الاجتهاد المقاصدي عليه ١٢/ ٢٧٠
• سد الذرائع ومنحتها ضرورة تشريعية ١٠/ ٥٢٠
• العمل بسد الذرائع فيما ورد به نص ١٢/ ١٤٧
• الفرق بين الذريعة والمقدمة ١٠/ ٥٢١
• ما يشمله ٩/ ٦١٣
• مبدأ سد الذرائع وإعماله ١٠/ ٣٩٠
• مما نهى الشرع عنه من باب سد الذرائع ١٠/ ٣٩٠
• وجوب أن يلاحظ المفتي الأخذ بمبدأ فتح الذرائع وسد الذرائع أي مراعاة الوسائل والغايات أو المقاصد ١٢/ ٣٤٤

■ السر

• اعتباره أمانة لدى من استودع حفظه ٩/ ٥٩٣
• إفشاؤه، حكمه ٩/ ٥٩٣
• تأكيد وجوب حفظه في بعض المهن وخاصة الطبية ٩/ ٥٩٤
• تعريفه ٩/ ٥٩٣
• الحالات التي يجب فيها إفشاء السر ٩/ ٥٩٤

obeikandl.com

- الحالات التي يجوز فيها إفشاء السر ٩/ ٥٩٤
- ما يشمله ٩/ ٥٩٣

■ السرقة

- اجتماع جماعة في السرقة ١٠/ ٦٨٣
- اجتماع ضمان المال مع الحد في السرقة ١٠/ ٩٤٠
- الاختطاف، حكمه ٦/ ٤٢
- الاختلاس، تعريفه ٦/ ٤٣
- اختلاف السارق ورب الدار في أمر الخفية، حكمه عند الحنفية ٦/ ٤٢
- اختلاف قيمة المسروق بين بلدي السرقة والقبض على السارق، حكمه ٦/ ٥٥
- إخراج المسروق بعد نقب الحرز، حكمه ٦/ ٥٩
- إخراج المسروق من الحرز، حكمه ٦/ ٥٩
- إذا علم صاحب الشيء المسروق بها قبل إخراجه من الحرز، حكمه ٦/ ٥٨
- ارتكاب المسلم ما يستوجب العقوبة في دار الحرب كالزنا والسرقة وشرب الخمر وعقوبته في دار الإسلام ٧/ ٢٠٣
- اشتراك جماعة في سرقة نصاب، حكمه ٦/ ٥٦
- اشتراك جماعة في سرقة نصاب لكل واحد منهم، حكمه ٦/ ٥٥
- اشتراك صبي أو مجنون مع جماعة في سرقة، حكمه عند أبي حنيفة وزفر ٦/ ٥٠
- الاشتراك في السرقة وتحميل المسروق على ظهر واحد من الجماعة، حكمه ٦/ ٦٠
- الإكراه على السرقة، حكمه ٥/ ٢٧٧
- ألا يكون السارق مأذوناً له بالدخول في الحرز، أو فيه شبهة الإذن، اشتراطه ٦/ ٦٩
- ألا يكون للسارق في المسروق ملك ولا تأويل الملك أو شبهته، اشتراطه ٦/ ٦٨
- انفصال المال عن جميع الحرز، اشتراطه لوجوب الحد ٦/ ٥٩
- تأثير الإكراه في شرب الخمر والسرقة على الحدود ١٠/ ٤٤٨
- تأثير النية عليها ١/ ١٩٠
- ترجيح ابن قدامة لرأي أبي حنيفة والشافعية في حكم اشتراك جماعة في سرقة نصاب ٦/ ٥٦
- ترجيح اجتماع الضمان والقطع على السارق ٦/ ٤٦
- ترجيح درء الحد في سرقة الأقارب ٦/ ٧٠
- ترجيح رأي الجمهور في اعتبار الأخذ من الحرز ٦/ ٦٢
- ترجيح عدم القطع في المرة الثالثة والرابعة ٦/ ٤٧
- تعريفها ٦/ ٤٢
- تعليق العضو في عنق السارق بعد القطع، حكمه ٦/ ٤٨
- تغريم السارق أجرة القاطع وثمن زيت الحسم ٦/ ٤٩
- تقويم المسروقات ٦/ ٥٢
- تكرار السرقة مرة ثانية بعد قطع اليد، حكمه ٦/ ٤٦
- تكررها مرة ثالثة ورابعة، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٦/ ٤٦
- تكررها مرة ثالثة ورابعة، حكمه عند المالكية والشافعية ٦/ ٤٦
- التوكيل فيها، عدم جوازه ٤/ ٧٥٦
- ثبوتها بعلم القاضي، حكمه ٦/ ٧٣
- جريمة السرقة من أنواع الفساد ١٢/ ١٣٢
- الجمع بين الضمان والقطع على السارق، حكمه ٦/ ٤٤
- حدها
- الحرز، تعريفه وحكمه ٦/ ٥٦
- حسم موضع القطع ٦/ ٤٩
- الحكمة في قطع يد السارق ٦/ ٤٣
- الحكمة من قطع اليد والرجل من خلاف ٦/ ٤٧
- حكمها ٦/ ٤٤
- الخائن تعريفه ٦/ ٤٣
- خصومة السارق الأول في حق القطع بالنسبة للسارق الثاني، حكمها عند الحنفية ٦/ ٧٣
- خصومة غير المالك، حكمها عند زفر ٦/ ٧٢
- خصومة المالك والأمين أو الضامن، حكمها ٦/ ٧٢
- رجوع السارق عن إقراره بالسرقة، حكمه ٦/ ٧٤
- الرجوع في الشهادة بالسرقة بعد قطع اليد وما يترتب على ذلك عند الحنفية ٦/ ٤٩٨
- رد السارق المسروق قبل المرافعة، حكمه ٦/ ٧٤
- رد العين المسروقة إن كانت قائمة بعد قطع السارق ٦/ ٤٤
- زراعة عضو استؤصل في حد، حكمه ٦/ ٧٥
- سرق أحد الزوجين من الآخر، حكمه ٥/ ٧٤١
- سرقة آلات اللهو، حكمها ٦/ ٦٨
- سرقة الأب مال ابنه، حكمها عند المالكية ٦/ ٥١
- سرقة أحد الزوجين من الآخر، حكمها ٦/ ٥١
- سرقة أحد الزوجين من الآخر، حكمها عند أحمد ٦/ ٧٠
- السرقة إذا رمى السارق المسروق إلى خارج فأخذه مالكه، حكمها ٦/ ٥٩

- سرقة الأموال المباحة، حكمها ٦/ ٦٧
- سرقة الباغي مال العادل ٦/ ٦٧
- السرقة بين الأصول والفروع، حكمها عند الشافعي ٦/ ٧٠
- سرقة الثمر المعلق، حكمه ٦/ ٦٤
- سرقة الحربي، حكمها ٦/ ٥١
- سرقة الدراهم غير المضروبة ٦/ ٥٤
- سرقة الذمي من بيت المال، حكمه ٦/ ٦٩
- سرقة صاحب الحق حقه ١٠/ ٥٢٥
- سرقة ضيف متاع مضيفه، حكمها ٦/ ٦٩
- سرقة عدل على ظهر دابة ضمن دواب مقطورة، حكمه ٦/ ٥٨
- سرقة غني من غلة وقف على الفقراء، حكمها ٦/ ٦٩
- سرقة فقير من غلة وقف على الفقراء، حكمها ٦/ ٦٩
- السرقة في دار الحرب، حكمها ٦/ ٧١
- السرقة في الدار المشتركة، حكمها عند الحنفية ٦/ ٦٢
- سرقة ما رهنه، حكمها ٦/ ٦٨
- سرقة ما فيه شبهة، حكمها ٦/ ٦٩
- سرقة ما كان أصله مباحاً، حكمها عند الحنفية ٦/ ٦٥
- سرقة ما كان تافهاً عديم المالية، حكمها عند أبي حنيفة ٦/ ٦٦
- سرقة ما لا يدخر، حكمه عند أبي يوسف ٦/ ٦٤
- سرقة ما لا يدخر، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٦/ ٦٣
- سرقة مال الباغي، حكمها ٦/ ٦٧
- سرقة مال الحربي المستأمن، حكمها ٦/ ٦٧
- سرقة مال المسلم أو الذمي الذي سرقه الحربي المستأمن ٦/ ٦٧
- سرقة المال المشترك، حكمها ٦/ ٦٧
- سرقة المال من الغريم إن كان جنس حقه والدين حال، حكمها ٦/ ٦٧
- سرقة المال من الغريم إن كان خلاف جنس حقه، حكمها كما ذكر الكرخي ٦/ ٦٧
- سرقة المال من الغريم إن كان خلاف جنس حقه، رأي ابن عابدين فيه ٦/ ٦٨
- سرقة المال من الغريم، حكمها ٦/ ٦٧
- سرقة المستأمن، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٥١
- سرقة المصحف الشريف، حكمها ٦/ ٦٨
- السرقة من الأقارب، حكمها عند الشافعية ٦/ ٧٠
- السرقة من بيت المال، حكمها ٦/ ٦٩
- السرقة من جوع، حكمها ٦/ ٥١
- السرقة من ذوي الرحم المحرم، حكمها ٦/ ٦٩
- السرقة من السارق، حكمها ٦/ ٧١
- شروط الإقرار ٦/ ٧٣
- شروط البينة ٦/ ٧٢
- شروط السارق لوجوب القطع ٦/ ٥٠
- شروط السرقة الموجبة للحد ٦/ ٥٠
- شروط المسروق ٦/ ٥١
- شروط المسروق فيه ٦/ ٧١
- شروط المسروق منه ٦/ ٧١
- صفات النصاب، عند الحنفية ٦/ ٥٣
- الضابط العام لجرائم التعزير ٥/ ٧٦٣
- ضمان مال الحربي المستأمن بالاتلاف ٦/ ٦٧
- الطَّرَّار
  - تعريفه ٦/ ٦١
  - حكمه ٦/ ٦١
- عدم سقوط حد السرقة بالعفو أو الصلح بعد وصوله للحاكم ١٠/ ٢٣
- عدم وجوب الزكاة في المال الحرام كالمغصوب والمسروق والرشوة والاحتكار والتزوير والغش ومقدار الربا لأنه غير مملوك لأحد ووجوب رده لصاحبه ١١/ ٣٧٠
- عقوبة السارق ١٢/ ١٣٢
- الفرق بين اعتبار اليد في السرقة واعتبارها في الدية ٦/ ٤٧
- الفرق بين السارق والغاصب ٦/ ٤٤
- الفرق بين السارق والمختلس ٦/ ٤٣
- الفرق بين السارق والمنتهب ٦/ ٤٣
- القتل سياسة لمن تكرر منه السرقة ٦/ ١٨٨
- القطع بسرقة ما لا يدخر، ترجيحه ٦/ ٦٤
- قطع سارق الأموال ما كان أصله مباحاً أم غير مباح، عند المالكية والشافعية والحنابلة ٦/ ٦٦
- القطع في الرجل عند الجمهور، مكانه ٦/ ٤٨
- القطع في اليد عند الجمهور، مكانه ٦/ ٤٨
- قطع اليد بسرقة ربع دينار ٦/ ٤٧
- كون السارق مكلفاً، اشتراطه ٦/ ٥٠
- كون المال المسروق مقدراً، اشتراطه ٦/ ٥٢
- كون المسروق قابلاً للادخار والإمساك ولا يتسارع إليه الفساد، اشتراطه عند أبي حنيفة ومحمد ٦/ ٦٣
- كون المسروق ليس أصله مباحاً، اشتراطه ٦/ ٦٥
- كون المسروق مالاً متقوماً، اشتراطه ٦/ ٥١
- كون المسروق محرزاً مقصوداً بالحرز، اشتراطه ٦/ ٥٦
- كون المسروق معصوماً ليس للسارق فيه حق الأخذ ولا تأويل الأخذ ولا شبهة التناول، اشتراطه ٦/ ٦٦

obeikandl.com

- كون المسروق مقصوداً بالسرقة لا تبعاً لمقصود، اشتراطه ٦/ ٧٠
- كون النصاب من حرز واحد، اشتراطه ٦/ ٥٥
- كيفية إثباتها ٦/ ٧٢
- ما يسقط الحد بعد وجوبه ٦/ ٧٤
- ما يقال في عقوبة قطع يد السارق ٥/ ٧١٦
- ما يقوله الشاهد في السرقة ٦/ ٤٧٧
- معنى الحسم ٦/ ٤٩
- ملك السارق المسروق قبل الرفع إلى القضاء، حكمه ٦/ ٧٥
- المناولة من الحرز، حكمها ٦/ ٥٩
- المنتهب تعريفه ٦/ ٤٤
- النباش
  - تعريفه ٦/ ٦١
  - حكمه ٦/ ٦٢
- نبش القبر في نية للسرقة، حكمه عند الشافعية ٦/ ٦٢
- نصابها ٥/ ٦٣٧، ٦/ ٥٢
- نقصان سعر المسروق بعد أخذه، حكمه عند محمد ومالك والشافعي وأحمد ٦/ ٥٥
- نقصان سعر المسروق عن النصاب، حكمه ٦/ ٥٤
- نقصان قيمة المسروق عن مقدار النصاب بانتقاص عينه، حكمه ٦/ ٥٤
- النهب، حكمه ٦/ ٤٢
- وجوب القطع بسرقة كل ما يعتبر مالاً متمولاً، وجوبه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٦/ ٦٤
- وجود دعوى ممن له يد صحيحة على المسروق، اشتراطه عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٧٣
- وقت اعتبار قيمة المسروق ٦/ ٥٤
- وقت تقدير قيمة المسروق ٦/ ٥٦
- وقت الخفية في السرقة ٦/ ٤٢

■ السعر

- اشتراط البيع بما ينقطع عليه السعر ١٣/ ٢٩٢
- الأوصاف المضمونة في المغصوب إما سبب هبوط الأسعار أو فوات وصف مرغوب فيه ١٠/ ٧٥٧
- البيع دون تحديد السعر أو البيع بما ينقطع عليه السعر ١١/ ٤٩٤

■ السعودية

- هيئة كبار العلماء في السعودية ١٢/ ٦٦
- هيئة كبار العلماء ولجنة الإفتاء في السعودية ودورها ١٢/ ٣٩

■ السعي

- استيعاب ما بين الصفا والمروة فيه، حكمه ٣/ ٢١٦
- الإسراع في وسط المسعى، حكمه ٣/ ٢١٨
- أفضله أن يتحرى فيه زمن الخلوة ٣/ ٢١٨
- تأخيره عن وقته، حكمه ٣/ ٢١٨
- الترتيب فيه، حكمه ٣/ ٢١٦
- تقدم طواف صحيح عليه، حكمه ٣/ ٢١٦
- الدعاء فيه، حكمه ٣/ ٢١٧
- ستر العورة فيه، حكمه ٣/ ٢١٧
- السعي بين الصفا والمروة، حكمه ٣/ ٢١٥
- السعي بين الصفا والمروة، حكمه عند الحنفية ٣/ ١٤٦
- السعي بين الصفا والمروة، حكمه عند المالكية ٣/ ١٥٠
- السعي بين الصفا والمروة، سننه عند الحنابلة ٣/ ١٦٩
- السعي بين الصفا والمروة، سننه عند الشافعية ٣/ ١٦١
- السعي بين الصفا والمروة، سننه عند المالكية ٣/ ١٥٣
- السعي بين الصفا والمروة، مندوباته عند المالكية ٣/ ١٥٣
- سعي القارن
  - حكمه عند الجمهور ٣/ ٢٦١
  - حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٦١
- سعي القارن بعد طواف الإفاضة إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم، حكمه ٣/ ٢٦١
- سننه ٣/ ٢١٧
- شروطه ٣/ ٢١٦
- الصعود للذكر فيه على الصفا والمروة، حكمه ٣/ ٢١٧
- الطهارة من الجنابة فيه، حكمه ٣/ ٢١٧
- الطهارة من الحدث فيه، حكمه ١/ ٣١٣، ٣/ ٢١٧
- الطهارة من الحيض فيه، حكمه ٣/ ٢١٧
- الطهارة من الخبث فيه، حكمه ٣/ ٢١٧
- عدد أشواطه ٣/ ٢١٦
- المشي للقادر فيه، حكمه ٣/ ٢١٧
- الموالاة بين أشواطه، حكمه ٣/ ٢١٦
- الموالاة فيه بين الطواف والسعي، حكمه ٣/ ٢١٧
- واجباته ٣/ ٢١٦
- واجباته عند المالكية ٣/ ١٥١

■ السفارة

- أدلة ضرورة حماية شخص السفير في الإسلام ٧/ ٣٢٣
- تأمين الرسل والسفراء في الإسلام ٧/ ٣٢٢
- عقد الأمان للرسل والسفراء لمدة مطلقة ٧/ ٣٠٤

■ **السُّفْتَجة**
- تعريفها اصطلاحاً ٤/ ٥١٩، ٥/ ٧٥
- تعريفها لغة ٤/ ٥١٩، ٥/ ٧٥
- حكمها عند ابن تيمية وابن القيم وابن قدامة ٤/ ٥١٩
- حكمها عند الحنابلة ٤/ ٥١٩
- حكمها عند الحنفية ٤/ ٥١٩، ٥/ ٧٥
- حكمها عند الشافعية ٤/ ٥١٩
- حكمها عند المالكية ٤/ ٥١٩
- السفتجة إن شرط أمن خطر الطريق، كراهتها ٥/ ٧٥
- الفرق بين الحوالة المصرفية والسفتجة ١١/ ٤٧٩

■ **السفر**
- آدابه ٣/ ٣٦٥
- إباحة الفطر بسبب السفر، شروطه عند المالكية ٢/ ٥٦٥
- ابتداء القادم بالمسجد ١/ ٤٧٤
- أثر سفر المرأة بغير إذن زوجها على القسم بين الزوجات عند تعددهن ٨/ ١١٠
- أحكام السفر الطويل ١٠/ ٤٨١
- أحكام السفر القصير ١٠/ ٤٨١
- الأحكام المتعلقة به ٢/ ٢٨٤
- إذا كان السفر بالمحضون مخوفاً فالمقيم أحق بالحضانة للولد، عند الشافعية ٨/ ٦٩٨
- استفادة العاصي بسفره من الرخص الشرعية ١٠/ ٦٢٠
- استقبال القبلة في الصلاة للمسافر، حكمه ١/ ٦٤٩
- اشتراط عدم نية الإقامة أربعة أيام خلال السفر لإباحة الفطر للمسافر عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٦٥
- اشتراط كونه طويلاً لمسافة تقدر بحوالي (٨٩) كم لإباحته الفطر في رمضان ٢/ ٥٦٤
- اصطحاب الكلب أو الجرس فيه، كراهته ٣/ ٣٧٠
- الأضحية للمسافر، حكمها ٣/ ٦٠٤
- الإفطار عمداً في فرض رمضان لعذر مبيح كالسفر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
- الإفطار للشخص المديم السفر، حرمته إلا إذا لحقته بالصوم مشقة -كسائقي السيارات- عند الشافعية ٢/ ٥٦٤
- الإفطار للمسافر بعد أن نوى الصوم من الليل، جوازه عند الجمهور ٢/ ٥٦٤
- إفطار المسافر إذا أصبح على نية الصوم ثم زال عذره، حكمه ٢/ ٥٦٨
- إفطار المسافر ولو سافر من بلده أثناء النهار، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٤
- إقامة المسلمة وحدها في بلاد الغربة، حكمها ٩/ ٤٩٥
- الإكثار من الدعاء فيه ٣/ ٣٧١
- الإمساك بقية النهار لمسافر أقام، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية اليوم للمسافر إن زال عذره بعد الفطر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- إمساك المسافر بقية النهار إذا أقام أثناء نهار رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
- الانتقال بالمحضون إلى بلد آمن مسافة القصر فأكثر ليسكنه، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٦٩٨
- انتهاؤه بالإقامة ٢/ ٢٩١
- إنشاء السفر قبل طلوع الفجر لإباحة الفطر في رمضان، اشتراطه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٦٤
- التبكير فيه، حكمه ٣/ ٣٦٧
- تبييت الفطر قبل الفجر في السفر لإباحة الإفطار للمسافر، اشتراطه عند المالكية ٢/ ٥٦٥
- الترخص في سفر المعصية ١٠/ ٤٨٣
- تعريفه ٢/ ٥٦٤، ١٠/ ٤٨٠
- تقدير المشقة الحاصلة في السفر ١٠/ ٥٤٨
- التقشف فيه، حكمه ٣/ ٣٦٩
- الجمع بين الصلاتين فيه عند المالكية، شروطه ٢/ ٣١٣
- الجمعة، وجوبها على المسافر إن كان سفره معصية عند الحنابلة ٢/ ٢٤٢
- حكمه إذا نوى الإقامة ١/ ١٦٨
- الدعاء عند الخروج من البيت، حكمه ٣/ ٣٦٨
- الدعاء عند الركوب، حكمه ٣/ ٣٦٨
- الدعاء فيه عند الخوف، حكمه ٣/ ٣٧١
- زوال الرخص بسبب الإقامة بعد السفر أو الشفاء بعد المرض ١٠/ ٥٨٣
- سجدة التلاوة إن كان القارىء على الراحلة في السفر، كيفيتها ٢/ ١٢١
- السفر الذي يقصر فيه الصلاة ٢/ ٢٨٩
- السفر حالة ضرورة أو من أسباب التخفيف ١٠/ ٤٨٠
- سفر الزوج بزوجته إضراراً بها، تحريمه ١٠/ ٤١
- سفر الشريك بمال الشركة ١١/ ١٠٤
- السفر ليلاً، حكمه ٣/ ٣٦٩
- السفر المبيح للإفطار في رمضان، شروطه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٢
- سفر المدين المفلس، حكمه ٥/ ٣٣٥
- سفر المرأة ١٠/ ٤٨١

obeikandl.com

- سفر المرأة مع الرجل والخلوة معها، حكمها ٣/ ٥٥٩
- السفر المنشأ أثناء النهار، عدم إباحة الفطر بسببه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٦٠٤
- سفر الولي يسقط حق الحضانة للحاضنة، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٦٩٩
- شروطه المبيحة للفطر في رمضان ٢/ ٥٦٤
- صلاة الجماعة، وجوبها على المسافر إذا نوى الإقامة أربعة أيام فأكثر عند الحنابلة ٢/ ٢٤٢
- صلاة الخوف، كونها في السفر -الرباعية منها- مقصورة عند المالكية ٢/ ٣٨٤
- صلاة سنة السفر، حكمها ٣/ ٣٦٨
- الصلاة فيه، التزامها ٣/ ٣٧٢
- صلاة المسافر النافلة على الراحلة، حكمه ١/ ٦٥٥
- الصوم
  أفضليته للمسافر من الإفطار إن لم يتضرر، عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٦٥
  سقوطه عن المسافر الذي مات قبل إقامته عند الحنفية ٢/ ١٢٨
- الصوم حالة سفر القصر ولو بلا مشقة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٥
- الصوم في سفر قصر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥١٨
- صوم المسافر إذا أجهده الصوم، كراهته عند الحنفية ٢/ ٥١٦
- صوم المسافر الذي أكل وكان نوى الصوم ليلاً بعد أن نوى الإقامة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- صوم المسافر إن علم أنه يقدم غداً أهله، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
- صوم المسافر سفر قصر، حكمه ٢/ ٥٤٢
- صوم المسافر في حال الضرر، حرمته عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٦٥
- صوم المسافر في رمضان، حكمه باتفاق المذاهب الأربعة ٢/ ٥٦٦
- صوم المسافر في رمضان، حكمه عند الظاهرية ٢/ ٥٦٦
- صوم المسافر في رمضان عن غيره كالنذر والقضاء، حكمه ٢/ ٥٦٦
- صوم المسافر القادم أثناء النهار، حكمه ٢/ ٥٤٢
- صوم من أصبح معيِّداً وسافر إلى بلد بعيد أهلها صائمون، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٣٥
- صوم من أكل أو جامع في حالة السفر بعد أن أصبح مقيماً ناوياً الصوم من الليل ثم بدأ السفر نهاراً، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- صوم من سافر من بلد إلى آخر عند من يعتبر اختلاف المطالع، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٣٥
- صوم من سافر من بلد لم ير فيه هلال شوال إلى بلد الرؤية، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٣٥
- الطهارة فيه، التزامها ٣/ ٣٧٢
- عدم اشتراط السفر قبل الفجر لإباحة الفطر للمسافر، عند الحنابلة ٢/ ٥٤٢
- عدم اشتراط كونه مباحاً لإباحته الفطر في رمضان عند الحنفية ٢/ ٥٤٢
- عدم وجود أحكام للسفر في القانون ١٠/ ٤٨٤
- عموم ضرورة الغذاء في السفر والحضر ١٠/ ٤٣٥
- الفرق بين المعصية بالسفر والمعصية في السفر ١٠/ ٦٢٢
- الفطر بسبب السفر، جوازه ٢/ ٥٦٤
- القسم في السفر بين الزوجات عند تعددهن، حكمه ٨/ ١٠٩
- قضاء الصلاة للمسافر عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٣٠
- قضاء الصوم على المسافر إن أفطر، وجوبه ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على مقيم تعمد الفطر ثم سافر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم للمسافر إذا أفطر، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم لمسافر قادم أو أقام مدة تمنع القصر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم لمن أصبح صائماً وهو مسافر ثم بدا له الفطر، وجوبه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٦٥
- قضاء الصوم والكفارة لمن أصبح صائماً وهو مسافر ثم بدا له الفطر، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٦٥
- كفارة الصوم للمسافر إذا جاء رمضان آخر ولم يقض ما فاته، عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
- كون السفر المبيح للإفطار في رمضان مباحاً، اشتراطه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٦٥
- كونه قبل الفجر لإباحة الإفطار في رمضان بسببه، اشتراطه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٤٢
- كونه يوم الخميس، حكمه ٣/ ٣٦٧
- لو أصبح المسافر صائماً ثم بدا له أن يفطر، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٦٥
- لو أصبح المسافر صائماً ثم بدا له أن يفطر، حكمه ودليله عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٦٥
- ليلة الجمعة: السفر ليلة الجمعة كراهيته عند الشافعية ٢/ ٢٤٣

• المسافر إذا أقام، إفطاره حكمه ٢/ ٥٤٢
• المسافر إذا جامع أثناء الصوم بنية الترخص أو بغيرها عدم وجوب الكفارة عليه ٢/ ٥٨٧
• المسافر إذا نوى الإقامة أربعة أيام صحاح وجوب صلاة الجمعة عليه عند المالكية ٢/ ٢٤٠
• المسافر إذا نوى الإقامة لمدة (١٥) يوماً وجوب صلاة الجمعة عليه عند الحنفية ٢/ ٢٤٠
• المسافر إن أفطر، قضاء الصوم وجوبه عليه ٢/ ٥٥١
• المسافر إن خاف مشقة، صيامه كراهته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
• المسافر إن خاف الهلاك، صيامه حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
• المسافرة بالمصحف إلى أرض العدو ١٢/ ٨٥١
• مسافة السفر التي يقصر فيها الصلاة ٢/ ٢٨٦
• مسافة السفر الطويل ١٠/ ٤٨١
• المسافة ليعتبر مسافراً عند الحنفية ١/ ٦٥٥
• المسح على الخفين فيه إذا كان الماسح عاصياً في السفر حكمه عند المالكية والحنابلة والشافعية ١/ ٤١٢، ١/ ٤٢٠
• مكان إقامة الولد المحضون إذا سافر أحد الزوجين المفترقين بالطلاق سفر حاجة، عند الشافعية ٨/ ٦٩٨
• من أفطر عمداً في رمضان ثم سوفر به كرهاً أو سافر اختياراً، بعد لزوم الكفارة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٠٤
• من سافر عمداً فأفطر لسفره، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٢٥
• من شرع في الصوم في السفر ثم تعرض لمشقة شديدة، حكمه ٢/ ٥٦٤
• الموضع الذي يعتبر فيه المسافر مسافراً في قصر الصلاة ٢/ ٢٩٠
• النفقة للزوجة إذا سافرت مع غير زوجها لحج أو غيره قبل الدخول، حكمها ٨/ ٧٥١
• النفقة للزوجة إذا سافرت وحدها بدون محرم بعد الدخول، حكمها ٨/ ٧٥١
• نفقه المضارب في السفر والحضر ١١/ ٤٤٤
• الوداع قبله، حكمه ٣/ ٣٦٨
• وقوع الصوم في رمضان للمسافر عما نواه من واجب ٢/ ٥٤٧
• يوم الجمعة
السفر فيه، جوازه بعد الفجر عند الحنفية والمالكية ٢/ ٢٤٢
السفر فيه، حرمته على من تجب عليه الجمعة قبل الزوال وبعده إن خيف فوت الجمعة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٤٣
السفر فيه، عدم جوازه بعد دخول وقت الظهر وقبل أداء صلاة الجمعة بالاتفاق ٢/ ٢٤٢
السفر فيه، عدم جوازه بعد الفجر إن خيف فوت صلاة الجمعة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٤٣
السفر فيه، مشروعيته، ترجيح رأي المالكية والحنفية ٢/ ٢٤٣
السفر فيه، مشروعيته عند الحنفية ٢/ ٢٤٢
السفر فيه، مشروعيته عند المالكية ٢/ ٢٤٢
مشروعية السفر فيه بعد الفجر ٢/ ٢٤٢

■ **السفه**
• اختبار السفيه، حكمه عند الشافعية ٥/ ٣١٤
• اختلاف المذاهب في تعريف السفيه وأحكامه ٥/ ٣١٨
• إقرار السفيه بالحدود والقصاص، حكمه ٥/ ٣١٩
• بدء الحجر على السفيه ونهايته، حكمه ٥/ ٣٢٥
• بطلان تصرفات المغفل والسفيه بعد شهر قرار الحجر في القانون ١٠/ ١٤٥
• بيع السفيه المبذر
حكمه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٤/ ٢٦٩
حكمه عند الشافعية ٤/ ٢٦٩
• بيع وشراء السفيه، حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٣
• تبرعات السفيه، حكمها ٥/ ٣٢٣
• تصرف السفيه، خلاصة أحكامها ٥/ ٣٢٤
• تصرف السفيه في الشيء اليسير، صحته عند الحنابلة ٤/ ١٥٨
• تصرف السفيه والمغفل، حكمه ١٠/ ٣٠٩
• التصرفات التي يتناولها الحجر لمن بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً ١٠/ ١٣٣
• تصرفات السفيه
حكمها عند الحنابلة ٥/ ٣٢٢
حكمها عند الشافعية ٥/ ٣٢٠
حكمها عند المالكية ٥/ ٣٢٠
• تصرفات السفيه التي لا تحتمل الفسخ، حكمها ٥/ ٣١٩
• تصرفات السفيه البالغ غير المحقق السفه، حكمها عند المالكية ٥/ ٣٢٠
• تصرفات السفيه البالغ المهمل المحقق السفه، حكمها عند المالكية ٥/ ٣٢٠
• تصرفات السفيه قبل الحجر القضائي، حكمها ٥/ ٣٢٥

openkanal.com

- تصرفات الصبي السفيه المهمل، حكمها عند المالكية ٥/ ٣٢٠
- تصرفات ولي السفيه المحجور، حكمها ٥/ ٣٢٠
- تعريفه ٥/ ٣١٧، ١٠/ ١٣١
- تعريفه عند الحنابلة ٥/ ٣٢٢
- تعريفه عند الشافعية ٥/ ٣٢٠
- تعريفه عند المالكية ٥/ ٣٢٠
- توقف الحجر على السفيه وذي الغفلة على قضاء القاضي له ١٠/ ١٤٤
- توكيل المحجور عليه لسفه، حكمه ٤/ ٧٤٩
- الحجر على السفيه
منع أبي حنيفة له ١٠/ ٤٠، ١٠/ ٦٥، ١٠/ ١٢٩، ١٠/ ١٣٢
- الحجر على السفيه بحكم قضائي ١٠/ ١٣٢
- خلع السفيه، حكمه ٨/ ٤٦٨
- الرهن من سفيه، حكمه ٥/ ٨٢
- السفيه
إمامته كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
تعريفه ٢/ ١٧٧، ٥/ ٣١٨
- ضمان السفيه ما أتلفه، حكمه ٥/ ٣٢٣
- طلاق السفيه، حكمه ٨/ ٣٥٤
- طلاق السفيه قبل الدخول، حكمه ٥/ ٣١٩
- العبادات، حكم وجوبها على السفيه عند الشافعية ٥/ ٣٢١
- عدم تأثيره في الأهلية ١٠/ ١٣٢
- الفرق بين السفيه وذوي الغفلة ١٠/ ١٣٣
- للقاضي الولاية على السفيه وذي الغفلة ١٠/ ١٤٤
- المصلحة للسفيه وللناس في الحجر عليه ٥/ ٢٩٦
- معنى التبذير عند الحنفية ١٠/ ١٣٢
- معنى التبذير عند الشافعي ١٠/ ١٣٢
- مقارنة بين الغفلة والسفه ١٠/ ١٣٣
- من بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً، حكمه عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٣
- من بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً حكمه عند الجمهور والصاحبين ١٠/ ١٣٣
- من بلغ سفيهاً
حكمه عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٢
حكمه عند الجمهور والصاحبين ١٠/ ١٣٢
- من بلغ سفيهاً والحجر عليه ١٣/ ٥٦٧
- نفاذ تصرفات السفيه وذي الغفلة قبل قرار الحجر في القانون ١٠/ ١٤٤
- نية الولي لصحة أداء الزكاة عن السفيه، وجوبها وإلا ضمنها لتقصيره عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
- وصية السفيه، حكمها عند الجمهور ٥/ ٣٢٣
- وصية المحجور عليه لسفه، حكمها ٩/ ٣٤

■ السفينة

- تسبب أخطاء المرشدين للسفن والطائرات والقطارات بقتل بعض الركاب ومسؤولية ذلك ١٣/ ٥١

■ السقط

- أحكامه ٢/ ٤٠٩
- أحكامه عند الحنابلة ٢/ ٤١٠
- أحكامه عند الحنفية ٢/ ٤١٠
- أحكامه عند الشافعية ٢/ ٤١٠
- إسقاط الجنين بجناية، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٠
- تعريفه ٢/ ٤٤٤، ٢/ ٤٤٥
- تغسيله والصلاة عليه إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر عند الحنابلة ٢/ ٤١٠
- تغسيله والصلاة عليه إن لم يستهل صارخاً حكمه عند المالكية ٢/ ٤٤٥
- تغسيله وتسميته عند أبي يوسف من الحنفية ٢/ ٤٠٩
- الصلاة على المولود أو السقط حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٤٤
- الصلاة عليه إن علمت حياته حكمها عند المالكية ٢/ ٤٤٥
- عدم غسله إن كان دون أربعة أشهر عند الشافعية ٢/ ٤١٠
- غسله إن كان تام الخلق وإلا فلا يغسل عند الحنفية ٢/ ٤٠٩
- غسله والصلاة عليه إن خرج حياً واستهل وجوبه بالاتفاق ٢/ ٤١٠
- غسله والصلاة عليه إن ظهرت عليه أمارات الحياة عند الشافعية ٢/ ٤١٠
- غسله وتكفينه والصلاة عليه إن استهل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٤٥
- غسله وتكفينه والصلاة عليه إن لم يستهل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٤٥
- غسله وتكفينه ودفنه دون الصلاة عليه إن لم تظهر عليه أمارات الحياة عند الشافعية ٢/ ٤١٠

■ السُّكر

- استحلال الأشربة المسكرة غير المطبوخة، حكمه ٦/ ١٠٩
- الأشربة غير المطبوخة، أحكامها ٦/ ١٠٩
- الأشربة المحرمة ٦/ ١٠١

obeikandl.com

• الأشربة المسكرة غير الخمر، أحكامها ٦/ ١٠٩
• الأشربة المسكرة المطبوخة
حكمها ٦/ ١١١
حكمها عند الشافعية والمالكية والحنابلة ٦/ ١١٢
• الأشربة المسكرة من غير العنب، حكمها عند الشافعية والمالكية والحنابلة ٦/ ١١٣
• أضرار المسكرات والمخدرات ٦/ ١١٩
• الإفاقة منه، الغسل له ١/ ٤٦٧
• الأفيون، حكمه ٦/ ١١٣
• إقرار السكران بالحدود، حكمه ٥/ ٨٠٣
• أنواع الأشربة ٦/ ١٠٠
• الباذَق أو المنصَّد، تعريفه ٦/ ١٠٢
• البنج، السُّكر بتناوله، حكمه ٦/ ١١٢
• بيع الأشربة المسكرة غير المطبوخة، حكمه عند أبي حنيفة ٦/ ١١٠
• بيع الأشربة المطبوخة، حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٦/ ١١١
• بيع السكران
بطلانه ٤/ ٢٦٨
بطلانه عند المالكية ٤/ ١٥٣
• تحريم كل أنواع المسكرات من الخمور وغيرها ١٢/ ٧٦٧
• تحريم المسكرات والمخدرات ٦/ ١١٨
• التداوي بالأشربة المسكرة غير المطبوخة، حرمته ٦/ ١١٠
• ترجيح رأي الصاحبين في ضابط السكر ٦/ ٩٨
• ترويج العولمة لتعاطي المخدرات والمسكرات واقتراف الجرائم ١٣/ ١٠٢
• تصرفات السكران
حكمه عند الحنفية والشافعية ١٠/ ١٨٦
حكمها عند أحمد وبعض المالكية ١٠/ ١٨٦
حكمها في القانون ١٠/ ١٨٦
• تعاطي المسكرات والمخدرات من أسباب التفجيرات والتهديدات:الحالية ١٣/ ٧١١
• تعريفه ٦/ ١٠١، ١٠/ ١٣١
• تعريفه عند الحنفية ٦/ ٩٧
• تفريق الجمهور بين حكم السُّكْر بمباح والسُّكْر بمحرم ١٠/ ١٣١
• جريمة شرب المسكرات من الخمر من أنواع الفساد ١٢/ ١٣٢
• حدّ شارب الخمر والإسكار ١٢/ ١٣٣
• حد شارب القليل أو الكثير من المسكر ٣/ ٥٣١
• الحد على من كان مذهبه تحريم ما شرب، حكمه عند الحنابلة ٦/ ٩٩
• حدوثه أثناء الاعتكاف، حكمه ٢/ ٦٣٤
• الحشيش، حكمه ٦/ ١١٣
• حكمه ٦/ ٩٧
• حكمه عند المالكية وابن تيمية وابن القيم ١٠/ ١٣١
• خلاصة الفرق بين الفئات الثلاث للأشربة ٦/ ١١٣
• رأي المالكية في طلاق السكران ١٠/ ١٣١
• ردة السكران، حكمها ٦/ ١٧٤
• السُّكر إذا كان الشارب صغيراً، حكمه ٦/ ٩٨
• السُّكر إذا كان الشارب مجنوناً، حكمه ٦/ ٩٨
• السُّكر بشرب المثلث، حكمه ٦/ ١١٢
• شرب الأشربة غير المطبوخة، حرمته ٦/ ١٠٩
• شرب الأشربة المطبوخة، حكمه عند محمد ٦/ ١١٢
• شرب جاهل التحريم، حكمه عند المالكية ٦/ ٩٩
• شرب قليل الأشربة غير المطبوخة، حكمه عند الحنفية ٦/ ١٠٩
• شرب المخطىء، حكمه ٦/ ٩٩
• شرب المضطر، حكمه ٦/ ٩٩
• شرب المكرَه، حكمه ٦/ ٩٩
• شرط الحد ٦/ ٩٨
• صوم السكران، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
• صوم السكران وقضاؤه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤٠
• الصوم معه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٠
• ضابطه ٦/ ٩٨
• ضمان إتلاف الأشربة المسكرة غير المطبوخة، حكمه ٦/ ١١٠
• الطلاء أو المثلث، تعريفه ٦/ ١٠٢
• طلاق السكران، حكمه عند المالكية ١٠/ ١٨٦
• عدم التفريق بين أنواع المسكرات في الحكم ٦/ ١٢٢
• عدم التفريق بين الخمر والأشربة المسكرة، عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٩٧
• الفضيخ، تعريفه ٦/ ١٠١
• القصاص من السكران، حكمه ٦/ ٢٤٩
• قضاء الصوم على السكران، حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٢٨، ٢/ ٥٥٤
• قضاء الصوم على السكران لما فاته من صوم، حكمه ٢/ ٥٥٢
• قضاء الصوم لما فات بالسكر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠

• كل ما يغيب العقل، حرام عند ابن تيمية ٦/ ١٢١
• ما يستثنى من حكم المسكرات ٣/ ٥٣٣
• المثلث، تعريفه ٦/ ١١١
• المرتد إذا سكر، يقضي الصوم عن جميع أيام السكر عند الشافعية ٢/ ٥٤١
• المزر والجعة والتبغ والمثلث، حكمها عند محمد ٦/ ١١٢
• المسكر، حكمه ٣/ ٥٠٤، ٣/ ٥٣١
• المسكرات والمخدرات، حكمها ٦/ ١٥١
• مكافحة المخدرات والمسكرات من طرق الوقاية من التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧٢٣
• الموافقون لرأي المالكية في حكم السُّكْر ١٠/ ١٣١
• نجاسة الأشربة المسكرة غير المطبوخة، حكمها ٦/ ١١٠
• نقيع الزبيب، تعريفه ٦/ ١٠٢

■ **السكران**
• ذبح السكران، حكمه ٣/ ٦٤٩
• ذبيحة السكران، حكمها ٣/ ٦٤٨
• طلاقه، حكمه ٨/ ٣٥٣
• قضاؤه للصلاة، حكمه ١/ ٦٢٢

■ **السكري**
• تداوي مرضى السكري بالأنسولين الخنزيري ٩/ ٨٢٩

■ **السكنى**
• زينة المرأة وسكناها مع زوجها وتمريض الزوج من حقوق الزوج على زوجته ١٣/ ٦٢٥

■ **السلاح**
• بيع السلاح من أهل الفتنة، حكمه ٣/ ٥٨٤
• الدخول به إلى المسجد ١/ ٤٧٣
• منع بيع السلاح للحربيين ٧/ ٥٤٤

■ **السلام**
• ابتداؤه ورده، حكمه ٣/ ٥٨١
• أحكامه ٣/ ٥٨١
• أكمله وأجره ٣/ ٥٨١
• الإمام لا يسلم على الناس عند خروجه لخطبة الجمعة عند الحنفية ٢/ ٢٦٢
• الانحناء فيه حكمه ٣/ ٥٨٢
• تحية الجار النصراني ومصافحته والسلام عليه ١٢/ ٧٦٩
• تغيير كيفية السلام (سلام من الله) حكمه ٣/ ٥٨١
• رد السلام على الإمام إذا سلم عند صعوده للمنبر وجوبه ٢/ ٢٦٢
• رده أثناء خطبة الجمعة جوازه لأنه واجب ٢/ ٢٦٥
• سلام خطيب الجمعة على القوم إذا استوى على المنبر كراهته عند الحنفية ٢/ ٢٦٨
• السلام على المرأة الأجنبية، حكمه ٣/ ٥٨٢
• السلام في الحمام ١/ ٤٧٩
• السلام ينهي الهجر المنهي عنه ٣/ ٥٨٢
• سننه ٣/ ٥٨٢
• عدم بدء غير المسلمين بالسلام والرّد على سلامهم ١٢/ ٧٧٠
• مصافحة الرجل المرأة الأجنبية، حكمه ٩/ ٤٩٨
• المواطن التي يكره فيها السلام، حكمه ٣/ ٥٨٢

■ **السلب**
• تعريفه ٣/ ٧٥٤
• حكمه ٣/ ٧٥٤
• عدم جواز سلب ونهب ما يكون مع القتلى في القانون الدولي ٧/ ٤٤٣
• منشأ الخلاف في حكمه ٣/ ٧٥٤

■ **السلطة**
• تحقيق النفوذ والمشاركة في السلطة من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٥٠
• التعاون بين السلطات في نظام الحكم الإسلامي ١٢/ ٥٢٧
• جعل السلطة بيد الخليفة في نظام الحكم الإسلامي ١٢/ ٥٢٨
• الحد من تجاوز السلطة الحاكمة حدودها من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٥٠
• سلطات الحكومة الشورية في الإسلام لها ضوابط أخلاقية سامية ١٢/ ٥٠٦
• الشورى ومبدأ فصل السلطات العامة ١٢/ ٥٠٨
• الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ٩/ ٧٨٠
• الفصل بين السلطات في الديمقراطية والشورى ١٢/ ٥٩٨
• فصل السلطات في النظام البرلماني ١٢/ ٥٠٨
• مبدأ الفصل بين السلطات في الإسلام والقانون ١٣/ ٨٣١
• مبدأ الفصل بين السلطات في نظام الحكم الإسلامي ١٢/ ٥٦٦
• مبدأ فصل السلطات في الخلافة الإسلامية ١٢/ ٥١٠
• نزعة الإجرام وشهوة السلطة من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧١٠

obeikandl.com

■ **سلطة التشريع في الإسلام**
• أثر جعلها في يد الأمة أو الأشخاص ٦/ ٥٦٩
• أثر كون مصدر التشريع فيها من عند الله على الإنسان ٦/ ٥٦٣
• استخلاف الأمة في تنفيذ الشريعة ٦/ ٥٦٣
• سلطة التشريع في الإسلام ٦/ ٥٦٣
• سيادتها والتعاون مع السلطات الباقية ٦/ ٥٦٦
• السيادة أو الحاكمية ٦/ ٥٦٣
• صاحب الحق فيها ٦/ ٥٦٩
• كيفية الحل عند بروز اختلاف بين المجتهدين والمتخصصين ٦/ ٥٦٥
• ما كان يفعله الخلفاء إذا لم يجدوا حكماً في كتاب الله ولا سنة رسوله ٦/ ٥٦٩
• مصادرها
الاجتهاد الجماعي، الإجماع ٦/ ٥٦٤
الاجتهاد الفردي ٦/ ٥٦٤، ٦/ ٥٦٥
السنة النبوية ٦/ ٥٦٤
القرآن الكريم ٦/ ٥٦٤
• مصدر أحكامها الله ٦/ ٥٦٣

■ **السلعة**
• التعامل بالسلع والعملات والمؤشرات في الأسواق المنظمة ١١/ ٥١٢
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن السلع الدولية وضوابطها التعامل فيها ٩/ ٧٣٨

■ **السلف**
• تعريف السلم والسلف ١١/ ٢٩٥

■ **السلفية**
• تكفير أهل القبلة من سنة وشيعة وزيدية وإباضية وسلفية ١٣/ ٧٤٩
• ظهور دعوات في أوائل القرن العشرين تدعو إلى التجديد والاجتهاد الفقهي كالدعوة السلفية في نجد والسنوسية في الجزائر ١٢/ ٨٢
• ظهور السلفية ١٢/ ٣٥٠
• الموضوعات التي تناولتها السلفية ١٢/ ٣٥٦

■ **السِّلْم**
• الآيات القرآنية والأحاديث الآمرة بالسلام ٧/ ٧٢٢
• اتفاق مبدأ الحياد مع روح الدعوة الإسلامية التي انتشرت بطريق السلم ٧/ ٢٢١
• أثر الحرب في العلاقات السلمية بين المسلمين وغيرهم ٧/ ٢٣٣
• الإسلام دين السلام العادل والأمن والاستقرار ٧/ ٧٢١
• الأصل في الإسلام في علاقة المسلمين بغيرهم هو السلم لا الحرب ١٢/ ٤٧٤
• الأصل في العلاقات الدولية السلم حسب القانون الدولي ٧/ ١٢٧
• الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هو السلم لا الحرب ٧/ ١٢٣، ١٢/ ٦٦٩، ١٣/ ٦٦٨
• أصول التعاون الدولي بين المسلمين وغيرهم خارج العالم الإسلامي مع الحفاظ على السلام العالمي والوفاء بالعهود والمواثيق واحترام حقوق الإنسان ٧/ ٧٢٠
• إقامة الإسلام صرح العدل على قاعدة من السلم ١٢/ ٦٩٨
• إقرار الإسلام مبدأ السلم والأمن الدوليين لكل الدول ١٢/ ٤٧٢
• إقرار الديانات السماوية للأمن والسلام ٧/ ١٢٣
• التزام الحفاظ على مقومات السِّلم والأمن والوسطية والاعتدال من مرجعية المواطنة في بلاد الإسلام ٧/ ٧٦٤
• إيثار الإسلام للسِّلْم وابتعاده عن القتال ما لم يكن هناك عدوان ١٣/ ٨٠٤
• إيثار الإسلام مبدأ السلم والإخاء الإنساني والتعاون الدولي ١٢/ ٤٧٣
• إيثار رسول الله ﷺ السلم على الحرب ١٢/ ٦٧٠
• تأكيد السنة النبوية مضمون الأوامر القرآنية الآمرة بالسلام ١٢/ ٦٩٩
• التعايش السلمي والودي وتحقيق منهاج الوسطية ٧/ ١٤٦
• تميز العلاقات الدولية الإسلامية بانتقالها من المسالمة والمودة إلى الإنعاش الاقتصادي والتبادل التجاري ١٢/ ٤٩٢
• جعل الإسلام الفضيلة والتقوى أساس العلاقات الدولية في الحرب والسلم ٧/ ١٣٢
• الجهاد في الإسلام وسيلة للوصول إلى السلم ٧/ ٣٢١
• الحرب ضرورة لحفظ السلام وتدعيمه ٧/ ١٢٩
• الحفاظ على السلم العالمي والوفاء بالعهد من أصول التعاون الدولي بين المسلمين وغيرهم خارج العالم الإسلامي ١٢/ ٦٩٦
• الحوار الحضاري وحل المشكلات سلمياً لإزالة التوتر ١٢/ ٧٠٣

- دعوة الإسلام إلى التسامح والتعايش الودي بما يتجاوز المسالمة إلى المودة ٧/ ١٢٩
- دعوة الإسلام إلى السلم والأمان وإحلال السلم محل الحرب والتسامح محل التعصب والتعارف محل الخصام ١٢/ ٤٨٧
- دعوة الإسلام للسلام وقمع الإرهاب ١٣/ ٧٤٥
- الرحمة في السلم والحرب من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٧١
- السلام العالمي والأمن الدولي ١٢/ ٦٩٧
- السلم في الإسلام هو المطمح والحرب ضرورة لرد العدوان ٧/ ٥٠٧
- الشريعة الإسلامية وحماية البيئة في وقت السلم ١٢/ ٧٩٣
- ضمان إقرار السلام العام في الإسلام ٧/ ١٣٠
- ضمانات إنهاء الحرب وإقرار السلام ٧/ ١٢٨
- العلاقات الدولية في وقت السلم ١٢/ ٤٦٣
- العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب من اليهود والنصارى تقوم على السلم والأمان ١٢/ ٤٦٥
- غاية القتال إقرار السلم وإشاعة الأمان ٧/ ١٧٩
- الغاية من السلم والحرب في الإسلام ١٢/ ٤٨٩
- القاعدة العامة بين المسلمين وغيرهم هو السلم وليس الحرب ٧/ ٧٢٢، ١٢/ ٦٩٨
- القول بأن آية السيف نسخت عدداً من الآيات المتعلقة بالعفو والصفح والسلم ١٢/ ٦٥٩
- قيام دعوة الإسلام على إيثار السلم والسلام ١٣/ ٧٧٢
- قيام علاقة المسلمين مع غيرهم في الخارج على احترام مبدأ السلم والأمن ١٣/ ٧٦٤
- ما ورد في القرآن الكريم من آيات تدعو إلى السّلم ١٢/ ٦٦٩
- ما يتطلبه حوار الحضارات واللجوء إلى التسويات السلمية لاسترداد حقوق المسلمين من أمور أساسية ١٢/ ٧٠٣
- مشروع مقترح لقانون السلم والحرب مستمد من الإسلام ٧/ ٨٣٥
- مشروعية المعاهدات مع الأعداء حال السلم أو الحرب ١٢/ ٧٠٧
- مشروعية المعاهدات مع الأعداء حال السلم والحرب ٧/ ٧٢٩
- مفهوم السلم المسلح ٧/ ١٣٠
- النصوص التشريعية في القرآن الكريم الداعية إلى السلام ١٢/ ٦٩٨
- النظم السلمية أو غير العدائية في القانون الدولي ٧/ ٢٧٠

■ السَّلَم

- الإبراء إذا تم في عقد السلم، حكمه ٥/ ٢١٧
- الإبراء برأس المال على غير حاضر في المجلس، عدم جوازه عند غير الحنفية ٤/ ٣٨٤
- الإبراء عن رأس المال، حكمه ٤/ ٣٨٢
- الإبراء عن المسلم فيه، حكمه ٤/ ٣٨٢، ٥/ ٢١٧
- الإجماع على جواز السلم في الثياب ٤/ ٣٧٥
- الإجماع على مشروعيته ٤/ ٣٥٨
- أحكام السلم ١١/ ٢٩٩
- الاختلاف بين السلم والاستصناع ١١/ ٣٠٤
- اختلاف رأس مال السلم والمسلم فيه، اشتراطه عند المالكية ٤/ ٣٦٤
- أخذ رهن معين أو كفيل بدين السلم ١١/ ٣٠٠
- أخذ المسلم رهناً أو كفيلاً من المسلَم إليه، حكمه ٩/ ٦٠١
- أركانه عند غير الحنفية ٤/ ٣٦٠
- إزالة الجهالة في المسلم فيه، وجوبه عند الحنفية ٤/ ٣٦٣
- الاستبدال برأس مال السلم عند الفسخ أو التقايل، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٣٧٩
- الاستبدال برأس مال السلم قبل القبض، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٧٩
- الاستبدال برأس المال، عدم جوازه ٤/ ٣٨٦
- استبدال رأس مال السلم قبل قبضه، عدم جوازه ٥/ ٩٠
- الاستبدال فيه قبل القبض إذا كان فاسداً، جوازه ٤/ ٣٨٠
- استبدال المسلم فيه قبل قبضه، عدم جوازه ٤/ ٣٧٩، ٥/ ٩٠
- استبدال المسلم فيه ورأس مال السلم، عدم جوازه باتفاق ٤/ ٣٨٠
- استثناؤه من قاعدة عدم جواز بيع المعدوم ٤/ ٣٥٩
- استخدامه في تمويل الحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين ٩/ ٦٠٢
- استخدامه في تمويل النشاط الزراعي والصناعي ٩/ ٦٠٢
- استرداد رب السلم بعض رأس المال لتعجيل باقي السلم، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٣٨١
- استرداد رب السلم جميع رأس ماله، حكمه ٤/ ٣٨١
- إسلاف الذهب بالفضة، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٣٦٤

- إسلاف الذهب والفضة بالعروض، جوازه ٤/ ٣٦٤
- إسلاف الطعام بالطعام، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٣٦٤
- إسلاف العروض بعضها ببعض، جوازه ٤/ ٣٦٤
- اشتراط إزالة الجهالة في رأسماله عند الحنفية ٤/ ٣٦١
- اشتراط إعلام قدر رأس المال فيما يتعلق العقد فيه بالقدر عند أبي حنيفة وسفيان الثوري ٤/ ٣٦١
- اشتراط ألا يكون في البدلين إحدى علتي ربا الفضل، عند الحنفية ٤/ ٣٦٤
- اشتراط بيان صفة رأسماله عند الحنفية ٤/ ٣٦٠
- اشتراط التأجيل في المسلم فيه، عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٤/ ٣٦٥
- اشتراط قبض أحد البدلين فيه ٤/ ٣٥٧
- اشتراط القبض في المجلس ٤/ ٣٥٧
- اشتراط معلومية جنس المسلم فيه عند الحنفية ٤/ ٣٦٣
- اشتراط معلومية صفة المسلم فيه، عند الحنفية ٤/ ٣٦٣
- اشتراط معلومية نوع المسلم فيه عند الحنفية ٤/ ٣٦٣
- اشتماله على خيار الشرط، حكمه ٤/ ٣٦٨
- اشتماله على خيار الشرط، عدم صحته عند الشافعية ٤/ ٣٧٨
- الإقالة ببعض السلم، حكمه ٤/ ٣٨١
- إقالة بعض السلم، حكمها عند مالك وابن أبي ليلى ٤/ ٣٨١
- إقالة السلم، حكمها ٤/ ٣٨١، ٥/ ٢١٥
- الإقالة في كل السلم، جوازها عند مالك ٤/ ٣٨١
- إن هلك الرهن وكانت قيمته أقل من رأس المال، حكمه ٤/ ٣٨٣
- أن يكون المسلم فيه يتعين بالتعيين، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٣٦٤
- انتقاد الدراهم والدنانير
  - اشتراطه عند أبي حنيفة ٤/ ٣٦١
  - عدم اشتراطه عند الصاحبين ٤/ ٣٦٢
  - معناها ٤/ ٣٦١
- انعقاده بلفظ البيع، حكمه عند الشافعية ٤/ ٣٥٩
- انعقاده حالاً إن أطلق عن الحلول والأجل، عند الشافعي ٤/ ٣٦٥
- انقطاع المسلم فيه وقت التسليم، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٦٨
- أهمية عقد السلم في أيامنا ٩/ ٦٠٢
- أوجه الاختلاف بين البيع والسلم ٤/ ٣٧٨
- الإيجاب
  - لفظه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٤/ ٣٥٩
  - لفظه عند زفر والشافعية ٤/ ٣٥٩
- الباعث عليه ٤/ ٣٩٩
- بطلانه بافتراق رب السلم والمسلم إليه قبل القبض ٤/ ٣٨٣
- بطلانه ببقاء المرهون حتى تفرق العاقدين ٤/ ٣٨٣
- بطلانه لعدم القبض قبل التفرق ٤/ ٣٦٢
- بقاء عقد السلم مع هلاك الشيء المسلم فيه ١٠/ ٢٩
- البلوغ والعقل والاختيار، اشتراطه في العاقدين عند الشافعية ٤/ ٣٧٧
- بيان مكان الإيفاء إذا كان للمبيع كلفة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٦٩، ٤/ ٤٠١
- بيع السلعة المشتراة سلماً قبل قبضها، عدم جوازه ٩/ ٥٦٤
- بيع الغائب، عدم صحته عند الشافعية ٤/ ٣٦٥
- البيع فيه دين يثبت في الذمة ٤/ ٣٩٩
- بيع ما سيملكه استثناء، صحته ٤/ ١٥٢
- بيع المسلم فيه قبل قبضه، عدم جوازه ٤/ ١٤٨
- بيع المسلم فيه لمن هو في ذمته قبل قبضه ١١/ ٢٠٩
- تأجيل تسليم رأس المال عن مجلس العقد، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٣٧٧
- تأخير قبض رأس المال إلى ثلاثة أيام، حكمه عند المالكية ٤/ ٣٦٢، ٤/ ٣٨٤
- تحديد أجل معلوم لعقد السلم، وجوبه ٩/ ٦٠١
- تحديد الثمن عند إبرام عقد السلم ١١/ ٢٩٩
- تحديد زمان بعينه لتسليم المسلم فيه، وجوبه عند الحنفية والحنابلة والشافعية ٤/ ٣٦٦
- التسليم على البائع أولاً فيه، وجوبه ٤/ ١٧٧
- تسمية العاقدين والبدلين فيه ٤/ ٣٦٠
- التصرف في الثمن قبل القبض فيه، عدم جوازه ٤/ ١٧٥
- تطابق حكم القبض فيه مع حكم عقد الصرف ٤/ ٣٨٣
- تعريف السلم الموازي ١١/ ٢٩٦
- تعريف السلم والسلف ١١/ ٢٩٥
- تعريفه ٤/ ٣٥٧، ٤/ ٣٥٩، ١٠/ ١٧٠، ١٠/ ٢٣٦، ١٠/ ٣٢٤
- تعريفه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٣٥٩
- تعريفه عند المالكية ٤/ ٣٥٩
- تعيين العرف لنوع الثمن ٤/ ٣٦٠
- تعيين مكان الإيفاء، حكمه ٤/ ٣٦٩

obeikandl.com

- تعيين مكان التسليم
حكمه عند الحنابلة ٤/ ٣٧١
حكمه عند الشافعية ٤/ ٣٧١
- تعيين مكان تسليم المسلم فيه إذا لم يكن له كلفة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٧٠
- تعيين مكان الدفع، اشتراطه عند المالكية ٤/ ٣٧١
- تعيين مكان العقد مكاناً للتسليم، عند الصاحبين ٤/ ٣٧٠
- تعيين مكان للإيفاء سوى مكان العقد إن كان فيه حمل ومؤونة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٧١
- تعيين موضع التسليم، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٣٧٨
- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي باستكمال صور التطبيقات المعاصرة للسلم ٩/ ٦٠٢

■ السلم

- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي بالعناية بعقدي السلم والاستصناع ٩/ ٥٩٠
- التوكيل بقبض رأس مال المسلم في مجلس العقد، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التولية على دين كالسلم فيه ١١/ ٢٢٢
- ثبوت خيار الرؤية في رأس مال السلم ٤/ ٣٦٩
- ثبوت خيار العيب في رأس مال السلم ٤/ ٣٦٩
- ثبوت خيار العيب في رأس مال السلم وفي المسلم فيه ١١/ ٣٠١
- ثبوت خيار العيب في المسلم فيه ٤/ ٣٦٩
- جعل الدين رأس مال للسلم، حكمه ٩/ ٦٠٢
- جعل المسلم فيه أو الدَّين الحالّ رأس مال لعقد آخر ١١/ ٢٠٦
- جمع الاستصناع بين صفة البيع العادي وصفة بيع السلم ١١/ ٣٠٣
- جواز بيع سائر الديون عدا دين السلم لغير من عليه الدَّين عند الشافعية ١١/ ٢١٦
- جواز السلم والإجارة والوصية والجعالة والحوالة والكفالة والصلح والمضاربة على خلاف القياس ١٠/ ٥٨٩
- جوازه إلى الحصاد أو الدياس أو قدوم الحاج، عند المالكية ٤/ ٣٦٧
- الحالات التي لا تسمع فيها دعوى المسلم إليه بتعيب رأس المال ٤/ ٣٨٨
- الحد الفاصل بين القليل والكثير المتعيب من رأس المال، عند أبي حنيفة ٤/ ٣٨٧
- حكمه ٤/ ٣٧٨
- حكمة السلم ١١/ ٢٩٦
- الحوالة بالمسلم فيه، جوازها عند جمهور الحنفية ٤/ ٣٨٣
- الحوالة برأس مال السلم، جوازها ٤/ ٣٨٣
- الحوالة برأس مال السلم على شخص حاضر في مجلس العقد ١١/ ٣٠١
- الحوالة برأس المال على غير حاضر في المجلس، عدم جوازها عند غير الحنفية ٤/ ٣٨٤
- الحوالة على المسلم فيه، جوازها عند الحنفية ٤/ ٣٨٤
- الحوالة في دين واجب القبض في المجلس كرأس مال السلم وبدل الصرف ١١/ ٢١٩
- الحوالة في المسلم فيه ١١/ ٢٢٠
- الحوالة في المسلم فيه، حكمها ٤/ ٣٨٤
- الحوالة في المسلم فيه، عدم جوازها عند الجمهور ٤/ ٣٨٤
- الحوالة، منعها على المسلم فيه إن كان طعاماً، عند المالكية ٤/ ٣٨٤
- رد حديث النهي عن السلف في الحيوان ٤/ ٣٧٤
- ركنه ٤/ ٣٥٩
- الرهن بالمسلم فيه، جوازه عند جمهور الحنفية ٤/ ٣٨٣
- الرهن برأس مال السلم، جوازه ٤/ ٣٨٣
- الرهن برأس المال على غير حاضر في المجلس، عدم جوازه عند غير الحنفية ٤/ ٣٨٤
- الرهن في المسلم فيه، حكمه ٤/ ٣٨٤
- الرهن والكفيل بالمسلم فيه، جوازه عند الجمهور ٤/ ٣٨٤
- الرهن والكفيل بالمسلم فيه، عدم جوازه عند الحنابلة ٤/ ٣٨٤
- زكاته، حكمها ٩/ ٤٦٩
- سبب تسميته بيع المفاليس ٤/ ٣٩٩
- السلع التي يجري فيها عقد السلم ٩/ ٦٠١
- السلم إذا أبطل العاقدان الخيار المشروط فيه، حكمه ٤/ ٣٦٩
- السلم إذا تعذر المبيع عند حلول الأجل، حكمه ١٠/ ٣٢٥
- السلم إذا كان المسلم فيه لا يحتمل انقطاعه، جوازه ٤/ ٣٦٧
- السلم إذا نسب المسلم فيه إلى بلدة كبيرة، عدم جوازه عند بعض الحنفية ٤/ ٣٦٨
- السلم الأصلي ١١/ ٢٩٦

obeikandl.com

- السلم إن هلك الرهن وكانت قيمته مثل رأس المال أو أكثر، حكمه ٤/ ٣٨٣
- سلم الدراهم أو الدنانير في زعفران أو قطن أو حديد، جوازه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٤٦٧
- سلم الذهب بالفضة سواء أكانا نقرة أم مصوغين، عدم جوازه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٤٦٧
- سلم الفلوس بالفلوس، عدم جوازه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٤٦٨
- السلم في التبر والسبائك، حكمه ٤/ ٣٦٤
- السلم في الثياب
  جوازه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٤/ ٣٧٥
  حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٧٥
- السلم في الحيوان
  جوازه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٣٧٤
  حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٧٣
- السلم في الخبز عدداً، عدم جوازه بالاتفاق ٤/ ٣٧٦
- السلم في الخبز وزناً، حكمه ٤/ ٣٧٦
- السلم في الخرفان، عدم صحته عند الحنفية ٤/ ٣٧٤
- السلم في الدراهم والدنانير، عدم جوازه ٤/ ٣٦٤
- السلم في زرع قرية بعينها، عدم جوازه ٤/ ٣٦٨
- السلم في السمك
  جوازه عند الجمهور ٤/ ٣٧٥
  حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٣٧٥
- السلم في شيء واحد محدد على أن يقبضه مجزءاً في أوقات ١١/ ٢٩٩
- السلم في العدديات المتفاوتة، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٣٧٣
- السلم في العدديات المتفاوتة، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٣٧٢
- السلم في العدديات المتفاوتة وزناً، صحته عند الشافعية ٤/ ٣٧٣
- السلم في العدديات المتقاربة، جوازه عند الحنفية ٤/ ٣٧٢
- السلم في العدديات المتقاربة كيلاً أو وزناً أو ذرعاً، صحته عند الشافعية ٤/ ٣٧٣
- السلم في العقار، عدم جوازه ٤/ ٣٦٨
- السلم في الفلوس، حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٦٥
- السلم في اللحم
  جوازه عند الجمهور غير أبي حنيفة ٤/ ٣٧٤
  عدم جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ٣٧٤
- السلم فيما لا ينضبط بالوصف، جوازه عند المالكية ٤/ ٣٧٣
- السلم فيما ينضبط بالوصف دون مالا ينضبط، صحته عند الحنابلة ٤/ ٣٧٣
- السلم فيما ينضبط بالوصف دون مالا ينضبط، صحته عند الشافعية ٤/ ٣٧٣
- السلم فيما ينضبط ومالا ينضبط بالوصف، حكمه عند المالكية ٤/ ٣٧٢
- السلم في الوقف ١٣/ ٤١٩
- السلَم من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١٣/ ٤٧٧
- السلم من الأعمى، صحته عند الشافعية ٤/ ٣٧٧
- شراء رب السلم شيئاً من المسلم إليه برأس المال قبل قبضه بعد فسخ السلم، جوازه عند الحنفية ٤/ ٣٧٩
- شروط رأس مال السلم ٤/ ٣٦٠، ١١/ ٢٩٧
- شروط رأس المال فيه، عند الشافعية ٤/ ٣٧٧
- شروط السلم ١١/ ٢٩٧
- شروط السلم في الحيوان ٤/ ٣٧٤
- شروط السلم في اللحم ٤/ ٣٧٤
- شروط صيغة السلم عند الشافعية ٤/ ٣٧٨
- شروط المبيع (المسلم فيه) ١١/ ٢٩٨
- شروط المسلم فيه عند الحنفية ٤/ ٣٦٣
- شروط المسلم فيه عند الشافعية ٤/ ٣٧٨
- شروطه ٤/ ٣٦٠
- شروطه المتفق عليها ٤/ ٣٦٠
- شروطه المختلف فيها ٤/ ٣٦٠
- صحته باختلاف المسلم فيه ورأس مال السلم، عند الحنفية ٤/ ٣٦٤
- صحته ولو ذهب المحال عليه والكفيل قبل القبض ٤/ ٣٨٣
- صحة السلم حالاً ومؤجلاً، عند الشافعي ٤/ ٣٦٥
- صلاحيته لتمويل عمليات زراعية مختلفة ٩/ ٦٠٢
- الصلح عن دين السَّلم، عدم جوازه عند الشافعية ٥/ ١٨٦
- ضبط المسلم فيه بالوصف، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٣٧٨
- ضبط المسلم فيه بما جرت العادة بضبطه، اشتراطه عند المالكية ٤/ ٣٧٣
- عجز المسلم إليه عن تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل، حكمه ٩/ ٦٠١
- عدم اشتراط إعلام قدر الثمن في بيع العين عند الحنفية ٤/ ٣٦١
- عدم اشتراط إعلام قدر الثمن فيما لا يتعلق العقد فيه بالقدر عند الحنفية ٤/ ٣٦١

- عدم اشتراط معرفة قدر رأس المال عند رؤيته، عند الصاحبين والشافعية والحنابلة ٤/ ٣٦١
- عدم ثبوت خيار الرؤية فيه ٤/ ٣٦٩
- عدم ثبوت خيار الشرط فيه ٤/ ٣٨٧، ١٠/ ٢٤٥
- عدم جواز الاستبدال برأس مال السلم قبل القبض ١١/ ٣٠٠
- عدم جواز بيع المسلم فيه قبل قبضه ١١/ ٢٩٩
- عدم جواز التصرف في بدلي الصرف ورأس مال السلم قبل قبضه ١١/ ٢٠٤
- عدم جواز السلم في الحيوان ١١/ ٣٠٠
- عدم جواز السلم في سلعة موجودة قائمة بعينها ١١/ ٣٠٠
- عدم جواز السلم في العقارات ١١/ ٣٠٠
- عدم جواز شراء السلع مؤجلة التسليم ١١/ ٣٠٠
- عدم صحته عند احتمال انقطاع المسلم فيه ٤/ ٣٦٧
- عدم صحته فيما لا يضبط بالوصف، عند الوصف ٤/ ٣٧٢
- عدم صحته مع جهالة صفة المسلم فيه عند الشافعية ٤/ ٢٣٣
- العلاقة بين الاستصناع والسلم ١١/ ٥٦
- العلاقة بين عقد الاختيار وبيع العربون أو البيع على الصفة أو السلم أو الهبة ١١/ ٥٠٧
- فائدة العدول من البيع إلى السلم الحال، عند الشافعي ٤/ ٣٦٥
- الفرق بين حدوث الإبراء في السلم وحدوثه في البيع ٤/ ٣٨٢
- الفرق بينه وبين الاستصناع ٤/ ٣٩١، ٤/ ٣٩٩
- فساده لجهالة قدر المسلم فيه، عند الحنفية ٤/ ٣٦١
- قبض رأس المال إن كان ديناً ووجده مستحقاً بعد الافتراق، حكمه ٤/ ٣٨٥
- قبض رأس المال إن كان ديناً ووجده مستحقاً في مجلس السلم، حكمه ٤/ ٣٨٥
- قبض رأس المال إن كان ديناً ووجده مشوباً في مجلس السلم، حكمه ٤/ ٣٨٥
- قبض رأس المال إن كان عيناً مستحقاً أو معيباً وصدقه رب المال، حكمه ٤/ ٣٨٥
- قبض رأس المال إن وجده مشوباً وكذب رب السلم المسلم إليه، حكمه ٤/ ٣٨٧
- قبض رأس المال في المجلس بعد الإقالة، عدم اشتراطه ٤/ ٣٨٠
- قبض رأس المال في مجلس العقد، اشتراطه ٤/ ٣٦٨، ٤/ ٣٧٩
- قبض رأس المال في المجلس، عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٤/ ٣٦٢
- قبض رأس المال مشوباً إن صدقه رب المال، حكمه ٤/ ٣٨٤
- قبض رأس المال مشوباً، حكمه ٤/ ٣٨٤
- قبض رأسمال السلم كله في مجلس العقد، اشتراطه ٤/ ١٥٢
- قبض رب السلم رأس المال من المحال عليه وتسليمه للمسلم إليه، وجوبه عند الشافعية ٤/ ٣٨٤
- قبض المسلم إليه رأس المال من الكفيل أو من رب السلم، وجوبه ٤/ ٣٨٣
- قبض المسلم إليه رأس المال من المحال عليه، وجوبه ٤/ ٣٨٣
- قبض المسلم فيه معيباً، حكمه ٤/ ٣٨٧
- القدرة على تسليم المسلم فيه، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٣٧٨
- الكفالة بالمسلم فيه، جوازها عند جمهور الحنفية ٤/ ٣٨٣
- الكفالة برأس مال السلم، جوازها ٤/ ٣٨٣
- الكفالة برأس المال على غير حاضر في المجلس، عدم جوازها عند غير الحنفية ٤/ ٣٨٤
- الكفالة في المسلم فيه، حكمها ٤/ ٣٨٤
- كون التزام المسلم فيه مطلقاً في الذمة، اشتراطه عند المالكية ٤/ ٣٦٨
- كون المبيع في الأموال التي تقبل الثبوت في الذمة، اشتراطه ٤/ ٣٧١
- كون المسلم فيه ديناً موصوفاً في الذمة، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٣٧٨
- كون المسلم فيه مقدراً، وجوبه ٤/ ٣٦٥
- كون المسلم فيه مما ينضبط بالصفات، اشتراطه ٤/ ٣٧١
- كون المسلم فيه من الناتج الذي سيظهر جديداً، عدم جواز اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٣٦٣
- لزومه ٤/ ٣٩١
- مدة أجل السلم
  - عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٣٦٦
  - عند المالكية ٤/ ٣٦٦
- المرابحة والسلم والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١١/ ٤٢٣

• المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء والسلم والإجارة المنتهية بالتمليك من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١٣/ ٣٤١، ١١/ ١٢٥
• مرادفته للسلف ٤/ ٣٥٩
• مشروعيته ٤/ ١٢٤، ٤/ ٣٥٨، ١١/ ٢٩٦
• معادلة المسلم فيه بشيء آخر بعد حلول الأجل، حكمه ٩/ ٦٠١
• معلومية الأجل، اشتراطه ٤/ ٣٦٦
• معلومية أجل التسليم، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٣٧٨
• معلومية الثمن فيه، اشتراطه ٤/ ٣٩٩
• معلومية قدر المسلم فيه، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٣٦٣
• معلومية المسلم فيه، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٣٧٧
• المقاصة بالمسلم فيه، حكمها ٥/ ٢٦٣
• المقاصة برأس مال السلم، حكمها ٤/ ٤١٢، ٥/ ٢٦٣
• ميزة السلم وكونه أداة استثمار ١١/ ٣٠١
• النهي عن بيع الدين بالدين ٤/ ٣٦٢
• نوعا السلم ١١/ ٢٩٦
• هلاك الرهن قبل تفرق العاقدين، حكمه ٤/ ٣٨٣
• وجه التطابق بينه وبين الاستصناع ٤/ ٣٩٩
• وجود شرط جزائي عند التأخير في تسليم المسلم فيه، حكمه ٩/ ٦٠٢
• وجود المسلم فيه في الأسواق من وقت العقد إلى وقت التسليم، حكمه ٤/ ٣٦٧
• وجود المسلم فيه وقت حلول الأجل فقط، اشتراطه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٤/ ٣٦٨
• وقت قبض رأسمال السلم ٩/ ٦٠١

■ **السَّلَم الموازي**
• تعريف السلم الموازي ١١/ ٢٩٦
• المراحل العملية لعقد سلم بين بنك إسلامي ومنتج لتحقيق عائد الاستثمار ١١/ ٢٩٧

■ **السماحة**
• أدلة السماحة واليسر في الإسلام ١٠/ ٤٠٥
• الاستفادة من الجسور المشتركة بين الأديان من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٧٧
• الإسلام دين الحق والاعتدال والسماحة ١٣/ ٧٢٤
• أهم مظاهر اليسر والسماحة في أصول الشريعة ١٣/ ٦٧٧
• سماحة الإسلام ١٣/ ٦٧٥
• السماحة في البيع والشراء ١١/ ١٤٠
• كون التكاليف بقدر الاستطاعة من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٧٩
• مقاومة كل أنواع التطرف والغلو في البلاد التي لا عدوان فيها على المسلمين من مظاهر السماحة واليسر في الإسلام ١٣/ ٦٨١
• ملازمة السماحة والاعتدال في التكليف في العبادات ١٣/ ٦٤٤
• ملازمة السماحة والاعتدال في التكليف من معايير الوسطية ١٣/ ٧٨٥
• منع الإكراه في الدين من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٨٠
• نبذ التعصب الديني والمذهبي من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٧٩
• نصوص من القرآن والسنة تبين خاصيتها في السماحة واليسر ١٣/ ٦٧٥
• نطاق السماحة والتيسير في الإسلام في العبادات، والمعاملات ١٠/ ٤٠٤

■ **السمسرة**
• إجبار السمسار على استيفاء الثمن ١١/ ٤٥٢
• تعريفها ٤/ ١٢٩، ١١/ ٤٥١
• جواز أن يكون أجرها ما زاد عن ثمن الشيء ٤/ ١٢٩
• حكمها ٤/ ١٢٩
• صفة السمسرة ١١/ ٤٥١
• ضمان السمسار ما يتلف بيده ١١/ ٤٥٢
• عدم صحتها على كلمة لا تتعب عند الشافعية ٤/ ١٢٩
• العمل في مجال السمسرة العقارية ١٣/ ١٧٤
• مشروعية السمسرة ١١/ ٤٥١

■ **السند الأمر**
• الكمبيالة والسند الإذني أو السند الأمر من أنواع الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٣

■ **السند لحامله**
• السند لحامله والشيك من أنواع الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٤

■ **السندات**
• الإثبات بالسندات ١١/ ٣٦٩
• أحكام السندات ١١/ ٣٦٩
• استحقاق حامل السندات الفائدة دائماً ولو لم تربح الشركة ١١/ ٣٦٥
• استحقاق الربح بالظهور ٩/ ٥١٧
• اشتراط مبلغ محدد لحملة الصكوك أو صاحب المشروع، عدم جوازه ٩/ ٥١٦

obeikandl.com

- اشتمال صك المقارضة على نص يلزم بالبيع، عدم جوازه ٩/ ٥١٦
- اشتمال نشرة الإصدار على نص يؤدي إلى احتمال قطع الشركة في الربح، عدم جوازه ٩/ ٥١٦
- إصدار سندات من قبل الشركات أو الحكومات ١١/ ٣٦٤
- اعتبار الربح محلاً للقسمة ٩/ ٥١٧
- اعتباره أداة فعالة لإقامة سوق مال إسلامية ٩/ ٥٨٤
- إعلان الجهة المصدرة عن شراء صكوك المقارضة، حكمه ٩/ ٥١٦
- اقتطاع نسبة من حصة حملة الصكوك في الأرباح لمواجهة الخسارة، حكمه ٩/ ٥١٧
- امتلاك الربح بالتنضيض ٩/ ٥١٦
- انتقاد رأي الشيخ محمد عبده وعبد الوهاب خلاف في تجويز السندات ٤/ ٧٤
- انتقال السندات التي تصدرها الدولة إلى مال عام بعد إنجاز المشروع وعدم وجوب الزكاة فيه بعد ذلك ١٣/ ٥٠٤
- أنواع السندات ١١/ ٣٦٧
- الأوراق المالية هي الأسهم والسندات ١١/ ٤٨٦
- بيع السندات الربوية والصكوك الإسلامية ١١/ ٢٢٤
- تأجيل المجمع الفقهي النظر في حكم سندات المقارضة وسندات التنمية والاستثمار ٩/ ٤٩٣
- تحديد شروط التعاقد في صكوك المقارضة ٩/ ٥١٤
- تداول سندات المقارضة في البورصة، حكمه ٩/ ٥١٦
- تداول الأوراق المالية كالأسهم والسندات ١١/ ٣٦٢
- تداول صكوك المقارضة إذا أصبح رأس المال ديوناً، حكمه ٩/ ٥١٥
- تداول صكوك المقارضة إذا أصبح رأس المال موجودات مختلطة، حكمه ٩/ ٥١٥
- تداول صكوك المقارضة بعد الاكتتاب وقبل المباشرة بالعمل، حكمه ٩/ ٥١٥
- تسجيل تداول صكوك المقارضة عند الجهة المصدرة، حكمه ٩/ ٥١٥
- تسمية سندات المقارضة ٩/ ٥١٤
- تضمين عامل المضاربة رأس المال، حكمه ٩/ ٥١٦
- التعامل بالسندات، حكمه ٢/ ٦٨٢، ٢/ ٦٨٤، ٢/ ٦٨٧
- تعريف السندات وقابليتها للتداول ١١/ ٣١٤
- تعريف الكمبيالة أو سند الدَّين التجاري ١١/ ٢٣٢
- تعريفه ٢/ ٦٨١، ٢/ ٦٨٥
- التكييف الفقهي للسندات ٤/ ٧٤
- تمثيله لملكية حصة شائعة في المشروع ٩/ ٥١٤
- التوريق جعل الديون مدونة في صكوك أو سندات وجعلها قابلة للتداول بالطرق التجارية ١١/ ٢٣١
- حرمة التعامل بالسندات لاشتمالها على فائدة ثابتة وهي ربا ١١/ ٣٦٩
- حرمة السندات وكونها ربا ١١/ ٢٢٤
- حرمته لأنه قروض ربوية ٩/ ٥٥٧
- حساب وإعلان أرباح وخسائر المشروع، وجوبه ٩/ ٥١٧
- حق الأولوية لحامل السند في استيفاء قيمة السند عند التصفية ١١/ ٣٦٥
- حق صاحبه في التصرف فيه ٩/ ٥١٤
- حكم التعامل بالسندات ١٢/ ٥٨
- حيثيات موضوع سندات المقارضة وسندات الاستثمار ٩/ ٥١٣
- خصائص السندات ١١/ ٣٦٥
- دور الصكوك (السندات) في سوق المال الإسلامية ٩/ ٥٨٤
- زكاة الأسهم والسندات، حكمها ٢/ ٦٨٣
- الزكاة بالسندات إذا بلغت قيمتها النصاب الشرعي، وجوبها بالاتفاق ٢/ ٦٨٤
- زكاة الديون التي تشتمل عليها سندات المقارضة ١٣/ ٥٠٦
- زكاة السندات
  - حكمها ٢/ ٦٨٧، ١١/ ٣٧٠
  - حكمها عند الأساتذة عبد الوهاب خلاف وعبد الرحمن حسن ومحمد أبو زهرة ٢/ ٦٩٠
  - حكمها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٦٨٢
- زكاة سندات الاستثمار، حكمها ومقدارها ٢/ ٦٨٣
- زكاة السندات الحكومية ١٣/ ٤٩٣
- زكاة السندات إن اتخذت للتجارة، حكمها كزكاة عروض التجارة، ترجيح الدكتور القرضاوي لما ذهب إليه خلاف وعبد الرحمن وأبو زهرة في ذلك ٢/ ٦٩٠
- زكاة السندات بنسبة ربع العشر من قيمتها التجارية مع ربحها في نهاية كل عام ولا تزكى الأصول الثابتة من صافي الأرباح ١٠٪ وجوبها ٢/ ٦٩٥
- زكاة السندات على الرغم من حرمة التعامل بها، وجوبها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٦٨٧
- زكاة السندات كيفيتها وقيمتها ٢/ ٦٨٧
- سبب وجود التعامل بالسند ٢/ ٦٨٣

obeikandl.com

- السند الاسمي ١١/ ٣٦٨
- السند العادي ١١/ ٣٦٨
- السند لحامله ١١/ ٣٦٧
- السند المستحق الوفاء بعلاوة إصدار ١١/ ٣٦٨
- السند المضمون ١١/ ٣٦٨
- سند النصيب ١١/ ٣٦٨
- سند النصيب بدون فائدة ١١/ ٣٦٨
- السندات، حكمها ٤/ ٧٤
- سندات المضاربة، مشروعيتها ٩/ ٥٥٧
- سندات المقارضة ١٣/ ٥٠٦
- السندات من بيع الدين بدين لغير المدين ١١/ ٢٢٤
- السندات وكونها دين أو قرض على الشركة ١١/ ٣٦٥
- صفة يد المضارب ٩/ ٥١٦
- الصكوك الإسلامية بديل عن السندات الربوية ١١/ ٢٢٦
- صيغة العقد فيه ٩/ ٥١٤
- عدم وجوب الزكاة على الفوائد المضافة على السندات لأنه مال حرام ١٣/ ٥٠٧
- العلاقة بين التوريق وتصكيك الديون وإصدار السندات ١٣/ ٢١٦
- العناصر المطلوبة لشرعية سندات المقارضة ٩/ ٥١٤
- الفرق بين السند والسهم ١١/ ٣٦٤
- قبول صكوك المقارضة للتداول ٩/ ٥١٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية ٩/ ٦٤٠
- قرار مجمع الفقه الإسلامي في السندات ١١/ ٣٨٣
- الكمبيالة والسند الإذني أو السند الأمر من أنواع الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٣
- كون السندات والأسهم من الأوراق المالية ١٣/ ٥٠٣
- كيفية حساب الزكاة على أموال السندات ١٣/ ٥٠٧
- كيفية معرفة مقدار الربح ٩/ ٥١٧
- ما تشمله نشرة الإصدار ٩/ ٥١٤
- ما يملكه عامل المضاربة في المشروع ٩/ ٥١٥
- مسوغ وجود الأسهم و السندات ١١/ ٣٦٥
- مشروعية الأسهم وحظر المستندات لأنها تتضمن قروضاً بفائدة ١٣/ ٥٠٣
- المضارب في صكوك المقارضة ٩/ ٥١٥
- معنى سندات المقارضة ٩/ ٥١٤
- معنى السند وحرمة التعامل به لاحتوائه على الربا ١١/ ١٣٢
- وجوب الزكاة في قيمة السند قبل سداد قيمته من قبل الحكومة ١٣/ ٥٠٤
- وعد طرف ثالث بالتبرع بمبلغ مخصص لجبر الخسران في المشروع، حكمه ٩/ ٥١٧

■ سندات المضاربة

- بإصدار سندات أو صكوك مضاربة ١١/ ٤٤٦

■ سندات المقارضة

- إخفاء سندات المقارضة ١١/ ٣٨٨
- إطفاء سندات المقارضة بالتقسيط أو التدرج عن طريق شرائها ١١/ ٢٢٧
- اعتماد المصارف الإسلامية المضاربة أسلوباً أساسياً ١١/ ٤٤٦
- تعريف سندات المقارضة ١١/ ٣٨٧
- حكم تداول سندات المقارضة ١١/ ٢٢٦
- حكم سندات المقارضة ١١/ ٣٨٨
- سندات المقارضة وتمثيلها لحصص شائعة من رأس مال المضاربة ١١/ ٣٨٧
- سندات المقارضة وهي صكوك إسلامية ١١/ ٢٢٦
- ضوابط سندات المقارضة في قرار مجمع الفقه الإسلامي ١١/ ٢٢٧
- العناصر المطلوب توافرها في سندات المقارضة ١١/ ٢٢٨
- قبول سندات المقارضة للتداول في سوق الأوراق المالية ١١/ ٣٨٧
- قرار مجمع الفقه الإسلامي حول سندات المقارضة ١١/ ٤٤٦
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي حول سندات المقارضة وشهادات الاستثمار ١١/ ٣٨٩
- كفالة الحكومة القيمة الاسمية للسند ١١/ ٣٨٨
- ما تقوم عليه سندات المقارضة ١١/ ٣٨٧

■ سنن الفطرة

- سنن الفطرة ١/ ٣٩٩

■ السنة

- أحاديث الأحكام والأسس التي تراعى في تحليلها ١٢/ ٤٤١
- أدلة حجية السنة من القرآن ١٢/ ٤٣٦
- أسباب اختلاف الفتوى بسبب الاختلاف في فهم القرآن وبسبب ثبوت السنة النبوية والاختلاف في الرأي ١٢/ ٣٢٠
- الاستدلال بالسنة على ناسخ القرآن ومنسوخه ١٢/ ٤٥٤
- الأسس الواجب اتباعها في تحليل أحاديث الأحكام ١٢/ ٤٤٣

Obeikandl.com

- اعتماد الإسلام على النصوص الشرعية في القرآن والسنة والعقل ١٢/ ٤٢٠
- أفعال الرسول ﷺ عند أصوليي الحنفية ١٢/ ٤٣٤
- أقوال النبي ﷺ وأفعاله حجة على المسلمين في التشريع ١٢/ ٤٤٠
- أمهات كتب السنة النبوية ١٢/ ٤٤٢
- تدوين السنة في عهد أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٦
- التعارض بين فعلين من أفعال النبي ﷺ ١٢/ ٤٣٧
- التعارض بين قول للنبي ﷺ وفعل صدر عنه ١٢/ ٤٣٨
- تعريف السنة ١٢/ ٤٣٣
- تعريف السنة الآحاد ١٢/ ٤٥٦
- تعريف السنة المتواترة ١٢/ ٤٥٥
- تعريف السنة المشهورة ١٢/ ٤٥٦
- تقسيم السنة عند الحنفية ١٢/ ٤٥٥
- تناول السنة النبوية جميع شؤون العقيدة والعبادات وغيرها ١٢/ ٤٤١
- جهود العلماء المعاصرين في خدمة الحديث النبوي ١٢/ ٤٤٣
- الزيادة الواردة في السنة على نص القرآن نسخ عند الحنفية ١٢/ ٤٥٩
- السنة هي المصدر الثاني في التشريع بعد القرآن ١٢/ ٤٤٩
- شروط العمل بخبر الآحاد عند الحنفية ١٢/ ٤٥٧
- ضوابط فهم السنة النبوية ١٢/ ٤٤٩
- عدد أحاديث الأحكام ١٢/ ٤٤٢
- علامات الوضع في السنة ١٢/ ٤٤٥
- علامات الوضع في متن الحديث ١٢/ ٤٤٦
- كيف نفهم السنة النبوية ١٢/ ٤٣٣
- كيفية الترجيح في التعارض بين القول والفعل الصادرين عن النبي ﷺ ١٢/ ٤٤٠
- مخالفة حقائق السيرة والتاريخ من علامات الوضع في السنة ١٢/ ٤٤٧
- مخالفة صريح القرآن من علامات الوضع في السنة ١٢/ ٤٤٧
- مرتبة السنة في المصادر التشريعية ١٢/ ٤٣٣
- معارضة الحديث لما تتوافر الدواعي على نقله من علامات الوضع في السنة ١٢/ ٤٤٨
- معرفة الناسخ والمنسوخ من السنة في بعض الأحاديث ١٢/ ٤٥٢
- مما ورد في السنة النبوية من تحريم للفساد ١٢/ ١١٥
- منزلة السنة بالنسبة إلى القرآن الكريم ١٢/ ٤٥٣
- منزلة السنة من ناحية ما ورد فيها من الأحكام ١٢/ ٤٥٣
- نطاق العمل بالسنة ١٢/ ٤٣٣
- نوع الحكم المستفاد من السنة ١٢/ ٤٥٥
- ورود أكثر السنة بطريق الآحاد ١٢/ ٤٤٩

■ السنوسية

- ظهور دعوات في أوائل القرن العشرين تدعو إلى التجديد والاجتهاد الفقهي كالدعوة السلفية في نجد والسنوسية في الجزائر ١٢/ ٨٢

■ السهو

- الأكل الخفيف في الصلاة يوجب سجود السهو عند المالكية ٢/ ٩٦
- التشهد الأول، وجوب سجود السهو لتركه عند المالكية ٢/ ٩٧
- تعريفه ٢/ ٨٩
- تكبيرات العيدين، تركها أو بعضها يوجب سجود السهو عند الحنفية ٢/ ٩٤
- تنبيه الإمام على السهو بالتسبيح عند مالك وأبي حنيفة ٢/ ١٠٤
- تنبيه الإمام على السهو بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء عند الشافعي وأحمد ٢/ ١٠٤
- الساهي والناسي الفرق بينهما ٢/ ٨٩
- سجود السهو
  - أسبابه ٢/ ٩٠، ٢/ ٩٣
  - أسبابه عند الحنابلة ٢/ ١٠٠
  - أسبابه عند الحنفية ٢/ ٩٣
  - أسبابه عند الشافعية ٢/ ٩٨
  - أسبابه عند المالكية ٢/ ٩٦
  - تركه عمداً عند الحنابلة ٢/ ١٠٧
  - حالات إباحته عند الحنابلة ٢/ ٩٣
  - حالات سقوطه ضرورة ٢/ ٩١
  - حالات ندبه عند الحنابلة ٢/ ٩٢
  - حالات وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٩٢
  - حكمه ٢/ ٨٩
  - حكمه عند الحنابلة ٢/ ٩٢
  - الزيادة الموجبة له عند الشافعية ٢/ ١٠٠
  - سنيته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٩٠
  - سنيته عند المالكية ٢/ ٩١
  - سنيته للإمام والمنفرد عند الشافعية ٢/ ٩١
  - السهو فيه ٢/ ٩١

obeikandl.com

صفته عند الحنابلة ٢/ ١٠٦
صفته عند الحنفية ٢/ ١٠٥
صفته عند الشافعية في الجديد ٢/ ١٠٦
صفته عند المالكية ٢/ ١٠٥
ضابط السهو به عند الشافعية ٢/ ٩٢
عمل الإمام للسهو في صلاة الخوف إذا سهت كل فرقة - الفرقة الأولى في الركعة الأولى والفرقة الثانية في الركعة الثانية- ٢/ ٣٨٩
محله عند الحنابلة ٢/ ١٠٥، ٢/ ١٠٦
محله عند الحنفية ٢/ ١٠٥
محله عند الشافعية ٢/ ١٠٥
محله عند المالكية ٢/ ١٠٥
محله وصفته ٢/ ١٠٥
النقصان الموجب له عند الشافعية ٢/ ١٠٠
واجبات الصلاة الأصلية التي تركها يوجب سجود السهو ٢/ ٩٣
واجباته عند المالكية ٢/ ١٠٥
وجوبه على الإمام والمنفرد ٢/ ٩٠
وجوبه عند الحنفية ٢/ ٩٠
وجوبه في الوقت الصالح للصلاة ٢/ ٩١
وجوبه لترك قنوت الوتر عند الحنفية ٢/ ٩٤
وجوبه للتكلم بكلام خفيف سهواً في الصلاة عند المالكية ٢/ ٩٦
وجوبه للشك في عدد الركعات عند الحنابلة ٢/ ١٠٣
وجوبه للنقص في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ١٠٢
• سجود السهو على المأموم عند الحنفية ٢/ ١٩٢
• سجود السهو على المقتدي عند المالكية ٢/ ٩١
• سجود السهو عند الحنابلة ٢/ ١٠٠
• سجود السهو عند الشافعية ٢/ ٩٧
• سجود السهو عند المالكية ٢/ ٩٦
• سجود السهو في صلاة الجمعة ٢/ ٩١
• سجود السهو في صلاة العيدين ٢/ ٩١
• سجود السهو في العمد عند الحنفية ٢/ ٩٣
• سجود السهو لترك التشهد الأول في صلاة رباعية عند الحنفية ٢/ ٩٤
• سجود السهو لترك تكبير القنوت واجب عند الحنفية ٢/ ٩٤
• سجود السهو لترك سنة مؤكدة عند الشافعية ٢/ ٩٨
• سجود السهو لترك الطمأنينة واجب عند الحنفية ٢/ ٩٤
• سجود السهو لترك قراءة سورة بعد الفاتحة عند الحنفية ٢/ ٩٣
• سجود السهو لترك قراءة الفاتحة عند الحنفية ٢/ ٩٣
• سجود السهو لترك واجب عند الحنفية ٢/ ٩٣
• سجود السهو لثمان من السنن عند المالكية ١/ ٧٢٠
• سجود السهو لزيادة ركن فعلي من أركان الصلاة عند المالكية ٢/ ٩٦
• سجود السهو لزيادة فعل غير كثير ليس من جنس الصلاة أو من جنسها عند المالكية ٢/ ٩٦
• سجود السهو لزيادة في الصلاة ونقص فيها معاً عند المالكية ٢/ ٩٧
• سجود السهو لزيادة لكلام من غير جنس الصلاة فيها عند المالكية ٢/ ٩٦
• سجود السهو لعدم مراعاة الترتيب في الصلاة، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٩٤
• سجود السهو لفعل شيء سهواً يبطل عمده الصلاة عند الشافعية ٢/ ٩٨
• سجود السهو للإمام عند الشافعي ٢/ ٩١
• سجود السهو للإمام والمنفرد عند الحنابلة ٢/ ٩٢، ٢/ ١٠١
• سجود السهو للزيادة في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ١٠١
• سجود السهو للشك في ترك بعضٍ معين من أبعاض الصلاة عند الشافعية ٢/ ٩٩
• سجود السهو للشك في ترك ركن عند الحنابلة ٢/ ١٠٣
• سجود السهو للشك في الزيادة في الصلاة عند الشافعية ٢/ ٩٩
• سجود السهو للمأموم عند الحنابلة ٢/ ٩٢
• سجود السهو للمأموم عند الشافعية ٢/ ٩١
• سجود السهو للمسبوق عند الحنابلة ٢/ ٩٢
• سجود السهو للمسبوق عند المالكية ٢/ ٩١، ٢/ ١٩٦
• سجود السهو للمقتدي ٢/ ٩٠
• سجود السهو للنافلة وحكمه كسجود السهو في الفرض ٢/ ١٠٤
• سجود السهو للنقص في سنن الصلاة عند المالكية ٢/ ٩٦
• سجود السهو لمخالفة الجهر والإسرار في الصلاة عند الحنفية ٢/ ٩٣
• سجود السهو لمن يقتدي بمن في صلاته خلل عند الشافعية ٢/ ٩٩
• سجود السهو لنسيان القنوت عند الحنفية ١/ ٨٣٣
• سجود السهو لنقل الركن القولي لغير محله عند الشافعية ٢/ ٩٨
• سجود السهو يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦

openkanar.com

- سهو المأموم تحمل الإمام له ٢/ ١٨٥
- الشك في الصلاة، حالاته التي تقتضي سجود السهو عند الحنابلة ٢/ ١٠٣
- صلاة الجماعة، حكمها إذا قام الإمام سهواً إلى ركعة زائدة عن الفرض عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- ضابط السهو به عند الشافعية ٢/ ٩٢
- العود إلى ما سها عنه، كيفيته ٢/ ٩٤
- العود لما سها عنه المصلي، كيفيته عند المالكية ٢/ ٩٧
- متابعة المأموم لإمامه إذا قام الإمام سهواً إلى ركعة زائدة حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- متابعة المأموم لإمامه في سجود السهو، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- المقتدي

حكم متابعته للإمام في سجود السهو ثم بان أن لا سهو عليه عند الحنفية ٢/ ٢٠١

متابعته للإمام إذا زاد سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساهياً حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠١

■ **السواك**

- أداته ١/ ٣٩٢
- استعماله أثناء الصوم ولو كان مبلولاً بالماء، عدم فساد الصوم به لأنه سنة عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- الاستياك في نهار رمضان تعمده وابتلاعه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- الأشياء المنهي عنها في الاستياك ١/ ٣٩٣
- أوقاته التي يستحب فيها ١/ ٣٩٠
- بحثه ١/ ٣٩٠
- تعريفه لغة وشرعاً ١/ ٣٩٠
- حصوله بالإصبع عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣٩٣
- حصوله بالإصبع عند عدم السواك عند الحنفية والمالكية ١/ ٣٩٣
- حكمه عند الحنفية ١/ ٣٩٠
- حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣٩١
- حكمه في الوضوء ١/ ٣٤٢
- حكمه قبل التيمم عند الشافعية ١/ ٥١٧
- الدعاء الذي يقوله عند الاستياك ١/ ٣٩٤
- السواك أثناء الصوم

حكمه عند الحنفية ١/ ٣٩٢، ٢/ ٥٦١

حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٦٢، ٢/ ٥٨٩

حكمه عند المالكية ١/ ٣٩٢، ٢/ ٥٨٣

- السواك أثناء الصوم كل النهار، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
- السواك في الصلاة

حكمه ١/ ٣٩١

حكمه عند الشافعية ١/ ٧٧٥

- السواك في الوضوء حكمه ١/ ٣٩٠
- السواك للصائم حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣٩١
- صلاة التهجد، التسوك قبلها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٨١
- فوائده ١/ ٣٩٤
- كيفيته ١/ ٣٩٢
- مكروهاته ١/ ٣٩٤
- النية فيه عند الشافعية ١/ ٣٩٤

■ **السودان**

- إنشاء مجمع الفقه الإسلامي في السودان ١٢/ ٩٠

■ **سورية**

- نظام الحكم في سورية ١٢/ ٥٧٧

■ **السوق**

- الدعاء وذكر الله في الأسواق ١١/ ١٤٣
- مراعاة آداب السوق والتعرض للبركة في الرزق ١١/ ١٤٢
- من آداب السوق التبكير في طلب الرزق ١١/ ١٤٣
- من آداب السوق التفاؤل وعدم التشاؤم ١١/ ١٤٤
- من آداب السوق حسن التوكل على الله وحسن الظن به ١١/ ١٤٢
- من آداب السوق الطهارة لدخوله ١١/ ١٤٣

■ **السوق الإسلامية**

- اعتبار الاستصناع أداة لإقامة سوق مال إسلامية ٩/ ٥٨٤
- اعتبار البيع الآجل أداة لإقامة سوق مال إسلامية ٩/ ٥٨٤
- اعتبار السند أداة فعالة لإقامة سوق مال إسلامية ٩/ ٥٨٤
- اعتبار الوعد والمواعدة في المرابحة للأمر بالشراء من صنع السوق الإسلامية ٩/ ٥٨٥
- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي بإيجاد سوق تجارية بين البلاد الإسلامية ٩/ ٥٩٠
- دور الصكوك (السندات) في سوق المال الإسلامية ٩/ ٥٨٤
- الصيغ التي تكتمل بها السوق الإسلامية ٩/ ٥٨٣
- الموضوعات التي أوصى مجمع الفقه الإسلامي بدراستها من أجل سوق المال الإسلامية ٩/ ٥٨٥

Obeikandl.com

■ **سوق الأوراق المالية**
- أحكام بورصة الأوراق المالية ١١/ ٤٨٦
- أحكام بورصة العقود (الكونتراتات) ١١/ ٤٨٨
- اشتراط رسوم للتعامل في الأسواق المالية، حكمه ٩/ ٥٦٢
- أشكال عمليات البورصة ١١/ ٤٨٤
- أنواع البورصة ١١/ ٤٨٤
- أهم وظائف البورصة ١١/ ٤٨٤
- بورصة الأوراق المالية ١١/ ٤٨٤
- بورصة البضاعة الحاضرة ١١/ ٤٨٤
- بورصة العقود ١١/ ٤٨٤
- التعامل بالسلع والعملات والمؤشرات في الأسواق المنظمة ١١/ ٥١٢
- تقدير الأسهم بالقيمة التجارية الموجودة في الأسواق مع إضافة أرباحها ١١/ ٣٧٥
- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي بتوسيع القاعدة الهيكلية للسوق المالية الإسلامية ٩/ ٥٩٢
- حيثيات قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن الأسواق المالية ٩/ ٥٥٥
- قبول سندات المقارضة للتداول في سوق الأوراق المالية ١١/ ٣٨٧
- قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن تطبيقات شرعية لإقامة السوق الإسلامية ١١/ ٥١٤
- ما تختلف به السوق المالية عن السوق العادية ١١/ ٤٨٣
- المقصود بالبورصة أو السوق المالية ١١/ ٤٨٣
- وجوب الاهتمام بها ٩/ ٥٥٦

■ **السوم**
- أنواع البيع حالة السوم ١١/ ٦٦
- البيع على البيع أو السوم على السوم من البيوع المحرمة ١١/ ٣٧
- حكم البيع حالة السوم على سوم الغير ١١/ ٦٦

■ **السيادة**
- سيادة الشعب أو الأمة في النظام الديمقراطي ١٢/ ٥٢٥
- السيادة في الديمقراطية والسيادة في الإسلام ١٢/ ٥٣٣، ١٢/ ٦٠٢
- السيادة في الديمقراطية وفي نظام الشورى ١٢/ ٥٧٢
- عدم الاعتراف إلا بسيادة واحدة في دار الإسلام ٧/ ٢٠١
- قبول سندات المقارضة للتداول في سوق الأوراق المالية ١١/ ٣٨٧
- قيام الدولة في الإسلام على أساس المساواة في السيادة مع الدول الأخرى ٧/ ٢٠٠
- نظام الشورى وموقف الإسلام من سيادة الأمة أو حاكميتها ١٢/ ٥٠٥

■ **السياسة**
- أثر الحرب في العلاقات السياسية الدولية ٧/ ٣١٣
- الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٦
- إقامة العدل السياسي وتحقيق المساواة وإطلاق الحرية وإحقاق الحق يؤدي إلى إشاعة الأمن واستئصال الجريمة ١٣/ ٧٠٧
- إقرار حق المواطنة وحقوق غير المسلمين الدينية والسياسية ٧/ ١٤١
- تحقيق الديمقراطية الإسلامية لأهداف الديمقراطية السياسية ١٢/ ٥٩١
- التطرف السياسي ١٣/ ٧٢٩
- تكوين المسلمين في دار الإسلام لجماعة دينية وجماعة سياسية ٧/ ١٩٩
- الجانب السياسي للديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٨٩
- الحرية السياسية ١٣/ ٨١٢
- الحقوق المدنية والسياسية للإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٤٥
- الحقوق والواجبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية للمسلمين في بلدان غير إسلامية ٧/ ٧٩٠
- دلالة تصرفات النبي ﷺ السياسية والإدارية على أنه كان رسولاً وقائداً سياسياً وحاكماً ١٢/ ٦١٧
- الديمقراطية السياسية ١٢/ ٥٦٢
- الديمقراطية السياسية والاجتماعية في نطاق احترام الحقوق والنظام الإسلامي ١٢/ ٥٨١
- الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ١٢/ ٥٨٢
- سوء الأوضاع السياسية والأحوال الاقتصادية من أسباب التفجيرات أو التهديدات الحالية ١٣/ ٧٠٥
- الظلم الاجتماعي والسياسي من أسباب التطرف ١٣/ ٧٣٩
- ظلم الدول لمن يعيش في بلادها سياسياً أو اجتماعياً من أسباب الإرهاب ١٣/ ٦٩٠
- فرض العولمة لنموذج اقتصادي وسياسي وثقافي معين ١٢/ ٧٤٤

Obeikandl.com

• قطع العلاقات السياسية والاقتصادية عند قيام الحرب في القانون الدولي ٧/ ٥٤٣
• مشاركة المسلمين في الأنشطة السياسية في البلدان غير الإسلامية ٧/ ٧٩١
• مشاركة المسلمين في الغرب في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ٩/ ٧٦٢
• المغالاة في الولاية إلى الإسلام والبراءة من السلطة السياسية وألوانها من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٧
• ممارسة الذمي غير المسلم للحقوق السياسية في دار الإسلام ١٢/ ٥٣٨
• ممارسة النبي ﷺ الأمور السياسية والإدارية ١٢/ ٦١٧

■ السياقة
• تحميل مسؤولية القتل بوسائل النقل الجماعية للمالك أو السائق أو الشركة المالكة أو الحكومة ١٣/ ٤٢
• مسؤولية سائق وسائل النقل الجماعية في القتل الخطأ عن الدية والكفارة ١٣/ ٣٢

■ السَّير
• اجتماع سببين مختلفين في حوادث السير، حكمه ٩/ ٥٨٠
• الالتزام بأنظمة السير، حكمه ٩/ ٥٧٩
• تضمين المباشر في حوادث السير ٩/ ٥٨٠
• التعزير المالي لمخافلة أنظمة السير، حكمه ٩/ ٥٧٩
• حوادث السير، حكمها ٩/ ٥٧٩
• ما تسببه البهائم من حوادث السير، حكمه ٩/ ٥٧٩

■ السيرة
• مخالفة حقائق السيرة والتاريخ من علامات الوضع في السنة ١٢/ ٤٤٧

■ السيطرة
• العولمة الثقافية أحدث أنواع السيطرة الغربية ١٣/ ١٠٨

■ السيف
• آيات السيف وشبهة الإكراه على الدين ١٢/ ٦٥٨
• آيات السيف وعلاقتها بالإرهاب الذي يهدد الحضارة الإنسانية ١٢/ ٦٦٨
• شبهة الإكراه على الدين ومدى تعارضها مع آيات السيف ١٢/ ٦٦١
• القول بأن آية السيف نسخت عدداً من الآيات المتعلقة بالعفو والصفح والسلم ١٢/ ٦٥٩

■ الشارب
• إعفاء اللحية وقص الشارب، حكمه ٣/ ٥٦٠
• قصه ١/ ٣٩٩
المراد به عند الحنابلة ١/ ٣٩٦
المراد به عند الحنفية ١/ ٣٩٦
المراد به عند الشافعية والمالكية ١/ ٣٩٦
• قصه من سنن الفطرة ١/ ٣٩٦

■ الشاطبي
• رأيه في التلفيق ١/ ٩٢
• الرد عليه في منع التلفيق ١/ ٩٤
• رده على القائل بتتبع الرخص ١/ ٩٤
• رده على القائل بجواز التلفيق ١/ ٩٤

■ الشافعية
• اصطلاحاتهم ١/ ٧٠
الأصح ١/ ٧٢
الأظهر ١/ ٧٢
الجديد ١/ ٧٣
الصحيح ١/ ٧٢
القديم ١/ ٧٣
قولا الجديد ١/ ٧٣
المذهب ١/ ٧٢
المراد بالأقوال والأوجه والطرق ١/ ٧١
المشهور ١/ ٧٢
النص ١/ ٧٣
• كيفية الترجيح عندهم ١/ ٧١

■ الشام
• فتح الشام هل كان عنوة أو صلحاً ٧/ ٦٠٥

■ الشبهة
• اجتناب المشتبه فيه في المعاملات ١١/ ١٤٢
• أخذ القانون من الفقه مبدأ درء العقوبات بالشبهات ١٢/ ٣٩٨
• تفسير ابن رجب للمشتبه ١٢/ ١٤٤
• حكم العمل بالشبهة ١٢/ ١٤٤
• حكم المشتبه في رأي الحنابلة ١٢/ ١٤٥
• درء العقوبات الشرعية المقدرة بالشبهات ١٠/ ٩١١
• وجوب اجتناب الشبهات ١١/ ٥٤

■ الشجاج
• أرش الدامغة، مقداره ٦/ ٣٣٣
• أرش المأمومة، مقداره ٦/ ٣٣٢
• أرش المنقلة، مقداره ٦/ ٣٣٢
• أرش الموضحة، مقداره ٦/ ٣٣٢
• أرش الهاشمة، مقداره ٦/ ٣٣٢
• أنواعها، عند الحنفية ٦/ ٣٢٩

obeikandi.com

• إيجاب حكومة عدل فيما دون الموضحة ٦/ ٣٣١
• الشجاج فيما فوق الموضحة، حكمها ٦/ ٣١٦
• الضمان في الشجاج وأنواعها ١٠/ ٩٣١
• عددها عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٣٣٠
• عددها عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٣٣٠
• عددها عند المالكية ٦/ ٣٣٠
• عقوبة ما دون الموضحة عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٣٣١
• عقوبة ما فوق الموضحة ٦/ ٣٣١
• القصاص في الشجاج ١٠/ ٩٣٤
• القصاص من الشجاج الموضحة، حكمه ٦/ ٣١٦
• كيفية القصاص في الموضحة ٦/ ٣٣٠
• ما قبل الموضحة، حكمه ٦/ ٣٢٩
• ما يجب فيه الأرش المقدر في الأعضاء والشجاج والجراح ١٠/ ٩٣٧
• معنى السمحاق ٦/ ٣٢٩
• معنى الموضحة ٦/ ٣٢٩
• المقصود منها ٦/ ٣٢٩
• نوعا عقوبة الشجاج ٦/ ٣٣٠
• وجود أرش مقدر لموضحة الرأس والوجه ٦/ ٣٣١

■ **الشخصية**
• إقرار الفقه الإسلامي للشخصية الاعتبارية ١٠/ ٢١
• الشخصية الاعتبارية
رفع دعوى الحسبة من أي فرد، جوازه ١٠/ ٢١
مثالها: اعتبار الحاكم نائباً عن الأمة ١٠/ ٢١
مثالها: بقاء أحكام الحاكم رغم موته أو عزله ١٠/ ٢١
مثالها: بيت مال المسلمين ١٠/ ٢١
مثالها: جواز تمليك الوقف والتزامه بالحقوق للآخرين ١٠/ ٢٢

■ **الشذوذ الجنسي**
• جريمة الزنا واللواط والشذوذ من أنواع الفساد ومن الكبائر ١٢/ ١٣٠
• حرمة اللواط وهو الشذوذ الجنسي ١٣/ ٦٢٨

■ **الشراء**
• اختيار الشراء واختيار البيع واختيار الدفع ١١/ ٥٠٢
• الإكراه على البيع والشراء والهبة والإجارة ١٠/ ٤٥٤
• السماحة في البيع والشراء ١١/ ١٤٠
• هو من أسماء الأضداد ٤/ ١١١

■ **الشراب**
• آدابه
• انظر: الأطعمة: آداب الطعام والشراب

■ **الشرب**
• إجبار الحاكم الناس على إصلاح النهر العام إن فرغ بيت المال ٥/ ٤٧٠
• إجبار من امتنع عن كري النهر العام المملوك لأهله ٥/ ٤٧٠
• الأحكام العامة لحق الشرب ٥/ ٤٦٧
• إلحاق حق الشفة به ٥/ ٤٦٣
• إمرار الماء من طريق عام إن وجد، وجوبه ٥/ ٤٦٧
• الانتفاع بماء الأمطار أو السيول أو النهر الصغير، كيفيته ٥/ ٤٦٩
• أنواع المياه بالنسبة لحق الشرب والشفة ٥/ ٤٦٣
• التداوي بالخمر للضرورة وشربها عطشاً ١٠/ ٤٤٠
• تعريفه ٥/ ٤٦٢
• تكليف الأغنياء مؤنة إصلاح النهر والفقراء العمل فيه ٥/ ٤٧٠
• حق الشفة، تعريفه ٥/ ٤٦٣
• رضا الجميع لتغيير توزيع الماء، اشتراطه ٥/ ٤٦٨
• رفع دعوى الشرب بغير أرض، حكمه عند الحنفية ٥/ ٤٦٩
• كري الأنهار التي يكون منها الشرب ٥/ ٤٧٠
• كري الأنهار، معناه ٥/ ٤٧٠
• كيفية توزيع الماء المملوك لجماعة ٥/ ٤٦٨
• كيفية الكري على الشركاء، ترجيح رأي الصاحبين فيه ٥/ ٤٧١
• المحافظة على مجرى الماء، وجوبه ٥/ ٤٦٧
• نفقة كري النهر العام غير المملوك لأحد، حكمه ٥/ ٤٧٠
• نفقة كري النهر العام المملوك لأهله ٥/ ٤٧٠
• نفقة كري النهر المملوك لأهله الخاص بفئة محددة ٥/ ٤٧١
• نوعا الشرب المملوك الداخل في المقاسم ٥/ ٤٧١
• وراثة حق الشرب بارتفاق ٥/ ٤٦٧

■ **الشرط**
• أحكام الشروط في العقود ١٠/ ٥١٩
• الاختلاف في تأثير الشرط الفاسد اللاحق على العقد، عند الحنفية ٤/ ٤٢٩
• أساس تنفيذ الشروط في العقد المتعارف عليه ١٠/ ٧٠٥
• اشتراط الأجل في العقد شرعاً، جوازه ٤/ ٢٤٧
• اشتراط عقد في عقد، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣

obeikandl.com

- اشتراط كفيل أو رهن بالثمن، جوازه ٤/ ٢٤٨
- اشتراط ما ينافي مقتضى العقد، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- اعتبار الشرط إذا كان مفيداً ٤/ ٦٥٣
- اعتبار ما جرى به العرف شرطاً صحيحاً ٤/ ٢٥٠
- أقسامه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- الالتزام بتنفيذ مقتضى العقد وشروطه ١٠/ ٧٠٤
- انقلاب الشرط الفاسد صحيحاً إذا جرى به العرف ٤/ ٢٥٩
- أنواع الشرط الصحيح عند الحنفية ٤/ ٢٤٧
- أنواع الشروط المقترنة بعقد البيع ١١/ ٤٤
- أنواعه ١/ ٦١٩
- البيع المعلق على شرط أو المضاف إلى وقت في المستقبل من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٥
- تأثر عقود التبرعات والتوثيقات والزواج بالشرط الفاسد ٤/ ٦٨٩
- تأثير الشرط الفاسد في العقود ٤/ ١٤٧
- تأثير الشرط الفاسد اللاحق على العقد، عند أبي حنيفة ٤/ ٤٢٩
- تأثير الشرط الفاسد اللاحق على العقد، عند أبي يوسف ٤/ ٤٢٩
- تأثير الشرط الفاسد اللاحق على العقد، عند محمد ٤/ ٤٢٩
- تصحيح العرف للشروط في رأي -أ- الزرقاء ٤/ ١٤٨
- تعريف شرط الصحة ١/ ٦١٩
- تعريف شرط الواجب ١/ ٦١٩
- تعريفه ١/ ٦٤، ١/ ٦١٩، ١/ ٦٧٠، ٢/ ٥٤٤
- ثبوت خيار الشرط وشروطه ١١/ ٢٦
- الجهالة والغرر والغلط والشرط المفسد أسباب فساد العقود ومنها البيع ١١/ ٣٤
- حكم البيع المقترن بشرط ١١/ ٤٣
- خلو الصلح لإنهاء الحرب من الشروط الفاسدة ٧/ ٦٦٨
- خيار الشرط، جوازه في البيع شرعاً ٤/ ٢٤٧
- سعة نظرية الشروط المفسدة للعقد في الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٩٧
- الشرط الذي هو من مقتضى العقد، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- الشرط الذي يلائم مقتضى العقد، صحته ٤/ ٢٤٨
- الشرط الباطل، تعريفه ٤/ ٢٥١
- الشرط الباطل عند الحنفية ٤/ ٢٨١
- الشرط الفاسخ، تعريفه ١٠/ ٣٢٦
- الشرط الفاسد تعريفه ٤/ ١٥١، ٤/ ٢٥٠، ٥/ ٨٨، ١٠/ ٢٩٢
- الشرط الموقف، تعريفه ١٠/ ٣٢٦
- صحة الشرط الذي ورد الشرع بجوازه ٤/ ٢٤٧
- الفرق بين الشرط الموقف والشرط الفاسخ عند القانونين ١٠/ ٣٢٦
- الفرق بينه وبين الركن ١/ ١٧٣
- فساد المعاوضات المالية بالشرط الفاسد ٤/ ٦٨٩
- قاعدة يلزم مراعاة الشرط بقدر الإمكان من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٤٠
- ما لا يجب ضمانه لا يصبح بالشرط على الضمان مضموناً ١٠/ ٨٠١
- معنى الشرط الصحيح الذي يقتضيه العقد ٤/ ٢٤٧
- منعه من تصرف المشتري بالمبيع، حكمه عند المالكية ٤/ ٢٥٤
- وجوب الوفاء بالشرط الصحيح ٤/ ٦٦٩
- انظر: الاشتراط

■ شرط الإعفاء من المسؤولية

- اشتراط البراءة أو جزء منها ١٣/ ٢٧٦
- شرط التجربة في عقود الاستصناع والبيع ١٣/ ٢٧٩
- شرط التجربة في المصنوعات المعدة لمدة معينة ١٣/ ٢٧٩
- شرط تخفيف المسؤولية كالبرء من عيب معين لا يعلمه وتحميل المشتري الضرائب ١٣/ ٢٧٥
- شرط التدريب على استخدام المعدات المشتراة ١٣/ ٣٠٣
- شرط تنازل الشريك عن الأرباح التي قد تتحقق مقابل مبلغ مقطوع ١٣/ ٢٧٧
- شرط التوثيق في العقود كالبيع ١٣/ ٢٨٧
- شرط الصيانة في الآلات في البيع والإجارة ١٣/ ٢٨٩
- شرط المصادقة على بيع الأسهم والحصص من قبل مجلس الإدارة ١٣/ ٢٧١
- الشروط المستحدثة في مجال البيع ١٣/ ٢٩٥
- الصلة بين التورق وبيع العينة ١٣/ ٣٥٣
- كون الثمن في المبيع معلوماً للعاقدين ١٣/ ٢٩٢

■ شرط التوثيق

- الرهن والكفالة من الشرط التوثيقي ١٣/ ٢٨٧
- شرط التوثيق في العقود كالبيع ١٣/ ٢٨٧

■ **الشرط الجزائي**

• اشتراط الدائن على المدين دفع غرامة عند تأخره عن سداد الدين ١١/ ١٧٨

• اشتراط الشرط الجزائي في العقود المالية ٩/ ٦٥٣، ١٣/ ٢٦١

• اشتراط الغرامة في الاستصناع والمقاولات وإجارة الأعمال ١١/ ١٧٨

• حرمة الشرط الجزائي بالتغريم بسبب تأخير الديون ١١/ ١٧٩

• حكم الشرط الجزائي ١٢/ ٥٨، ١٣/ ٢٦١، ١٣/ ٢٨٦

• الشرط الجزائي في الديون أو النقود ١٣/ ٢٨٧

• الشرط الجزائي في المقاولات ١٣/ ٢٦١، ١٣/ ٢٨٦

• الشرط الجزائي في نطاق المقاولات لا وفاء الديون ١١/ ٣٤٠

• عدم جواز وضع شرط جزائي عند التأخر في سداد أقساط البيع بالتقسيط ٩/ ٧٠٤

• عدم جواز وضع شرط جزائي عند التأخر في سداد الدين ٩/ ٧٠٤

• غرامة المدين المماطل وحكم الشرط الجزائي ١١/ ١٧٣

• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الشرط الجزائي ٩/ ٦٥٢

■ **الشرطة**

• الشرطة في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٤

■ **الشرك**

• احترام الإسلام لإنسانية الإنسان وتكريم البشرية والدعوة إلى الإخاء حتى مع الوثنيين ٧/ ١٣٢

• اختلاف الحكم بين مشركي العرب وغيرهم في مسألة القتال وقبول الجزية ٧/ ٩٩

• أخذ الجزية من كل كافر ما عدا عبدة الأوثان عند الحنفية ٧/ ٦٩٨

• أخذ الجزية من كل كافر ومن أهل الكتاب وعبدة الأصنام عند المالكية ٧/ ٦٩٩

• أدلة من قال من الفقهاء بأخذ الجزية من مشركي العجم دون العرب ٧/ ٧٠٣

• أسباب غزوات رسول الله ﷺ للمشركين ٧/ ١٠١

• اعتباره قمة الجرائم ٥/ ٧٤٢

• تأمين غير المسلم من كتابي أو وثني أو رجل أو امرأة ٧/ ٢٧٩

• سبب عدم أخذ الجزية من مشركي العرب ٧/ ١٠٠

• مطالبة المشركين بالإسلام أو القتال ٧/ ٩٨

• المعاهدات أصل عام مشروع في الإسلام حتى مع المشركين ٧/ ٣٤١

• معنى الشرك في الألوهية ٦/ ١٥٧

• معنى الشرك في الربوبية ٦/ ١٥٧

■ **الشركات**

• اجتماع شركة المضاربة مع شركة أخرى، جوازه ٤/ ٤٨٨

• الإجماع على جوازها في الجملة ٤/ ٥٨٩

• إخراج الشركات زكاة الأسهم كما يخرج الشخص الطبيعي زكاة أمواله ١٣/ ٤٩٩

• إحلال الكسب المشروع وحظر المشبوه ٤/ ٦٦٥

• اختلاف الشريكين في حصة كل واحد منهما فيما استولى عليه بمفرده في المباحات، حكمه ٤/ ٦٢٥

• أركان الشركة ١١/ ١٠٠

• أسباب استحقاق الربح عند الحنفية في الشركة ٤/ ٦٠٩

• استثمار الأموال العامة في شركات القطاع العام بقصد الربح ١٣/ ٤٩٨

• الاستثمار بالمشاركة تجعل البنك الإسلامي يعمل مع العامل المستثمر ١٣/ ٣٤٣

• استحقاق الشريك للربح كله إن ضار ضامناً ٤/ ٩٧

• استدانة الشريك على الشركة ١١/ ١٠٤

• استئذان الشريك شريكه في رهن حصته، حكمه ٥/ ١١٩

• الاستيلاء على المباح على الانفراد ثم حصول الخلط والبيع بين الشريكين فيما لا يكال ويوزن، حكمه ٤/ ٦٢٤

• الاستيلاء على المباح على الانفراد ثم حصول الخلط والبيع بين الشريكين فيما يكال ويوزن، حكمه ٤/ ٦٢٤

• الأسس التي تقوم عليها الشركات في الإسلام ٤/ ٦٦٦

• اشتراط علم الشريك الآخر بفسخ الشركة ٤/ ٦٢٠

• الاشتراك بتأجير منافع أشياء متميزة، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٦٢٦

• اشتراك صاحبي سيارتين بتأجيرهما وقسمة الربح بينهما، عدم صحته ٤/ ٦٢٦

• الاشتراك في أثمان الماشية وأخذ الراعي ألبانها وأسمانها واقتسام النتاج من أولاد وأصواف بين الشريكين، جوازه ٤/ ٦٧٤

obeikandl.com

- إصدار الأسهم، جوازه شرعاً ٤/ ٦٧١
- إصدار السندات، عدم جوازه ٤/ ٦٧٢
- اعتبار شركات الأشخاص من قبيل المضاربة ٤/ ٦٧٣
- اعتبار شركات الأموال من قبيل شركات العنان ٤/ ٦٧٣
- اعتبار الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شركات العنان ٤/ ٦٧٣
- اعتبار الشريك صاحب حصة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ٤/ ٦٧٣
- اعتبار عمل العامل في تربية البهائم خلافاً للحنفية ٤/ ٦٧٤
- اعتبار المتفاوضين بمنزلة الوكيل والكفيل كل منهما بالنسبة للآخر ٤/ ٦٠٥
- اعتبار المدير بحكم الوكيل أو الأجير ٤/ ٦٧٣
- اعتبار مدير الشركة ذات المسؤولية المحددة موظفاً، جوازه ٤/ ٦٣٤
- اعتبار يد الشريك يد أمانة ٤/ ٦٢٠
- الاعتماد المستندي إن كان مغطى جزئياً، حكمه ٥/ ٥٣
- إقرار المفاوض بالدين على نفسه وعلى شريكه ٤/ ٦١٤
- أقسامها ٤/ ٥٨٩
- التزام المتفاوضين بالكفالة المالكة التي قام بها أحدهما عند أبي حنيفة ٤/ ٦١٥
- الأموال التي تساهم بها الدولة في شركات القطاع العام والخاص بهدف الربح ١٣/ ٤٩٦
- إن أخذ أحد الشريكين شيئاً من المباح بمفرده كان ملكاً له ٤/ ٦٢٤
- إن أخذ الشريكان المباح معاً فهو بينهما نصفان ٤/ ٦٢٤
- انتقال حصة الشريك إلى ورثته في الشركة ذات المسؤولية والمحدودة ٤/ ٦٧٢
- انتهاء الشركة ١١/ ١٠٥
- انتهاؤها بموت أحد الشريكين ١٠/ ٢٦٥
- انسجام الشركات الحديثة مع أنظمة الشركات في الفقه الإسلامي ٤/ ٦٧٣
- انعزال الشريك بردته ولحاقه بدار الحرب أو جنونه ١٠/ ٢٤٧
- انفساخها بجنون أحد الشريكين جنوناً مطبقاً ٤/ ٦٢٢
- انفساخها بردة أحد الشريكين ولحوقه بدار الحرب ٤/ ٦٢٢
- انفساخها بموت أحد الشريكين ٤/ ٦٢١
- انفساخها بموت أحد العاقدين عند الحنفية ١٠/ ٣٢٢
- الأنواع الحديثة للشركات ٤/ ٦٦٧
- أنواع شركات الأشخاص في القانون ٤/ ٦٦٧
- أنواع الشركات التي بين القانون المدني الأردني أحكامها ٤/ ٦٦٧
- أنواع شركات الأموال في القانون ٤/ ٦٦٨
- أنواع الشركات الحديثة ٩/ ٦٩٥
- أنواع شركات العقود ١١/ ٤٣١
- أنواع الشركة ١١/ ١٠٠
- أنواع شركة العقود، عند الحنفية ٤/ ٥٩١
- أنواع الشركة الفاسدة عند الحنفية ٤/ ٦٢٤
- بطلانها إذا استوفى مربي البهائم نفقة طعامها مما تنتجه من ألبان ٤/ ٦٧٤
- بطلانها إذا اشترى شخص بهائم وتعهد آخر بتربيتها وشراء الطعام لها ٤/ ٦٧٤
- بطلانها بهلاك أحد مالي الشريكين ٤/ ٦٢٢
- بطلانها بهلاك المالين أو أحدهما قبل الشراء والخلط، عند الحنفية والشافعية ٤/ ٦١٠
- بطلانها، ما عدا شركة العنان والمضاربة، عند الشافعية والظاهرية والإمامية ٤/ ٥٩٠
- بيع كل من الشريكين المتاع المشترى من شريك ولو هلك مال الآخر، جوازه ٤/ ٦٢٣
- تحميل مسؤولية القتل بوسائل النقل الجماعية للمالك أو السائق أو الشركة المالكة أو الحكومة ١٣/ ٤٢
- التوسع في مفهوم يد الأمانة في مجال المشاركة في الاستثمارات ١٣/ ٣٤٦
- تحويل الأفراد المحتاجين لرأس مال بسيط من خلال المشاركة مع المصارف الإسلامية ١١/ ٤٣٣
- التشابه بين شركة التضامن وشركة المفاوضة ٤/ ٦٦٨
- تصرف الشريك بمال الشركة ١١/ ١٠٣
- تصرف الشريك في مال شركة العنان كالوكيل، عند الشافعية ٤/ ٦١٣
- تعدد أنواع الشركات في شركة واحدة، جوازه ٤/ ٦٧٠
- تعدد أنواعها ٤/ ٦٦٧
- تعريف شركة العقد ١١/ ٤٣١
- تعريفها اصطلاحاً ٤/ ٥٨٧
- تعريفها عند الحنفية ٤/ ٦٦٦
- تعريفها عند الشافعية ٤/ ٥٨٨
- تعريفها لغة ٤/ ٥٨٧

- التفاضل في الربح مع التساوي في رأس المال إن كان العمل على أحدهما، جوازه عند الحنفية إلا زفر ٤/ ٦٠٩
- التفاوت بين الشريكين في شركة العنان وحصولها في المصارف الإسلامية ١١/ ٤٣٢
- تفعيل العمل بمقتضى الشرعية الاقتصادية في مجال البيوع والشركات والإجارات من مهام هيئة الرقابة الشرعية ١٣/ ٣٣٧
- تقبل شريكين حمولة معلومة ببدل معلوم ولو اختلفت دابة كل منهما عن الآخر، جوازه ٤/ ٦٢٦
- تقسيمها في القانون المدني في سورية ومصر ٤/ ٦٦٧
- تكييفها إذا هلك أحد الشريكين بعد شراء الآخر بماله شيئاً لشركة عند محمد والحسن بن زياد ٤/ ٦٢٣
- تمتع الشركة ذات المسؤولية المحدودة ببعض خصائص المضاربة ٤/ ٦٧٢
- التوصية البسيطة تعريفها في القانون ٤/ ٦٦٩
- جمع الشركة ذات المسؤولية المحدودة لخصائص شركات الأموال وشركات الأشخاص ٤/ ٦٧٢
- جواز كل أنواعها، عند الحنفية والزيدية ٤/ ٥٩٠
- جوازها ما عدا شركة المفاوضة عند الحنابلة ٤/ ٥٩٠
- جوازها ما عدا شركة الوجوه والمفاوضة، عند المالكية ٤/ ٥٩٠
- حضور رأس مالها عند الشراء، اشتراطه ٤/ ٦٠٠
- حق مسؤولية الشريك بمقدار حصته في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ٤/ ٦٧٣
- حكم التساوي في المالين والمثليين واشتراط التفاضل في الربح عند أبي يوسف ٤/ ٦٠٤
- حكم تعامل الأقليات الإسلامية في الخارج مع البنوك الربوية والشركات التي تتعامل بالربا ١١/ ٢٣٨
- حكم المشاركة المتناقصة ١١/ ٤٣٦
- حكمة مشروعيتها ٤/ ٥٨٩
- خلط المالين

اشتراطه عند الشافعية وزفر والظاهرية والزيدية والإمامية ٤/ ٦٠١

عدم اشتراطه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٤/ ٦٠١
- خلط المالين حساً أو حكماً، عند المالكية ٤/ ٦٠١
- الربح في الشركة ١١/ ١٠٣
- الزكاة في أموال مكافأة نهاية الخدمة ١٣/ ٤٨١
- زكاتها، توصية الندوة الأولى للزكاة بتكوين لجنة فرعية لبحث موضوع محاسبة الزكاة للشركات ٩/ ٤٤٤
- سبب مشروعيتها ٤/ ٦٦٦
- سفر الشريك بمال الشركة ١١/ ١٠٤
- سفر الشريك بمال الشركة، جوازه عند أبي حنيفة ومحمد والمالكية والحنابلة ٤/ ٦١٣
- الشراء بأحد المالين وهلاك الآخر، حكمه ٤/ ٦١١
- شرط تنازل الشريك عن الأرباح التي قد تتحقق مقابل مبلغ مقطوع ١٣/ ٢٧٧
- شرط العمل على أقل الشريكين ربحاً، حكمه ٤/ ٦٠٩
- شركات الأشخاص، معناها في القانون المدني ٤/ ٦٦٨
- شركات الأموال، معناها في القانون ٤/ ٦٦٨
- شركات البهائم

تعريفها ٤/ ٦٧٤

مشروعيتها ٤/ ٦٧٤
- الشركات بين القديم والحديث في الفقه الإسلامي ٤/ ٦٦٥
- شركات السيارات

تعريفها ٤/ ٦٧٣

مشروعيتها ٤/ ٦٧٣
- الشركة إذا تعهد مالك البهائم بنفقاتها ودفعها لآخر لتربيتها، جوازها ٤/ ٦٧٤
- الشركة إذا تكفل مالك البهائم بثمن طعامها ودفعها لآخر لتربيتها، جوازها ٤/ ٦٧٤
- شركة الأعمال

أحكامها ٤/ ٦١٧

اختلاف عملي الشريكين في شركة الأعمال إن كانا متلازمين، جوازه عند المالكية ٤/ ٥٩٨

استحقاق الأجر بضمان العمل بها بالعمل حقيقة في شركة الأعمال عناناً ٤/ ٦١٩

اشتراط اتحاد الصفقة في شركة الأعمال، عند المالكية ٤/ ٥٩٨

اشتراط التفاضل في الكسب إذا اشترط التفاضل في ضمان العمل في شركة الأعمال عناناً، جوازه ٤/ ٦١٩

اشتراط جميع الربح لأحد الشريكين في شركة الأموال عناناً، حكمه ٤/ ٦٠٩

اشتراط شرائط المفاوضة في شركة الأعمال إذا كانت مفاوضة ٤/ ٦٠٧

اعتبار كل شريك كفيل عن الآخر في شركة الأعمال عناناً، عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٦١٨

اعتبار كل شريك وكيل عن الآخر في شركة الأعمال عناناً، عند الزيدية ٤/ ٦١٨

obeikandl.com

اقتسام الخسارة على قدر ضمان العمل كالربح في شركة الأعمال عناناً ٤/ ٦١٩
إقرار أحد الشريكين بالدين ولزوم المطالبة لهما في شركة الأعمال، جوازه ٤/ ٦١٧
أهلية الوكالة في شركة الأعمال إن كانت عناناً، اشتراطها ٤/ ٦٠٧
بطلانها عند الشافعية والإمامية و زفر من الحنفية ٤/ ٥٩٩
تسمياتها ٤/ ٥٩٧
توزيع الربح والعمل في شركة الأعمال، حكمه عند المالكية ٤/ ٥٩٨
حق الشريكين في شركة الأعمال عناناً بالمطالبة بكل الأجر ٤/ ٦١٨
ضمان الشريكين ما خباه أحدهما في شركة الأعمال عناناً ٤/ ٦١٩
كيفية تقسيم الربح في شركة الأعمال عناناً ٤/ ٦١٩
لزومها بالعمل إن كانت شركة أعمال على المعتمد عند المالكية ٤/ ٦٢٠
مشروعيتها عند المالكية والحنفية والحنابلة والزيدية ٤/ ٥٩٨
مطالبة الشريكين في شركة الأعمال عناناً فيما التزمه أحدهما من العمل ٤/ ٦١٨
نفاذ الإقرار من أحد الشريكين في شركة الأعمال عناناً ٤/ ٦١٨
وجه الاستحسان في تعلق العمل واقتضاء البدل بالشريكين في شركة الأعمال عناناً ٤/ ٦١٨
• شركة الأعمال إذا احتاجت الصنعة لآلة وكانت ملكاً لأحد الشريكين، حكمها ٤/ ٦٠٧
• شركة الأعمال أو الأبدان، تعريفها ٤/ ٥٩٧
• شركة الأعمال أو الصنائع، وشركة الوجوه وشركة الأموال أنواع شركة العقود ١١/ ٤٣١
• شركة الأعمال جوازها حتى في المباحات، عند الحنابلة ٤/ ٥٩٩
• شركة الأملاك
تعريفها ٤/ ٥٨٩
حكمها ٤/ ٥٩٠
نوعاها ٤/ ٥٨٩، ١١/ ١٠٠
• شركة الأملاك بعد خلط مالين مثليين، جوازها عند أبي يوسف ٤/ ٦٠٥
• شركة الأموال
تعريفها ٤/ ٥٩١
فسادها باشتراط زوال يد رب المال عند العمل ٤/ ٦٣٩
لزومها بالعقد إن كانت شركة أموال على المعتمد عند المالكية ٤/ ٦٢٠
نوعاها ٤/ ٥٩١
• شركة الأموال الاختيارية، معناها ٤/ ٥٨٩
• شركة الأموال بطلانها بهلاك المال كله أو مال أحد الشريكين قبل الخلط أو الشراء ٤/ ٦٢٢
• شركة الأموال الجبرية، معناها ٤/ ٥٨٩
• الشركة إن اشترك اثنان في ثمن الحيوان ونفقته وتبرع أحدهما بالتربية، جوازها ٤/ ٦٧٤
• الشركة إن سلم رجل لآخر سفينته أو دارة ليؤجرها ويقتسمها الأجر، فساده ٤/ ٦٢٦
• الشركة بأنواعها من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٢
• شركة التضامن في القانون، تعريفها ٤/ ٦٦٨
• شركة التضامن، معناها في القانون الوصفي ٤/ ٦٣٤
• شركة التوصية
الاختلاف بين المساهم والموصي في شركة التوصية بالأسهم ٤/ ٦٧٢
اشتراط زيادة الربح للشريك العامل في شركة التوصية البسيطة، جوازه ٤/ ٦٦٩
اعتبار شركة التوصية بالأسهم من شركات العنان ٤/ ٦٧٣
اعتبار شركة التوصية البسيطة نوعاً من أنواع المضاربة ٤/ ٦٦٩
تقديم الحصة بالأسهم في شركة التوصية بالأسهم، جوازه ٤/ ٦٧٢
خضوع عمل المتضامنين في شركة التوصية بالأسهم لأحكام شركة المضاربة ٤/ ٦٧٢
كون المسؤول عن الإدارة شريكاً واحداً أو أكثر في شركة التوصية البسيطة، جوازه ٤/ ٦٦٩
• شركة التوصية بالأسهم
تعريفها ٤/ ٦٧٢
جوازها شرعاً ٤/ ٦٧٢
• شركة التوصية البسيطة/ ، ٤/ ٦٦٩
معناها في القانون الوصفي ٤/ ٦٣٤
• شركة الدلالين، عدم جوازها عند الحنابلة ٤/ ٥٩٩
• الشركة ذات المسؤولية المحدودة تمامها بالاشتراك الشخصي لا بالاكتتاب العام ٤/ ٦٧٢
• الشركة ذات المسؤولية المحدودة في القانون، تعريفها ٤/ ٦٧٢
• الشركة ذات المسؤولية المحدودة، مشروعيتها ٤/ ٦٧٢
• الشركة، صحتها مع بقاء يد رب المال على ماله ٤/ ٦٣٩
• شركة العقود
أحكامها ٤/ ٦٠٨

أركانها عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٥٩١
أنواعها عند الحنابلة ٤/ ٥٨٩
أنواعها عند الحنفية ٤/ ٥٩٠
أنواعها عند المالكية والشافعية ٤/ ٥٩٠
تعريفها ٤/ ٥٨٩، ١١/ ١٠٠
• شركة العنان
إبضاع الشريك مال شركة العنان، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦١٢
إبضاع الشريك مال شركة العنان، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٦١٢
إبضاع وإيداع الشريك مال شركة العنان، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٦١٢
الاتفاق على مشروعية شركة العنان ٤/ ٥٩٠
الاستدانة على مال شركة العنان بغير إذن الشريك الآخر، عدم جوازها ٤/ ٦١٢
استئجار الشريك من يعمل في بضاعة شركة العنان، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦١٢
استئجار الشريك من يعمل في مال شركة العنان، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦١٢
إقراض أحد الشريكين من مال شركة العنان، حكمه ٤/ ٦١٤
التزام الشريك بحقوق العقد الذي عقده دون شريكه في شركة العنان ٤/ ٦١٣
امتلاك أحد الشريكين مالاً لم يدخل فيها شركة العنان، جوازه ٤/ ٦٠٧
انطباق أحكام شركة العنان على شركة المفاوضة ٤/ ٦١٤
أهلية الكفالة في المتعاقدين في شركة العنان، عدم اشتراطها ٤/ ٦٠٧
إيداع الشريك مال شركة العنان، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦١٢
بيع الشريك نسيئة من مال شركة العنان، جوازه في الرواية الراجحة عند الحنابلة ٤/ ٦١١
بيع الشريك نسيئة من مال شركة العنان، عدم جوازه عند الشافعية، ورواية عند الحنابلة ٤/ ٦١١
ترجيح جواز اشتراط الكفالة في شركة العنان ٤/ ٦٦٩
التساوي في الربح في شركة العنان، عدم اشتراطه ٤/ ٦٠٧
التساوي في الربح والخسارة مع تفاضل المالين في شركة العنان، عدم جوازه عند الشافعية والمالكية والظاهرية والإمامية ٤/ ٦١٠
التصرفات التي لا تحق للشريك في شركة العنان، عند الشافعية ٤/ ٦١٤
التصرفات التي يملكها الشريك في شركة العنان ٤/ ٦١١
تعريفها ٤/ ٥٩١، ٤/ ٦٦٨
تعلق الخصومة بالشريك العاقد في شركة العنان ٤/ ٦١٣
تعلق القبض بالشريك العاقد في شركة العنان ٤/ ٦١٣
تفاضل الربح والخسران مع تساوي المالين في شركة العنان، عدم جوازه عند المالكية والشافعية وزفر والظاهرية والإمامية ٤/ ٦١٠
التفاضل في الربح والخسارة على قدر رأس المال في شركة الأموال عناناً، جوازه عند الحنابلة والزيدية ٤/ ٦١٠
توكيل الشريك غيره بالبيع والشراء في شركة العنان، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦١٣
جوازها بالإجماع ٤/ ٥٩١
حق الشريك بالبيع بقليل الثمن وكثيره بدون ثمن من مال شركة العنان ٤/ ٦١١
حق الشريك بالشراء نسيئة ولو كان المال تحت يده في شركة العنان ٤/ ٦١١
حق الشريك العاقد في قبض بدلي البيع في شركة العنان ٤/ ٦١٣
حق كل شريك بالبيع نقداً ونسيئة من مال شركة العنان، عند الحنفية ٤/ ٦١١
حق كل شريك بالتصرف في مال شركة العنان ٤/ ٦١١
خلو شركة العنان عن كفالة أحد الشريكين للآخر ٤/ ٦٦٩
دفع الشريك مال شركة العنان مضاربة إلى شخص، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦١٢
الديون التي لا يتحملها المفاوض الآخر لأنها بدل عما لا يصح الاشتراك فيه ٤/ ٦١٦
رجوع أحد المتفاوضين على الآخر بما قضاه عنه من دين ٤/ ٦١٦
رجوع أحد المفاوضين على الآخر إذا أدى أكثر من نصف دين الشركة ٥/ ٤٩
رجوع الشريك المشتري على الشريك الذي هلك ماله بحصته من ثمن المشترى ٤/ ٦٢٣
ركن شركة العقود، عند الحنفية ٤/ ٥٩١
رهن الشريك متاعاً من شركة العنان بإذن شريكه، جوازه وجواز الارتهان ٤/ ٦١٣
رهن المفاوض وارتهانه بدون إذن شريكه، جوازه ٤/ ٦١٥
سبب تسميتها ٤/ ٥٩١
سفر الشريك بمال شركة العنان، بغير إذن شريكه، عدم جوازه عند أبي يوسف والشافعي ٤/ ٦١٣
قبول الشريك الحوالة بالثمن جوازه، وجواز إحالة غيره في شركة العنان ٤/ ٦١٣
كون الخسارة على قدر رأس المال في شركة العنان ٤/ ٦٦٩
كون رأس المال من النقود الرائجة في شركة العنان، اشتراطه ٤/ ٦٣٥

كون الربح على قدر رأس المال في شركة العنان في الأموال ٤/ ٦٠٩
كون الربح والخسارة على قدر المالين في شركة العنان، اشتراطه عند المالكية والشافعية والظاهرية والإمامية وزفر ٤/ ٦١٠
كون العمل على الشريكين أو أحدهما في شركة العنان في الأموال، جوازه ٤/ ٦٠٩
كونها في بعض أنواع التجارة لا كلها، جوازه ٤/ ٦٠٧
كيفية تقسيم الربح في شركة العنان ٤/ ٦٦٩
كيفية توزيع الربح والخسارة في شركة العنان ٤/ ٥٩٢
مساواة الشريكين في المال والتصرف في شركة العنان، عدم اشتراطها ٤/ ٥٩٢
المساواة في رأس المال في شركة العنان، عدم اشتراطها ٤/ ٦٠٧
مسؤولية كل شريك عن تصرفاته في شركة العنان ٤/ ٥٩٢
مشاركة الصبي المأذون شركة عنان، جوازها ٤/ ٦٠٧
معناها عند المالكية ٤/ ٥٩٥
هبة أحد الشريكين من مال شركة العنان، حكمه ٤/ ٦١٤
• شركة العنان بين المسلم والذمي، جوازها ٤/ ٦٠٧
• شركة العنان في الأموال، أحكامها ٤/ ٦٠٩
• الشركة الفاسدة، حكمها عند الشافعية والحنفية والحنابلة ٤/ ٦٠٨
• الشِرْكة في التبر والنُقرة، صحتها في رواية عند الحنفية ٤/ ٦٠٣
• الشركة في التبر والنقرة، عدم صحتها عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٦٠٣
• الشركة في العوض، عدم جوازها عند الجمهور غير مالك ٤/ ٦٠٢
• الشركة في الفلوس
جوازها عند محمد ٤/ ٦٠٣
عدم جوازها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٤/ ٦٠٣
عدم جوازها عند الشافعية والحنابلة وابن القاسم ٤/ ٦٠٣
• الشركة في المثليات بعد الخلط، جوازها عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٦٠٤
• الشركة في المثليات بعد الخلط، عدم جوازها عند أبي يوسف ٤/ ٦٠٤
• الشركة في المثليات، جوازها عند الشافعية والمالكية ٤/ ٦٠٣
• الشركة في المثليات حسب قيمتها عند الخلط، جوازها عند المالكية ٤/ ٦٠٣
• الشركة في المثليات قبل الخلط، عدم جوازها عند الحنفية والشيعة الإمامية والزيدية ٤/ ٦٠٤
• الشركة في المثليات والعروض، عدم جوازها عند الحنابلة ٤/ ٦٠٤
• شركة المحاصة
اعتبار شركة المحاصة نوع من أنواع شركة العنان ٤/ ٦٧٠
تعريفها في القانون ٤/ ٦٧٠
تكييف شركة المحاصة بحسب شيوع حصص الشركاء ٤/ ٦٧٠
جوازها شرعاً ٤/ ٦٧٠
خفاء شركة المحاصة عن الناس ٤/ ٦٧٠
عدم وجود شخصية اعتبارية لشركة المحاصة ٤/ ٦٧٠
معناها في القانون الوضعي ٤/ ٦٣٤
• شركة المحاصة شركة وقتية ٤/ ٦٧٠
• شركة المساهمة
اعتبار مدير شركة المساهمة وشركة التضامن موظفاً، جوازه ٤/ ٦٣٤، ٤/ ٦٧١
اقتصار مسؤولية الشريك على أسهمه في شركة المساهمة ٤/ ٦٧١
انتشار شركات المساهمة على حساب شركات التوصية ٤/ ٦٧٠
تحديد مسؤولية المساهم بقدر قيمة أسهمه في شركة المساهمة ٤/ ٦٧١
تصرف مجلس إدارة الشركة المساهمة بالوكالة عن المساهمين ٤/ ٦٧١
تعريفها في القانون ٤/ ٦٧١
توزيع الأرباح بنسبة الأسهم في الشركة المساهمة ٤/ ٦٧١
جوازها شرعاً ٤/ ٦٧١
زكاتها، أحكامها ٩/ ٤٣٥
زكاتها، كيفية تقديرها ٩/ ٤٣٦
سبب تسمية شركة المساهمة مغفلة ٤/ ٦٧١
ضمان المدير إن استدان بأكثر من رأس مال شركة المساهمة ٤/ ٦٧١
مزيتها ٤/ ٦٧٠
وقوع الضمان على المساهمين في شركة المساهمة في حدود أسهمهم ٤/ ٦٧١
• شركة المفاوضة
اشتراك المتفاوضين في كل الحقوق والواجبات ٤/ ٥٩٣
اشتراك المتفاوضين فيما يملكانه من النقود الحاضرة على التساوي بينهما ٤/ ٥٩٤
اشتراك المتفاوضين مغارم الأموال، عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٥٩٤
التزام غير العاقدين بضمان الخسارة، حكمه ٤/ ١٠٠

obeikandl.com

التزام كلا المتفاوضين بالديون التي في معنى التجارة والتي وجبت على أحدهما ٤/ ٦١٥
التزام كلا المتفاوضين بديون التجارة التي وجبت على أحدهما ٤/ ٦١٥
انقلاب المفاوضة إلى شركة عنان بفقد أحد شروطها، عند الحنفية ٤/ ٦٠٦
أهلية الكفالة في الشريكين إن كانت شركة الوجوه مفاوضة، اشتراطها ٤/ ٦٠٨
أهلية الوكالة والكفالة في المتفاوضين، اشتراطها عند الحنفية ٤/ ٦٠٥
بطلانها إذا زاد أحد المالين على الآخر قبل الشراء ٤/ ٦٢٣
بطلانها إذا ورث أحد الشريكين مالاً تصح فيه الشركة وقبضه ٤/ ٦٢٤
بطلانها لعدم تحقق المساواة بين رأس المال ٤/ ٦٢٣
تحول شركة المفاوضة إلى عنان باختلال أحد شروطها ٤/ ٥٩٣
تساوي الشريكين في رأس المال والربح في شركة المفاوضة ٤/ ٥٩٣
التساوي في التصرف في شركة المفاوضة، اشتراطه ٤/ ٥٩٣
التساوي فيما يتبايعانه إذا كانت شركة الوجوه مفاوضة، اشتراطه ٤/ ٦١٧
تضامن الشريكين في الحقوق والواجبات في شركة المفاوضة ٤/ ٥٩٣
تضمن المفاوضة للوكالة والكفالة بمجهول ٤/ ٥٩٥
تعذر تحقق شركة المفاوضة بمفهومها، عند الحنفية ٤/ ٥٩٦
تعريفها اصطلاحاً ٤/ ٥٩٣
تعلق حقوق العقد بكلا المتفاوضين ولو قام به أحدهما ٤/ ٦١٦
حق كلا المتفاوضين بإقامة البينة في المنازعة على شيء وطلب اليمين ٤/ ٦١٦
حق كلا المتفاوضين بالمطالبة بالثمن عند استحقاق المبيع ٤/ ٦١٦
حق كلا المتفاوضين برد المبيع المعيب ٤/ ٦١٦
حق كلا المتفاوضين بفيض بدلي البيع الذي قام به أحدهما ٤/ ٦١٦
خلط المالين في المفاوضة، عدم اشتراطه عند الحنفية إلا زفر ٤/ ٦٠٦
دخول كل ما يصلح أن يكون رأس مال للشركة لأحد المتفاوضين في الشركة عند الحنفية ٤/ ٦٠٥
سبب إبطال الجمهور غير الحنفية والزيدية لشركة المفاوضة ٤/ ٥٩٥
سبب تسميتها عند الحنفية ٤/ ٥٩٢
سبب تسميتها عند المالكية والشافعية ٤/ ٥٩٢
السبب في التزام المتفاوضين بديون التجارة ٤/ ٦١٥
السبب في التزام المتفاوضين لضمان الغصب ٤/ ٦١٥
السبب في التزام المتفاوضين لضمان الودائع والعواري ونحوها ٤/ ٦١٥
سرعة زوال شركة المفاوضة أو تحويلها إلى عنان ٤/ ٦٦٨
عدم جواز المفاوضة عند الشافعية والحنابلة بمفهومها عند الحنفية والزيدية ٤/ ٥٩٥
عدم الخلاف بين الفقهاء في شركة المفاوضة بمفهومها، عند المالكية ٤/ ٥٩٥
عدم فساد المفاوضة بإرث أحد المتفاوضين عروضاً أو عقاراً ٤/ ٥٩٤
عدم واقعية شركة المفاوضة بمفهوم الحنفية في رأي -أ- علي الخفيف ٤/ ٦٠٧
العقود التي يجريها أحد المتفاوضين ولا تدخل في المفاوضة ٤/ ٦١٦
فساد المفاوضة بإرث أحد المتفاوضين نقوداً ٤/ ٥٩٤
كفالة أحد المتفاوضين للآخر فيما اشتراه لنفسه خاصة ٤/ ٦١٦
كون كل شريك كفيل عن الآخر في المفاوضة ٤/ ٦٦٨
كون كل شريك وكيل وكفيل عن الآخر في شركة المفاوضة ٤/ ٥٩٣
كون المفاوضة بين مسلمين، اشتراطه عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٦٠٦
كون المفاوضة في جميع التجارات المباحة، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٦٠٦
لزوم الكفالة للكفيل دون المفاوض الآخر، عند الصاحبين ٤/ ٦١٥
لزوم المفاوض ما لزم صاحبه في شركة الأعمال ٤/ ٦١٧
ما لا يصلح دخوله في رأس مال شركة المفاوضة، عند الحنفية ٤/ ٦٠٦
ما لا يؤثر تملكه على صحته شركة المفاوضة ٤/ ٥٩٤
المساواة في رأس مال المفاوضة قدراً وقيمة، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٦٠٥
المساواة في الربح في المفاوضة، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٦٠٦
مشروعيتها عند الحنفية والزيدية ٤/ ٥٩٤
المفاوضة بين مسلم وكافر، جوازها عند أبي يوسف ٤/ ٦٠٦
• الشركة المفاوضة الجائزة، معناها عند المالكية ٤/ ٥٩٥

- الشركة المفاوضة في الأموال، أحكامها ٤/ ٦١٤
- شركة المفاوضة والتساوي فيها ١١/ ٤٣١
- شركة المفاوضة وشروطها ١١/ ١٠١
- الشركة من طبيعة الحياة العملية ١١/ ٤٣١
- الشركة الواردة على ملك الغير بإذنه، فسادها حكمه ٤/ ٦٢٧
- شركة الوجوه
أحكامها ٤/ ٦١٧
اختلاف حصة الشريكين في ملكية الشيء المشترى في شركة الوجوه، جوازه ٤/ ٥٩٧
انطباق أحكام شركة الوجوه على أحكام شركة الأموال ٤/ ٦١٧
بطلانها عند المالكية والشافعية والظاهرية والإمامية ٤/ ٥٩٧
تعريفها ٤/ ٥٩٦
التفاضل في ثمن المشترى وربحه في شركة الوجوه عناناً، جوازه ٤/ ٦٠٨
شروطها ٤/ ٦٠٨
كون الخسارة على قدر الضمان في شركة الوجوه ٤/ ٥٩٧
كون الربح بقدر حصة الشريك في الشيء المشترى في شركة الوجوه عناناً، اشتراطه ٤/ ٦٠٨
كون الربح قدر الحصة في الملك في شركة الوجوه ٤/ ٥٩٧
كون الضمان بقدر الحصة في الملك في شركة الوجوه ٤/ ٥٩٧
كونها بلفظ المفاوضة إن كانت شركة الوجوه مفاوضة ٤/ ٦٠٨
مشروعيتها عند الحنفية والحنابلة والزيدية ٤/ ٥٩٦
المناصفة بين الشريكين في شركة الوجوه مفاوضة بثمن الشيء المشترى وربحه اشتراطه ٤/ ٦٠٨
- شركة الوجوه عناناً، جوازها عند الحنابلة ٤/ ٦١٧
- شركة الوجوه مفاوضة، عدم جوازها عند الحنابلة ٤/ ٦١٧
- الشروط الخاصة بشركة المفاوضة، عند الحنفية ٤/ ٦٠٥
- الشروط الخاصة بعقود شركات الأموال ٤/ ٦٠٠
- شروط الشركات ١١/ ٤٤٣٢
- شروط شركة الأعمال ٤/ ٦٠٧
- الشروط العامة في شركات العقود، عند الحنفية ٤/ ٥٩٩
- شروط المشاركة المتناقصة ١١/ ٤٣٦
- شروط المعقود عليه في الشركة ١١/ ١٠٢
- شمول شركة المفاوضة لعدة أنواع من الشركات ٤/ ٦٧٠
- صحتها في الاستيلاء على المباح عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٦٢٥
- صفة عقد الشركة ١١/ ١٠٥
- صفة عقد الشركة ويد الشريك ٤/ ٦٢٠
- صور المشاركة المتناقصة ١١/ ٤٣٥
- ضمان الشريك لمال الشركة بالتعدي أو التقصير ٤/ ٦٢١
- ضمان طرف ثالث في مجال المشاركة في الاستثمارات ١٣/ ٣٤٩
- عبء إثبات التعدي أو التقصير في حالة الخسارة في المشاركة في الاستثمار ١٣/ ٣٤٤
- عدم ترتب أحكام الشركة الصحيحة إن كانت شركة فاسدة ٤/ ٦٠٨
- عدم التمييز بين البنوك الربوية والشركات المتعاملة بالربا ١١/ ٢٥١
- عدم جواز الالتزام بحماية أحد الشركاء أو المضاربين بالحماية من مخاطر المتاجرة بالعملات ١١/ ١٦٨
- عدم ضمان الشريك مال الشركة إلا بالتعدي ١١/ ١٠٤
- عدم فسخها بإخلال أحد الشركاء بالتزامه ١٠/ ٣٢٢
- عدم قبول حصص الشركاء للتداول كالأسهم في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ٤/ ٦٧٢
- عدم لزوم عقد الشركة، عند الجمهور ٤/ ٦٢٠
- عزل الشريك شريكه ولو لم ينفى المال، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٦٢١
- عمل أحد الشريكين وإعانة الآخر له في الاستيلاء على المباح، حكمه عند الحنفية ٤/ ٦٢٥
- فائدة خلط المالين عند ابن رشد ٤/ ٦٠٢
- فساد الاشتراك في أعمال جميع المباحات، عند الحنفية ٤/ ٦٢٤
- فسادها إن اختل شرط من شرائط صحة الشركة ٤/ ٦٠٨
- فسادها لجهالة توزيع الربح، عند الحنفية ٤/ ٦٠٠
- فسخها
جوازه عند الجمهور ١٠/ ٣٢٢
عدم صحته إلا باتفاق الطرفين عند المالكية ٤/ ٦٢١
- فسخها من أحد الشريكين، جوازه عند الجمهور ٤/ ٦٢١
- الفوائد العملية لعملية المشاركة في الاستثمار ١٣/ ٣٤٣
- قبول دخول الشريك في الشركة ١١/ ١٠٥
- قبول قول الشريك بيمينه في مقدار الربح والخسارة والهلاك ٤/ ٦٢١

Obeikandl.com

- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الشركات الحديثة كالشركات القابضة ٩/ ٦٩٤
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المشاركة المتناقصة وضوابطها الشرعية ٩/ ٧١١
- كون أجر السائق حصة من الأرباح أو أجراً مقطوعاً من شركة السيارات، جوازه ٤/ ٦٧٣
- كون التصرف قابلاً للوكالة من شروط الشركة ١١/ ١٠٢
- كون التصرف المعقود عليه قابلاً للوكالة، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٥٩٩
- كون رأس مالها أثماناً مطلقة، اشتراطه عند الجمهور غير المالكية ٤/ ٦٠٢
- كون رأس مالها عيناً حاضرة لا ديناً ولا مالاً غائباً، اشتراطه ٤/ ٦٠٠
- كون رأس مالها مما لا يتعين بالتعيين، اشتراطه ٤/ ٦٠٤
- كون رأس مالها من النقود أو العروض، جوازه عند مالك ٤/ ٦٠٣
- كون الربح جزءاً شائعاً في الجملة لا معيناً، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٦٠٠
- كون الشريكين أهلاً للوكالة والتوكيل، اشتراطه ٤/ ٦٠٠
- كون غير المسؤول عن الإدارة شريكاً واحداً أو أكثر، جوازه ٤/ ٦٦٩
- كون المالين مختلفي الجنس أو الصفة، عدم جوازه عند الشافعي وزفر ٤/ ٦٠١
- كون المالين من جنس واحد بصفتين مختلفتين، جوازه عند الجمهور ٤/ ٦٠٢
- كون المالين من جنسين مختلفين، جوازه عند الجمهور ٤/ ٦٠٢
- كيفية إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة ٤/ ٦٧٢
- كيفية تحقيق المشاركة المتناقصة ١١/ ٤٣٥
- كيفية تقسيم الربح في الشركة الفاسدة ٤/ ٦٢٧
- لجوء المصارف الإسلامية إلى المشاركة بدلاً من المديونية الربوية ١١/ ٤٣٢
- لزومها بالشروع بالعمل عند بعض المالكية ٤/ ٦٢٠
- لزومها بالعقد عند المالكية ٤/ ٦٢٠
- لزومها، عند المالكية ١٠/ ٣٢٢
- ما تشترك به الشركة ذات المسؤولية المحدودة مع شركات الأشخاص ٤/ ٦٧٢
- ما تشترك به الشركة ذات المسؤولية المحدودة مع شركات الأموال ٤/ ٦٧٢
- ما يشترط في الشركة ١١/ ١٠٢
- ما يصح أن يكون رأس مال الشركة ١١/ ١٠٣
- المبطلات التي تعم الشركات كلها ٤/ ٦٢١
- مبطلات عقد الشركة ٤/ ٦٢١
- مجال نشاطات الشركات المساهمة ٤/ ٦٧١
- المشاركة الدائمة أو الثابتة بين المصرف وطرف آخر ١١/ ٤٣٤
- المشاركة المتناقصة بين المصرف الإسلامي وطرف آخر ١١/ ٤٣٤
- المشاركة المتناقصة في مجال المشاركة في الاستثمارات ١٣/ ٣٥٠
- المشاركة من أدوات الاستثمار المالية الإسلامية طويلة الأجل ١١/ ٤٣٢
- المشاركة والوسائل العملية لتفعيلها في التمويل ١٣/ ٣٤٣
- مشروعيتها ٤/ ٥٨٨
- مشروعية شركة الأعمال ١١/ ١٠٢
- مشروعية شركة العنان ١١/ ١٠١
- مشروعية شركة الوجوه ١١/ ١٠١
- مشروعية كل أنواعها، عند الحنفية والزيدية ٤/ ٦٦٧
- المشكلات التي تثار في مجال المشاركة في الاستثمار ١٣/ ٣٤٤
- المضاربة أو القراض من أدوات الاستثمار طويلة الأجل ١٣/ ٤٧٧
- مضاربة الشريك بمال الشركة ١١/ ١٠٤
- المضاربة والمشاركة بأنواعها والإجارة من أدوات الاستثمار الإسلامي طويل الأجل ١٣/ ٣٤١
- معلومية ربح كل شريك بجزء محدد، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٦٠٠
- معنى شركة المضاربة ومشروعيتها ١١/ ١٠٥
- معنى الشركة ومشروعيتها ١١/ ١٠٠
- من الذي يتحمل تبعة الهلاك في الشركات ١٠/ ٧٨٣
- من صور المشاركة المتناقصة ١٣/ ٣٥٠
- نوعا المشاركة بين المصرف الإسلامي ومنشئ الشركة ١١/ ٤٣٤
- هلاك أحد المالين قبل الخلط أو التصرف على الشركة، عند المالكية والحنابلة ٤/ ٦١١
- هلاك أحد المالين قبل الخلط، حكمه عند الشافعية ٤/ ٦٠٢
- هلاك مال أحد الشريكين بعد شراء الآخر بماله شيئاً للشركة، حكمه ٤/ ٦٢٣

obeikandl.com

- هلاك مال أحد الشريكين ثم اشتراء الآخر بماله، حكمه ٤/ ٦٢٣
- هلاك المال بعد الخلط على الشركة ٤/ ٦٢٣
- هلاك المال بعد الخلط يكون على الشركة ٤/ ٦١٠
- هلاك المال على صاحبه إن كان في يده قبل الخلط ٤/ ٦١٠، ٤/ ٦٢٢
- وجوب الضمان على الشريك المخل بالتزامه وجوبه ١٠/ ٣٢٢
- وجود صفتي الشركة والإجارة في شيء واحد، جوازه ٤/ ٦٣٤
- وجود صفتي الشركة والإجارة في عقد واحد، جوازه عند المالكية والشافعية ٤/ ٦٧٣
- وقوع خلط المالين قبل العقد، اشتراطه عند الشافعية ومن وافقهم ٤/ ٦٠١
- وقوع الشراء للشريك خاصة إن صار مال شركة العنان أعياناً كله واشترى شيئاً نسيئة ٤/ ٦١٢
- الوكالة في المالين قبل خلطهما، جوازها ٤/ ٦٠١
- يد الشريك يد أمانة ١٣/ ٣٤٤

■ شركات التأمين

- شركات التأمين ذات القسط الثابت والعمل فيها ١٢/ ١٥٧
- العمل في شركات التأمين ١٢/ ١٥٦
- العمل في شركات التأمين الإسلامي بالأخذ بمبدأ التأمين التعاوني ١١/ ٢٦٣

■ الشركات المساهمة

- إخراج الشركات المساهمة زكاة الأسهم ١١/ ٣٧٦
- أدلة المانعين لتعامل الأقليات الإسلامية مع البنوك الربوية والشركات المساهمة التي تتعامل بالربا ١١/ ٢٦٠
- أسهم التمتع في الشركات المساهمة ١١/ ٤١٨
- الأسهم الممتازة في الشركات المساهمة ١١/ ٤١٨
- انطباق أحكام شركة العنان والمضاربة على الشركات المساهمة ١١/ ٤١٥
- تزكية الأسهم في الشركات زكاة الخليطين ١١/ ٣٧٥
- تسجيل الشركة في سجلات معينة عند الدولة ١١/ ١٣٠
- التعامل مع الشركات المساهمة التي تتعامل بالربا للحاجة ورعاية المصلحة ١١/ ٢٥٩
- تعريف الشركة المساهمة ١١/ ١٢٩، ١١/ ٤١٥
- تقدير الأسهم بالقيمة التجارية الموجودة في الأسواق مع إضافة أرباحها ١١/ ٣٧٥
- حصص التأسيس في الشركات ١١/ ٣٦٨
- حكم حصص التأسيس ١١/ ٣٧٨
- زكاة شركات الأسهم التجارية ١١/ ٣٧٢
- زكاة شركات الأسهم الصناعية ١١/ ٣٧٢
- شركة المساهمة من الشركات الحديثة ٩/ ٦٩٥
- شروط أو خصائص شركات المساهمة ١١/ ١٣٠
- ضوابط التعامل مع الشركات المساهمة ١١/ ٣٧٩
- عدم أخذ المصارف الإسلامية بنظام الأسهم الممتازة ولا بنظام أسهم التمتع ١١/ ٤١٨
- عدم جواز التعامل مع شركات الأسهم التي تتعامل بالربا ١١/ ٣٧٩
- عدم صحة شراء أسهم في شركات مساهمة نشاطها حرام ١١/ ١٣٠
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي في الأسهم ١١/ ٣٨٠
- مشروعية الشركات المساهمة ١١/ ١٢٩

■ شركات المضاربة

- أركان شركة المضاربة ١١/ ١٠٦
- إسهام المضارب في رأس مال المضاربة ١١/ ١٠٧
- انطباق أحكام شركة العنان والمضاربة على الشركات المساهمة ١١/ ٤١٥
- تعدد المضارب ١١/ ١٠٧
- تقييد عمل المضارب ١١/ ١٠٨
- توزيع الربح في المضاربة ١١/ ١١٠
- حدود تصرفات المضارب ١١/ ١٠٨
- حكم المضاربة الفاسدة ١١/ ١١٢
- خسارة المضاربة ١١/ ١٠٩
- شروط رأس المال في المضاربة ١١/ ١١٠
- شروط الربح في المضاربة ١١/ ١١١
- شروط العاقدين في المضاربة ١١/ ١١٠
- شروط المضاربة ١١/ ١١٠
- صفة عقد المضاربة ١١/ ١٠٧
- عدم ضمان المضارب مال المضاربة إلا بالتعدي ١١/ ١٠٨
- فسخ المضاربة ١١/ ١١٢
- كيف تنتهي المضاربة ١١/ ١١٢
- ما يترتب على انتهاء المضاربة ١١/ ١١٣
- مضاربة المضارب لغيره ١١/ ١٠٨
- المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة ١١/ ١٠٧
- المضاربة والمشاركة بنوعيها والإجارة التشغيلية من أدوات الاستثمار طويلة الأجل ١١/ ٤٢٣
- معنى شركة المضاربة ومشروعيتها ١١/ ١٠٥

Orekanalicom

• موت أحد العاقدين في المضاربة أو جنونهما أو ردتهما ١١/ ١١٢
• نفقة العامل المضارب ١١/ ١٠٩
• نوعا المضاربة ١١/ ١٠٦
• انظر المضاربة

■ **شركة الأعمال**
• مشروعية شركة الأعمال ١١/ ١٠٢

■ **شركة التوصية بالأسهم**
• شركة التوصية بالأسهم من الشركات الحديثة ٩/ ٦٩٥

■ **شركة العنان**
• انطباق أحكام شركة العنان والمضاربة على الشركات المساهمة ١١/ ٤١٥
• التفاوت بين الشريكين في شركة العنان وحصولها في المصارف الإسلامية ١١/ ٤٣٢
• مشروعية شركة العنان ١١/ ١٠١

■ **الشركة القابضة**
• الشركة القابضة من الشركات الحديثة ٩/ ٦٩٦
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الشركات الحديثة كالشركات القابضة ٩/ ٦٩٤

■ **الشركة متعددة الجنسيات**
• الشركة متعددة الجنسيات من الشركات الحديثة ٩/ ٦٩٦

■ **الشركة المتناقصة**
• قيام الصكوك الإسلامية على أساس المضاربة والشركة المتناقصة ١١/ ٢٢٦

■ **شركة المحاصة**
• شركة المحاصة من الشركات الحديثة ٩/ ٦٩٦

■ **شركة المفاوضة**
• شركة المفاوضة والتساوي فيها ١١/ ٤٣١
• شركة المفاوضة وشروطها ١١/ ١٠١

■ **شركة الوجوه**
• مشروعية شركة الوجوه ١١/ ١٠١

■ **شروط البيع**
• انظر: البيع: شروطه

■ **شروط الزواج**
• انظر: الزواج: شروطه

■ **شروط الصلاة**
• انظر: الصلاة: شروطها

■ **الشروط العقدية**
• انظر: العقد: شروطه

■ **الشريعة**
• اتخاذ الاختلاف الفقهي ذريعة إلى التحلل من الشريعة ١٢/ ١٤٠
• الاحتكام إلى شرع الله وتطبيق الشريعة من طرق علاج التطرف ١٣/ ٧٤٢
• الأخذ بالفقه الإسلامي بكل مذاهبه ٥/ ٧١٣
• ارتباط الحضارة الإسلامية بالشرع والعقل والعلم ١٢/ ٤٢٩
• الإسلام عقيدة وشريعة ونظام ومنهج حياة ١٢/ ٤٠٣
• الإشاعات المغرضة ضد تطبيق أحكام الشريعة ٥/ ٧٥٥
• إشراف مجمع البحوث الإسلامية في مصر على مشروع تقنين الشريعة ١٢/ ٦٩
• إصلاح مناهج التربية والتعليم ووسائل الإعلام لخدمة تطبيق الشريعة الإسلامية ٩/ ٥٤١
• إعداد الطاقات اللازمة من الدارسين لتطبيق الشرعية الإسلامية ٩/ ٥٤١
• أقسام تكاليف الشريعة باعتبارها حقاً لله تعالى أو للعبد ٥/ ٧٩٤
• انحسار تطبيق الشريعة الإسلامية من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧١١
• أنواع الأحكام الشرعية ودورها الوقائي والعلاجي ضد الجريمة ٥/ ٧٣٠
• بناء الشريعة على مصالح العباد ١٢/ ٣٤٠
• بيان المعاصي والمخالفات وعقوبتها في كتب الشريعة ٥/ ٧٥٩
• تأثير الشريعة على الأنظمة القانونية الأخرى وبالعكس ١٢/ ٣٨٣
• تأييد العقل كما جاءت به الشريعة ٦/ ١١٨
• تجمع دراسة مشروعات القوانين الإسلامية ٩/ ٥٤١
• تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على من يلي أمور المسلمين، وجوبه ٩/ ٥٤٠
• تطبيق أحكامها على المسلمين وغيرها في الدولة الإسلامية ٦/ ٤٢٧
• تطبيق أحكامها في عصرنا الراهن ١٠/ ٢٧٥
• تطبيق الشريعة على المستأمن، حكمه ٦/ ٤٢٧
• تطبيقها ١/ ١٢٩
• تعريف الشريعة ١٢/ ١٣٧
• تعطل تطبيق كثير من أحكام الشريعة ١٣/ ٧١٢
• تعلم أحكام الشريعة فرض على كل مسلم ومسلمة ٥/ ٧٥٩

- تقبل الشريعة مفهوم الحداثة ١٢/ ٢٦٧
- تقييد أحكام الشرع بالمصلحة العامة ودفع الضرر العام ٥/ ٧٦٤
- تمييز الشريعة بين المقاصد والوسائل ١٢/ ٢٧٤
- تمييز الشريعة بين المقصد الأصلي والمقصد التبعي ١٢/ ٢٧٥
- التنسيق بين المجمع الفقهي وبين المؤسسات العلمية المهتمة بموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية ٩/ ٥٤٠
- توافق الشريعة مع العقل ١٢/ ٢٦٧
- الرحمة في الشريعة الإسلامية ٥/ ٧١٨
- شريعة الإسلام هي شريعة التوسط والتوازن والاعتدال ٤/ ٤٨
- صلاحية الشريعة الإسلامية للتطبيق في كل زمان ومكان ١٠/ ٣٣٥
- ضرورة التطبيق الكامل للشريعة ٥/ ٧١٢
- عدم إمكان تحقيق تطبيق الشريعة إلا بالاجتهاد ١٢/ ٨٨
- عدم جواز تعطيل أو نقض أحكام الشريعة ١٣/ ٧٦٨
- عظمة الشريعة الإسلامية ٥/ ٧١١
- الفرق بين الشريعة والفقه ١٢/ ١٣٧
- كفر من لم يطبق الشريعة ١٢/ ٣٧٧
- كيفية محافظة الشريعة على مقاصدها الخمسة أو الضرورات الخمس ٦/ ٧٧٣
- مدى الاعتماد عليها في القانون المصري والسوري والجزائري ١٠/ ٣٤٠
- مدى التزام المسلمين قادة وشعوباً بشريعتهم ١٣/ ٧٦٥
- مراعاة الشريعة مصالح الناس ١٢/ ٢٦٢
- مزاياها ١/ ١٢٨
- المشرع هو الله تعالى ٥/ ٧٥٩
- مطالبة كل مسلم بالتزام شرع الله ١٢/ ٤١٧
- مقاصد الشريعة الخمسة ٥/ ٧٥٠، ٩/ ٥٩٤
- مقاصدها كما ذكرها الغزالي ٦/ ٧٧٤
- مقاصدها، كيفية حماية مقاصدها ٦/ ٧٧٨
- موافقتها لمصالح الناس، عند الشاطبي ٦/ ١٥٢
- موقف بعض المتفقهين من الفقه الإسلامي ٥/ ٧١٢
- نص الدساتير العربية مع الفقه مصدراً تشريعياً ١٢/ ٣٨٣
- نصرة الإسلام بتطبيق الشريعة من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٤٩
- النية أهم مقومات رصيدها ١/ ١٢٩
- هدف الرسالات السماوية ٤/ ٥٠
- هدف الشرائع الإلهية ٦/ ١١٧
- وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية ١٣/ ٧١١
- وحدة الشريعة الإسلامية ١٢/ ٣٥٣

■ **الشطرنج**
- اللعب بالشطرنج، حكمه ٣/ ٥٦٤، ٣/ ٥٦٧
- اللعب بالشطرنج على عوض، حكمه ٣/ ٥٦٤

■ **الشعائر**
- احترام الإسلام لحرية النقد والاعتراض وحرية العمل والتنقل وممارسة الشعائر الدينية ٧/ ٧٤٩
- احترام الخصوصيات الدينية والشعائر من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٦
- التمتع بحرية العبادة وإعلان الإيمان والاعتقاد الحق بالقرآن وممارسة الشعائر الرئيسية من حقوق المسلمين في الأقطار غير الإسلامية ٧/ ٧٨٧
- كفالة المسلمين لغيرهم حرية إقامة شعائرهم ٧/ ٧١٢

■ **الشعب**
- التعارف ما بين الشعوب والقبائل ١٢/ ٤٨٣
- دخول المرأة وغير المسلمين في مفهوم الشعب في الدولة الإسلامية ١٢/ ٥٨٦
- سيادة الشعب أو الأمة في النظام الديمقراطي ١٢/ ٥٢٥
- الشعب في العهود الإسلامية الأولى ١٢/ ٥٨٦
- الشعب في مفهوم الديمقراطية ١٢/ ٥٨٦
- المراد بكلمة الشعب أو الأمة في الديمقراطية الغربية والديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٦٩
- مفهوم الشعب أو الأمة في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٦٠٠
- ميثاق الأمم والشعوب هو ميثاق التعارف ١٢/ ٤٨٨

■ **شعبان**
- إحياء ليلة النصف منه، حكمه ٢/ ٥٤
- صوم رمضان، وجوبه برؤية الهلال أو بإكمال شعبان ثلاثون يوماً ٢/ ٥٢٧
- صومه، حكمه ٢/ ٥٢١

■ **الشَّعْر**
- أحكامه ٣/ ٥٧٦
- أخذ شيء منه، حكمه للجنب قبل الاغتسال عند الحنابلة ١/ ٤٦٠
- إزالته للكافر إذا أسلم قبل الاغتسال حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٥٧
- إطالته وحلقه جميعاً، حكمه ٣/ ٥٧٦
- إعفاء اللحية وقص الشارب، حكمه ٣/ ٥٦٠

openkotob.com

• أيهما أفضل التخضيب أو عدمه ٣/ ٥٧٧
• ترجيله وتكريمه، حكمه ١/ ٣٩٩، ٣/ ٥٧٦
• حرمة إزالته للمحرم بالحج ٣/ ٢٧٤
• حلق رأس المولود، والتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة ٣/ ٦٣٧
• الخضاب للنساء، حكمه ٣/ ٥٨٠
• خضابه
حكمه ٣/ ٥٧٧
حكمه للجنب قبل الاغتسال حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٦٠
• دفنه، حكمه ١/ ٣٩٨
• الشعر الصناعي، حكمه ٣/ ٥٧٨
• الشعر والصوف والريش والوبر طهارتها، حكمها عند الشافعية ١/ ٢٥٦
• الشعر والوبر والصوف من الحيوان، طهارتها، حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٤
• ضفائره
نقضها عند الغسل، حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٥٠
نقضها عند الغسل، حكمه عند الحنفية ١/ ٤٤٩
نقضها عند الغسل، حكمه عند الشافعية ١/ ٤٥٠، ١/ ٤٥٧
نقضها عند الغسل، حكمه عند المالكية ١/ ٤٥٠، ١/ ٤٥٦
نقضها في الغسل غير واجب إن وصل الماء لأصول الشعر ١/ ٤٥١
• عدم صحة بيع أجزاء الإنسان كالشعر والدم ١١/ ٢٢
• غسل المسترسل منه عند وجوب الغسل، حكمه عند الشافعية ١/ ٤٥١
• غسل المسترسل منه في الغسل، حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٥٢
• غسل المسترسل منه في الغسل، حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٤٥٢
• القزع "حلق مواضع وترك مواضع للصبي" حكمه ٣/ ٥٧٦
• قص شعر المرأة، حكمه ٣/ ٥٧٨
• كراهة عقصه في الصلاة ١/ ٨٠٦
• ما يخضب به ٣/ ٥٧٧
• نتف الشيب، حكمه ٣/ ٥٧٧
• نتفه من الوجه، حكمه ٣/ ٥٥٩
• النمص، حكمه ٣/ ٥٧٩
• وصله بخيوط من الحرير الملونة، حكمه ٣/ ٥٧٨
• وصله حكمه ١/ ٤٠٢، ٣/ ٥٦٠، ٣/ ٥٧٨

■ **الشِّعْر**
• إنشاد الشعر المباح في المسجد ١/ ٤٧٣
• إنشاد الشعر المذموم في المسجد ١/ ٤٧٣
• إنشاد الشعر المذموم في المسجد دليل تحريمه ١/ ٤٧٣
• قول الشِّعر، حكمه ٣/ ٥٦٨

■ **الشغار**
• حكم نكاح الشغار ١٣/ ٦٠٥

■ **شفط الدهون**
• إجراء عملية شفط الدهون ٩/ ٨٠٥

■ **الشفعة**
• اتفاق الشافعية مع الحنابلة في حكم وراثة الشفعة ٥/ ٧٠٥
• أثر ما يطرأ على المشفوع فيه بيد المشتري على الشفعة ٥/ ٦٩٤
• اجتماع صنفين من الشركاء، حكمه ٥/ ٦٦٩
• إجراءاتها ٥/ ٦٨٨
• الإجماع على إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم ٥/ ٦٥٨
• الاحتيال لإسقاط الشفعة، عند الحنفية والشافعية، خلاصة حكمه ٥/ ٦٨٧
• الاحتيال لدفع ثبوتها، حكمه ٥/ ٦٨٧
• أحكامها ٥/ ٦٧٢
• اختلاف الشفيع والمشتري في الثمن إن ادعيا تقديراً غير معقول، حكمه عند المالكية ٥/ ٦٧٩
• اختلاف الشفيع والمشتري في جنس الثمن أو صفته، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٧٩
• اختلاف الشفيع والمشتري في قدر الثمن، حكمه عند الجمهور ٥/ ٦٧٨
• أخذ السلطان بالشفعة لبيت المال، حكمه عند المالكية ٥/ ٦٨٥
• أخذ الشريك جميع الشقص المبيع، اشتراطه ٥/ ٦٨٠
• أخذ المشتري أنقاض ما تلف بآفة سماوية مما اتصل بالأرض المشفوع فيها، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٩٩
• أركانها عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٦٥٩
• أركانها عند المالكية ٥/ ٦٥٩
• استحقاق المبيع أو ظهور عيب فيه، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦٧٨
• استحقاق المسلم والذمي لها، عند الحنفية ٥/ ٦٦٥
• استحقاق المشفوع فيه، حكمه ٥/ ٦٧٨
• استحقاقها بخروج العقار عن ملك صاحبه ٥/ ٦٨٠
• إسقاط أحد الشفعاء حقه قبل الحكم بها، حكمه ٥/ ٧٠٤

obeikandl.com

- إسقاط بعض الشفعاء حقه، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٧١
- إسقاط بعض الشفعاء حقه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٥/ ٦٧٢
- الإشهاد على طلب الشفعة، حكمه ٥/ ٦٩١
- أطرافها ٥/ ٦٥٩
- اعتبار الأخذ بالشفعة شراء ٤/ ٧٦٩
- اعتبار مساومة الشفيع للمشتري دليلاً على الإعراض عن الشفعة ٥/ ٧٠١
- اعتبارها حق ضعيف ٥/ ٧٠١، ٥/ ٧٠٦
- اعتبارها من أمور التجارة في مال الصغير ٥/ ٧٠١
- الاعتياض عن حق الشفعة، عدم جوازه عند الحنفية ٥/ ٥٩٧
- الاكتفاء بطلب المواثبة مع الإشهاد على طلب التقرير ٥/ ٦٩١
- امتلاك الوكيل بطلب الشفعة للخصومة، عند الحنفية ٤/ ٧٦٩
- أنقاض التالف من الشقص، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٧٠٠
- أنقاض ما تلف بآفة سماوية مما اتصل بالأرض المشفوع فيها إن لم يأخذها المشتري، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٩٩
- إنكار المشتري طلب الشفيع الشفعة، حكمه ٥/ ٦٩٤
- أنواع النقص التي قد تصيب المشفوع فيه، عند الحنفية ٥/ ٦٩٨
- إيصاء المشتري بالمشفوع فيه، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٦٩٥
- بطلان المعاوضة عنها ٥/ ٧٠٣
- بطلانها ببيع الدار المشفوع بها ٥/ ٦٧٣
- بناء المشتري أو غرسه في الأرض المشفوع فيها، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦٩٨
- بناء المشتري أو غرسه في الأرض المشفوع فيها، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٩٧
- بيع عقار بعقار، حكمه ٥/ ٦٧٤
- تأجيل الثمن، حكمه ٥/ ٦٧٦
- التأخير بعد الإشهاد على طلبها، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٦٩١
- تأخير طلب التقرير والإشهاد، حكمه ٥/ ٦٩١
- تأخير طلب الخصومة بدون عذر، حكمه ٥/ ٦٩٢
- تأخير طلب المواثبة بدون عذر، حكمه ٥/ ٦٩٢
- تأييد الشوكاني وبعض الشافعية لرأي ابن القيم فيمن تثبت له الشفعة ٥/ ٦٦٧
- تجزئة المشفوع فيه، حكمها ٥/ ٧٠٤
- تحديد خصم الشفيع ٥/ ٦٩٤
- ترجيح ثبوت الشفعة للذمي ٥/ ٦٦٦
- ترجيح رأي الجمهور في إثبات الشفعة للشريك فقط ٥/ ٦٦٧
- ترجيح رأي الجمهور في حكم بناء أو غرس المشتري في الأرض المشفوع فيها ٥/ ٦٩٨
- ترك وكيل الغائب الأخذ بها، حكمه ٥/ ٦٩٢
- ترك الولي لها حتى بلغ الصغير، حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٥/ ٦٩٢
- تزاحم الشركاء الشفعاء، حكمه عند المالكية ٥/ ٦٧٠
- تسليم الأب والوصي الشفعة على الصغير، حكمه عند زفر ومحمد والحنابلة ٥/ ٧٠٢
- تسليم الأب والوصي الشفعة على الصغير، حكمه عند الشيخين ٥/ ٧٠٢
- تسليم الأب والوصي الشفعة على الصغير، حكمه عند المالكية ٥/ ٧٠٢
- تسليم الوكيل الشفعة عن موكله، حكمه ٥/ ٧٠٢
- تصرف المشتري بالمشفوع فيه بعد طلب الشفعة، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٦٩٥
- تصرف المشتري بالمشفوع فيه تصرفاً لا شفعة فيه ابتداء، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٦٩٥
- تعريفها ٥/ ٦٥٧، ١٠/ ٥٦، ١٠/ ٨٠
- التقابض في الهبة بعوض، عدم اشتراطه لثبوت الشفعة، عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦٨٢
- تلف الشقص أو بعضه في يد المشتري، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٧٠٠
- توافر علة مشروعيتها في الجار والشريك، عند الحنفية ٥/ ٦٦٥
- التوكيل في طلب التقرير والإشهاد، حكمه ٥/ ٦٩١
- ثبوت خيار الرؤية فيها، عند الحنفية ٥/ ٦٦٠
- ثبوت خيار العيب فيها، عند الحنفية ٥/ ٦٦٠
- ثبوتها بالإقالة ١٠/ ٣٣٣
- ثبوتها بالبيع ٥/ ٦٨١
- ثبوتها بالقبض ٥/ ٦٨١
- ثبوتها بالمعاوضة على غير مال، عند المالكية والشافعية ٥/ ٦٨٣
- ثبوتها بخروج العقار عن ملك صاحبه بالهبة بشرط العوض ٥/ ٦٨٢
- ثبوتها بخروج العقار عن ملك صاحبه بعقد معاوضة ٥/ ٦٨١

- ثبوتها برد المشتري ما اشتراه لبائعه بغير قضاء ٥/ ٦٨٣
- ثبوتها في بيع العقار الموقوف غير المحكوم به ٥/ ٦٨٥
- ثبوتها في البيع الفاسد إن كان الخيار للمشتري، عند الحنفية ٥/ ٦٧٢
- ثبوتها في البيع المشتمل على خيار العيب ٥/ ٦٧٧
- ثبوتها في بيع الوقف لجار الوقف عند الحنفية ٥/ ٦٨٥
- ثبوتها في حالة بناء المشتري أو غرسه للأرض المشفوع فيها ٥/ ٦٩٧
- ثبوتها في حقوق العقار، عند الحنفية ٥/ ٦٦١
- ثبوتها في الشقص ولو بيع مع غيره في صفقة واحدة ٤/ ١٣٦
- ثبوتها في العقار ٥/ ٦٥٧، ١٠/ ٥٦
- ثبوتها في العقار المبيع بيعاً فاسداً إذا امتنع الرد، عند الحنفية والمالكية ٥/ ٦٨٤
- ثبوتها في العلو ٥/ ٦٦٠
- ثبوتها في المنقول تبعاً للعقار ١٠/ ٥٦
- ثبوتها فيما يقبل القسمة، عند الجمهور ٥/ ٦٦١
- ثبوتها لأهل البدع الذين حكم بإسلامهم ٥/ ٦٦٦
- ثبوتها لأهل البدع الذين حكم بكفرهم عند الجمهور غير الحنابلة ٥/ ٦٦٦
- ثبوتها للجار الملاصق للمبيع، عند الحنفية ٥/ ٦٦٥
- ثبوتها للذمي على الذمي، عند الجمهور غير الحنابلة ٥/ ٦٦٦
- ثبوتها للشريك عند الإقالة عند المالكية ١٠/ ٣٣٥
- ثبوتها للشريك فقط عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦٨٠
- ثبوتها للشريك في المبيع نفسه، عند الحنفية ٥/ ٦٦٥
- ثبوتها للشريك والجار، عند الحنفية ٥/ ٦٥٧
- ثبوتها للشفيع بوقوع الإقالة عند أبي حنيفة ٤/ ٥٠٤
- ثبوتها للغائب عند الجمهور ٥/ ٦٧١
- ثبوتها للمسلم والذمي، عند المالكية والشافعية والحنفية والظاهرية ٥/ ٦٦٦
- ثبوتها للوارث بموت الشفيع بعد طلبها، حكمه عند الجمهور ٥/ ٦٨٦
- ثبوتها للوارث بموت الشفيع قبل القضاء، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٨٦
- الثمن الواجب دفعه على الشفيع ٥/ ٦٧٤
- حضور البائع دعوى الشفعة، حكمه ٥/ ٦٩٤
- حضور المشتري دعوى الشفعة، حكمه ٥/ ٦٩٤
- الحط أو الزيادة في الثمن، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٦٧٥
- الحط والزيادة في الثمن في حق الشفيع عند الحنفية، خلاصة حكمه ٥/ ٦٧٥
- حق المشتري في حبس العين حتى يدفع الشفيع الثمن، عند أبي يوسف وأبي حنيفة ٥/ ٦٧٧
- حكمتها ٥/ ٦٥٨
- الحكمة من مشروعيتها ٥/ ٧٠٦
- حكمها وصفتها عند الحنفية ٥/ ٦٦٠
- خروج العقار عن ملك صاحبه خروجاً باتاً لا خيار فيه، اشتراطه ٥/ ٦٨١
- دخول الوارث على الأجنبي في الشفعة عند المالكية ٥/ ٦٧٠
- دخول الوارث على الموصى لهم بعقار في الشفعة عند المالكية ٥/ ٦٧٠
- دفع الضرر عن المشتري المشفوع عليه ٥/ ٦٧١
- رأي ابن القيم فيمن تثبت له الشفعة ٥/ ٦٦٧
- رد الجمهور لأدلة الحنفية في إثبات الشفعة للجار ٥/ ٦٦٧
- ركنها عند الحنفية ٥/ ٦٥٩
- زراعة المشتري في الأرض المشفوع فيها، حكمها عند الحنفية ٥/ ٦٩٧
- زراعة المشتري في الأرض المشفوع فيها، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٦٩٧
- زيادة ثمن العقار لمنع الشفعة ١٠/ ١٨٩
- سبب تسميتها ٥/ ٦٥٧
- السبب في اختلاف الرأي حول تصرف المشتري في الأرض المشفوع فيها، عند ابن رشد ٥/ ٦٩٨
- السبب في عدم إفادة الشفيع من تأجيل الثمن للمشتري ٥/ ٦٧٦
- سبب مشروعيتها في العقار، دون المنقول ٥/ ٦٦٠
- سببها عند الحنفية ٥/ ٦٥٩
- سقوطها بالتسليم ٥/ ٧٠١
- سقوطها بإمضاء الشفيع البيع إن جعل له الخيار في إمضائه، عند الحنفية ٥/ ٧٠٣
- سقوطها بإمضاء الشفيع للبيع إن جعل له الخيار، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٧٠٣
- سقوطها ببيع الشفيع المشفوع به قبل القضاء بالشفعة ٥/ ٧٠٠
- سقوطها برضا الشفيع بيع المشفوع فيه قولاً وفعلاً ٥/ ٦٨٦
- سقوطها بضمان الدرك، عند الحنفية ٥/ ٧٠٣
- سقوطها بضمان الشفيع العهدة، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٧٠٤
- سقوطها بكون الشفيع وكيلاً عن البائع فيما باعه، عند الحنفية وبعض الحنابلة وبعض الشافعية ٥/ ٧٠١

obeikandl.com

- سقوطها بوفاة الشفيع، عند الحنفية ٥/ ٧٠٤
- سقوطها، شرطه ٥/ ٦٨٦
- سكوت الشفيع عن شفعته مدة طويلة من غير عذر، حكمه ٥/ ٦٨٦
- سكوت الشفيع عن طلبها، حكمه عند المالكية ٥/ ٦٨٩
- سؤال القاضي عن سببها وحدود ما يشفع به ٥/ ٦٩٣
- سؤال القاضي عن طلب التقرير والإشهاد ٥/ ٦٩٣
- سؤال القاضي عن موضع الدار وحدودها ٥/ ٦٩٣
- شرط وجوبها بالبيع الفاسد، عند الحنفية ٥/ ٦٧٢
- شروطها ٥/ ٦٥٩، ٥/ ٦٧٩
- الشفعة إذا اشتمل البيع على خيار، حكمها عند المالكية والحنابلة ٥/ ٦٨١
- الشفعة إذا اشتمل البيع على خيار للمشتري، حكمها عند الحنفية والشافعية ٥/ ٦٨١
- الشفعة إذا باع المشتري المشفوع فيه، حكمها ٥/ ٦٩٥
- الشفعة إذا كان الشفيع وكيلاً عن البائع أو المشتري، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٧٠٢
- الشفعة إذا وجد تدليس أو خديعة للشفيع لإسقاط شفعته، حكمها ٥/ ٦٨٦
- الشفعة إن أخبر أن المبيع كله فبان بعضه، حكمها عند الحنفية والمالكية ٥/ ٦٨٧
- الشفعة إن أخبر الشفيع بما هو أنفع له فأسقطها، حكمها عند الجمهور ٥/ ٦٨٧
- الشفعة إن باع المشتري المشترى شراء فاسداً، حكمها عند الحنفية ٥/ ٦٨٤
- الشفعة بعقد البيع، وجوبها عند الحنفية ٥/ ٦٧٢
- الشفعة في الحيوان أو العرض التجاري التابع للأرض، حكمها عند المالكية ٥/ ٦٦٤
- الشفعة في الدار التي هي بدل الصلح، وجوبها ٥/ ٦٨٢
- الشفعة في الزرع والثمر والشجر، حكمها ٥/ ٦٦٣
- الشفعة في السفن، حكمها ٥/ ٦٦٣
- الشفعة في شرب النهر الصغير المشترك بين قوم، حكمها ٥/ ٦٦١
- الشفعة في شرب النهر العام، حكمها ٥/ ٦٦٢
- الشفعة في الطريق، حكمها عند المالكية ٥/ ٦٦٢
- الشفعة في طريق الدار المبيعة، حكمها عند الحنابلة ٥/ ٦٦٢
- الشفعة في العرصة، حكمها عند المالكية ٥/ ٦٦٢
- الشفعة في ممر الدار المبيعة، حكمها عند الشافعية ٥/ ٦٦٢
- الشفعة فيمن باع أرضه دون حق الارتفاق، حكمها ٥/ ٦٦٩
- صاحب الطابق الأعلى والأسفل، حكمه ٥/ ٦٦٩
- صاحبها عند الحنفية ١٠/ ٥٦
- صاحبها عند غير الحنفية ١٠/ ٥٦
- صفتها ٥/ ٦٧٣
- الصلح عن الشفعة
  - حكمه عند الحنفية ٥/ ٧٠٣
  - خلاصة حكمه ٥/ ٧٠٣
- الضابط في اعتبار المبادرة إليها ٥/ ٦٨٩
- طريق التملك بالشفعة ٥/ ٦٧٢
- طلب التقرير
  - حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٥/ ٦٩١
  - معناه عند الحنفية ٥/ ٦٩٠
- طلب الخصومة والتملك، معناه عند الحنفية ٥/ ٦٩١
- طلب الصغير لها إذا بلغ بعد إسقاط الولي لها بلا مصلحة، حكمه عند المالكية والشافعية ٥/ ٦٩٢
- طلب الصغير لها إذا بلغ بعد عفو وليه عنها، حكمه عند المالكية والشافعية ٥/ ٦٩٢
- طلب المواثبة، معناه ٥/ ٦٩٠
- طلب الولي الشفعة للمحجور، حكمه ٥/ ٦٩٢
- الطلبات التي تلزم فيها، عند الحنفية ٥/ ٦٨٨
- عدم تأثرها بموت المشتري ٥/ ٧٠٥
- عدم التفريق في ثبوت الشفعة بين المشتركين في المرفق الخاص عند الحنفية ٥/ ٦٦٧
- عدم توقف التملك بالشفعة على حكم الحاكم ٥/ ٦٧٧
- عدم توقف القضاء بالشفعة على حضور المشتري ٥/ ٦٧٧
- عدم ثبوت أحكام الملك فيها للشفيع قبل تملكها ٥/ ٦٧٣
- عدم ثبوتها بزوال ملكية البائع عن ملكه بلا عوض، مطلقاً ٥/ ٦٨٢
- عدم ثبوتها في البيع الفاسد إن كان الخيار للبائع، عند الحنفية ٥/ ٦٧٢
- عدم ثبوتها في البيع الفاسد عند غير الحنفية ٥/ ٦٧٣
- عدم ثبوتها في القسمة ٥/ ٥٥٢
- عدم ثبوتها في المنقول ٥/ ٦٦٠، ١٠/ ٥٦
- عدم ثبوتها للجار باقتسام الشركاء عقاراً مشتركاً بينهم، عند الحنفية ٥/ ٦٨٣
- عدم ثبوتها للجار، عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦٦٦
- عدم ثبوتها للمستأجر ٥/ ٦٨٥

- عدم جواز الإضرار بالمشتري بسببها ٥/ ٧٠٦
- عدم جواز بيع الحقوق المجردة كحق الشفعة وحق الارتفاق ١١/ ٥٠٥
- عدم سقوطها ببيع الشفيع المشفوع به قبل القضاء بالشفعة عند ابن حزم ٥/ ٧٠٠
- عدم وجوبها بفسخ يرجع به المبيع إلى البائع، عند الحنابلة ٥/ ٦٨٣
- العقود التي قد يجريها المشتري على المشفوع فيه قبل القضاء بالشفعة ٥/ ٦٩٥
- غلة المشفوع فيه قبل الشفعة، حكمها عند المالكية ٥/ ٦٩٥
- غيبة بعض الشفعاء، حكمه ٥/ ٦٧١
- كون العقد صحيحاً، اشتراطه ٥/ ٦٨٣
- كون العقد عقد معاوضة، اشتراطه ٥/ ٦٨١
- كون المشفوع فيه عقاراً، اشتراطه ٥/ ٦٨٠
- كيفية إثبات بيع الدار المشفوعة ٥/ ٦٩٣
- كيفية إثبات ملكية الشفيع لما يشفع به ٥/ ٦٩٣
- كيفية الإشهاد على طلب التقرير ٥/ ٦٩١
- كيفية تسليم الشفعة دلالة ٥/ ٧٠١
- كيفية تسليم الشفعة صراحة ٥/ ٧٠١
- كيفية التوزيع عند تزاحم الشفعاء ٥/ ٦٦٩
- كيفية التوزيع عند تزاحم شفعاء ليسوا من مرتبة واحدة، عند الحنفية ٥/ ٦٦٩
- كيفية التوزيع عند تزاحم شفعاء من مرتبة واحدة ٥/ ٦٦٩
- كيفية ثبوتها بسبب الشرب ٥/ ٦٦٨
- كيفية حلف المشتري على إنكار طلب التقرير ٥/ ٦٩٤
- ما يتملكه الشفيع بالشفعة عند الحنفية ٥/ ٦٧٤
- ما يدفعه الشفيع إن كان العوض مهراً ٥/ ٦٨٣
- ما يدفعه الشفيع الذمي إن كان الثمن خمراً أو خنزيراً ٥/ ٦٧٤
- ما يشترط في طلب التقرير ٥/ ٦٩٠
- ما يفعله إن عجز عن طلبها، عند الشافعية ٥/ ٦٨٩
- المبادرة إلى طلبها
  - حكمها ٥/ ٦٨٠
  - معناه ٥/ ٦٨٨
- محلها ٥/ ٦٦٠
- محلها عند الظاهرية ٥/ ٦٦٤
- المدة التي تسقط فيها الشفعة إن لم يحضر الشفيع الثمن، عند المالكية ٥/ ٦٧٧
- مدة طلب التقرير ٥/ ٦٩١
- مراتبها أو أسباب استحقاقها عند الحنفية ٥/ ٦٦٧
- مراحل طلبها، عند الحنفية ٥/ ٦٩٠
- مراحلها ٥/ ٦٧٣
- المراد بالعهدة ٥/ ٦٧٨
- مسقطاتها ٥/ ٧٠٠
- المشارك في حائط الدار، حكمه ٥/ ٦٦٩
- مشروعيتها ٥/ ٦٥٧
- مصالحة الشفيع المشتري عن حق الشفعة، حكمها ٥/ ٢٠٢
- المطالبة بها على الفور ٤/ ٣٣١
- ملك الشفيع للمشفوع به وقت البيع فقط، اشتراطه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦٨٤، ٥/ ٧٠٣
- موت الشفيع بعد القضاء قبل القبض، حكمه ٥/ ٧٠٥
- نظر القاضي في طلب الشفعة وإثبات الدعاوى ٥/ ٦٩٣
- نقص جزء متصل بالأرض المشفوع فيها بآفة سماوية، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٩٩
- نقص جزء متصل بالأرض المشفوع فيها بفعل المشتري أو غيره، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٩٨
- نقص جزء من توابع الأرض المشفوع فيها، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٩٨
- نقص الشقص بآفة سماوية أو بسبب المشتري لمصلحة، حكمه عند المالكية ٥/ ٧٠٠
- نقص الشقص بسبب المشتري لا لمصلحة، حكمه عند المالكية ٥/ ٧٠٠
- نقض الأرض نفسها المشفوع فيها، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٩٩
- نقض بيع المشتري للمشفوع فيه بعد الحكم بالشفعة، حكمه ٥/ ٦٩٥
- نقض الصغير لها بعد بلوغه، حكمه ٥/ ٦٩٢
- نقض ما لا شفعة فيه ابتداء، حكمه ٥/ ٦٩٥
- نقض وقف المشتري للمشفوع فيه، حكمه عند الجمهور غير الحنابلة ٥/ ٦٩٥
- نماء المشفوع فيه وزيادته، حكمه ٥/ ٦٩٦
- هبة بعض الشفعاء حصته لبعض، حكمها ٥/ ٧٠٤
- هدم وبناء المشتري في الأرض المشفوع فيها، حكمه عند المالكية ٥/ ٧٠٠
- وراثتها
  - حكمه ٥/ ٧٠٥
  - خلاصة حكمها ٥/ ٧٠٦
- وراثتها عن الشفيع قبل تملكه لها، حكمها عند الحنفية ٥/ ٦٧٣

obeikandl.com

- وقت بقاء الحق في طلبها ٥/ ٦٩٠
- وقت تسليمها ٥/ ٧٠١
- وقت وجوب الرد بالعيب ٥/ ٦٨٩
- وقت وجوبها ٥/ ٦٨٨، ٥/ ٦٨٩
- وقوع ضمان الاستحقاق على المشتري إن أخذ الشفيع المبيع منه، عند الحنفية ٥/ ٦٧٨
- الوكالة بطلبها، جوازها ٤/ ٧٦٠

■ **الشفة**

- أخذ المضطر للماء المحرز في الأواني، حكمه ٥/ ٤٧٣
- أخذ الناس من ماء الأنهار الخاصة للوضوء وغسل الثياب، جوازه ٥/ ٤٧٣
- حق الشفة بالنسبة لماء الأنهار الصغيرة المملوكة الخاصة، حكمه ٥/ ٤٧٢
- حق الشفة بالنسبة لماء الأنهار العظيمة، حكمه ٥/ ٤٧٢
- حق الشفة بالنسبة لماء البحار، حكمه ٥/ ٤٧٢
- حق الشفة، تعريفه ٥/ ٤٧٢
- حق الشفة في الماء المحرز في الأواني، حكمه ٥/ ٤٧٣
- حق صاحب النهر الخاص في منع أخذ الماء لسقي الشجر أو الخضر في داره ٥/ ٤٧٣
- حق صاحب النهر الخاص في منع الشفة إذا كانت تأتي على الماء كله ٥/ ٤٧٣
- عدم الإضرار بالجماعة بالشرب من الأنهار العامة، اشتراطه ٥/ ٤٧٢
- ماء النهر أو البئر المملوك لجماعة في أرض مملوكة، حكمه ٥/ ٤٧٢
- مقاتلة مانع الماء عن المضطر، حكمها ٥/ ٤٧٣

■ **الشق**

- تعريفه ٢/ ٤٥٩
- الشق في القبر أفضل من اللحد إن كانت الأرض رخوة عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤٥٩

■ **الشقاق**

- التفريق بين الزوجين للشقاق ١٣/ ٥٨٨

■ **الشك**

- بيان معنى قاعدة اليقين لا يزول بالشك ١٢/ ١٨٣
- القواعد الفقهية التي تندرج تحت قاعدة اليقين لا يزول بالشك ١٢/ ١٨٤
- من الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة اليقين لا يزول بالشك ١٢/ ١٨٤

■ **شهادات الاستثمار**

- إباحة شهادة الاستثمار فئة -ج- باعتبارها من قبيل المسكوت عنه كما جاء في التقنين المالكي ٤/ ٥٢٠
- إباحة فوائد صندوق التوفير في التقنين المالكي ٤/ ٥٢٠
- إفتاء البعض بجواز شهادات المجموعة -ج- ٤/ ٥٢٠
- أنواعها ٤/ ٥٢٠
- تعريف هذه الشهادات ١١/ ٣٨٤
- حكم التعامل بشهادات الاستثمار ١١/ ٣٨٥
- ربا النَّساء وعلاقته بشهادات الاستثمار اليوم ١١/ ٢٤٤
- شهادات الاستثمار صورة من صور ودائع البنوك ذات الفوائد وليست مضاربة ١١/ ٣٨٥
- شهادات المجموعتين أ و ب، حكمها ٤/ ٥٢٠
- شهادات المجموعة (ج) ليست من باب الجعالة وهي أيضاً من الربا ١١/ ٣٨٦
- شهادة الاستثمار فئة -ج- اعتمادها على القمار ٤/ ٥٢٠
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي حول سندات المقارضة وشهادات الاستثمار ١١/ ٣٨٩
- ماهية شهادات المجموعة -أ- ٤/ ٥٢٠
- ماهية شهادات المجموعة -ب- ٤/ ٥٢٠
- ماهية شهادات المجموعة -ج- ٤/ ٥٢٠

■ **الشهادة**

- الاتفاق في الشهادتين عند التعدد، حكمه ٦/ ٤٩١
- إثبات الزنا بالإقرار أو بالشهادة ١٣/ ٧٤
- إثبات هلال بقية الشهور عدا رمضان برجلين عدلين بلفظ الشهادة، اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
- اختلاف الشاهدين في العقل ٦/ ٤٩٢
- اختلافها في الجنس، حكمه ٦/ ٤٩١
- اختلافها في الزمان والمكان ٦/ ٤٩٢
- اختلافها في القدر، حكمه ٦/ ٤٩١
- أخذ الأجر على الشهادة، عدم جوازه ٤/ ٧٤٥
- أداؤها بلا طلب في الحدود، حكمه ٦/ ٤٧٧
- أداؤها بلا طلب في حقوق الله تعالى، حكمه ٦/ ٤٧٦
- الإشهاد في الزواج، حكمه عند الشيعة الإمامية ٨/ ٨٢
- الإشهاد لأجل صحة الوصية، ندبه ٩/ ١٢٥
- اعتبار الشهود شرطاً للزواج ٨/ ٥٠
- الإفطار إن صام الناس ثلاثين يوماً بشهادة واحد لهلال شوال، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
- إفطار من علم بعدالة الشاهدين لهلال شوال وإن رد الحاكم شهادتهما لجهله بحالهما، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣١

- إفطار الناس إذا صاموا رمضان بشهادة اثنين ثلاثين يوماً ولم يروا هلال شوال، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
- أنواع ما يتحمله الشاهد ٦/ ٤٨٠
- أهميتها في الزواج ٨/ ٨١
- تحليف الشاهد، حكمه ٦/ ٥١٦
- تحليف الشهود اليمين، حكمه ٦/ ٥٢٦
- تحملها بالتسامع، حكمه ٦/ ٦٨٦
- تحملها وأداؤها، حكمه ٦/ ٤٧٦
- تطبيقات على ما يترتب على الرجوع في الشهادة، عند الحنفية ٦/ ٤٩٦
- تعريفها ٦/ ٣٦٣، ٦/ ٤٧٥
- تولي القضاء مرفوض الشهادة، حكمه ٦/ ٦٤٩
- ثبوت الرضاع بالبنية وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين من أهل العدالة ٨/ ٦٧٦
- ثبوت الرضاع بشهادة أربع نسوة، عند الشافعية ٨/ ٦٧٦
- ثبوت الوصية بشهادة للشهود على كتاب الوصية وكيفيته، عند الحنفية والشافعية ٩/ ١٢٦
- الحالات التي تقبل فيها شهادة النساء عند الجمهور عدا الحنفية ٦/ ٤٩٠
- الحالات التي تقبل فيها شهادة النساء، عند الحنفية ٦/ ٤٩٠
- حجيتها ٦/ ٣٦٣، ٦/ ٦٨٥
- حد الزنا، عدد شهوده ٥/ ٧٩٦، ٦/ ٤٨٩
- حكمها ٦/ ٤٧٦
- رجوع بعض الشهود عن شهادتهم، في حد الزنا، حكمه ٦/ ٤٩٥
- رجوع الشاهدين عن الشهادة وقد نفذ القصاص وما يترتب على ذلك، حكمه ٦/ ٤٩٨
- رجوع الشهود عن الشهادة في النكاح، حكمه وما يترتب عليه عند الحنفية ٦/ ٤٩٦
- رجوع شهود القتل عن شهادتهم ١٠/ ٨٨٣
- الرجوع عن الشهادة بأن حد القذف زنا وما يترتب على ذلك، حكمه عند الحنفية ٦/ ٤٩٩
- الرجوع عن الشهادة، حكمه ٦/ ٤٩٤
- الرجوع عن الشهادة في الإيجار، حكمه عند الحنفية ٦/ ٤٩٧
- الرجوع في الشهادة بالسرقة بعد قطع اليد وما يترتب على ذلك عند الحنفية ٦/ ٤٩٨
- الرجوع في الشهادة بالقتل وما يترتب على ذلك على الشاهدين، حكمه عند الحنفية ٦/ ٤٩٨
- رد شهادة الشخص الذي وجبت عليه الزكاة وأخرها دون عذر عند الحنفية ٢/ ٦٦٣
- ركنها ٦/ ٤٧٥
- سماع الغناء، مما ترد به الشهادة ٣/ ٥٦٦
- شاهد الزور
  - عقوبته ٦/ ٥٠٠
  - عقوبته عند المالكية والحنابلة ٦/ ٥٠١
- الشاهد لهلال رمضان أو شوال أو غيرهما لإثبات الرؤية، شروطه عند الشافعية ٢/ ٥٢٩
- الشرائط الخاصة ببعض الشهادات دون بعض ٦/ ٤٨٨
- شروط أدائها ٦/ ٤٧٧، ٦/ ٤٨١، ٦/ ٦٨٦
- شروط تحملها ٦/ ٤٧٧
- شروط تحملها عند الحنفية
  - أن يكون بصيراً وقت التحمل ٦/ ٦٨٦
  - أن يكون الشاهد بصيراً ٦/ ٤٧٧
  - أن يكون الشاهد عاقلاً ٦/ ٤٧٧
  - أن يكون الشاهد عاقلاً مميزاً ٦/ ٦٨٦
  - معاينة المشهود به بنفسه ٦/ ٤٧٨، ٦/ ٦٨٦
- شروط الشاهد ٦/ ٤٨١
  - الإسلام ٦/ ٤٨٢، ٦/ ٦٨٧
  - أهلية العقل والبلوغ ٦/ ٤٨١، ٦/ ٦٨٧
  - البصر ٦/ ٤٨٣، ٦/ ٦٨٧
  - الحرية ٦/ ٤٨٢، ٦/ ٦٨٧
  - العدالة ٦/ ٤٨٣، ٦/ ٦٨٧
  - عدم التهمة ٦/ ٤٨٦، ٦/ ٦٨٧
  - النطق ٦/ ٤٨٣، ٦/ ٦٨٧
- شروط الشاهد الخاصة: الاتفاق في الشهادتين عند التعدد ٦/ ٤٩١
- شروط الشهود في الزواج ٨/ ٨٣
- شروطها
  - أن تكون موافقة للدعوى ٦/ ٤٩٣
  - لفظ الشهادة ٦/ ٤٩٣
- شهادة أحد الزوجين للآخر، حكمها ٦/ ٤٨٧
- الشهادة إحدى طرق إثبات الوقفية ٩/ ٢١٠
- شهادة الأخ والعم والخال، حكمها ٦/ ٤٨٧
- شهادة الأخرس، حكمها ٦/ ٦٨٧
- شهادة الأعمى، حكمها ٦/ ٤٧٧، ٦/ ٦٨٧
- الشهادة أمام القاضي، بناء على شهادة شخص آخر رأى الهلال، جوازها عند الحنفية ٢/ ٥٢٨
- شهادة أهل الأهواء التي لا تكفر أصحابها ٦/ ٤٨٦
- شهادة أهل الذمة، حكمها ٦/ ٤٨٢

Qeiyafal.com

- شهادة أهل الكتاب، عدم قبولها ١/ ١٠٩
- شهادة الأوصياء، حكمها ٩/ ١٤٥
- الشهادة بالتسامع لإثبات النسب، حكمها ٨/ ٦٥٧
- شهادة التائب من الفسق، حكمها ٦/ ٤٨٦
- شهادة الحربي على الذمي أو على الحربي من دار أخرى، حكمها ٦/ ٥٠٢
- شهادة الزور على القتل أو الإتلاف من أنواع الإتلاف تسبباً ١٠/ ٧١١
- شهادة شاهد مع اليمين في جراح العمد، حكمها عند المالكية ٦/ ٣٦٤
- شهادة الشهود تقبل بما سمعوه من اللفظ في العقود ٤/ ١١٩
- شهادة الصبيان في القصاص وفي الجروح، حكمها ٦/ ٤٨١
- شهادة العبد، حكمها ٦/ ٦٨٧
- شهادة العدو على عدوه، حكمها ٦/ ٤٨٧
- الشهادة على البكارة، حكمها عند الحنفية ٨/ ٤٩٧
- الشهادة على الشهادة، حكمها ٦/ ٤٩٣
- الشهادة على الشهادة في جرائم التعزير، حكمها ٦/ ١٩٦
- الشهادة على الشهادة في جرائم القصاص، حكمها ٦/ ٣٦٤
- الشهادة على الشهادة في القذف، حكمها ٦/ ٣٦
- الشهادة على الكتابة، حكمها ٦/ ٤٨٠
- الشهادة على الوصية في السفر ١/ ١٠٩
- شهادة غير المسلمين على بعضهم، حكمها عند الجمهور ٦/ ٥٠٣
- شهادة غير المسلمين على بعضهم، حكمها عند الحنفية ٦/ ٥٠١
- شهادة غير المسلمين على المسلمين ١٠/ ٥٧٩
- شهادة غير المسلمين على المسلمين، حكمها عند الجمهور غير الحنابلة ٦/ ٥٠٣
- شهادة غير المسلمين على المسلمين، حكمها عند الحنابلة ٦/ ٥٠٤
- الشهادة في إثبات الهلال بناء على شهادة العدلين إذا نقل الخبر عن كل واحد اثنان، جوازها عند المالكية ٢/ ٥٢٩
- الشهادة في الحدود، حكمها ٦/ ٤٧٧
- الشهادة في النسب بالتسامع، حكمها ٦/ ٤٧٨
- الشهادة في النكاح بالتسامع، حكمها ٦/ ٤٧٩
- شهادة القاذف بعد التوبة، حكمها عند غير الحنفية ٦/ ٢٠
- شهادة الكافر، حكمها ٦/ ٦٨٧
- شهادة لاعب النرد، ردها ٣/ ٥٦٣
- شهادة المحدود، حكمها ٦/ ٤٨٣
- شهادة المخنث، حكمها ٦/ ٤٨٥
- شهادة المرأة في الحقوق المدنية، حكمها ٦/ ٤٨٨
- شهادة المرأة في القصاص، وعدد شهوده ٦/ ٤٩٠
- شهادة المرأة لإثبات الحدود وعدد شهوده ٦/ ٤٨٩
- شهادة المرأة لإثبات الهلال، عدم قبولها عند المالكية والشافعية ٢/ ٥٣٢
- شهادة المرأة لإثبات الهلال، قبولها عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٥٣٢
- الشهادة المقبولة على وضع الجنين الملقى ٦/ ٣٤٣
- شهادة من يلعب بالطيور، حكمها ٦/ ٤٨٥
- شهادة النائحة، حكمها ٦/ ٤٨٥
- شهادة النساء على القذف، حكمها ٦/ ٣٦
- شهادة النساء في جرائم التعزير، حكمها ٦/ ١٩٦
- شهادة النساء في حد الزنا، حكمها ٦/ ٤٨٩
- شهادة النصراني ١/ ١٠٩
- شهادة الوالد للولد وبالعكس، حكمها ٦/ ٤٨٦
- شهود الزور إذا رجعوا عن شهادتهم بعد قتل المتهم، حكمهم عند الحنفية ٦/ ٢٢٧
- شهود الزور في القتل إذا قتل المتهم، حكمهم ٦/ ٢٣٣
- صفة الإشهاد في الشهادة على الشهادة ٦/ ٤٩٣
- الصوم بنية مترددة، بعد حصول الظن بشهادة أو باجتهاد، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٨
- الصوم في حق الرائي للهلال وفي حق من صدقه ووثق بشهادته، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٢٩
- صوم من ردت شهادته في إثبات الهلال لفسق أو غيره، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
- الطلاق، ما يترتب على الرجوع في الشهادة فيه ٦/ ٤٩٧
- عدد الاثنين في الشهادة، وجوبه ٥/ ٥٤٨
- عدد شهود الزنا ٦/ ٣٦٣
- العدد في الشهادة بما يطلع عليه الرجال ٦/ ٤٨٨
- العدد فيها، حكمه ٦/ ٣٦٣، ٦/ ٤٢٠
- العدد المشروط في شهادة النساء فيما تصح شهادتهم ٦/ ٤٩٠
- عدم قبول شهادة رجل وامرأتين في جرائم القصاص ٦/ ٣٦٤
- عدم لزومها قبل نشوء الحق ٥/ ٨١
- الفطر لمن سمع شهادة عدلين برؤية هلال شوال ولم يشهدا عند الحاكم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣١

- قبول شهادة أم الزوجة وبنتها مع غيرها حسبة بلا تقدم دعوى في الرضاع، عند الشافعية ٨/ ٦٧٧
- قبول شهادة المرضعة مع غيرها إن لم تطلب أجرة عن رضاعتها، عند الشافعية ٨/ ٦٧٧
- قبولها في القضاء ١/ ١٠٤
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإثبات بالقرائن والأمارات ٩/ ٦٥٧
- القضاء بشاهد ويمين، حكمه ٦/ ٤٤٩
- القضاء بشهادة غير المسلمين، حكمه ٦/ ٥٠١
- قول "أشهد" لإثبات هلال شوال أو رمضان عند الإدلاء بالشهادة إن لم تكن السماء صحواً اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٢٨
- قول "أشهد" للإدلاء بشهادة رؤية الهلال في شوال أو رمضان إن كانت السماء صحواً اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٢٨
- قول البعض بعدم اشتراط الشهادة في الزواج ٨/ ٨٢
- كتمانها، حكمه ٦/ ٤٧٦
- كيفية الإشهاد على المطالبة بنقض الجدار المائل ٦/ ٣٥٨
- كيفية قبولها في الأموال ٦/ ٣٦٥
- كيفية قبولها في جرائم التعزير، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٣٦٥
- كيفية قبولها في جرائم التعزير المالي ٦/ ٣٦٥
- كيفية قبولها في جرائم القصاص في النفس، وما دونها ٦/ ٣٦٤
- لفظ "أشهد" عدم اشتراطه في إخبار العدلين لإثبات هلال رمضان عند المالكية ٢/ ٥٢٩
- ما تثبت فيه الحدود والقصاص من حيث العدد والذكوره ٦/ ٤٨٩
- ما تقبل فيه شهادة النساء ٦/ ٤٩٠
- ما لا تقبل فيه شهادة النساء ٦/ ٣٦٣، ٨/ ٨٤
- ما يترتب على الرجوع بالشهادة في الطلاق، عند الحنفية ٦/ ٤٩٧
- ما يترتب على الرجوع في الشهادة، إذا كانت على مال، عند الحنفية ٦/ ٤٩٦
- ما يترتب على الشهود إذا رجعوا عن الشهادة بالبيع، عند الحنفية ٦/ ٤٩٦
- ما يترتب عن الرجوع عنها في حكم القاضي ٦/ ٥٠٠
- ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع عند الحنابلة ٦/ ٤٨٠
- ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع عند الحنفية ٦/ ٤٧٩
- ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع عند الشافعية ٦/ ٤٧٩
- ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع عند المالكية ٦/ ٤٧٩
- ما يسقط العدالة وترد شهادته ٣/ ٥٦٣
- ما يقوله الشاهد في السرقة ٦/ ٤٧٧
- متى تقبل شهادة النساء مع الرجال ٦/ ٣٦٣
- مجال القضاء بشاهد ويمين ٦/ ٥٢١
- مشروعيتها ٦/ ٤٧٥
- مكان الشهادة، شرطه ٦/ ٤٩٤
- من أنواع البينات ٦/ ٤٣٨
- من رأى الهلال وحده ولم يقبل الإمام شهادته الصوم وجوبه عليه وحكم فطره ٢/ ٥٢٨
- منشأ الخلاف بين الحنفية والجمهور في قبول شهادة المحدود بالقذف إذا تاب ٦/ ١٣١
- هلال شوال إثباته بشهادة عدلين، عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
- وقت رد شهادة القاذف، عند أبي حنيفة ومالك ٦/ ١٣١

■ شهادة حق التمليك

- شهادة حق التمليك من صور الاختيارات ١١/ ٥٠٩

■ شهادة الزور

- تجريم شهادة الزور في الفقه والقانون ١٠/ ٦٩٨

■ الشهيد

- أنواعه ٢/ ٤٩٢
- البالغ وغيره من الشهداء سواء في الأحكام ٢/ ٤٩١
- تعريفه عند الحنابلة ٢/ ٤٨٩
- تعريفه عند الحنفية ٢/ ٤٨٧
- تعريفه عند الشافعية ٢/ ٤٨٨
- تعريفه عند المالكية ٢/ ٤٨٨
- تغسيله، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٩١
- تكفينه، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٩١
- تكفينه في ثيابه عند الحنفية ٢/ ٤٩٠
- دفنه بدمه وثيابه، كيفيته عند الحنفية ٢/ ٤٩٠
- دفنه في مكان مصرعه، استحبابه ودليله ٢/ ٤٩١
- الشهادة في سبيل الله، شروط تحققها عند الحنفية ٢/ ٤٨٧
- شهيد الآخرة
  - الصلاة عليه حكمها ٢/ ٤٩٢
  - غسله حكمه ٢/ ٤٩٢
  - كفنه حكمه ٢/ ٤٩٢
- الشهيد الجنب، غسله، حكمه عند المالكية والشافعية ٢/ ٤٨٩
- الشهيد في حكم الآخرة، تعريفه ٢/ ٤٩٢
- الشهيد في حكم الدنيا والآخرة، تعريفه ٢/ ٤٩٢

obeikandl.com

- شهيد المعركة، حكمه ٢/ ٤٩٢
- الصلاة عليه
إن حمل وبه رمق -حياة مستقرة- حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٨٩
حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٢٥، ٢/ ٤٩١
حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٢٥، ٢/ ٤٩٠
- عدم منع المعصية من الاتصاف بالشهادة ٢/ ٤٩٣
- غسل الشهيد إن كان غير طاهر جنب أو نفساء أو حائض حكمه عند أبي حنيفة ٢/ ٤٩٠
- غسله، إن حمل وبه رمق -حياة مستقرة- حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٨٩
- من مات بسبب المعصية فليس بشهيد ٢/ ٤٩٤
- من مات في معصية بسبب من أسباب الشهادة فله أجر الشهادة وعليه إثم المعصية ٢/ ٤٩٣
- نقله بعد الدفن، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٦٦

■ **الشورى**
- اتساع نطاق الشورى بعد عهد النبوة ١٢/ ٥٩٤
- اختلاف الحقوق والحريات العامة في الشورى عن الديمقراطية الغربية ١٢/ ٥٧٠
- ارتباط الشورى بقيم دينية أخلاقية ١٢/ ٥٧٠
- ارتفاع راية العدل من خلال الشورى ١٢/ ٥٩٢
- استشارة النبي ﷺ أصحابه ١٢/ ٥٦٠
- أصول الديمقراطية الاجتماعية في النظام الغربي والإسلامي ١٢/ ٥٧٣
- اعتماد الإسلام في كل القضايا على الشورى ١٢/ ٤٩٨
- أقرب صور الديمقراطية لنظام الشورى هو الديمقراطية النيابية والنظام الجمهوري الرئاسي ١٢/ ٥٠١
- التزام الخليفة وأعوانه بقواعد نظام الحكم الإسلامي وأهمها الشورى ١٢/ ٦١٩
- التقاء الديمقراطية الغربية في بعض خصائصها الدستورية مع نظام الشورى ١٢/ ٥٠١
- أمر القرآن بالشورى ١٢/ ٥٩٢
- أهم الفروق بين الديمقراطية الغربية والديمقراطية الإسلامية القائمة على نظام الشورى ١٢/ ٥٢٠
- أهم الفوارق بين نظام الشورى والديمقراطية ١٢/ ٥٩٩
- أوجه الشبه والاختلاف بين الديمقراطية الإسلامية والديمقراطية المعاصرة ١٢/ ٥٩٨
- تحقق المساواة من خلال الشورى ١٢/ ٥٩٢
- تعريف نظام الشورى وتعريف الديمقراطية وطبيعة كل منهما ١٢/ ٥٥٨
- تفعيل نظام الشورى في العهد النبوي ١٢/ ٦١٦
- تقرير قاعدة الشورى في القرآن ١٢/ ٤٩٨
- تقيد سلطة مجالس الشورى في الإسلام بشريعة الله ١٢/ ٥٣٢
- تمثل قيم الإسلام حول الديمقراطية في نظام الشورى ١٢/ ٥٧٦
- توسع دائرة مجلس الشورى في النظام الإسلامي وعدم اقتصاره على أهل الحل والعقد ١٢/ ٥٠٨
- جعل الانتخاب والترشيح في الديمقراطية الإسلامية بيد أهل الحل والعقد ١٢/ ٥٢٧
- حرية الرأي إعمال لمبدأ الشورى ١٣/ ٨٢٣
- حض النبي ﷺ على العمل بالشورى ١٢/ ٥٩٣
- الحقوق والحريات في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٦٠١
- الحكم الإسلامي الشوري وشروط الحكم ١٢/ ٤٩٥
- حكمها في الإسلام ٦/ ٦١٩
- حكمها للإمام الحاكم ٦/ ٦٢١
- دراسة عن الديمقراطية والشورى ١٢/ ٥٧٩
- الدستور في النظام الديمقراطي وفي نظام الشورى ١٢/ ٥٧٢
- دور الشورى في اختيار الرئيس الأعلى للدولة ١٢/ ٥١١
- الديمقراطية والشورى ١٢/ ٥٩٦
- سلطات الحكومة الشورية في الإسلام لها ضوابط أخلاقية سامية ١٢/ ٥٠٦
- سلطة المجالس النيابية في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٦٠١، ١٢/ ٥٧١
- السيادة في الديمقراطية وفي نظام الشورى ١٢/ ٥٧٢
- شكل الحكومة بعد التزام قاعدة الشورى في الحكم ١٢/ ٥٠٠
- الشورى من أهم قواعد الحكم الإسلامي ١٢/ ٥٥٨
- الشورى والحوار والديمقراطية في تعامل المسلمين مع غيرهم ٧/ ١٤١
- الشورى والدستور الدائم ١٢/ ٥٠٢
- الشورى والنظام النيابي في ظل الديمقراطية ١٢/ ٥٠٧
- الشورى وشروط الحكم ١٢/ ٥١٢
- الشورى وكونها بديلاً عن الديمقراطية الغربية ١٢/ ٤٩٥
- الشورى ومبدأ فصل السلطات العامة ١٢/ ٥٠٨
- طبيعة الشورى أنها نوع من الاجتهاد ١٢/ ٥٥٩
- طبيعة الشورى وحكمها وهل هي معلمة أو ملزمة ١٢/ ٥٩٤
- العلاقة بين الاجتهاد الجماعي والشورى ١٢/ ٢٢

• الفرق بين شورى الجماعة والاجتهاد الجماعي ١٢/ ٢٦
• الفرق فيها بين ما هو في الشريعة وماهي عليه في القوانين الوضعية ٦/ ٦٢٣
• الفصل بين السلطات في الديمقراطية والشورى ١٢/ ٥٩٩
• قيام الخلفاء الراشدين بالشورى ١٢/ ٥٥٩
• قيام نظام الحكم في الإسلام على الشورى ١٢/ ٤٩٨
• كون الشورى معلمة ١٢/ ٥٩٤
• كون الشورى معلمة أو ملزمة ١٢/ ٥٦١
• كون الشورى ملزمة ١٢/ ٥٩٤
• ما لا يدخل من أحكام الشرع في نطاق الشورى ١٢/ ٥٩٧
• ما ورد في السنة من دلالات واضحة على إلزام الشورى ١٢/ ٥٩٥
• ما يتفق به نظام الشورى مع الديمقراطية ١٢/ ٥٩٧
• ما يروى من آثار في استشارة غير الرجال في بيعة الحاكم الراشدي ١٢/ ٥٢٤
• مجال الشورى في غير الأحكام القطعية ١٢/ ٥٦٠
• المجالس النيابية في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٥٩٨
• المعارضة في النظام الديمقراطي ونظام الشورى ١٢/ ٥٧٣
• مفهوم الشعب أو الأمة في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٦٠٠
• مفهوم الشورى وضرورتها في الحكم الإسلامي ١٢/ ٥٩٢
• من قواعد الإمامة العظمى ٦/ ٦٢٥
• موقف الديمقراطية الإسلامية من الحقوق والحريات العامة ١٢/ ٥٦٥
• نطاقها ٦/ ٦٢٠
• نظام الشورى وموقف الإسلام من سيادة الأمة أو حاكميتها ١٢/ ٥٠٥
• هيئتها ٦/ ٦٢١
• هيئتها في الحكم ٦/ ٦٢١

■ **الشيباني**
• أخذ مال الحربي عند الشيباني ١٢/ ٦٥٠
• أصول العلاقات بين المسلمين وغيرهم عند الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٥٣
• إعلان الحرب عند الشيباني وأخذ الجزية ١٢/ ٦٥٢
• فرضية الجهاد مطلقاً عند الأوزاعي والشيباني وجمهور الفقهاء ١٢/ ٦٥٠
• قسمة العالم إلى دارين دار إسلام ودار حرب عند الإمامين الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٥٠
• محمد بن الحسن الشيباني وتأسيسه للقانون الدولي ١٢/ ٦٤٤
• المخالفة في الدين أو الكفر وارتباطها بمشروعية الحرب أو الجهاد عند الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٤٧
• مشروعية الحرب في الإسلام في ضوء فقه الإمامين الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٤٢
• الهدنة عند ضعف المسلمين عند الشيباني ١٢/ ٦٥٢

■ **الشيعة**
• أذانهم، كيفيته ١/ ٥٤، ١/ ٥٦
• إعلان الخميني بتجاوز الخلاف بينهم وبين أهل السنة ١/ ٥٥
• تكفير أهل القبلة من سنة وشيعة وزيدية وإباضية وسلفية ١٣/ ٧٤٩
• زواج المتعة عندهم ١/ ٥٤
• نشأة الشيعة ١٢/ ٣٥١
• وضوؤهم، فرائضه ١/ ٥٦

■ **الشيك**
• تسلم الشيك من أنواع القبض في العملات ١١/ ١٦٧
• تسليم الشيك لوفائه من رصيد صاحبه من أنواع القبض الحكمي ١١/ ٤٢
• الحوالة المصرفية عن طريق الشيكات ١١/ ١٧١
• السند لحامله والشيك من أنواع الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٤
• العمل في بعض المحلات المتخصصة في صرف الشيكات مقابل نسبة ١٣/ ١٧٠
• العمل في مجال صرف الشيكات مقابل أجر ١٣/ ١٦٨
• قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وأداء قيمة الشيكات وتحصيل الأوراق التجارية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار بطاقات الائتمان من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥

■ **الصابون**
• استخدام جلد الخنزير في صناعة الصابون والمنظفات ١٢/ ٨٢٤

■ **الصابئة**
• أخذ الجزية من السامرة والصابئة ٧/ ٦٩٩

■ **الصاع**
• مقداره ٢/ ٧٢٩، ٤/ ٢٢٥

■ **الصاع الشرعي أو البغدادي**
• مقداره ١/ ١٢٥

obeikandl.com

■ **الصيال**
- دفع الصائل ١٠/ ٥٥٩

■ **صبحي المحمصاني**
- دور المحامي الدكتور صبحي المحمصاني في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٩

■ **الصبي**
- إتلاف الصبي للمعقود عليه، حكمه عند الشافعية ٤/ ١٥٤
- إجارة الصبي المميز، حكمها عند الحنفية ٤/ ٥٢٨
- الإحجاج عنه حكمه عند الحنفية ٣/ ٩٢
- إحرام وليه عنه في الحج ٣/ ٩٠
- إحرامه بالحج بعد بلوغه، حكمه ٣/ ١٣٤
- إحرامه في الحج بإذن وليه ٣/ ٩٠
- أخذ القانون من الفقه مبدأ عمد الصبي وخطؤه سواء ١٢/ ٣٩٨
- استهلاله، تعريفه ٢/ ٤٤٥
- إعطاء النساء والصبيان وأهل الذمة من الغنيمة ٧/ ٦٣١
- أفعال غير المميز الدينية والمدنية، عدم صحتها ١٠/ ١٢٧
- أقسام تصرفات الصبي المميز عند الحنفية والمالكية ١٣/ ٥٥٩
- التزام الصبي قبل البلوغ بأداء الضريبة المفروضة ١٣/ ٥٥٨
- التزام الصبي قبل البلوغ بأداء النفقة الواجبة لقريبه ١٣/ ٥٥٨
- التزام الصبي قبل البلوغ بالتعويض المالي ١٣/ ٥٥٧
- إمامته، حكمها عند المالكية ٢/ ١٧٩
- أمان الصبي ٧/ ٢٤٧
- أمره بالصلاة، حكمه ١/ ٦٢١
- الإمساك بقية النهار لصبي بلغ، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية اليوم للصبي إذا بلغ مفطراً، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- إمساكه بقية النهار إذا بلغ أثناء نهار رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
- انعدام أهلية الأداء عند غير المميز ١٠/ ١٢٧
- انعدام أهلية الأداء للصبي قبل التمييز ١٣/ ٥٥٨
- أهلية الأداء للصبي قبل البلوغ ١٣/ ٥٥٧
- أهلية التعبد وأهلية الأداء الدينية للمميز ١٣/ ٥٦١
- أهلية غير المميز ١٠/ ١٢٧
- أهلية الوجوب للصبي قبل البلوغ ١٣/ ٥٥٦
- بطلان جميع أقوال وأفعال الصبي قبل البلوغ ١٣/ ٥٥٧
- بطلان عقود المميز عند الشافعية وأحمد ١٠/ ١٢٥
- بلوغه أثناء الصلاة ١/ ٢٠٩
- بلوغه قبل الوقوف بعرفة أو حال الوقوف وهو محرم، حكمه ٣/ ٩٢
- بلوغه قبل الوقوف بعرفة وقبل إحرامه، حكمه ٣/ ٩٢
- بول الصبي الرضيع الذي لم يرضع غير اللبن، نجاسته حكمها ١/ ٢٦٧
- بوله، كيفية تطهيرها عند الحنفية والشافعية ١/ ٢٦٧
- بيع الصبي، بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٥٤
- بيع الصبي غير المميز، بطلانه عند المالكية ٤/ ١٥٢
- بيع الصغير غير المميز، بطلانه عند الحنفية ٤/ ١٤٩
- تأثير عوارض الصغر والجنون ونحوهما كالإغماء في المسؤولية العقدية ١٠/ ٨٦٩
- تحمل غير المميز العقوبة المالية ١٠/ ١٢٤
- التخفيفات التي قررها الشرع للأولاد والنساء والمجنون ١٠/ ٤٨٧
- تزويجه، حكمه ٨/ ١٨٣
- تسليم المبيع من صبي لصبي مثله، حكمه عند الشافعية ٤/ ١٥٤
- تصرف الصبي المميز في البيع صحته عند الحنفية ٤/ ١٢٢
- تصرفات غير المميز، بطلانها ٤/ ٢٦٨، ١٠/ ١٢٤
- تصرفات الوصي على الصغير ١٠/ ٥٦٧
- تعزير الصبي، حكمه ٦/ ١٩٢
- تعويض أو ضمان ما أتلفه غير المميز، وجوبه ١٠/ ١٢٧
- تفريطه في شيء من أفعال الحج، حكمه ٣/ ٩١
- توقف تصرف الصبي المميز عند الحنفية والحنابلة ٤/ ١٤٥
- توكيل الصبي في أداء الزكاة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
- توكيل المميز
  صحته عند الحنفية ٤/ ٧٤٩، ١٠/ ١٥٢
  عدم صحته عند غير الحنفية ٤/ ٧٤٩، ١٠/ ١٥٢
- ثبوت أهلية الأداء الناقصة للصبي في دور التمييز ١٣/ ٥٥٩
- جماعه أثناء الصوم بنية الترخص أو بغيرها عدم وجوب الكفارة عليه ٢/ ٥٨٧

obeikandl.com

- جماعه في الحج، حكمه ٣/ ٩١
- جناية الصبي عمداً، حكمها ٦/ ٣٣٧
- جناية الصبيان ونحوهم ١٠/ ٩١٩
- حجه، حكمه ٣/ ٨٩
- حقوق الله وحقوق العباد بالنسبة للصبي المميز ١٣/ ٥٥٩
- حقوق وواجبات غير المميز ١٠/ ١٢٧
- حكم دخول نفس المستأمن وأولاده الصغار وماله وأسرته في الأمان ٧/ ٢٥٤
- حمله في الصلاة وعليه نجاسة ١/ ٦٣٠
- الخطاب الموجه للصبي قبل البلوغ ١٣/ ٥٥٧
- دخوله المسجد ١/ ٤٧٢
- الدية في مال الصبي، وجوبها ٦/ ٢٨٢
- ذبيحة الصبي، حكمها ٣/ ٦٤٨
- رد البائع للصبي الثمن الذي دفعه، حكمه عند الشافعية ٤/ ١٥٤
- ردة الصبي، حكمها ٦/ ١٧٤، ١٠/ ١٢٥
- رفع حد القذف عن الصبي ٦/ ٢٧
- الرهن من صبي، حكمه ٥/ ٨٢
- الزروع والثمار، زكاتها في مال الصبي، حكمها عند الحنفية ٢/ ٧٢١
- الزكاة إن دفعت كرهاً عن الصبي، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٦١
- الزكاة، صرفها إلى صبي غير مميز، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- الزكاة في مال الصبي، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٥١
- الزكاة في مال الصبي، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥١، ١٠/ ١٢٤
- الصبي غير المميز
  صومه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٥
  صومه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
- الصبي المميز
  إتلاف الصبي المميز، حكمه عند المالكية ٥/ ٦٠٤
  إحرامه بالحج بإذن وليه حكمه ٣/ ٩٢
  إمامته ٢/ ١٦٣
  إمامته للبالغ عند الشافعية ٢/ ١٦٣
  أمره بالصلاة بعد بلوغه سبع سنين إن تركها وضربه عليها بعد عشر سنين، وجوبه ٢/ ٥٣٩
  أمره بالصوم إن أطاقه بعد بلوغه سبع سنين وضربه عليه بعد عشر سنين من قبل ولي أمره عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٣٩
  بينونة امرأة الصبي المميز إن صحت ردته ٦/ ١٧٤
  خلاصة حكم إسلام الصبي المميز ٦/ ١٧٥
  خلاصة حكم ردة الصبي المميز ٦/ ١٧٥
  صومه لليوم الذي يبلغ أثناءه، صيامه وقضاؤه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٣٩
  عقد المميز غير المأذون، حكمه ١٠/ ٣٠٩
- الصبي المميز إذا بلغ أثناء نهار رمضان وقضاؤه لما فاته حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
- الصبي المميز إذا بلغ أثناء النهار وهو صائم، صومه وقضاؤه لذلك اليوم حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١، ٢/ ٥٧٣
- صلاته، حكمها ١/ ٦٢١
- صلاة الجمعة، إعادتها للصبي إذا بلغ بعد أن صلى الظهر ٢/ ٢٨١
- صومه، حكمه ٢/ ٥٣٩، ٢/ ٥٥٢، ٢/ ٥٥٣
- صيال الصبي والمجنون ١٠/ ٤٩٣
- ضمان ما أتلفه الصبي المأذون له بالتجارة ١٠/ ٧١٩
- طاعاته، حكمها ٣/ ٩١
- العبادات الدينية عدم وجوبها على غير المميز ١٠/ ١٢٤
- عباداته، حكمها ١/ ١٦٦، ١٠/ ١٢٧
- عدم اعتبار وطء الصبي زنا ٥/ ٧٧٧
- عدم انتقاض أمان النساء والصغار إذا انتقض أمان المستأمن ٧/ ٢٥٧
- عدم صحة الكفالة من الصبي والمجنون والكفالة له ١١/ ٩٦
- عدم صحة المزارعة من المجنون والصبي والمرتد ١١/ ١١٨
- عدم ضرب الجزية على نساء أهل الكتاب أو الصبيان أو المجانين ٧/ ٦٨٩
- عدم القصاص من الصبي ١٠/ ٩١٩
- عدم وقوع العقوبة البدنية على غير المميز ١٠/ ١٢٧
- عقد الأمان من الصبي والمجنون والمعتوه والمكره ٧/ ٢٦٥
- عقد المميز، حكمه ١٠/ ١٨٦
- عقود وتصرفات المميز، حكمها عند الحنفية ١٠/ ١٢٥
- عمد الصبي وخطؤه في الضمان والقصاص ١٠/ ٩١٠
- عورته، حدها ١/ ٦٤٧
- عورته خارج الصلاة عند المالكية ١/ ٦٤٨
- عورته في الصلاة عند الحنابلة ١/ ٦٤٨
- عورته في الصلاة عند الشافعية ١/ ٦٤٨
- فعل الولي عن الصبي في الحج ما لا يتأتى من الصبي ٣/ ٩٠

- القتل عمداً من الصبي والمجنون والمعتوه يجري مجرى القتل الخطأ ١٣/ ٣٨
- قيئه، كيفية تطهيره عند الحنفية والشافعية ١/ ٢٦٧
- كفر الصبي المميز ١٣/ ٥٥٩
- لبس الحرير والذهب والفضة للصبيان، حكمه ٣/ ٥٤٣
- ما لايصح من الصبي المميز ووليه من العقود عند الحنفية والمالكية ١٠/ ١١٩
- ما يجب على المميز من حقوق الله تعالى ١٠/ ١٢٥
- ما يصح من الصبي المميز من العقود دون إذن عند الحنفية والمالكية ١٠/ ١١٩
- متى يبدأ سن التمييز عند الصبي؟ ١٣/ ٥٦١
- مس القرآن للصبي المميز حكمه عند الشافعية ١/ ٣٨٨
- مس المجنون والصبي للمصحف ١٢/ ٨٥٢
- مسه للقرآن من غير وضوء حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨
- مسؤولية المجنون والصبي وأوليائهم عن أفعالهم ١٠/ ٨٦٠
- مقارنة بين أحكام الصغار والمجانين في الشريعة والقانون ١٠/ ٤٨٧
- مكان وقوف الصبي والرجل خلف الإمام عند الحنابلة ٢/ ٢٢٢
- من يزوجه عند الحنفية ٨/ ١٨٥
- من يزوجه عند الشافعية ٨/ ١٨٥
- من يزوجه عند المالكية والحنابلة ٨/ ١٨٤
- نفقته الزائدة بسبب الحج، حكمها ٣/ ٩١
- نكاحه، شروطها ١/ ٩٩
- نية الولي لصحة أداء الزكاة عن الصبي وجوبها، وإلا ضمنها لتقصيره عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
- وضوؤه، حكمه ١/ ٣٣٥

■ الصحابة

- اتباع أتباع التابعين منهج الصحابة والتابعين في الفتوى ١٢/ ٣٢٤
- إقرار الصحابة التابعين على اجتهادهم ١٢/ ١٤٧
- التزام الصحابة في فتاويهم لنصوص القرآن والسنة ١٢/ ٣١٦
- تأسيس الصحابة ﷺ لحركة الاجتهاد ١٢/ ٢١
- تشكيك بعض المعاصرين في إجماع الصحابة ١٢/ ٢٦
- تقسيم ابن القيم الصحابة المفتين بحسب ضوابط الفتوى ١٢/ ٣١٨
- توقف الصحابة عن الفتوى ومدافعة الإفتاء حتى يتحمل عبء الإفتاء أخوه ١٢/ ٣١٦
- رعاية الصحابة في فتاويهم للمصلحة العامة ١٢/ ٣١٨
- شمول الفقه كل حصاد المجتهدين من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب ١٢/ ١٣٩
- الفتوى في عهد الصحابة ﷺ ١٢/ ٣١٥
- ما تميزت به الفتوى أو الاجتهاد في عهد الصحابة ١٢/ ٣١٩
- المتوسطون من الصحابة في الفتوى ١٢/ ٣١٩
- المقلون من الصحابة في الفتوى ١٢/ ٣١٩
- مكانة الصحابة وعدم جواز المس بها ٩/ ٦٣٤
- المكثرون من الصحابة في الفتوى ١٢/ ٣١٨
- موقف الصحابة ﷺ من مسائل الاختلاف ١٢/ ١٤٦

■ الصحافة

- حرية الصحافة ١٣/ ٨١٥

■ الصحة

- حفظ الصحة وسلامة البيئة مقصد تشريعي أساسي ١٢/ ٨٠٤
- دَين الصحة ١١/ ١٨٨
- الغسل وسيلة لحفظ الصحة والوقاية من تلوث البيئة ١٢/ ٨١٢
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن التأمين الصحي ٩/ ٧٤٢
- ما ورد في القرآن من آيات في وجوب طهارة النفس والبيئة الإنسانية في الظاهر والباطن ١٢/ ٨٠٩
- مما فرضه الإسلام من أحكام للعناية بالصحة وسلامة البيئة ١٢/ ٨٠٦
- من الوسائل الإيجابية الوقائية للحفاظ على الصحة والبيئة ١٢/ ٨٠٨
- منع أسباب الأمراض النفسية والبدنية للحفاظ على الصحة ١٢/ ٨٠٧
- ندوة رؤية إسلامية لبعض المشاكل الصحية ٩/ ٨٢٦
- الوضوء وسيلة لحفظ الصحة والوقاية من تلوث البيئة ١٢/ ٨١٢
- الوقف على المجاهدين أو قطاع الصحة أو مكافحة البطالة حسب الحاجة ١٣/ ٤٠٠

■ الصحوة

- تحقيق معالم الصحوة من خلال الإعلام والمساجد والكنائس ١٢/ ٤٨٦
- الصحوة الإسلامية بالعودة إلى الإسلام ١١/ ١٢٢

■ الصداق

- انظر: المهر

■ الصدق

- الصدق في المعاملات ١١/ ١٣٩

obeikandl.com

■ الصدقة

- الإكثار من الصدقة لتطهير المال ١١/ ١٤٠
- تصدق الأخت أو الخادمة من مال رب البيت بغير إذنه، حكمه ٥/ ٣٣١
- تصدق الإنسان بجميع ماله تطوعاً ولم ينويه الزكاة، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٦٢
- توريث المصحف من الصدقة الجارية ١٢/ ٨٥٣
- الصدقات من الأموال العامة ١٣/ ٤٩٨
- صرف المال في الصدقة ليس بتبذير ١٣/ ٥٦٦
- فرض غرامة على المتأخر في سداد أقساط بيع التقسيط والتصدق بها على المحتاجين ١١/ ٣٤٠
- النص في عقد المداينة كالمرابحة ونحوها على التزام المدين عند المماطلة بالتصدق بمبلغ من المال ١١/ ١٧٨

■ صدقة التطوع

- أداؤها لفاسق، حكمه ٣/ ٧٠
- أداؤها لكافر، حكمه ٣/ ٧٠
- أداؤها للهاشمي، حكمه ٣/ ٧٠
- استحباب الإكثار منها في أوقات الحاجة ٣/ ٦٨
- استحباب التصدق بما فضل من الحاجة ٣/ ٦٩
- الإسرار بإخراجها، حكمه ٢/ ٨١٥، ٣/ ٦٧
- إهداء ثوابها للميت، حكمه ٣/ ١٠٤
- الأولى في الصدقة أن يتصدق المرء من الفاضل ٣/ ٦٩
- تأكدها بالماء إن كان الاحتياج إليه أكثر من الطعام ٣/ ٦٨
- تأكدها عند الأمور المهمة ٣/ ٦٧
- تأكدها في الأماكن الشريفة ٣/ ٦٧
- تأكدها في الأيام الفاضلة ٣/ ٦٧
- تصدق الإنسان بجميع ماله تطوعاً ولم ينويه الزكاة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٦٢
- التصدق بالرديء، حكمه ٣/ ٧٣
- التصدق بالمال الحرام، حكمه ٣/ ٧٢
- التصدق بالمشاع، حكمه ٥/ ١١٨
- التصدق بجميع المال، حكمه ٣/ ٦٨
- التصدق بدرهم عن درهم عينه له ولفقير غير الذي عينه، جوازه عند الحنفية ٢/ ٦٠٨
- التصدق بما تيسر، استحبابه ٣/ ٦٩
- التصدق بما فيه شبهة، حكمه ٣/ ٧٣
- تصدق الرجل بطعام امرأته، حكمه ٥/ ٣٣١
- التصدق على الصلحاء، استحبابه ٣/ ٧٠
- التصدق على فقير بمشاع يحتمل القسمة، جوازه ٤/ ٦٨٧
- التصدق عن الميت، حكمه ٣/ ٧١
- تصدق المرأة من مال زوجها بالشيء اليسير، حكمه ٥/ ٣٣١
- تصدق المزكي ببعض النصاب، حكمها عند أبي يوسف وصاحب الهداية خلافاً لمحمد من الحنفية ٢/ ٦٦١
- التصدق من الأضحية، حكمه ٣/ ٦٣٠
- التصدق والسؤال وقت الخطبة حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٧٠
- تقديم الأقارب فيها ٣/ ٧٠
- تقديم الجيران فيها ٣/ ٧٠
- تقديمها بين يدي الدعاء ١/ ٨٢٨
- تملك ما تصدق به، حكمه ٣/ ٧٣
- حكمها ٣/ ٦٦
- حلق رأس المولود، والتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة ٣/ ٦٣٧
- خطبة الجمعة، التصدق وقتها، حكمه ٢/ ٢٧٠
- دفعها في رمضان، حكمه ٣/ ٦٧
- دفعها للأصول والفروع والزوجات، حكمه ٢/ ٧٩٥
- دفعها للأغنياء، حكمه ٢/ ٧٩٥
- دفعها للكفار، حكمه ٢/ ٧٩٥
- الرجوع فيها، عدم جوازه ٤/ ٧٠٢
- الزكاة على من تصدق بجميع ماله، حكمها عليه عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- سؤال الغني من الصدقة، حكمه ٣/ ٧٣
- سؤالها، حرمته إذا كان لديه ما يغنيه ٢/ ٧٩٠
- صدقة الفطر ٣/ ٥٣
- صدقة المديون، حكمها ٣/ ٧١
- صدقة من عليه نفقة، حكمها ٣/ ٧١
- ما يحرم فيها ٣/ ٧٣
- ما يستحب فيها ٣/ ٧٣
- ما يكره فيها ٣/ ٧٣
- مصارف الصدقات الواجبة ٢/ ٦٠٤
- المن بالصدقة، حكمه ٣/ ٧٣
- من يتصدق عليهم باللقطة بعد تعريفها سنة، عند الحنفية ٥/ ٦٤١
- الميت انتفاعه بها، حكمه ٢/ ٤٨٣
- نذر التصدق بالمال، صحته عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- نية جميع المؤمنين فيها ٣/ ٧٢
- وطء الحائض، التصدق له حكمه ٣/ ٥٤٦

obeikandl.com

■ صدقة الفطر

- صرف صدقة الفطر والنذور والكفارات والأضاحي إلى أهل الذمة ١٢/ ٧٦٥
- وانظر أيضاً الزكاة: صدقة الفطر

■ الصراع

- ترويج أمريكا لصراع الحضارات بدل حوارها ١٣/ ١٠١
- تمجيد منطق القوة من مظاهر الصراع الجديد ١٢/ ٤٨٤

■ الصرف

- الإبراء إذا تم في عقد الصرف، حكمه ٤/ ٤٠٧، ٥/ ٢١٧
- الإبراء عن شرط التقابض فيه، حكمه ٥/ ٢٢٤
- اجتماع الصرف والحوالة ١٢/ ٦٢
- الإحالة في قبض بدل الصرف، عدم جوازها عند المالكية ٤/ ٤٠٦
- الاستبدال ببدل الصرف، حكمه ٤/ ٤٠٧
- الاستبدال ببدلي الصرف بعد الإقالة قبل القبض، جوازه ٤/ ٣٨٠
- الاستبدال ببدلي الصرف، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٣٧٩
- استبدال بدل الصرف قبل قبضه، عدم جوازه ٥/ ٩٠
- استيفاء الحق في المجلس عند تقديم الكفالة أو الحوالة، اشتراطه ٤/ ٤٠٨
- اشتراط خلو عقد المتاجرة في العملات أو الصرف عن خيار الشرط أو الاحتكار أو التأجيل ١١/ ١٦٥
- اشتراط خلوه عن الأجل ٤/ ٤٠٦
- اشتراط قبض البدلين فيه ٤/ ٣٥٦
- اشتراط القبض والتماثل في المتاجرة في العملات أو الصرف ١١/ ١٦٤
- اشتمال الحوالة المصرفية الخارجية على عقد صرف وعقد وكالة ١١/ ٤٦٢
- اشتماله على خيار الرؤية والعيب، جوازه ٤/ ٤٠٦
- انقلابه صحيحاً إن أبطل صاحب الأجل أجله قبل الافتراق خلافاً لزفر ٤/ ٤٠٦
- انقلابه صحيحاً بإسقاط صاحب الخيار خياره في المجلس خلافاً لزفر ٤/ ٤٠٦
- بطلانه بافتراق العاقدين قبل التقابض، عند غير الحنفية ٤/ ٤٠٥
- بقاء الرهن بعد انقضاء المجلس، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٠٨
- بيع الأسهم قبل مزاولة الشركة نشاطها إذا توافرت شرائط عقد الصرف ١١/ ١٣١
- تأدية أحد العاقدين الآخر أجود من حقه أو أردأ منه، حكمه ٤/ ٤٠٨
- تبايع النقد قبل القبض أو بالهاتف، بطلانه ٤/ ٤٠٨
- تحمل تبعة هلاك المرهون، اشتراطه لصحة الصرف ٤/ ٤٠٨
- التعامل بالعملات الأجنبية من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥
- تعريفه ٤/ ٣٥٦، ٤/ ٤٠٣
- تفسير الافتراق بالأبدان ٤/ ٤٠٥
- التقابض باتحاد المجلس أو اختلافه، اشتراطه ٤/ ٤٠٤
- تقابض البدلين في المجلس وجوبه إذا حدثت الإقالة في عقد الصرف ٤/ ٥٠٦
- التقابض فيه وفي الربويات، اشتراطه ٤/ ٤١٠
- تقديم الرهن ببدل الصرف، حكمه ٤/ ٤٠٨
- تقديم كفيل ببدل الصرف، حكمه ٤/ ٤٠٨
- التماثل في البدلين عند اتحاد المجلس، اشتراطه ٤/ ٤٠٥
- التوكيل بقبض بدل الصرف في مجلس العقد، جوازه ٤/ ٧٦٠
- حرمة الصرف الآجل ولو بقصد توقي انخفاض ربح عملة بعملة ١١/ ١٦٦
- حكم الصرف في الذمة ١١/ ٢٠٥
- الحوالة ببدل الصرف، حكمها ٤/ ٤٠٨
- الحوالة في دين واجب القبض في المجلس كرأس مال السلم وبدل الصرف ١١/ ٢١٩
- الخيار فيه، عدم جواز اشتراطه ٤/ ٤٠٥، ١٠/ ٢٤٥
- شروط إباحة المتاجرة في العملات أو الصرف ١١/ ١٦٤
- شروطه ٤/ ٤٠٤
- صحته بهلاك الرهن في المجلس، عند الحنفية ٤/ ٤٠٨
- الصرف إن قبل صاحب الحق أردأ من حقه، صحته ٤/ ٤٠٨
- الصرف أو المقاصة بين عملتين في الذمة ١١/ ١٦٩
- صرف الفضة المغشوشة بفضة خالصة أقل وزناً أو مماثلة وزناً للفضة المغشوشة، حكمه ٤/ ٤٢٦
- صرف الفضة المغشوشة بفضة خالصة أكثر وزناً من الفضة المغشوشة، حكمه ٤/ ٤٢٦
- الصرف والتحويل القائم على القرض ٤/ ٤١٤
- العبرة في مجلس العقد ببقاء العاقدين ٤/ ٤٠٨

• عدم إتمام القبض عند وجود الكفالة أو الحوالة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٠٨
• عدم اعتبار نوم العاقدين في المجلس تفرقاً ٤/ ٤٠٥
• عدم جواز التصرف في بدلي الصرف ورأس مال السلم قبل قبضه ١١/ ٢٠٤
• عدم جواز الوكالة في قبض بدل الصرف عند المالكية ٤/ ٤٠٦
• عدم ضرورة خيار الرؤية في بيع النقد ٤/ ٤٠٦
• عمليات التغطية البسيطة بالسعر الخاص ١١/ ٥٣١
• عمليات السوق الآجلة في النقود ١١/ ٥٣١
• عمليات الصرف الفوري في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٣١
• الفرق بين المتاجرة في العملات والصرف والمضاربة ١١/ ١٦٢
• فساده إن اشتمل على أجل ٤/ ٤٠٦
• فساده بافتراق العاقدين قبل التقابض، عند الحنفية ٤/ ٤٠٥
• قبض البدلين عند وجود الكفالة أو الحوالة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٤٠٨
• قبض البدلين قبل الافتراق بالأبدان، اشتراطه ٤/ ٤٠٤
• قبض الحط على أحد البدلين في المجلس، عدم اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٤٣٠
• قبض الزيادة على أحد البدلين في مجلس الزيادة، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٤٣٠
• القبض لصحة الإقالة فيه، اشتراطه ٤/ ٣٨٠
• قرار مجمع الفقه الإسلامي حول الحلول الشرعية لاجتماع الصرف والحوالة ١١/ ٤٦٣
• كيفية إتمام عقد الصرف مع البنك بالقبض الصوري ٤/ ٤١٥
• ما يترتب على اشتراط قبض البدلين في المجلس قبل الافتراق ٤/ ٤٠٦
• مشروعيته ٤/ ٤٠٤
• المقاصة ببدل الصرف إن ثبت الدين بعقد متأخر عن عقد الصرف ٤/ ٤١٢
• المقاصة ببدل الصرف إن ثبت الدين بقبض مضمون بعد وجود عقد الصرف، حكمه ٤/ ٤١١
• المقاصة ببدل الصرف إن ثبت الدين قبل حدوث عقد الصرف إذا لم يتفقا على إجرائها، عدم جوازها عند الحنفية ٤/ ٤١١
• المقاصة ببدل الصرف إن ثبت الدين قبل حدوث عقد الصرف، حكمه ٤/ ٤١١
• المقاصة ببدل الصرف مع دين متقدم أو متأخر عنه، حكمه ٤/ ٤١٤
• المقاصة في عقد الصرف، حكمها ٤/ ٤١١
• المواعدة في الصرف ١١/ ٤٦٣، ١١/ ٥٣٢
• المواعدة والوعد في الصرف والمتاجرة بالعملات ١١/ ١٦٨
• نشاط الصرف في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٣١

■ **الصغائر**
• أمثلة عليها ٦/ ١٥٣
• تعريفها ٦/ ١٥٣، ٢/ ١١٣
• الفرق بين المعصية الكبيرة والمعصية الصغيرة ١٢/ ١١٢

■ **الصغير**
• تأثير عوارض الصغر والجنون ونحوهما كالإغماء في المسؤولية العقدية ١٠/ ٨٦٩
• التخفيفات التي قررها الشرع للأولاد والنساء والمجنون ١٠/ ٤٨٧
• عدم جواز قتل النساء والصغار والشيوخ والرهبان والعبّاد إلا إذا قاتلوا ٧/ ٥٢٦
• عصمة صغار الأولاد والحمل بإسلام أحد الوالدين ٧/ ٦٥٠
• ضمان الصبي والمجنون ما أتلفاه ١٠/ ٨٧٠

■ **الصفح**
• الجمع بين آيات الجهاد وآيات العفو والصفح والرحمة ٧/ ١٧٧
• عدم وجود تناقض بين الآيات التي تأمر بالقتال والآيات التي تطالب بالعفو والصفح عن الكفار ٧/ ١٠٨

■ **الصفقة**
• معناها ٤/ ١٣٣
• معناها عند النووي ٤/ ١٣٣
• معنى اتحاد الصفقة وتفرقها ٤/ ١٣٣

■ **الصكوك**
• بيع السندات الربوية والصكوك الإسلامية ١١/ ٢٢٤
• التوريق جعل الديون مدونة في صكوك أو سندات وجعلها قابلة للتداول بالطرق التجارية ١١/ ٢٣١
• الصكوك الإسلامية بديل عن السندات الربوية ١١/ ٢٢٦
• قيام الصكوك الإسلامية على أساس المضاربة والشركة المتناقصة ١١/ ٢٢٦

openkandil.com

■ **صكوك الإجارة**
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن صكوك الإجارة ٩/ ٧١٢

■ **صكوك التأجير**
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإيجار المنتهي بالتمليك وصكوك التأجير ٩/ ٦٥٤

■ **صكوك المضاربة**
• بإصدار سندات أو صكوك مضاربة ١١/ ٤٤٦

■ **الصلاح**
• ما يتطلبه العمل الصالح الذي هو أحد أركان أو مقومات الحضارة الإسلامية ٧/ ١٤٦

■ **الصلاة**
• آدابها ١/ ٧٥٩
• آدابها عند الحنفية ١/ ٧١٩، ١/ ٧٥٩
• آية السجدة
كراهة قراءتها لإمام صلاة سرية عند الحنفية ٢/ ١٢٠
كراهية قراءة آيات السجدة بفريضة للمصلي متعمداً عند المالكية ٢/ ١٢٠
ندب الجهر بها للإمام في صلاة سرية عند المالكية ٢/ ١٢٠
• الإبراد بالظهر، حكمه ١/ ٥٧٧
• الإبراد للظهر في الصيف في البلاد الحارة، حكمه عند الحنفية ١/ ٥٧٤
• إتمامها، بانتهاء السفر وذلك بدخول أول بيوت البلد الذي يقصده للإقامة ٢/ ٢٩١
• أثر الإكراه عليها عند الشافعية ٤/ ١٥٥
• أثر التوبة في عقوبة تارك الصلاة ٦/ ١٦٥
• أثر النسيان على صحة بعض الأفعال كالصلاة والصيام والحج ١٠/ ٤٦١
• الإجارة على القرب والطاعات كالصلاة والصيام وتعليم القرآن والأذان والإمامة ورعاية المسجد ١١/ ٧٤
• الاجتهاد في الوقت ١/ ٥٧٨
• الاجتهاد والتحري في القبلة، حكمه ١/ ٦٥٠
• إحرام الإمام عقب فراغ الإقامة حكمه ١/ ٦١٧
• أحكامها
إعادة الصلاة للحائض ١/ ٥٣٦
المستحاضة إذا خرج منها دم وهي في الصلاة بعد أن تأخذ احتياطها، حكمها ١/ ٥٤٤
• إخراج الولي فدية ما على الميت من صلاة لم يؤدها من ثلث التركة عند الحنفية ٢/ ١٢٩
• أداء صلاة الصبح، حكمه عند الشروق عند الحنفية ١/ ٥٨١
• أداء الصلوات جميعها في أوقاتها في القطب الشمالي ١٢/ ٧٦٠
• أداؤها ١/ ٥٧٧
• أداؤها بالتيمم ١/ ٤٨٨
• أداؤها بتيمم ثم تذكر وجود الماء بعد الفراغ منها ١/ ٤٩١
• أداؤها بتيمم وتذكر وجود الماء أثناء أدائها ١/ ٤٩١
• إدراك جزء من الصلاة في الوقت فهل تعد أداء، حكمه عند الحنفية والحنابلة ١/ ٥٧٧
• إدراك جزء من الصلاة في الوقت فهل تعد أداء، حكمه عند المالكية والشافعية ١/ ٥٧٨
• إدراك المصلي جزءاً من الصلاة في الوقت، حكمه، وهل تكون أداء أو قضاء ١/ ٥٧٧
• أدلة الشافعية والمالكية أن تارك الصلاة يغسل ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين بعد الموت عند الشافعية والمالكية ١/ ٥٦٥
• الأذان لها
حكمه ١/ ٥٩٢، ١/ ٥٩٤
• الأذكار الواردة بعد صلاتي الصبح والمغرب ١/ ٨٢٥
• الأذكار الواردة عقبها
كيفيتها ١/ ٨٢٣
وقتها ١/ ٨٢٣
• إرسال اليدين في الصلاة عند المالكية ١/ ٧٦٦
• أركانها ١/ ٦٧٠
ترتيبها ١/ ٧١٦
الجلوس بين السجدتين ١/ ٧٠٥
الرفع من الركوع والاعتدال ١/ ٧٠٠
الركوع ١/ ٦٤، ١/ ٦٩٨
السجود مرتين في كل ركعة ١/ ٧٠١
السلام ١/ ٧١٢
الطمأنينة في أفعال معينة ١/ ٧١٥
القراءة فيها ١/ ٦٤، ١/ ٦٩٠
القعود الأخير، مقداره عند الحنفية ١/ ٧٠٦
القعود الأخير، مقداره عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٠٦
القعود الأخير، مقداره عند المالكية ١/ ٧٠٦
القيام ١/ ٦٨١
• أركانها عند الحنابلة ١/ ٦٧٦
• أركانها عند الحنفية ١/ ٦٧٥
• أركانها عند الشافعية ١/ ٦٧٦

- أركانها عند المالكية ١/ ٦٧٥
- أركانها المتفق عليها بين العلماء ١/ ٦٧٧
- استدعاء الأمر إليها بعد الأذان، حكمه ١/ ٦٠٧
- الاستعداد لها كيفيته للمستحاضة عند الجمهور غير المالكية ١/ ٥٤٤
- الاستغفار بعدها ١/ ٨٢٣
- استقبال القبلة تعذره في الصلاة حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٥٩
- استئجار الكنائس للصلاة، حكمه ٩/ ٤٩٩
- استئجار الكنيسة للصلاة فيها ١٢/ ٥٠
- الإسرار أقله عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الإسرار بالتأمين للإمام والمأموم في الصلاة السرية سنة عند الحنابلة والشافعية ١/ ٦٩٨
- الإسرار في أخيرة العشاء عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الإسرار في أخيرة المغرب عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الإسرار في الظهر عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الإسرار في العصر عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الإسرار فيها عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- الإسرار فيها عند الشافعية ١/ ٧٧٠
- الإسرار والجهر في الصلاة، حده عند الحنفية ١/ ٧٣٨
- الإسرار والجهر في الصلاة، حده عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٣٩
- الإسرار والجهر في الصلاة، حده عند المالكية ١/ ٧٣٩
- الإسفار بالصبح، حكمه ١/ ٥٧٤، ١/ ٥٧٧
- الإشارة بالسبابة عند الشهادة ١/ ٧٦٣
- الأصم، إمامته عند الحنابلة والشافعية ٢/ ١٧٤
- الاطمئنان في الركوع ١/ ٦٩٩
- الاطمئنان في الركوع فرض عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٦٩٩
- الاطمئنان في السجود حكمه عند الحنفية ١/ ٧٠٤
- الاطمئنان في السجود عند الشافعية، كيفيته ١/ ٧٠٤
- إعادتها إذا تبين خطأه في الاجتهاد لاستقبال القبلة ١/ ٦٥١
- إعادتها إذا توضأ بجليد عن طريق اللمس ١/ ٥٠٦
- إعادتها إذا تيمم بطين يابس لا غبار فيه عند الحنابلة ١/ ٥٠٦
- إعادتها إذا تيمم لها ثم وجد الماء في الوقت عند غير الشافعية ١/ ٤٩٧
- إعادتها إذا تيمم لها لفقد الماء وصلى ثم وجده بعد خروج الوقت ١/ ٤٩٦
- إعادتها إذا زادت الجبيرة على قدر الحاجة عند الشافعية ١/ ٤٣٦
- إعادتها إذا صلاها بساتر للعورة نجس، حكمه عند الحنابلة والمالكية ١/ ٦٢٧
- إعادتها إذا صلاها في موضع نجس، ولم يكن غيره، حكمه عند الشافعية ١/ ٦٣٢
- إعادتها إذا صلاها وعلى البدن نجاسة ولم يجد ما يغسلها به، حكمه عند الشافعية ١/ ٦٢٧
- إعادتها إذا صلى الفرض أو السنة المؤكدة داخل الكعبة، حكمه عند المالكية ١/ ٦٥٤
- إعادتها إذا كان مسح على جبيرة ثم برأ ١/ ٤٣٥
- إعادتها إذا كانت الجبيرة في أعضاء التيمم عند الشافعية ١/ ٤٣٦، ١/ ٥٧٧
- إعادتها إذا وضعت الجبيرة على غير طهر عند الحنفية والمالكية ١/ ٤٣٥
- إعادتها إذا وضعت الجبيرة على غير طهر عند الشافعية ١/ ٤٣٦
- إعادتها لفاقد الطهورين إذا صلاها، حكمه ١/ ٥٢١
- إعادتها للمحبوس إذا تيمم وصلاها ١/ ٥٢١
- إعادتها للمحبوس الذي صلى بالتيمم عند الحنفية ١/ ٤٩٧
- إعادتها لمن أداها بتيمم، حكمها عند الشافعية ١/ ٤٩٨
- إعادتها لمن تيمم لفقد الماء وصلى ثم وجد الماء بعد خروج وقت الصلاة، حكمها ١/ ٤٩٦
- إعادتها لمن تيمم لمرض ثم برىء ١/ ٤٩٨
- إعادتها لمن تيمم وصلاها إذا كان في سفر معصية، حكمها عند الشافعية ١/ ٤٩٩
- إعادتها لمن صلاها بتيمم، حكمها ١/ ٤٩٦
- إعادة الصلاة في جماعة في أوقات النهي عند الحنابلة ١/ ٥٨٦
- إعادة المنفرد الصلاة جماعة ٢/ ١٥٥
- اعتبارها أداء بإدراك التحريمة في الوقت عند الحنفية والحنابلة ٢/ ١٢٤
- اعتبارها أداء بإدراك ركعة في الصلاة عند الشافعية والمالكية ٢/ ١٢٤
- أعذار تأخيرها عن وقتها ٢/ ١٢٩
- أعذار سقوطها عند الحنابلة ٢/ ١٢٧
- أعذار سقوطها عند الحنفية ٢/ ١٢٦

- أعذار سقوطها عند الشافعية ٢/ ١٢٧
- أعذار سقوطها عند المالكية ٢/ ١٢٧
- الأعشى، إمامته ٢/ ١٧٤
- الأعمى
  إمامته إن كان أعلم القوم جوازها عند الحنفية ٢/ ١٧٤
  إمامته جوازها عند الشافعية ٢/ ١٧٤
- الأعمى إمامته، صحتها ٢/ ١٧٤
- الإغماء، سقوط الصلاة به إن استمر أكثر من خمس صلوات عند الحنفية ٢/ ١٢٦
- الافتراش في التشهد عند المالكية ١/ ٧٦٨
- الافتراش في الجلوس بين السجدتين عند المالكية ١/ ٧٦٨
- الافتراش في الجلوس عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
- أفضل أوقاتها
  خلاصة البحث ١/ ٥٧٤، ١/ ٥٧٧
- إقامتها
  كراهية التطوع عندها عند الحنفية ١/ ٥٩٠
- إقامتها أثناء الطواف حكمها ٣/ ١٩٤
- إقامتها أثناء الطواف حكمها عند المالكية ٣/ ٢٠٣
- الإقامة لها ١/ ٥٩٢
- الاقتداء برجل أمي، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء برؤية الإمام أو المأموم، حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
- الاقتداء بمأموم حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء حالة اختلاف المذاهب في الفروع عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء حالة الشك في كون الإمام إماماً أو مأموماً حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- اقتداء الرجل بالمرأة حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩١
- الاقتداء في حال اختلاف الاجتهاد عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- أقطع الرجلين
  إمامته حكمها عند الحنابلة ٢/ ١٨١
  إمامته عدم صحتها ٢/ ١٧٤
- أقطع اليدين، حكم إمامته ٢/ ١٧٤
- الأكل الخفيف في الصلاة يوجب سجود السهو عند المالكية ٢/ ٩٦
- إكمال سورة بعد الفاتحة عند المالكية ١/ ٧٦٦
- الأماكن التي تحرم فيها الصلاة عند الحنابلة، في الطريق والمزبلة والمقبرة ١/ ٨١٢
- الأماكن التي تكره الصلاة فيها عند غير المالكية، الحمام ١/ ٨١٣
- الأماكن التي تكره الصلاة فيها، قارعة الطريق، عند الحنفية والشافعية ١/ ٨١٢
- الأماكن التي تكره فيها الصلاة ١/ ٨١١
- الأماكن التي تكره فيها الصلاة، الحش المعد لنجاسة ١/ ٨١٤
- الأماكن التي تكره فيها الصلاة، دليلها ١/ ٨١٢
- الأماكن التي تكره فيها الصلاة عند غير الحنابلة، في معاطن الإبل ١/ ٨١٤
- الأماكن التي تكره فيها الصلاة عند المالكية، المجزرة ١/ ٨١٤
- الأماكن التي تكره فيها الصلاة عند المالكية، المزبلة ١/ ٨١٤
- الأماكن التي تكره فيها الصلاة، فوق الكعبة ١/ ٨١٦
- الأماكن التي تكره فيها الصلاة، في الكنيسة والبيعة إلا لضرورة عند غير الحنابلة ١/ ٨١٥
- الأماكن التي تكره فيها الصلاة، المقبرة عند غير المالكية ١/ ٨١٥
- الأماكن التي تكره فيها الصلاة، موضع الكنيف ١/ ٨١٤
- الإمام
  ارتفاعه عن المأمومين ٢/ ١٨٩
  استقباله للمأمومين في دعائه ١/ ٨٢٧
  تحمله الفاتحة عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
  كونه أعلى من المأمومين بقدر ذراع فأكثر كراهتها ٢/ ١٧٦
- الإمام والمأموم، الفصل بينهما حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
- الإمامة
  تطويلها كراهته ٢/ ١٧٥
  جواز تطويلها حالة رضا الجماعة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٧٥
  من تجوز إمامته مع كونها خلاف الأولى عند المالكية ٢/ ١٧٩
  من تكره إمامته عند الحنابلة ٢/ ١٨١
  من تكره إمامته عند الحنفية ٢/ ١٧٧
  من تكره إمامته عند الشافعية ٢/ ١٨٠
  من تكره إمامته عند المالكية ٢/ ١٧٨
- إمامة الأبرص، كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- إمامة الأعرابي، كراهتها ٢/ ١٧٦
- إمامة الأعمى
  حكمها عند الشافعية ٢/ ١٨٠
  كراهتها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ١٧٤

obeikandl.com

- إمامة إمام لقوم هم له كارهون ٢/ ١٧٤
- إمامة الأمرد والصبيح الوجه، كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- إمامة الرجل للنساء الأجنبيات، حكمها ٢/ ١٨١
- إمامة السفيه، كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- إمامة الصبي، حكمها عند المالكية ٢/ ١٧٩
- إمامة الفاسق العالم في صلاة الجمعة للضرورة، صحتها عند الحنابلة ٢/ ١٧٣
- إمامة الفاسق العالم في صلاة العيد للضرورة، صحتها عند الحنابلة ٢/ ١٧٣
- إمامة الفاسق العالم لمثله، صحتها عند الحنفية ٢/ ١٧٣
- إمامة اللحان، كراهتها ٢/ ١٧٦
- إمامة المبتدع ببدعة لا يكفر بها كراهة إمامته ٢/ ١٧٤
- إمامة مخالف في الفروع، حكمها عند الشافعية ٢/ ١٨١
- إمامة المفلوج، كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- إمامة من لا يفصح ببعض الحروف، كراهتها ٢/ ١٧٦
- إمامة ولد الزنا كراهتها إن وجد غيره عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ١٧٧
- أمر الصبي بها، حكمه ١/ ٦٢١
- انتظار الإمام الداخل عند الشافعية ٢/ ١٧٥
- انتظار الإمام الداخل، كراهته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ١٧٥
- انتقال المقتدي للصلاة منفرداً، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٢٠٢
- انتقال المقتدي للصلاة منفرداً، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٠٢
- انصات المقتدي للإمام في حالة الجهر ١/ ٧٦٥
- انصراف المصلي في جهة اليمين إلا إذا كان له حاجة ١/ ٨٣٠
- انكشاف العورة فيها فجأة، حكمه ١/ ٦٣٦
- أنواعها ١/ ١٥٠، ٢/ ١٣٨
- إهداء ثوابها للميت، حكمه ٣/ ١٠٤
- الأوقات التي تكره فيها الصلاة، صلاة تحية المسجد فيها عند الحنفية ٢/ ٥٣
- الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، صحة ما وجب في هذه الأوقات عند الحنفية ٢/ ١٣٦
- أوقات النهي
  - سجود التلاوة، حكمه فيها ١/ ٥٨١
  - صلاة الجنازة فيها حكمها عند الحنابلة ١/ ٥٨٥
  - الصلاة فيها حكمه عند الحنفية ١/ ٥٨١
- أوقات النهي عن الصلاة عند الحنفية ٢/ ١٣٦
- أوقاتها ١/ ٥٦٨
  - تحديد زوال الشمس ومعرفته ١/ ٥٧٠
  - تحديد زوال وقت الظهر عند الجمهور ١/ ٥٧٠
  - تحديد وقت الظهر عند أبي حنيفة ١/ ٥٧٠
  - تحديدها في المناطق القطبية ١/ ٥٦٩
  - أوقاتها في السنة ١/ ٥٦٨
  - أوقاتها في المناطق القطبية ١/ ٥٦٩
  - أوقاتها المستحبة ١/ ٥٧٤
  - خلاصة البحث ١/ ٥٧٧
  - أوقاتها المستحبة عند الحنابلة ١/ ٥٧٦
  - أوقاتها المستحبة عند الشافعية ١/ ٥٧٦
  - أوقاتها المستحبة عند المالكية ١/ ٥٧٥
  - أوقاتها المكروهة ١/ ٥٧٩
  - أدلتها ١/ ٥٨٠
- الايصاء بالكفارة لمن فاته صلوات بغير عذر ومات لزومه عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- الإيصاء بفدية الصلاة للمريض الذي مات استحبابه عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- إيقاظ النائم إذا كان أمام المصلين، حكمه ١/ ٦٢٢
- إيقاظ النائم إذا كان في محراب، حكمه ١/ ٦٢٢
- إيقاظ النائم حتى لا تفوته الصلاة، حكمه ١/ ٦٢٢
- إيقاظ النائم للصلاة إذا كان على سطح لا حجارة له، حكمه ١/ ٦٢٢
- بحثها ١/ ٥٥٥
- بطلان الصلاة إن قرئت فيها آية السجدة بقصد السجود ٢/ ١١٣
- بطلان صلاة المقتدي ببطلان صلاة الإمام، حالاتها عند الحنفية ٢/ ١٨٢
- بطلان صلاة المؤتم ببطلان صلاة الإمام، حالاتها عند الحنابلة ٢/ ١٨٣
- بطلان صلاة المؤتم ببطلان صلاة الإمام، حالاتها عند الشافعية ٢/ ١٨٣
- بطلان صلاة المؤتم ببطلان صلاة الإمام، حالاتها عند المالكية ٢/ ١٨٣
- بطلانها بالمرور بين يدي المصلي عند الحنابلة ١/ ٧٩١
- بطلانها للإمام والمأموم إن لم يرجع الإمام بعد سهوه عمداً لغير جبران نقص في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ١٠١
- البقاع، تكثيرها بالانتقال في الصلاة ١/ ٨٣٠

Obeikandl.com

- بلل الباسور، حكمه عند المالكية ١/ ٢٧٨
- البناء على الصلاة، موانعه ٢/ ٩١
- البناء عليها في حالة الرعاف، شروطه عند المالكية ١/ ٦٢٦
- البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٣١
- تأخير صلاة العشاء، حكمه ١/ ٥٧٧
- تأخير صلاة العصر، حكمه ١/ ٥٧٧
- تأخير الطواف عنها إذا خاف فوتها ٣/ ١٩٤
- تأخير الظهر، حكمه عند المالكية ١/ ٥٧٥
- تأخير الظهر في شدة الحر، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٧٦
- تأخير العشاء إلى ما قبل الليل الأول، استحبابه عند الحنفية ١/ ٥٧٥
- تأخير العشاء، حكمه عند المالكية ١/ ٥٧٦
- تأخير العصر، استحبابه مطلقاً عند الحنفية ١/ ٥٧٤
- تأخير النية عن تكبيرة الإحرام، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٦١
- تأخير الوتر عند الحنفية ١/ ٥٧٥
- تأخيرها، حكمه ١/ ٥٧٩
- تأخيرها عن وقتها لعذر ٢/ ١٢٥
- تارك الصلاة
  - حكم تغسيله بعد الموت عند الشافعية والمالكية ١/ ٥٦٥
  - حكم تكفيره عند الشافعية والمالكية ١/ ٥٦٥
  - حكم قتله عند الجمهور ١/ ٥٦٥
  - دفنه مع المسلمين بعد الموت عند الشافعية والمالكية ١/ ٥٦٥
  - الصلاة عليه بعد الموت عند الشافعية والمالكية ١/ ٥٦٥
- تارك الصلاة جحوداً أو تكاسلاً ١٣/ ٧٥٤
- تاركها تكاسلاً وتهاوناً، حكمه ١/ ٥٦٤
- تاريخ وجوبها ١/ ٥٦٠
- التأمين، الإسرار فيه ١/ ٧٦٧
- تأمين الإمام بعد الفاتحة، حكمه ٢/ ١٨٧
- التأمين عقب قراءة الفاتحة فيها عند الشافعية ١/ ٧٧٠
- التأمين فيها ١/ ٦٩٦
  - كيفيته عند الحنفية والمالكية ١/ ٧٣١
  - كيفيته عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٣١
- التأمين فيها للإمام والمأموم عند الحنابلة ١/ ٧٣١
- التأمين لقراءة الإمام عند المالكية ١/ ٦٩٥
- تأمين المنفرد والمأموم عند المالكية ١/ ٧٦٧
- التبسم فيها، حكمه عند الحنفية ٢/ ٣٠
- التبليغ خلف الإمام حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
- تبين الخطأ في الاجتهاد لاستقبال القبلة، حكمه وحكم إعادتها ١/ ٦٥٢
- التثاؤب فيها ١/ ٧٦٠
- التحريمة، الاعتدال عند ابتدائها وانتهائها عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- التحميد، الإسرار فيه عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- التحميد في الصلاة تعريفه عند الحنابلة ١/ ٧٢١
- التحميد فيها عند الجمهور غير الشافعية ١/ ٧٤١
- التحميد فيها عند الشافعية ١/ ٧٤١
- التحميد فيها، كيفيته ١/ ٧٤١
- التحميد للإمام والمنفرد عند المالكية ١/ ٧٦٥
- التحميد للمأموم عند المالكية ١/ ٧٦٤
- تحية المسجد
  - أحكامها عند الشافعية ٢/ ٦٨
  - تكرارها بدخول المسجد عند الشافعية ٢/ ٦٨
  - حكمها إذا دخل المسجد وقد أقيمت الجماعة عند الشافعية ٢/ ٦٧
  - حكمها عند الحنابلة ٢/ ٨٠
  - حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٣
  - صلاتها في غير وقت الكراهة عند الحنفية ٢/ ٥٣
  - ما تحصل به عند الشافعية ٢/ ٦٨
  - ما ينوب عنها عند الحنفية ٢/ ٥٣
- تحية المسجد يوم الجمعة إذا دخل والإمام يخطب عند الاستواء، حكمها عند الحنابلة ١/ ٥٨٦
- تدبر القراءة فيها ١/ ٧٧٥
- ترتيب الأركان فيها حكمه عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧١٦
- ترتيب أركانها فيما يتكرر في كل ركعة، حكمه عند الحنفية ١/ ٧١٧
- الترتيب فيها
  - تركه سهواً في أركانها، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧١٦
  - تركه عمداً في أركانها، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧١٦
- ترجيح عدم ترك قراءة الفاتحة مطلقاً ١/ ٦٩٧
- ترك ركن بعد السلام سهواً، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧١٧
- ترك السنة فيها، حكمه عند الشافعية ١/ ٧٢١
- ترك القنوت سجود السهو له عند الشافعية ١/ ٨٣٦
- ترك المستحب فيها، حكمه عند الشافعية ١/ ٧٢٠
- تركها موجب لعقوبتين: دنيوية وأخروية ١/ ٥٦٤

osekhanli.com

- التزامها في السفر ٣/ ٣٧٢
- تسبيح الله وحمده وتكبيره عقبها ١/ ٨٢٥
- التسبيح في الركوع عند الحنفية ١/ ٧٤١
- التسبيح في الركوع عند الشافعية ١/ ٧٧٢
- التسبيح في الركوع عند المالكية ١/ ٧٦٧
- التسبيح في الركوع للمنفرد والإمام عند الشافعية ١/ ٧٤٠
- التسبيح في السجود ١/ ٧٤٤
- التسبيح في السجود عند الشافعية ١/ ٧٧٢
- التسبيح في السجود عند المالكية ١/ ٧٦٧
- التسليمتين
  الالتفات فيهما يميناً ثم شمالاً ١/ ٧٥٧
  الالتفات فيهما يميناً ثم شمالاً عند الحنفية ١/ ٧٦٣
  نية الإمام بهما ١/ ٧٦٣
  نية المأموم بهما ١/ ٧٦٤
  نية المنفرد فيهما ١/ ٧٦٤
- التسليمة الثانية، خفضها عن الأولى في الصلاة ١/ ٧٥٨
- التسميع، جهر الإمام به عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- التسميع في الصلاة تعريفه عند الحنابلة ١/ ٧٢١
- التسميع فيها عند الجمهور غير الشافعية ١/ ٧٤١
- التسميع فيها عند الشافعية ١/ ٧٤١
- التسميع فيها، كيفيته ١/ ٧٤١
- التسميع للإمام والمنفرد عند المالكية ١/ ٧٦٥
- التسميع للمأموم عند المالكية ١/ ٧٦٤
- التسميع يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- تسمية المغرب عشاء، والعشاء عتمة ١/ ٥٧٦
- تسوية الصفوف من الإمام، حكمه ١/ ٦١٧
- التشهد
  الإسرار فيه ١/ ٧٥٠
  صيغته عند الحنفية والحنابلة ١/ ٧٠٩
  صيغته عند الشافعية ١/ ٧١٠، ١/ ٧٤٨
  معاني ألفاظه ١/ ٧١٠
- التشهد الأخير
  كيفيته ١/ ٧٤٨
  الواجب فيه عند الشافعية ٢/ ١٠٠
- التشهد الأول
  الجلوس له، صفته عند الجمهور غير المالكية ١/ ٧٤٩
  الصلاة على النبي ﷺ فيه عند الشافعية ١/ ٧٠٨
  كيفيته ١/ ٧٤٨
  وجوب سجود السهو لتركه عند المالكية ٢/ ٩٧
- التشهد الأول يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- التشهد بالعربية ١/ ٧١١
- التشهد عند المالكية ١/ ٧١٠، ١/ ٧٦٥
- التشهد للمأموم المسبوق عند الحنابلة ١/ ٧٤٨
- التصفيق فيها للتنبيه عند الشافعية ١/ ٧٧٧
- التطوع
  أفضله في البيت عند الحنابلة ٢/ ٨١
  تعريفه ٢/ ٤٧
  حكمه ٢/ ٤٧
- التطوع بغير الصلوات المستثناة في أوقات النهي عند الحنابلة ١/ ٥٨٦
- التطوع جالساً، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٨٢
- التطوع عند إقامة الصلاة المفروضة، دليل كراهيته ١/ ٥٩٠
- التطوع عند إقامة الصلاة المكتوبة، حكمه عند الحنفية ١/ ٥٩٠
- التطوع عند وقت المكتوبة، حكمه عند الحنفية ١/ ٥٩٠
- التطوع مثنى مثنى، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٨٢
- التطوعات عند المالكية ٢/ ٦١
- التطوعات عند المالكية أنواعها
  الفضائل ٢/ ٦١
  الفضائل وهي عشر ٢/ ٦١
- تعارض العمل مع صلاة الجمعة ١٢/ ٧٦٣
- تعجيل صلاة الظهر في الخريف استحبابه عند الحنفية ١/ ٥٧٤
- تعجيل صلاة الظهر في الربيع استحبابه عند الحنفية ١/ ٥٧٤
- تعجيل صلاة الظهر في الشتاء استحبابه عند الحنفية ١/ ٥٧٤
- تعجيل الظهر في شدة الحر، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٧٦
- تعجيل المغرب
  استحبابه مطلقاً عند الحنفية ١/ ٥٧٤
  حكمه عند الحنفية ١/ ٥٧٤
- تعجيل الوتر عند الحنفية ١/ ٥٧٥
- تعريفها ١/ ٥٥٩
- تعليق النية فيها ١/ ١٦٩
- التعوذ قبل القراءة في الصلاة عند الحنفية ١/ ٧٣٠
- التعوذ قبل القراءة في الصلاة عند الشافعية ١/ ٧٣٠

obeikandl.com

- التعوذ قبل القراءة في الصلاة عند المالكية ١/ ٧٣٠
- التعوذ للقراءة والتسمية سراً عند الحنفية ١/ ٧٦٣
- التعوذ من العذاب في الصلاة عند المالكية ١/ ٦٩٥
- تعيين وقت قيام المؤتمين إلى الصلاة ١/ ٦١٦
- التغليس للفجر، حكمه ١/ ٥٧٤، ١/ ٥٧٧
- تفريج القدمين فيها عند الحنفية ١/ ٧٣٣، ١/ ٧٦٢
- تفريج القدمين فيها عند الشافعية ١/ ٧٣٣
- تفريج القدمين فيها عند المالكية والحنابلة ١/ ٧٣٣
- تفضيلها على الحج عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٨٠
- تقدير وقت الصلاة تقديراً للقاطنين في القطب الشمالي ١٢/ ٧٥٨
- تقديم العشاء على صلاة العشاء فيها ١/ ٧٩٢
- تقديم النية فيها ١/ ١٤٧
- التكبير، جهر الإمام به عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- التكبير حال الخفض والرفع في الركوع والسجود عند المالكية ١/ ٧٦٧
- تكبير الركوع والسجود عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- التكبير عند الركوع والسجود والرفع منه وعند القيام ١/ ٧٣٩
- التكبير في كل خفض ورفع عند الشافعية ١/ ٧٧٢
- التكبير فيها كيفيته عند الحنابلة ١/ ٧٢١
- تكبيرات العيدين، تركها أو بعضها يوجب سجود السهو عند الحنفية ٢/ ٩٤
- تكبيرة الإحرام للإمام، وقتها عند الحنفية ٢/ ١٨٨
- تكبيرة الإحرام، وقتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٨٨
- تكرير السورة في الركعتين، كراهته عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧٣٦
- تلاوة المأموم لآية السجدة في الصلاة عند الحنفية ٢/ ١١٠
- التلفيق فيها ١/ ٩٩، ١/ ١٠٢
- تنبيه الإمام على خطأ في صلاته، عند غير المالكية ١/ ٧٧٦
- تنبيه الإمام على خطأ في صلاته عند المالكية ١/ ٧٧٦
- تنبيه الإمام على السهو بالتسبيح عند مالك وأبي حنيفة ٢/ ١٠٤
- تنبيه الإمام على السهو بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء عند الشافعي وأحمد ٢/ ١٠٤
- تنبيه الرجل في الصلاة، كيفيته عند الشافعية ١/ ٧٧٧
- تنبيه المرأة في الصلاة، كيفيته عند الشافعية ١/ ٧٧٧
- التنفل أثناء خطبة الإمام في الاستسقاء، حكمه ١/ ٥٨٨
- التنفل أثناء خطبة الإمام في الحج، حكمه ١/ ٥٨٨
- التنفل أثناء خطبة الإمام في العيد، حكمه ١/ ٥٨٨
- التنفل أثناء خطبة الإمام في الكسوف، حكمه ١/ ٥٨٨
- التنفل أثناء خطبة الإمام في النكاح، حكمه ١/ ٥٨٨
- التنفل أثناء خطبة الإمام يوم الجمعة، حكمه ١/ ٥٨٨
- التنفل بعد صلاة العيد، حكمه ١/ ٥٨٩
- التنفل بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر ١/ ٥٨٧
- التنفل بين المغرب والعشاء، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٨٢
- التنفل على الراحلة واستقبال القبلة للمستقبل مع الركوع والسجود، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٥٩
- التنفل قبل صلاة العيد، حكمه ١/ ٥٨٩
- التنفل قبل صلاة المغرب ١/ ٥٨٨
- التنفل، كراهته بعد الفجر وصلاته وبعد صلاة العصر عند الحنفية ٢/ ١٣٧
- التنفل لفاقد الطهورين حكمه ١/ ٥٢٢
- التنقل عند إقامة الصلاة المكتوبة، حكمه ١/ ٥٩٠
- التهجد
  - صلاته أكثر من ركعتين بتسليمة واحدة عند الشافعية ٢/ ٦٦
  - كراهة ترك تهجد اعتاده عند الشافعية ٢/ ٧٢
  - كراهة قيام كل الليل دائماً عند الشافعية ٢/ ٧٢
  - ما يسن فيه عند الشافعية ٢/ ٦٥
- التورك في التشهد الثاني من الصلاة، حكمه ١/ ٧٠٩
- التورك فيها ١/ ٧٠٩
- تورك المرأة فيها عند الحنفية ١/ ٧٦٣
- التوسط والاعتدال في الصلاة ١٣/ ٦٤٧
- التيمم لها إذا خاف خروج الوقت ١/ ٤٩٥
- الثناء أو الاستفتاح، دعاؤه ١/ ٧٢٧
- الثوب الذي تصلي فيه المرأة، صفته ١/ ٨٢٠
- ثوب المرضعة أو جسدها، ما يصيبه من بول أو غائط طفلها حكمه عند المالكية ١/ ٢٧٨
- الثياب التي يحرم لبسها فيها ١/ ٨٢٢
- جاحد وجوبها، حكمه ١/ ٥٦٤
- جلسة الاستراحة ١/ ٧٤٧
- جلوس الاستراحة بعد السجدة الثانية، هيئته عند الشافعية ١/ ٧٧٣
- الجلوس بين السجدتين ١/ ٧٤٦
  - حكمه عند الحنفية ١/ ٧٠٠
  - ركن عند أبي يوسف والجمهور غير الحنفية ١/ ٧٠٠
  - ركن عند الجمهور ١/ ٧٠٥
  - كراهة الإقعاء فيه ١/ ٧٤٦

كيفيته عند الشافعية ١/ ٧٠٦
كيفيته للرجل ١/ ٧٤٦
كيفيته للمرأة عند الحنفية ١/ ٧٤٦
هيئته ١/ ٧٠٦
هيئته عند الشافعية ١/ ٧٧٢
واجب عند الحنفية ١/ ٧٠٠، ١/ ٧٠٥
• الجلوس للتشهد
صفته عند الحنابلة والشافعية ١/ ٧٥٠
صفته عند الحنفية ١/ ٧٥٠
صفته عند المالكية ١/ ٧٥٠
• الجمع بين الصلاتين ٢/ ٣١٢
أسبابه ٢/ ٣١٣
أسبابه عند الحنابلة: الإرضاع ٢/ ٣١٨
أسبابه عند الحنابلة: الاستحاضة ونحوها ٢/ ٣١٩
أسبابه عند الحنابلة: الجمع في الحج ٢/ ٣٢٠
أسبابه عند الحنابلة: الجمع في الحضر ٢/ ٣٢٠
أسبابه عند الحنابلة: الريح الشديد ٢/ ٣١٩
أسبابه عند الحنابلة: السفر الطويل المبيح للقصر ٢/ ٣١٨
أسبابه عند الحنابلة: العجز عن الطهارة بالماء أو التيمم لكل صلاة ٢/ ٣١٨
أسبابه عند الحنابلة: العجز عن معرفة الوقت ٢/ ٣١٨
أسبابه عند الحنابلة: العذر أو الشغل ٢/ ٣١٩
أسبابه عند الحنابلة: المرض ٢/ ٣١٨
أسبابه عند الحنابلة: المطر يجمع بين المغرب والعشاء تقديماً ٢/ ٣١٩
أسبابه عند الحنابلة: الوحل ٢/ ٣١٩
أسبابه عند الشافعية: السفر ٢/ ٣١٦
أسبابه عند الشافعية: السفر، شروط جمع التقديم عندهم ٢/ ٣١٦
أسبابه عند الشافعية: السفر والمطر والحج ٢/ ٣١٥
أسبابه عند الشافعية: السفر يجمع جمع تقديم وتأخير ٢/ ٣١٦
أسبابه عند الشافعية: المطر، جمع تقديم ٢/ ٣١٦
أسبابه عند الشافعية: المطر، جمع تقديم، شروطه ٢/ ٣١٦
أسبابه عند المالكية ٢/ ٣١٣
أسبابه عند المالكية: الجمع في الحج في عرفات ومزدلفة ٢/ ٣١٥
أسبابه عند المالكية: الجمع للمطر ونحوه، كيفيته ٢/ ٣١٥
أسبابه عند المالكية: الجمع للمطر ونحوه، يجب نية الجمع في الصلاة الأولى ٢/ ٣١٥
أسبابه عند المالكية: السفر ٢/ ٣١٣
أسبابه عند المالكية: المرض ٢/ ٣١٣
أسبابه عند المالكية: المطر أو البرد أو الثلج ٢/ ٣١٣
جوازه عند غير الحنفية ٢/ ٣١٢
جوازه في عرفة ومزدلفة عند الحنفية ٢/ ٣١٣
سننه عند الحنابلة ٢/ ٣٢٢
شروطه ٢/ ٣١٣
شروطه عند الحنابلة ٢/ ٣٢٠
عدم جوازه بسبب الوحل والريح والظلمة والمرض عند الشافعية ٢/ ٣١٦
عدم جوازه عند الحنفية ٢/ ٣١٢
كيفية صلاة السنن معه عند الشافعية ٢/ ٣١٨
مشروعيته ٢/ ٣١٢
• الجمع بين الصلاتين تأخيراً ٢/ ٣١٢
• الجمع بين الصلاتين تقديماً ٢/ ٣١٢
• الجمع بين الصلاتين في الحج عند الحنابلة، دليله ٢/ ٣٢٠
• الجمع بين الصلاتين في السفر، شروطه عند المالكية ٢/ ٣١٣
• الجمع بين الصلاتين للحاجة ١٢/ ٧٦٢
• الجمع بين صلاتين للمستحاضة بوضوء واحد حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٤٥
• الجمع بين الصلوات في عرفة، حكمه عند المالكية ٣/ ١٥٤
• الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٦٩
• الجمع بين فرضين بنية واحدة، حكمه عند الحنفية ١/ ١٦١
• الجمع بين المغرب والعشاء في مزدلفة، حكمه ٣/ ٢٣٣
• الجمع بين المغرب والعشاء في مزدلفة، حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٧٠
• جمع التأخير
حكم الأذان له عند الشافعية ١/ ٥٩٥
سنيته الترتيب فيه عند الشافعية ٢/ ١٣٦
شروطه عند الحنابلة: استمرار العذر إلى دخول وقت الثانية ٢/ ٣٢١
شروطه عند الحنابلة: نية الجمع في وقت الصلاة الأولى ٢/ ٣٢١
• جمع التأخير في السفر، شروطه عند الشافعية
دوام السفر إلى إتمام الصلاة الثانية ٢/ ٣١٧
نية التأخير قبل خروج وقت الصلاة الأولى ٢/ ٣١٧

obeikandi.com

- جمع التأخير في السفر عند الشافعية، حكم الترتيب فيها ٢/ ٣١٨
- جمع التقديم
حكم الأذان له عند الشافعية ١/ ٥٩٥
شروطه عند الحنابلة: دوام العذر إلى فراغ الثانية في السفر والمرض ٢/ ٣٢١
شروطه عند الحنابلة: الموالاة بين الصلاتين ٢/ ٣٢١
شروطه عند الحنابلة: نية الجمع عند الإحرام بالأولى ٢/ ٣٢١
شروطه عند الحنابلة: وجود العذر عند افتتاح الصلاتين المجموعتين ٢/ ٣٢١
وجوب الترتيب فيه عند الشافعية ٢/ ١٣٦
- جمع التقديم في السفر، شروطه عند الشافعية
بقاء وقت الصلاة الأولى تعييناً إلى عقد الصلاة الثانية ٢/ ٣١٧
الترتيب بين الصلاتين ٢/ ٣١٦
دوام السفر إلى الإحرام بالصلاة الثانية ٢/ ٣١٧
ظن صحة الصلاة الأولى ٢/ ٣١٧
الموالاة بين الصلاتين ٢/ ٣١٧
- جمع الصلاة في مزدلفة، حكمه عند الشافعية ٣/ ١٦٤
- جمع الصلوات في عرفة، حكمه ٣/ ٢٢٤
- الجمع الصوري بين الصلاتين للمريض عند المالكية ٢/ ٣١٤
- جمعها في الحج، حكمه عند الحنفية ٣/ ١٤٨
- جمعها، نية الجمع بين الصلاتين ١/ ١٤٩
- الجنون، سقوط الصلاة إن استمر أكثر من خمس صلوات عند الحنفية ٢/ ١٢٦
- الجنون من أعذار سقوط الصلاة ٢/ ١٢٦
- الجهر، أقله عند المالكية ١/ ٧٦٤
- جهر الإمام بتكبيرة الإحرام عند الحنابلة ١/ ٧٧٨
- الجهر بالتأمين للإمام والمأموم في الصلاة الجهرية، سنة عند الحنابلة والشافعية ١/ ٦٩٨
- الجهر بتسليمة التحليل دون تسليمة الرد عند المالكية ١/ ٧٦٥
- الجهر بتكبيرة الإحرام فيها ١/ ٧٢٤
- الجهر في أوليي العشاء عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الجهر في أوليي المغرب عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الجهر في الجمعة عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الجهر في الصبح عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الجهر فيها، جهر المأموم خلف الإمام، أحواله عند الشافعية ١/ ٧٧٠
- الجهر فيها عند الشافعية ١/ ٧٧٠
- جهر المأموم خلف الإمام ١/ ٦٩٦
- جهر المرأة في الصلاة عند الشافعية ١/ ٧٧٧
- الجهر والإسرار في القراءة مواطنها في الصلاة ١/ ٧٣٤
- الجهر والإسرار في القراءة مواطنها في صلاة النوافل عند الحنابلة ١/ ٧٣٥
- الجهر والإسرار في القراءة مواطنها في صلاة النوافل عند الحنفية ١/ ٧٣٤
- الجهر والإسرار في القراءة مواطنها في صلاة النوافل عند الشافعية ١/ ٧٣٥
- الجهر والإسرار في القراءة مواطنها في صلاة النوافل عند المالكية ١/ ٧٣٥
- الجهر والإسرار للرجل عند الشافعية ١/ ٧٧٧
- الجهل بالوقت بسبب عارض، حكمه ١/ ٥٧٨
- جهل قراءة الفاتحة في الصلاة عند المالكية ١/ ٦٩٥
- جوازها في الطريق بلا كراهة عند المالكية ١/ ٨١٢
- جوازها في مرابض الغنم والبقر عند المالكية ١/ ٨١٤
- جوازها في المزبلة بلا كراهة عند المالكية ١/ ٨١٢
- جوازها في المقبرة بلا كراهة عند المالكية ١/ ٨١٢
- الحالات التي يكره التنفل فيها عند الحنفية ٢/ ١٣٦
- حالة الأصابع في رفع اليدين للتحريمة عند الجمهور غير الحنابلة ١/ ٧٢٤
- حالة الأصابع في رفع اليدين للتحريمة عند الحنابلة ١/ ٧٢٤
- الحديث بعد العشاء، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٧٦
- حرمتها بالثوب النجس ١/ ٨٢٢
- حرمتها على الجنب قبل الاغتسال ١/ ٤٦١
- حرمتها على الحائض قبل الاغتسال ١/ ٤٦١
- حرمتها على النفساء قبل الاغتسال ١/ ٤٦١
- حرمتها في الأرض المغصوبة إجماعاً مع صحتها عند غير الحنابلة ١/ ٨١٨
- حرمتها في الأرض المغصوبة إجماعاً مع عدم صحتها عند الحنابلة ١/ ٨١٨
- حرمتها في الطريق عند الحنابلة ١/ ٨١٢
- حرمتها في المزبلة عند الحنابلة ١/ ٨١٢
- حرمتها في المقبرة عند الحنابلة ١/ ٨١٢
- حرمة ترك الصلاة دون ترخيص أو عذر ١٢/ ٧٦٣
- الحكم بإسلام الشخص المصلي ٢/ ١٦٢
- حكم تاركها ١/ ٥٦٤، ١٢/ ٣٧٦
- حكم دوامها طول العمر ١/ ٥٦٧

- الحكم المستفاد من النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة عند الحنابلة والمالكية ١/ ٥٨٠
- الحكم المستفاد من النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة عند الحنفية والشافعية ١/ ٥٨١
- حكمة تشريعها ١/ ٥٦١
- حكمها إذا أحدث بغير عمد عند الحنفية ١/ ٦٢٥
- حكمها إذا أحدث بغير عمد عند المالكية ١/ ٦٢٦
- حكمها إذا أحرم بها ١/ ٤٨٩
- حكمها إذا ارتكب فيها مكروهاً تحريمياً عند الحنفية ١/ ٧٩٧
- حكمها إذا انكشف بعض العورة في الصلاة عند الشافعية ١/ ٦٤٣
- حكمها إذا انكشف من العورة فيها شيء عند الحنابلة ١/ ٦٤٥
- حكمها إذا بقي الحدث عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦٢٥
- حكمها إذا تيقن المصلي أنه صلاها قبل وقتها ١/ ٥٧٩
- حكمها إذا جهل محل النجاسة في الثوب ١/ ٦٢٩
- حكمها إذا جهل نجاسة على البدن ١/ ٦٢٧
- حكمها إذا جهل نجاسة على الثوب ١/ ٦٢٧
- حكمها إذا حبس بموضع نجس عند الشافعية ١/ ٦٣٢
- حكمها إذا حصل عذر وقت الصلاة بعد مضي قدر ما يسعها ١/ ٦٢٣
- حكمها إذا حمل بيضة صار مخها دماً ١/ ٦٣٠
- حكمها إذا دخلها بنية صحيحة ثم قطعها ١/ ٦٦٧
- حكمها إذا رأى المتيمم الماء بعد انتهاء الصلاة ١/ ٥١٩
- حكمها إذا رأى المصلي بعدها نجاسة عند المالكية ١/ ٢٢٤
- حكمها إذا سقطت الجبيرة فيها عند الشافعية ١/ ٤٣٧
- حكمها إذا سقطت الجبيرة الممسوح عليها عند الحنابلة ١/ ٤٣٧
- حكمها إذا سقطت الجبيرة وكان مسح عليها ١/ ٤٣٧
- حكمها إذا شك بترك شرط ١/ ١٨٤
- حكمها إذا شك في دخول الوقت ١/ ٦٢٥
- حكمها إذا صلاها بتيمم بعد طلب الماء وفقده عند الحنابلة ١/ ٥١٢
- حكمها إذا صلاها بتيمم، ولم يطلب الماء، عند أبي حنيفة ومحمد ١/ ٥١٠
- حكمها إذا صلاها مكشوف شيء من العورة المخففة عند المالكية ١/ ٦٤٠
- حكمها إذا صلاها مكشوف شيء من العورة المغلظة عند المالكية ١/ ٦٤٠
- حكمها إذا صلى بثوب وطرفه على نجاسة ١/ ٦٢٩
- حكمها إذا صلى على بساط عليه نجاسة ١/ ٦٣١
- حكمها إذا صليت بتيمم، نوى به غير الصلاة ١/ ٥١٣
- حكمها إذا صليت بجبيرة مغصوبة أو محرمة أو نجسة ١/ ٤٣٢
- حكمها إذا صليت بجبيرة وضعت على غير طهارة عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٣٢
- حكمها إذا فعلها الكافر ١/ ٦٢٠
- حكمها إذا كان حاملاً صبياً صغيراً عليه نجس في الصلاة ١/ ٦٣٠
- حكمها إذا كان حاملاً قارورة فيها بول ١/ ٦٣٠
- حكمها إذا كان في أحد بيتين نجاسة واشتبه على المصلي ذلك، عند الشافعية ١/ ٦٣٢
- حكمها إذا كان متيمماً ورأى الماء أثناءها ١/ ٥١٩
- حكمها إذا كان محتلماً ولم ينزل المني ثم نزل بعد الصلاة عند الحنفية ١/ ٤٤٣
- حكمها إذا كانت بتيمم، وخرج وقتها عند الحنابلة ١/ ٥٢٠
- حكمها إذا كانت بثوب حرام ١/ ٦٣٤
- حكمها إذا كانت بثوب حرير مع الجهالة بذلك أو نسيانه عند الحنابلة ١/ ٦٣٥
- حكمها إذا كانت بثوب غصب مع الجهالة بذلك أو نسيانه عند الحنابلة ١/ ٦٣٥
- حكمها إذا كانت بثوب نجس عند المالكية والحنفية ١/ ٦٣٥
- حكمها إذا كانت بغير طهارة ١/ ٦٢٥
- حكمها إذا كانت بنية الأداء أو القضاء ١/ ٦٦٦
- حكمها إذا كانت على موضع نجس مع وجود حائل ١/ ٦٣١
- حكمها إذا كانت في بيت أو صحراء، وفيها نجاسة ١/ ٦٣٢
- حكمها إذا كانت في بيت صغير، وفيه نجاسة عند الشافعية ١/ ٦٣٢
- حكمها إذا لم يتعمد الحدث عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦٢٥
- حكمها إذا لم يجد ساتراً للعورة ١/ ٦٣٥
- حكمها إذا لم يجد غير الثوب المتنجس ١/ ٦٢٧
- حكمها إذا لم يجد غير مكان نجس ١/ ٦٢٧
- حكمها إذا نسي الماء ثم تذكره أثناء الصلاة عند المالكية ١/ ٥١٩

Obeikan.com

- حكمها إذا نوى فرضاً وتحية معاً ١/ ١٦٥
- حكمها إذا نوى قطعها ١/ ١٦٧
- حكمها إذا نوى النقل إلى أخرى ١/ ١٦٨
- حكمها إذا وصل العظم بنجس ١/ ٦٣١
- حكمها إذا وقعت ثياب المصلي على أرض نجسة عند السجود ١/ ٦٢٧
- حكمها بالمرور بين يدي المصلي ١/ ٧٩٠
- حكمها بثوب حرير طاهر عند الجمهور ١/ ٦٣٥
- حكمها جماعة عراة ١/ ٦٣٦
- حكمها على الراحلة للمسافر ١/ ٦٥٩
- حكمها على الراحلة للمسافر وعليه نجاسة ١/ ٦٦٠
- حكمها على الصبي ١/ ٦٢١
- حكمها عند وجود ساتر للعورة نجس عند الحنابلة والحنفية ١/ ٦٢٧
- حكمها في أرض مغصوبة عند الحنابلة ١/ ٦٣٤
- حكمها في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها عند الشافعية ١/ ٥٨٣
- حكمها لراكب السفينة عند المالكية ١/ ٦٥٦
- حكمها للمستحاضة ١/ ٥٤٣
- حكمها للمستحاضة المتحيرة عند الشافعية ١/ ٥٥١
- حكمها مع وجود نجاسة معفو عنها عند الحنفية ١/ ٢٧٦
- حكمها من غير العلم بالمنوي ١/ ١٦٧
- حكمها من الكافر ١/ ٢٠٨
- حكمها وهو يلبس ثوباً حراماً من حرير أو غيره عند الحنابلة ١/ ٦٣٤
- الحلف ألا يصلي، حكمه ٣/ ٤٦٨
- حمل الطفل أثناءها، حكمه عند الحنفية ١/ ٨٠٠
- الحيض من أعذار سقوطها ٢/ ١٢٦
- خروج المرأة لصلاة الجماعة عند المالكية ٢/ ١٨٠
- الخروج من المسجد بعد الأذان دون صلاة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
- الخشوع فيها، تعريفه ١/ ٧٧٥
- الخشوع فيها عند الحنابلة ١/ ٧٨٠
- الخشوع فيها عند الشافعية ١/ ٧٧٥
- الخشوع فيها عند المالكية ١/ ٧٦٦
- الخشوع وتدبر القراءة والأذكار في الصلاة ١/ ٧٥٩
- الخطأ في الاجتهاد لاستقبال القبلة، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٥٢
- الخطأ في الاجتهاد لاستقبال القبلة، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٥١
- الخطأ في الاجتهاد لاستقبال القبلة، حكمه عند الشافعية ١/ ٦٥٢
- الخطأ في الاجتهاد لاستقبال القبلة، حكمه عند المالكية ١/ ٦٥١
- الدابة التي يصح الصلاة على ظهرها في السفر عند الحنابلة ١/ ٦٥٨
- دخولها بنشاط وفراغ قلب ١/ ٧٧٦
- الدعاء أثناء القراءة فيها ١/ ٧٣٥
- دعاء الاستفتاح سنيته عند الجمهور غير المالكية ١/ ٧٢٨
- صيغته المختارة عند الحنابلة والحنفية ١/ ٧٢٨
- صيغته المختارة عند الشافعية ١/ ٧٢٨، ١/ ٧٧٠
- كراهته عند المالكية ١/ ٧٢٧
- دعاء الاستفتاح للمقتدي عند الحنابلة والحنفية ١/ ٧٣٠
- الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ بالمأثور فيها ١/ ٧٦٣
- الدعاء بين السجدتين عند الشافعية والمالكية والحنابلة ١/ ٧٤٧
- الدعاء عقبها ١/ ٨٢٦
- الدعاء في الجلوس بين السجدتين عند الشافعية ١/ ٧٧٣
- الدعاء فيها بالعربية ١/ ٧٥٦
- الدعاء فيها بعد الصلاة على النبي ﷺ عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧٥٦
- الدعاء فيها بعد الصلاة على النبي ﷺ عند الحنفية ١/ ٧٥٦
- الدعاء فيها بغير العربية عند الحنفية ١/ ٧٥٦
- الدعاء فيها بغير العربية عند الشافعية ١/ ٧٥٧
- دعاء القنوت يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- دعاء المصلي لنفسه وللمسلمين دبرها ١/ ٨٢٦
- دفع المار بين يدي المصلي ١/ ٧٨٩
- دفع المار بين يدي المصلي، أفضليته ١/ ٧٨٩
- دفع المار بين يدي المصلي، حكمه عند الحنفية ١/ ٧٨٩
- دفع المار بين يدي المصلي، كيفيته عند الحنفية ١/ ٧٨٩
- دفع المار بين يدي المصلي، كيفيته عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٩٠
- دفع المار بين يدي المصلي، كيفيته عند المالكية ١/ ٧٩٠
- دوامها طول العمر، حكمه ١/ ٥٦٧

- رد السلام بالإشارة عند الشافعية ١/ ٨٠٥
- رد السلام بالإشارة عند المالكية ١/ ٨٠٥
- رد المقتدي السلام عند المالكية ١/ ٧٦٥
- ردة الإمام تبطل صلاته دون صلاة المقتدي عند الحنفية ٢/ ١٨٢
- رفع الأيدي عند تكبيرة الإحرام، حكمها عند الاباضية ١/ ٥٦
- رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام فقط عند المالكية ١/ ٧٦٦
- رفع اليدين حذو المنكبين في تكبيرة الإحرام والركوع والرفع منه عند الشافعية ١/ ٧٧٠
- رفع اليدين حذو المنكبين، هيئته عند الشافعية ١/ ٧٧٠
- رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، كيفيته عند الحنابلة ١/ ٧٧٨
- رفع اليدين عند الركوع والرفع منه عند الحنابلة ١/ ٧٧٨
- رفع اليدين عند القيام من التشهد الأول عند الشافعية ١/ ٧٧٣
- رفع اليدين في غير تكبيرة الإحرام ١/ ٧٢٤
- رفع اليدين في غير تكبيرة الإحرام عند الحنفية والمالكية ١/ ٧٢٤
- رفع اليدين في غير تكبيرة الإحرام عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٢٥
- رفع اليدين للتحريمة
  زمنه عند الحنفية ١/ ٧٢٣، ١/ ٧٦١
  زمنه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٢٣
  =زمنه عند المالكية ١/ ٧٢٣
- رفع اليدين للتحريمة كيفيته ١/ ٧٢٢
- ركعتا الفجر، أحكامها عند الحنفية ٢/ ٤٩
- ركعتا الوضوء، دليل سنيتها ٢/ ٥٣
- الركن القولي، سجود السهو لنقله لغير محله عند الشافعية ٢/ ٩٨
- الركوع
  كيفيته وما يسن فيه ١/ ٧٣٩
  هيئته عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
  هيئته عند الشافعية ١/ ٧٧٣
  هيئته للرجل عند الشافعية ١/ ٧٧٦
  هيئته للمرأة عند الشافعية ١/ ٧٧٧
  هيئة الظهر فيه عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
  هيئة المرأة فيه عند الحنابلة ١/ ٧٨٠
- الركوع، التسبيح فيه ١/ ٧٤٠
- ركوع الرجل، كيفيته ١/ ٦٩٨
- ركوع المرأة، كيفيته ١/ ٦٩٨
- رؤية المصلي عورته من جيب قميصه حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٤٤
- ستر الرجل عورته فيها، حده عند الشافعية ١/ ٦٤١
- ستر العورة فيها بحصير أو طين أوما شاكله، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٤٥
- ستر العورة لها، واجب اتفاقاً ١/ ٦٣٥
- ستر القدمين، حكمه في الصلاة عند الحنابلة ١/ ٦٤٦
- ستر المنكبين للرجل في الصلاة، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٤٤
- السترة للإمام والمنفرد عند المالكية ١/ ٧٦٩
- سترة المصلي
  بعدها عن المصلي ١/ ٧٨٥
  بعدها عن المصلي عند غير المالكية ١/ ٧٨٥
  بعدها عن المصلي عند المالكية ١/ ٧٨٦
  تعريفها ١/ ٧٨٠
  حكمتها ١/ ٧٨١
  حكمها ١/ ٧٨٠
  حكمها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٨١
  سترة الإمام سترة لمن خلفه باتفاق ١/ ٧٨٢
  سترة المأموم عند الحنفية والمالكية ١/ ٧٨١
  صفتها وقدرها عند الحنابلة ١/ ٧٨٣
  صفتها وقدرها عند الشافعية ١/ ٧٨٣
  موقفه منها ١/ ٧٨٦
- سترة المصلي بمكة، حكمها عند الحنابلة ١/ ٧٨٢
- سترة المصلي صفتها وقدرها ١/ ٧٨٢
- سترة المصلي صفتها وقدرها عند الحنفية ١/ ٧٨٢
- سترة المصلي صفتها وقدرها عند المالكية ١/ ٧٨٣
- سترة المصلي يتحملها الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- سجدة التلاوة
  يتحملها الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- سجدة التلاوة حكمها في أوقات المنهي عن الصلاة فيها ١/ ٥٨١
- سجدة التلاوة سجودها للإمام في صلاة سرية عند الحنابلة ٢/ ١١٦
- سجدة التلاوة في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ١٢١
- سجدة التلاوة في الصلاة عند المالكية ٢/ ١٢١
- سجدة التلاوة كيفيتها عند الحنفية ٢/ ١١٠
- سجدة التلاوة لقراءة الإمام عند المالكية ١/ ٦٩٥

openkanal.com

• سجدة التلاوة للإمام عند الحنفية ٢/ ١١٠
• سجدة الشكر
حكمه في أوقات النهي عند الشافعية ١/ ٥٨٥
عدم جوازها في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ١٢٤
نيتها في ركوع الصلاة أو سجودها جوازه عند الحنفية ٢/ ١٢٣
• السجدة الصلبية، تعريفها ١/ ٧١٨
• السجود
الاطمئنان فيه ١/ ٧٠٤
الاطمئنان فيه حكمه عند الحنفية ١/ ٧٠٤
الاطمئنان فيه عند الشافعية كيفيته ١/ ٧٠٤
أفضليته كثرة القيام على كثرته ٢/ ٥٤
اقتصار السجود على الجبهة دون الأنف جوازه عند الحنفية ١/ ٧٠٣
الاقتصار على الأنف في السجود عدم جوازه إلا لعذر عند الصاحبين ١/ ٧٠٣
اقتصاره على الأنف عدم جوازه إلا لعذر عند الصاحبين ١/ ٧٠٣
اقتصاره على الجبهة دون الأنف جوازه عند الحنفية ١/ ٧٠٣
أقله ١/ ٧٠١
أكمله ١/ ٧٠١
أنواعه ٢/ ٨٩
بطلان الصلاة إن قرئت فيها آية السجدة بقصد السجود ٢/ ١١٣
التسبيح فيه ١/ ٧٤٤
التسبيح فيه عند الشافعية ١/ ٧٧٣
التسبيح فيه عند المالكية ١/ ٧٦٧
تعريفه شرعاً ١/ ٧٠١
تعريفه لغة ١/ ٧٠١
التكبير حال الخفض والرفع فيه عند المالكية ١/ ٧٦٧
الجلوس بين السجدتين، حكمه عند الحنفية ١/ ٧٠٠
الجلوس بين السجدتين ركن عند أبي يوسف والجمهور غير الحنفية ١/ ٧٠٠
الجلوس بين السجدتين كيفيته عند الشافعية ١/ ٧٠٦
الجلوس بين السجدتين من أركان الصلاة ١/ ٧٠٥
الجلوس بين السجدتين، هيئته ١/ ٧٠٦
الجلوس بين السجدتين واجب لا ركن عند أبي حنيفة ومحمد ١/ ٧٠٠، ١/ ٧٠٥
الدعاء بين السجدتين ١/ ٧٤٦
الدعاء بين السجدتين صيغته عند الشافعية والمالكية والحنابلة ١/ ٧٤٧
الدعاء بين السجدتين عند الحنفية ١/ ٧٤٦
الدعاء بين السجدتين عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٤٧
الدعاء بين السجدتين عند المالكية ١/ ٧٤٧
الدعاء فيه ١/ ٧٤٥
الدعاء فيه عند الحنابلة ١/ ٧٤٥
الدعاء فيه عند الحنفية ١/ ٧٤٥
الدعاء فيه عند الشافعية ١/ ٧٤٥
الدعاء فيه عند المالكية ١/ ٧٤٥، ١/ ٧٦٨
سجود العاجز بالإيماء ١/ ٧٠١
السجود على الأعضاء السبعة، وجوبه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٠٤
السجود على الجبهة بخلاف الأنف المشهور أنه يجزىء في مذهب المالكية ١/ ٧٠١
السجود على الجبهة والأنف عند المالكية ١/ ٧٦٧
السجود على الظهر ونحوه في الزحمة، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٧٧
السجود على الظهر ونحوه في الزحمة، حكمه عند المالكية ٢/ ٢٧٧
السجود على متصل به، حكمه عند الشافعية ١/ ٧٠٤
السجود على مجموع الجبهة والأنف استحبابه باتفاق العلماء ١/ ٧٠٢
السجود على اليدين والركبتين وأطراف القدمين حكمه ١/ ٧٠٢
السجود فيها كيفيته عند المالكية ١/ ٧٦٥، ١/ ٧٦٨
السجود المأمور به عند أبي حنيفة ١/ ٧٠٢
السجود مرتين في كل ركعة من أركان الصلاة ١/ ٧٠١
سجود من منعه الزحام من السجود على أرض أو نحوها مع الإمام عند الجمهور غير المالكية ١/ ٧٠٢
شروط صحته ١/ ٧٠٥
ضم الأنف للجبهة وجوبه عند الحنفية ١/ ٧٠٢
الطمأنينة فيه وجوبها ١/ ٧٤٤
كيفيته ١/ ٧٠٢
كيفيته عند الشافعية ١/ ٧٠٤
كيفيته عند المالكية ١/ ٧٠١
كيفية سجود المرأة ١/ ٨٢٢
ما يسن فيه عند الشافعية ١/ ٧٧٢
المندوب فيه عند المالكية ١/ ٧٠١
النظر إلى موضع السجود في الصلاة ١/ ٧٢٧
الهوي للسجود، كيفيته ١/ ٧٤٢
الهوي للسجود، كيفيته عند الجمهور غير المالكية ١/ ٧٤٢
الهوي للسجود، كيفيته عند المالكية ١/ ٧٤٢

obeikandl.com

هيئته عند الجمهور غير المالكية ١/ ٧٠٥
هيئته عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
هيئته عند الشافعية ١/ ٧٧٢
هيئته عند المالكية ١/ ٧٠٥
هيئته في الصلاة عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
هيئته في الصلاة للرجل عند الشافعية ١/ ٧٧٦
هيئته في الصلاة للمرأة عند الشافعية ١/ ٧٧٧
هيئته للرجل عند الشافعية ١/ ٧٧٦
هيئته للمرأة عند الشافعية ١/ ٧٧٧
هيئة المرأة فيه عند الحنابلة ١/ ٧٨٠
الواجب فيه عند المالكية ١/ ٧٠١
وضع الأنف مع الجبهة عند السجود استحبابه عند الشافعية ١/ ٧٠٤
وضع جزء من الأنف عند السجود وجوبه عند الحنابلة ١/ ٧٠٤
وضع القدمين في السجود حكمه عند الحنفية ١/ ٧٠٣
وضع الوجه بين الكفين، هيئته عند الحنفية ١/ ٧٤٢
وضع اليدين حذو المنكبين، هيئته عند غير الحنفية ١/ ٧٤٢
وضع اليدين والركبتين، حكمه عند الحنفية ١/ ٧٠٣
وضع اليدين والركبتين في السجود، حكمه عند الحنفية ١/ ٧٠٣

• سجود السهو
أسبابه ٢/ ٩٠، ٢/ ٩٣
أسبابه عند الحنابلة ٢/ ١٠٠
أسبابه عند الحنفية ٢/ ٩٣
أسبابه عند الشافعية ٢/ ٩٨
أسبابه عند المالكية ٢/ ٩٦
الأكل الخفيف في الصلاة يوجب سجود السهو عند المالكية ٢/ ٩٦
تركه عمداً عند الحنابلة ٢/ ١٠٧
التشهد الأول وجوب سجود السهو لتركه عند المالكية ٢/ ٩٧
تكبيرات العيدين تركها أو بعضها يوجب سجود السهو عند الحنفية ٢/ ٩٤
حالات إباحته عند الحنابلة ٢/ ٩٣
حالات سقوطه ضرورة ٢/ ٩١
حالات ندبه عند الحنابلة ٢/ ٩٢
حالات وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٩٢
حكمه ٢/ ٨٩
حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٩٠
حكمه عند الحنابلة ٢/ ٩٢
الزيادة الموجبة له عند الشافعية ٢/ ١٠٠
سنيته عند المالكية ٢/ ٩١
سنيته للإمام والمنفرد عند الشافعية ٢/ ٩١
السهو فيه ٢/ ٩١
الشك في الصلاة، حالاته التي تقتضي سجود السهو عند الحنابلة ٢/ ١٠٣
صفته عند الحنابلة ٢/ ١٠٦
صفته عند الحنفية ٢/ ١٠٥
صفته عند الشافعية في الجديد ٢/ ١٠٦
صفته عند المالكية ٢/ ١٠٥
ضابط السهو به عند الشافعية ٢/ ٩٢
لترك قراءة الفاتحة عند الحنفية ٢/ ٩٣
محله عند الحنابلة ٢/ ١٠٥، ٢/ ١٠٦
محله عند الحنفية ٢/ ١٠٥
محله عند الشافعية ٢/ ١٠٥
محله عند المالكية ٢/ ١٠٥
محله وصفته ٢/ ١٠٥
المسبوق، سجوده للسهو عند المالكية ٢/ ١٩٦
النقصان الموجب له عند الشافعية ٢/ ١٠٠
واجباته عند المالكية ٢/ ١٠٥
وجوبه على الإمام والمنفرد ٢/ ٩٠
وجوبه عند الحنفية ٢/ ٩٠
وجوبه في الوقت الصالح للصلاة ٢/ ٩١
وجوبه لترك قنوت الوتر عند الحنفية ٢/ ٩٤
وجوبه للتكلم بكلام خفيف سهواً في الصلاة عند المالكية ٢/ ٩٦
وجوبه للشك في عدد الركعات عند الحنابلة ٢/ ١٠٣
وجوبه للنقص في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ١٠٢
يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
• سجود السهو على المقتدي عند المالكية ٢/ ٩١
• سجود السهو عند الحنابلة ٢/ ١٠٠
• سجود السهو عند الشافعية ٢/ ٩٨
• سجود السهو عند المالكية ٢/ ٩٦
• سجود السهو في صلاة الجمعة ٢/ ٩١
• سجود السهو في صلاة العيدين ٢/ ٩١
• سجود السهو في العمد عند الحنفية ٢/ ٩٣
• سجود السهو لاجتماع سهوين أو أكثر ٢/ ١٠٤
• سجود السهو لترك التشهد الأول في صلاة رباعية عند الحنفية ٢/ ٩٤
• سجود السهو لترك تكبير القنوت، حكمه عند الحنفية ٢/ ٩٤

obeikandl.com

- سجود السهو لترك سنة مؤكدة عند الشافعية ٢/ ٩٨
- سجود السهو لترك الطمأنينة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٩٤
- سجود السهو لترك قراءة سورة بعد الفاتحة عند الحنفية ٢/ ٩٣
- سجود السهو لترك الواجب سهواً، لحالة الشك في تركه عند الحنابلة ٢/ ١٠٣
- سجود السهو لترك واجب عند الحنفية ٢/ ٩٣
- سجود السهو لتغيير محل القراءة في الفرض عند الحنفية ٢/ ٩٤
- سجود السهو لثمان من السنن عند المالكية ١/ ٧٢٠
- سجود السهو لزيادة ركن فعلي من أركان الصلاة عند المالكية ٢/ ٩٦
- سجود السهو لزيادة فعل غير كثير ليس من جنس الصلاة أو من جنسها عند المالكية ٢/ ٩٦
- سجود السهو لزيادة في الصلاة ونقص فيها معاً عند المالكية ٢/ ٩٧
- سجود السهو لزيادة كلام من غير جنس الصلاة فيها عند المالكية ٢/ ٩٦
- سجود السهو لعدم مراعاة الترتيب في الصلاة، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٩٤
- سجود السهو لفعل شيء سهواً يبطل عمده الصلاة عند الشافعية ٢/ ٩٨
- سجود السهو للإمام عند الحنابلة ٢/ ١٠١
- سجود السهو للإمام عند الشافعية ٢/ ٩١
- سجود السهو للإمام والمنفرد عند الحنابلة ٢/ ٩٢
- سجود السهو للزيادة في الصلاة عند الحنابلة ٢/ ١٠١
- سجود السهو للشك في ترك بعضٍ معين من أبعاض الصلاة عند الشافعية ٢/ ٩٩
- سجود السهو للشك في ترك ركن عند الحنابلة ٢/ ١٠٣
- سجود السهو للشك في الزيادة في الصلاة عند الشافعية ٢/ ٩٩
- سجود السهو للمأموم عند الحنابلة ٢/ ٩٣
- سجود السهو للمأموم عند الشافعية ٢/ ٩١
- سجود السهو للمسبوق عند الحنابلة ٢/ ٩٣
- سجود السهو للمسبوق عند المالكية ٢/ ٩١
- سجود السهو للمقتدي ٢/ ٩٠
- سجود السهو للنافلة، حكمه كسجود السهو في الفرض ٢/ ١٠٤
- سجود السهو للنقص في سنن الصلاة عند المالكية ٢/ ٩٦
- سجود السهو لمخالفة الجهر والإسرار في الصلاة عند الحنفية ٢/ ٩٣
- سجود السهو لمن يقتدي بمن في صلاته خلل عند الشافعية ٢/ ٩٩
- سجود العاجز بالإيماء ١/ ٧٠١
- السجود على الأعضاء السبعة، وجوبه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٠٤
- السجود على الجبهة بخلاف الأنف، حكمه عند المالكية ١/ ٧٠١
- السجود على الجبهة والأنف عند المالكية ١/ ٧٦٧
- السجود على متصل به، جوازه عند الشافعية ١/ ٧٠٤
- السجود على مجموع الجبهة والأنف، استحبابه باتفاق العلماء ١/ ٧٠٢
- السجود على اليدين والركبتين وأطراف القدمين، حكمه ١/ ٧٠٢
- السجود عند الجمهور غير المالكية، هيئته ١/ ٧٠٥
- السجود عند المالكية، هيئته ١/ ٧٠٥
- السجود الكامل، كيفيته باتفاق العلماء ١/ ٧٠٢
- السجود كيفيته عند المالكية ١/ ٧٦٥، ١/ ٧٦٨
- السجود المأمور به عند أبي حنيفة ١/ ٧٠٢
- سجود المرأة، هيئته ١/ ٧٤٣
- سجود من منعه الزحام من السجود على أرض أو نحوها مع الإمام عند الجمهور غير المالكية ١/ ٧٠٢
- السعال فيها ١/ ٧٦٠
- سقوطها بالأعذار، حكمه ١/ ٥٦٦
- سقوطها عن الكافر ٢/ ١٢٦
- سقوطها عن الكافر الأصلي إذا أسلم عند الحنابلة ٢/ ١٢٧
- سقوطها عن المريض العاجز الذي مات عند الحنفية ٢/ ١٢٨
- السكتة اللطيفة فيها عند الحنابلة ١/ ٧٣٢
- السكتة اللطيفة فيها عند الحنفية والمالكية ١/ ٧٣٢
- السكتة اللطيفة فيها عند الشافعية ١/ ٧٣٢
- السكوت في الصلاة أثناء القراءة عند المالكية ١/ ٦٩٥
- السلام
  - تعريفه ١/ ٧١٢
  - جهر الإمام به عند الحنفية ١/ ٧٦٢
  - صيغته ١/ ٧١٣
- السلام عند الحنفية، صيغته ١/ ٧١٢
- السلام في الصلاة عند الحنفية ١/ ٧١٢

• السلام فيها
كيفيته عند الحنابلة ١/ ٧٨٠
كيفيته عند الشافعية ١/ ٧٧٤
نيته عند الشافعية ١/ ٧٧٤
• السلام فيها عند الشافعية والحنابلة، صيغته ١/ ٧١٣
• سلس الأحداث في الصلاة، حكمه عند المالكية ١/ ٢٧٨
• سنن الأفعال فيها عند الحنابلة ١/ ٧٢٢
• سنن الأقوال فيها عند الحنابلة ١/ ٧٢٢
• سنن الرواتب
وقتها عند الحنابلة ٢/ ٧٣
وقتها عند الشافعية ٢/ ٧٠
• سنن الصلاة، أنواعها عند الشافعية ١/ ٧١٩، ١/ ٧٢٠
• سننها ١/ ٧١٩
آكدها عند الحنابلة ٢/ ٧٣
أفضلية فعلها في البيت عند الحنابلة ٢/ ٧٢
أنواعها ١/ ٧١٩
أنواعها عند الحنابلة ١/ ٧٢٢، ١/ ٧٦١، ١/ ٧٧٨
آكدها عند الحنابلة ٢/ ٧٣
أفضلية فعلها في البيت عند الحنابلة ٢/ ٧٢
أنواعها ١/ ٧١٩
أنواعها عند الحنابلة ١/ ٧٢٢، ١/ ٧٧٨
• سننها التي لها جماعة عند الحنابلة
الاستسقاء ٢/ ٧٢
التراويح ٢/ ٧٢
الكسوف ٢/ ٧٢
• سننها البعدية، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٠
• سننها الخارجة عنها ١/ ٧٨٠
• سننها الداخلة فيها ١/ ٧٢٢
• سننها عند الحنفية ١/ ٧٦١
• سننها عند الشافعية ١/ ٧٢٠، ١/ ٧٢١، ١/ ٧٧٠
• سننها عند المالكية ١/ ٧٦٤
خسوف القمر ٢/ ٦١
ركعتا الإحرام ٢/ ٦١
ركعتا الطواف ٢/ ٦١
سجود التلاوة ٢/ ٦١
سنة الفجر ٢/ ٦١
صلاة الاستسقاء ٢/ ٦١
صلاة عيد الأضحى ٢/ ٦١
صلاة عيد الفطر ٢/ ٦١
كسوف الشمس ٢/ ٦١
الوتر ٢/ ٦١
• سننها غير المؤكدة، ركعتين قبل المغرب عند الشافعية والحنابلة والكمال بن الهمام من الحنفية ٢/ ٥٣
• سننها غير المؤكدة عند الحنابلة ٢/ ٧٣
• سننها غير المؤكدة عند الحنفية ٢/ ٥٢
أربع بعد العشاء ٢/ ٥٢
أربع ركعات قبل العصر ٢/ ٥٢
أربع قبل العشاء ٢/ ٥٢
تحية المسجد ٢/ ٥٣
ركعتا الوضوء ٢/ ٥٣
ركعتان أقربان إلى سنة الظهر ٢/ ٥٢
صلاة الأوابين ٢/ ٥٢
صلاة التهجد ٢/ ٥٤
صلاة الضحى ٢/ ٥٣
• سننها غير المؤكدة عند الحنفية، صلاة الاستخارة ٢/ ٥٥
• سننها غير المؤكدة عند الحنفية، صلاة التسبيح ٢/ ٥٥
• سننها غير المؤكدة عند الحنفية، صلاة الحاجة ٢/ ٥٦
• سننها غير المؤكدة عند الشافعية ٢/ ٧١
سنن تابعة للفرائض وهي اثنتا عشرة ركعة ٢/ ٧١
النفل المطلق ٢/ ٧١
• سننها الفعلية عند الحنابلة ١/ ٧٧٨
• سننها القبلية، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٠
• سننها المؤكدة عند الحنابلة
الرواتب على الفرائض ٢/ ٧٢
الوتر ٢/ ٧٢
• سننها المؤكدة عند الحنفية ٢/ ٤٩
أربع ركعات قبل الجمعة ٢/ ٤٩
أربع ركعات قبل الظهر ٢/ ٤٩
ركعتان بعد الظهر ٢/ ٤٩
ركعتان بعد العشاء ٢/ ٥٠
ركعتان قبل الفجر ٢/ ٤٩
صلاة التراويح ٢/ ٥٠
صلاة التراويح، حكم قضائها ٢/ ٥٠
صلاة التراويح، وقتها ٢/ ٥٠
• سننها المؤكدة عند الحنفية، أربع بعد الجمعة ٢/ ٤٩
• سننها المؤكدة عند الحنفية، ترتيب أفضليتها ٢/ ٥٠
• سننها المؤكدة، عند الحنفية: ركعتان بعد المغرب ٢/ ٥٠
• سننها المؤكدة عند الشافعية ٢/ ٦٩
التراويح ٢/ ٧٠
ترتيب أفضليتها ٢/ ٧٠

obeikandl.com

التهجد ٢/ ٧٠
الضحى ٢/ ٧٠
عشر ركعات من الرواتب التابعة للفرائض ٢/ ٦٩
الوتر ٢/ ٦٩
• سنة الفجر
الإسرار في القراءة فيها عند المالكية ٢/ ٦٣
الاضطجاع بعدها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٢
تخفيفها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٢
حكمها عند المالكية ٢/ ٦١
فعلها راكباً عند الحنابلة ٢/ ٧٣
القراءة فيها عند المالكية ٢/ ٦١
قضاؤها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٢/ ١٥٢
قضاؤها عند محمد من الحنفية ٢/ ١٥٢
ما يقرأ فيها عند الحنابلة ٢/ ٧٣
• السنة في الصلاة، تعريفها عند المالكية ١/ ٧٢٠
• سنة المغرب والفجر، ما يقرأ فيهما عند الشافعية ٢/ ٦٩
• سهو المأموم تحمل الإمام له ٢/ ١٨٥
• السواك فيها حكمه ١/ ٣٩١
• سؤال الرحمة فيها عند المالكية ١/ ٦٩٥
• شرائط وجوبها ١/ ٢٠٨
ارتفاع دم الحيض والنفاس ١/ ٢٠٩
الإسلام ١/ ٢٠٨، ١/ ٦٢٠
البلوغ ١/ ٢٠٨، ١/ ٦٢١
دخول الوقت ١/ ٢٠٩
عدم الإكراه ١/ ٢٠٩
عدم النسيان ١/ ٢٠٩
عدم النوم ١/ ٢٠٩
العقل ١/ ٢٠٨، ١/ ٦٢١
القدرة على الفعل بقدر الإمكان ١/ ٢٠٩
وجود الماء أو الصعيد ١/ ٢٠٩
• الشروط التي يحكم على فاعل الصلاة بالإسلام عند الحنفية ١/ ٥٦٥
• شروط صحتها ١/ ٦٢٤
استقبال القبلة اتفاقاً ١/ ٦٤٩
استقبال القبلة، الأعذار المبيحة لسقوط الاستقبال عند الحنابلة ١/ ٦٥٩
استقبال القبلة، الخطأ في الاجتهاد لها ١/ ٦٥١
استقبال القبلة، المطلوب من استقبالها ١/ ٦٥٠
الترتيب في أداء الصلاة ١/ ٦٦٨
ترك الأكل والشرب ١/ ٦٦٩
ترك الفعل الكثير من غير جنس الصلاة ١/ ٦٦٩
ترك الكلام الأجنبي عن الصلاة ١/ ٦٦٨
ستر العورة ١/ ٦٣٣
الطهارة عن الحدثين ١/ ٢٠٧، ١/ ٢١٣، ١/ ٦٢٥
الطهارة عن الخبث ١/ ٦٢٦
معرفة دخول الوقت ١/ ٦٢٤
الموالاة في أفعالها ١/ ٦٦٨
النية ١/ ٦٦٠
• شروط صحتها عند الشافعية ١/ ٦٦٩
• شروط صحة السجود ١/ ٧٠٥
• شروط القراءة فيها عند الشافعية ١/ ٦٩٣
• شروط القراءة فيها عند المالكية ١/ ٦٩٥
• شروط نية الفرضية عند الشافعية ١/ ١٥٤
• شروط الوجوب لها ١/ ٦١٩
• شروطها ١/ ٦١٩
مقارنة النية لتكبيرة الإحرام ١/ ١٧٠
النية ١/ ١٤٧
الوضوء ١/ ٣٨٥، ١/ ٦٧٠
• الشك بالنية فيها عند الشافعية ١/ ١٥٩
• الشك بدخول الوقت ١/ ٥٧٨
• الشك في الصلاة، حالاته التي تقتضي سجود السهو عند الحنابلة ٢/ ١٠٣
• الشك في الصلاة عند الحنفية ٢/ ٩٥
• الشك فيها، الأخذ بالأقل لمن ليس له ظن ٢/ ٩٦
• الصبح
الإسفار به، حكمه ١/ ٥٧٧
صلاته إذا كان فيها ثم طلعت الشمس، حكمها عند الحنابلة ١/ ٥٨٥
صلاته، حكم أدائها عند الشروق عند الحنفية ١/ ٥٨١
صلاته حكم الأذان لها بعد منتصف الليل ١/ ٥٩٨
• الصبي المميز
أمره بالصلاة بعد بلوغه سبع سنين إن تركها وضربه عليها بعد عشر سنين وجوبه ٢/ ٥٣٩
أمره بالصلاة عند المالكية ٢/ ٥٣٩
• صحتها إذا صلى الرجل وأمامه امرأة أخرى لا تصلي عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٢٠
• صحة الصلاة مع النجاسة لعموم البلوى ١٢/ ٢٣٣
• صفتها ١/ ٧٩٢، ١/ ٧٩٣
• صفة الجلوس للتشهد الأخير عند المالكية ١/ ٧٠٩
• صفة الجلوس للتشهد الأخير في الصلاة عند الحنابلة والشافعية ١/ ٧٠٩

obeikandl.com

- صفة الجلوس للتشهد الأخير في الصلاة عند الحنفية ١/ ٧٠٨
- صفة صلاة النبي ﷺ ١/ ٥٥٧
- صلاة الإحرام في أوقات النهي، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٨٥
- الصلاة إذا كان في القبلة شيء معلق، عند الحنفية ١/ ٧٨٥
- الصلاة إذا كان في القبلة شيء معلق، مصحفاً أو غيره، كراهيتها عند الحنابلة ١/ ٧٨٥
- الصلاة التي لها سبب في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، حكمها عند الشافعية ١/ ٥٨٤
- الصلاة إلى صورة، كراهتها باتفاق ١/ ٧٨٥
- الصلاة إلى القبر، كراهتها ٢/ ٤٦٢
- الصلاة إلى نار، كراهتها باتفاق ١/ ٧٨٥
- الصلاة إلى وجه الإنسان، كراهتها باتفاق ١/ ٧٨٥
- الصلاة بأي بلد لمن نذرها بمكة أو المسجد النبوي والأقصى، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٠٨
- الصلاة بثوب نجس لا يوجد غيره، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٢٧
- الصلاة بين يديه مصحف معلق، حكمه عند الحنفية ١/ ٨٠٨
- صلاة التطوع عند المالكية، أنواعها ٢/ ٦١
- صلاة التطوع في النهار، أفضلها عند الشافعية ما كان في البيت ٢/ ٦٦
- صلاة الجنازة ٢/ ٤٢٣
- الصلاة على ميت لم يغسل ولم ييمم، حكمها عند الحنابلة ١/ ٥٢٢
- الصلاة حال خروج الدم والمرأة حامل حكمها عند الحنفية ١/ ٥٣٢
- الصلاة حال خروج الدم والمرأة حامل حكمها عند الشافعية ١/ ٥٣٢
- صلاة الحائض قبل الاغتسال، حكمها ١/ ٥٤٠
- صلاة خمس صلوات في اليوم والليلة في بلاد القطب الشمالي معتمدين غلى أقرب بلاد إليهم ١٢/ ٧٦٢
- الصلاة داخل الكعبة
  - حكمها ١/ ٦٥٣، ١/ ٦٥٣
  - ما يصح داخل الكعبة وعلى سطحها عند الحنفية ١/ ٦٥٣
  - ما يصح داخل الكعبة وعلى سطحها عند الشافعية ١/ ٦٥٤
  - ما يصح داخل الكعبة وعلى سطحها عند المالكية ١/ ٦٥٤
  - مشروعيتها ١/ ٦٥٣
- صلاة الرغائب، كراهتها لأنها بدعة ٢/ ٥٤
- صلاة ركعتي الطواف كراهتها تحريماً في أوقات النهي عن الصلاة عند الحنفية ٢/ ١٣٧
- صلاة ركعتين بعد التيمم، حكمها ١/ ٥١٧
- صلاة ركعتين بعد الطواف، حكمها عند الشافعية ٣/ ١٦١، ٣/ ٢٠٧
- صلاة ركعتين بعد الطواف، حكمها عند المالكية ٣/ ١٥٢، ٣/ ٢٠٤
- صلاة ركعتين بعد طواف الوداع، حكمها ٣/ ١٩٩
- صلاة ركعتين بعد غسل وقبل الإحرام حكمها عند المالكية ٣/ ١٥٠
- صلاة ركعتين عند الإحرام حكمها ٣/ ١٨٣
- صلاة ركعتين عند الإحرام حكمها عند الحنابلة ٣/ ١٦٧
- صلاة ركعتين عند الإحرام، حكمها وقت كراهة الصلاة ٣/ ١٨٣
- صلاة ركعتين قبل العصر، جوازها عند الحنفية ٢/ ٥٢
- صلاة الزوال، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٨٠
- صلاة سنن الرواتب، جواز التيمم لها إذا خاف فوتها ١/ ٤٩٥
- صلاة السنن في السفر ٢/ ٣١١
- صلاة سنة السفر، حكمها ٣/ ٣٦٨
- صلاة الصبي إذا بلغ أثناء صلاته ١/ ٢٠٩
- صلاة الصبي المميز، صحتها ٢/ ٥٣٩
- صلاة الظهر، تحديد وقتها عند أبي حنيفة ١/ ٥٧٠
- صلاة الظهر جماعة لمن فاتته الجمعة ١٠/ ٥٨٥
- صلاة الظهر عند الضرورة في ترك صلاة الجمعة ١٢/ ٧٦٣
- الصلاة عرياناً عند عدم وجود ساتر للعورة، حكمها عند الحنابلة ١/ ٦٣٦
- الصلاة عرياناً عند عدم وجود ساتر للعورة، حكمها عند الشافعية والحنفية ١/ ٦٣٥
- الصلاة عرياناً عند عدم وجود ساتر للعورة، حكمها عند المالكية ١/ ٦٢٧، ١/ ٦٣٥
- الصلاة عرياناً عند عدم وجود ساتر للعورة نجس ولا يجد غيره، حكمه عند الشافعية ١/ ٦٢٨
- الصلاة عرياناً، كيفيتها عند الحنفية ١/ ٦٢٨
- الصلاة على الآل في التشهد الأخير سنة عند الشافعية ٢/ ١٠٠
- الصلاة على أرض الغير بلا غصب ولا ضرر، حكمها عند الحنابلة ١/ ٨١٩
- الصلاة على ثوب فيه تصاوير، حكمها عند الحنفية ١/ ٨٠٨

obeikandl.com

- الصلاة على الدابة للمسافر، شروطها عند الشافعية ١/ ٦٥٧
- الصلاة على دابة نجسة في السفر، حكمها عند الحنابلة ١/ ٦٥٨
- الصلاة على الراحلة لأجل المرض، حكمها عند الحنابلة ١/ ٦٥٩
- الصلاة على ظهر الكعبة أو داخلها، حكمها عند الشافعية والحنفية ١/ ٨١٦
- الصلاة على ظهر الكعبة أو داخلها، حكمها عند المالكية والحنابلة ١/ ٨١٦
- الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير صيغتها عند المالكية ١/ ٧٦٥
- الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير أقلها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧١٠، ١/ ٧٥٣
- الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير أكملها ١/ ٧١١
- الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير حكمها عند الحنفية والمالكية ١/ ٧١١، ١/ ٧٥٣
- الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول عند الشافعية ١/ ٧٠٨
- الصلاة على النبي ﷺ في الجلوس الأخير، صيغتها ١/ ٧٦٣
- الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة، أقلها ١/ ٧٥٤
- الصلاة على النبي ﷺ في القنوت عند الشافعية ١/ ٨٣٥
- الصلاة على النبي ﷺ وآله في التشهد الأخير، صيغتها ١/ ٧٥٥
- الصلاة على النبي ﷺ، بدء استحداثه بعد الأذان ١/ ٦١٢
- الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان، حكمها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦١٢
- الصلاة على النبي في عرفة، حكمها عند الشافعية ٣/ ١٦٣
- الصلاة عند الفزع

الصلاة للزلازل ونحوها من المخاوف ندبها عند الحنفية والشافعية ٢/ ٣٥٤

الصلاة للزلزلة فرادى عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٣٥٣

عدم مشروعيتها عند المالكية ٢/ ٣٥٣

لايصلي لغير الزلزلة من المخاوف عند الحنابلة ٢/ ٣٥٣

- الصلاة الفائتة

حكم الأذان لها ١/ ٥٩٥، ١/ ٥٩٧

حكم الإقامة لها ١/ ٥٩٥، ١/ ٥٩٧

- الصلاة فرادى للعراة أفضل عند المالكية والحنفية ١/ ٦٣٦
- صلاة فرض بتيمم نواه لغيره عند المالكية ١/ ٤٨٨
- صلاة الفرض على الدابة حالاتها عند المالكية ١/ ٦٥٦
- صلاة الفرض على الدابة لعذر، حكمها ٢/ ٦٠
- صلاة الفرض على الراحلة للمسافر، حكمها ١/ ٦٦٠، ٢/ ٦٠
- صلاة الفرض في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، حكمها عند المالكية ١/ ٥٨٣
- صلاة الفرض لراكب الدابة، حالة الخوف، حكمها عند المالكية ١/ ٦٥٦
- صلاة الفرض لراكب الدابة، حكمها عند المالكية ١/ ٦٥٦
- صلاة فريضة فائتة بتيمم صلى به فرضاً عند المالكية ١/ ٤٨٩
- الصلاة في الأرض المسخوط عليها، حكمها ١/ ٨١٩
- الصلاة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها في حرم مكة، حكمها عند الشافعية ١/ ٥٨٤، ٣/ ٣٥٢
- الصلاة في السفينة والطائرة والسيارة، حكمها وكيفيتها عند الحنفية ٢/ ٦٠
- الصلاة في الكنيسة، جوازها عند الحنابلة ١/ ٨١٥
- الصلاة في المسجد النبوي، فضلها ٣/ ٣٥٥
- الصلاة في المقبرة، حكمها ١/ ٨١٥
- الصلاة في مكان مغصوب لمن حبس فيه، حكمها عند الحنابلة ١/ ٨١٩
- الصلاة في مكان مغصوب ناسياً أو جاهلاً غصبه، حكمها عند الحنابلة ١/ ٨١٩
- الصلاة لراكب الدابة المسافر، كيفيتها عند الشافعية ١/ ٦٥٧
- صلاة المأموم على سطح المسجد ورحبته ١/ ٤٧٥
- صلاة المرء بنجاسة على بدنه، حكمها ١/ ٢٦٠
- صلاة المريض

كيفيتها عند الحنابلة ١/ ٦٨٨

كيفيتها عند الحنفية ١/ ٦٨٣

كيفيتها عند الشافعية ١/ ٦٨٦

كيفيتها عند المالكية ١/ ٦٨٥

- صلاة المريض العاجز عن القيام، كيفيتها ١/ ٦٨٣
- صلاة المسافر ٢/ ٢٨٣

حكم نية جمع التقديم والتأخير ١/ ١٧٩

- صلاة المسافر الراكب دابته عند الحنابلة ١/ ٦٥٨

obeikandl.com

- صلاة المسافر على الدابة شروطها عند المالكية ١/ ٦٥٦
- صلاة المسافر على الدابة عند الخسوف عند المالكية ١/ ٦٥٦
- صلاة المسافر على الراحلة، ما يصح من صلاته عند الحنفية ١/ ٦٥٥
- صلاة المسافر النافلة على الراحلة، شروطها ١/ ٦٥٥
- صلاة المقتدي لعلمه بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة، سبب الاختلاف بين العلماء في صحتها ٢/ ١٨٤
- صلاة المقتدين إذا علموا بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة، حكمها عند الحنفية ٢/ ١٨٤
- صلاة المقتدين إذا علموا بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٨٤
- صلاة المقتدين إذا علموا بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة، حكمها عند المالكية ٢/ ١٨٤
- الصلاة المكروهة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها بعد الفجر والعصر عند الحنفية ١/ ٥٨٢
- الصلاة المكروهة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها عند الحنابلة ١/ ٥٨٥
- الصلاة المكروهة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها عند الشافعية ١/ ٥٨٣
- الصلاة المكروهة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها عند المالكية ١/ ٥٨٣
- الصلاة المكروهة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، نوعها ١/ ٥٨١
- الصلاة المكروهة في الأوقات المنهي عنها في أوقات الشروق والغروب والاستواء عند الحنفية ١/ ٥٨١
- الصلاة المنذورة
  - إعادتها في جماعة، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٥٦
  - حكمها في أوقات النهي عند الحنابلة ١/ ٥٨٥
  - كراهتها تحريماً في أوقات النهي عن الصلاة عند الحنفية ٢/ ١٣٦
- صلاة النافلة، كراهتها تحريماً في أوقات النهي عن الصلاة عند الحنفية ٢/ ١٣٦
- صلاة النافلة للمسافر على الراحلة، حكمها ١/ ٦٥٥
- صلاة النبي ﷺ صفتها ١/ ٥٥٧، ١/ ٧٩٢
- صلاة النبي ﷺ كيفيتها، دليله ١/ ٧٩٢
- صلاة النفل في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، حكمها عند المالكية ١/ ٥٨٣
- صلاة النوافل الراتبة في السفر، استحبابها عند غير الحنفية ٢/ ٣١١
- صلاة النوافل الراتبة في السفر، حكمها عند الحنفية ٢/ ٣١١
- صلاة النوافل الراتبة في السفر، رأي ابن تيمية فيها ٢/ ٣١١
- صلاة النوافل المطلقة في السفر، استحبابها اتفاقاً ٢/ ٣١١
- صلاة الواجب على الدابة، حكمه ٢/ ٦٠
- الصلاة والإمام يخطب يوم الجمعة، حكمها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٥٨٨
- الصلاة والصيام في المناطق القطبية الشمالية ١٢/ ٧٥٨
- صلاة الوتر ١/ ٨٣٩
  - جواز التيمم لها إذا خاف فوتها عند الحنفية ١/ ٤٩٦
  - حكمها ١/ ٧٢٠، ١/ ٨٣٩
  - حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٩
  - نذرها، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
  - وقتها ١/ ٥٧٣
- الصلاة الوسطى
  - تحديدها ١/ ٥٧١
  - تحديدها عند مالك ١/ ٥٧١
- الصلوات الإبراهيمية، السيادة فيها لمحمد ﷺ عند الحنفية والشافعية ١/ ٧٥٥
- الصلوات المستثناة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها عند الشافعية ١/ ٥٨٣
- الصلوات المفروضة، جواز التيمم لها إذا خاف فوتها عند الحنفية ١/ ٤٩٦
- ضم الأنف للجبهة في السجود وجوبه عند الحنفية ١/ ٧٠٢
- الطمأنينة في السجود وجوبها ١/ ٧٤٤
- الطمأنينة في الصلاة
  - أقلها ١/ ٧١٥
  - حكمها عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧١٥
  - كيفيتها ١/ ٧١٥
  - وجوبها عند الحنفية ١/ ٧١٥
- الطهارة لصحتها، حكمها عند المالكية ١/ ٦٢٦
- طهارة المكان، حكمها ١/ ٦٣١
- الظهر
  - تحديد وقتها عند الجمهور ١/ ٥٧٠
  - سنته عند الحنفية، حكمها ٢/ ٤٩
  - صلاته، أداؤها بعد الجمعة إن تعددت الجمع في البلد ٢/ ٢٧٨

obeikandl.com

صلاته، إعادتها جماعة في المسجد الذي أقيمت فيه الجمعة عند الحنابلة ٢/ ٢٨١
صلاته، إعادتها جماعة في مسجد تكره إعادة الجماعة فيه عند الحنابلة ٢/ ٢٨١
صلاته، إعادتها جماعة في مسجد النبي ﷺ، كراهته عند الحنابلة ٢/ ٢٨١
صلاته بعد الجمعة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢٥٢
صلاته بعد الجمعة، سنيتها احتياطاً يوم الجمعة إذا تعددت الجمع لحاجة عند الشافعية ٢/ ٢٥٢
صلاته، تأخيرها للمريض إلى فراغ الإمام من صلاة الجمعة استحبابها عند الحنفية ٢/ ٢٨٠
صلاته، تأخيرها يوم الجمعة لصاحب عذر يرجو زوال عذره إلى اليأس عن إدراك الجمعة، استحبابه ٢/ ٢٨٢
صلاته، تصلى الظهر بدلاً من صلاة الجمعة بسبب اختلال شرط من شرائط الجمعة ٢/ ٢٨٢
صلاته، تعجيلها قبل صلاة الإمام الجمعة لمن لا تجب عليه صلاة الجمعة جوزاه ٢/ ٢٨١
صلاته، الحالات التي تصلى فيها صلاة الظهر بدلاً من صلاة الجمعة يوم الجمعة ٢/ ٢٧٨
صلاته، صلاتها بجماعة لأهل القرى ممن لا جمعة عليهم عند الحنفية ٢/ ٢٨٠
صلاته، صلاتها جماعة لمن فاتهم صلاة الجمعة من أهل المصر كراهته عند الحنفية بل يصلون فرادى ٢/ ٢٨١
صلاته، صلاتها جماعة من قبل أصحاب الأعذار يوم الجمعة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٨٠
صلاته، صلاتها في جماعة لمن فاتتهم الجمعة لعذر، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٨١
صلاته، صلاتها في جماعة يوم الجمعة لغير أرباب الأعذار الكثيرة الوقوع كراهتها عند المالكية ٢/ ٢٨١
صلاته، صلاتها في المنزل يوم الجمعة بغير عذر قبل صلاة الإمام حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٨٠
صلاته، صلاتها في المنزل يوم الجمعة بغير عذر قبل صلاة الإمام حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٧٩
صلاته، صلاة الجمعة ممن لا تجب عليه الجمعة بعد أن صلى الظهر حكمها عند أبي حنيفة ٢/ ٢٨١
صلاته، صلاة الجمعة ممن لاتجب عليه الجمعة بعد أن صلى الظهر حكمها عند الجمهور غير أبي حنيفة ٢/ ٢٨١
القراءة فيه تطويلها عند المالكية ١/ ٧٦٦
وقتها ١/ ٥٧٠
• عدد الصلاة التي يقضيها إذا توضأ من بئر ثم تبين أنه مات فيه حيوان ١/ ٢٥١
• عددها في اليوم والليلة ١/ ٥٦٠
• عدم سقوط التكليف بالصلاة على القاطنين في القطب الشمالي وأداؤها أداء لا قضاء ١٢/ ٧٥٨
• عدم سقوط ما قدر عليه من أركانها بما عجز عنه ٦/ ١٤٢
• عدم صحة الوكالة في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصيام والطهارة ١١/ ٩١
• العذر المعتبر لمفارقة الإمام عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٩١
• العشاء
الحديث بعدها، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٧٦
حكم تأخيرها ١/ ٥٧٧
صلاته، وقتها ١/ ٥٧٣
النوم قبل العشاء، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٧٦
وقتها المستحب عند الحنابلة ١/ ٥٧٦
• العشاء تسميته عتمة، حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٧٧
• العشاء تسميته مغرباً ١/ ٥٧٦
• العصر
صلاته حكم تأخيرها ١/ ٥٧٧
صلاته حكمها عند اصفرار الشمس ١/ ٥٧١
صلاته عند الغروب، حكمها عند الحنفية ١/ ٥٨٢
صلاته وقتها ١/ ٥٧١
• عقوبتها الدنيوية لمن تركها كسلاً وتهاوناً ١/ ٥٦٤
• عقوبة تاركها تكاسلاً عند الجمهور ١/ ٥٦٥
• علو الإمام على المأموم حكمه عند الشافعية ٢/ ١٨٠
• علو الإمام على المأموم حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
• علو الإمام عن المأموم حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٨١
• علو المأموم على الإمام حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٨١
• علو المأموم على إمامه حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
• العمل في المؤسسات التي تمنع الصلاة ١٢/ ٧٦٢
• العمل اليسير فيها للحاجة، حكمه عند الحنابلة ١/ ٨٠٠
• العمل اليسير المتفرق، ولو جمع فكان كثيراً، حكمه ١/ ٨٠٠
• العود إلى ما سها عنه كيفيته ٢/ ٩٤
• العود لما سها عنه المصلي كيفيته عند المالكية ٢/ ٩٧
• العورة
حدها للحرة عند المالكية ١/ ٦٣٩
حدها للرجل عند المالكية ١/ ٦٣٩
• عورة الرجل في الصلاة، حدها عند الشافعية ١/ ٦٤١، ١/ ٧٧٨

obeikandl.com

- عورة الصغير والصغيرة في الصلاة عند الحنابلة ١/ ٦٤٨
- عورة الصغير والصغيرة في الصلاة عند الحنفية ١/ ٦٤٧
- عورة الصغير والصغيرة في الصلاة عند الشافعية ١/ ٦٤٨
- عورة الصغير والصغيرة في الصلاة عند المالكية ١/ ٦٤٨
- عورة المرأة الحرة في الصلاة عند الحنابلة ١/ ٦٤٦
- عورة المرأة في الصلاة، حدها عند الشافعية ١/ ٦٤٢، ١/ ٧٧٨
- عورة المرأة فيها، حدها ١/ ٦٣٨
- الغسل للصلاة من الجنابة، فرضيته عند الحنفية ٢/ ٥٧٩
- الفائتة
  - تذكر يسيرها أثناء أداء النفل عند المالكية ٢/ ١٣٤
  - تذكر يسيرها أثناء فرض الصلاة عند المالكية ٢/ ١٣٤
  - يسيرها عند المالكية ٢/ ١٣٤
- الفتح على الإمام فيها، أحكامه ١/ ٦٩٥، ٢/ ٢٤، ٢/ ٢٥، ٢/ ١٨٨
- الفتح على من هو في صلاة أخرى، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٥
- الفجر
  - سنته عند الحنفية، حكمها ٢/ ٤٩
  - سنته، قضاؤها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٢/ ١٥٢
  - سنته، قضاؤها عند محمد من الحنفية ٢/ ١٥٢
  - صلاته، تحديد وقتها ١/ ٥٦٩
  - صلاته، التنفل قبلها بعد طلوع الفجر ١/ ٥٨٧
  - صلاته وقتها ١/ ٥٦٩
  - ما يقوله بعد أذانه ١/ ٦١٣
- الفرائض الفائتة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، حكمه عند المالكية ١/ ٥٨٣
- فرائضها عند الحنفية ١/ ٦٧٠
- فرضيتها، نوعه ١/ ٥٦٠
- فساد صلاة الإمام دون المؤتم حالاتها عند الحنفية ٢/ ١٨٢
- فساد صلاة الإمام والمأمومين حالاتها ٢/ ١٨٤
- الفصل بين الفرض والسنة بقيام وكلام، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٥
- الفصل بين الفرض والسنة ندبه للمصلي ١/ ٨٣٠
- فضيلتها في المسجد الحرام ٣/ ٣٤٣
- فوائدها الاجتماعية ١/ ٥٦٣
- فوائدها الدينية ١/ ٥٦١
- فوائدها الشخصية ١/ ٥٦٢
  - تأمر بالصدق والأمانة ١/ ٥٦٣
  - التدريب على النظام ١/ ٥٦٣
  - التقرب إلى الله ١/ ٥٦٢
  - تقوية الإرادة ١/ ٥٦٢
  - تنهى عن الفحشاء والمنكر ١/ ٥٦٣
  - الراحة النفسية ١/ ٥٦٢
- القِبلة
  - استقبالها في السفر، حكمه ١/ ٦٤٩
  - استقبالها في السلام أثناء الصلاة ١/ ٧٥٨
  - استقبالها في السلام أثناء الصلاة كيفيته عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٥٨
  - استقبالها في السلام أثناء الصلاة كيفيته عند المالكية ١/ ٧٥٨
  - استقبالها في السلام كيفيته عند الحنفية ١/ ٧٥٨
  - استقبالها في شدة الخوف، حكمه ١/ ٦٤٩
  - استقبالها فيها للعاجز عن استقبال القبلة، حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٦٤٩
  - استقبالها لقائد السفينة، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٥٩
  - استقبالها لقائد السفينة عند الشافعية ١/ ٦٥٨
  - استقبالها للخائف، حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٦٤٩
  - استقبالها للراكب على مرقد أو هودج عند الشافعية ١/ ٦٥٧
  - استقبالها للمسافر، ولراكب الدابة، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٥٥
  - استقبالها للمصلي على الراحلة، حكمه ١/ ٦٦٠
  - استقبالها لمن في السفينة عند الصلاة، وإدارتهم للقبلة عند تغيير وجهتها ١/ ٦٦٠
- قدرة المصلي على بعض أفعال الصلاة أو أقوالها ١٠/ ٥٨٥
- القدوة
  - شروط صحتها ٢/ ١٩٠
  - شروط صحتها عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- القدوة انقطاعها بمجرد خروج الإمام من صلاته عند الشافعية ٢/ ١٩١
- القراءة
  - إطالتها في الركعة الأولى عند الحنفية ١/ ٧٦٢
  - تحمل الإمام القراءة عن المأموم ٢/ ١٨٥
- قراءة آية بعد الفاتحة في الركعتين الأولى والثانية عند المالكية ١/ ٧٦٤

obeikandl.com

- قراءة آية الكرسي بعدها ١/ ٨٢٤
- قراءة الإمام، تخفيفها عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
- قراءة البسملة في الصلاة عند المالكية ١/ ٦٩٧
- قراءة البسملة في الصلاة وجوبه عند الحنابلة ١/ ٦٩٧
- قراءة السور في الصلوات مقاديرها للإمام ١/ ٧٣٦
- قراءة السور في الصلوات مقاديرها المستحبة ١/ ٧٣٦
- قراءة سورة الإخلاص بعدها ١/ ٨٢٤
- قراءة سورة بعد الفاتحة عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧٣٣
- قراءة سورة بعد الفاتحة فيها عند الحنفية ١/ ٧٣٣
- قراءة سورة بعد الفاتحة للإمام في الركعتين الأوليتين، حكمها عند المالكية ١/ ٦٩٦
- قراءة سورة بعد الفاتحة للمأموم في الركعتين الأوليتين، حكمها عند المالكية ١/ ٦٩٦
- قراءة سورة في الركعة الثانية غير التي قرأها في الأولى عند المالكية ١/ ٧٦٦
- قراءة الصبح والظهر، تطويلها عند المالكية ١/ ٧٦٦
- قراءة العصر والمغرب تقصيرها عند المالكية ١/ ٧٦٦
- قراءة الفاتحة بعدها ١/ ٨٢٤
- قراءة الفاتحة بغير العربية في الصلاة لا يجزىء بإجماع الفقهاء ١/ ٦٩٨
- قراءة الفاتحة في الركعتين الثالثة والرابعة من الصلوات المفروضة عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧٥٢
- قراءة الفاتحة في الركعتين الثالثة والرابعة من الصلوات المفروضة عند الحنفية ١/ ٧٥٢
- قراءة الفاتحة في الصلاة، شروط صحتها عند الحنابلة والشافعية ١/ ٦٩٧
- قراءة الفاتحة فيما بعد الركعتين الأوليتين عند الحنفية ١/ ٧٦٣
- قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة السرية، حكمه ١/ ٦٩٦
- قراءة الفاتحة وتعلمها، وجوبه عند المالكية ١/ ٦٩٧
- قراءة الفاتحة، وجوبها في كل ركعة على الإمام والمنفرد عند المالكية والحنابلة ١/ ٦٩٦
- القراءة في العشاء من أواسط المفصل عند المالكية ١/ ٧٦٦
- القراءة فيها
  - أقلها عند الشافعية ١/ ٧٧١
  - تقصيرها وتطويلها عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
  - حكم البسملة عند الحنفية ١/ ٧٠٧
  - السورة المقروءة بعد الفاتحة في الصلاة، كيفيتها عند الحنابلة والمالكية ١/ ٧٣٦
  - السورة المقروءة بعد الفاتحة في الصلاة، كيفيتها عند الشافعية ١/ ٧٣٦
  - السورة المقروءة بعد الفاتحة في الصلاة، نوعها عند الحنفية ١/ ٧٣٣
  - قراءة سورة بعد الفاتحة في الركعتين الأوليين عند الشافعية ١/ ٧٧١
  - قراءة السورة بعد الفاتحة، كيفيتها ١/ ٧٣٦
  - قراءة المقتدي ١/ ٦٩١
  - كراهة تنكيس السور فيها ١/ ٧٣٦
  - ما يسن في ركعتي الصبح ١/ ٧٧١
  - ما يسن في صبح الجمعة عند الشافعية ١/ ٧٧١
  - ما يسن فيها عند الشافعية ١/ ٧٧١
  - مقدارها عند الحنفية ١/ ٦٩٠
- القراءة فيها إن لم يسمع نفسه يجزىء عند المالكية ١/ ٦٩٨
- قراءة القرآن من المصحف فيها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٤
- القراءة للمؤتم حالة الجهر وسماعه للإمام ترجيح كراهتها ١/ ٦٩٦
- القراءة للمؤتم في حالة السر وعدم سماعه للإمام استحبابها ١/ ٦٩٦
- قراءة المأموم خلف الإمام في الصلاة السرية عند المالكية ١/ ٧٦٧
- قراءة المأموم للسورة بعد الفاتحة في الصلاة الجهرية ١/ ٦٩٦
- قراءة المأموم وراء الإمام، حكمها عند الحنفية ٢/ ١٨٥
- قراءة المأموم وراء الإمام، حكمها عند الشافعية ٢/ ١٨٥
- قراءة المأموم وراء الإمام، حكمها عند المالكية والحنابلة ٢/ ١٨٥
- قراءة المصلي في حال الركوع، كراهتها ٢/ ١١٢
- قراءة المعوذتين بعدها ١/ ٨٢٤
- قراءة المقتدي في الصلاة عند الحنفية ١/ ٦٩١
- قصر الصلاة الرباعية ٢/ ٢٨٣
- قصرها
  - إتمام الصلاة أربعاً إذا اقتدى مسافر بمقيم ٢/ ٣٠٠
  - إذا رعف الإمام المسافر واستخلف غيره، أتم المقتدون دون الإمام عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٠٠

openkaplan.com

اقتداء مسافر بمقيم، حكمه ٢/ ٢٩٩
اقتداء المقيم بالمسافر، حكمه ٢/ ٣٠٠
بلد الزوجة، تعريفه ٢/ ٣٠٤
تعريف القصر ٢/ ٢٨٣
حكمه التخيير عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٨٥
حكمه سنة مؤكدة عند المالكية ٢/ ٢٨٥
حكمه الوجوب عند الحنفية ٢/ ٢٨٤
رأي ابن تيمية في مسافة السفر ٢/ ٢٩٩
سبب مشروعيته ٢/ ٢٨٦
السفر الذي تقصر فيه الصلاة ٢/ ٢٨٩
شروط القصر ٢/ ٢٩٣
شروط القصر: الاستقلال بالرأي ٢/ ٢٩٦
شروط القصر: ألا يقتدي من يقصر بمقيم أو بمسافر يتم الصلاة ٢/ ٢٩٧
شروط القصر: أن يجاوز العمران من موضع إقامته ٢/ ٢٩٣
شروط القصر: أن يجاوز العمران من موضع إقامته، تفريعات الحنابلة في هذا الشرط ٢/ ٢٩٥
شروط القصر: أن يجاوز العمران من موضع إقامته، تفريعات الحنفية في هذا الشرط ٢/ ٢٩٣
شروط القصر: أن يجاوز العمران من موضع إقامته، تفريعات الشافعية في هذا الشرط ٢/ ٢٩٥
شروط القصر: أن يجاوز العمران من موضع إقامته، تفريعات الفقهاء في هذا الشرط ٢/ ٢٩٣
شروط القصر: أن يجاوز العمران من موضع إقامته، تفريعات المالكية في هذا الشرط ٢/ ٢٩٤
شروط القصر: أن يقصد من ابتداء السفر موضعاً معيناً ٢/ ٢٩٦
شروط القصر: أن يكون السفر طويلاً ٢/ ٢٩٣
شروط القصر: أن يكون السفر مباحاً أو غير مباح عند الحنفية ٢/ ٢٩٣
شروط القصر: أن يكون السفر مباحاً عند غير الحنفية ٢/ ٢٩٣
شروط القصر: أن ينوي القصر عند الإحرام بالصلاة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٩٧
شروط القصر: البلوغ عند الحنفية ٢/ ٢٩٧
شروط القصر: خلاصة مذهب الحنابلة فيه ٢/ ٢٩٩
شروط القصر: خلاصة مذهب الحنفية فيه ٢/ ٢٩٧
شروط القصر: خلاصة مذهب الشافعية فيه ٢/ ٢٩٨
شروط القصر: خلاصة مذهب المالكية فيه ٢/ ٢٩٨
شروط القصر: دوام السفر من أول الصلاة إلى آخرها عند الشافعية ٢/ ٢٩٧
قصر أهل مكة ومنى ومزدلفة إذا خرجوا للحج عند المالكية ٢/ ٢٨٨
قيام الإمام لإتمام الصلاة سهواً أو جهلاً بعد نية القصر، حكمه ٢/ ٣٠٠
كراهة قصر اللاهي بسفره عند المالكية ٢/ ٢٩٠
ما يقصر من الصلوات ٢/ ٢٨٣
متى يصبح المسافر مقيماً ٢/ ٢٩١
متى يصبح المسافر مقيماً عند الحنابلة ٢/ ٢٩٢
متى يصبح المسافر مقيماً عند الحنفية ٢/ ٢٩١
متى يصبح المسافر مقيماً عند المالكية والشافعية ٢/ ٢٩٢
محل الإقامة الدائمة، تعريفه ٢/ ٣٠٤
محل الإقامة المؤقتة، تعريفه ٢/ ٣٠٤
محل الميلاد، تعريفه ٢/ ٣٠٤
مدة القصر عند الحنفية ٢/ ٢٩١
المسافة التي يجوز فيها القصر ١/ ١٢٤، ٢/ ٢٨٦
المسافة التي يجوز فيها القصر عند الحنفية ١/ ٦٥٥، ٢/ ٢٨٧
المسافة التي يجوز فيها القصر عند غير الحنفية ٢/ ٢٨٨
المسافة التي يجوز فيها القصر محددة تماماً عند الشافعية ٢/ ٢٨٨
مشروعيته ٢/ ٢٨٣
مقدار الزمن الذي يقصر فيه إذا أقام المسافر في موضع ٢/ ٢٩١
من كان ينتظر قضاء حاجة معينة له القصر ولو طال الترقب، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٩١
من كان ينتظر قضاء حاجة يتوقعها كل وقت يقصر ثمانية عشر يوماً غير يومي الدخول والخروج عند الشافعية ٢/ ٢٩٣
من كان ينتظر قضاء حاجة يتوقعها كل وقت يقصر مهما طال انتظاره عند المالكية والحنابلة ٢/ ٩٢
مناقشة ابن قدامة لأدلة الجمهور في مسافة القصر ٢/ ٢٨٩
موانعه: إذا انتقل من محل إقامته الدائمة إلى محل الميلاد الذي بقي له فيه زوجة عند الحنفية ٢/ ٣٠٥
موانعه: إذا انتقل من محل إقامته الدائمة إلى موطن آخر له فيه زوجة عند الحنفية ٢/ ٣٠٥
موانعه: إذا انتقل من محل إقامته الدائمة إلى موطن آخر ليس له فيه زوجة فإنه يقصر عند الحنفية ٢/ ٣٠٥
موانعه: إذا انتقل من محل إقامته الدائمة إلى موطن آخر هاجر إليه بقية أهله ٢/ ٣٠٦
موانعه: إذا دخل المسافر محل إقامته الدائمة إذا سار مدة ثلاثة أيام بلياليها عند الحنفية ٢/ ٣٠٥
موانعه: إذا مر ببلد تزوج فيه عند الحنابلة ٢/ ٣٠٧

موانعه: إذا مر ببلد له فيه امرأة عند الحنابلة ٢/ ٣٠٧
موانعه: إذا نوى العودة إلى محل إقامته الدائمة إذا لم يسر مدة ثلاثة أيام بلياليها عند الحنفية ٢/ ٣٠٤
موانعه: أن ينوي المسافر إقامة أربعة أيام صحاح غير يومي الدخول والخروج عند الشافعية ٢/ ٣٠٣
موانعه: أن ينوي المسافر إقامة أربعة أيام صحاح غير يومي الدخول والخروج عند المالكية ٢/ ٣٠٢
موانعه: أن ينوي المسافر إقامة خمسة عشر يوماً كاملة عند الحنفية ٢/ ٣٠١
موانعه: أن ينوي المسافر إقامة خمسة عشر يوماً كاملة عند الحنفية، شروطها ٢/ ٣٠١
موانعه: أن ينوي المسافر الإقامة مدة معينة ٢/ ٣٠١
موانعه: أن ينوي المسافر إقامة مطلقة بأن لم يحددها بزمن، أو نوى إقامة أكثر من عشرين صلاة عند الحنابلة ٢/ ٣٠٣
موانعه: الانتقال من محل الإقامة المؤقتة فأقام في بلد نصف شهر ثم عاد إليه فإنه يقصر عند الحنفية ٢/ ٣٠٦
موانعه: بنية الرجوع إلى وطنه، أو بالتردد فيه، وهو ماكث غير سائر عند الشافعية ٢/ ٣٠٦
موانعه: خلاصة مذهب الحنابلة في الحالات التي يمتنع فيها القصر، ويصبح المسافر مقيماً ٢/ ٣٠٨
موانعه: خلاصة مذهب الحنفية في الحالات التي يمتنع فيها القصر، ويصبح المسافر مقيماً ٢/ ٣٠٧
موانعه: خلاصة مذهب الشافعية في الحالات التي يمتنع فيها القصر، ويصبح المسافر مقيماً ٢/ ٣٠٨
موانعه: خلاصة مذهب المالكية في الحالات التي يمتنع فيها القصر، ويصبح المسافر مقيماً ٢/ ٣٠٨
موانعه: الرجوع إلى بلده الذي سافر منه عند الحنابلة ٢/ ٣٠٧
موانعه: الرجوع إلى محل إقامته المعتادة ٢/ ٣٠١
موانعه: رجوعه إلى محل الإقامة مطلقاً عند الشافعية ٢/ ٣٠٦
موانعه: رجوعه إلى محل ترك فيه الإقامة أربعة أيام عند الشافعية ٢/ ٣٠٦
موانعه: رجوعه إلى وطنه عند الشافعية ٢/ ٣٠٦
موانعه: العودة إلى البلد التي نوى فيها الإقامة أربعة أيام فأكثر عند المالكية ٢/ ٣٠٦
موانعه: العودة إلى البلد الذي نوى فيه إقامة دائمة عند المالكية ٢/ ٣٠٦
موانعه: العودة إلى بلد الزوجة غير الناشىء عند المالكية ٢/ ٣٠٦
موانعه: العودة إلى بلدته الأصلية التي نشأ فيها عند المالكية ٢/ ٣٠٦
موانعه: العودة إلى محل الإقامة الدائمة، أونية العودة ٢/ ٣٠٤
موانعه: نية الإقامة ٢/ ٣٠١
موانعه: نية دخوله وطنه أو مكان زوجته في أثناء الطريق، إن لم يكن هناك مسافة القصر الشرعية عند المالكية ٢/ ٣٠٦
موانعه: نية الرجوع قبل قطع مسافة القصر ٢/ ٣٠٧
الموضع الذي يبدأ منه المسافر بالقصر، أول السفر ٢/ ٢٩٠
الموضع الذي يبدأ منه المسافر بالقصر، مباشرة السفر، وتجاوز حدود البلد ٢/ ٢٩٠
هل هو عزيمة أو رخصة ٢/ ٢٨٣
الوطن، أنواعه عند الحنفية ٢/ ٣٠٤
الوطن، أنواعه عند الحنفية: الوطن الأصلي، ووطن الإقامة، ووطن السكنى ٢/ ٣٠٤
الوطن: تعريفه ٢/ ٣٠٤
يقصر إذا كان قاصداً المرور بوطنه دون الإقامة عند الشافعية ٢/ ٣٠٧
يقصر في بلد أقام فيها إن كان يتوقع قضاء حاجة في كل وقت إلى ثمانية عشر يوماً عند الشافعية ٢/ ٣٠٧
يوم الدخول والخروج في السفر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٩٢
يوم الدخول والخروج في السفر، حكمه عند الشافعية والمالكية ٢/ ٢٩٢
● قضاء السنن
استحباب قضاء السنن الرواتب عند الحنابلة ٢/ ١٣١
الراتبة بعد العصر حكمها عند الحنابلة ١/ ٥٨٦
● قضاء الفائتة
استحبابه في جماعة عند الحنابلة ٢/ ١٣١
إن كانت كثيرة حكمه عند المالكية ٢/ ١٣٤
ترتيبها عند الحنابلة ٢/ ١٣٤
ترتيبها عند الحنفية ٢/ ١٣٢
ترتيبها عند الشافعية ٢/ ١٣٥
ترتيبه عند المالكية ٢/ ١٣٣
الحالات التي لا يجب فيها القضاء عند المالكية ٢/ ١٢٦
الحالات التي يجب فيها القضاء ٢/ ١٢٦
حالات سقوط ترتيب الفائتة عند الحنفية ٢/ ١٣٣
شروط ترتيبها عند الشافعية ٢/ ١٣٥
شروط ترتيبها عند المالكية ٢/ ١٣٣
صفة القراءة فيها ٢/ ١٣٠
صفة القراءة فيها عند الحنابلة ٢/ ١٣١
صفة القراءة فيها عند الشافعية ٢/ ١٣٠
الفرق فيه بين الجنب والحائض والنفساء ١/ ٥٤١
كيفيته عند الحنفية ٢/ ١٣٠

obeikandl.com

كيفيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٣٠
ما يجب قضاؤه من الفروض إذا زال العذر والمانع عند الحنفية ١/ ٦٢٣
ما يجب قضاؤه من الفروض إذا زال العذر والمانع عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦٢٣
ما يجب قضاؤه من الفروض إذا زال العذر والمانع عند المالكية ١/ ٦٢٣
معناه ١/ ٥٧٧
ندبه على الفور إن كانت بعذر كنوم ونسيان عند الشافعية ٢/ ١٣١
نيتها ١/ ١٣٥
وجوب ترتيبها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ١٣١
وجوبه حال النسيان أو الغفلة دون إثم ٢/ ١٢٩
وجوبه حال النوم أو الغفلة دون إثم ٢/ ١٢٩
وجوبه على الفور باتفاق الفقهاء ٢/ ١٣١
وجوبه على المرتد إذا أسلم عند الشافعية ٢/ ١٢٧
وقته عند المالكية ٢/ ١٣٠
• قضاء الفائتة في السفر، أحكامها ٢/ ٣١٠
• قضاء الفائتة في السفر، حكمها ٢/ ٣٠٨
• قضاء الفائتة في وقت النهي عن الصلاة ٢/ ١٣٦
• قضاء الفوائت إن جهل عددها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٣٦
• قضاء الفوائت إن جهل عددها عند الحنفية ٢/ ١٣٦
• قضاء النافلة، جوازه في أوقات النهي عن الصلاة عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٣٧
• قضاؤها إذا تيمم لحاجته للماء وكان على بدنه نجاسة عند الشافعية والحنابلة، حكمه ١/ ٤٩٣
• قضاؤها إذا تيمم لمرض أو برد ١/ ٤٩٤
• قضاؤها إذا حصل عذر في وقت الصلاة بعد مضي قدر ما يسعها، حكمه ١/ ٦٢٣
• قضاؤها إذا حصل عذر في وقت الصلاة عند الحنفية ١/ ٦٢٣
• قضاؤها إن صلى بحرير، حكمه ١/ ٦٢٨
• قضاؤها إن صلى بذهب، حكمه ١/ ٦٢٨
• قضاؤها إن صلى بنجس، حكمه ١/ ٦٢٧
• قضاؤها إن صلى عرياناً، حكمه ١/ ٦٢٨
• قضاؤها على الحائض، حكمه ١/ ٦٢٢
• قضاؤها على السكران، حكمه ١/ ٦٢٢
• قضاؤها على المجنون إذا عقل، حكمه ١/ ٦٢١
• قضاؤها على النائم، حكمه ١/ ٦٢٢
• قضاؤها على النفساء، حكمه ١/ ٦٢٢
• قضاؤها عن الميت، عدم جوازه بأمره عند الحنفية ٢/ ١٢٩
• قضاؤها عند المالكية ٢/ ١٣٠
• قضاؤها في الحضر عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٣٠
• قضاؤها للحائض والجنب والفرق بينهما في القضاء ١/ ٥٤١
• قضاؤها للكافر إذا أسلم، حكمه ١/ ٦٢٠
• قضاؤها للمرتد، حكمه ١/ ٢٠٨، ١/ ٦٢٠، ٢/ ١٢٧
• قضاؤها للمسافر عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٣٠
• قضاؤها لمن صلاها بتيمم من مقيم ومسافر عاصٍ عند الشافعية ١/ ٤٩٢
• قضاؤها لمن فقد القدرة على الماء وتيمم وصلى ١/ ٤٩٢
• قطعها بالمرور بين يدي المصلي عند الحنابلة ١/ ٧٩١
• قطعها بالمرور بين يدي المصلي عند الظاهرية ١/ ٧٩١
• قطعها بنداء الأبوين، حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٥
• القنوت
الإسرار والجهر به عند الحنفية ١/ ٨٣٣
إطالته عند الشافعية ١/ ٨٣٦
تركه عند الشافعية ١/ ٨٣٦
الجهر به للإمام عند الشافعية ١/ ٨٣٥
دعاء الإمام فيه عند الشافعية ١/ ٨٣٤
دعاؤه أثناء النازلة ١/ ٨٣٨
سننه عند الشافعية ١/ ٨٣٥
صحته بكل ذكر مشتمل على دعاء وثناء عند الشافعية ١/ ٨٣٦
صيغته عند المالكية ١/ ٧٦٨، ١/ ٨٣٢
صيغته المختارة عند الشافعية ١/ ٨٣٤
فعله قبل الركوع جوازه عند الحنابلة ١/ ٨٣٦
محل أدائه عند الحنفية ١/ ٨٣٢
نسيانه حكمه ١/ ٨٣٣
وقته عند الشافعية ١/ ٨٣٤
• القنوت أثناء النوازل عند الحنفية ١/ ٨٣٨
• القنوت أثناء النوازل عند الشافعية والحنابلة ١/ ٨٣٨
• القنوت عند الحنابلة ١/ ٨٣٦
• القنوت عند الشافعية ١/ ٨٣٤
• القنوت عند المالكية ١/ ٨٣٣
• القنوت في صلاة الصبح عند المالكية ١/ ٧٦٨
• القنوت في صلاة الصبح، وقته عند الشافعية والمالكية ١/ ٨٣١
• القنوت في صلاة الوتر، حكمه عند الحنفية ١/ ٨٣١
• القنوت في الصلوات المفروضة عند النازلة عند الجمهور غير المالكية ١/ ٨٣١

openkandil.com

- القنوت في الوتر، وقته عند الحنفية والحنابلة ١/ ٨٣١
- القنوت فيها كيفيته عند الحنابلة ١/ ٨٣٦
- القنوت فيها وقته عند الحنابلة ١/ ٨٣٦
- القنوت للإمام والمأموم كيفيته عند الشافعية ١/ ٨٣٥
- قنوت الوتر للمقتدي بشافعي ١/ ٨٣٣
- قنوت الوتر، وقته عند المالكية ١/ ٨٣٣
- قيام أحكام العبادات على التوسط والاعتدال ١٣/ ٧٨٩
- القيام لقراءة ما زاد على الفاتحة في الفرض عند المالكية ١/ ٧٦٤
- قيام الليل كله، كراهته عند الشافعية ٢/ ٦٥
- قيام المصلون للصلاة عند الإقامة، قبل مجيء الإمام ١/ ٦١٦
- القيام من الجلوس، هيئته عند الشافعية ١/ ٧٧٣
- القيام من الركوع حكمه عند الحنفية ١/ ٧٠٠
- القيام من الركوع والاعتدال ركن عند أبي يوسف والجمهور غير الحنفية ١/ ٧٠٠
- القيام من الركوع والاعتدال واجب لا ركن عند أبي حنيفة ومحمد ١/ ٧٠٠
- الكافر الأصلي لا قضاء للصلاة عليه ٢/ ١٢٧
- كراهتها في الحمام عند غير المالكية ١/ ٨١٣
- كراهتها في قارعة الطريق عند الحنفية والشافعية ١/ ٨١٢
- كراهتها في معاطن الإبل ١/ ٨١٣
- كراهة أن يصلي الرجل وأمامه امرأة أخرى تصلي عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧٨٥، ٢/ ٢٢٠
- الكراهة التحريمية فيها عند الحنفية، أنواعها
  - ترك واجب ١/ ٧٩٧
  - رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ١/ ٧٩٧
- كراهة قراءة المأموم للفاتحة في الصلاة الجهرية عند المالكية والحنابلة ١/ ٦٩٦
- الكعبة
  - استقبال عينها لمن يعاينها، شرط صحة الصلاة اتفاقاً ١/ ٦٤٩
  - استقبالها لغير المعاين لها، حكمه ١/ ٦٤٩
  - تحلق الناس حولها عند صلاة الجماعة مع الإمام في المسجد الحرام، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٥٤
- كفارتها
  - عدم جواز إخراجها حال الحياة عند الحنفية ٢/ ١٢٩
  - كيفية إعطائها عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- الكفر الأصلي سقوط الصلاة بسببه ٢/ ١٢٧
- كيفيتها ١/ ٦٧٠، ١/ ٧٩٢، ١/ ٧٩٣
- كيفيتها عند التحام القتال مع العدو، حكمها عند المالكية ١/ ٦٥٦
- كيفيتها عند فقد ما يستر العورة عند الحنابلة والحنفية ١/ ٦٢٨
- كيفيتها للراكب على الدابة في السفر عند المالكية ١/ ٦٥٦
- كيفيتها للمسافر إذا كانت على الدابة عند الحنفية ١/ ٦٥٥
- اللاحق
  - أحواله عند المالكية ٢/ ١٩٤
  - إذا كان مسبوقاً حكمه عند الحنفية ٢/ ١٩٢
  - إن فاته ركعة أو أكثر حكمه عند المالكية ٢/ ١٩٥
  - إن فاته ركوع أو رفع منه مع الإمام حكمه عند المالكية ٢/ ١٩٤
  - إن فاته سجدة أو سجدتان حكمه عند المالكية ٢/ ١٩٥
  - تعريفه عند الحنابلة ٢/ ١٩٩
  - تعريفه عند الحنفية ٢/ ١٩٢
  - تعريفه عند المالكية ٢/ ١٩٤
  - حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٩٩
  - حكمه عند الحنفية ٢/ ١٩٢
  - حكمه عند المالكية ٢/ ١٩٤
  - قراءة اللاحق لما فاته عند الحنفية ٢/ ١٩٢
  - قضاء ما فاته مع الإمام كيفيته عند الحنابلة ٢/ ١٩٩
- لباسها
  - ما يجزىء من اللباس عند الحنابلة والشافعية ١/ ٨١٩
  - ما يجزىء من اللباس فيها: ثياب الفضيلة، وهو أن يصلي الرجل في ثوبين فأكثر ١/ ٨٢٠
  - ما يجزىء من اللباس فيها عند الحنابلة والشافعية: ثوب واحد يستر العورة ١/ ٨١٩
  - ما يجزىء من اللباس فيها عند الحنابلة والشافعية: ثوب واحد يستر العورة، صفته ١/ ٨٢٠
  - ما يحرم لبسه فيها للرجال والنساء ١/ ٨٢٢
  - ما يحرم لبسه فيها والصلاة فيه للرجال: الحرير ١/ ٨٢٢
  - ما يحرم لبسه فيها والصلاة فيه للرجال: المشوح من الذهب ١/ ٨٢٢
  - ما يحرم لبسه فيها والصلاة فيه للرجال والنساء: المغصوب ١/ ٨٢٢
  - ما يكره من الثياب فيها عند الحنابلة والشافعية ١/ ٨٢١
  - ما يكره من الثياب فيها عند الحنابلة والشافعية: إسبال القميص وغيره على وجه الخيلاء ١/ ٨٢١
  - ما يكره من الثياب فيها عند الحنابلة والشافعية: اشتمال الصماء ١/ ٨٢١
  - ما يكره من الثياب فيها عند الحنابلة والشافعية: تغطية الرجل وجهه أو فمه ١/ ٨٢١

ما يكره من الثياب فيها عند الحنابلة والشافعية: السدل ١/ ٨٢١
ما يكره من الثياب فيها عند الحنابلة والشافعية: الصلاة في الثوب المزعفر والمعصفر للرجل ١/ ٨٢١
ما يكره من اللباس فيها عند الحنابلة: الصلاة بالثوب الأحمر للرجال ١/ ٨٢١
• لبس الثوب النجس عند عدم وجود غيره للصلاة به ١/ ٦٢٧
• اللحن بالقراءة في الصلاة حكمه عند المالكية ١/ ٦٩٧
• ما تخالف فيه المرأة الرجل في الصلاة ١/ ٨٢٢
تخفض صوتها بحضرة الرجال الأجانب ١/ ٨٢٢
تسن الإقامة لها دون الأذان ١/ ٨٢٣
تصفق إذا نابها شيء في الصلاة ١/ ٨٢٢
تضم بعضها إلى بعض في السجود ١/ ٨٢٢
تقف وسط النساء في إمامتهن، وخلف الرجال في إمامة الرجل ١/ ٨٢٣
جميع بدنها عورة إلا وجهها وكفيها ١/ ٨٢٣
• ما تسن له الجماعة من النوافل عند الشافعية ٢/ ٦٤
• ما تقطع الصلاة لأجله ٢/ ٤٥
• ما تقطع الصلاة لأجله وجوباً وهو ما كان لضرورة ٢/ ٤٥
• ما تقطع فيه الصلاة جوازاً وهو ما كان لعذر ٢/ ٤٥
• ما لا يفسدها
إذا وجد المتيمم ماء قدر على استعماله وهو في الصلاة عند الشافعية والمالكية ٢/ ٣٤
الانتقال من فرض إلى نفل مطلق عند الشافعية ٢/ ٣١
الخطأ في الإعراب في القراءة مطلقاً عند متأخري الحنفية ٢/ ٣٢
• ما لا يفسدها عند المالكية: الكلام القليل لمصلحة الصلاة ٢/ ٢٢
• ما لا يفسدها من العمل عند الشافعية والحنابلة
العمل المتفرق وإن كثر ٢/ ٢٨
العمل اليسير ٢/ ٢٧
• ما لا يفسدها من اللحن في القراءة عند متأخري الحنفية ٢/ ٣٢
• ما لا يكره فعله في الصلاة
السجود على بساط فيه تصاوير عند الحنفية ١/ ٨١٧
الصلاة إلى ظهر إنسان عند الحنفية ١/ ٨١٧
الصلاة أمام مصحف معلق أو سيف معلق عند الحنفية ١/ ٨١٧
الفتح على الإمام من المأموم عند الحنفية ١/ ٨١٧
قتل حية أو عقرب أو حيوان مؤذ عند الحنفية ١/ ٨١٧
المراوحة بين الرجلين عند الحنفية ١/ ٨١٧
نفض الثوب بعمل قليل عند الحنفية ١/ ٨١٧
• ما يتحمله الإمام عن المأموم ٢/ ١٨٥
• ما يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
• ما يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنفية والمالكية ٢/ ١٨٦
• ما يجب على المصلي من نيات في الفروض عند الشافعية ١/ ١٥٥
• ما يسن بين سنة الصبح وفرضه عند الشافعية ٢/ ٦٩
• ما يسن لقارىء القرآن فيها ١/ ٧٧٥
• ما يعفى من النجاسة المخففة في الصلاة عند الحنفية ١/ ٢٧٥
• ما يعفى من النجاسة المغلظة عند الحنفية فيها ١/ ٢٧٤
• ما يفسدها من انكشاف العورة عند الحنفية ١/ ٦٣٨
• ما يفعله المصلي إذا لم يجد إلا ما يستر بعض العورة ١/ ٦٣٤
• ما يقرأ فيها فاقد الطهورين عند الحنابلة ١/ ٥٢٢
• ما يكره في أداء النوافل عند المالكية ٢/ ٦٣
أن يضطجع على شقه الأيمن بعد سنة الفجر ٢/ ٦٣
تأخير الوتر للوقت الضروري ٢/ ٦٣
جمع كثير لصلاة النفل في غير التراويح ٢/ ٦٣
كلام بالأمور الدنيوية بعد صلاة الصبح ٢/ ٦٣
• المبتدع الذي يكفر ببدعته، عدم صحة إمامته ٢/ ١٧٤
• مبطلاتها
فسخ النية أو التردد فيها ١/ ١٦٠
الكلام فيها ١/ ١٤٠
مبطلاتها في كل مذهب على حدة ٢/ ٣٥
• مبطلاتها عند الحنابلة
الاتيان بأذكار الانتقال في غير محلها ١/ ٨١١
الصلاة منفرداً خلف الصف ١/ ٨٠٥
• مبطلاتها عند الحنابلة تفصيلاً ٢/ ٤٣
• مبطلاتها عند الحنفية تفصيلاً ٢/ ٣٥
• مبطلاتها عند الحنفية: السجود على كور عمامته من غير أن تصيب جبهته الأرض ١/ ٨٠٩
• مبطلاتها عند الشافعية تفصيلاً ٢/ ٤٠
• مبطلاتها عند الشافعية والحنابلة: الاستناد إلى جدار إن أزيل سقط المصلي ١/ ٨٠٤
• مبطلاتها عند المالكية
التبسم كثيراً ولو اضطراراً ١/ ٨٠٤
حك الجسد لغير ضرورة إن كثر ١/ ٨٠٤

- مبطلاتها عند المالكية تفصيلاً ٢/ ٣٩
- المدرك
إمامته عند المالكية ٢/ ١٦٦
تعريفه عند الحنفية ٢/ ١٩٢
تعريفه عند المالكية ٢/ ١٨٨
حكمه عند المالكية ٢/ ١٩٤
- المرأة، انكشاف شيء من عورتها في الصلاة، حكمها عند الحنابلة ١/ ٦٤٦
- المرتد، سقوط الصلاة عنه زمن ردته وما قبلها عند الحنفية ٢/ ١٢٦
- المرور أمام المصلي أثناء الطواف ١/ ٧٨٨
- المرور بين يدي المصلي ١/ ٧٨٦
- المرور بين يدي المصلي، حكمه عند الحنابلة ١/ ٧٨٨
- المرور بين يدي المصلي، حكمه عند الحنفية ١/ ٧٨٦
- المرور بين يدي المصلي، موضع حرمته ١/ ٧٨٨
- المستحاضة المبتدأة غير المميزة، حكم صلاتها عند الحنابلة ١/ ٥٥٢
- المستحب في قراءة الفاتحة ١/ ٦٩٧
- مستحباتها
أن يصلي الرجل في ثوبين ١/ ٨٠٧
تغطية الرأس فيها ١/ ٨٠٧
- مشروعيتها ١/ ٥٥٩
- المشقة في الحج والصلاة ١٠/ ٥٤٨
- المشي فيها، حكمه ٢/ ٢٩
- المصافحة بعد الصلاة، حكمها ٣/ ٥٦١
- المعذور، ما يصليه بوضوء واحد ١/ ٣٨٠، ١/ ٣٨٤
- المعفو عنه من النجاسة في الصلاة دون غيرها عند المالكية ١/ ٢٧٨
- المغرب
تسميته عشاء ١/ ٥٧٦
صلاتها، تحديدها ١/ ٥٧٢
صلاتها، التنفل قبلها ١/ ٥٨٨
صلاتها، وقتها عند أبي حنيفة ١/ ٥٧٢
صلاتها وقتها عند الجمهور ١/ ٥٧٢
صلاتها، وقتها عند المالكية والشافعية على الجديد ١/ ٥٧٢
- المغمى عليه، قضاؤه لما فاته من صلاة أثناء إغمائه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤٠
- مفسداتها ٢/ ١٩
إذا وجد المتيمم ماء قدر على استعماله وهو في الصلاة عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٣٤
استدبار القبلة بالصدر عند الحنفية والشافعية ٢/ ٢٩
استدبار القبلة بتحول قدمي المصلي عن مواجهتها عند المالكية ٢/ ٢٩
استدبار القبلة، بتحول المصلي بجملته عن القبلة عند الحنابلة ٢/ ٢٩
الإغماء ٢/ ٣٠
الأكل والشرب، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٦
الأكل والشرب، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٧
الأكل والشرب، حكمه عند المالكية ٢/ ٢٦
الأكل والشرب، منه بلع ذوب سكرة بفمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٧
الأكل والشرب، منه ذوب سكر أو حلوى في فمه عند الحنفية ٢/ ٢٦
الأكل والشرب، منه المضغ عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٧
الأكل والشرب، منه المضغ الكثير عند الحنفية ٢/ ٢٦
أن يسبق المأموم إمامه بركنين فعليين بغير عذر عند الشافعية ٢/ ٣٣
أن يسبق المقتدي إمامه عمداً بركن لم يشاركه فيه ٢/ ٣٣
أن يسلم عمداً قبل تمام الصلاة ٢/ ٣٤
تأخر المأموم عن إمامه بركنين فعليين عمداً من غير عذر عند الشافعية ٢/ ٣٣
ترك ركن بلا قضاء ٢/ ٣٣
ترك شرط بلا عذر ٢/ ٣٣
تغيير النية ٢/ ٣١
تغيير النية بتردده فيها ٢/ ٣٠
تغيير النية، بشكه هل نوى أم لا وعمل مع الشك عملاً ٢/ ٣١
تغيير النية بعزمه على إبطالها ٢/ ٣١
تغيير النية بفسخها ٢/ ٣١
تغيير النية، بنية الخروج من الصلاة ٢/ ٣١
تغيير النية، وذلك بالانتقال من صلاة إلى مغايرتها عند الحنفية ٢/ ٣١
الجنون ٢/ ٣٠
حدوث نجاسة لا يعفى عنها في البدن ٢/ ٣٠
حدوث نجاسة لا يعفى عنها في الثوب ٢/ ٣٠
حدوث نجاسة لا يعفى عنها في المكان ٢/ ٣٠
الردة ٢/ ٣٠
الضحك عند الحنفية ٢/ ٣٠
طروء الحدث الأصغر ٢/ ٢٩
طروء الحدث الأصغر العمد بعد الجلوس الأخير قدر التشهد عند الحنفية ٢/ ٣٠
طروء الحدث الأكبر ٢/ ٢٩
العمل الكثير المتوالي، أحكامه عند الحنفية ٢/ ٢٧

obeikandl.com

العمل الكثير المتوالي، أحكامه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٧
العمل الكثير المتوالي، أحكامه عند المالكية ٢/ ٢٧
العمل الكثير المتوالي، تعريفه عند الحنفية ٢/ ٢٧
العمل الكثير المتوالي، ضابطه عند الشافعية ٢/ ٢٨
العمل الكثير المتوالي، محله عند الشافعية ٢/ ٢٨
العمل الكثير المتوالي، منه الوثبة الفاحشة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٨
القدرة على الساتر لعورته ٢/ ٣٤
القراءة من المصحف عند أبي حنيفة ٢/ ٢٢
القهقهة عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٣٠
القهقهة، عند الحنفية ٢/ ٣٠
كشف العورة عمداً أو انكشافها لفترة طويلة ٢/ ٢٩
كشف العورة، المعتبر فيه الجوانب لا الأسفل ٢/ ٢٩
كشف العورة المغلظة مطلقاً عند المالكية ٢/ ٢٩
الكلام ٢/ ٢٠
الكلام، أحكامه عند الحنابلة ٢/ ٢٣
الكلام، أحكامه عند الشافعية ٢/ ٢٣
الكلام، أحكامه عند المالكية ٢/ ٢٢
الكلام، ما يعتبر في حكم الكلام في إفساده للصلاة ٢/ ٢٠
الكلام، ما يفسد الصلاة من الكلام عند الحنفية ٢/ ٢١
الكلام، ومنه البكاء إذا ارتفع عند الحنفية ٢/ ٢١
الكلام، ومنه البكاء والأنين عند الشافعية ٢/ ٢٣
الكلام، ومنه التنحنح عند الشافعية ٢/ ٢٣
الكلام، ومنه جواب خبر سوء بالاسترجاع عند الحنفية ٢/ ٢١
الكلام، ومنه الدعاء إذا كان بما يشبه كلام الناس عند الحنفية ٢/ ٢١
الكلام، ومنه الفتح على غير إمامه ٢/ ٢٤
الكلام، ومنه ما قصد به الجواب عند الحنفية ٢/ ٢٢
الكلام، ومنه النفخ عند الحنابلة ٢/ ٢٤
الكلام، ومنه النفخ عند الحنفية ٢/ ٢١
اللحن في القراءة أحكامه عند الحنابلة ٢/ ٣٣
اللحن في القراءة بما يغير المعنى تغيراً يكون اعتقاده كفراً عند متقدمي الحنفية ٢/ ٣٢
اللحن في القراءة عند متقدمي الحنفية، والشافعية ٢/ ٣٢
اللحن في القراءة فيها، بما لم يكن مثله في القرآن عند متقدمي الحنفية ٢/ ٣٢
اللحن في القراءة، منه إبدال كلمة مع تغيير المعنى ٢/ ٣٣
اللحن في القراءة، منه عدم تشديد (رب العالمين) ٢/ ٣٣
محاذاة المرأة الرجل في الصلاة عند الحنفية ٢/ ٣٤
الموت ٢/ ٣١
• مفسداتها عند أبي حنيفة خلافاً للصاحبين ٢/ ٣٤
• مفسداتها عند الحنابلة تفصيلاً ٢/ ٤٣
• مفسداتها عند الحنفية تفصيلاً ٢/ ٣٥
• مفسداتها عند الشافعية تفصيلاً ٢/ ٤٠
• مفسداتها عند الفقهاء ٢/ ٢٠
• مفسداتها عند المالكية تفصيلاً ٢/ ٣٩
• مقادير السور
تحديدها عند الحنابلة ١/ ٧٣٨
تحديدها عند الحنفية ١/ ٧٣٧
تحديدها عند الشافعية ١/ ٧٣٨
تحديدها عند المالكية ١/ ٧٣٨
• مقارنة إحرام المقتدي لإحرام إمامه ١/ ٧٢٥
• مقارنة إحرام المقتدي لإحرام إمامه عند الحنفية ١/ ٧٦٢
• مقارنة المقتدي لسلام الإمام عند الشافعية والصاحبين ١/ ٧٥٩
• مقارنة المقتدي لسلام الإمام في الصلاة ١/ ٧٥٩، ١/ ٧٦٤
• مقارنة المقتدي لسلام الإمام في الصلاة عند الحنفية ١/ ٧٥٩
• المقتدون، ارتفاعهم عن مكان الإمام كراهته عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ١٧٦
• المقتدي، أحواله ٢/ ١٩٢
• مكانها ١/ ٧٠٥
• مكروهاتها ١/ ٧٩٧
الاتيان بأذكار الانتقال في غير محلها ١/ ٨١٠
الإسرار بالقراءة مكان الجهر ١/ ٨٠٥
اشتمال الصماء فيها ١/ ٨١٠
الاضطباع ١/ ٨١٠
الاعتماد على يده في جلوسه ١/ ٨٠٤
افتراش ذراعيه ١/ ٨٠٧
الإقعاء ١/ ٨٠٦
الالتفات بالوجه إلا لحاجة عند الشافعية ١/ ٨٠١
الالتفات فيها بلا حاجة مهمة ١/ ٨٠١
التفات يسير بلا حاجة عند الحنابلة ١/ ٨٠٢
البصاق والتنخم أمامه في غير المسجد ١/ ٨٠٣
التثاؤب ١/ ٨٠٤
التخصر ١/ ٨٠٠
التربع بغير عذر ١/ ٨٠٦
ترك اتخاذ السترة أمام المصلي ١/ ٨١١
ترك سنة من سنن الصلاة عمداً باتفاق ١/ ٧٩٧

openkanar.com

تشبيك الأصابع ١/ ٨٠٠
تشمير الكم ١/ ٨٠٦
تغطية الأنف بغير حاجة ١/ ٧٩٨
تغميض العينين في الصلاة ١/ ٨٠١
تكرار سورة واحدة في ركعة واحدة أو ركعتين عند غير الحنابلة ١/ ٧٩٨
التمطي فيها ١/ ٨٠٤
جمع الثوب باليدين في الركوع والسجود ١/ ٨٠٠
الجهر بالتشهد مطلقاً ١/ ٧٩٨
الجهر بالقراءة مكان الإسرار ١/ ٨٠٥
الدعاء بدعاء مخصص لا يدعو بغيره ١/ ٧٩٨
الدعاء في الركوع ١/ ٧٩٨
الدعاء قبل التشهد الأول أو الأخير ١/ ٧٩٨
دعاء المأموم جهراً بعد سلام الإمام جهراً ١/ ٧٩٨
رفع البصر إلى السماء، باتفاق ١/ ٨٠٣
السدل في الصلاة ١/ ٨٠٩
الصلاة إلى تمثال ١/ ٨٠٨
الصلاة إلى صورة منصوبة ١/ ٨٠٨
الصلاة إلى نار موقدة ١/ ٨٠٩
الصلاة بثياب فيها تصاوير ١/ ٨٠٧
الصلاة حازقاً بالريح ١/ ٨٠٣
الصلاة حاقناً بالبول أو الغائط ١/ ٨٠٣
الصلاة حالة النعاس الشديد ١/ ٨٠٣
الصلاة في ثياب البذلة أو المهنة ١/ ٨٠٧
الصلاة في السراويل أو الإزار مع القدرة على القميص ١/ ٨٠٧
الصلاة مع توقان الطعام ١/ ٨٠٣
العبث القليل في الصلاة ١/ ٧٩٩
عقص الشعر ١/ ٨٠٠، ١/ ٨٠٦
قتل برغوث ونحوه فيها ١/ ٨٠٠
القراءة بعكس ترتيب القرآن باتفاق ١/ ٧٩٨
قراءة سورة أو آية في الركعتين الأخيرتين من الفريضة ١/ ٨٠٥
القيام على رجل واحدة في الصلاة إلا لعذر ١/ ٨٠٣
مسح غبار الجبهة قبل الانصراف من الصلاة ١/ ٨٠٠
وضع اليد على الفم ١/ ٧٩٨
• مكروهاتها عند الحنابلة
إخراج لسانه ١/ ٨٠٤
حمل ما يشغله من إكمال صلاته ١/ ٨٠٤
الصلاة في الثوب الأحمر ١/ ٨١٠
فتح فمه ١/ ٨٠٤
وضع شيء في فمه ١/ ٨٠٤
• مكروهاتها عند الحنفية
ارتفاع الإمام امتيازاً على المأمومين ١/ ٨٠٦
الاعتجار- وهو لف العمامة على الرأس وترك وسطه مكشوفاً- ١/ ٨٠٩
أن يصلي أمام متحدثين تصدر عنهم أصوات ١/ ٨٠٩
أن يصلي أمام نائمين ١/ ٨٠٩
تطويل القراءة في الركعة الثانية على الأولى ١/ ٧٩٨
رد السلام بالإشارة ١/ ٨٠٤
السجود على كور عمامته إذا أصابت الجبهة الأرض ١/ ٨٠٩
عد الآي والسور والتسبيح باليد مطلقاً ١/ ٨٠٩
النظر إلى مكتوب وفهمه ٢/ ٢٢
• مكروهاتها عند الشافعية
إطالة التشهد الأول ولو بالصلاة على الآل ١/ ٨٠٥
الاقتداء بالمخالف ١/ ٨٠٦
اقتداء مصلي الظهر بمصلي العصر وعكسه ١/ ٨٠٦
اقتداء المفترض بالمتنفل ١/ ٨٠٦
الانخفاض عن الإمام لغير حاجة ١/ ٨٠٦
ترك الدعاء في التشهد الأخير ١/ ٨٠٥
ترك فرجة في الصف مع سهولة سدها ١/ ٨٠٥
الدعاء في التشهد الأول ١/ ٨٠٥
الزيادة على جلسة الاستراحة على قدر الجلوس بين السجدتين ١/ ٨٠٥
العلو على الإمام لغير حاجة ١/ ٨٠٦
مقارنة الإمام في أفعال الصلاة ١/ ٨٠٥
مقارنة الإمام في أقوال الصلاة ١/ ٨٠٥
• مكروهاتها عند الشافعية والحنابلة
الاستناد إلى جدار إلا لحاجة ١/ ٨٠٤
السجود على الصورة ١/ ٨٠٨
العمل الكثير غير المتوالي بلا حاجة ٢/ ٢٨
• مكروهاتها عند المالكية
التبسم قليلاً اختياراً ١/ ٨٠٤
التصفيق ولو من امرأة لحاجة ١/ ٨٠٧
تعوذ قبل الفاتحة ١/ ٧٩٨
التفكر في أمر دنيوي ١/ ٨٠٣
حك جسد لغير ضرورة وإن قل ١/ ٨٠٤
حمد العاطس ١/ ٨٠٣
حمل شيء بكم أو فم إذا لم يمنعه مخارج الحروف ١/ ٨٠٣
دعاء قبل قراءة الفاتحة ١/ ٧٩٨
الصلاة على غير الأرض وما تشبه ١/ ٨٠٧
قراءة البسملة قبل الفاتحة ١/ ٧٩٨
القراءة في الركوع أو السجود ١/ ٧٩٨

obeikandi.com

لباس محدد للعورة ١/ ٨١١
• من ترك الصوم أو الحج أو الصلاة أو الزكاة جاهلاً ١٠/ ٤٦٦
• مندوباتها عند المالكية ١/ ٧٦٦
• مواقيت الصلاة والصيام في المناطق القطبية ١٢/ ٢٩
• ندب الإسرار بالتأمين في الصلاة عند المالكية والحنفية ١/ ٦٩٧
• النذر بواجب كالصلوات الخمس، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
• نذر الصلاة، حكمه ٣/ ٤٨٠
• نذر الصلاة غير المفروضة، صحته ٢/ ٦٠٧
• نذرها في أحد المساجد الثلاثة، حكمه ٢/ ٦١٤
• نسيان القنوت، سجود السهو له عند الحنفية ١/ ٨٣٣
• نسيانها، اعتباره عذراً في نسيان الصلاة عند الشافعية ٢/ ١٢٩
• النظر إلى موضع السجود في الصلاة ١/ ٧٢٧
• النفاس من أعذار سقوطها ٢/ ١٢٦
• النفل الذي لا تسن فيه الجماعة، صلاته في البيت أفضل عند الشافعية ١/ ٨٣١
• النفل في الصلاة، عدوم لزومه بالشروع فيه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٢٦
• النهي عن الصلاة بعد الإقامة للمكتوبة، حكمه ١/ ٥٩٠
• النهي عن الصلاة في أوقات معينة، حكمته ١/ ٥٨٠
• النهي عن النوافل بعد الصبح والعصر، حكمته ١/ ٥٨٠
• نوافلها
أحكام فرعية تتعلق بها عند الحنفية ٢/ ٥٧
اصطلاحات المذاهب في تقسيمها ٢/ ٤٨
أفضلها عند الشافعية ٢/ ٦٥
أقسامها عند الحنفية ٢/ ٤٨
أقسامها عند الحنفية: المسنونة، وهي السنة المؤكدة ٢/ ٤٨
أقسامها عند الحنفية: المندوبة، وهي السنة غير المؤكدة ٢/ ٤٩
أقسامها عند الشافعية ٢/ ٤٧
تعريفها ٢/ ٤٧
حكمها ٢/ ٤٧
صلاتها على الراحلة للمسافر، حكمه ١/ ٦٥٥
قضاؤها عند الشافعية ٢/ ٧٠
• نوافلها التي تسن لها الجماعة عند الشافعية
الاستسقاء ٢/ ٦٤
التراويح ٢/ ٦٤
العيدان ٢/ ٦٤
الكسوفان ٢/ ٦٤
• نوافلها التي لا تسن لها الجماعة عند الشافعية
تحية المسجد ٢/ ٦٧
التهجد أو قيام الليل ٢/ ٦٥
الراتبة المستقلة عن الفرائض ٢/ ٦٥
ركعتا الزوال ٢/ ٦٨
ركعتا الوضوء ٢/ ٦٨
ركعتان عند الرجوع من سفره في المسجد ٢/ ٦٨
الرواتب مع الفرائض ٢/ ٦٥
صلاة الاستخارة ٢/ ٦٨
صلاة الأوابين ٢/ ٦٩
صلاة التوبة ٢/ ٦٨
الضحى ٢/ ٦٧
• نوافلها عند الحنابلة ٢/ ٧٢
• نوافلها عند الشافعية ٢/ ٦٤
• نوافلها عند المالكية ٢/ ٦٢
أربع ركعات بعد الزوال ٢/ ٦٣
ركعتان بين الآذان والإقامة ٢/ ٦٣
ركعتان عند التوبة ٢/ ٦٣
صلاة الاستخارة ٢/ ٦٢
صلاة التسبيح ٢/ ٦٢
صلاة الحاجة ٢/ ٦٣
عند الخروج إلى السفر ٢/ ٦٢
عند الخروج من المنزل ٢/ ٦٢
عند دخول المنزل ٢/ ٦٢
عند الرجوع من السفر ٢/ ٦٢
قسمان ٢/ ٦٢
ما يكره في أداء النوافل عندهم ٢/ ٦٣
• نوافلها عند المالكية التي لها سبب ٢/ ٦٢
• نوافلها عند المالكية التي ليس لها سبب ٢/ ٦٢
• نوافلها المطلقة عند الحنابلة ٢/ ٨٠
• نوع فرضيتها ١/ ٥٦٠
• النوم فيها، حكمها ١/ ٣٦٥
• النوم قبل العشاء، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٧٦
• النيابة فيها، حكمه ١/ ٥٦٤
• نية الأداء في الصلاة الحاضرة عند المالكية ١/ ٧٦٥
• نية الإمام الإمامة في الصلاة التي تتوقف صحتها على الجماعة حكمها عند الشافعية والمالكية ٢/ ٢٠٢
• نية الإمام الإمامة فيها، حكمها ١/ ١٧٧، ٢/ ١٩٠

obeikandl.com

- نية الإمام عند الشافعية، كيفيتها ١/ ١٥٦
- نية التيمم من أجل الصلاة، كيفيتها عند الحنفية ١/ ٥١٣
- نية الخروج من الصلاة بالسلام ١/ ١٩٢، ١/ ٧١٤
- نية الخروج من الصلاة عند الحنابلة ١/ ٧٨٠
- نية الخروج منها، حكمها عند الشافعية ١/ ٧٧٤
- نية عدد الركعات عند المالكية ١/ ٧٦٦
- نية الفرض، تحويلها إلى النفل حكمها ١/ ١٦٠
- نية الفرضية، اشتراطها للصلاة ١/ ١٦٣، ٢/ ٥٤٩
- النية في إعادة الصلاة جماعة للمنفرد عند الحنابلة ٢/ ١٥٧
- النية في إعادة المنفرد الصلاة المفروضة في جماعة عند الشافعية ٢/ ١٥٦
- النية في السلام فيها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧١٣
- النية في السلام للمأموم عند الحنفية ١/ ٧١٤
- النية في صلاة النافلة، كيفيتها عند الشافعية ١/ ١٥٥
- النية فيها ١/ ٦٦٦

آراء الفقهاء في ذلك ١/ ٦٦٢
اشتراط نية الاقتداء للمقتدي عند الشافعية ١/ ٦٦٧
اشتراط نية الإمامة للإمام عند الشافعية ١/ ٦٦٦
التردد فيها حكمه عند الشافعية ١/ ٦٦٨
التردد فيها عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
تعليقها بمشيئة الله، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٦٣
تعليقها بمشيئة الله عند الشافعية ١/ ٦٦٥
تعليقها، حكمه عند الشافعية ١/ ٦٦٨
تعيين النية في نوع فرض الصلاة شرط باتفاق ١/ ١٣٧، ١/ ٦٦٢
تعيينها عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
تعيينها عند الحنفية ١/ ٦٦٣
تعيينها عند المالكية ١/ ٦٦٤
تغييرها ١/ ٦٦٨
تفريقها على أركانها ١/ ١٤٩
تفريقها عليها ١/ ١٤٩
تفسيرها عند الحنفية ١/ ٦٦٣
تقديمها على تكبيرة الإحرام في الصلاة، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٦١
التلفظ بها، حكمه ١/ ٦٦٢
حكمها ١/ ١٣٤، ١/ ١٧٦
حكمها إذا كانت بنية الأداء أو القضاء ١/ ٦٦٦
حكمها بنية القضاء أو العكس عند الشافعية ١/ ٦٦٦
حكمها عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
حكمها عند الشافعية ١/ ٦٦٦
حكمها عند المالكية ١/ ٦٦٤
شروطها ١/ ٦٦١
شروطها عند الشافعية ١/ ٦٦٩
الشك فيها حكمه عند الشافعية ١/ ٦٦٦، ١/ ٦٦٨
صفتها عند الشافعية ١/ ٦٦٥
قطعها حكمه عند الشافعية ١/ ٦٦٨
كمالها ١/ ٦٦١
كيفيتها إن كان المصلي منفرداً عند الحنفية ١/ ٦٦٣
كيفيتها عند الحنفية ١/ ٦٦٣
كيفيتها عند المالكية ١/ ٦٦٤
كيفيتها للمصلي الإمام عند الحنفية ١/ ٦٦٣
كيفيتها للمقتدي عند الحنفية ١/ ٦٦٣
ما يشترط إذا كانت فرضاً أو نذراً عند الشافعية ١/ ٦٦٥
ما يشترط في نية الجماعة ١/ ٦٦٨
ما يشترط في نية الفرض عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
ما يشترط في نية النافلة عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
ما يشترط فيها لصلاة النفل عند الشافعية ١/ ٦٦٥
محلها ١/ ٦٦٢
محلها عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
محلها عند الشافعية ١/ ٦٦٥
محلها عند المالكية ١/ ٦٦٤
مقارنتها لتكبيرة الإحرام، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٦١
مقارنتها لتكبيرة الإحرام حكمه عند الحنفية ١/ ٦٦١
مقارنتها لتكبيرة الإحرام، حكمه عند الشافعية ١/ ٦٦٥
مقارنتها لتكبيرة الإحرام، حكمه عند المالكية ١/ ٦٦٢، ١/ ٦٦٤
النطق بها عند الشافعية ١/ ٦٦٥
وقتها ١/ ١٤٧
وقتها عند الحنفية ١/ ٦٦٤، ١/ ٦٦٧

obeikandl.com

تعيينها عند الحنفية ١/ ٦٦٣
تعيينها عند المالكية ١/ ٦٦٤
تغييرها ١/ ٦٦٨
تفريقها على أركانها ١/ ١٤٩
تفريقها عليها ١/ ١٤٩
تفسيرها عند الحنفية ١/ ٦٦٣
تقديمها على تكبيرة الإحرام في الصلاة، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٦١
التلفظ بها، حكمه ١/ ٦٦٢
حكمها ١/ ١٣٤، ١/ ١٧٦
حكمها إذا كانت بنية الأداء أو القضاء ١/ ٦٦٦
حكمها بنية القضاء أو العكس عند الشافعية ١/ ٦٦٦
حكمها عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
حكمها عند الشافعية ١/ ٦٦٦
حكمها عند المالكية ١/ ٦٦٤
شروطها ١/ ٦٦١
شروطها عند الشافعية ١/ ٦٦٩
الشك فيها حكمه عند الشافعية ١/ ٦٦٦، ١/ ٦٦٨
صفتها عند الشافعية ١/ ٦٦٥
قطعها حكمه عند الشافعية ١/ ٦٦٨
كمالها ١/ ٦٦١
كيفيتها إن كان المصلي منفرداً عند الحنفية ١/ ٦٦٣
كيفيتها عند الحنفية ١/ ٦٦٣
كيفيتها عند المالكية ١/ ٦٦٤
كيفيتها للمصلي الإمام عند الحنفية ١/ ٦٦٣
كيفيتها للمقتدي عند الحنفية ١/ ٦٦٣
ما يشترط إذا كانت فرضاً أو نذراً عند الشافعية ١/ ٦٦٥
ما يشترط في نية الجماعة ١/ ٦٦٨
ما يشترط في نية الفرض عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
ما يشترط في نية النافلة عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
ما يشترط فيها لصلاة النفل عند الشافعية ١/ ٦٦٥
محلها ١/ ٦٦٢
محلها عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
محلها عند الشافعية ١/ ٦٦٥
محلها عند المالكية ١/ ٦٦٤
مقارنتها لتكبيرة الإحرام، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٦١
مقارنتها لتكبيرة الإحرام حكمه عند الحنفية ١/ ٦٦١
مقارنتها لتكبيرة الإحرام، حكمه عند الشافعية ١/ ٦٦٥
مقارنتها لتكبيرة الإحرام، حكمه عند المالكية ١/ ٦٦٢، ١/ ٦٦٤
النطق بها عند الشافعية ١/ ٦٦٥
وقتها ١/ ١٤٧
وقتها عند الحنفية ١/ ٦٦٤
• النية فيها إذا كانت فائتة، كيفيتها عند الحنابلة ١/ ١٥٦
• النية فيها إذا كانت فرضاً، كيفيتها عند الحنابلة ١/ ١٥٦
• النية فيها إذا كانت فرضاً، كيفيتها عند الشافعية ١/ ١٥٤
• النية فيها إذا كانت نافلة، كيفيتها عند الحنابلة ١/ ١٥٦
• النية فيها عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
• النية فيها عند الشافعية ١/ ٦٦٥
• النية فيها كيفيتها ١/ ١٥٠، ١/ ١٥٣
• النية فيها كيفيتها عند الحنابلة ١/ ١٥٦
• النية فيها كيفيتها عند الحنفية ١/ ١٥٣
• النية فيها كيفيتها عند المالكية ١/ ١٥٣
• نية القصر، حكمها ٢/ ٢٩٧
• نية القضاء في الصلاة الفائتة عند المالكية ١/ ٧٦٦
• نية القضاء والأداء عند الشافعية ١/ ١٥٥
• نية القضاء والأداء عند المالكية ١/ ١٥٥
• نية القضاء والأداء فيها ١/ ١٦٤
• نية قضائها ١/ ١٣٥
• نية المصلي إماماً، كيفيتها عند الحنفية ١/ ١٥٣
• نية المصلي منفرداً، كيفيتها عند الحنفية ١/ ١٥٣
• نية مفارقة المقتدي للإمام، حكمها عند الحنفية ٢/ ١٩١
• نية مفارقة المقتدي للإمام، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٩١
• نية مفارقة المقتدي للإمام، حكمها عند المالكية ٢/ ١٩١
• نية مفارقة المقتدي للإمام في صلاة الجمعة، حكمها عند الشافعية ٢/ ١٩١
• نية المقتدي
كيفيتها عند الحنفية ١/ ١٥٣
كيفيتها عند الشافعية ١/ ١٥٦
• الهوي للسجود
كيفيته ١/ ٧٤٢
كيفيته عند الجمهور غير المالكية ١/ ٧٤٢
كيفيته عند المالكية ١/ ٧٤٢
• هيئات الأفعال فيها عند الحنابلة ١/ ٧٢٢
• هيئاتها عند الشافعية ١/ ٧٢٠
• الهيئة في الصلاة تعريفها ١/ ٧٢٢
• هيئة القدمين عند القيام عند الحنابلة ١/ ٧٧٩

obeikandl.com

• هيئة اليد اليسرى عند التشهد، عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
• هيئة اليد اليمنى عند التشهد، عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
• الواجب فيها عند الحنفية ١/ ٧٢٠
• واجباتها الأصلية عند الحنفية التي تركها يوجب سجود السهو ٢/ ٩٣
• واجباتها عند الحنابلة ١/ ٧٢١
• واجباتها عند الحنفية ١/ ٦٧٠، ١/ ٦٧١
• الوتر،
• وجوب التعرض للفريضة عند النية ١/ ١٦٣
• وجوبها
أدلته ١/ ٥٥٩
تاريخه ١/ ٥٦٠
• وجوبها إذا زالت الأعذار والموانع أثناء وقت الصلاة، حكمه ١/ ٦٢٢
• وجوبها على غير الكافر، حكمه ١/ ٦٢٠
• وجوبها على فاقد الطهورين ١/ ٥٢٠
• وجوبها على كل مسلم بالغ عاقل طاهر اتفاقاً ١/ ٥٦٤
• وجوبها على مقطوع اليدين والرجلين عند الحنفية ١/ ٥٢١
• وضع الرجل يديه على صدره في الصلاة ١/ ٧٦٢
• وضع المرأة يديها على صدرها ١/ ٧٦٢
• وضع الوجه بين الكفين هيئته عند الحنفية ١/ ٧٤٢
• وضع اليد كيفيته عند الشافعية ١/ ٧٢٦
• وضع اليد كيفيته المندوبة عند المالكية ١/ ٧٢٧
• وضع اليد اليمنى على ظهر اليسرى ١/ ٧٢٦
• وضع اليد اليمنى على ظهر اليسرى عند الجمهور غير المالكية ١/ ٧٢٦
• وضع اليد اليمنى على ظهر اليسرى في الصلاة صفته عند الحنابلة والشافعية ١/ ٧٢٦
• وضع اليد اليمنى على اليسرى الراجح فيه عند الجمهور ١/ ٧٢٧
• وضع اليد اليمنى على اليسرى صفته عند الحنفية ١/ ٧٢٦
• وضع اليدين حال القيام والقراءة، كيفيته عند الحنابلة ١/ ٧٧٨
• وضع اليدين حذو المنكبين، هيئته عند غير الحنفية ١/ ٧٤٢
• وضع اليدين على الفخذين في الجلوس كيفيته ١/ ٧٦٨
• وضع اليدين على الفخذين في الجلوس، هيئته عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
• وضع اليدين على الفخذين في الصلاة ١/ ٧٥٠
• وضع اليدين على الفخذين في الصلاة كيفيته عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٥١
• وضع اليدين على الفخذين في الصلاة كيفيته عند المالكية ١/ ٧٥١
• وضع اليدين على الفخذين كيفيته عند الحنفية ١/ ٧٥٠
• الوضوء لها بالنسبة للمستحاضة مستحب عند كل صلاة عند المالكية ١/ ٥٤٤
• الوضوء لها من المستحاضة، حكمه عند المالكية ١/ ٥٤٤
• وقت الصلاة
الاجتهاد فيه ١/ ٥٧٨
الشك بدخوله ١/ ٥٧٨
• وقت الظهر الأفضل، تحديده عند الحنابلة ١/ ٥٧٦
• وقت الظهر المستحب، تحديده عند الحنابلة ١/ ٥٧٦
• وقت الظهر المستحب في البلاد الحارة ١/ ٥٧٤
• وقت العشاء المستحب عند الحنابلة ١/ ٥٧٦
• وقت الفجر الأفضل عند الحنفية ١/ ٥٧٤
• وقت الفجر الأفضل للعشاء عند الحنفية ١/ ٥٧٤
• وقتها الأفضل عند الحنفية ١/ ٥٧٤
• وقتها، بدؤه ١/ ٤٢١

■ **صلاة الاستخارة**
• تكرارها ٢/ ٥٥
• حكمها ٢/ ٥٥
• حكمها عند الحنابلة ٢/ ٧٩
• حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٨
• حكمها عند المالكية ٢/ ٦٣
• حكمها في أوقات النهي عند الشافعية ١/ ٥٨٥
• دليلها عند الشافعية ٢/ ٦٨
• فعلها في أوقات النهي، حكمها عند الشافعية ١/ ٥٨٥
• كيفيتها ٢/ ٥٥
• ما يقرأ فيها ٢/ ٥٥
• ما يقرأ فيها عند الشافعية ٢/ ٦٨

■ **صلاة الاستسقاء**
• إخراج أهل الدين والصلاح، استحبابه ٢/ ٣٧٠
• إخراج الدواب لها، إباحته عند الحنابلة ٢/ ٣٧٠
• إخراج الدواب مع أولادها، استحبابه عند الحنفية والشافعية ٢/ ٣٧٠
• إخراج الدواب والمجانين لها، عدم استحبابه عند المالكية والحنابلة ٢/ ٣٧٠
• إذن الإمام لها اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٣٦٩
• إذن الإمام لها حكمه عند الحنابلة ٢/ ٣٦٩

- إذن الإمام لها، عدم اشتراطه عند أبي حنيفة ٢/ ٣٦٩
- إذن الوالي لخروج الناس إلى الصحراء لصلاة الاستسقاء حكمه عند الشافعية وعند الحنابلة ٢/ ٣٧٨
- الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة عقب الصلاة أو في خطبة الجمعة جوازه ٢/ ٣٦٩
- الاستغفار، جعله بدل التكبير فيها عند المالكية والشافعية والصاحبين من الحنفية ٢/ ٣٦٨
- استقبال الإمام القبلة أثناء الدعاء فيها، استحبابه عند الصاحبين ٢/ ٣٧٤
- إعادتها ثانياً وثالثاً إن لم يسقوا، استحبابه ٢/ ٣٨١
- التزام الناس أمر الإمام بالطاعة والصدقة والصيام قبل الاستسقاء عند الشافعية ٢/ ٣٧٧
- أمر الإمام بالصدقة قبل صلاة الاستسقاء وترك التشاحن، استحبابه ٢/ ٣٧٧
- أمر الإمام للناس بالتوبة من المعاصي، استحبابه ٢/ ٣٧٧
- أهل الذمة
  عدم خروجهم للاستسقاء عند الحنفية ٢/ ٣٧١
  عدم منعهم من الخروج مع المسلمين للاستسقاء عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٣٧١
  كراهة خروجهم لصلاة الاستسقاء عند الشافعية ٢/ ٣٧١
- تكبيراتها كصلاة العيد عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٦٨
- التنفل في المصلى أو المسجد قبل صلاة الاستسقاء جوازه عند المالكية ٢/ ٣٨١
- التوسل بأهل الدين والصلاح والدواب والأطفال لها استحبابه ٢/ ٣٧٨
- حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٤
- حكمها عند المالكية ٢/ ٦١
- الخارج لصلاة الاستسقاء، هيئته ٢/ ٣٧١
- الخروج إلى المصلى في الصحراء، استحبابه ٢/ ٣٧٨
- خروج الإمام والناس مشاة إلى الاستسقاء ثلاثة أيام إلى الصحراء إلا في مكة والمدينة وبيت المقدس، استحبابه ٢/ ٣٧٨
- الخروج لها بالخشوع والتذلل والتضرع استحبابه ٢/ ٣٧٨
- خروج الناس للاستسقاء دون الإمام ويشتغلون بالدعاء، جوازه عند الحنفية ٢/ ٣٧٧
- خطبتها ٢/ ٣٧٢
  استغفار الإمام فيها بدل التكبير في خطبة العيد عند المالكية والشافعية ٢/ ٣٧٣
  الاستغفار فيها، استحباب الإكثار منه ٢/ ٣٧٣
  استقبال الإمام القبلة بعد ثلث الخطبة الثانية ثم يستقبل الناس بوجهه ويحثهم على الطاعة عند الشافعية ٢/ ٣٧٤
  استقبال الإمام القبلة بوجهه أثناء الدعاء فيها عند المالكية ٢/ ٣٧٤
  استقبال القبلة للدعاء أثناء خطبة الاستسقاء عند الحنابلة ٢/ ٣٧٥
  جوازها قبل الصلاة عند الشافعية ٢/ ٣٧٢
  الدعاء بالمأثور فيها وعند نزول الغيث، استحبابه ٢/ ٣٧٩
  الدعاء فيها ٢/ ٣٧٣
  رفع الأيدي في الدعاء، استحبابه ٢/ ٣٧٥
  عدد الاستغفار في خطبة الاستسقاء عند الشافعية ٢/ ٣٧٣
  عدد الاستغفار فيها عند الشافعية ٢/ ٣٧٣
  قلب الرداء أثناء الدعاء في خطبة الاستسقاء صفته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٣٧٥
  كيفيتها عند الحنابلة ٢/ ٣٧٣
  لا حد للاستغفار فيها عند المالكية ٢/ ٣٧٣
- الخطبة لها كخطبة العيد عند الصاحبين ٢/ ٣٧٢
- الدعاء فيها المبالغة فيه ٢/ ٣٧٤
- سنيتها عند الجمهور غير أبي حنيفة ٢/ ٣٦٧
- صفتها عند الجمهور غير أبي حنيفة ٢/ ٣٦٨
- صلاتها ٢/ ٣٦٧
- صلاتها إن خرج الناس لها وأمطروا قبلها شكراً لله عند الحنابلة ٢/ ٣٦٨
- صلاتها أول النهار وقت صلاة العيد، سنيته ٢/ ٣٦٩
- صلاتها شكراً إن أمطروا قبلها وقد تأهبوا لها عند الشافعية ٢/ ٣٦٧
- صلاتها طلباً للسعة بأن تأهب الناس لها وأمطروا قبلها عند المالكية ٢/ ٣٦٧
- صيام ثلاثة أيام قبلها، استحبابه وحكمته ٢/ ٣٧٧
- عدد ركعاتها عند الجمهور غير أبي حنيفة ٢/ ٣٦٨
- عدم التزام الناس بأمر الإمام بالصيام والصدقة قبل صلاة الاستسقاء عند الحنابلة ٢/ ٣٧٧
- عدم الخروج لها إن تأهب الناس لها وأمطروا قبلها وإنما يشكرون الله على نعمته عند الحنابلة ٢/ ٣٦٧
- عدم قلب القوم أرديتهم إنما الإمام فقط عند الصاحبين ٢/ ٣٧٥
- الغسل لها ١/ ٤٦٦
- الغسل والنظافة استحبابهما للاستسقاء ١/ ٤٦٦، ٢/ ٣٧٨
- قلب الإمام لردائه عند الدعاء فيها عند الصاحبين من الحنفية ٢/ ٣٧٥

Ofe-Kanal.com

- قلب الرداء عند الدعاء فيها عدم سنيته عند أبي حنيفة ٢/ ٣٧٥
- قلب الرداء فيها الحكمة منها ٢/ ٣٧٦
- القول مطرنا نبوء كذا كراهته ٢/ ٣٧٩
- لاخطبة للاستسقاء عند الحنفية وسببه ٢/ ٣٧٢
- ما يقرأ فيها عند الشافعية ٢/ ٣٦٨
- مشروعيتها عند أبي حنيفة ٢/ ٣٦٦
- مشروعيتها عند الجمهور غير أبي حنيفة ٢/ ٣٦٧
- المكان المستحب لأدائها ٢/ ٣٦٨
- المكلف بها عند الشافعية والحنفية ٢/ ٣٧٠
- المكلف بها عند المالكية ٢/ ٣٧٠
- وقتها ٢/ ٣٦٩
- يقرأ فيها ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾ في الركعة الأولى وسورة أخرى في الثانية لمن شاء ٢/ ٣٦٨
- يقرأ فيها ﴿سَبِّحِ﴾ و﴿وَٱلشَّمۡسِ﴾ عند المالكية ٢/ ٣٦٨
- يقرأ فيها ﴿سَبِّحِ﴾ و﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ﴾ عند الحنابلة والصاحبين ٢/ ٣٦٨

■ صلاة الأوابين

- حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٩
- سنيتها عند الحنفية ٢/ ٥٢

■ صلاة التراويح

- أحكامها عند الحنابلة ٢/ ٧٥
- ترك الجلسة بعد كل أربع ركعات، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٧
- التطوع بعدها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٨
- تقديم صلاة الخسوف عليها وإن خيف فوت الوتر أو التراويح عند الشافعية ٢/ ٣٦٥
- تقديمها على صلاة الخسوف عند الحنابلة إن تعذر فعلها ٢/ ٣٦٥
- الجهر بالقراءة فيها عند الحنابلة ٢/ ٧٥
- حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٠
- حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٤
- حكمها عند المالكية ٢/ ٦٢
- الخلاف في عدد ركعاتها ٢/ ٧٦
- عدد ركعاتها عند الحنابلة ٢/ ٧٥
- عدد ركعاتها عند الحنفية ٢/ ٥١
- عدم إثباتها إلا برؤية الهلال أو بإكمال شعبان ثلاثون يوماً ٢/ ٥٢٧
- فعلها جماعة، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٧٦
- فعلها في المسجد، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٧٧
- كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٥٠
- ما يسن فيها عند الحنفية ٢/ ٥٠
- ما يقرأ فيها عند الحنابلة ٢/ ٧٦
- نيتها عند الحنابلة ٢/ ٧٧
- نيتها عند الشافعية ٢/ ٦٥
- الوتر بعدها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٨
- وقتها عند الحنابلة ٢/ ٧٧
- وقتها عند الحنفية ٢/ ٥٠

■ صلاة التسبيح

- أحكامها عند الشافعية ٢/ ٦٨
- حكمها عند الحنابلة ٢/ ٧٩
- حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٥
- حكمها عند المالكية ٢/ ٦٣
- كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٥٥
- وقتها عند الحنفية ٢/ ٥٥

■ صلاة التهجد

- افتتاحها بركعتين خفيفتين عند الحنابلة ٢/ ٨١
- التسوك قبلها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٨١
- حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٤
- دليلها عند الحنابلة ٢/ ٨٠
- عدد ركعاتها عند الحنابلة ٢/ ٨١
- عدد ركعاتها عند الحنفية ٢/ ٥٤
- قضاؤها عند الحنابلة ٢/ ٨٢
- وقتها عند الحنابلة ٢/ ٨٠

■ صلاة التوبة

- حكمها عند الحنابلة ٢/ ٨٠
- حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٨

■ صلاة الجماعة

- آكد الجماعات ٢/ ١٤٠
- آكد الجماعات فيها ٢/ ١٤٠
- آية السجدة، ندب الجهر بها للإمام في صلاة سرية عند المالكية ٢/ ١٢٠
- اتحاد صلاتي الإمام والمأموم عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
- اتحاد صلاتي الإمام والمأموم عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- اتحاد صلاتي الإمام والمأموم عند المالكية ٢/ ٢٠٤
- اتحاد صلاتي الإمام والمأموم كيفيته عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- اتحاد مكان الإمام والمقتدي برؤية أو سماع ولو بمبلغ اشتراطه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٠٨
- اتحاد مكان صلاة الإمام والمقتدي برؤية أو سماع ولو بمبلغ حكمه عند المالكية ٢/ ٢٠٨

openkandil.com

- اتصال الصفوف لصحة الاقتداء في الطريق ونحوه شرط عند الحنابلة ٢/ ٢١٢
- إتمامها إذا خرج الإمام من الصلاة، كيفيته عند الشافعية ٢/ ٢٣١
- أحكامها ٢/ ١٣٨
- اختلاف مكان الإمام والمأموم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١١
- اختلاف مكان الإمام والمأموم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٢٣
- إدراك الإمام دون الصف عند الجمهور غير المالكية ٢/ ١٤٨
- إدراك الإمام دون الصف عند المالكية ٢/ ١٤٨
- إدراك ثوابها ٢/ ١٤٦
- إدراك ثوابها بإدراك ركعة كاملة مع الإمام عند المالكية ٢/ ١٤٧
- إدراك ثوابها ما لم يسلم الإمام عند الشافعية ٢/ ١٤٦
- إدراك الركعة مع الإمام بانحناء المأموم في أول ركعة له عند المالكية ٢/ ١٤٧
- إدراك الفريضة مع الإمام فيها، كيفيته ٢/ ١٤٧
- إذا أقيمت صلاة الجماعة وقد شرع المصلي في أداء فرض أو قضائه منفرداً، عند الحنفية ٢/ ١٥١
- إذا كان الإمام والمأموم في بناءين أو عمارتين حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٠
- إساءة الإمام لمخالفته السنة إذا لم يقف وسط القوم عند الحنفية ٢/ ٢٢٣
- الاستخلاف فيها ٢/ ٢٢٥
- الاستخلاف، كيفيته في غير صلاة الجمعة عند الشافعية ٢/ ٢٣٠
- الاستخلاف للمقتدين، جوازه عند الحنابلة ٢/ ٢٣٢
- استقبال الإمام للمأمومين في دعائه ١/ ٨٢٧
- الإسرار بالتأمين للإمام والمأموم في الصلاة السرية حكمه عند الحنابلة والشافعية ١/ ٦٩٨
- الإسراع لإدراك الصلاة مع الجماعة جوازه عند المالكية ٢/ ١٤٩
- اشتراط نية الإمامة للإمام عند الشافعية ١/ ٦٦٦
- الأصم، إمامته عند الحنابلة والشافعية ٢/ ١٧٤
- إعادة الإمام للصلاة مرتين كراهيته -أي أن يؤم بالناس مرتين في صلاة واحدة- ٢/ ١٥٥
- إعادة المنفرد الصلاة جماعة عند الحنابلة ٢/ ١٥٧
- إعادة المنفرد الصلاة جماعة عند الحنفية ٢/ ١٥٥
- إعادة المنفرد الصلاة جماعة عند الشافعية ٢/ ١٥٦
- إعادة المنفرد الصلاة جماعة عند المالكية ٢/ ١٥٦
- أعذار تركها ٢/ ١٥٧
- بتطويل الإمام ٢/ ١٥٨، ٢/ ١٦٠
- العرس ٢/ ١٥٨، ٢/ ١٦٠
- أعذار تركها عند الشافعية ٢/ ١٦٠
- أعذار سقوطها عند الحنفية ٢/ ١٦١
- الأعشى، صحة إمامته ٢/ ١٧٤
- الأعمى، إمامته صحتها ٢/ ١٧٤
- الأعمى يعذر بتركها وإن وجد قائداً عند الحنفية ٢/ ١٥٨
- أفضليتها في المسجد لغير المرأة والخنثى ٢/ ١٤٣
- إقامة صلاة الجماعة وقد شرع المصلي في أداء فرض أو قضائه منفرداً عند الحنفية ٢/ ١٥١
- الاقتداء
  - إذا كان بين الإمام والمأموم طريق أو نهر أو خلاء عظيم حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٨
  - إذا كان المقتدي في أعلى المسجد وفي غير المسجد حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٢
  - إن كان بين الإمام والمأموم نهر أو طريق حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٢
  - عدم صحته إن كانت الصلاة صحيحة في زعم الإمام فاسدة في زعم المقتدي عند الحنفية ٢/ ٢٢٠
  - المبادرة للاقتداء بالإمام كيفيتها عند الحنابلة ٢/ ١٥٠
  - المبادرة للاقتداء بالإمام كيفيتها عند الحنفية ٢/ ١٥١
  - المبادرة للاقتداء بالإمام كيفيتها عند الشافعية ٢/ ١٥٠
  - المبادرة للاقتداء بالإمام كيفيتها عند المالكية ٢/ ١٤٩
  - يشترط لصحته ألا يفصل بين الإمام والمأموم صف من النساء ٢/ ٢٢٠
- الاقتداء بالإمام، شروطه ٢/ ٢٠٢
- الاقتداء برجل أمي، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء برؤية الإمام أو المأموم، حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
- الاقتداء بمأموم، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء حالة اختلاف المذاهب في الفروع عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء حالة الشك في كون الإمام إماماً أو مأموماً، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء خارج المسجد شرط صحته عند الحنابلة ٢/ ٢١١
- اقتداء الرجل بالمرأة، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩١
- اقتداء العاجز بمثله، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤

obeikandl.com

- اقتداء غاسل بماسح على خف أو جبيرة حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
- الاقتداء في حال اختلاف الاجتهاد عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- الاقتداء في صلاة تخالف الأخرى في الأفعال، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
- اقتداء القادر على القيام بالقاعد، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
- اقتداء القاضي بالمؤدي، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- اقتداء قاضي ظهر يوم بقاضي ظهر يوم آخر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
- اقتداء القائم بالقاعد، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
- اقتداء المتنفل بالمفترض، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- اقتداء متنفل بمتنفل، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- اقتداء متنفل بمفترض، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
- اقتداء متنفل خلف مفترض، حكمه عند المالكية ٢/ ٢٠٤
- اقتداء متوضىء بمتيمم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
- الاقتداء مع الاختلاف في الصلاة(كالظهر خلف العصر-الصبح خلف المغرب) حكمه وكيفيته عند الشافعية ٢/ ٢٠٧
- الاقتداء مع وجود حائل بين الإمام والمأموم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٠
- اقتداء مفترض بمتنفل
  حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
  حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- اقتداء من يقضي الصلاة بمن يؤديها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
- اقتداء من يؤدي الصلاة بمن يقضيها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
- اقتداء المؤدي بالقاضي، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٦
- اقتداء مومىء بمثله، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
- الاقتداء يشترط لصحته أن يكون الإمام في صلاة لا تجب إعادتها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- أقطع اليدين، إمامته ٢/ ١٧٤
- أقل ما تنعقد به الجماعة عند الشافعية والحنفية ٢/ ١٤٣، ٢/ ٢٤٩
- الإمام
  ارتفاعه عن المأمومين ٢/ ١٨٩
  أمره بتسوية الصفوف وسد الخلل استحبابه ٢/ ٢٢٥
  علوه على المأموم حكمه عند الشافعية ٢/ ١٨٠
  علوه على المأموم حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
  علوه عن المأموم حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٨١
  فساد صلاته دون المؤتم حالاتها عند الحنفية ٢/ ١٨٢
  كونه أعلى من المأمومين بقدر ذراع فأكثر كراهتها ٢/ ١٧٦
- الإمام إذا انصرف دون استخلاف غيره حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٣٢
- إمام الحي صلاته جالساً وصلاة المؤتمين خلفه حكمها عند الحنابلة ٢/ ٢٠٦
- إمام العراة، مكان وقوفه ٢/ ٢٢١
- الإمام والمأموم، الفصل بينهما حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
- الإمام والمأمومين، فساد صلاتهم حالاتها ٢/ ١٨٤
- الإمامة
  تطويلها كراهته ٢/ ١٧٥
  جواز تطويلها حالة رضا الجماعة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٧٥
  من تجوز إمامته مع كونها خلاف الأولى عند المالكية ٢/ ١٧٩
  من تكره إمامته عند الحنابلة ٢/ ١٨١
  من تكره إمامته عند الحنفية ٢/ ١٧٧
  من تكره إمامته عند الشافعية ٢/ ١٨٠
- إمامة الأبرص، كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- إمامة الأعرابي، كراهتها ٢/ ١٧٦
- إمامة الأعمى
  حكمها عند الشافعية ٢/ ١٨٠
  كراهتها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ١٧٤
- إمامة أقطع الرجلين، حكمها عند الحنابلة ٢/ ١٨١
- إمامة إمام لقوم هم له كارهون ٢/ ١٧٤
- إمامة الأمرد والصبيح الوجه، كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- إمامة الرجل للنساء الأجنبيات، حكمها ٢/ ١٨١
- إمامة السفيه، كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- إمامة الصبي، حكمها عند المالكية ٢/ ١٧٩
- إمامة الفاسق العالم في صلاة الجمعة للضرورة، صحتها عند الحنابلة ٢/ ١٧٣
- إمامة الفاسق العالم في صلاة العيد للضرورة، صحتها عند الحنابلة ٢/ ١٧٣
- إمامة الفاسق العالم لمثله، صحتها عند الحنفية ٢/ ١٧٤
- إمامة الفاسق العالم ولو لمثله، كراهتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٧٣

Obeikandl.com

- إمامة اللحان، كراهتها ٢/ ١٧٦
- إمامة المبتدع ببدعة لا يكفر بها، كراهتها ٢/ ١٧٤
- إمامة مخالف في الفروع، حكمها عند الشافعية ٢/ ١٨١
- إمامة المفلوج، كراهتها عند الحنفية ٢/ ١٧٧
- إمامة من لا يفصح ببعض الحروف، كراهتها ٢/ ١٧٦
- إمامة النساء مكان وقوف المرأة فيها ٢/ ٢٢١
- إمامة ولد الزنا، كراهتها إن وجد غيره عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ١٧٧
- انتظار الإمام الداخل عند الشافعية ٢/ ١٧٥
- انتظار الإمام الداخل كراهته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ١٧٥
- انتقال المقتدي للصلاة منفرداً، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٢٠٢
- انتقال المقتدي للصلاة منفرداً، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٠٢
- انتقال من شرع بالصلاة منفرداً للجماعة حكمه ٢/ ٢٠٢
- انصات المقتدي للإمام في حالة الجهر ١/ ٧٦٥
- بطلانها إن كان الإمام امرأة عند الحنابلة ٢/ ١٦٢
- بطلانها إن كان الإمام امرأة عند الشافعية ٢/ ١٦٢
- بطلانها إن كان الإمام كافراً عند الحنابلة ٢/ ١٦٢
- بطلانها إن كان الإمام كافراً عند الشافعية ٢/ ١٦٣
- البناء، شروطه عند الحنفية ٢/ ٢٢٧
- تأمين الإمام بعد الفاتحة عند الجمهور غير المالكية ٢/ ١٨٧
- تأمين الإمام بعد الفاتحة عند المالكية ٢/ ١٨٧
- التأمين فيها للإمام والمأموم عند الحنابلة ١/ ٧٣١
- تأمين المنفرد والمأموم عند المالكية ١/ ٧٦٧
- التبليغ خلف الإمام حكمه عند المالكية ١/ ٧٦٠، ٢/ ١٨٠
- تحقق تبعية المأموم لإمامه ٢/ ٢١٢
- تحمل الإمام الفاتحة عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- ترجيح كراهة القراءة للمؤتم حالة الجهر وسماعه للإمام ١/ ٦٩٧
- تركها بأكل ماله رائحة (كالثوم والبصل) ٢/ ١٦٠
- تركها بالمطر والوحل والبرد الشديد ٢/ ١٥٩
- تركها بمدافعة الأخبثين ٢/ ١٥٩
- تركها ستة أيام بسبب الزفاف عند المالكية ٢/ ١٦٠
- تركها للحبس ٢/ ١٦٠
- التسبيح في الركوع للإمام ١/ ٧٤٠
- التسبيح في الركوع للمنفرد والإمام عند الشافعية ١/ ٧٤٠
- التسليمتين
  - نية الإمام بهما ١/ ٧٦٣
  - نية المأموم بهما ١/ ٧٦٤
- التسميع، جهر الإمام به عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- التسميع والتحميد للإمام والمنفرد عند المالكية ١/ ٧٦٥
- التسميع والتحميد للمأموم عند المالكية ١/ ٧٦٤
- التسميع يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- التشهد الأول يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- التشهد للمأموم المسبوق عند الحنابلة ١/ ٧٤٨
- تقدم الإمام أمام الصف، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٢٢٣
- تقدم الإمام على المأموم، حكمه عند المالكية ٢/ ٢٠٧
- تقدم المأموم على الإمام، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٠٧
- تقدم المأموم على الإمام في الصلاة حول الكعبة، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٢٠٧
- تقدم المأموم على إمامه أو تأخره بركنين فعليين بلا عذر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٥
- التكبير، جهر الإمام به عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- تكبيرة الإحرام
  - إجزاؤها عن تكبيرة الركوع لمن أدرك الإمام راكعاً عند الحنابلة ٢/ ١٤٧
  - وقتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٨٨
- تكبيرة الإحرام للإمام، وقتها عند الحنفية ٢/ ١٨٨
- تكبيرة الركوع، افتراقها عن تكبيرة الإحرام ليدرك الركعة عند الشافعية والمالكية ٢/ ١٤٨
- تكرارها
  - جوازه في المسجد الذي ليس له إمام راتب عند المالكية ٢/ ١٥٤
  - جوازه في المسجد المطروق عند الشافعية ٢/ ١٥٤
  - عدم كراهته في مساجد الطرق عند الحنفية ٢/ ١٥٣
  - كراهيته في مسجدي مكة والمدينة عند الحنابلة ٢/ ١٥٥
- تكرارها بأذان وإقامة في مسجد محلة عند الحنفية ٢/ ١٥٣
- تكرارها عند الحنابلة ٢/ ١٥٤
- تكرارها عند الشافعية ٢/ ١٥٤

obeikandl.com

- تكرارها في المسجد ٢/ ١٥٣
- تكرارها في مسجد له إمام راتب عند المالكية ٢/ ١٥٤
- الجماعة، تقديمها على أول الوقت عند الحنابلة ٢/ ١٤٤
- جماعة النساء
  حكمها عند الحنفية ٢/ ١٧٨
  كراهيتها عند الحنفية ٢/ ١٦٤
- الجهر بالتأمين للإمام والمأموم في الصلاة الجهرية سنة عند الحنابلة والشافعية ١/ ٦٩٨
- جهر المأموم خلف الإمام ١/ ٦٩٦
- الحالات التي لا يجوز بسببها الاستخلاف في صلاة الجماعة عند الحنفية ٢/ ٢٢٧
- الحالات التي يتابع المقتدي إمامه في تركها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- حالات عدم لزوم متابعة المأموم لإمامه عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- حالات للمقتدي أن يأتي بها ولا يتابع الإمام في تركها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- حكمتها ٢/ ١٤٠
- حكمها ٢/ ١٤١
- حكمها إذا أقيمت وقد شرع المصلي في سنة الظهر القبلية أو سنة الجمعة عند الحنفية ٢/ ١٥٢
- حكمها إذا شك الإمام بانتقاض وضوئه عند المالكية ٢/ ٢٣٠
- حكمها إذا قام الإمام سهواً إلى ركعة زائدة عن الفرض عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- حكمها إن ترك الإمام السلام عند المالكية ٢/ ٢١٥
- حكمها عند الحنابلة ٢/ ١٤٢
- حكمها عند الحنفية والمالكية ٢/ ١٤١
- حكمها عند الشافعية ٢/ ١٤٢
- حكمها للعراة ١/ ٦٣٦
- حكمها لمن دخل المسجد والصلاة تقام عند الحنفية ٢/ ١٥٢
- خروج المرأة لها عند المالكية ٢/ ١٨٠
- دعاء الاستفتاح للمقتدي عند الحنابلة والحنفية ١/ ٧٣٠
- دعاء القنوت للمسبوق، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٨
- دعاء القنوت يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- الرجل، كراهة صلاته وأمامه امرأة أخرى تصلي عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٢٠
- رد المقتدي السلام عند المالكية ١/ ٧٦٥
- ردة الإمام تبطل صلاته دون صلاة المقتدي عند الحنفية ٢/ ١٨٢
- سبق المأموم لإمامه بركنين، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- سترة الإمام سترة لمن خلفه عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- سترة المصلي يتحملها الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- سجدة التلاوة
  عدم كراهيتها للإمام في صلاة سرية عند الشافعية ٢/ ١٢٢
  كراهيتها للإمام في صلاة سرية عند الحنابلة والحنفية ٢/ ١٢٢
- سجدة التلاوة للإمام عند الحنفية ٢/ ١١٠
- سجدة التلاوة للمأموم عند المالكية ٢/ ١٢٠
- سجدة التلاوة يتحملها الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- سجود السهو، سنيته للإمام والمنفرد عند الشافعية ٢/ ٩١
- سجود السهو على المأموم عند الحنفية ٢/ ١٩٢
- سجود السهو على المقتدي عند المالكية ٢/ ٩١
- سجود السهو للإمام عند الحنابلة ٢/ ١٠١
- سجود السهو للإمام عند الشافعية ٢/ ٩١
- سجود السهو للإمام والمنفرد عند الحنابلة ٢/ ٩٢
- سجود السهو للمأموم عند الحنابلة ٢/ ٩٣
- سجود السهو للمأموم عند الشافعية ٢/ ٩١
- سجود السهو للمسبوق عند الحنابلة ٢/ ٩٣
- سجود السهو للمسبوق عند المالكية ٢/ ٩١
- سجود السهو وجوبه على الإمام والمنفرد ٢/ ٩٠
- سجود السهو يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- سجود من منعه الزحام من السجود على أرض أو نحوها مع الإمام عند الجمهور غير المالكية ١/ ٧٠٢
- سد الفروج إن وجدت في الصفوف استحبابها ٢/ ٢٢٤
- سقوطها بالمرض ٢/ ١٥٨
- السلام، جهر الإمام به عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- سنيتها في صلاة الكسوف باتفاق الفقهاء ٢/ ٣٦٢
- سهو المأموم تحمل الإمام له ٢/ ١٨٥
- الشروط التي تبطل الصلاة بمحاذاة المرأة ولو كانت محرماً في الصف عند الحنفية ٢/ ٢١٨
- صحة صلاة الإمام من شروط صحة الاقتداء عند الحنفية ٢/ ٢٢٠

- الصف الأول، أفضليته ٢/ ٢٢٣
- الصلاة إذا كان الإمام والمأموم في بناءين أو عمارتين، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٠
- الصلاة بمحاذاة امرأة مشتهاة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٨
- الصلاة بمحاذاة الأمرد الصبيح الوجه، صحتها عند الحنفية ٢/ ٢١٩
- الصلاة بمحاذاة المرأة، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢١٩
- الصلاة بمحاذاة المرأة دون اشتراك، كراهتها عند الحنفية ٢/ ٢١٩
- الصلاة بمحاذاة المرأة للرجل إذا اتحدت الجهة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٩
- الصلاة بمحاذاة المرأة للرجل في ركن كامل، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٩
- الصلاة بمحاذاة المرأة للرجل في صلاة مطلقة أي كاملة الأركان، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٨
- الصلاة بمحاذاة المرأة للرجل وليس بينهما حائل أو فرجة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٨
- الصلاة بمحاذاة المرأة ولو كانت محرماً في الصف، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٨
- صلاة التراويح خلف المفترض حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
- الصلاة جماعة للعراة أفضل عند الشافعية إن كانوا بحيث لا يرون بعضهم ١/ ٦٣٦
- صلاة الجماعة للعراة، كيفيتها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦٣٦
- الصلاة جماعة للنساء العراة، حكمها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦٣٦
- صلاة الجمعة لا تدرك جمعتها إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام عند الشافعية ٢/ ١٤٦
- صلاة الجنازة
  - إعادتها في جماعة حكمه عند الشافعية ٢/ ١٥٦
  - سنيتها جماعة بالاتفاق ٢/ ٤٣٤
- صلاة المأموم المنفرد إذا صلى ركعة كاملة خلف الصف، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٢٥
- صلاة المأموم المنفرد خلف الصف حكمها عند المالكية ٢/ ٢٢٥
- صلاة المقتدي، بطلانها ببطلان صلاة الإمام حالاتها عند الحنفية ٢/ ١٨٢
- صلاة من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- الصلاة المنذورة، إعادتها في جماعة حكمه عند الشافعية ٢/ ١٥٦
- صلاة المؤتم
  - بطلانها ببطلان صلاة الإمام حالاتها عند الحنابلة ٢/ ١٨٣
  - بطلانها ببطلان صلاة الإمام حالاتها عند الشافعية ٢/ ١٨٣
  - بطلانها ببطلان صلاة الإمام حالاتها عند المالكية ٢/ ١٨٣
- صلاة الوتر لمن يراها واجباً خلف من يراها سنة حكمها ٢/ ٢٠٤
- الصلوات الإبراهيمية، حكمها للمقتدي عند الحنفية ٢/ ٢٠١
- عدم وجوبها على مقيم في قرية يظعن أهلها عنها في الشتاء دون الصيف عند الحنابلة ٢/ ٢٤٢
- عذر تركها لمن خاف ضرراً ٢/ ١٥٩
- العذر المعتبر لمفارقة الإمام عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٩١
- على من تجب عند الشافعية ٢/ ١٤٢
- على من تجب عند المالكية والحنفية ٢/ ١٤١
- الفتح على الإمام فيها، حكمه ٢/ ٢٤، ٢/ ١٨٨
- فضلها ٢/ ١٣٩
- فوائدها ١/ ٥٦٣
  - إعلان المساواة ١/ ٥٦٣
  - التآلف بين المسلمين ١/ ٥٦٣
  - التعاون على البروالتقوى ١/ ٥٦٣
- القدوة
  - انقطاعها بمجرد خروج الإمام من صلاته عند الشافعية ٢/ ١٩١
  - شروط صحتها ٢/ ١٩٠
  - شروط صحتها عند الشافعية ٢/ ١٩٠
- القراءة، تحمل الإمام القراءة عن المأموم ٢/ ١٨٥
- قراءة السور في الصلوات مقاديرها للإمام ١/ ٧٣٦
- قراءة الفاتحة
  - تركها للمأموم حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٨
  - وجوب قراءتها في كل ركعة على الإمام والمنفرد عند المالكية والحنابلة ١/ ٦٩٦
- قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة السرية مستحب ١/ ٦٩٦
- القراءة للمؤتم في حالة السر وعدم سماعه للإمام، استحبابه ١/ ٦٩٦
- قراءة المأموم خلف الإمام في الصلاة السرية عند المالكية ١/ ٧٦٧
- قراءة المأموم للسورة بعد الفاتحة في الصلاة الجهرية ١/ ٦٩٦

- قراءة المأموم وراء الإمام، حكمها عند الحنفية ٢/ ١٨٥
- قراءة المأموم وراء الإمام، حكمها عند الشافعية ٢/ ١٨٥
- قراءة المأموم وراء الإمام، حكمها عند المالكية والحنابلة ٢/ ١٨٥
- القنوت، تركه للمأموم في الصبح حكمه عند المالكية ٢/ ٢١٤
- القنوت الجهر به للإمام عند الشافعية ١/ ٨٣٥
- القنوت للإمام والمأموم كيفيته عند الشافعية ١/ ٨٣٥
- كراهية تكرارها بأذان وإقامة في مسجد محلة عند الحنفية ٢/ ١٥٣
- اللاحق
  - أحواله عند المالكية ٢/ ١٩٤
  - حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٩٩
  - حكمه عند المالكية ٢/ ١٩٤
  - قضاء ما فاته مع الإمام كيفيته عند الحنابلة ٢/ ١٩٩
- اللاحق إذا كان مسبوقاً، حكمه عند الحنفية ٢/ ١٩٢
- اللاحق إن فاته ركعة أو أكثر، حكمه عند المالكية ٢/ ١٩٥
- اللاحق إن فاته ركوع أو رفع منه مع الإمام، حكمه عند المالكية ٢/ ١٩٤
- اللاحق إن فاته سجدة أو سجدتان، حكمه عند المالكية ٢/ ١٩٥
- ما تنعقد به الجماعة عند المالكية والحنابلة ٢/ ١٤٢
- ما يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- ما يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنفية والمالكية ٢/ ١٨٦
- ما يحمله الإمام عن المأموم ٢/ ١٨٥
- ما يدركه المسبوق أول صلاته وما يقضيه آخر صلاته في صلاة الجماعة عند الشافعية ٢/ ٣٨٩
- ما يقضيه المسبوق أول صلاته وما يدركه مع الإمام آخرها عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٣٩٠
- المأموم
  - علوه على الإمام حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٨١
  - علوه على إمامه حكمه عند المالكية ٢/ ١٨٠
  - كراهة قراءته للفاتحة في الصلاة الجهرية عند المالكية والحنابلة ١/ ٦٩٦
  - مكان وقوفه إن كان واحداً عند الحنابلة ٢/ ٢٢٠
  - وقوفه عن يسار الإمام حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٢١
- المأموم المنفرد
  - صلاته خلف الصف حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٢٥
  - صلاته خلف الصف حكمها عند الشافعية ٢/ ٢٢٥
- المأموم المنفرد إذا صلى ركعة كاملة خلف الصف حكمها عند الحنابلة ٢/ ٢٢٥
- المأموم الواحد إذا وقف خلف الإمام أو عن يساره، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٢٢١
- المأموم الواحد وقوفه يساراً أو خلف الإمام كراهته عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٢٢١
- المأمومين، كيفية وقوفهم إن كانوا رجلين أو رجل وصبي أو نساء ٢/ ٢٢١
- المبادرة للاقتداء بالإمام كيفيته عند الحنابلة ٢/ ١٥٠
- المبتدع الذي يكفر ببدعته عدم صحة إمامته ٢/ ١٧٤
- متابعة المأموم لإمامه
  - حكمها إذا زاد الإمام في صلاته سجدة عمداً عند الحنفية ٢/ ٢١٣
  - حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٤
  - كيفيتها عند الشافعية ٢/ ٢١٥
  - ندبها في الأقوال عند الشافعية ٢/ ٢١٥
- متابعة المأموم لإمامه إذا ترك الإمام التشهد الأول، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٥
- متابعة المأموم لإمامه إذا ترك الإمام سجود التلاوة، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٥
- متابعة المأموم لإمامه إذا قام الإمام سهواً إلى ركعة زائدة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- متابعة المأموم لإمامه إذا قام لركعة زائدة، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٥
- متابعة المأموم لإمامه اشتراطها لصحة القدوة ٢/ ٢١٢
- متابعة المأموم لإمامه في تكبيرة الإحرام، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- متابعة المأموم لإمامه في تكبيرة الإحرام والسلام شرط عند المالكية ٢/ ٢١٤
- متابعة المأموم لإمامه في السلام، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
- متابعة المأموم لإمامه في غير الإحرام والسلام، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٤
- متابعة المقتدي للإمام في سجود السهو ثم بان أن لا سهو عليه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
- المتنفل خلف المفترض صلاته، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- المدرك حكمه عند المالكية ٢/ ١٩٤

- المرأة
محاذاتها للرجل في الصلاة حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٢٤
محاذاتها للرجل في الصلاة حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٢٤
محاذاتها للرجل في صلاة مشتركة بينهما تحريمة أداء حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٨
وقوفها خلف الإمام عند الحنابلة ٢/ ٢٢١
- المساجد
أفضلها التي تقام فيها الجماعة ٢/ ١٤٣
حضور النساء إليها عند الحنفية ٢/ ١٤٥
حضور النساء إليها عند المالكية ٢/ ١٤٥
حضور النساء إليها لصلاة الجماعة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٤٥
- المسبوق
إدراكه للإمام بعد الركوع حكمه عند الحنفية ٢/ ١٩٣
إدراكه للإمام ساجداً حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٨
إدراكه للإمام في آخر الصلاة حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٨
إدراكه للإمام وهو راكع حكمه عند الحنفية ٢/ ١٩٣
إدراكه للجماعة عند الحنابلة ٢/ ٢٠٠
إدراكه للركعة عند الحنابلة ٢/ ٢٠٠
إدراكه للركوع عند الشافعية ٢/ ١٩٨
إن فاته بعض ركعات الصلاة حكمه ٢/ ١٩٨
تكبيره أثناء نهوضه لقضاء ما عليه عند المالكية ٢/ ١٩٦
حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٩٩
حكمه عند الحنفية ٢/ ١٩٢
حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٧
حكمه عند المالكية ٢/ ١٩٥
سجوده للسهو عند المالكية ٢/ ١٩٦
قيامه لقضاء ما فاته قبل سلام إمامه كراهيته إلا لعذر عند الحنفية ٢/ ١٩٤
كيفية صلاته عند المالكية ٢/ ١٩٥
معنى البناء على الفعل له عند المالكية ٢/ ١٩٥
- مشروعيتها ٢/ ١٣٩
- المشي إليها والمبادرة إليها مع الإمام ٢/ ١٤٩
- المشي للجماعة ٢/ ١٤٩
- المفترض صلاته خلف المتنفل، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- المفترض صلاته خلف مفترض بفرض غيره، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
- مقارنة إحرام المقتدي لإحرام إمامة عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- مقارنة المأموم لإمامه في تكبيرة الإحرام، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٥
- مقارنة المأموم لإمامه في قول أو فعل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٥
- مقارنة المأموم لسلام الإمام في الصلاة ١/ ٧٥٩، ١/ ٧٦٤
- مقارنة المقتدي لسلام الإمام عند الشافعية والصاحبين ١/ ٧٥٩
- مقارنة المقتدي لسلام الإمام في الصلاة عند الحنفية ١/ ٧٥٩
- المقتدون
ارتفاعهم عن مكان الإمام كراهته عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ١٧٦
صلاتهم إذا علموا بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة حكمها عند الحنفية ٢/ ١٨٤
صلاتهم إذا علموا بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٨٤
صلاتهم إذا علموا بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة حكمها عند المالكية ٢/ ١٨٤
- المقتدي
أحواله ٢/ ١٩٢
أحواله عند الشافعية ٢/ ١٩٦
تسبيحاته في الصلاة إذا رفع الإمام قبل إتمامها من قبل المقتدي حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠١
سلامه قبل سلام الإمام وبعد تشهده حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
صلاته في علو في غير المسجد حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١١
علمه بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة سبب الاختلاف بين العلماء في صحتها ٢/ ١٨٤
فعله لأمور وإن تركها الإمام عند المالكية ٢/ ٢١٥
قراءته للتشهد عند الحنفية ٢/ ٢٠٠
متابعته للإمام إذا زاد سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساهياً حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
- المقتدي إذا تخلف عن إمامه بركن، حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٩٩
- من تفسد صلاته بمحاذاة ثلاث نساء عند الحنفية ٢/ ٢١٩
- من تفسد صلاته بمحاذاة المرأتين عند الحنفية ٢/ ٢١٩
- من تفسد صلاته بمحاذاة المرأة عند الحنفية ٢/ ٢١٩
- المنفرد عن الصف حكم صلاته عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٢١٠، ٢/ ٢٢٤

obeikandl.com

- الموافق، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٦
- الموافقة للإمام في سنة تفحش المخالفة بها، حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- موقف الإمام والمأموم ٢/ ٢٢١
- النساء، حضورها إلى المساجد ٢/ ١٤٤
- نية الإمام الإمامة حكمها عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ١٩٠، ٢/ ٢٠٢
- نية الإمام الإمامة حكمها عند الحنابلة ٢/ ١٩٠، ٢/ ٢٠٢
- نية الإمام الإمامة في الصلاة التي تتوقف صحتها على الجماعة، حكمها عند الشافعية والمالكية ٢/ ٢٠٢
- نية الإمام الإمامة لصحة اقتداء النساء به، اشتراطها عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- نية الإمام للإمامة ٢/ ١٩٠
- النية في إعادة الصلاة جماعة للمنفرد عند الحنابلة ٢/ ١٥٧
- النية في إعادة المنفرد الصلاة المفروضة في جماعة عند الشافعية ٢/ ١٥٦
- النية في السلام في الصلاة للمأموم عند الحنفية ١/ ٧١٤
- نية مفارقة المقتدي للإمام، حكمها عند الحنفية ٢/ ١٩١
- نية مفارقة المقتدي للإمام، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٩١
- نية مفارقة المقتدي للإمام، حكمها عند المالكية ٢/ ١٩١
- نية مفارقة المقتدي للإمام في صلاة الجمعة، حكمها عند الشافعية ٢/ ١٩١
- نية المؤتم الاقتداء حكمها ٢/ ٢٠٢
- وجوبها على المسافر إذا نوى الإقامة أربعة أيام فأكثر عند الحنابلة ٢/ ٢٤٢
- وجوبها على مستوطنين مقيمين في بلد وإن لم يكن مصراً عند الحنابلة ٢/ ٢٤٢
- وجوبها على من كان خارج البلد إن كان بينه وبين البلد الذي تقام فيه الجمعة وسمع النداء عند الحنابلة ٢/ ٢٤١
- وقت استحباب القيام للجماعة ٢/ ١٥٧
- وقت استحباب القيام للجماعة عند الحنابلة ٢/ ١٥٧
- وقت استحباب القيام للجماعة عند الحنفية ٢/ ١٥٧
- وقت استحباب القيام للجماعة عند الشافعية ٢/ ١٥٧
- وقت استحباب القيام للجماعة عند المالكية ٢/ ١٥٧
- وقوف الإمام وسط القوم في الصف ٢/ ٢٢٣
- وقوف الصبي والرجل خلف الإمام عند الحنابلة ٢/ ٢٢٢
- وقوف المأمومين إذا اجتمع فيهم رجال وصبيان وخنائى وإناث ٢/ ٢٢٢
- وقوف المأمومين إذا كانا رجل وامرأة، كيفيته ٢/ ٢٢٢
- وقوف المأمومين استحبابه عن يمين الإمام ٢/ ٢٢٣
- وقوف المأمومين خلف الإمام عند الحنفية ٢/ ٢٢٣
- وقوف المأمومين كيفيته ٢/ ٢٢١
- يقضي المسبوق في الأقوال كالحنفية والحنابلة بينما في الأفعال كالشافعية عند المالكية ٢/ ٣٩٠

■ صلاة الجمعة

- آخر وقتها ٢/ ٢٤٦
- اتحاد الإمام والخطيب إلا لعذر اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
- اجتماعها مع صلاة العيد في يوم واحد ٢/ ٣٥١
- أداؤها
  - وقت وجوبه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٣٧
  - وقت وجوبه عند الحنفية ٢/ ٢٣٧
- أداؤها خلف الفاسق إن لم يتيسر إمام عدل، صحتها ٢/ ١٦٩
- أداؤها ممن لاتجب عليه الجمعة بعد أن صلى الظهر حكمها عند أبي حنيفة ٢/ ٢٨١
- أداؤها ممن لاتجب عليه الجمعة بعد أن صلى الظهر حكمها عند الجمهور غير أبي حنيفة ٢/ ٢٨١
- إدراك جزء منها مع الإمام، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٤٦
- إدراكها بإدراك الركعة الثانية مع الإمام عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٤٦
- إذا انفض الأربعون أو بعضهم في الخطبة، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٤٩
- إذا ترك الجماعة الإمام بعد التحريمة قبل السجود، حكمها ٢/ ٢٤٨
- أركانها ٢/ ٢٤٤
- الاستخلاف فيها، حكمه فيها عند الشافعية ٢/ ٢٣١
- اشتراط أن تقام بإمام مقيم عند المالكية ٢/ ٢٥٠
- اشتراط السلامة من الأعذار لوجوبها ٢/ ٢٤٣
- اشتراط كون الجماعة (١٢) رجلاً باقين مع الإمام من أول الخطبة حتى السلام عند المالكية ٢/ ٢٤٨
- اشتراط كون الجماعة (١٢) رجلاً من أهل البلد عند المالكية ٢/ ٢٤٨

Obeikandl.com

- اشتراط كون المكلفين بها وهم أربعون مستوطنين بقرية مجتمعة البناء عند الحنابلة ٢/ ٢٤٨
- إعادتها للصبي إذا بلغ بعد أن صلى الظهر ٢/ ٢٨١
- أعذار تركها ٢/ ١٥٧، ٢/ ١٥٨
- الأعذار المسقطة لها ٢/ ٢٤٣
- الأعمى، سقوطها عنه وإن وجد قائداً عند أبي حنيفة ٢/ ٢٤٣
- الأعمى لا يعذر بتركها إن وجد قائداً عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٥٨
- الاغتسال لها
  اتصاله بالرواح إلى المسجد عند المالكية ٢/ ٢٧١
  استحبابه عند المالكية ٢/ ٢٧١
  سنيته عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٧١
- إقامتها بجامع اشتراطه عند المالكية ٢/ ٢٥٠
- الإقامة في محل الجمعة من شروط وجوبها ٢/ ٢٤٠
- الإقامة في المصر شرط لوجوبها عند الحنفية ٢/ ٢٤٠
- أقلها عند أبي حنيفة ومحمد ٢/ ٢٤٨
- إلحاق سائر العقود والصناعات بالبيع وقت النداء لصلاة الجمعة ١٠/ ٢٣١
- الإمام، زيادته في حسن الهيئة، سنيته ٢/ ٢٧٢
- إن فات وقتها، حكمها ٢/ ٢٨١
- إن لم يدرك المصلي مع الإمام ركوع الركعة الثانية، حكمها ٢/ ٢٤٩
- انعقاد الجمعة السابقة براء تكبيرة الإحرام على غيرها من الجمع إن تعددت عند الشافعية ٢/ ٢٧٩
- انعقادها بأربعين شخص متوطنين عند الشافعية ٢/ ٢٤١
- أول من جمع ٢/ ٢٣٥
- البيع إذا وقع النداء وقت النداء لصلاة الجمعة حكمه عند المالكية والحنابلة ٢/ ٢٣٨
- البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٣٨، ١٠/ ٢٣١
- البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٣٨، ١٠/ ٢٣١
- البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢٣٨، ١٠/ ٢٣١
- البيع وقت النداء لصلاة الجمعة، حكمه عند المالكية ١٠/ ٢٣١
- البيع ونحوه كراهته قبل الأذان بعد الزوال عند الشافعية ٢/ ٢٣٧
- تأخيرها بعد صلاة الجنازة إن لم يخف فوتها عند اجتماعهما ٢/ ٣٦٥
- التبكير لها سنيته ٢/ ٢٧٢
- التبكير لها سنيته لغير الإمام ٢/ ٢٧٢
- التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة كراهته ٢/ ٢٦٥
- التحول عن الموضع لمن نعس يوم الجمعة استحبابه ٢/ ٢٧٥
- تركها للمعذور رخصة فإن أداها سقط عنه الظهر ووقعت فرضاً ٢/ ٢٣٩
- التشريك في العبادة، حكمه ٢/ ٢٣٧
- تصلى الظهر بدلاً من صلاة الجمعة بسبب اختلال شرط من شرائط الجمعة ٢/ ٢٨٢
- التطيب لها
  استحبابه عند المالكية ٢/ ٢٧١
  سنيته عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٧١
- تعارض العمل مع صلاة الجمعة ١٢/ ٧٦٣
- تعددها
  جوازه بعذر الحاجة عند الحنابلة ٢/ ٢٥٣
  حكمه عند الحنابلة والشافعية والمالكية ٢/ ٢٥٢
- تعددها دفعاً للحرج جوازه ترجيحاً لرأي أبي حنيفة في ذلك ٢/ ٢٥٣
- تعددها دفعاً للحرج جوازه عند الحنفية ٢/ ٢٥٣
- تعددها دون حاجة حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٥٣
- تعددها في المدينة الكبيرة للحاجة، جوازه عند ابن تيمية ٢/ ٢٥٤
- تعددها لغير حاجة ببلد إن جهلت الأولى أو لم يعلم سبق إحداهما حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٥٣
- تقدمها بخطبتين اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٢٥٨
- تنظيف الجسد وتحسين الهيئة قبل الصلاة سنيته ٢/ ٢٧٢
- التنفل بعدها كراهته إلى أن ينصرف الناس عند المالكية ٢/ ٢٧٥
- التنفل عند الأذان الأول كراهته عند المالكية ٢/ ٢٧٥
- التنفل قبل الجمعة ما لم يخرج الإمام إلى المنبر جوازه إلا تحية المسجد ٢/ ٢٧٥
- الجماعة شرط انعقاد أداء صلاة الجمعة عند الحنفية ٢/ ٢٤٨
- الجماعة فيها حكمها ٢/ ٢٤٨
- الجمعة التي اشترك فيها الحاكم، صحتها عند الحنابلة وعلى الجوامع الأخرى عند تعدد الجمعة صلاة الظهر ٢/ ٢٧٨
- جواز التيمم لها إذا خاف فوتها عند الحنفية ١/ ٤٩٦
- جوازها قبل الزوال عند الحنابلة ٢/ ٢٤٥

- الحالات التي تصلى فيها صلاة الظهر بدلاً من صلاة الجمعة يوم الجمعة ٢/ ٢٧٨
- حرمة إقامتها بأكثر من موضع من البلد لغير حاجة ٢/ ٢٥٣
- حرمة التشاغل عن الجمعة بالبيع وغيره من العقود والأعمال بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٢٣٧
- الحرية من شروط وجوبها ٢/ ٢٤٠
- حكم تاركها ٢/ ٢٣٤
- حكم تعددها عند المالكية ٢/ ٢٥٢
- حكمتها ٢/ ٢٣٥
- حكمها ٢/ ٢٣٣
- حكمها إذا فاتت ٢/ ٢٤٥
- حكمها إن تعددت لحاجة عند الشافعية ٢/ ٢٥٢
- حكمها إن سبق المصلي بركعة ٢/ ٢٤٩
- حكمها عند الاستواء يوم الجمعة عند الشافعية ١/ ٥٨٣
- حكمها عند تعددها لغير عذر عند الشافعية ٢/ ٢٥١
- حلق الشعر وقلم الظفر يوم الجمعة قبل الصلاة، كراهته عند الحنفية ٢/ ٢٧٣
- خطبتها ٢/ ٢٤٤، ٢/ ٢٥٤
- الذكر في الطريق إليها سنيته ٢/ ٢٧٢
- الذكورة من شروط وجوبها ٢/ ٢٤٠
- السعي إليها
  - وقت وجوبه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٣٥
  - وقت وجوبه عند الحنفية ٢/ ٢٣٥
- سقوطها عمن حضر العيد إلا الإمام عند الحنابلة ٢/ ٢٤٣
- سلام الإمام على الناس إذا صعد المنبر، دليله عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٢
- سننها ٢/ ٢٧١
- سنية أربع ركعات بعدها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٤٤
- سنية أربع ركعات قبلها بالاتفاق ٢/ ٢٤٤
- شرائط خطبتها، عدم الانصراف عنها بصارف عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
- شرائطها
  - الإذن العام من الإمام أو نائبه بفتح أبواب الجامع للواردين عليه عند الحنفية ٢/ ٢٤٩
  - أن تكون في خطة بلد أو قرية عند الشافعية ٢/ ٢٤٧
  - أن تكون في موضع استيطان شرط وجوب وصحة عند المالكية ٢/ ٢٤٧
  - أن يكون الأمير أو نائبه إمام الجمعة وخطيبها عند الحنفية ٢/ ٢٤٩
- شروط إمامها عند المالكية ٢/ ٢٥٠
- شروط صحتها
  - وقوعها في بناء لا صحراء عند الشافعية ٢/ ٢٤١، ٢/ ٢٤٤
- شروط وجوبها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٣٩
- شروط وجوبها عند المالكية ٢/ ٢٣٩
- شروط وجوبها وصحتها عند المالكية ٢/ ٢٤٧
- صحتها في رحاب المسجد وطرقه المتصلة به من غير فصل وتكره فيها لغير ضرورة ٢/ ٢٥١
- صحتها للمعذورين إن تحملوا المشقة وأدوها وأجزأهم ذلك عن فرض الوقت ٢/ ٢٣٩
- صحة الجمعة التي أذن فيها أو باشرها الحاكم دون غيرها إن تعددت دون حاجة عند الحنابلة ٢/ ٢٥٣
- صلاتها صلاة خوف، جوازه عند الحنابلة والشافعية شريطة كون كل طائفة أربعين رجلاً فأكثر ويسمعون الخطبة ٢/ ٣٨٨
- صلاتها على سطح المسجد، حكمها عند المالكية ٢/ ١٨٠
- صلاتها فوق سطح المسجد، حكمها عند الحنابلة ٢/ ١٨١
- صلاتها لمن صلى الظهر لعذر ثم زال عذره وأدرك الجمعة، حكمها ٢/ ٢٨١
- صلاتها لمن كان في أطراف المصر ويفصل بينه وبينها مقدار (٤٠٠ ذراع) حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٤٠
- صلاة أربع ركعات قبل الجمعة وأربع بعدها سنيته ٢/ ٢٧٤
- صلاة الظهر
  - تأخيرها للمريض إلى فراغ الإمام من صلاة الجمعة استحبابه عند الحنفية ٢/ ٢٨٠
  - تأخيرها يوم الجمعة لصاحب عذر يرجو زوال عذره إلى اليأس عند إدراك الجمعة استحبابه ٢/ ٢٨١
  - تعجيلها قبل صلاة الإمام الجمعة لمن لا تجب عليه صلاة الجمعة جوزاه ٢/ ٢٨١
  - سنيتها احتياطاً يوم الجمعة إذا تعددت الجمع لحاجة عند الشافعية ٢/ ٢٥٢
- صلاة الظهر بعد الجمعة حكمها ٢/ ٢٧٨
- صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة حكمها عند الشافعية ٢/ ٢٥٢
- صلاة الظهر بعدها كراهتها كراهة تحريمية عند الحنفية في حال تعدد الجمع وصحة الجمعات حكمها في بلد واحد ٢/ ٢٧٩

- صلاة الظهر تصلى إن فاتت الجمعة أو فسدت بخروج الوقت أو فوت الجماعة ٢/ ٢٧٨
- صلاة الظهر جماعة لمن فاتته الجمعة ١٠/ ٥٨٥
- صلاة الظهر جماعة لمن فاتهم صلاة الجمعة من أهل المصر كراهته عند الحنفية بل يصلون فرادى ٢/ ٢٨١
- صلاة الظهر عند الضرورة في ترك صلاة الجمعة ١٢/ ٧٦٣
- صلاة الظهر في جماعة لمن فاتتهم الجمعة لعذر حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٨١
- صلاة الظهر في جماعة يوم الجمعة لغير أرباب الأعذار الكثيرة الوقوع كراهتها عند المالكية ٢/ ٢٨١
- العدد الذي تصح به، ترجيح ما تصح به ٢/ ٢٤٩
- عدم صحتها على سطح المسجد ولو ضاق بالناس ٢/ ٢٥١
- عدم صحتها قبل الزوال عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٢٤٥
- عدم فسادها بخروج وقت الظهر عند المالكية ٢/ ٢٧٨
- عدم فسادها بفوت جماعة الجمعة بعد تقييد الركعة بالسجدة عند الحنفية ٢/ ٢٧٨
- عدم فسادها بفوت جماعة الجمعة قبل أن يقيد الإمام الركعة بالسجدة عند الصاحبين ٢/ ٢٧٨
- عدم وجوبها على الأعمى وإن وجد قائداً عند أبي حنيفة ٢/ ٢٣٩
- عدم وجوبها في قرية لم يبلغ عددهم أربعين عند الحنابلة ٢/ ٢٤٢
- عدم وجوبها وعدم صحتها في بيوت الشعر عند المالكية ٢/ ٢٤١
- العقود جميعها والأعمال من بيع وغيره تحريمها عند النداء لصلاة الجمعة الأرجح عند رأي الجمهور ٢/ ٢٣٨
- على من تجب؟ ٢/ ٢٣٩
- الغسل لها، وقته ٢/ ٢٧١
- فرضها ٢/ ٢٣٣
- فرضها ومنزلتها ٢/ ٢٣٣
- فسادها بخروج وقت الظهر عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٧٧
- فسادها بفوت جماعة الجمعة قبل أن يقيد الإمام الركعة بالسجدة عند أبي حنيفة ٢/ ٢٧٨
- الفصل بين السنة وبين صلاة الجمعة بكلام أو انتفال من المكان سنيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٧٥
- قراءة الإمام جهراً بعد الفاتحة ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾ سنيته ٢/ ٢٧٤
- قراءة الإمام جهراً بعد الفاتحة سورة الجمعة في الركعة الأولى وفي الثانية المنافقون سنيته ٢/ ٢٧٤
- قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، الحكمة منها ٢/ ٢٧٣
- قراءة سورة الكهف يوم الجمعة، دليلها سنيته ٢/ ٢٧٣
- قراءة الفاتحة والإخلاص والمعوذتين بعد الجمعة، سنيته ٢/ ٢٧٥
- قيام غير الخطيب إلى الصلاة عند الحنابلة ٢/ ٢٦٧
- كيفيتها ٢/ ٢٤٤
- كيفيتها في حال الخوف ببلد حضراً لا سفراً عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٨٨
- لا جمعة بمنى وعرفة عند الحنابلة ٢/ ٢٤٢
- لاتصح ولا تجب لمن أقام مؤقتاً في مكان ولو لشهر إذ لا بد من الاستيطان عند المالكية ٢/ ٢٤١
- لبس الأبيض يوم الجمعة ندبه ٢/ ٢٧٢
- المسافر إذا نوى الإقامة أربعة أيام صحاح وجوب صلاة الجمعة عليه عند المالكية ٢/ ٢٤٠
- المسافر إذا نوى الإقامة لمدة (١٥) يوماً وجوبها عليه عند الحنفية ٢/ ٢٤٠
- مفسداتها ٢/ ٢٧٧
- مقدارها ٢/ ٢٤٤
- مكان وزمان فرضها ٢/ ٢٣٥
- من شروط صحتها وقت الظهر ٢/ ٢٤٥
- من شروط صحتها ووجوبها كونها في مصر جامع أو في مصلى المصر عند الحنفية ٢/ ٢٤٧
- من كان خارج المصر إن سمع النداء وجوب صلاة الجمعة عليه عند الشافعية ٢/ ٢٤١
- منزلتها ٢/ ٢٣٣
- وجوب أدائها على من كان خارج المصر إن سمع النداء عند الحنفية ٢/ ٢٤٠
- وجوب السعي إليها ٢/ ٢٣٥
- وجوبها على الأعمى إن وجد قائداً عند جمهور الفقهاء غير أبي حنيفة ٢/ ٢٤٣
- وجوبها على الأعمى إن وجد من يقوده عند المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبين من الحنفية ٢/ ٢٣٩
- وجوبها على المسافر الذي نوى الإقامة أربعة أيام عند الشافعية ٢/ ٢٤١
- وجوبها على المسافر إن كان سفره معصية عند الحنابلة ٢/ ٢٤٢
- وجوبها على مقيم ببلد الجمعة ٢/ ٢٤٠
- وجوبها على مقيم بقرية أو خيمة بعيدة عن بلد الجمعة بنحو فرسخ عند المالكية ٢/ ٢٤١

openkanal.com

• وجوبها على مقيم في بلد مصر أو قرية عند الشافعية ٢/ ٢٤١
• وقت الذهاب إليها عند المالكية ٢/ ٢٧٢
• وقت الرواح المرغب فيه إليها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٣٦
• وقت الرواح المرغب فيه إليها عند المالكية ٢/ ٢٣٦
• وقتها ٢/ ٢٤٥
• وقتها عند الحنابلة ٢/ ٢٤٥
• يشترط لصحتها عدم تعدد الجمع لغير حاجة عند الشافعية ٢/ ٢٥١

■ **صلاة الجنازة**

• إذا دفن الميت قبلها، حكمها ٢/ ٤٦٥
• أركانها عند الحنفية ٢/ ٤٢٨
• أركانها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٣٣
• أركانها عند المالكية ٢/ ٤٢٩
• اشتراط كون الميت غير شهيد للصلاة عليه عند غير الحنفية ٢/ ٤٤٠
• إعادتها في جماعة حكمه عند الشافعية ٢/ ١٥٦
• إفراد كل جنازة بصلاة أفضل من الصلاة على جنائز متعددة ٢/ ٤٢٧
• الإمام
مكان وقوفه من الجنازة عند الحنابلة ٢/ ٤٣٧
مكان وقوفه من الجنازة عند الحنفية ٢/ ٤٣٧
مكان وقوفه من الجنازة عند الشافعية ٢/ ٤٣٧
مكان وقوفه من الجنازة عند المالكية ٢/ ٤٣٧
مكان وقوفه من الجنازة، منشأ اختلاف الفقهاء في ذلك، اختلاف الآثار ٢/ ٤٣٧
وقوفه في الصلاة على الجنازة كيفيته عند المالكية ٢/ ٤٣٢
• إمامة المرأة للنساء في صلاة الجنازة صحتها عند الحنفية ٢/ ١٦٤
• إن دفن الميت ولم يصل عليه، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٤٤٣
• الأولى بالصلاة على الجنازة عند الحنفية ٢/ ٤٢٥
• الأولى بالصلاة على الجنازة عند الشافعية في الجديد ٢/ ٤٢٧
• البغاة وقطاع الطرق، الصلاة عليهم حكمها ٢/ ٤٨٧
• تأخيرها، كراهته ٢/ ٤٥٤
• تارك الصلاة، الصلاة عليه بعد الموت، حكمها عند الشافعية والمالكية ١/ ٥٦٥
• التحميد والثناء والدعاء والصلاة على النبي ﷺ كيفيتها فيها عند الحنفية ٢/ ٤٢٨
• التسليمة الواحدة جهراً للإمام وندب إسرارها لغير الإمام ركن فيها عند المالكية ٢/ ٤٣١
• تصلى على قبر الميت إن لم تصل عليه قبل دفنه ما لم يغلب الظن على تفسخه عند الحنفية ٢/ ٤٢٦
• تقديم صلاة العيد عليها إذا اجتمعتا، عند الحنفية ٢/ ٣٣٢
• تقديمها على صلاة الجمعة إن لم يخف فوتها عند اجتماعها ٢/ ٣٦٥
• تكبير الإمام تكبيرة خامسة فيها حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٣٣
• تكبير الإمام تكبيرة خامسة فيها حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٣٣
• التكبير فيها أربع تكبيرات بتكبيرة الإمام ركن فيها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٣٣
• التكبير والقيام ركناها عند الحنفية ٢/ ٤٢٨
• التكبيرات الأربع ركن فيها عند المالكية ٢/ ٤٣٠
• التكبيرات، زيادة الإمام فيها عن أربع حكمه ٢/ ٤٣٦
• تكرارها
حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٤١
حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٤٢
• تكرارها ولو بعد الدفن، سنيته عند الشافعية ٢/ ٤٤٢
• التنفل، عدم مشروعيته بصلاة الجنازة ٢/ ٤٢٦
• الجماعة لها، سنيتها وعدم اشتراطها كالمكتوبة ٢/ ٤٣٩
• الجنائز المتعددة، جواز الصلاة عليها بالاتفاق ٢/ ٤٢٧
• جواز التيمم لها إذا خاف فوتها عند الحنفية ١/ ٤٩٥
• حكمها ٢/ ٤٢٣
• حكمها على الدابة ٢/ ٦٠
• حكمها على المكابر بسلاح أو خنق عند الحنفية ٢/ ٤٢٥
• حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٢٤
• حكمها في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها عند الحنفية ١/ ٥٨١
• خلاصة أحكامها ٢/ ٤٣٦
• الدعاء
ابتداؤه بحمد الله والصلاة على النبي ﷺ ندبه عند المالكية ٢/ ٤٣٢
أحسنه عند المالكية ٢/ ٤٣١
إسراره فيها ندبه عند المالكية ٢/ ٤٣٢
أقله فيها عند الحنابلة والشافعية ٢/ ٤٣٤

obeikandl.com

تطويله بعد التكبيرة الرابعة سنيته عند الشافعية ٢/ ٤٣٦
ركن فيها وكيفيته عند المالكية ٢/ ٤٣٠
محله عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٤٣٦
محله عند المالكية ٢/ ٤٣٦
محله عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٤٣٦
محله عند المالكية ٢/ ٤٣٦
• الدعاء بالمأثور فيها للميت، سنيته ٢/ ٤٣٥
• الدعاء فيها للرجل والمرأة والطفل الذكر كيفيته عند المالكية ٢/ ٤٣١
• الدعاء فيها والمأثور فيه ٢/ ٤٢٩
• الدعاء للميت بعد التكبيرة الثالثة فيها ركنيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٣٤
• دليل جوازها في أوقات النهي عند الحنابلة ١/ ٥٨٥
• رفع اليدين حذو المنكبين عند التكبيرة الأولى ندبه عند المالكية ٢/ ٤٣٢
• زيادة تكبيرة خامسة سهواً أو عمداً للإمام أو نقصها حكمها عند المالكية ٢/ ٤٣٠
• السقط
تغسيله والصلاة عليه إن لم يستهل صارخاً حكمه عند المالكية ٢/ ٤٤٥
الصلاة عليه إن ظهرت عليه أمارات الحياة عند الشافعية ٢/ ٤١٠
الصلاة عليه إن علمت حياته حكمها عند المالكية ٢/ ٤٤٥
غسله والصلاة عليه إن خرج حياً واستهل وجوبه بالاتفاق ٢/ ٤١٠
غسله وتكفينه والصلاة عليه إن استهل حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٤٥
غسله وتكفينه والصلاة عليه إن لم يستهل حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٤٥
يغسل ويصلى عليه إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر عند الحنابلة ٢/ ٤١٠
• السقط إن لم تظهر عليه أمارات الحياة لا صلاة جنازة عليه عند الشافعية ٢/ ٤١٠
• السلام فيها
ركنيته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٣٦
واجب عند الحنفية ٢/ ٤٢٨، ٢/ ٤٣٦
• سننها ٢/ ٤٣٤
• سننها عند الحنفية ٢/ ٤٢٨
• سنيتها جماعة بالاتفاق ٢/ ٤٣٤
• شهيد الآخرة، الصلاة عليه حكمها ٢/ ٤٩٢
• الشهيد، الصلاة عليه، حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٢٥، ٢/ ٤٩٠
• الشهيد لا يغسل ولكن يصلى عليه ٢/ ٤١٠
• الشهيد والمقتول ظلماً حكمها عليه عند الحنابلة ٢/ ٤٢٥
• الشهيد يكفن ويصلى عليه ولا يغسل عند الحنفية ٢/ ٤٤٠
• صلاتها بعد الدفن إذا لم يصل على الميت حكمها عند المالكية ٢/ ٤٤٢
• صلاتها بعد الدفن إذا لم يكن قد صلي عليه، جوازها بالاتفاق ٢/ ٤٤٢
• صلاتها بعد دفن الميت إذا لم يصل عليه، حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٤٢
• صلاتها بعد دفن الميت إذا لم يصل عليه حكمها عند الشافعية ٢/ ٤٤٣
• صلاتها على الشهيد
إن حمل وبه رمق -حياة مستقرة- حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٨٩
حكمها عند المالكية ٢/ ٤٨٨
• صلاتها على الشهيد حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٩١
• صلاتها على من قتل من أهل العدل في المعركة مع البغاة، حكمها ودليلها عند الحنابلة ٢/ ٤٩٠
• صلاتها على من قتل نفسه، حكمها ٢/ ٤٨٩
• صلاتها على من قتل نفسه، حكمها عند عمر بن عبد العزيز والأوزاعي ٢/ ٤٨٩
• صلاتها في الأوقات الثلاثة المنهي عن الصلاة فيها حرمتها عند المالكية والحنابلة ٢/ ٤٤١
• صلاتها في الأوقات الخمسة المنهي عن الصلاة فيها كراهتها تحريماً عند الحنفية ٢/ ٤٤١
• صلاتها في جميع الأوقات جوازها عند الشافعية ٢/ ٤٤١
• صلاتها في المسجد
جوازها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٤٦
كراهته عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٤٦
• صلاتها في مقابر الأنبياء وشهداء المعركة جوازها عند الشافعية ٢/ ٤٤٦
• صلاتها في المقبرة
جوازها عند المالكية والحنابلة ١/ ٨١٣، ٢/ ٤٤٦
كراهتها عند الحنفية والشافعية ٢/ ٤٤٦
• الصلاة على الجنازة في المسجد، ترجيح مذهب الشافعية والحنابلة في جوازه ودليله ٢/ ٤٤٧
• الصلاة على الجنائز المتعددة، كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٤٢٨

Obeikandl.com

- الصلاة على رسول الله فيها، ركنيته عند الحنابلة والشافعية ٢/ ٤٣٤، ٢/ ٤٣٦
- الصلاة على الغائب ضمن شهر، جوازها عند الحنابلة ٢/ ٤٤٤
- الصلاة على الغائب عن البلد، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٤٤
- الصلاة على الغائب عن البلد، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٤٤
- الصلاة على المولود أو السقط، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٤٤
- الصلاة على النبي ﷺ فيها سنيتها عند الحنفية ٢/ ٤٣٦
- الصلاة على النبي ﷺ فيها، ندبه عند المالكية ٢/ ٤٣٦
- الصلاة على النبي ﷺ كيفيتها فيها ٢/ ٤٣٥
- الصلاة في المقابر، ترجيح رأي المالكية والحنابلة في ذلك ٢/ ٤٤٦
- صلاة الكسوف تأخيرها عن صلاة الجنازة إن اجتمعت معها ٢/ ٣٦٥
- عدم بطلانها بمحاذاة المرأة للرجل فيها عند الحنفية ٢/ ٢١٨
- عدم جوازها للراكب ولا للقاعد لعذر عند الحنفية ٢/ ٤٢٨
- عدم صلاتها على البغاة إذا قتلوا أثناء حربهم عند الحنفية ٢/ ٤٢٤
- عدم صلاتها على المبتدعة ومظهري الكبائر عند المالكية ٢/ ٤٢٥
- عدم صلاة الإمام على من قتله في حد أو قصاص ويصلي عليه غيره عند المالكية ودليله ٢/ ٤٢٥
- عدم القراءة والتشهد فيها ٢/ ٤٢٩
- فعلها في المقبرة، حكمها عند الحنابلة ١/ ٨١٣
- قاتل أحد أبويه، حكمها عليه عند الحنفية ٢/ ٤٢٥
- قاتل نفسه عمداً
  حكمها عليه عند أبي يوسف وابن الهمام من الحنفية ٢/ ٤٢٥
  حكمها عليهم عند الحنفية ٢/ ٤٢٥
- القبر، استقباله في الصلاة، كراهته ٢/ ٤٤٦
- قراءة الفاتحة فيها
  حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٣٦
  ركنيتها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٣٣، ٢/ ٤٣٦
  كراهتها عند المالكية ٢/ ٤٣٦
- قطاع الطريق، حكمها عليهم عند الحنفية ٢/ ٤٢٥
- القيام فيها للقادر ركن عند المالكية ٢/ ٤٣١
- القيام فيها للقادر عليه ركنيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٣٤
- كيفيتها ٢/ ٤٣٥، ٢/ ٤٣٦
- كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٤٢٨
- كيفيتها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٣٣
- كيفيتها عند الشيعة الإمامية ٢/ ٤٣٠
- كيفيتها عند المالكية ٢/ ٤٣٢
- لا سجود تلاوة فيها ٢/ ١١٣
- لاسجود فيها عند المالكية ٢/ ١١٢
- المسبوق
  حالته فيها ٢/ ٤٣٨
  كيفية إتمامه لها عند الحنفية ٢/ ٤٣٨
  كيفية إتمامه لها عند الشافعية ٢/ ٤٣٨
  كيفية إتمامه لها عند المالكية ٢/ ٤٣٨
- المصلي، شروطه لصحة صلاة الجنازة ٢/ ٤٣٩
- المقتول حداً أو قصاصاً الصلاة عليه حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٨٧
- مكانها ٢/ ٤٤٦
- من قتل في المعترك في قتال المسلمين غسل وصلي عليه عند الحنفية ٢/ ٤٤١
- من قتل في المعترك في قتال المسلمين غسل وصلي عليه عند المالكية والشافعية ٢/ ٤٤١
- من قتل في المعترك في قتال المسلمين، غسل وصلي عليه وكفن إن كان باغياً عند الحنابلة ٢/ ٤٤١
- مندوباتها عند المالكية ٢/ ٤٣٢
- المولود إن استهل، الصلاة عليه حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٤٤
- المولود إن خرج حياً واستهل ثم مات، يغسل ويصلى عليه بغير خلاف ٢/ ٤٤٤
- المولود، الصلاة عليه إن لم يستهل حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٤٥
- المولود الميت والسقط، عدم الصلاة عليهما ولا غسلهما إلا إذا كانا معلوما الحياة ٢/ ٤٠٩
- الميت
  اشتراط عدم كونه شهيداً للصلاة عليه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٤١
  اشتراط كون جسده أو أكثره موجوداً لفرض الصلاة عليه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٤٠
  اشتراط كونه حاضراً عند المالكية ٢/ ٤٤١
  اشتراط كونه حاضراً موضوعاً على الأرض أمام المصلي عند الحنفية ٢/ ٤٤٠
  اشتراط كونه مسلماً ٢/ ٤٤٠
  اشتراط كونه معلوم الحياة قبل الصلاة عليه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤٤٠

onekanal.com

شروطه لفرض الصلاة عليه ٢/ ٤٣٩
طهارته اشتراطها لجواز الصلاة عليه ٢/ ٤٤١
وضعه أمام المصلي ندبه عند المالكية ٢/ ٤٤٠
• الميت المحمول، جواز الصلاة عليه عند الشافعية والمالكية ٢/ ٤٤٠
• الميت وإن لم يوجد إلا بعضه ولو قليلاً وجوب غسله والصلاة عليه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤١٠
• نبش القبر إن دفن الميت قبل الصلاة عليه، حكمه عند المالكية والحنابلة ٢/ ٤٦٤
• النية ركن فيها عند الشافعية ٢/ ٤٣٣
• النية ركن فيها عند المالكية ٢/ ٤٣٠
• النية فيها شرط لا ركن عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٤٣٣، ٢/ ٤٣٦
• النية فيها صفتها عند الشافعية ٢/ ٤٣٣
• وضع الجنازة بعد الصلاة عليها ورفعها لأحد يريد أن يصلي عليها كراهته ٢/ ٤٣٩
• وقت الدعاء فيها وكيفيته عند المالكية ٢/ ٤٣١
• وقتها ٢/ ٤٤١
• وقتها مطلق غير مقيد بزمن معين ٢/ ٤٣٩
• الوقوف بعد التكبيرة الرابعة ولا يشرع الدعاء بعدها عند الحنابلة ٢/ ٤٣٦
• الولي له إعادة الصلاة على جنازة لم يصل عليها عند الحنفية ٢/ ٤٢٦

■ صلاة الحاجة
• حكمها عند الحنابلة ٢/ ٨٠
• حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٦
• حكمها عند المالكية ٢/ ٦٣
• كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٥٦
• ما يقرأ فيهاعند الحنفية ٢/ ٥٦

■ صلاة الخسوف
• تقديم صلاة التراويح عليها عند الحنابلة إن تعذر فعلها ٢/ ٣٦٥
• تقديمها على صلاة التراويح وإن خيف فوت الوتر أو التراويح عند الشافعية ٢/ ٣٦٥
• تقديمها على الوتر عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٦٥
• الجهر بها عند المالكية والشافعية ٢/ ٣٥٨
• حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٤
• حكمها عند المالكية ٢/ ٦١
• صلاتها جماعة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٦٢
• صلاتها فرادى عند الحنفية والمالكية ٢/ ٣٦٢
• عدد ركعاتها عند الحنفية ٢/ ٣٦٣
• عدد ركعاتها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٦٤
• عدم فواتها بطلوع الفجر في الجديد عند الشافعية ٢/ ٣٥٩
• عدم فواتها بغروب القمر خاسفاً عند الشافعية ٢/ ٣٥٩
• الغسل لها ١/ ٤٦٦
• فواتها بالانجلاء وبطلوع الشمس عند الشافعية ٢/ ٣٥٩
• كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٣٦٣
• كيفيتها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٦٤
• وقتها عند المالكية ٢/ ٣٥٩

■ صلاة الخوف
• إتمامها صلاة أمن لمن أمن وهو فيها، ومن كان آمناً فاشتد خوفه أتمها صلاة الخوف عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٨٤
• اختصاص مشروعيتها في حياة النبي وبه عليه السلام عند أبي يوسف وحكمة ذلك ٢/ ٣٨٢
• اشتراط كون القتال مباحاً لصلاتها ٢/ ٣٨٣
• إلقاء السلاح إذا دمي دماً لا يعفى عنه إلا إذا احتاج إلى إمساكه ضرورة عند الشافعية وإلا بطلت الصلاة ٢/ ٣٩٢
• أنواعها ٢/ ٣٨٥
• بطلان الصلاة بالصياح ولو التحم القتال واشتد الخوف عند الشافعية ٢/ ٣٩٢
• بطلانها بالأفعال الكثيرة وإن تعلقت بالقتال إن لم يحتج إليها بلا خلاف ٢/ ٣٩٠
• جواز تأخر الإمام عن المأموم في صلاة شدة الخوف للحاجة إليه عند الحنابلة ٢/ ٣٩٢
• جواز صلاة الخوف لمن تحقق لديه هذا المعنى ولو لغير قتال عند الحنابلة ٢/ ٣٩٢
• جواز فعلها في السفر والحضر عند المالكية ٢/ ٣٨١
• جوازها إيماء عند اشتداد الخوف وفي حال التحام القتال عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٣٩١
• جوازها لكل الجنود بإمام واحد على أي صفة صلاها رسول الله ﷺ ٢/ ٣٨٤
• حمل السلاح أثناءها للمصلي عند شدة الخوف سنيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٨٨
• الرد على استدلال أبي يوسف فيها ٢/ ٣٨٢
• سببها ٢/ ٣٨٣
• شروطها ٢/ ٣٨٣

- صفتها وهي صلاة النبي ﷺ في عسفان إذا كان العدو في جهة القبلة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٨٥
- صفة ما يقضيه المسبوق في صلاة الخوف ٢/ ٣٨٩
- صلاته ﷺ في غزوة ذات الرقاع إذا كان العدو في جهة القبلة وهي الصفة التي اختارها الشافعية والحنابلة وكيفيتها ٢/ ٣٨٥
- صلاته ﷺ في غزوة ذات الرقاع وهي الصفة التي اختارها المالكية مطلقاً سواء أكان العدو في جهة القبلة أم لا ٢/ ٣٨٦
- صلاته ﷺ كما رواها ابن عمر كيفيتها وهي الكيفية التي اختارها الحنفية ٢/ ٣٨٦
- صلاتها بإمامين للجيش كل طائفة بإمام جوازه اتفاقاً ٢/ ٣٨٤
- صلاتها بعد النبي ﷺ بإمامين لا إمام واحد ٢/ ٣٨٢
- صلاتها عند اشتداد الخوف والتحام القتال على أي كيفية ولا قضاء لها عند الشافعية ٢/ ٣٩٢
- صلاتها عند اشتداد الخوف والتحام القتال، كيفيتها عند الشافعية ٢/ ٣٩٢
- صلاتها عند اشتداد الخوف والتحام القتال، كيفيتها وحكمها عند المالكية ٢/ ٣٩١
- صلاتها عند شدة الخوف، جوازها للجنود فرادى ركباناً وراجلين دون جماعة وكيفيتها ٢/ ٣٨٤
- صلاة الجمعة صلاتها صلاة خوف، جوازه عند الحنابلة والشافعية شريطة كون كل طائفة أربعين رجلاً فأكثر ويسمعون الخطبة ٢/ ٣٨٨
- صلاة الجمعة، كيفيتها في حال الخوف ببلد حضراً لا سفراً عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٨٨
- صلاة شدة الخوف حضراً وسفراً في كل قتال وهزيمة وهرب من حريق وسيل عند الإعسار وخوف الحبس جوازها عند الشافعية ٢/ ٣٩٢
- صلاة المسايفة، جوازها في حال التحام القتال بمند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٣٩١
- صلاة النبي ﷺ في ذات الرقاع كيفيتها كما رواها جابر ٢/ ٣٨٧
- الصلوات الخمس، كيفية أدائها حال الإقامة صلاة خوف ٢/ ٣٨٧
- عدم بطلانها بالأفعال الكثيرة بالمتعلقة بالقتال وهناك حاجة إليها ٢/ ٣٩٠
- عدم بطلانها بالأفعال اليسيرة بلا خلاف ٢/ ٣٩٠
- عدم صحتها من البغاة والعصاة في السفر ٢/ ٣٨٣
- عمل الإمام للسهو في صلاة الخوف إذا سهت كل فرقة الفرقة الأولى في الركعة الأولى والفرقة الثانية في الركعة الثانية ٢/ ٣٨٩
- الغاية من تشريعها ٢/ ٣٨٢
- فسادها من غير خوف ٢/ ٣٨٤
- كونها في الحضر تامة عند المالكية ٢/ ٣٨٤
- كونها في السفر الرباعية منها مقصورة عند المالكية ٢/ ٣٨٤
- كيفيتها ٢/ ٣٨٤
- كيفيتها عند اشتداد الخوف والتحام القتال ٢/ ٣٩١
- كيفيتها للسابح في البحر عند اشتداد الخوف والتحام القتال عند الحنفية ٢/ ٣٩١
- الكيفية التي اختارها النبي عليه السلام بذي قرد وقد منعها أكثر العلماء ٢/ ٣٨٨
- الكيفية التي صلاها النبي ﷺ بذي قرد جوازها عند أحمد والمحدثين لصحة الأحاديث فيها ٢/ ٣٨٧
- كيفية صلاة النبي ﷺ في بطن نخلة ٢/ ٣٨٧
- ما تبطل به صلاة الخوف عند الحنفية ٢/ ٣٩٠
- ما تبطل به صلاة الخوف عند الشافعية ٢/ ٣٩٠
- المراد بالخوف المعتبر في صلاتها ٢/ ٣٨٣
- مشروعيتها ٢/ ٣٨١
- وجوبها جماعة في حالة شدة الخوف والتحام القتال بشرط إمكان المتابعة وإلا لم تجب الجماعة ولا تنعقد عند الحنابلة ٢/ ٣٩٢

■ صلاة الضحى

- حكمها عند الحنابلة ٢/ ٧٩
- حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٣
- حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٧
- حكمها عند المالكية ٢/ ٦١
- دليلها عند الحنفية ٢/ ٥٣
- عدد ركعاتها عند الحنابلة ٢/ ٧٩
- عدد ركعاتها عند الحنفية ٢/ ٥٣
- المداومة عليها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٩
- وقتها عند الحنابلة ٢/ ٧٩
- وقتها عند الحنفية ٢/ ٥٣
- وقتها عند الشافعية ٢/ ٦٧

■ صلاة العيد

- اجتماعها مع صلاة الجمعة في يوم واحد، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٣٥١
- اجتماعها مع صلاة الجمعة في يوم واحد، حكمها عند غير الحنابلة ٢/ ٣٥١

- أداؤها في مسجد البلد إن كان في الناس ضعفاء ٢/ ٣٢٩
- الاغتسال لها ١/ ٤٦٥
- تأخيرها في الفطر ٢/ ٣٢٦
- تعجيلها في الأضحى ٢/ ٣٢٦
- تقديم صلاة الكسوف عليها وكذلك الصلاة المكتوبة إن أمن الخوف ٢/ ٣٦٥
- تقديمها على صلاة الجنازة إذا اجتمعتا، عند الحنفية ٢/ ٣٣٢
- التكبير عقب صلاة عيد الأضحى عند الحنابلة ٢/ ٣٤٤
- التكبيرات
  تأخيرها عن القراءة، حكمها عند المالكية ٢/ ٣٣٣
  تقديمها على القراءة في الثانية، حكمها عند الحنفية ٢/ ٣٣٢
- التكبيرات إذا نسيها الإمام وركع، حكمها عند الحنفية ٢/ ٣٣٢
- تكبيراتها
  إذا لم يسمع المقتدي تكبير الإمام عند المالكية ٢/ ٣٣٣
  إذا نسيها حكمها عند الحنابلة ٢/ ٣٣٦
  إن نسي الإمام شيئاً منها عند المالكية ٢/ ٣٣٣
  حكمها عند الشافعية ٢/ ٣٣٤
  حكمها عند المالكية ٢/ ٣٣٣
  رفع اليدين مع كل تكبيرة عند الحنابلة ٢/ ٣٣٦
  الزيادة فيها حكمها عند الشافعية ٢/ ٣٣٤
  عددها عند الحنابلة ٢/ ٣٣٥
- تكبيراتها إذا نسيها فأسرع في القراءة ثم عاد إليها حكمها عند الشافعية ٢/ ٣٣٤
- تكبيراتها إذا نسيها فأسرع في القراءة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٣٣٤
- التنفل إذا خرج من المصلى من منزل أوغيره، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٣٤٨
- التنفل بعدها حكمه ١/ ٥٨٩
- التنفل بعدها، كراهته في المصلى، وجوازه في البيت عند الحنفية ٢/ ٣٤٨
- التنفل قبل صلاتها وبعدها في المصلى والمسجد كراهته عند الحنابلة ٢/ ٣٨١
- التنفل قبلها
  حكمه ١/ ٥٩٠
  كراهته في المصلى والبيت عند الحنفية ٢/ ٣٤٨
- التنفل قبلها في المصلى أو في المسجد لا بعدها كراهته عند الحنفية ٢/ ٣٨١
- التنفل قبلها وبعدها في المصلى لا في المسجد كراهته عند المالكية ٢/ ٣٨١
- التنفل قبلها وبعدها، كراهته في المصلى دون المسجد عند المالكية ٢/ ٣٤٨
- التنفل قبلها وبعدها للإمام والمأموم، كراهته في موضع الصلاة عند الحنابلة ٢/ ٣٤٨
- الجهر بالقراءة فيها عند الحنابلة ٢/ ٣٣٧
- جواز التيمم لها إذا خاف فوتها عند الحنفية ١/ ٤٩٥
- جوازها بعد ارتفاع الشمس لغير الإمام عند الشافعية ٢/ ٣٤٩
- حرمة إقامتها بأكثر من موضع من البلد لغير حاجة ٢/ ٢٥٣
- حكمها عند الحنابلة ٢/ ٣٢٤
- حكمها عند الحنفية ٢/ ٣٢٣
- حكمها عند الشافعية والمالكية ٢/ ٣٢٤
- خروج العجائز إليها، حكمه ٢/ ٣٢٥
- خروج النساء إليها، حكمه ٢/ ٣٢٥
- خروج النساء الشابات إليها، حكمه عند المالكية والحنفية ٢/ ٣٢٥
- خروج النساء الشابات ذوات الهيئات لها، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٢٦
- خطبتها
  حكمها ٢/ ٣٣٧
  حكمها عند الحنفية ٢/ ٣٢٤
  عدد التكبيرات فيها ٢/ ٣٣٨
  كيفية خطبة النبي ﷺ للعيد ٢/ ٣٥٠
  ما يذكره الإمام في خطبة عيد الأضحى ٢/ ٣٣٧
  ما يذكره الإمام في خطبة عيد الفطر ٢/ ٣٣٧
- خطبتها إذا قدمها على الصلاة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٣٣٨
- شرائط جوازها هي شرائط جوازالجمعة عند الحنفية ٢/ ٣٢٤
- شرائط صحتها عند الحنابلة ٢/ ٣٢٥
- شروط جوازها ٢/ ٣٢٤
- شروط وجوبها ٢/ ٣٢٤
- صفتها ٢/ ٣٣٠
- صلاتها خلف الفاسق إن لم يتيسر إمام عدل، صحتها ٢/ ١٦٩
- صلاتها في اليوم الثاني إذا تأخر إثبات العيد لما بعد الزوال، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٣٢٨
- صلاتها في اليوم الثاني إذا تأخر إثبات العيد لما بعد الزوال، حكمها عند المالكية ٢/ ٣٢٨
- صلاتها في اليوم الثاني إذا شهد اثنان برؤية هلال شوال ليلة الحادي والثلاثين، حكمها ٢/ ٣٢٨

obeikandl.com

- صلاتها منفرداً
  حكمها عند الحنفية والمالكية ٢/ ٣٢٧
  حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٢٧
- صلاة العيد ٢/ ٣٢٢
- صلاة عيد الأضحى، حكمها عند المالكية ٢/ ٦١
- عدد تكبيراتها عند الحنفية ٢/ ٣٣٠
- عدد تكبيراتها عند الشافعية ٢/ ٣٣٠
- عدد ركعاتها ٢/ ٣٣٠
- قضاء فائتة في مصلى العيد قبل مفارقته عند الحنابلة ٢/ ٣٤٩
- قضاؤها
  حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٣٢٧
  حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٢٧
- كراهتها قبل ارتفاع الشمس لأنه وقت كراهة عند الشافعية ٢/ ٣٤٩
- كراهة التنفل قبل الصلاة وبعدها للإمام عند الشافعية ٢/ ٣٤٩
- كيفيتها عند الحنابلة ٢/ ٣٣٥
- كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٣٣١
- كيفيتها عند الشافعية ٢/ ٣٣٤
- كيفيتها عند المالكية ٢/ ٣٣٣
- كيفية خروج النساء إليها ٢/ ٣٢٦
- كيفية صلاة النبي لها ٢/ ٣٥٠
- ما يقرأ فيها بعد الفاتحة ٢/ ٣٣٠
- ما يقرأ فيها عند الحنابلة ٢/ ٣٣٦
- ما يقول فيها بين التكبيرات عند الحنابلة ٢/ ٣٣٦
- ما يقول فيها بين التكبيرات عند الشافعية ٢/ ٣٣٤
- المسبوق فيها
  ما يفعله عند الحنابلة ٢/ ٣٣٦
  ما يفعله عند الشافعية ٢/ ٣٣٤
  ما يفعله عند المالكية ٢/ ٣٣٣
- المسبوق فيها إذا أدرك الإمام في الركعة الثانية، حكمه عند الحنفية ٢/ ٣٣٢
- المسبوق فيها إذا أدرك الإمام في الركوع، حكمه عند الحنفية ٢/ ٣٣٢
- المسبوق فيها إذا أدرك الإمام قبل التكبيرات الزوائد، حكمه عند الحنفية ٢/ ٣٣٢
- مشروعيتها ٢/ ٣٢٢
- مشروعيتها للعبد والمرأة والمسافر عند الشافعية ٢/ ٣٢٤
- مشروعيتها للمنفرد كالجماعة عند الشافعية ٢/ ٣٢٤
- من أدرك الإمام فيها في التشهد، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٢٧
- من أدرك الإمام فيها في الخطبة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٢٧
- من دخل والخطيب يخطب فصلى العيد، جاز وحصلت التحية عند الشافعية ٢/ ٣٤٩
- موضع أدائها، حكم صلاتها في المصلى مع اتساع المسجد وضيقه عند الشافعية ٢/ ٣٢٩
- موضع أدائها في غير مكة في المصلى لا المسجد عند غير الشافعية إلا لعذر ٢/ ٣٢٩
- موضع أدائها في المسجد عند الشافعية ٢/ ٣٢٩
- موضع أدائها في مكة، فعلها في المسجد الحرام ٢/ ٣٢٩
- النداء لها، كيفيته ٢/ ٣٣٠
- نيتها ٢/ ٣٣٠
- وقتها ٢/ ٣٢٦

■ صلاة الكسوف

- إدراك المسبوق لها بإدراك الركوع الأول عند الشافعية وهو الراجح ٢/ ٣٦٤
- إدراك المسبوق لها بإدراك الركوع الثاني عند المالكية ٢/ ٣٦٤
- إدراك المسبوق لها كيفيته عند الحنابلة ٢/ ٣٦٤
- إسرار الإمام بها عند المالكية والشافعية ٢/ ٣٥٨
- إن اجتمعت مع صلاة أخرى يقدم الفرض عليها إن خيف فوته لضيق وقته وإلا فتقدم صلاة الكسوف عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٦٥
- إن شك في الانجلاء بغيم ونحوه حكمها عند الحنابلة ٢/ ٣٦٠
- إن فاتت لفوات وقتها عدم قضائها عند الحنابلة ٢/ ٣٦٠
- تأخيرها عن صلاة الجنازة إن اجتمعت معها ٢/ ٣٦٥
- تقديمها على صلاة العيد والمكتوبة إن أمن فوات غيرها ٢/ ٣٦٥
- الجهر بصلاة الكسوفين ترجيح مذهب الحنابلة والصاحبين فيهما ٢/ ٣٥٨
- الجهر بها أولى من الإسرار عند الشوكاني ٢/ ٣٥٨
- جواز التيمم لها إذا خاف فوتها ١/ ٤٩٥
- جوازها في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها عند الشافعية ٢/ ٣٥٨
- حالات فواتها عند الحنابلة ٢/ ٣٦٠
- حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٤

obeikandl.com

- حكمها عند المالكية ٢/ ٦١
- خطبة الإمام لصلاة الكسوفين ببلد فيها وال كراهته إلا بأمره عند الشافعية ٢/ ٣٦١
- خطبة الجمعة تكفي عن خطبة الكسوف إن اجتمعت صلاة الجمعة مع كسوف الشمس عند الشافعية ٢/ ٣٦٥
- الخطبة، حكمها لها ٢/ ٣٦١
- الخطبة لها، سنيتها عند الشافعية ٢/ ٣٦١
- الدعاء بعدها، استحبابه ٢/ ٣٦١
- سنيتها جماعة اتفاق الفقهاء ٢/ ٣٦٢
- صلاتها فرادى جوازه إن لم يحضر إمام الجمعة عند الحنفية ٢/ ٣٦٢
- صلاتها فرادى جوازه عند الحنابلة والشافعية ٢/ ٣٦٢
- عدم صلاتها في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٣٥٨
- عدم قضائها وسببه ٢/ ٣٦٣
- الغسل لها ١/ ٤٦٦
- فواتها بالتجلي قبل الصلاة أو بغيبوبة الشمس كاسفة عند الحنابلة ٢/ ٣٦٠
- القراءة، الجهر بها في الكسوفين عند الحنابلة ٢/ ٣٥٨
- القراءة الجهر بها للإمام عند الصاحبين ٢/ ٣٥٨
- القراءة في صلاة الكسوفين، إخفاء الإمام لها عند أبي حنيفة ٢/ ٣٥٧
- الكسوف إن وقع في وقت نهي عن الصلاة عدم جوازه صلاة الكسوفين عند الحنابلة ٢/ ٣٦٠
- كيفيتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٣٥٥
- كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٣٥٤
- لاخطبة لصلاة الكسوفين عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٣٦١
- لاخطبة لها وإنما يندب الوعظ لها عند المالكية ٢/ ٣٦١
- الوعظ لها ندبه عند المالكية ٢/ ٣٥٣
- وقتها عند الحنابلة ٢/ ٣٥٩
- وقتها عند الحنفية ٢/ ٣٥٩
- وقتها عند الشافعية ٢/ ٣٥٩
- وقتها عند المالكية ٢/ ٣٥٩

■ صلاة الوتر

- أفضليته آخر الليل عند الحنابلة ١/ ٨٤٤
- أفضليته على سنة الفجر عند الشافعية ٢/ ٧٠
- أكثرها ١/ ٨٤٢
- تأخيرها لما بعد التهجد عند الحنابلة ٢/ ٧٨
- ترجيح رأي الجمهور غير أبي حنيفة في سنية الوتر ١/ ٨٤٠
- تعدادها عند الحنفية ١/ ٨٤٠
- تعدادها عند المالكية ١/ ٨٤١
- تعدادها وكيفيتها عند الحنابلة ١/ ٨٤١
- تعدادها وكيفيتها عند الشافعية ١/ ٨٤٢
- تقديم صلاة الخسوف عليها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٦٥
- الجماعة فيها بعد التراويح عند الشافعية ٢/ ٦٥
- حكمها ١/ ٨٣٩
- حكمها سنة مؤكدة عند جميع الفقهاء إلا أبا حنيفة ١/ ٥٦١، ١/ ٨٣٩
- حكمها عند الحنابلة ٢/ ٧٢
- حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٩
- حكمها عند المالكية ١/ ٧٢٠، ٢/ ٦١
- الدعاء بعدها ١/ ٨٤٧
- الذكر بعدها ١/ ٨٤٧
- سجود السهو، وجوبه لترك قنوت الوتر عند الحنفية ٢/ ٩٤
- صفة وتر رسول الله ﷺ ١/ ٨٤٨
- صلاتها في جماعة في رمضان عند الحنفية ٢/ ٥١
- صلاتها لمن يراها واجباً خلف من يراها سنة حكمها ٢/ ٢٠٤
- صلاة التراويح، الوتر بعدها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٨
- فعلها راكباً عند الحنابلة ٢/ ٧٣
- القراءة فيها
  - الجهر فيها عند المالكية ٢/ ٦١، ٢/ ٦٣
  - حكمها عند الحنفية ١/ ٨٤٥
  - صفتها ١/ ٨٤٥
  - صفتها عند الحنابلة ١/ ٨٤٦
  - صفتها عند الشافعية ١/ ٨٤٥
  - صفتها عند المالكية ١/ ٨٤٥
- القنوت في الوتر، حكمه عند الحنفية والحنابلة ١/ ٨٤٦
- القنوت فيها
  - صيغته عند الحنابلة ١/ ٨٤٧
  - صيغته عند الحنفية ١/ ٨٤٦
  - صيغته عند الشافعية ١/ ٨٤٧
  - كيفيته عند الحنابلة ١/ ٨٤٧
  - كيفيته عند الحنفية ١/ ٨٣١، ١/ ٨٤٦

openkanar.com

مقداره عند الحنفية ١/ ٨٣٢
وقته عند الحنفية والحنابلة ١/ ٨٣١
وقته عند المالكية ١/ ٨٣٣
• القنوت فيها حكمه عند الحنفية ١/ ٨٣١
• كيفيتها عند الحنفية ١/ ٨٤١
• كيفيتها عند المالكية ١/ ٨٤٥
• من صلاها ثم أراد التطوع بعده، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٧٨
• النية فيها عند الحنفية ١/ ٨٤١
• وجوبها على النبي ﷺ ١/ ٨٣٩
• وجوبها عند أبي حنيفة ١/ ٨٣٩
• وقتها ١/ ٥٧٣، ١/ ٨٤٣
• وقتها عند أبي حنيفة ١/ ٨٤٣
• وقتها عند الجمهور غير أبي حنيفة ١/ ٨٤٣
• وقتها عند الشافعية ١/ ٨٤٤
• وقتها عند المالكية ١/ ٨٤٣
• وقتها في الجمع بين الصلاتين عند الحنابلة ٢/ ٣٢٢
• وقتها المستحب عند الحنفية ١/ ٨٤٤

■ الصلح

• آثار الصلح الدائم في إنهاء الحرب ٧/ ٧١٠
• آثار الصلح المؤقت مع العدو أو المهادنة ٧/ ٦٧٥
• آثار عقد الذمة على الذميين ٧/ ٧١١
• إبطال القاضي شهادة الشاهد الذي صالح على ألا يشهد ٥/ ١٩٩
• أثر الصلح وعمومه لجميع أفراد العدو ٧/ ٦٨٠
• أثره ٦/ ٢٧٥
• الإجماع على مشروعيته ٥/ ١٨٢
• إجماع المسلمين على جواز الصلح لإنهاء الحرب ٧/ ٦٥٧
• أحكام الصلح على عين غير المدعاة، عند الشافعية ٥/ ١٨٦
• أحكام الصلح على منفعة عين غير المدعاة، عند الشافعية ٥/ ١٨٦
• أحكام الصلح عن مال بمال ٥/ ١٨٣
• أحكام الصلح عن مال بمنافع ٥/ ١٨٣
• أحكامه ٥/ ٢٠٩
• ادعاء الأجنبي الوكالة عن المدعى عليه في الصلح، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٨٧
• أدلة الشافعية في أن مكة فتحت صلحاً ٧/ ٥٩٦
• أدلة الفقهاء فيمن تؤخذ منه الجزية ويعقد عقد الذمة معه ٧/ ٧٠٠
• الأرض التي فتحت صلحاً في القانون الدولي ٧/ ٥٩٠
• استحقاق بعض المتنازع فيه في الصلح عن إنكار، حكمه ٥/ ٢١٠
• استحقاق بعض المصالح عنه في الصلح عن إقرار، حكمه ٥/ ٢٠٩
• استحقاق المتنازع فيه كله في الصلح عن إنكار، حكمه ٥/ ٢٠٩
• استحلاف المدعى عليه بمال ثانية بعد حلفه يمين المصالحة، حكمه ٥/ ٢٠٣
• اشتراط التأقيت في عقد الصلح مع العدو ٧/ ٦٧٠
• أطراف عقد الصلح الذي تنتهي به الحرب ٧/ ٦٦٤
• أطراف العقد في الصلح الدائم مع العدو ٧/ ٦٩٧
• اعتبار الساكت منكِراً، عند الشافعية ٥/ ١٨٥
• أقسام الصلح الذي تنتهي به الحرب ٧/ ٦٦١
• أقسام الصلح في الأموال، حكمه ٥/ ١٨٢
• أقسامه عند الشافعية ٥/ ١٨٥
• أقسامه عند المالكية ٥/ ١٨٢
• ألا يكون المصالح مرتداً، اشتراطه عند أبي حنيفة ٥/ ١٩٠
• التزام الوكيل بالصلح ببدل الصلح دون المدعى عليه ٥/ ٢١٠
• الذي يعقد عقد الصلح مع العدو في القانون الدولي ٧/ ٦٦٥
• الذي يعقد عقد الصلح مع العدو هو الإمام أو من يفوضه في القانون الدولي ٧/ ٦٦٥
• إن صالح على أقل من حقه والدين والبدل من الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٢
• إن صالح على أكثر من حقه صفة لا قدراً والدين والبدل من الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٣
• إن صالح على أكثر من حقه صفة وأقل قدراً والدين والبدل من الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٣
• إن صالح على أكثر من حقه والدين والبدل من الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٢
• إن صالح من الدين الحال على الدين المؤجل واستويا في القدر، حكمه ٥/ ١٩٤
• إن صالح من الدين المؤجل على بعضه معجلاً، حكمه ٥/ ١٩٤
• إن صالح من الدين المؤجل على الدين الحال واستويا في القدر، حكمه ٥/ ١٩٤
• إن كان على خمر أو خنزير من المسلم، حكمه ٥/ ١٩٨
• انتهاء الحرب بالصلح وحكمه في الإسلام ٧/ ٦٥٥

- انفساخه بالرد بخيار العيب أو الرؤية ٥/ ٢١١
- انفساخه بموت أحد المتصالحين في الصلح على المنافع قبل انقضاء المدة ٥/ ٢١١
- انقطاع الخصومة به ٥/ ٢٠٩
- إنهاء الحرب بعقد الصلح المؤقت ٧/ ٦٧٨
- أنواع بدل الصلح ٥/ ١٩٢
- أنواع المال المصالح عليه ٥/ ١٩١
- أنواعه ٥/ ١٨٢
- أهلية المصالح، اشتراطها ٥/ ١٨٩
- أهم آثار الهدنة في القانون الدولي ٧/ ٦٧٥
- أهمية الصلح الدائم لإنهاء الحرب ومسوغات أخذ الجزية ٧/ ٦٨٢
- بطلانه بالإقالة في غير حالة الصلح على القصاص ٥/ ٢١٢
- بطلانه بلحاق المرتد بدار الحرب أو موته، عند أبي حنيفة ٥/ ٢١١
- تحمل الجاني بدل الصلح ٦/ ٣٠٣
- التصرف في بدل الصلح عن القصاص قبل القبض، حكمه ٥/ ٢١٠
- التصرف في بدل الصلح قبل القبض إذا كان عقاراً، حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٥/ ٢١٠
- التصرف في بدل الصلح قبل القبض إذا كان عقاراً، حكمه عند محمد ٥/ ٢١٠
- التصرف في بدل الصلح قبل القبض إذا كان منقولاً، حكمه ٥/ ٢١٠
- تعريفه ٥/ ١٨١
- تكييفه الفقهي إن كان البدل منفعة، حكمه ٥/ ١٩٧
- تكييفه الفقهي إن كان عن إقرار وجرى على عين غير المدعاة، عند الشافعية ٥/ ٢١٢
- تكييفه الفقهي إن وقع على أقل من جنس حق المدعي ٥/ ١٩٣
- تكييفه الفقهي إن وقع على أكثر من جنس حق المدعي أو على جنس آخر ٥/ ١٩٣
- ثبوت حق الرد بالعيب لطرفي عقد الصلح، حكمه ٥/ ٢٠٩
- ثبوت حق الشفعة بالصلح إذا كان المدعى به داراً والبدل داراً، حكمه ٥/ ٢٠٩
- جواز إبرام الهدنة ومعاهدات الصلح كتابة أو عقدها شفهاً في القانون الدولي وتسجيلها في الأمم المتحدة ٧/ ٦٥٩
- جواز الخصم من الدين المؤجل مقابل الزمان على أساس صلح الإسقاط أو صلح الحطيطة ١١/ ٣٥٧
- جواز السلم والإجارة والوصية والجعالة والحوالة والكفالة والصلح والمضاربة على خلاف القياس ١٠/ ٥٨٩
- حكم الأرض التي فتحت صلحاً ٧/ ٥٩٠
- حكم الأرض التي فتحت صلحاً على أن تكون لأهلها ٧/ ٥٩١
- حكمه ٦/ ٢٧٥
- خلو الصلح لإنهاء الحرب من الشروط الفاسدة ٧/ ٦٦٨
- ركنه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ١٨٩
- ركنه عند الحنفية ٥/ ١٨٩
- شروط عقد الصلح الذي تنتهي به الحرب ٧/ ٦٦٤
- شروط المصالح ٥/ ١٨٩
- شروط المصالح عليه ٥/ ١٩٠
- شروط المصالح عنه ٥/ ١٩٨
- شروطه ٥/ ١٨٩
- الشفعة في الدار التي هي بدل الصلح، وجوبها ٥/ ٦٨٢
- صدوره من ولي الصغير أو المجنون أو من الحاكم، حكمه ٦/ ٢٧٦
- صدوره من ولي الصغير أو المجنون على أقل من الدية، حكمه عند المالكية والحنفية ٦/ ٢٧٦
- الصلح إذا أخل أحد العاقدين بالتزامه، حكمه ١٠/ ٢٩٥
- الصلح إذا ادعى إنسان ديناً على الصغير وكان للمدعي بينة، حكمه ٥/ ١٩٠
- الصلح إذا ادعى إنسان ديناً على الصغير ولم يكن للمدعي بينة، حكمه ٥/ ١٩٠
- الصلح إذا ادعى ولي الصغير ديناً للصغير على إنسان، حكمه ٥/ ١٩٠
- الصلح إذا كان البدل غير مملوكاً للمصالح، حكمه ٥/ ١٩٩
- صلح الإسقاط، حكمه عند المالكية ٥/ ١٨٢
- الصلح إن أخذ من المدين كفيلاً بألف صالحه على نصفها إن وفاه إلى شهر فإن لم يفعل فالألف على الكفيل، حكمه ٥/ ١٩٥
- الصلح إن صالح على أقل من حقه وكان الدين والبدل ديناً سوى الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٦
- الصلح إن صالح على أكثر من حقه قدراً وصفة أو قدراً لا صفة وكان الدين والبدل ديناً سوى الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٦

obeikandl.com

- الصلح إن صالح على مثل حقه وكان الدين والبدل ديناً سوى الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٦
- الصلح إن صالح عن القصاص على خمر أو خنزير، حكمه ٥/ ١٩٩
- الصلح إن صالح عن المكيل على دراهم ودنانير، حكمه ٥/ ١٩٦
- الصلح إن قال دائن الألف إن أديت إلي خمس مئة فأنت بريء من الباقي، حكمه ٥/ ١٩٥
- الصلح إن كان بدل الصلح منفعة، حكمه ٥/ ١٩٧
- الصلح إن كان بمعنى المعاوضة ولم ينفذ أحد العاقدين ما التزم به، حكمه ١٠/ ٣٢١
- الصلح إن كان الدين معجل الوفاء فأبرأه من نصفه إن أداه في وقت معين فأداه، حكمه ٥/ ١٩٤
- الصلح إن كان الدين معجلاً فأبرأه من نصفه إن أداه في وقت معين فلم يؤده، حكمه ٥/ ١٩٤
- الصلح إن كان الدين من المكيلات والبدل قليلاً معيناً بذاته، حكمه ٥/ ١٩٦
- الصلح إن كان الدين من المكيلات والبدل قليلاً موصوفاً بالذمة، حكمه ٥/ ١٩٦
- الصلح إن كان صالح على مثل حقه والدين والبدل من الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٢
- الصلح إن كان المدعى به حيواناً موصوفاً في الذمة والبدل دراهم في الذمة، حكمه ٥/ ١٩٦
- الصلح إن كان المدعى به حيواناً موصوفاً في الذمة والبدل ديناً سوى الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٦
- الصلح إن كان المدعى به حيواناً موصوفاً في الذمة والبدل قيمته من الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٦
- الصلح إن كان المدعى به ديناً سوى الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٥
- الصلح إن كان المدعى به ديناً من الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٢
- الصلح إن كان المدعى به ديناً والبدل عيناً، حكمه ٥/ ١٩٢
- الصلح إن كان المدعى به عيناً والبدل ثياباً موصوفة في الذمة، حكمه ٥/ ١٩٢
- الصلح إن كان المدعى به عيناً والبدل حيواناً موصوفاً في الذمة، حكمه ٥/ ١٩٢
- الصلح إن كان المدعى به عيناً والبدل ديناً، حكمه ٥/ ١٩٢
- الصلح إن كان المدعى به عيناً والبدل عيناً، حكمه ٥/ ١٩١
- الصلح إن كان المدعى به والبدل من الدراهم والدنانير، حكمه ٥/ ١٩٢
- الصلح إن لم يسمِّ بدلاً، حكمه ٥/ ٢٠٠
- الصلح إن لم يصلح تسمية بدل الصلح عن القصاص، حكمه ٥/ ١٩٩
- الصلح بأنواعه الثلاثة، جوازه عند الحنفية ٥/ ١٨٥
- الصلح بخمر أو خنزير، حرمته ٥/ ١٨٤
- الصلح بعد بطلانه، حكمه ٥/ ٢١٢
- الصلح بمعنى الإبراء والحطيطة ٥/ ١٨٨
- الصلح بمعنى الإجارة ٥/ ١٨٨
- الصلح بمعنى الإعارة ٥/ ١٨٨
- الصلح بمعنى البيع ٥/ ١٨٨
- الصلح بمعنى السلم ٥/ ١٨٩
- الصلح بمعنى الهبة ٥/ ١٨٨
- الصلح بين المدعي والأجنبي بإذن من المدعى عليه، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٠٦
- الصلح بين المدعي والأجنبي بإذن من المدعى عليه، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٠٦
- الصلح بين المدعي والأجنبي، حكمه ٥/ ٢٠٦
- الصلح بين المدعي والأجنبي، عند الشافعية ٥/ ١٨٧
- الصلح الدائم لإنهاء الحرب وهو عقد الذمة ٧/ ٦٨٢
- صلح الصبي المأذون
  - حكمه عند الحنفية ٥/ ١٨٩
  - حكمه عند الشافعية ٥/ ١٩٠
- الصلح على إحلال بُضع محرم، حرمته ٥/ ١٨٤
- الصلح على استرقاق حر، حرمته ٥/ ١٨٤
- الصلح على إقرار بين المتداعيين، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٨٦
- الصلح على أكثر من الدراهم المدعاة، حرمته ٥/ ١٨٢
- الصلح على ألا يطأ الزوج الضرّة، حرمته ٥/ ١٨٢
- الصلح على البراءة من العيوب إن لم يطعن المشتري بعيب في المبيع، حكمه ٥/ ٢٠٥
- الصلح على البراءة من عيوب المبيع إن طعن المشتري بعيب في المبيع، حكمه ٥/ ٢٠٥
- الصلح على بعض العين المدعاة -صلح الحطيطة- حكمه عند الشافعية ٥/ ١٨٦
- الصلح على حقوق الله تعالى، بطلانه ٥/ ١٩٨
- الصلح على حل الخمر، حرمته ٥/ ١٨٢
- الصلح على الخمر والميتة والدم، عدم صحته ٥/ ١٩١
- الصلح على الدين ١١/ ٢٢٠
- الصلح على الدية بأكثر من الدية، حكمه ٦/ ٢٧٥

• الصلح على الزيادة في الثمن من الأجنبي، حكمه ٥/ ٢٠٨
• الصلح على صيد الحرم والإحرام، عدم صحته ٥/ ١٩١
• الصلح على عوض، حكمه عند المالكية ٥/ ١٨٢
• الصلح على المخارجة في التركة ١٣/ ٢٧٨
• الصلح على منفعة العين المدعاة، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٨٦
• الصلح عن إقرار في دين من الدراهم والدنانير ١١/ ٢٢٠
• الصلح عن إنكار
صوره ٥/ ١٨٣
معناه ١٠/ ٣٢١
• الصلح عن الإنكار أو السكوت من المدعى عليه، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٨٧
• الصلح عن بعض الدين، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٨٧
• الصلح عن التركة إن كانت أشياء عينية، حكمه ٥/ ٢١٠
• الصلح عن التركة، حكمه ٥/ ٢١٢
• الصلح عن حد القذف، بطلانه ٥/ ١٩٨
• الصلح عن دم العمد من الأجنبي، حكمه ٥/ ٢٠٨
• الصلح عن دين إذا كان بدل الصلح من المكيلات ١١/ ٢٢١
• الصلح عن دين إذا كان المدعى به ديناً سوى الدراهم والدنانير ١١/ ٢٢٠
• الصلح عن دين إن كان المدعى به حيواناً أو موصوفاً في الذمة ١١/ ٢٢١
• الصلح عن الدين، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٨٦
• الصلح عن دين السَّلم، عدم جوازه عند الشافعية ٥/ ١٨٦
• الصلح عن دين يجوز الاعتياض عنه على غيره، اشتراطه عند الشافعية ٥/ ١٨٧
• الصلح عن العيب إن كان المبيع مما يجوز رده على البائع، حكمه ٥/ ٢٠٥
• الصلح عن العيب إن لم يكن للمشتري حق رد المبيع ولا أخذ الأرش، حكمه ٥/ ٢٠٥
• الصلح عن العيب في المبيع إذا زال العيب، حكمه ٥/ ٢٠٥
• الصلح عن القتل الخطأ وشبه العمد، حكمه ٥/ ٢٠٠
• الصلح عن القصاص بعد بطلانه، حكمه ٥/ ٢١٢
• الصلح عن القصاص، حكمه ٥/ ١٩٩، ٥/ ٢٠٠
• الصلح عن مال بمال من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٨
• الصلح عن مال بمنفعة من العقود المزدوجة الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٩٤
• الصلح عن المجهول
حكمه عند الحنفية والحنابلة ٥/ ٢٠٠
حكمه عند الشافعي ٥/ ٢٠١
حكمه عند المالكية ٥/ ٢٠١
• الصلح عن المنفعة بعد بطلانه، حكمه ٥/ ٢١٢
• صلح الفضولي مع المدعي، حكمه ٥/ ٢٠٧
• الصلح لفض الخصومات ١٢/ ٧١٤
• الصلح لو ضمن كفيلاً وحط عنه إن عجل وجعل عدم التعجيل شرطاً لانفساخ الحط، حكمه ٥/ ١٩٥
• صلح المرتد، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٩١
• الصلح مع إقرار المدعى عليه، حكمه ٥/ ١٨٣
• الصلح مع إقرار المدعى عليه، معناه ٥/ ١٨٣
• الصلح مع إنكار المدعى عليه، حكمه عند الشافعية وابن أبي ليلى ٥/ ١٨٣
• الصلح مع إنكار المدعى عليه، حكمه عند المالكية والحنفية والحنابلة ٥/ ١٨٣
• الصلح مع إنكار المدعى عليه، معناه ٥/ ١٨٣
• الصلح مع سكوت المدعى عليه، حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٥/ ١٨٥
• الصلح مع سكوت المدعى عليه، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٨٥
• الصلح مع سكوت المدعى عليه، معناه ٥/ ١٨٥
• الصلح مع شاهد على ألا يشهد، بطلانه ٥/ ١٩٩
• الصلح من الحيوان على دراهم أو دنانير في الذمة ١١/ ٢٢١
• الصلح المؤقت وهو المهادنة أو الموادعة ٧/ ٦٦١
• صيغته، ألفاظها ٥/ ١٨٩
• طريقة عقد الصلح لإنهاء الحرب في الإسلام وفي القانون الدولي ٧/ ٦٥٧
• عدم الإضرار بالصغير إن كان مدعى عليه أو كان وليه مدعياً له ٥/ ١٩٠
• عدم انتقاض الصلح الذي تنتهي به الحرب بموت الإمام ٧/ ٦٦٢
• عدم فسخه إن كان بمعنى المعاوضة ولم ينفذ أحد العاقدين التزامه ١٠/ ٣٢١
• عقد المسلمين صلح الحديبية مع المشركين ٧/ ٦٥٧
• فتح خيبر هل كان صلحاً أو عنوة ٧/ ٦٠١
• فتح الشام هل كان عنوة أو صلحاً ٧/ ٦٠٥

- فتح مصر هل كان عنوة أو صلحاً ٧/ ٦٠٨
- فتح مكة هل كان صلحاً أو عنوة ٧/ ٥٩٣
- فساده لجهالة البدل ٥/ ١٩٩
- فسخه بالإقالة، جوازه ١٠/ ٣٢١
- قتل أحد الأولياء الجاني بعد الصلح، حكمه ٦/ ٢٧٥
- قول رجل لامرأة: أعطيتك مئة ليرة على أن تكوني امرأتي، حكمه ٥/ ٢٠٤
- كتابة عقد الصلح لإنهاء الحرب ٧/ ٦٥٨
- الكذب فيه، جوازه ٥/ ١٨٢
- كفالة الوكيل بدل الصلح عن المدعى عليه، حكمها ٥/ ٢٠٦
- كل جهالة تمنع تسمية المهر في النكاح تمنع صحة الصلح من القصاص وما لا فلا ٥/ ١٩٩
- كون البدل متقوماً، اشتراطه ٥/ ١٩٨
- كون المدعي معتقداً أن ما ادعاه حق في الصلح عن إنكار، اشتراطه ٥/ ١٨٣
- كون المصالح عليه مالاً، اشتراطه ٥/ ١٩١
- كون المصالح عنه حقاً للإنسان، اشتراطه ٥/ ١٩٨
- كون المصالح عنه حقاً للمصالح، اشتراطه ٥/ ٢٠١
- لزومه للطرفين ١٠/ ٣٢١
- ما يتضمنه الصلح من العقود ٥/ ١٨٨
- مبطلاته ٥/ ٢١١
- مدة الصلح في عقد الصلح مع العدو ٧/ ٦٧٠
- مشروعيته ٥/ ١٨١، ٦/ ٢٧٥
- مشروعية الصلح الدائم أي عقد الذمة ٧/ ٦٩٤
- مشروعية الصلح في إنهاء الحرب وكيفية عقده ٧/ ٦٥٥
- مصالحة الأجنبي عن المدعى عليه، حكمها عند الشافعية ٥/ ١٨٧
- مصالحة أحد الأولياء الجاني على مال، حكمه ٦/ ٢٧٥
- مصالحة امرأة رجلاً ليترك دعوى نكاحها، حكمها ٥/ ٢٠٣
- مصالحة امرأة مطلقة زوجها على نسب ابنه منها، حكمها ٥/ ٢٠١
- مصالحة البائع المشتري على عيب معين فظهر عيب آخر، حكمه ٥/ ٢٠٦
- مصالحة رجل امرأة على أن يزيد مهرها لتقر بنكاحه لها، حكمها ٥/ ٢٠٣
- مصالحة رجل امرأة على ترك ادعائها نكاحه لها، حكمها ٥/ ٢٠٤
- مصالحة الرجل زوجته على ألا يطلقها، حرمته ٥/ ١٨٢
- مصالحة الزوج زوجته في إنكاره للخلع، عدم صحتها ٥/ ١٨٤
- مصالحة الشفيع المشتري عن حق الشفعة، حكمها ٥/ ٢٠٢
- مصالحة صاحب ظلة على طريق غيرنافذ لرجل أراد إزالتها، حكمها ٥/ ٢٠٢
- مصالحة صاحب ظلة على طريق نافذ لرجل أراد إزالتها، حكمها ٥/ ٢٠٢
- مصالحة الكفيل بالنفس المكفول له على أن يبرئه من الكفالة، حكمها ٥/ ٢٠٢
- مصالحة المتداعيان على أنه إن حلف المدعى عليه فهو بريء، حكمها ٥/ ٢٠٣
- مصالحة المتداعيان على أنه متى يحلف المدعي فالدعوى لازمة للمدعى عليه، حكمها ٥/ ٢٠٣
- مصالحة المدعى عليه المدعي عن اليمين على ألا يستحلفه، حكمها ٥/ ٢٠٣
- مصالحة المدعي المدعى عليه على مئة ليرة ليقر له بألف ديناً عليه، حكمه ٥/ ٢٠٤
- المصلحة في عقد الصلح لإنهاء الحرب ٧/ ٦٦٦
- معالم عهود الصلح مع غير المسلمين ١٢/ ٦٦٤
- معلومية البدل في الصلح عن القصاص، اشتراطه ٥/ ١٩٩
- مناقشة أدلة الفقهاء الذين قالوا: إن مكة فتحت عنوة، والذين قالوا: فتحت صلحاً ٧/ ٥٩٨
- نقضه إن كان عن إنكار عند المالكية ١٠/ ٣٢١
- نوع الصلح الذي يتناوله البحث ٥/ ١٨١
- وجود حق ثابت للمصالح في محل الصلح، اشتراطه ٥/ ٢٠١
- وجود الولاية أو الوصاية في المصالح عن الصغير، اشتراطه ٥/ ١٩٠
- وقف بعض الأرض التي فتحت صلحاً ووضع الخراج عليها ٧/ ٥٩٠

■ صلح الحديبية
- عقد المسلمين صلح الحديبية مع المشركين ٧/ ٦٥٧

■ صلة الرحم
- الإحسان إلى الأهل والقرابة وصلة الأرحام ١٣/ ٦٥١

■ الصليب
- العمل في محلات تبيع الصلبان أو التماثيل ١٣/ ١٧٢

■ الصليب الأحمر
- الحاجة الماسة لتفعيل مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأمثالها ٧/ ٥١٩

obeikandl.com

• علاقة الهيئات الدولية كالهلال الأحمر والصليب الأحمر بالقانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٥٧
• اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودورها في إنفاذ القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٥٧
• المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٧/ ٤٦٠

■ **الصناديق الاستثمارية**
• أثر وجود الأسهم الممتازة على صناديق الاستثمار الإسلامية ١١/ ٤٢١
• أسس نشأة الصناديق الاستثمارية في نطاق المصارف الإسلامية ١١/ ٤٢١
• تعريف الصناديق الاستثمارية ١١/ ٤٢٠

■ **الصناعة**
• الاستصناع أداة استثمار في الصناعات المتطورة وفي تشييد المباني ١١/ ٣٠٨
• استعمال الإجارة التمليكية في إجارة العقارات والآلات والمعدات المعقدة الحديثة وآلات المصانع ١١/ ٤٣٠
• حكم بيع إنتاج مصنع كامل لسنة ١١/ ٦٢
• الزراعة والتجارة والصناعة والغنائم الحربية أهم المكاسب المشروعة ١١/ ١٦
• زكاة شركات الأسهم الصناعية ١١/ ٣٧٢

■ **الصندوق الآلي**
• السحب بالبطاقات من الصراف الآلي من حساب الشخص أو بفائدة ١٣/ ١٦٧

■ **الصور**
• اتخاذ الصور التي لها ظل أو ليس لها ظل، حكمه ٣/ ٥٧٢
• سبب إباحة الصور الخيالية ٣/ ٥٧٥
• الصور المجسدة وذات الظل، حكمها ٣/ ٥٧٣
• كراهية الصلاة إليها باتفاق ١/ ٧٨٥

■ **الصورية**
• الحكم الشرعي على صورية المرابحة المصرفية المعاصرة في ضوء مقاصد الشريعة ١٣/ ٢٠٣

■ **الصوفية**
• أصول التوحيد عند الصوفية ١٢/ ٣٦٦
• خصائص المذاهب التربوية والأخلاقية وموقع الصوفية منها ١٢/ ٣٦٤
• نشأة الصوفية ١٢/ ٣٦٦

■ **الصوم**
• آدابه ٢/ ٥٥٥
• إباحة الفطر بسبب السفر، شروطه عند المالكية ٢/ ٥٦٥
• ابتلاع الريق في نهار رمضان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٤
• ابتلاع الريق وغبار الطريق والتقطير في الأحليل، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣
• ابتلاع ما بقي من طعام بين الأسنان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
• ابتلاع ما بين الأسنان ولو عمداً أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• ابتلاع النخامة أثناء الصوم، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
• ابتلاع النخامة واستنشاق المخاط عمداً وابتلاعه، عدم فساد الصوم به عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
• إثبات هلال رمضان بالحساب والجزم، عدم وجوب الصوم به عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
• إثبات هلال رمضان برؤية عدل واحد أو امرأة أو امرأتين في حالة الغيم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٢٩
• أثر النسيان على صحة بعض الأفعال كالصلاة والصيام والحج ١٠/ ٤٦١
• الإثم على من أفطر في رمضان بغير عذر ٢/ ٥٩٧
• الإجارة على القرب والطاعات كالصلاة والصيام وتعليم القرآن والأذان والإمامة ورعاية المسجد ١١/ ٧٤
• الاحتلام والإنزال لغير شهوة فيه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
• أحكامه
الفرق بين الجنابة والحيض في أدائه ١/ ٥٤١
قضاؤه للحائض ١/ ٥٣٦
قضاؤه للنفساء ١/ ٥٣٦
• إخراج المني أو المذي بتقبيل أو مباشرة أو نظر أو فكر أثناء الصوم حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• إخراج المني أو المذي يقظة مع لذة معتادة بتقبيل أو نظر أو فكر، حكمه ٢/ ٥٨١
• أداء رمضان بنية واجب آخر إن كان صحيحاً مقيماً، حكمه ٢/ ٥٤٧
• أداء الصوم في رمضان بنية واجب آخر، حكمه عند الحنفية ودليله ٢/ ٥٤٧
• إدخال الإصبع في الفرج، لا يفسد الصوم عند الحنابلة ٢/ ٥٧٥

openkandil.com

- إدخال الإصبع المبتل في الدبر، حكمه إذا كان صائماً ١/ ٣٠٢
- إدخال الإصبع ونحوها في الفرج، حكمه ٢/ ٥٧٥
- إدخال عود في الأذن وإخراج درن الصماخ، عدم فساد الصوم به، عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- إدخال المرأة أصبعها أو غيرها في فرجها ولو مبتلة، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
- إذا أصبح الصائم جنباً ولو استمر يوماً، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٩
- إذا قضى الصائم شهوة الفرج كاملة -وهو الجماع في القبل أو الدبر- حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٦
- الأذان قبل الفجر في رمضان حكمه ١/ ٦٠٩
- استحباب الإيصاء بفدية الصوم للمريض الذي مات عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- استخدام مريض الربو بخاخة الهواء عند ضيق النفس، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٤
- الاستقاءة أثناء الصوم
  حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٨٩
  حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
- الاستقاءة، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٨٠
- الاستقاءة عمداً بما هو أقل من ملء الفم، لا تفسد الصوم عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- الاستمناء أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٦
- استواء العمد والسهو والنسيان والجهل والإكراه في الجماع أثناء الصوم، حكمه ودليله عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
- الاستياك في نهار رمضان تعمده وابتلاعه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- الإسلام شرط لصحته عند الجمهور ٢/ ٥٤٣
- اشتراط عدم نية الإقامة أربعة أيام خلال السفر لإباحة الفطر للمسافر عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٦٥
- اشتراط نية القضاء فيه ١/ ١٦٤
- اشتراطه في الاعتكاف المنذور عند الحنفية ٢/ ٦٢١
- اشتراطه لصحة الاعتكاف عند المالكية ٢/ ٦١٢، ٢/ ٦٢١
- اشتراطه لصحة الاعتكاف الواجب عند الحنفية ٢/ ٦١٧
- الاشتغال بالعلم وتلاوة القرآن والأذكار في رمضان، سنيته ٢/ ٥٥٨
- الأشهر الحرم، صومها حكمه عند المالكية والشافعية ٢/ ٥٢١
- الإطعام
  صفته عن عدم استطاعة الصوم في الكفارة ومقداره عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٠٢
  صفته عن عدم استطاعة الصوم في الكفارة ومقداره عند الحنفية ٢/ ٦٠٢
- الإطعام عن المريض إن مات وقد فاته الصوم، حكمه ٢/ ٦٠٥
- الإطعام عن الميت من تركته إن مات ولم يقض ما فاته من صوم رمضان بعد إمكان القضاء، حكمه ومقداره عند الحنفية ٢/ ٥٩٩
- الإطعام عن الميت من تركته إن مات ولم يقض ما فاته من صوم رمضان بعد إمكان القضاء، حكمه ومقداره عند الشافعية في الجديد والحنابلة ٢/ ٥٩٩
- اعتبار الصوم خصلة من خصال الكفارة ٦/ ٣٠٧
- اعتبار الصيام أحد خصال كفارة القتل، عند الشافعية ٦/ ٢٧٩
- الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان، سنيته ٢/ ٥٥٩
- الاعتماد على الرؤية في الصيام والاستعانة بالحساب الفلكي والمراصد ١٢/ ٥١
- الأعذار المبيحة للفطر ٢/ ٥٦٣
- الاغتسال أو السباحة أو إدخال عود إلى الأذن أثناء الصوم، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
- اغتسال الصائم أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٣
- الاغتسال من الجنابة أثناء الصوم، عدمه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
- الاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس قبل الفجر ليكون على طهر من أول الصوم، سنيته ٢/ ٥٥٧
- الاغتسال والالتفاف بثوب مبتل للتبرد أثناء الصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦١
- إفراد السبت والأحد بالصوم، كراهته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
- إفراد شهر غير رجب بالصوم، عدم كراهته ٢/ ٥٢٤
- أفضليته على جميع العبادات ٢/ ٥١٨
- أفضليته للمسافر من الإفطار إن لم يتضرر، عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٦٥
- أفضلية الصوم للمسافر إذا لم يتضرر عملاً بظاهر الآية ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ ترجيح رأي الجمهور غير الحنابلة في ذلك ٢/ ٥٦٦
- الإفطار بإنزال المذي بتكرار النظر أو التفكير عند الاستدامة عند المالكية ٢/ ٢٩٦

• الإفطار بسبب خروج المذي، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار بغلبة ماء المضمضة عند المالكية ٢/ ٥٩٥
• الإفطار بغلبة ماء المضمضة في حالة المبالغة والتعب والتبرد والزيادة على الثلاث عند الشافعية ٢/ ٥٩٥
• الإفطار بنبش الأذن بعود أو إدخاله فيها عند الشافعية ٢/ ٢٩٦
• إفطار صاحب العمل الشاق، حكمه كما ذكر أبو بكر الآجري ٢/ ٥٧٠
• إفطار الصائم بتناول أي شيء مادي يصل إلى الجوف عمداً بالاتفاق ٢/ ٥٩٥
• إفطار الصحيح الذي يخاف المرض بغلبة الظن، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٧
• إفطار الصحيح الذي يظن الهلاك أو الأذى الشديد، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٧
• الإفطار على رطب فتمر، فحلو، فماء، وأن يكون وتراً، ندبه ٢/ ٥٥٦
• الإفطار عمداً أثناء صوم الكفارات والنذر غير المعين، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار عمداً في صوم التطوع، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• الإفطار عمداً في صوم فرض رمضان إذا لم تتوافر فيه شروط الكفارة، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار عمداً في صوم فرض غير رمضان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار عمداً في فرض رمضان لعذر مبيح كالمرض والسفر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار عمداً في قضاء رمضان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار عمداً للصائم صوم التمتع والقران، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار في حال التقبيل أو المباشرة دون الفرج وإنزال المذي عند المالكية والحنابلة ٢/ ٥٩٦
• الإفطار في صوم التطوع لعذر مبيح أو نسيان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• الإفطار في النذر المعين لعذر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار لعذر يرفع الإثم كالنسيان والخطأ والإكراه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار للشخص المديم السفر، حرمته إلا إذا لحقته بالصوم مشقة -كسائقي السيارات- عند الشافعية ٢/ ٥٦٤
• الإفطار للمسافر بعد أن نوى الصوم من الليل، جوازه عند الجمهور ٢/ ٥٦٤
• الإفطار، لوازمه عند المالكية ٢/ ٥٩٦
• إفطار المتطوع بالصوم بعذر الضيافة قبل الزوال لا بعده، حكمه ٢/ ٥٧١
• إفطار المتطوع بالصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
• إفطار المحارب الذي يخاف الضعف عن القتال وليس مسافراً، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٧
• إفطار من احتاجه غيره لإنقاذ آدمي معصوم من مهلكة كغرق ونحوه، حكمه ٢/ ٥٧٠
• إفطار من أصبح مفطراً لعذر مبيح ثم زال عذره في بقية يومه، حكمه عند أبي حنيفة ٢/ ٥٦٨
• إفطار من أصبح مفطراً لعذر مبيح ثم زال عذره في بقية يومه، حكمه عند الجمهور غير أبي حنيفة ٢/ ٥٦٨
• إفطار من حصل له إرهاق شديد يخاف معه الهلاك أو الضرر ٢/ ٥٧٠
• إفطار من صام تطوعاً، لامن ضرورة، حكمه عند مالك ٢/ ٥٢٥
• إفطار من له نوبة حمى أو عادة حيض على ظن وجوده، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٧
• أقسام الصيام الواجب عند الحنفية ٢/ ٥١٠
• الاكتحال أثناء الصوم
حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٨٩، ٢/ ٥٩٥
عدم الإفطار به عند الشافعية والحنفية ٢/ ٥٨٥، ٢/ ٥٩٥
• الاكتحال، الإفطار به إن وجد طعمه بالحلق، عند المالكية ٢/ ٥٩٥
• الاكتحال والتقبيل في رمضان، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٨٩
• الإكراه، الإفطار به، حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥٧٠
• أكل ما بين الأسنان أو مضغ سمسمة أثناء الصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
• الأكل والشرب عمداً في نهار رمضان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨١
• الأكل والشرب في نهار رمضان، ما يوجبه عند الحنفية والمالكية خلافاً لغيرهم ٢/ ٥٩٥
• الأكل والشرب ناسياً ومكرهاً أو جاهلاً، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٤
• الأكل ونحوه ناسياً، عدم الإفطار به عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٩٥
• الإمذاء بتكرار النظر أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤

- الإمساك بقية النهار بعد الفطر بعذر، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية النهار بعد الفطر بعذر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية النهار بعد الفطر بعذر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية النهار بعد الفطر في رمضان خاصة أو في نذر واجب عمداً أو إكراهاً أو نسياناً، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية النهار على الحائض والنفساء إن طهرتا بعد طلوع الفجر، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية النهار على من أفطر بغير عذر، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٨٤
- الإمساك بقية النهار على من فسد صومه ولو بعذر ثم زال، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية النهار لصبي بلغ وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية النهار لكافر أسلم وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية النهار للناسي لنية الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٢
- الإمساك بقية النهار لمجنون أفاق وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية النهار لمريض برىء وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية النهار لمسافر أقام وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية النهار لمن أفطر بغير عذر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
- الإمساك بقية النهار لمن أفطر يظن أن الفجر لم يطلع وكان طالعاً، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
- الإمساك بقية النهار لمن ظن أن الشمس قد غابت ولم تغب، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
- الإمساك بقية اليوم بعد الفطر بعذر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية اليوم في حال الإفطار نسياناً في صوم النفل، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٧٢
- الإمساك بقية اليوم في يوم الشك إن تبين كونه في رمضان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- الإمساك بقية اليوم لكل من زال عذره أثناء النهار وعليه القضاء، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
- الإمساك بقية اليوم للحائض والنفساء إن طهرتا بعد الفطر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- الإمساك بقية اليوم للصبي إذا بلغ مفطراً، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- الإمساك بقية اليوم للكافر إذا أسلم أثناء النهار، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- الإمساك بقية اليوم للمجنون إذا أفاق مفطراً، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- الإمساك بقية اليوم للمسافر والمريض إن زال عذرهما بعد الفطر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- الإمساك بقية اليوم لمن تعدى بفطره، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- الإمساك بقية اليوم لمن نسي النية من الليل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- إن صام الناس ثمانية وعشرين يوماً ثم رأوا هلال شوال قضوا يوماً فقط عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
- إن طرأ عذر بعد الإفطار عمداً، الكفارة، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٠٣
- إن طرأ عذر بعد الإفطار عمداً، الكفارة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٠٤
- إن غلب على الظن الهلاك أو الضرر الشديد بسببه، حكمه ٢/ ٥٦٨
- انتفاع الميت به عند ابن قدامة ٢/ ٤٨٤
- إنزال المني أو المذي بالتقبيل والاستمناء واللمس والمباشرة دون الفرج أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
- إنزال المني بغير تكرار النظر أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
- إنزال المني بفكر أو نظر أو شهوة أو بضم امرأة بحائل بشهوة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٦
- إنزال المني بمفاخذة أو تبطين أو قبلة أو لمس، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
- إنزال المني والإمذاء بالفكر أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
- أنواع الصوم التي يشترط له تبييت النية وتعيينها عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
- أنواعه ٢/ ٥١٠
- أنواعه التي لا يشترط فيها تبييت النية وتعيينها ووقت النية، عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
- أنواعه عند الحنفية ٢/ ٥١٠
- إهداء ثوابه للميت، حكمه ٣/ ١٠٤

obeikandl.com

- الأيام البيض، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٢٣
- أيام التشريق
  صومها حرمتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥١٤
  صومها حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
  صومها كراهتها كراهة تحريمية عند الحنفية ٢/ ٥١٣
- أيام التشريق للمتمتع والقارن، صومها، جوازه عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥١٤
- الأيام الثمانية من ذي الحجة قبل يوم عرفة للحاج وغيره، صومها، حكمه ٢/ ٥٢٠
- الأيام السود، صومها عند الشافعية ٢/ ٥٢٣
- أيام العشر من ذي الحجة، صومها، سنيته عند الشافعية ٢/ ٥٢٤
- الايصاء بفدية لمن أفطر بغير عذر أو بعذر وقدر على الصوم ولم يصم عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- بدؤه ١/ ٥٦٩
- بصق النخامة وابتلاعها أثناء الصوم، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٦٢، ٢/ ٥٩٣
- البلوغ، اشتراطه لوجوب الصوم ٢/ ٥٣٩
- تاركه، حكمه عند الحنفية ١/ ٥٦٤
- تاسوعاء
  صومه مع عاشوراء، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٢١
  صومه وعاشوراء والحادي عشر من محرم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٢١
- التبخر ببخور وشم رائحته مع تذكر الصائم لصومه، يفسد الصوم عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- تبييت الفطر قبل الفجر في السفر لإباحة الإفطار للمسافر، اشتراطه عند المالكية ٢/ ٥٦٥
- تتابع ما فات من صوم شهر رمضان، حكمه ٢/ ٥٩٨
- تتابع ما فات من صوم شهر رمضان، حكمه عند الظاهرية والحسن البصري ٢/ ٥٩٨
- تذكير الناسي القادر على الصوم لترك الأكل وجوبه، ويكره عدم تذكيره عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
- الترفه أثناء الصوم كشم طيب وغيره، حكمه ٢/ ٥٦٢
- الترفه بالمباحات أثناء الصوم، كراهته ٢/ ٥٦٠
- ترك الشهوات المباحة التي لا تبطل الصوم، سنيتها ٢/ ٥٥٨
- ترك الصائم بقية طعام بين أسنانه أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٣
- ترك مضغ البان -العلك غير المصحوب بسكر- سنيته بالاتفاق ٢/ ٥٥٨
- التشريق على ثلاثة أيام بعد الأضحى، صومها تحريمه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥١٤
- التشريق على يومين بعد الأضحى، صومها تحريمه عند المالكية ٢/ ٥١٤
- التطوع
  أيام صيامه بالاتفاق ٢/ ٥١٨
  لزومه بالشروع فيه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٢٥
- تطوع حائض أو نفساء طهرت في يوم بصوم بقيته ٢/ ٥٥٠
- تطوع كافر بصوم بقية يوم أسلم فيه ٢/ ٥٥٠
- التطوع مع عدم قضاء ما فات من أيام رمضان، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٦
- التطيب وشم الطيب أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦١
- تعجيل الفطر عند تيقن الغروب وقبل الصلاة، سنيته ٢/ ٥٥٦
- التعجيل في قضاء ما فات من رمضان، ندبه ٢/ ٥٩٧
- تعذر قضاء ذي الشبق لدوام شبقه لما فاته من رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣
- تعريفه
  شرعاً ٢/ ٤٩٨
  لغة ٢/ ٤٩٨
- تعمد القيء وابتلاع شيء منه نهار رمضان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨١
- تعيين صيام الثلاثة البيض من كل شهر وهي -١٣- وتالياه، كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٧
- تفطير الصائمين، سنيته ٢/ ٥٥٧
- التقبيل أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٩
- تقدير وقت الصيام تقديراً للقاطنين في القطب الشمالي ١٢/ ٧٥٨
- تلطيخ باطن القدم بالحناء أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
- التمتع بالشهوات من المبصرات والمشمومات والمسموعات أثناء الصوم، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٨٩
- تناول حب تصلب الشرايين عند الإحساس بالضيق في رمضان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٤
- تناول الدخان ونحوه أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
- تناول ما ليس بغذاء ولا في معنى الغذاء أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٤
- توالي صوم ست من شوال واتصالها بالعيد، سنيته عند الشافعية ٢/ ٥٢٣

• التوسط والاعتدال في الصيام ١٣/ ٦٤٨
• التوسعة على العيال والإنفاق وصلة الأرحام، سنيته في رمضان ٢/ ٥٥٨
• الجماع أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
• الجماع أثناء قضاء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣
• الجماع، الإضطرار إليه ونحوه أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣
• جماع الصبي والمسافر والمريض إذا جامع أثناء الصوم بنية الترخص أو بغيرها عدم وجوب الكفارة عليه ٢/ ٥٨٧
• الجماع عمداً في رمضان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨١
• الجماع في صوم غير رمضان، عدم وجوب الكفارة به ٢/ ٥٩٣
• الجماع في نهار رمضان بلا عذر سابق، حكمه ودليله عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
• الجماع في نهار رمضان، حكمه باتفاق المذاهب ٢/ ٥٩٥
• الجماع فيه إذا كان منسوباً إليه، وجوب الكفارة عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• جماع من لزمه الإمساك أثناء الصوم، الكفارة، لزومها عليه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
• جمع الريق أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٢
• جمع الريق في الفم قصداً وابتلاعه في أثناء الصوم، كراهته عند الحنفية ٢/ ٥٦٠
• الجنابة
الإصباح بها، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٨٣
الخلو منها، عدم اشتراطه لصحة الصوم ٢/ ٥٤٣
• الجنون الطارىء، الإفطار به حكمه ٢/ ٥٧٠
• الحالات التي لا تفسد الصوم عند المالكية ٢/ ٥٨٢
• الحالات التي لا يجب فيها الصوم، عند المالكية ٢/ ٥٥٣
• حالات وجوب قضاء الصوم ٢/ ٥٩٧
• حالات وجوبه ٢/ ٥٢٦
• الحامل
إفطارها حكمه ٢/ ٥٦٩
صومها حكمه ٢/ ٥٤٢
• الحامل إن خافت مشقة، صومها، كراهته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
• الحامل إن خافت الهلاك، صومها، حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
• الحامل والمرضع إن أفطرتا خوفاً على نفسيهما، الفدية حكمها لهما ٢/ ٦٠٥
• الحامل والمرضع إن أفطرتا، الفدية حكمها لهما، عند الحنفية ٢/ ٦٠٦
• الحامل والمرضع إن أفطرتا في رمضان، الفدية حكمها لهما، ترجيح رأي الجمهور في ذلك ٢/ ٦٠٦
• الحامل والمرضع إن خافت على نفسها أو ولدها الهلاك، صومها ٢/ ٥٦٩
• الحائض
صومها عدم وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
• الحائض إذا طهرت بعض النهار، صومها حكمه ٢/ ٥٤٢
• الحائض التي طهرت أثناء نهار رمضان، صومها وقضاؤها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
• الحائض قبل الاغتسال حكمه ١/ ٥٤٠
• الحائض والنفساء
صومهما حكمه ٢/ ٥١٤
صومهما حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
صومهما حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
صومهما عدم وجوبه وعدم صحته منهما، عند الحنفية ٢/ ٥٥١
• الحائض والنفساء إن طهرتا ليلاً ونوتا الصوم أو صام الجنب بلا غسل، صومهما حكمه ٢/ ٥٥٧
• الحجامة أثناء الصوم
حكمها عند الحنابلة ١/ ٦٤٢، ٢/ ٥٥٨، ٢/ ٥٩٠
حكمها عند المالكية ٢/ ٥٦١، ٢/ ٥٨٣
• الحجامة لا تفطر عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٩٦
• الحجامة والفصد في الصوم، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٦١، ٢/ ٥٧٧
• الحجامة والفصد في الصوم، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٦٢
• الحقن في العضل أو تحت الجلد أو في الوريد أثناء الصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٩
• الحقنة في الأحليل
الإفطار بها عند الشافعية ٢/ ٥٩٥
عدم الإفطار بها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥٩٥
• الحقنة في الأحليل أثناء الصوم، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٨٠، ٢/ ٥٨٣
• حكم أدائه، الفرق فيه بين صوم الجنب أو الحائض والنفساء ١/ ٥٤١
• حكمه إذا نوى قطعه ١/ ١٦٨

obeikandl.com

- حكمه بعد ولادة من غير دم عند الحنابلة ١/ ٤٤٧
- حكمه بعد ولادة من غير دم عند غير الحنابلة ١/ ٤٤٧
- حكمه للحائض قبل الاغتسال ١/ ٥٤٠
- حكمه للمستحاضة ١/ ٥٤٣
- حكمه للمستحاضة المتحيرة عند الشافعية ١/ ٥٥١
- الحلف على أن لا يصوم، حكمه ٣/ ٤٦٨
- الحيض والنفاس، الإفطار بهما حكمه ٢/ ٥٧٠
- الخروج من صوم التطوع لوجود عذر كمساعدة ضيف في الأكل، استحبابه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٢٦
- خلع الضرس إن لم يبتلع الصائم شيئاً من دم أو دواء، عدم فساد الصوم به، عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- الخلو عما يفسده، شرط لصحته عند الحنفية ٢/ ٥٤٢
- الخلو عما ينافي الصوم من حيض ونفاس، شرط لصحة الصوم عند الحنفية ٢/ ٥٤٢
- الخوف المعتبر في إباحة إفطار الحامل ٢/ ٥٦٩
- الخوف المعتبر في إباحة إفطار المرضع ٢/ ٥٦٩
- دخول الحمام أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٦٢
- دخول الحمام دون حاجة، كراهته عند الشافعية ٢/ ٥٥٧
- دخول الدخان أو الغبار أو الذباب أو أثر طعم أدوية إلى الحلق رغماً عن الصائم، عدم فساد الصوم بها عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- دخول الذباب أو البعوض أو غبار الطريق أو الدقيق ونحوه إلى الجوف أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- دخول ذباب أو نحوه أو غبار ولو عمداً إلى الجوف، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٤
- دخول شيء إلى الجوف من غير قصد الفعل أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
- دخول شيء مادي من منفذ إلى الجوف أو الدماغ عمداً مع تذكر الصوم ولو جهل التحريم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٨٩
- دخول قطرة في إحليل الرجل الصائم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- دخول قطرة في قبل المرأة أو حقنة إذا كانت صائمة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- دخول ماء أو دهن أوشيء في القبل أو الدبر، الصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
- دخول ماء أو دواء في جوف الصائم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- الدعاء بعد الإفطار بالمأثور، سنيته ٢/ ٥٥٦
- الدهر
  - صومه حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٢٤
  - صومه، كراهته كراهة تنزيهية عند الحنفية ٢/ ٥١٦
  - صومه لمن لم يخف ضرراً، استحبابه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥١٧
  - صومه، ندبه وعدم كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٦
- الدهر -غير العيدين والتشريق- لمن خاف ضرراً، صومه، كراهته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
- دهن الجائفة الدواء أثناء الصوم، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٨٣
- دهن الشارب بالطيب والكحل في الصوم، عدم كراهته عند الحنفية ٢/ ٥٦١
- ذوق شيء له طعم أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦١
- ذوق شيء ومضغه بلا عذر، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٠
- ذوق الطعام أثناء الصوم، حكمه ٢/ ٥٥٨
- ذوق الطعام بلا حاجة أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٢
- ذوق الطعام والعلك في الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٦٢
- الرائي للهلال، الصوم في حقه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٢٩
- رجب
  - إفراده بالصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥١٨
  - إفراده بالصوم، كراهته عند الشافعية ٢/ ٥٢٤
  - صومه عن نذر صوم شعبان أو غيره، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٨
- الردة، عدم صحة الصوم معها ٢/ ٥٣٨
- ركنه ٢/ ٤٩٨
- الزمان القابل للصوم، اشتراطه لصحة الصوم عند المالكية ٢/ ٥٤٢
- زمنه ٢/ ٤٩٨
- سبق الماء غير المشروع إلى جوف الصائم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
- سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق المشروع إلى جوف الصائم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
- السحاق أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
- السحاق بين المرأتين بلا إنزال، صومهما، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧

openkanoon.com

- السحور
استحبابه له ٢/ ٥٥٥
عدم قيامه مقام النية إلا إذا تسحر بنية الصوم عند الشافعية ٢/ ٥٥٠
قيامه مقام النية في الصوم، عند الجمهور غير الشافعية ١/ ١٥٧، ٢/ ٥٥٠
- السفر
اشتراط كونه طويلاً لمسافة تقدر بحوالي ٨٩ كم لإباحته الفطر في رمضان ٢/ ٥٦٤
شروطه المبيحة للفطر في رمضان ٢/ ٥٦٤
عدم اشتراط كونه مباحاً لإباحته الفطر في رمضان عند الحنفية ٢/ ٥٤٢
الفطر بسببه جوازه ٢/ ٥٦٤
كونه قبل الفجر لإباحة الإفطار في رمضان بسببه، اشتراطه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٤٢
إنشاؤه قبل طلوع الفجر لإباحة الفطر في رمضان، اشتراطه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٦٤
- السفر قبل الفجر، عدم اشتراطه لإباحة الفطر للمسافر، عند الحنابلة ٢/ ٥٤٢
- السفر المبيح للإفطار في رمضان، شروطه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٢
- السفر المبيح للإفطار في رمضان كونه مباحاً، اشتراطه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٦٥
- السفر المنشأ أثناء النهار، عدم إباحة الفطر بسببه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٦٠٤
- سقوط صوم شهر رمضان بالجنون شهراً ٤/ ٧٩٧
- سقوطه عن المريض الذي مات قبل شفائه عند الحنفية ٢/ ١٢٨
- سقوطه عن المسافر الذي مات قبل إقامته عند الحنفية ٢/ ١٢٨
- السكران
صومه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
صومه وقضاء ما فاته من صوم، حكمه ٢/ ٥٥٢
صومه وقضاؤه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤٠
- سننه ٢/ ٥٥٥
- السواك أثناء الصوم
حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦١
حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٦٢، ٢/ ٥٨٩
حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٣
- السواك أثناء الصوم كل النهار، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
- السواك، استعماله أثناء الصوم ولو كان مبلولاً بالماء، عدم فساد الصوم به لأنه سنة عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
- الشروط التي تجب فيها الكفارة في إفطار رمضان، عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- الشروط التي لا بد منها لوجوب الكفارة مع القضاء في الحالات التي يفسد فيها الصوم ويوجب القضاء والكفارة عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
- الشروط التي يفسد بها صوم رمضان بالجماع ويوجب عندها القضاء والكفارة مع التعزير وإمساك بقية اليوم، عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- شروط صحته عند الحنابلة ٢/ ٥٤٣، ٢/ ٥٥٥
- شروط صحته عند الحنفية ٢/ ٥٤٣
- شروط صحته عند الشافعية ٢/ ٥٤٣، ٢/ ٥٥٣
- شروط صحته عند المالكية ٢/ ٥٤٢، ٢/ ٥٥٢
- شروط صحة أدائه ٢/ ٥٥١
- شروط وجوب أدائه عند الحنفية ٢/ ٥٥١
- شروط وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
- شروط وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٥١
- شروط وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
- شروط وجوبه وصحته عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- شروطه ٢/ ٥٣٨
- شروطه العامة ١/ ١٧٠
- شعبان، صومه حكمه ٢/ ٥٢١
- الشك في النية بعد الغروب حكمه ١/ ١٨٤
- شم الروائح العطرية أثناء الصوم، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٧٩
- شم الورد أو المسك، عدم فساد الصوم به عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- شهود جزء من شهر رمضان يوجب الصيام على المختار عند الحنفية ٢/ ٥٢٧
- الشيخ الفاني العاجز عن الصوم والإطعام، حكمه ٢/ ٦٠٥
- صب الماء أو الدهن أو الحقنة في الإحليل أو دخول ماء في الأذن، عدم فساد الصوم به عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- الصبي
أمر وليه له بالصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
صومه إذا بلغ صائماً بسن أو احتلام وقد نوى الصوم من الليل، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
صومه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
صومه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢

- الصبي غير المميز، صومه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٥
- الصبي المميز
أمره بالصوم إن أطاقه بعد بلوغه سبع سنين وضربه عليها بعد عشر سنين من قبل ولي أمره عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٣٩
صومه حكمه ٢/ ٥٣٩
صومه حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
صومه صحته ٢/ ٥٣٩
صيامه وقضاؤه، لليوم الذي يبلغ أثناءه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٣٩
عدم أمره بالصوم عند المالكية ٢/ ٥٣٩
- الصبي المميز إذا بلغ أثناء نهار رمضان وقضاؤه لما فاته حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
- الصبي المميز إذا بلغ أثناء النهار وهو صائم، صومه وقضاؤه لذلك اليوم حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- الصبي ولو مميزاً، صومه حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
- صفة الصوم عند العجز عن الرقبة في الكفارة ٢/ ٦٠٢
- الصلاة والصيام في المناطق القطبية الشمالية ١٢/ ٧٥٨
- صوم الأشهر الحرم
حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٢١
حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٢١
- الصوم الذي يتكرر بتكرر الأسابيع عند الشافعية ٢/ ٥٢٤
- الصوم الذي يتكرر بتكرر السنين عند الشافعية ٢/ ٥٢٣
- الصوم الذي يتكرر بتكرر الشهور عند الشافعية ٢/ ٥٢٣
- الصوم الذي يشترط له تبييت النية ليلاً عند الشافعية ٢/ ٥٤٦
- الصوم أو الإمساك بقية اليوم في حال الإفطار العمد الحرام، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٢
- الصوم أو الإمساك بقية اليوم في حال الإفطار في صوم يجب فيه التتابع ككفارة الظهار أو القتل، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٢
- الصوم بدون نية عدم صحته عند الحنفية ٢/ ٥٥١
- الصوم بذكر المشيئة في النية -إن شاء الله- وكذلك الأيمان وسائر العبادات، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٨
- الصوم بنية مترددة، بعد حصول الظن بشهادة أو باجتهاد، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٨
- صوم التطوع
أنواعه عند الحنفية ٢/ ٥٢٢
أنواعه عند الشافعية ٢/ ٥٢٣
أنواعه عند المالكية ٢/ ٥٢٣
أوقاته، عند الحنابلة ٢/ ٥٢٤
- صوم التطوع أو المندوب ٢/ ٥١٨
- صوم التطوع لمن عليه صوم واجب كالقضاء، كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٧
- صوم التطوع لمن عليه قضاء أيام رمضان، كراهته ٢/ ٥٩٧
- الصوم حالة سفر القصر ولو بلا مشقة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٥
- صوم الحائض والنفساء، صومهما حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٥
- الصوم حين وصول شيء إلى الجوف بنسيان أو إكراه أو جهل يعذر به شرعاً، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- الصوم دون الكفارة لمن أفطر في جميع أنواع الصيام ناسياً وجوبه إلا التطوع فلا قضاء ولا كفارة عند المالكية ٢/ ٥٨٠
- صوم رمضان، وجوبه ٢/ ٥٢٧
- صوم رمضان وجوبه برؤية الهلال أو بإكمال شعبان ثلاثون يوماً ٢/ ٥٢٧
- صوم ستة من شوال، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٢٤
- صوم صاحب العمل الشاق، حكمه عند الجمهور ٢/ ٥٧٠
- صوم الصمت، كراهته عند الحنفية ٢/ ٥١٦
- صوم الضيف بدون إذن المضيف، كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٧
- صوم العاجز عنه -الهرم أو مرض- عدم وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
- صوم عاشوراء، سنيته عند المالكية ٢/ ٥٢٣
- الصوم على مريض برىء من مرضه وقضاء ما فاته، وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
- الصوم عند تناول غذاء أو مافي معناه بدون عذر شرعي، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٦
- الصوم في حق الرائي للهلال وفي حق من صدقه ووثق بشهادته، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٢٩
- الصوم في رمضان إن نوى الصائم غيره، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٨
- الصوم في المدينة، حكمه عند الشافعية ٣/ ٣٥٧
- الصوم في يوم أغمي فيه على الصائم أثناءه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٥١

obeikandl.com

- الصوم في يوم عرفة ونية غيره من قضاء أو نذر أو كفارة ١/ ١٦٥
- صوم القارن والمتمتع في الحج إذا لم يجد الهدي ٣/ ٢٦٢
- صوم الكافر ولو مرتداً، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٣٨
- صوم الكبير الذي لا يطيق الصوم، حكمه ٢/ ٥٤٢
- صوم الكفارات عند وجود سببها، وجوبه ٢/ ٥٢٧
- صوم الكفارة إن أفطر فيه ناسياً أو لعذر أو لغلط في العدد، استئنافه حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٢
- صوم الكفارة إن أفطر متعمداً، حكم استئنافه عند المالكية ٢/ ٦٠٢
- صوم الكفارة، عدم انقطاع التتابع فيه بالفطر لمرض أو حيض عند الحنابلة ٢/ ٦٠٢
- الصوم كفارة عن حنث باليمين، وجوبه ٢/ ٥٢٧
- الصوم كفارة عن قتل خطأ، وجوبه ٢/ ٥٢٧
- صوم الكفارة لمن أفسد يوماً ولو اليوم الأخير ولو بعذر إلا الحيض والنفاس والجنون والإغماء، حكم استئنافه عند الشافعية ٢/ ٦٠٢
- الصوم اللازم الذي يخير فيه بين التتابع والتفريق، أنواعه عند الحنفية ٢/ ٥٢٣
- الصوم اللازم المتتابع، أنواعه عند الحنفية ٢/ ٥٢٣
- الصوم المتتابع بنية واحدة، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- صوم المرأة صوم نفل أو تطوع وزوجها حاضر، حكمه ٨/ ٣٢٥
- الصوم المستحب عند المالكية ٢/ ٥٢٣
- الصوم المسنون عند الحنفية ٢/ ٥٢٢
- الصوم مع السكر، حكمه كأحكام الإغماء عند الحنفية ٢/ ٥٤٠
- صوم من استقاء عمداً ولمن غلبه القيء، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- صوم من اشتبه عليه شهر رمضان لأسر أو سجن ونحوه وقد تحرى في معرفة شهر رمضان حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٢
- صوم من أصبح مجامعاً واستدام الجماع بعد الفجر، حكمه ودليله ٢/ ٥٥٧
- صوم من أصبح معيداً وسافر إلى بلد بعيد أهلها صائمون، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٣٥
- صوم من أكل أو جامع عمداً لشبهة شرعية، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- صوم من جامع ناسياً أو مكرهاً أو متأولاً، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨١
- صوم من ردت شهادته في إثبات الهلال لفسق أو غيره، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
- صوم من سافر من بلد إلى آخر عند من يعتبر اختلاف المطالع، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٣٥
- صوم من سافر من بلد لم ير فيه هلال شوال إلى بلد الرؤية، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٣٥
- صوم من لم يغتسل قبل الفجر وكان على جنابة أو حيض أو نفاس، حكمه عند أبي هريرة ٢/ ٥٥٧
- الصوم المندوب أو المستحب عند الحنفية ٢/ ٥٢٢
- صوم النصف الأخير من شعبان، حكمه ٢/ ٥٢٢
- صوم النصف الأخير من شعبان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٢٢، ٢/ ٥٥٣
- صوم الوصال
  - إباحته للنبي ﷺ ٢/ ٥٥٩
  - حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٦، ٢/ ٥٥٩
  - حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٩
  - كراهته عند الحنابلة ٢/ ٥١٧، ٢/ ٥٥٩
  - كراهته عند الحنفية ٢/ ٥١٦، ٢/ ٥٥٩
- صوم الولي عمن مات بعد إمكان قضاء ما فاته من صوم ولم يقض، حكمه ٢/ ٥٩٩
- صوم الولي عن الميت قضاء، حكمه ٢/ ٥٩٨
- صوم اليوم الرابع من النحر، كراهته إلا لقارن أو متمتع أو في حالة نذر أو كفارة عند ابن جزي من المالكية ٢/ ٥١٦
- صوم يوم واحد أو يومين قبل رمضان، كراهته عند الحنفية ٢/ ٥١١
- صوم يوم وإفطار يوم من صوم التطوع، حكمه ٢/ ٥١٨
- الصيام برؤية شاهد واحد عدل للهلال، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٢٩
- الصيام برؤية الهلال من شخص واحد عدل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٢٩
- صيام ثلاثة أيام من كل شهر تطوعاً، حكمه ٢/ ٥١٩
- الصيام الحرام، عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥١١
- صيام ستة أيام من شوال تطوعاً، حكمه ٢/ ٥١٩
- صيام الفرض عند الحنفية ٢/ ٥١٠
- الصيام في سفر قصر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥١٨
- الصيام المكروه عند الحنفية ٢/ ٥١٥
- الصيام المكروه تحريماً، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥١٥

- الصيام المكروه تحريماً عند الحنفية ٢/ ٥١١
- الصيام المكروه تنزيهاً، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥١٥
- صيام النصف الأخير من شعبان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥١٤
- صيام الواجب عند الحنفية ٢/ ٥١٠
- صيام يوم الاثنين والخميس من كل أسبوع تطوعاً، حكمه ٢/ ٥١٩
- صيام يوم أو يومين قبل رمضان، حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٥
- الصيام يوم أو يومين قبل رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥١٨
- صيام يوم أو يومين قبل رمضان، كراهته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥١٥
- صيام اليوم الرابع من التشريق بعد الأضحى، كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٤
- صيام يوم السبت، خصوصاً، كراهته عند ابن جزي من المالكية ٢/ ٥١٦
- صيام يومي تاسوعاء وعاشوراء، حكمه ٢/ ٥٢٠
- ضابط المرض الذي يبيح الإفطار عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
- الضرر الذي يبيح الإفطار في رمضان ٢/ ٥٦٥
- طروء الجنون والردة والحيض والنفاس للصائم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- الطفل غير المميز، صومه حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
- طهارة الحائض قبل الفجر ولم تغتسل، صحة صومها ٢/ ٥٤٣
- الطهارة من الحيض والنفاس شرط لصحة الصوم عند الحنابلة والمالكية والشافعية ٢/ ٥٤٣
- العاشر من محرم، إفراده بالصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٢٤
- العجز عن الاحتراز عن غبار الطريق والدقيق والذباب والبعوض أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- العجز عن مج النخامة، أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- عدم اشتراطه في الاعتكاف المنذور عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٦٢١
- عدم اعتبار اختلاف المطالع ١٢/ ٥١
- عدم الإفطار بالفصد اتفاقاً ٢/ ٥٩٥
- عدم الإفطار بإنزال المذي عند الحنفية والشافعية ٢/ ٥٩٦
- عدم الإفطار بإنزال المذي في حال تكرار النظر عند الحنابلة ٢/ ٥٩٦
- عدم الإفطار بغلبة ماء المضمضة عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
- عدم الإفطار بنبش الأذن عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥٩٦
- عدم صحة الوكالة في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصيام والطهارة ١١/ ٩١
- عدم لزوم قضاء من شرع بصوم أيام العيد وأيام التشريق ثم أفطر، عند الحنفية ٢/ ٥٢٥
- عدم وجوب الإمساك على من أصبح مفطراً إلا برؤية الهلال أو إكمال شعبان ثلاثين يوماً ٢/ ٥٢٧
- عدم وجوبه على المريض ٢/ ٥٥١
- العدول عن الصوم إلى الإطعام لغلمة عند الشافعية، حكمها ٢/ ٦٠٣
- العقل، اشتراطه لوجوب الصوم ٢/ ٥٣٩
- العلم بوجوبه لمن أسلم بدار الحرب، أو الكون بدار الإسلام لمن نشأ فيها، شرط لوجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٤٣
- عودة القيء أثناء الصوم، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- العيدين، صومهما حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
- الغسل قبل طلوع الفجر الثاني أثناء الصوم لكل من لزمه الغسل، استحبابه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
- غلبة القيء أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
- الغلط بالأكل بسبب طلوع الفجر أو لعدم غروب الشمس، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٦
- الغلط في الأكل نهاراً أثناء الصوم، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
- الغيبة أثناء الصوم، عدم فساد الصوم بها، عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
- الغيبة والنميمة والكذب وغيرها في رمضان، حرمتها ٢/ ٥٥٧
- الفحص النسائي بإدخال آلة منظار في الفرج وبقاء طرفها خارجاً، الصوم، عدم فساده بذلك ٢/ ٥٧٥
- فديته تدفع من ثلث مال المتوفى ٢/ ١٢٩
- فديته، كيفية أدائها إن كان للمتوفى مال عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- الفدية
  - تكررها بتكرر الأعوام، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٠٦
  - تكررها بتكرر الأعوام، حكمها عند الحنابلة والمالكية ٢/ ٦٠٦
- الفدية دون القضاء لمن أفطر بسبب الهرم، وجوبها ٢/ ٥٦٩

- الفدية على القضاء على من أخر قضاء ما فاته من رمضان إلى رمضان آخر، وجوبها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٠٦
- الفدية على المريض الذي لايرجى برؤه، وجوبها عليه بالاتفاق ٢/ ٦٠٥
- الفدية فيه، حكمها ٢/ ٦٠٤
- الفدية لمن أفطر بسبب الهرم، استحبابها عند المالكية ٢/ ٥٦٩
- الفدية مع القضاء على الحامل والمرضع إن أفطرتا خوفاً على ولدهما، وجوبها عند الجمهور ٢/ ٦٠٥
- فرضه ٢/ ٥٠٩
- فساد الصوم بالردة عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
- فساد صوم اليوم الذي مات فيه الصائم في صوم النذر والكفارة عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
- فسق من ترك صيام رمضان كسلاً لا جحوداً ٢/ ٥١٠
- الفصد فيه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
- الفصد والحجامة أثناء الصوم، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- الفصد والحجامة في الصوم، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٦٠
- فضول القول والعمل في الصوم كراهته عند المالكية ٢/ ٥٦١
- فوائده ٢/ ٤٩٩
- القُبلة أثناء الصوم، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٦٣
- القُبلة في الصوم
  - حكمها ٢/ ٥٥٨
  - حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٦٢
- القُبلة واللمس والمفاخذة دون الإنزال، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
- القُبلة والمباشرة مع أمن الإنزال والوقاع أثناء الصوم، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٦٠
- القُبلة والمس والمعانقة أثناء الصوم، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٦٠
- القُبلة ومقدمات الجماع في الصوم، كراهتها ٢/ ٥٦٠
- القدرة، اشتراطها لوجوب الصوم ٢/ ٥٤١
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المفطرات في مجال التداوي ٩/ ٦١٧
- قضاء أيام الإفطار في رمضان، وجوبه ٢/ ٥٩٧
- قضاء أيام الفطر في رمضان المبادرة فوراً إلى قضائها إذا كان الفطر لغير عذر شرعي، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٩٧
- قضاء أيام الكفارة، وجوبه ٢/ ٥٩٧
- القضاء دون الكفارة على المرأة إذا جومعت إكراهاً أو نسياناً أو لجهل، وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
- قضاء رمضان لمن جن فيه كله، حكمه وحكمه إن أفاق في بعضه عند الحنفية ٢/ ٥٥١
- قضاء رمضان، وقته ٢/ ٥٩٧
- قضاء رمضان يكون بتعدد أيامه ٢/ ٥٩٧
- قضاء الصوم بحالة الإغماء ولو استوعب جميع الشهر، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- قضاء الصوم دون الفدية على الحامل والمرضع إذا أفطرتا، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم دون الفدية على من أفطر في رمضان لعجز ولكن يقدر على القضاء، وجوبه ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم دون الكفارة على الزوجة المكرهة بالوطء، وجوبه ٢/ ٦٠١
- قضاء الصوم دون الكفارة على من أفسدت صومها بالسحاق، وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
- قضاء الصوم دون الكفارة لمن وصل شيء لجوفه عن طريق غير الفم كالأذن والعين، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٨٣
- قضاء الصوم على المجنون جنوناً مستمراً، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على المجنون جنوناً مستمراً، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على المرأة إن وطئت مكرهة أو نائمة ٢/ ٥٧٠
- قضاء الصوم على المريض إن أفطر، وجوبه ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على المسافر إن أفطر، وجوبه ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على المغمى عليه، حكمه ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على مقيم تعمد الفطر ثم سافر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على مكلفة تعمدت الفطر ثم حاضت أو نفست، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على من أفسد صوم التطوع في أيام العيد والتشريق عدم وجوبه ٢/ ٥٧١
- قضاء الصوم على من أفطر بغير عذر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على من أفطر في صوم التطوع، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- قضاء الصوم على من أفطر في صوم الفرض مطلقاً سواء حدث الفطر عمداً أو سهواً أو غلبة أو إكراهاً، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٨١

- قضاء الصوم على النائم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- قضاء الصوم فقط دون الكفارة لمن استمر عذره في الإفطار حتى دخل رمضان آخر ومات قبل التمكن من القضاء، وجوبه ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم في حالة الجنون المتقطع، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- قضاء الصوم في كل ما وصل للمعدة من منفذ عال سواء أكان مائعاً أو غير مائع، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
- قضاء الصوم للمغمى عليه لما فاته من صوم أثناء إغمائه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- قضاء الصوم للناسي للنية، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم لمسافر قادم وأقام مدة تمنع القصر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم لمن أصبح صائماً وهو مسافر ثم بدا له الفطر، وجوبه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٦٥
- قضاء الصوم لمن أغمي عليه في رمضان كله، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٥١
- قضاء الصوم لمن أفاق من جنون أو أسلم أثناء النهار، ندبه خروجاً من الخلاف ٢/ ٥٧٢
- قضاء الصوم لمن أفطر عامداً في جميع أنواع الصيام، وفي رمضان القضاء والكفارة، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
- قضاء الصوم لمن أفطر في رمضان، حكمه ٢/ ٥٩٦
- قضاء الصوم مع الفدية على الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على ولدهما فقط وجوبه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم مع الفدية على المرضع إن أفطرت في رمضان، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم مع الكفارة على المريض إذا جاء رمضان آخر ولم يقض ما فاته، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم مع الكفارة وجوبه عند تناول ما يقصد به التغذي عادة عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- قضاء الصوم والكفارة لمن أصبح صائماً وهو مسافر ثم بدا له الفطر، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٦٥
- قضاء صوم اليوم الذي أسلم فيه الكافر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء صوم اليوم الذي أفاق فيه المجنون، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء صوم اليوم الذي أفسده بالجماع مع الكفارة، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- قضاء صوم اليوم الذي بلغ فيه الصبي، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء صوم يوم الشك على الفور إن تبين أنه من رمضان، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- القضاء على من أفطر من التطوع متعمداً، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٩٧
- القضاء في حالة الشروع في صوم التطوع ثم أفطر، وجوبه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٩٧
- القضاء في صوم النذر، وجوبه ٢/ ٥٩٧
- قضاء ما فات من رمضان على التراخي، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٦٠٦
- قضاء ما فات من رمضان في الأيام المنهي عليها كأيام العيد والوقت المنذور أيام رمضان الحاضر، حكمه ٢/ ٥٩٧
- قضاء ما فاته من رمضان تأخيره حتى دخل رمضان آخر، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٩٧
- قضاء المجنون لما فاته من صوم حال جنونه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- القضاء والكفارة على من استدام الجماع بعد طلوع الفجر في رمضان، أو نزع مع طلوع الفجر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
- قضاء اليوم الذي أفطر فيه بالجماع في رمضان مع الكفارة، وجوبه ٢/ ٦٠١
- قضاء اليوم الذي يحدث فيه إغماء، وما بعده حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٣٩
- قضاء يوم الشك، حكمه ٢/ ٥٩٧
- قضاؤه ٢/ ٥٩٦
- قضاؤه على الحائض، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- قضاؤه على السكران، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
- قضاؤه للحائض والجنب والفرق بينهما في القضاء ١/ ٥٤١
- قضاؤه للحائض والنفساء ٢/ ٥١٤
- قضاؤه للصائم بلا نية، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- قضاؤه للمجنون والمغمى عليه إن استوعب جنونه وإغماؤه شهر رمضان كله، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٠
- قضاؤه للمريض المفطر، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- قضاؤه للمسافر إذا أفطر، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- قضاؤه للمفطر بلا عذر، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- قضاؤه لما فات بالإغماء، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
- قضاؤه لما فات بالردة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠

- قضاؤه لما فات بالسكر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
- القطرة في العين أو الأذن ١٢/ ٥١
- قطع التتابع في الصوم لمن أفطر متعمداً في صوم النذر والكفارات المتتابعة -كالقتل والظهار- حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٧
- قطع التتابع لمن أفطر ناسياً أو لعذر أو لغلط في العد في الصوم النذر والكفارات المتتابعات -كالقتل والظهار- حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٧
- قول "إني صائم" لمن شتم في رمضان، سنيته ٢/ ٥٥٨
- القيء أثناء الصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- القيء، إفطار الصائم به عمداً بالاتفاق ٢/ ٥٩٥
- القيء قسراً وعودته قهراً ولو كان ملء الفم، لا يفسد الصوم، عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- قيام أحكام العبادات على التوسط والاعتدال ١٣/ ٧٨٩
- الكافر
  صومه حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤، ٢/ ٥٥٥
  صومه حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣، ٢/ ٥٥٣
  صومه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- الكافر إذا أسلم أثناء نهار رمضان، قضاؤه لما فاته حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
- الكافر إذا أسلم، عدم قضائه للصوم، عند الحنفية وبقية الفقهاء ٢/ ٥٣٨
- الكافر إذا أسلم لا يقضي ما سبق إسلامه بالاتفاق ٢/ ٥٣٨
- كراهة صوم التطوع لمن عليه صوم واجب عند المالكية ٢/ ٥١٧
- كراهة صوم ستة من شوال إن وصلها بالعيد مظهراً لها عند المالكية ٢/ ٥١٧
- كف اللسان والجوارح عن فضول الكلام والأفعال التي لا إثم فيها أثناء الصوم، استحبابه ٢/ ٥٥٧
- كفارته
  الخصال الواجبة لها ٣/ ٤٨٨
  وجوب إخراجها حال الحياة عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- الكفارة
  تعددها إن تعدد الإفطار في يوم واحد قبل التكفير عن الأول، حكمه بالاتفاق ٢/ ٦٠٣
  تعددها إن تعدد الإفطار في يومين أو أكثر من رمضان قبل التكفير عن الأول، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٠٣
  تعددها إن تعدد الإفطار في يومين أو أكثر من رمضان قبل التكفير عن الأول، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٣
  تعددها بتعدد الفساد في الجماع أثناء رمضان عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
  تكررها بتكرر الأعوام لمن دخل عليه رمضان ولما يقض ما فاته من رمضان آخر قبله عند الشافعية ٢/ ٥٩٧
- الكفارة بالفطر في رمضان، حكمها عند الحنفية والمالكية ٢/ ٦٠٠
- الكفارة بتعدد الإفطار في أيام مختلفة، كيفيتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٩٦
- الكفارة بتعمد الفطر في رمضان دون الناسي أو المخطىء أو المعذور ٢/ ٥٨٢
- الكفارة بتعمد الفطر في رمضان لغير عذر ثم حصل مرض أوسفر أو حيض، وجوبها عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- الكفارة بتكرر الإفطار في أيام، كيفية وجوبها عند الحنفية ٢/ ٥٩٦
- الكفارة بوصول شيء إلى المعدة، وجوبها ٢/ ٥٨٣
- الكفارة تعددها أو تداخلها بتعدد الإفطار في أيام، حكمه ٢/ ٦٠٣
- كفارة الجماع في رمضان نهاراً بالصوم، وجوبها ٢/ ٥٢٧
- كفارة الصوم، تكررها بتكرر السنين إذا جاء رمضان آخر ولم يقض المريض ما فاته، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
- كفارة الصوم للمريض إذا جاء رمضان آخر ولم يقض ما فاته، عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
- كفارة الصوم للمسافر إذا جاء رمضان آخر ولم يقض ما فاته، عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
- كفارة الظهار بالصوم، وجوبها ٢/ ٥٢٧
- الكفارة على المفطر في رمضان بالجماع وهو غير مترخص بسفر أو مرض، وجوبها عليه عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- الكفارة على من أصبح بنية الفطر في رمضان ولو نوى الصوم بعده وبرفض النية أي رفعها نهاراً، وجوبها عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- الكفارة على من أفطر رمضان عالماً بحرمة الفطر، وجوبها عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- الكفارة على من أفطر في رمضان دون غيره بالجماع، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- الكفارة على من أفطر في رمضان مختاراً أو مكرهاً ولا من غلبه الفطر، وجوبها عند المالكية ٢/ ٥٨٢

obeikandl.com

• الكفارة على من أفطر في رمضان منتهكاً حرمة الشهر، وجوبها عند المالكية ٢/ ٥٨٢
• الكفارة على من أفطر متعمداً بغير الجماع، عدم وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
• الكفارة على الواطىء لا الموطوء أثناء الصوم، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• الكفارة للإفطار في رمضان دون غيره كقضاء رمضان وصوم النذر وصوم كفارة، وجوبها ٢/ ٥٨٢
• الكفارة للمفطر بالجماع، شروط وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
• الكفارة لمن أفطر في رمضان بالجماع ولو مكرهاً، وجوبها عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
• الكفارة لمن أفطر ناسياً أو وصل شيء إلى جوفه من غير الفم في نهار رمضان، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٨٢
• الكفارة لمن أمنى بتعمد النظر أو الفكر في نهار رمضان ولم تكن عادته الإنزال بهما، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٨١
• الكفارة لمن انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه، لزومها عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• الكفارة لمن تكرر منه الجماع في رمضان، كيفيتها عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
• الكفارة مع القضاء لمن جامع في نهار رمضان، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
• الكفارة مقدارها عن الصيام عند الحنفية ٢/ ١٢٩
• الكفارة من جديد لمن أفطر ولو لعذر إلا الحيض، حكم استئنافها عند الحنفية ٢/ ٦٠٢
• كفارة اليمين بالصوم: حكم التتابع فيها ٣/ ٤٩٨
• كفر جاحد وجوب صيام رمضان ٢/ ٥١٠
• لا يعتبر لوجوبه لفظ الشهادة "أشهد" في إثبات الهلال عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
• لزوم التطوع بالشروع فيه، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٢٥
• لزومه على كل من سمع من عدل، إثبات هلال رمضان وعدم اختصاصه بالحاكم عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
• للإمام الأمر بالصوم بما يثبت لديه في إثبات هلال رمضان بلا خلاف ٢/ ٥٣٣
• اللمس والقبلة أثناء الصوم إن لم ينزل، حكمها ٢/ ٥٩٢
• لو أصبح المسافر صائماً ثم بدا له أن يفطر، حكمه ودليله عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٦٥
• ليس الصحيح كالمريض في صوم رمضان عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٦٧
• ما بقي بين أسنان الصائم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
• ما لا يعتبر من المفطرات ١٢/ ٥١
• ما لا يعتبر من المفطرات من الأمور التي يتداوى بها ٩/ ٦١٨
• ما لايفسد الصوم عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
• ما لايفسد الصوم عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• ما لايفسد عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣
• ما وصل للمعدة من منفذ سافل أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• ما يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط عند الحنابلة ٢/ ٥٨٩
• ما يفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة معاً في رمضان دون غيره، عند المالكية ٢/ ٥٨١
• ما يوجب القضاء والكفارة معاً من مفسدات الصوم، عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
• ما يوجب القضاء والكفارة والتعزير ٢/ ٥٨٧
• المبالغة في المضمضة والاستنشاق أثناء الصوم، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٦٢
• المتمتع بالحج، صومه إذا لم يجد الهدي ٣/ ٣٢٧
• المجنون
صومه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
صومه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
صومه حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
صومه وقضاء اليوم الذي جن فيه الصائم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
صومه وقضاؤه لما فاته من الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤٠
• المجنون إذا أفاق أثناء رمضان، صومه وقضاؤه لما فاته حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
• المجنون إذا أفاق أثناء نهار رمضان، صومه وقضاؤه لما فاته حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
• المجنون الذي أفاق في بعض رمضان، قضاؤه لما مضى من رمضان، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٠
• المجنون والمغمى عليه، عدم صحة صومهما، وعدم وجوبه عليهما عند المالكية ٢/ ٥٤٣
• المجنون ومن في حكمه، صومه عدم صحته لعدم إمكان النية ٢/ ٥٣٩
• المحتلم نهاراً، صومه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
• المحرم، صومه سنيته عند الحنابلة ٢/ ٥٢٤

openkanal.com

• مداواة الأسنان أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦١

• المرأة
صومها إن وطئت وهي نائمة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
صومها تطوعاً بغير إذن زوجها، كراهته عند الحنفية ٢/ ٥١٦
صومها نفلاً بغير إذن زوجها، حرمته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥١١
صومها نفلاً بغير إذن زوجها، كراهته كراهة تنزيهية عند الحنفية ٢/ ٥١١
• المرأة المطاوعة في الوطء في نهار رمضان صومها، وصوم المرأة المكرهة أو النائمة، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨١

• المرتد
الصوم وجوبه عليه وجوب مطالبة عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
صومه حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤، ٢/ ٥٥٥
• المرتد إذا سكر أوجن، يقضي الصوم عن جميع أيام الجنون وأيام السكر عند الشافعية ٢/ ٥٤١

• المرض
الإفطار في رمضان بسببه، جوازه ٢/ ٥٦٧
ضابطه المبيح للفطر في رمضان ٢/ ٥٦٧

• المرضع
إفطارها حكمه ٢/ ٥٦٩
صومها حكمه ٢/ ٥٤٢
• المرضع إن خافت مشقة، صومها كراهته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
• المرضع إن خافت الهلاك، صومها حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٧

• المريض
صومه تطوعاً في رمضان، حكمه ٢/ ٥٦٨
صومه حكمه ٢/ ٥٤٢
صومه عدم وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
صومه في رمضان مع مرضه، حكمه ٢/ ٥٦٨
صومه واجباً آخر في رمضان، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٦٨
صومه واجباً آخر في رمضان، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٨
• المريض إذا أصبح على نية الصوم ثم زال عذره، إفطاره حكمه ٢/ ٥٦٨
• المريض إذا شفي، إفطاره حكمه ٢/ ٥٤٢
• المريض الذي لا يرجى برؤه، صومه حكمه ٢/ ٥٧٠
• المريض الذي لا يشق عليه ولا يزداد مرضه بالصوم، حكمه عند الجمهور خلافاً لابن سيرين ٢/ ٥٦٨
• المريض الذي يخاف الهلاك والضعف من صيامه، إفطاره حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٨
• المريض الذي يقدر على الصوم بمشقة، إفطاره حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٨
• المريض الذي يقدر على الصوم بمشقة ويخاف زيادة المرض، إفطاره حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٨
• المريض إن أصبح على نية الفطر ثم زال عذره، إفطاره حكمه ٢/ ٥٦٨
• المريض إن خاف مشقة، صومه كراهته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
• المريض إن خاف الهلاك، صومه حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
• المريض صومه في رمضان، حكمه باتفاق المذاهب الأربعة ٢/ ٥٦٦
• المريض في رمضان
إفطاره حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٨
إفطاره حكمه عند الحنفية والشافعية ٢/ ٥٦٨
إفطاره حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٨
• المريض والمسافر إن ماتا وهما على حالهما بالنسبة لقضاء ما فاتهما من صوم، حكمهما ٢/ ٥٩٨

• المسافر
سفر قصر، صومه، حكمه ٢/ ٥٤٢
صومه إذا أجهده الصوم، كراهته عند الحنفية ٢/ ٥١٦
صومه إن علم أنه يقدم غداً أهله، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
صومه حكمه ٢/ ٥٤٢
صومه في حال الضرر، حرمته عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٦٥
صومه في رمضان، حكمه باتفاق المذاهب الأربعة ٢/ ٥٦٦
صومه في رمضان عن غيره كالنذر والقضاء، حكمه ٢/ ٥٦٦
صومه واجباً آخر في رمضان، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٦٨
عدم وجوب الصوم عليه، عند الحنفية ٢/ ٥٥١
• المسافر إذا أصبح على نية الصوم ثم زال عذره، إفطاره حكمه ٢/ ٥٦٨
• المسافر إذا أقام، إفطاره حكمه ٢/ ٥٤٢
• المسافر إن خاف مشقة، صومه كراهته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
• المسافر إن خاف الهلاك، صومه حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
• المسافر أو المريض صومهما في رمضان حكمه عند غير الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٦٦

obeikandl.com

- المسافر صائماً ثم بدا له أن يفطر، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٦٥
- المسافر القادم أثناء النهار، صومه حكمه ٢/ ٥٤٢
- المسافر والمريض صومهما في رمضان، حكمه عند الظاهرية ٢/ ٥٦٦
- المسافر والمريض صومهما في رمضان عن غيرهما حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٦
- المسافر ولو سافر من بلده أثناء النهار، إفطاره حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٤
- المشقة التي تبيح الإفطار، ماهيتها عند الشافعية ٢/ ٥٦٤
- مضغ العلك أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٣، ٢/ ٥٩٤
- مضغ العلك أو ذوق الطعام، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٩
- مضغ العلك، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٠
- مضغ العلك ونحوه أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦١
- المضمضة للعطش أثناء الصوم، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٨٣
- المضمضة والاستنشاق أثناء الصوم، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٦٢
- المضمضة والاستنشاق أثناء الصوم، حكمها ودليله عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
- المضمضة والاستنشاق أثناء الصوم ولو لغير وضوء، حكمهما عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
- المضمضة والاستنشاق لغير الوضوء أثناء الصوم، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٦١
- المعانقة والمباشرة والإنزال بفكر ونظر بشهوة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٨٩
- المغمى عليه
  صومه حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٢، ٢/ ٥٥٣
  صومه حكمه وحكم قضائه لما فاته أثناء الإغماء عند المالكية ٢/ ٥٤٠، ٢/ ٥٥٢
- المغمى عليه صومه إن أفاق لحظة من النهار أو أطبق الإغماء جميع النهار، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٤١
- المغمى عليه صومه، وقضاؤه لما فاته من صوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
- مفسداته
  الحيض ١/ ٥٣٦
  النفاس ١/ ٥٣٦
- مفسداته التي توجب القضاء دون الكفارة عند الحنفية ٢/ ٥٧٣
- مفسداته التي توجب القضاء دون الكفارة، عند الشافعية ٢/ ٥٨٤
- مفسداته التي توجب القضاء مع الكفارة عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
- مفسداته عند الحنفية ٢/ ٥٧٣
- مفسداته عند الشافعية ٢/ ٥٨٣
- مفسداته عند المالكية ٢/ ٥٧٩
- المفطر في رمضان بالجماع وهو عالم بالحرمة، الكفارة، عدم وجوبها عليه عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- المفطرات عند المالكية ٢/ ٥٨٠
- مقداره في كفارة اليمين وشرطه ٣/ ٤٩٨
- مقدمات الجماع أثناء الصوم، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٦٣
- المكره، إفطاره، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٠
- مكروهاته ٢/ ٥٥٩
- مكروهاته عند الحنابلة ٢/ ٥١٧، ٢/ ٥٦٢
- مكروهاته عند الحنفية ٢/ ٥٦٠
- مكروهاته عند الشافعية ٢/ ٥٦٢
- مكروهاته عند المالكية ٢/ ٥٦١
- الممتنع عن الصوم، حكمه ٦/ ١٨٧
- من ابتلع ريقه أو مابين أسنانه من طعام، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٣
- من أخر قضاء ما فاته من رمضان حتى دخل رمضان آخر، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٩٧
- من أخر ما فات من رمضان إلى ما بعد رمضان آخر، الفدية، حكمها له عند الحنفية ٢/ ٦٠٦
- من أسلم في أثناء رمضان، الصوم في حقه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٨
- من أسلم أثناء النهار، الصوم في حقه لبقية اليوم، حكمه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٣٨
- من أصبح بنية الفطر في رمضان ولو نوى الصوم بعده وبرفع النية نهار رمضان، صومه حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- من أصبح جنباً ولم يتطهر إلا بعد الفجر، صحة صومه ٢/ ٥٤٣
- من اغتاب ظاناً صومه، ثم أفطر متعمداً فعليه الكفارة عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- من أغمي عليه رمضان كله قضاه، عند الحنفية ٢/ ٥٣٩
- من أفسد صوماً غير أداء رمضان بجماع وغيره، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٥

- من أفطر بالجماع في رمضان ناسياً لصومه، الكفارة، عدم وجوبها عليه عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- من أفطر ظاناً الغروب والشمس باقية، صومه حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
- من أفطر عمداً في رمضان ثم سوفر به كرهاً أو سافر اختياراً، بعد لزوم الكفارة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٠٤
- من أفطر في قضاء رمضان، الكفارة، حكمها له عند الجمهور ٢/ ٦٠٠
- من أفطر ناسياً أو مكرهاً ثم أكل أو شرب عمداً ظاناً عدم وجوب الإمساك لا كفارة عليه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- من أفطر ناسياً في صوم التطوع أو بعذر مبيح، حكمه بالإجماع ٢/ ٥٩٧
- من أفطر يوم الشك قبل ثبوت الهلال، لا كفارة عليه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- من اكتحل واستعمل القطرة في العين، صومه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
- من أكل أو جامع في حالة السفر بعد أن أصبح مقيماً ناوياً الصوم من الليل ثم بدأ السفر نهاراً، صومه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- من أكل أو شرب أو جامع شاكاً في طلوع الفجر ودام شكه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
- من أكل أو شرب أو جامع شاكاً في طلوع الفجر وهو طالع، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
- من أكل أو شرب أو جامع ناسياً نهار رمضان، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
- من أكل أو شرب في نهار رمضان ناسياً، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٩٥
- من أكل ثم جامع في نهار رمضان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- من أكل ظاناً أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع، أو أفطر يظن أن الشمس قد غابت ولم تغب، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
- من أكل في نهار رمضان مكرهاً، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٩٥
- من أكل في نهار رمضان مكرهاً، حكمه عند المالكية والحنفية ٢/ ٥٩٥
- من أكل ونحوه ناسياً أثناء الصوم فظن أنه أفطر فأكل ونحوه عمداً، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
- من أنزل المني بنظر أو فكر، صومه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
- من ترك الصوم أو الحج أو الصلاة أو الزكاة جاهلاً ١٠/ ٤٦٦
- من تعمد الجماع محتالاً عالماً بالتحريم أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- من تعمد الفطر يوم الثلاثين من رمضان منتهكاً للحرمة ثم تبين أنه يوم عيد، لا كفارة عليه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- من تناول غذاء أو دواء لعذر شرعي -مرض، سفر، إكراه، خطأ، إهمال، شبهة-، حكمه ٢/ ٥٧٤
- من جامع دون الفرج عمداً فأنزل أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣
- من جامع ظاناً وقت الجماع بقاء الليل أو دخول المغرب، عدم وجوب الكفارة عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- من جامع عمداً بعد الأكل ناسياً وظن أنه أفطر بالأكل، عدم وجوب الكفارة عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- من جامع في أول نهار رمضان ثم مرض أو حاضت المرأة أو نفست، صومه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
- من جامع في رمضان أو أكل عمداً، الكفارة حكمها له عند الحنفية والمالكية ٢/ ٦٠٠
- من جامع في نهار رمضان فتجب عليه القضاء والكفارة وإمساك بقية النهار باتفاق المذاهب ٢/ ٥٩٥
- من جامع قبل طلوع الفجر أو أكل ثم طلع عليه الفجر، صومه حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- من جامع قبل طلوع الفجر فأمنى بعد الفجر، صومه حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
- من جامع يعتقد بقاء الليل فبان أن الفجر قد طلع، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
- من جن أو مات بعد الجماع أثناء نهار رمضان الذي جامع فيه قبل الغروب، عدم وجوب الكفارة عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- من رأى الهلال وحده ولم يقبل الإمام شهادته، الصوم وجوبه عليه وحكم فطره ٢/ ٥٢٨
- من سافر أو مرض أو أغمي عليه أو ارتد بعد الجماع في أثناء الصوم، عدم سقوط الكفارة عنه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- من سافر عمداً فأفطر لسفره، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٢٥
- من شرع في الصوم في السفر ثم تعرض لمشقة شديدة، حكمه ٢/ ٥٦٤

• من عجز عن الصوم والإطعام استغفر الله ولاشيء عليه عند الحنفية ٢/ ٦٠٥
• من غلبه القيء أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٣
• من غلبه المني أو المذي بمجرد النظر أو الفكر غير المستديم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٣
• من قدر على العتق في أثناء الصوم ولو آخر يوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٢
• من قدر على العتق في أثناء الصوم ولو في آخر يوم، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٠٢
• من قضى شهوة الفرج غير كاملة، صومه، حكمه عند الحنفية وحالاتها ٢/ ٥٧٥
• من كان ناوياً الصوم ليلاً ثم جامع في نهار رمضان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
• من لم يتحقق من الإيلاج بقدر الحشفة أثناء الجماع في رمضان، عدم وجوب الكفارة عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• من مات بعد التمكن من قضاء الصوم ولم يقض، حكمه ٢/ ٥٦٩
• من مات قبل إمكان قضاء ما فاته من صوم، حكمه ٢/ ٥٩٨
• من نذر صوم يوم معين أو شهر معين ثم أفطر لعذر، صومه وقضاؤه، حكمه، عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• من وصل شيء إلى حلقه أثناء الصوم ورده فلا كفارة عليه عند المالكية ٢/ ٥٨٣
• من وطىء في غير فرج، عدم وجوب الكفارة عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• المنذور غير المعين "لله علي أن أصوم شهراً"، صومه كيفيته ٣/ ٤٨٦
• المني
الإفطار بخروجه بنظر أو فكر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
خروجه بلمس وقبلة ومضاجعة بلا حائل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٦
• مواقيت الصلاة والصيام في المناطق القطبية ١٢/ ٢٩
• موجب الكفارة للصوم ٢/ ٦٠٠
• النافلة، صومها عند المالكية ٢/ ٥٢٣
• النائم
صومه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١، ٢/ ٥٥٤
صومه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
• النائم مكلفاً ولونام كل النهار، حكم قضائه للصوم عند المالكية ٢/ ٥٤٠
• نبش الأذن بعود أو نحوه أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• النذر بالصوم ولم ينو عدداً معيناً، حكمه ٣/ ٤٨٠
• النذر بأن يصوم ليلاً أو أن تصوم أيام حيضها، حكمه ٣/ ٤٧٢
• النذر بصوم يوم النحر وأيام التشريق، حكمه ٣/ ٤٧٣
• النذر بقوله "لله علي صوم" حكمه ٣/ ٤٨٠
• نذر صوم سنة معينة، حكمه ٣/ ٤٨٧
• نذر الصوم، صحته عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
• نذر صوم العيدين وأيام التشريق، صحته وكيفيته الوفاء به عند الحنفية ٢/ ٦٠٨
• نذر صوم يوم مكرر، كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٧
• النذر، صومه وجوبه بالنذر به ٢/ ٥٢٦
• نزع المأكول أو المشروب أو الفرج عند طلوع الفجر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٣
• النظر إلى المرأة ومقدمات الجماع أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦١
• النفساء التي طهرت أثناء نهار رمضان، صومها وقضاؤها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
• النفل
صومه إذا نذر الشخص إتمامه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
صومه عند الحنفية ٢/ ٥٢٢
• النفل بنية قبل الزوال، صومه حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٦
• نفل جزم به، صومه حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٤٨
• نفل الصوم، عدوم لزومه بالشروع فيه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٢٦
• النوم، الإكثار منه أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦١
• نيته
تعيينها ١/ ١٣٧
ما يراد بها ١/ ١٣٢
وقتها ١/ ١٤٨
• نيته شروطها ١/ ١٧٠
• النية
أثرها في الصوم ٢/ ٥٥٠
اشتراطها لصحة الصوم، عند المالكية ٢/ ٥٤٢
تبييتها في الصوم، حكمه عند الحنفية ١/ ١٥٧، ١/ ١٧٠، ٢/ ٥٥٠
تبييتها في الصوم، وجوبه عند الجمهور غير الحنفية ١/ ١٥٧، ١/ ١٧٠، ٢/ ٥٥٠

openkanon.com

تبييتها في الفرض دون النفل في الصوم، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٥٤
تبييتها وتعيينها لصوم التمتع والقران عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
تبييتها وتعيينها لصوم الكفارات، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
تبييتها وتعيينها لصوم النذر المطلق، اشتراطها عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
تبييتها وتعيينها لصوم النذر المعين، عدم اشتراطها عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
تبييتها وتعيينها لصوم النفل، عدم اشتراطه ٢/ ٥٤٥
تبييتها وتعيينها لقضاء رمضان وقضاء ما أفسده من نفل، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
ترجيح تبييتها في صوم الواجب والفرض من الليل وصحتها في النهار في صوم التطوع ودليله ٢/ ٥٤٧
تعددها بتعدد الأيام في الصوم، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٤٩
تعددها في الصوم بتعدد الأيام، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٤٩
تعيين نية الفرضية في الصوم، عدم وجوبه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٥٠
تعيينها في صوم الفرض، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٧
تعيينها في صوم الفرض، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٧
الجزم بها في الصوم، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٨
الجزم بها في الصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٨
ركن فيه عند المالكية والشافعية ٢/ ٤٩٨، ٢/ ٥٤٣
شرط لصحته عند الحنابلة ١/ ١٧٩، ٢/ ٥٤٣، ٢/ ٥٤٤، ٢/ ٥٥٥
شرط لصحته عند الحنفية ١/ ١٧٩، ٢/ ٥٤٢، ٢/ ٥٤٤
صفتها في الصوم عند الحنابلة ٢/ ٥٥٠
صفتها في الصوم عند الحنفية ٢/ ٥٥٠
صفتها في الصوم عند الشافعية ٢/ ٥٥٠
صفتها في الصوم عند المالكية ٢/ ٥٥٠
عدم اشتراط تعيينها بالسنة ولا الأداء ولا الإضافة إلى الله تعالى بالاتفاق في الصيام ٢/ ٤٤٩
قطعها بإفساد الصوم أو تركه مطلقاً لعذر أو لغير عذر عند المالكية ٢/ ٦٠٧
وقتها في الصوم، عند المالكية ٢/ ٥٤٥
• نية الأداء والقضاء فيه، حكمها ١/ ١٧٩
• النية بعد طلوع الفجر إن كان الصوم ديناً، حكمها ٢/ ٥٤٥
• النية بعد طلوع الفجر في صوم رمضان والتطوع والمنذور والمعين، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
• نية الترخص بالفطر على المريض، حكمها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥٦٨
• نية الترخص بالفطر على المريض، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٦٨
• نية الصوم، التردد فيها بعد حصول الظن باستصحاب كآخر رمضان عند الحنفية ٢/ ٥٤٨
• النية عدم تعددها في صوم متتابع ككفارة رمضان أو القتل أو الظهار، حكمها عند المالكية ٢/ ٤٤٩
• نية الفرضية لصوم رمضان، عدم اشتراطها بالاتفاق ٢/ ٥٤٩
• النية في الصوم، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٥٢
• النية في الصيام، تعليقها حكمه ١/ ١٦٩
• النية فيه ١/ ١٥٧
تعليقها بمشيئة الله، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٦٣، ٢/ ٥٤٣
حكمها عند الشافعية ١/ ١٧٩، ٢/ ٥٤٤، ٢/ ٥٤٣، ٢/ ٥٥٣
• نية القضاء فيه اتفاقاً ١/ ١٧٩
• النية للصوم الواقعة في الليل من الغروب إلى آخر جزء منه إن حدث إغماء أو جنون استمر للفجر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤٦
• النية للصوم، وقتها عند الحنابلة ٢/ ٥٤٦
• النية له، وقتها عند الشافعية ٢/ ٥٤٦
• الهرم
الإفطار بسببه حكمه ٢/ ٥٦٩
صومه عدم وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
• الهلال التماسه للصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٣
• الوصال في الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦١
• وصول أي شيء إلى المعدة سواء أكان مائعاً أم غيره من فم أو أنف أو أذن أو عين أومسام رأس عمداً أو سهواً أو خطأ أو غلبة، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• وصول الدهن إلى الجوف بتسرب المسام أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
• وصول شيء إلى باطن الدماغ والبطن والأمعاء والمثانة والحقنة في الأحليل والأذن، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
• وصول شيء إلى الحلق ولو لم يغذ في نهار رمضان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨١
• وصول شيء مادي إلى الجوف وإن قل كسمسمة أولا يؤكل عادة من منفذ مفتوح عمداً، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٤

• وصول مائع إلى الحلق من فم أو أنف أو أذن عمداً أو سهواً أو خطأ أو غلبة، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• وطء الصائمة أولى من وطء الحائض في حال الضرورة، عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣
• الوطء في فرج البهيمة أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
• وقت فرضه ٢/ ٥٠٩
• الوقت، كونه قابلاً للصوم، شرط لصحة الصوم عند الشافعية ٢/ ٥٤٣
• وقوع الصوم في رمضان للمسافر عما نواه من واجب ٢/ ٥٤٧
• وقوع صوم المريض في رمضان عما نواه إذا نوى واجباً آخر فيه عند أبي حنيفة وعند صاحب (الهداية) وأكثر مشايخ بخارى ٢/ ٥٤٧
• الولي، صومه عمن مات بعد التمكن من قضاء ما فاته من رمضان ولم يقض، حكمه ٢/ ٥٦٩
• يوم الجمعة
إفراده بالصوم، حكمه ٢/ ٥١٥
صومه منفرداً، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٢/ ٥٢١
صيامه، ندبه وعدم كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٦
• يوم الشك
صومه بنية غير جازمة عن رمضان، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٥٤٨
صومه، حكمه عند الحنابلة والمالكية ٢/ ٥١٣، ٢/ ٥١٨
صومه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥١١، ٥/ ٥٤٨
صومه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥١٢، ٢/ ٥٥٣
صومه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥١٢
صومه، عن قضاء أو نذر أو كفارة، لا كراهة فيه عند الحنابلة ٢/ ٥١٣
• يوم الشك إن صادف عادة للمسلم بصوم تطوع، صومه حكمه ٢/ ٥١١
• يوم الشك عن القضاء والنذور والكفارة وموافقة عادة تطوع، صومه جوازه عند الشافعية ٢/ ٥١٣
• يوم عاشوراء
إفراده بالصوم، حكمه عند الجمهور ٢/ ٥٢١
صومه، الحكمة منه ٢/ ٥٢٠
• يوم عرفة
صومه تطوعاً، حكمه ٢/ ٥١٩
صومه حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٢٤
• يوم عرفة للحاج، صومه حكمه ٢/ ٥٢٠
• يوم عرفة ولو لحاج، صومه حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٢٢
• يوم العيد، صومه حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
• يوم المولد النبوي، صومه كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٧
• يوم النيروز والمهرجان، صومه عدم كراهته عند الشافعية ٢/ ٥١٨
• يومي العيدين
صومهما حرمتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥١٣
صومهما كراهته كراهة تحريمية عند الحنفية ٢/ ٥١٣
• يومي النيروز والمهرجان، إفرادهما بالصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥١٨

■ الصومال

• بيان مجمع الفقه الإسلامي حول فلسطين والمسجد الأقصى والعراق والصومال ٩/ ٧٧٤

■ الصيال

• إباحة قتل الصائل ٥/ ٦١٤
• استعمال المدافع للسلاح، حكمه ٥/ ٦١٤
• اعتبار فعل الصبي والمجنون جريمة عند أبي يوسف ٥/ ٦١٩
• التزام مبدأ التدرج في مراحل الدفاع ٥/ ٦١٤
• التزام مبدأ المماثلة في دفع الصائل ٥/ ٦١٤
• تجاوز المدافع حدود المشروع، حكمه ٥/ ٦١٥
• تقديم البينة من قاتل الزاني بامرأته، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٦٢١
• الدفاع الشرعي، حكمه ٥/ ٦١٥
• الدفاع عن الغير، حكمه ٥/ ٦١٥
• الدفاع عن ما فيه روح من المال، حكمه عند الشافعية ٥/ ٦٢٣
• الدفاع عن المال، حكمه عند المالكية ٥/ ٦٢٣
• الدفاع عن المال ضد الصائل، حكمه ٥/ ٦٢٣
• الدفاع عن المال ضد الصائل، حكمه عند بعض المالكية ٥/ ٦٢٣
• الدفاع عن مال لا روح فيه، حكمه عند الشافعية ٥/ ٦٢٣
• الدفاع عن النفس
حكمه عند أبي حنيفة والمالكية والشافعية ٥/ ٦١٧
حكمه عند الحنابلة ٥/ ٦١٨
• الدفاع عن نفس الغير، حكمه عند الشافعية ٥/ ٦١٧
• دفاع المرأة عن عرضها، حكمه ٥/ ٦٢٠
• دفع الرجل من رآه يصول على عرض امرأة، حكمه ٥/ ٦٢١
• دفع الصائل بالأخف فالأخف ١٠/ ٥٧٨

openkanar.com

- دفع الصائل على المال، جوازه ٥/ ٦٢١
- دفع الصائل، وجوبه بالقدر اللازم لدفعه ٥/ ٦١٧
- شروط دفع الصائل ٥/ ٦١٦، ١٠/ ٤٩١
- صيال الحيوان والصبي والمجنون، ترجيح رأي الجمهور فيه ٥/ ٦١٦
- صيال الصبي والمجنون ١٠/ ٤٩٣
- صيال الصبي والمجنون والدابة، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦١٩
- صيال الصبي والمجنون والدابة، خلاصة رأي الحنفية في حكمها ٥/ ٦١٩
- ضمان دفع الصائل بالقتل، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٦٢٠
- عدم اعتبار فعل الصبي والمجنون اعتداء، عند الحنفية ٥/ ٦١٩
- عدم ضمان من رد صائلاً دفاعاً عن نفسه ١٠/ ٤٩٣
- عدم مسؤولية المدافع إذا قتل الصائل باتفاق ٥/ ٦١٨
- الفرق بين الدفاع عن المال والدفاع عن النفس أو العرض ٥/ ٦٢٤
- قبول قول المدافع بيمينه، عند المالكية ٥/ ٦١٦
- قتل صاحب الدار من اطلع داخل بيته بغير إذنه، حكمه ٥/ ٦٢٣
- قتل الصائل
  - جوازه ٥/ ٦١٦
  - عدم جوازه إذا أمكن دفعه بطريق آخر ٥/ ٦١٦
- قتل الصائل إن شهر سلاحاً ٥/ ٦١٤
- قتل المصول عليه الصائل إذا كان دابة، حكمه ٥/ ٦١٩
- قتل المصول عليه الصائل إذا كان صبياً أو مجنوناً، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦١٩
- قلع عين من اطلع داخل بيت بغير إذن صاحبه، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ٦٢٣
- قلع عين من اطلع داخل بيت بغير إذن صاحبه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٦٢٢
- كون الاعتداء حالاً لجواز دفع الصائل، اشتراطه ٥/ ٦١٦
- متى يجوز للمدافع قتل الصائل ٥/ ٦١٥
- مراحل الدفاع ٥/ ٦١٤
- مشروعية الدفاع عن نفس الغير وماله وعرضه ٥/ ٦١٤
- مشروعية الدفاع عن النفس والمال والعرض ٥/ ٦١٤
- من قتل امرأته المطاوعة في الزنا، حكمه ٥/ ٦٢١
- من قتل امرأته المكرهة على الزنا، حكمه ٥/ ٦٢١
- من قتل الزاني بامرأته، حكمه ٥/ ٦٢١
- الناظر في داخل البيوت إذا لم ينزجر بالدفع اليسير، حكمه ٥/ ٦٢٣
- هل دفع الصائل حق مباح أو واجب ٥/ ٦١٧
- وجود اعتداء لجواز دفع الصائل، اشتراطه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦١٦

■ الصيانة

- حكم عقد الصيانة ٩/ ٦٤٣
- شرط الصيانة في الآلات في البيع والإجارة ١٣/ ٢٨٩
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن عقد الصيانة ٩/ ٦٤٢

■ الصيد

- إجارة البركة أو البحيرة للاصطياد منها ١١/ ١٣٦
- أحكامه عند المالكية ٣/ ٦٨٤
- اختلافه عن الذبح في التسمية عند الحنابلة ٣/ ٦٨٧
- إدراك الصائد المصيد وفيه حياة، حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٨٨
- إدراك الصائد المصيد وفيه حياة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٦٨٩
- إدراك الصائد المصيد وفيه حياة، حكمه عند المالكية ٣/ ٦٨٩
- إذا استرسل الجارح بنفسه، حكمه ٣/ ٦٨٦
- إذا أكل منه الحيوان الصائد، حكمه ٣/ ٦٩٩
- إذا ترك القانص التسمية، حكمه ٣/ ٦٨٦
- إذا رمى الصائد الصيد فغاب عن عينه ثم وجده ميتاً، حكمه ٣/ ٦٩٠
- إذا شاركه في صيده جارح غير معلم، حكمه ٣/ ٦٩٨
- إرسال الجارح على صيد فصاد غيره، حكمه ٣/ ٦٩٧
- الاستيلاء الحكمي على المصيد، معناه ١٠/ ٧٦
- اشتراط قصد التملك في الاستيلاء الحكمي ١٠/ ٧٦
- الاشتراك فيه، حكمه ٣/ ٧٠٦
- اشتراك كافر غير أهل كتاب مع مسلم في صيد، حكمه ٣/ ٦٨٥
- اشتراك مجوسي أو كافر مع مسلم في صيد، حكمه ٣/ ٦٨٥
- الاصطياد بما لا يجوز الذبح به، حكمه ٣/ ٦٩٣
- الاصطياد بمثقل، حكمه ٣/ ٦٩٣
- الاصطياد في الحرم، جزاؤه ٣/ ٣٠٠
- اعتباره من أسباب الملكية ٥/ ٣٨٠
- امتلاكه إذا اشترك اثنان في صيده، حكمه ٣/ ٧٠٦

obeikandl.com

- أنواع آلته ٣/ ٦٩٢
- الحيوان الجارح، أوصاف تعليمه ٣/ ٦٩٦
- الحيوان الجارح، شروطه ٣/ ٦٩٤
- الحيوان الجارح، شروطه: ألا يأكل من الصيد ٣/ ٦٩٩
- الحيوان الجارح، شروطه: ألا يرجع عن الصيد عند المالكية ٣/ ٧٠٠
- الحيوان الجارح، شروطه: ألا يشاركه في الأخذ ما لايحل صيده ٣/ ٦٩٨
- الحيوان الجارح، شروطه: أن يذهب على سنن الإرسال ٣/ ٦٩٧
- الحيوان الجارح، شروطه: أن يقتله جرحاً ٣/ ٦٩٨
- الحيوان الجارح شروطه: أن يكون معلماً ٣/ ٦٩٥
- السلاح شروطه ٣/ ٦٩٢
- تحامل الجارحة على صيد فقتلته بثقلها، حكمه ٣/ ٦٩٩
- التسمية في الصيد، حكمها ٣/ ٦٨٦
- تعريفه ١/ ١٨٥، ٣/ ٦٨٣، ٥/ ٣٧٩، ١٠/ ٧٦
- حكمه ٣/ ٦٨٣، ٥/ ٣٨٠، ١٠/ ٧٦
- الحيوان المائي
- صيده حكمه عند الجمهور ٣/ ٦٧٢
- صيده حكمه عند الحنفية ٣/ ٦٧٢
- رهن صيد الحرم والإحرام، عدم صحته ٥/ ٩٩
- زوال ملكه عنه بانفلاته بعد ملكه، حكمه ٣/ ٧٠٦
- السلاح شروطه ٣/ ٦٩٢
- شروط آلته ٣/ ٦٩٢، ٣/ ٦٩٤
- شروط إباحته ٣/ ٦٨٤
- شروط الصائد ٣/ ٦٨٥
- شروط المصيد ٣/ ٧٠١
- أن لا يشك في عين الصيد الذي أصابه في حالة غيبته عن عينه ٣/ ٧٠٢
- أن يذبحه إن أدركه حياً ٣/ ٧٠٢
- أن يكون مباح الأكل شرعاً ٣/ ٧٠١
- أن يكون متوحشاً ٣/ ٧٠١
- أن يموت من الجرح ٣/ ٧٠١
- الصيد ٣/ ٦٤١
- صيد الأعمى، حكمه ٣/ ٦٩٠
- الصيد أفضل المأكول ٣/ ٦٨٤
- الصيد الذي صاده الحيوان الجارح قبل الأكل أو بعده، حكمه ٣/ ٦٩٦
- الصيد بالأسد والدب والخنزير "ما استثناه أبو يوسف من الحيوان الجارح" حكمه ٣/ ٦٩٤
- الصيد بالخردق أو الرصاص، حكمه ٣/ ٦٩٨
- صيد البحر إذا صاده مسلم أو كافر، حكمه ٣/ ٦٨٥
- صيد البحر جوازه على المحرم بالحج ٣/ ٢٨٢
- صيد البر، حرمته على المحرم بالحج ٣/ ٢٨٢
- الصيد بمثقل، حكمه ٣/ ٦٩٣
- صيد الحرم، حكمه ٣/ ٢٠١، ٥/ ٣٨٠
- صيد غير المسلم، حكمه ٣/ ٦٨٥
- صيد فاقد العقل، حكمه ٣/ ٦٨٥
- الصيد في الإحرام
- كيفية الجزاء بقتل الصيد ٣/ ٣٠٥
- نوع الجزاء ٣/ ٣٠٦
- صيد الكتابي، حكمه ٣/ ٦٨٦
- صيد اللهو، حكمه ٣/ ٦٨٤
- صيد ما لا يؤكل لحمه، حكمه ٣/ ٧٠١
- صيد ما لايحل أكله، حكمه ٣/ ٧٠٢
- صيد المحرم، حكمه ٣/ ٦٨٩، ٣/ ٧٠٣، ٥/ ٣٨٠، ١٠/ ٧٦
- صيد المدينة، حكمه ٣/ ٣٥٦
- الضبع، حكمه ٣/ ٦٧٧
- طرق امتلاكه بالاستيلاء الحكمي ٣/ ٧٠٤
- طرق امتلاكه عند الحنابلة ٣/ ٧٠٧
- طرق امتلاكه عند الشافعية ٣/ ٧٠٥
- طرق امتلاكه عند المالكية ٣/ ٧٠٥
- قتل المصيد بعرض آلة الصيد، حكمه ٣/ ٦٩٣
- كيفية الاستيلاء على المصيد ٥/ ٣٨٠
- ما استثناه الإمام أحمد من الحيوان الجارح في الصيد "الكلب الأسود" ٣/ ٦٩٥
- ما يباح اصطياده من الحيوان عند الحنفية ٣/ ٧٠٢
- ما يحل بالصيد من الحيوان البري المتوحش وكذا الطير ٣/ ٦٧٦
- ما يفعله المحرم المضطر إن وجد صيداً حياً وميتة عند الجمهور ٣/ ٥٢١
- ما يقدر على ذبحه، حكمه ٣/ ٧٠١
- متى يملك الصائد المصيد ٣/ ٧٠٣
- المصيد إذا وقع في الماء أو تردى من مكان عال على الأرض، حكمه ٣/ ٦٩١
- المصيد إن أدركه حياً ولم يذبحه ٣/ ٧٠٢
- المصيد إن غاب عن عين الصائد ثم وجد ميتاً، حكمه ٣/ ٧٠٢
- النية في إرسال الصيد، حكمها ٣/ ٦٩٨
- النية في الصيد، حكمها ١/ ١٨٦، ٣/ ٦٨٦، ٣/ ٧٠٦

obeikandl.com

■ الضرر

- اجتماع السبب مع القوة القاهرة في إحداث الضرر ١٠/ ٦٧٩
- اجتماع المتسبب والمباشر في الضرر ١٠/ ٦٨٤
- إزالة الضرر الناجم عن التعسف، وجوبه ١٠/ ٤٧
- أقسامه ٥/ ٣٩٥
- إلزام المدين المماطل دفع تعويض عن الضرر الذي ألحقه بالمصرف نتيجة مماطلته ١١/ ٣٥٠
- أنواع الضرر في إفشاء الطبيب أسرار المريض ١٣/ ١٢٨
- إيذاء الآخرين والإضرار بهم من صور الفساد ١٢/ ١٢٣
- بيان فداحة الضرر الذي يصيب المجتمع من طرق الوقاية من التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧٢٠
- بيان معنى قاعدة الضرر يزال ١٢/ ١٨١
- تحريم الضرر على كل حال ١٠/ ٦٦٩
- التسبب بحدوث أضرار متسلسلة ١٠/ ٦٩٠
- التضمين في حال التصادم للضرر الحادث ١٠/ ٦٨٩
- تعدد الأسباب ووحدة الضرر في الفقه والقانون ١٠/ ٦٩٧
- تعدد المتسببين بالضرر ١٠/ ٦٨٢
- تعريف الضرر ١٠/ ٦٧١
- التعويض بسبب الضرر الأدبي ١٠/ ٦٧١
- تعويض الضرر الناتج عن التعسف، وجوبه ١٠/ ٤٧
- تقديم المباشر على المتسبب ١٠/ ٦٨٥
- حفاظ الطبيب على سر المريض والامتناع عن إلحاق أي ضرر مادي أو معنوي به ١٣/ ١٢٥
- الرابطة بين التعدي الخطأ والضرر ١٠/ ٦٧٣
- شرائط الضمان ١٠/ ٦٩٩
- شمول المسؤولية لكل ضرر مادي أو معنوي ١٣/ ٨٢٩
- الضرر الغالب وقوعه، حكمه ٥/ ٣٩٦
- الضرر القليل، حكمه ٥/ ٣٩٥
- الضرر الكثير غير الغالب، حكمه ٥/ ٣٩٦
- الضرر المؤكد الوقوع، حكمه ٥/ ٣٩٦
- الضرر هو الركن الثاني من أركان الضمان ١٠/ ٦٧١
- الضمان أي الالتزام بتعويض الضرر اللاحق بالغير ١٢/ ١٦٥
- ضمان المتسبب والمباشر معاً ١٠/ ٦٨٧
- طروء سبب آخر في إحداث الضرر ١٠/ ٦٧٩
- الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة الضرر يزال ١٢/ ١٨١
- قاعدة تصرف الإنسان في خالص حقه إنما يصح إذا لم يتضرر به غيره من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢١
- قاعدة تصرف الإنسان في خالص حقه إنما يصح إذا لم يتضرر غيره ١٢/ ١٨٩
- قاعدة الضرر يزال من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٩
- كون التلف أو الضرر محققاً بشكل دائم من شروط الضمان ١٠/ ٧٠١
- ما يقيد مبدأ تقدير الضرر ٤/ ٣٨
- مبدأ رفع الحرج ورفع الضرر ووجوب العدل مبادئ ثابتة في الإسلام ١٠/ ٤١٣
- مسؤولية المتسبب في القانون عن الضرر الذي يحدثه ١٠/ ٦٩١
- منع الضرر للجوار ١٠/ ٧٢
- وجوب إزالته ١٠/ ٣٤٥
- وجوب تعويض الأضرار عموماً ١٠/ ٦٧٢
- وجوب تعويض الضرر المادي في الفقه والقانون ١٠/ ٦٩٥
- وجود خطأ من المتضرر مع وجود متسبب لها ١٠/ ٦٨٠
- وجود علاقة بين الخطأ والضرر الذي أصاب المضرور في القانون ١٠/ ٦٩٦
- وقوع ضرر بسبب تدخل شخص آخر غير المتسبب ١٠/ ٦٨١

■ الضرورة

- إباحة الأحكام الثابتة بالضرورة بشكل مؤقت ١٢/ ٢١٩
- إباحة تناول الحرام للمكره والمضطر ١٠/ ٦٠٨
- اتفاق الشريعة والقانون في مبدأ تعويض الضرر الحادث في أثناء الضرورة ١٠/ ٦٢٧
- أثر الاضطرار في الأحكام الشرعية ١٠/ ٦٠٤
- أثر الضرورة التي يستدل بها في القول بإباحة العمل في أعمال معينة خارج دار الإسلام ١٢/ ١٤٣
- أثر الضرورة في إباحة المحظور أو ترك الواجب ١٠/ ٦٠٣
- أثر الضرورة في العلاقات الدولية في الإسلام ١٠/ ٦٣١
- أثر الضرورة والحاجة في الاستثناء ورفع الإثم ١٢/ ٢٢٥
- أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى في الحكم على المهن خارج ديار الإسلام ١٢/ ١٤١

Obeikandl.com

- الأخذ بالضرورة للمسلمين المقيمين في بلاد غير إسلامية ١٢/ ٧٤٠
- الأخذ بالقول الضعيف عند الضرورة ١/ ٨٥
- أخذ الجائع طعام الآخرين لإنقاذ نفسه، حكمه ٤/ ٥٤
- أخذ الطعام قهراً للضرورة، حكمه ٣/ ٥٢٣
- أدلة مشروعية مبدأ الضرورة ١٠/ ٤٢٠
- استحسان الضرورة ١٠/ ٥٠٢
- الاضطرار لا يبطل حق الغير ١٠/ ٦٢٦
- إطعام المضطر إذا لم يكن صاحبه محتاجاً للطعام ١٠/ ٦١٢
- الأفضلية بين مطعومات الضرورة، كيفية ترتيبها ٣/ ٥٢٠
- اقتران حالة الضرورة بمعصية شرعية ١٠/ ٦١٧
- اقتصار المضطر على الحد الأدنى أو القدر اللازم لدفع الضرر ١٠/ ٤٣١، ١٢/ ٢٢٢
- أكل الآدمي، حكمه ٣/ ٥١٤
- أكل المضطر من الميتة أو طعام الغير ١٠/ ٦١٠
- الأكل من ثمار البساتين المملوكة للغير عند الضرورة ١٠/ ٤٣٦
- الأكل من ثمار البساتين وهو مار، حكمه ٣/ ٥٢٤
- الأكل من زرع الغير حال الضرورة ١٠/ ٤٣٧
- الأكل والشبع في المجاعة العامة، حكمه ٣/ ٥٢٣
- التزام أحكام الضرورة الشرعية في تناول الدواء المشوب بمحرم ١٢/ ٨١٦
- الإلجاء في حال الضرورة ١٠/ ٤٣٠
- الامتناع عن التداوي، حكمه ٣/ ٥١٢
- أمثلة من الأحكام التي استندت على العرف للضرورة أو الحاجة ١٠/ ٥١٢
- بحثها ٣/ ٥١٢
- بيع أعضاء إنسان لآخر، حكمه ٣/ ٥١٨
- تأثير الإكراه الملجئ في حالات الاضطرار الشرعية ١٠/ ٤٤٥
- تحقق ولي الأمر لوجود الضرورة حال كونها عامة ١٠/ ٤٣٢
- التداوي بالخمر، حكمه ٣/ ٥١٦، ٣/ ٥١٩
- التداوي بالخمر للضرورة وشربها عطشاً ١٠/ ٤٤٠
- التداوي بالميتة للضرورة ١٠/ ٤٤٣
- التداوي بنجس، حكمه ٣/ ٥٢٠
- ترجيح استحسان حكم للضرورة أو الحاجة ١٠/ ٥٠٢
- ترخص العاصي المضطر فيما لا يباح أكله أو شربه ١٠/ ٦١٧
- الترخيص في الفعل في الجملة مع إباحة صاحب الحق للضرورة بسبب الإكراه ١٢/ ٢٢٧
- الترخيص في الفعل من غير إباحة للضرورة بسبب الإكراه ١٢/ ٢٢٧
- تشريح جثث الحيوان للتعليم، حكمه ٣/ ٥١٨
- تشريح الجثث ونقل الأعضاء، حكمه ٣/ ٥١٧
- التصرف الحرام الذي لا يؤثر فيه الإكراه إطلاقاً ١٠/ ٤٤٧
- التصرف المباح بالإكراه ١٠/ ٤٤٥
- التصرف المرخص فيه بالإكراه ١٠/ ٤٤٦
- تعريف الضرورة ١٠/ ٤٢٨، ١٢/ ٢١٨
- تعريفها وحكمها ١/ ٤٠، ٣/ ٥١٢
- تعويض الطبيب المريض الضرر الذي يلحق به ١٣/ ١٨٧
- تناول الخمر حال الضرورة ١٠/ ٤٣٤
- تناول لحوم البشر عند الضرورة القصوى ١٠/ ٤٣٨
- تناول الميتة والدم والخمر والخنزير للضرورة ١٠/ ٥٥٨
- تناول الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر للمضطر ١٢/ ٢٢٦
- جنس الشيء المستباح لها ٣/ ٥١٦
- حالات الضرورة ١٠/ ٤٣٣
- حالاتها الخاصة ٣/ ٥٢٤
- الحكم بمقتضى المصلحة في مقابلة النص إذا كان هناك ضرورة قطعية ١٠/ ٦٣٤
- حكم الضرورة ١٠/ ٦٠٣
- حلب ماشية الغير، حكمها ٣/ ٥٢٦
- حلب ماشية الغير للضرورة ١٠/ ٤٣٨
- خلاصة بحث الضرورة العامة والخاصة ١٢/ ٢٣٥
- دخول المنازل بغير إذن صاحبها في حالات الضرورة ١٠/ ٥٦٠
- رعاية الضرورات والحاجات من أسباب تغير الفتوى ١٢/ ٢٩٦
- رفع الحجاب للمضطرة المكرهة ١٢/ ٢٢٦
- رفع الحكم أو إباحته مؤقتاً للضرورة بسبب الإكراه ١٢/ ٢٢٦
- رفع الضرورة للحكم الشرعي مؤقتاً ١٢/ ٢٢٥
- سد الذرائع ومنحتها ضرورة تشريعية ١٠/ ٥٢٠
- شرب الخمر حالة العطش، حكمه ٣/ ٥٢٠
- شرط التداوي بما هو محرم ١٢/ ٢٢٢
- شروط الضرورة ١٠/ ٤٢٧

obeikandl.com

- شروطها
ألا يخالف المضطر مبادىء الإسلام ٣/ ٥١٤
ألا يكون وسيلة أخرى لدفع الخطر ٣/ ٥١٣
أن تكون قائمة لا منتظرة في المستقبل ٣/ ٥١٣
أن يتوفر عذر يبيح الحرام ٣/ ٥١٣
أن يصف المحرم طبيب عدل ٣/ ٥١٤
أن يقتصر على الحد الأدنى ٣/ ٥١٤
- شروطها أو ضوابطها ٣/ ٥١٣
- صيانة النفس، وجوبها ٥/ ٦١٨
- الضرورات الخمس ٥/ ٧٣٤
- الضرورة التي تبيح الحرام ١٢/ ٧٣٦
- ضرورة الغذاء والدواء ١٠/ ٤٣٤
- الضرورة في القانون العام ١٠/ ٦٢٨
- الضرورة في القانون الوضعي ومقارنتها بأحكام الفقه الإسلامي ١٠/ ٦٢٨
- الضرورة لا تعفي من الضمان ١٠/ ٦٦٨
- الضرورة والحاجة العامة ١٢/ ٢١٦
- ضمان الشيء المستهلك حال الضرورة ١٠/ ٦٢٥
- ضمان المضطر طعام الغير إذا أكله عند الشافعية ٥/ ٦٢٣
- ضمان من اضطر إلى طعام الغير ١٠/ ٥٨٦
- ضوابط الضرورة ١٠/ ٤٢٩، ١٢/ ٧٣٨
- ضوابط الضرورة و الحاجة ١٢/ ٢٢٠
- عدم الإباحة وعدم الترخيص أصلاً في أمور ولو كان مكرهاً عليها ١٢/ ٢٢٧
- عدم مخالفة المضطر أصول الشريعة الأساسية ١٢/ ٢٢١
- عدم مخالفة المضطر لمبادئ الشريعة الإسلامية ١٠/ ٤٣٠
- عدم وجود سبيل آخر للمضطر من شروط العمل بالضرورة ١٢/ ٢٢١
- العلاقة بين العرف والضرورة أو الحاجة والمصلحة أو دفع الحرج والمشقة ١٠/ ٥١١
- العمل بأحكام الضرورة والحاجة إليه ١٢/ ٢١٧
- العمل بالضرورة للحفاظ على الضروريات الخمس ١٢/ ٢٢٠
- عموم ضرورة الغذاء في السفر والحضر ١٠/ ٤٣٥
- فرض ولي الأمر قيوداً على الملكية الخاصة للضرورة ١٠/ ٥٦٢
- الفرق بين الإكراه والضرورة ١٠/ ٤٥٦
- الفرق بين الدفاع الشرعي وحالة الضرورة في التشريع ١٠/ ٤٩٧
- الفرق بين الدفاع الشرعي وحالة الضرورة في القانون ١٠/ ٤٩٩
- الفرق بين الرخصة والإباحة ٣/ ٥١٤
- الفرق بين الضرورة والإكراه في القانون الجزائي ١٠/ ٤٥٩
- الفرق بين الضرورة والحاجة ١٠/ ٥٩٨، ١٢/ ٢١٩
- الفرق بين الضرورة والمصلحة ١٠/ ٤١٨
- الفرق بين المشقة والضرورة ١٠/ ٥٥٠
- فسخ العقد حال الضرورة وتحقيق العدالة في ذلك ١٠/ ٤٣٢
- قاعدة إذا ضاق الأمر اتسع ١٠/ ٥٥٣
- قاعدة الاضطرار لا يبطل حق الغير ١٠/ ٥٨٦، ١٢/ ١٨٨
- قاعدة الاضطرار لا يبطل حق الغير من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٢
- قاعدة الحاجة العامة أو الخاصة تنزل منزلة الضرورة ١٠/ ٥٨٨
- قاعدة الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة ١٢/ ١٨٨
- قاعدة الضرورات تبيح المحظورات ١٠/ ٥٥٦، ١٢/ ١٨٦
- قاعدة الضرورة تقدر بقدرها ١٠/ ٥٧٣، ١٢/ ١٨٧
- قاعدة ما جاز لعذر بطل بزواله ١٢/ ١٨٧
- قاعدة الميسور لا يسقط بالمعسور ١٢/ ١٨٧
- قتل الآدمي، حكمه ٣/ ٥١٤
- قتل إنسان أو إتلاف عضو منه لضرورة الأكل، حكمه ٣/ ٥١٦
- قتل غير المقاتلة عند الضرورة وذلك في الغارات والتترس بمن لا يجوز قتلهم ٧/ ٥٣٥
- قطع بعض أعضائه ليأكله المضطر، حكمه عند الجمهور ٣/ ٥٢١
- قواعد الضرورة في تناول الدواء المشتمل على محرم ١٢/ ٨١٧
- قواعد الضرورة المتعلقة بممارسة بعض الأعمال المعاصرة ١٢/ ١٤٦
- قواعد الضرورة والحاجة ١٢/ ١٨٦
- قواعد الضرورة وتطبيقاتها في مختلف أحوال الإنسان ١٠/ ٥٢٩
- كون الضرورة قائمة لا منتظرة ١٠/ ٤٢٩
- لبس الحرير للضرورة، حكمه ٣/ ٥٤٢، ٣/ ٥٤٣
- لبس الديباج للضرورة، حكمه ٣/ ٥٤٢
- ما يأكله المضطر إذا وجد طعاماً لغيره ٣/ ٥٢٠

obeikandl.com

- ما يأكله المضطر إذا وجد ميتة وطعاماً لغيره وصيداً لمحرم أو مأكولاً غير مذبوح ٣/ ٥٢٠
- ما يستثنى من الإباحة للضرورة ٣/ ٥١٦
- ما يفعله المحرم المضطر إن وجد صيداً حياً وميتة عند الجمهور ٣/ ٥٢١
- مخالفة المضطر للأوامر والنواهي الشرعية ١٠/ ٤٣٠
- مرور زمن حال الاضطرار للغذاء ١٠/ ٤٣١
- مسوغات الضرورة ١٢/ ٢٢٠
- مشروع قرار يتعلق بالضرورة العامة والخاصة ١٢/ ٢٣٧
- المصلحة المرسلة لضرورة ١٠/ ٥٠٦
- المضطر، حكمه ٣/ ٥١٣
- معنى الضرورة ١٠/ ٤٢٧، ١٠/ ٥٧٤
- مفهوم الضرورة ١٠/ ٤٢٧
- مقاتلة العطشان مانع الماء، حكمها ٤/ ٥٤
- مقدار الجائز تناوله عند الجمهور ٣/ ٥٢٢
- مقدار الجائز تناوله عند المالكية ٣/ ٥٢٢
- مقدار ما يتناول المضطر من المحظور للحفاظ على النفس ١٠/ ٦٢٣
- نظر الطبيب للمرأة، حكمه ٣/ ٥٥٥
- نظر القاضي للمرأة، حكمه ٣/ ٥٥٦
- نظرية الضرورة في الفقه القانوني الألماني ١٠/ ٦٢٩
- نظرية الضرورة في الفقه القانوني الفرنسي الأنجلو سكسوني ١٠/ ٦٢٩
- نظرية الضرورة في القوانين العربية ١٠/ ٦٢٩
- نقل أعضاء الإنسان لآخر وبيعها، حكمه ٣/ ٥١٨
- نقل الأعضاء وتشريح الجثث ١٠/ ٤٣٩
- هل تشترط حالة السفر والحضر جميعاً ٣/ ٥١٥
- هل يؤثر السفر للمعصية للمضطر ٣/ ٥١٥
- وجوب بذل الطعام للمضطر إلا في حال المجاعة العامة ١٠/ ٦١٦
- وجوب العمل بمقتضى الضرورة ١٠/ ٦٠٨
- وصف الدواء المحرم في حال الضرورة من طبيب مسلم عدل ثقة ١٠/ ٤٣١

■ الضروريات

- أنواعها ١/ ١٠٢
- إيجاد الضروريات وتحقيقها وناحية بقائها ١٢/ ٢٠٢
- تعريف الضروريات وحفظ الشرع لها ١٢/ ٢٠١
- تعريفها ١/ ١١١، ١/ ١١٢، ١٠/ ٤١٥
- تغير الفتوى رعاية للضرورات والحاجات والأعذار الاستثنائية ١٢/ ٣٤٤
- الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال من الضروريات ١٠/ ٤١٦
- الضرورات الخمس ١٠/ ٤١٥
- العمل بالضرورة للحفاظ على الضروريات الخمس ١٢/ ٢٢٠
- مراعاة الإسلام للضروريات في إيجادها والحفاظ عليها ١٠/ ٤١٦
- مراعاة المفتي الظروف الاستثنائية من ضرورة أو حاجة أو عذر ١٢/ ٣٤٤
- المصالح الضرورية والضرورات الخمس ١٢/ ٢٥٤
- من أمثلة فقه المقاصد في الضروريات ١٢/ ٢٤٤

■ الضريبة

- احترام المسلمين النظام الاقتصادي في الدول غير الإسلامية التي يقيمون فيها ومنها سداد الرسوم والضرائب ٧/ ٧٩٥
- احتسابها من الزكاة حكمه ٢/ ٨٠٢
- أخذ ضريبة العشور من الأموال المعدة للتجارة ٧/ ٥٦١
- إفتاء كثير من الفقهاء بجواز فرض ضرائب معينة ١٢/ ١٥٨
- التزام الصبي قبل البلوغ بأداء الضريبة المفروضة ١٣/ ٥٥٨
- جواز فرض ضرائب للضرورة ١٠/ ٥٦٤
- الحكم الشرعي لضريبة العشور ٧/ ٥٥١
- الخراج والعشور والزكاة والجزية والغنيمة والضرائب موارد بيت المال ١٢/ ٦٣٤
- دفع ضرائب الدولة والتصدق بفوائد المال المودع في المصارف، حرمته ٤/ ٤٧٦
- شرط تخفيف المسؤولية كالبرء من عيب معين لا يعلمه وتحميل المشتري الضرائب ١٣/ ٢٧٥
- الضرائب غير المشروعة ١٢/ ١٥٩
- الضرائب المفروضة على الواردات أي العشور ٧/ ٥٥٠
- العلاقة بين المكس والضرائب ١٢/ ١٥٩
- العمل في أجهزة الضرائب ١٢/ ١٥٨
- فرض الضرائب بقدر الحاجة ١٠/ ٥٧٨
- ما فرضه الإسلام على المسلمين من ضرائب وعلى الذميين من جزية ٧/ ٥٥٠
- المدة التي تجزئ عنها ضريبة العشور التي تؤخذ من التاجر الحربي ٧/ ٥٦٥
- مشروعية كثير من الضرائب ١٢/ ١٥٨

openkanal.com

- مقدار ضريبة العشور التي تفرض على الحربي ٧/ ٥٥٥
- نصاب ضريبة العشور التي تؤخذ من الحربي ٧/ ٥٦٢
- نوع ضريبة العشور التي تفرض على الحربي ٧/ ٥٥٨
- وعاء ضريبة العشور التي تفرض على الحربي ٧/ ٥٦١

■ الضلال

- عدم الضمان بإتلاف كتب الفسق والضلال ١٠/ ٧٠١

■ الضمان

- آفاق الضمان ١٠/ ٧٤٣
- اتفاق الشريعة والقانون في مبدأ تعويض الضرر الحادث في أثناء الضرورة ١٠/ ٦٢٧
- اتفاق الفقهاء على ضمان نقص المغصوب ٥/ ٥٩٠
- الإتلاف سبب لوجوب الضمان ١٠/ ٧٠٧
- أثر النسيان على ضمان حقوق العباد ١٠/ ٤٦٣
- الإثراء بلا سبب أحد مصادر الضمان في الفقه الإسلامي ١٠/ ٧٢٢
- الإجارة من العقود المزدوجة الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٨٦
- اجتماع ضمان المال مع الحد في الحرابة ١٠/ ٩٤٢
- اجتماع ضمان المال مع الحد في السرقة ١٠/ ٩٤٠
- أحكام ضمان العيوب في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٦١
- أخذ الأجر على خطاب الضمان، حكمه ٩/ ٤٨٢
- أخذ الأجر على الضمان، عدم جوازه ٤/ ٤٨٨
- أخذ القانون ضمان العيوب من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٦١
- أخذ المصارف التجارية فوائد على خطابات الضمان التي تصدرها ٤/ ٤٨٨
- أخذ مصاريف إدارية لإصدار خطاب الضمان ٩/ ٤٨٣
- أخذ المصرف أجر عن خطابات الضمان إذا كانت بغير غطاء، عدم جوازه ٤/ ٤٨٨
- أخذ المصرف أجراً على خطاب الضمان، حكمه ٤/ ٤٨٧
- أخذ المصرف الإسلامي أجراً على خطاب الضمان نظير الخدمة التي يؤديها ٤/ ٤٨٨
- أخذ المؤسسات والبنوك اليوم أجراً مقابل الضمان أو الكفالة ١١/ ٣٥٤
- أركان الضمان ١٠/ ٦٦٦
- أسباب التضمين الشرعية ١٠/ ٧٠٣
- أسبابه عند الجمهور ٥/ ٦٠٧
- اشتراك المتصادمين في وسائل النقل في الضمان ١٣/ ٤٨
- الأشياء التي ينشأ عنها مسؤولية وضمان في القانون ١٠/ ٨٦٣
- إطعام المضطر مع تغريمه البدل ٤/ ٥٣٩
- اعتبار الإتلاف سبباً للضمان ٥/ ٦٠٤
- الاعتداء أو التعدي أول أركان الضمان ١٠/ ٦٦٦
- الأعيان المضمونة عند الحنابلة ١٠/ ٧٤٨
- الأعيان المضمونة عند الحنفية ١٠/ ٧٤٥
- الأعيان المضمونة عند المالكية ١٠/ ٧٤٧
- الإقالة من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٩
- أقسام الضمان وأنواعه ١٠/ ٧٦٠
- أقسام المضمونات ١٠/ ٧٤٤
- الأمانة وهي ما لا يضمن إلا بالتعدي وأنواعها ١٠/ ٧٤٤
- امتلاك الغاصب المغصوب بالضمان، حكمه ٥/ ٥٨٧
- انتقاله إلى المشتري بنفس العقد عند المالكية ٤/ ١٧١
- أنواع المضمونات عند السيوطي الشافعي ١٠/ ٧٤٧
- أنواع النقص التي تلحق المغصوب وضمانها ١٠/ ٧٥٥
- أهم حالات الضمان في المسؤولية التقصيرية ١٠/ ٨٥٨
- أهم حالات الضمان في المسؤولية العقدية ١٠/ ٨٤٥
- الأوصاف المضمونة في المغصوب إما سبب هبوط الأسعار أو فوات وصف مرغوب فيه ١٠/ ٧٥٧
- براءة الغاصبين من الضمان ٥/ ٦٠١
- البيع من عقود الضمان وكيفية الضمان فيه ١٠/ ٧٧٢
- البيوع التي يكون فيها الضمان على البائع عند المالكية ٤/ ١٧١
- تأثير الإكراه في إتلاف مال الغير على الضمان ١٠/ ٤٤٩
- تأثير السبب الأجنبي على الضمان في يد الأمانة ١٠/ ٧٩٧
- تحول يد الأمين إلى يد غاصب وهي يد ضمان ١٠/ ٧٩٧
- تحول اليد في عقد الإجارة على الأعمال من يد أمانة إلى يد ضمان ١٠/ ٧٩٧
- تحول اليد في عقد الإيداع ١٠/ ٧٩٨
- تحول يد المستعير من يد أمانة إلى يد ضمان ١٠/ ٨٠٠
- ترجيح ضمان منفعة المغصوب ١٠/ ٥١
- تضمين الجاني أرش جنايته ولو زال أثرها عند الصاحبين ٥/ ٦٠٩
- تضمين الراكب الدابة النزقة ٦/ ٣٤٨

oseikanar.com

- تضمين الصبي والمجنون ما أتلفاه ٥/ ٦١٩
- التضمين في حال التصادم للضرر الحادث ١٠/ ٦٨٩
- تضمين المباشر في حوادث السير ٩/ ٥٨٠
- تضمين المباشر وحده ١٠/ ٨١١
- تضمين المتسبب مع المباشر ١٠/ ٨١٢
- تضمين المتسبب وحده ١٠/ ٨١٢
- تضمين المستأجر من المستأجر أو من المستعير إذا هلكت العين ١٠/ ٧٦٩
- تضمين المستعير من المستعير أو المستأجر إذا هلكت العين ١٠/ ٧٦٨
- تضمين مضارب المضارب ١٠/ ٧٦٩
- تضمين الوديع إذا أودع الوديعة عند غيره من غير عذر ١٠/ ٧٦٧
- تضمين وكيل الوكيل ١٠/ ٧٧٠
- تعريف الضمان أو ماهيته ١٠/ ٦٦٣
- تعريف يد الضمان ١٠/ ٧٩٦
- التعمد والتعدي من شروط الضمان بالإتلاف تسبباً ١٠/ ٧١٥
- التعويض بسبب الضرر الأدبي ١٠/ ٦٧١
- تقادم الحق في التعويض ١٠/ ٧٣٥
- تقدير التعويض ١٠/ ٧٣١
- تقسيم الضمان باعتبار مقداره ١٠/ ٧٦٠
- تقسيم ضمان المال باعتبار استقراره وتحوله ١٠/ ٧٦٥
- تقسيم ضمان المال باعتبار تقديره شرعاً إلى مضبوط وغير مضبوط ١٠/ ٧٦٣
- التكييف الفقهي لخطابات الضمان إذا كانت بغطاء ٤/ ٤٨٨، ٩/ ٤٨٢
- التكييف الفقهي لخطابات الضمان إذا كانت بغير غطاء ٤/ ٤٨٨، ٩/ ٤٨٢
- تملك المضمون عند الحنفية ٦/ ٤٥
- الجمع بين الضمان والقطع على السارق، حكمه ٦/ ٤٤
- الجواز الشرعي ينافي الضمان ١٠/ ٦٦٨
- جواز ضمان الدرك على خلاف القياس ١٠/ ٥٩٢
- حالات مختلف فيها هل هي من ضمان العقد أو من ضمان اليد ١٠/ ٧١٩
- حكم تحديد ضمان العيوب بمدة معينة والبراءة بعدها ١٣/ ٢٦٥
- خروج الغاصب عن عهدة الضمان بأدائه إلى المالك ٥/ ٥٨٧
- خروج الغاصب عن عهدة الضمان بإطعام الغاصب المغصوب لمالكه أو لدابته ٥/ ٥٨٧
- خروج الغاصب عن عهدة الضمان بالإبراء عن الضمان ٥/ ٥٨٧
- خروج الغاصب عن عهدة الضمان برد العين المغصوبة ٥/ ٥٨٧
- خطأ القاضي ضمانه في بيت المال ١٠/ ٢١
- رجوع الغاصب الأول على الغاصب الثاني إن ضمنه المالك هلاك المغصوب بيد الثاني ٥/ ٦٠١
- الرهن من العقود المزدوجة، الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٩١
- شرائط الضمان ١٠/ ٦٩٩
- شروط الضمان بالإتلاف مباشرة وتسبباً ١٠/ ٧١٣
- شروط الضمان في الإتلاف تسبباً، عند الحنفية ٥/ ٦١٠
- الصلح عن مال بمال من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٨
- الصلح عن مال بمنفعة من العقود المزدوجة الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٩٤
- الضرر هو الركن الثاني من أركان الضمان ١٠/ ٦٧١
- الضرورة لا تعفي من الضمان ١٠/ ٦٦٨
- ضمان آلات اللهو، حكمه ٥/ ٥٨٠
- ضمان آلات الملاهي عند إتلافها، حكمه ١٠/ ١٧٤
- ضمان إتلاف الأشربة المسكرة غير المطبوخة، حكمه ٦/ ١١٠
- ضمان الأجير المشترك ١٠/ ٧٨٨، ١٠/ ٨٥٠
- الضمان إذا علم بالخطر التاجر أو المؤمِّن، جوازه ٤/ ٢٠٥
- ضمان الأرض المغصوبة إن كانت تنقص بقلع غرس أو هدم بناء الغاصب، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٩٥
- ضمان أسنان العاض، عند المالكية ٥/ ٦٢٠
- ضمان الإصدار، حكمه ٩/ ٥٦٠
- ضمان الأعيان والمنافع والأوصاف في المغصوب في القانون ١٠/ ٧٥٩
- ضمان الأموال بسبب الجرائم المخلة بالأمن ١٠/ ٩٤٠
- الضمان أي الالتزام بتعويض الضرر اللاحق بالغير ١٢/ ١٦٥
- ضمان الباغي النفس والمال والحد، حكمه عند الشافعية ٦/ ٩٤
- الضمان بالإتلاف تسبباً ١٠/ ٧٠٩
- ضمان البائع استحقاق المبيع ١٠/ ٣١٤
- ضمان البائع سلامة المبيع من حقوق الغير ١٠/ ٣٦٠
- ضمان البائع عيب المبيع ١٠/ ٣١٥

- ضمان البائع فوات الوصف المرغوب في القانون ١٠/ ٣٦١
- ضمان البائع لعيوب المبيع ١٠/ ٣٦٠
- ضمان البائع لعيوب المبيع في القانون ١٠/ ٣٦١
- ضمان البائع هلاك المبيع عند الحنفية ١٠/ ٣١٤
- الضمان برد اللقطة إلى مكانها، وجوبه ٥/ ٦٣٣
- ضمان البغاة ما أتلفوه من الأنفس والأموال ١٠/ ٩٤٢
- ضمان التأديب، حكمه ٦/ ١٩٨
- ضمان تجاوز حدود الدفاع الشرعي ١٠/ ٤٧
- ضمان التعويض عن التعطل والانتظار في القانون ١٠/ ٢٠٤
- ضمان التلف إن كان محققاً، عند أبي حنيفة ٥/ ٦٠٩
- الضمان الجزئي بسبب النقصان في المغصوب أو الإتلاف الجزئي ١٠/ ٧٦٢
- ضمان الجناية على ما دون النفس ١٠/ ٩٣٠
- ضمان حوادث السير بدون قصد ١٠/ ٤٦
- ضمان الخاتن أو المريض بالموت ١٣/ ١٨٩
- ضمان الخمر والخنزير لغير المسلم إذا أتلفها مسلم ١٠/ ٥٣
- ضمان الدرك، تعريفه ٥/ ٣٨
- ضمان الدية بسبب ممارسة حق التأديب، حكمه عند المالكية والحنابلة والصاحبين من الحنفية ٦/ ٢٨٣
- ضمان الراكب ومن في معناه حوادث التصادم ٦/ ٣٤٧
- ضمان الزيادة المتصلة بالمغصوب، حكمه عند المالكية ٥/ ٥٧٧
- ضمان زيادة المغصوب، حكمه ٥/ ٥٩٤
- ضمان الزيادة المنفصلة عن المغصوب، حكمه عند المالكية ٥/ ٥٧٧
- ضمان سراية القصاص، حكمه ٦/ ٣١٧
- ضمان السفيه ما أتلفه، حكمه ٥/ ٣٢٣
- ضمان الشيء المستهلك حال الضرورة ٢٠/ ٦٢٥
- ضمان الصبي والمجنون ما أتلفاه ٥/ ٣٢٣، ١٠/ ٨٧٠
- ضمان ضالة الغنم، حكمه عند الجمهور ٥/ ٦٣٦
- ضمان الضرر في إجارة الأرض على المستأجر في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٦٤
- ضمان الطبيب ١٠/ ٨٥١
- ضمان الطعام الذي أخذه المضطر ٤/ ٢٢٢
- ضمان العارية ١٠/ ٧٨٠
- ضمان العقار وغصبه ١٠/ ٧٤٨
- ضمان العقد وضمان اليد أو الإتلاف في القانون ١٠/ ٧٢١
- ضمان العين المرهونة ١١/ ٨٦
- ضمان الغاصب للزيادة بالتعدي ٥/ ٥٧٥
- ضمان الفعل الشخصي ١٠/ ٨٥٨
- ضمان فعل الغير ١٠/ ٨٦٠
- الضمان في إبانة الأطراف ونحوها ١٠/ ٩٣١
- الضمان في إجارة الأعمال ١٠/ ٧٨٨
- الضمان في إزالة منافع الأعضاء ١٠/ ٩٣١
- الضمان في الاعتداء على مال الغير أو حقه، وجوبه ٥/ ٥٧٠
- الضمان في الإكراه التام على إتلاف مال المسلم، حكمه عند المالكية والظاهرية وبعض الشافعية ٥/ ٢٧٩
- الضمان في الإكراه التام على إتلاف مال المسلم على الراجح، حكمه عند الشافعية ووجه عند الحنابلة ٥/ ٢٧٩
- الضمان في الجروح ١٠/ ٩٣٢
- الضمان في الشجاج وأنواعها ١٠/ ٩٣١
- الضمان في عقد الإعارة ١٠/ ٨٥٣
- الضمان في عقد الرهن ١٠/ ٨٥٣
- الضمان في عقد الوكالة ١٠/ ٨٥٤
- الضمان في نطاق المسؤولية الجنائية ١٠/ ٨٧٧
- ضمان القيمة بإتلاف المال القيمي ١٠/ ٥٩
- ضمان القيمة في القيمي ١٠/ ٧٢٩
- الضمان الكلي للمتلف ١٠/ ٧٦٠
- ضمان اللقطة ١/ ١٣٩
- ضمان ما أتلفه البغاة من الأنفس والأموال، حكمه ٦/ ٩٢
- ضمان ما أتلفه العادل للبغاة، حكمه ٦/ ٩٣
- ضمان الماء المحرز إن استعمله المضطر ٤/ ٢٢٢
- ضمان مال الحربي المستأمن بالإتلاف ٦/ ٦٧
- ضمان مال الذمي بالإتلاف ٦/ ٦٧
- ضمان المال المتقوم عند الإتلاف ١٠/ ٥٣
- ضمان المبيع إذا هلك كلياً قبل القبض أو بعده ١٠/ ٧٧٢
- ضمان المبيع على البائع حتى القبض، عند الشافعية ٤/ ١٧١
- ضمان المبيع في يد المشتري في البيع الفاسد عند الحنفية ٤/ ٢٦٣
- ضمان المبيع المقبض ببيع فاسد ١٠/ ٧٧٦
- ضمان المبيع المقبوض ببيع باطل ١٠/ ٧٧٦
- ضمان المتسبب وحده ١٠/ ٨٠٨

obeikandl.com

- ضمان المتلف إذا كان متقوماً ٥/ ٦٠٨
- ضمان متلف الخمر، حكمه ٦/ ١٠٦
- ضمان المثل بإتلاف المال المثلي ١٠/ ٥٩
- ضمان المثل في المثلي ١٠/ ٧٢٨
- ضمان المجنون لجنايته ٥/ ٣١٦
- ضمان المرتد ما أتلفه من الأنفس أو الأموال ١٠/ ٩٤٤
- ضمان المرتهن لهلاك المرهون عند الحنفية ١٠/ ٣٢٧
- ضمان المرهون عند الحنفية ١٠/ ٣٢٠
- ضمان المشتري جوائح الثمار المبيعة عند الحنفية والشافعية ١٠/ ٣١٦
- ضمان المضطر طعام الغير إذا أكله، عند الشافعية ٥/ ٦٢٣
- ضمان معلم الأجير فعل تلميذه ١٠/ ٨٦٢
- ضمان المغصوب إذا هلك ٥/ ٥٨٣
- ضمان المغصوب في يد الغاصب ٤/ ١٨٤
- ضمان المغصوب، كيفيته ٥/ ٥٨٣
- ضمان المقبوض بالعقد الفاسد ١٠/ ٧٩٤
- ضمان المقبوض على سوم الشراء بالقيمة أو المثل ٤/ ٣١٢
- ضمان المكره ما أتلفه المكرَه ١٠/ ٦٢٦
- ضمان الملتقط اللقطة إن أكلها ثم ظهر صاحبها ٥/ ٦٤٣
- ضمان من أتلف مضطراً مال الغير ١٠/ ٥٨٦
- ضمان من استهلك مال غيره ظناً أنه ماله ١٠/ ٤٧
- ضمان من اضطر إلى طعام الغير ١٠/ ٥٨٦
- ضمان منافع المغصوب، حكمه ٦/ ١٣٧، ١٠/ ٥١
- ضمان منافع المغصوب عند متأخري الحنفية ١٠/ ٣٨
- ضمان المنافع وغصبها ١٠/ ٧٥٠
- ضمان منفعة المغصوب إن كان وقفاً أو ليتيم أو معداً للاستغلال عند الحنفية ١٠/ ٥١
- ضمان المهر المعين بذاته في يد الرجل قبل قبض المرأة ١٠/ ٧٢٠
- ضمان موت جنين الحامل المحدودة، عند الشافعي ٦/ ١٩٧
- ضمان موت المعزر أو المحدود حكمه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٦/ ١٩٧
- الضمان الناشئ عن أنواع القتل ١٠/ ٨٧٨
- الضمان الناشئ عن عقد الإجارة ١٠/ ٨٤٨
- الضمان الناشئ عن عقد الإيداع ١٠/ ٨٥٢
- الضمان الناشئ عن العقد مطلق وناشئ عن عدوان ١٠/ ٧٠٥
- الضمان الناشئ في عقد البيع ١٠/ ٨٤٥
- ضمان النفس الإنسانية ١٠/ ٩١٤
- ضمان نقصان المغصوب ١٠/ ٧٥٤
- ضمان نماء أو غلة أو زوائد المغصوب ١٠/ ٧٥٣
- ضمان هلاك بعض المبيع قبل القبض أو بعده ١٠/ ٧٧٣
- ضمان هلاك نماء المبيع الذي حدث قبل القبض أو بعده ١٠/ ٧٧٤
- ضمان الوديع إذا ضيع الوديعة ٥/ ٦٣٣
- ضمانات الأمانات بالموت عن تجهيل ١٠/ ٨٠٠
- عدم اجتماع الضمان والأمانة ١٣/ ٣٤٩
- عدم تملك المضمون، عند الشافعي وغيره ٦/ ٤٦
- عدم سقوط الضمان بالجهل ٥/ ٦٠٠
- عدم صحة إلحاق عقد التأمين بعقد الكفالة أو الضمان ١١/ ٢٦٤
- عدم الضمان بإتلاف كتب الفسق والضلال ١٠/ ٧٠١
- عدم ضمان الجرّاح موت المريض إن لم يقصر ١٠/ ٤٥
- عدم ضمان الخمر أو الخنزير المملوك لمسلم عند الإتلاف ١٠/ ٥٣
- عدم ضمان الشريك مال الشركة إلا بالتعدي ١١/ ١٠٤
- عدم ضمان العين المنتفع بها إلا بالتعدي أو التقصير ١٠/ ٦٨
- عدم الضمان في إتلاف مال الحربي ١٠/ ٧٠٢
- عدم الضمان في استعمال الحق إذا اتخذت احتياطات ووقع الضرر ١٠/ ٤٦
- عدم الضمان في استعمال الحق إذا لم يمكن الاحتراز ١٠/ ٤٦
- عدم ضمان المال غير المتقوم عند الإتلاف ١٠/ ٥٣
- عدم ضمان المستأجر للعين إلا بالتعدي ١١/ ٧٦
- عدم ضمان المضارب مال المضاربة إلا بالتعدي ١١/ ١٠٨
- عدم ضمان من رد صائلاً دفاعاً عن نفسه ١٠/ ٤٩٣
- عدم ضمان الوكيل إلا بالتعدي ١١/ ٩٢
- العقد أحد مصادر الضمان ١٠/ ٧٠٤
- عقود الأمانة وعقود الضمان والعقود المزدوجة ١٠/ ٧٧١
- عقود الضمان ١٠/ ٧٧١
- العقود المزدوجة الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٨٥
- علاقة الأهلية بالضمان ١٠/ ٧١٧
- العلم ليس بشرط لوجوب الضمان ١٠/ ٧٠٣

obeikandl.com

- عمد الصبي وخطؤه في الضمان والقصاص ١٠/ ٩١٠
- غاصب الغاصب وهلاك المغصوب أو إتلافه ١٠/ ٧٦٦
- الفروق بين ضمان العقد وضمان اليد وضمان الإتلاف ١٠/ ٧١٦
- الفعل المباح شرعاً لا يستوجب الضمان ١٠/ ٣٤٥
- قاعدة الإجازة تلحق الأفعال من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٤٢
- قاعدة الأجر والضمان لا يجتمعان ١٢/ ١٨٩
- قاعدة الأجر والضمان لا يجتمعان من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٩
- قاعدة إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر ١٢/ ١٨٩
- قاعدة إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر من قواعد الضمان الفقهية ١٠/ ٨٠٦
- قاعدة إذا تعذر الأصل يصار إلى البدل ١٢/ ١٩٠
- قاعدة إذا تعذر الأصل يصار إلى البدل من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٧
- قاعدة الاضطرار لا يبطل حق الغير من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٢
- قاعدة تصرف الإنسان في خالص حقه إنما يصح إذا لم يتضرر به غيره من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢١
- قاعدة تصرف الإنسان في خالص حقه إنما يصح إذا لم يتضرر غيره ١٢/ ١٨٩
- قاعدة جناية العجماء جبار ١٢/ ١٩٠
- قاعدة جناية العجماء جبار من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٨
- قاعدة الجواز الشرعي ينافي الضمان ١٢/ ١٨٩
- قاعدة الجواز الشرعي ينافي الضمان من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٥
- قاعدة الخراج بالضمان ١٢/ ١٨٩
- قاعدة الخراج بالضمان من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٧
- قاعدة الضامن يملك المال المضمون بالضمان من وقت قبضه ١٢/ ١٩٠
- قاعدة الضامن يملك المال المضمون بالضمان من وقت قبضه من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣١
- قاعدة الضرر يزال من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٩
- قاعدة على اليد ما أخذت حتى تؤديه ١٢/ ١٩٠
- قاعدة على اليد ما أخذت حتى تؤديه من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٦
- قاعدة الغرم بالغنم من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٨
- قاعدة لا ضمان على المبالغ في الحفظ ١٢/ ١٩٠
- قاعدة لا ضمان على المبالغ في الحفظ من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٧
- قاعدة لا يجوز لأحد أخذ مال أحد بلا سبب شرعي من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٢
- قاعدة لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بغير إذنه من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٢
- قاعدة لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك غيره إلا بإذنه ١٢/ ١٨٩
- قاعدة ما لا يمكن الاحتراز عنه لا ضمان فيه ١٢/ ١٩٠
- قاعدة ما لا يمكن الاحتراز منه لا ضمان فيه من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٤
- قاعدة المباشر ضامن وإن لم يتعدَّ ١٢/ ١٨٩
- قاعدة المباشر ضامن وإن لم يعتمد من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٣
- قاعدة المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد ١٢/ ١٨٩
- قاعدة المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٤
- قاعدة النعمة بعذر النقمة والنقمة بعذر النعمة من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٩
- قاعدة يضاف الفعل إلى الفاعل لا الآمر ما لم يكن مجبراً ١٢/ ١٨٩
- قاعدة يضاف الفعل إلى الفاعل لا الآمر ما لم يكن مجبراً من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٧
- قاعدة يضاف الفعل إلى المتسبب إن لم يتخلل واسطة من قواعد تضمين المتسبب وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٠٩
- قاعدة يقبل قول الأمين في براءة نفسه، لا في إلزام الضمان على الغير ١٢/ ١٩٠
- قاعدة يقبل قول الأمين في براءة نفسه لا في إلزام الضمان على الغير من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٨
- قاعدة يلزم مراعاة الشرط بقدر الإمكان من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٤٠

- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن ضمان الطبيب ٩/ ٧٢٣
- القرض من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٨
- القسمة من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٧
- قواعد الضمان ١٢/ ١٨٩
- قواعد الضمان الفقهية ١٠/ ٨٠٦
- كون التلف أو الضرر محققاً بشكل دائم من شروط الضمان ١٠/ ٧٠١
- كون الضمان أو الكفالة تبرعاً دون مقابل ١١/ ٣٥٤
- كون المتلِف أهلاً لوجوب الضمان، اشتراطه ٥/ ٦٠٩
- كون المتلف أهلاً لوجوب الضمان من شروط الضمان ١٠/ ٧٠٢
- كيف يكون ضمان البيع ١١/ ٢٨
- كيفية تقدير ضمان النقصان ٥/ ٥٩٣
- كيفية الضمان بالنسبة للأموال بسبب الغصب أو الإتلاف ١٠/ ٧٢٨
- ما لا يجب ضمانه لا يصبح بالشرط على الضمان مضموناً ١٠/ ٨٠١
- ما لايحل بيعه، عدم ضمانه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٥٨١
- ما يخرج به الغاصب عن عهدة الضمان ٥/ ٥٨٧
- ما يكون ضمانه على البائع قبل القبض، عند الحنابلة ٤/ ١٧١
- ما يكون ضمانه على المشتري قبل القبض عند الحنابلة ٤/ ١٧١
- متى يبرأ الشخص الأمين من الضمان ١٠/ ٨٠٢
- متى يبرأ المستودع والمستأجر والمستعير من الضمان ١٠/ ٨٠٢
- متى يضمن المتسبب بالقتل ٦/ ٢٣٣
- متى يضمن المتسبب والمباشر معاً في الجناية ٦/ ٣٥٢
- متى يعد الهلاك تاماً ويضمن ضماناً كلياً ١٠/ ٧٦١
- محل الضمان ١٠/ ٧٤٣
- المخارجة أو التخارج من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٨
- مسؤولية الإنسان عن أعماله ٦/ ٢٨٩
- مسؤولية أو ضمان الطبيب ١٣/ ١٨٣
- المسؤولية وعلاقتها بالضمان ١٣/ ١٧٩
- مشروعية التضمين أو منشأ المسؤولية ١٠/ ٦٦٤
- مصادر الضمان ١٠/ ٧٠٣
- معنى خطابات الضمان التي يقوم بها المصرف ٤/ ٤٨٧
- مفهوم الضمان ١٣/ ٣٤٧
- مقومات الضمان الأساسية ١٠/ ٦٦٣
- من الذي يتحمل تبعة الهلاك في إجارة الأعمال ١٠/ ٧٩٠
- من شرائط الضمان أن يكون المتلف مالاً ومتقوماً ١٠/ ٦٩٩
- من يحمل ضمان التلف الناتج عن التعزير ٥/ ٧٢٣
- المهر
  - ضمان استحقاقه ٨/ ٢٩٠، ٨/ ٢٩٢
  - ضمان هلاكه ٨/ ٢٩٠، ٨/ ٢٩٢، ٨/ ٢٩٣
- ناظر الوقف، ضمانه لتقصيره ١٠/ ٢٢
- النزول عن الحق في التعويض ١٠/ ٧٤٠
- النظرية العامة للضمان ١٠/ ٦٦١
- نوع الضمان أو المسؤولية التي يتحملها الطبيب ١٣/ ١٨٤
- النية، حكمها فيه ١/ ١٩٤
- وجوب تعويض الأضرار عموماً ١٠/ ٦٧٢
- وجوب التعويض سبب الضمان ١٠/ ٧٢٤
- وجوب الضمان إذا حدث ضرر لحق بالجوار ١٠/ ٧٠٩
- وجوب القيمة في ضمان خليط المثلي بغير جنسه ٥/ ٥٨٥
- وجوب القيمة في ضمان الشيء القيمي ٥/ ٥٨٥
- وجوب القيمة في ضمان المثلي إذا تعذر وجود مثله ٥/ ٥٨٥
- وجود الفائدة في إيجاب الضمان، اشتراطه ٥/ ٦١٠
- وضع اليد أحد مصادر الضمان ١٠/ ٧٠٥
- وقت تقدير التعويض ٥/ ٥٨٥، ١٠/ ٧٣١
- وقت تقدير العوض، عند الشافعية ٥/ ٥٨٦
- يد الأمانة ويد الضمان ١٠/ ٧٩٥
- يد المرتهن يد أمانة أو ضمان ١٠/ ٧٩١
- يد الملتقط يد أمانة أم يد ضمان ١٠/ ٨٠٣

■ الضمان الاجتماعي

- أموال الضمان الاجتماعي قبل وبعد صرفها لمستحقها ١٣/ ٤٨٨
- حق الضمان الاجتماعي من مواد الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان ٧/ ٧٩٤
- حق العمل والحرية في كسب الرزق والضمان الاجتماعي من حقوق المسلمين في بلدان غير إسلامية ٧/ ٧٩٣

■ الضيافة

- صنع الطعام من قبل أهل الميت وتقديمه للناس، حكمه ٢/ ٤٨٣
- ضيافة أهل الميت وصنع الطعام لهم، حكمه ٢/ ٤٨٣

obeikandl.com

■ **الطاعات**
- الإجارة على القرب والطاعات كالصلاة والصيام وتعليم القرآن والأذان والإمامة ورعاية المسجد ١١/ ٧٤
- أخذ الأجرة على الطاعة جوازه عند المتأخرين للضرورة ٢/ ٤٠٨
- أخذ الأجرة على الطاعة عدم جوازه عند المتقدمين ٢/ ٤٠٨
- الاستئجار عليها حكمها ٣/ ١١٠
- الطاعة بالمعروف واحترام مبدأ القرار في المنزل وصون العرض من حقوق الزوج على زوجته ١٣/ ٦٢٥

■ **الطائرة**
- تسبب أخطاء المرشدين للسفن والطائرات والقطارات بقتل بعض الركاب ومسؤولية ذلك ١٣/ ٥١

■ **الطب**
- آراء الفقهاء في سبب إعفاء الطبيب من المساءلة ١٣/ ١٨٢
- اتصاف الطبيب بأخلاق معينة ١٣/ ١٢١
- أخذ الأعضاء من المولود اللادماغي، حكمه ٩/ ٥٥٠
- أخلاقيات ممارسة المهنة الطبية وحقوق المريض ١٣/ ١١٦
- أركان المسؤولية الطبية ١٣/ ١٨١
- استخدام الأجنة مصدراً للأعضاء المطلوب زرعها في إنسان آخر، حكمه ٩/ ٥٥٢
- اشتراط إذن المريض ليعالجه الطبيب ١٣/ ١٨٣
- إصدار مجمع الفقه الإسلامي الدولي قرارات في قضايا العقيدة والعبادة والمعاملات المالية والأمور الطبية ومشكلات البنوك وقضايا عامة ١٢/ ٧١
- إعفاء الطبيب من المسؤولية ١٣/ ١٨١
- إعلام الطبيب الزوج عن حمل زوجته من زنا ١٣/ ١٣١
- أمانة الطبيب في أداء واجبه المهني ١٣/ ١١٩
- انتفاع الإنسان بأعضاء إنسان آخر، شروطه ٩/ ٥٠٦
- الانتفاع بأعضاء جسم آخر، تعريفه ٩/ ٥٠٦
- أنواع الضرر في إفشاء الطبيب أسرار المريض ١٣/ ١٢٨
- تأكيد وجوب حفظ السر في بعض المهن وخاصة الطبية ٩/ ٥٩٣
- تحمل الطبيب الدية إذا كان أخطأ أو كان جاهلاً وأدى ذلك إلى موت المريض ١٣/ ١٨٥
- تركيز الطبيب مع مرضاه على قاعدة الوقاية من الأمراض ١٣/ ١٢٣
- تعويض الطبيب المريض الضرر الذي يلحق به ١٣/ ١٨٧
- تفاعل الطبيب مع نفسية مريضه ١٣/ ١٢١
- تكوين عامل الثقة والعدالة ومحبة المهنة عند الطبيب ١٣/ ١٢٠
- تنمية روح التعاون والإيثار في نفوس الأطباء ١٣/ ١٣٧
- توافر العلم أو الاختصاص والخبرة والأمانة لدى الطبيب ١٣/ ١١٨
- توصية مجمع الفقه الإسلامي السلطات الصحية لتشجيع النساء على دراسة أمراض النساء والتوليد ٩/ ٥٩٦
- الجرحى والمرضى والغرقى وأفراد الخدمات الطبية وتمتعهم بحماية القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٦٩
- الحالات التي يباح فيها للطبيب إفشاء أسرار مريضه ١٣/ ١٢٩
- حفاظ الطبيب على سر المريض والامتناع عن إلحاق أي ضرر مادي أو معنوي به ١٣/ ١٢٥
- حكم الجراحة التجميلية ٩/ ٨١٧
- حكم رئيس الدولة والأطباء العسكريين والصيادلة في كونهم محاربين ٧/ ٥٣٤
- حيثيات انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً كان أو ميتاً ٩/ ٥٠٥
- رعاية الطبيب لحقوق المريض وإمكاناته المادية ١٣/ ١٣٥
- زراعة الخلايا بأخذ الأنسجة من الغدة الكظرية للمريض نفسه، حكمها ٩/ ٥٤٩
- زراعة الخلايا بأخذها مباشرة من الجنين الإنساني في بطن أمه، حكمها ٩/ ٥٥٠
- زراعة الخلايا بأخذها من جنين حيواني، حكمها ٩/ ٥٥٠
- زراعة الخلايا بأخذها من مخ جنين إنساني، حكمه ٩/ ٥٥٠
- زراعة الخلايا بأخذها من مزارع لخلايا المخ، حكمها ٩/ ٥٥٠
- زراعة خلايا المخ والجهاز العصبي ١٢/ ٥٥
- سر المهنة الصحية ٩/ ٨١٤
- السكان المدنيون والجرحى والمرضى وأفراد الخدمات الطبية هم الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٦٢

- سن البلوغ وعلاماته عند الأطباء ١٣/ ٥٧٠
- شمول قرارات مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي قضايا العقيدة والعبادات والمعاملات والمسائل الطبية وقضايا الأسرة ١٢/ ٧٠
- شمول مسؤولية الطبية لحال الجهل بالمهنة ١٣/ ١٨٠
- ضمان الخاتن أو المريض بالموت ١٣/ ١٨٩
- ضمان الطبيب ١٠/ ٨٥١
- ضوابط نقل الأعضاء طباً وشرعاً ١٣/ ٢٦
- عدم جواز ما يسمى بالقتل الرحيم ١٣/ ١٢٥
- علم الطبيب بمرض الزوج مرضاً معدياً للزوجة وإعلامها بذلك ١٣/ ١٣٢
- عناية الطبيب عناية تامة بالمريض أثناء العلاج من أخلاقيات ممارسة الطب ١٣/ ١٣٣
- الغرض من زراعة المخ والجهاز العصبي ٩/ ٥٤٩
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإذن في العمليات الجراحية المستعجلة ٩/ ٨٠١
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الجراحة التجميلية وأحكامها ٩/ ٨٠٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن ضمان الطبيب ٩/ ٧٢٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الضوابط الشرعية للفحوص الطبية البيولوجية على الإنسان ٩/ ٧٧١
- القصاص على الطبيب إذا تعمد قتل المريض ١٣/ ١٨٥
- قوام أخلاقيات الطبيب مراقبة الله تعالى ١٣/ ١٢٤
- قيام الطبيب بالإجهاض ١٣/ ١٢٧
- كتمان أسرار المرضى وعدم إفشائها من الطبيب ٩/ ٨١٥
- كشف الطبيب أسرار مريضه محافظة على الصحة العامة والوقاية منها كوجود أمراض معدية كالكوليرا والإيدز ١٣/ ١٣٠
- اللجوء لعملية أطفال الأنابيب ١٢/ ٥٦
- ما تقوم به المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية
- مراعاة الطبيب لقواعد المهنة الطبية المعتادة ١٣/ ١٢٤
- مسائل محرجة تتعلق بأخلاقيات ممارسة المهنة الطبية ١٣/ ١٣١
- المسؤولية الأخلاقية والجنائية للطبيب ١٣/ ١٨٠
- مسؤولية أو ضمان الطبيب ١٣/ ١٨٣
- المسؤولية التعاقدية للطبيب تجاه المرضى ١٣/ ١٣٩
- مسؤولية الطبيب ١٣/ ١٣٨
- مسؤولية الطبيب الأخروية ١٣/ ١٨٦
- مسؤولية الطبيب الشرعية ١٣/ ١٧٩
- مسؤولية الطبيب قانوناً ١٣/ ١٤٠
- المسؤولية المهنية للطبيب ١٣/ ١٨٠
- مصير البويضات الملقحة لعملية الإنجاب ٩/ ٨١٨
- معاملة الطبيب مرضاه بالشفقة والرحمة ١٣/ ١٢٢
- المكاسب التي تعتمد على تقديم الخدمات مثل المحاماة والطب والهندسة والوساطة العقارية ١١/ ١٦
- ممارسة الطبيب للطب الشرعي ١٣/ ١٣١
- من أخلاقيات الطبيب قلة الطمع وعدم الحرص على جمع المال ١٣/ ١٢٣
- من أمانة الطبيب حفظ أسرار مريضه ١٣/ ١١٩
- مهنة الطبيب فرض كفاية ١٣/ ١٣٧
- ندوة رؤية إسلامية لبعض المشاكل الصحية ٩/ ٨٢٦
- ندوة رؤية إسلامية لبعض المشاكل الطبية الاستنساخ البشري ٩/ ٨٣١
- ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية ٩/ ٨١٤
- نقل العضو من جسم الإنسان إلى إنسان آخر ١٢/ ٥٥
- نوع الضمان أو المسؤولية التي يتحملها الطبيب ١٣/ ١٨٤
- نوع العناية الواجبة على الطبيب ١٣/ ١٨٦
- وجوب النص على مواطن وجوب إفشاء السر أو جوازه بالنسبة للمهن الطبية ٩/ ٥٩٤

■ طرق الإثبات

- أنواعها
- الإقرار ٦/ ٦٨٨
- الخبرة والمعاينة ٦/ ٦٩٢
- الشهادة ٦/ ٦٨٥
- العلم الشخصي للقاضي نفسه ٦/ ٦٩٠
- القرائن ٦/ ٦٩٠
- كتاب القاضي إلى غيره ٦/ ٦٩٢
- الكتابة ٦/ ٦٨٩
- اليمين ٦/ ٦٨٩

■ الطريق

- تحمل مخالف أنظمة المرور في الطرقات العامة تبعة فعله ١٣/ ٥٠
- تسبب عوائق الطرقات في الحوادث وموت ركاب وسائل النقل العامة ١٣/ ٤٩
- الجلوس في الطرقات وأماكن اللهو المباح للحاجة ١٠/ ٥٩٦
- نهى الإسلام عن توسيخ الطرقات من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٥

obeikandl.com

■ **الطسوح**
• مقداره ١/ ١٢٧

■ **الطعام**
• إطعام المضطر إذا لم يكن صاحبه محتاجاً للطعام ١٠/ ٦١٢
• أكل المضطر من الميتة أو طعام الغير ١٠/ ٦١٠
• الأكل من طعام من ماله حلال وحرام ١١/ ٥٤
• بيع الطعام قبل قبضه ١١/ ٣٩
• العلة أو ضابط معيار الربا الثمنية أو الطعمية ١١/ ٤٧
• قبول توكيلات محلات بيع الأطعمة السريعة وفيها محرمات كالخنزير والخمر ١٣/ ١٦٥
• وجوب بذل الطعام للمضطر إلا في حال المجاعة العامة ١٠/ ٦١٦

■ **الطفل**
• حماية الأطفال واليتامى واللقطاء والمشردين ٩/ ٦٥٩
• عصمة صغار الأولاد والحمل بإسلام أحد الوالدين ٧/ ٦٥٠
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن حقوق الأطفال والمسنين ٩/ ٦٥٨

■ **طفل الأنابيب**
• الاستفادة من البصمة الوراثية في حالات الاشتباه في طفل الأنابيب ١٣/ ٧٦
• تأجيل المجمع الفقهي البت في موضوع أطفال الأنابيب ٩/ ٤٧٥
• حكم الإنجاب من طريف طفل الأنابيب ٩/ ٨٠٨
• طرق التلقيح الصناعي في أيامنا ٩/ ٤٨٨
• اللجوء لعملية أطفال الأنابيب ١٢/ ٥٦

■ **الطلاق**
• الإبراء عن حق الحضانة، حكمه ٥/ ٢٢٤
• الإبراء عن حق السكنى في بيت العدة، حكمه ٥/ ٢٢٤
• الاتصال في الكلام عند تقييد الطلاق بالاستثناء، اشتراطه ٨/ ٣٨٣
• إثباته ٨/ ٤٣٨
• إثباته باليمين، حكمه وحكم التحليف فيه ٦/ ٥٢٥
• أثر إيقاع الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد أو بألفاظ في طهر واحد، حكمه ٨/ ٣٩٠
• إجبار الزوج على الإنفاق، عند الحنفية ٨/ ٤٨٩
• أحسن الطلاق، عند الحنفية ٨/ ٤٠٨
• أحكامه
اعتبار الطهر الذي وقع فيه الطلاق من العدة عند المالكية والشافعية ١/ ٥٣٤
عدم اعتبار الحيضة إذا طلقت فيها المرأة من العدة عند الحنفية والحنابلة ١/ ٥٣٤
• أحوال الاستثناء في الطلاق ٨/ ٣٨٣
• أحوال إيقاع الطلاق من غير الزوج بإذنه، عند الحنفية ٨/ ٣٩٧
• اختلاف الطلاق المعلق عن اليمين الشرعية، عند الجمهور ٨/ ٤٣٠
• أخذ الأم أجرة على إرضاع ولدها بعد البينونة، حكمه عند صاحب الهداية ٨/ ٦٦٢
• أخذ الرجل العوض المالي من زوجته عن حقه، جوازه ١٠/ ٣٠
• أخذ القانون أحكام التفريق لعدم الإنفاق من المذهب المالكي ٨/ ٤٨٩
• أخذ القانون برأي الحنفية في صريح الطلاق ٨/ ٣٧٢
• ادعاء الزوج انقضاء العدة بالشهور لإسقاط النفقة، حكمه ٨/ ٤٥١
• ادعاء الزوج الوطء في مدة السنة، حكمه عند المالكية ٨/ ٤٩٧
• ادعاء المرأة انقضاء عدتها بالشهور ٨/ ٤٥١
• ادعاء المرأة انقضاء عدتها بوضع الحمل، حكمه ٨/ ٤٥١
• أدلة الإمامية بعدم وقوع شيء بطلاق الثلاث ٨/ ٣٩١
• إذا قال إذا دخلت هذه الدار فأنت طالق، حكمه ٣/ ٤٠٤
• إذا قال كل امرأة تزوجتها فهي طالق، حكمها ٣/ ٤٠٥
• إذا قال كلما دخلت هذه الدار فأنت طالق، حكمه ٣/ ٤٠٤
• إذا قال لزوجته أنت علي حرام ونوى الطلاق والظهار، حكمه ١/ ١٦٥
• الإرث في عدة الطلاق، حكمه ٨/ ١٠٧
• إرث المطلقة طلاق الفرار، وقته ٨/ ٤٣٣
• الإرضاع على الأم إذا كانت مطلقة طلاقاً بائناً، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٦١
• الإرضاع على الأم إن كانت زوجة أو معتدة من طلاق رجعي، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٦٠
• أسباب بينونة التفريق القضائي في القانون المصري ٨/ ٤١٨
• استثناء الأكثر من الأقل، حكمه ٨/ ٣٨٤
• استثناء العدد بعينه الذي قيد به الطلاق، حكمه ٨/ ٣٨٣
• استثناء القليل من الكثير، حكمه ٨/ ٣٨٣

- الاستثناء من الاستثناء في الطلاق، حكمه ٨/ ٣٨٤
- استحقاق الأم أجرة الرضاع لولدها في عدة الطلاق البائن، حكمه ٨/ ٦٦٣
- الاستدلال بالقياس في إيقاع طلاق الثلاث ثلاثاً ٨/ ٣٩٦
- الاستعانة بأهل الخبرة في العيوب المسببة للتفريق في القانون ٨/ ٤٩٢
- استعمال الأعجمي صريح الطلاق، حكمه ٨/ ٣٦٦
- استعمال الأعجمي كناية الطلاق، حكمه ٨/ ٣٦٦
- استعمال حق المراجعة بعد الطلاق للإضرار، تحريمه ١٠/ ٤٠
- الاستمتاع بالرجعية
  جوازه عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٤٢٠، ٨/ ٤٤١
  حرمته عند الشافعية والمالكية ٨/ ٤٢٠، ٨/ ٤٤١
- إسماع نفسه التلفظ بالاستثناء في الطلاق، اشتراطه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٣٨٣
- اشتراط رضا المرأة في عزل وكيل الزوج بالطلاق ١٠/ ١٦٤
- اشتراط المرأة طلاق ضرتها، اختلاف الحنابلة في صحته ١٠/ ٢٠٣
- اشتراك الطلاق الرجعي والبائن في بعض الأحكام ٨/ ٤١٩
- الإشهاد عليه ١/ ٥٦
- إضافته إلى شرط، حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٦٢
- إضافته إلى نفس الزوج، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٣٦٠
- اعتبار الرجال في تقرير عدد الطلقات، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٣٧٣
- اعتبار الطلاق على مال طلاقاً بائناً ٨/ ٤٨١
- اعتبار المكرر طلقة واحدة إن قصد التأكيد، عند الحنفية ٨/ ٤١٦
- اعتبار النساء في تقرير عدد الطلقات، عند الحنفية ٨/ ٣٧٣
- إعطاء الكتابة الظاهرة حكم الطلاق الصريح، عند المالكية ٨/ ٣٦٥
- إفتاء ابن عباس بوقوع طلاق الثلاث ثلاثاً ٨/ ٣٩٣
- اقتضاء التفويض التكرار في الطلاق، حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٠٣
- أقسامه عند الحنفية بالنسبة لموافقة السنة ومخالفتها ٨/ ٤٠٨
- أقل مدة تنقضي بها عدة المطلقة ٨/ ٤٥٠
- الإكراه على الطلاق ١٠/ ٤٥٣
- الإكراه على الطلاق والنكاح والظهار واليمين والعفو عن القصاص ١٠/ ٤٥٣
- امتلاك الزوج ثلاث طلقات بعد عودة زوجته إليه بعد زواجها الثاني ٨/ ١٤٩
- امتلاك الزوج الثلاث طلقات في القانون ٨/ ٣٩١
- امتناع الزوج عن الإنفاق إذا كان له مال ظاهر، حكمه في القانون ٨/ ٤٨٩
- امتناع الزوج عن الانفاق إن أثبت عجزه عنه، حكمه في القانون ٨/ ٤٨٨
- امتناع الزوج عن الإنفاق إن كان حاضراً وليس له مال ظاهر ولم يثبت عجزه عن النفقة في القانون، حكمه ٨/ ٤٨٩
- امتناع الزوجة عن الاختيار إذا كان التفويض مطلقاً، حكمه عند المالكية ٨/ ٤٠٣
- إن ادعت المرأة الطلاق وأنكره الزوج إن أتت بشاهدين، حكمه ٨/ ٤٣٨
- إن ادعته المرأة، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٤٣٨
- إن أوقعه حال الحيض أو في طهر جامعها فيه، حكمه ٨/ ٣٨٧
- إن حلف بالطلاق وادعت الزوجة أنه حنث، حكمه عند المالكية ٨/ ٤٣٨
- إن طلقها في حال جامعها فيه، حكمه عند الجمهور ٨/ ٣٨٦
- إن طلقها في حال الحيض أو النفاس، حكمه عند الجمهور ٨/ ٣٨٦
- إن طلقها في زمن البدعة ونوى طلاق السنة، حكمه عند الشافعية ٨/ ٤١٢
- إن علقه الزوج بمشيئة الغير، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٤٠١
- إن قال
  امرأتي طالق ولو امرأتان أو ثلاث، حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٨١
  أنت طالق إذا دخلت مكة، حكمه ٨/ ٣٨٠
  أنت طالق البتة إلا اثنين، حكمه ٨/ ٣٨٣
  أنت طالق البته، حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٧٥
  أنت طالق طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة، حكمه عند الشافعية ٨/ ٣٧٩
  أنت طالق طلقة قبلها طلقة، حكمه عند الحنابلة والشافعية ٨/ ٣٧٩
  أنت طالق على مذهب السنة والشيعة واليهود والنصارى وسائر المذاهب، حكمه ٨/ ٣٧٩

أنت طالق غداً، حكمه ٨/ ٣٨٠
أنت طالق لا يردك عالم ولا قاض، حكمه ٨/ ٣٧٩
أنت طالق ملء الدنيا أو أطول طلاق أو أعرضه، حكمه ٨/ ٣٧٨
أنت طالق نصف طلقة، حكمه ٨/ ٣٧٩
أنت طالق هكذا وأشار بالعدد، حكمه ٨/ ٣٧٥
أنت طالق واحدة قبل واحدة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٨٠
نساء الدنيا طوالق، حكمه ٨/ ٣٨١
نساء المحلة والدار والبيت طوالق، حكمه ٨/ ٣٨١
نسائي طوالق ولا نية له، حكمه ٨/ ٣٨١
• إن قال لنسائه الأربع
إحداكن طالق، حكمه عند الحنفية والشافعية ٨/ ٣٧٨
أوقعت بينكن تطليقتان أو ثلاث أو أربع، حكمه عند الحنفية والشافعية ٨/ ٣٧٨
أوقعت بينكن خمس طلقات، حكمه عند الحنفية والشافعية ٨/ ٣٧٧
أوقعت عليكن طلقة، حكمه عند الحنفية والشافعية ٨/ ٣٧٧
• إن قالت له امرأته
طلقت نفسي فأجاز، حكمه ٨/ ٣٨١
طلقني فقال: فعلت، حكمه ٨/ ٣٨١
• إن كرره ثلاثاً وتخلل فصل بينها، حكمه ٨/ ٣٧٧
• إن كرره ثلاثاً ولم يتخلل فصل بينها، حكمه ٨/ ٣٧٧
• انتفاء العدة عن المطلقة قبل الدخول ٨/ ٦٠٤
• انتقال المطلقة رجعياً إلى عدة الوفاة إن مات الرجل أثناء عدتها ٨/ ٦١١
• انتقال المطلقة رجعياً إلى عدة الوفاة إن مات الرجل أثناء عدتها، في القانون ٨/ ٦١٢
• انتهاء رابطة الزوجية بانتهاء العدة في الطلاق الرجعي ٨/ ٤١٩
• انتهاء الزواج بلفظ الطلاق بالعربية أو غيرها ٨/ ٣٦٤
• انصراف الطلاق إلى الموكل إذا أضافه الوكيل إليه ٤/ ٧٨٩
• انصراف الطلاق إلى الوكيل إذا أضافه لنفسه ٤/ ٧٨٩
• انقلاب الطلاق الرجعي بائناً ٨/ ٤١٣
• إنكار الزوج الطلاق، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٤٣٨
• إنهاؤه لعقد الزواج ١٠/ ٢٨١
• أنواع الشرط المعلق عليه ٨/ ٤٢٥
• أنواع الطلاق، كما ذكرها ابن عباس ٨/ ٣٨٧
• أنواع العيوب من حيث المنع من الدخول وعدمه ٨/ ٤٩١
• أنواعه: الكناية، وقوع الطلاق بحسب نيته ١/ ١٣٩
• أنواعه من حيث الرجعة وعدمها ٨/ ٤٠٧، ٨/ ٤١٣
• أنواعه من حيث الزمن المرتبط به ٨/ ٤٠٧، ٨/ ٤٢٢
• أنواعه من حيث الصيغة ٨/ ٤٠٧
• أنواعه من حيث موافقته للسنة ٨/ ٤٠٧
• أنواعه وحكم كل نوع ٨/ ٤٠٧
• إيقاع أكثر من طلقة واحدة، عدم سنيته عند الحنفية والمالكية ٨/ ٣٩٠
• إيقاع طلاق الثلاث، حكمه عند المالكية ٨/ ٤١٠
• إيقاع الطلاق الثلاث واحدة في القانون خلافاً للمذاهب الأربعة ٨/ ٤١٩
• إيقاع الطلاق في طهر لم يجامعها فيه، السبب في اشتراطه ٨/ ٣٨٧
• إيقاع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة أو بألفاظ متفرقة في طهر واحد، حكمه ٨/ ٣٩٠
• إيقاعه بالرسالة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٩٧
• إيقاعه في طهر لم يجامعها فيه، اشتراطه ٨/ ٣٨٦
• إيقاعه مفرقاً ليس بأكثر من واحدة، سنيته ٨/ ٣٨٩
• إيقاعه من غير حاجة أو سبب، حكمه ٨/ ٣٨٦
• الإيلاء من الرجعية، صحته ٨/ ٤٤٢
• بدء التفويض، عند الحنفية ٨/ ٤٠٥
• بقاء حق الزوج في إيقاع الطلاق مع التفويض والتوكيل، عند الحنفية ٨/ ٤٠٦
• بقاء المطلقة بائناً أو ثلاثاً مع الزوج في دار واحدة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٢٢
• بقاء المطلقة رجعياً مع الزوج واستمتاعه بها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٢٢
• بقاء المعتدة من طلاق بائن في عدتها ولو مات الزوج ٨/ ٦١٢
• البينة المقبولة في إثباته عند الحنابلة ٨/ ٤٣٨
• بينونه طلاق الخلع وطلاق الثلاث وطلاق غير المدخول بها، اتفاقاً ٨/ ٤١٧
• بينونه المبارأة، عند المالكية ٨/ ٤١٧
• بينونة المطلقة قبل الدخول بطلقة واحدة عند الحنفية والشافعية ٨/ ٣٥٨
• البينونة، نوعاها ٨/ ٤١٦
• تأجيل التفريق للعيب، حكمه في القانون ٨/ ٤٩٢
• تأويل يمين الطلاق على حسب النية ١/ ١٨١
• تحديد الطلاق الرجعي والبائن في القانون المصري ٨/ ٤١٨
• التحكم، جمع الزوجين أمام القاضي في القانون ٨/ ٥٠٥

• التحكيم
اختلاف الحكمين في القانون، حكمه ٨/ ٥٠٥
إيقاع الحكمين للطلاق، عند المالكية ٨/ ٥٠٦
تحليف القاضي للحكمين في القانون ٨/ ٥٠٥
تقرير الحكمين التفريق على براءة ذمة الزوج من بعض حقوق الزوجة برضاها في القانون ٨/ ٥٠٥
رفع الحكمين تقريرهما إلى القاضي وتفويض الأمر إليه في القانون ٨/ ٥٠٦
عمل الحكمين في القانون ٨/ ٥٠٦
كون الحكمين من أهل الزوجين، استحبابه ٨/ ٥٠٤
مهمة الحكمين في القانون ٨/ ٥٠٦
• تحليل المطلقة ثلاثاً بزواج دائم ٨/ ٤٥٢
• تحليل المطلقة ثلاثاً بزواج دائم، شروطه أن تنكح زوجاً غيره زواجاً حقيقياً شرعياً ٨/ ٤٥٢
• تحليل المطلقة ثلاثاً بزواج دائم، شروطه أن يطأها الزوج الثاني في الفرج ٨/ ٤٥٣
• تحليل المطلقة ثلاثاً بزواج دائم، شروطه أن يكون النكاح الثاني صحيحاً ليس فاشلاً ٨/ ٤٥٣
• تخيير الرجل زوجته بالطلاق، حكمه عند المالكية ٨/ ٣٩٩
• التخيير في التفويض بالطلاق، معناه عند الحنفية ٨/ ٣٩٨
• التخيير في التفويض بالطلاق، معناه عند المالكية ٨/ ٣٩٩
• ترجيح رأي الجمهور أن الأصل في الطلاق المنع ٨/ ٣٨٦
• ترجيح رأي الجمهور في جواز التفريق لعدم الإنفاق ٨/ ٤٩٠
• ترجيح رأي الحنابلة في العيوب التي تجيز التفريق ٨/ ٤٩٦
• ترجيح منع الجمع بين المرأة ومحارمها في العدة من طلاق بائن ٨/ ١٦٩
• تصرف المفوض إليه الطلاق باختياره ومشيئته ٨/ ٤٠٦
• تصرف الوكيل حسب مشيئة الموكل ٨/ ٤٠٦
• تطليق المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة أطهار، جوازه عند الحنفية خلافاً للمالكية ٨/ ٤١٠
• التعريض بالخطبة في عدة الطلاق، حرمتها ٨/ ٦١٨
• تعريفه ١/ ١٩٠، ٨/ ٣٤٣، ١٠/ ٢٨٠
• تعليق الطلاق، قياس عدم صحته على عدم صحة تعليق النكاح، عند الشيعة الإمامية والظاهرية ٨/ ٤٣٠
• تعليقه
صور من تعليقه ٣/ ٤٢٢
لزومه، قياسه على تعليق العتق والوكالة والإبراء، عند الحنفية ٨/ ٣٦٤
• تعليقه بالملك، صحته ٨/ ٣٦٣
• تعليقه بشيء، حكمه ٣/ ٤٢٥
• تعليقه على أمر مستحيل عادة، حكمه ٨/ ٤٢٥
• تعليقه على شرط اختياري من فعل الزوج ٨/ ٤٢٥
• تعليقه على شرط اختياري من فعل الزوجة ٨/ ٤٢٥
• تعليقه على شرط أو زمن، صحته ٤/ ٧٤٤
• تعليقه على شرط، حكمه ٣/ ٤٢٩
• تعليقه على شرط غير اختياري ٨/ ٤٢٥
• تعليقه على شرط معدوم على خطر الوجود، صحته ٨/ ٤٢٥
• تعليقه على شرط موجود، حكمه ٨/ ٤٢٥
• تعليقه على شرطين "إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنت طالق" حكمه ٣/ ٤٠٥
• تعليقه على مشيئة الله تعالى، حكمه ٨/ ٤٢٦
• تعليقه على النكاح
ترجيح عدم صحته ٨/ ٣٦٤
حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٦١
حكمه عند الشافعية والحنابلة والظاهرية ٨/ ٣٦٣
• تعليقه على النكاح إن خصص أحداً من النساء، حكمه عند المالكية ٨/ ٣٦٢
• تعليقه على النكاح إن عمّ جميع النساء، حكمه عند المالكية ٨/ ٣٦٢
• التفريق
إذا حدث العيب بعد الزواج، حكمه ٨/ ٤٩٨
إذا لم يثبت الضرر، حكمه في القانون ٨/ ٥٠٥
إن ادعى الزوج حدوث الجماع وكانت المرأة ثيباً، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٤٩٦
إن ادعى الزوج حدوث الجماع وكانت المرأة عذراء، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٤٩٧
تأجيله إذا لم يثبت الضرر في القانون ٨/ ٥٠٥
تأجيله بسبب العيب، حكمه عند المالكية ٨/ ٤٩٧
تأجيله بسبب العيوب الجنسية، حكمه ٨/ ٤٩٦
التكييف الفقهي له ١٠/ ٢٣٢
عدم تعرض القانون للفرقة بالإيلاء والظهار واللعان ٨/ ٥١٠
غيبة المسجون، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٥١٠
وقوعه بحكم الحاكم بسبب العنة ٨/ ٤٩١
وقوعه بحكم القاضي وادعاء صاحب المصلحة إذا كان بسبب العيب ٨/ ٤٩٦

وقوعه في الحال بطلب الزوجة إن جهل مكان الزوج في القانون ٨/ ٥١٠
وقوعه لعدم الإنفاق بناء على طلب المرأة ٨/ ٤٩٠
• التفريق بالعيب
أثره على المهر ٨/ ٤٩٩
أثره على المهر إن كان بعد الدخول أو الخلوة ووجوب العدة به، عند الحنفية ٨/ ٤٩٩
أثره على المهر إن كان بعد الدخول، عند المالكية ٨/ ٥٠٠
أثره على المهر إن كان قبل الدخول، عند المالكية ٨/ ٥٠٠
أثره على المهر إن كان قبل الدخول والخلوة عند الحنفية ٨/ ٤٩٩
أثره على المهر بعد الدخول، عند الشافعية ٨/ ٥٠٠
أثره على المهر، عند الحنابلة ٨/ ٥٠٠
أثره على المهر قبل الدخول، عند الشافعية ٨/ ٥٠٠
شروطه. ٨/ ٤٩٧
شروطه: عدم رضا صاحب التفريق بالعيب بعد العقد حال اطلاعه عليه ٨/ ٤٩٧
شروطه: عدم علم صاحب التفريق بالعيب وقت العقد أو قبله ٨/ ٤٩٧
شروطه عند الحنفية وفي القانون ٨/ ٤٩٨
• التفريق بالعيب ثبوته للزوجة فقط، عند الحنفية ٨/ ٤٩٣
• التفريق بالعيب ثبوته للزوجين، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٤٩٣
• التفريق بالعيب القديم قبل العقد، جوازه اتفاقاً ٨/ ٤٩٨
• التفريق بالعيوب أو بالعلل ٨/ ٤٩١
• التفريق بسبب الضرر من أحد الزوجين، جوازه في القانون ٨/ ٥٠٤
• التفريق بسبب العجز الجنسي ٨/ ٤٩١
• التفريق بسبب العلل الجنسية، حكمه في القانون ٨/ ٤٩٢
• التفريق بسبب عيوب الزوج، حكمه في القانون المصري ٨/ ٤٩٢
• التفريق بعيبي الجب والعنة، اتفاقاً ٨/ ٤٩٤
• تفريق طلاق الثلاث على الأيام، سنيته عند الشافعية ٨/ ٤١١
• التفريق القضائي
متى يكون طلاقاً ٨/ ٤٨٧
متى يكون فسخاً ٨/ ٤٨٧
• التفريق القضائي بين الزوجين ١٣/ ٥٨٨
• التفريق لعدم الإنفاق
حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٤٨٩
حكمه عند الحنفية والإمامية ٨/ ٤٨٩
حكمه في القانون المصري ٨/ ٤٨٨
• التفريق لعدم الإنفاق إذا كان الزوج حاضراً ولم يثبت عجزه عن النفقة، حكمه في القانون ٨/ ٤٨٨
• التفريق لعدم الإنفاق إذا كان الزوج غائباً وثبت عجزه عن النفقة، حكمه في القانون ٨/ ٤٨٨
• التفريق لعيب الجنون في القانون ٨/ ٤٩٢
• التفريق للحبس
حكمه عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٥١٠
حكمه في القانون السوري ٨/ ٥١٠
حكمه في القانون المصري ٨/ ٥١٠
• التفريق للشقاق أو للضرر وسوء العشرة ٨/ ٥٠٣
• التفريق للشقاق و الضرر، حكمه ٨/ ٥٠٣
• التفريق للشقاق و الضرر، كيفيته عند المالكية ٨/ ٥٠٣
• التفريق للشقاق والضرر
جوازه عند المالكية وفي القانونين المصري والسوري ٨/ ٥٠٤
خلاصة موقف القانون فيه ٨/ ٥٠٥
• التفريق للعيب
آراء الفقهاء فيه ٨/ ٤٩٢
حكمه عند أكثر الفقهاء ٨/ ٤٩٣
حكمه عند الظاهرية ٨/ ٤٩٣
• التفريق للغيبة
حكمه عند الحنفية والشافعية ٨/ ٥٠٨
حكمه عند المالكية والحنابلة ٨/ ٥٠٨
شروطه في القانون ٨/ ٥٠٩
صدوره حالاً بمجرد طلب الزوجة، عند المالكية ٨/ ٥٠٩
موقف القانون المصري منه ٨/ ٥٠٩
نوعه عند الحنابلة ٨/ ٥٠٩
نوعه عند المالكية ٨/ ٥٠٨
وقوعه بحكم القاضي ٨/ ٥٠٩
• التفريق للغيبة أو السجن، جوازه في القانون ٨/ ٥١٠
• التفريق للغيبة عند المالكية والقانون ١٠/ ١٤٥
• التفريق للغيبة والحبس، حكمه عند المالكية ٨/ ٥١٠
• التفويض إذا أضيف إلى وقت في المستقبل، حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٠٣
• التفويض إذا كان بما يقتضي التكرار، حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٠٤
• التفويض إن علقه بشرط، حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٠٣

- التفويض بالطلاق
  ألفاظه عند الحنفية ٨/ ٣٩٧
  أنواعه عند المالكية ٨/ ٣٩٩
  حكمه عند الشافعية ٨/ ٤٠٠
- التفويض بالطلاق إن كان مقيداً بزمن معين، حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٠٣
- التفويض بالطلاق بعد صدوره عدم قدرة الزوج الرجوع عنه ٨/ ٤٠٦
- التفويض بالطلاق في حق المرأة، عدم لزومه عند الحنفية ٨/ ٤٠٢
- التفويض بالطلاق للزوجة أو غيرها، صفة حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٠١
- التفويض بالطلاق المقترن لعقد الزواج بإيجاب المرأة إذا كان مطلقاً عن التقييد بزمن معين، حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٠٦
- التفويض، زمنه بالنسبة للمرأة، عند الحنفية ٨/ ٤٠٢
- تفويض الزوج غير زوجته بالطلاق، حكمه عند المالكية ٨/ ٣٩٩
- تفويض الطلاق للزوجة، حكمه ٨/ ٣٩٧
- التفويض في الطلاق، معناه، عند الحنفية ٨/ ٣٩٧
- تقسيم الطلاق من حيث السنة والبدعة ٨/ ٤٠٧
- تقسيمه إلى رجعي وبائن ٨/ ٤١٣
- تقييد التفويض المطلق بالمجلس ٨/ ٤٠٦
- تقييد التفويض المطلق للزوجة بالطلاق بالمجلس، عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٨/ ٤٠٣
- تكييفه الفقهي ١٠/ ٢٣٢، ١٠/ ٣١١
- تلفظ أعجمي بالطلاق دون فهم معناه، حكمه ٨/ ٣٥٦، ٨/ ٣٧٦
- التلفظ به مع تغير نيته ١/ ١٤٤
- التلفظ به مع نيته أنه أراد الطلاق من وثاق ١/ ١٤٤
- التلفيق فيه ١/ ٩٩، ١/ ١٠١
- التلفيق الممنوع في قوله: أنت طالق ١/ ٩٩
- التمليك في التفويض بالطلاق، معناه عند المالكية ٨/ ٣٩٩
- تمليك المرأة أمر نفسها، حكمه عند المالكية ٨/ ٣٩٩
- توارث الزوجين في عدة الطلاق الرجعي ٨/ ٤٤٢
- توارث الزوجين في العدة من طلاق بائن أو ثلاث في حال الصحة، حكمه ٨/ ٦٢٨
- توارث الزوجين في العدة من طلاق بائن أو ثلاث في حال المرض، حكمه ٨/ ٦٢٨
- توريث زوجة المريض إن طلقها بائناً عند الحنفية والقانون ١٠/ ١٣٦
- توريث زوجة المريض مرض الموت المطلقة، رأي الحنابلة والمالكية والشافعية فيه ١٠/ ١٣٧
- توريث المرأة في طلاق الفرار، حكمه ٨/ ٥٠٦
- توريث المرأة في طلاق الفرار وهي في العدة، في القانون ٨/ ٥٠٧
- توريث المطلقة في عدة طلاق رجعي ٨/ ٤٣٢
- التوكيل بالطلاق، معناه عند المالكية ٨/ ٣٩٩
- توكيل الزوج زوجته طلاق نفسها، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٤٠٠
- توكيل الزوج المرأة على طلاقها، حكمه عند المالكية ٨/ ٣٩٩
- التوكيل في الطلاق، معناه، عند الحنفية ٨/ ٣٩٧
- التوكيل فيه والتفويض ٨/ ٣٩٧
- ثبوت التفريق بالعيب للزوجين، عند مالك والشافعي ٨/ ٤٩٤
- ثبوت التوارث بين الزوجين في العدة من طلاق رجعي ٨/ ٦٢٨
- ثبوت خيار الرجعة للمرأة المطلقة بحكم الشرع ٤/ ٣٥٣
- ثبوت الخيار للزوجة أبداً إذا كان التفويض مطلقاً، عند المالكية ٨/ ٤٠٣
- ثبوت نسب ولد المطلقة الرجعية، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٢٧
- جزء الطلقة طلقة اتفاقاً ٨/ ٣٦٠
- جعله في يد الرجل، سببه ٨/ ٣٤٧
- الجمع بين معنيين بنية واحدة في الطلاق ١/ ٦٢
- جمع الطلقات الثلاث، جوازه عند الشافعية ٨/ ٤١١
- الحاجة إلى تعليق الطلاق أحياناً ٨/ ٤٢٩
- الحالات التي لا يمكن فيها الرجعة في العدة في الطلاق ٨/ ٤١٥
- حالتا التعسف في الطلاق، في القانون ٨/ ٥٠٦
- حدوثه في عقد صحيح لازم ١٠/ ٢٨١
- حدوثه قبل الدخول تستحق معه المرأة المتعة إن لم يكن المهر مسمى ١٠/ ٢٨١
- حدوثه قبل الدخول يوجب نصف المهر المسمى ١٠/ ٢٨١
- حدوثه ينقص عدد الطلقات التي يملكها الرجل ١٠/ ٢٨١
- حرية الزوج في كيفية إيقاعه الطلاق ٨/ ٤٢٧
- حصول ما علق عليه الطلاق والمرأة محلاً لوقوع الطلاق عليها، اشتراطه ٨/ ٤٢٦

obeikandl.com

- حق الزوج في إيقاع الطلاق مع التفويض، عند الحنفية ٨/ ٤٠٦
- حق الزوج في الرجوع عن التوكيل بالطلاق قبل التنفيذ ٨/ ٤٠٦
- حق الزوج في مراجعة زوجته في العدة بعد التفريق القضائي لعدم الإنفاق، في القانون ٨/ ٤٨٨
- حق السليم من الزوجين في طلب الفرقة من الزوج المصاب بالإيدز ٩/ ٦١١، ٩/ ٨٢٤
- حق المخيرة بالاختيار مرة واحدة، عند الحنفية ٨/ ٤٠٣
- حق المرأة في طلب الطلاق بسبب الوطء في الدبر ٨/ ١٠٦
- حق المطلق في عدة مطلقته، عدم سقوطه ١٠/ ٢٦
- حكم عقد الزواج مع نية الطلاق ١٣/ ٥٢٩
- حكمه إذا كانت الزوجة حائضاً أو بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال ١/ ٥٤٠
- حكمه إذا كانت الزوجة نفساء بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال ١/ ٥٤٠
- حكمه إذا نطق بكلمة الطلاق بلغة لا يعرفها ١/ ١٦٧
- حكمة تشريعه ٨/ ٣٤٥
- حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٣٤٩، ٨/ ٣٨٥
- حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٤٩، ٨/ ٣٨٥
- حكمه في الحيض ١/ ٥٤٠
- الحكمة من اشتراط التحليل لعودة المطلقة ثلاثاً إلى زوجها ٨/ ٣٧٤
- الحكمة من تحديد عدد الطلقات ٨/ ٣٧٣
- الحلف بالطلاق أن لا تخرج مع فلان، حكمه ٣/ ٤٢٣
- الحلف بالطلاق والعتاق، حكمه ٣/ ٤٠٤
- الحلف به أمام القاضي، حكمه ٦/ ٥١٠
- الحلف به، حكمه ٣/ ٤٠٤، ٣/ ٤٦٠
- الحلف على طلاق امرأته فماتت قبل طلاقها، حكمه ٣/ ٣٨٩
- حلول مؤخر الصداق بانتهاء العدة في الطلاق الرجعي ٨/ ٤١٩
- خروج المعتدة من طلاق من بيتها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦١٩
- الخطأ فيه ١/ ٣٦، ١/ ١٢٨
- خطاب الأجنبية بطلاق، حكمه عند الشافعية والحنابلة والظاهرية ٨/ ٣٦٣
- خلاصة أنواع الطلاق بألفاظ الكناية الظاهرة، عند المالكية ٨/ ٣٨٢
- خلاصة ما يقع به الطلاق وما لا يقع ٨/ ٣٦٠
- خلع الولي، حكمه عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ٨/ ٤٦٨
- الخلوة بالرجعية، حكمها عند الحنفية ٨/ ٤٤٢
- دخول الزوج الثاني بالمطلقة ثلاثاً لتحل لزوجها الأول، اشتراطه ٦/ ١٤٥
- الرجعة
  - الإجماع على مشروعيتها ٨/ ٤٤٠
  - اختلاف الزوجين في حصول الرجعة بعد انقضاء العدة إن عجز الرجل عن إثباتها، حكمه عند أبي حنيفة ٨/ ٤٥٠
  - اختلاف الزوجين في حصول الرجعة قبل انقضاء العدة، حكمه ٨/ ٤٤٩
  - اختلاف الزوجين في الرجعة ٨/ ٤٤٩
  - اختلاف الزوجين في صحة الرجعة ٨/ ٤٤٩
  - اختلاف الزوجين في الوطء، حكمه ٨/ ٤٤٩
  - ادعاء المرأة انقضاء عدتها، حكمه ٨/ ٤٤٩
  - أركانها عند الحنابلة ٨/ ٤٤٠
  - أركانها عند الشافعية ٨/ ٤٤٠
  - أركانها عند المالكية ٨/ ٤٤٠
  - استعمال حق المراجعة بعد الطلاق للإضرار، تحريمه ١٠/ ٤٠
  - الإشهاد عليها، استحبابه عند الجمهور ٨/ ٤٤٨
  - الإشهاد عليها، عدم اشتراطه ٨/ ٤٤٧
  - الإشهاد عليها، وجوبه عند الظاهرية ٨/ ٤٤٨
  - اعتبار مدة الاغتسال من العدة، عند الحنابلة ٨/ ٤٥١
  - إعلام الزوجة بها، استحبابه ٨/ ٤٤٧
  - إعلام المرأة بها، عدم اشتراطه ٨/ ٤٤٧
  - ألفاظ الكناية في الرجعة عند الشافعية ٨/ ٤٤٣
  - انتهاء وقتها إذا طهرت في الحيض الأخير لعشرة أيام وإن لم تغتسل، عند الحنفية ٨/ ٤٥١
  - انقطاعها بانقضاء العدة في القانون ٨/ ٤٥٢
  - تحريم الرجعة إضراراً بالزوجة ١٠/ ٤١
  - تعريفها ٨/ ٤٣٩
  - تعليقها بشرط مستقبل، حكمه ٨/ ٤٤٦
  - حصولها بالفعل من الزوجة إن صدقها الزوج، عند الحنفية ٨/ ٤٤٤
  - حصولها بالقول أو بالفعل، عند الجمهور غير الشافعية ٨/ ٤٤٤
  - حصولها بالقول أو الفعل أو النية، عند المالكية ٨/ ٤٤٤
  - حصولها في طلاق بلا عوض، اشتراطه ٨/ ٤٤٥
  - حصولها في العدة، اشتراطه ٨/ ٤٤٦

حصولها لمطلقة دون الثلاث ٨/ ٤٤٥
خلاصة آراء الفقهاء فيما تحصل به الرجعة ٨/ ٤٤٥
خلاصة شروطها ٨/ ٤٤٦
الرجعة في القانون ٨/ ٤٥٢
رجعة المجنون، عدم صحتها ٨/ ٤٤٣
رجعة المجنون والصبي، عدم صحتها عند الجمهور ٨/ ٤٤٣
رجعة المحرم بحج أو عمرة، صحتها ٨/ ٤٤٣
رجعة المرتد، عدم صحتها ٨/ ٤٤٣
رجعة المكره، عدم صحتها ٨/ ٤٤٣
رضا المرأة فيها، عدم اشتراطه ٨/ ٤٤٧
ركنها عند الحنفية ٨/ ٤٤٠
زمن الرجعة، شرطه ٨/ ٤٤٦
سبب اشتراط تنجيزها ٨/ ٤٤٦
شرط ما تحصل به الرجعة ٨/ ٤٤٣
شرط المرتجع ٨/ ٤٤٣
شروط صحتها ٨/ ٤٤٢
عدم حصولها بالفعل، عند الشافعية ٨/ ٤٤٣
عدم سقوطها بالإسقاط في القانون ٨/ ٤٥٢
عدم قبول إسقاطها ٨/ ٤٤٢
الفعل الذي تحصل به الرجعة عند الحنفية ٨/ ٤٤٤
كون المرأة المرتجعة مدخولاً بها، اشتراطه ٨/ ٤٤٥
كون المرأة المرتجعة مطلقة طلاقاً رجعياً من نكاح صحيح، اشتراطه ٨/ ٤٤٥
كون المرتجعة قابلة للحل للمراجع، اشتراطه ٨/ ٤٤٦
اللفظ الصريح الذي تحصل به الرجعة عند الحنفية ٨/ ٤٤٤
اللفظ الصريح الذي تقع به الرجعة عند الشافعية ٨/ ٤٤٣
ما تحصل به الرجعة عند الحنابلة والأوزاعي ٨/ ٤٤٥
ما تحصل به الرجعة عند المالكية ٨/ ٤٤٤
ما لا تحصل به الرجعة عند الحنابلة ٨/ ٤٤٥
ما لا يشترط فيها ٨/ ٤٤٧
متى تكون ٨/ ٤٤٠
مشروعيتها ٨/ ٤٤٠
من تصح رجعتهم دون نكاحهم ٨/ ٤٤٣
من له حق الرجعة ٨/ ٤٤٢
منع رجعة البائن في الإحرام بحج أو عمرة، عند الجمهور ٨/ ٤٤٢
نوعاها ٨/ ٤٤٠
الولي والصداق فيها، عدم اشتراطه ٨/ ٤٤٧
• الرجعة في مرض الموت للرجعية، صحتها ٨/ ٤٤٢
• الرجعة من طلاق رجعي، حكمها ٨/ ٤٤١
• رجعية الطلاق الذي يوقعه القاضي بسبب الإيلاء، عند الحنفية ٨/ ٤١٥
• رجعية الطلاق الذي يوقعه القاضي لعدم الإنفاق، عند الحنفية ٨/ ٤١٥
• رجعية الطلاق الصريح بعد الدخول الحقيقي، عند الحنفية ٨/ ٤١٤
• رجعية الطلاق الكنائي بعد الدخول الذي لا يفيد معنى الشدة والبينونة، عند الحنفية ٨/ ٤١٤
• الرجوع به، حكمه ٣/ ٣٧٨
• رجوع الزوج بالمهر على من غرّه، إن كان العيب بالزوجة، عند الحنابلة ٨/ ٥٠٠
• رجوع الزوج بالمهر على ولي الزوجة إن كان العيب فيها بعد الدخول عند المالكية ٨/ ٥٠٠
• الرجوع فيه، حكمه ٨/ ٣٤٤
• ركنه عند الحنفية ٨/ ٣٤٨
• ركنه عند المالكية ٣/ ٧٥٩
• الزواج بشرط الطلاق ١٣/ ٥٣٠
• الزواج بنية الطلاق ١٣/ ٥٢٨
• زواج الرجل امرأة طلقها ثلاثاً، عدم جوازه إلا بعد تزوجها من آخر ثم تطليقها ثم انقضاء عدتها في القانون ٨/ ٤٢٢
• زواج المريض المطلق بأخرى وموته في عدة الأولى، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٤٣٥
• زواج المسلمين وطلاقهم في بلدان غير إسلامية ٧/ ٧٩٦
• زوال الزوجية بالطلاق المكمل للثلاث في القانون ٨/ ٤٢٢
• سبب تحريم الطلاق حال الحيض ٨/ ٤١١
• سبب تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه، عند الشافعية ٨/ ٤١٢
• سبب تقييد الشرع للطلاق ٨/ ٣٨٤
• السفر والخلوة بالرجعية، جوازه عند الحنابلة ٨/ ٤٤١
• السفيه، طلاقه، حكمه ٨/ ٣٥٤
• سقوط حق المرأة بطلب التفريق للعيب، حكمه في القانون ٨/ ٤٩٢
• السكران، طلاقه، حكمه ٨/ ٣٥٣
• سؤال المرأة الطلاق من زوجها، حرمته ٨/ ٣٨٥
• شرط ثبوت الميراث للمطلقة طلاق الفرار ٨/ ٤٣٣
• شرط الركن الخامس: الصيغة أو ما يقع به الطلاق ٨/ ٣٦٤
• شروط إيقاع الطلاق شرعاً ٨/ ٣٨٤
• شروط تحليل المطلقة ثلاثاً بزواج دائم ٨/ ٤٥٢
• شروط تعليقه ٨/ ٤٢٥

• شروط حل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول ٨/ ١٥٠
أن تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً مع وطئها في الفرج ٨/ ١٥٠
كون الوطء حلالاً، اشتراطه عند الحنابلة والمالكية ٨/ ١٥١
• الشقاق
اختلاف الحكمين، حكمه ٨/ ٥٠٣
إذن الزوج للحكمين بالتفريق، اشتراطه عند الجمهور ٨/ ٥٠٤
بعث حكمين عند الشقاق ٨/ ٥٠٣
شروط الحكمين ٨/ ٥٠٤
كون الحكمين من جيران الزوجين إن لم يكونا من أهلهما، استحسانه ٨/ ٥٠٤
نفاذ قول الحكمين في الجمع بين الزوجين ٨/ ٥٠٣
نفاذ قول الحكمين في الفرقة والاجتماع بغير توكيل الزوجين، عند المالكية ٨/ ٥٠٤
• الشك في صفة الطلاق، حكمه ٨/ ٤٣٥
• الشك في الطلاق
تعريفه ٨/ ٤٣٥
حكمه ٨/ ٤٣٥
• الشك في الطلاق وإثبات الطلاق ٨/ ٤٣٥
• الشك في عدد الطلاق، حكمه ٨/ ٤٣٦
• الشهادة فيه، ما يترتب على الرجوع فيها ٦/ ٤٩٧
• صحته دون علم الطرف الآخر ١٠/ ٢٩١
• صحته من كل مكلف ٨/ ٤٦٨
• صدور الإيجاب في عقد الزواج مقترناً بالتفويض بالطلاق من الزوج وقبول المرأة إيجابه، حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٠٦
• صدور الإيجاب المقترن بالتفويض من الزوجة أو وكيلها أثناء عقد الزواج، اشتراطه عند الحنفية ٨/ ٤٠٦
• صدوره مطلقاً، حكمه ٨/ ٣٧٢
• صريح الطلاق، عند الشافعية والظاهرية ٨/ ٣٦٥
• صيغته في القانون ٨/ ٣٧١
• ضابط ما يتميز به الفسخ عن الطلاق عند أبي حنيفة ومحمد ١٠/ ٣٠٥
• طلاق الأخرس بالإشارة إذا عجز عن الكتابة، وقوعه في القانون ٨/ ٣٧٢
• الطلاق إذا أضافه إلى جزء الطلقة مهما صغر، حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٥٨
• الطلاق إذا أضيف إلى بعض أجزاء المرأة، حكمه ٨/ ٣٥٨
• الطلاق إذا أضيف إلى الزوجة، وقوعه اتفاقاً ٨/ ٣٥٨
• الطلاق إذا طلق جزءاً من المرأة، حكمه عند الشافعية ٨/ ٣٥٩
• الطلاق إذا قال لزوجته إن خرجت من هذه الدار فأنت طالق، حكمه ٣/ ٤٢٣
• الطلاق إذا كان المطلق فاهماً معناه، وقوعه ٨/ ٣٦٦
• طلاق الأمة، مقداره عند الحنفية ٨/ ٣٧٣
• الطلاق إن أضافه إلى جزء شائع من المرأة، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٣٦٠
• الطلاق إن حدث قبل الدخول، وقوعه بائناً ٨/ ٣٥٨
• الطلاق إن حذف المفعول في خطاب المرأة، حكمه عند الشافعية ٨/ ٣٥٩
• الطلاق إن لم يكن مشكوكاً في عدد الطلاق أو لفظه، وقوعه ٨/ ٣٦٦
• الطلاق باستعمال لفظ يفيد معناه لغة أو عرفاً أو بالكتابة أو بالإشارة المفهمة ٨/ ٣٦٦
• الطلاق بإضافته إلى الزوجة وتعيينها، وقوعه ٨/ ٣٦٦
• الطلاق بالإشارة إن كان يحسن الكتابة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٧١
• الطلاق بالإشارة للأخرس، حكمه ٨/ ٣٧١
• الطلاق بالإشارة للقادر على الكلام، حكمه ٨/ ٣٧١
• الطلاق بالألفاظ المصحفة أو بأحرف الهجاء، وقوعه ٨/ ٣٦٦
• الطلاق بالرسالة، حكمه ٨/ ٣٦٩
• الطلاق بألفاظ الكناية، وقوعه قضاء عند الحنفية ٨/ ٣٦٧
• الطلاق بالكتابة/ ، ٨/ ٣٦٨
خلاصة حكمه ٨/ ٣٧١
من كتب بشيء لا يبين، حكمه عند أحمد ٨/ ٣٧٠
من كتب الطلاق من غير نية، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٣٧٠
• الطلاق بالكتابة إلى الغائب، حكمه ٨/ ٣٦٨
• الطلاق بالكتابة المستبينة غير المرسومة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٦٩
• الطلاق بالكتابة المستبينة المرسومة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٣٦٩
• الطلاق بالكتابة معلقاً على بلوغ الكتاب، حكمه عند الشافعية ٨/ ٣٧٠
• الطلاق بالكناية
حكمه ٨/ ٣٦٦
حكمه عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٣٦٧
حكمه عند المالكية والشافعية ٨/ ٣٦٧

• الطلاق البائن
انقطاع آثار الزوجية به ٨/ ٤٣٢
حكمه ٨/ ٤٢٠
نوعاه ٨/ ٤١٣
• الطلاق البائن بينونة صغرى، تعريفه ٨/ ٤١٣
• الطلاق البائن بينونة صغرى، حلول مؤجل الصداق بمجرد وقوعه ٨/ ٤٢١
• الطلاق البائن بينونة صغرى، زوال الملك لا الحل بوقوعه ٨/ ٤٢٠
• الطلاق البائن بينونة صغرى، عدم توارث الزوجين في العدة منه ٨/ ٤٢١
• الطلاق البائن بينونة صغرى، نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج به ٨/ ٤٢١
• الطلاق البائن بينونة كبرى، تعريفه ٨/ ٤١٤
• الطلاق البائن بينونة كبرى، عند الحنفية ٨/ ٤١٦
• الطلاق البائن بينونة كبرى، ما يترتب عليه ٨/ ٤٢٠
• طلاق البدعة
أحواله عند الحنفية ٨/ ٤٠٩
ألفاظه عند الحنفية ٨/ ٤٠٩
حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٠٨
معناه ٨/ ٤٠٧
معناه عند الحنفية ٨/ ٤٠٨
• الطلاق البدعي
إجبار الحاكم الزوج على مراجعة زوجته إن طلقها طلاقاً بدعياً عند الجمهور ٨/ ٣٨٩
ترجيح رأي الجمهور في وقوعه ٨/ ٣٨٩
حكمه عند الشيعة الإمامية والظاهرية وابن تيمية وابن القيم ٨/ ٣٨٧
عدم نفاذه للنهي عنه شرعاً ٨/ ٣٨٨
مراجعة الزوج زوجته إن طلقها طلاقاً بدعياً، استحبابه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٣٨٩
معناه عند المالكية ٨/ ٤١٠
نوعاه عند الشافعية ٨/ ٤١١
وقوعه لكون النهي لأمر خارج عن المنهي عنه ٨/ ٣٨٩
• الطلاق بغير سبب معقول، حكمه في القانون ٨/ ٥٠٧
• طلاق التعسف ١٣/ ٥٨٨
• طلاق التعسف في القانون ٨/ ٥٠٦
• طلاق الثلاث
حكمه ٨/ ٤٥٢
حكمه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٤١١
حكمه عند المالكية والحنفية ٨/ ٤١١
• طلاق الجاهلية، كيفيته ٨/ ٣٧٣
• طلاق الحامل عقيب الجماع، جوازه عند الحنفية ٨/ ٤٠٩
• طلاق الحائض قبل الاغتسال، حكمه ١/ ٥٤٠
• طلاق الحر، مقداره عند الجمهور ٨/ ٣٧٣
• طلاق الحرة، مقداره عند الحنفية ٨/ ٣٧٣
• الطلاق الحسن، معناه عند الحنفية ٨/ ٤٠٨
• الطلاق الرجعي
آثاره ٨/ ٤١٩
إمكان المراجعة في العدة منه ٨/ ٤٢٠
بقاء الزواج به، عند الحنفية ٨/ ٤٤٤
بينونة المرأة بانقضاء عدة الطلاق الرجعي في القانون ٨/ ٤٢٢
ترجيح انتهاء الزواج به ٨/ ٤٣٩
تعريفه ٨/ ٤١٣، ٨/ ٤٣٩
حكمه ٨/ ٤١٩
مراجعة الزوج زوجته في العدة منه، جوازه في القانون ٨/ ٤٢٢
• الطلاق الرجعي والبائن
حكمه ٨/ ٤١٩
حكمه في القانون السوري ٨/ ٤٢٢
• طلاق الرجل لزوجته يحل زواجها من غيره ١٠/ ٣٠
• طلاق السفيه قبل الدخول، حكمه ٥/ ٣١٩
• طلاق السكران
حكمه عند المالكية ١٠/ ١٨٦
رأي المالكية فيه ١٠/ ١٣١
• طلاق السنة
ألفاظه عند الحنفية ٨/ ٤٠٩
معناه ٨/ ٤٠٧
• طلاق السنة لمن لا تحيض من صغر أو كبر، عند الحنفية ٨/ ٤٠٩
• الطلاق السني
حكمه عند الشافعية ٨/ ٤١١
شروطه، عند المالكية ٨/ ٤١٠
• الطلاق السني والبدعي و موافقة الحنابلة والشافعية تحديده ٨/ ٤١٣
• الطلاق الصريح
حكمه ٨/ ٣٦٥
• طلاق العبد، مقداره عند الجمهور ٨/ ٣٧٣
• طلاق غير الزوج، حكمه ٨/ ٣٥٢
• طلاق غير المدخول بها استواؤه في حال الطهر أو الحيض، عند الحنفية ٨/ ٤٠٩

openkandil.com

• طلاق غير المدخول بها في الحيض، جوازه ٨/ ٤١٠
• طلاق غير المسلم، حكمه ٨/ ٣٥٤
• طلاق الفرار
ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا كان الطلاق البائن بعد الدخول الحقيقي ٨/ ٤٣٣
ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا كان الطلاق بدون إذن الزوجة ٨/ ٤٣٤
ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا كان المرض مخوفاً ٨/ ٤٣٣
ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا كانت أهلاً للميراث من زوجها ٨/ ٤٣٤
ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا لم يصح الزوج من ذلك المرض ٨/ ٤٣٣
حكمه ٨/ ٤٢١
حكمه عند الظاهرية ٨/ ٤٣٢
سبب توريث المرأة فيه ٨/ ٥٠٧
شرط إرث المرأة فيه، في القانون ٨/ ٥٠٧
معناه ٨/ ٤٣٢
• طلاق الفضولي لامرأة زوج بالغ، حكمه ٤/ ١٤٣
• طلاق فقيه يكرره، عدم وقوعه ٨/ ٣٥٥
• الطلاق في الإحرام بحج أو عمرة للرجعية، صحته ٨/ ٤٤٢
• الطلاق في مدة الإيلاء، حكمه ٨/ ٥٢٦
• الطلاق في مرض الموت، حكمه عند الفقهاء ٨/ ٥٠٦
• طلاق الكناية
تأثير النية فيه ١/ ١٩٠
تعريفه ١/ ١٩٠
شروط وقوعه عند الشافعية ١/ ١٩١
• الطلاق اللاسني واللابدعي، معناه عند الشافعية ٨/ ٤١١
• الطلاق لحاجة مقبولة، إباحته ٨/ ٣٨٦
• طلاق المخطىء
حكمه ٨/ ٣٥٦
حكمه قضاء، عند المالكية ٨/ ٣٥٦
الفرق بينه وبين طلاق الهازل ٨/ ٣٥٧
معناه ٨/ ٣٥٦
• طلاق المرأة في طهر جامعها فيه، حرمته عند الشافعية ٨/ ٤١٢
• طلاق المريض مرض الموت، حكمه ٨/ ٤٣١، ١٠/ ٤١، ١٠/ ١٣٦
• طلاق مريض الموت مع الإقرار لزوجته بدين ومات في عدتها، حكمه ٦/ ٥٥١
• طلاق المستكره
حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٢٨٤
حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٨٤
• الطلاق المضاف، معناه وحكمه ٨/ ٤٢٣
• الطلاق المعلق
حكمه في القانون المصري والسوري ٨/ ٤٣١
سبب تسميته يميناً مجازاً ٨/ ٤٢٤
عدم وقوعه إذا وجد المعلق عليه إن كان التعليق قسمياً، عند ابن تيمية وابن القيم ٨/ ٤٢٧
عدم وقوعه إذا وجد المعلق عليه، عند الظاهرية والشيعة الإمامية ٨/ ٤٢٧
معناه ٨/ ٤٢٤
وقوعه متى وجد المعلق عليه، عند أئمة المذاهب الأربع ٨/ ٤٢٧
• الطلاق المعلق أو اليمين بالطلاق، حكمه ٨/ ٤٢٧
• الطلاق المعلق تعليقاً لفظياً ٨/ ٤٢٤
• الطلاق المعلق تعليقاً معنوياً ٨/ ٤٢٥
• الطلاق المعلق على النكاح، ترجيح عدم وقوعه ٨/ ٣٦٣
• الطلاق المقترن بعدد، حكمه في القانون ٨/ ٣٩١
• الطلاق المقيد بالاستثناء، حكمه ٨/ ٣٨٣
• الطلاق المنجز، معناه وحكمه ٨/ ٤٢٣
• طلاق النائم، عدم صحته ٨/ ٣٥٦
• طلاق الهازل
حكمه ٨/ ٣٥٦
معناه ٨/ ٣٥٦
• الطلاق والخطأ وقوعه قضاء وعدم وقوعه ديانة ١٠/ ٣١
• طلاق الولي، حكمه عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ٨/ ٤٦٨
• الطلقات التي يملكها الزوج إن عادت إليه بعد أن طلقها طلقة أو طلقتين وتزوجت بغيره، عند المالكية والشافعية والحنابلة ومحمد ٨/ ٣٧٤
• عدد الطلاق بألفاظ التفويض ونوعه ٨/ ٤٠٤
• عدد الطلاق في ألفاظ الكناية عند المالكية ٨/ ٣٨١
• عدد الطلاق الواقع إن كان اللفظ مطلقاً، عند الحنفية ٨/ ٣٧٥
• عدد الطلاق الواقع إن كان اللفظ مطلقاً، عند المالكية والشافعية والحنابلة ٨/ ٣٧٥
• عدد الطلاق الواقع بقوله
أمرك بيدك ونوى الثلاث عند الحنفية ٨/ ٤٠٤
طلقي نفسك ٨/ ٤٠٤

openislamic.com

- عدم احتياجه إلى قبول ٥/ ٢١٦
- عدم استحقاق الزوجة السكنى أو النفقة بعد التفريق للعيب ٨/ ٤٩٣
- عدم استغراق المستثنى منه عند تقييد الطلاق بالاستثناء، اشتراطه ٨/ ٣٨٣
- عدم بطلان التفويض بجنون الزوج ٨/ ٤٠٧
- عدم تعلقه بأجنبية ٨/ ٣٦٣
- عدم التفريق بسبب إساءة الزوجة في القانون المصري ٨/ ٥٠٥
- عدم تقييد التمليك والتخيير بالمجلس الذي صدر فيه، عند المالكية ٨/ ٣٩٩
- عدم تقييد الوكيل بالطلاق في مجلس التوكيل في الوكالة المطلقة ٨/ ٤٠٧
- عدم توريث المرأة في طلاق الفرار، عند الشافعية ٨/ ٥٠٦
- عدم حصول التحليل بوطء المرتدة، عند المالكية والحنابلة ٨/ ٤٥٣
- عدم رجوع الزوج بالمهر إن كان العيب بالزوجة، عند الشافعية ٨/ ٥٠٠
- عدم زوال الزوجية بالطلاق الرجعي في القانون ٨/ ٤٥٢
- عدم سقوط حق التفريق بسبب العنة في القانون ٨/ ٤٩٢
- عدم سقوط حق الرجعة للمطلق ١٠/ ٢٥
- عدم صحته من غير الزوج أو وكيله ٨/ ٤٦٩
- عدم قدرة الموكل عزل الوكيل بالطلاق إذا تعلق حق الزوجة بتلك الوكالة، عند المالكية ٨/ ٤٠٢
- عدم مطالبة الوكيل بالطلاق بشيء من حقوق الطلاق، عند الحنفية ٨/ ٤٠١
- عدم هدم الزواج الثاني ما دون الطلقات الثلاث، عند المالكية والشافعية والحنابلة ومحمد وزفر ٨/ ٤٥٦
- عدم وقوع شيء بطلاق الثلاث، عند الشيعة الإمامية ٨/ ٣٩١
- عدم وقوعه بعد انتهاء العدة ولو علقه بانتهائها ٨/ ٣٥٧
- عدم وقوعه على معتدة من طلاق بائن بينونة صغرى، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٣٥٧
- عدم وقوعه على معتدة من طلاق بائن بينونة كبرى ٨/ ٣٥٧
- عدم وقوعه في الزواج الفاسد ٨/ ٣٥٧
- عدم وقوعه في عدة فرقة الفسخ ١٠/ ٢٨١
- العدة،
- ابتداؤها من وقت الطلاق لا من وقت القضاء ٨/ ٦١٣
- اعتبار الطهر هو بداية عدة المطلقة غير الحامل عند المالكية والشافعية ١/ ٥٣٤
- بدؤها إذا طلق الرجل زوجته وهي حائض ١/ ٥٤٠
- حكمتها ٨/ ٤٤٠
- عدم وجوبها بالطلاق قبل الدخول ٨/ ٤١٥،
- العدة بالطلاق بعد الخلوة قبل الدخول، وجوبها عند الحنفية ٨/ ٤١٥
- عدة الطلاق للحامل ٨/ ٤١١
- عدة المستحاضة المتحيرة، عند الحنفية ٨/ ٦٠٨
- عدة المطلقة إن تزوجت في عدتها ودخل بها ثم فرق بينهما ٨/ ٦١٦
- عدة المطلقة إن لم تكن من ذوات الحيض ٨/ ٦٠٥
- عدة المطلقة الحامل ٨/ ٦٠٥
- عدة المطلقة الحامل إن تزوجت في عدتها ودخل بها ثم فرق بينهما ٨/ ٦١٦
- عدة المطلقة الحائل إن كانت من ذوات الحيض ٨/ ٦٠٥
- عدة المطلقة طلاق فرار إن مات الزوج في عدتها، عند أبي حنيفة ومحمد وأحمد ٨/ ٦١٢
- عدة المطلقة طلاق فرار إن مات الزوج في عدتها، عند مالك والشافعي وأبي يوسف ٨/ ٦١٣
- عدة المطلقة طلاق فرار إن مات الزوج في عدتها، في القانون ٨/ ٦١٢
- عدة المطلقة المرتابة أو ممتدة الطهر ٨/ ٦٠٧
- عدة المطلقة ممتدة الطهر، في القانون ٨/ ٦٠٧
- عدة المطلقة من ذوات الحيض، في القانون ٨/ ٦٠٧
- عدة المطلقة من غير ذوات الحيض ٨/ ٦٠٥
- عدة المطلقة، الهدف منها ١٠/ ٢٤
- عدة من طلق زوجته المدخول بها بائناً ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول ٨/ ٦١٥
- علم المرأة بجعل الأمر بيدها لصحة التفويض في الطلاق، اشتراطه عند الحنفية ٨/ ٣٩٨
- علم المرأة لوقوعه، عدم اشتراطه ٤/ ٧٩٥
- العيوب التي تجيز التفريق ٨/ ٤٩٣
- العيوب التي تجيز التفريق، عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٨/ ٤٩٣
- العيوب التي تجيز التفريق، عند الإمامية ٨/ ٤٩٥
- العيوب التي تجيز التفريق، عند الحنابلة ٨/ ٤٩٥
- العيوب التي تجيز التفريق، عند الزهري وشريح وأبي ثور وابن القيم ٨/ ٤٩٥

Orientalia.com

- العيوب التي تجيز التفريق، عند الشافعية ٨/ ٤٩٤
- العيوب التي تجيز التفريق، عند المالكية ٨/ ٤٩٤
- العيوب التي تجيز التفريق للزوجة دون الزوج، عند محمد ٨/ ٤٩٤
- العيوب التي يشترك فيها الرجال والنساء ٨/ ٤٩١
- العيوب الجنسية التي تمنع من الدخول ٨/ ٤٩١
- العيوب الجنسية التي لا تمنع من الدخول ٨/ ٤٩١
- عيوب الرجل التي يقع بها التفريق القضائي بائناً عند الحنفية ٨/ ٤١٩
- غسل المرأة لزوجها الميت ولو كانت معتدة من طلاق رجعي أو كانت ذمية بشرط بقاء الزوجية إلى وقت الغسل جوازه، عند الحنفية ٢/ ٤٠٤
- الغضبان، طلاقه، حكمه ٨/ ٣٥٢
- الفُرَق التي تتوقف على القضاء ٨/ ٣٤١، ١٠/ ٣٢٦
- الفُرَق التي لا تتوقف على القضاء ٨/ ٣٤٢
- الفرق بين البينونة الكبرى والبينونة الصغرى ٨/ ٤٢١
- الفرق بين التفويض بالتخيير والتفويض بالتمليك، عند المالكية ٨/ ٤٠٥
- الفرق بين تمليك وتخيير الزوجة بالطلاق، عند المالكية ٨/ ٤٠٠
- الفرق بين التوكيل والتفويض بالطلاق، عند الحنفية ٨/ ٤٠٦
- الفرق بين الزواج بنية الطلاق وبقية الأنكحة الأخرى ١٣/ ٥٢٨
- الفرق بين الفسخ والطلاق ٨/ ٣٣٦
- الفرق بينه وبين التفريق القضائي ٨/ ٤٨٧
- الفرق بينه وبين الفسخ ٨/ ٤٨٧، ١٠/ ٣٢٦
- الفرقة بينه وبين الفسخ عند الحنفية ١٠/ ٢٨٠
- الفرقة بالردة طلاق عند المالكية ١٠/ ٣٠٤
- الفرقة للإعسار طلاق عند المالكية ١٠/ ٣٠٣
- الفرقة للغيبة إن كانت بغير عذر، جوازه عند الحنابلة ٨/ ٥٠٩
- الفرقة متى تكون فسخاً ومتى تكون طلاقاً ٨/ ٣٣٧
- الفرقة متى تكون فسخاً ومتى تكون طلاقاً عند الحنفية ٨/ ٣٣٧
- الفرقة متى تكون فسخاً ومتى تكون طلاقاً عند الشافعية ٨/ ٣٤٠
- الفرقة متى تكون فسخاً ومتى تكون طلاقاً عند المالكية ٨/ ٣٣٨
- الفرقة من جهة الزوجة المريضة مرض الموت، حكمها ٨/ ٤٣٤
- الفسخ، عدم تأثيره على عدد الطلقات ١٠/ ٢٨١
- قدر الطلاق ٨/ ٣٧٢
- القرء، معناه ٨/ ١٥٣
- القسم للرجعية، حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٤٢
- القصد فيه، اشتراطه في الطلاق ٨/ ٣٥٥
- القضاء بالرجعة بالنكول باليمين، حكمه ٦/ ٤٤٢
- قضاء القاضي بعلم نفسه في الطلاق، حكمه ٦/ ٤٠٧
- قول: علي الحرام حكمه عند الحنابلة ٨/ ٣٦٥
- قيود الفرقة بالعيب ٨/ ٤٩٦
- قيوده
  - أن يكون في طهر لم يجامعها فيه ٨/ ٣٨٤
  - أن يكون لحاجة مقبولة شرعاً ٨/ ٣٨٤
  - أن يكون مفرقاً ٨/ ٣٨٤
- الكفارة لمن حنث في طلاقه المعلق تعليقاً قسمياً، عدم لزومها عند ابن القيم ٨/ ٤٢٧
- كفارة اليمين لمن حنث في طلاقه المعلق تعليقاً قسمياً، إجزاؤها عند ابن تيمية ٨/ ٤٢٧
- الكناية ألفاظها التي يقع بها الطلاق بائناً، عند الحنفية ٨/ ٤١٥
- الكناية الخفية
  - حكمها عند المالكية والحنابلة ٨/ ٣٦٨
  - معناها عند المالكية والحنابلة ٨/ ٣٦٨
- الكناية الظاهرة
  - أنواعها عند المالكية ٨/ ٣٨١
  - حكمها عند الحنابلة ٨/ ٣٦٨
  - حكمها عند المالكية ٨/ ٣٦٧، ٨/ ٣٨١
  - معناها عند المالكية والحنابلة ٨/ ٣٦٨
- الكناية المحتملة، حكمها عند المالكية ٨/ ٣٨١
- كون الزوج أهلاً لإيقاع الطلاق عند حصول ما علق عليه طلاقه، عدم اشتراطه ٨/ ٤٢٧
- كون الوطء مباحاً لحصول تحليل المطلقة ثلاثاً، اشتراطه عند المالكية والحنابلة ٨/ ٤٥٣
- كيفية إثبات العنة، عند الشافعية ٨/ ٤٩٧
- لحاق الطلاق الصريح الطلاق البائن في العدة، عند الحنفية ٨/ ٤٢١
- لحوق الطلاق في العدة ٨/ ٦٢٨
- لزومه ٨/ ٣٥٠
- اللعان والظهارة من الرجعية، صحته ٨/ ٤٤٢
- لفظ
  - علي حرام، اعتباره صريح عند ابن حجر وغيره ٨/ ٣٦٥
  - علي حرام، اعتباره كناية عند النووي ٨/ ٣٦٥

- لفظة الإطلاق، حكمها ٨/ ٣٦٥
- ما عدا الصريح والكناية من الألفاظ، حكمه عند المالكية ٨/ ٣٦٨
- ما لا يجوز التفريق من العيوب إلا بشرط، عند المالكية ٨/ ٤٩٤
- ما لا يجيز التفريق من العيوب، عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٨/ ٤٩٤
- ما لا يجيز التفريق من العيوب، عند الحنابلة ٨/ ٤٩٥
- ما لا يجيز التفريق من العيوب، عند الشافعية ٨/ ٤٩٥
- ما يتحدد به عدد الطلقات ٨/ ٣٧٥
- ما يترتب على الرجوع بالشهادة في الطلاق، عند الحنفية ٦/ ٤٩٧
- ما يجب للمرأة بالتفريق للعيب ٨/ ٤٩٣
- ما يختص بالرجل من داء القرح ٨/ ٤٩١
- ما يشترط في الركن الثالث، محل الطلاق أو من يقع عليه الطلاق ٨/ ٣٥٧
- ما يشترط في الركن الثاني للطلاق وهو القصد ٨/ ٣٥٥
- ما يشترط في الركن الرابع عند الشافعية والحنابلة، الولاية على محل الطلاق ٨/ ٣٦١
- ما يشترط فيمن يقع عليه الطلاق ٨/ ٣٥٧
- ما يشترط لإيقاعه ٨/ ٣٦٥
- ما يعتبر طلاق كناية، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٣٦٧
- ما يعتبر في حكم الصريح عرفاً من ألفاظ الطلاق، عند الحنفية ٨/ ٤١٤
- ما يعتبر من ألفاظ الكناية الظاهرة عند المالكية والحنابلة ٨/ ٣٦٨
- ما يعتبر من ألفاظ الكناية عند المالكية ٨/ ٣٦٥
- ما يعتبر من الطلاق الصريح عرفاً ويقع به طلقة رجعية، عند الحنفية ٨/ ٤١٦
- ما يعد طلاقاً بائناً، عند الحنفية ٨/ ٤١٤
- ما يعد طلاقاً رجعياً، عند الحنفية ٨/ ٤١٤
- ما يقع به الطلاق، الصيغة ٨/ ٣٦٤
- ما يقع من الطلقات بطلاق الثلاث، عند الزيدية وبعض الظاهرية وابن إسحاق وابن تيمية وابن القيم ٨/ ٣٩١
- ما يقوله الزوج أو الزوجة لوقوع الطلاق في التخيير، عند الحنفية ٨/ ٣٩٨
- ما يكلف به الرجل مالياً بعد الطلاق ٨/ ٣٨٦
- مالك الطلاق، الزوج ٨/ ٣٥٥
- متى يقع بائناً في القانون ٨/ ٤١٨
- متى يقع رجعياً في القانون ٨/ ٤١٨
- متى يكون بائناً
  - عند الحنفية ٨/ ٤١٥
  - عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٤١٨
  - عند المالكية ٨/ ٤١٧
- متى يكون رجعياً
  - عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٤١٨
  - عند المالكية ٨/ ٤١٧
- المجنون، طلاقه، حكمه ٨/ ٣٥١
- مخله في القانون ٨/ ٣٥٧
- مخالفة القانون للحنفية في حكم طلاق الكنايات ٨/ ٤١٨
- مخالفة الوكيل بالطلاق لموكله، حكمه عند الحنفية ٨/ ٤٠١
- المدهوش، طلاقه، حكمه ٨/ ٣٥١
- المرأة الرجعية، أحكامها ٨/ ٤٤١
- المرتد، طلاقه، حكمه ٨/ ٣٥٤
- المسألة السريجية ١/ ١٠٩
- مستند الحكم بالتعويض للمرأة المطلقة بغير سبب معقول، في القانون ٨/ ٥٠٨
- مشروعيته ٨/ ٣٤٤
- مشروعية الطلاق في الإسلام من أجل الضرورة أو الحاجة ١٠/ ٤٧٩
- مشروعية الطلاق للحاجة ١٣/ ٥٨٧
- المشيئة في التفويض بالطلاق، معناه عند الحنفية ٨/ ٣٩٨
- المطلق، شروطه ٨/ ٣٥١
- المطلقة رجعياً أو بائناً عودتها إلى زوجها بما بقي له من الطلقات الثلاث ٨/ ٤٥٦
- المطلقة طلاق فرار، إرثها، حكمه ٨/ ٤٣٢
- المطلقة طلاق فرار ترث عند الجمهور، غير الشافعية ٩/ ٣٠٨
- المطلقة قبل الدخول والخلوة، عدم وجوب العدة عليها ٨/ ٣٥٧
- معناه ٨/ ٣٤٣
- معنى الأمر باليد في التفويض بالطلاق، عند الحنفية ٨/ ٣٩٨
- مكان حضانة الأم المطلقة للصغير، عند المالكية ٨/ ٦٩٧
- مكان حضانة الصغير للأم المطلقة بعد انتهاء العدة ٨/ ٦٩٧

obeikandi.com

- المكره، طلاقه، حكمه ٨/ ٣٥٤
- من أخبرها ثقة بموت زوجها الغائب أو طلاقه لها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٠٩
- من تلفظ بالطلاق دون أن يسمعه، حكمه ٨/ ٣٧١
- من حلف بالطلاق ثم شك بالحنث، حكمه عند المالكية ٨/ ٤٣٦
- من خاطب زوجته بالطلاق وهو يظنها أجنبية، حكمه ٨/ ٣٥٦
- من طلق إحدى امرأتيه بذاتها ثم نسيها أو خفيت عليه ذاتها، حكمه عند الشافعية ٨/ ٤٣٦
- من طلق إحدى امرأتيه ولم ينو معينة، حكمه ٨/ ٤٣٦
- من طلق بقلبه، حكمه ٨/ ٣٧١
- من قال لزوجته وأجنبية إحداكما طالق، حكمه ٨/ ٣٦٣
- من هي المرأة التي يقع عليها الطلاق البدعي ٨/ ٣٨٧
- مهر المثل بوطء الرجعية، وجوبه عند الشافعية ٨/ ٤٤١
- ميراث المرأة المطلقة من زوجها طلاقاً بائناً أثناء العدة، حكمه ٩/ ٢٤٩
- ميراث المرأة المطلقة من زوجها طلاقاً بائناً أثناء مرضه، حكمه ٩/ ٢٤٩
- ميراث المرأة من زوجها إن كانت في العدة من طلاق رجعي، حكمه ٩/ ٢٤٩
- النذر به، حكمه ٣/ ٤٧٢
- نفقة الرجعية، وجوبها بالاتفاق ٨/ ٧٦٩
- النفقة للمطلقة رجعياً، حكمها عند المالكية ٨/ ٦٦١
- النفقة للمعتدة من طلاق بائن، حكمها ٨/ ٧٧٠
- نفقة المطلقة بائناً إن كانت حاملاً، حكمها ٨/ ٦٢٣
- نفقة المطلقة بائناً إن كانت غير حامل، حكمها ٨/ ٦٢٣
- نفقة المطلقة بائناً المعتدة، حكمها عند المالكية والشافعية ٨/ ٦٢٣
- نفقة المطلقة المعتدة ٨/ ٦٢٠
- نفقة المعتدة المطلقة طلاقاً رجعياً، حكمها ٨/ ٦٢٣
- النفقة والسكنى للرجعية، وجوبها ٨/ ٤٤٢
- نفقة وسكن المعتدة المطلقة ثلاثاً، حكمها ٥/ ٧٨٢
- نقصان عدد الطلقات التي يملكها الزوج بإيقاع الطلاق الرجعي ٨/ ٤١٩
- نكاح المحلل بشرط صريح في العقد، حكمه عند الجمهور ٨/ ٤٥٤
- نوع الطلاق الذي يقع بالتخيير، عند الحنفية ٨/ ٣٩٨
- نوع الطلاق الذي يقع بالمشيئة، عند الحنفية ٨/ ٣٩٨
- نوع الطلاق الذي يقع بتفريق القاضي لعدم الإنفاق في القانون ٨/ ٤٨٨
- نوع الطلاق الواقع إن كان التفويض بالتخيير، عند المالكية ٨/ ٤٠٥
- نوع الطلاق الواقع إن كان التفويض بالتمليك، عند المالكية ٨/ ٤٠٥
- نوع الطلاق الواقع إن كان التفويض بصريح الطلاق، عند الحنفية ٨/ ٤٠٥
- نوع الطلاق الواقع إن كان التفويض بلفظ الاختيار أو الأمر باليد، عند الحنفية ٨/ ٤٠٥
- نوع الطلاق الواقع بالكناية، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٤١٨
- نوع الطلاق الواقع باللفظ الصريح، عند الجمهور ٨/ ٤١٧
- نوع الفرقة بالعيب في القانون ٨/ ٤٩٢
- نوع الفرقة بسبب العجز عن النفقة ٨/ ٤٩٠
- نوع الفرقة بسبب العيب، عند الحنفية والمالكية ٨/ ٤٩٩
- نوع الفرقة بسبب العيب، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٥٠٠
- نوع الفرقة للحبس، عند المالكية ٨/ ٥١٠
- نوع الفرقة للشقاق ٨/ ٥٠٤
- نوع الفرقة للشقاق والضرر، في القانون ٨/ ٥٠٤
- نوع الفرقة للغيبة، في القانون ٨/ ٥١٠
- نوع الفرقة الواقعة بسبب العيب في القانون ٨/ ٤٩٢
- نوعا التفويض بالطلاق، عند الشافعية ٨/ ٤٠٠
- نوعا التفويض في الطلاق ٨/ ٣٩٧
- نوعا الكناية فيه عند المالكية ٨/ ٣٨١
- النيابة في الطلاق في المذاهب ٨/ ٣٩٧
- نيته
  - أثرها فيه ١/ ١٤٤
  - وقوع كنايته بحسبها ١/ ١٣٩
- النية
  - اقترانها بكل لفظ الكناية لوقوع الطلاق، اشتراطها عند الشافعية ٨/ ٣٦٧
  - تأثيرها في عدد الطلقات ١/ ١٩١
  - حكمها فيه ١/ ١٩٠
- نية الاستثناء في الطلاق قبل تمام المستثنى منه، اشتراطه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٣٨٣
- نية الزوج الطلاق إن قال لزوجته أمرك بيدك، اشتراطها عند الحنفية ٨/ ٣٩٨

• النية للطلاق في حال الخصومة أو الغضب، عدم اشتراطها عند الحنابلة ٨/ ٣٥٦
• هدفه ١/ ١٠١
• هدم الزواج الثاني بعد الطلاق الثلاث طلقات الزوج السابق ٨/ ٤٥٦
• هدم الزواج الثاني ما دون الطلقات الثلاث، عند أبي حنيفة وأبي يوسف والإمامية في أشهر الرواتين ٨/ ٤٥٧
• هدم زواج المطلقة من آخر طلقات الزوج السابق في القانون ٨/ ٤٢٢
• وجوب المتعة للمرأة المطلقة ١٣/ ٥٨٥
• الوطء الذي يحصل به تحليل المطلقة ثلاثاً، عند المالكية والحنابلة ٨/ ٤٥٣
• وطء الزوج المرأة الرجعية، حكمه عند الشافعية والمالكية ٨/ ٤٤١
• وطء المريض من ينفسخ نكاحه بوطئها، حكمه ٨/ ٤٣٥
• وطء المطلقة ثلاثاً في العدة ٥/ ٧٨٢
• وطء المطلقة طلاقاً بائناً بالكنايات، حكمه ٥/ ٧٨٣
• وقت ابتداء مدة تأجيل التفريق في العيوب الجنسية ٨/ ٤٩٦
• وقت ثبوت النسب إذا طلق الرجل زوجته بعد الدخول أو الخلوة طلاقاً رجعياً ثم ولدت، عند الحنفية ٨/ ٦٤٧
• وقت ثبوت النسب إذا طلق الرجل زوجته بعد الدخول أو الخلوة ومات عنها ثم ولدت بعد ذلك ٨/ ٦٤٧
• وقت ثبوت النسب إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً بائناً أو مات لم تقر الزوجة بانقضاء العدة، عند الحنفية ٨/ ٦٤٨
• وقت ثبوت النسب إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول والخلوة من زواج صحيح ثم ولدت بعد الطلاق ٨/ ٦٤٧
• وقوع ثلاث طلقات في طلاق الثلاث بلفظ واحد، عند الجمهور والظاهرية وأكثر الصحابة والتابعين ٨/ ٣٩٠
• وقوع طلاق آخر في عدة الطلاق الأول ١٠/ ٢٨١
• وقوع الطلاق الثلاث ثلاثاً، إجماع السلف عليه ٨/ ٣٩٥
• وقوع طلاق الثلاث ثلاثاً باختيار لجنة الإفتاء بالرياض ٨/ ٣٩١
• وقوع الطلاق الثلاث ثلاثاً، ترجيح القرطبي رأي الجمهور فيه ٨/ ٣٩٦
• وقوع الطلاق الثلاث ثلاثاً، عدم ثبوت الإجماع به ٨/ ٣٩٥
• وقوع طلاق الثلاث ديانة، حكمه ٨/ ٣٩٣
• وقوع الطلاق على المطلقة رجعياً ٨/ ٤٢٠
• وقوع الطلاق في عدة الفسخ بسبب إباء الزوجة الإسلام ١٠/ ٢٨١
• وقوع الطلاق في عدة الفسخ بسبب الردة عند الحنفية ١٠/ ٢٨١
• وقوعه بالألفاظ الصريحة بوضع اللغة أو الموضوعة عرفاً في القانون ٨/ ٣٧٢
• وقوعه بألفاظ الكناية ١/ ١٣٩
• وقوعه بالكتابة أو بالإشارة ٨/ ٣٦٤
• وقوعه بالكتابة في القانون ٨/ ٣٧١
• وقوعه بالكنايات مع النية في القانون المصري ٨/ ٤١٨
• وقوعه باللفظ الصريح دون نية في القانون ٨/ ٤١٨
• وقوعه بائناً إذا أوقعه القاضي بسبب عيب في الزوج، عند الحنفية ٨/ ٤١٦
• وقوعه بائناً إذا أوقعه القاضي للشقاق بين الزوجين، عند الحنفية ٨/ ٤١٦
• وقوعه بائناً إن كان على مال، عند الحنفية ٨/ ٤١٦
• وقوعه بائناً بعد الخلوة قبل الدخول، عند الحنفية ٨/ ٤١٥
• وقوعه بائناً قبل الدخول أو بعد الخلوة، عند الحنفية ٨/ ٤١٥
• وقوعه بلفظ المصدر ١/ ١٩١
• وقوعه ثلاثاً بالإشارة، عند الحنفية ٨/ ٣٧٦
• وقوعه على المرأة في زواج صحيح ٨/ ٣٥٧
• وقوعه على المعتدة من طلاق بائن بينونة صغرى، عند الحنفية ٨/ ٤٢٦
• وقوعه على معتدة من طلاق رجعي ٨/ ٣٥٧
• الوكيل بالطلاق، حكمه ٨/ ٤٠١
• الولاية على محل الطلاق، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٣٦١
• اليمين بالطلاق إذا قال: إن لم أشرب هذا الماء اليوم فامرأتي طالق حكمه ٣/ ٤٠٩
• اليمين فيه هل هو على نية الحالف أم المستحلف عند الحنفية ٣/ ٤٠٢

■ الطمع

• سيطرة الأطماع والأهواء من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٤
• من أخلاقيات الطبيب قلة الطمع وعدم الحرص على جمع المال ١٣/ ١٢٣

obeikandl.com

■ الطهارة

- الآدمي الميت
  طهارته حكمها عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٢٧٣
  طهارته حكمها عند الحنفية ١/ ٢٧٣
  طهارته حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٤
- آراء العلماء في أن الاستحالة مطهرة للنجاسة ١٢/ ٨٢٩
- الأرض المتنجسة، تطهيرها عند الحنابلة ١/ ٢٢٥، ١/ ٢٢٧
- الأرض المتنجسة كيفية تطهيرها ١/ ٢٨٨
- الأرض المتنجسة كيفية تطهيرها بالمكاثرة عند الحنفية ١/ ٢١٣، ١/ ٢٨٩
- الأرض المتنجسة كيفية تطهيرها بالمكاثرة عند غير الحنفية ١/ ٢٩٠
- الأرض وكل ما كان ثابتاً، تطهيرها ١/ ٢١٣
- استهلاك الماء بمكاثرته يحوله من نجس إلى طاهر ١٢/ ٨٣٧
- اشتراط الحنفية العدد في النجاسة غير المرئية وهو الغسل ثلاثاً ١/ ٢٨٤
- الأشياء الطاهرة عند الحنابلة ١/ ٢٥٧
- الأشياء المختلف في طهارتها عند الحنابلة ١/ ٢٥٧
- الأشياء المختلف في طهارتها عند الحنفية ١/ ٢٥٢
- الأشياء المختلف في طهارتها عند الشافعية ١/ ٢٥٦
- الأشياء المختلف في طهارتها عند المالكية ١/ ٢٥٤
- أقسامها وشموليتها ١/ ٢٠٣
- التزامها في السفر ٣/ ٣٧٢
- أنواع الأعيان الطاهرة ١/ ٢٥١
- أنواعها ١/ ٢٠٦
  الطهارة الحقيقية ١/ ٢١٠
  الطهارة الحكمية ١/ ٢١٠
- أهميتها ١/ ٢٠٦، ١/ ٢٠٧
- بول الحيوان المأكول اللحم وفضلاته ورجيعه، حكمها عند المالكية والحنابلة ١/ ٢٦٨
- بول الحيوان المأكول اللحم وفضلاته وروثه، حكمها عند الشافعية والحنفية ١/ ٢٦٩
- بول الصبي الذي لم يطعم تطهيره عند الشافعية ١/ ٢٢٤
- بول الصبي الرضيع كيفية تطهيره ١/ ٢٦١
- بول الفأر والخفاش، حكمه عند الحنفية ١/ ٢٦١
- البئر المتنجسة بحيوان يؤكل لحمه، مقدار النزح لطهارتها ١/ ٢٢٢
- البيضة، طهارتها حكمها عند الحنفية ١/ ٢٥٣
- تحول الأعيان النجسة إلى طاهرة بالاستحالة ١٢/ ٨٢٢
- التراب، تعينه في تطهير ما نجسه الكلب أو الخنزير عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٨٧
- ترغيب الإسلام في نظافة الثياب ١٢/ ٨١٢
- التطهر بماء خالطه طاهر، حكمه ١/ ٢١١، ١/ ٢٢٩
- تطهير الأشياء إذا تحولت إلى شيء آخر ١/ ٢١٦
- التطهير بالاستحالة عند الحنابلة ١/ ٢٢٦
- التطهير بالماء الجاري
  حكمه عند الحنفية ١/ ٢٩١
  كيفيته ١/ ٢٩١
- التطهير بالماء الجاري والراكد عند غير الحنفية كيفيته ١/ ٢٩٢
- التطهير بالماء الراكد كالغدير والحوض العظيم، حكمه ١/ ٢٩١
- التطهير بالماء كيفيته ١/ ٢٨٤
- التطهير بالماء المطلق إذا خالطه جامد طاهر عند الحنفية ١/ ٢٣٣
- التطهير بالمائعات حكمه ١/ ٢١٠
- التطهير بالنار عند الحنابلة ١/ ٢٢٦
- تطهير البئر المتنجسة ١/ ٢٢١
- تطهير الثوب إذا أصابه مني ١/ ٢١٣
- تطهير الثوب الطويل الذي على أرض نجسة وطاهرة ١/ ٢١٣
- تطهير الثوب الطويل الذي يجر على الأرض المتنجسة عند المالكية ١/ ٢٢٣
- تطهير الثوب والحصير المشكوك في نجاسته عند المالكية ١/ ٢٢٣
- تطهير الجامدات إذا وقعت فيها نجاسة ١/ ٢٢٣
- تطهير الجامدات مما يطبخ كاللحم والدجاج إذا تنجس ١/ ٢١٥
- تطهير جلود الميتة ١/ ٢١٧
- تطهير الخف النعل المتنجس ١/ ٢١١
- تطهير الخف والنعل المتنجس عند المالكية ١/ ٢٢٣
- تطهير الدهن المتنجس عند الحنابلة ١/ ٢٢٦
- تطهير السيف والمرآة والزجاج وكل مصقول ١/ ٢١٢
- تطهير الشيء الجامد إذا وقع فيه نجاسة ١/ ٢١٥
- تطهير قيء الصبي الذي لم يطعم عند الشافعية ١/ ٢٢٤
- تطهير ما يفسد بالغسل عند المالكية ١/ ٢٢٣
- تطهير الماء النجس بالمكاثرة عند الشافعية كيفيته ١/ ٢٩٠

obeikandl.com

- تطهير المائعات إذا وقع فيها نجاسة ١/ ٢١٥
- تطهير المتنجس بماء جار كيفيته ١/ ٢٨٩
- تطهير المحل المتنجس إذا كان مما لا يتشرب شيئاً من النجاسة عند الحنفية ١/ ٢٨٨
- التطهير من بول وقيء الصبي والصبية عند الحنفية والشافعية ١/ ٢٦٩
- تطهير الموكيت أو المقاعد المفروشة ١/ ٢٢٧
- تطهير النجاسة إذا كان المحل مما لا يعصر عند الحنفية ١/ ٢٨٨
- تطهير النجاسة إذا كان المحل مما يتشرب كثيراً من النجاسة عند الحنفية ١/ ٢٨٨
- تطهير النجاسة بالماء، شروطها عند المالكية ١/ ٢٨٦
- تطهير نجاسة غير الكلب والخنزير عند الحنابلة ١/ ٢٨٧
- تطهير نجاسة غير الكلب والخنزير عند الشافعية ١/ ٢٨٧
- تطهير النجاسة المرئية عند ابن عابدين ١/ ٢٨٩
- تطهير النجاسة المرئية عند الحنفية ١/ ٢٨٥
- تطهير النهر المتنجس عند المالكية ١/ ٢٢٣
- تعريفها شرعاً عند الحنفية ١/ ٢٠٦
- تعريفها شرعاً عند الشافعية ١/ ٢٠٦
- تعريفها شرعاً عند المالكية والحنابلة ١/ ٢٠٦
- تعريفها لغة ١/ ٢٠٦
- تقديمها في البحث، سببه ١/ ٢٠٥
- ثوب المرضعة أو جسدها ما يصيبه من بول أو غائط طفلها، حكمه عند المالكية ١/ ٢٧٨
- جلد الميتة طهارته بالدبغ، حكمه عند الشافعية والحنفية ١/ ٢٦٦
- جلد الميتة طهارته بالدبغ، حكمه عند المالكية والحنابلة ١/ ٢٦٦
- الجمادات طهارتها، حكمها عند الشافعية ١/ ٢٥٦
- الجمادات طهارتها عند المالكية ١/ ٢٥٥
- حكمها ١/ ٢٠٩
- حكمها إذا سقطت الجبيرة الممسوح عليها عند الحنابلة ١/ ٤٣٧
- الحيوان، طهارة أجزائه التي لا يسري فيها الدم، حكمها عند الحنفية ١/ ٢٥٢
- الحيوان المأكول اللحم بالذبح طهارته اتفاقاً ١/ ٢٢٠
- الحيوان المائي إن كان سمكاً طهارته اتفاقاً ١/ ٢٦٣
- الحيوان المائي الميت
  - حكمه عند الحنفية ١/ ٢٦٤
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٦٤
- الحيوانات الحية طهارتها، حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٤
- الحيوانات وفروعها، طهارتها عند الشافعية ١/ ٢٥٦
- خرء الطيور، حكمها عند الحنفية ١/ ٢٦١
- خرء الطيور طهارتها، حكمها عند الحنفية ١/ ٢٥٣
- خرء ما لا يؤكل لحمه طهارتها، حكمها ١/ ٢٥٣
- خطبة الجمعة
  - اشتراط الطهارة لها من الحدثين عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
  - ترك الطهارة لها من الحدثين الأصغر والأكبر كراهته عند المالكية ٢/ ٢٥٧
  - سنية الطهارة لها سببه ٢/ ٢٥٥
  - الطهارة لها حكمه عند المالكية ٢/ ٢٥٧
  - الطهارة لها سنيته عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
  - الطهارة لها، سنيتها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٢٦١
  - الطهارة لها من الحدثين الأصغر والأكبر حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
  - الطهارة لها من النجس في الثوب والبدن والمكان، اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٢٥٨
- خطبة الجمعة والإمام على غير طهارة جوازها مع الكراهة عند الحنفية ٢/ ٢٥٥
- الخلة -الخل- طهارته، حكمها عند الحنفية ١/ ٢٥٣
- الخنزير الحي طهارته، عند المالكية ١/ ٢٦٠
- الدباغة
  - ما يطهر بها عند الحنفية ١/ ٢١٧
  - ما يطهر بها عند الشافعية ١/ ٢١٨
  - ما يطهر بها عند المالكية والحنابلة ١/ ٢١٨
- الدعاء، استحباب الطهارة له ١/ ٨٢٨
- دم السمك طهارته، حكمها ١/ ٢٥٣
- الدم غير المسفوح، طهارته حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٥
- الدم المتبقي في العروق واللحم بعد الذبح طهارته، حكمها ١/ ٢٥٤
- الذبح، أثره في الحيوان غير المأكول لطهارة جلده، عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٦٦٨
- ذبح ما لا يؤكل عند الحنابلة والشافعية ١/ ٢٢٠
- ذبح ما لا يؤكل عند المالكية ١/ ٢٢٠
- رطوبة الفرج، طهارتها، حكمها عند الحنفية ١/ ٢٥٣
- رطوبة الفرج عند المرأة، طهارتها، حكمها ١/ ٤٤٣
- شرائط وجوبها ١/ ٢٠٨
  - ارتفاع دم الحيض والنفاس ١/ ٢٠٩
  - الإسلام ١/ ٢٠٨

obeikandl.com

دخول الوقت ١/ ٢٠٩
عدم الإكراه ١/ ٢٠٩
عدم النسيان ١/ ٢٠٩
عدم النوم ١/ ٢٠٩
العقل ١/ ٢٠٨
القدرة على الفعل بقدر الإمكان ١/ ٢٠٩
وجود الماء أو الصعيد ١/ ٢٠٩
• شرطها لصحة الصلاة ١/ ٢٠٥
• شروط التطهير بالماء ١/ ٢٨٤
الصب أو إيراد الماء على النجاسة ١/ ٢٨٩
العدد ١/ ٢٨٤
العصر فيما يمكن عصره ويتشرب كثيراً من النجاسة ١/ ٢٨٨
• شروط تطهير النجاسة بالماء عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٨٦
• الشعر والصوف والريش والوبر طهارتها، حكمها عند الشافعية ١/ ٢٥٦
• الشعر والوبر والصوف من الحيوان، طهارتها عند المالكية ١/ ٢٥٤
• الصلاة، الطهارة لها، حكمها ١/ ٦٢٥
• ضوابط الاستحالة في الأعيان النجسة إلى طاهرة ١٢/ ٨٢٣
• طهارة إناء الخمر بتحولها خلاً ٦/ ١٠٨
• طهارة الحدث، أنواعها ١/ ٢٠٦
• الطهارة الحقيقية، تعريفها ١/ ٣٠٩
• الطهارة الحكمية
أنواعها ١/ ٣٠٩
تعريفها ١/ ٣٠٩
• طهارة الخبث، أنواعها ١/ ٢٠٧
• الطهارة عن الخبث شرط لصحة الصلاة ١/ ٦٢٦
• طهارة فضلات النبي ﷺ ١/ ٢٦١
• الطهارة في السعي حكمها عند الحنابلة ٣/ ٢٦٩
• الطهارة في الطواف حكمها عند المالكية ٣/ ٢٠٣
• الطهارة في الوقوف بعرفة، حكمها ٣/ ٢٢٣
• طهارة ما ذكي بذبح أو نحر أو عقر من الحيوان حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٤
• طهارة المستحاضة، الوضوء والغسل ١/ ٥٤٤
• الطهارة من الجنابة حكمها عند الحنفية ٣/ ٢٠٢
• الطهارة من الجنابة والحيض والنفاس شرط لصحة الاعتكاف ٢/ ٦٢١
• الطهارة من الحدث الأكبر، اشتراطها للشهادة في سبيل الله عند الحنابلة والحنفية ٢/ ٤٨٩
• الطهارة من الحدث الأكبر، اشتراطها للشهادة في سبيل الله عند الحنفية ٢/ ٤٨٨
• الطهارة من الحدث العمد، شرط لصحة الإمامة عند المالكية ٢/ ١٦٤
• الطهارة من الحدث في الطواف، حكمها عند الشافعية ٣/ ٢٠٤
• الطهارة من الحدث والخبث حكمها في السعي ٣/ ٢١٧
• الطهارة من الحيض والنفاس اشتراطها لصحة الصوم عند الحنابلة ٢/ ٥٤٣
• الطهارة من الحيض والنفاس، اشتراطها لصحة الصوم عند الشافعية ٢/ ٥٤٣
• الطهارة من الحيض والنفاس، اشتراطها لصحة الصوم عند المالكية ٢/ ٥٤٢
• الطهارة من الحيض والنفاس شرط لوجوب طواف الوداع ٣/ ١٩٧
• الطهارة من النجس في الطواف، حكمها عند الشافعية ٣/ ٢٠٤
• طهارة الميت، اشتراطها لجواز الصلاة عليه ٢/ ٤٤٠
• طهارة ميتة الحيوان الذي ليس له دم سائل، حكمها عند الحنفية ١/ ٢٥٣
• الطهارة والنظافة في الإسلام جزء من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٣
• عدم اشتراطها في رمي الحجار ٣/ ٢٤١
• عدم اشتراطها في الوقوف بمزدلفة ٣/ ٢٣١
• عدم صحة الوكالة في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصيام والطهارة ١١/ ٩١
• غسل معض الكلب إذا اصطاد، حكمه ٣/ ٦٩٧
• الغسيل المتنجس إذا غسل في الغسالة الآلية ١/ ٢٢٨
• الفرق بينها وبين الطهورية ١/ ٢١٣
• الفضلات من الحيوانات، طهارتها حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٥
• الكلب
طهارته، حكمها عند الحنفية ١/ ٢٦٢
طهارته، حكمها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٦٣
طهارته، حكمها عند المالكية ١/ ٢٦٣، ٤/ ٢١٨
• اللبن من الحيوانات طهارته، حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٥
• ما اتفق على طهارته ١/ ٢٥١
• ما لا يسري فيه الدم عند موته كالشعر والريش، حكمه ١/ ٢٢٠

obeikandl.com

- ما ورد في القرآن من آيات في وجوب طهارة النفس والبيئة الإنسانية في الظاهر والباطن ١٢/ ٨٠٩
- الماء الجاري تعريفه عند الحنفية ١/ ٢٩١
- الماء السائل من فم النائم وقت النوم، حكمه ١/ ٢٧٣
- الماء الطهور شرط لصحة الغسل للميت ٢/ ٤١١
- ماء القروح والصديد طهارته، حكمها عند الحنفية والمالكية ١/ ٢٧٢
- ماء القروح والصديد طهارته، حكمها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٧٢
- المتنجس ببول الصبي والأنثى كيفية تطهيره ١/ ٢٦٧
- معناها ١/ ٢٠٦
- من آداب السوق الطهارة لدخوله ١١/ ١٤٣
- المني
  طهارته حكمها عند الحنفية والمالكية ١/ ٢٧١
  طهارته حكمها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٧١
- المؤذن، طهارته حكمها ١/ ٦٠٠، ١/ ٦٠٤
- ميتة الحيوان البحري طهارتها حكمها ١/ ٢٥٤
- ميتة الحيوان البري طهارته، حكمها عند الشافعية ١/ ٢٥٦
- ميتة ما لا دم له، طهارتها حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٤
- النجاسة الحقيقية كيفية تطهيرها بالماء ١/ ٢٨٤
- النجاسة غير المرئية كيفية تطهيرها عند الحنفية ١/ ٢٧٥
- النجاسة المرئية كيفية تطهيرها عند الحنفية ١/ ٢٧٥
- نقل عضو من حيوان حي طاهر إلى إنسان ١٣/ ٢٧،
- النية فيها، حكمها ١/ ١٧٤
- يسير النجاسة حكمها عند الحنابلة ١/ ٢٢٦

■ الطهر

- الطهر المتخلل بين أيام الحيض، حكمه عند الحنفية ١/ ٥٣٠
- الطهر المتخلل بين أيام النفاس، حكمه ١/ ٥٣١
- علاماته ١/ ٥٣٠
- مدته
  أقلها ١/ ٥٢٧
  أقلها عند الجمهور غير الحنابلة ١/ ٥٢٩
  أقلها عند الحنابلة ١/ ٥٢٩
  أكثرها ١/ ٥٣٠
- المراد به ١/ ٥٣٠

■ الطواف

- الابتداء به بالحجر الأسود حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٠٥
- الابتداء من الحجر فيه حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٠٣
- ابتداؤه من الحجر إلى الحجر عند المالكية ٣/ ٢٠٤
- أحكامه عند المالكية ٣/ ١٥٢
- أداؤه بالتيمم ١/ ٤٨٨
- أركانه عند الشافعية ٣/ ٢٠٤
- استلام الركنين الشاميين فيه، حكمه ٣/ ٢١١
- الاضطباع فيه، حكمه ٣/ ٢١٣
- اضطباع المرأة ورملها في الطواف، حكمه ٣/ ٢١٤
- إقامة الصلاة أثناءه، حكمه ٣/ ١٩٤
- تأخير المرأة طوافها إلى الليل عند الحنابلة ٣/ ٢١١
- تأخيره عن الصلاة إذا خاف فوتها ٣/ ١٩٤
- الترتيب فيه، حكمه عند المالكية ٣/ ٢٠٤
- تقبيل ما استلم فيه الحجر الأسود أثناء طوافه، حكمه ٣/ ٢١٠
- جعل الطائف البيت عن يساره، حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٠٥
- حرمته على الجنب ونحوه ١/ ٤٦١
- حكمه للمستحاضة ١/ ٥٤٣
- الدعاء فيه حكمه ٣/ ٢١١
- الدنو من البيت للذكور فيه حكمه ٣/ ٢١٤
- ركعتا الطواف
  حكمهما عند الحنابلة ٣/ ٢٠٧
  حكمهما عند الشافعية ٣/ ٢٠٧
  حكمهما عند المالكية ٢/ ٦١، ٣/ ٢٠٤
  كراهتهما تحريماً في أوقات النهي عن الصلاة عند الحنفية ٢/ ١٣٧
- الرمل فيه حكمه ٣/ ٢١٢
- ستر العورة فيه، حكمه عند المالكية ٣/ ٢٠٣
- ستر العورة فيه، حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٠٤
- سننه ٣/ ٢١٠
- سننه عند الحنابلة ٣/ ١٦٨
- سننه عند الشافعية ٣/ ١٦٠
- سننه عند المالكية ٣/ ١٥٢
- شروط صحته عند الحنابلة ٣/ ٢٠٧
- شروط صحته عند الحنفية ٣/ ٢٠١
- شروط صحته عند الشافعية ٣/ ٢٠٤
- شروط صحته عند المالكية ٣/ ٢٠٣
- شروطه، خلاصة آراء الفقهاء فيها ٣/ ٢٠٧

Qobeikandi.com

• الطهارة فيه حكمها عند الحنفية ٣/ ٢٠٢
• الطهارة فيه حكمها عند المالكية ٣/ ٢٠٣
• الطهارة من الحدث فيه حكمها عند الشافعية ٣/ ٢٠٤
• الطهارة من النجس فيه حكمها عند الشافعية ٣/ ٢٠٤
• طواف الإفاضة أحكامه ٣/ ١٩٦
• طواف الإفاضة، حكمه ٣/ ١٩٣
• طواف الإفاضة حكمه عند الحنفية ٣/ ١٤٦
• طواف الإفاضة حكمه عند المالكية ٣/ ١٥٠
• طواف الإفاضة زمانه عند الحنفية ٣/ ٢٠٢
• طواف الإفاضة مندوباته عند المالكية ٣/ ١٥٦
• طواف الإفاضة وقته عند الحنابلة ٣/ ٢٠٧
• طواف الإفاضة وقته عند الشافعية ٣/ ٢٠٧
• طواف الإفاضة وقته عند المالكية ٣/ ٢٠٤
• الطواف حافياً حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٠٧
• طواف الحج، أنواعه ٣/ ١٩٢
• الطواف خارج البيت، حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٠٥
• الطواف خارج حجر اسماعيل، حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٠٥
• الطواف راكباً، حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٠١
• طواف الزيارة الغسل له ١/ ٤٦٥
• طواف القارن
حكمه عند الجمهور ٣/ ٢٦١
حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٦١
• طواف القارن للقدوم، حكمه ٣/ ٢٦١
• طواف القدوم استحباب البدء به قبل كل شيء ٣/ ١٩٤
• طواف القدوم حكمه ٣/ ١٩٤
• طواف القدوم حكمه عند الشافعية ٣/ ١٥٨
• طواف القدوم حكمه عند المالكية ٣/ ١٩٥
• طواف القدوم وجوبه عند المالكية ٣/ ١٥١
• الطواف ماشياً حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٠١
• الطواف، مكانه عند الحنفية ٣/ ٢٠١
• طواف المكي حكمه ٣/ ١٩٣
• طواف الوداع
جزاء تركه ٣/ ١٩٦
حكمه عند الشافعية ٣/ ١٥٧
حكمه عند غير المالكية ٣/ ١٩٦
حكمه عند المالكية ٣/ ١٩٦
حكمه لمن نفر ولم يطفه ٣/ ١٩٩
دليل وجوبه عند غير المالكية ٣/ ١٩٦
سننه ٣/ ١٩٨
شروط صحته: أن يكون بعد طواف الزيارة ٣/ ١٩٨
شروط صحته: النية ٣/ ١٩٨
الغسل له ١/ ٤٦٥
قدره ٣/ ١٩٨
كيفيته ٣/ ١٩٨
مكانه ٣/ ١٩٨
وقته ٣/ ١٩٨
• طواف الوداع شرائط وجوبه: الطهارة من الحيض والنفاس ٣/ ١٩٧
• الطواف وعليه خفاه أو نعلاه حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٠٣
• عدد أشواطه عند الشافعية ٣/ ٢٠٦
• عدد أشواطه عند المالكية ٣/ ٢٠٤
• فعله داخل المسجد، حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٠٦
• كونه بجميع بدنه فيه خارجاً عن البيت عند المالكية ٣/ ٢٠٤
• ما على التمتع من طواف ٣/ ١٩٣
• ما على المفرد من طواف ٣/ ١٩٣
• المرور أمام المصلي أثناءه ١/ ٧٨٨
• المشي فيه حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٠٧
• المشي فيه حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٢١٥
• المشي فيه حكمه عند المالكية ٣/ ٢٠٤
• المشي فيه حكمه عند المالكية والحنفية ٣/ ٢١٥
• مقدار الواجب منه عند الحنفية ٣/ ٢٠٢
• مندوباته عند المالكية ٣/ ١٥٤
• الموالاة فيه حكمها عند الشافعية والحنفية ٣/ ٢٠٢، ٣/ ٢١٦
• الموالاة فيه حكمها عند المالكية والحنابلة ٣/ ٢٠٣، ٣/ ٢١٥
• نيته، حكمها عند الشافعية ٣/ ١٦١، ٣/ ٢٠٦
• واجباته الدينية عند الشافعية ٣/ ٢٠٧
• واجبه عند المالكية ٣/ ١٥٢
• الوضوء له، حكمه ١/ ٣١١
• الوضوء له حكمه عند الحنفية ١/ ٣٨٥

■ الطيب

• الترفه أثناء الصوم كشم طيب وغيره حكمه ٢/ ٥٦٢
• التطيب وشم الطيب أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦١
• تطييب المصحف ١٢/ ٨٥٢
• تطييب الميت بعد غسله ندبه ٢/ ٤١٥
• حرمة استعماله للمحرم في بدنه أو ثوبه ٣/ ٢٧١
• دهن الشارب بالطيب والكحل في الصوم، عدم كراهته عند الحنفية ٢/ ٥٦١

obeikandl.com

• شم الروائح العطرية أثناء الصوم، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٧٩
• صلاة الجمعة
التطيب لها استحبابه عند المالكية ٢/ ٢٧١
التطيب لها سنيته عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٧١
• عدم وضع الطيب للميت بعد غسله إن كان محرماً بحج أو عمرة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤١٢، ٢/ ٤٢٠
• القبر، تطييبه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٦٣، ٢/ ٤٦٧
• الميت، ما يستحب فعله له من طيب وتليين مفاصله ونحوه ٢/ ٤٠١
• الميت يطيب بعد غسله سواء فيه المحرم بالحج أو العمرة وغيره ويغطى رأسه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤١١

■ **الطيبات**
• إباحة الإسلام للزينة والتمتع بالطيبات وتحريمه للفواحش ١٣/ ٦٦٠
• إباحة الطيبات وتحريم الخبائث لمصلحة العباد ١٠/ ٣٨٥

■ **الظاهرية**
• الأئمة مؤسسو المذاهب الفقهية الثمانية ١٢/ ٣٦٣

■ **الظلم**
• التزام قاعدة العدل والإنصاف في تعامل المسلمين مع غيرهم وتحريم الظلم ٧/ ١٣٨
• تحقيق العدل ورفع الظلم من أهم مقاصد الشريعة ١٠/ ٤٠٨
• الجهاد في الإسلام لدفع الظلم وردّ العدوان ١٢/ ٤٧٦
• الجهاد لمناصرة المظلومين من المؤمنين ٧/ ١٧٠
• الحرب لمناصرة المظلومين من صور الجهاد المشروع ١٢/ ٦٩٤
• الحرب لنصرة المظلوم من أوجه مشروعية القتال ٧/ ٩٣
• حرمة التعدي وظلم أهل الذمة وغيرهم ١٢/ ٧٧١
• دفع الرشوة لرفع الظلم ١٠/ ٥٦٠
• دفع الظلم بمثله ١٣/ ٦٩٢
• رد الفعل على الظلم عند توافر القدرة ١٣/ ٦٩١
• الظلم الاجتماعي من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧٠٦
• الظلم الاجتماعي والسياسي من أسباب التطرف ١٣/ ٧٣٩
• ظلم الدول لمن يعيش في بلادها سياسياً أو اجتماعياً من أسباب الإرهاب ١٣/ ٦٩٠
• عدم اندراج الدفاع أو دفع الظلم تحت مفهوم الإرهاب ١٣/ ٦٩١
• عدم جواز الثأر ممن لم يتورط بالظلم ١٣/ ٦٩٢
• عدم جواز معالجة الظلم بأعمال إرهابية ١٣/ ٦٩٢
• الفتنة والفساد مما ينجم عن الظلم ١٣/ ٦٩٧
• مسوغات مشروعية الجهاد هي رفع الظلم والعدوان ٧/ ١٧٩
• من الظلم الاعتداء على حرية الإنسان ١٣/ ٨١٠
• من الوسطية عدم ظلم الآخرين ١٣/ ٦٤٠
• مناصرة المظلوم من أحوال مشروعية القتال في الإسلام ١٢/ ٤٧٩
• وجوب دفع الظلم أو الدفاع عن النفس ١٣/ ٦٩١
• ولاية المظالم في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٧

■ **الظهار**
• أثره ٨/ ٥٧٠
• أحوال الظهار في العادة ٨/ ٥٥٨
• ادعاء المظاهر التكفير عن ظهاره، حكمه ٨/ ٥٧١
• أركانه عند الجمهور، غير الحنفية ٨/ ٥٦١
• اشتراط التشبيه بالمحرمة تأبيداً، عند الحنفية والشافعية ٨/ ٥٥٧
• أصناف المشبه به، عند الحنابلة ٨/ ٥٦٥
• الإكراه على الطلاق والنكاح والظهار واليمين والعفو عن القصاص ١٠/ ٤٥٣
• ألفاظه ٨/ ٥٦١
• ألفاظه الصريحة
عند الحنابلة ٨/ ٥٦٨
عند الحنفية ٨/ ٥٦٦
عند الشافعية ٨/ ٥٦٧
عند المالكية ٨/ ٥٦٦
• ألفاظه الكنائية
عند الحنابلة ٨/ ٥٦٩
عند الحنفية ٨/ ٥٦٦
عند الشافعية ٨/ ٥٦٨
عند المالكية ٨/ ٥٦٧
• امتناع العود وسقوط الكفارة، عند الشافعية ٨/ ٥٧٤
• إن ظاهر من نسائه بكلمات، حكمه عند المالكية والحنابلة ٨/ ٥٧٥
• إن ظاهر من نسائه بكلمة واحدة، حكمه عند المالكية والحنابلة ٨/ ٥٧٥

Orelkandi.com

- إن كان بلفظ الطلاق أو الظهار، حكمه عند الشافعية ٨/ ٥٦٨
- إن نوى بالكناية الظاهرة الطلاق أو الظهار، حكمه عند المالكية ٨/ ٥٦٧
- إن نوى بصريح الظهار طلاقاً، حكمه عند المالكية ٨/ ٥٦٦
- انتهاء حكمه ٨/ ٥٨٦
- انتهاء حكمه إن كان مؤبداً أو مطلقاً ٨/ ٥٨٦
- أنواع كفارته ٨/ ٥٧٥
- ترجيح تعدد الكفارة بتعدد المظاهر منهن ٨/ ٥٧٥
- تشبيه الزوجة بأعضاء ليست ثابتة، حكمه ٨/ ٥٧٠
- تشبيه الزوجة بما ليس محلاً للاستمتاع، حكمه عند الجمهور غير الحنابلة ٨/ ٥٦٦
- تعدد الكفارة بتعدد الظهار، عند المالكية والحنابلة ٨/ ٥٧٥
- تعدد الكفارة بتعدد المظاهر منهن، عند الحنفية والشافعية ٨/ ٥٧٤
- تعريفه، عند الحنابلة ٨/ ٥٥٧
- تعريفه عند الشافعية ٨/ ٥٥٧
- تعريفه عند المالكية ٨/ ٥٥٦
- تعليقه
  - حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٥٨
  - حكمه عند الشافعية ٨/ ٥٥٩
  - حكمه عند المالكية ٨/ ٥٥٩
- تعليقه بشرط، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٥٥٩
- تعليقه على الزواج، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٥٥٩
- تغيير حكمه في الإسلام ٨/ ٥٥٥
- التفريق بسبب الظهار ٨/ ٥٥٥
- التوكيل في الظهار، عدم جوازه ٤/ ٧٥٦
- حكم انتهائه إن كان مؤقتاً ٨/ ٥٨٦
- حكمه إذا قال لزوجته أنت عليَّ حرام ونوى الطلاق والظهار ١/ ١٦٥
- حكمه الشرعي ٨/ ٥٥٧
- حكمه في الجاهلية ٨/ ٥٥٥
- خلاصة حكم تعليق الظهار على شرط ٨/ ٥٥٩
- خلاصة شروط المظاهر ٨/ ٥٦٢
- دخول الإيلاء على الظهار، حكمه ٨/ ٥٧٢
- ركنه عند الحنفية ٨/ ٥٦٠
- سبب تسميته ٨/ ٥٥٥
- سبب الخلاف في حكم دخول الإيلاء على الظهار ٨/ ٥٧٢
- سقوط كفارته ٨/ ٥٧٣
- سقوط المطالبة بالكفارة، عند الجمهور غير الشافعية ٨/ ٥٨٧
- شبهه بالإيلاء ٨/ ٥٥٥
- شبهه باللعان، عند الجمهور ٨/ ٥٥٥
- صحته منجزاً باتفاق ٨/ ٥٥٨
- الصوم أو الإمساك بقية اليوم في حال الإفطار في صوم يجب فيه التتابع ككفارة الظهار حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٢
- صيغته ٨/ ٥٦١
- الصيغة، شروطها ٨/ ٥٦٦
- ظهار الذمي، حكمه ٨/ ٥٦٢
- ظهار المرأة من زوجها، حكمه ٨/ ٥٥٨
- الظهار من الجماعة، حكمه ٨/ ٥٦٣
- الظهار من المعتدة من طلاق رجعي، حكمه ٨/ ٥٦٣
- الظهار المؤقت، حكمه ٨/ ٥٦٠
- عدم بطلان حكمه بالردة، عند أبي حنيفة ٨/ ٥٨٧
- عدم بطلان حكمه بالطلاق، عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٥٨٧
- عدم وجوب الكفارة قبل العود، عند الحنابلة ٨/ ٥٧٤
- العَوْد الذي تجب به الكفارة ٨/ ٥٧١
- عودة الظهار بعد الطلاق بالعودة إلى الزوجية، حكمه عند الحنفية والشافعي وأحمد ٨/ ٥٧٢
- عودة الظهار بعد الطلاق بالعودة إلى الزوجية، حكمه عند مالك ٨/ ٥٧١
- قطع التتابع في الصوم لمن أفطر متعمداً في صوم النذر والكفارات المتتابعة -كالظهار- حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٧
- قطع التتابع لمن أفطر ناسياً أو لعذر أو لغلط في العد في صوم الكفارات المتتابعات كالظهار، حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٧
- قوله: أنت علي حرام، حكمه عند الحنابلة وأبي حنيفة والشافعي ٨/ ٥٦٩
- كفارته ٨/ ٥٧٩
  - إعتاق الكافر، حكمه ٨/ ٥٧٨
  - التتابع في صيام كفارة الظهار، وجوبه ٨/ ٥٧٨
  - ترتيب وجوبها ٨/ ٥٧٦
  - جنس الطعام، عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٥٨٤
  - جنس الطعام، عند المالكية ٨/ ٥٨٤
  - الخصال الواجبة للكفارة فيه ٣/ ٤٨٨
  - خلاصة حكم وطء المظاهر زوجته قبل إتمام الصيام ٨/ ٥٨١

دفع قيمة الطعام، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٨٣
الرقبة التي لا يجزىء عتقها ٨/ ٥٧٦
الرقبة التي يجزىء عتقها بها ٨/ ٥٧٦
سقوطها بطلاق الثلاث، عند المالكية ٨/ ٥٨٥
صفات الرقبة المعتقة ٨/ ٥٧٦
عدم إجزاء القيمة، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٥٨٣
عدم انقطاع التتابع بصوم رمضان، عند الحنابلة ٨/ ٥٨١
قدر الصوم الواجب فيها ٨/ ٥٧٨
قدر الطعام فيها ٨/ ٥٨٢
كيفية الإطعام، عند الجمهور ٨/ ٥٨٣
كيفية الإطعام عند الحنفية ٨/ ٥٨٣
ما يعتبر سبباً للانتقال من الصيام إلى الإطعام ٨/ ٥٨١
ما يقطع تتابع صيام الشهرين، عند الحنابلة ٨/ ٥٨٠
متى يجوز الانتقال من الرقبة إلى الصيام ٨/ ٥٧٩
مجامعة الرجل المظاهر امرأته خلال الإطعام، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ٥٧٩
مجامعة الرجل المظاهر امرأته خلال شهري الصيام، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ٥٧٩
مجامعة المظاهر زوجته أثناء الإطعام أو الصوم، حكمه عند المالكية ٨/ ٥٨٤
مجامعة المظاهر زوجته أثناء الإطعام، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٥٨٦
مجامعة المظاهر زوجته أثناء الإطعام، حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٨/ ٥٨٤
مجامعة المظاهر زوجته أثناء الصيام أو الإطعام، حكمه عند الشافعية ٨/ ٥٨٦
مجامعة المظاهر زوجته قبل أن يكفر، حكمه عند المالكية ٨/ ٥٨٥
مجيء العيد أو رمضان أثناء صوم الشهرين، حكمه عند المالكية ٨/ ٥٨٠
المرض الذي يبيح الانتقال من الصيام إلى الإطعام ٨/ ٥٨٢
مستحقها، عند الحنفية ٨/ ٥٨٥
المقصود بالتتابع في صيام الشهرين ٨/ ٥٧٩
من أفطر بغير عذر أثناء صيام الشهرين، حكمه ٨/ ٥٨٠
من أفطر يوماً من الشهرين، حكمه ٨/ ٥٧٩
الواجب الثالث فيها ٨/ ٥٨١
الواجب الثاني فيها ٨/ ٥٧٨
الواجب فيها على المظاهر ٨/ ٥٧٦
وقت اعتبار العجز عن أحد خصالها، عند الجمهور غير الحنابلة ٨/ ٥٧٦
• ما لايعتبر ظهاراً من الألفاظ ٨/ ٥٧٠
• ما يحرم بالظهار وقبل التكفير، عند الشافعية ٨/ ٥٧١
• ما يحرم على المظاهر قبل التكفير، عند الجمهور غير الشافعية ٨/ ٥٧٠
• المشبه به
شروطه عند الحنفية ٨/ ٥٦٤
شروطه عند الشافعية ٨/ ٥٦٥
شروطه عند المالكية ٨/ ٥٦٤
عند الحنفية ٨/ ٥٥٦
• المشبه والمشبه به، عند الشافعية ٨/ ٥٥٧
• مشروعية كفارته ٨/ ٥٧٢
• المظاهر
شروطه ٨/ ٥٦١
شروطه، عند الحنفية والمالكية ٨/ ٥٦١
شروطه، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٥٦١
• المظاهر منها، شروطها ٨/ ٥٦٢
• معنى العود ٨/ ٥٧٣
• من كرر الظهار من زوجته، حكمه ٨/ ٥٧٥
• من وطء قبل التكفير، حكمه ٨/ ٥٨٥
• وطء الرجل المظاهر امرأته قبل التكفير، حكمه ٨/ ٥٧١
• وقت وجوب كفارته ٨/ ٥٧٣
• وقت وجوب الكفارة، عند الشافعي ٨/ ٥٨٧
• وقوعه مهما كان حال الزوجة، عند الحنفية ٨/ ٥٥٥

■ **الظهر**
• صلاة الظهر جماعة لمن فاتته الجمعة ١٠/ ٥٨٥
• صلاة الظهر عند الضرورة في ترك صلاة الجمعة ١٢/ ٧٦٣

■ **العادة**
• ادعاء عموم البلوى في ممارسة بعض العادات ١٢/ ١٤٨
• بيان معنى قاعدة العادة محكمة ١٢/ ١٨٢
• تحديد العرف والعادة لمقتضى الأمان ٧/ ٢٦٢
• تغير الأعراف من أسباب تغير الفتوى ١٢/ ٢٩٥
• العدالة في القانون تعتبر مصدراً خارجاً عن القانون والعرف ١٠/ ٤١١
• العلم بأعراف الناس وعاداتهم من مؤهلات الإفتاء ١٢/ ٢٨٩
• الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة العادة محكمة ١٢/ ١٨٣
• ما يندرج من قواعد تحت قاعدة العادة محكمة ١٢/ ١٨٣

■ **العارية**
- تضمين المستأجر من المستأجر أو من المستعير إذا هلكت العين ١٠/ ٧٦٩
- تضمين المستعير من المستعير أو المستأجر إذا هلكت العين ١٠/ ٧٦٨
- ضمان العارية ١٠/ ٧٨٠
- الضمان في عقد الإعارة ١٠/ ٨٥٣
- الهدية أو الإعارة من المقترض للمقرض قد توقع في ربا القرض ١١/ ٥٢

■ **عاقد الاستثمار**
- الفرق بين الربح وعائد الاستثمار وبين الربا أو الفائدة ١١/ ٥٢١

■ **العاقلة**
- إقرار الإسلام مبدأ العواقل في الديات ١٠/ ٨٩٠
- تحديدها إذا لم يكن القاتل من أهل الديوان، عند الحنفية ٦/ ٣٠٢
- تحديدها عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٣٠٣
- تحديدها عند المالكية ٦/ ٣٠٣
- تحمل الجاني جزءاً منها مع العاقلة، حكمه عند الشافعية ٦/ ٣٠٤
- تحمل خطأ الحاكم في الحكم، حكمه عند الحنفية ٦/ ٣٠١
- ترتيب العصبة عند من يدخلهم في العاقلة ٦/ ٣٠٤
- تطور نظام العاقلة عند الحنفية ٦/ ٣٠٥
- تعريفها ٦/ ٣٠٢
- دخول الآباء والأبناء فيها، حكمه ٦/ ٣٠٣
- دخول المرأة مع العاقلة في القسامة، حكمه ٦/ ٣٨٠
- عدم تحملها ذنب الجاني أخروياً ٦/ ٣٠٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن العاقلة وتطبيقاتها المعاصرة في تحمل الدية ٩/ ٧٣٥
- ما لا تتحمله العاقلة، عند الحنفية ٦/ ٣٠٣
- مصير نظام العواقل في الوقت الحاضر، عند متأخري الحنفية ٦/ ٣٠٥
- من افتقر أو جُنَّ قبل آخر الحول من العاقلة، حكمه ٦/ ٣٠٥
- من لا يحمل الدية من العاقلة ٦/ ٣٠٤
- من لا يدخل في العاقلة، عند الحنفية ٦/ ٣٠٣
- وجوب الدية على العاقلة والكفارة في القتل الخطأ ١٣/ ٣٥

■ **العالمية**
- حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية الثقافية ١٢/ ٦٠٣
- العالمية دعوة الإسلام ١٢/ ٤٦٣
- العالمية والخالدية والخاتمية والتكامل والشمول من حقائق الإسلام ١٢/ ٤٠٢
- الفرق بين عالمية الإسلام والعولمة ١٣/ ٩٠

■ **العام**
- تخصيص النص العام بالمصلحة ١٠/ ٦٣٣

■ **العاملون عليها**
- اتساع المجالات المعاصرة للعاملين على الزكاة ١٣/ ٤٦٤
- استحقاق العامل على الزكاة الثواب لأنها عبادة ١٣/ ٤٤٩
- إعفاء الهاشمي من الزكاة إذا كان من العاملين عليها ١٣/ ٤٥٨
- تعريف العاملين عليها أي في الزكاة ١٣/ ٤٤٧
- دفع أجور العقارات والنفقات الإدارية من سهم العاملين على الزكاة ١٣/ ٤٦٤
- الشروط الواجب توفرها في العاملين على الزكاة ١٣/ ٤٥٠
- الصرف من سهم العاملين على الزكاة على الأعمال المساعدة كرواتب الإداريين وتجهيز الأمكنة ١٣/ ٤٦٦
- عدم اشتراط كون العامل على الزكاة فقيراً ١٣/ ٤٥٤
- المجالات المعاصرة التي يمكن أن يشملها مصرف العاملين عليها ١٣/ ٤٦٣
- مصرف العاملين عليها في الزكاة ١٣/ ٤٤٦
- مقدار ما يعطى العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥٥
- نفقات السفر والإقامة وإقامة فروع لمؤسسات الزكاة وتغطيتها من سهم العاملين عليها ١٣/ ٤٦٤
- الهدايا التي تقدم للعامل على الزكاة ١٣/ ٤٦١
- الواقع المعاصر للعاملين على الزكاة في مؤسسات ولجان الزكاة ١٣/ ٤٦٥

■ **العبادات**
- الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في العبادات ١٣/ ٦٤٧
- اختلاف المشاق باختلاف رتب العبادات ١٠/ ٥٣٧
- الاستحلاف في العبادات، حكمه ٦/ ٥٢٤
- استواء البطلان والفساد فيها ٤/ ١٨٦

Obeikandl.com

- إصدار مجمع الفقه الإسلامي الدولي قرارات في قضايا العقيدة والعبادة والمعاملات المالية والأمور الطبية ومشكلات البنوك وقضايا عامة ١٢/ ٧١
- الأقليات المسلمة وما تواجهه في قضايا العبادات ١٢/ ٧٥٦
- إضافة العمل لله فيها، حكمه ١/ ٦٦٨
- أقسامها ١/ ١٩٩
- أقسامها التي تجب فيها نية الفرضية ١/ ١٦٤
- أقسامها وشموليتها ١/ ٢٠١
- إهداء ثوابها للميت، حكمه ٣/ ١٠٤
- أهمية إلزام المحتسب الناس بالعبادات ٦/ ٦٧٣
- بطلانها، ما يترتب عليه ٢/ ١٩
- تشريع العبادات من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٣
- تشريع العبادات لمصلحة العباد ١٠/ ٣٨٤
- التطرف في العبادات العملية ١٣/ ٧٢٩
- التطوع من صوم وصلاة واعتكاف ونحوه من العبادات استحباب إتمامه غير الحج والعمرة عند الحنابلة والشافعية ٢/ ٥٢٥
- تعريفها ١/ ١٩٩، ٢/ ٥٤٤
- تغير حكمها بتغير النية ١/ ١٥٠
- تقديمها في البحث، سببه ١/ ٢٠٠
- تقسيمها إلى وسائل ومقاصد عند الحنفية ١/ ١٦٠
- تقسيمها، بالنسبة للصحة والبطلان ١/ ٦٥
- التلفيق فيها، حكمه ١/ ٧٠، ١/ ١٠٠
- جمع الإسلام بين أصول بناء العقيدة، والعبادة والأخلاق ١٣/ ٧٦٠
- الجمع بين عبادتين بنية واحدة عند الحنفية ١/ ١٦٠
- حرية العقيدة والعبادة من أنواع الحرية في النظام الديمقراطي ١٢/ ٥٨٥
- حضور المسلمين عبادات غير المسلمين ١٢/ ٧٧٨
- حكم عبادة النفل إذا نوى معها نفلاً آخر ١/ ١٦٥
- حكمتها ١/ ٣٧
- حكمها إذا نوى أثناء العبادة قطعها ١/ ١٦٧
- حكمها إذا نوى ما ليس بعبادة ١/ ١٦٤
- حكمها إذا نوى النقل إلى الأخرى ١/ ١٦٨
- حكمها من السكران ١/ ١٦٧
- حكمها من الصبي والمجنون ١/ ١٦٦
- حكمها من الكافر ١/ ١٦٦
- حماية العبادات بالحسبة ١٠/ ٣٦
- خطة بحثها ١/ ٢٠١
- درجات المشقة المصاحبة للعبادة غالباً ١٠/ ٥٣٦
- الزجر عن المغالاة في العبادة ١٠/ ٤٠٧
- شروطها العامة ١/ ١٧٠
- الشك في النية بعد انتهائها، حكمه ١/ ١٥٩
- شمول قرارات مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي قضايا العقيدة والعبادات والمعاملات والمسائل الطبية وقضايا الأسرة ١٢/ ٧٠
- العبادات التي ليست البقعة شرطاً فيها، صحتها عند الحنابلة ١/ ٨١٨
- العبادات التي يجب اشتراط نية الفرضية فيها ١/ ١٦٣
- العبادات البدنية، القيام بها نيابة عن الميت وانتفاعه بها ٢/ ٤٨٤
- العبادات الدينية، عدم وجوبها على غير المميز ١٠/ ١٢٤
- العبادات المالية، التلفيق فيها حكمه ١/ ١٠٠
- العبادات المحضة، التلفيق فيها حكمه ١/ ١٠٠
- عبادة المميز، حكمها ١٠/ ١٢٧
- عدم تعليل العبادات والمقدرات ١٢/ ٢٤٧
- عدم زيادة شيء في العبادات وما زيد فهو بدعة ١٠/ ٤٠١
- عدم مسؤولية الورثة عن عبادات مورثهم ١٠/ ٢٣
- فسادها، ما يترتب عليه ٢/ ١٩
- قول الحنفية بشرطية النية فيها ١/ ١٧٤
- قول الشافعية بركنية النية فيها ١/ ١٧٤
- قيام أحكام العبادات على التوسط والاعتدال ١٣/ ٧٨٨
- كيفية النية فيها ١/ ١٥١
- ما لا يقبل النيابة من العبادات وهي العبادات البدنية المحضة ٣/ ١٠٣
- ما يقبل النيابة من العبادات وهي العبادات المالية المحضة ٣/ ١٠٣
- ما يقبل النيابة من العبادات وهي العبادات المركبة من بدنية ومالية كالحج عند غير الحنابلة ٣/ ١٠٣
- مبطلاتها، الشك في النية ١/ ١٥٩
- المرتد، قضاؤه لما ترك من عبادات حال كفره، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٣٩
- معايير الوسطية في العبادة والعقيدة ١٣/ ٦٤٤، ١٣/ ٧٨٥
- المقصود من النية فيها ١/ ١٥٠
- ملازمة السماحة والاعتدال في التكليف في العبادات ١٣/ ٦٤٤

• نطاق السماحة والتيسير في الإسلام في العبادات والمعاملات ١٠/ ٤٠٤
• النفل منها عدم لزومها بالشروع فيها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٢٦
• نيتها
اشتراط نية القضاء والأداء فيها ١/ ١٦٤
حكمها ١/ ١٣٣، ١/ ١٣٨
المراد بها ١/ ١٣٣
• نية الجمع بين عبادتين الأولى فرض والأخرى مندوبة ١/ ١٦٥
• النية شرط أم ركن فيها ١/ ١٧٣
• النية في أثناء العبادة للانتقال إلى الأخرى حكمها ١/ ١٦١
• النية فيها، مقصودها ١/ ١٥٠
• النية فيها من غير تلفظ فيها ١/ ١٤٤
• وجوبها على الكافر ١/ ٢٠٨
• وسطية العبادة في الإسلام واعتدالها ١٣/ ٧٦١

■ العباسيون
• وزارة التفويض ووزارة التنفيذ في العهد العباسي ١٢/ ٦٣٩

■ العبد
• إحرامه بالحج بإذن سيده، حكمه ٣/ ٩٢
• حد العبد في الخمر والقذف ٥/ ٧٢٠
• الزكاة على العبد، حكمها بالاتفاق ٢/ ٦٤٩
• مقدار حد القذف للعبيد ٦/ ١٩٣
• اليمين، إعطاء العبيد من كفارة اليمين ٣/ ٤٩٥

■ عبد الرزاق السنهوري
• دور السنهوري في الدفع نحو المقارنة بين الفقه والقانون ١٢/ ٨٦

■ عبد الوهاب خلاف
• دور الشيخ عبد الوهاب خلاف في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٥

■ العبودية
• أمان العبد ٧/ ٢٤٤

■ العتاب
• تولي الحاكم تطبيق العقاب الجنائي ١٠/ ٨٩٩

■ العتق
• صفات الرقبة الواجب إعتاقها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٠٢
• صفات الرقبة الواجب إعتاقها عند الحنفية ٢/ ٦٠٢
• فسخ النكاح بسبب خيار العتق عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
• من قدر على العتق في أثناء الصوم ولو آخر يوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٢
• من قدر على العتق في أثناء الصوم ولو في آخر يوم، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٠٢
• نيته، أثرها فيه ١/ ١٤٤
• اليمين فيه هل هو على نية الحالف أم المستحلف عند الحنفية ٣/ ٤٠٢

■ العته
• تصرفات المعتوه إذا كان العته شديداً، حكمها ٥/ ٣١٦
• تعريف المعتوه ٥/ ٣١٦
• تعريفه ١٠/ ١٣٠
• حكمه ١٠/ ١٣٠
• عقد الأمان من الصبي والمجنون والمعتوه والمكره ٧/ ٢٦٥
• الفرق بين المجنون والمعتوه ١٠/ ١٣٠
• القتل عمداً من الصبي والمجنون والمعتوه يجري مجرى القتل الخطأ ١٣/ ٣٨

■ العتيرة
• تعريفها ٣/ ٦٣٢
• حكمها ٣/ ٦٣٣

■ العجم
• أدلة من قال من الفقهاء بأخذ الجزية من مشركي العجم دون العرب ٧/ ٧٠٣

■ العدالة
• اشتراط الأمانة والعدالة في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥٢
• اشتراط أن يكون القاضي حرّاً ذكراً مكلفاً عدلاً ١٢/ ٧٢١
• اشتراط أن يكون المفتي عدلاً ١٢/ ٣٠٩
• صدور الفتوى ممن يتصف بالعدالة من ضوابط الفتوى ١٢/ ٢٩١
• عدالة الدين والأخلاق من مؤهلات الإفتاء ١٢/ ٢٨٩
• العدالة والكفاية العلمية من شروط الخليفة ١٢/ ٦٢٤
• ما تقتضيه عدالة المفتي ١٢/ ٣٠٩، ١٢/ ٢٩١، ١٢/ ٣٣٨
• مقتضيات العدالة في المفتي ملاحظته ثلاثة أمور ١٢/ ٣١
• ملاحظة مبدأ العدالة في المعاملات والعقود ١٠/ ٦٣٨
• وجوب كون المفتي عدلاً ١٢/ ٣٣٧

obeikandl.com

■ **العداوة**

• الولاء للعدو وتسهيل التدخل الخارجي من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧٠٧

■ **العدل**

• الإخاء الإنساني واحترام الآخر والمساواة بين الناس والعدل وإقرار الحرية أسس التسامح الإسلامي ١٣/ ٧٩٧

• ارتفاع راية العدل من خلال الشورى ١٢/ ٥٩٢

• الإسلام دين التسامح والعدالة ١٠/ ٤٠٤

• إسهام القادة من علماء المسلمين ورجال الدين المسيحي في دعوة المجتمع الدولي إلى الإذعان للحق والعدل ١٢/ ٤٨٦

• إقامة الإسلام صرح العدل على قاعدة من السلم ١٢/ ٦٩٨

• إقامة العدل السياسي وتحقيق المساواة وإطلاق الحرية وإحقاق الحق يؤدي إلى إشاعة الأمن واستئصال الجريمة ١٣/ ٧٠٧

• إقرار الإسلام مبدأ العدل في كل العلاقات الإنسانية ٧/ ١٣٣

• التزام العدل مع الآخرين حتى ولو كانوا أعداء ١٢/ ٦٩٦

• التزام قاعدة العدل والإنصاف في تعامل المسلمين مع غيرهم وتحريم الظلم ٧/ ١٣٨

• التزام منهج العدل في المعاملة والقضاء من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠١

• أمر الإسلام بالإحسان وهو فوق العدل ١٢/ ٤٧٠

• تحقيق العدل ورفع الظلم من أهم مقاصد الشريعة ١٠/ ٤٠٨

• الحرب المشروعة في الإسلام هي الحرب العادلة ٧/ ١١٧، ١٢/ ٤٧٩

• حق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٧٠

• العدالة في القانون تعتبر مصدراً خارجاً عن القانون والعرف ١٠/ ٤١١

• العدل حتى مع الأعداء ٧/ ٧٥١

• العدل على الأقليات والسياسية ٦/ ٦٢٤

• العدل قمة الأخلاق ١٣/ ٧٩٨

• العدل من حقوق المواطن ٧/ ٧٥١

• فسخ العقد حال الضرورة وتحقيق العدالة في ذلك ١٠/ ٤٣٢

• مبدأ رفع الحرج ورفع الضرر ووجوب العدل مبادئ ثابتة في الإسلام ١٠/ ٤١٣

• مراعاة الحق والعدل والمساواة في النظام الاقتصادي الإسلامي ١٣/ ٦٧١

• ملازمة الحكم في الإسلام للعدل في القضاء والمساواة أمام الشريعة والحرية ١٢/ ٦١٩

• من أمثلة العدل مع غير المسلمين ٧/ ٧٥١

• من قواعد الإمامة العظمى ٦/ ٦٢٣

■ **عدم المنافسة**

• تنافي اشتراط عدم المنافسة مع آثار عقد البيع ١٣/ ٢٧٢، ١٣/ ٢٧٢

■ **العدة**

• ابتداؤها إن كان الزواج صحيحاً في حالة الطلاق، عند الحنفية ٨/ ٦١٣

• ابتداؤها إن كان الزواج صحيحاً في حالة الوفاة ٨/ ٦١٣

• ابتداؤها إن كان الزواج فاسداً ٨/ ٦١٤

• ابتداؤها إن كان الوطء بشبهة، عند ابن عابدين ٨/ ٦١٤

• ابتداؤها من وقت الطلاق لا من وقت القضاء ٨/ ٦١٣

• الإبراء من حق السكنى في بيت العدة، حكمه ٥/ ٢٢٤

• الإجماع على وجوبها ٨/ ٥٩٢

• احترام حكم العدة من حقوق الزوج ١٣/ ٦٢٥

• أحكام العدد أو حقوق المعتدة وواجباتها ٨/ ٦١٨

• أحكامها

اعتبار الطهر الذي وقع فيه الطلاق من العدة عند المالكية والشافعية ١/ ٥٣٤

اعتبار الطهر هو بداية عدة المطلقة غير الحامل عند المالكية والشافعية ١/ ٥٣٤

• إخبار المرأة بانقضاء عدتها في مدة تنقضي في مثلها العدة، عند الحنفية ٨/ ٦١٧

• إخبار المرأة بانقضاء عدتها في مدة لاتنقضي في مثلها العدة، عند الحنفية ٨/ ٦١٧

• أخذ القانون برأي الحنابلة والمالكية في عدة المرتابة ٨/ ٦٠٨

• ادعاء الزوج انقضاء العدة بالشهور لإسقاط النفقة، حكمه ٨/ ٤٥١

• ادعاء المرأة انقضاء عدتها بالشهور ٨/ ٤٥١

• ادعاء المرأة انقضاء عدتها بوضع الحمل، حكمه ٨/ ٤٥١

obeikandl.com

- ادعاء المرأة انقضاء عدتها، حكمه ٨/ ٤٤٩
- ارتحال البدوية المعتدة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٦٢٢
- الإرضاع على الأم إن كانت زوجة أو معتدة من طلاق رجعي، حكمه عند المالكية ٨/ ٦٦٠
- أسباب وجوبها ٨/ ٥٩٥
- إسلام الزوج بعد انقضاء عدة زوجته التي سبقته في إسلامها، حكمه ٩/ ٤٩٤
- إسلام الزوجة وبقاؤها زوجة في العدة دون المساس ١٢/ ٥٢
- أصناف النساء في سن الحيض ٨/ ٦٠٧
- اعتبار خروج المعتدة المطلقة من بيتها فاحشة، عند أبي حنيفة ٨/ ٦٢٠
- أقل المدة التي تصدق فيها المعتدة بالأقراء لانقضاء عدتها، عند أبي حنيفة ٨/ ٦١٧
- أقل المدة التي تصدق فيها المعتدة بالأقراء لانقضاء عدتها، عند الصاحبين ٨/ ٦١٧
- أقل المدة التي تصدق فيها المعتدة لانقضاء عدتها إن كانت في عدة وفاة، عند الحنفية ٨/ ٦١٧
- أقل المدة التي تصدق فيها المعتدة لانقضاء عدتها إن كانت من ذوات الأشهر في عدة الطلاق، عند الحنفية ٨/ ٦١٧
- أقل مدة تنقضي بها عدة المطلقة ٨/ ٤٥٠
- امتناع المعتدة من الخروج إذا زال العذر الذي من أجله خرجت ١٠/ ٥٨٣
- إن ادعت المرأة انقضائها في مدة تحتمل ذلك وكذبها الزوج ٨/ ٦١٦
- انتفاء العدة عن المطلقة قبل الدخول ٨/ ٦٠٤
- انتقال المطلقة رجعياً إلى عدة الوفاة إن مات الرجل أثناء عدتها ٨/ ٦١١
- انتقال المطلقة رجعياً إلى عدة الوفاة إن مات الرجل أثناء عدتها، في القانون ٨/ ٦١٢
- انتهاء رابطة الزوجية بانتهاء العدة في الطلاق الرجعي ٨/ ٤١٩
- انتهاء عدة من طلقت حائضاً، عند المالكية والشافعية ٨/ ٦٠٦
- انتهاء عدة من طلقت طاهراً، عند المالكية والشافعية ٨/ ٦٠٦
- انتهاؤها بوضع جميع حملها، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٦٠٢
- انتهاؤها بوضع الحمل إذا كان منسوباً إلى صاحب العدة ولو احتمالاً ٨/ ٦٠٢
- انتهاؤها ولو وضعت الحامل علقة، عند المالكية ٨/ ٦٠٢
- انقضاؤها ولو جهلت المرأة بالطلاق أو الوفاة ٨/ ٦١٣
- أنواع المعتدات ٨/ ٥٩٦
- أنواعها ٨/ ٥٩٦، ٨/ ٥٩٩
- بدؤها إذا طلق الرجل زوجته وهي حائض ١/ ٥٤٠
- بقاء المطلقة بائناً أو ثلاثاً مع الزوج في دار واحدة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٢٢
- بقاء المطلقة رجعياً مع الزوج واستمتاعه بها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٢٢
- بقاء المعتدة من طلاق بائن في عدتها ولو مات الزوج ٨/ ٦١٢
- تحول العدة من الأشهر إلى الأقراء ٨/ ٦١٠
- تحول العدة من الأقراء إلى الأشهر أو وضع الحمل ٨/ ٦١١
- التحول لعدة الحمل ٨/ ٦٠٣
- تحولها أو انتقالها وتغيرها ٨/ ٦١٠
- تداخل العدتين
  - حكمه عند الحنفية ٨/ ٦١٤
  - عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٥٩١
- تداخل العدتين إذا كانتا لشخص واحد ومن جنس واحد، حكمه عند الجمهور ٨/ ٦١٥
- تداخل العدتين إذا كانتا لشخص واحد ومن جنسين، حكمه عند الجمهور ٨/ ٦١٥
- تداخل العدتين إذا كانتا من شخصين، حكمها عند الجمهور ٨/ ٦١٥
- ترجيح منع الجمع بين المرأة ومحارمها في العدة من طلاق بائن ٨/ ١٦٩
- تزويج المعتدة من صاحب العدة، جوازه ٨/ ٦١٩
- التعريض بالخطبة في عدة الطلاق، حرمتها ٨/ ٦١٨
- التعريض بالخطبة في عدة الوفاة، جوازها ٨/ ٦١٨
- تعريفها ٨/ ٥٩١
- تقدير مدتها للمستحاضة عند الحنفية ١/ ٥٤٧
- التلفيق فيها ١/ ٩٩
- توارث الزوجين في عدة الطلاق الرجعي ٨/ ٤٤٢، ٨/ ٦٢٨
- توارث الزوجين في العدة من طلاق بائن أو ثلاث في حال الصحة، حكمه ٨/ ٦٢٨
- توارث الزوجين في العدة من طلاق بائن أو ثلاث في حال المرض، حكمه ٨/ ٦٢٨

obeikandl.com

- توريث المطلقة في عدة طلاق رجعي ٨/ ٤٣٢
- ثبوت نسب ولد المتوفى عنها زوجها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٢٧
- ثبوت نسب ولد المطلقة الرجعية، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٢٧
- الجمع بين المرأة ومحارمها في العدة من طلاق رجعي، حكمه ٨/ ١٦٩
- حالة اعتداد المرأة بأبعد الأجلين، عند الشافعية ٨/ ٦١٣
- حالة اعتداد المرأة بأقصى الأجلين، عند المالكية ٨/ ٦١٣
- الحكمة منها ٨/ ٥٩٣
- حكمها الشرعي ٨/ ٥٩٢
- الحمل
  - أقل مدته ٨/ ٦٠٢
  - أكثر مدته ٨/ ٦٠٢
  - غالب مدته ٨/ ٦٠٢
- خروج المطلقة من بيت الزوجية، حكمه ٨/ ٦٢٢
- خروج المعتدة إن وجب عليها حق لايمكن استيفاؤه إلا بها ٨/ ٦٢٠
- خروج المعتدة من بيتها حال الضرورة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٢٠
- خروج المعتدة من بيتها، حكمه عند الشافعية ٨/ ٦٢١
- خروج المعتدة من بيتها لضرورة أو عذر، حكمه عند المالكية والحنابلة ٨/ ٦٢٠
- خروج المعتدة من بيتها ليلاً، حكمه ٨/ ٦٢١
- خروج المعتدة من طلاق إلى سفر، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٢٠
- خروج المعتدة من طلاق من بيتها، حكمه ٨/ ٦١٨
- خروج المعتدة من طلاق من بيتها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦١٩
- خروج المعتدة من نكاح فاسد من بيتها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٢٠
- خروج المعتدة من وفاة من بيتها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦١٨، ٨/ ٦٢٠
- خطبة المعتدة، تحريمها ٨/ ٦١٨
- خطبة المعتدة صراحة أو مواعدة، حكمه ٨/ ٢٩
- الرجعة، انقطاعها بانقضاء العدة في القانون ٨/ ٤٥٢
- ركنها عند الحنفية ٨/ ٥٩٦
- الزواج بمعتدة الغير، حرمته ٨/ ١٥٣
- زواج المتعة، مدة عدته عند الشيعة الإمامية ٨/ ٧٦
- زواج المرأة بآخر بعد مضي مدة تنقضي في مثلها العدة إن ادعت عدم انقضائها، حكمه ٨/ ٦١٦
- زواج المرتابة بالحمل قبل زوال الريبة، حكمه ٨/ ٦٠٣
- زواج المعتدة من أجنبي، حكمه ٨/ ٦١٩
- سبب وجوبها ٨/ ٥٩٤
- السكنى للملاعنة الحامل، وجوبها عند المالكية ٨/ ٦٢٤
- سكنى المعتدة في بيت الزوجية، حكمه ٨/ ٦٢٢
- سن البلوغ بغير حيض، تحديده ٨/ ٦٠٧
- سن الحيض، تحديده ٨/ ٦٠٧
- سن اليأس
  - تحديده ٨/ ٦٠٦
  - عند الحنفية ٨/ ٦١١
- شروط وجوب العدة بالأشهر الأربعة والعشر للمتوفى عنها ٨/ ٦٠٤
- صاحب الحق في تعيين موضع العدة ٨/ ٦٢٢
- الصغيرة إن حاضت بعد انقضاء عدتها بالشهور، حكمها ٨/ ٦١٠
- الطلاق
  - عدم وقوعه بعد انتهاء العدة ولو علقه بانتهائها ٨/ ٣٥٧
  - عدم وقوعه على معتدة من طلاق بائن بينونة كبرى ٨/ ٣٥٧
  - وقوعه على معتدة من طلاق رجعي ٨/ ٣٥٧
- الطلاق الرجعي، إمكان المراجعة في العدة منه ٨/ ٤٢٠
- عدة الآيسة، في القانون ٨/ ٦٠٧
- عدة الأشهر الأصلية بنفسها ٨/ ٦٠٠
- عدة الأشهر، نوعاها ٨/ ٥٩٩
- عدة الأقراء
  - أسبابها ٨/ ٥٩٩
  - وجوبها بعد الفرقة في الزواج الصحيح ٨/ ٥٩٩
  - وجوبها بعد الفرقة في الزواج الفاسد ٨/ ٥٩٩
  - وجوبها بعد الوطء بشبهة العقد ٨/ ٥٩٩
- العدة التي تجب بدلاً عن الحيض بالأشهر ٨/ ٦٠٠
- العدة بأبعد الأجلين، عدة طلاق الفار ٨/ ٦١٢
- العدة بالأشهر
  - شروط وجوبها بدلاً عن الحيض ٨/ ٦٠٠
  - وجوبها بالخلوة في النكاح الفاسد، عند المالكية ٨/ ٦٠٠
  - وجوبها بالدخول أو الخلوة الصحيحة، عند غير الشافعية ٨/ ٦٠٠
- العدة بالدخول الحقيقي في الزواج الفاسد، وجوبها عند الجمهور ٨/ ٥٩٥

obeikandl.com

- العدة بالطلاق بعد الخلوة قبل الدخول، وجوبها عند الحنفية ٨/ ٤١٥
- العدة بعد التفريق في زواج فاسد، وجوبها ٨/ ٥٩٥
- العدة بعد التفريق للوطء بشبهة، وجوبها ٨/ ٥٩٥
- العدة بعد خلوة صحيحة، وجوبها عند الجمهور غير الشافعية ٨/ ٥٩٥
- العدة بعد الدخول، وجوبها ٨/ ٥٩٥
- العدة بعد الزنا، وجوبها عند المالكية والحنابلة ٨/ ٥٩٥
- العدة بعد الفرقة بعد الخلوة الصحيحة، وجوبها عند الجمهور غير الشافعية ٨/ ٥٩٥
- العدة بعد الفرقة سواء كانت طلاقاً أم فسخاً، وجوبها ٨/ ٥٩٥
- العدة بعد الفرقة من الإيلاء، حكمها ٨/ ٥٢٧
- العدة بعد الوطء سواء كان حلالاً أم حراماً، وجوبها ٨/ ٥٩٥
- العدة بعد وفاة الزوج، وجوبها ٨/ ٥٩٦
- عدة الحامل
  انقضاؤها بالوضع ولو لم تعلم بالطلاق أو الوفاة ٨/ ٦١٣
  سبب وجوبها ٨/ ٦٠١
  مقدارها ٨/ ٦٠١
- عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ٨/ ٦٠٤
- عدة الحائل المتوفى عنها زوجها ٨/ ٦٠٤
- عدة الحبل ٨/ ٦٠٠
  سبب وجوبها ٨/ ٦٠٠
  شرط وجوبها ٨/ ٦٠٠
- عدة زوجة الصغير بعد وفاته ٨/ ٦٠٤
- عدة الصغيرة والآسية والتي لم تحض أصلاً ٨/ ٦٠٦
- عدة الطلاق
  أنواعها ٨/ ٥٩٦
  المراد بالقرء ٨/ ٤٥٠
- عدة الطلاق للحامل ٨/ ٤١١
- العدة على المرأة قبل الدخول، عدم وجوبها ٨/ ٥٩١
- العدة على المرأة المطلقة بعد الخلوة، وجوبها عند الجمهور غير الشافعية ٨/ ٥٩٢
- العدة على المزني بها، عدم وجوبها، عند الحنفية والشافعية ٨/ ٥٩١
- العدة على المزني بها، وجوبها، عند المالكية والحنابلة ٨/ ٥٩١، ٨/ ٥٩٦
- العدة في الزواج الفاسد بعد الدخول، في القانون ٨/ ٦٠٧
- العدة في الزواج الفاسد، وجوبها على المرأة عند التفريق، عند الجمهور ٨/ ١١٧
- عدة المتوفى عنها زوجها إذا كان الزواج فاسداً ٨/ ٦٠٥
- عدة المتوفى عنها زوجها، في القانون ٨/ ٦٠٥
- عدة المرأة غير المسلمة، حكمها ٨/ ٥٩٣
- عدة المرتابة إن انقطع حيضها بسبب الرضاع، عند المالكية ٨/ ٦٠٨
- عدة المرتابة بالحمل، عند المالكية ٨/ ٦٠٣
- عدة المستحاضة المتحيرة، عند الحنفية ٨/ ٦٠٨
- عدة المستحاضة المميزة ومن تأخر حيضها ٨/ ٦٠٨
- عدة المطلقة إن تزوجت في عدتها ودخل بها ثم فرق بينهما ٨/ ٦١٦
- عدة المطلقة إن لم تكن من ذوات الحيض ٨/ ٦٠٥
- عدة المطلقة الحامل ٨/ ٦٠٥
- عدة المطلقة الحامل إن تزوجت في عدتها ودخل بها ثم فرق بينهما ٨/ ٦١٦
- عدة المطلقة طلاق فرار إن مات الزوج في عدتها، عند أبي حنيفة ومحمد وأحمد ٨/ ٦١٢
- عدة المطلقة طلاق فرار إن مات الزوج في عدتها، عند مالك والشافعي وأبي يوسف ٨/ ٦١٣
- عدة المطلقة طلاق فرار إن مات الزوج في عدتها، في القانون ٨/ ٦١٢
- عدة المطلقة غير الحامل عند الحنفية والحنابلة معتبرة بالحيض لا بالطهر ١/ ٥٣٤
- عدة المطلقة المرتابة أو ممتدة الطهر ٨/ ٦٠٧
- عدة المطلقة ممتدة الطهر، في القانون ٨/ ٦٠٧
- عدة المطلقة من ذوات الحيض، في القانون ٨/ ٦٠٧
- عدة المطلقة من غير ذوات الحيض ٨/ ٦٠٥
- عدة المطلقة، الهدف منها ١٠/ ٢٤
- عدة المعتادة المطلقة ٨/ ٦٠٧
- عدة المفقود زوجها ٨/ ٦٠٩
- العدة من الزنا، حكمها ٨/ ١٧٠، ٨/ ٥٩٥
- عدة من طلق زوجته المدخول بها بائناً ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول، حكمها ٨/ ٦١٥
- عدة الوفاة
  سبب وجوبها ٨/ ٦٠٠
  شرط وجوبها ٨/ ٦٠٠
- العقد على المعتدة والدخول بها، حكمه ٨/ ٣١
- القاعدة في وجوبها وعدمه ٨/ ٥٩٢
- القرء، معناه ٨/ ٥٩٧

- القروء عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٦٠٥
- لحوق الطلاق في العدة ٨/ ٦٢٨
- ما يستحقه زوج المريضة المخالعة إذا ماتت في العدة ١٠/ ١٣٧
- ما يعد عذراً لتغيير موضع العدة ٨/ ٦٢٢
- ما يعرف به انقضاء العدة ٨/ ٦١٦
- مبيت المعتدة في غير بيتها، حكمه ٨/ ٦٢١
- متى يجوز لصاحب العدة التزوج بالمعتدة، عند المالكية ٨/ ٦١٩
- المطلقة قبل الدخول والخلوة، عدم وجوب العدة عليها ٨/ ٣٥٧
- معاشرة الزوج للمعتدة، حكمه عند الشافعية ٨/ ٦٢٣
- المعتدة بالأقراء إن أيست، حكمها ٨/ ٦١١
- المعتدة بالأقراء إن ظهر بها حمل، حكمه عند المالكية والشافعية ٨/ ٦١١
- المعتدة، تحريمها حرمة مؤبدة على من دخل بها في عدتها، عند المالكية ٨/ ١٥٤
- معرفة انقضائها بالفعل ٨/ ٦١٦
- معرفة انقضائها بالقول ٨/ ٦١٦
- مقادير عدد المعتدات ٨/ ٦٠١
- مكان حضانة الصغير إذا كانت الأم هي الحاضنة أثناء العدة من طلاق أو وفاة، عند الحنفية ٨/ ٦٩٧
- مكان حضانة الصغير للأم المطلقة بعد انتهاء العدة ٨/ ٦٩٧
- المكلف بأجرة منزل عدة الوفاة ٨/ ٦٢٢
- من أخبرها ثقة بموت زوجها الغائب أو طلاقه لها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٠٩
- من أسلمت زوجته فتزوج أختها في عدتها ثم أسلما في عدة الأولى، حكمه عند الحنابلة ٨/ ١٧٠
- ميراث المرأة من زوجها إن كانت في العدة من طلاق رجعي، حكمه ٩/ ٢٤٩
- نسب الولد لأبيه عند الخلاف في ولادة المعتدة ٨/ ٦٤٢
- نفقة الحامل المعتدة، وجوبها بالاتفاق ٨/ ٧٦٩
- النفقة للمعتدة من طلاق بائن، حكمها ٨/ ٧٧٠
- نفقة المطلقة بائناً المعتدة، حكمها عند المالكية والشافعية ٨/ ٦٢٣
- نفقة المطلقة المعتدة ٨/ ٦٢٠
- نفقة المعتدة، حكمها ٨/ ٧٦٩
- نفقة المعتدة المطلقة طلاقاً رجعياً، حكمها ٨/ ٦٢٣
- نفقة المعتدة من زواج فاسد أو شبهة، حكمه ٨/ ٦٢٤
- نفقة المعتدة من زواج فاسد أو شبهة، حكمها ٨/ ٧٧٠
- نفقة المعتدة من وفاة، حكمها ٨/ ٦٢٤
- نكاح المعتدة من أجنبي، حرمته ٨/ ٦١٩
- هل على الرجل عدة ٨/ ٥٩٣
- وطء المطلقة ثلاثاً في العدة ٥/ ٧٨٢
- وقت ابتدائها، وما يعرف به انقضاؤها ٨/ ٦١٣
- وقوع طلاق آخر في عدة الطلاق الأول ١٠/ ٢٨١
- وقوع الطلاق في عدة الفسخ بسبب إباء الزوجة الإسلام ١٠/ ٢٨١
- وقوع الطلاق في عدة الفسخ بسبب الردة عند الحنفية ١٠/ ٢٨١

■ العدوان

- ارتباط مشروعية القتال بحالة العدوان أو دفعه ١٢/ ٦٦٠
- الإسلام دين الرحمة والحضارة ولا يقر العدوان والفساد ١٣/ ٧٦٩
- الاعتداء أو التعدي أول أركان الضمان ١٠/ ٦٦٦
- إيثار الإسلام للسِّلْم وابتعاده عن القتال ما لم يكن هناك عدوان ١٣/ ٨٠٤
- الباعث على القتال الحرابة والعدوان ١٢/ ٦٦٨
- الباعث على القتال في الفقه الإسلامي ليس الكفر إنما دفع العدوان والحرابة ١٢/ ٧٠١
- الباعث على القتال هو العدوان والحرابة وليس الكفر ٧/ ٧٢٤
- تحريم العدوان في الإسلام ٩/ ٦٨٣
- تعريف العدوان ٧/ ٩٢
- تعريف العدوان في قرارات الأمم المتحدة ٧/ ٤٦٤
- الجهاد شريعة استثنائية لرد العدوان ٧/ ٧٤٧
- الجهاد في الإسلام لدفع الظلم وردّ العدوان ١٢/ ٤٧٦
- الجهاد للدفاع عن النفس والبلاد ودفع الاعتداء عن أي بلد إسلامي ٧/ ١٧٠
- جواز العدوان والدفاع عن النفس أو المال أو العرض أو الكرامة ١٣/ ٦٩٤
- الحرب لدفع العدوان وحماية الدعوة ٧/ ١٢٦
- الدفاع الشرعي ضد العدوان من ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٤٧
- الدفاع عن النفس أو الوطن أو لصدّ عدوان من الجهاد المشروع ١٢/ ٦٩٥
- الدفاع عن النفس ورد العدوان ١٠/ ٤٩٢
- دفع العدوان هو الأصل لمشروعية الحرب ١٢/ ٦٤٨

obeikandl.com

• الرابطة بين التعدي الخطأ والضرر ١٠/ ٦٧٣
• رد الاعتداء على دعاة الإسلام من صور الدفاع المشروع ١٢/ ٦٩٤
• رد العدوان ودفع المعتدي ١٠/ ٤٨٩
• السلم في الإسلام هو المطمح والحرب ضرورة لرد العدوان ٧/ ٥٠٧
• علة القتال في الإسلام هو الحرابة أو العدوان وليس الكفر ١٢/ ٤٧٤
• فتنة المسلمين عن دينهم من مظاهر العدوان ٧/ ٩١، ١٢/ ٧٠١
• الفتوحات الإسلامية لدفع العدوان ١٢/ ٦٧١
• القتال في الإسلام لحماية الدعوة وليس للعدوان ٧/ ١٠٢
• لجوء المسلمين إلى القتال في الحروب دفاعاً عن الوجود ورد العدوان ١٢/ ٤٦٥
• مسوغات مشروعية الجهاد هي رفع الظلم والعدوان ٧/ ١٧٩
• مظاهر العدوان ٧/ ٩١
• من أحوال مشروعية القتال حالة الاعتداء على المسلمين ١٢/ ٤٧٩
• مناصرة المسلمين المستضعفين من مقتضى رفع العدوان ١٢/ ٦٤٨
• مناط القتال هو الحرابة والعدوان وليس الكفر ٧/ ١٠٣
• منع فتنة بعض المسلمين من أمثلة رد العدوان ١٢/ ٦٤٨
• نبذ الإسلام للعدوان أو الاعتداء أو القتل العمد العدوان ١٢/ ٦٤٦
• نهي الإسلام عن قتل الأسرى أو التمثيل بالقتلى أو الاعتداء على الأعراض ١٢/ ٦٩٧
• وقوع العدوان هو الباعث على القتال ٧/ ٩١

■ **العذر**
• أنواعه ١٠/ ٢٩٧، ١٠/ ٣٤٧
• تعريفه ٤/ ٥٤٨، ١٠/ ٣٤٧
• تعريفه عند ابن عابدين ١٠/ ٢٩٧

■ **العراق**
• بيان مجمع الفقه الإسلامي بشأن العراق ٩/ ٧٢٦
• بيان مجمع الفقه الإسلامي حول فلسطين والمسجد الأقصى والعراق والصومال ٩/ ٧٧٤
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن العراق ٩/ ٧٤٩

■ **العرايا**
• الترخيص ببيع العرايا ٤/ ٤٦٢
• جواز بيع العرايا على خلاف القياس ١٠/ ٥٩٠

■ **العرب**
• أدلة من قال من الفقهاء بأخذ الجزية من مشركي العجم دون العرب ٧/ ٧٠٣

■ **العربون**
• انعقاد العقد بدفع العربون ١٠/ ١٠١
• بيع العربون
تعريفه ١٠/ ٢٠٥
حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٧٥
حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٧٥
حكمه عند المالكية والشافعية ٤/ ٢٧٥
• تعريفه لغة ٤/ ٢١٩
• العلاقة بين عقد الاختيار وبيع العربون أو البيع على الصفة أو السلم أو الهبة ١١/ ٥٠٧
• لفظه ٤/ ٢١٩

■ **العربية**
• كتابة القرآن بغير العربية ١٢/ ٨٥٨

■ **العرض**
• جواز العدوان والدفاع عن النفس أو المال أو العرض أو الكرامة ١٣/ ٦٩٤
• الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال من الضروريات ١٠/ ٤١٦
• الحفاظ على العرض من الضروريات ١٢/ ٢٠٢
• الدفاع عن العرض ١٠/ ٤٩٤
• الطاعة بالمعروف واحترام مبدأ القرار في المنزل وصون العرض من حقوق الزوج على زوجته ١٣/ ٦٢٥
• عصمة دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم إلا بحق مقرر في الشريعة ١٢/ ٣٧٠
• مشروعية الدفاع عن النفس والدين والمال والعرض ١٢/ ٥٤٧
• نهي الإسلام عن قتل الأسرى أو التمثيل بالقتلى أو الاعتداء على الأعراض ١٢/ ٦٩٧

■ **العرف**
• الأحكام المتغيرة الثابتة بالقياس والمصلحة والعرف ١٢/ ٢٦٣
• الأدلة الشرعية على اعتبار العرف ١٠/ ٥١١
• اعتبار العرف أساساً في مالية الأشياء ١١/ ٥٨٣
• اعتبار المعاني العرفية الخاصة مقاصداً ١٢/ ٢٤٢
• إقرار العرف العام لحق المؤلف في مصنفه ١١/ ٥٩٣
• أمثلة من الأحكام التي استندت على العرف للضرورة أو الحاجة ١٠/ ٥١٢

obeikandl.com

- بناء اليمين عليه ١/ ١٨١
- بناء اليمين عليه عند الحنابلة ١/ ١٨٣
- بناء اليمين عليه عندالامام مالك ١/ ١٨٢
- بناء اليمين عليه وعلى العادة لا النية والقصد عند الحنفية ١/ ١٨١
- بيان معنى قاعدة العادة محكمة ١٢/ ١٨٢
- البيع بثمن يترك تقديره إلى العادة أو العرف ١٠/ ٥١٧
- تحديد العرف للتصرف المعتاد وغير المعتاد ١٠/ ٤٥
- تحديد العرف والعادة لمقتضى الأمان ٧/ ٢٦٢
- تخصيصه للنص ١/ ٣٩
- تعريفه ٩/ ٥٣٩، ١٠/ ٥٠٩، ١٢/ ١٨٢، ١٢/ ٣٤٢
- تغير الأعراف من أسباب تغير الفتوى ١٢/ ٢٩٥
- تغير الفتوى بسبب تغير العرف ١٢/ ٣٤٢
- حكم اعتباره شرعاً ٩/ ٥٣٩
- الخلط بين الدين والثقافة والأعراف ١٢/ ٧٤٥
- شروط اعتباره شرعاً ٩/ ٥٣٩، ١٠/ ٥١٠
- ضرورة الاجتهاد لتغير أحوال الناس وأعرافهم ومصالحهم ١٢/ ٨٨
- ضرورة تميز المسلمين عن غيرهم في السلوك والعادات ١٢/ ٧٤٦
- العدالة في القانون تعتبر مصدراً خارجاً عن القانون والعرف ١٠/ ٤١١
- عدم اعتباره مصدراً تشريعياً إذا خالف النصوص الشرعية ٤/ ٤٨١
- العرف أحد مصادر الفقه الإسلامي ١٢/ ١٥٨
- العرف الخاص ١٠/ ٥١٠
- العرف الصحيح ١٠/ ٥١٠
- العرف العام ١٠/ ٥٠٩
- العرف العملي ١٠/ ٥٠٩
- العرف الفاسد ١٠/ ٥١٠
- العلاقة بين العرف والضرورة أو الحاجة والمصلحة أو دفع الحرج والمشقة ١٠/ ٥١١
- العلم بأعراف الناس وعاداتهم من مؤهلات الإفتاء ١٢/ ٢٨٩
- عولمة بعض الأعراف وتدويلها ١٢/ ٧٤٣
- الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة العادة محكمة ١٢/ ١٨٣
- القواعد الفقهية التي تبين مكانة العرف ١٢/ ١٥٨
- ما يندرج من قواعد تحت قاعدة العادة محكمة ١٢/ ١٨٣
- مراعاة الاجتهاد لمقاصد الشريعة والأعراف الصحيحة ورعاية مصالح الناس ١٢/ ٧٨
- مراعاة الفقيه لتبدل الأعراف ٩/ ٥٤٠
- مراعاة المفتي تغير العرف ١٢/ ٣٤٢
- من الفتاوى التي تغيرت بسبب تغير العرف ١٢/ ٣٤٢
- نوعاه ٣/ ٧٤٣، ٩/ ٥٣٩

■ العزل

- استعمال موانع الحمل، حكمه ٣/ ٥٤٨
- تبطيء الحمل، حكمه ٣/ ٥٥٢
- تعريفه ٨/ ١١٤
- جعل المرأة عقيماً، حكمه ٣/ ٥٥١
- حكمه ٨/ ١١٤

■ العزيمة

- الأخذ بمقتضى العزيمة هو الأساس عند الإمكان ١٢/ ٧٤١
- تعارض العمل بالعزيمة والرخصة ١٢/ ٢٣١
- تعريف العزيمة عند علماء أصول الفقه ١٢/ ٧٣٦
- العزيمة والرخصة من أنواع الحكم الوضعي ١٢/ ٧٣٦
- ما تشمله العزيمة ١٢/ ٧٣٧
- الهجرة من غير دار الإسلام عند الإمكان من العزيمة ١٢/ ٧٤٢

■ العسر

- العسر وعموم البلوى والعمل فيه ١٢/ ١٤٨
- معنى العسر ١٢/ ٢٣٢
- معنى العسر وعموم البلوى ١٠/ ٤٧٤

■ العسل

- زكاته ٢/ ٧٢٧
  - حكمها عند الحنفية والحنابلة والظاهرية ٢/ ٦٥٢
  - حكمها عند المالكية والشافعية ٢/ ٦٥١
  - وقت وجوبها عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٦٦٥

■ العشور

- أخذ ضريبة العشور من الأموال المعدة للتجارة ٧/ ٥٦١
- أخذ العشر من الحربي من كل تاجر أو من باب المعاملة بالمثل ٧/ ٥٥٤
- الحكم الشرعي لضريبة العشور ٧/ ٥٥١
- الخراج والعشور والزكاة والجزية والغنيمة والضرائب موارد بيت المال ١٢/ ٦٣٤
- الضرائب المفروضة على الواردات أي العشور ٧/ ٥٥٠
- ما يفرض على الحربيين باسم العشور أو المكوس والذي يسمى اليوم بالجمارك ٧/ ٥٥٠

obeikandl.com

• ما يؤخذ من الذمي من العشور إذا اتجر في بلاد المسلمين ٧/ ٥٦٧
• المدة التي تجزئ عنها ضريبة العشور التي تؤخذ من التاجر الحربي ٧/ ٥٦٥
• مقدار ضريبة العشور التي تفرض على الحربي ٧/ ٥٥٥
• نصاب ضريبة العشور التي تؤخذ من الحربي ٧/ ٥٦٢
• نوع ضريبة العشور التي تفرض على الحربي ٧/ ٥٥٨
• وعاء ضريبة العشور التي تفرض على الحربي ٧/ ٥٦١

■ **عصبة الأمم**
• قرار عصبة الأمم بمنع مهاجمة السكان المدنيين عند النزاعات ٧/ ٤٦٦

■ **العصمة**
• عدم عصمة الزوجة ولا الأولاد الكبار إذا أسلم أحد الوالدين أو الزوج ٧/ ٦٥٢
• عصمة دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم إلا بحق مقرر في الشريعة ١٢/ ٣٧٠
• عصمة صغار الأولاد والحمل بإسلام أحد الوالدين ٧/ ٦٥٠
• عصمة مال الإنسان ودمه بإسلامه ٧/ ٦٤٩

■ **العطش**
• التداوي بالخمر للضرورة وشربها عطشاً ١٠/ ٤٤٠
• شرب الخمر لعطش ١٢/ ٨١٨

■ **العطية**
• فتوى لجنة الفتوى في مصر حول عطية الآباء للأبناء ١٢/ ٦٨

■ **العفة**
• إعفاف الزوجة وتقديم المهر والنفقة وإرضاع الولد من حقوق الزوجة ١٣/ ٦٢٦

■ **العفو**
• الأمل في العفو عن المتهم ٥/ ٧٤٢
• الترغيب بالعفو ٥/ ٧٤٢
• الجمع بين آيات الجهاد وآيات العفو والصفح والرحمة ٧/ ١٧٧
• الجمع بين عقوبة القصاص والدية والعفو من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٦
• عدم وجود تناقض بين الآيات التي تأمر بالقتال والآيات التي تطالب بالعفو والصفح عن الكفار ٧/ ١٠٨
• العفو اختياراً لا إكراهاً ٥/ ٧٥٢
• عفو بعض مستحقي القصاص عن حقهم ١٠/ ٩٠٤
• العفو عن جرائم الجاهلية ١٠/ ٢٧٤
• العفو عن القصاص إلى الدية ١٠/ ٩٠٧
• القول بأن آية السيف نسخت عدداً من الآيات المتعلقة بالعفو والصفح والسلم ١٢/ ٦٥٩
• قيام العلاقات الاجتماعية في الإسلام على التراحم والتعاون والعفو ١٣/ ٦٥١
• لصاحب الحق الخاص العفو عن المخطىء ٥/ ٧٥٢

■ **العقاب**
• الآثار الإصلاحية الكبرى لسياسة العقاب في الإسلام ٥/ ٧٦٩
• اختصاص الإمام في تنفيذ العقوبات ٦/ ٢٦٧
• أساس حق العقاب ٦/ ١٥٠
• أساس حق العقاب عند المدرسة التقليدية الجديدة ٦/ ١٥١
• الأساس التعسفي في تطبيق عقوبة الإعدام في أمريكا ٥/ ٧٢٨
• أسباب إباحة الفعل الجرمي ٥/ ٧٦٨
• إسقاط القصاص لعقوبة الآخرة عن القاتل ٦/ ٢٤٧
• أسلوب العقاب الناجع في الإسلام واعتماده على الصلاح والإصلاح ١٣/ ٨٩
• الأصل براءة المتهم حتى تثبت إدانته ٥/ ٧٥٠
• إصلاح المجرم وتقويمه بتطبيق العقوبات الشرعية ٥/ ٧٦٩
• الأصول التي تدور عليها العقوبات ١٠/ ٢٧٢
• أصول السياسة العقابية الإسلامية ٥/ ٧٢٨
• اعتبار العقوبات الشرعية أداة فعالة للقضاء على الجريمة ٥/ ٧٥٧
• الإفتاء بإعدام متعاطي المخدرات ٦/ ١٢٦
• اقتران عدل الله برحمته ٥/ ٧٤٣
• أقسام العقوبات المالية، عند ابن تيمية ٦/ ١٩٠
• أقسامها ١/ ١٩٩
• الأمل في العفو عن المتهم ٥/ ٧٤٢
• الإنذار السابق قبل إيقاع العقاب، وجوبه ٥/ ٧٣٧
• انزجار الناس برؤيتهم تطبيق العقوبات الشرعية على غيرهم ٥/ ٧٧٠
• انعدام أهلية الفاعل، حكمه ٥/ ٧٦٧
• أنواع العقوبات الدنيوية ٦/ ١٦٠
• أنواع العقوبات في الإسلام وأثرها في منع الجريمة ٥/ ٧٣٣
• أهدافها في شريعة الله تعالى ٥/ ٧٤٦
• بقاء الحق العام إذا سقط الحق الخاص في القصاص ١٠/ ٩٠٧

openkandil.com

- البيان السابق قبل العقاب، وجوبه ٥/ ٧٣٨
- بيان المعاصي والمخالفات وعقوبتها في كتب الشريعة ٥/ ٧٥٩
- تحديد الإسلام للجرائم وعقوباتها ١٠/ ٨٩٥
- تحقق الأمن والاستقرار بتطبيق العقاب الصارم ٥/ ٧٧٠
- تحقق هدف العقوبة في السياسة العقابية الإسلامية ٥/ ٧٣٠
- تحقيق الزجر والردع بالخوف من العقوبة الأخروية ٥/٧٦٩
- تحقيق الزجر والردع للجاني بتطبيق العقوبات الشرعية ٥/ ٧٦٩
- تحقيق السياسة العقابية الإسلامية جميع الأهداف السياسة والاجتماعية والاقتصادية ٥/ ٧٢٨
- تحقيق العقوبات الشرعية رغم قسوتها لمصلحة المجتمع ١٣/ ٨٩
- تدرج القرآن في الإصلاح الاجتماعي والفردي ٥/ ٧٣٨
- الترغيب بالعفو ٥/ ٧٤٢
- التسامح في الشريعة الإسلامية ٥/ ٧٣٩
- التشدد في شروط إثبات الجريمة ١٠/ ٢٧٣
- تطبيق العقاب على جميع الناس ١٠/ ٣٩٢
- تطبيق العقوبات الشرعية من قبل المحتسب، حكمه ٦/ ٦٧٩
- تطبيق العقوبات على المستأمن، حكمه عند الفقهاء ٦/ ٤٢٩
- تطبيق مبادىء السياسة الجنائية الإسلامية ٥/ ٧٣٧
- تطبيقها دون تحايل ولا شفاعة يؤدي إلى الإقلال من الجرائم ٥/ ٧٣٧
- تطبيقه ولو خارج دار الإسلام، وجوبه عند الجمهور غير أبي حنيفة ٥/ ٧٧١
- التعزير في العقوبات غير المقدرة شرعاً ١٠/ ٨٩٦
- تعليل الأحكام في المعاملات والعقوبات ١٢/ ٢٤٦
- تقدير خطورة المجرم وقابليته للإصلاح ٦/ ١٥١
- تقرير الجوابر على من لا يكون آثماً ٦/ ١٣٦
- تقرير الزواجر على المعصية ٦/ ١٣٥
- تكافؤ الدماء والمساواة في العقوبات ١٠/ ٩٠١
- تلازم الرحمة والعدالة في الشريعة ٦/ ١٥١
- التلفيق فيها ١/ ١٠١
- التناسب بين الجريمة والعقوبة في الشريعة ٦/ ١٥٠
- التناسب بين العقوبة والجريمة في الشريعة ١٠/ ٢٧١
- تنفيذ الأئمة للزواجر ٦/ ١٣٦
- تنفيذ المكلفين للجوابر ٦/ ١٣٦
- توسيع سلطة القاضي في تقرير العقوبة أو إيقافها ٥/ ٧٥٨
- الجرائم الموجبة للعقوبات البدنية شرعاً ١٠/ ٢٧٢
- الجنايات التي لها حدود مشرعة عند ابن رشد ٦/ ١٣٦
- الحاجة إليه ٦/ ١٥١
- حالات وجوبه ٥/ ٧٥٢
- حرص الإسلام على الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة ٥/ ٧٧١
- حصر الجريمة في أضيق نطاق بالترهيب من إشاعة الفاحشة ٥/ ٧٧١
- الحفاظ على المقاصد العامة للتشريع ٥/ ٧٧١
- حق الدفاع الشرعي ٥/ ٧٦٨
- حقوق السجين ٥/ ٧٥٧
- حكمه ٥/ ٧٤٥
- حكمة تنوع العقاب ٥/ ٧٤٢
- الحكمة من تركيز سلطة التحريم والعقاب بيد المشرع ٥/ ٧٥٨
- خطأ دعاة حقوق الإنسان ٥/ ٧٥٧
- دخول عقوبات القوانين الوضعية في التعزير ٥/ ٧٣٦
- درء العقوبات الشرعية المقدرة بالشبهات ١٠/ ٩١١
- دعوة العولمة إلى تجاوز النظام الجزائي في الإسلام وتأثير ذلك على اتساع الجريمة ١٣/ ١١١
- دور العقاب الأخروي ٥/ ٧٣٠
- دورها في إصلاح المنحرفين ٥/ ٧٦٩
- دور الوعظ والإرشاد في الإسلام لإصلاح المنحرفين ٥/ ٧٦٩
- ذكر القرآن لعدالة الله في أعمال الناس، ليكون ذلك مبعثاً للاستقامة ٥/ ٧٣٣
- رأي ابن تيمية في تشريع العقوبات ٥/ ٧٤٥
- رأي الماوردي في الحدود والتعازير ٥/ ٧٤٦
- الرحمة في تشريع العقوبات، عند ابن القيم ٦/ ١٥٢
- الرحمة فيه للجماعة ٥/ ٧٤٨
- رعاية الإسلام للمصالح العامة والخاصة ٥/ ٧٥٠
- رفع العقاب عن جرائم فترة الجاهلية ٥/ ٧٦٠
- رفعه عن المرأة المستكرهة على الزنا ٥/ ٧٦٨
- رفعه عن المضطر ٥/ ٧٦٨
- رفعه عن المكره ٥/ ٧٦٨
- سبب العقوبة الأخروية ٥/ ٧٣٣
- السبب في تنوع العقاب في الإسلام ٦/ ١٤٩

obeikandl.com

- سقوط الحد بادعاء الشبهة ١٠/ ٢٧٣
- سقوط الحد بهرب المحدود ١٠/ ٢٧٣
- سقوط العقوبة الأخروية بالتوبة عند الحنفية ٦/ ١٣٤
- سهولة تقنين الجرائم والعقوبات في الشريعة الإسلامية ٥/ ٧٦١
- السياسة العقابية في الإسلام وأثرها الإصلاحي في المجتمع ٥/ ٧٢٤
- الشريعة أساس الجريمة والعقاب ١٠/ ٨٩٢
- الشريعة أساس الحكم على الجريمة والعقاب ١٠/ ٢٧٤
- شعور المذنب بضرورة التطهر من الذنب ٥/ ٧٤٥
- الشفاعة في العقوبات، حكمها ٥/ ٧٦٢
- شمول السياسة العقابية الإسلامية لكل المجالات الجنائية ٥/ ٧٢٨
- صونه لحياة العالم ٥/ ٧٧٠
- العدالة فيه، وجوبها ٥/ ٧٤٩
- عدم امتلاك القاضي لسلطة التجريم في الشريعة ٥/ ٧٥٩
- عدم تحمل شخص مسؤولية جناية آخر والعقاب أمر شخصي ١٠/ ٨٨٩
- عدم حرص الشرع على إيقاع العقوبة ٥/ ٧٥١
- عدم كونه مقصوداً لذاته في مفهوم الإسلام ٥/ ٧٣٧
- العفو اختياراً لا إكراهاً ٥/ ٧٥٢
- العفو عن جرائم الجاهلية ١٠/ ٢٧٤
- العقاب الأخروي ٥/ ٧٤٢
- العقوبات
  - إثبات التاريخ لجدوى الحدود الشرعية ١٠/ ٢٧٢
  - تناسبها مع الجرائم في الشريعة ١٠/ ٢٧٢
  - الحكمة من تشريعها ١٠/ ٢٧١
- العقوبات دنيوية وأخروية في الإسلام ١٣/ ٨٩
- العقوبات الشرعية وحقوق الإنسان في الإسلام ٥/ ٧٥٤
- العقوبات غير المقدرة، تعريفها ١٠/ ٢٧١
- عقوبات القتل العمد ٦/ ٢٤٥
- العقوبات المقدرة، تعريفها ١٠/ ٢٧١
- العقوبات المقررة شرعاً لحماية حقوق الإنسان ١٢/ ٥٥٣
- العقوبتان الأصليتان للقتل شبه العمد ٦/ ٢٩٦
- العقوبة الأخروية على كثير من الرذائل الخلقية ٥/ ٧٤٣
- العقوبة الأصلية للقتل العمد ٦/ ٢٤٥
- العقوبة البدلية للقتل وهي الدية ١٠/ ٩٢١
- عقوبة تعطيل منافع الأعضاء ٦/ ٣١١
- عقوبة الجاني بتعطيل منفعة عضو مع بقاء هيكله، وجوبها ٦/ ٣٢٦
- عقوبة الجراح والشجاج ٦/ ٣١١
- عقوبة جرائم البغاة ٦/ ٩٣
- عقوبة الجناية على ما دون النفس خطأ ٦/ ٣٣٧
- العقوبة، سقوطها بالشبهات ١٠/ ٢٧٣
- عقوبة شاهد الزور ٦/ ٥٠٠
- العقوبة في القتل شبه العمد ٦/ ٣٠٦
- عقوبة قاطع الطريق بحسب جنايته، عند الجمهور ٦/ ٨٦
- عقوبة القتل بالتسبب عند الحنفية ٦/ ٣٠٧
- عقوبة القتل شبه العمد ٦/ ٢١١
- عقوبة القتل العمد ٦/ ٢٠٧
- عقوبة قطاع الطرق على الترتيب المذكور في الآية، عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٦/ ٨٤
- عقوبة قطاع الطريق ٦/ ٨٤
- عقوبة قطع الأطراف ٦/ ٣١١
- العقوبة المالية بتغيير الشيء ٦/ ١٩١
- عقوبة متناول الحشيشة، عند ابن تيمية ٦/ ١٢٥
- عقوبة متناول المخدرات بدون عذر ٦/ ١٢٥
- الغرض من الزواجر والجوابر ٦/ ١٣٥
- فاعلية العقوبات الإسلامية ٥/ ٧٧٢
- فائدة نشر ظاهرة الخوف من العقاب الدنيوي والأخروي ٥/ ٧٧٠
- فشل القوانين الوضعية في القضاء على الجريمة ٥/ ٧٥٦
- قاعدة الزواجر والجوابر في الشريعة ٦/ ١٣٥
- القاعدة في عقوبة تعطيل منافع الأعضاء ٦/ ٣٢٦
- القتل شبه العمد، عقوبته ٦/ ٢٩٦
- كون العقوبة من جنس الجريمة ٥/ ٧٤٧
- كون الفاعل مكرهاً، حكمه ٥/ ٧٦٧
- كيفية تأدية العقوبة وظيفتها الدفاعية عن المجتمع ٥/ ٧٢٦
- كيفية ترتيب عقوبة قاطع الطريق عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٨٥
- لا جريمة ولا عقوبة إلا بالنص ٥/ ٧٤٤
- لا عذر بالجهل بأحكام الشريعة ١٠/ ٢٧٤
- لصاحب الحق الخاص العفو عن المخطىء ٥/ ٧٥٢
- ما تقع عليه الزواجر والجوابر ٦/ ١٣٦

Osekanol.com

- مبادئ العقاب الجنائي في الإسلام ١٠/ ٨٨٦
- مبادئه في الشريعة وأثره في تخفيف الجريمة ٥/ ٧٤٧
- المبالغة في الوعيد الشديد على الذنب الصغير من علامات الوضع في السنة ١٢/ ٤٤٨
- مبدأ انتفاء القصد الجنائي في القانون ٥/ ٧٦٨
- مبدأ الجريمة والعقاب في القانون ١٠/ ٨٩٤
- المحرمات التي ليس لها عقاب دنيوي ٥/ ٧٣٠
- مراعاة الرحمة في وضعه وتطبيقه ٥/ ٧٤٨
- مراعاة كرامة الإنسان في الأحكام الشرعية ٥/ ٧٥٦
- مراعاة كرامة الإنسان فيه ٥/ ٧٤٩
- المساواة بين الجريمة والعقوبة ٥/ ٧٥٠
- مضمون التشريع الإسلامي في مجال العقوبات ٥/ ٧٦٢
- المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام ٥/ ٧٥٥
- معنى مبدأ تفريد العقاب القضائي ٥/ ٧٧١
- المقارنة بين القانون الوضعي في العقوبات وبين ما قرره الفقهاء شرعاً ٦/ ٤٢٦
- المقصود من مشروعية الحدود والتعزيرات ٦/ ١٣٤
- المماثلة بين الجناية والعقوبة، اشتراطها ٥/ ٧٥٠
- منع أو تخفيف الجريمة بتطبيق العقوبات الشرعية ٥/ ٧٦٩
- منعه لعادة الأخذ بالثأر ٥/ ٧٤٧
- من المختص بتنفيذ عقوبات الجنايات ٦/ ٦٩٤
- موانعه ٥/ ٧٦٧
- موانعه أو أسباب الإباحة وإنسانية العقوبة ٥/ ٧٦٧
- موت الشخص بسبب عقوبة تعزيرية ١٠/ ٩٢٧
- ندرته لعدم الحرص الشديد على إقامة الحدود ٥/ ٧٦٩
- نظام العقوبات لحماية أحكام الشريعة من ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٥٥٢
- نوعا العقوبة الدنيوية في الإسلام ٥/ ٧٣٤
- نوعا العقوبة في الإسلام ٦/ ١٤٩
- نوعاه الدنيوي والأخروي ٥/ ٧٣٣
- الهدف من العقاب الدنيوي ٥/ ٧٤٤
- الهدف من العقوبة، تقويم المجرم ٥/ ٧٣٧
- الهدف من مشروعية الحدود والتعزيرات ٦/ ١٥٠
- هدفها ٥/ ٧٢٥، ٦/ ١٥٠
- وجود قانون الجرائم والعقوبات الإسلامي في بعض البلاد ٥/ ٧٥٨

■ العقار

- الاستصناع أداة استثمار في الصناعات المتطورة وفي تشييد المباني ١١/ ٣٠٨
- استعمال الإجارة التمليكية في إجارة العقارات والآلات والمعدات المعقدة الحديثة وآلات المصانع ١١/ ٤٣٠
- حكم العقارات أو الأرض التي يستولي عليها المسلمون في الحرب ٧/ ٥٧٤
- ضمان العقار وغصبه ١٠/ ٧٤٨
- عدم جواز السلم في العقارات ١١/ ٣٠٠
- العقار أفضل أنواع المال الموقوفة ١٣/ ٣٩٤
- العمل في مجال السمسرة العقارية ١٣/ ١٧٤
- كيفية قبض العقار ١١/ ٤٠
- المكاسب التي تعتمد على تقديم الخدمات مثل المحاماة والطب والهندسة والوساطة العقارية ١١/ ١٦

■ العقد

- آثاره ١٠/ ٢٢٣
- إبرام المسلم للعقد الجائز، جوازه ٤/ ٤٩٠
- اتجاهات الفقهاء في مدى حرية الاشتراط في العقود ١٣/ ٢٧٠
- اتفاق العاقدين على ما يخالف أصول الشريعة، حكمه ٤/ ٩٩
- الاتفاق على أنواع جديدة في العقود، جوازه ١٠/ ١٩٢
- أثر الباعث السيء فيها ١/ ١٤١
- أثر تخلف شرط من شروط الانعقاد ٨/ ٥٩
- أثر تخلف شرط من شروط الصحة ٨/ ٦٠
- أثر تخلف شرط من شروط اللزوم ٨/ ٦٠
- أثر تخلف شرط من شروط النفاذ ٨/ ٦٠
- أثر الغبن الفاحش في العقد عند الحنابلة ١٠/ ٢١٥
- أثر الغبن الفاحش في العقد عند الحنفية ١٠/ ٢١٥
- أثر الغبن الفاحش في العقد، عند الشافعية ١٠/ ٢١٦
- أثر الغبن اليسير في العقد ١٠/ ٢١٤
- أثر النهي الراجع لأصل العقد عند الحنفية ١٠/ ٢٢٧
- أثر النهي الراجع لأمر مجاور للعقد عند الحنفية ١٠/ ٢٢٨
- أثر النهي الراجع لوصف غير لازم للعقد عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٢٢٩
- أثر النهي الراجع لوصف غير لازم للعقد عند الحنفية ١٠/ ٢٢٩
- أثر النهي الراجع لوصف ملازم للعقد عند الحنفية ١٠/ ٢٢٧
- أثر النهي الشرعي على التصرفات ١٠/ ٢٢٦
- أثر النهي الشرعي على العقود عند الجمهور إلا الحنفية ١٠/ ٢٢٧

Obeikandl.com

- أثر هلاك محل العقد أو تغيره على التعاقد ١٠/ ١١٨
- أثره الخاص ١٠/ ٢٢٣
- أثره العام ١٠/ ٢٢٤
- الإجارة من العقود المزدوجة الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٨٦
- إجازة الإسلام زمرة من العقود خلافاً للقياس لحاجة الناس ١٠/ ٤٧٦
- إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، حكمه ١٠/ ١٠٩
- أحكام الشروط في العقود ١٠/ ٥١٩
- الاختلاف بين الشرع والقانون في تعيين محل العقد ١٠/ ١٧٧
- الأخذ بالإرادة الباطنة في العقد، مذهب المالكية والحنابلة والشيعة فيها ١٠/ ١٨٣
- الأخذ بالإرادة الظاهرة في العقود، مذهب الحنفية والشافعية فيها ١٠/ ١٨١
- أخذ القانون بنظرية الظروف الطارئة ١٠/ ٣٤٦
- الإرادة العقدية ١٠/ ١٨٥
- الإرداة العقدية
  - معنى الإرداة الباطنة ١٠/ ١٨٥
  - معنى الإرداة الظاهرة ١٠/ ١٨٥
  - نوعاها ١٠/ ١٨٥
- أركان المسؤولية العقدية في القانون ١٠/ ٦٩١
- أركانه: الإيجاب والقبول ١/ ٦٤
- أركانه عند غير الحنفية ١٠/ ٩٥
- أساس تنفيذ الشروط في العقد المتعارف عليه ١٠/ ٧٠٥
- أساليب صيغة الإيجاب والقبول ١٠/ ٩٧
- أسباب انحلاله في الفقه الإسلامي ١٠/ ٢٩٢
- أسباب فساده أو بطلانه ٥/ ٣٨٦
- أسباب المنع الشرعي للعقد ١٠/ ٢٢٠
- استحالة تنفيذ الالتزام المترتب على العقد بسبب القوة القاهرة ١٠/ ٦٤٦
- استناد نظرية الظروف الطارئة في القانون إلى نظرية الضرورة في الشريعة ١٠/ ٣٤٧
- استواء العقد الباطل والفاسد عند غير الحنفية ٤/ ٢٥٢
- الاستئجار على فعل المعاصي والجرائم، بطلانه ١٠/ ٢١٩
- اشتراط اتحاد مجلس الإيجاب والقبول ٤/ ١٢٤
- اشتراط أن يكون العقد ملزماً للجانبين للدفع بعدم التنفيذ ١٠/ ٣٣١
- اشتراط الإيجاب والقبول في كل عقد عند الشافعية ٤/ ٢٧٠
- اشتراط تعيين وتعريف المعقود عليه ١٠/ ١٧٥
- اشتراط التقابض في المجلس في مبادلة الأموال الربوية ١٠/ ٢٣٦
- اشتراط الشرط الجزائي في العقود المالية ٩/ ٦٥٣، ١٣/ ٢٦١
- اشتراط شرطين في عقد واحد ١٣/ ٢٨٤
- اشتراط الشهود في عقد الزواج ١٠/ ٢١٨
- اشتراط عدم تعليق العقد على شرط في المعاوضات والتمليكات ١٠/ ٢١٨
- اشتراط عدم رجوع الموجب قبل القبول ١٠/ ١١٦
- اشتراط علم الطرف الآخر بالسبب غير المشروع للعقد ١٠/ ١٨٣
- اشتراط علم الموجب بالقبول عند بعض الحنفية ١٠/ ١١٣
- اشتراط علم الموجب بالقبول في القانون المدني المصري ١٠/ ١١٣
- الاشتراط في العقود
  - حكمه عند الجمهور ١٠/ ١٩٧
  - حكمه عند الظاهرية ١٠/ ١٩٧
  - رأي الحنابلة فيه ١٠/ ١٩٧
- الاشتراط في العقود لمصلحة الغير ١٣/ ٢٩٠
- اشتراط كون الالتزام المحبوس يتأخر تنفيذه عن تنفيذ الالتزام المقابل ١٠/ ٣٣١
- اشتراط كون العقد مفيداً ١٠/ ٢١٩
- اشتراط كونه غير ممنوع شرعاً ١٠/ ٢١٨
- اشتراط ما ينافي مقتضى العقد، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- اشتراط وجود مجيز للعقد لصحة تصرف الفضولي ١٠/ ١٦٦
- اشتراط وجود المعقود عليه وقت التعاقد في القانون ١٠/ ١٧٣
- اشتراط ولاية العاقد على العقد ١٠/ ١٤٠
- الأصل في العقود التنجيز ١٠/ ٢٣٧
- الأصل في العقود اللزوم ١٠/ ٢٨٦، ١٠/ ٢٩٥
- الإضافات التي أخذها العثمانيون للتعاقد ١/ ١٠٣
- الإعارة من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٠
- اعتباره مصدراً للملكية ٥/ ٣٨٤
- الإعراض عن العقد قبل إتمامه ١٠/ ١١٤
- اغتفار الجهالة اليسيرة في عقد الزواج عند المالكية ١٠/ ١٧٧

- اكتسابه صفة اللزوم عند الحنفية والمالكية والقانون ١٠/ ٢٢٥
- اكتسابه صفة اللزوم عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٢٥
- الالتزام بتنفيذ مقتضى العقد وشروطه ١٠/ ٧٠٤
- امتناع فسخ العقد الفاسد إذا تعلق به حق الغير ١٠/ ٢٨٤
- امتناع فسخ العقد الفاسد بهلاك أو تغير المعقود عليه ١٠/ ٢٨٤
- انتهاء العقد الموقوف بعدم الإجازة ١٠/ ٢٦٦
- انتهاؤه ١٠/ ٢٦٣
- انتهاؤه بالفسخ ١٠/ ٣٣٢
- انتهاؤه بالموت ١٠/ ٢٦٤
- انعدام أهلية الأداء في العاقد، حكمها ١٠/ ١٤١
- انعدام ولاية العاقد على العقد، حكمها ١٠/ ١٤١
- انعقاده بإشارة الأخرس ١٠/ ١١٠
- انعقاده بمجرد إعلان القبول ١٠/ ١١٢
- انفساخ العقد المستمر ١٠/ ٢٧٩
- انقلاب العقد الفاسد صحيحاً ١٠/ ٢٨٣
- أنواع الشروط المقترنة بعقد البيع ١١/ ٤٤
- أنواع المعقود عليه ١٠/ ١٦٩
- أنواعه ٩/ ٥٨٢
- أهلية العاقد عند الحنفية والمالكية ١٠/ ١١٩
- أهلية العاقد عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ١١٩
- أهم حالات الضمان في المسؤولية العقدية ١٠/ ٨٤٥
- أهم عقود الكسب ١١/ ١٨
- الإيجاب معناه ١٠/ ٨٥
- إيجاد أنواع جديدة من العقود، حكمه عند الحنابلة وبقية الفقهاء ١٠/ ١٩٤
- إيجاد أنواع جديدة من العقود، حكمه عند الظاهرية ١٠/ ١٩٣
- الإيداع من عقود الأمانة ١٠/ ٧٧٩
- بطلان بيع مال القاصر بغبن فاحش ١٠/ ٢١٨
- بطلان التبرع من مال القاصر ١٠/ ٢١٨
- بطلان تصرفات المجنون والمعتوه إذا كان حالهما شائعة وقت التعاقد قبل شهر قرار الحجر في القانون ١٠/ ١٤٤
- بطلان عقود المميز عند الشافعية وأحمد ١٠/ ١٢٥
- بطلانه
  - انعدام العقد الباطل ١٠/ ٢٦٩
  - عدم ترتب أي أثر للعقد الباطل ١٠/ ٢٦٩
  - عدم سريان التقادم على العقد الباطل ١٠/ ٢٧١
- بطلانه لعدم التسليم إذا كان عينياً ١٠/ ٢٦٨
- بطلانه، ما يترتب عليه ٢/ ١٩
- بيع آلات الملاهي
  - حكمه عند أبي حنيفة ١٠/ ١٧٤
  - حكمه عند غير أبي حنيفة ١٠/ ١٧٤
- بيع أعضاء الإنسان، حكمه عند الحنابلة ١٠/ ١٧٤
- البيع بعاقد واحد عند الحنفية إلا زفر ١٠/ ٩١
- بيع ضربة القانص، بطلانه ١٠/ ٢١٩
- بيع ما كان نجساً عند غير الحنفية، بطلانه ١٠/ ١٧٨
- بيع المضامين والملاقيح، بطلانه ١٠/ ٢١٩
- بيع المعدوم، حكمه عند المالكية ١٠/ ١٧١
- بيع الملامسة والمنابذة وإلقاء الحجر، بطلانه ١٠/ ٢١٩
- البيع من عقود الضمان وكيفية الضمان فيه ١٠/ ٧٧٢
- تأثر الشرط الفاسد في العقود ٤/ ١٤٧
- تأثير عوارض الصغر والجنون ونحوهما كالإغماء في المسؤولية العقدية ١٠/ ٨٦٩
- تأثير النية إذا كانت مشروعة عليها ١/ ١٨٩
- تأثير النية غير المشروعة عليها ١/ ١٨٦
- تحديد آثاره في الشريعة والقانون ١٠/ ١٩٦
- تحديد الشرع لآثار العقود ١٠/ ١٩٦
- تحديد مجلس العقد ١٠/ ١١٢
- تحكيم العرف في اتحاد المجلس أو تغيره ١٠/ ١١٤
- تحكيم العرف في تفرق العاقدين عن المجلس عند الشافعية ١٠/ ١١٥
- التحكيم في الأموال والعقود والديون والزواج والنفقة ١٢/ ٧١٧
- ترادف معنى المقصد الأصلي للعقد في الشريعة مع السبب الفني للالتزام في القانون ١٠/ ١٧٩
- ترجيح اشتراط علم الموجب بالقبول ١٠/ ١١٤
- ترجيح تعريف الفقهاء للعقد ١٠/ ٨٥
- ترجيح جواز إحداث عقود جديدة ١٠/ ٢٣٤
- ترجيح رأي الأصل في العقود الإباحة ١٠/ ١٩٥
- ترديد صيغ العقود في حالة التعلم والتعليم والتمثيل، حكمها ١٠/ ١٨٧
- تشريع بعض العقود للحاجة ١٢/ ٢٢٩
- التصرف بالمعدوم، بطلانه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٧٥
- تصرف ناقص الأهلية، حكمه ١٠/ ٢٢٢
- تصنيف العقود ١٠/ ٢٢٥
- تصنيفه بحسب وصف الشرع له ١٠/ ٢٢٥

obeikandl.com

- تعاطي العقود الفاسدة، حرمتها إلا لمضطر ١٠/ ٢٨٤
- التعاقد بإرسال رسول، حكمه ١٠/ ٩٦، ١٠/ ١١١
- التعاقد بالإشارة من الأخرس، حكمه ١٠/ ١٠٤
- التعاقد بالإشارة من الناطق، حكمه عند الحنفية والشافعية ١٠/ ١٠٣
- التعاقد بالإشارة من الناطق، حكمه عند المالكية والحنابلة ١٠/ ١٠٤، ١٠/ ١١٠
- التعاقد بالكتابة
  حكمه عند الحنفية والمالكية ١٠/ ١١٠
  صحته ١٠/ ١٠٤
- التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة ١٠/ ١١٢
- التعاقد بين غائبين عن طريق آلات الاتصال الحديثة، حكمه ٩/ ٥٤٧
- التعاقد بين ماشيين
  رأي الحنفية فيه ١٠/ ١١٤
  رأي د. السنهوري في مذهب الحنفية فيه ١٠/ ١١٤
- التعاقد حالة المشي أو الركوب ١٠/ ١١٤
- التعاقد على أمر واجب شرعاً، عدم صحته ١٠/ ٢٢٠
- التعاقد على غير المتقوم شرعاً، حكمه ١٠/ ١٧٣
- التعاقد على غير المملوك، حكمه ١٠/ ١٧٤
- التعاقد على ما ليس بمال شرعاً، حكمه ١٠/ ١٧٤
- التعاقد على ما ليس مقدور التسليم، بطلانه ١٠/ ١٧٥
- التعاقد على مجهول جهالة فاحشة، بطلانه ١٠/ ١٧٦
- التعاقد على الهاتف واللاسلكي، حكمه ٩/ ٥٤٧
- التعاقد كتابة من الأخرس عند الحنفية ١٠/ ١٠٤
- التعاقد كتابة من غائبين عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ١٠٥، ١٠/ ١١١
- التعبير عن الإرادة عند القانونيين ١٠/ ٩٧
- تعدد العاقد ١٠/ ٩٠
- تعريف ركن العقد عند الحنفية ١٠/ ٩٤
- تعريفه لغة ٩/ ٥٨٢، ١٠/ ٨٤، ١٠/ ١٨٥
- تعريفه شرعاً بالمعنى الخاص ١٠/ ٨٥
- تعريفه شرعاً بالمعنى العام عند المالكية والشافعية والحنابلة ١٠/ ٨١
- تعريفه قانوناً ١٠/ ٨٥
- تعلق حقوق العقد بالموكل عند الحنابلة ١٠/ ١٦٢
- تعلق حقوق العقد بالوكيل، عند الشافعية والحنفية والمالكية ١٠/ ١٦٢
- تعليق الملكية على شرط، عدم صحتها عند الحنفية ١٠/ ٢٣٨
- تعليقه على شرط عند الحنابلة ١٠/ ٢٣٩
- التفريق بين حكم العقد أو مقتضاه وبين حقوق العقد ١٣/ ٣٠٠
- تقسيم العقد بالنظر إلى غايته ١٠/ ٢٣٤
- تقسيم العقد غير الصحيح عند الحنفية ٤/ ١٨٥
- تقسيمه إلى صحيح وغير صحيح ٤/ ١٨٥
- تقسيمه بالنظر إلى العينية وعدمها ١٠/ ٢٣٦
- تقسيمه بحسب اتصاله بأثره وعدم اتصاله ١٠/ ٢٣٧
- تقييد الاشتراط في عقود الزواج، ترجيح رأي الحنابلة فيه ١٠/ ١٩٧
- تكوينه ١٠/ ٩٤
- تلاؤم حكم العقد مع طبيعة المعقود عليه ١٠/ ١٧٤
- تمتعه بالقوة الإلزامية ١٠/ ١٩٥
- تنفيذ العقد على الفضولي ١٠/ ١٦٧
- توقف تصرفات المرتد، عند أبي حنيفة ٤/ ٣١١
- التوكيل في الزواج، حقوق العقد في الوكالة بالزواج ٨/ ٢٢٣
- تولي شخص واحد طرفي العقد، حكمه ٥/ ٨٣
- تولي طرفي العقد للوكيل، عدم جوازه ١٠/ ٩١
- تولي الفضولي طرفي العقد، حكمه ١٠/ ١٦٩
- تولي القاضي والرسول طرفي العقد ١٠/ ٩١
- تولي الوكيل والوصي طرفي العقد، رأي الإمام مالك في ذلك ١٠/ ٩١
- ثبوت صفة اللزوم للعقد عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٢٣٢
- ثبوت صفة اللزوم للعقد عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٣٢
- ثبوت الملك الحلال في العقد الصحيح ١٠/ ٢٨٤
- ثبوت الملك الخبيث في العقد الفاسد في القبض ١٠/ ٢٨٤
- جعل العقد غير لازم بخيار الشرط ١٠/ ٢٤٦
- جعل العقد موقوفاً عند عدم إمكان تنفيذ العقد على الفضولي إذا رفضه صاحب الشأن ١٠/ ١٦٧
- الجهالة فيه ١/ ١٠٣
- الجهالة والغرر والغلط والشرط المفسد أسباب فساد العقود ومنها البيع ١١/ ٣٤
- جواز بعض العقود استثناء من القواعد العامة وعلى خلاف القياس ١٠/ ٥٨٨
- حالات إبرام العقود ٩/ ٥٤٧
- حالات جواز فسخ العقد بالغبن الفاحش المجرد عن التغرير عند الحنفية ١٠/ ٢١٥
- حالات الفسخ ١٠/ ٢٦٣

- حالات مختلف فيها هل هي من ضمان العقد أو من ضمان اليد ١٠/ ٧١٩
- حدوثه بعد انقضاء العقد ١٠/ ٢٨٤
- حرية إبرام العقود ١٠/ ١٩٣
- حرية الاشتراط ترجيح رأي الحنابلة فيه ١٠/ ١٩٦، ١٠/ ١٩٧
- حرية المتعاقدين في تحديد التزاماتهما ١٠/ ١٩٣
- حق الفضولي في فسخ العقد قبل الإجازة ١٠/ ٢٦٦
- حق القاضي في فسخ العقد الفاسد ١٠/ ٢٩٤
- حق الموجب بالرجوع عن إيجابه قبل القبول عند الجمهور غير المالكية ١٠/ ١١٦
- حق الموجب بالرجوع عن إيجابه قبل القبول في القانون المدني ١٠/ ١١٦
- حقوق العقد في الوكالة ١٠/ ١٦٠
- حقوقه ٤/ ١٦٣
- حكمه ٤/ ١٦٣
- حكمه لحق النشر والتوزيع ١٠/ ٣٨
- خصوصية العقد في القانون المدني ١٠/ ٨٥
- الخيار، عدم تأثيره على القوة الملزمة للعقد ١٠/ ٢٨٦
- الدفع بعدم التنفيذ ١٠/ ٣٢٨
- الرابطة بين العقد وآثاره من وضع الشرع ١٠/ ١٩٥
- رأي القانون في التعاقد الذي تدخله الجهالة ١٠/ ١٧٧
- رأي القانون في العقد بإرادة منفردة ١٠/ ٩٣
- رأي القانون في المخالفة إلى خير بين الإيجاب والقبول ١٠/ ١٠٧
- رجوع الموجب عن إيجابه ١٠/ ١١٢
- رجوع الموجب عن إيجابه، رأي المالكية فيه ١٠/ ١١٢
- رجوع الموجب عن إيجابه عدم جوازه عند أكثر المالكية ١٠/ ١١٦
- الرضا مدار وجوده ٤/ ١١٦
- رضائية العقود ١٠/ ١٩٣
- ركنه تعريفه ١٠/ ٢١٧
- الفرق بين الركن والشرط ١٠/ ١٠٥
- الرهن من العقود المزدوجة، الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٩١
- زمن إتمام العقد في التعاقد بين غائبين ١٠/ ١١٣
- الزواج، انعقاده أحياناً بعاقد واحد، حكمه عند الحنفية ٨/ ٢٢٤
- السبب الفني للالتزام، تعريفه ١٠/ ١٧٩
- السبب في النظرية الحديثة عند القانونين ١٠/ ١٨١
- سريان الفسخ على المستقبل فقط في العقود المستمرة ١٠/ ٣٣٣
- سعة نظرية الشروط المفسدة للعقد في الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٩٧
- سلطان الإرادة العقدية ١٠/ ١٩٢
- الشرائط العامة للانعقاد ١٠/ ٢١٨
- شرح تعريفه ١٠/ ٨٥
- شرط أقسامه عند الحنفية ١٠/ ١٩٧
- الشرط الذي تتعلق به مصلحة للعاقدين أو أحدهما، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- الشرط الذي هو من مقتضى العقد، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٢٥٣
- الشرط، تعريفه ١٠/ ١٠٥
- الشرط الفاسد ما كان منافياً لمقتضى العقد ١٣/ ٢٩٧
- شرطا فسخ العقد الفاسد عند الحنفية ١٠/ ٢٨٤
- شرطه اتفاق مذهب الحنابلة مع القانون في حرية الاشتراط ١٠/ ٢٠٠
- أثر الشرط الفاسد رأي الإمام مالك فيه ١٠/ ١٩٩
- أثر الشرط الفاسد على العقود ١٠/ ١٩٩
- أثر الشرط الفاسد على العقود غير المبادلات المالية ١٠/ ١٩٩
- أثر الشرط الفاسد في المعاوضات المالية ١٠/ ١٩٩
- استثناء بعض الحقوق في المبيع عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٤
- استثناء بعض منافع الشيء المبيع عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٤
- استثناء بعض منافع الشيء المتبرع به عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٤
- اشتراط التسليم في العقود العينية ١٠/ ٢١٨
- الاشتراط في الزواج، رأي الحنابلة فيه ١٠/ ٢٠٣
- الاشتراط لمصلحة الغير، جوازه عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٤
- تعريفه ١٠/ ٢١٧
- تعليق التصرفات بشرط عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٥
- تعليق التصرفات على شرط عند الجمهور إلا الحنابلة ١٠/ ٢٠٦
- تعليق التصرفات على شرط عند الحنفية ١٠/ ٢٠٦
- حرية الاشتراط، اتفاق رأي الحنابلة مع القوانين الحديثة فيها ١٠/ ٢٠٣
- حرية الاشتراط، رأي متأخري الحنابلة فيه ١٠/ ٢٠١
- حكمه عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٠
- شرائط الصحة، تعريفها ١٠/ ٢٢٠
- شرائط اللزوم ١٠/ ٢٢٣

obeikandl.com

شرائط النفاذ ١٠/ ٢٢١
الشرط الباطل، تعريفه عند الحنفية ١٠/ ٢٠٠
الشرط الباطل، حكمه ١٠/ ٢٠٠
الشرط الجعلي، تعريفه ١٠/ ٢١٧
الشرط الشرعي، تعريفه ١٠/ ٢١٧
الشرط الصحيح، تعريفه عند الحنفية ١٠/ ١٩٨
الشرط الفاسد، تعريفه عند الحنفية ١٠/ ١٩٩، ١٠/ ٢٢١
الشرط الفاسد في البيع، حكمه ١٠/ ٢٢١
الشرط المنافي لمقتضى العقد، حكمه عند الحنابلة ١٠/ ٢٠١
الشرط المنهي عنه شرعاً، حكمه عند الحنابلة ١٠/ ٢٠١
الشروط التي لا تصح في الزواج عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٣
عدم وفاء الزوج بشرط زوجته، حكمه عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٣
الفرق بين الركن والشرط ١٠/ ١٠٥
كون الشرط الجعلي مقترناً بالعقد أو معلقاً عليه ١٠/ ٢١٨
كون المنفعة المستثناة معلومة في المعاوضات، اشتراطه عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٤
لكل عقد شرائط صحة خاصة به ١٠/ ٢٢٠
لماذا سمي شرطاً جعلياً ١٠/ ٢١٧
مذهب الحنابلة في الشروط ١٠/ ٢٠٠
مزايا الفقه الحنبلي في الشروط ١٠/ ٢٠٣
معنى الشرط الذي جرى به العرف ١٠/ ١٩٨
معنى الشرط الذي ورد به الشرع ١٠/ ١٩٨
معنى الشرط الذي يقتضيه العقد ١٠/ ١٩٨
معنى الشرط غير الملائم ١٠/ ٢٣٩
معنى الشرط الملائم ١٠/ ٢٣٩
معنى الشرط المنافي لمقتضى العقد عند الحنابلة ١٠/ ٢٠١
معنى الشرط المنهي عنه شرعاً عند الحنابلة ١٠/ ٢٠١
معنى الشرط المؤكد لمقتضى العقد ١٠/ ١٩٨
المقصود بالشرط المنافي لمقتضى العقد عند الحنابلة ١٠/ ٢٠٢
المقصود بالشرط المنافي لمقتضى العقد عند الحنفية ١٠/ ٢٠٢
• الشركة بأنواعها من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٢
• شركة العقود ١١/ ١٠٠
• شروط التعاقد بين الحاضرين ٩/ ٥٤٧
• شروط الدفع بعدم التنفيذ ١٠/ ٣٣١
• الشروط في العقد عند الحنابلة ١٣/ ٢٨٥
• شروط الكتابة ١٠/ ١٠٤
• شروط محل العقد ١٠/ ١٦٩
• شروط نفاذه ٤/ ١٣٨
• شروطه ١٠/ ٢١٧
• شمولية العقد في الفقه الإسلامي ١٠/ ٨٦
• صحته في الأرض المغصوبة عند الحنابلة ١/ ٨١٨
• صحة بيع المعدوم في بعض المواضع ١٠/ ١٧١
• صحة التعاقد على الثمر والزرع الناضج ١٠/ ١٧٢
• صحة التعاقد على المال المتقوم ١٠/ ٥٣
• صدور القبول في مجلس قراءة الكتاب ١٠/ ١٠٤
• صلاحية الناس لإبرام العقود ١٠/ ١١٩
• الصلح عن مال بمال من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٨
• الصلح عن مال بمنفعة من العقود المزدوجة الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٩٤
• صورتا نزع الملكية الجبري ٥/ ٣٨٤
• صيغته
اتحاد مجلس الإيجاب والقبول ١٠/ ١٠٧
أساليبها ١٠/ ٩٧
اشتراط اتصال القبول بالإيجاب في مجلس العقد ١٠/ ١٠٧
اشتراط تطابق القبول والإيجاب ١٠/ ١٠٦
اشتراط دلالة اللفظ على نوع العقد المقصود ١٠/ ١٠٦
اشتراط الشكلية في عقد الزواج والعقود العينية ١٠/ ١٠٦
اشتراط الفورية في القبول عند الرملي من الشافعية ١٠/ ١٠٨
انعقاد العقد بالجملة الاسمية ١٠/ ٩٩
انعقاد العقد بصيغة الماضي ١٠/ ٩٩
انعقاد العقد بصيغة المضارع ١٠/ ٩٩
ترجيح انعقاد العقد بلفظ الأمر ١٠/ ١٠٠
تعريفها ١٠/ ١٠٩، ١٠/ ٩٦
شروط الإيجاب والقبول ١٠/ ١٠٥
عدم اشتراط الفورية في القبول عند الجمهور ١٠/ ١٠٨
عدم اشتراط الفورية في القبول في القانون ١٠/ ١٠٨
عدم انعقاد العقد بصيغة الاستفهام ١٠/ ١٠١
عدم انعقاد العقد بصيغة الاستقبال ١٠/ ١٠١
عدم انعقاد العقد بلفظ الأمر عند الحنفية ١٠/ ٩٩
الفصل اليسير بين الإيجاب والقبول، حكمه عند الشافعية ١٠/ ١٠٩
كيفية التعبير عن الإرادة العقدية الجازمة ١٠/ ١١٠
اللفظ المعبر عن الرضا ١٠/ ٩٧
مادة اللفظ ١٠/ ٩٧
المخالفة إلى خير بين الإيجاب والقبول، رأي الشافعي فيها ١٠/ ١٠٧
المخالفة بين الإيجاب والقبول ١٠/ ١٠٦
معنى الموافقة الحقيقية والضمنية بين الإيجاب والقبول ١٠/ ١٠٦

- صيغة العقد، تعريفها ١٠/ ٩٦
- صيغة الكتابة التي يتم بها التعاقد ١٠/ ١١٠
- ضمان العقد وضمان اليد أو الإتلاف في القانون ١٠/ ٧٢١
- ضمان المقبوض بالعقد الفاسد ١٠/ ٧٩٤
- الضمان الناشئ عن العقد مطلق وناشئ عن عدوان ١٠/ ٧٠٥
- الضمان الناشئ في عقد البيع ١٠/ ٨٤٥
- العاقد
  - اشتراط أهليته ١٠/ ١١٩
  - اشتراط أهلية الأداء عنده ١٠/ ١٤٠
  - كونه عديم الأهلية وفاقد الولاية، حكمه ١٠/ ١٤١
  - كونه كامل الأهلية وصاحب ولاية، حكمه ١٠/ ١٤٠
  - كونه ناقص الأهلية، حكمه ١٠/ ١٤١
- عدم ارتباط الالتزامات المتقابلة في العقد الملزم لجانبين في الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٢٧
- عدم اشتراط علم العاقد بخروج الطرف الآخر عن الأهلية عند الحنفية والشافعية والحنابلة ١٠/ ١٦٣
- عدم اشتراط علم الموجب بالقبول ١٠/ ١١٣
- عدم ثبوت الخيار في العقود التي لا تقبل الفسخ ١٠/ ٢٣٣
- عدم صحة التعاقد على مال غير متقوم ١٠/ ٥٣
- عدم فسخ العقد الفاسد إذا تعلق حق الغير به ١٠/ ٢٢٩
- عدم فسخ العقد الفاسد إذا تغير المعقود عليه ١٠/ ٢٢٩
- عدم قبول العقد الباطل للإجازة ١٠/ ٢٧٠
- عدم قبول العقد الفاسد للإجازة ١٠/ ٢٧٠
- عدم قبوله التعليق على شرط متردد بين الوجود والعدم ١٠/ ٣٢٦
- عدم مشروعية إلغائه بسبب عدم التنفيذ في الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٢٤
- عدم وراثة الأجل في العقد ٤/ ١٤٢
- العقد أحد مصادر الضمان ١٠/ ٧٠٤
- عقد الاختيار وكونه من العقود المسماة في الفقه الإسلامي ١١/ ٥٠٣
- العقد إذا اجتمع فيه خيار الشرط وخيار التعيين، حكمه ١٠/ ٢٤٤
- العقد إذا تعلق حق الغير بصلاحية التصرف نفسه ١٠/ ٢٢٢
- العقد إذا تعلق حق الغير بعين المحل المعقود عليه، حكمه ١٠/ ٢٢٢
- العقد إذا تعلق حق الغير بمالية المحل المعقود عليه، حكمه ١٠/ ٢٢٢
- العقد إذا قام الدليل على العقد الآثم، بطلانه عند المالكية والحنابلة ٤/ ٢٣٦
- العقد إذا كان القصد منه غير مشروع، حكمه عند الشافعي ١٠/ ١٩١
- العقد إذا كان القصد منه غير مشروع، حكمه عند غير الشافعي ١٠/ ١٩١
- العقد إذا لم يفهم أحد العاقدين عبارة الآخر، حكمه ١٠/ ١٨٦
- عقد الأعمى، صحته عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٤/ ٢٣٤
- العقد إن كان الباعث غير مشروع، حكمه ١٠/ ١٨٤
- العقد، انعقاده بلفظ الأمر عند غيرالحنفية ١٠/ ١٠٠
- العقد بإرادة منفردة، رأي الحنابلة فيه ١٠/ ٩١
- العقد الباطل
  - حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٢٨
  - عدم سريان التقادم عليه ١٠/ ٢٧١
- العقد بالمعاطاة ١٠/ ١٠١
- العقد الجائز أسباب عدم لزومه ١٠/ ٣١١
- العقد الجائز، تعريفه ١٠/ ٣١١
- عقد الزواج
  - صحته بلفظ الأمر عند الحنفية ١٠/ ٩٩
  - مندوباته ٨/ ١٢٧
- عقد الزواج الفاسد، أنواعه وحكمه ٨/ ١١٩
- عقد الزواج كتابة من ناطقين، عدم صحته ١٠/ ١١١
- العقد شريعة المتعاقدين في القانون ٤/ ٩٩
- العقد الصحيح
  - أنواعه عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٢٣١
  - تعريفه ٤/ ١٨٥، ١٠/ ٢٢٦
  - تعريفه عند الحنفية ١٠/ ٢٢٦
  - حكمه ١٠/ ٢٢٦
- عقد عديم الأهلية، بطلانه ١٠/ ٢٦٨
- العقد على إحدى المحارم، حكمه ١٠/ ٢٢٨
- العقد على ما له خطر العدم، حكمه عند الحنفية والشافعية ١٠/ ١٧٠
- العقد على المجهول جهالة فاحشة، حكمه عند الحنفية ١٠/ ١٧٦
- العقد على المجهول جهالة فاحشة، حكمه عند غير الحنفية ١٠/ ١٧٦
- العقد على مستحيل الوجود، حكمه ١٠/ ١٧٠

obeikandl.com

- العقد على المعتدة أو المتزوجة، حكمه ١٠/ ٢٢٨
- العقد على معدوم
حكمه عند الحنابلة ١٠/ ١٧١
حكمه عند الحنفية والشافعية ١٠/ ١٧٠
- العقد عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، حكمه ٩/ ٥٤٧
- العقد العيني، تعريفه ١٠/ ٢٣٦
- العقد غير الصحيح
تعريفه ٤/ ١٨٥، ١٠/ ٢٢٦
تقسيمه عند الحنفية ١٠/ ٢٢٦
حكمه ١٠/ ٢٢٦
- العقد غير العيني، تعريفه ١٠/ ٢٣٦
- العقد غير اللازم، تعريفه ١٠/ ٢٣٢
- العقد غير اللازم في الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٤٣
- العقد الفاسد
تعريفه عند الحنفية ١٠/ ٢٨٣
حكمه ١٠/ ٢٢٩
حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٢٨
- عقد الفضولي
حكمه ١٠/ ١٤١
حكمه عند ابن رجب ٤/ ١٤٢
حكمه عند الحنابلة ٤/ ١٤٢
حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٢٢
حكمه عند الشافعي وأحمد ١٠/ ٢٢٢
حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٣
حكمه في القانون ٤/ ١٤٢
- عقد الفضولي إن تولى طرفيه، بطلانه ٤/ ١٤٤
- العقد القائم على قصد آثم، صحته عند الشافعية والظاهرية ٤/ ٢٣٦
- العقد اللازم
تعريفه ١٠/ ٢٣٢، ١٠/ ٢٤٠، ١٠/ ٣١١
نوعاه ١٠/ ٣١١
- العقد المتضمن مقصداً غير مشروع، حكمه عند الحنفية والشافعية ١٠/ ١٨٢
- عقد المجنون، حكمه ١٠/ ١٨٦
- العقد المضاف للمستقبل
تعريفه ١٠/ ٢٣٧
حكمه ١٠/ ٢٣٧
- العقد المعلق على شرط، تعريفه ١٠/ ٢٣٨
- عقد المقاولة ١٣/ ٢٤١
- عقد المميز، حكمه ١٠/ ١٨٦
- العقد المنجز
تعريفه ١٠/ ٢٣٧
حكمه ١٠/ ٢٣٧
- عقد المواضعة
حكمه عند الحنفية والحنابلة ١٠/ ١٩٠
حكمه عند الشافعية ١٠/ ١٩٠
- العقد الموقوف
أنواعه ١٠/ ٢٢٤
بطلانه عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٣٢، ١٠/ ٣٠٨
تعريفه ١٠/ ٢٣٢
تعريفه عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٣٠٨
حكمه ١٠/ ٢٣٢، ١٠/ ٣٠٨
- العقد النافذ
أنواعه ١٠/ ٢٣١
تعريفه ١٠/ ٢٣١، ١٠/ ٣٠٨
حكمه ١٠/ ٢٣١، ١٠/ ٣٠٨
- عقد النائم، حكمه ١٠/ ١٨٦
- العقدين في عقد أو شرطين في عقد، جوازه لجريان العرف ٤/ ٦٧٣
- العقود التي تصح منجزة ومضافة للمستقبل عند الحنفية ١٠/ ٢٣٨
- العقود التي لا تقبل الإضافة عند الحنفية ١٠/ ٢٣٧
- العقود التي لا تقبل التعليق عند الحنفية ١٠/ ٢٣٨
- العقود التي لا تكون إلا مضافة بطبعتها عند الحنفية ١٠/ ٢٣٧
- العقود التي لا يجري فيها الفساد ١٠/ ٢٧٠
- العقود التي لا يشترط فيها اتحاد المجلس ١٠/ ١١٧
- العقود التي لا يشترط فيها اتحاد المجلس عند الحنابلة ١٠/ ١١٨
- العقود التي لم يفرق فيها الحنفية بين فاسد وباطل ١٠/ ٢٢٦
- العقود التي يجري فيها الفساد ١٠/ ٢٧٠
- العقود التي يشترط فيها انتفاء الغرر عند الحنفية ١٠/ ١٧٦
- العقود التي يشترط فيها انتفاء الغرر عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ١٧٦
- العقود التي يشترط فيها انتفاء الغرر عند المالكية ١٠/ ١٧٧
- العقود التي يصح تعليقها بالشرط الملائم فقط، عند الحنفية ١٠/ ٢٣٩
- العقود التي يصح تعليقها بأي شرط عند الحنفية ١٠/ ٢٣٩

obeikandl.com

- العقود التي يصح فيها خيار المجلس ١٠/ ٢٤٠
- عقود الأمانة أنواعها ومعناها ١٠/ ٧٧٩
- عقود الأمانة وعقود الضمان والعقود المزدوجة ١٠/ ٧٧١
- عقود التأمينات الشخصية في الفقه الإسلامي ١١/ ٥٠٣
- عقود التبرعات على المعدوم، جوازها ١٠/ ١٧١
- عقود التمليك في الفقه الإسلامي ١١/ ٥٠٣
- عقود تنفسخ بموت أحد العاقدين ١٠/ ٢٧٩
- العقود الزمنية غير معينة المدة في القانون ١٠/ ٢٩٦
- عقود الضمان ١٠/ ٧٧١
- عقود العمل في الفقه الإسلامي ١١/ ٥٠٣
- العقود العينية ٥/ ٧٨، ١٠/ ٢٣٦
- عقود الغرر
  بطلانها ١٠/ ١٧٦، ١٠/ ٢١٩
  بطلانها عند الحنابلة ١٠/ ١٧١
- عقود الغرر في الفقه الإسلامي ١١/ ٥٠٣
- العقود غير اللازمة ١٠/ ٢٣٣
- العقود غير المسماة، تعريفها ١٠/ ٢٣٣
- عقود لا يصح فيها التعاطي عند الشافعي ١٠/ ١٠٣
- العقود اللازمة التي تقبل الفسخ ١٠/ ٢٣٣
- العقود اللازمة التي لا تقبل الفسخ ١٠/ ٢٣٢، ١٠/ ٣١١
- العقود اللازمة لأحد الطرفين ١٠/ ٢٣٣
- العقود المزدوجة الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٨٥
- العقود المستثناة من منع التصرف بالمعدوم ١٠/ ١٧٠
- عقود المسترسل، حكمها عند الحنابلة ١٠/ ٢١٦
- العقود المستمرة، تعريفها ١٠/ ٢٧٩
- العقود المسماة، تعريفها ١٠/ ١٩٢، ١٠/ ٢٣٣
- العقود المسماة في الفقه الإسلامي ١١/ ٥٠٣
- العقود المشروعة في الشريعة الإسلامية ٤/ ١٠٨
- عقود المنفعة في الفقه الإسلامي ١١/ ٥٠٣
- العقود الواردة على خلاف القياس ١٢/ ٢٢٤
- عقودات الاختيارات، حكمها ٩/ ٥٦٣
- عناصره ١٠/ ٩٦
- العيب، معناه في المعقود عليه ١٠/ ٢٩٠
- عيوب الإرادة في العقود، تعريفها ١٠/ ٢٠٦
- الغلط في جنس المعقود عليه، حكمه ١٠/ ٢١٠
- الغلط في شخص العاقد، حكمه ١٠/ ٢١٠
- الغلط في قيمة المعقود عليه، حكمه ١٠/ ٢١٠
- الغلط في الوصف في عقد الزواج، حكمه عند الإمام أحمد ١٠/ ٢١٠
- الغلط في وصف المعقود عليه في العقود التي لا تقبل الفسخ، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢١١
- الغلط في وصف المعقود عليه في العقود القابلة للفسخ، حكمه ١٠/ ٢١٠
- الفاسد من العقود لا يعود صحيحاً عند زفر ٤/ ٣٠٤
- الفرق بين الالتزام والعقد ١٠/ ٨٦
- الفرق بين تشريع العبادات وتشريع المعاملات ١٠/ ١٩٥
- الفرق بين الحكم الأصلي للعقد والالتزام ١٠/ ٢٢٣
- الفرق بين الرسول والوكيل في التعاقد ١٠/ ١١١
- الفرق بين السبب الفني للالتزام والباعث ١٠/ ١٨٠
- الفرق بين السبب الفني للالتزام والمقصد الأصلي للعقد ١٠/ ١٨٠
- الفرق بين السبب في النظرية الحديثة والسبب الفني ١٠/ ١٨١
- الفرق بين العقد المعلق على شرط والمضاف للمستقبل ١٠/ ٢٣٨
- الفرق بين العقد والتصرف ١١/ ٢٣
- الفرق بين العقد والوعد بعقد ١٠/ ٩٣
- الفرق بين فساد المبيع وفساد الثمن ١٠/ ٢٢٨
- الفرق بين الفسوخ والعقود ١٠/ ٢٧٨
- الفرق بين موضوعه ومحله ١٠/ ١٧٩
- الفروق بين ضمان العقد وضمان اليد وضمان الإتلاف ١٠/ ٧١٦
- فساده
  إزالة فساد العقد بتعيين المجهول ١٠/ ٢٧١
  استحقاق العقد الفاسد الفسخ شرعاً ١٠/ ٢٦٩
  استحقاق العقد الفاسد الفسخ ولو بعد التنفيذ ١٠/ ٢٦٩
  بسبب شرط مفسد ١٠/ ٢٦٨
  ترتب الأثر في العقد الفاسد على التنفيذ الفعلي ١٠/ ٢٦٩
  ترتب بعض الآثار للعقد الفاسد إذا تم القبض ١٠/ ٢٦٩
  زيادة المعقود عليه في العقد الفاسد، حكمه ١٠/ ٢٧٠
  عدم سريان التقادم على العقد الفاسد ١٠/ ٢٧١
  منع فسخ العقد الفاسد بهلاك المعقود عليه أو تغيره ١٠/ ٢٧٠
  منع فسخ العقد الفاسد لتصرف القابض بالمعقود عليه ١٠/ ٢٧٠
  موانع فسخ العقد الفاسد ١٠/ ٢٧٠
  وراثة حق فسخ العقد الفاسد ١٠/ ٢٧٠
- فساده بسبب الإكراه عند الحنفية إلا زفر ١٠/ ٢٦٨
- فساده بسبب الجهالة الفاحشة ١٠/ ٢٦٨

Open Kanoon.com

- فساده بسبب غرر الوصف ١٠/ ٢٦٨
- الفسخ
  حدوثه بسبب فساد العقد ١٠/ ٢٦٣
  حدوثه بمخالفة العاقد شرطاً في العقد ١٠/ ٢٨٧
  وروده على عقد صحيح مُنعقد ١٠/ ٢٨٤
- فسخ البيع لوجود جهالة فاحشة في العقد ١٠/ ٢٩١
- فسخ عقد الإيجار ١٠/ ٣١٧
- فسخ العقد الباطل لا يحتاج إلى القضاء ١٠/ ٢٨٤
- فسخ عقد البيع ١٠/ ٣١٥
- فسخ العقد الجائز ما لم يتعلق به حق الغير، جوازه ١٠/ ٣١٢
- فسخ العقد الفاسد لا يحتاج إلى القضاء ١٠/ ٢٨٤
- فسخ العقد الفاسد، وجوبه ١٠/ ٢٨٣
- فسخ عقد الفضولي من المالك ٤/ ١٤٤
- فسخ العقد قابل لتقدير القاضي ١٠/ ٢٨٣
- فسخ العقد اللازم لطرف دون آخر، حكمه ١٠/ ٣١٣
- فسخ العقد لعدم إجازته إن كان موقوفاً ١٠/ ٣٠٨
- فسخ العقد لفساده شرعاً عند الحنفية ١٠/ ٢٩١
- فسخ الفضولي لعقده ٤/ ١٤٤
- الفسخ في العقود غير اللازمة ١٠/ ٢٦٣
- الفسخ في العقود اللازمة من جانب واحد ١٠/ ٢٦٣
- فسخ الموقوف لعدم الإجازة ١٠/ ٣٠٨
- فسخ النكاح لعدم صحة العقد عند المالكية ١٠/ ٣٠٥
- فسخه إذا تجزأ المعقود عليه أو تغير شكله ١٠/ ٣٠٠
- فسخه العقد إذا نقص الوزن المتفق عليه في المعقود عليه ١٠/ ٣٠٠
- فسخه لعدم الوفاء بالتزام صريح العقد ١٠/ ٢٩٩
- فسخه لعدم الوفاء بالتزام ضمني في العقد ١٠/ ٢٩٩
- فسخه لهلاك المعقود عليه قبل القبض ١٠/ ٢٩٩
- فسخه، النية فيها ١/ ١٩٠
- القبول، معناه ١٠/ ٨٥
- قبوله للإبطال لوجود عيب في عيوب الرضا في القانون ١٠/ ٣٤٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن عقد التوريد والمناقصات ٩/ ٦٤٨
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن عقد الصيانة ٩/ ٦٤٢
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المواعدة والمواطأة في العقود ٩/ ٧٦٥
- القرض من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٨
- القسمة من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٧
- القصد من شروط العقد ١٠/ ٢١٧
- القواعد الفقهية المقررة في العقود ١٢/ ١٥٨
- قيام الثمن إن كان عرضاً لإجازة عقد الفضولي، اشتراطه ٤/ ١٤٤
- كون البيوع أكثر العقود الشائعة في الحياة العملية ١١/ ١٩
- كون الربا في عقدي البيع والقرض ١١/ ٤٧
- اللجوء إلى القضاء في فسخ العقد الباطل عند النزاع ١٠/ ٢٨٤
- اللجوء إلى القضاء في فسخ العقد الفاسد عند النزاع ١٠/ ٢٨٤
- لزوم الوفاء به ١٠/ ٩٣
- ما لا يصح أن يكون معقوداً عليه ١٠/ ١٦٩
- ما لا يصح من الصبي المميز موقوفاً على الإذن أو الإجازة، عند الحنفية والمالكية ١٠/ ١٢٠
- ما لايصح أن يكون معقوداً عليه ١٠/ ١٦٩
- ما لايصح من الصبي المميز ووليه عند الحنفية والمالكية ١٠/ ١١٩
- ما لايقبل الفسخ لا يثبت فيه خيار ١٠/ ٣١١
- ما يتحقق به العلم بمحل العقد ١٠/ ١٧٦
- ما يصح من الصبي المميز دون إذن عند الحنفية والمالكية ١٠/ ١١٩
- ما يعتبر إعراضاً عن العقد عند الحنفية ١٠/ ١١٥
- مبطلات الإيجاب ١٠/ ١١٨
- مجلس العقد، تعريفه ١٠/ ١٠٧
- مجيز العقد، تعريفه ١٠/ ١٦٧
- محل العقد، تعريفه ١٠/ ١٦٩
- المخارجة أو التخارج من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٨
- مدى تأثير الشروط على العقد صحة وبطلاناً ١٣/ ٢٧٠
- مذهب الحنفية في الشروط ١٠/ ١٩٧
- المراد بالبيع أو العقد اللازم وغير اللازم ١١/ ٢٥
- مرادفات موضوع العقد ١٠/ ١٧٨
- مستند الفقه والقانون في الحكم على محل الالتزام ١٠/ ١٧٤
- مصدر تحديد آثار العقد في الشرع والقانون ١٠/ ١٧٩
- مصدر نظرية الظروف الطارئة ١٠/ ٣٤٦
- المضاربة من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٣
- المعاطاة، تعريفها ١٠/ ١٠١
- المعقود عليه، معناه ٤/ ٢٧١
- معنى الإسقاطات ١٠/ ٢٣٥
- معنى الاشتراكات ١٠/ ٢٣٥

obeikandl.com

- معنى أصل العقد ووصفه عند الحنفية ١٠/ ٢٢٥
- معنى الإطلاقات ١٠/ ٢٣٥
- معنى التقييدات ١٠/ ٢٣٥
- معنى التوثيقات ١٠/ ٢٣٥
- معنى الحفظ ١٠/ ٢٣٦
- معنى حقوق العقد ٤/ ٧٨٤، ١٠/ ١٦٠
- معنى صورية العقد ١٠/ ١٨٦
- معنى عقود التبرعات ١٠/ ٢٣٥
- معنى عقود التمليكات ١٠/ ٢٣٥
- معنى الغلط في جنس المعقود عليه ١٠/ ٢١٠
- معنى الغلط في وصف المعقود عليه ١٠/ ٢١٠
- معنى المضمون ١٠/ ٢١٩
- معنى المعاوضات ١٠/ ٢٣٤
- معنى مقتضى العقد ١٠/ ١٩٨، ١٣/ ٢٩٨٥
- معنى النفاذ ١٠/ ١٤٠
- مقارنة العقد والتصرف والالتزام ١٠/ ٨٧
- المقصود بعقود الاختيارات ٩/ ٥٦٣
- المقصود من اتحاد المجلس ١٠/ ١١٤
- المقصود من اتحاد مجلس العقد ١٠/ ١١٢
- ملاحظة مبدأ العدالة في المعاملات والعقود ١٠/ ٦٣٨
- من يرجع إليه حكم العقد وحقوقه في الوكالة ١١/ ٩٢
- موافقة القبول للإيجاب ٤/ ١٢٤
- موضوع العقد، تعريفه ١٠/ ١٧٨
- موضوعه ١٠/ ١٧٨
- موضوعه في عقود الإجارات ١٠/ ١٧٩
- موضوعه في عقود الإعارات ١٠/ ١٧٩
- موضوعه في عقود البيع ١٠/ ١٧٩
- موضوعه في عقود الزواج ١٠/ ١٧٩
- موضوعه في عقود الهبات ١٠/ ١٧٩
- موقف الفقهاء في نظرية السبب بالمعنى الحديث ١٠/ ١٨١
- موقف القانون من مبدأ سلطان الإرادة العقدية ١٠/ ١٩٢
- نشوء نظرية الظروف الطارئة في القانون ١٠/ ٣٤٦
- نظرية الظروف الطارئة ١٠/ ٣٤٦
- نظرية العقد، تعريفها ١٠/ ٨٢
- نفاذ تصرفات المرتد عند الصاحبين ٤/ ٣١١
- نقض بنود الاتفاق، حرمتها ١٠/ ٣٨
- النكاح، ألفاظ انعقاده عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٩٨
- نوعا شرائط الانعقاد ١٠/ ٢١٨
- نوعا العقد الجبري ٥/ ٣٨٥
- نوعا العقد المسبب للملكية ٥/ ٣٨٥
- نوعا العقد النافذ ١٠/ ٣١١
- نيته تأثيرها فيها عند المالكية والحنابلة والظاهرية والشيعة ١/ ١٨٨ المراد بها ١/ ١٣٢
- الهبة من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٤
- هدف نظرية الظروف الطارئة ١٠/ ٣٤٦
- الهلاك الجزئي في المعقود عليه، حكمه ١٠/ ٣٠١
- وجوب التزام الموجب بالمدة التي عينها للقبول عند المالكية ١٠/ ١١٧
- وجوب التزام الموجب بالمدة التي عينها للقبول في القانون المدني ١٠/ ١١٧
- وجوب فسخ العقد الفاسد ١٠/ ٢٢٩
- وجود مانع من الفسخ في العقد الفاسخ ١٠/ ٢٦٤
- وجود محل العقد، عدم اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ٧٦
- وجود محل العقد في المعاوضات فقط، اشتراطه عند المالكية ٤/ ٧٦
- وجوده بتطابق الإرادتين الظاهرة والباطنة ١٠/ ١٨٥
- وراثة الأجل في العقود، عند المالكية والشافعية ٤/ ٣١٠
- الوصاية من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٤
- وضع هيئة الرقابة الشرعية عقوداً نمطية في مجالات المعاملات الاقتصادية المعاصرة ١٣/ ٣٣٧
- وظيفة السبب الفني للالتزام ١٠/ ١٨١
- وظيفة السبب في النظرية الحديثة ١٠/ ١٨١
- الوعد بعقد، حكمه ١٠/ ٩٣
- الوكالة من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٤

■ عقد الإذعان

- تعريف عقد الإذعان ٩/ ٦٩٨
- الحكم الشرعي لعقود الإذعان ٩/ ٦٩٩
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن عقود الإذعان ٩/ ٦٩٨
- وجوب خضوع عقود الإذعان لرقابة الدولة ٩/ ٦٩٩

■ عقد الذمة

- آثار عقد الذمة على الذميين ٧/ ٧١١
- الاتفاق على عدم عقدها مع مشركي العرب ٣/ ٧٤٣
- إجراء أحكام الإسلام المدنية والجنائية على الذميين ٣/ ٧٥٢
- إحداث دور عبادة أومقابر لأهل الذمة، عدم جوازه ٣/ ٧٤٨

obeikandl.com

- أخذ الجزية من أهل الكتاب من اليهود والنصارى فقط عند الشافعية ٧/ ٦٩٨
- أخذ الجزية من كل كافر ما عدا عبدة الأوثان عند الحنفية ٧/ ٦٩٨
- أخذ الجزية من كل كافر ومن أهل الكتاب وعبدة الأصنام عند المالكية ٧/ ٦٩٩
- أخذ الجزية من المجوس ٧/ ٧٠١
- أدلة الفقهاء فيمن تؤخذ منه الجزية ويعقد عقد الذمة معه ٧/ ٧٠٠
- أدلة من أجاز من الفقهاء أخذ الجزية من كل من هو ليس بمسلم ٧/ ٧٠٥
- أدلة من قال من الفقهاء بأخذ الجزية من مشركي العجم دون العرب ٧/ ٧٠٣
- إقرار الذميين في بلادنا ٣/ ٧٥٠
- ألا يكون المعاهد مرتداً، اشتراطه ٣/ ٧٤٤
- التزام أهل الذمة بأحكام الإسلام المدنية والجنائية ٣/ ٧٤٨
- انتقاضه ببعض المعاصي، عند الجمهور غير الحنفية والشافعية والإمامية ٣/ ٧٤٨
- انعقاده بفعل يدل على قبول الجزية ٣/ ٧٤٣
- أهداف عقد الذمة ٧/ ٦٩٥
- ترميم دور عبادة أهل الذمة، جوازه ٣/ ٧٤٨
- تعريفه ٣/ ٧٤٢
- حرية أهل الذمة في ممارسة ما يدينون به من العبادات ٣/ ٧٤٨
- حقوق الذميين ٣/ ٧٥٠
- حقوق الذميين الناتجة عن عقد الذمة ٧/ ٧١١
- حكمته ٣/ ٧٤٢
- حكمه ٣/ ٧٤٢
- دخول الكفار إلى الحجاز للتجارة، حكمه عند الحنابلة ٣/ ٧٥٠
- شروط صحته ٣/ ٧٤٣
- شروط المكلفين بالجزية ٣/ ٧٤٤
- صفته ٣/ ٧٤٧
- الصلح الدائم لإنهاء الحرب وهو عقد الذمة ٧/ ٦٨٢
- صيغته لفظاً ٣/ ٧٤٢
- عصمة أنفس وأموال الذميين ٣/ ٧٥٠
- عقده مع أهل الكتاب، جوازه ٣/ ٧٤٣
- عقده مع كل كافر، جوازه عند الأوزاعي والثوري وفقهاء الشام والمالكية ٣/ ٧٤٣
- عقده مع المجوس، حكمه ٣/ ٧٤٣
- عقده مع مشركي العرب، عدم جوازه ٣/ ٧٤٣
- كنائس وخمور وخنازير أهل الذمة، حكمها ٣/ ٧٥١
- كونه مؤبداً، اشتراطه ٣/ ٧٤٤
- ما لا ينتقض به عقد الذمة عند الحنفية ٣/ ٧٤٧
- ما ينتقض به عقد الذمة عند الحنفية ٣/ ٧٤٧
- مشروعية الصلح الدائم أي عقد الذمة ٧/ ٦٩٤
- من يجوز عقد الذمة لهم ٧/ ٦٩٧
- من يعقده ٣/ ٧٤٢
- منع الذميين من ارتكاب المعاصي ٣/ ٧٥٢
- منع الكفار من استيطان جزيرة العرب، عند المالكية ٣/ ٧٥٠
- موت الكافر ودفنه في مكة، حكمه عند الشافعي ٣/ ٧٥٠
- واجبات الذميين ٣/ ٧٥١
- وجوب إخفاء شعائر دين الذميين ٣/ ٧٥١

■ **العقل**

- إدراك المصالح بالعقل ١٢/ ٢٦٦
- ارتباط الحضارة الإسلامية بالشرع والعقل والعلم ١٢/ ٤٢٩
- ازدواجية العقل والنقل في تطوير الحضارة الإسلامية ١٢/ ٤٢٦
- الإسلام والحرية والذكورة والبلوغ والعقل شروط للخليفة ١٢/ ٦٢٤
- اشتراط التكليف وهو البلوغ والعقل في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥١
- اشتراطه لوجوب الصلاة ١/ ٢٠٨، ١/ ٦٢١
- اشتراطه لوجوب الصوم ٢/ ٥٣٩
- اشتراطه لوجوب الطهارة ١/ ٢٠٨
- اعتبار العقل أحد أدلة الشريعة ١٢/ ٤٢٣
- اعتماد الإسلام على النصوص الشرعية في القرآن والسنة والعقل ١٢/ ٤٢٠
- اعتماد المسلمين في نشر الدعوة على العقل وميزاته ١٢/ ٤٢٢
- تجديد دراسة العقل بين العقل والنقل ١٢/ ٤٣٠
- التحرر العقلي لا يعني التفلت من الدين ١٢/ ٤٣١
- تقديم العقل على الدين عند المعتزلة ١٢/ ٤٢٧
- تكريم الإنسان بالعقل ١٢/ ٤٢٠
- التلازم بين العقل والنقل ١٢/ ٤٢٩
- تنوير العقول بالهداية الإلهية ١٢/ ٤٢٥
- توافق الشريعة مع العقل ١٢/ ٢٦٧
- ثبوت أهلية الأداء بالبلوغ مع العقل ١٣/ ٥٦١

obeikandl.com

• جعل الصحابة العقل سبيلاً للاجتهاد في استنباط الأحكام ١٢/ ٤٢٢
• جعل النقل أصلاً للعقل بعد وجود النبوة ١٢/ ٤٢٦
• الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال من الضروريات ١٠/ ٤١٦
• الحفاظ على العقل ١٢/ ٤٢٤
• الحفاظ على العقل من الضروريات ١٢/ ٢٠٢
• دعوة القرآن لاستخدام العقل في تصحيح العقيدة وترك التقليد الأعمى ١٢/ ٤٢١
• دعوة القرآن لإعمال العقل ١٢/ ٤٢٠
• دور العقل في الفكر الإسلامي ١٢/ ٤١٩
• زواله حكمه في نقض الوضوء ١/ ٣٦٤
• شرط لصحة الإمامة ٢/ ١٦٣
• شرط لصحة الصوم عند الشافعية ٢/ ٥٤٣
• شرط لصحة الصوم عند المالكية ٢/ ٥٤٣
• شرط لوجوب الزكاة، عند الحنفية ٢/ ٦٥١
• عدم التعارض بين الدين والعقل ١٢/ ٤٢٧
• عدم صحة المزارعة من المجنون والصبي والمرتد ١١/ ١١٨
• العقل أحد مقاصد الشريعة ١٢/ ٤٢٤
• العقل مناط التكليف ١٢/ ٤٢٠
• العلاقة بين العقل والنقل في المذاهب الإسلامية ١٢/ ٤١٩
• فاقد العقل، يمينه حكمه ٣/ ٤٠٧
• قضية العقل والنقل ١٢/ ٢٦٦
• قيمة العقل والفكر في الإسلام ١٢/ ٤٢٠
• كمال العقل وسلامة الإدراك من مؤهلات الإفتاء ١٢/ ٢٨٩
• ما يقال عن نقصان عقل المرأة ودينها ١٣/ ٦٣٢
• معرفة حكم الله قبل بعثة الرسل بطريق العقل ١٢/ ٤٢٧
• من خصائص الوسطية الإسلامية إعمال العقل والرشد والحكمة ١٣/ ٨٥٤
• وصف الحكم المستنبط بالاجتهاد والتأمل والعقل بأنه حكم شرعي ١٢/ ٤٢٣

■ العقم
• جعل المرأة عقيماً، حكمه ٣/ ٥٥١

■ العقوبات الشرعية
• انظر: الحدود والتعزيرات

■ عقود الاختيارات
• إجراء عقد الاختيار من خلال هيئة ضامنة وانطباق أحكام عقد الوكالة أو الكفالة ١١/ ٥٠٨
• اختيار الشراء واختيار البيع واختيار الدفع ١١/ ٥٠٢
• اعتبار عقد اختيار الشراء مشروعاً بجعل العوض جزءاً من ثمن السلعة ١١/ ٥٠٩
• تعريف الاختيار ١١/ ٥٠٢
• حق الأولوية في شراء الإصدارات الجديدة من الأسهم من صور الاختيارات ١١/ ٥١٠
• الحق في عقود الاختيارات ١١/ ٥٠٨
• حكم بعض الصور الخاص من الاختيارات ١١/ ٥٠٩
• حكم بيع اختيار الاستدعاء الذي هو اختيار الشراء ١١/ ٥٠٨
• شهادة حق التمليك من صور الاختيارات ١١/ ٥٠٩
• عدم وجود شيء محسوس في المعقود عليه في عقود الاختيارات ١١/ ٥٠٤
• عقد الاختيار وكونه من العقود المسماة في الفقه الإسلامي ١١/ ٥٠٣
• عقود الاختيارات من قبيل المواعدة ١١/ ٥٠٦
• العلاقة بين عقد الاختيار وبيع العربون أو البيع على الصفة أو السلم أو الهبة ١١/ ٥٠٧
• العوض مقابل إعطاء الحق في الاختيار ١١/ ٥٠٧
• قرار مجمع الفقه حول عقود الاختيارات ١١/ ٥١١
• كيفية تصحيح عقود الاختيار ١١/ ٥٠٩
• من يتعامل بالاختيارات ١١/ ٥٠٢

■ العقيدة
• اختلاف مفهوم الكفر بين الاعتقادي والعملي ١٢/ ٣٧٥
• ارتباط المصارف الإسلامية بالعقيدة الإسلامية ١١/ ١٢٣، ١١/ ٥٥٢
• الإسلام عقيدة وشريعة ونظام ومنهج حياة ١٢/ ٤٠٣
• إصدار مجمع الفقه الإسلامي الدولي قرارات في قضايا العقيدة والعبادة والمعاملات المالية والأمور الطبية ومشكلات البنوك وقضايا عامة ١٢/ ٧١
• الاعتماد في إصلاح الفرد على إثارة صحة العقيدة والإيمان من طرق الوقاية من التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧٢١
• التزام نظرية العقيدة الإسلامية التسامح وحرية الحياة الدينية ٧/ ٧٥
• بساطة عقيدة المؤمن ١٣/ ٦٦١
• بناء قاعدة الإيمان أو العقيدة من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦١
• تجلي الوسطية والاعتدال في العقيدة الإسلامية بين الخالق والمخلوق ١٣/ ٧٦١

obeikandl.com

- تصحيح الاعتقاد من طرق علاج التطرف ١٣/ ٧٤١
- التطرف الاعتقادي ١٣/ ٧٢٨
- تقديم قطعي القرآن على السنة في مسائل العقيدة ١٢/ ٤٤٩
- تقرير الإسلام لحرية العقيدة قبل الدخول في الإسلام ١٢/ ٦١٠
- التمتع بحرية العبادة وإعلان الإيمان والاعتقاد الحق بالقرآن وممارسة الشعائر الرئيسية من حقوق المسلمين في الأقطار غير الإسلامية ٧/ ٧٨٧
- الجهاد في سبيل العقيدة عند المسيحية ٧/ ٦٠
- الجهاد ليس لفرض الإسلام أو عقيدته ١٢/ ٦٤٦
- حرمة تكفير المسلم لمسلم آخر لاعتقاده ما فيه خلاف أو تأويل معتبر ١٢/ ٣٧١
- حرية الاعتقاد متروكة لكل إنسان ١٣/ ٦٨٠
- حرية الاعتقاد والتدين من حقوق الإنسان ٧/ ٧٨٠
- حرية التدين أو العقيدة في الإسلام ٧/ ٧٤٩، ١٢/ ٤٩٢
- حرية العقيدة والعبادة من أنواع الحرية في النظام الديمقراطي ١٢/ ٥٨٥
- حرية العقيدة والفكر في الإسلام ٧/ ٧١
- خصائص المذاهب العقدية المعتبرة ١٢/ ٣٥٦
- خطر التحامل على المذاهب الاعتقادية التي اتبعتها جماهير الأمة ١٢/ ٣٦٧
- دعوة القرآن لاستخدام العقل في تصحيح العقيدة وترك التقليد الأعمى ١٢/ ٤٢١
- شمول قرارات مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي قضايا العقيدة والعبادات والمعاملات والمسائل الطبية وقضايا الأسرة ١٢/ ٧٠
- عدم الاعتراف بعقائد غير أهل الكتاب ١٢/ ٧٧٦
- العقائد والأمور المتعلقة بالأصول الإيمان والإسلام مما تناولته السنة ١٢/ ٤٤١
- العقيدة وأركان الإيمان والإسلام ١٢/ ٣٥٢
- الغرض من المذاهب العقدية والفقهية والتربوية في الإسلام ١٢/ ٣٥٠
- الغرض من نشوء المذاهب العقدية والفقهية ١٢/ ٣٥٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإسلام والأمة الواحدة والمذاهب العقدية والفقهية والتربوية ٩/ ٧٥١
- مخالفة الدين أو محاولة فرض العقيدة الإسلامية على الآخرين ليس من بواعث القتال في الإسلام ١٢/ ٤٨٠
- المذاهب السياسية والمذاهب الاعتقادية والمذاهب الفقهية ١٢/ ٣٥١
- المساس بأصول العقيدة الإسلامية والآداب الأخلاقية ليس من حرية التعبير عن الرأي ١٣/ ٨٢٦
- معايير الوسطية في العبادة والعقيدة ١٣/ ٦٤٤، ١٣/ ٧٨٥
- مما ذهب إليه الأشاعرة والماتريدية في مسائل العقيدة ١٢/ ٣٥٧
- من مظاهر العقيدة ووسطيتها حرية الإنسان في اختيار أفعاله ومسؤوليته عنها ١٣/ ٦٦٢
- نشأة الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة ١٢/ ٣٥٠
- النظام الاعتقادي أحد أنظمة الإسلام الكبرى ١٢/ ٦٣٩
- واجب جميع المسلمين تبليغ أصول العقيدة والإيمان والتشريع والأحكام ١٢/ ٤٠٥
- وسطية العقيدة الإسلامية ١٣/ ٦٤٥، ١٣/ ٧٨٧

■ العقيقة

- بيع جزء منها، حكمه ٣/ ٦٣٥
- تعريفها أو معناها ٣/ ٦٣٢
- جنسها وسنها وصفتها ٣/ ٦٣٣
- حكمتها ٣/ ٦٣٢، ٣/ ٦٣٣
- حكمها ٣/ ٥٩٣، ٣/ ٦٣٢، ٣/ ٦٣٣
- عددها عند ولادة توأمين ٣/ ٦٣٤
- عددها ومقدار ما يذبح ٣/ ٦٣٤
- العقيقة وأحكام المولود ٣/ ٦٣٢
- على من تسن ٣/ ٦٣٥
- الفرق بين العقيقة والأضحية ٣/ ٦٣٦
- كسر عظامها، حكمه ٣/ ٦٣٦
- لحمها وجلدها، حكمه ٣/ ٦٣٥
- ما يقوله الذابح عند الذبح ٣/ ٦٣٥
- مكروهاتها ٣/ ٦٣٥
- وقتها ٣/ ٦٣٤

■ العلاقات الدولية

- أصول التعاون الدولي بين المسلمين وغيرهم خارج العالم الإسلامي مع الحفاظ على السلام العالمي والوفاء بالعهود والمواثيق واحترام حقوق الإنسان ٧/ ٧٢٠
- تميز العلاقات الدولية الإسلامية بانتقالها من المسالمة والمودة إلى الإنعاش الاقتصادي والتبادل التجاري ١٢/ ٤٩٢
- الدعوة الدائمة إلى احترام أصول العلاقات الدولية السلمية من مرجعية المواطنة في بلاد الإسلام ٧/ ٧٦٤

obeikandl.com

• ضرورة تنمية العلاقات الدولية بما يحقق الخير للإسلام والإنسانية ١٢/ ٧٠٢
• ضرورة تنمية العلاقات الدولية وتصحيحها بما يحقق الخير للإسلام والإنسانية ٧/ ٧٢٥
• طبيعة العلاقات الدولية الحديثة ٧/ ٧١٩، ١٢/ ٦٩٥
• العلاقات الدولية في الإسلام ٧/ ٨٣٧
• العلاقات الدولية واحترام العهود والمواثيق في الإسلام ٧/ ٧١٦، ١٢/ ٦٩١
• مواد قانونية إسلامية مقترحة للعلاقات الدولية في الإسلام ٧/ ٨٣٧
• نمط العلاقات الدولية في العصر الحاضر ٧/ ٧١٧، ١٢/ ٦٩٣

■ العلامة التجارية
• التنازل عن حقوق الابتكار أو حقوق الملكية الأدبية والفنية وحق العلامات التجارية بعوض ١١/ ٥٠٥

■ العلم
• اتباع النظام الأصح في التربية والتعليم من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٧٢
• ارتباط الحضارة الإسلامية بالشرع والعقل والعلم ١٢/ ٤٢٩
• استفتاء الأعلم ١٢/ ٢٩١
• اشتراط العلم أو الفقه في أحكام الزكاة في العامل عليها ١٣/ ٤٥٢
• الاشتراك الثقافي والتعليمي والتربوي والوطني للمسلمين في البلاد غير الإسلامية ٧/ ٧٨٨
• الإقامة في بلد غير إسلامي لنشر الدعوة الإسلامية أو لطلب العلم أو التجارة أو لتعلم فنون الحرب ١٢/ ٧٤٢
• إنفاق الجمعيات الخيرية على المعاهد الشرعية وعلى طلبة العلم ١٣/ ٤٦٧
• إيجاد المسلمين مدارس خاصة بهم في أقطار غير إسلامية ٧/ ٧٨٨
• التعلم والتعليم من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٧
• حرية التعليم والتعلم ١٣/ ٨١٥
• حرية التفكير والعلم والتعبير من حقوق الإنسان ٧/ ٧٨١
• حرية الرأي والتعليم من أنواع الحرية في النظام الديمقراطي ١٢/ ٥٨٥
• حق التعلم والتعليم والتربية من نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٧/ ٧٨٩
• حق التعليم حق إنساني طبيعي ٧/ ٧٨٨
• صدور الفتوى من عالم ثقة من ضوابط الفتوى ١٢/ ٢٩٠
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن إسلامية مناهج التعليم ٩/ ٧١٤
• قيمة العلم في الإسلام ١٢/ ٤٠٧
• كتمان العلم وعلاقته بحق التأليف والإبداع ١١/ ٥٩٢
• مطالبة المسلمين بالتعليم والتعلم ١٢/ ٤٠٦

■ علم الأخلاق
• موضوعه ١/ ٣١، ١/ ٣٥

■ علم التصوف
• انظر: علم الأخلاق

■ علم التوحيد
• موضوعه ١/ ٣١

■ العلمانية
• أساس العولمة العلمانية ١٣/ ٩١
• انتشار العلمانية في البلاد الإسلامية ٩/ ٦٣٧
• تعريف العلمانية ٩/ ٦٣٧
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي حول العلمانية ٩/ ٦٣٦
• المواطنة في الإسلام والديمقراطية العلمانية ٧/ ٧٣٤

■ العلة
• إجماع العلماء على أنه لا يوجد حكم بغير علة ١٢/ ٢٤٦
• اعتماد الفقه على الاستدلال أو التعليل ١٢/ ٢٤١
• بطلان اتهام فقه التعليل بأنه قاصر عن مجاراة سنة التطوير ١٢/ ٢٥١
• تعليل الأحكام بالحكمة ١٢/ ٢٤٧
• تعليل الأحكام في المعاملات والعقوبات ١٢/ ٢٤٦
• التعليل بالعلة دون الحكمة ١٢/ ٢٤٨
• تقارب فقه التعليل وفقه المقاصد ١٢/ ٢٤٢
• التيسير منوط بتحقق السبب لا بمقدار المشقة ١٠/ ٥٥١
• عدم تعليل العبادات والمقدرات ١٢/ ٢٤٧
• عدم صحة التعليل بالحكمة ١٢/ ٢٤٧
• فقه التعليل وفقه المقاصد ١٢/ ٢٣٨
• القياس في الأحكام المعللة ١٢/ ٢٤٤
• ما يتلاقى فيه فقه التعليل مع فقه المقاصد ١٢/ ٢٥١
• ما يختلف فيه فقه التعليل مع فقه المقاصد ١٢/ ٢٥١
• مجال فقه التعليل وفقه المقاصد ١٢/ ٢٤٣

obeikandl.com

■ **علي الخفيف**
• دور الشيخ علي الخفيف في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٥

■ **العمامة**
• المسح عليها : انظر : المسح على العمامة

■ **العمد**
• التعمد والتعدي من شروط الضمان بالإتلاف تسبباً ١٠/ ٧١٥
• عمد الصبي وخطؤه في الضمان والقصاص ١٠/ ٩١٠
• قاعدة المباشر ضامن وإن لم يتعمد من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٣
• قاعدة المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٤

■ **العمرة**
• الإحرام بعمرتين حكمه ٣/ ١٨٠
• الإحرام بها
امتناعه ما دام عليه شيء من أعمال الحج عند الشافعية ٣/ ١٢٨
أنواعه من إفراد وقران وتمتع ٣/ ١٨٥
عدم صحته إلا بعد الفراغ من جميع أعمال الحج عند المالكية ٣/ ١٢٨
وقته ٣/ ١٨٠
• أحكامها عند الحنابلة ٣/ ١٦٦
• إدخال الحج عليها حكمه عند الجمهور ٣/ ١٩١
• إدخال الحج عليها حكمه عند الحنفية ٣/ ١٨٨
• إدخالها على الحج حكمه عند الحنفية ٣/ ١٩٠
• أركانها عند الحنابلة ٣/ ١٦٦
• أركانها عند الحنفية ٣/ ١٤٩
• أركانها عند الشافعية ٣/ ١٥٧
• أركانها عند المالكية ٣/ ١٥٠
• اشتراط نية الفرضية فيها ١/ ١٦٣
• اعتمار الإنسان تطوعاً وعليه فرض حكمه ٣/ ١١٧
• أعمالها ٣/ ١٣٨
الإحرام ٣/ ١٣٧
الحلق أو التقصير ٣/ ١٣٨
السعي ٣/ ١٣٧
الطواف ٣/ ١٣٨
• تعريفها شرعاً ٣/ ٧٩
• تعريفها لغة ٣/ ٧٩
• تكرارها في السنة حكمه عند غير المالكية ٣/ ٨٥، ٣/ ١٢٨
• تكرارها في السنة حكمه عند المالكية ٣/ ٨٥، ٣/ ١٢٨
• التلبية فيها متى يقطعها ٣/ ١٨٥
• التوكيل بها عند العجز وبعد الموت، جوازه ٤/ ٧٥٢
• الجماع الذي يفسدها
كونه قبل التحلل أو الفراغ منها عند الشافعية ٣/ ٢٨١
كونه قبل تمام السعي قبل الحلق عند المالكية والحنابلة ٣/ ٢٨١
كونه قبل طواف أربعة أشواط عند الحنفية ٣/ ٢٨١
• حكمة مشروعيتها ٣/ ٨١
• حكمها إذا نواها مع الحج ١/ ١٦٥
• حكمها على أهل مكة عند الحنابلة ٣/ ٨٨
• حكمها عند الحنفية والمالكية ٣/ ٨٠، ٣/ ٨٧
• حكمها عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٨٠، ٣/ ٨٧
• الحلف على أن لا يعتمر، حكمه ٣/ ٤٦٩
• رفضها، معناه وأحكامه عند الحنفية ٣/ ١٨٩
• سننها إجمالاً ٣/ ٢٥١
• سنية أدائها على الفور عند الشافعية ٣/ ٨٦
• شروطها
• صيام يومي العيدين، ولو متمتع بالحج والعمرة، حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٤
• ضم العمرة إلى عمرة حكمه عند الحنفية ٣/ ١٨٩
• طوافها، حكمه ٣/ ١٩٣
• عمرة النافلة، الشروع فيها، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨
• عمرة النبي ﷺ ٣/ ١٣٨
• الغسل لها ١/ ٤٦٥
• قطعها بعد التطوع فيها، حرمته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٢٦
• كراهتها بعد رمي اليوم الرابع إلى الغروب منه عند المالكية ٣/ ١٢٨
• كراهتها في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عند الحنفية ٣/ ١٢٨
• كيفية النية فيها ١/ ١٥٩
• مكانتها في الإسلام ٣/ ٨٠
• مواقيتها ٣/ ١٢٥
• ميقاتها المكاني ٣/ ١٢٩
• ميقاتها المكاني أفضله عند الحنفية والحنابلة ٣/ ١٢٩
• ميقاتها المكاني أفضله عند الشافعية ٣/ ١٣٠
• ميقاتها المكاني أفضله عند المالكية ٣/ ١٣٠
• ميقاتها المكاني لأهل الحل ٣/ ١٣٠

• ميقاتها المكاني للآفاقي ٣/ ١٣١
• ميقاتها المكاني لمن كان مقيماً بمكة ٣/ ١٢٩
• نسخ الحج إليها حكمه عند غير الحنابلة ٣/ ١٩٢
• نيتها، اشتراط نية القضاء فيها ١/ ١٦٤
• النية فيها
حكمها ١/ ١٨٠
شروطها ١/ ١٧٢
• واجباتها عند الحنابلة ٣/ ١٦٦
• واجباتها عند الحنفية ٣/ ١٤٩
• وجوب إخراج قوتها من جميع ماله إن توفي بعد أن فرط فيه عند الحنابلة ٣/ ٨٦
• وجوبها على التراخي عند الشافعية ٣/ ٨٦
• وقتها ٣/ ١٢٧

■ **العمرى**
• تعريفها ٤/ ٦٨٠
• تعريفها عند المالكية ٤/ ٦٨١
• حكمها ٤/ ٦٨٠، ٤/ ٦٨٢

■ **العمل**
• أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى في الحكم على المهن خارج ديار الإسلام ١٢/ ١٤١
• احترام الإسلام لحرية النقد والاعتراض وحرية العمل والتنقل وممارسة الشعائر الدينية ٧/ ٧٤٩
• الأدلة الشرعية التي يستدل بها في القول بإباحة العمل في أعمال معينة خارج دار الإسلام ١٢/ ١٤٣
• اشتراط الزوجة العمل في عقد زواجها ٩/ ٧٣٣
• اشتراكه مع رأس المال في كسب الملكية ٤/ ٣٤
• اعتباره أساس القيمة ٤/ ٣٤، ٤/ ٦٢
• اعتباره سبباً للملكية ٤/ ٣٤
• اعتباره الوسيلة المفضلة للتملك في الإسلام ٤/ ٣٢
• تحقيق الإسلام مبدأ تكافؤ الفرص ٤/ ٣٣
• تعارض العمل مع صلاة الجمعة ١٢/ ٧٦٣
• تقدير أجر العامل ٤/ ٣٣
• تقديس الإسلام للعمل ٤/ ٣٣، ٤/ ٦٣
• جمع الإسلام بين العمل للدنيا والعمل للآخرة ١٢/ ٥٣٩
• حق العمل والحرية في كسب الرزق والضمان الاجتماعي من حقوق المسلمين في بلدان غير إسلامية ٧/ ٧٩٣
• حق المرأة في العمل واكتساب الرزق ١٣/ ٥٩٠
• ربط الإسلام الرزق بالكسب أو العمل والحض عليه ١١/ ١٦
• عقود العمل في الفقه الإسلامي ١١/ ٥٠٣
• العمل في المؤسسات التي تمنع الصلاة ١٢/ ٧٦٢
• عمل المرأة بالتجارة أو الصناعة ١٣/ ٥٩٢
• عمل المرأة بالزراعة ١٣/ ٥٩١
• عمل المرأة في التعليم ١٣/ ٥٩٢
• عمل المسلم في دوائر ومؤسسات حكومات غير إسلامية، حكمه ٩/ ٥٠٠
• عمل المسلم في مطاعم الكفار، حكمه ٩/ ٤٩٦
• العمل المطلوب في الدنيا ٤/ ٦٢
• العمل المطلوب للآخرة ٤/ ٦٢
• القواعد الشرعية في مجال بعض الأعمال والوظائف المعاصرة ١٢/ ١٤٦
• قيمته في الإسلام ٤/ ٣٢
• ما يتطلبه العمل الصالح الذي هو أحد أركان أو مقومات الحضارة الإسلامية ٧/ ١٤٦
• وجود التفاوت في الرزق ٤/ ٣٣

■ **العملة**
• اتجاهات معالجة حالات التضخم ٩/ ٦٠٧
• اتفاق الدائن والمدين على أداء الدين بعملة مغايرة لعملة الدين، حكمه ٩/ ٥٨٦
• الاتفاق على وفاء أقساط العمليات المؤجلة السداد في المرابحة بعملية أخرى بسعر يوم الوفاء ١١/ ١٦٦
• الأخذ بمبدأ وضع الجوائح في حالات التضخم ٩/ ٦٠٧
• الاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة في المتاجرة بالعملات ١١/ ١٦٨
• استيفاء دين من عملة بعملة أخرى عند حلوله ١١/ ١٧٠
• اشتراط خلو عقد المتاجرة في العملات أو الصرف عن خيار الشرط أو الاحتكار أو التأجيل ١١/ ١٦٥
• اشتراط القبض والتماثل في المتاجرة في العملات أو الصرف ١١/ ١٦٤
• البيع الآجل للعملات ٩/ ٦٤١
• بيع العملات الورقية ببعضها ١١/ ٤٢
• تأجيل المجمع الفقهي النظر في أحكام تغير قيمة العملة ٩/ ٤٩٢
• تراكم الأجرة، حكمه ٩/ ٥٨٦
• تسجيل الدين في ذمة المدين بما يعادل قيمته من الذهب أو من عملة أخرى ٩/ ٥٨٦
• تسلم الشيك من أنواع القبض في العملات ١١/ ١٦٧
• تضمن أنظمة العمل شرط الربط القياسي للأجور، حكمه ٩/ ٥٨٦

Obeikandl.com

- تطارح أو إطفاء الدينين اللذين في الذمة ١١/ ١٦٩
- تطبيق أحكام الذهب والفضة على العملات الورقية ٩/ ٤٩٢
- تطبيق مبدأ الربط بمؤشر تكاليف المعيشة في حالات التضخم ٩/ ٦٠٧
- تطبيق مبدأ ربط النقود الورقية بالذهب في حالات التضخم ٩/ ٦٠٧
- التعامل بالسلع والعملات والمؤشرات في الأسواق المنظمة ١١/ ٥١٢
- التعامل بالعملات الأجنبية من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥
- التعامل بالعملات في الأسواق المنظمة، حكمه ٩/ ٥٦٥
- تعريف المتاجرة في العملات ١١/ ١٦٢
- تغير قيمة العملة وأثر التضخم ١٢/ ٦٠
- التفرقة بين انخفاض قيمة العملة بفعل الحكومات وبين انخفاضها بعوامل خارجية ٩/ ٦٠٧
- التوكيل في المتاجرة بالعملات ١١/ ١٦٧
- حرمة الصرف الآجل ولو بقصد توقي انخفاض ربح عملة بعملة ١١/ ١٦٦
- حكم المتاجرة في العملات ١١/ ١٦٣
- الحوالة المصرفية بنفس العملة أو بعملة أخرى ١١/ ١٧١
- ربط الديون الآجلة بعملة حسابية أو بمؤشر تكاليف المعيشة ٩/ ٦٦٤
- شروط إباحة المتاجرة في العملات أو الصرف ١١/ ١٦٤
- الصرف أو المقاصة بين عملتين في الذمة ١١/ ١٦٩
- صرف العملات من أنشطة المصارف الإسلامية ١١/ ٤٨١
- صور قبض العملات وأنواعه ١١/ ١٦٦
- صور ممنوعة في المتاجرة بالعملات ١١/ ١٧٢
- عدم جواز الالتزام بحماية أحد الشركاء أو المضاربين بالحماية من مخاطر المتاجرة بالعملات ١١/ ١٦٨
- عدم ربط الديون الثابتة في الذمة بمستوى الأسعار ٩/ ٦٠٧
- عدم صحة الشراء والبيع الموازي للعملات ١١/ ١٦٨
- علاقة الاتجار بالعملات بالربا ٩/ ٦٤١
- الفرق بين المتاجرة في العملات والصرف والمضاربة ١١/ ١٦٢
- قبض العملة الورقية ١١/ ٤٢
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الاتجار بالعملات ٩/ ٦٤١
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن التضخم وتغير قيمة العملة ٩/ ٦٦٣
- القيد المصرفي من أنواع القبض في العملات ١١/ ١٦٦
- معنى الربط القياسي للأجور ٩/ ٥٨٦
- المواعدة والوعد في الصرف والمتاجرة بالعملات ١١/ ١٦٨
- الموضوعات التي أوصى مجلس مجمع الفقه الإسلامي بدراستها حول تغير العملة ٩/ ٦٠٧
- الموضوعات التي دعا المجمع لدراستها والمتعلقة بقضايا العملة ٩/ ٥٨٧
- وفاء الديون الثابتة بعملة ما بمثلها ٩/ ٦٠٧

■ العمليات الآجلة الشرطية البسيطة

- تعريف العمليات الآجلة الشرطية البسيطة وحكمها ١١/ ٤٩٦

■ العمليات الشرطية المركبة

- تعريف العمليات الشرطية المركبة وحكمها ١١/ ٤٩٧

■ العمليات المضاعفة

- تعريف العمليات المضاعفة وحكمها ١١/ ٤٩٧

■ العمولة

- العدالة في تقدير العمولة مع العملاء في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٤
- عمولات المصارف مقابل الخدمات أو الضمانات ١١/ ٥٠٠

■ عموم البلوى

- أثر الضرورة والحاجة وعموم البلوى في الحكم على المهن خارج ديار الإسلام ١٢/ ١٤٢
- ادعاء عموم البلوى في ممارسة بعض العادات ١٢/ ١٤٨
- أمثلة عموم البلوى ١٠/ ٤٧٤، ١٢/ ٢٣٣
- العسر وعموم البلوى والعمل فيه ١٢/ ١٤٨
- العفو عن النجاسة إذا عمت بها البلوى ١٠/ ٥٦١
- فقه الموازنات والترجيح عموم البلوى ١٢/ ٢١٦
- ما لا يعد من عموم البلوى ١٢/ ٢٣٤
- معنى عموم البلوى ١٠/ ٤٧٤، ١٢/ ٢٣٢
- مفهوم عموم البلوى في القانون ١٠/ ٤٨٠
- النجاسات المعفو عنها لعموم البلوى ١٠/ ٤٧٤

obeikandl.com

■ **العنف**

- إطلاق ألفاظ التطرف والعنف والإرهاب في مصطلحات هذا العصر ١٣/ ٧٣١
- ظاهرة العنف وبواعثها ١٣/ ٦٩٨
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن حقوق الإنسان والعنف الدولي ٩/ ٦٩٠
- مخاطر الإرهاب أو العنف والتطرف ١٣/ ٧٣٩

■ **العهد**

- الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على الوفاء بالعهود والمواثيق ١٢/ ٧١٠
- احترام العهود والمواثيق في الإسلام ٧/ ٧٢٧، ١٢/ ٧٠٥
- الأدلة على وجوب الوفاء بالعهود والمواثيق ٧/ ٧٣١
- أصول التعاون الدولي بين المسلمين وغيرهم خارج العالم الإسلامي مع الحفاظ على السلام العالمي والوفاء بالعهود والمواثيق واحترام حقوق الإنسان ٧/ ٧٢٠
- إعلان الحرب والنبذ لبدء الحرب إذا كان العدو مقيماً في بلاد المسلمين بعهد فنقضه ٧/ ١٥٣
- أهمية المعاهدات والمواثيق ومشروعيتها ١٢/ ٧٠٦
- تعريف العهد والميثاق والمعاهدة٧/ ٧٢٧، ١٢/ ٧٠٥
- تمييز العرف الدولي للعهد عن المعاهدة ١٢/ ٧٠٦
- الحفاظ على السلم العالمي والوفاء بالعهد من أصول التعاون الدولي بين المسلمين وغيرهم خارج العالم الإسلامي ١٢/ ٦٩٦
- دعوة غير المسلمين من أهل الكتاب إلى الإسلام أو العهد أو القتال ٧/ ٩٧
- العلاقات الدولية واحترام العهود والمواثيق في الإسلام ٧/ ٧١٦، ١٢/ ٦٩١
- مشروعية المعاهدات مع الأعداء حال السلم أو الحرب ١٢/ ٧٠٧
- معالم عهود الصلح مع غير المسلمين ١٢/ ٦٦٤
- المعاهدات والعهود والمواثيق التي كانت بين المسلمين وغيرهم ٧/ ١٤٣
- وجوب الوفاء بالعهد في الإسلام ١٢/ ٧٠٨
- وجوب الوفاء بالعهود والمواثيق في الإسلام ٧/ ٧٣٠
- الوفاء بالعهد والميثاق ما دام الطرف الآخر وفياً بعهده من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٧١
- الوفاء بالعهود والمواثيق من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٤
- اليهود أول من نقض العهود ٧/ ٣٣٥

■ **العورة**

- انكشافها في الصلاة حكمه ٢/ ٢٩
- المعتبر فيه الجوانب لا الأسفل ٢/ ٢٩
- تعريفها ١/ ٦٣٣
- حد عورة الرجل ٣/ ٥٥٦
- حد عورة المرأة الأجنبية بالنسبة للرجل ٣/ ٥٥٤
- حدها عند الحنابلة ١/ ٦٤٤
- حدها عند الحنفية ١/ ٦٣٧
- حدها عند الشافعية ١/ ٦٤١
- حدها عند المالكية ١/ ٦٣٩
- حدها في الصلاة ١/ ٦٣٧
- حدها للأمة الرقيقة عند الحنفية ١/ ٦٣٧
- حدها للأمة عند الحنابلة ١/ ٦٤٥
- حدها للأمة عند المالكية ١/ ٦٣٩
- حدها للخنثى المشكل عند الحنابلة ١/ ٦٤٤
- حدها للرجل عند الحنابلة ١/ ٦٤٤
- حدها للرجل عند الحنفية ١/ ٦٣٧، ١/ ٦٤٧
- حدها للرجل عند الشافعية ١/ ٦٤١، ١/ ٧٧٨، ٢/ ٤١٩
- حدها للرجل عند المالكية ١/ ٦٣٩
- حدها للرجل لصحة الصلاة ١/ ٦٣٧
- حدها للصغير والصغيرة عند الحنابلة ١/ ٦٤٩
- حدها للصغير والصغيرة عند الحنفية ١/ ٦٤٧
- حدها للصغير والصغيرة عند الشافعية ١/ ٦٤٨
- حدها للصغير والصغيرة عند المالكية ١/ ٦٤٨
- حدها للمرأة أمام أقاربها المحارم عند الحنفية ١/ ٦٤٧
- حدها للمرأة أمام رجل أجنبي عند المالكية ١/ ٦٤٠
- حدها للمرأة أمام محارمها الرجال عند المالكية ١/ ٦٤٠
- حدها للمرأة أمام محارمها عند الحنابلة ١/ ٦٤٦
- حدها للمرأة بالنسبة للرؤية عند المالكية ١/ ٦٤٠
- حدها للمرأة بالنسبة للصلاة عند المالكية ١/ ٦٣٩
- حدها للمرأة بالنسبة للنظر أمام الرجال والنساء والمحارم ١/ ٦٤٣
- حدها للمرأة الحرة أمام محارمها الرجال عند الشافعية ١/ ٦٤٠، ١/ ٧٧٨، ٢/ ٤١٩
- حدها للمرأة الحرة عند المالكية ١/ ٦٣٩
- حدها للمرأة الحرة و الخنثى عند الشافعية ١/ ٦٤٢
- حدها للمرأة الحرة، وكذا الخنثى عند الحنفية١/ ٦٣٨

Open Kanoon.com

• حدها للمرأة خارج الصلاة أمام الرجال عند الحنابلة ١/ ٦٤٦
• حدها للمرأة على المرأة عند المالكية ١/ ٦٣٩
• حدها للمرأة عند الحنابلة ١/ ٦٤٥
• حدها للمرأة في الصلاة وغيرها عند الحنفية ١/ ٦٤٧
• حدها للمرأة لصحة الصلاة ١/ ٦٣٨
• حدها للمرأة والرجل في الصلاة عند المالكية ١/ ٦٤٠
• حدها للمسلمة أمام الكافرة ١/ ٦٤٦
• حكم الصلاة إذا انكشفت فجأة ١/ ٦٣٦
• حكم كشفها لضرورة عند الحنابلة ١/ ٦٤٦
• رؤية المصلي لها من جيب قميصه، حكمه ١/ ٦٤٤
• الساتر لها
شروطه ١/ ٦٣٣
شروطه: أن يشمل المستور لباساً ونحوه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٦٣٤
شروطه: أن يكون الستر من جوانبها ١/ ٦٣٤
شروطه: أن يكون صفيقاً كثيفاً ١/ ٦٣٣
• سترها بحصير أو طين أو ما شاكله، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٤٥
• سترها بشكل عام، حكمه ١/ ٦٣٣
• سترها، حكمه عند الجمهور ١/ ٦٤١
• سترها شرط لصحة خطبة الجمعة عند الشافعية ٢/ ٢٥٨، ٢/ ٢٦١
• سترها شرط لصحة سجدة التلاوة ٢/ ١١٢
• سترها في الخلوة، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٤٤
• سترها في السعي، حكمه ٣/ ٢١٧
• سترها في الطواف
حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٠٤
حكمه عند المالكية ٣/ ٢٠٣
• سترها لخطبة الجمعة سنيته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٢٦١
• سترها لغير المصلي ١/ ٦٣٣
• سترها للصلاة، واجب اتفاقاً ١/ ٦٣٣، ١/ ٦٣٥
• الصلاة عرياناً عند عدم وجود ما يستر به عورته، حكمها عند المالكية ١/ ٦٢٧
• الصلاة مع عدم وجود ما يسترها، حكمه ١/ ٦٣٥
• صوت المرأة
حكمه ١/ ٦٤٧
حكمه عند الحنفية ١/ ٦٣٨، ١/ ٦٤٧
• عورة الأمة عند الشافعية ١/ ٧٧٨
• عورة المرأة المسلمة ٩/ ٤٩٦
• العورة المنفصلة
حكمها ١/ ٦٤٧
حكمها عند المالكية ١/ ٦٤٨
• القدرة على سترها وهو في الصلاة، حكمه ٢/ ٣٤
• كشف العورة للتداوي ١٠/ ٥٥٨
• كشف العورة للضرورة ١٠/ ٥٤٩
• كشف وجه المرأة بين الرجال، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٣٨
• كشفها ومشاهدتها ١/ ٤٧٧
• ما يجزىء من اللباس للمرأة في الصلاة عند الحنابلة ١/ ٦٤٦
• النظر إلى الأمة، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٤٥
• النظر إلى وجه الأمرد بشهوة، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٣٨
• النظر إلى وجه المرأة، أحوال جوازه عند الحنفية ١/ ٦٣٨
• النظر إلى وجه المرأة بشهوة، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٣٨
• النظر إليها، حكمه عند المالكية ١/ ٦٤٠
• نظر الرجل إلى عورته، حكمه عند الشافعية ١/ ٦٤٣
• نظر الطبيب للعورة بقدر الحاجة ١٠/ ٥٧٦
• النظر للعورة للضرورة ٩/ ٨٠٩
• الوجه والكفين بالنسبة للمرأة أمام الأجنبي، حكمهما عند المالكية ١/ ٦٤٠

■ العولمة

• آثار العولمة الاقتصادية في إحكام الحصار على الدول ١٣/ ١٠١
• اتساع مفهوم الإجرام وتشعبه مع اتساع مجال العولمة ١٣/ ٩٧
• الإجرام المفتعل الذي يرتكبه نظام العولمة ١٣/ ٩٥
• احتضان العولمة الأمريكية لأوكار الجريمة ١٣/ ٩٤
• أساس العولمة العلمانية ١٣/ ٩١
• الإسلام لا يتسلط على ثروات الآخرين وهدف العولمة الاستيلاء على ثروات العالم ١٢/ ٦٦٦
• اعتماد الإسلام في تبليغه على الحوار واعتماد العولمة على التسلط ١٢/ ٦٦٧
• اعتماد رسالة الإسلام على الحق والعدل وقيام العولمة على الظلم والباطل ١٢/ ٦٦٧
• افتراس العولمة لظاهرة الدين والأخلاق واختراقها لمبادئ الحق والعدل ١٣/ ٨٨
• انتشار الإسلام بالحكمة والعقل وفرض العولمة بمظلة الاحتلال ١٢/ ٦٦٦

obeikandl.com

- أهم أسباب الجريمة المباشرة الناجمة عن العولمة ١٣/ ١١٢
- إيجابيات العولمة وسلبياتها ١٢/ ٧٤٤
- تحالف العولمة الأمريكية مع العولمة الصهيونية ١٣/ ٩٣
- تركيز العولمة على اختراق النظام الجنائي الإسلامي ١٣/ ٨٨
- ترويج العولمة لتعاطي المخدرات والمسكرات واقتراف الجرائم ١٣/ ١٠٢
- التصادم بين الإسلام والعولمة ١٢/ ٧٤٥
- تعريف العولمة ١٢/ ٧٤٣
- تغريب العولمة للثقافات الوطنية والدينية عن طريق قرى الإعلام ١٣/ ٩٩
- دعوة العولمة إلى تجاوز النظام الجزائي في الإسلام وتأثير ذلك على اتساع الجريمة ١٣/ ١١١
- دور الإسلام في تنبيه العالم لحقوق الإنسان في ظل العولمة ١٢/ ٦٠٧
- شعور الشعوب في ظل الإسلام بالرحمة والعدالة وشعور الشعوب في ظل العولمة بالقلق ١٢/ ٦٦٧
- ضعف السلطة الوطنية بسبب العولمة تسبب الاجتراء على ارتكاب الجرائم ١٣/ ٨٧
- عولمة بعض الأعراف وتدويلها ١٢/ ٧٤٣
- العولمة الثقافية أحدث أنواع السيطرة الغربية ١٣/ ١٠٨
- العولمة وأثرها على الجريمة من الناحية الشرعية ١٣/ ٨٣
- العولمة والإبقاء على مصالح الغرب وما ينجم عنه في نمو ظاهرة الإجرام ١٣/ ١٠٠
- العولمة وتجاوز الخصوصيات الإقليمية والقيم الدينية حول الإجرام ١٣/ ٩٦
- العولمة وتغيير المناهج التربوية والثقافية ١٣/ ٩٧
- العولمة وتقويض وجود الدولة الإقليمي وتبديد الثقافات المحلية وتهيئة مناخ أوسع للجريمة ١٣/ ١٠٧
- العولمة وتمييع المفاهيم الفكرية حول خطورة الجريمة وتنوعها ١٣/ ٨٥
- العولمة وشمولية النظام الغربي وتقاليده في مفهوم الإجرام ١٣/ ٩٢
- العولمة وعبثها بمعايير حقوق الإنسان وأثر ذلك في ظاهرة الإجرام ١٣/ ١١٠
- العولمة ومحاولة القضاء على روح المقاومة ضد الاستعمار ١٣/ ١٠٤
- غاية العولمة ١٣/ ٩١
- فرض العولمة لنموذج اقتصادي وسياسي وثقافي معين ١٢/ ٧٤٤
- الفرق بين عالمية الإسلام والعولمة ١٢/ ٦٦٥، ١٣/ ٩٠
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن العولمة والتكتلات الإقليمية ٩/ ٧٠٥
- لا يهدف الإسلام من انتشاره إلغاء ثقافات الآخرين والعولمة تقصد طمس ثقافات الآخر ١٢/ ٦٦٦
- محاولة عولمة الثقافة الترويج لمعطيات الحضارة الغربية ١٣/ ١٠١
- مدى تأثير الأسباب المصاحبة للعولمة على الجريمة ١٣/ ١١٤
- مساعدة بنية العولمة في الغرب على ارتكاب الجرائم ١٣/ ٨٧
- مقاومة العولمة أمر ضروري من الناحية الشرعية الإسلامية ١٣/ ١٠٢
- المقصود بالعولمة والنظام العالمي الجديد ٩/ ٧٠٦
- نزعة التفوق العرقي والاستكبار العالمي لصانعي العولمة وأثر ذلك في ظاهرة الإجرام ١٣/ ١٠٥
- نمو نسبة الجريمة بعد تدفق العولمة على جميع صعد الحياة ١٣/ ٨٧
- هدف العولمة تعميم النمط الحضاري الأمريكي على العالم ١٣/ ٨٥

■ العون

- إهداء غير المسلمين ومساعدتهم ١٢/ ٧٦٩

■ العيادة

- عيادة غير المسلمين ومعالجتهم وتعزيتهم ١٢/ ٧٧٣

■ العيب

- إثباته إن كان مما يجوز أن يحدث مثله في يد المشتري ٤/ ٣٢٥
- استحلاف البائع إذا لم يثبت المشتري العيب عنده، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٣٢٨
- استحلاف البائع إذا لم يثبت المشتري العيب عنده، حكمه عند الصاحبين ٤/ ٣٢٨
- استحلاف البائع إن لم يوجد بينة بالعيب لدى المشتري ٤/ ٣٢٨
- استحلاف البائع على البيع والتسليم دون عيب، عند محمد ٤/ ٣٢٦
- استحلاف البائع على عدم وجوده إذا لم يكن للمشتري بينة ٤/ ٣٢٦

openkanal.com

- استحلاف البائع على العلم بالعيب ٤/ ٣٢٨
- الاستحلاف بعد الدعوى على البائع وبعد ثبوت العيب، عند أبي حنيفة ٤/ ٣٢٨
- استحلاف المشتري على دعوى وجود العيب والحكم عليه بالنكول ٤/ ٣٢٥
- اشتراط البراءة من العيوب في البيع ١٣/ ٢٧٦
- إشهاد رجلين مسلمين أو رجل مسلم عدل على وجوده ٤/ ٣٢٦
- الاكتفاء بقول امرأة واحدة عدل ٤/ ٣٢٧
- أنواعه ٤/ ٣٢٤
- البراءة من العيوب في المقاولة ١٣/ ٢٦٣
- تعريفه عند الحنفية ٤/ ٣٢٣
- تعريفه عند الشافعية ٤/ ٣٢٣
- التفريق بين الزوجين بالعيوب ١٣/ ٥٨٨
- تقديم البينة على المشتري لإثبات العيب إن وجدت ٤/ ٣٢٨
- ثبوت حق الخصومة بشهادة المرأة إذا كان المبيع في يد المشتري عند أبي يوسف ٤/ ٣٢٧
- ثبوت حق الخصومة بشهادة المرأة فيما لايطلع عليه الرجال، عند الحنفية ٤/ ٣٢٧
- ثبوت خيار العيب وشروطه ١١/ ٢٦
- ثبوت العيوب التي لا تعرف إلا بالتجربة بالشهادة ٤/ ٣٢٨
- ثبوت الفسخ بقول النساء في العيب، حكمه عند أبي يوسف ٤/ ٣٢٧
- ثبوت الفسخ بقول النساء في العيب، حكمه عند محمد ٤/ ٣٢٧
- ثبوته بشهادة المرأة إذا كان المبيع في يد البائع عند أبي يوسف ٤/ ٣٢٧
- ثبوته فيما لا يطلع عليه إلا النساء ٤/ ٣٢٦
- حكم تحديد ضمان العيوب بمدة معينة والبراءة بعدها ١٣/ ٢٦٥
- رد المبيع بنكول البائع عن اليمين إلا إذا ادعى الإبراء أو الرضا ٤/ ٣٢٦
- رد المبيع بنكول البائع عن اليمين إلا إذا ادعى الإبراء عنه ٤/ ٣٢٦
- شرط تخفيف المسؤولية كالبرء من عيب معين لا يعلمه وتحميل المشتري الضرائب ١٣/ ٢٧٥
- طلب البينة من البائع إذا ادعى الإبراء عنه ٤/ ٣٢٥
- عدم الحاجة إلى إقامة البينة إذا كان عيباً مشاهداً ٤/ ٣٢٥
- عدم الحاجة إلى إقامة البينة إن كان البيع لا يحدث مثله في يد المشتري ٤/ ٣٢٥
- العيوب التي توجب نقصان جزء من المبيع أو تغيره ظاهراً ٤/ ٣٢٣
- العيوب التي توجب النقصان من حيث المعنى دون الصورة ٤/ ٣٢٣
- العيوب التي لا تعرف إلا بالتجربة ٤/ ٣٢٨
- الفرق بين تعريف العيب عند الحنفية والشافعية ٤/ ٣٢٣
- القضاء بالرد على البائع إن نكل عن اليمين ٤/ ٣٢٨
- القضاء على البائع بالرد إذا أقر بالعيب إلا أن يدعي البراءة أو الرضا ٤/ ٣٢٨
- كيفية استحلاف البائع على عدم وجود العيب ٤/ ٣٢٦
- كيفية استحلاف البائع على العيب ٤/ ٣٢٨
- كيفية ثبوت العيب الذي ليس بشاهد عند الخصومة ولا يعرف إلا بالتجربة ٤/ ٣٢٨
- كيفية ثبوته إذا كان باطناً خفياً لا يعرفه إلا المختصون ٤/ ٣٢٦
- معناه في المعقود عليه ١٠/ ٢٩٠
- نوعا العيوب ٤/ ٣٢٣

■ العيد

- اتصال الاعتكاف بليلته ندباً ٢/ ٦٢٩
- الاحتياط بتوحيد الأعياد في حدود البلاد العربية بدءاً من عمان إلى المغرب الأقصى ٢/ ٥٣٧
- إحياء ليالي عيد الفطر والأضحى، حكمه ٢/ ٥٤
- التكبير في إدبار الصلوات أيام الحج ٢/ ٣٣٩
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٣٤٣
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، حكمه عند الحنفية ٢/ ٣٤١
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، حكمه عند الشافعية ٢/ ٣٤٢
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، حكمه عند المالكية ٢/ ٣٤٢
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، كيفية تكبيرالمحرم ٢/ ٣٤١
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، لا يكبر بعد نافلة، ولا مقضية من الفرائض عند المالكية ٢/ ٣٤٢
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، مدته عند الحنفية ٢/ ٣٤١

obeikandl.com

- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، مدته عند الشافعية ٢/ ٣٤٢
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، مدته عند المالكية ٢/ ٣٤٢
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، يأتي بالتكبير مستقبل القبلة عند الحنابلة ٢/ ٣٤٤
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، يجهر بالتكبير غير الأنثى، كل من كان من أهل الصلاة عقب كل فريضة صليت جماعة عند الحنابلة ٢/ ٣٤٤
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، يكبر في كل موضع يجوز فيه ذكر الله عند الحنابلة ٢/ ٣٤٣
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، يكبر في المنازل والطرق والمساجد والأسواق عند الشافعية ٢/ ٣٤٣
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، يكبر لرؤية الأنعام في عشر ذي الحجة عند الشافعية ٢/ ٣٤٣
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، يكبر لكل صلاة لها سبب عند الشافعية ٢/ ٣٤٢
- التكبير في إدبار الصلوات في أيام الحج في عيد الأضحى، يكبر المؤتم، إذا ترك إمامه التكبير عند المالكية ٢/ ٣٤٢
- التكبير في الغدو إلى الصلاة ٢/ ٣٣٩
- التكبير في الغدو إلى صلاة عيد الأضحى، حكمه ٢/ ٣٣٩
- التكبير في الغدو إلى صلاة عيد الأضحى، كيفيته ٢/ ٣٣٩
- التكبير في الغدو إلى صلاة عيد الفطر، حكمه ٢/ ٣٣٩
- التكبير في الغدو إلى صلاة عيد الفطر، كيفيته ٢/ ٣٣٩
- التكبير فيه
  - صيغته عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٣٤٠
  - صيغته عند الشافعية والمالكية ٢/ ٣٤٠
- التكبير المطلق فيه، في عيد الفطر ندبه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٣٤٠
- التكبير المقيد فيه، ليلة الفطر، حكمه عند الحنابلة والشافعية ٢/ ٣٤٠
- تكبيرات العيدين تركها أو بعضها يوجب سجود السهو عند الحنفية ٢/ ٩٤
- التهنئة به، ما يقوله عند الحنابلة ٢/ ٣٤٩
- تهنئة غير المسلمين بأعيادهم ١٢/ ٧٧٢
- التهنئة فيه، حكمها ٢/ ٣٢٤
- خطبته، حكمها ٢/ ٣٣٧
- رؤية هلال شوال من قبل عدلين لإثبات العيد، اشتراطه عند الحنابلة والمالكية ٢/ ٥٣٢
- سبب تسميته بهذا الاسم ٢/ ٣٢٢
- سجدة التلاوة وجوبها على خطيب العيدين عند الحنفية ٢/ ١١٢
- سجود السهو في صلاة العيدين ٢/ ٩١
- سننه ٢/ ٣٤٤
- صلاته ٢/ ٣٢٢
  - اجتماعها مع صلاة الجمعة في يوم واحد ٢/ ٣٥١
  - أداؤها خلف الفاسق إن لم يتيسر إمام عدل صحتها ٢/ ١٦٩
  - تأخر الإمام في الخروج إلى الفطر ٢/ ٣٤٧
  - التنفل قبل صلاته وبعدها بالمصلى كراهته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٣٨١
  - التنفل قبلها وبعدها، أحكامه ٢/ ٣٤٨
  - حرمة إقامتها بأكثر من موضع من البلد لغير حاجة ٢/ ٢٥٣
  - حكمها ٢/ ٣٢٣
  - خروج المرأة إليها ٢/ ٣٢٥
  - الذهاب من طريق والعودة من آخر ٢/ ٣٤٦
  - الركوب في العود منه، حكمها ٢/ ٣٤٦
  - شروط وجوبها وجوازها ٢/ ٣٢٤
  - صفتها ٢/ ٣٣٠
  - قضاؤها وصلاتها منفرداً، حكمه ٢/ ٣٢٧
  - كيفيتها عند الحنابلة ٢/ ٣٣٥
  - كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٣٣١
  - كيفيتها عند الشافعية ٢/ ٣٣٤
  - كيفيتها عند المالكية ٢/ ٣٣٣
  - موضع أدائها ٢/ ٣٢٩
  - وقتها ٢/ ٣٢٦
- صيام يومي العيدين حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
- صيام يومي العيدين حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- صيام يومي العيدين، كراهته كراهة تحريمية عند الحنفية ٢/ ٥١٣
- صيام يومي العيدين ولو لمتمتع بالحج والعمرة، حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٤
- عدم لزوم قضاء من شرع بصوم أيام العيد وأيام التشريق ثم أفطر، عند الحنفية ٢/ ٥٢٥
- الغسل للعيدين، حكمه ١/ ٤٦٥

Obeikandl.com

• قضاء الصوم على من أفسد صوم التطوع في أيام العيد والتشريق عدم وجوبه ٢/ ٥٧١
• متابعة المأموم لإمامه إذا زاد الإمام في تكبيرات العيد، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
• متابعة المأموم لإمامه إذا زاد الإمام في تكبيرات العيد، حكمها عند المالكية ٢/ ٢١٥
• مستحباته ٢/ ٣٤٤
الاجتهاد في مقدمات عيد الأضحى في عمل الخير ٢/ ٣٤٤
الامتناع عن تقليم الأظافر وحلق الرأس في عشر ذي الحجة ٢/ ٣٤٥
• مصلاه، حكمه للجنب والحائض عند الشافعية ١/ ٤٧٧
• من تعمد الإفطار يوم الثلاثين من رمضان منتهكاً للحرمة ثم تبين أنه يوم عيد، لا كفارة عليه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
• مندوباته ٢/ ٣٤٥
إحياء ليلتي العيد ٢/ ٣٤٥
إظهار البشاشة والفرح في وجه من يلقاه من المؤمنين ٢/ ٣٤٧
أن يأكل في عيد الفطر تمراً وتراً قبل الصلاة ٢/ ٣٤٧
أن يؤخر الأكل في الأضحى حتى يرجع من الصلاة ٢/ ٣٤٧
أن يؤدي صدقة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة ٢/ ٣٤٧
أن يؤدي صلاة الصبح في مسجد الحي عند الحنفية ٢/ ٣٤٧
تأخر الإمام إلى وقت الصلاة ٢/ ٣٤٦
تبكير المأموم ماشياً ٢/ ٣٤٦
التوسعة على الأهل، وكثرة الصدقة النافلة ٢/ ٣٤٧
الغسل والتطيب والاستياك ولبس الرجال أحسن الثياب ٢/ ٣٤٥
• نذر صوم العيدين وأيام التشريق، صحته وكيفيته الوفاء به عند الحنفية ٢/ ٦٠٨
• وظائفه ٢/ ٣٤٤

■ **العينة**
• اعتبار المالكية المرابحة للآمر بالشراء من بيوع العينة ١١/ ٧٠
• بيع العينة من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٥
• الصلة بين التورق وبيع العينة ١٣/ ٣٥٣
• العلاقة بين بيع العينة والربا ١١/ ٤٦
• الفرق بين بيوع الآجال وبيع العينة ١١/ ٤٥

■ **الغارم**
• إعطاؤه من الزكاة ٢/ ٧٨٣
• تعريفه عند الحنفية ٢/ ٧٨٣
• تعريفه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٨٣
• تعريفه عند المالكية ٢/ ٧٨٣
• الدين الذي يعطى بسببه من الزكاة ٢/ ٧٨٣

■ **الغارة**
• قتل غير المقاتلة عند الضرورة وذلك في الغارات والتترس بمن لا يجوز قتلهم ٧/ ٥٣٥

■ **الغائط**
• النهي عن التبول والتغوط في ظلال الشجر وضفاف الأنهار ١٢/ ٨١٢

■ **الغبن**
• أثر الغبن الفاحش في العقد عند الحنابلة ١٠/ ٢١٥
• أثر الغبن الفاحش في العقد عند الحنفية ١٠/ ٢١٥
• أثر الغبن الفاحش في العقد، عند الشافعية ١٠/ ٢١٦
• أثر الغبن اليسير في العقد ١٠/ ٢١٤
• الأخذ بتقدير القانون للغبن الفاحش، جوازه ١٠/ ٣٦٠
• الاسترسال، رأي المالكية فيه ١٠/ ٢١٦
• بطلان بيع مال القاصر بغبن فاحش ١٠/ ٢١٨
• تأثير الغبن الفاحش على البيع ١١/ ٢٧
• تحديد الغبن الفاحش في مجلة الأحكام العدلية ٤/ ٧٧٥
• التحرز من الربا والغش والاحتكار والإضرار والغبن والتدليس في المعاملات ١١/ ١٣٨
• تعريفه شرعاً ١٠/ ٢١٣
• التغابن الفاحش، حرمته ٤/ ٢٨
• تقدير الغبن الفاحش ١٠/ ٢١٤
• تقديره عند المالكية ٤/ ١١٤
• تقديره عند متأخري الحنفية ١٠/ ٣٦٠
• تقديره في بيع العقار في القانون ١٠/ ٢١٦
• تلقي الركبان ١٠/ ٢١٥
حكمه عند الحنابلة ١٠/ ٢١٥
حكمه عند الشافعية ١٠/ ٢١٦
رأي المالكية فيه ١٠/ ٢١٦
• جزاؤه في القانون ١٠/ ٢١٦
• حالات جواز فسخ العقد بالغبن الفاحش المجرد عن التغرير عند الحنفية ١٠/ ٢١٥
• ضابط التمييز بين الغبن اليسير والفاحش ١٠/ ٣٦٠
• عقوبة المسترسل، حكمها عند الحنابلة ١٠/ ٢١٦
• الغبن الاستغلالي، تعريفه ١٠/ ٢١٦
• الغبن الفاحش، تعريفه ١٠/ ٢١٤
• الغبن في القانون، حكمه ١٠/ ٢١٦

obeikandl.com

• الغبن اليسير، تعريفه ١٠/ ٢١٤
• قيام التأمين ذو القسط الثابت أو التجاري على الربا والغرر الفاحش والغبن والقمار والجهالة ١١/ ٢٦٧
• المراد بالغبن الفاحش ٤/ ٥٠٠
• المسترسل، تعريفه ١٠/ ٢١٦
• معناه لغة ١٠/ ٢١٣
• معنى تلقي الركبان ١٠/ ٢١٥
• معنى الغبن الفاحش ٤/ ٢٩٥
• معنى الغبن اليسير ٤/ ٢٩٥
• مقدار الغبن الفاحش ١٠/ ٣٦٠
• نوعاه ١٠/ ٢١٤
• وجود الغبن اليسير في بيع الوصي شيئاً من أموال اليتيم، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢١٥
• وجود الغبن اليسير في تصرف المحجور عليه المدين بدين مستغرق، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢١٤
• وجود الغبن اليسير في تصرف المريض مرض الموت، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢١٤

■ **الغدر**
• الوفاء بالعهود والمواثيق وتحريم الغدر والخيانة من القيود الشرعية على مبدأ الحرب في الإسلام ٧/ ١٣٠

■ **الغذاء**
• إدخال بعض الأطعمة المحرمة في المنتجات الغذائية والدوائية ١٢/ ٨٢٤
• استحالة الأغذية والأدوية النجسة والمتنجسة يبيحها ١٢/ ٨٣٥
• استخدام جوزة الطيب، حكمه ٦/ ١٢٠
• استعمال المواد النجسة المحرمة في الغذاء والدواء ومنها الخمر والكحول ٩/ ٨٢٨
• التغذية بالطيبات الطاهرات ١٢/ ٨٠٦
• التوصية بضرورة الاستفادة من جلود وعظام الحيوانات المذكاة في استخراج الجيلاتين ٨/ ٨٢٧
• التوصية بمراعاة أحكام الشريعة في الصناعة الدوائية والغذائية ٨/ ٨٢٧
• الجبن، تناوله إن دخله إنفحة ميتة الحيوان المأكول اللحم ٨/ ٨٢٧
• الجلاتين، تناوله، حكمه ٨/ ٨٢٧
• ضرورة الغذاء والدواء ١٠/ ٤٣٤
• عموم ضرورة الغذاء في السفر والحضر ١٠/ ٤٣٥
• وجوب التزام أحكام الشريعة في مجال الغذاء والدواء ٨/ ٨٢٧

■ **الغرامة**
• اشتراط الدائن على المدين دفع غرامة عند تأخره عن سداد الدين ١١/ ١٧٨
• اشتراط الغرامة في الاستصناع والمقاولات وإجارة الأعمال ١١/ ١٧٨
• تحميل المدين المماطل مصاريف الدعوى القضائية ١١/ ١٨٠
• تعريف الغرامة ١١/ ١٧٣
• تعريف الغريم ١١/ ١٧٣
• التعزير بالغرامة المالية ١١/ ١٧٩
• حرمة الشرط الجزائي بالتغريم بسبب تأخير الديون ١١/ ١٧٩
• حكم التعزير بالغرامة المالية ١٣/ ٢٨٧
• عدم جواز أخذ الغرامة التأخيرية إذا تأخر سداد ثمن المبيع ١١/ ٣٤٨
• الغرامة بالمال ١٠/ ٧٦٤
• غرامة المدين المماطل وحكم الشرط الجزائي ١١/ ١٧٣
• فرض غرامة على المتأخر في سداد أقساط بيع التقسيط والتصدق بها على المحتاجين ١١/ ٣٤٠
• قاعدة الغرم بالغنم من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٨

■ **الغرب**
• التعارض بين مفهوم الجريمة في الغرب ومفهومها في الإسلام ١٣/ ١٠٩
• العولمة الثقافية أحدث أنواع السيطرة الغربية ١٣/ ١٠٨
• محاولة عولمة الثقافة الترويج لمعطيات الحضارة الغربية ١٣/ ١٠١

■ **الغرر**
• اجتناب المحرم كالربا والغرر من مهام هيئة الرقابة الشرعية ١٣/ ٣٣٦
• احتمال عقد الجعالة للغرر ١١/ ٧٩
• اعتبار التصرية من التغرير الفعلي ٤/ ٢٩٥
• اعتبار توجيه البضاعة المعروضة من التغرير الفعلي ٤/ ٢٩٥
• أنواع بيع الغرر ٤/ ١٩٨
• أنواع الغرر الممنوع، عند ابن جزي المالكي ٤/ ٢٧٢
• أنواعه ١/ ٦٦
• البيع إذا دخله غرر الوجود، حكمه ١٠/ ٢٢٠

Obeikandl.com

- البيع إذا دخله غرر الوصف، حكمه ١٠/ ٢٢١
- البيع بغرر الوجود، بطلانه ٤/ ١٤٧
- بيع الشيء المملوك قبل قبضه من آخر ١١/ ٤٩١
- بيع الغرر من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣٢
- تأثيره في عقود المعاوضات المالية ٤/ ٢١١، ٥/ ٥٤
- ترجيح تعريف السرخسي ٤/ ٢٠٠
- تضمين الغارّ ضرر المغرر به ٤/ ٧٧٠
- تعريف بيع الغرر عند -أ- الزرقاء ٤/ ١٩٩
- تعريف بيع الغرر عند الفقهاء ٤/ ١٩٩
- تعريفه ٤/ ٢٥٥، ١٠/ ١٧١
- تعريفه اصطلاحاً ٤/ ١٩٨
- تعريفه عند ابن تيمية ٤/ ١٩٩
- تعريفه عند ابن حزم ٤/ ١٩٩
- تعريفه عند ابن القيم ٤/ ١٩٩
- تعريفه عند الإسنوي ٤/ ١٩٩
- تعريفه عند السرخسي ٤/ ١٩٨
- تعريفه عند الشيرازي ٤/ ١٩٩
- تعريفه لغة ٤/ ١٩٨
- الجهالة والغرر والغلط والشرط المفسد أسباب فساد العقود ومنها البيع ١١/ ٣٤
- الحاجة التي تبيح عقد الغرر ٤/ ٢٠٧
- الحاجة التي يجوز من أجلها عقد الغرر ٤/ ٢١٣
- سعة نظرية الغرر في الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٩٧
- شروط جواز بيع الدَّين لغير المدين عند المالكية والتي تبعده عن الغرر والربا ١١/ ٢١٧
- الصور التي يتحقق فيها الغرر عند الصنعاني ٤/ ١٩٨
- عدم جواز بيع الغرر ١١/ ٤٩٠
- عقود الغرر
  - بطلانها ١٠/ ٢١٩
  - تعريفها ٤/ ٢١١
- عقود الغرر في الفقه الإسلامي ١١/ ٥٠٣
- الغرر والجهالة في البيوع ١٠/ ٥٣٨
- غرر الوجود، معناه ١٠/ ٢٢٠
- الفرق بينه وبين الجهالة ٤/ ٢٣٠
- فساد البيع بغرر الوصف ٤/ ١٤٧
- قيام التأمين ذو القسط الثابت أو التجاري على الربا والغرر الفاحش والغبن والقمار والجهالة ١١/ ٢٦٧
- قيام التأمين على الحياة في المنظور الإسلامي على التبرع وعدم مخالفة الشركة لأحكام الشريعة كالربا والغرر والجهالة والقمار ١١/ ٢٧٦
- معنى التغرير الفعلي في الوصف ٤/ ٢٩٥
- معنى التغرير القولي في السعر ٤/ ٢٩٥
- معنى غرر الوصف ١٠/ ٢٢١
- ملاحظات على تعاريف الغرر ٤/ ٢٠٠

■ الغرق

- إفطار من احتاجه غيره لإنقاذ آدمي معصوم من مهلكة كغرق ونحوه حكمه ٢/ ٥٧٠
- تأخير دفنه مخافة بقاء حياته، استحبابه عند المالكية ٢/ ٤٥٧
- الجرحى والمرضى والغرقى وأفراد الخدمات الطبية وتمتعهم بحماية القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٦٩
- غسل الميت غرقاً بتحريكه بالماء بنية الغسل ثلاثاً وجوبه عند الجمهور ٢/ ٤٠٦
- موقف الإسلام من معاملة الجرحى والغرقى ونحوهم في الحروب ٧/ ٤٧٢
- نية غسل الغريق حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٠٦

■ الغزاة

- إعطاؤهم من الزكاة حكمه ٢/ ٧٨٣
- إعطاؤهم من زكاة غيرهم لا من زكاة أموالهم ٢/ ٧٨٣

■ الغزو

- تعريف الغزو والحرب عند فقهاء القانون الدولي ٧/ ٤٨

■ الغزو الفكري

- توصيات مجلس مجمع الفقه الإسلامي بشأن مواجهة الغزو الفكري ٩/ ٥٧٣

■ الغزوات

- أسباب غزوات رسول الله ﷺ للمشركين ٧/ ١٠١

■ الغسالة

- تعريفها ١/ ٢٩٣
- حكمها ١/ ٢٩٣
- حكمها عند الحنفية ١/ ٢٩٣
- غسالة النجاسة أنواعها عند الحنفية ١/ ٢٩٣
- غسالة النجاسة الحقيقية
  - تعريفها ١/ ٢٩٣
  - حكم الانتفاع بها ١/ ٢٩٤
  - حكمها عند الحنابلة ١/ ٢٩٤
  - حكمها عند الحنفية ١/ ٢٩٤
  - حكمها عند الشافعية ١/ ٢٩٤
  - حكمها عند المالكية ١/ ٢٩٤
- غسالة النجاسة الحكمية، حكمها عند الحنفية ١/ ٢٩٣

openkotob.com

■ **الغسل**
• آدابه ١/ ٤٥٨
• آدابه عند الحنفية ١/ ٤٥٩
• أثر الدم
تتبعه من الحائض المعتدة حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٥٧
تتبعه من المرأة الحائض غير المحرمة بنسك حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٥٧
تتبعه من النفساء غير المحرمة بنسك حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٥٧
• إجزاؤه عن الوضوء بعد المضمضة والاستنشاق والنية عند الحنابلة ١/ ٤٥٦
• إجزاؤه عن الوضوء عند الشافعية والمالكية ١/ ٤٥٦
• أحكامه
انتهاء حرمة الاستمتاع بالحائض بما بين السرة والركبة عند الشافعية ١/ ٥٣٨
انتهاء حرمة الاستمتاع بالحائض بما بين السرة والركبة عند المالكية ١/ ٥٣٨
انتهاء حرمة الاستمتاع بما بين السرة والركبة أو الوطء للحائض عند الحنفية ١/ ٥٣٨
حالتا جواز وطء الحائض قبل الاغتسال عند الحنفية ١/ ٥٣٩
الصوم والطلاق والطهر والصلاة للحائض قبل الغسل حكمه ١/ ٥٤٠
غسل الحائض والنفساء ١/ ٥٣٥
وطء الحائض إذا انتهت المدة الغالبة بين النساء ولم تغتسل ١/ ٥٣٩
وطء الحائض عند انتهاء مدتها قبل الاغتسال حكمه عند الحنفية ١/ ٥٣٨
وطء الحائض عند انتهاء المدة عند الحنابلة ١/ ٥٣٨
وطء الحائض عند انتهاء المدة عند الشافعية ١/ ٥٣٨
وطء الحائض عند انتهاء المدة عند المالكية ١/ ٥٣٨
• أحكامه من حيث وجوبه وسنيته عند الحنفية والمالكية ١/ ٤٦٤
• أخذ الأجرة على غسل الميت، كراهته عند الحنابلة ٢/ ٤٠٨
• إزالة الشعر قبل الاغتسال للكافر إذا أسلم حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٥٧
• الإسباغ فيه، كيفيته ١/ ٤٥٨
• استحبابه لصلاة الاستسقاء ٢/ ٣٧٨
• الاستحداد للجنب قبل الاغتسال، حكمه ١/ ٤٦١
• استعمال القطن في غسل الميت، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤١٤
• استعمال القطن في غسل الميت، حكمه عند الحنفية ٢/ ٤١٣
• اشتراط نية الفرضية فيه ١/ ١٦٤
• الاغتسال أثناء الصوم، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
• الاغتسال إذا اغتسل بعد الجماع ثم خرج مني بلا شهوة عند الحنفية ١/ ٤٤٢
• الاغتسال إذا رأى أنه احتلم ولم يجد منياً ١/ ٤٤٢
• الاغتسال إذا رأى في ثوبه منياً حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٤٢
• الاغتسال إذا وجد بللاً ظنه منياً بعد إفاقته من سكر أو إغماء عند الحنفية ١/ ٤٤٢
• الاغتسال، استحبابه لمن غسل ميتاً ٢/ ٤٠٨
• الاغتسال بسدر وصابون، حكمه ١/ ٤٥٧
• الاغتسال بعد النوم إذا وجد بللاً في ثوبه أو بدنه وشك أنه مني أو مذي ١/ ٤٤٣
• اغتسال الصائم أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٣
• الاغتسال عرياناً بين الناس ١/ ٤٧٨
• الاغتسال عرياناً خالياً ١/ ٤٧٩
• الاغتسال للوطء مع وجود الحائل، حكمه عند الحنفية والحنابلة ١/ ٤٤٥
• الاغتسال للوطء مع وجود الحائل، حكمه عند المالكية والشافعية ١/ ٤٤٥
• الاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس قبل الفجر ليكون على طهر من أول الصوم، سنيته ٢/ ٥٥٧
• الاغتسال من الحيض، حكم السدر فيه ١/ ٤٥٧
• الاغتسال من خروج المني بعد الغسل، حكمه عند الحنفية ١/ ٤٤٢
• الاغتسال من خروج المني من غير لذة معتادة عند المالكية ١/ ٤٤٣
• الاغتسال من السحاق، حكمه عند المالكية ١/ ٤٤٥
• الاغتسال من المذي ١/ ٤٤٤
• الاغتسال من النفاس، حكم السدر فيه ١/ ٤٥٧
• الاغتسال من الودي ١/ ٤٤٤
• الاغتسال من ولادة يد أو رجل ونحوها عند الجمهور ١/ ٤٤٧
• الاغتسال والالتفاف بثوب مبتل للتبرد أثناء الصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦١
• الأغسال المسنونة ١/ ٤٦٤

Orekahali.com

الغسل عند الحجامة ١/ ٤٦٨
الغسل في ليلة براءة عند الحنفية ١/ ٤٦٨
الغسل في ليلة قدر إذا رآها ١/ ٤٦٨
الغسل لدخول مكة ١/ ٤٦٥
الغسل لصلاة الاستسقاء ١/ ٤٦٦
الغسل لصلاة الجمعة ١/ ٤٦٤
الغسل لصلاة الخسوف ١/ ٤٦٦
الغسل لصلاة العيدين ١/ ٤٦٥
الغسل لصلاة الكسوف ١/ ٤٦٦
الغسل لطواف الزيارة ١/ ٤٦٥
الغسل لطواف الوداع ١/ ٤٦٥
الغسل لغسل الميت ١/ ٤٦٦
الغسل للإحرام بالحج أو بالعمرة ١/ ٤٦٥
الغسل للإفاقة من إغماء ١/ ٤٦٧
الغسل للإفاقة من جنون ١/ ٤٦٧
الغسل للإفاقة من سكر ١/ ٤٦٧
الغسل للميت بمزدلفة ١/ ٤٦٥
الغسل للمستحاضة ١/ ٤٦٧
الغسل لوقوف عرفة ١/ ٤٦٥
وقت غسل الجمعة ١/ ٤٦٤
• الأغسال المسنونة في الحج عند الشافعية ٣/ ١٥٩
• بدله التيمم ١/ ٤٨٢
• البغاة وقطاع الطرق غسلهم حكمه ٢/ ٤٨٧
• تارك الصلاة، حكم تغسيله بعد الموت عند الشافعية والمالكية ١/ ٥٦٥
• تجديده، حكمه ١/ ٤٥٧
• التخليل والتثليث والتيامن فيه ١/ ٤٥٥
• الترتيب فيه، حكمه عند المالكية ١/ ٤٥٣
• الترتيب فيه حكمه، وأول ما يبدأ به ١/ ٤٥٦
• ترتيب من هو أولى بغسل الميت ٢/ ٤٠٥
• التستر فيه ولو كان خالياً ١/ ٤٧٩
• التستر فيه ولو كان خالياً دليل استحبابه ١/ ٤٧٩
• التسمية فيه، حكمها ١/ ٤٥٣
• تطييب الميت بعد غسله، ندبه ٢/ ٤١٥
• تعريفه شرعاً ١/ ٤٤٠
• تعريفه لغة ١/ ٤٤٠
• تغسيل صبية وصبي لم يشتهيا للرجل والمرأة الميتان جوازه بالاتفاق ٢/ ٤٠٥
• تقديم الزوجات على العصبة وعلى قرابة المرأة من المحارم لغسل الموت عند المالكية ٢/ ٤٠٦
• تقديم غسل القريبات للمرأة الميتة على زوجها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٠٦
• التيمم، قيامه مقام غسل الميت عند تعذر وجود الماء أو استعماله ٢/ ٤٠٤
• الجماع الذي يوجب الغسل، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• الحائض المختلطة، غسلها حكمه عند المالكية ١/ ٥٢٨
• حكمه ١/ ٤٤١
• حكمه إذا اجتمع موجبان له ١/ ٤٤٨
• حكمه إذا خرج بعد الغسل بقية المني ١/ ٤٤٢
• حكمه إذا نوى رفع الجنابة والجمعة معاً ١/ ١٦٥
• حكمه إذا وجب على جنب وعليه جبائر كثيرة ١/ ٤٣٤
• حكمه على المستحاضة ١/ ٥٤٥
• حكمه في إحرام الحج عند الحنابلة ٣/ ١٦٧
• حكمه للكتابية زوجة المسلم عن الحيض ١/ ١٦٦
• حكمه للمستحاضة بعد انقطاع دمها عند المالكية ١/ ٥٤٤
• حكمه للمستحاضة عند الحنفية والمالكية ١/ ٥٤٥
• حكمه للمستحاضة المتحيرة لكل فرض صلاة عند الشافعية ١/ ٥٥١
• حكمه للمستحاضة المعتادة غير المميزة الذاكرة لعادتها قدراً لا وقتاً عند الشافعية ١/ ٥٥٠
• حكمه للمستحاضة المعتادة غير المميزة الناسية لعادتها لكل فرض صلاة عند الشافعية ١/ ٥٥٠
• حلق الشعر وتقليم الأظافر وهو في حالة جنابة قبل الغسل، حكمه ٣/ ٥٤٩
• خصائصه ١/ ٤٤٠
• الدلك فيه حكمه عند الجمهور غير المالكية ١/ ٤٥٣
• الدلك فيه، حكمه عند المالكية ١/ ٤٥٣
• الدلك كيفيته عند المالكية ١/ ٤٥٣
• الرجل الميت تقديم الأفقه على الأسن من العصبات في غسله ٢/ ٤٠٥
• ركنه ١/ ٤٤١
• سببه ١/ ٤٤١
• ستر العورة لأحد الزوجين الميتين ندبه عند غسل أحدهما الآخر ٢/ ٤١٤
• ستر عورة الميت أثناء الغسل وجوبه إلا لمن له دون سبع سنين عند الحنابلة ٢/ ٤٠٨
• الستر فيه، حكمه ١/ ٤٤١
• السقط
عدم غسله إن كان دون أربعة أشهر عند الشافعية ٢/ ٤١٠
غسله إن كان تام الخلق وإلا فلا يغسل عند الحنفية ٢/ ٤٠٩

غسله والصلاة عليه إن خرج حياً واستهل، وجوبه بالاتفاق ٢/ ٤١٠
غسله والصلاة عليه إن ظهرت عليه أمارات الحياة عند الشافعية ٢/ ٤١٠
غسله وتكفينه ودفنه دون الصلاة عليه إن لم تظهر عليه أمارات الحياة عند الشافعية ٢/ ٤١٠
يغسل ويصلى عليه إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر عند الحنابلة ٢/ ٤١٠
• السقط يغسل ويكفن ويدفن وإن لم تظهر عليه أمارات الحياة عند الحنفية والشافعية ٢/ ٤٠٩
• سننه ١/ ٤٥٤
• شروطه عند الشافعية ١/ ٣٣٧
• الشعر، حكم خضابه للجنب قبل اغتساله عند الحنابلة ١/ ٤٦٠
• الشعر والأظافر حكم أخذ شيء منها للجنب قبل الاغتسال ١/ ٤٦١
• الشعر والأظافر، حكم أخذ شيء منها للجنب قبل الاغتسال عند الحنابلة ١/ ٤٦٠
• الشهيد
غسله إن حمل وبه رمق -حياة مستقرة- حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٨٩
غسله إن كان طاهراً، حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٩٠
غسله إن كان غير طاهر -جنب أو نفساء أو حائض- حكمه عند أبي حنيفة ٢/ ٤٩٠
غسله إن كان غير طاهر -جنباً أو حائضاً أو نفساء- حكمه عند الصاحبين ٢/ ٤٩١
غسله حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٩١
غسله حكمه عند المالكية ٢/ ٤٨٨
• شهيد الآخرة، غسله حكمه ٢/ ٤٩٢
• الشهيد الجنب ونحوه، عدم تغسيله عند المالكية والشافعية ٢/ ٤٨٩، ٢/ ٤٩١
• الصائم، دخوله الحمام دون حاجة، كراهته عند الشافعية ٢/ ٥٥٧
• صلاة الجمعة
اشتراط اتصال الاغتسال لها بالرواح إلى المسجد عند المالكية ٢/ ٢٧١
الاغتسال لها استحبابه عند المالكية ٢/ ٢٧١
الاغتسال لها سنيته عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٢٧١
وقت الغسل لها ٢/ ٢٧١
• صوم من لم يغتسل قبل الفجر وكان على جنابة أو حيض أو نفاس، حكمه عند أبي هريرة ٢/ ٥٥٧
• عدم الاغتسال من الجنابة أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
• العيد
غسله حكمه ٢/ ٣٤٥
غسله وقته عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٣٤٥
غسله وقته عند الشافعية ٢/ ٣٤٥
غسله وقته عند المالكية ٢/ ٣٤٥
• غاسل الميت
استحباب ذكره ما يرى من أمارات الخير على الميت ٢/ ٤٠٧
استعمال الخرقة لغسل عورة الميت وجوبه وندب استعمالها لغسل ساتر جسده ٢/ ٤٠٧
جواز كونه صبياً مميزاً مع الكراهة عند الحنابلة ٢/ ٤٠٥
شروطه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤٠٦
شروطه عند الحنابلة ٢/ ٤٠٦
صفته ٢/ ٤٠٤
عدم جواز نظره إلى عورة ميت ابن سبع سنين فأكثر ٢/ ٤٠٧
ما يستحب فيه ٢/ ٤٠٦
• الغاسل يوضىء الميت دون مضمضة واستنشاق عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٤١١
• الغاسل يوضىء الميت غير الصغير كالحي بالاتفاق ٢/ ٤١٠
• الغاسل يوضىء الميت مع المضمضة والاستنشاق إن كان الميت جنباً أو حائضاً أو نفساء بالاتفاق ٢/ ٤١١
• الغاسل يوضىء الميت مع المضمضة والاستنشاق قليلاً عند المالكية والشافعية ٢/ ٤١١
• الغسل ١/ ٤٤٠
• غسل الإحرام، حكمه عند الحنفية ٣/ ١٤٧
• الغسل بالمسجد للجنب لمن أجنب خارجه ١/ ٤٦٩
• غسل بشرة الرأس، حكمه ١/ ٤٥١
• الغسل بعرفة حكمه ٣/ ٢٢٥
• الغسل بماء الحمام ١/ ٤٧٩
• الغسل بوطء بهيمة حكمه عند الحنفية ١/ ٤٤٢، ١/ ٤٤٤
• الغسل بوطء صغيرة غير مشتهاة حكمه عند الحنفية ١/ ٤٤٢، ١/ ٤٤٤
• غسل الجمعة، حكمه هل هو للصلاة أم للرواح للمسجد ١/ ٤٦٥
• غسل الرجل الأجنبي الميت إن كان بين نساء فقط يكون بتيميم المرأة له إلى مرفقيه عند الحنابلة ٢/ ٤٠٥
• غسل الرجل لذوات محارمه حال الموت جوازه من فوق الثياب ٢/ ٤٠٥

openkanal.com

- غسل الرجل لزوجته الميتة ومسها، عدم جوازه لانقطاع النكاح عند الحنفية ٢/ ٤٠٤
- غسل الرجل الميت أولى الناس بهم العصبات من النسب ٢/ ٤٠٥
- غسل الرجل الميت والمرأة الميتة والكافر الرجل، أولى من المسلمة لتغسيل الرجل عند الجمهور ٢/ ٤٠٤
- غسل الزوجين كل منهما حال الموت، ويلفان خرقة على اليد بلامسٍ جوازه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٠٤
- الغسل في مزدلفة، حكمه ٣/ ٢٣٣
- الغسل قبل طلوع الفجر الثاني أثناء الصوم لكل من لزمه الغسل، استحبابه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
- الغسل لدم الاستحاضة، حكمه ١/ ٤٤٧
- الغسل للإحرام، حكمه ٣/ ١٨١
- الغسل للتائب من الذنب، حكمه ١/ ٤٦٨
- الغسل للصلاة من الجنابة، فرضيته عند الحنفية ٢/ ٥٧٩
- الغسل للطواف والسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة حكمه عند المالكية والحنفية ١/ ٤٦٦
- الغسل لليلة القدر، حكمه ١/ ٤٦٨
- الغسل لليلة النصف من شعبان، حكمه ١/ ٤٦٨
- الغسل لمن أصابته نجاسة وخفي مكانها، حكمه ١/ ٤٦٨
- الغسل لمن قدم من سفر، حكمه ١/ ٤٦٨
- غسل المرأة الأجنبية الميتة إن كانت بين رجال فقط يكون بتيميم الرجل لها إلى كوعها عند الحنابلة ٢/ ٤٠٦
- غسل المرأة الذمية لزوجها الميت، عدم جوازه عند الحنابلة ٢/ ٤٠٤
- غسل المرأة في حمام دارها ١/ ٤٧٨
- غسل المرأة لزوجها الميت وإن انقطعت الرابطة الزوجية، جوازه عند الشافعية ٢/ ٤٠٤
- غسل المرأة لزوجها الميت ولو كانت معتدة من طلاق رجعي أو كانت ذمية بشرط بقاء الزوجية إلى وقت الغسل، جوازه عند الحنفية ٢/ ٤٠٤
- غسل المرأة الميتة ترتيب أولى الناس به ٢/ ٤٠٦
- غسل المرأة الميتة تقديم المرأة الأجنبية على الزوج فيه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٠٦
- غسل المستحاضة حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٥٤٥
- غسل المسترسل من الشعر، حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٥٢
- غسل المسترسل من الشعر، حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٤٥٢
- غسل المسترسل من الشعر عند وجوب الغسل، حكمه عند الشافعية ١/ ٤٥١
- غسل المسلم غير الشهيد، حكمه الوجوب كفاية اتفاقاً ١/ ٤٤٧
- الغسل من غسل الميت، حكمه عند الحنفية ١/ ٤٦٦
- غسل من قتل من أهل العدل في المعركة مع البغاة، حكمه ودليله عند الحنابلة ٢/ ٤٩٠
- الغسل من الودي، حكمه ١/ ٤٤٢
- الغسل من وطء بهيمة حكمه عند غير الحنفية ١/ ٤٤٥
- الغسل من وطء ميتة حكمه عند غير الحنفية ١/ ٤٤٥
- غسل الميت

استحباب غض البصر من الغاسل وممن حضر الغسل وستر ما يراه من عيوب ٢/ ٤٠٦
اشتراطه بالماء الطهور ٢/ ٤١١
أولى الناس به ٢/ ٤٠٥
البدء فيه بالوضوء ٢/ ٤١٠
تقديم المرأة المحرم على المرأة الأجنبية فيه عند المالكية ٢/ ٤٠٥
تقديم وصي الميت إن كان عدلاً على العصبات فيه عند الحنابلة ودليله ٢/ ٤٠٥
جواز أخذ الأجرة عليه عند الحنفية ٢/ ٤٠٨
حكمه ٢/ ٤٠٤
خضب لحية رجل ورأس امرأة بالحناء، استحبابه عند الحنابلة ٢/ ٤١٥
السقط، تغسيله والصلاة عليه إن لم يستهل صارخاً حكمه عند المالكية ٢/ ٤٤٥
السقط، غسله وتكفينه والصلاة عليه إن استهل حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٤٥
السقط، غسله وتكفينه والصلاة عليه إن لم يستهل حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٤٥
شروط إيجابه ٢/ ٤٠٩
عدم حضور غير مساعد للغاسل أثناء غسله، ندبه ٢/ ٤١٥
كيفيته ٢/ ٤١١
من قتل في المعترك في قتال المسلمين غسل وصلي عليه عند المالكية والشافعية ٢/ ٤٤١
من قتل في المعترك في قتال المسلمين، غسل وصلي عليه وكفن إن كان باغياً عند الحنابلة ٢/ ٤٤١
مندوباته ٢/ ٤١٤

obeikandl.com

المولود إن استهل، تغسيله حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٤٥
المولود إن خرج حياً واستهل ثم مات، يغسل ويصلى عليه بغير خلاف ٢/ ٤٤٤
نبش الميت إن دفن من غير غسل إن لم يخش الفساد عليه جوازه عند الشافعية ٢/ ٤٤٣
ندب إمالة رأس الميت أثناء غسل فمه وأنفه ٢/ ٤١٥
ندب إيتاره ٢/ ٤١٤
ندب التيامن فيه ٢/ ٤١٥
ندب عصر بطن الميت أثناءه ٢/ ٤١٤
ندب غسل أسنانه وأنفه بخرقة نظيفة ٢/ ٤١٤
ندب كثرة الماء حال غسل مخرجي الميت لإزالة النجاسة ٢/ ٤١٤
ندب لف خرقة كثيفة على يد الغاسل ٢/ ٤١٤
ندب الوضوء في أوله ٢/ ٤١٤
النية فيه حكمها ١/ ١٩٢
الواجب فيه مرة واحدة ويندب تكرارها ثلاثاً ٢/ ٤١١
يسخن الماء إن تيسر عند الحنفية ٢/ ٤١٢
• غسل الميت إن وجد أكثره عند المالكية والحنفية ٢/ ٤٠٤
• غسل الميت بالماء البارد الخالص عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤١٢
• غسل الميت غرقاً بتحريكه بالماء بنية الغسل ثلاثاً، وجوبه عند الجمهور ٢/ ٤٠٦
• غسل الميت غير المسلم، جوازه ودليله عند الشافعية ٢/ ٤٠٩
• غسل الميت غير المسلم، حرمته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٤٠٩
• غسل الميت في قميص وعدم تجريده ندبه ٢/ ٤٠٩
• غسل الميت لمن قتل نفسه، حكمها ٢/ ٤٨٩
• غسل الميت لمن قتل نفسه، حكمها عند عمر بن عبد العزيز والأوزاعي ٢/ ٤٨٩
• غسل الميت ولو لم يوجد إلا بعضه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٠٤
• غسل الميتة الموطوءة عند الحنابلة ١/ ٤٤٦
• غسل النبي ﷺ صفته ١/ ٤٤٩
• الغسل نوع من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٣
• الغسل وسيلة لحفظ الصحة والوقاية من تلوث البيئة ١٢/ ٨١٢
• غسل اليدين والفرج في بدايته ١/ ٤٥٥
• فرائضه ١/ ٤٤٨
الترتيب ١/ ٤٥٣
تعميم الجسد شعره وبشره بالماء الطهور اتفاقاً ١/ ٤٤٩
الدلك ١/ ٤٥٣
مجموعها عند الحنابلة ١/ ٤٥٤
مجموعها عند الحنفية ١/ ٤٥٣
مجموعها عند الشافعية ١/ ٤٥٤
مجموعها عند المالكية ١/ ٤٥٣
المضمضة والاستنشاق ١/ ٤٥٢
الموالاة ١/ ٤٥٣
النية عند غسل أول جزء من اليدين ١/ ٤٥٢
• فضائله عند المالكية ١/ ٤٥٨
• القصد منه ١/ ٤٤١
• كفاية نية غسل مفروض يوم الجمعة مع اتباعها الجمعة اتفاقاً ١/ ٤٦٥
• كيفية معرفته عند الشافعية ١/ ٤٤٢
• كيفية النية فيه ١/ ١٥٢
• لا غسل على من رأى مناماً ولم يجد منياً، اتفاقاً ١/ ٤٤٢
• لزوم نبش قبر الميت وغسله إن دفن قبل الغسل ٢/ ٤٠٤
• ما لا يوجبه عند الحنفية ١/ ٤٤٨
• ما يجب غسله من البدن عند الحنفية ١/ ٤٤٩
• ما يجب غسله من البدن عند الشافعية ١/ ٤٥٠
• ما يحرم على الجنب ونحوه ١/ ٤٦١
الاعتكاف في المسجد ونحوه ١/ ٤٦٣
تلاوة القرآن للمسلم بلسانه ١/ ٤٦٢
السجود ١/ ٤٦١
الصلاة ١/ ٤٦١
الطواف ١/ ٤٦١
مس القرآن ١/ ٤٦١
• ماؤه
مقداره ١/ ٤٥٧
مقداره عند الحنفية والمالكية ١/ ٤٥٨
• المرأة البائنة كالأجنبية والمطلقة الرجعية كالزوجة في حكم الغسل لزوجها الميت عند الجمهور غير الشافعية والحنفية ٢/ ٤٠٤
• المرأة، غسلها للمرأة الميتة الأجنبية أولى من غسل الزوج لزوجته خروجاً من الخلاف ٢/ ٤٠٤
• مس القرآن الكريم للذي عليه غسل حكمه ١/ ٣٨٩
• المستحاضة، وطؤها، حكم الغسل له عند الحنابلة ١/ ٥٤٤
• مسح اليدين بالثلج، حكمه في الاعتداد به في الغسل ١/ ٤٥٨

obeikandl.com

• مشروعيته
دليله ١/ ٤٤٠، ١/ ٤٤٨
• المضمضة والاستنشاق فيه
حكمها عند الحنفية والحنابلة ١/ ٤٥٢
حكمها عند الشافعية والمالكية ١/ ٤٥٢
• مكروهاته عند الحنابلة ١/ ٤٦٠
• مكروهاته عند الحنفية ١/ ٤٥٩
• مكروهاته عند الشافعية ١/ ٤٥٩
• مكروهاته عند المالكية ١/ ٤٥٩
• المني، سلسله حكمه ١/ ٣٨٤
• الموالاة فيه
حكمها عند الجمهور غير المالكية ١/ ٤٥٣
حكمها عند المالكية ١/ ٤٥٣
• موجباته ١/ ٤٤١
إسلام الكافر، حكمه إذا كان جنباً ١/ ٤٤٧
إسلام الكافر، حكمه عند الشافعية والحنفية ١/ ٤٤٧
إسلام الكافر، حكمه عند المالكية والحنابلة ١/ ٤٤٧
إسلام الكافر ولو مرتداً أو محيزاً ١/ ٤٤٧
التقاء الختانين ١/ ٤٤٤
التقاء الختانين، اشتراط إنزال المني عند التقاؤهما، حكمه ١/ ٤٤٤
التقاء الختانين، اشتراط البلوغ لوجوب الغسل عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٤٤
التقاء الختانين، اشتراط التكليف لوجوب الغسل عند المالكية والحنفية ١/ ٤٤٤
التقاء الختانين، شروط الغسل له عند المالكية ١/ ٤٤٥
التقاء الختانين، المراد به ١/ ٤٤٦
حكمها في نقض الوضوء ١/ ٣٧٥
الحيض ١/ ٤٤٦، ١/ ٥٣٤
الحيض والنفاس اتفاقاً ١/ ٤٤٦
الحيض والنفاس شرط وجوب الغسل لهما انقطاع الدم ١/ ٤٤٦
خروج المني ١/ ٤٤١
خروج المني، اشتراط الشهوة بخروجه عند الحنفية ١/ ٤٤٢
خروج المني، اشتراط اللذة بخروجه عند الحنابلة ١/ ٤٤٣
خروج المني، اشتراط اللذة بخروجه عند الحنفية ١/ ٤٤٢
خروج المني، اشتراط اللذة بخروجه عند الشافعية ١/ ٤٤٢
خروج المني، اشتراط اللذة بخروجه عند المالكية ١/ ٤٤٣
خروج المني، حكم الغسل بسلسه عند الحنابلة ١/ ٤٤٢
موت المسلم غير الشهيد ١/ ٤٤٧
النفاس ١/ ٤٤٦، ١/ ٥٣٤
الولادة ١/ ٤٤٧
الولادة، حكم الاغتسال من الولادة بلا بلل عند الحنابلة ١/ ٤٤٧
الولادة، حكم الاغتسال من الولادة بلا بلل عند غير الحنابلة ١/ ٤٤٧
• موجباته عند الحنابلة ١/ ٤٤٢
• موجباته عند الحنفية ١/ ٤٤٨
• موجباته عند الشافعية ١/ ٤٤٨
• موجباته عند المالكية ١/ ٤٤٨
• المولود الميت والسقط عدم غسلهما إلا إذا كانا معلوما الحياة ٢/ ٤٠٩
• الميت
اشتراط عدم كونه شهيداً لغسله ٢/ ٤١٠
اشتراط وجود أكثر بدنه لوجوب غسله أو نصفه مع الرأس عند الحنفية ٢/ ٤١٠
اشتراط وجود ثلثا بدنه مع الرأس لوجوب غسله وإلا فيكره غسله عند المالكية ٢/ ٤١٠
إن لم يوجد إلا بعضه ولو قليلاً وجوب غسله والصلاة عليه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤١١
تجريده من ثيابه أثناء غسله مندوب لأنه أمكن بالتطهير عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٤٠٨
حالته أثناء غسله ووضعه المفضل والمستحب ٢/ ٤٠٨
• نظر أحد الزوجين إلى غسل الآخر حال الموت جوازه غير العورة ٢/ ٤٠٤
• النظر إلى الميت عند غسله ولو من غاسل، كراهته لغير ضرورة ٢/ ٤١٤
• نقض شعر المرأة فيه غير واجب إن وصل الماء لأصول الشعر اتفاقاً ١/ ٤٥١
• نقض ضفائر الشعر فيه حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٥٠
• نقض ضفائر الشعر فيه حكمه عند الحنفية ١/ ٤٤٩
• نقض ضفائر الشعر فيه حكمه عند الشافعية ١/ ٤٥٠، ١/ ٤٥٧
• نقض ضفائر الشعر فيه حكمه فيه عند المالكية ١/ ٤٥٠، ١/ ٤٥٦
• نيابة غسل مفروض عن سنة الاغتسال يوم الجمعة ١/ ٤٦٥
• نيته
اشتراط نية الفرضية ١/ ١٦٣
حكمها عند الحنفية ١/ ١٣٤، ١/ ٤٥٣
وقتها ١/ ١٤٧
• نيته حكمها عند الجمهور ١/ ٤٥٢

obeikandl.com

• نيته لا تنوب عن نية الوضوء عند الحنابلة ١/ ٤٤٨
• نية غسل الغريق حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٠٦
• النية فيه، محلها ١/ ٤٥٢
• النية لغسل الجمعة والجنابة جوازها لهما معاً ٢/ ٢٧١
• النية لغسل يوم الجمعة اشتراطها ٢/ ٢٧١
• نية الوضوء معه ١/ ١٦٥
• وجود بقعة من الجسد لم يصبها الماء حين الاغتسال، حكمه ١/ ٤٥١
• الوضوء فيه، حكمه ١/ ٤٥٥
• وطء الزوج زوجته الحائض التي لم تغتسل ١/ ٤٨٢
• يغسل الميت بماء حار إن احتيج لذلك عند الحنابلة وإلا يكره ٢/ ٤١٢

■ **غسل الميت**
• انظر: الغسل: غسل الميت

■ **الغش**
• بيع الغش من البيوع المحرمة ١١/ ٣٨
• التحرز من الربا والغش والاحتكار والإضرار والغبن والتدليس في المعاملات ١١/ ١٣٨
• التخلق بالأمانة وترك الغش في المعاملات ١١/ ١٣٩
• عدم وجوب الزكاة في المال الحرام كالمغصوب والمسروق والرشوة والاحتكار والتزوير والغش ومقدار الربا لأنه غير مملوك لأحد ووجوب رده لصاحبه ١١/ ٣٧٠
• نظام الحسبة ومراقبته للغش ١٢/ ٤٠٩

■ **الغصب**
• الإبراء عن العين المغصوبة ٥/ ٢١٤
• اتفاق العلماء على تحريم الغصب ١٠/ ٧٢٧
• اتفاق الفقهاء على حق الغاصب في زيادته للمغصوب ٥/ ٥٩٠
• اتفاق الفقهاء على ضمان نقص المغصوب ٥/ ٥٩٠
• أثر اختلاف الفقهاء في ضابط الغصب ٥/ ٥٧٥
• أحكامه ٥/ ٥٨١
• اختلاف الغاصب والمغصوب منه ٥/ ٥٩٨
• اختلاف الغاصب والمغصوب منه، خلاصة حكمه ٥/ ٦٠٠
• اختلاف الغاصب والمغصوب منه في تلف المغصوب أو جنسه أو صفته أو قدره، حكمه عند المالكية والحنفية ٥/ ٥٩٩
• اختلاف الغاصب والمغصوب منه في رد المغصوب، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٦٠٠
• أخذ الرهن بالمغصوب، جوازه عند الحنابلة ٥/ ٩٦
• ادعاء الغاصب رد المغصوب إلى المالك، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٩٩
• ادعاء الغاصب هلاك المغصوب إذا لم يصدقه المغصوب منه، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٩٨
• اعتبار الاستخدام والتحميل غصباً ٥/ ٥٧٣
• اعتباره سبباً للضمان ٥/ ٦٠٣
• اعتباره معصية إن علم أنه مال الغير ٥/ ٥٨٢
• الإقرار به، حكمه ٦/ ٥٣٨
• إلزام الغاصب برد المغصوب إلى صاحبه ٤/ ٥٦١
• امتلاك الغاصب للمغصوب بالضمان، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٩٧
• امتلاك الغاصب المغصوب بالضمان، حكمه ٥/ ٥٨٧
• إمكان غصب العقار عند محمد وسائر الفقهاء ١٠/ ٥٧
• إمكان غصب المنقول باتفاق ١٠/ ٥٧
• انتفاع الغاصب بالمغصوب، حرمته عند أبي حنيفة ومحمد ٥/ ٥٨٨
• أنواع النقص التي تلحق المغصوب وضمانها ١٠/ ٧٥٥
• الأوصاف المضمونة في المغصوب إما سبب هبوط الأسعار أو فوات وصف مرغوب فيه ١٠/ ٧٥٧
• براءة أحد الغاصبين بتضمين الآخر عند الحنفية ٥/ ٦٠١
• براءة الغاصب من الضمان بإيداع المغصوب عنده ٥/ ١١٠
• براءة الغاصبين من الضمان ٥/ ٦٠١
• البناء أو الغرس في الأرض المغصوبة، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٥٩٦
• البناء على المغصوب، حكمه عند المالكية ٥/ ٥٩٦
• البناء والغرس في الأرض المغصوبة، حكمه عند الشافعية ٥/ ٥٩٦
• البناء والغرس والزراعة في الأرض المغصوبة، ترجيح رأي المالكية فيه ٥/ ٥٩٧
• بيع المغصوب، بطلانه ٤/ ١٩٢
• تحريمه ٥/ ٥٧٢
• تحققه في المنقول دون العقار، عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٥/ ٦٠٧
• تحول يد الأمين إلى يد غاصب وهي يد ضمان ١٠/ ٧٩٧
• ترجيح ضمان منفعة المغصوب ١٠/ ٥١
• تصرف الغاصب بالمغصوب، حكمه عند المالكية ٥/ ٥٨٨

openkanal.com

- تصرفات الغاصب بالمغصوب، حكمه ٥/ ٥٨٧
- تضمين الآخذ من الغاصب، ولو جهل الغصب، حكمه عند الشافعية ٥/ ٦٠٢
- تضمين الغاصب أو من تصرف معه بالمغصوب، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٠١
- تضمين المستعير من الغاصب، حكمه ٥/ ٦٠٢
- تضمين الواضع يده على المغصوب إن كانت يده يد أمانة، حكمه عند الشافعية ٥/ ٦٠٢
- تعارض بيّنتي الغاصب والمغصوب، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٩٩
- تعريفه ٥/ ٥٧١
- تغير المغصوب بفعل الغاصب، حكمه عند الحنفية والمالكية ٥/ ٥٩٠
- تغير المغصوب بفعل الغاصب، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٥٩٠
- تغير المغصوب بنفسه، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٨٩
- تقدير المجلة للنقص اليسير والنقص الفاحش ٥/ ٥٩٣
- تملك الغاصب المغصوب بالضمان، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٥٨٩
- التوكيل في الغصب، عدم جوازه ٤/ ٧٥٦
- حق المالك في إزالة آثار الغصب، عند الشافعية ٥/ ٥٩٦
- حق المغصوب منه في تتبع المغصوب ١٠/ ٢٩
- خلاصة تضمين الآخذ من الغاصب، عند الحنفية والشافعية ٥/ ٦٠٢
- خلاصة حكم تضمين الغاصب غلة المغصوب عند المالكية ٥/ ٥٧٨
- دفع قيمة المغصوب إذا امتنع الرد، وجوبه ٤/ ٢٦٧
- دفع نفقة الزرع للغاصب إن اختار مالك الأرض أن يكون الزرع له، عند الحنابلة ٥/ ٦٠٣
- ذبيحة الغاصب حكمها ٣/ ٦٤٨
- رد الزيادة مع الأصل لصاحب المغصوب، وجوبه ٤/ ٢٦٦
- رد العين المغصوبة إلى صاحبها، وجوبه ٥/ ٥٨٢
- رد العين المغصوبة ما دامت قائمة ٥/ ٥٨٢
- رد المغصوب إلى يد المالك نفسه، وجوبه ٤/ ٧٣٩
- رد المغصوب وإزالة ما أحدثه الغاصب، وجوبه ٥/ ٥٩٤
- الرهن بالأعيان المغصوبة، عدم صحته عند الشافعية ٥/ ٩٦
- رهن المغصوب عند غاصبه، جوازه عند الحنفية ٥/ ١٠٩
- زراعة الأرض المغصوبة
  - حكمها عند الجمهور غير الحنابلة ١٠/ ٨١
  - حكمها عند الحنابلة ١٠/ ٨١
- زراعة الغاصب الأرض المعدة للإيجار، حكمها عند الحنفية ٥/ ٥٩٥
- زراعة الغاصب الأرض المعدة للزراعة، حكمها عند الحنفية ٥/ ٥٩٥
- الزكاة على غير المالك كغاصب، حكمها ٢/ ٦٥٣
- زيادة المغصوب بفعل الغاصب إن أمكن فصلها، حكمها عند الشافعية ٥/ ٥٩٠
- زيادة المغصوب بفعل الغاصب إن لم يمكن فصلها، حكمها عند الشافعية ٥/ ٥٩٠
- شراء المغصوب، حكمه ٥/ ٢٠٧
- الشراء من لحم الأغنام المغصوبة، حكمه ٥/ ٥٨٨
- شروط انتزاع الحق من يد الغاصب عن طريق قاضي المظالم ٦/ ٦٦٤
- ضابط الغصب، عند الفقهاء ٥/ ٥٧٥
- ضمان الأرض المغصوبة إن كانت تنقص بقلع غرس أو هدم بناء الغاصب، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٩٥
- ضمان الأعيان والمنافع والأوصاف في المغصوب في القانون ١٠/ ٧٥٩
- الضمان الجزئي بسبب النقصان في المغصوب أو الإتلاف الجزئي ١٠/ ٧٦٢
- ضمان زيادة المغصوب، حكمه ٥/ ٥٩٤
- ضمان صليب النصراني، حكمه ٥/ ٥٨٠
- ضمان العقار وغصبه ١٠/ ٧٤٨
- ضمان الغاصب للزيادة بالتعدي ٥/ ٥٧٥
- ضمان الغاصب منفعة المغصوب، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٥٧٨
- ضمان المسلم للخمر والخنزير إذا غصبها من ذمي ٥/ ٩٩
- ضمان المغصوب ٥/ ٣٣
- ضمان المغصوب إذا هلك ٥/ ٥٨٣
- ضمان منافع المغصوب
  - حكمه ٦/ ١٣٧
  - حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٧٧، ٥/ ٥٩٧
  - حكمه عند غير الحنفية ٥/ ٥٩٨، ١٠/ ٥١
- ضمان منافع المغصوب عند متأخري الحنفية ١٠/ ٣٨
- ضمان المنافع وغصبها ١٠/ ٧٥٠
- ضمان منفعة المغصوب إن كان وقفاً أو ليتيم أو معداً للاستغلال، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٥١

- ضمان نقصان المغصوب ١٠/ ٧٥٤
- ضمان نماء أو غلة أو زوائد المغصوب ١٠/ ٧٥٣
- عدم تكليف الغاصب بأجرة ما غصبه ٤/ ٥٦٨
- عدم رجوع الغاصب الثاني المتلف على أحد إن ضمنه المالك ٥/ ٦٠١
- عدم سقوط الضمان بالجهل ٥/ ٦٠٠
- عدم ضمان منفعة المغصوب عند الحنفية ١٠/ ٥١
- عدم وجوب الزكاة في المال الحرام كالمغصوب والمسروق والرشوة والاحتكار والتزوير والغش ومقدار الربا لأنه غير مملوك لأحد ووجوب رده لصاحبه ١١/ ٣٧٠
- عدم وقوع الغصب على العقار عند أبي حنيفة وأبي يوسف ١٠/ ٥٧
- عدم وقوع الغصب على العقار في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٥٧
- عقوبة الغاصب، عند الحنفية والمالكية ٥/ ٥٨٢
- غاصب الغاصب وهلاك المغصوب أو إتلافه ١٠/ ٧٦٦
- الغصب الخطأ، حكمه ٥/ ٥٨٢
- غصب الخمر، حكمه ٥/ ٥٨٠
- غصب العقار، حكمه ٥/ ٥٧٥
- غصب غير المتقوم، حكمه ٥/ ٥٧٩
- غصب مال الحربي، حكمه ٥/ ٦١٠
- غلة المغصوب
  - حكمها ٥/ ٥٩٧
  - حكمها عند أبي حنيفة ومحمد ٥/ ٥٧٧
- الفرق بين السارق والغاصب ٦/ ٤٤
- الفرق بين مطالبة الكفيل ومطالبة الغاصب وغاصب الغاصب ٥/ ٤١
- الفرق بينه وبين السرقة ٥/ ٥٧٣
- كيفية تقدير ضمان النقصان ٥/ ٥٩٣
- كيفية الضمان بالغصب ٥/ ٦١٢
- كيفية الضمان بالنسبة للأموال بسبب الغصب أو الإتلاف ١٠/ ٧٢٨
- كيفية ضمان المغصوب ٥/ ٥٨٣
- ما يجب على الذمي باستهلاكه خمر الذمي ٥/ ٥٨٠
- ما يخرج به الغاصب عن عهدة الضمان ٥/ ٥٨٧
- ما يضمن في الإتلاف يضمن في الغصب ٥/ ٥٧٦
- ما يضمن في البيع يضمن في الغصب ٥/ ٥٧٦
- المضاربة في المال المغصوب، حكمها ٤/ ٦٣٨
- المغصوب الذي تضمن منافعه عند متأخري الحنفية ٦/ ١٣٧
- من زرع في الأرض المغصوبة فأخذها صاحبها في إبان الزراعة، حكمه عند المالكية ٥/ ٥٩٦
- من غصب أرضاً فغرس فيها أو بنى عليها بأكثر من قيمتها، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٩٤
- من غصب أرضاً فغرسها، حكمه عند المالكية ٥/ ٥٩٦
- من غصب شيئاً من غاصب فهلك في يده، حكمه ٥/ ٦٠٠
- من غصب مساحة وبنى عليها أو حولها بأكثر من قيمتها، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٩٤
- منافع المغصوب، حالات ضمانها عند الحنفية ٥/ ٥٩٧
- مؤنة رد العين المغصوبة ٤/ ٧٣٩، ٥/ ٥٨٣
- نفقة المغصوب، حكمها ٥/ ٦٠٢
- النقص الفاحش في عين المغصوب، حكمه ٥/ ٥٩٢
- نقص المغصوب، أحواله ٥/ ٥٩١
- نقص المغصوب أو زيادته بسبب تغير الأسعار، حكمه ٥/ ٥٩٣
- نقص المغصوب بآفة سماوية، حكمه عند المالكية ٥/ ٥٩٣
- نقص المغصوب بسبب فوات جزء من العين، حكمه ٥/ ٥٩٢
- نقص المغصوب بسبب فوات معنى مرغوب فيه في العين، حكمه ٥/ ٥٩٢
- نقص المغصوب بسبب فوات وصف مرغوب فيه إن لم يكن ربوياً، حكمه ٥/ ٥٩٢
- نقص المغصوب بسبب هبوط الأسعار إذا رده في مكان الغصب، حكمه ٥/ ٥٩١
- نقص المغصوب بفعل الغاصب، حكمه عند المالكية ٥/ ٥٩٣
- النقص اليسير في عين المغصوب، حكمه ٥/ ٥٩٢
- نقض البناء في الأرض المغصوبة، جوازه عند الصاحبين ٤/ ٢٦٧
- هلاك زوائد المغصوب أو نمائه في يد الغاصب، حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٥/ ٥٧٧
- وقت تقدير العوض، عند الشافعية ٥/ ٥٨٦

■ الغضبان

- طلاقه، حكمه ٨/ ٣٥٢

obeikandl.com

■ **الغفلة**
- أثر الحجر على المغفل ٥/ ٣٢٤
- بدء الحجر على المغفل ونهايته، حكمه ٥/ ٣٢٥
- تصرفات المغفل، حكمها ٥/ ٣٢٥
- تصرفات المغفل قبل الحجر القضائي، حكمها ٥/ ٣٢٥
- الفرق بين السفيه وذو الغفلة ١٠/ ١٣٣
- المغفل، تعريفه ٥/ ٣٢٤، ١٠/ ١٣٣
- مقارنة بين الغفلة والسفه ١٠/ ١٣٣

■ **الغلط**
- الجهالة والغرر والغلط والشرط المفسد أسباب فساد العقود ومنها البيع ١١/ ٣٤
- عدم اعتبار الغلط الباطني عند الفقهاء ١٠/ ٢١١
- عدم اعتبار الغلط في الحكم الشرعي عند الفقهاء ١٠/ ٢١١
- الغلط في جنس المعقود عليه، حكمه ١٠/ ٢١٠
- الغلط في شخص العاقد، حكمه ١٠/ ٢١٠
- الغلط في القانون، حكمه ١٠/ ٢١١
- الغلط في قيمة المعقود عليه، حكمه ١٠/ ٢١٠
- الغلط في الوصف في عقد الزواج، حكمه عند الإمام أحمد ١٠/ ٢١١
- الغلط في وصف المعقود عليه في العقود التي لا تقبل الفسخ، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢١١
- الغلط في وصف المعقود عليه في العقود القابلة للفسخ، حكمه ١٠/ ٢١٠
- معنى الغلط في جنس المعقود عليه ١٠/ ٢١٠
- معنى الغلط في وصف المعقود عليه ١٠/ ٢١٠

■ **الغلو**
- اتهام الإسلام بالغلو والإرهاب ١٣/ ٨٣٨
- الإرهاب نتيجة للغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٨
- الأسباب الداخلية للتطرف والغلو ١٣/ ٨٤٤
- أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٣
- الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٦
- أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٤٩
- تحقيق النفوذ والمشاركة في السلطة من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٥٠
- ترك المغالاة في الدين أو التشدد أو التعمق فيه ١٣/ ٦٤٤
- التشدد في الدين والتكفير وانحراف الفكر من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧١٤
- التطرف والغلو في الدين ١٣/ ٦٩٨
- تعريف الغلو في الدين ١٣/ ٨٤٠
- التعصب المذموم من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٧
- التعليم وإزالة غبش الجهل والشبهات لمعالجة الغلو ١٣/ ٨٥٢
- التكفير من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٥
- الجهل بأحكام الإسلام الدينية والسياسية من أسباب التطرف والغلو ١٣/ ٨٤٤
- الحد من تجاوز السلطة الحاكمة حدودها من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٥٠
- الحد من التخلف الاقتصادي والبطالة من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٥١
- حرمة الإرهاب والتطرف والغلو ١٣/ ٨٤٢
- رفض الإسلام للغلو والإرهاب وتمثله الوسطية ١٣/ ٨٥٣
- رفض الغرب وضع تعريف للغلو أو الإرهاب ١٣/ ٨٣٩
- السبب الخارجي للغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٣
- سيطرة الأطماع والأهواء من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٤
- ضعف العلاقة بين العلماء الثقات وبعض الشباب من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٦
- عدم وجود الغلو أو التطرف أو الإرهاب في تعاليم الإسلام ١٣/ ٧٦٨
- علاج ظاهرة الغلو ١٣/ ٨٥٢
- الغلو في فهم فريضة الجهاد من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٧
- الفتاوى الشاذة التي يصدرها بعض العلماء من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن موقف الإسلام من الغلو والتطرف والإرهاب ٩/ ٧٥٩
- اللجوء إلى أسلوب الحوار والبيان لمعالجة الغلو ١٣/ ٨٥٢
- محاولة فرض التدين ونظام الدين بالإكراه والقوة من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٦
- المغالاة في الولاية إلى الإسلام والبراءة من السلطة السياسية وألوانها من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٧
- مقاومة كل أنواع التطرف والغلو في البلاد التي لا عدوان فيها على المسلمين من مظاهر السماحة واليسر في الإسلام ١٣/ ٦٨١
- من معاني الوسطية عدم التعمق أو الغلو في الدين ١٣/ ٧٨٢

obeikandl.com

• من الوسطية الإسلامية انعدام ما يسمى بالإرهاب أي التطرف والغلو ١٣/ ٦٤٠
• نصرة الإسلام بتطبيق الشريعة من أهداف الغلاة المتطرفين ١٣/ ٨٤٩
• وسطية الإسلام فلا مغالاة ولا تطرف ولا تهاون أو تقصير ١٣/ ٦٣٩

■ **الغلوة**
• "غلوة السهم": مقدارها ١/ ١٢٤
• مقدارها (حاشية): ١/ ٥١٠

■ **الغناء**
• آلاته، حكمها ٣/ ٥٦٤
• استئجار المغنيات أو النائحات أو الراقصات أو أدوات الملاهي ١١/ ١٣٦
• حكمه ٣/ ٥٢٨، ٣/ ٥٦٤
• حكمه في حفل الزواج ٨/ ١٢٩
• الراجح في حكمه ٣/ ٥٦٦
• الربا ومهور البغي والسحت والرشاوى وأخذ الأجرة على النياحة والغناء والرقص والكهانة من أنواع الكسب المجمع على تحريمها ١١/ ٥٤
• سماع الغناء، مما ترد به الشهادة ٣/ ٥٦٦
• سماع الموسيقا، حكمه ٣/ ٥٦٧
• الغناء المهيج للسرور، حكمه ٣/ ٥٦٦
• القول بإباحة الغناء مطلقاً من الفتاوى الشاذة ١٢/ ٣٠
• ما يباح منه ٣/ ٥٦٦
• مجالسه، حكمها ٣/ ٥٦٧

■ **الغني**
• أخذه من صدقة التطوع حكمه ٣/ ٧٠
• إعطاؤه من الزكاة حكمه ٢/ ٧٨٧
• تعريفه عند الحنابلة بالنسبة للزكاة ٢/ ٧٨٩
• تعريفه عند الحنفية بالنسبة للزكاة ٢/ ٧٨٨
• تعريفه عند الشافعية بالنسبة للزكاة ٢/ ٧٨٨
• تعريفه عند المالكية بالنسبة للزكاة ٢/ ٧٨٨
• دفع صدقة التطوع إليه حكمها ٢/ ٧٩٥

■ **الغنيمة**
• إتلاف أحد الغانمين شيئاً منها، حكمه ٣/ ٧٥٨
• أحكامها ٣/ ٧٥٧
• اختصاص الإمام بتوزيع الفيء ٥/ ٤٣٢
• أخذ أحد المجاهدين شيئاً منها بغير حاجة في دار الحرب، حرمته ٣/ ٧٥٨
• أخذ شيء منها عدا الطعام والعلف، حكمه ٣/ ٧٦٠
• أدلة جمهور الفقهاء على عدم دخول أموال المسلمين في ملكية الكفار إذا استولوا عليها وغنمها المسلمون ولم تقسم ٧/ ٦١٩
• أدلة الشافعية على عدم تملك غير المسلمين أموال المسلمين بكل حال ٧/ ٦٢١
• استحقاق المدد للغنيمة، حكمه ٣/ ٧٦٥
• استيلاء الكفار على أموال المسلمين، حكمه ٣/ ٧٦٦
• إسلام أرباب الأموال قبل إحرازها بدار الإسلام، حكمه ٣/ ٧٥٨
• إسلام الأسرى في دار الحرب، حكمه ٣/ ٧٥٨
• الإسهام لفرسين، عند أبي يوسف ٣/ ٧٦٣
• اعتبار الغنائم مورداً لبيت المال ٥/ ٤٠٢
• إعطاء النساء والصبيان وأهل الذمة من الغنيمة ٧/ ٦٣١
• إقامة الحدود في دار الحرب عند الأوزاعي وكذا قسمة الغنائم ١٢/ ٦٥٠
• أقسام الغنيمة ٧/ ٥٧٣
• إلى من يصرف سهم ذوي القربى ٣/ ٧٦١
• امتلاك الغانمين لأربعة أخماسها ٥/ ٤٠٧
• أموال الحربي الذي أسلم قبل تمام الفتح ٧/ ٦٢٤
• أموال المسلم أو المعاهد المستردة من العدو ٧/ ٦١٧
• الانتفاع بشيء منها بعد الإحراز بدار الإسلام، حكمه ٣/ ٧٥٩
• أوجه الانتفاع بها في دار الحرب عند الحنفية ٣/ ٧٥٩
• بيع الإمام شيئاً من الغنيمة، حكمه ٣/ ٧٥٨
• بيع الإمام شيئاً منها بعد الإحراز بدار الإسلام، حكمه ٣/ ٧٥٩
• بيع شيء منها بعد القسمة، حكمه ٣/ ٧٥٩
• بيع شيء منها قبل القسمة، حكمه ٣/ ٧٥٩
• تاريخ الغنائم وتعريف الفيء والغنيمة ٧/ ٥٦٩
• تأكد الحق العام فيها بعد الإحراز بدار الإسلام عند الحنفية ٣/ ٧٥٩
• تخصيص أربعة أخماسها للغانمين ٣/ ٧٦٢
• ترجيح اعتبار الفيء والغنيمة بمعنى واحد ٥/ ٤١٢، ٧/ ٥٨٤
• ترجيح رأي الجمهور في استحقاق الفارس والراجل ٣/ ٧٦٣
• تعريفها ٣/ ٧٥٧
• تقسيم الغنائم حسب القانون الدولي ٧/ ٦٢٨
• تقسيمها ٣/ ٧٥٧
• تناول المقاتل من الغنيمة للضرورة ١٠/ ٥٧٦
• ثبوت الملك الخاص فيها بعد الإحراز والقسمة عند الحنفية ٣/ ٧٥٩

Orekhal.com

- حكم الأرض التي جلا عنها أصحابها خوفاً ٧/ ٥٨٨
- حكم الأموال الإسلامية المغنومة ٧/ ٦١٧
- الخراج والعشور والزكاة والجزية والغنيمة والضرائب موارد بيت المال ١٢/ ٦٣٤
- خمس الغنائم من الأموال العامة ١٣/ ٤٩٧
- دفع أربعة أخماس الغنيمة للغانمين ٧/ ٦٣٤
- رد المال على صاحبه بعد استرداده من الكفار بعد القسمة، حكمه عند الشافعية والظاهرية والشيعة الإمامية ٣/ ٧٦٧
- رد المال على صاحبه بعد استرداده من الكفار بعد القسمة، حكمه عند المالكية والحنفية والحنابلة والزيدية ٣/ ٧٦٧
- رد المال على صاحبه بعد استرداده من الكفار قبل القسمة، حكمه ٣/ ٧٦٧
- الرضخ للذمي منها، حكمه ٣/ ٧٦٣
- الرضخ للصبي المميز منها، حكمه ٣/ ٧٦٣
- الرضخ للمرأة منها، حكمه ٣/ ٧٦٣
- الزراعة والتجارة والصناعة والغنائم الحربية أهم المكاسب المشروعة ١١/ ١٦
- سبب تفضيل الفارس على الراجل ٣/ ٧٦٣
- سبب ذكر الله تعالى في الخمس في الغنائم ٣/ ٧٦٢
- السبب في عدم جواز قسمتها في دار الحرب، عند الحنفية ٣/ ٧٦٥
- سهم الرسول ﷺ بعد وفاته، حكمه ٣/ ٧٦١
- صرف الغنيمة اليوم لميزانية الجيش ٧/ ٦٣٥
- الصَّفي، تعريفه ٣/ ٧٦٢
- الطعام والعلف الفاضلين مع الغانمين بعد الإحراز قبل القسمة، حكمه ٣/ ٧٦٠
- عجز المسلمين عن نقلها إلى دار الإسلام، حكمه ٣/ ٧٦٠
- عدد الإسهام لأكثر من فرس، عند أبي حنيفة ومحمد وزفر ٣/ ٧٦٣
- عدم جواز إتلاف المنقولات من الغنيمة ٧/ ٦١٥
- عدم قسمة ولي الأمر الغنيمة مطلقاً ٧/ ٦٣٤
- الغنائم تابعة للجهاد وليست مقصوداً أساسياً فيه ٧/ ٥٦٩
- الغنائم، تعريفها ٥/ ٤٠٦
- الغنيمة عند فقهاء القانون الدولي ٧/ ٥٧٢
- الغنيمة في القانون الدولي وفي المدلول الإسلامي ٧/ ٦١٦
- فائدة ثبوت أصل الحق العام فيها، عند الحنفية ٣/ ٧٥٨
- قسمتها مجازفة في دار الحرب، حكمها ٣/ ٧٥٨
- قسمة الأراضي بين الغانمين ٧/ ٥٧٨
- قسمة الغنائم بين المقاتلين الغانمين ومنها الأموال المنقولة ٧/ ٦١٤
- قسمة الغنائم، جوازها ٥/ ٤٠٧
- قسمة الغنيمة في دار الحرب ٧/ ٦٣٢
- قسمة المنقول من الغنائم ٧/ ٥٨٧
- كيفية تقسيمها ٣/ ٧٦٠
- كيفية صرف سهم الرسول ﷺ ٣/ ٧٦١
- كيفية قسم خمسها بعد عهد النبوة ٣/ ٧٦٢
- كيفية قسمة الغنائم ومكانها ٧/ ٦٢٨
- كيفية ومكان قسمة الغنائم ٣/ ٧٦٠
- ما فعله عمر بن الخطاب في أراضي العراق ٧/ ٥٧٩
- ما يثبت به تملكها عند الشافعية ٣/ ٧٥٧
- ما يعطى للمقاتل من الغنيمة ٧/ ٦٣٠
- مال الحربي الذي أسلم قبل تمام الفتح، حكمه ٣/ ٧٦٧
- مبررات عدم قسمة الأرض التي فتحت عنوة بين الغانمين ٧/ ٥٨٣
- متى يثبت تملك الكفار لأموال المسلمين، عند الحنفية ٣/ ٧٦٦
- متى يثبت الحق العام للغانمين فيها، عند الحنفية ٣/ ٧٥٧
- مراتب ثبوت حق الغانمين في الغنيمة، عند الحنفية ٣/ ٧٥٧
- المراد بذي القربى ٣/ ٧٦١
- مشاركة المدد والجيش فيها، حكمه ٣/ ٧٥٨
- مقدار استحقاق الفارس والراجل ٣/ ٧٦٣
- مكان قسمتها عند الجمهور والظاهرية والإمامية والزيدية ٣/ ٧٦٥
- مكان قسمتها عند الحنفية ٣/ ٧٦٥
- ملكية الكفار أموال المسلمين بالاستيلاء عليها ٧/ ٦١٨
- من دخل دار الحرب راجلاً وقاتل فارساً، حكمه عند الحنفية ٣/ ٧٦٤
- مناقشة أدلة الفقهاء حول قسمة الأراضي بين الغانمين وعدم قسمتها ٧/ ٥٨٤
- موت أحد المجاهدين بعد إحرازها في دار الإسلام، حكمها ٣/ ٧٥٩
- وصف المقاتل المستحق للغنيمة، عند الجمهور غير الحنفية ٣/ ٧٦٤

obeikandl.com

• وصف المقاتل المستحق للغنيمة، عند الحنفية ٣/ ٧٦٤
• وقت تملكها عند الجمهور غير الحنفية ٣/ ٧٥٧

■ **الغيبة**
• أحوال جواز الغيبة بمقدار الضرورة ١٠/ ٥٨٠

■ **الفاتحة**
• تأمين الإمام بعد الفاتحة عند الجمهور غير المالكية ٢/ ١٨٧
• تأمين الإمام بعد الفاتحة عند المالكية ٢/ ١٨٧
• ترجيح عدم ترك قراءة الفاتحة مطلقاً في الصلاة ١/ ٦٩٧
• تركها للمأموم، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٨
• جهل قراءة الفاتحة في الصلاة عند المالكية ١/ ٦٩٥
• سجود السهولترك قراءة الفاتحة عند الحنفية ٢/ ٩٣
• قراءتها في الركعتين الثالثة والرابعة من الصلوات المفروضة عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧٥٢
• قراءتها في الركعتين الثالثة والرابعة من الصلوات المفروضة عند الحنفية ١/ ٧٥٢
• قراءتها في كل ركعة واجبة على الإمام والمنفرد عند المالكية والحنابلة ١/ ٦٩٦
• قراءتها فيما بعد الركعتين الأوليتين عند الحنفية ١/ ٧٦٣
• قراءتها وتعلمها، وجوبه عند المالكية ١/ ٦٩٧
• قراءة الفاتحة بغير العربية في الصلاة لا يجزىء بإجماع الفقهاء ١/ ٦٩٨
• قراءة الفاتحة بغير العربية للعاجز عنها جوازه عند الحنفية ١/ ٦٩٨
• قراءة الفاتحة في الصلاة شروط صحتها عند الحنابلة والشافعية ١/ ٦٩٧
• قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة السرية حكمه ١/ ٦٩٦
• كراهة قراءة المأموم للفاتحة في الصلاة الجهرية عند المالكية والحنابلة ١/ ٦٩٦
• المستحب في قراءة الفاتحة ١/ ٦٩٧

■ **الفاحشة**
• إباحة الإسلام للزينة والتمتع بالطيبات وتحريمه للفواحش ١٣/ ٦٦٠

■ **فاقد الطهورين**
• تنفله ١/ ٥٢٢
• حكمه ١/ ٥٢٠
• صلاته ١/ ٥٢٠
• قراءته للقرآن وهو جنب ١/ ٥٢٢
• ما يقرؤه في صلاته عند الحنابلة ١/ ٥٢٢

■ **الفاكس**
• التعاقد بواسطة الاتصال الحديث كالهاتف والفاكس ١١/ ٢١

■ **الفائدة**
• إجازة القانون للفائدة وعدم جوازها في الإسلام ١٠/ ٣٩٦
• أخذ الفائدة من المصارف ١٠/ ٥٦٥
• أخذ الفوائد من البنوك الأجنبية وإنفاقها في مصالح المسلمين، جوازه ٤/ ٤٧٦
• اعتماد أغلب الخدمات المصرفية في البنوك التقليدية على نظام الفوائد ١٣/ ٣٦٨
• أوجه الاختلاف بين الربا والفائدة عند الاقتصاديين ١١/ ٢٤١
• إيداع النقود في المصارف بدون فائدة ١٠/ ٥٩٤
• بطاقة الائتمان المتجدد وحكم التعامل بها ١٢/ ١٥٥
• تجرؤ بعض المسلمين على تحليل الفوائد المصرفية ٤/ ٤٧٢
• تحريم فوائد البنوك إجماعاً ١١/ ٢٤٨
• تسويغ أخذ الفائدة من البنوك الربوية بأنها فارق سعر العملة نتيجة التضخم أو بأنها من المرابحة ١١/ ٢٥٧
• التعامل المصرفي بالفوائد ١٢/ ٥٩
• تناول المجمع الفقهي في القاهرة لموضوع الربا والفائدة ١٢/ ٣٣
• حرمة التعامل بالسندات لاشتمالها على فائدة ثابتة وهي ربا ١١/ ٣٦٩
• حكم ترك فوائد الأموال الإسلامية في البنوك غير الإسلامية ١١/ ٥٥
• دفع الفوائد البنكية من أجل قروض سكنية ونحوها ١١/ ٥٦
• السحب بالبطاقات من الصراف الآلي من حساب الشخص أو بفائدة ١٣/ ١٦٧
• شبهات القائلين بإباحة فوائد البنوك ٤/ ٤٧٨
• شبهات القائلين بحل الفائدة المصرفية ١١/ ٢٤٩
• شهادات الاستثمار صورة من صور ودائع البنوك ذات الفوائد وليست مضاربة ١١/ ٣٨٥
• عدم ترك الفائدة للبنوك الأجنبية ١١/ ١٢٧
• عدم تعامل المصرف الإسلامي بالفوائد ٤/ ٤٨٨
• عدم جواز الاقتراض بفائدة لمن يجد من يقرضه ١٢/ ٢٢١

obeikandi.com

- عدم جواز تقاضي الفائدة بسبب تأخر السداد للدين ١١/ ٣٤٥
- عدم وجود فائدة ربوية من شروط جواز التعامل ببطاقة الائتمان والحسم ١٢/ ١٥٥
- الفائدة التي يدفعها صندوق التوفير، حرمتها ٤/ ٥١٨
- الفائدة عند الاقتصادي ١١/ ٢٤٠
- الفائدة في بطاقات الائتمان في البنوك التقليدية ١٣/ ٣٦٩
- الفائدة في المصارف التقليدية وعدم ثباتها ١٣/ ٣٧١
- الفائدة المحددة بمقدار معين، حرمتها ٤/ ٤٨١
- الفائدة المركبة، حرمتها ٤/ ٤٧٣
- الفائدة والربا بمعنى واحد في الحكم الإسلامي ١١/ ٢٤٠
- فتوى لجنة الفتوى في مصر حول قبض فوائد الودائع للمسلمين في البنوك الأجنبية ١٢/ ٦٨
- فرض البنك فائدة مركبة عند عدم سداد الدين ١١/ ٢٤٨
- الفرق بين الإقراض بفائدة والقرض الحسن ١٣/ ٣٧٨
- الفرق بين الربا والفائدة ١٣/ ٣٧٨
- الفرق بين الربح وعائد الاستثمار وبين الربا أو الفائدة ١١/ ٥٢١
- الفرق بين عقد القرض بفائدة وعقد المضاربة الشرعية ٩/ ٧٠٣
- فوائد البنوك المركبة أسوأ من ربا الجاهلية ١١/ ٢٤٢
- الفوائد في قوانين الدول العربية ٤/ ٤٧٧
- فوائد المصارف التقليدية من الربا المحرم شرعاً ٩/ ٧٠٢
- فوائد المصارف، حرمتها ٤/ ٤٧١
- قرار مجمع الفقه الإسلامي في السندات ١١/ ٣٨٣
- القول بإباحة فوائد المصارف من الفتاوى الشاذة ١٢/ ٣٠
- ما يأخذه المصرف من فوائد، حكمها ٤/ ٨٦
- مسوغات القائلين بإباحة فوائد البنوك الربوية ١١/ ٢٥٦
- مشروعية الأسهم وحظر المستندات لأنها تتضمن قروضاً بفائدة ١٣/ ٥٠٣
- نتائج نظام الفوائد ٤/ ٤٨٩

■ **الفتح**
- آثار الفتح ٧/ ٧٧٣
- أثر الفتح بالنسبة للأموال والأشخاص ٧/ ٧٧٣
- أموال الحربي الذي أسلم قبل تمام الفتح ٧/ ٦٢٤
- انتهاء الحرب بالفتح وآثاره ٧/ ٧٦٥
- تسويغ نظرية الفتح الإسلامي ٧/ ٧٦٥
- تشريع الحرب وبالتالي الفتح والغلبة هو آخر الطرق المشروعة مع العدو ٧/ ٧٦٦
- حقوق وواجبات الذميين في البلدان التي يفتحها المسلمون ٧/ ٧٧٤
- صيانة الإسلام دماء وأموال من فتحت بلدانهم ٧/ ٧٧٣
- غاية الفتح الإسلامي تمكين قبول الدعوة الجديدة ٧/ ٧٦٨
- فتح غير المسلمين لبلاد المسلمين ٧/ ٧٧١
- فتح المسلمين لبلاد عدوهم ٧/ ٧٧١
- الفتوحات الإسلامية لدفع العدوان ١٢/ ٦٧١
- الفتوحات الإسلامية ليست حروب استعمار وجباية ٧/ ٧٦٩
- الفتوحات الإسلامية ليست حروباً دينية ٧/ ٧٦٨
- ما ترتب على الفتوحات الإسلامية ومشروعية هذه الفتوحات ١٢/ ٤٧٣
- مشروعية الفتح الإسلامي ٧/ ٧٧٠
- ميزة الفتح الإسلامي ٧/ ٧٦٦

■ **فتح الاعتماد**
- الفرق بين الاعتماد المستندي وفتح الاعتماد ١١/ ٤٦٤

■ **فتح خيبر**
- فتح خيبر هل كان صلحاً أو عنوة ٧/ ٦٠١

■ **فتح الذرائع**
- وجوب أن يلاحظ المفتي الأخذ بمبدأ فتح الذرائع وسد الذرائع أي مراعاة الوسائل والغايات أو المقاصد ١٢/ ٣٤٤

■ **فتح الشام**
- فتح الشام هل كان عنوة أو صلحاً ٧/ ٦٠٥

■ **الفتح على الإمام**
- آدابه ٢/ ٢٤، ٢/ ٢٤
- تعريفه ٢/ ٢٤
- حكمه في الصلاة ٢/ ٢٤

■ **فتح مصر**
- فتح مصر هل كان عنوة أو صلحاً ٧/ ٦٠٨

■ **فتح مكة**
- أدلة جمهور الفقهاء القائلين بفتح مكة عنوة ٧/ ٥٩٤
- أدلة الشافعية في أن مكة فتحت صلحاً ٧/ ٥٩٦

obeikandl.com

- فتح مكة هل كان صلحاً أو عنوة ٧/ ٥٩٢
- مناقشة أدلة الفقهاء الذين قالوا: إن مكة فتحت عنوة، والذين قالوا: فتحت صلحاً ٧/ ٥٩٨

■ الفتنة

- الجهاد حالة الاعتداء على الدعاة إلى الإسلام أو محاولة بث الفتنة بين المسلمين ٧/ ١٧٠
- حرمة الاتجار فيما يؤدي إلى الفتنة والفساد ١١/ ١٨
- عدم جواز جعل حرية الرأي سبباً لزرع الفتنة ١٣/ ٨٢٨
- فتنة الذمي للمسلم عن دينه أو قذفه أو دعوته إلى دينه أو سب الله أو رسول الله ﷺ وأثر ذلك على العهد مع أهل الذمة ٧/ ٣٥٣
- فتنة المسلمين عن دينهم من مظاهر العدوان ٧/ ٩١، ١٢/ ٧٠١
- الفتنة والفساد مما ينجم عن الظلم ١٣/ ٦٩٧
- منع فتنة بعض المسلمين من أمثلة رد العدوان ١٢/ ٦٤٨

■ الفتوى

- اتجاه الفتوى في مدرستي الحديث والرأي ١٢/ ٣٢٧
- اجتهاد المفتي ألا يدع الأمر المجمع عليه إلى الأمر المختلف فيه ١٢/ ٣١
- اختصاص هيئة الرقابة الشرعية بوضع الخطط والأنظمة الشرعية للمصرف وإصدار الفتاوى والتوصيات ١٣/ ٣٣٨
- أسباب اختلاف الفتوى ١٢/ ٣٣٩
- أسباب اختلاف الفتوى بسبب الاختلاف في فهم القرآن وبسبب ثبوت السنة النبوية والاختلاف في الرأي ١٢/ ٣٢٠
- أسباب ازدهار الفقه والفتوى في عصر أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٦
- أسباب تغير الفتوى ١٢/ ٢٩٣
- استئصال ومحاربة الفتاوى الشاذة من طرق الوقاية من التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧٢٢
- اشتراط أن تكون الفتوى غير مصادمة نصاً أو أصلاً ١٢/ ٣٠٩
- اشتراط العدالة في المفتي ١٢/ ٣١
- الأصل في المفتي أن يكون مجتهداً ١٢/ ٣٠٥
- إطلاق لفظ المفتي على متفقهة المذاهب ١٢/ ٣٠٧
- اقتصار تغير الفتوى على الأحكام الشرعية الاجتهادية القياسية والمصلحية ١٢/ ٣٣٩
- التزام هيئات الفتوى الشرعية للعمل المصرفي بقرارات المجامع الفقهية ١٣/ ٣٢٩
- أمثلة من تغير الفتوى مراعاة للمصالح أو درءاً للمفاسد ١٢/ ٢٩٤
- إنشاء المجلس الأوربي للإفتاء ١٢/ ٩٠
- انعدام الورع عند أصحاب الآراء الحديثة الجريئة على الدين ١٢/ ٣١
- أهمية الفتوى الجماعية ٩/ ٧٥٧
- التجرؤ في العصر الحالي على اقتحام الفتوى ١٢/ ٢٧
- التحذير من الفتاوى التي لا تستند إلى أصل شرعي ٨/ ٦٥٤
- تحقيق أهم كتب الفتاوى والاستفادة منها ٩/ ٦٤٤
- تعريف المفتي ١٢/ ٢٨٠
- تعريفها ١/ ٣٥، ١٢/ ٣٠٥
- تغير الفتوى بسبب تغير العرف ١٢/ ٣٤٢
- تغير الفتوى رعاية للضرورات والحاجات والأعذار الاستثنائية ١٢/ ٣٤٤
- تغير الفتوى رعاية للمصالح ودرءاً للمفاسد ١٢/ ٣٣٩
- التوعية اللازمة لفهم علم مقاصد الشريعة، ومعايير الفتوى من طرق علاج التطرف ١٣/ ٧٤٢
- توقيع المفتي فيما كتب من فتوى عن الله ربّ العالمين ١٢/ ٢٨٢
- حجية قرارات هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ومدى إلزاميتها القانونية ١٣/ ٣٣٠
- الخطأ في الفتوى ١٢/ ٢٨١
- سؤال المفتين ضرورة للتعلم ١٢/ ٢٨١
- سؤال المفضول مع وجود الأفضل ١/ ٨٧، ١/ ١١٢، ١/ ١١٨
- شروط الفتوى السليمة ١٢/ ٣٠٦
- صدور بعض الفتاوى الشاذة ١٢/ ٢٩
- صفات المفتي ١٢/ ٣٣٦
- ضوابط الفتوى ١٢/ ٢٩٠
- ضوابط الفتوى الصحيحة ١٢/ ٣٣٦
- ضوابط وآليات اختيار أعضاء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ١٣/ ٣٢٦
- عدم جواز الاعتماد على الفتاوى الشاذة لتبرير الإرهاب ٧/ ١٧٢
- العمل بالفتوى بالأيسر والأسهل ١٢/ ١٥١
- الفتوى بالرأي الضعيف، حكمها ١/ ١١٣
- الفتوى بأيسر المذاهب ١/ ١٠٥
- الفتاوى الشاذة التي يصدرها بعض العلماء من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٥
- الفتوى الصحيحة ١٢/ ٣٣٦

obeikandl.com

- الفتوى في العصور الإسلامية الأولى ١٢/ ٣٠٢
- الفتوى في عهد أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٤
- الفتوى في عهد التابعين ١٢/ ٣٢١
- الفرق بين الفتوى الفردية والجماعية ١٢/ ٢٨٥
- الفرق بين الفتوى في مسألة تقليدية والفتوى في مسألة جديدة ١٢/ ٢٨٦
- الفرق بين الفتوى والاجتهاد ١٢/ ٢٨٣
- الفرق بين الفتوى والقضاء ١٢/ ٢٨٤
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإفتاء شروطه وآدابه ٩/ ٧٥٦
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن سبل الاستفادة من النوازل - الفتاوى ٩/ ٦٤٤
- ما تقتضيه عدالة المفتي ١٢/ ٣٣٨
- مراعاة المفتي تغير العرف ١٢/ ٣٤٢
- مراعاة المفتي الظروف الاستثنائية من ضرورة أو حاجة أو عذر ١٢/ ٣٤٤
- مسؤولية الفتوى ١٢/ ٢٨١
- مشروعية الفتوى ١٢/ ٢٨١
- مقتضيات العدالة في المفتي ملاحظته ثلاثة أمور ١٢/ ٣١
- من الفتاوى التي تغيرت بسبب تغير العرف ١٢/ ٣٤٢
- من يستفتي العامي ١٢/ ٣٣٧
- منهج تغير الفتاوى في عالم مفتوح معاصر ١٢/ ٣٣٨، ١٢/ ٢٩٢
- منهج الفتوى ومستلزماتها وأحوال تغيرها ١٢/ ٣٣٦
- مواءمة المفتي بين النص الشرعي ورعاية المصالح ودرء المفاسد ١٢/ ٣٠٣
- نشر الفتاوى الصادرة عن هيئات المؤسسة الإسلامية للانتفاع بها ١٣/ ٣٣٢
- وجوب أن يلاحظ المفتي الأخذ بمبدأ فتح الذرائع وسد الذرائع أي مراعاة الوسائل والغايات أو المقاصد ١٢/ ٣٤٤
- وجوب كون المفتي عدلاً ١٢/ ٣٣٧

■ الفداء

- أخذ الفداء من الأسرى بعد السبي ٧/ ٣٩٤
- تعين فداء الأسرى بالمال أو بالأسرى في هذه الأيام ٧/ ٤٢٠
- عدم جواز فداء الأسرى بمال عند الحنفية ٧/ ٤١٧، ٧/ ٤٨٦

■ الفدان القديم

- مقداره ١/ ١٢٤

■ الفدان المصري

- مقداره ١/ ١٢٤

■ الفرار

- الفرار من القتال ٧/ ٨٠٤

■ الفرس

- أسباب الحروب ضد قريش والفرس والروم ٧/ ٧٨

■ الفرسخ

- مقداره ١/ ١٢٤، ١/ ٤١٣

■ الفرض

- ترادفه مع الواجب ١/ ٦٢
- تعريفه ١/ ٦٢
- تعريفه عند الجمهور ١/ ٥٠٠
- حكمه ١/ ٦٢

■ فرض العين

- تعريف فرض العين ومن يطالب به ١٢/ ٤١٥
- مسؤولية الجماعة مترددة بين فرضية العين وفرضية الكفاية ١٢/ ٤١٥

■ فرض الكفاية

- تعريف فرض الكفاية ومن يطالب به ١٢/ ٤١٦
- حكم العمل بفرض الكفاية ١٢/ ٤١٦
- مسؤولية الجماعة مترددة بين فرضية العين وفرضية الكفاية ١٢/ ٤١٥

■ الفرق

- امتداد أفق الاجتهاد الجماعي في رده على الفرق والمذاهب المعاصرة ١٢/ ١٧
- العلاقة مع الفرق المخالفة التي لم تصل إلى مرحلة الكفر أو الضلال ١٢/ ٧٥١
- مقداره ١/ ١٢٥

■ الفرقة

- حق السليم من الزوجين في طلب الفرقة من الزوج المصاب بالإيدز ٩/ ٨٢٤

■ الفروغ

- انظر بدل الخلو

■ الفساد

- إزالة فساد العقد بتعيين المجهول ١٠/ ٢٧١
- أسباب الفساد التي تؤثر في البيع ١١/ ٣٤
- أسبابه ١/ ٦٦، ١٠/ ٢٩٢
- أسبابه عند الحنفية ١٠/
- استحقاق الفاسد للفسخ

obeikandl.com

- استحقاق المفسد للعذاب ١٢/ ١١٣
- استعمال الفقهاء لألفاظ الفسخ والفساد والبطلان دون تفرقة ١٠/ ٢٨٤
- الإسلام دين الرحمة والحضارة ولا يقر العدوان والفساد ١٣/ ٧٦٩
- امتناع فسخ العقد الفاسد إذا تعلق به حق الغير ١٠/ ٢٨٤
- امتناع فسخ العقد الفاسد بهلاك أو تغير المعقود عليه ١٠/ ٢٨٤
- انطباق عقوبة المحاربين على المخربين والمفسدين ١٣/ ٧٠٢
- انقلاب العقد الفاسد صحيحاً ١٠/ ٢٨٣
- أهم البيوع الفاسدة ١١/ ٣٢
- أوجه الشبه بين الفساد والبطلان ١٠/ ٢٧٠
- إيذاء الآخرين والإضرار بهم من صور الفساد ١٢/ ١٢٣
- البغي من صور الفساد ١٢/ ١٢٢
- البيع الباطل والبيع الفاسد ١١/ ٢٩
- البيعتان في بيعة من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٥
- تحريم الإسلام كل أنواع الفساد ١٣/ ٧٠٢
- ترادف البطلان والفساد عند الجمهور ١٠/ ٢٨٣
- ترادف الفساد والبطلان عند الفقهاء ١٢/ ١١١
- التصرفات التي لا يترادف فيها البطلان والفساد عند الشافعية ١٠/ ٢٨٣
- التصرفات التي يتباين فيها الفساد والبطلان عند الحنفية ١٠/ ٢٨٣
- التصرفات التي يترادف فيها الفساد والبطلان عند الحنفية ١٠/ ٢٨٣
- تعاطي العقود الفاسدة، حرمتها إلا لمضطر ١٠/ ٢٨٣
- تعريف البيع الباطل والبيع الفاسد ١١/ ٣٠
- تعريف الفساد وصوره من الوجهة الشرعية ١٢/ ١٠٨
- تعريفه ١/ ٦٥، ١٢/ ١١٠
- تعريفه عند الحنفية ١٠/ ٢٨٣، ١٠/ ٣٢٣
- تنديد القرآن بالفساد ١٢/ ١١٠
- ثبوت الملك الخبيث في العقد الفاسد في القبض ١٠/ ٢٨٤
- جرائم التعزير من أنواع الفساد ١٢/ ١٣٥
- جرائم الحدود من أنواع الفساد ١٢/ ١٢٨
- جريمة الرِّدة من أنواع الفساد ١٢/ ١٣٤
- جريمة الزنا واللواط والشذوذ من أنواع الفساد ومن ١٢/ ١٣٠
- جريمة السرقة من أنواع الفساد ١٢/ ١٣٢
- جريمة شرب المسكرات من الخمر من أنواع الفساد ١٢/ ١٣٢
- جريمة القتل من أنواع الفساد ١٢/ ١٢٩
- جريمة القذف من أنواع الفساد ١٢/ ١٣١
- الجهالة والغرر والغلط والشرط المفسد أسباب فساد العقود ومنها البيع ١١/ ٣٤
- الحرابة من صور الفساد ١٢/ ١٢١
- حرمة الاتجار فيما يؤدي إلى الفتنة والفساد ١١/ ١٨
- حكم الفساد أو الإفساد في الشرع ١٢/ ١١٣
- حكم المضاربة الفاسدة ١١/ ١١٢
- خبث الملك في البيع الفاسد وإثم العاقد ١٠/ ٣٢٤
- الخلط بين ارتكاب الفساد في عصرنا ومناصرة الإسلام ١٢/ ١٣٦
- الخوارج كالبغاة في الفساد ١٢/ ١٢٦
- سببه ١٠/ ٢٦٨
- سعة نظرية الشروط المفسدة للعقد في الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٩٧
- الشرط الفاسد ما كان منافياً لمقتضى العقد ١٣/ ٢٩٧
- شرطا فسخ العقد الفاسد عند الحنفية ١٠/ ٢٨٤
- صور الفساد ١٢/ ١١٧
- عدم سريان التقادم على العقد الفاسد ١٠/ ٢٧١
- عدم قبول العقد الفاسد للإجازة ١٠/ ٢٧٠
- العقود التي لا يجري فيها الفساد ١٠/ ٢٧٠
- العقود التي يجري فيها الفساد ١٠/ ٢٧٠
- الفتنة والفساد مما ينجم عن الظلم ١٣/ ٦٩٧
- فساد إبرام صفقتين في صفقة ١٠/ ٢٨٣
- فساد البيع إذا كان الثمن فيه مالاً غير متقوم ١٠/ ٢٨٣
- فساد بيع المجهول جهالة فاحشة ١٠/ ٢٨٣
- الفساد عند الحكماء ١٢/ ١١٠
- الفساد عند علماء أصول الفقه ١٢/ ١١١
- فسخ العقد الفاسد لا يحتاج إلى القضاء ١٠/ ٢٨٤
- فسخ العقد الفاسد، وجوبه ١٠/ ٢٨٣
- فسخ العقد لفساده شرعاً عند الحنفية ١٠/ ٢٩١
- اللجوء إلى القضاء في فسخ العقد الفاسد عند النزاع ١٠/ ٢٨٤
- مما ورد في السنة النبوية من تحريم للفساد ١٢/ ١١٥
- مما ورد في القرآن في تحريم الفساد ١٢/ ١١٣
- نظريته ١/ ١٠٣
- النفاق من أهم صور الفساد ١٢/ ١١٨
- وجوب مقاومة الأمة للفساد ١٢/ ١١٥

■ **الفسخ**
• آثاره ١٠/ ٣٢٣، ١٠/ ٣٣٢
• أثره بالنسبة للغير ١٠/ ٣٣٢
• أثره بين الطرفين المتعاقدين ١٠/ ٣٣٢
• أثره الرجعي في العقود الفورية ١٠/ ٣٣٣
• أثره في الماضي والمستقبل ١٠/ ٣٣٣
• الإجارة
عدم قبولها للفسخ عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٢٩٨
فسخها لهلاك العين المؤجرة ١٠/ ٢٩١
• أساس حق الفسخ في الشريعة ١٠/ ٢٨٦
• أساسه ١٠/ ٣٠٠
• أسبابه ١٠/ ٢٨٨
• أسبابه التي أقرها الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٢٤
• استحقاق الفاسد للفسخ ١٠/ ٣٠٣
• استعمال الفقهاء لألفاظ الفسخ والفساد والبطلان دون تفرقة ١٠/ ٢٨٤
• استعماله بمعنى رفع العقد بالنسبة للمستقبل ١٠/ ٢٧٨
• استعماله بمعنى رفع العقد من أصله ١٠/ ٢٧٨
• اشتراط علم الطرف الآخر في الفسخ في العقد غير اللازم عند الحنفية ١٠/ ٢٩١
• إعادته للمتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد ١٠/ ٣٣٢
• اعتباره نقضاً لعقد الزواج ١٠/ ٢٨١
• أعذار للعين المؤجرة تجيز الفسخ ١٠/ ٢٩٧
• أعذار للمستأجر تجيز الفسخ ١٠/ ٢٩٧
• أعذار للمؤجر تجيز الفسخ ١٠/ ٢٩٧
• امتناعه إذا تعلق بالعقد حق الغير ١٠/ ٣٣٣
• امتناعه بسبب التصرف بالمعقود عليه من قبل القابض ١٠/ ٣٠٤
• امتناعه بسبب الزيادة المتصلة غير المتولدة من الأصل ١٠/ ٣٠٤
• امتناعه بسبب هلاك المعقود عليه أو تغيره ١٠/ ٣٠٣
• إناطته بشرط الإلغاء في الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٢٦
• انفساخ البيع بقول المشتري دون قضاء عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٢٩٤
• انفساخ البيع لهلاك المبيع إذا كان في يد المشتري عند الحنفية ١٠/ ٢٩٣
• انفساخ البيع لهلاك المبيع الجزئي إذا كان في يد البائع، حكمه عند الحنفية والشافعية ١٠/ ٢٩٣
• أنواعه ١٠/ ٢٩٢
• الباطل لا يحتاج إلى فسخ ١٠/ ٣٠٣
• بعض أسبابه ١٠/ ٣٢٧
• البيع إذا هلك المبيع، حكمه عند المالكية ١٠/ ٣١٥
• بيع الثمار، فسخه بسبب الجوائح عند المالكية والحنابلة ١٠/ ٢٩٩
• تأثر العاقدين وورثتهما عند الجمهور غير الحنفية برجعية الفسخ ١٠/ ٣٣٣
• تحمل الملتزم تبعة هلاك المعقود عليه ١٠/ ٢٩٩
• ترجيح رأي الجمهور في الفسخ بسبب الإفلاس ١٠/ ٣٠٣
• التصرف في المعقود عليه لمصلحة الغير مانع من الفسخ ١٠/ ٣٣٢
• تعريفه اصطلاحاً ٥/ ٧٢، ١٠/ ٢٧٨، ١٠/ ٣٢٣
• تعريفه، لغة ١٠/ ٢٧٨
• تعويض المتضرر من الفسخ في القانون ١٠/ ٢٩٨
• تفريق القاضي بسبب إباء الزوجة الإسلام حكمه عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
• جوازه إعمالاً لإرادة العاقد ١٠/ ٢٨٥
• جوازه بانعدام الرضا الصحيح لأحد العاقدين ١٠/ ٢٨٧
• جوازه بسبب الخيار ١٠/ ٢٨٥
• جوازه قضاء رعاية لحق الشرع ١٠/ ٢٨٥
• جوازه قضاء لرفع الظلم عن أحد العاقدين ١٠/ ٢٨٥
• جوازه لتعذر تنفيذ الالتزام ١٠/ ٣١٤
• حاجته لحكم القاضي إن كان بسبب عيب وقد تم القبض ١٠/ ٢٩٤
• حالات عدم الفسخ ١٠/ ٣١٨
• حالات فسخ العقود ١٠/ ٣١٤
• حالات فسخ العقود وحالات عدم الفسخ ١٠/ ٣١٤
• حالاته في العقود اللازمة ١٠/ ٢٦٣
• حدوثه بالتراضي أو بالقضاء ١٠/ ٢٨٤
• حدوثه بالتراضي والاتفاق ١٠/ ٢٨٥
• حدوثه بانتهاء مدة العقد أو تحقق غرضه ١٠/ ٢٦٤
• حدوثه بحكم الشرع ١٠/ ٢٩٤
• حدوثه بخيار العيب والتصرية من حينه ١٠/ ٣٣٤
• حدوثه بسبب الإخلال بالالتزام ١٠/ ٣٢٧
• حدوثه بسبب الخيار ١٠/ ٢٦٤
• حدوثه بسبب ظروف طارئة في القانون ١٠/ ٢٦٤
• حدوثه بسبب فساد العقد ١٠/ ٢٦٣
• حدوثه بسبب قوة قاهرة في القانون ١٠/ ٢٦٤
• حدوثه بعد انقضاء العقد ١٠/ ٢٨٤
• حدوثه بمخالفة العاقد شرطاً في العقد ١٠/ ٢٨٧

- حدوثه في الإجارة لطروء أعذار عند الحنفية ١٠/ ٢٦٤
- حدوثه في عقود غير لازمة بطبيعتها ١٠/ ٢٩٠
- حدوثه قبل الدخول في الزواج، لا يوجب المهر ١٠/ ٢٨١
- حدوثه لاستحالة التنفيذ ١٠/ ٢٦٤، ١٠/ ٣٢٥
- حدوثه لاستحالة التنفيذ لأحد التزامات العقد ١٠/ ٢٩١، ١٠/ ٢٩٩
- حدوثه لأعذار طارئة ١٠/ ٢٩٦
- حدوثه لتخالف البائع والمشتري من حينه ١٠/ ٣٣٤
- حدوثه لعدم التنفيذ في خيار النقد ١٠/ ٢٦٤
- حدوثه لفوات المنفعة بالكلية ١٠/ ٢٨٦
- حدوثه للفلس من حينه ١٠/ ٣٣٤
- حق القاضي في فسخ العقد الفاسد ١٠/ ٢٩٤
- حق المشتري في الفسخ إذا تعذر تسليم البائع للمبيع عند الحنابلة ١٠/ ٢٩٩
- الحكم بالتعويض ١٠/ ٣٣٢
- حكمه ١٠/ ٢٨٤
- حكمه في خيار العيب بعد القبض عند الحنفية ١٠/ ٢٦٤
- سبب الفسخ بحكم القضاء ١٠/ ٢٩٣
- سببه ١٠/ ٢٨٣
- سريانه على المستقبل فقط في العقود المستمرة ١٠/ ٣٣٤
- سقوط حق الفسخ بهلاك المعقود عليه أو تغيره بعد القبض ١٠/ ٢٩٩
- شرطا فسخ العقد الفاسد عند الحنفية ١٠/ ٢٨٤
- شروطه ١٠/ ٢٨٧
- صلاحيات القاضي في الفسخ ١٠/ ٢٨٥
- صيغة نظرية الفسخ في الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٢٧
- ضابط ما يتميز به الفسخ عن الطلاق عند أبي حنيفة ومحمد ١٠/ ٣٠٥
- طريق نشوئه ١٠/ ٣٢٢
- عدم تأثيره على عدد الطلقات، في النكاح ١٠/ ٢٨١
- عدم جواز اعتباره جزاء لعدم التنفيذ ١٠/ ٢٩٤
- عدم جوازه إذا تعلق حق الغير بالعقد الجائز ١٠/ ٣١٢
- عدم جوازه حال الإفلاس عند الحنفية ١٠/ ٣٠٢
- عدم رجعية أثره في أغلب الحالات عند الشافعية ١٠/ ٣٣٥
- عدم وجود نظرية عامة للفسخ في الفقه الإسلامي ١٠/ ٢٩٩
- عدم وقوع الطلاق في عدة فرقة الفسخ ١٠/ ٢٨١
- العقود اللازمة التي تقبل الفسخ ١٠/ ٣١١
- العقود اللازمة التي لا تقبل الفسخ ١٠/ ٣١١
- الفرق بين الإقالة والفسخ بحكم الشرع والفسخ القضائي ١٠/ ٢٩٤
- الفرق بين الفسخ والإبطال والبطلان والفساد ١٠/ ٣٢٤
- الفرق بين الفسخ والطلاق ٨/ ٣٣٦
- الفرق بين الفسخ وانقضاء الالتزام ١٠/ ٣٢٣
- الفرق بين الفسوخ والعقود ١٠/ ٢٧٨
- الفرق بينه وبين الإفساد ١٠/ ٢٨٤
- الفرق بينه وبين الانفساخ ١٠/ ٢٧٩، ١٠/ ٣٢٢
- الفرق بينه وبين الخلع ١٠/ ٢٨٠
- الفرق بينه وبين الطلاق ١٠/ ٣٢٦
- الفرق بينه وبين الطلاق عند الحنفية ١٠/ ٢٨٠
- الفُرَق في الزواج التي تتوقف على القضاء ٨/ ٣٤١
- الفُرَق لا تتوقف على القضاء ٨/ ٣٤٢
- الفرقة بين الزوجين بالردة، فسخ عند عند الجمهور غير المالكية ١٠/ ٣٠٤
- الفرقة بين الزوجين للإعسار فسخ عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٠٣
- الفرقة بين الزوجين متى تكون فسخاً ومتى تكون طلاقاً ٨/ ٣٣٧
- الفرقة بين الزوجين متى تكون فسخاً ومتى تكون طلاقاً عند الحنفية ٨/ ٣٣٧
- الفرقة بين الزوجين متى تكون فسخاً ومتى تكون طلاقاً عند الشافعية ٨/ ٣٤٠
- الفرقة بين الزوجين متى تكون فسخاً ومتى تكون طلاقاً عند المالكية ٨/ ٣٣٨
- فسخ الإجارة
  - حكمه عند الحنابلة ١٠/ ٢٩٨
  - حكمه عند الشافعية ١٠/ ٢٩٨
  - حكمه عند المالكية ١٠/ ٢٩٨
- فسخ الإجارة إذا أفلس المستأجر قبل الدفع ١٠/ ٣٠٢
- فسخ الإجارة بالأعذار الطارئة عند الحنفية ١٠/ ٢٩٧، ١٠/ ٣١٧
- فسخ الإجارة بالتراضي أو القضاء، جوازه ١٠/ ٣٠٤
- فسخ الإجارة بسبب يرجع إلى المستأجر عند الحنفية ١٠/ ٣١٧
- فسخ الإجارة بسبب يرجع إلى المؤجر عند الحنفية ١٠/ ٣١٧
- فسخ الإجارة لسبب يرجع إلى الأجرة عند الحنفية ١٠/ ٣١٧

- فسخ الإجارة لعذر طارىء عند الحنفية ١٠/ ٢٩٧
- فسخ الإجارة لفوات المعقود عليه عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٢٩٨
- فسخ الإجارة لموت أحد العاقدين عند الحنفية ١٠/ ٣١٧
- فسخ الإجارة لهلاك العين المؤجرة ١٠/ ٢٨٧
- فسخ الإجارة لوجود عيب في الشيء المؤجر عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٢٩٨
- الفسخ بسبب استحالة تنفيذ العقد ١٠/ ٣٢٨
- الفسخ بسبب الاستحقاق ١٠/ ٣٠٩
- الفسخ بسبب الخيار ١٠/ ٢٩٥
- الفسخ بسبب خيار تعذر تحصل الثمن أو المبيع ١٠/ ٣٠١
- الفسخ بسبب ردة الزوجة أو إبائها الإسلام ١٠/ ٢٨١
- فسخ البيع إذا أفلس المشتري بعد قبض المبيع ١٠/ ٣٠٢
- فسخ البيع إذا حدث إضرار في تسليم المبيع ١٠/ ٢٩١
- فسخ البيع إذا كان المشتري معسراً بالثمن ١٠/ ٢٩١
- فسخ البيع بخيار المجلس أو الشرط من حينه ١٠/ ٣٣٤
- فسخ البيع لاشتماله على ثمن محرم ١٠/ ٢٩١
- فسخ البيع لإضافة المبيع للمستقبل ١٠/ ٢٩١
- فسخ البيع لإعسار المشتري بالثمن ١٠/ ٢٨٧، ١٠/ ٢٩٤
- فسخ البيع لتعليق المبيع على شرط ١٠/ ٢٩١
- فسخ البيع للعيب من حينه عند المالكية ١٠/ ٣٣٥
- فسخ البيع لهلاك المبيع بآفة سماوية، عند الشافعية ١٠/ ٣١٥
- فسخ البيع لوجود بيعتين في بيعة ١٠/ ٢٩١
- فسخ البيع لوجود جهالة فاحشة في العقد ١٠/ ٢٩١
- فسخ البيع لوجود شرط فاسد أو مفسد في العقد ١٠/ ٢٩٢
- فسخ البيع لوجود شرطين في بيع ١٠/ ٢٩١
- فسخ البيع لوجود غرر الانفساخ بهلاك المعقود عليه ١٠/ ٢٩١
- فسخ البيع وضمان البائع هلاك المبيع عند الحنفية ١٠/ ٣١٤
- الفسخ الجبري، معناه ١٠/ ٣٠٤
- الفسخ حال الإفلاس، جوازه عند المالكية والشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٠٢
- فسخ الحج، معناه ١٠/ ٢٧٨
- الفسخ الرضائي، معناه ١٠/ ٣٠٤
- فسخ الزواج بسبب حالات طارئة على العقد ١٠/ ٢٨١
- فسخ الزواج بسبب حالات مقارنة للعقد ١٠/ ٢٨١
- فسخ الزواج لردة أحد الزوجين عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
- فسخ الزواج لفساد العقد ١٠/ ٢٨٠
- فسخ العقد إذا تجزأ المعقود عليه أو تغير شكله ١٠/ ٣٠٠
- فسخ العقد إذا نقص الوزن المتفق عليه في المعقود عليه ١٠/ ٣٠٠
- فسخ عقد الإيجار ١٠/ ٣١٧
- فسخ العقد الباطل لا يحتاج إلى القضاء ١٠/ ٢٨٤
- فسخ العقد الجائز ما لم يتعلق به حق الغير، جوازه ١٠/ ٣١٢
- فسخ العقد الفاسد لا يحتاج إلى القضاء ١٠/ ٢٨٤
- فسخ العقد قابل لتقدير القاضي ١٠/ ٢٨٣
- فسخ العقد اللازم لطرف دون آخر، حكمه ١٠/ ٣١٣
- فسخ العقد لعدم إجازته إن كان موقوفاً ١٠/ ٣٠٨
- فسخ العقد لفساده شرعاً عند الحنفية ١٠/ ٢٩١
- فسخ العقد لهلاك المعقود عليه قبل القبض ١٠/ ٢٩٩
- فسخ الفاسد ولد بعد التنفيذ ١٠/ ٣٠٤
- الفسخ في تصرفات الإرادة المنفردة، حكمه ١٠/ ٣١٣
- الفسخ في حال الإخلال بالالتزام في العقود المستمرة، جوازه ١٠/ ٣٢٧
- الفسخ في حال انعدام محل العقد أو فوات منفعته المقصودة، جوازه ١٠/ ٣٢٧
- الفسخ القضائي أسبابه ١٠/ ٢٩٤
- الفسخ لاستحالة التنفيذ لآفة سماوية ١٠/ ٣٢٨
- الفسخ لاستحقاق المبيع ١٠/ ٣٠٠
- الفسخ لعدم تقديم رهن أو كفيل بالثمن بعد تعهد المشتري بذلك ١٠/ ٢٩٩
- الفسخ لعدم الوفاء بالتزام صريح العقد ١٠/ ٢٩٩
- الفسخ لعدم الوفاء بالتزام ضمني في العقد ١٠/ ٢٩٩
- الفسخ لوجود عيب في الرضا ١٠/ ٣٠٠
- الفسخ لوجود عيب في المبيع ١٠/ ٢٩٩
- فسخ المزارعة بالأعذار الطارئة عند الحنفية ١٠/ ٢٩٧
- فسخ المزارعة بلا قضاء وتراض، جوازه ١٠/ ٣٠٤
- فسخ المقاولة لعذر طارىء في القانون ١٠/ ٢٩٧
- فسخ الموقوف لعدم الإجازة ١٠/ ٣٠٨
- فسخ النكاح أنواعه عند الشافعية ١٠/ ٣٠٦
- فسخ النكاح برضاع محرِّم عند الشافعية ١٠/ ٣٠٦
- فسخ النكاح بسبب إباء الزوج أو الزوجة الإسلام عند المالكية ١٠/ ٣٠٦

- فسخ النكاح بسبب إسلام أحد الزوجين عند الحنابلة ١٠/ ٣٠٧
- فسخ النكاح بسبب الإعسار عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٨٠
- فسخ النكاح بسبب الإيلاء بحكم القاضي ١٠/ ٣٠٧
- فسخ النكاح بسبب الخلع بغير لفظ ونية الطلاق عند الحنابلة ١٠/ ٣٠٦
- فسخ النكاح بسبب خيار أولياء المرأة المتزوجة من غير كفء أو بأقل من مهر المثل ١٠/ ٢٨١
- فسخ النكاح بسبب خيار البلوغ بحكم القاضي عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
- فسخ النكاح بسبب خيار البلوغ لأحد الزوجين ١٠/ ٢٨١
- فسخ النكاح بسبب ردة أحد الزوجين ١٠/ ٢٨٠، ١٠/ ٣٠٤، ١٠/ ٣٠٦
- فسخ النكاح بسبب اللعان ١٠/ ٣٠٧
- فسخ النكاح بسبب وطء الزوج لأم زوجته أو بنتها ١٠/ ٢٨١
- فسخ النكاح لاختلاف الدارين عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
- فسخ النكاح لطروء ما يوجب الحرمة المؤيدة عند المالكية ١٠/ ٣٠٦
- فسخ النكاح لعدم صحة العقد عند المالكية ١٠/ ٣٠٥
- فسخ النكاح لعيب في أحد الزوجين عند الحنابلة ١٠/ ٣٠٦
- فسخ النكاح للإعسار عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٣٠٣
- فسخ النكاح لوجود الرضاع بين الزوجين ١٠/ ٢٩٤
- فسخ الهبة، جوازه ١٠/ ٣١٢
- الفسخ وشرط الإلغاء الصريح أو الضمني ١٠/ ٣٢٤
- فسخ الوصية، جوازه ١٠/ ٣١٢
- قابلية العقود للفسخ ١٠/ ٣١٠
- كونه حق للمتضرر فقط ١٠/ ٣٣٢
- اللجوء إلى القضاء في فسخ العقد الباطل عند النزاع ١٠/ ٢٨٤
- اللجوء إلى القضاء في فسخ العقد الفاسد عند النزاع ١٠/ ٢٨٤
- ما يقبل الفسخ يثبت فيه الخيار ١٠/ ٣١١
- مبدأ الفسخ بسبب الغبن الفاحش في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٦٦
- مقارنة بين الفسخ وانقضاء الالتزام ١٠/ ٣٢٣
- المقاولة، فسخها بالتراضي أو قضاء، جوازه ١٠/ ٣١٢
- موانعه ١٠/ ٣٠٣
- الهلاك الجزئي في المعقود عليه، حكمه ١٠/ ٣٠١
- وجوب المطالبة بتنفيذ الالتزام قبل المطالبة بالفسخ ١٠/ ٣١٤
- وجوبه لرعاية حق الشرع ١٠/ ٢٨٥
- وجود مانع من الفسخ في العقد الفاسخ ١٠/ ٢٦٤
- وراثة حق الفسخ بسبب الفساد ١٠/ ٣٠٤
- وروده على عقد صحيح منعقد ١٠/ ٢٨٤
- وروده على عقود المفاوضة ١٠/ ٢٨٧
- وضعه في الفقه الإسلامي ١٠/ ٢٨٦
- وقوع الطلاق في عدة الفسخ بسبب إباء الزوجة الإسلام ١٠/ ٢٨١
- وقوع الطلاق في عدة الفسخ بسبب الردة عند الحنفية ١٠/ ٢٨١

■ الفسق

- التقصير في أداء الفرائض فسق ومعصية وكبيرة ولكن لا يحكم بكفره ١٣/ ٧٥٣
- تولي الفاسق للقضاء ١٠/ ٤٧٩
- عدم صحة قضاء الفاسق ١٢/ ٧٢١
- عدم الضمان بإتلاف كتب الفسق والضلال ١٠/ ٧٠١
- فسق العاصي وعدم الحكم بكفره أو تكفيره ١٣/ ٧٥١

■ الفصد

- عدم الإفطار بالفصد أثناء الصوم اتفاقاً ٢/ ٥٩٥
- الفصد أثناء الصوم حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
- الفصد أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٦٢، ٢/ ٥٨٨
- الفصد في الصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦١

■ الفضالة

- أثر إجازة تصرف الفضولي ١٠/ ١٦٨
- الإجارة اللاحقة لتصرف الفضولي، حكمها ٥/ ٢١٩
- الإجازة بعد موت الفضولي أو من تعاقد معه، حكمها ١٠/ ٢٦٦
- الإجازة حين وجود كل من له علاقة بالعقد، اشتراطها ٤/ ١٤٣
- إجازة عقد الفضولي إذا لم يمكن تنفيذ العقد عليه، صحتها ٤/ ١٤٤
- اشتراط الملكية أو الولاية لانعقاد العقد ١٠/ ١٦٦
- اشتراط وجود العاقدين والمعقود عليه وصاحب الشأن حين الإجازة ١٠/ ١٦٧
- اشتراط وجود مجيز للعقد لصحة تصرف الفضولي ١٠/ ١٦٦

Office Kemal.com

- اشتراط الولاية والأهلية عند العاقد ١٠/ ١٦٦
- بيع الرجل مال غيره بشرط رضاه ٤/ ١٤٠
- بيع الفضولي
بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٣٩، ٤/ ١٤٢، ٤/ ١٥٧، ٤/ ٢٨٤
حكمه ٥/ ٢٨٧
حكمه عند الحنفية ٤/ ١٣٨، ٤/ ١٤١، ١٠/ ١٦٤
صحته عند الحنفية والمالكية ٤/ ١٣٦
- تاريخ نفاذ التصرفات التي تتطلب التسليم ١٠/ ١٦٨
- تاريخ نفاذ التصرفات التي تقبل التعليق ١٠/ ١٦٨
- تاريخ نفاذ التصرفات التي لا تقبل التعليق ١٠/ ١٦٨
- تزويج فضوليان رجلاً وامرأة بغير علمهما، حكمه ٤/ ١٤٥
- تصرف الفضولي بمال شخص بالغ، حكمه ٤/ ١٤٣
- تصرف الفضولي تصرفاً مضافاً لصغير، حكمه ٤/ ١٤٣، ١٠/ ١٦٧
- تصرف الفضولي، حكمه عند الشافعية والحنابلة والظاهرية ٤/ ٢٦٩، ٥/ ١٣١، ١٠/ ١٦٥، ١٠/ ٢٢٢
- تصرفات الفضولي، حكمها عند الحنفية والمالكية ٤/ ١٤١، ١٠/ ١٦٤
- تنفيذ العقد على الفضولي ١٠/ ١٦٧
- توقف إيجاب الفضولي في عقد الزواج على قبول الغائب عند أبي يوسف ٤/ ١٤٥
- توقف بيع الفضولي ٤/ ١٥٢
- تولي الفضولي طرفي العقد، حكمه ١٠/ ١٦٩
- ثبوت الخيار لمالك المبيع في عقد الفضولي، عند الحنفية والمالكية ٤/ ٣٠١
- جعل العقد موقوفاً عند عدم إمكان تنفيذ العقد على الفضولي إذا رفضه صاحب الشأن ١٠/ ١٦٧
- حق الفضولي في فسخ البيع دون النكاح ٤/ ١٣٩
- حق الفضولي في فسخ العقد قبل الإجازة ١٠/ ٢٦٦
- حق المالك أو من له حق بالمبيع في إجازة عقد الفضولي ٤/ ١٤٤
- حكمها في القانون ١٠/ ١٦٦
- خلع الفضولي، حكمه ٨/ ٤٦٩
- شراء الفضولي
حكمه عند الحنفية ٤/ ١٤١
حكمه عند الشافعية والظاهرية ٤/ ١٤٢
- شروط إجازة تصرف الفضولي عند الحنفية ٤/ ١٤٣، ١٠/ ١٦٦
- صلح الفضولي مع المدعي، حكمه ٥/ ٢٠٧
- طلاق الفضولي لامرأة زوج بالغ، حكمه ٤/ ١٤٣
- عدم قدرة الفضولي على فسخ الزواج الذي عقد ١٠/ ١٦٨
- عدم وراثة خيار الإجازة في بيع الفضولي ٤/ ٣٠٩
- عقد الفضولي
حكمه ١٠/ ٣٠٩
حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٢٢
حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٣
حكمه في القانون ٤/ ١٤٢
- عقد الفضولي إن تولى طرفيه، بطلانه ٤/ ١٤٤
- عقد الفضولي للنكاح إن تولى طرفيه، بطلانه عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ١٤٤
- فسخ بيع الفضولي من قبل المشتري ٤/ ١٤٤
- فسخ تصرف الفضولي، جوازه ١٠/ ١٦٨
- فسخ التصرف من صاحب الشأن ١٠/ ١٦٨
- فسخ التصرف من الفضولي نفسه ١٠/ ١٦٨
- فسخ الفضولي لعقده ٤/ ١٤٤
- الفضولي، تعريفه ٤/ ١٤٠، ٤/ ١٥٧، ١٠/ ١٦٤، ١٠/ ٣٠٩
- قيام البائع والمشتري والمبيع لإجازة عقد الفضولي، اشتراطه ٤/ ١٤٤
- قيام الثمن إن كان عرضاً لإجازة عقد الفضولي، اشتراطه ٤/ ١٤٤
- هبة الفضولي لمال شخص بالغ، حكمه ٤/ ١٤٣
- وجود مجيز لعقد الفضولي عند انعقاده، اشتراطه ٤/ ١٤٣

■ الفضة

- اتخاذ الفضة في تجميل الأماكن والأشياء من إناء وكرسي ومصحف وغيرها، حكمه ٣/ ٥٣٩
- استخدام الذهب أو الفضة في صناعة الأسنان ١٠/ ٥٧٠
- إطلاق الأثمان على النقدين الذهب والفضة ١١/ ١٤٩
- إلحاق النقود الورقية بالذهب والفضة وإيجاب الزكاة فيها ووقوع الربا بها ١١/ ١٥٤
- بيع الذهب أو الفضة بالهاتف من غير قبض أحد البدلين أو كليهما ١١/ ١٣٣
- بيع الذهب بمثله أو الفضة بمثلها واشتراط التقابض ١٣/ ١٧٢
- بيع الفضة بالفضة جزافاً، عدم جوازه ٤/ ٤٢٤
- بيع الفضة المغشوشة إذا استوت الفضة والغش، حكمه ٤/ ٤٢٥
- بيع الفضة المغشوشة إذا غلب الغش، حكمه ٤/ ٤٢٥

obeikandl.com

• بيع الفضة المغشوشة إذا غلبت الفضة، حكمه ٤/ ٤٢٥
• التختم بالفضة حكمه ٣/ ٥٤١
• التختم بخاتم فضي للرجل، حكمه ٣/ ٥٤١
• تقدير الأوراق النقدية بسعر الفضة عند علماء العصر الحاضر ٢/ ٦٧٠
• الزكاة في الذهب والفضة لمن عليه كفارة ليمين أو ظهار أو صوم أو دين أو هدي وجب عليه في حج أو عمرة، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
• الزكاة مع وجود الدين في الذهب والفضة، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
• شراء أو بيع الحلي من الذهب والفضة تقسيطاً ١١/ ٣٢٩
• شراء الذهب أو الفضة أو النقود ببطاقات الائتمان ١١/ ٥٤٥
• شراء الذهب أو الفضة ببطاقات الائتمان ١١/ ١٣٣
• شراء الذهب أو الفضة ببطاقة الائتمان المغطاة ٩/ ٧١٧
• طلاء الأدوات بالفضة، حكمه ٣/ ٥٣٩
• كون الذهب والفضة أثماناً للأشياء ١١/ ١٥٤
• لبس الفضة للصبيان حكمه ٣/ ٥٤٣
• نصابها في الزكاة ٢/ ٦٥٢، ٢/ ٦٦٩، ٢/ ٧٠٥

■ **الفضول**
• معنى الفضول ١٠/ ٥٧٥

■ **الفضولي**
• انظر: الفضالة

■ **الفضيلة**
• احترام قواعد الفضيلة والأخلاق من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٣
• الالتزام بالأخلاق والفضيلة من أهم قواعد الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٧٩
• جعل الإسلام الفضيلة والتقوى أساس العلاقات الدولية في الحرب والسلم ٧/ ١٣٢
• المعاملة بالمثل ما لم يتصادم ذلك مع أصول الفضيلة والأخلاق من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٧١
• نشر الفضيلة والآداب والأخلاق في الإسلام ١٢/ ٤١٠
• وجوب احترام مبادئ الإنسانية والفضيلة أثناء الحرب وبعد انتهائها في الإسلام ١٢/ ٤٧٨

■ **الفطرة**
• الأظافر
دفنها ١/ ٣٩٨
قطعها بالأسنان حكمه ١/ ٣٩٨
• تخفيف الشيب حكمه ١/ ٤٠٠
• ثقب أذن البنت حكمه ١/ ٤٠١
• ثقب أذن الصبي حكمه ١/ ٤٠١
• حلق الرأس، كيفيته ١/ ٤٠٠
• حلق المرأة شعرها حكمه ١/ ٤٠٠
• ختان الرجل
حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٣٩٦
حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣٩٥
• ختان المرأة
حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٣٩٦
حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣٩٥
• خصالها ٣/ ٥٦١
• الزواج من سنن الفطرة ونظام الاجتماع والتمدن ١٣/ ٦٦٥
• سننها ١/ ٣٩٥
إرخاء وإعفاء اللحية ١/ ٣٩٦، ١/ ٣٩٩
الاستحداد ١/ ٣٩٥
إغلاق الباب وإطفاء المصباح عند الرقاد ١/ ٤٠٣
الانتعال وإطالة الثياب ١/ ٣٩٨
انتقاص الماء، وهو الاستنجاء ١/ ٣٩٧
ترجيل الشعر ١/ ٣٩٩
التزيين ١/ ٤٠١
تغطية الإناء ١/ ٤٠٣
تقليم الأظافر ١/ ٣٩٦، ١/ ٣٩٨، ١/ ٣٩٩
حلق العانة ١/ ٣٩٩
الختان ١/ ٣٩٥، ١/ ٣٩٩
الطيب والظفر والكحل ١/ ٣٩٨
غسل البراجم ١/ ٣٩٧
قص الشارب ١/ ٣٩٦، ١/ ٣٩٩
نتف الإبط ١/ ٣٩٧، ١/ ٣٩٩
• سننها أو خصالها، آراء الفقهاء في ذلك ١/ ٣٩٨
• الشعر، دفنه، حكمه ١/ ٣٩٨
• العناية بخصال الفطرة للحفاظ على البيئة ١٢/ ٨٠٧
• قراءة آخر آل عمران عند الاستيقاظ حكمها ١/ ٤٠٣
• قراءة آخر سورة البقرة عند النوم حكمها ١/ ٤٠٣
• قراءة آية الكرسي عند النوم حكمها ١/ ٤٠٣
• قراءة سورة الإخلاص عند النوم حكمها ١/ ٤٠٣

obeikandl.com

- قراءة سورة السجدة عند النوم حكمها ١/ ٤٠٣
- قراءة سورة الملك عند النوم حكمها ١/ ٤٠٣
- قراءة المعوذتين عند النوم حكمها ١/ ٤٠٣
- قراءة يس على الميت حكمها ١/ ٤٠٤
- قص الشارب
المراد بذلك عند الشافعية والمالكية ١/ ٣٩٦
المراد به عند الحنابلة ١/ ٣٩٦
المراد به عند الحنفية ١/ ٣٩٦
- قلع سن أو أصبع زائد أو عضو زائد حكمه ١/ ٤٠٢
- اللحية
حلقها، حكمه عند الحنفية والشافعية ١/ ٣٩٧
حلقها، حكمه عند المالكية والحنابلة ١/ ٣٩٧
- ما يقرأ عند المريض ١/ ٤٠٤
- ما يقرأ عند الميت ١/ ٤٠٤
- ما يكره من النوم في أوقات معينة ١/ ٤٠٤
- مسايرة أوضاع الفطرة الإنسانية من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٥٩
- نتف الشيب، حكمه ١/ ٤٠٠
- النظر في المرآة حكمها ١/ ٤٠١
- النمص -نتف الشعر- حكمه ١/ ٤٠١
- النوم بعد العصر حكمه ١/ ٤٠٤
- النوم على سطح ليس له حاجز حكمه ١/ ٤٠٣
- الوشرحكمه ١/ ٤٠١
- الوشم حكمه ١/ ٤٠١
- وصل الشعر حكمه ١/ ٤٠٢

■ **الفقر**

- إزالة أسباب الفقر من طرق الوقاية من التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧٢٣
- إقامة مشروعات إنتاجية أو خدمية من مصرف الفقراء من مال الزكاة ٩/ ٧٨٧
- الجهل والفقر والمرض من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧٠٩
- عدم اشتراط كون العامل على الزكاة فقيراً ١٣/ ٤٥٤
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر ٩/ ٧٨٦
- كفاية الفقراء والإحسان إلى الأيتام ١٣/ ٦٥١

■ **الفقه**

- الاتجاه الموضوعي في الأحكام الفقهية والقانونية ١٢/ ٣٨٥
- اتخاذ الاختلاف الفقهي ذريعة إلى التحلل من الشريعة ١٢/ ١٤٠
- اتفاق الفقه والقانون في إعفاء القاتل حال الدفاع عن النفس ١٢/ ٣٩٧
- اتفاق الفقه والقانون في جريمة الاتفاق الجنائي أو الاشتراك الجرمي ١٢/ ٣٩٧
- الأحكام الفقهية مما تناولته الأحاديث النبوية ١٢/ ٤٤١
- اختلاف الفقهاء أمر طبيعي ومعقول ١٢/ ١٤١
- اختلاف المجتهدين رحمة ١٢/ ١٤٢
- اختلافه عن القانون سببه ١/ ٣٥، ١/ ٣٦، ١/ ٣٧، ١/ ٣٩
- اختيار المفتي القول لدليله فلا يختار من المذاهب أضعفها ١٢/ ٣١
- الأخذ برخص المذاهب للحاجة ١٢/ ٢٢٥
- أخذ القانون بالمزارعة من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٧
- أخذ القانون بمبدأ التعسف في استعمال الحق من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٥
- أخذ القانون بمبدأ حوالة الدين من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٦
- أخذ القانون بمبدأ لا تركة إلا بعد سداد الديون من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٦
- أخذ القانون بنظرية الظروف الطارئة والقوة القاهرة من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٥
- أخذ القانون عقد الهبة من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٨
- أخذ القانون من الفقه مبدأ بقاء الحق العام ولو سقط الحق الخاص ١٢/ ٣٩٨
- أخذ القانون من الفقه مبدأ درء العقوبات بالشبهات ١٢/ ٣٩٨
- أخذ القانون من الفقه مبدأ عدم سريان القانون على الماضي ١٢/ ٣٩٨
- أخذ القانون من الفقه مبدأ عمد الصبي وخطؤه سواء ١٢/ ٣٩٨
- أخذ القانون من الفقه مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ١٢/ ٣٩٩
- ازدهار الفقه في الأمصار في عهد أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٥
- أسباب ازدهار الفقه والفتوى في عصر أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٦
- أسباب التجديد في الفقه ١٢/ ٦٥
- استمداد القانون الإبراء ومدة التقادم من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٨
- استمداد القانون أحكام حقوق الارتفاق من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٨

- استمداد القانون كثيراً من أحكام عقد البيع من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٦
- الاستئجار على تعليم اللغة والفقه والحديث ١٠/ ٥١٥
- إسهام المصارف الإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية في نمو الفقه الإسلامي ١٢/ ٨٥
- أسئلة حول اختلاف الفقهاء ١٢/ ١٣٧
- اشتراط العلم أو الفقه في أحكام الزكاة في العامل عليها ١٣/ ٤٥٢
- اصطلاحاته العامة ١/ ٦٢
- إطلاق لفظ المفتي على متفقهة المذاهب ١٢/ ٣٠٧
- الاعتماد على فقه المقاصد وحده ١٢/ ٢٥٢
- اعتماد الفقه على الاستدلال أو التعليل ١٢/ ٢٤١
- اقتباس القانون كثيراً من أحكام الإيجار من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٧
- إقرار المجمع الفقهي لمشروع تيسير الفقه ٩/ ٥٢٣
- التقاء القانون والفقه في تقدير العقوبة التعزيرية ١٢/ ٣٩٧
- إمامة مدرسة الحديث ومن سار على منهجها من الفقهاء ١٢/ ٣٢٨
- أمثلة من تغير الفتوى مراعاة للمصالح أو درءاً للمفاسد ١٢/ ٢٩٤
- بطلان اتهام فقه التعليل بأنه قاصر عن مجاراة سنة التطوير ١٢/ ٢٥١
- بعض المبادئ العامة والنظريات التي أخذها القانون المدني من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٥
- بعض المجامع الفقهية التي تأسست في الهند والسودان وأمريكة ١٢/ ٣٧
- بعض الموضوعات التي تناولها مجمع البحوث الإسلامية في القاهرة ١٢/ ٣٣
- بعض الموضوعات الفقهية التي تناولها مجمع الفقه الإسلامي في جدة ١٢/ ٣٦
- بعض الموضوعات الفقهية التي تناولها المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٢/ ٣٥
- بلورة الاجتهادات من خلال المؤتمرات والندوات الفقهية ١٢/ ٨٥
- بناء الشريعة على مصالح العباد ١٢/ ٣٤٠
- تأثر الفقه بالقانون بإلزام الزوج بنفقة دواء الزوجية ١٢/ ٣٩٤
- تأثر الفقه بالقانون بتكليف الأب بالإنفاق على ولده حتى يكمل دراسته ١٢/ ٣٩٤
- تأثر الفقه بالقانون في الأخذ بالتأمينات الاجتماعية ١٢/ ٣٩٣
- تأثر الفقه بالقانون في الأخذ بمبدأ مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع كأرباب المصانع ١٢/ ٣٩٣
- تأثر الفقه بالقانون في تقرير بعض العقوبات على بعض الأعمال ١٢/ ٤٠٠
- تأثر الفقه بالقانون في صياغة النظريات الفقهية ١٢/ ٣٩٠
- تأثر الفقه بالقانون المدني في صياغة أحكام المواد وتقنينها ١٢/ ٣٨٩
- التأثير الخاص للقانون على الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٩٣
- تأثير الشريعة على الأنظمة القانونية الأخرى وبالعكس ١٢/ ٣٨٣
- تأثير الفقه الإسلامي على القانون المدني ١٢/ ٣٨٤
- تأثير الفقه الإسلامي في قانون العقوبات أو القانون الجنائي أو الجزائي ١٢/ ٣٩٤
- تأثير القانون الجزائي بالفقه في الأخذ بالجانب الروحي والأخلاقي في الأحكام ١٢/ ٣٩٥
- تأثير القانون المدني في الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٩
- تأسيس مجمع الفقه الإسلامي في جدة ١٢/ ٣٦
- تأسيس المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٢/ ٣٤
- تدوين الفقه في عهد أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٧
- تعريف الفقه ١٢/ ١٣٨
- تعريف فقه المقاصد ١٢/ ٢٤١
- تعريف الكليات والجزئيات ١٢/ ٢٤٨
- تعريفه الشامل ١/ ٣٠
- تعريفه عند أبي حنيفة ١/ ٣٠
- تعريفه عند الشافعي ١/ ٣١
- تعليل الأحكام في المعاملات والعقوبات ١٢/ ٢٤٦
- التعمق في فهم الإسلام والتفقه في الدين من طرق الوقاية من التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧٢٢
- التفقه في الدين من طرق علاج التطرف ١٣/ ٧٤٢
- التفقه في الدين وشرعه من الوسائل الوقائية من وقوع التطرف ١٣/ ٧٤٢
- تقارب فقه التعليل وفقه المقاصد ١٢/ ٢٤٢
- تقليد العامي لأحد الأئمة المجتهدين ١٢/ ١٤٣
- تقنين العلامة محمد قدري باشا للأحوال الشخصية ١٢/ ١٠٢
- تقنين الفقه في مجلة الأحكام العدلية ١٢/ ١٠٢
- تقنينه ١/ ٤٠
- التلاؤم مع مقتضيات المعاصرة ومتطلبات الفقه الحضاري من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٧٣

- التلفيق بين المذاهب الفقهية للحاجة ١٢/ ٢٢٤
- تميز الأمة الإسلامية في مبدأ التضامن في المسؤولية الدينية والفقهية ١٢/ ٤١٣
- تنشيط وتعميق مساحة المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون ١٢/ ٣٩٢
- ثمرة اختلافه عن القانون ١/ ٣٦
- جهود العلماء في تقنين الفقه الإسلامي ١٢/ ١٠٥
- حركة تقنين الفقه الإسلامي وآفاقها في القرن العشرين ١٢/ ١٠٢
- حكم إنكار أحكامه ١/ ٤٠
- خصائص المذاهب الفقهية المعتبرة ١٢/ ٣٥٩
- خصائصه ١/ ٣٢
  - اتصافه بالصفة الدينية ١/ ٣٥
  - ارتباطه بالأخلاق ١/ ٣٦
  - البقاء والاستمرارية ١/ ٣٨
  - الجزاء فيه مزدوج ١/ ٣٧
  - سعادة وخير الإنسان ١/ ٣٨
  - الشمولية ١/ ٣٤
  - مصدره الوحي ١/ ٣٣
  - نزعته جماعية ١/ ٣٧
- دور جمع فقه السلف من الصحابة والتابعين إلى جانب فقه المذاهب الثمانية في تنشيط حركة الاجتهاد ١٢/ ٨٤
- دور السنهوري في الدفع نحو المقارنة بين الفقه والقانون ١٢/ ٨٦
- دور الشيخ شلتوت في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٢
- دور الشيخ عبد الوهاب خلاف في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٤
- دور الشيخ علي الخفيف في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٥
- دور الشيخ محمد أبو زهرة في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٧
- دور الشيخ المراغي في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩١
- دور الشيخ مصطفى الزرقا في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ١٠١
- دور الفقيه المجتهد أمام التجديد والتطور ١٢/ ٢٦٤
- دور المجامع الفقهية في إعداد المجددين ١٢/ ٦٤
- دور المحامي الدكتور صبحي المحمصاني في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٩
- شمول الفقه كل حصاد المجتهدين من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب ١٢/ ١٣٩
- ضرورة الاجتهاد المقاصدي للفقيه المجتهد ١٢/ ٢٥٥
- طروء قضايا لا مثيل لها في الفقه التقليدي كالهندسة الوراثية والاستنساخ ١٢/ ٢٧٢
- ظهور دعوات في أوائل القرن العشرين تدعو إلى التجديد والاجتهاد الفقهي كالدعوة السلفية في نجد والسنوسية في الجزائر ١٢/ ٨٢
- ظهور الفقه الإقليمي في عهد التابعين ١٢/ ٣٢٢
- ظهور مدرستي الحديث والرأي في عهد التابعين ١٢/ ٣٢٢
- ظهور مدرسة الرأي في العراق ومن تأثر بها من الفقهاء ١٢/ ٣٣٠
- عدم قصر مراعاة فقه الواقع على فقه المقاصد ١٢/ ٢٧٣
- العرف أحد مصادر الفقه الإسلامي ١٢/ ١٥٨
- العمل به واجب ١/ ٤٠
- العناية بالدراسات الفقهية، جعل الفقه أساساً للقوانين والتشريعات من توصيات مجمع الفقه الإسلامي ٩/ ٥٢٩
- عناية فقه المقاصد برعاية مقاصد الشريعة العامة ١٢/ ٢٤٢
- العودة للعمل به ١/ ٤٠
- الفرد والمجتمع بين المسؤولية الفقهية والدينية ١٢/ ٤٠٢
- الفرق بين الشريعة والفقه ١٢/ ١٣٧
- الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة الأمور بمقاصدها ١٢/ ١٨٠
- الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة الضرر يزال ١٢/ ١٨١
- الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة العادة محكمة ١٢/ ١٨٣
- الفقه الأكبر، أقسامه ١/ ١٩٩
- فقه التعليل وفقه المقاصد ١٢/ ٢٣٨
- فقه الموازنات والترجيح ١٢/ ٢٢٩
- فقه الواقع في ضوء مقاصد الشريعة ١٢/ ٢٣٨
- الفقهاء في عهد أتباع التابعين ١٢/ ٣٢٥
- فقهاء المدينة السبعة ٤/ ١١٩
- فهرسة كتب الفقهاء المشهورة ودورها في تنمية الاجتهاد ١٢/ ٨٥

obeikandl.com

- قرار المجمع الفقهي بشأن مشروع الموسوعة الفقهية ٩/ ٥٢٤
- قرار المجمع الفقهي بشأن موسوعة القواعد الفقهية ٩/ ٥٢٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإسلام والأمة الواحدة والمذاهب العقدية والفقهية والتربوية ٩/ ٧٥١
- القواعد الكلية في الفقه الإسلامي والقانون المدني السوري ١٢/ ١٥٣
- القواعد المفسرة في القانون وما يقابلها في الفقه باسم حق العبد ١٠/ ٣٩٥
- القوانين التي صدرت في بعض الدول العربية وهي من الفقه الإسلامي ١٢/ ١٠٣
- القياس في الأحكام المعللة ١٢/ ٢٤٤
- قيام الفقه على الواقع ١٢/ ٢٤٠
- كتبه، لف أشياء في ورق فيه فقه ونحوه حكمه ١/ ٣٨٧
- لجوء المسلم إلى الأخذ ببعض الأحكام الاستثنائية ١٢/ ٢١٦
- ما يتلاقى فيه فقه التعليل مع فقه المقاصد ١٢/ ٢٥١
- ما يختلف فيه فقه التعليل مع فقه المقاصد ١٢/ ٢٥١
- ما يقوم عليه فقه المقاصد ١٢/ ٢٤٢
- مجال فقه التعليل وفقه المقاصد ١٢/ ٢٤٣
- المدارس الفقهية الإسلامية ١٢/ ١٥٦
- المدارس الفقهية التي تولدت عنها المذاهب الفقهية ١٢/ ٢١
- المذاهب السياسية والمذاهب الاعتقادية والمذاهب الفقهية ١٢/ ٣٥١
- مراتب كتبه عند الأحناف
  - مسائل الأصول ١/ ٦٠
  - مسائل النوادر ١/ ٦٠
- مساهمة هيئات الرقابة الشرعية في تطور الفقه الإسلامي وتفعيله ومعاصرته ١٣/ ٣٣٦
- مشروعات تقنين الفقه ودورها في تنمية الاجتهاد ١٢/ ٨٥
- مصادر الفقه ١٢/ ١٣٨
- معالم الفقه الحضاري ١٣/ ٦٧٤
- معنى تقنين الفقه ١٢/ ١٠٢
- من أمثلة فقه المقاصد ١٢/ ٢٤٤
- من أمثلة فقه المقاصد في الحاجيات ١٢/ ٢٤٥
- من أمثلة فقه المقاصد في الضروريات ١٢/ ٢٤٤
- من الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٢/ ١٨٥
- من الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة اليقين لا يزول بالشك ١٢/ ١٨٤
- موضوعه ١/ ٣١، ١/ ٣٢
- موقف الفقه الإسلامي من تنفيذ الأحكام الأجنبية قضاء وتحكيماً وشروطه ١٢/ ٧١٢
- نظرة علماء أصول الفقه إلى اختلاف الفقهاء ١٢/ ١٤٢
- نماذج متميزة من أعلام التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩١
- نماذج من الاجتهادات في مسيرة المجامع الفقهية ١٢/ ٦٦
- هدفه ١/ ٣٧
- وجوب الاعتماد في التقنين على الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٣٥
- وجوب تنقيح مدونات الفقه الإسلامي من الأحكام المستخلصة من الأحاديث غير الثابتة ١٢/ ٤٤٤
- وضوح التجديد في رحاب الفقه الإسلامي ١٢/ ٦٥

■ فقه الأقليات
- العناية بفقه الأقليات ١٢/ ٧٥٦

■ الفقهاء
- اختلافهم
  - أسبابه ١/ ٧٦
  - أسبابه: الاجتهاد بالقياس ١/ ٧٩
  - أسبابه: اختلاف الرواية ١/ ٧٨
  - أسبابه: اختلاف القواعد الأصولية ١/ ٧٩
  - أسبابه: اختلاف المصادر ١/ ٧٨
  - أسبابه: التعارض والترجيح بين الأدلة ١/ ٧٩
  - عدم مناقضته للشرع ١/ ٧٧
  - لا يتناول الأدلة الظنية ١/ ٧٧
  - ليس ذريعة للفرقة ١/ ٧٩
  - مصدره الأدلة الظنية ١/ ٧٧
  - منبعه ١/ ٧٧
  - هل هو تناقض في الشرع ١/ ٧٦

■ الفقيه
- مراتبه، انظر: المجتهد: مراتبه

■ الفكر
- إعمال الفكر والمنطق وإحقاق الحق في نشر الدعوة الإسلامية ١٢/ ٤٦٤
- قيمة العقل والفكر في الإسلام ١٢/ ٤٢٠

■ الفلس
- أثر الحجر على المفلس ٥/ ٣٣٦

obeikandl.com

• استرداد الدائن عين ماله الذي وجده في مال المفلس، حكمه ٥/ ٣٤٤
• الإفلاس
ترجيح رأي الجمهور في الفسخ بسبب الإفلاس ١٠/ ٣٠٣
الفسخ حال الإفلاس، جوازه عند المالكية والشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٠٢
قضاء القاضي به حال الحياة، حكمه عند أبي حنيفة ٥/ ٧٢
قضاء القاضي به حال الحياة، حكمه عند الصاحبين ٥/ ٧٢
• إقرار المفلس بعد الحجر، حكمه ٥/ ٣٣٧
• إقرار المفلس قبل الحجر، حكمه ٥/ ٣٣٧
• بيع الحاكم أموال المفلس، حكمه ٥/ ٣٤١
• بيع مال المدين المحجور عليه وقسمة ثمنه بين الغرماء، حكمه ٥/ ٣٤٢
• بيع مسكن المفلس وخادمه، حكمه ٥/ ٣٤٤
• ترجيح رأي الجمهور في استحقاق صاحب المتاع عين ماله عند المفلس ٥/ ٣٤٥
• ترك كتب العالم بعد بيع ماله ٥/ ٣٤٤
• التصرفات التي تصح من المفلس المحجور عليه عند الجمهور ٥/ ٣٣٥
• تصرفات المدين قبل الحجر، حكمها ٥/ ٣٣٤
• تصرفات المدين المفلس، حكمها ٥/ ٣٣٢
• تصرفات المدين المفلس قبل التفليس، حكمها عند المالكية ٥/ ٣٣٣
• تصرفات المفلس المحجور، حكمها ٥/ ٣٣٧
• تعريفه ٥/ ٣٣٢
• تعلق حقوق الغرماء بمال المفلس المحجور ٥/ ٣٥٥
• التفليس، تعريفه ٥/ ٣٣٢
• حالات المفلس الذي أحاط الدين بماله، عند المالكية ٥/ ٣٣٣
• الحجر على المدين بقضاء القاضي، عند الجمهور غير المالكية ٥/ ٣٣٤
• الحجر على المدين المفلس، حكمه ٥/ ٣٣٣
• حكم الحاكم بتفليس المدين، عند المالكية ٥/ ٣٣٤
• حلول الديون المؤجلة بالحجر على المفلس ٥/ ٣٣٨
• رجوع صاحب المتاع على المفلس إذا تغير المبيع وزادت قيمته، حكمه ٥/ ٣٥٠
• رجوع صاحب المتاع على المفلس إذا خلط المبيع بغير، حكمه ٥/ ٣٥١
• رجوع صاحب المتاع على المفلس إذا زاد المبيع زيادة متصلة، حكمه ٥/ ٣٤٩
• رجوع صاحب المتاع على المفلس إذا زاد المبيع زيادة منفصلة، حكمه ٥/ ٣٤٩
• رجوع صاحب المتاع على المفلس إذا نقصت مالية المبيع، حكمه ٥/ ٣٥١
• سبب تسمية المفلس ٥/ ٣٣٢
• سفر المدين المفلس، حكمه ٥/ ٣٣٥
• سفر المدين المفلس خلاصة حكمه ٥/ ٣٣٦
• شروط الحجر على المدين ٥/ ٣٣٤
• شروط رجوع صاحب المتاع على المفلس، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٣٤٥
• شروط رجوع صاحب المتاع على المفلس في عين ماله، عند المالكية ٥/ ٣٤٨
• عدم زوال ملك المفلس عن ماله ٥/ ٣٥٥
• كيفية بيع مال المفلس ٥/ ٣٤٣
• كيفية قضاء الدين إن كان من جنس مال المدين ٥/ ٣٤٣
• متى يحبس المدين ٥/ ٣٣٩
• المفلس: تعريفه ٥/ ٣٣٢، ١٠/ ١٣٤
• ملازمة الدائن للمدين
حكمها عند أبي حنيفة وصاحبه ٥/ ٣٣٨
حكمها عند المالكية والشافعية والحنابلة ٥/ ٣٣٩
• ملازمة الغرماء للمدين المفلس قبل الرفع إلى الحاكم، حكمها عند المالكية ٥/ ٣٣٣
• الملازمة والحبس الاحتياطي للمدين، حكمها ٥/ ٣٣٨
• هل يتوقف الحجر على المدين على قضاء القاضي؟ ٥/ ٣٣٣
• وقت بيع مال المحجور عليه ٥/ ٣٤٢

■ **فلسطين**
• بيان مجمع الفقه الإسلامي بشأن القضية الفلسطينية ٩/ ٧٢٥
• بيان مجمع الفقه الإسلامي حول فلسطين والمسجد الأقصى والعراق والصومال ٩/ ٧٧٤
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن أحداث فلسطين ٩/ ٦٨٠
• وجوب بقاء سكان فلسطين فيها ٧/ ٧٧٣

■ **الفلوس**
• استعمال الفلوس في التعامل ١١/ ١٥٠
• اعتبارها أثماناً مطلقة، عند محمد ٤/ ٦٠٣
• الفلوس أثمان بالاصطلاح ١١/ ١٥٤

■ **الفن**
• استعمال الآيات القرآنية في الفنون التشكيلية أو الزخارف الإسلامية ١٢/ ٨٦٢

obeikandl.com

■ **الفهرسة**
• فهرسة كتب الفقهاء المشهورة ودورها في تنمية الاجتهاد ١٢/ ٨٥

■ **الفيء**
• اختصاص الإمام بتوزيع الفيء ٥/ ٤٣٢
• اختصاصه سابقاً برسول الله ﷺ ٣/ ٧٥٥
• تاريخ الغنائم وتعريف الفيء والغنيمة ٧/ ٥٦٩
• ترجيح أن يكون الفيء والغنيمة بمعنى واحد ٧/ ٥٨٤
• تعريفه ٣/ ٧٥٥، ٥/ ٤٠٨، ٥/ ٤١٢
• تقسيم الفيء المنقول، عند الشافعية ٣/ ٧٥٦
• جعل الأراضي التي جلا عنها أصحابها وقفاً وهي من الفيء ٧/ ٥٨٩
• حكم الفيء في القانون الدولي ٧/ ٥٨٨
• حكمه بعد رسول الله ﷺ ٣/ ٧٥٦
• شموله كل المسلمين ٥/ ٤١٢
• عقارات الفيء، حكمها ٣/ ٧٥٧، ٥/ ٤١٢
• الفرق بين الرسول وغيره من الأئمة ٣/ ٧٥٥
• فهم عمر لآية الفيء في سورة الحشر ٥/ ٤١٠
• كيفية تفريق الإمام للفيء ٥/ ٤١٣
• كيفية تقسيم الفيء المنقول ٣/ ٧٥٦
• ما يفعل بالمنقول من الفيء ٧/ ٥٨٩
• مصادر الفيء ومصارفه ١٣/ ٤٩٧
• مصارفه ٣/ ٧٥٦
• المنقول من الفيء، حكمه ٥/ ٤١٢

■ **القات**
• أضراره ٦/ ١٢٢
• تحريم القات عند أبي بكر المقري ٦/ ١٢٢
• حكمه ٦/ ١٢٢

■ **القاديانية**
• ادعاء ميرزا غلام أحمد النبوة ٩/ ٤٧٤
• إنكار ميرزا غلام أحمد مما علم من الدين بالضرورة ٩/ ٤٧٤

■ **القاضي**
• آداب القاضي
مشاورة الفقهاء ٦/ ٦٩٣
مصالحة الخصمين ٦/ ٦٩٣
• آداب القضاء
آداب خاصة ٦/ ٦٥٣
آداب عامة ٦/ ٦٥٣
• أسباب انتهاء ولاية القاضي ٦/ ٦٥٦
• أسباب انعزال القاضي بنفسه ٦/ ٤٢٤
• انعزال القاضي بنفسه بالردة ٦/ ٤٢٤
• انعزال القاضي بنفسه بالفسق ٦/ ٤٢٤
• انعزال القاضي بنفسه، بزوال الأهلية ٦/ ٤٢٤
• انعزال من يعنيهم القاضي بموته أو بعزل القاضي ٦/ ٧٤٣
• أنواع القضاة واختصاصاتهم
اختصاصات القاضي ذي الولاية العامة ٦/ ٦٥٤
القاضي خاص الولاية ٦/ ٦٥٥
القاضي ذو الولاية العامة ٦/ ٦٥٤
القاضي عام النظر خاص العمل (الاختصاص المكاني) ٦/ ٦٥٥
القاضي المحدد الولاية (الاختصاص الزماني) ٦/ ٦٥٥
من اختصاصات القاضي ذي الولاية العامة استيفاء الحقوق ٦/ ٦٥٤
• تخصيص القضاة
تخصيص زماني ٦/ ٦٥٧
تخصيص مكاني ٦/ ٦٥٧
تخصيص نوعي ٦/ ٦٥٧
• تخصيص القضاة تخصيص موضوعي ٦/ ٦٥٧
• تعدد القضاة في قضية واحدة أو "قضاء جماعة" حكمه ٦/ ٦٥٨
• تنفيذ حكم القاضي في العقود والفسوخ ظاهراً وباطناً، حكمه عند أبي حنيفة ٦/ ٦٦٠
• جور القاضي عمداً أو خطأ، حكمه ٦/ ٣٨٩
• شروط القاضي ٦/ ٣٩٦، ٦/ ٦٤٨
• شروط القاضي المتفق عليها
الإسلام ٦/ ٦٤٩
أهلية البلوغ والعقل ٦/ ٦٤٩
الحرية ٦/ ٦٤٩
سلامة الحواس ٦/ ٦٤٩
العلم بالأحكام الشرعية ٦/ ٦٤٩
• شروط القاضي المختلف فيها
الذكورة ٦/ ٣٩٧، ٦/ ٦٥٠
العدالة ٦/ ٣٩٧، ٦/ ٦٥٠
• الشروط المعتبرة لكي يتم تعيين القاضي ٦/ ٦٥٦
• صفة قضاء القاضي ٦/ ٤٠٤، ٦/ ٦٥٩
• صلاحيات القاضي ٦/ ٣٩٢، ٦/ ٤٠٢
• صيغة تعيين القضاة عند الماوردي ٦/ ٦٥٦
• طرق تعيين القضاة وعزلهم ٦/ ٦٥٦
• عزل القاضي وانعزاله، حكمه ٦/ ٤٢٤

obeikandl.com

- قضاء القاضي بعلم نفسه، حكمه ٦/ ٤٠٦
- ما تنتهي به ولاية القاضي ٦/ ٦٥٦
- من يتولى عزل القاضي ٦/ ٦٥٦
- مهمته ٦/ ٧٥٨
- واجبات القاضي نحو المقضي له ٦/ ٤١١
- واجبات القضاء الكمالية والمندوبة ٦/ ٦٥٢
- منع التهمة ٦/ ٦٥٢
- واجبات في تكوين رأي القاضي وامتناعه ٦/ ٦٥٢
- واجبات القضاة ٦/ ٤٠٣

■ القانون

- إباحة القانون للربا والاتجار بالمسكرات وحظر الإسلام لها ١٠/ ٣٨٧
- الاتجاه الموضوعي في الأحكام الفقهية والقانونية ١٢/ ٣٨٥
- اتفاق الشريعة والقانون في مبدأ تعويض الضرر الحادث في أثناء الضرورة ١٠/ ٦٢٧
- اتفاق الفقه والقانون في إعفاء القاتل حال الدفاع عن النفس ١٢/ ٣٩٧
- اتفاق الفقه والقانون في جريمة الاتفاق الجنائي أو الاشتراك الجرمي ١٢/ ٣٩٧
- أثر الاختلاف في محددات البلوغ في الأحكام الشرعية والقوانين الوضعية ومجالات ذلك ١٣/ ٥٧٢
- أثر الإكراه على التصرفات في القانون ١٠/ ٤٦٠
- إجازة القانون للفائدة وعدم جوازها في الإسلام ١٠/ ٣٩٦
- احترام المسلمين قوانين البلدان التي يقيمون فيها ٧/ ٧٧٨
- الأحكام التفصيلية التي استقاها من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٤١
- أخذ القانون بالمزارعة من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٧
- أخذ القانون بمبدأ التعسف في استعمال الحق من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٥
- أخذ القانون بمبدأ حوالة الدين من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٦
- أخذ القانون بمبدأ لا تركة إلا بعد سداد الديون من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٦
- أخذ القانون بنظرية الظروف الطارئة والقوة القاهرة من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٥
- أخذ القانون عقد الهبة من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٨
- أخذ القانون من الفقه مبدأ بقاء الحق العام ولو سقط الحق الخاص ١٢/ ٣٩٨
- أخذ القانون من الفقه مبدأ درء العقوبات بالشبهات ١٢/ ٣٩٨
- أخذ القانون من الفقه مبدأ عدم سريان القانون على الماضي ١٢/ ٣٩٨
- أخذ القانون من الفقه مبدأ عمد الصبي وخطؤه سواء ١٢/ ٣٩٨
- أخذ القانون من الفقه مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ١٢/ ٣٩٩
- أخذه بالنزعة الموضوعية من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٤١
- أركان المسؤولية العقدية في القانون ١٠/ ٦٩١
- إساءة استعمال الحق أو التعسف في استعمال الحق في القانون ١٠/ ٦٩٣
- استمداد القانون الإبراء ومدة التقادم من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٨
- استمداد القانون أحكام حقوق الارتفاق من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٨
- استمداد القانون كثيراً من أحكام عقد البيع من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٦
- إشراف مجمع البحوث الإسلامية في مصر على مشروع تقنين الشريعة ١٢/ ٦٩
- أشهر مدارس تفسير القانون ١٢/ ١٥٥
- الأشياء التي ينشأ عنها مسؤولية وضمان في القانون ١٠/ ٨٦٣
- الأصل في الأشياء الإباحة عند القانونيين ١٠/ ٤٠٢
- الأصل في العلاقات الدولية السلم حسب القانون الدولي ٧/ ١٢٧
- إطلاق اسم قواعد النظام العام والآداب على القواعد الآمرة أو الناهية ١٠/ ٣٩٥
- إفلاس القوانين الوضعية ٥/ ٧١١
- اقتباس القانون كثيراً من أحكام الإيجار من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٧
- إقرار مبدأ المساواة بين الناس في الشريعة والقانون ١٣/ ٨٣١
- إقليمية التشريع الجنائي في الدول الحديثة اليوم ٧/ ٢٠٩
- التقاء القانون والفقه في تقدير العقوبة التعزيرية ١٢/ ٣٩٧
- أنواع الإكراه في القانون ١٠/ ٤٥٨

obeikandl.com

- بعض المبادئ العامة والنظريات التي أخذها القانون المدني من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٥
- تأثر الفقه بالقانون بإلزام الزوج بنفقة دواء الزوجية ١٢/ ٣٩٤
- تأثر الفقه بالقانون بتكليف الأب بالإنفاق على ولده حتى يكمل دراسته ١٢/ ٣٩٤
- تأثر الفقه بالقانون في الأخذ بالتأمينات الاجتماعية ١٢/ ٣٩٣
- تأثر الفقه بالقانون في الأخذ بمبدأ مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع كأرباب المصانع ١٢/ ٣٩٣
- تأثر الفقه بالقانون في تقرير بعض العقوبات على بعض الأعمال ١٢/ ٤٠٠
- تأثر الفقه بالقانون في صياغة النظريات الفقهية ١٢/ ٣٩٠
- تأثر الفقه بالقانون المدني في صياغة أحكام المواد وتقنينها ١٢/ ٣٨٩
- التأثير الخاص للقانون على الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٩٣
- تأثير الشريعة على الأنظمة القانونية الأخرى وبالعكس ١٢/ ٣٨٣
- تأثير الفقه الإسلامي على القانون المدني ١٢/ ٣٨٤
- تأثير الفقه الإسلامي في قانون العقوبات أو القانون الجنائي أو الجزائي ١٢/ ٣٩٤
- تأثير القانون الجزائي بالفقه في الأخذ بالجانب الروحي والأخلاقي في الأحكام ١٢/ ٣٩٥
- تأثير القانون المدني في الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٩
- تجريم شهادة الزور في الفقه والقانون ١٠/ ٦٩٨
- التشابه بين قواعد الشريعة وقواعد القانون ١٢/ ١٥٤
- تعدد الأسباب ووحدة الضرر في الفقه والقانون ١٠/ ٦٩٧
- تعريف الأهلية عند القانونيين ١٣/ ٥٥١
- تعريف الغزو والحرب عند فقهاء القانون الدولي ٧/ ٤٨
- تعطيل القانون الجنائي الوضعي للحدود ١٢/ ٤٠٠
- التعويض في القانون وتقديره ووقته ١٠/ ٧٣٤
- التقادم في القانون وأثره في التعويض ١٠/ ٧٣٧
- تقدير الشرع أو القانون لوجود الأهلية في الشخص ١٣/ ٥٥٠
- تقنين العلامة محمد قدري باشا للأحوال الشخصية ١٢/ ١٠٢
- التنازل عن التعويض في القانوون ١٠/ ٧٤٢
- تنشيط وتعميق مساحة المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون ١٢/ ٣٩٢
- جعل القانون زنا أحد الزوجين حقاً خاصاً ١٢/ ٣٩٦
- حالات انتهاء الوقف في القانون المصري ١٣/ ٤٣٨
- الحث على ترك القانون المترجم ١٠/ ٣٣٨
- حكم النسيان في القانون ١٠/ ٤٦٣
- دائرة الحرام للصالح العام في نظام الإسلام أوسع منها في القانون ١٠/ ٣٩٦
- الدفاع الشرعي في القانون ١٠/ ٤٩٨
- دور السنهوري في الدفع نحو المقارنة بين الفقه والقانون ١٢/ ٨٦
- الدولة في الإسلام دولة دستورية قانونية ١٢/ ٥٠٢
- الزنا في القانون حق للزوج وليس من حقوق الله ١٠/ ٣٩٦
- الزنا في نظر القانون ١٢/ ٣٩٦
- سريان مبدأ إقليمية القانون في الحكم الإسلامي على المسلمين والذميين والمستأمنين ٧/ ٢٦١
- سن البلوغ في القانون الوضعي ١٣/ ٥٦٨
- سن الرشد في القانون الوضعي ١٣/ ٥٦٩
- شخصية القوانين الجنائية في الشرائع القديمة ٧/ ٢٠٩
- شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة ١٠/ ٦٣٦
- الضرورة في القانون العام ١٠/ ٦٢٨
- الضرورة في القانون الوضعي ومقارنتها بأحكام الفقه الإسلامي ١٠/ ٦٢٨
- ضمان العقد وضمان اليد أو الإتلاف في القانون ١٠/ ٧٢١
- ضمانات حرية الرأي مقارنة بين الفقه والقانون ١٣/ ٨٣٠
- الطبيعة القانونية للهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية ١٣/ ٣١٠
- ظهور قوانين مستمدة من التشريع الإسلامي ١١/ ١٢٢
- العدالة في القانون تعتبر مصدراً خارجاً عن القانون والعرف ١٠/ ٤١١
- عدم تدخل القانون بواجب الفرد نحو الله ولا نحو المكلف نفسه ١٠/ ٤١٠
- عدم وجود أحكام للسفر في القانون ١٠/ ٤٨٤
- علاقات الحقوق في الشريعة والقانون ١٣/ ٨٣١
- الفرق بين الدفاع الشرعي وحالة الضرورة في القانون ١٠/ ٤٩٩
- الفرق بين الضرورة والإكراه في القانون الجزائي ١٠/ ٤٥٩
- الفعل المباح في القانون الجزائي ١٠/ ٣٩٧
- القصاص والقتل مقارنة بين الفقه والقانون ١٠/ ٨٨٥

openkotob.com

- القواعد الآمرة والقواعد الناهية في القواعد القانونية ١٠/ ٣٩٤
- القواعد الكلية في الفقه الإسلامي والقانون المدني السوري ١٢/ ١٥٣
- القواعد المفسرة في القانون وما يقابلها في الفقه باسم حق العبد ١٠/ ٣٩٥
- القوانين التي صدرت في بعض الدول العربية وهي من الفقه الإسلامي ١٢/ ١٠٣
- القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي في البلاد العربية ١٠/ ٣٣٨
- قيام المجالس النيابية في الأنظمة الديمقراطية بوضع القوانين ١٢/ ٥٣٢
- لا تحريم إلا بنص في التشريع أو القانون ١٠/ ٣٩٧
- ما استقاه القانون من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٤٠
- ما يماثل نظرية الظروف الطارئة في القانون عند الفقهاء المسلمين ١٠/ ٦٣٨
- المباح في القانون الجنائي ١٠/ ٣٩٨
- المباح في القانون المدني ١٠/ ٣٩٨
- مبادئ القانون الدستوري والإداري في التشريع الإسلامي ١٠/ ٦٣٠
- مبدأ الجريمة والعقاب في القانون ١٠/ ٨٩٤
- مجال التساهل والتسامح في القانون ١٠/ ٤١٠
- المسؤولية التقصيرية في القانون ١٠/ ٦٩١
- مسؤولية المتسبب في القانون عن الضرر الذي يحدثه ١٠/ ٦٩١
- مشروع مقترح لقانون السلم والحرب مستمد من الإسلام ٧/ ٨٣٥
- مصادر القانون ١٢/ ١٥٨
- مصادر القانون المدني الأردني ١٠/ ٣٣٩
- مصادر القانون المدني العراقي ١٠/ ٣٣٩
- مفهوم عموم البلوى في القانون ١٠/ ٤٨٠
- مقارنة بين أحكام الصغار والمجانين في الشريعة والقانون ١٠/ ٤٨٧
- مقارنة بين الجهل في القانون والجهل في التشريع الإسلامي ١٠/ ٤٧٢
- المقارنة بين القانون والتشريع في مفهوم الإكراه ١٠/ ٤٥٨
- مقارنة بين نظام الأمان في الإسلام والأمان في القانون ٧/ ٢٦٨
- مقارنة تعريف الجهاد والحرب عند الفقهاء والقانون الدولي ٧/ ٥٠
- مقارنة في كيفية بدء الحرب بين التشريع الإسلامي والقانون الدولي ٧/ ١٥٩
- نص الدساتير العربية مع الفقه مصدراً تشريعياً ١٢/ ٣٨٣
- النصوص القانونية في نظرية الظروف الطارئة ١٠/ ٦٣٩
- نظرية الضرورة في الفقه القانوني الألماني ١٠/ ٦٢٩
- نظرية الضرورة في الفقه القانوني الفرنسي الأنجلو سكسوني ١٠/ ٦٢٩
- نظرية الضرورة في القوانين العربية ١٠/ ٦٢٩
- نظرية الظروف الطارئة والقوة القاهرة في القانون المدني ١٠/ ٦٣٥
- النظم السلمية أو غير العدائية في القانون الدولي ٧/ ٢٧٠
- نوع الحياد في الإسلام بحسب ما هو معروف في القانون الدولي ٧/ ٢٢٢
- نوعا التعويض في القانون ١٠/ ٧٣٠
- وجوب تعويض الضرر المادي في الفقه والقانون ١٠/ ٦٩٥
- وجود علاقة بين الخطأ والضرر الذي أصاب المضرور في القانون ١٠/ ٦٩٦
- يد المرتهن في القانون ١٠/ ٧٩٤

■ قانون حقوق الإنسان

- الفرق بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ٧/ ٤٥٣

■ القانون الدولي

- اتفاقات التسليم من النظم السلمية في القانون الدولي ٧/ ٢٧٤
- أثر الحرب في المعاهدات في القانون الدولي ٧/ ٣٧٥
- أثر نقض الهدنة في القانون الدولي ٧/ ٣٧٣
- الأرض التي فتحت صلحاً في القانون الدولي ٧/ ٥٩٠
- الأرض التي فتحت عنوة في القانون الدولي ٧/ ٥٧٤
- الأسير في القانون الدولي ٧/ ٣٧٩
- الأصل في العلاقات الدولية السلم حسب القانون الدولي ٧/ ١٢٧
- إقرار القانون الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين والقناصل امتيازات خاصة ٧/ ٣٢٦
- الذي يعقد عقد الصلح مع العدو في القانون الدولي ٧/ ٦٦٥
- انتهاء الأسر في القانون الدولي ٧/ ٤٧٦

- انتهاء حالة الأسر في القانون الدولي يدخل تحت مفهوم المن على الأسرى في الإسلام ٧/ ٤١٦
- أنواع الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٦١
- أهم آثار الهدنة في القانون الدولي ٧/ ٦٧٥
- أهم المعاهدات التي أنشأت وبلورت القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٥١، ٧/ ٤٨٨
- التحكيم في القانون الدولي ٧/ ٨١٤
- تصنيف المعاهدات في القانون الدولي ٧/ ٣٤٣
- تعذيب الأسير ٧/ ٣٨٩
- تعريف الغزو والحرب عند فقهاء القانون الدولي ٧/ ٤٨
- تعريف القانون الدولي الإنساني وأصول نشأته ٧/ ٤٥٠
- تعويضات الحرب في القانون الدولي والتشريع الإسلامي ٧/ ٦٧٧
- التفرقة بين المدنيين والمقاتلين في القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٦٣
- تفعيل مجالات القانون الدولي الإنساني ٧/ ٥٢٠
- تقرير مصير الأسرى في القانون الدولي ٧/ ٣٩٠
- تقسيم الغنائم حسب القانون الدولي ٧/ ٦٢٨
- تلاقي الإسلام والقانون الدولي في عدم جواز التعرض في الحرب للمدنيين ٧/ ٥٣٣
- الجرحى والمرضى والغرقى وأفراد الخدمات الطبية وتمتعهم بحماية القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٦٩
- جواز إبرام الهدنة ومعاهدات الصلح كتابة أو عقدها شفهاً في القانون الدولي وتسجيلها في الأمم المتحدة ٧/ ٦٥٩
- الحرب في القانون الدولي ١٢/ ٤٧٥
- الحصانة القضائية للبعثات الدبلوماسية في القانون الدولي وفي الفقه الإسلامي ٧/ ٣٢٩
- الحصانة المالية للبعثات الدبلوماسية في القانون الدولي وفي الفقه الإسلامي ٧/ ٣٣٠
- حقوق أسرى الحرب في القانون الدولي ٧/ ٤٧٥
- حكم الفيء في القانون الدولي ٧/ ٥٨٨
- دفن قتلى الحرب في القانون الدولي ٧/ ٤٩٢
- دور الهيئات الدولية المعنية بالقانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٥٧
- السكان المدنيون والجرحى والمرضى وأفراد الخدمات الطبية هم الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٦٢
- طريقة عقد الصلح لإنهاء الحرب في الإسلام وفي القانون الدولي ٧/ ٦٥٧
- عدم جواز سلب ونهب ما يكون مع القتلى في القانون الدولي ٧/ ٤٤٣
- عدم وجود أثر للديانة في إنهاء الحرب في القانون الدولي ٧/ ٦٥٣
- العلاقات الدولية الإسلامية في وقت الحرب ١٢/ ٤٧٥
- علاقة الهيئات الدولية كالهلال الأحمر والصليب الأحمر بالقانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٥٧
- الغنيمة عند فقهاء القانون الدولي ٧/ ٥٧٢
- الغنيمة في القانون الدولي وفي المدلول الإسلامي ٧/ ٦١٦
- الفرق بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ٧/ ٤٥١، ٧/ ٤٥٣
- الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٤٩
- القانون الدولي الإنساني في الإسلام ٧/ ٤٩٨، ١٢/ ٤٦٢
- قتل الأسير في القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٨٩
- قطع العلاقات السياسية والاقتصادية عند قيام الحرب في القانون الدولي ٧/ ٥٤٣
- قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٦٦
- كفاية الأسرى ومحاكمتهم في القانون الدولي ٧/ ٤٧٩
- ما تنتقض به المعاهدات في القانون الدولي ٧/ ٣٧٤
- المبادئ العامة التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني في الإسلام ٧/ ٤٩٩
- مبادئ وقواعد المحاكم الجنائية الدولية ودورها في ترسيخ القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٥٥
- محمد بن الحسن الشيباني وتأسيسه للقانون الدولي ١٢/ ٦٤٤
- مدى ارتباط القانون الدولي الإنساني بحقوق الإنسان ٧/ ٥٠٨
- مصادر القانون الدولي الإسلامي ٩/ ٥٧٢
- مصير الأسرى في القانون الدولي ٧/ ٤٨٢
- معاملة الأسير في القانون الدولي ٧/ ٣٨٢
- معتقلات الأسرى في القانون الدولي وفي الإسلام ٧/ ٤٧٨
- مقارنة امتيازات البعثات الدبلوماسية اليوم بما قرره الفقه الإسلامي ٧/ ٣٢٦
- مقارنة تعريف الجهاد والحرب عند الفقهاء والقانون الدولي ٧/ ٥٠

obeikandl.com

• مقارنة في كيفية بدء الحرب بين التشريع الإسلامي والقانون الدولي ٧/ ١٥٩
• المقصود بأسرى الحرب في القانون الدولي ٧/ ٤٧٣
• النظم السلمية أو غير العدائية في القانون الدولي ٧/ ٢٧٠
• نقض الهدنة في القانون الدولي ٧/ ٣٦٢
• نمط العلاقات الدولية في العصر الحاضر ١٢/ ٦٩٣
• نوع الحياد في الإسلام بحسب ما هو معروف في القانون الدولي ٧/ ٢٢٢
• واجبات الدولة المحايدة وحقوقها في التشريع الإسلامي وفي القانون الدولي ٧/ ٣٧٧

■ القاهرة
• تكوين مجمع البحوث الإسلامية في القاهرة ١٢/ ٣٢
• مجمع البحوث الإسلامية في القاهرة ١٢/ ٦٥

■ القبر
• اتخاذ المساجد عليه ١/ ٤٧٤
• اتخاذ المساجد عليه دليل كراهيته ١/ ٤٧٤
• اتخاذ مسجد عليه وتقبيله والطواف به وتبخيره، كراهته ٢/ ٤٦١
• احترامه، ومظاهر هذا الاحترام ٢/ ٤٦٣
• إدخال القصب أثناء الدفن، جوازه عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٤٦٩
• استحباب الوقوف على القبر بعد الدفن بساعة للدعاء للميت ٢/ ٤٧٠
• الاستشفاء بالتربة من الأسقام، كراهته ٢/ ٤٦١
• الإكثار من زيارة القبور، استحبابه عند الشافعية ٢/ ٤٧٧
• الأكل والشرب والضحك وقراءة القرآن بصوت مرتفع عند زيارة القبور، كراهته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٦
• بناء حاجز بين القبور، حكمه عند اللخمي من المالكية ٢/ ٤٦١
• البناء عليه للمباهاة أو في أرض مسبلة أو موقوفة، حرمته وعلة ذلك ٢/ ٤٦١
• تجصيصه، تعريفه ٢/ ٤٦١
• تجصيصه والبناء عليه، كراهته ٢/ ٤٦١
• ترتيب الموتى في حال جمعهم في قبر واحد، كيفيته ٢/ ٤٦٨
• تسطيحه أولى من تسنيمه عند الشافعية ٢/ ٤٦١
• التسليم على قبور المسلمين والدعاء والقراءة لهم، ندبه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٧
• تسنيمه أفضل من تسطيحه -أي تربيعه- عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٤٦٠
• تسنيمه باللبن صيانة له، جوازه ٢/ ٤٦١
• تسويته بالأرض، وإخفاؤه في دار الحرب عند الحنابلة ٢/ ٤٦١
• تطييبه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٦٣، ٢/ ٤٦٧
• تطيينه
جوازه عند الحنابلة ٢/ ٤٦١
كراهته عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٦١
• تقبيله، وتقبيل الأعتاب عند زيارة الأولياء، كراهته ٢/ ٤٧٧
• تنفيذ وصية من أوصى بالبناء على القبر، حكمه عند ابن عبد الحكم تلميذ مالك ٢/ ٤٦١
• توسعته طولاً وعرضاً، ندبه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٤٥٨
• الجص، وضعه على القبر، وعند الرأس حجراً وخشبة، حكمه ٢/ ٤٦٣
• الجلوس عليه
حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٦٣
حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٦٣
• الجلوس والمشي عليه، حكمه عند المالكية ٢/ ٤٦٣
• الجلوس والمشي والنوم وقضاء الحاجة على القبر، كراهته ٢/ ٤٦٣
• جمع أكثر من ميت في قبر واحد، حكمه ٢/ ٤٦٧
• حثو التراب عليه لكل من دنا من شفير القبر، استحبابه ٢/ ٤٦٩
• حثو التراب لكل من حضر في القبر من قبل رأس الميت، سنيته ٢/ ٤٦٠
• حفره في المسجد ١/ ٤٧٤
• خلع النعال عند زيارة المقابر، استحبابه عند الحنابلة ٢/ ٤٧٧
• الدعاء للميت بعد قراءة القرآن عند زيارة المقابر ٢/ ٤٧٧
• دفن المسلم في مقابر غير المسلمين، حكمه ٩/ ٤٩٥
• دفن ميت آخر في القبر في حال أن الأول بلي وصار تراباً، جوازه ٢/ ٤٦٨
• رشه بماء، ووضع الجريد الأخضر والريحان عليه ندبه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٤٦٧
• رفعه قدر شبر ليعرف أنه قبر، استحبابه ٢/ ٤٦٠
• زيارة قبر النبي ﷺ ٣/ ٣٥٨
• زيارة قبر النبي ﷺ للنساء وكذلك قبور الصالحين، سنيته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٦

- زيارة قبور الكفار، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٦
- زيارة القبور للرجال، حكمه بالاتفاق ٢/ ٤٧٤
- زيارة القبور للرجال والنساء، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٦
- زيارة القبور للرجال والنساء، حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٧٤
- زيارة القبور، وقتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٦
- ستره
  - حكمه ٢/ ٤٧٣
  - حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٧٣
- السرج، اتخاذها على القبور، حكمه ٢/ ٤٦٣
- السنة في زيارة القبور عند الحنفية ٢/ ٤٧٥
- سؤال الملكين في القبر، إجماع أهل السنة عليه ٢/ ٤٠٠
- الشق أفضل من اللحد إن كانت الأرض رخوة عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤٥٩
- الشق، كراهته عند الحنابلة ٢/ ٤٥٩
- صفته ٢/ ٤٥٨
- الصلاة إلى القبر، كراهتها ٢/ ٤٦٢
- الضرورة التي يجوز فيها جمع أكثر من ميت في قبر واحد ٢/ ٤٦٨
- عدم إدخال الآجر والخشب أو شيء مسته النار إلى القبر ٢/ ٤٦٩
- عدم تعميقه، ندبه عند المالكية ومقداره ٢/ ٤٥٩
- الفسطاط والخيمة على القبر، كراهته عند أحمد ٢/ ٤٦١
- قبر الرجل، ستره، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٧٣
- قبر المرأة ستره، حكمه ٢/ ٤٧٣
- قراءة سورة يس لزائر القبر، استحبابه عند الحنفية ٢/ ٤٧٥
- قراءة القارئين للميت عند القبر، حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٨٤
- قراءة القرآن بعد الموت وعلى القبر كراهتها إن فعله استناناً عند المالكية ٢/ ٤٠٠
- قراءة القرآن على الميت بعد موته وعلى قبره حكمها عند المالكية ٢/ ٤٨٤
- قراءة القرآن عند زيارة المقابر، سنيتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٧
- قراءة القرآن للميت عند القبر، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٤٨٤
- الكتابة عليه
  - كراهتها ٢/ ٤٦١
  - كراهتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٦٢
- كتابة القرآن عليه، حرمتها عند المالكية ٢/ ٤٦٢
- اللحد أفضل من الشق بالاتفاق ٢/ ٤٥٩
- اللحد إن كانت الأرض صلبة، أفضليته عند الحنفية والمالكية والشافعية ٢/ ٤٥٩
- لزوم نبش قبر الميت وغسله إن دفن قبل الغسل ٢/ ٤٠٤
- ما يستحب قراءته من القرآن عند زيارة القبور، عند الحنفية ٢/ ٤٧٥
- ما يندب قوله عند زيارة القبور، عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٧
- ما يندب قوله عند زيارة القبور، عند الحنفية ٢/ ٤٧٤
- المبيت عنده، كراهته ٢/ ٤٦١
- المسجد
  - اتخاذه على القبر المندرس، جوازه عند ابن القاسم من المالكية ٢/ ٤٦٢
  - اتخاذه على القبور ٢/ ٤٦٢
- مقدار توسعته عند الحنفية ٢/ ٤٥٩
- مقدار التوسعة والتعميق في القبر، عند الشافعية وأكثر الحنابلة ٢/ ٤٥٩
- الميت
  - الحالات التي لا يسأل فيها في القبر كما ذكر السيوطي ٢/ ٤٠٠
  - ما يسن في وضعيته في القبر ٢/ ٤٥٩
  - ما يسن قوله عند وضعه في القبر ٢/ ٤٦٠
  - وضعه في القبر مستقبل القبلة، ندبه عند المالكية والحنفية ٢/ ٤٥٩
  - وضعه في القبر مستقبل القبلة، وجوبه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٥٩
- نبش القبر في نية للسرقة، حكمه عند الشافعية ٦/ ٦٢
- نبش قبر الميت بعد دفنه للضرورة ١٠/ ٥٦١
- نبشه إذا دفن الميت قبل الصلاة عليه، حكمه ٢/ ٤٦٤
- نبشه إن دفن الميت قبل الصلاة عليه، حكمه عند المالكية والحنابلة ٢/ ٤٦٤
- نبشه، إن دفن الميت لغير القبلة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٦٤
- نبشه إن دفن الميت من غير كفن أو غسل أو إلى غير القبلة، حكمه ٢/ ٤٦٤
- نبشه إن كان الكفن أو الأرض مغصوبة، حكمه ٢/ ٤٦٥

obeikandl.com

• نبشه إن كان معه مال، أو وقع في القبر مال لآدمي قليل أو كثير، حكمه ٢/ ٤٦٥
• نبشه بعد الدفن للتكفين، حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٦٦
• نبشه لاتخاذ مسجد محله، حكمه ٢/ ٤٦٥
• نبشه لتكفين الميت، حكمه ٢/ ٤٦٤
• نبشه لدفن آخر معه، حكمه ٢/ ٤٦٥
• نبشه للزرع والبناء
حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٦٥
حكمه عند المالكية ٢/ ٤٦٥
• نبشه لمال قليل للميت، حكمه ٢/ ٤٦٥
• وضع الآجر والخشب في القبر، كراهته ٢/ ٤٦٠
• وضع الجريد والآس على القبور، ندبه عند الحنفية ٢/ ٤٦٧
• وضع اللبن على اللحد ٢/ ٤٦٠
• الوقوف على القبر بعد الدفن بساعة للدعاء للميت، استحبابه ٢/ ٤٧٠

■ **قبرص**
• حالة قبرص من حالات الحياد في الإسلام ٧/ ٢٢٥

■ **القبض**
• اشتراط القبض والتماثل في المتاجرة في العملات أو الصرف ١١/ ١٦٤
• اشتراطه لتمام العقود العينية ٥/ ٧٨
• اعتبار الإتلاف قبضاً ٤/ ١٨١
• اعتبار إيداع أو إعارة المشتري المبيع لأجنبي قبضاً ٤/ ١٨٢
• اعتبار إيداع المبيع عند المشتري أو إعارته له قبضاً ٤/ ١٨٢
• اعتبار التعييب قبضاً ٤/ ١٨٢
• أمر المشتري البائع بالإتلاف أو التغيير في المبيع يعتبر قبضاً ٤/ ١٨٢
• أنواع القبض ١١/ ٤٠
• أنواع القبض الحكمي ١١/ ٤٢
• بعض صور القبض الحكمي المعتبرة شرعاً وعرفاً ٩/ ٥٤٨
• بيع الشيء المملوك قبل قبضه من آخر ١١/ ٤٩١
• بيع الشيء المملوك قبل قبضه من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٦
• بيع الطعام قبل قبضه ١١/ ٣٩
• تأثير القبض على هلاك المبيع أو الثمن ١١/ ٢٨
• تسلم الشيك من أنواع القبض في العملات ١١/ ١٦٧
• حالات القيد المصرفي لمبلغ من المال في حساب العميل ٩/ ٥٤٨
• حدوثه بالتخلية عند الحنفية ٤/ ١٨١
• حدوثه بالتخلية في العقار عند المالكية والشافعية ٤/ ١٨١
• حدوثه بالكيل أو الوزن في المكيل والموزون عند الحنفية ٤/ ١٨١
• حدوثه في المنقول بحسب العرف عند المالكية والشافعية ٤/ ١٨١
• حكم الشراء ببوليصات الشحن ١١/ ٤١
• شراء الأسهم مع قبض حكمي ١١/ ١٣٥
• صور قبض العملات وأنواعه ١١/ ١٦٦
• صوره ٩/ ٥٤٨
• ضمان المقبوض بالعقد الفاسد ١٠/ ٧٩٤
• طرقه ٤/ ١٨١
• عدم اشتراطه في المقايضة والبيع المطلق ٤/ ٣٥٦
• عدم اعتبار إيداع أو إعارة المشتري المبيع للبائع قبضاً ٤/ ١٨٢
• قاعدة الضامن يملك المال المضمون بالضمان من وقت قبضه من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣١
• القبض الحقيقي ١١/ ١٦٦
• القبض الحقيقي والقبض الحكمي ١١/ ٤١
• القبض الحكمي ١١/ ١٦٦
• قبض الرهن لا ينوب عن قبض الضمان ٤/ ١٨٤
• القبض السابق للعقد، حكمه ٤/ ١٨٣
• القبض شرط للزوم الرهن ١١/ ٨٤
• قبض الضمان أقوى من قبض الأمانة ٤/ ١٨٤
• قبض العملة الورقية ١١/ ٤٢
• القبض في الرهن قبض أمانة ٤/ ١٨٤
• قبض كل شيء بحسبه عند الحنابلة ٤/ ١٨١
• قبض المشتري إن كانت يده يد أمانة ٤/ ١٨٤
• قبض المشتري إن كانت يده يد ضمان بنفسه، حكمه ٤/ ١٨٤
• قبض المشتري إن كانت يده يد ضمان لغيره، حكمه ٤/ ١٨٤
• القيد المصرفي من أنواع القبض في العملات ١١/ ١٦٦
• كيفيته عند الحنفية ١٠/ ٢٣٦
• كيفيته عند المالكية والشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٣٦
• كيفية قبض الدار أو الأرض ٤/ ١٨١
• كيفية قبض العقار ١١/ ٤٠

obeikandl.com

• كيفية قبض المنقول ١١/ ٤٠
• المبدأ المقرر عند الحنفية في القبض السابق للعقد ٥/ ١٠٨
• معناه عند الحنفية ٤/ ١٨٠
• معنى التسليم أو القبض ١١/ ٢٤
• معنى قبض الأمانة ٤/ ١٨٣
• معنى قبض الضمان ٤/ ١٨٣
• من صور القبض الحديثة ١١/ ٤٢
• نوعاه ٥/ ١٠٨
• نيابة القبض الأقوى عن الأضعف ٤/ ١٨٣

■ **القِبلة**
• أثر الإكراه على التحول عن القبلة عند الشافعية ٤/ ١٥٥
• الاجتهاد والتحري فيها للصلاة، حكمه ١/ ٦٥٠
• استدبارها في الصلاة، حكمه ٢/ ٢٩
• استقبال الداعي -غير الإمام- لها في الدعاء بعد الصلاة ١/ ٨٢٧
• استقبال عين الكعبة في الصلاة لمن يعاينها، حكمه ١/ ٦٤٩
• استقبال الكعبة لغير المعاين لها، حكمه ١/ ٦٤٩
• استقبال الكعبة لغير المعاين لها، حكمه عند الشافعية ١/ ٦٤٩
• استقبالها، حكمها في الأذان ١/ ٦٠٠
• استقبالها شرط لصحة سجدة التلاوة ٢/ ١١٢
• استقبالها عند الإحرام بالحج حكمه عند الشافعية ٣/ ١٦٠
• استقبالها في إقامة الصلاة، حكمه ١/ ٦٠٥
• استقبالها في السلام أثناء الصلاة ١/ ٧٥٨
• استقبالها في السلام أثناء الصلاة كيفيته عند الحنفية ١/ ٧٥٨
• استقبالها في السلام أثناء الصلاة كيفيته عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٥٨
• استقبالها في السلام أثناء الصلاة كيفيته عند المالكية ١/ ٧٥٨
• استقبالها في الصلاة شرط صحة ١/ ٦٤٩
• استقبالها في الصلاة في الخوف، حكمه ١/ ٦٤٩
• استقبالها في الصلاة في السفر، حكمه ١/ ٦٤٩
• استقبالها في الصلاة للخائف والعاجز، حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٦٤٩
• استقبالها في قضاء الحاجة، حكمه ١/ ٣٠٧
• استقبالها للإمام بوجهه أثناء الدعاء في صلاة الاستسقاء عند المالكية ٢/ ٣٧٤
• استقبالها من مندوبات التيمم عند المالكية ١/ ٥١٦
• الأعذار المبيحة لترك استقبالها في الصلاة عند الحنابلة ١/ ٦٥٨
• توجه الذابح والذبيحة نحو القبلة، من سنن الذبح ٣/ ٦٥٦
• الخطأ في الاجتهاد فيها للصلاة، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٥٢
• الخطأ في الاجتهاد فيها للصلاة، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٥١
• الخطأ في الاجتهاد فيها للصلاة، حكمه عند الشافعية ١/ ٦٥٢
• الخطأ في الاجتهاد فيها للصلاة، حكمه عند المالكية ١/ ٦٥١
• الصلاة داخل الكعبة، حكمها ١/ ٦٥٣
• كراهة استقبالها و استدبارها بالفرج في بيت الخلاء عند الحنفية ١/ ٨١١

■ **القُبلة**
• تقبيل الأرض بين يدي العلماء والعظماء، حكمه ٣/ ٥٦٢
• التقبيل أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٩
• تقبيل الرجل للرجل، حكمه ٣/ ٥٦٢
• تقبيل المرأة للمرأة، حكمه ٣/ ٥٦٢
• القُبلة أثناء الصوم، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٦٣
• القُبلة في رمضان، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• القُبلة في الصوم، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٦٢
• القُبلة واللمس والمفاخذة دون الإنزال في الصيام، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
• اللمس والقبلة أثناء الصوم إن لم ينزل، حكمه ٢/ ٥٩٢

■ **القتال**
• آراء الفقهاء في تقديم الدعوة قبل القتال وبدء الحرب ٧/ ١٥٤
• الأحاديث الواردة في الجهاد وكيفية توجيهها ٧/ ١١٤
• احترام الكرامة الإنسانية من أهم قواعد الحرب وأساليب القتال في الإسلام ١٢/ ٦٧٩
• أحوال مشروعية القتال في الإسلام ١٢/ ٤٧٩
• اختلاف الحكم بين مشركي العرب وغيرهم في مسألة القتال وقبول الجزية ٧/ ٩٩
• أخذ حكم آيات القتال وتحدده من خلال ما ورد في سبب نزولها ٧/ ١٠٩

openkotob.com

- الأدلة على جواز ترك القتال ٧/ ٨٠٧
- أدلة الكف عن القتال وإنهاء الحرب بقبول العدو للإسلام ٧/ ٦٤٣
- ارتباط مشروعية القتال بحالة العدوان أو دفعه ١٢/ ٦٦٠
- الأسلحة والوسائل والأساليب المادية المحرمة في الإسلام ١٢/ ٦٨٥
- اشتراك الأسير المسلم في قتال المسلمين ٧/ ٤٣٠
- أقوال الفقهاء في جواز ترك القتال ٧/ ٨٠٧
- انتهاء الحرب بترك القتال ٧/ ٨٠٣
- أنواع القتال في الإسلام ٧/ ٦٧
- أول آية تأذن بالقتال ١٢/ ٦٥٨
- أول آية نزلت في مشروعية الجهاد أو القتال ٧/ ١٧٨
- إيثار الإسلام للسِّلْم وابتعاده عن القتال ما لم يكن هناك عدوان ١٣/ ٨٠٤
- الباعث على القتال ٧/ ٨٦
- الباعث على القتال الحرابة والعدوان ٧/ ٩١، ١٢/ ٦٦٨
- الباعث على القتال في الفقه الإسلامي ليس الكفر إنما دفع العدوان والحرابة ١٢/ ٧٠١
- الباعث على القتال في المفهوم الإسلامي ١٢/ ٤٨٠
- الباعث على القتال هو العدوان والحرابة وليس الكفر ٧/ ٧٢٤
- تحريق العدو بالنار في الحرب في الإسلام ١٢/ ٦٨١
- تحقيق الخلاف في الباعث على القتال ٧/ ١٠٣
- ترك القتال لحالة يراها قائد الجيش ٧/ ٨٠٤
- التفرقة بين المدنيين والمقاتلين في القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٦٣
- التفريق بين المدنيين والمقاتلين في الشريعة الإسلامية ٧/ ٤٦٧
- تقرير الفقهاء في عباراتهم عموم الجهاد أو القتال ٧/ ١٨٠
- التمييز بين المقاتلين وغيرهم في الحرب ٧/ ٥١٠
- توجيه الآيات الداعية إلى القتال على الإطلاق ١٢/ ٧٠٠
- توجيه أعمال القتال مباشرة لبدء الحرب ٧/ ١٥٢
- توقف القتال بسبب الهدنة ٧/ ٦٧٥
- جواز قتل كل من يشارك في الحرب ٧/ ٤٦٧
- دعوة غير المسلمين من أهل الكتاب إلى الإسلام أو العهد أو القتال ٧/ ٩٧
- دفن قتلى الحروب ووقف القتال لنقلهم وتبادل المعلومات عنهم ٧/ ٤٩٥
- السلاح الأبيض والقذائف الثقيلة من الوسائل المشروعة في القتال في الإسلام ١٢/ ٦٨٢
- عدم اعتماد الإسلام القتال وسيلة من وسائل نشره ٧/ ٨١
- عدم وجود تناقض بين الآيات التي تأمر بالقتال والآيات التي تطالب بالعفو والصفح عن الكفار ٧/ ١٠٨
- علة القتال الحرابة وليس الكفر ٧/ ١٢٤، ١٢/ ٤٧٤، ٧/ ١٠٣
- غاية القتال إقرار السلم وإشاعة الأمان ٧/ ١٧٩
- الفرار من القتال ٧/ ٨٠٤
- القتال بين المسلمين ٧/ ٦٨
- القتال في الإسلام لحماية الدعوة وليس للعدوان ٧/ ١٠٢
- القتال لمن قاتلنا ١٢/ ٤٩٠
- قتال المسلم تحت راية غير الإسلامية ١٢/ ٧٥٣
- قتال المسلمين لمن قاتلهم دون من لم يقاتلهم ٧/ ١٠٦
- القول بأن آية السيف نسخت عدداً من الآيات المتعلقة بالعفو والصفح والسلم ١٢/ ٦٥٩
- قول من قال: موجب القتل في القتال هو الكفر وجواز قتل الراهب والمقعد والأعمى عندهم ٧/ ١٠٥
- الكف عن القتال وإنهاء الحرب بقبول العدو للإسلام ٧/ ٦٤٣
- لجوء المسلمين إلى القتال في الحروب دفاعاً عن الوجود ورد العدوان ١٢/ ٤٦٥
- ما يجب على الأمة إذا وقع قتال بين المسلمين ٧/ ٦٩
- مخالفة الدين أو محاولة فرض العقيدة الإسلامية على الآخرين ليس من بواعث القتال في الإسلام ١٢/ ٤٨٠
- مخالفة مقتضى العهد بعدم أداء الجزية أو قتال المسلمين ٧/ ٣٥١
- مسالك العلماء في التعامل مع الآيات الواردة بشأن القتال ٧/ ١٠٧
- مشروعية القتال لمن قاتلنا ٧/ ١٨٠
- مشروعية منح الأمان في ميدان القتال ١٢/ ٤٧٨
- مطالبة المشركين بالإسلام أو القتال ٧/ ٩٨
- المعاملة بالمثل من قواعد الحرب والقتال في الإسلام ١٢/ ٦٨٠
- المقاتلون بحسب اتفاقية جنيف ٧/ ٤٦٦
- مقتضى أمان الحربي وقت نشوب القتال ودخوله حينها دار الإسلام ٧/ ٢٦٢
- من يجوز قتاله ومن لا يجوز قتاله في الحرب في النظام الإسلامي ١٢/ ٤٦٧
- النهي عن قتل النساء في القتال ٧/ ١٠٤

obeikandl.com

■ **القتل**

• اتفاق أولياء القصاص على القود من قاتل الجماعة، حكمه عند الحنابلة ٦/ ٢٢٥
• اتفاق الفقه والقانون في إعفاء القاتل حال الدفاع عن النفس ١٢/ ٣٩٧
• اتفاق الفقه والقانون في جريمة الاتفاق الجنائي أو الاشتراك الجرمي ١٢/ ٣٩٧
• إثباته بالقسامة ٦/ ٣٦٨
• اجتماع جماعة في قتل واحد ١٠/ ٦٨٢
• الإجماع على تحزيمه ٦/ ٢٠٨
• الإجماع على قتل الرجل بالمرأة ٦/ ٢٥٤
• الإجماع على مشروعيتها في القتل العمد ٦/ ٢٨٠
• أحكام القتل الخطأ ١٣/ ٣٥
• اختلاف أولياء القصاص على القود من قاتل الجماعة، حكمه عند الحنابلة ٦/ ٢٢٥
• الاختلاف في صفة القتل المانع من الإرث ٦/ ٢٩٤
• أداته ٦/ ٢١٥
• إذا ألقاه في نار وأمكنه التخلص منها ولم يفعل، حكمه ٦/ ٢٣٩
• إرث كل واحد من الزوجين دية القتل الخطأ، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٦١
• إرسال معلومات عن قتلى العدو إلى قوادهم ٧/ ٤٤٧
• أساس العصمة عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٢١٣
• أساس العصمة عند الحنفية ٦/ ٢١٣
• إسقاط القصاص لعقوبة الآخرة عن القاتل ٦/ ٢٤٧
• إسلام القاتل أو المقتول، عدم اشتراطه لوجوب الدية ٦/ ٢٨٤
• الاشتراك الجرمي دون مباشرة القتل، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٦/ ٢٥٨
• اشتراك جماعة غير متمالئين على القتل، حكمه عند المالكية ٦/ ٢٢٤
• اشتراك جماعة غير متمالئين على القتل المباشر، حكمه ٦/ ٢٢٣
• اشتراك جماعة في القتل المباشر حالة الاجتماع، حكمه عند الحنفية ٦/ ٢٢٣
• اشتراك جماعة في القتل المباشر على التعاقب، حكمه ٦/ ٢٢٣
• اشتراك جماعة في قتل واحد ١٠/ ٩٠٤
• اشتراك المباشر والمتسبب في القتل، حكمه عند المالكية ٦/ ٢٣٣
• اشتراك مخطىء مع عامد، حكمه ٦/ ٢٣٥
• اشتراك من لا يجب عليه القصاص مع من يجب عليه القصاص في القتل ١٠/ ٩٠٥
• اشتراك من يجب عليه القصاص ومن لا يجب، حكمه ٦/ ٢٣٤
• الأفعال المكونة للقتل العمد ٦/ ٢١٩
• أقسامه حسب النية ١/ ١٣٩
• الإكراه، أثره في القتل عند الشافعية ٤/ ١٥٥
• الإكراه على تناول السم، حكمه عند أبي حنيفة ٦/ ٢٣٠
• الإكراه على القتل
حكمه ٥/ ٢٨٠
حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٢٢٧، ٦/ ٢٣٤
حكمه عند الحنفية ٦/ ٢٢٧، ١٠/ ٧١٢، ١٠/ ٨٧٢
• إلزام المباشر بالضمان إن اجتمع مع المتسبب، حكمه ٦/ ٢٣١
• الإلقاء في مهلكة، حكمه ٦/ ٢٣٧
• أمثلة عن القتل بالتسبب ٦/ ٢٢٦
• أمثلة عن القتل تخويفاً وإرهاباً ٦/ ٢٤١
• الأمر بالقتل
إذا كان المأمور صبياً أو مجنوناً، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٢٢٨
حكمه عند أبي حنيفة ٦/ ٢٢٨
• الأمر بالقتل إذا كان للآمر سلطان على المأمور، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٢٨
• الأمر بالقتل إذا كان للآمر سلطان على المأمور، حكمه عند مالك ٦/ ٢٢٩
• الأمر بالقتل إذا لم يكن للآمر سلطان على المأمور، حكمه عند مالك والشافعي وأحمد ٦/ ٢٢٨
• إن ألقاه في ماء وأمكنه التخلص من الغرق ولم يفعل، حكمه ٦/ ٢٣٩
• إن خنقه فتنفس وصح ثم مات، حكمه ٦/ ٢٤٠
• إن خنقه وتركه متألماً حتى مات، حكمه ٦/ ٢٤٠
• إن قصد شخصاً غير معين في القتل، حكمه عند الشافعية ٦/ ٢٤٤
• إن قصد شخصاً معيناً أو غير معين في القتل، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٦/ ٢٤٤
• إن قصد شخصاً معيناً في القتل، حكمه عند الشافعية ٦/ ٢٤٤
• إناطة حكم القتل العمد بأداة القتل ٦/ ٢٤٣
• إناطة حكم قتل الغيلة بالإمام ٦/ ٢٥٦
• انفراد شخص واحد بمباشرة القتل، حكمه ٦/ ٢٢٢

obeikandl.com

- أنواع التسبب بالقتل ٦/ ٢٢٦
- أنواع القتل ١٠/ ٨٧٨
- أنواعه عند أكثر العلماء ٦/ ٢١٠
- أنواعه عند الحنفية ٦/ ٢٠٩
  القتل بالتسبب ٦/ ٢١٠
  القتل الخطأ ٦/ ٢١٠
  القتل شبه العمد ٦/ ٢٠٩
  القتل العمد ٦/ ٢٠٩
  ما أجري مجرى الخطأ ٦/ ٢١٠
- أنواعه عند الشافعية ٦/ ٢٠٨
  قتل حرام ٦/ ٢٠٨
  قتل مباح ٦/ ٢٠٨
  قتل مكروه ٦/ ٢٠٨
  قتل مندوب ٦/ ٢٠٨
  قتل واجب ٦/ ٢٠٨
- أنواعه عند المالكية ٦/ ٢١١
- الإيمان في الرقبة المعتقة في كفارة القتل الخطأ اشتراطه ٢/ ٦٠٢
- البغاة أو قطاع الطرق، من قتل منهم، غسلهم والصلاة عليهم، حكمه ٢/ ٤٨٧
- تأثير الإكراه في القتل على القصاص ١٠/ ٤٥٠
- تأثيم القاتل العمد ٦/ ٢٤٥
- تارك الصلاة
  قتله حداً عند غير الحنفية ١/ ٥٦٥
  كيفية قتله عند الجمهور ١/ ٥٦٦
- تأويل آية الخلود في جهنم للقاتل ٦/ ٢٠٨
- التحريق بالنار، حكمه عند الحنفية ٦/ ٢٣٨
- التحريق، حكمه ٦/ ٢٣٩
- تحريم القتل في جميع الشرائع ١٣/ ٨٤٢
- تحميل مسؤولية القتل بوسائل النقل الجماعية للمالك أو السائق أو الشركة المالكة أو الحكومة ١٣/ ٤٢
- تخفيف الدية في القتل الخطأ ٦/ ٢٩٨
- تداخل الجنايات، حكمه عند الحنابلة ٦/ ٢٢٥
- ترتيب المذاهب في التشدد في جعل القتل مانعاً في الإرث ٦/ ٢٩٥
- ترجيح رأي الجمهور في حكم الجماعة المتمالئين على القتل ٦/ ٢٢٤
- ترجيح رأي المالكية والحنابلة في حكم الإلقاء في مهلكة ٦/ ٢٣٧
- ترجيح القصاص بنفس طريقة القتل ٦/ ٢٦٧
- تسليم العدو جثث قتلاه ٧/ ٤٤٧
- التسميم
  حكمه عند الحنابلة ٦/ ٢٣٠
  حكمه عند الحنفية ٦/ ٢٢٩
  حكمه عند الشافعية ٦/ ٢٣٠
  حكمه عند المالكية ٦/ ٢٣٠
  خلاصة حكمه عند الفقهاء ٦/ ٢٣٠
- تسميم الصبي المميز أو البالغ، حكمه عند الشافعية ٦/ ٢٥٧
- تطبيق حوادث النقل الجماعية على أنواع القتل ١٣/ ٤٠
- تعدد القتلى عمداً والقصاص من القاتل ١٣/ ٤١
- تعدد كفارة القتل الخطأ لتعدد الموتى بوسائل النقل الجماعية ١٣/ ٥٤
- تعريفه ٦/ ٢٩٠
- تعزير القاتل العمد إذا لم يقتص منه، حكمه ٦/ ٢٩٣
- تعزير القاتل العمد إذا لم يقتص منه، كيفيته عند الحنفية والمالكية ٦/ ٢٩٣
- التغريق
  حكمه ٦/ ٢٣٩
  حكمه عند الحنفية ٦/ ٢٣٨
- التغريق إذا كان الماء قليلاً أو الملقى يحسن السباحة، حكمه عند الحنفية ٦/ ٢٣٨
- تغليظ الدية على القاتل العمد ٦/ ٢٩٨
- تقدير مدة الحبس بدون طعام وشراب لاعتباره قتلاً عمداً ٦/ ٢٤١
- تقديم الدية قبل القتل، حكمها ٢/ ٦٦٥
- تقسيم القتل الخطأ إلى خطأ في القصد وخطأ في الفعل ١٣/ ٣٤
- التكافؤ في قتل الغيلة، عدم اشتراطه عند المالكية ٦/ ٢٥٦
- تكفير القصاص إثم القتل، عند الجمهور ٦/ ٢٤٧
- التمالؤ
  تعريفه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٦/ ٢٢٤
  تعريفه عند المالكية ٦/ ٢٢٣، ٦/ ٢٢٤
- التمثيل بالقتيل، تحريمه ٥/ ٧٤٩
- إلتنازل عن القصاص يعصم دم القاتل ١٠/ ٢٩
- توارث الزوجين من دية القتل الخطأ، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٦١
- توبة القاتل
  حكمها ٦/ ٢٠٨
  كيفيتها ٦/ ١٦٨

openkandil.com

- الجرائم التي يعاقب عليها بالقتل ٥/ ٧٣٥
- جريمة القتل من أنواع الفساد ١٢/ ١٢٩
- الجماعة المتمالئين إذا حضروا القتل، حكمها عند المالكية ٦/ ٢٢٤
- جواز قتل كل من يشارك في الحرب ٧/ ٤٦٧
- حالات اشتراك المتسبب مع المباشر في جناية القتل ٦/ ٢٣١
- حالات تغليظ دية القتل الخطأ، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٨٧
- حالات ضمان المباشر وحده ٦/ ٢٣١
- حالات ضمان المتسبب وحده ٦/ ٢٣٣
- حالات القتل المأذون به شرعاً ٦/ ٢٠٧
- حالتا اشتراك جماعة بمباشرة القتل ٦/ ٢٢٢
- الحبس دون طعام وشراب مدة يسيرة، حكمه عند الحنابلة ٦/ ٢٤١
- حدوث الموت بفعل الجاني واشتراطه لاعتباره قاتلاً ٦/ ٢١٥
- حرمان القاتل العمد من الميراث والوصية ٦/ ٢٩٤
- حرمان القاتل من الميراث ٦/ ٢٤٥، ١٣/ ٣٧
- حرمان القاتل من الميراث والوصية ١٠/ ٩٢٤
- حرمان القاتل من الوصية ١٣/ ٣٧
- حرمة التمثيل بجثث قتلى العدو ٧/ ٤٣٨، ١٢/ ٨٠٠
- حرمة قتل المسلم للمسلم ٧/ ٦٨
- حكمه ٦/ ٢٠٦
- خلاصة تضمين المباشر دون المتسبب ٦/ ٢٣٣
- خلاصة تضمين المتسبب في القتل ٦/ ٢٣٤
- الخنق، حكمه ٦/ ٢٤٠
- دفن قتلى الأعداء إن لم يفعل ذلك قومهم ٧/ ٤٤٥
- دفن قتلى الحرب في القانون الدولي ٧/ ٤٩٢، ٧/ ٤٩٥
- الدهس بالسيارات، حكمه ٦/ ٣٠٦
- الدية بقتل الحربي إذا أسلم بدار الحرب، حكمها ٦/ ٢٨١
- الدية بقتل الذمي والمستأمن، وجوبها ٦/ ٢٨٢
- دية شبه العمد والخطأ، الملزم بها عند الجمهور غير المالكية ٦/ ٢٩٠
- دية العمد، مقدارها عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٩١
- الدية في مال الجاني إن كانت لعمد أو شبه عمد، عند مالك ٦/ ٢٩٧
- رجوع شهود القتل عن شهادتهم ١٠/ ٨٨٣
- الرجوع في الشهادة بالقتل وما يترتب على ذلك على الشاهدين، حكمه عند الحنفية ٦/ ٤٩٨
- الرضا بالقتل أو الإذن بالقتل، حكمه ٦/ ٢٤٤
- السبب في جواز قتل بعض الأسرى ٣/ ٧٧٤
- سقوط المطالبة في الآخرة بالعفو به عن القاتل إذا تاب، حكمه عند ابن عابدين ٦/ ١٣٢
- شرط إيجاب القصاص، عند الحنفية ٦/ ٢٢٢
- شرط القتل الموجب للقصاص عند الحنفية ٦/ ٢٥٦
- شرط ولي القتيل ٦/ ٢٥٧
- شرعية القصاص في القتل بالمثقل ٦/ ٢١٨
- شروط الجاني والمجني عليه في القتل ١٠/ ٨٨٠
- شروط المقتول لوجوب القصاص ١٠/ ٨٨٢
- الشريك غير المباشر للقتل، حكمه ٦/ ٢٢٤
- شهود الزور في القتل إذا قتل المتهم، حكمهم ٦/ ٢٣٣
- الصوم أو الإمساك بقية اليوم في حال الإفطار في صوم يجب فيه التتابع ككفارة القتل حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٢
- الضمان الناشئ عن أنواع القتل ١٠/ ٨٧٨
- عدم جواز قتل الأسير إلا لضرورة ٧/ ٤٢٤
- عدم جواز القتل الجماعي والإبادة الجماعية والتعرض لدور العبادة في الحرب ٧/ ٥١٠
- عدم جواز القتل والزنا بالإكراه ١٢/ ٢٢٧
- عدم جواز ما يسمى بالقتل الرحيم ١٣/ ١٢٥
- عدم صلاة الإمام على من قتل في حد أو قصاص ويصلي عليه غيره عند المالكية ودليله ٢/ ٤٢٥
- عدم وجوب القصاص بالقتل بحق ١٠/ ٨٨٤
- عدم وجود قتل شبه عمد، عند المالكية ٦/ ٢٩٧
- عصمة الأسير إذا أسلم من القتل والرق ٧/ ٤٢٥
- عصمة الدم، اشتراطه عند الحنفية ٦/ ٢٥١
- عفو المقتول خطأ عن الدية، حكمه ٦/ ٢٧٤
- عفو الولي عن القصاص مطلقاً، حكمه عند الحنابلة وقول عند الشافعية ٦/ ٢٦٠
- عفو ولي القتيل عن القصاص مطلقاً، حكمه عند الحنفية والمالكية والشافعية ٦/ ٢٥٩
- عقوبات القتل شبه العمد ٦/ ٢٩٧
- العقوبتان الأصليتان للقتل شبه العمد ٦/ ٢٩٦
- عقوبته ٦/ ٢٠٦
- العقوبة الأصلية للقتل العمد ٦/ ٢٠٧، ٦/ ٢٤٥
- العقوبة البدلية في القتل العمد ٦/ ٢٧٩
- العقوبة البدلية للقتل وهي الدية ١٠/ ٩٢١

openkotob.com

- العقوبة في القتل شبه العمد ٦/ ٢١١، ٦/ ٣٠٦
- عقوبة القتل بالتسبب عند الحنفية ٦/ ٣٠٧
- الفرق بين القتل العمد وشبه العمد ٦/ ٢٩٨
- قاتل أحد أبويه، صلاة الجنازة، حكمها عليه عند الحنفية ٢/ ٤٢٥
- قاتل نفسه
الصلاة عليه، حكمها ٢/ ٤٨٩
الصلاة عليه حكمها عند عمر بن عبد العزيز والأوزاعي ٢/ ٤٨٩
غسله، حكمه ٢/ ٤٨٩
غسله، حكمه عند عمر بن عبد العزيز والأوزاعي ٢/ ٤٨٩
- قاتل نفسه عمداً
صلاة الجناز، حكمها عليه عند أبي يوسف وابن الهمام من الحنفية ٢/ ٤٢٥
صلاة الجنازة، حكمها عليه عند الحنفية والشافعية ٢/ ٤٢٥
- قتل الأب ابنه، حكمه ٦/ ٢٨٥
- قتل الأسرى ٧/ ٤٠٢
- قتل الأسير في القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٨٩
- القتل الذي لا يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة لا يمنع الإرث، عند الحنفية ٩/ ٢٥٩
- القتل الذي يجري مجرى الخطأ ١٣/ ٣٨
- القتل إن وقف على شرط، حكمه عند المالكية ٦/ ٢٥٧
- قتل إنسان أو إتلاف عضو لضرورة الأكل، حكمه ٣/ ٥١٦
- القتل بإحداث جرح كبير في المقتول، حكمه ٦/ ٢٢٠
- القتل بأداة لاتقتل غالباً، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢١٧
- القتل باستعمال الإبرة ٦/ ٢٢٠
- قتل الباغي، حكمه ٦/ ٢١٣
- القتل بالتسبب
حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٢٢٧، ٦/ ٣٠٧
حكمه عند الحنفية ٦/ ٢٢٦
معناه ٦/ ٢٢٦، ١٣/ ٣٩
- القتل بالتسبب كالقتل الخطأ عند الحنفية ١٣/ ٣٩
- القتل بالحبس ومنع الطعام والشراب، حكمه عند أبي حنيفة ٦/ ٢٤٠
- القتل بالحديد، اعتباره قتل عمد عند أبي حنيفة ٦/ ٢٢٠
- القتل بالمباشرة
تعريفه ٦/ ٢٢١
حكمه ٦/ ٢٢١
- القتل بالمثقل، حكمه عند الصاحبين والشافعية والحنابلة ٦/ ٢١٧، ٦/ ٢٩٦
- القتل بالمحدد، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢١٧
- القتل بمثقل، حكمه عند المالكية ٦/ ٢٢١
- القتل بمحدد، حكمه ٦/ ٢١٩
- القتل تخويفاً وإرهاباً، حكمه ٦/ ٢٤١
- القتل تخويفاً وإرهاباً في البالغ، حكمه عند الشافعية ٦/ ٢٤٢
- القتل تخويفاً وإرهاباً في الصبي، حكمه عند الشافعية ٦/ ٢٤٢
- قتل الجماعة بالواحد، حكمه ٦/ ٢٢٢
- القتل جهلاً بحرمة القتل ١٠/ ٤٦٧
- القتل الخطأ
انتفاء القصاص فيه بالاتفاق ٦/ ٣٠٧
تعريفه ٦/ ٣٠٧
عقوبتاه ٦/ ٣٠٧
نوعاه ٦/ ٢١٠
- قتل السبي ٧/ ٣٩١
- القتل سياسة، جوازه عند الحنفية والمالكية ١٠/ ٢٧٤
- القتل سياسة للجاسوس المسلم، عند المالكية والحنابلة ٦/ ١٨٨
- القتل سياسة لمن أكثر من سب النبي ﷺ من أهل الذمة عند الحنفية ٦/ ١٨٨
- القتل شبه الخطأ، عقوباته عند الحنفية ٦/ ٣٠٧
- القتل شبه العمد
أداته عند أبي حنيفة ٦/ ٢١٦
تعريفه ٦/ ٢٩٦
عقوبته ٦/ ٢٩٦
متى يكون عند المالكية ٦/ ٢٩٥
معناه ٦/ ٣١٠
- قتل الصائل إن شهر سلاحاً ٥/ ٦١٤
- قتل الصائل، جوازه ٥/ ٦١٦
- القتل، عدم اعتباره مانعاً من الوصية، عند الشافعية ٦/ ٢٩٦
- القتل العمد
أداته عند أبي حنيفة ٦/ ٢١٥
أداته عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢١٧
أداته عند المالكية ٦/ ٢١٨
أركانه ٦/ ٢١٢
عقابه ٦/ ٢١٢
- القتل العمد وعقوبته ١٢/ ١٢٩

obeikandl.com

- القتل عمداً من الصبي والمجنون والمعتوه يجري مجرى القتل الخطأ ١٣/ ٣٨
- قتل غير المقاتلة عند الضرورة وذلك في الغارات والتترس بمن لا يجوز قتلهم ٧/ ٥٣٥
- قتل الغير مكرهاً ١٠/ ٤٤٧
- القتل غيلة
  - حكمه ٦/ ٢٥٦
  - معناه ٦/ ٢٥٦
- قتل الكافر بالكافر، حكمه ٦/ ٢٥٨
- القتل المانع من الإرث، عند الحنابلة ٩/ ٢٦١
- القتل المانع من الإرث، عند الشافعية ٩/ ٢٦٠
- القتل المانع من الإرث، عند المالكية ٩/ ٢٦٠
- القتل المانع من الوصية ٦/ ٢٩٥
- القتل المانع من الوصية خلاصة رأي الفقهاء فيه ٦/ ٢٩٦
- قتل المسلم بالكافر، حكمه عند الحنفية ٦/ ٢١٤
- قتل المسلم بكافر، حكمه عند الجمهور ٦/ ٢٥١
- قتل المسلم في دار الحرب، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٢١٤، ٦/ ٢٥٨
- القتل المضمون بقصاص أو دية أو كفارة ولو من قاصر مانع للإرث، عند أحمد ٩/ ٢٦١
- قتل المعاهد بالمعاهد، حكمه ٦/ ٢٥٤
- قتل من لم يبلغه الإسلام، حكمه عند الحنابلة والحنفية ٦/ ٢٩٣
- قتل الواحد بالجماعة، حكمه ٦/ ٢٢٤
- قتل الوالد بالولد، حكمه ٦/ ٢٥٨، ٦/ ٢٧٧
- قتل الوالد لولده أو الولد لوالده ١٠/ ٩١٧
- قتل ولي الدم القاتل بغير السيف، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٦/ ٢٦٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن العاقلة وتطبيقاتها المعاصرة في تحمل الدية ٩/ ٧٣٥
- القصاص سواء كان القتل بالمباشرة أم التسبب ١٠/ ٨٨٣
- القصاص هو العقوبة الأصلية لجريمة القتل ١٠/ ٩١٤
- القصاص والقتل مقارنة بين الفقه والقانون ١٠/ ٨٨٥
- القصد الجنائي في القتل العمد، اشتراطه عند الجمهور ٦/ ٢٤٣
- قطع التتابع في الصوم لمن أفطر متعمداً في صوم النذر والكفارات المتتابعة كالقتل حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٧
- قطع التتابع لمن أفطر ناسياً أو لعذر أو لغلط في العد في صوم الكفارات المتتابعات كالقتل، حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٧
- القود، وجوبه ٦/ ٢٤٥
- قول من قال: موجب القتل في القتال هو الكفر وجواز قتل الراهب والمقعد والأعمى عندهم ٧/ ١٠٥
- كفارته، الخصال الواجبة للكفارة فيه ٣/ ٤٨٨
- الكفارة، اعتبارها عقوبة للقتل العمد عند الشافعية ٦/ ٢٤٥
- الكفارة بالقتل الخطأ وجوبها ٢/ ٥٢٧
- الكفارة في قتل الجنين، حكمها ٦/ ٢٧٩
- الكفارة في القتل الخطأ ١٣/ ٣٦
- الكفارة في قتل مباح الدم، حكمها ٦/ ٢٧٩
- الكفارة في مال القاتل الخطأ، وجوبها ٦/ ٣٠٩
- كفارة القتل الخطأ إذا كان المقتول ذمياً، حكمها ٦/ ٣٠٩
- كل قتل مانع من الإرث، ولو من قاصر، عند الشافعية ٩/ ٢٦١
- ليس من مقاصد الجهاد القتل ولا التخريب ولا التدمير ولا إكراه الناس على الإسلام ٧/ ١٧٥
- ما يعتبر في القتل الخطأ عند المالكية ٦/ ٢١٩
- المباشرة بالقتل، تعريفه ٦/ ٢٣١
- المتسبب في القتل، تعريفه ٦/ ٢٣٣
- متى يضمن المتسبب بالقتل ٦/ ٢٣٣
- متى يضمن المتسبب والمباشر معاً ٦/ ٢٣٤
- محل وجوب الكفارة في القتل العمد عند الشوكاني ٦/ ٢٧٨
- مسؤولية سائق وسائل النقل الجماعية في القتل الخطأ عن الدية والكفارة ١٣/ ٣٢
- المشارك في القتل الذي لا يجب عليه القصاص، حكمه ٦/ ٢٣٥
- المشارك في القتل الذي يجب عليه القصاص، حكمه ٦/ ٢٣٥
- معاملة الجرحى والمرضى والقتلى في أعقاب الحرب من مفهوم إسلامي وحماية البيئة ١٢/ ٧٩٨
- معاملة قتلى الحروب في الإسلام ٧/ ٥١٤
- معاملة القتلى في ساحة الحرب ٧/ ٤٣٧
- معنى توافق الجماعة على القتل ٦/ ٢٢٣
- المقتول حداً
  - أو قصاصاً، الصلاة عليه حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٨٨
  - أو قصاصاً، غسله حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٨٨
- المقتول ظلماً، الصلاة حكمها عليه عند الحنابلة ٢/ ٤٢٥
- من أعان على القتل ولم يباشره، حكمه ٦/ ٢٥٨

onlinekanon.com

• من أمسك شخصاً فقتله آخر، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٣٢
• من أمسك شخصاً ليقتله آخر، حكمه ٦/ ٢٣٢
• من باشر القتل بسلاح، حكمه ٦/ ٢٣١
• من باشر القتل بغير بسلاح، حكمه ٦/ ٢٣١
• من القتل الذي أجري مجرى الخطأ ما اشتمل على عذر شرعي ١٣/ ٣٨
• من قتل امرأته المطاوعة في الزنا، حكمه ٥/ ٦٢١
• من قتل امرأته المكرهة على الزنا، حكمه ٥/ ٦٢١
• من قتل الزاني بامرأته، حكمه ٥/ ٦٢١
• من قتل في المعترك في قتال المسلمين، غسل وصلي عليه عند الحنفية ٢/ ٤٤١
• من قتل في المعترك في قتال المسلمين، غسل وصلي عليه عند المالكية والشافعية ٢/ ٤٤١
• من قتل في المعترك في قتال المسلمين، غسل وصلي عليه وكفن إن كان باغياً عند الحنابلة ٢/ ٤٤١
• من قتل من أهل العدل في المعركة مع البغاة، الصلاة عليه، حكمها ودليلها عند الحنابلة ٢/ ٤٩٠
• من قتل من أهل العدل في المعركة مع البغاة، غسله، حكمه ودليله عند الحنابلة ٢/ ٤٩٠
• من وقع على إنسان فقتله، حكمه ٦/ ٢٣١
• منع الإرث بالقتل بإكراه، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٩٥
• منع الإرث بالقتل ولو كان لحق، عند الشافعية ٦/ ٢٩٥
• موت الحامل فزعاً، حكمه ٦/ ٢٤٢
• موجب العمد عند الحنفية والمالكية والشافعية ورواية عن أحمد ٦/ ٢٥٩، ٦/ ٢٧٧
• موجب العمد عند الحنفية ٦/ ٢٤٥
• موقف الإسلام من معاملة قتلى الحروب ٧/ ٤٩٣
• ميراث القاتل من قتيله، حكمه بالاتفاق ٩/ ٢٥٩
• نبذ الإسلام للعدوان أو الاعتداء أو القتل العمد العدوان ١٢/ ٦٤٦
• نقض الأمان بقتل المسلم أو قطع الطريق أو الزنا بمسلمة أو ذمية ٧/ ٣٦٠
• نهي الإسلام عن قتل الأسرى أو التمثيل بالقتلى أو الاعتداء على الأعراض ١٢/ ٦٩٧
• النهي عن قتل النساء في القتال ٧/ ١٠٤
• نوع الفعل القاتل ٦/ ٢١٥
• نوع القتل المانع من الإرث، عند المالكية ٦/ ٢٩٥
• نوع القتل المانع من الميراث والوصية، في القانون المصري والسوري ٩/ ٢٦١
• نوع القتل المانع من الوصية والميراث ٩/ ٤٣
• نوعا القتل الخطأ عند الحنفية ٦/ ٣٠٦
• نوعاه
عند المالكية ٦/ ٢١٩
قتل بحق وقتل محرم ٦/ ٢٠٨
• نيته، اختلاف حكمه بحسبها ١/ ١٣٩
• وجوب الدية على العاقلة والكفارة في القتل الخطأ ١٣/ ٣٥
• وجوب القصاص بالقتل عمداً دعساً بالسيارة ونحوها ١٣/ ٣٩
• الوصية لقاتل إذا أجازها الورثة، حكمها ٩/ ٤٣
• وقت أداء دية شبه العمد ٦/ ٢٨٩
• وقت أداء الدية، عند الحنفية ٦/ ٢٨٨
• وقت أداء دية القتل العمد، عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٢٨٩
• وقت العصمة ٦/ ٢١٤

■ **القدرية**
• أصول المعتزلة أو القدرية ١٢/ ٣٥٨

■ **القدس الشريف**
• بيان مجمع الفقه الإسلامي بشأن القدس والأقصى ٩/ ٧٤٨
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن القدس الشريف ٩/ ٦٦٩

■ **القدم**
• مقداره ١/ ١٢٤

■ **القذف**
• إثباته ٦/ ٣٣
• إثباته بعلم القاضي، حكمه عند الحنفية ٦/ ٣٧
• اجتماع حدود الله في جنس واحد، حكمه عند الحنابلة ٦/ ٢٦
• أخذ الكفيل بنفس القاذف، حكمه ٦/ ٣٨
• استحلاف المقذوف للقاذف، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٣١
• إسقاط الحد عن القاذف إن أتى بأربعة شهود ٦/ ٢٧
• إسقاط المقذوف للحد
حكمه عند الحنفية ٦/ ٣١
حكمه عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٣١
• اعتبار حد القذف حقاً مشتركاً عند الحنفية ١٠/ ٢٤

Obeikandl.com

- إقامة الحد على القاذف إن لم يقم بينة على اتهامه ٦/ ٣٨
- إقامة الحد على القاذف المسلم ومن التزم أحكام المسلمين ٦/ ٢٧
- إن لم يكن للمقذوف الميت وارثاً، حكمه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٦/ ٣٥
- الإنابة في الخصومة بحد القذف، حكمه ٦/ ٣٤
- انتفاء البينة على القذف أو غيابها، حكمه ٦/ ٣٩
- بعث الشُّرَط مع القاذف لإحضار البينة، عند محمد بن الحسن ٦/ ٣٩
- تأثير العرف على ألفاظ القذف ٦/ ٢٣
- تأجيل القاذف لإقامة البينة إن كانت خارج المصر ٦/ ٣٩
- تحليف القاذف ونكوله، حكمه ٦/ ٣٧
- التعريض بالقذف، حكمه ٦/ ٢٣، ٦/ ٢٤
- التعريض به مع نية عند الشافعية ١/ ١٩١
- تعريفه ٦/ ٢٠
- تعزير المعرض بالقذف ٦/ ٢٨
- تكراره، حكمه ٦/ ٢٦
- توبة القاذف بالتلفظ بلسان، اشتراطها عند الشافعي ٦/ ١٣٠
- توبة القاذف، كيفيتها ٦/ ١٤٣
- جريمة القذف من أنواع الفساد ١٢/ ١٣١
- الحد
  - سقوطه عن القاذف إن أذن له المقذوف ٦/ ٢٧
  - سقوطه عن القاذف المكره ٦/ ٢٧
- الحد على القاذف المكره، عدم إقامته عند الشافعية ٦/ ٢٧
- حد القذف
  - اعتباره حقاً للعبد عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٢٤
  - تغليب حق الله فيه على حق العبد، عند الحنفية ٥/ ١٩٨
  - تكييفه عند المالكية ٦/ ٣٢
  - رفعه عن الصبي ٦/ ٢٧
  - سقوطه بموت المقذوف، عند الحنفية ٦/ ٣١
  - شرائط وجوبه ٦/ ٢٧
  - معناه ١٠/ ٢٤
  - الهدف منه ١٠/ ٢٤
- حد القذف بالتوبة، عدم سقوطه ٥/ ٧٤٠
- حد القذف على الحربي، عدم إقامته ٦/ ٢٧
- حضور شهود القاذف بعد تنفيذ الحد، حكمه ٦/ ٤٠
- حكمه ٦/ ٢٠
- الخصومة فيه، حكمها ٦/ ٣٣
- خلاصة شروطه ٦/ ٣٠
- خلاف الحنفية والجمهور في تكييفه ٦/ ٣٧
- شرائط الإقرار بالقذف ٦/ ٣٧
- شروط القاذف ٦/ ٢٧
- شروط المقذوف ٦/ ٢٨
- الشهادة على الشهادة في القذف، حكمها ٦/ ٣٦
- شهادة ما دون الأربع على الزنا، حكمها ٥/ ٧٩٧
- شهادة النساء على القذف، حكمها ٦/ ٣٦
- صلاحيات القاضي في إثبات القذف ٦/ ٣٨
- عدم اعتبار كلام المجنون ٦/ ٢٧
- عدم سقوطه بالتقادم ٦/ ٣٦
- عدم كون القاذف أباً ولا جداً للمقذوف، اشتراطه ٦/ ٢٩
- عفة المقذوف عن الزنا، اشتراطه ٦/ ٤٠
- عفو المقذوف عن القاذف، حكمه عند مالك ٦/ ٣٢
- عقوبة القاذف ١٢/ ١٣١
- فتنة الذمي للمسلم عن دينه أو قذفه أو دعوته إلى دينه أو سب الله أو رسول الله ﷺ وأثر ذلك على العهد مع أهل الذمة ٧/ ٣٥٣
- القاذف
  - شروطه ٦/ ٣٠
  - كونه عالماً بالتحريم، اشتراطه ٦/ ٢٧
- قبول شهادة القاذف بعد التوبة، حكمه عند غير الحنفية ٦/ ٢٠
- القذف إذا كان المقذوف مجهولاً، حكمه ٦/ ٢٨
- القذف إذا مات المقذوف، حكمه ٦/ ٣٦
- القذف بالألفاظ المشتركة بين الزنا وغيره، حكمه ٦/ ٢٤
- القذف بالكناية، ألفاظه ٦/ ٢٥
- القذف باللواط، حكمه ٦/ ٢٥
- القذف بصريح الزنا، حكمه ٦/ ٢١، ٦/ ٢٣
- القذف بما يدل على وطء غير الزنا، حكمه ٦/ ٢٤
- قذف الشخص جماعة، حكمه ٦/ ٢٥
- القذف المعلق بشرط، حكمه ٦/ ٣٠
- قذف الوالد ولده، حكمه عند الشافعية ٦/ ٢٩
- قول إنسان لآخر (زنأت على الجبل) حكمه ٦/ ٢٣
- قول إنسان لرجل (يا زانية) حكمه ٦/ ٢٢
- اللعان بعد إثبات القذف، حكمه عند الشافعية ٦/ ٤٠
- ما يشترط في القاذف والمقذوف معاً ٦/ ٢٩
- ما يشترط في القذف نفسه ٦/ ٣٠

• ما يشترط في المقذوف به ٦/ ٢٩
• معنى العفة عن الزنا في المقذوف ٦/ ٢٨
• المقذوف
شروطه ٦/ ٣٠
كونه محصناً، اشتراطه ٦/ ٢٨
• المكان المقذوف فيه، شرطه ٦/ ٢٩
• من قذف أجنبية دون بينة، حكمه ٨/ ٥٣٣
• من يملك الخصومة إذا كان المقذوف حياً ٦/ ٣٤
• من يملك الخصومة إذا كان المقذوف ميتاً ٦/ ٣٤
• من يملك الخصومة فيه ومن لا يملكها ٦/ ٣٤
• موقف القاضي من القاذف بعد ثبوت القذف ٦/ ٣٩
• نفي نسب إنسان من أبيه المعروف، حكمه ٦/ ٢١
• نفي نسب إنسان من أمه، حكمه ٦/ ٢١
• نوعاه ٦/ ٢١
• النية، تأثيرها عليه ١/ ١٩٠
• وراثة حق المطالبة بحد القذف، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٣١
• وقت رد شهادة القاذف، عند أبي حنيفة ومالك ٦/ ١٣١

■ القرآن
• آداب تلاوته ٢/ ٨٦
أن تكون قراءته على العدول الصالحين العارفين بمعناها ٢/ ٨٦
أن يتطهر لها ٢/ ٨٦
أن يسأل الله عند آية الرحمة، ويتعوذ عند آية العذاب ٢/ ٨٦
أن يستقبل القبلة ٢/ ٨٦
البكاء ٢/ ٨٦
التعوذ ٢/ ٨٦
قراءته أول النهار بعد الفجر ٢/ ٨٦
لا يقطعها لحديث الناس إلا لحاجة ٢/ ٨٦
• إتلافه إذا صار لحال لا يقرأ بها، حكمه ١/ ٣٨٧
• الإجارة على القرب والطاعات كالصلاة والصيام وتعليم القرآن والأذان والإمامة ورعاية المسجد ١١/ ٧٤
• الاجتماع على قراءة سورة منه، حكمه عند المالكية ٢/ ٨٧
• أخذ الأجرة على تعليم القرآن وقراءته ١٠/ ٥١٦
• أسباب اختلاف الفتوى بسبب الاختلاف في فهم القرآن وبسبب ثبوت السنة النبوية والاختلاف في الرأي ١٢/ ٣٢٠
• الاستدلال بالسنة على ناسخ القرآن ومنسوخه ١٢/ ٤٥٤
• استعمال الآيات القرآنية في الفنون التشكيلية أو الزخارف الإسلامية ١٢/ ٨٦٢
• استعمال القرآن الكريم والذكر للتنبيه أو للانتظار في وسائل الاتصال الحديثة ١٢/ ٨٦٧
• الاستماع له، حكمه ٢/ ٨٤
• إسلام من يشتري مصحفاً ونحوه، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ١٥٥
• اعتماد الإسلام على النصوص الشرعية في القرآن والسنة والعقل ١٢/ ٤١٩
• التزام الرسم العثماني في القرآن الكريم ١٢/ ٨٤٢
• إهداء ثواب تلاوته للميت، حكمه ٣/ ١٠٤
• إهداء ثواب القراءة للنبي ﷺ، استحبابه عند الحنفية ٢/ ٤٧٦
• أوصاف القرآن الكريم ١٢/ ٨٤٨
• بيع آيات قرآنية على هيئة زخارف والاتجار بها ١٢/ ٨٤١
• بيع اللوحات التي كتب عليها قرآن والاتجار بها ١٢/ ٨٦٦
• بيع المصحف، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٢
• بيع المصحف لمسلم أو كافر، حرمته عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
• بيعه، حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨
• التحزين بالقرآن ١٢/ ٨٦١
• تحسين الصوت بالقرآن ١٢/ ٨٦٠
• ترتيل القرآن وتجويده ١٢/ ٨٦٠
• ترتيله، حكمه ٢/ ٨٥
• ترجمة القرآن الكريم ١٢/ ٨٥٧
• ترجمة القرآن لا تعد قرآناً ولا يعتمد عليها في استنباط الأحكام ١٢/ ٨٥٨
• ترجمة معاني القرآن ١٢/ ٨٥٩
• ترجمة معاني القرآن إلى اللغات الأجنبية لحاجة الناس ١٠/ ٥٩٤
• الترعيد بالقرآن ١٢/ ٨٦١
• الترنم بالقرآن ١٢/ ٨٦٠
• تعريف القرآن الكريم ١٢/ ٨٤٥
• تعليق اللوحات التي كتب عليها قرآن في الميادين العامة والبيوت ١٢/ ٨٦٥
• تفسيره بالرأي، حكمه ٢/ ٨٧
• تفسيره، حكمه ٢/ ٨٧
• تلاوته
آدابها ٢/ ٨٦
حرمتها على الجنب ١/ ٤٦٢
حكمها عند المالكية ١/ ٤٦٢

obeikandl.com

- تلاوته في رمضان، سنيتها ٢/ ٥٥٨
- تلاوته للجنب، حكمها عند الحنابلة ١/ ٤٦٢
- تلاوته من غير المتوضىء والنظر إليه دون لمسه يجوز اتفاقاً ١/ ٣٨٦
- تلحينه، حكمه ٢/ ٨٥، ٣/ ٥٦٨
- التمسك بالقرآن الكريم ١٢/ ٨٤٩
- التوسط والاعتدال في قراءة القرآن ١٣/ ٦٤٩
- جعله بدلاً من الكلام، حكمه ٢/ ٨٨
- الجهر بالقراءة به مع الجنازة، حكمه ٢/ ٨٦
- حرمة كتابة القرآن الكريم بشيء نجس ١٢/ ٨٥١
- حفظه، حكمه ٢/ ٨٣
- الحلف بالقرآن والمصحف، انعقاده، حكمه عند المالكية ٣/ ٣٩٤
- حمل الحجب التي فيها قرآن للجنب حكمه ١/ ٣٨٧
- حمل الحجب التي فيها قرآن والدخول بها لبيت الخلاء حكمه ١/ ٣٨٧
- حمل القرآن للصبي المميز، حكمه عند الشافعية ١/ ٣٨٨
- حمل المصحف لغير المتوضىء، حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨
- حمل المصحف لغير المتوضىء، حكمه عند الشافعية ١/ ٣٨٧
- حمله بغير طهارة إذا تيقن أن التفسير أكثر حكمه ١/ ٥٣٦
- حمله لغير الطاهر عند الخوف عليه، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٣٦
- حمله لغير الطاهر مع وجود غلاف متجاف له حكمه عند الحنفية ١/ ٥٣٧
- حمله لغير المتوضىء من الصبيان حكمه ١/ ٣٨٩
- حمله للحائض، حكمه عند المالكية ١/ ٣٨٩
- حمله للصبيان من غير طهارة حكمه عند الحنفية ١/ ٥٣٧
- حمله للمستحاضة، حكمه ١/ ٥٤٣
- حمله للنفساء، حكمه عند المالكية ١/ ٣٨٩
- حمله من الحائض حكمه ١/ ٥٣٦
- ختمه في أكثر من أربعين يوماً، حكمه ٢/ ٨٤
- ختمه، ما يفعله في ختم القرآن ٢/ ٨٧
- خصائص القرآن الكريم وميزاته ١٢/ ٨٤٦
- الدعاء عقب ختمه، حكمه ٢/ ٨٧
- دعوة القرآن لاستخدام العقل في تصحيح العقيدة وترك التقليد الأعمى ١٢/ ٤٢١
- دعوة القرآن لإعمال العقل ١٢/ ٤٢٠
- الزيادة الواردة في السنة على نص القرآن نسخ عند الحنفية ١٢/ ٤٥٩
- سرقة المصحف الشريف، حكمها ٦/ ٦٨
- السفر به لدار الكفر، حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٩
- السنة هي المصدر الثاني في التشريع بعد القرآن ١٢/ ٤٤٩
- شراء الكافر للمصحف عدم صحته عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- شراء الكافر مصحفاً، حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٣
- صون القرآن وحفظه ١٢/ ٨٤٢
- عربية القرآن الكريم ١٢/ ٨٤٧
- عوامل دفع الصحابة إلى حفظ القرآن الكريم ١٢/ ٨٥٣
- قراءته
  - حكم الوضوء لها ١/ ٣١٣
  - حكمها عند الحنابلة ٢/ ٨٣
  - وصول ثوابها إلى الميت عند الحنفية والحنابلة ومتأخري الشافعية والمالكية ٢/ ٤٨٤
- قراءته بالألحان، حكمه ٢/ ٨٦
- قراءته بصوت مرتفع عند زيارة القبور، كراهته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٦
- قراءته على الميت بعد موته وعلى قبره حكمها عند المالكية ٢/ ٤٨٤
- قراءته عن الميت، حكمها ٣/ ٧١
- قراءته عند الحمام، حكمها عند الحنفية ١/ ٥٣٧
- قراءته عند المغتسل، حكمها عند الحنفية ١/ ٥٣٧
- قراءته في ثلاثة أيام، حكمه ٢/ ٨٥
- قراءته في الحمام ١/ ٤٧٩
- قراءته في سبعة أيام، حكمه ٢/ ٨٤
- قراءته في الطريق، حكمه ٢/ ٨٤
- قراءته في الطواف، حكمه ٣/ ٢١٢
- قراءته في عرفة، حكمه عند الشافعية ٣/ ١٦٣
- قراءته في موضع قذرة، كراهتها ٢/ ٨٦
- قراءته لفاقد الطهورين وهو جنب، حكمها ١/ ٥٢٢
- قراءته للحائض حكمها عند المالكية ١/ ٣٨٩، ١/ ٤٦٢، ١/ ٥٣٥
- قراءته للمستحاضة حكمه ١/ ٥٤٣
- قراءته للميت عند المتأخرين ٢/ ٤٠٠
- قراءته للنفساء حكمها عند المالكية ١/ ٣٨٩، ١/ ٤٦٢، ١/ ٥٣٥
- قراءته مع حدث أصغر، حكمها ٢/ ٨٦

Orekanal.com

- قراءته من الحائض حكمها ١/ ٥٣٦
- قراءته من المصحف في الصلاة، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٢٤
- قراءته من المصحف في الصلاة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٢
- قراءته من النفساء، حكمها ١/ ٥٣٦
- قراءته وهو جالس أو راكب حكمها ٢/ ٨٤
- قراءته وهو مضجع حكمها ٢/ ٨٤
- قراءة الجنب للقرآن تحريمها ٢/ ١١٢
- القراءة في المصحف، حكمها ٢/ ٨٦
- القراءة فيه حكمها ٢/ ٨٦
- قراءة القارئين للميت عند القبر حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٨٤
- قراءة القرآن بالتلحين ١٢/ ٨٦١
- قراءة القرآن عند القبر، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٤٨٤
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن إنشاء هيئة إسلامية للقرآن الكريم ٩/ ٦٦٩
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن ترجمة القرآن الكريم ٩/ ٦٦٨
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن القراءة الجديدة للقرآن والنصوص الدينية ٩/ ٧٣٧
- قربان المرأة في بيت فيه مصحف، حكمه ١/ ٣٨٧
- قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور عند الحنفية حكمه ١/ ٣٨٧
- قطع قراءته إذا سمع الأذان ليقول مثلما يقول المؤذن، حكمه عند الحنفية ١/ ٦١١
- قطع قراءته إذا سمع الإقامة ليقول مثلما يقول المقيم، حكمه عند الحنفية ١/ ٦١١
- كتابته على الجدران، حكمها عند الحنفية ١/ ٥٣٧
- كتابته على الدراهم، حكمها عند الحنفية ١/ ٥٣٧
- كتابته على القبر، حرمته عند المالكية ٢/ ٤٦٢
- كتابته على المحاريب، حكمها عند الحنفية ١/ ٥٣٧
- كتابته لغير المتوضىء
  - حكمها ١/ ٣٨٩
  - حكمها عند الشافعية ١/ ٣٨٩
- كتابة القرآن بغير العربية ١٢/ ٨٥٨
- كتابة القرآن على الجدران ١٢/ ٨٥١
- ما اشتمل عليه القرآن الكريم ١٢/ ٨٤٥
- ما ورد في القرآن من آيات في وجوب طهارة النفس والبيئة الإنسانية في الظاهر والباطن ١٢/ ٨٠٩
- ما يترتب على تعظيم القرآن الكريم من أحكام شرعية ١٢/ ٨٥١
- ما يستحب قراءته من القرآن عند زيارة القبور، عند الحنفية ٢/ ٤٧٥
- مخالفة صريح القرآن من علامات الوضع في السنة ١٢/ ٤٤٧
- مس القرآن بحرز للحائض حكمه ١/ ٣٨٧
- مس القرآن الكريم يحرم بالحدث الأصغر ١/ ٣٨٦
- مس القرآن للصبي المميز، حكمه عند الشافعية ١/ ٣٨٨
- مس المصحف لغير المتوضىء، حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨
- مس المصحف لغير المتوضىء، حكمه عند الشافعية ١/ ٣٨٧
- مس المصحف لغير المتوضىء، حكمه عند المالكية ١/ ٣٨٦
- مس وحمل القرآن للمتعلم والمعلم إن كان حائضاً حكمه ١/ ٣٨٧
- مس وحمل القرآن للمتعلم والمعلم حكمه ١/ ٣٨٧
- مسه
  - حرمته على الجنب ١/ ٤٦١
  - حكمه عند الحنفية ١/ ٣٨٦
  - فرض الوضوء له ١/ ٣١١
- مسه بحائل أو عود لغير المتوضىء حكمه ١/ ٣٨٧
- مسه بحرز للجنب حكمه ١/ ٣٨٧
- مسه لغير الطاهر عند الخوف عليه حكمه عند الشافعية ١/ ٥٣٦
- مسه لغير الطاهر مع وجود غلاف متجاف، حكمه عند الحنفية ١/ ٥٣٧
- مسه لغير المتوضىء، حكمه ١/ ٣٨٦، ١/ ٣٨٨
- مسه لغير المتوضىء من الصبيان، حكمه ١/ ٣٨٩
- مسه لغير المسلم
  - حكمه ١/ ٣٨٦
  - حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨
  - حكمه عند الحنفية ١/ ٣٨٦
- مسه للحائض، حكمه عند المالكية ١/ ٣٨٩
- مسه للذي عليه غسل حكمه ١/ ٣٨٩
- مسه للصبي غير المتوضىء حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨
- مسه للصبي من غير وضوء حكمه ١/ ٣٨٦
- مسه للمحدث حدثاً أكبر حكمه ١/ ٣٨٩
- مسه للمستحاضة حكمه ١/ ٥٤٣
- مسه للنفساء حكمه عند المالكية ١/ ٣٨٩
- مسه لمن لايجد ماء حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨

obeikandl.com

- مسه من الحائض حكمه ١/ ٥٣٦
- مسه من النفساء حكمه ١/ ٥٣٦
- مسه وحمل القرآن للمتعلم والمعلم إن كان نفساء حكمه ١/ ٣٨٧
- مقاصد القرآن الكريم ١٢/ ٨٤٦
- مكانة القرآن ١٢/ ٨٤١
- منزلة السنة بالنسبة إلى القرآن الكريم ١٢/ ٤٥٣
- الميت، انتفاعه بثواب عمل غيره كقراءة القرآن حكمه عند متقدمي الشافعية ٢/ ٤٨٥
- نزوله في ليلة الخامس والعشرين من رمضان ٢/ ٥٠٦
- النظر إليه للجنب، حكمه ١/ ٥٣٧
- النظر إليه للحائض حكمه ١/ ٥٣٧
- النظر إليه للنفساء حكمه ١/ ٥٣٧
- وجوب تعظيم القرآن الكريم قولاً وعملاً ١٢/ ٨٤٧
- وصول ثواب قراءته للميت حكمها عند متأخري الشافعية ٢/ ٤٨٥
- وصية الميت باتخاذ الطعام يوم موته وإعطاء الدراهم لمن يتلو القرآن ١٠/ ٥٩٨
- اليمين انعقاده بأن يحلف على المصحف والقرآن، حكمه ٣/ ٣٩٦

■ القراءة

- آية السجدة
  - ترك تلاوتها مكروه تحريماً عند الحنفية ٢/ ١١٩
  - كراهة قراءتها لإمام صلاة سرية عند الحنفية ٢/ ١٢٠
  - كراهية الاقتصار على قراءة آية السجود عند المالكية ٢/ ١٢٠
  - كراهية قراءة آيات السجدة بفريضة للمصل متعمداً عند المالكية ٢/ ١٢٠
  - لا يسجد لقراءتها في خطبة الجمعة أو غيرها عند المالكية ٢/ ١٢٠
- الاجتماع على قراءة سورة من القرآن، حكمه عند المالكية ٢/ ٨٧
- أسباب سجدة التلاوة عند المالكية ٢/ ١١٤
- الإسرار في الظهر والعصر وأخيرة المغرب وأخيرة العشاء عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الإسرار فيها في الصلاة أقله عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الإسرار والجهر في الصلاة حده عند الحنفية ١/ ٧٣٨
- الإسرار والجهر في الصلاة حده عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧٣٩
- الإسرار والجهر في الصلاة حده عند المالكية ١/ ٧٣٩
- إطالة القراءة في ركعتي المغرب، سنيته عند الحنفية ٢/ ٥٠
- إكمال سورة بعد الفاتحة عند المالكية ١/ ٧٦٦
- إنصات المقتدي للإمام في حالة الجهر ١/ ٧٦٥
- إهداء ثواب القراءة للنبي ﷺ، استحبابه عند الحنفية ٢/ ٤٧٦
- بطلان الصلاة إن قرئت فيها آية السجدة بقصد السجود ٢/ ١١٣
- تأمين الإمام بعد الفاتحة عند الجمهور غير المالكية ٢/ ١٨٧
- التأمين عقب قراءة الفاتحة في الصلاة عند الشافعية ١/ ٧٧٠
- تحمل الإمام القراءة عن المأموم ٢/ ١٨٥
- تدبرها في الصلاة ١/ ٧٧٥
- التسليم على قبور المسلمين والدعاء والقراءة لهم، ندبه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٦
- التعوذ للقراءة والتسمية سراً عند الحنفية ١/ ٧٦٣
- تكرير السورة في الركعتين كراهته عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧٣٦
- التلاوة سبب لسجدة التلاوة عند الحنفية ٢/ ١١٤
- تلاوة القرآن، آدابها ٢/ ٨٦
- الجهر بقراءة القرآن مع الجنازة، حكمه ٢/ ٨٦
- الجهر بها في صلاة الكسوفين من الإمام عند الصاحبين من الحنفية ٢/ ٣٥٨
- الجهر في الصبح والجمعة وأوليي المغرب والعشاء عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الجهر فيها في الصلاة، أقله عند المالكية ١/ ٧٦٤
- الجهر والإسرار في القراءة، مواطنها في الصلاة ١/ ٧٣٤
- الجهر والإسرار في القراءة، مواطنها في صلاة النوافل عند الحنابلة ١/ ٧٣٥
- الجهر والإسرار في القراءة، مواطنها في صلاة النوافل عند الحنفية ١/ ٧٣٤
- الجهر والإسرار في القراءة، مواطنها في صلاة النوافل عند الشافعية ١/ ٧٣٥
- الجهر والإسرار في القراءة، مواطنها في صلاة النوافل عند المالكية ١/ ٧٣٥
- الجهر والإسرار للرجل في الصلاة عند الشافعية ١/ ٧٧٧
- جهر المرأة في الصلاة عند الشافعية ١/ ٧٧٧
- جهل قراءة الفاتحة في الصلاة عند المالكية ١/ ٦٩٥
- حرمة قصد قراءة آية السجدة في وقت الكراهة ٢/ ١١٣
- حكمها في النافلة عند الحنفية ٢/ ٥٧

- خطيب الجمعة يسجد لما يقرأ دون المصلين ٢/ ١١٣
- الدعاء أثناء القراءة في الصلاة ١/ ٧٣٥
- ركنها الواجب في الصلاة عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٦٩٢
- سبق الإمام المأموم بالقراءة حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
- سجدة التلاوة
  حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٠٨
  حكمها عند الحنفية ٢/ ١٠٨
  حكمها الفقهي ٢/ ١٠٨
  صيغ طلبها في القرآن الكريم ٢/ ١٠٨
  للحائض والنفساء ٢/ ١٠٨
  مشروعيتها ٢/ ١٠٧
  وجوبها على الفور في الصلاة عند الحنفية ٢/ ١١٠
- سجدة التلاوة لقاصد السماع وغير القاصد عند الحنفية ٢/ ١٠٨
- سجود السهو لترك قراءة سورة بعد الفاتحة عند الحنفية ٢/ ٩٣
- سجود السهو لتغيير محل القراءة في الفرض عند الحنفية ٢/ ٩٤
- سجود السهولترك قراءة الفاتحة عند الحنفية ٢/ ٩٣
- السكوت في الصلاة أثناء القراءة عند المالكية ١/ ٦٩٥
- سماع آية السجدة سبب لسجدة التلاوة عند الحنفية ٢/ ١١٤
- السور في الصلاة مقاديرها عند الحنفية ١/ ٧٣٧
- السورة المقروءة بعد الفاتحة ١/ ٧٣٣
- السورة المقروءة بعد الفاتحة في الصلاة، كيفيتها عند الحنابلة والمالكية ١/ ٧٣٦
- السورة المقروءة بعد الفاتحة في الصلاة، كيفيتها عند الشافعية ١/ ٧٣٦
- السورة المقروءة بعد الفاتحة في الصلاة، نوعها عند الحنفية ١/ ٧٣٢
- شرط لصحة الإمامة ٢/ ١٦٥
- شروطها في الصلاة عند الشافعية ١/ ٦٩٣
- شروطها في الصلاة عند المالكية ١/ ٦٩٥
- صفة سجدة التلاوة عند الحنفية ٢/ ١١٤
- صلاة الاستسقاء
  ما يقرأ فيها عند الشافعية ٢/ ٣٦٨
  يقرأ فيها ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾ في الركعة الأولى وسورة أخرى في الثانية لمن شاء ٢/ ٣٦٨
  يقرأ فيها ﴿سَبِّحِ﴾ و﴿وَٱلشَّمۡسِ﴾ عند المالكية ٢/ ٣٦٨
  يقرأ فيها ﴿سَبِّحِ﴾ و﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ﴾ عند الحنابلة والصاحبين ٢/ ٣٦٨
- صلاة التراويح، الجهر بالقراءة فيها عند الحنابلة ٢/ ٧٥
- صلاة التهجد، القراءة فيه عند الحنابلة ٢/ ٨١
- صلاة الجنازة
  عدم القراءة فيها والتشهد ٢/ ٤٢٩
  قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى ركن فيها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٣٣
  قراءة الفاتحة بعد غير التكبيرة الأولى فيها جوازه عند الشافعية ٢/ ٤٣٣
  قراءة الفاتحة فيها، حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٣٦
  قراءة الفاتحة فيها، ركنيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٣٦
  قراءة الفاتحة فيها، كراهته عند المالكية ٢/ ٤٣٦
  ليس فيها قراءة الفاتحة عند المالكية ٢/ ٤٣٠
- صلاة الخسوف، الجهر بها عند المالكية والشافعية ٢/ ٣٥٨
- صلاة الكسوف، إسرار الإمام بالقراءة فيها عند المالكية والشافعية ٢/ ٣٥٨
- صلاة الكسوفين
  إخفاؤها في صلاة الكسوفين عند أبي حنيفة ٢/ ٣٥٧
  الجهر بها أولى من الأسرار عند الشوكاني ٢/ ٣٥٨
  القراءة الجهر بها فيهما عند الحنابلة ٢/ ٣٥٨
- القرآن الكريم، قراءته للميت عند المتأخرين ٢/ ٤٠٠
- قراءة آخر آل عمران عند الاستيقاظ ١/ ٤٠٣
- قراءة آية بعد الفاتحة في الركعتين الأولى والثانية عند المالكية ١/ ٧٦٤
- قراءة آية الكرسي بعد الصلاة ١/ ٨٢٤
- القراءة، إطالتها في الركعة الأولى عند الحنفية ١/ ٧٦٢
- قراءة الإمام، تخفيفها عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
- قراءة البسملة في الصلاة وجوبه عند الحنابلة ١/ ٦٩٧
- قراءة الجنب للقرآن تحريمها ٢/ ١١٢
- قراءة السور في الصلوات مقاديرها للإمام ١/ ٧٣٦
- قراءة السور في الصلوات مقاديرها المستحبة ١/ ٧٣٦
- قراءة سورة الإخلاص بعد الصلاة ١/ ٨٢٤
- قراءة سورة أو آية في الركعتين الأخيرتين من الفريضة كراهته ١/ ٨٠٥
- قراءة سورة بعد الفاتحة في الصلاة ١/ ٧٣٣
- قراءة سورة بعد الفاتحة في الصلاة عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧٣٣

obeikandl.com

- قراءة سورة بعد الفاتحة في الصلاة عند الحنفية ١/ ٧٣٣
- قراءة السورة بعد الفاتحة في الصلاة، كيفيتها ١/ ٧٣٦
- قراءة سورة بعد الفاتحة للإمام في الركعتين الأوليتين، حكمه عند المالكية ١/ ٦٩٦
- قراءة سورة بعد الفاتحة للمأموم في الركعتين الأوليتين، حكمه عند المالكية ١/ ٦٩٦
- قراءة سورة الرعد للمحتضر، استحسانه عند متأخري الشافعية والحنفية ٢/ ٤٠٠
- قراءة سورة في الركعة الثانية غير التي قرأها في الأولى عند المالكية ١/ ٧٦٦
- قراءة سورة يس لزائر القبر، استحبابه عند الحنفية ٢/ ٤٧٥
- قراءة الصبح والظهر، تطويلها عند المالكية ١/ ٧٦٦
- قراءة العشاء من أواسط المفصل عند المالكية ١/ ٧٦٦
- قراءة العصر والمغرب، تقصيرها عند المالكية ١/ ٧٦٦
- قراءة الفاتحة بعد الصلاة ١/ ٨٢٤
- قراءة الفاتحة بغير العربية في الصلاة لا يجزىء بإجماع الفقهاء ١/ ٦٩٨
- قراءة الفاتحة بغير العربية للعاجز عنها جوازه عند الحنفية ١/ ٦٩٨
- قراءة الفاتحة في الركعتين الثالثة والرابعة من الصلوات المفروضة ١/ ٧٥٢
- قراءة الفاتحة في الركعتين الثالثة والرابعة من الصلوات المفروضة عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٧٥٢
- قراءة الفاتحة في الركعتين الثالثة والرابعة من الصلوات المفروضة عند الحنفية ١/ ٧٥٢
- قراءة الفاتحة في الصلاة، شروط صحتها عند الحنابلة والشافعية ١/ ٦٩٧
- قراءة الفاتحة فيما بعد الركعتين الأوليتين عند الحنفية ١/ ٧٦٣
- قراءة الفاتحة وتعلمها وجوبه عند المالكية ١/ ٦٩٧
- القراءة في الصلاة
  - أقلها عند الشافعية ١/ ٧٧١
  - تقصيرها وتطويلها عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
  - قراءة سورة بعد الفاتحة في الركعتين الأوليين عند الشافعية ١/ ٧٧٠
  - كراهة تنكيس السور فيها ١/ ٧٣٦
  - ما يسن في ركعتي الصبح ١/ ٧٧١
  - ما يسن في صبح الجمعة عند الشافعية ١/ ٧٧١
  - ما يسن فيها عند الشافعية ١/ ٧٧١
  - مقدارها عند الحنفية ١/ ٦٩٠
- القراءة في الصلاة إن لم يسمع نفسه يجزىء عند المالكية ١/ ٦٩٨
- القراءة في قضاء الصلاة الفائتة صفتها ٢/ ١٣٠
- القراءة في المصحف، حكمها ٢/ ٨٦
- القراءة في الوتر
  - حكمها عند الحنفية ١/ ٨٤٥
  - صفتها عند الحنابلة ١/ ٨٤٦
  - صفتها عند الشافعية ١/ ٨٤٥
  - صفتها عند المالكية ١/ ٨٤٥
- قراءة القارئين للميت عند القبر، حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٨٤
- قراءة القرآن
  - حكمها عند الحنابلة ٢/ ٨٣
  - دليلها عند الحنابلة ٢/ ٨٣
  - وصول ثوابها إلى الميت عند الحنفية والحنابلة ومتأخري الشافعية والمالكية ٢/ ٤٨٤
- قراءة القرآن بالألحان، حكمه ٢/ ٨٦
- قراءة القرآن بصوت مرتفع عند زيارة القبور، كراهته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٦
- قراءة القرآن بعد الموت وعلى القبر كراهته إن فعله استناناً عند المالكية ٢/ ٤٠٠
- قراءة القرآن عند زيارة المقابر، سنيته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٧
- قراءة القرآن عند القبر، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٤٨٤
- قراءة القرآن عند المحتضر، كراهته إن فعله استناناً عند المالكية ٢/ ٤٠٠
- قراءة القرآن في ثلاثة أيام، حكمه ٢/ ٨٥
- قراءة القرآن في سبعة أيام، حكمه ٢/ ٨٤
- قراءة القرآن في الطريق، حكمه ٢/ ٨٤
- قراءة القرآن الكريم، الاستئجار على قراءته عند الميت، جوازه عند القاضي حسين ٢/ ٤٨٥
- قراءة القرآن الكريم على الميت بعد موته وعلى قبره، حكمها عند المالكية ٢/ ٤٨٤
- قراءة القرآن من المصحف في الصلاة، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٢٤
- قراءة القرآن من المصحف في الصلاة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٢
- قراءة القرآن وهو جالس أو راكب، حكمه ٢/ ٨٤
- قراءة القرآن وهو مضجع، حكمه ٢/ ٨٤
- قراءة اللاحق لما فاته عند الحنفية ٢/ ١٩٢
- القراءة للمسبوق حكمها عند الحنفية ٢/ ١٩٢

onlinefatwa.com

• قراءة المأموم خلف الإمام في الصلاة السرية عند المالكية ١/ ٧٦٧
• قراءة المأموم للسورة بعد الفاتحة في الصلاة الجهرية ١/ ٦٩٦
• قراءة المأموم وراء الإمام، حكمها عند الحنفية ٢/ ١٨٥
• قراءة المأموم وراء الإمام، حكمها عند الشافعية ٢/ ١٨٥
• قراءة المأموم وراء الإمام حكمها عند المالكية والحنابلة ٢/ ١٨٥
• القراءة المشروعة شرط لسجدة التلاوة ٢/ ١١٢
• قراءة المصلي في حال الركوع، كراهتها ٢/ ١١٢
• قراءة المعوذتين بعد الصلاة ١/ ٨٢٤
• قراءة المقتدي في الصلاة ١/ ٦٩١
• قراءة المقتدي في الصلاة عند الحنفية ١/ ٦٩١
• القراءة المقصودة شرط لسجدة التلاوة ٢/ ١١٢
• قراءة يس على الميت حكمها ١/ ٤٠٤
• قضاء الصلاة، صفة القراءة فيها عند الحنابلة ٢/ ١٣١
• القيام لقراءة ما زاد على الفاتحة في الفرض عند المالكية ١/ ٧٦٤
• اللحن بالقراءة في الصلاة حكمه عند المالكية ١/ ٦٩٧
• اللحن فيها في الصلاة، أحكامه ٢/ ٣٢
• ما يستحب قراءته من القرآن عند زيارة القبور، عند الحنفية ٢/ ٤٧٥
• ما يسن لقارىء القرآن في الصلاة وخارجها ١/ ٧٧٥
• ما يقرأ عند المريض ١/ ٤٠٤
• ما يقرأ من القرآن عند النوم ١/ ٤٠٣
• المستحب في قراءة الفاتحة ١/ ٦٩٧
• مقادير السور
تحديدها عند الحنابلة ١/ ٧٣٨
تحديدها عند الحنفية ١/ ٧٣٧
تحديدها عند الشافعية ١/ ٧٣٨
تحديدها عند المالكية ١/ ٧٣٨
• من أركان الصلاة ١/ ٦٩٠
• الميت
انتفاعه بثواب عمل غيره كقراءة القرآن حكمه عند متقدمي الشافعية ٢/ ٤٨٥
قراءة سورة يس له، ندبه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٤٠٠
قراءة القرآن عنده، كراهتها حتى يغسل عند الحنفية ٢/ ٤٠١
• وصول ثواب قراءة القرآن للميت حكمها عند متأخري الشافعية ٢/ ٤٨٥

■ القراض

• زكاة الديون التي تشتمل عليها سندات المقارضة ١٣/ ٥٠٦
• سندات المقارضة ١٣/ ٥٠٦
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن القراض أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية ٩/ ٦٧٥
• المضاربة أو القراض من أدوات الاستثمار طويلة الأجل ١٣/ ٤٧٧
• المضاربة في الوقف ١٣/ ٤٢١

■ القرائن

• إثبات الحدود بالقرائن، حكمه ٦/ ٣٦٦، ٦/ ٥٥٩
• إثبات القصاص بها، حكمه ٦/ ٣٦٦
• أحد طرق الإثبات ٦/ ٦٩٠
• الاعتماد على القرينة في الأحوال الشخصية، حكمه ٦/ ٣٦٦
• الاعتماد على القرينة في المعاملات المالية، حكمه ٦/ ٣٦٦
• الاعتماد عليها في كثير من الأحكام ٦/ ٣٦٦
• أقسامها ٦/ ٥٥٨
• أهميتها ٦/ ٥٥٧
• تعريفها ٦/ ٣٦٥، ٦/ ٥٥٨، ٦/ ٦٩٠
• شروطها ٦/ ٣٦٥، ٦/ ٥٥٧
• العمل بالقرائن عند الفقهاء ١٣/ ٦٣
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإثبات بالقرائن والأمارات ٩/ ٦٥٧
• قرائن القسامة ٦/ ٣٦٦
• القرينة غير القطعية، حكمها عند الحنفية ٦/ ٣٦٦
• القرينة القطعية، حكمها عند الحنفية ٦/ ٣٦٦
• القضاء بالقرائن ٦/ ٥٥٧
• ما يثبت فيها من حقوق ٦/ ٥٥٨

■ القرض

• إجازة القروض الربوية لبناء أو شراء مساكن لرعاية مصالح الأقليات ١١/ ٢٥٨
• اجتماع القرض مع عقد آخر كالبيع ١١/ ٨١
• الأجل في القرض جواز اشتراطه، عند الإمام مالك ٤/ ٤١٥
• الإجماع على جوازه ٤/ ٥٠٩
• إجماع المسلمين على جواز القرض ١١/ ٨٠
• أخذ أجور عن خدمات القروض، جوازه ٩/ ٤٨٤
• الأخذ والدفع في الهدية للمقرض، حرمته ٤/ ٥١٦

obeikandl.com

- الإذن بتصرف الوديع بالوديعة يجعلها قرضاً ٤/ ٥١٨
- اشتراط الأجل فيه
  صحتها عند المالكية ٤/ ٥١٥
  عدم جوازه عند الجمهور ٤/ ٥١١
- اشتراط ألا ينضم إليه عقد آخر ٤/ ٥١٨
- اشتراط السلف أو القرض مع البيع ١١/ ١٣٥
- اشتراط ما لا يلائم العقد فيه، عدم صحته ٤/ ٥١٥
- اعتبار عارية المكيل والموزون قرضاً ٤/ ٦٨٢
- إعطاء المصرف الإسلامي للقرض الحسن ٤/ ٤٨٨
- الإفتاء برأي محمد في قرض الخبز، عند الحنفية ٤/ ٣٧٦
- إقراض أحد الشريكين من مال شركة العنان، حكمه ٤/ ٦١٤
- إقراض الجنس المختلط بغيره، عدم صحته ٤/ ٥١٤
- الإقراض في المصارف الإسلامية ١١/ ٤٨٠
- الإقراض لمن تعود رد الزيادة، حكمه عند الشافعية ٤/ ٥١٧
- الإقراض لمن تعود الزيادة، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٥١٧
- ألفاظه ٤/ ٥١٠
- أمثلة على ربا القرض اليوم ١١/ ٥١
- انتفاع الدائن بالرهن، حكمه عند الحنفية ٤/ ٥١٥
- انتفاع المقرض بمال المقترض لأجل الدين، حرمته عند المالكية ٤/ ٥١٦
- أهلية المقرض للتبرع ١١/ ٨٠
- الإيجاب والقبول فيه، اشتراطه ٤/ ٥١٠، ٤/ ٥١٤
- بطاقة الإقراض الربوي والتسديد على أقساط ١١/ ٥٤٣
- بطاقة الإقراض المؤقت من غير زيادة ربوية ابتداء ١١/ ٥٤١
- بطاقة الائتمان المتجدد وحكم التعامل بها ١٢/ ١٥٥
- بطاقة الائتمان والحسم وحكم استعمالها ١٢/ ١٥٤
- تأجيل القرض ١١/ ٨١
- تحقيق المصارف الإسلامية مبدأ التكافل الاجتماعي للمحتاجين بصرف موارد الزكاة وتوفير القرض الحسن للزواج والتعليم والتداوي ١٣/ ٣٧٥
- تحويل مبلغ إلى بلد آخر عن طريق البنك على أساس عقد القرض ٤/ ٤١٥
- ترجيح رأي مالك بقبول القرض للأجل ٤/ ٥١٢
- تعريف ربا القرض ١١/ ٥١
- تعريفه
  عند الجمهور ٤/ ٥٠٩
  عند الحنفية ٤/ ٥٠٩
  لغة ٤/ ٥٠٩
- تغير قيمة النقود الورقية وكيفية سدادها إذا أقرضت ١١/ ١٥٥
- تقديم القروض الحسنة من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥
- تقديم المقترض هدية للمقرض ١١/ ٨١
- جريان الربا في البيع والقرض ١١/ ٣٢٣
- جريان الربا فيه ٤/ ٤٧٠
- الحالات التي يلزم فيها أجل القرض، عند الحنفية ٤/ ٥١١
- حسن القضاء من غير شرط، جوازه ٤/ ٥١٧
- حكمه ٤/ ٥١٠
- حكمه عند الحنفية ٤/ ٥١٣
- حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥١٣
- حكمه عند المالكية ٤/ ٥١٣
- دفع الفوائد البنكية من أجل قروض سكنية ونحوها ١١/ ٥٦
- دين القرض ودين المهر من الديون الصحيحة ١١/ ١٨٧
- ربا القرض ١١/ ٢٤٤، ١١/ ٣٢٣
- ربا القرض، حرمته ٤/ ٤٧٠
- ربط الديون الآجلة عند إبرام العقد ببعض الأمور ١١/ ١٥٧
- رجوع المقرض على المقترض المفلس بعين ماله ١٠/ ٣٠٢
- رد القرض من المكيل أو الموزون أو غيرهما ١١/ ٥٢
- رد المثل صورة إن كان المال قيمياً، وجوبه عند غير الحنفية ٤/ ٥١٥
- رد المثل على المقترض إن كان المال مثلياً، وجوبه ٤/ ٥١٥
- رد المقترض أقل من القرض ١١/ ٥٢
- زيادة الأجور على الخدمات الفعلية للقروض، حرمتها ٩/ ٤٨٥
- الزيادة في القرض إذا كانت مشروطة أو متعارفاً عليها، حرمتها ٤/ ٤٧٦
- الزيادة في القرض إن لم تكن مشروطة ولا متعارفاً عليها، جوازها ٤/ ٤٧٦
- سكنى الدائن في بيت المدين، عدم جوازه ٤/ ٤٨٨
- السندات وكونها ديناً أو قرضاً على الشركة ١١/ ٣٦٥
- شراء حاجات ضرورية بقرض ربوي لقاء رهنها، حكمه ٩/ ٥٠١
- شروط المقرض ٤/ ٥١٤
- شروطه ٤/ ٥١٤، ١١/ ٨٠

- صحته في كل مال يصح فيه السلم، عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٥١٢
- صحته في المثلي عند الحنفية ٤/ ٥١٢
- صحته من عاقد جائز التصرف ٤/ ٥١٠
- صفة الودائع المصرفية لدى المصارف أنها قروض ١١/ ٤٥٨
- طريق جواز التعامل مع صندوق التوفير ٤/ ٥١٨
- عدم ثبوت خيار الشرط فيه ٤/ ٥١١
- عدم ثبوت خيار المجلس فيه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥١١
- عدم جواز الاقتراض بفائدة لمن يجد من يقرضه ١٢/ ٢٢١
- عدم جواز وضع شرط جزائي عند التأخر في سداد الدين ٩/ ٧٠٤
- عدم صحته في نادر الوجود ٤/ ٥١٣
- عدم صحته فيما لا يجوز فيه السلم ٤/ ٥١٣
- العلاقة بين مصدر البطاقة وحامل بطاقة الائتمان علاقة إقراض ١١/ ٥٤٧
- الفرق بين الإقراض بفائدة والقرض الحسن ١٣/ ٣٧٨
- الفرق بين الدَّين والقرض ١١/ ١٩٠
- الفرق بين عقد القرض بفائدة وعقد المضاربة الشرعية ٩/ ٧٠٣
- فساده باشتراط تقديم هدية للمقرض ٤/ ٥١٥
- فساده باشتراط زيادة في بدل القرض ٤/ ٥١٥
- فسخه من كلا العاقدين، جوازه ٤/ ٥١١
- قبوله للأجل، عند مالك ٤/ ٥١٢
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية ٩/ ٦٤٠
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن مشكلة المتأخرات في المؤسسات المالية الإسلامية ٩/ ٧٠١
- القرض الذي جر نفعاً إن كان مشروطاً أو جرى عليه العرف، منعه ٤/ ٥١٨
- القرض إن اشترط فيه منفعة، حكمه ٤/ ٥١٧
- القرض إن جر منفعة في حال الضرورة، حكمه ٤/ ٥١٨
- القرض إن جر نفعاً، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥١٦
- القرض إن جر نفعاً، فساده عند المالكية ٤/ ٥١٦
- القرض إن جر نفعاً مشروطاً أو متعارفاً عليه، حرمته عند الحنفية ٤/ ٥١٥
- القرض إن قام دليل على نفع المقترض، جوازه ٤/ ٥١٨
- القرض إن لم يكن القصد منه عمل المعروف، حرمته ٤/ ٥٠٨
- القرض باشتراط ما ليس فيه مصلحة لأحد، حكمه ٤/ ٥١٥
- القرض بالمعاطاة
  - صحته عند الجمهور غير الشافعية ٤/ ٥١٤
  - عدم صحته عند الشافعية ٤/ ٥١٤
- قرض الخبز
  - جوازه عند محمد والجمهور ٤/ ٣٧٧، ٤/ ٥١٢
  - حكمه عند الحنفية ٤/ ٣٧٦
- القرض عقد غير لازم ١١/ ٨١
- القرض في حال الخوف على المال لمن يسلم معه، جوازه ٤/ ٥١٨
- القرض في الحيوان، جوازه ٤/ ٣٧٤
- القرض في القيميات، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٥١٢
- القرض في كل مال قابل للثبوت في الذمة، صحته عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٥١٤
- القرض فيما لا يثبت في الذمة، عدم صحته ٤/ ٥١٣
- قرض كل عين يصح بيعها، جوازه عند الجمهور ٤/ ٥١٣
- القرض من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٨
- قرض المنافع، عدم جوازه خلافاً لابن تيمية ٤/ ٥١٣
- قضاء الدين بأفضل منه مقداراً، حكمه عند المالكية ٤/ ٥١٦
- قضاء المدين أكثر من الدين بسبب بيع، حكمه عند المالكية ٤/ ٥١٦
- قضاء المدين أكثر من الدين بسبب قرض، حكمه عند المالكية ٤/ ٥١٦
- قيام الاعتماد المستندي في البنوك التجارية على أساس قاعدة الوكالة والقرض ١١/ ٤٦٦
- كون الربا في عقدي البيع والقرض ١١/ ٤٧
- كون مال القرض مثلياً، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٥١٤
- كيفية معالجة التضخم في حال إقراض النقود الورقية ١١/ ١٥٦
- كيفية وفاء القرض ١١/ ٥٢
- لجوء المصارف الإسلامية إلى المشاركة بدلاً من المديونية الربوية ١١/ ٤٣٢
- لزوم الأجل في القرض المجحود، عند الحنفية ٤/ ٥١١
- لزوم الأجل فيه بالحوالة، عند الحنفية ٤/ ٥١١

obeikandl.com

• لزوم الأجل فيه بحكم القاضي، عند الحنفية ٤/ ٥١١
• لزوم الأجل المشترط في الوصية بالقرض، عند الحنفية ٤/ ٥١١
• لزومه بالقبض ٥/ ١٠٢
• للمقترض رد المثل أو عين ما اقترضه، عند المالكية ٤/ ٥١٣
• للمقترض رد المثل عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٥١٣
• للمقترض رد المثل في المثلي والمثل صورة في القيمي، عند الشافعية ٤/ ٥١٣
• للمقترض رد المثل في المكيل والموزون، عند الحنابلة ٤/ ٥١٤
• ما تقوم به البنوك الربوية ليست مضاربة وإنما وساطة بين المقرض والمقترض ١١/ ٢٥٦
• ما لا يجوز في القرض ١١/ ٨١
• ما يرده المقترض في غير المكيل والموزون، عند الحنابلة ٤/ ٥١٤
• ما يشمله لفظ المال في تعريف القرض، عند الجمهور ٤/ ٥٠٩
• ما يصح اشتراطه في القرض ٤/ ٥١٤
• ما يصح فيه القرض ٤/ ٥١٢
• ما يصح القرض فيه ١١/ ٨٠
• مخالفته لقاعدة بيع ما ليس عند الإنسان إن كان في المثليات ٤/ ٥٠٨
• مخالفته لقاعدة الربا إن كان في الأموال الربوية ٤/ ٥٠٨
• المداينة بين مسلم وحربي في دار الحرب وتقاضيهما في دار الإسلام ٧/ ٢٠٣
• مشابهته للمبيع ٤/ ٥٠٨
• مشروعيته ٤/ ٥٠٩
• مصدر أموال القروض في المصرف الإسلامي ٤/ ٤٨٨
• معلومية قدر مال القرض، اشتراطه ٤/ ٥١٤
• معنى القرض ومشروعيته ١١/ ٧٩
• المقصود بالمماثلة في رده عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٥١٣
• المقصود بالمماثلة في رده عند المالكية ٤/ ٥١٣
• مكان الوفاء ٤/ ٥١٤
• الهدية أو الإعارة من المقترض للمقرض قد توقع في ربا القرض ١١/ ٥٢
• الهدية للدائن إن لم تكن مشروطة، جوازها عند الجمهور ٤/ ٥١٥، ٤/ ٥١٨
• الهدية للدائن، عدم جوازها عند المالكية ٤/ ٥١٦، ٤/ ٥١٨
• وجود الربا في القرض الذي يجر نفعاً ٤/ ٤٤١
• الوصية بالإقراض، حكمها ٩/ ٩٥
• وفاء القرض بنقد آخر، جوازه عند الحنابلة ٤/ ٤١٦
• وقت رده عند غير المالكية ٤/ ٥١٥
• وقت رده عند المالكية ٤/ ٥١٥
• وقف النقود للإقراض أو المضاربة بها ١١/ ٤٤٥
• وقف النقود للقرض الحسن ٩/ ٧٢٠

■ **القروح**
• ماء القروح والصديد طهارته، حكمها عند الحنفية والمالكية ١/ ٢٧٢
• ماء القروح والصديد طهارته، حكمها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٧٢

■ **قريش**
• أسباب الحروب ضد قريش والفرس والروم ٧/ ٧٨

■ **القسامة**
• الأثر المترتب عليها ٦/ ٣٨٢
• الأثر المترتب عليها عند المالكية والحنابلة ٦/ ٣٨٣
• الأثر المترتب عليها في القتل العمد، عند الحنفية والشافعية ٦/ ٣٨٢
• ادعاء شخص القتل من غير وجود عداوة، حكمه عند الحنابلة ٦/ ٣٧٣
• اشتراط موالاة الأيمان عند المالكية ٦/ ٣٧٩
• اشتراك الصبي والمجنون في الدية مع العاقلة، حكمه عند الحنفية ٦/ ٣٨٠
• اعتبارها دليل إثبات عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٣٦٩
• اعتبارها دليل نفي عند الحنفية ٦/ ٣٦٩
• اعتماد المالكية على التدمية ٦/ ٣٧٣
• امتناع القصاص بعدها لعدم المكافأة، عند الحنابلة ٦/ ٣٨٣
• انتفاؤها إذا علم القاتل عند الحنفية ٦/ ٣٧٢
• ترتيب دخول العاقلة في القسامة والدية ٦/ ٣٨٠
• تطبيقها في الجاهلية ٦/ ٣٦٩
• تعدد المتهمين، حكمه عند المالكية ٦/ ٣٨٣
• تعريفها ٦/ ٣٦٨
• تغليظ اليمين فيها بالمكان، حكمه عند المالكية ٦/ ٥١٢
• ثبوتها بمطالبة أولياء القتيل ٦/ ٣٧٥
• ثبوتها عند إنكار المدعي عليه ٦/ ٣٧٥

obeikandl.com

- الجمع بين الأيمان والدية ٦/ ٣٧٥
- الحكمة من تشريعها ٦/ ٣٧٠
- دخول السكان مع الملاك فيها، حكمه ٦/ ٣٨٠
- دخول المرأة فيها، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٦/ ٣٨٠
- الرد على من أنكر مشروعيتها ٦/ ٣٧١
- رفع دعوى القتل على عدو غير معين، حكمه عند الحنابلة والشافعية ٦/ ٣٧٣
- رفع دعوى من أولياء القتيل، اشتراطه ٦/ ٣٧٤
- سبب مسؤولية عصبة أو عاقلة المتهم بالقتل، عند الحنفية ٦/ ٣٧٠
- سبب وجوب الدية بعد حلف عاقلة المتهم ٦/ ٣٧٠
- شروطها عند الحنفية ٦/ ٣٧٤
- عدم سقوطها ببذل الدية ٦/ ٣٧٠
- عدم مشروعيتها عند جماعة من السلف ٦/ ٣٧١
- عقوبة القاتل بعد الحلف ٦/ ٣٦٨
- على من تجب عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٣٦٨
- على من تجب عند الحنابلة ٦/ ٣٨٢
- على من تجب عند الحنفية ٦/ ٣٦٨
- على من تجب عند الشافعية ٦/ ٣٨٢
- على من تجب في القتل الخطأ، عند المالكية ٦/ ٣٨١
- على من تجب في القتل العمد، عند المالكية ٦/ ٣٨٢
- الفرق بين اليمين في القسامة واليمين في الأموال ٦/ ٣٧٠
- القسامة إذا لم يكمل أهل المحلة خمسين، حكمها ٦/ ٣٨١
- القسامة إن لم يكن للجاني عاقلة، حكمها عند المالكية ٦/ ٣٨٢
- كون القاتل مجهولاً، اشتراطه عند الحنفية ٦/ ٣٧٤
- كون القتيل إنساناً، اشتراطه ٦/ ٣٧٤
- كيفيتها عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٣٦٨، ٦/ ٣٧٨
- كيفيتها عند الحنفية ٦/ ٣٦٨، ٦/ ٣٧٧
- كيفية توزيع الأيمان على الورثة، عند المالكية ٦/ ٣٨١
- محلها ٦/ ٣٧١
- مشروعيتها ٦/ ٣٦٩، ٦/ ٣٧٠
- من تجب عليه القسامة ٦/ ٣٨٠
- المواضع التي يعتبر خروج الدم منها أثراً للقتل، عند الحنفية ٦/ ٣٧٤
- نكول بعض ورثة القتيل عن يمين القسامة، حكمه عند الجمهور ٦/ ٣٦٨، ٦/ ٣٧٠، ٦/ ٣٧٥
- الهدف الأصلي منها ٦/ ٣٧٠
- وجوب الدية بعدها مخففة في الخطأ ٦/ ٣٨٢
- وجوب الدية بعدها مغلظة في شبه العمد ٦/ ٣٨٢
- وجوب الدية معها ٦/ ٣٧٨
- وجوبها على الرجال البالغين من الورثة عند الحنفية ٦/ ٣٨٠
- وجود أثر القتل في الجثة، اشتراطه عند الحنفية ٦/ ٣٧٤
- وجود القتيل بين قريتين، حكمه ٦/ ٣٧٧
- وجود القتيل على شاطىء أو جزيرة، حكمه ٦/ ٣٧٦
- وجود القتيل في أماكن عامة، حكمه ٦/ ٣٧٦
- وجود القتيل في دار إنسان، حكمه ٦/ ٣٧٧
- وجود القتيل في سفينة، حكمه ٦/ ٣٧٧
- وجود قتيل في فلاة، حكمه ٦/ ٣٧٦
- وجود القتيل في مكان مملوك، حكمه ٦/ ٣٧٥، ٦/ ٣٨١
- وجود القتيل في نهر عظيم، حكمه ٦/ ٣٧٦
- وجوه مخالفتها لأصول الشريعة عند جماعة من السلف ٦/ ٣٧١

■ القسمة

- آثارها ٥/ ٥٥٢
- الاتفاق على نقضها في حال ادعاء الغلط ٥/ ٥٥٥
- إجراء القرعة بين الشركاء، اشتراطه ٥/ ٥٤٧
- أجرة القاسم إن كان بتعيين القاضي ٥/ ٥٤٨
- الأحكام الخاصة بالإثبات ٥/ ٥٥٧
- أحكامها ٥/ ٥٤٩
- أحكامها العامة ٥/ ٥٤٩
- اختلاف الشركاء في إلغاء الطريق، حكمه ٥/ ٥٤٥
- اختلاف الشركاء في مقدار الطريق، حكمه ٥/ ٥٤٥
- الاختلاف في استيفاء النصيب ٥/ ٥٥٨
- الاختلاف في تقويم الغبن ٥/ ٥٥٧
- الاختلاف في الحدود ٥/ ٥٥٧
- استحقاق بعض المال المقسوم ٥/ ٥٥٥
- استحقاق بعضاً شائعاً في أحد النصيبين، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٥/ ٥٥٥
- استحقاق بعضاً شائعاً في الحصتين أو إحداهما، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٥٥٦
- استحقاق بعضاً شائعاً في الحصتين أو إحداهما، حكمه عند الشافعية ٥/ ٥٥٦
- استحقاق بعضاً شائعاً في كل المقسوم، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٥٥

obeikandl.com

- استحقاق بعضاً معيناً من نصيب أحد الشركاء، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٥٥
- استحقاق بعضاً مقسوماً بين الشريكين بالسوية، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٥٥٦
- استحقاق شيء معين من حصة أحد الشريكين، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٥٥٦
- استحلاف الشركاء على وجود الغلط في القسمة عند انعدام البينة ٥/ ٥٥٤
- اعتبارها بيعاً إذا كانت بالتعديل للسهام بالقيمة، عند الشافعية ٥/ ٥٢٨
- إن لم يمكن صرف الطريق أو المسيل عن نصيب الشريك، حكمه ٥/ ٥٤٥
- أنواعها ٥/ ٥٢٦، ٥/ ٥٢٩
- أهلية المتقاسمين، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٥٣٣
- تبعية الطريق للحصص ٥/ ٥٤٦
- تحمل الشريك الرافض للبيع نقصان حصة شريكه، حكمه ٥/ ٥٣٧
- ترجيح توزيع أجرة القسام باختيار الشركاء ٥/ ٥٤٩
- تشكيل القسّام نقابة بإشراف الحاكم، جوازه ٥/ ٥٤٧
- تضمنها معنى الإفراز ٥/ ٥٢٥
- تضمنها معنى المبادلة ٥/ ٥٢٥
- تعدد القسام، حكمه ٥/ ٥٤٨
- تعديلها بالنقود
  - حكمه عند الحنفية ٥/ ٥٤٠
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة والمالكية ٥/ ٥٤٠
- تعريفها
  - في المجلة ٥/ ٥٢٥
- تعيين القاسم ٥/ ٥٤٦
- التفاوت في مقدار حصة الطريق، حكمه ٥/ ٥٤٦
- التفاوت القليل بين أفراد المقسوم، حكمه ٥/ ٥٣٠
- ثبوت حق الخيار في القسمة ٥/ ٥٥١
- ثبوت خيار العيب في قسمة الرد أو التعديل، عند الشافعية ٥/ ٥٥٢
- ثبوت خيار العيب في القسمة عند الحنابلة ٥/ ٥٥٢
- ثبوت خيار العيب في قسمة المثليات، عند الحنفية ٥/ ٥٥١
- ثبوت خيار العيب في قسمة المراضاة، عند المالكية ٥/ ٥٥١
- ثبوت الخيارات كلها في قسمة القيميات على الصحيح عند الحنفية ٥/ ٥٥١
- ثبوت كل الخيارات في قسمة الأجناس المختلفة، عند الحنفية ٥/ ٥٥١
- حاجة الناس إليها ٥/ ٥٢٦
- الحالات التي يجب نقضها فيها عند الحنفية ٥/ ٥٥٢
- حرية تصرف كل شريك بنصيبه بعد القسمة ٥/ ٥٥٢
- حصول قسمة الإجبار بتعديل السهام من غير شيء معها، عند الحنابلة ٥/ ٥٣٢
- حضور الشركاء أو نوابهم، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٥٣٤
- خلاصة ثبوت الخيارات في القسمة، عند الحنفية ٥/ ٥٥١
- الخيارات التي تثبت في القسمة ٥/ ٥٥١
- الرجوع عن قسمة التراضي قبل تمامها، جوازه عند الحنفية ٥/ ٥٥٠
- رضا الشركاء في قسمة التراضي، اشتراطه عند الشافعية ٥/ ٥٣٥
- رضا الشركاء فيما يقسمونه بأنفسهم، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٥٣٤
- ركنها ٥/ ٥٢٦
- سببها ٥/ ٥٢٦
- شروط القاسم عند الحنفية ٥/ ٥٤٧
- شروط القاسم عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٥٤٨
- شروط قسمة الإجبار أو التقاضي ٥/ ٥٣٥
- شروطها ٥/ ٥٣٣
- شهادة قاسم واحد باستيفاء الحق، حكمها ٥/ ٥٥٨
- شهادة قاسمين أو أكثر باستيفاء المدعي حقه، حكمها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٥/ ٥٥٨
- صرف الطريق أو المسيل عن نصيب الشريك إن أمكن، وجوبه ٥/ ٥٤٥
- صفتها ٥/ ٥٢٧
- صفتها عند الحنابلة ٥/ ٥٢٨
- صفتها عند الشافعية ٥/ ٥٢٨، ٥/ ٥٣٢
- الضرر المانع من القسمة، عند الشافعي وأحمد ٥/ ٥٣٧
- طلب أحد الشركاء أو كلهم من القاضي قسمة المشترك، اشتراطه ٥/ ٥٣٥
- عدم إجبار الشريك على البيع إن كان المال يقبل القسمة ٥/ ٥٣٧
- عدم ترتب ضرر على قسمة التفريق، اشتراطه ٥/ ٥٣٥
- عدم ثبوت الشفعة فيها ٥/ ٥٥٢
- عدم سماع دعوى الغبن اليسير ٥/ ٥٥٤
- عدم وجود الضرر فيها، اشتراطه عند الحنابلة ٥/ ٥٣٧
- فائدة الخلاف في تحديد صفة القسمة ٥/ ٥٢٨

Online-Kanoon.com

- الفرق بين قسمة الأعيان والمهايأة ٥/ ٥٦٠
- القاسم، تعريفه ٥/ ٥٤٦
- قسمة الإجبار، معناها عند الحنابلة ٥/ ٥٣٢
- القسمة إذا كانت رداً، صفتها عند الحنابلة ٥/ ٥٢٨
- قسمة أرض عليها بناء، حكمها ٥/ ٥٤٢
- قسمة الإفراز والتعديل، لزومها عند الشافعية ٥/ ٥٥٠
- القسمة إن أضرت بأحد الشريكين، حكمها ٥/ ٥٣٥
- القسمة إن طلبها صاحب الحصة القليلة، حكمها في رأي الحاكم الشهيد ٥/ ٥٣٦
- القسمة إن طلبها صاحب الحصة القليلة، حكمها في رأي القدوري ٥/ ٥٣٦
- القسمة إن كان فيها ضرر للشريكين، حكمها ٥/ ٥٣٦
- القسمة إن كان المال مما لاضرر في تبعيضه، حكمها ٥/ ٥٣٥
- القسمة إن كان المال يحتمل القسمة بلا ضرر، حكمها عند المالكية ٥/ ٥٣٧
- القسمة إن كانت حصة الشريكين قليلة، حكمها ٥/ ٥٣٦
- قسمة التراضي
  - شروطها عند الحنفية ٥/ ٥٣٣
  - لزومها إذا خرجت كل السهام إلا واحداً، عند الحنفية ٥/ ٥٥٠
  - معناها عند الحنابلة ٥/ ٥٣٢
- قسمة التعديل للسهام، معناها عند الشافعية ٥/ ٥٣١
- قسمة التقاضي، لزومها ولو قبل تمامها عند الحنفية ٥/ ٥٥٠
- القسمة الجبرية، حكمها ٥/ ٥٢٩
- القسمة الجبرية للأشياء المتحدة الجنس، حكمها ٥/ ٥٢٧
- القسمة الجبرية للأشياء المختلفة الجنس، حكمها ٥/ ٥٢٧
- قسمة الدار دون الاتفاق على الارتفاق، حكمها ٥/ ٥٤٥
- قسمة الدار المختلفة الأبنية، حكمها عند الشافعية ٥/ ٥٤٢
- قسمة الدار الواحدة، حكمها عند أبي حنيفة ٥/ ٥٤١
- قسمة الدور، حكمها ٥/ ٥٤٢
- قسمة الدور قسمة جمع، عند الصاحبين ٥/ ٥٣٨
- قسمة الدور المشتركة في بلد واحد، حكمها عند الحنفية ٥/ ٥٤١
- قسمة الدور المشتركة في بلدين، حكمها عند الحنفية ٥/ ٥٤١
- قسمة الديون في الذمم، حكمها عند الشافعية ٥/ ٥٦١
- قسمة الرد، معناها عند الشافعية ٥/ ٥٣١
- القسمة الرضائية، حكمها ٥/ ٥٢٩
- القسمة الرضائية للأشياء المختلفة الجنس، جوازها ٥/ ٥٢٨
- قسمة السفل والعلو، حكمها ٥/ ٥٤٣
- قسمة الطريق، حكمها ٥/ ٥٤٤
- قسمة الغرف، حكمها عند الحنفية ٥/ ٥٤٢
- قسمة الفضولي، حكمها عند الحنفية ٥/ ٥٣٤
- قسمة القرعة
  - صفتها عند المالكية ٥/ ٥٢٨
  - معناها عند المالكية ٥/ ٥٣٠
- القسمة مجازفة في الأموال الربوية إن اختلف الجنس، جوازها ٤/ ٤٢٥
- القسمة مجازفة في الأموال الربوية في الجنس الواحد، عدم جوازها ٤/ ٤٢٥
- قسمة المراضاة
  - صفتها، عند المالكية ٥/ ٥٢٨
  - معناها عند المالكية ٥/ ٥٣٠
- القسمة من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٧
- قسمة المنازل والبيوت في أيامنا ٥/ ٥٣٩
- قسمة المهايأة، صفتها عند المالكية ٥/ ٥٢٨
- قيام الشركاء بها ٥/ ٥٤٦
- قيام الولي أو الوصي مقام المولى عليه فيها ٥/ ٥٣٤
- كون القاسم عدلاً ومعيناً من القاضي، اشتراطه ٥/ ٥٤٦
- كون المقسوم في قسمة الجمع من جنس واحد، اشتراطه ٥/ ٥٣٨
- كون المقسوم ملكاً للقاسم، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٥٣٣
- كونها عادلة، اشتراطه ٥/ ٥٣٨
- كيفيتها عند الحنفية ٥/ ٥٣٩
- كيفية تحديد الأنصباء ٥/ ٥٣٩
- كيفية توزيع أجرة القاسم على الشركاء ٥/ ٥٤٩
- كيفية فرز كل نصيب عن غيره ٥/ ٥٣٩
- كيفية القرعة إن اختلفت السهام ٥/ ٥٣٩
- كيفية القرعة إن تساوت السهام ٥/ ٥٣٩
- كيفية مسح القاسم للأرض ٥/ ٥٣٩
- لزوم قسمة التقاضي ولو ظهر وارث آخر أو موصى له ٥/ ٥٥٣
- لزوم قسمة القاسم إذا توافرت فيه الشروط ٥/ ٥٤٨

- لزومها ٥/ ٥٤٩
- لزومها إذا تمت عند الحنفية ٥/ ٥٥٠
- لزومها عند المالكية ٥/ ٥٥٠
- ما لاتصح فيه قسمة الجمع ٥/ ٥٣٠
- ما لايقسم قسمة جمع أو تفريق، عند أبي حنيفة ٥/ ٥٣٨
- المبالغة في تعديل الأنصباء ٥/ ٥٤٧
- متى تكون إفرازاً ٥/ ٥٢٧
- متى تكون مبادلة ٥/ ٥٢٧
- مذهب الشافعية في قسمة الضرر والجبر ٥/ ٥٣٦
- مشروعيتها ٥/ ٥٢٦
- معنى قسمة التفريق أو الفرد ومحلها، عند الحنفية ٥/ ٥٢٩
- معنى قسمة الجمع، عند الحنفية ٥/ ٥٢٩
- معنى ومحل قسمة الإفراز، عند الشافعية ٥/ ٥٣١
- مقدار عرض الطريق إلى الأرض ٥/ ٥٤٦
- مقدار عرض طريق الدار ٥/ ٥٤٥
- مقدار الغبن الفاحش ٥/ ٥٥٧
- مقدار الغبن اليسير ٥/ ٥٥٧
- من له ولاية قسم المنقول دون العقار ٥/ ٥٣٤
- نقض قسمة التراضي بالغبن الفاحش على الأصح ٥/ ٥٥٨
- نقضة قسمة الإفراز إن ثبت الغلط أو الحيف بحجة، عند الشافعية ٥/ ٥٥٥
- نقضها ٥/ ٥٥٢
- نقضها إذا ظهر دين على الميت، وجوبه ٥/ ٥٥٢
- نقضها إذا ظهر وارث آخر موصى له في قسمة التراضي ٥/ ٥٥٣
- نقضها بظهور غبن فاحش ٥/ ٥٥٣
- نقضها بوقوع غلط في المال المقسوم ٥/ ٥٥٤
- نماذج منها ٥/ ٥٤١
- نوعا المال بالنسبة للقسمة ٥/ ٥٣٥
- نوعاها عند الحنابلة ٥/ ٥٣٢
- نوعاها عند الحنفية ٥/ ٥٢٩
- نوعاها عند المالكية ٥/ ٥٣٠
- الولاية المالية للقاسم على صاحب الحصة، اشتراطها ٥/ ٥٣٤

■ القصاص

- آلة القصاص ١٠/ ٩١٦
- أثر التوبة فيه ٦/ ١٦٨
- أثر العفو في سقوط القصاص والدية عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٧١
- أثر العفو في القصاص إذا كان الولي واحداً ٦/ ٢٧٢
- الإجماع على قتل الرجل بالمرأة ٦/ ٢٥٤
- الإجماع على وجوبه ٦/ ٢٤٦
- أحكام العفو ٦/ ٢٧١
- أخذ العوض المالي عن حق القصاص، جوازه ١٠/ ٣٠
- أداة القصاص فيما دون النفس ٦/ ٣١٧
- استحقاق المرأة للقصاص إذا كانت عصبة فيما لو فرضت ذكراً عند المالكية ٦/ ٢٦١
- استحقاق المرأة للقصاص إذا لم يساوها عاصب في الدرجة والقوة معاً عند المالكية ٦/ ٢٦١
- استحقاق المرأة للقصاص إن كانت وارثة المقتول عند المالكية ٦/ ٢٦١
- استحقاق ولي القصاص استيفائه إذا كان كبيراً منفرداً ٦/ ٢٦٣
- استعمال وسيلة قصاص غير السيف، حكمه ٦/ ٢٦٨
- استيفاء الأب والجد القصاص عن الصغير، عند الحنفية ٦/ ٢٦٥
- استيفاء الأب والجد والوصي القصاص عن الصغير، عند المالكية ٦/ ٢٦٥
- استيفاؤه ٦/ ٢٤٨
- إسقاطه لعقوبة الآخرة عن القاتل ٦/ ٢٤٧
- اشتراط التماثل العددي في القصاص فيما دون النفس، عند الحنفية ٦/ ٣١٣
- الاشتراك الجرمي دون مباشرة القتل، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٦/ ٢٥٨
- اشتراك من لا يجب عليه القصاص مع من يجب عليه القصاص في القتل ١٠/ ٩٠٥
- اشتراك من يجب عليه القصاص ومن لا يجب، حكمه ٦/ ٢٣٤
- اعتبار الأبوة من موانعه في القصاص في النفس وما دونها ٦/ ٣١٢
- اعتبار انعدام التكافؤ بين الجاني والمجني عليه من موانعه ٦/ ٣١٣
- اعتبار العفو عن القصاص بمقابل صلحاً، عند الحنفية والمالكية ٦/ ٢٧٥
- اعتباره حقاً للورثة عند أبي حنيفة ومالك ٦/ ٢٦٤
- الاعتياض فيه، حكمه ٦/ ٢٤٩
- إقراره في الشرائع السماوية السابقة ٦/ ٢٠٧

obeikandl.com

- الإكراه على الطلاق والنكاح والظهار واليمين والعفو عن القصاص ١٠/ ٤٥٣
- امتناع القصاص في الجراح إذا لم تمكن المماثلة ٦/ ٣٣٤
- امتناعه إذا تعذر الاستيفاء ٦/ ٣١٤
- امتناعه إذا كان الاعتداء على ما دون النفس شبه عمد، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٣١٤
- امتناعه إذا كانت الجناية على ما دون النفس تسبباً، عند الحنفية ٦/ ٣١٤
- امتناعه إذا وقعت الجناية على ما دون النفس في دار الحرب، عند الحنفية ٦/ ٣١٤
- امتناعه بعد القسامة لعدم المكافأة، عند الحنابلة ٦/ ٣٨٣
- امتناعه حالة القتل بالتسبب عند الحنفية ٦/ ٢٥٨
- امتناعه لجهالة ولي القتيل، عند الحنفية ٦/ ٢٥٨
- امتناعه لحدوث القتل في دار الحرب عند الحنفية ٦/ ٢٥٨
- امتناعه لعدم التكافؤ بين القاتل والمقتول، عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٢٥٨
- امتناعه لعدم التماثل في الصحة والكمال ٦/ ٣١٧
- امتناعه لعدم التماثل في الفعل ٦/ ٣١٥
- امتناعه لعدم المماثلة في الموضع قدراً ومنفعة ٦/ ٣١٧
- إمكان المماثلة، اشتراطها لتطبيقه ٦/ ٣١٢
- إن كان ولي القصاص صغيراً أو مجنوناً، حكمه ٦/ ٢٦٣
- انعدام التكافؤ فيما دون النفس، حالتاه عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٣١٣
- بقاء الحق العام إذا سقط الحق الخاص في القصاص ١٠/ ٩٠٧
- تأثير الإكراه في القتل على القصاص ١٠/ ٤٥٠
- تأثير النية عليه ١/ ١٩٠
- تأجيل القصاص عن الحامل ٦/ ٣٣٥
- تأجيل القصاص لعذر، حكمه ٦/ ٣٣٥
- تحقيق التماثل بين الجناية والعقوبة، اشتراطه ٦/ ٣١٥
- التحكيم في القصاص، حكمه ٦/ ٦٦٠
- تعدد القتلى عمداً والقصاص من القاتل ١٣/ ٤١
- تعريفه ٦/ ١٦١، ٦/ ٢٤٦
- تعزير القاتل بعد العفو، حكمه ٦/ ٢٧٣
- التقادم في القتل، حكمه ٦/ ٢٤٨
- التكافؤ في الحرية والدين بين القاتل والمقتول، عدم اشتراطها عند الحنفية ٦/ ٢٥٣
- تكفيره إثم القتل، عند الجمهور ٦/ ٢٤٧
- التلفيق فيه ١/ ١٠١
- التماثل في الأرشين للجاني والمجني عليه، اشتراطه عند الحنفية ٦/ ٣١٥
- التنازل عن القصاص يعصم دم القاتل ١٠/ ٢٩
- التنازل عنه، ندبه ١٠/ ٣٦
- تنفيذه بإشراف الحاكم ٦/ ٢٦٧
- تنفيذه من قبل ولي الدم، حكمه ٦/ ٦٩٤
- التوكيل في استيفاء القصاص إذا كان ولي الدم حاضراً، جوازه ٤/ ٧٥٥
- التوكيل في استيفاء القصاص إذا كان ولي الدم غائباً، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٧٥٥
- التوكيل في استيفاء القصاص، حكمه عند الحنفية ١٠/ ١٥٣
- توليته امرأة، حكمه ٦/ ٣٩٧
- ثبوته بإشارة الأخرس أو كتابته ٦/ ٢٤٨
- جريانه إذا كان الاعتداء شبه عمد على ما دون النفس، عند المالكية والحنفية ٦/ ٣١٤
- جريانه بين الرجل والمرأة فيما دون النفس، عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٣١٣
- الجماعة، قتلها للواحد، حكمه ٦/ ٢٥٨
- الجمع بين عقوبة القصاص والدية والعفو من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٦
- حالات جواز إعادة العضو المقطوع في حد أو قصاص ٦/ ٧٦
- حضور جميع مستحقيه عند الاستيفاء، حكمه عند الحنفية ٦/ ٢٦٤
- حكمته ٦/ ٢٤٦
- الحكمة من قابليته للسقوط بالعفو ٦/ ٢٧٠
- الحكمة من مشاركة ولي الدم في القصاص ٦/ ٢٦٧
- رجوع الشاهدين عن الشهادة وقد نفذ القصاص وما يترتب على ذلك، حكمه ٦/ ٤٩٨
- الرجوع عن الإقرار فيه، حكمه ٦/ ٢٤٩
- رضا الجاني للعفو عن القصاص على الدية، اشتراطه ٦/ ٢٥٩
- رضا القاتل، اشتراطه لوجوب الدية عند الحنفية والمالكية ٦/ ٢٧٠
- ركن العفو عن القصاص ٦/ ٢٧٠
- زراعة عضو استؤصل في قصاص، حكمه ٩/ ٥٥٥
- سبب تشريعه ٦/ ١٦١
- السراية، تعريفها ٦/ ٣١٧

obeikandl.com

- سراية القصاص، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٣١٩
- سراية القصاص فيما دون النفس ٦/ ٣١٧
- سقوط القصاص بالتوبة حكمه ٦/ ١٣٢
- سقوطه بالإرث ٦/ ٢٧٦
- سقوطه بالعفو ٦/ ٢٦٩
- سقوطه بعفو أولياء المقتول ٦/ ١٣٢، ٦/ ١٦٨
- سقوطه بموت الجاني ٦/ ٢٦٨
- سقوطه بوراثة القاتل بعض الحق في القصاص ٦/ ٢٧٦
- الشجاج، عقوبتها ٦/ ٣٢٧
- الشرائط الخاصة في قصاص الجناية على ما دون النفس ١٠/ ٩٣٢
- شرط القتل الموجب للقصاص عند الحنفية ٦/ ٢٥٦
- شرط ولي القتيل ٦/ ٢٥٧
- شروط استحقاق المرأة للقصاص، عند المالكية ٦/ ٢٦١
- شروط استيفاء ولي المقتول للقصاص ٦/ ٢٦٨
- شروط تطبيقه في قطع الأطراف ٦/ ٣١٢
- شروط العفو عن القصاص ٦/ ٢٧٠
- شروط القاتل ٦/ ٢٤٩
- شروط القاتل الذي يقتص منه ٦/ ٢٤٩
- شروط المقتول ٦/ ٢٥٠
- شروط المقتول لوجوب القصاص ١٠/ ٨٨٢
- شروط وجوب القصاص ١٠/ ٩١٤
- شروطه ٦/ ٢٤٩
- شروطه في جراح العمد ٦/ ٣٣٤
- الشفاعة فيه، حكمها ٦/ ٢٤٨
- شهادة الصبيان في القصاص وفي الجروح، حكمها ٦/ ٤٨١
- شهادة المرأة فيه وعدد شهوده ٦/ ٤٨٩
- صاحب الحق في القصاص، عند الحنفية والحنابلة والشافعية ٦/ ٢٦١
- صدور العفو عنه من صاحب الحق فيه، اشتراطه ٦/ ٢٧١
- صدور العفو مطلقاً، حكمه ٦/ ٢٧٢
- الصلح عن القصاص، حكمه ٥/ ١٩٩، ٦/ ٢٧٥
- ضمان سراية القصاص، حكمه ٦/ ٣١٧
- عبث ولي الدم بالجاني، حرمته ٦/ ٢٦٧
- عدم الاقتصاص من الجارح حتى يبرأ المجروح ١٠/ ٩٠٩
- عدم تجزؤ القصاص ١٠/ ٩٠٣
- عدم تكفيره لإثم القتل، عند الحنفية ٦/ ٢٤٧
- عدم تنافي القصاص والحدود مع حقوق الإنسان في الإسلام ١٢/ ٦١٢
- عدم جواز التحكيم في الحدود والقصاص عند جمهور الفقهاء ١٢/ ٧١٧
- عدم دخوله في الحدود عند الحنفية ٥/ ٧١٤
- عدم القصاص من الصبي ١٠/ ٩١٩
- عدم وجوب القصاص بالقتل بحق ١٠/ ٨٨٤
- عدم وجود شبهة في إرادة القتل عند المقتص، اشتراطه ٦/ ٢٥٠
- عفو أحد الأولياء عن القصاص، حكمه ٦/ ٢٧٣
- عفو بعض مستحقي القصاص عن حقهم ١٠/ ٩٠٤
- عفو السلطان على غير مال إذا لم يكن للمقتول وارث، حكمه ٦/ ٢٦٣
- عفو السلطان على مال إذا لم يكن للمقتول وارث، حكمه ٦/ ٢٦٢
- العفو عن الباغي القاتل، جوازه عند الشافعية ٦/ ٢٥٥
- العفو عن القصاص إلى الدية ١٠/ ٩٠٧
- العفو عنه، حكمه ٦/ ٢٤٨
- عفو المقتول عمداً عن دمه قبل موته، حكمه ٦/ ٢٧٤
- العفو والصلح، ندبه ١٠/ ٢٤
- عفو الولي عن القصاص مطلقاً، حكمه عند الحنابلة وقول عند الشافعية ٦/ ٢٦٠
- عفو ولي القتيل عن القصاص مطلقاً، حكمه عند الحنفية والمالكية والشافعية ٦/ ٢٥٩
- علة التفرقة بين حكم قتل الأب لابنه والعكس ٦/ ٢٥٢
- عمد الصبي وخطؤه في الضمان والقصاص ١٠/ ٩١٠
- الفرق بينه وبين الحدود الأخرى ٦/ ٢٤٧
- القاعدة في القصاص في جنايات العمد ٦/ ٣٣٠
- قبوله للعفو والصلح ٥/ ٧١٤
- قتل أحد الأولياء القاتل بعد عفو ولي غيره، حكمه ٦/ ٢٧٣
- قتل الباغي بالعدل وبالعكس، حكمه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٦/ ٢٥٥
- قتل الحر بعبد، حكمه ٦/ ٢٥٣
- قتل العاقل بالمجنون، حكمه ٦/ ٢٥٥
- قتل العالم بالجاهل، حكمه ٦/ ٢٥٥
- قتل الكافر بالكافر، حكمه ٦/ ٢٥٨
- قتل الكبير بالصغير، حكمه ٦/ ٢٥٥
- قتل المسلم بكافر
  - حكمه ٦/ ٢٥٢
  - حكمه عند الجمهور ٦/ ٢٥١

openkandi.com

- قتل الوالد بالولد
حكمه ٦/ ٢٥١، ٦/ ٢٥٨
حكمه عند المالكية ٦/ ٢٥٢
- قتل الولد بوالده، حكمه ٦/ ٢٥٢
- قتل ولي الدم القاتل بغير السيف، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٦/ ٢٦٥
- قتل الولي القاتل بعد العفو عنه، حكمه ٦/ ٢٧٢
- القصاص
إذا تعدد الأولياء وكانوا كباراً، حكمه ٦/ ٢٦٤
إذا كان للمقتول وارث غير من ليس له القصاص من القاتل، حكمه ٦/ ٢٧٦
إذا لم يوجد وارث للمقتول، حكمه ٦/ ٢٦٢
إن كانت الجناية من غير مفصل، حكمه عند الشافعية ٦/ ٣١٦
وجوبه فيما دون النفس حكمها أمكن عند المالكية ٦/ ٣١٥
- القصاص بنفس طريقة القتل، ترجيحه ٦/ ٢٦٧
- القصاص بين الحر والعبد، حكمه ٦/ ٣١٣
- القصاص بين الذمي والمسلم، حكمه ٦/ ٣١٣
- القصاص على الطبيب إذا تعمد قتل المريض ١٣/ ١٨٥
- القصاص في الإكراه التام على القتل، حكمه عند أبي يوسف ٥/ ٢٨٠
- القصاص في الجراح، عدم جوازه إلا بعد البرء ٦/ ٣٣٤
- القصاص في الجروح ١٠/ ٩٣٤
- القصاص في الشجاج ١٠/ ٩٣٤
- القصاص من الجاني في إبانة الأطراف ١٠/ ٩٣٣
- القصاص من السكران، حكمه ٦/ ٢٤٩
- القصاص هو العقوبة الأصلية لجريمة القتل ١٠/ ٩١٤
- القصاص والقتل مقارنة بين الفقه والقانون ١٠/ ٨٨٥
- القضاء بالقصاص بالنكول، حكمه ٦/ ٤٤٢
- القضاء في القصاص بالنكول عن اليمين، حكمه ٦/ ٥٢٢
- قضاء القاضي بعلم نفسه في القصاص، حكمه ٦/ ٢٤٨، ٦/ ٤٠٧
- قطع الحر بالعبد، حكمه عند الجمهور ٦/ ٣١٣
- قطع العبد بالحر، حكمه عند الجمهور ٦/ ٣١٣
- قطع العبد بالعبد، حكمه عند الجمهور ٦/ ٣١٣
- كون أحد مستحقيه صغاراً أو فيهم مجنوناً، حكمه عند أبي حنيفة ومالك ٦/ ٢٦٤
- كون بعض مستحقيه غائباً، حكمه ٦/ ٢٦٥
- كون العافي عن القصاص بالغاً عاقلاً، اشتراطه ٦/ ٢٧٠
- كون القاتل مختاراً، اشتراطه ٦/ ٢٥٠
- كون المقتص منه متعمداً القتل، اشتراطه ٦/ ٢٥٠
- كون المقتص منه مكلفاً، اشتراطه ٦/ ٢٤٩
- كون المقتول معصوم الدم، اشتراطه ٦/ ٢٥٠
- كيفية استيفائه ٦/ ٢٦٥
عند الحنفية والحنابلة ٦/ ٢٦٥
عند المالكية والشافعية ٦/ ٢٦٦
- كيفية توبة القاتل ٦/ ١٣٢
- كيفية ثبوته إذا تعدد الورثة عند الشافعية والحنابلة والصاحبين ٦/ ٢٦٢
- ما يسقط به القصاص ١٠/ ٩١٧
- مبادرة أجنبي بقتل الجاني دون إذن، حكمه عند الحنابلة والشافعية ٦/ ٢٦٤
- مبادرة أحد مستحقيه بقتل الجاني دون إذن، حكمه عند الحنابلة والشافعية ٦/ ٢٦٤
- مبناه على المماثلة ١٠/ ٢٤
- متى يتعين القصاص بالسيف عند المالكية ٦/ ٢٦٦
- المساواة المعتبرة في القصاص، عند الجمهور ٦/ ٢٥٤
- مسقطاته ٦/ ٢٦٨
- مشروعيته ٦/ ٢٤٦
- مشروعية العفو عن القصاص ٦/ ٢٦٩
- المطالبة به على التراضي ٤/ ٣٣٠
- معنى الصلح عن القصاص، عند الحنفية والمالكية ٦/ ٢٧٠
- معنى العفو عن القصاص، عند الحنفية والمالكية ٦/ ٢٧٠
- معنى العفو عن القصاص، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٧٠
- المقتول حداً أو قصاصاً
=الصلاة عليه حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٨٨
=غسله حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٨٨
- من أعان على القتل ولم يباشره، حكمه ٦/ ٢٥٨
- من كان يتولاه في صدر الإسلام ٦/ ٦٤٦
- من لا حق له في العفو عنه ٦/ ٢٧١
- من هم مستحقو القصاص ١٠/ ٩١٥
- من هو صاحب الحق في العفو ٦/ ٢٧١
- من ينفذ القصاص ٦/ ٢٦٧

• موانعه ٦/ ٢٥٧
• موانعه الخاصة بما دون النفس ٦/ ٣١٥
• موانعه العامة ٦/ ٣١١
• الموت بسبب سراية القصاص فيما دون النفس ١٠/ ٩٢٨
• نوعا السراية ٦/ ٣١٨
• الهدف منه ١٠/ ٢٤
• هل ينتظر إفاقة أحد الأولياء إذا كان مجنوناً ٦/ ٢٦٢
• هل ينتظر بلوغ أحد الأولياء إذا كان صغيراً ٦/ ٢٦٢
• وجوب تنفيذه إلا بعفو ولي الدم ٥/ ٧٢١
• وجوب الدية لسقوط القصاص بموت الجاني، حكمه ٦/ ٢٦٨
• وجوب القصاص بالقتل عمداً دعساً بالسيارة ونحوها ١٣/ ٣٩
• وجوبه بالإكراه على القتل، عند الجمهور ٦/ ٢٥٧
• وجوبه في القتل بالتسبب، عند الجمهور غير الحنفية ٦/ ٢٥٧
• وجود الادعاء الشخصي في ولي الدم، اشتراطه ٦/ ٢٤٨
• وراثته ٦/ ١٩٦، ٦/ ٢٤٨
• ولاية استيفائه ٦/ ٢٦٣

■ **القصبة**
• مقدارها ١/ ١٢٣

■ **قصر الصلاة**
• قصر الصلاة ٢/ ٢٨٣
• وانظر أيضا : الصلاة : قصرها

■ **القضاء**
• آداب القاضي
مشاورة الفقهاء ٦/ ٦٩٣
مصالحة الخصمين ٦/ ٦٩٣
• آداب القضاء
آداب خاصة ٦/ ٦٥٣
آداب عامة ٦/ ٦٥٣
• آدابه ٦/ ٤١٣
• آدابه الخاصة ٦/ ٤١٧
تزكية الشهود ٦/ ٤٢٠
صفاء القاضي وحالته النفسية ٦/ ٤١٨
فهم المنازعة ٦/ ٤١٨
مصالحة الخصمين ٦/ ٤٢١
معاونو القاضي ٦/ ٤١٨
مكان القضاء ٦/ ٤١٧
• آدابه العامة ٦/ ٤١٣
إجابه الدعوة العامة ٦/ ٤١٧
التسوية بين الخصمين ٦/ ٤١٤
شهود الجنازة ودعوة المريض ٦/ ٤١٧
قبول الهدية ٦/ ٤١٥
المشاورة ٦/ ٤١٣
• اتخاذ المسجد مكاناً للقضاء، حكمه ١/ ٤٧٤، ٦/ ٤١٧
• اتساع سلطة القاضي تدريجياً ٦/ ٦٤٧
• إثبات ولاية القاضي ٦/ ٤٠٠
• إجبار القاضي المدين الموسر على الوفاء بدينه بالحبس ٦/ ٦٩٥
• إجبار القاضي المدين الموسر على الوفاء بدينه بالحجر عليه، حكمه ٦/ ٦٩٤
• إجبار القاضي المدين الموسر على الوفاء بدينه عن طريق البيع الجبري ٦/ ٦٩٥
• الاجتهاد فيمن يتولى القضاء، حكمه ٦/ ٦٥٠
• أجور القضاة ٦/ ٦٤٦
• أحد أركان الدولة الإسلامية ٦/ ٣٨٤
• إحلال الحرام وتحريم الحلال بحكم القاضي ٦/ ٣٨٦
• اختصاص قاضي المظالم كما أوردها الماوردي ٦/ ٧٦٤
• اختصاصات ديوان المظالم ٦/ ٦٦٣
الإشراف على شؤون الأوقاف ٦/ ٦٦٤
تصفح أعمال كتاب الدواوين ٦/ ٦٦٤
تنفيذ أحكام القضاة عند عجزهم عن تنفيذها ٦/ ٦٦٥
رد المغصوب سواء من السلطة أو الأقوياء ٦/ ٦٦٤
النظر في أجور العمال في جباية الأموال ٦/ ٦٦٣
النظر في تعدي الولاة على الرعية ٦/ ٦٦٣
النظر في نقص أرزاق الجند والموظفين أو تأخرها ٦/ ٦٦٤
النظر فيما عجز عنه ناظر الحسبة ٦/ ٦٦٥
• اختصاصات قاضي المظالم ١٢/ ٦٣٨
• اختصاصاته في زمن الخلفاء الراشدين ٦/ ٦٤٦
• اختلافه عن الفتوى ٦/ ٣٨٦
• إذا قضى القاضي بشهادة زور، حكمه ٦/ ٤٠٥
• أركانه ٦/ ٣٩١
الحاكم أو القاضي ٦/ ٣٨٦
الحكم ٦/ ٣٨٦
المحكوم به ٦/ ٣٨٧
المحكوم عليه ٦/ ٣٨٧
المحكوم له ٦/ ٣٨٧

obeikandl.com

- أساس إقامته في زمن الخلفاء الأربع ٦/ ٦٤٦
- أساسه في الإسلام، اعتماده على الوازع الديني ٦/ ٣٨٩
- أسباب انتهاء ولاية القاضي ٦/ ٦٥٦
- أسباب انعزال القاضي بنفسه ٦/ ٤٢٤
- استحداث منصب قاضي القضاة في زمن العباسيين ٦/ ٦٤٧
- الأسس التي يقوم عليها في منهج الإسلام ٦/ ٣٨٥
- أسسه في الإسلام ٦/ ٣٨٥
  - أركان القضاء ٦/ ٣٨٦
  - استقلال السلطة القضائية بين السلطات ٦/ ٦٤٨
  - الاعتماد على نصوص الشرع ٦/ ٣٨٧
  - اعتماده على العقيدة والأخلاق ٦/ ٦٤٧
  - الالتزام بأحكام الشريعة ٦/ ٣٨٥
  - أنه منصب خطير ذو مكانة كبيرة ٦/ ٣٨٩
  - التقيد بوسائل الاثبات ٦/ ٣٨٧
  - الدمج بين مبدأ التوازن العام والعدالة ٦/ ٣٨٧
  - ضرورته في كل دولة ٦/ ٦٤٨
  - الغاية إرضاء الله تعالى ٦/ ٣٨٦
  - مراقبة الله تعالى ٦/ ٣٨٦
  - النظر في الدعوى بموضوعية وتجرد ٦/ ٣٨٥
- أسلوبه الفردي والجماعي ٦/ ٦٥٧
- أصول التقاضي
  - المرحلة الأولى: الدعوى ٦/ ٦٨٠
  - المرحلة الثالثة: الحكم النهائي ٦/ ٦٨٠
  - المرحلة الثانية: طرق الإثبات ٦/ ٦٨٠
- الإطعام عن الميت من تركته إن مات ولم يقض ما فاته من صوم رمضان بعد إمكان القضاء، حكمه ومقداره عند الحنفية ٢/ ٥٩٩
- الإطعام عن الميت من تركته إن مات ولم يقض ما فاته من صوم رمضان بعد إمكان القضاء، حكمه ومقداره عند الشافعية في الجديد والحنابلة ٢/ ٥٩٩
- الاعتبار القضائي والدياني في التشريع ١٠/ ٤١٨
- إقليمية الشريعة والقضاء في ديار الإسلام ٦/ ٤٢٤
- التزام منهج العدل في المعاملة والقضاء من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠١
- انتهاء ولاية القاضي ٦/ ٤٢١
- انعزال من يعنيهم القاضي بموته أو بعزل القاضي ٦/ ٧٤٣
- انهدام السفل والعلو وإجبار صاحب السفل على البناء، حكمه ٦/ ٤٧٣
- الأنواع التي ينقض فيها حكم القاضي ١/ ١٠٧
- أنواع القضاة واختصاصاتهم
  - اختصاصات القاضي ذي الولاية العامة ٦/ ٦٥٤
  - القاضي خاص الولاية ٦/ ٦٥٥
  - القاضي ذو الولاية العامة ٦/ ٦٥٤
  - القاضي عام النظر خاص العمل (الاختصاص المكاني) ٦/ ٦٥٥
  - القاضي المحدد الولاية (الاختصاص الزماني) ٦/ ٦٥٥
  - من اختصاصات القاضي ذي الولاية العامة استيفاء الحقوق ٦/ ٦٥٤
- أهم الفروق بين القضاء والتحكيم ١٢/ ٧١٥
- أهميته ٦/ ٣٨٥، ٦/ ٦٤٥
- أهمية العدل فيه ٦/ ٧٩٧
- أول قاض في الإسلام ٦/ ٦٤٥
- أول من أحدث الفصل بين السلطات ٦/ ٦٤٨
- تاريخه في الإسلام ٦/ ٦٤٥
- تأييد الإسلام على العدل في كل الأحكام ٦/ ٧٦٥
- تحاكم المسلمين في الغرب أمام القضاء الوضعي ٩/ ٧٦٢
- التحكيم
  - إلزام المتحاكمين بقرار الحكم، حكمه ٦/ ٦٦٠
  - حكمه ٦/ ٦٦٠
  - شروط المحكَّم ٦/ ٦٦٠
- تحميل المدين المماطل مصاريف الدعوى القضائية ١١/ ١٨٠
- تخصص القاضي بنوع من الدعاوى، حكمه ٦/ ٤٠٣
- تخصيص القضاة
  - تخصيص زماني ٦/ ٦٥٧
  - تخصيص مكاني ٦/ ٦٥٧
  - تخصيص موضوعي ٦/ ٦٥٧
  - تخصيص نوعي ٦/ ٦٥٧
- التصرف بملكه مع وجود ضرر للغير، حكمه ٦/ ٤٧٢
- تطبيق الأحكام الإسلامية على رعايا الدولة الإسلامية خارج إقليمها، حكمه ٦/ ٤٣٠
- تطبيق الشريعة الإسلامية على رئيس أو رجال الدول الأجنبية، حكمه ٦/ ٨٠٨
- تطبيق العقوبات على المستأمن، حكمه عند الفقهاء ٦/ ٤٢٩
- تطوره زمن الأمويين والعباسيين ٦/ ٦٤٦
- تطوره في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه ٦/ ٦٤٦
- تطوره في زمن النبي ﷺ ٦/ ٦٤٥

- تطوره في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ٦/ ٦٤٦
- تطوره في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٦/ ٦٤٦
- تعدد الحاكم، حكمه ٦/ ٦٥٨
- تعدد القضاة في قضية واحدة أو "قضاء جماعة" حكمه ٦/ ٦٥٨
- تعذر قضاء ذي الشبق لدوام شبقه لما فاته من رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣
- تعريف القضاء والتحكيم والفرق بين القاضي والمحكم ١٢/ ٧١٣
- تعريف ولاية المظالم ونشأتها ٦/ ٦٦١
- تعريفه ٢/ ١٢٤، ٦/ ٦٤٤
- التفريق القضائي بين الزوجين ١٣/ ٥٨٨
- تقاضي المستأمن في دار الإسلام ٧/ ٢٥٧
- تقييد القاضي بأوامر الشرع ونواهيه ٥/ ٧٦٤
- تنظيمه ٦/ ٦٥٥
- تنفيذ حكم القاضي أو المحكم غير المسلم للضرورة ١٢/ ٧٢٤
- تنفيذ حكم القاضي في العقود والفسوخ ظاهراً وباطناً، حكمه عند أبي حنيفة ٦/ ٦٦٠
- تنفيذ الحكم القضائي ٦/ ٦٩٤
- تنفيذه إذا قضى القاضي وهو غضبان، حكمه ٦/ ٤١٩
- تولي الجاهل القضاء، حكمه ٦/ ٣٩٨
- تولي الفاسق للقضاء ١٠/ ٤٧٩
- تولي القضاء لمقلد مذهب، حكمه ٦/ ٣٩٨
- تولي القضاء مرفوض الشهادة، حكمه ٦/ ٦٤٩
- تولي المرأة القضاء، حكمه ٦/ ٣٩٧، ٦/ ٦٥٠
- الجماع أثناء قضاء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٣
- جور القاضي عمداً أو خطأ، حكمه ٦/ ٣٨٩
- الحسبة، تاريخها ٦/ ٦٦٥
- الحصانة القضائية فيها ٦/ ٤٢٩
- الحصانة القضائية للبعثات الدبلوماسية في القانون الدولي وفي الفقه الإسلامي ٧/ ٣٢٩
- الحصانة القضائية وتطبيقها على الدولة الإسلامية، حكمها ٦/ ٨٠٩
- حق اللجوء إلى القضاء في الدولة الإسلامية من ضمانات حقوق الإنسان ١٢/ ٥٥١
- حق اللجوء للقضاء العادل في الشريعة والقانون ١٣/ ٨٣٢
- الحقوق التي يجوز للقاضي القضاء فيها بعلم نفسه عند الحنفية ٦/ ٦٩٠
- حقوق القضاة، مادية ومعنوية ٦/ ٦٥٣
- حكم تشريعه ٦/ ٦٤٥
- الحكم القضائي ٦/ ٦٩٢
- حكمه ٦/ ٦٤٥
- خطأ القاضي في بيت المال ١٠/ ٢١
- درجات التقاضي أو درجات الحاكم والطعن في الأحكام ٦/ ٦٥٨
- الدعوى ٦/ ٤٣٤
- إقامتها على غائب، حكمه ٦/ ٦٨١
- أقسامها من حيث الصحة والفساد والبطلان في مجلة الأحكام العدلية ٦/ ٦٨٣
- أهمية تحديد المدعي والمدعى عليه ٦/ ٦٨٣
- تعريفها ٦/ ٦٨٠
- الدعوى المقبولة، حكمها ٦/ ٦٨٤
- شروط قبولها عند الحنفية ٦/ ٦٨٠
- شروط قبولها عند الحنفية: أن تكون في مجلس القضاء ٦/ ٦٨١
- شروط قبولها عند الحنفية: أن يكون الخصم حاضراً لدى القاضي عند سماع الدعوى و القضاء ٦/ ٦٨١
- شروط قبولها عند الحنفية: أن يكون المدعى به شيئاً معلوماً ٦/ ٦٨١
- شروط قبولها عند الحنفية: أن يكون المدعى به مما يحتمل الثبوت ٦/ ٦٨٢
- شروط قبولها عند الحنفية: أن يكون موضوعها أمراً يمكن إلزام المدعى عليه به ٦/ ٦٨٢
- شروط قبولها عند الحنفية: أهلية العقل والتمييز ٦/ ٦٨١
- ما لا يشترط فيه الادعاء من الدعاوى ٦/ ٦٨٣
- مشروعية إقامتها ٦/ ٦٨٠
- نطاقها ٦/ ٦٨٣
- نطاقها: الحسبة والمظالم ٦/ ٦٨٤
- نطاقها: حقوق الله تعالى ٦/ ٦٨٤
- نطاقها: حقوق العباد الشخصية ٦/ ٦٨٤
- رد اليمين على المدعي، حكمه ٦/ ٤٣٨
- رسالة عمر لأبي موسى الأشعري في القضاء ٦/ ٣٩٠، ١٠/ ٢٠٢
- الرسالة العمرية في القضاء ٦/ ٣٩٠
- رفض قبوله، حكمه ٦/ ٤٠٠
- الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الشريعة والقانون ١٣/ ٨٣٢
- الشبه بين ولاية المظالم ونظام القضاء الإداري ومجلس الدولة حديثاً ٦/ ٦٦١

openkandil.com

- شروط انتزاع الحق من يد الغاصب عن طريق قاضي المظالم ٦/ ٦٦٤
- شروط تنفيذ الأحكام الأجنبية الصادرة من المحاكم أو هيئات التحكيم ١٢/ ٧٢٦
- شروط القاضي ٦/ ٣٩٦، ٦/ ٦٤٨، ١٢/ ٧٢١
- شروط القاضي المتفق عليها
  - الإسلام ٦/ ٦٤٩
  - أهلية البلوغ والعقل ٦/ ٦٤٩
  - الحرية ٦/ ٦٤٩
  - سلامة الحواس ٦/ ٦٤٩
  - العلم بالأحكام الشرعية ٦/ ٦٤٩
- شروط القاضي المختلف فيها
  - الاجتهاد ٦/ ٣٩٨، ٦/ ٦٥٠
  - الذكورة ٦/ ٣٩٧، ٦/ ٦٤٩
  - العدالة ٦/ ٣٩٧، ٦/ ٦٤٩
- شروط القضاء بكتاب قاض آخر إلى قاض أول ٦/ ٤٠٨
- شروط القضاء بكتاب القاضي ٦/ ٦٩٢
- الشروط المعتبرة لكي يتم تعيين القاضي ٦/ ٦٥٦
- شروطه: الاجتهاد ١/ ١١٧
- الشهادة، شروط أدائها ٦/ ٦٨٦
- صفته في الحل والتحريم ٦/ ٤٠٤
- صفة قضاء القاضي ٦/ ٤٠٤، ٦/ ٦٥٩
- صفة ناظر المظالم ٦/ ٦٦٢
- صلاحيات القاضي ٦/ ٣٩١، ٦/ ٤٠٢
- صلاحيات القاضي في الإسلام ٦/ ٣٩٢
- صلاحيات القاضي في العصر الحديث ٦/ ٣٩١
- صلاحيات القاضي المختلف فيها ٦/ ٣٩٢
- صيغة تعيين القضاة عند الماوردي ٦/ ٦٥٦
- الضوابط المعتدة لسلطة القاضي في التعزير ٥/ ٧٢٠
- طرق الإثبات
  - أنواعها ٦/ ٤٧٤
  - تعريفها ٦/ ٦٨٥
  - الشهادة: حجيتها ٦/ ٦٨٥
  - الشهادة: شروط تحملها عند الحنفية ٦/ ٦٨٥
- طرق الإثبات التي يعتمد عليها القضاء ١٠/ ٨٧٣
- طرق إثبات الحق ٦/ ٦٨٥
- طرق إثبات الحق لدى القضاء ٦/ ٤٠٥
- طرق الإثبات الشرعية ٦/ ٤٠٥
- طرق تعيين القضاة وعزلهم ٦/ ٦٥٦
- ظهور قضاء المظالم ٦/ ٦٤٧
- ظهور نظام الحسبة ٦/ ٦٤٧
- عدم اعتبار قضاء القضائي منشئاً للحق ١٠/ ٣٢
- عدم تضمين القاضي إذا مات مجهلاً إيداع أموال اليتامى ٤/ ٧١٩
- عزل القاضي وانعزاله، حكمه ٦/ ٤٢٤
- عقد النكاح من قبل القاضي ٦/ ٤٠٣
- غايته ٦/ ٣٨٦، ٦/ ٧٦٣
- غايته: إقامة العدل ٦/ ٧٦٣
- الفرق بين الإفتاء أو الاجتهاد والقضاء ١٢/ ٣٠٧
- الفرق بين الفتوى والقضاء ١٢/ ٢٨٤
- الفرق بين ولاية القاضي والوكالة ٦/ ٤٢١
- الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ٩/ ٧٨٠
- قبول الشهادات فيه ١/ ١٠٤
- قبوله، حكمه ٦/ ٤٠٠
- القضاء باستيلاء الأمة حالة النكول باليمين، حكمه ٦/ ٤٤٣
- القضاء بالحدود حالة النكول باليمين، حكمه ٦/ ٤٤٢
- القضاء بالحدود على الغائب، حكمه ٦/ ٤١٢
- القضاء بالقرائن ٦/ ٥٥٧
- القضاء بالقصاص بالنكول، حكمه ٦/ ٤٤٢
- القضاء بالنكاح حالة النكول باليمين، حكمه ٦/ ٤٤٢
- القضاء بحكم ثم العدول عليه لغيره لصوابه، حكمه ٦/ ٤١٤
- القضاء بدعوى النسب حالة النكول باليمين، حكمه ٦/ ٤٤٣
- القضاء بشاهد ويمين
  - حكمه ٦/ ٤٤٩
  - حكمه عند الحنفية ٦/ ٥١٩
- القضاء بشهادة غير المسلمين، حكمه ٦/ ٥٠١
- القضاء بكتاب قاض آخر إليه، حكمه ٦/ ٤٠٨
- القضاء بكتاب قاض إلى قاض آخر به، حكمه ٦/ ٤١٠
- القضاء العادي وتنظيمه ٦/ ٦٤٨
- القضاء على الغائب، حكمه ٦/ ٤١١، ٦/ ٤٣٤
- القضاء في الحد بشهادة على شهادة، حكمه ٦/ ٤١٠
- قضاء القاضي بالشهادة على الشهادة ٦/ ٤١٠
- قضاء القاضي برأيه إذا لم يجد حكماً في مصادر التشريع، حكمه ٦/ ٤٠٤
- قضاء القاضي بعلم نفسه، حكمه ٦/ ٤٠٦
- قضاء القاضي بعلم نفسه، حكمه عند الحنفية ٦/ ٦٩٠

- قضاء القاضي بعلم نفسه، حكمه عند الشافعية ٦/ ٦٩١
- قضاء القاضي بعلم نفسه، حكمه عند المالكية ٦/ ٦٩١
- قضاء القاضي بعلم نفسه في الحدود، حكمه ٦/ ٤٠٧
- قضاء القاضي بعلم نفسه في الطلاق، حكمه ٦/ ٤٠٧
- قضاء القاضي بعلم نفسه في القصاص، حكمه ٦/ ٤٠٧
- قضاء القاضي بكتاب قاض آخر إليه، حكمه ٦/ ٤٠٨
- قضاء القاضي للأقارب، حكمه ٦/ ٤١١
- القضاء للغائب، حكمه ٦/ ٤١٢
- قضاء المحدود في القذف، حكمه ٦/ ٣٩٧
- قواعد الإثبات في المسائل المدنية وغيرها ١٢/ ١٧١
- كفاية الأسرى ومحاكمتهم في القانون الدولي ٧/ ٤٧٩
- اللجوء للصلح قبل إقامة الدعوى، ندبه ٦/ ٣٨٨
- ما تنتهي به ولاية القاضي ٦/ ٦٥٦
- ما لا يجوز للقاضي القضاء فيه بعلم نفسه عند الحنفية ٦/ ٦٩٠
- ما هي الدعوى المرفوضة؟ ٦/ ٦٨٣
- ما هي الدعوى المقبولة؟ ٦/ ٦٨٢
- ما يجب على القاضي الأخذ به في الأحكام الشرعية ٦/ ٤٠٣
- ما يختص به القضاء ولا يجوز التحكيم به عند المالكية ١٢/ ٧١٨
- ما يختص فيه قاضي المظالم ٦/ ٧٦٤
- ما يراعى في تنفيذ الحكم القضائي
  - منع الثأر والانتقام الشخصي ٦/ ٦٩٤
  - المنفذ هو الحاكم ٦/ ٦٩٤
- ما يراعى في الحكم القضائي
  - إصدار الحكم حضورياً أمام الخصوم ٦/ ٦٩٣
  - تدوين الأحكام ٦/ ٦٩٣
  - تعليل الأحكام ٦/ ٦٩٣
  - المسارعة إلى إصدار الحكم بعد ثبوت الحق ٦/ ٦٩٣
- ما يراعى في الحكم القضائي في الإسلام ٦/ ٦٩٣
- ما يطبق على غير المسلمين من أحكام في ديار الإسلام ٦/ ٤٢٤
- ما يقضي به القاضي من الأحكام الشرعية وصفة قضائه ٦/ ٤٠٣
- متى يجوز حبس المدين ٦/ ٤٢١
- مجال القضاء بالنكول ٦/ ٥٢٢
- مجال القضاء بشاهد ويمين ٦/ ٥٢١
- مجاله في صدر الإسلام ٦/ ٧٦٥
- المختص بتنفيذ الحكم القضائي في نطاق القضايا المدنية ٦/ ٦٩٤
- مدى لزوم الحكم القضائي وحكم المحكمين ١٢/ ٧١٩
- مدى مشروعية قضاء وتحكيم غير المسلمين ١٢/ ٧٢١
- مشروعيته ٦/ ٣٩٥
- مظهر للحق لا مثبت له في الإسلام ١٠/ ٣٧٧
- معاونو القاضي، ما يندب فيهم ٦/ ٤١٨
- المقارنة بين الحسبة والقضاء العادي أوجه التشابه ٦/ ٦٧٧
- المقارنة بين الحسبة وولاية المظالم ٦/ ٦٧٨
- المقارنة بين القانون الوضعي في العقوبات وبين ما قرره الفقهاء شرعاً ٦/ ٤٢٦
- المقارنة بين ولاية المظالم وبين الحسبة
  - أوجه الاختلاف بينهما ٦/ ٦٧٩
  - أوجه الشبه بينهما ٦/ ٦٧٧
- المقارنة بينه وبين الحسبة: أوجه الاختلاف بينهما ٦/ ٦٧٨
- مقارنة الحسبة والقضاء وولاية المظالم ٦/ ٦٧٧
- ملازمة الحكم في الإسلام للعدل في القضاء والمساواة أمام الشريعة والحرية ١٢/ ٦١٩
- ممارسة رسول الله ﷺ القضاء ١٢/ ٦١٧
- ممارسة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين للقضاء ١٢/ ٦٣٦
- مميزاته في الإسلام ٦/ ٣٨٩
- من كان يتولى إقامة الحدود في صدر الإسلام ٦/ ٦٤٦
- من كان يتولى القصاص في صدر الإسلام ٦/ ٦٤٦
- من يتولى عزل القاضي ٦/ ٦٥٦
- مهمته في الإسلام ٦/ ٥٧٨
- مهمة القاضي ٦/ ٧٥٨
- موقف الفقه الإسلامي من تنفيذ الأحكام الأجنبية قضاء وتحكيماً وشروطه ١٢/ ٧١٢
- ميزات القضاء في العهد الأموي ١٢/ ٦٣٦
- نشأته وتاريخه وحكمه وأنواعه ٦/ ٦٤٤
- نظام الحسبة في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٧
- النظام القضائي في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٦
- نقض الحكم
  - حكمه ٦/ ٦٥٨
  - صور نقضه عند القرافي ١/ ١٠٧
- نقض الحكم أو الطعن فيه، حكمه ٦/ ٦٥٨
- نوع السلطة التي يمارسها القاضي في الإسلام ٥/ ٧٥٩

• نوع مشروعيته ٦/ ٣٩٦
• هل للمجتهد أن يقضي برأي مجتهد آخر أفقه منه ٦/ ٤٠٤
• هيئة محكمة المظالم ٦/ ٦٦٣
• واجبات القاضي نحو المقضي عليه ٦/ ٤١١
• واجبات القاضي نحو المقضي له ٦/ ٤١١
• واجبات القضاء
الكمالية والمندوبة ٦/ ٦٥٢
منع التهمة ٦/ ٦٥٢
واجبات بالنسبة للقانون ٦/ ٦٥٢
واجبات في تكوين رأي القاضي وامتناعه ٦/ ٦٥٢
• واجبات القضاة ٦/ ٤٠٣
• وجوبه بالقول الراجح ١/ ١١٤
• وسائل الإثبات للشرعية ٦/ ٦٥٢
• وضع نظام للسلطة القضائية يحدد اختصاصاتها، حكمه ٦/ ٧٦٥
• ولاية المظالم
نشأتها ٦/ ٦٦١
• ولاية المظالم في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٧

■ **قضاء الحاجة**
• آدابها ١/ ٣٠٥
• استدبار القبلة واستقبالها في البناء غير المعد لقضاء الحاجة والصحراء، حكمه ١/ ٣٠٧
• استقبال الشمس والقمر بالفرج، حكمه ١/ ٣٠٧
• استقبال القبلة واستدبارها في البنيان، حكمه ١/ ٣٠٧
• الاعتماد على الرجل اليسرى عند قضاء الحاجة، حكمه ١/ ٣٠٦
• التبول تحت الشجر المثمر حكمه ١/ ٣٠٦
• التبول في الحجر حكمه ١/ ٣٠٦
• التبول في الماء القليل حكمه ١/ ٣٠٧
• التبول في المسجد حكمه ١/ ٣٠٨
• التبول في المغتسل حكمه ١/ ٣٠٧
• التبول قائماً حكمه ١/ ٣٠٦
• حمل شيء مكتوب عليه اسم الله أو اسم معظم أثناء قضاء الحاجة، حكمه ١/ ٣٠٥
• الدخول بالرجل اليسرى حكمه ١/ ٣٠٥
• الدعاء الذي يقال بعد الخروج من الخلاء ١/ ٣٠٨
• دعاؤها المسنون ١/ ٣٠٥
• قضاء الحاجة من بول أو غائط مندوباتها ١/ ٣٠٥
• قضاؤها في الطرقات ومتحدث الناس حكمه ١/ ٣٠٦
• قضاؤها في المقابر حكمه ١/ ٣٠٦
• ما يقوله عند الانتهاء والخروج ١/ ٣٠٥
• النظر إلى السماء أو الفرج عند قضائها حكمه ١/ ٣٠٨

■ **قضاء العبادات**
• الإفطار عمداً في قضاء رمضان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإمساك بقية اليوم لكل من زال عذره أثناء النهار وعليه القضاء، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
• تبييت النية وتعيينها لقضاء رمضان وقضاء ما أفسده من نفل، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
• تتابع ما فات من صوم شهر رمضان، حكمه ٢/ ٥٩٨
• تتابع ما فات من صوم شهر رمضان، حكمه عند الظاهرية والحسن البصري ٢/ ٥٩٨
• التطوع مع عدم قضاء ما فات من أيام رمضان، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٦
• التعجيل في قضاء ما فات من رمضان، ندبه ٢/ ٥٩٧
• تكرر الفدية بتكرر الأعوام لمن دخل عليه رمضان ولم يقض ما فاته من رمضان آخر قبله عند الشافعية ٢/ ٥٩٧
• حالات ردّ حكم المحكم أو القاضي وعدم تنفيذه ١٢/ ٧٣٤
• حالات وجوب قضاء الصوم ٢/ ٥٩٧
• الحائض لا قضاء للصلاة عليها ٢/ ١٢٦
• الحج يجب قضاؤه على المرتد عند الحنفية ٢/ ١٢٦
• الحربي، لاقضاء عليه إذا أسلم بدار الحرب ٢/ ١٢٦
• السكر، قضاء ما فات أثناءه وجوبه عند الحنابلة ٢/ ١٢٨
• سنة الفجر
قضاؤها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٢/ ١٥٢
قضاؤها عند محمد من الحنفية ٢/ ١٥٢
• الشروط التي تفسد بها صوم رمضان بالجماع ويوجب عندها القضاء والكفارة مع التعزير وإمساك بقية اليوم، عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
• الشروط التي لا بد منها لوجوب الكفارة مع القضاء في الحالات التي يفسد فيها الصوم ويوجب القضاء والكفارة عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
• الصبي إذا بلغ أثناء نهار رمضان، صومه وقضاؤه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
• الصبي المميز إذا بلغ أثناء النهار وهو صائم، صومه وقضاؤه لذلك اليوم حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
• الصبي المميز، صيامه وقضاؤه، لليوم الذي يبلغ أثناؤه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٣٩

- صلاة الكسوفين
إن فاتت لفوات وقتها عدم قضاءها عند الحنابلة ٢/ ٣٦٠
عدم قضائها وسببه ٢/ ٣٦٣
- الصوم
قضاؤه للمجنون والمغمى عليه إن استوعب جنونه وإغماؤه شهر رمضان كله، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٠
مفسداته التي توجب القضاء مع الكفارة عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
- صوم التطوع لمن عليه قضاء أيام رمضان، كراهته ٢/ ٥٩٧
- الصوم على مريض برىء من مرضه وقضاء ما فاته، وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
- صوم المغمى عليه حكمه، وحكم قضائه لما فاته أثناء الإغماء عند المالكية ٢/ ٥٤٠
- صوم وقضاء المغمى عليه لما فاته من صوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
- صوم الولي عمن مات بعد التمكن من قضاء ما فاته من رمضان ولم يقض، حكمه ٢/ ٥٦٩
- صوم الولي عن من مات بعد إمكان القضاء ما فاته من رمضان ولم يقض، استحبابه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٨
- صوم الولي عن من مات بعد إمكان قضاء ما فاته من صوم ولم يقض، حكمه ٢/ ٥٩٨
- صوم الولي عن من مات بعد إمكان قضاء ما فاته من صوم ولم يقض، حكمه عند الشافعية في الجديد ٢/ ٥٩٨
- صوم الولي عن الميت إذا مات وعليه صوم النذر، صحته عند ابن عباس والليث وأبي عبيدة وأبي ثور ٢/ ٥٩٥
- صوم الولي عن الميت إن مات وعليه صوم، حكمه عند أصحاب الحديث وجماعة من محدثي الشافعية وأبي ثور والأوزاعي والظاهرية ٢/ ٥٩٩
- صوم الولي عن الميت قضاء، حكمه ٢/ ٥٩٨
- عدم لزوم قضاء من شرع بصوم أيام العيد وأيام التشريق ثم أفطر، عند الحنفية ٢/ ٥٢٥
- الفدية دون القضاء لمن أفطر بسبب الهرم، وجوبها ٢/ ٥٦٩
- الفدية مع القضاء على الحامل والمرضع إن أفطرتا خوفاً على ولدهما، وجوبها عند الجمهور ٢/ ٦٠٥
- الفدية مع القضاء على من أخر قضاء ما فاته من رمضان إلى رمضان آخر، وجوبها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٠٦
- قضاء أيام الإفطار في رمضان وجوبه ٢/ ٥٩٧
- قضاء أيام الكفارة وجوبه ٢/ ٥٩٧
- قضاء رمضان لمن جن فيه كله، حكمه وحكمه إن أفاق في بعضه عند الحنفية ٢/ ٥٥١
- قضاء رمضان وقت أدائه موسع عند الحنفية ٢/ ١٣٠
- قضاء رمضان، وقته ٢/ ٥٩٧
- قضاء رمضان يكون بتعدد أيامه ٢/ ٥٩٧
- قضاء السكران للصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤٠
- قضاء السنن، استحباب قضاء السنن الرواتب عند الحنابلة ٢/ ١٣١
- قضاء الصلاة
الحالات التي يجب فيها القضاء ٢/ ١٢٦
صفة القراءة فيها عند الحنابلة ٢/ ١٣١
وجوبه حال النوم أو النسيان أو الغفلة دون إثم ٢/ ١٢٩
وجوبه على المرتد إذا أسلم عند الشافعية ٢/ ١٢٧
- قضاء الصلاة على المرتد عند الحنابلة ٢/ ١٢٧
- قضاء الصلاة عن الميت، عدم جوازها بأمره عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- قضاء الصوم ٢/ ٥٩٦
- قضاء الصوم بحالة الإغماء ولو استوعب جميع الشهر، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- قضاء الصوم دون الفدية على الحامل والمرضع إذا أفطرتا، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم دون الفدية على من أفطر في رمضان لعجز ولكن يقدر على القضاء، وجوبه ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم دون الكفارة على الزوجة المكرهة بالوطء، وجوبه ٢/ ٦٠١
- قضاء الصوم دون الكفارة على المرأة إذا جومعت إكراهاً أو نسياناً أو لجهل، وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
- قضاء الصوم دون الكفارة على من أفسدت صومها بالسحاق، وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
- قضاء الصوم دون الكفارة لمن أفطر في جميع أنواع الصيام ناسياً وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
- قضاء الصوم دون الكفارة لمن وصل شيء لجوفه عن طريق غير الفم كالأذن والعين، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- قضاء الصوم على السكران، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
- قضاء الصوم على المجنون جنوناً مستمراً، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على المجنون جنوناً مستمراً، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤١

Orientalica.com

- قضاء الصوم على المرأة إن وطئت مكرهة أو نائمة ٢/ ٥٧٠
- قضاء الصوم على المرتد لما فاته، وجوبه ٢/ ٥٥٣
- قضاء الصوم على المريض إن أفطر، وجوبه ٢/ ٥٤١، ٢/ ٥٥١
- قضاء الصوم على المريض إن أفطر، وجوبه عليه ٢/ ٥٥١
- قضاء الصوم على المسافر إن أفطر، وجوبه ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على المغمى عليه، حكمه ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على مقيم تعمد الفطر ثم سافر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على مكلفة تعمدت الفطر ثم حاضت، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على مكلفة تعمدت الفطر ثم نفست، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على من أفطر بغير عذر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على من أفطر في صوم التطوع، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- قضاء الصوم على من أفطر في صوم الفرض مطلقاً سواء حدث الفطر عمداً أو سهواً أو غلبة أو إكراهاً، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٨١
- قضاء الصوم على النائم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- قضاء الصوم عن السكران لما فاته من صوم، حكمه ٢/ ٥٥٢
- قضاء الصوم فقط دون الكفارة لمن استمر عذره في الإفطار حتى دخل رمضان آخر ومات قبل التمكن من القضاء، وجوبه ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم في حالة الجنون المتقطع، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- قضاء الصوم في كل ما وصل للمعدة من منفذ عال سواء أكان مائعاً أو غير مائع، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
- قضاء الصوم للحائض وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم للصائم بلا نية، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم للمريض المفطر، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم للمسافر إذا أفطر، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم للمسافر، وجوبه عليه إن أفطر عند الحنفية ٢/ ٥٥١
- قضاء الصوم للمغمى عليه لما فاته من صوم أثناء إغمائه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- قضاء الصوم للمفطر بلا عذر، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم للناسي للنية، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم للنفساء ٢/ ٥١٤
- قضاء الصوم لما فات بالإغماء، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
- قضاء الصوم لما فات بالردة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
- قضاء الصوم لمسافر قادم أو أقام مدة تمنع القصر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم لمن أسلم أثناء النهار، حكمه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٣٨
- قضاء الصوم لمن أصبح صائماً وهو مسافر ثم بدا له الفطر، وجوبه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٦٥
- قضاء الصوم لمن أغمي عليه في رمضان كله، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٥١
- قضاء الصوم لمن أفاق من جنون أو أسلم أثناء النهار، ندبه خروجاً من الخلاف ٢/ ٥٧٢
- قضاء الصوم لمن أفطر عامداً في جميع أنواع الصيام وفي رمضان القضاء والكفارة، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
- قضاء الصوم لمن أفطر في رمضان، حكمه ٢/ ٥٩٦
- قضاء الصوم مع الفدية على الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على ولدهما فقط وجوبه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم مع الفدية على المرضع إن أفطرت في رمضان، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم مع الكفارة على المريض إذا جاء رمضان آخر ولم يقض ما فاته، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم مع الكفارة وجوبه عند تناول ما يقصد به التغذي عادة عند الحنفية ٢/ ٥٧٣
- قضاء صوم من سافر عمداً فأفطر لسفره، وجوبه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٢٥
- قضاء الصوم والكفارة لمن أصبح صائماً وهو مسافر ثم بدا له الفطر، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٦٥
- قضاء صوم اليوم الذي أسلم فيه الكافر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١

obeikandl.com

- قضاء صوم اليوم الذي أفاق فيه المجنون، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء صوم اليوم الذي أفسده بالجماع مع الكفارة، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- قضاء صوم اليوم الذي بلغ فيه الصبي، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء صوم يوم الشك على الفور إن تبين أنه من رمضان، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- القضاء على من أفطر صوم التطوع متعمداً، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٩٧
- القضاء على الميت والصغير، حكمه ٦/ ٤١٢
- قضاء الفائتة
استحباب قضائها في جماعة عند الحنابلة ٢/ ١٣١
ترتيبها عند الحنابلة ٢/ ١٣٤
ترتيبها عند الحنفية ٢/ ١٣٢
ترتيبها عند الشافعية ٢/ ١٣٥
ترتيبها عند المالكية ٢/ ١٣٤
حالات سقوط ترتيب الفائتة عند الحنفية ٢/ ١٣٣
شروط ترتيبها عند الشافعية ٢/ ١٣٥
شروط ترتيبها عند المالكية ٢/ ١٣٤
صفة القراءة فيها ٢/ ١٣٠
صفة القراءة فيها عند الشافعية ٢/ ١٣٠
كيفيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٣٠
ندبه على الفور إن كانت بعذر كنوم ونسيان عند الشافعية ٢/ ١٣١
وجوب ترتيبها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ١٣١
وجوبه على الفور إن كانت بغير عذر عند الشافعية ٢/ ١٣١
وجوبه على الفور باتفاق الفقهاء ٢/ ١٣١
وجوبه فوراً إلا لعذر عند الحنفية ٢/ ١٣٠
وقته عند المالكية ٢/ ١٣٠
- قضاء الفائتة عند المالكية ٢/ ١٣٠
- قضاء الفائتة في الحضر عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٣٠
- قضاء الفائتة في وقت النهي عن الصلاة ٢/ ١٣٦
- قضاء الفائتة في وقت النهي عن الصلاة عند الحنفية ٢/ ١٣٦
- قضاء الفائتة الكثيرة عند الحنابلة ٢/ ١٣٥
- قضاء الفائتة كيفيته عند الحنفية ٢/ ١٣٠
- قضاء الفائتة للمسافر عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٣٠
- قضاء الفائتة وإن كانت كثيرة عند المالكية ٢/ ١٣٤
- قضاء الفوائت إن جهل عددها ٢/ ١٣٦
- قضاء الفوائت إن جهل عددها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٣٦
- قضاء الفوائت إن جهل عددها عند الحنفية ٢/ ١٣٦
- القضاء في حالة الشروع في صوم التطوع ثم أفطر، وجوبه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٩٧
- القضاء في صوم النذر، وجوبه ٢/ ٥٩٧
- قضاء ما فات من رمضان على التراخي، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٦٠٦
- قضاء ما فات من رمضان في الأيام المنهي عليها كأيام العيد والوقت المنذور أيام رمضان الحاضر، حكمه ٢/ ٥٩٧
- قضاء المجنون لما فاته من صوم حال جنونه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- قضاء النافلة جوازها في أوقات النهي عن الصلاة عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٣٧
- قضاء نهار رمضان لمن أسلم أثناءه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٨
- القضاء والكفارة على من استدام الجماع بعد طلوع الفجر في رمضان أو نزع مع طلوع الفجر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
- قضاء اليوم الذي أفطر فيه بالجماع في رمضان مع الكفارة، وجوبه ٢/ ٦٠١
- قضاء اليوم الذي يحدث فيه إغماء، وما بعده، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٣٩
- قضاء يوم الشك، حكمه ٢/ ٥٩٧
- الكافر إذا أسلم أثناء نهار رمضان، صومه وقضاؤه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
- الكافر الأصلي لا يلزمه قضاء ما فاته من عبادات عند الحنابلة ٢/ ١٢٧
- كفارة الصوم
تكررها بتكرر السنين إذا جاء رمضان آخر ولما يقض المريض ما فاته، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
تكررها بتكرر السنين إذا جاء رمضان آخر ولما يقض المسافر ما فاته، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
- الكفارة مع القضاء لمن جامع في نهار رمضان، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- ما يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط عند الحنابلة ٢/ ٥٨٩
- ما يفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة معاً في رمضان دون غيره، عند المالكية ٢/ ٥٨١
- ما يوجب القضاء والكفارة في الصوم ٢/ ٥٨٦

obeikandl.com

• ما يوجب القضاء والكفارة معاً من مفسدات الصوم، عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
• المبادرة فوراً إلى قضاء أيام الفطر في رمضان إذا كان الفطر لغير عذر شرعي، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٩٧
• المجنون
صومه وقضاء اليوم الذي جن فيه الصائم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
صومه وقضاؤه لما فاته من الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤٠
لا قضاء عليه عند الحنابلة ٢/ ١٢٨
لا قضاء للصلاة عليه ٢/ ١٢٦
• المجنون إذا أفاق أثناء رمضان، صومه وقضاؤه لما فاته حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
• المجنون إذا أفاق أثناء نهار رمضان، صومه قضاؤه، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
• المجنون الذي أفاق في بعض رمضان، قضاؤه لما مضى من رمضان، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٠
• المرتد
قضاؤه لما ترك من عبادات حال كفره، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٣٩
لا قضاء للصلاة عليه زمن ردته وما قبلها عند الحنفية ٢/ ١٢٦
• المرتد إذا سكر أوجن، يقضي الصوم عن جميع أيام الجنون وأيام السكر عند الشافعية ٢/ ٥٤١
• المريض والمسافر إن ماتا وهما على حالهما بالنسبة لقضاء ما فاتهما من صوم، حكمهما ٢/ ٥٩٨
• المغمى عليه، وجوب القضاء عليه عند الحنابلة ٢/ ١٢٨
• مفسدات الصوم التي توجب القضاء دون الكفارة عند الحنفية ٢/ ٥٧٣
• مفسدات الصوم التي توجب القضاء دونَ الكفارة، عند الشافعية ٢/ ٥٨٤
• من أخر قضاء ما فاته من رمضان حتى دخل رمضان آخر، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٩٧
• من أخر قضاء ما فاته من رمضان حتى دخل رمضان آخر، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٩٧
• من أغمي عليه رمضان كله قضاه عند الحنفية ٢/ ٥٣٩
• من أفطر في قضاء رمضان، كفارته حكمها له عند الجمهور ٢/ ٦٠٠
• من أكل أو شرب عمداً في نهار رمضان فيجب عليه القضاء والكفارة والإمساك بقية النهار عند الحنفية والمالكية خلافاً لغيرهم ٢/ ٥٩٥
• من جامع في نهار رمضان فتجب عليه القضاء والكفارة وإمساك بقية النهار باتفاق المذاهب ٢/ ٥٩٥
• من مات بعد التمكن من قضاء الصوم ولم يقض، حكمه ٢/ ٥٦٩
• من مات قبل إمكان قضاء ما فاته من صوم، حكمه ٢/ ٥٩٨
• من نذر صوم يوم معين أو شهر معين ثم أفطر لعذر، صومه وقضاؤه، حكمه، عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• النائم مكلفاً ولونام كل النهار، حكم قضائه للصوم عند المالكية ٢/ ٥٤٠
• النفساء التي طهرت أثناء نهار رمضان، صومها وقضاؤها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
• النفساء لا قضاء للصلاة عليها ٢/ ١٢٦
• نية القضاء في الصلاة الفائتة عند المالكية ١/ ٧٦٦
• يوم الشك
صيامه عن القضاء جوازه عند الشافعية ٢/ ٥١٢
صيامه عن قضاء لا كراهة فيه عند الحنابلة ٢/ ٥١٣

■ **القطار**
• تسبب أخطاء المرشدين للسفن والطائرات والقطارات بقتل بعض الركاب ومسؤولية ذلك ١٣/ ٥١

■ **القطاع الخاص**
• عدم وجوب الزكاة في المال العام ولو استثمر في القطاع الخاص ١٣/ ٤٩٩

■ **القطاع العام**
• استثمار الأموال العامة في شركات القطاع العام بقصد الربح ١٣/ ٤٩٨
• الأموال التي تساهم بها الدولة في شركات القطاع العام والخاص بهدف الربح ١٣/ ٤٩٦

■ **القطب الشمالي**
• صلاة خمس صلوات في اليوم والليلة في بلاد القطب الشمالي معتمدين على أقرب بلاد إليهم ١٢/ ٧٦٢
• الصلاة والصيام في المناطق القطبية الشمالية ١٢/ ٧٥٨

■ **قطع الطريق**
• نقض الأمان بقتل المسلم أو قطع الطريق أو الزنا بمسلمة أو ذمية ٧/ ٣٦٠

■ **القفيز**
• مقداره ١/ ١٢٤، ٤/ ٢٢٥

■ **القلة**
• تعريفها ١/ ٢٤١
• مقدارها ١/ ٢٤١

■ **القمار**
- تعريفه ٥/ ٣١٧
- حرمته ٥/ ٣١٧، ٥/ ٦٤٧، ٥/ ٦٥١
- العمل في محطات الوقود مع الإقدام على بيع تبغ أو ممارسة قمار ١٣/ ١٧٤
- العمل في مصرف ربوي أو في مطعم فيه لحم خنزير أو خمر أو في مقهى قمار ١٢/ ٢٢٦
- قيام التأمين ذو القسط الثابت أو التجاري على الربا والغرر الفاحش والغبن والقمار والجهالة ١١/ ٢٦٧
- قيام التأمين على الحياة في المنظور الإسلامي على التبرع وعدم مخالفة الشركة لأحكام الشريعة كالربا والغرر والجهالة والقمار ١١/ ٢٧٦
- اللعب الذي فيه قمار، حكمه ٣/ ٥٦٢

■ **القناة**
- حريم القناة ١١/ ١١٥

■ **القنصل**
- إقرار القانون الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين والقناصل امتيازات خاصة ٧/ ٣٢٦

■ **القنطار الحالي**
- مقداره ١/ ١٢٧

■ **القنطار الشرعي**
- مقداره ١/ ١٢٧

■ **القنوت**
- إطالته عند الشافعية ١/ ٨٣٦
- تركه، سجود السهو له عند الشافعية ١/ ٨٣٦
- تركه عند الشافعية ١/ ٨٣٦
- تركه للمأموم في الصبح حكمه عند المالكية ٢/ ٢١٤
- الجهر به للإمام عند الشافعية ١/ ٨٣٥
- الجهر والإسرار فيه عند الحنفية ١/ ٨٣٣
- دعاء الإمام فيه عند الشافعية ١/ ٨٣٤
- دعاء القنوت يتحمله الإمام عن المأموم عند الحنابلة ٢/ ١٨٦
- دعاؤه
  - صيغته عند المالكية ١/ ٧٦٨
  - صيغته المفضلة عند الحنفية والمالكية ١/ ٨٣٢
- دعاؤه أثناء النازلة ١/ ٨٣٨
- سجود السهو لترك تكبير القنوت واجب عند الحنفية ٢/ ٩٤
- سجود السهو، وجوبه لترك قنوت الوتر عند الحنفية ٢/ ٩٤
- صحته بكل ذكر مشتمل على دعاء وثناء عند الشافعية ١/ ٨٣٦
- الصلاة على النبي ﷺ في القنوت عند الشافعية ١/ ٨٣٥
- صيغته عند الحنابلة ١/ ٨٤٧
- صيغته عند الحنفية ١/ ٨٤٦
- صيغته عند الشافعية ١/ ٨٣٤، ١/ ٨٤٧
- صيغته عند المالكية ١/ ٨٣٢
- فعله قبل الركوع، جوازه عند الحنابلة ١/ ٨٣٦
- القنوت أثناء النوازل عند الحنفية ١/ ٨٣١، ١/ ٨٣٨
- القنوت أثناء النوازل عند الشافعية والحنابلة ١/ ٨٣١، ١/ ٨٣٨
- القنوت، سننه عند الشافعية ١/ ٨٣٥
- القنوت في صلاة الصبح وقته عند الشافعية والمالكية ١/ ٨٣١
- القنوت في الصلاة عند المالكية ١/ ٧٦٨، ١/ ٨٣٣
- القنوت في الوتر ١/ ٨٤٦
  - حكمه عند الحنفية ١/ ٨٣١
  - حكمه عند الحنفية والحنابلة ١/ ٨٤٦
  - كيفيته عند الحنابلة ١/ ٨٤٦
  - كيفيته عند الحنفية ١/ ٨٣١
  - مقداره عند الحنفية ١/ ٨٣٢
- القنوت في الوتر وقته عند الحنفية والحنابلة ١/ ٨٣١
- القنوت للإمام والمأموم كيفيته عند الشافعية ١/ ٨٣٥
- القنوت للمسبوق حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٨
- قنوت الوتر للمقتدي بشافعي ١/ ٨٣٣
- قنوت الوتر وقته عند المالكية ١/ ٨٣٣
- كيفيته عند الحنابلة ١/ ٨٣٧
- متابعة المأموم لإمامه فيه حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٨
- محل أدائه عند الحنفية ١/ ٨٣٢
- نسيانه
  - حكمه ١/ ٨٣٣
  - سجود السهو له عند الحنفية ١/ ٨٣٣
- وقته عند الحنابلة ١/ ٨٣٦
- وقته عند الشافعية ١/ ٨٣٤

■ **القهقهة**
- حكمها في سجدة التلاوة عند الحنفية ٢/ ١١٤
- حكمها في الصلاة ٢/ ٣٠
- حكمها في نقض الوضوء ١/ ٣٧٢
- من مفسدات سجدة التلاوة ٢/ ١١٤

obeikandl.com

■ **القهوة**
• حكمها ٦/ ١١٤

■ **القوات المسلحة**
• الانخراط في القوات المسلحة خارج ديار الإسلام ١٢/ ٧٥٢
• قتال المسلم تحت راية غير لإسلامية ١٢/ ٧٥٢

■ **القواعد الفقهية**
• (الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة) ٤/ ١٤١، ٥/ ٢٠٨، ٥/ ٢٣٧، ١٠/ ١٦٨، ١٠/ ٣١٠، ١٠/ ٣١٥
• (إذا سقط الأصل سقط الفرع) ٥/ ٤٣
• (الإشارات المعهودة للأخرس كالبيان باللسان) ١٠/ ١١٠
• (الأصل في الأبضاع التحريم) ١/ ١٠١، ١٠/ ١٩٧
• (الأصل في الأشياء الإباحة) ١٠/ ١٩٥، ١٠/ ٤٠١
• (الأصل في الأفعال والأقوال والأشياء الإباحة) ١٠/ ٢٧٤
• (الاضطرار لا يبطل حق الغير) ٥/ ٣٧٣، ٥/ ٤٦٤، ١٠/ ٧٠، ١٠/ ٥٨٦
• (الأمور بمقاصدها) ١/ ١٢٩، ١/ ١٣٩، ٢/ ٢٣٨، ٥/ ٣٧٩، ٥/ ٣٨٠، ١٠/ ١٧، ١٠/ ٧٥، ١٠/ ٧٦
• أول الكتب التي ألفت في القواعد الفقهية ١٢/ ١٧٩
• بداية ظهور القواعد الفقهية ١٢/ ١٧٧
• (البراءة السابقة لا تعمل في الدين اللاحق) ٥/ ٢٢٩
• بيان معنى قاعدة الأمور بمقاصدها ١٢/ ١٨٠
• بيان معنى قاعدة الضرر يزال ١٢/ ١٨١
• بيان معنى قاعدة العادة محكمة ١٢/ ١٨٢
• بيان معنى قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٢/ ١٨٤
• بيان معنى قاعدة اليقين لا يزول بالشك ١٢/ ١٨٣
• تضمين المتسبب والمباشر معاً ١٠/ ٨١٠
• تعريف القاعدة الفقهية ١٠/ ٥٢٩، ١٢أ/ ١٧٥
• (تغير الأحكام بتغير الأزمان) ١/ ٣٩، ١/ ١٢٢
• تقعيد القواعد وصياغتها عند أئمة المذاهب ١٢/ ١٧٨
• (الجواز الشرعي ينافي الضمان) ١٠/ ٣٤٥، ١٠/ ٦٦٨
• (الحاجة تقدر بقدرها) ٤/ ٢١٣، ٤/ ٢١٥
• (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة) ١/ ١١٢، ١٠/ ٥٨٨
• (الحكم يتبع المصلحة الراجحة) ١/ ١٠٩
• (الخراج بالضمان) ٥/ ٤٧٠
• (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح) ١/ ١٠٩، ٤/ ٤٨١
• (دفع المضار مقدم على جلب المصالح) ٥/ ٣٩٥
• (الرخص لا تناط بالمعاصي) ٢/ ٢٨٩
• شرح قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٠/ ٥٣١
• الصبغة المذهبية في بداية نشوء القواعد ١٢/ ١٧٧
• (الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف) ٥/ ٤٦٥
• (الضرر لا يكون قديماً) ٥/ ٣٧٦، ٥/ ٤٦٢، ٥/ ٤٧٤، ٥/ ٤٧٥
• (الضرر يزال) ٥/ ٤٧٥، ١٠/ ٣٦٨
• (الضرورات تبيح المحظورات) ١/ ١٠٠، ١/ ١١٢، ١/ ٣٥٧، ٤/ ٥١٩، ٥/ ٣٩٥، ١٠/ ٥٥٦
• (الضرورة تقدر بقدرها) ١/ ٣٩، ٤/ ٥١٩، ١٠/ ٣٦٩، ١٠/ ٥٧٣
• ظهور القواعد الشرعية من منظور مقارن ١٢/ ١٧٥
• (العبرة في العقود للمقاصد والمعاني، لا للألفاظ والمباني) ١/ ١٤٠، ١٠/ ١٠٦
• (العقد شريعة المتعاقدين) ١٠/ ١٩٢
• (الغنم بالغرم) ٥/ ٤٧٠، ١٠/ ٣٤٣
• فائدة القواعد الفقهية ١٢/ ١٥٤
• الفرق بين القاعدة الفقهية والنظرية الفقهية ١٠/ ٥٣٠، ١٢/ ١٧٦
• الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة الأمور بمقاصدها ١٢/ ١٨٠
• الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة الضرر يزال ١٢/ ١٨١
• الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة العادة محكمة ١٢/ ١٨٣
• فروع قاعدة إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر ١٠/ ٨٠٦
• قاعدة الإجازة تلحق الأفعال من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٤٢
• قاعدة الأجر والضمان لا يجتمعان من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٩
• قاعدة إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر من قواعد الضمان الفقهية ١٠/ ٨٠٦
• قاعدة إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما ١٠/ ٤٣٠
• قاعدة إذا تعذر الأصل يصار إلى البدل من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٧
• قاعدة إذا ضاق الأمر اتسع ١٠/ ٥٥٣
• قاعدة الاضطرار لا يبطل حق الغير من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٢

obeikandl.com

- قاعدة تصرف الإنسان في خالص حقه إنما يصح إذا لم يتضرر به غيره من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢١
- قاعدة جناية العجماء جبار من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٨
- قاعدة الجواز الشرعي ينافي الضمان من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٥
- قاعدة الحاجة العامة أو الخاصة تنزل منزلة الضرورة ١٠/ ٥٨٨
- قاعدة الخراج بالضمان من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٧
- قاعدة الضامن يملك المال المضمون بالضمان من وقت قبضه من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣١
- قاعدة الضرر يزال من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٩
- قاعدة على اليد ما أخذت حتى تؤديه من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٦
- قاعدة الغرم بالغنم من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٨
- قاعدة لا تشرع عبادة إلا بشرع الله ١٠/ ٤٠١
- قاعدة لا ضمان على المبالغ في الحفظ من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٧
- قاعدة لا يجوز لأحد أخذ مال أحد بلا سبب شرعي من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٢
- قاعدة لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بغير إذنه من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٢
- قاعدة ما جاز لعذر يبطل لزواله ١٠/ ٥٨٢
- قاعدة ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ١٠/ ٦٢٤
- قاعدة ما لا يمكن الاحتراز منه لا ضمان منه من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٣٤
- قاعدة المباشر ضامن وإن لم يتعمد من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٣
- قاعدة المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٤
- قاعدة النعمة بعذر النقمة والنقمة بعذر النعمة من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٢٩
- قاعدة يضاف الفعل إلى الفاعل لا الآمر ما لم يكن مجبراً من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٧
- قاعدة يضاف الفعل إلى المتسبب إن لم يتخلل واسطة من قواعد تضمين المتسبب وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٠٩
- قاعدة يقبل قول الأمين في براءة نفسه لا في إلزام الضمان على الغير ١٠/ ٨٣٨
- قاعدة يلزم مراعاة الشرط بقدر الإمكان من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨٤٠
- (القديم يترك على قدمه) ٥/ ٤٦١، ٥/ ٤٦٨، ٥/ ٤٧٤
- قواعد الإثبات في المسائل المدنية وغيرها ١٢/ ١٧١
- القواعد الشرعية في مجال بعض الأعمال والوظائف المعاصرة ١٢/ ١٤٦
- قواعد الضرورة والحاجة ١٢/ ١٨٦
- قواعد الضرورة وتطبيقاتها في مختلف أحوال الإنسان ١٠/ ٥٢٩
- قواعد الضمان الفقهية ١٠/ ٨٠٦، ١٢/ ١٨٩
- القواعد الفقهية التي تبين مكانة العرف ١٢/ ١٥٨
- القواعد الفقهية التي تندرج تحت قاعدة اليقين لا يزول بالشك ١٢/ ١٨٤
- القواعد الفقهية الخمسة الرئيسية ١٠/ ٥٣٠، ١٢/ ١٨٠
- القواعد الفقهية في تفسير النص ١٢/ ١٥٦
- القواعد الفقهية المقررة للملكية ١٢/ ١٦٩
- القواعد الكلية في الفقه الإسلامي والقانون المدني السوري ١٢/ ١٥٣
- القواعد الفقهية المقررة في العقود ١٢/ ١٥٩
- (الكتاب كالخطاب) ١٠/ ١٠٤، ١٠/ ١١١
- (لا ثواب إلا بالنية) ١/ ١٣٨
- (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) ١٠/ ٢٧٤
- (لا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود النص) ١٠/ ٢٧٤
- (لا ضرر ولا ضرار) ١/ ٣٧، ٥/ ٤٦١، ٥/ ٥٣٢
- (لايتم التبرع إلا بالقبض) ٥/ ٧٨
- (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) ١/ ٧٠٧، ١٠/ ٣٩٠
- ما يستثنى من قاعدة إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر ١٠/ ٨٠٨
- ما يندرج من قواعد تحت قاعدة العادة محكمة ١٢/ ١٨٣
- (المشقة تجلب التيسير) ١٠/ ١٧
- من الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٢/ ١٨٥
- من الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة اليقين لا يزول بالشك ١٢/ ١٨٤

- (الميسور لا يسقط بالمعسور) ١/ ٦٨٧، ١٠/ ٥٨٤
- نطاق قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٠/ ٥٣٥
- (النهي يقضي تحريم الفعل واجتنابه والتأثيم بفعله) ١/ ٨١٨
- (الواجب شرعاً لا يحتاج إلى القضاء) ١٠/ ٢٨٤
- (يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام) ٥/ ٤٧٤
- (يدفع أكبر الضررين بالأخف منهما) ١/ ٣٧
- (اليقين لا يزول بالشك) ١/ ٣٧٥

■ القواعد الكلية
- التشابه بين قواعد الشريعة وقواعد القانون ١٢/ ١٥٤
- القواعد الكلية في الفقه الإسلامي والقانون المدني السوري ١٢/ ١٥٣

■ القوانين الوضعية
- نتائج تطبيقها في البلاد الاسلامية ١/ ١٢٩

■ القومية
- إشكالية العلاقة بين الانتماء القومي والولاء الديني ١٢/ ٧٣٩
- التصادم بين الانتماء القومي والولاء الديني للمسلمين ١٢/ ٧٤٠
- مفهوم القومية في نظر الإسلام ٧/ ٢٠٠

■ القوة
- تمجيد منطق القوة من مظاهر الصراع الجديد ١٢/ ٤٨٤

■ القوة القاهرة
- أثر تحقق القوة القاهرة ١٠/ ٦٤٨
- اجتماع السبب مع القوة القاهرة في إحداث الضرر ١٠/ ٦٧٩
- أخذ القانون بنظرية الظروف الطارئة والقوة القاهرة من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٥
- استحالة تنفيذ الالتزام المترتب على العقد بسبب القوة القاهرة ١٠/ ٦٤٦
- أمثلة للقوة القاهرة في الفقه الإسلامي ١٠/ ٦٤٩
- تضمين الأجير المشترك إلا إذا كان تلف ما في يده كان بقوة قاهرة ١٠/ ٦٥٠
- تعريف القوة القاهرة ١٠/ ٦٤٦
- شروط القوة القاهرة ١٠/ ٦٤٧
- الفرق بين الحادث الطارئ و القوة القاهرة ١٠/ ٦٤٨
- القوة القاهرة والحادث الفجائي ١٠/ ٦٤٧

■ القيء
- الاستقاءة أثناء الصوم حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٨٩
- حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
- حكمها عند المالكية ٢/ ٥٨٠
- الاستقاءة عمداً بما هو أقل من ملء الفم، لا تفسد الصوم عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- إفطار الصائم بالقيء عمداً بالاتفاق ٢/ ٥٩٥
- تعمد القيء وابتلاع شيء منه نهار رمضان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨١
- حكمه في نقض الوضوء ١/ ٣٦٣
- صوم من استقاء عمداً ولمن غلبه القيء، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- عودة القيء أثناء الصوم، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٧٨
- غلبة القيء أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
- غلبه القيء أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٣
- القيء قسراً وعودته قهراً ولو كان ملء الفم، لا يفسد الصوم، عند الحنفية ٢/ ٥٧٨

■ القياس
- الأحكام المتغيرة الثابتة بالقياس والمصلحة والعرف ١٢/ ٢٦٣
- اقتصار تغير الفتوى على الأحكام الشرعية الاجتهادية القياسية والمصلحية ١٢/ ٣٣٩
- الأمور الخارجة عن سنن القياس ١٢/ ٢٤٧
- القياس في الأحكام المعللة ١٢/ ٢٤٤

■ القيافة
- إثبات نسب الولد بالقيافة، حكمه ٨/ ٦٤٣، ٨/ ٦٤٣
- تعريفها ٨/ ٦٤٣
- علاقة البصمة الوراثية بالقيافة ١٣/ ٦٦
- العمل بالقيافة وإقرار النبي ؟ لذلك ١٣/ ٦٨
- القائف، تعريفه ٨/ ٦٤٣

■ القيراط
- مقداره ١/ ١٢٤، ١/ ١٢٦

■ القيلولة
- حكمها ١/ ٤٠٤

■ القيم
- صون الحرمات والقيم في تعامل المسلمين مع غيرهم ٧/ ١٤٩

■ الكافر
- إحرامه بالحج بعد إسلامه، حكمه ٣/ ١٣٤
- اختتانه إذا أسلم، حكمه ١/ ٤٥٧
- أخذه من صدقة التطوع، حكمه ٣/ ٧٠

- إذا أسلم أثناء نهار رمضان، قضاؤه لما فاته حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
- إذا أسلم أثناء النهار، قضاء الصوم في حقه، حكمه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٥٣٨
- إذا أسلم، عدم قضائه للصوم، عند الحنفية وبقية الفقهاء ٢/ ٥٣٨
- إزالة شعره إذا أسلم قبل الاغتسال، حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٥٧
- إعطاؤه من سهم المؤلفة قلوبهم، حكمه ٢/ ٧٨١
- الإمساك بقية النهار لكافر أسلم، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
- الإمساك بقية اليوم للكافر إذا أسلم أثناء النهار، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- إمساكه بقية النهار إذا أسلم أثناء نهار رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
- تطوع كافر بصوم بقية يوم أسلم فيه ٢/ ٥٥٠
- تعزيته، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٤٧٨
- توكيل الكافر في أداء الزكاة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
- دخول الكافر للمسجد الحرام، حكمه عند أبي حنيفة ٣/ ٥٨٥
- دخوله حرم مكة، حكمه ٣/ ٣٥١
- دفع صدقة التطوع إليه حكمه ٢/ ٧٩٥
- دفنه في الحرم، حكمه ٣/ ٣٥٢
- دية الكافر عند الشافعية ٦/ ٢٩١
- ذكاة الكافر للأضحية، حكمه ٣/ ٦٠٣
- الزكاة على الكافر، حكمها بالإجماع ٢/ ٦٥٠
- شراء الكافر للمصحف عدم صحته عند الشافعية ٤/ ١٥٥
- شراء الكافر مصحفاً، حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٣
- صلاة الجماعة
  - بطلانها إن كان الإمام كافراً عند الحنابلة ٢/ ١٦٢
  - بطلانها إن كان الإمام كافراً عند الشافعية ٢/ ١٦٢
- صومه
  - حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤، ٢/ ٥٥٥
  - حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
  - حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- صومه إذا أسلم أثناء نهار رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٨
- صومه ما يستقبل من رمضان ولا قضاء عليه ما سبق إسلامه بالاتفاق ٢/ ٥٣٨
- العذاب، كونه في الآخرة مضاعف على الكفر وعلى ترك التكاليف الشرعية عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٣٨
- غسله إذا أسلم حكمه إذا كان جنباً ١/ ٤٤٧
- غسله إذا أسلم حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٤٧
- غسله إذا أسلم حكمه عند المالكية والحنابلة ١/ ٤٤٧
- قضاء الصوم لمن أسلم أثناء النهار، ندبه خروجاً من الخلاف ٢/ ٥٧٢
- قضاء صوم اليوم الذي أسلم فيه الكافر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاؤه للصلاة إذا أسلم، حكمه ١/ ٦٢٠
- الكافر الأصلي لا قضاء للصلاة عليه ٢/ ١٢٦
- الكافر الأصلي لا يلزمه قضاء ما فاته من عبادات عند الحنابلة ٢/ ١٢٧
- الكافر ولو مرتداً، صومه حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٣٨
- ما يفعله من الطاعات وأفعال الخير، حكمه ١/ ٦٢٠
- ما يقوله المعزي لكافر بكافر ٢/ ٤٧٨
- المساجد، دخول الكافر إليها، حكمه ٣/ ٥٨٥
- الميت الكافر
  - ما يقوله المعزي للمسلم بميت كافر ٢/ ٤٧٨
  - النهي عن الدعاء والاستغفار له في التعزية ٢/ ٤٧٨
- نسخ سهم المؤلفة قلوبهم من الكفار بعد موت رسول الله عند الحنفية ٣/ ٢٣
- نسخ سهم المؤلفة قلوبهم من الكفار بعد موت رسول الله عند المالكية ٣/ ٢٤
- يمينه، حكمه ٣/ ٤٠٧
- انظر أيضاً: الكفر.

■ الكبائر

- آراء المفسرين في تفسير المعصية الكبيرة ٦/ ١٥٥
- أمثلة عنها ٦/ ١٥٤
- إيذاء الآخرين من الكبائر ١٢/ ١٢٨
- تحديد الصحابة للكبائر ٦/ ١٥٤
- تعريفها ٦/ ١٥٥، ١٢/ ١١٢
- تعريفها عند الذهبي ٦/ ١٥٤
- التقصير في أداء الفرائض فسق ومعصية وكبيرة ولكن لا يحكم بكفره ١٣/ ٧٥٣
- جريمة الزنا واللواط والشذوذ من أنواع الفساد ومن الكبائر ١٢/ ١٣٠
- حكمها بالنسبة للذنب المتعلق بحق الله تعالى ٦/ ١٥٥
- حكمها بالنسبة للذنب المتعلق بحقوق العباد ٦/ ١٥٥

obeikandl.com

• عدم تكفير المسلم بارتكابه الكبائر ١٣/ ٧٤٩
• الفرق بين المعصية الكبيرة والمعصية الصغيرة ١٢/ ١١٢

■ الكتابي
• إنابة كتابي في ذبح الأضحية حكمه ٣/ ٦٢٣
• تناول ذبائح الكتابين، حكمه ٩/ ٤٩٩
• ذبيحة الكتابي، حكمه ٣/ ٦٤٦
• صيد الكتابي، حكمه ٣/ ٦٨٥

■ الكحل
• الإفطار بالاكتحال إن وجد طعمه بالحلق، عند المالكية ٢/ ٥٩٥
• الاكتحال أثناء الصوم
حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٨٩، ٢/ ٥٩٥
حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
• الاكتحال في رمضان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٩
• دهن الشارب بالطيب والكحل في الصوم، عدم كراهته عند الحنفية ٢/ ٥٦١
• عدم الإفطار بالاكتحال أثناء الصوم، عند الشافعية والحنفية ٢/ ٥٩٥

■ الكحول
• استعمال الكحول في التداوي ١٢/ ٨٢١
• استعمال المواد النجسة المحرمة في الغذاء والدواء ومنها الخمر والكحول ٩/ ٨٢٨
• تناول المسلم دواء مشتملاً على نسبة من الكحول، حكمه ٩/ ٤٩٧

■ الكراء
• تأويل أحاديث النهي عن كراء الأرض ٤/ ٦٧
• الدليل العقلي لمنع كراء الأرض ٤/ ٦٤
• السبب في عدم جواز كراء الأرض بالطعام عند المالكية ٤/ ٦٦
• كراء الأرض
اختلاف الفقهاء في حكمه ٤/ ٦٤
حكمه عند الجمهور ٤/ ٦٤، ٤/ ٦٥
منعه عند ابن حزم وبعض التابعين ٤/ ٦٤
• كراء الأرض في الإسلام ٤/ ٦٣
• ما لا يجوز كراء الأرض به، عند المالكية ٤/ ٦٦
• نوع أجرة الأرض عند أبي يوسف ومحمد والحنابلة وجماعة ٤/ ٦٦
• نوع أجرة الأرض عند بعض التابعين ٤/ ٦٥
• نوع أجرة الأرض، عند المالكية ٤/ ٦٥

■ الكرامة
• احترام الكرامة الإنسانية من أهم قواعد الحرب وأساليب القتال في الإسلام ١٢/ ٦٧٩
• أساس حقوق الإنسان في الإسلام هو الكرامة الإنسانية ١٢/ ٦٠٨
• حفاظ الإسلام وغيره من الأديان على الكرامة الإنسانية ١٢/ ٤٨٦
• حق الكرامة الإنسانية ٧/ ٧٧٩
• صيانة الإسلام للكرامة الإنسانية ١٢/ ٦٩٦

■ الكراهة
• أهم أنواع البيوع المحرمة أو المكروهة تحريماً ١١/ ٣٦
• معنى المكروه تحريماً عند الحنفية ١٠/ ٢٢٩

■ الكراهة التحريمية
• تعريفها عند الحنفية ١/ ٧٩٧

■ الكراهة التنزيهية
• تعريفها عند الحنفية ١/ ٧٩٧

■ الكراهية
• غرس الكراهية والبغضاء من آثار التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٦

■ الكسب
• أنواع المكاسب وأفضلها ١١/ ١٦
• أهم ضوابط كون التجارة أبرك المكاسب ١١/ ١٨
• أهم عقود الكسب ١١/ ١٨
• أهم المكاسب المشروعة ١١/ ١٦
• ربط الإسلام الرزق بالكسب أو العمل والحض عليه ١١/ ١٦
• الزراعة والتجارة والصناعة والغنائم الحربية أهم المكاسب المشروعة ١١/ ١٦
• العلم بكيفية المكاسب مطلوب شرعاً ١١/ ١٧
• المكاسب التي تعتمد على تقديم الخدمات مثل المحاماة والطب والهندسة والوساطة العقارية ١١/ ١٦
• المكاسب المجمع على تحريمها ١١/ ٥٤

■ الكسر
• مقداره ١/ ١٢٥

■ الكسوة
• إكرام الأسرى وكسوتهم ٧/ ٤٨٠

■ الكعبة
• أخذ شيء من كسائها للتبرك، حرمته ٣/ ٣٤٣
• أخذ شيء منها حكمه ٣/ ٢٠٠

• استلام أركانها حكمه عند الشافعية ٣/ ١٦٠
• بناؤها ٣/ ٣٤٢
• تحلق الناس حولها عند صلاة الجماعة مع الإمام في المسجد الحرام، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٥٤
• تطييبها ٣/ ٣٤٣
• تقدم المأموم على الإمام في الصلاة حول الكعبة، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٢٠٧
• جعل الطائف البيت عن يساره، حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٠٥
• الصلاة داخلها، حكمه ١/ ٦٥٣
• الصلاة على ظهرها أو داخلها عند الشافعية والحنفية ١/ ٨١٦
• الصلاة على ظهرها أو داخلها عند المالكية والحنابلة ١/ ٨١٦
• كراهة الصلاة فوقها ١/ ٨١٦

■ **الكفاءة**
• الكفاءة في عقد الزواج ١٣/ ٥٢٢

■ **الكفارة**
• إذا جامع من لزمه الإمساك أثناء الصوم، لزوم الكفارة عليه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
• إطعامها للأصل أو الفرع، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٨٥
• اعتبار الصوم خصلة من خصال الكفارة ٦/ ٣٠٦
• اعتبار الصيام أحد خصال كفارة القتل، عند الشافعية ٦/ ٢٧٩
• اعتبارها عقوبة أصلية ثابتة للقتل العمد عند الشافعية ٦/ ٢٤٥، ٦/ ٢٧٧
• الإفطار عمداً أثناء صوم الكفارات غير المعين، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• إن طرأ عذر بعد الإفطار عمداً، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٠٣
• إن طرأ عذر بعد الإفطار عمداً، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٠٤
• أنواعها ٢/ ٦٠١، ٣/ ٤٨٨
• أهل الذمة، إعطائهم من الكفارات، حكمه ٣/ ٤٩٤
• الإيمان في الرقبة المعتقة في كفارة القتل الخطأ اشتراطه ٢/ ٦٠٢
• تبييت النية وتعيينها لصوم الكفارات، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
• ترتيبها على التخيير عند المالكية ٢/ ٦٠١
• ترتيبها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٦٠١
• تعدد الكفارة إن تعدد الإفطار في يوم واحد قبل التكفير عن الأول، حكمه بالاتفاق ٢/ ٦٠٣
• تعدد الكفارة إن تعدد الإفطار في يومين أو أكثر من رمضان قبل التكفير عن الأول، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٠٣
• تعدد الكفارة إن تعدد الإفطار في يومين أو أكثر من رمضان قبل التكفير عن الأول، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٣
• تعدد كفارة القتل الخطأ لتعدد الموتى بوسائل النقل الجماعية ١٣/ ٥٤
• تعددها أو تداخلها بتعدد الإفطار في أيام، حكمه ٢/ ٦٠٣
• تعريفها ٢/ ٥٢٧
• الجماع في رمضان نهاراً كفارته بالصوم، وجوبها ٢/ ٥٢٧
• حكمها من الكافر ١/ ١٦٦
• حنث اليمين، كفارته وجوبها ٢/ ٥٢٧
• دفع قيمة الإطعام، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٨٣
• دفع القيمة فيها، حكمه عند الحنفية ٢/ ٧٦٧
• دفع قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره، جوازه عند الحنفية ٢/ ٦٠٢
• سقوط كفارة الوطء في رمضان عند الحنابلة ١/ ٥٤٠
• سقوطها بالموت دون وصية عند الحنفية ٣/ ٥٧
• سؤالها، حرمته إذا كان لديه ما يغنيه ٢/ ٧٩٠
• الشروط التي تجب فيها الكفارة في إفطار رمضان، عند المالكية ٢/ ٥٨٢
• الشروط التي تفسد بها صوم رمضان بالجماع ويوجب عندها القضاء والكفارة مع التعزير وإمساك بقية اليوم، عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
• الشروط التي لا بد منها لوجوب الكفارة مع القضاء في الحالات التي يفسد فيها الصوم ويوجب القضاء والكفارة عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
• صرف صدقة الفطر والنذور والكفارات والأضاحي إلى أهل الذمة ١٢/ ٧٦٥
• صرفها على الأهل في قوله ﷺ "أطعمه أهلك" خصوصية الحكم ٢/ ٦٠٣
• صرفها لغير المسلم حكمه ٢/ ٧٩١
• صرفها ممن تجب عليه على عياله، حكمه ٢/ ٦٠٣
• صرفها من قبل غير المكفر الذي تطوع بالتكفير عن المكفر تطوعاً، حكمه ٢/ ٦٠٣
• صفة الإطعام عند عدم استطاعة الصوم في الكفارة ومقداره عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٠٢

Obeikandl.com

• صفة الإطعام عند عدم استطاعة الصوم في الكفارة ومقداره عند الحنفية ٢/ ٦٠٢
• صفة الصوم عند العجز عن الرقبة في الكفارة ٢/ ٦٠٢
• الصلاة
كفارتها، عدم جواز إخراجها حال الحياة عند الحنفية ٢/ ١٢٩
كفارتها، كيفية إعطائها عند الحنفية ٢/ ١٢٩
• الصوم
كفارته، تكررها بتكرر السنين إذا جاء رمضان آخر ولم يقض المريض والمسافر ما فاته، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
كفارته، الخصال الواجبة لها ٣/ ٤٨٨
كفارته وجوب إخراجها حال الحياة عند الحنفية ٢/ ١٢٩
مفسداته التي توجب القضاء مع الكفارة عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
• الصوم أو الإمساك بقية اليوم في حال الإفطار في صوم يجب فيه التتابع ككفارة الظهار أو القتل حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٢
• صوم الكفارات عند وجود سببها، وجوبه ٢/ ٥٢٧
• صوم الكفارة إن أفطر فيه ناسياً أو لعذر أو لغلط في العدد، استئنافه حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٢
• صوم الكفارة إن أفطر متعمداً، حكم استئنافه عند المالكية ٢/ ٦٠٢
• صوم الكفارة، عدم انقطاع التتابع فيه بالفطر لمرض أو حيض عند الحنابلة ٢/ ٦٠٢
• صوم الكفارة لمن أفسد يوماً ولو اليوم الأخير ولو بعذر إلا الحيض والنفاس والجنون والإغماء، حكم استئنافه عند الشافعية ٢/ ٦٠٢
• صوم الولي عمن مات بعد التمكن من قضاء ما فاته من رمضان ولم يقض، حكمه ٢/ ٥٦٩
• الظهار
كفارته بالصوم وجوبها ٢/ ٥٢٧
كفارته، الخصال الواجبة للكفارة فيه ٣/ ٤٨٨، ٨/ ٥٧٥
• العجز عنها، حكمه ٢/ ٦٠٣
• عدم إجزاء القيمة، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٥٨٣
• عدم سقوطها عمن جامع أثناء الصوم ثم سافر أو مرض أو أغمى عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• عدم منع الدين لوجوب الكفارة عند الحنفية ٢/ ٦٥٨
• عدم وجوبها بقتل مباح الدم عند الشافعية ٦/ ٢٧٨
• عدم وجوبها في القتل شبه العمد، عند المالكية ٦/ ٣٠٦
• العدول عن الصوم إلى الإطعام لغلمة عند الشافعية، حكمها ٢/ ٦٠٣
• فساد صوم اليوم الذي مات فيه الصائم في صوم النذر والكفارة عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
• الفطر في رمضان، كفارته، حكمها عند الحنفية والمالكية ٢/ ٦٠٠
• القتل الخطأ كفارته وجوبها ٢/ ٥٢٧
• القتل، كفارته، الخصال الواجبة للكفارة فيه ٣/ ٤٨٨
• قدر الطعام في الكفارات، حكمها ٨/ ٥٨٢
• قضاء أيام الكفارة وجوبه ٢/ ٥٩٧
• قضاء الصوم لمن أفطر عامداً في جميع أنواع الصيام وفي رمضان القضاء والكفارة، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• قضاء الصوم مع الكفارة وجوبه عند تناول ما يقصد به التغذي عادة عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
• قضاء الصوم والكفارة لمن أصبح صائماً وهو مسافر ثم بدا له الفطر، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٦٥
• قضاء صوم اليوم الذي أفسده بالجماع مع الكفارة، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• القضاء والكفارة على من استدام الجماع بعد طلوع الفجر في رمضان أو نزع مع طلوع الفجر، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٢
• قضاء اليوم الذي أفطر فيه بالجماع في رمضان مع الكفارة وجوبه ٢/ ٦٠١
• قطع التتابع في الصوم لمن أفطر متعمداً في صوم النذر والكفارات المتتابعة -كالقتل والظهار- حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٧
• قطع التتابع لمن أفطر ناسياً أو لعذر أو لغلط في العد في صوم الكفارات المتتابعات -كالقتل والظهار-، حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٧
• الكفارات ٣/ ٤٧٩
• الكفارة
لزومها بالفيئة من الإيلاء ٨/ ٥٢٤
مقدارها عن الصلاة عند الحنفية ٢/ ١٢٩
مقدارها عن الصيام عند الحنفية ٢/ ١٢٩
• الكفارة بتعدد الإفطار في أيام مختلفة، كيفيتها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٩٦
• الكفارة بتعمد الفطر في رمضان دون الناسي أو المخطىء أو المعذور ٢/ ٥٨٢
• الكفارة بتعمد الفطر في رمضان لغير عذر ثم حصل مرض أوسفر أو حيض، وجوبها عند المالكية ٢/ ٥٨٢
• الكفارة بتكرر الإفطار في أيام كيفية وجوبها عند الحنفية ٢/ ٥٩٦

- الكفارة بوصول شيء إلى المعدة أثناء الصوم وجوبها عند المالكية ٢/ ٥٨٣
- الكفارة تدفع من ثلث مال المتوفى ٢/ ١٢٩
- كفارة الظهار، أنواعها ٨/ ٥٧٥
- الكفارة على راكب الدابة إن قتلت إنساناً، وجوبها ٦/ ٣٥٣
- الكفارة على صاحب البناء المتهدم إن أدى إلى موت أحد، حكم وجوبها ٦/ ٣٥٥
- الكفارة على المتسبب بإلقاء الجنين، حكم وجوبها ٦/ ٣٤٢
- الكفارة على المتسبب في إلقاء الجنين حياً وموته بسبب الجناية، حكم وجوبها عند الحنفية ٦/ ٣٤٣
- الكفارة على من أصبح بنية الفطر في رمضان ولو نوى الصوم بعده وبرفض النية أي رفعها نهاراً، وجوبها عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- الكفارة على من أفطر رمضان عالماً بحرمة الفطر، وجوبها عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- الكفارة على من أفطر في رمضان دون غيره بالجماع، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- الكفارة على من أفطر في رمضان مختاراً لا مكرهاً ولا من غلبه الفطر، وجوبها عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- الكفارة على من أفطر في رمضان منتهكاً حرمة الشهر، وجوبها عند المالكية ٢/ ٥٨١
- الكفارة على من أفطر متعمداً بغير الجماع، عدم وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- الكفارة على من جامع في رمضان أو أكل عمداً، حكمها عند الحنفية والمالكية ٢/ ٦٠٠
- الكفارة على الواطىء لا الموطوء أثناء الصوم وجوبها عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- الكفارة في قتل الجنين، حكمها ٦/ ٢٧٩
- الكفارة في القتل الخطأ ١٣/ ٣٦
- الكفارة في قتل مباح الدم، حكمها ٦/ ٢٧٩
- الكفارة في مال القاتل الخطأ، وجوبها ٦/ ٣٠٩
- كفارة القتل الخطأ إذا كان المقتول ذمياً، حكمها ٦/ ٣٠٩
- كفارة القتل الخطأ إذا كان المقتول مسلماً حراً، وجوبها ٦/ ٣٠٩
- الكفارة للإفطار في رمضان دون غيره كقضاء رمضان وصوم النذر وصوم كفارة، وجوبها ٢/ ٥٨٢
- الكفارة للمفطر بالجماع، شروط وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- الكفارة لمن أصبح بنية الفطر في رمضان ولو نوى الصوم بعده وبرفع النية نهار رمضان، صومه حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- الكفارة لمن أفطر في رمضان بالجماع ولو مكرهاً، وجوبها عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
- الكفارة لمن أفطر ناسياً أو وصل شيء إلى جوفه من غير الفم في نهار رمضان، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- الكفارة لمن أمنى بتعمد النظر أو الفكر في نهار رمضان ولم تكن عادته الإنزال بهما، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٨١
- الكفارة لمن انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه، لزومها عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- الكفارة لمن تكرر منه الجماع في رمضان، كيفيتها عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
- الكفارة مع القضاء لمن جامع في نهار رمضان، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
- الكفارة من جديد لمن أفطر ولو لعذر إلا الحيض، حكم استئنافه عند الحنفية ٢/ ٦٠٢
- كفارة اليمين
  - عتق الرقبة ٣/ ٤٩٦
  - عتق الرقبة، اختلافهم بأن تكون مؤمنة ٣/ ٤٩٧
  - قدر الكسوة ٣/ ٤٩٥
  - كيفية إعطائها عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- كفارة اليمين بالصوم
  - مقدارها وشرطها ٣/ ٤٩٨
  - هل يشترط التتابع فيه ٣/ ٤٩٨
- كفارة اليمين لمن حنث في طلاقه المعلق تعليقاً قسمياً، إجزاؤه عند ابن تيمية ٨/ ٤٢٧
- كيفية أدائها عمن ترك صوماً أو صلاة إن لم يكن للمتوفى مال عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- لزوم الإيصاء بالكفارة لمن فاته صلوات بغير عذر ومات عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- ما يفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة معاً في رمضان دون غيره، عند المالكية ٢/ ٥٨١
- ما يفعله المعسر الذي يحنث بيمينه من أجل الكفارة ٣/ ٤٩٠
- ما يوجب القضاء والكفارة في الصوم ٢/ ٥٨٧
- ما يوجب القضاء والكفارة معاً من مفسدات الصوم، عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
- ماهيتها ٦/ ٢٧٩

obeikandl.com

- مجامعة المظاهر زوجته أثناء الإطعام، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٥٨٦
- محل وجوبها في القتل العمد عند الشوكاني ٦/ ٢٧٨
- مستحق الإطعام في كفارة الظهار، عند الجمهور ٨/ ٥٨٥
- مسؤولية سائق وسائل النقل الجماعية في القتل الخطأ عن الدية والكفارة ١٣/ ٣٢
- مشروعيتها في القتل الخطأ ٦/ ٢٧٧
- مصارفها ٢/ ٦٠٤
- المفطر في رمضان بالجماع وهو عالم بالحرمة، الكفارة، عدم وجوبها عليه عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- المفطر في رمضان بالجماع وهو غير مترخص بسفر أو مرض، الكفارة، وجوبها عليه عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- المقصود من الإطعام عند الحنث في اليمين ٣/ ٤٩١
- من اغتاب ظاناً صومه، ثم أفطر متعمداً فعليه الكفارة عند المالكية ٢/ ٥٨٢
- من أفطر بالجماع في رمضان ناسياً لصومه، الكفارة، عدم وجوبها عليه عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
- من أفطر عمداً في رمضان ثم سوفر به كرهاً أو سافر اختياراً، بعد لزوم الكفارة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٠٤
- من أفطر في قضاء رمضان، الكفارة، حكمها له عند الجمهور ٢/ ٦٠٠
- من أكل أو شرب عمداً في نهار رمضان فيجب عليه القضاء والكفارة والإمساك بقية النهار عند الحنفية والمالكية خلافاً لغيرهم ٢/ ٥٩٥
- من جامع في نهار رمضان فتجب عليه القضاء والكفارة وإمساك بقية النهار باتفاق المذاهب ٢/ ٥٩٥
- من قدر على العتق في أثناء الصوم ولو آخر يوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٢
- من قدر على العتق في أثناء الصوم ولو في آخر يوم، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٠٢
- موجبها للصوم ٢/ ٦٠٠
- ناذر المعصية، كفارته، حكمها ٣/ ٤٨١
- نوعها ٦/ ٣٠٦
- نيتها، وقتها ١/ ١٤٩
- النية

عدم تعددها في صوم متتابع ككفارة رمضان أو القتل أو الظهار، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٤٩

وجوبها لصحتها ٨/ ٥٨٥

- النية عند أداء الكفارة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٠٣
- النية فيها، حكمها ١/ ١٩٤
- هل الكفارات زواجر أم جوابر ٦/ ١٣٦
- وجوب الدية على العاقلة والكفارة في القتل الخطأ ١٣/ ٣٥
- وجوبها في القتل الخطأ عند الشافعية ٦/ ٢٧٨
- وجوبها في القتل شبه العمد ٦/ ٣٠٦
- وجوبها في القتل شبه العمد عند الشافعية ٦/ ٢٧٨
- وجوبها في القتل العمد، حكمه ٦/ ٢٧٧
- وطء الحائض

كفارته ١/ ٥٣٩

كفارته حكمها عند الجمهور ١/ ٥٣٩

كفارته حكمها عند الحنابلة ١/ ٥٣٩

كفارته مقدارها عند الحنابلة ١/ ٥٣٩

- وطء الزوج زوجته أثناء الكفارة في غير الظهار، حكمه عند المالكية ٨/ ٥٨٥
- وطء النفساء

كفارته ١/ ٥٣٩

كفارته حكمها عند الجمهور ١/ ٥٣٩

- وقتها ٢/ ٦٠٦
- اليمين

إطعام مسكين واحد عشر كفارات ٣/ ٤٩٥

إعطاء العبيد من كفارته، حكمها ٣/ ٤٩٥

كفارته ٣/ ٤٨٩

كفارته، إطعام الصغير منها، حكمه ٣/ ٤٩٥

كفارته، إعطاء أهل الذمة من كفارة اليمين، حكمه ٣/ ٤٩٥

كفارته، إعطاء مسكين واحد طعام عشرة في يوم واحد دفعة واحدة، حكمه ٣/ ٤٩٤

كفارته، إعطاء مسكين واحد عشرة أيام كل يوم نصف صاع

كفارة، حكمه ٣/ ٤٩٣

كفارته، تقديمها على الحنث ٣/ ٤٩٠

كفارته، تكرار الإطعام عشرة أيام لمسكين عند المحنث باليمين، حكمه ٣/ ٤٩٣

كفارته، خصالها ٣/ ٤٩١

كفارته، سبب وجوبها ٣/ ٤٨٩

كفارته، شروط المدفوع إليهم طعام الكفارة ٣/ ٤٩٥

كفارته، صفة الكسوة وقدرها ٣/ ٤٩٥

كفارته، الصوم مقداره وشروطه ٣/ ٤٩٨

كفارته، عتق الرقبة، شروطها ٣/ ٤٩٦

كفارته، العجز المعتبر لأدائها ٣/ ٤٩١

كفارته، مشروعيتها ٣/ ٤٨٩

كفارته، مقدار الإطعام حالة الحنث فيه والعجز ٣/ ٤٩١

obeikandl.com

كفارته، مقدار الإطعام عند الجمهور ٣/ ٤٩٣
كفارته، مقدار الإطعام عند الحنث فيه ٣/ ٤٩١
كفارته، مقدار الإطعام عند الحنفية ٣/ ٤٩٢
كفارته، هل تجزىء القلنسوة والخفان والنعلان وغيرها في الكسوة ٣/ ٤٩٦
كفارته، هل تجزىء الكسوة بالسراويل والعمامة ٣/ ٤٩٦
كفارته، وقتها -نوع الواجب في كفارة اليمين- ٣/ ٤٩٠
من يمنع من أخذ كفارته ٣/ ٤٩٥
• اليمين الغموس
كفارته حكمها عند الجمهور ٣/ ٣٨٠
كفارته حكمها عند الشافعية ٣/ ٣٨١
• اليمين اللغو، كفارته حكمها ٣/ ٣٨٢
• اليمين المنعقدة، كفارته حكمها ٣/ ٣٨٣
• يوم الشك
صيامه عن الكفارة جوازه عند الشافعية ٢/ ٥١٢
صيامه عن كفارة لا كراهة فيه عند الحنابلة ٢/ ٥١٣

■ **الكفالة**
• إبراء الدائن الكفيل، حكمه ٥/ ٤٧
• إبراء الكفيل للأصيل مما ضمنه عنه، حكمه ٥/ ٤٧
• الإجبار على إعطاء الكفالة بنفس من عليه القصاص أو الحد، حكمه عند الحنفية ٥/ ٣٦
• إجراء عقد الاختيار من خلال هيئة ضامنة وانطباق أحكام عقد الوكالة أو الكفالة ١١/ ٥٠٨
• الإجماع على مشروعيتها في الجملة ٥/ ٢٠
• أحكامها ٥/ ٣٩
• أحوال ركن الكفالة ٥/ ٢٥
• اختلافها عن الحوالة ٥/ ٤١
• أخذ الأجر على الكفالة في الوقت الحاضر، حكمه ٥/ ٥٠
• أخذ الأجر عليها، عدم جوازه ٤/ ٤٨٨، ٥/ ٥١
• أخذ الدين من تركة الكفيل ٥/ ٢٣
• أخذ الرهن بجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل، عدم صحته ٥/ ٩٧
• أخذ رهن معين أو كفيل بدين السلم ١١/ ٣٠٠
• أخذ العوض على الكفالة، عدم جوازه ٩/ ٤٨٢
• أخذ الكفيل عوضاً عن كفالته حسب قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات، عدم جوازه ٥/ ٥٧
• أخذ المؤسسات والبنوك اليوم أجراً مقابل الضمان أو الكفالة ١١/ ٣٥٤
• أداء أحد الكفيلين إذا كفل كل واحد منهما عن صاحبه، حكمه ٥/ ٤٩
• أداء أحد الكفيلين ما عليه إذا لم يكفل كل واحد منهما عن صاحبه، حكمه ٥/ ٤٩
• أركانها عند الجمهور ٥/ ٢٤
• أسماؤها ٥/ ١٩
• اشتراط الأصيل تسليم المكفول به في وقت بعينه في كفالة النفس، جوازه ٥/ ٣٥
• اشتراط براءة الأصيل من الدين بالكفالة، صحته عند الحنفية ٥/ ٤٠
• اشتراط براءة الأصيل من الدين بالكفالة، عدم صحته عند الشافعية ٥/ ٤٠
• اشتراط تسليم الكفيل للمكفول بنفسه في مصر معين، حكمه عند الحنفية ٥/ ٤٥
• الأصل أنها عقد تبرع ٥/ ٥٠، ٥/ ٥٦
• إضافتها إلى زمن مستقبل في القانون المدني، جوازه ٥/ ٢٩
• إضافة الضمان إلى الأصيل ليرجع الكفيل عليه، اشتراطه ٥/ ٤٧
• إضافة الكفالة إلى المستقبل ١١/ ٩٥
• اعتبارها طاعة مثابة ٥/ ٢٠
• اعتبارها من ثلث التركة إن كان الكفيل في مرض الموت ٤/ ٦١٥
• الاعتماد المستندي إن كان غير مغطى كلياً أو جزئياً، حكمه ٥/ ٥٣
• الاعتماد المستندي إن كان مغطى جزئياً، حكمه ٥/ ٥٣
• الاعتماد المستندي إن كان مغطى غطاء كلياً، حكمه ٥/ ٥٣
• الاعتماد المستندي، تعريفه ٥/ ٥١، ٥/ ٥٣
• الاعتماد المستندي غير المغطى كلياً أو جزئياً، حكمه ٥/ ٥١
• الاعتماد المستندي المغطى غطاء كلياً، حكمه ٥/ ٥١
• اقتصار معنى الضم في الدين على الكفالة بالمال ٥/ ٢٢
• التباس التأمين التجاري ذو القسط الثابت بالكفالة ٥/ ٥٤
• التزام الأفعال وضمانها في المستقبل، حكمه ٥/ ٩٤
• الألفاظ التي تنعقد بها الكفالة بالنفس ٥/ ٢٤
• الألفاظ الصريحة للكفالة ٥/ ٢٤
• ألفاظ الكتابة التي تدل على الكفالة ٥/ ٢٤
• ألفاظها عند الحنفية والشافعية ٥/ ٢٤
• انتهاء كفالة الأعيان المضمونة بالإبراء ٥/ ٤٦

obeikandl.com

- انتهاء الكفالة بالأعيان المضمونة بتسليمها بنفسها أو تسليم قيمتها ٥/ ٤٦
- انتهاء الكفالة بالدين ١٠/ ٢٦٥
- انتهاء الكفالة بالمال إذا مات الدائن وورثه الكفيل أو الأصيل ٥/ ٤٣
- انتهاء الكفالة بالمال بأدائه إلى الدائن ٥/ ٤٣
- انتهاء الكفالة بالمال بالإبراء ٥/ ٤٣
- انتهاء الكفالة بالمال بهبة الدائن المال إلى الكفيل أو الأصيل ٥/ ٤٣
- انتهاء الكفالة بالنفس ١٠/ ٢٦٥
- انتهاء الكفالة بالنفس بالإبراء ٥/ ٤٥
- انتهاء الكفالة بالنفس بالتسليم إلى المطالب بها ٥/ ٤٤
- انتهاء الكفالة بالنفس بموت الكفيل ٥/ ٤٥
- انتهاؤها ٥/ ٤٢
- انتهاؤها بإحالة الدائن بمال الكفالة على رجل آخر وقبول المحال ٥/ ٤٤
- انتهاؤها بالصلح ٥/ ٤٤
- انتهاؤها بفسخ سبب الكفالة أو إبطاله ٥/ ٤٤
- انتهاؤها بموت المكفول بنفسه ٥/ ٤٥
- أنواع الكفالات التي عرفها الفقهاء ٥/ ٥٢
- أنواع المكفول به ٥/ ٣٣
- أنواعها ٥/ ٢٢
- أهلية التبرع في الكفيل، اشتراطها ٥/ ٣٠
- براءة الأصيل من الدين بالكفالة عند بعض الفقهاء ٥/ ٤٠
- براءة الكفيل إذا مات الدائن وورثه الأصيل ٥/ ٤٧
- براءة الكفيل بالنفس ببراءة الأصيل ٥/ ٤٥
- براءة الكفيل ببراءة الأصيل من الدين ٥/ ٤٣
- براءة الكفيل لا تبرىء الأصيل من الدين ٥/ ٤٣
- بقاء الحق في ذمة المكفول عنه بعد الكفالة ٥/ ٧١
- تأجيل الكفالة إذا كان الدين حالاً، حكمه ٥/ ٢٥
- تأجيلها إلى وقت مجهول غير متعارف بين الناس، حكمه ٥/ ٢٦
- تأجيلها إلى وقت مجهول متعارف بين الناس، حكمه عند الحنفية والحنابلة والمالكية ٥/ ٢٦
- تأجيلها إلى وقت مجهول متعارف بين الناس، حكمه عند الشافعي ٥/ ٢٦
- ترجيح رأي الجمهور في عدم براءة الأصيل من الدين بالكفالة ٥/ ٤١
- تردد حكم خطاب الضمان بين الوكالة والكفالة ١١/ ٤٧٠
- تطبيقات الكفالات المعاصرة ٥/ ٥٢
- تعريف الحنفية ترجيحه ٥/ ٢٢
- تعريف الكفالة ومشروعيتها ١١/ ٩٣
- تعريفها عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٢١، ١٠/ ٩٠
- تعريفها عند الحنفية ٥/ ٢١، ١٠/ ٩٠
- تعريفها لغة ٥/ ٢١
- تعليق كفالة المال على عدم الموافاة بالنفس، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٨
- تعليق كفالة المال على عدم الموافاة بالنفس، حكمه عند الشافعية ٥/ ٢٨
- تعليقها بشرط، عدم جوازه عند الشافعية ٥/ ٢٧
- تعليقها بشرط متعارف، صحته ٥/ ٢٧
- تعليقها على شرط غير متعارف، حكمه ٥/ ٢٧
- تعليقها على شرط في القانون المدني، جوازه ٥/ ٢٩
- تعليقها على شرط لتعذرالاستيفاء، جوازه عند الحنفية ٥/ ٢٧
- تعليقها على شرط لسهولة الاستيفاء، جوازه عند الحنفية ٥/ ٢٧
- تعليقها على شرط ملائم لمقتضى العقد، جوازه عند الحنفية ٥/ ٢٧
- تعليقها على شرط هو سبب لوجوب الحق، جوازه عند الحنفية ٥/ ٢٧
- تقديم المكفول له هدية للكفيل، جوازه ٥/ ٥٠
- تقيد الكفالة بوصف التأجيل أو الحلول، جوازه ٥/ ٢٥
- تقيد الكفالة المطلقة بوصف الدين ٥/ ٢٥
- تكييف خطاب الضمان بغطاء ٩/ ٤٨٢
- تكييف العلاقة بين الكفيل والأصيل ٥/ ٤٧
- تكييف العلاقة بين الكفيل والمكفول عنه بعد أداء الكفيل للدين ٥/ ٤٢
- ثبوت حق الكفيل أن يحبس المكفول عنه إن حبس هو ٥/ ٤٢
- ثبوت ولاية مطالبة الكفيل الأصيل إذا كانت الكفالة بأمره ٥/ ٤٢
- ثبوت ولاية مطالبة الكفيل بما على الأصيل ٥/ ٣٩
- جواز السلم والإجارة والوصية والجعالة والحوالة والكفالة والصلح والمضاربة على خلاف القياس ١٠/ ٥٨٩
- حالتي براءة الكفيل والأصيل بمصالحة الكفيل الدائن على بعض المدعى ٥/ ٤٣
- حالة براءة الكفيل وحده بمصالحته للدائن على بعض المدعى به ٥/ ٤٤

- حبس الكفيل للأصيل بالمال المكفول به إن حبس ٥/ ٥٠
- حصول المقاصة بين الأصيل والكفيل ٥/ ٤٧
- حضور المكفول له في مجلس العقد، اشتراطه عند أبي حنيفة ومحمد ورواية عند أبي يوسف ٥/ ٣٢
- حق الكفيل في الرجوع على المكفول عنه بما دفعه للمكفول به ٥/ ٥٦
- حكمة تشريعها ٥/ ٢١
- حكمها التكليفي ٥/ ٧٩
- حلف الكفيل ألا دين عليه، حكمه بحسب تعريف الحنفية وتعريف الجمهور ٥/ ٢٣
- خطاب الضمان المغطى كلياً أو جزئياً من العميل، حكمه ٥/ ٥١
- دخول الخيار فيها، عدم صحته ٥/ ٢٩
- دفع أجرة للكفيل من المكفول عنه إن شرطها، جوازه ٥/ ٥١
- دليل الحنفية على عدم ثبوت الدين في ذمة الكفيل ٥/ ٢٢
- رجوع أحد الشريكين على صاحبه إن زاد ما أداه عن نصف الثمن إن كفل كل واحد صاحبه بحصته من الثمن ٥/ ٤٩
- رجوع أحد الكفيلين على صاحبه أو الأصيل إن زاد ما أداه عن نصف المكفول به ٥/ ٤٨
- رجوع الكفيل بما أبرىء به على الأصيل، عند الشافعية ٥/ ٥٠
- رجوع الكفيل بما أدى في حالة الصلح، عند الشافعية ٥/ ٥٠
- رجوع الكفيل بما غرم على الأصيل، عند المالكية والشافعية ٥/ ٥٠
- رجوع الكفيل على الأصيل ٥/ ٤٦
- رجوع الكفيل على الأصيل إذا مات الدائن وورثه الكفيل ٥/ ٤٧
- رجوع الكفيل على الأصيل بالأقل من الدين وقيمة الشيء المصالح به، عند المالكية ٥/ ٥٠
- رجوع الكفيل على الأصيل بالأقل من الدين ومما قضى، عند الحنابلة ٥/ ٥٠
- رجوع الكفيل على الأصيل بما أداه إذا كانت الكفالة بإذنه عند الحنفية والشافعية ٥/ ٤٦
- رجوع الكفيل على الأصيل بما ضمن لا بما أداه عند الحنفية ٥/ ٤٩
- رجوع الكفيل على الأصيل بما غرم إن كان أقل من الدين، عند الحنابلة والمالكية والشافعية ٥/ ٥٠
- رجوع الكفيل على الأصيل حالة تعدد الكفلاء ٥/ ٤٨
- رجوع الكفيل على الأصيل يكون بعد الأداء عنه ٥/ ٥٠
- رجوع الكفيل على المكفول عنه بما تحمله من مسؤولية الضمان ٥/ ٥٠
- رجوع الوكيل بالصلح على بعض الدين على المدين بما صالح به لا بكل الدين ٥/ ٤٩
- رجوع الوكيل بقضاء الدين على الموكل بما أدى لا بالدين ٥/ ٤٩
- رضا المكفول عنه، عدم اشتراطه باتفاق ٥/ ٢٤، ٥/ ٣١
- رضا المكفول له، اشتراطه عند أبي حنيفة ومحمد ٥/ ٢٣
- ركن الكفالة ١١/ ٩٤
- ركنها عند أبي حنيفة ومحمد ٥/ ٢٣، ١٠/ ٩٠
- ركنها عند أبي يوسف وجمهور الفقهاء ٥/ ٢٣، ١٠/ ٩٠
- الرهن بالدرك، جوازها عند الحنفية ٥/ ٩٤
- الرهن والكفالة من الشرط التوثيقي ١٣/ ٢٨٧
- سقوط الكفالة بالنفس بموت الكفيل ٥/ ٢٣
- شراء الدائن من الكفيل بالدين الذي له، صحته ٥/ ٢٢
- شروط الأصيل المكفول عنه ٥/ ٣١
- شروط الصيغة ٥/ ٢٩
- شروط الكفيل ٥/ ٣٠، ١١/ ٩٦
- شروط المكفول به ٥/ ٣٣، ١١/ ٩٦
- شروط المكفول له ٥/ ٣٢، ١١/ ٩٦
- شروطها ٥/ ٢٩
- صحة الكفالة بمجهول تبعاً ٤/ ٥٩٥
- ضمان الأعيان، حكمه ٥/ ٣٣
- ضمان الأمانات إن صارت مضمونة على صاحبها بالتعدي، صحته عند أحمد ٥/ ٣٤
- ضمان الدرك
  - اعتباره عقد تبرع ٥/ ٥٣
  - حكمه ٥/ ٣٨، ٥/ ٩٤
- ضمان الدين الحال مؤجلاً والدين المؤجل حالاً، جوازه ٥/ ٢٦
- ضمان الدين عن الميت المفلس، صحته عند الصاحبين وجمهور الفقهاء ٥/ ٣١
- ضمان الدين المؤجل حالاً، صحته ٥/ ٣٠
- ضمان السوق
  - اعتباره عقد تبرع ٥/ ٥٣
  - تعريفه ٥/ ٥٢
  - حكمه ٥/ ٥٢

• ضمان الطلب
تعريفه عند المالكية ٥/ ٣٥
جوازه عند المالكية ٥/ ٣٥
• الضمان عن الميت باتفاق، جوازه عند أبي حنيفة ٥/ ٢٤
• ضمان عهدة المبيع، حكمه ٥/ ٣٤
• ضمان ما لم يجب، حكمه ٥/ ٣٧
• ضمان ما يلقيه من البحر قبل وجوبه، جوازه ٥/ ٣٨
• ضمان ما يؤول إلى اللزوم، جوازه عند الجمهور ٥/ ٣٧
• ضمان المجهول في الكفالة بالمال، حكمه ٥/ ٣٨
• ضمان المريض مرض الموت، حكمه ٥/ ٣٠
• الضمان مع جهالة المكفول له، جوازه عند المالكية والحنابلة ٥/ ٣٢
• عدم امتناع ثبوت دين واحد في أكثر من ذمة ٥/ ٢٢
• عدم براءة الأصيل ببراءة الكفيل بالنفس ٥/ ٤٥
• عدم براءة الأصيل بوجود الكفيل ٥/ ٤٠
• عدم تأقيت عقدها، اشتراطه ٥/ ٢٩
• عدم ترتب زيادة حق للدائن بثبوت الدين في ذمة الكفيل والمدين ٥/ ٢١
• عدم رجوع الكفيل على الصبي المحجور عن التصرفات إن أدى عنه بإذنه ٥/ ٤٦
• عدم رجوع الكفيل على المكفول عنه في قول الدائن له (أبرأتك) ٥/ ٤٨
• عدم سقوط الكفالة بالنفس بموت المكفول له ٥/ ٤٥
• عدم صحة إلحاق عقد التأمين بعقد الكفالة أو الضمان ١١/ ٢٦٤
• عدم صحة الكفالة من الصبي والمجنون والكفالة له ١١/ ٩٦
• عدم مطالبة الكفيل للأصيل إلا بعد أدائه للمال ٥/ ٤٢
• عدم المغالاة في أجر الكفالة، وجوبه ٥/ ٥١
• الفرق بين خطاب الضمان والكفالة ١١/ ٤٦٨
• الفرق بين مطالبة الكفيل ومطالبة الغاصب وغاصب الغاصب ٥/ ٤١
• قبول المجنون والصبي غير المميز، عدم صحته عند أبي حنيفة ومحمد ٥/ ٣٣
• قبول المكفول له، عدم اشتراطه عند الجمهور ٥/ ٢٣
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الكفالة التجارية ٩/ ٧٤٠
• قضاء الكفيل الدين متبرعاً به، حكمها ٥/ ٤٢
• قول الدائن للكفيل أو المدين: برئت إلي من المال، حكمه ٥/ ٤٣
• قول الدائن للكفيل: برئت إلي من المال، حكمه ٥/ ٤٧
• كفالات الإقامة التي تطلبها دول الخليج ٥/ ٥٦
• كفالات الإقامة والسفر، حكمها ٥/ ٥٧
• كفالات السفر التي توجبها قوانين بعض الدول ٥/ ٥٦
• الكفالة إذا كان المكفول به عيناً أمانة، عدم صحتها ٥/ ٣٣
• الكفالة إذا كان المكفول به عيناً مضمونة بغيرها، عدم صحتها ٥/ ٣٣
• الكفالة إن تبرع من عليه القصاص أو الحد بإعطاء الكفالة عن نفسه، جوازها عند الحنفية ٥/ ٣٦
• كفالة الإنسان المطلوب بمال حياً كان أو ميتاً، صحتها ٥/ ٢٤
• الكفالة بالتزام حمولة شيء في ذمة متعهد النقل بوسيلة نقل غير معينة، صحتها عند الحنفية ٥/ ٣٧
• الكفالة بالتزام حمولة شيء في ذمة متعهد النقل بوسيلة نقل معينة بذاتها، عدم صحتها عند الحنفية ٥/ ٣٧
• الكفالة بالدَّرك ١١/ ٩٥
• الكفالة بالدين عن ميت مفلس، عدم صحتها عند أبي حنيفة ٥/ ٣١
• الكفالة بالدين والأعيان، صحتها ٥/ ٢٢
• الكفالة بالدين وبالنفس ١١/ ٩٤
• الكفالة بالرهن، عدم صحتها ٥/ ٣٣
• الكفالة بالمال والنفس، صحتها ٥/ ٢٢، ٥/ ٥٧
• الكفالة بالمبيع قبل القبض، عدم صحتها ٥/ ٣٣
• الكفالة بالنفس إذا كانت بسبب المال، جوازها عند الجمهور ٥/ ٣٤
• الكفالة بالنفس إن كانت مؤجلة، حكمها ٥/ ٢٧
• الكفالة بالنفس، حكمها ٥/ ٣٤
• الكفالة بالنفس لمن عليه حد في حدود الله تعالى، عدم صحتها عند الشافعية ٥/ ٣٥
• الكفالة بالنفس لمن عليه حد لله تعالى أو لآدمي، عدم صحتها عند الحنابلة والمالكية ٥/ ٣٥
• الكفالة بالنفس لمن عليه مال أو عقوبة لآدمي، صحتها عند الشافعي ٥/ ٣٥
• الكفالة بالنفس والأعيان، اعتبارها كفالة بالمطالبة ٥/ ٢٢
• الكفالة ببدل الكتابة، عدم صحتها ٥/ ٣٧
• الكفالة برأس مال السلم، جوازها ٤/ ٣٨٣
• الكفالة بعد الموت للميت للمفلس صحتها ١٠/ ٦١
• الكفالة بغير أمر الأصيل، حكمها ٥/ ٤٢

obeikandl.com

- الكفالة بما ليس بدين، عدم صحتها ٥/ ٣٧
- الكفالة بما يجب على إنسان في المستقبل، صحتها ٤/ ٧٧٣
- الكفالة بنفس من عليه الحد، حكمها ٥/ ٣٦
- الكفالة بنفقة الزوجة قبل القبض بها أو التراضي عليها، عدم صحتها ٥/ ٣٧
- الكفالة بنفقة اليوم للزوجة وما قبله، صحتها عند الشافعية ٥/ ٣٨
- كفالة دين على ميت مفلس، حكمها عند الحنفية ١٠/ ٦٢
- كفالة الصبي والمجنون، عدم صحتها ٥/ ٣٠
- كفالة العبد، حكمها ٥/ ٣٠
- الكفالة عن الغائب أو المحبوس، جوازها ٥/ ٣١
- الكفالة عن الغائب، جوازها في رواية عن أبي يوسف وهو رأي الجمهور ٥/ ٣٢
- الكفالة في الحدود والقصاص، عدم جوازها عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٥/ ٢٤، ٥/ ٣٦
- كفالة كفيل ثان للكفيل الأول بالمال، جوازها ٥/ ٢٣
- الكفالة لمجهول ١١/ ٩٦
- الكفالة لو كفل إنسان بنفس رجل وقال: إن لم أوافك به غداً فعلي ألف ليرة، حكمها عند الحنفية ٥/ ٢٨
- كفالة المحجور عليه لسفه، عدم صحتها ٥/ ٣٠
- كفالة المرأة في الديون، حكمها عند المالكية ٥/ ٣٠
- كفالة المصرف لأحد عملائه، جوازها ٤/ ٤٨٧
- الكفالة المضافة إلى وقت في المستقبل، جوازها عند الحنفية ٥/ ٢٩
- الكفالة المطلقة ١١/ ٩٥
- الكفالة من الصبي، عدم صحتها ٤/ ٦١٥
- كفالة النفس في الحدود الخالصة للآدمي، حكمها عند الشافعية ٥/ ٣٦
- كون أجل الكفالة مماثلاً لأجل الدين أو أزيد منه أو أنقص، جوازه ٥/ ٢٥
- كون الدين المكفول به لازماً صحيحاً، اشتراطه ٥/ ٣٧
- كون الضامن ممن يجوز تصرفه في ماله، اشتراطه ٥/ ٢٤
- كون الضمان أو الكفالة تبرعاً دون مقابل ١١/ ٣٥٤
- كون الضمان بإذن المضمون عنه، عدم اشتراطه عند مالك ورواية عن أحمد ٥/ ٤٦
- كون العين مضمونة بنفسها، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٣٣
- كون لفظها يدل على الالتزام صراحة أو كناية، اشتراطه ٥/ ٢٩
- كون المضمون ممن تصح فيه النيابة، اشتراطه ٥/ ٢٤
- كون المكفول به مضموناً على الأصيل، اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٣٣
- كون المكفول به مقدور الاستيفاء من الكفيل، اشتراطه ٥/ ٣٥
- كون المكفول عنه قادراً على تسليم المكفول به، اشتراطه عند أبي حنيفة ٥/ ٣١
- كون المكفول عنه معروفاً عند الكفيل، اشتراطه ٥/ ٣١
- كون المكفول له عاقلاً، اشتراطه عند أبي حنيفة ومحمد ٥/ ٣٣
- كون المكفول له معلوماً، اشتراطه عند الحنفية والشافعية ٥/ ٣٢
- كيفية مطالبة الكفيل بالعين بتسليمها ٥/ ٤٠
- كيفية مطالبة الكفيل بالنفس بإحضار المكفول بنفسه، عند الحنفية ٥/ ٣٩
- كيفية مطالبة الكفيل بالنفس بإحضار المكفول بنفسه، عند الشافعية ٥/ ٤٠
- ما يأخذه كفيل الإقامة والسفر زيادة عن أجر عمله أو ما غرمه، حرمته ٥/ ٥٧
- المراد بالفعل المكفول به ٥/ ٣٣
- مشروعيتها ٥/ ٢٠
- المضمون له، اعتباره ركناً خامساً من أركانها، عند الشافعية ٥/ ٢٤
- مطالبة الدائن لكفيل إذا تعذرت مطالبة الأصيل، عند مالك ٥/ ٤٠
- معرفة المكفول عنه، عدم اشتراطها عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٣١
- معلومية المضمون به، اشتراطها ٥/ ٣٩
- معنى ضمان الدرك أو ضمان العهدة ٥/ ٥٢
- المكان الذي لا يبرأ الكفيل بتسليم النفس المطالب بها فيه ٥/ ٤٥
- مكان تسليم المكفول به في الكفالة بالنفس ٥/ ٣٥، ٥/ ٤٤
- ملازمة الكفيل للأصيل بالمال المكفول به إن لوزم ٥/ ٥٠
- منع الزوجة من كفالة النفس إلا بإذن زوجها، عند المالكية ٥/ ٣٥
- موت الأصيل والكفالة مؤجلة، حكمها عند الحنفية والمالكية والشافعية ٥/ ٢٦

- موت الكفيل والدين مؤجل، حكمها عند الحنفية والمالكية والشافعية ٥/ ٢٦
- نوعاها ٥/ ٢٤
- هبة الدائن المال للأصيل، حكمها ٥/ ٤٧
- هبة الدائن المال للكفيل، حكمها ٥/ ٤٧
- هبة الدين للكفيل، صحتها ٥/ ٢٢
- هبة الكفيل ما ضمنه للأصيل، حكمها ٥/ ٤٨
- وجود كفيلين لدين واحد، حكمها ٥/ ٣٩
- وراثة حق الكفالة بالدين ١٠/ ٢٦
- وقوعها قبل نشوء الحق، حكمه ٥/ ٨١

■ الكفالة التجارية

- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الكفالة التجارية ٩/ ٧٤٠

■ الكفاية

- اشتراط الكفاية في العامل على الزكاة ١٣/ ٤٥٣

■ الكفر

- إجراء كلمة الكفر مكرهاً ١٠/ ٤٤٦
- اختلاف مفهوم الكفر بين الاعتقادي والعملي ١٢/ ٣٧٥
- أخذ الجزية من كل كافر ما عدا عبدة الأوثان عند الحنفية ٧/ ٦٩٨
- أخذ الجزية من كل كافر ومن أهل الكتاب وعبدة الأصنام عند المالكية ٧/ ٦٩٩
- أدلة من أجاز من الفقهاء أخذ الجزية من كل من هو ليس بمسلم ٧/ ٧٠٥
- أساس التكفير المتفق عليه ١٣/ ٧٥٢
- إكراه الأسير المسلم على الكفر ٧/ ٤٢٩
- أمثلة من المكفرات القولية والفعلية ١٣/ ٧٥٥
- الباعث على القتال في الفقه الإسلامي ليس الكفر إنما العدوان والحرابة ودفع العدوان ٧/ ٧٢٤، ١٢/ ٧٠١
- تأثير الإكراه في الحكم بالردة ١٠/ ٤٤٨
- تحكيم الكافر ١٢/ ٧٢٣
- تطبيق أحكام الإسلام دون تفرقة بين دار الإسلام ودار الحرب أو دار الكفر ١١/ ٢٥٢
- تعزية الكافر ١٢/ ٧٧٥
- التقصير في أداء الفرائض فسق ومعصية وكبيرة ولكن لا يحكم بكفره ١٣/ ٧٥٣
- تنفيذ حكم القاضي أو المحكم غير المسلم للضرورة ١٢/ ٧٢٤
- تورط بعض الناس في الحكم بكفر الآخرين ١٣/ ٧٤٨
- حرمة تكفير المسلم لمسلم آخر لاعتقاده ما فيه خلاف أو تأويل معتبر ١٢/ ٣٧١
- حرمة وصف دولة أو جماعة أو أتباع مذهب بالكفر والضلال ١٣/ ٧٥٠
- حرية الإنسان في اختيار الإيمان والكفر ١٣/ ٧٩٩
- دخول غير المسلم الحرم المكي ٧/ ٢٩٦
- دخول غير المسلم المساجد ٧/ ٢٩٦
- دعوة الكافر للإسلام ١٢/ ٧٧٤
- عدم الجزم بكفر الآخر بسبب الشبهات ١٣/ ٧٥٠
- عدم جواز التكفير الجماعي ١٢/ ٣٧٥
- عدم زوال الوصف بالإسلام إلا بإنكار المعلوم من الدين بالضرورة ١٢/ ٣٦٩
- عدم وجود تناقض بين الآيات التي تأمر بالقتال والآيات التي تطالب بالعفو والصفح عن الكفار ٧/ ١٠٨
- العلاقة مع الفرق المخالفة التي لم تصل إلى مرحلة الكفر أو الضلال ١٢/ ٧٥١
- علة الجهاد الكفر أو إطاقة القتال ونكاية المسلمين ٧/ ٥٢٩
- علة القتال في الإسلام هو الحرابة أو العدوان وليس الكفر ٧/ ١٢٤، ١٢/ ٤٧٤
- فسق العاصي وعدم الحكم بكفره أو تكفيره ١٣/ ٧٥١
- قول من قال: موجب القتل في القتال هو الكفر وجواز قتل الراهب والمقعد والأعمى عندهم ٧/ ١٠٥
- كفر الصبي المميز ١٣/ ٥٥٩
- الكفر لمن أكره على ذلك ١٢/ ٢٢٧
- كفر من أحل حلالاً أو حرم حراماً أو أنكر ما علم من الدين بالضرورة ١٢/ ٣٧٤
- كفر من أنكر وجود الله ١٢/ ٣٧٤
- كفر من لم يطبق الشريعة ١٢/ ٣٧٧
- المخالفة في الدين أو الكفر وارتباطها بمشروعية الحرب أو الجهاد عند الشيباني والأوزاعي ١٢/ ٦٤٧
- من أنواع الكفر كفر النعمة ١٢/ ٣٧٧
- مناط القتال هو الحرابة والعدوان وليس الكفر ٧/ ١٠٣
- نفقة الابن المسلم على أبيه الكافر ١٢/ ٧٦٩
- انظر أيضاً: الكافر

■ الكفن

- إزار الكفن صفته عند الحنفية ٢/ ٤١٧
- اشتراط كونه طاهراً وساتراً ٢/ ٤١٦
- أفضله للرجل عند الحنابلة ٢/ ٤٢٠

- أفضله للرجل عند الشافعية ٢/ ٤١٩
- أفضله للرجل والمرأة عند المالكية ٢/ ٤١٩
- أفضله للمرأة عند الحنابلة ٢/ ٤٢٠
- أفضله للمرأة والخنثى عند الشافعية ٢/ ٤٢٠
- أقله ٢/ ٤١٧
- أقله عند الحنفية ٢/ ٤١٧
- أقله عند الشافعية ٢/ ٤١٩
- أقله وأكثره عند المالكية ٢/ ٤١٩
- أكثره ٢/ ٤١٦
- أنواعه عند الحنفية ٢/ ٤١٧
- تبخيره بالعود وتراً ندبه ٢/ ٤٢٢
- تجميره ولو لمحرم، ندبه عند المالكية والحنفية ودليلهم ٢/ ٤٢٢
- تحسين الكفن، وجوبه عند الحنابلة واستحبابه عند غيرهم ٢/ ٤١٦
- التكفين
  - كيفيته عند الحنابلة ٢/ ٤٢١
  - كيفيته عند الشافعية ٢/ ٤٢٠
- التكفين بالحرير ومنسوج الذهب والفضة حرمته للرجل والمرأة إلا لضرورة عند الحنابلة ٢/ ٤٢١
- التكفين بقميص الحي جوازه عند الحنابلة ٢/ ٤٢١
- تكفين الرجل بالحرير حرمته عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤١٦
- تكفين الرجل كيفيته عند الحنفية ٢/ ٤١٨
- تكفين الشهيد، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٩١
- تكفين المرأة بالحرير جوازه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤١٦
- تكفين المرأة كيفيته عند الحنفية ٢/ ٤١٨
- تكفين الميت في ملبوس مثله في الجمع والأعياد مالم يوص بدونه ندبه عند المالكية ٢/ ٤١٦
- تكفين الميت في ملبوس مثله في الجمع والأعياد مالم يوص بدونه وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٤١٦
- تكفين الميت، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٤٠٨
- جواز أن يكون من الحرير والمعصفر والمزعفر للنساء عند الحنفية ٢/ ٤١٨
- الخمار في الكفن للمرأة صفته عند الحنفية ٢/ ٤١٧
- الخمار ندبه في الكفن للمرأة عند المالكية ٢/ ٤١٩
- الزيادة على الكفن الواحد ندبه ٢/ ٤٢٢
- ستره لجميع البدن إلا رأس المحرم عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤١٧
- السقط، غسله وتكفينه ودفنه دون الصلاة عليه إن لم تظهر عليه أمارات الحياة عند الشافعية ٢/ ٤٠٩
- السقط يغسل ويكفن ويدفن وإن لم تظهر عليه أمارات الحياة عند الحنفية والشافعية ٢/ ٤٠٩
- شهيد الآخرة، كفنه حكمه ٢/ ٤٩٢
- الشهيد، تكفينه في ثيابه عند الحنفية ٢/ ٤٩٠
- صفته ٢/ ٤١٦
- صفته عند الحنابلة ٢/ ٤٢٠
- صفته عند الشافعية ٢/ ٤١٩
- صفته عند المالكية ٢/ ٤١٩
- عدم تكفين المرأة بالحرير عند الحنابلة ٢/ ٤١٦
- عدم المغالاة فيه ٢/ ٤٢٣
- العمامة في الكفن كراهتها عند الحنفية ٢/ ٤١٨
- القميص في الكفن صفته عند الحنفية ٢/ ٤١٨
- كراهة أن يكون من الحرير والمعصفر والمزعفر للرجال عند الحنفية ٢/ ٤١٨
- كراهة كونه من الحرير إن وجد غيره للرجل عند المالكية ٢/ ٤١٩
- كفن الرجل الواجب فيه ما يستر العورة والباقي سنة عند المالكية ٢/ ٤١٨
- كفن السنة صفته عند الحنفية ٢/ ٤١٨
- كفن الضرورة للرجل والمرأة عند الحنفية ٢/ ٤١٧
- كفن الكفاية عند الحنفية ٢/ ٤١٧
- كفن المرأة
  - صفته عند الحنفية ٢/ ٤١٨
  - الواجب فيه عند المالكية ٢/ ٤١٩
- كونه أبيض من قطن أو كتان ندبه ٢/ ٤٢٢
- كونه من الحرير للمرأة، جوازه مع الكراهة عند الشافعية ٢/ ٤١٩
- كونه من الحرير والمزعفر للرجل حرمته إن وجد غيره عند الشافعية ٢/ ٤١٩
- كيفية تحسينه عند الحنابلة ٢/ ٤٢٢
- كيفية تحسينه عند الشافعية ٢/ ٤٢٣
- كيفية تحسينه عند المالكية والحنفية ٢/ ٤٢٣
- اللفافة في الكفن، صفته عند الحنفية ٢/ ٤١٧
- ما يندب فيه ٢/ ٤٢١
- نبش القبر إن كان الكفن مغصوباً حكمه ٢/ ٤٦٥
- نبش قبر الميت بعد الدفن للتكفين، حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٦٦
- ندب تحسينه ٢/ ٤٢٢
- ندب كونه وتراً ٢/ ٤٢٢
- وصية الميت بإسقاط الكفن عدم تنفيذها ٢/ ٤١٦

Obeikandl.com

■ **الكلأ**
- تعريفه ٥/ ٣٨٠
- حكمه ٥/ ٣٨٠، ٥/ ٤١٥، ١٠/ ٧٧
- الكلأ إن كان مستنبتاً في أرض مملوكة، حكمه ٥/ ٤١٦
- معناه ١٠/ ٧٧

■ **الكلام**
- لطف الكلام وحسن الخطاب من متطلبات العمل الصالح ٧/ ١٤٧

■ **الكلب**
- اصطحابه في السفر، حكمه ٣/ ٣٧٠
- اعتباره مالاً عند الحنفية ٤/ ٢١٧
- إهداء الكلب، جوازه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
- البيع بثمن محرم كالخمر والخنزير من البيوع الفاسدة ١١/ ٣٥
- بيع كلاب الصيد والحراسة، حكمه عند المالكية ٤/ ١٥٤
- بيع الكلب
  - بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٥٧، ٤/ ٢١٨
  - بطلانه عند المالكية ٤/ ٢١٨
- بيعه، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩، ٤/ ٢١٨
- جناية الكلب إن كان للحراسة، حكمه ٦/ ٣٤٦
- سؤره
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٤٥
  - حكمه عند المالكية ١/ ٢٤٥
- طهارته
  - حكمها عند الحنفية ١/ ٢٦٢
  - حكمها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٦٣
  - حكمها عند المالكية ١/ ٢٦٣، ٤/ ٢١٨
- نجاسته، حكمها : ١/ ٢٦٢

■ **الكلفة**
- اشتراط استرداد المستصنع ما يحققه الصانع من تخفيض للتكلفة المتوقعة ١٣/ ٣٠٦

■ **الكليات**
- تعريف الكليات والجزئيات ١٢/ ٢٤٨
- انظر: الضروريات

■ **الكمبيالات**
- بيع التقسيط وخصم الكمبيالة ١١/ ٣٣٧
- تداول الكمبيالات بما سمي بجسم الكمبيالة أو خصم الكمبيالة ١١/ ٣٥٥
- تعريف الكمبيالة أو سند الدَّين التجاري ١١/ ٢٣٢
- توثيق الدين بوثيقة تسمى اليوم (كمبيالة) ١١/ ٣٥٥
- حسم الكمبيالات وعلاقته بالربا ١١/ ٢٣٢
- الكمبيالة والسند الإذني أو السند الأمر من أنواع الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٣

■ **الكنز**
- تعريفه ٢/ ٦٩٨، ٢/ ٧٠٢، ٥/ ٣٨١، ٥/ ٣٨٣، ٥/ ٤٥٠، ١٠/ ٧٨
- حكمه ١٠/ ٧٩
- حكمه في القانون المدني السوري ١٠/ ٨٠
- زكاة الكنز، حكمها عند الحنفية ٢/ ٧٠٠
- الكنز الإسلامي
  - تعريفه ١٠/ ٧٩
  - حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٣٨٣، ٥/ ٤٥٧، ١٠/ ٨٠
  - حكمه عند الحنفية ٥/ ٣٨٣، ١٠/ ٧٩
  - حكمه عند المالكية والشافعية والحنابلة ١٠/ ٨٠
- الكنز إن جهل كونه إسلامياً أم جاهلياً، حكمه ٥/ ٤٥٧
- الكنز إن وجد في أرض غير مملوكة في دار الحرب، حكمه ٥/ ٤٥٣
- الكنز إن وجد في أرض مملوكة، حكمه ٥/ ٤٥٣
- الكنز الجاهلي
  - تعريفه ١٠/ ٧٩
  - حكمه ٥/ ٣٨٣، ١٠/ ٧٩
- الكنز الجاهلي إن وجد بأرض مملوكة، حكمه ٥/ ٤٥٧
- الكنز الجاهلي إن وجد في موات أو ملك أحياه، حكمه ٥/ ٤٥٧
- الكنز غير الإسلامي
  - معناه ٥/ ٤٥٣
- الكنز في القانون المدني السوري، حكمه ٥/ ٣٨٤
- الكنز المشتبه فيه، تعريفه ١٠/ ٧٩
- كيفية تمييز الكنز الإسلامي ٥/ ٣٨٣
- كيفية تمييز الكنز الجاهلي ٥/ ٣٨٣
- نوعاه ٥/ ٣٨٣، ١٠/ ٧٩
- هو بمعنى المعدن والركاز عند الحنفية ٢/ ٦٩٨
- الواجب في زكاته ٥/ ٤٥٧

■ **الكنيسة**
- استئجار الكنائس للصلاة، حكمه ٩/ ٤٩٩
- استئجار الكنيسة للصلاة فيها ١٢/ ٥٠
- إسهام المسلم في بناء معابد الكفار، حكمه ٩/ ٥٠١

• بناء المعاهدين الكنائس وترميمها ٧/ ٧٥٧
• تحقيق معالم الصحوة من خلال الإعلام والمساجد والكنائس ١٢/ ٤٨٦
• جواز الصلاة فيها عند الحنابلة ١/ ٨١٤
• دخول المسلم للكنائس والبيع والمعابد المخصصة لغير المسلمين ١٢/ ٧٧٧
• عدم التعرض لكنائس الذميين وخمورهم وخنازيرهم ٧/ ٧١٣
• عدم جواز القتل الجماعي والإبادة الجماعية والتعرض لدور العبادة في الحرب ٧/ ٥١٠
• كراهة الصلاة فيها إلا لضرورة عند غير الحنابلة ١/ ٨١٥

■ **الكهانة**
• الربا ومهور البغي والسحت والرشاوى وأخذ الأجرة على النياحة والغناء والرقص والكهانة من أنواع الكسب المجمع على تحريمها ١١/ ٥٤

■ **الكوليرا**
• كشف الطبيب أسرار مريضه محافظة على الصحة العامة والوقاية منها كوجود أمراض معدية كالكوليرا والإيدز ١٣/ ١٣٠

■ **الكونتراتات**
• أحكام بورصة العقود (الكونتراتات) ١١/ ٤٨٨

■ **الكويت**
• إدارة الإفتاء والبحوث في الكويت من هيئات الإفتاء ١٢/ ٣٨
• الهيئة الشرعية للزكاة التابعة لبيت الزكاة في الكويت ١٢/ ٣٩
• هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي ١٢/ ٣٨

■ **الكيل**
• رد القرض من المكيل أو الموزون أو غيرهما ١١/ ٥٢

■ **اللباس**
• اتخاذ المنطقة وعليها فضة، حكمه ٣/ ٥٤٢
• أنواعه في الصلاة ١/ ٨١٩
• التوسد بالحرير، حكمه ٣/ ٥٤٢
• الثوب الأحمر
إباحته عند الشافعية ١/ ٨١٠
كراهته للرجال عند الحنابلة ١/ ٨١٠
• الثوب الأحمر بقصد الزينة، كراهته عند المالكية ١/ ٨١٠
• الثوب المحدد للعورة، كراهته في الصلاة عند المالكية ١/ ٨١١
• الثوب المعصفر والمزعفر، كراهته للرجال عند الحنفية ١/ ٨١٠
• الثوب النجس، حرمة الصلاة فيه ١/ ٨٢٢
• الصليب في الثوب، كراهته ١/ ٨٠٩
• لبس الحرير للضرورة، حكمه ٣/ ٥٤٢، ٣/ ٥٤٣
• لبس الحرير والتختم بالذهب والفضة، حكمه ٣/ ٥٤١
• لبس الحرير والذهب والفضة للصبيان، حكمه ٣/ ٥٤٣
• لبس الديباج للضرورة، حكمه ٣/ ٥٤٢
• ما يجزىء منه في الصلاة عند الحنابلة والشافعية ١/ ٨١٩
• ما يكره من الثياب في الصلاة عند الحنابلة والشافعية ١/ ٨٢١
• المنسوج من الحرير وغيره، حكمه ٣/ ٥٤٤

■ **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**
• الحاجة الماسة لتفعيل مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأمثالها ٧/ ٥١٩
• اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودورها في إنفاذ القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٥٧
• المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٧/ ٤٦٠

■ **اللحد**
• تعريفه ٢/ ٤٥٩
• الشق أفضل من اللحد إن كانت الأرض رخوة عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤٥٩
• اللحد في القبر إن كانت الأرض صلبة، أفضليته عند الحنفية والمالكية والشافعية ٢/ ٤٥٩
• وضع اللبن على اللحد ٢/ ٤٦٠

■ **اللحم**
• تناول لحوم البشر عند الضرورة القصوى ١٠/ ٤٣٨
• حكم اللحوم المستوردة ٩/ ٦٢٨

■ **اللحية**
• أخذ الحاج من لحيته، حكمه ٣/ ٢٤٨
• إرخاؤها، حكمه ١/ ٣٩٦، ١/ ٣٩٩
• إعفاء اللحية من خصال الفطرة ٣/ ٥٦٠
• إعفاء اللحية وقص الشارب، حكمه ٣/ ٥٦٠
• تخليلها في الوضوء ١/ ٣٤٢
• حلقها، حكمه عند الحنفية والشافعية ١/ ٣٩٧

obeikandl.com

- حلقها حكمه عند المالكية والحنابلة ١/ ٣٩٧
- غسل مسترسل اللحية في الوضوء، حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣١٧
- غسل مسترسل اللحية في الوضوء، حكمه عند المالكية والحنفية ١/ ٣١٨
- غسل الوجه في الوضوء إذا كانت اللحية كثيفة، حكمه ١/ ٣١٧

■ **اللعان**

- آثاره ٨/ ٥٥٠
- إبدال لفظة بمعناها من لفظات اللعان الواردة في القرآن، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٥٣٨
- الاتفاق على نزول آيات اللعان بعد آية قذف المحصنات ٨/ ٥٣٣
- إتيان كل من الزوجين بصورة اللعان كما حددها القرآن، اشتراطه ٨/ ٥٣٧
- أركانه عند الجمهور ٨/ ٥٣٤
- استثناء الزوج من حكم آية القذف ٨/ ٥٣٣
- استكمال لفظات اللعان الخمس، اشتراطه ٨/ ٥٣٧
- الإسلام في الزوج، اشتراطه، عند المالكية ٨/ ٥٣٥
- الإسلام في المتلاعنين، عدم اشتراطه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٥٣٥
- الإشارة من كل واحد منهما إلى صاحبه إن كان حاضراً وتسميته ونسبته إن كان غائباً، اشتراطه ٨/ ٥٣٨
- اشتراط شروط الشهادة فيه، عند الحنفية ٨/ ٥٤٩
- اعتبار لعان هلال بن أمية وزوجته أول لعان في الإسلام، عند الجمهور ٨/ ٥٣٢
- اعتباره أيماناً، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٥٤٩
- اعتباره شهادات مؤكدة بالأيمان، عند الحنفية ٨/ ٥٤٩
- ألا ينقص عدد حاضريه عن أربعة، استحبابه ٨/ ٥٣٨
- إن كان أحد الزوجين غير مكلف، حكمه ٨/ ٥٣٥
- انتفاء نسب الولد باللعان إن كان لنفي النسب ٨/ ٥٥٢
- انفساخ الزواج به ٨/ ١٥٦
- إيجابه للتحريم المؤبد عند الجمهور وأبي يوسف ١٠/ ٣٠٧
- إيجابه للتحريم المؤقت عند أبي حنيفة ومحمد ١٠/ ٣٠٧
- بداءة الزوج باللعان، وجوبه، عند الجمهور ٨/ ٥٤٤
- بقاء أهلية الزوجين للشهادة إلى وقت صدور الحكم القضائي بالتفريق، اشتراطه عند الحنفية ٨/ ٥٥٤
- بينونة المرأة بلعان الزوج، عند الشافعية ٨/ ٥٥٤
- تحديد الزوجة المقصودة باللعان أثناء التلفظ به، اشتراطه ٨/ ٥٤٣
- التحكيم في اللعان ١٢/ ٧١٨
- الترتيب بين ألفاظه، اشتراطه ٨/ ٥٣٨
- ترجيح رأي الجمهور باعتبار اللعان أيماناً ٨/ ٥٥٠
- تعجيله بعد علمه بالحمل أو الولد، اشتراطه عند المالكية ٨/ ٥٣٩
- تعريفه ٨/ ٥٢٩، ١٣/ ٧٣
- تغليظ اللعان في الزمان والمكان، سنيته عند المالكية والشافعية والحنابلة ٨/ ٥٤٥
- تغليظ اليمين فيه بالمكان، حكمه عند المالكية ٦/ ٥١٢
- التفريق باللعان ٨/ ٥٢٨
- التفريق بين المتلاعنين ولو خرج أحدهما عن أهلية الشهادة عند الجمهور ٨/ ٥٥١
- التفريق بين المتلاعنين ولو كذب الرجل نفسه عند الجمهور ٨/ ٥٥١
- تفريق القاضي بين المتلاعنين، عند الحنفية ٨/ ٥٥١
- تكذيب الملاعن نفسه قبل لعان المرأة، حكمه ٨/ ٥٤٨
- تكذيب نافي الولد نفسه بعد نفي الولد وبعد اللعان، حكمه ٨/ ٥٤٨
- تلاعن الزوجين وهما قائمان، سنيته ٨/ ٥٤٤
- التلفظ بنفس ألفاظ النص القرآني في أيمان اللعان، اشتراطه عند المالكية ٨/ ٥٣٩
- ثبوت نسب ولد الملاعنة، حكمه عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ٥٥١
- حالات سقوطه عند الحنابلة ٨/ ٥٥٣
- حد الزنا، سقوطه عن الزوجة باللعان ٨/ ٥٥٠
- حد القذف، سقوطه عن الزوج باللعان ٨/ ٥٥٠
- الحرمة المؤبدة بين المتلاعنين، عند الجمهور ٨/ ٥٥١
- حصول الفرقة بلعان الزوج، عند الشافعي ٨/ ٥٥٢
- حصوله بإشراف الحاكم، عند الحنابلة ٨/ ٥٢٩
- حضور جماعة اللعان، اشتراطه عند المالكية ٨/ ٥٣٨
- حضور جماعة من المسلمين اللعان، سنيته ٨/ ٥٤٤
- حق الزوج في لعان من لا يجب الحد بقذفها ٨/ ٥٤٧
- خلاصة رأي الفقهاء في نفي الولد ٨/ ٥٣١
- خلاصة شروط المتلاعنين، عند الحنفية ٨/ ٥٣٦
- دور القاضي فيه ٨/ ٥٤٤
- رجوع الزوج عنه، حكمه ٨/ ٥٤٨
- ركنه عند الحنفية ٨/ ٥٣٣

Obeikandl.com

- زمانه ومكانه ٨/ ٥٤٥
- سبب تخصيص اللعن بالزوج والغضب بالمرأة ٨/ ٥٤٣
- سبب تسميته ٨/ ٥٢٩
- سبب تسمية شهادة مع أنه يمين، عند الجمهور ٨/ ٥٤٩
- سبب نزول آيات اللعان ٨/ ٥٣٢
- سببه
قذف الرجل زوجته قذفاً يوجب حد الزنا لو قذف أجنبية ٨/ ٥٢٩
نفي الحمل أو الولد ولو من وطء شبهة أو نكاح فاسد ٨/ ٥٣٠
- سقوط حد القذف باللعان بين الزوجين ٦/ ٤٠
- سقوطه
بموت الزوج بعد لعانه وقبل لعانها، عند الحنابلة ٨/ ٥٥٤
بموت الزوج قبل اللعان أو قبل تمامه، عند الحنابلة ٨/ ٥٥٤
- سقوطه بتصديق المرأة الزوج في القذف، عند الحنفية ٨/ ٥٥٣
- سقوطه بتصديق المرأة زوجها في القذف أو عفوها أو سكوتها، عند الحنابلة ٨/ ٥٥٣
- سقوطه بتكذيب الزوج نفسه، عند الحنفية ٨/ ٥٥٣
- سقوطه بطروء عارض من عوارض الأهلية، عند الحنابلة ٨/ ٥٥٣
- سقوطه بعد وجوبه بالبينونة، عند الحنفية ٨/ ٥٥٢
- سقوطه بعد وجوبه بطروء عدم أهلية اللعان، عند الحنفية ٨/ ٥٥٢
- سقوطه بموت شاهد القذف أو غيبته، عند الحنفية ٨/ ٥٥٢
- السكنى للملاعنة الحامل، وجوبها عند المالكية ٨/ ٦٢٤
- شرطا صحة اللعان ونفي الولد، عند المالكية ٨/ ٥٣١
- شروط صحة إجراء اللعان في ذاته ٨/ ٥٣٧
- شروط المتلاعنين ٨/ ٥٤٩
عند الحنفية ٨/ ٥٣٤
عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٥٣٥
عند المالكية ٨/ ٥٣٥
- شروط وجوبه، عند الحنفية ٨/ ٥٣٤
- شروطه ٨/ ٥٣٤
عند الحنابلة و الشافعية ٨/ ٥٣٦
- شهادة الأصل الملاعن لفرعه المنفي، حكمه ٨/ ٥٥٢
- شهادة الولد المنفي لأصله الملاعن، حكمه ٨/ ٥٥٢
- عدم اشتراط شروط الشهادة فيه، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٥٥٠
- عدم حكم القاضي فيه إلا بعد ثبوت نكاح الزوجين، سنيته ٨/ ٥٤٤
- عدم وطء الزوجة بعد رؤيتها تزني أو بعد علمه بذلك، اشتراطه عند المالكية ٨/ ٥٣٨
- عودة الرجل عن إكذاب نفسه، حكمه ٨/ ٥٤٨
- عودة الملاعنة إلى الزوجية إن صدقت زوجها، عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ٥٥١
- عودة الملاعنة إلى الزوجية بتكذيب الرجل نفسه، عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ٥٥١
- عودة الملاعنة إلى الزوجية بخروج أحد الزوجين عن أهلية الشهادة، عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ٥٥١
- فسخ النكاح بسببه ١٠/ ٣٠٧
- القذف، وقوعه باللفظ الصريح أو ما يجري مجرى الصريح ٨/ ٥٣٠
- القضاء في اللعان بالنكول عن اليمين، حكمه ٦/ ٥٢٢
- كونه بعد طلب القاضي، اشتراطه ٨/ ٥٣٧
- كيفيته ٨/ ٥٤٢
- كيفية ثبوت القذف ٨/ ٥٣٠
- كيفية نفي الولد ٨/ ٥٣٠
- لا ينتفي نسب الولد في الزواج الصحيح إلا باللعان، عند الحنفية ٨/ ٦٤٦
- لحاق النسب بالزوج عند انتفاء اللعان ٨/ ٥٤٨
- لحاقه بالمعتدة من طلاق رجعي ٨/ ٥٣٤
- لعان الأخرس، حكمه ٨/ ٥٥٠
- لعان الأعمى، حكمه ٨/ ٥٥٠
- اللعان بعد إثبات القذف، حكمه عند الشافعية ٦/ ٤٠
- اللعان بين زوجين أحدهما عبد، حكمه ٨/ ٥٣٥
- اللعان بين زوجين أحدهما كافر، حكمه ٨/ ٥٣٥
- اللعان بين غير زوجين، حكمه ٨/ ٥٣٥
- اللعان بين كافرين، حكمه ٨/ ٥٣٥
- لعان الزوجة سواء دخل بها أو لم يدخل، صحته ٨/ ٥٣٦
- اللعان في النكاح الفاسد، حكمه ٨/ ٥٢٩
- لعان المحدود في قذف، حكمه ٨/ ٥٣٥
- لغته ٨/ ٥٣٧
- ما يبطل به حكم اللعان بعد وجوده قبل التفريق، عند الحنفية ٨/ ٥٥٤
- ما يترتب على نفي النسب ٨/ ٥٥٢
- ما يجب عند نكول أحد الزوجين عن اللعان أو رجوعه عنه ٨/ ٥٤٦

Orefkan.com

• ما يسقط اللعان بعد وجوبه، عند الحنفية ٨/ ٥٥٢
• ما يقوله الزوجان في نفي الولد في لعانهما ٨/ ٥٤٢
• متى يجب التعزير على الزوج عند امتناعه عن اللعان ٨/ ٥٤٧
• المدة بين الوطء والولادة التي يلزم فيها نفي الولد، عند الشافعية ٨/ ٥٤٠
• مدى الاستفادة من البصمة الوراثية لمنع اللعان ١٣/ ٧٣
• مشروعيته ٨/ ٥٣٢
• مكان لعان الذمي والمجوسي ٨/ ٥٤٥
• من يصح لعانه، عند الشافعية ٨/ ٥٣٥
• مندوباته ٨/ ٥٤٤
• منشأ الخلاف في حكم لعان محدود القذف والأخرس والكافر ٨/ ٥٤٩
• منشأ الخلاف في حكم نكول الزوج عن اللعان ٨/ ٥٤٧
• موافقة الحنابلة للحنفية في حكم امتناع الزوجة عن اللعان ٨/ ٥٤٦
• الموجب الأصلي لقذف الزوجة، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٥٤٧
• الموجب الأصلي لقذف الزوجة، عند الحنفية ٨/ ٥٤٧
• النفقة والسكنى في العدة للملاعنة، وجوبها عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ٥٥١
• نفي الحمل
حكمه عند الحنابلة والحنفية ٨/ ٥٣١
شرطاه عند المالكية ٨/ ٥٤٠
• نفي الحمل وانتظار وضعه، حكمه عند الشافعية ٨/ ٥٣١
• نفي الولد
شروطه، عند الحنابلة ٨/ ٥٤١
شروطه عند الحنفية ٨/ ٥٣٩
وقته عند الجمهور ٨/ ٥٣١
وقته عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٥٣١، ٨/ ٥٣٩
• نكول أحد الزوجين عن اللعان، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٥٤٦
• نكول الزوج عن اللعان، حكمه ٨/ ٥٥٠
• نكول الزوج عن اللعان، حكمه عند الحنفية ٨/ ٥٤٦
• نكول الزوجة عن اللعان، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٥٤٦
• نوع الفرقة بسبب اللعان، عند أبي حنيفة ومحمد ٨/ ٥٥١
• نوع الفرقة بسبب اللعان، عند الجمهور وأبي يوسف ٨/ ٥٥٢
• هل ألفاظ اللعان شهادات أم أيمان ٨/ ٥٤٩
• وجود ولد بين الزوجين في نكاح فاسد، اشتراطه لصحة اللعان لنفي الولد، عند الجمهور ٨/ ٥٣٤
• الوطء والاستمتاع بين الزوجين تحريمه بعد التلاعن ٨/ ٥٥١
• وعظ القاضي لكل من الزوجين قبل اللعان، سنيته ٨/ ٥٤٤
• وقت نفي الولد ٨/ ٥٣٠
• وقوع الفرقة باللعان بين الزوجين، عند المالكية والحنابلة ٨/ ٥٥١
• وقوعه بحضور القاضي أو نائبه، اشتراطه ٨/ ٥٣٧
• وقوعه بمحضر جماعة، استحبابه، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٥٣٨
• وقوعه بين الزوجين في النكاح الصحيح والفاسد، عند المالكية ٨/ ٥٣٤
• وقوعه حال قيام الزوجية ٨/ ٥٣٤
• الوكالة، عدم صحتها فيه ٤/ ٧٥٩
• ولد اللعان، ميراثه، حكمه ٩/ ٤٢٠

■ **اللقاح**
• بيع اللقاحات المصنعة ١١/ ١٣٣

■ **اللقطة**
• إجبار الملتقط على ردها بذكر علامتها دون بينة، حكمه عند الحنفية والشافعية ٥/ ٦٤٠
• إجبار الملتقط على ردها بذكر علامتها دون بينة، حكمه عند المالكية والحنابلة ٥/ ٦٤٠
• اختلاف حكم أخذها حسب النية ١/ ١٣٩
• اختلاف حكم التقاطها باختلاف الزمان ٥/ ٦٣٥
• أخذ الملتقط كفيلاً من صاحبها عند ردها، حكمه ٥/ ٦٤٠
• أخذها حسب اختلاف النية حكمه ١/ ١٣٩
• أخذها من غير تعريف إن كانت تافهة ٥/ ٦٣٧
• الإشهاد على أخذها ليحفظها ويردها إلى صاحبها، حكمه ٥/ ٦٣١
• الإشهاد عليها، استحبابه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦٣١
• اعتبارها وديعة ٥/ ٦٣١
• التقاط لقطة الحج، حكمه ٥/ ٦٣٥
• التقاطها
استحبابه عند الحنفية والشافعية ٥/ ٦٣١
حكمه عند المالكية والحنابلة ٥/ ٦٣١

obeikandl.com

- التقاطها لمن لم يثق بأمانة نفسه، حكمه عند الحنفية والشافعية ٥/ ٦٣١
- امتلاك الملتقط بتحديد قصد التملك، عند المالكية ٥/ ٦٤٢
- امتلاك الملتقط لها باختياره بلفظ من ناطق، عند الشافعية ٥/ ٦٤٢
- انتفاع الملتقط الفقير بها بعد سنة، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٤١
- الإنفاق عليها دون إذن الحاكم، حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٣٩
- البينة لدفعها إلى مدعيها، عدم اشتراطها عند المالكية والحنابلة ٥/ ٦٤٠
- ترجيح دفعها إلى مدعيها إذا وصفها دون بينة ٥/ ٦٤٠
- ترجيح رأي الشافعية في حكم نفقات تعريفها ٥/ ٦٣٩
- تصرف القاضي في الضالة ٥/ ٦٣٩
- التعريف بها ٥/ ٦٣٥
- تعريف لقطة الحرم، حكمه عند الشافعية ٥/ ٦٤٣
- تعريفها ٥/ ٦٢٦
  وجوبه عند الجمهور غير الشافعية ٥/ ٦٣٦، ٥/ ٦٣٠، ٥/ ٦٣٦
- تعريفها في المسجد الحرام، حكمها عند الشافعية ٥/ ٦٣٨
- تملكها بعد تعريفها سنة، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦٤٢
- تملكها بعد تعريفها سنة، حكمها عند الحنفية ٥/ ٦٤١
- حق الملتقط في حبس اللقطة ١٠/ ٣٣١
- خلاصة حكمها ٥/ ٦٣٠
- دخولها في ملك الملتقط بعد التعريف، حكمها عند الحنابلة ٥/ ٦٤٢
- رد الجمهور لأدلة الحنفية في التصدق باللقطة ٥/ ٦٤٢
- زكاة الركاز حكمها كاللقطة إن وجد عليه علامة إسلام ٢/ ٧٠٧
- سبب تسميتها ٥/ ٦٣٠
- شرط رد اللقطة إلى صاحبها ٥/ ٦٤٠
- الضمان برد اللقطة إلى مكانها، وجوبه ٥/ ٦٣٣
- ضمان ضالة الغنم، حكمه عند الجمهور ٥/ ٦٣٦
- ضمان الملتقط لها إن أكلها ثم ظهر صاحبها ٥/ ٦٤٢
- ضمانها ١/ ١٣٩
- عدم إنشادها في المسجد ٥/ ٦٣٨
- عدم التفريق بين لقطة الحل ولقطة الحرم ٥/ ٦٤٣
- عدم وجوب تعريفها، لمن أراد حفظها عند أكثر الشافعية ٥/ ٦٣٦
- كيفية التعريف عنها في أيامنا ٥/ ٦٣٨
- كيفية تعريفها أثناء السنة، عند الشافعية ٥/ ٦٣٨
- لفظها ٥/ ٦٣٠
- لقطة الإبل، عدم جوازها ٥/ ٦٣٤
- لقطة الأموال غير الإبل، جوازها ٥/ ٦٣٤
- اللقطة إن امتنع صاحبها عن دفع نفقتها للملتقط، حكمها ٥/ ٦٣٩
- اللقطة إن دفعها الملتقط إلى غيره بغير إذن القاضي، حكمها ٥/ ٦٣٣
- اللقطة إن عرف صاحبها بعد التصدق أو الانتفاع بها، حكمها عند الحنفية ٥/ ٦٤١
- اللقطة إن كانت مما يتسارع إليها الفساد، حكمها عند الشافعية ٥/ ٦٣٧
- اللقطة إن هلكت في يد الملتقط بعد الإشهاد عليها، حكمها ٥/ ٦٣٣
- اللقطة إن هلكت ولم يشهد عليها، حكمها ٥/ ٦٣٣
- لقطة الحرم، حكمها ٣/ ٣٥١
- لقطة الحيوان، حكمها عند غير الشافعية ٥/ ٦٣٣
- لقطة مكة، حكمها ٥/ ٦٣٥
- مدة تعريفها ٥/ ٦٣٦
- مدة تعريفها في رواية عن أبي حنيفة ٥/ ٦٣٧
- معنى الضالة ٥/ ٦٣٣
- مقدار الشيء الحقير الذي لا يعرف به ٥/ ٦٣٧
- مكان تعريفها ٥/ ٦٣٨
- ملكية الركاز كاللقطة، إن وجد في مسجد أو شارع حكمها عند الشافعية ٢/ ٧٠٤
- من أخذها ثم ردها إلى مكانها الذي أخذها منه، حكمها ٥/ ٦٣٢
- من يتصدق عليهم باللقطة بعد تعريفها سنة، عند الحنفية ٥/ ٦٤١
- نفقات تعريفها، حكمها ٥/ ٦٣٨
- نفقتها إن استأذن الملتقط الحاكم أو أشهد على النفقة، حكمها عند الشافعية ٥/ ٦٣٩
- نوعاها ٥/ ٦٣٣
- واجد ضالة الغنم في مكان قفر، حكمه ٥/ ٦٣٦
- يد الملتقط، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦٣١
- يد الملتقط يد أمانة أم يد ضمان ١٠/ ٨٠٣

■ اللقيط

- أحكام اللقيط ١٣/ ٦١٠
- ادعاء امرأتين أنه ابنهما ولإحداهما بينة، حكمه ٥/ ٦٢٩

obeikandl.com

- ادعاء امرأتين أنه ابنهما ولهما بينة، حكمه ٥/ ٦٢٩
- ادعاء امرأة ذات زوج أو اللقيط ابنها، حكمه ٥/ ٦٢٩
- ادعاء امرأة لا زوج لها أن اللقيط ابنها، حكمه ٥/ ٦٢٩
- ادعاء نسبه، حكمه ٥/ ٦٢٨
- ادعاء نسبه من مسلم وذمي، حكمه ٥/ ٦٢٨
- إرث اللقيط لمن التقطه، عند ابن تيمية وفي رواية أحمد ٩/ ٤٢٢
- اعتبار القاضي وليه في نفسه وماله ٥/ ٦٢٦
- اعتبار ملتقطه أولى بإمساكه ٥/ ٦٢٦
- اعتباره أمانة في يد الملتقط ٥/ ٦٢٦
- الإقرار بنسب اللقيط ١٣/ ٦١٤
- الْتقاطه
  - حكمه عند الحنفية ٥/ ٦٢٦
  - حكمه عند غير الحنفية ٥/ ٦٢٦
- إمساك الملتقط للقيط ١٣/ ٦١١
- إنشاء دور رعاية للعناية باللقطاء ١٣/ ٦١٤
- تربية اللقيط وتعليمه دون نسبه إلى الأسرة، حكمه ٨/ ٦٣٩
- تعريفه ٥/ ٦٢٦، ٩/ ٤٢٢، ١٣/ ٦١٠
- حكم الالتقاط ١٣/ ٦١١
- الحكم بإسلامه، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٦٢٨
- الحكم بحريته وإسلامه ٥/ ٦٢٧
- الحكم بحرية اللقيط وإسلامه ١٣/ ٦١٢
- حماية الأطفال واليتامى واللقطاء والمشردين ٩/ ٦٥٩
- خلاصة رأي الحنفية في الحكم بإسلامه ٥/ ٦٢٨
- رعاية اللقيط ومجهول النسب والإحسان إليهما ١٣/ ٥٤٥
- شروط الملتقط ١٣/ ٦١٢
- عدم جواز تبني اللقيط ١٣/ ٦١٤
- عناية الإسلام باللقطاء ١٣/ ٦٠٩
- ما لايملكه الملتقط من ولاية على اللقيط ٥/ ٦٢٦
- معالجة مشكلات اللقطاء ١٣/ ٦١٣
- من يرثه ٥/ ٦٢٧
- من يقبض ديته ٥/ ٦٢٧
- مهر اللقيط إن زوجه الحاكم، حكمه ٥/ ٦٢٧
- نسب اللقيط ١٣/ ٦١٢
- نسبه، حكمه ٥/ ٦٢٨
- نفقته، حكمها ٥/ ٦٢٦، ٥/ ٦٢٧
- وجه الاستحسان في تصديق مدعي نسبه دون بينة ٥/ ٦٢٨
- الولاية على اللقيط ١٣/ ٦١١

■ اللمس

- التفريق بين الصبيان أو البنات حكمه ٣/ ٥٦١
- تقبيل الرجل للرجل، حكمه ٣/ ٥٦٢
- تقبيل المرأة للمرأة، حكمه ٣/ ٥٦٢
- حكمه ٣/ ٥٥٨
- المصافحة بين الرجلين والمرأتين، حكمها ٣/ ٥٦١
- مصافحة المرأة، حكمها ٣/ ٥٥٩
- مصافحة من به عاهة، حكمها ٣/ ٥٦٢
- المضاجعة بين رجلين أو امرأتين أو رجل وامرأة، حكمها ٣/ ٥٦١

■ اللهو

- آلات اللهو، حكمها ٨/ ١٣٢
- تحريش الديكة والحيوانات، حكمه ٣/ ٥٦٧
- الجلوس في الطرقات وأماكن اللهو المباح للحاجة ١٠/ ٥٩٦
- الحداء والشعر، حكمه ٣/ ٥٦٨
- حكمه ٣/ ٥٦٢
- الرقص، حكمه ٣/ ٥٦٥، ٨/ ١٣٣
- سماع الموسيقا، حكمه ٣/ ٥٦٧
- الشعر، حكمه ٣/ ٥٦٨
- ضابط ما يجوز ويحرم من اللهو واللعب عند الشافعية ٣/ ٥٦٧
- العود والعازف، حكمه عند مالك ٣/ ٥٦٦
- الغناء
  - آلاته، حكمها ٣/ ٥٦٤
  - حكمه ٣/ ٥٦٤
  - مجالسه، حكمها ٣/ ٥٦٧
- قول الشعر، حكمه ٣/ ٥٦٨
- اللعب الذي فيه قمار، حكمه ٣/ ٥٦٢
- اللعب الذي لا شرط فيه، حكمه ٣/ ٥٦٣
- اللعب بالحمام، حكمه ٣/ ٥٦٨
- اللعب بالشطرنج، حكمه ٣/ ٥٦٤، ٣/ ٥٦٧
- اللعب بالشطرنج على عوض، حكمه ٣/ ٥٦٤
- اللعب بالنرد، حكمه ٣/ ٥٦٣، ٣/ ٥٦٧
- اللعب بشرط من طرف واحد، حكمه ٣/ ٥٦٣
- اللعب بما فيه الكعبان "النرد" حكمه ٣/ ٥٦٣
- لعب الشدة والورق، حكمه ٣/ ٥٦٧
- اللعب المباح ٣/ ٥٦٦
- اللهو على مال مشروط، حكمه ٣/ ٥٦٧

• المصارعة الحرة والملاكمة، حكمها ٣/ ٥٦٧
• الميسر والقمار، حكمه ٣/ ٥٦٢

■ **اللواط**

• جريمة الزنا واللواط والشذوذ من أنواع الفساد ومن الكبائر ١٢/ ١٣٠
• حد اللائط ٥/ ٨١٣
• حرمة اللواط وهو الشذوذ الجنسي ١٣/ ٦٢٨
• حكمه ٥/ ٧٧٤، ٥/ ٨١٣
• القتل سياسة في اللواطة عند الحنفية والمالكية ٦/ ١٨٧
• القذف باللواط، حكمه ٦/ ٢٥

■ **اللوث**

• اعتبار الإشاعة المتواترة عن القتل لوثاً حكمه عند الشافعية ٦/ ٣٧٣
• أمثلته ٦/ ٣٧٣
• تعريفه ٦/ ٣٧٢
• خلاصة القول فيه ٦/ ٣٧٣
• عدم اعتبار التدمية لوثاً عند غير المالكية ٦/ ٣٧٣
• ما لا يعتبر لوثاً عند الحنابلة ٦/ ٣٧٣

■ **ليلة القدر**

• الحكمة في إخفائها ٢/ ٥٠٥
• الدعاء فيها، استحبابه ٢/ ٥٠٥
• علاماتها ٢/ ٥٠٥
• فضلها ٢/ ٥٠١، ٢/ ٥٠٤
• ليلة القدر، القول فيها "اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني" وإحياؤها، سنيته ٢/ ٥٥٩
• وقتها ٢/ ٥٠٤

■ **الماء**

• الماء المستعمل، تعريفه عند الحنابلة ١/ ٢٣٨
• أدلة من قال بعدم جواز بيع الماء المحرز ٤/ ٢٢٤
• استحباب بذله بغير ثمن ٤/ ٢٢٢
• استهلاك الماء بمكاثرته يحوله من نجس إلى طاهر ١٢/ ٨٣٧
• استهلاك الماء المحرز في أوان خاصة للمضطر، حكمه ٥/ ٤٦٣
• الانتفاع بالماء المحرز في الأواني، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٢٢
• الانتفاع بالماء المملوك لجماعة مخصوصة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٢٢
• الانتفاع بماء الأنهار العامة، حكمه ٥/ ٣٧٢
• الانتفاع بماء الأودية العظام، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٢١
• الانتفاع بماء البحار، حكمه عند الحنفية ٤/ ٢٢١
• الانتفاع بماء الجداول والأنهار الخاصة، حكمه ٥/ ٣٧٣
• الانتفاع بماء العيون والآبار والحياض الخاصة، حكمه ٥/ ٣٧٣
• أنواعه ١/ ٢٢٨
الماء الطاهر غير الطهور ١/ ٢٣٣
الماء النجس ١/ ٢٣٩
• أنواعه عند الحنفية ٤/ ٢٢١
• بيع الماء غير المباح، جوازه عند الجمهور ٤/ ٢٢٣
• بيعه، حكمه ٤/ ٢٢٢
• تركه لمالكه في حال الضرورة إن كان غير كاف، وجوبه ٤/ ٢٢٢
• ثبوت حق الشفة في ماء العيون والآبار والحياض ٥/ ٤٦٤
• ثبوت حق الشفة في ماء العيون والآبار والحياض، عند الشافعية ٥/ ٤٦٤
• حدّ الماء القليل والماء الكثير ١٢/ ٨٣٨
• حكمه إذا خالطه تراب أو ملح في الطهارة والطهورية ١/ ٢٣٢
• حكمه إذا شرب منه هرة أو حيوان ١/ ٢٣٢
• رد الاستدلال على جواز بيع الماء بحديث بئر رومة ٤/ ٢٢٣
• ضمان الماء المحرز إن استعمله المضطر ٤/ ٢٢٢
• طلبه للتيمم ١/ ٥٠٩
• عدم إجبار مالكه على بذله إلا في حال الضرورة ٤/ ٢٢٢
• الفرق بين الماء المحرز في أوان وماء الآبار والعيون الخاصة ٥/ ٤٦٣
• قياس بيعه على بيع الحطب بعد إحرازه ٤/ ٢٢٣
• كيف يصير الماء مستعملاً عند الحنفية ١/ ٢٩٣
• ما يباح به قتال مالك الماء إن منعه في حال الضرورة عند الحنفية ٤/ ٢٢٢
• ما يسلبه طهوريته عند الحنابلة ١/ ٢٣٥
• ما يسلبه طهوريته عند الحنفية ١/ ٢٣٣
• ما يسلبه طهوريته عند الشافعية ١/ ٢٣٤
• ما يسلبه طهوريته عند المالكية ١/ ٢٣٤
• ماء الآبار والعيون والحياض، حكمه عند الشافعية ٥/ ٤٦٤
• ماء الأنهار الخاصة، حكمه ٥/ ٤٦٥
• ماء الأنهار العامة، حكمه ٥/ ٤٦٦

• الماء الجاري، تعريفه عند الحنفية ١/ ٢٩١
• الماء الطاهر
أنواعه ١/ ٢٣٣
أنواعه: الماء الذي خالطه طاهر غيَّر أحد أوصافه الثلاثة ١/ ٢٣٣
أنواعه: الماء المستعمل القليل ١/ ٢٣٥
أنواعه: ماء النبات ١/ ٢٣٩
• الماء الطاهر غير الطهور، أنواعه: الماء المستعمل القليل ١/ ٢٣٥
• الماء الطهور، ما يكره تنزيهاً عند الحنفية ١/ ٢٣٢
• ماء العيون والآبار والحياض، حكمه ٥/ ٤٦٤
• ماء الغسل، مقداره ١/ ٤٥٧
• الماء القليل
مقداره عند الحنفية ١/ ٢٤٠
مقداره عند المالكية ١/ ٢٤٠
• الماء القليل والكثير، مقداره عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٤١
• الماء الكثير
حكمه إذا وقعت فيه نجاسة عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٤١
مقداره عند الحنفية ١/ ٢٤٠
مقداره عند المالكية ١/ ٢٤٠
• الماء الكثير الذي بلغ قلتين، حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٤١
• الماء المباح حق للجميع ٤/ ٢٢٢
• الماء المحرز في أوان خاصة، حكمه ٥/ ٤٦٣
• الماء المخالط، حكمه إذا خالطه طاهر غير أحد أوصافه ١/ ٢٣٣
• الماء المستعمل
تعريفه عند المالكية ١/ ٢٣٦
حكمه عند الحنابلة ١/ ٢٣٨
حكمه عند الحنفية ١/ ٢٣٦
حكمه عند الشافعية ١/ ٢٣٧
حكمه عند المالكية ١/ ٢٣٦
شروط طهارته عند الشافعية ١/ ٢٣٧
• الماء المشتبه به، ما يجب العمل به ١/ ٢٣٥
• الماء المطلق
أنواعه ١/ ٢٢٤
التطهر به إذا خالطه طاهر ١/ ٢٣٠
التطهر به إذا خالطه طاهر عند الحنابلة ١/ ٢٣١
التطهر به إذا خالطه طاهر عند الشافعية ١/ ٢٣١
التطهير به، حكمه ١/ ٢٢٨
تعريفه عند الشافعية ١/ ٢٣٦
حكمه إذا تغير بشيء غير مؤثر في الطهورية ١/ ٢٢٩
حكمه إذا خالطه شيء طاهر عند الحنفية ١/ ٢٢٩
حكمه إذا خالطه طاهر عند المالكية ١/ ٢٣٠
• الماء المطلق أو الطهور، تعريفه ١/ ٢٢٨
• ماء النبات، حكمه ١/ ٢٣٩
• الماء النجس
أنواعه: الماء الطهور الذي وقعت فيه نجاسة فغيرت أحد أوصافه ١/ ٢٤٠
أنواعه: الماء الطهور القليل الذي وقعت فيه نجاسة ١/ ٢٤٠
تعريفه ١/ ٢٣٩
حكمه ١/ ٢٣٩
• ماء الوضوء، مقداره ١/ ٤٥٧
• الماءالمستعمل، تعريفه عند الحنفية ١/ ٢٣٦
• الماءالمستعمل القليل، مقداره ١/ ٢٣٥
• الماءالنجس، أنواعه: الماء الطهور القليل الذي وقعت فيه نجاسة ١/ ٢٤٠
• معنى الأنهار العامة ٥/ ٤٦٦
• معنى الماء الخاص ٤/ ٢٢٢
• معنى الماء العام ٤/ ٢٢٢
• مقاتلة مالكه إن منعه في حال الضرورة، جوازه ٤/ ٢٢٢
• مقاتلة المحتاج صاحب العين أو البئر، حكمه ٥/ ٤٦٣
• مقاتلة المضطر صاحب الماء المحرز، حكمه ٥/ ٤٦٣
• المقصود بالماء المباح ٤/ ٢٢٢
• المقصود بالماء المملوك ٤/ ٢٢٢
• المقصود بالنهي عن بيع فضل الماء ٤/ ٢٢٤
• من أضر بماء الأنهار العامة، حكمه ٥/ ٤٦٦
• منع بيع الماء عند أحمد في رواية عنه ٤/ ٢٢٤

■ **الماتريدية**

• مما ذهب إليه الأشاعرة والماتريدية في مسائل العقيدة ١٢/ ٣٥٧
• نشأة الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة ١٢/ ٣٥٠

■ **الماركسية**

• اعتبار الملكية العامة الأصل في الاقتصاد الماركسي ٤/ ٢٣
• الإلحاد في الفكر الماركسي ٤/ ٢٣
• الفروق الأساسية بين الفكر الإسلامي والفكر الماركسي ٤/ ٢٣
• قيام الفكر الماركسي على أساس الصراع بين الطبقات ٤/ ٢٣

obeikandl.com

■ **المال**

- إتلاف المال، حرمته ١٠/ ٣٩، ١٠/ ٦٥
- إتلاف مال الغير لمن أكره على ذلك ١٢/ ٢٢٧
- إتلاف مال المسلم للضرورة ١٠/ ٥٥٨
- أثر الحرب في أموال العدو ٧/ ٥٦٩
- أثر الفتح بالنسبة للأموال والأشخاص ٧/ ٧٧٣
- اختصاص بيع الوفاء بالعقار ١٠/ ٥٦
- اختصاص ربا الفضل بالمقدرات المثلية ١٠/ ٥٩
- اختلاط مالين مثليين ينتج خليطاً قيمياً ١٠/ ٥٨
- أدلة إعفاء المال العام من الزكاة ١٣/ ٥٠١
- أدلة جمهور الفقهاء على عدم دخول أموال المسلمين في ملكية الكفار إذا استولوا عليها وغنمها المسلمون ولم تقسم ٧/ ٦١٩
- أدلة الشافعية على عدم تملك غير المسلمين أموال المسلمين بكل حال ٧/ ٦٢١
- الأساس الذي يحكم عليه الشيء بأنه مال ١١/ ٥٩١
- استبدال المال الموقوف، جوازه ١٠/ ٦٤
- استثمار الأموال العامة في شركات القطاع العام بقصد الربح ١٣/ ٤٩٨
- استثمار أموال الوقف على المستوى الإقليمي والدولي ١٣/ ٣٩٤
- استخدامه لهضم الحقوق والوصول إلى الجاه، حرمته ٤/ ٣٠
- استخلاف الإنسان فيه ٥/ ٣٩٠
- إضاعة المال، حرمته ٤/ ٦٣
- اعتبار الأدوية والسموم مالاً ١٠/ ٥٠
- اعتبار بيع المسلم للخمر والخنزير بيعاً باطلاً ١٠/ ٥٣
- اعتبار الحقوق والمنافع مالاً عند غير الحنفية ١٠/ ٥١
- اعتبار الحقوق والمنافع مالاً، قانوناً ١٠/ ٥١
- اعتبار الخضروات والفواكه مالاً ١٠/ ٥٠
- اعتبار العرف أساساً في مالية الأشياء ١١/ ٥٨٣
- اعتبار المباحات الطبيعية أموالاً ١٠/ ٥١
- اعتبار المنافع والحقوق مالاً عند غير الحنفية ١٠/ ٥١
- اعتبارالهواء المضغوط في زجاجات مالاً ١٠/ ٥٠
- اعتباره مال الله تعالى ٥/ ٣٩٠
- اعتباره وسيلة لا غاية ٥/ ٣٩٠
- أقسامه ١٠/ ٥٢
- الإكراه على إتلاف المال ١٠/ ٧١١
- الأكل من طعام من ماله حلال وحرام ١١/ ٥٤
- إمكان غصب العقار عند محمد وسائر الفقهاء ١٠/ ٥٧
- إمكان غصب المنقول باتفاق ١٠/ ٥٧
- الأموال التي تساهم بها الدولة في شركات القطاع العام والخاص بهدف الربح ١٣/ ٤٩٦
- أموال الحربي الذي أسلم قبل تمام الفتح ٧/ ٦٢٤
- الأموال العامة بعد النبي ١٣/ ٤٩٧
- الأموال غير قابلة التملك ١٠/ ٦٤
- الأموال غير قابلة التملك إلا بمسوغ شرعي ١٠/ ٦٤
- أموال المسلم أو المعاهد المستردة من العدو ٧/ ٦١٧
- الانتفاع بالشيء حال الضرورة لا يجعله مالاً ١٠/ ٥٠
- انتفاع المسلم بالخمر، حكمه ١٠/ ٥٢
- انتفاع المسلم بالخنزير، حكمه ١٠/ ٥٢
- انتقال السندات التي تصدرها الدولة إلى مال عام بعد إنجاز المشروع وعدم وجوب الزكاة فيه بعد ذلك ١٣/ ٥٠٤
- انتقال ملكية العقار بالتسجيل ١٠/ ٥٦
- انتقال ملكية المنقول دون حاجة للتسجيل ١٠/ ٥٦
- انقطاع المال المثلي في السوق يجعله قيمياً ١٠/ ٥٨
- انقلاب المال القيمي إلى مثلي ١٠/ ٥٨
- أنواع الأموال المثلية ١٠/ ٥٧
- أنواعه بالنسبة لقابليته للتملك ٥/ ٣٦٥
- البناء والشجر، حكمه عند المالكية ١٠/ ٥٥
- البناء والشجر والزرع، حكمها عند الحنفية ١٠/ ٥٤
- بيع عقار القاصر، حكمه شرعاً ١٠/ ٥٦
- بيع عقار القاصر في قانون الأحوال الشخصية، حكمه ١٠/ ٥٦
- بيع عقار قبل قبضه، حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ١٠/ ٥٦
- بيع مال القاصر المنقول، حكمه ١٠/ ٥٦
- بيع مال المدين، حكمه ١٠/ ٥٦
- بيع المنقول قبل قبضه، عدم جوازه باتفاق ١٠/ ٥٦
- التحكيم في الأموال والعقود والديون والزواج والنفقة ١٢/ ٧١٧
- تحول المال المثلي إلى قيمي وبالعكس ١٠/ ٥٧
- تحول المنقول إلى عقار وبالعكس ١٠/ ٥٥
- ترجيح ضمان منفعة المغصوب ١٠/ ٥١
- التصدق بالمال الحرام ١٣/ ١٦٦
- التصرف في أموال الدولة ١٠/ ٦٥
- التعامل بالخمر، جوازه في القانون ١٠/ ٥٤
- تعريفه ٤/ ١١٢
- تعريفه لغة ٤/ ١٢٥، ٤/ ١٥٠، ٤/ ١٥٩، ٥/ ٣٩٠، ١٠/ ٤٩، ١٠/ ٥١
- تعريفه عند ابن عابدين الحنفي ١٠/ ٥٠

obeikandl.com

- تعريفه قانوناً ١٠/ ٥١
- تعلق حقوق الجوار والارتفاق بالعقار ١٠/ ٥٧
- تعيين المال المثلي بجنسه وصفته ١٠/ ٥٨
- التقوم
تعريفه شرعاً ١٠/ ٥٣
تعريفه قانوناً ١٠/ ٥٣
- التقوم وعدمه في القانون المدني ١٠/ ٥٤
- تقويم الثمن شرط لصحة البيع ١٠/ ٥٣
- تقويم المبيع شرط لانعقاد البيع ١٠/ ٥٣
- تقييد توزيعه بعد الوفاة بنظام الإرث ٤/ ٣٠
- توسع القانون في معنى العقار ١٠/ ٥٥
- ثبوت المال المثلي ديناً في الذمة ١٠/ ٥٨
- ثبوت المالية للشيء بتمول بعض الناس له ١٠/ ٥٠
- ثبوت الملكية بالحيازة بالمنقول ١٠/ ٥٦
- الثروات الطبيعية الظاهرة كأنواع الطيور والكلأ من الأموال العامة ١٣/ ٥٠٩
- جواز العدوان والدفاع عن النفس أو المال أو العرض أو الكرامة ١٣/ ٦٩٤
- حدوث الربا في الأموال المثلية ١٠/ ٥٩
- الحصانة المالية للبعثات الدبلوماسية في القانون الدولي وفي الفقه الإسلامي ٧/ ٣٣٠
- الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال من الضروريات ١٠/ ٤١٦
- الحفاظ على المال من الضروريات ١٢/ ٢٠٢
- حق الحياة وكسب المال أو حق الملكية الخاصة من حقوق المواطن ٧/ ٧٤٦
- الحق المتمول، تعريفه ١٠/ ٥١
- حكم الأموال الإسلامية المغنومة ٧/ ٦١٧
- حكم الأموال المنقولة التي تكون في البلاد المفتوحة ٧/ ٦١٢
- حكم دخول نفس المستأمن وأولاده الصغار وماله وأسرته في الأمان ٧/ ٢٥٤
- الحكم على المال أهو عام أم خاص بحسب نوعه ١٣/ ٥٠٩
- الخمر والخنزير مال متقوم لغير المسلم عند الحنفية ١٠/ ٥٣
- خمس الغنائم من الأموال العامة ١٣/ ٤٩٨
- دخول القسمة الجبرية في المال المثلي المشترك ١٠/ ٥٩
- دخوله في ملك الإنسان جبراً في الميراث ١٠/ ١٠٦
- الدفاع عن المال ١٠/ ٤٩٦
- الرشد المالي وترافقه مع البلوغ وتأخره عنه ١٣/ ٥٦٦
- زكاة الأموال المجمدة ١٣/ ٤٧١
- السبب في عدم قبول الزكاة من المال الحرام ١٣/ ٥٠٧
- السوق المالية ٤/ ٧١
- صحة التعاقد على المال المتقوم ١٠/ ٥٣
- الصدقات من الأموال العامة ١٣/ ٤٩٨
- صيانة الإسلام دماء وأموال من فتحت بلدانهم ٧/ ٧٧٣
- صيانة مال المستأمن إذا نشبت الحرب ٧/ ٥٣٨
- ضرورة الاستثمار للحفاظ على رأس المال ١٣/ ٤٠٨
- ضمان الأموال بسبب الجرائم المخلة بالأمن ١٠/ ٩٤٠
- ضمان الخمر والخنزير لغير المسلم إذا أتلفها مسلم ١٠/ ٥٣
- ضمان الخمر والخنزير المملوك لغير المسلم عند الحنفية ١٠/ ٥٣
- ضمان القيمة بإتلاف المال القيمي ١٠/ ٥٩
- ضمان المال المتقوم عند الإتلاف ١٠/ ٥٣
- ضمان المثل بإتلاف المال المثلي ١٠/ ٥٩
- ضمان منفعة المغصوب إن كان وقفاً أو ليتيم أو معداً للاستغلال عند الحنفية ١٠/ ٥١
- ضمان منفعة المغصوب عند غير الحنفية ١٠/ ٥١
- عدم اعتبار الأمور التي لا تحاز ولا يُسَيْطر عليها مالاً عند الحنفية ١٠/ ٥٠
- عدم اعتبار الحقوق والمنافع مالاً عند الحنفية ١٠/ ٥١
- عدم اعتبار الخمر والخنزير مالاً متقوماً لغير المسلم عند الجمهور إلا الحنفية ١٠/ ٥٣
- عدم اعتبار الدين مالاً عند الحنفية ٤/ ٦٩٤
- عدم اعتبار ما لا ينتفع به مالاً عند الحنفية ١٠/ ٥٠
- عدم اعتبار المنافع والحقوق مالاً عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ١١٢
- عدم اعتبار المنافع والحقوق مالاً عند الحنفية ٤/ ١١٢، ١٠/ ٥١
- عدم التقوم، تعريفه قانوناً ١٠/ ٥٣
- عدم تملك ما خصص للنفع العام ١٠/ ٦٤
- عدم ثبوت المال القيمي ديناً في الذمة ١٠/ ٥٨
- عدم ثبوت الملكية بالحيازة في العقار ١٠/ ٥٦
- عدم جواز بيع ولا هبة المال الموقوف ١٠/ ٦٤
- عدم حدوث الربا في الأموال القيمية ١٠/ ٥٩
- عدم حنث من حلف لا مال وله دين على إنسان ٤/ ٦٩٤

obeikandl.com

• عدم دخول القسمة الجبرية في المال القيمي المشترك ١٠/ ٥٩
• عدم صحة التعاقد على مال غير متقوم ١٠/ ٥٣
• عدم ضمان الخمر أو الخنزير المملوك لمسلم عند الإتلاف ١٠/ ٥٣
• عدم ضمان المال غير المتقوم عند الإتلاف ١٠/ ٥٣
• عدم ضمان منفعة المغصوب عند الحنفية ١٠/ ٥٢
• عدم مالية الميتة والدم ٥/ ٥٧٩
• عدم وجوب الزكاة على الفوائد المضافة على السندات لأنه مال حرام ١٣/ ٥٠٧
• عدم وجوب الزكاة في المال العام ولو استثمر بقصد الربح ١٣/ ٤٩٨
• عدم وجوب الزكاة في المال العام ولو استثمر في القطاع الخاص ١٣/ ٤٩٩
• عدم وراثة الحقوق عند الحنفية ١٠/ ٥٢
• عدم وقوع الغصب على العقار عند أبي حنيفة وأبي يوسف ١٠/ ٥٧
• عدم وقوع الغصب على العقار في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٥٧
• عصمة دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم إلا بحق مقرر في الشريعة ١٢/ ٣٧٠
• عصمة مال الإنسان ودمه بإسلامه ٧/ ٦٤٩
• العقود التي يقبلها المال الاستعمالي ١٠/ ٦٢
• العقود التي يقبلها المال الاستهلاكي ١٠/ ٦٢
• فائدة تقسيم المال إلى الاستهلاكي واستعمالي ١٠/ ٦٢
• فائدة تقسيم المال إلى مثلي وقيمي ١٠/ ٥٨
• فائدة تقسيمه إلى عقار ومنقول ١٠/ ٥٦
• قابلية المال للتملك وعدمها ١٠/ ٦٤
• قسمة المال القيمي المشترك مبادلة ١٠/ ٥٩
• قسمة المال المثلي المشترك، إفرازه ١٠/ ٥٩
• كون المال مملوكاً لوجوب الزكاة، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
• كون المال نامياً لوجوب الزكاة فيه، اشتراطه ٢/ ٦٥١
• كون المال نصاباً لوجوب الزكاة فيه، اشتراطه ٢/ ٦٥٢
• كون الملك تاماً للمال الواجب فيه الزكاة، اشتراطه ٢/ ٦٥٢
• ما هو المال العام ١٣/ ٤٩٦
• ما يصح فيه الوقف عند الحنفية ١٠/ ٥٦
• ما يصح فيه الوقف عند غير الحنفية ١٠/ ٥٦
• المال الاستعمالي، تعريفه ١٠/ ٦٢
• المال الاستهلاكي، تعريفه ١٠/ ٦٢
• المال الذي يجري فيه الملك مطلقاً ١٠/ ٦٥
• المال غير المتقوم، تعريفه ١٠/ ٥٢، ١٠/ ١٧٤، ١٠/ ٢٨٣
• المال القيمي، تعريفه ١٠/ ٥٧
• المال المتقوم، تعريفه ١٠/ ٥٢، ١٠/ ٢٨٣
• المال المتقوم شرط الصحة ١١/ ٢١
• المال المثلي أنواعه ٤/ ٥١٢
• المال المثلي، تعريفه ٤/ ٥١٢، ١٠/ ٥٧
• المآل محل المعاملات المدنية ١٠/ ٤٩
• المال محل الملكية ١٠/ ٤٩
• مالية الخمر والخنزير عند الحنفية ٤/ ٢٣٥
• المباحات غير متقومة عرفاً ١٠/ ٥٢
• مشروعية الدفاع عن النفس والدين والمال والعرض ١٢/ ٥٤٧
• مصادرة مال المستأمن إذا أسر وأصبح رقيقاً ٧/ ٥٣٩
• معنى الأموال الحرة في القانون ١٠/ ٦٥
• ملكية الأموال العامة ١٣/ ٤٩٦
• ملكية الكفار أموال المسلمين بالاستيلاء عليها ٧/ ٦١٨
• من شرائط الضمان أن يكون المتلف مالاً ومتقوماً ١٠/ ٦٩٩
• المنفعة مال متقوم عند الجمهور إلا الحنفية ١٠/ ٣٧
• المنفعة المتحولة، تعريفها ١٠/ ٥١
• مواد قانونية إسلامية مقترحة حول أشخاص العدو وأمواله ٧/ ٨٤١
• نوعا الحق المتمول ١٠/ ٥١
• وجوب تعيين المال القيمي بذاته إذا تعلق به حق ١٠/ ٥٩
• وراثة الحقوق عند غير الحنفية ١٠/ ٥٢
• وظيفته الاجتماعية عند بعض الكاتبين ٥/ ٣٩١

■ **المانع**
• تعريفه ١/ ٦٤

■ **المائعات**
• وقوع النجاسة في المائعات غير الماء ١٢/ ٨٣٩

■ **المباح**
• بيع الحطب المحرز، جوازه ٥/ ٤٦٣
• تعريفه ١/ ٦٤
• حق الدولة في تقييد المباح ١٠/ ٧٧
• مفهوم المباح ١٠/ ٣٨٧

■ **المباشرة**
- الإتلاف بالمباشرة ١٠/ ٧٠٧
- الإتلاف مباشرة وتسبباً ١٠/ ٦٧٤
- اجتماع المتسبب والمباشر في الضرر ١٠/ ٦٨٤
- تضمين المباشر وحده ١٠/ ٨١١
- تضمين المتسبب والمباشر معاً ١٠/ ٦٨٧، ١٠/ ٨١٠، ١٠/ ٨١٢
- تقديم المباشر على المتسبب ١٠/ ٦٨٥
- شروط الضمان بالإتلاف مباشرة وتسبباً ١٠/ ٧١٣
- قاعدة إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر من قواعد الضمان الفقهية ١٠/ ٨٠٦
- قاعدة المباشر ضامن وإن لم يعتمد من قواعد الضمان الفقهية وفروع هذه القاعدة ١٠/ ٨١٣
- القصاص سواء كان القتل بالمباشرة أم التسبب ١٠/ ٨٨٣
- ما يستثنى من قاعدة إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر ١٠/ ٨٠٨

■ **المبتدع**
- إمامة المبتدع ببدعة لا يكفر بها كراهة إمامته ٢/ ١٧٣
- كفره بإنكار ما علم من الدين بالضرورة ٢/ ١٧٤
- المبتدع الذي يكفر ببدعته عدم صحة إمامته ٢/ ١٧٣

■ **مبطلات الصلاة**
- انظر الصلاة، مبطلاتها

■ **المبيت بمزدلفة**
- حكمه عند الشافعية ٣/ ١٥٧
- سقوطه عن أهل الأعذار ٣/ ٢٤٦

■ **المبيت بمنى**
- حكمه ٣/ ٢٤٥
- حكمه عند الشافعية ٣/ ١٥٧
- سقوطه عن أهل الأعذار عند الشافعية ٣/ ٢٤٦
- سقوطه عن أهل الأعذار عند المالكية ٣/ ٢٤٦
- المبيت بها ليالي التشريق، حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٤٦
- المبيت بها ليالي التشريق، حكمه عند غير الحنفية ٣/ ٢٤٦
- المبيت بها ليلة الثامن من ذي الحجة، حكمه ٣/ ٢٤٥

■ **المبيع**
- تأثير القبض على هلاك المبيع أو الثمن ١١/ ٢٨
- تسليم المبيع والثمن ومن الذي يسلم أولاً ١١/ ٢٤
- من الذي يتحمل تبعة هلاك المبيع أو الثمن ١١/ ٢٨

■ **المتعة**
- المتعة في الزواج، معناها وتعريفها وأحكامها ٨/ ٣٠٥
- وجوب المتعة للمرأة المطلقة ١٣/ ٥٨٥
- وجوبها بالفرقة قبل الدخول لمن لم يسم لها مهراً ٨/ ٢٨٦

■ **المجاعة**
- وجوب بذل الطعام للمضطر إلا في حال المجاعة العامة ١٠/ ٦١٦

■ **المجالس النيابية**
- انتخاب المجالس النيابية في الأنظمة الديمقراطية ١٢/ ٥٣١
- سلطة المجالس النيابية في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٥٧١، ١٢/ ٦٠١
- الشورى والنظام النيابي في ظل الديمقراطية ١٢/ ٥٠٧
- قيام المجالس النيابية في الأنظمة الديمقراطية بوضع القوانين ١٢/ ٥٣٢
- المجالس النيابية في الشورى والديمقراطية ١٢/ ٥٩٨
- مشاركة غير المسلم في الانتخابات النيابية في دار الإسلام ١٢/ ٥٣٩
- مشاركة المرأة المسلمة في الانتخاب والترشيح للبرلمان ١٢/ ٥٣٩

■ **المجامع الفقهية**
- استكتاب العلماء في موضوعات معينة في المجامع الفقهية ١٢/ ٦٦
- إسهام المجامع الفقهية في تغطية كثير من حاجات العصر في مختلف المجالات ١٢/ ٦٦
- إشراف مجمع البحوث الإسلامية في مصر على مشروع تقنين الشريعة ١٢/ ٦٩
- إصدار المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث فتاوى باسم المجلس ١٢/ ٧٤
- إصدار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي مئة وخمسين قراراً في دوراته ١٢/ ٧٠
- إصدار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي مئة وخمسين قراراً في دوراته ١٢/ ٧١
- إصدار مجمع الفقه الإسلامي الدولي قرارات في قضايا العقيدة والعبادة والمعاملات المالية والأمور الطبية ومشكلات البنوك وقضايا عامة ١٢/ ٧١

obeikandl.com

- إصدار مجمع الفقه الإسلامي في الهند عشرات القرارات مع بيان خصوصيات المسلمين في الهند ١٢/ ٧٣
- إصدار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكة قرارات تخص المسلمين في أمريكة ١٢/ ٧٦
- التزام هيئات الفتوى الشرعية للعمل المصرفي بقرارات المجامع الفقهية ١٣/ ٣٢٩
- إنشاء المجلس الأوربي للإفتاء ١٢/ ٩٠
- إنشاء مجمع البحوث الإسلامية في مصر ١٢/ ٨٩
- إنشاء مجمع الفقه الإسلامي بالهند ١٢/ ٩٠
- إنشاء مجمع الفقه الإسلامي في السودان ١٢/ ٩٠
- إنشاء مجمع فقهاء الشريعة في أمريكة ١٢/ ٩٠
- إنشاء المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ١٢/ ٨٩
- إنشاء المجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ١٢/ ٨٩
- بعض المجامع الفقهية التي تأسست في الهند والسودان وأمريكة ١٢/ ٣٧
- بعض الموضوعات التي تناولها مجمع البحوث الإسلامية في القاهرة ١٢/ ٣٣
- بعض الموضوعات الفقهية التي تناولها مجمع الفقه الإسلامي في جدة ١٢/ ٣٦
- بعض الموضوعات الفقهية التي تناولها المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٢/ ٣٥
- تأسيس مجمع الفقه الإسلامي في جدة ١٢/ ٣٦
- تأسيس المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٢/ ٣٤
- تصدي المجامع الفقهية لمسألة الاجتهاد الجماعي في قضايا معاصرة ١٢/ ١٨
- تناول أنشطة المجامع الفقهية القضايا الفقهية الحديثة ١٢/ ٤٧
- ثمرة الاجتهاد الجماعي في المجامع الفقهية ١٢/ ٦٨
- الحصيلة العلمية للمجامع الفقهية التي جمعت بين الأصالة والمعاصرة ١٢/ ٦٨
- دور المجامع الفقهية في إعداد المجددين ١٢/ ٦٤
- دور المجامع الفقهية وهيئات الإفتاء في تحقيق الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٣٢
- شمول قرارات مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي قضايا العقيدة والعبادات والمعاملات والمسائل الطبية وقضايا الأسرة ١٢/ ٧٠
- ظهور المجامع الفقهية في القرن الرابع عشر الهجري ١٢/ ٦٥
- عمل المجامع الفقهية وعلاقته بالاجتهاد الجماعي ١٢/ ٦٧
- قرار مجمع الفقه الإسلامي حول نقل الأعضاء ١٣/ ٢٣
- قرار المجمع الفقهي الإسلامي بإباحة التورق ١٣/ ٢٢٨
- قرار المجمع الفقهي الإسلامي حول التورق الذي تجريه بعض المصارف ١٣/ ٢٢٩
- قرارات المجامع الفقهية في مختلف القضايا ١٢/ ٩٠
- ما أصدرته لجنة الفتوى في مصر من فتاوى ١٢/ ٦٨
- ما تنتهجه المجامع الفقهية في عملها ١٢/ ٦٦
- المجالس العلمية في المغرب ١٢/ ٦٦
- المجامع الفقهية المتخصصة ١٢/ ٦٥
- المجامع الفقهية ودورها في الاجتهاد الجماعي ١٢/ ٤٧
- المجلس الأوربي للإفتاء ١٢/ ٦٥
- مجمع البحوث الإسلامية في القاهرة ١٢/ ٦٥
- مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ١٢/ ٦٥
- مجمع الفقه الإسلامي في السودان ١٢/ ٦٦
- مجمع الفقه الإسلامي في اليمن ١٢/ ٦٦
- مجمع الفقه بالهند ١٢/ ٦٥
- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكة ١٢/ ٦٥
- المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ١٢/ ٦٥
- مما أصدره مجمع البحوث الإسلامية في مصر من فتاوى ١٢/ ٦٨
- المناقشات العلمية للأبحاث في المجامع الفقهية ١٢/ ٦٧
- نماذج من الاجتهادات في مسيرة المجامع الفقهية ١٢/ ٦٦
- الهيئة العالمية لقضايا الزكاة ١٢/ ٦٥
- هيئة كبار العلماء في السعودية ١٢/ ٦٦
- هيئة كبار العلماء في مصر ١٢/ ٦٦
- وقوع الاجتهاد الجماعي في المجامع الفقهية ١٢/ ٥٠

■ المجتمع

- تعدد المجتمعات والأديان والثقافات ١٢/ ٤٨٣
- عيش المسلمين في مجتمع متعدد الملل والمذاهب ١٢/ ٧٥٦

obeikandl.com

■ **المجتهد**
- تعريفه ١/ ٤١
- ما يجب عليه ١/ ١١٢
- المجتهد المستقل، تعريفه ١/ ٥٨
- المجتهد المطلق، تعريفه ١/ ٥٨
- المجتهد المقلد، تعريفه ١/ ٥٩
- مراتبه ١/ ٥٨

■ **المجرى**
- أحوال ملكيته ٥/ ٤٧٤
- حق المجرى
  أحكامه ٥/ ٤٧٤
  تعريفه ٥/ ٤٧٣

■ **المجلس**
- ثبوت خيار المجلس وشروطه ١١/ ٢٧

■ **مجلة الأحكام العدلية**
- تقنين الفقه في مجلة الأحكام العدلية ١٢/ ١٠٢

■ **مجمع الفقه الإسلامي**
- إصدار قانون يحد من حرية الزوجين في الإنجاب، عدم جوازه ٩/ ٥٣٣
- إقرار مجمع الفقه الإسلامي للمرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٦٩
- إقرار المجمع الفقهي لمشروع تيسير الفقه ٩/ ٥٢٣
- أهم معالم المنهج المنشود في إسلامية التعليم ٩/ ٥٣٠
- بيع المرابحة للآمر بالشراء، حكمه ٩/ ٥٣٣
- تأجيل المجمع الفقهي البت في حكم أجهزة الإنعاش ٩/ ٤٧٧
- تأجيل المجمع الفقهي لإصدار حكم زكاة الأسهم في الشركات ٩/ ٤٨٧
- تأجيل المجمع الفقهي النظر في أحكام تغير قيمة العملة ٩/ ٤٩٢
- تأجيل المجمع الفقهي النظر في استفسارات البنك الإسلامي للتنمية ٩/ ٤٧٨
- تأجيل المجمع الفقهي النظر في بيع الاسم التجاري والترخيص ٩/ ٥٢٠
- تأجيل المجمع الفقهي النظر في التأجير المنتهي بالتمليك ٩/ ٥٢١
- تأجيل المجمع القفهي البت في موضوع أطفال الأنابيب ٩/ ٤٧٥
- تأكيده على موضوع العقيدة والأخلاق ٩/ ٥٢٨
- توصيات الدورة الرابعة لمجلس مجمع الفقه الإسلامي ٩/ ٥٢٧
- توصيات الدولة الثالثة لمجلس مجمع الفقه الإسلامي ٩/ ٥٠٣
- توصية المجمع بإدراج موضوع السر في المهن الطبية ضمن برامج الكليات ٩/ ٥٩٤
- توصية المجمع الفقهي بتوسيع نشاط المصارف الإسلامية في شتى أساليب تنمية الاقتصاد ٩/ ٥٣٤
- توصية المجمع الفقهي بدراسة الحالات العملية لتطبيق المرابحة للآمر بالشراء ٩/ ٥٣٤
- توصية المجمع الفقهي بوجوب محاربة البهائية ٩/ ٥٢٣
- دراسة المجمع الفقهي لصرف الزكاة لصالح صندوق التضمان الإسلامي ٩/ ٤٩١
- دراسة المجمع الفقهي لموضوع ترصيد بدايات الشهور القمرية ٩/ ٤٨١
- دعوة مجمع الفقه الإسلامي إلى تكثير النسل والمحافظة عليه ٩/ ٥٣٢
- زراعة عضو استؤصل في حد، حكمه ٦/ ٧٥
- العناية بالدراسات الفقهية جعل الفقه أساساً للقوانين والتشريعات من توصيات مجمع الفقه الإسلامي ٩/ ٥٢٩
- قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية والتأليف والإبداع والابتكار ١١/ ٥٩٤
- قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن تطبيقات شرعية لإقامة السوق الإسلامية ١١/ ٥١٤
- قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن المضاربة ١١/ ٤٤٤
- قرار مجمع الفقه الإسلامي حول الحلول الشرعية لاجتماع الصرف والحوالة ١١/ ٤٦٣
- قرار مجمع الفقه الإسلامي حول سندات المقارضة ١١/ ٤٤٦
- قرار مجمع الفقه الإسلامي حول عقود الاختيارات ١١/ ٥١١
- قرار مجمع الفقه الإسلامي في السندات ١١/ ٣٨٣
- قرار المجمع الفقهي بشأن مشروع الموسوعة الفقهية ٩/ ٥٢٤
- قرار المجمع الفقهي بشأن موسوعة القواعد الفقهية ٩/ ٥٢٥
- قرار المجمع الفقهي بشأن ميزان المجمع ٩/ ٥٢٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن بدل الخلو ١١/ ٥٧٠

- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن حسم الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن خطابات الضمان ١١/ ٤٧٠
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن العرف ٩/ ٥٣٩
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي حول الإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٤٠٠
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي حول بدائل الإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٤٠٨
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي حول سندات المقارضة وشهادات الاستثمار ١١/ ٣٨٩
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي في الأسهم ١١/ ٣٨٠
- قراراته بشأن إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة ٩/ ٥٤٦
- قراراته بشأن الأخذ بالرخصة وحكمه ٩/ ٥٧٦
- قراراته بشأن الأسواق المالية ٩/ ٥٥٥
- قراراته بشأن البيضات الملقحة الزائدة عن الحاجة ٩/ ٥٥١
- قراراته بشأن البيع بالتقسيط ٩/ ٥٤٥
- قراراته بشأن بيع العربون ٩/ ٥٨٠
- قراراته بشأن بيع الوفاء ٩/ ٥٦٨
- قراراته بشأن تجارة الذهب، الحلول الشرعية لاجتماع الصرف والحوالة ٩/ ٥٩٩
- قراراته بشأن تحديد أرباح التجار ٩/ ٥٣٨
- قراراته بشأن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ٩/ ٥٤٠
- قراراته بشأن تنظيم استكتاب الأبحاث ومناقشتها في دورات المجتمع ٩/ ٥٩٨
- قراراته بشأن الحقوق الدولية في نظر الإسلام ٩/ ٥٧١
- قراراته بشأن حوادث السير ٩/ ٥٧٨
- قراراته بشأن زراعة الأعضاء التناسلية ٩/ ٥٥٣
- قراراته بشأن زراعة عضو استؤصل في حد أو قصاص ٩/ ٥٥٤
- قراراته بشأن زرع خلايا المخ والجهاز العصبي ٩/ ٥٤٩
- قراراته بشأن سد الذرائع ٩/ ٦١٣
- قراراته بشأن السلم وتطبيقاته المعاصرة ٩/ ٦٠١
- قراراته بشأن السندات ٩/ ٥٥٧
- قراراته بشأن عقد الاستصناع ٩/ ٥٦٨
- قراراته بشأن عقد المزايدة ٩/ ٥٨١
- قراراته بشأن العلاج الطبي ٩/ ٥٦٩
- قراراته بشأن الغزو الفكري ٩/ ٥٧٣
- قراراته بشأن القبض ٩/ ٥٤٨
- قراراته بشأن قضايا العملة ٩/ ٥٨٥، ٩/ ٦٠٦
- قراراته بشأن اللجنة الإسلامية الدولية للقانون ٩/ ٥٤١
- قراراته بشأن مبدأ التحكيم في الفقه الإسلامي ٩/ ٦١١
- قراراته بشأن مداواة الرجل للمرأة ٩/ ٥٩٥
- قراراته بشأن المراحل المنجزة من مشروع الموسوعة الفقهية الاقتصادية ٩/ ٦١٥
- قراراته بشأن مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأحكام الفقهية المتعلقة به ٩/ ٥٩٦، ٩/ ٦٠٨
- قراراته بشأن المسكن ٩/ ٥٤٤
- قراراته بشأن المشاركة في أسهم الشركات المساهمة المتعاملة بالربا ٩/ ٥٩٢
- قراراته بشأن مشاكل البنوك الإسلامية ٩/ ٥٨٧
- قراراته بشأن الودائع المصرفية (حسابات المصارف) ٩/ ٦٠٣
- قرارت مجمع الفقه الإسلامي في جدة ٩/ ٤٧٠
- قرارته بشأن البديل عن صور الإيجار المنتهي بالتمليك ٩/ ٥٣٧
- قرارته بشأن بطاقات الائتمان ٩/ ٥٩٢
- قرارته بشأن التصرف في الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية ٩/ ٥٣٦
- قرارته بشأن السر في المهن الطبية ٩/ ٥٩٣
- قرارته بشأن السوق الإسلامية ٩/ ٥٨٣
- قرارته بشأن مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ٩/ ٥٩٦
- المسائل التي أوصى المجمع بدراستها والمتعلقة ببيع التقسيط ٩/ ٥٤٦
- المشاريع العلمية التي وافق عليها المجمع الفقهي ٩/ ٥٠٢
- الموضوعات التي أوصى مجمع الفقه الإسلامي بدراستها من أجل سوق المال الإسلامية ٩/ ٥٨٥

■ المجنون

- إحرام وليه عنه في الحج ٣/ ٩٠
- إذا أفاق أثناء رمضان، صومه وقضاؤه لما فاته حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- إذا أفاق أثناء نهار رمضان وقضاؤه لما فاته حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٠
- إذا أفاق في بعض رمضان، قضاؤه لما مضى من رمضان، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٠
- الإمساك بقية النهار لمجنون أفاق وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١

- الإمساك بقية اليوم للمجنون إذا أفاق مفطراً حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- إمساكه بقية النهار إذا أفاق أثناء نهار رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
- بيع المجنون
  بطلانه ٤/ ٢٦٨
  بطلانه عند الحنفية ٤/ ١٤٩
  بطلانه عند الشافعية ٤/ ١٥٤
- بيع المجنون والمغمى عليه، بطلانه عند المالكية ٤/ ١٥٣
- تأثير عوارض الصغر والجنون ونحوهما كالإغماء في المسؤولية العقدية ١٠/ ٨٦٩
- تحمل المجنون العقوبة المالية ١٠/ ١٢٤
- التخفيفات التي قررها الشرع للأولاد والنساء والمجنون ١٠/ ٤٨٧
- تزويجه، حكمه ٨/ ١٨٧
- ثبوت ولاية الإجبار عليه ٨/ ٢٠٨
- حجه، حكمه ٣/ ٨٩
- دخوله المسجد ١/ ٤٧٢
- الدية في مال المجنون ٦/ ٢٨٢
- ذبيحة المجنون، حكمها ٣/ ٦٤٨
- ردة المجنون، حكمها ٦/ ١٧٤
- الزروع والثمار، زكاتها في مال المجنون، حكمها عند الحنفية ٢/ ٧٢١
- الزكاة إن دفعت كرهاً عن المجنون، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٦١
- الزكاة، صرفها إلى مجنون، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- الزكاة في مال المجنون، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ١/ ١١٠، ٢/ ٦٥١
- الزكاة في مال المجنون، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥١
- السُّكر إذا كان الشارب مجنوناً، حكمه ٦/ ٩٨
- صوم المجنون، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- صوم المجنون ومن في حكمه عدم صحته لعدم إمكان النية ٢/ ٥٣٩
- صومه
  حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
  حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
- صومه وقضاء اليوم الذي جن فيه الصائم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
- صومه وقضاؤه لما فاته من الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤٠
- صيال الصبي والمجنون ١٠/ ٤٩٣
- طلاقه، حكمه ٨/ ٣٥١
- عباداته، حكمها ١/ ١٦٦
- عدم اعتبار كلام المجنون ٦/ ٢٧
- عدم اعتبار وطء المجنون زنا ٥/ ٧٧٧
- عدم صحة صومه وعدم وجوبه عليه عند المالكية ٢/ ٥٤٣
- قضاء صلاته إذا عقل، حكمه ١/ ٦٢١
- قضاء الصوم على المجنون جنوناً مستمراً، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم على المجنون جنوناً مستمراً، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤١
- قضاء الصوم لمن أفاق من جنون أثناء النهار، ندبه خروجاً من الخلاف ٢/ ٥٧٢
- قضاء صوم اليوم الذي أفاق فيه المجنون، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
- قضاء المجنون لما فاته من صوم حال جنونه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- المرتد إذا جن، يقضي الصوم عن جميع أيام الجنون عند الشافعية ٢/ ٥٤١
- مسؤولية المجنون والصبي وأوليائهم عن أفعالهم ١٠/ ٨٦٠
- مقارنة بين أحكام الصغار والمجانين في الشريعة والقانون ١٠/ ٤٨٧
- نظر المجنون إلى الأجنبية، حكمه ٨/ ٣١
- نية الولي لصحة أداء الزكاة عن المجنون وجوبها، وإلا ضمنها لتقصيره عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
- وضوؤه، حكمه ١/ ٣٣٥
- انظر أيضاً: الجنون.

■ المجوس

- الإجماع على قبول الجزية من المجوس ٧/ ٧٠٦
- أخذ الجزية من المجوس ٧/ ٧٠١

■ المحاقلة

- تعريفها ٤/ ٦٦، ٤/ ٢٧٢، ٤/ ٤٤١، ٤/ ٤٦١
- حكمها ٤/ ٦٦
- معنى المزارعة والمخابرة والمحاقلة ١١/ ١١٧

■ محاكم التفتيش

- ما قامت به محاكم التفتيش من مظالم على المسلمين واليهود ٧/ ٦٠

■ **المحاماة**
• إقرار المحامي إن أذن له الموكل، صحته عند المالكية ٤/ ٧٦٥
• إقرار المحامي إن اشترط خصم الموكل أن يجعل الإقرار ولوكيله، صحته عند المالكية ٤/ ٧٦٥
• امتلاك المحامي لصلاحية الإقرار بغير القصاص والحدود في مجلس القاضي، عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٧٦٥
• امتلاك المحامي لصلاحية قبض المال الذي خاصم به، عند جمهور الحنفية ٤/ ٧٦٦
• التصرفات التي يملكها الوكيل بالخصومة (المحامي) ٤/ ٧٦٤
• توكيل المحامي غيره بالخصومة، عدم صحته إلا بإذن الموكل ٤/ ٧٦٧
• جوازها ٤/ ٧٦١
• الحاجة إليها ٤/ ٧٦١
• عدم امتلاك المحامي لصلاحية الصلح والإبراء، عند الحنفية والشافعية ٤/ ٧٦٧
• عدم امتلاك المحامي لصلاحية المصالحة عن الحق ٤/ ٧٦٥
• عدم امتلاك المحامي للإنكار على وجه يمنع الموكل من الإقرار ٤/ ٧٦٥
• عدم قبول إقرار المحامي على موكله في الوكالة المطلقة، عند زفر ومالك والشافعي وأحمد ٤/ ٧٦٥
• المكاسب التي تعتمد على تقديم الخدمات مثل المحاماة والطب والهندسة والوساطة العقارية ١١/ ١٦
• مكان صحة إقرار المحامي على موكله، عند الحنفية ٤/ ٧٦٦

■ **المحتسب**
• ما هو حكم تجسس المحتسب على من يعصي الله لمنعه ٦/ ٦٧٤
• منع المحتسب للحيل في الربا، حكمه ٦/ ٦٧٦

■ **المحظورات**
• التلفيق فيها ١/ ١٠٠

■ **المحكمة الجنائية الدولية**
• التمييز بين المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية ٧/ ٤٥٤
• الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ٧/ ٤٥٥
• مبادئ وقواعد المحاكم الجنائية الدولية ودورها في ترسيخ القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٥٥
• النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ٧/ ٤٥٦

■ **محكمة العدل الدولية**
• التمييز بين المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية ٧/ ٤٥٤

■ **محمد أبو زهرة**
• دور الشيخ محمد أبو زهرة في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٧

■ **محمد إقبال**
• ظهور محمد إقبال ودعوته ١٢/ ٨٣

■ **محمد بن مصطفى المراغي**
• دور الشيخ المراغي في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩١

■ **محمد عبده**
• ظهور جمال الدين الأفغاني وما دعا إليه ومن بعده تلميذه محمد عبده ١٢/ ٨٢

■ **محمد قدري باشا**
• تقنين العلامة محمد قدري باشا للأحوال الشخصية ١٢/ ١٠٢

■ **محمود شلتوت**
• دور الشيخ شلتوت في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ٩٢

■ **المخ**
• زراعة خلايا المخ والجهاز العصبي ١٢/ ٥٥

■ **المخابرة**
• تعريفها ٤/ ٤٤١
• تعريفها عند المالكية ٤/ ٦٦
• حكمها عند الشافعية ٥/ ٤٨٢، ٥/ ٤٩٣
• مرادفتها المزارعة ٥/ ٤٨٢
• معنى المزارعة والمخابرة والمحاقلة ١١/ ١١٧

■ **المخارجة**
• الصلح على المخارجة في التركة ١٣/ ٢٧٨
• المخارجة أو التخارج من عقود الضمان ١٠/ ٧٧٨

■ **المخدرات**
• انتشارها وضحاياها ٥/ ٧٢٧
• تحريم المخدرات ١٢/ ١٣٤
• ترويج العولمة لتعاطي المخدرات والمسكرات واقتراف الجرائم ١٣/ ١٠٢

obeikandl.com

- تعاطي المسكرات والمخدرات من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧١٣
- حرمة تناول المخدرات ١٢/ ٧٦٧
- حكمها ١/ ٢٥٥
- ما يستثنى من حكم المخدرات ٣/ ٥٣٣
- مكافحة المخدرات والمسكرات من طرق الوقاية من التفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧٢٣
- منع الحاكم الناس من زراعة المخدرات ١٠/ ٤٣

■ المد

- مقداره ١/ ١٢٥، ٤/ ٢٢٥

■ مدرسة الحديث

- اتجاه الفتوى في مدرستي الحديث والرأي ١٢/ ٣٢٧
- أسباب نشوء مدرسة الحديث ١٢/ ٣٢٩
- إمامة مدرسة الحديث ومن سار على منهجها من الفقهاء ١٢/ ٣٢٨
- جابر بن زيد إمام الإباضية وانتسابه لمدرسة الرأي أو لمدرسة الحديث ١٢/ ٣٣٢
- خصائص مدرسة الحديث ١٢/ ٣٢٩
- ظهور مدرستي الحديث والرأي في عهد التابعين ١٢/ ٣٢٢
- نشأة المذاهب الفقهية عن مدرستي الحديث والرأي ١٢/ ٣٦٢

■ مدرسة الرأي

- اتجاه الفتوى في مدرستي الحديث والرأي ١٢/ ٣٢٧
- أسباب نشوء مدرسة الرأي ١٢/ ٣٣١
- جابر بن زيد إمام الإباضية وانتسابه لمدرسة الرأي أو لمدرسة الحديث ١٢/ ٣٣٢
- خصائص مدرسة الرأي ١٢/ ٣٣١
- ظهور مدرستي الحديث والرأي في عهد التابعين ١٢/ ٣٢٢
- ظهور مدرسة الرأي في العراق ومن تأثر بها من الفقهاء ١٢/ ٣٣٠
- نشأة المذاهب الفقهية عن مدرستي الحديث والرأي ١٢/ ٣٦٢

■ المدنيون

- اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب ٧/ ٥٣٧
- تلاقي الإسلام والقانون الدولي في عدم جواز التعرض في الحرب للمدنيين ٧/ ٥٣٣
- التمييز بين الحربيين والمدنيين ٧/ ٥٣٣

■ المدينة المنورة

- أسماؤها ٣/ ٣٥٤
- الأئمة الراتبين، كراهية تعددهم في مسجد مكة والمدينة عند الحنابلة ٢/ ١٥٥
- ترابها، نقله، حكمه ٣/ ٣٥٦
- تضمن وثيقة المدينة قضايا المواطنة وحقوق المواطنين وواجباتهم ٧/ ٧٤١
- تفضيل مكة عليها عند الجمهور ٣/ ٣٤٦
- تفضيلها على مكة عند المالكية ٣/ ٣٤٥
- حرمها
  - أحكامه ٣/ ٣٥٤
  - حدوده ٣/ ٣٥٤
  - خصائصه ٣/ ٣٥٦
  - الفرق بينه وبين حرم مكة ٣/ ٣٥٨
- زيارة أهم المعالم الأثرية فيها ٣/ ٣٦٣
- زيارة قبر النبي ﷺ ٣/ ٣٥٨
- شجرها، قطعه، حكمه ٣/ ٣٥٦
- صحيفة المدينة المثال أو الأنموذج للمواطنة ٧/ ٧٣٨
- صلاة الجماعة، تكرارها، كراهيته في مسجدي مكة والمدينة عند الحنابلة ٢/ ١٥٥
- الصيام فيها والصدقة حكمه عند الشافعية ٣/ ٣٥٧
- صيدها، حكمه ٣/ ٣٥٦
- المجاورة فيها، حكمه ٣/ ٣٥٦
- مسجد قباء، زيارته ٣/ ٣٦٢
- المسجد النبوي، فضيلته ٣/ ٣٥٥
- هل مكة أفضل أم المدينة ٣/ ٣٤٥

■ المذاهب الإسلامية

- أسباب نشأة المذاهب ١٢/ ٣٥٠
- الإسلام والمذاهب ١٢/ ٣٤٦
- خصائص المذاهب العقدية المعتبرة ١٢/ ٣٥٦
- خطر التحامل على المذاهب الاعتقادية التي اتبعتها جماهير الأمة ١٢/ ٣٦٧
- العلاقة بين العقل والنقل في المذاهب الإسلامية ١٢/ ٤١٩
- الغرض من المذاهب العقدية والفقهية والتربوية في الإسلام ١٢/ ٣٥٠
- الغرض من نشوء المذاهب العقدية والفقهية ١٢/ ٣٥٥
- المذاهب السياسية والمذاهب الاعتقادية والمذاهب الفقهية ١٢/ ٣٥١
- نبذ التعصب الديني والمذهبي من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٧٩

obeikandl.com

■ **المذاهب الفقهية**
- الاجتهاد أحد أسباب نشأة المذاهب ١٢/ ٣٥٠
- الأخذ بأيسر المذاهب، دواعيه ١/ ٨٠
- الأخذ برخص المذاهب للحاجة ١٢/ ٢٢٥
- أسباب نشأة المذاهب ١٢/ ٣٥٠
- أصول المذاهب الفقهية في الاجتهاد وفي استنباط الأحكام ١٢/ ٣٥٩
- إطلاق لفظ المفتي على متفقهة المذاهب ١٢/ ٣١٣
- الالتزام بمذهب واحد ١/ ٨١
- أيسرها، الأخذ به ١/ ١١٠
- الأئمة مؤسسو المذاهب الفقهية الثمانية ١٢/ ٣٦٣
- ترك الرأي المذهبي إلى آخر بسبب المشقة ١٢/ ١٥٠
- تقعيد القواعد وصياغتها عند أئمة المذاهب ١٢/ ١٧٨
- التلفيق بين المذاهب الفقهية للحاجة ١٢/ ٢٢٤
- خصائص المذاهب الفقهية المعتبرة ١٢/ ٣٥٩
- الخطأ في الاجتهاد وعدم جواز التكفير ١٢/ ٣٦١
- دور جمع فقه السلف من الصحابة والتابعين إلى جانب فقه المذاهب الثمانية في تنشيط حركة الاجتهاد ١٢/ ٨٤
- رأي الجمهور بالالتزام بمذهب واحد ١/ ٨٤
- سب أحد الأئمة المجتهدين ١٢/ ١٤٤
- شمول الفقه كل حصاد المجتهدين من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب ١٢/ ١٣٩
- الصبغة المذهبية في بداية نشوء القواعد ١٢/ ١٧٧
- الضوابط الشرعية للأخذ بأيسر المذاهب ١/ ١٠٥، ١/ ١١٣
- الضوابط الشرعية للأخذ بأيسرها
  - ألا يؤدي إلى معارضة المصادر القطعية ١/ ١٠٧
  - ألا يؤدي للتلفيق الممنوع ١/ ١١٠
  - خلاصته ١/ ١١٥
- الضوابط الشرعية للانتقاء منها ١/ ٨١
- الغرض من المذاهب العقدية والفقهية والتربوية في الإسلام ١٢/ ٣٥٠
- الغرض من نشوء المذاهب العقدية والفقهية ١٢/ ٣٥٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الإسلام والأمة الواحدة والمذاهب العقدية والفقهية والتربوية ٩/ ٧٥١
- المذاهب السياسية والمذاهب الاعتقادية والمذاهب الفقهية ١٢/ ٣٥١
- المذاهب الفقهية الثمانية ١٢/ ٣٥٩
- المذاهب الفقهية الثمانية وتقليدها وعدم جواز تكفير من يتبعها ٩/ ٧٥٢
- المذاهب والآراء التي يمكن الأخذ بها ١/ ٨٢
- المشترك بين المذاهب الفقهية الثمانية ٩/ ٧٥٣
- نشأتها ١/ ٤١
- نشأة المذاهب الفقهية عن مدرستي الحديث والرأي ١٢/ ٣٦٢
- هل التزام مذهب معين أمر مطلوب أصولاً ١/ ٨٤

■ **المذهب الإباضي**
- أصول المقاصد لدى المذاهب المتعلقة برعاية المقاصد وهم المالكية والحنابلة والإباضية ١٢/ ٢٦٩
- الأئمة مؤسسو المذاهب الفقهية الثمانية ١٢/ ٣٦٣

■ **المذهب الإمامي**
- الأئمة مؤسسو المذاهب الفقهية الثمانية ١٢/ ٣٦٣

■ **المذهب الحنبلي**
- اصطلاحاته ١/ ٧٤
  - المراد بـ"وعنه" ١/ ٧٥
  - المراد بأبي بكر ١/ ٧٥
  - المراد بالشارح ١/ ٧٥
  - المراد بالشيخ أو شيخ الاسلام ١/ ٧٥
  - المراد بالقاضي ١/ ٧٥
  - المراد بكلمة الجمهور ١/ ٧٥
- اصطلاحاتهم: المراد بالشيخين ١/ ٧٥
- أصول المقاصد لدى المذاهب المتعلقة برعاية المقاصد وهم المالكية والحنابلة والإباضية ١٢/ ٢٦٩
- الأئمة مؤسسو المذاهب الفقهية الثمانية ١٢/ ٣٦٣
- طرق الترجيح عندهم ١/ ٧٤

■ **المذهب الحنفي**
- اصطلاحاته
  - الإمام ١/ ٦٧
  - تعارض التصحيح والفتوى ١/ ٦٨
  - حاشية ابن عابدين ١/ ٦٩
  - الحكم الملفق ١/ ٦٩
  - الضعيف من الرواية ١/ ٦٨
  - ظاهر الرواية ١/ ٦٧
  - عدم وجود رواية للإمام ١/ ٦٧
  - المتون ١/ ٦٧
  - المقلد إذا قضى بمذهب غيره أو برواية ضعيفة ١/ ٦٩
  - وجود قياس واستحسان في مسألة واحدة ١/ ٦٧
  - يفتى قطعاً بما اتفقوا عليه ١/ ٦٧
- أفعال الرسول ﷺ عند أصوليي الحنفية ١٢/ ٤٣٤
- الأئمة مؤسسو المذاهب الفقهية الثمانية ١٢/ ٣٦٣

obeikandl.com

• مراتب كتبه
مسائل الأصول ١/ ٥٩
مسائل النوادر ١/ ٦٠
الواقعات والفتاوى ١/ ٦١
• من الأحكام التي قال بها الحنفية استحساناً ١٠/ ٥٠٢

■ المذهب الزيدي
• الأئمة مؤسسو المذاهب الفقهية الثمانية ١٢/ ٣٦٣

■ المذهب الشافعي
• اصطلاحاته ١/ ٧٠
الأصح ١/ ٧٢
الأظهر ١/ ٧٢
الجديد ١/ ٧٣
الصحيح ١/ ٧٢
القديم ١/ ٧٣
قولا الجديد ١/ ٧٣
المذهب ١/ ٧٢
المراد بالأقوال والأوجه والطرق ١/ ٧١
المشهور ١/ ٧٢
النص ١/ ٧٣
• الأئمة مؤسسو المذاهب الفقهية الثمانية ١٢/ ٣٦٣
• كيفية الترجيح عندهم ١/ ٧١

■ مذهب الظاهرية
• الأئمة مؤسسو المذاهب الفقهية الثمانية ١٢/ ٣٦٣

■ المذهب المالكي
• اصطلاحاته ١/ ٦٩
المراد بالمذهب المشهور ١/ ٧٠
المراد براويتين ١/ ٧٠
المراد بقيل كذا أو اختلف في كذا ١/ ٧٠
• أصول المقاصد لدى المذاهب المتعلقة برعاية المقاصد وهم المالكية والحنابلة والإباضية ١٢/ ٢٦٩
• الأئمة مؤسسو المذاهب الفقهية الثمانية ١٢/ ٣٦٣
• الترجيح بين روايات كتبهم ١/ ٦٩
• التلفيق في العبادة ١/ ٧٠

■ المذي
• إخراج المذي بتقبيل أو مباشرة أو نظر أو فكر أثناء الصوم حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• إخراج المذي يقظة مع لذة معتادة بتقبيل أو نظر أو فكر أثناء الصيام، حكمه ٢/ ٥٨١
• الاستجمار بالأحجار من المذي حكمه عند المالكية ١/ ٣٠٠
• الاغتسال بعد النوم إذا وجد بللاً في ثوبه أو بدنه وشك أنه مني أو مذي ١/ ٤٤٣
• الإفطار بإنزال المذي بتكرار النظر أو التفكير عند الاستدامة عند المالكية ٢/ ٥٩٥
• الإفطار بسبب خروج المذي أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار في حال التقبيل أو المباشرة دون الفرج وإنزال المذي عند المالكية والحنابلة ٢/ ٥٩٦
• الإمذاء بالفكر أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
• الإمذاء بتكرار النظر أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
• إنزال المني أو المذي بالتقبيل والاستمناء واللمس والمباشرة دون الفرج أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
• تعريفه ١/ ٢٦١، ١/ ٤٤٢
• طهارته، حكمها ١/ ٢٦١
• عدم الإفطار بإنزال المذي عند الحنفية والشافعية ٢/ ٥٩٦
• عدم الإفطار بإنزال المذي في حال تكرار النظر عند الحنابلة ٢/ ٥٩٦
• الغسل له، حكمه ١/ ٤٤٢، ١/ ٤٤٤
• من غلبه المني أو المذي بمجرد النظر أو الفكر غير المستديم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٣
• الوضوء منه، حكمه ١/ ٤٤٤

■ المذياع
• جواز العمل بإصلاح المذياع والتلفاز وغيرها من الآلات التي قد تستعمل في الحلال والحرام ١٢/ ١٥٣

■ المرابحة
• الاتفاق على وفاء أقساط العمليات المؤجلة السداد في المرابحة بعملية أخرى بسعر يوم الوفاء ١١/ ١٦٦
• احتواء بيع المرابحة للآمر بالشراء على وعدين من المصرف للعميل ٤/ ٥٠١
• اشتراط علم المشتري الثاني بالثمن الأول، اشتراطه ٤/ ٣٩٣
• اعتماد المصرف الإسلامي عليها في نطاق الاستيراد ٤/ ٤٨٧
• إقرار بيع المرابحة للآمر بالشراء من مؤتمرين للمصارف الإسلامية ٤/ ٥٠٢

- الإلزام بالوعد للآمر والصرف في المرابحة للآمر بالشراء ٤/ ٥٠٢
- أنواع المرابحة في المصارف الإسلامية ١٣/ ١٩٩
- البيع إذا ظهرت الخيانة في المرابحة، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٣١٦
- بيع غير الطعام قبل قبضه، جوازه عند المالكية ٤/ ٥٠٢
- بيع ما أخذه صلحاً من دين له، بيع مرابحة، حكمه ٤/ ٤٩٨
- بيع ما اشتراه بدين له على البائع الأول بيع مرابحة، حكمه ٤/ ٤٩٨
- بيع ما اشتراه نسيئة بيع مرابحة، حكمه ٤/ ٤٩٧
- بيع ما ملكه بالميراث أو الهبة بيع مرابحة، حكمه ٤/ ٤٩٨
- بيع المرابحة للآمر بالشراء بشرط تملك السلعة المشتراة وحيازتها، جوازه ٤/ ٥٠٢
- بيع المرابحة للآمر بالشراء، جوازه عند المالكية ٤/ ٥٠١
- بيع المرابحة للآمر بالشراء، حكمه عند الشافعي ٤/ ٥٠١
- بيع المرابحة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية ٤/ ٥٠٠
- تخريجات المبيحين للمرابحة الدولية في صورتها المصرفية الحديثة ١٣/ ٢٠٠
- تسويغ أخذ الفائدة من البنوك الربوية بأنها فارق سعر العملة نتيجة التضخم أو بأنها من المرابحة ١١/ ٢٥٧
- تعريفها ٤/ ٣٥٧، ٤/ ٤٩١، ١١/ ٦٧
- تقدم التمويل للمشاريع عن طريق المضاربة والمرابحة من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٦
- تلفيق جواز المرابحة للآمر بالشراء من مذهبي الشافعية والمالكية ٤/ ٥٠١
- توافر شرائط الجواز الشرعية فيها ٤/ ٤٩٢
- التورق في مرابحات السلع الدولية مع مؤسسات مالية ١٣/ ٢٣١
- توريق دين المرابحة المؤجل وتداوله ١١/ ٢٣٢
- جوازها عند ابن مسعود ٤/ ٤٩٢
- الحكم الشرعي على صورية المرابحة المصرفية المعاصرة في ضوء مقاصد الشريعة ١٣/ ٢٠٣
- حكمها ٤/ ٤٩٢
- الحيل المقبولة والممنوعة في المرابحة المصرفية الدولية ١٣/ ٢٠٤
- الخيانة في المرابحة العادية ١٣/ ١٩٤
- رد المبيع أو الثمن لوجود الغبن الفاحش، جوازه عند الحنفية ٤/ ٥٠٠
- شرائط المرابحة العادية ١٣/ ١٩٤
- شروطها ٤/ ٣٩٣
- صحة العقد الأول فيها، اشتراطه ٤/ ٤٩٥
- صورتها كما ذكر المالكية ٤/ ٤٩١
- صيانتها عن الخيانة، وجوبه ٤/ ٤٩٦
- ضمان البائع الخيانة في المرابحة ١٠/ ٣١٦
- ظهور الخيانة في صفة الثمن، حكمه ٤/ ٤٩٨
- ظهور الخيانة في قدر الثمن، حكمه ٤/ ٤٩٩
- ظهور الخيانة فيها بعد هلاك المبيع أو تعيبه في يد المشتري الثاني، حكمه ٤/ ٤٩٩
- عدم اشتمالها على الربا، اشتراطه ٤/ ٤٩٤
- عدم اعتبار بيع المرابحة للآمر بالشراء من البيعتين في بيعة ٤/ ٥٠٢
- علاقة المرابحة للآمر بالشراء ببيعتين في بيعة ١٣/ ١٩٨
- الفرق بين بيع التقسيط وبين المرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٣٣٤
- قسمة المرابحة المصرفية إلى مصرفية ودولية ١٣/ ١٩٩
- كون رأس المال من المثليات، اشتراطه ٤/ ٣٩٣
- كيفية ثبوت الخيانة فيها ٤/ ٤٩٨
- ما يشترط في المرابحة ١١/ ٦٧
- ما يقوله البائع إذا أضاف نفقات المبيع إلى رأس المال ٤/ ٤٩٦
- المرابحة إذا زاد المبيع زيادة غير متولدة، حكمها ٤/ ٤٩٧
- المرابحة إذا زاد المبيع زيادة متولدة، حكمها عند الحنفية ٤/ ٤٩٧
- المرابحة إن باع المبيع على الرقم وكان مغايراً للثمن، حكمها ٤/ ٤٩٨
- المرابحة إن تعيب المبيع بآفة سماوية، حكمها عند الحنفية ٤/ ٤٩٧
- المرابحة إن تعيب المبيع بآفة سماوية، حكمها عند زفر والجمهور ٤/ ٤٩٧
- المرابحة إن تعيب المبيع بفعل المشتري الأول أو أجنبي، حكمها ٤/ ٤٩٧
- المرابحة إن كان الثمن الأول بغير نقد البلد وذكر الربح مطلقاً، حكمها ٤/ ٤٩٥
- المرابحة إن كان الثمن الأول بغير نقد البلد ونسب الربح إلى رأس المال ٤/ ٤٩٥

- المرابحة إن كان رأس المال غير مثلي وليس في ملك ويد المشتري، حكمها ٤/ ٣٩٣
- المرابحة إن كان رأس المال غير مثلي وليس في ملك ويد المشتري والربح متميز عنه، حكمها ٤/ ٣٩٣
- المرابحة إن كان رأس المال غير مثلي وهو في ملك ويد المشتري والربح جزء منه، حكمها ٤/ ٤٩٤
- المرابحة الدولية ١٣/ ١٩٢
- المرابحة الدولية أو الخارجية المصرفية وبيع العينة والربا ١٣/ ٢٠١
- المرابحة الدولية والحيل والقروض الربوية ١٣/ ٢٠٤
- المرابحة العادية ومشروعيتها ١٣/ ١٩٤
- المرابحة في بيع المكيل أو الموزون بغير جنسه، جوازها ٤/ ٤٩٥
- المرابحة في الوقف ١٣/ ٤١٩
- المرابحة للآمر بالشراء ١٣/ ٤٢٠
- المرابحة للآمر بالشراء كما تطبقها المصارف اليوم ١٣/ ١٩٦
- المرابحة للآمر بالشراء كما قررها الإمام الشافعي ١٣/ ١٩٦
- المرابحة المصرفية ١٣/ ١٩٩
- المرابحة المصرفية الدولية أو الخارجية ١٣/ ٢٠٠
- المرابحة المصرفية المحلية ١٣/ ١٩٩
- المرابحة من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١٣/ ٤٧٦
- المرابحة والسلم والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١١/ ١٢٥، ١١/ ٤٢٣، ١٣/ ٣٤١
- مسؤولية المصرف الإسلامي عن جميع ضمانات السلعة المبيعة مرابحة للآمر بالشراء ٤/ ٥٠٢
- مسؤولية المصرف الإسلامي عن الرد بعيب خفي للسلعة المبيعة مرابحة للآمر بالشراء ٤/ ٥٠٢
- مسؤولية المصرف الإسلامي عن هلاك السلعة المبيعة مرابحة للآمر بالشراء ٤/ ٥٠٢
- معلومية الربح، اشتراطه ٤/ ٣٩٣
- المقصود بالثمن الأول فيها ٤/ ٤٩٥
- المقصود ببيع المرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٦٨
- المقصود برأس المال فيها ٤/ ٤٩٥
- منع بيع السلعة قبل القبض في المرابحة للآمر بالشراء، عند الجمهور ٤/ ٥٠٢
- النص في عقد المداينة كالمرابحة ونحوها على التزام المدين عند المماطلة بالتصدق بمبلغ من المال ١١/ ١٧٨
- نفقات المبيع التي تضاف إلى رأس المال ٤/ ٤٩٦
- نفقات المبيع التي لا تضاف إلى رأس المال ٤/ ٤٩٦
- النفور أو القبول للمرابحة في المعاملات المصرفية الإسلامية ١٣/ ٢٠٤
- وجه الفرق بين الخيانة فيها والخيانة في التولية، عند أبي حنيفة ٤/ ٤٩٩
- وجود التغرير لرد المبيع أو الثمن، اشتراطه ٤/ ٥٠٠

■ المرابحة للآمر بالشراء

- أخذ المصارف اليوم بإلزام الوعد للجانبين في المرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٦٩
- اعتبار المالكية المرابحة للآمر بالشراء من بيوع العينة ١١/ ٧٠
- إقرار مجمع الفقه الإسلامي للمرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٦٩
- إلزام الوعد للجانبين في المرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٦٩
- عدم وجود ربا في المرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٧٠
- العلاقة بين المرابحة للآمر بالشراء والتورق ١١/ ٧١
- الفرق بين بيع التقسيط وبين المرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٣٣٤
- قيام الاعتماد المستندي في المصارف الإسلامية على أساس المرابحة للآمر بالشراء أو المشاركة بشركة المضاربة ١١/ ٤٦٦
- ما يتم في بيع المرابحة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية ١١/ ٧١
- المرابحة للآمر بالشراء وعلاقتها بالبيعتين في بيعة ١١/ ٧١
- المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء والسلم والإجارة المنتهية بالتمليك من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل ١١/ ١٢٥
- المقصود ببيع المرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٦٨
- وجوب الوفاء بالوعد وعلاقة ذلك بالمرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٧٠

■ المرافق

- تحكيم العرف في دخولها مع بيع الدار أولاً ٤/ ١٦٤
- عدم دخول الحديقة الخارجة عن الدار في البيع ٤/ ١٦٤
- العقود التي كالبيع في دخول المرافق أو عدم دخولها مع الدار ٤/ ١٦٤
- المرافق التي تدخل في بيع الدار ٤/ ١٦٤

openkanal.com

• المرافق التي لا تدخل في بيع الدار وتدخل في الإجارة والرهن والوقف ٤/ ١٦٤

■ **المراقبة**

• قوام أخلاقيات الطبيب مراقبة الله تعالى ١٣/ ١٢٤

■ **المرأة**

• أثر إسلام المرأة في دار الحرب ٨/ ٥٨٩
• الإجماع على تنصيف دية المرأة ٦/ ٢٩١
• إحرامها كيفيته ٣/ ١٨٢
• الأحوال التي يجوز النظر فيها للمرأة الأجنبية ٣/ ٥٥٥
• اختضابها المرأة للإحرام حكمه ٣/ ١٨٣
• إدخال المرأة أصبعها أو غيرها في فرجها ولو مبتلة أثناء الصوم، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٩٥
• أدلة صحة أمان المرأة ٧/ ٢٤٣
• الأذان، عدم مشروعيته للنساء عند الحنفية ٢/ ١٦٤
• أذانها
حكمه ١/ ٥٩٥، ١/ ٨٢٣
• إرضاعها، عدم إلزامها به ١/ ٣٩
• اشتراط الولاية في زواج المرأة، حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٨/ ١٩٦
• اشتراط الولاية في زواج المرأة، حكمه عند الجمهور ٨/ ١٩٦
• اضطباعها ورملها في الطواف حكمه ٣/ ٢١٤
• اعتكافها
شروطه ٢/ ٦٢١
مكانه عند الحنابلة ٢/ ٦١٣
مكانه عند الحنفية ٢/ ٦١٢
• اعتكافها في مسجد بيتها عند الشافعية ٢/ ٦١٥
• إعطاء النساء والصبيان وأهل الذمة من الغنيمة ٧/ ٦٣١
• اغتسالها في حمام دارها ١/ ٤٧٨
• أفضل الكفن لها عند الشافعية ٢/ ٤١٩
• إقامتها للصلاة، حكمه ١/ ٦١٧، ١/ ٨٢٣
• إقامة المسلمة وحدها في بلاد الغربة، حكمها ٩/ ٤٩٥
• اقتداء الرجل بالمرأة حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩١
• الاقتداء يشترط لصحته ألا يفصل بين الإمام والمأموم صف من النساء ٢/ ٢٢٠
• التزامها الستر الشرعي في حال خروجها من بيتها ٨/ ٣٢٤
• إمامتها للنساء صحتها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٦٣
• إمامتها للنساء عدم صحتها عند المالكية ٢/ ١٦٤
• إمامتها للنساء في صلاة الجنازة صحتها عند الحنفية ٢/ ١٦٤
• إمامة الرجل للنساء والأجنبيات حكمها ٢/ ١٨١
• إمامة النساء، مكان وقوف المرأة فيها ٢/ ٢٢١
• أمان المرأة ٧/ ٢٤٢
• تأخير المرأة طوافها إلى الليل عند الحنابلة ٣/ ٢١١
• تأمين غير المسلم من كتابي أو وثني أو رجل أو امرأة ٧/ ٢٧٩
• التخفيفات التي قررها الشرع للأولاد والنساء والمجنون ١٠/ ٤٨٧
• تزويج المرأة نفسها ١٣/ ٥٨٠
• تزويجها نفسها، شروط صحته ولزومه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٨/ ١٩٦
• تعزية الرجل لامرأة حسناء أجنبية غير محرم له، كراهتها ٢/ ٤٧٨
• تقليد المرأة الوزارة، حكمه ٦/ ٦٣٧
• تكفين المرأة بالحرير جوازه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤١٦
• تكفينها بالحرير حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤١٦
• تنبيه الإمام على السهو بالتصفيق للنساء عند الشافعي وأحمد ٢/ ١٠٤
• تنبيهها في الصلاة، كيفيته عند الشافعية ١/ ٧٧٧
• تورك المرأة في الصلاة عند الحنفية ١/ ٧٦٣
• توكيل المرأة في عقد الزواج عن غيرها، عدم صحته عند غير الحنفية ١٠/ ١٥٢
• التوكيل من المرأة في عقد زواجها، حكمه ١٠/ ١٥٢
• التوكيل من المرأة في عقد زواجها، حكمه عند الحنفية ١٠/ ١٥٢
• توكيلها في عقد الزواج، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٧٥٠
• تولي المرأة رئاسة الدولة ١٢/ ٥١٣
• تولي المرأة القضاء، حكمه ٦/ ٦٥٠
• توليتها للقضاء والخلافة، حكمه ٦/ ٣٩٧
• الثوب الذي تصلي فيه، صفته ١/ ٨٢٠
• جعل المرأة عقيماً، حكمه ٣/ ٥٥١
• جلوسها بين السجدتين، كيفيته للمرأة عند الحنفية ١/ ٧٤٦
• جماعة النساء، حكمها عند الحنفية ٢/ ١٦٤، ٢/ ١٧٨
• جهاد المرأة بدون إذن زوجها، حكمه ٣/ ٧١٤
• جهاد المرأة بغير إذن زوجها للضرورة ١٠/ ٥٧٢
• جهادها، حكمه ٣/ ٧١٧
• جهرها في الصلاة عند الشافعية ١/ ٧٧٧

- الحج عليها، وجوبه بوجود نساء ثقات عند الشافعية والمالكية ٣/ ٩٨، ٣/ ١٠٢
- حج المرأة الحائض ٣/ ٢٠٨
- حج المرأة المعتدة من طلاق أو وفاة حكمه عند المالكية ٣/ ٩٦
- حجها بغير محرم حكمه عند الحنفية ٣/ ٩٤
- حجها بوجود زوج أو محرم حكمه عند الشافعية ٣/ ٩٨
- حجها، شروطه الخاصة بها أن يكون معها زوج أو محرم لها ٣/ ١٠١
- حجها مع زوج أو محرم أو رفقة مأمونة حكمه عند المالكية ٣/ ٩٦
- حرمة جماعها في إحرام الحج ٣/ ٢٧٨
- حق الزوجة في الخلع ١٣/ ٥٨٧
- حق الزوجة في الميراث ١٣/ ٥٨٦
- حق المرأة في اختيار الزوج ١٣/ ٥٨٠
- حق المرأة في العمل واكتساب الرزق ١٣/ ٥٩٠
- الحقوق المالية للزوجة ١٣/ ٥٨٢
- حقوق المرأة المرتبطة بعقد الزواج ١٣/ ٥٧٨
- حقوق المرأة المسلمة في بلدان غير إسلامية ٧/ ٧٩٧
- حلقها أو تقصيرها في الحج، حكمه ٣/ ٢٤٨
- الحمل من علامات البلوغ عند الأنثى ١٣/ ٥٦٣
- الحيض من علامات البلوغ عند الأنثى ١٣/ ٥٦٣
- ختانها، حكمه ١/ ٣٩٥
- خروجها إلى صلاة العيد، حكمه ٢/ ٣٢٥
- خروجها لصلاة الجماعة عند المالكية ٢/ ١٨٠
- دخول قطرة في قبل المرأة أو حقنة إذا كانت صائمة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
- دخول المرأة وغير المسلمين في مفهوم الشعب في الدولة الإسلامية ١٢/ ٥٨٦
- دخولها الحمام ١/ ٤٧٨
- الدعوة إلى احترام المرأة في جميع المجالات ورفض العنف ٩/ ٦٦٢
- دور المرأة في تنمية المجتمع المسلم ١٢/ ٥٣
- دية المرأة، مقدارها ٦/ ٢٩١
- ذبيحة المرأة، حكمها ٣/ ٦٤٨
- ردة المرأة، صحتها ٦/ ١٧٥
- ركوعها، كيفيته ١/ ٦٩٨
- ستر وجهها أثناء الإحرام بالحج، حكمه ٣/ ٢٧٠
- سجدة التلاوة لا يفسدها محاذاة المرأة للرجل عند الحنفية ٢/ ١١٤
- سجودها
  - كيفيته ١/ ٨٢٢
  - هيئته ١/ ٧٤٣
- سفر المرأة ١٠/ ٤٨١
- سفر المرأة مع الرجل والخلوة معها، حكمها ٣/ ٥٥٩
- شروط المرأة في عقد الزواج ١٣/ ٥٢٠
- شعر المرأة، قصه، حكمه ٣/ ٥٧٩
- شهادتها لإثبات الهلال عدم قبولها عند المالكية والشافعية ٢/ ٥٣٢
- شهادتها لإثبات الهلال قبولها عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٥٣٢
- شهادة النساء على القذف، حكمها ٦/ ٣٦
- شهادة النساء في حد الزنا، حكمها ٦/ ٤٨٩
- صلاة الجماعة
  - بطلانها إن كان الإمام امرأة عند الحنابلة ٢/ ١٦٢
  - بطلانها إن كان الإمام امرأة عند الشافعية ٢/ ١٦٢
  - بمحاذاة امرأة، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢١٩
  - بمحاذاة امرأة مشتهاة، حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٨
  - من تفسد صلاته بمحاذاة ثلاث نساء عند الحنفية ٢/ ٢١٩
  - من تفسد صلاته بمحاذاة المرأتين عند الحنفية ٢/ ٢١٩
- صلاة الجنازة، عدم بطلانها بمحاذاة المرأة للرجل فيها عند الحنفية ٢/ ٢١٨
- صلاة الرجل وأمامه امرأة أخرى تصلي كراهته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٢٠
- الصلاة، صحتها إذا صلى الرجل وأمامه امرأة أخرى لا تصلي عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٢٠
- صوتها، حكمه ١/ ٦٤٧
- عدم انتقاض أمان النساء والصغار إذا انتقض أمان المستأمن ٧/ ٢٥٧
- عدم جواز قتل النساء والصغار والشيوخ والرهبان والعبّاد إلا إذا قاتلوا ٧/ ٥٢٦
- عدم ضرب الجزية على نساء أهل الكتاب أو الصبيان أو المجانين ٧/ ٦٨٩
- علامات البلوغ عند المرأة ١٣/ ٥٦٣
- عمل الزوجة خارج البيت ٩/ ٧٣٢
- عورتها
  - حدها عند الحنفية ١/ ٦٤٧
  - حدها عند الشافعية ١/ ٦٤٢
- عورتها أمام رجل أجنبي عند المالكية ١/ ٦٣٩
- عورتها أمام الكافرة، حدها ١/ ٦٤٦
- عورتها أمام محارمها الرجال، حدها عند الحنابلة ١/ ٦٤٦

- عورتها أمام محارمها الرجال، حدها عند الشافعية ١/ ٦٤٠، ١/ ٧٧٨
- عورتها أمام محارمها الرجال، حدها عند المالكية ١/ ٦٤٠
- عورتها حدها للمرأة على المرأة عند المالكية ١/ ٦٣٩
- عورتها عند الشافعية ١/ ٧٧٨
- عورتها في الصلاة حدها ١/ ٦٣٨، ١/ ٨٢٣
- عورة المرأة الأجنبية بالنسبة للرجل ٣/ ٥٥٤
- غسلها للمرأة الميتة الأجنبية أولى من غسل الزوج لزوجته خروجاً من الخلاف ٢/ ٤٠٤
- الفحص النسائي بإدخال آلة منظار في الفرج وبقاء طرفها خارجاً، صومها عدم فساده بذلك ٢/ ٥٧٥
- قبرها ستره، حكمه ٢/ ٤٧٣
- القبور
  زيارة النساء لها، حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٧٦
  زيارة النساء لها، كراهته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٦
- قتل المرأة في المعركة، حكمه ٣/ ٧٢٠
- قتل النساء والذراري إذا شاركوا في القتال ٧/ ٣٩١
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن أوضاع المرأة ودورها الاجتماعي من منظور إسلامي ٩/ ٧٦٧
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن حقوق المرأة المسلمة وواجباتها ٩/ ٧٩٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن موضوع الإعلان الإسلامي لدور المرأة في تنمية المجتمع المسلم ٩/ ٦٦١
- قضاء الصوم دون الكفارة على الزوجة المكرهة بالوطء وجوبه ٢/ ٦٠١
- قضاؤها للصوم إن وطئت مكرهة أو نائمة ٢/ ٥٧٠
- الكفن أفضله للمرأة عند الحنابلة ٢/ ٤٢٠
- لمسها، حكمه في نقض الوضوء ١/ ٣٦٧
- ما تخالف فيه المرأة الرجل في الصلاة ١/ ٨٢٢
- ما يقال عن نقصان عقل المرأة ودينها ١٣/ ٦٣٢
- محاذاتها للرجل في الصلاة، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٢٢٤
- محاذاتها للرجل في الصلاة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٣٣، ٢/ ٢٢٤
- محاذاتها للرجل في صلاة مشتركة بينهما تحريمة أداء حكمها عند الحنفية ٢/ ٢١٨
- المرأة الأجنبية
  الخلوة بها، حكمه ٨/ ٣٢
  النظر إليها، حكمه ٨/ ٣١
  النهي عن وصفها أمام الرجال ٨/ ٣٣
- المرأة التي لامحرم لها، دفنها في تابوت عند الشافعية ٢/ ٤٧٣
- المرأة الشابة، دخولها المسجد ١/ ٤٧٢
- المرأة الميتة، ندب ضفر شعرها بالاتفاق ٢/ ٤١٣
- المساجد
  حضور النساء إليها ٢/ ١٤٤
  حضور النساء إليها عند الحنفية ٢/ ١٤٥
  حضور النساء إليها عند المالكية ٢/ ١٤٥
  حضور النساء إليها لصلاة الجماعة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٤٥
- مشاركة المرأة المسلمة في الانتخاب والترشيح للبرلمان ١٢/ ٥٣٩
- مصافحة المرأة، حكمها ٣/ ٥٥٩
- المعتدة، خروجها للحج حكمه ٣/ ١٠٢
- من أجاز أن تكون المرأة ناخبة ومنتخبة ما عدا توليها رئاسة الدولة ١٢/ ٥٤٠
- من رأى أن تكون المرأة ناخبة لا منتخبة ١٢/ ٥٤١
- منع زوجها لها من الحج حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٠٢
- منع زوجها لها من الحج حكمه عند الشافعية ٣/ ١٠٢
- موتها بين رجال فقط يممها محرمها وإلا يممها الأجنبي بخرقة أو حائل عند غير المالكية ٢/ ٤٠٦
- النظر إلى المرأة ومقدمات الجماع أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦١
- نظر الخصي والمخنث والذي لا شهوة له للمرأة الأجنبية، حكمه ٣/ ٥٥٥
- نظر الرجل أثناء الخطبة إلى المرأة الأجنبية، حكمه ٣/ ٥٥٥
- نظر الرجل للمرأة الأجنبية، حكمه ٣/ ٥٥٣
- نظر الرجل للمرأة الأجنبية من غير قصد، حكمه ٣/ ٥٥٤
- نظر الرجل للمرأة الأجنبية وهو لا يأمن الشهوة، حكمه ٣/ ٥٥٤
- نظر الرجل للمرأة ذات المحرم، حكمه ٣/ ٥٥٣
- نظر الطبيب للمرأة، حكمه ٣/ ٥٥٥
- نظر القاضي للمرأة، حكمه ٣/ ٥٥٦
- نظر المرأة إلى المرأة حكمه ٣/ ٥٥٧
- نعشها، ستره ندبه عند الشافعية والمالكية والحنابلة ٢/ ٤٥٢
- النهي عن قتل النساء في القتال ٧/ ١٠٤

• نية الإمام الإمامة لصحة اقتداء النساء به، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
• هيئتها في الركوع والسجود عند الحنابلة ١/ ٧٧٩
• وجهها
كشفه بين الرجال حكمه عند الحنفية ١/ ٦٣٨
النظر إليه بشهوة، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٣٨
• وجوب المهر للمرأة ١٣/ ٥٨٢
• وجوب النفقة للزوجة على زوجها ١٣/ ٥٨٣
• وضع يديها على صدرها في الصلاة ١/ ٧٦٢
• وقوف المأمومين في صلاة الجماعة إذا كانا رجل وامرأة كيفيته ٢/ ٢٢٢
• وقوفها خلف الإمام في صلاة الجماعة عند الحنابلة ٢/ ٢٢١
• وقوفها على باب المسجد الحرام عند الوداع إذا كانت حائضاً ٣/ ٢٠٠

■ **المرتد**
• استئنافه الحج، حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٢٧
• الحج، وجوب قضائه على المرتد عند الحنفية ٢/ ١٢٦
• الصلاة، سقوطها عنه زمن ردته وما قبلها عند الحنفية ٢/ ١٢٦
• غسله إذا أسلم حكمه ١/ ٤٤٧
• قضاء الصلاة عليه عند الحنابلة ٢/ ١٢٧
• قضاء الصلاة وجوبه على المرتد إذا أسلم عند الشافعية ٢/ ١٢٧
• انظر أيضاً: الردة.

■ **المرض**
• إجهاض الأم المصابة بعدوى الإيدز ٩/ ٨٢٣
• أحكام المرض ورخصه ١٠/ ٤٨٤
• أخلاقيات ممارسة المهنة الطبية وحقوق المريض ١٣/ ١١٦
• استحباب صبر المريض وكل مبتلى ٢/ ٣٩٦
• استحباب مجاملة المريض عند عيادته وآدابها ٢/ ٣٩٥
• استخدام مريض الربو بخاخة الهواء عند ضيق النفس في رمضان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٤
• استعمال الهندسة الوراثية في منع المرض أو علاجه ٩/ ٨٣٨
• استواء ديون الصحة وديون المرض في الاستيفاء من التركة ١١/ ١٨٨
• اشتراط إذن المريض ليعالجه الطبيب ١٣/ ١٨٣
• الإطعام على المريض إن مات وقد فاته الصوم، حكمه ٢/ ٦٠٥
• اعتبار مرض الإيدز مرض موت ٩/ ٨٢٤
• إفطار الصحيح الذي يخاف المرض بغلبة الظن، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٧
• الإفطار عمداً في فرض رمضان لعذر مبيح كالمرض، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار في رمضان بسبب المرض، جوازه ٢/ ٥٦٧
• إفطار المريض إذا أصبح على نية الصوم ثم زال عذره، حكمه ٢/ ٥٦٨
• إفطار المريض الذي يخاف الهلاك والضعف من صيامه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٨
• إفطار المريض الذي يقدر على الصوم بمشقة، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٨
• إفطار المريض إن أصبح على نية الفطر ثم زال عذره ٢/ ٥٦٨
• إفطار المريض في رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٦٨
• إفطار المريض في رمضان، حكمه عند الحنفية والشافعية ٢/ ٥٦٨
• إفطار المريض في رمضان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦٨
• إقرار المريض مرض الموت، حكمه ٦/ ٥٤٩
• إكراه المريض على التداوي والطعام، كراهته ٢/ ٣٩٧
• الأمراض التي يجب أن يكون فيها الاختبار الوراثي إجبارياً أو اختيارياً قبل الزواج ٩/ ٨٤٠
• الإمساك بقية النهار لمريض برىء وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
• الإمساك بقية اليوم للمريض إن زال عذره بعد الفطر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
• إمساكه بقية النهار إذا شفي أثناء نهار رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٢
• أنواع الضرر في إفشاء الطبيب أسرار المريض ١٣/ ١٢٨
• بيع الدم لحاجة المرضى له والجرحى ١١/ ١٣٣
• بيع المريض مرض الموت بغبن فاحش إذا كان مديناً بدين مستغرق، حكمه ١٠/ ٣٧٤
• التأكد من خلو الحجاج من الأمراض الوبائية وخاصة الأيدز ٩/ ٦١١
• تبرع المريض مرض الموت، حكمه ٦/ ١٧٩
• التحرز من الأمراض المعدية ١٠/ ٥٩٦

- تحمل الطبيب الدية إذا كان أخطأ أو كان جاهلاً وأدى ذلك إلى موت المريض ١٣/ ١٨٥
- تداوي مرضى السكري بالأنسولين الخنزيري ٩/ ٨٢٩
- تركيز الطبيب مع مرضاه على قاعدة الوقاية من الأمراض ١٣/ ١٢٣
- تصرفات المريض مرض الموت ١٠/ ٤٨٥
- تصرفات مريض الموت، حكمها ٥/ ٣٢٧
- تعريفه ٢/ ٥٦٧، ١٠/ ٤٨٤
- تعمد مريض الإيدز نقل العدوى ٩/ ٨٢٢
- تفاعل الطبيب مع نفسية مريضه ١٣/ ١٢١
- توريث مريض الموت من امرأته إن طلقها ثم ماتت في العدة، حكمه ٨/ ٤٣٢
- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي للجهات المختصة في الدول الإسلامية باتخاذ التدابير الوقائية من الإيدز ٩/ ٥٩٧
- الجرحى والمرضى والغرقى وأفراد الخدمات الطبية وتمتعهم بحماية القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٦٩
- الجهل والفقر والمرض من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧٠٩
- الحالات التي يباح فيها للطبيب إفشاء أسرار مريضه ١٣/ ١٢٩
- حضانة الأم المصابة بالإيدز لوليدها السليم وإرضاعه ٩/ ٨٢٣
- حفاظ الطبيب على سر المريض والامتناع عن إلحاق أي ضرر مادي أو معنوي به ١٣/ ١٢٥
- حق الاستمتاع الجنسي لكل من الزوجين حق ما لم يوجد مانع كالحيض والنفاس والمرض ١٣/ ٦٢٧
- حق السليم من الزوجين في طلب الفرقة من الزوج المصاب بالإيدز ٩/ ٨٢٤
- حق المعاشرة الزوجية بين زوجين أحدهما مصاب بالإيدز ٩/ ٨٢٤
- حكم اعتبار الإيدز مرض موت ٩/ ٦١١
- خلع المريض مرض الموت، حكمه ٨/ ٤٦٩
- خلع المريضة، حكمه عند الشافعية ٨/ ٤٧١
- دعاء جبريل للنبي ﷺ عند ما جاء يعوده في مرضه ٢/ ٣٩٥
- الدعاء للمريض ١٣/ ١٣٦
- دين الصحة ودين المرض، حكمهما ٦/ ٥٥١
- دين المرض ١١/ ١٨٨
- الذمي، عيادته جوازها وعدم استحبابها عند الشافعية ٢/ ٣٩٧
- رعاية الطبيب لحقوق المريض وإمكاناته المادية ١٣/ ١٣٥
- زوال الرخص بسبب الإقامة بعد السفر أو الشفاء بعد المرض ١٠/ ٥٨٣
- زينة المرأة وسكناها مع زوجها وتمريض الزوج من حقوق الزوج على زوجته ١٣/ ٦٢٥
- سقوط الجزية بالعمى والزمانة المرضية ٧/ ٦٨٨
- سقوط الصلاة عن العاجز الذي مات عند الحنفية ٢/ ١٢٨
- السكان المدنيون والجرحى والمرضى وأفراد الخدمات الطبية هم الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٦٢
- صلاة الجماعة، سقوطها بالمرض ٢/ ١٥٨
- صلاة المريض
  - كيفيتها عند الحنابلة ١/ ٦٨٨
  - كيفيتها عند الحنفية ١/ ٦٨٣
  - كيفيتها عند الشافعية ١/ ٦٨٦
  - كيفيتها عند المالكية ١/ ٦٨٥
- الصوم سقوطه عن المريض الذي مات قبل شفائه عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- الصوم على مريض برىء من مرضه وقضاء ما فاته، وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
- صوم الكفارة، عدم انقطاع التتابع فيه بالفطر لمرض أو حيض عند الحنابلة ٢/ ٦٠٢
- صوم المريض الذي لا يرجى برؤه، حكمه ٢/ ٥٧٠
- صوم المريض الذي لا يشق عليه ولا يزداد مرضه بالصوم، حكمه عند الجمهور خلافاً لابن سيرين ٢/ ٥٦٨
- صوم المريض تطوعاً في رمضان، حكمه ٢/ ٥٦٨
- صوم المريض عدم وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
- صوم المريض في رمضان، حكمه عند الظاهرية ٢/ ٥٦٦
- صوم المريض في رمضان حكمه عند غير الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٦٦
- صوم المريض في رمضان عن غيره حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٦٦، ٢/ ٥٦٨
- صوم المريض في رمضان مع مرضه، حكمه ٢/ ٥٦٧
- صوم المريض واجباً آخر في رمضان، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٦٨
- صوم من تناول غذاء أو دواء لعذر شرعي -مرض- حكمه ٢/ ٥٧٤

- صيامه إن خاف مشقة، كراهته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
- صيامه إن خاف الهلاك، حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
- ضابط المرض الذي يبيح الإفطار عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
- ضابطه المبيح للفطر في رمضان ٢/ ٥٦٧
- عدم التوارث بين الزوجين وإن وقع الخلع من المريضة وماتت في عدتها، عند المالكية ٨/ ٤٧١
- عدم توارث الزوجين بانقضاء العدة إجماعاً ٨/ ٤٣٢
- عزل مريض الإيدز ٩/ ٨٢٢
- علم الطبيب بمرض الزوج مرضاً معدياً للزوجة وإعلامها بذلك ١٣/ ١٣٢
- عناية الطبيب عناية تامة بالمريض أثناء العلاج من أخلاقيات ممارسة الطب ١٣/ ١٣٣
- عيادة غير المسلمين ومعالجتهم وتعزيتهم ١٢/ ٧٧٣
- عيادة المريض الذمي وبداءته بالسلام حرمتها عند الحنابلة ٢/ ٣٩٧
- القصاص على الطبيب إذا تعمد قتل المريض ١٣/ ١٨٥
- كتمان أسرار المرضى وعدم إفشائها من الطبيب ٩/ ٨١٥
- كشف الطبيب أسرار مريضه محافظة على الصحة العامة والوقاية منها كوجود أمراض معدية كالكوليرا والإيدز ١٣/ ١٣٠
- لبس الحرير الطبيعي للمرض ١٠/ ٥٩٧
- ما يستحب قوله للمريض عند عيادته ٢/ ٣٩٥
- مرض الموت

أخذ القانون أحكام بيع مريض الموت من الفقه ١٠/ ٣٧٤
الاستثناء في صحة إقرار المريض لوارث ١٠/ ١٣٩
إقرار المريض بدين لأجنبي، حكمه ١٠/ ١٣٩
إقرار المريض بدين لوارث، حكمه ١٠/ ١٣٩
إلحاق المحكوم عليه بالإعدام بمريض الموت ٨/ ٤٣٢
تبرعات المريض مرض الموت، حكمها ٤/ ٢٦٩، ٩/ ١٢٩
تصرف المريض الذي لا يقبل الفسخ، حكمه ١٠/ ١٣٩
تصرف المريض الضار القابل للفسخ، حكمه ١٠/ ١٣٩
تصرف المريض غير الضار، حكمه ١٠/ ١٣٩
تصرف المريض لغير الوارث، حكمه عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٨
تصرف المريض لوارث، حكمه عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٨
تصرفات المريض المدين بدين غير مستغرق مع غير وارث ١٠/ ١٣٧
تصرفات المريض المدين بدين غير مستغرق مع وارث ١٠/ ١٣٧
تصرفات المريض مرض الموت، حكمها ٨/ ٤٣٢
تعريفه ٥/ ٣٢٧، ٩/ ١٢٩، ١٠/ ١٣٥
تعريفه في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٧٦
تعلق حق الورثة بالتركة ١٠/ ١٣٨
تعلق حق الورثة بمالية التركة عند الصاحبين ١٠/ ١٣٨
تعلق حقوق الدائنين بأعيان التركة عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٦
تعلق حقوق الدائنين بمال المريض ١٠/ ١٣٦
تقديره في أيامنا ٥/ ٣٢٨
تقديم ديون الصحة على ديون المرض عند الحنفية ١٠/ ١٣٩
توريث زوجة المريض إن طلقها بائناً عند الحنفية والقانون ١٠/ ١٣٦
توريث زوجة المريض مرض الموت المطلقة رأي الحنابلة والمالكية والشافعية فيه ١٠/ ١٣٧
ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا كان الطلاق البائن بعد الدخول الحقيقي ٨/ ٤٣٣
ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا كان الطلاق بدون إذن الزوجة ٨/ ٤٣٤
ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا كانت أهلاً للميراث من زوجها ٨/ ٤٣٤
الحالات التي تلحق به ١٠/ ١٣٥
حق الورثة في إبطال تصرف المريض الضار بحقوقهم ١٠/ ١٣٨
حق الورثة في نقض تصرف المريض لوارث ١٠/ ١٣٨
حكمه ٨/ ٤٣٢، ١٠/ ١٣٥
ديون الصحة، تعريفها ١٠/ ١٣٩
زواج المريض مرض الموت، حكمه ١٠/ ١٣٦
زواج المريض المطلق بأخرى وموته في عدة الأولى، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٤٣٥
شرطاه ٨/ ٤٣٢
صحة تصرف المريض إن كان بثمن المثل عند الصاحبين ١٠/ ١٣٩
صفاته ١٠/ ١٣٥
طلاق الفرار، ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا كان المرض مخوفاً ٨/ ٤٣٣
طلاق الفرار، ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا لم يصح الزوج من ذلك المرض ٨/ ٤٣٣
طلاق المريض مرض الموت، حكمه ٨/ ٤٣١، ١٠/ ١٣٦
عدم تقديم ديون الصحة على ديون المرض عند غير الحنفية ١٠/ ١٣٩
عدم منافاته لأهلية الأداء ١٠/ ١٣٦
العقود المتعلقة بالربح التي يجريها المريض، حكمها ١٠/ ١٣٧

العقود الواردة على المنافع التي يجريها المريض، حكمها عند الحنفية ١٠/ ١٣٧
العقود الواردة على المنافع التي يجريها المريض، حكمها عند غير الحنفية ١٠/ ١٣٧
الفرق بين حق الدائنين وحق الورثة بالتركة عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٨
الفرقة من جهة الزوجة المريضة مرض الموت، حكمها ٨/ ٤٣٤
ما يستحقه زوج المريضة المخالعة إذا ماتت بعد العدة ١٠/ ١٣٧
ما يستحقه زوج المريضة المخالعة إذا ماتت في العدة ١٠/ ١٣٧
مرض الموت إن زاد على السنة، حكمه في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٧٦
معنى كلمتي المريض والصحيح عند الحنفية ١٠/ ١٣٥
المقصود بمريض الموت ٨/ ٤٣١
من الذين يلحقون بحكم مريض الموت في الحجر، عند المالكية ٥/ ٣٢٨
نفاذ تصرفات المريض التي لا تمس حقوق الدائنين أو الورثة ١٠/ ١٣٧
نفاذ تصرفات المريض غير الضارة بالورثة ١٠/ ١٣٧
نفقاته الضرورية، حكمها ١٠/ ٢١١
نوع حق الورثة بتركة المريض عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٨
وصية المريض غير المدين أو المدين بدين غير مستغرق، حكمها ١٠/ ١٣٨
وصية المريض لوارث، حكمها ١٠/ ١٣٨
وصية المريض المدين بدين مستغرق، حكمها ١٠/ ١٣٧
الوقف في مرض الموت، حكمه ٩/ ٢٢٧
• المريض
إذا جامع أثناء الصوم بنية الترخص أو بغيرها عدم وجوب الكفارة عليه ٢/ ٥٨٨
إذا شفي، إفطاره حكمه ٢/ ٥٤٢
إن مات وهو على حاله بالنسبة لقضاء ما فاته من صوم، حكمه ٢/ ٥٩٨
تبرع مريض الموت، حكمه ١٠/ ٣٠٨
الدعاء له بالصلاح والعافية ورقيته سنيته ٢/ ٣٩٤
صومه عدم وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
عيادته، دعاء جبريل للنبي ﷺ عند ما جاء يعوده في مرضه ٢/ ٣٩٥
عيادته، سنيتها ٢/ ٣٩٤
عيادة المريض الذمي وبداءته بالسلام حرمتها عند الحنابلة ٢/ ٦٩٧
فدية الإفطار في رمضان على المريض الذي لا يرجى برؤه، وجوبها عليه بالاتفاق ٢/ ٦٠٥
قضاء الصوم عليه إن أفطر، وجوبه ٢/ ٥٤١، ٢/ ٥٥١
قضاء الصوم للمريض المفطر، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
قضاء الصوم مع الكفارة على المريض إذا جاء رمضان آخر ولم يقض ما فاته، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
كفارة الصوم، تكررها بتكرر السنين إذا جاء رمضان آخر ولم يقض المريض ما فاته، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٦٩
ليس الصحيح كالمريض في صوم رمضان عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٦٧
ما يقرأ عنده ١/ ٤٠٤
مرض الموت، بيع المريض مرض الموت حكمه في القانون ١٠/ ٣٧٤
مرض الموت، تصرفات المريض مرض الموت المدين بدين مستغرق، حكمه ١٠/ ١٣٧
مريض الموت، وقفه، حكمه ٩/ ١٧٦
نية الترخص بالفطر على المريض، حكمها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥٦٨
نية الترخص بالفطر على المريض، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٦٨
وقوع صوم المريض في رمضان عما نواه إذا نوى واجباً آخر فيه عند أبي حنيفة وعند صاحب (الهداية) وأكثر مشايخ بخارى ٢/ ٥٤٧
• المسؤولية التعاقدية للطبيب تجاه المرضى ١٣/ ١٣٩
• معاملة الجرحى والمرضى والعجزة في الحروب في الإسلام ٧/ ٤٣٥، ٧/ ٥١٣
• معاملة الجرحى والمرضى والقتلى في أعقاب الحرب من مفهوم إسلامي وحماية البيئة ١٢/ ٧٩٨
• معاملة الطبيب مرضاه بالشفقة والرحمة ١٣/ ١٢٢
• من حقوق المريض ألا يعالج أو يجرى له جراحة إلا بإذنه ١٣/ ١٣٥
• من حقوق المريض بذل النصح والرفق به ١٣/ ١٣٦
• منع أسباب الأمراض النفسية والبدنية للحفاظ على الصحة ١٢/ ٨٠٧
• ندوة رؤية إسلامية للمشكلات الاجتماعية لمرض الإيدز ٩/ ٨٢١
• النظافة للوقاية من الأمراض التي تضر البيئة ١٢/ ٧٩٣
• نوعاه عند المالكية ٥/ ٣٢٨
• وجود الغبن اليسير في تصرف المريض مرض الموت، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢١٤
• الوقاية من الأمراض المعدية ١٢/ ٨٠٨

obeikandl.com

■ **مرض الموت**
- اعتبار مرض الإيدز مرض موت ٩/ ٨٢٤
- تصرفات المريض مرض الموت ١٠/ ٤٨٥

■ **المرضع**
- إفطار المرضع، حكمه ٢/ ٥٦٩
- الخوف المعتبر في إباحة إفطار المرضع ٢/ ٥٦٩
- صوم المرضع إن خافت على نفسها أو ولدها الهلاك ٢/ ٥٦٩
- صوم المرضع، حكمه ٢/ ٥٤٢
- صيامها إن خافت مشقة، كراهته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
- صيامها إن خافت الهلاك، حرمته عند الشافعية ٢/ ٥١٧
- الفدية مع القضاء على المرضع إن أفطرت خوفاً على ولدها، وجوبها عند الجمهور ٢/ ٦٠٥
- قضاء الصوم دون الفدية على المرضع إذا أفطرت، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم مع الفدية على المرضع إذا أفطرت خوفاً على ولدها فقط وجوبه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٦٩
- قضاء الصوم مع الفدية على المرضع إن أفطرت في رمضان، وجوبه عند المالكية ٢/ ٥٦٩
- المرضع إن أفطرت خوفاً على نفسها، الفدية حكمها لها ٢/ ٦٠٥
- المرضع إن أفطرت، الفدية حكمها لها، عند الحنفية ٢/ ٦٠٥
- المرضع إن أفطرت في رمضان، الفدية حكمها لها، ترجيح رأي الجمهور في ذلك ٢/ ٦٠٥

■ **المرور**
- إضرار المنتفع بالطريق العام بالآخرين، حكمه ٥/ ٤٧٦
- تحمل مخالف أنظمة المرور في الطرقات العامة تبعة فعله ١٣/ ٥٠
- التصرف بطريق عام، حكمه ٥/ ٤٧٦
- حق المرور، تعريفه ٥/ ٤٧٦
- شرطا الانتفاع بالطريق العام ٥/ ٤٧٦
- كيفية الانتفاع بحق المرور ٥/ ٤٦٨
- المرور إن كان الطريق خاصاً، حكمه ٥/ ٤٧٧
- المرور إن كان الطريق عاماً، حكمه ٥/ ٤٧٦

■ **المزابنة**
- بيع الملامسة وبيع الحصاة وبيع المزابنة من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣٢
- تعريفها ٤/ ٢٧٢، ٤/ ٤٦١

■ **المزاد العلني**
- جواز بيع المزايدة أو البيع بالمزاد العلني ١١/ ٦٤

■ **المزارعة**
- آلة الزراعة، شرطها ٥/ ٤٨٧
- أجرة مثل الأرض وإن لم تنتج في المزارعة الفاسدة، وجوبها ٥/ ٤٩٥
- أحكام المزارعة ١١/ ٤٥٥
- أحكام المزارعة الصحيحة عند الحنفية ٥/ ٤٩١
- أحوالها عند الصاحبين ٥/ ٤٨٨
- أخذ القانون أحكامها من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٦٤
- أخذ القانون بالمزارعة من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٧
- إذا انقضت مدتها ولم يدرك الزرع، حكمها ٥/ ٤٩٦
- الأرض المزروعة، شروطها ٥/ ٤٨٦
- استحقاق العامل أجر مثله في المزارعة الفاسدة، استحقاقه ٥/ ٤٩٤
- استرضاء العامل ديانة إذا فسخ العقد بعد حراثة الأرض ٥/ ٤٩٨
- أطرافها ٥/ ٤٨٤
- انتهاؤها وحالات فسخها، عند الحنفية ٥/ ٤٩٦
- انفساخها بموت أحد العاقدين عند الحنفية ١٠/ ٣٢٢
- انقضاؤها بانقضاء المدة وإدراك الزرع ٥/ ٤٩٦
- بيع الأرض بدين صاحبها بعد زرعها وقبل إنبات الزرع، حكمه ٥/ ٤٩٧
- تأخير بيع الأرض بدين صاحبها إذا لم يدرك الزرع ٥/ ٤٩٨
- تأويل النهي عن المزارعة، عند ابن حجر والجمهور ٤/ ٦٥
- تساوي العاقدين في قسمة الناتج، اشتراطه عند المالكية ٥/ ٤٨٦
- تسميتها عند أهل العراق ٥/ ٤٨٣
- تعامل المهاجرين بها ٤/ ٦٧
- تعريفها ٥/ ٤٨٢، ٥/ ٤٨٢، ١٠/ ١٧٠، ١٠/ ٢٣٥، ١٠/ ٢٦٦، ١٠/ ٣٦٤، ١١/ ٤٥٣
- تعريفها عند المالكية ٤/ ٦٦
- تقدير أجر المثل في المزارعة الفاسدة ٥/ ٤٩٥
- التكييف الفقهي لمعاملة النبي ﷺ لأهل خيبر ٥/ ٤٨٣
- تكييفها الفقهي ٥/ ٥٠٣
- تكييفها الفقهي عند الحنفية ٥/ ٤٨٤
- جواز فسخها بالإقالة ١٠/ ٣١٩
- الحراثة والسقي فيها، حكمها ٥/ ٤٩٢
- حكمها ٥/ ٤٨٢

- حكمها عند أبي حنيفة ١٠/ ٢٦٦
- حكمها عند الحنابلة والصاحبين ١٠/ ٢٦٦
- حكمها عند الشافعية ٥/ ٤٩٣، ١٠/ ٢٦٦
- حكمها عند المالكية ٤/ ٦٦، ١٠/ ٢٦٦
- الخارج الناتج من الزرع، شروطه ٥/ ٤٨٥
- خلاصة شروط المزارعة، عند الصاحبين ٥/ ٤٨٨
- خلاصة واجبات العاقدين ٥/ ٤٩٣
- ركنها عند الحنفية ٥/ ٤٨٤
- الزيادة أو الحط على الشرط المذكور من الخارج الناتج، حكمها ٥/ ٤٩٢
- سبب عدم مشروعيتها عند أبي حنيفة وزفر والشافعي ٥/ ٤٨٢
- شروط اقترانها مع المساقاة، عند الشافعية ٥/ ٤٨٣
- شروط العاقد ٥/ ٤٨٥
- شروط المزارعة ١١/ ١١٨، ١١/ ٤٥٥
- شروطها عند الحنابلة ٥/ ٤٩٠
- شروطها عند الشافعية ٥/ ٤٨٩
- شروطها عند الصاحبين ٥/ ٤٨٥
- شروطها عند المالكية ٥/ ٤٨٨
- صحتها على أي مدة عند الحنفية ١٠/ ٣٦٤
- صفتها ٥/ ٤٨٤، ٥/ ٤٩٢
- صفة عقد المزارعة ١١/ ١١٨
- صفة يد العامل ٥/ ٥١٠
- طريق جعل الغلة للعاقدين ولا أجرة لأحدهما إذا كان البذر من العامل، حكمه ٥/ ٤٩٤
- عدم جواز فسخها بتقصير المزارع ١٠/ ٣١٩
- عدم وجوب أعمالها على المزارع إذا كانت فاسدة ٥/ ٤٩٤
- العمل الواجب على المزارع عند المالكية ٥/ ٤٩١
- الفرق بين المساقاة والمزارعة ١١/ ١٢٠
- الفرق بينها وبين إيجار الأرض الزراعية ٥/ ٤٨٤
- الفرق بينها وبين المساقاة، عند الحنفية ٥/ ٥٠٢
- فسخها بالأعذار الطارئة عند الحنفية ١٠/ ٢٩٧
- فسخها بالعذر ٥/ ٤٩٧
- فسخها بطروء أعذار للمزارع ٥/ ٤٩٨
- فسخها بلا قضاء وتراض، جوازه ١٠/ ٣٠٤
- كون الأرض المزروعة صالحة للزراعة، اشتراطه ٥/ ٤٨٦
- كون الأرض المزروعة معلومة، اشتراطه ٥/ ٤٨٧
- كون الخارج الناتج من الزرع مشتركاً بين العاقدين، اشتراطه ٥/ ٤٨٦
- كون الناتج جزءاً مشاعاً بين العاقدين، اشتراطه ٥/ ٤٨٦
- كيفية تطبيق المزارعة ١١/ ٤٥٤
- لزومها ٥/ ٥٠٢
- ما يمنع فيها عند المالكية ٥/ ٥٢٢
- متى تنتهي المزارعة ١١/ ١١٩
- محصولها لصاحب البذر عند فسخها ١٠/ ٣١٩
- مدتها، حكمها ٥/ ٤٨٧
- المدة التي تفسد بها المزارعة ٥/ ٤٨٧
- مرادفتها للمحاقلة ٥/ ٤٨٢
- المزارعة أداة استثمار ناجحة طويلة الأجل ١١/ ٤٥٦
- المزارعة إذا استحقت الأرض، حكمها ١٠/ ٣١٩
- المزارعة على الأرض الموقوفة ١٣/ ٤١٦
- المزارعة الفاسدة بعد الشروع بالعمل، حكمها عند المالكية ٥/ ٤٩٥
- المزارعة الفاسدة، حكمها عند الحنفية ٥/ ٤٩٤
- المزارعة الفاسدة قبل الشروع بالعمل، حكمها عند المالكية ٥/ ٤٩٥
- المزروع، شرطه ٥/ ٤٨٦
- مشروعيتها ٥/ ٤٨٢، ١١/ ١١٧، ١١/ ٤٥٣
- مشروعيتها عند كثير من فقهاء الشافعية ٥/ ٤٨٣
- معلومية الزرع، اشتراطه ٥/ ٤٨٥
- معلومية مدتها، اشتراطه ٥/ ٤٨٧
- معنى المزارعة والمخابرة والمحاقلة ١١/ ١١٧
- مفسداتها ٥/ ٤٩١
- موت أحد العاقدين قبل إدراك الزرع، حكمها ٥/ ٤٩٣، ٥/ ٤٩٦، ١٠/ ٢٦٦
- مورد المزارعة ١١/ ١٢٠
- الناتج لصاحب البذر إذا كانت المزارعة فاسدة عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٥/ ٤٩٤
- الناتج من الأرض يقسم بين العاقدين بحسب الشرط المتفق عليه، عند الحنفية ٥/ ٤٩١
- نفقات الزرع في حال انقضاء المدة وعدم إدراك الزرع ٥/ ٤٩٦
- واجبات المالك والعامل في المزارعة ١١/ ١١٩
- وجوب التخلية بين الأرض والعامل، اشتراطه ٥/ ٤٨٧

■ المزايدة

- بيع المزاد، تعريفه ٤/ ٢٧٨
- بيع المزايدة، كراهته عند إبراهيم النخعي ٤/ ٢٧٩
- بيع المغانم بالمزايدة، جوازه عن عطاء ٤/ ٢٧٩

• جواز بيع المزايدة أو البيع بالمزاد العلني ١١/ ٦٤
• جوازها عن مجاهد ٤/ ٢٧٨
• جوازها عند ابن العربي ٤/ ٢٧٩
• جوازها مطلقاً ٤/ ٢٧٨
• حكم عقد المزايدة ١٢/ ٥٧
• حكمها ١٠/ ٢٣٠
• عقد المزايدة، تعريفه ٩/ ٥٨٢
• المزايدة في الغنائم والمواريث، جوازها عند الترمذي ٤/ ٢٧٩

■ **مزدلفة**
• أسماؤها ٣/ ٢٣٠
• المبيت بها حكمه عند الحنفية ٣/ ١٤٨
• المبيت بها حكمه عند الشافعية ٣/ ١٥٧
• المبيت بها، الغسل له ١/ ٤٦٥
• الوقوف بها حكمه عند الحنفية ٣/ ١٤٦
• الوقوف بها سننه عند الحنابلة ٣/ ١٧٠
• الوقوف بها سننه عند الشافعية ٣/ ١٦٤
• الوقوف بها مندوباته عند المالكية ٣/ ١٥٤
• الوقوف بها واجبه عند المالكية ٣/ ١٥٤

■ **المسابقة**
• أخذ العوض عليها، جوازه عند الشافعية ٥/ ٦٤٩
• أسبقية الشافعي في تصنيفها ٥/ ٦٥١
• أنواعها بغير عوض، حكمها عند الشافعية ٥/ ٦٥٤
• تسمية أنواعها عند الأزهري ٥/ ٦٥١
• تعريف المسابقة ومشروعيتها ٩/ ٦٨٩
• الراهن بمحلل ٥/ ٦٥١
• السباق، تعريفه ٥/ ٦٤٧
• السبق
الإجماع على مشروعيته ٥/ ٦٤٧
حصول العوض والمعوض عنه لشخص واحد، حكمه ٥/ ٦٤٧
المحرمات التي استثني منها السبق ٥/ ٦٤٧
• صفة عقد المسابقة، عند الشافعية ٥/ ٦٥٣
• الصور الحرام منها ٥/ ٦٥١
• الصور الحلال فيها ٥/ ٦٥٠
• العلم بالمال المشروط، اشتراطه عند الشافعية ٥/ ٦٥١
• العوض فيها إن كان فيها احتمال سبق أحدهما للآخر، جوازه ٥/ ٦٥١
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المسابقات ٩/ ٦٨٨
• كون العوض من أحد المتسابقين أو من شخص ثالث، جوازه ٥/ ٦٥٠
• كون العوض من الجانبين بدون محلل، عدم جوازه ٥/ ٦٥١
• ما يجري اليوم من الرهان، حكمه ٥/ ٦٥١
• ما يجوز من أنواعها بعوض ٥/ ٦٤٩
• المسابقة بعوض
حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦٤٩
حكمها عند الحنفية ٥/ ٦٤٨
شروط جوازها ٥/ ٦٤٩
• المسابقة على الخيل وغيرها، حكمها عند القرطبي ٥/ ٦٥٣
• المسابقة في كل ما هو نافع في الحرب، جوازها عند الجمهور ٥/ ٦٤٩
• مشروعية المسابقة بغير عوض ٥/ ٦٤٨
• نوعاها ٥/ ٦٤٨

■ **المساقاة**
• الاتفاق على مدة لا يحصل فيها الإثمار عادة، حكمه ٥/ ٥١١
• إجماع الصحابة على مشروعيتها ٥/ ٥٠٠
• اختلاف المالك والعامل في مقدار الثمرة المشروطة لكل منهما، حكمه عند الشافعية ٥/ ٥١٧
• إذا أبى العامل العمل، حكمها ٥/ ٥١٥
• إذا انقضت مدتها ولم ينضج الثمر، حكمها ٥/ ٥١٥
• إذا جن العامل أو حجر عليه لسفه، حكمها عند الحنابلة والشافعية ٥/ ٥١٨
• إذا جن المالك أو مات، حكمها عند الحنابلة ٥/ ٥١٨
• إذا ساقى المساقي غيره دون إذن صاحب الشجرة، حكمها عند الحنفية ١٠/ ٣١٩
• إذا فسخها المالك، حكمها عند الحنابلة ٥/ ٥١٧
• أركانها
اشتراط انفراد العامل بالعمل ٥/ ٥٠٦
أهلية العاقدين ٥/ ٥٠٤
الصيغة ٥/ ٥٠٧
معلومية الثمر ٥/ ٥٠٥
مورد المساقاة ٥/ ٥٠٥
• أركانها عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٥٠٥
• أسباب فسادها، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٥١٥
• استحقاق صاحب الشجر للثمر في المساقاة الفاسدة ٥/ ٥١٢
• استحقاق العامل أجر مثله في المساقاة الفاسدة ٥/ ٥١٢

obeikandl.com

- الاستحقاق في المساقاة والمزارعة، حكمه ٥/ ٢٤٦
- اشتراط الجذاذ على العامل، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥١١
- اشتراط جزء معين من الثمرة لأحد العاقدين، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥١١
- اشتراط الحمل والحفظ بعد القسمة على العامل، حكمه ٥/ ٥١١
- اشتراط عمل تبقى منفعته على العامل، حكمه ٥/ ٥١١
- اشتراط مشاركة المالك في العمل، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥١١
- اشتراط الناتج كله لأحد العاقدين، حكمه عند الحنفية ٥/ ٥١٠
- اعتبارها عقداً موروثاً، عند المالكية ٥/ ٥١٥
- أعذار فسخها ٥/ ٥١٤
- أكثر مدتها وأقلها ٥/ ٥٠٦
- التزامات العامل، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٥٠٩
- التزامات العامل فيها ٥/ ٥٠٨
- التزامات المالك، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٥١٠
- الالتزام بالجذاذ، حكمه ٥/ ٥١٠
- ألفاظ صيغتها ٥/ ٥٠٧
- امتناع أحد العاقدين عند تنفيذ العقد، حكمه ٥/ ٥٠٢
- انتهاؤها بانتهاء مدتها، عند الشافعية ٥/ ٥١٦
- انتهاؤها بمضي المدة المتفق عليها، عند الحنابلة ٥/ ٥١٨
- انتهاؤها عند الحنفية ٥/ ٥١٤
- انفساخها بموت أحد العاقدين عند الحنفية ١٠/ ٣٢٢
- انقضاء مدتها بعد ظهور الثمرة وقبل اكتمالها، حكمه عند الشافعية ٥/ ٥١٦
- بيان المدة فيها، عدم اشتراطه عند الحنفية ٥/ ٥٠٣
- تعريفها ٥/ ٤٩٩، ١٠/ ١٧٠، ١٠/ ٢٣٥، ١٠/ ٢٦٦
- تقدير أجر مثل العامل في المساقاة الفاسدة ٥/ ٥١٢
- تقدير مدتها
  - اشتراطه عند الشافعية ٥/ ٥٠٦
  - عدم اشتراطه عند الحنابلة ٥/ ٥٠٦
- حاجة الناس إليها ٥/ ٤٩٩
- الحط والزيادة على الشرط، حكمه ٥/ ٥٠٨
- حق صاحب الأرض إجبار العامل على العمل ٥/ ٥٠٨
- حق العامل في الثمر، عند المالكية ٥/ ٥٠٩
- حكمها عند أبي حنيفة ١٠/ ٢٦٦
- حكمها عند الحنابلة والصاحبين ١٠/ ٢٦٦
- حكمها عند الشافعية ١٠/ ٢٦٦
- حكمها عند الفسخ ١٠/ ٣١٩
- حكمها عند المالكية ١٠/ ٢٦٦
- خلاصة مشروعيتها عند الفقهاء ٥/ ٥٢٢
- خيانة العامل أو هربه أو حبسه أو مرضه، حكمها عند الشافعية ٥/ ٥١٧
- ركنها ٥/ ٥٠٠
- رهن البستان عند العامل فيه بالمساقاة، جوازه عند المالكية ٥/ ١٠٩
- الشروط المشتركة بين المساقاة والمزارعة ٥/ ٥٠٤
- شروطها ٥/ ٥٠٣
  - أن يكون محل العقد من الشجر الذي فيه ثمرة ٥/ ٥٠٤
  - أهلية العاقدين ٥/ ٥٠٤
  - التسليم إلى العامل ٥/ ٥٠٤
  - كون الناتج شركة بين الاثنين ٥/ ٥٠٤
- صفة يد العامل ٥/ ٥١٠
- عجز العامل عن العمل، حكمه ٥/ ٥١٨
- عدم إجبار العامل على العمل في المساقاة الفاسدة ٥/ ٥١٢
- عدم اشتراط القبول لفظاً فيها عند الحنابلة ٥/ ٤٨٤
- عدم فسخها بالأعذار، عند الشافعية ٥/ ٥١٦
- عدم لزومها، عند الحنابلة ٥/ ٥١٧
- العمل الذي لا يتعلق بالثمرة، حكمه عند المالكية ٥/ ٥٠٩
- العمل الذي يتعلق بالثمرة ولا يبقى بعدها، حكمه عند المالكية ٥/ ٥٠٩
- العمل الذي يتعلق بالثمرة ويبقى بعدها، حكمه عند المالكية ٥/ ٥٠٩
- الفرق بين المساقاة والمزارعة ١١/ ١٢٠
- الفرق بينها وبين المزارعة، عند الحنفية ٥/ ٥٠٢
- فسخ العامل أو هربه قبل ظهور الثمرة، حكمه ٥/ ٥١٧
- فسخها إذا استحق الشجر أو الثمر ١٠/ ٣١٩
- فسخها بالتراضي، جوازه ١٠/ ٣١٩
- فسخها بالعذر ١٠/ ٣١٩
- القبول فيها لفظاً، عدم اشتراطه عند الحنابلة ٥/ ٥٠٧
- القبول فيها لفظاً من الناطق، اشتراطه عند الشافعية ٥/ ٥٠٧
- كشف فساد المساقاة قبل العمل، حكمه عند المالكية ٥/ ٥١٣
- كون الخارج من بين الطرفين على الشرط المتفق عليه، حكمه ٥/ ٥٠٨
- كيفية تحديد مدتها ٥/ ٥٠٤

- كيفية توزيع ما يحتاجه الشجر من نفقة ٥/ ٥٠٨
- لزومها عند الجمهور غير الحنابلة ٥/ ٥٠١، ٥/ ٥١٠
- ما يمنع فيها عند المالكية ٥/ ٥٢٢
- متى يملك العامل الثمرة، عند الحنابلة ٥/ ٥١٧
- مدة المساقاة ١١/ ١٢١
- المساقاة إذا استحق الثمر بعد العمل، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٥١٤
- المساقاة إذا استحق النخيل المثمر، حكمها ٥/ ٥٠٣
- المساقاة إذا انقضت مدتها قبل انتهاء الثمرة، حكمها عند الحنفية ٥/ ٥٠٢
- المساقاة إذا التزمها العامل في ذمته ثم مات قبل تمام العمل، حكمها عند الشافعية ٥/ ٥١٦
- المساقاة إذا رفض وارث العامل إتمام العمل، حكمها عند الحنابلة ٥/ ٥١٧
- المساقاة إذا لم يخرج ثمر، حكمها ٥/ ٥٠٨
- المساقاة الصحيحة، أحكامها عند المالكية ٥/ ٥٠٨
- المساقاة الصحيحة والفاسدة، حكمها ٥/ ٥٠٧
- مساقاة العامل غيره، حكمها ٥/ ٥٠٨
- المساقاة على الأرض الموقوفة ١٣/ ٤١٧
- المساقاة على زروع ذات أصول غير ثابتة، جوازها عند المالكية ١٠/ ٣١٩
- المساقاة الفاسدة
  - حكمها ٥/ ٥١٠
  - خلاصة حكمها ٥/ ٥١٤
- المساقاة في الذمة إذا مات أحد العاقدين، حكمها عند الشافعية ٥/ ٥١٦
- مساقاة المساقي لغيره، جوازها عند المالكية ١٠/ ٣١٩
- المساقاة مع الشريك بشرط الزيادة على حصته، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٥١٢
- المساقاة مع الشريك، حكمها عند الحنفية ٥/ ٥١٢
- مشروعيتها ٥/ ٤٩٩
- المطالبة بتنفيذ الالتزام عند إخلال أحد المتعاقدين بالتنفيذ ١٠/ ٣٢٠
- المعقود عليه فيها ٥/ ٥٠٠
- معلومية أجلها، اشتراطه عند المالكية ٥/ ٥٠٢
- معنى المساقاة ومشروعيتها ١١/ ١٢٠
- موت أحد العاقدين، حكمه ٥/ ٥١٥، ١٠/ ٢٦٦
- موت العامل إذا كان معيناً، حكمه عند الشافعية ٥/ ٥١٦
- موت العامل، حكمه ٥/ ٥١٥
- موت المالك، حكمه ٥/ ٥١٥
- موردها عند الحنابلة ٥/ ٥٠٢
- موردها عند الحنفية ٥/ ٥٠١
- موردها عند الشافعية ٥/ ٥٠٢
- موردها عند المالكية ٥/ ٥٠١
- هروب العامل قبل الفراغ من العمل، حكمه ٥/ ٥١٠
- وقت عقدها عند المالكية ٥/ ٥٠١

■ المساواة

- الإخاء الإنساني واحترام الآخر والمساواة بين الناس والعدل وإقرار الحرية أسس التسامح الإسلامي ١٣/ ٧٩٧
- أساس المواطنة المساواة بين المسلمين وغيرهم ١٣/ ٨٠٢
- اعتراف الإسلام بحق المساواة بين الأمم ٧/ ١٣١
- اعتناء الدولة الإسلامية فيها ٦/ ٧١٩
- إقامة العدل السياسي وتحقيق المساواة وإطلاق الحرية وإحقاق الحق يؤدي إلى إشاعة الأمن واستئصال الجريمة ١٣/ ٧٠٧
- إقرار الإسلام للتفاوت المادي بين غني وفقير ٤/ ٥٨
- إقرار الإسلام مبدأ المساواة والحرية ١٢/ ٥٨٦
- إقرار مبدأ المساواة بين المسلمين واليهود في موآزرة الدولة في وثيقة المدينة ٧/ ٧٤١
- إقرار مبدأ المساواة بين الناس في الشريعة والقانون ١٣/ ٨٣١
- أهميتها ٦/ ٧٩٩
- تحقق المساواة من خلال الشورى ١٢/ ٥٩٢
- تكافؤ الدماء والمساواة في العقوبات ١٠/ ٩٠١
- الحرية والمساواة في الديمقراطية ١٢/ ٥٢١
- حق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٧٠
- حق المساواة مع تعامل المسلمين مع غيرهم ٧/ ١٤٠
- حق المساواة من حقوق الإنسان ٧/ ٧٨٢
- عدم إقرار الإسلام لوجود التمايز الطبقي ٤/ ٥٨
- مبدأ المساواة الاجتماعية في الإسلام ٤/ ٥٨
- مراعاة الحق والعدل والمساواة في النظام الاقتصادي الإسلامي ١٣/ ٦٧١
- المساواة من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٢
- المساواة والحرية من دعائم الديمقراطية ١٢/ ٥٨٤
- مظاهر المساواة في الديمقراطية ١٢/ ٥٨٤
- ملازمة الحكم في الإسلام للعدل في القضاء والمساواة أمام الشريعة والحرية ١٢/ ٦١٩

■ **المساومة**
• حكم البيع مساومة أو مماكسة ١١/ ٦٥

■ **المسبحة**
• حكمها عند الحنفية ١/ ٨٠٩

■ **المسبوق**
• أحكامه عند الحنفية ٢/ ١٩٤
• إدراكه صلاة الكسوفين بإدراك الركوع الأول عند الشافعية وهو الراجح ٢/ ٣٦٤
• إدراكه لصلاة الكسوفين بإدراك الركوع الثاني عند المالكية ٢/ ٣٦٤
• إدراكه لصلاة الكسوفين كيفيته عند الحنابلة ٢/ ٣٦٤
• إدراكه للإمام بعد الركوع حكمه عند الحنفية ٢/ ١٩٣
• إدراكه للإمام ساجداً حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٨
• إدراكه للإمام في آخر الصلاة حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٨
• إدراكه للإمام وهو راكع حكمه عند الحنفية ٢/ ١٩٣
• إدراكه للجماعة عند الحنابلة ٢/ ٢٠٠
• إدراكه للركعة عند الحنابلة ٢/ ٢٠٠
• إدراكه للركوع عند الشافعية ٢/ ١٩٨
• الاستخلاف له عند الشافعية ٢/ ٢٣١
• إمامته بعد انقطاع القدوة عند الحنابلة ٢/ ١٦٦
• إمامته بعد انقطاع القدوة عند الحنفية ٢/ ١٦٦
• إمامته بعد انقطاع القدوة عند الشافعية ٢/ ١٦٦
• إمامته بعد انقطاع القدوة عند المالكية ٢/ ١٦٦
• إن فاته بعض ركعات الصلاة، حكمه ٢/ ١٩٨
• انتظاره سلام المستخلف وإلا بطلت صلاته عند المالكية ٢/ ٢٣٠
• تعريفه عند الحنابلة ٢/ ١٩٩
• تعريفه عند الحنفية ٢/ ١٩٢
• تعريفه عند الشافعية ٢/ ١٩٦
• تعريفه عند المالكية ٢/ ١٩٤
• تكبيره أثناء نهوضه لقضاء ما عليه عند المالكية ٢/ ١٩٦
• حالات اعتباره بحكم المقتدي عند الحنفية ٢/ ١٩٣
• حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٩٩
• حكمه عند الحنفية ٢/ ١٩٢
• حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٧
• حكمه عند المالكية ٢/ ١٩٥
• دعاء الاستفتاح محله للمسبوق عند الحنفية ٢/ ١٩٣
• سجود السهو للمسبوق عند الحنابلة ٢/ ٩٢
• سجود السهو للمسبوق عند المالكية ٢/ ٩١، ٢/ ١٩٦
• صلاة الجنازة المسبوق، حالته فيها ٢/ ٤٣٨
المسبوق كيفية إتمامه لها، عند الحنفية ٢/ ٤٣٨
المسبوق كيفية إتمامه لها عند الشافعية ٢/ ٤٣٨
المسبوق كيفية إتمامه لها عند المالكية ٢/ ٤٣٨
• القراءة للمسبوق حكمها عند الحنفية ٢/ ١٩٢
• القنوت له، حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٨
• قيامه لقضاء ما فاته قبل سلام إمامه كراهيته إلا لعذر عند الحنفية ٢/ ١٩٤
• كيفية صلاته عند المالكية ٢/ ١٩٥
• معنى البناء على الفعل عند المالكية ٢/ ١٩٥

■ **المستأمن**
• حال المستأمنين عند نشوب الحرب ٧/ ٥٣٧
• صيانة مال المستأمن إذا نشبت الحرب ٧/ ٥٣٨
• علاقة الجهاد بقتل الأجنبي ولو كان حربياً إذا دخل بلاد المسلمين بعقد أمان ٧/ ١٧٣
• مصادرة مال المستأمن إذا أسر وأصبح رقيقاً ٧/ ٥٣٩
• مصادرة مال المستأمن للصالح العام ٧/ ٥٣٩

■ **المستحاضة**
• اعتكافها حكمه ١/ ٥٤٣
• اغتسالها لكل صلاة، حكمه ١/ ٤٦٦
• إمامتها في الصلاة حكمها عند الحنفية ٢/ ١٦٥
• تقدير مدة حيضها ١/ ٥٤٥
• تقدير مدة حيضها عند الحنابلة ١/ ٥٥١
• تقدير مدة حيضها عند الحنفية ١/ ٥٤٦
• تقدير مدة حيضها عند الشافعية ١/ ٥٤٨
• الجمع بين صلاتين بوضوء واحد لها، حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٤٥
• حكم غسلها إذا كانت معتادة غير مميزة ناسية لعادتها عند الشافعية ١/ ٥٤٩
• حكمها إذا خرج منها دم وهي في الصلاة بعد أن تأخذ احتياطها ١/ ٥٤٤
• حيضها مدته تقديرها للمبتدئه عند الحنفية ١/ ٥٤٦
• صلاتها حكمها ١/ ٥٤٣
كيفية الاستعداد لها عند الجمهور غير المالكية ١/ ٥٤٤
كيفية الاستعداد لها عند الشافعية ١/ ٥٤٥
• صومها، حكمه ١/ ٥٤٣
• طهارتها، الوضوء والغسل ١/ ٥٤٤

obeikandl.com

• طوافها، حكمه ١/ ٥٤٣
• غسلها حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٥٤٥
• غسلها حكمه عند الشافعة والحنابلة ١/ ٥٤٥
• غسلها للوطء حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٤٤
• قراءة القرآن وحمله ومسه، حكمه لها ١/ ٥٤٣
• المستحاضة المعتادة حيضها تقدير مدته عند الحنفية ١/ ٥٤٧
• وضوؤها حكمه عند الجمهور غير المالكية ١/ ٥٤٤
• وضوؤها حكمه من أجل الصلاة عند الجمهور غير المالكية ١/ ٥٤٤
• وضوؤها، كيفية بطلانه عند الحنابلة ١/ ٥٤٥
• وضوؤها لكل صلاة حكمه عند الشافعية ١/ ٥٤٥
• وضوؤها لكل صلاة حكمه وكيفية نقضه عند الحنفية ١/ ٥٤٥
• وضوؤها للصلاة حكمه عند المالكية ١/ ٥٤٤
• وضوؤها مستحب عند كل صلاة عند المالكية ١/ ٥٤٤
• وطؤها حكم الغسل له عند الحنابلة ١/ ٥٤٤

■ **المسجد**

• ابتداء القادم من السفر به ١/ ٤٧٤
• اتخاذ المسجد على القبر ١/ ٤٧٤
• اتخاذ المسجد على القبر دليل كراهيته ١/ ٤٧٤
• اتخاذ المسجد مكاناً للقضاء، حكمه ١/ ٤٧٤، ٦/ ٤١٧
• اتخاذه طريقاً عند الحنفية ١/ ٤٦٨
• اتخاذه مقراً لحرفة ١/ ٤٧٢
• الإجارة على القرب والطاعات كالصلاة والصيام وتعليم القرآن والأذان والإمامة ورعاية المسجد ١١/ ٧٤
• الاحتلام فيه ١/ ٤٦٩
• أحكامه ١/ ٤٦٨
• أحكامه عند النووي ١/ ٤٦٨
• أخذ شيء من أجزائه ١/ ٤٧٥
• إدخال النجاسة إليه ١/ ٤٧١
• إدخال النجاسة إليه دليل تحريمه ١/ ٤٧١
• إدخال النجاسة إليه ومن على بدنه نجاسة عند الشافعية ١/ ٤٧١
• الاستلقاء فيه على القفا ١/ ٤٧٢
• الاستلقاء فيه على القفا دليل جوازه ١/ ٤٧٢
• اعتكاف الجنب فيه حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٦٣
• الاعتكاف على سطحه ورحبته ١/ ٤٧٥
• الاعتكاف فيه، حكمه للجنب ونحوه ١/ ٤٦٣
• الاعتكاف فيه عند الحنابلة ٢/ ٦١٣
• الاعتكاف فيه عند الحنفية ٢/ ٦١٢
• إعطاء السائل فيه عند الشافعية ١/ ٤٧٢
• الاغتسال فيه لمن أجنب خارجه ١/ ٤٦٩
• إغلاقه في غير وقت الصلاة ١/ ٤٧٤
• إقامة الحد في المسجد حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٥/ ٨١٢
• إقامة حفلات الزواج في المساجد، حكمه ٩/ ٤٩٧
• الاقتداء إذا كان بين الإمام والمأموم في المسجد حائل حكمه ٢/ ٢١١
• الاقتداء إذا كان المقتدي على سطح المسجد حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٩
• الاقتداء إذا كان المقتدي في أعلى المسجد وفي غير المسجد حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٢
• الأكل فيه حكمه ١/ ٤٧٠
• الأكل والشرب والنوم فيه لغير المعتكف حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٢٣
• انتهاء الوقف ولو كان مسجداً إذا خرب ١٣/ ٤٣٤
• إنشاد الشعر المباح فيه ١/ ٤٧٣
• إنشاد الشعر المباح فيه دليل جوازه ١/ ٤٧٣
• إنشاد الشعر المذموم فيه ١/ ٤٧٣
• إنشاد الشعر المذموم فيه دليل تحريمه ١/ ٤٧٣
• أنقاض المسجد الموقوف، حكمها ٩/ ٢١٧
• إيقاد القناديل الكثيرة في ليال معينة ١/ ٤٧٣
• الأئمة الراتبين، كراهية تعددهم في مسجد مكة والمدينة عند الحنابلة ٢/ ١٥٥
• البصاق فيه، حكمه ١/ ٤٧٠
• بناؤه من مال الزكاة حكمه ٢/ ٧٨٤
• بناؤه وعمارته وإصلاحه ١/ ٤٧٥
• البول والفصد والحجامة فيه ١/ ٤٧٠
• بيع أنقاض الوقف من مسجد ونحوه، حكمه ٩/ ٢١٨
• بيع حصر المسجد الموقوفة إذا بليت ١٣/ ٤٣٣
• بيع حصر المسجد الموقوفة إذا بليت، حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٢٢
• بيع العقار الموقوف لتوسعة مسجد أو طريق، جوازه عند المالكية ٩/ ٢٢١
• بيع المسجد إذا خرب وانقطعت الصلاة فيه، حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٢٢
• بيع المسجد الذي تعطل الانتفاع فيه ١٢/ ٥١
• البيع والشراء فيه ١/ ٤٧١

- بيعه إذا تعطل الانتفاع به، حكمه ٩/ ٤٩٥
- التحدث فيه بالمباح ١/ ٤٧٢
- تحقيق معالم الصحوة من خلال الإعلام والمساجد والكنائس ١٢/ ٤٨٦
- تحيته أثناء خطبة الجمعة جوازها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٥
- تحيته صلاة ركعتين عند الشافعية ٢/ ٦٧
- تحيته للداخل والإمام يخطب للجمعة حكمها عند أبي حنيفة ومالك ٢/ ٢٦٧
- تحيته للداخل والإمام يخطب للجمعة حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٦٥
- ترتيب المساجد الثلاثة في الأفضلية ٢/ ٦١٤
- التسول فيه ١/ ٤٧٢
- التشبيك أثناء الذهاب إلى المسجد كراهته ٢/ ٢٦٩
- تشبيك الأصابع فيه ١/ ٤٧٢
- التشبيك في المساجد كراهته عند الحنابلة والشافعية ٢/ ٢٦٩
- تعظيم المساجد، وجوبه ٥/ ٨١٢
- تفقد النعلين قبل الدخول إليه ١/ ٤٧٥
- تنظيف المسجد من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٤
- التيمم بترابه ١/ ٤٦٩
- جعل شيء من المسجد طريقاً وبالعكس، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢١٩
- الجنازة
  إدخالها فيه كراهته عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٤٦
  الصلاة عليها في المسجد، ترجيح مذهب الشافعية والحنابلة في جوازه ودليله ٢/ ٤٤٧
- حضور النساء إليه عند الحنفية ٢/ ١٤٥
- حضور النساء إليه عند المالكية ٢/ ١٤٥
- حضور النساء إليه لصلاة الجماعة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٤٥
- حفر القبر فيه ١/ ٤٧٤
- خروج الإمام منه أو مجاوزة حد المكان الذي يصلي فيه قبل أن يستخلف غيره حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٢٧
- الخروج من المسجد بعد الأذان دون صلاة حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
- الخروج منه بعد الأذان، حكمه ١/ ٤٧٥، ١/ ٦٠٨
- الخصومة فيه ١/ ٤٧١
- خطبة الجمعة، كونها داخل المسجد كالصلاة عند المالكية ٢/ ٢٥٧
- الدخول إليه بالسلاح ١/ ٤٧٣
- الدخول إليه والخروج منه كيفيته ١/ ٤٧٥
- دخول أهل الكتاب المساجد ١٢/ ٧٧٣
- دخول البهائم والمجانين والصبيان إليه ١/ ٤٧٢
- دخول الجنب إليه
  حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٤٦٣
  حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٦٣
- دخول الجنب والحائض والنفساء إليه ١/ ٤٦٨
- دخول الحائض والجنب وحامل النجاسة المسجد للحاجة ١٠/ ٥٩٧
- دخول غير المسلم لحرم مكة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٥٨٦
- دخول غير المسلم للمسجد الحرام، حكمه عند المالكية ٣/ ٥٨٥
- دخول غير المسلم المساجد ٧/ ٢٩٦
- دخول الكافر إليه، حكمه ٣/ ٥٨٥
- دخول الكافر للمسجد الحرام، حكمه عند أبي حنيفة ٣/ ٥٨٥
- دخوله لغير المسلم، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٥٨٦
- دخوله لغير المسلم عند الحنفية ١/ ٤٦٩، ٣/ ٧٣٤
- دخوله لغير المسلم عند الشافعية ١/ ٤٦٩
- دخوله لغير المسلم عند المالكية ١/ ٤٦٩
- دخوله لمن أكل ثوماً أو بصلاً ١/ ٤٧٠
- دخوله من غير صلاة ركعتين ١/ ٤٧٥
- الدعاء قبل الدخول وبعد الخروج منه ١/ ٤٧٥
- رحبته، الاعتكاف فيها ١/ ٤٧٥
- رفع الصوت فيه بالذكر عند الحنفية والحنابلة ١/ ٤٧١
- رفع الصوت فيه عند المالكية ١/ ٤٧١
- زخرفته وتزيينه ١/ ٤٧٦
- سطحه ورحبته، الاعتكاف فيه ١/ ٤٧٥
- صلاة الجماعة
  تكرارها جوازه في المسجد الذي ليس له إمام راتب عند المالكية ٢/ ١٥٤
  تكرارها جوازه في المسجد المطروق عند الشافعية ٢/ ١٥٤
  تكرارها عدم كراهته في مساجد الطرق عند الحنفية ٢/ ١٥٣
  تكرارها في المسجد ٢/ ١٥٣
  تكرارها في مسجد له إمام راتب عند المالكية ٢/ ١٥٣
  تكرارها، كراهيته في مسجدي مكة والمدينة عند الحنابلة ٢/ ١٥٥
  حكمها لمن دخل المسجد والصلاة تقام عند الحنفية ٢/ ١٥٢

obeikandl.com

كراهية تكرارها بأذان وإقامة في مسجد محلة عند الحنفية ٢/ ١٥٣
• صلاة الجمعة
صحتها في رحاب المسجد وطرقه المتصلة به من غير فصل وتكره فيها لغير ضرورة ٢/ ٢٥١
عدم صحتها على سطح المسجد ولو ضاق بالناس ٢/ ٢٥١
• صلاة الجمعة فوق سطح المسجد حكمها عند الحنابلة ٢/ ١٨١
• صلاة الجمعة فوق سطح المسجد حكمها عند المالكية ٢/ ١٨٠
• صلاة الجنازة في المسجد، جوازها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٤٦
• صلاة الجنازة في المسجد، كراهتها عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٤٦
• صلاة ركعتين تحية له، حكمه عند المالكية ٢/ ٦١
• الصلاة على سطح المسجد للمقتدي حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٠
• الصلاة لتحيته حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٣
• صلاة المأموم على سطحه أو رحبته ١/ ٤٧٥
• صلاة المرأة الشابة فيه ١/ ٤٧٢
• صيانته ١/ ٤٧٤
• عبور الحائض والنفساء له، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٣٧
• عدم جواز التصرف بالمسجد ١٣/ ٤٣٣
• عدم جواز القتل الجماعي والإبادة الجماعية والتعرض لدور العبادة في الحرب ٧/ ٥١٠
• عدم وجوب الزكاة في الأوقاف على غير معين كالمدارس والمساجد ١٣/ ٥٠١
• عقد حلق العلم والذكر فيه ١/ ٤٧٢
• عقد النكاح في المسجد، حكمه ٩/ ٤٩٧
• غرس الشجر فيه وهو البئر ١/ ٤٧١
• غرس شجر كالنخل في المسجد، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٢٤
• الغسل يوم الجمعة له أم للجمعة ١/ ٤٦٤
• فضله على غيره ١/ ٤٧٦
• القبر، نبشه لاتخاذ مسجد محله، حكمه ٢/ ٤٦٥
• القيام بحملة إعلامية في المساجد ومختلف وسائل الإعلام للإقبال على الوقف ١٣/ ٣٨٧
• قيام المسجد الحرام مكان المسجدين الآخرين إن نذر الاعتكاف بأحدهما عند الشافعية ٢/ ٦١٦
• قيام المعتكف بالبيع والابتياع في المسجد أثناء الاعتكاف عند الحنفية ٢/ ٦٢٣
• الكتابة على حيطانه وسقوفه ١/ ٤٧٥
• كنسه وتنظيفه ١/ ٤٧٣
• اللبث فيه لغير المتوضىء ١/ ٤٧٠
• ما فضل من حُصر المسجد وزيته وقصبه وأنقاضه، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٢٤
• ما يدخل فيه في الاعتكاف عند الحنابلة ٢/ ٦١٤
• ما يفعله المسلم إذا دخله والمؤذن يؤذن عند الحنفية ١/ ٦١٢
• المرور فيه للجنب عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٦٤
• المرور فيه للحائض والنفساء ١/ ٤٦٤
• المساجد
اتخاذها على القبور ٢/ ٤٦٢
أفضلها ١/ ٤٦٨
أفضلها التي تقام فيها الجماعة ٢/ ١٤٣
• المساجد الثلاثة ترتيبها أفضليتها عند المالكية ٢/ ٦١٥
• مساجد المدينة غير المسجد النبوي، زيارتها ٣/ ٣٦٢
• المسجد الحرام
أول بيت من بيوت الله على الأرض ٣/ ٣٤٣
تحيته الطواف ٢/ ٥٣
حاضرو المسجد الحرام من هم ٣/ ٣٢٧
فضيلته ٣/ ٣٤٢
فضيلة الصلاة فيه ٣/ ٣٤٣
ما يراد به عند إطلاقه ٣/ ٣٤٤
• مسجد الطريق، تعريفه ٢/ ١٥٣
• مسجد قباء، زيارته ٣/ ٣٦٢
• مسجد المحلة، تعريفه ٢/ ١٥٣
• المسجد النبوي
بناؤه ٣/ ٣٥٥
زيارته، حكمها ٣/ ٣٥٨
زيارة قبر النبي ﷺ ٣/ ٣٥٨
الصلاة فيه فضيلتها ٣/ ٣٥٥
فضيلته ٣/ ٣٥٥
• مصلى العيد غير المسجد للجنب والحائض حكمه عند الشافعية ١/ ٤٧٧
• نذر الاعتكاف في أحد المساجد الثلاثة عند الشافعية ٢/ ٦١٦
• نذر الاعتكاف في مسجد غير المساجد الثلاثة عند الحنابلة ٢/ ٦١٤
• نذر الصلاة في مسجد غير المساجد الثلاثة عند الحنابلة ٢/ ٦١٤
• نذرالاعتكاف في مسجد معين غير المساجد الثلاثة عند الشافعية ٢/ ٦١٥

- نشد الضالة فيه ١/ ٤٧١
- نشد الضالة فيه دليل تحريمه ١/ ٤٧١
- نقض المسجد وإعادة بنائه ١٣/ ٤٣٣
- نقل بسط المسجد وحصره إذا خرب ١٣/ ٤٣٢
- نقل المسجد وإبداله وبيع مساحته وجعلها سقاية وحوانيت، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٢٤
- النوم فيه، حكمه عند الحنفية ١/ ٤٦٩
- وضع إحدى الرجلين فيه على الأخرى ١/ ٤٧٢
- الوضوء فيه، حكمه ١/ ٤٧٠
- الوقف على زخرفة المساجد أو عمارة القبور، أو بناء مسجد على القبر، حكمه ٩/ ١٩٤
- وقف الكافر على المسجد، حكمه ٩/ ١٩٥
- وقف المسجد وانتهاؤه إذا خرب ١٣/ ٤٣٢
- يصرف ريع الموقوف على المسجد وقفاً مطلقاً أو على عمارته في مصالح المسجد، عند الشافعية ٩/ ٢٢٢

■ المسجد الأقصى

- بيان مجمع الفقه الإسلامي بشأن القدس والأقصى ٩/ ٧٤٨
- بيان مجمع الفقه الإسلامي حول فلسطين والمسجد الأقصى والعراق والصومال ٩/ ٧٧٤

■ المسح على الجبائر

- إعادة الصلاة، أحوالها إذا مسح فيها على جبيرة عند الشافعية ١/ ٤٣٦
- إعادة الصلاة إذا زادت الجبيرة على قدر الحاجة عند الشافعية ١/ ٤٣٦
- إعادة الصلاة إذا وضعت الجبيرة على غير طهر عند الحنفية والمالكية ١/ ٤٣٥
- إعادة الصلاة إذا وضعت الجبيرة على غير طهر عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٣٥
- إعادة الصلاة حكمه إذا كانت الجبيرة في أعضاء التيمم عند الشافعية ١/ ٤٣٦
- الجبيرة، تعريفها ١/ ٤٢٩
- الجمع بينه وبين التيمم، حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٣٥
- الجمع بينه وبين التيمم، حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٤٣٤
- الجمع بينه وبين التيمم، حكمه عند الشافعية ١/ ٤٣٤
- حكم الصلاة إذا كانت الجبيرة على غير طهارة عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٣٢
- حكم المسح إذا سقطت الجبيرة بسبب البرء أو غير برء عند الحنفية ١/ ٤٣٦
- حكم المسح إذا سقطت الجبيرة لعذر أو برء عند الشافعية ١/ ٤٣٧
- حكم المسح إذا سقطت الجبيرة لعذر أو برء عند المالكية ١/ ٤٣٧
- حكمه ١/ ٤٣٠
- حكمه إذا برأ وهو على طهارة عند الشافعية ١/ ٤٣٤
- حكمه إذا زالت الجبيرة عند الحنابلة ١/ ٤٣٨
- حكمه إذا سقطت الجبيرة أو نزعت عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٤٣٨
- حكمه إذا كان الساتر به دم ١/ ٤٣٤
- حكمه إذا كان في البدن جبائر كثيرة وأجنب عند الشافعية ١/ ٤٣٤
- حكمه إذا كان في الجسد جبائر كثيرة وعليه وضوء عند الشافعية ١/ ٤٣٤
- حكمه عند الجمهور ١/ ٤٣٠
- حكمه عند الحنفية ١/ ٤٣٠
- حكمها إذا لم توضع على طهارة عند المالكية والحنفية ١/ ٤٣٢
- شروطه
  - ألا تتجاوز الجبيرة محل الحاجة ١/ ٤٣١
  - ألا يكون الجبر بمغصوب ولا بحرام ولا بنجس ١/ ٤٣٢
  - ألا يمكن غسل أو مسح الموضع بسبب الضرر ١/ ٤٣١
  - ألا يمكن نزع الجبيرة ١/ ٤٣٠
  - أن توضع الجبيرة على طهارة مائية ١/ ٤٣٢
- الفرق بينه وبين المسح على الخفين ١/ ٤٣٨
- الفرق بينه وبين المسح على الخفين عند الحنابلة ١/ ٤٣٩
- الفرق بينه وبين المسح على الخفين عند الحنفية ١/ ٤٣٨
- القدر المطلوب مسحه على الجبيرة ١/ ٤٣٢
- كيفيته عند الحنفية ١/ ٤٣٢
- كيفيته عند الشافعية ١/ ٤٣١
- ما يفعله الماسح عليها إذا أحدث عند الشافعية ١/ ٤٣٧
- مدته، مقدارها ١/ ٤٣٣
- مشروعيته ١/ ٤٢٩
- مقدار المسح عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٤٣٢
- نواقضه ١/ ٤٣٦
  - الحدث ١/ ٤٣٧
  - نزعها وسقوطها ١/ ٤٣٦
- الواجب أصلاً فيه عند المالكية والحنفية ١/ ٤٣٣
- وقته بالنسبة للجنب والمحدث ١/ ٤٣٣

Obeikandl.com

■ **المسح على الخفين**

- أدلته الشرعية ١/ ٤٠٥
- أدلة الجمهور على أن المسح مؤقت بزمن ١/ ٤٢٠
- أدلة المالكية في أنه يجوز المسح عليهما من غير توقيت بزمان ١/ ٤١٩
- أدلة منكري المسح على الخفين ١/ ٤٠٦
- إذا كان الخف نجساً حكمه ١/ ٤١٢
- إذا كان لبس على طهارة ترابية أي تيمم حكمه ١/ ٤١١
- إذا كان الماسح بلبسهما عاصياً حكمه عند المالكية ١/ ٤١٢
- إذا كان الماسح عاصياً في السفر حكمه عند المالكية والحنابلة والشافعية ١/ ٤١٢
- إذا لم يلبس على طهارة كاملة حكمه عند المالكية ١/ ٤١١
- إنكاره عند الشيعة ٢/ ١٧٤
- بحثه ١/ ٤٠٤
- تعريفه ١/ ٤٠٤
- حكم انتهاء مدته في نقض الوضوء ١/ ٣٧٥
- حكمه ١/ ٤٠٥
- حكمه إذا كان مقيماً ثم سافر أو العكس في مدة المسح ١/ ٤٢٢
- الخرق في الخف
  - حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤١٣
  - حكمه عند المالكية والحنفية ١/ ٤١٣
- دليل الحنفية والحنابلة في أنه يجب مسح أعلى الخف فقط ولا يستحب مسح أسفله ١/ ٤٠٩
- الدليل على أنه يجب لبس الخفين على طهارة كاملة ١/ ٤١١
- الدليل على مشروعية المسح على الخفين ١/ ٤٠٥
- دليل المالكية في أنه يجوز المسح على الخفين بلا تحديد مدة ١/ ٤١٩
- دليل المالكية والشافعية في أنه يجب مسح أعلى الخف ويستحب مسح أسفله ١/ ٤٠٩
- الرد على أدلة منكري الاجماع ١/ ٤٠٧
- سبب الخلاف في مسح باطن الخف ١/ ٤٠٩
- سننه ١/ ٤١٧
- سنة المسح عند الحنفية والحنابلة ١/ ٤١٠
- سنة المسح عند المالكية والشافعية ١/ ٤١٠
- شروطه ١/ ٤١٠
  - إمكانية متابعة المشي عليهما عند الشافعية ١/ ٤١٣
  - إمكانية متابعة المشي عليهما، مقدار المتابعة عند المالكية ١/ ٤١٣
  - شروطه عند الحنابلة
    - إباحته ١/ ٤١٩
    - ألا يصف القدم لصفائه ١/ ٤١٩
    - ألا يكون واسعاً يرى منه محل الفرض ١/ ٤١٩
    - إمكان المشي عليهما عرفاً ١/ ٤١٩
    - أن يثبت بنفسه أو بنعلين ١/ ٤١٩
    - طهارة عينه ١/ ٤١٩
    - لبسهما بعد كمال الطهارة بالماء ١/ ٤١٩
  - شروطه عند الحنفية
    - استمساكهما على الرجلين من غير شد ١/ ٤١٨
    - إمكان متابعة المشي فيهما ١/ ٤١٧
    - إمكانية متابعة المشي عليهما فرسخاً وأكثر ١/ ٤١٣
    - أن يبقى من مقدم القدر قدر ثلاث أصابع في حالة قطعها ١/ ٤١٨
    - خلو كل منهما عن خرق قدر ثلاث أصابع ١/ ٤١٨
    - سترهما للكعبين ١/ ٤١٧
    - لبسهما بعد غسل الرجلين إذا أتمه قبل حصول ناقض للوضوء ١/ ٤١٧
  - شروطه عند الشافعية
    - أن يكون الخف طاهراً قوياً يمكن تتابع المشي عليه في الحاجة أي مدة لبسه سفراً أو مقيماً ومانعاً لنفوذ الماء ١/ ٤١٨
    - لبسهما بعد طهارة كاملة من الحدثين ١/ ٤١٨
  - شروطه عند المالكية
    - أن يكون له ساق ساتر لمحل الفرض في الغسل ١/ ٤١٨
    - أن يكون محزوزاً ١/ ٤١٨
    - أن يمكن المشي عليهما عادة ١/ ٤١٨
    - كونه جلداً ١/ ٤١٨
    - كونه طاهراً ١/ ٤١٨
  - شروطه المتفق عليها ١/ ٤١٠
    - إمكان متابعة المشي فيه بحسب المعتاد ١/ ٤١٣
    - أن يكون الخف طاهراً، ساتراً المحل المفروض غسله في الوضوء ١/ ٤١٢
    - لبسهما على طهارة ١/ ٤١١
  - شروطه المختلف فيها
    - ألا يصف الخف القدم لصفائه أو لخفته ١/ ٤١٧
    - أن يبقى من القدم ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ١/ ٤١٧
    - أن يكون الخف صحيحاً سليماً من الخروق ١/ ٤١٣
    - أن يكون الخف مفرداً ١/ ٤١٦
    - أن يكون لبس الخف مباحاً ١/ ٤١٦
    - أن يكون من الجلد ١/ ٤١٤

obeikandl.com

• الشك في ابتداء المسح في السفر أو الحضر حكمه ١/ ٤٢٢
• صفته ١/ ٤٠٥
• غسل الرجل المنزوع خفها، حكمه ١/ ٤٢٣
• الفرسخ، مقداره ١/ ٤١٣
• الفرق بينه وبين المسح على الجبائر عند الحنابلة ١/ ٤٣٩
• الفرق بينه وبين المسح على الجبائر عند الحنفية ١/ ٤٣٨
• كيفيته ١/ ٤٠٨
• ما يجب مسحه عند الحنابلة ١/ ٤٠٩
• ما يجب مسحه عند الحنفية ١/ ٤٠٨
• ما يجب مسحه عند الشافعية ١/ ٤٠٩
• ما يجب مسحه عند المالكية ١/ ٤٠٨
• مبطلاته ١/ ٤٢٢
إصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف ١/ ٤٢٣
ظهور بعض الرجل بتخرق أو غيره ١/ ٤٢٣
ما ينقض الوضوء ١/ ٤٢٢
مضي المدة عند الجمهور ١/ ٤٢٣
نزع أحد الخفين أو كليهما ١/ ٤٢٣
الواجب فعله إذا انتهث المدة أو نزع الخف عند الحنابلة ١/ ٤٢٤
الواجب فعله إذا انتهت المدة أو نزع الخف عند غير الحنابلة ١/ ٤٢٣
• مبطلاته عند الحنفية ١/ ٤٢٤
• محله ١/ ٤٠٨
• مدته ١/ ٤١٩
• مدته عند الجمهور عدا المالكية ١/ ٤٢٠
• مدته عند المالكية ١/ ٤١٩
• المدة، بدؤها عند الجمهور ١/ ٤٢١
• المسح حكمه للمسافر العاصي ١/ ٤٢٠
• المسح على الجبيرة، النية فيها حكمها عند الحنفية ١/ ٤٣٢
• المسح على الجرموق حكمه ١/ ٤١٥
• المسح على الجرموق حكمه عند الحنفية والحنابلة ١/ ٤١٥
• المسح على الجرموق شروطه عند الحنفية ١/ ٤١٥
• المسح على الجوارب ١/ ٤٢٦
• المسح على الجوربين
حكمه عند الحنابلة ١/ ٤١٥، ١/ ٤٢٨
حكمه عند الحنفية ١/ ٤١٤، ١/ ٤٢٧
حكمه عند الشافعية ١/ ٤٢٧
حكمه عند المالكية ١/ ٤٢٧
شروطه عند الحنابلة ١/ ٤١٥، ١/ ٤٢٨
شروطه عند الشافعية ١/ ٤٢٧
مدته ١/ ٤٢٩
• المسح على الجوربين وعلى خف متخذ من القماش حكمه عند المالكية والشافعية ١/ ٤١٤
• المسح على الخف الأعلى حكمه إذا كان لابساً خفين عند الشافعية ١/ ٤١٦
• المسح على الخف الأعلى حكمه عند الحنابلة ١/ ٤١٦
• المسح على الخف المشقوق القدم عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤١٤
• المسح على خف مغصوب أو محرم كالحرير حكمه عند المالكية والحنابلة ١/ ٤١٦
• المسح على خف من نايلون حكمه عند الشافعية والحنفية ١/ ٤١٧
• المسح على خف وفي القدم قطع حكمه عند الحنفية ١/ ٤١٧
• المسح على خف وفي القدم قطع حكمه عند الفقهاء ١/ ٤١٧
• المسح على خف يصف البشرة لخفته حكمه عند الحنابلة ١/ ٤١٧
• المسح على رجل وغسل الأخرى حكمه ١/ ٤١٧
• معناه ومشروعيته ١/ ٤٠٤
• مقدار متابعة المشي عليهما عند الحنابلة ١/ ٤١٣
• منكروه ١/ ٤٠٦
• نزع الخف الأعلى - الجرموق- حكمه ١/ ٤٢٣
• نواقضه ١/ ٤٢٢
• النية فيه حكمها عند الحنفية ١/ ٤٣٢

■ المسح على العمامة

• حكمه إذا كانت صماء من غير ذؤابة ١/ ٤٢٥
• حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٢٥
• حكمه عند الحنفية ١/ ٤٢٤
• حكمه عند الشافعية ١/ ٤٢٦
• حكمه عند المالكية ١/ ٤٢٦
• شروطه عند الحنابلة
أن تكون ساترة لما تجر العادة بكشفه ١/ ٤٢٦
أن تكون لذكر ١/ ٤٢٥
أن تكون مباحة ١/ ٤٢٥
أن تكون محنكة ١/ ٤٢٥
• مقداره عند الحنابلة ١/ ٤٢٥

Obeikandl.com

■ **المسكر**
- إباحة القانون للربا والاتجار بالمسكرات وحظر الإسلام لها ١٠/ ٣٨٧
- قبول توكيلات محلات بيع الأطعمة السريعة وفيها محرمات كالخنزير والخمر ١٣/ ١٦٥

■ **المسكن**
- الاقتراض من البنوك العقارية والإسكانية، حكمه ٩/ ٥٤٤
- بعض الطرق المشروعة لتوفير المسكن بالتملك ٩/ ٥٤٤
- تحصيل النفقات الفعلية لتقديم قروض السكن من قبل الدولة، جوازه ٩/ ٥٤٤
- توصية مجمع الفقه الإسلامي بإيجاد طرق مشروعة لتوفير المساكن ٩/ ٥٤٤
- توفيره بمال حلال للإنسان، وجوبه ٩/ ٥٤٤

■ **المسن**
- اهتمام الإسلام بالإنسان في جميع مراحل حياته ومنهم المسن ٩/ ٦٦٠
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن حقوق الأطفال والمسنين ٩/ ٦٥٨

■ **المسؤولية**
- آراء الفقهاء في سبب إعفاء الطبيب من المساءلة ١٣/ ١٨٢
- أركان المسؤولية الطبية ١٣/ ١٨١
- إعفاء الطبيب من المسؤولية ١٣/ ١٨١
- اقتران الحرية بالمسؤولية يؤدي إلى الاعتدال في إبداء الرأي ١٣/ ٨٣٠
- تحمل المسؤولية ممن يقصر في أداء واجبه ١٢/ ٤١٧
- تكامل نظام المسؤولية المدنية والجنائية من الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٥
- تميز الأمة الإسلامية في مبدأ التضامن في المسؤولية الدينية والفقهية ١٢/ ٤١٣
- الحرية والمسؤولية ١٣/ ٨٢٩
- شمول مسؤولية الطبية لحال الجهل بالمهنة ١٣/ ١٨٠
- شمول المسؤولية لكل ضرر مادي أو معنوي ١٣/ ٨٢٩
- العلاقة بين الحرية والمسؤولية ١٣/ ٨١٦
- الفرد والمجتمع بين المسؤولية الفقهية والدينية ١٢/ ٤٠٢
- المساءلة أساس المسؤولية الفردية ١٣/ ٨٢٩
- المسؤولية الأخلاقية والجنائية للطبيب ١٣/ ١٨٠
- مسؤولية أو ضمان الطبيب ١٣/ ١٨٣
- مسؤولية الجماعة مترددة بين فرضية العين وفرضية الكفاية ١٢/ ٤١٥
- المسؤولية الجماعية في الإسلام ١٢/ ٤١٢
- مسؤولية الطبيب الأخروية ١٣/ ١٨٦
- مسؤولية الطبيب الشرعية ١٣/ ١٧٩
- مسؤولية المسلمين عن حفظ دين الله وشرعه ١٢/ ٤٠٤
- المسؤولية المهنية للطبيب ١٣/ ١٨٠
- المسؤولية وعلاقتها بالضمان ١٣/ ١٧٩
- معنى المسؤولية ١٣/ ١٧٩
- من مظاهر العقيدة ووسطيتها حرية الإنسان في اختيار أفعاله ومسؤوليته عنها ١٣/ ٦٦٢
- نوع الضمان أو المسؤولية التي يتحملها الطبيب ١٣/ ١٨٤
- نوعا المسؤولية ١٣/ ١٨٠

■ **المسيار**
- تعريف زواج المسيار وتاريخه ١٣/ ٥٢٥

■ **المسيحية**
- الجهاد في سبيل العقيدة عند المسيحية ٧/ ٦٠
- الحرب في الديانة المسيحية ٧/ ٥٧
- ما تؤمن به الأديان الثلاثة الإسلام واليهودية والمسيحية ١٣/ ٦٧٨
- مذاهبها ٦/ ٧٤٩
- نشر المسيحيين عقيدتهم بالإكراه ٧/ ٦١
- وانظر أيضاً: النصارى

■ **المسيل**
- أحوال ملكيته ٥/ ٤٧٥
- حق المسيل، تعريفه ٥/ ٤٧٥
- الفرق بين حق المسيل وبين حق المجرى ٥/ ٤٧٥
- نفقات إصلاحه ٥/ ٤٧٥

■ **المشاركة**
- انظر الشركة
- المشاركة الدائمة والمشاركة المتناقصة في الوقف ١٣/ ٤٢١
- المضاربة والمشاركة والإجارة التشغيلية من أدوات الاستثمار طويلة الأجل ١١/ ١٢٥

■ **المشاركة المتناقصة**
- حكم المشاركة المتناقصة ١١/ ٤٣٦
- شروط المشاركة المتناقصة ١١/ ٤٣٦
- صور المشاركة المتناقصة ١١/ ٤٣٥

• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المشاركة المتناقصة وضوابطها الشرعية ٩/ ٧١١
• كيفية تحقيق المشاركة المتناقصة ١١/ ٤٣٥
• المشاركة المتناقصة بين المصرف الإسلامي وطرف آخر ١١/ ٤٣٤

■ **المشاع**
• إجارة المشاع ١١/ ٧٣
• وقف المشاع ١٣/ ٣٩٨

■ **المشقة**
• الآثار المترتبة على وجود المشقة ١٢/ ٢٢٨
• أثر المشقة في تيسير الأحكام ١٠/ ٦٠٦، ١٢/ ٢٢٨
• الإجماع على عدم وقوع المشقة غير المألوفة في التكاليف ١٠/ ٤٠٦
• اختلاف المشاق باختلاف رتب العبادات ١٠/ ٥٣٧
• أنواع المشقة عند الشاطبي ١٠/ ٦٠٧
• بيان معنى قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٢/ ١٨٤
• تخفيفات الشرع ١٠/ ٥٣٩
• تصادم المشقة مع النص ١٠/ ٥٤٥
• تقدير المشقة الحاصلة في السفر ١٠/ ٥٤٨
• التيسير منوط بتحقق السبب لا بمقدار المشقة ١٠/ ٥٥١
• درجات المشقة المصاحبة للعبادة غالباً ١٠/ ٥٣٦
• دفع الحرج أو المشقة أحد خصائص التشريع ١٣/ ٦٣٩
• السبب في رفع الحرج عن الناس في التكاليف ١٠/ ٤٠٦
• شرح قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٠/ ٥٣١
• ضابط المشقة المؤثرة في التخفيف ١٠/ ٥٤٧
• العلاقة بين العرف والضرورة أو الحاجة والمصلحة أو دفع الحرج والمشقة ١٠/ ٥١١
• الفرق بين المشقة والضرورة ١٠/ ٥٥٠
• قواعد المشقة المتعلقة بممارسة بعض الأعمال المعاصرة ١٢/ ١٤٦
• ما يترتب على وجود المشقة من آثار ١٠/ ٦٠٧
• المشقة التي في المرض والسفر ١٠/ ٥٤٨
• المشقة غير المعتادة ١٠/ ٥٣٤
• المشقة في الحج والصلاة ١٠/ ٥٤٨
• المشقة المعتادة أو المألوفة في التكاليف ١٠/ ٥٣٢
• المشقة المؤثرة في التخفيف في العبادات ١٠/ ٥٤٧
• المشقة المؤثرة في التخفيف في المعاملات ١٠/ ٥٤٩
• من الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٢/ ١٨٥
• نطاق قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٠/ ٥٣٥
• النفل مع المشقة ومدى صحته ١٠/ ٥٤٦

■ **المصادرة**
• مصادرة عمر بن الخطاب لمال الولاة والحكام ٧/ ٥٣٩
• مصادرة مال المستأمن إذا أسر وأصبح رقيقاً ٧/ ٥٣٩
• مصادرة مال المستأمن للصالح العام ٧/ ٥٣٩

■ **المصارعة**
• مشروعيتها ٥/ ٦٤٨
• المصارعة بعوض، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٦٤٩

■ **المصارف**
• إجارة الصناديق الحديدية من أنواع الخدمات المصرفية ١١/ ٤٧٩
• أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية ٤/ ٤٨٣، ١١/ ٥٥١
• اختصاص هيئة الرقابة الشرعية بوضع الخطط والأنظمة الشرعية للمصرف وإصدار الفتاوى والتوصيات ١٣/ ٣٣٨
• الأخذ بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٥٣، ١١/ ١٢٣
• أخذ البنك أجراً على تسليم المبلغ في بلد آخر ٤/ ٤١٥
• أخذ العمولة على الخدمات المصرفية، حكمه ٤/ ٤٩١
• أخذ الفائدة من المصارف ١٠/ ٥٦٥
• أخذ الفوائد من البنوك الأجنبية وإنفاقها في مصالح المسلمين، جوازه ٤/ ٤٧٦
• أخذ المصارف التجارية فوائد على خطابات الضمان التي تصدرها ٤/ ٤٨٨
• أخذ المصارف اليوم بإلزام الوعد للجانبين في المرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٦٩
• أخذ المصرف أجر عن خطابات الضمان إذا كانت بغير عطاء، عدم جوازه ٤/ ٤٨٨
• أخذ المصرف الإسلامي أجراً على خطاب الضمان نظير الخدمة التي يؤديها ٤/ ٤٨٨
• أخذ المصرف الإسلامي بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر ٤/ ٤٨٥
• أخذ المصرف مقابل الخدمات والمصاريف في الضمان غير المغطى، جوازه ٥/ ٥٢

obeikandl.com

- أخذ المؤسسات والبنوك اليوم أجراً مقابل الضمان أو الكفالة ١١/ ٣٥٤
- أدلة المانعين لتعامل الأقليات الإسلامية مع البنوك الربوية والشركات المساهمة التي تتعامل بالربا ١١/ ٢٦٠
- ارتباط المصرف الإسلامي بالعقيدة الإسلامية ٤/ ٤٨٤، ١١/ ١٢٣، ١١/ ٥٥٢
- الاستثمار غير المباشر للمصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٤
- الاستثمار المباشر للمصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٣
- استثمار الأموال في مشاريع اقتصادية من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٦
- إسهام المصارف الإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية في نمو الفقه الإسلامي ١٢/ ٨٥
- أساس الفروق بين البنك الإسلامي والبنك التجاري ١٣/ ٣٤٢
- استقلال أعضاء الهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية ١٣/ ٣١٠
- أسس نشأة الصناديق الاستثمارية في نطاق المصارف الإسلامية ١١/ ٤٢١
- إشراف الهيئة الشرعية على تنفيذ العقود في المصارف الإسلامية ١٣/ ٣١٠
- إشراف الهيئة الشرعية على جميع أنشطة المصارف الإسلامية ١٣/ ٣١٠
- إصدار مجمع الفقه الإسلامي الدولي قرارات في قضايا العقيدة والعبادة والمعاملات المالية والأمور الطبية ومشكلات البنوك وقضايا عامة ١٢/ ٧١
- الأصل في مشروعية التعامل مع المصارف ٩/ ٦٠٤
- الأصول الشرعية التي يعتمدها المصرف الإسلامي ٤/ ٤٨٤
- اعتماد أغلب الخدمات المصرفية في البنوك التقليدية على نظام الفوائد ١٣/ ٣٦٨
- الاعتماد على أدوات استثمار مشروعة في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٥
- اعتماد المصارف الإسلامية المضاربة أسلوباً أساسياً ١١/ ٤٤٦
- اعتماد المصرف الإسلامي على شركات القراض ٤/ ٤٨٦
- إعطاء المصرف الإسلامي للقرض الحسن ٤/ ٤٨٨
- الأعمال التي يستحق المصرف الأجر عليها بإصداره لخطابات الضمان ٥/ ٥٢
- أعمال البنوك الربوية ١١/ ٢٤٨
- أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥
- إقامة المصارف الإسلامية نظاماً اقتصادياً عادلاً وشاملاً ١١/ ٥١٨
- إقرار بيع المرابحة للآمر بالشراء من مؤتمرين للمصارف الإسلامية ٤/ ٥٠٢
- الإقراض في المصارف الإسلامية ١١/ ٤٨٠
- التزام المصرف الإسلامي بالخدمات المشروعة ٤/ ٤٨٥
- التزام المصرف الإسلامي بعقد شركة العنان ٤/ ٤٨٦
- التزام هيئات الفتوى الشرعية للعمل المصرفي بقرارات المجامع الفقهية ١٣/ ٣٢٩
- إلزام المدين المماطل دفع تعويض عن الضرر الذي ألحقه بالمصرف نتيجة مماطلته ١١/ ٣٥٠
- إمكانية إنشاء مصرف إسلامي في اليابان ١٣/ ٣٦١
- إمهال المعسر إلى وقت اليسار للعميل من غير تحميله أي فائدة في المصارف الإسلامية ١٣/ ٣٧٥
- أمثلة معاصرة من أعمال البنوك الإسلامية ١٣/ ٥١٤
- أنواع المرابحة في المصارف الإسلامية ١٣/ ١٩٨
- أنواع الوادئع المصرفية ٩/ ٦٠٣
- أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٧
- أنواع الوديعة النقدية المصرفية ١١/ ٤٥٨
- أهداف المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٠
- أهم الخدمات المصرفية ١٣/ ٣٦٣
- أهم الفوارق بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية ١٣/ ٣٦٦
- أهم موارد المصارف الإسلامية ١٣/ ٣٧٠
- إيجاد المصارف الإسلامية لنظام اقتصادي حر ومستقل وشريف ١١/ ٥١٧
- إيداع النقود في المصارف بدون فائدة ١٠/ ٥٩٤
- بطاقات السحب في البنوك بطاقات سحب على المكشوف وبطاقات سحب مغطاة ١٣/ ٣٥٨
- بطاقة الحسم الفوري أو بطاقة السحب المباشر من الرصيد ١١/ ٥٣٩
- بيع ديون البنوك ١١/ ٢٣٤
- تأجيل المجمع الفقهي النظر في استفسارات البنك الإسلامي للتنمية ٩/ ٤٧٨
- التوسعة في رقعة التعامل مع العملاء في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٤
- التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية ١٣/ ٣٧٦
- تحديد المضارب في حال إدارة المضاربة من قبل المصرف أو المؤسسة ٩/ ٦٧٨

- تحريم فوائد البنوك إجماعاً ١١/ ٢٤٨
- تحصيل الأوراق التجارية من الخدمات التي يقدمها المصرف الإسلامي ١١/ ٤٧٨
- تحقيق الربح المشترك للمصرف والعميل من أهداف المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢١
- تحقيق المصارف الإسلامية مبدأ التكافل الاجتماعي للمحتاجين بصرف موارد الزكاة وتوفير القرض الحسن للزواج والتعليم والتداوي ١٣/ ٣٧٥
- تحويل الأفراد المحتاجين لرأس مال بسيط من خلال المشاركة مع المصارف الإسلامية ١١/ ٤٣٣
- تحويل مبلغ إلى بلد آخر عن طريق البنك على أساس عقد القرض ٤/ ٤١٥
- تخريجات المبيحين للمرابحة الدولية في صورتها المصرفية الحديثة ١٣/ ٢٠٠
- تدخل المصرف في الإجارة المنتهية بالتمليك ١١/ ٣٩٥
- ترغيب المصارف الإسلامية في الادخار وتوفير التمويل الاستثماري ١١/ ٥١٩
- تسبب البنوك التقليدية بأزمات عالمية ١٣/ ٣٧٢
- تسبب البنوك التقليدية بالتضخم النقدي ١٣/ ٣٦٨
- تسبب التعامل بالفائدة في البنوك التقليدية بالتضخم النقدي وزيادة البطالة ١٣/ ٣٧٢
- تسويغ أخذ الفائدة من البنوك الربوية بأنها فارق سعر العملة نتيجة التضخم أو بأنها من المرابحة ١١/ ٢٥٧
- تشكيل هيئة الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية ١٣/ ٣٣٥
- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات من أهداف المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٠
- تطبيق المصرف الإسلامي للمضاربة المطلقة والمقيدة ٤/ ٤٨٨
- التعامل بالعملات الأجنبية من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥
- تعامل المصارف الإسلامية مع الغني والفقير ٤/ ٤٨٩
- تعامل المصارف التجارية بالفائدة ٤/ ٤٨٩
- تعامل المصارف التجارية مع الأغنياء ٤/ ٤٨٩
- التعامل المصرفي بالفوائد ١٢/ ٥٩
- التعامل مع المصارف الأجنبية للضرورة أو للاستيراد والتصدير، جوازه ٤/ ٤٧١
- التعامل مع المصارف الإسلامية، حكمه ٤/ ٤٩٠
- التعامل مع المصارف للضرورة ١٠/ ٥٦٥
- تعاون الموظفين ومدير المصرف مع هيئة الرقابة الشرعية ١٣/ ٣٢٤
- تعريف الحوالات المصرفية ١١/ ٤٦٢
- تعريف المصارف الإسلامية ١١/ ٥١٦
- تعريف الوديعة المصرفية ١١/ ٤٥٧
- تعيب أو هلاك المعدات التي أجرها البنك لعميله، حكمه ٩/ ٤٨٥
- التفاوت بين الشريكين في شركة العنان وحصولها في المصارف الإسلامية ١١/ ٤٣٢
- تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية ١٣/ ٣٢٤
- تقاضي المصارف الإسلامية النفقات الفعلية التي أنفقها على التعامل ٤/ ٤٨٩
- تقاضي المصارف التجارية عمولة على التعامل معها ٤/ ٤٨٩
- تقدم التمويل للمشاريع عن طريق المضاربة والمرابحة من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٦
- تقديم القروض الحسنة من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥
- التقرير السنوي للهيئات الشرعية ١٣/ ٣١٣
- التورق المصرفي والربا ١٣/ ٣٥٨
- تكييف الوادئع الفقهي ٩/ ٦٠٣
- تلقي المصارف الإسلامية أموال العملاء على أساس شركة المضاربة ١٣/ ٣٧٣
- تناول المجمع الفقهي في القاهرة لموضوع الربا والفائدة ١٢/ ٣٣
- التنسيق بين قرارات واجتهادات الهيئات الشرعية التابعة للمصارف الإسلامية ١٣/ ٣٢٦
- تنمية الاقتصاد والمجتمع عن طريق الخدمات المصرفية وأعمال الاستثمار المشروع من أهداف المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٠
- التورق في المصرف الأهلي السعودي ١٣/ ٢٣١
- التورق المصرفي أو التمويل بالتورق ١٣/ ٢٢٨
- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي بإقامة قاعدة معلومات عن المتعاملين مع البنوك الإسلامية ورجال الأعمال ٩/ ٥٩٢
- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي باهتمام البنوك الإسلامية بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات المصرفية الإسلامية ٩/ ٥٩٠
- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي بإيجاد البديل عن مراعاة سعر الفائدة الربوية ٩/ ٥٩٢
- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي بتنسيق نشاط وهيئات الرقابة الشرعية لدى البنوك الإسلامية ٩/ ٥٩٢

- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي بتوجيه فائض السيولة لأغراض التنمية في العالم الإسلامي ٩/ ٥٩١
- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي بمراعاة البنوك المركزية لمتطلبات نجاح البنوك الإسلامية ٩/ ٥٩٠
- توصية مجلس مجمع الفقه الإسلامي بمواصلة الحوار بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية في الدول الإسلامية ٩/ ٥٩٠
- توصية المجمع الفقهي بتوسيع نشاط المصارف الإسلامية في شتى أساليب تنمية الاقتصاد ٩/ ٥٣٤
- توكيل عميل للبنك لشراء معدات لبيعها لنفس العميل أو لغيره، حكمه ٩/ ٤٨٦
- توليد النقود بخلق الائتمان المصرفي ١١/ ١٥٨
- جباية الزكاة من أنشطة المصارف الإسلامية ١١/ ٤٨٠
- جعل مناط الربح تشغيل رأس المال والعمل في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٤
- جواز أعماله على أساس الإجارة والوكالة بأجر ٤/ ٤٩١
- الحجز على الحسابات، حكمه ٩/ ٦٠٤
- حرمة إيداع المال في البنوك الأجنبية ١١/ ١٢٧
- حضور المدقق الشرعي جلسات الهيئة الشرعية ١٣/ ٣٢٦
- حكم ترك فوائد الأموال الإسلامية في البنوك غير الإسلامية ١١/ ٥٥
- حكم تعامل الأقليات الإسلامية في الخارج مع البنوك الربوية والشركات التي تتعامل بالربا ١١/ ٢٣٨
- حكم التعامل مع المصارف الإسلامية ١١/ ٥٥٨
- حكم الحوالات البريدية أو البنكية ١١/ ١٣٣
- الحكم الشرعي على صورية المرابحة المصرفية المعاصرة في ضوء مقاصد الشريعة ١٣/ ٢٠٣
- حكم المشاركة المتناقصة ١١/ ٤٣٦
- حكم المعاملات المصرفية في البلاد الأوربية والأمريكية ١١/ ٥٥
- الحوالات المصرفية من أنواع الخدمات المصرفية ١١/ ٤٧٩
- الحوالة المصرفية بنفس العملة أو بعملة أخرى ١١/ ١٧١
- الحيل المقبولة والممنوعة في المرابحة المصرفية الدولية ١٣/ ٢٠٤
- الخدمات الاجتماعية للمصارف الإسلامية ١٣/ ٣٦٥
- الخدمات التسويقية للمصارف الإسلامية ١٣/ ٣٦٥
- الخدمات المصرفية المشروعة في الفقه الإسلامي ١١/ ٤٧٨
- خصائص المصارف الإسلامية ١١/ ٥١٧
- الدعوة إلى تشجيع المصارف الإسلامية ٩/ ٤٨٠
- دفع الفوائد البنكية من أجل قروض سكنية ونحوها ١١/ ٥٦
- دور المصرف في المضاربات المشتركة ١١/ ٤٤٨
- ربا المصارف، حرمته ٤/ ٤٧٥
- ربا النسيئة ومنه ربا البنوك الربوية اليوم ١١/ ٤٩
- ربط المصارف الإسلامية التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ١١/ ١٢٤
- الرقابة الشرعية وإشرافها على المؤسسات المالية ١٣/ ٣٢٢
- رهن الوادئع، حكمه ٩/ ٦٠٤
- الزعم بأن المصارف ضرورة اقتصادية والرد عليه ٤/ ٤٨١
- زكاة الحسابات الاستثمارية ٩/ ٧٢٩
- زكاة الحسابات المحتجزة لتوثيق التعامل ٩/ ٧٢٩
- زكاة الوديعة القانونية ٩/ ٧٢٩
- السحب بالبطاقات من الصراف الآلي من حساب الشخص أو بفائدة ١٣/ ١٦٧
- سعة رقعة التعامل مع العملاء في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٥٨
- سلبيات البنوك التقليدية أو عيوبها ١٣/ ٣٧٢
- شبهات القائلين بحل الفائدة المصرفية ١١/ ٢٤٩
- شروط التعامل مع المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٥
- شهادات الاستثمار صورة من صور ودائع البنوك ذات الفوائد وليست مضاربة ١١/ ٣٨٥
- صرف العملات من أنشطة المصارف الإسلامية ١١/ ٤٨١
- صفة الودائع المصرفية لدى المصارف أنها قروض ١١/ ٤٥٨
- صفة الوديعة الاستثمارية ١١/ ٤٧٦
- صور أو نماذج من التورق المصرفي المنظم ١٣/ ٢٣١
- ضرورة وضع المال في البنوك ١١/ ١٢٦
- ضمان المصرف الإسلامي الذي يعمل في بلد غير إسلامي رأس المال المودع لديه ١١/ ٤٦١
- ضمان المصرف المصدر بطاقة الائتمان ديون عملائه ١١/ ٥٥٠
- ضمان الوادئع تحت الطلب (الحسابات الجارية) حكمه ٩/ ٦٠٣
- الطبيعة القانونية للهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية ١٣/ ٣١٠

- ظهور المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٢، ١١/ ٥١٦
- عائدات الأعمال المصرفية الإسلامية ١١/ ٥٣٠
- العدالة في تقدير العمولة مع العملاء في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٤
- العدالة في تقدير العمولة في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٥٨
- عدم أخذ المصارف الإسلامية بنظام الأسهم الممتازة ولا بنظام أسهم التمتع ١١/ ٤١٨
- عدم اعتماد المصرف الإسلامي على الإقراض بفائدة ٤/ ٤٨٦
- عدم ترك الفائدة للبنوك الأجنبية ١١/ ١٢٧
- عدم تشجيع البنوك على الاستثمار ١٣/ ٣٧١
- عدم التمييز بين البنوك الربوية والشركات المتعاملة بالربا ١١/ ٢٥١
- عدم دفع المصرف الإسلامي أرباحاً على الحسابات الجارية وإنما على الودائع الاستثمارية ١١/ ٤٥٩
- عدم صحة التعامل مع البنوك الربوية بحجة عموم البلوى ١٢/ ٢٣٤
- عدم لجوء المصارف الإسلامية إلى الربا ١٣/ ٣٦٧
- عدم مشاركة البنك المودع والمقترض للربح والخسارة ٤/ ٤٧٥
- عدم وجود فائدة ربوية من شروط جواز التعامل ببطاقة الائتمان والحسم ١٢/ ١٥٥
- العلاقة بين المصارف التقليدية والمودعين ٩/ ٧٠١
- العمل في مجال صرف الشيكات مقابل أجر ١٣/ ١٦٨
- العمل في مصرف ربوي أو في مطعم فيه لحم خنزير أو خمر أو في مقهى قمار ١٢/ ٢٢٦
- عمل المصرف الإسلامي في مجال الاستثمار والمشاركات ٤/ ٩٤
- عمل المصرف الإسلامي في مجال التكافل الاجتماعي ٤/ ٩٥
- عمل المصرف الإسلامي في مجال الخدمات المصرفية وقبول الودائع ٤/ ٩٥
- عمل الهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٣٤
- عمليات التورق المصرفي ١٣/ ٢٠٦
- عمولات المصارف مقابل الخدمات أو الضمانات ١١/ ٥٠٠
- عمولات المصارف مقابل الخدمات أو الضمانات، حكمها ٤/ ٨٦
- الفائدة في بطاقات الائتمان في البنوك التقليدية ١٣/ ٣٦٩
- الفائدة في المصارف التقليدية وعدم ثباتها ١٣/ ٣٧١
- الفارق الأساسي بين البنوك الإسلامية والبنوك الربوية ١٣/ ٥١٤
- فتح الحساب الجاري في المصرف، حكمه ٤/ ٥١٩
- فتح الحساب الجاري من أنواع الخدمات المصرفية ١١/ ٤٧٨
- فتوى لجنة الفتوى في مصر حول قبض فوائد الودائع للمسلمين في البنوك الأجنبية ١٢/ ٦٨
- فرض البنك فائدة مركبة عند عدم سداد الدين ١١/ ٢٤٨
- الفرق بين الاعتماد المستندي وفتح الاعتماد ١١/ ٤٦٤
- الفرق بين خطاب الضمان والكفالة ١١/ ٤٦٨
- الفوائد التي تدفعها المصارف الأجنبية للمودعين المسلمين، حكمها ٤/ ٤٧١
- فوائد المصارف التقليدية من الربا المحرم شرعاً ٩/ ٧٠٢
- قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وأداء قيمة الشيكات وتحصيل الأوراق التجارية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار بطاقات الائتمان من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٥
- قرار مجمع الفقه الإسلامي حول الحلول الشرعية لاجتماع الصرف والحوالة ١١/ ٤٦٣
- قرار المجمع الفقهي الإسلامي حول التورق الذي تجريه بعض المصارف ١٣/ ٢٢٩
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن حسم الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن زكاة الحسابات المقيدة ٩/ ٧٢٨
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن مشكلة المتأخرات في المؤسسات المالية الإسلامية ٩/ ٧٠١
- قسمة المرابحة المصرفية إلى مصرفية ودولية ١٣/ ١٩٩
- قصور الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية ١٣/ ٣٢٣
- القول بإباحة فوائد المصارف من الفتاوى الشاذة ١٢/ ٣٠
- قيام الاعتماد المستندي في البنوك التجارية على أساس قاعدة الوكالة والقرض ١١/ ٤٦٦
- قيام الاعتماد المستندي في المصارف الإسلامية على أساس المرابحة للآمر بالشراء أو المشاركة بشركة المضاربة ١١/ ٤٦٦

obeikandl.com

- قيام البنوك الربوية على الاحتكار والظلم ١١/ ٥١٧
- قيام العلاقة بين المصارف الإسلامية وعملائها على التعاون ١٣/ ٣٧٣
- قيام المصارف الإسلامية بالإجارة التشغيلية ١١/ ٤٢٥
- القيد المصرفي من أنواع القبض الحكمي ١١/ ٤٢
- القيد المصرفي من أنواع القبض في العملات ١١/ ١٦٦
- كفالة المصرف لأحد عملائه، جوازها ٤/ ٤٨٧
- كيفية إتمام عقد الصرف مع البنك بالقبض الصوري ٤/ ٤١٥
- كيفية تحقيق المشاركة المتناقصة ١١/ ٤٣٥
- كيفية تصرف البنك الإسلامي بفوائد الودائع التي يضطر لإيداعها في المصارف الأجنبية ٩/ ٤٨٦
- كيفية تعامل المصرف الإسلامي مع المصرف الأجنبي ٤/ ٤٨٨
- كيفية حسم الأوراق التجارية ١١/ ٤٧٤
- اللجوء إلى التورق لتسديد العملاء مديوناتهم لدى المصارف ١٣/ ٢٣٢
- لجوء المصارف الإسلامية إلى القيام بأساليب استثمارية مختارة ١١/ ٤٢٣
- لجوء المصارف الإسلامية إلى المشاركة بدلاً من المديونية الربوية ١١/ ٤٣٢
- ما تقوم به البنوك الربوية ليست مضاربة وإنما وساطة بين المقرض والمقترض ١١/ ٢٥٦
- ما تقوم به البنوك الربوية وعلاقته بالوكالة ١١/ ٢٥٨
- ما تقوم به المصارف الإسلامية من إجارة تشغيلية أو إجارة تمليكية أداة من أدوات الاستثمار ١١/ ٤٢٩
- ما تقوم عليه المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٢
- ما يأخذه المصرف من فوائد، حكمها ٤/ ٨٦
- ما يتم في بيع المرابحة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية ١١/ ٧١
- المحاور التي أوصى مجمع الفقه الإسلامي بدراستها بشأن مشاكل البنوك الإسلامية ٩/ ٥٨٨
- مخاطرة المصارف الإسلامية بعاملي الإنتاج ورأس المال ١٣/ ٣٦٧
- المدقق الشرعي في المؤسسات المالية ١٣/ ٣٢٣
- المرابحة الدولية أو الخارجية المصرفية وبيع العينة والربا ١٣/ ٢٠١
- المرابحة للآمر بالشراء كما تطبقها المصارف اليوم ١٣/ ١٩٦
- المرابحة المصرفية ١٣/ ١٩٩
- المرابحة المصرفية الدولية أو الخارجية ١٣/ ٢٠٠
- المرابحة المصرفية المحلية ١٣/ ١٩٩
- المراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية ١٣/ ٣٢٣
- المراقب والمستشار الشرعي في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٣٣
- مساهمة المصارف الإسلامية بالحد من التضخم ١١/ ٥٢٠
- المساواة بين طرفي التعامل في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٤
- المساواة بين طرفي التعامل في المصرف الإسلامي ١١/ ٥٥٤
- مسوغات القائلين بإباحة فوائد البنوك الربوية ١١/ ٢٥٦
- مسؤولية المصرف الإسلامي عن هلاك السلعة المبيعة مرابحة للآمر بالشراء ٤/ ٥٠٢
- المشاركة الدائمة أو الثابتة بين المصرف وطرف آخر ١١/ ٤٣٤
- المشاركة المتناقصة بين المصرف الإسلامي وطرف آخر ١١/ ٤٣٤
- المشاركة من أدوات الاستثمار المالية الإسلامية طويلة الأجل ١١/ ٤٣٢
- مشروعية الائتمان المصرفي ١١/ ١٥٩
- المشكلات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية ١٣/ ٣٧٥
- مصادر التمويل في المصارف الإسلامية ١١/ ٤٥٧
- مصدر أموال القروض في المصرف الإسلامي ٤/ ٤٨٨
- المصرف الإسلامي، تعريفه ٤/ ٤٨٣
- المضاربة أداة استثمار ناجحة في المصارف الإسلامية ١١/ ٤٤٥
- المضاربة المطلقة و المضاربة المقيدة في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٨
- معايير رقابة الهيئات الشرعية واستقلالها ١٣/ ٣١٧
- معرفة الهيئة الشرعية بمصادر التمويل وطرق الإنفاق ١٣/ ٣١٢
- معنى خطابات الضمان التي يقوم بها المصرف ٤/ ٤٨٧
- مقارنة الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية وكونها مصدر للاستثمار بالوديعة المصرفية الربوية ١١/ ٤٥٩

- مميزات المصارف الإسلامية ٤/ ٤٨٤، ١١/ ٥٥١
- مناط الربح في المصرف الإسلامي تشغيل رأس المال والعمل ٤/ ٤٨٨، ١١/ ٥٥٦
- المهمة الأساسية للبنوك ٤/ ٤٤٩
- مؤشرات الربحية في المصارف ١٣/ ٣٧٠
- ميزات المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٢، ١٣/ ٣٧٣
- ندوة علماء الشريعة لتقييم عمل المؤسسات المالية الإسلامية ١٣/ ٣٢٧
- النزعة الاجتماعية الإنسانية في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٥٣
- النزعة الجماعية في المصارف الإسلامية ١١/ ١٢٤
- نشاط الصرف في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٣١
- نشر الفتاوى الصادرة عن هيئات المؤسسة الإسلامية للانتفاع بها ١٣/ ٣٣٢
- نشوء المصارف الإسلامية ١٣/ ٣٦١
- النظرة المادية للمصارف غير الإسلامية ٤/ ٤٨٥
- النفور أو القبول للمرابحة في المعاملات المصرفية الإسلامية ١٣/ ٢٠٤
- نوعا المشاركة بين المصرف الإسلامي ومنشئ الشركة ١١/ ٤٣٤
- نوعا الودائع المصرفية ١٢/ ٥٩
- هدف المصارف الإسلامية ٤/ ٤٨٥
- هدف المصارف الربوية ٤/ ٤٨٥
- هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٣٣
- وجوب إيداع المال في بنوك عربية أو تتبع دولاً إسلامية ١١/ ١٢٧،
- وجوب الزكاة في أعمال البنوك الإسلامية ١٣/ ٥١٥
- الودائع في المصارف الإسلامية جارية واستثمارية ١١/ ٤٧٧
- وسائل المصارف الإسلامية في الاستثمار وأعمالها ١١/ ٥٢٣
- وضع المال في بنك ربوي ١١/ ١٢٧
- وظائف المصارف الإسلامية ١٣/ ٣٦٢
- وظائف المصارف التقليدية ٩/ ٧٠١
- وعد البنك ببيع المعدات للعميل بعد تملكها، حكمه ٩/ ٤٨٦
- وعد البنك بهبة المعدات المؤجرة لعميله بعد انتهاء الإجارة ٩/ ٤٨٥
- وقت إبرام عقد البنك لمعداته المشتراة للعميل ٩/ ٤٨٦

■ مصارف الزكاة

- انظر: الزكاة، مصارفها

■ المصافحة

- تحية الجار النصراني ومصافحته والسلام عليه ١٢/ ٧٦٩
- حني الظهر عند المصافحة واللقاء، حكمه ٣/ ٥٦٢
- المصافحة بعد الصلاة، حكمها ٣/ ٥٦١
- المصافحة بين الرجلين والمرأتين، حكمها ٣/ ٥٦١
- المصافحة في التعزية، أو أخذ المعزي بيد من عزاه، عدم كراهتها ٢/ ٤٧٨
- مصافحة المرأة الأجنبية أو لمسها ١٣/ ١٧٣
- مصافحة المرأة، حكمها ٣/ ٥٥٩، ٩/ ٤٩٨
- مصافحة من به عاهة حكمها ٣/ ٥٦٢

■ المصحف

- بيع المصحف لمسلم أو غير مسلم ١١/ ١٣٤
- بيع المصحف من الذمي ١٢/ ٨٥١
- تحلية المصحف ١٢/ ٨٥٢
- تطييب المصحف ١٢/ ٨٥٢
- تقبيل المصحف ١٢/ ٨٥٢
- التنازل عن المصحف بالهبة بعوض ١١/ ١٣٤
- توريث المصحف من الصدقة الجارية ١٢/ ٨٥٣
- الرسم العثماني توقيفي ١٢/ ٨٥٥
- رسم المصحف اصطلاحي لا توقيفي ١٢/ ٨٥٦
- رسم المصحف العثماني ومعناه ١٢/ ٨٥٣
- قواعد رسم المصحف ١٢/ ٨٥٤
- القيام للمصحف ١٢/ ٨٥١
- كفر من ألقى المصحف في القاذورات ١٢/ ٨٥١
- مزايا وأغراض الرسم العثماني ١٢/ ٨٥٤
- مس الجنب والمحدث للمصحف ١٢/ ٨٥٢
- مس المجنون والصبي للمصحف ١٢/ ٨٥٢
- المسافرة بالمصحف إلى أرض العدو ١٢/ ٨٥١
- من قال من العلماء بالتزام الرسم العثماني ١٢/ ٨٥٦

■ مصر

- إشراف مجمع البحوث الإسلامية في مصر على مشروع تقنين الشريعة ١٢/ ٦٩
- إنشاء مجمع البحوث الإسلامية في مصر ١٢/ ٨٩
- فتح مصر هل كان عنوة أو صلحاً ٧/ ٦٠٨
- ما أصدرته لجنة الفتوى في مصر من فتاوى ١٢/ ٦٨
- مجمع البحوث الإسلامية في القاهرة ١٢/ ٦٥
- مما أصدره مجمع البحوث الإسلامية في مصر من فتاوى ١٢/ ٦٨
- هيئة كبار العلماء في مصر ١٢/ ٦٦

obeikandl.com

■ **مصطفى الزرقا**

• دور الشيخ مصطفى الزرقا في التجديد والاجتهاد في القرن العشرين ١٢/ ١٠١

■ **مصطلح الحديث**

• العلم بمصطلح الحديث لاستنباط الأحكام من الأحاديث ١٢/ ٤٥٢

■ **المصلحة**

• اتباع المفتي المصلحة والدليل ١٢/ ٣١٠
• اتساع وشمول المقاصد بالنسبة للمصلحة المرسلة ١٢/ ٢٠١
• الأحكام المتغيرة الثابتة بالقياس والمصلحة والعرف ١٢/ ٢٦٣
• الاختلاف في المغنى بين المقصد والمصلحة ١٢/ ١٩٦
• أخذ المذاهب الفقهية بالمصلحة المرسلة ١٢/ ٢٥٦
• إدراك المصالح بالعقل ١٢/ ٢٦٦
• اقتصار تغير الفتوى على الأحكام الشرعية الاجتهادية القياسية والمصلحية ١٢/ ٣٣٩
• أمثلة على المصلحة المرسلة في الأحكام ١٠/ ٥٠٧
• أنواع المصالح التي راعتها الشريعة الإسلامية ١٠/ ٤١٥
• أنواع المقاصد أو المصالح بحسب قوتها وتأثيرها في الاجتهاد ١٢/ ٢٠١
• أهم الفروق بين المقاصد والمصالح ١٢/ ٢١٠
• أهمية البحث في المقاصد والمصالح ١٢/ ١٩٢
• بعض الفروع عند الحنابلة التي تعتمد على المصلحة المرسلة ١٢/ ٣٤١
• بعض الفروع عند الحنفية التي تعتمد على المصلحة المرسلة ١٢/ ٣٤١
• بعض الفروع عند الشافعية التي تعتمد على المصلحة المرسلة ١٢/ ٣٤٢
• بعض الفروع عند المالكية التي تعتمد على المصلحة المرسلة ١٢/ ٣٤١
• بناء الاجتهاد المقاصدي على المصلحة المرسلة والاستحسان ١٢/ ٢٦٩
• بناء الشريعة على مصالح العباد ١٢/ ٣٤٠
• تحقيق الشريعة لمصالح الناس ١٢/ ١٩٤
• تخصيص النص العام بالمصلحة ١٠/ ٦٣٣
• التشابه والافتراق بين المقاصد والمصالح ١٢/ ٢١١
• تعارض المصالح مع بعضها ١٢/ ٢٣١
• تعارض المفسدة مع المصلحة ١٢/ ٢٣٠
• تعارض الملحة مع النصوص الشرعية ١٠/ ٦٣٣
• التعامل مع الشركات المساهمة التي تتعامل بالربا للحاجة ورعاية المصلحة ١١/ ٢٥٩
• تعريف التحسينات ومكانها في مقاصد التشريع ومصالحه ١٢/ ٢٠٣
• تعريف الحاجيات ومكانها في مقاصد التشريع ومصالحه ١٢/ ٢٠٣
• تعريف المصلحة ١٢/ ١٩٦، ١٢/ ٢١٨
• تعريف المصلحة المرسلة ١٠/ ٣٧، ١٠/ ٥٠٦، ١٢/ ٢٦٩، ١٢/ ٢٩٣، ١٢/ ٣٣٩
• تغير الفتوى رعاية للمصالح ودرءاً للمفاسد ١٢/ ٣٣٩
• تقديم المصلحة على النص والإجماع ١٠/ ٦٣٣
• تقسيم المصالح بحسب اعتبار الشارع لها ١٢/ ٢٠٦
• تقسيم المصلحة من حيث الشيوع والتغيير ١٢/ ٢٠٧
• تقسيم المصلحة من حيث العموم والخصوص ١٢/ ٢٠٧
• تقييد اعتبار المصلحة لبناء الحكم الشرعي في ضوء مقاصد التشريع ١٢/ ٢١٠
• التوهم بأن المصلحة تعارض النص ١٢/ ٢٦٠
• الحكم بمقتضى المصلحة في مقابلة النص إذا كان هناك ضرورة قطعية ١٠/ ٦٣٤
• خطورة التمسك بالمصلحة المتغيرة دون إقرار الشرع لها ١٢/ ٢١٥
• رعاية الصحابة في فتاويهم للمصلحة العامة ١٢/ ٣١٨
• رعاية مصالح الناس في الحياة وبعد الممات ١٠/ ٤١٤
• رعاية المصالح ودرء المفاسد من أسباب تغير الفتوى ١٢/ ٢٩٣
• رعاية المصلحة المرسلة عند الحنفية في مظلة الاستحسان ١٢/ ٣٤٠
• رعاية المفتي المصلحة الشرعية دون أهواء الناس من مقتضيات العدالة ١٢/ ٢٩٢
• رغبة الحداثيين تعطيل النصوص وتقديم المصلحة ١٢/ ٢٦٧
• شروط اعتبار المصالح دليلاً على التشريع ١٢/ ١٩٩
• ضرورة الاجتهاد لتغير أحوال الناس وأعرافهم ومصالحهم ١٢/ ٨٨
• طروء التغيير والتبديل على المصالح ١٢/ ٢١٤
• العلاقة بين العرف والضرورة أو الحاجة والمصلحة أو دفع الحرج والمشقة ١٠/ ٥١١

- العلاقة بين النص والمصلحة ١٢/ ٢٥٩
- الفرق بين الضرورة والمصلحة ١٠/ ٤١٨
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المصالح المرسلة وتطبيقاتها المعاصرة ٩/ ٧٢١
- قواعد تقييد المصلحة بالمقاصد ١٢/ ٢٠٥
- كيف يتم التفسير المصلحي للنصوص ١٢/ ٢٧١
- ما تلتقي به المصالح والمقاصد ١٢/ ٢٠٨
- ما يفعله المجتهد حال وجود تعارض بين المصالح ١٢/ ٢٠٩
- متى تكون المصلحة معتبرة ١٢/ ٢٧٢
- مجال كل من المقاصد والمصالح ١٢/ ٢٠٨
- مراعاة الاجتهاد لمقاصد الشريعة والأعراف الصحيحة ورعاية مصالح الناس ١٢/ ٧٨
- مراعاة الشريعة مصالح الناس ١٢/ ٢٦٢
- المصلحة المرسلة دليل من الأدلة التشريعية ١٢/ ١٩٧
- المصلحة المرسلة لضرورة ١٠/ ٥٠٦
- مصير المصلحة المستجدة في مقابلة النص ١٢/ ٢٦٥
- معنى المقاصد ومعنى المصالح وأنواعها ١٢/ ١٩٤
- المقاصد غاية التشريع والمصالح حكمته ١٢/ ٢١١
- ملاءمة المصلحة لمقاصد التشريع ١٢/ ٢٠٠
- مواءمة المفتي بين النص الشرعي ورعاية المصالح ودرء المفاسد ١٢/ ٣٠٣
- الموازنة أو المقارنة بين المقاصد والمصالح ١٢/ ٢١٣
- النص معيار ضبط المصالح وتقديرها ١٢/ ٢٦٧

■ المضاربة

- إبضاع المضارب لرأس المال، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦٤٧
- إبضاع المضارب لرأس المال، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٦٤٧
- الإبضاع من مال المضاربة ١١/ ٤٤٢
- الاتفاق على تضمين العامل إذا ضارب بمال المضاربة ٤/ ٦٥٢
- أجر العامل عند فساد المضاربة ٤/ ٦٣٥
- إجراء قسمة الأرباح سنوياً في المضاربة المشتركة ٤/ ٩٣
- إجماع الصحابة على مشروعيتها ٤/ ٦٣٠
- إحالة المضارب رب المال على من عليه دين المضاربة ٤/ ٦٦٥
- أحكام تصرفات المضارب في المضاربة المطلقة عند الحنفية ٤/ ٦٥٢
- أحكام المضاربة ١١/ ٤٤١
- أحكام المضاربة الصحيحة ٤/ ٦٤٥
- أحكامها ٤/ ٦٤٢
- اختلاف رب المال والعامل، حكمه ٤/ ٦٦٠
- اختلاف المالك والعامل في إطلاق أو تقييد المضاربة ٤/ ٦٦٠
- اختلاف المالك والعامل في تلف المال ٤/ ٦٦٠
- اختلاف المالك والعامل في حصول الربح، حكمه عند الشافعية ٤/ ٦٦٢
- اختلاف المالك والعامل في رد قدر رأس المال، حكمه. ٤/ ٦٦١
- اختلاف المالك والعامل في رد المال، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٦٥٩، ٤/ ٦٦١
- اختلاف المالك والعامل في رد المال، عند المالكية والشافعية ٤/ ٦٦١
- اختلاف المالك والعامل في رد مقدار الربح المشروط، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٦٦١
- اختلاف المالك والعامل في رد مقدار الربح المشروط، حكمه عند الشافعية ٤/ ٦٦٢
- اختلاف المالك والعامل في رد مقدار الربح المشروط، حكمه عند المالكية ٤/ ٦٦٢
- اختلاف المالك والعامل في صفة رأس المال، حكمه عند الحنفية والحنابلة والشافعية ٤/ ٦٦٢
- اختلاف المالك والعامل في صفة رأس المال، حكمه عند المالكية ٤/ ٦٦٢
- اختلاف المالك والعامل في عموم التصرفات أو خصوصها ٤/ ٦٦٠
- اختلاف المالك والعامل في عموم النوع المخصص للمضاربة فيه، حكمه ٤/ ٦٦٠
- أخذ المضارب شيئاً من العاقد قبل القسمة محسوباً من حصته، حكمه ٤/ ١٠١
- الأخذ بقول المضارب مع يمينه في دعوى الهلاك في المضاربة الصحيحة والفاسدة ٤/ ٦٤٣
- أخذ العامل النفقة في مال المضاربة، حكمه عند الظاهرية والشافعية ٤/ ١٠٢
- أخذ المضارب للربح إن أخرج المال من المكان المعين من المالك، حكمه عند أبي يوسف ٤/ ٦٥٣
- أخذ المضارب للربح إن أخرج المال من المكان المعين من المالك، حكمه عند الحنفية ٤/ ٦٥٣
- أخذ المضارب للسفاتج، عدم جوازه ٤/ ٦٤٩
- أركانها عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٦٣١
- استحقاق المالك للربح المسمى إن وجده ٤/ ٦٥٩

- استحقاق المضارب للربح ١١/ ٤٤٣
- استحقاق المضارب للربح المسمى إن وجد ٤/ ٦٥٧
- استحقاق المضارب النفقة لحبس نفسه عن الكسب بالسفر للمضاربة ٤/ ٦٥٦
- استرداد رب المال بعض مال المضاربة الخاصة قبل ظهور ربح أو خسارة كما ذكر الرملي ٤/ ٩٦
- استرداد المستثمر في المضاربة المشتركة مبلغه قبل انتهاء السنة ٤/ ٩٦
- استعانة العامل بصاحب المال في العمل، جوازه دون اشتراط ٤/ ٦٣٨
- استعمال الودائع الاستثمارية في مظلة عقد المضاربة ١١/ ٤٦٠
- استئجار المضارب أجيراً للأعمال التي لا يلزمه القيام بها، جوازه ٤/ ٦٥٠
- استئجار المضارب أجيراً للعمل في مال المضاربة ٤/ ٦٤٧
- استئجار المضارب بيتاً ليجعل رأس المال فيه، جوازه ٤/ ٦٤٧
- استئجار المضارب غيره للقيام بعمل وجب عليه، حكمه ٤/ ٦٥٠
- استئجار المضارب لوسائل النقل، جوازه ٤/ ٦٤٨
- استئذان رب المال في الإبضاع، وجوبه عند المالكية ٤/ ٦٤٧
- اشتراط أحد العاقدين لنفسه دراهم معدودة، حكمه ٤/ ١٠٠
- اشتراط بقاء يد المالك على المال أو مشاركته في العمل، حكمه عند الحنابلة ٤/ ١٠٥
- اشتراط دراهم معدودة لأحد العاقدين إن زاد الربح عن مقدار معين، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦٤١
- اشتراط دفع المضارب أرضه لرب المال ليزرعها أو داره ليسكنها ٤/ ٦٤٠
- اشتراط الربح كله لرب المال، جوازه عند المالكية ٤/ ٦٤١
- اشتراط الربح كله لغير العاقدين، جوازه عند المالكية ٤/ ٦٤١
- اشتراط الربح كله للعامل، جوازه عند المالكية ٤/ ٦٤١
- اشتراط العامل تقديم دابة رب المال للعمل، جوازه عند المالكية ٤/ ٦٣٨
- اشتراط العامل عمل رب المال معه مجاناً، جوازه عند المالكية ٤/ ٦٣٨
- اشتراط المضارب نفقة من مال المضاربة، جوازه عند الحنابلة ٤/ ٦٥٦
- اشتراط نفقة المضارب في مال المضاربة، حكمه عند الشافعية ٤/ ١٠٢
- إشراك المضارب غيره في المال، عدم جوازه ٤/ ٦٤٩
- إضافتها إلى المستقبل
  جوازه عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٦٣٢
  عدم جوازه عند مالك والشافعي ٤/ ٦٣٢
- اعتبار إدارتها من حق المضارب ٤/ ١٠٥
- اعتبار البنك مضارباً بالنسبة للمستثمرين ٤/ ١٠٠
- اعتبار ثمن السلع الزائد على مال المضاربة من جملة رأس المال إن أذن رب المال ٤/ ٦٤٩
- اعتبار شركات المساهمة من قبيل المضاربة ٤/ ٦٣٤
- اعتبار عمل المدير مضاربة في الشركات ذات المسؤولية المحددة ٤/ ٦٣٤
- اعتبار المضارب بمنزلة الأجير إذا فسدت المضاربة ٤/ ٦٤٦
- اعتبار يد المضارب يد أمانة بالنسبة لرأس المال ٤/ ٦٤٦
- اعتبارها أهم حالات الاستثمار والمشاركة ٤/ ٩٥
- اعتبارها قرضاً إن شرط الربح للمضارب ٤/ ٦٢٩
- اعتبارها مباضعة إن شرط الربح لرب المال ٤/ ٦٢٩
- اعتماد التأمين الإسلامي التعاوني مع عقد المضاربة ١١/ ٢٧٩
- اعتماد المصارف الإسلامية المضاربة أسلوباً أساسياً ١١/ ٤٤٦
- اقتطاع أجراً لنفسه، حكمه ٤/ ١٠١
- إقرار النبي ﷺ لها ٤/ ٦٣١
- ألفاظ الإيجاب فيها ٤/ ٦٣١
- ألفاظ القبول فيها ٤/ ٦٣١
- امتلاك المضارب لجزء من المال بقدر حصته من الربح إن ربح ٤/ ٦٤٥
- إن دفع المضارب المال إلى غيره مضاربة بخير رب المال بتضمين أحدهما ٤/ ٦٥١
- انتقالها إلى الورثة عند مالك ٤/ ٦٣٣
- انطباق أحكام شركة العنان والمضاربة على الشركات المساهمة ١١/ ٤١٥
- انعزال المضارب بردته ولحاقه بدار الحرب أو جنونه ١٠/ ٢٤٧
- إنفاق المضارب من مال المضاربة، حكمه ٤/ ١٠٢
- إنفاق المضارب من ماله على نفسه فيما يحق له من مال المضاربة ٤/ ٦٥٨

- انفساخها بارتداد رب المال عن الإسلام ٤/ ٦٦٤
- انفساخها بموت أحد العاقدين عند الحنفية ١٠/ ٣٢٢
- انفساخها ومال المضاربة ديون على الناس، حكمها ٤/ ٦٦٥
- إنقاص الخسارة من الربح إن وجد ٤/ ٦٤٦
- انقلابها إلى قرض باشتراط جميع الربح للمضارب، عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٦٤١
- انقلابها إلى مباضعة باشتراط الربح كله لرب المال ٤/ ٦٤١
- انقلابها قرضاً إن أمره بالشراء بدين مؤجل فاشترى نقداً، عند المالكية ٤/ ٦٤٤
- انقلابها قرضاً إن شرط الربح كله للعامل ٤/ ٦٤٦
- أهلية التوكيل والوكالة في المتعاقدين، اشتراطها ٤/ ٦٣٥
- بإصدار سندات أو صكوك مضاربة ١١/ ٤٤٦
- براءة المضارب من الضمان إن رد المال إلى المكان المعين له قبل التصرف فيه ٤/ ٦٥٣
- بطلانها باستهلاك المضارب لرأس المال ٤/ ٦٦٥
- بطلانها باشتراط أحد العاقدين لنفسه دراهم معلومة ٤/ ٦٤٢
- بطلانها بالحجر على رب المال ٤/ ٦٦٤
- بطلانها بجنون أحد العاقدين إن كان مطبقاً عند غير الشافعية ٤/ ٦٦٤
- بطلانها بردة المالك من يوم الردة، عند أبي حنيفة ٤/ ٦٦٤
- بطلانها بما تبطل به الوكالة ٤/ ٦٦٤
- بطلانها بموت أحد العاقدين، عند الجمهور ٤/ ٦٦٤
- بطلانها بموت رب المال ٤/ ٦٤٨
- بطلانها بنهي المضارب عن العمل ٤/ ٦٤٨
- بطلانها بهلاك رأس المال في يد المضارب ٤/ ٦٦٥
- بطلانها ولو لم يعلم المضارب بموت المالك ٤/ ٦٦٤
- بقاء يد المالك على المال، جوازه اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ٦٣٨
- بيع المضارب نقداً ونسيئة، جوازه عند الحنابلة وأبي حنيفة ٤/ ٦٤٧
- تحديد المضارب في حال إدارة المضاربة من قبل المصرف أو المؤسسة ٩/ ٦٧٨
- تحديد نفقة المضارب بحسب العرف ٤/ ٦٥٧
- تحمل رب المال وحده للخسارة ٤/ ٣٤، ٤/ ٦٤١، ٤/ ٦٤٦، ٤/ ٦٥٩
- تداول سندات المقارضة في البورصة، حكمه ٩/ ٥١٦
- تراضي العاقدين بعد العمل على جزء من الربح، جوازه عند المالكية ٤/ ٦٤٢
- ترجيح ضمان المضارب إذا دفع المال لآخر مضاربة وعمل به، عند الحنفية ٤/ ٦٥١
- تسليم رأس المال إلى العامل، اشتراطه عند الجمهور ٤/ ١٠٥، ٤/ ٦٣٨
- تسليم رأس المال للمالك قبل تقسيم الربح، وجوبه ٤/ ٦٥٩
- تصحيح العقد بتحويله إلى عقد آخر، عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٦٤١
- تصرف المضارب بالمال في غير المكان المعين من المالك، حكمه ٤/ ٦٥٣
- تصرف المضارب بعد عزله إن لم يعلم به، حكمه ٤/ ٦٦٣
- التصرفات التي لا يملكها المضارب إلا إذا فوض إليه العمل برأيه ٤/ ٦٥٣
- التصرفات التي لا يملكها المضارب إلا بالنص عليها صراحة ٤/ ٦٥٣
- التصرفات التي يملكها المضارب عرفاً، عند الحنفية ٤/ ٦٥٢
- تضمنها الوكالة بشراء مجهول الجنس ٤/ ٥٩٥
- تضمين العامل إذا ضارب في مال المضاربة بغير إذن، عند المالكية ٤/ ٦٥١
- تضمين المضارب إذا شرط عليه ألا يعمل إلا في سوق بلدة فعمل في غير السوق ٤/ ٦٥٤
- تضمين مضارب المضارب ١٠/ ٧٦٩
- تطبيق أحكام الوكالة بالبيع على بيع المضارب ٤/ ٦٤٥
- تطبيق أحكام الوكالة بالشراء على شراء المضارب ٤/ ٦٤٥
- تطبيق المصرف الإسلامي للمضاربة المطلقة والمقيدة ٤/ ٤٨٨
- تعدد أرباب المال والمضارب، جوازه ٤/ ٤٨٨
- تعدد المضارب ١١/ ٤٤١
- تعدد المضارب، حكمه عند المالكية ٤/ ٦٣٤
- تعريف سندات المقارضة ١١/ ٣٨٧
- تعريف العمليات الآجلة الشرطية البسيطة وحكمها ١١/ ٤٩٦
- تعريف المضاربة المشتركة ٩/ ٦٧٥
- تعريفها ٤/ ٧٣، ٤/ ٦٢٨، ٤/ ٦٦٦، ١٠/ ٢٣٥، ١١/ ٤٣٨

- تعليقها على شرط
  حكمه عند الحنابلة والزيدية ٤/ ٦٣٢
  حكمه عند الحنفية والمالكية والشافعية ٤/ ٦٣٢
- تعيين مدة للتجارة ثم منع العامل من الشراء دون البيع، حكمه ٤/ ٦٣٢
- تغريم العامل الأول ما شرط من زيادة ربح للثاني إذا ضارب بمال المضاربة بغير إذن المالك عند المالكية ٤/ ٦٥٢
- تقدم التمويل للمشاريع عن طريق المضاربة والمرابحة من أعمال المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٦
- تقسيم الربح بحسب الشرط ٤/ ٦٥٩
- تقسيم الربح بعد قبض المالك لرأس المال ٤/ ٦٥٨
- تقيد شراء المضارب بالعرف ٤/ ٦٤٧، ٤/ ٦٥٢
- تقييد بيع المضارب بالعرف على الراجح، عند الحنفية ٤/ ٦٥٢
- تقييد بيع المضارب بالعرف، عند الصاحبين والشافعية والحنابلة والمالكية ٤/ ٦٤٧
- تقييد شراء الوكيل بالمعتاد ٤/ ٦٥٢
- تقييد المضارب ١١/ ٤٤١
- تقييد المضارب بالتعامل مع شخص معين، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٦٥٤
- تقييد المضارب بالمكان الذي قيده به المالك، وجوبه ٤/ ٦٥٣
- تقييد المضارب بالنهي عن بيع المال حالاً، بطلانه ٤/ ٦٥٥
- تقييد المضاربة المطلقة إن كان رأس المال عروضاً، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٦٥٥
- تقييد المضاربة المطلقة إن كان رأس المال نقداً، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦٥٥
- تقييدها بوقت معين، عدم صحته عند الشافعية والمالكية ٤/ ٦٣٢، ٤/ ٦٥٥
- تقييدها بوقت معين وشخص معين، جوازه عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٦٣٢
- التكاليف التي يجوز تحميلها للشركة في عقد المضاربة ٤/ ١٠١
- تلقي المصارف الإسلامية أموال العملاء على أساس شركة المضاربة ١٣/ ٣٧٣
- تنازل المستثمرين عن حق الرقابة للإدارة ٤/ ١٠٥
- تنازل المستثمرين عن كل حق في التدخل في الإدارة ٤/ ١٠٥
- توقيت المضاربة ٩/ ٦٧٧
- توقيتها بوقت معين، صحته عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٦٥٤
- توكيل المضارب غيره بالبيع والشراء، جوازه ٤/ ٦٤٨
- ثبوت أجر المثل للعامل في المضاربة الفاسدة ٤/ ٦٤٣
- ثبوت أجر المثل للعامل في المضاربة الفاسدة عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٦٤٤
- ثبوت الخسارة على رب المال في المضاربة الفاسدة ٤/ ٦٤٣
- ثبوت الربح كله لرب المال في المضاربة الفاسدة عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٦٤٣
- ثبوت الربح كله للمالك في المضاربة الفاسدة ٤/ ٦٤٣
- ثبوت نفقة المضارب في السفر ولو لم يشتر متاعاً ٤/ ٦٥٦
- جبر النقص الحاصل في رأس المال من الربح ٤/ ٦٦٠
- جواز السلم والإجارة والوصية والجعالة والحوالة والكفالة والصلح والمضاربة على خلاف القياس ١٠/ ٥٨٩
- جواز عقد المضاربة ١١/ ٤٤٥
- حال المضاربة للورثة عند موت رب المال ٤/ ٢٠٦
- الحالات التي لا يمكن فيها الرجوع على عميل قبض حصته، حكمها ٤/ ٩٩
- حالات ثبوت قراض المثل للعامل عند المالكية ٤/ ٦٤٤
- حالات رد المضاربة الفاسدة إلى قراض المثل، عند المالكية ٤/ ٦٤٤
- حالات وجوب أجرة المثل في ذمة رب المال في المضاربة الفاسدة عند المالكية ٤/ ٦٤٤
- حالة فسادها وحالة فساد الشرط فقط عند الحنفية ٤/ ٦٤٠
- حرية المضارب بمطلق البيع، عند أبي حنيفة ٤/ ٦٤٧
- حرية المضارب في التصرف برأس المال في المضاربة المطلقة ٤/ ٦٤٦
- حساب العائد يومياً في الاستثمار اللاربوي، حكمه ٤/ ١٠٥
- حساب الهالك من مال المضاربة من الربح لا من رأس المال ٤/ ٦٦٥
- حسم المصرف مصاريفه العمومية من مال المضاربة المشتركة ٤/ ١٠٢
- حصول المضارب على حصة من ربح المضاربة مع أجر ثابت، حكمه ٤/ ١٠١
- حضور رأس مالها عند التصرف، اشتراطه ٤/ ٦٣٦

- حضور المالك لقسمة المال، اشتراطه ٤/ ٦٥٩
- حق شراء المضارب بأكثر من رأس المال والربح إذا أذن له المالك ٤/ ٦٥٣
- حق شراء المضارب لأجل إذا أذن له المالك عند الشافعية والمالكية والحنابلة ٤/ ٦٥٣
- حق العامل في مال المضاربة رأس مال شركة عنان إذا فوض بذلك ٤/ ٦٥٣
- حق العامل في المضاربة بمال المضاربة إذا فوض إليه العمل برأيه ٤/ ٦٥٢
- حق المراقبة لأرباب المال ٤/ ١٠٥
- حق المضارب ببيع العروض بعد عزله لينض رأس المال ٤/ ٦٦٣
- حقوق المضاربة ٤/ ٦٥٥
- حكم مشروعيتها ٤/ ٦٣١
- حلول وصي المضارب محله في البيع ٥/ ١١٦
- خلاصة حكم اقتسام الربح في المضاربة المشتركة ٤/ ١٠٦
- خلاصة الموازنة بين المضاربة الخاصة والاستثمار الجماعي ٤/ ٩٣
- خلط المضارب المال بماله أو مال غيره إلا بإذن، عدم جوازه ٤/ ٦٥٠
- دفع الشريك مال شركة العنان مضاربة إلى شخص، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦١٢
- دفع مالها بضاعة لمن يخرج بها عن المكان المقيد من المالك، عدم صحته ٤/ ٦٥٣
- دفع مالين متعاقبين لعامل واحد بشرط الخلط، جوازه عند المالكية ٤/ ٦٣٩
- دفع المضارب رأس المال إلى مضارب ثاني، حكمه عند الحنفية ٤/ ٩١
- دفع المضارب المال إلى غيره مضاربة، عدم جوازه ٤/ ٦٤٩
- دفع المضارب المال للمباضعة، جوازه ٤/ ٦٤٧
- دور المصرف في المضاربات المشتركة ١١/ ٤٤٨
- الربح في المضاربة ١١/ ٤٤٠
- رد بعض أنواع الشركات في القانون إلى المضاربة في الفقه ٤/ ٦٣٤
- ركنها عند الحنفية ٤/ ٦٣١
- رهن المضارب من مال المضاربة بعد بطلان المضاربة، عدم جوازه ٤/ ٦٤٨
- رهن المضارب وارتهانه من مال المضاربة، جوازه ٤/ ٦٤٨
- رواتب الموظفين والإدارة إذا كان العامل في المضاربة شركة ٤/ ١٠٤
- زكاة الديون التي تشتمل عليها سندات المقارضة ١٣/ ٥٠٦
- زوال يد المالك عن المال سواء أكان عاقداً أم غير عاقد، اشتراطه ٤/ ٦٣٨
- سبب اشتراك العاقدين فيها بالربح ٤/ ٦٢٩
- سبب تسميتها مقارضة ٤/ ٦٢٨
- سبب عدم جوازها بالعروض عند المالكية ٤/ ٦٣٥
- سفر المضارب بمال المضاربة، جوازه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٤/ ٦٤٨
- سندات المقارضة ١٣/ ٥٠٦
- سندات المقارضة وتمثيلها لحصص شائعة من رأس مال المضاربة ١١/ ٣٨٧
- شراء المضارب سلعاً بأكثر من مال المضاربة، حكمه ٤/ ٦٤٩
- شراء المضارب سلعاً بالدين عند المالكية ٤/ ٦٤٩
- شرط صحتها ٤/ ٢٠٦
- الشركات القانونية الحديثة، حكمها ٤/ ٦٣٤
- شروط رأس المال فيها ٤/ ٦٣٥
- شروط المضاربة ١١/ ٤٤٠
- شروطها ٤/ ٦٣٥
- شهادات الاستثمار صورة من صور ودائع البنوك ذات الفوائد وليست مضاربة ١١/ ٣٨٥
- صحتها وبطلان اشتراط الخسارة على المضارب ٤/ ٦٤١
- صحتها وبطلان اشتراط الخسارة على المضارب أو عليهما، عند الحنفية ٤/ ٦٤٠
- صحتها وبطلان اشتراط دفع رب المال أرضه ليزرعها على المضارب أو داره ليسكنها ٤/ ٦٤٠
- صحتها وبطلان اشتراط ضمان رأس المال على العامل، عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٦٤٦
- صحتها وبطلان الشرط إن كان لا يؤدي إلى جهالة الربح عند الحنفية ٤/ ٦٤٠
- ضابط الفساد عند الحنفية باقتران شرط في المضاربة ٤/ ٦٤٠
- الضابط في تقييد المضاربة عند الحنفية ٤/ ٦٥٥
- الضابط في تقييد المضاربة عند الشافعية والمالكية ٤/ ٦٥٥
- ضمان رأس المال في المضاربة من طرف ثالث ١١/ ٤٤٣

- ضمان العامل للمال إن اشترط الربح كله عند المالكية ٤/ ٦٤١
- الضمان في المضاربة ٩/ ٦٧٩
- ضمان المضارب رأس المال إن دفعه مضاربة إلى آخر، عند زفر ٤/ ٦٥١
- ضمان المضارب لرأس المال إن دفعه مضاربة لآخر وعمل به، عند الصاحبين ٤/ ٦٥١
- ضمان المضارب للمال إن خالف شرط رب المال ٤/ ٦٤٦
- عدم أخذ المضارب شيء إذا هلك المال أو لم يكن ربح في المضاربة الفاسدة، عند المالكية ٤/ ٦٤٤
- عدم استحقاق العامل للربح حتى ينض رأس المال لمالكيه ٤/ ٦٥٩
- عدم استحقاق المضارب للأجر إن لم يوجد ربح ٤/ ٦٥٨
- عدم استطاعة المالك عزل المضارب إذا صار المال عروضاً ٤/ ٦٥٥
- عدم اعتبار الوكيل مضارباً ٤/ ٦٢٩
- عدم انتقالها إلى الورثة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ٤/ ٦٣٣
- عدم انعزال المضارب بالحجر عليه للسفه عند الحنفية ٤/ ٦٦٤
- عدم انفساخها بأي سبب إذا صار رأس المال متاعاً ٤/ ٦٦٤
- عدم انفساخها بموت أحد العاقدين عند المالكية ٤/ ٦٦٤
- عدم بطلانها بارتداد المضارب ٤/ ٦٦٤
- عدم تخمين الربح أو الخسارة قبل انتهاء المشروع ٤/ ١٠٦
- عدم تضمين المضارب لهلاك رأس المال ٤/ ٦٦٥
- عدم جواز الالتزام بحماية أحد الشركاء أو المضاربين بالحماية من مخاطر المتاجرة بالعملات ١١/ ١٦٨
- عدم سفر المضارب بمال المضاربة إلا بإذن رب المال عند الشافعية وفي وجه عند الحنفية ٤/ ٦٤٨
- عدم ضمان المضارب في المضاربة الفاسدة للمال إن دفعه مضاربة ٤/ ٦٥٠
- عدم ضمان المضارب للمال ٤/ ٤٨٨، ٤/ ٥٦٣
- عدم ضمان المضارب للمال إذا تلف من غير تقصير ٤/ ٦٤٦
- عدم ضمان المضارب للمال إن دفعه مضاربة لآخر عند أبي حنيفة حتى يربح ٤/ ٦٥٠
- عدم لزومها، عند الجمهور غير المالكية ٤/ ٦٣٣، ٤/ ٦٦٤
- عدم لزومها قبل الشروع في العمل ٤/ ٦٣٢
- عدم مسؤولية العامل عن نقص رأس المال إن لم يقصر أو يتعدَّ ٤/ ٦٦٠
- علاقات المضاربة المشتركة ٤/ ٩٣
- علم الطرف الآخر بالفسخ أو العزل، اشتراطه ٤/ ٦٦٣
- علم المتعاقد الآخر بالفسخ، اشتراطه عند الحنفية ومن وافقهم ٤/ ٦٣٣
- علة عدم جواز اشتراط أحد العاقدين لنفسه فضل دراهم ٤/ ١٠٠
- الفرق بين عقد القرض بفائدة وعقد المضاربة الشرعية ٩/ ٧٠٣
- الفرق بين قراض المثل أو أجرة المثل في المضاربة الفاسدة ٤/ ٦٤٤
- الفرق بين قراض المثل وأجرة المثل، عند المالكية ٤/ ٩٢
- الفرق بين المتاجرة في العملات والصرف والمضاربة ١١/ ١٦٢
- الفرق بينها وبين شركة الأموال من حيث استلام المال من العامل ٤/ ٦٣٨
- فسادها إذا دفع أحدهما شبكة للآخر على أن الصيد بينهما، عند الشافعية والحنفية والحنابلة ٤/ ٦٤٣
- فسادها بأخذ العامل راتباً شهرياً ونسبة من الأرباح عند التصفية أو الجرد ٤/ ٦٤٢
- فسادها باشتراط جميع الربح للمضارب عند الشافعية ٤/ ٦٤١
- فسادها باشتراط ربح محدد كالفائدة من المصارف ٤/ ٦٤٢
- فسادها باشتراط زيادة ربح مبلغ معين لأحد الشريكين ٤/ ٦٤٢
- فسادها باشتراط ضمان رأس المال على العامل، عند المالكية والشافعية ٤/ ٦٤٦
- فسادها باشتراط كون الربح مقداراً مقطوعاً محدوداً ٤/ ٦٤٢
- فسادها باشتراط النفقة للمضارب من مال المضاربة، عند الشافعي ٤/ ٦٥٦
- فسادها لاشتراط عدم كمال تسليم المال إلى المضارب ٤/ ٦٤١
- فسادها لاشتراط ما يؤدي إلى جهالة الربح ٤/ ٦٤٠

- فسخها بعد شروع العامل، حكمه عند مالك ٤/ ٦٣٣
- فسخها من رب المال بعد الشروع في العمل، حكمها ٤/ ٥٨٤
- فسخها ورأس المال عروض، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٦٣٣
- الفوارق المميزة للمضارب المشترك عن المضارب الخاص ١١/ ٤٤٩
- قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن المضاربة ١١/ ٤٤٤
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن القراض أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية ٩/ ٦٧٥
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي حول سندات المقارضة وشهادات الاستثمار ١١/ ٣٨٩
- قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله، حكمه ٤/ ١٠١
- قول المالك أقرضتك
  وقول المضارب دفعت إلي مضاربة، حكمه عند الجمهور ٤/ ٦٦٣
  وقول المضارب دفعت إلي مضاربة، حكمه عند المالكية ٤/ ٦٦٣
- قيام الاعتماد المستندي في المصارف الإسلامية على أساس المرابحة للآمر بالشراء أو المشاركة بشركة المضاربة ١١/ ٤٦٦
- قيام البنك بتسوية حسابات المضاربة كل ربع سنة ٤/ ١٠٦
- قيام الصكوك الإسلامية على أساس المضاربة والشركة المتناقصة ١١/ ٢٢٦
- كراهتها بين مسلم وذمي، عند المالكية ٤/ ٦٣٥
- كون رأس المال من النقود الرائجة، اشتراطه ٤/ ٦٣٥
- كون رأس المال ناضاً وقت الفسخ، اشتراطه ٤/ ٦٣٣، ٤/ ٦٦٣
- كون رأس مالها عيناً حاضرة لا ديناً ولا مالاً غائباً، اشتراطه ٤/ ٦٣٦
- كون الربح جزءاً شائعاً مقسوماً بين العاقدين، اشتراطه ٤/ ١٠٠
- كون الربح جزءاً مشاعاً، اشتراطه ٤/ ٦٤٢
- كيفية تصفية الربح وتوزيعه في المضاربة الخاصة ٤/ ٩٨
- كيفية تصفية الربح وتوزيعه في المضاربة المشتركة ٤/ ٩٨
- كيفية تقسيم الربح إذا ضارب العامل بمال المضاربة بغير إذن، عند المالكية ٤/ ٦٥٢
- كيفية تنفيذ أو تطبيق المضاربة ١١/ ٤٣٩
- لزوم أجرة مثل العامل له عند فساد المضاربة ٤/ ٦٤٢
- لزومها بالشروع بالعمل، عند المالكية ٤/ ٦٣٣، ٤/ ٦٦٤
- ليس للمضارب الاستدانة على مال المضاربة إلا بالإذن عند الحنفية والحنابلة والشافعية ٤/ ٦٤٨
- ما تشمله نفقة المضارب من حاجاته الأساسية، عند الحنفية ٤/ ٦٥٧
- ما تقوم به البنوك الربوية ليست مضاربة وإنما وساطة بين المقرض والمقترض ١١/ ٢٥٦
- ما فضل من نفقة المضارب بعد رجوعه إلى بلده، حكمها ٤/ ٦٥٨
- ما لايجوز للمضارب فعله ٤/ ٦٤٨
- ما يجب على العامل المضارب ٤/ ٦٥٠
- مبطلاتها ٤/ ٦٦٣
- مبطلاتها بالفسخ أو العزل ٤/ ٦٦٣
- مزايا المضاربة المشتركة ٤/ ٩٤
- المساواة في الربح إذا عقدت المضاربة دون بيان مقداره ٤/ ٦٤٠
- مشابهتها للإجارة ٤/ ٦٢٨
- مشروعيتها ٤/ ٩٥، ٤/ ٦٢٩، ٤/ ٦٦٦
- مشروعية المضاربة ١١/ ٤٣٩
- مشروعية المضاربة المشتركة ٩/ ٦٧٦
- المضارب في صكوك المقارضة ٩/ ٥١٥
- المضاربة أداة استثمار ناجحة في المصارف الإسلامية ١١/ ٤٤٥
- المضاربة إذا اشترط بقاء يد المالك على المال أو مشاركته في العمل، حكمها ٤/ ١٠٥
- المضاربة إذا ضارب أحد شريكي المفاوضة أو العنان وشرط عمل شركة مع المضارب، فسادها ٤/ ٦٣٩
- المضاربة إذا عقدها الأب أو الوصي في مال الصغير وشرط عمل الصغير، حكمها ٤/ ٦٣٩
- المضاربة إن أمر رب المال والمضارب بقبض دين له والمضاربة به، جوازها ٤/ ٦٣٧
- المضاربة إن جعل للعامل جزءاً من ربح غير المال المتجر فيه، عدم جوازه ٤/ ٦٤٢
- المضاربة إن شرط بقاء يد المالك على المال، فسادها ٤/ ٦٣٨
- المضاربة أو القراض من أدوات الاستثمار طويلة الأجل ١٣/ ٤٧٧
- المضاربة باشتراط عمل رب المال، فسادها ٤/ ٦٣٩

obeikandl.com

- المضاربة بالثمن الذي تباع به العروض، جوازها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد ٤/ ٦٣٥
- المضاربة بالثمن الذي تباع به العروض، عدم جوازها عند الشافعي ٤/ ٦٣٦
- المضاربة بالعروض، عدم جوازها عند الجمهور ٤/ ٦٣٥
- المضاربة بالمرهون، عدم جوازها عند المالكية ٤/ ٦٣٨
- المضاربة بالمنقول ولو كان مثلياً، عدم جوازها عند الحنفية والحنابلة ٤/ ٦٣٥
- المضاربة بالوديعة
  جوازها عند الحنفية والحنابلة والشافعية ٤/ ٦٣٧
  عدم جوازها عند المالكية ٤/ ٦٣٨
- المضاربة بتبر الذهب والفضة والنقرة والفلوس، جوازها عند محمد ٤/ ٦٣٦
- المضاربة بتبر الذهب والفضة والنقرة والفلوس، عدم جوازها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك ٤/ ٦٣٦
- المضاربة برأس مال من النقود ١١/ ٤٤٠
- المضاربة بما في ذمة المضارب من دين، حكمها عند الصاحبين ٤/ ٦٣٧
- المضاربة بما في ذمة المضارب من دين، عدم صحتها عند المالكية والشافعية والحنابلة ٤/ ٦٣٧
- المضاربة بين المسلم والذمي والمستأمن، صحتها ٤/ ٦٣٥
- المضاربة الثانية إذا دفع المضارب في المضاربة الأولى إلى رب المال مضاربة بالثلث، فسادها ٤/ ٦٣٩
- مضاربة الشريك بمال الشركة ١١/ ١٠٤
- مضاربة العامل بمال المضاربة، حكمها عند الشافعية ٤/ ٦٥٢
- المضاربة على منفعة أو دين، عدم صحتها ٤/ ٦٢٩
- المضاربة الفاسدة
  حكمها ٤/ ٦٤٣
  حكمها عند المالكية ٤/ ٩١
- المضاربة في كل ما يصلح رأس مال في الشركة ومالا فلا، صحتها ٤/ ٦٣٦
- المضاربة في المال المغصوب، جوازها ٤/ ٦٣٨
- المضاربة في الوقف ١٣/ ٤٢١
- المضاربة المشتركة ١١/ ٤٤١، ١٣/ ٤٢١
- المضاربة المشتركة للاستثمار الجماعي ١١/ ٤٤٧
- المضاربة المشتركة، معناها ٤/ ٨٨
- مضاربة المضارب بالمال إلا بتفويض رب المال، عدم جوازها عند الحنفية ٤/ ٦٥٠
- المضاربة المطلقة بين المصرف وطرف آخر ١١/ ٤٣٩
- المضاربة المطلقة في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٨
- المضاربة المقيدة
  حكمها ٤/ ٦٥٣
  عدم صحتها عند الشافعية والمالكية ٤/ ٦٣٢، ١١/ ٤٤٠
- المضاربة المقيدة في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٢٨
- المضاربة مما في ذمة المضارب في دين، حكمها عند أبي حنيفة ٤/ ٦٣٧
- المضاربة من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٣
- المضاربة والمشاركة بأنواعها والإجارة من أدوات الاستثمار الإسلامي طويل الأجل ١١/ ١٢٥، ١١/ ٤٢٣، ١٣/ ٣٤١
- مضاربة الوصي بمال الموصى عليه، حكمها عند المالكية ٩/ ١٤١
- معلومية الربح فيها، اشتراطه ٤/ ٦٣٦، ٤/ ٦٣٩
- معلومية مقدار رأس المال فيها، اشتراطه ٤/ ٦٣٦
- معنى شركة المضاربة ومشروعيتها ١١/ ١٠٥
- معنى المضاربة المطلقة ٤/ ٦٣٢، ٤/ ٦٤٦
- معنى المضاربة المقيدة ٤/ ٦٣٢، ٤/ ٦٤٦
- من يتحمل الخسارة ٤/ ٩٩
- نفاذ تصرف المضارب ولو فسدت المضاربة، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٦٤٣
- نفقة الإدارة وصرف الرواتب من مال المضاربة، حكمها ٤/ ١٠٥
- النفقة للمضارب في مال المضاربة، عدم وجوبها إلا بإذن المالك عند الشافعي ٤/ ٦٥٥
- النفقة للمضارب من مال المضاربة في السفر، وجوباً عند الجمهور ٤/ ٦٥٦
- نفقة المضارب، حكمها ٤/ ١٠٤
- نفقه المضارب في السفر والحضر ١١/ ٤٤٤
- نفقة المضارب في السفرإن كان سفره مضاربة بمالين لرجلين أو بماله ومال المضاربة، حكمها ٤/ ٦٥٨
- نفقة المضارب من مال المضارب، حكمها ٤/ ٦٥٥
- نفقة المضارب من مال المضاربة في السفر، حكمها عند مالك ٤/ ٦٥٦
- نفقة المضارب ولو أقام في سفره ما لم يتخذ موطناً، وجوبها ٤/ ٦٥٨
- نفقة الموظف المبعوث من قبل البنك لدولة أجنبية من أجل المضاربة، حكمها ٤/ ١٠٤

- نوعاها ٤/ ٦٣٢، ١١/ ٤٣٩
- هبة المضارب للكثير من رأس مال المضاربة، عدم جوازها ٤/ ٦٤٩
- هلاك رأس المال في يد المضارب بعد تقسيم الربح، حكمه ٤/ ٦٥٨
- وقت امتلاك العامل لحصته في الربح عند الحنابلة والزيدية ٤/ ٦٥٩
- وقت امتلاك العامل لحصته في الربح عند الحنفية والمالكية والشافعية ٤/ ٦٥٩
- وقف النقود في محافظ أو صناديق استثمارية على أساس المضاربة ١٣/ ٣٩٧
- وقف النقود للإقراض أو المضاربة بها ١١/ ٤٤٥
- وقوع الخسارة فيها على رب المال وحده ٤/ ٦٢٨
- وقوع الدين على المضارب إن استدان بدون إذن ٤/ ٦٤٩
- يد المضارب ١١/ ٤٤٢

■ المضاربة المشتركة

- دور المصرف في المضاربات المشتركة ١١/ ٤٤٨
- كيفية توزيع الأرباح في المضاربة المشتركة ١١/ ٤٥٠
- المضاربة المشتركة للاستثمار الجماعي ١١/ ٤٤٧
- مميزات المضاربة المشتركة ١١/ ٤٤٨

■ المطر

- انظر: الجمع بين الصلاتين

■ المطلق

- قاعدة المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقم دليل التقييد نصاً أو دلالة ١٢/ ١٥٧

■ المطهرات

- أنواعها ١/ ٢٠٩
  - التراب والتخليل ١/ ٢٠٩
  - التطهير بالمائعات الأخرى غير الماء عند الحنفية ١/ ٢٨٤
- أنواعها عند الحنابلة ١/ ٢٢٥
- أنواعها عند الحنفية ١/ ٢١٠
  - الاستحالة ١/ ٢١٦
  - التقوير ١/ ٢١٥
  - تكرار المشي في الثوب الطويل ١/ ٢١٣
  - الجفاف ١/ ٢١٢
  - الحفر، أي قلب الأرض ١/ ٢٢٢
  - الدباغ للجلود النجسة ١/ ٢١٧
  - دخول الماء من جانب وخروجه من الجانب الآخر ١/ ٢٢٢
  - الذكاة الشرعية ١/ ٢٢٠
  - غسل طرف الثوب أو البدن ١/ ٢٢٢
  - الفرك ١/ ٢١٣
  - قسمة المتنجس ١/ ٢١٦
  - المسح ١/ ٢١٢
  - النار ١/ ٢٢١
  - الندف ١/ ٢١٥
  - نزح البئر المتنجسة ١/ ٢٢١
- أنواعها عند الشافعية ١/ ٢٢٤
  - التخليل ١/ ٢٢٥
  - التراب ١/ ٢٢٥
  - الدبغ ١/ ٢٢٥
  - الماء المطلق ١/ ٢٢٤
- أنواعها عند المالكية ١/ ٢٢٣
  - الاستحالة ١/ ٢٢٤
  - التراب الطاهر ١/ ٢٢٣
  - التقوير ١/ ٢٢٤
  - تكرار المشي أو المرور ١/ ٢٢٣
  - الدلك ١/ ٢٢٣
  - الذكاة الشرعية ١/ ٢٢٤
  - غسل مكان النجاسة ١/ ٢٢٤
  - الماء الطهور المطلق ١/ ٢٢٣
  - المسح بخرقة مبلولة ١/ ٢٢٣
  - النزح ١/ ٢٢٤
  - النضح للثوب أو الحصير ١/ ٢٢٣
- أنواعها المتفق عليها
  - التطهير بالتراب والتخليل ١/ ٢٠٩
  - التطهير بالماء المطلق ١/ ٢٠٩
  - المسح في حالة الاستنجاء ١/ ٢٠٩

■ المعارضة

- المعارضة في النظام الديمقراطي ونظام الشورى ١٢/ ٥٧٣

■ المعاطاة

- انظر: البيوع، بيع المعاطاة

■ المعالجة

- عيادة غير المسلمين ومعالجتهم وتعزيتهم ١٢/ ٧٧٣

■ المعاملات

- الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في المعاملات المالية ١٣/ ٦٥٠
- أساس المعاملات في الإسلام ١٣/ ٦٦٦

obeikandl.com

- إصدار مجمع الفقه الإسلامي الدولي قرارات في قضايا العقيدة والعبادة والمعاملات المالية والأمور الطبية ومشكلات البنوك وقضايا عامة ١٢/ ٧١
- التزام المستأمن القوانين الإسلامية في معاملاته في دار الإسلام ٧/ ٢٦١
- تشريع المعاملات لمصلحة العباد ١٠/ ٣٨٤
- تعليل الأحكام في المعاملات والعقوبات ١٢/ ٢٤٦
- توفر حق الحرية في تعامل المسلمين مع غيرهم في المعاملات والدين والفكر والرأي ٧/ ١٣٩
- الشروط المستجدة في المعاملات المعاصرة ١٣/ ٢٦٦
- شمول قرارات مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي قضايا العقيدة والعبادات والمعاملات والمسائل الطبية وقضايا الأسرة ١٢/ ٧٠
- قيام أحكام المعاملات المالية في الإسلام على التوسط والاعتدال ١٣/ ٧٩١
- قيام المعاملات في الإسلام على أساس التعادل ١٣/ ٦٦٦
- المشقة المؤثرة في التخفيف في المعاملات ١٠/ ٥٤٩
- المعاملات التي تباح لحاجة الناس إليها ١٢/ ٢٢٤
- ملاحظة مبدأ العدالة في المعاملات والعقود ١٠/ ٦٣٨
- نطاق السماحة والتيسير في الإسلام في العبادات والمعاملات ١٠/ ٤٠٤

■ المعاملة

- المعاملة الحسنة من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٨

■ المعاهد الشرعية

- إنفاق الجمعيات الخيرية على المعاهد الشرعية وعلى طلبة العلم ١٣/ ٤٦٧

■ المعاهدات

- أثر الحرب في المعاهدات ٧/ ٣٣٤
- أثر الحرب في المعاهدات التجارية ٧/ ٣٧٦
- أثر الحرب في معاهدات الحياد ٧/ ٣٧٦
- أثر الحرب في المعاهدات في القانون الدولي ٧/ ٣٧٥
- إقرار القرآن عقد المعاهدات مع العدو ٧/ ٣٣٧
- الأمان عقد لفرد أو معاهدة لأكثر من فرد يصبح به المستأمن كالذمي في الأمان ٧/ ٢٣٦
- أنواع المعاهدات ٧/ ٣٤٢
- أهم المعاهدات التي أنشأت وبلورت القانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٥١
- أهمية المعاهدات والمواثيق ومشروعيتها ٧/ ٧٢٨
- تأثير المعاهدات اليوم على دار الإسلام ودار الحرب ٧/ ١٩٦
- تصنيف المعاهدات ٧/ ٣٤٢
- تصنيف المعاهدات في القانون الدولي ٧/ ٣٤٣
- تعريف العهد والميثاق والمعاهدة ٧/ ٧٢٧، ١٢/ ٧٠٥
- تعريف المعاهدة ٧/ ٣٣٤
- تمييز العرف الدولي للعهد عن المعاهدة ١٢/ ٧٠٦
- تنظيم شؤون المسلمين مع غيرهم بمعاهدات أمنية ٧/ ١٣٧
- جواز إبرام الهدنة ومعاهدات الصلح كتابة أو عقدها شفهاً في القانون الدولي وتسجيلها في الأمم المتحدة ٧/ ٦٥٩
- سير الخلفاء بعد النبي ﷺ على سيرته في عقد المعاهدات ٧/ ٣٤٠
- شبه الأمان في الإسلام بما قررته اتفاقية لاهاي ٧/ ٢٧٠
- عقد النبي ﷺ للمعاهدات مع الأقوام الآخرين ٧/ ٣١٣
- عقد النبي ﷺ المعاهدات مع المشركين ١٢/ ٦١٧
- الغرض من المعاهدات في الإسلام ٧/ ٣٣٥
- الفرق بين الاستعمار وعقود المعاهدات مع غير المسلمين ٧/ ٧٥٤
- ما تنتقض به المعاهدات في القانون الدولي ٧/ ٣٧٤
- ما ورد في السيرة مما يؤكد مشروعية المعاهدات ٧/ ٣٣٨
- مشروعية معاهدات الحياد في الإسلام ٧/ ٢٢١
- مشروعية المعاهدات في الإسلام ٧/ ٣٣٦
- مشروعية المعاهدات مع الأعداء حال السلم أو الحرب ١٢/ ٧٠٧
- مشروعية المعاهدات مع الأعداء حال السلم والحرب ٧/ ٧٢٩
- المعاهدات أصل عام مشروع في الإسلام حتى مع المشركين ٧/ ٣٤١
- المعاهدات التي نظمت علاقة المسلمين بالمحايدين ٧/ ٢٢٩
- المعاهدات الدائمة والمعاهدات المؤقتة ٧/ ٣٤٣
- المعاهدات والعهود والمواثيق التي كانت بين المسلمين وغيرهم ٧/ ١٤٣
- المعاهدات ومشروعيتها في الإسلام ٧/ ٣٣٤
- مكاتبات حكام المسلمين بعد رسول الله ﷺ مع الآخرين وعقد المعاهدات معهم ٧/ ٣١٦

obeikandl.com

• موجبات نقض المعاهدات وأثر الحرب فيها ٧/ ٣٤٤
• نقض العهد بنقض بعض المعاهدين ٧/ ٣٦٣
• نقض المعاهدات من الجانب غير الإسلامي ٧/ ٣٥١
• نقض المعاهدة من الجانب الإسلامي ٧/ ٣٤٤
• نقض المعاهدة المؤقتة بسبب الخيانة ٧/ ٣٤٥
• نقض المعاهدة المؤقتة من أمان وهدنة عائد لتقدير الحاكم المسلم ٧/ ٣٤٦
• الوفاء بالعهود والمواثيق وتحريم الغدر والخيانة من القيود الشرعية على مبدأ الحرب في الإسلام ٧/ ١٣٠
• الوفاء بالمعاهدات من مستلزمات الإيمان الصحيح ٧/ ٣٣٧

■ **المعاومة**
• النهي عن بيع المعاومة ١١/ ٦٢

■ **المعتزلة**
• أصول المعتزلة أو القدرية ١٢/ ٣٥٨
• تقديم العقل على الدين عند المعتزلة ١٢/ ٤٢٨
• ظهور فكرة الاعتزال ١٢/ ٣٥٠
• عدم تكفير أهل السنة للمعتزلة ١٢/ ٣٥٩

■ **المعجزة**
• عدم اعتماد الشريعة الإسلامية في جملتها على خوارق العادات ٧/ ٧٧

■ **المعدن**
• إطلاقاته ٥/ ٣٨٢
• اعتباره غنيمة عند الحنفية ٢/ ٦٩٨
• أقسامه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٤٥١
• إقطاع أرض المعادن، حكمها عند الحنفية ٥/ ٤٥١
• إقطاع المعادن الظاهرة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٤٥٦
• إن وجد في أرض مملوكة، حكمه عند الحنفية ٥/ ٤٥٢
• أنواع ملكيته عند المالكية ٢/ ٧٠١
• أنواعه عند الحنفية ٢/ ٦٩٨، ٥/ ٤٥٠
• بلوغ المعدن النصاب، اشتراطه لوجوب الزكاة فيه بالاتفاق ٢/ ٦٩٨
• بلوغ النصاب عدم اشتراطه في زكاة المعدن عند الحنفية ٢/ ٦٩٨
• بلوغه النصاب لإخراج زكاته، اشتراطه ٢/ ٧٠٥
• ترجيح وجوب الخمس في المستخرج من البحر ٥/ ٤٥٣
• تعريفه ٢/ ٦٩٨، ٢/ ٧٠٠، ٥/ ٣٨١، ٥/ ٤٥٥، ١٠/ ٧٨
• التفريق بينه وبين الركاز، عند المالكية ٥/ ٤٥٤
• تفريق الحنابلة في ملكية المعادن بين الجامدة والسائلة ١٣/ ٥١٢
• تفريق الشافعية في ملكية المعادن بين الظاهرة والباطنة ١٣/ ٥١١
• تملك المعادن بملك الأرض عند الحنفية ١٣/ ٥٠٩
• تملك المعادن، حكمها ٥/ ٣٨١
• تملكه
حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ١٠/ ٧٨
حكمه عند المالكية ١٠/ ٧٨
• التيمم بها حكمه عند المالكية ١/ ٥٠٥
• حق الدولة في المعادن ٥/ ٣٨٢، ١٠/ ٧٨
• حولان الحول في زكاة الذهب والفضة من المعادن، عدم اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
• حولان الحول لزكاة المعادن، عدم اشتراطه بالاتفاق ٢/ ٧٠٥
• خلاصة حكم المعادن، عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٤٥٧
• زكاته إن كان في أرض غير مملوكة وكان مما يقبل الطرق والسحب عند الحنفية ٥/ ٤٥١
• زكاته، مقدارها عند المالكية ٥/ ٤٥٤
• الزكاة -الخمس- في المعدن إن وجد في دار مملوكة، عدم وجوبها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٩٩
• الزكاة -الخمس- في المعدن إن وجد في دار مملوكة، وجوبها عند الصاحبين من الحنفية ٢/ ٦٩٩
• زكاة الزئبق عند الحنفية ٥/ ٤٥٢
• الزكاة في ما لا ينطبع بالنار والمائع إلا الزئبق من المعادن عدم وجوبها عند الحنفية ٢/ ٧٠٠
• الزكاة في المعادن غير الذهب والفضة، حكمها ٢/ ٦٥١
• الزكاة في المعدن، حكمها ٢/ ٦٥١
• زكاة المعادن
مصارفها عند الحنفية ٢/ ٦٩٨
مقدارها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٩٨
مقدارها عند الحنفية ٢/ ٦٩٨
وقت وجوبها ٢/ ٦٦٥
• زكاة المعادن الأخرى غير الذهب والفضة إذا جعلت عروض تجارة، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٠١
• زكاة معادن البحر، حكمها ٢/ ٧٠٦
• زكاة المعدن
حكمها ومقدارها عند المالكية ٢/ ٧٠١
شروط وجوبها عند المالكية ٢/ ٧٠١

onekandi.com

- زكاة المعدن مع وجود الدين على المزكي، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٩
- زكاة المعدن ومقدارها عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
- الزكاة وجوبها فوراً وقت الإخراج في المعادن ٢/ ٧٠٣
- الزكاة وجوبها فيه، عند المالكية ٥/ ٤٥٤
- سبب الاختلاف في مقدار الواجب في زكاة المعادن بين المالكية والحنفية ٢/ ٧٠١
- شروط إخراج الزكاة في المعادن ٢/ ٧٠٦
- صفة المعدن الذي تجب فيه الزكاة ٢/ ٧٠٤
- ضم بعض المستخرج من المعدن إلى بعض إن اتحد المخرج وتتابع العمل واشترط اتحاد المكان المستخرج منه عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
- ضم الذهب والفضة كل منهما إلى الآخر لتكميل النصاب في الزكاة ويضم إلى كل منهما معدن آخر وتضم عروض التجارة إلى الأثمان ٢/ ٧٠٥
- ضم ما خرج في العامين بعضه إلى بعض في إكمال النصاب في المعادن ٢/ ٧٠٥
- عثور الحربي المستأمن عليه، حكمه عند الحنفية ٥/ ٤٥١
- عدم ضم جنس لآخر من المعادن لإكمال النصاب ٢/ ٧٠٥
- عدم ملكية المعادن بالاستيلاء عليها عند المالكية ١٣/ ٥١٠
- قدر الواجب وصفته في زكاة المعدن ٢/ ٧٠٣
- كون مخرج المعدن ممن تجب عليه الزكاة، اشتراطه لإخراج زكاة المعادن ٢/ ٧٠٥
- كيفية احتساب زكاة أموال الثروات الباطنة والطبيعية ١٣/ ٥١٣
- ما تجب فيه الزكاة من المعادن عند المالكية ٢٠/ ٧٠١
- ما تجب فيه الزكاة من المعادن ومقدارها عند الحنفية ٢/ ٦٩٨
- ما يقصد بالمعدن الذي تجب فيه الزكاة عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
- ماهيته عند الحنابلة ٢/ ٦٩٧
- ماهيته عند الحنفية ٢/ ٦٩٧
- ماهيته عند المالكية والشافعية ٢/ ٦٩٧
- المستخرج من البحر، حكمه ٥/ ٤٥٣
- المعادن
  - حكمها ٥/ ٣٨١
  - حكمها عند الحنفية ٥/ ٤٥١
  - المعادن الباطنة، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٤٥٦
  - المعدن إن كان في أرض غير مملوكة، حكمه عند المالكية ٥/ ٤٥٤
  - المعدن إن كان في أرض مملوكة لغير معين، حكمه عند المالكية ٥/ ٤٥٤
  - المعدن إن كان في أرض مملوكة لمالك معين، حكمه عند المالكية ٥/ ٤٥٤
  - المعدن إن كان مائعاً، حكمه عند الحنفية ٥/ ٤٥٢
  - المعدن إن كان مما لا يقبل الطرق والسحب، حكمه عند الحنفية ٥/ ٤٥٢
  - معناه عند المالكية ٥/ ٤٥٤
  - المقصود به غير الركاز عند الحنابلة ٢/ ٧٠٤
  - ملكيته عند الحنابلة ٢/ ٧٠٤
  - ملكية الثروات الباطنة كالمعادن ١٣/ ٥٠٩
  - ملكية الدولة للمعادن، عند المالكية ٥/ ٤٥٤
  - ملكية الزائد عن الخمس، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٩٩
  - ملكية المعادن التي تكون في أرض غير متملكة، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٠١
  - ملكية المعادن التي تكون في أرض مملوكة لشخص غير معين كأرض العنوة والصلح، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٠١
  - ملكية المعادن التي تكون في أرض مملوكة لشخص معين، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٠١
  - من أحيا أرضاً مواتاً فظهر فيها معادن جامدة، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٤٥٧
  - من أحيا أرضاً مواتاً فظهر فيها معدن باطن، حكمه عند الشافعية ٥/ ٤٥٦
  - من أحيا أرضاً مواتاً وفيها معادن جارية، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٤٥٧
  - من أحيا أرضاً مواتاً وكان فيها معدن ظاهر، حكمه عند الشافعية ٥/ ٤٥٦
  - من سبق إليه في الموات، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٤٥٧
  - نصاب الذهب منه ٢/ ٧٠٥
  - نصاب الفضة منه ٢/ ٧٠٥
  - النصاب في زكاة المعدن -الذهب والفضة- اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
  - نوعاه عند الشافعية والحنابلة ٥/ ٤٥٥
  - هو بمعنى الركاز والكنز عند الحنفية ٢/ ٦٩٧

• هو الذهب والفضة عند المالكية والشافعية ٢/ ٦٩٧
• الواجب في زكاته ٥/ ٤٥٧
• وجوب الخمس فيه إن كان عليه علامة الجاهلية وإلا فلا خمس فيه عند الحنفية ٢/ ٦٩٩
• وقت وجوب زكاته ٢/ ٧٠٥

■ **المعدوم**
• بيع المعدوم من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣١

■ **المعذور**
• وضوؤه، انظر: الوضوء، المعذور، وضوؤه

■ **المعصية**
• الإثم والعصيان لمن يقوم بالتفجيرات والتهديدات ١٣/ ٧١٨
• استفادة العاصي بسفره من الرخص الشرعية ١٠/ ٦٢٠
• اقتران حالة الضرورة بمعصية شرعية ١٠/ ٦١٧
• أنواع المعاصي عند ابن القيم ٥/ ٧٣٦
• ترخص العاصي المضطر فيما لا يباح أكله أو شربه ١٠/ ٦١٧
• الترخص في سفر المعصية ١٠/ ٤٨٣
• التقصير في أداء الفرائض فسق ومعصية وكبيرة ولكن لا يحكم بكفره ١٣/ ٧٥٣
• الفرق بين المعصية بالسفر والمعصية في السفر ١٠/ ٦٢٢
• الفرق بين المعصية الكبيرة والمعصية الصغيرة ١٢/ ١١٢
• فسق العاصي وعدم الحكم بكفره أو تكفيره ١٣/ ٧٥١
• من مات بسبب المعصية فليس بشهيد ٢/ ٤٩٤
• من مات في معصية بسبب من أسباب الشهادة فله أجر الشهادة وعليه إثم المعصية ٢/ ٤٩٣
• نوعا المعصية ١٢/ ١١٢
• نيتها من غير عملها أو التلفظ بها حكمه ١/ ١٤٤

■ **المعلمة الفقهية**
• قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي بشأن المعلمة الفقهية. ٩/ ٦١٤

■ **المعلوماتية**
• تفنن المجرمين في ارتكاب الجريمة واستخدامهم للمعلوماتية للسطو على البنوك وغيرها ١٣/ ٨٦
• العمل في تقنية المعلومات ١٢/ ١٥٢

■ **المغارسة**
• إذا قسم فيها الشجرة والأرض، حكمها ٥/ ٥١٩
• إذا كان في الاشتراك في الشجر والثمر فقط دون الأرض، حكمها ٥/ ٥٢٠
• اعتبارها إجارة فاسدة ٥/ ٥٢٠
• اعتبارها شراء فاسداً على ما رجحه ابن عابدين ٥/ ٥٢٠
• أن تتفق أصناف الشجر في مدة إثمارها، اشتراطه عند المالكية ٥/ ٥٢١
• إن كان الاشتراك في الثمر فقط، حكمها عند الحنابلة ٥/ ٥٢١
• إن كان الاشتراك في الشجر والأرض، شروط صحتها عند المالكية ٥/ ٥٢١
• أن يكون أجلها إلى سنين كثيرة، اشتراطه عند المالكية ٥/ ٥٢١
• أن يكون للعامل حصة من الأرض والشجر، اشتراطه عند المالكية ٥/ ٥٢١
• ترجيح كونها شراء فاسداً إذا كانت مشاركة بين الأرض والشجر ٥/ ٥١٩
• تعريف المغارسة ومشروعيتها ١١/ ١٢١
• تعريفها ٥/ ٥١٨
• حكمها ٥/ ٥١٩
• حيلة جوازها عند الحنفية ٥/ ٥٢٠
• سبب عدم مشروعيتها إذا شرطت الشركة في الأرض والشجر بين العاقدين، عند الحنفية ٥/ ٥١٩
• سبب فسادها عند الحنابلة ٥/ ٥٢٠
• صفة يد العامل ٥/ ٥١٠
• عدم كون الأرض موقوفة، اشتراطه عند المالكية ٥/ ٥٢٢
• عدم مشروعيتها عند الشافعية ٥/ ٥٢٠
• العمل لإنماء الشجر بالإجارة، عند المالكية ٥/ ٥٢١
• غرس العامل في الأرض أشجاراً ثابتة الأصول، اشتراطه عند المالكية ٥/ ٥٢١
• فسادها، حكمها ٥/ ٥٢٠
• فسادها عند أبي حنيفة خلافاً لصاحبيه ٥/ ٥١٩
• ما يمنع فيها عند المالكية ٥/ ٥٢٢
• المغارسة على الأرض الموقوفة ١٣/ ٤١٧

■ **المغرب**
• المجالس العلمية في المغرب ١٢/ ٦٦

■ **المفتي**
• تعريفه ١/ ٤١
• رسمه، تعريفه ١/ ٦٢
• شروط المفتي ٩/ ٧٥٧

■ **المفسدة**
• تعارض المفسدة مع المصلحة ١٢/ ٢٣٠
• رعاية المصالح ودرء المفاسد من أسباب تغير الفتوى ١٢/ ٢٩٣

obeikandi.com

■ **المفقود**
- أثر الحكم بموته ٥/ ٦٤٥
- أحكام المفقود بالنسبة لأمواله ٩/ ٤١١
- أحكامه ٩/ ٤١٠
- إرث المفقود من غيره، حكمه ٩/ ٤١٢
- إرث المفقود وتوريثه، حكمه في القانون المصري والسوري ٩/ ٤١٣
- الاستفادة من البصمة الوراثية في حالة الحروب وعودة المفقودين والأسرى ١٣/ ٧٧
- اعتباره حياً بالنسبة لأمواله الثابتة ملكيتها له حتى تقوم البينة على وفاته أو يحكم القاضي بوفاته بالاتفاق ٩/ ٤١١
- أمثلة على كيفية توريث المفقود ٩/ ٤١٣
- أموال المفقود، حكمها في القانون ١٠/ ١٤٥
- بيع الأب عقاره وعروضه، حكمه ٥/ ٦٤٥
- بيع القاضي عقاره وعروضه، حكمه ٥/ ٦٤٥
- بيع القاضي ما يتسارع إليه الفساد من ماله ٥/ ٦٤٥
- تعريفه ٥/ ٦٤٤، ٨/ ٦٠٩، ٩/ ٤١٠، ١٠/ ١٤٥
- تعيين القاضي أميناً يشرف على ماله ٥/ ٦٤٥
- توريث المفقود إن كان معه ورثة آخرون، كيفيته ٩/ ٤١٣
- توريث المفقود إن كان هو الوارث الوحيد، كيفيته ٩/ ٤١٣
- توزيع تركته، حكمها ١٠/ ١٤٦
- تولي القاضي الإنفاق على من تلزمه نفقته من ماله ٥/ ٦٤٥
- ثبوت الوصية للمفقود من غيره، حكمه عند الحنفية ٩/ ٤١٢
- حكمه ٨/ ٦٠٩
- زوجته
  - حكمها ٥/ ٦٤٤
  - حكمها في القانون ١٠/ ١٤٥
- سبب اعتبار المفقود حياً بالنسبة لماله ٩/ ٤١٢
- صلاحيات القاضي في مال المفقود وأهله، عند الحنفية ٥/ ٦٤٥
- عدم وراثة ماله ٥/ ٦٤٤
- كيفية اعتبار حاله، عند الحنفية ٥/ ٦٤٤
- متى يبدأ اعتباره مفقوداً ٩/ ٤١٥
- متى يحكم بموته ٥/ ٦٤٥
- المدة التي تقدر لوفاة المفقود ٩/ ٤١٥
- المدة التي تقدر لوفاة المفقود في القانون السوري ٩/ ٤١٥
- المدة التي يحكم فيها بموت المفقود بالنسبة لزوجته ٩/ ٤١٠
- المفقود يورث ولا يرث بعد مضي أربع سنين على فقده عند الحنابلة ٩/ ٤١٣
- من أخبرها ثقة بموت زوجها الغائب أو طلاقه لها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٠٩
- النفقة على من تلزمه نفقته إن لم يكن له مال وله ودائع، حكمها ٥/ ٦٤٥
- ودائعه، حكمها ٥/ ٦٤٥
- وقف نصيبه من مورثه ١٠/ ١٤٥

■ **المفلس**
- انظر: الفلس، الإفلاس

■ **مقاصد الشريعة**
- اتساع وشمول المقاصد بالنسبة للمصلحة المرسلة ١٢/ ٢٠١
- الاختلاف في المعنى بين المقصد والمصلحة ١٢/ ١٩٦
- إدراك مقاصد الشريعة لاستنباط الأحكام من الأحاديث ١٢/ ٤٥١
- اشتراط فهم مقاصد الشريعة لبلوغ درجة الاجتهاد ١٢/ ٢٠٥
- أصول المقاصد لدى المذاهب المتعلقة برعاية المقاصد وهم المالكية والحنابلة والإباضية ١٢/ ٢٦٩
- اعتبار المعاني العرفية الخاصة مقاصداً ١٢/ ٢٤٢
- اعتبار مقاصد الشريعة من مصادر التشريع في التفسير والتكميل والاجتهاد ١٢/ ٢٥٦
- الاعتماد على فقه المقاصد وحده ١٢/ ٢٥٢
- أنواع المقاصد أو المصالح بحسب قوتها وتأثيرها في الاجتهاد ١٢/ ٢٠١
- أنواعها ١/ ١١٢
- أهم الفروق بين المقاصد والمصالح ١٢/ ٢١٠
- أهمية البحث في المقاصد والمصالح ١٢/ ١٩٢
- بناء الاجتهاد المقاصدي على المصلحة المرسلة والاستحسان ١٢/ ٢٦٩
- ترتيبها ١/ ١١١
- التشابه والافتراق بين المقاصد والمصالح ١٢/ ٢١١
- تعريف التحسينات ومكانها في مقاصد التشريع ومصالحه ١٢/ ٢٠٣
- تعريف الحاجيات وأمثلتها ١٢/ ٢٥٤
- تعريف الحاجيات ومكانها في مقاصد التشريع ومصالحه ١٢/ ٢٠٣

obeikandl.com

- تعريف فقه المقاصد ١٢/ ٢٤١
- تعريف المقاصد ١٢/ ١٩٦، ١٢/ ٢٥٢
- تفعيل مجالات الوقف الإسلامي لتحقيق حاجات المجتمع المعاصر في إطار مقاصد الشريعة ١٣/ ٣٩٩
- تقارب فقه التعليل وفقه المقاصد ١٢/ ٢٤٢
- تقسيم المقاصد إلى أصلية وتبعية ١٢/ ١٩٧
- تقسيم المقاصد بحسب تعلقها ١٢/ ٢٠٤
- تقييد اعتبار المصلحة لبناء الحكم الشرعي في ضوء مقاصد التشريع ١٢/ ٢١٠
- تمكين المجتهد من فهم مقاصد الشريعة ١٢/ ٢٧٢
- تمييز الشريعة بين المقاصد والوسائل ١٢/ ٢٧٤
- تمييز الشريعة بين المقصد الأصلي والمقصد التبعي ١٢/ ٢٧٥
- توجيه مقاصد الشريعة لاجتهادات العلماء ١٢/ ٢٥٧
- توجيه المقاصد للأحكام نحو غاية معينة ١٢/ ٢١٢
- التوعية اللازمة لفهم علم مقاصد الشريعة، ومعايير الفتوى من طرق علاج التطرف ١٣/ ٧٤٢
- ثبات المقاصد الضرورية ١٢/ ٢١٤
- جدوى العناية ببحث مقاصد الشريعة أو الاجتهاد المقاصدي ١٢/ ٢٥٨
- جعل مقاصد الشريعة أحد مباحث أصول الفقه ١٢/ ٢٥٧
- حفظ الصحة وسلامة البيئة مقصد تشريعي أساسي ١٢/ ٨٠٤
- الحكم الشرعي على صورية المرابحة المصرفية المعاصرة في ضوء مقاصد الشريعة ١٣/ ٢٠٣
- خطورة التمسك بمقاصد التشريع دون ضوابط وقواعد ١٢/ ٢١٤
- رعاية المقاصد لمصالح العباد ١٢/ ٢٥٤
- سد الذرائع وبناء الاجتهاد المقاصدي عليه ١٢/ ٢٧٠
- شروط اعتبار مقاصد الشريعة ١٢/ ٢٥٣
- الشروط المعتبرة لاعتماد المقاصد في توجيه التشريع وبناء الاجتهاد عليها ١٢/ ١٩٩
- ضرورة الاجتهاد المقاصدي للفقيه المجتهد ١٢/ ٢٥٥
- ضرورة العمل بالنصوص الثابتة في ضوء مقاصد الشريعة ١٢/ ٢٤٩
- ضرورة معرفة المجتهد للمقاصد ١٢/ ١٩٦
- عدم إغناء مقاصد الشريعة عن أصول الفقه ١٢/ ٢٥٨
- عدم قصر مراعاة فقه الواقع على فقه المقاصد ١٢/ ٢٧٢
- العقل أحد مقاصد الشريعة ١٢/ ٤٢٤
- علاقة الوسائل بالمقاصد ١٢/ ٢٧٥
- عناية فقه المقاصد برعاية مقاصد الشريعة العامة ١٢/ ٢٤٢
- فقه التعليل وفقه المقاصد ١٢/ ٢٣٨
- فقه الواقع في ضوء مقاصد الشريعة ١٢/ ٢٣٨
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المقاصد الشرعية ودورها في استنباط الأحكام ٩/ ٧٩٢
- قواعد تقييد المصلحة بالمقاصد ١٢/ ٢٠٥
- قواعد المقاصد المتعلقة بالتيسير ورفع الحرج ١٢/ ٢١٥
- كيف يتم التفسير المصلحي للنصوص ١٢/ ٢٧١
- ما تلتقي به المصالح والمقاصد ١٢/ ٢٠٨
- ما وضعه الإسلام من مبادئ للوصول إلى مقاصد الشريعة ١٠/ ٤١٣
- ما يتلاقى فيه فقه التعليل مع فقه المقاصد ١٢/ ٢٥١
- ما يختلف فيه فقه التعليل مع فقه المقاصد ١٢/ ٢٥١
- ما يقوم عليه فقه المقاصد ١٢/ ٢٤٢
- مجال فقه التعليل وفقه المقاصد ١٢/ ٢٤٣
- مجال كل من المقاصد والمصالح ١٢/ ٢٠٨
- مساعدة دراسة المقاصد على تحديد مسار الاجتهاد ١٢/ ١٩٣
- مستقبل المقاصد ومدى صلته بأصول الفقه ١٢/ ٢٥٧
- مسلك الاجتهاد المقاصدي ١٢/ ٢٥٧
- المصالح بحسب قوتها في ذاتها وتأثيرها ١٢/ ٢٥٤
- المصالح الضرورية والضرورات الخمس ١٢/ ٢٥٤
- مطابقة الفتوى لأصول الإسلام ومبادئه ومقاصده من ضوابط الفتوى ١٢/ ٢٩٠
- معرفة مبادئ الشريعة ومقاصدها من مؤهلات الإفتاء ١٢/ ٢٨٩
- معنى مقاصد الشريعة ١٠/ ٤١٣
- معنى المقاصد ومعنى المصالح وأنواعها ١٢/ ١٩٤
- مقاصد الشريعة الإسلامية ١٠/ ٤١٣
- المقاصد غاية التشريع والمصالح حكمته ١٢/ ٢١١
- المقاصد مؤشر على حكمة التشريع ١٢/ ١٩٢
- المقصد الأصلي والمقصد التبعي ١٢/ ٢٧٥
- ملاءمة المصلحة لمقاصد التشريع ١٢/ ٢٠٠
- ملاحظة نظام الوسائل والمقاصد من أسباب تغير الفتوى ١٢/ ٢٩٧
- من أمثلة فقه المقاصد ١٢/ ٢٤٤
- من أمثلة فقه المقاصد في التحسينيات ١٢/ ٢٤٥
- من أمثلة فقه المقاصد في الحاجيات ١٢/ ٢٤٥

openislam.com

- من أمثلة فقه المقاصد في الضروريات ١٢/ ٢٤٤
- من مقاصد الشريعة تحقيق مصالح الناس ١٣/ ٦٩٧
- الموازنة أو المقارنة بين المقاصد والمصالح ١٢/ ٢١٣
- نوعا المصالح ١٢/ ٢٥٤
- وجوب أن يلاحظ المفتي الأخذ بمبدأ فتح الذرائع وسد الذرائع أي مراعاة الوسائل والغايات أو المقاصد ١٢/ ٣٤٤

■ المقاصة

- أحكامها ٥/ ٢٦٤
- إذا طرأ ما يقتضي زوال أحد الدينين، نقضها ٥/ ٢٦٦
- اعتبار الفلوس جنساً واحداً في المقاصة ٤/ ٤١٠
- أنواعها ٥/ ٢٥٦
- التسوية بين رأس مال السلم وبدل الصرف في المقاصة، عند الكاساني ٤/ ٤١٣
- تصارف شخصين بدين سابق أضاف العقد إليه، حكمه ٥/ ٢٦٢
- تعريفها ٤/ ٤٠٩، ٥/ ٢٥٤
- التفريق بين رأس مال السلم وبدل الصرف في المقاصة، عند الحنفية ٤/ ٤١٤
- تكييفها عند الحنفية ٥/ ٢٦٥
- تكييفها عند المالكية ٥/ ٢٦٥
- جوازها ولو اختلف سبب الدينين ٥/ ٢٥٩
- حق الدائن طالب البيع، حكمه ٥/ ٢٦٠
- رأس مال السلم بعد الإقالة، حكمه ٥/ ٢٦٣
- شروط المقاصة الجبرية ٤/ ٤٠٩
- ما الذي يسقط بالمقاصة؟ ٥/ ٢٦٥
- محل المقاصة الجبرية ٥/ ٢٥٦
- محل المقاصة الرضائية ٥/ ٢٥٦
- محلها ٥/ ٢٥٥
- مشروعيتها ٥/ ٢٥٥
- معنى المقاصة الاتفاقية ٤/ ٤١٠
- معنى المقاصة الجبرية ٤/ ٤٠٩، ٥/ ٢٥٦
- المقاصة الاتفاقية
  - جوازها عند المالكية ٤/ ٤١٠
  - معناها ٥/ ٢٦١
- المقاصة إذا أدت إلى ربا، حكمها ٥/ ٢٦٤
- المقاصة إذا جعل الصرف ببيع عين بدين ثم ثبت للمدين على دائنه دين في المجلس، حكمها ٥/ ٢٦٢
- المقاصة بالمسلم فيه، حكمها ٥/ ٢٦٣
- المقاصة برأس مال السلم، حكمها ٥/ ٢٦٣
- المقاصة بين بدل الصرف ودين سابق عليه، حكمها ٥/ ٢٦٢
- المقاصة بين بدل الصرف ودين لاحق له، حكمها ٥/ ٢٦٢
- المقاصة بين ديني المتصارفين بعد انتهاء مجلس العقد، حكمها ٥/ ٢٦١
- المقاصة بين الذهب والفضة، جوازها عند المالكية ٤/ ٤١٠
- المقاصة الجبرية
  - شروطها: ألا يترتب على المقاصة محظور ديني ٥/ ٢٦١
  - شروطها: انتفاء الضرر ٥/ ٢٥٩
  - شروطها: تلاقي الحصتين أو الدينين ٥/ ٢٥٧
  - شروطها: تماثل الدينين ٥/ ٢٥٧
- المقاصة غير الجائزة ٥/ ٢٦١
- مقتضاها ٥/ ٢٦٤
- نقضها، حكمه ٥/ ٢٦٥
- نوعاها ٤/ ٤٠٩، ٥/ ٢٥٤
- وقوع المقاصة الجبرية بنفسها عند الجمهور غير المالكية ٤/ ٤١٠
- وقوعها جبرية أو اختيارية ٤/ ٤١٢

■ المقاولات

- أحكام المقاولة وآثارها ١٣/ ٢٥٦
- اشتراط الغرامة في الاستصناع والمقاولات وإجارة الأعمال ١١/ ١٧٨
- التزامات صاحب العمل في المقاولة ١٣/ ٢٥٦
- التزامات المقاول في عقد المقاولة ١٣/ ٢٥٦
- انتهاء المقاولة بموت المقاول ١٣/ ٢٦٠
- انقضاء المقاولة ١٣/ ٢٦٠
- البراءة من العيوب في المقاولة ١٣/ ٢٦٣
- تحديد بدل المقاولة بالتكلفة ونسبة ربح ١٣/ ٢٥٢
- تحديد بدل المقاولة بمبلغ إجمالي ١٣/ ٢٥١
- تحديد بدل المقاولة على أساس سعر وحدة قياسية ١٣/ ٢٥٣
- تحديد الدفعات في بدل المقاولة مع مراحل الإنجاز ١٣/ ٢٥٦
- تعريف عقد المقاولة في النظم المدنية ١٣/ ٢٤٣
- تعريف عقد المقاولة ومشروعيته ٩/ ٦٩٢
- تعريفها ١٠/ ٢٩٧
- تكييف عقد المقاولة في الفقه الإسلامي ١٣/ ٢٤٥
- حالة شبه المقاولة بالاستصناع ١٣/ ٢٤٥
- حالة شبه المقاولة بعقد الإجارة ١٣/ ٢٤٥

obeikandl.com

- حق المقاول في الأجر أو البدل ١٣/ ٢٥٩
- حكم الإضافات والتعديلات التي تتم على عقد المقاولة ١٣/ ٢٥٤
- حكم تحديد ضمان العيوب بمدة معينة والبراءة بعدها ١٣/ ٢٦٥
- الشرط الجزائي في المقاولات ١٣/ ٢٦١
- الشرط الجزائي في نطاق المقاولات لا وفاء الديون ١١/ ٣٤٠
- صور إبرام عقد المقاولة ١٣/ ٢٤٨
- صور تحديد البدل في المقاولة ١٣/ ٢٥١
- ضمان المقاول الضرر أو الخسارة المتولدة عن فعله ١٣/ ٢٥٨
- عقد المقاولة ١٣/ ٢٤١
- عقد المقاولة مباشرة بين المقاول والمستفيد ١٣/ ٢٤٨
- عقد المقاولة مع تخلل مؤسسة مالية ١٣/ ٢٥٠
- عقد المقاولة من الباطن أو ما يسمى المقاول الثاني ١٣/ ٢٤٩
- عمل المهندس في عقد المقاولة ١٣/ ٢٥٨
- فسخ عقد المقاولة لمخالفة المقاول لشروط العقد ١٣/ ٢٥٨
- فسخ المقاولة بالتراضي ١٣/ ٢٦٠
- فسخ المقاولة لعذر ١٣/ ٢٦٠
- فسخها لعذر طارىء في القانون ١٠/ ٢٩٧
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن عقد المقاولة والتعمير ٩/ ٦٩٢
- ما يميز المقاولة عن الوكالة ١٣/ ٢٤٧
- المقاولة من الاستصناع ١٣/ ٢٤٤

■ المقاومة

- الجهاد المفروض وحق المقاومة ١٢/ ٦٩٤
- الخلط بين الجهاد والمقاومة المشروعة وحوادث التفجير والتطرف والإرهاب وزرع الرعب بين الناس ٧/ ١٦٨
- رفض الإسلام للإرهاب والتفريق بينه وبين المقاومة ١٣/ ٨٠٥
- العولمة ومحاولة القضاء على روح المقاومة ضد الاستعمار ١٣/ ١٠٤
- الفرق بين الإرهاب والمقاومة ١٣/ ٧٣١
- مشروعية المقاومة ١٣/ ٧٠٠
- المقاومة أو الجهاد أو الدفاع ضد المحتل واجب مقدس ١٣/ ٧٧٤
- من أمثلة الفرق بين الإرهاب والتطرف من جهة، وبين المقاومة والجهاد من جهة أخرى ١٣/ ٧٣٤
- وجوب التفرقة بين الإرهاب المحظور والمقاومة المشروعة ١٣/ ٦٦٩

■ المقايضة

- تعريفها ٤/ ٣٥٦

■ المقاييس

- جدولها ١/ ١٢٣
  - وحدات الأطوال ١/ ١٢٣
  - وحدات الأوزان والنقود ١/ ١٢٦
  - وحدات المكاييل ١/ ١٢٥

■ المقبرة

- تعريفها عند الحنابلة ١/ ٨١٥
- صلاة الجنازة فيها، حكمها عند الحنابلة ١/ ٨١٣
- الصلاة فيها
  - حكمها عند الحنابلة ١/ ٨١٣
  - حكمها عند المالكية ١/ ٨١٢، ١/ ٨١٥
- عدم دفن كافر في مقبرة المسلمين، ولا مسلم في مقبرة الكفار ٢/ ٤٧٠
- قضاء الحاجة فيها، حكمه ١/ ٣٠٦
- قطع النبات والرطب والحشيش منها، كراهته عند الحنفية ٢/ ٤٦٧
- الميتة الذمية، دفنها وهي حامل من مسلم في مقابر المسلمين، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٧٠

■ المقتدي

- أحواله ٢/ ١٩٢
- ارتفاع المقتدين عن مكان الإمام كراهته عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ١٧٦
- الاستخلاف للمقتدين جوازه عند الحنابلة ٢/ ٢٣٢
- الاقتداء إذا كان المقتدي على سطح المسجد حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٩
- الاقتداء إذا كان المقتدي في أعلى المسجد وفي غير المسجد حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٢
- انتقال المقتدي للصلاة منفرداً، حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٢٠٢
- انتقال المقتدي للصلاة منفرداً، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٢٠٢
- إنصاته للإمام في حالة الجهر ١/ ٧٦٥
- بطلان صلاته ببطلان صلاة الإمام، حالاتها عند الحنفية ٢/ ١٨٢

obeikandl.com

• تأخره عن إمامه بركن عمداً، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢١٧
• تحميده عند المالكية ١/ ٧٦٧
• تخلفه عن إمامه بركن حكمه عند الحنابلة ٢/ ١٩٩
• تخلفه عن إمامه لعذر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٦
• تسبيحاته في الصلاة إذا رفع الإمام قبل إتمامها من قبل المقتدي حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠١
• تقدمه على إمامه بركن فعلي تام، حكمه عند الشافعية ٢/ ٢١٦
• الحالات التي يتابع المقتدي إمامه في تركها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
• حالات للمقتدي أن يأتي بها ولا يتابع الإمام في تركها عند الحنفية ٢/ ٢١٣
• حكم متابعته في سجود السهو ثم بان أن لا سهو عليه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
• ردة الإمام تبطل صلاته دون صلاة المقتدي عند الحنفية ٢/ ١٨٢
• رده السلام عند المالكية ١/ ٧٦٥
• سبقه لإمامه أو مقارنته له في تكبيرة الإحرام تؤدي إلى بطلان الصلاة عند الحنابلة ٢/ ٢١٦
• سبقه لإمامه في الصلاة، حكمه ٢/ ٣٣
• سجوده للسهو ٢/ ٩٠
• سلامه قبل سلام الإمام وبعد تشهده حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
• صلاته في علو في غير المسجد حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١١
• الصلاة على سطح المسجد للمقتدي حكمها عند الشافعية ٢/ ٢١٠
• صلاة المقتدي لعلمه بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة سبب الاختلاف بين العلماء في صحتها ٢/ ١٨٤
• صلاة المقتدين إذا علموا بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة حكمها عند الحنفية ٢/ ١٨٤
• صلاة المقتدين إذا علموا بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٨٤
• صلاة المقتدين إذا علموا بفساد صلاة الإمام بعد الصلاة حكمها عند المالكية ٢/ ١٨٤
• الصلوات الإبراهيمية له حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠١
• الفاتحة، تركها للمأموم حكمه عند الشافعية ٢/ ١٩٨
• فعله لأمور وإن تركها الإمام عند المالكية ٢/ ٢١٥
• قراءته في الصلاة ١/ ٦٩١
• قراءته للتشهد عند الحنفية ٢/ ٢٠٠
• قنوته للوتر إذا كان مقتدياً بشافعي ١/ ٨٣٣
• متابعته للإمام إذا زاد سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساهياً حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠١
• نية مفارقة المقتدي للإمام حكمها عند الحنفية ٢/ ١٩١
• نية مفارقة المقتدي للإمام حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٩١
• نية مفارقة المقتدي للإمام حكمها عند المالكية ٢/ ١٩١
• نية مفارقة المقتدي للإمام في صلاة الجمعة حكمها عند الشافعية ٢/ ١٩١

■ المكاتب

• إعطاؤه من سهم الرقاب عند الشافعية ٣/ ٤١، ٣/ ٤٤
• إعطاؤه من سهم الرقاب من الزكاة، حكمه ٢/ ٧٨٢
• إعطاؤه من سهم الرقاب من الزكاة، شرط إعطائه ٢/ ٧٨٢
• الزكاة على السيد في مال المكاتب، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٣
• سهم -في الرقاب- التطبيق الأصلي لهذا المصرف في إعانة المكاتب ٣/ ٤٩

■ المكاتبة

• عدم لزومها بالنسبة للمكاتب ٥/ ٩٧
• كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام ٧/ ٣١٤
• مضي الأجل في حق المولى لا يلزمه بالعتق ٤/ ٣٠٩
• مكاتبات حكام المسلمين بعد رسول الله ﷺ مع الآخرين وعقد المعاهدات معهم ٧/ ٣١٦

■ المكاثرة

• استهلاك الماء بمكاثرته يحوله من نجس إلى طاهر ١٢/ ٨٣٧

■ مكافأة الادخار

• الزكاة في مكافأة الادخار وهو تعويض نهاية الخدمة ١٣/ ٤٧٥

■ مكافأة نهاية الخدمة

• أموال مكافأة نهاية الخدمة ١٣/ ٤٧٩
• خلاصة الحكم في زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي ١٣/ ٤٨٤
• الزكاة في أموال مكافأة نهاية الخدمة ١٣/ ٤٨١
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن مستحقات نهاية الخدمة والراتب التقاعدي ٩/ ٧٣٠
• وقت تملك مكافأة نهاية الخدمة ١٣/ ٤٨٦

openkanal.com

■ **المكروه**
- أنواعه عند الحنفية ١/ ٣٥٦
- تعريفه عند الجمهور ١/ ٣٥٦
- حكمه عند غير الحنفية ١/ ٦٣
- المكروه تحريما
تعريفه عند الحنفية ١/ ٣٥٦، ١/ ٦٣
حكمه عند الأحناف ١/ ٦٣
- المكروه تنزيها
تعريفه عند الحنفية ١/ ٣٥٦، ١/ ٦٣
حكمه ١/ ٦٣

■ **مكة**
- آداب دخولها ٣/ ٣٤٦
- إجارة بيوت مكة وأرضها، حكمه ٣/ ٥٨٥
- أدلة جمهور الفقهاء القائلين بفتح مكة عنوة ٧/ ٥٩٤
- أدلة الشافعية في أن مكة فتحت صلحاً ٧/ ٥٩٦
- الأئمة الراتبين كراهية تعددهم في مسجد مكة والمدينة عند الحنابلة ٢/ ١٥٥
- بيع بيوت مكة وأرضها، حكمه ٣/ ٥٨٥
- تأسيس المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٢/ ٣٤
- تفضيل المدينة عليها عند المالكية ٣/ ٣٤٥
- تفضيلها على المدينة عند الجمهور ٣/ ٣٤٦
- حرمها
خصائصه ٣/ ٣٤١، ٣/ ٣٤٩
شجره، أحكامه ٣/ ٣٤٩
الفرق بينه وبين حرم المدينة ٣/ ٣٥٧
- حمل السلاح فيها، حكمه ٣/ ٣٤٣
- داخلها لقتال بغاة أو خائفاً من ظالم ونحوه لا يلزمه الإحرام اتفاقاً ٣/ ١٣٢
- داخلها لمن لا يتكرر دخوله، استحباب الإحرام له عند الشافعية ٣/ ١٣٣
- داخلها لمن لا يتكرر دخوله، حكم إحرامه عند الحنفية ٣/ ١٣٣
- داخلها لمن لا يتكرر دخوله، وجوب إحرامه عند المالكية والحنابلة ٣/ ١٣٣
- دخول غير المسلم الحرم المكي ٧/ ٢٩٦
- دخول غير المسلم لحرم مكة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٣/ ٥٨٦
- دخولها لمن حج أو اعتمر حجة الإسلام وعمرته حكمه عند الشافعية ٣/ ١٣٢
- دخولها من أهل الحرم حكمه ٣/ ١٣٣
- زيارة أهم المعالم التاريخية فيها ٣/ ٣٥٣
- صلاة الجمعة، تكرارها، كراهيته في مسجدي مكة والمدينة عند الحنابلة ٢/ ١٥٥
- فتح مكة هل كان صلحاً أو عنوة ٧/ ٥٩٣
- لقطة مكة، حكمها ٥/ ٦٣٥
- المجاورة فيها
حكمها عند الجمهور ٣/ ٣٤٥
حكمهاعند أبي حنيفة والمالكية ٣/ ٣٤٥
- مضاعفة الحسنات والسيئات فيها ٣/ ٣٤٣
- مناقشة أدلة الفقهاء الذين قالوا: إن مكة فتحت عنوة، والذين قالوا: فتحت صلحاً ٧/ ٥٩٨
- منع غير المسلمين من دخول مكة والحجاز والاستيطان فيها ٧/ ٢٩٥
- موت الكافر ودفنه في مكة، حكمه عند الشافعي ٣/ ٧٥٠
- هل مكة أفضل أم المدينة ٣/ ٣٤٥
- وقت فتحها ٢/ ٥٠٧

■ **المكوس**
- العلاقة بين المكس والضرائب ١٢/ ١٥٩
- ما يفرض على الحربيين باسم العشور أو المكوس والذي يسمى اليوم بالجمارك ٧/ ٥٥٠

■ **المكوك**
- مقداره ٤/ ٢٢٥

■ **الملامسة**
- بيع الملامسة وبيع الحصاة وبيع المزابنة من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣٢

■ **الملكية**
- ابتداء تنفيذ الوصية بالانتفاع بموت الموصي ١٠/ ٦٩
- اتخاذ إجراءات استثنائية لإجبار الأغنياء على كفاية الفقراء في أيامنا ٤/ ٥٧
- الاتفاق على توريث حق الارتفاق ٥/ ٣٧٥
- إتلاف المال، حرمته ١٠/ ٦٥
- إتلاف المالك ما يملكه، حكمه ٥/ ٣٦٧
- إجبار المحتكر على البيع، حكمه ٤/ ٤٠
- احترام الملكية الخاصة ١٢/ ١٦٩
- الأحكام الخاصة لحقوق الارتفاق ٥/ ٣٧٦
- الأحكام العامة لحقوق الارتفاق ٥/ ٣٧٦
- إحياء الموات، كيفيته ١٠/ ٧٦
- اختصاص حق الارتفاق بالعقار ٥/ ٣٦٧

obeikandl.com

- أدلة جمهور الفقهاء على عدم دخول أموال المسلمين في ملكية الكفار إذا استولوا عليها وغنمها المسلمون ولم تقسم ٧/ ٦١٩
- أدلة الشافعية على عدم تملك غير المسلمين أموال المسلمين بكل حال ٧/ ٦٢١
- أسباب التفاوت المادي بين الناس ٤/ ٥٨
- أسباب حقوق الارتفاق ٥/ ٣٧٦
- أسباب الملك التام في الشريعة ٥/ ٣٧٧، ١٠/ ٧٤
- أسباب الملك التام في القانون المدني ٥/ ٣٧٧، ١٠/ ٧٤
- أسباب ملك المنفعة ٥/ ٣٦٩
- أسبابها ٣/ ٧٠٣
- استبدال المال الموقوف، جوازه ١٠/ ٦٤
- الاستملاك للصالح العام ١٠/ ٨١
- الاستيلاء الحكمي على المصيد، معناه ١٠/ ٧٦
- الاستيلاء على الكلأ أو الآجام ٥/ ٣٨٠
- الاستيلاء على المعادن والكنوز ٥/ ٣٨١
- اشتراط إذن الحاكم في تملك الموات عند أبي حنيفة ومالك ١٠/ ٧٦
- اشتراط قصد التملك في إحراز المباح ١٠/ ٧٥
- إضافة التمليكات إلى المستقبل، عدم صحتها ٥/ ٩٤
- الإضرار بالغير، عدم جوازه ٤/ ٢٦
- إطلاق الملكية على الشيء المملوك ٥/ ٣٦٣
- إعادة العين المنتفع بها إلى المالك بعد استيفاء المنفعة ١٠/ ٦٩
- الإعارة المؤقتة عقد لازم عند المالكية ١٠/ ٦٩
- اعتبارها وظيفة اجتماعية بتوظيف الله تعالى عند محمد أبو زهرة ٥/ ٣٩١
- اعتبار احتمال وقوع الضرر مسوغ لمنع الفعل، عند المالكية والحنابلة ٤/ ٣٨
- اعتبار الإرث عامل تفتيت الثروة ٤/ ٥٦
- اعتبار الإسلام نظاماً قائماً بذاته ٥/ ٣٨٩
- اعتبار أموال الدولة كأموال اليتيم عند الوصي ٥/ ٣٦٥
- اعتبار الثروات العامة حقاً للجماعة في الإسلام ٥/ ٣٥٩
- اعتبار الغنى والفقر مسؤولية وابتلاء ٤/ ٥٨
- اعتراف الإسلام بنظام الملكية الشخصي ١٣/ ٦٧٠
- اعتماد التقنيات الحديثة على كثير من الأحكام الفقهية ٥/ ٣٥٩
- إقرار الإسلام للملكية الفردية ٤/ ٥٥
- إقرار الديانات السماوية لحق الملكية ٤/ ٢٥
- إلغاء الملكية الفردية أو تعديلها لمصلحة، جوازه ٤/ ٤٦
- الأموال غير قابلة التملك ١٠/ ٦٤
- الأموال غير قابلة التملك إلا بمسوغ شرعي ١٠/ ٦٤
- الأموال غير القابلة للتملك الفردي ٥/ ٣٩٦
- الأمور التي تعتبر مسوغاً لتنظيم الملكية أو تقييدها ٤/ ٣٨
- انتزاع ملكية أرض من صاحبها، حكمه ٤/ ٣٧
- الانتفاع بالماء المحرز في أوان خاصة، حكمه ٥/ ٣٧٣، ١٠/ ٧٠
- الانتفاع بالمرافق العامة بشرط عدم الإضرار ٥/ ٣٧٦
- الانتفاع بماء الأنهار العامة، حكمه ٥/ ٣٧٢، ١٠/ ٧٠
- الانتفاع بماء الجداول والأنهار الخاصة، حكمه ٥/ ٣٧٣، ١٠/ ٧٠
- الانتفاع بماء العيون والآبار والحياض الخاصة، حكمه ٥/ ٣٧٣، ١٠/ ٧٠
- انتهاء حق المنفعة ٥/ ٣٧١، ١٠/ ٦٩
- انتهاء حق المنفعة بانتهاء مدة الانتفاع المحددة ٥/ ٣٧١
- انتهاء حق المنفعة بموت مالك العين ٥/ ٣٧٢
- انتهاء حق المنفعة بموت المنتفع ٥/ ٣٧١
- انتهاء حق المنفعة بهلاك العين المنتفع بها أو تعييبها، حكمه ٥/ ٣٧١
- انتهاء عقد الإجارة أو الإعارة بموت المالك عند الحنفية ١٠/ ٦٩
- الإنفاق في سبيل الله، وجوبه ٤/ ٤٥
- انهيار النظام الاشتراكي ٥/ ٣٨٨
- أنواع الاستيلاء على المباح ١٠/ ٧٦
- أنواع حق الارتفاق ٥/ ٣٧٢
- أنواع الماء بالنسبة لحق الانتفاع ١٠/ ٧٠
- أنواع الماء بالنسبة لحق الشرب ٥/ ٣٧٢
- أنواع الملك الناقص ١٠/ ٦٦
- أهميتها بالنسبة للأنظمة الاقتصادية في العالم ٥/ ٣٥٩
- الإيصاء بالمنفعة ١٠/ ٦٦
- بعض التصرفات التي تزيل الملك من وجه ٤/ ٢٦٥
- البيع جبراً لوفاء الدين، حكمه ٤/ ٤٠
- بيع الشيء المملوك قبل قبضه من آخر ١١/ ٤٩١
- تحديد مساحة الملكية الزراعية، حكمه ٤/ ٣٧
- تحديد مقدار إحياء الموات ٥/ ٣٩٣
- تحريم الاستغلال بأنواعه ٤/ ٥٦

obeikandl.com

- تحقيق مصلحة الفرد والجماعة في نظام الملكية في الإسلام ٥/ ٣٥٩
- تدخل الدولة في الملكيات الخاصة ٥/ ٣٩٣
- تدخل الدولة في الملكيات غير المشروعة ٤/ ٣٧
- تدخل الدولة في الملكية المشروعة لتحقيق العدل في التوزيع ٤/ ٣٧
- تدخل ولي الأمر في الملكية عند وقوع الضرر لقوله ﷺ "لا ضرر ولا ضرار" ٥/ ٣٩٤
- ترتيب عقوبات على الاعتداء على الملكية ٥/ ٣٩٣
- ترجيح حكم التصرفات المشكلة في الجوار العلوي عند الصاحبين ١٠/ ٧٢
- تسليم العين إلى مالكها بعد استيفاء المنفعة، حكمه ٥/ ٣٧١
- تصرف غير المالك بالملك عن طريق النيابة الشرعية ٥/ ٣٦٤
- التصرف في أموال الدولة ١٠/ ٦٥
- تصرف المالك مع وجود ضرر للغير، حكمه ٦/ ٤٧٢
- التصرفات المشكلة في الجوار العلوي، حكمها عند الحنفية ١٠/ ٧٢
- التصرفات المشكلة في الجوار العلوي، حكمها عند المالكية ١٠/ ٧٢
- تضرر البلاد من تركز الثروة في أيدٍ قليلة ٤/ ٣٩
- تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة، حكمه ٤/ ٤٦
- تعريف بالنظام الاشتراكي ٥/ ٣٨٧
- تعريف بالنظام الرأسمالي ٥/ ٣٨٦
- تعريف بنظام الإسلام الاقتصادي والاجتماعي ٥/ ٣٨٨
- تعريفها ١٠/ ٦٣
- تعلق حق الارتفاق بالعقار ٥/ ٣٧٥
- تعلق حق الارتفاق بالعقار دون المالك ١٠/ ٧٠
- تعيب العين المنتفع بها بتعدي المالك، حكمه ١٠/ ٦٩
- التقادم
  - تعريفه ١٠/ ٧٤
  - رأي الإسلام فيه ١٠/ ٧٤
- تقديس الاشتراكية لمصلحة الجماعة ٤/ ٤٦
- تقديس الرأسمالية لمصلحة الفرد ٤/ ٤٥
- تقرير حق الارتفاق لعقار ٥/ ٣٧٥
- التقييد بأوامر الله في التملك، وجوبه ٤/ ٢٥
- تقييد الشريعة لسلطة المالك على أملاكه ٤/ ٤٥
- تقييدها بأوامر الله سبحانه ٥/ ٣٩٠
- تقييدها بعدم إضرار الغير ١٠/ ٣٤٤
- تقييدها في الإسلام ٥/ ٣٩١
- تكديس الثروات، حكمه ٤/ ٥٦
- التملك بإحياء الموات ١٠/ ٧٦
- تملك الذمي للخمر، جوازه ٥/ ٥٨٠
- التملك الفردي للمنافع العامة، عدم جوازه ٥/ ٣٩٦
- تملك ما خصص للنفع العام إن زالت عنه هذه الصفة ٥/ ٣٦٥
- تملك المسلم للخمر، حرمته ٥/ ٥٨٠
- تملك المعادن الجامدة، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٣٩٧
- تملك المعادن الظاهرة أو السائلة، حكمه عند الحنابلة ٥/ ٣٩٧
- تملك المعادن والثروات الباطنية، حكمه عند الحنفية ٥/ ٣٩٧
- تملك المعادن والنفط والأحجار، حكمها عند المالكية ٥/ ٣٩٧
- التمليك لا يقبل التعليق ٤/ ٦٣٢
- تنمية المال بالوسائل غير المشروعة، عدم جوازه ٤/ ٢٧
- التولد من المملوك، تعريفه ١٠/ ٨١
- ثبوت حق الارتفاق بالتقادم ٥/ ٣٧٦
- ثبوت حقوق الارتفاق بالاشتراط في العقود ٥/ ٣٧٦، ١٠/ ٧٣
- ثبوت حقوق الارتفاق بالاشتراك العام ٥/ ٣٧٥، ١٠/ ٧٣
- ثبوت حقوق الارتفاق بالتقادم ١٠/ ٧٤
- الحجر على السفيه ١٠/ ٦٥
- حرمة التعدي على ملكية الأفراد ٥/ ٣٩٢
- حرية تصرف صاحبه به ٥/ ٣٦٧
- حق الارتفاق، تعريفه ٥/ ٣٧٢، ١٠/ ٦٩
- حق الإنسان في التملك الفردي في النظام الإسلامي ٥/ ٣٨٩
- حق التعلي، تعريفه ١٠/ ٧١
- حق الجوار، أنواعه ١٠/ ٧١
- حق الجوار الجانبي
  - تعريفه ١٠/ ٧١
- حق الحاكم في وضع نظام ضريبي عادل ٤/ ٤٥
- حق الحياة وكسب المال أو حق الملكية الخاصة من حقوق المواطن ٧/ ٧٤٦
- حق الدولة في تقييد المباح ١٠/ ٧٧

Orekanal.com

- حق الشرب، تعريفه ٥/ ٣٧٢، ١٠/ ٧٠
- حق الشفة، تعريفه ٥/ ٣٧٢، ١٠/ ٧٠
- حق صاحب العلو في منع صاحب السفل من الانتفاع بالبناء ١٠/ ٣٣١
- حق صاحب الملك المشترك في منع شريكه من الانتفاع بالبناء ١٠/ ٣٣١
- حق صاحب المنفعة بتسلم العين المنتفع بها ٥/ ٣٧١
- حق المجرى، تعريفه وحكمه ٥/ ٣٧٣، ١٠/ ٧٠
- حق المرور، تعريفه ٥/ ٣٧٣، ١٠/ ٧١
- حق المسيل، تعريفه وحكمه ٥/ ٣٧٣، ١٠/ ٧١
- حق ولي الأمر في النهي عن إباحة الملكية لمصلحة ٥/ ٣٩٣
- حقوق الأرتفاق، أسبابها ١٠/ ٧٣
- حقوق التعلي ١٠/ ٧١
- حقوق الجماعة في ملكيات الأفراد ٥/ ٣٩٨
- حكم استبداله ٥/ ٣٦٥
- حكمه وما يقتضيه من حقوق ٦/ ٤٧١
- حيثيات موضوع انتزاع الملكية للمصلحة العامة ٩/ ٥١٢
- خصائص حق الارتفاق ٥/ ٣٧٥
- خصائص حق المنفعة ٥/ ٣٧٠، ١٠/ ٦٨
- خصائص حقوق الارتفاق ١٠/ ٧٣
- خصائص الملك التام ١٠/ ٦٥
- خلاصة ميزات حق الملكية في الإسلام ٤/ ٢٦
- الخَلَفية
  - تعريفها ١٠/ ٨١
  - نوعاها ١٠/ ٨١
- ديمومة حق الارتفاق ٥/ ٣٧٥
- رعاية الملكية الفردية وصيانتها، وجوبه ٩/ ٥١٢
- شرط الاحتفاظ بالملكية في البيع لأجل ١٣٠/ ٢٧٣
- الشرع مصدر الحقوق ١٠/ ٦٣
- شروط إحراز المباح ١٠/ ٧٥
- شروط تنظيم الملكية أو تقييدها ٤/ ٣٨
- صحة التملك المباح من ناقص الأهلية ١٠/ ٧٥
- الصفة الجماعية لحق الملكية في الإسلام ٤/ ٢٦
- الصفة الفردية لحق الملكية في الإسلام ٤/ ٢٦
- صلاحية ولي الأمر في النهي عن إباحة الملكية لمصلحة ٤/ ٣٨
- الصيد
  - اشتراط قصد التملك في الاستيلاء الحكمي ١٠/ ٧٦
  - تعريفه ١٠/ ٧٦
  - حكمه ١٠/ ٧٦
- الصيد للمحرم، تحريمه ١٠/ ٧٦
- طبيعتها ٥/ ٣٦٣
- طبيعة الملكية الخاصة في الإسلام ٥/ ٣٨٦
- طرح ضرائب جديدة على الأغنياء، حكمه ٤/ ٤٥
- طرق نقله ٥/ ٣٦٧
- الطريق الخاص، حكمه ٥/ ٣٧٣
- الطريق العام، حكمه ٥/ ٣٧٣
- طريقة نقل الملك ١٠/ ٦٥
- عدم احترام الملكية المعتدية ٤/ ٤٠
- عدم احتمال التمليكات للتعليق ٤/ ٦٨١
- عدم اشتراط إذن الحاكم في تملك الموات عند الجمهور ١٠/ ٧٦
- عدم إقرار الإسلام لمبدأ التقادم المسقط للحق ٥/ ٣٧٦
- عدم انتهاء الإجارة بموت أحد العاقدين عند الجمهور ١٠/ ٦٩
- عدم انتهاء الإعارة بموت أحد العاقدين عند الجمهور ١٠/ ٦٩
- عدم تأثر الانتفاع بالوقف بموت الواقف ١٠/ ٦٩
- عدم تملك ما خصص للنفع العام ١٠/ ٦٤
- عدم جواز بيع ولا هبة المال الموقوف ١٠/ ٦٤
- عدم دخول المباح في الملك ١٠/ ٦٨
- عدم صحة تعليق التمليكات بالشرط ٥/ ٢٩
- عدم ضمان العين المنتفع بها إلا بالتعدي أو التقصير ١٠/ ٦٨
- عدم قبوله للإسقاط ٥/ ٣٦٧
- عدم وراثة المنفعة عند الحنفية ١٠/ ٦٧، ١٠/ ٦٨
- العقود الجبرية ١٠/ ٨٠
- العقود الناقلة للملكية ٥/ ٣٨٤، ١٠/ ٨٠
- غاية النظام الاشتراكي ٥/ ٣٨٨
- فرض كفاية الفقراء على الأغنياء ٤/ ٥٨
- فرض كفاية الفقراء على الأغنياء عند ابن حزم ٥/ ٤٠١
- فرض ولي الأمر قيوداً على الملكية الخاصة للضرورة ١٠/ ٥٦٢
- الفرق بين الإباحة والملك ٥/ ٣٧٠، ١٠/ ٦٨
- الفرق بين حق الارتفاق وحق الانتفاع الشخصي ٥/ ٣٧٥، ١٠/ ٧٢
- الفرق بين المجرى والمسيل ٥/ ٣٧٣، ١٠/ ٧١
- فشل النظام الرأسمالي ٥/ ٣٨٧
- قابلية المال للتملك وعدمها ١٠/ ٦٤
- قبول الملك الناقص للتقييد بالزمان والمكان والصفة ٥/ ٣٧٠، ١٠/ ٦٨

- قبوله للنقل ٥/ ٣٦٧
- القواعد الفقهية المقررة للملكية ١٢/ ١٦٩
- قيام المالك بما ينفع غيره في ملكه ٤/ ٤٠
- القيود الأخلاقية الدينية على الأموال ٥/ ٤٠٢
- القيود الإيجابية المفروضة على أصحاب الملكيات الخاصة ٤/ ٤٢
- القيود السلبية المفروضة على أصحاب الملكيات الخاصة ٤/ ٤٢
- القيود الشرعية الواردة على الملكية الخاصة ٤/ ٥٦
- القيود الواردة على الملكية الفردية في الإسلام ٤/ ٢٧
- قيودها ٤/ ٥٥، ٥/ ٣٩٥
- كفاية الناس في عهد العمرين ٤/ ٥٧
- الكلأ، حكمه ١٠/ ٧٧
- كون ملكية العين دائمة ٥/ ٣٦٨
- ما لا يقبل التمليك ولا التملك بحال من الأحوال ٥/ ٣٦٥
- ما لايقبل التملك إلا بمسوغ شرعي من الأموال ٥/ ٣٦٥
- ما يجوز تملكه وتمليكه مطلقاً من الأموال ٥/ ٣٦٦
- ما ينتقل بالإرث في النظام الاشتراكي ٥/ ٣٨٨
- ما يؤول ملكيته إلى بيت المال ٥/ ٣٩٧
- المال الذي يجري فيه الملك مطلقاً ١٠/ ٦٥
- المال مال الله تعالى ٤/ ٥٧
- المال والملكية في تقدير الإسلام ٥/ ٣٩٠
- المانع الشرعي من التصرف في الملك ١٠/ ٦٤
- متى يكون الضرر أو المصلحة مسوغاً لتقييد الملكية ٤/ ٣٨
- مراعاة الإسلام لمصلحة الفرد والجماعة ٤/ ٤٦
- مسوغات تقييد الملكية ٥/ ٣٩٥
- المسوغات الشرعية للتصرف بملك الغير ٥/ ٣٦٤
- مشروعية حق الشفعة ٥/ ٣٩٤
- مصادرة الأموال، حرمتها في الإسلام ٥/ ٣٩١
- مصادرة الأموال المكتسبة بوسيلة غير مشروعة ٤/ ٥٧
- معناه ٤/ ١٣٨
- معناه عند الحنفية ١٠/ ٦٣
- معنى الأموال الحرة في القانون ١٠/ ٦٥
- معنى التولد من المملوك ٥/ ٣٨٥
- معنى الكلأ ١٠/ ٧٧
- الملك
  - أنواعه ٦/ ٤٥١، ١٠/ ٦٥
  - تعريف مجلة الأحكام العدلية للملك ١٠/ ٦٣
  - تعريفه ٥/ ٣٦٣، ٥/ ٣٩٠، ١٠/ ٢٢١، ١٠/ ٦٤
- ملك الآجام، حكمه ١٠/ ٧٧
- الملك التام ١٠/ ٦٥
  - خصائصه ٥/ ٣٦٧
  - معناه ٥/ ٣٦٧
- الملك التام من شروط وجوب الزكاة ١٣/ ٥٠١
- ملك العين، معناه ٥/ ٣٦٨، ١٠/ ٦٥
- الملك المطلق، تعريفه ٦/ ٤٥١
- الملك المقيد بسبب، تعريفه ٦/ ٤٥١
- ملك المنفعة، أسبابه ١٠/ ٦٥
- ملك المنفعة وحق الانتفاع، رأي الحنابلة فيه ١٠/ ٦٧
- ملك المنفعة وحق الانتفاع، رأي المالكية فيه ١٠/ ٦٧
- الملك الناقص
  - أنواعه ٥/ ٣٦٨
  - تعريفه ١٠/ ٦٥
  - معناه ٥/ ٣٦٧
- ملكية أموال الإنتاج في النظام الاشتراكي ٥/ ٣٨٨
- ملكية الأموال العامة ١٣/ ٤٩٦
- ملكية الثروات الباطنة كالمعادن ١٣/ ٥٠٩
- الملكية الخاصة ووظيفتها الاجتماعية ٤/ ٥٥
- ملكية العين دائمة ١٠/ ٦٦
- ملكية الكفار أموال المسلمين بالاستيلاء عليها ٧/ ٦١٨
- ملكية المنافع مؤقتة أو دائمة ١٠/ ٦٦
- منع الإضرار بالآخرين في استعمال المالك لملكه ٤/ ٢٧
- منع حق الارتفاق إذا أدى إلى ضرر ١٠/ ٧٣
- منع الضرر للجوار ١٠/ ٧٢
- الموات، تعريفه ١٠/ ٧٦
- الموارد المالية للدولة ٥/ ٣٩٩
- موانع التصرف بالملك ٥/ ٣٦٤
- موقف الإسلام من تعارض مصلحتي الفرد والجماعة ٤/ ٤٥
- نتائج النظام الرأسمالي ٥/ ٣٨٦
- نزع الحاكم الأرض الخراجية ممن وضع يده عليها، حكمه ٥/ ٣٩٨
- نزع الملكية الجبري ١٠/ ٨٠
- نزع الملكية، حالات جوازها ٤/ ٤٠
- نزع ملكية العقار للمصلحة العامة، حكمه ٩/ ٥١٢
- نزع ملكية العقار للمصلحة العامة، شروطه ٩/ ٥١٢
- نزع الملكية للمصلحة العامة، حكمه ٤/ ٤٠
- نزعها من المشتري بالشفعة للشريك ٤/ ٤٠

osoikandi.com

- نفع الآخرين بما لا يضر صاحب الملكية ٥/ ٣٩٥
- نفع الغير إن لم يكن فيه ضرر على المالك ٥/ ٣٩٥
- نفقات العين المنتفع بها، حكمها ٥/ ٣٧١
- نفقة العين المنتفع بها ١٠/ ٦٨
- نقد النظام الاشتراكي ٥/ ٣٨٨
- نوعا الجوار ٥/ ٣٧٤
- نوعا ملك المنفعة ٥/ ٣٦٧، ١٠/ ٦٥
- نوعاه ٥/ ٣٦٧
- النيابة في التصرف في الملك ١٠/ ٦٤
- وجوب كفاية الفقراء ٤/ ٤٤
- وراثة حق الارتفاق عند الحنفية ١٠/ ٧٣
- وراثة المنفعة، جوازها عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٦٨
- ولاية الدولة على الأراضي الخراجية الزراعية ٥/ ٣٩٧
- ولاية الدولة على المرافق الحيوية للبلاد ٥/ ٣٩٨

■ المماطلة

- اشتراط الدائن حلول جميع أقساط الدين إذا تأخر المدين المماطل عن السداد ١١/ ١٧٦
- إلزام المدين المماطل دفع تعويض عن الضرر الذي ألحقه بالمصرف نتيجة مماطلته ١١/ ٣٥٠
- تحريم المماطلة ١١/ ١٧٤
- تحميل المدين المماطل مصاريف الدعوى القضائية ١١/ ١٨٠
- تعزير المدين المماطل ١١/ ١٧٧
- جزاء المدين المماطل ١١/ ١٧٦
- حصول المرتهن على الثمن المرهون به إذا ماطل الراهن ١١/ ٣٤٩
- علاج المماطلة أو التأخر في سداد الأقسام ١١/ ٣٣٩
- غرامة المدين المماطل وحكم الشرط الجزائي ١١/ ١٧٣
- من وجد عين ماله عند مماطل أو جاحد ١٠/ ٥٢٦
- النص في عقد المداينة كالمرابحة ونحوها على التزام المدين عند المماطلة بالتصدق بمبلغ من المال ١١/ ١٧٨

■ المماكسة

- حكم البيع مساومة أو مماكسة ١١/ ٦٥

■ المنا

- مقداره ١/ ١٢٥

■ المنابذة

- تعريفها ٤/ ٢٧٢

■ المناضلة

- اتحاد جنس السلاح، اشتراطه ٥/ ٦٥٤
- أخذ العوض عليها، جوازه عند الشافعية ٥/ ٦٤٩
- أنواعها ٥/ ٦٥٣
- بيان البادىء منهما، اشتراطه ٥/ ٦٥٥
- بيان مقدار الإصابة وصفة الرمي، اشتراطه ٥/ ٦٥٤
- تعريفها ٥/ ٦٥٢
- الرمي بالسهام، حكمه عند القرطبي ٥/ ٦٥٣
- شروط صحتها ٥/ ٦٥٤
- صفة عقد المناضلة، عند الشافعية ٥/ ٦٥٣
- الصور الحلال في المناضلة ٥/ ٦٥٣
- العلم بالمال وقدره، اشتراطه ٥/ ٦٥٥
- ما يجب تعيينه وبيانه لصحتها ٥/ ٦٥٤
- مشروعيتها ٥/ ٦٥٢
- المناضلة لو شرط كل منهما على صاحبه عوضاً، حكمها ٥/ ٦٥٤

■ المنافسة

- تنافي اشتراط عدم المنافسة مع آثار عقد البيع ١٣/ ٢٧٢

■ المناقصة

- تعريف المناقصة وحكمها ٩/ ٦٤٩
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن عقد التوريد والمناقصات ٩/ ٦٤٨

■ مناهج التعليم

- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن إسلامية مناهج التعليم ٩/ ٧١٤

■ المنبر

- آية السجدة تلاوتها على المنبر عند الحنفية ٢/ ١٢٠
- الجلوس عليه قبل الشروع في خطبة الجمعة سنيته ٢/ ٢٦٢
- خطبة الجمعة كونها على منبر بالاتفاق سنيته ٢/ ٢٦١
- سنيته كونه على يمين المحراب وأن يكون بينه وبين القبلة قدر ذراع أو ذراعين ٢/ ٢٦١

■ المندوب

- تعريفه ١/ ٦٣
- تعريفه عند المالكية ١/ ٧٢٠
- حكمه ١/ ٦٣
- الفرق بينه وبين السنة ١/ ٣٣٨

■ منظمة المؤتمر الإسلامي

- إصدار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي مئة وخمسين قراراً في دوراته ١٢/ ٧١

• إصدار مجمع الفقه الإسلامي الدولي قرارات في قضايا العقيدة والعبادة والمعاملات المالية والأمور الطبية ومشكلات البنوك وقضايا عامة ١٢/ ٧١
• إنشاء المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ١٢/ ٨٩

■ **المنفعة**
• الإجارة على المنافع ١١/ ٤٢٤
• إجارة المنافع ١١/ ٧٥
• اشتراط بعض المنافع من ذات المبيع ١٣/ ٢٨١
• اشتراط زيادة منفعة للبائع مدة معينة ١٣/ ٢٨٢
• التفريق بين ملك المنفعة وملك الانتفاع ١١/ ٥٧٦
• تمويل المنافع من صيغ التمويل والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية ١٣/ ٣٥٩
• التنازل عن الخلو - منفعة العين المؤجرة - تنازل عن حق الاختصاص أو عن حق المنفعة ١١/ ٥٧٣
• الصلح عن مال بمنفعة من العقود المزدوجة الأثر بين الأمانة والضمان ١٠/ ٧٩٤
• ضمان الأعيان والمنافع والأوصاف في المغصوب في القانون ١٠/ ٧٥٩
• ضمان المنافع وغصبها ١٠/ ٧٥٠
• عقود المنفعة في الفقه الإسلامي ١١/ ٥٠٣
• معنى المنفعة ١٠/ ٥٧٥
• من يتحمل تبعة هلاك المأجور في إجارة المنافع ١٠/ ٧٨٧
• وقف المنافع ١٣/ ٣٩٩

■ **المنفعة المشتركة**
• المقصود بحقوق الارتفاق والمنافع المشتركة ١١/ ١١٦

■ **المنقول**
• حكم الأموال المنقولة التي تكون في البلاد المفتوحة ٧/ ٦١٢
• عدم جواز إتلاف المنقولات من الغنيمة ٧/ ٦١٥
• قسمة الغنائم بين المقاتلين الغانمين ومنها الأموال المنقولة ٧/ ٦١٤
• وقف المنقول ١٣/ ٣٩٥
• وانظر أيضاً: وقف المنقول

■ **المني**
• إخراج المني يقظة مع لذة معتادة بتقبيل أو نظر أو فكر أثناء الصيام، حكمه ٢/ ٥٨١
• الاستجمار بالأحجار من المني حكمه عند المالكية ١/ ٣٠٠
• الاستمناء أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
• اشتراط الشهوة بخروجه للغسل عند الجمهور ١/ ٤٤٢
• الاغتسال بعد النوم إذا وجد بللاً في ثوبه أو بدنه وشك أنه مني أو مذي ١/ ٤٤٣
• الاغتسال من خروجه من غير لذة معتادة عند المالكية ١/ ٤٤٣
• الإفطار لخروج المني بنظر أو فكر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإمناء بالفكر أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
• الإمناء بغير تكرار النظر أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٤
• إنزاله أو المذي بالتقبيل والاستمناء واللمس والمباشرة دون الفرج أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
• إنزاله بفكر أو نظر أو شهوة أو بضم امرأة بحائل بشهوة حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٦
• إنزاله بمفاخذة أو تبطين أو قبلة أو لمس، صومه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٥
• تطهيره ١/ ٢١٢
• تعريفه ١/ ٤٤١
• حدودها ٣/ ٢٣٥
• حكمه إذا خرجت بقيته بعد الغسل ١/ ٤٤٢
• خروج المني بلمس وقبلة ومضاجعة بلا حائل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٦
• سلسه
الاغتسال له عند الحنابلة ١/ ٤٤٢
الوضوء له ١/ ٤٤٢
• طهارته حكمها عند الحنفية والمالكية ١/ ٢٧١
• طهارته حكمها عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٧١
• المعانقة والمباشرة والإنزال بفكر ونظر بشهوة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٩
• من أنزل المني بنظر أو فكر، صومه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
• من جامع قبل طلوع الفجر فأمنى بعد الفجر، صومه حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
• من غلبه المني أو المذي بمجرد النظر أو الفكر غير المستديم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٣
• موجبه، الغسل ١/ ٤٤١
• نجاسته مختلف فيها ١/ ٢٧١

obeikandi.com

■ **مِنى**
- الرمي فيها سننه عند الحنابلة ٣/ ١٧٠
- الرمي فيها سننه عند الشافعية ٣/ ١٦٥
- لا جمعة بمنى وعرفة عند الحنابلة ٢/ ٢٤٢
- ما يندب في أعمالها عند المالكية ٣/ ١٥٤
- المبيت بها حكمه ٣/ ٢٤٥
- المبيت بها حكمه عند الحنفية ٣/ ١٤٨
- المبيت بها حكمه عند الشافعية ٣/ ١٥٧

■ **المنّ**
- المنّ على السبي بعد الأسر ٧/ ٣٩٣

■ **المهايأة**
- أحوال المهايأة الجبرية في المجلة ٥/ ٥٦٣
- امتلاك حق الأستغلال في المهايأة الزمانية إن شرط ذلك، حكمه عند القدوري ٥/ ٥٦٩
- امتلاك كل شريك استعمال الشيء في المهايأة الزمانية والمكانية ٥/ ٥٦٩
- انقضاؤها ٥/ ٥٦٨
- أنواعها ٥/ ٥٦٢
- بطلانها بطلب القسمة أعياناً ٥/ ٥٦٠
- تعريفها ٥/ ٤٦٨، ٥/ ٥٦٠
- تعيين الزمن فيها، اشتراطه ٥/ ٥٦٠
- تكييفها الفقهي في المجلة ٥/ ٥٦٥
- حاجة الناس إليها ٥/ ٥٦٧
- صفتها ٥/ ٥٦١
- عدم بطلانها بموت الشريكين أو أحدهما ٥/ ٥٦٠
- عدم لزومها، عند الحنابلة ٥/ ٥٦٢
- الفرق بين قسمة الأعيان والمهايأة ٥/ ٥٦٠
- فسخها بالتراضي، عند المالكية ٥/ ٥٦٢
- قسمة المنافع بالقرعة، حكمها عند المالكية ٥/ ٥٦٤
- لزومها إن كانت بالتقاضي ٥/ ٥٦٢
- لزومها، عند المالكية ٥/ ٥٦٢
- محلها ٥/ ٥٦١
- مشروعيتها ٥/ ٥٦٠
- المهايأة بالتراضي
  - حكمها ٥/ ٥٦٣
  - معناها ٥/ ٥٦٣
- المهايأة بالتقاضي
  - حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٥٦٤
  - حكمها عند الحنفية ٥/ ٥٦٣
  - معناها ٥/ ٥٦٣
- المهايأة بالمكاتبة، معناها ٥/ ٥٦٣
- المهايأة الزمانية
  - انتهاؤها ٥/ ٥٦٦
  - تعريفها ٥/ ٥٦٤
  - تعيين المدة في المهايأة الزمانية، اشتراطه ٥/ ٥٦٥
  - مشروعيتها ٥/ ٥٦٥
  - معناها ٥/ ٥٦٢
- المهايأة في الحيوان، حكمها ٥/ ٥٦٧
- المهايأة في الدور، حكمها ٥/ ٥٦٧
- المهايأة في سكن دار مشتركة، حكمها ٥/ ٥٦١
- المهايأة المكانية
  - تعريفها ٥/ ٥٦٦
  - التكييف الفقهي لها ٥/ ٥٦٨
  - محلها ٥/ ٥٦٧
  - مدتها ٥/ ٥٦٨
  - مشروعيتها ٥/ ٥٦٧
- نوعاها عند المالكية ٥/ ٥٦٤
- نوعاها من حيث الرضا والجبر ٥/ ٥٦٣
- نوعاها من حيث الزمان والمكان ٥/ ٥٦٤

■ **المهر**
- الاختلاف في تسمية المهر وعدم تسميته ٨/ ٢٩٨
- الاختلاف في قبض المهر المعجل ٨/ ٣٠٠
- الاختلاف في مقدار المهر المسمى ٨/ ٢٩٩
- الاختلاف فيه ٨/ ٢٩٨
- أدلة وجوبه ٨/ ٢٤٨
- أسماؤه ٨/ ٢٤٧، ١٣/ ٥٨٣
- اشتراط الولي شيئاً من المهر لنفسه، حكمه ٨/ ٢٧٠
- اعتبار المهر شرطاً للزواج ٨/ ٥٠
- إعسار الزوج بالمهر، حكمه ٨/ ٢٧٣
- إعفاف الزوجة وتقديم المهر والنفقة وإرضاع الولد من حقوق الزوجة ١٣/ ٦٢٦
- إعلان زيادة في المهر عن المهر الحقيقي ١٠/ ١٨٩
- أقله ٨/ ٢٥١
- إن كان خمراً أو خنزيراً، حكمه ٥/ ١٩٩
- أنواعه ٨/ ٢٦٠
- بيع دين الأجرة قبل استيفاء المنفعة ودين المهر قبل الدخول ودين الجعل قبل العمل ١١/ ٢١٠
- بيعه قبل القبض، جوازه ٥/ ٢١٠
- تأكد وجوبه بإقامة الزوجة سنة بعد الزفاف بلا وطء، عند المالكية ٨/ ٢٨٢، ٨/ ٢٨٥
- تأكد وجوبه بالخلوة الصحيحة عند الحنفية والحنابلة ٨/ ٢٨١، ٨/ ٢٨٤

obeikandl.com

- تأكد وجوبه بالدخول ٨/ ٢٨١، ٨/ ٢٨٢
- تأكد وجوبه بالموت ٨/ ٢٨١، ٨/ ٢٨٢
- تأكد وجوبه بطلاق الفرار قبل الدخول في مرض الموت عند الحنابلة ٨/ ٢٨٢
- تأكده بقتل الزوجة زوجها عمداً عند الحنابلة والحنفية ٨/ ٢٨٤
- تأمين المهور ١١/ ٢٨٦
- تخفيفه، ندبه ٨/ ٢٥١
- التصرف فيه ٨/ ٢٧٧
- تعجيله وتأجيله، حكمه ٨/ ٢٧١
- تعريفه ٨/ ٢٤٧
- تعيبه أو نقصانه، حكمه ٨/ ٢٩١، ٨/ ٢٩٣
- التغالي فيه، حكمه ٨/ ٢٥٠
- التفريق لعدم الكفاءة أو لنقصان المهر بحكم القاضي عند الحنفية ١٠/ ٣٠٥
- تنازل المرأة عن بعض مهرها ١٠/ ٣٥
- تنصيف الزيادة الحادثة من الزوج بعد العقد على المهر المسمى، حكمه ٨/ ٢٨٧
- تنصيف المفروض من المهر بعد العقد، حكمه ٨/ ٢٨٦
- تنصيفه بالفرقة قبل الدخول ٨/ ٢٨٥
- الحط منه أو الإبراء عنه، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٢٨٠
- الحط منه أو الإبراء عنه، حكمه عند الحنفية ٨/ ٢٧٩
- الحط منه أو الإبراء عنه، حكمه عند المالكية ٨/ ٢٨٠
- الحط منه أو الإبراء عنه، حكمها عند الشافعية ٨/ ٢٨٠
- الحق المتعلق بالمهر حالة البقاء ٨/ ٢٧٠
- الحقوق المتعلقة بالمهر حالة الابتداء ٨/ ٢٦٩
- حكم زواج التفويض وهو عدم تحديد المهر فيه ١٣/ ٥٢٦
- حكمه ٨/ ٢٤٧
- دين القرض ودين المهر من الديون الصحيحة ١١/ ١٨٧
- الزكاة في صداق المرأة قبل قبضه، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٥٢
- الزكاة في مهر المرأة بعد قبضه ومضي حول عليه، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٥٣
- الزكاة في مهر المرأة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٤
- زكاة مهر المرأة، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٤
- الزواج الفاسد، ما يجب فيه من مهر ٨/ ٢٦٧
- الزيادة فيه
  - حكمها بعد الفرقة عند الحنابلة ٨/ ٢٩٦
  - حكمها بعد الفرقة عند الحنفية ٨/ ٢٩٥
  - حكمها بعد الفرقة عند الشافعية ٨/ ٢٩٦
  - حكمها بعد الفرقة عند المالكية ٨/ ٢٩٦
  - حكمها عند الحنفية ٨/ ٢٧٨
- الزيادة المتصلة بعد قبضه إذا طلق الزوج زوجته قبل الدخول، حكمها ٤/ ٣٣٣
- سقوط نصفه عند الحنفية ٨/ ٢٩٠
- سقوطه بقتل الزوجة زوجها عمداً عند المالكية والشافعية ٨/ ٢٨٤
- سقوطه بقتل المرأة نفسها عمداً عند الشافعية وزفر ٨/ ٢٨٣
- سقوطه كله، أسبابه ٨/ ٢٨٧
- شروطه، أو ما يصلح أن يكون مهراً أو ما لا يصلح ٨/ ٢٥٤
- صاحب الحق في المهر ٨/ ٢٦٩
- ضابط ما يصلح مهراً، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٢٥٨
- ضابط ما يصلح مهراً عند المالكية ٨/ ٢٥٧
- ضمان استحقاقه ٨/ ٢٩٠، ٨/ ٢٩٢
- ضمان المهر المعين بذاته في يد الرجل قبل قبض المرأة ١٠/ ٧٢٠
- ضمان هلاكه ٨/ ٢٩٠، ٨/ ٢٩٢، ٨/ ٢٩٣
- ضمان الولي المهر، حكمه عند الحنفية ٨/ ٢٧٣
- الطلاق، حدوثه قبل الدخول يوجب نصف المهر المسمى ١٠/ ٢٨١
- ظهور عيب فيه، حكمه ٨/ ٢٩٠، ٨/ ٢٩٢، ٨/ ٢٩٣
- الفسخ، حدوثه قبل الدخول لا يوجب المهر ١٠/ ٢٨١
- قابضه ٨/ ٢٧٧
- قبضه وما يترتب عليه ٨/ ٢٧٤
- كونه منفعة، حكمه ٨/ ٢٥٥
- ما يجب للمرأة إن تبين أن الزوجان أخوان بالرضاعة ٨/ ٦٧٣
- ما يجب للمرأة المجوسية من المهر إن أسلم زوجها ٨/ ٥٨٩
- منع المرأة نفسها عن الزوج حتى تقبض المهر، حكمه ٨/ ٢٧٣
- مهر السر ومهر العلانية ٨/ ٢٥٤
- مهر اللقيط إن زوجه الحاكم، حكمه ٥/ ٦٢٧
- المهر ليس ركناً في عقد الزواج ١٣/ ٥٢٧

obeikandl.com

• المهر، ليس ركناً ولا شرطاً في الزواج ٨/ ٢٤٩
• مهر المثل
حالات وجوبه ٨/ ٢٦٣
حالات وجوبه: الاتفاق على عدم المهر ٨/ ٢٦٦
حالات وجوبه: التسمية غير الصحيحة للمهر ٨/ ٢٦٧
حكمه عند الحنابلة ٨/ ٢٦١
حكمه عند الحنفية ٨/ ٢٦١
حكمه عند المالكية والشافعية ٨/ ٢٦٢
• المهر المسمى، تعريفه ٨/ ٢٦٠
• المهر المسمى على الزوج للزوجة، وجوبه ٨/ ١٠٧
• ميراثه وهبته، حكمه عند المالكية ٨/ ٣٠٤
• نكاح الشغار، ما يجب فيه من مهر بالدخول ٨/ ٢٦٨
• هبة المزأة مهرها لزوجها، حكمها ١/ ١٨٨، ٨/ ٢٨٩
• هبة المرأة مهرها لزوجها لاستدامة الزواج، حكمه ١٠/ ١٨٣
• وجوب المهر للمرأة ١٣/ ٥٨٢
• وجوب مهر المثل عند فساد المهر ٨/ ٢٦٠
• وقت وجوبه ٨/ ٢٨١

■ **مهر البغي**
• الربا ومهور البغي والسحت والرشاوى وأخذ الأجرة على النياحة والغناء والرقص والكهانة من أنواع الكسب المجمع على تحريمها ١١/ ٥٤

■ **المهنة**
• حكم المهن والوظائف في نطاق الأعمال التجارية الحديثة ١٣/ ١٦٤
• المسؤولية المهنية للطبيب ١٣/ ١٨٠

■ **الموات**
• أحكام إحياء الموات ٥/ ٤٣٣
• إحياء الأرض المملوكة التي تركت حتى عادت مواتاً، حكمها ٥/ ٤٢٤
• إحياء حريم الأراضي العامرة، عدم جوازه ٥/ ٤٣٦
• إحياء الذمي مواتاً في جزيرة العرب، حكمه عند المالكية ٥/ ٤٣٢
• إحياء ما تعلق بمصالح العامر، عدم جوازه ٥/ ٤٣٦
• إحياء ما جرى عليه ملك في الإسلام ولم يعرف مالكه، خلاصة حكمه ٥/ ٤٢٥
• إحياء ما فيه أثر ملك جاهلي، حكمه ٥/ ٤٢٤
• إحياء المرافق العامة، حكمه عند الشافعية ٥/ ٤٤٠
• إحياء الموات
اختلاف العلماء في حاجته إلى إذن الحاكم ٥/ ٤١٨
تعريفه شرعاً ٥/ ٤٢٢
تعريفه لغة ٥/ ٤٢٢
كيفيته ١٠/ ٧٦
مشروعيته ٥/ ٤٢٣
معناه ٥/ ٣٧٩
• إحياء الموات الذي لا يعرف مالكه، حكمه ٥/ ٤٢٤
• إحياء موات الحرم الملكي، حكمه عند الشافعية ٥/ ٤٤٠
• إحياؤه من المسلم والذمي، جوازه عند الجمهور غير الشافعية ٥/ ٤٣٠
• إذن الحاكم في الإحياء، اشتراطه عند أبي حنيفة ٥/ ٤٣٢
• الأرض التي لا يجوز إحياؤها ٥/ ٤٢٤
• الأرض الموات
حكمها ٥/ ٤١٦
نوعاها ٥/ ٤١٦
• استئذان الإمام في الإحياء، حكمه عند الصاحبين والشافعية والحنابلة ٥/ ٤٣٣
• استئذان الإمام في الإحياء، حكمه عند المالكية ٥/ ٤٣٢
• اشتراط إذن الحاكم في تملك الموات عند أبي حنيفة ومالك ١٠/ ٧٦
• اعتبار حفر البئر، إحياء ٥/ ٤١٩
• اعتبار المتحجر أحق من غيره ٥/ ٤١٨
• ألا تكون الأرض المحياة مرتفقاً للبلدة، اشتراطه ٥/ ٤٣١
• ألا تكون الأرض المحياة ملكاً لأحد، اشتراطه ٥/ ٤٣١
• امتلاك المحيي حريم الأرض التي أحياها ٥/ ٤٣٦
• أن تكون الأرض المحياة في بلاد الإسلام، اشتراطه عند الشافعية ٥/ ٤٣١
• التحجير
تعريفه ٥/ ٣٧٩، ٥/ ٤١٧، ٥/ ٤٢٩، ١٠/ ٧٦
مدته ٥/ ٣٧٩، ٥/ ٤١٨، ٥/ ٤٢٩، ٥/ ٤٣٣، ١٠/ ٧٦
• الترغيب بإحياء الموات شرعاً ٥/ ٤٢٣
• تعريف المحيي ٥/ ٤٣٠
• تعريفه ٥/ ٣٧٩، ٥/ ٤١٧، ١٠/ ٧٦
• تملك الأرض المحياة، حكمه ٥/ ٤٣٤
• التملك بإحياء الموات ٥/ ٣٧٩، ١٠/ ٧٦
• توضيح آراء المذاهب في إحياء الموات القابل للإحياء ٥/ ٤٢٥
• حده عند الشافعية ٥/ ٤٢٢

obeikandi.com

- حريم البئر القديم والبئر المستحدث، مقداره عند الحنابلة ٥/ ٤٢٠
- حريم بئر الناضح أو النهر، مقداره ٥/ ٤١٩
- حريم العين أو بئر العطن، مقداره ٥/ ٤١٩
- شرطه عند أبي يوسف ٥/ ٤١٧
- شروط الإحياء ٥/ ٤٣٠
- شروط الإحياء الذي يثبت به الملك ٥/ ٤٣٢
- شروط الأرض المحياة ٥/ ٤٣١
- شروط المحيي ٥/ ٤٣٠
- عدم اشتراط إذن الحاكم في تملك الموات عند الجمهور ١٠/ ٧٦
- عدم حصول الإحياء بالتحجير ٥/ ٤٢٩
- فائدة تملك حريم البئر أو النهر ٥/ ٤٢٠
- قضاء عمر بامتلاك الموات بإحيائه ٥/ ٤٢٣
- كيفية إحياء الأرض الموات ٥/ ٣٧٩، ٥/ ٤٢٦
- كيفية إحياء الموات، مزرعة كان أو بستاناً أو مسكناً، عند الشافعية ٥/ ٤٢٨
- ما يجب للدولة في الأرض المحياة ٥/ ٤٣٤
- ما يحصل به الإحياء عرفاً ٥/ ٤٢٢
- ما يشترط في حالة التحجير ٥/ ٤٣٣
- مضمون تعاريف إحياء الموات ٥/ ٤٢٢
- الموات القابل للإحياء ٥/ ٤٢٤
  - عند الحنابلة ٥/ ٤٢٦
  - عند الحنفية ٥/ ٤٢٥
  - عند الشافعية ٥/ ٤٢٦
  - عند المالكية ٥/ ٤٢٦
- هل للبئر أو النهر في أرض الموات حريم ٥/ ٤١٩
- ورود إحياء الموات عن الشارع مطلقاً ٥/ ٤٢٢
- وظيفة الأرض المحياة ٥/ ٤٣٤

■ المواثيق

- احترام العهود والمواثيق في الإسلام ٧/ ٧٢٧
- الأدلة على وجوب الوفاء بالعهود والمواثيق ٧/ ٧٣١
- أصول التعاون الدولي بين المسلمين وغيرهم خارج العالم الإسلامي مع الحفاظ على السلام العالمي والوفاء بالعهود والمواثيق واحترام حقوق الإنسان ٧/ ٧٢٠
- أهمية المعاهدات والمواثيق ومشروعيتها ٧/ ٧٢٨
- تعريف العهد والميثاق والمعاهدة ٧/ ٧٢٧
- جعل الإسلام حق الميثاق فوق حق الأخوة الإسلامية ٧/ ١٣١
- العلاقات الدولية واحترام العهود والمواثيق في الإسلام ٧/ ٧١٦
- المعاهدات والعهود والمواثيق التي كانت بين المسلمين وغيرهم ٧/ ١٤٣
- وجوب الوفاء بالعهود والمواثيق في الإسلام ٧/ ٧٣٠
- الوفاء بالعهود والمواثيق من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٤
- الوفاء بالعهود والمواثيق وتحريم الغدر والخيانة من القيود الشرعية على مبدأ الحرب في الإسلام ٧/ ١٣٠

■ مواد التجميل

- استعمال المراهم أو الكريمات ومواد التجميل التي يدخل في تركيبها شحم الخنزير ٩/ ٨٣٠

■ الموادعة

- تعريفها ٣/ ٧٣٥
- ركنها ٣/ ٧٣٦
- شروط مشروعيتها ٣/ ٧٣٦
- الصلح مع الكفار على عوض مالي، حكمه ٣/ ٧٣٧
- الصلح المؤقت وهو المهادنة أو الموادعة ٧/ ٦٦١
- صيغتها ٣/ ٧٣٦
- عاقدها ٣/ ٧٣٦
- عدم الوفاء بالشروط الباطلة ٣/ ٧٣٧
- عقدها من غير الإمام أو نائبه، حكمه عند الجمهور ٣/ ٧٣٦
- متى يقاتل الموادعون ٣/ ٧٣٦
- مشروعيتها للمصلحة ٣/ ٧٣٦
- الوفاء بالشروط الصحيحة، وجوبه ٣/ ٧٣٧

■ الموارد البشرية

- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي ٩/ ٧٨٢

■ المواشي

- حلب ماشية الغير للضرورة ١٠/ ٤٣٨

■ المواضعة

- إجراء قروض صورية لمزاحمة الدائنين ١٠/ ١٨٩
- إعلان زيادة في المهر عن المهر الحقيقي ١٠/ ١٨٩
- إقرار المورث بدين لوارث لتفضيله ١٠/ ١٨٩
- أنواعها ١٠/ ١٨٩
- بيع المدين أمواله لتهريبها ١٠/ ١٨٩
- التظاهر بالبيع فراراً من الظلم ١٠/ ١٨٩
- تعريفها ١٠/ ١٨٩
- التواطؤ على إخفاء وكالة سرية في عمل معين ١٠/ ١٨٩

openkandil.com

- الحطيطة أو المواضعة من الدين المؤجل لأجل تعجيله ١١/ ٢٢٣
- زيادة ثمن العقار لمنع الشفعة ١٠/ ١٨٩
- عقد المواضعة
حكمه عند الحنفية والحنابلة ١٠/ ١٨٩
حكمه عند الشافعية ١٠/ ١٩٠

■ المواطأة
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المواعدة والمواطأة في العقود ٩/ ٧٦٥

■ المواطنة
- احترام الخصوصيات الدينية والشعائر من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٦
- احترام نظام الدولة ودستورها من واجبات المواطن ٧/ ٧٤٥
- أساس حقوق المواطن ٧/ ٧٥٣
- أساس المواطنة المساواة بين المسلمين وغيرهم ١٣/ ٨٠٢
- أساليب المواطنة الإسلامية ٧/ ٧٣٦
- استيعاب المواطنة في الإسلام جميع المواطنين في دياره ٧/ ٧٣٥
- أسس المواطنة ٧/ ٧٣٤
- الاشتراك الثقافي والتعليمي والتربوي والوطني للمسلمين في البلاد غير الإسلامية ٧/ ٧٨٨
- اعتماد التصور الإسلامي للمواطنة على مبدأ وحدة الإنسانية ٧/ ٧٤٣
- إقرار حق المواطنة لغير المسلمين ٩/ ٧٨٠
- إقرار حق المواطنة وحقوق غير المسلمين الدينية والسياسية ٧/ ١٤١
- إقرار مبدأ الوحدة الوطنية بين جميع المواطنين في وثيقة المدينة ٧/ ٧٤١
- تأصيل فكرة المواطنة بالمفهوم الإسلامي ٧/ ٧٣٦
- تحويل القوميين ودعاة الوطنية الضيقة المواطنة إلى عصبية مصادمة الإسلام ٧/ ٧٣٥
- تضمن وثيقة المدينة قضايا المواطنة وحقوق المواطنين وواجباتهم ٧/ ٧٤١
- التعلم والتعليم من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٧
- التكافل الاجتماعي من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٩
- تمتع الأقليات غير المسلمة في العالم الإسلامي بحق المواطنة ٧/ ٧٦٠
- تمتع الذميين بحقوق باقي المواطنين المسلمين ٧/ ٧١٤
- الحرية الدينية ومنع الإكراه للدخول في الإسلام من حقوق المواطن ٧/ ٧٤٩
- حقوق المواطن في الدولة الإسلامية ٧/ ٧٤٦
- حكم المسلم في غير بلده في دار الإسلام هل هو مستأمن أم مواطن ٧/ ٢٨٣
- الحوار الحضاري واعتماد قاعدة التسامح من مرجعية المواطنة في بلاد الإسلام ٧/ ٧٦٣
- خصائص المواطنة ٧/ ٧٣٥
- الدفاع عن الوطن من واجبات المواطن ٧/ ٧٤٥
- الرعاية حق من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٥
- صحيفة المدينة المثال أو الأنموذج للمواطنة ٧/ ٧٣٨
- العدل من حقوق المواطن ٧/ ٧٥١
- عدم التعارض بين المواطنة في الإسلام مع الولاء للأمة الإسلامية ٧/ ٧٣٥
- عدم التفريق داخل البلد الواحد بين المسلمين والذميين فالذميون مواطنون ٧/ ٦٩٥
- الفرق بين الاستعمار وعقود المعاهدات مع غير المسلمين ٧/ ٧٥٤
- الفرق بين الوطني والمواطن ٧/ ٧٣٤
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن التوفيق بين التقيد بالثوابت وبين مقتضيات المواطنة للمسلمين خارج الدول الإسلامية ٩/ ٧٦١
- المرجعية في ظل المواطنة في بلاد الإسلام ٧/ ٧٦٣
- المساواة من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٢
- المسلمون المواطنون في بلدان غير إسلامية ٧/ ٧٧٨
- المعاملة الحسنة من حقوق المواطن ٧/ ٧٥٨
- المعاهدون في الدولة الإسلامية مواطنون من الدرجة الأولى ٧/ ٧٥٤
- مفهوم المواطنة في الإسلام ٧/ ٢٠١
- مفهوم المواطنة في المفهوم المعاصر أو الدولة الديمقراطية ٧/ ٧٣٤
- مفهوم المواطنة في المنظور الإسلامي ٧/ ٧٣٣
- من مظاهر التعددية الاعتراف بحق المواطنة لغير المسلمين ١٣/ ٨٠١
- المواطنة في الإسلام والديمقراطية العلمانية ٧/ ٧٣٤
- المواطنة في عصرنا ٧/ ٧٣٣
- المواطنة في الماضي ٧/ ٧٣٣
- المواطنة في المفهوم الإسلامي لها معنى سياسي مدني ٧/ ٧٤٣
- واجبات المسلم المواطن في بلاد غير إسلامية ٧/ ٧٨٣
- واجبات المواطنين في مظلة الإسلام ٧/ ٧٤٤

• وجوب رعاية المواطن العهد والميثاق وبيعة الحاكم ٧/ ٧٤٦
• الولاء والإخلاص للدولة والوطن ٧/ ٧٤٤

■ **المواعدة**
• تعريفها ٩/ ٥٣٣
• قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن المواعدة والمواطأة في العقود ٩/ ٧٦٥
• المواعدة في بيع المرابحة، حكمها ٩/ ٥٣٣
• المواعدة والوعد في الصرف والمتاجرة بالعملات ١١/ ١٦٨

■ **المواقيت**
• مواقيت الحج أرضاً أو جواً أو بحراً ١٢/ ٥١
• مواقيت الصلاة والصيام في المناطق القطبية ١٢/ ٢٩

■ **الموالاة**
• تعريفها في الوضوء ١/ ٣٣٢
• حكمها في الغسل ١/ ٤٥٦
• الموالاة في القراءة في الصلاة تعريفها ١/ ٦٩٥
• موالاة الوضوء ١/ ٣٣٢

■ **الموت**
• ابتداء تنفيذ الوصية بالانتفاع بموت الموصي ١٠/ ٦٩
• الإجارة
عدم انفساخها بموت أحد العاقدين عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٥٢، ١٠/ ٦٩، ١٠/ ٢٧٩
فسخها لموت أحد العاقدين عند الحنفية ١٠/ ٣١٧
• الإجازة بعد موت الفضولي أو من تعاقد معه، حكمها ١٠/ ٢٦٦
• الأجر للصبر على موت الولد ٢/ ٤٨١
• أجهزة الإنعاش متى ترفع عن الشخص ٩/ ٤٩٠
• الأدلة القرآنية على احترام النفس الإنسانية مطلقاً في الحياة وبعد الممات ٧/ ٧٤٨
• إزار الكفن صفته عند الحنفية ٢/ ٤١٧
• الاستعداد له ٢/ ٣٩٣
• الاستعداد له كيفيته ٢/ ٣٩٣
• الإطعام على المريض إن مات وقد فاته الصوم، حكمه ٢/ ٦٠٥
• الإعارة عدم انتهائها بموت أحد العاقدين عند الجمهور ١٠/ ٦٩
• اعتبار مرض الإيدز مرض موت ٩/ ٨٢٤
• إعلام الناس بموت إنسان -النعي- للصلاة وغيرها جوازه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤٠١
• إقرار مريض الموت بالدَّين لحرمان الورثة أو الدائنين، حرمته ١٠/ ٤١
• انتهاء الإجارة بموت المستأجر عند الحنفية ١٠/ ٥٢
• انتهاء الرهن بموت الراهن ١٠/ ٢٦٥
• انتهاء الشركة بموت أحد الشريكين ١٠/ ٢٦٥
• انتهاء عقد الإجارة أو الإعارة بموت المالك عند الحنفية ١٠/ ٦٩
• انتهاء العقد به ١٠/ ٢٦٤
• انتهاء الوكالة بالعزل والموت والجنون ١١/ ٩٣
• انتهاء ولاية الحاكم بالموت أو الخلع لنفسه أو العزل ١٢/ ٦٢٦
• انفساخ الإجارة بموت أحد العاقدين عند الحنفية ١٠/ ٢٧٩
• إيمان اليأس، عدم قبوله باتفاق ٢/ ٣٩٨
• بقاء الذمة بعد موت صاحبها للضرورة ١٠/ ٥٦٨
• البيع عند موت المشتري مفلساً بعد القبض وقبل دفع الثمن، حكمه ١٠/ ٣١٨
• التأمين لحال الوفاة ١١/ ٢٨٥
• التبرع بالأعضاء حال الحياة أو الموت ١٣/ ٢٢
• تبرع الشخص قبل موته إلى حي بأعضائه ١٣/ ٢٥
• تبرع مريض الموت، حكمه ١٠/ ٣٠٨
• تحسين الكفن، وجوبه عند الحنابلة واستحبابه عند غيرهم ٢/ ٤١٦
• تصرفات المريض مرض الموت ١٠/ ٤٨٥
• تقديم الزوجات على العصبة وعلى قرابة المرأة من المحارم لغسل الموت عند المالكية ٢/ ٤٠٥
• التكفين
كيفيته عند الحنابلة ٢/ ٤٢١
كيفيته عند الشافعية ٢/ ٤٢٠
• التكفين بالحرير ومنسوج الذهب والفضة حرمته للرجل والمرأة إلا لضرورة عند الحنابلة ٢/ ٤٢١
• التكفين بقميص الحي جوازه عند الحنابلة ٢/ ٤٢١
• تكفين المرأة، كيفيته عند الحنفية ٢/ ٤١٨
• تمني الموت، كراهته ٢/ ٣٩٦
• تمني الموت لضرر بالدين أو خوف فتنة عدم كراهته ٢/ ٣٩٦
• توبة اليأس، عدم قبولها عند الأشاعرة ٢/ ٣٩٨
• توبة اليأس قبولها عند الحنفية ٢/ ٣٩٧
• الحائض والنفساء والجنب إخراجهم من عند الميت لامتناع حضور الملائكة بسببهم عند الحنفية ٢/ ٤٠١
• حسن الظن بالله عند الاحتضار، سنيته ٢/ ٣٩٤

- حكمه إذا حدث في الصلاة ٢/ ٣٠
- حلول الديون ومنها ما يتعلق ببيع التقسيط إذا مات المدين ١١/ ٣٥٩
- الخمار في الكفن للمرأة، صفته عند الحنفية ٢/ ٤١٧
- الخمار ندبه في الكفن للمرأة عند المالكية ٢/ ٤١٩
- دفن المسلم في مقابر غير المسلمين، حكمه ٩/ ٤٩٥
- الزكاة إذا عزلها المزكي ومات قبل دفعها، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- زوال الأهلية بالموت ١٣/ ٥٥٦
- سقوط ديون الله تعالى بالموت، عند الحنفية ٩/ ٢٧٢
- سؤال الملكين في القبر، إجماع أهل السنة عليه ٢/ ٤٠٠
- صلاة الجنازة
  تصلى على قبر الميت إن لم تصل عليه قبل دفنه ما لم يغلب على الظن تفسخه عند الحنفية ٢/ ٤٢٥
  حكمها على قطاع الطريق عند الحنفية ٢/ ٤٢٤
- صنع الطعام من قبل أهل الميت وتقديمه للناس، حكمه ٢/ ٤٨٣
- صوم الولي عن من مات بعد إمكان قضاء ما فاته من صوم ولم يقض، حكمه ٢/ ٥٦٩، ٢/ ٥٩٨
- ضعف الذمة بالموت عند الحنفية ١٠/ ٦١
- ضمانات الأمانات بالموت عن تجهيل ١٠/ ٨٠٠
- عدم انعزال الوكيل بموت الموكل عند المالكية ١٠/ ١٦٣
- عدم تأثر الانتفاع بالوقف بموت الواقف ١٠/ ٦٩
- عدم تغطية رأس المحرم ووجه المحرمة بالكفن عند الشافعية ٢/ ٤١٩
- عدم ضمان الجراح موت المريض إن لم يقصر ١٠/ ٤٥
- عقود تنفسخ بموت أحد العاقدين ١٠/ ٢٧٩
- العمامة في الكفن، كراهتها عند الحنفية ٢/ ٤١٨
- غسل الرجل لذوات محارمه حال الموت، جوازه من فوق الثياب ٢/ ٤٠٥
- غسل الزوجين كل منهما حال الموت ويلفان خرقة على اليد بلامس جوازه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٠٤
- فساد صوم اليوم الذي مات فيه الصائم في صوم النذر والكفارة عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
- قراءة القرآن بعد الموت وعلى القبر كراهته إن فعله استناناً عند المالكية ٢/ ٤٠٠
- القميص في الكفن صفته عند الحنفية ٢/ ٤١٨
- الكفن
  أفضله للرجل عند الحنابلة ٢/ ٤٢٠
  أفضله للرجل عند الشافعية ٢/ ٤١٩
  أفضله للرجل والمرأة عند المالكية ٢/ ٤١٩
  أفضله للمرأة عند الحنابلة ٢/ ٤٢٠
  أقله عند الحنفية ٢/ ٤١٧
  أقله عند الشافعية ٢/ ٤١٩
  أقله وأكثره عند المالكية ٢/ ٤١٩
  أكثره ٢/ ٤١٧
  أنواعه عند الحنفية ٢/ ٤١٧
  تبخيره بالعود وتراً ندبه ٢/ ٤٢٢
  تجميره ولو لمحرم ندبه عند المالكية والحنفية ودليلهم ٢/ ٤٢٢
  تكفين الرجل كيفيته عند الحنفية ٢/ ٤١٨
  جواز أن يكون من الحرير والمعصفر والمزعفر للنساء عند الحنفية ٢/ ٤١٨
  الزيادة فيه على الكفن الواحد ندبه ٢/ ٤٢٢
  ستره لجميع البدن إلا رأس المحرم عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤١٧
  صفته ٢/ ٤١٦
  صفته عند الحنابلة ٢/ ٤٢٠
  صفته عند الشافعية ٢/ ٤١٩
  صفته عند المالكية ٢/ ٤١٩
  عدم المغالاة فيه ٢/ ٤٢٣
  كراهة أن يكون من الحرير والمعصفر والمزعفر للرجال عند الحنفية ٢/ ٤١٨
  كراهة كونه من الحرير إن وجد غيره للرجل عند المالكية ٢/ ٤١٩
  كونه أبيض من قطن أو كتان ندبه ٢/ ٤٢٢
  كونه من الحرير للمرأة جوازه مع الكراهة عند الشافعية ٢/ ٤١٩
  كونه من الحرير والمزعفر للرجل حرمته إن وجد غيره عند الشافعية ٢/ ٤١٩
  كيفية تحسينه عند الحنابلة ٢/ ٤٢٢
  كيفية تحسينه عند الشافعية ٢/ ٤٢٣
  كيفية تحسينه عند المالكية والحنفية ٢/ ٤٢٣
  ما يندب فيه ٢/ ٤٢١
  ندب كونه وتراً ٢/ ٤٢٢
- كفن الرجل الواجب فيه ما يستر العورة والباقي سنة عند المالكية ٢/ ٤١٩
- كفن السنة صفته عند الحنفية ٢/ ٤١٨

• كفن الضرورة للرجل والمرأة عند الحنفية ٢/ ٤١٧
• كفن الكفاية عند الحنفية ٢/ ٤١٧
• كفن المرأة صفته عند الحنفية ٢/ ٤١٨
• كفن المرأة الواجب فيه عند المالكية ٢/ ٤١٩
• الكفن الواجب للميت، صفته عند الحنابلة ٢/ ٤٢٠
• اللفافة في الكفن، صفتها عند الحنفية ٢/ ٤١٧
• ما يستحب حال الاحتضار ٢/ ٣٩٩
• ماهيته ٢/ ٣٩٣
• متى يحكم بموت الإنسان ٩/ ٨١٢، ١٢/ ٥٦
• متى يحكم بموت الشخص شرعاً ٩/ ٤٨٩
• متى يحكم بموت المفقود ٥/ ٦٤٥
• متى يعتبر الشخص ميتاً ٩/ ٥٠٧
• المدة التي تقدر لوفاة المفقود ٩/ ٤١٥
• مرض الموت
تبرعات المريض مرض الموت، حكمها ٩/ ١٢٩
تصرفات المدين بدين مستغرق، حكمه ١٠/ ١٣٧
تصرفات المريض المدين بدين غير مستغرق مع غير وارث ١٠/ ١٣٧
تصرفات المريض المدين بدين غير مستغرق مع وارث ١٠/ ١٣٧
تعريفه ١٠/ ١٣٥
تعلق حق الورثة بالتركة ١٠/ ١٣٨
تعلق حقوق الدائنين بأعيان التركة عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٦
تعلق حقوق الدائنين بمال المريض ١٠/ ١٣٦
توريث زوجة المريض إن طلقها بائناً عند الحنفية والقانون ١٠/ ١٣٦
توريث زوجة المريض مرض الموت المطلقة رأي الحنابلة والمالكية والشافعية فيه ١٠/ ١٣٧
حكمه ١٠/ ١٣٥
زواج المريض مرض الموت، حكمه ١٠/ ١٣٦
طلاق المريض مرض الموت، حكمه ١٠/ ١٣٦
عدم مغافاته لأهلية الأداء ١٠/ ١٣٦
العقود المتعلقة بالربح التي يجريها المريض، حكمها ١٠/ ١٣٧
العقود الواردة على المنافع التي يجريها المريض، حكمها عند الحنفية ١٠/ ١٣٧
العقود الواردة على المنافع التي يجريها المريض، حكمها عند غير الحنفية ١٠/ ١٣٧
ما يستحقه زوج المريضة المخالعة إذا ماتت بعد العدة ١٠/ ١٣٧
ما يستحقه زوج المريضة المخالعة إذا ماتت في العدة ١٠/ ١٣٧
نفاذ تصرفات المريض التي لا تمس حقوق الدائنين أو الورثة ١٠/ ١٣٧
نفقاته الضرورية، حكمها ١٠/ ٢١١
وصية المريض غير المدين أو المدين بدين غير مستغرق، حكمها ١٠/ ١٣٨
وصية المريض لوارث، حكمها ١٠/ ١٣٨
وصية المريض المدين بدين مستغرق، حكمها ١٠/ ١٣٨
وقف المريض مرض الموت، حكمه ٩/ ١٧٦، ٩/ ٢٢٧
• المريض والمسافر إن ماتا وهما على حالهما بالنسبة لقضاء ما فاتهما من صوم، حكمهما ٢/ ٥٩٨
• المزارعة، انفساخها بموت أحد العاقدين عند الحنفية ١٠/ ٣٢٢
• المسارعة إلى تنفيذ وصية الميت استحبابه ٢/ ٤٠٢
• المساقاة و المزارعة انفساخهما بموت أحد العاقدين عند الحنفية ١٠/ ٣٢٢
• المضاربة، انفساخها بموت أحد العاقدين عند الحنفية ١٠/ ٣٢٢
• من مات بعد التمكن من قضاء الصوم ولم يقض، حكمه ٢/ ٥٦٩
• من مات قبل إمكان قضاء ما فاته من صوم، حكمه ٢/ ٥٩٨
• من مات وعليه زكاة أمواله حكمه ٢/ ٨٠٢
• موت أحد العاقدين في المضاربة أو جنونهما أو ردتهما ١١/ ١١٢
• موت جذع الدماغ والحكم على الإنسان بالموت ٩/ ٨١٢
• موت الدائن وبقاء الحق لورثته في مطالبة المشتري المدين بالأقساط ١١/ ٣٥٨
• موت الرجل بين نساء فقط تيممه المرأة الأجنبية إلى مرفقيه عند الحنابلة ٢/ ٤٠٥
• موت الفجأة وهيئة البعث ٢/ ٣٩٨
• موت المرأة الأجنبية بين رجال فقط يممها الرجل إلى كوعيها عند الحنابلة ٢/ ٤٠٦
• الميت،
إغماض عينيه وشد لحييه من أرفق أهله به والدعاء له استحبابه ٢/ ٤٠٠
تقبيله تبركاً ومودة جوازه لفعل رسول الله ﷺ ٢/ ٤٠١
الحالات التي لا يسأل فيها في القبر كما ذكر السيوطي ٢/ ٤٠٠
عدم تلقينه بعد تلحيده عند الحنفية ٢/ ٤٠٠
قراءة سورة يس له ندبه عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٤٠٠

obeikandl.com

قراءة القرآن عنده كراهتها حتى يغسل عند الحنفية ٢/ ٤٠١
مشروعية تلقينه بعد تلحيده عند أهل السنة وصيغته ٢/ ٣٩٩،
• نبش قبر الميت بعد دفنه للضرورة ١٠/ ٥٦١
• نظر الزوج لزوجته بعد الموت جوازه عند الحنفية ٢/ ٤٠٤
• نعي الجاهلية بذكر مفاخر الميت، كراهيته ٢/ ٤٠٢
• النعي، كراهته عند الحنابلة وصاحب المهذب ٢/ ٤٠٢
• وصية الميت باتخاذ الطعام يوم موته وإعطاء الدراهم لمن يتلو القرآن ١٠/ ٥٩٨
• وصية الميت، المسارعة إلى تنفيذها بعد الدين وقبل حقوق الورثة ٢/ ٤٠٢
• اليأس الذي لا يقبل معه الإيمان والتوبة ٢/ ٣٩٨
• انظر أيضاً: الميت.

■ **المؤتمرات الفقهية**
• بلورة الاجتهادات من خلال المؤتمرات والندوات الفقهية ١٢/ ٨٥

■ **المودة**
• التوسط والاعتدال في المحبة والمودة والموعظة والإرشاد ١٣/ ٧٩٤

■ **الموسوعات الفقهية**
• صدور الموسوعات الفقهية ودورها في تنمية الاجتهاد ١٢/ ٨٤

■ **الموسيقا**
• سماعها، حكمه ٣/ ٥٦٧

■ **المؤشر**
• التعامل بالسلع والعملات والمؤشرات في الأسواق المنظمة ١١/ ٥١٢

■ **المؤلفة قلوبهم**
• أحوال إعطاء سهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة في عصرنا الحاضر ٣/ ٢٧
• استخدام سهم المؤلفة قلوبهم في إيجاد مؤسسات لرعاية المسلمين الجدد ٣/ ٣٠
• إعطاؤهم من الزكاة ولو كانوا أغنياء عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٧٨٨
• أمثلة واقعية في عصرنا لأحوالهم ٣/ ٢٧
• إيقاف سهمهم ١/ ٣٩
• بقاء سهمهم بعد النبي ﷺ حكمه ٢/ ٧٨٢
• حكمهم في استحقاق الزكاة ٢/ ٧٨١
• دفع سهم المؤلفة قلوبهم في الأمور الدعائية لتحسين النظرة إلى الإسلام والمسلمين ٣/ ٣٤
• دفع سهم المؤلفة قلوبهم في التبرعات التي تجمع للكوارث التي تصيب بعض الدول غير الإسلامية ٣/ ٣٢
• دفع سهم المؤلفة قلوبهم لبعض الدول غير الإسلامية التي تعارض إقامة مشاريع إسلامية ٣/ ٣١
• دفع سهم المؤلفة قلوبهم لتأليف قلوب الأفراد الذين يؤمل إسلامهم ٣/ ٢٩
• دفع سهم المؤلفة قلوبهم لتأليف قلوب بعض الحكومات والدول غير الإسلامية والتي تحوي جاليات إسلامية لتحقيق الأمن لها ٣/ ٣١
• سهم المؤلفة قلوبهم، الأحوال التي يستعمل فيها هذا السهم في هذا الزمان ٣/ ٢٧
• سهم المؤلفة قلوبهم بعد موت رسول الله ﷺ ٣/ ١٩، ٣/ ٢٢
• معنى المؤلفة قلوبهم ٣/ ٢٠

■ **المولود**
• أحكامه ٣/ ٦٣٦
• الأذان في أذنه، حكمه ١/ ٦١٨
• أفضل الأسماء للتسمية ٣/ ٦٣٨
• الإقامة في أذنه، حكمها ١/ ٦١٨
• تحنيكه، حكمه ٣/ ٦٣٧
• تسميته ٣/ ٦٣٧
• التسمية بأكثر من اسم، حكمها ٣/ ٦٣٩
• التهنئة به، حكمها ٣/ ٦٣٩
• حكمة الختان ٣/ ٦٣٨
• حلق رأسه، والتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة ٣/ ٦٣٧
• ختانه، حكمه ٣/ ٦٣٧
• ما يحرم من الأسماء للمولود ٣/ ٦٣٨
• ما يستحب له عند الولادة ٣/ ٦٣٦
• ما يقال للوالد في التهنئة ٣/ ٦٣٧
• ما يكره من الأسماء للمولود ٣/ ٦٣٨

■ **المؤيدات**
• أنواعها ١٠/ ٢٦٧
• الفروق بين البطلان والفساد ١٠/ ٢٦٨

■ **المؤيدات الترغيبية**
• تعريفها ١٠/ ٢٦٧

■ **المؤيدات الترهيبية**
• تعريفها ١٠/ ٢٦٧
• نوعاها ١٠/ ٢٦٧

obeikandl.com

■ **المؤيدات الشرعية**
- تعريفها ١٠/ ٢٦٧

■ **المؤيدات المدنية**
- دورها ١٠/ ٢٦٨

■ **الميت**
- الآدمي الميت طهارته حكمها عند الجمهور غير الحنفية ١/ ٢٧٣
- الآدمي ميته طهارته حكمها عند الحنفية ١/ ٢٧٣
- أخذ الأجرة على شيء من الغسل والتكفين والحمل والدفن كراهته عند الحنابلة ٢/ ٤٠٧
- أخذ الأجرة على غسله وتكفينه وحمله ودفنه حكمها عند الحنفية ٢/ ٤٠٧
- أداء ديون الله تعالى، وجوبه على الورثة ولو لم يوص بها الميت، عند الجمهور غير الحنفية وهو الراجح ٩/ ٢٧٢
- الأذان له عند إدخاله القبر، حكمه عند الشافعية ١/ ٦١٨
- أسباب تقديم الوصية على الدين في النظم القرآني ٩/ ٢٧١
- استحباب الوقوف على القبر بعد الدفن بساعة للدعاء للميت ٢/ ٤٧٠
- استعمال القطن في غسل الميت حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤١٤
- استعمال القطن في غسل الميت حكمه عند الحنفية ٢/ ٤١٣
- الاستئجار على غسل الميت، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٥٣٩
- الاستئجار على قراءة القرآن الكريم عند الميت، جوازه عند القاضي حسين ٢/ ٤٨٥
- الإسراع بقضاء دينه، استحبابه ٢/ ٤٠٢
- اشتراط عدم كونه شهيداً لغسله ٢/ ٤١٠
- اشتراط وجود أكثر بدنه لوجوب غسله أو نصفه مع الرأس عند الحنفية ٢/ ٤١٠
- اشتراط وجود ثلثا بدنه مع الرأس لوجوب غسله وإلا فيكره غسله عند المالكية ٢/ ٤١٠
- الأضحية عن الميت، حكمها ٣/ ٦٣١
- الإطعام عن الميت من تركته إن مات ولم يقض ما فاته من صوم رمضان بعد إمكان القضاء، حكمه ومقداره عند الحنفية ٢/ ٥٩٩
- الإطعام عن الميت من تركته إن مات ولم يقض ما فاته من صوم رمضان بعد إمكان القضاء، حكمه ومقداره عند الشافعية في الجديد والحنابلة ٢/ ٥٩٩
- الاغتسال، استحبابه لمن غسل ميتاً ٢/ ٤٠٨
- اكتساب الميت حقوقاً بعد موته ١٠/ ٦١
- اكتساب الميت ملكية جديدة عند الحنفية ١٠/ ٦١
- الأكل من الأضحية على الميت، حكمه ٣/ ٦٣١
- التزام الميت بديون جديدة عند الحنفية ١٠/ ٦١
- انتفاعه بالدعاء والاستغفار ٢/ ٤٨٣
- انتفاعه بالصدقة ٢/ ٤٨٣
- انتفاعه بثواب عمل غيره كصلاة قضاء عنه أو قراءة قرآن، حكمه عند متقدمي الشافعية ٢/ ٤٨٥
- انتفاعه بسائر القرب من صوم ودعاء واستغفار عند ابن قدامة ٢/ ٤٨٤
- انشغال ذمة الميت بديون جديدة ١٠/ ٦١
- الانفاق على البدع التي استحدثها الناس في تجهيز الميت وإقامة المآتم من التركة، حكمه ٩/ ٢٧٠
- أنواع الديون التي قد تكون على الميت ٩/ ٢٧٢
- إهداؤه ثواب الأعمال، حكمه ٣/ ١٠٤
- البكاء على الميت قبل الدفن وبعده جوازه، وصفته التي يجوز بها ٢/ ٤٧٩
- تجريده من ثيابه أثناء غسله مندوب لأنه أمكن للتطهير عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٤٠٨
- ترتيب من هو أولى بغسله ٢/ ٤٠٥
- ترتيب الموتى في حال جمعهم في قبر واحد، كيفيته ٢/ ٤٦٨
- التركة، بقاؤها على ملك الميت حتى سداد الدَّين عند المالكية ١٠/ ٣٥٤
- تسريح شعر الميت والأخذ من ظفره وشعره حكمه ٢/ ٤١٣
- التصدق عنه بالأعمال البدنية، حكمه ٣/ ٧١
- التصدق عنه، حكمه ٣/ ٧١
- تطييب الميت بعد غسله ندبه ٢/ ٤١٥
- تطييبه بعد غسله سواء فيه المحرم بالحج أو العمرة وغيره ويغطى رأسه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤١١
- تعجيل تجهيز الميت ودفنه أفضليته ٢/ ٤٥٧
- تغسيل صبية وصبي لم يشتهيا للرجل والمرأة جوازه بالاتفاق ٢/ ٤٠٥
- تقديم أداء ديون الصحة عن الميت على ديون مرضه التي لزمته عن طريق الإقرار ٩/ ٢٧٢
- تقديم أداء ديون الميت التي لزمته في ذمته حال الصحة على دين المرض ٩/ ٢٧٢
- تقديم غسل القريبات للمرأة الميتة على زوجها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٠٦

- تقديم نفقات تجهيزه على الديون عند الحنابلة ٩/ ٢٧١
- تقديم وفاء دين الميت على تنفيذ الوصية ٩/ ٢٧١
- تكفين الرجل بالحرير حرمته عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤١٦
- تكفين المرأة بالحرير جوازه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤١٦
- تكفين الميت في ملبوس مثله في الجمع والأعياد مالم يوص بدونه ندبه عند المالكية ٢/ ٤١٦
- تكفين الميت في ملبوس مثله في الجمع والأعياد مالم يوص بدونه وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٤١٦
- تكفين الميت ودفنه وجوبه عند الشافعية ٢/ ٤٠٩
- تكفينه من مال الزكاة حكمه ٢/ ٧٨٤
- تلقينه بعد الدفن
  حكمه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٧٢
  حكمه وكيفيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٧٢
- تلقينه، ترجيح عدم سنيته ٢/ ٤٧٢
- تنفيذ وصايا الميت من ثلث المال الباقي من التركة بعد أداء الحقوق ٩/ ٢٧٤
- توسيد رأس الميت بلبنة أو حجر، استحبابه عند الشافعية ٢/ ٤٦٩
- التيمم، قيامه مقام غسل الميت عند تعذر وجود الماء أو استعماله ٢/ ٤٠٤
- ثواب قراءة القرآن، وصولها للميت حكمها عند متأخري الشافعية ٢/ ٤٨٥
- جمع أكثر من ميت في قبر واحد، حكمه ٢/ ٤٦٧
- حالته أثناء غسله ووضعه المفضل والمستحب ٢/ ٤٠٨
- الحامل الميتة، شق بطنها إذا كان فيه جنين حي يضطرب، حكمه ٢/ ٤٦٥
- حثو التراب لكل من حضر في القبر من قبل رأس الميت، سنيته ٢/ ٤٦٠
- الحج عن الميت من تركة لا تفي بالحج من بلده، حكمه ٣/ ١١٥
- الحقوق المتعلقة بالتركة
  تجهيز الميت وتكفينه ٩/ ٢٧٠
  قضاء ديون الميت ٩/ ٢٧١
- حقوقه على ذويه وإخوانه ٢/ ٤٠٣
- حمله إلى غير بلده لغير حاجة، كراهته عند الحنابلة ٢/ ٤٤٨
- الدعاء، الزيادة منه بما يناسب الحال عند دفن الميت، سنيته ٢/ ٤٧١
- الدعاء للميت بعد قراءة القرآن عند زيارة المقابر ٢/ ٤٧٧
- الدعاء له، حكمه ٣/ ٧١
- دفن من مات في سفينة في البحر، حكمه ٢/ ٤٧٠
- دفن ميت آخر في القبر في حال أن الأول بلي وصار تراباً، جوازه ٢/ ٤٦٧
- دفنه
  حكمه ٢/ ٤٤٧، ٢/ ٤٥٧
  كيفيته عند المالكية ٢/ ٤٦٩
- دفنه غير متوجه إلى القبلة، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٤٤٢
- دفنه في مكان صرعه أو موته، سنيته عند الحنابلة ٢/ ٤٤٨
- دين الميت الواجب الوفاء، عند الحنفية ٩/ ٢٧٢
- الذمية الميتة، دفنها وهي حامل من مسلم في مقابر المسلمين، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٧٠
- الرجل، موته بين نساء فقط يممته محرم أو يممته الأجنبية بخرقة أو حائل عند غير المالكية ٢/ ٤٠٦
- الرجل الميت، تقديم الأفقه على الأسن من العصبات في غسله ٢/ ٤٠٥
- رمي الميت في البحر إن مات في سفينة في البحر وهي بعيدة عن البر، كيفيته عند الشافعية ٢/ ٤٧٠
- ستر العورة لأحد الزوجين الميتين ندبه عند غسل أحدهما الآخر ٢/ ٤١٤
- ستر عورة الميت أثناء الغسل وجوبه إلا لمن له دون سبع سنين عند الحنابلة ٢/ ٤٠٨
- شق جوفه إذا بلع جوهرة له ومات، حكمه عند أحمد وابن حبيب المالكي وفي وجه آخر للشافعية ٢/ ٤٦٥
- شق جوفه إذا بلع جوهرة له ومات، حكمه عند الحنفية وسحنون المالكي والشافعية في الأصح ٢/ ٤٦٥
- صلاة الجنازة على الميت، اشتراط عدم كونه شهيداً للصلاة عليه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٤٠
- صلاة الجنازة على الميت، اشتراط كون جسده أو أكثره موجوداً لفرضية الصلاة عليه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٤٠
- صلاة الجنازة على الميت، اشتراط كونه حاضراً عند المالكية ٢/ ٤٤٠
- صلاة الجنازة على الميت، اشتراط كونه مسلماً ٢/ ٤٤٠
- صلاة الجنازة على الميت، اشتراط كونه معلوم الحياة قبل الصلاة عليه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤٤١
- صلاة الجنازة على الميت، شروطه لفرضية الصلاة عليه ٢/ ٤٤٠

- صلاة الجنازة على الميت، طهارته اشتراطها لجواز الصلاة عليه ٢/ ٤٤٠
- صلاة الجنازة على الميت المحمول جوازها عليه عند الشافعية والمالكية ٢/ ٤٤٠
- صلاة الجنازة على الميت، وضعه أمام المصلي ندبه عند المالكية ٢/ ٤٤٠
- صوم الولي عن الميت إذا مات وعليه صوم النذر، صحته عند ابن عباس والليث وأبي عبيدة وأبي ثور ٢/ ٥٩٩
- صوم الولي عن الميت إن مات وعليه صوم، حكمه عند أصحاب الحديث وجماعة من محدثي الشافعية وأبي ثور والأوزاعي والظاهرية ٢/ ٥٩٨
- صوم الولي عن الميت قضاء، حكمه ٢/ ٥٩٨
- الضرورة التي يجوز فيها جمع أكثر من ميت في قبر واحد ٢/ ٤٦٨
- ضيافة أهل الميت وصنع الطعام لهم حكمه ٢/ ٤٨٣
- الطيب، عدم وضعه للميت المحرم عند الحنابلة ٢/ ٤٢٠
- عدم تغطية وجه ورجلي الرجل الميت المحرم في الكفن عند الحنابلة ٢/ ٤٢٠
- عدم تكفين المرأة بالحرير عند الحنابلة ٢/ ٤١٦
- عدم حضور غير مساعد لغاسل الميت أثناء غسله ندبه ٢/ ٤١٥
- عدم وضع الطيب للميت بعد غسله إن كان محرماً بحج أو عمرة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤١٢
- عذابه ببكاء أهله ونوحهم عليه إن وصى هو بذلك ٢/ ٤٧٩
- عصر بطن الميت حال غسله برفق ندبه ٢/ ٤١٤
- غاسل الميت
  استحباب ذكره ما يرى من أمارات الخير على الميت ٢/ ٤٠٧
  استعمال الخرقة لغسل عورة الميت وجوبه وندب استعمالها لغسل ساتر جسده ٢/ ٤٠٧
  جواز كونه صبياً مميزاً مع الكراهة عند الحنابلة ٢/ ٤٠٥
  شروطه عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٤٠٦
  شروطه عند الحنابلة ٢/ ٤٠٦
  صفته ٢/ ٤٠٤
  عدم جواز نظره إلى عورة ميت ابن سبع سنين فأكثر ٢/ ٤٠٧
  ما يستحب فيه ٢/ ٤٠٦
  يوضىء الميت دون مضمضة واستنشاق عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٤١١
  يوضىء الميت غير الصغير كالحي بالاتفاق ٢/ ٤١٠
  يوضىء الميت مع المضمضة والاستنشاق إن كان الميت جنباً أو حائضاً أو نفساء بالاتفاق ٢/ ٤١١
  يوضىء الميت مع المضمضة والاستنشاق قليلاً عند المالكية والشافعية ٢/ ٤١١
- الغريق، تأخير دفنه مخافة بقاء حياته، استحبابه عند المالكية ٢/ ٤٥٧
- غسل أسنانه وأنفه بخرقة نظيفة ندبه ٢/ ٤١٤
- غسل الرجل لزوجته الميتة ومسها، عدم جوازه لانقطاع النكاح عند الحنفية ٢/ ٤٠٤
- غسل الرجل الميت أولى الناس بهم العصبات من النسب ٢/ ٤٠٥
- غسل الرجل الميت والمرأة الميتة والكافر الرجل أولى من المسلمة لتغسيل الرجل عند الجمهور ٢/ ٤٠٤
- غسل المرأة الذمية لزوجها الميت، عدم جوازه عند الحنابلة ٢/ ٤٠٤
- غسل المرأة لزوجها الميت وإن انقطعت الرابطة الزوجية، جوازه عند الشافعية ٢/ ٤٠٤
- غسل المرأة لزوجها الميت ولو كانت معتدة من طلاق رجعي أو كانت ذمية بشرط بقاء الزوجية إلى وقت الغسل، جوازه عند الحنفية ٢/ ٤٠٤
- غسل المرأة الميتة ترتيب أولى الناس به ٢/ ٤٠٥
- غسل المرأة الميتة، تقديم المرأة الأجنبية على الزوج فيه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٠٦
- غسل الميت غرقاً بتحريكه بالماء بنية الغسل ثلاثاً، وجوبه عند الجمهور ٢/ ٤٠٦
- غسل الميت غير المسلم جوازه ودليله عند الشافعية ٢/ ٤٠٩
- غسل الميت غير المسلم حرمته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٤٠٩
- غسل الميت في قميص وعدم تجريده، ندبه ٢/ ٤٠٩
- غسل الميت، ندب التيامن فيه ٢/ ٤١٥
- غسله
  استحباب غض البصر من الغاسل وممن حضر الغسل وستر ما يراه من عيوب ٢/ ٤٠٦
  اشتراطه بالماء الطهور ٢/ ٤١١
  الاغتسال لغسله ١/ ٤٦٥
  أولى الناس به ٢/ ٤٠٥
  بالماء البارد الخالص عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤١٢
  البدء فيه بالوضوء ٢/ ٤١١

Online-pdf.com

تقديم المرأة المحرم عن المرأة الأجنبية فيه عند المالكية ٢/ ٤٠٥
تقديم وصي الميت إن كان عدلاً على العصبات فيه عند الحنابلة ودليله ٢/ ٤٠٥
حكمه ٢/ ٤٠٤
حكمه في نقض الوضوء ١/ ٣٧٤
خضب لحية رجل ورأس امرأة بالحناء استحبابه عند الحنابلة ٢/ ٤١٥
شروط إيجابه ٢/ ٤٠٩
كيفيته ٢/ ٤١١
مندوباته ٢/ ٤١٤
ندب إيتاره ٢/ ٤١٤
ندب كثرة الماء حال غسل مخرجي الميت لإزالة النجاسة ٢/ ٤١٤
ندب الوضوء في أوله ٢/ ٤١٤
الواجب فيه مرة واحدة ويندب تكرارها ثلاثاً ٢/ ٤١١
الوضوء له حكمه عند الحنفية ١/ ٣١٣
يسخن الماء إن تيسر عند الحنفية ٢/ ٤١٢
• قراء يس على الميت حكمها ١/ ٤٠٤
• قراءة القرآن
وصول ثوابها إلى الميت عند الحنفية والحنابلة ومتأخري الشافعية والمالكية ٢/ ٤٨٤
وصول ثوابها إلى الميت عند متأخري الشافعية والحنابلة والمالكية والحنفية ٢/ ٤٨٥
• قراءة القرآن على الميت بعد موته وعلى قبره حكمها عند المالكية ٢/ ٤٨٤
• قراءة القرآن للميت عند القبر، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٤٨٤
• قراءة القرآن للميت عند المتأخرين ٢/ ٤٠٠
• قراءة القراءة عنه، حكمه ٣/ ٧١
• قضاء دين ميت فقير من الزكاة حكمه ٢/ ٨٠٣
• قضاء ديونه من التركة، حكمه ٩/ ٢٧١
• القيام بالعبادات البدنية نيابة عنه وانتفاعه بها ٢/ ٤٨٤
• كسر عظامه أو تحويلها ولو كان الميت ذمياً، عدم جوازه عند الحنفية ٢/ ٤٦٦
• الكفالة بعد الموت للميت للمفلس صحتها ١٠/ ٦٢
• كفالة دين على ميت مفلس، حكمها عند الحنفية ١٠/ ٦٢
• الكفن، اشتراط كونه طاهراً وساتراً ٢/ ٤١٦
• لف خرقة كثيفة على يد غاسل الميت ندبه ٢/ ٤١٤
• ما يستحب فعله له من طيب وتليين مفاصله ونحوه ٢/ ٤٠١
• ما يسن في وضعيته في القبر ٢/ ٤٥٩
• ما يسن قوله عند وضعه في القبر ٢/ ٤٥٩
• ما يقرأ عند الميت ١/ ٤٠٤
• ما يقوله المعزي لكافر بميت مسلم ٢/ ٤٧٨
• المرأة
غسلها للمرأة الميتة الأجنبية أولى من غسل الزوج لزوجته خروجاً من الخلاف ٢/ ٤٠٤
موتها بين رجال فقط ييممها محرم و إلا يممها الأجنبي بخرقة أو حائل عند غير المالكية ٢/ ٤٠٦
• المرأة البائنة كالأجنبية والمطلقة الرجعية كالزوجة في حكم الغسل لزوجها الميت عند الجمهور غير الشافعية والحنفية ٢/ ٤٠٤
• المرأة الميتة، ندب ضفر شعرها بالاتفاق ٢/ ٤١٣
• المسارعة في تجهيزه استحبابه ودليله ٢/ ٤٠٢
• معرفته لأحوال أهله وأصحابه في الدنيا ٢/ ٤٧٤
• من مات في سفينة في البحر وهي بعيدة عن البر كيفية رميه في البحر عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٤٧٠
• من مات وعليه زكاة أمواله، حكمه ٢/ ٨٠٢
• المولود الميت والسقط، عدم الصلاة عليهما ولا غسلهما إلا إذا كانا معلوما الحياة ٢/ ٤٠٩
• الميت بالرجم، حكمه عند الجمهور ٥/ ٨١٣
• الميت الكافر
ما يقوله المعزي للمسلم بميت كافر ٢/ ٤٧٨
النهي عن الدعاء والاستغفار له في التعزية ٢/ ٤٧٨
• الميتة
غسلها إذا وطئت حكمه عند الحنابلة ١/ ٤٤٦
ميتة ما لا دم له حكمها عند المالكية ١/ ٢٥٤
وطؤها، حكمه ٥/ ٧٨٧
وطؤها، الغسل له عند الحنفية ١/ ٤٤٢، ١/ ٤٤٤
وطؤها الغسل له عند غير الحنفية ١/ ٤٤٥
• نبش قبره إن دفن قبل الصلاة عليه، حكمه عند المالكية والحنابلة ٢/ ٤٦٤
• نبش قبره، إن دفن لغير القبلة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٤٦٤
• نبش قبره إن دفن من غير غسل أو إلى غير اتجاه القبلة إن لم يخش الفساد عليه جوازه عند الشافعية ٢/ ٤٤٣
• نبش قبره بعد الدفن للتكفين، حكمه عند الشافعية ٢/ ٤٦٦
• نبش قبره وإن طال الزمن، عدم جوازه ٢/ ٤٦٦
• نبش قبره وغسله إن دفن قبل الغسل ١/ ٥٢٢، ٢/ ٤٠٤
• ندب إمالة رأس الميت أثناء غسل فمه وأنفه ٢/ ٤١٥

• الندب على الميت إن أوصى الميت بذلك أو كان كافراً، حرمته ٢/ ٤٨٠
• نظر أحد الزوجين إلى غسل الآخر حال الموت جوازه غير العورة ٢/ ٤٠٤
• النظر إلى الميت عند غسله ولو من غاسل، كراهته لغير ضرورة ٢/ ٤١٤
• نقل العضو من ميت ٩/ ٥٠٧
• نقل عضو من ميت إلى حي، حكمه ٩/ ٥٠٧
• نقله بعد الدفن، حكمه ٢/ ٤٦٦
• نقله قبل دفنه إلى بلد آخر، حرمته عند الشافعية ٢/ ٤٤٩
• نقله من بلد إلى آخر إن لم يدفن، جوازه عند الحنفية والمالكية ٢/ ٤٤٨
• النيابة عنه في الحج إذا مات وقد استطاع الحج ولم يحج عند الشافعية ٣/ ١٠٧
• الهبة لميت، عدم صحتها ١٠/ ٦٢
• وجوب الصلاة عليه إن وجد أكثره عند المالكية والحنفية ٢/ ٤٠٤
• وجوب غسل الميت إن وجد أكثره عند المالكية والحنفية ٢/ ٤٠٤
• وجوب غسله والصلاة عليه وإن لم يوجد إلا بعضه ولو قليلاً عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٠٤، ٢/ ٤١٠
• الوصية للميت
صحتها عند المالكية ١٠/ ٦١
عدم صحتها عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ٦١
• وصية الميت بإسقاط الكفن عدم تنفيذها ٢/ ٤١٦
• وضع فرش أو مخدة تحت الميت، كراهته بالاتفاق ٢/ ٤٦٩
• وضعه في القبر مستقبل القبلة، ندبه عند المالكية والحنفية ٢/ ٤٥٩
• وضعه في القبر مستقبل القبلة، وجوبه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٥٩
• الوقوف على القبر بعد الدفن بساعة للدعاء للميت، استحبابه ٢/ ٤٧٠
• يغسل الميت بماء حار إن احتيج لذلك عند الحنابلة وإلا يكره ٢/ ٤١٢
• انظر أيضاً: الموت.

■ **الميتة**
• أجزاؤها الصلبة والتي لادم فيها حكمها ١/ ٢٦٥
• أجزاؤها، طهارتها حكمها ١/ ٢٦٦
• استحالة دم الغزال مسكاً والميتة ملحاً والروث رماداً ١٢/ ٨٢٩
• الإكراه على أكل لحم الميتة، حكمه ٥/ ٢٧٢
• أكل المضطر من الميتة أو طعام الغير ١٠/ ٦١٠
• أكل المضطر من الميتة ما يسد به الرمق ١٠/ ٥٧٦
• أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر مكرهاً ١٠/ ٤٤٥
• الأنفحة المائعة واللبن المستخرج منها حكمها ١/ ٢٦٥
• أنواعها عند الشافعية ١/ ٢٦٤
• بيع الميتة
بطلانه ٤/ ١٢٥
بطلانه عند الحنفية ٤/ ٢٣٥
• بيع الميتة وعظمها وجلدها، بطلانه عند المالكية ٤/ ٢١٧
• بيع الميتة ولو لمضطر، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
• التداوي بالميتة للضرورة ١٠/ ٤٤٣
• تناول لحوم البشر عند الضرورة القصوى ١٠/ ٤٣٨
• تناول الميتة والدم والخمر والخنزير للضرورة ١٠/ ٥٥٨، ١٢/ ٢٢٦
• جلدها طهارته بالدبغ حكمه عند الشافعية والحنفية ١/ ٢٦٦
• جلدها طهارته بالدبغ حكمه عند المالكية والحنابلة ١/ ٢٦٦
• جلدها، طهارته حكمها ١/ ٢٦٦
• حد إتيان الميتة ٥/ ٨١٥
• الحيوان المائي الميت
حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٦٤
طهارته حكمها عند الحنفية ١/ ٢٦٤
• رهن الميتة، عدم صحته ٥/ ٩٩
• طهارة الخمر والجلد والميتة بالاستحالة عند الشافعية ١٢/ ٨٣٤
• عدم صحة رهن ما ليس بمال كالميتة والدم ١١/ ٨٣
• عدم مالية الميتة والدم ٥/ ٥٧٩
• ما يأكله المضطر إذا وجد طعاماً لغيره ٣/ ٥٢٠
• ما يفعله المحرم المضطر إن وجد صيداً حياً وميتة عند الجمهور ٣/ ٥٢١
• ميتة الحيوان الذي ليس له دم سائل، طهارتها حكمها عند الحنفية ١/ ٢٥٣
• ميتة الحيوان البحري طهارتها حكمها ١/ ٢٥٤
• ميتة الحيوان البحري طهارتها حكمها عند الشافعية ١/ ٢٥٦

obeikandl.com

• ميتة الحيوان البري طهارتها حكمها عند الشافعية ١/ ٢٥٦

■ **الميثاق**

• الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على الوفاء بالعهود والمواثيق ١٢/ ٧١٠
• احترام العهود والمواثيق في الإسلام ١٢/ ٧٠٥
• أهمية المعاهدات والمواثيق ومشروعيتها ١٢/ ٧٠٦
• تعريف العهد والميثاق والمعاهدة ١٢/ ٧٠٥
• العلاقات الدولية واحترام العهود والمواثيق في الإسلام ١٢/ ٦٩١

■ **الميراث**

• الأب
أحوال ميراثه ٩/ ٢٩٢
الأخوة والأخوات الأشقاء أو الأب، إجماعاً ٩/ ٢٩٦
• إبطال التصرفات غير الشرعية في الإرث قضاء ٤/ ٣١
• اتفاق الشافعية مع الحنابلة في حكم وراثة الشفعة ٥/ ٧٠٥
• الإجارة، وراثتها في القانون ١٠/ ٢٦٥
• اجتماع الجد مع الأخوة ١/ ١٠٨
• أحوال الأخ لأم والأخت لأم (أولاد الأخياف) ٩/ ٣٠٥
• أحوال أولاد الأم في القانون المصري والسوري كما نص فيهما على المسألة المشتركة ٩/ ٣٠٦
• أحوال الجد مع الأخوة إذا كان معهم صاحب فرض، عند زيد بن ثابت ٩/ ٣٠١
• أحوال الجد مع الأخوة إذا لم يكن معهم صاحب فرض، عند زيد بن ثابت ٩/ ٣٠١
• أحوال الجد مع الأخوة باعتبار أهل الفرض معهم وجوداً وعدماً، عند زيد بن ثابت ٩/ ٣٠١
• أحوال ميراث الجد كالأب في القانون المصري والسوري ٩/ ٢٩٥
• أحوال النساء ٩/ ٣٠٧
• الأخت لأب لا تسقط بالجد العصبي، عند الجمهور غير أبي حنيفة ٩/ ٣١٨
• الأخت لأم، أحوالها في الميراث ٩/ ٣١٩
• اختصار السهام في المناسخات، كيفيته ٩/ ٤٢٥
• اختصار مسائل المناسخات، كيفيته ٩/ ٤٢٥
• الاختلاف في صفة القتل المانع من الإرث ٦/ ٢٩٤
• الأخوات الشقيقات أحوالهن، في القانون المصري والسوري ٩/ ٣١٦
• الأخوات الشقيقات (أولاد الأعيان)، أحوالهن ٩/ ٣١٤، ٩/ ٣٣١
• الأخوات لأب أحوالهن في القانون السوري والمصري ٩/ ٣١٨
• الأخوات لأب (أولاد العلات) أحوالهن ٩/ ٣١٧، ٩/ ٣٣١
• الأخوة لأم
متى يحجبون ٩/ ٣٠٥
متى يرثون الثلث ٩/ ٣٠٥
• الإدلاء، تعريفه ٩/ ٢٤٦
• إذا أنفقت المرأة على نفسها من مال زوجها ثم بان بأنه قد مات قبل إنفاقها حسب ما أنفقته من ميراثها اتفاقاً ٨/ ٧٦٨
• إرث الأب، أحواله ٩/ ٢٩٢
• إرث الأب إذا قتل ابنه عمداً، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٦٠
• الإرث بسبب الإقرار بنسب الغير، حكمه ٩/ ٣٩٧
• الإرث بقرابة الرحم، تعريفه عند الحنفية والحنابلة ٩/ ٢٧٨
• الإرث بين غير المسلمين، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٩/ ٤٠٠
• إرث الجنين الذي انفصل عن أمه ميتاً بجناية عليها، حكمه عند الجمهور غير أبي حنيفة ٩/ ٢٥٢
• إرث الجنين الذي انفصل عن أمه ميتاً بجناية عليها، حكمه في القانون المصري ٩/ ٢٥٣
• إرث الجنين الذي يولد ميتاً بجناية على أمه، حكمه عند أبي حنيفة ٩/ ٢٥٣
• إرث الزوجة المطلقة بائناً، حكمه في القانون المصري ٩/ ٢٥١
• إرث الزوجة المطلقة رجعياً إذا مات الزوج وهي في العدة، حكمه في القانون السوري ٩/ ٢٥١
• إرث الزوجة المطلقة طلاقاً بائناً في مرض الموت، حكمه في القانون السوري ٩/ ٢٥١
• إرث الزوجة المطلقة طلاقاً رجعياً إذا مات الزوج وهي في العدة، حكمه في القانون المصري ٤/ ٢٥٠
• إرث العصبة، حكمه ٩/ ٣٢٧
• الإرث في عدة الطلاق، حكمه ٨/ ١٠٧
• الإرث في المسألة الأكدرية عند زيد بن ثابت ٩/ ٣٠٠
• إرث كل واحد من الزوجين دية القتل الخطأ، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٦١

obeikandl.com

- إرث اللقيط لمن التقطه، عند ابن تيمية وفي رواية أحمد ٩/ ٤٢٢
- الإرث للحمل، حكمه ٩/ ٣٨
- إرث المرتد، حكمه ٩/ ٤٠٠
- إرث المرتدة، حكمه عند أبي حنيفة ٩/ ٤٠٠
- إرث المطلقة طلاق الفرار، وقته ٨/ ٤٣٣
- الإرث مع اختلاف الدين، إسلاماً وكفراً، حكمه عند الجمهور ٩/ ٤٠٠
- إرث المفقود من غيره، حكمه ٩/ ٤١٢
- إرث المفقود وتوريثه، حكمه في القانون المصري والسوري ٩/ ٤١٣
- إرث المقر له بنسب محمول على الغير وشروطه، في القانون السوري والمصري ٩/ ٣٩٨
- الإرث من المرتد، حكمه ٩/ ٢٦٣
- أركانه: مورث ووارث وموروث ٩/ ٢٤٧
- أسباب الإرث في القانون السوري ٩/ ٢٥١
- أسباب الإرث في القانون المصري ٤/ ٢٥٠
- أسبابه ٩/ ٢٤٨
  - الزوجية ٩/ ٢٤٨
  - القرابة ٩/ ٢٤٨
  - الولاء ٤/ ٢٤٩
- استحقاق المرأة للقصاص إن كانت وارثة المقتول عند المالكية ٦/ ٢٦١
- إسلام الزوجة بقصد الإرث من زوجها، حكمه ١٠/ ٤٢
- أصحاب الفروض
  - أحوالهم ٩/ ٢٩١
  - تعريفهم ٩/ ٢٨٧
- أصحاب الفروض من النساء من هم ٩/ ٣٠٧
- أصحاب الفروض من هم؟ ٩/ ٢٧٩
- اعتبار الإرث عامل تفتيت الثروة ٤/ ٥٦
- اعتبار القصاص حقاً للورثة عند أبي حنيفة ومالك ٦/ ٢٦٤
- اعتباره حقاً جبرياً في الإسلام ٤/ ٣٠
- أفراد حجب النقصان من الورثة ٩/ ٣٤٣
- الإقرار بالنسب على الغير أثره في الميراث ٦/ ٥٥٦
- إقرار مريض الموت بالدَّين لحرمان الورثة أو الدائنين، حرمته ١٠/ ٤١
- إقرار مريض الموت بمال لوارث، حكمه ٦/ ٥٤٩
- إقرار المورث بدين لوارث لتفضيله ١٠/ ١٨٩
- أقسام الورثة ٩/ ٢٩١
- الأم
  - أحوالها في الإرث ٩/ ٣١٩
  - أحوالها في الإرث في القانون السوري والمصري ٩/ ٢٨٩، ٩/ ٣٢١
- امتناع وراثة الحقوق عند الحنفية ١٠/ ٢٥٥
- أمثلة عامة على مسائل الإرث مع حلها وتعليلها ٩/ ٣٢٣
- أمثلة على كيفية توريث المفقود ٩/ ٤١٣
- أمثلة على مسائل الحجب في الإرث ٩/ ٣٤٦
- إن لم يكن لتركة الميت مستحق بإرث أو وصية، توضع في بيت المال بالاتفاق ٩/ ٣٩٩
- انتقال خيار الشرط إلى الورثة عند المالكية والشافعية ١٠/ ٢٤٩
- أنواع الحجب بالشخص ٩/ ٣٤٣
- أنواع العصبة بالنفس وطريقة الترجيح وأحوال الجد مع الأخوة، في القانون المصري والسوري ٩/ ٣٣٢
- أنواع الوارثين: الإرث بالفرض والإرث بالتعصيب ٩/ ٢٧٧
- أولاد الأم ذكورهم وإناثهم في القسمة والاستحقاق سواء ٩/ ٣٠٦
- أولاد الأم للواحد منهم السدس وللأكثر الثلث ٩/ ٣٠٦
- أولاد الأم يرثون مع الأم التي أدلوا بها ٩/ ٣٠٦
- البنت
  - أحوال إرثها في القانون المصري والسوري ٩/ ٣٠٩
  - أحوالها إرثها ٩/ ٣٠٩
  - متى تصير عصبة بالغير؟ ٩/ ٣٣١
- بنت الابن
  - أحوال إرثها ٩/ ٣١٠
  - أحوالها في القانون المصري والسوري ٩/ ٣١١
  - متى تصير عصبة بالغير؟ ٩/ ٣٣١
- التخارج
  - تعريفه ٩/ ٤٣٠
  - حكمه ٩/ ٤٣٠
  - كيفية قسمة التركة، عند التخارج ٩/ ٤٣١
- ترتب الإرث الشرعي على ثبوت النسب بالإقرار ٨/ ٦٥٤
- ترتيب المذاهب في التشدد في جعل القتل مانعاً في الإرث ٦/ ٢٩٥
- ترتيب الورثة في القانون المصري ٩/ ٢٨٠
- الترجيح بالجهة بين أفراد العصبة بالنفس في الإرث ٩/ ٣٢٩

- الترجيح بقرب الدرجة إلى الميت في الميراث بالعصوبة إذا اتحدت الجهة ٩/ ٣٢٩
- الترجيح بقوة القرابة من المتوفى إذا اتحدت الدرجة في الميراث بالعصوبة ٩/ ٣٣٠
- ترجيح القول بوراثة الحقوق ١٠/ ٢٦٢
- تصحيح مسائل الإرث، كيفيته ٩/ ٣٦٣
- تصحيح مسائل الحمل ٩/ ٤٠٦
- تصحيح مسائل الفرائض، كيفيته ٩/ ٣٦١
- تصرف الوارث بالتركة إذا تعلق بها حق بعد وفاة المورث بسبب سابق منه، حكمه ٥/ ١٣٠
- تصرف الوارث بالتركة إن طرأ دين عليها، حكمه ٥/ ٣٥٥
- تصرف الوارث بالتركة المديونة، حكمه عند الشافعية ٥/ ١٣٠
- تصرف الورثة بالتركة المديونة، حكمه ٥/ ٣٥٦
- تعارض الدعويين في دعوى الملك بسبب الإرث ٦/ ٤٥٨
- تعريفه ٦/ ٢٨٠، ٩/ ٢٤١، ١٠/ ٨١
- تفتيت الثروة عن طريقه ٤/ ٣١
- تفضيل بعض الورثة، حرمته ٤/ ٣٠
- تقديم الإرث بالفرض على الإرث بالتعصيب ٩/ ٢٧٧
- تقديم تنفيذ الوصية على الإرث ٩/ ٢٧٤
- تقديم الورثة من جهة البنوة على الذين من جهة الأبوة والأبوة مقدمة على الأخوة والأخوة مقدمة على جهة العمومة في الميراث بالعصبية ٩/ ٣٣٠
- تقسيم التركة إن وجد بين الورثة حمل غير محجوب ومعه ورثة آخرون، حكمه ٩/ ٤٠٥
- تقسيم مال المرتد بين ورثته ٤/ ٦٦٤
- تملك الورثة للتركة المديونة، حكمه عند الحنفية ٥/ ١٣٠
- تنظيم الإرث لمصلحة الناس ١٠/ ٣٨٥
- التوارث بين الغرقى والهدمى والحرقى من جهل تاريخ وفاتهم ٩/ ٤١٩
- التوارث بين غير المسلمين بسبب الزواج إن كان من النوع الثاني الذي لا يقرون عليه بعد الإسلام، حكمه ٩/ ٤٠١
- التوارث بين غير المسلمين بسبب الزواج إن كان من النوع الثاني الذي يقرون عليه بعد الإسلام، حكمه ٩/ ٤٠١
- التوارث بين الكفار بعضهم من بعض، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٩/ ٢٦٣
- التوارث بين ولد الزنا وأبيه وقرابة أبيه، حكمه ٩/ ٤٢٠
- التوارث بين ولد الزنا وبين أمه وقرابتها وبينه وبين أبيه الزاني وقرابته، حكمه عند الشيعة الإمامية ٩/ ٤٢١
- التوارث بين ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقرابتها، حكمه في القانون المصري و السوري ٩/ ٤٢١
- التوارث بين ولد اللعان وأبيه وقرابة أبيه، حكمه ٩/ ٤٢٠
- التوارث بين ولد اللعان وبين أمه، حكمه عند الشيعة الإمامية ٩/ ٤٢١
- التوارث حق ثابت للزوجين ١٣/ ٦٣١
- توارث الزوجين في عدة الطلاق الرجعي ٨/ ٤٤٢
- توارث الزوجين في العدة من طلاق بائن أو ثلاث في حال الصحة، حكمه ٨/ ٦٢٨
- توارث الزوجين في العدة من طلاق بائن أو ثلاث في حال المرض، حكمه ٨/ ٦٢٨
- توارث الزوجين من دية القتل الخطأ، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٦١
- توارث غير المسلمين بعضهم من بعض، في القانون ٩/ ٢٦٣
- التوارث في النكاح الباطل، حكمه ٩/ ٢٤٩
- التوارث في النكاح الفاسد، حكمه ٩/ ٢٤٩
- التوارث في نكاح المتعة، حكمه ٩/ ٢٤٩
- توريث الأخوة مع الجد، عند الجمهور غير أبي حنيفة وهو مذهب علي وابن مسعود وزيد بن ثابت ٩/ ٢٩٧
- توريث باقي الورثة غير الحمل، عند وجوده بين الورثة، كيفيته ٩/ ٤٠٦
- توريث الحمل
  - شروطه عند الجمهور غير المالكية ٩/ ٤٠١
  - كيفيته ٩/ ٤٠٦
- توريث ذوي الأرحام، حكمه في القانون المصري والسوري ٩/ ٣٧٧
- توريث ذوي الرحام، حكمه ٩/ ٣٧٥
- توريث زوجة المريض إن طلقها بائناً عند الحنفية والقانون ١٠/ ١٣٦
- توريث زوجة المريض مرض الموت المطلقة، رأي الحنابلة والمالكية والشافعية فيه ١٠/ ١٣٧
- توريث مريض الموت من امرأته إن طلقها ثم ماتت في العدة، حكمه ٨/ ٤٣٢
- توريث المصحف من الصدقة الجارية ١٢/ ٨٥٣
- توريث المطلقة في عدة طلاق رجعي ٨/ ٤٣٢

- توريث المفقود إن كان هو معه ورثة آخرون، كيفيته ٩/ ٤١٣
- توريث المفقود إن كان هو الوارث الوحيد، كيفيته ٩/ ٤١٣
- توزيع الميراث في مسألة أخت المالكية أو شبه المالكية ٩/ ٣٣٨
- توزيع الميراث في المسألة الأكدرية أو الغراء ٩/ ٣٣٦
- توزيع الميراث في مسألة أم الأرامل ٩/ ٣٣٨
- توزيع الميراث في مسالة أم الفروخ أو الشريحية ٩/ ٣٣٧
- توزيع الميراث في مسألة الامتحان ٩/ ٣٣٩
- توزيع الميراث في المسألة الخرقاء ٩/ ٣٣٥
- توزيع الميراث في المسألة الحمزية ٩/ ٣٣٨
- توزيع الميراث في المسألة الدنيارية ٩/ ٣٣٩
- توزيع الميراث في مسألة الغراوين أو العمريتين ٩/ ٣٣٥
- توزيع الميراث في مسألة الفريضة المالكية ٩/ ٣٣٧
- توزيع الميراث في المسألة المروانية ٩/ ٣٣٨
- توزيع الميراث في مسألة المشرَّكة أو الحمارية ٩/ ٣٣٦
- توزيع الميراث في المسألة المنبرية ٩/ ٣٣٤
- توزيع الميراث في مسألة اليتيمتين ٩/ ٣٣٨
- توزيعه إذا استوى العصبات في الجهة والدرجة وقوة القرابة ٩/ ٣٣٠
- ثبوت الإرث بالإقرار بالنسب المحمول على الغير عند الحنفية دون غيرهم ٩/ ٢٨٣
- ثبوت التوارث بين الزوجين في العدة من طلاق رجعي ٨/ ٦٢٨
- ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا كان الطلاق البائن بعد الدخول الحقيقي ٨/ ٤٣٣
- ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا كان الطلاق بدون إذن الزوجة ٨/ ٤٣٤
- ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا كانت أهلاً للميراث من زوجها ٨/ ٤٣٤
- ثبوت النسب عند غير المسلمين ولو من الزواج الباطل وثبوت الإرث به ٩/ ٤٠١
- ثلث الباقي للأم مع الأب وأحد الزوجين ٩/ ٢٨٩
- الجد
  - طريقة توريثه مع وجود الأخوة، عند ابن مسعود ٩/ ٢٩٨
  - طريقة توريثه مع وجود الأخوة عند زيد بن ثابت ٩/ ٢٩٨
  - طريقة توريثه مع وجود الأخوة عند علي ﷺ ٩/ ٢٩٧
- الجد إن اجتمع مع الأخوة والأخوات لأم فلا خلاف في أنهم يسقطون بالجد العصبي ٩/ ٢٩٦
- الجد العصبي، أحوال إرثه ٩/ ٢٩٤
- الجد العصبي متى يرث بطريق التعصيب وحده ٩/ ٢٩٤
- الجد العصبي متى يرث بطريق الفرض والتعصيب فقط ٩/ ٢٩٥
- الجد العصبي متى يرث بطريق الفرض وحده ٩/ ٢٩٤
- الجد لا يحجب الأخوة والأخوات الأشقاء أو الأب، عند الجمهور غير أبي حنيفة ٩/ ٢٩٥
- الجد يحجب الأخوة والأخوات الأشقاء أو الأب، عند أبي حنيفة ٩/ ٢٩٦
- الجدات، أحوالهن، في القانون المصري والسوري ٩/ ٣٢٣
- الجدة، أحوالها في الإرث ٩/ ٣٢١
- الجدة الصحيحة تحجب بالأب ولا تحجب بالجد ٩/ ٢٩٥
- جهالة الوارث، حكمه في الميراث ٩/ ٢٥٥
- حالات الجد مع الأخوة، في القانون المصري ٩/ ٣٠٢
- حالتي إرث الزوج، في القانون المصري والسوري ٩/ ٣٠٥
- الحجب
  - أنواعه ٩/ ٣٤١، ٩/ ٣٤٣
  - تعريفه ٩/ ٣٤٠
  - حجب نقصان، وحجب حرمان ٩/ ٣٤١
- الحجب بالوصف في الإرث ٩/ ٣٤٣
- حجب الحرمان، تعريفه ٩/ ٣٤٣
- الحجب في الإرث، في القانون المصري والسوري ٩/ ٣٤٤
- حجب النقصان، تعريفه ٩/ ٣٤٣
- حجة أهل القرابة في توريث ذوي الأرحام كالعصبات ٩/ ٣٨٣
- الحرمان، تعريفه ٩/ ٣٤٠
- حرمان الجاني الضارب من وراثة الغرة في الجناية على الجنين ٦/ ٣٤١
- حرمان راكب الدابة إن قتلت إنساناً من الميراث عند الحنفية ٦/ ٣٥٣
- حرمان الضارب من وراثة دية الجنين ٦/ ٣٤٣
- حرمان القاتل من الميراث ٦/ ٢٤٥، ١٣/ ٣٧١
- حرمان القاتل من الميراث والوصية ١٠/ ٩٢٤

- حرمان وارث، حرمته ٤/ ٣٠
- الحساب ٩/ ٣٦٠
- حصر الإرث في إدلاء العتق دون مولى الموالاة، عند الجمهور غير الحنفية أخذاً برأي زيد بن ثابت ٩/ ٣٩٦
- حق الإرث، ثبوته بين الزوجين ٨/ ١٠٧
- حق الزوجة في الميراث ١٣/ ٥٨٦
- حق الورثة في إثبات صدور تصرف التبرع من مورثهم وهو في مرض الموت ١٠/ ٣٧٥
- حق الورثة في نقض تصرف المريض لوارث ١٠/ ١٣٨
- الحقوق المتعلقة بالتركة
- الحمل
أقل مدته ٩/ ٤٠٣
أقل مدته في القانون المصري والسوري ٩/ ٤٠٣
أكثر مدته ٩/ ٤٠٢
أكثر مدة الحمل التي يتم بها التوارث، عند الفقهاء ٩/ ٤٠٢
ثبوت حياته بولادته حياً، في القانون المصري والسوري ٩/ ٤٠٢
كيفية ثبوت حياته ٩/ ٤٠٢
كيفية معرفة حياته ٩/ ٤٠٢
نصيبه في التركة ٩/ ٤٠٥
نصيبه في التركة، في القانون المصري والسوري ٩/ ٤٠٥
- الحمل أكثر مدته في القانون المصري والسوري ٩/ ٤٠٣
- الحمل ميراثه ٩/ ٤٠١
- حياة الوارث، بعد موت المورث، اشتراطه لثبوت الميراث ٩/ ٢٥٣
- الخنثى، تعريفه ٩/ ٤١٦
- الخنثى غير المشكل، أحكامه ٩/ ٤١٦
- الخنثى المشكل
تعريفه ٩/ ٤١٧
ميراثه حكمه ٩/ ٤١٧
- خيار التعيين، وراثته عند مالك ٤/ ٣٥٦، ١٠/ ٢٦٢
- خيار الرؤية، امتناع وراثته عند الحنفية والحنابلة ١٠/ ٢٦٢
- خيار الرؤية، وراثته عند المالكية والشافعية ١٠/ ٢٥٥
- خيار الشرط، وراثته عند المالكية والشافعية ١٠/ ٢٥٥
- خيار العيب
وراثته ١٠/ ٢٥٥
وراثته عند مالك ٤/ ٣٥٦، ١٠/ ٢٦٢
- ذو الرحم، تعريفه ٩/ ٣٧٥
- ذوي الأرحام
أصنافهم في القانون المصري والسوري ٩/ ٣٧٨
أصنافهم وما يشمله كل صنف منهم ٩/ ٣٧٨
ترتيب أصنافهم في الإرث ٩/ ٣٨٠
طريقة أهل التنزيل في توريثهم ٩/ ٣٨١
طريقة أهل الرحم (مذهب التسوية، في توريثهم) ٩/ ٣٧٩
طريقة أهل القرابة في توريثهم ٩/ ٣٨٢
طريقة توريثهم، عند الحنابلة ٩/ ٣٨٢
قواعد توريثهم ٩/ ٣٨٠
- ذوي الأرحام توريثهم كالعصبات، في القانون السوري والمصري ٩/ ٣٨٢
- الرد على الزوجين إن لم يوجد عصبة نسبية أو أحد من ذوي الأرحام، في القانون المصري والسوري ٩/ ٢٨٤
- الرد في الإرث، حكمه ٩/ ٣٥٣
- الزنديق، ميراثه حكمه ٩/ ٢٦٤
- زوائد التركة المديونة، حكمها ٥/ ٣٥٦
- الزوج، أحواله في الإرث ٩/ ٣٠٤
- الزوجة، أحوالها في الإرث ٩/ ٣٠٧
- السبب في تقديم البنين على الأب في الإرث بالعصوبة ٩/ ٣٣٠
- سقوط إرث الأخت الشقيقة بالفرع الوارث المذكر وبالأب اتفاقاً وبالجد الصحيح، عند أبي حنيفة خلافاً للجمهور ٩/ ٣١٥
- شرط ثبوت الميراث للمطلقة طلاق الفرار ٨/ ٤٣٣
- شروط الإرث في ولاء الموالاة، عند الحنفية ٩/ ٣٩٧
- شروط إرث المقر له بنسب محمول على الغير، شروطه عند الحنفية ٩/ ٣٩٧
- شروط استحقاق المقر له من تركة المقر، في القانون المصري والسوري ٩/ ٢٨٣
- شروطه ٩/ ٢٥٢
- صورة الإرث في مولى الموالاة ٩/ ٣٩٥
- طرق ثبوت نسب المقر له، من المقر ثبوتاً لا يقبل الرجوع، عند الحنفية ٩/ ٢٨٣
- طريق معرفة الجدة الوارثة عند تعدد الجدات ٩/ ٣٢٢
- طريقة تقسيم التركة في حالة الرد ٩/ ٣٦١
- طريقة تقسيم التركة في حالة العول ٩/ ٣٦١
- طريقة توريث الوارثين في المذاهب ٩/ ٢٨٦
- الطريقة الحجازية في التوريث، أخذ بها الجمهور غير الحنفية وهي مأخوذة عن زيد بن ثابت ٩/ ٢٨٦
- الطريقة العراقية في التوريث، المأخوذة عن عبد الله بن مسعود أخذ بها الحنفية ٩/ ٢٨٦

• طلاق الفرار
ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا كان المرض مخوفاً ٨/ ٤٣٣
ثبوت ميراث المطلقة في مرض الموت إذا لم يصح الزوج من ذلك المرض ٨/ ٤٣٣
• طلاق مريض الموت زوجته حتى لا ترثه، حرمته ١٠/ ٤١
• العاصب لا يرث إلا بعد استيفاء أصحاب الفروض ٩/ ٣٠٧
• العبد، ميراثه حكمه عند المالكية ٩/ ٢٥٥
• عدد الوارثات المجمع على توريثهن من النساء ٩/ ٢٧٩
• عدد الوارثين المجمع على توريثهم من الرجال ٩/ ٢٧٨
• عدم توريث المرأة في طلاق الفرار، عند الشافعية ٨/ ٥٠٦
• عدم توريث مولى الموالاة، في القانون المصري والسوري ٩/ ٢٨٢
• عدم سقوط حق الوارث في الاعتراض على الوصية قبل موت الموصي ١٠/ ٢٥
• عدم سؤال الوارث عن جريمة المورث ١٠/ ٢٣
• عدم مسؤولية الورثة عن عبادات مورثهم ١٠/ ٢٣
• عدم وراثة الحقوق والمنافع عند الحنفية ١٠/ ٢٦، ١٠/ ٥٢، ١٠/ ٦٧، ١٠/ ٦٩
• عدم وراثة خيار الشرط والرؤية عند الحنفية والحنابلة ١٠/ ٢٤٩
• عدم وراثة مال المفقود ٥/ ٦٤٤
• العصبات
ترتيبهم عند الجمهور غير أبي حنيفة ٩/ ٣٣١
• العصبات ترتيبهم في القانون السوري والمصري أخذاً بمذهب الجمهور غير أبي حنيفة ٩/ ٣٢٦، ٩/ ٣٣١
• العصبة
أقسامها ٩/ ٣٢٧
تعريفها ٩/ ٢٤٦، ٩/ ٣٢٦
• العصبة بالغير، تعريفها ٩/ ٣٣١
• العصبة بالنفس، تعريفها ٩/ ٣٢٩
• العصبة السببية
مرتبتها ٩/ ٣٢٨
من هم ٩/ ٣٢٧
• العصبة مع الغير
تعريفها ٩/ ٣٣٢
حالاتها ٩/ ٣٣٢
• عصبة المعتق بالإرث، ترتيبهم ٩/ ٣٢٧
• العصبة النسبية
أنواعها ٩/ ٣٢٩
تعريفها ٩/ ٣٢٨
• العلم بجهة الميراث، اشتراطه لثبوت الميراث ٩/ ٢٥٣
• علمه
استمداده ٩/ ٢٤٢
تعريفه ٩/ ٢٤١
حسابه ٩/ ٢٤٤
العناصر التي يشتمل عليها ٩/ ٢٤١
فائدته ٩/ ٢٤٤
فضله ٩/ ٢٤٤
مبادؤه ٩/ ٢٤٢
مسائله ٩/ ٢٤٤
مصطلحاته ٩/ ٢٤٤
نسبته لسائر العلوم ٩/ ٢٤٤
واضعه ٩/ ٢٤٤
• العول، تعريفه ٩/ ٣٤٨
• العول في القانون المصري والسوري ٩/ ٣٥٢
• فرض الزوجة، في القانون السوري والمصري ٩/ ٣٠٨
• الفرق بين حق الدائنين وحق الورثة بالتركة عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٨
• الفرق بين موقف القانون السوري والمصري ورأي الحنفية في مراتب الورثة ٩/ ٢٨٤
• الفرقة من جهة الزوجة المريضة مرض الموت، حكمها ٨/ ٤٣٤
• قاعدة أهل القرابة في توريث ذوي الأرحام ٩/ ٣٨٣
• القتل الذي لا يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة لا يمنع الإرث، عند الحنفية ٩/ ٢٥٩
• القتل العمد العدوان دون الخطأ مانع من الإرث، عند المالكية ٩/ ٢٦١
• القتل المانع من الإرث، عند الحنابلة ٩/ ٢٦١
• القتل المانع من الإرث، عند الحنفية ٩/ ٢٥٩
• القتل المانع من الإرث، عند الشافعية ٩/ ٢٦٠
• القتل المانع من الإرث، عند المالكية ٩/ ٢٦٠
• القتل المباشر مع العدوان عمداً أو خطأ مانع من الإرث، عند أبي حنيفة ٩/ ٢٦١
• القتل المضمون بقصاص أو دية أو كفارة ولو من قاصر مانع للإرث، عند أحمد ٩/ ٢٦١
• قسم التركة عند وجود حمل بين الورثة، حكمه ٩/ ٤٠٤

obeikandl.com

- قسمة التركة إذا كان بين التركة وتصحيح المسائل تباين، كيفيته ٩/ ٣٧٠
- قسمة التركة إذا كان بين التركة وتصحيح المسائل توافق، كيفيته ٩/ ٣٧١
- قسمة التركة بطريقة الرد إلى الوفق ٩/ ٣٧٣
- قسمة التركة بطريقة الضرب ٩/ ٣٧٢
- قسمة التركة بطريقة القسمة ٩/ ٣٧٢
- قسمة التركة بطريقة النسبة ٩/ ٣٧٢
- قسمة التركة بين الورثة أو الغرماء (الدائنين) ٩/ ٣٧٠
- القضاء به عند تعارض الدعويين مع تعارض البينتين ٦/ ٤٥٩
- قواعد توريث ذوي الأرحام من الصنف الثالث على طريقة أهل القرابة ٩/ ٣٨٩
- قواعد توريث الصنف الأول من ذوي الأرحام على طريقة أهل القرابة ٩/ ٣٨٤
- قواعد توريث الصنف الثاني من ذوي الأرحام على طريقة أهل القرابة ٩/ ٣٨٧
- قواعد توريث الصنف الرابع من ذوي الأرحام٩/ ٣٩٠
- الكافر، ميراثه حكمه عند المالكية ٩/ ٢٥٥
- كل قتل مانع من الإرث، ولو من قاصر، عند الشافعية ٩/ ٢٦١
- كم يقدر عدد الحمل عند وجوده بين الورثة ٩/ ٤٠٤
- كيفية توزيع الإرث في مسألة الغراوين ٩/ ٢٩٥
- كيفية توزيع الإرث في المسألة المشتركة أو الحجرية ٩/ ٣٠٦
- كيفية توزيع الإرث في المسألة المشتركة، عند الحنفية والحنابلة ٩/ ٣٠٦
- كيفية ثبوت القصاص إذا تعدد الورثة عند الشافعية والحنابلة والصاحبين ٦/ ٢٦٢
- كيفية ثبوت الميراث للجنين ١٠/ ١٢٢
- لا توارث بين مسلم وغير مسلم، في القانونَ المصري والسوري ٩/ ٢٦٢
- لا يرث ذوو الأرحام ولا يرد على أهل الفرض بل المال لبيت المال، عند المالكية وأصل المذهب الشافعي ٩/ ٢٧٨
- اللقيط من يرثه ٥/ ٦٢٧
- اللقيط، ميراثه، حكمه ٩/ ٤٢٢
- ما تشمله الطبقة النازلة من ذوي الأرحام ٩/ ٣٩٢
- ما تشمله العصبة بالغير من الورثة ٩/ ٣٣١
- ما تشمله العصبة بالنفس على الترتيب، عند أبي حنيفة ٩/ ٣٢٩
- ما يخالف فيه الجد الأب ٩/ ٢٩٥
- ما يستحقه زوج المريضة المخالعة إذا ماتت بعد العدة ١٠/ ١٣٧
- ما يستحقه زوج المريضة المخالعة إذا ماتت في العدة ١٠/ ١٣٧
- ما يشمله الصنف الثالث من الورثة من ذوي الأرحام ٩/ ٣٨٩
- ما يشمله الصنف الرابع من ذوي الأرحام ٩/ ٣٩٠
- المال الذي لا وراث له، حكمه ٦/ ٧٤٤
- المال، دخوله في ملك الإنسان جبراً في الميراث ١٠/ ١٠٦
- ما لا يعول من أصول مسائل الإرث ٩/ ٣٥٠
- مايعول من أصول مسائل الإرث ٩/ ٣٥٠
- متى يأخذ العدد من الأخوة والأخوات لأم فرض الثلث ٩/ ٢٨٩
- المحجوبون من أصحاب الفروض ٩/ ٣٤٥
- مخارج الفروض ٩/ ٣٦٠
- مراتب الورثة ٩/ ٢٨٠
- مراتب الورثة في كل من القانون السوري والمصري ٩/ ٢٨٤
- المرأة المطلقة من زوجها طلاقاً بائناً أثناء العدة، ميراثها حكمه ٩/ ٢٤٩
- المرأة المطلقة من زوجها طلاقاً بائناً أثناء مرضه، ميراثها حكمه ٩/ ٢٤٩
- مرتبة العصبة السببية عند عمر وابن مسعود وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين ٩/ ٣٢٨
- المرتد
  - ميراثه حكمه ٩/ ٢٦٣
  - ميراثه حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٥٦
- مرض الموت، حق الورثة في إبطال تصرف المريض الضار بحقوقهم ١٠/ ١٣٨
- المسألة العادلة في الإرث ٩/ ٣٤٩
- المسألة العائلة في الإرث ٩/ ٣٤٩
- المسألة القاصرة في الإرث ٩/ ٣٤٩
- المطلقة طلاق فرار، إرثها، حكمه ٨/ ٤٣٢
- المطلقة طلاق فرار ترث عند الجمهور، غير الشافعية ٩/ ٣٠٨
- المفقود أحكامه، ٩/ ٤١٠
- المفقود، وقف نصيبه من مورثه ١٠/ ١٤٥
- المفقود يورث ولا يرث بعد مضي أربع سنين على فقده عند الحنابلة ٩/ ٤١٣

obeikandl.com

- مقاسمة الجد للأخوة، في القانون المصري والسوري ٩/ ٣٠٢
- المقصود بأصول المسائل في الإرث ٩/ ٣٦١
- من لا يحجب حجب حرمان من الورثة ٩/ ٣٤٢
- من يحجب حجب حرمان من الورثة ٩/ ٣٤٢
- من يحصل له حجب النقصان من ذوي الفروض في الإرث ٩/ ٣٤١
- المناسخة، تعريفها ٩/ ٤٢٣
- منع الإرث بالقتل بإكراه، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٢٩٥
- منع الإرث بالقتل ولو كان لحق، عند الشافعية ٦/ ٢٩٥
- منع المستكره على القتل من الإرث، حكمه عند الحنفية ٥/ ٢٨١
- المهر، ميراثه وهبته، حكمه عند المالكية ٨/ ٣٠٤
- موانعه ٩/ ٢٥٤
  - اختلاف الدارين ٩/ ٢٦٥
  - اختلاف الدين ٩/ ٢٦٢
  - الرق ٩/ ٢٥٧
  - القتل ٩/ ٢٥٩
- موانعه عند الحنفية ٩/ ٢٥٤
- موانعه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ٢٥٦
- موانعه عند المالكية ٩/ ٢٥٥
- موانعه المتفق عليها بين الفقهاء ٩/ ٢٥٤
- موت أحد الزوجين ولو قبل الدخول، الميراث، حكمه ٩/ ٢٤٨
- موت الموروث حقيقة أو حكماً أو تقديراً، اشتراطه لثبوت الميراث ٩/ ٢٥٢
- موضوعه ٩/ ٢٤٢
- ميراث الأب، أحواله في القانون السوري ٩/ ٢٩٣
- الميراث إذا ارتد أحد الزوجين، حكمه ٩/ ٢٦٤
- الميراث إذا أرضعت امرأة صبياً مع ولدها وماتت ولم يعلم أيهما ولدها، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٥٥
- الميراث إذا استأجر مسلم وكافر لولديهما مرضعاً فكبرا عندها ولم يعلم ولد المسلم من ولد الكافر، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٥٥
- ميراث الأسير إن كان معلوم الحياة، حكمه ٩/ ٤١٦
- ميراث الأسير إن لم تعلم حياته ولا موته ولا ردته ٩/ ٤١٦
- ميراث الأنبياء، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٥٥
- الميراث بجهتين باستثناء الجدات وذوو الأرحام ٤/ ٢٥٠
- الميراث بسبب جهة الإسلام، عند الشافعية والمالكية ٤/ ٢٥٠
- الميراث بين سائر الملل غير اليهودية والنصرانية، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٦٣
- الميراث في حالة جهالة التاريخ الموتى كالغرقى والحرقى، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٥٤
- الميراث في حالة الخنثى، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٥٦
- الميراث في حالة اللعان، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٥٦
- ميراث القاتل عمداً من المقتول، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٥٥
- ميراث المرأة من زوجها إن كانت في العدة من طلاق رجعي، حكمه ٩/ ٢٤٩
- ميراث المرتد، حكمه ٦/ ١٨٠
- الميراث مع اختلاف الدارين، حكمه ٩/ ٢٦٥
- الميراث مع اختلاف الدارين، حكمه في القانون المصري ٩/ ٢٦٧
- الميراث مع اختلاف الدين بين المورث والوارث، حكمه بالاتفاق ٩/ ٢٦٢
- نوع حق الورثة بتركة المريض عند أبي حنيفة ١٠/ ١٣٨
- نوع القتل المانع من الميراث والوصية، في القانون المصري والسوري ٩/ ٢٦١
- الوارثون الذين يرثون بالتعصيب فقط ٩/ ٢٩١
- الوارثون الذين يرثون بالفرض فقط ٩/ ٢٩١
- الوارثون الذين يرثون مرة بالفرض ومرة بالتعصيب وقد يجمع بينهما ٩/ ٢٩١
- الوارثون بسبب الزوجية وهم أصحاب الفروض السببية ٩/ ٢٩٢
- الوارثون بسبب القرابة النسبية وهم أصحاب الفروض النسبية ٩/ ٢٩٢
- الوارثون من أصحاب الثلث وثلث الباقي ٩/ ٢٨٩
- الوارثون من أصحاب الثلثين ٩/ ٢٨٩
- الوارثون من أصحاب الثمن ٩/ ٢٨٨
- الوارثون من أصحاب الربع ٩/ ٢٨٨
- الوارثون من أصحاب السدس ٩/ ٢٨٩
- الوارثون من أصحاب النصف ٩/ ٢٨٧
- وراثة الحق الأدبي ١٠/ ٣٧
- وراثة حق الارتفاق عند الحنفية ١٠/ ٧٣
- وراثة حق حبس المبيع ١٠/ ٢٦
- وراثة حق حبس المرهون ١٠/ ٢٦
- وراثة الحق عند مالك ٤/ ٣٥٦
- وراثة حق الفسخ بسبب الفساد ١٠/ ٣٠٤

• وراثة حق فسخ العقد الفاسد ٤/ ٢٦٦، ١٠/ ٢٧٠
• وراثة حق الكفالة بالدين ١٠/ ٢٦
• وراثة حقوق الارتفاق ١٠/ ٢٦
• وراثة الحقوق، حكمه ٥/ ٦٨٦
• وراثة الحقوق عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٢٦، ١٠/ ٥٢، ١٠/ ٢٥٥
• وراثة الحقوق عند مالك ١٠/ ٢٦٢
• وراثة خيار التعيين والعيب ١٠/ ٢٦
• وراثة الديون لأنها مال من حيث المآل عند الحنفية ١٠/ ٢٧
• وراثة القصاص ٦/ ٢٤٨
• وراثة المنفعة، جوازها عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٦٨
• الورثة مراتبهم
أصحاب الفروض ٩/ ٢٧٩
بيت المال ٩/ ٢٨٤
ذوو الأرحام ٩/ ٢٨١
الرد على أصحاب الفروض النسبية ٩/ ٢٨٠
العصبات النسبية ٩/ ٢٧٠
العصبة السببية ٩/ ٢٨٠
عصبة مولى العتاقة ٩/ ٢٨٠
المقر له بنسب محمول على الغير ٩/ ٢٨٢
الموصى له بأكثر من الثلث ٩/ ٢٨٣
مولى الموالاة ٩/ ٢٨١
• الوصية بما زاد عن الثلث، حكمها ٩/ ٣٩٨
• الوصية، عدم نفاذها للوارث إلا بإجازة الورثة ٩/ ١٦، ١٠/ ٨٩
• وضع التركة في بيت مال المسلمين إذا لم يوجد أحد من المراتب المستحقة للتركة على أنها مال ضائع لا مالك له لا أنها إرث، عند الحنفية والحنابلة ٩/ ٢٨٤
• وفاء الديون إن لم تف بها التركة مع تعدد الغرماء، كيفيته ٩/ ٣٧١
• وقت اعتبار أهلية الوراثة للمرتد، عند الصاحبين ٦/ ١٨١
• وقف تقسيم التركة لحين ولادة الحمل إن كان وحده وهو الوارث أو وجد معه وارث محجوب معه ٩/ ٤٠٤
• وقف قسمة التركة حتى يولد الحمل إذا رضي الورثة ٩/ ٤٠٤
• ولد الزنا، ميراثه حكمه عند المالكية ٩/ ٢٥٦

■ **الميسر**
• الميسر والقمار، حكمه ٣/ ٥٦٢

■ **الميل**
• مقداره ١/ ١٢٤
• الميل البحري الحديث، مقداره ١/ ١٢٤

■ **النافلة**
• أحكام فرعية تتعلق بها عند الحنفية ٢/ ٥٧
• أحكامها ٢/ ٤٧
• أحكامها عند الحنابلة ٢/ ٧١
• أداء نوافل الليل والنهار كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٥٧
• أداؤها بالتيمم ١/ ٤٨٩
• أداؤها في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، حكمه عند المالكية ١/ ٥٨٣
• إذا صلى نافلة أكثر من ركعتين ولم يجلس إلا في آخرها، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٨
• اصطلاحات المذاهب في تقسيمها ٢/ ٤٨
• إعادة المنفرد للصلاة جماعة عند الحنفية ٢/ ١٥٥
• اقتداء متنفل بمتنفل حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
• اقتداء متنفل بمفترض حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
• اقتداء متنفل خلف مفترض حكمه عند المالكية ٢/ ٢٠٤
• اقتداء مفترض بمتنفل حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٤
• أقسامها عند الحنفية ٢/ ٤٨
المسنونة، وهي السنة المؤكدة ٢/ ٤٩
المندوبة، وهي السنة غير المؤكدة ٢/ ٤٩
• إمامة المميز في النفل ٢/ ١٦٣
• أنواعها عند الشافعية ٢/ ٤٧، ٢/ ٦٤
• أنواعها عند المالكية ٢/ ٦٢
• تبييت النية وتعيينها لصوم النفل، عدم اشتراطه ٢/ ٥٤٥
• تنفل الإمام بالمحراب كراهته عند المالكية ٢/ ١٧٩
• التنفل في المصلى أو المسجد قبل صلاة الاستسقاء جوازه عند المالكية ٢/ ٣٨١
• التنفل قبل الجمعة ما لم يخرج الإمام إلى المنبر جوازه إلا تحية المسجد ٢/ ٢٧٥
• التنفل قبل صلاة العيد وبعدها بالمصلى كراهته عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٣٨١
• التنفل قبل وبعد صلاة العيد، أحكامه ٢/ ٣٤٨
• التنفل، كراهته بعد الفجر وصلاته وبعد صلاة العصر عند الحنفية ٢/ ١٣٧
• الجمع بين نافلتين بنية واحدة حكمه عند الحنفية ١/ ١٦١
• الجنازة، عدم مشروعية التنفل بها ٢/ ٤٢٥

- الحالات التي يكره التنفل فيها عند الحنفية ٢/ ١٣٧
- سجود السهو لها، حكمه كسجود السهو في الفرض ٢/ ١٠٤
- الشروع فيها
  - حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٨
  - حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨
  - متى يلزم إتمامها عند الحنفية ٢/ ٥٨
- صلاتها راكباً
  - حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٩
  - كيفيتها عند الحنفية ٢/ ٥٩
- صلاتها على الدابة، مع وجود نجاسة عليها ٢/ ٦٠
- صلاتها قاعداً، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٩
- صلاتها مضطجعاً، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٩
- صلاة العيد
  - التنفل قبل صلاة العيد في المصلى أو في المسجد لا بعدها
    - كراهته عند الحنفية ٢/ ٣٨١
  - التنفل قبل صلاة العيد وبعدها في المصلى والمسجد كراهته
    - عند الحنابلة ٢/ ٣٨١
  - التنفل قبلها وبعدها في المصلى لا في المسجد كراهته عند
    - المالكية ٢/ ٣٨١
- صلاة المتنفل خلف المفترض حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- صلاة المفترض خلف المتنفل حكمها عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- صلاة النافلة، كراهتها تحريماً في أوقات النهي عن الصلاة عند الحنفية ٢/ ١٣٦
- صوم النافلة عند المالكية ٢/ ٥٢٣
- صوم النفل إذا نذر الشخص إتمامه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
- صوم النفل بنية قبل الزوال، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٦
- صوم نفل جزم به، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٨
- صوم النفل عند الحنفية ٢/ ٥٢٢
- صيام المرأة نفلاً بغير إذن زوجها، كراهته كراهة تنزيهية عند الحنفية ٢/ ٥١١
- القراءة فيها، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧
- قضاؤها إذا أفسدها بعد أن شرع فيها ٢/ ٥٨
- قضاؤها جوازه في أوقات النهي عن الصلاة عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ١٣٧
- قضاؤها عند الشافعية ٢/ ٧٠
- ما يأتي به المصلي في الجلوس الأول من الرباعية غير المؤكدة عند الحنفية ٢/ ٥٨
- ما يأتي به المصلي في الجلوس الأول من الرباعية المؤكدة عند الحنفية ٢/ ٥٨
- المرأة، صيامها نفلاً بغير إذن زوجها، حرمته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥١١
- النفل الذي لا تسن فيه الجماعة، صلاته في البيت أفضل عند الشافعية ١/ ٨٣١
- النفل، انقلابه واجباً بالنذر عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٢٥
- النفل في الصلاة والصوم وبقية النوافل عدوم لزومها بالشروع فيها، غير الحج والعمرة عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٥٢٦
- النفل المطلق، أحكامه عند الشافعية ٢/ ٧١
- النوافل المطلقة عند الحنابلة ٢/ ٨٠

■ **النبي ﷺ**

- خطبته لعيد الفطر والأضحى، كيفيتها ٢/ ٣٥٠
- زيارة قبر النبي ﷺ للنساء وكذلك قبور الصالحين، سنيته عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٤٧٦
- زيارة قبره ٣/ ٣٥٨
- صفة صلاته ١/ ٥٥٧
- صلاته لصلاة عيد الأضحى، كيفيتها ٢/ ٣٥٠
- صلاته لصلاة عيد الفطر، كيفيتها ٢/ ٣٥٠
- صلاة الجنازة
  - الصلاة على النبي ﷺ فيها ركنيته عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٣٤، ٢/ ٤٣٦
  - الصلاة على النبي ﷺ فيها سنيتها عند الحنفية ٢/ ٤٣٦
  - الصلاة على النبي ﷺ فيها، ندبه عند المالكية ٢/ ٤٣٦
  - الصلاة على النبي ﷺ كيفيتها فيها ٢/ ٤٣٥
- الصلاة على النبي ﷺ في القنوت عند الشافعية ١/ ٨٣٥
- الصلاة عليه
  - اشتراطها لخطبة الجمعة عند الحنابلة ٢/ ٢٥٩
  - الإكثار منها يوم الجمعة وليلتها سنيته ٢/ ٢٧٣
  - صيغتها يوم الجمعة ٢/ ٢٧٤
- الصلاة عليه بعد التشهد الأخير صيغتها عند المالكية ١/ ٧٦٥
- الصلاة عليه في أول الدعاء وآخره ١/ ٨٢٧
- الصلاة عليه في الجلوس الأخير في الصلاة ١/ ٧٦٢
- الصلاة عليه في الصلاة أقلها ١/ ٧٥٤
- الصلاة عليه في غير الصلاة ١/ ٧٥٤

obeikandl.com

• الصلوات الإبراهيمية السيادة فيها لمحمد ﷺ ١/ ٧٥٥
• صوم الوصال، إباحته له ٢/ ٥٥٩
• صوم يوم المولد النبوي، كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٧
• المقصود بالرسول في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ٥/ ٧٣٩
• وتره، صفته ١/ ٨٤٨
• وجوب الوتر عليه ١/ ٨٣٩

■ **النجاسة**
• آراء العلماء في أن الاستحالة مطهرة للنجاسة ١٢/ ٨٢٩
• إدخالها للمسجد، دليل تحريمه ١/ ٤٧١
• إدخالها للمسجد عند الشافعية ١/ ٤٧١
• إزالتها، حكمها ١/ ٢٥٩
• الاستخلاف، حكمه إذا سقط على الإمام نجاسة أو تذكره أنه فيها عند المالكية ٢/ ٢٢٩
• الاستصباح بالأدهان المتنجسة، جوازه عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
• استعمال المواد النجسة المحرمة في الغذاء والدواء ومنها الخمر والكحول ٩/ ٨٢٨
• استهلاك الماء بمكاثرته يحوله من نجس إلى طاهر ١٢/ ٨٣٧
• استهلاك المادة النجسة بتصنيعها واستحالتها إلى مادة أخرى ١٢/ ٨٣٩
• اشتراط الحنفية العدد في النجاسة غير المرئية وهو الغسل ثلاثاً ١/ ٢٨٤
• أقسامها ١/ ٢٥٩
• الانتفاع بالأدهان النجسة، حرمته عند الحنابلة ٤/ ١٦٠
• الانتفاع بالمتنجس في غير الأكل، جوازه عند الحنفية ٤/ ٢١٧
• الانتفاع بالمتنجس لغير الأكل، جوازه عند المالكية ٤/ ٢٧٣
• الانتفاع بدهن الميتة، حرمته ٤/ ٢١٧، ٤/ ٢٧٣
• أنواعها ١/ ٢٠٦، ١/ ٢٥٩
• أنواعها المتفق عليها
بول الآدمي وقيئه وغائطه وكذا الحيوان ١/ ٢٦١
الجزء المنفصل أو المقطوع من الحي في حالة حياته ١/ ٢٦٢
الخمر ١/ ٢٦١
الدم ١/ ٢٦٠
القيح ١/ ٢٦١
لحم الحيوان غير المأكول ولبنه ١/ ٢٦٢
لحم الخنزير ١/ ٢٦٠
لحم ميته الحيوان غير المائي الذي له دم سائل ١/ ٢٦٢
المذي والودي ١/ ٢٦١
• أنواعها المختلف فيها ١/ ٢٦٢
الآدمي الميت ١/ ٢٧٣
أجزاء الميتة الصلبة التي لا دم فيها ١/ ٢٦٥
بول الحيوان المأكول اللحم وفضلاته ورجيعه ١/ ٢٦٨
بول الحيوان وفضلاته وقيئه، تفصيله عند الحنفية ١/ ٢٦٩
بول الصبي الرضيع الذي لم يطعم غير اللبن ١/ ٢٦٧
جلد الميتة ١/ ٢٦٦
الكلب ١/ ٢٦٢
ما يسيل من فم النائم ١/ ٢٧٣
ماء القروح ١/ ٢٧٢
المني ١/ ٢٧١
ميتة الحيوان المائي والحيوان الذي لا دم له سائل ١/ ٢٦٣
• بحثها ١/ ٢٥٩
• بخار النجس وغباره ورماده حكمها عند الحنفية ١/ ٢٧٧
• بعر الإبل والغنم إذا وقع في البئر أو في الإناء حكمه عند الحنفية ١/ ٢٧٧
• بيع ما كان نجساً عند غير الحنفية، بطلانه ١٠/ ١٧٨
• بيع المتنجس الذي يمكن تطهيره، جوازه عند المالكية ٤/ ٢١٨
• بيع المتنجس الذي يمكن تطهيره، صحته عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٢١٨
• بيع المتنجس، حكمه عند الجمهور ٤/ ١٥٧، ٤/ ٢١٨، ٤/ ٢٧٣
• بيع المتنجس لغير الأكل، جوازه عند الحنفية ٤/ ٢٧٣، ١٠/ ١٧٨
• بيع المختلف في نجاسته، جوازه عند غير الحنفية ١٠/ ١٧٨
• بيع النجاسات
جوازه عند الحنفية ٤/ ٢١٩، ١٠/ ١٧٨
عدم جوازه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٤/ ٢١٨
• بيع النجس، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ١٥٣
• بيع النجس والمتنجس ٤/ ٢١٧، ١١/ ١٣٣
• بيع النجس والمتنجس من أنواع البيع الباطل ١١/ ٣٢
• تحول الأعيان النجسة إلى طاهرة بالاستحالة ١٢/ ٨٢٢
• التداوي بنجس، حكمه ٣/ ٥٢٠
• تطهير الأرض النجسة بالمكاثرة عند غير الحنفية ١/ ٢٩٠

obeikandl.com

- التطهير بالماء الجاري ١/ ٢٩١
- التطهير بالماء الجاري حكمه عند الحنفية ١/ ٢٩١
- التطهير بالماء الجاري والراكد عند غير الحنفية ١/ ٢٩٢
- التطهير بالماء الراكد كالغدير والحوض العظيم حكمه ١/ ٢٩١
- تطهير غير الكلب والخنزير عند الحنابلة ١/ ٢٨٧
- تطهير الماء النجس بالمكاثرة عند الشافعية ١/ ٢٩٠
- تطهير المتنجس بماء جار ١/ ٢٨٩
- تطهير المحل المتنجس إذا كان مما لا يتشرب شيئاً من النجاسة عند الحنفية ١/ ٢٨٨
- تطهير النجاسة إذا كان المحل مما لا يعصر عند الحنفية ١/ ٢٨٨
- تطهير النجاسة إذا كان المحل مما يتشرب كثيراً من النجاسة عند الحنفية ١/ ٢٨٨
- تطهير النجاسة بالماء شروطها عند المالكية ١/ ٢٨٦
- تطهير نجاسة غير الكلب والخنزير عند الحنابلة ١/ ٢٨٧
- تطهير نجاسة غير الكلب والخنزير عند الشافعية ١/ ٢٨٧
- تطهير النجاسة غير المرئية عند الحنفية ١/ ٢٨٤
- تطهير النجاسة المرئية عند الحنفية ١/ ٢٨٥
- تطهيرها بالماء عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٨٦
- تطهيرها عند المالكية ١/ ٢٨٦
- تعريفها ١/ ٢٥٩
- تعين التراب في تطهير ما نجسه الكلب أو الخنزير عند الشافعية والحنابلة ١/ ٢٨٧
- تقسيم النجاسة، ثمرة الخلاف فيها ١/ ٢٧٦
- تقسيمها إلى جامدة ومائعة عند الحنفية ١/ ٢٧٥
- تقسيمها إلى مرئية كيفية تطهيرها عند الحنفية ١/ ٢٧٥
- تقسيمها إلى مرئية وغير مرئية عند الحنفية ١/ ٢٧٥
- تقسيمها إلى مغلظة ومخففة عند الحنفية ١/ ٢٧٤
- ثوب المرضعة أو جسدها ما يصيبه من بول أو غائط طفلها حكمه عند المالكية ١/ ٢٧٨
- حدوثها في الصلاة، حكمه ٢/ ٣٠
- حرمة أكل الأشياء السامة والضارة والنجسة ١٢/ ٧٦٦
- حرمة كتابة القرآن الكريم بشيء نجس ١٢/ ٨٥١
- حكم الصلاة بها على البدن إذا جهلها ١/ ٦٢٧
- حكم الصلاة بها على الثوب إذا جهلها ١/ ٦٢٧
- دخول الحائض والجنب وحامل النجاسة المسجد للحاجة ١٠/ ٥٩٧
- سبب الأمر بغسل آنية أهل الكتاب ٦/ ١٠٦
- السبب فيما يعفى منها عند الحنفية ١/ ٢٧٧
- شروط التطهير بالماء ١/ ٢٨٤
  - الصب أو إيراد الماء على النجاسة ١/ ٢٨٩
  - العدد ١/ ٢٨٤
  - العصر فيما يمكن عصره ويتشرب كثيراً من النجاسة ١/ ٢٨٨
- صحة الصلاة مع النجاسة لعموم البلوى ١٢/ ٢٣٤
- الصلاة، حكمها مع وجود نجاسة معفو عنها عند الحنفية ١/ ٢٧٦
- صلاة المرء بالنجاسة على بدنه حكمها ١/ ٢٦٠
- ضابط القليل من النجاسة المعفو عنه عند الشافعية ١/ ٢٨١
- ضوابط الاستحالة في الأعيان النجسة إلى طاهرة ١٢/ ٨٢٣
- العفو عن النجاسة إذا عمت بها البلوى ١٠/ ٥٦١
- غسل الميت ندب كثرة الماء حال غسل مخرجي الميت لإزالة النجاسة ٢/ ٤١٤
- القواعد المتعلقة باستحالة النجاسة ١٢/ ٨٣٥
- كيفية تطهير الأرض النجسة ١/ ٢٨٨
- ما يعفى عنها في الصلاة عند الحنفية ١/ ٢٧٥
- المسح على الخفين إذا كان الخف نجساً حكمه ١/ ٤١٢
- المعفو عنه من النجاسة في الصلاة دون غيرها عند المالكية ١/ ٢٧٨
- مقدارها المعفو عنه ١/ ٢٧٦
- المواضع التي تكون فيها النجاسة ١/ ٢٨٤
- النجاسات المتفق عليها ١/ ٢٦٠
- النجاسات المتفق عليها في المذاهب ١/ ٢٦٠
- النجاسات المختلف فيها ١/ ٢٦٠، ١/ ٢٦٢
- النجاسات المعفو عنها لعموم البلوى ١٠/ ٤٧٤
- نجاسة الأشربة المسكرة غير المطبوخة، حكمها ٦/ ١١٠
- نجاسة الأفيون عند الشافعية ٦/ ١٢٥
- النجاسة الجامدة المعفو عنها مقدارها عند الحنفية ١/ ٢٧٦
- النجاسة الحقيقية
  - أنواعها ١/ ٢٥٩
  - تعريفها ١/ ٢٥٩
  - تقسيماتها عند الحنفية ١/ ٢٧٤
  - حكمها ١/ ٢٧٤
  - غسالتها حكم الانتفاع بها ١/ ٢٩٤

غسالتها حكمها عند الحنابلة ١/ ٢٩٤
غسالتها حكمها عند الحنفية ١/ ٢٩٤
غسالتها حكمها عند الشافعية ١/ ٢٩٤
غسالتها حكمها عند المالكية ١/ ٢٩٤
كيفية تطهيرها بالماء ١/ ٢٨٤
• النجاسة الحكمية تعريفها ١/ ٢٥٩
• النجاسة الحكمية، غسالتها حكمها عند الحنفية ١/ ٢٩٣
• نجاسة الخمر، حكمها
• النجاسة الظاهرة، تعريفها ٢/ ١٨٣
• النجاسة غير المرئية كيفية تطهيرها عند الحنفية ١/ ٢٧٥
• النجاسة المخففة، تعريفها عند الحنفية ١/ ٢٧٤
• إنجاسة المخففة المعفو عنها، مقدارها عند الحنفية ١/ ٢٧٦
• النجاسة المعفو عنها عند الحنابلة ١/ ٢٨٢
• النجاسة المعفو عنها عند الشافعية ١/ ٢٨٠
• النجاسة المعفو عنها عند المالكية ١/ ٢٧٨
• النجاسة المغلظة
تعريفها عند الحنفية ١/ ٢٧٤
قدرها المعفو عنه في الصلاة ١/ ٢٧٤
• النجس من الأشربة حكمه ٣/ ٥٣١
• نقل عضو من حيوان ميت إلى إنسان ١٣/ ٢٨
• وقوع النجاسة في المائعات غير الماء ١٢/ ٨٣٩

■ **النجش**
• إجماع العلماء على معصية الناجش ٤/ ٢٧٧
• بيع النجش
حكمه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٢٧٨
حكمه عند الظاهرية ٤/ ٢٧٨
حكمه عند المالكية والحنابلة ٤/ ٢٧٨
• بيع النجش من البيوع المحرمة ١١/ ٣٧
• تعريفه ٤/ ٢٧٧، ٤/ ٢٨٦، ٤/ ٢٩٦، ١٠/ ٢١٦، ١٠/ ٢٣٠
• حكمه ٤/ ٢٩٦، ٩/ ٥٨٢
• حكمه عند الحنابلة ١٠/ ٢١٦، ١٠/ ٢٣٠
• حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢٣٠
• حكمه عند الشافعية ١٠/ ٢١٦، ١٠/ ٢٣٠
• رأي المالكية فيه ١٠/ ٢١٦
• الصور الحديثة للنجش ٩/ ٥٨٣
• صوره ٩/ ٥٨٢
• متى يكره عند الحنفية ٤/ ٢٧٨
• المزايدة بغير مواطأة من البائع أو المزايدة من البائع نفسه، حكمها ٤/ ٢٩٦

■ **النخامة**
• ابتلاع النخامة أثناء الصوم، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٨٥
• بصق النخامة وابتلاعها أثناء الصوم، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٦٢، ٢/ ٥٩٣
• العجز عن مج النخامة أثناء الصوم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨

■ **الندوات الفقهية**
• بلورة الاجتهادات من خلال المؤتمرات والندوات الفقهية ١٢/ ٨٥

■ **النذر**
• أركانه عند الجمهور ٣/ ٤٧٠
• الاستثناء فيه، حكمه ٣/ ٤١٢
• الأضحية المعينة، نذرها حكمه ٣/ ٦٠٩
• الأضحية المنذورة، الأكل منها حكمه ٣/ ٦٢٧
• الأضحية، نذرها حكمه ٣/ ٥٩٩، ٣/ ٦٠٩
• الاعتكاف
نذره صحته عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
وجوبه بالنذر عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٦١٧
• الاعتكاف في مسجد غير المساجد الثلاثة، نذره عند الحنابلة ٢/ ٦١٤
• الاعتكاف المنذور
حكم دخول الأيام لمن نذر اعتكاف الأيام ٢/ ٦١٧
حكم دخول الليل مع اليوم فيه عند غير الشافعية ٢/ ٦١٧
• الاعتكاف المنذور حكم التتابع فيه عند غير الشافعية ٢/ ٦١٨
• اعتكاف المنذور لغير معين "لله علي أن أعتكف شهراً" كيفيته ٣/ ٤٨٦
• الإفطار عمداً أثناء صوم النذر غير المعين، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار في النذر المعين في الصوم لعذر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٠
• إلغاء تعيين الزمان والمكان والدرهم والفقير في النذر عند الحنفية ما عدا زفر ٢/ ٦٠٨
• الإمساك بقية النهار بعد الفطر في رمضان خاصة أو في نذر واجب عمداً أو إكراهاً أو نسياناً، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧١
• انقلاب النفل به واجباً عند الحنفية والمالكية ٢/ ٥٢٥

obeikandi.com

- أنواع صيغته
  المطلق ٣/ ٤٧١
  المقيد ٣/ ٤٧١
- أنواعه عند الجمهور ٣/ ٤٧٠
- أنواعه عند الشافعية ٣/ ٤٧٨
- أنواعه عند المالكية ٣/ ٤٧٧
- بناؤه على النية عند المالكية ١/ ١٨٢
- تبييت النية وتعيينها لصوم النذر المطلق، اشتراطها عند غير الحنفية ٢/ ٥٤٥
- تبييت النية وتعيينها لصوم النذر المعين، عدم اشتراطها عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
- التوكيل في النذور، عدم جوازه ٤/ ٧٥٩
- حكم من نذر اعتكاف شهر بعينه ٢/ ٦١٩
- حكم من نذر اعتكاف يوم ٢/ ٦١٨
- حكمه ٣/ ٤٧٦
- دخول الخيار فيه، عدم صحته ٥/ ٢٩
- دفع القيمة فيه حكمه عند الحنفية ٢/ ٧٦٧
- الرجوع به، حكمه ٣/ ٣٧٨
- ركنه ٣/ ٤٧٠
- ركنه عند الحنفية ٣/ ٤٧٠
- سقوطه بالموت دون وصية عند الحنفية ٣/ ٥٧
- شروط لزوم الوفاء بالنذر عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- شروطه ٣/ ٤٧١
- صرف صدقة الفطر والنذور والكفارات والأضاحي إلى أهل الذمة ١٢/ ٧٦٥
- صرفه لغير المسلم، حكمه ٢/ ٧٩١
- الصلاة بأي بلد لمن نذرها بمكة أو المسجد النبوي والأقصى، حكمها عند الحنفية ٢/ ٦٠٨
- الصلاة المنذورة، كراهتها تحريماً في أوقات النهي عن الصلاة عند الحنفية ٢/ ١٣٦
- صوم رجب عن نذر صوم شعبان أو غيره، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٨
- صوم المنذور غير المعين "لله علي أن أصوم شهراً" كيفيته ٣/ ٤٨٦
- صوم النذر، وجوبه بالنذر به ٢/ ٥٢٦
- صوم النفل إذا نذر الشخص إتمامه، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
- صوم الولي عن الميت إذا مات وعليه صوم النذر، صحته عند ابن عباس والليث وأبي عبيدة وأبي ثور ٢/ ٥٩٩
- فساد صوم اليوم الذي مات فيه الصائم في صوم النذر والكفارة عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
- القضاء في صوم النذر، وجوبه ٢/ ٥٩٧
- قطع التتابع في الصوم لمن أفطر متعمداً في صوم النذر والكفارات المتتابعة -كالقتل والظهار- حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٧
- قطع التتابع لمن أفطر ناسياً أو لعذر أو لغلط في العد في صوم النذر، حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٧
- قيام المسجد الحرام مكان المسجدين الآخرين إن نذر الاعتكاف بأحدهما عند الشافعية ٢/ ٦١٦
- الكفارة للإفطار في رمضان دون غيره كقضاء رمضان وصوم النذر، وجوبها ٢/ ٥٨٢
- كيفية ثبوت حكمه ٣/ ٤٨٦
- لزوم الوفاء به في المكان الذي عينه الناذر عند المالكية في اعتكافه ٢/ ٦١٥
- ما يجب الوفاء به عند الحنفية ٣/ ٤٧٧
- مخالف النذر المباح حكمه ٣/ ٤٨٢
- مصارفه ٢/ ٦٠٤
- من نذر أن يذبح ولده، حكمه ٣/ ٤٨٦
- من نذر صوم يوم معين أو شهر معين ثم أفطر لعذر، صومه وقضاؤه، حكمه، عند المالكية ٢/ ٥٧٩
- المنذور به، شروطه ٣/ ٤٧٢
- الناذر، شروطه ٣/ ٤٧١
- ناذر المعصية، كفارته ٣/ ٤٨٢
- النذر بالصوم ولم ينو عدداً معيناً، حكمه ٣/ ٤٨٠
- النذر بالطلاق، حكمه ٣/ ٤٧٢
- النذر بالمباحات، حكمه ٣/ ٤٧٢
- النذر بأن يحج ماشياً، حكمه ٣/ ٤٧٣
- النذر بأن يصوم ليلاً أو أن تصوم أيام حيضها، حكمه ٣/ ٤٧٢
- النذر بأن يمشي إلى مكة، حكمه ٣/ ٤٨٠
- النذر بشيء، غير مقصود لذاته كالوضوء وقراءة القرآن، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- النذر بشيء مطلق أو معلق بشرط، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٨
- النذر بصوم يوم النحر وأيام التشريق، حكمه ٣/ ٤٧٣
- النذر بغير نية، حكمه ٣/ ٤٨٠
- النذر بقوله "لله علي صوم" حكمه ٣/ ٤٨٠
- النذر بمال، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- النذر بمعصية، حكمه ٣/ ٤٧٢

obeikandi.com

- النذر بواجب كالصلوات الخمس، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- نذر التصدق بالمال، صحته عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- نذر الحج، حكمه ٣/ ٨٤
- نذر الحج ماشياً، حكمه ٣/ ٤٧٣
- نذر الذبح، صحته عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- نذر سجدة التلاوة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- نذر الصلاة
  - حكمه ٣/ ٤٨٠
  - حكمه عند المالكية ٣/ ٤٨٠
- نذر الصلاة غير المفروضة، صحته ٢/ ٦٠٧
- نذر الصلاة في مسجد غير المساجد الثلاثة عند الحنابلة ٢/ ٦١٤
- نذر صوم سنة معينة، حكمه ٣/ ٤٨٧
- نذر الصوم، صحته عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- نذر صوم العيدين وأيام التشريق، صحته وكيفيته الوفاء به عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- نذر صوم يوم العيد، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٨
- نذر صوم يوم مكرر، كراهته عند المالكية ٢/ ٥١٧
- النذر غير المعين، حكمه عند المالكية ٣/ ٤٨٠
- نذر المباح حكمه ٣/ ٤٨١
- النذر المبهم، حكمه ٣/ ٤٨٠
- النذر المضاف لوقت مبهم، كيفية ثبوته ٣/ ٤٨٦
- النذر المضاف لوقت معين، كيفية ثبوته ٣/ ٤٨٧
- النذر المطلق وقت أدائه موسع عند الحنفية ٢/ ١٣٠
- النذر المطلق، وقت ثبوته ٣/ ٤٨٣
- نذر المعصية، حكمه ٣/ ٤٧٢، ٣/ ٤٨١
- النذر المعلق، وقت ثبوته ٣/ ٤٨٤
- النذر المقيد بمكان، وقت ثبوته ٣/ ٤٨٤
- النذر المقيد لوقت فيْ المستقبل، وقت ثبوته ٣/ ٤٨٥
- نذر الوتر، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- نذرالاعتكاف في أحد المساجد الثلاثة عند الشافعية ٢/ ٦١٦
- نذرالاعتكاف في مسجد معين غير المساجد الثلاثة عند الشافعية ٢/ ٦١٥
- نيته، أثرها فيه ١/ ١٤٤، ٣/ ٤٨٦
- الوفاء بالنذر إن لم يكن من جنسه واجب، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٧
- الوفاء بالنذر المعلق على شرط قبل وجود هذا الشرط، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٠٨
- الوفاء به
  - حكمه عند الحنابلة ٣/ ٤٧٩
  - حكمه عند الشافعية ٣/ ٤٧٨
  - حكمه عند المالكية ٣/ ٤٧٨
- الوفاء به حكمه ٣/ ٤٧٥
- وقته ٢/ ٦٠٦، ٣/ ٤٨٣
- وقته عند الحنابلة ٢/ ٦٠٦
- يوم الشك
  - صيامه عن النذر جوازه عند الشافعية ٢/ ٥١٢
  - صيامه عن نذر لا كراهة فيه عند الحنابلة ٢/ ٥١٣

■ النرد

- شهادة لاعب النرد ردها ٣/ ٥٦٣
- اللعب بالنرد، حكمه ٣/ ٥٦٣، ٣/ ٥٦٧
- اللعب بما فيه الكعبان "النرد" حكمه ٣/ ٥٦٣

■ النسب

- آثار النسب في القانون ٨/ ٦٥١
- إبطال الإسلام ما كان في الجاهلية من إلحاق الأولاد عن طريق الزنا ٨/ ٦٣٩
- إثبات نسب أولاد الزنا ١٣/ ٥٩٧
- إثبات النسب بالإقرار بأنه ولد زنا، بطلانه ٨/ ٦٥٤
- إثبات النسب بالزواج الفاسد، شروطه ٨/ ٦٤٩
- إثبات النسب في الزواج الفاسد، شروطه
  - أن تلد المرأة بعد ستة أشهر أو أكثر من الدخول أو الخلوة عند المالكية ٨/ ٦٤٩
  - تحقق الدخول بالمرأة أو الخلوة بها عند المالكية ٨/ ٦٤٩
  - كون الرجل ممن يتصور منه الحمل ٨/ ٦٤٩
- إثبات نسب الولد بالقيافة، حكمه ٨/ ٦٤٣
- إثبات نسب الولد لأبيه في زواج فاسد، حكمه ٨/ ٦٤٩
- إثباته باليمين، حكمه ٦/ ٥٢٥
- الاحتجاج بشهادة القابلة في النسب ٤/ ٣٢٦
- الأحوال التي يعتمد عليها في البصمة الوراثية لإثبات النسب ١٣/ ٦٢
- إذا أتت المرأة بولد قبل مضي ستة أشهر من الوطء بشبهة لا يثبت نسبه من الواطىء إلا إذا ادعاه ٨/ ٦٥٠
- إذا ثبت النسب بالإقرار فلا يملك المقر الرجوع فيه بعدئذ ٨/ ٦٥٤
- إذا كان هناك حمل أو اعتراف من الزوج بالحمل، حكمه عند أبي حنيفة وصاحباه ٨/ ٦٤٢
- إذا ولدت المرأة بعد مضي ستة أشهر أو أكثر من وقت الوطء بشبهة ثبت نسبه من الواطىء ٨/ ٦٥٠

- أسباب ثبوت النسب من الأب ١٣/ ٦٠٠
- الاستفادة من البصمة في حالة ادعاء مجهول النسب نسبته إلى فرد أو قبيلة ١٣/ ٧١
- اشتراط النسب القرشي فيمن يتولى الرئاسة الأعلى في الدولة في النظام الإسلامي ١٢/ ٥١٤
- الاعتماد على البصمة الوراثية في تحديد النسب ١٣/ ٦٢
- الإقرار بالنسب ١٣/ ٦٠٠
- الإقرار بالنسب أنواعه ٦/ ٥٥٣
- الإقرار بالنسب، حكمه ٦/ ٥٥٣
- الإقرار بالنسب في القانون السوري، حكمه ٨/ ٦٥٥
- الإقرار بنسب اللقيط ١٣/ ٦١٤
- الإقرار بنسب محمول على الغير، حكمه ٨/ ٦٥٤
- الإقرار بنسب محمول على الغير، شروط صحته ٨/ ٦٥٥
- إمكان التقاء الزوجين بالفعل أو الحس وإمكان الوطء والدخول بين الزوجين، اشتراطه لثبوت النسب، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٦٤٦
- إمكان التقاء الزوجين بعد العقد عقلاً، اشتراطه لثبوت النسب، عند الحنفية ٨/ ٦٤٦
- إن حدث الوطء بغير شبهة وإنما بالزنا لا يثبت نسب الولد من الزاني ٨/ ٦٥١
- انتساب الأبناء إلى غير آبائهم، حكمه ٨/ ٦٣٨
- بيان نسب الولد بعد الفرقة أو وفاة الزوج، في القانون السوري ٨/ ٦٤٨
- البينة لإثبات النسب ١٣/ ٦٠١
- التبني في الإسلام، حكمه ٨/ ٦٣٨
- تربية اللقيط وتعليمه دون نسبه إلى الأسرة، حكمه ٨/ ٦٣٩
- ترتب الإرث الشرعي على ثبوته النسب بالإقرار ٨/ ٦٥٤
- تصديق المقر به، عدم اشتراطه لإثبات النسب بالإقرار، عند المالكية ٨/ ٦٥٣
- تضمن إعلان حقوق الإنسان لثبوت النسب من غير طريق شرعي يتناقض مع التشريع الإسلامي ١٢/ ٦١٢
- تقديم الطرق المقررة في الشرع في إثبات النسب كالبينة والاستلحاق والإقرار على البصمة الوراثية ١٣/ ٦٩
- ثبوت نسب الأولاد حق للزوجين ١٣/ ٦٣٠
- ثبوت نسب الأولاد من الزوج ٨/ ١٠٧
- ثبوت النسب بالدخول بشبهة، حكمه في القانون السوري ٨/ ٦٥١
- ثبوت النسب في حال كان الولد من زنا مع الإكراه ١٣/ ٦٠٧
- ثبوت النسب في حالة كون الزوج ممسوحاً، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٦٤٥
- ثبوت النسب في الزواج الفاسد، في القانون السوري ٨/ ٦٥٠
- ثبوت نسب الولد بأبيه بعد ثبوت إمكان الوطء في زواج صحيح أو فاسد، عند الجمهور غير أبي حنيفة ٨/ ٦٣٩
- ثبوت نسب الولد بأبيه بمجرد عقد الزواج، عند أبي حنيفة ٨/ ٦٣٩
- ثبوت نسب الولد لأبيه إذا كان خصياً في زواج صحيح، حكمه ٨/ ٦٤٥
- ثبوت نسب ولد المتوفى عنها زوجها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٢٧
- ثبوت نسب ولد المطلقة الرجعية، حكمه عند الحنفية ٨/ ٦٢٧
- ثبوت نسب الولد من أبيه بسبب الزواج الصحيح بالاتفاق ٨/ ٦٤٤
- ثبوت نسب الولد من أمه بالولادة الشرعية أو غير الشرعية ٨/ ٦٣٩
- ثبوته بالإقرار بالنسب على نفس المقر ٨/ ٦٥٢
- ثبوته للولد إن ولد لأقل من ستة أشهر إذا دعاه الزوج ٨/ ٦٤٥
- حرمة أن ينتسب الإنسان إلى غير أبيه ١٣/ ٥٩٩
- حرمة تبرؤ الإنسان من نسبه ١٣/ ٦٣٠
- حياة الولد
  - اشتراطها لثبوت نسب الولد بالإقرار، عند الحنفية ٨/ ٦٥٤
  - عدم اشتراطها لثبوت نسب الولد بالإقرار، عند المالكية ٨/ ٦٥٤
- رعاية اللقيط ومجهول النسب والإحسان إليهما ١٣/ ٥٤٥
- الزواج الصحيح
  - شروطه: إمكان تلاقي الزوجين بعد العقد لثبوت النسب بالاتفاق ٨/ ٦٤٥
  - شروطه: كون الزوج ممن يتصور منه الحمل عادة ٨/ ٦٤٥
  - شروطه: ولادة الولد بعد ستة أشهر من وقت الزواج لثبوت النسب في رأي الحنفية ٨/ ٦٤٥
- الزواج الصحيح شروطه ٨/ ٦٤٤

obeikandi.com

- سبب ثبوت نسب الولد من أمه: هو الولادة شرعية كانت أم غير شرعية ٨/ ٦٤٤
- شروط إثبات النسب بالإقرار
ألا يكون فيه حمل النسب على الغير سواء كذبه المقر له أو صدقه ٨/ ٦٥٣
أن يصدقه المقر له في إقراره إن كان أهلاً للتصديق ٨/ ٦٥٣
كون المقر به مجهول النسب ٨/ ٦٥٢
كون المقر به محتمل الثبوت من نسب المقر ٨/ ٦٥٣
- شروط الإقرار بالنسب أو استلحاقه ١٣/ ٧٢
- الشروط التي وضعها مجيزو الاعتماد على البصمة الوراثية في إثبات ١٣/ ٦٢
- شروط صحة إقرار الإنسان بنسب على الغير ٦/ ٥٥٤
- شروط صحة إقرار الإنسان بنسب على نفسه ٦/ ٥٥٣، ١٣/ ٦٠٠
- شروط صحة الإقرار بالنسب على النفس ١٣/ ٦٠٠
- شروط صحة الإقرار بنسب الولد ٨/ ٦٥٢
- الشهادة بالتسامع لإثبات النسب، حكمه ٨/ ٦٥٧
- الشهادة فيه بالتسامع، حكمها ٦/ ٤٧٨، ٨/ ٦٥٧
- طرق إثباته ٨/ ٦٥٢
الإقرار بالنسب أو ادعاء الولد ٨/ ٦٥٢
البينة ٨/ ٦٥٧
الزواج الصحيح أو الفاسد ٨/ ٦٥٢
- طرق ثبوت نسب الولد من أبيه ٨/ ٦٣٨
- عدم ثبوت نسبة الولد إذا كان الزوج مجبوباً ممسوحاً، عند المالكية ٨/ ٦٤٥
- عدم ثبوته إذا ولد الولد لأقل من ستة أشهر بالاتفاق ٨/ ٦٤٥
- عدم جواز أن تنسب المرأة ولداً إلى زوجها وهي تعلم أنه ليس منه ١٣/ ٦٣٠
- عناية الإسلام بالحفاظ على النسب الصحيح ١٣/ ٥٩٧
- عناية الشرع به ٨/ ٦٣٧
- فراش الزوجين أحد أسباب ثبوت النسب ١٣/ ٦٠٠
- الفرق بين الإقرار بالنسب وبين التبني ٨/ ٦٥٦
- كل نكاح يدرأ فيه الحد، فالولد ينسب فيه للواطىء عند المالكية ٨/ ٦٥٠
- لا ينتفي نسب الولد في الزواج الصحيح إلا باللعان، عند الحنفية ٨/ ٦٤٦
- لا ينتفي نسب الولد في الزواج الفاسد عن الرجل إلا باللعان، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٦٤٩
- لا ينتفي نسب الولد في الزواج الفاسد عن الرجل باللعان، عند الحنفية ٨/ ٦٤٩
- ما يختلف فيه حكم الرضاع عن حكم النسب عند الحنفية ٨/ ١٤٣
- مدى ثبوت النسب بالزنا ١٣/ ٦٠٦
- مصالحة امرأة مطلقة زوجها على نسب ابنه منها، حكمها ٥/ ٢٠١
- مكانة النسب في الشريعة ١٣/ ٥٩٩
- منع القضاة من سماع دعوى نسب الولد في حالة الإنكار إذا ثبت عدم التلاقي بين الزوجين من حين العقد إلى الولادة، في القانون المصري ٨/ ٦٤٧
- النسب حق للولد والوالد ١٣/ ٥٤٤
- نسب اللقيط ١٣/ ٦١٢
- نسب الولد لأبيه إن أتت المرأة بالولد لأربع سنين من موت الزوج أو طلاقه، حكمه ٨/ ٦٤١
- نسب الولد لأبيه إن ولدت المرأة لأربع سنين مما دون من يوم موت الزوج أو طلاقه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٦٤١
- نسب الولد لأبيه عند الاختلاف بين الزوجين في تعيين المولود، حكمه ٨/ ٦٤٣
- نسب الولد لأبيه عند الخلاف في ولادة المعتدة، عند أبي حنيفة ٨/ ٦٤٢
- نسب الولد لأبيه عند الخلاف في ولادة المعتدة، عند الصاحبين ٨/ ٦٤٢
- نسبة الولد إلى غير أبيه الحقيقي، حكمه ٨/ ٦٣٧
- نوع البينة في إثبات النسب على الغير ٨/ ٦٥٦
- وقت ثبوت النسب إذا طلق الرجل زوجته بعد الدخول أو الخلوة طلاقاً رجعياً ثم ولدت، عند الحنفية ٨/ ٦٤٧
- وقت ثبوت النسب إذا طلق الرجل زوجته بعد الدخول أو الخلوة ومات عنها ثم ولدت بعد ذلك ٨/ ٦٤٧
- وقت ثبوت النسب إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً بائناً أو مات و لم تقر الزوجة بانقضاء العدة، عند الحنفية ٨/ ٦٤٨
- وقت ثبوت النسب إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول والخلوة من زواج صحيح ثم ولدت بعد الطلاق ٨/ ٦٤٧
- وقت ثبوت النسب بعد الفرقة من زواج صحيح ٨/ ٦٤٧
- وقت ثبوت النسب بعد الفرقة من زواج فاسد ٨/ ٦٥٠
- ولد كل زوجة في النكاح الصحيح ينسب إلى زوجها بشرطين، في القانون السوري ٨/ ٦٤٦

■ **النسبة**
• تحديد بدل المقاولة بالتكلفة ونسبة ربح ١٣/ ٢٥٢

■ **النسخ**
• الاستدلال بالسنة على ناسخ القرآن ومنسوخه ١٢/ ٤٥٤
• الجمع بين آيات الجهاد أو القول بنسخ بعضها ٧/ ١٧٦
• دعوى نسخ الجهاد ٧/ ٩٤
• الزيادة الواردة في السنة على نص القرآن نسخ عند الحنفية ١٢/ ٤٥٩
• القول بأن آية السيف نسخت عدداً من الآيات المتعلقة بالعفو والصفح والسلم ١٢/ ٦٥٩
• معرفة الناسخ والمنسوخ من السنة في بعض الأحاديث ١٢/ ٤٥٢

■ **النسل**
• استخدام وسائل منع الحمل وتنظيم النسل ١٠/ ٥٧٢
• الحفاظ على النسل من الضروريات ١٢/ ٢٠٢
• حكم تحديد النسل ١٢/ ٥٣

■ **النسيان**
• أثر النسيان على صحة بعض الأفعال كالصلاة والصيام والحج ١٠/ ٤٦١
• أثر النسيان على ضمان حقوق العباد ١٠/ ٤٦٣
• الإفطار في صوم التطوع لعذر مبيح أو نسيان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإفطار لعذر يرفع الإثم كالنسيان، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٧٩
• الإمساك بقية اليوم لمن نسي النية من الليل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
• تذكير الناسي القادر على الصوم لترك الأكل وجوبه، ويكره عدم تذكيره عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
• ترتب الحكم على الفعل حال النسيان عند الحنفية ١٠/ ٤٦١
• تعريف النسيان ١٠/ ٤٦١
• حكم النسيان في القانون ١٠/ ٤٦٣
• الساهي والناسي الفرق بينهما ٢/ ٨٩
• الصوم حين وصول شيء إلى الجوف بنسيان يعذر به شرعاً، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• صوم الكفارة إن أفطر فيه ناسياً أو لعذر أو لغلط في العدد، استئنافه حكمه عند المالكية ٢/ ٦٠٢
• عدم الإفطار بالأكل ونحوه ناسياً أثناء الصوم، عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٩٥
• الفرق بين النسيان والجهل ١٠/ ٤٦٧
• قضاء الصلاة إن فاتته بعذر كالنسيان ندبه على الفور عند الشافعية ٢/ ١٣١
• قضاء الصلاة وجوبه حال النسيان أو الغفلة دون إثم ٢/ ١٢٩
• قضاء الصوم للناسي للنية، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
• الكفارة لمن أفطر ناسياً أو وصل شيء إلى جوفه من غير الفم في نهار رمضان، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٨٢
• من أفطر بالجماع في رمضان ناسياً لصومه، الكفارة عدم وجوبها عليه عند الشافعية ٢/ ٦٠٠
• من أفطر ناسياً أو مكرهاً ثم أكل أو شرب عمداً ظاناً عدم وجوب الإمساك لا كفارة عليه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
• من أفطر ناسياً في صوم التطوع أو بعذر مبيح، حكمه بالإجماع ٢/ ٥٩٧
• من أكل أو شرب أو جامع ناسياً نهار رمضان، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
• من أكل أو شرب في نهار رمضان ناسياً، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٩٥
• من أكل ونحوه ناسياً أثناء الصوم فظن أنه أفطر فأكل ونحوه عمداً، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩٠
• الناسي في الحنث في اليمين، حكمه ٣/ ٣٨٥
• نسيان الصلاة، اعتباره عذراً في نسيان الصلاة عند الشافعية ٢/ ١٢٩
• الوضوء، نسيان أحد فروضه ١/ ٣٣٤

■ **النسيئة**
• تعريف ربا النسيئة ١١/ ٤٩
• حكم تحريم ربا النسيئة ١١/ ٥٠
• ربا النسيئة ومنه ربا البنوك الربوية اليوم ١١/ ٤٩
• شرطا تجنب ربا النسيئة ليصح البيع ١١/ ٥٠

■ **النشر**
• العقد يحكم حق النشر أو التوزيع ١٠/ ٣٨

■ **النشوز**
• سقوط نفقة الزوجة بنشوزها ١٣/ ٥٨٤

■ **النص**
• الاجتهاد في النصوص الظنية ١٢/ ٢٦١
• الأحكام القطعية المقررة في نصوص الشريعة ١٢/ ٢٦٣
• اعتماد الإسلام على النصوص الشرعية في القرآن والسنة والعقل ١٢/ ٤١٩

- تحقيق المواءمة بين الثوابت والمتغيرات ١٢/ ٢٦٣
- تخصيص النص العام بالمصلحة ١٠/ ٦٣٣
- تقديم المصلحة على النص والإجماع ١٠/ ٦٣٣
- التوهم بأن المصلحة تعارض النص ١٢/ ٢٦٠
- الحفاظ على النصوص الشرعية في ضوء الاجتهاد المرن ١٢/ ٢٦١
- الحكم بمقتضى المصلحة في مقابلة النص إذا كان هناك ضرورة قطعية ١٠/ ٦٣٤
- رغبة الحداثيين تعطيل النصوص وتقديم المصلحة ١٢/ ٢٦٧
- العلاقة بين النص والمصلحة ١٢/ ٢٥٩
- قضية العقل والنقل ١٢/ ٢٦٦
- كيف يتم التفسير المصلحي للنصوص ١٢/ ٢٧١
- مصير المصلحة المستجدة في مقابلة النص ١٢/ ٢٦٥
- النص معيار ضبط المصالح وتقديرها ١٢/ ٢٦٧

■ النصاب

- الإبل نصاب زكاتها ٢/ ٧٥٢
- أخذ العشر من الحربي، اشتراط النصاب فيما يؤخذ منه عند أبي حنيفة ٢/ ٦٥٠
- اشتراط بلوغ النصاب، حكمه في وجوب زكاة الركاز عند المالكية ٢/ ٧٠٢
- اعتبار بلوغ النصاب آخر الحول من البدء بالمتاجرة بعروض التجارة عند الشافعية ٢/ ٧٠٩
- اعتبار بلوغ النصاب في جميع الحول لزكاة عروض التجارة، عند الحنابلة ٢/ ٧١٠
- اعتبار طرفا الحول لا وسطه لملك النصاب لزكاة عروض التجارة في غير المدير، عند الحنفية والمالكية ٢/ ٧٠٩
- إن كان التاجر محتكراً وجب أن يبيع من عروض التجارة بنصاب من الذهب والفضة، عند المالكية ٢/ ٧٠٩
- البقر، نصابه في الزكاة ٢/ ٧٥٧
- بلوغ المعدن النصاب، اشتراطه لوجوب الزكاة فيه بالاتفاق ٢/ ٦٩٨
- بلوغ النصاب الشرعي، اشتراطه لوجوب الزكاة في النقود الورقية ٢/ ٦٨١
- بلوغ النصاب عدم اشتراطه في زكاة المعدن عند الحنفية ٢/ ٦٩٨
- بلوغ النصاب في زكاة الركاز عدم اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٦٩٨
- بلوغ النصاب وحولان الحول ونية التجارة، اشتراطها لوجوب الزكاة في عروض التجارة بالاتفاق ٢/ ٧٠٨
- تأثير الخلطة فيه حكمه ٢/ ٧٦١
- تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب، حكمه بالاتفاق ٢/ ٦٦٥
- تعجيل الزكاة متى وجد النصاب الكامل تطوعاً قبل الحول، حكمه عند المالكية والظاهرية ٢/ ٦٦٦
- تعجيل الزكاة متى وجد النصاب الكامل تطوعاً قبل الحول عند الجمهور غير المالكية والظاهرية ٢/ ٦٦٦
- تعريفه، اصطلاحاً ٢/ ٦٤٨
- تقدير نصاب الزكاة في كل زمان بحسب القوة الشرائية للنقد المعاصر، وجوبه ٢/ ٦٦٩
- تقدير نصاب النقود الورقية بالفضة عند أكثر علماء العصر ٢/ ٦٨١
- الحلي الذي تجب فيه الزكاة، نصابه المعتبر فيه قيمته لاوزنه، بخلاف المحرم لعينه، عند الشافعية ٢/ ٦٧٦
- الحلي الذي تجب فيه الزكاة، نصابه المعتبر فيه الوزن لا القيمة، عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٦٧٦
- الحلي إن كان للتجارة يقوم فإن بلغ نصاباً ففيه الزكاة عند الحنابلة ٢/ ٦٧٦
- الذهب، نصابه للزكاة ٢/ ٦٦٨، ٢/ ٧٠٥
- الزكاة إن كان هناك دين يستغرق النصاب أو ينقصه، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٩
- الزكاة بالأسهم والسندات إذا بلغت قيمتها النصاب الشرعي، وجوبها بالاتفاق ٢/ ٦٨٤
- زكاة الركاز، عدم اشتراط بلوغ النصاب فيها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٦٩٨
- الزكاة على الواقف في مكة إن بلغ نصاباً، وجوبها عند المالكية ٢/ ٦٥٣
- الزكاة فيما زاد على النصاب، حكمها عند أبي حنيفة ٢/ ٦٧٢
- الزكاة فيما زاد على النصاب، حكمها عند جمهور الفقهاء والصاحبين من الحنفية ٢/ ٦٧٢
- شروط إجزاء تعجيل الزكاة قبل الحول بعد وجود النصاب عند الشافعية ٢/ ٦٦٦
- ضم أحد النقدين إلى الآخر في تكميل النصاب، حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٦٦٩
- ضم أحد النقدين إلى الآخر في تكميل النصاب، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٦٩

obeikandl.com

• ضم أحد النقدين إلى الآخر في تكميل النصاب في الزكاة، ترجيحه وهو رأي الجمهور غير الشافعية ٢/ ٦٦٩
• ضم الذهب والفضة كل منهما إلى الآخر لتكميل النصاب في الزكاة ويضم إلى كل منهما معدن آخر وتضم عروض التجارة إلى الأثمان ٢/ ٧٠٥
• ضم ما خرج في العامين بعضه إلى بعض في إكمال النصاب في المعادن ٢/ ٧٠٥
• ضم نتاج الماشية وأرباح التجارة إلى أصل النصاب بالاتفاق ٢/ ٦٥٧.
• عدم اشتراط بلوغ النصاب لزكاة الزروع والثمار عند الحنفية خلافاً لجمهور الفقهاء ٢/ ٦٦٤
• عدم ضم جنس لآخر من المعادن لإكمال النصاب ٢/ ٧٠٥
• الفضة نصابها في الزكاة عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٦٩
• الفضة نصابها في الزكاة عند الحنفية ٢/ ٦٦٩
• كون النصاب فاضلاً عن الحاجات الأصلية لمالكه، اشتراطه لوجوب الزكاة في النقود الورقية عند الحنفية ٢/ ٦٨١
• كون النصاب كاملاً في طرفي الحول اشتراطه لوجوب الزكاة، عند الحنفية ٢/ ٦٥٥
• مضي حول كامل متوال على النصاب، اشتراطه لوجوب الزكاة إلا في نتاج الماشية وفي ربح التجارة عند الشافعية ٢/ ٦٥٦
• المعتبر وجود النصاب في جميع الحول لوجود الزكاة، إلا في النتاج وربح التجارة، عند الحنابلة ٢/ ٦٥٧
• المعدن، بلوغه النصاب لإخراج زكاته، اشتراطه ٢/ ٧٠٥
• نصاب ضريبة العشور التي تؤخذ من الحربي ٧/ ٥٦٢
• نصاب الغنم في الزكاة ٢/ ٧٥٨
• النصاب في زكاة المعدن -الذهب والفضة- اشتراطه عند الشافعية ٢/ ٧٠٣
• النصاب فيما يؤخذ من الذمي من الزكاة ويؤخذ منه نصف العشر، اشتراطه عند أبي حنيفة ٢/ ٦٥٠
• نصاب النقود الورقية ٢/ ٦٨١

■ النصارى
• أخذ الجزية من أهل الكتاب من اليهود والنصارى فقط عند الشافعية ٧/ ٦٩٨
• أسلوب الحوار مع أهل الكتاب اليهود والنصارى ١٣/ ٦٨٤
• إسهام القادة من علماء المسلمين ورجال الدين المسيحي في دعوةالمجتمع الدولي إلى الإذعان للحق والعدل ١٢/ ٤٨٦
• العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب من اليهود والنصارى تقوم على السلم والأمان ١٢/ ٤٦٥
• عمل الروم النصارى في دواوين عمر بن الخطاب ٧/ ٧٥٤
• وانظر أيضاً: المسيحية

■ النصيحة
• إبداء الرأي فيه تطبيق لمبدأ النصيحة ١٣/ ٨٢٤

■ النظافة
• ترغيب الإسلام في نظافة الثياب ١٢/ ٨١٢
• الطهارة والنظافة في الإسلام جزء من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٣
• النظافة للوقاية من الأمراض التي تضر البيئة ١٢/ ٧٩٣

■ نظام الحكم
• أسسه، المساواة الكاملة بين الناس ٦/ ٧٩٩
• أهداف الفصل بين سلطات الدولة الحديثة وحكم الأخذ به إسلامياً ٦/ ٥٦٨
• أهل الحل والعقد في نظام الحكم الإسلامي ١٢/ ٥٦٦
• تأقيت أو تحديد مدة معينة للخليفة أو الحاكم ١٢/ ٥٠١
• تشييد نظام الحكم الصالح من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٧١
• التعاون بين السلطات في نظام الحكم الإسلامي ١٢/ ٥٢٧
• تعدد الحكومات في دار الإسلام ٧/ ٢٠١
• الحكم الإسلامي الشوري وشروط الحكم ١٢/ ٤٩٥
• الحكم الإسلامي في العهد النبوي ١٢/ ٦١٥
• الحكم والإدارة في الإسلام ١٢/ ٦١٤
• الحكم والإدارة في عهد الخلفاء الراشدين ١٢/ ٦١٨
• خصائص نظام الحكم في الإسلام ١٣/ ٦٧٢
• دور الحاكم أو الإمام فيه ٦/ ٥٦٦
• دور الشوري فيه ٦/ ٥٦٧
• سلطاته ٦/ ٥٦٣، ٦/ ٥٦٦
• سيادة التشريع وتعاون السلطات ٦/ ٥٦٦
• شكل الحكومة بعد التزام قاعدة الشورى في الحكم ١٢/ ٥٠٠

• الشورى من أهم قواعد الحكم الإسلامي ١٢/ ٥٥٨
• الشورى وشروط الحكم ١٢/ ٥١٢
• صلاحية نظام الحكم الإسلامي للتطبيق في الوقت الحاضر ٦/ ٧١٤
• العدل مع الأقليات الدينية والسياسية، حكمه ٦/ ٦٢٤
• عدم اشتراط أن يكون نظام الحكم الإسلامي قائماً على الخلافة ١٢/ ٥٠٠
• قرب نظام الحكم في الإسلام للنظام الديمقراطي ١٢/ ٥٦٤
• مبدأ الفصل بين السلطات في نظام الحكم الإسلامي ٦/ ٥٦٧، ١٢/ ٥٦٦
• مجال الشورى في غير الأحكام القطعية ١٢/ ٥٦٠
• مدي طاعة الإمام ٦/ ٥٦٧
• المراد بكلمة الشعب أو الأمة في الديمقراطية الغربية والديمقراطية الإسلامية ١٢/ ٥٦٩
• مفهوم الشورى وضرورتها في الحكم الإسلامي ١٢/ ٥٩٢
• مقارنته مع أحداث النظريات الديمقراطية وسلطاته الثلاث ٦/ ٥٦٦
• ملازمة الحكم في الإسلام للعدل في القضاء والمساواة أمام الشريعة والحرية ١٢/ ٦١٩
• نظام الحكم في سورية ١٢/ ٥٧٧
• وسطية الأمة في الحكم والإدارة ١٣/ ٧٦٣

■ النظام السياسي

• استعانة الخلفاء بالكاتب ودور الكاتب ١٢/ ٦٣١
• تحول الخلافة في العهد الأموي إلى ملكية وراثية ١٢/ ٦٢٨
• تعيين الخليفة الأموي لولي العهد ١٢/ ٦٢٩
• الحجابة في العهد الأموي ١٢/ ٦٣١
• الحكم الإسلامي في العهد النبوي ١٢/ ٦١٥
• الحكم والإدارة في عهد الخلفاء الراشدين ١٢/ ٦١٨
• الخلافة في العهد الأموي ١٢/ ٦٢٧
• دلالة تصرفات النبي ﷺ السياسية والإدارية على أنه كان رسولاً وقائداً سياسياً وحاكماً ١٢/ ٦١٧
• ملازمة الحكم في الإسلام للعدل في القضاء والمساواة أمام الشريعة والحرية ١٢/ ٦١٩
• النظام السياسي في العهد الأموي ١٢/ ٦٢٧
• النظام السياسي والإداري في الإسلام ١٢/ ٦١٤
• الوزارة في النظام السياسي في الإسلام ١٢/ ٦٣٠
• وضع عمر للنظام السياسي للدولة الإسلامية ١٢/ ٦٢٢

■ النظر

• الاحتياط في النظر للقرابة من الرضاع ٨/ ٣٥
• الأحوال التي يجوز النظر فيها للمرأة الأجنبية ٣/ ٥٥٥
• أقسامه ٣/ ٥٥٢
• حد عورة الرجل ٣/ ٥٥٦
• حد عورة المرأة الأجنبية بالنسبة للرجل ٣/ ٥٥٤
• معنى غير أولي الإربة من الرجال ٨/ ٣٣
• من يحل له النظر إلى الأجنبية ٨/ ٣٣
• النظر إلى الأجنبية، حكمه ٨/ ٣١
• النظر إلى الأمرد، حكمه عند الشافعية ٨/ ٣٢
• النظر إلى الحرام، حكمه ٨/ ١٣٢
• النظر إلى الغلام، حكمه عند الحنابلة ٨/ ٣٢
• النظر إلى المرأة في المعاملة، حكمه ٨/ ٣٥
• النظر إلى الوجه والكفين من الأجنبية، حكمه عند الشافعية ٨/ ٣٣
• نظر الخاطب للمخطوبة ٨/ ٣٦
• نظر الخصي والمخنث والذي لا شهوة له للمرأة الأجنبية، حكمه ٣/ ٥٥٥
• نظر الرجل أثناء الخطبة إلى المرأة الأجنبية، حكمه ٣/ ٥٥٥
• نظر الرجل إلى الرجل، حكمه ٣/ ٥٥٧
• نظر الرجل للرجل والمرأة للمرأة، حكمه ٨/ ٣٥
• نظر الرجل للمرأة الأجنبية من غير قصد، حكمه ٣/ ٥٥٤
• نظر الرجل للمرأة الأجنبية وهو لا يأمن الشهوة، حكمه ٣/ ٥٥٤
• نظر الرجل للمرأة، حكمه ٣/ ٥٥٣
• نظر الرجل للمرأة ذات المحرم، حكمه ٣/ ٥٥٣
• نظر الطبيب للمرأة، حكمه ٣/ ٥٥٥
• نظر القاضي للمرأة، حكمه ٣/ ٥٥٦
• نظر الكافرة إلى مسلمة، حكمه ٣/ ٥٥٧
• نظر كل من الزوجين إلى بدن الآخر، حكمه ٨/ ٣٧
• النظر للعجوز، حكمه ٣/ ٥٥٥
• النظر للمرأة لحاجة، حكمه ٨/ ٣٥
• نظر المجنون إلى الأجنبية، حكمه ٨/ ٣١
• نظر المرأة إلى المرأة حكمه ٣/ ٥٥٧
• نظر المرأة للرجل، حكمه ٣/ ٥٥٦
• النظر ممن ذهبت شهوته لمرض، حكمه عند المالكية والحنابلة ٨/ ٣٤
• النظر من التابعين غير أولي الإربة ٨/ ٣٣
• النظر من الخصي، حكمه ٨/ ٣٣

obeikandl.com

• النظر من العنين، حكمه عند المالكية والحنابلة ٨/ ٣٤
• النظر من الكبير الفاني، حكمه عند المالكية والحنابلة ٨/ ٣٤
• النظر من المجبوب، حكمه ٨/ ٣٣
• النظر من المخنث، حكمه ٨/ ٣٣
• وصف المرأة الأجنبية أمام الرجال، النهي عنه ٨/ ٣٣

■ **النظريات الفقهية**
• تأثر الفقه بالقانون في صياغة النظريات الفقهية ١٢/ ٣٩٠
• الفرق بين القاعدة الفقهية والنظرية الفقهية ١٠/ ٥٣٠، ١٢/ ١٧٦
• نظرية الحق: مباحثها ١٠/ ١٧
• نظرية الدفاع الشرعي ٦/ ٣٨٨
• نظرية السبب والباعث ١/ ١٨٦
• نظرية الظروف الطارئة ٦/ ٣٨٨
• النظرية العامة للضمان ١٠/ ٦٦١
• نظرية الفساد ١/ ١٠٣

■ **النظريات القانونية**
• شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة ١٠/ ٦٣٦
• ما يماثل نظرية الظروف الطارئة في القانون عند الفقهاء المسلمين ١٠/ ٦٣٨
• النصوص القانونية في نظرية الظروف الطارئة ١٠/ ٦٣٩
• نظرية الظروف الطارئة والقوة القاهرة في القانون المدني ١٠/ ٦٣٥

■ **النظرية**
• تعريفها ١٠/ ١٧
• الفرق بينها وبين القاعدة الكلية ١٠/ ١٧
• كيفية إدراك أصولها من أحكام الفقهاء ١٠/ ١٧

■ **نظرية الضرورة**
• انظر: الضرورة

■ **نظرية الظروف الطارئة**
• أخذ القانون بنظرية الظروف الطارئة والقوة القاهرة من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٥
• شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة ١٠/ ٦٣٦
• ما يماثل نظرية الظروف الطارئة في القانون عند الفقهاء المسلمين ١٠/ ٦٣٨
• النصوص القانونية في نظرية الظروف الطارئة ١٠/ ٦٣٩

■ **النعمة**
• من أنواع الكفر كفر النعمة ١٢/ ٣٧٧

■ **النفاس**
• أحكامه
كونه موجباً للغسل ١/ ٥٣٤
• الاغتسال من النفاس قبل الفجر ليكون على طهر من أول الصوم، سنيته ٢/ ٥٥٧
• الإفطار بسبب النفاس حكمه ٢/ ٥٧٠
• أقل النفاس وأكثره ٩/ ٨٢٠
• انقطاعه شرط لوجوب الصلاة ١/ ٢٠٨
• انقطاعه شرط لوجوب الطهارة ١/ ٢٠٨
• تعريفه ١/ ٥٢٣، ١/ ٥٣٢
• التلفيق به عند المالكية والحنابلة ١/ ٥٣١
• حدوثه أثناء الاعتكاف حكمه ٢/ ٦٣٤
• حق الاستمتاع الجنسي لكل من الزوجين حق ما لم يوجد مانع كالحيض والنفاس والمرض ١٣/ ٦٢٧
• الخلو عما ينافي الصوم من حيض ونفاس، شرط لصحة الصوم عند الحنفية ٢/ ٥٤٢
• الدم الخارج حال الولادة عند الحنفية ١/ ٥٣٢
• الدم الخارج حال الولادة عند الشافعية ١/ ٥٣٢
• الدم الخارج قبل الولادة عند الحنفية ١/ ٥٣٢
• الدم الخارج قبل الولادة عند الشافعية ١/ ٥٣٢
• الدم الخارج قبل الولادة عند المالكية ١/ ٥٣٢
• الدم المعتبر من النفاس عند وجود توأمين عند الشافعية ١/ ٥٣٣
• الصلاة سقوطها بسببه ٢/ ١٢٦
• صوم من لم تغتسل قبل الفجر وكانت نفساء، حكمها عند أبي هريرة ٢/ ٥٥٧
• طروء النفاس للصائم، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
• الطلاق في النفاس، حكمه عند المالكية ٨/ ٤١٠
• الطهارة من الحيض والنفاس، شرط لصحة الصوم عند الشافعية ٢/ ٥٤٣
• الطهارة من النفاس، اشتراطها لصحة الصوم عند المالكية ٢/ ٥٤٢
• الطهارة من النفاس شرط لصحة الصوم عند الحنابلة ٢/ ٥٤٣
• الطهر المتخلل بين أيام النفاس، حكمه ١/ ٥٣١
• الغسل له وجوبه ١/ ٤٤٦
• الفرق بينه وبين الحيض ١/ ٥٤١
• محرماته ١/ ٥٣٤
الطواف ١/ ٥٣٦
قراءة القرآن حكمه عند المالكية ١/ ٥٣٥

obeikandl.com

• مدته ١/ ٥٣٢
أغلبها عند الشافعية ١/ ٥٣٣
أقلها عند الشافعية ١/ ٥٣٣
أقلها عند غير الشافعية ١/ ٥٣٣
أكثرها عند الحنابلة ١/ ٥٣٣
أكثرها عند الحنفية ١/ ٥٣٣
أكثرها عند الشافعية ١/ ٥٣٣
أكثرها عند المالكية ١/ ٥٣٣
تقديرها للمستحاضة المبتدئة عند الحنفية ١/ ٥٣٣، ١/ ٥٤٦
• انظر أيضاً: النفساء.

■ **النفاق**
• أحكامه ٥/ ٧٤٣
• اعتباره جرماً عظيماً ٥/ ٧٤٣
• النفاق عقدي وسلوكي ١٢/ ١١٨
• النفاق العملي ١٢/ ١١٩
• النفاق في عصرنا بموالاة الأعداء وخيانة الوطن ١٢/ ١١٩
• النفاق من أهم صور الفساد ١٢/ ١١٨
• وجه الشبه بين المنافقين والخونة ١٢/ ١٢٠

■ **النفس**
• الأدلة القرآنية على احترام النفس الإنسانية مطلقاً في الحياة وبعد الممات ٧/ ٧٤٨
• جواز العدوان والدفاع عن النفس أو المال أو العرض أو الكرامة ١٣/ ٦٩٤
• الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال من الضروريات ١٠/ ٤١٦
• الحفاظ على النفس من الضروريات ١٢/ ٢٠٢
• الدفاع عن النفس ورد العدوان ١٠/ ٤٩٢
• مشروعية الدفاع عن النفس والدين والمال والعرض ١٢/ ٥٤٧
• مقدار ما يتناول المضطر من المحظور للحفاظ على النفس ١٠/ ٦٢٣

■ **النفساء**
• إجابتها للمؤذن حكمه عند الجمهور ١/ ٦١١
• أحكامها
الصوم والطلاق والطهر والصلاة للنفساء قبل الاغتسال، حكمه ١/ ٥٤٠-
• إمساكها بقية النهار إن طهرت بعد طلوع الفجر، وجوبه عند الحنفية ٢/ ٥٧١
• إمساكها بقية اليوم إذا طهرت أثناء نهار رمضان وعليها القضاء، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
• إمساكها بقية اليوم إن طهرت بعد الفطر، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
• تطوع حائض أو نفساء طهرت في يوم بصوم بقيته ٢/ ٥٥٠
• تلاوتها للقرآن، حكمه ١/ ٤٦٢
• سجدة التلاوة بالنسبة لها ٢/ ١٠٨
• صومها
حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٥
حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
• صومها إن طهرت ليلاً ونوت الصوم حكمه ٢/ ٥٥٧
• صومها عدم وجوبه وعدم صحته منها عند الحنفية ٢/ ٥٥١
• عبورها المسجد حكمه عند الشافعية ١/ ٥٣٧
• قضاء الصوم على مكلفة تعمدت الفطر ثم نفست، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
• قضاؤها للصلاة حكمه ١/ ٦٢٢، ٢/ ١٢٦
• قضاؤها للصوم ٢/ ٥١٤
• ما يحرم عليها ١/ ٥٣٤
• ما يحرم عليها قبل الغسل ١/ ٤٦١
• مرورها في المسجد ١/ ٤٦٤
• مس وحمل القرآن للمتعلم والمعلم إن كان نفساء حكمه ١/ ٣٨٧
• مسها وحملها وقراءتها للقرآن حكمه عند المالكية ١/ ٣٨٩
• النفساء التي طهرت أثناء نهار رمضان، صومها وقضاؤها، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
• وضوؤها حكمه ١/ ٣٣٦، ١/ ٤٦٠، ١/ ٥٣٥
• وطؤها عند انتهاء المدة حكمه عند المالكية والشافعية والحنابلة ١/ ٥٣٨
• انظر أيضاً: النفاس.

■ **النفعية**
• عدم إقرار الغرب إلا بالأخلاق النفعية ١٣/ ٨٠٣

■ **النفقة**
• الأب غير ملزم بتزويج ابنه الفقير، عند الحنفية والشافعية ٨/ ٧٣٣
• إبراء الزوجة زوجها عن نفقة ماضية، حكمها ٨/ ٧٧١
• الإبراء عن نفقة مستعجلة، حكمه ٨/ ٧٧٢
• الإبراء منها، حكمه ٨/ ٧٧١
• الابن ملزم بإعفاف أمه بتزويجها كالأب، عند الحنابلة ٨/ ٧٣٣

- اتحاد الدين لانفاق القريب على قريبه، عدم اشتراطه عند المالكية والشافعية ٨/ ٧٢٨
- اتحاد الدين لنفقة الأب على أولاده، عدم اشتراطه عند الجمهور غير الحنابلة ٨/ ٧٧٨
- اتحاد الدين مع القريب المنفق، اشتراطه لوجوب النفقة عليه ٨/ ٧٨٩
- أخذ القانون السوري بمذهب الحنابلة في توزيع النفقات بحسب الإرث ٨/ ٧٩٣
- أخذ القانون السوري في أحكام النفقات ما عدا توزيعها بالفقه الحنفي ٨/ ٧٩٣
- إذا أنفقت المرأة على نفسها من مال زوجها ثم بان بأنه قد مات قبل إنفاقها، حسب ما أنفقته من ميراثها اتفاقاً ٨/ ٧٦٩
- إذا عجز الزوج عن الإنفاق ترك إلى الميسرة، عند الحنفية ٨/ ٧٦٥
- إذا فرضت النفقة على الزوج قضاء أو رضاء أصبحت ديناً في ذمته لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء، عند الحنفية ٨/ ٧٣٨
- إذا كان لمستحق النفقة أب فعليه النفقة وحده، عند الحنابلة ٨/ ٧٩٢
- إذا لم يكن للقريب المعسر أحد من القارب الموسرين كانت نفقته في بيت المال (خزينة الدولة) ٨/ ٧٤١
- أسباب نفقة الإنسان لغيره ٨/ ٧٢٣
- استقلال الأب بنفقته على أولاده وزوجته ٨/ ٧٣٢
- استقلال الولد بالنفقة على أبويه ٨/ ٧٣٢
- اشتراط الزوجة حين عقد الزواج البقاء في عملها، حكمه ٨/ ٧٤٩
- الأصول الذي تجب نفقتهم، عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٧٨٢
- إعفاف الزوجة وتقديم المهر والنفقة وإرضاع الولد من حقوق الزوجة ١٣/ ٦٢٦
- الإعفاف، كيفيته ٨/ ٧٣٣
- أقسامها ٨/ ٧٢٣
- أقل ما يجب من الكسوة للزوجة على زوجها ٨/ ٧٥٧
- التزام الصبي قبل البلوغ بأداء النفقة الواجبة لقريبه ١٣/ ٥٥٨
- إلزام الفرع بنفقة الأصل إذا كان قادراً على الكسب، حكمه عند المالكية والحنابلة ٨/ ٧٨٣
- امتناع الزوج عن الإنفاق على زوجته، حكمه في القانون السوري ٨/ ٧٦٦
- الامتناع عن إنفاق الزوج على زوجته، حكمه ٨/ ٧٦٤
- إن تعدد الأولاد وزعت النفقة على الموسرين بقدر يسارهم لأصولهم، عند المالكية ٨/ ٧٨٤
- إن تعددت الفروع المنفقة على الأصل وجبت النفقة على الأقرب ٨/ ٧٨٤
- إن كان لمستحق النفقة أصل وفرع فالنفقة على الفرع وإن بعد، عند الشافعية ٨/ ٧٩٤
- إنفاق الأب من مال ولده الصغير ١٠/ ١٤٨
- إنفاق الأم حالة كون الأب معسراً، حكمه ٨/ ٧٢٦
- إنفاق الزوجة على الزوج حالة كونه معسراً وهي غنية، حكمه عند ابن حزم الظاهري ٨/ ٧٢٦
- الإنفاق على الصغير من ماله ١٠/ ١٤٨
- الإنفاق على الفروع، حكمه ٨/ ٧٧٤
- الانفاق على المحضون، وجوبها ٨/ ٦٧٩
- الإنفاق على الوالدين ولو كانا مخالفين في الدين، وجوبه ٨/ ٧٨٢
- أنواع النفقة وتقدرها في القانون السوري ٨/ ٧٥٣
- الأولى التسوية بين الأم والأب في النفقة وعدم تقديم أحدهما على الآخر، عند ابن قدامة ٨/ ٧٤٠
- تأثر الفقه بالقانون بتكليف الأب بالإنفاق على ولده حتى يكمل دراسته ١٢/ ٣٩٤
- التحكيم في الأموال والعقود والديون والزواج والنفقة ١٢/ ٧١٧
- ترتيب من تجب عليهم النفقة للأولاد في حال غياب الأب أو عجزه، عند الشافعية ٨/ ٧٧٩
- تعجيلها، حكمه ٨/ ٧٧١
- تعديل النفقة المقدرة قضاء، حكمه في القانون السوري ٨/ ٧٦٣
- التفريق بين الزوجين بسبب الإعسار، عند الحنفية ٨/ ٧٦٥
- تقدم الزوجة على باقي الأقارب في النفقة، عند الحنابلة ٨/ ٧٩٣
- تقدم الزوجة على الولد والأب على الأم في النفقة، عند الحنابلة ٨/ ٧٤٠
- تقدير النفقة بالوسط المتعارف عليه ١٠/ ٣٥
- تقدير نفقة الطعام للزوجة بحسب حال الزوجين يساراً أو إعساراً وحسب حال المرأة والبلاد، عند المالكية والحنابلة ٨/ ٧٥٥
- تقدير نفقة الطعام والكسوة للزوجة بحسب حال الزوج يساراً أو إعساراً وحسب حال المرأة والبلاد، عند الحنفية والشافعية ٨/ ٧٥٦
- تقديم دين النفقة على غيره ١٠/ ٢٩

- تقديم الزوجة بالنفقة على باقي الأقارب عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٧٩٤
- تكسب الزوج لزوجته والإنسان لقريبه، وجوبه للانفاق عليه عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٧٣١
- تكسب الولد المعسر لينفق على والديه، حكمه عند المالكية ٨/ ٧٣١
- توزيع النفقة على الأولاد والموسرين بقدر اليسار إذا تفاوتوا فيه عند المالكية ٨/ ٧٩٤
- جزاء الامتناع عن النفقة ٨/ ٧٤٠
- الحالات التي تسقط فيها نفقة الزوجة على زوجها، عند الحنفية ٨/ ٧٣٨
- الحالات التي يجوز فيها الإبراء عن نفقة مستقبلة، عند الحنفية ٨/ ٧٧٢
- حالات سقوط نفقة الزوجة ٨/ ٧٣٥
- حبس الرجل في نفقة زوجته ٦/ ٤٢٣
- حبس الزوج الموسر إذا امتنع عن الإنفاق على زوجته إذا طلبت الزوجة، عند الحنفية ٨/ ٧٦٤
- حد الإعسار الذي يستحق النفقة ٨/ ٧٣٠
- حد اليسار الذي تجب فيه النفقة على الحواشي وذوي الأرحام ٨/ ٧٨٩
- حد اليسار الموجب للنفقة على المنفق، عند الحنفية ٨/ ٧٢٩
- حد اليسار الموجب للنفقة، عند الجمهور غير الحنفية وعند محمد بن الحسن والكمال بن الهمام من الحنفية ٨/ ٧٢٩
- الحكم القضائي بالنفقة وتعديلها ٨/ ٧٦٣
- الزوجة وارثة فعليها نفقة زوجها بنص القرآن، عند علي كرم الله وجهه ٨/ ٧٢٦
- سقوط نفقة الأبوين والأولاد بمرور الزمن إلا أن يفرضها القاضي، عند المالكية ٨/ ٧٣٩
- سقوط نفقة الأقارب للولد والوالدين وذوي الأرحام بمضي المدة، في رأي الحنفية والشافعية والحنابلة ٨/ ٧٣٩
- سقوط نفقة الزوجة بمضي الزمان من غير فرض القاضي أو التراضي، عند الحنفية ٨/ ٧٣٥
- سقوط نفقة الزوجة بموت أحد الزوجين ٨/ ٧٣٦
- سقوط نفقة الزوجة بنشوزها ٨/ ٧٣٦، ١٣/ ٥٨٤
- سقوط نفقة الزوجة الماضية بالإبراء أو الهبة ٨/ ٧٣٥
- سقوط النفقة عن الزوج بالإعسار مدة إعساره، حكمه عند المالكية ٨/ ٧٦٦
- سقوط النفقة عن الزوجة الناشر المانعة من التمكين ٨/ ٧٣٧
- سقوط النفقة المفروضة على الزوج بإعساره، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٧٦٥
- سقوطها بردة الزوجة ٨/ ٧٣٧
- صدقة من عليه نفقة، حكمها ٣/ ٧١
- صفات العجز عن الكسب لاستحقاق النفقة ٨/ ٧٧٦
- الصلح عن النفقة للزوجة، حكمه عند الحنفية ٨/ ٧٧٤
- ضمان أو كفالة النفقة الماضية والمستقبلة، حكمه ٨/ ٧٧٣
- العجز عن الكسب، تعريفه ٨/ ٧٣٠
- العجز عن الكسب يكون بطلب العلم الذي يشغل عن التكسب ٨/ ٧٧٧
- العدل في النفقة بين الزوجات، وجوبه ٨/ ١٠٨
- عدم سقوط نفقة الزوجة بفرقة جاءت من قبل الزوج مطلقاً، عند الحنفية ٨/ ٧٣٨
- عدم سقوط نفقة الزوجة بمضي المدة بعد القضاء بها ٨/ ٧٣٩
- عدم سقوط نفقة القريب غير الزوجة إذا استدان بأمر القاضي ٨/ ٧٣٩
- عدم سقوطها إن حصلت الفرقة بين الزوجة وزوجها بغير معصيتها ٨/ ٧٣٨
- عدم وجوب التكسب على الأب للنفقة على أولاده عند المالكية ٨/ ٧٧٦
- على من تجب النفقة إذا لم يكن لمستحق النفقة إلا واحد موسر من ورثته عند الحنابلة ٨/ ٧٩٣
- على من تجب نفقة الأقارب إذا اجتمع لمستحق النفقة أصل وفرع وارثان وكان أقربهما معسراً والأبعد موسراً عند الحنابلة ٨/ ٧٩٢
- على من تجب نفقة الأقارب إذا اجتمع لمستحق النفقة قريبان موسران وأحدهما محجوب عن الميراث بقريب فقير، عند الحنابلة ٨/ ٧٩٣
- على من تجب نفقة الأولاد في حال عدم وجود الأب أو كان فقيراً أو عاجزاً عن الكسب، عند الحنفية ٨/ ٧٧٨
- عند تعدد الفروع في إنفاقهم على الأصول يكون الانفاق بالتساوي وإن تفاوتوا باليسار، عند الشافعية ٨/ ٧٨٣
- القرابة الموجبة للنفقة ٨/ ٧٢٤
  - عند الحنابلة ٨/ ٧٢٥
  - عند الشافعية ٨/ ٧٢٥
  - عند المالكية ٨/ ٧٢٤
- الكسوة للزوجة على الزوج تقدر بالكفاية بالإجماع ٨/ ٧٥٧

- الكسوة للزوجة، وجوبها على زوجها بالاتفاق ٨/ ٧٥٧
- الكفالة بالنفقة، حكمها ٨/ ٧٧٣
- الكفالة بالنفقة للزوجة بسبب السفر، حكمها ٨/ ٧٧٣
- كل من لزمه إعفافه لزمته نفقة زوجته ٨/ ٧٣٤
- كون الفرع موسراً لوجوب الإنفاق على الأصل، اشتراطه ٨/ ٧٨٣
- كون القريب ذو رحم فقيراً عاجزاً عن الكسب، اشتراطه لوجوب النفقة عليه عند الحنفية ٨/ ٧٨٨
- كون المنفق على قريبه مستحقاً للإرث، اشتراطه لوجوب النفقة عليه عند الحنفية ٨/ ٧٨٤
- كون المنفق موسراً، اشتراطه لوجوب نفقة الحواشي وذوي الأرحام ٨/ ٧٨٩
- كون المنفق وارثاً، اشتراطه عند الحنابلة ٨/ ٧٧٨، ٨/ ٧٨٤
- كيفية إيجاب النفقة على الغائب ٨/ ٧٦٧
- كيفية تقدير القاضي لنفقة الزوجة ٨/ ٧٦٤
- كيفية تقدير القاضي لنفقة الزوجة في القانون السوري ٨/ ٧٦٤
- كيفية توزيع النفقة على الوالدين والمولودين، عند الشافعية ٨/ ٧٩٣
- كيفية توزيعها على الأبناء لوالديهم في حالة تعددهم، عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٧٣٢
- لا تصبح ديناً في الذمة إلا بعد القضاء بها أو التراضي، عند الحنفية ٨/ ٧٧٣
- لا نفقة لمن كان قادراً على الكسب بالاتفاق إلا الأبوين في رأي الشافعية والحنفية ٨/ ٧٣١
- لا نفقة لناشز بالإجماع ٨/ ٧٤٣
- لا يلزم الأب بالنفقة على الولد بعد البلوغ إلا أن يتبرع ٨/ ٧٠٤
- للزوجة أن تفسخ إذا أعسر الزوج بنفقته المعسر كلها أو بعضها، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٧٦٥
- ما تشمله النفقة الزوجية ٨/ ٧٥٣
- ما تقدر به نفقة الطعام للزوجة عند الجمهور غير الشافعية ٨/ ٧٥٤
- ما يجب للزوجة من الطعام ٨/ ٧٥٣
- ما يلزم للزوجة من متاع البيت وآلات التنظيف ٨/ ٧٦١
- متى تعتبر النفقة ديناً على الزوج ٨/ ٧٦٨
- المدة التي تقدر بها نفقة الطعام للزوجة ٨/ ٧٥٧
- المسكن للزوجة على قدر يسار الزوجين وإعسارهما ٨/ ٧٥٨
- ما يشترط فيه ٨/ ٧٥٨
- الواجب فيه هو حق الانتفاع لا التمليك عند الشافعية ٨/ ٧٥٨
- وجوبه على الزوج ٨/ ٧٥٨
- مشاركة الزوجة في نفقات الأسرة ٩/ ٧٣٣
- مشروعية الإنفاق على الأولاد ٨/ ٧٧٤
- المقاصة بدين النفقة، حكمها ٨/ ٧٧٢
- من تجب عليه نفقة الأولاد ٨/ ٧٧٨
- من تجب عليه نفقة الزوجة ٨/ ٧٤٤
- من تجب عليه النفقة على الأقارب إذا كان لمستحق النفقة أصول وفروع وحواشي، عند الحنفية ٨/ ٧٩٠، ٨/ ٧٩٢
- من تجب عليهم نفقة الأقارب من الحواشي وذوي الأرحام ٨/ ٧٩٠
- النفقات الواجبة على الأب لابنه الصغير ٨/ ٦٦٥
- نفقة آلة التنظيف ومتاع البيت للزوجة على زوجها، حكمها ٨/ ٧٦٢
- نفقة الابن المسلم على أبيه الكافر ١٢/ ٧٦٩
- نفقة أدوات الزينة والطيب على الزوج لزوجته، حكمها ٨/ ٧٦٢
- نفقة الأصل على الولد وحده، وجوبها ٨/ ٧٨٤
- نفقة الأصول والفروع ٤/ ٥٣
- نفقة الأصول والفروع وجوبها دون حاجة إلى قضاء القاضي، عند الحنفية ٨/ ٧٣٤
- نفقة الأقارب
  - حكمها عند الحنفية ٤/ ٥٣
  - حكمها في القانون السوري ٨/ ٧٩٤
- نفقة الأقارب لا تسقط بمضي الزمان، إذا حكم القضاء بها، عند المالكية ٨/ ٧٨١
- نفقة الأقارب من الحواشي وذوي الأرحام، وجوبها ٨/ ٧٨٦
- نفقة الأولاد على الأب وحده إن كان موجوداً وموسراً، وجوباً بالاتفاق ٨/ ٧٧٨
- نفقة الحامل، سببها عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٧٧٠
- نفقة الحامل المعتدة، وجوبها بالاتفاق ٨/ ٧٧٠
- نفقة الحمل، حكمها عند المالكية ٨/ ٧٧٠
- نفقة الحواشي وذوي الأرحام، شروط وجوبها ٨/ ٧٨٨
- نفقة الحواشي وذوي الأرحام، عدم وجوبها إلا بالقضاء أو الرضا، عند الحنفية ٨/ ٧٨٨
- نفقة الخادم للزوجة إن كانت ممن تخدم، حكمها ٨/ ٧٦٠

- نفقة الرجعية، وجوبها بالاتفاق ٨/ ٧٦٩
- نفقة الزوج على زوجته أنواعها وحكمها ٨/ ١٠٧
- نفقة الزوج على زوجته ولو كانت موسرة، وجوبها ٨/ ٧٣٢
- نفقة الزوجة
  سقوطها في حال إعسار الزوج عند المالكية ٨/ ٧٨١
  وجوبها بسبب الولد ٨/ ٧٧٤
- نفقة زوجة الأب، حكمها ٨/ ٧٣٤
- نفقة زوجة الأب على الولد، عدم وجوبها عند الحنفية ٨/ ٧٨٦
- نفقة زوجة الأب وجوبها عند الجمهور وإعفافه بزوجة واحدة ٨/ ٧٨٦
- نفقة زوجة الابن، حكمها ٨/ ٧٣٤
- نفقة الزوجة على زوجها وإن خالفته في دينه، وجوبها ٨/ ٦٦٥
- نفقة زوجة الغائب، حكمها ٨/ ٧٦٦
- نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٧٨١
- نفقة الزوجة والأقارب بقدر الكفاية على حسب حال المنفق، وجوبها ٨/ ٧٢٦
- نفقة الصغير على والده وإن خالفه في دينه إذا لم يكن له مال، وجوبها ٨/ ٦٦٥
- نفقة العامل المضارب ١١/ ١٠٩
- النفقة على الأب الغني لولده الفقير ولو كان صحيحاً غير مريض، وجوبها عند الحنابلة ٨/ ٧٧٦
- النفقة على الأب للبنت الفقيرة مهما بلغت حتى تتزوج، وجوبها ٨/ ٧٧٧
- النفقة على الأب للولد الفقير ولو كان صحيحاً، وجوبها عند الحنابلة ٨/ ٧٧٦
- النفقة على الأب للولد الكبير إن كان عاجزاً عن الكسب، وجوبها عند الجمهور غير الحنابلة ٨/ ٧٧٦
- النفقة على الابن تشمل زوجته أيضاً، عند الشافعية والحنابلة ٨/ ٧٨١
- النفقة على الابن وحده إن وجد، وجوبها عند الحنفية ٨/ ٧٩٢
- النفقة على الأصول، يشترط لوجوبها كون الأصل فقيراً ٨/ ٧٨٣
- النفقة على الأقارب، حكمها ٥/ ٤٠١
- النفقة على الأم للأولاد في حال عدم وجوب الأب أو كان عاجزاً، وجوبها عند الشافعية ٨/ ٧٧٩
- النفقة على الأولاد، شروط وجوبها ٨/ ٧٧٥
- النفقة على الأولاد يشترط لوجوبها كونهم معسرين غير قادرين على الكسب ٨/ ٧٧٦
- النفقة على ذي الرحم المحرم، حكمها ٥/ ٤٠١
- النفقة على زوجة الابن لا تجب بوجوبها للابن، عند الحنفية ٨/ ٧٨١
- النفقة على الزوجة مع اختلاف الدين، وجوبها ٨/ ٧٢٨
- النفقة على الغير بسبب الحاجة، وجوبها ٨/ ٧٣٢
- النفقة على القريب، شروط وجوبها ٨/ ٧٢٧
- النفقة على كل وارث للولد الصغير إذا لم يكن له أب كل حسب ميراثه، عند الحنابلة ٨/ ٧٧٩
- النفقة على ولد الابن لجده أو جدته، عدم وجوبها عند المالكية ٨/ ٧٨٤
- النفقة على الولد لوالديه إن قدرا على الكسب وتركاه، عدم وجوبها عند المالكية والحنابلة ٨/ ٧٣١
- النفقة على ولد الولد لأصله، وجوبها عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٧٨٤
- النفقة عند تعدد مستحقي النفقة، حكمها ٨/ ٧٤٠
- نفقة غير الأصول والفروع لا تثبت إلا بالقضاء أو التراضي، عند الحنابلة ٨/ ٧٣٤
- نفقة غير الوالدين والمولدين، حكمها عند المالكية والشافعية ٨/ ٧٨٨
- نفقة الفروع على الأصل عند تعددهم واتحادهم في درجة القرابة، حكمها ٨/ ٧٨٥
- نفقة الفروع على أصلهم عند تساويهم في الإرث، حكمها عند الشافعية ٨/ ٧٨٥
- نفقة الفروع للأصول وجوبها بقدر الكفاية ٨/ ٧٨٦
- نفقة الفروع والأصول، وجوبها ٥/ ٤٠١
- النفقة في عمودي النسب مع اختلاف الدين، حكمها عند الحنابلة ٨/ ٧٧٧
- النفقة لأبناء الكرام الذين يلحقهم العار بالتكسب، حكمها عند الحنفية ٨/ ٧٣١
- النفقة لطلبة العلم الذين لا يتفرغون للكسب، وجوبها عند الحنفية والشافعية ٨/ ٧٣١
- النفقة لقريب فقير عاجز عن الكسب، وجوبها بلاتفاق ٨/ ٧٣٠
- النفقة لكل ذي رحم محرم، وجوبها عند الحنفية ٨/ ٧٨٧
- النفقة لكل قريب من غير الأصول والفروع إذا كان وارثاً، وجوبها عند ابن تيمية وابن القيم ٨/ ٧٨٧

Obeikandl.com

• النفقة لكل قريب وارث بفرض أو تعصيب من الأقارب الفقراء، وجوبها عند الحنابلة ٨/ ٧٨٧
• النفقة للآباء والأمهات المعاشرون فقط، وجوبها عند المالكية ٨/ ٧٨٣
• النفقة للأصول على الأبناء، شروط وجوبها ٨/ ٧٨٣
• النفقة للأقارب، وجوبها حسب الإرث، عند الحنابلة ٨/ ٧٩٢
• النفقة للزوجة
دليل وجوبها ٨/ ٧٤٢
سبب وجوبها ٨/ ٧٤٤
شروط وجوبها عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٧٤٥
شروط وجوبها عند المالكية ٨/ ٧٤٦
شروط وجوبها في القانون السوري ٨/ ٧٤٦
وجوبها ٨/ ٧٤٢
وجوبها بالإجماع ٨/ ٧٤٣
يشترط لوجوبها ألا يفوت حق الزوج في احتباس الزوجة بدون مسوغ شرعي أو سبب ليس من جهته ٨/ ٧٤٦
يشترط لوجوبها كون الزواج صحيحاً ٨/ ٧٤٥
يشترط لوجوبها كون الزوجة كبيرة يمكن وطؤها ٨/ ٧٤٥
• النفقة للزوجة إذا امتنعت من الدخول بها أو الانتقال إلى دار الزوج لعذر ٨/ ٧٥٠
• النفقة للزوجة إذا حبس الزوج أو مرض، حكمها ٨/ ٧٥٢
• النفقة للزوجة إذا حبست، حكمها بالاتفاق ٨/ ٧٥١
• النفقة للزوجة إذا سافرت مع غير زوجها لحج أو غيره قبل الدخول، حكمها ٨/ ٧٥١
• النفقة للزوجة إذا سافرت وحدها بدون محرم بعد الدخول، حكمها ٨/ ٧٥١
• النفقة للزوجة إذا كانت عاملة، حكمها في القانون السوري ٨/ ٧٤٨
• النفقة للزوجة إن امتنعت من تسليم نفسها بحق، حكمها ٨/ ٧٤٥
• النفقة للزوجة إن رفضت السفر مع زوجها، حكمها عند الحنفية ٨/ ٧٥٢
• النفقة للزوجة إن عملت داخل منزلها، حكمها ٨/ ٧٤٩
• النفقة للزوجة حال السفر ٨/ ٧٥١
• النفقة للزوجة حال نشوزها، حكمها ٨/ ٧٤٨
• النفقة للزوجة العاملة أو الموظفة، حكمها ٨/ ٧٤٨
• النفقة للزوجة المريضة، حكمها بالاتفاق ٨/ ٧٤٩
• النفقة للزوجة المريضة من أجل العلاج، حكمها في المذاهب الأربعة ٨/ ٧٥٠
• النفقة للمطلقة رجعياً، حكمها عند المالكية ٨/ ٦٦١
• النفقة للمعتدة من طلاق بائن، حكمها ٨/ ٧٧٠
• النفقة لمن يملك منزلاً أو له خادم على قريبه الموسر، حكمها عند الحنفية ٨/ ٧٣٠
• نفقة المالك على بهائمه، حكمها ٨/ ٧٢١
• نفقة المحارم وجوبها عند الحنفية بقدرة ممكنة ٣/ ٥٧
• نفقة المطلقة بائناً إن كانت حاملاً، حكمها ٨/ ٦٢٣
• نفقة المطلقة بائناً إن كانت غير حامل، حكمها ٨/ ٦٢٣
• نفقة المطلقة بائناً المعتدة، حكمها عند المالكية والشافعية ٨/ ٦٢٣
• نفقة المعتدة، حكمها ٨/ ٦٢٠، ٨/ ٧٦٩
• نفقة المعتدة المطلقة طلاقاً رجعياً، حكمها ٨/ ٦٢٣
• نفقة المعتدة من زواج فاسد أو شبهة، حكمها ٨/ ٦٢٤
• نفقة المعتدة من وفاة أو من زواج فاسد أو شبهة، حكمها ٨/ ٧٧٠
• نفقة المعتدة من وفاة، حكمها ٨/ ٦٢٤
• النفقة المفروضة قضاء أو رضاء لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء في القانون السوري ٨/ ٧٦٩
• النفقة من بيت المال على من ليس له من يكفيه ٤/ ٥٣
• النفقة الواجبة بالزوجية ٨/ ٧٢٤
• نفقة الوالدين وإن علوا، وجوبها عند الجمهور غير المالكية ٨/ ٧٨٢
• النفقة وجوبها من حين العقد مع تمكين الزوجة من نفسها بالاتفاق ٨/ ٧٦٨
• نفقة الولد تسقط بمضي الزمن من غير قبض ولا استدانة ٨/ ٧٨١
• وجوب النفقة للزوجة على زوجها ١٣/ ٥٨٣
• وجوب نفقة المرأة بحسب المعتاد ١٣/ ٥٨٤
• وقت اعتبار النفقة ديناً في ذمة الزوج ومدى مدة هذا الدين، عند الجمهور غير الحنفية ٨/ ٧٦٩
• وقت اعتبار النفقة ديناً في ذمة الزوج ومدى مدة هذا الدين، عند الحنفية ٨/ ٧٦٨
• الولد ملزم بتزويج أو إعفاف أبيه المعسر ولو كان كافراً معصوماً، عند جمهور الفقهاء وفي روايته عند الحنفية ٨/ ٧٣٣
• يلزم للزوجة نفقة الخادم إذا كان الزوج موسراً وكانت المرأة ممن تُخدم في بيت أبيها بالاتفاق ٨/ ٧٦٠

■ **النفل**

• انظر: النافلة

■ **النقص**
- الضمان الجزئي بسبب النقصان في المغصوب أو الإتلاف الجزئي ١٠/ ٧٦٢

■ **النقل**
- ارتباط الحضارة الإسلامية بالشرع والعقل والعلم ١٢/ ٤٢٩
- ازدواجية العقل والنقل في تطوير الحضارة الإسلامية ١٢/ ٤٢٦
- تجديد دراسة العقل بين العقل والنقل ١٢/ ٤٣٠
- التلازم بين العقل والنقل ١٢/ ٤٢٩
- جعل النقل أصلاً للعقل بعد وجود النبوة ١٢/ ٤٢٦
- العلاقة بين العقل والنقل في المذاهب الإسلامية ١٢/ ٤١٩
- قضية العقل والنقل ١٢/ ٢٦٦

■ **نقل الأعضاء**
- أدلة الفقهاء المانعين لنقل الأعضاء ١٣/ ١٩
- أدلة الفقهاء المجيزين لنقل الأعضاء ١٣/ ٢٠
- الاستفادة من عضو استؤصل لعلة مرضية، حكمها ٩/ ٥٠٧
- الأعضاء التي يجوز نقلها ١٣/ ٢٦
- أقسامه ٩/ ٥٠٦
- انتفاع الإنسان بأعضاء إنسان آخر، شرطه ٩/ ٥٠٦
- انتفاع الإنسان بعضو حيوان ١٣/ ٢٧
- الانتفاع بأعضاء جسم آخر، تعريفه ٩/ ٥٠٦
- بذل المال من المستفيد من نقل العضو، حكمه ٩/ ٥٠٨
- بيع أعضاء الإنسان، حكمه ٩/ ٥٠٨
- التبرع بالأعضاء حال الحياة أو الموت ١٣/ ٢٢
- تبرع الشخص قبل موته إلى حي بأعضائه ١٣/ ٢٥
- تعريف نقل الأعضاء ١٣/ ١٨
- حالات نقل العضو من حي ٩/ ٥٠٦
- حالات النقل من الأجنة ٩/ ٥٠٧
- حكم نقل الأعضاء ١٣/ ١٨
- حيثيات انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً كان أو ميتاً ٩/ ٥٠٥
- رأي جمهور الفقهاء في نقل الأعضاء ١٣/ ١٩
- رأي فقهاء معاصرين في نقل الأعضاء ١٣/ ١٩
- زراعة ونقل الأعضاء البشرية ١٣/ ١٧
- شروط المتبرع بالعضو ١٣/ ٢٢
- ضوابط نقل الأعضاء طباً وشرعاً ١٣/ ٢٦
- عدم جواز بيع الأعضاء أو الاتجار بها ١٣/ ٢٣
- قرار مجمع الفقه الإسلامي حول نقل الأعضاء ١٣/ ٢٣
- المقصود به في انتفاع الإنسان بأعضاء إنسان آخر ٩/ ٥٠٦
- مناقشة أدلة المانعين والمجيزين لنقل الأعضاء ١٣/ ٢١
- نقل عضو تتوقف عليه الحياة من إنسان حي إلى آخر، حكمه ٩/ ٥٠٨
- نقل العضو من إنسان إلى آخر إن كان العضو يتجدد تلقائياً، حكمه ٩/ ٥٠٧
- نقل عضو من إنسان حي يعطل زواله وظيفة أساسية في حياته، حكمه ٩/ ٥٠٨
- نقل العضو من جسم الإنسان إلى مكان آخر من جسمه، حكمه ٩/ ٥٠٧
- نقل عضو من حيوان حي طاهر إلى إنسان ١٣/ ٢٧
- نقل عضو من حيوان ميت إلى إنسان ١٣/ ٢٨
- نقل العضو من ميت ٩/ ٥٠٧
- نقل عضو من ميت إلى حي، حكمه ٩/ ٥٠٧

■ **النقود**
- استثمار الوقف إذا كان نقداً ١٣/ ٤١٠
- إطلاق الأثمان على النقدين الذهب والفضة ١١/ ١٤٩
- اعتبار الذهب والفضة، جنسين مختلفين ٤/ ٤١٠
- ألفاظ النقود ١١/ ١٤٩
- أنواع الوديعة النقدية المصرفية ١١/ ٤٥٨
- تأجيل المجمع الفقهي النظر في موضوع تغير قيمة النقد ٩/ ٥٢١
- تاريخ النقود ١١/ ١٥٠
- تحكيم العرف في اعتبار التبر والنقرة نقوداً عند الحنفية ٤/ ٦٠٣
- تضمن أنظمة العمل شرط الربط القياسي للأجور، حكمه ٩/ ٥٨٦
- تطبيق أحكام الذهب والفضة على العملات الورقية ٩/ ٥٣٥
- تعريفها ٤/ ٢٣٥، ١١/ ١٤٩
- تعيين العرف لنوع النقد ٤/ ٣٦٠
- تعيين النقود بالتعيين عند الشافعية وزفر ٤/ ١٦٧
- تعيينها بالنسبة لضمان الجنس والنوع والصفة والقدر ٤/ ١٦٧
- تغير قيمة النقود الورقية وكيفية سدادها إذا أقرضت ١١/ ١٥٥

obeikandl.com

- تقدير نصاب الزكاة في كل زمان بحسب القوة الشرائية للنقد المعاصر، وجوبه ٢/ ٦٦٩
- توليد النقود بخلق الائتمان المصرفي ١١/ ١٥٨
- ثمنية النقود ١١/ ١٥٤
- حكم التعامل بالنقود ١١/ ١٥٣
- الحوالة المصرفية النقدية الداخلية ١١/ ٦٤٢
- دفع الزكاة بالذهب عن الذهب وبالفضة عن الفضة ٢/ ٦٧١
- دفع الزكاة بالذهب عن الفضة وبالفضة عن الذهب، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٧١
- دفع الزكاة بالفضة عن الذهب وبالذهب عن الفضة، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٧١
- الزكاة في النقدين ولو غير مضروبين، حكمها ٢/ ٦٥١
- الزكاة في النقود -الذهب والفضة والورق النقدي- حكمها بالاتفاق ٢/ ٦٦٨
- الزكاة في النقود المعدنية، حكمها في المذهب الحنبلي ٢/ ٦٨١
- السحب النقدي ببطاقات الائتمان ١١/ ٥٤٦
- شراء الذهب أو الفضة أو النقود ببطاقات الائتمان ١١/ ٥٤٥
- شراء الذهب والفضة بالشيكات المصدقة، حكمه ٩/ ٥٩٩
- الشرط الجزائي في الديون أو النقود ١٣/ ٢٨٧
- ضم أحد النقدين إلى الآخر في تكميل النصاب، حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٦٦٩
- ضم أحد النقدين إلى الآخر في تكميل النصاب، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٦٩
- ضم أحد النقدين إلى الآخر في تكميل النصاب في الزكاة، ترجيحه وهو رأي الجمهور غير الشافعية ٢/ ٦٦٩
- ظهور النقود الورقية والنقود المصرفية ١١/ ١٥١
- عدم تعينه بالتعيين ٤/ ٤١٢
- عدم تعيين النقود المسكوكة بالتعيين عند الحنفية ٤/ ١٦٧
- الفلوس الرائجة هي القطع المعدنية والأوراق النقدية في عصرنا ٤/ ١٦٧
- ما تتأثر به أحكام النقود ١١/ ١٥٤
- المضاربة برأس مال من النقود ١١/ ٤٤٠
- مقدار الزكاة الواجب في النقدين -الذهب والفضة- ٢/ ٦٧٠
- النقود المعدنية، تعريفها ٢/ ٦٨٠
- النقود الورقية
  تقدير نصاب النقود الورقية بالفضة عند أكثر علماء العصر ٢/ ٦٨١
  الزكاة فيها، وجوبها عند الجمهور عند الحنابلة ٢/ ٦٨٠
- وظائف النقود ١١/ ١٥٢
  كون النصاب فاضلاً عن الحاجات الأصلية لمالكه اشتراطه لوجوب الزكاة في النقود الورقية عند الحنفية ٢/ ٦٨١
  مقدار نصاب النقود الورقية ٢/ ٦٨١
  النقود الورقية، ترجيح وجوب الزكاة فيها ٢/ ٦٨١
- وقف النقود في محافظ أو صناديق استثمارية على أساس المضاربة ١٣/ ٣٩٧
- وقف النقود للإقراض أو المضاربة بها ١١/ ٤٤٥
- وقف النقود للقرض الحسن ٩/ ٧٢٠
- وقف النقود والحلي والأسهم ١٣/ ٣٩٦

■ النقود الائتمانية
- ماهية النقود الائتمانية ١١/ ١٥٩

■ النقود المصرفية
- ظهور النقود الورقية والنقود المصرفية ١١/ ١٥١

■ النقود الورقية
- إثبات الحق بها وهي ليست نقوداً ١١/ ١٥٢
- إلحاق النقود الورقية بالذهب والفضة وإيجاب الزكاة فيها ووقوع الربا بها ١١/ ١٥٤
- أنواع النقود الورقية ١١/ ١٥١
- تغير قيمة النقود الورقية وكيفية سدادها إذا أقرضت ١١/ ١٥٥
- ربط الديون الآجلة عند إبرام العقد ببعض الأمور ١١/ ١٥٧
- ظهور النقود الورقية والنقود المصرفية ١١/ ١٥١
- كيفية معالجة التضخم في حال إقراض النقود الورقية ١١/ ١٥٦
- النقود الإلزامية ١١/ ١٥١
- النقود البديلة أو النائبة ١١/ ١٥١
- النقود الوثيقة ١١/ ١٥١

■ نكاح السّر
- أحكام نكاح السّر ١٣/ ٥٢٦
- الفرق بين زواج المسيار ونكاح السّر ١٣/ ٥٢٦
- الفرق بين الزواج المؤقت وبين نكاح السّر والنكاح العرفي ١٣/ ٥٣٢

■ نكاح الشغار
- حكم نكاح الشغار ١٣/ ٦٠٥

■ **نكاح المتعة**
- الفرق بين نكاح المتعة والنكاح المؤقت ١٣/ ٥٣٢
- فساد الزواج المؤقت أو زواج المتعة ١٣/ ٦٠٥
- ماهية نكاح المتعة ١٣/ ٥٣١

■ **النماء**
- اشتراط النماء لوجوب الزكاة ١٣/ ٥٠٢
- معنى النماء لوجوب الزكاة ١٣/ ٤٨٩

■ **النمص**
- حكمه ١/ ٤٠١، ٣/ ٥٧٩
- نتف بعض الحاجبين، حكمه ٩/ ٤٩٨

■ **نهاية الخدمة**
- أموال مكافأة نهاية الخدمة ١٣/ ٤٧٩
- خلاصة الحكم في زكاة مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي ١٣/ ٤٨٤
- الزكاة في أموال مكافأة نهاية الخدمة ١٣/ ٤٨١
- وقت تملك مكافأة نهاية الخدمة ١٣/ ٤٨٦

■ **النهب**
- عدم جواز سلب ونهب ما يكون مع القتلى في القانون الدولي ٧/ ٤٤٣

■ **النهر**
- حريم النهر ١١/ ١١٥

■ **النهي**
- أثره عند الجمهور ٤/ ١٨٥
- أثره عند الحنفية ٤/ ١٨٥، ١٠/ ٢١٩
- ترجيح رأي الجمهور في أثر النهي ٤/ ١٨٦
- تقديم النهي على الأمر في النصوص ١٢/ ٢٣١

■ **النهي عن المنكر**
- أمر الإسلام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٢/ ٤١٠
- أهم أوصاف خيرية الأمة الإسلامية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله ١٢/ ٤١١
- تدرج التوجيه النبوي في بيان مراتب مقاومة المنكر ١٢/ ٤١١
- التقصير في مقاومة المنكر ١٢/ ٤١٢
- وجوب تخصيص هيئة مستقلة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٢/ ٤٠٩

■ **النوازل**
- أحكام النوازل العقدية التي تثيرها مشكلة الإقامة خارج ديار الإسلام ١٢/ ٧٣٥
- الفرق بين الفتوى في مسألة تقليدية والفتوى في مسألة جديدة ١٢/ ٢٨٦
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن سبل الاستفادة من النوازل - الفتاوى ٩/ ٦٤٤

■ **نواقض الوضوء**
- انظر: الوضوء، نواقضه

■ **النواة**
- مقدارها ١/ ١٢٧

■ **النوح**
- استئجار المغنيات أو النائحات أو الراقصات أو أدوات الملاهي ١١/ ١٣٦
- تعريفه ٢/ ٤٨٠
- حكمه ٢/ ٤٨٠
- عذاب الميت ببكاء أهله ونوحهم عليه إن وصى هو بذلك ٢/ ٤٧٩

■ **النوم**
- الإكثار منه أثناء الصوم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٦١
- تعريفه ١٠/ ١٣١
- حكمه ١٠/ ١٣١
- حكمه في نقض الوضوء ١/ ٣٦٤
- حكمه قبل العشاء عند الشافعية ١/ ٥٧٦
- الدعاء عند اليقظة منه حكمه عند الحنابلة ٢/ ٨٢
- دعاؤه ١/ ٤٠٣
- صفته وهيئته التي تنقض الوضوء ١/ ٣٦٥
- صوم النائم
  - حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
  - حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
- عقد النائم، حكمه ١٠/ ١٨٦
- قضاء الصلاة إن فاتته بعذر كالنوم ندبه على الفور عند الشافعية ٢/ ١٣١
- قضاء الصلاة وجوبه حال النوم أو الغفلة دون إثم ٢/ ١٢٩
- قضاء الصوم على النائم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
- النائم مكلفاً ولونام كل النهار، حكم قضائه للصوم عند المالكية ٢/ ٥٤٠
- النوم بعد العصر حكمه ١/ ٤٠٣
- النوم على سطح ليس له حاجز حكمه ١/ ٤٠٣
- الوضوء له حكمه ١/ ٣١٢

■ **النيابة**
- النيابة في الحج ٣/ ١٠٣

obeikandl.com

• النيابة في الزكاة ٣/ ١٠٣
• النيابة في العبادات ٣/ ١٠٣

■ **النياحة**

• الربا ومهور البغي والسحت والرشاوى وأخذ الأجرة على النياحة والغناء والرقص والكهانة من أنواع الكسب المجمع على تحريمها ١١/ ٥٤

■ **النية**

• أثر النية في اليمين ٦/ ٥٠٩
• أثرها في الأفعال ١/ ١٣٢
• أثرها في الحكم الوضعي ١/ ١٣٢
• أثرها في الصوم ٢/ ٥٥٠
• أثرها في العادة ١/ ١٣٢
• أثرها في النذر والطلاق والعتاق والوقف ١/ ١٤٤
• أثرها في اليمين ١/ ١٤٤
• أثرها في يمين الدعوى ٦/ ٤٤٨
• الإحرام
نيته حكمها ٣/ ١٧٦
نيته محلها في الحج ١/ ١٨٠
• الإحرام للمنذور والنفل والفرض والتطوع، نيته ١/ ١٦١
• إحرام الولي عن الصبي في الحج، نيته ٣/ ٩٠
• إحرام الولي عن المجنون في الحج، نيته ٣/ ٩٠
• اختلاف الأحكام حسب اختلاف النية ١/ ١٣٩
• اختلاف حكم أخذ اللقطة حسب النية ١/ ١٣٩
• اختلاف حكم البيع باختلاف النية ١/ ١٣٩
• اختلاف حكم القتل بحسبها ١/ ١٣٩
• اختلاف اللسان والقلب فيها حكمه ١/ ١٤٢
• أخذ الإمام الزكاة قهراً من غير نية، كالصغير والمجنون، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٦٢
• أداء رمضان بنية واجب آخر إن كان صحيحاً مقيماً، حكمه ٢/ ٥٤٧
• أداء الزكاة إذا نوى المزكي عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلا نية، صحتها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
• أداء الزكاة، نيتها، جواز تفويضها للوكيل إن كان من أهلها عند الشافعية ٢/ ٦٦١
• أداء الصوم في رمضان بنية واجب آخر، حكمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ودليله ٢/ ٥٤٧
• الأداء في الصلاة الحاضرة نيتها عند المالكية ١/ ٧٦٥
• الأداء والقضاء في الصوم، نيته حكمها ١/ ١٧٩
• أدلة إيجابها ١/ ١٣٤
• الأذان، نيته، حكمها ١/ ١٧٨، ١/ ٦٠٠
• الاستثناء في اليمين، نيته ١/ ١٤٩
• الاستخلاف في الصلاة، وجوب نية المقتدين الاقتداء بالقلب إن كان الخليفة غير مقتد قبل الاستخلاف عند الشافعية ٢/ ٢٣١
• استدامتها على جميع الأجزاء وبقاؤها ١/ ١٤٩
• اشتراط نية الفرضية في الزكاة ١/ ١٦٣
• اشتراط نية القضاء والأداء في العبادات ١/ ١٦٤
• اشتراطها في العمرة قضاء ١/ ١٦٤
• اشتراطها لصحة الصوم، عند المالكية ٢/ ٥٤٢
• اشتراطها للصحة أم الكمال ١/ ١٣٥
• الأصل العام لوقت النية ١/ ١٤٦
• الأضحية
نيتها، حكمها ١/ ١٨٥، ١/ ١٩٤، ٣/ ٥٩٩
نيتها وقتها ١/ ١٤٩
النية لها، حكمها ٣/ ٦٠٥
• الأضحية تعيينها بالنية، حكمه ٣/ ٦٠٥
• إعادة الصلاة جماعة للمنفرد، نيتها عند الحنابلة ٢/ ١٥٦
• إعادة المنفرد الصلاة المفروضة في جماعة، نيتها عند الشافعية ٢/ ١٥٦
• اعتبار تأثير البواعث والنيات من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٧
• الاعتكاف، النية فيه، حكمها ٢/ ٦٢٠
• افتقار صحة الصوم لها ٢/ ٥٣٨
• أقسام الأمور التي تحتاج إلى نية ١/ ٦٢
• أقسام الأمور التي تحتاج إلى نية "اشتراط التعرض للفريضة وللصلاة" ١/ ١٦٣
• أقسام حكم الجمع بين عبادتين بنية واحدة الأولى فرض والأخرى مندوبة ١/ ١٦٤
• أقسام القتل حسب النية ١/ ١٣٩
• الذي يلتبس فيه من الأمور يحتاج إلى نية -أقسام الأمور التي تحتاج لنية- ١/ ١٦٣
• ألفاظها ١/ ١٣٣
• الإمام
نيته الإمامة حكمها عند الجمهور غير الحنابلة ٢/ ٢٠٢
نيته الإمامة حكمها عند الحنابلة ٢/ ٢٠٢
• الإمام نيته للإمامة ٢/ ١٨٩
• الإمساك بقية النهار للناسي لنية الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٢
• الإمساك بقية اليوم لمن نسي النية من الليل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢

oselkanon.com

- إن تصدق الإنسان بجميع ماله تطوعاً ولم ينوِ به الزكاة، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٦٢
- إن تصدق الإنسان بجميع ماله تطوعاً ولم ينوِ به الزكاة، حكمه عند الحنفية ٢/ ٦٦٢
- إن عزل قدر الزكاة فنوى أنه زكاة فتلف، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٦٧
- انعقاد الاحرام بها ١/ ١٨١
- أنواع الصوم التي لا يشترط فيها تبييت النية وتعيينها ووقت النية، عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
- أنواع الصوم التي يشترط له تبييت النية وتعيينها عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
- أنواع عدم القدرة على تنفيذ النية ١/ ١٧٠
- أهم مقومات رصيد الشريعة الاسلامية ١/ ١٢٨
- أهميتها ١/ ١٢٩، ١/ ١٩٥
- أهمية النية في اليمين ٦/ ٦٨٩
- بحثها ١/ ١٢٨
- بلوغ النصاب وحولان الحول ونية التجارة، اشتراطها لوجوب الزكاة في عروض التجارة بالاتفاق ٢/ ٧٠٨
- بناء الأحكام الدينية عليها ١/ ١٢٨
- بناء النذور عليها عند المالكية ١/ ١٨٢
- بناء اليمين عليها ١/ ١٨١
- بيان معنى الأمور بمقاصدها ١٢/ ١٨٠
- تأثيرها إذا كانت مشروعة على العقود ١/ ١٨٩
- تأثيرها على الإقرار والوكالة والايداع والإعارة والقذف والسرقة ١/ ١٩٠
- تأثيرها على البيع والإقالة والإجارة والهبة ١/ ١٩٠
- تأثيرها على العقود والمعاملات عند المالكية والحنابلة والظاهرية والشيعة ١/ ١٨٨
- تأثيرها في عدد الطلقات ١/ ١٩١
- تأثيرها في العقود والمعاملات ١/ ١٨٦
- تأثيرها في القصاص ١/ ١٩٠
- تأثيرها في المباحات والعادات ١/ ١٩٢
- تأثيرها في النكاح لنيل الثواب ١/ ١٩٣
- تأثيرها في الوصية في التقرب لله بها ١/ ١٩٣
- تأثيرها في الوقف ١/ ١٩٣
- تأخيرها عن تكبيرة الإحرام، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٦١
- تأويل يمين الطلاق على حسب النية ١/ ١٨١
- تبييت النية في صوم الواجب والفرض من الليل وصحتها في النهار في صوم التطوع ترجيحه ودليله ٢/ ٥٤٧
- تبييت النية وتعيينها لصوم الكفارات، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
- تبييت النية وتعيينها لصوم النذر المطلق، اشتراطها عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
- تبييت النية وتعيينها لصوم النذر المعين، عدم اشتراطها عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
- تبييت النية وتعيينها لصوم النفل، عدم اشتراطه ٢/ ٥٤٥
- تبييت النية وتعيينها لقضاء رمضان وقضاء ما أفسده من نفل، اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
- تبييتها في الصوم
  - حكمه عند الحنفية ١/ ١٥٧، ٢/ ٥٤٩
  - وجوبه عند الجمهور غير الحنفية ١/ ١٥٧، ٢/ ٥٥٠
- تبييتها في الفرض دون النفل في الصوم، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٥٤
- تبييتها وتعيينها لصوم التمتع والقران عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
- تحولها من الفرض إلى النفل حكمه ١/ ١٥٩
- تخصيص العام بالنية عند ابن نجيم ١/ ١٨٥
- تخصيص العام بالنية وتعميم الخاص عند السيوطي ١/ ١٨٤
- تخصيص العام وتعميم الخاص بالنية عند الخصاف ١/ ١٨٥
- التردد في نية الصوم بعد حصول الظن باستصحاب كآخر رمضان عند الحنفية ٢/ ٥٤٨
- التسحر، اعتباره نية للصوم ١/ ١٥٧
- التسليمتين، نية الإمام بهما ١/ ٧٦٣
- التشريك فيها
  - حكمها إذا نوى مع العبادة شيئاً آخر ١/ ١٦٥
  - كما إذا نوى مع النفل نفلاً آخر ١/ ١٦٥
- التعدد فيها بتعدد أيام الصوم ١/ ١٧١
- تعددها بتعدد الأيام في الصوم، حكمها عند الجمهور غير المالكية ٢/ ٥٤٩
- تعددها في الصوم بتعدد الأيام، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٤٩
- تعريفها ١/ ١٣١، ١/ ٦٦٠، ٢/ ٥٤٣
- تعليقها بالمشيئة حكمها ١/ ١٦٩
- تعين المنوي وعدم تعيينه عند الحنفية ١/ ١٣٧
- تعيين الأضحية بها ١/ ١٨٥، ١/ ١٩٤
- تعيين نية الفرضية في الصوم، عدم وجوبه عند الشافعية والحنابلة ٢/ ٤٤٩

- تعيين النية في الصوم الواجب، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٨
- تعيينها، شروطه ١/ ١٣٦
- تعيينها في الصلاة، حكمه ١/ ٦٦٢
- تعيينها في صوم الفرض، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٧
- تعيينها في صوم الفرض، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٧
- تعيينها في العمل ١/ ١٣٥
- تعيينها في الواجب ذي الشبهين ١/ ١٣٧
- تعيينها في الواجب المضيق ١/ ١٣٧
- تعيينها في الواجب الموسع ١/ ١٣٧
- تغير الأحكام حسب تغير النية ظاهراً وباطناً ١/ ١٤١
- تغير حكم إعطاء المال للغير حسب النية ١/ ١٥١
- تغير حكم الإمساك عن المفطرات حسب تغير النية ١/ ١٥١
- تغير حكم الشيء حسب تغير النية ١/ ١٥٠
- تغير حكم العبادة بتغير النية ١/ ١٥٠
- تغييرها في الصلاة، حكمه ٢/ ٣١
- تغييرها يبطل العبادة اتفاقاً ١/ ١٦٠
- تغييرها يؤدي إلى تغير حكم الوضوء ١/ ١٥٠
- تفريقها على أركان الحج ١/ ١٥٠
- تفريقها على أركان الصلاة ١/ ١٤٩
- تفريقها على أعضاء الوضوء ١/ ١٤٦
- تفريقها على الصلاة ١/ ١٤٩
- تفويضها للوكيل في الزكاة ١/ ١٧١
- تقديمها على أداء الزكاة بزمن يسير، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٦٢
- تقديمها على تكبيرة الإحرام في الصلاة، حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٦١
- تقديمها في الحج، حكمه ١/ ٦٦١
- التلفظ بالنية للأضحية، حكمه ٣/ ٦٠٥
- التلفظ بشيء والنية على معنى غير معناه الشرعي حكمها ١/ ١٤٣
- التلفظ بها باللسان، حكمه ٢/ ٥٤٤
- التلفظ بها حكمه ١/ ١٤٢، ١/ ٦٦٢
- التلفظ بها دون أن ينوي أو العكس ١/ ١٤٣
- التلفظ بها مع تغيرها في الطلاق ١/ ١٤٤
- توقف اليمين عليها ١/ ١٨١
- التوكيل في أداء الزكاة، نيته، حكمها ٢/ ٧٩٩
- التوكيل فيها ١/ ١٦٤
- التيمم
  - نيته ١/ ٥٠٠
  - نيته، تعيينها، صفته ١/ ٥٠١
  - نيته، تعيينها عند الشافعية ١/ ٥٠٠
  - نيته، حكمها ١/ ٣٢٩، ١/ ٥٠٠
  - نيته، دورها ١/ ٤٨٩
  - نيته، دورها في أداء الفرض والنفل عند الشافعية والحنابلة ١/ ٤٨٩
  - نيته، شروط صحتها للصلاة به عند الحنفية ١/ ٥١٣
  - نيته، عند الحنابلة ١/ ٥٠٠
  - نيته، عند الحنفية ١/ ٥١٢
  - نيته، عند المالكية ١/ ٥٠٠
  - نيته، الفرق بينها وبين نية الوضوء عند الحنفية ١/ ٥٠٢
  - نيته، لفرض ثم صلى غيره عند المالكية ١/ ٤٨٨
  - نيته، ما ينويه المتيمم عند الشافعية ١/ ٥٠٠
  - نيته، وقتها عند الحنفية ١/ ٥١٢
  - نيته، وقتها عند الشافعية ١/ ٥٠٠
- الجزم بالنية في الصوم، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٨
- الجزم بالنية في الصوم، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٨
- الجمع بين عبادتين بنية واحدة ١/ ١٥٩، ١/ ١٦٠
- الجمع بين فرض ونفل بنية واحدة حكمه عند الحنفية ١/ ١٦١
- الجمع بين فرضين بنية واحدة حكمه عند الحنفية ١/ ١٦١
- الجمع بين معنيين بنية واحدة في الطلاق ١/ ١٦٢
- الجمع بين نافلتين بنية واحدة حكمه عند الحنفية ١/ ١٦١
- حقيقتها ١/ ١٣٣، ١/ ١٤٣، ١/ ٣٢٧
- حكم التعليق فيها ١/ ١٦٩
- حكم الصلاة حسب النية ١/ ١٣٩
- حكمها ١/ ٣٢٧
- حكمها إذا تردد فيها أو لم يجزم بها ١/ ١٦٩
- حكمها بالنسبة للمسح على الجبيرة عند الحنفية ١/ ٤٣٢
- حكمها بالنسبة للمسح على الخفين عند الحنفية ١/ ٤٣٢
- حكمها بالنسبة للمسح على العمامة عند الحنفية ١/ ٤٣٢
- حكمها في أداء الزكاة ١/ ١٨٠
- حكمها في الاعتكاف ١/ ١٨٠
- حكمها في الإقالة ١/ ١٩٠
- حكمها في التعويض عن الضرر ١/ ١٩٤
- حكمها في التيمم ١/ ١٧٦

• حكمها في الجهاد ١/ ١٩٣
• حكمها في الحج ١/ ١٨٠
• حكمها في خطبة الجمعة ١/ ١٧٩
• حكمها في سجد التلاوة ١/ ١٧٩
• حكمها في سجدة الشكر ١/ ١٧٩
• حكمها في الصلاة ١/ ١٧٦، ١/ ٦٦٠
• حكمها في الصوم ١/ ١٧٩
• حكمها في الصيد ١/ ١٨٦
• حكمها في الضمان ١/ ١٩٤
• حكمها في الطلاق ١/ ١٩٠
• حكمها في الطهارة ١/ ١٧٤
• حكمها في العبادات عند الجمهور ١/ ١٣٣
• حكمها في العمرة ١/ ١٨٠
• حكمها في الغسل ١/ ١٧٦
• حكمها في غسل الميت ١/ ١٩٢
• حكمها في قراءة القرآن ١/ ١٨٦
• حكمها في الكفارة ١/ ١٩٤
• حكمها في كل عبادة ١/ ١٧٤
• حكمها في المباحات والتروك عند الجمهور ١/ ١٣٤
• حكمها في الوضوء عند الجمهور غير الحنفية ١/ ١٧٤
• حكمها في الوضوء عند الحنفية ١/ ١٧٤
• حكمها في الوضوء والغسل والصلاة عند الحنفية ١/ ١٣٤
• حكمها وأدلة إيجابها ١/ ١٣٣
• الخروج من الصلاة
نيته، بالسلام ١/ ٧١٤
نيته، حكمها ١/ ١٩٢
نيته، حكمها عند الشافعية ١/ ٧٧٤
نيته، عند الحنابلة ١/ ٧٨٠
• خطبة الجمعة، النية تشترط لها عند الحنابلة ٢/ ٢٦٠
• الدعاء الذي يحول المباحات والعادات إلى عبادة يثاب عليها ١/ ١٩٢
• دفع الزكاة إلى الوكيل ونية المزكي دون الوكيل، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٦٢
• دليل وجوبها ١/ ١٣٤
• الذبح، نيته، حكمها ٣/ ٦٥٣
• الزكاة
إذا نوى المزكي أثناء عزل المقدار الواجب صحة أدائها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
إذا نوى المزكي الزكاة عند عزلها، صحتها عند المالكية ٢/ ٦٦١
نيتها، إذا نوى المزكي بعد العزل وقبل التفرقة، وإن لم تقارن أحدهما، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٦١
نيتها، بالقلب وجوبها، وعدم اشتراط النطق بها، وكيفيته عند الشافعية ٢/ ٦٦١
نيتها، تقديمها على الدفع إذا قارنت عزل الزكاة أو إعطاءها للوكيل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٦١
نيتها، عند الدفع إلى الفقير وجوبها عند المالكية ٢/ ٨٠٩
نيتها، في أدائها وجوبها عند الحنابلة ٢/ ٨١٠
نيتها، وقتها ١/ ١٤٩
نيتها، ومحلها القلب، عند الحنابلة ٢/ ٦٦٢
• الزكاة إذا أخذت قهراً من المزكي، نوى عند الأخذ منه، وإلا وجبت على الآخذ النية عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
• الزكاة إلى الفقير بلا نية ثم النية بعد الدفع إليه والمال في يد الفقير، صحة أدائها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
• الزكاة النية لصحة أدائها، اشتراطها بالاتفاق ٢/ ٦٦٠
• الزكاة النية لصحة أدائها عند الدفع، اشتراطها عند المالكية ٢/ ٦٦١
• سجدة الشكر، نيتها في ركوع الصلاة أو سجودها جوازه عند الحنفية ٢/ ١٢٢
• السحور
عدم قيامه مقام النية إلا إذا تسحر بنية الصوم عند الشافعية ٢/ ٥٥٠
قيامه مقام النية في الصوم، عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥٥٠
• السلام في الصلاة
نيته عند الحنفية ١/ ٧١٢
نيته للمأموم عند الحنفية ١/ ٧١٤
ينته عند الشافعية والحنابلة ١/ ٧١٣
• السلام، نيته عند الشافعية ١/ ٧٧٤
• السواك، نيته عند الشافعية ١/ ٣٩٤
• شرط أم ركن في العبادات ١/ ١٧٣
• شروط تعيينها ١/ ١٣٦
• شروط صحتها في التيمم عند الحنفية ١/ ٥١٣
• شروطها ١/ ١٦٥
الإسلام ١/ ١٦٦، ١/ ٣٢٧، ٢/ ٥٤٣
ألا يأتي بمناف بين النية والمنوي بأن يستصحبها حكماً ١/ ١٦٧، ١/ ٣٢٧، ٢/ ٥٤٣
التمييز ١/ ١٦٦، ١/ ٣٢٧، ٢/ ٥٤٣
العلم بالمنوي ١/ ١٦٧، ١/ ٣٢٧، ٢/ ٥٤٣
• شروطها عند الشافعية ١/ ٦٦٢

• شروطها في الحج ١/ ١٧٢
• شروطها في الزكاة ١/ ١٧١
• شروطها في الصلاة ١/ ٦٦١
• شروطها في الصوم ١/ ١٦٩
• الشك بالنية في الصلاة عند الشافعية ١/ ١٥٩
• الشك بتركهافي الصلاة حكمه ١/ ١٨٤
• الشك في النية بعد انتهاء العبادة حكمه ١/ ١٥٩
• الشك فيها ١/ ١٥٩
• الشك فيها بالعبادات ١/ ١٥٩
• الشك فيها بعد الغروب حكمه في الصوم ١/ ١٨٤
• الشك فيها من مبطلات الصلاة ١/ ١٥٩
• صحة صلاة المؤتمين إذا نووا المفارقة عند خروج الإمام دون استخلاف غيره عند الشافعية ٢/ ٢٣١
• صفتها في الصوم عند الحنابلة ٢/ ٥٥٠
• صفتها في الصوم عند الحنفية ٢/ ٥٥٠
• صفتها في الصوم عند الشافعية ٢/ ٥٥٠
• صفتها في الصوم، عند المالكية ٢/ ٥٥٠
• الصلاة
نيتها، آراء الفقهاء في ذلك ١/ ٦٦٣
نيتها، اشتراط نية الاقتداء للمقتدي والإمامة للإمام عند الشافعية ١/ ٦٦٧
نيتها، تعليقها بمشيئة الله، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٦٣
نيتها، تعليقها بمشيئة الله عند الشافعية ١/ ٦٦٥
نيتها، تغييرها ١/ ٦٦٨
نيتها، تفسيرها في الصلاة عند الحنفية ١/ ٦٦٣
نيتها تقديمها ١/ ١٤٧
نيتها، التلفظ بها عند المالكية ١/ ٦٦٤
نيتها، حكم الشك فيها ١/ ٦٦٧
نيتها، حكم مقارنتها لتكبيرة الإحرام ١/ ٦٦١
نيتها، حكمها ١/ ١٣٤، ١/ ٦٦٠
نيتها، حكمها عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
نيتها، شروطها عند الشافعية ١/ ٦٦٩
نيتها، عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
نيتها، عند الشافعية ١/ ٦٦٥
نيتها، قطعها والتردد فيها وتعليقها والشك فيها، حكمه عند الشافعية ١/ ٦٦٨
نيتها، كيفيتها عند الحنفية ١/ ٦٦٣
نيتها، كيفيتها للمنفرد والإمام والمقتدي عند الحنفية ١/ ٦٦٣
نيتها، ما يشترط فيها إذا كانت فرضاً أو نذراً عند الشافعية ١/ ٦٦٥
نيتها، ما يشترط فيها عند الحنابلة ١/ ٦٦٧
نيتها، ما يشترط فيها لصلاة النفل عند الشافعية ١/ ٦٦٥
نيتها، ما يشترط لصحتها في صلاة الجماعة ١/ ٦٦٨
نيتها، محلها وصفتها والنطق بها عند الشافعية ١/ ٦٦٥
نيتها، مقارنتها لتكبيرة الإحرام ١/ ٦٦٨
نيتها، مقارنتها لتكبيرة الإحرام حكمه عند الشافعية ١/ ٦٦٥
نيتها، مقارنتها لتكبيرة الإحرام عند المالكية ١/ ٦٦٤
نيتها، وقتها عند الحنفية ١/ ٦٦٤
• صلاة التراويح
نيتها عند الحنابلة ٢/ ٧٧
نيتها عند الشافعية ٢/ ٦٥
• صلاة الجنازة
نيتها ركن فيها عند الشافعية ٢/ ٤٣٣
نيتها ركن فيها عند المالكية ٢/ ٤٣٠
نيتها شرط فيها عند الحنفية ٢/ ٤٢٨
نيتها شرط لا ركن فيها عند الحنابلة والحنفية ٢/ ٤٣٣
• الصلاة دون نية، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٦٦٢
• صلاة العيد، نيتها ٢/ ٣٣٠
• صور من تعليق النية ١/ ١٦٩
• صور من عدم القدرة على تنفيذ المنوي ١/ ١٧٠
• الصوم
نيته ٢/ ٥٤٣
نيته، تبييتها، حكمه ٢/ ٥٤٤
نيته، تعليقها بمشيئة الله، حكمه عند الحنفية ١/ ٦٦٣
نيته حكمها عند المالكية ٢/ ٥٥٢
نيته ركن عند الشافعية ٢/ ٥٤٤
نيته ركن فيه عند المالكية والشافعية ٢/ ٤٩٨
نيته شرط عند الحنفية والحنابلة والمالكية ٢/ ٥٤٤
نيته، الواقعة في الليل من الغروب إلى آخر جزء منه إن حدث إغماء أو جنون استمر للفجر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٤٦
نيته، وقتها عند الحنابلة ٢/ ٥٤٦
نيته، وقتها عند الشافعية ٢/ ٥٤٦
النية شرط لصحته عند الحنفية ٢/ ٥٤٢
النية فيه بعد طلوع الفجر إن كان الصوم ديناً، حكمها ٢/ ٥٤٥
النية فيه بعد طلوع الفجر في صوم رمضان والتطوع والمنذور والمعين، حكمها عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
• الصوم الذي يشترط له تبييت النية ليلاً عند الشافعية ٢/ ٥٤٦
• الصوم بدون نية عدم صحته عند الحنفية ٢/ ٥٥١

• الصوم بذكر المشيئة في النية -إن شاء الله- وكذلك الأيمان وسائر العبادات، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٥٤٨
• الصوم بنية مترددة، بعد حصول الظن بشهادة أو باجتهاد، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٥/ ٥٤٨
• صوم الصبي إذا بلغ صائماً بسن أو احتلام وقد نوى الصوم من الليل، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٧٣
• الصوم في رمضان إن نوى الصائم غيره، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٧
• الصوم المتتابع بنية واحدة، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٥٢
• صوم المجنون ومن في حكمه عدم صحته لعدم إمكان النية ٢/ ٥٣٩
• صوم المسافر الذي أكل وكان نوى الصوم ليلاً بعد أن نوى الإقامة حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
• صوم النفل بنية قبل الزوال، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٤٦
• صوم نفل جزم به، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٨
• الصوم النية فيه
حكمها عند الحنابلة ٢/ ٥٥٥
حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٥٤
في الفرض للصائم، عدم وجوبها عند الشافعية ٢/ ٥٥٤
وجوب تعيينها، عند الشافعية ٢/ ٥٥٤
وقتها عند الحنفية ٢/ ٥٤٥
• صيام التطوع بنية قبل الزوال وبعده صحته عند الحنابلة ٢/ ٥٤٦
• الصيد، نيته، حكمها ٣/ ٦٨٦
• ضابط التشريك فيها ١/ ١٦٤
• الطواف
نيته، حكمها عند الحنفية ٣/ ٢٠١
نيته، حكمها عند الشافعية ٣/ ١٦١، ٣/ ٢٠٦
• طواف الوداع، شروط صحته النية ٣/ ١٩٨
• العبادات التي يجب اشتراط نية الفرضية فيها ١/ ١٦٣
• عدم اشتراط تعيينها بالسنة ولا الأداء ولا الإضافة إلى الله تعالى بالاتفاق في الصيام ٢/ ٥٤٩
• عدم اعتبارها في الأحكام القضائية ١/ ١٢٨
• عدم اعتبارها في القوانين الوضعية ١/ ١٢٩
• عدم إفادة نية الإمام الذي جبى الزكاة إذا لم تتوافر النية عند دفعها، عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
• عدم تعددها في صوم متتابع ككفارة رمضان أو القتل أو الظهار، حكمها عند المالكية ٢/ ٥٤٩
• العروض التجارية، شروط زكاتها، نية التجارة حال الشراء ٢/ ٧١٠
• الغاية منها ١/ ١٦٢
• الغسل
نيته، حكمها ١/ ٤٥٢
نيته، حكمها عند الجمهور ١/ ٤٥٢
نيته، حكمها عند الحنفية ١/ ٤٥٣
نيته لا تنوب عن نية الوضوء عند الحنابلة ١/ ٤٤٨
نيته، محلها ١/ ٤٥٢
نيته نيابتها عن نية الوضوء عند الجمهور ١/ ٤٤٨
نيته ومعه الوضوء حكمها ١/ ١٦٥
• غسل الجمعة والجنابة، النية، جوازها لهما معاً ٢/ ٢٧١
• غسل مفروض، نيته مع نية سنية غسل الجمعة ١/ ٤٦٤
• غسل يوم الجمعة النية له، اشتراطها ٢/ ٢٧١
• الفرق بينها وبين العزم ١/ ١٣٢
• الفرق بينها وبين القصد ١/ ١٣٣
• الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة الأمور بمقاصدها ١٢/ ١٨٠
• فعل شيء بلا نية حكمه ١/ ١٤٣
• قصر الصلاة، نيته، حكمها ٢/ ٢٩٧
• قضاء الصوم للصائم بلا نية، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٤١
• قضاء الصوم للناسي للنية، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٤١
• قواعد السيوطي فيما يحتاج لنية ١/ ١٦٣
• القواعد الشرعية الكلية المتعلقة بها ١/ ١٣٨
• قواعدها الشرعية الكلية: "الأمور بمقاصدها" ١/ ١٣٩
• قواعدها الشرعية الكلية "العبرة في العقود للمقاصد والمعاني..." ١/ ١٤٠
• قواعدها الشرعية الكلية "لا ثواب إلا بالنية" ١/ ١٣٨
• قواعدها عند السيوطي ١/ ١٨٤
• قول أنا مؤمن -إن شاء الله- وكذلك سائر العبادات، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٨
• قول الحنفية بشرطية النية في العبادات ١/ ١٧٤
• قول الشافعية بركنية النية في العبادات ١/ ١٧٤
• الكفارة على من أصبح بنية الفطر في رمضان ولو نوى الصوم بعده وبرفض النية أي رفعها نهاراً، وجوبها عند المالكية ٢/ ٥٨٢
• كمالها في الصلاة ١/ ٦٦١

• كيفيتها ١/ ١٥٠
• كيفيتها في الأضحية ١/ ١٥٨
• كيفيتها في الاعتكاف ١/ ١٥٧
• كيفيتها في التيمم ١/ ٤٨٩
• كيفيتها في التيمم عند الحنابلة ١/ ١٥٢
• كيفيتها في التيمم عند الحنفية ١/ ١٥٢
• كيفيتها في التيمم عند الشافعية ١/ ١٥٢
• كيفيتها في التيمم عند المالكية ١/ ١٥٢
• كيفيتها في الحج ١/ ١٥٨
• كيفيتها في الزكاة ١/ ١٥٨
• كيفيتها في الصلاة ١/ ١٥٠، ١/ ١٥٣
• كيفيتها في الصلاة إذا كانت فائتة عند الحنابلة ١/ ١٥٦
• كيفيتها في الصلاة إذا كانت فرضاً عند الحنابلة ١/ ١٥٦
• كيفيتها في الصلاة إذا كانت فرضاً عند الشافعية ١/ ١٥٤
• كيفيتها في الصلاة إذا كانت نافلة عند الحنابلة ١/ ١٥٦
• كيفيتها في الصلاة عند الحنابلة ١/ ١٥٦
• كيفيتها في الصلاة عند الحنفية ١/ ١٥٣
• كيفيتها في الصلاة عند المالكية ١/ ١٥٣
• كيفيتها في الصلاة المقضية ١/ ١٣٥
• كيفيتها في صلاة النافلة عند الشافعية ١/ ١٥٥
• كيفيتها في الصوم ١/ ١٥١، ١/ ١٥٦
• كيفيتها في الصوم عند الحنابلة ١/ ١٥٧
• كيفيتها في الصوم عند الحنفية ١/ ١٥٧
• كيفيتها في الصوم عند المالكية ١/ ١٥٧
• كيفيتها في العمرة ١/ ١٥٨
• كيفيتها في الغسل ١/ ١٥٢
• كيفيتها في الوضوء ١/ ١٥١، ١/ ١٧٤
• كيفيتها للإمام في الصلاة عند الشافعية ١/ ١٥٦
• كيفيتها للحج عن الغير ١/ ١٥٨
• كيفيتها للمصلي إماماً عند الحنفية ١/ ١٥٣
• كيفيتها للمصلي منفرداً عند الحنفية ١/ ١٥٣
• كيفيتها للمقتدي عند الحنفية ١/ ١٥٣
• كيفيتها للمقتدي عند الشافعية ١/ ١٥٦
• كيفية النية في العبادات ١/ ١٥١
• محلها المتفق عليه ١/ ١٤١، ١/ ١٤٢، ١/ ٣٢٧، ١/ ٦٦٢
• محلها عند الحنفية ١/ ٦٦٣
• محلها في الوضوء ١/ ١٤٦، ١/ ١٧٤
• المراد بها في العبادات ١/ ١٣٢
• المراد بها في العقود ١/ ١٣٢
• مرادفاتها ١/ ١٣٢
• المستحلف
نيته، حكم اليمين أمام القضاء وانصرافه إليها ١/ ١٨٣
نيته، شروط اليمين الذي يجري عليها عند الشافعية والحنابلة ١/ ١٨٣
• معانيها
منها الإخلاص ١/ ١٣٢، ١/ ١٤٣
منها القصد ١/ ١٣٢، ١/ ١٤٣
• المعذور
نيته في الوضوء عند الحنابلة ١/ ٣٨٣
نيته في الوضوء للصلاة عند الشافعية ١/ ٣٨٤
• مقارنتها لتكبيرة الإحرام
حكمه عند الحنابلة ١/ ٦٦١
حكمه عند المالكية ١/ ٦٦٢
• مقاصد اللفظ على نية اللافظ إلا في القضاء عند السيوطي ١/ ١٨٤
• المقصود منها ١/ ١٦٢، ١/ ٣٢٧
• مقصودها في العبادات ١/ ١٥٠
• مقصودها ومقوماتها ما يتفرع عن ذلك ١/ ١٦٤
• مقوماتها ١/ ١٦٢، ١/ ١٦٥
• من أصبح بنية الفطر في رمضان ولو نوى الصوم بعده وبرفع النية نهار رمضان، صومه حكمه عند المالكية ٢/ ٥٨٢
• من أكل أو جامع في حالة السفر بعد أن أصبح مقيماً ناوياً الصوم من الليل ثم بدأ السفر نهاراً، صومه، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٧٤
• من كان ناوياً الصوم ليلاً ثم جامع في نهار رمضان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٨٧
• من نوى الإفطار نهار رمضان ولم يفطر، عدم فساد صومه عند الحنفية ٢/ ٥٧٧
• المنافاة فيها وعدم القدرة على تنفيذها ١/ ١٧٠
• المؤتم
نيته الاقتداء، حكمها ٢/ ٢٠٢
نيته الاقتداء عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٢٠٢
نيته الاقتداء عند المالكية ٢/ ٢٠٢
نيته شرط باتفاق المذاهب ١/ ١٧٨
نيته شرط للاقتداء اتفاقاً ١/ ١٧٨
• المؤتم، نيته الاقتداء عند الحنفية ٢/ ٢٠٢
• ندبها كل ليلة مع كفاية النية الواحدة لصوم رمضان ٢/ ٥٤٩

obeikandl.com

- النذر، نيته، حكمها ودورها ٣/ ٤٨٦
- النيابة فيها ١/ ١٦٤
- النية
  ركن في الصوم عند الشافعية ٢/ ٥٤٣
  ركن لسجدة التلاوة عند الشافعية ٢/ ١١٥
- نية الاقتداء، حاجة المقتدين لها إن كان المستخلف في غير صلاة الجمعة مخالفاً صلاته لصلاة الإمام عند الشافعية ٢/ ٢٣١
- نية الإمام الإمامة في الصلاة التي تتوقف صحتها على الجماعة حكمها عند الشافعية والمالكية ٢/ ٢٠٢
- نية الإمام الإمامة لصحة اقتداء النساء به عند الحنفية ٢/ ٢٠٣
- نية الإمام أو من يقوم مكانه عن نية المزكي، حكمها عند المالكية ٢/ ٦٦١
- نية الإمام لصحة أداء الزكاة، إن دفعها المزكي بلا نية، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
- النية بالنسبة للأضحية ٣/ ٦٢٥
- النية بالنسبة للنذر، حكمها ٣/ ٤٨٠
- النية تجري مجرى الشرط عند السيوطي ١/ ١٨٤
- نية التحويل ١/ ١٦٨
- نية الترخص بالفطر على المريض، حكمها عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥٦٨
- نية الترخص بالفطر على المريض، حكمها عند الشافعية ٢/ ٥٦٨
- نية تعيين إمام معين ٢/ ٢٠٢
- نية الجمع بين الصلاتين وقتها ١/ ١٤٩
- نية جمع التقديم والتأخير في صلاة المسافر ١/ ١٧٩
- نية الحج، وقته ١/ ١٤٨
- النية سبب الأجر في المباحات والعادات ١/ ١٩٢
- النية شرط في أداء الزكاة اتفاقاً ١/ ١٨٠
- النية شرط لصحة سجدة التلاوة ٢/ ١١٢
- النية شرط لصحة سجدة التلاوة عند الشافعية ٢/ ١١٢
- النية الصالحة سبب للثواب ١/ ١٣٦
- نية الصوم، وقتها ١/ ١٤٨
- نية الصيام ما يراد بها ١/ ١٣٢
- نية عدد الركعات عند المالكية ١/ ٧٦٦
- النية على المعصية من غير عملها أو التلفظ بها ١/ ١٤٥
- النية عند أداء الكفارة، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٠٣
- النية غير المشروعة تأثيرها على العقود ١/ ١٨٦
- نية الفرضية، اشتراطها للصلاة ٢/ ٥٤٩
- نية الفرضية لصوم رمضان، عدم اشتراطها بالاتفاق ٢/ ٥٤٩
- النية في أثناء العبادة للانتقال إلى الأخرى حكمها ١/ ١٦١
- النية في إرسال الصيد، حكمها ٣/ ٦٩٨
- النية في أمور متفرقة ١/ ١٩٢
- النية في التروك المنهي عنها، حكمها ١/ ١٩١
- النية في الحدود والتعازير وكل ما يتعاطاه الحكام والولاة لنيل الثواب عليها ١/ ١٩٤
- النية في الذبح والقصد فيه، حكمها ٣/ ٦٥٣
- النية في الزكاة حكم تقديمها على الدفع ١/ ١٧١
- النية في الزكاة شرط لها اتفاقاً ١/ ١٥٨
- النية في العبادات من غير تلفظ حكمها ١/ ١٤٤
- النية في الفسوخ ١/ ١٩٠
- النية في القضاء والأداء عند الشافعية ١/ ١٥٥
- النية في القضاء والأداء عند المالكية ١/ ١٥٥
- النية في المباحات والعادات ١/ ١٩٢
- نية القضاء في الصلاة الفائتة عند المالكية ١/ ٧٦٥
- نية القضاء في الصوم اتفاقاً ١/ ١٧٩
- النية قطعها بإفساد الصوم أو تركه مطلقاً لعذر أو لغير عذر عند المالكية ٢/ ٦٠٧
- نية الكفارة، وقتها ١/ ١٤٩
- نية المفارقة للإمام عند الحنابلة ٢/ ١٦٦
- نية مفارقة المقتدي للإمام حكمها عند الحنفية ٢/ ١٩١
- نية مفارقة المقتدي للإمام حكمها عند الشافعية والحنابلة ٢/ ١٩١
- نية مفارقة المقتدي للإمام حكمها عند المالكية ٢/ ١٩١
- نية مفارقة المقتدي للإمام في صلاة الجمعة حكمها عند الشافعية ٢/ ١٩١
- النية المقارنة لأداء الزكاة إلى الفقير ولو حكماً لصحة الزكاة، اشتراطها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- النية من غير تلفظ بها حكمها ١/ ١٤٤
- نية المنفرد بالتسليمتين ١/ ٧٦٤
- النية وقصد الاصطياد للصيد، حكمها ٣/ ٧٠٦
- نية اليمين، قواعد السيوطي فيها ١/ ١٨٤
- الوضوء
  نيته، تعريفها ١/ ٣٢٥
  نيته، تعريفها عند الحنفية ١/ ٣٢٥
  نيته، تفريقها على أركانه ١/ ١٤٩
  نيته، تفريقها على أعضائها ١/ ١٤٩، ١/ ٣٢٩

نيته، حكمها عند الحنابلة ١/ ٣٢٦
نيته، حكمها عند المالكية والشافعية ١/ ٣٢٦
نيته، الشك فيها ١/ ٣٢٨
نيته، الفرق بينها وبين نية التيمم عند الحنفية ١/ ٥٠٢
نيته، كيفيتها عند الحنفية ١/ ٣٢٥
نيته، لا تنوب عنها نية الغسل عند الحنابلة ١/ ٤٤٨
نيته، ما يتعلق بها ١/ ٣٢٧
نيته، نيابة نية الغسل عنها عند الجمهور ١/ ٤٤٨
نيته، وقتها ١/ ٣٢٩
نيته، وقتها عند الحنفية ١/ ٣٢٥
• وقت النية في الإمامة ١/ ١٤٨
• وقتها ١/ ١٤٦
• وقتها في التيمم ١/ ١٤٧
• وقتها في الصلاة ١/ ١٤٧
• وقتها في الصوم، عند المالكية ٢/ ٥٤٥
• وقتها في الغسل ١/ ١٤٦
• وقتها في الوضوء ١/ ١٤٦، ١/ ١٧٤
• وقوع الطلاق كناية بحسب النية ١/ ١٣٩
• الوقوف بعرفة، نيته، حكمها ٣/ ٢٢٣
• اليمين غير القضائية
نيته، أثرها ٦/ ٥٠٩
نيته، حكمها ٦/ ٥٠٩
• اليمين فى الدعاوى تكون بحسب نية المستحلف اتفاقاً ١/ ١٨١
• اليمين القضائية، نيته، حكمها ٦/ ٥٠٧
• اليمين هل هو بحسب نية الحالف أو المستحلف ٣/ ٤٠٢
• يوم الشك، صومه بنية غير جازمة عن رمضان، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٨

■ الهاتف

• استعمال القرآن الكريم والذكر للتنبيه أو للانتظار في وسائل الاتصال الحديثة ١٢/ ٨٦٧
• التعاقد بواسطة الاتصال الحديث كالهاتف والفاكس ١١/ ٢١

■ الهبة

• اتحاد مجلس الإيجاب والقبول، اشتراطه فقهاً ١٠/ ٣٧٣
• اتحاد المجلس لانعقادها، اشتراطه ٤/ ١٣٢
• اتصال القبول بالإيجاب
اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ٦٨٣
اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٦٨٣
• احتياجها إلى قبول ٥/ ٢١٧
• الاختلاف في كيفية التسوية بين الأولاد عند من أوجبها ٤/ ٧٠٥
• أخذ القانون أحكام الرجوع فيها من المذهب الحنفي ١٠/ ٣٧٤
• أخذ القانون أحكامها من الفقه ١٠/ ٣٦٩
• أخذ القانون شروط انعقاد الهبة من الفقه ١٠/ ٣٧٣
• أخذ القانون عقد الهبة من الفقه الإسلامي ١٢/ ٣٨٨
• الإذن صراحة بالقبض في هبة الدين لغير من عليه الدين، اشتراطه ٤/ ٦٩٣
• إذن الواهب لصحة القبض، اشتراطه ٤/ ٦٩٢
• أركانها عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٦٧٩
• استبعاد المتبرع للقاصر الولاية عن مال التبرع، جوازه قانوناً ١٠/ ٣٧٢
• استحباب التسوية في العطاء بين الأولاد ٤/ ٧٠٤
• استحباب المكافأة على الهبة ٤/ ٦٧٨
• استحباب الوفاء بالوعد في الخير ٤/ ٦٧٨
• استحبابها ٤/ ٦٧٨
• اشتراط أهلية الواهب ١٠/ ٣٧٢
• اشتراط الرضا لصحتها ١٠/ ٣٧٢
• اشتراط عدم تصرف المشتري في المبيع بيعاً أو هبة إلا بموافقة البائع ١٣/ ٣٠٧
• اشتراط العقل فقط للقبض بطريق الأصالة عند الحنفية ٤/ ٦٩٤
• اشتراط كونها بسند رسمي في القانون ١٠/ ٣٦٩
• اشتراط وجود محل الهبة وقت العقد ١٠/ ٣٧٣
• أصل حكمها ٤/ ٦٩٧
• اعتبار التنفيذ الاختياري بديلاً عن الرسمية قانوناً ١٠/ ٣٧١
• اعتبار الثواب من الله تعالى عوضاً من حيث المعنى عن الهبة ٤/ ٧٠٢
• اعتبار الرجوع في الهبة بالتراضي من الإقالة، عند الحنفية ٤/ ٦٩٧
• اعتبار الرجوع فيها بقضاء القاضي فسخ ٤/ ٧٠٣
• اعتبار القبض شرط للزومها، عند الحنفية والشافعية ٤/ ٦٩٠
• اعتبار الولي قابضاً إذا وهب الصغير مالاً وهو يده ٤/ ٦٩٥
• أفضلية الهبة للأقارب ٤/ ٦٧٨
• اقتضاؤها للثواب إذا دلت قرينة الحال عليه، عند المالكية ٤/ ٧٠١

Obeikandl.com

- الاكتفاء بكون الموهوب له مميزاً ١٠/ ٣٧٢
- الاكتفاء بمبدأ الرضائية في الهبات عند المالكية والحنابلة في غير المكيل والموزون ١٠/ ٣٧٠
- الإكراه على البيع والشراء والهبة والإجارة ١٠/ ٤٥٤
- أكل الواهب من ثمر شجر تصدق به، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٦٩٨
- امتلاكها بالعقد، عند المالكية ٤/ ٦٩٢
- امتلاكها بالقبض، عند غير المالكية ٤/ ٦٩٢
- امتناع الرجوع فيها بموت أحد العاقدين ٤/ ٧٠٣
- امتناع الرجوع فيها بهلاك الموهوب أو استهلاكه ٤/ ٧٠٣
- امتناع الرجوع فيها لخروج الموهوب عن ملك الموهوب له ٤/ ٧٠٢
- امتناع الرجوع فيها للعوض المالي عنها، عند الحنفية ٤/ ٦٩٩
- امتناع الموهوب له عن الرد، جوازه ١٠/ ٣٧٤
- انتقال ملكيتها بالإيجاب، عند المالكية ٤/ ٦٩٣
- أنواع العوض المعنوي عنها ١٠/ ٣١٢
- أهلية التبرع في الواهب، اشتراطها ٤/ ٦٨٤، ١٠/ ٣٧٣
- أهلية القبض، اشتراطه عند الحنفية والشافعية ٤/ ٦٩٤
- أهلية الواجب، اشتراطها عند الحنابلة ٤/ ٦٨٣
- الإيجاب المقترن بالمنفعة (المنحة)، حكمه عند الحنفية ٤/ ٦٨٢
- بطلانها باشتراط العوض عند الشافعي ١٠/ ٣٧١
- تبرع الوصي بمال القاصر، بطلانه ١٠/ ٣٧٢
- تجديد القبض في هبة المرهون و المبيع إذا كان في يد الموهوب له، وجوبه ٤/ ٦٩٦
- تخصيص الأخ الأكبر بشيء، جوازه ٤/ ٧٠٦
- تخصيص أو تفضيل بعض الأولاد في الهبة، كراهته ٤/ ٦٧٨
- ترتيب الأولياء في قبض الهبة للصبي، عند الحنفية ٤/ ٦٩٥
- ترجيح جوازها للجنين ١٠/ ٣٧٢
- التسوية بين الأولاد في العطية، وجوبها عند أحمد وجماعه ٤/ ٧٠٥
- التسوية في العطية بين الورثة، حكمها عند الجمهور ٤/ ٧٠٥
- التسوية في العطية للإخوة والأخوات، استحبابها ٤/ ٧٠٦
- التسوية في العطية للوالدين، سنيتها ٤/ ٧٠٦
- التسوية الواجبة بالعطية للذكر مثل حظ الانثيين، عند الحنابلة ٤/ ٧٠٦
- التصدق بالمشاع على الغني، حكمه ٤/ ٦٨٧
- التصدق بمشاع على الفقير، جوازه ٤/ ٦٨٧
- تطبيق أحكام الهبة على الهبة بعوض قبل القبض وأحكام البيع بعد القبض عند الحنفية ٤/ ٧٠٠
- تعديل القانون لأحكام الفقه في موضوع الرجوع في الهبة ١٠/ ٣٧٠
- تعريفها شرعاً ٤/ ٦٧٧، ١٠/ ٣٧١
- تعريفها قانوناً ١٠/ ٣٧١
- التفاضل في عطية الأولاد إن كان له سبب، جوازه في رواية عن أحمد ٤/ ٧٠٥
- تفضيل الأم أحياناً في العطية، جوازه ٤/ ٧٠٦
- تفضيل بعض الورثة في العطية، كراهته عند الجمهور ٤/ ٧٠٥
- تكييف عقد الهبة بشرط العوض، عند الحنفية إلا زفر ٤/ ٧٠٠
- تكييف عقد الهبة بعوض، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٠٠
- تكييف عقد الهبة بعوض، عندالمالكية ٤/ ٧٠٠
- تمامها بالإيجاب في حق الواهب والإيجاب والقبول في حق الموهوب له، عند الحنفية ٤/ ٦٧٩
- تملكها بالقبض عند الحنفية ٤/ ٦٧٩
- تمليك الدَّين لغير من عليه بطريق الهبة ١١/ ٢١٦
- التنازل عن المصحف بالهبة بعوض ١١/ ١٣٤
- تنجيز الصيغة، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ٦٨٣
- تنفيذها حتى تلزم، وجوبه عند الحنفية والشافعية وأحمد في هبة المكيل والموزون ١٠/ ٣٧١
- ثبوت أثرها بالقبض، عند الحنفية ٤/ ٦٩٠
- ثبوت الملك بالعقد ولزومها بالقبض عند المالكية ٤/ ٦٩٨
- جهل العوض والأجل في هبة الثواب، جوازه عند المالكية ٤/ ٧٠٠
- جواز اشتراط العوض فيها قانوناً ١٠/ ٣٧١
- جواز وقوعها لأي إنسان ٤/ ٦٧٩
- حلف لا يهب فوهب ولم يقبل الموهوب له، حكمه ٤/ ٦٧٩
- حولان الحول على المال الموهوب في يد الموهوب له، وجوبه لوجوب الزكاة عند المالكية ٢/ ٦٦٠
- حياة الموهوب له اشتراطها في الفقه ١٠/ ٣٧٣
- رجوع الأصل في هبته للفرع مطلقاً، جوازه عند الشافعية ٤/ ٦٩٩، ١٠/ ٣١٣

- الرجوع بالتراضي أو بالقضاء ١٠/ ٢٩٣، ١٠/ ٣٧٤
- الرجوع بها، جوازه ١٠/ ٢٣٣
- رجوع الصدقة إلى الواهب بالميراث، جوازه ٤/ ٦٩٨
- الرجوع عن الهبة، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦٩٧
- الرجوع في الاستحقاق في الهبة بعوض، عند الحنفية ٤/ ٧٠٠
- الرجوع في الصدقة بشراء، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٦٩٨
- الرجوع في الصدقة، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٦٩٨
- الرجوع في الهبة إلا هبة الأصول للفروع مطلقاً، عدم جوازه عند الشافعية ٤/ ٦٩٩
- الرجوع في الهبة إلا الوالد لولده، عدم جوازه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٦٩٨
- الرجوع في هبة ذوي الأرحام المحارم، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٧٠٢
- الرجوع في هبة الزوجين، عدم جوازه ٤/ ٧٠٢
- الرجوع في الهبة، كراهته عند الحنفية ٤/ ٦٩٧
- الرجوع فيها إلا للأب الواهب لابنه، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٦٩٨
- الرجوع فيها بطريق القضاء ١٠/ ٢٩٣
- الرجوع فيها، جوازه في القانون ١٠/ ٣٧٤
- الرجوع فيها ما لم يحصل تعويض، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦٩٧
- الرجوع فيها من حينه ١٠/ ٣٣٤
- الرجوع لزيادة الموهوب زيادة متصلة بفعل الموهوب له أو غيره، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٧٠٢
- رجوع الوالد في هبته لولده قبل القبض، صحته عند المالكية ٤/ ٦٩٩
- رجوع الوالد في هبته لولده قبل القبض وبعده، صحته عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٦٩٩
- رجوع الوالد في هبة ولده، جوازه عند الجمهور ١٠/ ٣١٢
- الرجوع ولو زاد الموهوب زيادة منفصلة، جوازه عند الحنفية ٤/ ٧٠٢
- الرد بالعيب وعدم الرؤية في الهبة بعوض، جوازه عند الحنفية ٤/ ٧٠٠
- رد الثواب المعيب إلا إذا كان فادحاً، عدم جوازه عند المالكية ٤/ ٧٠٠
- ردها من الموهوب له، جوازه ١٠/ ٢٣٣
- الرضا بها، اشتراطه في الفقه ١٠/ ٣٧٢
- ركنها عند الحنفية ٤/ ٦٧٩
- ركنها في القانون ١٠/ ٣٧١
- ركنها في مجلة الأحكام العدلية ١٠/ ٣٧١
- ركوب الواهب لدابة تصدق بها، عدم جوازه ٤/ ٦٩٨
- شرط العوض فيها ١/ ١٤١
- شروط الرجوع في هبة الوالد لولده، عند المالكية ٤/ ٦٩٨
- شروط الصيغة عند الشافعية ٤/ ٦٨٣
- شروط الموهوب ٤/ ٦٨٤
- شروط الموهوب في القانون ١٠/ ٣٧٢
- شروط الواهب ٤/ ٦٨٤
- شروطها ٤/ ٦٨٣
- شروطها عند الحنابلة ٤/ ٦٨٣
- شروطها الموضوعية ١٠/ ٣٧٢
- الشفعة في هبة العقار بعوض، وجوبها عند الحنفية ٤/ ٧٠٠
- شكليتها في القانون ١٠/ ٣٧١
- شمول التنفيذ الاختياري لهبة العقار والمنقول ١٠/ ٣٧١
- صحتها باشتراط العوض في المجلة ١٠/ ٣٧١
- صحتها بالإيجاب والقبول والقبض ٤/ ٦٧٨
- صحتها للجنين عند المالكية ١٠/ ٣٧٣
- صفة حكمها، عند الحنفية ٤/ ٦٩٧
- صيغتها ٤/ ٦٧٩
- عدم اعتبار القبول ركن عند الكاساني وبعض الحنفية ٤/ ٦٧٩
- عدم اقتضاؤها للثواب، عند الحنفية والحنابلة والشافعية ٤/ ٧٠١
- عدم بطلانها بالشرط الفاسد ٤/ ٦٨٠، ٤/ ٦٨٩
- عدم تأثير الشيوع الطارىء على صحتها ٤/ ٦٨٨
- عدم تقييدها بشرط، عند الشافعية ٤/ ٦٨٣
- عدم تقييدها بوقت، عند الشافعية ٤/ ٦٨٣
- عدم التوقيت فيها، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ٦٨٣
- عدم جواز بيع ولا هبة المال الموقوف ١٠/ ٦٤
- عدم سقوط حق الواهب في الرجوع عن الهبة ١٠/ ٢٥
- عدم صحتها للجنين والمعدوم ١٠/ ٣٧٣
- عدم لزومها عند الحنفية ٤/ ٦٩٩، ١٠/ ٣١٢، ١٠/ ٣٦٩
- عدم منع نقصان الموهوب من الرجوع في الهبة ٤/ ٧٠٣
- العذر المقبول في طلب الرجوع بالهبة ١٠/ ٢٩٣
- العقد، موضوعه في عقود الهبات ١٠/ ١٧٩

Online Kanoon .com

- العلاقة بين عقد الاختيار وبيع العربون أو البيع على الصفة أو السلم أو الهبة ١١/ ٥٠٧
- العوض في الهبة مانع من الرجوع عند الحنفية ١٠/ ٣١٢
- العوض المتأخر عن العقد إذا أضيف إلى الهبة الأولى، حكمه ٤/ ٧٠١
- العوض المتأخر عن العقد إن لم يضف إلى الهبة الأولى، حكمه ٤/ ٧٠١
- العوض من حيث المعنى ٤/ ٧٠١
- الفرق بين هبة العين وهبة الدين من حيث الإذن بالقبض ٤/ ٦٩٣
- الفرق بينها وبين العارية ٤/ ٧٢٥
- فسخها، جوازه ١٠/ ٣١٢
- القبض إذا كان الموهوب في يد الموهوب له مضموناً بغيره، عدم صحته ٤/ ٦٩٦
- القبض إذا كان الموهوب له قابضاً للمضمون بغيره، صحته ٤/ ٦٩٧
- القبض إن كان الموهوب مشغولاً بغيره، عدم صحته ٤/ ٦٩٤
- القبض بعد المجلس، عدم صحته عند زفر ٤/ ٦٩٣
- القبض بغير إذن الواهب إذا تم في مجلس العقد، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦٩٣
- قبض الصبي العاقل ما وهب له، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦٩٤
- قبض الصبي المميز ما وهبه له أحد أوليائه، جوازه ٤/ ٦٩٥
- قبض الصبي والمجنون، عدم صحته عند الحنفية والشافعية ٤/ ٦٩٤
- قبض غير الولي بوجوده عن الصبي، عدم جوازه ٤/ ٦٩٥
- القبض لتمام الهبة، اشتراطه عند المالكية ٤/ ٦٩٢
- القبض لصحة هبة المكيل أو الموزون، اشتراطه عند الحنابلة على الراجح ٤/ ٦٩٢
- القبض للزومها اشتراطه عند ابن قدامة في المكيل والموزون ٤/ ٦٩٢
- قبض من كان الصبي في حجره وعياله إذا لم يكن أحد من أوليائه، جوازه ٤/ ٦٩٥
- قبض الموهوب للزوم الهبة، اشتراطه عند الحنفية وابن عقيل من الحنابلة ٤/ ٦٩٠
- قبض الهبة بحضرة الواهب إذا لم ينهه، صحته ٤/ ٢٦٤
- القبض ولو بلا إذن الواهب، صحته عند المالكية ٤/ ٦٩٣
- قبضها شرط لزوم عند المالكية ١٠/ ٣٧٠
- القبول في هبة الدين للمدين، اشتراطه عند بعض الحنفية ٥/ ٢١٦
- قبول الموهوب له أو وليه، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ٦٨٣
- قبولها للإبطال للغلط في الشخص ١٠/ ٣٧٠
- قيام الإجارة المنتهية بالتمليك على الإجارة والبيع أو الهبة ١١/ ٣٩٧
- كل ما صح بيعه صحت عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٦٨٥
- كون العطية للأولاد للذكر مثل حظ الانثيين، عند الحنابلة ومحمد من الحنفية ٤/ ٧٠٥
- كون الموهوب له ممن يصح تملكه، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ٦٨٤
- كون الموهوب مالاً يصح بيعه، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ٦٨٣
- كون الموهوب متميزاً عن غيره ليس متصلاً به ولا مشغولاً بغير الموهوب، اشتراطه ٤/ ٦٨٨
- كون الواهب جاداً، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ٦٨٣
- كون الواهب مختاراً، اشتراطه عند الحنابلة ٤/ ٦٨٣
- كونها عقد جائز عند الحنفية ١٠/ ٣١٢
- كيفية قبض هبة المشاع ٤/ ٦٨٦
- لزومها عند الجمهور غير الحنفية ١٠/ ٣١٢
- لزومها عند المالكية والشافعية والحنابلة ١٠/ ٣٧١
- لزوها بالقبض ٥/ ١٠٢
- ما يشمله معنى الهبة ٤/ ٦٧٧
- ماهية الرجوع فيها بالتراضي عند جمهور الحنفية ٤/ ٧٠٣
- محترزات تعريف الحنابلة ٤/ ٦٧٧
- مشروعيتها ٤/ ٦٧٧
- معنى الإيجاب الصريح وما جرى مجرى الصريح ٤/ ٦٨٠
- معنى الإيجاب المقترن بالمنفعة (المنحة) ٤/ ٦٨٢
- معنى التسوية المستحبة بين الأولاد في العطية عند أبي يوسف والمالكية والشافعية ٤/ ٧٠٤
- المنحة فيما يستهلك، حكمها ٤/ ٦٨٢
- موانع الرجوع في الهبة ١٠/ ٢٩٣، ١٠/ ٣١٢
- موانع الرجوع في الهبة، عند الحنفية ٤/ ٧٠٠
- موانع الرجوع فيها في الفقه والقانون ١٠/ ٣٧٤

- الموهوب شروطه في القانون ١٠/ ٣٧٣
- نفاذ هبة المريض في ثلث التركة، عند الجمهور ٤/ ٦٧٩
- نقل القانون موانع الرجوع في الهبة عند الحنفية ١٠/ ٣٦٩
- نوعا العوض عن الهبة، عند الحنفية ٤/ ٧٠٠
- نوعا القبض فيها، عند الحنفية ٤/ ٦٩٤
- نوعا النيابة في القبض ٤/ ٦٩٥
- نيابة قبض مثل قبض الهبة أو أقوى منه عن قبض الهبة، جوازها ٤/ ٦٩٦
- نيابة الولي عن القاصر في قبولها وقبضها عند الفقهاء ١٠/ ٣٧٢
- نيابة الولي عن القاصر في قبولها وقبضها في القانون ١٠/ ٣٧٢
- النية، تأثيرها عليها ١/ ١٨٨
- هبة الأب من مال الصغير بشرط العوض، حكمها عند الحنفية ٤/ ٦٨٤
- هبة الأب من مال الصغير من غير شرط العوض، بطلانها ٤/ ٦٨٤
- هبة الاثنين للواحد، جوازها عند الحنفية ٤/ ٦٨٧
- هبة أحد الشريكين من مال شركة العنان، حكمه ٤/ ٦١٤
- الهبة إذا صدرت من مدين بديون مستغرقة، حكمها ١٠/ ٣٧٣
- الهبة إذا قال: هذه الدار لك هبة تسكنها، حكمها ٤/ ٦٨٢
- الهبة إذا كان الموهوب في يد الموهوب له مضموناً بنفسه، صحتها ٤/ ٦٩٦
- الهبة إذا كان الموهوب في يد الموهوب له مقبوضاً ببيع فاسد، صحتها ٤/ ٦٩٦
- الهبة إذا كان الموهوب في يد الموهوب له مقبوضاً على سوم الشراء، صحتها ٤/ ٦٩٦
- الهبة إذا كان الموهوب في يد الموهوب له وديعة أو عارية، صحتها ٤/ ٦٩٦
- الهبة إذا كان الموهوب مغصوباً في يد الموهوب له، صحتها ٤/ ٦٩٦
- الهبة إذا ميز الموهوب عن غيره وسلمه، صحتها ٤/ ٦٨٨
- الهبة إذا وجد الشيوع حالة القبض، عدم صحتها ٤/ ٦٨٨
- الهبة إذا وقعت في مرض الموت، حكمها ١٠/ ٣٧٣
- هبة الأموال المستقبلة، حكمها في القانون ١٠/ ٣٧٣
- الهبة إن وهبه أرضاً فيها زرع للواهب وحصده، صحتها ٤/ ٦٨٨
- هبة أي مملوك، جوازها ٤/ ٦٧٩
- الهبة بشرط العوض، صحتها ٤/ ٧٠٠
- الهبة بوجود الشيوع عند العقد والقبض، عدم صحتها عند الصاحبين ٤/ ٦٨٧
- الهبة بوجود الشيوع عند القبض، عدم صحتها عند أبي حنيفة ٤/ ٦٨٧
- هبة الثواب، أحكامها عند المالكية ٤/ ٦٩٨
- هبة الدابة واستثناء ما في بطنها، حكمها ٤/ ٦٨٩
- هبة الدابة وعليها حمل للواهب، عدم صحتها ٤/ ٦٨٨
- هبة الدار وفيها متاع للواهب، عدم صحتها ٤/ ٦٨٨
- هبة الدين لغير المدين، بطلانه عند الحنابلة ٤/ ١٩٦
- هبة الدين لغير من عليه الدين إن أذن له بالقبض، جوازها عند الحنفية ٤/ ٦٨٥
- هبة الدين لغير من عليه الدين، حكمها عند المالكية والشافعية ٥/ ٧٠
- هبة الدَّين لغير من هو في ذمته ١١/ ٢١٦
- هبة الدين للكفيل، صحتها ٥/ ٢٢
- هبة الدين لمن عليه الدَّين، صحتها عند الحنفية ٤/ ٦٨٥، ٤/ ٦٩٤
- هبة الصبي والمجنون، بطلانها ٤/ ٦٨٤
- هبة الفضولي لمال شخص بالغ، حكمه ٤/ ١٤٣
- الهبة في المشاع إن قسم وسلّم، صحتها عند الحنفية ٤/ ٦٨٦
- الهبة في المنقول بالقبض دون سبب، جوازها ١٠/ ٣٧٠
- الهبة لبعض ولده دون بعض أو تفضيل بعضهم على بعض في الهبة، كراهته ٤/ ٦٧٩
- الهبة للجنين عدم صحتها ١٠/ ٦٠
- الهبة لميت، عدم صحتها ١٠/ ٦٢
- هبة ما تلد أغنامه هذه السنة، عدم صحتها ٤/ ٦٨٤
- هبة ما في بطن هذه الشاة، عدم صحتها ٤/ ٦٨٤
- هبة ما كان مشغولاً بغيره، حكمها ٤/ ٦٨٤
- هبة ما لا يصح بيعه، جوازه عند المالكية ٤/ ٦٨٥
- هبة ما ليس بمال، عدم صحتها ٤/ ٦٨٥، ٤/ ٦٩٤
- هبة ما ليس بمتقوم، عدم جوازها ٤/ ٦٨٥
- هبة ما ليس بموجود وقت العقد، عدم انعقادها ٤/ ٦٨٤
- هبة ما يثمر نخله هذا العام، عدم صحتها ٤/ ٦٨٤

• هبة ما يقسم لاثنين، حكمها عند الحنفية ٤/ ٦٨٧
• هبة مال الغير بغير إذنه، عدم نفاذها عند الحنفية ٤/ ٦٨٥
• هبة المباحات، عدم انعقادها ٤/ ٦٨٥
• هبة المتصل بغيره مع إمكان الفصل، عدم صحتها ٤/ ٦٨٩
• هبة المرأة مالها لزوجها، حكمه ٥/ ٣٣٠
• هبة المرأة مهرها لزوجها لاستدامة الزواج، حكمه ١٠/ ١٨٣
• الهبة المستمرة بعقد معاوضة دون حاجة لسند، جوازه ١٠/ ٣٧٠
• هبة المشاع
حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٦٨٦، ٥/ ١١٨
عدم صحتها عند الحنفية ٤/ ٦٨٦، ٤/ ٦٩٤، ٥/ ١١٨
• هبة المشغول بخلاف الشاغل، عدم صحتها ٤/ ٦٨٩
• هبة ملك الغير، حكمها ١٠/ ٣٧٣
• هبة المملوك عيناً أو ديناً، جوازها عند الحنفية ٤/ ٦٨٥
• الهبة من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٤
• هبة الواحد لاثنين، حكمها عند أبي حنيفة ٤/ ٦٨٧، ٥/ ٨٥
• هبة الواحد للاثنين، جوازها عند الصاحبين ٤/ ٦٨٧
• هبة الولي أو الوصي للصغير وقبولها عنه ١٠/ ٣٧٢
• هبة الولي من مال القاصر، حكمها ١٠/ ٣٧٢
• وجود محل العقد وقت الانعقاد اشتراطه في الشريعة ١٠/ ٣٧٣
• وجود ولاية، اشتراطه لجواز القبض للصبي ٤/ ٦٩٥
• الوعد بالهبة، حكمها في القانون ١٠/ ٣٦٩
• وعد البنك بهبة المعدات المؤجرة لعميله بعد انتهاء الإجارة ٩/ ٤٨٥

■ **الهجرة**
• ادعاء المستشرقين بأن الإسلام انتشر بالإكراه بعد الهجرة ٧/ ٧٩
• بقاء المسلمين وعدم هجرتهم في حال استيلاء الكفار عليها ٧/ ٧٧٣
• بقاء الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام ١٢/ ٧٤٢
• الحروب بعد الهجرة النبوية ٧/ ٦٤
• الهجرة من غير دار الإسلام عند الإمكان من العزيمة ١٢/ ٧٤٢
• وجوب الهجرة باستيلاء الكفار على بلاد المسلمين ٧/ ٧٧١

■ **الهداية**
• ارتكاز الإسلام على الدعوة والهداية والإرشاد من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٦

■ **الهدنة**
• آثار الصلح المؤقت مع العدو أو المهادنة ٧/ ٦٧٥
• أثر نقض الذمة والهدنة ٧/ ٣٧٠
• أثر نقض الهدنة في القانون الدولي ٧/ ٣٧٣
• استئنافها، حكمه عند الشافعية ٣/ ٧٤١
• انتقاضها باتفاق الأعداء على الخيانة، عند الحنفية ٣/ ٧٤٠
• أهم آثار الهدنة في القانون الدولي ٧/ ٦٧٥
• بعض الشروط المفسدة للهدنة ٣/ ٧٣٩
• توقف القتال بسبب الهدنة ٧/ ٦٧٥
• جواز إبرام الهدنة ومعاهدات الصلح كتابة أو عقدها شفهاً في القانون الدولي وتسجيلها في الأمم المتحدة ٧/ ٦٥٩
• حكمها ٣/ ٧٣٧
• خلو عقدها من كل شرط فاسد، اشتراطه ٣/ ٧٣٩
• شروط صحتها ٣/ ٧٣٩
• صفة عقد الهدنة عند الجمهور غير الحنفية ٣/ ٨٣٨
• صفة عقد الهدنة عند الحنفية ٣/ ٧٣٨
• الصلح المؤقت وهو المهادنة أو الموادعة ٧/ ٦٦١
• عدم جواز الهدنة إلا لمصلحة للمسلمين ٧/ ٣٤٦
• عدم النبذ باتفاقهم على الخيانة ٣/ ٧٣٨
• عقدها لانتفاء مفسدة، جوازه ٣/ ٧٣٩
• عقدها لمصلحة إسلامية، اشتراطه ٣/ ٧٣٩
• عقدها من قبل الإمام أو نائبه، وجوبه ٣/ ٧٣٩
• الفرق بين الهدنة والأمان العام ٣/ ٧٣٧
• كونها مؤقتة، اشتراطه ٣/ ٧٣٩
• ما تنتقض به الهدنة ٧/ ٣٦١
• ما ينتقض به عقد الهدنة ٣/ ٧٤٠
• مدتها ٣/ ٧٤١
• مدتها إذا كان المسلمون الأقوياء، عند الشافعية ٣/ ٧٤١
• مدتها حال ضعف المسلمين، عند الشافعية ٣/ ٧٤١
• مدتها حالة ضعف المسلمين ٣/ ٧٣٩
• مدتها عند الحنفية و المالكية والزيدية ٣/ ٧٤١
• مدتها عند الشيعة الإمامية والحنابلة ٣/ ٧٤١
• مدة الهدنة مع العدو ٧/ ٦٧١
• النبذ، وجوبه ٣/ ٧٣٨
• نقض العهد بنقض بعض المعاهدين ٧/ ٣٦٣

obeikandl.com

• نقض المعاهدة المؤقتة من أمان وهدنة عائد لتقدير الحاكم المسلم ٧/ ٣٤٦
• نقض الهدنة الحربية مع العدو ١٢/ ٧٠٩
• نقض الهدنة في القانون الدولي ٧/ ٣٦٢
• نقضها من قبل جماعة منهم بإذن ملكهم، حكمه ٣/ ٧٣٨
• نقضها من قبل جماعة منهم بغير إذن ملكهم، حكمه ٣/ ٧٣٨
• الهدنة عند ضعف المسلمين عند الشيباني ١٢/ ٦٥٢

■ **الهدية**
• إهداء الحكام والموظفين، حكمه عند المالكية والحنابلة والظاهرية والشيعة ١/ ١٨٨
• إهداء غير المسلمين ومساعدتهم ١٢/ ٧٦٩
• إهداء الكلب، جوازه عند الحنابلة ٤/ ١٥٩
• تقديم المقترض هدية للمقرض ١١/ ٨١
• الهدايا التي تقدم للعامل على الزكاة ١٣/ ٤٦١
• الهدية أو الإعارة من المقترض للمقرض قد توقع في ربا القرض ١١/ ٥٢

■ **الهرم**
• الإفطار بسبب الهرم، حكمه ٢/ ٥٦٩
• صوم الهرم عدم وجوبه عند الحنابلة ٢/ ٥٥٤
• الفدية دون القضاء لمن أفطر بسبب الهرم، وجوبها ٢/ ٥٦٩
• الفدية لمن أفطر بسبب الهرم، استحبابها عند المالكية ٢/ ٥٦٩

■ **الهزل**
• التصرفات التي يستوي فيها الجد والهزل، عند الحنفية ١٠/ ١٨٨
• تصرفات الهازل
حكمها عند الحنفية والحنابلة وأكثر المالكية ١٠/ ١٨٨
حكمها عند الشافعية ١٠/ ١٨٧
• تعريفه ١٠/ ١٨٧

■ **الهلاك**
• تأثير القبض على هلاك المبيع أو الثمن ١١/ ٢٨
• تضمين المستأجر من المستأجر أو من المستعير إذا هلكت العين ١٠/ ٧٦٩
• تضمين المستعير من المستعير أو المستأجر إذا هلكت العين ١٠/ ٧٦٨
• تضمين الوديع إذا أودع الوديعة عند غيره من غير عذر ١٠/ ٧٦٧
• التعاون على مقتضيات الإنقاذ والحياة ومنع أسباب الدمار والهلاك والفساد ١٢/ ٤١٤
• ضمان المبيع إذا هلك كلياً قبل القبض أو بعده ١٠/ ٧٧٢
• ضمان هلاك بعض المبيع قبل القبض أو بعده ١٠/ ٧٧٣
• ضمان هلاك نماء المبيع الذي حدث قبل القبض أو بعده ١٠/ ٧٧٤
• غاصب الغاصب وهلاك المغصوب أو إتلافه ١٠/ ٧٦٦
• متى يعد الهلاك تاماً ويضمن ضماناً كلياً ١٠/ ٧٦١
• من الذي يتحمل تبعة الهلاك في الشركات ١٠/ ٧٨٣
• من الذي يتحمل تبعة هلاك المبيع أو الثمن ١١/ ٢٨
• من يتحمل تبعة هلاك المأجور في إجارة المنافع ١٠/ ٧٨٧

■ **الهلال**
• إثبات جميع الأحكام المتعلقة برؤية هلال رمضان برؤية واحد عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
• إثبات هلال بقية الشهور عدا رمضان برجلين عدلين بلفظ الشهادة، اشتراطه عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
• إثبات هلال رمضان بالحساب والجزم، عدم وجوب الصوم به عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
• إثبات هلال رمضان برؤية عدل واحد أو امرأة أو امرأتين في حالة الغيم، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٢٩
• إثبات هلال رمضان برؤية العدل الواحد في حق من لا يهتم بأمر الهلال، عند المالكية ٢/ ٥٣٢
• إثبات هلال رمضان برؤية العدل الواحد ولا يكفي مستور الحال عند الحنابلة ٢/ ٥٣٢
• إثبات هلال رمضان وشوال برؤية العدل الواحد في حال الغيم ونحوه عند الحنفية ٢/ ٥٣٢
• إثبات هلال رمضان وشوال برؤية عدل واحد ولو مستور الحال، عند الشافعية ٢/ ٥٣٢
• إثبات هلال رمضان وشوال برؤية عدلين فأكثر، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٢٨
• إثباته بالجماعة الكثيرة وإن لم يكونوا عدولاً، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٢٨
• إثباته برؤية شخص عدل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٢٩
• إثباته بقول المميز أو مستور الحال، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
• إثباته بقول منجم -أي حاسب- وبالمراصد الفلكية حكمه ٢/ ٥٢٩

obeikandi.com

- إثباته بمكلف عدل واحد ولم يقل أشهد، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
- إخبار الناس أو الذهاب إلى القاضي أو المسجد لمن رأى هلال رمضان، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
- الإشارة إلى الهلال عند رؤيته، كراهتها عند الحنفية ٢/ ٥٣٣
- اعتبار اختلاف مطالع الهلال عند الشافعية ٢/ ٥٣٣
- اعتبار المطالع، حكمه عند الشوكاني ٢/ ٥٣٦
- اعتبار المطالع حكمه عند الصنعاني ٢/ ٥٣٦
- الإفطار إن صام الناس ثلاثين يوماً بشهادة واحد لهلال شوال، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
- الإفطار إن لم يعلم عدالة شاهدي هلال شوال عدم جوازه إلا إذا حكم بذلك الحاكم عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
- إفطار من رأى هلال شوال وحده، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
- إفطار من علم بعدالة الشاهدين لهلال شوال وإن رد الحاكم شهادتهما لجهله بحالهما، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
- إفطار الناس إذا صاموا رمضان بشهادة اثنين ثلاثين يوماً ولم يروا هلال شوال، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
- التماس الهلال للصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٣
- التماس هلالي رمضان وشوال، حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٣٢
- إن صام الناس ثمانية وعشرين يوماً ثم رأوا هلال شوال قضوا يوماً فقط عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
- الرائي للهلال، الصوم في حقه، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٢٩
- رؤية جمع عظيم لإثبات رمضان وشوال إن كانت السماء صحواً، اشتراطه عند الجنفية ٢/ ٥٣٢
- رؤية عدلين أو أكثر لهلال رمضان وشوال لإثباته، اشتراطه عند المالكية ٢/ ٥٣٢
- رؤية هلال شوال من قبل عدلين لإثبات العيد، اشتراطه عند الحنابلة والمالكية ٢/ ٥٣٢
- الشاهد لهلال رمضان أو شوال أو غيرهما لإثبات الرؤية، شروطه عند الشافعية ٢/ ٥٢٩
- الشهادة أمام القاضي، بناء على شهادة شخص آخر رأى الهلال، جوازها عند الحنفية ٢/ ٥٢٨
- الشهادة في إثبات الهلال بناء على شهادة العدلين إذا نقل الخبر عن كل واحد اثنان، جوازها عند المالكية ٢/ ٥٢٩
- الصوم برؤية شاهد واحد عدل للهلال، حكمه عند المالكية ٢/ ٥٢٩
- الصوم برؤية الهلال من شخص واحد عدل، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٢٩
- صوم رمضان وجوبه برؤية الهلال أو بإكمال شعبان ثلاثون يوماً ٢/ ٥٢٧
- الصوم في حق الرائي للهلال وفي حق من صدقه ووثق بشهادته، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٢٩
- الصوم لا يعتبر لوجوبه لفظ الشهادة "أشهد" في إثبات الهلال عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
- الصوم لزومه على كل من سمع من عدل إثبات هلال رمضان وعدم اختصاصه بالحاكم عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
- صوم من سافر من بلد إلى آخر عند من يعتبر اختلاف المطالع، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٣٥
- صوم من سافر من بلد لم ير فيه هلال شوال إلى بلد الرؤية، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٣٥
- عدم اعتبار اختلاف المطالع في إثبات الهلال، ترجيح ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية ورأي الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥٣٧
- عدم اعتبار اختلاف مطالعه عند الحنفية ٢/ ٥٣٣
- الفطر لمن سمع شهادة عدلين برؤية هلال شوال، ولم يشهدا، حكمه عند الحاكم عند الحنابلة ٢/ ٥٣١
- قول "أشهد" لإثبات هلال رمضان وشوال عند الإدلاء بالشهادة إن لم تكن السماء صحواً عدم اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٢٨
- قول "أشهد" للإدلاء بشهادة رؤية الهلال في شوال أو رمضان إن كانت السماء صحواً اشتراطه عند الحنفية ٢/ ٥٢٨
- الكفارة لمن انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه، لزومها عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
- كيفية إثباته عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
- لا عبرة باختلاف المطالع عند الجمهور غير الشافعية ٢/ ٥٣٣
- لفظ "أشهد" عدم اشتراطه في إخبار العدلين لإثبات هلال رمضان عند المالكية ٢/ ٥٢٩
- للإمام الأمر بالصوم بما يثبت لديه في إثبات هلال رمضان بلا خلاف ٢/ ٥٣٣
- ما يسن قوله عند رؤية هلال رمضان أو غيره، عند الحنابلة ٢/ ٥٣٣

• المرأة
شهادتها لإثبات الهلال عدم قبولها عند المالكية والشافعية ٢/ ٥٣٢
شهادتها لإثبات الهلال قبولها عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٥٣٢
• المكلف الذي تثبت به رؤية الهلال بمفرده، ما يشترط فيه عند الحنابلة ٢/ ٥٣٠
• من رأى الهلال وحده ولم يقبل الإمام شهادته، وجوب الصوم عليه وحكم فطره ٢/ ٥٢٨
• هلال رمضان وشوال إن كانت السماء صحواً، كيفية إثباته عند الحنفية ٢/ ٥٢٨
• هلال رمضان وشوال إن لم تكن السماء صحواً، كيفية إثباته عند الحنفية ٢/ ٥٢٧
• هلال رمضان وشوال، أوجه إثباته عند المالكية ٢/ ٥٢٨
• هلال رمضان وشوال حكم إثباته بما يخبر به أهل الميقات والحساب والتنجيم ٢/ ٥٢٩
• هلال شوال كيفية إثباته ٢/ ٥٢٩

■ **الهلال الأحمر**
• علاقة الهيئات الدولية كالهلال الأحمر والصليب الأحمر بالقانون الدولي الإنساني ٧/ ٤٥٧
• المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٧/ ٤٦٠

■ **الهند**
• إصدار مجمع الفقه الإسلامي في الهند عشرات القرارات مع بيان خصوصيات المسلمين في الهند ١٢/ ٧٣
• إنشاء مجمع الفقه الإسلامي بالهند ١٢/ ٩٠

■ **الهندسة**
• المكاسب التي تعتمد على تقديم الخدمات مثل المحاماة والطب والهندسة والوساطة العقارية ١١/ ١٦

■ **الهندسة الوراثية**
• استعمال الهندسة الوراثية في منع المرض أو علاجه ٩/ ٨٣٨
• طروء قضايا لا مثيل لها في الفقه التقليدي كالهندسة الوراثية والاستنساخ ١٢/ ٢٧٢
• ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينيوم البشري الجيني رؤية إسلامية ٩/ ٨٣٥

■ **الهوى**
• سيطرة الأطماع والأهواء من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٤

■ **هيئة الرقابة الشرعية**
• اجتناب المحرم كالربا والغرر من مهام هيئة الرقابة الشرعية ١٣/ ٣٣٦
• اختصاص هيئة الرقابة الشرعية بوضع الخطط والأنظمة الشرعية للمصرف وإصدار الفتاوى والتوصيات ١٣/ ٣٣٨
• ارتباط مفهوم استقلال الهيئات الشرعية بمعيار الرقابة الشرعية ١٣/ ٣١٥
• استقلال أعضاء الهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية ١٣/ ٣١٠
• إشراف الهيئة الشرعية على تنفيذ العقود في المصارف الإسلامية ١٣/ ٣١٠
• إشراف الهيئة الشرعية على جميع أنشطة المصارف الإسلامية ١٣/ ٣١٠
• التزام هيئات الفتوى الشرعية للعمل المصرفي بقرارات المجامع الفقهية ١٣/ ٣٢٩
• إلزام المؤسسات بقرارات الهيئات الشرعية ١٣/ ٣١٦
• إلزامية قرارات هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة المالية ١٣/ ٣٣١
• تشكيل هيئة الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية ١٣/ ٣٣٥
• تعاون الموظفين ومدير المصرف مع هيئة الرقابة الشرعية ١٣/ ٣٢٤
• تعيين أعضاء الهيئات الشرعية ١٣/ ٣١٧
• تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية ١٣/ ٣٢٤
• تفعيل العمل بمقتضى الشرعية الاقتصادية في مجال البيوع والشركات والإجارات من مهام هيئة الرقابة الشرعية ١٣/ ٣٣٧
• التقرير السنوي للهيئات الشرعية ١٣/ ٣١٣
• التنسيق بين قرارات واجتهادات الهيئات الشرعية التابعة للمصارف الإسلامية ١٣/ ٣٢٦
• حجية قرارات هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ومدى إلزاميتها القانونية ١٣/ ٣٣٠
• حضور المدقق الشرعي جلسات الهيئة الشرعية ١٣/ ٣٢٦
• الرقابة الخارجية لجميع عقود المؤسسات واستثماراتها ١٣/ ٣١٦
• الرقابة الداخلية والخارجية للهيئات الشرعية والتزام أحكام الفقه ١٣/ ٣١٥

obeikandl.com

- الرقابة الشرعية وإشرافها على المؤسسات المالية ١٣/ ٣٢٢
- ضوابط وآليات اختيار أعضاء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ١٣/ ٣٢٦
- الطبيعة القانونية للهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية ١٣/ ٣١٠
- عمل الهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٣٤
- عمل هيئة الرقابة الشرعية وعلاقته بالاجتهاد الانتقائي ١٣/ ٣٣٦
- قصور الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية ١٣/ ٣٢٣
- مراقبة الهيئات الشرعية عمل المؤسسات مع عملائها ١٣/ ٣١٣
- مساهمة هيئات الرقابة الشرعية في تطور الفقه الإسلامي وتفعيله ومعاصرته ١٣/ ٣٣٦
- معايير الرقابة الخارجية ١٣/ ٣١٨
- معايير رقابة الهيئات الشرعية واستقلالها ١٣/ ٣١٧
- معايير المراجعة الداخلية ١٣/ ٣١٨
- معرفة الهيئة الشرعية بمصادر التمويل وطرق الإنفاق ١٣/ ٣١٢
- مقومات مقترحة لأنظمة الرقابة الداخلية ١٣/ ٣١٨
- مهمة هيئة الرقابة الشرعية وخطتها ١٣/ ٣٣٦
- ندوة علماء الشريعة لتقييم عمل المؤسسات المالية الإسلامية ١٣/ ٣٢٧
- نشر الفتاوى الصادرة عن هيئات المؤسسة الإسلامية للانتفاع بها ١٣/ ٣٣٢
- هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ١١/ ٥٣٣
- وضع هيئة الرقابة الشرعية عقوداً نمطية في مجالات المعاملات الاقتصادية المعاصرة ١٣/ ٣٣٧

■ الواجب

- أثر الضرورة في إباحة المحظور أو ترك الواجب ١٠/ ٦٠٣
- أقسامه عند الحنفية ١/ ١٣٧
- ترادفه مع الفرض ١/ ٦٢
- تعريفه ١/ ٦٢
- تعريفه عند الحنابلة ١/ ٧٢١
- تعريفه عند الحنفية ١/ ٣١٠، ١/ ٦٧١
- حكمه ١/ ٦٢
- حكمه عند الحنفية ١/ ٦٧١
- الواجب الموسع ١/ ٦٦

■ الواجبات

- حقوق المسلمين وواجباتهم في الأقطار غير الإسلامية ٧/ ٧٧٦

■ الواردات

- الضرائب المفروضة على الواردات أي العشور ٧/ ٥٥٠

■ الوتر

- انظر: صلاة الوتر

■ وثيقة المدينة

- صحيفة المدينة المثال أو الأنموذج للمواطنة ٧/ ٧٣٨

■ الوحدة الإسلامية

- أهمية الوحدة الإسلامية ٩/ ٦٣٣
- دوافع الوحدة والتعاون بين المسلمين ١٢/ ٣٥٣
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي حول الوحدة الإسلامية ٩/ ٦٣٢
- كيفية تحقيق الوحدة الإسلامية ٩/ ٦٣٣

■ الود

- الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في المحبة والمودة والموعظة والإرشاد ١٣/ ٦٥٣

■ الودائع المصرفية

- نوعا الودائع المصرفية ١٢/ ٥٩

■ الودي

- الاغتسال منه حكمه ١/ ٤٤٢، ١/ ٤٤٤
- تعريفه ١/ ٢٦١، ١/ ٤٤٢
- الوضوء منه حكمه ١/ ٤٤٤

■ الوديعة

- ترك حفظ الوديعة أو استعمالها أو جحودها أو خلطها ١٠/ ٧٩٨
- زكاة الوديعة القانونية ٩/ ٧٢٩
- الضمان الناشئ عن عقد الإيداع ١٠/ ٨٥٢
- انظر أيضاً: الإيداع

■ الوديعة الاستثمارية

- استعمال الودائع الاستثمارية في مظلة عقد المضاربة ١١/ ٤٦٠
- توطين المصرف للوديعة الاستثمارية ١١/ ٤٧٧
- صفة الوديعة الاستثمارية ١١/ ٤٧٦
- ضمان المصرف الإسلامي الذي يعمل في بلد غير إسلامي رأس المال المودع لديه ١١/ ٤٦١
- عدم دفع المصرف الإسلامي أرباحاً على الحسابات الجارية وإنما على الودائع الاستثمارية ١١/ ٤٥٩

obeikandl.com

• مقارنة الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية وكونها مصدر للاستثمار بالوديعة المصرفية الربوية ١١/ ٤٥٩
• الودائع في المصارف الإسلامية جارية واستثمارية ١١/ ٤٧٧

■ **الوديعة الجارية**
• كيفية تعامل المصرف مع الوديعة الجارية ١١/ ٤٧٧
• الودائع في المصارف الإسلامية جارية واستثمارية ١١/ ٤٧٧

■ **الوديعة المصرفية**
• أنواع الوديعة النقدية المصرفية ١١/ ٤٥٨
• تعريف الوديعة المصرفية ١١/ ٤٥٧
• صفة الودائع المصرفية لدى المصارف أنها قروض ١١/ ٤٥٨
• مقارنة الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية وكونها مصدر للاستثمار بالوديعة المصرفية الربوية ١١/ ٤٥٩
• الوديعة العينية والوديعة النقدية ١١/ ٤٥٧

■ **الوراثة**
• ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينيوم البشري الجيني رؤية إسلامية ٩/ ٨٣٥

■ **الوزارة**
• أقسام الوزارة عند الماوردي ٦/ ٦٣٤
• أقسام الوزارة، وزارة التنفيذ ٦/ ٦٣٦
• تقليد المرأة الوزارة، حكمه ٦/ ٦٣٧
• تنسيق العلاقة بين الإمام ووزير التفويض ٦/ ٦٣٥
• توزير أهل الذمة، حكمه ٦/ ٦٣٧
• توزير العبد، حكمه ٦/ ٦٣٨
• توزير غير المجتهد، حكمه ٦/ ٦٣٨
• شروط وزارة التفويض ٦/ ٦٣٦
• شروط وزير التنفيذ ٦/ ٦٣٧
• الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ ٦/ ٦٣٨
• الفروق العائدة للشروط والمؤهلات بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ ٦/ ٦٣٨
• الفروق المتعلقة بالصلاحيات والاختصاص بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ ٦/ ٦٣٨
• متى تتم معارضة الإمام لتصرفات الوزراء ٦/ ٦٣٥
• وزارة التفويض: تعريفها ٦/ ٦٣٤
• الوزارة في النظام السياسي في الإسلام ١٢/ ٦٣٠

■ **وزارة التفويض**
• وزارة التفويض ووزارة التنفيذ في العهد العباسي ١٢/ ٦٣٩

■ **وزارة التنفيذ**
• وزارة التفويض ووزارة التنفيذ في العهد العباسي ١٢/ ٦٣٩

■ **الوزن**
• رد القرض من المكيل أو الموزون أو غيرهما ١١/ ٥٢

■ **الوسائل**
• تمييز الشريعة بين المقاصد والوسائل ١٢/ ٢٧٤
• علاقة الوسائل بالمقاصد ١٢/ ٢٧٥

■ **وسائل الاتصال**
• الاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة في المتاجرة بالعملات ١١/ ١٦٨
• استعمال القرآن الكريم والذكر للتنبيه أو للانتظار في وسائل الاتصال الحديثة ١٢/ ٨٦٧

■ **وسائل النقل**
• اشتراك المتصادمين في وسائل النقل في الضمان ١٣/ ٤٨
• تحميل مسؤولية القتل بوسائل النقل الجماعية للمالك أو السائق أو الشركة المالكة أو الحكومة ١٣/ ٤٢
• تخلل الأسباب الخارجية في الحوادث المؤدية لموت ركاب وسيلة النقل ١٣/ ٤٦
• تسبب عوائق الطرقات في الحوادث وموت ركاب وسائل النقل العامة ١٣/ ٤٩
• التصادم بين وسائل النقل المؤدي إلى موت الركاب ومسؤولية ذلك ١٣/ ٤٧
• تطبيق حوادث النقل الجماعية على أنواع القتل ١٣/ ٤٠
• تعدد الدية لتعدد الموتى بوسائل النقل الجماعية ١٣/ ٥٢
• تعدد كفارة القتل الخطأ لتعدد الموتى بوسائل النقل الجماعية ١٣/ ٥٤
• مسؤولية سائق وسائل النقل الجماعية في القتل الخطأ عن الدية والكفارة ١٣/ ٣٢

■ **الوسطية**
• آثار الوسطية على المجتمع ١٣/ ٦٤٣، ١٣/ ٧٨٤
• آفاق الوسطية ١٣/ ٦٥٩
• الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال ١٣/ ٧٨٨

obeikandl.com

- الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في العبادات ١٣/ ٦٤٧
- الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في العلاقات الاجتماعية ١٣/ ٦٥١
- الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في المحبة والمودة والموعظة والإرشاد ١٣/ ٦٥٣
- اتباع النظام الأصح في التربية والتعليم من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٧٢
- إحكام النظام الاقتصادي من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٧٠
- ارتباط الوسطية بالاعتدال ١٣/ ٦٣٨
- استقرار نظام الأسرة من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٤
- استمرار الدعوة والإرشاد من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٧٣
- الإسلام دين الوسطية والاعتدال ١٣/ ٧٤٥
- اعتبار تأثير البواعث والنيات من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٧
- الاقتصاد والتوسط في الأعمال ١٠/ ٤٠٧
- الإقرار بوجود النزعات والميول البشرية من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٥٩
- التزام الحفاظ على مقومات السِّلم والأمن والوسطية والاعتدال من مرجعية المواطنة في بلاد الإسلام ٧/ ٧٦٤
- أمة الإسلام أمة الوسطية ١٣/ ٦٥٨
- بناء قاعدة الإيمان أو العقيدة من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦١
- تجلي الوسطية والاعتدال في العقيدة الإسلامية بين الخالق والمخلوق ١٣/ ٧٦١
- ترسيخ مجالات العلاقات الدولية من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٨
- تشريع العبادات من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٣
- تشييد نظام الحكم الصالح من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٧٢
- تصفية النفس من الأحقاد وإخماد العداوة للآخرين من معاني الوسطية ١٣/ ٧٨٠
- التعايش السلمي والودي وتحقيق منهاج الوسطية ٧/ ١٤٦
- تعريف الوسطية ١٣/ ٦٣٨، ١٣/ ٧٧٩
- تكامل نظام المسؤولية المدنية والجنائية من الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٦٦
- التلاؤم مع مقتضيات المعاصرة ومتطلبات الفقه الحضاري من مظاهر الوسطية الإسلامية ١٣/ ٦٧٣
- التوسط والاعتدال في الحج ١٣/ ٦٤٩
- التوسط والاعتدال في الصلاة ١٣/ ٦٤٧
- التوسط والاعتدال في الصيام ١٣/ ٦٤٨
- التوسط والاعتدال في قراءة القرآن ١٣/ ٦٤٩
- التوسط والاعتدال في المحبة والمودة والموعظة والإرشاد ١٣/ ٧٩٤
- الجمع بين الماديات والروحانيات من معاني الوسطية ١٣/ ٧٨٠
- خصائص الوسطية في الإسلام ١٣/ ٨٥٣
- رفض الإسلام للغلو والإرهاب وتمثله الوسطية ١٣/ ٨٥٣
- قيام أحكام العبادات على التوسط والاعتدال ١٣/ ٧٨٨
- قيام أحكام المعاملات المالية في الإسلام على التوسط والاعتدال ١٣/ ٧٩١
- قيام الأخلاق في الإسلام على الوسطية والاعتدال ١٣/ ٧٦٢
- مسايرة أوضاع الفطرة الإنسانية من مظاهر الوسطية الإسلامي ١٣/ ٦٦٠
- مظاهر الوسطية في الإسلام ١٣/ ٨٥٤
- المعالم والضوابط في مفهوم الوسطية ١٣/ ٦٣٥
- معايير الوسطية في العبادة والعقيدة ١٣/ ٦٤٤، ١٣/ ٧٨٥
- مفهوم الوسطية ١٣/ ٦٣٧، ١٣/ ٦٥٧، ١٣/ ٧٧٨
- مفهوم الوسطية والاعتدال والتسامح وآفاته الإنسانية المعاصرة ١٣/ ٧٦٦
- من خصائص الوسطية الإسلامية إعمال العقل والرشد والحكمة ١٣/ ٨٥٤
- من خصائص الوسطية في الإسلام ترك مصادرة الحريات وعدم التشدد ١٣/ ٨٥٣
- من متطلبات وسطية الإسلام واعتداله الاعتراف بالآخر والانفتاح عليه ١٣/ ٧٧٢
- من مظاهر العقيدة ووسطيتها حرية الإنسان في اختيار أفعاله ومسؤوليته عنها ١٣/ ٦٦٢
- من معاني الوسطية الاعتراف بالحرية للآخرين ١٣/ ٧٨٠
- من معاني الوسطية الاعتراف بحرية الآخرين الدينية ١٣/ ٦٣٩
- من معاني الوسطية عدم التعمق أو الغلو في الدين ١٣/ ٧٨٢

- من مقتضيات وسطية الإسلام إقرار الحرية للمسلمين ولغيرهم ١٣/ ٧٧١
- من الوسطية الإسلامية انعدام ما يسمى بالإرهاب أي التطرف والغلو ١٣/ ٦٤٠
- من الوسطية أن يكون الجهاد والدفاع عن حرمات الإسلام ١٣/ ٦٤٠
- من الوسطية تحقيق التكافل الاجتماعي ١٣/ ٦٤٢
- من الوسطية تحقيق التكافل الاجتماعي في الإسلام ١٣/ ٧٨٢
- من الوسطية تصفية النفس من الأحقاد ١٣/ ٦٣٩
- من الوسطية الجمع بين المادة والروح ١٣/ ٦٤٠
- من الوسطية عدم التعمق أو الإغراق في الدين أو الاسترسال في الروحانيات والتصوف ١٣/ ٦٤١
- من الوسطية عدم ظلم الآخرين ١٣/ ٦٤٠
- وسطية الأخلاق الإسلامية ١٣/ ٦٧٥
- وسطية الأخلاق في الإسلام ١٣/ ٦٤٢
- وسطية الإسلام تعني اعتداله فلا إفراط ولا تفريط ١٣/ ٧٧٩
- وسطية الإسلام فلا مغالاة ولا تطرف ولا تهاون أو تقصير ١٣/ ٦٣٩
- وسطية الإسلام وسماحته ودعوته للحوار ١٣/ ٦٥٥
- وسطية الأمة الإسلامية في التربية والتعليم والدعوة إلى الدين ١٣/ ٧٦٣
- وسطية الأمة في الحكم والإدارة ١٣/ ٧٦٣
- وسطية زمان هذه الأمة وموقعها الجغرافي ١٣/ ٧٦٥
- وسطية العبادة في الإسلام واعتدالها ١٣/ ٧٦١
- وسطية العقيدة الإسلامية ١٣/ ٦٤٥، ١٣/ ٧٨٧
- وسطية الفكر الإسلامي وفعاليته ١٣/ ٧٦٥
- الوسطية في معاملة الآخرين ١٣/ ٧٨١
- الوسطية لا تعني الاستسلام لأطماع الأعداء ١٣/ ٧٦٩
- الوسطية مطلباً شرعياً وحضارياً ١٣/ ٧٧٦
- الوسطية مظهر حضاري رفيع ١٣/ ٧٨٣
- وسطية نظام الأسرة في الإسلام ١٣/ ٦٦٤
- الوسطية والاعتدال والتسامح بين الحقائق والممارسات ١٣/ ٧٥٨
- الوسطية والتسامح والاعتدال من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٥

■ الوسق
- مقداره ١/ ١٢٦، ٢/ ٧٢٨

■ الوسم
- تعريفه ٣/ ٥٧٥
- حكمه ٣/ ٥٧٥
- الحيوان، وسمه، حكمه ٣/ ٥٧٥

■ الوشر
- حكمه ١/ ٤٠١

■ الوشم
- إزالته، حكمها ٣/ ٥٨٠
- تعريفه ١/ ٢٨٢، ٣/ ٥٧٩
- حكمه ١/ ٤٠١، ٣/ ٥٧٩

■ الوصاية
- اتجار الوصي في مال اليتيم لليتيم، حكمه ٩/ ١٤٠
- اتجار الوصي في مال اليتيم لنفسه، حكمه ٩/ ١٤٠
- إجراء القسمة بالتراضي مع باقي شركاء القاصر لا ينفذ إلا بتصديق القاضي، في القانون السوري ٨/ ٧١٧
- أحوال انتهاء مهمة الوصي في القانون السوري ٨/ ٧١٩
- اختلاف الوصي والموصى عليه في دفع المال إلى الولد بعد البلوغ والرشد، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٤٥
- اختلاف الوصي والموصى عليه في مدة الإنفاق، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٤٥
- اختلاف الوصي والموصى عليه في مقدار النفقة، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٤٥
- اختلاف الوصيين في حفظ المال عند تعدد الأوصياء، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٣٦
- اختلاف الوصيين في حفظ المال عند تعدد الأوصياء، حكمه عند الحنفية والشافعية ٩/ ١٣٦
- إخراج زكاة فطر الموصى عليه عنه وعمن تلزمه نفقته من مال اليتيم عند المالكية ٩/ ١٤٢
- إخراج زكاة مال الموصى عليه، عند المالكية ٩/ ١٤٢
- أركانها ٩/ ١٣٢
- أسباب انتهاء الوصاية في القانون ٨/ ٧١٩
- اقتضاء الوصي لدين الموصى عليه، حكمه ٩/ ١٤٢
- إقرار الوصي بدين على الميت، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٤٣
- إقراض الوصي أو الأب مال اليتيم، حكمه ٩/ ١٤٢
- انتقال الولاية للقاضي عند عدم وجود أب ولا جد ولا وصيها للقاصر ٨/ ٧١٧
- الانفاق على الطفل الذي في وصايته بالمعروف، عند المالكية ٩/ ١٤٢

- انفراد أحد الوصيين بالتصرف عند تعدد الأوصياء، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ١٣٥
- انفراد الوصي بالتصرف عند تعدد الأوصياء، حكمه عند الحنفية والمالكية ٩/ ١٣٤
- أنواع الأوصياء ٩/ ١٣١
- الإيصاء إلى غير رشيد، حكمه ٩/ ١٣٣
- الإيصاء إلى كافر، حكمه ٩/ ١٣٤
- إيصاء الأم على أولادها، حكمه عند المالكية ٩/ ١٣٣
- الإيصاء، تعريفه ١٠/ ١١٧، ١٠/ ٢٣٥، ١٠/ ٢٣٧
- الإيصاء عند فقد أحد شروط الموصي، حكمه عند الحنفية ٨/ ٧١٤
- إيصاء المميز، حكمه عند المالكية والحنابلة ٩/ ١٣٢
- بيع الأب والجد مال أحد طفليه للآخر، حكمه ٩/ ١٤٠
- بيع أو شراء الوصي من مال الصغير مطلقاً، حكمه عند الجمهور غير أبي حنيفة ٨/ ٧١٦
- بيع وشراء الوصي، حكمه ٩/ ١٣٨
- بيع وصي الأب أو شراؤه مال اليتيم لنفسه، حكمه ٩/ ١٣٩
- بيع الوصي عقار الصغير، حكمه ٩/ ١٤٠
- بيع وصي القاضي أو شراؤه مال اليتيم لنفسه، حكمه ٩/ ١٣٩
- تبرع الوصي من مال القاصر، باطل في القانون السوري ٨/ ٧١٦
- ترتيب الولاية في مال الصغير ٩/ ١٤٣
- تركها أولى، لما فيها من الخطر، عند الحنفية والحنابلة ٩/ ١٣٢
- تصرف الوصي في مال الصغير بحسب مصلحة أو حاجة الصغير، حكمه ٩/ ١٤٠
- تصرفات الوصي، أحكامها ٩/ ١٣٨
- تصرفات الوصي على الصغير ١٠/ ٥٦٧
- تصرفات الوصي المختار، حكمها ٨/ ٧١٥
- تعدد الأوصياء، حكمه ٩/ ١٣٤
- تعيين ولي مؤقت، حكمه في القانون ٨/ ٧١٤
- التوقيت والتعليق في الإيصاء، حكمه ٩/ ١٣٨
- توكيل الوصي أو إيصائه للغير، حكمه ٩/ ١٤١
- جعل الموصي أو الحاكم جعلاً معلوماً للوصي، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٤٦
- جعل الوصي وانتفاعه بمال الموصى عليه، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٤٦
- الحالات التي يجوز لأحد الوصيين التصرف فيها بمفرده عند تعدد الأوصياء، عند الحنفية ٩/ ١٣٥
- حالات عزل الوصي ٩/ ١٤٦
- دفع نفقة للموصى عليه مما لا يخاف عليه إتلافه بالاتفاق ٩/ ١٤٢
- دفع الوصي المال إلى اليتيم بعد خمس وعشرين سنة، حكمه، عند أبي حنيفة ٩/ ١٤٤
- دفع الوصي المال إلى اليتيم قبل ظهور رشده بعد البلوغ، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٤٤
- رجوع الوصي على مال اليتيم، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٤٥
- شروط الوصي في القانون المصري وفي القانون السوري ٨/ ٧١٤
- شهادة الأوصياء، حكمها ٩/ ١٤٥
- شهادة الوصيين بغير مال الميت، حكمها عند أبي حنيفة ٩/ ١٤٥
- شهادة الوصيين لوارث صغير بمال مطلقاً، حكمه عند أبي حنيفة ٩/ ١٤٤
- شهادة الوصيين لوارث كبير بمال الميت أو غير مال الميت، حكمها عند الصاحبين ٩/ ١٤٥
- شهادة الوصيين لوارث كبير بمال الميت، حكمه عند أبي حنيفة ٩/ ١٤٥
- صيغتها التي تنعقد بها ٩/ ١٣٧
- عزل الوصي بإرادة الموصي، أو الوصي أو القاضي، حكمه ٩/ ١٤٦
- عزل الوصي بالعجز التام أو الخيانة ٩/ ١٤٧
- عزل الوصي بالموت أو الجنون أو الفسق ٩/ ١٤٧
- عزل الوصي بانتهاء الغاية من الوصاية أو انتهاء مدتها ٩/ ١٤٧
- القبول في عقد الوصاية يكون على التراخي، عند الشافعية والحنفية ٩/ ١٣٧
- القبول في الوصاية، اشتراطه لانعقادها ٩/ ١٣٧
- قبول الوصي الإيصاء في حياة الموصي وبعد موته، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٩/ ١٣٨
- قبول الوصي ورده في حياة الموصي، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٣٨
- قسمة الوصي عن الموصى له، حكمه ٩/ ١٤٢
- كون الموصي بالغاً عاقلاً مختاراً، اشتراطه ٩/ ١٣٢
- كون الموصي رشيداً، اشتراطه ٩/ ١٣٢
- كيفية تصرف الوصي في مال الصغير ٥/ ٣٠٨
- كيفية تصرف وصي القاضي في مال القاصر ٨/ ٧١٨

- لا بد للوصي إذا رد الوصاية من علم الموصي لصحة الرد، عند الحنفية ٩/ ١٣٧
- لا يصح التصرف إلا في تصرف معلوم بملك الموصي فعله ٩/ ١٣٦
- ليس للموصي الإيصاء لغيره إلا أن يؤذن له، عند الشافعية ٩/ ١٣٢
- ما يختلف به وصي القاضي عن الوصي المختار ٨/ ٧١٨
- مسؤولية الأولياء والأوصياء عن عمل الغير ١٠/ ٨٦٠
- مضاربة الوصي بمال الموصى عليه، حكمها عند المالكية ٩/ ١٤١
- مقاسمة الوصي للموصى له على الورثة لأنه نائب عنهم عند الحنابلة ٩/ ١٤٣
- منع الوصي من التبرع بمال القاصر إلا بإذنه في القانون المصري ٨/ ٧١٦
- الموصي على الأطفال يجب أن تكون له ولاية عليهم من جهة الشرع، اشتراطه عند الشافعية ٩/ ١٣٢
- وصاية الأعمى، حكمها ٨/ ٧١٤، ٩/ ١٣٤
- الوصاية إن خصّها أو أطلقها الموصي، حكمها ٩/ ١٣٦
- وصاية المرأة، حكمها ٨/ ٧١٤، ٩/ ١٣٤
- الوصاية من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٤
- وصي الأب أحق بمال الطفل من جده، عند الحنفية ٩/ ١٤٣
- وصي الخليفة، تعريفه ٩/ ١٣١
- الوصي، شروطه ٨/ ٧١٣، ٩/ ١٣٣
- وصي القاضي، تعريفه ٨/ ٧١٤، ٩/ ١٣١
- الوصي لا يقبل قوله إلا ببينة إلا في حال الضرورة، عند الحنابلة ٩/ ١٤٤
- الوصي المختار
  - تعريفه ٨/ ٧١٣، ٩/ ١٣١
  - شروطه ٨/ ٧١٣

■ الوصف

- الأوصاف المضمونة في المغصوب إما سبب هبوط الأسعار أو فوات وصف مرغوب فيه ١٠/ ٧٥٧

■ الوصية

- ابتداء تنفيذ الوصية بالانتفاع بموت الموصي ١٠/ ٧٠
- إبطال التصرفات غير الشرعية في الوصية ٤/ ٣١
- اتفاق القانون مع الفقه في شرط نفاذ الوصية وكون الموصي أهلاً للتبرع قانوناً ٩/ ٣٦
- إثباتها ٩/ ١٢٥
- الأثر المترتب على الوصية ٩/ ٢٩، ٩/ ٦١
- إجازة الوارث لما زاد عن الثلث في الوصية حال كون مرض الموصي مخوفاً، حكمها عند المالكية ٩/ ١٠٢
- إجازة الوصية من بعض الورثة دون بعضهم الآخر، حكمها ٩/ ٥٧
- إجازة الوصية الموقوفة لا تعتبر إلا إذا كان المجيز من أهل التبرع عالماً بالموصى به ٩/ ٥٧
- إجازة الولي للوصية، حكمها ٩/ ١٠٢
- الإجماع على جوازها ٩/ ١٩
- أحكام تنفيذ الوصايا عند تزاحمها، في القانون المصري والسوري ٩/ ١١٩
- أحكام الوصية بالإقراض، في القانون المصري والسوري ٩/ ٩٥
- أحكامها ٩/ ٥٨
- أحوال استحقاق الموصى له المنفعة بحسب المدة، في القانون المصري والسوري ٩/ ٩١
- أحوال قد يحدث فيها منع الموصى له من الانتفاع بالعين الموصى له بمنفعتها، في القانون السوري والمصري ٩/ ٩١
- إذا لم يكن لجهات البر من يمثلها، حكمها في القانون ٩/ ٢٣
- أركانها عند الجمهور غير الحنفية ٩/ ٢٣
- أسباب تقديم الوصية على الدين في النظم القرآني ٩/ ٢٧١
- استحالة تحقق اتحاد المجلس في الوصية ١٠/ ١١٧
- استحبابها بعد فسخ وجوبها بآية الميراث ٩/ ٢٠
- استحبابها للأقارب ٩/ ١٢٠
- اشتراط الفورية في قبول الوصية، حكمه ٩/ ٢٦
- الإشهاد لأجل صحتها ونفوذها، ندبه ٩/ ١٢٥
- إضافتها إلى المستقبل، صحته ٩/ ٣٢
- ألا يكون الموصى به زائداً على ثلث التركة إذا كان للموصي وارث، اشتراطه لنفاذ الوصية ٩/ ٥٧
- ألا يكون الموصى به مستغرقاً بالدين، اشتراطه لنفاذ الوصية ٩/ ٥٧
- ألا يكون الموصى به معصية أو محرماً شرعاً، اشتراطه لصحة الوصية ٩/ ٥٤
- إن حدد الموصي وقتاً لملكية الموصى له للوصية كان ذلك الوقت هو وقت ثبوت الملكية للموصى له بالاتفاق ٩/ ٣٠

obeikandl.com

- إن كان الموصى له غير معين تلزم الوصية بمجرد إيجاب الموصي وليست بحاجة إلى قبول ولا رد اتفاقاً ٩/ ٢٩
- إن كان الموصى له فاقد الأهلية يقبل عنه وليه أو يرد الوصية اتفاقاً ٩/ ٢٩
- أن يولد الحمل حياً حياة مستقرة بظهور علامات الحياة عليه، اشتراطه لصحة الوصية للحمل عند المالكية والشافعية والحنابلة ٩/ ٧٠
- انعقادها بالإشارة المفهمة من الأخرس أو معتقل اللسان، حكمه ٩/ ٢٥
- انعقادها بالعبارة والكتابة والإشارة المفهمة، عند المالكية ٩/ ٢٥، ٩/ ١٢٥
- انعقادها بالكتابة للعاجز عن النطق، حكمه ٩/ ٢٤
- انعقادها باللفظ الصريح وغير الصريح ٩/ ٢٤
- أنواعها بحسب صفة حكمها الشرعي ٩/ ٢١
- الإيصاء بأكثر من الثلث، حكمه ٤/ ٣٠
- الإيصاء بالمنفعة ١٠/ ٦٦
- الإيصاء بحج نفل دون تعيين محل الاستنابة حكمه عند الحنابلة ٣/ ١٠٩
- الإيصاء بفدية لمن أفطر بغير عذر أو بعذر وقدر على الصوم ولم يصم عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- بطلان الوصية بهلاك الموصى به المعين أو باستحقاقه، في القانون المصري والسوري ٩/ ١١٦
- تأثير النية في التقرب لله بها ١/ ١٩٣
- تاريخها ٩/ ١٥
- تجزؤ الرد ورد البعض دون البعض في الوصية، حكمه ٩/ ٢٧
- تزاحم الوصايا ٩/ ١١٦
- التصرف بالعين الموصى بمنفعتها، حكمه ٩/ ٩٣
- التصرف بالعين الموصى بمنفعتها، حكمه في القانون السوري والمصري ٩/ ٩٣
- تعجيلها لجهات البر في حال الحياة، أفضليته ٩/ ٢١
- تعريفها ٩/ ١٧، ١٠/ ٨٩، ١٠/ ١١٧، ١٠/ ٢٣٧
- تعليقها على شرط أو زمن، حكمه ٤/ ٧٤٤، ٩/ ٣٣
- تعليقها على شرط، حكمه ٩/ ٣٣
- تقدير وتنفيذ الوصية بمرتب لجهة بردائمة لمدة مطلقة، حكمه ٩/ ٩٨
- تقديم تنفيذها على الإرث ٩/ ٢٧٤
- تقييد الوصية بشرط صحيح، جوازه ٩/ ٣٢
- تقييدها في سورة النساء بعد أن كانت في بدء الإسلام بكل المال للوالدين والأقربين ٩/ ١٦
- التلفيق فيها ١/ ١٠٤
- تمامها بصدورها من الموصي ٤/ ٦٧٩
- تنفيذ تقدير الوصية بمرتب مدى الحياة، حكمه ٩/ ٩٧
- ثبوت الوصية للمفقود من غيره، حكمه عند الحنفية ٩/ ٤١٢
- ثبوتها إذا كتبها الموصي ولم يشهد عليها، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٢٧
- ثبوتها بشهادة الشهود على كتاب الوصية وكيفيته، عند الحنفية والشافعية ٩/ ١٢٦
- جحود الوصية، حكمه ٩/ ١١٣
- جواز السلم والإجارة والوصية والجعالة والحوالة والكفالة والصلح والمضاربة على خلاف القياس ١٠/ ٥٨٩
- حالات بطلان الوصية بالمنفعة قبل تمامها، في القانون المصري ٩/ ٩١
- حالات سقوط الوصية بالمنفعة، في القانون السوري ٩/ ٩١
- حالات منع الموصى له من الانتفاع بالعين الموصى له بمنفعتها، عند الشافعية ٩/ ٩٢
- الحج
الوصية به لمن مات مقصراً من بلده أو مكان آخر عند الحنفية ٣/ ١٠٦
الوصية به لمن مات وقد أوصى بالحج مع الكراهة عند المالكية ٣/ ١٠٦
- الحج عن ميت أوصى بحج تطوع لم يف ثلث التركة بالحج من بلده، حكمه ٣/ ١١٥
- حجة الإسلام وإن لم يوص بها تحسب على المشهور من رأس المال كسائر الديون، عند الشافعية ٩/ ٦٧
- حرمان القاتل من الميراث والوصية ١٠/ ٩٢٤
- حرمان القاتل من الوصية ١٣/ ٣٧
- الحق لمن له تنفيذ الوصية طلب القبول أو الرد بإعلان رسمي في القانون المصري ٩/ ٢٧
- حكم قبولها ١٠/ ٨٩
- حكمتها ٩/ ١٩
- حكمة تقييدها ١/ ٣٨
- حكمها ٩/ ٢٠
- حكمها فيما زاد على ثلث التركة ١٠/ ٣٠٩
- خلاصة رأي الفقهاء في القتل المانع من الوصية ٦/ ٢٩٦
- دخول قرابة الأم عند الوصية للأقارب، حكمه عند الشافعية والحنفية ٩/ ٧٩

- دليل عدم وجوبها ٩/ ٢٠
- الدين مقدم على الوصية ٩/ ١٩
- الرجوع عن الرد أو القبول في الوصية، حكمه ٩/ ٢٧، ١٠/ ٢٣٣
- الرجوع عن الوصية، حكمه في القانون ٩/ ٦٠
- الرجوع عن الوصية يكون إما بالقول الصريح أو بالدلالة أو ما يجري الصحيح قولاً وفعلاً ٩/ ٥٩
- الرجوع عنها من الموصي حال حياته، حكمه ٩/ ٥٨
- الرد بعد القبول، جوازه في القانون عملاً بالمذهب الحنفي ٩/ ٢٨
- رد الموصى له الوصية كلها أو بعضها قبل الموت باطل قانوناً ٩/ ٢٣
- رد الوصية بعد القبول وقبل القبض، حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٨
- رد الوصية خلال ثلاثين يوماً من وفاة الموصي اشتراطها في القانون السوري ٩/ ٢٧
- ردها من الموصى له، جوازه ١٠/ ٢٣٣
- ردها من الموصى له عند الحنفية ١٠/ ٨٩
- ركنها ١٠/ ٨٩
- الزيادة في الموصى به من قبل الموصي بعد الإيصاء، حكمه عند المالكية ٩/ ٩٩
- الزيادة في الموصى به من قبل الموصي بعد الإيصاء، حكمه في القانون المصري والسوري ٩/ ٩٩
- سريان أحكامها على كل تصرف فيه تبرع من المريض مرض الموت في القانون ١٠/ ٣٧٥
- شرط نفاذ الوصية في الموصي ٩/ ٣٥
- شرطا الموصى به لنفاذ الوصية ٩/ ٥٦
- شروط صحة إجازة الوصية لوارث ٩/ ٤٨
- شروط نفاذ الوصية في الموصى له ٩/ ٤٧
- شروطها ٩/ ٣٣
- الشهادة لها في السفر ١/ ١٠٩
- الصدقة في حال الحياة أفضل من الوصية ٩/ ٢٢
- طبيعتها عقد مضاف إلى ما بعد الموت ٩/ ٣١
- طرق إنشاء الوصية في القانون ٩/ ١٢٥
- طرق ثبوتها ٩/ ١٢٦
- طريق الانتفاع بالمنفعة عند الوصية بالمنافع ٩/ ٨٩
- طريقة إثبات الوصية في القانون المصري ٩/ ١٢٧
- العدل فيها وعدم الإضرار، اشتراطه ٩/ ٢٠
- عدم اعتبار القتل مانعاً من الوصية، عند الشافعية ٦/ ٢٩٦
- عدم تأثرها بغرر الجهالة ٤/ ٧٤٤
- عدم جوازها لوارث ١٠/ ٨٩
- عدم سقوط حق الموصي في الرجوع عن الوصية ١٠/ ٢٥
- عدم سقوط حق الوارث في الاعتراض على الوصية قبل موت الموصي ١٠/ ٢٥
- عدم كون الموصى له في دار الحرب، اشتراطه لصحتها عند الحنفية ٩/ ٤٥
- عدم كون الموصى له وارثاً للموصي عند موت الموصى، شرط لنفاذ الوصية ٩/ ٤٧
- عدم لزومها قبل القبول، عند الحنابلة ٥/ ٦٩٥
- عدم نفاذها للوارث إلا بإجازة الورثة ٩/ ١٦
- الفرق بين القانون السوري والقانون المصري في مقدار الوصية الواجبة ٩/ ١٢٣
- فسخ الوصية بالمبيع بيعاً فاسداً بعد موت الموصي، عدم جوازه ٤/ ٢٦٦
- فسخها، جوازه ١٠/ ٣١٢
- القبول أو الرد للوصية من قبل ناقص الأهلية، حكمه ٩/ ٢٩
- القبول في الوصية يكون بعد الموت، عند الجمهور غير الحنفية ٩/ ٢٤
- القبول المطلوب في الوصية، عند الجمهور غير الحنفية ٩/ ٢٦
- القبول المطلوب في الوصية، عند الحنفية ٩/ ٢٦
- القبول من الموصى له إذا كان بالغاً رشيداً ٩/ ٢٤
- قبول الوصية قبل الموت، صحته عند الحنفية ٩/ ٢٣
- القتل المانع من الوصية ٦/ ٢٩٥، ٩/ ٤٣
- كتابتها، ندبه ٩/ ١٢٥
- كون الإجازة بعد موت الموصي، اشتراطه لصحة الإجازة ٩/ ٤٨
- كون المال الموصى به متقوماً في عرف الشرع، اشتراطه لصحة الوصية ٩/ ٥١
- كون المجيز لوصية الوارث من أهل التبرع عالماً بالموصى به، اشتراطه لصحة الإجازة ٩/ ٤٨
- كون من يجيز الوصية عالماً بما يجيز، اشتراطه ٩/ ١٠٢
- كون من يجيز الوصية من أهل التبرع، اشتراطه ٩/ ١٠٢
- كون الموصي أهلاً للتبرع، اشتراطه لصحة الوصية ٩/ ٣٣
- كون الموصى به قابلاً للتمليك وإن كان معدوماً وقت الوصية، اشتراطه لصحة الوصية ٩/ ٥١

- كون الموصى به مالاً قابلاً للتوارث، اشتراطه لصحة الوصية ٩/ ٥٠
- كون الموصى به معلوماً، عدم اشتراطه لصحة الوصية بالاتفاق ٩/ ٨٤
- كون الموصى به مملوكاً للموصي عند إنشاء الوصية إذا كان معيناً بالذات، اشتراطه لصحة الوصية ٩/ ٥٣
- كون الموصي راضياً مختاراً للوصية، اشتراطه لصحتها ٩/ ٣٥
- كون الموصى له أهلاً للتمليك والاستحقاق، اشتراطه بالاتفاق ٩/ ٤٢
- كون الموصى له معلوماً، اشتراطه في القانون المصري والسوري ٩/ ٤١
- كون الموصى له معلوماً، اشتراطه لصحة الوصية بالاتفاق ٩/ ٤١، ٩/ ٨٤
- كون الموصى له موجوداً وقت الوصية تحقيقاً أو تقديراً، اشتراطه لصحة الوصية ٩/ ٣٧
- كون الموصي مالكاً لما يوصي به، اشتراطه ٩/ ٣٥
- كيفة تقدير حياة الموصى لهم عند الوصية بمرتب للطبقات مدى الحياة ٩/ ٩٩
- كيفية استيفاء المنفعة المشتركة بين الموصى له وبين ورثة الموصي ٩/ ٩٠
- كيفية استيفاء المنفعة المشتركة بين الموصى له وبين ورثة الموصي، في القانون المصري والسوري ٩/ ٩٠
- كيفية الانتفاع بالمنفعة عند الوصية بالمنافع إذا قيد الموصي الموصى له بنوع من أنواع الانتفاع، عند الحنفية ٩/ ٨٩
- كيفية الانتفاع بالمنفعة عند الوصية بالمنافع إذا قيد الموصي الموصى له بنوع من أنواع الانتفاع، عند الشافعية والحنابلة ٩/ ٨٩
- كيفية انعقادها ٩/ ٢٤
- كيفية التحقق من الحمل، في القانون المصري والسوري ٩/ ٧٠
- كيفية التحقق من وجود الحمل وقت إنشاء الوصية، عند الحنفية ٩/ ٦٩
- كيفية تقدير حياة الموصى له، عند مالك وأبي يوسف ٩/ ٩٨
- كيفية تقدير المنفعة إن كانت الوصية بالمنفعة مطلقة في الزمان، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٨٧
- كيفية تنفيذ الوصايا بين العباد عند تزاحمها ٩/ ١١٧
- كيفية تنفيذ الوصايا بين العباد عند تزاحمها، في القانون المصري والسوري إذا كانت إحدى الوصايا زائدة عن الثلث ٩/ ١١٧
- كيفية تنفيذ الوصايا في حقوق الله تعالى عند تزاحمها إذا كانت متحدة الرتبة أو متفاوتة عند الحنفية ٩/ ١١٨
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كان بعض التركة غائباً والموصى به سهم شائع في القانون المصري والسوري ٩/ ١٠٩
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كان بعض مال التركة حاضراً وبعضها دين على أجنبي أو مال غائب ٩/ ١٠٨
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كان بعض المال حاضراً وبعضها دين على أجنبي أو مال غائب في القانون المصري والسوري ٩/ ١٠٨
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كان في التركة دين على أجنبي أو مال غائب وكان الموصى به سهم شائع في التركة بالاتفاق ٩/ ١٠٩
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كان في التركة دين على أجنبي أو مال غائب وكان الموصى به سهم شائع في نوع المال حاضراً ٩/ ١٠٩
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كان في التركة دين على أجنبي أو مال غائب وكان الموصى به سهم شائع في نوع المال غائباً أو بعضه حاضراً والآخر غائباً ٩/ ١٠٩
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كان في التركة دين على أجنبي أو مال غائب وكان الموصى به عيناً معينة ٩/ ١٠٨
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كان في التركة دين على أجنبي أو مال غائب وكان الموصى به مالاً مرسلاً عند الحنفية ٩/ ١٠٨
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كان في التركة دين على وارث، في القانون المصري والسوري ٩/ ١١١
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كان في التركة دين على وارث قد حل أداؤه عند الوفاة أو عند القسمة، عند الحنفية ٩/ ١١٠
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كان في التركة دين على وارث وكان الدين مؤجلاً، عند الحنفية ٩/ ١٠٩
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كان في التركة دين مستحق الأداء ونصيب الوارث لا يفي به، عند الحنفية ٩/ ١١٠
- كيفية تنفيذ الوصية إذا كانت موجودات التركة كلها مالاً حاضراً ٩/ ١٠٧
- كيفية تنفيذ الوصية بالمرتب في مدة معينة، عند الحنفية والمالكية ٩/ ٩٧
- كيفية تنفيذ الوصية بالمرتب في مدة معينة، في القانون المصري ٩/ ٩٨
- كيفية توزيع الوصية إذا كانت بالأموال لمن لا يحصون، عند الحنفية ٩/ ٧٧

- كيفية توزيع الوصية إذا كانت بالمنافع لمن لا يحصون، عند الحنفية ٩/ ٧٧
- كيفية توزيع الوصية لغير معين ٩/ ٧٧
- كيفية توزيع الوصية المشتركة ٩/ ٧٥
- كيفية توزيع الوصية المشتركة إذا ولد بعد وفاة الموصي ولد آخر تشمله الوصية، حكمه في القانون السوري ٩/ ٧٦
- كيفية توزيع الوصية المشتركة، عند أبي حنيفة وأبي يوسف ٩/ ٧٥
- كيفية ثبوتها عند الجمهور غير المالكية ٩/ ١٢٧
- كيفية ثبوتها عند المالكية بالكتابة مع الإشهاد ٩/ ١٢٦
- كيفية صرف الوصية لله تعالى ولأعمال البر وأماكن العبادة، في القانون السوري والمصري ٩/ ٦٦
- لا تنعقد وصية الناطق إلا بالعبادة أو بالكتابة ولا تنعقد بإشارته، قانوناً ٩/ ٢٦
- لزوم الأجل المشترط في الوصية بقرض، عند الحنفية ٤/ ٥١١
- لزوم الإيصاء بالكفارة لمن فاته صلوات بغير عذر ومات عند الحنفية ٢/ ١٢٩
- ما تشمله الوصية عندما تكون (في سبيل الله) من الموصى لهم ٩/ ٨١
- ما تشمله الوصية لآل بيت الموصي من الموصى لهم ٩/ ٨٠
- ما تشمله الوصية لأهل جنس الموصي به من الموصى لهم ٩/ ٨٠
- ما تشمله الوصية للأقارب من الموصى لهم، عند الحنفية ٩/ ٧٩
- ما تشمله الوصية للأهل من الموصى لهم، عند الصاحبين من الحنفية ٩/ ٨٠
- ما تشمله الوصية للأهل والأرحام من الموصى لهم، عند المالكية ٩/ ٧٩
- ما تشمله الوصية للعلماء من الموصى لهم ٩/ ٨١
- ما يتعلق بأحكام ما يستحقه الموصى له في الوصية بمثل نصيب وارث، في القانون المصري ٩/ ١٠٧
- ما يعد رجوعاً صريحاً عن الوصية ٩/ ١١٢
- ما يعد رجوعاً عن الوصية دلالة ٩/ ١١٣
- مبطلاتها ٩/ ١١١

تعليق الوصية على شرط لم يحصل ٩/ ١١٢
الرجوع عن الوصية ٩/ ١١٢
رد الوصية بعد وفاة الموصي ٩/ ١١٥
ردة الموصي ٩/ ١١٢
زوال أهلية الموصي بالجنون المطبق ونحوه ٩/ ١١١
موت الموصى له المعين قبل موت الموصي ٩/ ١١٥
هلاك الموصى به المعين أو استحقاقه ٩/ ١١٥
الوصية لوارث ٩/ ١١٦

- متى يستحق الموصى له المنفعة الموصى بها له إن كانت الوصية بالمنفعة مقيدة بمدة غير محددة البدء والنهاية أو غير مقيدة، عند الحنفية ٩/ ٩١
- مخالفة القانون للفقه في حكم الوصية لوارث ١٠/ ٣٧٥
- مراحل الإنسان فيها ٩/ ٨١
- المراد بالوصية للجيران ٩/ ٧٨
- المريض العاجز الذي مات لا يجب عليه وصية بقضاء الصلاة عند الحنفية ٢/ ١٢٨
- مشروعيتها ٩/ ١٨
- مصرف الوصية في غير المحصورين، عند الحنفية ٩/ ٧٧
- مطالبة الورثة الموصى له المستقرض بالدين قبل حلول الأجل الذي عينه الموصي، حكمها ٩/ ٩٥
- مقدار ما يستحقه الموصى له عندما تكون الوصية بمثل نصيب أحد الورثة ولآخر بسهم معلوم شائع، عند الحنفية والحنابلة ٩/ ١٠٦
- مقدار ما يستحقه الموصى له عندما تكون الوصية بمثل نصيب وارث معدوم ٩/ ١٠٦
- مقدار ما يستحقه الموصى له عندما تكون الوصية بمثل نصيب وارث معين موجود عند وفاة الموصي ٩/ ١٠٥
- مقدارها بأخذ الموصى له عند الوصية له بمثل نصيب وارث ٩/ ١٠٤
- مقدارها، تحديده بالثلث ٩/ ١٦
- ملك زوائد الموصى به المتصلة في المدة ما بين الموت والقبول، حكمه ٩/ ٣١
- ملكية العين الموصى بمنفعتها إن كانت الوصية بالمنفعة لمدة محددة أو لمعين، حكمها ٩/ ٩٣
- ملكية العين الموصى بمنفعتها إن كانت الوصية مؤبدة ولجهة لا يظن انقطاعها، حكمها ٩/ ٩٣
- من أوصى بالإطعام عن صلوات فائتة أو صوم أو حج، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٧٥
- من يملك الإجازة والرد في الوصية ٩/ ٢٨، ٩/ ١٠٢
- منع الموصى له من الانتفاع بالعين الموصى له بمنفعتها، حكمه عند الحنفية ٩/ ٩٢
- موافقة القانون لبعض الشيعة الزيدية والإمامية والإسماعيلية في جواز الوصية لوارث ١٠/ ٣٧٥

- موت الموصى له بلا قبول ولا رد، حكمه ٩/ ٢٩
- الموصي
  - أحكامه ٩/ ٦١
  - شروط الصحة فيه ٩/ ٣٣
  - شروطه ٩/ ٣٣
- الموصى به
  - أحكامه ٩/ ٨٢
  - شروط صحته ٩/ ٥٠
  - شروطه ٩/ ٥٠
  - شروطه في القانون السوري ٩/ ٥٣
- الموصى له
  - شروط صحته ٩/ ٣٦
  - شروطه ٩/ ٣٦
- الموصى له المعين يملك بنفسه القبول والرد للوصية إن كان كامل الأهلية رشيداً اتفاقاً ٩/ ٢٨
- الموصى له يتملك الجزء الزائد عن الثلث من قبل المجيز بطريق الهبة المتبرأة، عند المالكية وفي قول ضعيف للشافعي ٩/ ١٠٢
- الموصى له يتملك الزائد عن الثلث من قبل الموصي لا من قبل المجيز بعد الإجازة عند الجمهور غير المالكية ٩/ ١٠٢
- نفاذ وصية من لا دين عليه ولا وارث له بكل ماله من غير توقف على إجازة أحد، في القانون السوري والمصري ٩/ ١٠١
- نفاذها لغير وارث بثلث التركة في قانون الأحوال ١٠/ ٣٧٦
- نفاذها من ثلث التركة ١٠/ ٨٩
- نفقة العين الموصى بمنفعتها إن كانت صالحة للانتفاع، حكمها عند الحنفية والحنابلة ٩/ ٩٣
- نفقة العين الموصى بمنفعتها إن كانت غير صالحة للانتفاع، حكمها عند الحنفية والحنابلة ٩/ ٩٤
- نفقة العين الموصى بمنفعتها، حكمها عند الشافعية ٩/ ٩٤
- نفقة العين الموصى بمنفعتها، حكمها في القانون المصري والسوري ٩/ ٩٤
- النهي عن الوصية الضارة ١٠/ ٤٠
- نوعاها ٩/ ١٧
- وجوبها على من تجب عليه دين أو عنده وديعة أو عليه واجب يوصي بالخروج منه ٩/ ٢٠
- وجود الموصى له حين الوصية، اشتراطه لصحة الوصية، عند الجمهور غير المالكية ٩/ ٣٩
- الوصايا الباطلة، عند الشافعية والحنابلة ٩/ ٥٦
- الوصية إذا ارتد الموصى له، حكمها ٩/ ١١٢
- الوصية إذا زاد الموصي في العين الموصى بالهدم والبناء الجديد، حكمها في القانون السوري والمصري ٩/ ١٠٠
- الوصية إذا زاد الموصي في العين الموصى بها زيادة بسيطة يتسامح فيها عادة، حكمها في القانون المصري والسوري ٩/ ١٠٠
- الوصية إذا زاد الموصي في العين الموصى بها شيئاً لا يستقل بنفسه، حكمها في القانون السوري ٩/ ٩٩
- الوصية إذا زاد الموصي في العين الموصى بها شيئاً مستقلاً بنفسه، حكمها في القانون السوري والمصري ٩/ ١٠٠
- الوصية إذا شرط الموصي عدم التجزئة، حكمها ٩/ ٢٧
- الوصية إذا طرأ الجنون على الموصي بعد إنشائها، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٩/ ١١١
- الوصية إذا قيدت بشرط غير صحيح، حكمها ٩/ ٣٢
- الوصية إذا كان الموصي مديناً بدين مستغرق، حكمها في قانون الأحوال ١٠/ ٣٧٦
- الوصية إذا كانت بأكثر من ثلث التركة وأجازها بعض الورثة دون البعض، حكمها ٩/ ١٠١
- الوصية إذا كانت في ذاتها مباحة لكن الباعث عليها محرم، حكمها ٩/ ٣٧
- الوصية إذا كانت مدينة بدين غير مستغرق، حكمها ٩/ ٦٢
- الوصية إن قبلها الموصى له في حال الحياة أو ردها، حكمها عند الكاساني والقدوري ٩/ ٢٢
- الوصية بأكثر من ثلث التركة إذا لم يكن للموصي وارث، حكمها ٩/ ٥٧، ٩/ ١٠١
- الوصية بأكثر من ثلث التركة، حكمها ٩/ ١٦
- الوصية بالأجزاء، حكمها ٩/ ١٠٧
- الوصية بالإقراض، حكمها ٩/ ٩٥
- الوصية بالتصرف في عين ببيع أو بإجارة، حكمها ٩/ ٩٤
- الوصية بالتصرف في عين ببيع، حكمها في القانون المصري والسوري ٩/ ٩٤
- الوصية بالحج
  - حكمها ٩/ ٦٦
  - حكمها عند الحنابلة ٩/ ٦٧
  - حكمها عند الحنفية ٩/ ٦٦
  - حكمها عند الشافعية ٩/ ٦٧

- الوصية بالحج تكون من كامل رأس المال لا من الثلث عند الشافعية والحنابلة ٣/ ١٠٩
- الوصية بالدين لغير المدين ١١/ ٢١٦
- الوصية بالمجهول إن مات الموصي قبل أن يبينه، حكمها عند أبي حنيفة والشافعية والحنابلة ٩/ ٨٥
- الوصية بالمجهول، حكمها ٩/ ٨٤
- الوصية بالمجهول وبما لا يقدر على تسليمه، حكمها ٩/ ٥٣
- الوصية بالمرتب من رأس مال التركة، جوازها عند المالكية والحنفية والشافعية ٩/ ٩٧
- الوصية بالمرتب من غلة التركة، جوازها ٩/ ٩٧
- الوصية بالمرتبات، حكمها ٩/ ٩٧
- الوصية بالمشاع والمقسوم، حكمها ٩/ ٥٢، ٩/ ٨٢
- الوصية بالمعدوم، حكمها عند غير الحنفية ٩/ ٨٣
- الوصية بالمنافع تخرج من ثلث التركة ٩/ ٨٧
- الوصية بالمنافع، حكمها ٩/ ٥٠، ٩/ ٨٥
- الوصية بالمنفعة إن كانت مقيدة بمدة معلومة تقدر بقيمة المنفعة نفسها في تلك المدة عند الحنابلة ٩/ ٨٧
- الوصية بالمنفعة، تعريفها ١٠/ ٦٧
- الوصية بالمنفعة للطبقتين الأولين فقط من درجة الموصى له، جوازه في القانون المصري ٩/ ٧٣
- الوصية بتقسيم التركة، حكمها في القانون السوري والمصري ٩/ ٩٧
- الوصية بجزء شائع في شيء معين بذاته، حكمها ٩/ ٨٣
- الوصية بجزء شائع في نوع معين من أمواله، حكمها ٩/ ٨٣
- الوصية بحق الخلو
  - جوازها قانوناً ٩/ ٩٦
  - حكمها عند المالكية ٩/ ٩٦
- الوصية بحق المنفعة التي يملكها المستأجر، جوازها في القانون المصري ٩/ ٩٦
- الوصية بحق المنفعة التي يملكها المستأجر، حكمها ٩/ ٩٦
- الوصية بحقوق الارتفاق، حكمها بالاتفاق ٩/ ٩٥
- الوصية برد الودائع والديون المجهولة والواجبات التي شغلت بها الذمة كالزكاة، وجوبها ٩/ ٢١
- الوصية بزائد على الثلث لأجنبي، حكمها ٩/ ٢١
- الوصية بسهم الموصي، حكمها عند المالكية ٩/ ٨٥
- الوصية بعدد شائع، حكمها قانوناً ٩/ ٨٣
- الوصية بعين بذاتها إذا هلكت، حكمها ٩/ ٨٢
- الوصية بقراءة القرآن على قبر الموصي، حكمها عند المالكية ٩/ ٥٦
- الوصية بقسمة التركة، حكمها ٩/ ٩٦
- الوصية بكل المال للوالدين والأقربين وجوبها في بدء الإسلام ٩/ ١٥
- الوصية بما دون الثلث، استحبابها ٩/ ٥٨
- الوصية بما زاد عن الثلث، حكمها في القانون المصري والسوري ٩/ ٣٩٨
- الوصية بما سيحدث، حكمها ٩/ ٨٥
- الوصية بما فيه نفع مباح من غير المال، حكمها ٩/ ٥١
- الوصية بما لا يقدر على تسليمه، حكمها بالاتفاق ٩/ ٨٤
- الوصية بمثل نصيب وارث، حكمها ٩/ ١٠٤
- الوصية بمرتب لجهة بر دائمة، حكمها ٩/ ٩٨
- الوصية بمرتب لجهة بر دائمة، حكمها في القانون المصري ٩/ ٩٨
- الوصية بمرتب للطبقات، حكمها في القانون المصري ٩/ ٩٨
- الوصية بمعدوم محتمل الوجود، حكمها ٩/ ٥٢
- الوصية بمعصية، حكمه ٩/ ٢١، ٩/ ٥٥
- الوصية بمعصية من ذمي وغيره، حكمها عند الجمهور غير الحنفية ٩/ ٤٧
- الوصية بمعين أو بمشاع وما يتعين على هلاك الموصى له أو استحقاقه في القانون المصري والسوري ٩/ ٨٢
- الوصية بنصيب وارث معين عند الوفاة، حكمها عند الحنفية غير زفر والشافعية في الراجح ٩/ ١٠٤
- الوصية بنصيب وارث معين عند الوفاة، حكمها عند زفر والمالكية والحنابلة ٩/ ١٠٤
- الوصية بنصيب وارث معين عند الوفاة، حكمها في القانون المصري ٩/ ١٠٥
- الوصية بنوع من أمواله إذا هلك، حكمه ٩/ ٨٢
- وصية الحربي، حكمها ٩/ ٦٣
- وصية الذمي
  - حكمها ٩/ ٦٣
  - حكمها في القانون المصري والسوري ٩/ ٦٣
- وصية الذمي في حدود ثلث التركة، جوازها ٩/ ٦٣
- وصية الذمي للمسلم وبالعكس، حكمها ٩/ ٤٦
- وصية السفيه، حكمها عند الجمهور ٥/ ٣٢٣
- وصية السكران، حكمها ٩/ ٣٥
- الوصية الضارة، تحريمها ١٠/ ٤١

• الوصية في سبيل الله تصرف للجهاد ومتطلباته، صحتها ٩/ ٦٥
• الوصية في سبيل الله، صرفها لحاج منقطع، جوازه ٩/ ٦٥
• الوصية فيما زاد على الثلث، حكمها ٩/ ٢٧٤، ٩/ ٣٩٨
• وصية الكافر ولو حربياً، حكمها ٩/ ٣٥
• الوصية لا تنفذ في الزائد عن ثلث التركة إلا بإجازة الورثة، عند الجمهور غير الظاهرية والمالكية ٩/ ١٠١
• الوصية لأبناء الابن مع وجود الابن، حكمها عند الإباضية ١/ ٥٧
• الوصية لأعمال البر مطلقاً من غير تحديد جهة معينة، صحتها ٩/ ٦٥
• الوصية لأهل الحرب، حكمها ٩/ ٤٥
• الوصية لأهل الفسوق والمعصية، حكمها ٩/ ٢١، ٩/ ٥٥
• الوصية لبعض المحرومين من الإرث، حكمها في القانون السوري والمصري ٩/ ١٢٠
• الوصية لجماعة بلفظ ينبىء عن حاجتهم، حكمها عند الحنفية ٩/ ٤١
• الوصية لجماعة غير محصورين، حكمها ٩/ ٧٦
• الوصية لجماعة محصورين، حكمها ٩/ ٧٤
• الوصية لجهة عامة، صحتها بالاتفاق ٩/ ٦٥
• الوصية لجهة معصية، حكمها ٩/ ٣٦
• الوصية لجهة معينة من جهات البر ستوجد في المستقبل، صحتها في القانون السوري ٩/ ٤٠
• الوصية لغير معين تلزم بدون قبول ٩/ ٧٧
• الوصية لغير معين، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٩/ ٧٧
• الوصية لقاتل إذا أجازها الورثة، حكمها ٩/ ٤٣
• الوصية لقاتل، حكمها ٩/ ٤٣
• الوصية لقوم غير معينين كالفقراء، حكمها عند المالكية ٩/ ٧٧
• الوصية للأغنياء من الأقارب والأجانب، إباحتها ٩/ ٢١
• الوصية للأقارب الذين لا يرثون إذا كانوا فقراء، استحبابها ٩/ ٢٠
• الوصية للأقارب تشمل كل قريب إلا الأب والأم وأولاد الصلب، عند الشافعية ٩/ ٧٩
• الوصية للأقارب غير الوارثين ولجهات البر وللمحتاجين، استحبابها ٩/ ٢٠
• الوصية للأقربين عند الإباضية ١/ ٥٧
• الوصية للجنين، صحتها ١٠/ ٦٠
• الوصية للحمل، حكمها ٩/ ٣٧، ٩/ ٦٩
• الوصية للحمل المعين، صحتها في القانون ٩/ ٤٠
• الوصية للحمل وبالحمل إذا أتت به أمه لأقل من ستة أشهر منذ التكلم بالوصية إذا كانت ذات زوج، صحتها عند الشافعية والحنابلة ٩/ ٧٠
• الوصية للحيوان، حكمها ٩/ ٩٩، ١٠/ ٦٠
• الوصية للذرية لطبقة واحدة في القانون السوري ٩/ ٧٤
• الوصية للمسجد، حكمها عند الحنابلة ٩/ ٥٦
• الوصية للمعدوم
حكمها عند الجمهور غير المالكية ٩/ ٧١
حكمها للمعدوم في القانون ٩/ ٧٢
• الوصية للميت، صحتها عند المالكية ١٠/ ٦١
• الوصية لله تعالى، صحتها عند محمد وتصرف لوجوه البر ٩/ ٦٥
• الوصية للوارث في حدود الثلث، جوازها في القانون المصري ٩/ ٩٧
• الوصية للوالدين والأقربين الذين لا يرثون، حكمها ٩/ ١٢٠
• الوصية لمجهول، حكمها ٩/ ٤١
• الوصية لمسجد أو مدرسة ونحوها من جهات الوقف، حكمها ٩/ ٤٣
• الوصية لمعين غير محصور، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٩/ ٧٧
• الوصية لميت
حكمها ٩/ ٣٧، ١٠/ ٦١
عدم صحتها ١٠/ ٦٢
• الوصية لميت يظنه الموصي أنه حي، بالاتفاق ٩/ ٣٩
• الوصية لوارث ١/ ١٠٨
جوازها في القانون ١٠/ ٣٧٥
حكمها ١/ ١٠٤، ٩/ ٢١، ٩/ ٤٨، ٩/ ٢٧٤
حكمها عند الشيعة الزيدية والشيعة الإمامية والإسماعيلية ٩/ ٤٩
حكمها عند المزني والظاهرية ٩/ ٤٩
حكمها في القانون السوري ٩/ ٤٩، ١٠/ ٣٧٦
• وصية المحجور عليه لسفه أو غفلة، جوازها بإذن القاضي ٩/ ٣٦
• وصية المحجور عليه لسفه، حكمها ٩/ ٣٤
• وصية المدين إن كانت التركة مدينة بدين مستغرق، حكمها ٩/ ٦٢

• وصية المدين، حكمها ٩/ ٦١
• وصية المرتد
حكمها ٩/ ٦٤
حكمها في القانون ٩/ ٦٤
• وصية المريض غير المدين أو المدين بدين غير مستغرق، حكمها ١٠/ ١٣٨
• وصية المريض لوارث، حكمها ١٠/ ١٣٨
• وصية المريض مرض الموت المدين بدين مستغرق، حكمها ١٠/ ١٣٨
• وصية المستأمن، حكمها عند الحنفية ٩/ ٦٤
• وصية المسلم لبيعة أو كنيسة، حكمها عند أبي حنيفة ٩/ ٥٥
• الوصية المشتركة، تعريفها ٩/ ٧٥
• الوصية المطلقة، تعريفها ٩/ ١٧
• الوصية مع اختلاف الدين بين الموصي والموصى له، حكمها ٩/ ٤٦
• الوصية المقيدة، تعريفها ٩/ ١٧
• وصية من أوصى بالبناء على القبر، تنفيذها، حكمه عند ابن عبد الحكم تلميذ مالك ٢/ ٤٦١
• الوصية من العقود الجائزة غير اللازمة ١٠/ ٨٩
• وصية من لا دين عليه ولا وارث، حكمها في قانون الأحوال الشخصية ١٠/ ٣٧٦
• الوصية من المسلم للمرتد، حكمها ٩/ ٤٥
• وصية الميت
المسارعة إلى تنفيذها استحبابه ٢/ ٤٠٢
المسارعة إلى تنفيذها بعد الدين وقبل حقوق الورثة ٢/ ٤٠٢
• وصية الميت باتخاذ الطعام يوم موته وإعطاء الدراهم لمن يتلو القرآن ١٠/ ٥٩٨
• وصية الميت بإسقاط الكفن عدم تنفيذها ٢/ ٤١٦
• وصية الميت بالندب عليه، حرمتها ٢/ ٤٨٠
• وصية الميت ببكاء أهله ونوحهم عليه، عذابه بذلك ٢/ ٤٧٩
• الوصية الواجبة ١/ ١٠٤
تقديمها على غيرها من الوصايا الاختيارية ٩/ ١٢٢
شروط وجوبها في القانون السوري والمصري ٩/ ١٢١
طريقة استخراجها ٩/ ١٢٥
لمن تجب في القانون السوري ٩/ ١٢١
لمن تجب في القانون المصري ٩/ ١٢١
مستندها الفقهي ٩/ ١١٩
مسوغاتها ٩/ ١٢٠
مقدارها عند من قال بوجوبها من الفقهاء ٩/ ١٢٢
مقدارها في القانون السوري والمصري ٩/ ١٢٢
• وقت إجازة الورثة للزائد عن الثلث في الوصية ٩/ ١٠٢
• وقت تقدير الثلث في الوصية ٩/ ١٠٣
• وقت ثبوت ملكية الموصى به للموصى له ٩/ ٣٠
• وقت ثبوت ملكية الموصى به للموصى له إذا تراخي القبول عن الوفاة ٩/ ٣٠
• وقت ثبوت ملكية الموصى به للموصى له إن كانت الوصية لشخص معين ٩/ ٦١
• وقت ثبوتها للموصى له إذا كانت الوصية لجهة عامة ٩/ ٦١
• وقت الدخول في الوصية عند إنشاء الوصية إن كان الموصى له معيناً بالاسم أو الإشارة ٩/ ٧٤
• وقت الدخول في الوصية وقت وفاة الموصي إن كان معرفاً بالوصف أو بالجنس ٩/ ٧٥
• يقبل عن الجنين والصغير من له ولاية على مالهم الوصية، عند الشافعية ٩/ ٢٣
• يقبل عن جهات البر كالمؤسسات العلمية والدينية من يمثلها شرعاً أو قانوناً عند الشافعية والإمامية ٩/ ٢٣

■ وضع اليد

• حالات مختلف فيها هل هي من ضمان العقد أو من ضمان اليد ١٠/ ٧١٩
• ضمان العقد وضمان اليد أو الإتلاف في القانون ١٠/ ٧٢١
• الفروق بين ضمان العقد وضمان اليد وضمان الإتلاف ١٠/ ٧١٦
• وضع اليد أحد مصادر الضمان ١٠/ ٧٠٥

■ الوضوء

• آدابه
الإتيان بالشهادتين بعده ١/ ٣٥٠
إدخال الخنصر المبلولة في صماخ الأذن ١/ ٣٤٨
استقبال القبلة ١/ ٣٤٧
إطالة الغرة والتحجيل ١/ ٣٤٩
أهمها ١/ ٣٤٧
تحريك الخاتم الواسع ١/ ٣٤٨
ترك التنشيف بالمنديل عند الحنفية والحنابلة ١/ ٣٤٩
ترك النفض للماء عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣٥٠
تقليل الماء الذي يرفعه للوضوء ١/ ٣٥٠
التوضؤ قبل دخول الوقت ١/ ٣٤٨
جعل الإناء عن يمين المتطهر ١/ ٣٥٠
الجلوس في مكان مرتفع ١/ ٣٤٧
عدم الاستعانة بغيره ١/ ٣٤٧

عدم التكلم بكلام الناس ١/ ٣٤٧
كون المضمضة والاستنشاق باليد اليمنى ١/ ٣٤٨
مسح الرقبة بظهر يديه ١/ ٣٤٨
• آدابه عند الحنفية ١/ ٣٤٧، ١/ ٣٥٢، ١/ ٤٥٩
• آدابه وفضائله ١/ ٣٤٧
• الإتيان بالشهادة والدعاء بعده كيفيته ١/ ٣٥٠
• إجزاء الغسل عنه بعد المضمضة والاستنشاق والنية عند الحنابلة ١/ ٤٥٦
• إجزاء الغسل عنه عند الشافعية والمالكية ١/ ٤٥٦
• اختلاف الفقهاء في القدر المجزىء من مسح الرأس ١/ ٣٢٠
• إدخال المرفق في الغسل حكمه ١/ ٣١٨
• أدلة الجمهور على أن النية فرض فيه ١/ ١٧٥
• إراقة مائه في الطريق أو المسجد حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٥٧
• أركانه التي أضافها الفقهاء إضافة لما أمر القرآن الكريم ١/ ٣١٥
• أركانه التي نص عليها القرآن ١/ ٣١٥
• أركانه عند الحنابلة والشيعة الإمامية ١/ ٣١٥
• أركانه عند الحنفية ١/ ٣١٥
• أركانه عند الشافعية ١/ ٣١٥
• أركانه عند المالكية ١/ ٣١٥
• إزالة ما يمنع وصول الماء للعضو حكمه ١/ ٣٣٧
• الإسباغ فيه، كيفيته ١/ ٤٥٨
• الاستعانة فيه بالغير، حكمه ١/ ٣٤٧
• استقبال القبلة عنده، حكمه ١/ ٣٤٧
• الاستنثار فيه، حكمه ١/ ٣٤٠
• الاستنشاق تعريفه ١/ ٣٤٠
• الاستنشاق حكمه عند الحنابلة ١/ ٣١٨
• اشتراط نية الفرضية فيه ١/ ١٦٣
• إطالة الغرة، معناها ١/ ٣٤٩
• اقتداء متوضىء بمتيمم حكمه عند الحنابلة ٢/ ٢٠٥
• اقتداء متوضىء بمتيمم حكمه عند الحنفية ٢/ ٢٠٤
• الاكتفاء بالغسل عنه بنيتين بعد المضمضة والاستنشاق عند الحنابلة ١/ ٤٥٦
• إمامة المتيمم بالمتوضئين عند الحنفية ١/ ٤٨٩
• أنواعه عند الحنفية ١/ ٣١٠
• بحثه ١/ ٣٠٩
• البدء به في غسل الميت ٢/ ٤١٠
• البداءة برؤوس الأصابع ومقدم الرأس وأعلى الوجه حكمه ١/ ٣٤٦
• بدله، التيمم ١/ ٤٨٢
• تثليث الغسل فيه ١/ ٣٤٣
• تثليث مسح الرأس فيه عند الشافعية ١/ ٣٤٤
• تجديده، حكمه ١/ ٣١١
• التحجيل، معناه ١/ ٣٤٩
• تحديد الوجه بالنسبة لفرضية غسله ١/ ٣١٦
• تحريك الخاتم الضيق عند الوضوء، حكمه ١/ ٣١٩، ١/ ٣٣٦
• تحريك الخاتم الواسع فيه ١/ ٣٤٨
• تخليل الأصابع فيه، حكمه ١/ ٣١٩، ١/ ٣٤٢
• تخليل اللحية الكثة فيه، حكمه ١/ ٣٤٢
• ترتيبه
حكمه عند الحنفية والمالكية ١/ ٣٣٠
حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣٣٠
دليل من قال بأنه فرض ١/ ٣٣٠
• ترتيبه بين اليمنى واليسرى ١/ ٣٣١
• ترتيبه دليل الحنابلة والشافعية أن فرض ١/ ٣٣١
• التسمية فيه، حكمها ١/ ٣١٨، ١/ ٣٣٩
• تعريف الكعبين ١/ ٣٢٢
• تعريفه شرعاً ١/ ٣١٠
• تعريفه لغة ١/ ٣٠٩
• تعميم الماء للعضو المغسول حكمه ١/ ٣٣٦
• تغير حكمه بتغير النية ١/ ١٥٠
• تفريق النية على أعضائه ١/ ١٤٦
• تكرار الغسل لفرائض الوضوء، حكمه ١/ ٣١٦
• التكلم عنده، حكمه ١/ ٣٤٧
• تلاوة القرآن من غير المتوضىء والنظر إليه دون لمسه يجوز اتفاقاً ١/ ٣٨٦
• التلفيق فيه ١/ ٩٥
• التيامن في غسل اليدين والرجلين ١/ ٣٤٦
• الجمع فيه بين صلاتين للمستحاضة بوضوء واحد حكمه عند الحنابلة ١/ ٥٤٥
• حد غسل الوجه طولاً وعرضاً ١/ ٣١٦
• حد مسح الرأس عند الحنفية ١/ ٣٢٠
• الحدث
سلسه حكمه في الصلاة عند المالكية ١/ ٢٧٨
ما يحرم بالحدث الأصغر ١/ ٣٨٥
ما يحرم بالحدث الأصغر الصلاة ونحوها ١/ ٣٨٥
ما يحرم بالحدث الأصغر الطواف ١/ ٣٨٥
مس القرآن الكريم يحرم بالحدث الأصغر ١/ ٣٨٦
• حكم الجلوس في مكان مرتفع تحرزاً للغسالة ١/ ٣٤٧

- حكم القيء في نقضه عند الشافعية والمالكية ١/ ٣٦٤
- حكمه ١/ ٣٠٩، ١/ ٣١٠
- حكمه إذا سقطت الجبيرة الممسوح عليها عند الحنابلة ١/ ٤٣٧
- حكمه إذا نواه مع الغسل المفروض ١/ ١٦٥
- حكمه بعد الغسل إذا كان توضأ قبله عند الحنابلة ١/ ٤٦٠
- حكمه بغير الماء كالخل ١/ ٣٣٧
- حكمة تشريعه ١/ ٣١٠
- حكمه في بيت الخلاء أو الكنيف ١/ ٣٤٧
- حكمه في الغسل ١/ ٤٥٥
- حكمه لأجل مس القرآن عند الحنفية ١/ ٣١١
- حكمه لإلقاء الخطب ١/ ٣١٣
- حكمه لدراسة الكتب الشرعية ١/ ٣١٢
- حكمه لزيارة النبي ﷺ ١/ ٣١٣
- حكمه لسجود التلاوة ١/ ٣١٠
- حكمه لقراءة القرآن ١/ ٣١٣
- حكمه لكل صلاة عند الحنفية ١/ ٣١١
- حكمه للأذان ١/ ٣١٣
- حكمه للإقامة ١/ ٣١٣
- حكمه للجنب ١/ ٤٦٠
- حكمه للجنب قبل الأكل والشرب ١/ ٣١٢
- حكمه للحائض ١/ ٥٣٥
- حكمه للحائض منقطعة الدم ١/ ٤٦٠
- حكمه للسعي ١/ ٣١٣
- حكمه للطواف عند الحنفية والجمهور ١/ ٣١١
- حكمه للمستحاضة عند الجمهور غير المالكية ١/ ٥٤٤
- حكمه للمستحاضة من أجل الصلاة عند المالكية ١/ ٥٤٤
- حكمه للنفساء ١/ ٥٣٥
- حكمه للنفساء منقطعة الدم ١/ ٤٦٠
- حكمه للنوم وعقب الاستيقاظ من النوم ١/ ٣١٢
- حكمه للوقوف بعرفة ١/ ٣١٣
- حكمه لمس الكتب الشرعية ١/ ٣١٢
- حكمه ممن لا عقل له ١/ ٣٣٥
- حكمه ممن لم يبلغ ١/ ٣٣٥
- حكمه من الحائض والنفساء ١/ ٣٣٦
- حكمه من غير المحدث ١/ ٣٣٦
- حكمه من غير المسلم ١/ ٣٣٥
- حمل المصحف لغير المتوضىء حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨
- حمل المصحف لغير المتوضىء حكمه عند الشافعية ١/ ٣٨٧
- خلاصة المذاهب في سنن الوضوء وآدابه ١/ ٣٥٢
- الدعاء الذي يقال بعده ١/ ٣٥٠
- الدعاء عند غسل الأعضاء حكمه ١/ ٣٥١
- الدعاء عند غسل الأعضاء عند الحنفية والمالكية ١/ ٣٥١
- الدلك الخفيف فيه باليد ١/ ٣٣٣
- الدلك فيه تعريفه ١/ ٣٣٣
- الدلك فيه حكمه عند غير المالكية ١/ ٣٣٣
- الدلك فيه حكمه عند المالكية ١/ ٣٣٣
- الدلك فيه دليل وجوبه عند المالكية ١/ ٣٣٣
- السلس، تعريفه ١/ ٣٦١
- سلس المني، حكم الوضوء له ١/ ٤٤٢
- سننه ١/ ٣٣٨
- سننه عند الحنابلة ١/ ٣٥٥
- سننه عند الحنفية ١/ ٣٥٢
- سننه عند الشافعية ١/ ٣٥٤
- سننه عند المالكية ١/ ٣٥٣
- السواك فيه حكمه ١/ ٣٤٢، ١/ ٣٩٠
- شروط صحته ١/ ٣٣٦
- شروط وجوبه ١/ ٣٣٥
- الشك فيه ١/ ٣٧٤
- صحته في الأرض المغصوبة عند الحنابلة ١/ ٨١٨
- صفة وضوء النبي ﷺ ١/ ٣٥١
- صفة وضوئه ﷺ في المضمضة والاستنشاق ١/ ٣٤٠
- صلاة الجماعة، حكمها إذا شك الإمام بانتقاض وضوئه عند المالكية ٢/ ٢٣٠
- صلاة ركعتين بعده حكمها عند المالكية ٢/ ٥٣، ٢/ ٦٢
- صلاة ركعتين عقبه، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٨
- غاسل الميت يوضىء الميت غير الصغير كالحي بالاتفاق ٢/ ٤١٠
- الغاسل يوضىء الميت دون مضمضة واستنشاق عند الحنفية والحنابلة ٢/ ٤١١
- الغاسل يوضىء الميت مع المضمضة والاستنشاق إن كان الميت جنباً أو حائضاً أو نفساء بالاتفاق ٢/ ٤١١
- الغاسل يوضىء الميت مع المضمضة والاستنشاق قليلاً عند المالكية والشافعية ٢/ ٤١١
- غسل تكاميش الأنامل وما تحت الأظفار والوسخ على الأظفار حكمها ١/ ٣١٩
- غسل الرأس بدل المسح حكمه ١/ ٣٢٢

oseikandi.com

- غسل رأس عظم العضد إذا قطعت اليد من المرفق وإذا قطع فوق المرفق حكمه ١/ ٣١٩
- غسل الكعبين فيه، حكمه ١/ ٣٢٣
- غسل ما بقي من قطع ما يجب غسله من اليدين حكمه ١/ ٣١٩
- غسل الوجه إذا كانت اللحية كثيفة حكمه ١/ ٣١٧
- غسل اليدين إلى الرسغين ثلاثاً ١/ ٣٣٨
- فرائضه مسح الرجلين عند الشيعة ١/ ٥٦، ١/ ٣١٥
- فرائضه التي أضافها الفقهاء إضافة لما أمر القرآن الكريم ١/ ٣١٥
- فرائضه التي ذكرها القرآن ١/ ٣١٥
- فرائضه التي نص عليها القرآن ١/ ٣١٥
- فرائضه المتفق عليها
  غسل الوجه ١/ ٣١٥
  غسل اليدين إلى المرفقين مرة واحدة ١/ ٣١٨
  مسح الرأس ١/ ٣٢٠
- فرائضه المختلف فيها ١/ ٣٢٤
- فرضه على المحدث إذا أراد الصلاة ١/ ٣١٠
- فرضه عند الحنفية لأجل مس القرآن ١/ ٣١١
- الفرق بين نيته ونية التيمم عند الحنفية ١/ ٥٠٢
- الفرق فيه بين سننه وفضائله ١/ ٣٤٧
- فروضه، نسيان أحدها ١/ ٣٣٤
- فضائله عند المالكية ١/ ٣٤٧، ١/ ٣٥٣
- فعله دفعة واحدة عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣٣١
- القرآن الكريم
  كتابته لغير المتوضىء حكمها ١/ ٣٨٩
  مسه لغير المتوضىء حكمه ١/ ٣٨٨
- القهقهة في الصلاة، حكمها عند غير الحنفية ١/ ٣٧٣
- كتب التفسير، مسها لغير المتوضىء حكمه عند الحنفية ١/ ٣٨٧
- الكتب الشرعية غير التفسير، مسها من غير وضوء حكمه عند الحنفية ١/ ٣٨٧
- الكلام خلاله، حكمه ١/ ٣٥١
- كيفيته إذا كان في الجسد جبائر كثيرة عند الشافعية ١/ ٤٣٤
- كيفية النية فيه ١/ ١٥١، ١/ ١٧٤
- اللبث في المسجد لغير المتوضىء ١/ ٤٧٠
- ما لا ينقض الوضوء عند الحنفية ١/ ٣٧٦
- ما يحرم بالحدث الأصغر
  الصلاة ونحوها ١/ ٣٨٥
  الطواف ١/ ٣٨٥
  مس المصحف ولو آية ١/ ٣٨٦
- ما يعتريه من الأحكام عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣١٤
- ما يعتريه من أحكام عند المالكية ١/ ٣١٤
- الماء الذي يستعمل في الوضوء ١/ ٢٣١
- ماؤه، مقداره ١/ ٤٥٧
- متى يكون حراماً عند الحنفية والحنابلة ١/ ٣١٣
- متى يكون حراماً عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣١٤
- متى يكون سنة عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣١٤
- متى يكون سنة عند المالكية ١/ ٣١٤
- متى يكون فرضاً عند الحنفية ١/ ٣١٠
- متى يكون فرضاً عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣١٤
- متى يكون مباحاً عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣١٤
- متى يكون مباحاً عند المالكية ١/ ٣١٤
- متى يكون مستحباً عند الشافعية ١/ ٣١٤
- متى يكون مستحباً عند المالكية ١/ ٣١٤
- متى يكون مكروهاً عند الحنفية ١/ ٣١٣
- متى يكون ممنوعاً عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣١٤
- متى يكون ممنوعاً عند المالكية ١/ ٣١٤
- متى يكون مندوباً عند الحنفية ١/ ٣١١
- متى يكون واجباً عند المالكية ١/ ٣١٤
- محل نيته ١/ ١٤٦، ١/ ١٧٤
- المداومة عليه حكمها ١/ ٣١٢
- المراد بالغسل للأعضاء فيه ١/ ٣١٦
- مس الصبي غير المتوضىء للقرآن، حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨
- مس القرآن من غير وضوء، حكمه عند الحنفية ١/ ٣٨٦
- مس كتب التفسير والفقه لغير المتوضىء حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨
- مس المصحف بحائل أو عود لغير المتوضىء حكمه ١/ ٣٨٦
- مس المصحف لغير المتوضىء حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٨٨
- مس المصحف لغير المتوضىء حكمه عند الشافعية ١/ ٣٨٧
- مس المصحف لغير المتوضىء حكمه عند المالكية ١/ ٣٨٦
- مس المصحف لغير المسلم، حكمه ١/ ٣٨٦
- مس المصحف للصبي من غير وضوء حكمه ١/ ٣٨٦
- مس وحمل القرآن للمتعلم والمعلم حكمه ١/ ٣٨٧
- مستحباته ١/ ٤٦٠

- مسترسل اللحية
غسله حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣١٧
غسله حكمه عند المالكية والحنفية ١/ ٣١٨
- مسح الأذنين حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٢١، ١/ ٣٤٥
- مسح الأذنين ظاهراً وباطناً ١/ ٣٤٥
- مسح الأذنين، عدده ١/ ٣٤٦
- المسح بالمنديل حكمه عند الحنابلة ١/ ٣٥٠
- المسح بالمنديل حكمه عند الحنفية والشافعية ١/ ٣٤٩
- المسح بالمنديل حكمه عند المالكية ١/ ٣٥٠
- مسح بعض الرأس عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣٤٤
- المسح، تعريفه ١/ ٣٢٠
- مسح الرأس فيه
استيعابه ١/ ٣٤٤
كيفيته ١/ ٣٤٤
- المسح على الرجلين أدلة من قال بجوازه ١/ ٣٢٤
- المسح فيه، تكراره ١/ ٣٤٣
- مسح القدمين بدل غسلهما، حكمه ١/ ٣٢٣
- المضمضة، حكمها عند الحنابلة ١/ ٣١٨
- المضمضة فيه، تعريفها ١/ ٣٤٠
- المضمضة والاستنشاق باليد اليمنى أو اليسرى ١/ ٣٤٨
- المضمضة والاستنشاق الترتيب بينهما عند الشافعية ١/ ٣٤١
- المضمضة والاستنشاق حكمها ١/ ٣٤٠
- المضمضة والاستنشاق عند الحنابلة ١/ ٣٤٢
- المضمضة والاستنشاق عند الحنفية ١/ ٣٤١
- المضمضة والاستنشاق عند المالكية ١/ ٣٤١
- المضمضة والاستنشاق المبالغة فيهما ١/ ٣٤١
- المعذور
إعداده لوضوئه عند الحنابلة ١/ ٣٨٣
تجديد وضوئه ١/ ٣٨٥
حكم وضوئه ١/ ٣٨٠
ما يبطل وضوءه عند الحنفية ١/ ٣٨٠
ما يصليه بوضوء واحد عند المالكية ١/ ٣٨٢
مدة بقاء وضوئه ١/ ٣٨٠
نواقض وضوئه عند المالكية ١/ ٣٨١
نيته لرفع الحدث عند الشافعية ١/ ٣٨٤
نيته للوضوء ١/ ٣٨٣
وضوؤه عند الحنابلة ١/ ٣٨٢
وضوؤه عند الحنفية ١/ ٣٧٩
وضوؤه عند الشافعية ١/ ٣٨٣
وضوؤه عند المالكية ١/ ٣٨١
- مقدار الحد الأدنى من مسح الرأس عند الحنابلة للرجل والمرأة ١/ ٣٢١
- مقدار حد المسح للرأس عند الشافعية ١/ ٣٢٢
- مقدار الحد من مسح الرأس عند المالكية والحنابلة ١/ ٣٢١
- مكان تشريعه ١/ ٣١٠
- مكروهاته ١/ ٣٥٦
الاستعانة بالغير بلا عذر ١/ ٣٥٧
الإسراف في الماء ١/ ٣٥٦
ترك سنة من سنن الوضوء ١/ ٣٥٨
التقطير بالغسل ١/ ٣٥٧
التكلم بكلام الناس ١/ ٣٥٧
التوضؤ في موضع نجس ١/ ٣٥٧
لطم الوجه أو غيره بالماء ١/ ٣٥٧
مبالغة الصائم في المضمضة والاستنشاق ١/ ٣٥٨
مسح الرقبة بالماء ١/ ٣٥٨
هي كل ضد ما يستحب من الآداب ١/ ٣٥٦
الوضوء بالماء الساخن والمشمس عند الشافعية ١/ ٣٥٩
الوضوء بفضل طهور المرأة إذا استقلت به عند الحنابلة ١/ ٣٥٨
- مكروهاته عند الحنفية ١/ ٤٥٩
- من وجد ماء لا يكفيه للوضوء ١٠/ ٥٨٤
- موالاته ١/ ٣٣٢، ١/ ٣٤٦
- موالاته عند الشافعية والحنفية ١/ ٣٣٢
- الموالاة، تعريفها ١/ ٣٣٢
- الموجب له ١/ ٣٠٩
- نسيان أحد فروضه ١/ ٣٣٤
- النفض للماء بعده، حكمه ١/ ٣٥٠
- نواقضه ١/ ٣٥٩
أكل لحم الإبل حكمه عند غير الحنابلة ١/ ٣٧٣
أكل لحم الإبل عند الحنابلة ١/ ٣٧٣
تعريف الناقض ١/ ٣٥٩
الخارج من غير السبيلين ١/ ٣٦٢
زوال العقل ١/ ٣٦٤
الشك في الوضوء ١/ ٣٧٤
صفة النوم الذي ينقض الوضوء ١/ ٣٦٤
غسل الميت ١/ ٣٧٤
غسل الميت حكمه عند الجمهور ١/ ٣٧٤
القهقهة في الصلاة ١/ ٣٧٢
القيء ١/ ٣٦٣
القيء، حكمه عند الحنفية والحنابلة ١/ ٣٦٣

obeikandl.com

القيء، شروطه لنقض الوضوء عند الحنفية والحنابلة ١/ ٣٦٣
كل خارج من أحد السبيلين ١/ ٣٥٩
اللمس، حقيقة اللمس وحكمه عند الحنفية ١/ ٣٦٧
لمس المرأة ١/ ٣٦٧
لمس المرأة، حكمه عند المالكية ١/ ٣٦٧
لمس المرأة، سببه عند الشافعية ١/ ٣٧٠
لمس المرأة، شروطه عند المالكية ١/ ٣٦٧
لمس المرأة عند الحنابلة ١/ ٣٦٨
لمس المرأة عند الشافعية ١/ ٣٦٩
ما استثناه الحنفية من الخارج من أحد السبيلين على أنه لا ينقض ١/ ٣٦٠
ما استثناه الشافعية من الخارج من أحد السبيلين على أنه لا ينقض ١/ ٣٦١
ما استثناه المالكية من الخارج من أحد السبيلين على أنه لا ينقض ١/ ٣٦٠
ما يوجب الغسل ١/ ٣٧٥
مس الفرج حكمه عند الحنفية ١/ ٣٧٠
مس الفرج حكمه عند الشافعية والحنابلة ١/ ٣٧١
مس الفرج حكمه عند المالكية ١/ ٣٧١
النوم ١/ ٣٦٤
النوم، عبارة الحنابلة فيه ١/ ٣٦٧
النوم عند المالكية والحنابلة ١/ ٣٦٦
الولادة من غير رؤية دم ١/ ٣٦١
• نواقضه بالنسبة للمعذور ١/ ٣٧٩
• نواقضه عند الحنابلة ١/ ٣٧٨
• نواقضه عند الحنفية ١/ ٣٧٥
• نواقضه عند الشافعية ١/ ٣٧٧
• نواقضه عند المالكية ١/ ٣٧٦
• نيابة نية الغسل عن نيته ١/ ٤٤٨
• نيته ١/ ٣٢٥
تعريفها ١/ ٣٢٥
تفريقها على أعضائه ١/ ١٤٩، ١/ ٣٢٩
التلفظ بها ١/ ٣٢٧
حكمها عند المالكية والشافعية والحنابلة ١/ ١٧٤، ١/ ٣٢٦
دليل سنيتها عند الحنفية ١/ ١٧٤، ١/ ٣٢٥
دليل المالكية والشافعية في أنها فرض ١/ ٣٢٦
الشك فيها ١/ ٣٢٨
كيفيتها عند الحنفية ١/ ٣٢٥
ما يتعلق بها ١/ ٣٢٧
نيابة نية الغسل عنه عند المالكية والحنابلة ١/ ٤٥٦
وقتها ١/ ٣٢٩
وقتها عند الحنفية ١/ ٣٢٥
وقتها وكيفيتها ومحلها ١/ ٣٣٨
• نية الغسل لا تنوب عن نيته عند الحنابلة ١/ ٤٤٨
• وجوبه، سببه ١/ ٣٣٥
• وجود ما ينافي الوضوء، حكمه ١/ ٣٣٧
• وجود ناقض له، حكمه ١/ ٣٣٧
• الوضوء بعد ارتكاب خطيئة، حكمه ١/ ٣١٣
• الوضوء بعد غسل الميت حكمه عند الحنفية ١/ ٣١٣
• الوضوء بعد القهقهة خارج الصلاة حكمه عند الحنفية ١/ ٣١٣
• الوضوء بفضل طهور المرأة، حكمه عند الجمهور ١/ ٣٥٨
• الوضوء بماء الحمام ١/ ٤٧٩
• الوضوء شرط للصلاة ١/ ٣٨٥
• الوضوء شرط للطواف ١/ ٣٨٥
• الوضوء في المسجد ١/ ٤٧٠
• الوضوء في مكان نجس ١/ ٣٤٧
• الوضوء قبل غسل الجنابة، حكمه ١/ ٣١٢
• الوضوء للإحرام، حكمه ٣/ ١٨١
• الوضوء للجنب قبل الأكل والشرب، حكمه ١/ ٣١٢
• الوضوء للطواف حكمه عند الحنفية ١/ ٣٨٥
• الوضوء للغضبان، حكمه ١/ ٣١٢
• الوضوء للمستحاضة لكل صلاة، حكمه عند الشافعية ١/ ٥٤٥
• الوضوء للمستحاضة لكل صلاة، حكمه وكيفية نقضه عند الحنفية ١/ ٥٤٥
• الوضوء للميت في أول الغسل ٢/ ٤١٤
• وضوء المستحاضة كيفية بطلانه عند الحنابلة ١/ ٥٤٥
• الوضوء من المذي ١/ ٤٤٤
• الوضوء من الودي ١/ ٤٤٤
• الوضوء نوع من الحفاظ على البيئة ١٢/ ٧٩٣
• الوضوء وسيلة لحفظ الصحة والوقاية من تلوث البيئة ١٢/ ٨١٢
• وقت نيته ١/ ١٤٦، ١/ ١٧٤

■ **الوضيعة**
• تعريف بيع الوضيعة ١١/ ٦٧
• تعريفها ٤/ ٣٥٧، ٤/ ٤٩٢
• عدم اشتمالها على الربا، اشتراطه ٤/ ٤٩٥
• الوضيعة إن كان رأس المال غير مثلي وهو في ملك ويد المشتري والوضيعة شيئاً متميز عن رأس المال، حكمها ٤/ ٤٩٤

obeikandl.com

• الوضيعة إن كان رأس المال غير مثلي وهو في ملك ويد المشتري والوضيعة من جنس المال، حكمها ٤/ ٤٩٤

■ **الوطء**

• آدابه ٣/ ٥٤٨
• إتيان البهيمة، حكمه ٥/ ٨١٤
• الأحكام التي تترتب على وطء من ظنها زوجته ٥/ ٧٨٥
• إذا أتت المرأة بولد قبل مضي ستة أشهر من الوطء بشبهة لا يثبت نسبه من الواطىء إلا إذا ادعاه ٨/ ٦٥٠
• إذا ولدت المرأة بعد مضي ستة أشهر أو أكثر من وقت الوطء بشبهة ثبت نسبه من الواطىء ٨/ ٦٥٠
• الاستمتاع بالحائض، حكمه ٣/ ٥٤٩
• الاستمتاع بالحائض فيما سوى الوطء، حكمه ٣/ ٥٤٦
• استئذان الزوجة في العزل، وجوبه ٨/ ١١٣
• أنواع وطء الشبهة ١٣/ ٦٠٢
• البهيمة الموطوءة، حكمها ٥/ ٨١٤
• التجرد من الثياب فيه، حكمه ٣/ ٥٤٩
• ثبوت النسب بالدخول بشبهة، حكمه في القانون السوري ٨/ ٦٥١
• الجماع في ليال معينة كالاثنين، حكمه ٣/ ٥٤٩
• الجماع وهما متجردان من الثياب، حكمه ٣/ ٥٤٩
• الحائض، وطؤها، حكمه ٣/ ٥٤٦
• حد إتيان الميتة ٥/ ٨١٥
• حق الزوجة في الوطء، حكمه ٨/ ١١٣
• حكم وطء المستحاضة المبتدأة غير المميزة عند الحنابلة ١/ ٥٥٢
• حكمه ٣/ ٥٤٥
• الشبهة إذا كانت في السبب المبيح للوطء، حكمها ٥/ ٧٨٤
• الطهارة تيمماً له ١/ ٤٩١
• الفراق بسبب عجز الزوج عن الوطء ١٣/ ٦٢٩
• الفرق بين الزنا ووطء الشبهة والزواج الفاسد ١٣/ ٦٠١
• قضاء الصوم دون الكفارة على الزوجة المكرهة بالوطء وجوبه ٢/ ٦٠١
• قضاء الصوم على المرأة إن وطئت مكرهة أو نائمة ٢/ ٥٧٠
• كيفية الوطء الذي تتعلق به الأحكام عند الجمهور ٨/ ٤٥٣
• ما يدعوه الزوج بعد الزفاف وقبل الجماع ٣/ ٥٤٩
• ما يفعله من أراد أن يجامع مرة ثانية ٣/ ٥٤٩
• المباشرة فيما بين السرة والركبة، حكمها ٣/ ٥٤٧
• مكانه ٣/ ٥٤٥
• من وطىء في غير فرج في صومه، عدم وجوب الكفارة عليه عند الشافعية ٢/ ٥٨٨
• الوطء إذا حصل في نكاح المتعة، حكمه عند الشافعية والمالكية ٥/ ٧٨٤
• وطء امرأة تزوجها بعقد غير تام الأركان ٥/ ٧٨١
• الوطء إن حصل حال الجهل بالتحريم، حكمه عند الشافعية ٥/ ٧٨١
• الوطء إن كان محرماً على التأبيد، حكمه عند الجمهور غير أبي حنيفة ٥/ ٧٨١
• الوطء بشبهة
تعريفه ٨/ ٦٥٠
حكمه ٥/ ٧٧٦
• وطء الجارية، حكمه ٥/ ٧٧٩
• وطء جارية العبد المكاتب، حكمه ٥/ ٧٨٠
• وطء الجارية من المغنم، حكمه ٥/ ٧٨٠
• وطء الحائض إذا انقطع عنها الدم من غير أن تغتسل، حكمه ٣/ ٥٤٦
• وطء الحائض، التصدق له حكمه ٣/ ٥٤٦
• وطء الحائض في القبل، حكمه ٨/ ١٠٦
• الوطء حق للزوجة على زوجها ١٣/ ٦٢٩
• وطء ذات الرحم المحرم، حكمه عند المالكية ٥/ ٧٨١
• وطء الزوجة الحائض والنفساء، حكمه ٥/ ٧٧٩
• وطء الزوجة في دبرها، حكمه ٨/ ٣١٩
• وطء الزوجة المحرمة في الحج، حكمه ٥/ ٧٧٩
• الوطء في الدبر، حكمه ٣/ ٥٤٥، ٨/ ١٠٦
• الوطء في فرج البهيمة أثناء الصوم، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥٩١
• الوطء في فم المرأة، حكمه ٣/ ٥٤٦
• الوطء في نكاح مختلف فيه، حكمه عند الشافعية والمالكية ٥/ ٧٨٤
• وطء المطلقة ثلاثاً في العدة ٥/ ٧٨٢

■ **الوطن**

• الولاء والإخلاص للدولة والوطن ٧/ ٧٤٤

■ **الوظيفة**

• التنازل عن الوظيفة بعوض أو بغير عوض كالإمامة والخطابة والأذان ١١/ ٥٧٣

obeikandl.com

- حكم المهن والوظائف في نطاق الأعمال التجارية الحديثة ١٣/ ١٦٤
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن اختلافات الزوج والزوجة الموظفة ٩/ ٧٣١

■ الوعد

- اعتبار الوعد والمواعدة في المرابحة للأمر بالشراء من صنع السوق الإسلامية ٩/ ٥٨٥
- عدم لزومه إن لم يكن مقروناً بسبب عند المالكية ١٠/ ٩٤
- لزومه إذا كان معلقاً عند الحنفية ١٠/ ٩٤
- لزومه إذا كان مقروناً بسبب عند المالكية ١٠/ ٩٤
- لزومه عند ابن بشرمة ١٠/ ٩٣
- لزومه في القانون ١٠/ ٩٤
- وجوب الوفاء بالوعد وعلاقة ذلك بالمرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٧٠

■ الوعظ

- الآيات والأحاديث الواردة في التوسط والاعتدال في المحبة والمودة والموعظة والإرشاد ١٣/ ٦٥٣
- التوسط والاعتدال في المحبة والمودة والموعظة والإرشاد ١٣/ ٧٩٤

■ الوفاء

- الأدلة على وجوب الوفاء بالعهود والمواثيق ٧/ ٧٣١
- وجوب الوفاء بالعهود والمواثيق في الإسلام ٧/ ٧٣٠، ١٢/ ٧٠٨
- وجوب الوفاء بالوعد وعلاقة ذلك بالمرابحة للآمر بالشراء ١١/ ٧٠
- الوفاء بالعهد والميثاق ما دام الطرف الآخر وفياً بعهده من قواعد التنظيم الدولي في نظام الإسلام ١٢/ ٤٧١
- الوفاء بالعهود والمواثيق من مبادئ القانون الدولي في الإسلام ٧/ ٥٠٤
- الوفاء بالعهود والمواثيق وتحريم الغدر والخيانة من القيود الشرعية على مبدأ الحرب في الإسلام ٧/ ١٣٠

■ الوقاية

- تركيز الطبيب مع مرضاه على قاعدة الوقاية من الأمراض ١٣/ ١٢٣

■ الوقف

- آفاق الصيغ الاستثمارية للوقف ١٣/ ٤١٤
- إبطال الإجارة الطويلة في الأوقاف وأرض اليتيم وأرض بيت المال، المفتى به عند الحنفية ٩/ ٢٣٢
- إجارته بالغبن الفاحش لمن له ولاية التصرف فيه ١٠/ ٣٦٦
- إجارة الوقف إذا كان عقاراً ١٣/ ٤١٤
- أحوال انتهاء الوقف ١٣/ ٤٢٦، ١٣/ ٤٢٧
- إحياء نظام الوقف في العالم الإسلامي المعاصر ١٣/ ٣٨٢
- أخذ القانون أحكام إيجار الوقف من الفقه الإسلامي ١٠/ ٣٦٦
- الأدلة الداعية إلى الوقف وجعله صدقة جارية ١٣/ ٣٨٨
- إذا اشترط الواقف على مستحق الوقف إصلاحه أو دفع ضريبة بغير حق، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٠٥
- إذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح، صح الوقف وبطل الشرط، في القانون المصري ٩/ ٢٠٥
- الأراضي التي فتحت عنوة تصبح وقفاً عند بعض الفقهاء ٧/ ٥٧٥
- الأرض المسبلة، تعريفها ٢/ ٤٦١
- أسباب زوال الملك عن الموقوف، عند أبي حنيفة ٩/ ١٦٨
- استبدال العقارات الوقفية، حكمه في القانون السوري ٩/ ٢٢٥
- استبدال المال الموقوف، جوازه ١٠/ ٦٤
- استبدال الوقف عند الحنفية ١٠/ ٦٤
- استبدال الوقف للضرورة ١٣/ ٤١٧
- استبدال الوقف وبيعه حالة الخراب، حكمه ٩/ ٢١٧
- استبداله إن شرطه الواقف لنفسه أو لغيره أو شرط بيعه، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢١٩
- استبداله إن لم يشترطه الواقف، لكن صار الموقوف بحيث لا ينتفع به بالكلية، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢١٩
- استبداله إن لم يشرطه الواقف لكن فيه نفع في الجملة، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢١٩
- استثمار أصول الوقف ١٣/ ٤٠٩
- استثمار أموال الوقف على المستوى الإقليمي والدولي ١٣/ ٣٩٤
- استثمار ريع الوقف ١٣/ ٤١٠
- استثمار الوقف ١٣/ ٣٩٠
- استثمار الوقف إذا كان من الأراضي ١٣/ ٤١٦
- استثمار الوقف إذا كان نقداً ١٣/ ٤١٠
- استثمار الوقف في المشاريع الصناعية والخدمات العامة ١٣/ ٤٢٢
- استثمار الوقف فيما هو مباح معلوم ١٣/ ٤١٣
- الاستصناع في الوقف ١٣/ ٤١٨
- اشتراط حكم القاضي لإنهاء الوقف ١٣/ ٤٢٧، ١٣/ ٤٤٤

- اشتراط كون الجهة الموقوف عليها جهة خير وبر ١٣/ ٤٠٠
- الإشراف في استثمار الوقف من أهل الخبرة ١٣/ ٤١٣
- الإشهاد الرسمي من الواقف، اشتراطه لإثبات الوقف، في القانون المصري ٩/ ٢١٠
- اعتبار المفهوم في كلام الواقف، فيحمل كلامه على عرف زمانه، عند متأخري الحنفية ٩/ ١٧٩
- اعتباره مورداً لبيت المال ٥/ ٤٠٢
- إقامة شركة بين جهة الوقف وأرباب المال لتعمير الوقف، حكمها ٩/ ٥١٧
- أقسام الوقف من حيث تأبيده وتوقيته، في القانون المصري ٩/ ٢٠٢
- التزام شرط الواقف، تعريفه ١٠/ ٦٧
- التزام قواعد استبدال الوقف حال الخراب ١٣/ ٣٩٢
- إلغاء الوقف الأهلي في سورية سنة ١٩٤٩ وفي مصر سنة ١٩٥٢ ٩/ ٢٠٢
- ألفاظ انعقاده، عند المالكية ٩/ ١٩٩
- ألفاظ الوقف إذا لم يكن وقفاً على معين، عند أبي يوسف ٩/ ١٩٨
- ألفاظه الخاصة به، عند الحنفية ٩/ ١٩٨
- الأمور التي يصبح فيها الوقف لازماً، عند أبي حنيفة ٩/ ١٥١
- انتفاع الواقف بالموقوف إن اشترط أن ينفق منه على نفسه، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٩١
- انتفاع الواقف بالموقوف إن وقفه على المسلمين، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٩١
- انتفاع الواقف بوقفه، حكمه عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ٩/ ١٩١
- انتهاء أو إلغاء الوقف الأصلي، حكمه في القانون السوري والمصري ٩/ ١٥٨
- انتهاء الوقف ١٣/ ٤٢٦
- انتهاء الوقف بالرجوع فيه ١٣/ ٤٢٩
- انتهاء الوقف بانتهاء مدته ١٣/ ٤٢٨
- انتهاء الوقف بانقراض الموقوف عليهم ١٣/ ٤٣٦
- انتهاء الوقف بتخرب الأعيان الموقوفة ١٣/ ٤٣٢
- انتهاء الوقف بقلة غلته ١٣/ ٤٣٥
- انتهاء الوقف ولو كان مسجداً إذا خرب ١٣/ ٤٣٤
- أنقاض المسجد الموقوف، حكمها ٩/ ٢١٧
- انقطاع مصرف الوقف ١٣/ ٤٣٧
- انقطاع الموقوف عليهم وانتقال الوقف ١٣/ ٤٣٩
- أنواعه ٩/ ١٥٩
- إيجار وإقامة الدعوى في الوقف من قبل الموقوف عليه الغلة أو السكنى ولو رجلاً معيناً، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٣٣
- إيجار الوقف بالبناء عليه ٩/ ٥١٨
- بيان مصرف الوقف، اشتراطه لصحته ٩/ ٢٠٦
- بيع أنقاض الوقف من مسجد ونحوه، حكمه ٩/ ٢١٨
- بيع حصر المسجد الموقوفة إذا بليت ١٣/ ٤٣٣
- بيع حصر المسجد الموقوفة إذا بليت، حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٢٢
- بيع العقار الموقوف إن خرب، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٢١
- بيع العقار الموقوف لتوسعة مسجد أو طريق، جوازه عند المالكية ٩/ ٢٢١
- بيع العقار الموقوف واستبداله للضرورة ١٠/ ٥٦٩
- بيع المساجد، حكمه بالاجماع ٩/ ٢٢١
- بيع المسجد إذا خرب وانقطعت الصلاة فيه، حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٢٢
- بيع المسجد الذي تعطل الانتفاع فيه ١٢/ ٥١
- بيع الموقوف
  - حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٢٣
  - حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٢٢
  - حكمه عند المالكية ٩/ ٢٢١
- بيع الموقوف من العروض والحيوان إذا ذهبت منفعتها وصرف ثمنها في مثلها، حكمه ٩/ ٢٢١
- بيع الوقف أو تمليكه أو قسمته، حكمه عند الصاحبين ٩/ ١٦٧
- بيع الوقف وشراؤه ١٣/ ٤١٧
- التأبيد في صيغة الوقف، اشتراطه لصحة الوقف، عند الجمهور غير المالكية ٩/ ٢٠١
- التأبيد في الوقف، عدم اشتراطه عند المالكية ٩/ ٢٠٢
- تأبيد الوقف، عدم اشتراطه، عند الجمهور غير الحنفية وأبي يوسف ٩/ ١٩٦
- تأجير الموقوف بأجر المثل، عند الحنفية ٩/ ٢٣٣
- تأجير الناظر العين الموقوفة بأقل من أجرة المثل، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٣٥
- تأجير الناظر العين الموقوفة بدون أجر المثل، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٣٣
- تأجير الناظر للموقوف بأقل من أجرة المثل، حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٣٥
- التجارب القديمة للوقف ١٣/ ٤٠٢
- تجارب معاصرة للوقف ١٣/ ٤٠٢

Online Library

- تحديد أولويات الموقوف عليهم ١٣/ ٣٨٩
- تخصيص صندوق وقفي مستقل له يحميه من التجاوزات ١٣/ ٣٨٦
- التخلص من ظاهرة ركود أموال الوقف ١٣/ ٤٢٤
- التسوية في الغلة والسكنى بين الموقوف عليهم إن كان الوقف على أناس معينين عند المالكية ٩/ ٢٣٤
- التصرف بالعين الموقوفة، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٦٧
- تصرفات ناظر الوقف ١٣/ ٣٩٠
- تصفية الوقف الأهلي إذا قلت غلته ١٣/ ٤٣٥
- تعدد النظار للوقف، حكمه ٩/ ٢٣١
- تعريف الاستثمار وأهميته ولا سيما في الأوقاف ١٣/ ٤٠٧
- تعريفه ١٠/ ٦٧، ١٠/ ٨٨
- تعريفه شرعاً عند أبي حنيفة ٩/ ١٥١
- تعريفه شرعاً عند الجمهور غير أبي حنيفة والمالكية ٩/ ١٥٣
- تعريفه شرعاً عند المالكية ٩/ ١٥٣
- تعليق الوقف بشرط الخيار أو بخيار الشرط، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٩/ ٢٠٤
- تعمير الوقف بعقد الاستصناع مع المصارف الإسلامية، حكمه ٩/ ٥١٨
- تعيين ناظر الوقف، حكمه بالاتفاق ٩/ ٢٣٠
- تغطية الوقف لجوانب اجتماعية مهمة ١٣/ ٤٠٦
- تفضيل الناظر بعض الموقوف عليهم على بعض في الغلة والسكنى إذا كان الوقف على غير معينين، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٣٤
- تفعيل مجالات الوقف الإسلامي لتحقيق حاجات المجتمع المعاصر في إطار مقاصد الشريعة ١٣/ ٣٩٩
- تقديم أعيان الوقف لمن يعمل فيها بتعميرها، حكمه ٩/ ٥١٨
- تقديم الواقف الموقوف المناسب بحسب الضرورة أو الحاجة ١٣/ ٤٠١
- تقرير أجرة الانتفاع بأرض موقوفة في القانون ١٠/ ٢٣٤
- تقليد الغربيين لنظام الوقف الخيري الإسلامي ١٣/ ٣٨٥
- تمليكه والتزامه بالحقوق للآخرين، جوازه ١٠/ ٢٢
- تنازل ناظر الوقف عن وظيفة النظر لغيره، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٣٦
- التنجيز، عدم اشتراطه لصحة الوقف، عند المالكية ٩/ ٢٠٤
- التنجيز في الوقف، اشتراطه عند الجمهور غير المالكية ٩/ ٢٠٣
- تواتر المصلحة في استثمار الوقف من ضوابط استثماره ١٣/ ٤١٢
- توقيت الوقف ١٣/ ٤٢٨
- ثبوت حق الجنين في الوقف عند الحنفية والمالكية ١٠/ ١٢٢
- الثمار الموقوفة، حكم زكاتها ٢/ ٧٣٥
- جعل آخر الوقف الأهلي بجهة لا تنقطع أبداً، اشتراطه عند أبي حنيفة ومحمد ٩/ ١٩٥
- جعل الأراضي التي جلا عنها أصحابها وقفاً وهي من الفيء ٧/ ٥٨٩
- جعل شيء من المسجد طريقاً وبالعكس، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢١٩
- جعل الوقف شخصية مستقلة وأهلية تامة ١٣/ ٣٨٦
- حالات انتهاء الوقف في القانون المصري ١٣/ ٤٣٨
- حق الموقوف عليه في رد الوقف ١٠/ ٨٨
- حكمته ٩/ ١٥٤
- حكمه ٩/ ١٥٥، ٩/ ١٦٧
- حكمه إذا اشترط الواقف شرطاً فاسداً ٩/ ١٧٩
- حكمه إذا اقترنت صيغته بما يدل على تأقيته، عند الجمهور غير المالكية ٩/ ٢٠١
- حكمه إذا أقته، عند الحنفية ٩/ ١٩٩
- حكمه إذا علقه بالموت، عند الحنفية ٩/ ١٩٨
- حكمه في الأظهر من مذهب الشافعية ٩/ ١٦٨
- حوالة صاحب الحق في ريع الوقف دائن على ناظر الوقف ١٠/ ٣٥٢
- خاصية دوام الوقف واستمراره لرفد الواقف بالثواب الدائم ١٣/ ٤٠٨
- خراب الوقف وتعطل منافعه ١٣/ ٤٠٩
- الخلو في عقارات الأوقاف ١١/ ٥٦٣
- دور الوقف في نهضة الأمة ١٣/ ٣٨٥
- ذكر جهة المصرف في الوقف، عدم اشتراطه عند الجمهور غير الشافعية ٩/ ٢٠٦
- الرجوع عن الوقف ١٣/ ٤٢٩
- الرجوع في الوقف أو تغيير مصارفه، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٦٧
- الرجوع في الوقف بعد وفاة الواقف في غير المسجد، موقف القانون فيه ٩/ ١٧١
- الرجوع في وقف المسجد، عدم جوازه عند الحنفية ٩/ ١٧٠

- الرجوع في وقف المسجد، موقف القانون منه ٩/ ١٧١
- رجوع الواقف عن وقفه، حكمه عند المالكية ٩/ ١٥٦
- رجوع الواقف عن وقفه ما دام حياً، جوازه عند أبي حنيفة ٩/ ١٦٩
- رجوع الوقف إلى ملك الواقف ١٣/ ٤٤٢
- رد الوقف بعد قبوله أو قبوله بعد رده، حكمه ٩/ ١٥٧
- الرقابة الإدارية والمحاسبية على تصرفات الناظر ١٣/ ٣٩٢
- ركنه عند الجمهور، غير الحنفية ٩/ ١٥٧
- ركنه عند الحنفية ٩/ ١٥٧
- الرؤية المستقبلية لاستثمار الوقف ١٣/ ٤٢٤
- زكاته، حكمها عند المالكية ٢/ ٧٣٦
- الزكاة على المستأجر لأرض الوقف المأجورة مع أجرة الأرض، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٥٤
- الزكاة على الموقوف عليه المعين في ثمار الأشجار الموقوفة، وجوبها عند الشافعية ٢/ ٦٥٤
- الزكاة على الواقف في مكة إن بلغ نصاباً، وجوبها عند المالكية ٢/ ٦٥٣
- الزكاة في سوائم الوقف والخيل الموقوفة، حكمها ٢/ ٦٥٢
- الزكاة في الموقوف على غير معين، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٤
- الزكاة في الموقوف على معين، حكمها عند الحنابلة ٢/ ٦٥٤، ٢/ ٧٣٦
- الزكاة في الوقف، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٥٣، ٢/ ٧٣٦
- زكاة الموقوف، حكمها ٢/ ٦٤٨، ٩/ ٢١٦
- زوال ملك الوقف عن الموقوف ١٣/ ٤٣٠
- زوال الملك ولزوم الوقف بمجرد التلفظ به، عند الحنابلة ٩/ ١٧٠
- سبب عدم جواز وقف المشاع، عند محمد ٩/ ١٦٣
- سبب عدم جواز وقف المنقول، عند الحنفية ٩/ ١٦٢
- السلم في الوقف ١٣/ ٤١٩
- شراء أي شيء يُرد على أهل الوقف بثمن الموقوف المبيع، جوازه عند الحنابلة ٩/ ٢٢٣
- شرط الواقف إخراج من شاء من أهل الوقف وإدخال من شاء من غير أهل الوقف، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٨٢
- شرط الواقف في الوقف، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٨١
- شرط الواقف في الوقف، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٨٠
- شرط الواقف في الوقف، حكمه عند المالكية ٩/ ١٨٠
- شروط استبدال عقار الوقف عند الحنفية ١٣/ ٣٩٢
- شروط استبدال القاضي للوقف إن كان عقاراً غير مسجد بلا شرط الواقف، عند الحنفية ٩/ ٢١٩
- شروط صحة وقف الأسهم ١٣/ ٣٩٧
- شروط الموقوف ٩/ ١٨٣
- شروط الموقوف عليه غير المعين ٩/ ١٩٢
- شروط الواقف كنص الشارع ٩/ ١٧٧
- شروط الواقف لصحة الوقف ٩/ ١٧٤
- الشفعة في الشجر أو البناء في أرض موقوفة أو معارة، حكمها عند المالكية ٥/ ٦٦٤
- الشهادة إحدى طرق إثبات الوقفية ٩/ ٢١٠
- صفته ٩/ ١٥٦
- الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية للوقف ١٣/ ٤٠٥
- الصيغ المقترحة للاستفادة فيها في تعمير الوقف واستثماره ٩/ ٥١٧
- صيغته ٩/ ١٩٧
- صيغة انعقاد الوقف
  - عند الحنابلة ٩/ ٢٠٠
  - عند الشافعية ٩/ ١٩٩
- الصيغة المناسبة لاستثمار الوقف إذا كان من المنقولات ١٣/ ٤٢٣
- ضابط ما يجوز وقفه وما لا يجوز عند الحنابلة ٩/ ١٦٠
- ضرورة إحياء الأوقاف والترغيب بها في عصرنا ١٣/ ٣٨٥
- ضمان بقاء الوقف ١٣/ ٣٩٢
- ضمان منافع عقار الوقف المغصوب إذا عطلها الغاصب، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٣٣
- ضوابط إحياء نظام الوقف الإسلامي وفقهه ١٣/ ٣٨٦
- ضوابط استثمار الوقف ١٣/ ٣٩١
- ضوابط استثمار الوقف وبيان مخاطره ١٣/ ٤١١
- عدم اقترانه بشرط باطل، اشتراطه لصحة الوقف ٩/ ٢٠٤
- عدم تأثر الانتفاع بالوقف بموت الواقف ١٠/ ٦٩
- عدم تضمين ناظر الوقف إن مات مجهلاً غلاف الوقف ٤/ ٧١٩
- عدم ثبوت الشفعة للوقف ٥/ ٦٨٥
- عدم جعل القبول شرطاً لاستحقاق الوقف، في القانون المصري ٩/ ١٥٨
- عدم جواز بيع ولا هبة المال الموقوف ١٠/ ٦٤
- عدم جواز التصرف بالمسجد ١٣/ ٤٣٣

- عدم جواز الرجوع عن الوقف عند جمهور الفقهاء ١٣/ ٤٣١
- عدم سقوط ولاية الواقف على وقفه بإسقاطه له عند أبي يوسف ١٠/ ٢٥
- عدم وجوب الزكاة في الأوقاف على غير معين كالمدارس والمساجد ١٣/ ٥٠١
- عزل القاضي للناظر إذا كان خائناً أو عاجزاً أو فاسقاً ونحوه سواء عينه القاضي أو الواقف، وجوبه عند الحنفية ٩/ ٢٣٦
- عزل القاضي للناظر المشروط له النظر بلا خيانة أو عدم أهلية، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٣٦
- عزل الناظر نفسه
  حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٣٧
  حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٣٧
- عزل الناظر نفسه عند القاضي، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٣٦
- عزل ناظر الوقف نفسه، ولو ولاه الواقف، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٣٧
- عزل الواقف لناظر الوقف، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٣٥
- العقار أفضل أنواع المال الموقوفة ١٣/ ٣٩٤
- العمل بشرط الواقف في إيجار الوقف ومدته حكمه، عند الحنابلة والشافعية ٩/ ١٨١
- عودة الوقف إلى ورثة الواقف ١٣/ ٤٣٩
- غرس شجر كالنخل في المسجد، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٢٤
- الفرق بين الوقف العادي ووقف الأرض المفتوحة ٥/ ٤١٠
- القبض، اشتراطه لصحة الوقف، عند المالكية ٩/ ١٦٩
- قبول الوقف، إن كان الوقف على معين، حكمه عند المالكية والشافعية وبعض الحنابلة ٩/ ١٥٨
- قبول الوقف من الموقوف عليه، حكمه عند الحنفية والحنابلة ٩/ ١٥٧
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه ٩/ ٧١٨
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن استثمار موارد الوقف ٩/ ٦٥٦
- قسمة الوقف عن غيره، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٧٠
- قسمة الوقف المشاع، حكمه عند أبي يوسف ومحمد من الحنفية ٩/ ١٦٧
- القيام بحملة إعلامية في المساجد ومختلف وسائل الإعلام للإقبال على الوقف ١٣/ ٣٨٧
- كون الموقوف عقاراً أو شجراً أو منقولاً، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ١٨٦
- كون الموقوف عليه غير المعين معلوماً ولجهة خير وبر، اشتراطه ٩/ ١٩٢
- كون الموقوف عليه في وقف الذمي قربة عندنا وعندهم، اشتراطه عند الحنفية ٩/ ١٩٥
- كون الموقوف مالاً متقوماً عقاراً، اشتراطه عند الحنفية ٩/ ١٨٣
- كون الموقوف معلوماً، اشتراطه لصحة الوقف ٩/ ١٨٣
- كون الموقوف مفرزاً غير شائع، اشتراطه عند محمد ٩/ ١٨٤
- كون الموقوف مملوكاً ملكاً تاماً للواقف، اشتراطه لصحة الوقف ٩/ ١٨٤
- كون الواقف بالغاً، اشتراطه لصحة الوقف ٩/ ١٧٥
- كون الواقف حراً مالكاً، اشتراطه لصحة الوقف ٩/ ١٧٤
- كون الواقف رشيداً، اشتراطه لصحة الوقف ٩/ ١٧٥
- كون الواقف عاقلاً، اشتراطه لصحة الوقف ٩/ ١٧٥
- كيفية إثبات الوقف شرعاً ٩/ ٢١٠
- كيفية استيفاء منفعة الموقوف، عند الحنابلة والشافعية ٩/ ١٨٦
- كيفية تصرف النظار المتعددين للوقف، عند الحنابلة ٩/ ٢٣١
- كيفية ثبوت الوقف بالضرورة، عند الحنفية ٩/ ١٩٨
- لا تقيم المحكمة أكثر من ناظر واحد إلا لمصلحة، في القانون المصري ٩/ ٢٣١
- لا يخرج ساكن بوقف بوصف استحقاقه وإن استغنى إلا بشرط من الواقف، عند المالكية ٩/ ٢٣٤
- لا يشترط فيه التسليم عند أبي يوسف ٩/ ١٥٦
- لا يقسم الناظر أجرة الوقف على المستحقين إلا لما مضى زمنه، عند المالكية ٩/ ٢٣٤
- لزوم الوقف وزوال ملكه عن الواقف ١٣/ ٤٣١
- لزومه إذا جعله الواقف وقفاً لمسجد وفرزه عن ملكه وأذن بالصلاة فيه، عند أبي حنيفة ومحمد ٩/ ١٥٢
- لزومه إذا حكم به الحاكم المولى لا المحكَّم، عند أبي حنيفة ٩/ ١٥٢
- لزومه إذا علقه الحاكم بموت الواقف ٩/ ١٥٢
- للقاضي أن يجعل للناظر شيئاً من الوقف إذا لم يكن له شيء عند المالكية ٩/ ٢٣٤

- للواقف أن يشترط لنفسه الشروط العشرة في وقفه، في القانون المصري ٩/ ١٧٢
- لو وقف شخص ثم ارتد، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٧٧
- ما صنعه السابقون من خلال الوقف ١٣/ ٣٨٣
- ما فضل من حُصر المسجد وزيته وقصبه وأنقاضه، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٢٥
- ما يبنيه أو يغرسه الموقوف عليه في الموقوف، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٣٤
- ما يترتب على انتهاء الوقف ١٣/ ٤٢٦، ١٣/ ٤٣٩
- ما يتطلبه استثمار الوقف ١٣/ ٤٠٨
- ما يتوقف عليه نجاح نظام الوقف ١٣/ ٤٠٦
- ما يجوز وقفه وما لا يجوز عند ابن جزي المالكي ٩/ ١٦٠
- ما يراعى من ضوابط عند استثمار أموال الأوقاف ٩/ ٧١٩
- ما يشمله من الموقوف عليهم قول الواقف
  - في سبيل الله ونحوه، عند الحنابلة ٩/ ٢٠٨
  - وقفت على الأحوج فالأحوج من القرابة ٩/ ٢٠٨
  - وقفت على الصلحاء والأقارب ٩/ ٢٠٨
  - وقفت على الطفل والصبي والصغير وغيرها من مراحل الإنسان ٩/ ٢٠٨
  - وقفت على قرابتي ٩/ ٢٠٧
- ما يصح فيه الوقف عند الحنفية ١٠/ ٥٦
- ما يصح فيه الوقف عند غير الحنفية ١٠/ ٥٦
- ما ينوب عن الصيغة لانعقاد الوقف، عند المالكية ٩/ ١٩٩
- مبطلاته، عند المالكية ٩/ ٢١٢
- المتاجرة بالأسهم في الوقف ١٣/ ٤٢٢
- محله ٩/ ١٥٩
- مخالفة شرط الواقف، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٨٠
- مدة إجارة الوقف إن أهمل الواقف المدة، حكمها عند الحنفية ٩/ ٢٣٢
- المدة التي يجوز للناظر فيها إيجار الوقف، عند المالكية ٩/ ٢٣٣
- المدة الجائزة في إجارة الأوقاف وأرض اليتيم، عند الحنفية ٤/ ٥٣١
- المرابحة في الوقف ١٣/ ٤١٩
- مراعاة شرط الواقف في استثمار الوقف ١٣/ ٤١٢
- مراعاة مصالح المجتمع وحاجاته وتطلعاته في الوقف ١٣/ ٤٠٠
- المزارعة على الأرض الموقوفة ١٣/ ٤١٦
- المساقاة على الأرض الموقوفة ١٣/ ٤١٧
- مساهمة الوقف في تنفيذ الخطط الاقتصادية ١٣/ ٤٠٢
- مسائل أربع يجوز فيها استبدال العامر من الأرض الموقوفة ٩/ ٢٢٠
- المشاركة الدائمة والمشاركة المتناقصة في الوقف ١٣/ ٤٢١
- مشروعيته عند الجمهور غير الحنفية ٩/ ١٥٤
- مصير أحوال البدل في الوقف، حكمه في القانون المصري ٩/ ٢٢٥
- مصير الوقف إلى الخيرات ١٣/ ٤٤٣
- المضاربة في الوقف ١٣/ ٤٢١
- معرفة الناظر حالات انتهاء الوقف ١٣/ ٣٩٣
- المغارسة على الأرض الموقوفة ١٣/ ٤١٧
- مقتضى قول الواقف وقفت على أولادي وأولاد أولادي ٩/ ٢٠٦
- مقتضى قول الواقف وقفت على ذريتي أو نسلي أو عقبي ٩/ ٢٠٧
- ملك الموقوف عليهم العين الموقوفة ١٣/ ٤٤١
- من أحيا الأرض الموات من الأفراد، يجوز له وقفها ٩/ ١٦٤
- من يتولى بيع الوقف ١٣/ ٤٤٥
- من ينظر في الأوقاف ويتفقدها ٦/ ٤٠٣
- موقف القانون من استبدال الوقف وشروطه ١٣/ ٤٤٥
- الموقوف
  - شروطه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ١٨٥
  - شروطه عند المالكية ٩/ ١٨٥
- الموقوف يصرف عند انقراض الموقوف عليهم إلى الفقراء والأغنياء من أقارب الواقف فإن لم يوجد فللفقراء، في الأرجح عند الحنابلة والشافعية ٩/ ١٩٧
- ناظر الوقف
  - شروطه ٩/ ٢٣١
  - ضمانه لتقصيره ١٠/ ٢٢
  - وظيفته عند التفويض العام ٩/ ٢٣٢
- النظر في الوقف إن لم يشترط الواقف تعيين ناظر معين، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٣٠
- النظر والولاية في الوقف، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٣١
- نفقته، عند الحنفية ٩/ ٢١٤
- نفقته عند الشافعية والحنابلة ٩/ ٢١٥
- نفقته عند المالكية ٩/ ٢١٥
- نفقته من ريعه، بالاتفاق ٩/ ٢١٤

Open Kandil.com

- نفقة ما انهدم من بناء الوقف وآلته، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢١٤
- نقض المسجد وإعادة بنائه ١٣/ ٤٣٣
- نقل المسجد وإبداله وبيعه مساحته وجعلها سقاية وحوانيت، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٢٤
- نيته، أثرها فيه ١/ ١٤٤، ١/ ١٩٣
- واجبات ناظر الوقف وحقوقه ١٣/ ٣٩٠
- وجوب اتباع شرط الواقف في تعيين ناظر الوقف ٩/ ٢٣٠
- وجوب وضع قانون شامل للوقف ١٣/ ٣٩٣
- وضع ضوابط دقيقة لاختيار ناظر الوقف ١٣/ ٣٨٩
- وقف أراضي الحوز، حكمه ٩/ ١٦٥
- وقف الإرصاد، حكمه ٩/ ١٦٥
- وقف الأعمى، حكمه ٩/ ١٧٧
- وقف الإقطاعات، حكمه ٩/ ١٦٤
- وقف الإمام شيئاً من أرض بيت المال، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٦٥
- الوقف إن اشترط الواقف أن يأكل منه أهله، حكمه ٩/ ١٩١
- الوقف إن اشترط الواقف أن يأكل منه وليه ويطعم صديقاً، حكمه ٩/ ١٩١
- الوقف إن شرط الواقف أن يبيع الموقوف متى شاء أو يهبه، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٨٢
- الوقف إن شرط الواقف أن يبيع الوقف أو شرط أن يدخل من شاء ويخرج من شاء، حكمه عند الشافعية ٩/ ٢٠٥
- الوقف إن شرط الواقف في الوقف شرطاً فاسداً، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٠٥
- الوقف إن كان صحيح الطرفين -الابتداء والانتهاء- منقطع الوسط، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ٢٠٩
- الوقف إن كان على منقطع الابتداء متصل الانتهاء، مثل أن يقف على من لايجوز الوقف عليه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ٢٠٩
- الوقف إن كان غير معلوم الانتهاء، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٩٦
- الوقف إن كان منقطع الطرفين صحيح الوسط، حكمه ٩/ ٢٠٩
- وقف الإنسان على نفسه ١٣/ ٤٣٨
- الوقف الأهلي أو الذُّرِّي، تعريفه ٩/ ١٥٩
- الوقف بالكناية، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٠٠
- الوقف بصيغة مضافة إلى ما بعد الموت، حكمه عند أبي حنيفة ٩/ ٢٠٣
- وقف بعض الأرض التي فتحت صلحاً ووضع الخراج عليها ٧/ ٥٩٠
- الوقف بفعل دال على الوقف عرفاً، حكمه عند الحنابلة ٩/ ٢٠١
- وقف الحصة الشائعة، عدم صحته إلا بعد إفرازها في القانون المصري ٩/ ١٨٤
- وقف الحصة الشائعة في عقار غير قابل للقسمة، حكمه في القانون ٩/ ١٦٤
- وقف الحصة الشائعة فيما لا يقبل القسمة عدم جوازه باستثناء حالات ثلاث في القانون المصري ٩/ ١٨٤
- وقف حق الارتفاق، حكمه ٩/ ١٦٤
- وقف الحلي، حكمه ٩/ ١٦٠
- وقف الحلي للبس والإعارة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ١٨٧
- وقف الحمل، حكمه ٩/ ١٦٠
- الوقف الخيري، تعريفه ٩/ ١٥٩
- وقف الدار وإن لم يذكر حدودها، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ١٨٧
- وقف الذمي على كنيسة أو بيعة، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٩٥
- وقف سباع البهائم وجوارح الطير التي تصلح للصيد، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٨٧
- وقف الستور لغير الكعبة كالأضرحة، حكمه ٩/ ١٩٤
- وقف السلطان من بيت المال لمصلحة عمت، حكمه ٩/ ١٦٤
- وقف العجل للضراب، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٨٦
- وقف العقار
  - حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٩/ ١٦١
  - شرط صحته عند الحنفية ٩/ ١٦١
- وقف العقار والمنقول، حكمه في القانون المصري ٩/ ١٦١
- الوقف عقد نقل الملك في الحال، عند الشافعية ٩/ ١٦٩
- الوقف على الأغنياء، حكمه ٩/ ١٩٢
- الوقف على الأغنياء وأهل الذمة والفسقة، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٩٢
- الوقف على الأغنياء وقطاع الطرق والفسقة ونحوه، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٩٤
- الوقف على أهل التملك سواء أكان موجوداً أو سيوجد كالجنين، صحته عند المالكية ٩/ ١٨٨
- الوقف على أهل الذمة، حكمه بالاتفاق ٩/ ١٩٣

- الوقف على البنات دون البنين، حكمه عند المالكية ٩/ ٢١٣
- الوقف على الجنين، عدم صحته عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ١٢٢
- الوقف على جهة معصية، حكمه بالاتفاق ٩/ ١٩٣
- الوقف على الذمي، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٩٠
- الوقف على زخرفة المساجد أو عمارة القبور، أو بناء مسجد على القبر، حكمه ٩/ ١٩٤
- الوقف على غير معلوم الانتهاء ١٣/ ٤٣٧
- الوقف على غير منقطع الانتهاء ١٣/ ٤٣٦
- الوقف على مباح ومكروه، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٩٣
- الوقف على متصل الابتداء غير معلوم الانتهاء، مثل قوم يجوز انقراضهم بحكم العادة ولم يجعل آخره للمساكين، حكمه ٩/ ٢٠٩
- الوقف على المجاهدين أو قطاع الصحة أو مكافحة البطالة حسب الحاجة ١٣/ ٤٠٠
- الوقف على مجهول، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٨٩
- الوقف على المساكين أو على طائفة لا يجوز بحكم العادة انقراضهم، حكمه ٩/ ٢٠٩
- الوقف على المعاهد والمستأمن، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٨٩
- الوقف على معصية، حكمه عند المالكية ٩/ ٢١٢
- الوقف على معلوم أو معدوم، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٨٧
- الوقف على معين، شروطه ٩/ ١٨٧
- الوقف على منقطع الابتداء والانتهاء كالوقف على ولده وليس له ولد، حكمه ٩/ ٢٠٨
- الوقف على نفس الواقف، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٩٠
- الوقف على نفس الواقف، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٨٨
- الوقف على نفس الواقف، حكمه عند المالكية ٩/ ١٨٨
- وقف العين المؤجرة، حكمه ٩/ ١٦٦
- وقف غير المسلم صحيح ما لم يكن على جهة محرمة في شريعته وشريعتنا، في القانون المصري ٩/ ١٩٥
- وقف غير المسلم على جهة معصية ليست قربة في دينه ولا في دين الإسلام، حكمه بالاتفاق ٩/ ١٩٤
- الوقف في حال جهل شرط الواقف، حكمه عند الحنابلة ٩/ ١٨٢
- الوقف في مرض الموت، حكمه ٩/ ٢٢٧
- وقف الكافر، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٧٧
- وقف الكافر على كنيسة أو بيت نار، حكمه ٩/ ١٩٥
- وقف الكافر على المسجد، حكمه ٩/ ١٩٥
- وقف الكراع والسلاح في سبيل الله، حكمه ٩/ ١٨٣
- وقف ما جرت العادة بوقفه استحساناً، جوازه عند الحنفية ٩/ ١٨٣
- وقف ما لا فائدة فيه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ١٨٦
- وقف ما لا ينتفع به إلا بالإتلاف، حكمه ٩/ ١٦٠
- وقف ما لا يملك، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ١٨٥
- وقف ما لم يره، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٧٧
- وقف مالا يدوم الانتفاع به، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ١٨٦
- وقف المدين، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٧٥
- وقف المرتد حال ردته، حكمه عند أبي حنيفة ٩/ ١٧٦
- وقف المرهون، حكمه ٩/ ١٦٥
- وقف المريض مرض الموت، حكمه ٩/ ١٧٦
- وقف مريض الموت على بعض الورثة إن لم يجزه باقيهم، حكمه عند أبي حنيفة ٩/ ٢٢٨
- وقف مريض الموت على بعض الورثة، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٢٨
- وقف المستأجر منفعة المأجور مدة الإجارة المقررة له، حكمه عند المالكية ٩/ ١٦٦
- وقف المسجد وانتهاؤه إذا خرب ١٣/ ٤٣٢
- وقف المسلم أو الذمي لكتابة التوراة والإنجيل، حكمه ٩/ ١٩٤
- وقف المسلم على بيعة أو كنيسة، حكمه ٩/ ١٩٣
- وقف المشاع
  حكمه عند الجمهور غير المالكية ٩/ ١٦٢
  حكمه عند المالكية ٩/ ١٦٢، ١٣/ ٣٩٨
- وقف المشاع الذي يقسم، حكمه ٩/ ١٧٠
- وقف المشاع القابل للقسمة، جوازه في القانون المصري ٩/ ١٨٤
- وقف المشاع القابل للقسمة، حكمه عند أبي يوسف والمالكية والشافعية والحنابلة ٩/ ١٦٢
- وقف المشاع القابل للقسمة، حكمه عند محمد ٩/ ١٥٦
- وقف المشاع من عقار أو منقول، حكمه ٩/ ١٦٠
- وقف المشاع ولو لم يقبل القسمة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٩/ ١٦٣

- الوقف المضاف إلى زمن في المستقبل، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٠٣
- الوقف المطلق الذي لم يذكر مصرفه، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٩٦
- الوقف المعصَّب، سواء أكان له غلة أم لا، حكمه عند المالكية ٩/ ٢٢٨
- الوقف المعلق، حكمه عند الجمهور غير المالكية ٩/ ٢٠٣
- الوقف المعلق على أمر متردد بين الوجود وعدم الوجود ٩/ ٢٠٣
- الوقف المعلق على أمر محقق عند صدوره، حكمه ٩/ ٢٠٣
- الوقف المعلق على موت الواقف، حكمه ٩/ ٢٠٣
- الوقف المقترن بشرط صحيح، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٠٥
- الوقف المقترن بشرط فاسد، حكمه عند الحنفية ٩/ ٢٠٤
- وقف المكره، حكمه عند الشافعية والمالكية والحنابلة ٩/ ١٧٧
- الوقف من مسلم أو ذمي على ذمي معين، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٨٩
- الوقف من مسلم أوذمي على جهة معصية، حكمه عند الشافعية ٩/ ١٩٣
- وقف المنافع ١٣/ ٣٩٩
- الوقف منقطع الابتداء ١٣/ ٤٣٧
- الوقف منقطع الوسط ١٣/ ٤٣٧
- وقف المنقول ١٣/ ٣٩٥
- وقف المنقول، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٦١
- وقف المنقول مقصوداً، حكمه عند الحنفية ٩/ ١٨٣
- الوقف المنقول يجب أن يكون تابعاً للعقار أو جرى به التعامل عرفاً، اشتراطه عند الحنفية ٩/ ١٦٠
- وقف المؤجر للمأجور، حكمه ٩/ ١٦٦
- الوقف المؤقت ١٣/ ٤٢٨
- وقف النقود في محافظ أو صناديق استثمارية على أساس المضاربة ١٣/ ٣٩٧
- وقف النقود للإقراض أو المضاربة بها ١١/ ٤٤٥
- وقف النقود للقرض الحسن ٩/ ٧٢٠
- وقف النقود والحلي والأسهم ١٣/ ٣٩٦
- الوقف يفيد التأبيد ١٣/ ٣٩٢
- يختص المصرف وجوباً بفقراء قرابة الرحم لا الإرث، في الأصح عند الشافعية ٩/ ١٩٧
- يراعى شرط الواقف في إجارة الموقوف، عند الحنفية ٩/ ١٧٩
- يشترط في ادعاء الوقف بيانه ولو كان قديماً ٩/ ٢١٠
- يصرف ريع الموقوف على المسجد وقفاً مطلقاً أو على عمارته في مصالح المسجد، عند الشافعية ٩/ ٢٢٢
- يصرف الموقوف عند انقراض الموقوف عليهم إلى أقرب الناس إلى الواقف، عند الشافعية والحنابلة والمالكية ٩/ ١٩٧

■ الوقود

- العمل في محطات الوقود مع الإقدام على بيع تبغ أو ممارسة قمار ١٣/ ١٧٤

■ الوقوف بعرفة

- آدابه ٣/ ٢٢٥
- الاستغفار فيه حكمه ٣/ ٢٢٦
- استقبال القبلة فيه حكمه ٣/ ٢٢٣، ٣/ ٢٢٥
- التلبية فيه حكمها ٣/ ٢٢٧
- التهليل فيه حكمه ٣/ ٢٢٦
- الجمع بين الليل والنهار حكمه عند الشافعية ٣/ ٢٢١
- الجمع بين الليل والنهار حكمه عند غير الشافعية ٣/ ٢٢١
- جمع الصلوات فيه حكمه ٣/ ٢٢٤
- حد عرفة ٣/ ٢٢٠
- حكم الحج إذا فات الوقوف ٣/ ٢٢٣
- حكمه ٣/ ٢١٩
- خطبة الإمام فيه، حكمها ٣/ ٢٢٥
- دخول عرفة بعد الزوال والصلاتين حكمه ٣/ ٢٢٥
- الدعاء فيه حكمه ٣/ ٢٢٦
- زمان الوقوف ٣/ ٢٢٠
- ستر العورة فيه حكمه ٣/ ٢٢٣، ٣/ ٢٢٥
- سنة ٣/ ٢٢٤
- سننه عند الحنابلة ٣/ ١٦٩
- سننه عند الشافعية ٣/ ١٦٢
- سننه عند المالكية ٣/ ١٥٣
- الطهارة فيه حكمها ٣/ ٢٢٣، ٣/ ٢٢٥
- الغسل فيه حكمه ٣/ ٢٢٥
- الغلط فيه حكمه ٣/ ٢٢٣
- الفطر فيه حكمه ٣/ ٢٢٥
- فواته ٣/ ٢٢٠
- قراءة القرآن فيه حكمه ٣/ ٢٢٦
- مقدار الوقوف ٣/ ٢٢٢

Orekanal.com

- مكان الوقوف ٣/ ٢١٩
  أفضله ٣/ ٢٢٠
  مايستحب فيه ٣/ ٢٢٠
- مندوباته عند المالكية ٣/ ١٥٤
- النية فيه حكمها ٣/ ٢٢٣، ٣/ ٢٢٥
- واجبه عند المالكية ٣/ ١٥٣
- الواقف فيه
  شروطه عند الحنابلة والشافعية ٣/ ٢٢١
  شروطه عند المالكية ٣/ ٢٢١
- الوضوء له حكمه ١/ ٣١٣
- الوقوف إلى غروب الشمس حكمه عند الجمهور غير الشافعية ٣/ ٢٢١
- الوقوف راكباً حكمه ٣/ ٢٢٥
- الوقوف في جبل الرحمة حكمه عند الشافعية ٣/ ١٦٣
- الوقوف ليلاً حكمه عند المالكية ٣/ ٢٢٢
- وقوف المار أو النائم أو المغمى عليه حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٢٠

■ الوقوف بمزدلفة

- حكمه ٣/ ٢٢٨
- ركنه ٣/ ٢٣٠
- زمانه عند الحنفية ٣/ ٢٣١
- زمانه عند غير الحنفية ٣/ ٢٣٢
- سننه ٣/ ٢٣٣
- صفته ٣/ ٢٢٩
- فواته
  حكمه عند الجمهور ٣/ ٢٣٢
  حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٣٢
- مكانه ٣/ ٢٣١
- النزول بوادي محسر حكمه عند الحنفية ٣/ ٢٣١

■ الوكالة

- إبراء الوكيل المشتري من الثمن مع ضمانه للموكل، جوازه عند أبي حنيفة خلافاً للصاحبين ٤/ ٧٧٧
- إجراء عقد الاختيار من خلال هيئة ضامنة وانطباق أحكام عقد الوكالة أو الكفالة ١١/ ٥٠٨
- إجماع الصحابة على جواز التوكيل في الخصومة ٤/ ٧٥٨
- الإجماع على جوازها ٤/ ٧٤٧
- أحكام تصرفات الوكيل بالشراء ١٠/ ١٥٧
- أحكامها ٤/ ٧٦٢
- اختلاف الموكل والوكيل في التصرف، حكمه عند الحنابلة والحنفية ٤/ ٧٩٠
- اختلاف الموكل والوكيل في التصرف، حكمه عند الشافعية ٤/ ٧٩٠
- اختلاف الموكل والوكيل في تلف المال، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٧٨٩
- اختلاف الموكل والوكيل في الشيء الموكل فيه، حكمه ٤/ ٧٩٠
- اختلاف الوكيل بالشراء والموكل في ثمن السلعة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٩١
- اختلاف الوكيل بالشراء والموكل في ثمن السلعة، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٩١
- اختلاف الوكيل بالشراء والموكل في نوع المشترى، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٩١
- اختلاف الوكيل بالبيع مع الموكل في تحديد الثمن عند المالكية ٤/ ٧٩١
- اختلاف الوكيل والموكل في أصل الوكالة، حكمه ٤/ ٧٩٠
- اختلاف الوكيل والموكل في تعدي الوكيل أو تفريطه، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٧٩٠
- اختلاف الوكيل والموكل في تعدي الوكيل أو تفريطه، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٩٠
- اختلاف الوكيل والموكل في صفة الوكالة، حكمه ٤/ ٧٩٠
- أخذ الأجر عليها، جوازه ٥/ ٥٢
- الأخذ بقول الوكيل في دفع الضمان عن نفسه ٤/ ٧٨٩
- أخذ الوكيل العوض عن الثمن مع ضمانه للموكل، جوازه عند أبي حنيفة خلافاً للصاحبين ٤/ ٧٧٧
- أداء الزكاة إذا نوى المزكي عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلا نية، صحتها عند الحنفية ٢/ ٦٦١
- ادعاء الوكالة، أحكامها ٤/ ٧٧٢
- ادعاء الوكيل التلف بأمر ظاهر، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٧٨٩
- أركان الوكالة ١١/ ٩٠
- أركانها عند الجمهور، غير الحنفية ٤/ ٧٤٤
- استحقاق الوكيل الجُعْل بتسليم ما وكل فيه إن كانت الوكالة بأجر ٤/ ٧٤٥
- إسناد الإعارة إلى الموكل ٤/ ٧٦١
- إسناد الإيداع إلى الموكل ٤/ ٧٦١
- إسناد التصدق إلى الموكل ٤/ ٧٦١
- إسناد الرهن إلى الموكل ٤/ ٧٦١
- إسناد الشركة إلى الموكل ٤/ ٧٦١
- إسناد الصلح عن إنكار إلى الموكل ٤/ ٧٦١

Obeikandl.com

- إسناد الصلح عن دم العمد إلى الموكل ٤/ ٧٦١
- إسناد عقد النكاح إلى الموكل ٤/ ٧٦١
- إسناد المضاربة إلى الموكل ٤/ ٧٦١
- إسناد الهبة إلى الموكل ٤/ ٧٦١
- اشتراط بقاء الوكيل فيها زمناً معيناً إن كانت بأجر، صحته ٤/ ٧٤٦
- اشتراط رضا الدائن في عزل وكيل المدين ببيع الرهن ١٠/ ١٦٤
- اشتراط رضا الدائن في عزل وكيل المدين المسافر ١٠/ ١٦٤
- اشتراط رضا المرأة في عزل وكيل الزوج بالطلاق ١٠/ ١٦٤
- اشتراط علم الموكل بتنازل الوكيل عند الحنفية ١٠/ ١٦٣
- اشتراط علم الوكيل بالعزل عند الحنفية والمالكية ١٠/ ١٦٤
- اشتراط علم الوكيل بانتهاء الوكالة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٩٨
- اشتمال الحوالة المصرفية الخارجية على عقد صرف وعقد وكالة ١١/ ٤٦٢
- إضافة الصلح عن إقرار إلى الوكيل أو الموكل، جوازه ٤/ ٧٦١
- إضافة وكيل المرأة الطلاق إليها، وجوبه ٤/ ٧٨٩
- إطلاق الحرية للوكيل بالشراء وكالة مطلقة، عند أبي حنيفة ٤/ ٧٨٢
- اعتبار الحوالة وكالة إذا لم يوجد دين للمحال على المحيل ٥/ ٦٥
- اعتبار قيد الموكل إذا كان مفيداً ٤/ ٧٧٩
- اعتبار الوكيل أميناً في الوكالة بجعل وبغير جعل ٤/ ٧٩٠
- اعتبار يد الوكيل يد أمانة ٤/ ٧٨٩
- الإفتاء بقول زفر بعدم اعتبار التوكيل بالخصومة توكيلاً بالقبض ٤/ ٧٦٦
- إقرار المحامي إن أذن له الموكل، صحته عند المالكية ٤/ ٧٦٥
- إقرار المحامي إن اشترط خصم الموكل أن يجعل الإقرار لوكيله، صحته عند المالكية ٤/ ٧٦٥
- إقرار الوكيل
  - حكمه عند الحنفية عدا زفر ١٠/ ١٥٦
  - حكمه عند غير الحنفية وزفر ١٠/ ١٥٦
- إلزام المدين المصدق بتسليم الدين إلى مدعي الوكالة عن الغائب ٤/ ٧٧٢
- ألفاظ الإيجاب والقبول فيها ٤/ ٧٤٣
- امتلاك المحامي لصلاحية الإقرار بغير القصاص والحدود في مجلس القاضي، عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٧٦٥
- امتلاك المحامي لصلاحية الإقرار بغير القصاص والحدود في مجلس القاضي وغيره، عند أبي يوسف ٤/ ٧٦٥
- امتلاك المحامي لصلاحية قبض المال الذي خاصم به، عند جمهور الحنفية ٤/ ٧٦٦
- امتلاك الوكيل بالخصومة للقبض عند الحنفية إلا زفر ٤/ ٧٦٩
- امتلاك الوكيل بالرد بالعيب للخصومة، عند الحنفية ٤/ ٧٦٩
- امتلاك الوكيل بالقسمة للخصومة عند الحنفية ٤/ ٧٦٩
- امتلاك الوكيل بتقاضي الدين لقبض الدين، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٦٧
- امتلاك الوكيل بطلب الشفعة للخصومة، عند الحنفية ٤/ ٧٦٩
- امتلاك الوكيل بقبض الدين أو العين للخصومة في إثباته، حكمه عند الحنابلة والشافعية ٤/ ٧٦٩
- إمكان اجتماع وكلاء الخصومة لإعداد مذكرات الدفاع عند جمهور الحنفية ٤/ ٧٩٣
- الأمور المختلف في جواز التوكيل بها عن الفقهاء ٤/ ٧٥٢
- انتهاء الوكالة بالعزل والموت والجنون ١١/ ٩٣
- انتهاء وكالة الزوج عن زوجته بطلاقها ٤/ ٧٩٩
- انتهاء وكالة المرأة عن زوجها إن طلقها ٤/ ٧٩٩
- انتهاؤها ٤/ ٧٩٤، ١٠/ ١٦٢
- انتهاؤها بإفلاس الموكل ٤/ ٧٩٨
- انتهاؤها بالإغماء، عند الشافعية ٤/ ٧٩٦
- انتهاؤها بالجحود من الموكل أو الوكيل، عند الحنفية والشافعية ٤/ ٧٩٨
- انتهاؤها بالجنون المطبق لأحد العاقدين، عند الجمهور ٤/ ٧٩٦
- انتهاؤها بالحجر لسفه على أحد العاقدين ٤/ ٧٩٦
- انتهاؤها بانتهاء الغرض منها ٤/ ٧٩٦
- انتهاؤها بتصرف الموكل فيما وكل به ٤/ ٧٩٦
- انتهاؤها بتعدي الوكيل في التصرف الموكل فيه في وجه، عند الشافعية ٤/ ٧٩٩
- انتهاؤها بجنون أحد العاقدين وإن زال عن قرب، عند الشافعية ٤/ ٧٩٩

obeikandi.com

- انتهاؤها بحكم القاضي بلحاق الوكيل مرتداً بدار الحرب ٤/ ٧٩٧
- انتهاؤها بخروج الموكل فيه عن ملك الموكل ٤/ ٧٩٨
- انتهاؤها بزوال أهلية الموكل أو الوكيل ١٠/ ١٦٣
- انتهاؤها بعزل الموكل وكيله ٤/ ٧٩٤
- انتهاؤها بعزل الوكيل نفسه بعلم الموكل ٤/ ٧٩٨
- انتهاؤها بقتل الموكل بسبب ردته، عند الصاحبين ٤/ ٧٩٧
- انتهاؤها بمضي المدة المحددة لها، حكمها عند الشافعية والمالكية والحنابلة ٤/ ٧٩٩
- انتهاؤها بموت أحد العاقدين ٤/ ٦٢١، ٤/ ٧٩٦، ٥/ ١١٣، ١٠/ ٢٦٥
- انتهاؤها بهلاك العين الموكل بالتصرف فيها ٤/ ٧٩٨
- انتهاؤها لهلاك محل العقد ١٠/ ١٦٣
- انحلالها لا ينقض تصرفات الوكيل السابقة ١٠/ ٣٣٤
- انصراف الطلاق إلى الموكل إذا أضافه الوكيل إليه ٤/ ٧٨٩
- انصراف الطلاق إلى الوكيل إذا أضافه لنفسه ٤/ ٧٨٩
- انصراف عقد الزواج إلى الموكل إذا أضيف العقد إليه ٤/ ٧٨٩
- انصراف عقد الزواج إلى الوكيل إذا أضافه لنفسه ٤/ ٧٨٩
- انعزال الوكيل بردته ولحاقه بدار الحرب أو جنونه ١٠/ ٢٤٧
- انعزال الوكيل بردة الموكل، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٩٧
- انعزال الوكيل بسبب ردته، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٩٧
- انفراد أحد وكلاء الخصومة بها، حكمه عند جمهور الحنفية ٤/ ٧٩٣
- انفراد أحد الوكلاء المتعددين بالتصرف، حكمه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٤/ ٧٩٣
- انفراد أحد وكيلي البيع بالتصرف، حكمه ٤/ ٧٩٢
- انفراد أحد وكيلي الشراء بالتصرف، حكمه ٤/ ٧٩٢
- انفراد أحد وكيلي الطلاق على مال بالتصرف، حكمه ٤/ ٧٩٢
- انفراد أحد وكيلي عقد الزواج بالتصرف، حكمه ٤/ ٧٩٢
- انفراد أحد وكيلي قبض الدين بالقبض، حكمه ٤/ ٧٩٢
- انفراد أو تشاور الوكلاء المتعددون، حكمه ١٠/ ١٥٩
- انفساخها بجنون الوكيل ٤/ ٦٢٢
- أنواعها ١٠/ ١٥٣
- براءة المدين إذا وصل الدين إلى الوكيل عن طريق وكيله ٤/ ٧٧٠
- بطلانها بفسق الوكيل في عقد ينافيه الفسق، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٩٩
- بيع الوكيل بأقل من ثمن المثل، عدم جوازه عند الجمهور ٤/ ٧٧٥
- بيع الوكيل بالبيع المطلق بغير النقود الرائجة، عدم جوازه عند الصاحبين والطحاوي وعلى الراجح عند الحنفية ٤/ ٧٧٤
- بيع الوكيل بالبيع المطلق عدم جوازه إلا بثمن المثل، عند الصاحبين والطحاوي وعلى الراجح عند الحنفية ٤/ ٧٧٤
- بيع الوكيل بعض الموكل ببيعه إن كان في تبعيضه ضرر، حكمه عند الصاحبين والشافعية والحنابلة ٤/ ٧٧٦
- بيع الوكيل بعض الموكل ببيعه، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٧٦
- بيع الوكيل بعض الموكل ببيعه، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٧٧
- بيع الوكيل بعض الموكل ببيعه مما لا ضرر في تبعيضه، حكمه ٥/ ١٥٠
- بيع الوكيل بغير نقد البلد، عدم جوازه عند الجمهور ٤/ ٧٧٥
- بيع الوكيل، عدم جوازه إلا نقداً عند الصاحبين والجمهور ٤/ ٧٧٥
- بيع الوكيل في البيع لنفسه ١١/ ٩٢
- بيع الوكيل قبل علمه بالوكالة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٥٠
- بيع الوكيل لأصوله وفروعه البالغين، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٧٨
- بيع الوكيل لزوجته أو ولده الرشيد، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٧٨، ٤/ ٧٨٢
- بيع الوكيل للأصول والفروع، عدم جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ٧٧٩
- بيع الوكيل لمن لا تقبل شهادته بأكثر من ثمن المثل، جوازه ٤/ ٧٧٧
- بيع الوكيل لنفسه أو لمن لا تقبل شهادته له، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٧٧٨، ١٠/ ١٥٧
- بيع الوكيل لنفسه أو لمن لا تقبل شهادته له، حكمه عند الصاحبين ٤/ ٧٧٨، ١٠/ ١٥٧

- بيع الوكيل لنفسه أو لمن لا تقبل شهادته له، حكمه عند المالكية ١٠/ ١٥٧
- بيع الوكيل لنفسه أو من في حجره، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٧٨
- بيع الوكيل لنفسه بإذن الموكل، جوازه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٧٧٩
- بيع الوكيل لنفسه، حكمه ٤/ ٧٧٧
- بيع الوكيل لنفسه وولده الصغير، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٧٨، ١٠/ ١٥٧
- بيع الوكيل مع عدم علم الموكل، جوازه ٤/ ٣١٩
- بيع الوكيل نقداً نسيئة، جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ٧٧٥
- تأخير الوكيل الثمن عن المشتري مع ضمانه للموكل، جوازه عند أبي حنيفة خلافاً للصاحبين ٤/ ٧٧٧
- تحديد المشتري في الوكالة بحسب العرف ٤/ ٧٨٤
- تحديد مقدار الغبن اليسير والغبن الفاحش، عند الحنفية ٤/ ٧٨١
- تحكيم العرف في أجر الوكيل ١٠/ ١٥٠
- تحمل الموكل للخسارة ٤/ ٧٧٩
- تحمل الموكل للخسارة العارضة ٤/ ٧٨٩
- ترجيح رأي أبي حنيفة في منع بيع الوكيل لنفسه ولمن لا تقبل شهادته له ٤/ ٧٧٩
- ترجيح رجوع حقوق العقد إلى الوكيل ٤/ ٧٨٦
- تردد حكم خطاب الضمان بين الوكالة والكفالة ١١/ ٤٧٠
- التصرفات التي تقبل الوكالة ٤/ ٧٤٣، ١٠/ ١٥٠
- التصرفات التي لا يلزم الوكيل إضافتها إلى موكله ١٠/ ١٦١
- التصرفات التي يصح توكيل الصبي المميز فيها، عند الشافعية ٤/ ٧٥٠
- التصرفات التي يضيفها الوكيل إلى موكله ١٠/ ١٦١
- التصرفات التي يضيفها الوكيل لنفسه إذا كان ليس من أهل لزوم العهدة، حكمها ١٠/ ١٦٢
- التصرفات التي يضيفها الوكيل لنفسه، حكمها ١٠/ ١٦١
- التصرفات التي يملكها الوكيل ٤/ ٧٦٤
- التصرفات التي يملكها الوكيل بالبيع ١٠/ ١٥٦
- التصرفات التي يملكها الوكيل بالخصومة ٤/ ٧٦٤، ١٠/ ١٥٥
- تصرفات الوكيل بالبيع ١١/ ٩١
- تصرفات الوكيل بالبيع، حكمها ٤/ ٧٧٣
- تصرفات الوكيل بالبيع المتهم فيها بالمحاباة، حكمها ٤/ ٧٧٧
- تصرفات الوكيل بالبيع وكالة مطلقة، حكمها عند أبي حنيفة ٤/ ٧٧٤
- تصرفات الوكيل بالشراء ١١/ ٩١
- تصرفات الوكيل بالشراء، حكمها ٤/ ٧٧٩
- تصرفات الوكيل بتقاضي الدين، حكمها ٤/ ٧٦٧
- تصرفات الوكيل بقبض الدين، حكمها ٤/ ٧٦٨
- تصرفات الوكيل، حكمها ١٠/ ١٥٥
- تصرفات الوكيل قبل علمه بالعزل، حكمه ٤/ ٧٩٥
- تضمين الوكيل إذا تعدى أو قصر ٤/ ٧٨٩
- تضمين وكيل الوكيل ١٠/ ٧٧٠
- تطبيق حكم الإجارات عليها إن كانت بأجر ٤/ ٧٤٥
- تعدد الوكلاء ٤/ ٧٩١، ١٠/ ١٥٩
- تعدد وكلاء الخصومة بشرط موافقة الخصم، جوازه عند المالكية ٤/ ٧٩٢
- تعدي الوكيل في التصرف الموكل به، حكمه عند الحنابلة ووجه عند الشافعية ٤/ ٧٩٩
- تعريفها ٤/ ٧٤٣، ١٠/ ١١٧، ١٠/ ١٤٩، ١١/ ٨٩
- تعلق حقوق العقد بالموكل عند الحنابلة ١٠/ ١٦٢
- تعلق حقوق العقد بالوكيل، عند الشافعية والحنفية والمالكية ١٠/ ١٦٢
- تعليقها على شرط، عدم صحته عند الشافعية ٤/ ٧٤٨
- تفويض أمر قبولها في الخصومة إلى القاضي على المختار عند الحنفية ٤/ ٧٥٩
- التفويض العام، عدم صحته عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٦٢
- تقيد الوكيل بما قيده به موكله ١٠/ ١٥٨
- تقيد الوكيل المطلق التصرف بالعرف عند غير أبي حنيفة ١٠/ ١٥٦
- تقييد شراء الوكيل بالعرف في الوكالة المطلقة، عند الصاحبين ٤/ ٧٨٢
- تقييد الوكالة المطلقة بالبيع بالعرف ٤/ ٧٧٤
- تقييد الوكيل بالبيع بثمن معين، حكمه ٤/ ٧٧٤
- تقييد الوكيل بالبيع في رجل معين، حكمه ٤/ ٧٧٤
- تقييد الوكيل بالبيع في زمان معين، حكمه ٤/ ٧٧٤
- تقييد الوكيل بالبيع في مكان معين، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٧٣
- تقييد الوكيل بالبيع في مكان معين، حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٧٤
- تقييد الوكيل بالشراء بقيد الموكل، وجوبه ٤/ ٧٧٩

- تكييف خطاب الضمان بغطاء ٩/ ٤٨٢
- تمييزها عن الوصية ٤/ ٧٤٣
- تنزيل الوكيل بمنزلة الوديع ٤/ ٧٨٩
- تنفيذ حقوق العقد على الوكيل، وجوبه ٤/ ٧٨٤
- التواطؤ على إخفاء وكالة سرية في عمل معين ١٠/ ١٨٩
- توقيتها، جوازه ٤/ ٧٤٨
- توكيل الأب الفاسق في تزويج ابنته، حكمه ٤/ ٧٤٩
- توكيل اثنين بقبض الدين، حكمه ٤/ ٧٧١
- توكيل الأعمى، حكمه عند الشافعية ٤/ ٧٥٠
- التوكيل إلا برضا الخصم في حال غياب الموكل عن مجلس القضاء، عدم جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ٧٥٧
- توكيل إنسان غيره بقبض دينه، جوازه ٥/ ٦٢
- توكيل إنسان وكلاء متعددين في عقد واحد، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٩٢
- توكيل إنسان وكلاء متعددين كلاً في عمل خاص، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٩٢
- توكيل إنسان وكلاء متعددين لعمل واحد، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٩٢
- التوكيل بإثبات الحدود التي تحتاج إلى خصومة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٥٣
- التوكيل بإثبات الحدود التي لا تحتاج إلى خصومة، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٥٢
- التوكيل بإثبات القصاص، حكمه عند أبي يوسف ٤/ ٧٥٣
- التوكيل بالإبراء
  - جوازه ٤/ ٧٦٠
  - حكمه ٥/ ٢١٩
- التوكيل بالإجارة والاستئجار، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بالإعارة والاستعارة، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بالاقتراض، حكمه ٤/ ٧٥١
- التوكيل بالإقرار في الوكالة بالخصومة، جوازه عند الحنفية والمالكية والحنابلة ٤/ ٧٥٩
- التوكيل بالإقرار في الوكالة بالخصومة، عدم جوازه ٤/ ٧٥٩
- التوكيل بالإقراض والاستقراض، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بالإيداع، جوازه ٤/ ٧٦١
- التوكيل بالبيع المطلق، حكمه عند غير الحنفية ٤/ ٧٦٦
- التوكيل بالبيع والشراء، جوازه ٤/ ٧٦٢
- التوكيل بالخصومة واستثناء الإقرار وتزكية الشهود، عند الحنفية ٤/ ٧٦٦
- التوكيل بالرهن والارتهان، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بالسلم، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بالشركة، جوازه ٤/ ٧٦١
- التوكيل بالشهادة، عدم جوازه ٤/ ٧٥٩، ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بالصدقة، جوازه ٤/ ٧٦١
- التوكيل بالصرف، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بالصلح، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بالصلح عن إنكار، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بالطلاق
  - جوازه ٤/ ٧٦٠
  - معناه عند المالكية ٨/ ٣٩٩
- التوكيل بالقبض قبل الرؤية، حكمه عند أبي حنيفة ٤/ ٣٥٠
- التوكيل بالقبض قبل الرؤية، حكمه عند الصاحبين ٤/ ٣٥٠
- التوكيل بالمجهول، حكمه ١٠/ ١٥٣
- التوكيل بالمضاربة، جوازه ٤/ ٧٦١
- التوكيل بالنكاح، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بالهبة والاستيهاب، جوازه ٤/ ٧٦١
- التوكيل بالوطء، عدم صحته ٤/ ٧٥١
- التوكيل باليمين، عدم صحته ٤/ ٧٥١
- التوكيل بشراء طعام، حكمه ٤/ ٧٨٣
- التوكيل بفسخ العقود، جوازه ٤/ ٧٦١
- التوكيل بقبض بدل الصرف في مجلس العقد، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بقبض الدين، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بقبض رأس مال المسلم في مجلس العقد، جوازه ٤/ ٧٦٠
- التوكيل بقبض كتاب ادعى من يمسكه الشراء من الموكل، حكمه ٤/ ٧٦٩
- توكيل الدائن مدينه بالشراء بالدين الذي في ذمته، عدم جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ٦٣٧
- توكيل السفيه، حكمه ٤/ ٧٥٠
- توكيل السفيه عن غيره، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦٦٤
- توكيل شخص لآخر ليؤجر دابته على أن يقتسما الأجر، بطلانه ٤/ ٦٢٦
- توكيل الشريك غيره بالبيع والشراء في شركة العنان، جوازه عند الحنفية ٤/ ٦١٣
- توكيل الصبي المميز، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٤٩
- توكيل الصبي والكافر في أداء الزكاة، حكمه عند الشافعية ٢/ ٦٦٢

obeikandl.com

- توكيل العدو عن عدوه، عدم جوازه ٤/ ٧٤٨
- توكيل الغائب، صحته ٤/ ٧٩٥
- التوكيل فاقد الأهلية
حكمه ١٠/ ١٥٢
عدم صحته عند الحنفية ١٠/ ١٥٢
- التوكيل في إثبات التعازير واستيفائها، جوازه عند الجمهور ٤/ ٧٥٥
- التوكيل في إثبات حد القذف، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٧٥٣
- التوكيل في إثبات حد القذف، حكمه عند الشافعية ٤/ ٧٥٣
- التوكيل في إثبات حدود الله، حكمه عند الشافعية ٤/ ٧٥٣
- التوكيل في إثبات الحدود، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٧٥٣
- التوكيل في إثبات الحق الذي لا يجوز استيفاؤه مع وجود شبهة، جوازه عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٧٥٧
- التوكيل في إثبات القصاص، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٧٥٣
- التوكيل في إثبات القصاص، حكمه عند الشافعية ٤/ ٧٥٣
- التوكيل في إثبات واستيفاء الحق الذي يجوز استيفاؤه مع الشبهة، جوازه ٤/ ٧٥٧
- التوكيل في أداء الزكاة، حكمه ٢/ ٧٩٩
- التوكيل في ارتكاب جناية، عدم جوازه ٤/ ٧٥٦
- التوكيل في استيفاء الحد، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٧٥٤
- التوكيل في استيفاء حد السرقة في غياب الموكل، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٥٤
- التوكيل في استيفاء حد القذف، عدم جوازه عند بعض الحنابلة في غيبة الموكل ٤/ ٧٥٦
- التوكيل في استيفاء حد القذف في غياب الموكل، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٥٤
- التوكيل في استيفاء الحدود بحضور الموكل، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٥٤
- التوكيل في استيفاء الحدود، جوازه عند الجمهور ٤/ ٧٥٤
- التوكيل في استيفاء الحدود، حكمه عند الشافعية ٤/ ٧٥٣
- التوكيل في استيفاء الحدود والقصاص، حكمه عند الحنابلة ٤/ ٧٥٥
- التوكيل في استيفاء الحق الذي لا يستوفى مع وجود شبهة في غيبة المجني عليه، عدم جوازه عند أبي حنيفة ومحمد ٤/ ٧٥٧
- التوكيل في استيفاء العقوبات، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٥٥
- التوكيل في استيفاء عقوبة آدمي، حكمه عند الشافعية ٤/ ٧٥٦
- التوكيل في استيفاء القصاص إذا كان ولي الدم حاضراً، جوازه ٤/ ٧٥٥
- التوكيل في استيفاء القصاص إذا كان ولي الدم غائباً، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٧٥٥
- التوكيل في استيفاء القصاص، جوازه عند الجمهور ٤/ ٧٥٣
- التوكيل في استيفاء القصاص، عدم جوازه عند بعض الحنابلة في غيبة الموكل ٤/ ٧٥٦
- التوكيل في استيفاء القصاص والحدود الشرعية، حكمه عند الحنفية ١٠/ ١٥٣
- التوكيل في الاستيلاء على المباح، جوازه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٦٢٥
- التوكيل في تملك المباحات، جوازه عند الشافعية والمالكية والحنابلة ٤/ ٧٦١
- التوكيل في تملك المباحات وتحصيلها، عدم جوازه عند الحنفية ٤/ ٧٦١
- التوكيل في حقوق الله تعالى، حكمه ٤/ ٧٥٢
- التوكيل في حقوق العباد، حكمه ٤/ ٧٥٧
- التوكيل في حيازة الأمور المباحة، عدم صحته عند الحنفية ٤/ ٧٥١
- التوكيل في الخصومة، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٥٩
- التوكيل في الخلع، حكمه ٨/ ٤٦٩
- التوكيل في الزواج
أحكامه ٨/ ٢١٩
حقوق العقد في الوكالة بالزواج ٨/ ٢٢٣
حكمه عند الجمهور ٨/ ٢١٩
حكمه عند الحنفية ٨/ ٢١٩
مدى صلاحية الوكيل ٨/ ٢٢٠
الوكالة المطلقة، أحكامها عند الحنفية ٨/ ٢٢١
الوكالة المقيدة، أحكامها عند الحنفية ٨/ ٢٢١
- التوكيل في السرقة، عدم جوازه ٤/ ٧٥٦
- التوكيل في الطلاق، معناه، عند الحنفية ٨/ ٣٩٧
- التوكيل في الظهار، عدم جوازه ٤/ ٧٥٦
- التوكيل في العبادة ١/ ١٣٦

- التوكيل في الغصب، عدم جوازه ٤/ ٧٥٦
- التوكيل في المتاجرة بالعملات ١١/ ١٦٧
- التوكيل في المعصية أو المحرَّم، عدم جوازه ٤/ ٧٥٦، ١٠/ ١٥٣
- التوكيل في النذور والأيمان، عدم جوازه ٤/ ٧٥٩
- توكيل الكافر، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٤٨
- توكيل المحامي غيره بالخصومة، عدم صحته إلا بإذن الموكل ٤/ ٧٦٧
- توكيل المحجور عليه لسفه، حكمه ٤/ ٧٤٩
- توكيل المحرم بحج أو عمرة بعقد الزواج، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٧٤٩
- توكيل المرأة بعقد الزواج، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٧٤٩
- توكيل المرأة في عقد الزواج عن غيرها، عدم صحته عند غير الحنفية ١٠/ ١٥٢
- توكيل المسلم لغير المسلم في شراء خمر أو خنزير، حكمه ٤/ ٧٥٠، ٤/ ٧٨٨، ١٠/ ١٦٠
- التوكيل ممن علم ظلم موكله في الخصومة، عدم جوازه عند الحنابلة ٤/ ٧٥٩
- توكيل المميز
  صحته عند الحنفية ١٠/ ١٥٢
  عدم صحته عند غير الحنفية ١٠/ ١٥٢
- التوكيل من الأعمى، حكمه عند الشافعية ٤/ ٧٤٩
- التوكيل من الصبي مطلقاً، عدم صحته عند الشافعي والمالكية والحنابلة ٤/ ٧٥٠
- التوكيل من الصبي المميز، حكمه ٤/ ٧٤٩، ١٠/ ١٥٢
- التوكيل من الغائب والمرأة والمريض، جوازه ٤/ ٧٤٨
- التوكيل من المحجور عليه لسفه أو غفلة، حكمه ١٠/ ١٥٢
- التوكيل من المرأة في عقد زواجها، حكمه ١٠/ ١٥٢
- التوكيل من المرأة في عقد زواجها، حكمه عند الحنفية ١٠/ ١٥٢
- التوكيل من المرأة للمرأة في عقد زواجها، حكمه عند الجمهور ١٠/ ١٥٢
- توكيل الوصي أو إيصائه للغير، حكمه ٩/ ١٤١
- توكيل الوكيل بالبيع غيره إن كان الموكل فيه مما لا يليق بمروءته، جوازه ٤/ ٧٧٧
- توكيل الوكيل بالبيع غيره إن كان الموكل فيه يحتاج إلى مهارة خاصة ٤/ ٧٧٧
- توكيل الوكيل بالبيع غيره، حكمه ٤/ ٧٧٧
- توكيل الوكيل بالبيع غيره لكثرة الموكل فيه، جوازه ٤/ ٧٧٧
- توكيل الوكيل بالقبض غيره، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٧٠
- توكيل الوكيل بالقبض غيره في الوكالة الخاصة، عدم جوازه ٤/ ٧٧٠
- توكيل الوكيل بالقبض غيره في الوكالة العامة، جوازه عند الحنفية ٤/ ٧٧٠
- توكيل الوكيل العام غيره، جوازه عند الحنفية والمالكية ٤/ ٧٧٧
- توكيل الوكيل غيره
  حكمه عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٧١، ١٠/ ١٥٨
  حكمه عند المالكية ٤/ ٧٧١، ١٠/ ١٥٨
- توكيل الوكيل غيره بمطلق العقد، عدم جوازه ٤/ ٦٥٠
- توكيل الوكيل غيره في تحمل حقوق العبد، جوازه ٤/ ٧٨٥
- توكيل الوكيل غيره في الوكالة المطلقة أو العامة، حكمه عند الحنفية ١٠/ ١٥٨
- ثبوت الملكية للموكل مباشرة ٤/ ٧٨٨
- جواز تأقيتها ٤/ ٧٤٥
- جواز توكيل الغائب ١٠/ ١١٨
- الحاجة إلى الوكالة بالخصومة ٤/ ٧٦١
- حق المشتري منع الموكل في قبض الثمن ودفعه إلى الوكيل ٤/ ٧٨٥
- حق الموكل في الوكالة بالبيع ٤/ ٧٨٧
- حق الوكيل بالشراء في حبس المشترى حتى يقبض الثمن عند الحنفية ١٠/ ٣٣٠
- حق الوكيل بالشراء مطالبة الموكل بالثمن بعد الشراء ولو لم يؤده من ماله ٥/ ٤٢
- حق الوكيل في حبس المبيع لاستيفاء الثمن من الموكل، حكمه ٤/ ٧٨٤
- حقوق العقد في الوكالة ١٠/ ١٦٠
- حقوق الوكيل بالشراء ٤/ ٧٨٨
- الحكمة من تشريعها ٤/ ٧٤٧
- حكمها التكليفي ٤/ ٧٤٨
- خلاصة حكم التوكيل في استيفاء الحدود والقصاص ٤/ ٧٥٦
- خلاصة مذهب الحنفية في التوكيل في استيفاء الحدود والقصاص ٤/ ٧٥٥

- الخلو عن الجهالة الكثيرة في الوكالة الخاصة بالشراء، اشتراطه ٤/ ٧٦٢
- دفع أجرة الوكالة على الموكل إن كانت مأجورة، وجوبه ٤/ ٧٧٩
- دفع الزكاة إلى الوكيل ونية المزكي دون الوكيل، حكمه عند الحنابلة ٢/ ٦٦٢
- رأي الشافعية في تعليق الوكالة بشرط ١٠/ ١٥١
- رجوع حقوق العقد إلى الموكل إذا أضاف الوكيل العقد إلى الموكل ٤/ ٧٨٦
- رجوع حقوق العقد إلى الموكل إذا أضافه الوكيل إليه ٤/ ٧٨٤
- رجوع حقوق العقد إلى الموكل، عند الحنابلة ٤/ ٧٨٧
- رجوع حقوق العقد إلى الموكل مطلقاً، عند الحنابلة ٤/ ٧٨٤
- رجوع حقوق العقد إلى الوكيل إذا أضاف العقد إلى نفسه، عند الجمهور غير الحنابلة ٤/ ٧٨٤
- رجوع حقوق العقد إلى الوكيل، عند الشافعية ٤/ ٧٨٦
- رجوع حقوق العقد، عند الحنفية والشافعية إلى الوكيل ٤/ ٧٨٢
- رجوع حقوق العقد للموكل إذا صرح الوكيل بالتعاقد له ٤/ ٧٨٨
- رجوع حقوق العقد للوكيل، عند المالكية ٤/ ٧٨٦
- رجوع حقوق العقود العينية إلى الموكل، عند الحنفية ٤/ ٧٨٦
- رجوع الكفيل بالشراء بالثمن على الموكل ولو قبل الأداء ٥/ ٥٠
- رجوع الوكيل بالشراء على الموكل بالثمن ٤/ ٧٨٤
- الرد إذا قبض الوكيل الشيء معيباً، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٧١
- رد الإيجاب أو القبول ٤/ ٧٤٤
- ردة الموكل، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٩٧
- ردة الوكيل، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٩٧
- الرسول، تعريفه ١٠/ ١٦٠
- رضا الخصم بالوكالة إذا كان الموكل امرأة، عدم اشتراطه عند أبي حنيفة ٤/ ٧٥٧
- رضا الخصم بالوكالة بوجود عذر للموكل يمنعه حضور مجلس القضاء، عدم اشتراطه عند أبي حنيفة ٤/ ٧٥٧
- رضا الدائن لصحة عزل وكيل المدين بالخصومة عند غيبة المدين، اشتراطه ٤/ ٧٩٥
- رضا الدائن لصحة عزل وكيل المدين ببيع الرهن، اشتراطه ٤/ ٧٩٥
- رضا المرأة لصحة عزل وكيل الزوج بالطلاق، اشتراطه ٤/ ٧٩٥
- ركنها ١٠/ ١٥١
- ركنها عند الحنفية ٤/ ٧٤٣
- سبب التفرقة بين بيع بعض ما وكل به وبين شراء بعض ما وكل، عند أبي حنيفة ٤/ ٧٧٦
- سبب جواز التوكيل بالخصومة ٤/ ٧٥٧
- السبب في اشتراط علم الوكيل بالعزل ٤/ ٧٩٥
- السبب في التفرقة بين بيع الوكيل وبين شرائه بغبن، عند أبي حنيفة ٤/ ٧٧٥
- سقوط خيار الرؤية برؤية الوكيل بالشراء ٤/ ٣٥١
- شراء الوكيل بالتقسيط أو مؤجلاً إذا وكله بالشراء بثمن حال، حكمه ٤/ ٧٨٠
- شراء الوكيل بثمن حال إذا وكله بالشراء بالتقسيط أو مؤجلاً، حكمه ٤/ ٧٨٠
- شراء الوكيل بثمن المثل أو أقل أو أكثر بما يتغابن فيه الناس، جوازه عند الحنفية ٤/ ٧٨١
- شراء الوكيل بثمن المثل في الوكالة المطلقة، وجوبه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٤/ ٧٨٢
- شراء الوكيل بعض ما وكل بشرائه ٤/ ٧٧٦
- شراء الوكيل بعض الموكل بشرائه إذا كان في تبعيضه ضرر، حكمه ٤/ ٧٨٠
- شراء الوكيل بعض الموكل بشرائه إن لم يكن في تبعيضه ضرر، حكمه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ٤/ ٧٨٠
- شراء الوكيل بغير اشتراط الخيار إذا وكله بالشراء بشرط الخيار، حكمه ٤/ ٧٨٠
- شراء الوكيل عدم جوازه إلا بثمن المثل ٤/ ٧٧٥
- شراء الوكيل غير ما عينه الموكل، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٧٨٠
- شراء الوكيل غير ما عينه الموكل، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٨٠
- شراء الوكيل من زوجته وولده الرشيد، جوازه عند المالكية ٤/ ٧٨٢
- شراء الوكيل من كل من لا تقبل شهادته له، عدم جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ٧٨٣
- شراء الوكيل من نفسه أو ممن لا تقبل شهادته له، حكمه عند الصاحبين ٤/ ٧٨٣، ١٠/ ١٥٨

- شراء الوكيل من نفسه بثمن المثل، جوازه في رواية عن مالك ٤/ ٧٨٢
- شراء الوكيل من نفسه عدم صحته ٤/ ٧٨٢
- شرطا المالكية في جواز بيع الوكيل لنفسه ٤/ ٧٧٨
- شروط الحنابلة لجواز الوكالة بالخصومة ٤/ ٧٥٩
- شروط صحة عزل الموكل وكيله عند الحنفية ١٠/ ١٦٣
- شروط الصيغة، عند الشافعية ٤/ ٧٤٨
- شروط العاقدين في الوكالة ١١/ ٩٠
- شروط محل الوكالة ١٠/ ١٥٣
- شروط الموكل ١٠/ ١٥٢
- شروط الموكل فيه ١١/ ٩١
- شروط الموكل والوكيل، عند المالكية ٤/ ٧٥٠
- شروط الوكالة ١١/ ٩٠
- شروط الوكيل ١٠/ ١٥٢
- شروطها ٤/ ٧٤٨، ١٠/ ١٥٢
- صحتها بأجر وبغير أجر ٤/ ٦٧٣، ٩/ ٤٨٢
- صحة القبول على الفور والتراخي ٤/ ٧٤٤
- صحة الوكالة بأجر ١٠/ ١٥٠
- صحة الوكالة بمجهول تبعاً ٤/ ٥٩٥
- صفة عقد الوكالة إن كان على سبيل الإجارة، عند الحنفية والمالكية ٤/ ٧٩٤
- صفة عقد الوكالة إن كان على سبيل الإجارة، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٩٤
- صفة عقد الوكالة بأجر إن كانت على سبيل الجعالة ٤/ ٧٩٤
- صفة عقد الوكالة بغير أجر ٤/ ٧٩٤
- صلاحيات الوكيل المطلق التصرف عند أبي حنيفة ١٠/ ١٥٦
- ضابط الجهالة القليلة المقبولة في الوكالة الخاصة بالشراء ٤/ ٧٦٣
- ضابط الجهالة الكثيرة في الوكالة الخاصة بالشراء ٤/ ٧٦٣
- ضرورتها ١٠/ ١٥٠
- الضمان في عقد الوكالة ١٠/ ٨٥٤
- عدالة الوكيل بالشراء، عدم اشتراطه ٤/ ٧٩٩
- عدالة الوكيل عن القاضي أو الولي، اشتراطها عند الشافعية ٤/ ٧٥٠
- عدالة الوكيل في قبول الزواج، عدم اشتراطه ٤/ ٧٩٩
- عدم استطاعة الوكيل عزل نفسه إلا بمحضر من الموكل ٤/ ٧٨٢
- عدم اشتراط اتحاد المجلس فيها ١٠/ ١١٧، ١٠/ ١٥١
- عدم اشتراط علم العاقد بخروج الطرف الآخر عن الأهلية عند الحنفية والشافعية والحنابلة ١٠/ ١٦٣
- عدم اشتراط علم الموكل بعزل الوكيل نفسه، عند الشافعي ١٠/ ١٦٣
- عدم اشتراط علم الوكيل بالعزل عند الشافعية والحنابلة ١٠/ ١٦٣
- عدم إلزام المرأة في النكاح بتسليمها ٤/ ٧٨٦
- عدم إلزام الوديع بتسليم الوديعة إلى مدعي الوكالة عن المودع الغائب ٤/ ٧٧٢
- عدم امتلاك المحامي لصلاحية الصلح والإبراء، عند الحنفية والشافعية ٤/ ٧٦٧
- عدم امتلاك المحامي لصلاحية قبض المال الذي خاصم به، عند زفر ٤/ ٧٦٦
- عدم امتلاك المحامي لصلاحية المصالحة عن الحق ٤/ ٧٦٥
- عدم امتلاك المحامي للإنكار على وجه يمنع الموكل من الإقرار ٤/ ٧٦٥
- عدم امتلاك الوكيل بالخصومة لصلاحية الإبراء ٤/ ٧٦٥
- عدم امتلاك الوكيل بالخصومة لصلاحية القبض، عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٦٧
- عدم امتلاك الوكيل بقبض الدين للخصومة، عند الحنفية ٤/ ٧٦٨
- عدم امتلاك الوكيل بملازمة الدين لقبض الدين ولا الخصومة فيه، عند الحنفية ٤/ ٧٦٩
- عدم امتلاك وكيل المرأة في النكاح لقبض المهر ٤/ ٧٨٦
- عدم انتهاؤها بالجحود من الموكل أو الوكيل، عند الحنابلة ٤/ ٧٩٩
- عدم انتهاؤها بمضي المدة المحددة لها، عند الحنفية ٤/ ٧٩٩
- عدم انعزال الوكيل بموت الموكل عند المالكية ٤/ ٧٩٦، ١٠/ ١٦٣
- عدم تعلق حق الغير بها لصحة العزل، اشتراطه عند الحنفية والمالكية ٤/ ٧٩٥
- عدم التفريق بين رؤية الوكيل بالقبض والوكيل بالشراء عند أبي حنيفة ٤/ ٣٥١
- عدم الجواز للجمعيات ببناء مبان أو معامل أوشراء كتب أو حاجيات بأموال الزكاة إذ لا وكالة بذلك ٢/ ٦٧٠
- عدم جوازها في قبض بدل الصرف عند المالكية ٤/ ٤٠٦

- عدم رجوع المدين على مدعي الوكالة عن الغائب في القبض إن صدقه ودفع إليه الدين فضاع وأنكر الغائب الوكالة ٤/ ٧٧٣
- عدم سقوط خيار العيب بقبض الوكيل وعلمه بالعيب ٤/ ٣٥١
- عدم شراء الوكيل الشيء المعيب في الوكالة المطلقة، وجوبه عند المالكية والشافعية والحنابلة ٤/ ٧٨٢
- عدم صحتها في الإيلاء ٤/ ٧٥٩
- عدم صحتها في القسامة ٤/ ٧٥٩
- عدم صحتها في اللعان ٤/ ٧٥٩
- عدم صحة عزل الوكيل إذا تعلق بالوكالة حق لغير الموكل عند الحنفية ١٠/ ١٦٤
- عدم صحة الوكالة في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصيام والطهارة ١١/ ٩١
- عدم صلاحية الوكيل بقبض الدين في أخذ العوض عنه، عند الحنفية ٤/ ٧٧١
- عدم ضمان الوكيل إلا بالتعدي ١١/ ٩٢
- عدم ضمان الوكيل ما وكل به ٤/ ٥٦٣
- عدم عودتها إلى المرتد العائد من دار الحرب، عند أبي يوسف ٤/ ٧٩٧
- عدم قبول إقرار المحامي على موكله في الوكالة المطلقة، عند زفر ومالك والشافعي وأحمد ٤/ ٧٦٥
- عدم كون الوكيل في الخصومة عدواً للخصم، اشتراطه ٤/ ٧٥٨
- عدم لزوم الوكالة ولو مأجورة عند الشافعية ١٠/ ١٥١
- عدم لزومها إن كانت بغير أجر ١٠/ ١٥١
- عدم مطالبة الوكيل بالصلح عن دم العمد ٤/ ٧٨٦
- عدم مطالبة وكيل المرأة بالخلع ببدل الخلع إلا إذا ضمنه ٤/ ٧٨٦
- العزل الدوري، صحته عند الحنابلة ٤/ ٧٤٤
- عزل الوكيل بغير نفسه، حكمه عند المالكية ٤/ ٧٩٨
- العقد حال مخالفة الوكيل، حكمه عند الحنفية ١٠/ ١٥٦
- العقد حال مخالفة الوكيل، حكمه عند الشافعية ١٠/ ١٥٦
- العقد، حكمه ٤/ ٧٨٨
- العقد في الوكالة، حكمه ١٠/ ١٦٠
- العقل والبلوغ اشتراطهما في الوكيل، عند الشافعي والمالكية والحنابلة ٤/ ٧٥٠
- العقود التي ترجع حقوقها إلى الموكل، عند الحنفية ٤/ ٧٨٥
- العقود التي ترجع حقوقها إلى الوكيل، عند الحنفية ٤/ ٧٨٥
- العقود التي لا بد أن يسندها الوكيل إلى الموكل ٤/ ٧٦١
- علاقة الوكيل بالشراء بموكله ٤/ ٧٨٣
- علم العاقد الآخر بخروج الآخر عن الأهلية، عدم اشتراطه عند الحنفية والحنابلة والشافعية ٤/ ٧٩٦
- علم الموكل بعزل الوكيل نفسه، اشتراطه ٤/ ٧٩٥
- علم الوكيل بالتوكيل في الجملة، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٧٥٠
- علم الوكيل بالعزل
  اشتراطه عند الحنفية والمالكية ورواية عن أحمد ٤/ ٧٩٣
  عدم اشتراطه عند الشافعي ورواية عن أحمد ٤/ ٧٩٥
- علم الوكيل بموكله، اشتراطه ٤/ ٧٥٠
- عودة الوكالة إلى المرتد العائد في دار الحرب، عند محمد ٤/ ٧٩٧
- الفتوى بقول زفر بعدم امتلاك الوكيل للخصومة للقبض ٤/ ٧٦٩
- الفرق بين الوكيل والرسول ١٠/ ١٥٩
- الفرق بينها وبين التفويض ٤/ ١٣١
- قبض الوكيل مال موكله، حكمه عند الحنفية إلا زفر ١٠/ ١٥٦
- قبض الوكيل مال موكله، حكمه عند زفر والشافعية والحنابلة ١٠/ ١٥٦
- قبض وكيل الوكيل للدين، حكمه ٤/ ٧٧٠
- قبول التصرفات للنيابة ١٠/ ١٥٣
- قبول توكيلات محلات بيع الأطعمة السريعة وفيها محرمات كالخنزير والخمر ١٣/ ١٦٥
- قبول الوكيل الحوالة بالثمن مع ضمانه للموكل، جوازه عند أبي حنيفة خلافاً للصاحبين ٤/ ٧٧٧
- قبولها بالقول أو الفعل ١٠/ ١٥١
- قبولها باللفظ والفعل، صحته عند الشافعية ٤/ ٧٤٨
- قيام الاعتماد المستندي في البنوك التجارية على أساس قاعدة الوكالة والقرض ١١/ ٤٦٦
- كل ما جاز أن يعقده الإنسان بنفسه جاز أن يوكل به، عند الحنفية ٤/ ٧٦١
- كون التصرف قابلاً للوكالة من شروط الشركة ١١/ ١٠٢
- كون التوكيل حاصلاً بما يملكه الوكيل، اشتراطه عند أبي حنيفة ٤/ ٧٤٩
- كون القبول لفظاً، عدم اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٧٤٣

- كون الموكل حاضراً صحيحاً، عدم جوازه عند أبي حنيفة ٤/ ٧٤٨
- كون الموكل فيه ليس حداً من الحدود التي لا تحتاج إلى خصومة، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٧٥٢
- كون الموكل مالكاً للتصرف الذي يوكل فيه، اشتراطه ٤/ ٧٤٨
- كون الموكل مملوكاً، اشتراطه ٤/ ٧٥١
- كون الوكيل قاصداً العقد، اشتراطه عند الحنفية ٤/ ٧٥٠
- كون الوكيل مالكاً التصرف لنفسه، اشتراطه ٤/ ٧٤٨
- كون الوكيل معيناً، اشتراطه ٤/ ٧٥٠
- كيفية إعلام الوكيل بالعزل ٤/ ٧٩٥
- كيفية ثبوت علم الوكيل بالوكالة ٤/ ٧٥٠
- لزوم الوكالة إن كانت على سبيل الجعالة للجاعل بعد الشروع في العمل، عند المالكية ٤/ ٧٩٤
- لزوم الوكالة المأجورة عند غير الشافعية ١٠/ ١٥١
- لفظها ٤/ ٧٤٣
- ما تقوم به البنوك الربوية وعلاقته بالوكالة ١١/ ٢٥٨
- ما يرجع به الوكيل بقضاء الدين على الموكل ٥/ ٧٤
- ما يملكه الوكيل من التصرفات ١١/ ٩١
- ما يميز المقاولة عن الوكالة ١٣/ ٢٤٧
- متى تنتهي الوكالة ١١/ ٩٣
- المخاصمة عن موكل لا يعلم حقيقة أمره، عدم جوازه عند الحنابلة ٤/ ٧٥٩
- مخالفة الوكيل بالبيع لموكله، حكمها عند الحنفية ٤/ ٧٨٠
- مخالفة الوكيل بالبيع موكله، حكمها ٤/ ٧٧٣، ١٠/ ١٥٦
- مخالفة الوكيل بالشراء لموكله، حكمه ٤/ ٧٧٩، ١٠/ ١٥٨
- مخالفة الوكيل لموكله في الوكالة المقيدة، حكمها ١٠/ ١٥٤
- مراعاة الإطلاق في الوكالة المطلقة ٤/ ٧٨١
- مسؤولية الوكيل بالبيع عن التزامات العقد ٤/ ٧٦٨
- مشروعيتها ٤/ ٧٤٦
- مشروعية الوكالة ١١/ ٨٩
- مصالحة الوكيل المشتري على الثمن مع ضمانه للموكل، جوازه عند أبي حنيفة خلافاً للصاحبين ٤/ ٧٧٧
- مطالبة الوكيل بالمهر إذا ضمنه ٤/ ٧٨٦
- معلومية الموكل به، اشتراطها عند الشافعية ٤/ ٧٥١
- معنى حكم العقد ١٠/ ١٦٠
- معنى الوكالة الحصرية وتدخل الدولة للتسعير لرفع الضرر ٩/ ٧٠٠
- مقدار الغبن الذي يتغابن الناس فيه، عند الطحاوي ومحمد ٤/ ٧٧٤
- مكان صحة إقرار المحامي على موكله، عند الحنفية ٤/ ٧٦٦
- من يرجع إليه حكم العقد وحقوقه في الوكالة ١١/ ٩٢
- نفاذ تعرف الوكيل في الوكالة الفاسدة ٤/ ٦٤٣
- نوعا الوكالة بالبيع ٤/ ٧٧٣
- نوعا الوكالة بالشراء، عند الحنفية ٤/ ٧٦٢
- نية أداء الزكاة، جواز تفويضها للوكيل إن كان من أهلها عند الشافعية ٢/ ٦٦١
- النية، تأثيرها عليها ١/ ١٩٠
- هلاك المبيع في يد الوكيل إن حبسه لاستيفاء الثمن من الموكل، حكمه ٤/ ٧٨٤
- هلاك المبيع في يد الوكيل قبل حبسه عن الموكل، حكمه ٤/ ٧٨٤
- هلاك المقبوض في يد وكيل الوكيل، حكمه ٤/ ٧٧٠
- واجبات الوكيل بالبيع ٤/ ٧٧٩، ٤/ ٧٨٧
- واجبات الوكيل بالشراء ٤/ ٧٨٧
- وجود الجهالة الفاحشة في البيع، حكمه عند الحنفية ٤/ ٧٦٣
- وجود العقل عند الموكل، اشتراطه ٤/ ٧٤٨
- وجود لفظ يدل على الرضا بالتوكيل صراحة أو كناية، اشتراطه عند الشافعية ٤/ ٧٤٨
- وقوع حكم العقود العينية للموكل مباشرة ٤/ ٧٨٨
- وقوع الشراء للموكل إذا وكل كل رجل بشراء شيء بعينه فاشتراه لنفسه ٤/ ٧٨٢
- وقوع الشراء للوكيل إذ وكل بشراء شيء بغير عينه إلا أن ينويه للموكل ٤/ ٧٨٢
- وقوع الشراء للوكيل إذا كان بزيادة لا يتغابن الناس بمثلها، عند الحنفية ٤/ ٧٨١
- الوكالة إذا كان الموكل حاضراً مجلس الحكم، جوازها عند الإمام وصاحبيه ٤/ ٧٥٨
- الوكالة إذا كانت معلقة على شرط أو زمن وتصرف الوكيل على أساسها، حكمها عند الشافعية ٤/ ٧٤٤
- الوكالة إذا نجزَّها وشرط للتصرف شرطاً، صحتها ٤/ ٧٤٥
- الوكالة التي لا حقوق لها إلا ما أمر به الموكل، عند الحنفية ٤/ ٧٨٥

• الوكالة إن وقعت منجزة وعلق التصرف بأمر، صحتها ٤/ ٧٤٨
• الوكالة بأجر وبغير أجر، صحتها ٤/ ٧٤٥
• الوكالة باستيفاء الحدود والقصاص، عدم جوازها عند الحنفية ٤/ ٧٥٣
• الوكالة بالإبراء عن الدين، جوازها ٤/ ٧٦٠
• الوكالة بالحج، عدم جوازها عند المالكية ٤/ ٧٥٢
• الوكالة بالخصومة (المحاماة)، جوازها ٤/ ٧٦١
• الوكالة بقضاء الدين، جوازها ٤/ ٧٦٠
• الوكالة الخاصة
تعريفها ١٠/ ١٥٤
حكمها ٤/ ٧٤٦، ١٠/ ١٥٤
• الوكالة الخاصة بالشراء مع الجهالة اليسيرة، صحتها استحساناً عند الحنفية ٤/ ٧٦٢
• الوكالة الدورية، صحتها عند الحنابلة ٤/ ٧٤٤
• وكالة الزوجة عن زوجها إن طلقها، عدم بطلانها عند الحنابلة ٤/ ٧٩٩
• الوكالة العامة
تعريفها ١٠/ ١٥٤
حكمها ٤/ ٧٤٦، ١٠/ ١٥٤
• الوكالة العامة بالشراء مع الجهالة الفاحشة، جوازها عند الحنفية ٤/ ٧٦٢
• الوكالة العامة في جميع ما تصح فيه النيابة من الأمور المالية، جوازها عند المالكية والحنفية ٤/ ٧٦٢
• الوكالة في أداء الحقوق المالية كدفع الديون والأثمان وإعادة الودائع والعواري، حكمها عند الشافعية ٢/ ٦٦٢
• الوكالة في تملك المباحات، عدم جوازها عند الحنفية خلافاً للجمهور ٤/ ٦٠٠
• الوكالة في تملك المباحات، عدم صحتها ٤/ ٥٩٩
• الوكالة في الحج والعمرة عند العجز وبعد الموت، جوازها ٤/ ٧٥٢
• الوكالة في حيازة المباحات، صحتها عند الجمهور غير الحنفية ٤/ ٧٥١
• الوكالة في ذبح الأضحية، جوازها ٤/ ٧٥٢
• الوكالة في ذبح جبران النقص في الإحرام بالحج أو العمرة، جوازها ٤/ ٧٥٢
• الوكالة في ذبح الهدي، جوازها ٤/ ٧٥٢
• الوكالة في العبادات التي لها تعلق بالمال، جوازها عند الجمهور ٤/ ٧٥٢
• الوكالة في العروض، عدم صحتها ٤/ ٦٠٢
• الوكالة في مطالبة الحقوق وإثباتها مطلقاً، جوازها عند الصاحبين وبقية الأئمة غير الحنفية ٤/ ٧٥٨
• الوكالة القضائية، أحكام المفقود والغائب في القانون ١٠/ ١٤٥
• الوكالة المضافة إلى المستقبل عند الحنفية والحنابلة ١٠/ ١٥١
• الوكالة المطلقة
تعريفها ١٠/ ١٥٤
حكمها عند أبي حنيفة ١٠/ ١٥٥
حكمها عند غير أبي حنيفة ١٠/ ١٥٥
• الوكالة المطلقة في الزواج، حكمها ١٠/ ١٥٥
• الوكالة المعلقة على شرط عند الحنفية والحنابلة ١٠/ ١٥١
• الوكالة المقيدة
تعريفها ١٠/ ١٥٤
حكمها ١٠/ ١٥٤
• الوكالة من عقود الأمانة ١٠/ ٧٨٤
• الوكالة المنجزة ١٠/ ١٥١
• الوكيل بالطلاق، حكمه ٨/ ٤٠٠
• الوكيل بالقسمة خصومته، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٧٠
• الوكيل بطلب الشفعة خصومته، حكمها عند الشافعية والحنابلة ٤/ ٧٧٠

■ الوكالة الحصرية

• معنى الوكالة الحصرية وتدخل الدولة للتسعير لرفع الضرر ٩/ ٧٠٠

■ الولاء

• المغالاة في الولاية إلى الإسلام والبراءة من السلطة السياسية وألوانها من أسباب الغلو والتطرف ١٣/ ٨٤٧
• الولاء للعدو وتسهيل التدخل الخارجي من أسباب التفجيرات والتهديدات الحالية ١٣/ ٧٠٧
• الولاء والإخلاص للدولة والوطن ٧/ ٧٤٤

■ الولادة

• الاستفادة من البصمة عند التنازع على المولود أو في حالة الاختلاط بين المواليد في المستشفيات ١٣/ ٧٠

■ الولاية

• الإبراء من حق الولاية على الصغير، حكمه ٥/ ٢٢٤
• الاتفاق على ولاية الأب في الأموال ٥/ ٣٠٥
• إجارة الولي مال القاصر إذا بلغ، حكمه ٥/ ٣٠٧
• إجارة الولي نفس القاصر إذا بلغ، حكمه ٥/ ٣٠٧

obeikandl.com

- اجتماع الولاية على المال والنفس للأب والجد في القانون ١٠/ ١٤٢
- أجر الولي على ولايته، حكمه ٥/ ٣١٥
- إجراء القسمة بالتراضي مع باقي شركاء القاصر لا ينفذ إلا بتصديق القاضي، في القانون السوري ٨/ ٧١٧
- أحوال انتهاء مهمة الوصي في القانون السوري ٨/ ٧١٩
- الاختلاف على ولاية غير الأب بين الفقهاء ٥/ ٣٠٥
- أخذ القانون المصري والسوري برأي الحنفية في ترتيب درجات الأولياء على المال ٨/ ٧١٠
- إخراج الولي الزكاة من مال المحجور عليه، وجوبه عند الحنابلة ٥/ ٣١٢
- أسباب انتهاء الوصاية في القانون ٨/ ٧١٨
- استمرارها حتى يبلغ القاصر سن الرشد ٨/ ٧٠٩
- اشتراط اتحاد الدين بين الولي والمولى عليه ١٠/ ١٤٧
- اشتراط الأمانة في الولي ١٠/ ١٤٧
- اشتراط أهلية الأداء في الولي ١٠/ ١٤٧
- اشتراط عدالة الولي ١٠/ ١٤٧
- اشتراط الولاية في زواج المرأة، حكمه ٨/ ١٩٦
- اشتراط الولاية والأهلية عند العاقد ١٠/ ١٦٦
- إقراض القاضي من مال اليتيم، حكمه ٥/ ٣٠٧
- إقراض مال القاصر واقتراضه، حكمه في القانون ٨/ ٧١٣

- أقسام الولاية عند الحنفية ٨/ ١٩٠
  - الولاية على المال ٨/ ١٩٠
  - الولاية على المال والنفس ٨/ ١٩٠
  - الولاية على النفس ٨/ ١٩٠
- أقسام الولاية عند المالكية ٨/ ١٩٢
  - الولاية الخاصة ٨/ ١٩٢
  - الولاية الخاصة، أسبابها ٨/ ١٩٢
  - الولاية العامة ٨/ ١٩٣
- انتقال الولاية للقاضي عند عدم وجود أب ولا جد ولا وصيهما للقاصر ٨/ ٧١٧
- انتهاء الولاية على المال، حكمها ٨/ ٧١٨
- الأنثى إذا بلغت سن الرشد أن تنفرد بالسكن عن ولي النفس، جوازه قضاء في القانون المصري والسوري ٨/ ٧٠٨
- انعدامها بالنسبة للجنين ١٠/ ١٤٧
- إنفاق الأب على الصغير ١٠/ ١٤٨
- أنواعها ٨/ ٧٠٥، ١٠/ ١٤١
- أنواعها في الزواج عند الحنابلة ٨/ ١٩٤
- أنواعها في الزواج، عند الشافعية ٨/ ١٩٣
- الأولياء على مال الصغير القاصر ١٠/ ١٤٣
- الإيصاء عند فقد أحد شروط الموصي، حكمه عند الحنفية ٨/ ٧١٤
- بدايتها ونهايتها ١٠/ ١٤٦
- بطلان التصرفات الضارة بالمولى عليه من المولي ١٠/ ١٥٢
- بيع أوشراء الوصي من مال الصغير مطلقاً، حكمه عند الجمهور غير أبي حنيفة ٨/ ٧١٦
- بيع عقار القاصر
  - حكمه عند الحنفية ١٠/ ١٤٨
  - حكمه عند الشافعية ٥/ ٣١٠
  - حكمه في القانون ١٠/ ١٤٩
- بيع الولي لمال القاصر، حكمه ٥/ ٣٠٧
- تبديل القاضي للولي ١٠/ ١٤٨
- تبرع الوصي من مال القاصر، باطل في القانون السوري ٨/ ٧١٦
- تبرع الولي بشيء من مال القاصر، حكمه في القانون ٨/ ٧١٢
- ترتيب الأولياء ٤/ ١٣٨
- ترتيب الأولياء على المال عند الحنفية ١٠/ ١٤٢
- ترتيب الأولياء على النفس ١٠/ ١٤٢
- ترتيب الأولياء على النفس في القانون ١٠/ ١٤٢
- ترتيب الأولياء عند المالكية والحنابلة والشافعية ١٠/ ١٤٤
- ترتيب الأولياء في قبض الهبة للصبي، عند الحنفية ٤/ ٦٩٥
- ترتيب الولاية في مال الصغير ٩/ ١٤٣
- التصرف في مال القاصر، حكمها في القانون ٨/ ٧١٢
- تصرف الولي في عقار القاصر، حكمه في القانون ٨/ ٧١٢
- تصرف الولي في مال القاصر، حكمه عند الشافعية ٥/ ٣١٠
- تصرفات الأب، حكمها ٨/ ٧١١
- تصرفات الوصي المختار، حكمها ٨/ ٧١٥
- تصرفات الولي بمال القاصر، حكمها ٥/ ٣١١
- تصرفات الولي بمال المحجور عليه، حكمها ٥/ ٣١٢
- تصرفات الولي بمال المحجور عليه، حكمها عند الحنابلة ٥/ ٣١١
- تصرفات الولي المترددة بين النفع والضرر، حكمها ١٠/ ١٤٨

obeikandl.com

- تعريفها ٤/ ١٣٨، ٨/ ٧٠٥، ١٠/ ١٤٠، ١٠/ ٢٢١
- تعيين مساعد قضائي لذوي العاهات في القانون ١٠/ ١٤٦
- تعيين وصي للحمل جوازها في القانون وعند الزيدية ١٠/ ١٤٦
- تعيين ولي مؤقت، حكمه في القانون ٨/ ٧١٤
- تنصيب الأوصياء في القانون السوري والمصري ٨/ ٧١٠
- تنفيذ أمر الحاكم إذا ولى من ليس كفئاً ١٠/ ٥٦١
- توقف الحجر على السفيه وذي الغفلة على قضاء القاضي ١٠/ ١٤٤
- تولي شخص واحد طرفي عقد البيع، عدم جوازه ٤/ ١١٧
- تولي شخص واحد طرفي عقد الزواج، جوازه ٤/ ١١٧
- حالة تعيين ولي خاص للقاصر، موقف القانون منه ٨/ ٧١٣
- رهن الولي مال القاصر بدينه، حكمه ٥/ ٣٠٧
- الزواج
  - الولاية فيه، ترتيب الأولياء ٨/ ٢٠٠
  - الولاية فيه، شروط الولي ٨/ ١٩٧
- السبب في ترتيب الأولياء على المال ١٠/ ١٤٢
- سفر الولي بمال القاصر والمجنون، حكمه عند الشافعية ٥/ ٣١٠
- شروط الوالي ١٠/ ١٤٧
- شروط الوصي في القانون المصري وفي القانون السوري ٨/ ٧١٤
- صاحب الولاية على المجنون والمعتوه إذا بلغ رشيداً وطرأ عليه الجنون أو العته عند الحنفية والشافعية ١٠/ ١٤٤
- صاحب الولاية على المجنون والمعتوه إذا بلغ رشيداً وطرأ عليه الجنون أو العته عند المالكية والحنابلة ١٠/ ١٤٤
- صاحب الولاية على المجنون والمعتوه إذا بلغ على هذه الحالة ١٠/ ١٤٣
- صحة التصرفات النافعة من الولي للمولى عليه ١٠/ ١٤٨
- صلاحيات الولي ١٠/ ١٤٨
- ضم مساعد للولي ١٠/ ١٤٨
- عدم جواز موالاة غير المسلم ١٢/ ٥٣٦
- عدم سقوط الولاية على الصغير بإسقاط الأب أو الجد لها ١٠/ ٢٥
- عودة الولاية على من بلغ رشيداً ثم طرأ عليه الجنون أو العته ٨/ ٧٠٩
- كيفية تصرف وصي القاضي في مال القاصر ٨/ ٧١٨
- كيفية تصرف الولي في مال القاصر ٥/ ٣٠٦
- للقاضي الولاية على السفيه وذي الغفلة ١٠/ ١٤٤
- ما يختلف به وصي القاضي عن الوصي المختار ٨/ ٧١٨
- مسؤولية الأولياء والأوصياء عن عمل الغير ١٠/ ٨٦٠
- مسؤولية المجنون والصبي وأوليائهم عن أفعالهم ١٠/ ٨٦٠
- المصالح التي يباع فيها عقار المحجور عليه، عند الحنابلة ٥/ ٣١٢
- مصدر الولاية النيابية ٤/ ١٣٨
- مصدرها ١٠/ ١٤١
- مضاربة الولي بمال الصغير، حكمها ٥/ ٣٠٨
- من تثبت له الولاية على المال في القانون ١٠/ ١٤٣
- من تثبت له الولاية على مال القاصر بعد موت أبيه ٨/ ٧٠٩
- من تكون له ولاية السفيه، عند الجمهور ٨/ ٧٠٩
- من يحتاج إلى الولاية ١٠/ ١٤٣
- منع الوصي من التبرع بمال القاصر إلا بإذنه في القانون المصري ٨/ ٧١٦
- مهمة وصي الحمل ١٠/ ١٤٧
- النص على وصي القاضي في القانون ١٠/ ١٤٣
- النص على الوصي المختار في القانون ١٠/ ١٤٣
- نفاذ تصرفات السفيه وذي الغفلة قبل قرار الحجر في القانون ١٠/ ١٤٤
- نوعا الولاية النيابية ١٠/ ١٤١
- نوعاها ٤/ ١٣٨، ١٠/ ٢٢١
- وجوب التصرف وفق مصلحة المولى عليه ١٠/ ١٤٨
- وصاية الأعمى، حكمها عند الجمهور ٨/ ٧١٤
- وصاية المرأة، حكمها ٨/ ٧١٤
- الوصي، شروطه ٨/ ٧١٤
- وصي القاضي، تعريفه ٨/ ٧١٤
- وصي المحكمة، موقف القانون منه ٨/ ٧١٠
- الوصي المختار
  - تعريفه ٨/ ٧١٣
  - شروطه ٨/ ٧١٣
- ولاية الأب المبذر، حكمها ٨/ ٧١١
- ولاية الأب والجد ولاية نفس ومال على صلاحيات الولي وما يسقط ولايته، في القانون السوري ٨/ ٧٠٧

Okeikanelion

• ولاية الإجبار، أسبابها عند الحنفية ٨/ ١٩١
• الولاية الإجبارية، تعريفها ١٠/ ١٤١
• الولاية الاختيارية، تعريفها ١/ ٢٦٠، ١٠/ ١٤١
• الولاية على القاصر، تعريفها ١٠/ ١٤٠
• الولاية على المال
تعريفها ١٠/ ١٤١
حكمها بالاتفاق ٨/ ٧٠٩
• الولاية على النفس
انتهاؤها، حكمه عند الحنفية ٨/ ٧٠٨
انتهاؤها، حكمه عند المالكية ٨/ ٧٠٨
تعريفها ١٠/ ١٤١
شروط الولي على النفس ٨/ ٧٠٧
صلاحيات الولي على النفس ٨/ ٧٠٦
من تثبت له عند الحنفية ٨/ ٧٠٦
من تثبت له عند المالكية ٨/ ٧٠٦
• الولاية في الزواج، حكمها ٨/ ١٨٩
• الولي على المال
تصرفاته، حكمها ٨/ ٧١١
شروطه ٨/ ٧١٠

■ **ولاية العهد**
• تعيين الخليفة الأموي لولي العهد ١٢/ ٦٢٩
• ولاية العهد في انعقاد الإمامة ١٢/ ٦٢٥

■ **ولاية المظالم**
• اختصاصات قاضي المظالم ١٢/ ٦٣٨
• مهمة ولاية المظالم في الإسلام ١٢/ ٤٠٩
• ولاية المظالم في الدولة الإسلامية ١٢/ ٦٣٧

■ **الولد**
• إعطاؤه الزكاة حكمه ٢/ ٧٩٣
• أمره بالصلاة لسبع ١/ ٥٦٠
• بلوغه، وقته ١/ ٥٢٤
• دفع الزكاة إليه إذا كان لا تلزم الوالد نفقته عند الشافعية والمالكية ٢/ ٧٩٤

■ **ولي الأمر**
• إعلان جماعة من المسلمين الحرب دون موافقة ولي الأمر ٧/ ١٦٥
• إعلان ولي الأمر الحرب دون سواه ٧/ ١٦٦
• رقابة الإمام على تأمينات الأفراد والرأي في نظام الأمان الفردي ٧/ ٢٥٠
• رقابة ولي الأمر على الأمان رقابة خاصة ورقابة عامة ٧/ ٢٥١
• المختص بإعلان الحرب ٧/ ١٥١

■ **الوليمة**
• إجابة دعوة الوليمة، حكمها ٣/ ٥٢٨
• إجابة الولائم ٣/ ٥٢٧
• حضور المدعو للوليمة ففوجيء بالمنكر حكمه ٣/ ٥٢٩
• وليمة العرس، حكمها ٣/ ٥٢٧

■ **الوهابية**
• ظهور الوهابية ١٢/ ٣٥٠

■ **الويبة**
• مقدارها ١/ ١٢٦

■ **اليابان**
• إمكانية إنشاء مصرف إسلامي في اليابان ١٣/ ٣٦١

■ **اليارد**
• مقداره ١/ ١٢٤

■ **اليانصيب**
• تحريمه ٤/ ٢٨

■ **اليتيم**
• أكل ولي اليتيم من ماله للضرورة ١٠/ ٥٧٨
• جواز استثمار ريع الأوقاف قياساً على استثمار مال اليتيم ١٣/ ٤١٠
• حماية الأطفال واليتامى واللقطاء والمشردين ٩/ ٦٥٩
• كفاية الفقراء والإحسان إلى الأيتام ١٣/ ٦٥١
• وجود الغبن اليسير في بيع الوصي شيئاً من أموال اليتيم، حكمه عند الحنفية ١٠/ ٢١٥

■ **اليسر**
• أخذ الإسلام بمبدأ التيسير والتسهيل على الناس ١٠/ ٦٣٢
• الاستفادة من الجسور المشتركة بين الأديان من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٧٧
• أهم مظاهر اليسر والسماحة في أصول الشريعة ١٣/ ٦٧٧
• شرح قاعدة المشقة تجلب التيسير ١٠/ ٥٣١
• كون التكاليف بقدر الاستطاعة من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٧٩
• مبدأ اليسر ودفع الحرج في التشريع ١٣/ ٧٨٠
• مقاومة كل أنواع التطرف والغلو في البلاد التي لا عدوان فيها على المسلمين من مظاهر السماحة ١٣/ ٦٧٧
• منع الإكراه في الدين من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٨٠

obeikandi.com

• نبذ التعصب الديني والمذهبي من مظاهر اليسر والسماحة في الإسلام ١٣/ ٦٧٩
• نصوص من القرآن والسنة تبين خاصيتها في السماحة واليسر ١٣/ ٦٧٥

■ **اليقين**
• بيان معنى قاعدة اليقين لا يزول بالشك ١٢/ ١٨٣
• القواعد الفقهية التي تندرج تحت قاعدة اليقين لا يزول بالشك ١٢/ ١٨٤
• من الفروع الفقهية التي تندرج تحت قاعدة اليقين لا يزول بالشك ١٢/ ١٨٤

■ **اليمن**
• مجمع الفقه الإسلامي في اليمن ١٢/ ٦٦

■ **اليمين**
• إثبات الجنايات باليمين، حكمه وحكم التحليف فيها ٦/ ٥٢٤
• إثبات الفيء باليمين، حكمه ٦/ ٥٢٥
• إثبات النسب باليمين، حكمه ٦/ ٥٢٥
• أثر النية فيه ٦/ ٤٤٨، ٦/ ٥٠٩
• أثره في الدعوى ٦/ ٤٤٩
• أثره المرتب على حلفه ٦/ ٥٢٢
• أحد طرق الإثبات ٦/ ٦٨٩
• أحكام الحلف على الدخول ٣/ ٤١٤
• أحوال يمين الاستظهار ٦/ ٥١٧
• أحواله التي يحلف عليها فعلاً ٣/ ٤١٢
• اختلاط الشيء المحلوف عليه بجنسه، حكمه ٣/ ٤٤٢
• إذا قال إذا دخلت هذه الدار فأنت طالق، حكمه ٣/ ٤٠٤
• إذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق، حكمها ٣/ ٤٠٥
• إذا قال كلما دخلت هذه الدار فأنت طالق، حكمه ٣/ ٤٠٤
• إذا قال لزوجته إن خرجت من هذه الدار فأنت طالق، حكمه ٣/ ٤٢٣
• إذا كان بمخلوق، حكمه ٣/ ٤٠٣
• إذا كان على مستحيل عقلاً، حكمه ٣/ ٣٨٨
• الاستثناء في اليمين، حكمه ٣/ ٤١١
• إعطاء العبيد من كفارته، حكمها ٣/ ٤٩٥
• الإكراه على الطلاق والنكاح والظهار واليمين والعفو عن القصاص ١٠/ ٤٥٣
• الإكراه فيه، حكمه ٣/ ٤٢١، ٣/ ٤٥٨
• انعقاده بالحلف بوجه الله، حكمه ٣/ ٣٩٥
• انعقاده بأن يحلف بأمانة الله، حكمه ٣/ ٣٩٤
• انعقاده بأن يحلف بأيم الله ولعمر الله، حكمه ٣/ ٣٩٥
• انعقاده بأن يحلف بصفة من صفات الله تستعمل لغيره على السواء، حكمه ٣/ ٣٩٣
• انعقاده بأن يحلف بصفة من صفات الله لا تستعمل إلا لله تعالى، حكمه ٣/ ٣٩٣
• انعقاده بأن يحلف على المصحف والقرآن، حكمه ٣/ ٣٩٦
• انعقاده بصفة من صفات الله تستعمل لغيره ولكن استعمالها في غير الصفة هو الغالب، حكمه ٣/ ٣٩٥
• انعقاده في قضاء الحق قبل وقته، حكمه ٣/ ٣٩١
• أنواع الحقوق التي تثبت ويجوز فيها التحليف عند أبي حنيفة ٦/ ٥٢٥
• أنواع الحقوق التي تثبت ويجوز فيها التحليف، عند الحنابلة ٦/ ٥٢٥
• أنواع الحقوق التي تثبت ويجوز فيها التحليف، عند الشافعية والصاحبين ٦/ ٥٢٥
• أنواع الحقوق التي تثبت ويجوز فيها التحليف عند المالكية ٦/ ٥٢٤
• أنواع الحقوق التي لا يجوز التحليف عليها ٦/ ٥٢٤
• أنواع الحقوق التي يجوز فيها التحليف ٦/ ٥٢٤
• أنواع يمين المدعي
يمين الاستيثاق أو الاستظهار ٦/ ٥١٧
يمين التهمة ٦/ ٥١٧
اليمين الجالبة ٦/ ٥١٦
• أنواعه ٣/ ٣٨٠
يمين الشاهد ٦/ ٥١٦
اليمين الغموس ٣/ ٣٨٠، ٦/ ٥١٥
اليمين اللغو ٣/ ٣٨١
يمين المدعي ٦/ ٥١٦
يمين المدعى عليه ٦/ ٥١٦
اليمين المنعقدة ٦/ ٥١٥
• أنواعه بحسب الحالف ٦/ ٥١٦
• أنواعه عند الحنابلة ٣/ ٣٧٩
• أنواعه عند الحنفية
أن تكون اليمين على ما هو مستحيل عادة ٣/ ٣٨٩
أن تكون اليمين على ماهو متصور الوجود عادة ٣/ ٣٨٧
• أنواعه المنعقدة عند الحنفية ٣/ ٣٨٦
• أنواعه وحكم كل نوع ٣/ ٣٧٨
• بناء اليمين على النية أو العرف أو صيغة اللفظ عندالامام مالك ١/ ١٨٢

- بناؤه بحسب نية الحالف أو المستحلف ٣/ ٤٠٢
- بناؤه على صيغة اللفظ والحقيقة اللغوية عند الشافعية ١/ ١٨٢
- بناؤه على العرف أو النية أوصيغة اللفظ ٣/ ٤١٢
- بناؤه على العرف والعادة واللفظ والنية عند الحنابلة ٣/ ٤١٤
- بناؤه على العرف والعادة واللفظ والنية عند المالكية ٣/ ٤١٣
- بناؤه على العرف والعادة والمقصد والنية عند الحنفية ٣/ ٤١٢
- بناؤه على العرف والمقصد والنية عند الشافعية ٣/ ٤١٣
- بناؤه على النية أو العرف أو صيغة اللفظ عند الحنابلة ١/ ١٨٣
- بناؤه على نية الحالف أم المستحلف، عند الحنفية ٣/ ٤٠٢
- تأويله ١/ ١٨١
- تأويله على خلاف الظاهر ١/ ١٨١
- تحديد المدعي والمدعى عليه ٦/ ٥١٥
- تحليف الشاهد، حكمه ٦/ ٥١٦
- تحليف الشهود اليمين، حكمه ٦/ ٥٢٦
- التحليف في إثبات النكاح، حكمه ٦/ ٥٢٤
- التحليف لإثبات الحدود، حكمه ٦/ ٥٢٤
- ترك الحلف بالله تعالى لترويج السلعة ١١/ ١٣٩
- تعريفه ٣/ ٣٧٨، ٦/ ٥٠٥، ٦/ ٦٨٩، ١٠/ ٩٠
- تعليق الخروج للحالف بقوله "إلا بإذني أو حتى آذن لكم أو إلا أن آذن" حكمه ٣/ ٤٣٠
- تغليظ اليمين باللفظ أو بالزمان والمكان، حكمها ٦/ ٥١١
- تغليظه بالزمان والمكان حكمه ٦/ ٤٤٥، ٦/ ٥١١
- حكمه عند المالكية والشافعية ٦/ ٥١٢
- تغليظه بالزمان والمكان للمسلم، حكمه عند الحنابلة والحنفية ٦/ ٥١٢
- تغليظه باللفظ، حكمه ٦/ ٥١١
- تغليظه، حكمه عند الشافعية ٦/ ٥١٢
- تغليظه لغير المسلم، حكمه عند الحنابلة والحنفية ٦/ ٥١٢
- تكرار المقسم به، حكمه ٣/ ٣٩٩
- تكراره في مجلس واحد أو مجلسين، حكمه ٣/ ٤٠٦
- تكفير الإنسان إذا حلف إن لم يفعل هذا فهو كافر، حكمه ٣/ ٤٠١
- التورية في اليمين غير القضائية، حكمها ٦/ ٥٠٩
- التورية في اليمين القضائية، حكمها ٦/ ٥١٠
- التورية والتعريض بدل اليمين الكاذبة ١٠/ ٥٧٦
- التوكيل في حلفه، حكمه ٤/ ٧٥١، ٤/ ٧٥٩
- الجمع بين شرطين في يمين، حكمه ٣/ ٤٠٥
- الحالف
  - شروطه عند الحنفية ٣/ ٤٠٧
  - هلاكه، حكمه في الحنث عند الحنفية والحنابلة ٣/ ٤٧١
- حروف القسم ٣/ ٣٩٢
- حكمه ٣/ ٣٧٩، ٦/ ٥٢٢
- حكمه أمام القضاء وانصرافه إلى نية المستحلف ١/ ١٨٣
- حكمه للكافر ٦/ ٤٤٦
- الحلف ألا يأكل من كسب فلان، حكمه ٣/ ٤٦٤
- الحلف ألا يتزوج هذه المرأة، حكمه ٣/ ٤٦٧
- الحلف ألا يدخل بيتاً، حكمه ٣/ ٤١٨
- الحلف ألا يدخل داراً، حكمه ٣/ ٤١٥
- الحلف ألا يدخل داراً وهو فيها، حكمه ٣/ ٤١٥
- الحلف ألا يدخل مسجداً، حكمه ٣/ ٤١٧
- الحلف ألا يسكن الدار وهو ساكنها، حكمه ٣/ ٤٥٧
- الحلف ألا يسكن هذه الدار، حكمه ٣/ ٤٥٧
- الحلف ألا يصلي، حكمه ٣/ ٤٦٨
- الحلف ألا يفعل شيئاً ففعل بعضه، حكمه ٣/ ٤٣٧
- الحلف ألا يلبس مما يشتريه فلان، حكمه ٣/ ٤٦٣
- الحلف بالتوراة والإنجيل ونحوهما، حكمه ٦/ ٥٠٨
- الحلف بالخروج من الإسلام وما يعتقد أنه كفر "إن فعلت كذا فأنا يهودي" حكمه ٣/ ٤٠٠
- الحلف بالطلاق والعتاق، حكمه ٣/ ٤٠٤
- الحلف بالقرآن والكتاب والمصحف، حكمه ٦/ ٥٠٨
- الحلف بالقرآن والمصحف، انعقاده، حكمه عند المالكية ٣/ ٣٩٤
- الحلف بأن لا يدخل على فلان، حكمه ٣/ ٤٢٠
- الحلف بأيم الله وأيمن الله، حكمه ٣/ ٣٩٧
- الحلف بتحريم شيء حلال، حكمه ٣/ ٤٠١
- الحلف بحق الله، حكمه ٣/ ٣٨٧
- الحلف بصيغة "أقسم بالله وأشهد بالله" حكمه ٣/ ٣٩٧
- الحلف على الإدام، حكمه ٣/ ٤٤٣
- الحلف على الأكل، حكمه ٣/ ٤٣٩
- الحلف على الأكل والشرب والذوق ونحوها ٣/ ٤٣٨
- الحلف على ألا يذوق شيئاً، حكمه ٣/ ٤٣٨

- الحلف على ألا يكلم فلاناً، زمناً أو حيناً، حكمه ٣/ ٤٣٤
- الحلف على أن لا يحج، حكمه ٣/ ٤٦٩
- الحلف على أن لا يصلي ولا يصوم، حكمه ٣/ ٤٦٨
- الحلف على أن لا يعتمر، حكمه ٣/ ٤٦٩
- الحلف على البت ونفي العلم، حكمه ٦/ ٤٤٦
- الحلف على تصرفات شرعية "بيع وشراء" حكمه ٣/ ٤٦٦
- الحلف على الجلوس حكمه ٣/ ٤٥٦
- الحلف على الخروج ٣/ ٤٢٢
- الحلف على الخروج بدون إذن ٣/ ٤٢٥
- الحلف على الخروج من البيت، حكمه ٣/ ٤٢٢
- الحلف على الخروج من الدار، حكمه ٣/ ٤٢٣
- الحلف على الدخول ٣/ ٤١٤
- الحلف على الركوب، حكمه ٣/ ٤٥٥
- الحلف على السكنى، حكمه ٣/ ٤٥٧
- الحلف على الشرب ٣/ ٤٥١
- الحلف على الضرب والقتل، حكمه ٣/ ٤٦٠
- الحلف على طلاق امرأته فماتت قبل طلاقها، حكمه ٣/ ٣٨٩
- الحلف على عدم الإجارة، حكمه ٣/ ٤٦٨
- الحلف على عدم أكل البيض، حكمه ٣/ ٤٤٦
- الحلف على عدم أكل الحلو، حكمه ٣/ ٤٤٦
- الحلف على عدم أكل الحنطة، حكمه ٣/ ٤٤٩
- الحلف على عدم أكل الرأس وشرائه ٣/ ٤٤٥
- الحلف على عدم أكل الشحم، حكمه ٣/ ٤٤٥
- الحلف على عدم أكل الشواء، حكمه ٣/ ٤٤٦
- الحلف على عدم أكل الطبيخ ٣/ ٤٤٦
- الحلف على عدم أكل الفاكهة، حكمه ٣/ ٤٤٧
- الحلف على عدم الأكل وقصد طعاماً خاصاً، حكمه ٣/ ٤٥٠
- الحلف على عدم البيع والإجارة، حكمه ٣/ ٤٦٧
- الحلف على عدم التكلم، حكمه ٣/ ٤٣٣
- الحلف على عدم تكليم فلان، حكمه ٣/ ٤٣١
- الحلف على عدم دخول باب الدار، حكمه ٣/ ٤١٩
- الحلف على عدم الزواج، حكمه ٣/ ٤٦٧
- الحلف على عدم شراء الذهب والفضة، حكمه ٣/ ٤٦٦
- الحلف على عدم الشرب من الجب والبئر، حكمه ٣/ ٤٥١
- الحلف على عدم الكلام مؤقتاً ٣/ ٤٣٤
- الحلف على عدم الهبة والصدقة، حكمه ٣/ ٤٦٦
- الحلف على الغداء والعشاء والسحور، حكمه ٣/ ٤٥٢
- الحلف على الغير "أقسم عليك بالله" حكمه ٣/ ٣٩٨
- الحلف على فعل صادر من غير الحالف، حكمه ٣/ ٤٦٣
- الحلف على الكلام ٣/ ٤٣١
- الحلف على اللبس والكسوة، حكمه ٣/ ٤٥٣
- الحلف على ما يضاف إلى غير الحالف ٣/ ٤٦٢
- الحلف - "لعمر الله" حكمه ٣/ ٣٩٧
- الحلف - "وعهد الله" انعقاده حكمه ٣/ ٣٩٤
- الحنث به ١٠/ ٩٠
- شروط انعقاده ٣/ ٣٨٦
- شروط انعقاده عند الحنفية ٣/ ٣٨٦
- شروط تعطيل اليمين بالاستثناء عند المالكية ٣/ ٤١١
- شروط صحته ٣/ ٤٠٧
- شروط صحته عند الحنفية ٣/ ٤٠٧
- شروط صحته عند الحنفية، شرط ركن اليمين ٣/ ٤١١
- شروط صحته عند الحنفية، شروط المحلوف عليه ٣/ ٤٠٨
- شروط اليمين الذي يجري على نية المستحلف عند الشافعية والحنابلة ١/ ١٨٣
- شروط اليمين القضائية ٦/ ٥١٣
- شروط اليمين كي تكون على نية المستحلف، عند الشافعية والحنابلة ٦/ ٥١٠
- شروطه القضائية المتفق عليها
  - ألا تكون في الحقوق الخالصة لله ٦/ ٥١٤
  - أن تكون في الحقوق التي يجوز الإقرار بها ٦/ ٥١٤
  - أن تكون اليمين شخصية ٦/ ٥١٤
  - أن يطلب الخصم اليمين من القاضي وأن يوجهها القاضي إلى الحالف ٦/ ٥١٤
  - أن يكون الحالف مكلفاً مختاراً ٦/ ٥١٣
  - أن يكون المدعى عليه منكراً حق المدعي ٦/ ٥١٣
- شروطه القضائية المختلف فيها
  - الخلطة بين المتخاصمين بالتعامل ٦/ ٥١٤
  - العجز عن البينة أو فقدها ٦/ ٥١٤
- صفة المحلوف عليه ٦/ ٤٤٧
- صفة اليمين أو الحلف على البت ونفي العلم، حكمه ٦/ ٥٠٨
- الصوم، كفارة عن حنث باليمين، وجوبه ٢/ ٥٢٧
- صيغته

obeikandl.com

أن تكون بصفة من صفات الله ٣/ ٣٩٣، ٦/ ٥٠٧، ٦/ ٨٠٧
أن تكون بغير الله تعالى صورة ومعنى -الحلف بمخلوق- ٣/ ٤٠٣، ٦/ ٥٠٧، ٦/ ٨٠٧
أن تكون اليمين بالله بطريق الكناية ٣/ ٤٠٠، ٦/ ٥٠٧، ٦/ ٨٠٧
أن يكون باسم من أسماء الله ٣/ ٣٩٢، ٦/ ٥٠٧، ٦/ ٨٠٧
أن يكون بصفة من صفات الله "أقسام صفات الله" ٣/ ٣٩٣، ٦/ ٥٠٧، ٦/ ٨٠٧
أن يكون بغير الله تعالى صورة ولكنها يمين بالله معنى "بالطلاق والعتاق" ٣/ ٤٠٤، ٦/ ٨٠٧
• صيغته عند المالكية ٦/ ٥٠٨
• صيغته القضائية وصفتها والنية فيها واليمين بالطلاق ٦/ ٥٠٧
• الطلاق
إثباته باليمين، حكمه وحكم التحليف فيه ٦/ ٥٢٥
تعليقه على شرطين "إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنت طالق" حكمه ٣/ ٤٠٥
الحلف به، حكمه ٣/ ٤٦٠
• طلب تغليظه، حكمه ٦/ ٤٤٥
• عدم حنث من حلف لا مال له وله دين على إنسان ٤/ ٦٩٤
• فاقد العقل، يمينه حكمه ٣/ ٤٠٧
• فعل الغير بأمر الحالف "والله لا أفعل كذا ثم أمر غيره ففعله" حكمه ٣/ ٤٦٤
• القاعدة فيما يعتبر يميناً أو لا يعتبر ٣/ ٣٩٥
• القضاء بالحدود حالة النكول باليمين، حكمه ٦/ ٤٤٢
• القضاء بالنكول
حكمه عند الحنفية والحنابلة ٦/ ٥١٩
حكمه عند المالكية والشافعية ٦/ ٣٦٧
• القضاء بالنكول إذا نكل المدعى عليه من اليمين، حكمه ٦/ ٥١٩
• القضاء بالنكول في التعازير، حكمه ٦/ ٣٦٧
• القضاء بالنكول في الجناية على الأطراف، حكمها عند أبي حنيفة ٦/ ٣٦٧
• القضاء بالنكول في الجناية على النفس، حكمها عند أبي حنيفة ٦/ ٣٦٧
• القضاء بالنكول في الحدود الخالصة لله تعالى، حكمه عند الحنابلة والحنفية ٦/ ٣٦٧
• القضاء بالنكول في القصاص، حكمه عند الحنابلة والصاحبين ٦/ ٣٦٧
• القضاء بالنكول والقضاء بشاهد ويمين المدعي واليمين المردودة ٦/ ٥١٨
• القضاء باليمين، حكمه ٦/ ٣٦٧
• القضاء باليمين المردودة، حكمه ٦/ ٣٦٧
• القضاء بشاهد ويمين
حكمه عند الجمهور ٦/ ٥٢٠
حكمه عند الحنفية ٦/ ٥١٩
• القضاء بنكول المدعى عليه، حكمه عند الجمهور ٦/ ٥١٩
• الكافر، يمينه حكمه ٣/ ٤٠٧
• كفارته ٣/ ٤٨٩
إطعام الصغير منها، حكمه ٣/ ٤٩٥
إطعام عشرة مساكين في يوم غداء وإعطاؤهم كفارة، حكمه ٣/ ٤٩٤
إطعام مسكين واحد عشرة كفارات ٣/ ٤٩٥
إعطاء أهل الذمة من كفارة اليمين، حكمه ٣/ ٤٩٥
إعطاء مسكين واحد طعام عشرة في يوم واحد دفعة واحدة، حكمه ٣/ ٤٩٤
إعطاء مسكين واحد عشرة أيام كل يوم نصف صاع كفارة، حكمه ٣/ ٤٩٣
تقديمها على الحنث ٣/ ٤٩٠
تكرار الإطعام عشرة أيام لمسكين عند الحنث باليمين، حكمه ٣/ ٤٩٣
خصالها ٣/ ٤٩١
سبب وجوبها ٣/ ٤٨٩
شروط المدفوع إليهم طعام الكفارة ٣/ ٤٩٥
صفة الكسوة وقدرها ٣/ ٤٩٥
الصوم، مقداره وشروطه ٣/ ٤٩٨
الصوم، هل يسقط التتابع لعذر عند الحنفية والحنابلة ٣/ ٤٩٩
الصوم، هل يشترط التتابع فيه ٣/ ٤٩٨
عتق الرقبة ٣/ ٤٩٦
عتق الرقبة، اختلافهم بأن تكون مؤمنة ٣/ ٤٩٧
عتق الرقبة، شروطها ٣/ ٤٩٦
العجز المعتبر لأدائها ٣/ ٤٩١
قدر الكسوة ٣/ ٤٩٥
كيفية إعطائها عند الحنفية ٢/ ١٢٩
مشروعيتها ٣/ ٤٨٩
مقدار الإطعام حالة الحنث فيه والعجز ٣/ ٤٩١
مقدار الإطعام عند الجمهور ٣/ ٤٩٣
مقدار الإطعام عند الحنفية ٣/ ٤٩٣

openkanal.com

هل تجزئ القلنسوة والخفان والنعلان وغيرها في الكسوة ٣/ ٤٩٦
هل تجزئ الكسوة بالسراويل والعمامة ٣/ ٤٩٦
وقتها "نوع الواجب في كفارة اليمين" ٣/ ٤٩٠
• كفارته بالصوم، مقدارها وشرطها ٣/ ٤٩٨
• كيفيته وأثره في الدعوى ٦/ ٤٤٤
• لفظه من غير قصد ولا نية، حكمه عند الجمهور ١/ ١٤٣
• ما يفعله المعسر الذي يحنث بيمينه من أجل الكفارة ٣/ ٤٩٠
• مجال القضاء بالنكول باليمين ٦/ ٤٤١، ٦/ ٥٢٢
• مجال القضاء بشاهد ويمين ٦/ ٥٢١
• المحلوف به ٦/ ٥٠٦
• مشروعيته ٣/ ٣٧٨، ٦/ ٥٠٥
• مصالحة المتداعيان على أنه إن حلف المدعى عليه فهو بريء، حكمها ٥/ ٢٠٣
• مصالحة المدعى عليه المدعي عن اليمين على ألا يستحلفه، حكمها ٥/ ٢٠٣
• المقصود من الإطعام عند الحنث فيه ٣/ ٤٩١
• المكره في الحنث في اليمين، حكمه ٣/ ٣٨٥
• من أنواع البينات ٦/ ٤٣٨
• من حلف على فعله، يحلف على العلم ٤/ ٣٢٨
• من حلف لا يدخل داراً فأكره على دخولها، لم يحنث اتفاقاً ٣/ ٤٢١
• من يمنع من أخذ كفارته ٣/ ٤٩٥
• الناسي في الحنث في اليمين، حكمه ٣/ ٣٨٤
• النكول عنه، معناه و حكمه ٦/ ٣٦٦
• نيته، توقف اليمين عليها ١/ ١٨١
• نية الاستثناء فيه ١/ ١٤٩
• النية، أهميتها في اليمين ٦/ ٦٨٩
• النية في اليمين غير القضائية، أثرها ٦/ ٥٠٩
• النية في اليمين غير القضائية، حكمها ٦/ ٥٠٩
• النية في اليمين القضائية، حكمها ٦/ ٥٠٧
• النية فيه أثرها ١/ ١٤٤
• نية اليمين، قواعد السيوطي فيها ١/ ١٨٤
• هلاك المحلوف عليه، حكمه عند الحنفية ٣/ ٣٨٧
• اليمين إذا اتصل به استثناء، حكمه ٦/ ٥٠٧
• يمين الاستظهار
حكمه ٦/ ٥١٧
حكمه وأحواله، عند الحنابلة ٦/ ٥١٨
حكمه وأحواله، عند الحنفية ٦/ ٥١٨
حكمه وأحواله، عند الشافعية ٦/ ٥١٨
• يمين الاستيثاق أو الاستظهار، حكمه ٦/ ٥٢٣
• اليمين بالطلاق إذا قال "إن لم أشرب هذا الماء اليوم فامرأتي طالق" حكمه ٣/ ٤٠٩
• اليمين بالطلاق أمام القاضي، حكمه ٦/ ٥١٠
• اليمين بغير الله
حكمه ٣/ ٣٩٢
حكمه عند المالكية ٣/ ٣٧٩
• يمين العبد، حكمه ٣/ ٤٠٨
• اليمين على ترك مندوب، حكمه ٣/ ٣٨٤
• اليمين على ترك واجب أو فعل معصية، حكمه ٣/ ٣٨٣
• اليمين على فعل واجب، حكمه ٣/ ٣٨٣
• اليمين على ما هو مستحيل عادة، حكمه ٣/ ٣٨٩
• اليمين على مباح تركاً أو فعلاً، حكمه ٣/ ٣٨٤
• اليمين الغموس
حكمه عند الجمهور ٣/ ٣٨٠
كفارته حكمها عند الجمهور ٣/ ٣٨٠
• اليمين الغموس حكمه عند الشافعية ٣/ ٣٨١
• اليمين الغموس كفارته حكمها عند الشافعية ٣/ ٣٨١
• اليمين في الدعاوى تكون بحسب نية المستحلف اتفاقاً ١/ ١٨١
• اليمين في الطلاق هل هو على نية الحالف أم المستحلف عند الحنفية ٣/ ٤٠٢
• اليمين في العتاق هل هو على نية الحالف أم المستحلف عند الحنفية ٣/ ٤٠٢
• اليمين في المستحيل حقيقة والمستحيل عادة، أمثلة عليه وحكمه ٣/ ٤٠٨
• اليمين في المستحيل عادة والمستحيل حقيقة، حكمه ٣/ ٤١٠
• اليمين اللغو
انعقاده في المستقبل، حكمه ٣/ ٣٨٢
تحديده عند الشافعية ٣/ ٣٨١
تعريفه عند الحنفية ١/ ١٤٣
كفارته حكمها ٣/ ٣٨٢
• يمين المدعي، حكمه ٦/ ٥٢٢
• يمين المدعى عليه، حكمه ٦/ ٥٢٣
• يمين المكره، حكمه ٣/ ٤٠٨
• اليمين المنعقدة
أنواعه ٣/ ٣٨٣
كفارته، حكمها ٣/ ٣٨٣
• اليمين هزلاً، حكمه ٦/ ٥٠٧

■ **اليهود**
- أخذ الجزية من أهل الكتاب من اليهود والنصارى فقط عند الشافعية ٧/ ٦٩٨
- أسلوب الحوار مع أهل الكتاب اليهود والنصارى ١٣/ ٦٨٤
- إقرار مبدأ المساواة بين المسلمين واليهود في موآزرة الدولة في وثيقة المدينة ٧/ ٧٤١
- الحرب في الديانة اليهودية ٧/ ٥٥
- العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب من اليهود والنصارى تقوم على السلم والأمان ١٢/ ٤٦٥
- ما تؤمن به الأديان الثلاثة الإسلام واليهودية والمسيحية ١٣/ ٦٧٨
- ما قامت به محاكم التفتيش من مظالم على المسلمين واليهود ٧/ ٦٠

■ **يوم الشك**
- الإمساك بقية اليوم في يوم الشك إن تبين كونه في رمضان، حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- تعريفه عند الحنابلة ٢/ ٥١٣
- صومه
  - حكمه عند الحنابلة ٢/ ٥١٧
  - حكمه عند الحنفية ٢/ ٥٤٨
  - حكمه عند الشافعية ٢/ ٥٥٣
  - كراهته عند ابن جزي من المالكية ٢/ ٥١٦
- صومه بنية غير جازمة عن رمضان، حكمه عند الجمهور غير الحنفية ٢/ ٥٤٨
- قضاء صوم يوم الشك على الفور إن تبين أنه من رمضان، وجوبه عند الشافعية ٢/ ٥٧٢
- قضاء يوم الشك حكمه ٢/ ٥٩٧

■ **اليونان**
- الحرب عند الإغريق اليونان ٧/ ٥٣

Onlinekandil.com